

الجزء الثاني من حاشية العلامة الطهطاوى على الدرّ •
المختار شرح تنوير الابصار في فقه
مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان مع •
الشرح المذكور
تدفع الله به •
المسكين •
امين •

الجزء الثاني من حاشية العلامة الطهطاوى على الدرّ •
المختار شرح تنوير الابصار في فقه
مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان مع •
الشرح المذكور
تفع الله به •
المسكين •
امين

فهرسة الجزء الثاني من حاشية الطحاوي على الدر المختار

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٠٠٢	كتاب النكاح	٣١٥	باب الاستيلاء
٠١٣	فصل المحرمات	٣٢٣	كتاب الايمان
٠٢٥	باب الولي	٣٤١	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتبان
٠٤١	باب الكفاءة في النكاح	٣٥٠	باب اليمين في الاكل والشرب والكلام
٠٤٨	باب المهر	٣٦٥	باب اليمين في الطلاق والعتاق
٠٦٩	باب نكاح الرقيق	٣٧٠	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة
٠٨٠	باب نكاح الكافر	٣٨١	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
٠٨٨	باب القسم	٣٨٨	كتاب الحدود
٠٩٢	باب الرضاع	٣٩٤	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به
١٠١	كتاب الطلاق	٣٩٩	باب الشهادة على الزنا
١١١	باب الصريح	٤٠١	باب حد الشرب
١٢٧	باب طلاق غير المدخول بها	٤٠٣	باب حد القذف
١٣٢	باب الكفاية	٤١٠	باب التعزير
١٣٩	باب تفويض الطلاق	٤١٨	كتاب السرقة
١٤٣	باب الامر باليد	٤٢٧	باب كيفية القطع وانباته
١٤٦	فصل في المشيئة	٤٣٣	باب قطع الطريق
١٥٠	باب التعليق	٤٣٦	كتاب الجهاد
١٦٥	باب طلاق المريض	٤٤٦	باب المغنم وقسمته
١٧٠	باب الرجعة	٤٥٠	فصل في كيفية القسمة
١٧٨	باب الايلاء	٤٥٤	باب استيلاء الكفار
١٨٥	باب الخلع	٤٥٧	باب المستامن
١٩٥	باب الطهار	٤٥٨	فصل في استئمان الكافر
١٩٨	باب الكفارة	٤٦١	باب العشر والجراج والجزية
٢٠٣	باب اللعان	٤٦٨	فصل في الجزية
٢٠٩	باب العنين	٤٧٧	باب المرتد
٢١٣	باب العتقة	٤٩٣	باب البغاة
٢٢٧	فصل في الحداد	٤٩٧	كتاب الاقيط
٢٣٢	فصل في ثبوت النسب	٥٠٠	كتاب اللقطة
٢٤١	باب الحضنة	٥٠٥	كتاب الاتقي
٢٥٠	باب النفقة	٥٠٨	كتاب المفقود
٢٨٤	كتاب العتق	٥١١	كتاب الشركة
٢٩٤	باب عتق البعض	٥٢٣	فصل في الشركة الفاسدة
٣٠٤	باب الخلف بالعتق	٥٢٧	كتاب الوقف
٣٠٦	باب العتق على جهل	٥٥١	فصل في اعي شرط الواقف
٣١١	باب التدبير	٥٧٠	فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد

للمسألة
١١٩
٦٣٥

طحاوي

❖ (بسم الله الرحمن الرحيم) ❖

كتاب النكاح

لما فرغ من العبادات شرع في المعاملات لأن بها بقاء العابدين وقدم منها النكاح لأنه أقرب إليها حتى كان الاشتغال به أفضل من العمل لنوافل العبادات أي الاشتغال بالنكاح وما يشغل عنه من القيام بالمصالح واعفاف نفسه عن الحرام وترية الولد وقصوه اه تروى في القهستاني أخره عما تقدم لأنه بالنسبة إليه كما يسهل إلى المركب فإنه معاملة من وجه عبادة من وجه وفي البصر عما تقدم على الجهاد لاشتغاله على المصالح الدينية والدنيوية (قوله ليس للعبادة الخ) قال ابن الخطيب في تهذيب سورة الهجرة اعلم أن التكليف يوم القيامة وإن أوفيت لكن الذكر والشكر لا يرفع بل العبد بعدد ربه في الجنة أكثر مما يعبد في الدنيا وكيف لا وقد صار حاله كحال الملائكة الذين قال الله تعالى في حقهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون أي عن عبادة غاية ما في الباب أن العبادة ليست عليهم بتكاليف بل هي مقتضى الطبع من جهة الأسباب الموجبة لدوام نعيم الجنة وكيفية هذه الخدمة المولدة وشرف فلا تترك لأن قرب منه بل تزداد لذتها أبو السعود في حاشية الأشياء فالخصر في كلام الشارح مضاف إليه (قوله إلى الآن) بالسكون ليعلم السجيع (قوله إلا النكاح والايان) الظاهر أن المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد وإن كان حديثه في العقد عندنا قال البغوي في تفسير قوله تعالى وزوجناهم بحور عين أي قرناهم بهن ليس من عقد الزوجية لأنه لا يقال لزوجه بامرأة وقال أبو عبيدة جعلناهم أزواجا كما يزوج النحل بالنحل أي جعلناهم اثنين اثنين اه بقي أن يقال النكاح بمعنى الوطء إنما كان عبادة في الدنيا باعتبار قصد التماسل المطلوب شرعا وذلك مفتوح في الاسترة وقد سئل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري عن الرجل السعيد في دنياه يفتي الولد ولا يمتد في الجنة فقال غنى الناس أولاد في الدنيا يلطمهم فيها حتى إذا انقرضوا بقي لهم نعيمهم ببقاء الولد وقد أمروا الانتراض في الجنة كذا في الطبقات الناجية هذا وقد رجع سؤال للعلاصة ابن أبي شريف صورته هل في الجنة تزوج وولادة كحال الدنيا أم حال الاسترة خلاف حال الدنيا فاجاب قد وقع خلاف بين السلف في الولادة فقال بعضهم يكون الحمل والوضع والسن في ساعة واحدة واستندوا في ذلك لما رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري المؤمن إذا استتمى الولد في الجنة كان حمله ووضعه في ساعة واحدة كما يشتهى قال الترمذي حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد واستندوا إلى حديث في التذكرة أورده عن أبي وزين العقيلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد

(كتاب النكاح)
ليس للعبادة شرع من عهد آدم إلى الآن ثم تروى الجنة إلا النكاح والايان

وله والمحدث الاول اولى تصحيح الترمذي له وأما التزوج فلم أر حين هذه الكتابة حديثا مصرحاً بقصد النكاح
في البنية كهيئة الدنيا ثم روى الطبراني في الكبير والاولى من أم سلمة حديثاً لفظه قلت يا رسول الله المرأة تزوج
الزوجين والثلاثة والأربعة في الدنيا ثم قوت فتدخل البنية ويدخلون معها من يكون زوجها منهم قال يا أم سلمة
انهم يتخير فختار أحسنهم خلقاً فقول أي رب إن هذا كان أحسنهم مني خلقاً فزوجنيه يا أم سلمة ذهب حسن
الخلق بخير الدنيا والآخر فقول المرأة الخيرة بين أزواجها في خطابها الزوج فزوجنيه أي اجعل لي زوجاً ليس
فيه نقص صريح بالاعتدال بالسعود في حاشية الاشياء عن الجوى وفي حاشيته على مسكين مانعة ثقة في شرح
الفتح للعلامة ابراهيم ما يفيد أن النكحة أهل البنية بالعتد كما في الدنيا (قوله هو عند الفقهاء عقد الخ) العقد
ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر سواء كان باللفظين المشهورين من زوجت وتزوجت أو غيرهما كما سيذكر
أو كلام الواحد القائم مقامهما أي متى التوافق في المعنى على العمل الرابع فلا يوجب والقبول
في العقد على ما ذهبه وكل من الموجب والقابل على فاعلية والعتد الحاصل له صورته ومكان الاستمتاع هو العلة
للثابتة وهذا الاطلاق حقيقى عند الفقهاء بغير (قوله ملك المتعة) المراد أنه يفيد اختصاص الزوج يضعها
وسائر أعضائها استمتاعاً وهو في حكم ملك العين ولا يرد ما لو وطئت بشبهة فإن البذل لها ولو لم يكن البذل لكان له لأن
هذا الملك ليس حقيقة بل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الأحكام التي لا يتصل بحق الزوجية
وإذا عرف هذا غافى الجرم من أن المراد بالملك المحل لا الملك الشرعى لأن النكوة لو وطئت بشبهة كذب العقربا
ولو لم يكن الاستمتاع حقيقة لكان بدله فيه نظير ملك الاتماع به حقيقة ولا يلزم ذلك لما مر من أن نكاحاً
كلامهما إلى أن المراد المحل ولهذا اقتصر المحل على ما في الجبر (قوله أي حل) استمتاع الرجل من امرأة الخ
يشير إلى أن الحق في التمتع للرجل والمرأة وتفرع عليه ما ذكره الأبياري شارح الكنت في شرحه للجامع الصغير
عند قوله صلى الله عليه وسلم احفظ عورتك إلا من ذوجتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فرج
زوجته وحلقه دبرها ولو منعته بخلافها حبت لا تنتظر إليه إذا منعها من النظر أبو السعود (قوله مانع شرعى)
يكبح ونهاس وأحرام وظهار قبل التكفير بغير (قوله نخرج الذراخ) في الجبر عن العناية بمحل امرأة لم يمنع من
نكاحها مانع شرعى نخرج الذراخ للذكر والخنى مطلقاً والجنبة للأنثى وما كان من النساء محترماً على التمسك
كالنكاح ولما قال في التبيين من كتاب الخنى لو تزوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلاً لا يحكم بعصته حتى يتبين حاله أنه
رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما تزوج به تبين أن العقد كان صحيحاً والافتقار إلى عدم مصادفة المحل وكذا
إذا تزوج الخنى من خنى آخر لا يحكم بعصته النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنثى أو منه تعلم
ما في الشارح من الاجمال (قوله والوثنية) الاولى والمشركة لانه أم كاس أى التمييز في المحرمات حلي (قوله
والمحارم) أى نسباً أو مصاهرة أو رضاً حلي (قوله لاختلاف الجنس) تعليل للاخيرين اه حلي (قوله وأجاز
الحسن) أى البصرى رضى الله تعالى عنه كما في الجبر والاولى التمييز به لاختراجه الحسن بن زياداً حدة لامة
ادام رضى الله تعالى عنه لانه يتوهم من اطلاقه جناً أنه رواية في المذهب وليس كذلك (قوله بشهود) هل يشترط
كون الشهود من الانس أو قبل ولو كانوا من الجن وفي شرح الملتقى عن زواجر الجواهر الاصح أنه لا يصح نكاح
أدى بنية كعكسه لاختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات (قوله قصد) حال من ضمير يفيد وتبين
المصدر حالاً وان كثر سمعى (قوله كثر أمة) فإن المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع ذهني ولذا اختلف
في شراء الأمة المحترمة نسباً أو رضاً أو اشتراكاً حلي (قوله لتسرى) خصه بالذكر لانه إذا اشتراها لا لتسرى
كان حل الاستمتاع ضمنياً بالاولى ولو قال ولو لتسرى لكان أظهر وكلام الجبر يدل عليه حيث قال وملك المتعة
ثابت ضمنياً وان قصد لتسرى اه حلي (قوله وعند أهل الأصول) أى أصول الفقه وهم المتكلمون فيما يقع
من الفاظ الكتاب والسنة يدل عليه قوله حيث جاء في الكتاب الخ وقال في الجبر قد تساوى في هذا المعنى اللغة
والشرع وقصد المؤلف زيادة قوله وعند أهل الأصول وبقره ما بقا عند الفقهاء دفع التناقى الواقع في المصنف
(قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الأصوليون إلى الشافعى رضى الله تعالى عنه وقبل مشركه لفظي
فيه سما وقيل موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشترك معنوي وبه صرح مشايخنا حلي عن الجبر
(قوله حيث جاء) أى النكاح في الكتاب أى القرآن (قوله مجزأ عن القرآن) أما إذا اقرن بها فيعمل عبادات

(هو) عند الفقهاء (عقد يفيد ملكاً للمتع) أي حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى نخرج الذراخ والخنى والملتقى المشكل لجواز ذكره والمحارم والجنبة وانسان الماء لاختلاف الجنس وأجاز الحسن نكاح الجنبة بشهود قسنة (قوله) عند أهل الأصول واللفظة للتسرى (وهو حقيقة الوطء مجاز في العقد) حيث حلت في الكتاب أو استسنت مجزأ عن القرآن برأيه الوطء كحلي ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء

عليه (قوله فصر منية الاب) وأما حرمه معقودة الاب بغير وطء في الإجماع ولو قال لا امرأته ان تكتمك
فانت طالق فانه للوطء قولا بانهم زوجه المبحث بحر (قوله بخلاف حتى تنكح زوجا غيره) هو حال من قوله
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم أي حال كون ولا تنكحوا ما نكحوا لغيره لانه لا يملكه لغيره لانه لا يملكه لغيره
لانه لا يملكه لغيره عن القرائن فان استتم الوطء منها فمفسدة أن المراد العقد لأن الوطء فعل وهي مفعولة
لا فاعله فأقاده الحلبي ومنه ما إذا قال لا يجدي ان تكتمك فانت طالق فانه للعقد لتعذر الوطء شرعا فكان
حقيقة مبرورة ولو قال ذلك لمن لا يملك له أبداً بأن قال ان تكتمك فعبدى حر انصرف الى النكاح الفاسد بحر
(قوله لاستناده اليها) علم لما استفيد من المقام من أن المراد العقد واشتراط وطء المحلل أخذ من حديث العسيلة
(قوله الإجماع) أي عقلياً من أسناد النبي لغير من قوله قال المحلل قد يقال اذا كان لا انفكاك عن الجواز
على التقديرين فالمرجح لأحدهما على الآخر أي أنه ان أريد بالنكاح في الآية الوطء كان مجازاً عقلياً
لعدم نص ولا فعل منها وان أريد به العقد كان مجازاً عند أهل الأصول واللغة لأن حقيقة الوطء عندهم تحمل
الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان حملها على الوطء أنسب بالواقع فان المطلقة ثلاثاً لا تفصل بدون
وطء المحلل اللهم إلا أن يقال المرجح كونه الاستعمال (قوله ويكون واجباً الخ) أراد بالواجب المصطلح عليه
لذكره الغرض بعده وعمه في البحر فقال أراد بالواجب اللازم فيشمل المقرض والواجب الاصطلاحي (قوله
عند التوقان) بالمرحلات الثلاث وكان القياس هنا قاب الوارء الفلوجود موجب الاعلال وهو غير ذلك الوارء
وانفتاح ما قبلها وهو اشتياق النص الى التمسك والمراد شدة الاشتياق كما في الزبلي بحيث يخاف الوقوع في الزنا
أبو السعود قال في البحر وصفته فرض وواجب أما الأول فبان يخاف الوقوع في الزنا ولو لم يتزوج بحيث لا يمكنه
الاحتراز عنه الآية لأن ما لا يتوصل الى ترك الحرام الآية يكون فرضاً وأما الثاني فبان يخافه لا بالحنية المذكورة
اذ ليس الخوف مطلقاً مستلزماً بل هو في عدم التمكن الآية ام والى هذا القيد في القرص أشار الشارح بقوله فان
يقين الزنا الآية فرض ومحل اقتضاه أو وجوبه اذ لم يقدر على التمسك فأقاده أبو السعود (قوله وهذا ان ملك
الخ) هذا الشرط راجع الى التقصير معارضا في الجور شرطا آخر فيه ما هو عدم خوف الجور قال فان تعارض
خوف الوقوع في الزنا ولو لم يتزوج وخوف الجور لوزوج قد تم التمسك فلا اقتراض بل يكره أقاده السكاك في القبح
وله لانه لا يجوز معصية متعلقة بالعباد والتمتع من الزمان حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض
لاحتياجه وغنى المولى تعالى (فرع) في شرح الوهابية اذا زوج الصغيرة غير أهلية واحدة هب ان لا يقدر على المهر
والنفقة لا يصح العقد ولو كانت معسرة (قوله والا) بأن يهرع عنها أو عن أحدهما (قوله فلا ثم) أي في حالي
لا اقتراض والوجوب (قوله ويكون سنة) دليل السنة حالة الاعتدال حاله صلى الله عليه وسلم في نفسه وورثه على
أن أراد من أتمه التخلي للعبادة كما في الصحيحين رداً بلبغا بقوله من رغب عن سنتي فليس مني كما أو نحوه في فتح القدير
فانه صاحب البحر (قوله في الأصح) وقال بعض شايخنا انه فرض كفاية وقيل واجب على الكفاية وقيل على
التعيين نسراً (قوله فياً ثم بتركه) قال في البحر ومقتضاه الاثم ولو لم يتزوج لأن الصحيح أن تركه المؤكدة مؤتم كاعلم
في الصلاة وكثيراً ما يتبعها في إطلاق المستحب على السنة اه (قوله ان نوى تحسناً) أي حفظاً ومعة لنفسه أو
نفسها (قوله وولدا) الواو بمعنى أولاد أحدهما كاف كما لا يخفى (قوله أي القدرة الخ) وكان لا يخاف الزنا والجور
وترك القرائن والسنة ولو لم يقدر على واحد من الثلاثة أو خافوا أحداً من الثلاثة فليس معتدلاً فلا يكون سنة
في حقه بحر (قوله وجوبه) أي بمناصرة ح بذلك فيه أقول ان السنة والواجب متقاربان لترتب الاثم على
ترك كل بل ادعى صاحب البحر سابقاً تساوياً بينهما الا أنهم قد يعبرون لشيء بالسنة ثم يعبرون فيه بخصوصه بالواجب
لأنه بعد ما يلزم عليه من بطلان فروع كثيرة يختلف الحال فيها بالوجوب والسنة (قوله والانتكاد) الواو
بمعنى مع أي والمواظبة مع الانتكاد على التركة الآية بالوجوب (قوله ومكرها) أي كراهة فصرم كافي النهر (قوله
خوف الجور) أي الظلم لكن بحيث يمكنه الاحتراز عنه كافي البحر (قوله حرم ذلك) وذلك لانه انما شرع لمصالح
من تحصين النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب الهزائم فتندم المصالح لجهان هذه المقاصد وترك
الشارح معادسا وهو الإباحة عند خوف الهزيم عن الإيفاء بما وجبه في المستقبل (قوله ويندب إعلانه)
أي إظهاره لقوله صلى الله عليه وسلم أعلموا هذا النكاح واجعلوا له في الساجد واضربوا عليه بالدفوف

فصر منية الاب على الابن بخلاف حتى
تنكح زوجا غيره لاستناده اليها والمتصور منها
العقد لا الوطء الإجماعاً (ويكون واجباً عند
التوقان) فان يقين الزنا الآية فرض نية
وهذا ان ملك المهر والنفقة والا فلا ثم بتركه
بدائع (و) يكون سنة مؤكدة في الأصح
فأتم بتركه ويندب ان نوى تحسناً وولداً
(حال الاعتدال) أي القدرة على وطء ومهر
ونفقة ورجح في النهي وجوبه للمواظبة عليه
والانتكاد على من رغب عنه (ومكرها)
خلوف الجور فان يقينه حرم ذلك ويندب
إعلانه

(قوله وتقديم خطبة) أي على المعتد أطلق في الخطبة كما حب البحر والنهر وغيرهما فأقيد ذلك أنه ليس لها ألقاب
معية فيمكن أن يقول الخطيب الحمد لله الذي أحل لنا النكاح • وحرم لنا الفواحش • والصلاة والسلام على
سيدنا محمد سيد الملاح • الذي أزال ظلام الشر فليشوره الوضاح • أما بعد فإن الله تعالى ورسوله أمر بالنكاح
وهو سنة الإسلام • فقال في كلامه العزيز وهو أفصح الكلام • يا أيها الذين آمنوا ركبكم الذي خلقكم من نفس
واحدة وخلق منها أزواجهم ومنهم ما رجا لا كثيرا ونساء ما اتقوا الله الذي سألون به والارحام وقال صلى الله
عليه وسلم تناكروا تكروا فاني مكاتبكم للام ثم يجري العتد بشر وطه كما يأتي أن شاء الله تعالى هذا وذكره
خطبة صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهي الحمد لله محمد وهى الحمد لله محمد ونسبته
ونحوها بقائه من شروا أنفسنا ونبينا أشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم إلى رقيب يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله إلى مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا إلى عظيم (قوله وكونه في مسجد) للامرية
في الحديث (قوله يوم الجمعة) لأنه أشرف أيام الأسبوع (قوله بما قدر رشيد) وهو أن يكون الزوج أو وليه وهي
أوليها أقول الأولى أن لا تتولا بنفسها خروجا من الخلاف (قوله وشهد بدول) أي يكون العقد متعا عليه
فان العدة شرط عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله والاستدانة) مطبق على اعلانه كما في الخطبة
أي يندب أن يستدين له فان الله تعالى ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر اذا كان من نيته التمسك والتعفف بغير
(قوله والنظر إليها قبله) أي فانه مندوب لانه داعية للزنا فيتنظر إلى وجهها وكفها وان لم تأذن له هي وأوليها
اذا علم أنه يجاب في نكاحها أما اذا كان لا يجاب كزبال لبيت العالم أو لأمير فلا يجوز وفي النهر والنظر إلى
الزوجة قبله سنة ويجوز من الشهوة ما أمكن اه وفي البحر وقصبة البنات بالحلى والحلل لم يرغب فيهن الرجال سنة اه
(قوله وكونها أدونه سنا) أي وقامة ولا يتزوج امرأة لمسناها وعزها وماله فوجها لها فان تزوجه لزيد ادالا
ذلا وفقر او دناءة بغير الطاهر أن الواو معنى أو كما في أبي السعود (قوله وحسبا) هو ما يعتد من مفاخر الآباء سلبا
عن القاسموس (قوله ورجالا) قال في البحر ويتزوج امرأة سالحة معروفة بالنسب والحسب والديانة فان العرق
نزاع ويحبب المرأة الحسنة في منبت السوء اه ويختار أيسر النساء خطبة ومونة ونكاح البكر أحسن الحديث
عليكم بالابكار فانهن أعذب افواها وأنى أرحاما وأرضى باليسير ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا قصيرة دمية
ولا مكثرة ولا سبيبة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة حديث سوداء ولو دخر من عذراء عقيم ولا يتزوج الامعة مع
طول الحرة ولا حرة بغير إذن وليها لعدم الجواز عند البعض ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق
الجواد المورس ولا تتزوج فاحشا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دجيا ويرزقها كفوا فاذا خطبها
الكفو لا يؤخر عهدها هو كل مسلم تقي ولا يخطب بخطوبة غيره لانه جفأ وخيانة (قوله وهل يكره الزفاف)
في القاسموس زف العرس إلى زوجها زفافا زفافا ككتاب أهداها إليه اه والمراد هنا الزفاف مع الاعلان بضرب
الدف الخالي عن الجلاجل أمامه جلاجل فكرهه واختلاف في الفناء في العرس والوليمة فنه من قال بعدم
كرامته كضرب الدف كذا في البحر (قوله اذا لم يشغل على مقصد دينية) كاختلاط الرجال بالنساء وايذاء وقصد
تفاخر (قوله وينعقد الخ) الانعقاد ارتباط أحد الكلامين بالأخر على وجه يسمى باعتباره عقد اشترعا
ويستعقب الاحكام بالشرائط الاتية (قوله ملتصبا) أشار به إلى أن الباء لملابسة كما في بيت البيت بالجر
للاستعانة كما في كتب القلم لانه يشافي مسكون الايجاب والقبول اجزاء ما ذى سلبى عن المنع قال في البحر
والحق أن العقد مجموع ثلاثة الايجاب والقبول والارتباط الشرعى فلم يكن الايجاب والقبول عزم العقد لان جزء
الشي ليس عينه اه (قوله باليجاب) الايجاب لغة الاثبات واصطلاحا هنا اللفظ الصادر أو لامن أحد المتضامتين
مع صلاحية اللفظ لذلك رجلا كان أو امرأة وقوله وقبول مأخوذ من قبلت العقد أقبله قبول لا مقيد في العرف
بكونه ثانيا من أي جانب كان وأطلق فيه ما قبل اللفظ حكاه وهو اللفظ الصادر من متولى الطرفين شرعا
وشمل ما ليس بعرفي من اللفظ وما لم يذكر معهما المفعولان أو أحدهما بدلالة المقام والمقدمات لان الحذف
للجمل كائن في كل لسان (قوله وضما معنى) أي وقد ضمها الانشاء فان هذه الصيغة أعني تزوجت وطلعت
وأعتقت وبعث واشترت وضعت لغة للانشاء والاختيار وذلك كان معروفا في الجملة لطلبه التصق الحاجة إليه لان

وتقديم خطبة وكونه في مسجد يوم الجمعة
بما قدر رشيد فيه ودول والاستدانة له
والنظر إليها قبله وكونه أدونه سنا وحسبا
وعزها ورجالا وقوله خلتا وأدا ورجالا
وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشغل على
مقصد دينية (وينعقد) ملتصبا (باليجاب)
من أحدهما (وقبول) من الآخر
(وضما معنى)

لهم أنكم معتبة قال صلى الله عليه وسلم ولدت من فكاك لامن سفاح ففرقه الشرع (قوله لأن الماضي أول الخ)
قال في البصر وانما اختير لفظ الماضي لأن واضع القصة لم يضع للاثنية لفظا خاصا والمعروف الاثنان بالشرح
واختيار لفظ الماضي دلالة على الصيق والنيوت دون المستقبل وقوله على التحقيق أى تحقق وقوع الحدث
(قوله تزوجت نفسى) لا فرق بين أن يكون المقاتل هو الزوج أو الزوجة بحيث قد قوله منك اتابع الكاف
أو كسرهما قاله الحلبي (قوله أو بنى) مثله أى حلبي (قوله أو موكلتي) مثله موكلتي وأشار بتعدد الامثلة الى
عدم الفرق بين كون الموجب أميلا أو وليا أو وكيلا اهـ حلبي (قوله منك) المناسب زيادة أو من موكلتك
أو موكلتك أو موكلك اسم الاحتمالات قاله الهنسي (قوله ويقول الا تزوجت) أى أو قلت لنفسى أو لوكلتي
أو لاني أو لوكلي (قوله أو للمال) كاتزوج فضالت تزوجت وهذا الجواب وقبول قطع لا لوكيل كما أفاده الحلبي
(قوله فالأول الامر) لأن مدلوله لا يتحقق الا بعد التلطف فهو مستعمل بالنسبة الى زمن التكلم (قوله نفسك) يقع
الكاف وكسرهما نظرا للصيغتين قال الحلبي ولو حذف قوله نفسك لتعمل الوصل كحلبي والولى أيضا (قوله أو كوني
امراة) مثله كوني امراة أى أو امراة موكلتي أو كوني زوجة بنى أو زوج موكلتي قاله الحلبي وكل ذلك
داخل تحت الاستقبال (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء فصيحة أى إذا عرفت أن قوله بمواضع معطوف على قوله
بإيجاب وقبول والطف يقتضى المغايرة عرفت أن لفظ الامر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضى أن قول الآخر
تزوجت في هذه الصورة قد مر بقبول وهو كذلك أى ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الإيجاب والقبول
كما ذكره الشارح حلبي وقد عرفت أن الكلام في الامر أما الحال فبأنى (قوله بل لو كحلبي) اليه ذهب جمع منهم
صاحب الهداية فقوله تزوجت قائم مقام المظن بخلافه في البيع لما عرفت أن الواحد في النكاح ينوب الطرفين
بخلاف البيع وقال بعضهم إن الامر بإيجاب وفرة الخلاف تظهر في تمام العقد فبأنى (قوله بل لو كحلبي) اليه ذهب جمع منهم
العقد بإيجاب وعلى القول بأن الامر بإيجاب يكون تمام العقد فائمه ما وقطعه أيضا في اشتراط سماع الشاهدين
الامر في القول الأول لا يشترط لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل ويشترط على القول الثاني أفاده صاحب
المعسر (قوله نعمتي) جواب سؤال مقدّر تقديره لو كان توكيلا لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر إيجاب بأنه
توكيل نعمتي فلا ينافيه اقتصاره على المجلس حلبي من المنع (قوله فاذا حال) سواء كان رجلا أو امرأة أو صبلا
أو وليا أو وكلا (قوله في المجلس) قد به لأن اتصافه في الإيجاب والقبول شرط اذا كان من شخصين حاضرين
فلو اختلف المجلس لم ينعقد قلوا يجب أحدهما فقام الآخر أو اشتغل بعمل آخر بطل الإيجاب لأن شرط الارتباط
اتحاد الزمان فجعل المجلس يسيرا وأما القور طيس من شرطه ولو عقد أو ما عيشيان أو سيران على الدواب
لا يجوز وإن كانا على سفينة سائرة جاز وانما قيدنا بالشخصين الحاضرين لانه لو كان أحدهما غائبا وأرسل كتابا
بصح القبول مع اختلاف المجلس والفرق بين الكتاب والخطاب أن الكلام كما يوجد يتلانى فلم يعمل الإيجاب
بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقام في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضرين فانه لتمام الإيجاب بالقبول
فصح (قوله أو بالسمع والطاعة) أو رده عليه أن الإيجاب تزوجت نفسك والقبول هو قولها بالسمع والطاعة
فأبى أحدهما ماضيا وموضوع الكلام أن أحدهما ماض كما يرشد اليه قول المصنف وبما وضع أحدهما له
وأجيب بأن المبرور يمكن تعلقه بماض محذوف تقديره أجبت أفاده الحلبي (قوله بزازية) هذا العزو موجود
في بعض النسخ وسقط في بعضها والفرع منقول في البحر عن الخلاصة لانه بزازية قاله الحلبي أى هذا العزو
خطأ وليس كذلك فانه نقله في النهر عن النوازل قال ويجزم به البزازي وقوله والفرع منقول في البحر عن
الخلاصة صوابه عن النوازل (قوله وقيل هو إيجاب) قائلة فاضى خان وصاحب الخلاصة وقوله ووجه في البحر
أى حيث قال لأن الإيجاب ليس الا اللفظ المقيد قصد تحقيق المعنى أولا وهو صادق على لفظه الامر فليكن إيجابا
ويستغنى عما أورد على أنه توكيل من أنه لو كان توكيلا لما اقتصر على المجلس ووجه الكمال (قوله والثاني المضارع)
أى ما كان موضوعا للحال قال في البحر هو الاصع وعليه تنزع الاحكام كافي قوله كل مملوك أملكه فهو حر فانه
يهتق مملكته للحال لا مملكته بعده الا بالنسبة وقبل انه حقيقة في الاستقبال الا أنه يحتمل الحال كافي كلمة الشهادة
وقد أريد هنا التحقيق والحال لا المساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع اهـ وقيل مشترك بينهما (قوله
المبدوء به - مزة) فهو أثر تزوجك فتقول تزوجت نفسى فانه ينعقد (قوله أو نون) قال في النهر ولم يذكر كذا المضارع

لأن الماضي أدل على التحقيق (كترجعت)
نفسى أو بنى أو موكلتي منك (و) يقول
الا تتر (تزوجت) ينعقد أيضا (جا) أى
بالفعلين (وضع أحدهما) له معنى
(هو الآخر لا استقبال) أو للمال فالأول
الامر (كترجعت) أو تزوجت نفسك أو كوني
امراة فانه ليس بإيجاب بل توكيل ضمنى
(ه) إذا (قال) في المجلس (تزوجت) أو قلت
أو بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرف
وقيل هو إيجاب ووجه في البحر والثاني
المضارع المبدوء به مزة أو نون

المبدوء بالتون كترؤجك أو تزوجك من أي وبقى أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه غافى الشرح بمصالحا
 النهر (قوله كترؤجك) يضم التاء وتشتك بكسر الكاف ومثله تزوجك نفسك يضم التاء خطا بالمذكر فالكاف
 مفتوحة اه حلي (قوله اذالم ينوال استقبال) فيكون استبعاد اقال الحلي وهو قيد في الثلاثة وهو مخالف
 لما في البصرو النهر من تخصيصه بما بدى بالتاء ومما به الا قول وان كان مبدوءا بالتاء فهو تزوجك نفسك فقال فعات
 يعقده ان لم يقصده الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول اعني أن تزوج لانه لا يستغفر نفسه
 من الوعداه قال الحلي وبقى من صيغ المضارع المبدوء بالياء الضمة كما اذا قالت المرأة لوكيل رجل بنكاحها
 تزوجك نفسك فقال الوكيل قبلت فليراجع اه (قوله وكذا انا تزوجك) أي فانه كالمضارع المبدوء بالهمزة
 كما جئنا الكمال قال الحلي لان تزوج اسم فاعل وهو موضوع لان قام به الحادث وتحقق في وقت التكلم
 فكان دالا على الحال وان كانت دلالة عليه التزامية (قوله أو بشتك خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الضاعل
 بشتك خاطبا ابتك أو لتزوجي ابتك فقال الاب تزوجك فانكاح لازم وليس للخاطب أن لا يقبل لعدم
 جريان المساومة فيه اه فان قلت ان الايجاب والقبول في هذا ماضيان فلا معنى لمذكركه هنا قلت المعتبر
 قوة خاطبا لا قوة بشتك لانه لا يقع فيه النكاح ولا يدخل فيه اه حلي (قوله لعدم جريان المساومة
 في النكاح) احترازه عن البيع فلما قال انا بشتك أو بشتك مشريا لا يقع البيع لجريان المساومة فيه (قوله أو هل
 أعطيتنيها) أي فانه يقع فيه النكاح ان قبل الاخران قلت أعطيتني ماض فليس مما نحن فيه قلت أخرجه
 الاستفهام عن تحقق الوقوع فلم يحصل منه ما يقصد من الماضي فانه الحلي (قوله ان المجلس للنكاح) قد
 في مسئلة الاستفهام كما صرح به في النهر (قوله ولو قال لها يا عرسى ما لي) القبول في هذه المسئلة ماض
 والتقدير أجبك اجابة بعد اجابة والايجاب جلة اسمية في المعنى لان التقدير ادعوه فاذاب حرف النداء عن
 ادعوه وأقام الظاهر مقام المنعول لكن ادعوه ليس من أفعال النكاح فالتوصيف بكونها ماض
 وهو يتلزم جلة اسمية وهي أنت عرسى فكان بمنزلة انا تزوجك فانه الحلي (قوله على المذهب) الذي في البصر
 والنهر أن الانقضاء به خلاف ظاهر الرواية ولم يتقلدنا لان انقضاء (قوله فلا يتعد الخ) تغريب على ما تقدم
 من انقضاء بلفظ الخ فانه الحلي (قوله كقبض مهر) قال صاحب الهداية يعقده وأنكره صاحب المحيط
 وقال لا يعقد ما لم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع فانه يقع بالتعاطي والنكاح لظهوره لا يعقده حتى يتوقف
 على التهود وحلي من البصر (قوله ولا تعاط) تكرر مع قوله كقبض مهر وكل منهما تكرر مع قول المتن الاتي
 ولا تعاط فان مسئلة قبض المهر التي قدمها نقلها في البصر بعينها شرح بها قول المصنف ولا تعاط اه
 حلي (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزوجك فكيف قبلت لم يعقد بجر (قوله بل غائب) انما هو المراد به
 الغائب عن المعلق وان كان حاضرا في البلد (قوله بشرط اعلام اليهود بما في الكتاب) أي ليكونوا شاهدين
 على الايجاب والقبول جميعا فان سمعهم ما في الكتاب في الغائب كما سمعهم من في الحاضر اه حلي (قوله
 ما لم يكن بلفظ الامر) فان كان بلفظ الامر اكنى بجماع لفظه لانه قائم مقام الايجاب والقبول كما ذكره
 الشارح فسماعه بجماع الايجاب والقبول وهذا الاثر لا مبرر وكيل لا يعطى فانه الحلي وفي الهندية لو قالت
 ان ظنا كتب الي يخطبني فاشهدوا اني قد تزوجت نفسي منه صح النكاح لان اليهود سمعوا كلامها بايجاب
 العقد وسمعوا كلام الخاطب باسماها اياهم ولو ارسل اليها رسول فقبلت بحضور شاهدين صح كلام
 الرسول لاجاز لا تعاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعوا كلام الرسول لا يجوز زواله والعبد والصغير والكبير
 والعقل والفاسق في الرسالة سواء لانها تبلغ رسالة المرسل اه (قوله ولا بالاقراء الخ) لا ينافي ما صرح به
 من أن النكاح يثبت بالتصادق لان المراد بقوله لا يثبت بالاقراء أي لا يكون من صيغ العقد أي لا يكون
 لاتناء العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق أن القاضي يثبت بالتصادق ويحكم به أبو السعود (قوله
 كقولهم هي امرأتى) وأما زوجهما وقالت حوزة وحي وأما امرأته (قوله لان الاقرار انما هو ثابت الخ) قال
 غافى فان يفتي أن يكون الجواب على التفصيل ان أكثر بقدر ما نحن فيه لم يكن يعم ما عدا لا يكون نكاحا وان أكثر
 المرأة أنه زوجها أو أكثر لرجل أنها زوجته بكون ذلك اقراء أو يشتمل اقراءه بذلك انشاء النكاح بينهما
 (قوله كما يقع بلفظ الجعل) يفتح الجيم وصورة كافي شرح المصنف أن يقول الزوج جعلت بشتك في هذه الدراهم

أو ناء كترؤجك نفسك اذالم ينوال استقبال
 وكذا انا تزوجك أو بشتك خاطبا لعدم
 جريان المساومة في النكاح أو هل أعطيتنيها
 ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال
 لها يا عرسى فقالت ابيك انقذه على المذهب
 (قوله فلا يعقد) لا بلفظ الجعل كقبض مهر
 ولا تعاط ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط
 اعلام اليهود بما في الكتاب ولا بالاقراء على
 الامر فتقول الطرفين فتح ولا بالاقراء على
 المختار خلاصة كتبه هي امرأتى لان
 الاقرار انما هو ثابت وليس بانشاء
 (وقيل ان) كان (بمضمر من اليهود سمع)

كما يقع بلفظ الجعل

فيقول جعلها أو يقول الاب جعلت لثبتي على هذه المراهم فيقول الزوج قبلت (قوله وهو الاصح) فيحصل
 أن ثقتي انصفاً للشكاح بالاعتراف أو بغيره (قوله احتياطاً) أي لا اجتماع ما يوجب الحل والحرمة في ذات
 واحدة فتخرج الحرمة حلبي من المنع وجميع في الظهيرة أنه ينقض فيكون هذا من فروع قاعدة ذكره من
 ما لا يهزى كذكر كاه وشدة في حاشية الاشياء للعلامة الجوى أبو السعود (قوله أو ما يعبر به من الكل)
 كل رأس والرقبة بغير (قوله ويرجوا في الطلاق خلافه) حيث قالوا الاصح أنه لو أضاف الطلاق إلى ظهورها
 وبطنها لا يقع اه وعلى ما ذكره ركن الاسلام والامام السرخسي من عدم صحة اضافة الشكاح اليهما بقصد فيهما
 الحكم (قوله واذا وصل) بالناسخ لجهول أو للفاعل وضميره لاحد العاقلين (قوله للمهر) متعلق بالتسمية (قوله
 كان) أي التسمية وكذا ضمير قبله حلبي أو الضمير إلى الوصل المأخوذ من وصل وهو بمعنى موصول (قوله لوفيه
 ما يفراؤه) وذلك كما هنا واخره بما إذا لم يفر كالكلام الاجنبي بعد الايجاب فإنه لا يضر بقوله قبله كما في
 الحلبي (قوله اتحاد المجلس) وذلك بأن لا يقوم أحدهما أو يشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس هندية (قوله
 لو حاضرين) احتراف من كتاب الفاسد فإنه لو بلغه الكتاب في مجلس فقبل في مجلس آخر صح حلبي والفرق
 ما قدمنا (قوله كتحيرة) أي فان خيارها بشرط فقيه اتحاد المجلس والخيرة هي التي زوجت صغيرة ثم بلغت فلها
 الخيار إذا كان المزوج لها غير الاب والجد (قوله وأن لا يخالق الايجاب القبول) برفع الاول ونسب الثاني
 ومكة لأن المخالفة مضاعفة من الجانبين (قوله كقبلت الشكاح لا المهر) تمثيل للمنفق وإنما لا يصح لأنه لما ذكر
 المهر صار جزاء الايجاب وقيدته ونفي الجزئي الكل كذا في الحلبي ولو قبلت الشكاح وسكتت عن المهر ينقض
 الشكاح بينهما كما في الهندية (قوله ثم يصح الخط) كما إذا قال تزوجتك بأنك فتاة فماتت فماتت فماتت فماتت
 كأنه قبلت الاثبات وحطت عنه خمسة حلبي من البصر (قوله كزيادة قبلتها في المجلس) صورته قالت زوجت
 نفسي منك بألف فقال قبلت بألفين فأنه يصح والمهر أثبات لان قبلت الزيادة في المجلس فهو الثبات على المنقوب
 كما في البصر من التبيين اه حلبي (قوله وأن لا يكون مضافاً) كقوله تزوجتكها غداً فلا يصح غير (قوله
 ولا مطلقاً) قال في النهر أما المعلق فإن كان على أمر مضى صح لأنه معلوم الحال وعليه فرع ما لو خطبت بنته فأخبر
 أنه تزوجها من فلان قبل هذا فاذ كذب فقال ان لم يكن تزوجتها منه فقد تزوجتها من ابنك وقبل أبو الابن عند
 الشهود فبان أنه لم يكن تزوجها من أحد صح الشكاح كذا في الفتح (قوله ولا التكويف بمجولة) فلوزوجه بنته
 ولم يسهلها بنتان لم يصح للجهالة بخلاف ما إذا سكتت له بنت واحدة إذا سماها بغير اسمها ولم يشر اليها
 فإنه لا يصح ولو كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل اثنان ان سمي القابل الابن باسمه صح الشكاح للابن المسمى
 وكذلك إذا لم يسمه واقتصر على قوله قبلت يجوز الشكاح ويحصل قوله قبلت جواباً فيتنقذ بالايجاب ولو ذكر
 القابل الابن الآله لم يسمه باسمه بأن قال قبلت لابني لا يصح لأنه لا يمكن أن يجعل جواباً لأنه زاد عليه بغيره ولو كان
 لبنته اسمان فزوج بالذي تعرف به قال في الظهيرة الاصح عندي أنه يجمع بينهما من (قوله ولا يشترط العلم)
 أي علم المتعاقدين بمعنى الايجاب والقبول أي ان علماً أن هذا الخط ينقض به الشكاح كما في الدرر حلبي (قوله
 فيما يستوي فيه الجذر والهزل) كالمطابق والعناق والتدبير يثبت أن يكون الشكاح كذلك حلبي من الدرر (قوله
 اذ لم يحتج لنية) تعطيل لعدم اشتراط العلم بالتدبير فيما يستوي فيه الجذر والهزل قال في الدرر لان العلم بمضمون
 لفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الهزل والجذر بخلاف البيع وقهوه انتهى فضمير يحتج
 عائداً إلى ما اه حلبي (قوله ينفق) الضمير راجع إلى عدم الاشتراط المفهوم من قوله ولا يشترط كما يدل عليه
 كلام البصر اه حلبي والذي في البصر التعبير بالترجيح لا بالتدبير (قوله وانما يصح بلفظ تزويج الخ) اعلم أن الاقسام
 في الاقسام التي ينقض بها الشكاح ولا ينقض بأربعة الاول ما يقتضيه بالادف وهو لفظ الشكاح والتزويج
 والهبة والصدقة والتفليك الثاني ما لا ينقض به بخلاف وهو الاباحة والحلال والاعارة والرهن والفتح
 والثالث ما فيه خلاف والصحيح الانقضاء وهو البيع والشراء والسلم والعرف والقرض والصلح والرابع
 ما فيه خلاف والصحيح عدم الانقضاء وهو الاجارة والوصية المطلقة كذا ذكره العلامة قاسم وجهه الرهن
 مما لا ينقض به من غير خلاف بخلافه ما في النهر حيث حكى فيه قولين أبو السعود (قوله وما عداها كتابية) أخذ
 عليه ككيف صح بالكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا يثبت فيها من النية ولا اطلاع لشهود عليها

(وجعل) الافراد (النساء وهو الاصح)
 ذميمة (ولا ينقض تزوجت نفسك في الاصح)
 احتياطاً ثانية بل لا بد أن يضيفه إلى كتابها
 أو ما يعبر به من الكل ومنه الظهور والبيان
 على الاشبه ذميمة (واذا وصل الايجاب
 خلافه فيحتاج للعرف (وإذا وصل الايجاب
 كان من تمامه) أي
 بالتسمية (للمهر) (كان من تمامه) أي
 (قوله قبل لا يتفرق قبله لم يصح)
 الايجاب (قوله قبل لا يتفرق قبله لم يصح)
 اتفق أول الكلام على آخره لوفيه ما يقيد
 قوله ومن شرائط الايجاب والقبول اتحاد
 المجلس لو حاضرين وان طالع كتحيرة
 وأن لا يخالق الايجاب القبول كقبول
 الشكاح لا المهر ثم يصح الخط كزيادة
 بقاتها في المجلس وأن لا يكون مضافاً ولا مطلقاً
 كما يجب ولا التكويف بمجولة ولا يشترط
 العلم بمضمون الايجاب والقبول فيما يستوي فيه
 الجذر والهزل اذ لم يحتج لنية فيبقى (وانما
 يصح بلفظ تزويج ونكاح) لانها صح مع
 (وما عداها كتابية)

واجب بأنها ليست بشرط مع ذكر المهر لأنه لم يبق مع ذكره احتمال أخاذه صاحب النهر وإن لم يذكر المهر فلا بد
 من النية كما قاله ابن قريش بنه ونقل الزياطي عن جوامع الفقه لا يثبت ما نصه كل لفظ وضع لتلك العين في
 الحال ينعقد به النكاح إن ذكر المهر والافعالية قاله أبو السعود فلا إشكال باق عند عدم ذكر المهر (قوله
 لتلك العين) احتريزه عمالا بقيد التملك كالإبراء والتمتع والاحلال والرضى والاباحة والودعة واحتريز
 بالعين عمالا بقيد ملائمة المنفعة كالعارية فلا ينعقد بشئ منها أخاذه صاحب البحر (قوله كماله) صرح بمفهومه
 بقوله فلا يصح بالشركة وفي النهر عن المحيط زوج بنه منه على أن يكون نصفها الفسلان لا رواية في المسئلة
 وقوله قيل أنه يجوز وقيل لا يجوز اهـ (قوله غير المقيدة بالحال) بأن كانت مطلقة أو مضافة إلى ما بعد الموت
 أمّا المقيدة بالحال فنحو وصيتك يضع ابنتي للعالم بألف درهم بخلاف ما حققه في الفتح حلبي (قوله كهيبة)
 أي إذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المتكسرة أتمّة أو حرة فإذا أضاف الهبة إلى الأتمّة بأن قال رجل
 وهبت أمتي هذه فذلك فإن كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر ومجلا وموجلا ونحو ذلك
 ينصرف إلى النكاح وإن لم يكن الحال دليلا على النكاح فإن نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك
 ينصرف إلى النكاح بقريته النية وإن لم ينو ينصرف إلى ملك الرقبة وإن أضيفت إلى الحرة فإنه ينعقد من غير
 هذه القرينة لأن عدم قبول المحل لا معنى للتحقيق وهو الملك للعزة يوجب الحل على الجاهل وهو القرينة فلو قامت
 القرينة على عدمه لا ينعقد فلو طلب من امرأة أن لا تقاات وهبت نفسها لنفسه ففقال الرجل فقلت لا يكون نكاحا
 صكك قول أبي البت وهبتك لا ينعقد ففقال فقلت لا إذا أراد به النكاح كذا في البحر (قوله وسلم) أطلقه
 وفيه تفصيل أن جعلت المرأة من مال السلم فإنه ينعقد إجماعا وإن جعلت مساقا ففقهه اختلاف قيل لا ينعقد
 لأن السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لأنه يثبت به ملك الرقبة ملكا ماسدا وليس كل ما ينفك الحقيق
 يفسد مجازيه ويرجعه في فتح القدير قال في البحر وهو مقتضى ما في المتون (قوله واستتجار) قال في البحر
 وأما إذا عقد بهما الاجارة فإن جعلت المرأة أجرة صح كقوله أجرتك دارى سنة يثبتك أمّا إذا جعلها مؤجرة
 كقوله أجرتك ابنتي بكذا فافصح أنه لا ينعقد لاسيما لا ينفك ملك العبد ولأن بينهما مضافة لأن التأنيده من
 شرائطه والتأنيث من شرائطها اهـ (قوله وقرض) في الانقاده قولان معصيان (قوله وصرح) فيه قولان
 وحزم في غاية البيان بعدم الصحة لأنه موضوع للمعطية واسقاط الحق (قوله وصرح) فيه قولان قيل لا ينعقد
 به لأنه يثبت به ملك مالا يمين من النقد والمعقود عليه هنامتين وقيل ينعقد به لأنه يثبت به ملك العين في الجمل
 ويرغب في ترجيح مدخوله تحت قولهم أن النكاح ينعقد بما وضع لتلك العين أخاذه صاحب البحر (قوله وكل
 ما غلب به الرقاب) كبيع وشراء كما في المنع (قوله بشرط نية) قال في البحر ولم يقيد المصنف اللفظ المقيد لملك العين
 بالنية ولا بالقرينة وفيه اختلاف في التنين لا يشترط النية مع ذكر المهر وفي المبسوط لا يشترط مطلقا اهـ
 (قوله وفهم اليهود المقصود) هو المتشارك في الفتح أي فهم أنه نكاح وهو متكرر مع قوله لا في فهمه من
 أنه نكاح اهـ حلبي (قوله لا يصح بلفظ اجارة) محمول على ما إذا جعلها مؤجرة لا أجرة كما سبق (قوله ووصية)
 أي مطلقة أو مضافة إلى ما بعد الموت وما في المعنى من أنه مكرر مع قوله فرج الوصية الخ لا وجه له لأن ما تقدم
 من كلام الشارح وهذا من كلام المصنف (قوله ورهن) فيه قولان أحدهما عدم الإذن فاد كما في الولو الجسية
 وهو ظاهر لأنه لا ينفك الملك أصلا كذا في البحر (قوله ونحوها) كقوله وكأبه وتمتع وخلع واباحة واحلال
 ووجه الأخير أن لفظه محال لا يوجب الملك أصلا فإن من أحل نفسه طعاما أو أباحه له لا يملكه وإنما يملكه
 على ملك المبيع أبو الوالد عن العناية (قوله لكن ثبت به) أي بما لا ينفك الملك حلبي (قوله وكذا ثبت بكل
 لفظ الخ) هذه المسئلة تكررت مع قوله لكن ثبت به الشبهة لأن شعير به راجع إلى ما لا ينفك الملك ولا ينعقد به
 النكاح مع أن قوله بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل لفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديق ففقال نعم فإنه
 يصدق عليه أنه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة ولا يشدري به الحد بخلاف العبارة الأولى
 فإنها وقعت بينا النحو المذكورات في المتن فتخصر بكل لفظ لا ينفك الملك ولا ينعقد به النكاح اهـ حلبي
 وفيه أنه فسر الشعير في قوله لكن ثبت به الشبهة بما لا ينفك الملك ولا ينعقد به النكاح ولا شك أنه بهذا التفسير
 ينحل ما إذا قال لها أنت صديقة فيرد عليه ما أورده على الشارح (قوله وألفاظ مصحفة) قال في الصحاح

وهو كل لفظ (وضع لتلك عين كماله) فلا
 يصح بالمركة (وضع لتلك عين كماله) فلا
 المقيدة بالحال (كهيبة وتلك وصية غير
 وعطية وسلم واستتجار وقرض وصرح
 وصرح بكل ما غلب به الرقاب بشرط نية
 أو قرينة وفهم اليهود المقصود (لا)
 يصح (بلفظ اجارة) براه أو زاي (واجارة
 ووصية) ورهن وودعة ونحوها
 لا ينفك الملك لكن ثبت به الشبهة فلا يجوز
 ولها الأقل من المعنى ومهر المثل وكذا
 تثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح فليصنف
 (وأنما لم ينعقد به)

التصحيح الخطأ في الحقيقة اه والمراد الخطأ مطلقا (قوله كبحررت) من التجوز وهو الاحلال تقول يجوز
 الفقيه كذا اذا قال بحله وجوازه ومن الجواز معنى المرونة قول جرت اى جعلته جائزا اى ما منع وادخلت
 الكتاب ازوجت بزيادة الهمة فانه لا وجود له لغة فكان من التعريف والخطأ أبو السعود (قوله لصدوره
 لاهن قصد صحيح) أشار به الى أنه يتعدى باللغات الالهية كما هو مسطور في الكتب المعقدة لان اللغة الالهية
 تصدر عن تكاملها بقصد صحيح واستعمال رجب كذا في المنع (قوله بل عن تعريف) تعريف الكلام تعبيره كما
 في الصحاح وهو المراد من التصحيح (قوله فلم يكن حقيقة الخ) لان الاستعمال الصحيح يدفنه ما هو هذا ليس
 استعمالا صحيحا وفي التلويح المانط المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون اما حقيقة أو مجازا لانه ان
 استعماله فيما وضع له حقيقة وان استعماله في غيره فان كان له علاقة بينه وبين الموضوع له فجاز والا فمحل وهو
 أيضا من قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد اه منع (قوله لعدم العلاقة) هي
 اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى المارضوع له وهي شرط صحة المجاز ثم ان الاستعارة لاتصح بكل وصف للقطع
 باختراع استعارة لسماء الارض مع اشتراكها في الوجود وغير ذلك بل لابد من وصف مشهور له زيادة
 اختصاص بالمستعار منه كما حققه صاحب التلويح وغيره منع وهو لتعليل قوله ولا مجازا كما في الحلبي قال
 المصنف وقد كثرت الاستقناء عن ذلك في عامة الامصار وكتبنا فيه اربابا لاجلها اعماد عدم الانعقاد بهذا
 اللفظ لانه لم يوضع لتلك العين للعمال وليس بالسكاح ولا تزويج (قوله وصدرت عن قصد) بحيث انهم يطلبون
 بها الدلالة على حل الاستمتاع منع (قوله كان ذلك وضعاً جديداً) من هؤلاء القوم (قوله فيقع بها) اى بالالفاظ
 المحترفة كزلاق ولال وطلال ولعل ذلك من قبيل الاحتياط في الفروج والجانبيين والافاقية بل في الالفاظ
 لمصلحة في جانب السكاح يقال فيها في جانب الطلاق (قوله احتراماً للفروج) اى تعظيماً لامرها وصيانة لها
 عن الهتك فان امرها خطير يترتب عليها اختلاط الاسباب وارث وحرمان وغير ذلك (قوله ليتحقق رضاها) ما
 فيه أن السكاح يصح مع الهزل ولا يرضى مع الهزل وفي أبي السعود الرضى من جانبها بشرط لامن جانبها لما صرح
 به القهستاني في فصل المهر من فساد السكاح اذا كان الاكراه من جهتها وأما عدم اشتراط رضاها فلما في التنوير
 من قوله وصح نكاحه يعنى المكروه اه ملخصاً فان قلت يجب بان المراد بارضى هو الاختيار وعدم الاكراه
 وان لم يكن هذا المقصد اوجب بأنه انما ينظر في حقها أتما في حقه فيصح مع الاكراه كما علمت (قوله وبشرط حضور
 شاهدين) ولو كان أحدهما مأموراً بالعدالة لم يذكر أنه عقده بل قال هذا امرأته بمقد صحيح ونحوه
 وان بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه ويرد عليه فهو القبانى والقاسم فانها تقبل مع بيان أنه فله أبو السعود
 عن الشربة لالية وعلم من ذلك أن الاشهاد بشرط صحة السكاح لما رواه محمد بن الحسن من مرافعة السكاح
 الا بشهود ولو تزوج بغير شهود ثم أخبر الشهود ولا يجوز الا أن يجتدعوا عند بحضورهم ولا يجوز السكاح بغير شهود
 ولو في برية وبالشاهدين يكون معناه حتى لو أوصى بحضورهم ما أن يسر لا يفسد ولا بد من تسمية المتكوبة
 عند الشاهدين لتنتفى الجهة الا ثم لا يجوز انما أن تكون حاضرة مربية بشخصها وأما أن تكون مجموعة الكلام
 غير مربية الشخص وأما أن تكون غائبة عن المجلس فان كانت حاضرة بمنقبة كفى الإشارة اليها
 والاحتياط كشخصها وان سمعوا كلامها ولم يروا شخصها فان كانت في بيت وحدها جاز السكاح زوال
 الجهة وان كان معها امرأة أخرى لا يجوز لعدم ذلك والها واذا وكات بالتزويج فهو على هذا التفصيل اه
 قلت فما يفعله بعض ذوي الهيات من أن الشهود يسمعون التوكيل من وراء باب أو ستارة مع اختلاطها
 بنساء لا يجوز وليس هنالك مخلص الا يجعله من نكاح الفضولي يتم بهد باجازه أو لا فله وان كانت غائبة
 ولم يسمها كلامها بان عقدها او كذا فان كان الشهود يعرفونها كفى ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم
 يعرفوها فلا بد من ذكر اسمها واسم أبيها او جدتها وجوز السكاح الخصاص مطلقاً حتى لو كان امرأة فقال بحضرة
 شاهدين تزوجت نفسي من موكلى أو من امرأة جعلت امرأته يدى فانه يصح عنده قال قاضى خان والخصاص
 مكان كبيراً في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الشهود في المتن كما قال الخصاص (قوله حرين) أخرج به العبيد
 فلا يجوز العدة بحضورهم لافرق فيهم بين القن والمبر والمكاتب فلو أعتق العبد ثم أذوا ما تحمله حال رقهم
 ان كان معهم غيرهم وقت العقد عن شدة بحضورهم جازت شهادتهم لانهم هم أهل للعقد ولقد انعقد

كبحررت) لصدوره لاهن قصد صحيح بل
 من تعريف وتصحيح فلم يكن حقيقة
 ولا مجاز لعدم العلاقة بل غلطاً فلا اعتبار
 به أصلاً تلويحاً نعم لو اتفق قوم على انطق
 بهذه اللفظة وصدرت عن قصد كان ذلك
 وضعاً جديداً فيصح به أفتى أبو السعود
 وأما الطلاق فيصح به اقتضاء كفاً وأنى
 الاشياء (و) لا (ب) الطلاق احتراماً للفروج
 (وبشرط سماع كل من العاقدين لفظ
 الآخر) ليتحقق رضاها (و) بشرط
 (حضور شاهدين) (حرين) أو حرين

بغيرهم والادلة اقاده صاحب البحر (قوله مكلفين) أي بالغير عاقلين مسلمين فلا يشهد بمحضرة الصبيان والجهانين
والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء (قوله سامعين معا) هو المذهب فلو سمعوا كلامه لم يفتقر فيه
لم يميز ولو اتفق المجلس ولو كان أحدهما أصم فسمع صاحب السمع ولم يسمع الأصم حتى صاح صاحبه في أذنه
أو غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معا بغير (قوله على الأصح) راجع إلى اشتراط السمع والمعية وفيه رد
على الإمام السعدي في كنفاته بحضورهما وإن لم يسمعا وعلى إحدى الروايتين عن أبي يوسف وهي عدم
اشتراط المصية حلبي (قوله على المذهب) وفي الخلاصة لا يشترط ويتخذ على الأصح فقد اختلف
التصحيح في اشتراط الفهم بغير أو تأفهم العاقلين في البحر عن التجنيس لوعده عقد النكاح لفظ لا يفهمه من
مكثونه نكاحا هل يشهدا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يشهد لان النكاح لا يشترط فيه الفهم اهـ يعني
بدليل محضته مع الهزل وظاهر ترجمه اهـ (قوله مسلمين) ذكره مع دخوله في قوله مكلفين ليبين أنه شرط خاص
بنكاح المسلمة دون غيرها (قوله ولو فاسقين) اعلم أن النكاح له حكمان الاظهار وحكم الانعقاد فحكم
الانعقاد على ما ذكره المصنف وأما حكم الاظهار فاعلم ان يكون عند التجاهد فلا يقبل في الاظهار الا شهادة من
تقبل شهادته في سائر الاحكام وفي فتاوى النسقي لا قاضي أن يثبت إلى شافعي ليعطل العقد اذا كان بشهادة
الفاسق وللحنفي أن يفضل ذلك ويكذبوا كان بغير ولي فطلقها ثلاثا يثبت إلى شافعي بزوجه ما منه بغير محمل
ثم يقضي بالصحة وبطلان النكاح الاول يجوز اذا لم يأخذ القاضي الكتاب والمكتوب اليه شب أو لا يظهر بهذا
حرمة الوطء السابق ولا شبهة ولا ثبت في الولد بغير عن الخلاصة (قوله أو يهودين في قذف) أي وان لم يتوبا
كافي البحر والمحدث في القذف أخص مطلقا من الفاسق وذكرنا الخاص بعد العام ليس مكررا بل هو واقع في كلام
الله تعالى الذي هو في غاية الابهام على أنه صريح في الحوائشي السعدية من كتاب الاكراه أنه اذا قبل النكاح
بالعام أراد بالعام ما هذا الخاص ولا يخفى أن في عبارة المصنف عطف الخاص على العام بأو وهو مما قد ترددت به
الواو وحق كافي الغني أقاده المجزى ويجب ان يماز كرهه في العتق عند قول المصنف لوعدهنا أو خصا من أن
العتق أهنا محو في العطف بأو مطلقا ولو عطف الخاص على عام أو اليهود (قوله أو عيين) مختار للمال في الخاتمة
من باب من لا تجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المذبح والمذبح
عليه والاشارة اليه بما فلا يكون كلامه شهادة ولا يشهد النكاح بمحضرة قال شيخنا والقرعج بتقديم المتن
واعلم أن النكاح وإن كان يشهد بمحضرة الاعمي لكن لا يقبل أداء الشهادة منه كافي عزى زاده فليس الخلاف
الافي انعقاد النكاح بمحضرة أماء عدم جواز أداء الشهادة منه فيما لا خلاف فيه أبو السعد (قوله أو عيين
الزوجين) ولا يقبل أدائه ما عند القاضي كذا أقاده بمحضرة العدوين وأقاده في البصر أن من لا تقبل شهادته اذا
انفقد بحضوره ثم أخبر به من تقبل شهادته جازله الشهادة به بالتسامع وصورة التزوج بمحضرة ابنهما أن تقع
الفرقة بين الزوجين بعد التوالد ثم عقد بحضور ابنهما ولو تجاها لا تقبل شهادة ابنهما ما طاعا لانه لا يخلو عن
شهادته ما لا صلحهما ولو كان أحدهما ابنة والآخر ابنها لم تقبل أملا أيضا (قوله ان ادعى القريب) فان كانا
ابنهما أو لكل ابن فقد ذكرناه وان كانا ابنة من غيرهما أن ذكر تقبل شهادتهما ما لان أنكرت وبالعكس ان كانا
ابنهما من غير كذا في الحلبي (تنبيه) سائر العقود سوى النكاح لا يشهد بغيره ودوليك يستحب عليها الاظهار وفي
الوقعات أنه واجب في المداينات ويحب للعبد أن يكتب للعق كباو يشهد عليه توثيقا وصيانة عن التجا حد
كافي المداينة بخلاف سائر التجارات لانها يكثر وقوعه قاله كتابه فيها مؤذى إلى المخرج ويخفى أن يكون النكاح
أي في كتابة الوثيقة كالمعتق لانه لا يخرج فيه بغير (قوله ذميمة) أي كاذبة كافي القهستاني فخرج غير الكاذبة كما
في أن في فصل المهرات ودخل الحرية الكاذبة وان كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح
المتقى حلبي (قوله عند ذممين) ولو غير أهل كتاب كانا مجوسين كافي أبي السعد ثم هذا قوله او قال
محمد لا يجوز شهادة أهل الذمة وتوضيح الدليل لكل في البحر (قوله ولو مخافين) كصرايين على يهودية (قوله
مع انكاره) أمالوا أنكرت في فتوح شهادتهم ما حلبي (قوله ان كل من ملأ قبول النكاح) أي مطلقا لا نكاح
من شهد عليها والآخر ابنها العاقلين ان كنه يثبت فيه بأهل الحرب فانهم يملأ قبول النكاح لانفسهم ولا نصح
شهادتهم للتقيد بالذميين في نكاح أهل الكتاب فليأتى وليصر (قوله بولاية نفسه) خرج به الكتاب

(مكلفين سامعين معا قولهما) على الأصح
(قوله من) أنه نكاح على المذهب بغير
(مسلمين) نكاح مسلمة ولو فاسقين أو يهودين
في قذف أو عيين أو عيين الزوجين أو عيين
أحدهما وان لم يثبت النكاح بغير
بالابن (ان ادعى القريب) كما صح نكاح
مسلم ذميمة عند ذممين (ولو مخافين) لا يثبت
(وان لم يثبت) النكاح (بمسلمين) انكاره
والاصل عندنا أن كل من ملأ قبول
النكاح بولاية نفسه أنه قد يجرى منه

فلا ينفق بمحضته فانه وان ملك تزوج أمته لكنه بولاية مستفاد من جهة المولى لا بولاية نفسه كذا في البحر
 (قوله أمر الاب) أي وكل كذا في مسكهم (قوله صغيرة) الصغير يرجع إلى الاب والممكن في زوج الرجل وكون
 الأمور رجلا مثالا لكن ان كان امرأة اشتراط أن يكون معها رجلان أو رجل وامرأة كذا في البحر (قوله لانه)
 أي الاب (قوله والا لا) أي وان لم يكن حاضرا لا يصح والفرق أن الوكيل في النكاح صغير أي رسول ومعي نقل
 عبارة الموكل فإذا كان من يدبر عنه حاضر يجعل مباشر العقد لا اتحاد الجاهل ولا يمكن ذلك حال غيبته
 لاختلاف المجلس فهو (قوله الباقية) قديم الاسم الوكايل صغيرة لا يكون المولى شاهد الا لا العقد لا يمكن نقله
 اليه البحر ومثل الصغيرة المجنونة ونحو هذه المسئلة ما ذكره في الهندية بقوله امرأة وكلت رجلا بأن يزوجها
 رجل لا يزوجها بمحضرة امرأة تين والموكلة حاضرة قال الامام فم الذين يجوز النكاح اه (قوله والا لا) أي وان لم
 تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل وقفا على اجازتها كفاي الجوى لانه لا يكون أدنى حال من النضوى
 وعقد القسوى ليس باطل أبو السعود (قوله جعل مباشر) أي والوكيل صغير ومعي يعني اذا لم يكن العقد
 معاوضة كالنكاح والخلع والعق ونحوها مما لا يتعلق به شيء ولا يطلب شيء أبو السعود عن الغاية (قوله اذا لم
 يذكر أنه عقده) بل قال هذه امرأة بعدد صحيح ونحوه واختلفوا فيها اذا قال هذه امرأة ولم يشهد بالعقد
 والمواب أنها تقبل ولا حاجة الى اثبات العقد قدسكي عن أبي القاسم الصفار أن من قول في نكاح امرأة من
 رجل وقدمات الزوج والورثة يشكرون هل يجوز للذي قول العقد أن يشهد قال نعم وينبغي أن يذكر العقد لا غير
 فيقول هذه منكوحته ويصحب ذلك قالوا في الاخوين اذا تزوجا اختهم أمه اراد أن يشهد على النكاح ينبغي
 أن يشهد هذه منكوحته اه ذخيرة (قوله بمحضرة) أي العبد (قوله لم يجز على الظاهر) وقيل يصح لأن المولى
 يخرج من أن يكون مباشرا فينقل الى العبد والمولى يصلح أن يكون شاهدا في هذه المسئلة روايتان ويرجح في فتح
 القدير عدم الجواز بحر (قوله والفرق لا يفتي) وذلك لأن العبد اذا باشر العقد باذن سيده كان سيده شاهدا مع
 الآخر وان باشر السيد لا ينتقل الى العبد لانه ليس بأهل لأن مباشر العقد لا يفران السيد فكذا
 لا ينتقل اليه بخلاف الباقية فانهم أهل لأن تعديتهم من غير أن أحد في نقل العقد اليها عند مباشرة الاب
 وهي حاضرة اه حلي (قوله تزوجتني) أو تزوجت ابنتك ابني أو تزوجت ابنتك بنتي (قوله بعده) أي بعد قول الآخر
 (قوله لا تزوجتني استخبار) ظاهره أنه على تقدير هذه الاستصحاب ولذا قال الحلبي هذا التعديل يقتضي
 أنه اذا كان الجلس للنكاح كان قدما كما تقدم في قوله هل أعطيتنيها فانه مثلا فراجع اه (قوله لانه وكيل)
 أي ذم ون كلام الثاني فقام الطرفين وقيل انه يجب ورما فيه (قوله بغير ضررها) فهو موه
 العصة مع ضرورها وظاهر زوال الجاهل المتع (قوله وكذا لو غلط في اسم بنته) وكانت واحدة مما اذا تعددت
 وقد غلط باسم الأخرى والعقد على من ذم راسها كما في الفرع المذكور بعد (قوله فسمها باسم الصغرى)
 أي ولم يضمنها بالكبرى أم المسمى اسم الأخرى ووصفه بالكبرى لم ينعقد لعدم وجودها كذا في البحر (قوله صحيح)
 لأن الخطبة جعلت نكاحا اذا صدرت من الآخر فيكون الأمر بالامر بالنكاح كذا في البحر (قوله يفتي)
 وهو مختار الشهيد في الخلاصة المختار عدم الجواز كذا في التمهيد وفق الحنفية يجعل على الخلاصة على ما اذا
 فعلوا جميعا كذا نقل عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي (قوله على أن أمرها) أي في الطلاق بيدك قال في الهندية
 رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أمرها في الطلاق بيدك كذا في مسكهم رحمه الله تعالى في الجلس أنه
 يجوز النكاح والطلاق بأهل فلا يكون الأمر بها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا بدأ الزوج فقال
 تزوجتك على أنك طالق وان استأثرت المرأة فصال تزوجت نفسها منك على أن طالق أو على أن يكون الأمر
 بيدى أطلق نفسي كذا نقل فقال الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الأمر بها اه (قوله يفتي)
 الخبار) أي للموكل (قوله ولها الأقل من المسمى) هل المراد المسمى من جهة الموكل أو المراد ما سماه الموكل
 زائدا على ما أمر به لم أره والظاهر الثاني أبو السعود (قوله يكفر) لعل وجهه ان حلال ما حرم الله تعالى لأن
 الله تعالى لم يجعل النكاح الا بشهود من الجنس فاذا اعتقد الحل بكفر لا يكفر لأن بعض الأشياء تعرض على روجه
 أن الرسول يعلم الغيب اه وقال شيخنا زاده نقلا عن التارخانية لا يكفر لأن بعض الأشياء تعرض على روجه
 على الله عليه وسلم فيعرف بعض الغيب قال الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد الا من ارتضى

(أمر) الاب (رجلا) أن يزوج صغيرة
 فزوجها سنة رجل أو امرأة تزوج الحال
 أن (الاب حاضر صحيح) لانه يجعل عاقدا
 حكما (والالا ولو تزوج ابنته البالغة)
 العاقلة (محضرة شاهد واحد جازان) كانت
 ابنته (حاضرة) لانه يجعل عاقدا (والالا)
 الأصل أن الأمر متى حضر جعل مباشرا
 ثم انما تقبل شهادة المأمور اذا يذكر أنه
 عقد له سلاية على فعل نفسه ولو تزوج
 المولى عبده البالغ بمحضرة واحد لم يجز على
 الظاهر ولو أذن له فبعد بمحضرة المولى
 فدي على مع والفرق لا يفتي (ولو قال) رجل
 لا تزوجتني ابنتك فقال (الآخر
 تزوجت أو) قال (نعم) يجيبه (لم يكن
 نكاحا مالم يقل) الجيب بعده (فبانت) لأن
 تزوجتني استخبار وليس به عقد بخلاف تزوجتني
 فانه وكيل (غلط وكذا لو قال له ساله وكذا
 أيها بغير حضوره المسمى) للجهالة وكذا
 لو غلط في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة
 وأشار اليه فصح ولو له بنتان أراد تزويج
 والكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى مع
 للصغرى خاتمة (ولو يفتي) مراد النكاح
 (أقواما الخطبة فزوجها بالاب) أو المولى
 (بمحضرة صحيح) فيجعل النكاح قطعا
 خاطبا والباقي فهو دابة يفتي في وقوعه
 قول تزوجتني ابنتك على أن أمرها بيدك لم
 يكره الأمر لانه توفيقا وقيل قبل النكاح
 وكذا بأن يزوجها فلا يتركها فزاد الوكيل
 في المهور لم يفسد فلولم يعلم حتى دخل بقي
 النكاح بين الزوجين وقضيه ولها الأقل من
 المسمى وهو المثل لأن الموقوف كالفاقد
 تزوج بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل
 بكفر والله أعلم

(فصل في المحرمات)

شروع فی بیان حرما نکاح فان منه كون المرأة محلة لتصير محلا له وأفراد بفصل على حدة لكثرة شعبه حاجي
 عن البصر (قوله قرابة) كفره وأصوله وفروع أبويه وان تزوا وفروع أجداده ووجدانه اذا انفصلوا يظن
 واسد كذا في البصر كالعمة والخالة أما المنفصل يظن كذات العمة وبنت الخالة فيجوز (قوله مصاهرة) كفروع
 نسائه المدخول بهن وأصولهن وحلائل فروعهن وحلائل أصولهن حلي عن البصر (قوله رضاع) يحرم به ما يحرم
 من النسب الا ما استثنى كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى (قوله جمع) أي بين المحارم وكذا بين الاجنبيات زيادة على
 أربع حلي عن البصر فلو تزوجت من شخصين واحد منهما بنته أربع صح العقد على الشخص الآخر أبو السعود
 (قوله بلان) كنكاح السيدة ولو كان حلي (قوله شرك) المراد به الشربة الذي ليس بدين مما يرى كحلي البصر
 قبل الدهرية النافية للصانع تعالى اه حلي والجوسية كافي البصر (قوله ادخال أمة على حرة) ومثله
 نكاحهما في عقد واحدة كافي الهندية اه (قوله وتعلق من القبراح) يتفرع عليه ما لو عقد على أختين مثلا
 احدهما منكوحه الغير أو عقدته مع العقد على الفارغة أبو السعود (قوله حرم أصله) المعنى كإفاد الشيرازي
 أن العين توصف بالحرمة حقيقة لكن المأخوذ منه حرمة الفعل ونفسه بالطريق الأولى لانه لا يتصور بدون المحل
 فاذا اتنى المحل كان المفعول بالانتفاء أولى وبالمتبع آخرى فهذا كالكتابة أي يدهبها الموضوع له لكن لانه بل
 لا ينقل الى لازمه فهو (قوله على المتزوج) أي مراده المتزوج قال في المنع وأما قوائمه أي أصل المتزوج ذكر
 كان أو أختي وقوله كذلك أنه كما يحرم على الرجل أن يتزوج من ذكر يحرم على المرأة أن تزوج بغير من ذكر أقول
 يلزم من حرمة تزوجه أصوله وفروع حرمة تزوجه أصولها وفروعها فانه اذا حرم عليه تزوجه أخته فقد حرم على
 أخته تزوجه وهو فرع عما فقد حرم على المرأة تزوجه فروعها وبمثل الأم الجدة وان بعدت وكذا اذا حرم عليه تزوجه
 بنته فقد حرم على البنت تزوجه وهو أصلها فقد حرم على المرأة تزوجه أصلها على أن ما طالع المنصف لا يصح مع قوله
 وبنت أخيه بالنظر لشبهة الاتي لأن المعنى حينئذ حرم على المرأة تزوجه بنت أخيها وهو متباعد وكذا ما بعده
 انتهى حلي مختصرا والمراد بالنكاح الذي قدره الشارع العقد وبطل منه حرمة الوطء ودواعيه بالطريق الأولى
 نهر والدليل على حرمة الأصول والفروع قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبنااتكم وحقيقة الأم في اللغة
 الأصل والبنت الفرع قد دخل الجدات وبنات الفروع بموضوع المفظ وقيل يدخل مجازا (قوله علاؤزل)
 فسر على ترتيب اللق ولو قال أصله وان علا وفروعه وان نزل لسم من تمكيد الضمير اه حلي (قوله وبنت أخيه)
 من أي جهة كان بصر (قوله وأخته) عطف على بنت لاهل أخيه بقرينة قوله وبنتها لكنه يجوز بالنظر لتقدير
 الشارح نكاح أولادهم فروع بالنظر للمتن حلي موضحا وأطلق في الأخت فعمها من أي جهة كانت (قوله)
 ولو من زنا) تعميم بالنسبة الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله وفروعه وأخته أن يكون من الزنا ولا وكذا اذا كان له
 أخ من الزنا له بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا أو من الزنا له بنت من الزنا وعلى قياس هذا قوله
 وبنتها وعمته وخالته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت
 من الزنا وهكذا أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا
 وكذا أمته من النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا اذا
 عرفت هذا مكان ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه حلي وبنت الملاحة لها حكم البنت كافي البصر
 (قوله وعمته وخالته) عطف على أصله (قوله ويدخل عنه جذه وجدته) أي في قول المتن وعمته كما دخلت
 في قوله تعالى ومما تحرم ومثله قوله وخالته اه حلي (قوله الاشقاء وغيرهم) راجع الى ما عدا الأصل والفرع
 (قوله وأما عمة أمته) قال في البصر عمة لعمته ان كانت العمة القريب عمة لأب وأم وأب لاب فعمة العمة حرام لأن
 القرى اذا كانت أخت أمه لأب وأم وأب لاب فان عمتها تكون أخت جده أب الأب وأخت أم الأب حرام لانها
 عمة وان كانت القرينة عمة لأم فعمة العمة لا تحرم عليه لأن أب العمة يكون زوج أم أمه فعمة أم تكون أخت
 زوج الجدة أم الأب وأخت زوج الأم لا تحرم فاخت زوج الجدة أولى أن لا تحرم اه فالأولى للشارح أن يقول
 وأما عمة العمة لأم ويكون قوله لأم راجعا الى المضاف فتأكل (قوله وخالة أمه) الصواب أن يقول وخالة الخالة

(فصل في المحرمات)
 أسباب التحريم أنواع قرابة مصاهرة رضاع
 جمع ذلك شرك ادخال أمة على حرة فهي
 صفة ذكرها المنصف بهذا الترتيب وبني التلقين
 فلا تعلق من الغير بنكاح أو عمة ذكرها
 في الرجمة (حرم) على المتزوج ذكرها
 أروا في نكاح (أصله وفروعه) علاؤزل
 وبنت أخيه وأخته وبنتها) ولو من زنا
 (وعمة وخالته) فهذه السبعة مذكرة
 في آية حرمت عليكم أمهاتكم وبنااتكم ويدخل عمة
 جده وجدته وخالته ما لا يشاء وغيرهن وأما
 عمة أمته وخالة أمه فبالإختلاف

التي لا بد في البصر الحاشية القرى ان كانت لا بد واما ولا تملكها فاحرم عليه وان سكنت القرى شاة لا بد
فالحاشية لا تحرم عليه لان ام الحاشية القرى تكون امرأته لا بد واما لا بد فاحتمل ان تكون امراة اب
الام واما لا بد فاحتمل ان تكون امرأته لا بد واما لا بد فاحتمل ان تكون امراة اب
والحاشية قاتلت (قوله ما رواه ذلككم) الاشارة الى ما تقدم من المحرمات (قوله وبنت زوجته) سواء كانت
في حجره ام لا واذكر الحرق في الآية تخرج مخرج العادة او ذكر التشريع والحرق بالغرق والكسر الحظن وهو ما دون
ابطاله الى الكشح ثم قالوا فلا في حجره لان اي في كنفه ونفقته واختلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطء في حرم بناتها
كافي الهندية وفي الجوى عن الظهيرية واختلوة بالصبي كالوطء عند أبي يوسف خلافا لمحمد وحرمه البنت
مقبدة بكون أمها وقت أن دخل بها مستهانة أمالود دخل بالام صغيرة لانشتهى فطلقها فاعتدت بالاشهر
ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حل تلواطى أمها قبل صيرورتها مستهانة التزوج بها واستأفى في المصنف (قوله
واما زوجته) خرج أم أمه فلا تحرم الا بالوطء او دواحه لان لفظ النساء اضعف الى الازوج كان المراد
منه الحرائر كما في الظاهر والابلاء كذا في البحر وأراد بالحرائر المملوكه بعد الشكاح ولو أمه لغيره أبو السعود
(قوله مطلقا) أي سواء يكن من قبل أمها أو أمها وان علون بحر (قوله بمجرده العقد) أي بالعقد المجرد عن الوطء
وقد بين ذلك بقوله وان لم يوطأ وأخرج بالصحيح العقد الفاسد فان أمها لا تحرم بمجرده بل بالوطء أو ما يقوم مقامه
من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضحية لا تثبت الا بالعقد الصحيح بحر (قوله ويدخل بنات الرية) أي
وان سفلن وثبت حرمة ذلك بالايجاع أو لان الاسم يشملون فدخلن في قول المصنف وبنت زوجته كادخلن
في قوله تعالى وربائكم حلي من التبيين (قوله وفي الكشاف الخ) لاجابة الى نقله عنه بعد ما طعنت المتن بذكره
قان الأمر ونحوه كالوطء في ايجاع حرمة المصاهرة من غير اخذ ما صبح موضع دون وضعه حلي (قوله ونحوه)
هو النظر لقرب الدخول بشهوة (قوله عند أبي حنيفة) رضي الله تعالى عنه حله لانه امام المذهب
والا فلا خلاف فيه (قوله وزوجة أمه) لقوله تعالى ولا تنكوا ما نكح آباؤكم من النساء فان الاولى في الآية
أن يراد بالنكاح العقد كما هو المجمع عليه ويستدل لدون حرمة المصاهرة فالوطء الحرام بدليل آخر بحر (قوله
وفرعه) لقوله تعالى وسلائق آبائكم الذين من أصلابكم وذكره الاصحاب لاحاطة باعتبار التبيين لا لاحلال
حلية الابن من الرضاع والدليل على ذلك أن التبيين اتسع بقوله تعالى ادعوهم لا باتهم وبسبب نزولها أنه صلى الله
عليه وسلم لم ينفذ في دين حاشية ثم تزوج زيب بعد ما طلقها زيب فدخل بها (قوله ولولبعيدا) لان لفظ الابناء
تحت قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أبو السعود (قوله ولولبعيدا) لان لفظ الابناء
يتناول ابناء الاولاد وان سفلوا زيب (قوله دخل بها أولا) لاطلاق النكر (قوله واما بنت زوجة أبيه) وكذا
يفتأبها كافي البحر (قوله مما مر) بيان لفظ كل حلي (قوله نسبا) تميز عن نسبة تحريم للضمير المضاف اليه وكذا
قوله مصاهرة حلي (قوله رضاعا) تميز عن نسبة حرم الى الكل به في يحرم من الرضاع أصوله وفرعه ونزوع
أبويه وفرعهم وكذا فرعه أجده ووجدته المليون ونزوع زوجته وأصولها وفرع زوجها وأصوله
وحلائق أصوله وفرعه حلي (قوله الاما استأفى) أي استأفى منقطعاً وهو توسع صورته بل بالبط الى حاشية
وتمن حلي (قوله يقع مغلطة) بفصل وقاعل وهي أقل مسائل الفروع على وزن مفعلة أي على القلط ويحتمل
قراءته بصيغة اسم الفاعل (قوله ولها منه لبن) بأن ولدت منه سوا كان ولده ميتاً أولاً (قوله فنكحت صغيراً) بأن
عقدته وليه عليها (قوله فحرمت عليه) لكونها صارت أمه رضاعاً (قوله فدخل بها) اغلظ كراهة لاجل عدم الطلقتين
المباختين وتحليلها لا لاول ولا لهذا المانع وهذا بناء على أن الزوج الثاني يعدم مالدون الثلاث وانما لم يذكر
الدخول في الصغير لعدم تأنيبه فيه (قوله بواحدة) أي الباقية من افراد الطلاق (قوله أم ثلاث) لكون الزوج
دخل بها فعدم الطلقتين (قوله ابنه رضاعاً) لان اللبن وفيه بعد تسليم الحكم أنه وقت تحقق البنوة لم تكن زوجة
كما أنه وقت تحقق الزوجية لم يكن ابناً لها (قوله شري أمه أبيه) الاولى التعبير بكلفيد الارث فأخذه أبو السعود
(قوله ان علم أنه وطنها) فان علم عدم الوطء أو شك فعل كذا في الحلي ولعل الوجه في الثاني أن الشك في الحرمة
لا يزيل الحل البقعي وفي المبط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لانه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها

كنت عنه وعمة ونحوه ونحوه لقوله تعالى
وأحل لكم ما رواه ذلككم (و) حرم المصاهرة
(بنت زوجته) الموطونة وأم زوجته
وبعد أم مطلقاً بمجرده العقد الصحيح (وان لم
يوطأ) الزوجية قبل تزويجها
يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات
ويدخل بنات الرية والرب في الكشاف
والأمر ونحوه كالدخول عند أبي حنيفة
وأقره المصنف وزوجة أمه وفرعه مطلقاً
ولو بعد ادخالها أولاً واما بنت زوجة
أبيه أو ابنته فحلال (و) حرم (الكل) عمات
نحوه ونحوه نسباً واما فرعه فمغلطة فيقال
خالفني في باب فرعه ويقع مغلطة فيقال
خالق امرأته نكاحاً فحرمت عليه
فكسحت صغيراً فأرضته فحرمت عليه
فكسحت آخر فدخل بها فأبناها فهل يعود
للأول بواحدة أم ثلاث الجواب لا يعود
إليه أبداً لبرورتها لحلية ابنه رضاعاً خبري
أمة أبيه لم تحل له ان علم أنه وطنها

لاجل لانه ان يكذب ويأمر بالان الظاهر يشهد به (قوله فوجد هاتين) الذي في البحر فلما أراد مجامعتها
وجد هاتين وهو يلزم الى أنه وجد هاتين بغير جاعه أما لو جاعه فمقتضى قولهم ان الوطء في دار الاسلام
لا يخلو من - ذأوه ولزم المهور (قوله أبو الفتح) أي أزال بكاري (قوله يات بلا مهر) الظاهر ان البيهقي
صوريه والا فليست برؤية عند التصديق فوصفها (قوله وحرم أيضا بالهريه) اعلم ان حرمان
المصاهرة أربع حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعها وأصوله وفروعها على الزاني نسبا
ورضا كما في الوطء الحلال ويحل لأصول الزاني وفروعها وأصول المزني وفروعها بغير والدليل على الحرمة
قوله تعالى ولا تشكروا نعمتي أن تنكح أمواتكم من النساء والنكاح هو الوطء ولهذا حرم على الابن ماوطئ أبوه بملك اليقين
فتم الزنا وقال عليه الصلاة والسلام من نظر الى فرج امرأة لم يخل في أمها ولا ابنتها وقال عليه الصلاة والسلام
من مس امرأة يشمونه عليه أمها وابنتها والوطء انما هو محترمان حيث نهى سبب العزبة بواسطة ولد
يضاف الى كل واحد منهم كإلحاح من حيث انه زنا (قوله أصل من يه) عبر بالأصل ليم الخدات سواء كن من
قبل الاب أو الأم (قوله أراد بالزنا الوطء الحرام) أي ليسهل المسكره فاسد أو المشتراة كذا في والامة المشتركة
والملكاة وزوجته الحائض والنفساء والمظاهر منها إذا وطئته وانما قيد بالزنا وهو ووطء مكلف في قبل مشتما خال
عن الخلق وشبهته لانه محل الخلاف بيننا وبين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله وأصل محسوسة الخ)
أطلق في المس فشملي كل موضع من بدنهما ولا تقصر على أيه وابنه إلا أن يصدق قاه أو يقلب على ظهره ما صدقه أي
في اخباره بالمس بشهوة أفلا. وصاحب البحر (قوله بشهوة) وجود الشهوة من أجد ههما كاف قلنا اذعتها
وأكثرها فومعنى أن يقوم اليها منتشرا فيها فانه دليل الشهوة كذا في النونية أو أخذ ثديها أو يركب
معها - كذا في الخلاصة وقوله فان اذعت الخ أي اذعت الشهوة منه مع اعترافها بعدم وجودها منها والآخر
فوجودها من أحدهما كاف كما تقدم وهذا بخلاف النظر حيث بشرط وجود الشهوة من وجودها منها ولا مايم
المنظور اليه والحاصل أنه اذا سبب الشهوة منها ثبتت حرمة المصاهرة وإن لم يشتمها بخلاف ما اذا نظر الى فرجها
الداخل بشهوة منها فانما لا تثبت اذ لم يشتمها بتمامه في أبي السعود (قوله ولولمعرفة في الرأس) نقل في البحر
عن النونية لومس شعرا امرأة عن شهوة قالوا لا تثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكسائيات أنها تثبت اه ويا في
ترجم الثاني لأن الشعر من بدنهما من وجهه دون وجهه كقوله - نه في الفحل فتثبت الحرمة احتسابا كحرمة
المنظر اليه من الاجنبية ولا يجوز في المحيط بشوئها وفصل في الخلاصة فناء في الرأس كالبطن بخلاف المسترسل
اه قال في التمهيد ونبتني أن يكون ما في الخلاصة محل القولين (قوله بجائل لا يجمع الحرارة) يرجع الى الزنا والمر
أما الاول ففي البحر لانه لا بد أن يكون بغير جائل يمنع وصول الحرارة فلوجاعه بخلافه على ذكره لا تثبت
كما في الخلاصة وأما الثاني فقال فيه أيضا وانصرف المس الى موضع من البدن بغير جائل وأما اذا كان بجائل
فان وصلت حرارة البدن الى يده تثبت الحرمة والا فلا كذا في أكثر الكتب فاني في الأخيرة من أن الشيخ الامام
ظاهر الدين يفتي بالحرمة في التسبلة على الفم والمذق والخذ والرأس وان كان على المنفعة محمول على ما اذا كانت
المنفعة رقيقة فصل الحرارة معها اه (قوله وأصل ماسنه) ثبوت الحرمة بمسها مشروط بأن يصدقها أو يقع
في أكبر رايه صدقها كما في الفتح (قوله والمنظور الى فرجها) انما أخرها وكان المناسب ذكرها عقب المسوسة لكثرة
فروعها ولا يفتق النظر الى هذا الفصل اذا كانت متكينة وعند أبي يوسف يكتفي في الحرمة النظر الى منابت
الشعر وقال محمد لا تثبت حتى ينظر الى الشق وصحبه في الخلاصة واختار الاول صاحب الهداية وصحبهما
في المحيط والذخيرة وفي النونية وعليها الفتوى وفي فتح القدير وهو ظاهر المذهب لان هذا حكم تعلق بالفرج
والداخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجهه دون وجهه وان الاستراخ عن الفرج الخارج - تعذر فسقط
اعتباره (قوله وفروعهن) أي فروع من تقدم نضم عليها أو عليه فيكون ماذ كرمحارم له أولها لكن لا تجوز
المسافرة والخلوة بين الا حسياط كما قالوا فيها اذا كان الرضاخ تابعا غير مشهور ولا يخل المناكحة ولا الخلوة ولا المسافرة
للا حسياط اه بحر (قوله مطلقا) يرجع الى الأصول والفروع أي وان علون وان سفلى (قوله لا بعدهما) حتى لو
وجدت بغير شهوة ثم اشتبهت بعد الترتل لا تتحقق حرمة على عن المنع (قوله وحدها فيهما) أي حد الشهوة في المس
والنظر اه على (قوله أو زيادته) أي زيادة الحرمة ان كان موجودا أولا (قوله به يفتي) وقيل حدها أن يشتم

تزوج بغيره فوجد هاتين وقالت أبو الفتح
ان صدقها يات بلا مهر والا لا يفتي (و) حرم
أيضا بالهريه (أصل من يه) أراد بالزنا
الوطء الحرام (و) أصل (محسوسة بشهوة)
ولولمعرفة في الرأس بجائل لا يمنع الحرارة
(و) أصل (ماسنه) وانظر الى ذكره
والمنظور الى فرجها (المدق) الداخل ولو
نظره (من زجاج أو ما هي فيه وفروعهن)
مطلقا والصورة للشهوة عند المس والنظر
لا بعدهما وحدها بغير شهوة لانه أو زيادته
به يفتي

بقلبه ان لم يكن مستتباً او برؤا ان كان مستتباً ولا يشترط تحركه الا كونه مصحفاً في المحيط والصفة وفي غاية البيان
وعليه الاعتقاد وفائدة الخلاف كما في الذخيرة تظهر في الشيخ الكبير والفتن والذى ماتت شهوته فعلى القول الاول
لا تثبت الحرمة وعلى الثاني تثبت وقد اختلف التعصيم بحر (قوله وفي امرأة وهو شيخ صغير الخ) ظاهر
ما في التخصيص وفتح القدير ان ميل القلب كاف في الشيخ والعين اتفاقاً وان محل الاختلاف فيمن يتأق منه
الاتسار اذا مال بقلبه ولم تنتشر آله كذا في البحر وازاد بنحو الشيخ العين والمحبوب كما في الحلبي ولم أر حكم
المشكك في الشهوة ومقتضى معاملته بالاضر ان يجري عليه حكم الاثني (قوله به يفتي) ففى اشتراط تحرك
الا كونه وعده في النظر قولان مفتي بهما قال المحنى على هذا ينبغي ان يكون من الفرج كذلك بل أولى لان
تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب حرمة المصاهرة في المس لغير الفرج اذا كان بشهوة بخلاف النظر (قوله
ولا حرمة) لانه اذا لم ينزل تسعين ان مقصوده الولد بخلاف ما اذا نزل حيث يعلم ان مقصوده مجرد الشهوة كذا
في الحلبي أى ان الشأن كذلك ومعنى نفي الحرمة بالانزال ان الحرمة عند ابتداء المس حكمها موقوف الا ان
يبين الحال فان انزل لم تثبت ولا ثبت وليس معناه ان حرمة المصاهرة تثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لان حرمة
المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط ابداً جوى عن العناية (قوله به يفتي) وقيل تثبت الحرمة مع الانزال كذا في البحر
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا مفهوماً ذكر الاصول والفروع فأقاده ان حرمة المصاهرة لا تصح في غيرها (قوله
اذا رآه) لا حاجة اليه لعمدة تعلق البحر بقوله المنظور (قوله لا يحرم المنظور الى فرجها الخ) هو على تقدير
مضاف أى لا يحرم أصل وفرع المنظور الى فرجها والا فالمنظور الى فرجها لا يحرم مطلقاً اهـ حلبي وفيه
انها تحرم على أصوله وفروعه (قوله بالانكاس) متعلق بالمنظور بالنسبة الى المقن وبالمرفق بالنسبة الى الشارح
والمراد بالانكاس انعكاس الاشعة الخارجة من الحديقة الى سطح الصقيل كآلة وآلة الماء من سطح الصقيل
الى المرفق وفيه ان المرفق حينئذ حقيقته لا مثاله فكان علمهم ان يخرجوه على القول بالانكاس وهو ان المقابل
للمقابل تطبع صورته ومثاله فيه كمالا يفتي على ذي درية في علم الكلام اهـ حلبي (قوله هذا) الاشارة الى
حرمان المصاهرة (قوله ولو ما ضيا) كجوز شوها لانها دخلت تحت حكم الاشتهاء فلا يخرج عنه بالكبر ولا انها
محل للولد كما وقع لزوجى ابراهيم وذكر اعلم بالصلاة والسلام (قوله وصغيرة لم تشته) قال الفقيه أبو الليث
مادون تسعين لا تكون مستهتة وعليه الفتوى اهـ فأقاده انه لا فرق بين ان تكون سبعة أو لا بحر (قوله
فلا تثبت الحرمة بها) أى بالمصاهرة في غير ما ذكر (قوله أصلاً) أى سواء لمس أو نظر أو طلى في القبل أو الدبر
وسواء أنزل أم لا حلبي (قوله مطلقاً) أى سواء كان بصبي أو امرأة كافي غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات
حلبي من البحر (قوله لعدم ثبوت كونه في الفرج) على عدم ايجاب وطء المتفاد المصاهرة فقط وأما العلة في عدم
ايجاب وطء الدبر المصاهرة فالتيق بعدم كون الوطء في الفرج الذى هو محل الحرث وانما كمالا لانهما هما
بالاولى قال في البحر وأورد عليه ما أى على عدم ايجاب وطء الدبر والانكاس المصاهرة أن الوطء في المبتلين
وان لم يكن حباً للحرمة فالمس شهوة بسببها بل الوجود فيه ما أقوى وأجيب بأن العلة هي الوطء المسبب للولد
وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سبباً لهذا الوطء ولم يتحقق في صورتين اهـ وبه علم أنه لا فرق في المبتلين
بين الانزال وعدمه اهـ حلبي (قوله لا فرق الخ) راجع الى قوله أما غيرها فلا يعنى لا تثبت حرمة المصاهرة بوطء
غير المستهتة سواء كان وطؤها زناً أو سكناً وكذا المية لا تثبت بوطئها أو لمسها أو النظر الى فرجها حرمة
المصاهرة (قوله فلو تزوج صغيرة) تفريع على قوله أما غيرها فلا سواء كان زناً أو سكناً وتقدم بيان سنن
من لا تشتهى وأطلق في قوله فدخل بها فمتم ما اذا أفضاها أولاً (قوله جاز للأول التزوج بينها) أما أعمها حرمت
بمجرد العقد (قوله لعدم الاشتهاء) على الجواز أى وهو شرط ثبوت حرمة المصاهرة (قوله وكذا ان شرط الشهوة)
أى لثبوت حرمة المصاهرة في الذكر بان يجامع مثله وفي الغمانية الصبي الذى يجامع مثله كالبالغ فالواو هو
أن يجامع وبشئى وتسخرى النساء من مثله وهذا ظاهر في اعتبار كونه مراهقاً لا ابن نزع خلافاً لما في البحر اهـ
نهم (قوله ولا فرق بين المس الخ) الصواب في التركيب أن يقول ولا فرق في المس والنظر بشهوة وبين عدم الخ
قال في الهندية ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامداً أو ناسياً أو كرهاً أو غفلاً كذا في الفتح
أو ناسياً كما في السراج بل كان الاولى ان يفسط قوله بن الامس والنظر بشهوة اسم الوطء فانه مثلهما على عدم

وفي امرأة وهو شيخ صغير تحرك قلبه
أو زبانه وفي الجوهر لا يشترط في النظر
للشيخ تحريك آله به يفتي هذا اذا لم ينزل
فلو أنزل مع مس أو نظر فلا حرمة به يفتي ابن
كمال وغيره وفي الخلاصة وما في آخر امرأته
لا يحرم عليه امرأته (لا) بحر (من مسه)
الى فرجها (لا) ادخل اذا رآه (لا) هو
أو ما (لا) لأن المرفق مثله (لا) انكاس (لا) هو
(هذا اذا كانت حية مستهتة) ولو ما ضيا
(أما غيرها) به في الميتة وصغيرة لم تشته (فلا)
تثبت الحرمة بها أصلاً كوطء دبر مطلقاً وكما لو
أفضاها لعدم ثبوت كونه في الفرج صغيرة
منه لا فرق بين زنا أو سكناً وانقضت عدتها
لا تشتهى فدخل بها فمتم (الأول) (التزوج بينها)
وتزوج بها بحر (الذكر) (الذكر) (الذكر)
اعدم الاشتهاء وكذا ان شرط الشهوة في الفرج
فلو جامع غير مراهق فبشئى (بين الامس والنظر
(ولا فرق) فبما ذكر (بين الامس والنظر
بشهوة وبين عدم

الفرق بين العمد الخبيث يظهر اه حلي (قوله ونسيان) بأن حلف أن لا يمسه غير حله ولا يضر اليه فحسب ونظر
 أو مس (قوله وخطا) بأن نظم ما زوجته فمس أو نظر (قوله فلا يخط) تفرد على الخطا (قوله أو يدها ابنة)
 مخصوص بما لو كان الابن مراها فلا يخط حيث لا يكون مستهمل لا مطلقا بل دليل ما سبق أفاده أبو السعود ولا يخط
 من قبل الشهوة أو ازديادها لانه قد في موضوع المسألة (قوله في أي موضع كان) سواء كان على الفم والخط
 أو غيرهما (قوله بوجوه) نقل في البصر عنها أنه لو مس أو قبل وقال لم اشتبه صدق الا اذا كان المس على الفم والفرج
 والتقبيل في الفم (قوله ولو على الفم) مباينة على المنق لا على التني والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم
 الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالنسبة فيها اما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه
 حلي (قوله وفي المس) الدعوى عن المضاف اليه أي وفي مس أي مس أم امرأته لا تحرم امرأته الخ (قوله
 والمعاينة كالتقبيل) كتبت الحرمة بها ما لم يظهر عدم الشهوة (قوله وكذا اقرص والعص بشهوة) ينبغي ترك قوله
 بشهوة كما فعل المصنف في المعاينة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى للتقييد
 قاله الحلبي (قوله ولولا جينية) أي لا فرق بين أن تكون زوجته أو أجنبية أما الاجنبية فصورتهما ظاهرة
 وأما الزوجية فكذلك اذا تزوج امرأة ففرصها أو عضها أو قبلا أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليه
 بنها واعلم أن هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك اه حلي (قوله وتكفي الشهوة
 من أحدهما) هذا الغاية في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الآخر أم لا (قوله
 ومراهن) أي في الوطء والمس والنظر وقوله كماله أي في ثبوت حرمة المصاهرة ولو لم يقابل بالابن قال
 كالخ عاقل كان أولى (قوله تحرم) أي أنها فهو من باب الحذف والابتنال حلي (قوله وبجريمة
 المصاهرة الخ) ذكر صاحب الهندية عن نكاح الاصل لمجرد أن النكاح لا يرتفع أي حكمه من كل وجه بجريمة
 المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الخ إذا اشتبه عليه أو لم يشبهه
 (قوله لا بعد المزاورة) ظاهر اصطلاحه أن المزاورة بالقول أو بالبعد عنها تكفي ويحرم (قوله لا يكون زنا) بل هو
 وطء بشبهة تدبر بالخط (قوله فدخلت فراش أيها) كفي به عن المس والاختراق الدخول بغيره لا يعتبر
 وفي الهندية اذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة ففني أن تكون له جارية مثله افوقت منه شهوة مع وقوع بصره
 قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي تتخاها لا تحرم
 لان نظره في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة اه ولو مس ظفرها بشهوة أو أسفل الخف ثبت الا اذا
 كان منه لا يجرد النكاح والدوام على المس ليس بشرط ثبوت الحرمة حتى قبل اذا متبده الى امرأته بشهوة
 فوقت على أم ابنتها فان دامت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع من ساعته اه (قوله وبنت سنها الخ) قال
 في المراج بنت خمس لانه يكون مستهمة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مستهمة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع
 اختلاف الرواية والمناجخ والاصح أن لا تنبت الحرمة كذا في البحر وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر أنه كان
 يقول ينبغي للمفتي أن يفتي في السبع والثمان أنها لا تحرم الا ان بالغ السائل انما يحل له فحصة جسمية لا يخطئ
 يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة هندية (قوله وان ادعت الشهوة) أي ادعت وجود الشهوة منه مع اعترافها
 بعدم وجودها منها وقد تقدم أن وجودها من أحدهما في المس كاف قال المقدسي لو قبل امرأة أي به بشهوة
 أو الاب امرأته بشهوة وهي مكروه وانكر الزوج كونه بشهوة فالقول له لانه لا يكره بطلان ملكه وان صدقت
 حرمت اه (قوله في تقبيله) مصدرا ضيفا الى فاغله أي في تقبيله ايها (قوله وانكرها الرجل) أي زوجها
 فهو مصدق لانه يكره بطلان ملكه وان صدقت الزوج وقعت الفرقة ويجب المهر على الزوج يرجع به على الذي
 فعل ان تعدد الفاعل الفساد وان لم يعمد لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعدد بالوطء الفساد لانه واجب
 الحد والمال مع الحد لا يجمع هندية (قوله الا أن يقوم) أي من قبلها سواء كان أبا الزوج أو ابنة (قوله آله)
 بالرفع فاعل متشتر (قوله لقرينة كذبه) أي لقرينة الدلالة على كذبه وهي انتشار آله (قوله أو يركب معها)
 أي ويمسها من غير طائل أصلا أو مع طائل رقيق والمراد الركوب معها أي دابة وهو مطلق كالذي قبله على يقوم
 (قوله وفي الفتح بترام الخ) الفرع من قول قال في الفتاوى الهندية وكان الشيخ الامام الاجل طهير الدين
 المرخني يفتي بالحرمة في القبلة على الفم والحد والرأس وان كانت على مقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن

ونسيان) وخطا واكره فلو لا يخط زوجته
 أو يخطه هي الجاءها فثبت بغيره المستهمة
 أو يدها ابنة حرمت الا أم ابنة (قوله أم
 امرأته) في أي موضع كان على الصحيح
 جوهره (حرمت) عليه (امرأته ما لم يظهر
 عدم الشهوة) ولو على الفم (ما لم تهم
 في الذخيرة) وفي المس لا تحرم (ما لم تهم
 الشهوة) لان الاصل في التقبيل الشهوة
 بخلاف المس (والهنة كالتقبيل) وكذا
 اقرص والعص بشهوة ولولا جينية وتكفي
 الشهوة من أحدهما ومراهن ويحرم
 وسكران كالبغ بزيادة وفي الفتن قبل
 السكران بغيره تحرم وبجريمة المصاهرة
 لا يرتفع النكاح حتى لا يجل لها الزوج باخر
 الا بعد المزاورة وانقضاء العدة والوطء بها
 لا يكون زنا وفي الثانية أن النظر لفرج ابنته
 بشهوة يوجب حرمة امرأته وكذا لو زعت
 فدخلت فراش أيها امرأته فافتقر لها أبوها
 تحرم عليه أمها (وفتي) سنها (دون فتح
 ليست بمستهمة) به يفتي (وان ادعت الشهوة)
 في تقبيله أو قبيلها ابنة (وانكرها الرجل
 فهو مصدق) لاهي (الا أن يذموم اليها
 متشتر) آله (في معانها) لقرينة كذبه
 (أو يأخذ منها) أو يركب معها (أو يمسها
 على الفرج أو قبيلها على الفم) قاله الحدادي
 وفي الفتح بترام الخ الحاق الخلية بالفم

بشهوة اه لكن قوله وان كانت على مقبلة محمول على ما اذا كانت المقبلة رقيقة فصل الحرارة معها كما صرح به
 في البحر (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الهندية لو اقتر بجمرة المصاهرة يؤخذ به ويفرق بينهما وكذلك
 اذا اُضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعت أمتك قبل نكاحك يؤخذ به ويفرق بينهما
 ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسعى والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال
 كذبت فالتصافي لا يصدق ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما اقتر لا يحرّم عليه امرأته اه (قوله
 ولو هازلا) أي ولو تكلم به على طريق الهزل (قوله عن شهوة) حال من اللبس والتقصيل (قوله والنظر الذي ذكره
 أرفقها) وكذا الاقرار بذلك اه حلي (قوله بانتشار) أي فحين تشتت رائحته اه حلي (قوله أو أمار) أي
 في المرأة والشبح الكبير والحبوب والعين اه حلي (قوله بين المحارم) الاولى سد عنه لان قول المصنف بين امرأتين
 يعني عنه ولان المرأة وأمرأة ابنها محارم ومع ذلك يجوز الجمع بينهما وأجاب الحلبي بأن قول المصنف بين امرأتين
 يدل منه بدله فصل من يحل وأطلق في المحارم فم "المحرّم نسباً ورضاعاً حتى لا يجوز الجمع بين الاثنين رضاها
 أفاده صاحب البحر (قوله أي عقد صحيحا) لاغرة لهذا القيد ولذا تركه صاحب التهر وذلك لانه
 اذا تزوجها ما في عقد والعد لا يكون صحيحا والمحرمة ثابتة وكذا اذا تزوجها ما في العقاب وكان
 نكاح الاولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً والمحرمة ثابتة فله ثمة فيما اذا تزوج
 الاولى فاسداً فانّه حينئذ أن يعقد على الثانية ويصدق عليه أنه جمع بينهما فنكاحا ونكاح الاولى
 وان كان فاسداً يسمى نكاحاً كما شاع في عباراتهم حلي زيادة (قوله وعدة) أي من جهة العدة
 في احدهما وذلك لان أثر النكاح قائم فلو جاز التزوج لم الجمع ويحرم تزوج امرأة قبل انقضاء عدة أربع
 مائة من فان انقضت عدة الكل معاجلة تزوج أربع وان واحدة فواحدة وله أربع سوى أم وله
 المعتدة منه بعد عدةها ولزوج المرتدة الملاحقة يد الحرب تزوج واختها وأربع مائة قبل عدتها كذا
 في البحر (قوله ولو من طلاق بائن) أو عن اعتاق أم ولد خلافاً لها بما يحرر (قوله بملك بين) متعلق بوطأ
 واحترابه عن الجمع ملكاً من غير وطء وذلك جائز كما في البحر (قوله بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحاً وعدة
 ووطأ بملك الدين (قوله آيتهما فرضت الخ) أي أية واحدة منهما فرضت ذلك الم يحل للأخرى كالجمع بين
 المرأة وعمتها أو خالتها والجمع بين الأم والبنات نسباً أو رضاعاً كالجمع بين عشرين وخاتنين كأن يتزوج
 كل من الرجلين أم الآخرة ولو لملك منهما بنت فيكون كل من البنات عمة الأخرى أو يتزوج كل من
 الرجلين بنت الآخر ولو لملكهما بنتان فكل من البنات عمة الأخرى (قوله أبداً) خرج به ما لو تزوج أمة
 ثم سبقتها فانه يجوز لانها حرمة مؤقتة بزوال ملك الدين وانما أخرجهما بقصد الأبدية لدخوله تحت القاعدة
 فانه لو فرضت الأمانة ذكر لا يصح له إيراد العقد على سببته ولو فرضت السيدة ذكر لا يحل له إيراد العقد على أمته
 الأعلى سبيل الاحتياط كما يأتي (قوله لا تنكح المرأة على عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على
 ابنة أخيها فلتكنم اذا فعلتم ذلك طاعتهم أو حرامكم (قوله بخصم الكتاب) هو قوله تعالى وأحل لكم ما وراء
 ذلكم (قوله فجاء الجمع بين امرأة وبنت زوجها) لانه لو فرضت بنت الزوج ذكر بأن كان ابن الزوج لم يجز له أن
 يتزوج بها لانها موطوءة أي به ولو فرضت المرأة ذكر الجاهل أن يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل أجنبي بحر
 (قوله أو امرأة ابنها) لان المرأة لو فرضت ذكر المهرم عليه التزوج بامرأة ابنه ولو فرضت امرأة الابن ذكر
 لجأه التزوج بالمرأة لانه أجنبي عم (قوله ثم سبقتها) أشار به الى أنه لو تزوجها في عدة لم يصح نكاح واحدة
 منهما ولو تزوجها في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الأمانة اه حلي (قوله لم يحرم) أي نكاح الأخرى
 فلا يحرم الجمع وهذا لا يظهر في السيدة مع أمته لانه لا يجوز عقد السيدة على أمته الاحتياطاً لأن رادهم
 الحرمة حل الوطء أرحل ارادة العقد احتياطاً (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج أم الأم الزوج
 أو الأمانة ذكر احدهما نكح الأخرى اه حلي (قوله بنكاح صحيح) خرج ما اذا تزوج أخت أمته الموطوءة
 بنكاح فاسد فان له أن يوطأ أمته الا اذا دخل بالمنكوحة فحينئذ يحرم الوطء لوجود الجمع بينهما حقيقة حلي
 عن البحر (قوله أخت أمة) وعكس المسئلة حكمه كذلك وهو ما اذا تزوج جارية بوطأها حتى ملك أختها فليس
 له أن يوطأ المشتراة لان المنكوحة موطوءة كما كذا في البحر (تبينه) سئل عن الجمع بين الاثنين في الجنة فأجاب

وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بأمه امرأتك
 فقال جامعها فثبت المحرمة ولا يصدق أنه
 كذب ولو هازلاً (وتقبل الشهادة على الاقرار
 بالامس والتقبيل من شهوة وكذا) تقبل
 (عني نفس الامس والتقبيل) والنظر الى
 ذكره وفرجها (من شهوة في الفتار) تخمين
 لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشار
 أو أمار (و) حرم (الجمع) بين المحارم (بنكاحاً)
 أي عقد صحيحا (وعدة ولو من طلاق بائن
 و) حرم الجمع (وطأ بملك بين امرأتين) ما
 فرضت ذكر المخل للأخرى (أبد الحديث
 مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور
 يصلح بخصم الكتاب) فجاء الجمع بين امرأة
 وبنت زوجها أو امرأة ابنها وأمة ثم
 سبقتها لانه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن
 أو السيدة ذكر المهرم بخلاف عكسه (وان
 تزوج بنكاح صحيح) أخت أمة (قد وطئها)

الرملي بأنه لا مانع منه لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها والعلة التباغض وقطعة الرحم وهذا المعنى مستق
 في الجنة اه وصريح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة إلا الآثم والبنات قال شيخنا ومذهبا أن العلة
 المنصوص عليها تتعلق بالحكم وجودا وعدمها كالطواف في الهرة الأهلية فإنه لفقد في الوحشة صار سورها
 نجسا وهذا العلة منصوص عليها بقوله صلى الله عليه وسلم فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أوصالكم فبأنجاب به الرمي
 موافق لنسبنا باعتبار كون هذه الحكم منصوصا عليها بالاستبطة أبو السعود (قوله صرح الشكاح) لأنه صدر
 من أهله وهو واضح مضافا إلى محله لأن الاخت المملوك وطواهما من باب الاستخدام وهو لا يمنع نكاح الاخت
 حلي من العنايه (قوله حتى يحرم) بفتح الياء من الثلاث لا يضمها من الرباعي المصنف لقصوره على ما إذا كانت
 حرمة أحداهما عليه بفعل منه وليس بالزمن فإنه يموت أحدهما فيحرم عليه وموتها ليس بفعله اه حلي
 (قوله حل استمتاع) من إضافة ما كان صفة أي يحرم الاستمتاع الحلال فالحرمة صفة الاستمتاع الذي هو فعل
 المكلف لصفة الحل لأنه متباين وليس فعلا لا مكلف (قوله بسبب ما) كسبب الأئمة كالأدوية وضار واعتاقها
 كذلك وجبها مع تسليم وكما أنها تزويجها بنكاح صحيح فلو فاسد إلا عبرة به إذا دخل بها فيحرم الموطوءة
 لوجوب العدة عليها فحصل حينئذ المنكوحه فلا يؤثر الأحرار والمحضي والنقاس والصوم والرهن والأجارة
 والتدبير لأن فرضها لا يحرم بهذه الأسباب مخ أقول من أسباب تحريم الموطوءة موتها ولم يذكر أسباب تحريم
 المنكوحه كطلاقها وموتها مع عموم التثنية حلي (قوله لأن للعقد حكم الوطء) اعترض عليه بأن النكاح
 لو كان قائما مقام الوطء حتى تصير المنكوحه موطوءة حكاي يجب أن لا يجوز هذا النكاح كيلا يصير جامع بينهما
 وطأ كما قال به الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وأوجب بأن نفس النكاح ليس بوطء حتى يصير به جامع بينهما
 وانما يصير وطأ بعد حكمه وهو حل الوطء فلا يكون وطء الأئمة ما نسا عن النكاح كذا في العنايه وردة الكمال
 وأجاب بجواب مذكور في التمر فراجع ان شئت (قوله يشترط نسب أولاده) ظاهره ولوم غير دعوى فاذا انقضى
 لأن أو كذب نفسه فيحد ويحتر (قوله اثبت الوطء حكما) أي بالعقد لأن قطع المسافة جائز على طريق الكرامة
 أو الاستخدام (قوله ولو لم يكن الخ) محترز لقوله قد وطأها حلي (قوله له وطء المنكوحه) لأن المرقوقة ليست
 بموطوءة كما قلنا يصير جامع بينهما موطأ لا حقيقة ولا حكما ولو ملك أختين له أن يطأ أحدهما وإذا وطئ أحدهما
 ليس له وطء الأخرى بعد ذلك ولو لا جارية فوطئها ثم ملك أختها كان له أن يطأ الأولى وليس له وطء الأخرى
 ما لم يحصر فرج الأولى على نفسه ولو وطئها ثم لم يمل له وطء واحدة منهما ما حتى يحصر فرج الأخرى بسبب محرم
 (قوله ودواهي الوطء) كالقبلة واللص والنظر بشهوة (قوله كالوطء) أي في التحريم حتى يحرم أحدهما عليه
 (قوله أو من عندهما) هو كل امرأته أو ابن أو غيرها فرضت ذكر الم تحلل للأخرى اه حلي وقد تبع المصنف
 في هذه الزيادة ولا حاجة إليها للاستغناء عنها بقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعهما من المحارم (قوله
 ونسب النكاح الأول) فلو لم فهو الصحيح والناسي باطل وله وطء الأولى إلا أن يطأ الثانية فيحصر الأولى إلى انقضاء
 عدة الثانية كالوطئ أخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة حلي عن الجبر
 (قوله فترق الثاني) اعلم أنه يفترض على الزوج أن يفارقه ما لم يفارقه ما وجب على الثاني أن يعلم بحاله
 أن يفرق بينه وبينها لأن نكاح أحدهما باطل يقين ولا وجه لتعيين أحدهما لعدم الأولوية والتزجيح من غير
 مرجح لا يجوز ولا يجوز التحري في الفروع فيستعين التفريق إن لم يبين الزوج أحدهما بالفعل فإن دخل أو بين
 أنها سابقة قضى بنكاحها تصادقهما وفريق بينهما الأخرى ولو دخل بأحداهما وبين بعد ذلك أن الأخرى
 سابقة تعتبر الثاني لأن الأول يان دلالة والثاني صريح والدلالة لا تقاوم الصريح أبو السعود ثم انما يفرق بينه
 وبين كل منهما إذا لم تكن أحدهما مشغولة بنكاح الغير أو عده فإن كانت كذلك صرح نكاح الفارغة لعدم
 تحقق الجمع بينهما كالزوجة تمت امرأة زوجين في عقد واحد أو أحدهما متزوج بأربع نسوة قائما ان يكون زوجة
 الآخر لأنه لم يتحقق الجمع بين رجلين إذا كانت لا تحل لأحدهما واعلم أنه إذا تزوجها بعد واحد وقع التفريق
 فإن كان قبل الدخول فلا مهر له ما ولا عدة عليه ما وان دخل بها وجب لكل الأقل من المسمى ومهر المثل كما هو
 حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة وإذا تزوجها بعدة من نسبي الأول منها وقع التفريق فإن كان قبل
 الدخول فله أن يتزوج أيهما شاء للمحال أو بعد الدخول بهما فليس له التزويج بواحدة منهما ما حتى تنقضي عدتهما

صريح النكاح لكن (لا يبطأ واحدة) بينهما
 (حتى يحرم) حل استمتاع (أحدهما عليه)
 بسبب ما لأن للعقد حكم الوطء حتى لو نكح
 مشرق مغربية يشترط نسب أولاده
 منه اثبت الوطء حكما ولو لم يكن وطئ الأئمة
 له وطء المنكوحه ودواهي الوطء كالوطء ابن
 كمال (وان تزوجها معا) أي الاختين أو من
 بعدهما (أو بعدة من ونسب) النكاح
 (الأول فترق) الثاني (بينه وبينهما)

وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدتها دون الاخرى كذا لا يصير جامعاً وان بعد
الدخول باحدهما قل ان يتزوجها في الحال دون الاخرى فان عدتها تنقضي من تزوج أحدهما حلبي عن البصر
(قوله ويكون طلاقاً) حتى تنقض من طلاق كل واحدة منهما مطلقاً لو تزوجها بعد ذلك (قوله ومسمى في مسئلة
النسيان) راجع الى قوله ويكون طلاقاً الى قوله نصف المهر كما يعلم مما بعد والمراد بالمهر أحد المهرين لا الجنس
الصادق به - جاز قوله البطان) أي فالتعريف فيه لا يكون طلاقاً وهو مقيد بعدم شغل أحدهما بنكاح الغير
أو عدته فان كان صحيح نكاح الفارغة (قوله وعدم وجوب المهر الا بالوطء) قال في الهندية وان كان بعد الدخول
يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر مناه او من المسمى كذا في المضمرات (قوله وهذا) أي تنصيف أحد المهرين
بينهما (قوله متساويين قدرًا وجنسًا) كما اذا كان كل منهما ألف درهم حلبي (قوله وهو مسمى) النجس راجع
الى المهرين بتأويل المذكور فانه الحلبي (قوله واذى كل منهما ألف درهم الاول) فلو قلنا لا ندرى أي النكاحين
كان أو لا لا يقضى لهما بشئ لأن المقضي له مجهول وهو يمنع صحة القضاء كمن قال (جليل لا حد كأي ألف درهم
لا يقضى لاحدهما بشئ الا أن تصطلحاً بالتمتع على أخذ نصف المهر منه فيقضى لهما به كذا في البصر قال
في الفتاوى وصورة الاصطلاح أن تقول المرأتان عند القاضي ثلثا عليه المهر وهذا الحق لا بعد وفاء فتصطلح على
أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية اه حلبي (قوله ولا يثبت لهما) فلو أقامت أحدهما وحدها
البينة على السبق فكأحدها هو الصحيح والثاني باطل نظراً لما قدمنا في قوله ونسي الاول ومثل عدم البينة لهما
وجودهما لهما قال في المتلوي الهندية واذ برهنت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق
في رواية كتاب السكاح وهو ظاهر الرواية كذا في السكاح اه حلبي (قوله فان اختلف مهرهما) محترقة قوله
متساويين قدرًا وجنسًا وهو صادق باختلاف ما قدرنا فقط كأن يكون مهر أحدهما وزن ألف درهم من
الفضة والاخرى وزن ألفين منها وجنسًا كأن يكون مهر أحدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن
ألف درهم من الذهب وقد راجعنا كأن يكون مهر أحدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي
دوهم من الذهب فانه الحلبي (قوله فان علما) بالنسبة للمجهول ونسبة التثنية عائدة على المهرين وليس المراد علم
نفس المهرين بل علم أن هذا المهر المعتبر لثلاثة والاخر للاخرى اه حلبي (قوله فكل ربيع مهرها) ففي الصورة
الاولى اصاحبة الالف مائتان وخمسون من الفضة واصاحبة الالفين خمسمائة من الفضة وفي الثانية لصاحبة
الالف الفضة مائتان وخمسون من الفضة واصاحبة الالفين الذهب مائتان وخمسون من الذهب وفي الثالثة
لصاحبة الالف الفضة مائتان وخمسون من الفضة واصاحبة الالفين الذهب خمسمائة من الذهب اه حلبي
(قوله والا) أي وان لم يعلم أن هذا المهر لثلاثة وبينها وهذا الثلاثة بينهما (قوله فكل نصف أقل المسميين) فيه
نظر فانه اذا أخذت كل واحدة نصف أقل المسميين فقد أخذت مهرها كاملاً مع أن المستحق عليه نصف مهر كتابه
عليه الشرع لئلا يفتكنا عليه أن يقول والافلهما نصف أقل المسميين فانه الحلبي (قوله وان لم يكن مسمى) أي
وان لم يكن واحداً من المهرين مسمى فالواجب شفعة واذ اسمي لاحدهما دون الاخرى قل لهما المسمى أخذ ربه
والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المدة اه حلبي (قوله وجب لكل راحة مهر كامل) كذا في البصر وغيره والمتبادر
منه أن كل واحدة يجب لهما مسمى لها وهو باطل لأن هذا حكم السكاح الصحيح وان حل على أن لاحدهما مهر
كاملاً والاخرى عقراً كاملاً كما فانه في النهر لا يصح أيضاً لان الواجب المهر المسمى كاملاً لواحدة والاقل من المسمى
ومهر المثل لواحدة كافي الفسخ ويقسم الجميع بينهما فيكون لكل واحدة نصف المسمى ونصف الاقل من المسمى
ومهر المثل قال السكاح ويجب حمله على ان المسمى اتحد لهما ما قدرنا وجنسًا فان اختلفت تعذرا يجب العقار
ليس أحدهما أولى بجعلها ذات العقر من الاخرى لانه فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح القاسد اه أي
والوطء تحقق فيه ما يجب أيضاً حمله على ما اذا اتحد مهر مثلهما فان اختلف تعذرا يجب العقار وان كان المسمى
متحداً فراجع أقاده الحلبي ولم يبين الحكم عند تعذرا يجب العقار والظاهر أنه يجب لكل الاقل من المسمى ومهر
مثلهما (قوله ومنه يعلم حكم دخوله باحدة) يعني أن الدخول به يجب لهما نصف المسمى ونصف الاقل من مهر
المثل والمسمى لانها كانت سابقة وجب لهما جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لهما الاقل من مهر المثل والمسمى
فتأخذ نصف كل منهما وغير الدخول به يجب لهما ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لهما نصف المسمى وان

ويكون طلاقاً (ولهما نصف المهر) يعني
في مسئلة النسيان اذا الحكم في تزوجهما
البطالان وعدم وجوب المهر الا بالوطء كافي
تمامه السكاح فتنبه وهذا (ان كان مهرهما
متساويين) قدرًا وجنسًا (وهو مسمى في العقد
وكانت الفقرة قبل الدخول) واذى كل
منهما أنهما الاول ولا يثبت لهما فان اختلف
مهرهما فما كان علماً فكل ربيع مهرها والا
فكل نصف أقل المسميين (وان لم يكن
مسمى فالواجب شفعة واحدة لهما) بدل
نصف المهر (وان كانت الفقرة بعد الدخول
وجب لكل واحدة مهر كامل) لتقرره
بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله باحدة
(وهكذا الحكم فيما بعدهما من المحرم)
في نكاح

كانت متأخرة لا يجب إلهام شيء في نصف النصف اه حلي (قوله وحرم نكاح المولى أمته) لأن ملك المتعة ثابت
للمولى قبل النكاح فيلزم إثبات الثابت وليس المراد من هذه الحرمة استحقاق المولى العتوبة بل المراد أنه
لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبما أنه نكاح بعد الاثناق ووقوع الطلاق
عليه وأوجب القدر لها وعدة عليه خامسة وثبوت نسب ولها هادون ودعوة منه بجر وغيره قال الشرياني
ولا يفتي ما في عدم عدة خامسة ونحوه من عدم الاحتياط قال في البحر وأطلق في الأمة فتشمل ما لو كان له فيها
جر ولو تزوج أمة الغير ثم اشتراها بطل النكاح إلا إذا كان الشرا بشرط الخيار فلا يطل ومثل الأمة المكاتب
والمذبرة وأتم الولد وأجارية له فيمحق ملك كجارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون هندية (قوله والعبد مبدنه)
ولو قل فصيها فيه نهر (قوله لأن المملوكية تنافي المالكية) بيانه أن النكاح لم يشرع إلا بموافقات مشتركة
بين المتناكحين وجب له عليه التمسك من نفسه وأقرارها في بيته وخدمته داخل البيت وتوجب إلهامه عليه
النفقة والمهر والكسوة والقسم والمملوكية في ذاتها في مال كبنها عليه هذه الحقوق فامتنع وقوع النكاح على المركة
ولا يشرع هذا النكاح لما علم أن كل تصرف لا يترتب عليه مقصود لا يصح كون مشروعا أفاده الزيلعي (قوله
نم لو فعله) الضمير إلى عقد النكاح والاولى ذكره قبل قوله والعبد مبدنه (قوله احتياطاً) أي لاحتمال
أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوفاً عليه إيمته أو قد حدثت الحائض وكثيراً ما يقع لاسيما إذا تداولت الأيدي
ككذا في البحر وقال صاحب الهندية قالوا في هذا الزمان الأول أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان
الوطء حلالاً بحكم النكاح كذا في السراجية (قوله والوثنية) نسبة إلى الوثنيين وهو ما له جنة أي صورة الإنسان
من خشب أو حجر أو قضة أو جوهر تحت والجعل أركان والصنم صورة بلا جنة هكذا فرق بين ما كتب من أهل اللغة
نهر وحرمها إنما هي للسل وحلت لكل كافر إلا المرتدة كذا في البحر (قوله وصح نكاح كاتبة) أطلقها فدخل
الحرية والذمية والحرة والأمة بجر لقوله تعالى والمحصنات من الذين أووا الكتاب من قبلكم عطفها على الطيبات
من قوله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات والمحصنات الحريرات وأما اتفاق من الزنا وصح أن حذيفة بن اليمان
تزوج به ودية وكذا كتب بن مالك وأن تزوج الكاتبة على المسلمة أو المسلمة على الكاتبة جاز والقسم بينهما على
السوا لأن جواز النكاح يقتضي على الحل الذي به صارت المرأة محلاً للنكاح أبو السعود (قوله وان كره تنزيهاً)
أي سواء كانت ذمية أو حرة قال في البحر والاول أن لا يتزوج كاتبة ولا يأك كل ذبايحهم وفي المحيط بكرة تزوج
الكاتبة الحرة لأنه لا يأم أن يكون بهما ولا فينبأ على طباع أهل الحرب ويخلق باخلاصهم فلا يستطيع المسلم
قلعه عن تلك العادة اه والظاهر أنها كراهة تنزيه لأن الضرعية لا بد لها من نهي أو طاق معناه لانها في رتبة
الواجب اه (قوله مؤمنة بنبي الخ) تفسير الكاتبة لا تنسب اه حلي (قوله مقرة بكتاب) أي كتاب كان ولذا قال
في التبيين ثم كل من يعتقد ديناً معاً وبأوله كتاب منزل كصفت إبراهيم وشيث وزبور وأدفو من أهل الكتاب فتجوز
مناعتهم وأكل ذبايحهم اه قال في التمهيد لم يمنع زوجه الذمية من الخروج إلى الكنائس وانما إذا نهر في منزله
أما شربها منه فلا لأنه حلال عندها كذا في جريدة الخانية لكن المذكور في ظهار البرازية أن له المنع أي ضمن
الشرب كالمسلمة إذا كانت النور والبصل أو ما يشف الغم لأن القبله حقه وذلك يجعل بهم الويكراهه اه (قوله وان
اعتقدوا المسيح الها) لانهم وان كانوا مشركين لغة لا يشرف اليهم أفضل المشركين في آسان الشرع وقيد الحل في
المسوط والمستصحب إذا لم يعتقدوا المسيح الها أو العزيز قيل وعليه الفتوى (قوله وكذا حل ذبيحتهم) أي وان
اعتقدوا هذا الاعتقاد وحل يحتمل قراءة فعله ما مضى ومصدره راقوله تجوز منا حكمه المعتزلة) احترز ذكرهم عن
المعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر معتقده فلا تجوز ذبايحهم بجر وغيره وفي النهر من خالف
القواطع المعسومة من الدين بالضرورة كالقاتل بقدم العالم ونقي العلم بالخرائبات كافر على ما صرح به المحققون
وكذا الذي يقول بالإيجاب بالذات ونقي الاختيار كالأفخ (قوله وان وقع الزنا له في المباحث) لأن لازم
المذهب ليس عذهب (قوله لانكاح عبادة كوكب) قال الكمال يدخل في عبادة الاوثان عبادة الشمس والنجوم
والصور التي استحسنوها في المنع ولا يحتاج إلى أفراد الصابغة بحكم فانهم ان كانوا مؤمنين بدين نبي
وبقرون بكتاب الله تعالى مع نكاحهم لانهم من أهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم
لم تجز ذبايحهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيها محمول على اشتباه مذهبهم وكل اجاب على ما وقع عنده

(و) حرم (نكاح) المولى (أمته و) العبد
(مبدنه) لأن المملوكية تنافي المالكية نعم لو
فعله المولى احتياطاً كان حسناً (و) حرم
نكاح (الوثنية) بالاجماع (وصح نكاح
كاتبة) وان كره تنزيهاً (مؤمنة بنبي) مرسل
(مقرة بكتاب) منزل وان اعتقدوا المسيح
الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بجر
وفي النهر تجوز ذبايحهم المعتزلة لانها لا تنكف
أحد من أهل القبلة وان وقع الزنا له في
المباحث (لا) يصح نكاح (عبدة كوكب
لا كتاب لها) ولا وطء ما عداها عيب :

وعلى هذا حل ذبيحتهم اه (قوله والمجوسية) نسبة الى مجوس بوزن صـ ورو هو غير لاذنين وضع دينها
 ودعاليه قاموس وهم عبدة النار وعدم جواز كساحهم. ولـ ذلك المين هو قول العصاة ونقها الامصار
 وعليه اجماع الائمة الاربعة لطبرسة واهم سنة اهل الكتاب غيرنا حتى نسايم ولا آكل ذبايحهم أى طاموهم
 معاملتهم فى اعطاء الامان بأخذ الجزية منهم نهر (قوله والوثنية) ذكرت هنالبيان عدم صحة التكاح وفيما
 سبق لبيان عدم حل كساحها ولا يلزم من عدم الحل عدم الصحة فلا يرد تكرارا (قوله والمحرمة الخ)
 الحديث الجماعة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أنه صلى الله عليه وسلم لم تزوج عيمونة وهو محرّم زاد
 البخارى ونجى بها وهو لال وماتت بسرف مخ (قوله أو عورة) أو مائة خاق (قوله فتنه) أشار به الى أن فى
 المنف ايها ما فاته بفهم منه عطفه على ما قبله فرياً وليس كذلك (قوله أو مع طول الحرة) هو أن يكون قادرا
 على نكاحها بأن يكون له مهر الحرة ونفقتها قاله الله سنّف وقال الزبلى وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم ما ولا
 أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات يوجب الحكم عند وجود الوصف
 المذكور وعند وجود الشرط ولا تعرض لاني ولا لاثبات حال عدمه كقوله تعالى وكاتبوهم ان علم فيهم خيرا
 اتهم (قوله الاصل الخ) قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعدد الحرة فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز أن ينكح
 الامة على الحرة (قوله وان كره تخريجا فى المحرمة) لانه يؤدى الى تنبيه النفس اطلب الجماع فيستغل قلبه
 وهو فى العبادة قال الكمال ولا يلزم أن يكون صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لانتفاء ذلك فى حقه أبو السعود
 (قوله وتزنيها فى الامة) هو بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن الكراهة فى كلام البدائع تنزيهية
 وقوله لا يصح عكسه) ولا يجمع ما فى عقد واحد بل يصح فى الجمع نكاح الحرة الامة لانه اجتمع فى الامة وحدها
 لمحرّم والمبيح لانه لو نفذت على الحرة حلت ولو تأخرت حرمت فقلنا بجرمة الامة دون الحرة عند العقد عليهما
 معا تزجيجاً للمحرّم على المبيح وحمل حرمة ادخال الامة على الحرة اذ كان نكاح الحرة صحيحا ولو دخل
 بالحرة بنكاح فاسد لا يتبع نكاح الامة شر بلاية (قوله ولو أم ولد) مثله بالمدة والمكاتبه كذا فى البحر (قوله
 ولو من يائس) وقال لا يحرّم وأنفقوا على المودة فى الرجعى (قوله لبقاء الملك) أى ملك نكاح الامة لانها لم تخرج
 بالطلاق الرجعى عن النكاح فالحرمة هى الداخلة على الامة (قوله ولو تزوج أربعاً الخ) يؤخذ منه تقييد
 بطلان نكاح الامة مع الحرة بما اذا كان يصح نكاح الحرة وحدها فان لم يصح فتنهها الى الامة ككافى هذه
 الصورة لا يوجب بطلان نكاح الامة سوى (قوله فى عقد واحد) أى على التسع قاله الحلبي (قوله لبطلان
 الخمس) يعنى لو أبطل نكاح الامة لبطل نكاح الحرات أيضاً لان الخمس ولو أبطلنا نكاح الحرات لم يصح نكاح
 الامة فكأن الثاني أولى وانما لم يطل نكاح التسع مع أن ضم الامة الى الحرات فى عقد واحد يوجب بطلان
 نكاح الامة لكون الحرات خمساً حتى لو كن أربعاً يصح فيهن وبطل فى الامة اهـ الحلبي (قوله لا أكثر)
 خالف الرواض وخرقوا الاجماع فلو ايجوزوا لا أكثر (قوله فلوله الخ) تفريع على قوله التسرى بما شاء
 (قوله سرية) نسبة الى السر وهو النكاح والقرن ضم السين كضم الدال فى دهرية نسبة الى الدهر أى الى السرور
 لمصولة بها (قوله خيف عليه الكثير) أى لأن الله تعالى نقي اللوم عنه بقوله وهو أصدق القائلين الاعلى
 أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ومقتضى التعليل أنه يحتمل عليه الكفر أيضاً اذا أراد التزوج
 على امرأته فلامه رجل اذا فرق بينهما كذا فى التمهيد لما فى البحر (قوله ولو أراد) أى التزوج أو التسرى
 (قوله فتسالت امرأته) أى وأمته أبو السعود (قوله لانه مشروع) بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الخ (قوله
 من رقت لاتي) أو رجها ورق الله أى انايه وأحسن اليه (قوله ولو مدبراً) مثله المكاتب وابن أم الولد الذى من
 غير مولاهما كفى الغاية (قوله ويتبع عليه) أى العبد ولو لم يكتب له (قوله فلا يجعل له التسرى)
 لانه مبيح على الملك كفى النهر وما يقع ليهض التجار أنه يبيع وطما يارته ليهض من غيره عقد فحرام فحتمت
 أفاده أبو السعود (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) لانه لا نفقة لها حتى تضع لان المانع من جهتها بخلاف
 الحيض لانه عذر وماوى وقال أبو يوسف لا يجوز فى الجوى لو تزوج امرأته فحتمت بقسط استبان خلفه بعدد
 اربعة أشهر جاز نكاحها وان اقل لم يجز لان خلفه لا يكون الا فى مائة وعشرين يوماً كذا فى البحر جسد وقوله
 لم يجز يحول على انه من غير زنا اهـ (تنبيه) لا يجوز اسقاط الحمل من زنا لانه محترم اذ لا جناح منه فيحرم

(والمجوسية والوثنية) هذا ما قطن من نسخ
 الشرح ثابت فى نسخ المتن وهو عطف على
 حادثة كوكب وقوله (والمحرمة) صحيح أو عورة
 (ولو لمحرّم) عطف على كتابية فتنه (والامة
 ولو) كانت كتابية أو مع طول الحرة (الاصل
 عند فأن كل موظف يجعل تنبيه بين يديك نكاح
 وما لا فلا (ران كره) تخريجا فى المحرمة
 وتزنيها فى الامة (وحرة على أمة لا) يصح
 (عكسه ولو) ثم ولد (فى عدة حرة) ولو من
 يائس (وصح لو راجع بها) أى الامة (على
 حرة) لبقاء الملك (ولو تزوج أربعاً الخ) صحيح نكاح
 ونكاح من الحرات فى عقد واحد (صح نكاح
 الامة) لبطلان الخمس (صح نكاح أربع
 من الحرات) والامة فقط للحرة (لا أكثر) وله
 التسرى بما شاء من الامة (فأوله أربع
 وأنفس تترى وأراد شراء أخرى فلامه رجل
 خيف عليه الكفر ولو أراد ففالت امرأته
 أقبل تسرى لا يتبع لانه مشروع أكن لو ترك
 لتلايقه بما يؤجر لحديث من رقت لاتي رقت
 الله بزيته (واصنافاً له) (ولا يجعل له التسرى
 ويتبع عليه غير ذلك) فلا يجعل له التسرى
 أصلاً لانه لا يملك الا بالطلاق (و) صحيح
 حبلى من زنا (حبلى من غيره) أى الزنا

(قوله لنبوت نسبه) فهو في العدة ويجرم كساح المعتدة (قوله ولو من حربي) بأن بيت أو هاجرت النكاح
أو ذمتة وهو المعقد وفي المعنى عن الطحاوي أنه يجوز نكاحها (قوله المقتر به) بكسر القاف فإن لم يكن مقتر به
صح التزوج ويكون نسباً للولد دلالة لأن النسب كما يتنى بالصريح يتنى بالدلالة كما إذا قال لامة فندولت ثلاثة
أولاد إلا كبير منهم إني فانه ثبت نسب الأربعة قط ويتنى عنه الآخران بجرع الفتح (قوله ودواعيه) أي على
قوله ما كما في النهاية قال الحلبي والذي في نفقات البحر جوار له واعي فليحرر ويكن حله على قوله (قوله حتى
تضع) أي وتتقضى مدة نكاحها إن نفسها (قوله - تحمل بالملأه الأولى) أي مع ملا - ظ قوله وإن حرم وطؤها
ولا حاجة إليه بعدة تقدم قوله وإن حرم وطؤها فانه متعلق بالأولى البتة (قوله التلايق ماؤزرع غيره)
يحمل قراءة ماؤه فأعلا ومنعوا ولا على الثاني فالعدل بضم الياء من أسفى (قوله إذا الشعر نبت منه) ويريد
سعه وبصره - مدة الحمل (قوله انتفاها) منها ما من أبي يوسف (قوله والولادة) أي يثبت نسبه منه ولا يحرم عليه
الحاق به هذا ما يعطيه ظاهره ولم ينظر واقعه إلى وقت العلوق والانكسار الأحكام وانما تنظر إلى السكاح
فكانت منه صدور من نكاح في ابتدائه وحتره ثم رأيت في أبي السعود نقلا عن الوقاعات الحسامية وجل زنى بامرأة
جاءت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالتسكاح جائز فإن جاء بولد بعد النكاح بسنة أشهر فصاعدا
يثبت النسب منه ويرث منه لأنها جاءت بالولد في مدة حمل نائمة عقيب نكاح صحيح وإن جاءت لأقل من ستة أشهر
لا يثبت النسب ولا يرث منه لأن الحمل يتجى به لمدة حمل نائمة اه (قوله الحامل) مدة ما قبله وأقرب لأن العطف بأو
(قوله بعد علمه) أما إذا لم يعلم فلا يكون نسباً لاحتمال أنه لو علم به لادعاء (قوله والموطوءة بثلث عيني) فلو لم يولد
مالم تكن حبلى منه بجر (قوله ولا يستبرئ من زوجها) لا يجوز أبداً استحباباً وقال محمد لا أحب
أن يباها حتى يستبرئها قال أبو الليث وهو أقرب إلى الاحتياط قال في النسيئة وبه تأخذ والبعض وفق بين
القولين لجعل المنى على قوله ما الوجوب والمثبت على قول محمد الاستحباب قال في التمر وهذا من الحسن يمكن
أما من انتزى الأمة فيجب عليه الاستبراء والموطوءة قبله من النكاح بتركها وتبين المحارم (قوله على الصحيح)
مقابله ما في الولول الجلية وشراح الهداية من أنه مندوب (قوله أي جاز نكاح من رآها تزنى) أي انتفاها والمراد
بالنكاح العقد (قوله وله وطؤها بالاستبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب أن يباها حتى يستبرئها وعليه
اقتصر في التمر (قوله قدسوخ بآية فأنكحوا ما طاب لكم) ودليل النسخ من السنة ما ورد أن رجلاً أتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن امرأتى لا تدفع بدلا من فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال أفتر
أحبها وهي جيلة فقال عليه الصلاة والسلام استمتع بها كذا في البحر وغيره (قوله تطلق الفاجرة) أطلق
القبور فشهد أن أواعه كزنا وتركة فرائض وغير ذلك ما عدا الارتداد وكذا يقال في الفاجر (قوله ولا عليها تسريح
الفاجر) بأن تبذل له مالاً ليخاطبها وترفع امرها إلى قاض يرى التفريق ليفترق بينهما (قوله إذا خافا الخ)
استثناء منقطع لأن التفريق مندوب كما يرشد إليه قول الشارح فلا بأس (قوله في الوهابية) هي تبا بقوله
وله وطؤها بالاستبراء (قوله ما يبطه المصنف) حيث قال فان قلت يشكل على ما تقدم من أنه لو رأى
امرأة تزنى فترجها الخ ما في شرح النظم الوهابية من أنه لو زنت زوجة لا يقر بها حتى تحيض لاحتمال علوقها
من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره وصرح الناظم بحرمة وطئها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول
محمد فانه إنما يقول بالاستحباب فلا بد من الجواب قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره الإمام الدارمي في السف
وهو ضعيف قال مولانا في بحر التزويج بامرأة الغير عالم بذلك ودخل بها لا يجب العدة عليها حتى لا يحرم على
الزوج وطؤها به يبقى لأنه زنا والمزني بالاحترام على زوجها ندم لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة وحرم
على الزوج وطؤها به ~~يكن~~ حمل ما في السف على هذا اه (قوله إلى محرمه) بأن كانت ذات زوج أو وثنية
أو من محارمه - أي عن البحر (قوله والمسمى كله) أي للحليلة أي عند الامام نظر إلى أن ضم المحرمة في عقد
النكاح لغو كضم الجدة لعدم الحلية والانقسام من ~~ح~~ المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحدوط
المحرمة لأن سقوطه من حكم صورة العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول
في العقد منافاً لقوله بسقوط الحدوط ودصورة العقد كما قد توهم وعندهما ينقسم على مهر مثلهما (قوله فلها)
مهر المثل) أي بالقام المبلغ كفي المبسوط وهو الأصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو وقوله - ما

النبوت نسبه ولو من حربي أو سبها المقتر به
(وإن حرم وطؤها) ودواعيه (حتى تضع)
متصل بالمسئلة الأولى للتلايق ماؤزرع
غيره إذا الشعر نبت منه فروع ولونكها
الزاني حمل له وطؤها انتفاها والولادة ولزومه
الشفقة ولو تزوج أمته أو أم ولد الحامل بعد
علمه قبل إقراره به جاز نكاح (الموطوءة بثلث
من التوشيح) (و) نكاح (الموطوءة بثلث
عيني ولا يستبرئ من زوجها) (و) نكاح (الموطوءة بثلث
على الصحيح) (و) نكاح (الموطوءة بثلث
أي جاز نكاح من رآها تزنى وله وطؤها بال
استبراء) وأما قوله تعالى الرابسة لا ينكحها
الأزنان أو مشربله قدسوخ بآية فأنكحوا
ما طاب لكم من النساء وفي آخر - طبر المجتبى
لا يجب على الزوج تعلق الفاجرة ولا عليها
تسريح الفاجر إلا إذا خافا أن لا يهابية
الله فلا بأس أن يفترقا في الوهابية
ضعيف كما بطله المصنف (و) نكاح
(المضمومة إلى محرمه والمسمى) كله (أهـ)
ولو دخل بالمحرمه فلها مهر المثل

كافي التيسر وانما وجب بالغام بلغ على ما في البسوط لانها لم تدخل في العقد كافي البحر فلا اعتبار بالتسمية
أصلا فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج أختين في عقد ودخل بهما حيث أوجبتم لكل منهما الأقل من
مهر المنزل والمهر قلت هو أن كل واحد منهما محل لا يراد العقد عليها وانما المصنع الجميع بينهما فذلك قلنا
بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان الحرمة ليست محلا أصلا والله تعالى الموفق قاله الحلبي (قوله وبطل
النكاح متعة) صورته أن يقول لامرأة متعيني نفسك بكذا من الدراهم مدة عشرة أيام أو بلا مدة
وهذا كان مباحا من أيام خبير وأيام فتح مكة كافي التفت ثم صارت منسوخة بإجماع الصحابة كافي النهاية
ورقني يجوز له لم يميز كافي العمادى ولو بأباحتها صار كافرا كافي شهادة المضمرات وغيره لكن ليس فيه تعزير ولا
حد ولا رجم كافي التفت ولا طلاق ولا إيلاء ولا إرث فاستثنى (قوله وموقت) صورته صورة المتعة الا انه
لا يكون الا باسطة التزويج أو النكاح مع التوقيت كافي الطهريته والمضمرات والعمادى كذا في القهستاني وفي
البحر عن المعراج نحوه قال في البحر والتفتين ما في فتح القدير أن معنى المتعة عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد
النكاح من القرار للولد وتزويجه بل انما الى مدة معينة ينهى العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام
دهما الى أن يتصرفا عنها فيدخل فيه بقاء مدة المتعة والنكاح الموقت أيضا فيكون الموقت من أفراد المتعة
وان عقد باقظ الروي وأحضر الشهود (قوله وان جهلت المدة) كما اذا تزوجها الى أن ينصرف عنها حلبي
(قوله أو طالت في الاصح) لان التأنيث هو المعين لجهة المتعة وقد وجد وروى الحسن عن الامام أنه ان ذكر
مدة لا يوجب مثلهما الا يصح النكاح لانه في معنى المؤبد قوله وليس منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر
لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل الشرط بحر (قوله أو نوى مكنه معهما مدة معينة)
لان التوقيت انما يكون باللفظ (قوله ولا بأس بتزويج النهرات) وهو أن يتزوج امرأة لم يكت عنددها انما
دون اللبس وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها وانما أن تطالب باليث عند هاله لا ما عرف في باب
القسم بحر أى حيث كان لها ضرورة فانه أبو السعود (قوله ويجعل له وطء امرأة أذنت عليه الخ) أى مع الاثم
عليها بسبب اقامتها على الدعوى الباطلة وان كان لا اثم عليها بسبب الوطء كما سيأتي (قوله عند قاض)
هل المحكم مثله بحر (قوله بنكاح صحيح) احقره من النكاح الفاسد فانه لا يبيد حل الوطء ولو صدر حقيقة
(قوله خالية عن الموانع) تفسيره لكونها محالة للانشاء والموانع مثل كونها مشرقة أو محرمة أو زوجة الغير
أو عتقة أو حلي أو طليقة ثلاثا فلا ينفذ قضاءه اعدم قدرته على الانشاء في هذه الحالة كذا في النهر (قوله
وقضى القاضي بنكاحها) ونقد اقتضاء ظاهر اقبح الفقة والقسم وغير ذلك وباطنا فثبت الحل عند الله
تعالى وان اثم المدعى اثم اقامه على الدعوى الكاذبة وهو يشترط لنفوذ باطنا عند القضاء حضرة الشهود
فيلتزم به أخذ دعائه المتأنيث كذا في الكافي وقيل لا قال في الفتح وهو الوجه نهر وجه القضاة أن القضاء
قاطع المنازعة واستقر به بعض المغاربة فسأل الاكل عن هذه المسئلة طاعنا في المذهب بأنه يمكن قطع المنازعة
بالطلاق فأجاب الاكل ما زيدا بالطلاق المطلق المشروع أو غيره فغير المشروع لا يعتبر والمشروع يستلزم المطلوب
اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعقبه تليذه العلامة عمر فارسي الهيداية بأنه جواب غير صحيح لانه أن يريد
غير المشروع لكون طرعا الى قطع المنازعة وان لم يكن في نفسه صحيحا وتعقبه ما تليذه الكمال بان الحق التفتيل
وهو أن الطلاق المذكور يصلح سببا لقطع المنازعة ان كانت في المتعة اذ يمكنه ذلك وانما اذا كان هو المدعى
فلا يمكنه التخلص منه فلم يكن لقطع المنازعة سبب الا لئلا يباطن ناسخ أن الحكم أعم من دعوها ودعوى
ولذا صرح المصنف كما صاحب الكفر بما اذا كانت هي المدعية ليضد أي يحل له وطؤها وان أمكنه طلاقها لينتد
أنه لا عبرة بالطلاق كما هو المذهب كافي البحر (قوله ولم يكن في نفس الامر تزويجا) الواو والعال (قوله وصكك
تحل له الخ) قال في البحر لا يلزم من القول بحل الوطء عدم انعمه فانه آثم بسبب اقامه على الدعوى الباطلة
وان كان لا اثم عليه بسبب الوطء وكما يحل له الوطء يحل له التمكن (قوله خلافا لهما) أى في قوله ما لا يتخذ
القضاء باطنا فلا يحل له الوطء أما لئلا يظاها فتنفق عليه حلبي (قوله ويقول ما يفتي) قال الكمال وقول
الامام أوجه واستدل به بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسخاها كذا وبرهن فقتضى به حل
مبايع وطؤها واستخدمها مع علمه بالكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالعقود وان كان فيه اختلاف ما له

(وبطل نكاح متعة وموقت) وان جهلت
المدة أو طالت في الاصح وليس منه ما لو نكحها
على أن يطلقها بعد شهر أو نوى مكنه معها
مدة معينة ولا بأس بتزويج النهرات بمعنى
(و) يجعل له وطء امرأة أذنت عليه عند
قاض (أما تزويجا) بنكاح صحيح (وهي
أخر والحال انما) محل للانشاء أى لا نشأ
النكاح خالية عن الموانع (وقضى) القاضي
(بنكاحا صحيحا) فقامت ولم يكن في نفس
الامر (تزوجها وكذا) تحل له (لو ادعى
هو نكاحها) خلافا لهما وفي الشريعة لا يلية
من الموانع ويقول ما يفتي

فانه ابتلى يلبين فله ان يجتارها هو نفسه وذلك ما سلم فيه دينه اه (قوله بذلك) أي بان الشهادة قوة
(قوله نفذ) أي القضاء بظاهره وباطنه عنده (قوله وعند الثاني) لا نقل لهما أي الاول الذي قضى عليه بالطلاق
وللثاني الذي يريد نكاحها (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بها سحرت عليه لوجوب العدة كالتكويح
اذا طئت بنسبة بغير (قوله كما يحكي) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط) وذلك لان
التعلق بالشروط يختص بالمقاطات المحضة التي يحلف بها صاحب الطلاق والعناق ولا يتعداها والى النكاح ليس
منها قاله المصنف (قوله لتعلقه بالشروط) علة لعدم الصحة والخطأ هو بفتح الخاء المجرمة والطاء المهملة
ما يكون معدوماً يتوقع وجوده كذا في الحلبي (قوله وما في الدرر) من أنه يصح النكاح ويحل الشرط المعلق
عليه منع (قوله فيه نظر) واهذا فقه الشربلاني بقوله لم أر من قال بصحة النكاح المعلق سوى المصنف بل
كلامه في اليسر يخالف هذا حيث قال النكاح لا يصح اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشروط لما فيه
من معنى القمار اه وصرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والناحية
والتنازلية وفتاوى أبي الميث وجامع البصاين والفتية وعلله اشتهر عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح
المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح ذكره أبو السعود (قوله لم يصح) لا يناسب قول المصنف والنكاح
لا يصح فان لا للمستقبل ولم للمضى (قوله ولكن لا يطل الخ) لوجه الاستدلال لان ما مسئلة مستقلة
(قوله يعني لو قد الخ) صورته أن يقول قلت النكاح على أن لا تنفقه علي أو على أن تغدمني (قوله بخلاف
ما لو علقه بالشروط) الاولى حذفه لأنه انما ذكره ليرتب عليه الاستثناء قوله ماض (الاولى حذفه والاقتصار
على قوله كائن لانه اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل سواء كان المتلبس به في الماضي واستمر الى الآن
أو حدث الآن فيصير الصورتين المذكورتين (قوله قبله) أي قبل خطبتك (قوله نعم علم كذبه) ولو كان بعد المجلس
ويدل عليه التعبير بتم وعلم الكذب اما بخبر روى المزوجة أو بتكذيب من ادعى تزويجه اياه (قوله لتعلقه
بوجود) علة لقوله فيكون تحقيقا (قوله وكذا اذا وجد الخ) عطف على قوله الا أن بعلمته وأشاوبه الى أن
قوله سابقا ماض قيد اتفاق ولذا قلنا الاولى حذفه لانه التقييد وصورة كافي المنع عن العمادية لو قالت
تزوجتك بألف درهم ان رضيت فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضيت جازا النكاح استحقاقا وان كان
غير حاضرا لم يجز اه حلبي (قوله وعمه المصنف بحثا) حيث قال بعد نقل فرع العمادية وتبين أن يجزى
هذا التفصيل في مسئلة التعلق برضى الأب اذا لفرق بينهما فمخبر يظهر اه حلبي وأصله لصاحب البحر ذكره
أول كتاب النكاح ثم نقل عن الظهيرية أن الأب كالأجنبي (قوله لكن في النهر الخ) استدلاله على قوله وكذا
اذا وجد الخ وبعبارة هناك بعد نقله التفصيل عن الظهيرية والحق ما في الظهيرية يعني ما قدمه من عدم
الصحة مطلقا اه حلبي (قوله والحق الاطلاق) أي في عدم الصحة سواء كان حاضرا في المجلس ورضي أم لا
وسواء كان ذلك في الأب أو الأجنبي (قوله فليأخذ المقتضى) الذي يظهر اعتمادا في الخاتمة فتولم ان قاضي خان
من أجل من يعتمد على نصيحته كيف لا وقد ذكر صاحب النهر أن الحق ما فيها

• (باب الولي) •

لما ذكر النكاح والمطامع ومحله شرع في بيان عاقده وآخره لانه ليس من شروط صحته في جميع الامور والولي
فعيل يعني فاعل (قوله وعرفا) أي في عرف أهل أصول الدين قال في البحر وفي أصول الدين هو العارف بآفته
تعالى بأسمائه وصفاته حسبما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي الغير المنهية في الشهوات
والاذن كافي شرح العقائد اه حلبي (قوله على المذهب) قال في النهر وما في البرازية من أن الأب أو الجدة
اذا كان فاسقا فلا قضى أن يتزوج من الكف قال في الفتح انه غير معروف في المذهب اه كلام النهر لكن قال
المهستاني وفي العاصماني قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو مجاننا لم يجز عند الامام
وهو الصحيح اه فيجعل كلام البرازي على كلام الكرماني بأن يراد بالفاسق سي الاختيار ويجعل المذهب على
ما اذا كان الفاسق غير سي الاختيار ولا يشترط كفا ما سي الاختيار فتزويجه من غير كف أو بنية قص مهر باطل
اجماعا كما في التاوي الهندية عن السراج الوهاج وسبق في الشرح وأما الفاسق المتهلك غير سي الاختيار
اذا تزوج من غير كف أو بنية مهر فلا ينفذ تزويجه كافي المنع عند قوله وكذا الا ولاية لمسلم على كافرا اه حلبي

(ولو قضى بالطلاق بشهادة الزور مع علمها)
بذلك نكح (حلها التزوج بالزور بعد العدة
وحل للشاهد) فورا (تزوجها وحرم
على الاول) وعند الثاني لا يحل لها واعد
يجوز فعل الاول ما لم يدخل الثاني وهي من
فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي
(والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط) كالتزويج
ان رضى أي لم ينقض النكاح لتطبيقه
بالخطأ في العمادية وغيره وما في الدرر
فيه نظر (ولا اضافته الى المستقبل)
كالتزويج فدا أو بعده حتى لم يصح (ولكن
لا يطل) النكاح (بالشرط الفاسد) انما
(يطل الشرط دونه) يعني لو عقد مع شرط
فاسد لم يطل النكاح بل الشرط بخلاف
ما لو علقه بالشروط (الا ان بعلمته بشرط)
ماض (كأن) لا يجزى (فيكون تحقيقا)
فيه عقد في الحال كأن خطبتما
لانه فقال أبوها ما تزوجتها اقبل من فلان
فكذبه فقال ان لم أكن تزوجتها اقبل
فقد تزوجتها لا ينكح قبل ثم علم كذبه انقضى
تعلقه بوجوده وكذا اذا وجد المعلق عليه
في المجلس كذا ذكره جوي زاده وعمه
المصنف بحثا لكن في التعلق برضى الأب
الصرف في مسئلة التعلق برضى الأب
والحق الاطلاق فليأخذ المقتضى

(باب الولي)

(هو) لغة خلاف العدة وعرفا عارف بآفته
تعالى وشرعا (البالغ العاقل الوارث)
ولو فاسقا على المذهب

كافي التيسر وانما وجب بالغام بالغ على ما في البسوط لانهم لم يندخل في العقد كافي البحر فلا اعتبار للتسمية
 أصلا فان قلت ما الفرق بينها وبين ما اذا تزوج أختين في عقد ودخل بهما حيث أوجبته لكل منهما الاقل من
 مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحد منهما محل لا يراد العقد عليها وانما المتبع الجمع بينهما فذلك قلنا
 بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان الحرمة ليست محلا أصلا واقعه تعالى الموفق قاله الحلبي (قوله وبطل
 النكاح شقة) صورته أن يقول لامرأة متعبد بنفسك بكذا من الدراهم مدة عشرة أيام أو بلاذ ~~مكرر~~ المدة
 وهذا كان مباحا من أيام خير وأيام فتح مكة كافي التفت ثم صارت منسوخة بإجماع الصحابة كافي النهاية
 ودفعني بجواز لم يجوز كان العمدى ولما أباحه صار كافرا كافي شهادة المضمرات وغيره لكن ليس فيه تعزير ولا
 حد ولا رجم كافي التفت ولا طلاق ولا إيلام ولا ارث فهو مستاني (قوله ومؤقت) صورته مودة التسعة الأله
 لا يكون الا باللفظ التزويج والنكاح مع التوقيت كافي الطهريه والمضمرات والعمدى كذا في القهستاني وفي
 البحر عن المهر اج نحوه قال في البحر والتحقيق ما في فتح القدير أن معنى المتعة عقد على امرأة لا يراد به مقاصد
 النكاح من الفرائد الولد وتربيته بل إنما هي مدة معينة ينفى العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام
 معها إلى أن ينصرف عنها فيدخل فيه بإعادة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون المؤقت من أفراد المتعة
 وان عقد باللفظ التزويج وأحضر الشهود (قوله وان جهات المدة) كما إذا تزوجها إلى أن ينصرف عنها سحلي
 (قوله أو طالت في الأصح) لأن الناقبة هو المعين لجهة المتعة وقد وجد وروى الحسن عن الامام أنه ان ذكر
 مدة لا يبرأ من مثله ما لا يصح النكاح لأنه في معنى المؤبد (قوله وليس منه ما لو نكحها إلى أن يطلقها بدشهر)
 لأن اشتراط الطالع يدل على انعقاده فهو بد أو بطل الشرط بحر (قوله أو نوى مكنه معها مدة معينة)
 لأن التوقيت انما يكون باللفظ (قوله ولا بأس بتزويج الهاريات) وهو أن يتزوج امرأة ليكن عند هذا النهار
 دون الليل وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها أن تطالب بالبيت عند هاله لا لما عرف في باب
 القسم بحر أي حيث كان لها ضرورة فله أبو السعود (قوله ويحل له وطء امرأة أذعت عليه الخ) أي مع الائم
 عليها بسبب إقدامه على الدعوى الباطلة وان كان لائم عليها بسبب الوطء كاسياني (قوله عند قاض)
 هل المحكم مثله يجوز (قوله نكاح صحيح) احتزبه عن النكاح الفاسد فإنه لا يفسد حل الوطء ولو صدر حقيقة
 (قوله خالية من الموانع) تفسيره لكونها بحالة الانشاء والموانع مثل كونها مشرقة أو محرمة أو زوجة الغير
 أو معتدة اه حلي أو طلبة أو لاشافلا يتخذ قضاؤه لعدم قدرته على الانشاء في هذه الحالة كذا في النهر (قوله
 وقضى القاضي نكاحها) ونفذ قضاءها فظاهر اقتبب الفقه والقسم وغير ذلك وباطنا فثبت الحل عنداده
 تعالى وان اثم المدعى اثم إقدامه على الدعوى الكاذبة وهو يشترط للنفوذ باطنا عند القضاء حضرة الشهود
 خيل قسم وبه أخذ جماعة المشايخ كذا في الكافي وقبل لا قال في الفتح وهو الوجه نهر وجهه الفاعل أن القضاء
 فاعلى للمنازعة واستفريه بعض المغاربة فسأل الاكل عن هذه المسئلة طاعنا في المذهب بأنه يمكن قطع المنازعة
 بالطلاق فأجاب الأكل ما يزيد بالطلاق والطلاق المشروع وغيره فغير المشروع لا يعتبر والمشروع يستلزم المطلوب
 اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعقبه تلبيذه العلامة عن قارئ الهيداية بأنه جواب غير صحيح لأنه أن يريد
 غير المشروع ليكون طريقا إلى قطع المنازعة وان لم يكن في نفسه صحيحا ونعقبه ما تلبيذه الكمال بان الحق التفصيل
 وهو أن الطلاق المذكور يصلح سببا لقطع المنازعة ان كانت في المذمة اذ يمكنه ذلك وانما اذا كان هو المدعى
 فلا يمكنه التخلص منه فلم يكن لقطع المنازعة سبب الا النفاذ باطنا مع أن المحكم أعم من دعوها وأدعواها
 ولذا صرح المصنف كما صاحب الكفر بما اذا كانت في المذمة ايضاً أنه يمكن له وطؤها وان أمكنه طلاقها ايضاً
 أنه لا عبرة بالطلاق كما هو المذهب كافي البحر (قوله ولم يكن في نفس الامر تزويجها) الواو للرسال (قوله وصح
 تحمل له الخ) قال في البحر لا يلزم من القول بحل الوطء عدم ائمه فانه اثم بسبب إقدامه على الدعوى الباطلة
 وان كان لائم عليه بسبب الوطء وكما يحل له الوطء يحل له التمكن (قوله خلافا لهما) أي في قولهما لا يتخذ
 القضاء باطنا فلا يحل له الوطء أما النفاذ فظاهر اتفاق عليه حلي (قوله وبقولهما يفتي) قال الكمال وقول
 الامام أوجه واستدل به بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسحها كذا وبرهن فقضى به حل
 لمبايع وطؤها واستخدمها مع علمه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالتق وان كان فيه اختلاف ما له

(وبطل نكاح متعة وموقت) وان جهات
 المدة أو طالت في الأصح وليس منه ما لو نكحها
 على أن يطلقها بعد شهر أو نوى مكنه معها
 مدة معينة ولا بأس بتزويج الهاريات عيني
 (د) يحل له وطء امرأة أذعت عليه عند
 قاض (أنه تزويجها) نكاح صحيح (وهي)
 أمة والحال انها محل للانشاء أي لانشاء
 النكاح خالية عن الموانع (وقضى) القاضي
 (بنكاحها ابينة) فانتهز ولم يكن في نفسه
 الامر (تزوجها وكذا) تحمل له (لو ادعى
 من نكاحها) خلافا لهما وفي الشربلية
 من الواجب وبقولهما يفتي

فانه ابتلى يلبتين ضديه أن يختاراً هو نسيها وذلك ما يسلم فيه دينه اه (قوله بذلك) أي بأن الشهادة مؤثرة
(قوله نفذ) أي القضاء ظاهر أو باطناً عنده (قوله وعند الثاني لا تحمل لهما) أي لا الأول الذي قضى عليه بالطلاق
والثاني الذي يريد نكاحها (قوله ما لم يدخل الثاني) فإذا دخل بها حرمت عليه لوجوب العدة كلتيهما
إذا طقت بشبهة بحر (قوله كما يجب) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) وذلك لأن
التعليق بالشرط يخص بالأقطاعات المقتضية التي يحلف بها حصة الطلاق والعاقب ولا يمتد لها والى النكاح ليس
منها قاله المصنف (قوله تعليقه بالناظر) على عدم العدة والخطر هو دفع الحياء المجردة والطاعة الممهولة
ما يكون معدوماً يتوقع وجوده كذا في الملقى (قوله وما في الدور) من أنه يصح النكاح ويطلق الشرط المعلق
عليه منع (قوله فيه قطر) ولهذا تعقبه الشريفة لا بقوله لم أر من قال بجملة النكاح المعاقب سوى المصنف بل
كلامه في اليسر يخالف هذا حيث قال النكاح لا يصح إضافته إلى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط لما فيه
من معنى القمار اه وصريح بعدم صحة النكاح المعلق في الفسخ والخلاصة والبرازية عن الأصل والناظرية
والتاريخية وقناوى أبي الميث وجامع النصولين والفتية واعلم ان ثبت عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح
المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح ذكره أبو السعود (قوله لم يصح) لا يناسب قول المصنف والنكاح
لا يصح فان لا للمستقبل ولم للمضى (قوله ولكن لا يطل الخ) لأوجه للاستدراك لأنهما مسألة مستقلة
(قوله يعني لو عقد الخ) صورته أن يقول قبلت النكاح على أن لا تنفقه على أو على أن تنفقي (قوله بخلاف
ما لو علقه بالشرط) الأولى حذفه لأنه اعتاد كره ليرتب عليه الاستثناء (قوله ماض) الأولى حذفه والاقتصار
على قوله كائن لأنه اسم فاعل وهو حقيقة في المتأخر بالفتوى سواء كان المتأخر في الماضي واستقر إلى الآن
أو حدث الآن فيم الصورتين المذكورتين (قوله قبلت) أي قبل خطبتك (قوله نعم علم كذبه) ولو كان بعد المجلس
ويدل عليه التعبير به وعلم الكذب إما بأخبار الولي المراجعة أو بنسكه من ادعى تزويجها إياه (قوله تعليقه
بوجود) على لقوله فيكون تحقيقاً (قوله وكذا إذا وجد الخ) عطف على قوله الآن بملقه وأشارته إلى أن
قوله سابقاً ماض قد اتفقت ولا أقلنا الأولى حذفه لإيهامه التقييد وصورته كافي المنع عن العمادية لو قالت
تزوجتك بألف درهم إن رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضراً فقال رضى جازاً للنكاح استخفافاً وان كان
غير حاضراً لم يجز اه حلي (قوله وعمه المصنف بحثنا) حيث قال به ونقل فرع العمادية وينبغي أن يجزى
هذا التفصيل في مسألة التعليق برضى الأب إذا فرق بينهما فمما يظهر اه حلي وأصله لصاحب البصر ذكره
أول كتاب النكاح ثم نقل عن الظهيرية أن الأب كالأجنبي (قوله ولكن في النهر الخ) استدراك على قوله وكذا
إذا وجد الخ وبعبارة هناك بعد نقله التفصيل عن الظهيرية والحق ما في النائية بمعنى ما قدمه من عدم
العصمة مطلقاً اه حلي (قوله والحق الاطلاق) أي في عدم العصمة سواء كان حاضراً في المجلس ورضى أم لا
وسواء كان ذلك في الأب أو الأجنبي (قوله فليأتل المفتي) الذي يظهر اعتماد ما في النائية قولهم إن قاضي خان
من أجل من يعتمد على تعدياته كيف لا وقد ذكر صاحب النهر أن الحق ما فيها

• (باب الولي) •

لماذا كرا النكاح وألفاظه ومجمله شرع في بيان عاقده وآخره لأنه ليس من شروط جمعة في جميع الأمور والولي
فعل بمعنى فاعل (قوله وعرفا) أي في عرف أهل أصول الدين قال في البصر وفي أصول الدين هو العارف بأنه
تعالى بأسمائه وصفاته حسبما يمكن المولط على الطاعات المقتضية للمعاصي الغير المنهكة في الشهوات
والذات كافي شرح العقائد اه حلي (قوله على المذهب) قال في النهر وما في البرازية من أن الأب أو الجد
إذا كان فاسقاً فلا قاضي أن تزوج من الكف قال في الفتح انه غيره عروف في المذهب اه كلام النهر لكن قال
الفهستائي وفي العسكر ماني قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الأب فسقاً أو مجاننة لم يجز عند الامام
وهو الصحيح اه فيصل كلام البرازي على كلام الكرماني بأن يراد بالقاسق سبي الاختيار ويعمل المذهب على
حال إذا كان الفاسق غير سبي الاختيار ولا تمسكاً بما سبي الاختيار فقد روي عنه من غير كنف أو نص مهرباً بطل
اجماعاً كافي التناوي الهندية عن السراج الوهاج وسبأ في الشرح وأما الفاسق المتهتك غريب الاختيار
إذا تزوج من غير كنف أو بنقص مهر فلا يتخذ تزويجه كافي المنع عند قوله وكذا الأولية تسلم على كافر اه حلي

(ولو قضى بطلانها بشهادة الزور مع علمها)
بذلك تنفذ (حل لها التزوج بأخر بعد العدة
وحل للشاهد) فورا (تزوجها وحرمت
على الأول) وعند الثاني لا يحل لها وحدث
بمعدوم الأول ما لم يدخل الثاني وهي من
فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي
(والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كزوجتك
إن رضى أي لم يتعد النكاح لتعليقه
بالشرط كافي العمادية وغير ما وما في الدور
فيه زاهر (ولا إضافته إلى المستقبل)
كزوجتك غداً وبعد عدي لم يصح (ولكن
لا يطل الخ) النكاح (بالشرط الفاسد) إنما
(يطل الشرط دونه) يعني لو عقد مع شرط
فاسد لم يطل النكاح بل الشرط بخلافه
ما لو علقه بالشرط (الآن بملقه بشرط)
ماض (كائن) لا محالة (فيكون نصيباً
مستقداً في الحال) كأن خطبتنا
لأنه فقال أبو هانز تزوجت أقبلك من فلان
فكذب فقال إن لم أكن تزوجت أقبلك من فلان
فقد تزوجت أقبلك فقبل ثم علم كذبه أنه قد
تعلق به بوجوده وكذا إذا وجد المعلق عليه
في المجلس كذا ذكره جوي زاده وعمه
المصنف بحثنا (ممكن في التهرقيل كتاب
الصرف في مسألة التعليق برضى الأب
والحق الاطلاق فليأتل المفتي
(باب الولي)

(هو) لغة خلاف العدو وعرفاً العارف بآفته
تعال وشراً (البالغ العاقل الوارث)
ولو فاسقاً على المذهب

(قوله عالم يكن متشككا) الاولى ان يز يد اوسى الاختيار مجتاهد اوفسقا كما علم عمامز (قوله نخرج فهو وصي)
 أي كمنون ومعتوه غير أن العبي تخرج جند البالغ والمعتوه والمنون بالمائل (قوله ووصي) أي وصي وصي
 كالكافر في المسئلة والعبد على الحرة وهو لا متزوج وأقيد الوارث (قوله معاقفا) أي سواء أوصى اليه الأب
 بذلك أم لا كما ساق (قوله على المذهب) وروى هشام عن الامام ان أوصى اليه الأب يجوز كذا في جامع الصفار
 (قوله والولاية الخ) هذا معناه الذي انتهى أتمامها لفة فالسلطنة والنصرة قال سيدي به الولاية بالفتح المصدر
 وبالكسر الاسم (قوله تنفذ القول على الفير الخ) هذا معناه فقهها لا في خصوص هذا المحل كما تفهم عبارة
 البصر فلا ينافي تقسيمها الى ولاية نذب وولاية اجبار ولذلك قال الشارح وهي هنا والاحسن أن يقال
 ان ما في المتن امر يف ولاية الاجبار ويجعل الضمير في قوله وهي راجعا الى الولاية مطلقا فيكون فيه شبه
 الاستخدام وسيند فيجب حذف قوله هنا قاله الحلبي (قوله وثبت بأربع الخ) اعترض بأنه لا رث في الملك
 والامامة وقد أخذ في تعريف الوارث وأجيب بأن المراد بالارث أخذ المال بعد الموت من باب هوم الجواز
 ولا شك أن الام يأخذ مال من لا وارث له فيضعه في بيت المال والمولى يأخذ كسب مبداء المأذون في التصارة
 بعد موته كذا في الحلبي وقبه أنه لا دليل على هذا الجواز والتعريف بمان عن مثل هذا (قوله ولاية نذب) أي
 استعجاب فيستحب في حقها تعريض الامر الى وليها كميلاتيب الى الوقاية وانما تشتط الولاية الى
 المكنته لقوله صلى الله عليه وسلم الام أحق بنفسها من وليها اه وهي من لا زوج لها بكر كانت أو ثيبا
 وروى ابن عباس ان قتادة جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أبي زوجه من ابن أخ له
 واناله كارهة فقال صلى الله عليه وسلم أجيزي ما صنع أبوك قالت لا رغبة لي فيما صنع أبي قال فاذهي فانكسي
 من ثقت فقالت لا يا رسول الله ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس لآباءهن أو ربائهن من حق اه وأما ما رواه
 الترمذي أيضا امرأة سكنت بغير إذن وليها فافقه كاهها باطل ضعيف أو مختلف في محضه فلا يعارض المتن
 عليه وكذا يقال فيما رواه أبو داود لا نكاح الابن ولا نكاح ابنته من ثقت ثلاثه أحاديث لم تثبت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ومن مس ذكره فليسوا ولا نكاح الابن أو ما رواه الترمذي بحول
 على الأمة والصغيرة والمعتوه أو على غير الكف وما رواه أبو داود على نفي النكاح كل ذلك لدفع التعارض بغير
 وتغير (قوله على المكنته) أي العاقلة البالغة ولو سببه في مالها (قوله ومعتوه) ظاهر منعه أنه معطوف
 على ثيبا فيكون معطوفا على الصغيرة مع أن المراد الكبيرة المعتوهة قال في البصر بعد ذكر الصغيرة وكذا الكبيرة
 المعتوهة والرقعة اه قبل الاولى أن يقول والمعتوه والمرقوة ومعنى ولاية الاجبار عليهن أن يقول أن ينفذ
 نكاحهن وان أبين (قوله كما أفاده) أي النوع الثاني (قوله نكاح صغير) قيد المذكورة فيه وفيما بعده اتفقا
 فالصغيرة والمنونة والرقعة كذلك اه (قوله لا مكنته) الاولى للشارح زيادة حرة ليقابل الرقيق (قوله فنفذ
 نكاح حرة) خرج به الأمة والمذبة والمكنته وأم الولد فلا يجوز نكاحهن الا باذن الولي بغير قوله والاصل الخ
 هذا اظهر على قول الامام الاعظم فانه لا يرى الجبر على الحرة على قولها ما فلا يظهر لانهما تملكه وان جبر عليها
 في المال (قوله في ماله) الضمير راجع الى من كغير نفسه اه حلبي (قوله اذا كان عصبة) أي بنفسه فلا يرد
 العصبة بالغير كالتب مع الابن ولا العصبة مع الغير كالاخت مع البنت اه حلبي من البصر (قوله في الاصم) وقبل
 يحتمل الاعتراض بالحرام العصبة (قوله وخرج ذوالارحام الخ) لان العصبة من أخذ الكل اذا انفرد والباقي
 مع ذي سهم كما في الجبر وهو لا يساوي كذلك اه حلبي (قوله الاعتراض في غير الكف) بأن يرفع الامر الى القاضي
 ويطلب منه الفسخ قال في الجبر والمرأة أن تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي لان من حصة المرأة
 أن تقول انما تزوجت بك وجبا أن يجبر الولي والولي متى يخاصم فيفترق بينهما اه (قوله فيمنعه القاضي) وقبل
 الفسخ تبقى أحكام النكاح من ارث وطلاق وأشابه الى أنه يشترط في هذه الفرقة قضاء القاضي فان فترق
 بينهما بعد الدخول فلها المسمى وعليها العدة ولها النفقة فيها والمطلوة الصحيحة كالدخول وان كان
 قبلها ما فلا مهر لها لان الفرقة ليست من قبله خاتمة (قوله ويحصد بصد النكاح) قال في الجبر وشمل كلامه
 ما اذا تزوجت غير كف بغير رضی الولي بعد ما تزوج بها الولي منه أو لا برضاها وفارقتة فللولى التفريق لان الرضى
 بالاول لا يكون رضى بالشاني اه (قوله ما لم يسكت حتى تلد منه) الاولى حذف ما في الشرح لانه يفهم منه

عالم يكن متشككا ونخرج فهو وصي وصي
 مطلقا على المذهب (والولاية تنفذ القول
 على الغير) وثبت بأربع (وهي هنا نوعان ولاية
 واجبة ثانيا أو أي) وهي هنا نوعان ولاية
 نذب على المكنته ولو بكر أو ولاية اجبار
 على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوهة ومعتوهة
 أفاده بقوله (وهو) أي الولي (نظر)
 (نكاح مفسد) ويمنون ورقبي (ولي)
 (فنفذ نكاح حرة مكنته بلا رضى ولي)
 والاصل أن كل من تصرف في ماله تصرف
 في نفسه وما لا فلا (وله) أي الولي (اذا كان
 عصبة) ولو غير حرم كابن عم في الاصم
 خاتمة ونخرج ذوالارحام والام والثاني
 الثاني ويحصد بصد النكاح (مالم
 يسكت حتى تلد منه)

أن ذلك من علم فلو كان من غير علم يكون الإصرار وان ولدت والعلة تنفي ذلك فالأولى إبقاء المصنف على
ظاهره فتأمل (قوله ثلاثين صاع الولد) أي عدم من يريه كذا في المنع وفيه أن الولد ثابت النسب من الأب لأنه
متولد من عقد صحيح على أصل المذهب والتفئة على أبيه (قوله وينبغي الخ) البصيص صاحب البحر اه حلي
(قوله وينبغي في غير الكف الخ) الأولى حذف ما في الشرح لقرب العهد به وعلى هذا القول يجرم عليها بغيره
من الوطء كما يجرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغي بعد الدخول أن يجب الاقل من المسمى ومهر المنسل
وأن لتفئة لها في هذه العدة وفي الخلاصة كثير من المشايخ أفتوا بظاهر الرواية أنهم ليس لها أن تمنع نفسها اه
وهذا يدل على أن كثيرا من المشايخ أفتوا بانعقاده فقد اختلفوا في (قوله أصلا) أي ولو ولدت (قوله)
وهو المشاور للفتوى) لأنه ليس كل حاضر بعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنس بين يدي القاضي مدة فسد
لياب بالقول بعدم الانعقاد أصلا بجر (قوله تكلمت) نعت لمطلقة وقوله بالرضى متعلق بنكحت وقوله بعد طرف
للرضى وضميره مرفقة راجع إلى الولي وضمير آياه راجع إلى غير الكف وقوله بالرضى نفي منصب على المقيد الذي
هو رضى لولي والمقيد الذي هو بعد معرفته آياه فصدق نفي الرضى مع المعرفة وعدمها بوجود الرضى مع عدم
المعرفة نفي هذه الصور الثلاثة لا تحمل وإنما تحمل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكف مع علمه بأنه
كذلك اه حلي (قوله فاحفظ) قال صاحب الحقائق وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه قال الكمال لأن الحمل
في الغالب يكون غير كف وأما لو باشر الولي عقد الحمل فأنه الحمل للأول (قوله فرضي البهض الخ) أفاد بذلك
الرضى أنه لا يشترط مباشرة الولي العقد لأن رضاه بالزوج كاف لكن لو قال الولي رضى بزوجها من غير كف ولم
يعلم الزوج عينا هل يكنى صارت حادثة الفتوى وينبغي أن لا يكنى لأن الرضى بالجهول لا يصح كذا كره قاضي خان
في فتاواه في مسئلة ما إذا استأذن بها الولي ولم يسمعه الزوج فقال لأن الرضى بالجهول لا يتحقق ولم أره منقولاً
فأله في البحر (قوله كالكل) أي كرضى كاهم حتى لا يتراض أحد منهم بعد ذلك وقال أبو يوسف لا يكون
كالكل (قوله لتبونه لكل كلا) يعني أنه يثبت لكل واحد على الكمال وذلك لأنه حق واحد لا يتجزى لأنه يثبت
بسبب لا يتجزى بجر (قوله كولاية أمان) فإذا أتم مسلم حرياً ليس لم آخر أن يعرض للحرى أو لماله حلي
(قوله وقود) أي فإذا عا أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طلبه اه حلي وللوارث الكبير امتيازاً ولكن إن
كان الكبير ولياً للصغير التصرف في ماله كالأب والجد فيستوفيه قبل أن يبلغ الصغير بإجماع أصحابنا سواء كانت
الولاية بالمال أو القرابة وإن كان ولياً للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعمة فعلى الخلاف وإن كان
للكبير أجنبي عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالإجماع حتى يبلغ حوى (قوله ويخففه في الوقت) قال
المصنف هنالك وبعض مسخفه يتصب خصماً عن الكل قال الشارح ~~وكذا بعض الورثة ولائها لها~~
كما في الأشياء قلت وكذا الوثب اعذاره في وجه أحد الغرماء كما سجي فتأمل وقالوا تقبل بية الأفلاس بغيبة
المدعى وكذا بعض الأولياء المتساوين يثبت الاعتراف لكل كالأول والأمان والقود وولاية المطالبة بإزالة الضرر
العام عن طريق المسلمين والتبعية يقتضي عدم الحصر اه (قوله والأفلاق قرب الخ) أي الاستواء في الدرجة
وقد رضى الأبعد فأن للقرب الاعتراض كذا في فتح القدير وغيره (قوله مطلقاً) سواء نكحت كفواً أم غيره حلي
(قوله أي ولي له حق الاعتراض) هذا معلوم من قول المصنف وله إذا كان حصة الخ وأطلق في قبض المهر فحمل
ما إذا جهزها به أولاً أمان جهزها به فهو رضى اتفاقاً وإن لم يجهزها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه
رضى كما في الذخيرة (قوله ونحوه) كف بغيره ومنسل ذلك ما إذا خاصم الزوج في نفقة أو تقدير مهرها عليه
بوكالة منها فإن ذلك منه رضى وتسليم للعقد استحصاناً بجر (قوله والا) أي إن لا يكن عدم الكفاة ثابتاً عند
القاضي لا يكون رضى بالكساح قياساً واستحصاناً ذخيرة (قوله لا يكون سكوت رضى) أي لأنه قل
فلا يجعل رضى الآفة واضح مخصوصة ليس هذا مينا ويحمل إطلاقه ما إذا طالت المدة كما في الخلاصة بجر
(قوله ما لم تلد) أي أو يظهر بها الحمل كما يحسنه صاحب البحر (قوله وأما صدق الخ) قال في البحر وقيد
بالرضى لأن التصديق بأنه كف من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن
الزوج كف واثبت الآخر أنه ليس بكف كان له أن يطالب بالتفريق لأن المصدق منكوس بسبب الوجوب وأنكار
سبب وجوب الشيء لا يكون إسقاطاً اه (قوله ولا تجبر بالافقة) وكذا الحظر المبالغ والمكاتب والمكاتب

أبلاً بضيع الولد وينبغي الحاق الحمل
بأنطاهيه (وينبغي) في غير الكف (بعدم
جواز أصلاً) وهو المنع للفتوى (لفساد
الزمان) فلا تحمل مطلقاً ثلاثاً نكحت غداً
كف بالرضى ولي بعده رفته آياه فاحفظ
(و) بناء (ه) على الأول وهو ظاهر الرواية
(فرضي البعض) من الأولياء قبل العقد
أو بعده (كالكل) لتبونه لكل كالأولياء
أمان وقود وسعة فقه في الوقت (لواستوى
في الدرجة والأفلاق قرب) منهم (الفسخ
وإن لم يكن لها ولي فهو) أي ولي له
نافذ (مطلقاً) اتفاقاً (ونحوه) مما يدل على
حق الاعتراض (المهر ونحوه) مما يدل على
الرضى (رضى) دلالة أن كان عدم الكفاة
ثابتاً عند القاضي قبل مخاصمته ولا لم يكن
رضى كما (لا) يكون (سكوت رضى) مالم
تلد وأما صدق به بأنه كف فلا يسقط حق
الباقين مبسوط ولا تجبر بالافقة

ولو صغيرين حلي عن القهستان (قوله البكر) هي في اللغة المرأة التي لم تلد من سميت به التي لم تنضج وشرا اسم
 لامرأة لم توطأ بالنكاح وقيل لم يتجامع بنكاح ولا غيره والاول قوله والثاني قوله لهما وقع على المذكور الذي
 لم يدخل بامرأة قهستان (قوله لا تنطاع الولاية بالبلوغ) لانها حرة مختلطة فلا يكون للغير عليها ولاية
 والولاية على الصغيرة المصورة لها وقد كان بالبلوغ بدليل قوله انطاع الولاية (قوله) للآب والجد والقاضي
 لا غيرهم من الاواباء قبض مهر البكر البالغة الا اذا ثبت عن القبض ولها ان لا تجزأ قبض عند عدم التهي
 وليس اهم قبض غير المهر من الديون والهبة والهبة حتى لو قبض الآب الهبة أو الهبة من الزوج بغير اذنها
 كان للزوج الاسترداد وما قبض مهر الصغيرة فلا بوالجد والوصى دون سائر الاولياء ولو امانة فودعه الى
 أمها فان وصية برى والاخيرت به بلوغها بين أخذ منه أو منه ما له أن يرجع على الام ان أخذت منه البنت
 كما في المحيط وغيره وللآب والجد المطالبة به وان كانت صغيرة لا يستقيم بها بخلاف النفقة والقاضي كآب
 الا اذا ثبت ولو طالبت الزوج بالمهر بعد البلوغ فاذا دفعه الى الآب وهي صغيرة وصدة لم يصح اقراره عليها
 اليوم وترجع به على الزوج ولا وجوعه على الآب لانه اقرب واستحقاق القبض الا اذا شرط بانه يضمن الصداق
 وقت القبض وفي الخلاصة الآب اذا جعل مهر البنت بعضه آجلا والبعض عاجلا ووجب البعض كالمهر
 المعهود ثم قال ان لم تجزأ البنت الهبة فسد من ماله أن يؤدى قدر الهبة لا يصح هذا الضمان اه
 وفي الذخيرة للآب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كاله أن يقبضه ولا يشترط احضار المرأة للاستيفاء
 عند فسخه فافترق فان قال الزوج للقاضي مرا الآب فقبض المهر مني ويسلم الجارية الى أمه بذلك فان امتنع
 الآب ليس على الزوج دفعه اليه كما اذا قال الآب ليس في منزلي ولا أعرف مكانها وان قال الآب هي في منزلي
 وأنا أقبض المهر وأجهزها به وأسلمها اليه فالقاضي يأمر الزوج بالدفع فان طلب الزوج من الآب كفيلا بالمهر
 أمه القاضي به فاذا أتى بالكفيل أمر للزوج بدفع المهر فان سلم الآب البنت برئ الكفيل وان هجر عن ذلك فوصل
 الزوج الى حقه بالكفيل فيعند النظر من الجانبين وهو قول الثاني أو لا ثم رجع وقال القاضي يأمر الآب
 أن يجعل المرأة مهية للتسليم ويحضرها بامر الزوج بدفع المهر والآب تسليم البنت فيكون دفع الزوج المهر
 عند تسليمها نفسها الى الزوج لان النظر لا يحصل للزوج بالكمالة لانه لا يصل الى المرأة بالكمالة لا بحال
 وانما النظر في تسليم المهر بضرتهما قال الخصاص وهو أحسن القولين واليب ليس لاحد قبض مهرها
 الا بالامر على هذا فتفرع ماله طالبا به بمهرها فقال الزوج دخلت بها فلا غلظ القبض وقال الآب بل هي بكر
 قال قول للآب ولو طلب الزوج خطبه في أدب القاضي أنه لا يحلفه وقال الشهيد يحتمل أن يحلف وهو صواب
 وماله اقرب الآب بقبضه فان قبض ان كانت بكر الاثبات الا اذا كانت الثيب صغيرة وماله اذ رده على الزوج بعد
 قبضه فان كانت بكر لم يصدق الا بغيره لان له حق القبض دون الرد وان ثيبا صدق لانه امانة للزوج في يده
 فيصدق في رده كما في المحيط الكل من البحر والنهر فرع رده الآب بقبضه من عبده من غيره علم العبد وأعلم البنت
 بذلك جازحوى عن البرجندى وهو قول وأعلم البنت أن اعلامها شرط للبراقع حتى النفاذ وهذا ظاهر
 بالقيسبة للبالغة أما القاصرة فلا يشترط اعلامها فقدر أبو السجود (قوله فان استأذنها) أي البكر
 أي ولو تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة ولذا قال في الظهيرية واذا فترق القاضي بين العنين وامرأة
 وجب عليها العدة وتزوج كما تزوج البكر نص عليه في الاصل بحر (قوله أي الولي) عبر به دون القريب إشارة
 الى أن المراد ولاية الاستهباب لأن الكلام في البالغة العاقلة فقيس به انه ليس له ما روى اقرب منه والقاضي
 عند عدم الاولياء بمنزلة الولي في ذلك خاتمة (قوله وهو السنة) أي الاستئذان قبل العقد قال في المحيط والسنة
 أن يستأمر البكر واولم اقبل النكاح بأن يقول ان فلانا يخطبك أو يذرك لوان تزوجها بغير استئذان فقد انحطأ
 السنة ونوقف على رضاها اه (قوله أو رسوله) كان يقول له جعلتك رسولا الى فلانة فتصبرها بكذا أما لو كفل
 فهو أن يقول له أنت وكيلي في أن تصبر فلانة بكذا أو وجهه أنه فانه مقامه فيكون سكوتها واختاره أكثر المتأخرين
 كما في الذخيرة وسواء كان الاستئذان للتزوج من نفسه أو غيره كما في البحر (قوله أو زوجها) أي من غيره وصرح
 الشارح بمفهومه بقوله ولو تزوجها لنفسه فسكوتها رد الخ (قوله وأخبرها سورة الخ) قال في البحر وعليها
 بذلك يهككون بأخبار أولياء أو رسوله مطلقا أو فضولي عدل أو أنت من مستورين عند الامام ولا يكتفى بأخبار

البحر على النكاح لا تنطاع الولاية
 بالبلوغ فان استأذنها أمه أي الولي وهو
 السنة أو وكيله (أو رسوله أو زوجها) وليها
 وأخبرها سورة أو فضولي عدل

فاحسن عدل اه (قوله فسكت) فبديه لا يه الورثة انه ارتد وقولها لا يريد الزوج اولاً ان يد فلا ناسوا في انه و
سواء كان قبل التزويج او بعده هو المختار وكافي الذخيرة وأراد بالسكوت السكوت عن الرد لا مطلق السكوت
لانه لو بلغها الخبر فنكحت بكلام اجنبي فهو سكوت هنا فيسكون اجازة وسواء كانت طالبة بحكم السكوت
او باهله بصر (قوله مختارة) أم لا أخذها العتاس أو المال حين أخبرت فلما ذهب العتاس أو المال
قالت لا أرضى صحرة ما وسكتوا أخذوها ثم تركت فقات لا أرضى لأن ذلك السكوت كان من اضطراب بصر
(قوله أو سكت غير مسهونة) قال في فتح القدير والمحول عليه اعتبار قرأت الادراك في البكاء والنضح فان
تعارضت أو أشكل احتيط اه قال في البصر وضوح الاستمراء لا يفتي على من يحضره لأن الغرض انما جعل اذا
لدلالة على الرضا فإذا لم يدل على الرضا لم يكن اذا اه (قوله أو بكت بلا صوت) هو المختار للفتوى لانه
حزن على مفارقة أهلها بصر (قوله غاي الوفاة الخ) من قوله والبكاء بلا صوت اذن ومعه رد وصبرة الملتقى
منها اه حلي قال في البصر والصحيح المختار للفتوى أم ان بكت بلا صوت فهو اذن لانه حزن على مفارقة
أهلها وان كان بصوت فليس باذن لانه دليل السخط والكراهة غالباً اه وهو موافق لما في الوفاة والماتني
مع افادة انه الصحيح المختار للفتوى (قوله أي توكل الخ) فالأذن في عبارة المصنف مشترك بين الوكالة والاجازة
ويشترط على كونه توكل في الأولى وهي مسئلة الاستئذان بفروعهما أن الوكي لو استأذنها في رجل معين فقات
يصلح أو سكت ثم لما خرج قالت لا أرضى ولم يعلم الوكي بعدم رضاها فزوجها فهو صحيح كافي الظهيرية لأن
الوكيل لا ينزل حتى يعلم وأعلم أن السكوت ليس اذا حقيقه لما في الثانية من الإيمان اذا حلفت أن لا تأذن
في تزويجها فسكت عند الاستئذان لا تحت بصر (قوله فلو تعدد المزوج) أي من الأولياء مع تعدد الزوج
(قوله لم يكن سكوتها اذا) اذ لو كان اذا نكحها وقعت الشركة في النكاح وهي غير جائزة ولا وجه لانصرافه
لاحد من عدم الأولوية (قوله واجازة في الثاني) أي ان تعدد المزوج فهذا الشرط لا بد منه فيها قال في البصر
ولو تزوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازتهما مع ما عدا ذلك لعدم الأولوية وان سكنت بقيا
موقوفين حتى يجبراً أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كافي البداة اه فلو أخر الشرط السابق
الى ما بعد لكان أولى (قوله ان يني) أي النكاح الموقوف وبشأوه بمائة الزوج قال في البصر ولا بد أن يكون
سكوتهم بعد بلوغ الخبر في حياة الزوج والا فليس باجازة لأن شرطها قيام العقد وقد بطلت بكونه كافي الفتاوى اه
فقد علمت أن الضمير في قوله بموته يعود على الزوج (قوله زوجني أبي بأمرى) أي في الميراث (قوله وأنكرت
الورثة) أي أمرها أي فلا ميراث لها (قوله فاقول لها) كانه لأن الأصل في النكاح أنه يقع بالامر لها أن القاب
الاستئذان قبله وهو السنة والظن بالمسلمات موافقهما (قوله وتعدت) أي ولولم يبدخل بينهما لأن الموت كانه دخول
في ذلك (قوله فاقول لهما) لأنها أفزت أن العقد وقع غير تام ثم ذهبت التفاد بعد ذلك فلا يقبل منها التهمة
كذا في النهر وإذا كان القول لهما لم لا ترضى وهل تعتد بأخذة بقولها فاجع قاله الحلبي والظاهر نعم لما ذكره
(قوله رد قبل العقد لا بعده) الفرق بينهما أن هذا القول منها يتحمل الأذن وعدمه قبل العقد لم يكن النكاح
فيما يجوز بالشك وبعد العقد كان فلا يطل بالشك ولو قالت ذلك اليك اذن قبل العقد وبعد به بخلاف قولها أنت
أعلم أو بالصلحة أخبرو بالأحسن أعلم كذا في الفتح (قوله فسكوتها رد بعد العقد) وذلك لأن ابن المم كان أصلاً
في حق نفسه فضولي في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول الأمام ومحمد فلا يصح الرضا (قوله لا قبله) أي
لو استأمرها في التزويج من نفسه فسكت ثم تزوجها من نفسه جازاً جاعاً (قوله صح في الأصح) لأن الرد الأول
ممكن قبل التزويج والسكوت بعده وهو اذن (قوله بخلاف ما لو بلغها) أي العقد (قوله لبطلانه بالرد)
أي والباطل لا يجاز (قوله ولذا استحسنوا) أي للزوج أو وليه العبد أي تجدد العقد أي تخوف رد هاجين
بلوغ الخبر فيطل النكاح ومجمله اذا تزوجها قبل الاستئذان كآية عليه في البصر ومحمد أيضاً في غير الجسورة
(قوله عند الزفاف) هو الذهاب الى بيت الزوج (قوله لأن القاب) أي في حال الأبكار (قوله اطها والنفرة)
أي فيتمثل أنها انفرت من النكاح عند الامها فيبطل العقد ولا يطهر الرضا فإذا جدد العقد بعد ذلك
ارتفع هذا الاحتال (قوله والنهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كافي مسئلة المتن الاسمية طالع الحلبي (قوله
بلاذن) أو بالاطلاق كاعل يرأى أن أهله أبو السعود (قوله فتنشاء عدم الجواز) قد يقال ان الوكيل في النكاح

(فسكت) عن رده مختارة (أو سكت غير
مسهونة أو بسكت أو بكت بلا صوت) فلو
بصوت لم يكن اذا ولا رداً حتى لو رزيت
بعده انعقد معراج وغيره في الوفاة
والماتني فيه تقرر (فهو اذن) أي توكل
في الأول أن تعدد الولي فلو تعدد المزوج لم
يكن سكوتها اذا واجازة في الثاني ان يني
النكاح لا لو بطل بموته ولو قالت بعد موته
زوجني أبي بأمرى وأنكرت الورثة فاقول
لها سكت وتعدت ولو قالت بغياً صرى أكنه
بأنه في فرضيت فاقول لهم وقولها غيره أولى
منه رد قبل العقد لا بعده ولو تزوجها بنفسه
فسكوتها رد بعد العقد لا قبله ولو استأذنها في
معين فرددت ثم تزوجها منه فسكت صح في
الأصح بخلاف ما لو بلغها فرددت ثم قالت
رضيت لم يجز لبطلانه بالرد ولذا استحسنوا
العبد عند الزفاف لأن القاب انما لها
النفرة عند لحاظ السماع ولو استأذنها
فسكت فوكل من يزوجها من معاه جازان
عرف الزوج والمهر كافي القسبة والمنشكاه
في البصر بأنه ليس للوكيل أن يوكل بالأذن
فتنشاء عدم الجواز وأنهم مستثناء

وان تعدد سفير ومعه الحق وقترجع الى الموكل فاذا اضر في تعدده لاسما والزواج والمهر معا وان يؤيد ذلك
ما ذكره المصنف والشراح في الوكالة حيث قالوا لو كسب لا يوكل الا باذن امره الا اذا وكله في دفع زكاة
فوكل آخر والوكيل يقبض الدين اذا وكل من في حياضه والاعسد تقدر الحق من الموكل للوكيل فيجوز التوكيل
بلا اجازة لحصول المقصود اه في مسئلة هذه تظهر هذه المسئلة وهي كالمسئلة الاخيرة بجامع التعيين في كل
قصة تكون مسئلة فية من الجواب الثاني في الشارح فتأمل (قوله انه من هو) المراد انما فعله ولو اجاب
فلو قال أزوجه من رجل فسكت لا يكون اذا ناولوهمي فلا نأ ولا نافسكت فله ان يزوجه من أيهما شاء
كافي البصر (قوله ولو في ضمن العام) مبالغة على قوله ان علمت (قوله والالا) أي ان كانوا الا يجهون كمن يجه
لا يكون رضا (قوله ما لم تفوض اليه الامر) اما اذا قالت انا راضية بما فعله أنت بعد قوله ان أقوا ما يخطبوك
أو تزوجني من تختاره ونحوه فهو استثناء صحيح وليس له في هذه المسئلة أن يزوجه من رجل ردت نكاحه أو لا
لان المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل أن يزوجه مطلقا اذا كان الزوج
قد سكتها للوكيل وأعلم بطلاقها كافي الظهيرة (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقديره الى أن المصنف راي
المعنى في عطفه المهر على الزوج وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا المهر فله الحلي ووجه القول بعدم اشتراط
علمه أن للنكاح صحة بدون ذكره وصححه صاحب الهداية وجعله في البحر المذهب وإشارة كتب الامام محمد تدل
عليه (قوله وقيل بشرط) لان رغبتهما يختلف باختلاف السداد في القلة والكثرة قال الكمال هو الوجه
(قوله وما صحه في الدور) أي من التفصيل وهو أن المزوج ان كان أباً أو جداً فذكر الزوج يكفي فانه لا ينقص
من المهر وان كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر ونقل نصحه عن الكافي والشارح نسب اليه
التعحيح لانه أقوه (قوله ردة الكمال) بأنه سهو من فائه لان التفرقة بين الاب والجد وبين غيره مما انفصلي في
تزوج الصغيرة بحكم الجبر والكلام انما هو في الكبيرة التي وجبت مشاورتها والاب في ذلك كالاجنبي لا يفعل
شياً الا برضاها (قوله ان علمته) أي الزوج وأما تسمية المهر فعلى الخلاف المتقدم كاليه عليه في البحر (قوله كما مر)
أي في قوله ان علمت بالزوج (قوله مذ كورة في الاشياء) أي في القاعدة الثانية عشرة التي هي لا يفسد الى ساكنه
قول حيث قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها سكوت النطق وسكوت البكر
عند استئثار ولها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند قبض مهرها والثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة
أي عن اختيار نفها اذا كانت المزوج غير الاب والجد الرابعة حلفت أن لا تزوجه بأجنبية فسكت
حلفت انما سكوتها المتصدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له
أو المتصدق عليه اذن السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد بده الثامنة سكوت المقرض قبول ويرتد بده
التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للتفويض وله رده العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بده
وقيل لا الحادية عشرة سكوت أحد المتبايعين في بيع التلينة حين قال صاحبه بدالي أن أجهل بها صحها
الثانية عشرة سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغاغبين رضا الثالثة عشرة سكوت المشتري بالخيار
حين رأى العبد يبيع ويشترى بسقط الخيار الرابعة عشرة سكوت البائع الذي له حق بيع المبيع حين رأى
المشتري قبض المبيع اذن يقبضه صحها كان البيع أو فاسدها الخامسة عشرة سكوت الشفيع حين علم بالبيع
السادسة عشرة سكوت المولى حين رأى عبده يبيع غير ماله أو يشتري اذن أم يبيع ماله لا يكون اذا كان
المولى غائبا السابعة عشرة لو حلف المولى لا يباين له فسكت حيث في ظاهر الرواية الثامنة عشرة سكوت
القرن وانقياده عند بيعه أو رهنه أو دفعه لخبايا اقرار برفه ان كان يعل بخلاف سكونه عنده اجازته أو عرضه
لبيع أو تزويجه التاسعة عشرة لو حلف لا ينزل فلا ياتي داره فسكت حيث لا لو قال اخرج منها فأتى أن يخرج
فسكت العشرون سكوت الزوج عند ولادة المرأة ثم تنته اقراره الحادية والعشرون سكوت المولى
عند ولادة أم ولد اقراره الثانية والعشرون سكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان
المعبر عدلا لو كان فاسقا عنده وعنده عيبا هو رضا ولو فاسقا الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار
بتزويج الولي على هذا الخلاف الرابعة والعشرون سكوت عند بيع زوجته أو قرينه عفا اقراره بأنه ليس له
على ما أتى به مشايخنا خلافا لما في مجاري فينظر المتني وكذا سكوتها عند بيع زوجها فانه اقراره بأنه ليس

ان علمت بالزوج) أنه من هو قلة الرقبة
فيه أو عنه ولو في ضمن العام بغير اني أو بغير
معي لو يجهون والالا ما لم تفوض له الامر
(لا العلم بالمهر) وقيل بشرط وهو قول
التأخيرين بغير عن الذخيرة وأقوه المصنف
وما صحه في الدور عن الكافي ردة الكمال
(وكذا اذا تزوجه الولي عنده) أي بغيرها
(فسكت) صح (في الاصح) ان علمته كما مر
والسكوت كالتنطق في سبع وثلاثين مسئلة
مذكورة في الاشياء

لها على ما به الفتوى الخامسة والعشرون وآية بيع عرضاً أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكن
تستطدعواه السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال لا استأثرنا بأشترى هذه الامة لنفسى خاصة فسكت
الشريك لا تكون لهما السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشرامعين الى أريد شراء
تقصي فشرأ كان له الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل إذا رآه يبيع ويشترى اذن التاسعة
والعشرون سكوت عند روية غيره يشترقه حتى سال ما فيه رضا الثلاثون سكوت الخائف لا يستخدم موكله
إذا خدمه بلا امره ولم ينهه حدث هذه الثلاثون في جامع القصوين وغيره وزدت ثلاثاً اثنتين من القنية الاولى
دفعت لبنتم في تجهيزها أشياء من أمتعة الاب وهو ساكن ليس له الاسترداد الثانية اثنتان في جهازها
ما هو متادف سكوت الاب لم تضمن الام الثانية باع جارية وعليها حلى وشرطان ولم يشترط ذلك للمشتري
لكن تسلم الجارية المشتري وذهب بها والبائع ما كنت بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا في الظهيرية قلت
الاولى أن يقول فكان الحلى له لأن الرقيق لا يملك وان ملك ثم زدت أخرى وهي القراءة على الشيخ وهو ساكن
تتمل منزلة نطقه في الاصح وأخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عدوله انكار وقيل لا ويجوز وهي
في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رأيت أخرى كتبتها في الشارح من الشهادات سكوت المزكى
عند سؤاله عن الشاهد تعدل السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتن العيين المرهونة
كافي القنية الاولى مع زيادة ويراد عليها المودع بصبره ودعاب سكوت عقيب وضع رجل متاعه عنده وهو ينظر
كافي شرح الكنز وزاد في بعض الفضلاء أخرى وهي أن من وضع متاعه عند رجل فسكت وذهب بصبره ودعا
بكسر الدال وفي الذي قبلها يقتضها الرجل زوجه رجل بصبره امره فهاه القوم وقيل التهنئة فهو ورضا لأن
قبول التهنئة دليل الاجازة وأحد الوصيين إذا استأجر جارية ليعملوا الخيانة الى المقبرة والاولى خر ما مضى ساكن
أو فعل ذلك بعض الورثة بمحضرة الوصي وهو ساكن جزاء لأن ويكون من جميع الخيال وهي بمنزلة الكف من
وصاحب الدار إذا قال للساكن اسكن بكذا والافاخرج فسكت وسكن كان من تاجر بالسي يسكنه
وسكونه وكذا إذا قال الراي للمالك لا أرضي بما سميت وانما أرضي بكذا فسكت المالك فرى الراي لم المالك
ما سمى الراي وما لو زفت اليه امرأة بلا جهاز فله مطالبة الاب بما دبت اليه من الدراهم والدناير وان كان
الجهاز قليلاً فله المطالبة بما يليق بالبعوث به وله استرداد ما بهت والمعتبر ما يتخذ ذلك زوج لا ما يتخذها فلو سكنت
بعد ازفاف طويل لا يسكنه أن يتخاصم بعده وان لم يتخذ شيئاً والمو هو به الفاضل ما عليه فسكت
سقط الدين لأن سكوتة وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ولو قال من ساعته لا قبل بطل وبقى الدين على
حاله والسكوت على المسكر وعلى يمينه رضاها إذا لم يشكر بقلبه وما لو تزوجت من غير كفوفه فسكت الولي
حق ولدت يكون شكره رضا أي على ظاهر المذهب والوكالة قائمها كالتب بالقول ثبت بالسكوت ولذا قال
في الظهيرية لو قال ابن المم للكبيرة اني أريد أن أزوجه نفسي فسكت فترجها ساجز وما لو أراه فسكت صح
ولا يحتاج الى القبول وسكوت الراهن عند بيع المرتن يكون مبطلاً للراهن في إحدى الروايتين
وما لو وصى لرجل فسكت في حياته فله ما باع الوصي بعض التركة أو قضى دينه فهو قبول للوصاية كافي معين
الحكام ذكره الجوى قال وهذا الجمع والاطناب من خواص هذا الكتاب (قوله فان استأذنها غير الاقرب الخ)
هذا المعنى وصغير رسول الاقرب أو وكيله قائم ما عاظم مقامه ذكره في الكافي ويؤخذ منه أن لو وكيل الولي
الاقرب أن يزوج بمحضرة الولي الا بعد وهي واقعة الفتوى جوى وقوله كافي حتى يدخل فيه الاب الكافر
والعبد والمكاتب فانه غير ولي كافي الجبر (قوله فلا عبرة بسكوتها) لأن سكوتها حينئذ اقله الا ان كانت الى كلامه
فلم يقع دلالة على الرضا ولو وقع فهو محتمل والاكتفاء بمنزلة الحاجة ولا حاجة في غير الاولياء (قوله كالتيب)
المراد بالتيب امرأة تزوجت غيباً بوجه بعد ما دخل بها فلا يكتفى بسكوتها إذا تزوج بها الولي أو استأذنها بل
لا بد من القول ونحوه لأن نطقها لا بد من عيبا وقد قل حياؤها بالما رسة فلا مانع من نحو النطق في حقها وهي
ما خوذت من تاب إذا رجع لها وادتها التزوج أو لأن الخطاب يعاودونها (قوله البالغة) انما قد بها لأن الكلام
فمن يستأذن أمما الصغيرة فلا تستأذن ولا يشترط رضاها (قوله لا فرق بينهما) أي بين البكر البالغة والتيب البالغة
في اشتراط الرضا بالقول ونحوه (قوله الا في السكوت) أي سكوت البكر عند استئذان الولي الاقرب لا الاجنبي

(فان استأذنها غير الاقرب) كاجنبي
أولى بعيد (فلا) عبرة بسكوتها
لا بد من القول كالتيب البالغة لا فرق
فيها الا في السكوت

ولأولى غيره أقرب منه التي هي مسئلة المصنف (قوله لأن رضاهما) أي البكر والتيب بالسقي والظاهر
التفريق بالقضاء على قوله لا فرق بينهما (قوله أو ما هو في معناه) عطف على القول والتفريق معناه يرجع إليه
(قوله كطلب مهرها ونفقة) ظاهره أنه قيل للنفعل الدال على الرضا وليس كذلك بل هو من قبيل القول
ولذا قال الكمال الحق أن الكل من قبيل القول إلا التمكن فإنه فوق القول وعارضة صاحب البصر قبول النفقة
فإنه ليس بقول وإنما هو سكوت وفيه أن الكمال قال الحق أن الكل من قبيل القول لأن القول حقيقة وقبول
التمشيط ينزل منزلة القول في الرضا (قوله ودخوله بها) هذا يعني عنه قول المصنف وقيل إنها من الوطء والأولى
أن يقول ودخل بها ويكون جارية على ما استظهره صاحب الظهيرية قال فيم أولو خلاصا برضاها هل يكون
ذلك إجازة لا رواية لهذه المسئلة وعندي أن هذه الإجازة اهـ (قوله والنفقة سرورا) جعله الكمال من
قبيل القول لأنه سرف وفيه تأمل (قوله ونحو ذلك) كما هو الجمل جهازا إلى بيت الزوج (قوله بخلاف
خدمته) أي أن كانت تخدم من قبل قال في الحيط والظهيرية والتيب إذا قبلت الهدية فليس برضا ولو كان
من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا لأنه اهـ (قوله من زالت بكارتها) أي عذرتها وهي البلادة (قوله
أو حصول جراحة) أي في موضع العذرة (قوله أو تمضي) يقال عنت الجارية تعني بضم النون عتوسا
وعتاسا فهي عانس إذا طال مكثها به دأرا كما في منزله أهلها حتى خرجته عن عداد الأبيكار كذا في الصحاح
(قوله بغير حقيقة) بالاتفاق فتدخل في الوصية لا بكار بن فلان وذلك لأن مصيبها أول مصيب لها ومنه الباء كورة
والبكرة لا قول الفم وأول الفم فيجوز عليها حكم الأبيكار السابق (قوله ~~مكتف~~ بغير حقيقة) أي كذا
تفريق الخ قال المحشي وهو تنظير في كونها بكار حقيقة وحكما لا تقبل فلا يراد أن هذه ملازات عذرتها فما كيف
يشبهها بمن زالت عذرتها (قوله أو طلاق) عطف على تفريق حلي (قوله بعد خلوة) ظرف للطلاق والموت
وهذا من النص على المتوهم لأنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة كانت بكار حقيقة وحكما بالمعنى الأولى
(قوله قبل وطء) قيده لأنه بعد الوطء نيب حقيقة وحكما (قوله وهذه فقط بكار حكا) يعني أن من سبق ليست
بكار حكا ويؤيد ظاهر اقتضائه فيما تقدم على قوله حقيقة مع أنها بكار حكا في الموضوعين كما صرح به في البصر وغيره
فالأصواب أن يقول وهذه فقط بكار حكا فقط اهـ حلي (قوله والاشتباه) صادق بثلاث صور ما إذا تكرر منها الزنا
ولم يتحد وما إذا حدث ولم يتكرر منها الزنا وما إذا تكرر منها الزنا وحده اهـ حلي (قوله كوطوءة بشبهة) فإنها
تيب حقيقة وحكما اهـ حلي (قوله أو نكاح فاسد) أي وكوطوءة نكاح فاسد فهو صلف على قوله بشبهة في قول
الحلي يعني بعد الوطء لا حاجة إليه وإذا لم يوطأ فيه فهي بكار حقيقة وحكما كافي للنكاح الصحيح (قوله للبكر
بالبالغة) إنما قيد بالبالغة لأن الصغيرة لا يعتبر بها (قوله بلغت النكاح) أي العقد المقدمع الولي (قوله وفات
رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كافي للثبوت (قوله ولا يئنه لها) أمانا وحدث يئنه لاحدهما
عمل به أو إقامها كل منهما فالحكم ما ساق في الشارح اهـ حلي (قوله على ذلك) أي المذكور من السكوت
أو الرد (قوله ولم يكن دخل بها طوعا) بأن لم يدخل بها أصلا ودخل كرها واحتراز ذلك عما إذا دخل بها طائفا حيث
لا تصدق في دعوى الرد قاله الحلي (قوله فالقول قولها) لأنه يدعي لزوم العقد وبلان البضع والمرأة تدفعه فكات
منكرة (قوله على المتي به) مرتبط بقوله يبينها فان نكحت بقضى عليها بالنكاح ولم يقبل المتي به قول الامام
بعد الميّن عليها كما ساق في الأشياء الستة المذكورة في الدعوى (قوله وتقبل يئنه الخ) جواب عن سؤال وارد
على ما فهم من قوله ولا يئنه لها فإنه يفيد أنه إذا أعاد يئنه قبلت (قوله بضم الشفتين) الباء للتوسير وباءرة النهر
بل على حالة وجوده هي ضم الشفتين في مجلس خاص يواط طرفه ويلزم منه عدم الكلام انتهى بزيادة من البصر
(قوله فيئنه أولى) لا يثبت الزيادة أعني الرد فإنه زائد على السكوت (قوله إلا أن يبرهن على رضاها أو إجازتها)
زاد في شرح الملقى أو أذن بها فإذا برهن على قولها رضيت أو أجزت أو أذنت على ما في شرح الملقى فيئنه
مقتضى على يئنه بالرد لا استواءهما حيث في الإثبات وزيادة يئنه بآثبات اللزوم وفي الخلاصة من أدب القاضي
للمصنف أن يئنه أولى هنا أيضا في هذه الصور خلاف المشايخ (قوله مثلا) أشار به إلى أن ذكر الاب اتفاقا
فالمراد الولي الجبر (قوله وهي مراعاة) الجملة حال (قوله فان القول قولها) لأنها إذا كانت مراعاة كان البلوغ
الذي ادعته محتمل الثبوت فيقبل خبرها لأنها منكرة وقوع الملك عليها (قوله أن سنها نسح) هو سن المراعاة كما

لأن رضاهما يكون بالدلالة كما ذكره بقوله
(أو ما هو في معناه) من فعل يدل على الرضا
(كطلب مهرها) ونفقة (ونكحتها) ونكحتها من
الوطء ودخوله بها برضاها طهيري (وقبول
النفقة) والنفقة سرورا ونحو ذلك بخلاف
خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها)
بوتية (أي نطفة أو) دور (حوض أو)
بوتية (جراحة أو تنقيس) أي بكار
مقبول (جراحة أو تنقيس) أي بكار
حقيقة (كغيره فيجب أو غنة أو طلاق
أو موت بعد خلوة قبل وطء (أو زنا) وهذه
قط (بكر حكا) أن لم يتكرر ولم يتحد به إلا
فتيب كوطوءة بشبهة أو نكاح فاسد (قال
الزوج لا بكار البالغة) بلغة النكاح ولا يئنه
فكنت وقالت (بل رددت النكاح ولا يئنه
لها) على ذلك (ولم يكن دخل بها طوعا
في الأصح) فالقوله قولها (ببينها) لأنه
المتي به وتقبل يئنه على سنها فيئنه
وجودي بضم الشفتين ولو برضاها أو إجازتها
أولى إلا أن يبرهن على رضاها أو إجازتها
(كالزوجها أوها) مثلا زاعما عدم بلوغها
(فقال أم الباقية والنكاح لم يبرهن
مراعاة وقال الاب) أو الزوج (بل هي
صغيرة) فان القول قولها أن يئنه أن سنها نسح

أخذه المصنف ولا موقع له بمقول المصنف وهي مراعاة ولو قال الشارح والمراعاة من بلغت تسعاً كان أولى
 (قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه) يعني إذا باع الرجل خبثاً ابنه فقال الابن أنا بالغ وقال المشتري أو الأب أنه
 صغير فاقول للابن إذا كان مراعاة لانه ينكر زوال ملكه وقيل بخلافه والاول أصح ومثل الاب الوصي كفاي
 في المنع (قوله ولو برهننا فيمنه البلوغ أولى) أصل العبارة كفاي المنع وإذا ردت التكاح على أنها بالغة وقال الولي
 للزوج ردها باطل لانها صغيرة ان ثبت أن سنهن تسع النول لها وان أقامنا لينة فيمنه المرأة على أنها بالغة أولى
 اه اذ علمت ذلك فالأولى تقديم هذا الشرع على قوله وكذا لو ادعى المراهق الخ لانه من ثمة ما قبله وقد يقال انما
 أخره ليفيد حكم المراهق الذكر أنه مثلها فيه (قوله على الأصح) مقابله أن القول قول الأب (قوله بخلاف قول
 الصغيرة الخ) أي التي زوجها غير الأب وبالحد ما من زوجها فلا خيار لها (قوله حين بلغت) الذي في البحر
 حين بلغت الخبر هو أحسن لينهل من عات بعد البلوغ (قوله لانكاره زوال ملكه) أي وهي عما قالت تريد
 ابطال الملك الثابت فكانت مدعية صورة فلا يقبل منها اسناد القسح (قوله ولو هذا حاله البلوغ) بأن قالت
 عند القاضي أدركت الآن وضحت فالقول لها الانها فادرة على انشاء الرد ولا يشترط أن يكون حالة البلوغ
 حقيقة بل ولو كان باخبارها كذباً بأنها بلغت الآن وقيل لمحك كيف يصح وهو كذب لانها انما أدركت قبل
 هذا الوقت فقال لا تصدق بالاسناد فجاز لها أن تكذب كيلا يطل حقاها اه وانما يسوغ لها ذلك اذا كانت
 اختارت عند البلوغ بالفعل وأخذ من ذلك جواز الكذب لاجتماع الحق وهي منصوصة (قوله وللولى الخ) بقديه
 اعترافاً عن الوصى حيث لا يملك ذلك ولو أوصى اليه به خلافاً لما في العيني ولا يلزم وانما ملك تزويج أمة البيت
 لانه من المكسب لما كان المهر وفيه اراحة من المؤنة ثم لو كان الوصى قريباً أو صاحباً لملكه بالولاية (قوله الا في
 بيانه) أي في قول المصنف الولي في النكاح للعصبة بنفسه الخ (قوله انكاح الصغير) قيد بالانكاح لانه لو أقر
 الولي عليه ما بالنكاح في حال صغرهما غان قران موقوف الى بلوغهما فالأب لا يملكه بغير اقراره والا يطل
 وعندهما يتخذ في الحال قال في الشربلية انه الصحيح وقيل الخلاف فيما اذا بلغا وأنكر النكاح فأقر الولي
 أما لو أقر بالنكاح في صغرهما صح اقراره وهو الاوجه كما قاله الكمال لقائمة من ملأ الانشاء ملأه
 الاقرار ولو قال المصنف وللولى انكار غير المكاتب ليشمل الممتوه والمجور كان أولى ولم يشككم المصنف والشارح
 على وقت الدخول بالصغيرة واختلافوا فيه فقيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل اذا بلغت تسعاً وقيل ان كانت
 مميئة جسيمة تطبق الجماع يدخل بها والا لا قال في الهندية وأكثراً المشايخ على أنه لا هبة بالنسبة وانما
 العبرة للطاقة فاذا كانت خضبة مميئة تطبق الرجال ولا يخاف عليها المرض من الجماع كان للزوج أن يدخل بها
 وان لم تبلغ التسع وان كانت مهزولة تخيفه لا تطبق الجماع ويصنف عليها المرض لا يجل للزوج أن يدخل بها
 ولو كبر سنهما والصحيح اذا طلب الزوج به دانت ادمه من القاضي أن يأمر الأب بتسليم الزوجة فقال انها
 صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطيق ان كانت عن تخرج أخرجهما وأحضرها المجلس وينظر اليها
 فان كانت تصلح أمره بدفعها والا وان سكنت عن لا تخرج أمر من يوثق بهن من النساء أن ينظرن
 اليها فان قلن انها تصلح للرجال أمر بالدفع والا لا والخلاف والتصحيح في وقت ختان الصبي كالخلاف السابق
 في وقت الدخول وكذا اشايخ على اعتبار الطاقة (تمة) ليس لغیر الاب والحد أن يسلم الصغيرة قبل قبض
 ما تعورف قبضه من المهر وان سلمها قبله فالتسليم فاسد وزر ذالى بينهما والأب اذا سلم البنت اليه قبل القبض
 له أن يمنعها بخلاف ما لو باع مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فإنه لا يسترد (قوله جبراً) دليله ما روى عن علي
 موقوفاً ومرة وما الانكاح الى العصبات (قوله ولو ثبوت الولاية على الصغيرة عند عدم
 العقل أو نقصانه وعند الشافعي البكارة ومذهبنا أولى لانه الموتر في ثبوت الولاية على مالها اجماعاً وكذا في حق
 الغلام في ماله ونفسه وكذا في حق المجنونة اجماعاً ولا تأثير لكونها ثيباً أو بكراف كذا الصغيرة (قوله كمنه
 ومجنون) ومعتوه ومجنونة ولو بلغ مجنوناً أو معتوها تقي ولاية الأب كما كانت ولو جن أو عته بعد البلوغ نعود
 في الأصح ولو تزوج الصغيرة غير الأب والحد من زوج لا يقدر على المهر والنفقة لا يصح العقد ولو كانت هي معسرة
 قال في الوهبانية وما صح من شخص وليس بقادر على المهر والاتفاق والمرس أعسر
 (قوله ولزم النكاح) أي لاخباره في هذه الصور الاتية (قوله بنقص مهرها الخ) الباء للنصير وقيد

وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهننا فيمنه
 البلوغ أولى (على الأصح) بخلاف قول
 الصغيرة ردت - من بلغت وكذبها الزوج
 فالقول له لانكاره زوال ملكه لو انثا ثبوتها
 زمان البلوغ ولو هذا حاله البلوغ فالقول لها
 نسح وهو انية فليصنف (والولى الخ) في بيانه
 (انكاح الصغير والصغيرة) جبراً (ولو ثبوتها)
 كمنه ومجنون ثم - را (ولزم) النكاح (ولو
 يعين فاحش) بنقص مهرها وزيادة مهره

بالصغير والصغيرة لانه لو تزوج أمتهما بفن فاحش لا يجوز وكذا البيع والشراء المتعلقان بمال اليتيم لا يجوز
 فيه ما لعين الفاحش والمراد التمتع والزينة من مهر المثل أو عليه (قوله أو بفن كلف) بأن تزوج ابنة أمة
 أو بنته بهذا وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجها غير كف ولا يجوز لها ولا الزيادة إلا بما يتبعها من الفاس
 حلي عن المخ وفيه أن تزيج الابن أمة لا يصلح مثلا لعدم الكفاية فلهذا لا تستبرأ من الرجال بل الحق النساء
 لما قالوا ان الرجل مفترش ولا يفيظ الشرب بدناءة فرائه (قوله بنفسه) احتزبه عا اذا وكل وكبير يزوجها
 وسباقي يسانه قريبا اه حلي (قوله بنين) أي فاحش وكان عليه أن يقول أو بفن كلف ولو قال الشارع المزوج
 بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المخ لسلم من هذا اه حلي ملخصا (قوله وكذا المولى) أي اذا تزوج
 الصغير والصغيرة المرقوقين ثم أعتقهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كف أو بفن كلف والمثل ولا يثبت لهما
 خيار البلوغ لكمال ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولأن خيار العتق يفتى عنه (قوله وابن الجنونة)
 اذا تزوج أمته ثم أفاقت لا خيار لهما إلا ما قدم على الاب في تزويجها وتزويج الاب لا خيار فيه فبالاولى من كان
 متهما عليه (قوله لم يعرف منهما) أي من الاب والجد وكذا المولى وابن الجنونة كما لا يخفى فانه الحلي (قوله
 سوء الاختيار) من إضافة الصفة أي الاختيار السوء وبأن يفعله أفعالا لا سيئة استبرأها عند الناس والظاهر
 أن المراد أنها لا يصح نكاح التصرف المملوطة أو سفه أو غير ذلك (قوله بجائنة ونسقا) الجائنة مصدر مجن
 ماجن أي لا يلى قولاً ولا فعلاً كأنه صلب الوجه حلي عن القاسموس والنسق مطف لازم (قوله اتفاقا) أي من
 الامام وصاحبه (قوله وكذا لو كان سكران) أي فلا يصح عقده اتفاقا أقاده صاحب الدور (قوله فزوجها من
 فاسق الخ) ظاهره أن عدم صحة عقد السكران محله اذا عقدها ولاه أما اذا عقد بدونه والمثل أو بفن كلف
 وكان المعقود غير هؤلاء المذكورين يصح العقد وفيه بعد بل ظاهر تعديل الشارع يعطى أن العقد لا غير
 صحيح اذا صدر من عاقل سبي الاختيار لانه عال بظهوره وسوء الاختيار أما السكران فعقده لا يصح من غير
 هؤلاء وفي شرح الملتقى الآن يكون الاب سكران أو معروفا بسوء الاختيار بجائنة ونسقا فالحق عليه
 على الصحيح صحة المزوج بها من فقير أو مخترف حرفة دنيئة اه ولعل المراد بالساق الفاسق بجارحة كالأفاني
 وشارب الخمر والشريش سد يدان له وممن لا يحسن العشرة (قوله أو فقير) أي لا يملك المهر المجهل كما يأتي
 في الكفاية فانه الحلي (قوله فلا تعارضه) النفي إلى ظهوره وسوء الاختيار وقوله شفقة أي شفقة من قهر
 الاب والجد والمولى وابن الجنونة (قوله وان كان المزوج غيرهما) أي غير الاب والجد ونسقا فالحق عليه
 الجنونة (قوله ولو الاتم أو القاتن) وانما ثبت الخيار في عقد هما لأن ولايتهما متأخرة عن ولاية الاخ والعم والوا
 ثبت الخيار في المتقدم في التأخر أولى ولقصور الرأى في الام ونقصان الشفقة في القاصي وعن الامام أنه
 لا يثبت لهما الخيار لأن ولاية القاصي تامة لانها تم المال والنفس وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانت كالأب
 والاول هو الصحيح زيلي وعليه الفتوى هندية (قوله لو عين لوكيل القدر) أي الذي هو عين فاحش نهر قال
 أبو السعد ودقاهم الصحة اذا عين لوكيل غير كف (قوله أصلا) أي لا لازما ولا معقودا يصح بخيار البلوغ (قوله
 ولهما فسخه) أي بعد البلوغ (قوله ولكلها ما خيار الفسخ بالبلوغ) دفع به فوهم التزوم المتبادر من الصحة
 (قوله ولحق بهما) كاعتقدها والمتهوثة والجنون والجنونة اذا كان المزوج لهما غير من تقدم فإن لهما الفسخ
 اذا أفاقا أو عقلا واعلم أن خيار الفسخ يثبت في حق أهل الذمة والصغيرة اذا تزوجت نفسها فأجاز المولى لأن
 الجواز ثبت بإجازة المولى فالصق بالنكاح الذي باشره بنفسه (قوله ولبعد الدخول) ويجب كل المهر ولو الدخول
 حكميا كالدخول الصحة ولو لم يدخل بهما سقط المهر سواء كان الخيار منها وهو ظاهر أو منه لأن الفرقة بالخيار
 فسخ للعقد فكانه لم يكن (قوله بالبلوغ) ان على قبل (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي البلوغ (قوله لتصور
 الشفقة) على قوله ولهما خيار الفسخ (قوله ويقتى عنه خيار العتق) أي في حقهها وانما قلنا ذلك لأنه ليس
 للبعد خيار العتق سواء كان صغيرا أو كبيرا وواظره أن خيار البلوغ يثبت ويقتى عنه خيار العتق وهو أحد
 قولين في هذه المسألة في جامعها فقال أمة الصغيرة اذا تزوجها مولاها ثم أعتقت وهي صغيرة فله الخيار
 غير أنهما ان كانت صغيرة لا تصرف بهنكم هذا الخيار فبها وإجازة ما لم تبلغ فتصرف في نفسها بأن يختار
 نفسها وإجازة بان تختار زوجها لأن هذا التصرف دائم بين التمتع والضرب والصغيرة لم تؤهل لذلك وكذلك ولها

(أو) تزوجها (بفسخ كلف ما كان المولى)
 المزوج بنفسه بفن كلف (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 وابن الجنونة (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 بغيره ونسقا (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 إفتاها وصفا (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 من فاسق أو شرب أو فتنه فلا تعارضه شفقة
 الظهور وسوء اختياره فلا تعارضه شفقة
 المظنونة بفسخ (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 أي غير الاب وأبيه ولو الاتم أو القاتن أو
 وكيل الاب ليس في النهر بمتا لوعين لوكيله
 وكيل الاب (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 القدر مع (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 أو بفن فاحش أو لا (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 مع وله ما فسخه وهم (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 وبها مثل مع (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 وصغيرة ولحق بهما (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 الدخول (أو) تزوجها (أو) تزوجها (أو) تزوجها
 قصور الشفقة ويقتى عنه خيار العتق

لا يملك التمسك فبذلك لا يملك التمسك ولها ما قام مقامها وإذا بلغت خبرها القاضى خيار العتق ولا يضرها خيار
 البلوغ أى لعدم ثبوته لها أولاً لأنه ثبت لها وخيار العتق ينظمه لأنه أنفذ من خيار البلوغ منهم من قال بأول
 وهو الصحيح لأن العقد صدر عن هو كامل الولاية لأن ولاية المولى على مملوك كولاية كماله لأنها بسبب الملك
 ولا نقصان فيه فلا يثبت خيار البلوغ ككفا فى الأب والجد اهـ ما لصغار يختصر أو خيار العتق يثبت للأمة
 ولو كبرية كما صرح به صاحب البحر فى نكاح الرقيق حلى مختصراً (قوله بحضرة آية) الظاهر أن الجدة كذلك
 لأنه أولى من الوصى والظاهر أن وصى الجدة كوصى الأب (قوله بشرط القضاء) أى لأن أصله ضعفاً فيوقف
 عليه كالجرع فى الهبة وفيه إيمان إلى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما ما لم يحضر لزوم القضاء على الغائب نهر
 (قوله للفسخ) أى سواء كان من جهتها أو وجهته ولا ينقص عدد الطلاق لأنه يصح من الأولى ولا طلاق لها (قوله
 نيتوان فيه) أى إن اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضى بينهما حتى مات أحدهما
 توارثا وعلى الزوج أن يطأها ما لم يفرق القاضى بينهما كما كذا فى الهندية (قوله ويلزم كل المهر) أى فى الموت
 وإن حصل قبل الدخول كما فى المنع لأن الموت كالدخول فى تمام المهر (قوله ثم الفرقة) أى التى ليست بصريح
 ولا كتابة تخرج الأمر باليد وخيار الصغيرة وانخلع فأنه من الكتاب كذا فى الحلى من النهر والكلام
 فى الفرقة بخيار البلوغ والأهمل فسخ مطلقاً فلا يأتى التفصيل فيها وإن كان ظاهراً يوجب جرائه فيها وسيلق
 أيضاً (قوله أن من قبلها) أى ليست بسبب من الزوج كذا فى النهر واحترز به عن التضييق الأمر باليد فإن
 الفرقة فيها وإن كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً كذا فى الحلى ولا وجه لهذا
 الاحتراز به بعد جعل موضوع الكلام فى فرقة ليست بصريح ولا كتابة فتأمل (قوله لا ينقص عدد طلاق)
 وصف كائنه (قوله ولا يلحقها طلاق) أى لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ طلاق ولو صرح بها اهـ حلى (قوله إلا
 فى الرقة) يعنى أن الطلاق يلحق المرتدة فى عدتها وإن كانت فوقها فسحاً لأن الحرمة بالرقة غير تأبده لا رخصتها
 بالإسلام فيقع طلاقه عليها فى الله تعالى فإن كان ناشراً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره كذا فى الفقه وتطرق به
 صاحب النهر وذكر فى البحر أول الطلاق أن الطلاق لا يقع فى عدة الفسخ إلا فى ارتداد أحداهما وتفرق القاضى
 بأيه أحداهما عن الإسلام والشارح قبيل تفويض الطلاق قال تبع الشرح المصنف لا يلحق الطلاق عدة الرقة مع
 الحاق فقيده كلام البحر كالذى هنا به عدم الحاق كالأباحتى حلى ملخصاً ومزيداً (قوله وإن من قبله فطلاق)
 أى إذا كانت لا يمكن منها تخرج بهد القيد التباين والتبديل والسبب والاملام فإن الفرقة فيها ليست بطلاق
 وإن كانت من قبله وإلى هذا التقييد أشار فى الهندية حيث قال ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق
 لأنها فرقة يشترط فى سببها الرجل والمرأة وحينئذ يقال فى الأول ثم إن كانت الفرقة من قبلها لا بسبب منه
 أو من قبله ويمكن أن تكون منها فسخ حلى ملخصاً (قوله أوددة) قد علم مما تقدم وعما هنا أن الرقة مسخ وأن
 الطلاق يلحق فى عدتها إلا إذا طلق أحدهما ابتداء الحرب (قوله أو خيار عتق) سبق قل فإنه يصح فى باب
 نكاح الرقيق أنه لا يثبت للفلام حلى (قوله وليس للفرقة) أى قبل الدخول اهـ حلى (قوله إلا إذا اختار نفسه
 بخيار) عتق فيه ما تقدم فالتناسب أن يقال إلا إذا اختار نفسه بخيار وبلوغ كفى البحر وهذا الحصر غير صحيح
 لما فى الأخيرة من تزوج مكاتبه بأذن سيده على جارية بينهما فلم يقبض المكاتبه الجارية حتى تزوجتها من
 زوجها على مائة درهم جاز التسكاح فإن طلق الزوج المكاتبه أو لا ثم طلق الأمة وقع الطلاق على المكاتبه
 ولا يقع على الأمة لأنه بطلاق المكاتبه أى قبل الدخول تنهف الأمة وعاد نصفها إلى الزوج بنفس الطلاق
 فيفسد نكاح الأمة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها ويطل جميع مع الأمة مع الزوج مع أنها فرقة
 جاءت من قبله قبل الدخول بها لأن الفرقة إذا كانت من قبل الزوج انما لا تسقط كل المهر إذا كانت طلاقاً أو ما
 إذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فخصام كل توجب توجبه موط كل الصداق كالمخير إذا بلغ وأيضاً
 لو شترى منكوبته قبل الدخول بها فإنه يسقط كل الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لأن فساد النكاح
 حكمه معلق بالملك وكل حكمه معلق بالملك فإنه يصلح به على قبول المشتري لأعلى إيجاب البائع وانما سقط كل
 الصداق لأنه فسخ من كل وجه اهـ ويرد على صاحب الأخيرة إذا ارتد الزوج قبل الدخول فإنها فرقة هى فسخ
 من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نصفه فالحق أنه لا يجعل لهذه المسئلة ضابطاً بل يحكمكم

ولو بلغت وهـ وصية فترق بحضرة أمه أو
 وصية (بشرط القضاء) للفسخ (فتوارثان
 فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقة أن من قبلها
 ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها
 طلاق إلا فى الرقة وإن من قبله فطلاق إلا
 بملك أو رقة أو خيار عتق وليس لتأخره
 منه ولا ورعيه إلا إذا اختار نفسه
 بخيار عتق

كل فرد بما أقاده الدليل اه حلي من البحر وما في التهر من الدياتع فيه فليراجع (قوله وشروط النكاح)
 أي لكل الفرق (قوله الأمانة) أي فلا يشترط لها القضاء لانها تنفي على أسباب جلية صحتها المثلث العتق
 والاسلام والتقبيل بخلاف غيرها فالحاجة إلى أسباب خفية فاحتاجت إلى تقريرها بالقضاء كالكفاية
 لانها تنفي لا يعرف بالجلس ونقصان المهر وخيار البلوغ مبنيان على قصور الشفقة وهو امر باطن والا باهر ما يوجد
 رويها لا يوجد حلي بزيادة (قوله فرق النكاح الخ) الشطر الاول من البيت الاول من القصيدة من الكامل
 وباقها من البسيط ومثل هذا لا يجوز صناعة وقد غيرته الى قولي ان النكاح له في قوله هم فرق حلي
 بزيادة (قوله جمعاً) أي مجموعة وهي ست عشرة والمصدر حال وهو مقصور على السماع والاولى جملة مفهولة
 مطلقاً أي اتينا بما أي مجموعاً (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق قبل مفصل والخبر قوله آتت أو خبر بعد خبر
 (قوله يحكيها) أي يذكرها لك وشبه النظم بالدول فاسته (قوله تبين الدار) أي جنس الدار الصادق بدار
 الاسلام ودار الكفر أي تخالف داري الزوجين كما إذا خرجت المرأة مهاجرة الينا مسألة وأذقية فانها تبين من
 زوجها الحربي وتنكح حالاً ان لم تكن حلي (قوله مع نقصان مهر) يشكين عتيق مع وولته وكسر راء مهر من
 غير تنوين للضرورة يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقرق الولي حينها فمضى فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول
 فلا مهر لها وان كان بعده فلها المسمى كما يأتي (قوله كذا فساد عقد) كان نكاح أمة على حرّة (قوله وفقد الكف)
 أي اذا نكحت غير الكف فلا وليا حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن فالفقد فاسد (قوله
 ينفيها) التي هو الاخبار بالموت وهو تكمله أشار به الى أن من نكحت غير كف فكنها ماتت (قوله تقبيل)
 بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فعله ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الاثنا أو أصولها أو فعلها ذلك
 بفروعه المذكور أو أصوله (قوله سي) نية نظر الحلي باب نكاح الكافر والمرأة تبين بدارين الدار ين لا بالسي
 ولئن كان المراد السي مع التباين فالتي بين معنى فالة الحلي وهو مرفوع حذف منه حرف العطف (قوله
 واسلام المحارب) أي اذا أسلم الزوج وهو حربي ومضى عليها ثلاث حيض ان كانت من نقيض أو ثلاثة أشهر
 لم تكن من نقيض كانت وكانت هذه البيوتة فسخاً واحترز به عن اسلامها فان البيوتة حينئذ طلاق
 كما في باب نكاح الكافر من البحر حلي وفيه أن الفرق من جهتها كيف تكون طلاقاً (قوله أو ارضاع ضرثها)
 أي اذا أرضعت الكبيرة ضرثها الصغيرة في داخل الحولين فانه يفسخ النكاح كما يأتي في الرضاع لكونه بصير
 جامعاً بين الأم وبنتها (قوله خيار عتيق) قد علمت أنه لا يكون الا من جهتها بخلاف ما بعده حلي (قوله بلوغ)
 بالجر عطفاً على عتيق باسقاط العاطف (قوله ردة) بالرفع عطفاً على تبين بحذف العاطف وأطلق في الرد ثم
 ما اذا كانت منه أو منها (قوله ملك لبعض) نص على المتوهم والآن الكمال أولى (قوله وذلك الفسخ بحسبها)
 أي هذه الفرق يجمعها الفسخ أي يعمها ويحقق في كل فرد منها (قوله فسخ الخ) أي فتفريقه (قوله وكذا
 ايلاؤه) أي اذا أتى منها أربعة أشهر ومضى ولم يقربها (قوله الذي تلوها) أي تبسع ما قبله في حكمه (قوله
 خلاعتي) أي خيار عتيق (قوله واسلام) بالجر وجهه أي فيها صفة أو فاعل أي قوله تقبيل أول البيت فيكون
 من المضمّن (قوله تقبيل) بغير تنوين للضرورة (قوله مع فساد) باسكان العين (قوله يدينها) تكمله ليس له كبير
 فائدة ومعناه أنه ينزلها عن مرتبتها (قوله وبطل خيار البكر) أي اذا بلغت وهي بكر وانما اعتبر بها سكوتها
 قياساً على استئذانها (قوله بالسكوت لو محتارة) أي مالو بلغها الخبر فأخذها العطاس أو الحال فلما ذهب منها
 قالت لا أرضى جازاً اذا قالت متصلاً وكذا اذا أخذها قبل فقلت لا أرضى جازاً ردها (قوله عالمة بأصل
 النكاح) فيدب لانه لا يشترط عليها بيبوت اخبارها ولا بعدم بقائه في المجلس كذا في شرح الملتقى (قوله
 ولو سألت عن المهر) مثل ما ذكره في الوقت الحادثة اخترت فانها تكون على خيارها هندية (قوله قبل المخلوطة)
 أما بعد المخلوطة فالوقوف على كنهه اشتغال بما لا يفيد لوجوبها نهر (قوله نهر بحثاً) عبارة عما عليها بالزوج
 وقد راء المهر فليس بشرط حتى لو سألت عن ذلك أو سلت على الشهود وبطل خيارها كذا في الشارح ولا هي في فتح
 القدير أن هذا تعسف لا دليل عليه ان غاية الامر كون هذه الحالة كالأمة ابتداء النكاح ولو سألت البكر من الزوج
 لا يتخذ عليها وكذا من المهر وان كان عدم ذكرها لا يطل كونه سكوتها ارضاعاً على الخلاف فان ذلك اذا لم تسأل
 عنه لظهور أن ارضاعه بكل مهر والسؤال يفيد في ظهوره في ذلك وانما يتوقف رضاها على معرفة كنهه وكذا

وشروط لكل القضاء الأمانة وتظم صاحب
 المهر فقال
 فرق النكاح آتت جمعاً فافهم
 فسخ طلاق وهذا لدر يجكيا
 تبين الدار مع نقصان مهر كذا
 فساد عقد وفقد الكف ينفيها
 تقبيل سي واسلام المحارب أو
 ارضاع ضرثها فسد عقد ذافها
 خيار عتيق بلوغ ردة وكذا
 ملك بعض وتلك الفسخ بحسبها
 أما العاطف فحسب عتق وكذا
 ايلاؤه ولعمري ذلك تلوها
 قضاء فاض أي شرط الجبيع خلا
 عتيق وملك واسلام أي فيها
 اتقبيل سي مع الايلاء أي على
 تبين مع فساد العقد يدينها
 بالسكوت لو محتارة
 وبطل خيار البكر بالسكوت ولو سألت من
 (عالمه) بأصل (النكاح) ولو سألت من
 قدر المهر قبل المخلوطة أو عن الزوج أو سلت
 على النهر ولم يطل خيارها مهر بحثاً

المستلزم على الظاهر لا يدل على الرضا وإنما سلمت لقرينة الشك على التسليم وتنازع في الجهر في السلام بأن
الاستغفار به فوق السكوت وأقول ممنوع فقد قلنا في الشفعة أن سلامه في المشتري لا يبطلها لأنه صل الله
عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك أن طلب الموائمة بعد العلم يطل بالسكوت كخيار البلوغ
وإن كان طوقه لبطلان وقد قلنا وقال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل شفعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح
القدور اه حلي وذكر في الهدية عن المحقق فهو ما في الشارح والنص مشع وقبيل على الشفعة لا يتبع بعد
النصر مع بخلاف ما اقتضاه (تبيينه) إذا اختار وأشهدت ولم يتقدم إلى القاضي فهي على خيارها كخيار
العيب (قوله ولا يمتد إلى آخر المجلس) أي مجلس البلوغ أو العلم كذا في شارح المتن (قوله ولو اجتمعت معه)
أي الشفعة مع خيار البلوغ حلي (قوله ثم يتبدى بخيار البلوغ) يظهر هل الاستدعاء به على وجه الزوم حق
لو آخره بطل أو لا لأنه قد طلب ما أولاً معاً فلا يضر تقديم أحدهما (قوله وتشهد) الاستدعاء ليس بشرط وإنما هو
لإسقاط العين عادية (قوله ضرورة أحياء الحق) هذا إنما يظهر فيما إذا بلغت قبل وكلامه فيها هو أعم قال في الجهر
ينبغي أن تطلب مع رؤية الدم فإن رآه لا تطلب بل سائماً تقول فضحت نكاحي ونشمت إذا أصبحت وتقول
رأيت الدم الآن وقيل لم يرد كيف يصح وهو كذب وإنما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق في الاستدعاء فإنها أن
نكذب لا يبطل ساقها اه لكن في النهي أن هذا ليس بكذب محض بل من المعارض المستوفى لأحياء الحق
لأن الفعل الممتدة وأمه حكم الاستدعاء والضرورة داعية إليه اه حلي قلت لا يظهر بعد التقييد بالآية أنه من
المعارض بل من محض الكذب وكون الفعل الممتدة حكم الاستدعاء إنما هو في أحكام آخر كالمعين فيما إذا حلف
لا يسكن أو لا يركب واستندام على الفعل فقالوا اجتمعت لما قاله وهو أحد قولين فابتنأ قل (قوله وإن جهلت به)
أي بخيار البلوغ أي بأن لها ذلك اه حلي وكذا الوجهات أنه لا يمتد وهذا عند الشيعين وقال محمد أن خيارها
يمتد إلى أن تعلم أن لها الخيار كذا في شارح المتن عن القهستاني (قوله لتفرغها العلم) أي لأنها تتفرغ لمعرفة
أحكام الشرع أي تمكن من ذلك والدادار العلم فلم تعذر بالجهل بمرزبادة (قوله بخلاف خيار الممتدة فإنه
يمتد) أي إلى العلم به هذا أحد الوجوه التي يخالف فيها خيار العتق بخيار البلوغ ثانيها اشتراط القضاء في خيار
البلوغ. وثالثها أن خيار الممتدة لا يبطل بالسكوت بل يمتد إلى آخر المجلس كما في الأخيرة بخلاف خيار البلوغ
في حق البلوغ كمراربعها أن خيار العتق يثبت للأحق فقط بخلاف خيار البلوغ فيثبت لهما خامسها أن خيار
العتق يبطل بالقيام عن المجلس كالأخيرة وخيار البلوغ في حق الثيب والطلاق لا يبطل به (قوله لشغلها بالولي)
أي فلا تتفرغ لمعرفة الأحكام فتعذر بالجهل وهو مما لا يجب فعله حتى نوجب تعلقه على الولي (قوله وخيار
الصغير) يستأخيه قوله لا يبطل (قوله والثيب) سواء كانت حرة أو أمة وسواء كانت ثيباً عند التزوج أو عند
البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ اه من شارح المتن بإيضاح من الجهر وإنما يكف بسكوتها قياساً على
ابتداء نكاحها فإنها تعرب عن نفسها (قوله أو دلالة) عطف على صريح الصغير في عليه لرضا (قوله ودفع
مهر) سهل في فتح القدير على ما إذا كان قبل الدخول أما إذا كان دخلاً قبل بلوغه فيبقى أن لا يكون دفع المهر
بعد بلوغه رضا لأنه لا بد منه أقام أو فسخ اه ثم الدفع إنما يظهر في جنيته والقبول يظهر في جانيها ويقال فيه
مأبداء الكمال (قوله ولا يبطل بقيامهما عن المجلس) بصغير الثنية وهو الموافق لما في المنع والمثل في نسخة
بقيامهما (قوله لأن وقته) أي الخيار (قوله حتى يوجد الرضا) صريحاً ودلالة (قوله ولو ادعت التمكن كرها)
الولي التمكن وجهه في الجهر حيث قال ولو قالت كنت مكرهة في التمكن صدقت ولا يبطل خيارها وهو
موجود كذلك في غالب النسخ ومراعاة أن خيارها باق لم يقطع بهذا التمكن (قوله ومفاده الخ) هذا المفاد
قد نقله البرازي وأفتى به صاحب الجهر قاله المصنف (قوله لوفى حبس الوالي) لأن الظاهر بصدقه (قوله لا المال)
أما الولي فيه غالب ووصيه ووصي والجد كذلك والقاضي ووصيه كما ذكره المصنف تنافساً في (قوله
العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالغير كما بينت في تفسيره فلا يلزم ولا ولاية لها على أنها المجنونة وكذا لا يرد
العصبة مع الغير كالأخوان مع البنات فلا ولاية للاخت على أخيه المجنونة كما في المنع والجهر والمراد بخروج من
ذكر خروجهما من رتبة التقديم والأفلهما ولاية في الجملة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبة
خالو لا يمتد الخ (قوله وهو من يصل باليت) قال في الجهر وفسر المصنف الولي بالعصبة وسأيت في القرائن

(ولا يمتد إلى آخر المجلس) لأنه كالشفعة
ولو اجتمعت معه تقول أطلب الحقين ثم
يتبدى بخيار البلوغ لأنه دقيق وتشهد ثالثاً
بلغت الآن ضرورة أحياء الحق (وان
جهلت به) لتفرغها العلم (بخلاف) خيار
(الممتدة) فإنه يمتد لشغلها بالولي (وخيار
الصغير والثيب إذا بلغا لا يبطل) بالسكوت
(بلا صريح) رضا (أو دلالة) عليه (كقوله
وليس) ودفع مهر (ولا يبطل) بقيامهما
عن المجلس (لأن وقته العسر فيبقى كرها
يوجد الرضا ولو ادعت التمكن كرها
صدقت ومفاده أن القول بالولي في النكاح)
لوفى حبس الوالي (قوله لا المال)
لا المال (العصبة بنفسه) وهو من يصل

أنه من أخذ الكل إذا انفرد والبالى مع ذى سهم وهو عند الامتلاقي فتنصرف الى العصبية بغيره وهو ذى كبريت
 بلا توسط أى أى ينصل الى غير المكلف ولا يقال هنا الى الميت اه قالوا لى للشارح أن يقول بدل قول الميت
 غير المكلف وهو (قوله حتى المعلقة) ظاهر أن للمعتق الصلوا وهو صك ذلك فان الولاية كلمة كطمة القصب
 كما ورد بذلك الحديث فالمراد بالعصبة ما يشعل القسبية والسببية كما فى الملقى ويدخل عصبة المعتق كما فى
 شرحه (قوله بيان لما قبله) وهو قوله العصبة بنفسه (قوله على ترتيب الارث واجب) قال فى الهندية ثبتت
 الولاية بأسباب أربعة بالقرب والولاية والامامة والملك كذا فى البحر الرائق وأقرب الاولياء الى الميراث لابن
 ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان عدا كذا فى المحيط فان كان للميتونة اب واب اب وجد وابن
 قالوا لاية لابن عندهما وعند محمد لاب كذا فى السراج الوهاج والافضل أن يأمر الاب الابن حتى يجوز
 بلا خلاف كذا فى شرح الطحاوى ثم الاخ لا ب وأتم ثم الاخ لا ب ثم ابن الاخ لا ب وأتم ثم ابن الاخ لا ب وان سفلوا
 ثم العم لا ب وأتم ثم العم لا ب ثم ابن العم لا ب وأتم ثم ابن العم لا ب وان سفلوا ثم عم الاب لا ب وأتم ثم عم الاب لا ب ثم
 بنوهم على الترتيب ثم عم الجد لا ب وأتم ثم عم الجد لا ب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصبية الى
 المرأة وهو ابن عم بعد كذا فى التارخية وكل هؤلاء هم ولاية الاجبار على البنت والذكر فى حال صغرهما أو حال
 كبرهما اذا جئنا كذا فى البحر الرائق ثم مولى العتاقة يستوى فيه الذكروا لا ب ثم عصبة المولى كذا فى النصف
 (قوله لانه يحجب عصبته نقصان) فيجبه من الكل الى السادس ولا يحجب الاب عصبه حرمان (قوله بشرط حرة)
 فلا ولاية لعبد ولو مكاتب الا على أمته كذا فى شرح الملقى (قوله وتكليف) فلا ولاية لصغير ومجنون فلا تزوج
 فى حال جنونه مطبقا أو غير مطبق بميراث حال افاقته من جنون مطبق أو غير مطبق فالمطبق لميلب الولاية
 مفرج ولا ينتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة فلا تزوج مواليه وانتظر افاقته كالنائم ومقتضى الظاهر أن
 الكف الماطل ان فان بانتظار افاقته تزوج وان لم يكن مطبقا والانتظر على ما اختاره المتأخرون فى غيبة
 المولى الاقرب كذا فى المنع عن الفسخ وفى حاشية العلامة ابي السعود مانصه قوله ولا ولاية لعبد وصغير الخ لانه
 لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس
 زيلقى قال شيخنا وهذا نص فى جواب حادثة سئل عنها الصغير ان الحاكم الشرعى يقر صغيرا فى المهد وولاه
 شيئا على الغيرة بة بعض غلام ما وشيها وبقره ما عليهم ويطلق مصاطهم فأجبت بطلان التولية
 والتفريق لنص المذهب المذكور وان لم يكن أن يختاروا شيئا منهم ثم تولى ما ذكر اه (قوله واسلام) لقوله تعالى
 ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وللهذا لا تقبل شهادة عليه ولا يتوارثان مع (قوله فى حق مسلمة)
 أى مجبورة مسلمة وان لم تكن يتم وقيد بالمسلمة لان الكافرة ولاية على بنته الصغيرة بغير (قوله تريد التزوج)
 قد التزى بذلك فاقضى ظاهر هذا القيد أن الكافرة لا تصرف فى المال وانما يمنع من التزويج وقد نص قريبا
 على أن المسلم لا ولاية فى نكاح ومال على كافرة فأولى الكافر على المسلمة فيها اللهم الا أن يقال ذكره لكون
 الكلام فيه لا الاحتراز (قوله ولده مسلم) الولد يطلق على الذكروا لا ب وقبه عموم بالنظر لما قبله من جهة عموم
 الذكروا خصوص من جهة الفرعية فان قوله فى حق مسلمة أعم فتعبر (قوله لعدم الولاية) تعليل لنفسهم من
 قوله واسلام الخ من أن الكافرا ولاية على مسلم أى أن ولايته غير ثابتة لما تقدم من الآية وقيدنا بالكافرا لان
 الفسق لا يسلب الاهلية عندنا على المشهور وهو المذكور فى النظر من فحافى الجوامع أن الاب اذا كان قاسقا
 فلقاضى أن يزوج الصغيرة من كفوز غير معروف نعم ان كان متمكنا لا ينفذ تزويجه اباه بانقص عن مهر المتلى
 ومن غير كفوزة المصنف (قوله الا أن يكون الخ) ذكره هذا الاستثناء الى يلى والعين وصاحب الدرود وقوف
 فيه صاحب البحر والنهر ولا وجه للتوقف مع التصريح من الانتمية (قوله وأنا فيه) أى كالفاضى قد تزوج
 البتة الكافرة حيث لاولى لها وكان ذلك فى منشوره غير المراد من قوله وكان ذلك فى منشور ماى مسكان
 مأذونا من السلطان بتزويج الصغار مطلقا لا بغير يد صغيرا لكثرة أوال السعود (قوله وللكافرا الخ) مفهوم
 قوله واسلام فى حق مسلمة وعلمه ولاية أى فى النكاح والمال (قوله انما ظاهرا) الاولى حذف لانه يؤهم أن مقابلة
 وهو قوله واسلام فى حق مسلمة فيه خلاف وليس كذلك (قوله فان لم يكن عصبه) أى يوجد فهو من كل التسعة
 والمراد ما يمس العصبة السببية والنسبية كالى التبر (قوله فالولاية لا تهم) هذا قول الامام والجمهور على أن الشافعية

حتى المعلقة (بلا توسط أى) بيان لما قبله
 (على ترتيب الارث واجب) فبقدم ابن
 الجنونة على أبيها لانه يحجب عصبه نقصان
 (بشرط حرة وتكليف) لعدم الولاية
 مسلمة (تريد التزوج) (ولده مسلم) (لمسلم)
 (وكذا الولاية) فى نكاح ولا فى مال (لمسلم)
 على كافرة (الا) بالسبب العام (أن يكون)
 المسلم (سيدا) ككافرة أو سلطانا (أو نائبه)
 أو شاهدا (والكافرة ولاية على) ككافرة (مثله)
 انما ظاهرا (فان لم يكن عصبه فالولاية لا تهم)

أو لما حكمكم وعلا يكون الحكم كذلك وهل حكم الصغير كذلك مقتضى التعليل ثم ومن من التوقف عنهم
حق الوطاء (قوله لأن لا يجوز الخ) جواب سؤال حاصله أنهم قالوا كل عقد لا يجوز له حال صدوره فهو باطل
لا يتوقف (قوله ولو تزوجها بلسان) قال في البراءة إذا اجتمع في الصغير والصغيرة ولين في الدرجة على النول
تزوج أحدهما أجازا لا تزوج أحدهما بخلاف الجارية إذا كانت بين اثنين تزوجها أحدهما لا يجوز إلا بإجازة
الآخر فإن تزوج كل واحد من الولدين جلا على حدة فالأول يجوز والأخر لا يجوز وإن وقع معا واحدة واحدة
لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وإن كان أحدهما قبل الآخر ولا يدرى السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه
تزوجا جازا بالتزوي والتمري في التزوج حرام هذا إذا كان في الدرجة مواءما وإذا كان أحدهما أقرب
من الآخر فلا ولاية للأبعد مع الأقرب إلا إذا غاب غيبة منقطعة فله نكاح الأبعد يجوز إذا وقع قبل عند
الأقرب ذكره الأصمعي (قوله ولولي الأبعد) قال في الهندية وإن تزوج الصغير والصغيرة أبعادا وبإجازة
فإن كان الأقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الأبعد على إجازته وإن لم يكن من أهل الولاية بأن
كان صغيرا أو كبير مجنونا جاز وإن كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة بياز نكاح الأبعد كذا في المحيط والمسرود
بالأبعد القاضي دون غيره لأن هذا من باب دفع الظلم ثم بولاية وفيه نظر بل المراد به الأبعد من الأولياء
فهو مخدم على القاضي كما صرح به الشافعي شارح القاية وعليه إطلاق المتن وما قاله رأى البعض أبو المعود
عن الشيخ شاهين (قوله التزويج) فبذلك لا بد من الأبعد التصرف في المال وهو الأقرب لأن رأيه مستنفع به
في مالها بأن ينقل إليه لتصرف في مالها كذا في المحيط (قوله حال قيام الأقرب) أي وكان الأقرب من أهل
الولاية بأن لم يكن صغيرا ولا مجنونا (قوله ولو تحولت الولاية إليه) أي إلى الأبعد بموت الأقرب أو غيبته غيبة
منقطعة (قوله لم يجز إلا بإجازته) لأن تصرفه الأول بالفضل وقد صار أصليا (قوله واختار في المتن) بل
اختاره أكثر المشايخ كافي النهاية وصحبه ابن الصبيل وهو الأقرب إلى نفسه لانه لا نظير لإبائه ولايته حيث
وفي الجهة من المبسوط والخبر وهو الأصح وفي الخلاصة وفيه كان يفتي الشيخ الإمام الاستاذ بحر ثم قال والحاصل
أن التمسك قد اختلف والأحسن الاتفاق بما عليه أكثر المشايخ (قوله وفرة الخلاف الخ) قال في الهندية
فإن كان الأقرب جازا لا يتوقف على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتفيا في البلد لا يتوقف عليه قال
القاضي الإمام أبو الحسن على السفي يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فإن كان تزوجها الأبعد ثم ظهر
أنه كان محتفيا في المصر جاز نكاح الأبعد (قوله ولو تزوجها الأقرب الخ) قال في الهندية اختلف مشايخنا
في ولاية الأقرب أنها تزول بولاية أم بقيت قال بعضهم أنها باقية لانه حدث للأبعد ولاية بغيبة الأقرب فيصير
مساكن لها ولين مستويين في الدرجة كالأخوين والعين وقال بعضهم انقطعت ولايته وتنقل إلى الأبعد
وهو الأصح بدائع غاي المصنف مفترع على الأول ويتفرع عليه أيضا أنه إن وقع عقد الأقرب وبالعدم معا
فلا يجوز كلاهما ولا واحد منهما إذا كان لا يدرى السابق من اللاحق هكذا في شرح المحامير (قوله على القول الظاهر)
مقابل ما في محيط السرخسي من عدم الجواز ويزعم في المبسوط وظاهر التهرارجهيه وتقدم تصحيحه (قوله
من أولياء النسب) خرج السلطان والقاضي (قوله تزوج القاضي عند فوت الصكف) قال في الهندية
غاب الولي أو مضل أو كان الأب أو الجد فاسقط القاضي أن تزوجها من كف كذا في وجيز الكردري وفي البحر
وإذا خطبها كف وعملها الولي ثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاقل أنه التزويج وإن لم يكن في منشوره
لكن ما المراد بالعقل محقق أن يمنع من تزويجها مطلقا ومحقق أن يكون أعم منه ومن أن يمنع من تزويجها
من هذا الخاطب الكف ليرتجها من كف غيره وهو الظاهر ولم يصرحوا به وهذا تصریح بأن الولاية تنتقل
عن الأقرب بعقله إلى القاضي وإن وجد الأبعد لانه من قبيل إزالة الضرر وهو القاضي هو الذي يتولى إزالة
الأبعد وهذا يؤيد ما تقدم من الشرع الذي يريد تنظير العلامة شاهين عليه (قوله بعض الأقرب) أي عن خبر
كف ويجهز المثل أما إذا امتنع عن غير الكف أو أكون المهر أقل من مهر المثل فأنها لا تنتقل (قوله ولا يطل
تزوجيه) أي الأبعد حال غيبة الأقرب والأولى ذكر هذه الجملة بعد قوله ولولي الأبعد التزويج بغيبة الأقرب
(قوله وولي الجنونة والجنون) مثلها المصنوع والمصنوعة كالأبنتي (قوله ولو عارضا) إنما غايه لأن غيبته خلاف
زفر أما الأصل لا خلاف في حكمه المذكور (قوله انفاقا) من الشيعين ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله أنها) وإن

لأنه يجوز وهو السلطان ولو تزوجها بلسان
مستويان قدم السابق فإن لم يذرا وقعا معا
بطلا (قوله ولولي الأبعد التزويج بغيبة الأقرب)
فله تزويج الأبعد حال قيام الأقرب توقف على
إجازته ولو تحولت الولاية إليه لم يجز إلا
بإجازته بعد القول فهو متفق عليه وعلمية
(مسألة التصرف) واختار في المتن ما لم يتقرر
الكف الخاطب جوابه واعتقد الباقين
وقد قل ابن السكال أن عليه القوى ونمرة
الخلاف فمن اختلف في المديته هل تكون
غيبته منقطعة ولو تزوجها الأقرب حيث
جاز (النكاح على) القول (الظاهر)
علمية (ويثبت للأبعد) من أولياء النسب
شرح ومبانية لكن في القهستاني من النيات
لأن تزويج الأقرب تزويج القاضي عند فوت
الكف (التزويج بعض الأقرب) أي
بإمتناعه عن التزويج إجماعا خلاصة (ولا
يطل تزويجه) السابق (بعد الأقرب)
لمسألة ولاية تامة (ولي الجنونة) والجنون
ولو عارضا (في النكاح) أما التصرف
في المال فلا بد اتفاقا (أنها) وإن سفل

أما بعد العقد لا خيار له ما لا نه مقدم على الإطب ولا خيار له ما إذا تزوجهما الأب فالابن أولى أفاده في البحر
 (قوله كما تن) راجع إلى قوله ابنه أو قد مر في قول الشارح سابقا وكذا المولى وابن الجبونة (قوله والاولى أن يأمر
 الاب الخ) أي يأمر الابن الاب وذلك رعاية لتعظيم الاب لا للاحتراز من أن يأمر الاب الابن فإنه صحيح أيضا
 اتفاقا فأفاده العلامة أبو السعود (قوله ولو أقر ولي صغيرا وصغيرة) أطلقه فشمع الاب والجد وظاهر قول المصنف
 بعد أو يدرك الصغير أو الصغيرة فبمقتضى أن هذا الاقرار من الولي في حال صغرها فان لم توجد بينة بكون اقراره
 موقوف على بلوغه ما فإذا بلغا وصفا بغيره فبمقتضى الحال قال الشرنبلالي في الحاشية
 انه الصحيح قال الكمال والذي يظهر أن الوجه هذا القول أبو السعود (قوله بخلاف مولى الامة) أي إذا أقر
 عليها بالنكاح (قوله حيث يتقد اجاعا) أي بعد ما أدى رجل نكاحها فنفق بشكها بلا بينة وتصدق كذا
 في الدرر والذي في غاية البيان أنه لا يتقد اقراره بالنكاح على أمته بل لابد من بينة ففي مستنقاة من قولهم
 من ملأ الانشاء ملك الاقرار قال العلامة أبو السعود يمكن أن يجهل ما في الغاية على ما إذا أقر المولى بنكاحها
 من رجل وأنكر ذلك الرجل وما في الدرر على ما إذا ادعى كما هو صريحها فتزول المسألة فان قيل ما فائدة تفاد
 اقراره عليها مع انكار الرجل والاقرار من المولى حجة قاصرة لا يمتد إلى النكر قلت لعل فائدة منع تزويجها
 من آخر ما أخذته باقراره حتى يقول المنكر ان كانت زوجتي فهي طالق وليتأمل (قوله لان منافع بعضها ملكه)
 أي فإقرار المولى اقراره على نفسه (قوله بأن ينصب القاضي الخ) جواب سؤال حاصله كيف تصح إقامة البينة
 على الصغير المنكر وحاصل الجواب أن القاضي ينصب خصما عن الصغير حتى ينكر فتقام البينة على
 المنكر كما إذا أقر الاب بإستيفاء بدل الكتابة من عبيدائه الصغير لا يستحق البينة فالقاضي ينصب خصما
 عن الصغير فينكر فتقام عليه البينة أفاده المصنف وأما الموكل والعبد فيصالحان للخصومة (قوله عند
 أبي حنيفة) رضى الله تعالى عنه ظاهره أن الخلاف في جميع المسائل وفيما في كلام الدرر يفتى بأنه في مسألة
 الوكالة والعبد لابد من إقامة البينة أو وجود التصديق من الموكل أو العبد من غير خلاف في ذلك (قوله وهذه
 المسئلة) أي مسألة الاقرار على الصغير والصغيرة والموكل والعبد قال للجنس موقوفة بخبره أي مستثناة
 خالاء مضبوطة غير مشددة (قوله ملك الاقرار به) (قوله وله انظار) أي مخراجات من هذه القاعدة منها ما في الاشياء
 المعنى من ملك انشاء شيء ملك الاقرار به (قوله وله انظار) أي مخراجات من هذه القاعدة منها ما في الاشياء
 من كتاب الاقرار استدانة الوصي على اليتيم فإنه يملك انشاء ما دون الاخبار بها (قوله هل لولي مجنون الخ)
 البحث صاحب النهر والظاهر أن الصبي في حكم من ذكر (قوله ومنعه الشافعي) رضى الله تعالى عنه
 لاندفاع الضرورة بالواحد منهم (قوله وجوز له) أي تزويج أكثر من واحدة (قوله للحاجة) ينظر ما هي هذه

(باب الكفاة)

قال في القاموس كافاه مكافاة وكفاه مجاراه وفلانما ناله وراقبه والجدته كفاه أي ما يكون مكافاه
 والاسم الكفاة والكفاة يفهمها أو مدتها (قوله والمراد هنا) أي بالمكافاة في اصطلاح الفقهاء وانما قال ذلك
 لان كون المرأة أدنى ليس مدلولها لغة وكذلك تخصيص الكفاة بالاشياء المذكرة (قوله مساواة مخصوصة)
 أي بالامور المالية (قوله أو كون المرأة أدنى) فإذا تزوجت المرأة صغيرا منها فليس للولي أن يفرق بينهما فان
 الولي لا يعتبر بان يكون تحت الرجل من لا بكافته هندية (قوله في ابتداء النكاح) فإذا كان كفوا وقت النكاح
 ثم زالت الكفاة بأن صار بعده فاستاء فلا يفسخ كذا في القسطنطيني (قوله للزوجة أو لخصته) إشارة إلى القولين
 المتقدمين أو باب الولي اه وقد علمت أن كلامهم مامق به (قوله لان الشريعة تأبى الخ) فلا تنظم بينهما
 مصالح النكاح قبضت المقصود (قوله ولذا لا تعتبر) لا يظهر هذا التعليل وجه فالاولى ابقاء المصنف على حاله
 (قوله فلا تنظفه دفاء الفرائض) أي المفروض هو اسم معنى المفعول كاللياس والكتاب (قوله لكن) الاولى - ذنها
 وغير الظهريية المحبط والبنائية (قوله وعندهما تنبى جابها) استدلالا بمسئلة الجاهل وهي مالو وكاه أمير
 أن تزوجه امرأة أفزوجه أمة فبما جاز عند الامام خلافا لها ولا دلالة فيها على ما زعموا لان عدم الجواز عندهما
 يحتمل أن يكون لان المطلق فيها مقيد بالعرف العادة وهما يقضيان بأن لا يزوجه أمة ولا اعتبار الكفاة
 في تلك المسئلة خاصة ثم زيادة (قوله لاحقا) هذا إشارة إلى الظهريية لو اتسب الزوج له انسابا غير نسب

دون أبيها) كما مر والاولى أن يأمر الاب به
 ليسم اتفاقا (ولو أقر ولي صغيرا وصغيرة أو)
 أقر (وكيل رجل أو امرأة أو مولى العبد
 بالنكاح لم ينفذ) لانه اقراره على الغير بخلاف
 مولى الامة حيث ينفذ اجاعا لان منافع
 بعضها ملكه (الآن ينصب القاضي خصما عن
 النكاح) بأن ينصب القاضي خصما عن
 الصغير حتى ينكر فتقام البينة عليه (أو يدرك
 الصغير أو الصغيرة فيصدق) أي الولي
 المقر (أو يصدق الموكل أو العبد) عند أبي
 حنيفة وقال لا يستحق في ذلك وهذه المسئلة
 مخبرجة من قولهم من ملأ الانشاء ملك
 الاقرار به وله انظاره فرع هل لولي مجنون
 ومنعه الشافعي وجوز له أكثر من واحدة
 (باب الكفاة)

المن كافاه إذا سواه والمراد هنا مساواة
 مخصوصة أو كون المرأة أدنى (الكفاة
 معتبرة في ابتداء النكاح للزوجة أو لخصته
 من جابها) أي الرجل لان الشرقة تأبى
 أن تكون فرأنا لدني ولذا (لا) تعتبر (من
 جابها) لان الزوج مستفرض فلا تنظفه
 دفاء الفرائض وهذا عند الكل في الصحيح
 كما في الجارية لكن في الظهريية وغيره اه
 عنده وعندهما تعتبر في جابها أيضا (و)
 الكفاة (هي حق الولي لا ذنها)

فان ظهر دونه وهو ليس يكفوق حق الفسخ ثابت لكل وان كان كفوق الحق الفسخ لها دون الاوليه وان كان
ساظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني ان لها الفسخ لانها صهي تميز من المقام معه ويشافي
ما في الذخيرة اذا تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه أو عمه فلها الخيار فقه جمل الخيار لها اللهم
الا أن يقال ان هذا الخيار ترتب على الغرر لا على عدم الكفاية (قوله لا خيار لها) قد يقال انما ثبت الخيار
لها لانها لم تشترط الكفاية فكان عدم الرضى بعدم الكفاية منها باثبات من وجه دون وجه لان حال الزوج
دائرين أن يكون كفواً وبين أن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بعدم الكفاية اذ لم يرض بعدهما من كل
وجه فلا يثبت حال وجود الرضى بعدمها من وجه فتأمل وهذا التوجيه ذكره المصنف تعليلاً لقوله في المسئلة
الاسمية لا خيار للاحد فلو صور التفريع بما اذا انكته عالة بأنه عبد فأنه ثبت الخيار للاوليه ولو كان لها ثم من
غير منازع (قوله لا خيار للاحد) لنقصه بهم بعدم البحث عن حاله وأما بالنظر اليه فإلغائها ليست صحتها (قوله
الا اذا شرطوا الكفاية) استثناء منقطع (قوله في ذلك) أي الكفاية المعلومة من قوله أولاً وأخبرهم بها وقت
العقد (قوله للزوم الكفاية) هذا على ظاهر المذهب وقد اختلف به (قوله خلافاً لما لك) حيث قال لا تعتبر وكذا استبان
كافي بمسكين اهـ على ما قال الكمال كان الاول ذكر الكرخي أيضاً موافقة لما ذكر العلامة فوج أن الكرخي
والجصاص ومن تبعهم من مشايخ العراق لا يعتبرون الكفاية الا في الدين ولولم تثبت هذه الرواية عندهم من
الامام ما اختاروها وذهب جمهور مشايخنا الى أنها معتبرة فيما ذكره أفاده أبو السعود (قوله نسباً) أي من
جهة انساب ونظم العلامة الحوي ما يعبر فيه الكفاية فقال

ان الكفاية فيما لكاح تكون في • سنهايت قد يع قد ضبط
نسب واسلام كذلك حرمة • سرية وديانة عال فقط

(قوله فقر بن الخ) القرشي من جهة النضر بن كانه ومن لم يتسبب الا لأب فوجه فهو عربي فغير قرشي
فالنضر هو الجند الثاني عشر لثقي صلى الله عليه وسلم ونسبه الشريف محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كانه
ابن خزاعة بن مدركة بن اليام بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وعلى عدنان اقتصر البصري والخلعاء الأربع
من قرشي وليس فيهم هاشمي الا على ويجوز في قرشي الصنف وعدمه على ارادة الخ والقبيلة وهو صنف
قرشي تعظيماً وهو الكسب والجمع كافي الصحاح وانما سمى به لانه كان يصر ويجمع بمكة بعد التفرق في البلاد
(قوله بعضهم اكفاء بعض) أشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم
ولهذا اخرج علي وهو هاشمي أم كلثوم بنت فاطمة لهم روه وروى قهستاني (قوله وبقية العرب اكفاء)
اعلم أن العرب صنفان عرب عاربة وهم أولاد خيطان ومشرقية وهم أولاد اسمعيل عليه الصلاة والسلام وقبل
خيطان من ذرية اسمعيل والحجم أولاد فروخ أخى اسمعيل وسمى الحجم موالي لان بلادهم قحت صنوة بأبدي
العرب مكان للعرب استرقاقهم فاذا تركهم أسراراً فكانهم أعترفهم والموالي هم المعتقون أولادهم نصر والعرب
على قتل الكفار والنصارى سمي مولى أبو السعود (قوله بن باهلة) باهلة في الأصل اسم امرأة من همدان
والثأنيث للقبيلة واه كان في الأصل اسم رجل أو امرأة صحاح وفي الديوان الباهلة قبيلة من القيس وخسبهم
التي أوجبت عدم كفايتهم للعرب أنهم يطبخون الطعام ويأخذون الدسومات منها وياً يكون بقية الطعام مزة
ثانية (قوله والحق الاطلاق) وهذا الاستثناء لا يخلو عن نظر فان النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم العرب
بعضهم اكفاء لبعض لم يفصل مع علمه صلى الله عليه وسلم بقبائل العرب وأخلاقهم وائس كل باهلي كذلك بل فيه
الاجود وكون فصيلة منهم أو بطن صالحاً فلو اذ لك لا يسرى في حق الكل أفاده الكمال (قوله وهذا في العرب)
أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كافي المحيط والنهاية وغيرهما ولا الديانة كافي النظم
ولا الحرفة كافي المنعرات لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفاً أما الباقي فالتأخر من عباراتهم أنه معتبر
فهو الثاني وفي التمهيد ايضاح الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة في العرب والحجم في حفظ وذكره المؤلف
في شرح الملتقى ويرى عليه فيما ساقى ولا يعتبر النسب في الحجم لانهم ضيعوه كذا في شرح الملتقى (قوله فمعتبر
سرية) انما تعتبر الحرفة في العرب لانها لازمة لهم لانه لا يجوز استرقاقهم (قوله لمن أبوهم سلم) راجع الى

فلو نكحت رجلاً ولم تعلم حاله فاذا هو عبد
لا خيار لها بل للاوليه ولو تزوجها برضاها
ولم يعلموا بعدم الكفاية ثم علموا الا خيار للاحد
الا اذا شرطوا الكفاية أو أخبرهم بها وقت
العقد فتزوجوا على ذلك ثم ظهر أنه غير كفو
كان لهم الخيار ولو لم يجز خلافاً لما لك (نسباً
الكفاية فلا لزوم النكاح اكفاء) بعض (و) بقية
فقرشي) بعضهم (اكفاء) بعض وامتنع
العربي) بعضهم (اكفاء) بعض وامتنع
في الملتقى حاله ديانة بن باهلة فالتسليم والحق
الاطلاق حاله المصنف كالجبر والنهر والفتح
والنهر بلدية وبعضه اطلاق المسنة في
كالنهر والنهر وهذا في العرب (و) كافي الحجم
فمعتبر (سرية واسلاماً) فلم ينسبه أو معتق
غير كفوان أبوهم سلم

قوله مسلم بنفسه - يعني وفي الهندية والذي أسلم بنفسه لا يكون كفواً لأن لها أبوان أو ثلاثة في الإسلام ويكون
 كفواً لأنه هذا إذا كان في موضع قد نكح نفسه عهد الإسلام وطال وأما إذا كان العهد قريباً بحيث
 لا يعبر ولا يكون ذلك عيباً فإنه يكون كفواً كذا في السراج الوهاج (قوله أو حر) هو وما بعده راجع إلى قوله
 أو معتق قاله الحلبي (قوله وأمه حرة الأصل) لأن الزوج المعتق فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأمة كانت أمها
 حرة الأصل كانت هي حرة الأصل وأما إذا كانت أمها رقيقة أو معتوقة فإنه يكون كفواً للأولى لأنها رقيقة
 لها أمها ولا يكون كفواً الثانية لأن لها أباً في الحرية والحرية نظير الإسلام بجر (قوله غير كفول ذات أبوين)
 أي في الإسلام والحرية (قوله وأبوان فيهما كالاتام) فإن له أبوان في الإسلام والحرية كفولن لها أباء كثيرون
 فيهما (قوله تمام السبب بالحق) قال في المنع لأن أصل النسب في التعريف إلى الأب وبغائه الجد ولا يشترط أكثر
 من ذلك اهـ (قوله مسلم بنفسه) أي غير رقيق ولوله أباء في الحرية (قوله لمعتق بنفسه) ولوله أباء في الإسلام لأن
 كلاهما في نفسه منقصة هذا كفره وهذا برقه فسكافان (قوله وأما معتق الوضيع الخ) لأن الولاء بمنزلة
 النسب حتى أن مولد بني هاشم إذا تزوجت نفسها من مولى العرب كان لعنقه هاشم التعرض هندية (قوله
 وأما حره أسلم الخ) كانه لأن الارتداد وصف عرض وقد زال (قوله فلا تعتبر) فلا ذنبي الولي أن الزوج غير كفو
 لم يفرق إلا أن يكون نسباً منهم ورا كبت ملكهم إذا أخذها حائلاً في تزويج نسبه كين النسبة لا لعدم الكفاية
 والفاضل ما مورس كبتها بينهم كما بين المسلمين أبو الهود عن الثور (قوله وتعتبر في العرب والعجم ديانة)
 فلا يكون المربي الفاسق كفواً الصالحة بجمية كانت أو عربية بجزء اعتباراً في ديانة في العرب هو المولود عليه
 كما مر (قوله أي تقوى) وزهد أو صلاحاً كذا في البحر (قوله فليس فاسق كفواً الصالحة) كبتدع فإنه ليس كفواً
 لسيئة قهستاني (قوله أو فاسقة الخ) قال في البحر ووقع لي تردد فيما إذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها
 صالحاً دونها هل يكون الفاسق كفواً أو لا فظاهر كلام الشارحين أن العبرة بصلاح أيها ووجدت ما فهم
 فالو لا يكون الفاسق كفواً البنت الصالحة واعتبر في الجمع صلاحها ما انفصل لا يكون الفاسق كفواً
 للصالحة وفي الثانية لا يكون الفاسق كفواً للصالحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن صلاح
 جنباً أو من أبائهما كاف لعدم كون الفاسق كفواً لها ولم أره صريحاً قال الفقه - ستاني صلاحها شرط وإنما
 لم يذكر لأن الغالب أن تكون البنت صالحة بصلاح أيها اهـ بالمعنى وهو الظاهر فإن الفاسقة لا تعتبر بالفاسق
 ولو كان أبوها صالحاً ولا يقال إن الأب يتعبر بذلك الفاسق لأنه يقال بتعبيره ينشأ أولى وقد جرى الشارح
 على ما نقله الشارحون ويحتمل صاحب البحر (قوله معلنا كان أولاً) أما إذا كان معلناً فظاهر وأما غير المعلن
 فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجازيه فيفترق بينهما بطلب الأولياء (قوله بأن يقدر
 على المجل) قال في الملتقى وشرحه والقادر عليهما كفول ذات أموال عظام عند أبي يوسف وهو ظاهر الرواية
 عنهما وهو الأصح لأن المال غادر وأصح وكثرته مذكورة شرعاً والمراد بالمجل ما تعرف تعجيله ولا يعتبر الباقي
 ولو كان حاله هندية وفي التبيين لو تزوج امرأة وهو فقير فزكت له المهر لا يكون كفواً لأنه اغتاتت بحالة العقد
 (قوله ونفقة شهر) أي نفقة ما وان لم يقدر على نفقة نفسه وان لم يقدر على نفقة الأب يكون كفواً ولو كانت فقيرة شهر
 (قوله لو غير محترق) كالنابرو والاكروا لأن كان محترقاً فان يكسب كل يوم كفايتها أي وان لم يقدر على
 كفايتها هذا أوفيق بين قولين أشار إليه في الهندية بعد ذكرهما قال وكان نصبر رحمه الله تعالى بقول يعتبر قوت
 شهر وهو الأصح كذا في التبيين والمزيد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان قادر على المهر ويكتسب
 كل يوم ما يتق عليها كان كفواً وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير الفاضل خان والاحسن في المحترق
 ما قال أبو يوسف اهـ (قوله لو تطبيق الجماع) قال في الهندية ثم اغتاتت القدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة
 أو صغيرة تصلح للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لأنه لا نفقة لها في هذه
 الصورة وتبكتي بالقدرة على المهر كذا في الأخير إذا علمت ذلك فتقول الشارح لو تطبيق الجماع راجع إلى النفقة
 فقط وفي البحر وظاهر كلامهم أن القدرة على المهر والنفقة لا بد منها في كل زوج عريساً كان أو بجمياً لكل امرأة
 ولو كانت فقيرة بنت فقرا كما صرح به في الوافعات معللاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه اهـ
 (قوله وحرقة) قال في القاموس الحرف بال كسر الطاء والصناعة يرتزق منها وكل ما اشتغل الإنسان به

أو حر أو معتق وأمه حرة الأصل ومن أبوه
 مسلم أو حر غير كفول ذات أبوين (وأبوان
 فيهما كالاتام) تمام السبب بالحق ولا
 ولا يعد مكاناً مسلم بنفسه لمعتق بنفسه وأما
 معتق الوضيع فلا يكتفى بنفسه لمعتق بنفسه
 وأما حره أسلم الخ (قوله وتعتبر في العرب
 والعجم ديانة) (قوله وتعتبر في العرب والعجم
 ديانة) (قوله أي تقوى) (قوله أو فاسقة بنت
 صالح) (قوله بأن يقدر على المجل ونفقة شهر
 ولو غير محترق) (قوله لو تطبيق الجماع) (قوله وحرقة)

وفي تسمى صنعة وسرفة لانه ينصرف اليها اه وقيل الصنعة هي العلم الحاصل من القرن على العسل فهي
 اخص من الحرفة والمراد بالكفاة في الحرفة التقارب لا الاتحاد للرجح في ذلك وهو المروي عن الثاني فانه قال
 الحرف صق تقاربت لا يعتبر التناوت وتثبت الكفاة فالحائث يكون كفو العجم والدياغ يكون ككفو
 للكاس والمغار يكون كفو للعداد والاعطار يكون كفو للبراز وعليه الفتوى (قوله مثل حائث الخ)
 قال في الملتقى وشرحه فائده اوجام اركاس اودباغ اوحلاق اويطار اوحدة اداوصفار غير كفو لسا الحرف
 كعطار اوبراز اوصواف وشوذلك به يبقى للتعبير بحصة الحرف والخفاف ليس بكفو للبراز والعطار كافي وفيه
 اشارة الى ان الحرف بمناس ليس أحدهما كفو الاخر لسكن أفراد كل منهما كفو لختسا وبه يبقى زاهدي
 (قوله لبراز) قال في القاموس البراز الشب أو متاع البيت من الشب وهو هابو بائعه البراز وسرفه البراز (قوله
 ولاهما العالم وقاض) أوليتهما ما حال في البناية الكاس والحجام والدياغ والحارث والسائس والراعي والقيم أي
 البلان في الحام ليسوا كفو البنت الخطاط ولا الخطاطة البزاز والتاجر ولاهما البنت عالم وقاض والحائث ليس
 كفو البنت الدهقان وان كانت معرة وقيل هو كفو وقد غلب اسم الدهقان على ذي العقار الكثيره واطلقوا
 في العالم والقاضي ولم يقيدها العالم بذي العمل ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة والظاهر التقييد لان القاضي
 حينئذ ظالم وشعور العالم غير العامل ولجيزر (قوله فاحس من الكل) وان كان ذا مروءة وموال كثره لانه
 من دماء المسلمين وأموالهم كافي المحيط نعم بعضهم كذا في شرح الملتقى وفي النهر من البناية في مصر
 جنس هو اخص من كل جنس وهم الهاطقة الذين يسهون بالسربانية اه قلت في كونهم اخص من اتباع الطلبة
 نظر لانهم لم يذهبوا في افساد دماء المسلمين رأوا والهـم بل اذا قصدوا في سرفتهم دفع الاذى عن المسلمين لاسباب
 اذا كان احترامهم في تطييف قاذورات المساجد اشيوا (قوله وأما الوطاطة) أي التي بالواقف بجر (قوله
 في الحرف) لانها اصارت طريقا لا كنعاب في صبر كالمنازع بجر (قوله لو غير دينية) والدعاة مرجعها الحرف
 بجر (قوله كجوابه) وسواقة وفوشة ووقادة بجر (قوله وذرتدرس) أي مدرس وأطلق فيه فم
 كل مدرس ولو غير فقيه (قوله لو نظير) هو بحث اصحاب الصروفه انه ليس الا بغير بشر يف بل هو كساد الناس
 وقد يكون عتيقا زنجيا أو رعيا كل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كفو الما ذكر الله الا ان يقيد
 بالنظر ذي المروءة والظاهر تقييد النظر كونه على نحو مسجد أما نظر الوقف الا على المشروطه العظم من
 الوقف ظن من مراد الا انه لا يرد اذ رفعة بذلك (قوله ثم غير) الاولى أن يقول ثم زالت كفاة لان القيود وانما يقابل
 الديانة وهي احدى ما يعتبر في الكفاة (قوله والا) أي بأن تنوسيت بين الناس فلا أي فتنق عدم كونه كفو
 فيكون كفو (قوله وهو الاصح) نحوه في الفهستائي عن المنعمرات وفي البرجندی الاصح أن ذا الجاه كالسلطان
 والعالم لا يكون كفو للعلوية (قوله وادعى في البحر الخ) حيث قال بعده نقل الخلاف وكلها توقيفات المشايخ
 وظاهر الرواية أن الجعبي لا يكون كفو للعربية مطلقا (قوله لكن في النهران فسر الخ) اعلم أن قاضي خان ذكر
 في جاءه عن المشايخ أنهم قالوا الحبيب يكون كفو للتسبيح اه والحبيب يطلق على العالم وعلى ذي الجاه
 والخشعة والمنصب والحبيب بالاطلاق لا الأول ~~يكون~~ كفو للجاهل العربي لان شرف العلم فوق شرف
 النسب وبالاطلاق الثاني لا يكون هذا حاصل ما في الشارح عن النهر والذي في الفهستائي عن المنعمرات
 وفي البرجندی التصريح بأن العالم لا يكون كفو للعلوية فهذا التفصيل لا يصح بعده هذا التصريح ويختص
 أن في المسئلة خلافا والاصح ما في المصنف (قوله لان شرف العلم الخ) لان النسب بلا علم لا ثمره وقد فضل أهل
 البيت الاول بوضع النبوة والعلم فيهم (قوله والوجه فيه ظاهر) هذه الجملة في النهر مرتبة بجملة قبلها حذفها
 الشارح وعبرة النهر وزادوا العالم النقيب يكون كفو للفقهي الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم حيث
 فاق شرف النسب فشرف المال أولى اه (قوله ولذا قبل الخ) أي لاشرفية العلم قبل ان عائشة أفضل لا كثرية
 علمها فهي أفضل من هذه الخبيثة وفاطمة أفضل من جهة التسب فأم ابضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا يفضل
 على بضعة أحد (قوله والخفي كذولبت الشافعي) الاولى أن يقول والشافعي كذولبت الخفي فان الاول
 لا وهم فيه وانما ننس على الثاني لانهم منسبون الى الشافعية أقوا الاضعف بعضها وأول بعضهم الكفاة
 بظاهرها وهم التنقيص كسئلة الاستثنا في الايمان فاحتاجوا الى دفع هذا الوجه بأنه لا تنقص أصلا وان

فذل حائث غير كفو لنسب خطاط ولا خطاط
 ابرزونا بجر ولاهما العالم وقاض أو ما آتباع
 الطلبة فاحس من الكل وأما الوطاطة فمن
 الحرف فصاحبها كفو للتاجر لو غير دينية
 كجوابه وذرتدرس أو نظير كفو لبنت الأمير
 (قوله الكفاة) اعتبار ما عند ابتداء
 العقد فلا يفرق زوالها بعده فهو كان دباغافار
 كذا في شرح الملتقى لا يكون كفو للعلوية ولو
 تاجر فان بقي عارها لم يكن كفو للعلوية ولو
 جعبي (الجعبي عالم) أو سلطانا وهو الاصح
 كان الجعبي عالما وادعى في البحر أنه طاهر
 فتح عن النبايع وادعى في النهران فسر
 الرواية وأقر المصنف لكن في النهران فسر
 الحبيب بذي النبايع وان بالعلم فكفو لان
 للعلوية كافي النبايع والنسب والمال
 شرف العلم فوق شرف النسب والمال
 كما جزم به البرازي وارتضاء السكال وغيره
 والوجه فيه ظاهر ولذا قبل ان عائشة أفضل
 من فاطمة رضي الله عنهم ما ذكره الفهستائي
 والخفي كذولبت الشافعي

الحال متصداً لا امام الشافعي - ركن عظيم من أركان الاسلام رضى الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين جميعاً
 فخذله على هدى من الله تعالى كمن قد أهدى الباقين (قوله عن مذهبه) أى الامام الشافعي قال الصغير يرجع الى
 الشافعي - الامام المجتهد لا المقلد في العبارة مستنداً (قوله كتاب طه المصنف الخ) وعبارة قال في جواهر
 الفتاوى شفعوا به في حكمة بالغة زوجه قد تم امن حنفي - وأبوها لا يرضى فانه يصح له كالح وكذا لو زوجه
 نفسها من شفعوى - ومضى سكتنا أجناً أنه صحيح وان كان لا يصح عند الشافعي - والزوجان يعتقدان ذلك
 المذهب ولكن اذا كانا متقدمين في ذلك وسكتنا وجب علينا أن نجيب بما تقدمه ولو كان في السؤال
 ما جواب الشافعي في ذلك هل يصح عنده يجب أن يقال يصح عند أبي حنيفة ورحم الله تعالى اه وفيه أنه
 لا يجب علينا اعتقاد الخطأ بل الخطأ احتمال وان كان راجحاً والذي يعتقده مخالفه مخفي هو المذهب لا المظن
 كما تقدم وجوب الجواب بالمذهب انما يقتضيه على اعتقاد الخطأ بما هو موافق في صحة ذلك (قوله القروي)
 دفع اخاف نسبة الى القريه سميت بها الاجتماع الناس فيها (قوله فلا عبرة بالبلد) فاما جرحي القريه كفه
 اذ التاجر في المصر للتقارب جرح (قوله كالأعبره بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى الاولياء الجاهلة
 في الحسن والجمال هذين عن التارخية (قوله ولا يصوب بفسخ به البيع) كالخدا والمجنون والبرص والبصر
 والدفن (قوله المجنون ليس بكف) هو أحد قولين ووجهه أن المجنون يفوت مقاصد السكاح فكان أشد
 من الفقر ودناءة الحرقة وينبغي اعتقاده لأن الناس يبيعون بترويج الجنون أكثر من ذي الحرقة ان يشتهر (قوله
 أوجده) زاد في الشرع لئلا يلبس الحقة والظاهر أن المراد بالبلد والتوارث بينهما (قوله
 يعني المجهل) أى المتعارف تجهله ولا عبرة بالباقي وان كان حالاً كما مر عن الهندية (قوله كما مر) في شرح قول
 المصنف وما لا (قوله لأن العادة أن الآباء يتصلون عن الآباء المهر) ومع ذلك لا يلزم الاب مهراته الا اذا ضمنه
 كما يأتي في المهر (قوله لا النفقة) فإذا لم يكن للحي مال يتفق منه على الزوجة لا يكون كفواً وان كان أبوه غنياً
 وقد جعل منه المهر (قوله فلاولى العصة) وان لم يكن محرماً على المختار وخرج به القريب الذي ليس بعصبة
 والقاضي جرح (قوله الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح حتى انه قبل التفريق ثبت فيه حكم الطلاق والظهار
 والايلاء والتوارث وغير ذلك من مذهبهم وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال ليس لأولى ذلك لأن ما زاد على
 العشرة حقها ومن أسقط حقه لا يعتد به عليه (قوله دفعنا للعار) فان الاولياء يتبعون بنقصان المهر
 ويقضون بغيره ناشئة الحكامة وهذا الوجه قول الامام (قوله فلا مهر لها) لان الفرة جاءت من قبل من له
 الحق وهي فسخ كذا في شارح الملتقى (قوله قبل التفريق) - وان كان بعد الدخول أم لا (قوله لانتهاء النكاح بالموت)
 فلا يمكن الرقبة طلب الفسخ فلا يلزم اقامته لانها لا يقرمه الزوج خوف الفسخ وقد زال النكاح بالموت (قوله
 أمره بترويج الخ) أطلق في الأمر فتميل الامير وغيره ووضعها في الهداية في الامر وهو اتفاق وقيد يكون
 الأمر رجلاً لا مولا كان امرأته تزوجها من غير كف ولا يتخذ عليها كما ذكره الشارح بعد (قوله فزوجه أمة)
 أى لغيره أما لو زوجه أمة نفسه ولو كانت أمة فانه لا يتخذ كافي المحيط لثمة ولو زوجه عياد أو شوهاء لها ألعاب
 سائل وعقل زائل وشق سائل أو شلاء أو رقة أو صغيرة لا يجامع مثلها أو كابية أو امرأة حلت بطلاقها
 أو زوجه امرأته على أن تمر من مهرها ولها ولو بغن فاحش عند الامام أو زوجه رجلاً بأهل من مهر مثلها
 كذلك أو امرأة كان الموكل أوفى منه الموكل جاز (قوله جاز) في بعض نسخ نفذ وهي أن تب لأن الكلام
 في النفاذ لا في الجواز - حلي (قوله وقال لا يصح) صوابه لا يتخذ لأن العصة لا مانع منها حلي - ووجه عدم
 النفاذ أن المطلق ينصرف الى المتعارف وهو تزوج بالاكفاء (قوله وهو استحصان) وجهه أن كل واحد
 لا يهتز عن التزوج بمطلق الزوجة فكانت الاستحصانة بالتزوج بالكف - هداية وظاهره ترجيح قوله - ما لان
 الاستحصان مقدم على القياس الا في مسائل - حدوده ليس هذا منها جرح (قوله أو وابتة) عطف عام على خاص
 حلي - فيشمل الأمة وغيرهما من عليها ولاية التزويج ولو بنت أخيه الكبيرة عنده خلافاً لها ولو زوجه أخته
 الكبيرة برضاها جازاً اتفاقاً (قوله كالأمر به بعبئة الخ) وكألو أمره ببيضاء فزوجه موداً أو على القلب أو من قبله
 كذا فزوجه من أخرى (قوله أو أمة تخالف) ولا يعتد بها في الأمة يتزويج مدبرة أو أمة ولد أو كاتبة وحكم
 الرسول لحكم الوكيل في كل ما ذكر (قوله فزوجه غير كف) وان كان كفواً الا أنه أعمى أو مقعد أو صبي أو معتوه

ومضى مثلاً عن مذهبه أجانباً ذهبنا
 كتاب طه المصنف من الجواهر الفتاوى
 (والقروي كفه المسمى) فلا عبرة بالبلد
 كالأعبره بالجمال خاتمة ولا بالعقل ولا بصوب
 ينسخ م البيع خلافاً للشافعي لكن في النهر
 عن الرقيشاني المجنون ليس بكف (قوله أو أمة
 وكذا العصبية كفه بغير آية) أو أمة
 أوجده نهر عن الهداية (بالنسبة الى المهر)
 يعني المجهل كما مر (لا) بالنسبة الى (النفقة)
 لأن العادة أن الآباء يتصلون عن الآباء
 المهر لا النفقة ذخيرة (ولو نكحت بأقل من
 مهرها فلاولى العصة) الاعتراض حتى
 مهرها فلاولى (أو يفرق) القاضي فيها
 يتم مهر مثلها (أو يفرق) الزوج (قبل تفرق
 دفع المهر) (ولو طلقها) الزوج (قبل تفرق
 الولي قبل الدخول) (أو يفرق) الزوج (قبل تفرق
 فلو فرق الولي) (أو يفرق) الزوج (قبل تفرق
 له وان بعد ذلك المهر) (أو يفرق) الزوج (قبل تفرق
 أحد من قبل التفريق) (أو يفرق) الزوج (قبل تفرق
 بالانجام لانتهاء المهر) (أو يفرق) الزوج (قبل تفرق
 الفتاوى (أو يفرق) الزوج (قبل تفرق
 جاز) وقال لا يصح وهو استحصان مطلق
 تبعا للهداية وفي شرح الطحاوي قوله ما
 أحسن للفتوى واختاره أبو الليث أقره
 المصنف وأجبه وأنه لو زوجه منه الصغيرة
 أو مولا لم يجز كالأمر به بعبئة أو مولا
 أو أمة تخالف أو أمرته بترويجها أو مولا
 فزوجه غير كف - لم يجز اتفاقاً

جاء ولو كان خصيا أو عينا وان كان له التفريق بعد ولزوجها من أيته أو بأنه لا يجوز في قول الامام (قوله ينكح
 امرأة) قيد يكون المرأة منكرا لأنه لو عينها فزوجها وأخرى معها تنزه المعينة (قوله لا يتخذ) لأنه لا وجه
 لتفادها للمخالفة ولا إلى التفاد في أحدها ما غير عين البهالة ولا إلى التعيين لعدم الأولوية فتعين التفريق
 عند عدم الإجازة (قوله وتوقف الثاني) لأنه فصولي فيه (قوله لم تجز المخالفة) والفرق أنه في الأول أثبت الوكالة
 حال الجمع ولم يتفها حالة التفرد فصايل سكت عنها والتسبب على الجمع لا يدل على نفي ما عداه وفيما دنا
 الوكالة حال التفرد في الأولى وحالة الاجتماع في الثانية والثني مقيد فلا بد من مراعاة الثاني فلم يصروا كإحالة
 الانفراد وحالة الاجتماع (قوله غائب عن المجلس) أي مجلس الإيجاب (قوله في سائر العقود) هو أولى ما وقع
 في الكثر من قوة على قبول نكاح فائب لأنه ربما أفهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله وغيرهما)
 كالحج وإجارة مما هو من عقود المعاوضات أما عقود التبرعات كالهبة والعارية فتعقد بالإيجاب وحده
 وترتد بركة الآخر (قوله بل يطل) لما كان ينوهم من عدم التوقف أنه تام اكتفاء بالإيجاب وحده دفع هذا
 الإيهام بالاضراب ويحل البطالان إذا لم يقبل فصولي عن الغائب أما إذا قبله عنه توقف على الإجازة (قوله
 ولا تلحقه الإجازة) يعني أنه إذا بلغ الآخر الإيجاب فقبل لا يصح العقد لأن الباطل لا يجاز (قوله يقوم مقام
 القبول) أي وقد كفي من نفسه أيضا فلا إيجاب يتضمن الشرطين ولا يحتاج إلى القبول بعده (قوله كان كان
 وليا) صوته قول الجدة زوجت ابن أخي من بنت أبي وقد مات ابنه مثلا (قوله أو كيلا) صوته زوجت موكلي
 من موكلي وقد ثبت التوكيل من كل ويكفي شاهدان على وصايته ووكايتها على العقد لأن الشاهد
 يتصل بالشهادة العديدة (قوله أو أصيلا من جانب وصيلا) كقوله زوجت موكلي من نفسي وقد وثقه
 أن يتزوجها (قوله أو وليا من آخر) كقول ابن العم زوجت بنت عمي وهي فاصرة من نفسي (قوله ليس
 الواحد) أي المتولى للطرفين (قوله ولو من جانب) أي جانب الزوج أو الزوجة فتخرج هذا التقيد ما إذا كان
 فصوليا فقيم ما أو وليا من أحدهما فصوليا من الآخر أو أصيلا من أحدهما فصوليا من الآخر أو وصيلا
 من أحدهما فصوليا من الآخر فلهذا صور أربع باطلات عند هذا خلافا لثاني وبقيت صورة مسخيلة كونه أصيلا
 من الجهتين وبانضمام هذه الصور إلى الجنس المذكورة في الشرح نصير الصور عشرة وقد ذكرها صاحب البحر
 (قوله وان تكلم بكلامين) بأن يقول زوجت فلانا وقبلت منه بجر (قوله على الرابع) وهو الحق خلافا
 لما في الحواشي لا اتفاق أهل المذهب في نقل قولهما على أن الفصولي الواحد لا يتولى الطرفين وهو مطلق بجر
 (قوله إذ قبله) أي الفصولي في جميع صور (قوله غير متبرع) أي فيكون الواقع إيجابا بدون قبول وهو
 لا يتوقف على قبول غائب فيبطل وهذا هو ما أفاده بقوله لما تنزراخ (قوله ونكاح عيب) ولو مدبرا أو كتابا سحر
 (قوله وأمة) ولو أتم ولد نهر (قوله موقوف على الإجازة) فإن إجازة المولى بالقول أو بالفعل نفذ والإبطال (قوله
 كنكاح الفصولي) الفصولي هو من تصرف لغيره بغير ولاية ولا وكالة أو لنفسه وليس أهلا ولا غارضا له يدخل
 نكاح العبد بغير إذن ان قلنا أنه فصولي والأفوه ملحق به في أحكامه ودخل تحت تصرف الفصولي ما لو ملق
 طلاق زوجة غيره بشرط فهو موقوف فإذا أجاز الزوج تعلق بطلان الشرط ولو وجد قبلها لم تطلق إلا إذا
 وجد ثانيا بعدا بجر (قوله سبي) في البيوع توقف عقودها الخ) يانه العبي إذا باع ماله أو اشترى أو تزوج
 أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه يتوقف على إجازة المولى في حالة الصغر فلو طبع قبل أن يجيزه المولى فأجاز بنفسه
 نفذ لأنها كانت متوقفة ولا يتخذ بغيره ولو طلق الصبي امرأة أو دخلها أو أعتق عبده على مال أو دونه
 أو وهب أو تصدق أو تزوج عبده أو باع ماله بجماعة فاحشة أو اشترى بأكثر من القيمة مما لا يتفان فيه أو غير ذلك
 من لوفعه وليه لا يتخذ كانت هذه الصور باطله غير متوقفة ولو أجازها بعد البلوغ لعدم الجيز وقت العقد
 إلا إذا كان لفظ الإجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الإنشاء كأن يقول بعد البلوغ أو وقت ذلك الطلاق
 أو العتاق والصبي يدخل في الفصولي بناء على أنه يم من تصرف لنفسه وليس أهلا كما مر (قوله ولا بن العم)
 أي مثلا فلهذا الحكم في كل ولي مع موليته إلا القاضي كما تقدم (قوله الصغيرة) يدخل فيها ما عيناها
 من الجنونة والمعتوثة وتقييد بنت العم بالصغيرة أولى من إطلاق الكثر فإنه يم الكبيرة وليست صداد الانها ان
 وكنته فهو وكيل قيد خل في المسئلة النسبية والأفوه فصولي وقد تقدم بطلانه أن لم يقبل عنها أحد ولو أجازته

(ولو) زوجته المأموور ينكح أحدا
 (امرأتين في عقد واحد لا) يتخذ للمخالفة
 وله أن يجيزهما أو أحدهما ولو في عقدين
 الأول وتوقف الثاني ولو أمره بأمر اثنين
 في عقدتين فزوج واحدة أو اثنين في عقدتين
 جاز لا إذا قال لا تزوجني إلا امرأتين في عقدتين
 أو في عقدتين لم تقبل المخالفة (ولا يتوقف
 الإيجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر
 العقود) من نكاح وبيع وغيرهما بل يطل
 الإيجاب ولا تلحقه الإجازة انصفا (ويشترط
 طرفي النكاح واحد) بالإيجاب يقوم مقام
 القبول في خمس صور أصيلا من جانب وكريلا
 وكريلا من الجانبين أو أصيلا من جانب وكريلا من آخر
 أو وليا من آخر أو وليا من جانب وكريلا من
 زوجت يثق من موكلي (ليس) ذلك لو أحد
 زوجت يثق من موكلي (من جانب) وان تكلم بكلامين
 (بفصولي) ولو (من جانب) وان تكلم بكلامين
 على الرابع إذ قبله غير متبرع على قبول غائب
 أن الإيجاب لا يتوقف على السد موقوف
 (ونكاح عبد وأمة بغير إذن السيد موقوف
 على الإجازة) كنكاح الفصولي (سبي)
 في البيوع توقف عقودها كلها أن لها مجيزا
 العقد والابطال (ولا بن العم) أن يزوجه بنت
 عمه الصغيرة

بعده كذا في المنع قال أبو السعود وهذه المسئلة من جزئيات ما مر من قوله ولولي انكاح الصغيرة لانه اعم من
نكاحها لنفسه أو لغيره (قوله فلا بد من الاستئذان) وهو توكيل فهي داخله في مسئلة التوكيل الآتية وتثبت
الوصف كالسكوت كما ثبت بالصرح قال في الظهيرية لو قال ابن العم لا كبيرة الى أريد أن أزوجك من
نفسى فسكنت فزوجهما جاز (قوله لا يجوز عندهما) لانه أصيل من جانب فضولى من الآخر وبجاءة الفضولى
ولمن جانب لا تقوم مقام العبارتين فيكون باطلا ولا تلحقها الإجازة بعد (قوله وقال أبو يوسف يجوز) لان
ما يقوم بالفضولى عقد تام عنده فيصح أن يتولى الطرفين لانه لو كان مأمورا من الجانبين سقط فاذا كان فضوليا
يتوقف (قوله وكذا المولى المعتق) على أن المولى المقتضى اذا تزوج معتقة الكبيرة بلا استئذان لا يجوز ومثله
الحاكم والسلطان اذا تزوجا كبيرة بلا استئذان اهـ حلي وفي الهندي لا يجوز نكاح أحد على بالغة صحيحة
لعقل من أب أو سلطان بغير إذنهما بكر كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على إجازتها فان إجازته
بإذن وده بطل (قوله كذا في الجوهرية) من ابتداء قول المصنف ولابن العم (قوله بخلاف الصغيرة) أى فانه
لا يجوز لهما أن يتزوجا معا لقوان أذنت لعدم اعتبار إذنهما لانهم مارية في حلق أنفسهم ما وهو الذى صر
في التروع وهذا أولى من حله على جواز نكاحهما معا لهما لنعوض المذهب فلا حاجة حينئذ الى تحرير
(قوله من نفسه) العوايب اسقاط الجار لان زوج منه بنفسه الى المقول الثاني ويتعدي اليه بالسب قال
تعالى وزوجناهم بحور عين كافي القاموس (قوله كالاوكيل الخ) بشرط أن يعرفها اليهود أريد كراحمها
واسم أيها وجدتها ان كانت غائبة لان الغائبة لا تعرف الا بالنسبة حق لو قال تزوجت امرأة وكنتي بالنكاح
لا يجوز ما اذا كانت حاضرة متعينة ولا يعرفها اليهود فقال اشهدوا اني تزوجت هذه المرأة فقالت المرأة
تزوجت نفسي منه جاز هو المختار ولا ينها حاضرة والحاضرة تعرف بالاشارة فان أرادوا الاحتياط فكشف
وجهها حتى يعرفها اليهود أريد كراحمها واسم أيها وجدتها حتى يكون متفقا عليه فبقي الأمن من أن يرفع
الى قاض يرى قول من لا يجوز وهو نصير بن يحيى فيبطل النكاح وهذا كانه اذا كان الشهود لا يعرفون
المرأة أما اذا كانوا يعرفونها غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا عرف الكهنة ودانه أراد
المرأة انى عرفوها لان المقصود من النسبة التعريف وقد حصل باسمها وذكر الخصاص أنه لا يشترط
معرفة المرأة ولا ذكر اسمها ونسب اليهود حتى لو قال تزوجت المرأة التي جعلت امرها الى على صداق كذا
عندهم صح والمختار من المذهب خلاف هذا وان كان الخصاص كبيرا في العلم يقتضى به بجر ملخصا واستفيد
مما هنا أنه لا يشترط الشهادة على التوكيل انما المدار على معرفة شهود النكاح بانها أودكر النسب لهم
(قوله فانه ذلك) الاولى حذف قوله فانه لان اسم الاشارة ميتد مؤخر وقوله لاوكيل خبر مقدم وهذه
الزيادة أوجبت كون الخبر لا مبتدأ ولا يصح أن يجعل المبتدأ قوله أن يزوجها لانه يقتضى أن الوكيل عنها
مطلقا أن يزوجها من نفسه وفساده لا يقتضى اهـ حلي (قوله لانها نسبتة من زوجها) ولانها امرئة بل تزوج
من رجل نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة وهو الذى أفاده الشارح بالاصل (قوله
أو وكنته أن يصرف الخ) هذا مفهوم بالاولى مما قبله لانه تفويض في غير النكاح بحسب الظاهر واذا لم يملك
في تفويض النكاح فلا يملك في تفويض غيره بالاولى (قوله أو قالت له تزوج نفسي الخ) هذا هو المعتمد فيها
وقيل يصح (قوله أربعة أشياء) هي المبيع والعاقدان والتمن ان كان عرضا حلي وبجاءة البصر مريحة في أنها
أربعة خلاف التمس العرض وهو الموافق لما ذكره المصنف في الفضولى حيث قال وحكمه قبول الإجازة
اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائما وكذا التمس لو عرضا وكذا صاحب المتاع أيضا اهـ فلا يجوز إجازة وارثه
لبطلان بجمته (قوله الفضولى) يضم التمس في اللفظ من يشتغل بالإدعية منسوب الى الفضولى جمع فضل بمعنى
الزيادة المطلقة وقد غلب الجمع على ما أخبر فيه أبو السعود قال في المعرفة قول بعض الجاهلة لمن يأمر بالمعروف
أنت فضولى يقتضى عليه الكفر (قوله لا يملك نقض النكاح) لان الحقوق فيه متعلقة بغيره أما لو كبل بالنكاح
فيملك النقض يانه وكل رجلا بان يزوج امرأة فزوجه امرأة بالغة بغير إذنهما فليس لها حق نقض الوكيل
النكاح قولاً أو فعلاً بان يزوجها أختها (قوله بخلاف البيع) فيملك نقضه لان الحقوق فيه ترجع اليه بعد
الإجازة لانه يصير كالوكيل أبو السعود (قوله يشترط لزوم العقد الخ) فلو وكنته أن يزوجها ولانه بالتدورهم

قوله كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى
لو تزوجها من غير استئذان فسكنت أو
افعت بارضى لا يجوز عندهما وقال أبو
يوسف يجوز كذا المولى المعتق والحاكم
والسلطان كذا في الجوهرية بمعنى بخلاف
الصغيرة كما مر فليجوز (من نفسه) فيكون
أصلا من جانب وليها من آخر كالاوكيل الذى
وكنته أن يزوجها من نفسه فان ذلك
فيكون أصلا من جانب وكيلها من آخر
(بخلاف ما لو وكنته بزوجها من رجل
بخلاف ما لو وكنته بزوجها من رجل
فزوجها من نفسه) لانها نسبتة من زوجها
لا تزوجها (أو وكنته أن يصرف الخ) لم يصح
أو قالت له تزوج نفسي من شئت لم يصح
بغير إذن من نفسه كافي الخاتبة والاصل
أن الوكيل معرفة بالخطاب فلا بد من نكاح
النكحة (ولو أجاز) من له الإجازة (نكاح
الفضولى بعده) انه صح لان الشرط قيام
المعقولة وأحد العاقدين لنفسه فقط
(بخلاف إجازة بغيره) فانه يشترط قيام
أربعة أشياء كما سبق فروع الفضولى
قبل الإجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف
البيع يشترط لزوم عقد الوكيل موافقة
في التمس

فزوجها الياء بالفتحين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل النكاح وجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى والايحجب
المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا افرم الزيادة وان مكالم النكاح لم يكن له ذلك منع (قوله وحكم
رسول كوكيل) قال في التمهيد (تمهيد) بنى الرسول ذكره في المبسوط حيث قال اذا ارسل الى المرأة وسولا حرا
او عبدا صغيرا او كبيرا فقال ان فلانا بك ان تزوجيه فله ما شئت من مهرها وجميع الشهود كلامها
فان ذلك جائز اذا اقر الزوج بالرسالة او قامت عليه يثمة فان لم يكن احداهما فلا نكاح بينهما لان
الرسالة لما ثبتت كان الاثر فصولا ولم يرض الزوج بسنعه قال في الفتح ولا يخفى ان مثل هذا عينه في الوكيل
والله تعالى اعلم

(باب المهر)

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر نهر (قوله المداق) فيه سبع لغات
أصحها عندنا ما ذهب إليه في المداق والآخر ما ذهب إليه في المداق والآخر ما ذهب إليه في المداق والآخر ما ذهب إليه في المداق
والجاء وقد جدها بعضهم ما عدا الصدقة والعطية فقال

مداق ومهر لعله وفريضة • حياء وأجرهم مقرر العلاتي

(قوله مشرقية البكر) أي عشر قيمتها اذا كانت بكر او نصف المهر اذا كانت ثيبا والظاهر انه يشترط عدم
تقصان العنبر او نصفه من عشرة دراهم فان نقص وجب نكاحه الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة
مواضع كان مهر مثل أو مسمى أو محلي موضع ما ثم هذا ايضا ما يأتي له من أن مهر المثل في الآية بقدر
الرغبة فيها (قوله لحديث البيهقي) هو وان ضعف لا ينعقد طريقه ارتقى الى الحسن نهر (قوله ورواية
الاقول) في حديث عبد الرحمن بن عوف لما جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفة فأخبر أنه تزوج
فتال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم عقت لها فقال زنة فوات من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أولم ولو بشاة ذروا الجماعة فكذافي التبيين اه حلي وفي حديث التمس ولو خاتما من حديث (قوله تحمل على
المجمل) هذا على تقدير ان يراد بالنواة قوة القران أي ديهما وانه خمسة دراهم كما هو عند الاكثر أو ثلاثة دراهم
كما هو عند الامام أحمد رضي الله تعالى عنه سقط احتجاج الشافعي به رضي الله تعالى عنه كما في التبيين (قوله
وزن) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن (قوله مضروبة كانت أولا) فلو مسمى عشرة تبرأ
أو عرضا قيمته عشرة تبرأ لا مضروبة صح وانما اشترطت المسكوكة في نصاب السرقة نقلا لوجود الحد
(قوله ولو دينيا) حتى لو تزوجها على عشرة له على زيد صح وتأخذها من أيها ما شاءت فان اتعت المديون أجبر
الزوج على أن يوكها بالقض منه ولو على الالف التي له على فلان الى سنة فامت الزوج أخذته بالمال الى سنة
سنية وصح تزوجها على دين له في ذمتها كما قاله الحلبي (قوله أو عرضا) لم يذكر المنفعة وفيها تفصيل ان كانت
كخدمة أو ما هو حرا أو على تسليم القرآن وما أشبه ذلك لا تنفع التسمية ويرجع الى مهر المثل وان كانت
كسكنى الدار أو ركوب دابة أو زراعة أرضه جائز حيث علمت المدة هندية وأبوالهود (قوله وقت المدة)
فلو كانت قيمته يوم العقد عشرة وصارت يوم التسليم ثمانية فلا يسألها الا هو ولو كان على عكسه لها العرض
المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكبل والموزون لا ما جعل مهر الم يتغير في نفسه وانما التغير
في رغبته الناس بغير عن البدائع (قوله أما في ضمانها) أي لقيمة العرض الهالك أو المتهلك فيعتبر فيه يوم
القبض لانه اعتماد على ضمانها يومه فلو كان العرض باقيا والمستأجر بها لها انظارها أنما لا يتغير على تسليمه
ونأخذ نصف القيمة بل هو يحجر على قبول نصف القيمة لنفاذ نصرة فانيه حتى لو كان عبدا فاعتقه نفذ وعمله
فيما يتعيب بالتعيب اما ما لا يتعيب كالمكبل والموزون كان له بالطلاق قبل الدخول نصف عنه أبو الهود
ملخصا (قوله وتجب العشرة) أي وجوبها غير متأكد لان الكمال انما يكون بما يأتي في قوله ويتأكد
الى آخره (قوله أو دونها) انما لم يجز مهر المثل في تسمية مادون العشرة لان المهر فيه حقان حقها وهو
ما زاد على العشرة الى مهر مشاهها وحق الشرع وهو العشرة فاذا أسقطت حقها برضاها بما دون العشرة بقي حق
الشرع فوجب نكاحها قضا عليه اه نهر مختصر في ثلثي من ذلك ما اذا زوج أمته من عبده بأقل من
عشرة دراهم حيث لا تجب بل لا يجب شي أصلا لانه لا فائدة في إيجابه وقبل يجب ثم يقطع جوى ولو تزوجها على

وسمى رسول كوكيل

(باب المهر)

ومن اسماء الصدقات والصدقة والعطية
والعطية والعقرو في استملاء الجوهره العقر
في الجواهره وانما في الاماء مشرقية
البكر ونصف مشرقية التيب (أقله عشرة
دراهم) لحديث البيهقي وغيره لا مهر أقل
من عشرة دراهم ورواية الأقل يحمل على
المجمل (نصفه وزن سبعة) ولو دينيا أو عرضا
(مضروبة كانت أولا) ولو دينيا أو عرضا
قبل الوطء فيوم القبض (وتجب) العشرة
(ان وماها أو دونها)

ذراهم من ثمنه **الطلاق** كسدت وتزوجت فغيرها كان على الزوج قيمة ثمن المهر يوم كسدت على اختيار بغير
 قوله ويجب الاكثر بالفاطحة فالتقدير بالغير قطع النقصان قوله ويتأكد أي ينضم لزوم كله تلك الاشياء
 أما قبله فوجوبه ثابت الا أنه جائز في نفسه بالطلاق قبل الدخول قوله من الزوج الاول سدت لان
 الخلوة العينة لها شرائط تعتبر من جهته وجهتها العينة من جانبها لان جانبها فقط قوله أو موت
 أحدهما الموت كالوطء في حكم المهر والعدة لا غير كما في الزا هدى قوله أو تزوج ثانيا صورة لوطاقتها
 باتنا بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا في العدة ويجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة
 عليها فوق الخلوة بغير وانما فرضها في البائن لان الرجعي لا يبتدأ له نكاح ولا يفرض له مهر غير الاول وفهم
 من قوله لان وجوب العدة الخ أنه اذا طلقها ثانيا سدت مدة ولا يعتبر ما مضى من الاول قوله بغيره
 كما سببه وشعة ومفتاح ولم يبينوا حكم ذلك هل هو مكرره والظاهر أنه اذا كان ذلك المجر منه فلا زهارة
 والاكره وقد يأتى من الزوج للماشطة وغيرهما من النساء بازالة البكارة كما هو واقع كثيرا والظاهر أن فعلها حيث
 كان باجلزته يقر عليه المهر ويحرم ذلك على الزوج والمزيلة والزوجة لما فيه من الاطلاع على العورة
 من غير ضرورة مع مخالفة السنة قوله بخلاف ازالها أي ازالته ايهاة فهو من إضافة المصدر الى مفعوله
 قوله فانه يجب النصف بطلاق قبل وطء لم يتكلم على الواجب بدفعه المزيلة للبكارة هل يجب عليه الارش
 أو لا ويحرمز قوله فعلى الاجنبي أيضا أي كما أن على الزوج نصف المسمى أفاده في البحر قوله غيرهما قال في
 النهرو في جامع القصولين تدافع جارية مع أخرى فزالت بكارتها وجب عليها مهر المثل اه وهو باطلاقة نعم
 ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبي كما لا يخفى اذا لم يطلقها الزوج قبل الدخول
 فتدبره اه كلام النهرو فيه أن عبارة جامع القصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل
 بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها كما لا يخفى وحديثه يعارض الجواب نصف مهر المثل على الاجنبي
 فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول هذا وقال في المنع لك في جواهر الفتاوى ولو اقتضى مجنون بكارة امرأة
 بأصبع فقد أشار في البسوط والجامع الصغير أنه اذا اقتضها كرها بأصبع أو بجرا وبالة مخصوصة حتى أفضاها
 فعليه المهر ولكن مشايخنا يذكرون أن هذا وقع سهوا فلا يجب الا بالالة الموضوعية لقضاء الشهوة والوطء ويجب
 الارش في ماله اه كلام المنع فيصير قوله الحلبي قلت عبارة البسوط والجامع الصغير تؤيد ما في جامع
 القصولين من حيث يجب مهر المثل مطلقا وان لم يدخل الزوج بهاموكلام المشايخ فيسعدان الواجب
 في التدافع الارش اذ هو ازالة بغير الاالة الموضوعية فيكون ما وقع في جامع القصولين سهوا وانما فرض
 المسئلة في المجنون لانه لو كانت الازالة بالالة الموضوعية من عاقل حد قوله ويجب نصفه أي نصف المهر
 المسمى كذا في المنع فلم يسم مهر كافي للمقوضة فالواجب المتعة كما سيأتي قوله بطلاق لوقال بكل فرقة
 من قبله لكان شاملا لثقل رده وزناه ونقصه ومعاقته أم امرأته وبها قبل الخلوة فاستأنى عن النظم
 وفي القصة لو تبرع بالمهر من الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها به ودنصف المهر في الاول
 والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف التبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب بعود الى ملك القاضي ان كان
 بغير أمر اه قوله فلو كان ثلثها الخ تفريع على قوله ويجب نصفه ولعله لا يظهر بالنظر الى وجوب
 الدرهم ونصف قوله كان لها نصفه فيقتسمه ان لم يضره التبعيض قوله ودرهمان ونصف ثمة
 خمسة دراهم لانه اذا سمى أقل من العشرة وجبت العشرة ونصف بالفرقة قبل الدخول قوله بغيره والطلاق
 أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضى قوله لم يطل ملكها منه أي من جميع ما جعل مهرها حتى نفذ
 نصرفها في جميعه قوله فلهذا أي لتوقف عوده الى ملكه على القضاء والرضى قوله عبد المهر مفعول العتق
 والمراد أنه لا ينفذه منه عتق الكل ولا النصف قوله ونحوه المراد به الرضى اه حلبي قوله قبله أي قبل القضاء
 ونحوه قوله ونفذ تصرف المرأة من جهة المهر على قوله بل توقف الخ قوله وعليها نصف قيمة الاصل دون
 الزيادة قوله لان زيادة المهر الخ علتنا استبعاد من التمسك بالاصل واعلم أن الزيادة في المهر امامته متولدة
 كالسكن أو كالتسبيح أو منفعة متولدة كالأولاد أو كالأرض وكل ما لم يكن قبل القبض فيتنصف الا لغير
 المتولدة أو بعده فلا يمتنع فالاقسام ثمانية حلبي من المهر واذا علمت ما ذكر فالاول للشارح أن يقول لان زيادة

(و يجب (الاكثر منها من سبي) الاكثر
 ويتأكد (عند وطء أو خلوة تمت) من
 الزوج (أو موت أحدهما) أو تزوج ثانيا
 في العدة أو ازاله بكتارتها بغيره بخلاف
 ازالته بدفعه فانه يجب النصف بطلاق قبل
 وطء ولو ادفع من أجنبي فعلى الاجنبي
 أيضا نصف مهر مثلها ان طلق قبل الدخول
 والا فكله غيرهما (و يجب) نصفه بطلاق
 قبل وطء أو خلوة فلو كان ثلثها على ما قبله
 خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف (وطء
 النصف الصلح الزوج بغيره الطلاق اذ لم
 يصح صلبها وان كان (مسلما) لها
 لم يطل ملكها منه بل (توقف) عوده الى
 ملكه (على القضاء والرضى) فلهذا (لانقاذ
 لعتقه) أي قبل القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله
 (وتنفذ تصرف المرأة) قبله (في السكن لبقاء
 ملكها) وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض
 لان زيادة المهر انفسه له ينصف

المهر المتولد فهو يكون شاملا لقسميها من المتصلة والمنفصلة وأخرج غير المتولدة بقسمها فلا تنصفه وأما الزيادة
في خيار العيب فالزيادة المتولدة المتصلة أو المنفصلة الغير المتولدة لا تمنع الردية والمتصلة غير المتولدة والمنفصلة
المتولدة تمنع الردية وكل زيادة في البيع التماسد فانها لا تمنع الاسترداد والقبض الا زيادة متصلة غير متولدة
وكل زيادة متصلة متولدة أو غير متولدة تمنع الرجوع في الهبة بخلاف المنفصلة مطلقا ولا يمنع من رد المصين
في الغصب الا الزيادة المتصلة الغير المتولدة التي لا يمكن فصل المقصوب عنها كذا في البحر فاقلا صاحب
مقتضى هذه المواضع قائم بخصبة (قوله قبل القبض) ظرف لقوله تنصف ولا تخالف عبارة النهر التي جعلته
ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد فليأت (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر شافرا ه سطي وأصل الشفور
الخلق يقال بلدة شافرة اذا خلت عن السلطان والمراد هنا الخلوة عن المهر لانهما بهذا الشرط كأنهما انحلما
البيع عنه غير (قوله هو أن يزوجه الخ) الاحسن ما في الصرقانة قال وأما في الاصطلاح فتروجه موليته على
أن يزوجه الاخر موليته ليكون أحد العقدین عوضا عن الآخر (قوله معاوضة بالعقدین) أخرج به ما ليس
كذلك بأن قال تزوجتك بقي على أن تزوجني بتك ولم يقبل ليكون أحد العقدین عوضا عن الآخر ولا يؤدى
معنى ذلك تقبل الآخر فانه لا يكون شافرا اصطلاحا وان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو ذكر أحدهما
التعويض دون الآخر فاده صاحب البحر وأخوه (قوله وهو منى عنه خلوة) عن تسمية المهر من غير أن يجب
شيء آخر على ما كنت عليه عادة في الجاهلية أو هو محمول على الكراهة قال أبو السعود وهو يفيد أنه الآن
ليس بمنى عنه لوجوب مهر المثل فيه وأن المكره ليس منها عنه وفي كل ذلك نظر (فرع) لو تزوج بته من وجعل
على مهر مسمى على أن يزوجه الآخر ائتمه على مهر مسمى فان تزوجه فذلك واحدة منها مسمى لها من الآخر
وان لم يزوجه الآخر كان للمزوجة قيام مهر مثلها ان كان المسمى أقل منه لان رضاها بدون مهر المثل باعتبار
منفعة مشروطة لا يها (قوله فليق شافرا) ظاهره انه بايجاب مهر المثل فيه اذ وقع النهي وفيه بعد بل الظاهر
ثبوته لان ضرورة المنهى متحققه وان أبطل الشرع حكمها وأوجب مهر المثل وأعل أبو السعود أخذ ما ذكر
صاحبها من هذا المثل (قوله وفي خدمة زوج ح) فهو الحر ما صرح به المصنف بعد بقوله ولما خدمت لوه
وقوله سنة انما ذكره لتوهم صحة العقد بتعيين المدة فاذا لم يصح في العين ففي الجهول أولى (قوله للامهار)
ويحرم عليها تحديده لذلك كبرمة خدمة الاصل فرعه (قوله لان فيه قاب الموضوع) فان موضوع الزوجية
أن تكون هي خادمة (قوله ومفاده الخ) أى مفاد التعليل فانه في خدمة سيدها وأولم ليس فيه قلب
الموضوع والبحث لصاحبه النهر (قوله قصة شعيب مع موسى) عليهما السلام فان شعيبا استأجر موسى غنم
سنتين وأعطى رعي غنمه وجعل ذلك مهورا بينه قال في النهر واختلفت الرواية في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد
في تحميم ما خدمته وعدمه فعلى رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن سماعة أنه يجوز انتهى
(قوله برضى مولا) ويجب حينئذ على المولى تسليمه كما في البحر وأما اذا كان بغير رضى مولا فبقية الخدمة (قوله)
أو حر آخر برضا) قال في الهندية ولو تزوجها على خدمة حر آخر فان لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمتها وان كان
بأمره فان كانت خدمة معينة تستدعي مخاطبة لا يؤمن معها الاكتشاف والفطنة وجب أن تقع وتعطى
هي قيمتها أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على مشافع ذلك الحر حتى تدير
أحق بها لانه أجبر وحينئذ فان صرفته في الأول فكالأول وفي الثاني فكالثاني (قوله وفي تعليم القرآن)
أى يجب مهر المثل اذا تزوجها على أن يعلم القرآن (قوله للنص بالمال) أى للنص القرآني الدال
على طلب التكاح بالمال وهو قوله ان يتنوا بأموالكم (قوله وبأزواجكم الخ) أى الوارد في حديث سعد
الساعدي فانه صلى الله عليه وسلم قال له التمس ولو خائما من حديد فاقس فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة
والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور تمها فقتل عليه الصلاة والسلام قد
ملكتهما باسماء من القرآن وروى انكسكك أو تزوجتكها (قوله أو لا تعليل) أى لاجل أنك من حله القرآن
أو المراد ببركة ما جعل منه فلم يصح دليل لا بغير (قوله لكن في النهر) أصله صاحب البحر حيث قال وسياق ان شاء
الله تعالى في كتاب الاجابة أن الفتوى على جواز الاستيفار لتعليم القرآن والفقه فينبغي أن يصح تسميته مهرا
لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما تقدمت نقله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح

قبل القبض لابعاده (وجوب مهر المثل في
الشغار) هو أن يزوجه بته على أن يزوجه
الاخر بته أو أخته مثلا معاوضة بالعقدین
وهو منى عنه خلوة عن المهر فأوجبنا فيه
مهر المثل فلم يبق شافرا (و) في (خدمة زوج
ح) سنة (للأمهار) حلوة أو أمة لان فيه
قلب الموضوع كذا قالوا ومفاده صحة
تزوجها على أن يخدم سيدها أو وليها كقصة
تزوجها على أن تخدمه على خدمته عبده
شعيب مع موسى كصحة على خدمة عبده
أو أمة أو عبد الغير برضى مولا أو حر آخر
برضا (و) في (تعليم القرآن) لأن النص بالاشياء
بالمال وما تزوجتك بما. من القرآن
للمسبة أو لا تعليل لكن في النهر

أولها بشهرين فيسألها فارتدته بغير التلويح أو التمسك أو يردعها أو يقبل إن شئت
تسقط النكحة وكذا لو اشترى من مولاها المتباعدة الزوج في سبب النكاح فهو كغيرها في
التسمية من كل وجه أما لو سمعت من وجه كما إذا تزوجها بلى أن يمسكها بغيره وجب لها نصف المهر
لا المتعة مع أنه لو دخل بها وجب مهر المثل لا الشئ من الألف مهر (قوله وهو درع) فوجب المرأة كالمهر
العصا وبالقسم عبري الأخيرة (قوله وخمار) هو ما تغطي به المرأة رأسها (قوله ومطقة) هي الملاءة وهي
ما تلحف به المرأة قاله صاحب المقرب ولو أعطاه قيمة الأتوب دراهم أو ثيابا تجبر على قبول لان الأتوب
ما وجبت بهتأبيل من حيث إنه مال (قوله لا تزيد على نصفه) لأنه هذا التسمية التي هي آكد لا يرد على نصف
المسي في سند عدمها أولى (قوله ولا تنقص من خمسة دراهم) يعني إذا كان نصف مهر مثلها أقل منها (قوله به
يفق) هو قول الخصاص بحجة الولوالجي وقال وعليه الفتوى كما اقتضاه في النفقة (قوله فلا تنصب لها) بلى
ما قاله أبو الحسن القدوري وقال غيره لا لا تنصب وعليه فلا يستثنى (قوله فالمطلقات أربع) مطلقة لم توطأ
ولم يسم لها مهر فتنصب لها النكحة ومطلقة لم توطأ وقد سمى لها مهر وهي التي اختلف في استنصاب النكحة لها ومطلقة
وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة وطئت وقد سمى لها مهر فها تان بنصب لها النكحة فالخامس أنه إذا وطئها
بنصب لها النكحة سوا سمى لها مهر أم لا لأنه أو حتم بالطلاق بعد ما سلت إليه المفقود عليه وهو البنيح
فيستحب أن يعطى شيئا زائدا على الواجب وقد نظم بعض علماء الدين المواضع التي يجب النكحة أو تنصب
أولا ولا فقال

طوال النكاح صرنا أربعاً • واحدة يلزم أن تستنصفا
من كان قبل وطئها التعلق • ولم يكن في مهرها تحقيق
ولا شئ من النكاح • سداً لها أو لا إلى الوطء قدر
وأما استنصافها لا يجب • ولله أبو الحسين يندب
بغير التي معين صداقها • وكان قبل وطئها طلاقها

أو السجود (قوله فلا تنصب لها) سواء كانت الزيادة من جنس المهر أم لا من زوج أو ولي فقد صرح جواباً أن لا
والجدة لو زوج ابنته ثم زاد في المهر صرح وشمل الزيادة في الرجعة فتزوجها على ألف وقلت زنت والافلا وسواء
كان بلفظ الزيادة أم لا حتى لو قالت امرأة رجل زوجتك نفسي على ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح على
ألفين جاز النكاح لأنه أوجب على طيبته وزيادة وصحت الزيادة ولو من غير شهرود بغير مهر والاولى أن يقول صح
وتلزم بشرط قبوله الخ (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله أو قبول ولي الصغيرة) أي في المجلس ولو لم يقبل
هي كافي أنفع الوسائل (قوله ومعرفة قدرها) فلوراجعها وقال في ذلك في مهر لا يصح البهالة خاتمة (قوله وبقاء
الزوجية الخ) قال في البحر وشمل ما إذا زاد بعد موتها فأنها أصبحت إذا قبلت الورثة عند الإحرام خلافاً لما كان في
التبيين من السجود وشمل ما إذا كان بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة وأما بعد انقضاء العدة في الرجعي وفي
الطلاق الباشق أم أرفسته نقلاً وقال في أنفع الوسائل بقياس الزيادة بعد موتها أن يصح فيه صلح عند الإحرام
بالطريق الأولى لأنه في الموت انقطع النكاح وقامت محل التملك وبعد الطلاق قابل وماذا يصحكر بعضهم من أن
الزيادة بعد الفرقة باطلة محمول على أنه قول أبي يوسف وحده اه قال في التمه والظاهر عدم جوازها بعد الموت
واليدن واليه يرشد بقيد المحيط بهما لقيام النكاح إذ قد قلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد حلالة المبيع
لا تصح وفي رواية السجود تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بأن شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها
لم تصح اه والذي يظهر أن ما في المحيط والمعراج يخرج على قولها وحسبنا لا يشاق ما في التبيين وكون ظاهر
الرواية عدم صحة الزيادة بعد حلالة المبيع لا يقتضي أن يكون هو ظاهر الرواية هنا الفرق بين الفصلين فأم منه
المجهد فانه في النكاح أحق الله تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين فيه وهذه الزيادة من مراعاة الفضل يؤيده
مشرعية النكحة بخلافه المبيع (قوله جدد النكاح الخ) صورته تزوج امرأة وجعل لها مهرًا ألقاها جدد
نكاحها بزيادة ألف (قوله على الظاهر) أي ظاهر قول محمد في الأصل نهر ومقابله ما في الظهورية المتأخر عندنا
أن لا يلزم الألف الثانية لأنهم بالبيع جدد النكاح ولو ثبتت الزيادة إنما ثبتت في حق ضمن النكاح فإذا لم يصح
النكاح لم يصح ما في ضمنه والحاصل أنهم اتفقوا على أن النكاح بعد النكاح لا يصح والمبا الاختلاف في لزوم

وهي درع وخمار ومطقة لا تزيد على
نفسه (أي نصفه) مهر المثل أو الزوجية
(ولا تنقص من خمسة دراهم) لو قبلها
(وتعتبر النكحة بها) أي النكحة
(وتنصب النكحة لمن سواها) أي النكحة
(الامن من مهرها) وطئت قبل وطء
تنصب لها مهر وطئت قبل وطء
فالمطلقات أربع (بمقتضى)
أو غير من فاض مهر المثل (بمقتضى)
الطلاق من المهر (أو زيد) على ما سمى فانها
تلزم بشرط قبولها في المجلس أو قبول ولي
الصغيرة ومن شرط قدرها وبقائه الزوجية على
الظاهر نهر وفي الكافي جدد النكاح بزيادة
ألف لزمه الألفان على الظاهر

الزيادة (قوله ويجعل في الزيادة) وجوز المختار عند الفقهاء وجهه في التخصيص وجوب تصحيح التصرف ما أمكن
وقد أمكن بأن يجعل كونه زائداً في المهر (قوله لا يشبه أنه لا يصح بلا قصد الزيادة) أي فلا يجعل زيادة بلا قصد هاتين
(قوله في العقد) متعلق بالمهر ومنه وقوله بالنسبة متعلق باستصحاب والمراد بالنسبة قوله تعالى نصف ما فريضة
إذا فرض من غير ما لا يجوز يكون عند العقد وهذه العلة تصلح لعدم تصحيح المهر ومن بعد العقد وعدم تصحيح
الزيادة (قوله في الأول) المشار إليه بقول المصنف أولاً وما فرض بعد العقد (قوله ونصف الأصل في الثاني)
المشار إليه بقول المصنف ثانياً أريد فقوله سابقاً فالتامه مقيد بما إذا تأكد المهر بالوطء وقوله وصح
سطها) ولو بشرط كالتزويج بما تدينار على أن تحط عنه خسين منها قبلت كافي الخاتمة وقد يحطها لأن حط
أيها غير صحيح فإن كانت صغيرة فهو باطل وإن كانت كبيرة توقف على إجازتها فإن ضمنه الأب ان لم يجره البنت
فالنعمان باطل ثم بشرط في صحة الخط أن يكون المهر دراهم أو دنانير فلو كان مينا لا يصح لأن الخط لا يصح في الأعيان
وهو في عدم صحته أن لها أن تأخذ منه مادام قائماً فهو ملك في يده سقط المهر عنه وصح الخط ولو بعد الموت
أو البسوة ولا يفتى في صحة سطها من الرضى حتى لو كانت مكرهة لم يصح فلو خوف إهماله أن يضرب حتى وهبت
مهرها لا يصح أن كان قادر على الضرب ولو تزوج امرأته سرّاً أو أراد أن تبرئ من المهر فدخل عليها أحد قواؤه
وقالوا لها ما أن تبرئيه والافتقار للثبوت كذا وكذا فيسود وجهه فأبرأه خوفاً فهو كراه ولا يبرأ ولو لم يقولوا
فيسود وجهه فليس بأكره ولو اختلفا في الكراهية والطوع ولا يئنه فأنقول الذي أكرهه ولو أفاضاً إلى ثبوت فينة
الطواصة أولاً ولو قال لطلقة لا تزوجك ما لم تبيني مالا على من المهر فزويت مهرها على أن يتزوجها ثم أبى
الزوج أن يتزوجها فالمرافق على الزوج تزوج أو لم يتزوج ولو قال أبرئني من مهرك حتى أحب لك كذا فزويت
مهرها وأبى الزوج أن يهب لها ما وعد بعود المهر وعلى هذا الوفاة وحبته منك على أن لا تغلق أو على أن تخرج
لأن لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر ولو اختلفا في الاشتراط وعبره فأنقول له وقد عرف أن الخط
في مرض الموت وصحة توقف على الإجازة إلا أن تكون مبانة عنه وقد انقضت ما توهمه من الثلث فلو وجبته
له ثم مات فقال الزوج كانت في الصحة والورثة في المرض فالقول له لأنه ينكر المهر لهم فأنقلت الزوجها إن كان يملك
المهر فقد أبرأك يبرأ في الحال وليس بتعلق ولو قالت المهر الذي على زوجي لو الذي دخلكم أقراراً به ولو وجبته
في مرضه وماتت فمات الزوج قبلها فغداً دعوى لها فإذا ماتت فلو شهدا دعوى مهرها ولو أبى الاضطجاع معها
فقال لها أبرئني من المهر فأضطلع معك فأبرأه يبرأ وأعلم أنه بشرط في صحة إجرائها من المهر عليها بمنعها فلو
قال له أقوى وهبت مهرى منك فماتت وهي لا تحسن العربية لا يصح (تنبيه) لو جاء من الدين ليصلح مهمه
عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة (قوله قبل أو لا) وهذا بخلاف الزيادة فإنه بشرط فيها القبول كما مر في الإكرام
بجعله حياً لأنه يحس بالوجدان (قوله يمنع الوطء) هذا شرط في مرضها فقط على الصحيح ومثل المنع إذا كان
يلحقها به ضرراً أو مريضه فهو مانع مطلقاً لأنه لا يعبرى عن تكسر وقتور عادة بحر (قوله وطبقي) نسبة إلى
الطبع (قوله كوجود ثالث) فيه أن الخلوة لم تحقق لأنها وجدت مع المانع من محبتها (قوله من الحسى) لوجوده
حساً وجعله في البدائع من الشرعى لأنه يجرم جاءها بحضرة فلنكل وجهه (قوله فليس للطبقي مثال مستقل)
بل هو أتا طبيعى حسمى كوجود الثالث وأما طبيعى شرعى كالحبس فاه الحلبى وفى البصر والظاهر أنه لا يوجد لنا
مانع طبيعى إلا هو شرعى فلو أكتفوا بالمانع الشرعى عنه لكان أولى ونحوه في النهر ويمكن تمثيل الطبيعى دون
الشرعى بأمته فإنه لا يمنع شرعاً من فحش بل من زوجه محضرتة لكنه يمنع طبعاً جراً يعامل ما اختاره السر حسمى
كما يأتي (قوله كإكرام لمرض أو نقل) ليج أوجرة قبل وقوف عرفة أو بعده قبل طواف وأطلق في إكرام النقل فعم
ما إذا كان يذنه أو يغير ذنه وقد نصوا على أن له أن يخلها إذا كان يغير ذنه (قوله ورتق) لما كان ظاهر العطف
يقضى أن الرتق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع أنها من الحسمى فقد تلتا شرح قوله ومن الحسمى
(قوله التلاحم) به أن امرأته تقاء بينة الرتق إذا لم يكن لها حرق الإبال وفي المغرب ما يبيد اتحاد الرتق والقرن
والصل وعبارته القرن في القرع مانع يمنع من صلح الذكر فيه أما غدة لطيفة أو لحة أو عظم و امرأة رقابها إذا لاه
(قوله عظم) فيه قصور كما علت من عبارة المغرب (قوله غدة) هو بهذا التفسير داخل في القرن ومثل ما ذكر
الشعر داخل القرع المانع من جاءها (قوله ولو تزوج) هو العقد وبه جرم فاضى شأن (قوله لا يطلق معه الجماع)

وفي الخاتمة ولو وجبته مهرها ثم أكرهه كذا
من المهر وقيل صح ويجعل على الزيادة
وفي البرائة لا يشبه أنه لا يصح بلا قصد
الزيادة (لا ينصف) لا تخمس أس النسيف
بالمهر ومن في العقد بالنسبة بل يجب التمه
في الأول وأنه في الأصل في الثاني (وصح
حطها) كراهه (والخلوة) مبيتاً خبيره قوله
بارد كافي البصر (بلا مانع حسمى) كمرض
الأق كالوطء (وطبقي) كوجود
لا حدهما يمنع الوطء (وطبقي) كوجود
ثالث عاقل ذكره ابن السكك وجعله في الأسرار
من الحسمى وطبقي فليس للطبقي مثال
مستقل (شرعى) كإكرام لمرض
أو نقل (و) من الحسمى (رتق) بقصته
التي لا حسم (وغيره) بالسكون عظم (وعظم)
بقصته غدة (وصغر) ولو تزوج (لا يطلق
معه الجماع)

وفي الذخيرة التي تلحق بالجامع المرافقة (قوله ولا يجوز ولا يكره) يريد عليه ما قلناه على قبيل المتابع ثم انكر
لا تكرار مع ما تقدم لان ما سبق قبيل من الشارح وهذا من المستنبط فيه (قوله ولو تأملنا) او ما يباين من قبل
الثالث زوجه الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطهارة حضرة من هذا كذا في البحر (قوله او اجمعي) فصل صاحب
المتبع فيه فقال ان لم يقف على الحال تصح وأطلق الشارح في الاجمعي ضمه هذا (قوله ما قلنا) (قوله صغير لا يقتل)
يؤخذ من تفسيره ان المصنف الذي يعتدل هنا هو الذي يمكنه التعبير عن الحال الى اجمع (قوله وكذا الاجمعي) أي ظاهر
يقال فيه ما قبل في الجنون والمغشي عليه من التفصيل المذكور وفي السراج الجنون والمغشور كالصبي فان كان
يمقلان فليست بخلو وان كانا لا يمتثلان فهو خلو وفيه تأمل (قوله يمتنع) مقابلة ما برز به الامام السرخسي
في المبسوط بأن كلامه من يلزمه وبارئها تمنع عنها وهو قول الامام وصاحبه لانه يمتنع من فسخها بين يدي
أمنه طبعاً (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لا جنبي (قوله لا يمتنع مطلقاً) أي وان كان حقور لانه لا يمتنع على سببه
ولا يصلي من يمنع عن مسده كذا في التهر يعني وسببه هنا في صورة الغالب له اذ لا يمتنع على طبعه وان الرجل
قد يأمره بالامتناع عليه فيقع عند الكلب أنها منه تدين عليه فيعد وعليها فيكون ما دام وقد يقع عند الكلب
أنهما متصاحبان فيعين سببه بغيرها الا ان هذا نادراً (قوله أو كان الزوج) أي وان لم يكن حقوراً (قوله وكذا في
بالواو في بعض النسخ) أو هو غير مفسد طبعاً (قوله ولو من) أي من المانع وأطلق في هذه الاشياء فمما لو كانا
فيها ليلاً أو نهاراً (قوله وطريق) ان كانت باذنه وان لم تكن صحت عند يمينه لانه لا يمتنع في البحر الا على طهر
وصام) أي غير مقول عليه ما لا ياجب (قوله وصحراء) أي ليس بغيرها أحد ولكن لا بأس ان من حرره في الصحراء
عندية (قوله وسطيح) ليس على جوانبه سراً وكان السرور فيها أو قصر اجبت لو قام انسان يقع بصره عليها
لا تصح الخلوة اذ اخافا هجرم القبر فان أمنا صحت طهريه (قوله ويمنع به مقتض) قال في البحر اختص في البيت
اذا كان باه مفتوحاً وطريقاً بحيث لو نظر انسان وأما في مجموع التوازل ان كان لا يدخل عليها أحد الا
يأذن فهي خلوة ولو نحو في البيت في فيها ولو كان منه وبين من في البيت من النساء ستر يرقى يرى منه أو كان خصباً
بحسب لو قام انسان وأما لانه خلوة (قوله وما اذا لم يعرفها) لان التحسين لا يحصل بدون المعرفة بخلاف
ما اذا لم تعرفه والفرق انهما في الن من وطهر اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف مكسده فانه يجرم عليه كذا في البحر وفيه
أنه اذا لم تعرفه يجرم عليه على ما يمكنه منها فالتأخر أنها تمنعه من وطهرها بناء على ذلك فينبغي أن يكون ما دام حاله الحلي
قلت ان هذا المانع يفسد لانه بان غيره ما أنه زوجها فلهما باه التقصير من جهته يتحكم بعض الخلوة فيلزم المهر
(قوله والمندوب) هذا ما اوضحناه في التهر وقال في البحر ونبغي أن يكون صوم القرض ولو مندوباً راعى صحة الخلوة
انتفاها لانه في إفساده وان كان لا كفارة فيه فهو مائع شرعي (قوله ان تصح) أي الخلوة لسقوط الكفارة
بشبهة خلاف الامام ما لا نرى الله تعالى منه فانه يرى فطره بأكله ناسياً ولا كفارة تعلقه الذي يحدث انما حدث
على منظر (قوله وكل ما أعطى الكفارة) كشر وبجاع ناسياً ونسهاً أو نية نقل (قوله أداء) لان الحرمة في الاداء
أقوى منها في غيره لما اشككت عليه من افساد الصوم وهذا حرمة الشهور واغلب عليه بالكفارة مع افساد شهر
(قوله وصلاة القرض فقط) أما صلاة النفل ولو السنة المؤكدة الرباعية وغيرها والواجب فلا يمتنع صحة الخلوة
أشار اليه في البحر وأطلق في القرض قيم الاداء والقضاء معقول الحلي أي أداء كما يحسنه في التهر في نظر طر قوله
النور ولا بد من الترام هذا في الصلاة يعني الفرضية مطلقاً كما يظهر من سابق كلامه لانه أي به وداهلي بحث أخيه
في البحر من أنه ينبغي أن يكون مطلق الصلاة ما عدا الرباعية متأملاً (قوله فبايجي) أي من الاحكام (قوله
ولو يجبي يا) أي متجاوز الذكر والخمسين من الجلب وهو القطع قال في الفقيه والطاهر أن قطع الخلع يمتنع ليس
يشترط في الجبوبة ولذا اقتصر الاستيعاب على قطع الذكر حلي عن النهر (قوله أو خصياً) بفتح اللام المجهمة فصيل
يعني مفعول وهو من سلت خبيته وبق ذكره حلي (قوله ان ظهر حاله) أي قبل الخلوة (قوله كما يسطه في النهر)
بما رآه قال في البحر أشار المصنف الى صحة خلوة الخلق بالاولى وأقول يجب أن يراد به من ظهر حاله أملاً للمشاكل
فمن كان يوقوف الى أن يبين حاله ولهذا البرزوجه ولبه من نفسه لانه التكاح الموقوف لا يفسد باحاجة النظر
كذا في النهاية وأما في المبسوط أن حاله يبين بالبلوغ فان ظهر منه علامة الرجاء لم يصدق به أبوه أصلاً حكمه
بصحة تكاسه من حين عقد الايم فان لم يصل اليها أجل كالغنيون تزوج رجلاً تبين بطلاناً وهذا امر من

(ولو لا وجوده بالشهوة ما ولو تأملنا أو صحتها)
(الا أن يكون) الثالث (صغير لا يقتل)
بان لا يصح بها يكون يمسها (أو يمسها)
أو مسمى عليه (لكن في الزانية ان في الليل
صحت لاني التمسها وكذا الاجمعي في الاصح
(أو جارية أسدها) فلا تقع به حتى يمسها
(أو كلب يمتنع ان) كان (مستوراً) مطلقاً
(والكلب يمتنع ان) كلبه لا يمتنع مطلقاً (أو)
وفي النسخ وعندى أن كلبه لا يمتنع مطلقاً
كان (أو زوجة والا) يكن مستوراً وكان له
لا) يمتنع حتى يمسها عدم صلاحية المكان
بمسح وطريق وصام وصحراء وسطيح ومن
بأه مقتض وما اذا لم يعرفها (وسوم الطهارة
والتمسود والكفارات والتقاء غير مانع
لجسمتها في الاصح اذ لا كفارة بالافساده
ومفاده انه لو أكل ما أعطى الكفارة
أن تصح وكذا كل ما أعطى الكفارة (أو أداء) وصلاة
(أو المندوب) صوم رمضان (أو أداء) كان
القرض فقط (أو كلاً من فبايجي) أو خبيته
الزوجه (بجوباً أو غنياً أو شياً) أو خبيته
ان فاه وطاه والاشياء ليس على ظاهره
كما يسطه في النهر

حصة الزوج وان لم يكن تأثما بقائه المدة (قوله وأوقعها فيه) أي على الزوجين أي معه أي أو مع واسع الخلافة بعد
 الخلو طلاقا أو الحقة في المدة وقال الحلبي: إن الضمير للأحد لا يعني المدة ولم يتقدم من جمع بين (قوله إذا
 لحقا) الضمير للتطليق والطلاق لا يطلق فإله الحلبي (قوله القيل) يدل من الأول على (قوله أما المخير) أي حكم
 الخلو للمخير حكم الوطء (قوله بالملئ) مصدر ويعني اسم المفعول (قوله ووجبة) خمسة صور ثمان لا تكون للخلوة
 ووجبة ولا رجعة في مدة طلاق بعد ما يختلف الوطء بينهما (قوله سقوط وطء) أي حق الزوج في الوطء سقط به
 ولا يسقط بالخلوة (قوله نكاح البكر مبذول) أي متى أعطاهم الشرع لم يحتل بها فأنها بغير حقيقة وسكنا كما قاله
 المؤلف في شرح المتن (قوله كذلك التي) يعني أن التي من زوجته ثم وثق في المدة كان ضاوان خلاها لاسيما
 (قوله والتكفير) يعني أن الزوج أن وطئ نهارا في رمضان فعليه الكفارة وإن خلاها لاسيما قال في النهر وعذ
 التكفير هنا لا يذني ذلك الكلام في الخلو العصة وصوم الادم يفسدها كما (قوله ما قدمت عبادة) أي ما أتت
 يعني أن ودهما الزوج في عبادة يفسدها الوطء كالصوم والصلاة والاعتكاف الواجب قدمت وإن خلاها بالوطء
 أفاده الحلبي (قوله لا تنكحها طء نصف المهر) قد يقال إن هذا منافق أقولهم القول لثاني العمان عن نفسه
 وقد يجاب عنه بأن محل ما لم يثبت بيب الضمان وهنا قد ثبت بالعقد أو ما لم تقم قرينة وقد قامت وهي الخلو (قوله
 وإن أنكر الوطء) لأن المتصور من أنكاره الوطء دعوى سقوط نصف المهر وهي تنكح والقول للمتنكر باليمين قاله
 الحلبي والاولى أن يقول ولو أنكرت الوطء كما هو في نسخ لانه المتوهم ويدل عليه ما في المنع حيث قال ولو قالت
 لم يأتني يجب لها كمال المهر ولا يكون قولا لها ما من ذلك كافي القينة والخائفة وبجرم في التزم الوهابي ولعل
 الوجه فيه أن الشارع رد قواها حيث أقام الخلو العصة مقام الوطء وأدفعه عنه تعالى أعلم اهـ وإنما كان
 ما ظا الأولى لأن ما ذكره هو من موضوع المصنف (قوله ولو لم تنكح) في الخلو (قوله أي وتصاد فاعلى ذلك) أما إذا اختلفا
 فهي المسئلة السابقة (قوله الطرسوسي) نسبة إلى طرسوس بكرون بلاد املاي مخضب كان للارمن ثم أعيد
 إلى الاسلام في عصرنا قاله وس (قوله وأقره المصنف) وشيخه في البحر وعبارة المصنف كانت لعلها الحلبي ولو لم تنكحه
 في الخلو ففيه اختلاف المتأخرين كافي الذخيرة والقينة واختار الطرسوسي تفقها من عنده أنها إن كانت بكرا
 صحت الخلو لأنها لا تؤمأ الاكرها وإن كانت ثيبا لا تصح لعدم تسليم البضع اختيارا فكتا داضية بإسقاط
 صحتها بخلاف البكر فأنها تستحي اهـ لا يقال كيف يعمل بالبحث مع وجود النص لا تقول ظاهر كلامهم أنه
 لأن من قدماء المذهب عليه على أنه توفيق بين القولين لم يخرج من كلامهم (قوله ولو قال) أي لغير المدخول
 بها حلبي (قوله فخلاها) أي بخلوة صحيحة لانه المتبادر من لفظ الخلو كذا في الحلبي قلت قد عد في البحر والنهر من
 موانع صحة الخلو هذا التطليق فهي فاسدة (قوله باتسا) تصرح بهم بأن الطلاق الواقع بعد الخلو العصة يكون
 بائنا منع أي فهذا أولى لعدم صحتها فأنها لا تأكل الوطء الا في وجوب المدة (قوله لوجود الشرط) على لفظك وأما
 على كونه بائنا فهو موافق لما مناه عن المنع أفاده الحلبي (قوله ووجب نصف المهر) لأن كاله يمكنه من الوطء محسا
 وشريعا وهو ناجز بما خلاها باتس وحرم وماؤها فكان غير متكر شرعا فوجب نصف المهر واه هذه العلة لم تجب
 العدة فإن قلت غاية ما لازم من هذا التعليق أنها خلو فاسدة والعدة لازمة فيها كما سبق في قلت الفرق أن الزوجية
 باقية فيما سبقت بخلافها هنا حلبي (قوله ولا عدة عليها) فلا نفقة ولا سكنى ولا كوة ولا ميراث لأنها من فروع
 وجوب العدة (قوله وتجب العدة) ظاهره أنها واجبة قضاء وديانة وفي الجنبى عن العتاي تكلم مشايخنا
 في العدة الواجبة بالخلوة العصة أنها واجبة ظاهرا أم على الحقيقة فضل لوزوجت وهي متفق على عدم المدخول
 حل لها ديانة لا قضاء بحر (قوله توهم الشغل) أي شغل ربه بالولة فإله المدة في الشرع والولد لأجل التسبب
 فلا تعد في إبطال في الغير غير وغيره وقد يقال إن التوهم منتف مع الفساد خصوصا إذا كان المانع حيا
 (قوله فإله القدوري) في شرح مختصر الكرخي مناية (قوله تجب العدة) لثبوت العدة كمن حقيقة (قوله كسفر)
 لا يطلق معه الوطء كمال (قوله ومرض مدنف) الدنف حمز كالمرض الملازم ودنف المريض ككفر ح نفل
 فاموس (قوله لا تجب) لانعدام التمكن حقيقة (قوله لانه نص محمد) في الجامع الصغير (قوله قاله المصنف) أصله
 لشيء في البحر (قوله الموت أيضا) أي كأن الخلو كذلك والمراد موت أحد الزوجين (قوله في حق العدة)
 فإذا مات وجب عليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر (قوله حتى الخ) تخيير على ما فهم من قوة فقط وقية أنه

وأوقعوا فيه نطفة إذا ماتا
 وقيل لا والسواب الأول القيل
 أما المخير فالأحسن ما آله
 ووجبة وكذا التوريت معقول
 سقوط وطء واحلال لها وكذا
 نصير به نكاح البكر مبذول
 كذلك التي والتكفير ما قدمت
 عبادة وكذا بالنسبة كعمل
 (ولو أقره فأنكح) بعد المدخول وقال الزوج
 قبل المدخول قال قول (أما) لا تنكحها طء
 نصف المهر وإن أنكر الوطء ولو لم تنكح
 في المدة فأن بكرا صحت والا لان البكر
 إنما سقط كرها كما جئ به الطرسوسي وأقر
 المستف (ولو قال إن خلوت بك فأن طائفي
 فخلاها طائفت) باتسا لوجود الشرط (ووجب
 نصف المهر) ولا عدة عليها بزانية (وتجب
 المدة في الكل) أي استصحابا لتمام الشغل
 (استصحابا) أي استصحابا لتمام الشغل
 (وقيل) قاله القدوري واختار القرائني
 وفاضل خان (ان كان المانع شريعا)
 وكسوم (تجب) العدة (وان) كان (حيا)
 كسفر ومن مدنف (لا) تجب والمذهب
 الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي الجنبى
 الموت أيضا كالوطء في حق العدة والمهر فقط
 حتى لو ماتت الأتم قبل دخوله بها حلت بنتها

(قبضت الق المهر فوهبت له وطلقت قبل
وطموجع) عليها (نصفه) لعدم ثبوت النفقة
في العقود (وان لم تقبضه أو قبضت نصفه
قوهبت الكل) في الصورة الاولى (أو ما يفي)
وهو النصف في الثانية (أو) وهبت عرض
المهر كتوب معين أو في الذمة (على التقض
أو بعده لا يرجع لحصول المقصود) ونكحوا
بألف على أن لا يخرجها (على الباد
أو لا يزوج عليها أو) نكحها (على الباد
أو طام بها وعلى الثنين أن يخرجها ثم إن دفع)
بما شرطه في الصورة الاولى (أو طام) بها
في الثانية (فلها الألف) رضاها فهنا
صورتان الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط
يتقها والثانية تسمية مهر على تقدير وغيره
على تقدير (أو لا) يوف ولم يسم (المهر المثل)
نفقه رضاها بفواشا النفع لكن (لا يزال) المهر
في المسئلة الاخيرة (على الثنين ولا تقص
من ألف) لاتفاقها ما على قلت ولو طلقها
لجعل المدخول نصف المهر في المستثنى
ل سقوط الشرط وقال الشرحان معصيان
(بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ان كانت
بينة وعلى الثنين ان كانت بينة فانه يصح
الشرطان)

الفرمان

الثانية لانه لا يدري أن الزوج يضر بها اه حلي (قوله في الاصح) ونصر في نوادر ابن معاذ عن محمد بن علي
الاخلاف وضعفه في البصر حلي (قوله بخلاف ما في الرد الخ) كان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة مع مسئلة الاصل
والا لئلا يفتقد حكمهما كما في شرح الملقح حلي (قوله والافهر المثل) هذا قياس قول الامام وقياس
قول صاحبين صحة التسميتين أبو السعود (قوله لزمه الكل) لأن المهر انما يشرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة
وفي شرح الملقح وان شرط في النكاح البكارة بلا زيادة شئ لها بان تزوجها على أنها بكر فوجدنا قياسا على كل المهر
أي مهر المثل بلانسمية أو المسمى بلا نقصان لأنها تذهب بأشياء فليحسن الظن بها رخص كذا لو شرط أنها شابة
فوجدنا يجوز اه (قوله ولو تزوجها على هذا العبد الخ) ضابط هذه المسئلة أنه رقد بين اثنين مختلفين سواء
اختلف الجنس كما في العبد والالف أو اتحد كما في العبدين وقيد بالتزويج لأنها اذا خالعت أو اعتقت أو أقر كذلك
وجب الأقل ومحل ذلك اذا لم يجعل لها أوله الخبار في الاخذ والدفع أما لو قال على أنها شابة وأخذها من شابات
أو على أني بانها راء عذبة أيها شئت فانه يصح كذلك كما في البصر وغيره (قوله أو الالفين) أشار به الى أن ذكر الالف
ليس احترازا ولو قال أو على هذا الف أو الالفين لغيره أنها مسئلة أخرى في مصداق الجنس لأن أحد الشقين أريد
من الاثر تسمية لكان أولى وقد فعل كذلك في البصر (قوله أو على أحد هذين) أراد به ذاتا لا فرقا بين كلمة أو
ولفظ أحدهما حلي عن المنع (قوله وأحدهما أو كس) فلو كانا سواء فلا تحكم ولها الخيار في أخذ أيهما شامت
بهر (قوله حكم مهر المثل) هذا مذهب الامام وقاله الأقل (قوله ظها لا رفع) هذا في المماثلة ظاهر ووجهه
فما اذا كان أرفع أنما رخصت به ويقال نظيره في الاوكس (قوله لأنها الاصل) أي عند فساد التسمية (قوله وجبت
المتعة) وما في غاية البيان من أن لها نصف الأقل اتفاقا ليس على اطلاقه (قوله أو عبد الخ) لو أعاد الفعل
في المعاطف كالـ أو في دفعات توهم أنه من المسئلة الاولى إذ موضوع هذه أنه تزوجها على شئ بين جنسه دون
نوعه (قوله أو نوب هروى) نسبة الى امرأة بله معلوم (قوله أو فراس بيت) قال في المنع وان تزوجها على فراس
بيت حمت التسمية ولها الوسيط مما جرت عادة أهل بلد هاذن لئلا يعطى ما حقت به على القبول (قوله أو عدد
معلوم) مراده بالعدد ما يشغل الواحد بكم وفيه ذكر هذه الاشياء مهمة لانه في المعين كهذا العبد أو الفرس
ينبت الملك فيه لها بمجرد القبول ان كان مملوكا وكذا لو لم يكن مشارا اليه الا أنه أضافه الى نفسه كعبدى لأن
الاضافة الى نفسه من أسباب التعريف كالإشارة لكن لا تغيير على قبول القية في المضاف الى نفسه فان لم يكن
مشارا اليه ولم يصفه الى نفسه بأن قال تزوجتك على عبد زيد فلها أن تؤاخذ به بشرائه لها فان عجز عن شرائه
لزمته القية ولو قال على عبيدى وله أعبدت لهما الملك في واحد وسط مما في ملكه وعليه تعيينه أبو السعود
(قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهم ما لم يتم
كل جنس له وسط معلوم حلي (قوله الوسيط) لانه ذو حظ من الجيد ولو حظ من الردي (قوله أو قيته) أي ان
شاء أعطى ما حقة الوسيط ونجبر لأن الوسيط لا يعرف الا بالقية فكانت أصلا في الإبقاء وتعتبر القية بحسب اختلاف
الاقوات من الغلاء والرخس على الاصح (قوله وكل ما يجوز الخ) لما بين المصنف من أنه انما يشرع في أخذ العين
أو القية أشار اليه الشرح بالتفصيل فالحيوان لا يجوز فيه السلم والنوب يجوز فيه (قوله وكذا الحكم في كل
حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قيدا ولو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسيط أو قيته لكان
أخصر وأشغل فانه يتم نحو العبد والنوب الهروى فأخذه الحلي (قوله المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام)
كأنسان قاله المصنف (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام كالقيم فانه يشغل المعز والضأن والبقر فانه يشغل
الجاموس والاحكام متعددة في الزكاة وتكميل النصاب وأما اختلافها في الايمان فليعرف ومثل المصنف للزوج
سابقا برجل (قوله لانه لا وسط له) لتعدد أفراد ما دخل تحته (قوله ووسط العبد في زماننا الحلي) وأما أعلاء
فالروى وأدناه الزنحى كذا في البصر والنهر والمنع ولعل هذا كان بحسب عرفهم أما في عرفنا فالحلي لا يجب
الا بالنسب عليه لأن العبد متى أطلق بصره لا يصر في الاثر الحلي فان اقتصر على ذكر العبد وجب الوسيط
من السودان (قوله وان أمهرها العبدين) أو أدب بالعبد الشينين الحلاين وأراد بالجز أن يكون أحدهما لا يعمل
تسميته فدخل فيه ما اذا تزوجها على هذا البيت وهذا العبد فاذا العبد حر أو على مذبح حتى فاذا أحدهما شاة
كذا في شرح التماسوى (قوله فمهرها العبد) وهذا اختلاف ما لو استحق أحدها فلها الباقي وقية المستحق

اقتدا في الاصح قلها المماثلة بخلاف ما لو ردد
في المهر بين القلة والكثرة للنبوة والبكارة
فانها انما يميزها الأقل والافهر المثل لا يزداد
على الاكبر ولا يتخص من الأقل فتح ولو شرط
البكارة فوجدنا قياسا على هذا العبد أو
في الزانية (ولو تزوجها على هذا العبد أو
على هذا الالف) أو الالفين (أو على هذا
العبد أو على هذا العبد) أو على أحد هذين
(وأحدهما أو كس) (قوله الفاضل
(مهر المثل) فان مثل الالف أو فقهها الاوكس
الالف أو مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس
والافهر المثل (وفي الطلاق قبل الدخول
يحكم بنفقة المثل) لانها الاصل حتى لو كان
نصف الاوكس كس أقل من النقة وجبت
المتعة ففتح (ولو تزوجها على فرس) أو عدد معلوم
أو نوب هروى أو فراس بيت أو عدد معلوم
من نحو ابل (فالواجب) في كل جنس له وسط
(الوسط أو قيته) وكل ما لم يجوز السلم فيه
فانها بالزوج والا فلهما (وكذا الحكم)
وهو لزوم الوسيط في كل حيوان ذكر جنسه
هو عند النكاح المقول على كثيرين مختلفين
في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على
كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهر العبد
كنوب ودابة لانه لا وسط له ووسط العبدين
في زماننا الحلي (وان أمهرها العبد
في الحال ان) (أحدهما حر فمهرها العبد
عند الامام

ولو استعملها فيها قيمتها كذا في شرح الطحاوي (قوله ألقه) أي المهر (قوله وعند الثاني الخ) وعند الثالث
لها المهر الباقي وقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من العبد بغير (قوله كشهود) أدخلت الكتاب فزوج
الاثنين مما ونكاح الاخت في عدة أختها والعدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة ونكاح الكافر
مسئلة فلا يحدان ويثبت النسب وعليها العدة (قوله بالوطء) وقبل الوطء لا حكم له أصلا ولا يجب به الامهر
واحد وان تكرر وكذا كل وطء حصل عقب شبهة الملاء بخلاف شبهة الاشتباه كوطء الابن جارية أبيه فلا حكم
وطء مهر وعظم ما لو كان الواطئ صبيًا وقامه في البصر (قوله في القبل) قيد به لانه لو وطئها في الدبر لا يلزم مهر لانه
ليس بمحل للقتل واذا علم الحكم في وطء الدبر بعد في المس والتقبيل بشبهة بالاولى بغير (قوله لموطئها) قوله لموطئها
بسبب فساد العقد فلا يثبت به التمكن فهي غير صحيحة كالملوطة بالمناض فلا تقام مقام الوطء (تنبيه) لو وطئ
المعتدة من طلاق ثلاث وأدعى الشهة ان كانت الطلقات الثلاث بجهة تظن أنهم لم تقع فهو غلق في موضعه فيلزمه
مهر واحد وان ظن أنها تقع لم تكن ظن ان وطأها حلال فهو غلق في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر ولا يعد
الواطئ به زانيا ولا يكون الولد زنا (قوله ولم يرد مهر المثل الخ) ذكر صاحب البصر بعد قول حافظ الدين في الكفر
ومهر مثلها الخ ما عساه معز بالخلاصة من نصيب المهر الذي يجب بالوطء بشبهة مهر المثل للذكر كور
هنا بل المقر وفسه الاستيعاب بأنه الذي تستأجر عليه بالزنا لو كان حلالا أو السوء ولكن قول المصنف
ولم يرد على المسمى وقول الشارح بعد ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل فيعد ان أن الزاد مهر المثل المتعارف
ولعل في المسئلة قولين (قوله هي المسمى) ولو كان أقل من العشرة بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر
المثل فانه لا ينقص عن مهره ويحل عدم الزيادة على المسمى في نكاح غير المحرم أما فيه فيجب مهر المثل بالغا
ما بلغ كذا في الثانية والمراد المسمى المعلوم أما الجهول فيجب فيه مهر المثل بالغا ما بلغ (قوله ولكل واحد منهما
فضله) أفاد به أن الفسخ يتحقق منها كما يتحقق منه وقد نبه عليه صاحب النهر (قوله ولو بغير محضر من صاحبه)
أي حضوره فهو مسمى (قوله في الأصح) وقبل بعد الدخول ليس لاحدهما فضله بغير محضر من
صاحبه حلبي عن النهر وغيره (قوله فلا يثنى وجوبه) قال في النهر وقول الشارح ولكل منهما فضله بغير
محضر من صاحبه لا يرد به عدم الوجوب اذا شك في أنه خروج عن المعصية وانظر وج منها واجب بل أفاد
أنه أمر ثابت لاحدهما أي لكل واحد منهما على الأفراد حلبي موصفا (قوله بل يجب على القاضي) اضرب
اتعالى (قوله ونجب العدة) أي بالحض أو بالاشهر وكذا يجب عليه العدة اذا كانت هذه الموطوءة أخت امرأته
فصرم عليه امرأته الى انقضاء عدتها وكذا اذا كانت هي الخامسة أو السعد ولا احدا عليها في هذه العدة
ولا ثمة لها فيها لان وجوب النفقة باعتبار الملك الثابت بالنكاح وهو منتف هنا (قوله بعد الوطء)
أجاب به فلا حكم له من وجوب عدة وثبت نسب حلبي وقد نبهناه (قوله لا انخلو) أي لا تنجب العدة في النكاح
الفاسد بعد انخلوها لعدم اعتبارها وجوب العدة ولو في انخلوها العادة انما هو بعد النكاح الصحيح (قوله
للطلاق) متعلق بيجب وفي تيمره بالطلاق نظرون في الفرقة هنا فسخ لا طلاق ولذا قال في البصر ولا ينفق الطلاق
في النكاح الفاسد بل هو متاركة وأجب بأن الطلاق قد يراد به التارك كما سيأتي في نكاح الرقيق في طلقها
أو فارقها حلبي زيادة (قوله لا الموت) أي موت الرجل قبل الوطء أما لو مات بعد الوطء وجبت عدة الموت قطعاً
كما يأتي في باب العدة ١٥ - لبي قلت الذي يأتي في العدة أنها تعد ثلاث حمض في الموت والفرقة وجبت عدة الموت
الشارح لا الموت أي لانه عدة الموت فلا يثنى أنها تعد عدة الطلاق بعد الموت (قوله من وقت التفريق)
أي تفريق القاضي ومثله التفريق وهو فضله ما العقد أو وضع أحدهما وقال زفر من آخر الوطأت واختاره
أبو القاسم الصاروخو لصح الجمع بينهما في البصر وظاهر كلامه - م أن ابتداءه من وقت التفريق قضاء وديانة
وفي فتح القدير ويجب أن يكون هذا في القضاء أما فيما بينها وبين الله تعالى اذا علمت أنها حاضت بعد آخر وطء
ثلاثاً فبني أن يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى اه (قوله أو متاركة الخ) قال في البصر ولا يتحقق
المتاركة الا بالانكاح ان كانت مدخولاً بها كقوله تاركك أو تاركها أو خليت سبيلاً أو سبيلها أو خليت أو أما
غير المدخول بها فتصق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود إليها وعند البعض
لا تكون المتاركة الا بالقول فيها - في لو تركها ومضى سنون لم يكن لها أن تتزوج بآخر اه وشرطي الفصول أن

(ان ساوى ألقه) أي عشرة دراهم (والا بل
لها العشرة) لان وجوب المسمى وان قل ينع
مهر المثل وعند الثاني لو اقية الحرة ولو بعد
وروجه الكمال كالواستن أحدهما (ويجب
مهر المثل في نكاح فاسد) وهو الذي فقد
شرط من شرائط الصحة كشهود (وطءها
في القبل لا يغيره) كالملوطة لحرة وطلقها
(ولم يرد) مهر المثل (على المسمى) لرضاها
بالطء ولو سكنان دون المسمى لزم مهر المثل
لنفسه التسمية بفساد العقد ولو لم يسم أو
جهل لزم بالغا ما بلغ (و) ثبت لكل واحد
منهما فضله ولو بغير محضر من صاحبه
دخل بها أو لام في الأصح خروج عن المعصية
فلا يثنى وجوبه بل يجب على القاضي
التفريق بينهما (ونجب العدة) بعد الوطء
لا انخلو للطلاق لا الموت (من وقت التفريق)
أو متاركة الزوج

بحال لها اذ هي وتزويجى فان لم يقل لها ذلك لا تكن متاركة انا دعى النهر ونحو المتاركة بالزواج ناسى فيها
فيه معنى التاركة فيقتصر على الزوج اما الصنع فرفع القيد لا يقتصر به وان كل في معنى التاركة انا دعى
(قوله في الاصح) رجه في البحر عليه اقتصر الزبلى وقيل ان عليها شرط لعصمة المتاركة وصح حتى لو لم تعلم
لا تنقض عقدتها واعلم ان الزوج لا يحد بوطئها بل التفريق الشبهة ويحد اذا وطئها بعد التفريق بحسب هذا
في البدائع (قوله ويثبت النسب) اما الارث فلا يثبت فيه وحمله الموقوف احوال السوء (قوله احتياطاً) أى
في اثباته لاحياء الولد (قوله وتضمنه) أى ثمة ثبوت النسب (قوله فأكثر) أخذه ان التقدير بالاقول انما هو
للاختراز عندونه لا محذور عن أكثر ثمة الحمل لانها لو جاءت بالولد لا كثر من سقن من وقت العقد والدخول
ولم يفارها فانه يثبت شبهة انصافاً بجر (قوله وغالاً ابتداء المذلة الخ) وغالاً الاختلاف نظره فيما اذا أتت
بولد لسنة أشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبته على المتبقي به (قوله ووجه
في البحر) ترجحه لا يقاوم الاقواء بالاقول قال فيه ولا يفتى أن النسب حيث كان يحنط في اثباته فالاختلاف وقت
العقد أم لا (قوله وتظم منها العشرة الخ) قال وبقي من التصرفات الفاسدة والصدقة والخلع والشركة والسلم
والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسيه فالصدقة كالهبة الفاسدة مضمونة بالتبض
والخلع حكمه أنه اذا بطل العرض كالمبيع على خراً وخفيراً وميتة وقبع بائناً والشركة التي فقد شرطها يحصل
الرجوع فيها على قدر المبال ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده وحكم السلم اذا فقد شرط من شروط العصة
أن رأى من المال فيه كاذب وسوب وحكم الكفالة الفاسدة كما اذا جهل المكفول عنه فهو ما يباعه أحد افعلى عدم
الوجوب عليه ويرجع على أذاه أما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر أنهم لم يفترقوا بين فاسدها
وباطلها وصرحوا بأن الاقالة كالسكاح لا يظلمها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله
وقالوا وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية أى المبيعة فهي باطلة اه (قوله وقاسد من العقود
عشر) هذا مضمون عدد فبعد الحصر أو مراده من العقود المذ كورة في النظم (قوله اجارة الخ) بدل مفصل
من يحمل (قوله وحكم هذا الاجر) حكمه مبتدأ والاجر خبره واسم الاشارة الى الاجارة الفاسدة باعتبار المذ كور
(قوله وحوب أدنى مثل) أدنى بمعنى أقل وهو يدل عما قبله وقوله مثل مضاف اليه وقوله أو مسمى مطوف على
مثل والاضافة بيانية أى الواجب الأقل الذى هو المسمى أو أجزا المثل فيما اذا فسدت الاجارة بشرط فاسد كاشتراط
مر منها على المستأجر (قوله او كذا) بالجزء مما على أدنى أى الواجب كل أجزا المثل بالغامط الخ اذا فسدت التسعة
ومثل ذلك ما اذا جهل المسمى أو مسمى نحو خمر كما أفاده الحلبي وفي التصريح المستأجر في الاجارة الفاسدة أمانة
أبو السعود (قوله والواجب الاكثر الخ) يعنى اذا فسدت الكتابة كان كتابه على عبد فلان يجب على المكاتب
الاكثر من قيمته والمسمى - لبي (قوله في الكتابة) بجزء التام منها ومن القبة ولا يوقف عليها ما بالها والنظم من الرجز
حلبي بزيادة (قوله وفي السكاح) أى الفاسد بعدم الشهود مثلاً هو المثل أى بالغامط الخ ان لم يسم ما يصلح مهر أو الا
خالاقل من مهر المثل والمسمى حلبي (قوله ان يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب شيء حلبي (قوله وسأرج البذر)
يعنى أن المزارعة الفاسدة كما اذا شرط فيها فتران معينة لاحد هما يكون الخارج فيها صاحب البذر ثم ان كانت
الارض له فعليه مثل أجر العامل واذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل الارض حلبي وهو في البحر (قوله
أجل) أى نعم وهونكده حلبي (قوله والصلح والرهن) أى الصلح الفاسد بوجوهالة البذل المصالح عليه والرهن
اذا ساد كرهن المشاع حكمه ما دون لقض لكل من المتعاقدين حلبي موضحاً (قوله أمانة) أى اذا خلط
بينك أمانة عند الكرخي وقوله أو كالصحيح حكمه يعنى وقيل ان الرهن الفاسد في حكم الرهن الصحيح فهلك
مضمون لا يلهي وهو ما في الجامع الصغير وأما في البحر بربان الخلاف في الرهن ولم يذكر حكمه بدل الصلح وبجعل
الحشي خلاف جاريانيه (قوله لكل نقضه) بتحريك الهاء منه ومن حكمه لضرورة النظم (قوله ثم الهبة)
وينكون الهبة للضرورة يعنى أن الموهوب مضمون على الموهوبه بالقبض يوم القبض في الهبة الفاسدة كهبه
مشاع يقدم حلبي فالهبة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض كما في البحر والهبة بمعنى اسم المفعول بدل ليل الاخبار
عنها بقوله مضمونة (قوله رصيعه) أى المستقرض وقوله لعبد الملام زائدة والضميد في اقترض يرجع الى
المستقرض وأشار به الى القرض الفاسد فانه في الحيوان لا يصح لانه قبيح - يمكنه مع فساد به فساد الملك

وان لم تعلم المرأة المتاركة في الاصح (ويثبت
النسب) احتياطاً ببلاد مودة (وتضمنه)
وهي سنة أشهر (من الوطء فان كانت منه
الى الوضع أقل مدة الحمل) يعنى ستة أشهر
فأكثر (يثبت) النسب (والا) بأن ولده
لا قل من ستة أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد
ويبقى وقال ابتداء المذلة من وقت العقد
كالحج ووجهه في النهر بأنه أحوط وذكر من
التصرفات الفاسدة أحد عشر بن وتظم
منها العشرة التي في الخلاصة فقال
وقاسد من العقود عشر
اجارة وحكم هذا الاجر
وجوب أدنى مثل أو مسمى
أو كذا مع قصد المسمى
والواجب الاكثر في الكتابة
من الذى سماه أو من قيمة
وفي السكاح المثل ان يكن دخل
ونارج البذر مالك اجل
والصلح والرهن لكل نقضه
أمانة أو كالصحيح حكمه
ثم الهبة مضمونة يوم قبض
ومع بيعه لعبد اقترض

كما إذا استقرض عبد أخيه فانه يصح بيعه وحيثئذ فيضمن لانه قرض قيمته كما لا يخفى (قوله مضاربه) يسكون
 الها للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضاربة
 في يد المضارب أمانة حلبي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان
 مثل المتبرع والهالك ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا واما الامانة والقيمة مرتفعان ولا يوقف عليهما بالكون
 لما مر في الحلبي (قوله والخزنة مهر مثلها) صرح الشارع بمضمونه بعد بقوله ومهر الامانة بقدر الرغبة فيها
 (قوله الشرعي) زاده مع زيادة القوي في الخبر دفع نوع الامانة بين المبتدأ والخبر على أن المبتدأ أعظم والخبر
 خاص بالمثل من قوم الأب (قوله من قوم أيها) الاولى من قرأت أيها لأن القوم خاص بالرجال عند المحققين
 كذا في شرح الملتقى (قوله لا أمتها) المقصود أنه لا اعتبار للائم وقومها مع قوم الأب لانها تعتبر أملا حتى
 تكون أدنى حال من الاجانب برجندی (قوله كبت عمه) مثال للمنى وهو كونها من قوم الأب (قوله ويعتبر
 بأخواتها وعماتها) وبما تنتمي كافي البصر والنهر عن الخلاصة (قوله ومغاده اعتبار الترتيب) بمقتضى صاحب البصر
 وأقزوه صاحب النهر وقيد به عبارة الكذا لأنه في البحر قال وظاهر كلامهم خلافة قطاعه عدم اشتراط الترتيب
 (قوله وقت العقد) ظرف لملها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشرح حلبي أي ولا يعتبر وقت الدخول
 ولا وقت الترافع (قوله سنا) أي صفرا وكبرا (قوله وبجالا) ظاهره أنه يعتبر في الاشراف وغيرهم وهو الظاهر
 وقيل لا يعتبر بالجبال في بيت الحطب والشرف وإنما يعتبر ذلك في أوساط الناس اذ الرغبة فيهن للعمال
 بخلاف بيت الشرف واستوجبه السكال (قوله وبلدا وعصرا) حتى لو كانت من قوم أيها لكانت مختلف مكانها
 أو زمانها ما لا تعتبر بهما لأن البلدين مختلف عادة أهلها في غلانه وخصه نهر عن السكال وكذلك الأزمنة
 وفيه أنه يكفي وجود بعض الصفات المذكورة هنا كما يأتي (قوله وعقلا) هو القوة المعيرة بين الامور الحسنة
 والقيصة أو ممة محمودة للانسان في حركاته وسكاته ويمكن أن يراد به ما يهاب الجنون أو السهو عن البرجندی
 (قوله ودينا) أي تقوى يجرى من العبيد وجمع بينهما في التفافقتى المضاربة فان كانت على دينها ولا تسامها
 في التقوى فليست مثلها (قوله وعدم ولد) ان كان من اعتبارها المهر كذلك وان كان لها ولد اعتبر به مهر مثلها
 بهر من لها ولد (قوله ويعتبر حال الزوج أيضا) بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساء في المال
 والحسب وعدمهما كما في الفقه وينبغي أن يكون للجمال والبلد والصغر والتقوى والسكن مدخل فيه أيضا
 اذ الشاب والمتى يتزوج بأخص من الشيخ واما في حلبي عن البحر (قوله بقدر الرغبة فيها) فينظر الى كم يدفع
 الراغب مهر في نكاحها وظاهره ولو كان لها قوم أب كان تزوج حراما ولو كان لها بنتا ولم بشرط حرة
 أولاده منها فالحالها القوم أيها بالرقبة كما قاله الحلبي (تنبيه) قال في شرح الجمع وان لم يوجد كل الاوصاف من
 قوم أيها يعتبر الموجود منها وكذا في البرجندی معللا بأن اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين يعد ولها الم
 يذكر في الخزنة كونها من بلد واحد ولم يذكر في الخلاصة لعقل والعصر أي الزمن من غلا ورخص وفي الظهيرة
 لم يذكر المال سوى بقليل زيادة وفي الملتقى اعتبر ذلك اذ فقد الاقارب من الاجانب وهو صريح في أنه لا يعتبر
 من وجد فيه بعض الصفات من الاقارب حيث وجد كلها في الاجانب ومافي شرح الجمع والبرجندی أسير
 وقال في البحر لم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من اقارب أيها في جميع الاوصاف المعيرة مع اختلاف
 مهرهم ما قلته وكثرة ويغني أن كل مهر اعتبره القاضي وحكمه به أنه يصح لقلة التفاوت (قوله لما ذكر) متعلق
 بالمثل ويعني به الاوصاف المتقدمة أي المثل في الاوصاف المتقدمة ولا كبير فائدة فيه (قوله اخبار رجلين الخ) أي
 عدول بدليل قوله فان لم يوجد شهود عدول (قوله فاقول للزوج) أي في تقدير مهر المثل وقوله فرض المهر أي
 مهر المثل وقوله بذلك أي يفرض القاضي (قوله وضع ضمان الولي مهرها) الحاصل أن الولي ما ولي المرأة أولى
 الزوج الصغيرين أو الكبيرين أو ما ولي الزوج الكبير فهو كالأجنبي وولاية عليه ولاية استنباب وحكم ضمان
 مهره كحكم ضمان الاجنبي فان ضمن عنه باذنه وجع والا فلا وأما اذا كان صغيرا بأن تزوجها به ونهض للمرأة
 مهرها فصحيح لانه صغير ومعه وأما ضمان ولي المرأة المهر من زوجها فلا يلزمها أن تكون كبيرة أو صغيرة فان
 كانت كبيرة فظاهر لانه كاجنبي ضمن لها المهر وثبت لها الخيار في مطالبته ومطالبة زوجها ان كان كبيرا ويرجع
 الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره سواء كانت الكبيرة عاقلة أو مجنونة وأما اذا كانت صغيرة تزوجها الأب

مضاربه وحكمها الامانة
 والمثل في البيع والا اقيمة
 (و) الخزنة مهر مثلها الشرعي (مهر مثلها)
 التقوى أي مهر امرأته مثلها (من قوم
 أيها) لا أمتها ان لم تكن من قوم كبت عمه
 وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها وعماتها فان لم
 يكن ثبتت الشققة وبنت الماتى ومغاده
 اعتبار الترتيب فليست وتعتبر الماتى في
 الاوصاف (وقت العقد) سنا وبجالا وما لا
 وبلدا وعصرا وعقلا ودينا (وعدم ولد ويعتبر
 وعقلا وعقلا ودينا وبجالا سنا) قال ومهر
 حال الزوج أيضا ذكره السكال قال ومهر
 الامانة بقدر الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي
 في ثبوت مهر المثل لما ذكر (اخبار رجلين أو
 رجل وامرأتين وانظر الى المادة) فان لم يوجد
 شهود عدول فاقول للزوج بمهره في النهر إلى
 من أن القاضي فرض المهر له (فان لم يوجد من قبله
 فلا زاد من قبله) أي أن قبله فاقول قبله
 أيها من الاجانب (أي أن قبله فاقول قبله)
 أيها (فان لم يوجد فاقول له) أي للزوج في
 ذلك بمهره كما مر (وسم ضمان الولي مهرها
 ولو المراتة صغيرة)

ونحن مهرها فانما سمع لانه صغير ومعبر ثم سرفى شرح الملتقى ولاية المطالبة بالمهر ليست الا للاب اولاً به
 او للضامى لان فيه حولا لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقها وان كان عاقداً بحكم الولاية
 او الوكالة كذا في الثانية وغيرها (قوله ولو عاقداً) أى له اولها أو لهما (قوله لانه صغير) تعليل يصلح جواباً للسؤال
 مقدّمه قد برهنا اذا ضمن والى الصغيرة المهر يلزم أن يكون مطالباً ومطالبه هو لا يعقل وحاصل الجواب أن الولي
 في النكاح صغير كالوكيل فيه اهـ حلي (قوله لكن) استدراك على قول المصنف وضع ضمان الولي حلي ومضماً
 (قوله بشرط صحت) أى الولي أى انما سمع ضمان الولي سواء كان وليه أو وليها اذا كان الولي صحيحاً أما اذا حصل
 الضمان منه في مرض الموت فلا يصح لانه تبرع لوارثه في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه من وارثه أو لوارثه
 كما في الذخيرة وأما اذا لم يكن وارثاً فالضمان في مرض الموت من الثالث كما صرح جوابه في ضمان الاجنبي بغير
 (قوله وهو) أى المكفول عنه أوله وارثه أى الكفيل (قوله لم يصح) هذا محمول على ما اذا وجد وارث آخر ولم يجوز
 أما اذا لم يوجد وارث آخر صح طلقاً كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى أبو السعود وعلى المشي عدم الصحة بأنه
 لا وصية لوارث وفيه أن المكفول به وان أخرج من تركه الولي يرجع به في مال المكفول عنه حيث كان بأمره
 يؤيده ما في البحر حيث قال واستبعد من صحة الضمان أن الأب لو مات قبل الاداء فله الرجاء الاستيفاء من تركه الأب
 لأن الكفالة بالمال لا تبطل بموت الكفيل واذا استوفت قال في المبسوط وجع سائر الورثة بذلك في نصيب الابن
 أو عليه إن كان قبض نصيبه اهـ فلا تبرع عن الكفيل حيث يشئ فلا ينافر كونها وصية إلا أن يحمل أنها وقعت
 بغير أمره ويجوز (قوله والاصح) أى لا يمكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بأن كان ابن ابنه المحبوب بالابن
 أو كانت بنت عمه مثلاً له وارث يحجبها الضمان صحيح مطلقاً ويكون من الثالث بغير زيادة (قوله وقبول المرأة)
 عطف على صحتها وهذا أيضاً اذا كانت المرأة بالفة حلي (قوله أو غيرها) وهو وليها وهذا أيضاً اذا كانت المرأة صغيرة
 والكفيل وليه أما اذا كان ولها فإيجابه يقوم مقام القبول حلي عن النهر (قوله في مجلس الضمان) أما اذا وجد
 الضمان ولم يوجد قبول بطل لا بشرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب (قوله البالغ) أما الصغير
 فلا توجه عليه مطالبة لانه ليس من أهلها بغير (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها حلي (قوله
 ولا يطالب الخ) بل ثبت في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسراً أو معسراً ذكره في المنظومة وبشرحه لأن
 المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الأب بالعقد اذ لو لم يملكه لا أقاد الضمان شيء بغير (قوله على المعتد) أقاده أن فيه
 خلافاً وقد تبس في الكمال والحق أنه لا خلاف فيتعين حذفه (قوله ولا رجوع للأب) أى في مال الصغير
 استصفاً لأن الآباء يتصلون المهور عن أبنائهم عادة ولا يطعمون في الرجوع والتاب بالعرف كالتاب بالنصر
 الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيثبت الرجوع لأن الصريح يفوق الدلالة أى دلالة العرف بخلاف الرضى
 اذا أدى المهر من الصغير بحكم الضمان يرجع لأن التبرع من الرضى لا يوجد عادة فصار كقبضة الولياء غير الأب
 وفي الذخيرة اذا اشترى لانيه الصغير شيئاً آخر سوى الطعام والكسوة ونقد الفين من مال نفسه فانه يرجع على
 الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا يعرف أن الآباء يتصلون الفين عن الأبناء بغير وفي العلة تأمل (قوله الا
 اذا أشهد على الرجوع) أى على ابنه وذلك لأن شرط الرجوع في حق الصغير كالاداء من الكبير في الكفالة وبما هنا
 تعلم ضعف ما وقع لصاحب النهر في كتاب الكفالة حيث قال أن الكفيل يرجع على المكفول عنه اذا كان بأمره
 ولو ضمنا كما اذا ضمن الأب المهر من ابنه فانه الرجوع بعد الدفع وبعد الابن كالأمر (قوله عند الاداء) أو عند
 الضمان كما في البحر (فرع) لو كان على الابن دين للصغير فادى مهر امرأته ثم قال بعد ذلك اغاديت مهره من دينه
 الذي على مدين كذا في الخلاصة (قوله لها منعه) وكذا لو كملها وبنيت لها المتع وان أسالت به لان أحيلت به
 وبنيت للولي ان كانت صغيرة كما في البحر وهل يحمل للزوج أن يبطأها على كرمها ان كان الامتناع لا لطلب المهر
 حمل لانها طالبة وان كان لطلب المهر لا يحصل عند الامام ويحصل عندهما اذا وطئها أو طاعة أما اذا لم يطأها
 ولم يتخل بها كذلك فلا يحمل اتفاقاً كذا في النهر (قوله ودواعيه) لم يصرح بها ابن ملك في شرح المجموع وانما قال
 لها أن تمنعه من الاستمتاع بها فقال صاحب النهر ان الاستمتاع يتم بالدواهي (قوله والصغر) الأولى التعبير
 بالأخراج كما عبر به صاحب الكنز ليم الأخراج من بيتها أو يلد كما قاله شاوروه (قوله وشهوة) لا حاجة اليه
 لانه اذا كان لها المتع بعد الوط يكون لها بعد الخلوة بدونه أولى ولكن انما ذكرها لوقوع خلافها فيها أيضاً

ولو عاقداً لانه صغير لكن بشرط صحت خلوي
 مرض موته وهو وارثه لم يصح والاصح من
 الثالث وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الضمان
 (وطالب ابائنا) من زوجها البالغ أو
 الولي الضامن (فان أدى وجع على الزوج
 ان أجبر) هو حكم الكفالة (ولا يطالب
 الأب بهو رايه الصغير الصغير) أما النفي
 فيطالب أبو به بالدفع من مال ابنه لامن مال
 نفسه (اذا تزوجه امرأته الا اذا ضمنه) على
 المعتد (كمافي النفقة) فانه لا يتوختها
 الا اذا ضمن ولا رجوع للأب الا اذا أشهد
 على الرجوع عند الاداء (لها منعه من الوط)
 ودواعيه شرح مجمع (والصغر هو الولد
 وطء وشهوة رضى بهما)

فانهم قالوا اذا دخل بها طاعة كبيرة ولو كان الدخول حكم ليس لها المتع كما افاده في شرح المتن (قوله لان كل
وطئة معقود عليها) لانها تصرف في البضع المحترم فلا يبرى عن العوض ابانة لخطره بجر (قوله لاخذ ما بين
تجيلة) ولو كان المهر مينا معينة كعبد كما في النهر عن البدائع وليس بحكم المقاضاة في امر كل بالتسليم خلافا
لما في الجبر (قوله او اخذ قدر ما يجهل مثلها) أي اذا استكمل الحاصل كما في الجبر انه اما ان يصير حائلا له او تجيله كله
او يتأجيله كله او يحلوه بعضه وتأجيل بعضه او يسكتان شرطاً حوله او تجيله كله فلها الامتناع حتى
تستوفيه كله والحلول والتجيل مترادفان وكذا اذا شرط حلول البعض فلها الامتناع حتى تقبض المشروط
فقط واما اذا شرط تأجيل الكل فليس لها الامتناع أصلاً لانها استتبت حقتها بالتأجيل واما اذا سكتا في
الثانية ان لم يستواقدا المجهل صار الى المرأة والى المهر كما يكون المجهل مثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجوز ذلك
ولا يتبدل بالبيع والخمس بل يعتبر اتعاف فان الثابت عرفاً كالثابت شرعاً اهـ (قوله ان لم يوجبل) شرط
في قوة او اخذ قدر ما يجهل مثلها يعني ان عمل ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل او تجيله (قوله فكما شرطاً) جواب
شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو يجهل كله حلبي (قوله لان الصريح) جواب سؤال حاصله لم يعتبر العرف
فيطالب في هاتين الصورتين بالمتعارف تجيله وحاصل الجواب أن الشرط الواقع يتم ما بالتأجيل أو التجيل
صريح والتجيل للبعض أخذ من العرف دلالة والصريح يفوق الدلالة (قوله الا اذا جهل الاجل) استثناء
من أهم الاحوال أي فكما شرط في كل حال الا في حال جهل الاجل الخ ومثال الجملة الفاحشة التأجيل
الى المبصرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تظفر السماء أو أخرج بالفاحشة المتقاربة كالحصاد والدياس ونحو ذلك
فهو كالمعلوم على الصحيح كما في الظهيرة أي في باب النكاح بخلاف البيع هذا الشرط فانه يقسده ولا يعد
معه لو ما جرم ومخصاً (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى حلبي (قوله لطلاق أو موت) قال الزاهد صار
تاخير الصداق الى الموت أو الطلاق بخوارزم عادة مأثورة وشريعة معروفة عندهم اهـ وعمله فيما اذا لم يشترط
تجيله أو تأجيله وهو خلاف الواقع في مصر والشام وما والاها من البلاد اقسامية قلت وفي مصر المتعارف
الا أن تجيل الثلثين وتأخير الثالث الى الموت أو الطلاق وفي بعض أعمالها وفرة تجيل النصف وتأخير النصف
الى عشر سنوات مثلاً وهذا التخصيم لازم ولا يجهل بالطلاق قال في الجبر اما اذا كان التأجيل الى مدة معينة
لا يجهل بالطلاق كما يقع في ديار مصر في بعض الاثنية أنهم يجعلون بعضه حالاً وبعضه منجى كل سنة قدر معين
فاذا طلقه لا يجهل المنجم لانها تأخذ بعد الطلاق على نجومه كما تأخذ قبل الطلاق على نجومه اهـ مختصراً
(قوله ان أجله كله) لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستناج قال الولو الجي وبقول
ابي يوسف يبقى استعصاً بخلاف البيع لان العادة جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة
أن الاستاذ طه والدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان يفتي بأنها ذلك اهـ فقد اختلف
الاقتناء وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت ليس لها الامتناع اتفاقاً بجر من
الفتح وأخذ من قول الشارح ان أجله كله أنه اذا كان المؤجل بعضه ليس لها الامتناع لانه لا يعدم طهره والدة
المذكورة هناك وفي الهندية أن لها المتع على قوله أيضاً (قوله أن يجهل أربعين) والباقي على حكم
الحلول كما لا يخفى (قوله لها منعه) أي من الوطء والاخراج وكذا لو المطالبة قبل الطلاق والموت (قوله حتى
تقبضه) أي الباقي من المهر (قوله لها النفقة بعد المتع) أي اذا سلمت طاعة قبل فلا بد نشوزا عنده وقالوا
بعد فلا نفقة لها أو يفتي أن لا تكون ناشزة على قولها ما اذا كان المنع وهي في بيته لانه لا بد نشوزا وكان الصغار
يقتضي المنع بقولها ما في السفر بقوله قال البردوي وهذا أحسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها
ولو منعت لان نفقة لها كما هو قولها ما ولا يسافر بها ولا الامتناع منه لطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهب بهر
عن غاية البيان (قوله الحاجة) أما التفسير الحاجة فلا يخرج ولو خالية من الزواج لان الله تعالى أمرهن
بالقرار في البيوت فقال وقرن في بيوتكن (قوله فلا تخرج الا الحق) أي بعد الاخذ وأما قبله فتخرج له ولغيره
من حباته او توضع ذلك ما في شرح المتن من الاشارة لها أن تخرج بغيره انه قبل ايضاً المجهل مطلقاً وبعبارة
اذا كان لها حق أو عليها أو مكانت قابله أو غاسله أو زيارة أبويها كل جمعة مرة أو زيارة محارمها كل سنة
وفيما وراء ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والوليمة لا تخرج ولو خرجت باذنه كما عاصيين اهـ وبه يعلم أن قول

لان كل وطئة معقود عليها فتسليم البعض
لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ ما بين تجيلة)
من المهر كله أو بعضه (أو) اخذ قدر ما يجهل
مثلها عرفاً (ب) يفتي لان العرف كما شرط لان
(ان لم يوجبل) أو يجهل (كله) فكما شرط لان
الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل
جهالة فاحشة فيجب خلافاً في الاثنية
اطلاقاً أو موت فيصير للعرف برائة ومن
الثاني لها منعه أن أجله كله وبه يفتي استعصاً
ولو الجدة وفي النهر لو تزوجها على مائة على
حكم الحلول على أن يجهل أربعين بعد المتع
حتى تقبضه (و) لها (النفقة) بعد المتع
(و) لها (السفر والمهر) من بيت زوجها
للحاجة (و) لها (زيارة أهلها) بلا إذن مالم
تقبضه (أي المجهل) فلا تخرج الا الحق لها أو

عليها

الحلي لا يخرج الخ تفصيل لما أبهمه المتن يعني قبل الاخذ لا يخرج بلاذنه الا الحق لها الخ فلما ان يخرج
بغير اذنه وما بعد الاخذ فليس لها ان تخرج بغير اذنه أصلا اه سبق قلم وما في أبي السعود من قوله بئى أن يقال
هل له منه ما من الخروج اذا أوقاها المجل وان كانت قابله أو غا له لم أره والظاهر أن له ذلك ولو شرعنا عليه
في صلب العقد الخروج لانه شرط لا يقتضيه العقد محل نظرو في حاشية الحوى عن خلاصة فان كانت قابله
أو غا له أو كان لها على آخر حق تخرج بالاذن وبغير الاذن وان أرادت أن تخرج لمجلس العلم بغير رضى الزوج ليس
لها ذلك فان وقت لها نازلة ان سأل الزوج لها من العالم وأشيرها فلا لا يصحها الخروج وان امتنع من
السؤال بسعها الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة لكن أرادت أن تخرج الى مجلس العلم تعلم
المسئلة في الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عند هاله أن يمنعها وان كان لا يحفظ الاولى
أن لا يمنعهما أحينا وان منعها لاشئ عليه ولا يصحها الخروج مالم تقع لها نازلة (قوله لزارة أبو بها) أى أو
أحدهما حوى (قوله كل سنة) أى مرة ولها الزيادة على ذلك بالاذن حوى (قوله أو غا له) هى التى تفصل
الموت وما في الحوى آخر من أنه ينبغي للزوج أن يمنع القابلة والغا له من الخروج لأن في الخروج اضراما به
وهى مخبوءة لحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بحث لا يمارض ما تقدم نقله عنه عن الخلاصة (قوله بلا تزين)
أى وتطيب كافى الاشياء وفي الحوى أقول ليس ما ذكرنا خاصا بالخروج لدخول الحمام بل هو شرط في كل خروج
قال المحقق ابن الهمام وحسب أبحاثها الخروج فانما يصح بشرط عدم الزينة وتغير الهيئة الى ما لا يكون داعية
انظر الرجال والاستقامة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اه وسأبقى للمصنف ما يفيد أنه لا شئ
في حرمة الحمام لمن الاذن لدخولها من مكشوفات العورة كائن أو البعض واختلاط المسلمات بالكتابات وقد نصوا
أن الكافرة لا تنظر من المسلمة الا كما ينظر الرجل من الأجنبية (تقنة) اختلف هل دخل صلى الله عليه وسلم
الحمام قال بعض مشايخنا ثم وقال ما يعبأ الله بأوساخنا والاصح عدم دخوله لعدم وجوده في أرض العرب
في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله ويسافر بها) أى السفر الشرعى وهو ثلاثة أيام فأكثر وصرح المصنف
بصحكم الاقل بعد والحاصل أن في السفر بها أقوال ثلاثة ما في الشرح من عدم السفر بها مطلقا الا برضاها
الشافى يسافر بها مطلقا وهو ظاهر الرواية والثالث ما في المصنف من التفصيل دكاها متى بدو ففى بالاقول
المفاد وتبعه الفقيه فقد اختلف الاقامة والاحسن الاتفاق بقول الفقيهين من غير تفصيل اه الا أنه يعارض
قولهم اذا اختلف الاقامة بقدم ظاهر الرواية وهو السفر مطلقا (قوله مؤبلا) هو ذهب أبى يوسف ومنه
في شرح الملقى على مقابله بقوله السفر ما حبث أجل كاه (قوله واعنده المصنف) قال في شرحه وما جزمنا به
في المختصر من انقول الفصل اعدل الاقوال فليكن المعول عليه في الاتفاق (قوله يفتى بما يقع عنده من المسئلة)
فان كان الرجل ظاهرا الامانة والسلاح وظاهر تعنتها في الامتناع بامرهابا السفر معه والاغلا (قوله وينقلها)
فما دون مدته) أى اذا أوقاها المهر على ما تقدم وينبغي أن يقدم بما اذا كان أمونا عليها (قوله يمكنه) الاولى
يمكنها ولو زوج ابنته البكر البالغة فأراد أبوها الصول الى بلد آخر يباعه فله أن يحملها معه وان كره الزوج
ذلك اذا لم يكن أعطاها المهر وان كان قد أعطاها المهر فليس له ذلك الا برضى الزوج هندية ولم يذكر حكم
الصغيرة واطاها منها اذا اطاق الوطء تكون في حكم الكبيرة والافستصها الاب (قوله وان اختلفا في المهر)
أى فى أصله أو قدره لباقي التفصيل الملاحق (قوله حاف) أى بعد عجز المدعى عن البرهان كافى شرح المصنف
(قوله يجب مهر المثل) لا يزداد على ما تدعيه ولا ينقص عما ادعاه نهر وهذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل
الطلاق سواء كان قبل الدخول أو بعده أو ممكن الاختلاف بعد الطلاق الواقع بعد الدخول أو الخلو
أما اذا اختلفا بعد الطلاق قبل ذلك فالواجب المتعة كافى البعرو لم يتعرض له الشارح والمصنف حلى (قوله)
وفي المهر يختلف اجماعا) أى اذا اختلف فيه أشار به الى الرد على صدر الشريعة في قوله أنه يختلف عندهما لا عنده
لانه قليل في النكاح فيجب فيه مهر المثل قال صاحب البعرو فيه نظر لان التليف هنا على المال لا على أصل
النكاح فينبغي أن يختلف منكر التسمية اجماعا اه وقد أخرج الشارح بهذا التقدير المصنف عن ظاهره لقصد
هذه الافادة ولو زاد اجماعا بعد قوله - لقب منكر التسمية لاغناء عن هذا التكلف (قوله وان اختلفا في قدره الخ)
قيد به لانه لو كان في بینه بأن قالت تزوجتنى على عبد فقال بل على جارية أو صفته من الجردة والاه أو فوعه

أو لزارة أبو بها كل جمعة مرة والمصارم كل
سنة أو كونه قابله أو غا له لا يباعه ذلك
وان أذن كفا عاصين والمعتد جواز الحمام
بلا تزين اشياء وسبغى في النفقة (ويسافر بها)
بعد ادراكه مؤبلا وموجلا (قوله لم يكن أمونا)
ما مونا عليها والا يوزن كاه أو لم يكن ما مونا
(لا) يسافر بها به يفتى كافى شروح الجمع
واختاره في ملقى الاجماع ويجمع الرضى لكن
واعنده المصنف وبه أفتى شيخنا الرضى لانه
في الزم - رواه في عليه العمل في ديارنا أنه
لا يسافر بها ما جبر عليها به جزم البازي
وغيره في المختار وعليه التسوى في الفصول
يفتى بما يقع عنده من المسئلة (ويقتلها فيما
دون مدته) أى السفر (من المصر الى القرية
وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه ليس بقرية
وقد يده في التا نارخانية بقرية يمكنه الرجوع
قبل الليل الى وطنه وأطلقه في الكافي فاملا
وعليه التسوى (وان اختلفا في المهر) ففى
أصله حلف منكر التسمية فان تكل ثبوت
وان - لقب يجب مهر المثل وفي المهر يختلف
(اجماعا) ان اختلفا (في قدره)

كانت كذا أو ذرعه ان كان مذكوراً والمسمى عيباً أو اختلافاً في قيمته وهو هالك فالقول للزوج ولا ينفقان ولو كان
 المذروع ديناً يجب مهر المثل ونظام أيضاً في حاشية العلامة أبي السعود (قوله حال قيام السكاح) أي أو بعد
 القرعة بعد الدخول جوى وتقييده بما بعد الدخول لمسايق من قول المصنف وفي الطلاق قبل الوطء حكم
 منعة المثل (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) ولا يخالف عند شهادة لا حدهما وانما يقتضي إذا خالف قوله كما
 وهو عين قوله وان فيهما تخالف ولو قدمه هناك كان أو نزع وهذا يخرج الشيخ أبي بكر الجصاص أحد بن علي
 الرازي ذي المرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والورع صاحب التصانيف في الأصول والقرع وصحح هذا
 التخرج صاحب النهاية وقال قاضي خان أنه الأولى وقال الأستاذ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين المصنف
 ذوالعلم والورع والاجتهاد والتصنيف بالتخالف في جميع الصور ويدأبى واحد منهما في الحلف والأولى البداة
 بين الزوج لأن التسليم عليه أو لا فيكون الميمن عليه أو لا ويرجى هذا التخرج في المبسوط والمحيط (قوله وينتبه
 مقدمة ان شهد لها) هو ما جزم به الزيلعي هنا في باب التحالف وقال بعض مشايخنا تقدم بينهما أي لا انهما
 أظهرت شيئاً لم يكن ظاهراً بصادقهما بجر (قوله لأن البيّنات لا يثبت خلاف الظاهر) والظاهر مع من شهد له
 مهر المثل (قوله أو برهنا) لا حاجة اليه لأنه الموضوع فقيماً إذا برهنتا وكان بينهما قضي به من غير تحالف وقوله
 وان برهن أحدهما قبل برهانه موضوع هذه فيما إذا لم يشهد مهر المثل لواحد منهما موضوع قوله وأي أقام
 بينة فيما إذا شهد لواحد منهما (قوله قضى به) أي بمهر المثل لكنه في صورة التحالف يدفع الزوج ما تنقضا عليه
 من غير تخيير والرائد عليه إلى مهر المثل يتخير في دفعه دراهم أو دنانير وفي صورة البرهان منه ما يجب مهر المثل
 ويتخير الزوج فيه بين دفع الدراهم والدنانير قاله الكرماني وهو الأولى بجر (قوله لأنه تورد عوا) أي لأن المبرهن
 أظهر دعواه وأرضها بأقامة برهانه (قوله قبل الوطء) أي والخلوة أبو السعود (قوله حكم منعة المثل) فان
 شهدت لأحدهما فالحال قول قوله مع يمينه وصحح في البدائع وشرح الطحاوي أنه ينصف ما قال الزوج ويرجعه في
 فتح القدير بأن المنعة واجبة فيما إذا لم يكن فيه تسمية وهنا انتقضا على التسمية فقلنا يقام ما تنقضا عليه وهو نصف
 ما أقتره الزوج ويحلف على نفي دعواه الزائد بجر (قوله كسلة العبد والجارية) بأن قالت تزوجتني على عبد
 فقال بل على جارية حلبي عن الثمر ولو عكس التصور لكان أولى بكلام الشارح (قوله فلها المنعة بلا تحكيم) هذه
 بخلاف ما إذا اختلفا في الألف والألفين لأن نصف الألف ثابت يمين لا تنقضا على تسمية الألف والمالك
 في نصف الجارية يمين ثابت يمين لا تنقضا على تسمية أحدهما فلا يمكن القضا بنصف الجارية إلا باختارهما
 فإذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع إلى المنعة كذا في البدائع حلبي (قوله أصلاً وقدر) فان كان
 الاختلاف بين الحلي وورثة الميت في الأصل فان ادعى الحلي أن المهر مسعى وورثة الآخر أنه غير مسعى أو بالعكس
 ولا برهان وجب مهر المثل وان كان الاختلاف في القدر وحكم مهر المثل أبو السعود (قوله لعدم سقوطه) أي
 مهر المثل أي لأن اعتبار مهر المثل لا يسقط بوجوب أحدهما أبو السعود (قوله القول لورثته) أي فيما عترفوا به
 لزمهم والألا حلبي عن الثمر (قوله القول لتكر التسمية) هم ورثة الزوج لأنهم الذين يتكرونها ويدل عليه قول
 الكتز ولوما نألو في القدر فالقول لورثته (قوله لم يقض بشئ) أي إذا تقدم العهد فلو كان العهد قد يقضى بمهر
 المثل بجر والأولى أن يقول ولم يقض بالو أو يكون عطفاً على قوله القول لتكر التسمية حلبي (قوله ما لم يبرهن)
 بالبناء للعجول أي ما لم يبرهن مدعى التسمية عليها كما قاله الحلبي (قوله ولا يقضى بمهر المثل) إلا إذا برهن
 وارثه عليه أو على اقرار ورثته بمهر (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من تحكيم مهر المثل عند الاختلاف في القدر
 في حال حياتهما أو حياة أحدهما وبعد موتهما القول لورثته في القدر ولتكر التسمية عند الاختلاف في الأصل
 (قوله إذا لم تسم نفسها) أي للزوج والظاهر التقييد بالطوع لأن التسليم كراهي لا يعتبر والعلة تدل عليه (قوله
 وبعدها) أي بعد الحياة وهو حال الموت سواء ماتا أو أحدهما (قوله لا بعد تجهيل شئ) وتجهيله يقتضي التسمية
 وعند الأبرج إلى مهر المثل وهذا انما يظهر في حق من اعتاد ذلك أما فحين اعتاد تأخير كراهي الطلاق أو الموت
 كنوا زعم كافى القاضية فلا يظهر (قوله بل يقال لها) أي ان كانت حية ولورثتها ان كانت ميتة لأن الكلام
 في الحالين كما تقدم (قوله بالتمعارف تجهيله) كالتثنية بمصر (قوله ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا) ذكرنا هذه العبارة
 مجلة في البحر والثر والمخ والهندي وشرح الملتقى وغيرها ولعل معناها أنها ان أقترت بشئ وادعى غيره بغيره

حال قيام السكاح فالقول لمن شهد له مهر
 المثل (قوله أي أقام بينة قبلت) سواء
 (شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان أقام
 البينة بينهما) مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)
 وبينته (مقدمة (ان شهد مهر المثل لها)
 لأن البيّنات لا يثبت خلاف الظاهر (وان
 كان مهر المثل بينهما تخالفان خلفاً أو
 برهنا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه
 لأنه تورد عوا (وفي الطلاق قبل الوطء
 حكم منعة المثل) لو المسمى ديناً وان عينا
 كسلة العبد والجارية قلها المنعة بلا تحكيم
 إلا ان يرضى الزوج بنصف الجارية (وأي
 قام بينة قبلت فان أقام ما بينتها) أول (ان
 شهدت له المنعة) وبينته ان شهدت لها وان
 كانت المنعة (بينهما تخالفان) فلما وجب
 منعة المثل وموت أحدهما كما تم في الحكم
 أصلاً وقد راع عدم سقوطه بموت أحدهما
 (وبعد) وتما في القدر القول لورثته
 في الاختلاف (في أصله) القول لتكر التسمية
 (لم يرض بشئ) ما لم يبرهن على التسمية
 (وقال لا يقضى بمهر المثل) كمال حياة (وبه
 يقتضي وهذا) كله (إذا لم تسم نفسها فان سلت
 ووقع الاختلاف في الحالين) الحياة وبعد ها
 (لا يحكم بمهر المثل) لأنها لا تسم نفسها إلا
 بعد تجهيل شئ عادة (بل يقال لها) لا بد أن تقر
 بما تجهيلت والا قضينا عليك بالتمعارف
 تجهيله (ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا)

وهذا اذا ادعى الزوج ابرار شي اليها بجر
(ولو بعث الى امراته شي لم يذكر جهة عند
الدفن غير جهة) (المهر) كقولهم لشمع أو حناء
ثم قال انه من المهر لم يقبل فنية لوقوعه هدية
فلا يتقلب مهر (فقال هو) أي المبعوث
(هدية وقال هو من المهر) أو من الكسوة
أو عارية (فأقول له) عينية والبينة لها فان
سلف والمبعوث فأنتم قلها أن تردده وترجع
يبقى المهر ذكره ابن الكمال ولو عوضته
ثم ادعاه عارية قلها أن تسترد العوض من
جنسه زيلعي (في غير المهر لا لاكل)
كزياب وشاة حبة وسمن وعسل وما يلقى
شهر الخ زاد (و) التول (أما) عينية
(في المهر) كعبر ولم مشوي لأن الظاهر
يكذب به ولذلك قال الفقيه المختار أنه يصح فيما
لا يجب عليه كنف وملاحة لا فيما يجب كنفه
ودرع يعني ما لم يذبح أنه كسوة لأن الظاهر
معه (خطب بنت رجل وبعث اليها شياء ولم
يرتجها أبوها فباع للمهر يسترد عينية
فأما) فقط وان تفسيره بالاستعمال (أو قيمته
ها لكا) لأنه معاوضة ولم يتم فجاز لاسترد
(وكذا) يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون
الهالك والمستهلك (لأن فيه معنى الهبة) (ولو
أدعت أنه) أي المبعوث (من المهر وقال هو
ودبعة فان كان من جنس المهر فاقول لها
وان كان من خلافه فاقول له) بشهادة
الدهر (أنفق) رجل (على معتدة الفير
بشرط أن يرتجها) بعد عتتها (أن ترتجته
لا رجوع مطلقا وان أبت فله الرجوع ان
كان دفع لها وان أكلت منه فلا مالقا)

الى مهر المثل فان شهد لها فاقول قولها أو له أنه أو كان بينهما فمقتضى به وفي موت أحدهما كذلك ثم يقتضى
بالتعارف بتجملته منه وليحزر (قوله وهذا اذا ادعى الزوج) أي أو ورثته كالا ينفق ولولم يذبح فلا ينفق ذلك
أي القضاء بالتعارف بتجملته من أي ويكون الحكم ماسبق وفي الثانية رجل مات وترك أولاداً صغاراً فجعل
القاضي رجلاً وصلاً لولده فأدعى دين على الميت ودبعة وأدعت المهر فاقول أبو القاسم ليس هذا الوصي
أن يؤدي شيئاً من الدين والودعة ما لم يثبت ذلك بالبينة وأما المهر فان أدعت المرأة مقداره مهر مثلاً يدفع اليها
مقداره مهر مثلاً اذا كان النكاح ظاهراً وهو قائم يكون النكاح شاهداً لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج
يخبرها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملته ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المثل الى تمام مهرها
(قوله ولو بعث الى امراته شياء) أي من النكاحين أو العروس أو عبايوك قبل الزفاف أو بعد ما يخبرها من امر (قوله
ولم يذكر جهة الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره (قوله ثم قال انه من المهر) أي بعد قوله انه لشمع أو حناء فليس
مرتبطاً بالمصنف كذا يفاد من البحر (قوله لوقوعه هدية) أي هبة وليس له الرجوع فيها لأن الزوجية من موانع
الرجوع أما اذا كان ذلك قبل العقد فله الرجوع بعينه لعدم المانع ولو بعث اليها بقرة عند موت أبيها فذبحتها
وأطعمتها فطلب قيمتها فان انفقاعاً أنه لم يذكر قيمة ليس له الرجوع وان انفقاعاً ذكر الرجوع بالقيمة فله الرجوع
وان اختلفا فالقول قولها واختار فأنشأ أن القول قوله لأنها تدعى الاذن بالاستهلاك لا بغير عرض وهو ينكر
فأقول له كن دفع الى غيره دراهم فأنتقمها وأدعي أنه ساقض وقال المنفق هبة فاقول قول صاحب الدراهم بجر
(قوله والبينة لها) أي اذا أقام كل بينة تقدم بينها (قوله من جنسه) لم يذكر الزيلعي هذه الزيادة وعبارة الهندية
كان للمهر أن تسترد منه ما عوضته عليه وهذا هو المعتمد خلافاً للاسكان فيقال هو كذلك ان صرح بالتمريض
وان نوته كان هبة منها ولو بعث الى خبيثته دنائراً وتأخذوا له شيئاً كما هو العادة ثم ادعى أنه ما قدمها من المهر
القول قوله ولو قال انفقوا البعض الى أجرة الحائض والبعض الى ثمن الشاة لا يقبل قوله انه من المهر (قوله وشاة
حبة) اقتضى تقييده أن اللحم مطلقاً وأما شويان من قبيل المهيال لا كل لأنه يفسد بالقاء أو السعور وقال الكمال
الذي يجب اعتباره في ديارنا أن جميع ما ذكر من الحنطة واللوز والقيق والسكر والشاة الحية يكون القول فيها
قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر مع المرأة لأمه ولا يكون القول قوله الا في نحو
الثياب والجارية وأقره صاحب البحر والمهر زاد في النهر يعني أن لا يقبل قوله أيضاً في الثياب المحمولة مع السكر
ونحوه للعرف قال أبو السعود يعني أن يكون القول لها في غير النقود للعرف المستقر أي بأن غيرها لا يكون من
المهر (قوله مشوي) لا منهوم له (قوله ولذلك) أي لتكذيب الظاهر له (قوله كنف وملاحة) قال الزيلعي لأنه
لا يجب عليه أن يملك من الخروج بل أنه يملكها اهـ حاجي ومنه ما ذكر متاع البيت كافي البحر وفي القاموس
والملاحة بالضم والمذايطة اهـ والريضة كل نوب لين رقيق (قوله ودرع) هو القميص (قوله يعني ما لم يذبح أنه)
أي المدفوع من الخمار والدرع (قوله ولم يرتجها أبوها) مثله ما اذا أبت أن ترتوجه وكانت كبيرة (قوله فله) أي
ولا يرده قيمته ما تنقص بالاستعمال لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما تنقص من اسعده له شيء
منه (قوله أو قيمته) الاولى أو عوضه ليشمل المثل (قوله ولم يتم) أي المعاوضة بعد تسليم البضع (قوله لأن فيه
معنى الهبة) أي والموهوب اذا حلك عند الموهوب له أو استهلكه لا يرجع الواهب وبه وفي الهندية عن أبي
حامد خطب لابنه خطيبة وبعث اليها دراهم ثم مات الأب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال
ان تمت الوصلة بين الزوجين بالنكاح فهو ملك لآبائه وان لم تتم فهو ميراث وان كان الأب حياً يرجع الى آبائه اهـ
وفي قوله فهو ملك لآبائه نظر (قوله ولو ادعت أنه من المهر) تريد أنها لا تضمن ما تنقص باستعمالها وتمنع من رده
وهو يريد بدعوى الودعة استرداده أو قضيتها فانه ان استعمالها (قوله فان كان من جنس المهر) المسمى كنف
ولحماس اذا سميها (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين (قوله أنفق على معتدة الغير) الظاهر أن ذكر المعتدة
انفقا في (قوله بشرط أن يرتجها) ويحرم هذا انتهى عنه بل لا يباح التعريض للمعتدة الوفاة (قوله مطلقاً) أي
سواء دفع لها أو أكلت معه كادل عليه الا لاحق اهـ حاجي (قوله مطلقاً) أي سواء ترتوجه أم لا ولا وجه له بعد
فرض المستله في أنها أبت أن ترتوجه وقال الحلبي من هذا الاطلاق سواء شرط عاها في الاتفاق التزوج أم لا
ففيه أن فرض المستله في الاشتراط وفي الهندية قال الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله تعالى الأصح أنه يرجع زوجت

نفسها منه أو لم تزوجه لإنه رثوة واختاره في المحيط وذكر المصنف هذا التفصيل وقال انه المعقد فاختلف
 التصحيح (قوله بجر من العمادية) الاولى أن يقول من عن العمادية فان ذكر الالكل لم يقع في عبارة البحر وانما ذكره
 المصنف وعبارة البحر الثالث لو أنفق على معتقة الغير على طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت أبت
 ذلك ان شرط في الاتفاق التزوج كان يقول أنفق بشرط أن يتزوجني يرجع زوجت نفسها أولا وكذا اذا لم بشرط
 على الصحيح وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على
 الصحيح اهـ (قوله ليس له الاسترداد منها) استقصا فابحر (قوله ولا لورثته) أي ورثة الاب فليكون القول قول
 الزوج والبينة بينة الاب أو ورثته ولو زوج ابنته بالغة وجهها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها لم يفسخ العقد
 وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز لان التجهيز تملك في شرطه التسليم ولو كان لها على أيها
 دين فجوزها أبوها ثم قال جهزتم ابنتيها على وقالت بمالك فاقول للاب وقيل للبت ولو دفع الى أم ولده شيئا
 لتفذه جهازا للبت ففعلته وسلمته اليها لا يصح تسليمها صغيرة نسجت جهازا بمال أمها أو أيها وسعيها حال
 صغرها وكبرها ففادت أمها فلم أبوها جميع الجهاز اليها فليس لاختواتها دعوى نصيبهم من جهة الأم امرأة
 نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابريسم كان يشترىها أبوها ثم ماتت الاب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة بجر
 قال فيه وبمذا يعلم أن الاب والألم اذا جهزته ثم ماتت فليس لبقية الورثة على الجهاز يسيل لكن هل هذا الحكم
 المذكور في الاب يأتي في الجدة فلو جهزها جدها ثم ماتت وقال ملكي وقال زوجها ملكها صارت واقعة الصنوى
 ولم أرفها نقلها صريحا اهـ وقول الشارح نقله شرح الوهبانية وكذا في الصغيرة بنسب الجدة (قوله ان سلمها)
 وان لم يسلمها يمكن للاب لان التسليم شرط في القليل (قوله في صحته) أي في مرض موته فهو وصية ولا وصية
 لوارث (قوله وكذا لو اشتراها لها في صغرها) قال في الهندية رجل جهز ابنته فماتت قبل التسليم اليها وطلب بقية
 الورثة نصيبهم من الجهاز فان كانت الابنة بالغة وقت التجهيز فبالي الورثة نصيبهم هكذا ذكر وهو الصحيح
 لانها اذا كانت بالغة ولم يسلم اليها لا يصح القبض والمالك بخلاف ما اذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقي لانها
 اذا كانت صغيرة كان الاب قابضها كذا في جواهر الفتاوى (قوله والحليلة الخ) محل هذه الحيلة في مسألة
 العارية الاتية بعد كما فعل في الجرفانه قال واذا كان القول للزوج في المسئلة الاولى أي مسألة العارية وأقام
 الاب بينة قبلت قال في التنجيس والولولة والحيلة والذخيرة والبينة الصحيحة أن يشهد عند التسليم الى المرأة في انما
 سلمت هذه الاشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معلومة ويشهد الاب على اقرارها أن جميع ما في هذه النسخة ملك
 والدي عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء لالا حسياط لجوازاته اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة
 الصغر فهذا الاقرار لا يصير الاب صادقا فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط أن يشتري منها ما في هذه النسخة بغير
 معلوم ثم ان البنت تبرع عن الثمن اهـ (قوله جهز ابنته الخ) لم يتكلم على الزوج اذا اتفق في بيته فرشوا وصيغة
 واستتمت الزوجة به مع اقرارها أنه ملكه ولم يتوكلها والظاهر أنه على ملكه حتى يوجد نازل شرعي لا فرق بين
 بين الزوج والاب ويجوز (قوله بعد موتها) أشار به الى أن الحكم في الموت كالحية وكذا أشار بقوله أو ورثته بعد
 موته الى ذلك (قوله اذا كان العرف مستقرا) أي عام في كل الآباء بقرينة قوله وأما اذا كان مستقرا (قوله كما
 لو كان أكثر مما يجوز به مثلها) أي فان القول له في الزائد (قوله والأتم الخ) انظر الى الجدة مثلها (قوله واستحسن
 في النهر الخ) عبارة قال الامام قاضي خان ويغني أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية
 وان كان من غير الاشراف لم يقبل قوله وهذا العرف من الحسن بكان اهـ (قوله وعلمه) دل بهذا
 العطف على أن المسترد حلي وعلمه فالاولى حذف قوله بجضرته (قوله وزفت الى الزوج) تبع المصنف في هذا التعبير
 شيخه في البحر قال الحلبي والظاهر أن هذا الاتفاق لأن السكوت اذن بالدفع وهذا الدفع هبة لا قرب
 ولا رجوع فيها من غير توقف على زفاف ولا غيره ويدل عليه عدم تقييد الاشياء به حيث قال دفعت لبتني
 في تجهيزها أشياء من أمتة الاب وهو ما كت فليس له الاسترداد اهـ (قوله لجريان العرف) قال في المنع لان حكمه
 نزل منزلة الاذن بالكلام لجريان العرف به (قوله ما هو معتاد) مفهومه أنه اذا اتفقت أكثر من المعتاد ضمن
 الزيادة ولو كان الاب ساكنا هو موضوع المسئلة (قوله السبع والثلاثين) قدمناها في باب الولي عن الاشياء حلي

بجر من العمادية وفيه عن المثنى (جهز ابنته)
 بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها
 ولا لورثته بعده ان سلمها اذ كان في صحته بل
 تنخص به (وبه يفتي) وكذا لو اشتراها لها
 في صغرها ولو بالحيلة والحيلة أن يشهد عند
 التسليم اليها أنه انما سلمها عارية ولا سيما
 يشترى منها ثم يرد (أخذ أهل المرافعة)
 عند التسليم فلا زوج أن ما دفعه لها عارية
 (جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية
 وقالت هو عليك أو قال الزوج ذلك بعد
 موت البنت منه وقال الاب) أو ورثته بعد
 موته (عارية) المعتمد أن (القول للزوج وأما
 اذا كان العرف مستقرا ان الاب يدفع منه
 جهازا لعارية) أما (ان مستقرا)
 كسر عما يجوز به مثلها (والأتم كلاب في
 أ كسر عما يجوز به) وكذا في الصغير شرح وهبانية
 تجهيزها) في النهر تبع القاضى خان ان
 واستحسن في النهر شراف لم يقبل قوله
 الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله
 انه عارية (ولو دفعت في تجهيزها لا غنى
 عنها من أمتة الاب بجضرته وعلمه وكان
 ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب أن يرد
 ذلك من ابنته) لجريان العرف به (وكذا
 لو انقضى الاتم في جهازها ما هو معتاد
 والاب ساكت لان من الاتم وهما
 من المسائل السبع والثلاثين

(قوله على ما في زواجر الجواهر) متعلق بالثمان والاربعين فان صاحب زواجر الجواهر حاشية الاشياء وهو الشيخ
مسالح ابن مصنف التنوير زاد على ما في الاثني عشر مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف حلبي (قوله
لوزفت اليه بلاجهان الخ) توضيحها كافي الجهر اذا زفت اليه امراته بلاجهان فله مطالبة الاب بما بعث اليه من
الدنانير والدرهم وان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولم يذكر انه
اذا اخذ الزوج الدرهم والدنانير ما اذا فعل بها والظاهر انه يشتري بها ما يليق بهاله ويحترق قوله فله مطالبة الاب
أي أو مطالبة الثمان كانت كبيرة وفي القهستاني ولكن بعد اخذه أي أخذ المهر من الزوج له أن يطلب الجهاز عند
بعضهم كافي القهستاني (قوله الا اذا سكط طويلا) المراد بالسكوت الطويل أن بسكت زمانا يدل على رضا
الشارح في كتاب الوقف ولو سكط بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضا لم يكن له أن يخصص بعد ذلك وان لم يتخذ
شي حلبي والظاهر أن الطول والقصر موكل الى العرف (قوله الصحيح الخ) هذا الصحيح مخالف لما عليه العرف
فان الناس يعتبرون في قلة الجهاز وكثرة المهر وقوله المال غيره مقصود ليس هل احساقه فان الله تعالى انما باح
استغناء بالمال وأوجب مهر المثل عند عدم التسمية أو فسادها والمراد به أن ذكره عند العقد ليس بشرط فلا يشافي
كونه مقصودا لانه أحد العوضين (تتمة) قال الامام ومحمد رضي الله تعالى عنهما اذا اختلف الزوجان في متاع
موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعده أو بعد ما وقعت الفرقة يكون للنساء عادة
كالدرع والخمار والغازل والصندوق وما أشبه ذلك فهو للمرأة لأن يقيم الزوج البيعة على ذلك وما يكون
للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنافقة والترص ونحو ذلك فهو للرجل لأن يقيم المرأة البيعة وما كان
للرجال والنساء كالعبد والخدام والشاة والفرس والثور فهو للرجل لأن يقيم المرأة البيعة واذا مات أحدهما
المشكك لبقا في منعهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بذلك فهو للرجل وان كان أحدهما قائما كالله
أيهما كان والمسلم والذمية كالمسلمين والصغير مع الكبير والصغيران في حكم الكبيرين ولو كان ذلك الاختلاف
في غير الزوجة كالأب مع الابن وأحدهما في عيال الاثر كان المتاع عند الاشياء للذي يعول وان اناها بغزل
وقال اغزليه على كان الغزل للزوج ولا أجر لها وان ذكر لها أجر معلوما كان لها وان ذكر أجر مجهولا أو شرط
أن يكون الغزل والكرباس لهما كان الغزل للزوج واها أجر معلوما كان لها وان ذكر أجر مجهولا أو شرط
اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع عيینه ولو قال اغزليه ليكون الغزل لنا فالقول لها واها أجر المثل ولو قال
اغزليه ولم يزد عليه فالقول له وان شاء من الغزل فغزاته كان الغزل لها وعليه المثل ذلك القطن لزوجها اه (قوله
ثمة) أي في دار الحرب (قوله بيمية) سواء كانوا يمتثلونها كالقوة أو لا كالميتة حتف أنها نهر والقوة
ما خوزة من وقته انه اضربه حتى استرخى وأشرف على الموت بابه وعد أبو السعود عن المختار (قوله بأن سكانه)
قال الحق في فتح القدير ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه نهر وغيره (قوله أو نقياء) أي ولم يدينوا
بمهر المثل عند النفي هندية (قوله فلامهر لها) أي ولا تمتع في الطلاق قبل الدخول أبو السعود وهذا باتفاق
في أهل الحرب وأما في نكاح الذمية كذلك فقالا لا بمهر المثل ان دخل بها أو مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الدخول
كذا في شرح المتن (قوله لانا امرنا نابتكرهم) ترك اعراض لا تقرير وقوله وما يدينون الوالاعطف أو لصاحبة
فلا تمنعهم عن شرب الخمر أو اكل الخنزير ويجهما أبو السعود (قوله وتثبت ببيعة أحكام النكاح) ان اعتقداها
أوزافعا لينا (قوله وخيار بلوغ) لصغير أو صغيرة اذا كان المهر غير الاب والجد (قوله ونكاح محارم) كان يتزوج
محرمه وهذا أحد قولين أفاده الحلبي والذي يظهر أن المراد منه أنه يحرم عليه نكاح محارمها كاختسابها ومهنتها
وخالتها (قوله قبل القبض) أما بعد القبض فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير عين وقت العقد نهر (قوله واها
في غير عين) هو قول الامام وقال أبو يوسف لها مهر المثل في الميعين وغيره وقال محمد لها قيمتها في الوجهين وانما
أوجبنا ذلك فيما اذا أسلم هو دونها لانه نهى عن تعاطيها (قوله كاخذه عينه) أي حيث كانت القيمة بدلا عنه كافي
مستلثا أما اذا كانت بدلا عن غيره كالأشترى ذي من مثله دارا بختير وثقه بها مسلم فانه يأخذها بقيمة الخنزير
وفيها أنها هابيل من منافع البضع (قوله الوطء) أي وطء غيره ولو كته أمّا مملوكة غيره فيعتد ولو كانت أمة أخيه
وعنه قال المصنف في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به حد بوطء أمة أخيه وعنه (قوله صبي نكح
بلاذن) أما لو زنى فحكمه كزنى كور في الهندية قال فيها غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأته وهي ثامنة

بل الثمان والاربعين على ما في زواجر الجواهر
التي السكوت فيها كالمطلق فرع لوزفت
اليه بلاجهان يليق به فله مطالبة الاب بالنقد
قسيه زادت في البصر من الميضي الا اذا سكط
طويلا فلا خصوصية لكن في النهر من البرازية
الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشي لان المال
في النكاح غير مقصود (نكح ذمتي)
أو سكتا من (قسيه أوسقياء) والحد أن
أولاهم بأن سكتا عنه أو نقياء أو مات
(ذا جازعدهم فوطئت أو طلقها قبل الدخول
عنه فلامهر لها) ولو أسلم أو طلقها قبل الدخول
أمرنا نابتكرهم وما يدينون (وتثبت) ببيعة
(أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب
النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)
كمدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح
صحيح وحرمة مطلقة فلا نكاح محارم
(وان نكحها بغيره أو خنزير عيني) أي مشار اليه
(ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض فلها
ذلك) فتخلل الخمر ونسب الخنزير ولو طلقها
قبل الدخول فله نصفه (ن) لها (قوله غير عيني)
قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير اذا أخذ قيمة
التي كاخذه عينه فروع الوطء في دار
الاسلام لا يتناول حد أو مهر الا في مستلثين
نكح بلاذن

لا تدري ان كانت ثمة ليس عليه حد ولا عقروان كانت بكر او افتة هالز مهرا وان رقي بصدقة فعليه المهر
وان اتز بذك لا مهر عليه وان رقي بجزء بالغة وأذهب مذكرتم ان كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة
دعته الى نفسها فلا مهر عليه والصبي اذا دعيت صبي الى نفسها وأذهب عذرتهم بافعليه المهر لان امرها لم يصح
في اسقاط حقها بخلاف البالغة والأمة ولو بالغة كالمغيرة لم يدم حصة امرها في حق المولى اه وانظر مالوا سيز
نكاحه هل يلزم المهر الظاهر نعم لصحة النكاح (قوله وطاوعته) أطلقه نعم البكر والثيب ومفهوما أنه اذا لم
نطاوعه يلزمه المهر والظاهر أنه مهر المثل ولو سمي اد تسمية الصغيرة لا تعتبر ويجوز (قوله وبائع أمة قبل تسليم) أي
وطم اقل حد ولا مهر لانه من شبهة المثل وذلك لانها في ضمانه ويده ولو هلكت عادت الى ملكه ومثله المبيعة فاسدا
اذا وطمها البائع سواء كان قبل القبض والامر فيه ظاهر لبقاء الملك أو بعده لان له حق المفسخ فله حق الملك فيها
وكذا المبيعة بخيار ربا بة البقاء ما كره أو لم يشرع الا انهم يخرج عن ملكه بالكتابة اه حلي وبمذا لم أن قول
الشراح الا في مستثنى ليس في محله (قوله ما قابل البكارة) ان كانت بكر الحدوث العيب فيها بفعله (قوله والا فلا)
أي ان لا تنكح بكر ا فلا يسقط شي من الثمن (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم ما فيه (قوله لا في الصغيرة
المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستحق بها كما في الهندية عن التجنيس والمز يد وتقييده بالغيرة مما لا يذ في
في الهندية للآب والحد والقاضي قبض صدق البكر صغيرة كانت وكبيرة الا اذا نكحت وهي بالغة صح الثمن
وليس لغيرهم ذلك والوصي يملك ذلك على الصغيرة والثيب الب لفة حق القبض لها دون غيرها اه وشغل الغير
في قوله وليس لغيرهم ذلك الا تم فليس لها قبض الصداق الا اذا كانت وصية وحسب تطالب الا تم اذا بلغت دون
الزوج كما افاده فيها (قوله لم يلزمه طلبها) أي الزوج شرع المثلتي (قوله خدع امرأة) أي احتال عليها (قوله المهر
مهر السر وقيل العلانية) أجل الشرح المقام وفيه تفصيل مذ كوفي الهندية حاصله أنه اذا تزوج امرأة
على صداق في السر ومع في العلانية بأكثر من ذلك فالمسئلة على وجهين الاول أن يتواضع في السر على مهر
ثم تعاقد في العلانية بأكثر من ما تعاقد عليه في العلانية من جنس ما تواضع عليه في السر لانه أكثر ما
تواضع عليه في السر فان اتفقا على المواضعة أو نكح الرجل عليها أو على وياها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة
سمعة فالمهر ما تواضع عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج الواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة فالمهر
هو المسمى في العقد والقول للمرأة الآن بقم الزوج اليينة وان كان ما تعاقد عليه في العلانية من خلاف جنس
ما تواضع عليه فان لم يتفقا على الواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على الواضعة ينعقد النكاح وهو
المثل وان تواضع في السر على أن المهر دنانير وسكافى العقد عن المهر ينعقد به المثل والوجه الثاني أن تعاقد
في السر على مهر ثم أقر في العلانية بأكثر من ذلك فان اتفقا على مواضعة في السر واشهد أن الزيادة في العلانية
سمعة فالمهر هو لئذ كور عند العقد في السر فاما اذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة فعلى قول الامام ومحمد
المهر مهر العلانية ويكون هذا زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه اه ولخصا (قوله
يتعجل بالرجعي) جزم في القضية بأنه لا يحل الا الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا مع فافى الشرح على
غير قول العامة (قوله ولو وهبت المهر الخ) فوضيها كما في البصر قال لمطاعته لا تزوجك ما لم تبق مالك على
من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها فأبى الزوج أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوج أو لم يتزوج انتهى
وقوله تزوج أي بعد الاباء أو لم يتزوج وقوله فأبى مفهوما أنه اذا لم ياب صحت الهبة (قوله ولو وهبت لاحد الخ)
هذا حكم كل الدين (قوله لم يصح) لأن الحق فيه انتقل الى المحال (قوله وهذه حيلة الخ) ذكر في البصر من القضية له
ثلاث حيل غير هذه احدها شرا شي مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة أي ثم بعد هارده بخيار روية الثانية
صلح انسان معها عن المهر شي منوف قبل الهبة الثالثة هبة المهر لابن صغيرها قبل الهبة اه وجرى صاحب
القضية في الثالثة على غير المختار فان افته بأنها لا تصح لانها هبة غير مقبوضة كافي التجنيس وأفاد بقوله وهذه
حيلة من يريد أن هذه الحيلة ليست قاصرة على المهر الا أن هذا الحيلة بعيدة لاشتراط رضى المحال عليه بالحوالة
فالدينون علم أن هذا كلام لا يفيد صدور الحوالة قبله الا مع الجهل بالحكم

(باب نكاح الرقيق)

الرقيق في اللغة العبد ويقال للعبيد مغرب ومناسبة هذا الباب يباب المهر هي أن الرقيق يعلم أن يكون مهورا

وطاوعته وبائع أمة قبل تسليم ويقتضون
الثمن ما قابل البكارة والاولاه تدافعت جارية
مع أخرى فأزانت بكارتهم الزمها مهر المثل
لا في الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة
بتسليمها ان تحملت الرجل قال البزازي
ولا يقرب السن فلو تسلمها فوهرت لم يلزمه
طلبها وخدع امرأة وأخذها حبس الى أن
يأتي بها أو يعلم موتها المهر مهر السر وقيل
العلانية المؤجل الى الطلاق يجهل بالرجعي
ولا يتأجل بمراجعتها ولو وهبت المهر على أن
يتزوجها فأبى فالمهر باق نكحها أو لا ولو وهبت
لاحد ووكلته بتسليمه صح وهذه حيلة من يريد
أن يهب ولا تصح (باب نكاح الرقيق)

كما إذا تزوج امرأة على رقيق حوى وقال في النهر لما فرغ من تكاح من المسكين شرع في بيان
من ليس له ذلك وهو الرقيق وقد تم على الكافر لان الاسلام غالب فيهم (قوله هو المملوك) اعلم ان المملوك اعم
من الرقيق لصدقه على غير الادنى والرق في اعم من جهة صدقه على الاسير قبل اخراجه من دار الحرب فانه
رقيق لا مملوك كما قاله الكمال اذا عرفت ذلك تعلم ان التعريف لم يسا والمعرف له موه وأجيب بأن المراد
بالمملوك المملوك من بني آدم وبالرقيق هو من أحرز به او الاسلام فانه من التعريف بالاعم وهو جائز على
طريقة المتقدمين من علماء الميزان ثم ان الرق والمملك قد يكونان كليين كما في القن وقد يكونان فاصين
كما في معتق البعض وقد يكمل الرق دون الملك كما في المكاتب وعكس في المدبر وأتم الولد اه حلي بتصرف
(قوله واقن المملوك كلاً) القن بالكسر خالص القنونة أي العبودية ويقال قنان وقنان على ما قال ابن الأهرابي
وقال غيره لا يقن ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس وهو في الشرع على ما في الغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر
وضه اشارة الى أن القن لا يشمل الأمة عند الفقهاء فهستاني (قوله فوق تكاح قن الخ) سواء تزوج بنفسه
أو تزوجه غيره وقيد بالنكاح لان التبري للعبد والمكاتب والمدبر حرام يجر ولو طلق أحدهم قبل الاذن كان
متاركة ولم ينقص عدد الطلاق فهستاني (قوله ومكاتب) انما توقف نكاحه لان الكتابة أوجبت فلك الخبر
في حق الكسب وأما في حق النكاح فهو على حكم الرق ولهذا لا يملك المكاتب تزويج عبده وبذلك تزويج أمته
لانه من باب الاكساب وكذلك الكتابة لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتلك تزويج أمته ما دخل
في المكاتب معتق البعض فلا ينفذ نكاحه عند الامام (قوله ومدبر وأتم ولد) وذلك لان الملك فيه ما قام ودخل
في أتم الولد انهما من غير سيدها فانه في حكمها غير مكاتب نكاحه الا في مسئلة وهي ما اذا تزوج جارية غيره واستولدها
وفارقها وتزوجها من غيره فاستولدها أيضاً ثم اشتراها زوجها الا قول مع ولدها فان ابنه حر وابن الآخر قن
اي في حكم أمته لانه حين ولده لم تكن أم ولد له بل ربة الغير يجره موصفاً (قوله فان أجه زفقد) سواء كانت
الاجازة صريحاً كاجرت أو رضيت أو اذنت أو دلت قولاً فهو هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت الا اذا علم أنها
قالة على وجه الاستمزا أو فقه لا فهو أن يسوق اليها مهرها أو شيأ منه بخلاف الهدية أبو السعود عن العيني (قوله
فلا مهر) تفريع على بطل قالة الحلبي وهو يوم القن والمكاتب والأمة والمكاتب أي فلا مهر عليه ولا مهر له (قوله
فيطالب) الاولى وبطال بالواو ويجعلها مستأنفة لان هذا حكم قاصر على الذكور (قوله من له ولاية تزويج
الأمة) سواء كان مالكا لها أم لا (قوله وموصى) أي من أحد الثلاثة فان هذا التصرف في مال الصغير وهو وصي
هو لا لكن لا يجوز لاحد هؤلاء أن يزوجه بالعبد نفسه كما لا يجوز لأب أن يزوجه جارية ابنه من عبدان في ظاهر
الرواية على ما في المبسوط (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكساب لا عبده
(قوله ومفاوض) أي فانه يزوجه أمة المفاوضة لكنه لا يزوجه العبد حلي عن القهستاني أما شريك العنان
والعبد والعبي المأذونان فلا يملكون تزويجها أبو السعود عن الدرر (قوله ومتولى) فكذا في النسخ بالملقة قاضي
والاولى حذفها عنهم كما هو في نسخ والمراد المتولى على وقف أو بيت المال وظاهره أنه نص المذهب وليس كذلك
بل هو بحث لساحب النهج وعبارته ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال والرقيق في الغنية المهرزة بدرا قبل
القسمة والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى وينبغي أن يصح في الأمة دون العبد كالوصى اه فيتمين التبيين
من الناموح على مثل هذا (قوله الامن يملك امتا قه) وهو المالك المتصرف في جميعه لا الاثب وما عطف عليه حق
المفاوض لانه لا يملك اعتاق الجميع اه حلي مع زيادة (تمت) اعلم أن نكاح العبد حالة التوقف يكون سبب العمل
وتأخر حكمه أي من الوطء ودوامه والنظر الى وقت الاجازة فبها الاجازة تظهر الحل من وقت العقد حتى
لو حلت منه قبلها ألحق به كالبيع الموقوف سبب العمل فاذا زال المانع من ثبوت الحكم بوجود الاجازة ظهر أثره
من وقت وجوده ولذا مملك الزوائد يجره موصفاً واعلم أنه اذا نكح بغير اذن فان لم يدخل فلا حكم له وان دخل فلا
يحتاج الى أن يفترق بينهما المولى بعد أن يجيز النكاح فان تزويج بينهما فلا مهر له عليه حتى يعتق لانه دين لم يظهر
في حق المولى فصار كدين اقتربه العبد وان اجازة المولى به موهوب واجب مهر واحد استعسانا ومهران قياما مهر
بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح الفاسد اذا بدده صحها ولم يبين المصنف لمن يكن المهر وبينه صاحب
البدائع فقال كل ما وجب من مهر الأمة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر

المملوك كلاً أو بعضه واقن المملوك كلاً
وقن نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأتم
على اجازة المولى فان اجازة نفسه وان ردت
(ب) فلا مهر ما لم يدخل فيطالب بمهر المثل
معتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج
منه كتاب وجبة وفاضى ووصى ومكاتب
ما وصى ومتولى وأما العبد فلا يجزى تزويجه
من يملك اعتاقه درر

المثل وسواء كانت الامة ذمة او مدبرة او ام ولد الا المسكينة والمعتق بعضها فان المهر لم يما في فتح القدير ان مهر
 الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر (قوله وفيه) من مدبر ومكاتبه (قوله
 لوجود سبب الوجوب) اذ وجوب النفقة والمهر وهو العدة وقوله منه أى من المذكور من القن وغيره (قوله
 وبسقطان بغيرهم) محمول على ما اذ لم يتركسب أبو السعود واليه يشير قول الشارح لقول محل الاستيفاء لانه
 عند وجود كسب لم يفت محل الاستيفاء ثم القيد بظاهر النسبة للمهر أما النفقة ولو مقيمة فسدقة عن الحر بغيره
 فبالاولى العبدية يثبت محل (قوله وبسبب قن) أى بأمره سببه لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه
 فهو مبيع فان امتنع باعه القاضي بضره الا اذا رضى أن يؤدى قدرته من مهر من المبيع (قوله كدبر) أدخلت
 المكاتب المكاتب ومعتق البعض وابن أم الولد كما في البصر (قوله بل يسي) بأن يؤجره - توفي ما عليه من أجرته من
 الزائد على نفقته وفي أبي السعود أما المكاتب فيسبى في جميع قبته وأما المدبر في ثلث قبته ويعطيان المهر من
 كسبهما فاذا أغت السباية عتقا اه (قوله ولومات مولا) أى مولى المدبر (قوله لزمه) أى المهر (قوله جله)
 أى واحدة لكونه صار حراً بموت سيده وسواء لزمته السباية لها قبل موت السيد أو طالبتة بعد موته
 (قوله ان قدر) أما اذا لم يقدر فينظر الى المصرة (قوله ثم رقبته) الاولى من رقبته فان صاحب النهر ينقل
 عبادة القنية مستنداً لها في هذا الحكم (قوله ان تجدث) أى ان لزمه نفقة كما تقي درهم مثلاً فيسبى بمائة تقي
 الفضل في ذمته فيطالب به بعد المعتق ولا يتعلق بقبته فلا يباع عند السيد الثاني ثم ان قيمته - لانه نفقة عند
 السيد الثاني يبيع فيها ويعدل بالفضل كما مر حلبي بإيضاح من البصر (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لزمه مهر آخر
 عند السيد الثاني كما اذا اطلقها ثم تزوجها يبيع ثانياً فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تصدّد عند
 السيد الثاني ولا يتجلف المهر اهلبي عن شيء أقول يمكن الفرق بأن النفقة انما حدثت عند الثاني سببها
 متعلق عند السيد الاول فتكرّر بيعه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب
 عن تجدّد مسئلة حتى توقف على اذنه وفي الميسر ليس شيء من ديون المبيع يباع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة
 لانه يتجدّد وجوبه ببعض الزمان وذلك في حكم دين حادث اه ولويسح لحال الصداق مرة ثم حل باقيه بظاهر
 ما في العراج أنه يباع فيه مرة أخرى فانه قال لانه يبيع في جميع المهر فأذا تاه اذا يبيع فيه مرة أخرى لباقيه
 وبهذه الاقادة مخرج صاحب النهر في البصر حتى يباع على ما في الكاى أنه لو باعته العبد في مهرها فاشترى المولى
 فلم يوف ثم وجب بيعه لانه نفقة فأخذ المرأة ما بقي لها من المهر مع النفقة (قوله الا اذا باعها منها) صورته تزوج عبده
 امرأة بالقدوم ثم باعها - نهابته ما يدرهم بعد ما دخل العبد بغيرها فاشترى بها خذ التسمة بمهرها ويطلق
 النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق بجر قال الحلبي لان ما عليها من مقدار ثمنه يلتقي
 قصاصاً بقدر مهرها والباقى يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده اه ولو أعتق المولى العبد خيراً
 بين تضمن المولى القيمة أو اتباع العبد بجميع الدين سواء كان الاعناق باذنهم لا م بغيره (قوله ولو زوج المولى
 امته) أى سواء كانت قنة أو مدبرة أو أم ولد حلبي (قوله من عبده) سواء كان قناً أو مدبراً أو ابن أم ولد حلبي (قوله
 لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يمتثل وهذا بناء على أن مهر الامة يثبت للسيد ابتداء
 في غير المأذونة والمكاتب ومعتقة البعض حلبي عن النهر (قوله في الاصح ولو الجلية) قال فيها الا ان الوجوب وان
 كان حقه تعالى فانما يجب للمولى ولو جاز وجوبه للمولى ساعة جاز وجوبه أكثر من ساعة اه (قوله بل يسقط)
 أى بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أولاً ثم ينقل الى السيد كما في النهر عن الفتح اه
 حلبي قال في البصر لم أدر من ذكر مرة لهذا الخلاف ويعتبر أن يقال انها تظهر فيه التزوج الا بامة الصغير
 من عبيد الصغير فعلى قول من قال يجب ثم يسقط قال بالعبه وهو قول الثاني ومن قال بعدم الوجوب أصلاً قال
 بعدمها وهو قوله ما به جزم في الوالدية معللاً بأنه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد (قوله وحمل
 الخلاف) أى في الوجوب وعدمه (قوله فان كانت يبيع أبناً) لانها هي واكسابها حق الغرماء (قوله لانه يثبت
 لها الخ) هذا التعليل لم يذكر في النهر بل لا وجه لذكره لانها اذا كانت مدبونة لا ينقل للمولى بل للمهر ما وعادة
 النهر ويغني أن يكون محل الخلاف ما اذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فان كانت يبيع أيضاً ويدل عليه ما في الفتح
 مهر الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه (قوله يدور معه) نفساً لمسا قبله

فان تكلموا بالاذن فالمراد بالنفقة حاجهم
 أى على القن وغيره لوجوب سبب الوجوب
 منه (وبسقطان بغيرهم) أهوات محل
 الاستيفاء (وبسبب قن فيهما لا) يباع (غيره)
 كدبر بل يسي ولومات مولا لزمه جلة ن
 قدر ثم رقبته (لكنه يباع في النفقة مراراً)
 ان تجدث (وفي المهر مرة) ويطالب بالباقي
 بعد عتقه الا اذا باعها منها خاتمة (ولو تزوج)
 المولى (أتمه من عبده لا يجب المهر) في الاصح
 ولو الجلية وقال البراقى بل يسقط وحمل
 الخلاف اذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة
 فان كانت يبيع أبناً لانه يثبت لها ثم ينقل
 للمولى نهر (قوله باعته سيده بعد ما تزوجها امرأة
 فالمراد بقبته) يدور معه أي إذا دام

وهذا هو الصحيح وقيل المهر في الثمن قال في البروك كل من القولين مشكل لانهم جعلوا المهر كدين التصارة وقد
يتلوا في باب المأذون أن السيد اذا باع المديون بغير مرضى أصحاب الدين ردة والبيع واخذوه وان كان المشتري
عيب العبد فهم بالخيار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري قيمته أو أجازوا البيع واخذوا الثمن فكذلك
هنا اهـ وأقره في التهرأى فالمراد اما ان ردة البيع أو تجيزه وتأخذ الثمن وان ردت البيع والمشتري عيب العبد
خيرت في تضمين القيمة المشتري أو السيد (قوله كدين الاستهلاك) أي كدين ترتب بذمته لشيء استهلكه فانه يضمنه
ويباع فيه لان الجبر لا يأتى في الافعال ولذا ذكرنا في الجبر أنهم ان أنافروا شيئا من (قوله لكن للمرأة فسخ البيع)
أي ان باعه بغير رضاها (قوله لو المهر علمه) أي على العبد أ مال أو قام سببه أو غيره هـ ليس لها الفسخ (قوله
فكانت كالفرما) أي حرما العبد المأذون وفيه إشارة الى ما ذكره صاحب الجبر (قوله طلقها ربيعة) مثله
أو وقع عليها الطلاق أو طلقها ناطقة تقع عليها أو قيد بالرجعي (قوله لو قال طلقها بائنا لا يكون ابادة بجر) قوله
اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء (قوله للنكاح الموقوف)
وكان من رقبتي أو فضولي ولكل من الرقبين فسخه قبل الاجازة (قوله لا طلقها أو فارقها) فانهم صاروا
(قوله لانه) أي ما ذكرنا أو فرد لان العطف بأو (قوله يستعمل للمشاركة) أي ولا اجازة فكان محتملا للاجازة
والرد فدخل على الرقابة أدنى لان الدفع أسهل من الرفع أولانه الذي يحال العبد المأذون على مولاه هـ انت
الحقيقة تروكة بدلالة الحال كذا في العناية (قوله حتى لو أجاز) تدرج على القادم من المقام وهو ان هذين اللفظين
للردة (قوله لا ينفذ) لان المفسوخ لا يجازر (قوله بخلاف القضي) أي اذا حال له الرجوع فطلقها أو فارقها فانه
يكون اجازة لان الزوج عاك التطلق بالاجازة فيجوز الامر به بخلاف المولى وهذا ما اختاره صاحب المهيض
ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسي أنه ليس باجازه فلا فرق بينه ما واستوجه الكمال الاول (قوله واذنه
لعبد الخ) أطلقه فمثل ما اذا اذن له في نكاح حرمة أو أمة وما اذا كانت معينة أو غير معينة (قوله ينظم) أي يبرم
(قوله وفاسده) فينتهي الاذن به لا بالموقوف كما اذا تزوج امرأته بفضولي فله أن يتزوج أخرى غير أن المرأة
اذا أجازت ما فعله الفضولي لزمه المهر كذا أفاده صاحب الجبر بحسب أقول ان كان زواجه الثانية قبل الاجازة
فتناهر وان كان بعد ما قبلته قطعه لانه لما ملقه الاجازة فقد تم وخرج عـ كونه موقوفا قال في الهرة للمهر
ان لزمه بعد ابراءه أو قد خرج عن كونه موقوفا (قوله بعد اذنه) لا حاجة الى برقبته موضوع المسئلة الا أنه أشار به
الى أنه لو صدر أو فاسد من غير اذن ثم اذن فيه كان الحكم واحدا (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد
الا به (قوله خلافا لها) فها لان الاذن به لا ينافي الا الصحيح لان المقصود من النكاح في المستقبل الاعضاء
والعقبين وذلك بالجائز وله أن المقتضى مطلق فيجوز على الطلاقه وبعض المقاصد في النكاح حاصل كالنكاح
ووجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطء وقائمة الخلاف في لزوم المهر فيه بعد الوطء فيباع فيه عنده
وبطالب بعد العتق عندهما وفي انتهاء الاذن بالعقد فينتهي به عنده فليس له التزوج بعده صحها الامن بالاول من
غيرها وعندهما لا ينتهي غله ذلك بعده بجر (قوله يديه) ويصدق قضاء رديته كما يجتبه في النهر (قوله صح)
فأذا دخل بها لزمه المهر في قولهم جميعا نهر (قوله نهر) أي بجنا ورتبه على ما يجتبه أخوه من أنه لو قيد بالفاسد
تقيد بالتزوج صحها لا يصح انفساخا وعنده التامل فما ذكره كل من الشيعين بقوى ما يجتبه صاحب الجبر (قوله
ولو نكحها ثانيا) بعد العقد الفاسد (قوله صحها) ويعلم حكم الفاسد بالاولى وحكمه عدم تعلق المهر برقبته سالا
بهذا الوطء بل بطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا اذن ومثل ذلك يقال في قول المصنف صحها (قوله لانتهاء الاذن
بجزة) ومثل الاذن الا امر بالتزوج كالموقوف فانه لا يتزوج الا امرأه واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار
وكذا اذا قال تزوج امرأة فان المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس كذا في البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ)
فوضح هذه الجملة ما في الجبر عن شرح المغني للهندي فانه قال لو قال لعبد تزوج ونوى مرة بعد أخرى لم يصح
لانه عدد محض ولو نوى اثنين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا لم يملك التزوج أكثر من اثنين وكذا
التوكيد بالنكاح بأن قال تزوج لي امرأة لا يملك أن يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى المولى الاربع ينبغي
أن يجوز على قياس ما ذكرناه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل اهـ ما ذكره في بحث الامر من
شرح المنار وقوله لانه عدد محض أي والمصدر المفهوم من تزوج وهو التزوج لا يصحل العدد المحض بل يعمل

(كدين الاستهلاك) لكن للمرأة فسخ البيع
لو المهر عليه لانه دين فكانت كالفرما منع
او فوف (لا طلقها أو فارقها) لانه يستعمل
للمشاركة حتى لو أجاز بعد ذلك لا ينفذ بخلاف
الفضولي (واذنه لعبد) في النكاح ينظم
تجازه وفاسده نيباع العبد للمهر من نكحها
فاسد اذنه فوطئها خلافا لها ولو نوى
المولى الصحيح فقط يقيد به الصحيح أيضا نهر
نفس على الفاسد صحه ومع الصحيح (أمر)
(ولو نكحها ثانيا) صحها (أو) نكح (أمر)
بعد ما صحها ووقف على الاجازة لانتهاء
الاذن بجزء وان نوى مرارا ولو تزوج مع
لانها كل نكاح العبد وكذا التوكيد بالنكاح

أعلى الفرد الحقيقي وهو المزدوجة الواحدة أو الاعتباري وهو الاثنان في حق العبد والاربع بالنظر للشرقي مسئلة
 التوكيل (قوله بخلاف التوكيل به) يرجع الى قوله والاذن بالنكاح يتكلم جائز وفاسده أي بخلاف توكيل
 الزوج أما لزوجة بالنكاح فانه لا يتناول فاسده وتكيد بالنكاح لأن التوكيل بالبيع يتناول الفساد منه اتفاقاً
 نهر لأن الفساد منه يفيد الملك بالقبض (قوله به يبقى) ظاهره أن فيه خلافاً والذي في البحر والنهر افادة الاتفاق
 الا أنه زاد في البحر أن الفتوى على الاتفاق ولو قال فلا ينتهي به اتفاقاً به يبقى أي بالاتفاق لكان أولى (قوله
 لا يملك الصحيح) لانه يلزمه في الصحيح ما لا يلزمه في الفساد من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومن تمام المهر
 بالذلول والموت وليس الفساد كذلك (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف التوكيل ببيع فاسده فانه يملك الصحيح قال
 في شرح المأني والفرق أن البيع الفساد يفيد الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفساد (قوله والتوكيل بالبيع)
 ظاهره أن التوكيل بالبيع غير الاذن به وهو خلاف ما صرح به في البحر حيث جعله حاشياً واحداً وبجانبه
 وأشار المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفساد بالاولى اتفاقاً لأن الفساد فيه يفيد الملك
 بالقبض اه والذي يظهر أن الاذن أهم من التوكيل لانه المتحقق في نكاح الرقيق دون التوكيل (قوله والعين
 على نكاح الخ) قال في البحر والعين في النكاح لا يتناول الفساد كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يبحث إلا بالصحيح
 وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يتناول الصحيح والفساد أيضاً لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي
 الماضي وقوع العقد ذكره في المبسوط (قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم ان عينه في الماضي منعقدة على
 صورة الفعل وقد وجدت في الماضي بخلافها في المستقبل منعقدة على المتبقي للثواب وهو لا يحصل بالفساد ومنها
 الصوم والحج (قوله تناوله) أي العين وذكر باعتبار القسم فإن العين مؤثقة بما حلف (قوله صحيح) لان الحصة تبقى
 على لان الرقبة وهو باق بعد الدين (قوله وسأوت المرأة غرماء) الغرماء جمع غريم وهو الدائن ويطلق على المدين
 أيضاً لكن لا يصح ما رآته هنا جوي (قوله في مهر مثلها) أي اذا ساءل المسمى (قوله والاقل) يه في أنها تخصص
 الغرماء بالاقبل من مهر المثل أو المسمى (قوله ولزائد عليه) أي اذا تزوجها بأزيد من مهر مثلها تضرب بمهر
 مثلها مع الغرماء وما زاد منه يؤخر الطالب به الى استيفاء الغرماء فان بقي شيء بعد الاستيفاء تأخذه والا فبعد
 العتق (قوله كدين الحصة) التشبيه في مطلق تأخير فإن دين المرض يؤخر الى استيفاء دين الحصة كما يؤخر الزائد
 من المسمى الى استيفاء الغرماء من دينهم ودين الحصة ثابت بينة مطلقاً وأبقاره محصاة وشهه وحسبه
 في مرضه ودين المرض ثابت بأبقاره مريضاً (قوله الا اذا باعه منها) صورته تزوجه بألف رباعه منها بتسعة مائة
 وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع فالتسعة مائة يضرب الغريم فيها بألف وكذا المرأة ولا يتبعه المرأة ويبيعه الغريم
 عباقي من دينه شهر وانما تمتع عليها به مع أنه عبده لانه تعلق به حق الغير وهو الغريم وقوله الا اذا باعه منها
 وجه الاستثناء أن ما بقي لها من المهر سقط لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً أو السعود (قوله كماثر) أي
 قبل قوله ولو تزوج المولى أمته من عبده الخ حاشي (قوله بته) المراد من تزجه من التساه بعدد ونه سواء كانت
 فتناً وبنت ابن أو اختاً (قوله الا اذا عجز) أي من أدام بدل الكتابة منع (قوله فرد) أي ما رزده أو رد الفاضلي (قوله
 للتنافي) أي بين مقتضى الملك والنكاح (قوله أو أم ولد) وهما الماديرة ولاند خيل المسكينة بقرعة قوله
 فتقدمه أي المولى لأن الملكية لا يملك المولى استخداً لها فلا يجب العفة لها بدون التبوة بحر الا اذا خرجت
 بغير أن الزوج فتكون ناشرة شرعية لالية (قوله لا يجب عليه تبوتها) فسر المصنف التبوة بان يحل بينها وبينه
 ويدفعها اليه ولا يستقدمها فان كانت تذهب ونجى وتخدم المولى لا يكون تبوة نهر وتكيد بالتبوة لأن المولى
 اذا استوفى صدقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن يتوهمها فلو باعها بعت لا يقدر الزوج على
 سقط مهرها فان قبل التبوة تسلم فحب عليه قلنا لا بل هو أمر زائد عليه لأن التسليم يقتضي بدون التبوة
 بأن يقال متى ظفرت بمساومتها أو بالسعود (قوله وان شرطها) وأصل بما قبله وهو شرط باطل فليس للزوج
 أن يمنع المولى من استخداً لها لان المسحق للزوج ملك الحلال لا غير والشرط لوصح لا يخلو من أحد أمرين أما
 أن يكون بطريق الإجارة أو الأمانة ولا يصح الاقوال لجهالة المدقولا الثاني لان الإجارة لا تتعلق بها لزوم (قوله
 في الهة قد) ذكره ليعلم حكم ما اذا وده بها قبله أو بعده بالاولى (قوله أما لو شرط الخ) جواب سؤال تقديره ما الفرق
 بين هذا وبين أن بشرط الحر المتزوج بأمة رجل حرة أو لاده حيث يلزم الشرط في هذه وتثبت حرة الاولاد مع

(بخلاف التوكيل به) فانه لا يتناول الفساد
 فلا يفتى به به يبقى والوصي كالتوكيل بالنكاح
 فاسده لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن مالك
 وفي الاشياء من قاعدة الاصل في الكلام
 الحلية الاذن في النكاح والبيع والتوكيل
 بالبيع يتناول الفساد والنكاح لا والعين على
 نكاح وملاذ وصوم وجوع وسبع كانت على
 الماضي تناوله وان على المستقبل لا (ولو زوج
 عبده أمه أو زامد يوصع وسأوت المرأة
 غرماء في مهر مثلها) والاقل (ولزائد
 عليه) (طالب به) بعد استيفاء الغرماء (كدين
 الحصة مع) دين (المرض) الا اذا باعه منها
 كماثر (ولو تزوج بنته) كتابه ثم مات لا يفسد
 النكاح (لان المثل في الرق) فحينئذ يفسد
 (الا اذا عجز) أو أم ولد (لا يجب عليه
 التنافي) (زوج أمته) أو أم ولد (لا يجب عليه
 تبوتها) وان بشرطها في العقد أو ما لو شرط

الحر

أنه شرط لا يفتضيه نكاح الأمة وتقييده بالشرط لغيره العبد فانه إذا شرط هذا على سبب الأمة فانه لا يعمل به
وتكون الأولاد أرقاء عند هذا خلافا لما ذهب إليه المحققين بأن التعليق المسمى موجود (قوله أولادها) أي
القنة ونحوها وقوله فيه انفاها أن شرطها بعده كذلك ويجوز (قوله وعنى الخ) عطف لازم (قوله في هذا
النكاح) أما لو طلقها ثم نكحها ثانياً فمهم أرقاء إلا إذا شرط كالأول (قوله والتزويج) عطف على قبول وصح
عطفه على الشرط وعليه اقتصر الحلبي (قوله على اعتبارها) حال من التزويج والماء للشرط الحلبي (قوله هو
معنى تعليق الخ) خبران حلبي فكأنه قال ان ولدت أولاداً من هذا النكاح فهم أحرار (قوله ومفاده) أي هذا
التعليل وذلك لأن التعليق لا يسع إلا إذا كان المعلق حياً ما لم يمت وجوب الشرط (قوله فلا حرية) لعدم
وجود الظهور في ما سلكه قال في شرح المتن وبذلك جرح في المبسوط في قوله كل ولد له فيه فهو حر إلا أن يترى
بين التعليق صريحاً ومعنى اه وأمله لصاحب البحر (تنبيه) الأولاد كما يكونون أحرار بالشرط يكونون
أحرار بالغير رأي أيضاً لكن بالقيمة فلا قالت امرأ رجل تزوجني فأبى حر فتزوجها فقلت ثم ظهر أنها أمة الغير
فالأمر رقيقه والولد حر بتمت ولا يرجع إذا الرجوع بغيره المعنوية ولم يوجد نهر (قوله فلا سكن لها) سبب أن
النفقة ثم ثلاثة أشياء الطعام والكسوة والسكنى فمطلق السكنى على النفقة من عطف الخاص وأبى بالاستدراك
لرفع ما يتوهم من وجوب النفقة لأن السيد لم يمنع شيئاً وجبا عليه (قوله وتخدم) ظاهر عبارة القاموس تقييد
جواز التلبيس في الدال (قوله ان ظفر) بكسر الفاء كافي القاموس والممد والظفر بالظفر (قوله فارغة عن
خدمة المولى) حال في البر وظاهره أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان حال ليس له وطؤها وانما يجوز له
إذا لم تكن مشغولة بخدمة المولى ولم أره صريحاً حلبي وبذلك قوله سم لأن حق المولى أقوى من حق الزوج
لأنه يملك ذاتها ومنافعها ولا كذلك الزوج وقد يقال ان كان استناعتها بالانحصار خدمة المولى أبلغ لأنه ظفر
بحقه غيره من حق المولى لاسيما المدة قصيرة (قوله صرح رجوعه) لأن التبرئة كالأعادة يرجع فيها في شاء (قوله
ومسقط النفقة) بمعنى أنه لا يطالب بها في المستقبل أما الماشية القضية أو المتراضى عليها فلا (قوله بلا استخدام)
يفهم منه أنه إذا استخدمها بالخدمة مسقط (قوله أو استخدمها نهار الخ) رنفقة المهر على السيد ونفقة الليل على
الزوج اه حلبي عن القهستاني ولو طلقها بابتعاد التبرئة يجب لها النفقة والسكنى وقبلها أو بعد الاسترداد
لا يجب أبو السعود عن الزيلعي (قوله وله السفر بها) أي ولو أفاها المهر لم يمت (قوله وان أبى الزوج) لأن حق
المولى أقوى من حق الزوج كما مر (قوله وله اجبارته وأمنه) وذلك لأن سملانه رقية ويدخلها عليها
كل تصرف فيه صيانة ملكه وسواء أوجب السيد وقبل أو أجبرها على ذلك أبو السعود (قوله ولو أم ولد) قال
في البحر أطلعه ما قبل الصغير والكبير والصغيرة والكبيرة الفتن والمدر وأتم الولد لأن الملك في الكل كامل (قوله
ولا يلزم الاستبراء) أي الزوج أبو السعود (قوله فهو من المولى) أي ان ادعاه في القنة والمدرية ولم ينقه عنه
في أم الولد فاطلاقه ليس بمسائب ولذلك قال أبو السعود فيه بالنسبة للأمة والمدرية تقرر وتوقف ثبوت النسب
من المولى على وجود الدعوة وأما بالنسبة إلى أم الولد فلا إشكال لعدم توقفه على الدعوة في حق ولداها اه لكن
بشرط أن لا ينفيه (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطء الزوج (قوله وان لم يرضها) لاجابة اليه لعلمه من
الاجبار وفسر الاجبار في البحر بتنفيذ النكاح عليها وان لم يرضها لأنه يعملها عليه بضرب ونحوه (قوله
لا مكاتبه ومكاتبته) لأنهما التعاقب لاجانب يعقد المكاتبه ولهذا استحقاق الأرض على المولى بالجنابة عليهما
وتستحق المسكاتبه المهر إذا وطئها المولى فصارا كالحزبين فلا يجبران على النكاح أبو السعود (قوله الخاقا
بالخالع) أي فيما يبنى على الكتابة بغير عن الهيبة (قوله طلقاً ذاباً وعقلاً) أي ولم يقع منه ما دلل النكاح كافي البحر (قوله
عادم موقوفاً على اجازة المولى) لتجديد ولاية بالولاء الذي هو أثر الملك وهو يجب فانهم لم يصحوا النكاح
قبل العتق مع حقيقة الملك ويصحوه بعده فلهذا أثره وكذا يصحوا اجازة المكاتب الصغيرة نكاحها قبل العتق
وهي حرة قبل أولم يصحوها بعده وهي حرة قبل اوردقة لانها في العورتين لم يصح تصرفها بعد العتق لصغرهما وأما قبل
فيصح الخاقا بالغة حلبي عن القهستاني وقد يقال في المودة الأولى انما لم يعتبر حقيقة الملك لكونه على شرف
الزوال بخلاف أثره وهو الولاء فانه عبودية قوية لا تزول بزيل (قوله ان لم يكن عبدة غيره) كالأخ والمأم وما ذوا
الارحام فالمراد منهم (قوله ثانياً) يرجع إلى قوله توقف أي كما كان متوقفاً ولا على اجازة المكاتب

عبودية أولادها فيه ومعنى سئل من ولده
في هذا النكاح لأن قبول المولى للشرط
والتزويج على اعتبارها هو مسمى في تعاقب الحرية
بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه لو باعها أو مات
عنها قبل الوضع فلا حرية ولو أدى الزوج
الشرط ولا ينقله حلف المولى نهر (لكن
لانقة ولا سكنى لها إلا بها) بأن يدفعها اليه
ولا يستقدمها (وتخدم المولى ووطء الزوج ان
ظفر بها فارغة) من خدمة المولى ويكنى
في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطقنت نهر (فان
تزوجها ثم رجع) منها (صح) رجوعه لبقائه حقه
(ومسقط النفقة) (ولو خدمته) أي السيد
بعد التبرئة (بلا استخدام) (لا) لسقط
نهاراً وأعادها لبيت زوجها ليل (الفرج بها)
لبقاء التبرئة (وله) أي المولى (الفرج بها)
أي إتيته (وان أبى الزوج) طهرية (وله اجبار
قته وأمنه) ولو أم ولد ولا يلزم الاستبراء
بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حوزن الاستبراء
من المولى والنكاح فاسد بغير من الاستبراء
وثبوت النسب (على النكاح) وان لم يرضها
لا مكاتبه ومكاتبته بل يوقف على اجازتها
ولو صغيرين المطلقا بالبالغ فلأذا بعتها عاد
موقوفاً على اجازة المولى لا على اجازتها
لعدم اهليتها ان لم يكن عبدة غيره ولو عجز
لوقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانياً

فالتأويل بالنظر إلى مطلق التوقف حلبي ملخصاً (قوله لعدم مؤن النكاح عليه) قال في البحر الركني لا بد من
 إجازة المولى وإن حصل ذلك قد رضى أو لا لأنه إنما رضى لمؤن النكاح والتفدية بكسب المكتبة لا بهلاك
 نفسه وكسب المكتبة بعد هذه ملك المولى كذا في التلخيص (قوله حل بات) هو حل وطء السيد أياها اه
 حلبي (قوله على موقوف) هو حل وطء الزوج أياها حلبي (قوله والدليل يعمل الجواب) قال في البحر نقلاً
 عن المحيط وغيره المولى إذا تزوج مكرهته المقيمة توفى النكاح على إجازته بالانضمام بالبالغة فيما يرضى على
 المكتبة ثم إن المولى لم ترد حتى أدت فعتقت بنى النكاح موقفاً على إجازة المولى لا إجازتها لانضمام بعد العتق لم يبق
 مكتبة وهي صغيرة والمقيمة ليست من أهل الإجازة فاعتبر التوقف على إجازته ما حال رفقها ولم يعتبر بعد العتق
 قالوا وهذه المسئلة من الجيب المسائل فانها كلما زادت من المولى بعد اذ ادت اليه قربا في النكاح فانه يملك إزام
 النكاح بعد العتق لا قبله وأوجب منه أنها لو ردت إلى الرق يطل النكاح الذي بأمره المولى وإن أجازته المولى لأنه
 طراً حل بات على موقوف فأبطله إلا أن هذا كله ثبت بالدليل وهو يعمل الجواب اه حلبي (قوله وببحث الكمال
 حنا غير صائب) قال الكمال الذي يقتضيه النظر عدم التوقف على إجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقه ما يتخذ
 النكاح لم يصح جوابه من أنه إذا تزوج العبد بغير إذن سيده فأعتقه نفذ لأنه لو توقف فأما على إجازة المولى
 وهو ممنوع لا تنفاه ولا ينعى على العبد ولا وجه له لأنه مصدر من جهة فكيف يتوقف ولأنه كان نافذاً
 من جهته وإنما توقف على السيد فكذا السيد هنا فانه ولو بمجرد إجماع التوقف على إجازته بعد العتق وقد زال
 فبقى النفاذ من جهة السيد وهذا هو الوجه وكثيراً ما يفتقد السامعون المصالحين وهذا بخلاف الحلبي إذا تزوج
 نفسه بغير إذن وليه فانه موقوف على إجازة وليه ولو بلغ قبل أن يردّه لا يتخذ حتى يجيزه المولى لأن المقتدين
 صدومنه لم يكن نافذاً من جهته إذا نفذ حالة المولى وعدم أهلية الرأي بخلاف العبد ومولى المكتبة الصغيرة
 والحاصل أن الصغير والصغيرة ليسا من أهل العبارة بخلاف البالغ اه قال في البحر جوابه أنه سوء أدب وغلط أما
 الأول فلأن المسئلة صرح بها الامام محمد في الجامع الكبير ومعلوم أنه من روايته عن الامام فكيف ينسب السهو
 إليه وإلى مثله به وأما الثاني فلأن محمد رحمه الله تعالى حلل توقفه على إجازة المولى بأنه تعذله ولاية لم تكن وقت
 العقد وهي الولاية بالعتق ولذا إنما يكون له الولاية إذا لم يكن له مولى أقرب منه كالأنح والمم قال فصار كالشرى
 زوج العبد ثم ملك الباقي وكان إذن للعبد أنه أو تزوج نافقته ثم مات الابن بخلاف الراهن ومولى المأذون بأما
 ثم سقط الدين حيث لا يفتقر إلى الإجازة لأن النفاذ بالولاية الأصلية وما يسهل أن الولاية التي فارغ منها
 بتزويجها ولاية يحكم الملك وبعد العقد تعذله ولاية يحكم الولاية فيشترط رضا التعذد الولاية كذا في شرح
 تلخيص الجامع الكبير وكثيراً ما يترى الخطأ على المصين حلبي (قوله ولو قتل المولى أمته الخ) قيد بالقتل
 لأنه لو باعها وذهب بها المشتري من المهر أو غيرها بوضع لا يصل إليه الزوج لا يسقط ثم لا يجب دفعه على الزوج
 قبل حضورها وفي الخاتمة لو أبقته فلا صداق لها ما لم تحضر في قياس قول الشافعي وقيد بالسيد لأن قتل غيره
 لا يسقط به المهر اتفاقاً نهر وقيد بالأمه لأنه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لأنه تصرف في العقد دون المعقود عليه
 بصر (قوله قبل الوطء) ولو الحكمي نهر (قوله ولو خطأ) أو نسباً كما هو مقتضى الإطلاق نهر (قوله فلو صيماً)
 مثله الجنون بل أولى نهر (قوله لم يسقط) لأنه ليس من أهل الإجازة حلبي عن المنع (قوله سقط المهر) هذا عند
 الامام وقال عليه المهر ولو لاها اعتباراً بجموعها حنفياً وهذا لأن المقتول ميت بأجله وله أنه منع المبدل قبل
 التسليم فيعازى بمنع البدل كما إذا ارتدت الحرة وكذا إذا قتل البائع المبيع قبل التسليم والقتل في أحكام الدنيا
 جعل اتلافاً حتى وجب القصاص والدية فكذا في حق المهر وأما بدسه وطءه أنه إن لم يكن مقبوضاً سقط
 عن ذمة الزوج وإن كان مقبوضاً لم يرد جميعه على الزوج كذا في الميسوط حلبي عن المنع (قوله ولو صغيرة) لأن
 الصغيرة العاقلة من أهل الإجازة على الرتبة بخلاف غيرها من الأفعال بحر (قوله لا لو فعلت ذلك امرأته نفسها)
 لأن جنابة المرأة على نفسها غير معتبرة في حق أحكام الدنيا فتشبه موتها حنفياً ولا يملكها الاغتلاص حق
 ورثتها فصار كما إذا قتلها فقتله فانه يجب الدية بخلاف ما قطع يدي قطعها لا يجب شئ (قوله ولو أمه) حاصل
 ما يفهم من كلامهم أن العلة في سقوط المهر بالقتل أمران أحدهما الأول أن يكون صادراً عن المهر الثاني
 أن يترتب عليه حكم ديني كالمدة كور في صدر المتن وفي الأمه غير المأذونة والمكتبة إذا قتلت نفسها فقد

لعدم مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكتبة
 لأنه طراً حل بات على موقوف فأبطله
 والدليل يعمل الجواب وببحث الكمال هنا
 غير صائب (ولو قتل المولى أمته قبل الوطء)
 ولو خطأ فتح (وهو مكاف) فلو صيماً لم يسقط
 على الراجح (سقط المهر) لئله المبدل كثره
 ارتدت ولو صغيرة (لا لو فعلت ذلك) القتل
 (امرأة) ولو أمه

الامران وفي الحرة اذا قتلت نفسها او اولي الغير المكلف اذا قتل أمته فقد الثاني وفي الاجنبى "او الوارث اذا قتل
 حرة أو أمة فقد الاول اه حلي" (قوله على الصحيح) أى من الروايتين في قتل الأمة نفسها كما في البحر (قوله
 أو قتلها وارثها) قال في البحر الحاصل أن المرأة اذا ماتت فلا يخلو ما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من
 الثلاثة أمانة يكون حنف أنفها أو يقتلها نفسها أو يقتل غيرها وكل من التسعة اما قبل الدخول أو بعده فهي
 ثمانية عشر ولا يسقط مهرها على الصحيح في الكل الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها شورى (قوله كما ربه
 في النهر) أصله صاحب البحر فانه قال وقد صحح قاضي خان عدمه في القتل أى عدم سقوط المهر في قتلها نفسها
 فليكن تصحيحا في الآخرين أيضا يعني به مما استلحق الردة والتفصيل قال وهو الظاهر لأن مسقطه وهو المولى
 لم يشغل شيئا اه موضحا (قوله أو رفعه) أى فعل المولى المكلف القتل اه حلي" (قوله لتزوجه) أى تزوجه المهر
 بالوطء اه حلي" (قوله ولو فعله بعده) صورته تزوج عبده ثم قتله ضمن قيمته يوفى منها مهر المراء ومثله ما اذا باعه
 قال في النهر وسأيت أنه لو اعتق المديون كان عليه قيمته فالقتل أولى حلي" (قوله أو مكاتبته) الخالم يسقط المهر
 يقتل المولى اباءه لأن مهرها الماله بحر (قوله المديونة) نعت للمأذونة فقط وانما يسقط المهر يقتل سيدها لعدم
 كون المهر اه حلي" (قوله وهو الانزال خارج الفرج) يشمل الاستثناء بكفه والانزال في الدبر والسرية وتبيع
 في هذا التعبير صاحب النهر كما تبعه الجوى والصواب ما في البحر من المعراج العزل أن يجامع فإذا جاء وقت
 الانزال نزح فأنزله خارج الفرج اه (قوله لمولى الأمة) أى ولو حكما ليشمل أمة الابن الصغيرة اذا تزوجها الاب
 أو الجدة فالأذن له ما جوى وتبعه أبو السه ودوهو يفيد أن لها الأذن بالعزل وفيه أن فعلها ما منوطا بالمصلحة ولا
 مصلحة للمبى في ذلك لأنها تعلق من الماء فيكون المولى وردقها الا أن يقال إن هذا على سبيل التوهم ولا اعتبار به
 (قوله لالها) هذا قول الجميع وروى منها في غير ظاهرها رواية أن الأذن لها وهو ضعيف (قوله لأن الولد حقه)
 قال في النهر لأن حقه في نفس الوطء وقد نادى بالجماع وأما الماء ففائدته الولد والحق فيه للمولى حلي" (قوله وهو
 يفيد الخ) أى التعليل يكون الحق في الولد يفيد أن الكلام في الأمة التي يتأق منها الولد أما الصغيرة فالعزل
 لا يتوقف على أنه لسقوط حقه قال أبو السعود ويفيد هذا التعليل أيضا عدم توقف حل العزل على أذن المولى
 اذا شرطت الزوج حرة أو ولد هامة لانه لا ملك للمولى حينئذ في الاولاد ولم أره (قوله وكذا الحرة) يعني انما يتوقف
 على أذنها اذا كانت باغة اذا ولد قبل البلوغ حلي" (قوله نهر رجنا) أصله لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن
 المراد بالأمة في المختصر الفتنه والمدبرة أو أم الولد وأما المكاتبه فيجب أن يكون الأذن اليها لأن الولد لم يكن
 للمولى ولم أره صريحا (قوله أنه يساح) أى العزل بغير الأذن (قوله لفساده) أى الزمان بعدم طاعة الولد فيكون
 غيظا على والده كما ورد به الحديث وبكثرة نشوز الزوجة اذا ولدت لانها أمنت بالولد المفارقة (قوله فله تبرع ذرا
 مسقط الخ) مقتضاه أنه يجب مع أن القهس تافى بجرمه فالظاهر أنه منقول في المذهب اه حلي" (قوله وبعبارة
 القهس تافى) بعد قول المصنف وزوج الحرة باذن أهله هذا الذي يجب من الولد السوء لفساد الزمان والافتيور
 بلاذنها اه أقول هو منصوص المذهب قطعاً كما هو صريح البحر وبعبارة وقالوا في زمان يساح لسوء الزمان اه
 قال الكمال فليعتبر مثله من الاعذار مسقطا لاذنها اه أى مثل فساد الزمان كخوف الضيعة أو شقاق الزوجة
 أو نحو ذلك فليس كلام القح في فساد الزمان بل خاص غيره عليه فأنخل في قتل النهر (قوله وقالوا الخ) قال
 في النهر هل يساح الاسقاط بعد الحل نعم يساح ما لم يتحقق منه شيء وأن يكون ذلك الابدع مائة وعشرين يوما
 وهذا يقتضى أنهم أرادوا بالتطليق نفخ الروح والافه وغلط لان التطليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة فنفخ
 واطلاقهم يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على أذن الزوج وفي كراهية الثانية ولا أقول
 بالحل اذا نهرم لو كسرى يض الصيد ضمنه لانه أصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا أقل من أن يلقهها ثم هنا
 اذا أسقطت من غير عذر اه قال ابن وهبان ومن الاعذار أن ينقص لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأب الصبي
 ما يستأجره الظاهر ويخاف هلاكه وتقتل عن الذخيرة لو أرادت الالتقاء قبل متى زمن ينفخ فيه الروح هل يساح
 لها أم لا اخذت المناجى عنه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه بكره بأن مال الماء به ما وقع في الرحم الحياة
 فيكون له حكم الحياة كافي بمنع صيد الحرم وفحوره في الظهيرة قال ابن وهبان فاباحة الاسقاط محمولة على
 حالة العذر وأنها لاتأثم القتل اه وبما في الذخيرة تبيير أنهم ما أرادوا بالتطليق الانفخ الروح وأن قاضي خان

على الصحيح خاتمة (نفسها) أو قتلها وارثها أو
 ارتدت الأمة أو قبلت ابن زوجها كما ربه
 في النهر اذا نفوت من المولى (أو فعله بعده)
 أى الوطء لتزوجه ولو فعله بعده أو مكاتبته
 أو مأذونة المديونة لم يسقط اتفاقا (والأذن
 في العزل) وهو الانزال خارج الفرج (لمولى
 الأمة لالها) لأن الولد حقه وهو يفيد
 التقيد بالباقة وكذا الحرة نهر (وبعزل من
 الحرة) وكذا المكاتبه نهر رجنا (بأذنها) لكن
 في الثانية أنه يساح في زمانا لفساده قال
 السكالك فليعتبر مذكرا مسقطا لاذنها وقالوا
 يساح اسقاط الولد بل أربعة أشهر

نسبوق بالقبضه والله تعالى الموفق اه حلي عن النهر (قوله ولو بلا اذن الزوج) اخذ صاحب النهر من هذا انه
 يساح لها ان تستقدم الرحم اذ لا تحصل بغير اذن وهو خلاف ما جئته في البحر من المنع (قوله بلا كراهة) لما ورد من
 اباحة ذلك عن الشارع صلى الله عليه وسلم وقيل يكره (قوله حل نفيه) بشرط ثلاثة عدم تحصيلها ووجود العزل
 منه وغلبة الطلق بأنه ليس منه (قوله ان لم يعد قبل بول) بأن لم يعد أصلاً أو عاد بعد البول نهر وقد عزل ثانياً
 أبو السعود والظاهر أن النوم والمنى مثل البول في حصول الانتفاء كما ذكره في باب الغسل حلي أقول الظاهر
 خلافه لأن البول قطع مآذنه أصلاً بخلافه ما فات باقياً يخرج على رأس الذكر فيحصل به الحل والقياس على
 الغسل قياس مع الفارق فإن المقصود في الغسل الانتفاء من مادة الخارج وهو يحصل بالخراج على رأس الذكر
 والمأمور به بخلاف الغسل وبؤيده ما وجد بخط الزيلعي بعد قولهم انه اذا عاد بعد البول جاز له نفيه وينبغي أن يزداد
 بعد غسل الذكر وما زاد الا لاحتمال العلوق بما يكون على رأس الذكر من المني فليست اقل (قوله وخبرت أمة)
 ولو بلا علم الزوج في الصحيح وشمل اطلاق الأمة أم الولد كما ذكره الشارح والفقه والمدرسة والكبيرة والصغيرة بحر
 (قوله ومكاتبة) خالف زفر فقال لا خيار لها وهو ضعيف وان قواء السكال (قوله تحت سر) وقال الشافعي ورضي
 الله تعالى عنه لا خيار لها تحتها (قوله بطلقة ثالثة) متعلق بزيادة والبالا للتصوير (قوله فلا مهر لها) أي ان لم يكن
 دخل بها الزوج لأن اختيارها لنفسها فصح من الاصل وان كان دخل بها فالمهر واجب لسيدتها لان الدخول
 بحكمكم نكاح صحيح فتتزوج به المسمى بحر (قوله أو تزوجهما فالمهر لسيدتها) سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل
 لأن المهر واجب بمقابلته ما له من الزوج من البضع وقد ملكه من المولى فيكون بدله للمولى بحر وهو باطلا فمما
 لما اذا كان العتق قبل الوطء فيشكل عياشي في المسئلة التي تليها حيث قال ولو لم يوطئ قبله فمهر له والا لها
 الا ان يحمل هذا الاطلاق على ما اذا كان وطئها بعد العتق أبو السعود (قوله تأخر) أي خيار العتق اه حلي
 (قوله ليلوغها) وذلك لأن فسخ النكاح من التصرفات المترتبة بين النفع والضرر فلا تلغسكه الا بغيره ويملكه
 ولها عليها لقيامه مقامها أبو السعود عن البحر (قوله في الاصح) وقيل لها خيار البلوغ وتدرج في خيار العتق
 وقدمه اه حلي (قوله معاً) قيد في الجمل الثلاث وانما قيد به لانه يارتداد أحدهما أو لحاقه أو سببه ينفسخ
 النكاح اه حلي (قوله خبرت عند الثاني) لانها بالعتق ملكت أمر نفسها وارتداد ذلك الزوج عليها حلي عن
 البحر (قوله خلافاً لثالث) فانه قال لا خيار لها لانه بأصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك
 فاذا اعتقت عادى أصله كما كان ولا يفتي ترجيح قول أبي يوسف لدخولها تحت النص كافي البحر ومما
 بالنص قوله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني أمية اعتقت حلفت بعتقها فاختارني حلي (قوله وانفعل بهذا الخيار
 عذر) كالمهرس بالعتق لاستغفارها بجدمة المولى فلا تنترغ لتعلم ثم اذا حلفت يطل بما يدل على الاعراض
 في مجلس العلم كخيار المرأة ولو جعل لها قدره على أن تختار ففعلت سقط خيارها كافي النهر وهل تنسخ القيد
 أو لا لم أره والظاهر أنها لا تنسخه اذ هذا من الحقوق المترتبة التي لا يصح الاعتياض عنها كفي الشفعة بل أولى قوله
 أبو السعود (قوله خيار العتق) يدل من هذا الخيار حلي (قوله فلو لم تعلم به) قال في البحر عن المحيط اذا زوج
 عبده أمة ثم اعتقه ما لم تعلم أن لها الخيار حتى ارتد أو طلق يدار الحرب ورجعاً مسلمين ثم علمت بثبوت الخيار
 أو علمت بالخيار في دار الحرب فله الخيار في مجلس العلم كذا في الحلي وكذا الخيرية اذا تزوجهما حري ثم اعتقت
 خديرت سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسخها
 بعد هارقيقة بالملك لمطافها لان النكاح أنى دار الحرب كما هم أو قام وان كانوا غير مملوكين لا حد كما يأتي أول كتاب
 العتاق حلي (قوله وليس هذا بحكمكم) جواب سؤال تصديره كيف حكمتم بصدقة فسخ نكاح من في دار
 الحرب وأحكاماً منقطعة عنهم حلي (قوله بل فتوى) أي اخبار عند السؤال عن الحادثة (قوله ولا يتوقف
 على القضاء) أي لا يتوقف التفريق بخيار العتق على القضاء وهذا هو الثاني من أوجه المسئلة والا قول قوله
 والجمل بهذا الخيار عذر (قوله ولا يطل بسكوت) أي ولو كانت بكر ابل لا بد من الرضى صريحاً أو دلالة (قوله
 ولا يثبت لعلام) أي لعدا اذا اعتق بخلاف خيار البلوغ (قوله ويقتصر على مجلس) أي مجلس العلم فاذا قامت
 بطل وأما خيار البلوغ فان كانت بكر ابل لا يثبت له المجلس بل هو كحق الشفعة وان كان للفلام أو الثيب
 الصغيرة فانه لا يطل بالقيام بل وقته العمر ولا يطل الا بغير رضى صريحاً أو دلالة كما مر (قوله كخيار الصغيرة)

ولو بلا اذن الزوج (وعن أمة بغير اذنها)
 بلا كراهة فان ظهر بها قبل حل نفيه
 ان لم يعد قبل بول (وخبرت أمة) ولو لم يولد
 (ومكاتبة) ولو حكم بعتق بعض (عتقت
 تحت سر) أو عذر ولو كان النكاح برضاها
 دفعاً لزيادة المال عليها بطلقة ثالثة فان
 اختارت نفسها فلا مهر لها أو زوجها فاما
 لسيدتها ولو صغيرة تأخر ليلوغها وليس
 لها خيار بلوغ في الاصح (أو كانت) الأمة
 (عند النكاح) ثم نتم صارت أمة (بأن ارتدت
 وطفاً بدار الحرب ثم بيدها ما فاعتقت خبرت
 عند الثاني خلافاً لثالث (عذر) فلو لم تعلم به
 بهذا الخيار (خيار العتق) عذر (والجمل
 حتى ارتد أو طلق ففعلت ففسخت صح الا اذا
 تخلى بالهاق وليس هذا بحكمكم بل فتوى كافي
 (ولا يتوقف على القضاء) ولا يطل بسكوت
 ولا يثبت لعلام ويقتصر على مجلس كخيار
 الصغيرة

الآن ينهم انفرام من جهة أن الفرقة في خيار العتق لا تكون طسلا كما في خيار الخيرة تكون طلا قوام من جهة
 أن الجهل بأن ما الخيارات في خيار الخيرة ليس بعد بخلاف خيار العتق بغير (قوله في الكل) وهي الأحكام
 الخمسة المتقدمة بل يزاد سدس وهو أن الجهل بالعتق عذر بخلاف الجهل بالبلوغ (قوله تكس عبد بلا إذن الخ)
 قيد بالسكاح لانه لو اشترى شيئا بعد إذن مولاه ثم أعتقه بطل بغير (قوله فعن) يقع أوله مبنيًا على
 ولا يجوز ضمه بالبناء للمفعول لانه لا يزم أبو الوالد عن الجوى (قوله فأجلز المشتري) السكاح الواقع عند
 المانع عزى زاده (قوله لزوال المانع) أي بالعتق وذلك لأن التوقف انما كان خلق المولى وقد زال غير (قوله وكذا
 حكم الامة) أي في نقاذ سكاها بعد عتقها وقيد بالامة لأن الحرمة المعتبرة لو نكحت بلا إذن ثم بلفت توقف على
 اجازته او كذا الولي لا بعد اذا تزوج مع وجود الاقرب ثم انقلت الولاية اليه توقف على اجازته منه مستأنفة
 (قوله لكون النفوذ بعد العتق) فصارت كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق والحاصل أن عقد النكاح متى تم على المرأة
 وهي ملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها (قوله فلم تصح زيادة الملك) أي بطلقة
 ثالثة أي وانما يرد معلول ثبوته بذلك متى فقدت الملك فقد المعلوم (قوله وكذا واقتربنا) أي بالنسبة للاجازة
 بأن اجازتها المولى معا وليس المراد ان التزوج والاعتناق واقعان معا والحق أن حكم مقارنة نقاذ العتق لنفاذ
 السكاح حكم ما اذا سبق السكاح ثم عتقت (قوله عتقت بموته) أي وخبرجت من الثلث وان لم يخرج لم يجز حتى
 تؤدى العصابة عند الامام وعندهما يجوز ان أعتقها فالحكم كالقنة اذا عتقت (قوله ان دخل بها زوج)
 أي فينفذ النكاح وهذا انما يصح على رواية ابن مساعة عن محمد لانه وجبت العدة من الزوج فلا تجب العدة
 من المولى ولا يصح على ظاهر الرواية لانه لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى وجوب العدة من
 المولى قبل الاجازة يوجب انقضاء النكاح (قوله تمنع نقاذ السكاح) لان السكاح وقع في عتق الغير وهو فاسد
 (قوله فالمرسعي) أي ولو أزيد من مهر المثل واذا نقضت النسيئة فالمرجع مهر المثل غير وانما كان للمولى
 لانه استوفى شافع ملوكة (قوله بمنفعة ملكها) وهي منفعة البضع ومعنى ملكها أنها صارت في تصرفها
 (قوله قنة ابنه) المراد الولد ولو أتى ولو صغيرا كافي الجوى ومفهوم القنة ما صرح به بعد في قوله ولو أذى ولد أم
 ولده المنقح الخ وقيد بالابن لانه لو وطئ جارية امرأته أو ولده أدبته فولدت واذا عاه لا يثبت النسب ويدرا عنه
 الحق بالنسبة كافي البصر (قوله فولدت) عطف على محذوف أي وانقضت مدة الحمل فولدت أو بطل القربى ذكرى
 لازمانى جوى وأشار به الى أنه لو أذاعه وهو حبل قبل الولادة لم تصح دعوى حتى تلد ولم أره بغير الآن تلد
 لاقل من ستة أشهر من وقت الدعوة نهر (قوله لم يحرقها) وهو عقر واحد ولو تكثر الوطأ قال الكمال مهره مثلها
 ما يرفع به في مثلها جالا فقط وأما ما قبل ما يستأجره مثلها الزنا لا يجوز فليس معناه بل العادة أن ما يعطى
 كذلك أقل مما يعطى مهر الامة ليس ليشاء بخلاف الاول (قوله ولا يحد فاذنه) لانه وطئ وطأ حراما
 في غير ملكه (قوله فاذعاه) أي عند قاض كافي شرح ابن الحلبي وأقادت الفاء أنه لا بد أن يذمه فور الولادة ولم أر
 صريحا جوى (قوله وهو سر) خرج بذلك العبد والمكاتب وخرج بالمال الكافر وخرج بالعاقل الجنون
 فلا تصح دعوة هؤلاء لعدم الولاية كذا في البصر (قوله ثبت نسب) وان لم يذبح الاب شبهة وان لم يستدق الابن
 بقوله بشرط بقاء ابنه من وقت الوطأ الخ) فلو عطف في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استردّها
 لم تصح الدعوة لان الملك انما ثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية التملك من حين العلوق
 الى التملك هذا ان كذبه الابن وان صدقه صحت الدعوة ولا يملك الجارية كما اذا أذاعه أجنبي ويقتضى على الولي
 محبط (قوله ويعمل لا يشبه مثلا لا بضر) أي لاخ المالك وهو ابن الواطئ أيضا ومثله ابن ابنه كافي الحلبي وذلك لانه
 لا مانع من الاستناد في ملكه ما لانه لو حصل ذلك ابتداء في ما كان صحيحا فقاؤه أولى (قوله وصارت أم ولده)
 وذلك لان الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه فلهذا ثبت أن ومالك لا يملك وماؤه جزؤه فوجب
 صونه من الضامع مال الابن وذلك بملك الجارية منع (قوله لاستناد الملك الى وقت العلوق) به تبيين أن الوطأ
 حلال غير أنه لا يحد فاذنه لان شبهة الخلاف في أن الملك يثبت قبل الإبلاج أو بعده مسقط لاحصائه كافي الفخ
 (قوله وعليه قهنا) أي لولده يوم علق كافي مسكين ولو اشترى رجل يأخذها لوطعها وقيمة ولدها لان الاب
 صار مخرورا ويرجع الاب على الابن بجمعة الجارية دون المقر وقيمة الولد لان الابن ماضى له سلامة الاولاد محبط

بخلاف خيار البلوغ في الكل خاتمة
 (نكح عبد بلا إذن فعن) أو بآله نأجلز
 المشتري (نكح) لزوال المانع (وكذا)
 حكم الامة ولا خيار لها (وكذا)
 الفوذ بعد العتق فلم تصح زيادة الملك وكذا
 لو اقتربنا بأن تزوجها فاضولي وأعتقها فاضولي
 واجازتها المولى وكذا سدس الزوج والام
 بموته وكذا أم الولد ان دخل بها فاذ السكاح
 ينفذ لان عتقها من المولى تمنع نقاذ السكاح
 (فلا وطئ) الزوج الامة (قوله) أي العتق
 (فلا والمسمى له) أي للمولى (أو بعده فلها)
 فقا بلسه بمنفعة ملكها (ومن وطئ قنة ابنه
 فولدت) فلا يلزم تلدها من مهرها وارثك بمهرها
 ولا يحد فاذنه (قادة الاب) وهو زوج
 عاقل (ثبت نسب) بشرط بقاء ابنه
 من وقت الوطأ الى الدعوة ويعمل لا يشبه
 مثلا لا بضر نهر رجعتا (وصارت أم ولده)
 لاستناد الملك لوقت العلوق (وعليه قهنا)
 ولو قهنا

(قوله لقصور حاجة بقائه) جواب عن سؤال حاشه كيف أوجبتم عليه القيمة مع اضطرابه الى صون ماله
 بقائه التسليم واذا كل طعام الابن مضطر الا يضمن شيئا فهو لا يضمن أو عكسكم وحاصل الجواب أن في أكل طعام
 الابن إباحة النفس وفي صون الماء إباحة النفس وبقاء النفس أعظم فاقترعنا هذا وأوجبنا القيمة في صون الماء دون
 صون النفس (قوله بجله) أي للاب (قوله ويحجر) من ثقة العلة (قوله لا على دفع جارية لتسرية) لأنها لا تدفع حاجة
 الوطى للقاصرة (قوله ما لم تكن مشتركة) أي بين الابن وأجنبي فتجب حصه الأجنبي من العقر وكذا لو كانت
 مشتركة بين الأب والابن أو بين الأب وغيره من الأجنبيات تجب حصه الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها إذا سلت
 لعدم تقديم الملك في كلهما لا انتقاما موجه وهو صيانة النسب اذ ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء واذا صحت
 ثبت الملك في باقيها حكمه بالشروط كذا في فتح القدير وهي من جهة تسمية فانه اذا لم يكن لوطى فيها شيء
 لا مهر عليه واذا كانت مشتركة لزمه حلبي بتقليل زيادة (قوله قدم الاب) لأنه جهتين حقيقة الملك في نصيبه
 بحق الثلث في نصيب ولده بصر (قوله والا فالابن) هذا يقتضي أنها اذا كانت للاب وأدعياء كانت للابن وضاده
 ظاهر ولو قال فلو مع الابن فان كانت للابن قدم الابن والا فالاب لسلم من هذا حلبي اللهم إلا أن يقال إن المعنى
 والا أي بأن كانت للابن خاصة وقد ادعى (قوله أم ولده) أي الابن (قوله المنى) بالنسب نعمت لولده أم الولد قاله
 الحلبي وهو قيد احترازي اذ لو لم يكن متغايلا كان ثابتا من الولادة لا يتأتى الحاقه بالاب بوجه لأن النسب
 لا يقبل الانتقال ولو استولد أم الولد هل بشرط تصديق الابن له أولا كالأمة فليتر (قوله أو مدبرته) أي ولد
 مدبرة الابن (قوله أو مكاتبته) أي ولد مكاتبه الابن سواء ولدته في الكفاية أم قبلها ~~هكذا~~ يقتضيه الطلاق
 (قوله شرط تصديق الابن) وهل يلزمه عقر يحترز ولا شيء عليه غير المقران لزمه لأنهم لم يخرجوا عن التدبير
 والكفاية والاستيلاء (قوله وجدة صحيح) خرج به الفاسد وغيره من ذى الرحم المحرم فلا يصح في جميع
 الأحوال لنسب ولا ينهم كذا في المحيط (قوله فيه) متعلق بالكاف لأنها بمعنى مثل فهي اسم يصلح لتعلق حلبي
 موضعها (قوله لا يكون كالاب) حكمه كالأجنبي (قوله وبشرط ثبوت ولابته) قال في البحر وليس مراده بجمال
 العدم أن يكون الاب معدوما وقت الدعوة فانه بشرط أن يكون معدوما وقت العلوق أيضا فليست
 بشرط أن تثبت ولابته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لو أوتت بالولادة لقل من ستة أشهر من وقت انتقال
 الولادة اليه لم تصح دعواه لما ذكرنا في الاب اه (قوله ولو فاسدا) لأن الفاسد ثبت فيه النسب فاستغنى عن تقديم
 الملك (قوله ولو بالولاية) أي على الصغير كان كانت جارية لولده الصغير أو الجنون فتزوجها (قوله لم تصر أم ولده)
 لأن الكاح لما جاز صار مآؤه مصوناً فلم يثبت ملك العين فلا تصير أم ولده ولا قيمة عليه فيها ولا في ولده لانه
 لم يملكها وما عليه المهر لا التزامه بالكاح والولد حر لانه ملك أمه فعتق عليه بالقرابة وقوله في التعليم لأن
 الكاح لما جاز أخرج لا يظهر في الفاسد واختلف في الولد فقيل يعتق قبل الانفصال واستوجهه الانتقال لأن
 الولد حدث على ملك الآخر من حين العلوق فكما ملكه عتق عليه وقيل بعده واستظهره صاحب البحر وأقره
 أخوه لانه لا ملأه من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء ولا شد أنه
 لا قدرة له بعد على التصرف في الجنين فله في الوضع بيع أو هبة وإن صح الإصا به واعتاقه وقمة الخلاف أنه
 لو مات المولى وهو الابن بصير الولد على الأول من ورثته لا على الثاني (قوله ومن الحبل الخ) قال في الأشباه اذا
 أراد أن يطأ جارية ولا يمنع بيعها لو ولدت منه بها الابن المغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فلا ولاداً حراراً ولا تكون
 أم ولده اه قلت إلا أنه يمنع من الرجوع في تلك الهبة فلا تعوددة مرة لخروجها عن ملكه أصلاً ولم يذكر صاحب
 الأشباه غير هذه ودخل تحت قول الشارح أن يملك أمه لطفه به هاتنه بالقيمة أو أقل (قوله ولو وطئ جارية
 امرأته) مفهوم قوله سابقاً فانه (قوله لا يثبت المولى) أي في أمه أحلها له وأن الولد منه فان صدقه
 في الأمرين جعلا ثبت النسب والا فلا بصر (قوله فلو كذب) أي حالاً الجارية (قوله ثم ملك الجارية) أي
 المستولدة (قوله ثبت النسب) وبصير الولد حر أو هي أم ولده معاملة له باقراره قال في البحر فلو كان زنى بجارية
 غيره فولدت منه ثم ملك الولد يصدق عليه وان لم يثبت نسبته منه (قوله برقيق) ولو مكاتباً أو مدبراً (قوله الحر
 المكاتب) مقتان للمولى وأخرج بالحر المكاتب لعدم جواز الاعتاق منه ولو وصل مال كذا ذكره المصنف
 في أحكام المكاتب والمكاتب العبي ولو أذنوا ظم ثبت البيع في هذا الكلام لكونه ليس أهلاً لا عتاقاً بحروجه

لقه ورعاية بقائه من بقائه ولدا
 بجله عند الحاجة الطعام لا لوطى ويحجر
 على ندقة أبيه لا على دفع جارية لتسرية
 (لا عقره ولا قيمة ولدها) ما لم تكن مشتركة
 فتجب حصه الشريك وهذا اذا كان وحده
 فلو مع الابن فان شريكين قدم الابن والا
 فالابن ولو ادعى ولده أم ولد المنى أو مدبرته
 أو مكاتبته بشرط تصديق الابن (ويجده صحيح
 كتاب بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون
 ورق فيه) أي في الحكم المذكور
 لا يكون كالاب (لا قبله) أي قبل الزوال
 المذكور وبشرط ثبوت ولايته من الوطى
 الى الدعوة (ولو تزوجها) ولو فاسدا (أبوه)
 ولو بالولاية (ولدت لم تصر أم ولده) لتولده
 من تكاح (ويجب المهر لالقية ولدها حر)
 الملك أخيه ومن الحبل أن يملك أمه الطهنة
 ثم يتزوجها (ولو وطئ جارية امرأته أو والده
 أو جدته فولدت وأدعى لا يثبت النسب الا
 بتصديق المولى) فلو كذب ثم ملك الجارية
 وقسم ما ثبت النسب وسجي في الأمهات
 (مترجمة برقيق) قالت أولى زوجها
 الحر المكاتب

أن الصبي ليس يعتق انما هو وكيل عنها فيه فقتضاه أن يتوقف بيعه على اجازة وليه وأما الإعتاق فلا يتطرق اليه
 لجهة توكيله فيه (قوله أعنتقه عنى بألف) مثله لو قال رجل فعتقه أمة لولاها أعتقه ما عنى بألف ففعل فعتقت
 الأمة وقد انكح النكاح لتتأني ايضا لكن لا يسقط المهر بجر (قوله أوزادت) أى على ذكر الألف (قوله كالصبي)
 أى فى احتمال سقوط القبض بدائع (قوله قدول) أى قال أعنتقه حليى عن النهر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ
 على . . . يكون يتوقف صدقه عليه أو يحتمل فاقضى بالفتح ما استدعا صدق الكلام كرفع الخطأ والبيان فان
 المقتضى هو رفع الإنم فيها وليس المراد رفع عينها لعدم صدقه أو ما استدعا حكم لزمه شرعا كقوله الكتاب
 فالملك منه شرط وهو بيع للمقتضى بالفتح وهو العتق اذ الشرط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح
 بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهاها التبيية فسقط القبول الذى هو ركز البيع ولا ثبت
 فيه خيار الرؤية والعيب ولا بشرط كونه مقدورا تسليم . . . صبح الا حرا باعنا فى الا بى ولو قال أعنتقه عنى بألف
 ورطل من خرفا عنتقه وقع عن الا حرا وسقط اعتبار القبض فى الفاسد لانه ملحق بالصبي فى احتمال سقوط
 القبض هنا حليى وأمله فى البحر (قوله لكن الخ) استدراك على ما يتوهم من جهة ما ذكرنا لاولى لصراحته
 والضمير فى قال لأمور وقوله كذلك أى بصريح اللفظ المذكور (قوله لعدم القبول) أى من الأمور والشئ
 قد ثبت ضمنا وان لم يثبت صريحا للجميع الاجتهاد فى الارحام حليى عن النهر (قوله ومفاده) البصير لما صاحب النهر
 حليى (قوله لو قال) أى الأمر (قوله وقع عن الأمر) اظهاها فى محل الانحدار (قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوبه
 على عبدها بجر (قوله عن كذا) أى الزوجة الأمرة (قوله لا يفسد) فيه فى على ملك المولى ولا يفسد
 النكاح لعدم التنافى

• • • (باب نكاح الكافر) • • •

لما فرغ من نكاح المسلمين بغير تبية الا حرا والارقاء شرع فى بيان نكاح الكفار والتعبير بالكافر اولى من أهل
 الشرك لانه لا يشمل الكفاى بجر والى مكتة العدول أشار الشارح بقوله يشمل المشرك والكتاب وأجيب عن
 عبره بأنه ما رتبته عرفية فى مطلق الكفار (قوله المشرك والكتاب) لو قال يشمل الكفاى وغيره لكان أولى
 ليدخل من ليس بمشرك ولا كفاى كالدهرى حليى (قوله وهما) أى فى نكاح الكفار ثلاثة أصول أى ضوابط
 (قوله فهو صحيح بغير أهل الكفر) لتطافر الاعتقادين على صحته وله موم رسالته صلى الله عليه وسلم لم يثبت وقع
 من الكفار على وفق الشرع العام وجب الحكم بجهته بجر (قوله خلا فاما لك) أى فلا يقول بجهة أنكم تسم
 ولو صححت بين المسلمين وأخذ منه أنه لا يقول بالاصلين الاخيرين بالاولى (قوله ويرد) أى قول مالك المذهب
 من قوله خلا فاما لك فانه فى منزلة وقال مالك لا يصح (قوله وامرأته حالة الخطب) أى فهذا الاضافة قاضية
 عرفا واعدة بالنكاح وقد دعها الله تعالى فى كتابه معيدة لهذا المعنى (قوله ولدت من نكاح) الاستدلال به ليس
 بجديد لاقتضائه كفر الوالدين وفيه اساءة أدب والذى ينبغي اعتقاده حفظهما من الكفر وأن الله تعالى أحياهما
 وأصابهما كما ورد به الحديث ليسنا لا نصيلة المحبة ويدل على ذلك ما ورد فى حق أبى طالب من قوله صلى الله عليه وسلم
 أدنى أهل النار عذابا من اتبع به ابنه فى . . . من مادما غفاه محمول عليه وذلك إكرام له عليه الصلاة والسلام
 ولو كان والداه على الصفة المذكورة لكانا أولى بهذه المزية من أبى طالب لأننا نرأى الله تعالى له فى والديه
 أسرته وأقرله منه من . . . كما لا يخفى على أن أهل الفترة ناجون ولو غير وادى لو اعلى ما عليه الاشاعة وبعض
 الحقيقة من الماتريزية ونفس الكمال فى التحرير عن ابن عبد الدولة أنه المتأثر بقوله تعالى وما كنا مذبحى
 نبعت رسولنا وما فى الفقه الا كبر من أن والده صلى الله عليه وسلم ما ناعلى الكفر قد سوس على الامام ويدل
 عليه أن النصيح المعتمدة منه ليس قيم مائى من ذلك قال ابن حجر المكي فى فتاواه والموجود فيه ذلك لابي حنيفة
 محمد بن يوسف البزارى لا لابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى وعلى تسليم أن الامام قال ذلك فغناه انهم ما ماتا
 فى زمن الكفر وهذا لا يقتضى تصافهما به كيف والله تعالى يقول فى كلامه العزيز وتقبل فى الساجدين
 والمراد بالساجدين ما يسم الساجدان أى انتقالا من أصلاب الطاهرين الى أرحام الطاهرات وبالجملة لا يفتى
 ذكره . . . المسئلة الامع من يد الأدب وليست من المسائل التى يضرر بجهلها أو بآل عنها فى القبر وفى الموقف فحفظ
 اللسان عن التكلم فيها الا بغير أوى وأسلم وحكى أن بعض الفضلاء مكثت يمينه فى أوى به صلى الله عليه

(أعنتقه عنى بألف) أوزادت ورطل من خبر
 اذ المأد هنا كالصبي (ففعول فسد النكاح)
 تقدم المأد اقتضاء كانه قال بعته ملك
 وأعتقه عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق
 من المأد لعدم القبول كفى الحيوانى
 السعدية ومما داه أنه لو قال قبلت وقع عن
 الأمر (والولاءها) وزعمها الا فى وسقط
 المهر (ويقيم) العتق (عن كفارتها ان نوته)
 عنها (ولو لم يقل بالألف لا يفسد لعدم الملك
 (والولاء) لانه المقتضى والله أعلم
 (باب نكاح الكافر)
 يشمل المشرك والكتاب وهما ثلاثة أصول
 الاول أن كل نكاح صحيح بين المسلم بن ذهو
 صحيح بين أهل الكفر خلا فاما لا ويرده
 قوله تعالى وامرأته حالة الخطب وقوله عليه
 صلاة والسلام ولدت من نكاح

وسلم واختلف العلماء في حديث احيائهم وايضا ما به من مضطرب ومن معصم وهل يمكن الجمع بين الاقوال أم لا
فأشهره الفكرة حتى مال على السراج فأحرقه فلما كانت صبيحة تلك الليلة أتاه رجل من الجندي يسأله أن يضيغه
فتوجه الى بيته فزنى أثناء الطريق على رجل خضري قد جلس يبأب خزائنه تحت طائفة امواز يشه وباقي
آلات البيع فقام هذا الرجل حتى أخذ بطن دابة الشيخ وقال له شعر

أمنت أن أبا النسبي وأنت • أحيائهم المني القدر بالباري
حق لقد شهد بالبرسالة • صدق فتلك كرامة الفناء
وبه الحديث ومن يقول بضعفه • فهو الضعيف من الحقيقة عاري

ثم قال خذها إليك أيها الشيخ ولا تسهر ولا تعب نفسك متفكرا حتى يحرقك السراج ولكن امض الى المحلل
الذي أنت قاصده لتأكل منه لقمة حواما فبنت الشيخ لذلك ثم طاب الرجل فلم يجده فاستخبر عنه جيرانه من أهل
السوق فلم يعرفه منهم أحد وأخبروا بأنه لا عهد لهم برجل يجلس بهذا المحلل أصلا ثم ان الشيخ رجع الى منزله
ولم يمس له ارا الجندي لما سمعه من مفالة هذا الأستاذ (قوله لا من سفايح) هو والتسافح والمخالطة الفجور وقاموس
(قوله كعدم شهود) وكالتسكاح في العدة (قوله عند الامام) وعند صاحب نكاحهم من غير شهود جائز
يجوز اذا وقع في العدة (قوله حرمة المحل) أي لكون المحل محرما (قوله ويحد فاذقه) يعني لو لم يحد فذقه انسان
بحدس على من الجهر (قوله لا يتوارثون) أي بهذا السبب وأما السبب في توارثون أبو السمود (قوله على
خلاف القياس) والقياس يقتضي عدم الارث لانهما أجنبيان (قوله مطلقا) أي ما يسمى بهما عند الإطلاق
التسكاح المعبر شرعا وأما نكاح المحارم فيسمى بهما المطلقا بل بالنسبة لهم اه (قوله أو في عدة
كافر) قيد بعدة الكافر لان نكاح الكافر كافر في عدة المسلم فاسد اجماعا ويكون المتزوج كافر لان المسلم
لو تزوج ذمية في عدة كافر ذر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطوقا حتى يستبرأ أو لا التسكاح باطل
قال صاحب النهر ويذني أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبها لان القول بعدم
وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدينونها اه وأما المصنف أنه لا عدة من الكافر للكافر فلا ثبت
للكافر المطلق الرجعة ولا نسب ولذا اذا أتت به بعد الطلاق لاق من سنة أشهر وقد ذكر الحكم الثاني صاحب
المحيط وجرى عليه الزيلعي وقيل يجب لكم الضعفاء لا تنفع عدة نكاح الثاني كالاستبراء يجوز تزويج الامة
في حال قيام وجوبه على السيد والاول البين قاله صاحب النهر (قوله معتقدين ذلك) أي معتقدين بجواز
أما لو لم يكن جائزا بان عدة وجوبها يفترق اجماعا قال الكمال فيلزم في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا
يعتقدونه لان المضاف الى تباين الدار الفرقه لانتق العدة نهر قال ابن الكمال وفيه أن الشرط جواز في دين
الزوج خاصة ثم لا يعتبر اعتقاده وحده بل دينه العام لاهل محله وبما ذكرنا سقط ما نظره الجوى تعال عزى زاده
وتبعهما أبو السعود في كلام ابن الصكمال فليراجع (قوله أقرأ عليه) سواء أسلم أو أسلم أحدهما ترافعا وترافع
أحدهما أو قال أبو يوسف ومحمد لا يفترقان على التسكاح في العدة وفي الهندية عن الكمال ان الخلاف بينهم فيما اذا
كانت المرافعة أو الاسلام والعدة قائمة أما اذا كان بعد انقضائها فلا يفترق بالاجماع اه (قوله لانا امرنا الخ)
هذا التعليق انما يظهر فيما اذا ترافعا وما كافرين أما بعد الاسلام فعليه كافي البصر أن حاله حالة البقاء والشهادة
ليس شرط فاعلم ما وكذا العدة لا تنافيها حالة البقاء كالتسكاح اذا وطئت بشبهة (قوله محرمين) بأن كانت آتية
أو آتية ومثل المحرمين الجمع بين المحارم أو النكاح كافي الهندية (قوله فترق) أي والعقد صحيح وقيل فاسد وفائدة
الخلاف تطوري وجوب النفقة في سقوط احصائه بالدخول فيه فعلى الصحيح يجب ولا يسقط حتى لو لم يحد فذقه
انسان يحد ولكن لا يتوارثان فيه اتقا كما كذا في الجرويه بضعف ما في القهستاني أنهم يتوارثان اه قال
البرجسدي وظاهر العبارة يدل على أنه لا تنفع البيعة بالاسلام وقال قاضي خان حين بدون تفرق القاضي ذكره
في القسبة أبو السعود (قوله لعدم الحلية) أي لان المحل غير قابل لبقاء النكاح لكان المحرمية (قوله لا يفترق) ان أبي
الآخر حكم الاسلام هندية (قوله لبقا من الاتي) أشار به الى الفرق بين مرافعة أحدهما واسلامه ووجهه
في البرغصا لان استحقاق أحدهما لا يطل بمرافعة صاحبه الا بتغيره اعتقاده أما اعتقاد المصرا لا يمارض
اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى اه (قوله الا اذا طلقها فلا طالع) استثنائنا من قوله وبمرافعة أحدهما لا

لامن سفايح (و) الثاني ان كل نكاح جرم
بين المسلمين اقله شرطه كعدم شهود (ويجوز
في عدم اذا اعتقدوه) عند الامام (ويجوز
عنه بعد الاسلام) (و) الثالث ان كل نكاح
حرم حرمة المحل كحارم (يقع جائزا وقال
مشايخ العراقي لا) بل فاسد او الاول اصح
وعليه فتجب النفقة ويحد فاذقه واجهوا
أنهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنسب
على خلاف القياس في النكاح الصحيح
مطلقا فيقتضيه عليه ابن ملك (اسلم المتزوجان
بلا) جاع (شهود أو في عدة كافر معتقدين
ذلك أقرأ عليه) لانا امرنا بتسكاحهم
وما يعتقدون (ولو كانا) أي المتزوجان الذين
اسلموا (محرمين أو أسلم أحد المحرمين أو
ترافعا البنا وهما على الكفر فترق) القاضي
أو الذي حكماه (بينهما) اعدم المحل
(وبمرافعة أحدهما لا) يفترق ابتداء حتى
الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلو
ولا يعلى (الا اذا طلقها فلا طالع) طلب

(قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة للثلاث
النكاح في الايمان كلها بصر (قوله كالمخالعة) تنسيبه في مطلق تفريق لا يقيد كونه بعد مراعاة لقول الشارح
بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة (قوله من غير عقد) وذلك لان الطلوع طلاق والتخي يعقده كون
الطلاق من ثلاث النكاح والوط بعد حرام في الايمان كلها يحدون به نهر أي بالوط بعده وحمل الحدان لم يعقده
شبهة الحل في العدة كائن عليه في الحدود ومثل هذا التعديل يقال في مسئلة الطلاق الثلاث الاتية (قوله
أو تزوج بكائية في هذه مسلم) والتفريق هنا لبيان ما للمسلم من غيره (قوله أو تزوجها الخ) هذا مخالف لما نقله
صاحب البصر عن الاسيبابي وصاحب الهندية عن السراج من أنه اذا جدد عليه عقد النكاح من غير أن
تزوج بآخر فلا تفريق وان لم يجدد النكاح فزق بينهما وان لم يرافعا وسوى في المحيط في التفريق بينهما اذا جدد
نكاحها أم لا (قوله خلافا للزيلي) حيث جعل مسئلة الطلاق الثلاث والجمع بين المحارم أو الخمس في حكم
نكاح المحرم وهو أنه اذا أسلم أو أسلم أحدهما أو ترافعا لينا فزق لاجرا فاعة أحدهما عند الامام وعندهما النكاح
باطل فاعاد أن الامام يعتبر المرافعة منها في الطلاق الثلاث (قوله والحاوي) أي القدسي وظاهره أن صاحب
الحاوي صرح بمسئلة المرافعة في الطلاق الثلاث وليس كذلك وعبارته كما في المنع ومن تزوج من المشركين امرأة
من محارمه أو في عدة غيره أو جمع بين خمس نسوة في عقد واحد أو جمع بين أختين وذلك جائز في دينهم فانه يحل
بينهم وبين ذلك ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية ومن أبي يوسف أنه يفرق واذ اترافعا وافرقت بينهم
بالاجماع اه قال المصنف وهذا يقتضي ما ذكرناه من الزيلي وعراذه به جريان الخلاف بين الامام وصاحبيه
في مسئلة اتي الجمع بين المحارم والخمس المذكورة في عدم مسئلة الطلاق وليس مراد المصنف أن التقوية تنسحب
على مسئلة المطلقة ثلاثا لعدم ذكرها في عبارة الحاوي ففهم الشارح أن التقوية راجعة الى الجميع (قوله
الجوسيين) الحاصل أنهم ما أن يكونا ككائين أو مجوسيين أو أحدهما ككائية أو الآخر مجوسيا وهو صادق
بصورتين فهي أربعة وكل من الأربعة اما أن يكون المسلم الزوج أو الزوجة فهي ثمانية منها مسئلتان لا يعرض
الاسلام فيهما على الآخر وهما ما اذا كانت المرأة ككائية والزواج ككائي أو مجوسيا والمسلم هو الزوج والباقية
مرادة هنا بصر (قوله أو امرأة الككائي) اما اذا أسلم الزوج الككائية فان النكاح يبيح لحوالته تزوج بها ابتداء (قوله
عرض الاسلام على الآخر) وذلك تحصل مقاصد النكاح بالاسلام أو تثبت الفرقة بالاباء لا بالاسلام لانه طاعة
فلا يصلح سببا للفرقة وأضاف الشارح رضي الله تعالى عنه الفرقة اليه (قوله فيها) أي فقد انصف بالصفة الحسنة
التي يبيح معها النكاح (قوله بأن أبي أوسكت) ظاهره أن الحاليتين متساويتان والذي في البصر عن الذخيرة أنه
اذا صرح بالاباء لا يعرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيئا فلقاضي يعرض عليه
الاسلام مرة بعد أخرى - في يتم الثلاث اه (قوله فزق بينهما) ولو لم يفرق بينهما في امرأته حتى يجب كمال المهر
بحونه قبل الدخول وانما لا يتوارثان لانع الكفر (قوله اثنا فاه) متجاو من أبي يوسف (قوله على الاصح) مقابله
ما يبيح عن أبي يوسف أن اباءه لا يصح كالاتصاف وذه (قوله فيما ذكر) من الاسلام والاباء والكسرت (قوله
والاصل) في مقام الدلالة (قوله أي غير غير المميز) لم يبينوا هنا بأي شيء يكون ميزا والظاهر أنه وقت عقله
الايمان (قوله لعدم نهايته) أي لعدم العلم بانه فلا فائدة لا تتأخر زواجه (قوله فاهما أسلم) سواء كان الاب أم
الام لأنه ينبع من أسلم منهما (قوله فان لم يكن له أب) أراد بالاب ما يشمل الام أيضا فطر القتل المذكور في المتن
في فائدة لو كان له أب فقط عرض على الاب وكذا لو كان له أم فقط اه جلي وانظر حل الاجداد والجدات في حكم
من ذكر طيمتر والمنصوص عليه في الصغير أنه يتبع أحد الابوين ولا يتبع الجد وهذا من أوجه المخالفة بين الاب
والجد ووضوح المسئلة هنا الجنون (قوله نسب القاضي عنه وصيا) أطلقه فشمع المسلم والتخي (قوله يبيح
نكاحها) كالوثمود أو نجست زوجة النصراني لان الكفر كله له واحدة اليه إشار في البصر (قوله لانها ككائية
ما لا) له لقوله يبيح نكاحها والاولى ذكره بلهقه أي والككائية تصلح منكوسة لاسلم (قوله طلاق) أي بان حتى
لو أسلم الزوج بعد لا يملك الرجعة كما في أبي السعود وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان
المرأة ان كانت هي التي أسلمت فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وتجب لها النفقة مادامت
فيه لان المنع جاء من جهته وان أسلم هو فقط تجب أيضا وان لم تعتقد وجوبها لان العدة حق الزوج وسقونا

فانه يفرق بينهما) اجابا (كالوخالعة) انما
مهما من غير عقد أو تزوج بكائية في عدة
مسلم) أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها
ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير
مراعاة بصر من المحيط خلافا للزيلي
والحاوي في اشتراط المرافعة (واذا أسلم
أحد الزوجين البكرتين أو امرأة الككائي
عرض الاسلام على الآخر فان أسلم
(والا) بأن أبي أوسكت (فترقت بينهما ولو كان
الزوج (صيا) انما) اتفاقا على الاصح
(والاصح قاله) فبما ذكره والاصل أن كل
من صرح منه الاسلام اذا أتى به صرح منه
الا بانه اذا عرض عليه (ويقتصر على) أي غيظ
(غيره) امير ولو كان (جنونا) لا يتنظر لعدم
نهايته بل (بصر) الاسلام (على أبيه)
فأجهده أسلم به فبقي النكاح فان لم يكن
له أب نسب القاضي عنه وصيا فبقي
عليه بالفرقة ما قاله عن الهندسي عن روضة
العلامة ازاهدي (ولو أسلم الزوج وهي
مجوسية فتزود أو تنصرت بقي نكاحها
كالو كانت في الابتداء كذلك) لانها ككائية
ما لا (والتفريق) بينهما (طلاق) فنقص
العدد (لو أبي لا لو أب) لان الطلاق لا يبيح

لا يطل بدياتهم ولا تنفذ له الا ان المنع من جهته او وجب كل المهر في المدخول بها ونصفه في غيرها ان أبي
وان أبت فلا شيء الا للموطوعة لان غير الموطوعة فتنت المبدل قبل نكاح المبدل فاشبه الردة والمطوعة اه واعلم
أن القاضي يقوم مقامها في التزويج على أنه فسخ ومقابلة على أنه طلاق فهو نائب عن كل منهما فيما اليه وقال
أبو يوسف لا يصح كون طلاق الزوجين (قوله وأباه المميز) أي تفرق القاضي بسبب الاباء والا فالأب ليس
بطلاق حلي (قوله وأحد أبوي الجنون) فيه أنه باسلام أحدهما يني النكاح كما تقدم فيه في إسقاط لفظه أحد
الآن تفرق المسئلة في وجود أحد الأبوين فقط وفيه بعد حلي وإذا كان الأبوان مجنونين وهو غير مجنون
القاضي بينهما اتفاقا بغير بقيل زيادة (قوله في الأصح) وقيل أنه من أحدهما فسخ أقاده أبو السعد (قوله
حيث يقع الخ) حلية تعديل (قوله وفيه نظر) أي في قوله لم يقع الطلاق من صغير ومجنون (قوله وهو عليهما)
أي فهو بغير اختيارهما كإقتضاء عليه بضمان ما تلقه وفيه أنه انما كان أباه طلاقا لانه لما فات الاسماء
بالمهر وجب التمسرح بالاحسان ونائب القاضي منابه فكان تفرق القاضي بأبائه بطريق النيابة عن المميز
وأحد أبوي الجنون وقيل النائب يجب الى المنوب عنه لا محالة فكان الطلاق وإقامتهما حكما أبو السعد
وفيه أن القاضي حاكم لا نائب (قوله كالأورث قريبه) فإنه يعق عليه كأي المنع فهو وإيقاع من الشارع عليه
لا إيقاع منه (قوله ولو قال الخ) هو من المشبه به وبمثل التشبيه الصورة الثانية (قوله لم يقع) لان الطلاق يعقب
وقوع الشرط وهو الجنون وفي جنبه لم يكن مكافا (قوله وقع) لانه ما كان الطلاق على دخوله وقد وجد وهو من
باب الوقوع لا الإيقاع كأي البصر والمنع فقد أضاف الطلاق في الأولى الى حالة تآني وقوعه بخلاف الثانية (قوله
أي أحد الجوسيين) تقدم مرجع الخبر معنى في قوله ولو أسلم الزوج وهي بجوسية الخ (قوله أو امرأة الكتابي)
مفهوم قوله ولو أسلم الزوج الكتابية فهي له (قوله كالبر المخل) قال في التره وفي أن يصح كون ما ليس بداء حرب
ولا اسلام لم يتبادر الحرب كالبر المخل لانه لا قهر لاحد عليه فاذا أسلم أحدهما وهو راكبه توقفت البيئونة
على معنى ثلاث حصص أخذ من تعليمهم بتعذر العرض لعدم الولاية وهل حكم البر المخل في غير هذه حكم دار
الحرب حتى لو خرج الى الذمة صار حربيا وانقضت هذه واذا خرج الى الحرب وعاد قبل إيساله داره ينقض
أمانه ويدهم ما معه بمجرد (قوله لم تنب حتى ينقض الخ) أقاد توقف البيئونة على الخيض أن لا تخر لو أسلم قبل
انقضائها فلا يبيئونة ولم يبين صفة البيئونة هل هي طلاق أو صرخ لا اختلاف فيها في السير أنه طلاق عند الامام
ومحمد لان انصرام هذه المدة يجعل بدلا عن قضاء القاضي والمبدل فانه مقام الأصل وعند أبي يوسف فسخ وبحت
في البر أن المسلم ان كانت المرأة فهي فرقة بطلاني وان كان الزوج فهي فسخ وذكركم الوجه فيه ونظر فيه
أبو السعد وبوجهين أحدهما يلوح رده فله اسبع كل واعلم أنه لا مدة عليهم بعد الخيض أو انقضاء المدة أمان كان
المسلم هو فبا اتفاق وان كانت هي فكذلك عند الامام خلافا لهما ومال الطحاوي الى قولهما (قوله أو غرضي
ثلاثة أشهر) ان كانت لا تقبض لصغر أو كبر كأي البصر وان كانت حاملا لم تقبض حملها - الجوسية - (قوله
قوله قبل اسلام الآخر) أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فمثل ما إذا كان الآخر في دار الاسلام أو في دار
الحرب أقام الآخر فيها وأخرج الى دار الاسلام فخاصة أنه ما لم يجهت في دار الاسلام فإنه لا يبرض الاسلام على
المصر سواء خرج المسلم أو الآخر لانه لا يقبض لثائب ولا عليه محيط (قوله إقامة لشرط الفرقة) أي في الطلاق
الرجعي وهو معنى المدة فانه أبو السعد وقيد بالرجعي لان الفرقة تعق في البائن بعد إيقاعه ولو في العدة
لا ترى أنه لا يجوز نكاح المبانة الا بعدة جديد (قوله مقام السبب) أي سبب الفرقة وهو الاباء ومقام يضم الميم
لانه من أقام حلي بزيادة (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه الخيض أو الثلاثة أشهر بعدة (قوله لدخول غير
المدخول بها) أي في هذا الحكم ولا مدة لها ولو كانت مدة لا ختمت بالمدخول بها (قوله ولو ما لا) راجع الى قوله
الكتابية (قوله كما تر) أي في قوله ولو أسلم الزوج وهي بجوسية فتزودت أو تنصرت بني نكاحها (قوله فهي له) لان
المسلم التزويج بها البتة اقلها أسهل أبو السعد (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتباين حقيقة تباعد شخصهما
ويطرحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل الحرب
دارنا بأمان لم يبن زوجته لانه في داره سكا الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا بالبي) وقال الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه ان الفرقة بالبي لا بالتباين وتصل هنا أربع صور الاولى اتفاقية وهي ما لو خرج الزوجان اليانما

(وأباه المميز) أحدا أبوي الجنون طلاق
في الأصح وهو من أغرب المسائل حيث
يقع الطلاق من صغير ومجنون زباني وفيه
نظر إذ الطلاق من القاضي وهو عليهم لانتهم
فليس بأهل للإيقاع بل للوقوع كما لو ورث
قريبه ولو قال ان جنت فانت طالق فغن
لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها
مجنونا وقع (ولو أسلم أحدهما) أي أحده
الجوسيين أو امرأة الكتابي (قوله أي في دار
الحرب ولحق بها كالبر المخل) لم تنب حتى
تقبض ثلاثا أو غرضي ثلاثة أشهر (قبل
اسلام الآخر) إقامة لشرط الفرقة مقام
السبب وليست بعدة لدخول غير المدخول
بها (ولو أسلم زوج الكتابية) ولو ما لا كما تر
(قوله هي له) المرأة (بين تباين الدارين)
حقيقة وحكما (لا بالبي)

ذميين أو مسلمين أو مستأمنين ثم أسلم أو صار ذميين لاتقع الفرقة والثانية اتفاقية أبيض وهي ما لو سي أحدهما
وأخرج إلى دارنا تقع الفرقة عند التباين وعنده السبي والثالثة خلافة وهي ما إذا خرج أحدهما الناصلي
أو ذميا أو مستأمنًا ثم صار بأحد الوصين فعندنا تقع الفرقة فإن كان هو الرجل حل له التزويج بأربع في الحال
وباخت امرأته الحرة إذا كانت في دار الإسلام وعنده لاتقع والرابعة خلافة أبيض وهي ما إذا سبي الزوجان
عندها فعنده تقع السبي أن يباعا بعد الاستبراء وعندنا لا لعدم التباين (قوله فلو خرج أحدهما) هذه خلافة
(قوله وأخرج مسيبا) هذه اتفاقية (قوله وأدخل في دارنا) ذكره لأنه لا يتحقق السبي الآية (قوله كالموتى)
ولهذا لو التحق بهم المرتد يجري عليه أحكام الموتى ولا يشرع السكاح بين الحي والميت أبو السعود (قوله أو ثم
أسلم) أي أو مستأمنين ثم أسلم (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع على اشتراط اختلاف الدارين حقيقة وحكما
(قوله لم تبين) لأن الزوج حينئذ ما في دار الإسلام وفيه اتحاد الدراسة فمقتضى حكمها وفي دار الحرب وفيه اتحاد
الدار ككراه سبي وفيه أن الفتى لا يمكن من دخول دار الحرب (قوله ولو نكحها) أي نكح المسلم حرة في دار
الحرب (قوله بآيات) لاختلاف الدارين حقيقة وحكما (قوله وإن خرجت قبله) لأنها صارت من أهل دار الإسلام
بالتزام أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الإسلام فلا تبين اه وهذا انما يظهر إذا
خرجت ذميا والكلام أمم (قوله وما في الفتح من المحيط تحرير) قال في التهور في المحيط مسلم تزوج حرة في
دار الحرب فخرج بها رجل إلى دار الإسلام بآيات من زوجها بالتباين فلو خرجت بنفسه قبل زواجها لم تبين لأنها
صارت من أهل دارنا بالتزامها أحكام المسلمين إذا تمكن من العود والزواج من أهل دار الإسلام فلا تبين قال
في الفتح بعد ذلك يريد في المودة الأولى إذا أخرجها الرجل قهرا حتى ملكها التحق التباين بينهما وبين زوجها
حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكمها فلا ينافي دار الحرب حكمها وفي زوجها في دار الإسلام قال
في الحواشي العدة في ذمها وفي قوتها وأما حكمها فلا ينافي دار الحرب حكمها اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى
الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك إذا لا يمكن من
الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوي فاذا الذي فيه مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج عنها الزوج
وحده بآيات ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وعليه بما مر وهذا لا يخبر عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة
صاحب الفتح تحريف والصواب ما أمسك عليه (قوله ومن هاجرت النبا الخ) المهاجرة التاركة دار الحرب إلى
دار الإسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسأمة أو ذميا أو صارت كذلك بغير (قوله حائلا) هي غير الحلي
(قوله بلا عدة) أي عند الإمام وقال عليها العدة (قوله فيعمل تزويجا) به في حالا (قوله على الاظهر) لأنه إذا ظهر
القرار في حق التسبب يظهر في حق المنع من السكاح احتياطاً وروى الحسن عن الإمام أن العدة صميم والوطء
حرام حتى تضعه وما ذكرنا من التعليل أولى مما ذكره الشارح من التعليل لأنه يقتضي صحة العدة مع حرية الوطء
وهو رواية الحسن (قوله فلا ينقص عددا) أي عدد الطلاق فلو ارتدت مرارا وحدها في كل مرة وحدها
السكاح على قول الإمام قبل امرأته من غير أصاية زوج ثان كافي للخلافة وإنما كانت فسخا ولم تكن طلاقا لأن
الردة منافية للسكاح ككونها منافية للعصمة والطلاق واقع فتعذر أن يجعل طلاقا بغير (قوله بلا قضاء) أي
وبلا مضي ثلاثة قروء في المدخول بها فكافي بالمنع (قوله ولو سكا) كالتحليل بها خلوة صحيحة منع (قوله كل مهرها)
مطلقا سواء ارتدت أو ارتدت (قوله لتأ كده) أي لتأ كذا المهر بالوطء ما أخروا من الموطوءة (قوله أو المتعة)
ان لم تكن نسبية (قوله لو ارتدت) قد في قوله ولو فمرها نصفه فقط سبي (قوله وعليه نفقة العدة) وتعتد ثلاث
حيض لو حصة من حيض وثلاثة أشهر لو آيسة أو صغيرة ويوضع الحمل لو كانت حائلا لو دخل سواء ارتدت أو ارتدت
بغير والمراد أن عليه نفقة العدة بأنواعها إذا كانت الردة منه (قوله والنفقة) أي نفقة العدة في المدخول بها أما
غير المدخول بها فلا عدة عليها فإذا كانت موطوءة وارتدت فلا يجب لها شيء من أنواع النفقة إلا السكنى (قوله
لبي الفرقه منها) على لفظ المهر (قوله استصانا) ولا يبرئها قيا وهو قول زفر (قوله وصرت حوا بغيرها
خسة وسعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فإن نهاه تعزير الحرة عند خسة وسعين وعندها تسعة وثلاثون
قال في الحاوي القدسي ونقل أبي يوسف ناخذ قال في البصر فلي هذا المعتمد في نهاية التعزير قول أبي يوسف
سواء كان في تعزير المرتدة أم لا (قوله وعلى تجديد السكاح الخ) فلكل قاض أن يبيد السكاح بمهر يسير

فلو خرج أحدهما (النبا مسالم) أو ذميا
أو أسلم أو صار ذميا في دارنا (أو أخرج
مسيبا) وأدخل في دارنا (بآيات) بتباين الدار
إذا أهل الحرب كالموتى ولا سكا بين حي
وميت (وان سبي) أو صار ذميين (لا)
أو مسلمين أو ثم أسلم أو صار ذميين (لا)
تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسبية
مشكوكه مسلم أو ذميا لم تبين ولو نكحها فمقتضى
شهر خرج قبله بآيات وإن خرجت قبله لا وما
في الفتح من المحيط تحريف ثم (ومن هاجرت
النبا) مسألة أو ذميا (حائلا بآيات بلا عدة)
فيعمل تزويجا أما الحامل حتى تضع على
الظاهر لا لافقة بل لتفعل الرحم بحق الغير
(وارتدت أحدهما) أي الزوجين (فسخ)
فلا ينقص عددا (عاجل) بلا قضاء
(فلم يوطئ) ولو سكا (كل مهرها)
لتأ كده (ولسبب نفسه) لو سبي أو
المتعة (لو ارتدت) وعليه نفقة العدة
(ولا في) من المهر والنفقة سوى السكنى
به بغير (لو ارتدت) لبي الفرقه منها قبل
تأ كده ولو كانت في العدة ورثها زوجها
المسلم استصانا وصرت حوا بغيرها خسة
وسعين وتجب على الإسلام وعلى غيرها

السكاح

رضيت أم لا وتجمع من التزوج بغيره بعد الإجماع قال في البحر ولا يخفى أن عمله ما إذا طلب الأول ذلك أما إذا رضى
 بتزوجها من غيره فهو صحيح لا لحقه وكذلك لو لم يطلب تجديد النكاح واستقر ساكنا لا يجتده القاضى حيث
 أخرجهما من بيته اه (قوله زجرها) يؤخذ منه أن محل ما ذكر إذا قصدت بالردة المضارعة وضوفا وهو صحيح
 ما في الهندية حيث قال فيها ولو أجزت كلمة الكفر على لسانها مغايضة لزوجها وأخرجها نفسها من حاله
 أو استجاب المهر عليه بنكاح مستأنف فحرم على زوجها تجديدها على الإسلام ولكل فاض أن يجتد النكاح
 بأدنى شيء ولو زيد شاررضيت أو سخطت وإيس لها أن تزوج الأبرجها وأخذ به الهندوانى وقال أبو الميثوبه
 ناخذ اه قطاهر التقييد بما ذكره أنه الوارثت جهلا لا تعلى هذا الحكم (قوله كدبتار) يعنى به أقل المهر (قوله
 برتتم) متعلق بالفرقة (قوله زجر أو تبسيرا) يؤخذ منه استواء المسامحة للردة والمطالبة في هذا الحكم وهو عدم
 الفرقة (قوله قال في النهر والافتاء بهذا أولى الخ) عبارته ولا يخفى أن الافتاء بما اختاره بعض أئمة تلخ أولى من
 الافتاء بما في النوادر ولقد شاهدنا من المساق في تجديد ما فسلنا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يجتد
 وقد كان بعض مشايخنا من علماء الجهم اتلى بامرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تنكرت عن التجديد تأبى ومن
 القواعد المشقة تجلب التيسير والله الميسر لكل عسير (قوله بما في النوادر) وهى ما يأتى من قوله وسأصلها الخ
 حلى (قوله ومن تصفح) أى قش واطلع (قوله وتكون فدا للمساكين) ظاهره ولو أسلمت بعده لأن الإسلام الرقيق
 لا يخرج من الرق (قوله ويشتريها الزوج) أى أن لم يكن مصر فادليل المقابلة قال صاحب القنية وصاحب
 خزائن الفتاوى والسر حشى لو أفاق مفتيم هذه الرواية بحسب هذا الأمر لا بأس به (قوله ولو استولى عليها
 الزوج الخ) بحث صاحب البحر خرجه على هذه الرواية والظاهر أن ذلك محمول على ما إذا كان مصر فاه (قوله
 فتكون كلمة الولد) ذكر في الثانية أن أم الولد إذا ارتدت ولحقته بداء الحرب ثم سببت ثم ملكها السيد يعود كونه أم
 ولده فأومىة الولد تنكر بكنز المالك (قوله ونقل المصنف الخ) استثناس لا استدلال وذلك لأن الغالب من حال
 الناحية وقوع الردة (قوله فضره بالردة) هى بكسر الهمزة والفتح والضرب بها وبالضم الواو العظيمة قاموس
 ولم يضرب صلى الله عليه وسلم يده مائة حبة خادما ولا عبدا ولا أمة أبو السعد وحن الأبارى (قوله ومن هنا)
 أى أخذ القنية من قول عمر أنه لا حرمة لها الخ (قوله والذراع) آل الجنس والمناسب للذى قبله صيغة الجمع
 (قوله كيف تخر) أى على هؤلاء النسوة وعوراتهن بادية (قوله فقال) تنكر امرع قال الأولى (قوله لا حرمة لهن)
 أى لا احترام لهن فلا حرمة في المروء عليهن وهن بهذه الصفة (قوله كائن حرييات) أى والحرييات وقنقات
 والرأس والذراع ليس بعورة الرقيق وفيه أن الشك لا يشتكى لى النظر اليهن فان المراد من قوله كيف تخر أى مع
 النظر والافارور مع فض الطرف ليس بممنوع أصلا ولم يظهر وجه الأخذ من قول عمرضى الله تعالى عنه فإنه
 امة في قوله ذلك إلى باب وهو الناحية وهما لا يوجب بسقط حرمتين فتأمل (قوله بأن لم يعلم السابق) الأولى
 ما في الخ حيث قال والمراد بقوله ارتداه ما هو أعلم من أن يعلم أنه ما ارتد بكلمة واحدة أو لم يعرف سبق
 أحدهما على الآخر (قوله كالفرق) فإنه إذا لم يعلم سبق أحدهما بالوث ينزلون منزلة من ماؤاهما ولا يثبت أحد
 منهم الاخر فاشبه في أن حالة الجهل بالسابق كحالة المعصية وارتدادهما ما كان مجتد الصم أو القيام مصفا
 في قاذورة معا (قوله كذلك) أى معا على نحو ما قيل في ردتهما (قوله استغسانا) وفي القياس تقع الفرقة بينهما
 وهو قول زفر لأن ردة أحدهما منافقة للنكاح فردتهما أول أبو السعد (قوله وفسدان أسلم الخ) لأن ردة
 أحدهما منافقة للنكاح أشد فكذلك إيقاعه نهر (قوله قبل الآخر) عرف منه بينوتهما بما لوق أحدهما مرتدا
 بالأولى نهر (قوله لو المتأخر هـ) لأنها أسقطت عنها تأخر ما عن الإسلام وقيد بقوله قبل الدخول لأنه بعد
 الدخول لا يسقط شيء مطلقا كذا في البحر (قوله فنهضه) أى أن كان مسمى أو متعة أن لم يكن (قوله والولد يتبع)
 سواء كان ذكرا أو أنثى والمراد الذى لا يعقل الإسلام ولا يصفه فاللام لا هـ ما لو عقل الإسلام ووصفه صار
 مسلما بالإصالة فاستأنى من المحيط وغيره (قوله يتبع خير الأبوين دينا) هذا يتصور من الطرفين في الإسلام
 العارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر أو التمرق أو بعده في مدة يثبت
 النكاح في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل إسلام أحدهما فإنه بالإسلام أحدهما يصير الولد مسلما وأما في الأصل
 فلا يتصور إلا أن تكون الأم كابية والأب مسلما نهر وكلا لا يشمل تبعية الولد لايه المرتد إذا كانت أمه كابية

زجرها بهجر يسير كدبتار وعليه القنوى
 ولو الجدية وأتت مشايخ تلخ بعدد الفرقة
 برتتم زجر أو تبسيرا لا سيما التي تقع في الكفر
 ثم تنكر قال في النهر والافتاء بهذا أولى من
 الافتاء بما في النوادر لكن قال المصنف
 ومن تصفح أحوال نساء زواتنا وما يقع
 منهن من موجبات الردة مكررا في كل يوم
 لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر والفرقة
 بسقط في القنية والمجتبى والفتح والبحر
 وحاصلها أنهم بالردة تسترق وتكفون ذبا
 للمسلمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ويشترط الزوج من الإمام أو يصرفها إليه
 لو مصر فادلو استولى على عاها الزوج بعد الردة
 فملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون
 كلمة الولد ونقل المصنف في كتاب الغصب أن
 عمرضى الله عنه هجم على نائحة فضره
 بالردة حتى سقط خمارها فقبل له بأمر
 المؤمنين قد سقط خوارها فقال أنها لا حرمة
 لها ومن هنا قال النقيب أبو بكر البجلي حين تر
 بنساء على شط نهر كانت لهن أنما الشك
 فقيل له كيف تخر قال لا حرمة لهن أنما الشك
 في أيانتهن كائن حرييات (وبقي النكاح
 أن ارتداهما) بأمر لم يعلم السابق فيجعل
 كالفرق (ثم أسلم كذلك) استغسانا (وقد
 أن أسلم أحدهما قبل الآخر) ولا مهر قبل
 الدخول لو أتتا نهر هـ ولو وقع منه أو متعة
 (والولد يتبع خير الأبوين دينا) أن اتحدت
 الدار

لأن المرتد لا دين له إلا أن يقال المراد الدين ولو حكاما المرتد باعتبار جبره على الإسلام قريب من المسلم فصار بهذا الاعتبار مسلما كما جوى. وأعلم أن في التقيد بالابوين إجماعا إلى أنه لا يتبع الحد وهذا مما خالفه الحق
 الأب أبو السعود (قوله ولو حكاما) مضاف على محذوف أى حقيقة ولو حكاما بصورة الاتحاد الحقنى أن يكونا
 في دار الإسلام أو الحرب (قوله والابنة) أى أسلمت في دار الحرب لأنه من أهل دار الإسلام - كما (قوله بخلاف
 العكس) بأن كان الأب في دار الإسلام والولد في دار الحرب فأب لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما لأنه لا يمكن
 أن يجعل الولد من أهل دار الحرب ولا تجرى أحكامها على من في دار الحرب حتى يجعل الولد تبعاً لآبائه الكائن
 في دار الإسلام وهذا اختلاف حقيقة وحكاما فائدة عدم التبعية أنه يصح بيه فيكون مخلصاً للسابي أبو
 السمود (تتمة) أعلم أنه إذا صار الصبي مسلماً ولو بالتبعية ثم بلغ فانه لا يلزمه تجديد الإيمان لوقوعه قرصاً أما على
 قول المنازعي فظاهر لأنه قائل بوجوب أداء الإيمان على الصبي العاقل كافي التصريح وأما على قول نفر الإسلام
 فظاهر أيضاً لأنه قائل بأصل الوجوب عليه وإن لم يجب أدائه فإذ أداه وقع قرصاً كتحصيل الزكاة قبل الحول
 وأما على قول شمس الآفة فكذلك وإن قال بعدم أصل الوجوب عليه لأنه إنما قال به لترفيه عليه فإذا وجد منه
 وجد الوجوب كالسافر إذا أصلى الجمعة ولا خلاف لاحد في عدم وجوب نيّة الغرض عليه بعد بلوغه (قوله
 والجوى) نسبة إلى جوى كعبور رجل صغير الأذن وضع دينا ودعا إليه قاموس ثم صار على عبدة النار
 (قوله كوفى) هو من يعبد الوثن (قوله وسائر أهل الشرك) الذين لا دين لهم سماوى كما يأتي (قوله شر من الكتابي)
 لأن الكتابي ديناً سماوياً يجب الدعوى ولهذا أتوا كل ذي صفة وتجاوزنا حكمه الكتابية بخلاف الجوى فكان
 شر من غيره حتى إذا ولد ولد من كتابي وجوى فهو كتابي لأن فيه نوع نظره اهـ بجزء فالصاحب النهر ولم يدخله
 في الجملة الأولى تحامياً عما وقع في بعض العبارات من إطلاق النظر على الكتابي بل الشر ثابت فيه أيضاً غير أن
 الجوى أشراً وفيه أن هذه الجملة إنما تدخل في الأولى لم يعلم حكم الولد مع الجوى والكتابي بل إنما أفادت
 كون الجوى شر من الكتابي وليس لتبعية ذلك كرهها مع ذلك لم تدخل الأولى من إثبات النظر لما قيل قطعاً لأن
 أفعال التفضيل يقتضى المشاركة في أصل الفعل فأفاده الحلبي. وأعلم أن خبره يستعملان للمفاضلة ولغيرها
 فإذا كانا للمفاضلة فأصلهما أخيراً وأشر على وزن أفعال وقد نطق بأصلهما قال صلى الله عليه وسلم لا تمتسها أنتم
 أخيرهم يوم القيامة أى أخيراً لهم وإذا لم يكونا للمفاضلة فهما من جهة الاسماء كقوله تعالى إن ترك خيراً أبو السعود
 عن الجوى والأشكال إنما رد على استعمال خبر للمفاضلة (قوله والنصراني شر من اليهودي) هذا ما عليه
 البخاري وبؤيده ما يأتي من قوله لأن نزاع النصارى الخ وفي الخلاصة من باب التكفير ما يفيد خلافه فانه قال
 لو قال النصراني خير من اليهودي يكفر ويبنى أن يقول اليهودي شر من النصراني (قوله لأنه لا ذبيحة له) أى
 لا يذبح به دليل قوله بل يحتق وهذه عملة أشريته في الدنيا ولعل الخلق فصل طائفة منهم أما إذا ذهبوا إلى
 اعتقاد المسيح الهما كما مر أول كتاب النكاح (قوله وفي الآخرة عذاباً) لأن نزاع النصارى في الآلهيات ونزاع
 اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير حلبي من
 التهم وهذا له أشريته في الآخرة (قوله لو قال النصراني خير من اليهودي أو الجوى كفر الخ) هذا يقتضى أنه
 لو قال الكتابي خير من الجوى أنه يكفر وقد وقعت هذه العبارة لبعض مشايخنا كما جئت الآن يقال بالفرق
 وهو الظاهر لأنه لا خبر به لاحدى الملتين على الأخرى أى اليهودية والنصرانية في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف
 الكتابي بالنسبة للجوى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اهـ بجزء وهذا التعالي ينافى قول الشراح
 والنصراني شر من اليهودي فتدبر (قوله لما قيل بالقطي) وهو النصرانية واليهودية لأن أفعال التفضيل
 يقتضى ثبوت أصل الفعل لهما إلا أن أحدهما أن يذبح (قوله لكن ورد الخ) استدرك على قوله كفران العبارة
 الآتية ومف فيها الجوى بالأسدية وهي ثابتة في كتب السنة وهذا دليل على عدم تكفير قائلها والالفاظ كرت
 وحيث قد قول القائل النصرانية الخ لا كفر فيها أيضاً لأنها مثلها وأجيب بأن المنهى عنه هو كونهم خيراً من كذا
 مطلقاً لا كونهم أسعد سلباً بمعنى أقل مكابرة وأدنى إثباتاً للشرك إذ يجوز أن يقال كفر بعض أخف من بعض
 وعذاب بعض أدنى وأهون من بعض فكذلك أجاب في النهر يعنى فلا ينافى حكمه بالكفر على من يقول النصرانية
 خير من الجوى مثلاً لكن إذا قبل الوارد في السنة التأويل فما المانع من تأويل ما نحن فيه فانه الحلبي والظاهر

ولو كما بأن كان الصغير في دارنا والابنة
 بخلاف العكس (والجوى ومثله) كوفى
 وسائر أهل الشرك (شر من الكتابي)
 والنصراني شر من اليهودي في الدارين
 لأنه لا ذبيحة له بل يحتق كبوسى وفي الآخرة
 أشد عذاباً وفي جامع الفصولين لو قال
 نصرانيه خير من اليهودية أو الجوى كفر
 لأن إثباته النظر لما قيل بالقطي لكن ورد في
 السنة أن الجوى أشد سلباً من المعتزلة

أن محل ما ذكره في النهر في القضاء أما فهمائنه وبين الله تعالى حيث قصد التأويل خلا ~~كفر~~ قطعها
(قوله لا تبين الجوس خالقين) القائل بذلك طائفة منهم تسمى الماتوية من اليهود والنصارى والنور المسيحي
يزدان والظلمة المسماة أهرمن وزعموا أنهم قد علموا أن النور يحلق الخير والظلمة تخلق الشر وقد علمهم
أشياء كثيرة منها قول الشاعر

وكم لظلام الليل عندك من يد • قصدت أن الماتوية تكذيب
وكم لشرى الأعداء من يدهم • وزاد فيه ذوالبيان المفض

(قوله وهو لا أثبتوا خالفا لاعدده) حيث قالوا أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وظاهره أن القائل
بذلك كافر وقد نهى وأعلى أنهم مؤمنون ناجون وذلك لأنهم لا يثبتون التأثير للعبد استقلا لا بل القدرة التي فيه
خلقها الله تعالى وأما الجوس فأثبتوا التعدد لئلا يثبتوا التأثير لكل استقلا (قوله ولو نجس أبو صغيرة) أي
وأتمها راعيا أحصنا إلى تقدير هذا المعطوف لقول الشارح بآيات والأفالمصنف في ذاته لا يحتاج إلى تقدير (قوله
بانت) وإن لم يد خلاها دار الحرب وكذا إذا بلغت معتوهة لأن إذا بلغت معتوهة بقيت تابعة للأبوين في الدين
لأنه ليس للمعتوهة سلام بنفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه هندية (قوله بلامهر) أي أن لم يدخل
بها حلبي (قوله مثلا) أي أودع ردة (قوله وكذا عكسه) بأن نجست أمها بعد أن مات أبوها نصرانيا حلبي (قوله
لتأهي التبعية) أي اسمها (قوله بموت أحدهما) أي الأبوين (قوله ذميا) أي فإذا نجس الباقي منهما لا يتبعه
وقوله أوه سلفا فإذا نجست الكفاية التي كانت تحتها لا يتبعه البنت لما ذكر (قوله أومرتا) أي ما تبع المرتدة البنت
لأنه في حكم المسلم من جهة أن كسب إسلامه يرثه وأرثه المسلم (قوله فلم يطل بكفر الآخر) الأولي أن يقول فلم
يطل بتمجيس الآخر لأنه كان أولا كافرا غاية الأمر أنه انتقل إلى حاله من الكفر أنتم من التي كان عليها وديما
أو همت بعبادته أن لا ب الآخر لم وهو شافى قوله بموت أحدهما ذميا أومرتا أي أن يقال إن التبعية إنما
تناهت وانقطعت عن بقي من الوالدين بتمجيسه لا بموت أحدهما لأنه لو أسلم من بقي تبعتها ابنته (قوله ولو ارتدا أي
الأبوان) (قوله لم تبين) أي الصغيرة لأن أحكام المسلمين قائمة في حقهما فإن كسبهما لورثتهما المسلمين ولا يقرآن على
الردة حلبي (قوله ما لم يلقا) أي قبيح لكونهما صار من أهل الحرب بالحق ولا يجري عليهما الطهر (قوله مطلقا)
أي موافقا لم يلحقا حلبي لأن مسألة أصل لا تبعها بغير فأن الجنون يراعى حاله قبل طر والجنون (قوله فتجسبا)
أي الزوجان معا واليدونية في هذه الصورة قول أبي يوسف رضي الله تعالى عنه وقال محمد رضي الله تعالى عنه
لا تقع لأبي يوسف أن الزوج لا يقع على ذلك والمرأة تقترن بارتدة الزوج وحده وقر محمد بأن الجوسية لا تحل
للمسلم فأسدائها أي الجوسية كالارتداد فكأنهم ما ارتدوا معا فلا تقع الفرقة (قوله أو تنصرا) لا بظهر لأن
الموضوع أن المرأة نصرانية ولا يظهر فوجبه قول محمد فيها (قوله بانت) لأن سبب الفرقة بيا من قبل الزوج
خاصة وأما الزوجة فهي كافرة الأصل هندية موصفا (قوله مطلقا) أي لاسملة ولا مرتدة ولا كافرة ولا هي
كذلك أما المرتدة فلا تتحقق القتل والامهال ضرورة التأكل والشكاح يشغله عنه ولا يرد من وجب عليه
القصاص لأن العفو مندوب إليه وأما المرتدة فلا تلحقها مجوسية لأنها قبل وشدة زوج تشغلها ولا لا يقتلهم فيها
المصالح والنكاح ما شرع لعينه بل لمصالحه (قوله وخبره محمد) أي خبر محمد الذي أسلم في اختيار أربع نسوة أي
أربع كانت وخبره أيضا في اختيار أي الاختين شاء والبنت أي يختار البنت في نكاحها مع أمها لا لأن
أوتير كها مجسبا لأنه روي أن غيلان الدبلي أسلم ونحته عشر ردة وأسلم معه غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاختار أربعاً منهن وكذا أفيروز الدبلي أسلم ونحته أختان فاختار أحدهما وأختها البنت لأن نكاحها أمتنع من
نكاح الآثم أو لوها أن هذه الأنكحة فاسدة لكالاتهم رض لهم لأننا مرنا بكرههم وما يدينون فإذا لمواجب
التمرض وخبر غيلان وفيروز كان في التزوج بعد الفرقة أه حلبي عن المنع وانظر الحكم في صورة اجتماع الآثم
مع بنته على قولها ما هل أنه أن يخبر في أحدهما بعد الفرقة أو أحكم حرهما معاً لأن وطء الآثم يحرم البنت
والعقد على البنت يحرم الآثم أو يحكم بصحة العقد والاتر بطل يحرم (قوله تمامه في الكافي) حيث قال مسلم
تزوج غير نصرانية ولو أبوان نصرانيان فكبرت وهي لا تعقل ديناً من الأديان ولا نصفه وهي غير معتوهة
فإنها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقله وهي لا تعقل الإسلام ولا نصفه وهي غير معتوهة

لا تبين الجوس خالقين قطع وهو لا خالفا
لأعدده برانية ونهر ولو نجس أبو صغيرة
نصرانية تحت مسلم) بآيات بلامهر ولو كان
(قدم مات الأم نصرانية) مثلاً وكذا عكسه
(لم تبين) لتأهي التبعية بموت أحدهما
ذميا أو مسلماً أو مرتداً فلم يطل بكفر الآخر
الآخر ولو لم يلقا ولو ارتد الم تبين ما لم يلحقا
ولو بلغت عاقله مسلمة ثم جنت فأرثت من
بنته مطلقاً لم تحت نصرانية فتجسبا أو مرتدة
بانت (ولا يصح أن) تنكح مرتداً أو مرتدة
أحداً من الناس مطلقاً (الم) الكافي
(وتحتة خمس نسوة) فاعدا أو اثنتان أو ثمة
وبنتها بطل نكاحهن أن تزوجن بعده واحد
فإن رتب فالأجنبي باطل وخبره محمد
والأجنبي عملاً بجديت فغير ذلك كان
تغيره في التزوج بعد الفرقة (بلغت المسلمة
النكحة) ولم تصف الإسلام بآيات ولا هو
قبل الدخول وبقي أن يذكر الله تعالى
بجميع صفاته عندها وتزويجها تمامه
في الكافي

بانت من زوجها كذا في الحظ ولا مهر لها قبل الدخول وبعد منه يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فان قالت نعم حكم بإسلامها وان قالت أعرفتموا قدر على وصفه ولا أصفه بانته ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت الجوسية بانته عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى خلا فلا يبي يوسف وهي مستله ارتداد الصبي اه فقول الشارح وبني عني يجب وقوله فترفع على الاستئناف

(باب القسم)

لما ذكر جواز نكاح أربع من التسوية للزوجتين للعدل يمكن بذكر من يمان القسم غير أن اعتراض ما هو أهم بالذكر واجب تأخير (قوله القسم) أي قسمه وهو المال بين الشركاء وتعيين انصافهم وشراعية الزوج بين الزوجات في المأكل والمشرب والملبوس والبيتوتة والنفقة في الحبسة والوطء قسمتان وفيه أن النفقة يعتبر فيها حالهما على المختار فحينئذ قد تكون احدهما غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما في النفقة ولا يتأتى ذلك إلا على قول من يعتبر حال الرجل وحده أفاده صاحب البحر (قوله النصيب) أي من الخير ويطاق على أحد الاقسام أفاده صاحب النهر أي وان لم يكن نصيبا وقال العيني يقال كلاهما أي المكسور والمفتوح بمعنى النصيب إلا أن الأول يستعمل في موضع خاص اه (قوله يجب) صرح بالوجوب في الهندية والمثني والقسمتان وغيرهما وظاهره أنه الوجوب المصطلح عليه وهو ما ثبت بدليل ظني اتفق والدلالة وبما يقاب على تركه أقل من عقاب تركه اقرض (قوله وظاهر الآية) وهي قوله تعالى فان خفتهم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم طبعي (قوله أنه فرض) وبه صرح مسكين ونهر الجوى فيه بأن الفرضية لا تثبت بالظاهر بل بالصريح القطعي وكلام الفخر راجع إلى أن الوجوب بمعنى الافتراض فانه قال وهو واجب اقرضه تعالى بعد بيان حل الأربع فان خفتهم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فاستفادنا أن على الإجماع بقيد عدم خوف البلور وشيخنا طبع عن أكثر من واحدة عند خوفه فلم يجبه عند تعدد من قد بره (قوله أي أن لا يجوز) أشار به إلى أنه ليس المراد بالعدل في المصطفى التسوية الحقيقية إذ لا يتأتى ذلك بين الحرة والامة بل المراد ما يعبرها وبم حسن العشرة مثلا أفاده الحلي (قوله بالتسوية في البيتوتة) البناء للتصوير وفيه أنه لا تسوية بين الحرة والامة (قوله وفي الملبوس والمأكل) قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحرتين أو الامتتين في المأكل والمشرب والملبوس والسكنى والبيتوتة اه وهكذا ذكر الوالو الحلي والحق أنه على قول من اعتبر حالة الرجل وحده في النفقة والمأكل على القول المتفق به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا في النفقة بحر (قوله والنصيب) أي التأسيس بأن يؤنسها كما يؤنس الاخرى فان كانت احدهما معيبة وجب له لم يأت بالواجب ويندل على هذا المعنى ما في الهندية من قوله وما يجب على الزوجات للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوتة عندها للعبية والمؤانسة لافيه الامتلاك وهو الحب والجماع كذا في الخائصة وفي البحر عن الكمال لا تعلم خلافا في أن العدل الواجب في البيتوتة والتأسيس في اليوم والليل وليس المراد أن يضبط زمان النهار فيقدر ما عاشر فيه احدهما بعاش الاخرى بقدره بل ذلك في البيتوتة وما في النهار في الجملة قاله في التهرير يعني لو مكث عند واحدة أكثر النهار كفاه أن يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل حتى لو كان عند احدهما بعد الغروب ثم جاء الثانية في ليلته بعد العشاء فقد ترك القسم اه (قوله لافي الجماعة) لا يقتضاها على النشاط بدو منسقى (قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة طبعي وانما لم يجعله شاهدا للعبية إذ لا تكليف بها ذهبي ميل القليل وفي الهندية والمستحب أن يسوى بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذلك بين الجوارى وأمهات الا لادود ولا يجب شي وعال المصنف الاستصحاب بقوله يصنعن عن الاشتها والميل الى الفاحشة (قوله وبه قطع عنها برة) قال المصنف اعلم أن ترك الجماع اه طلقا لا يحمل صرح أصحابنا بأن جماعها أحيانا واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والازام الا الوطء الا لادود ولم يقدروا فيه مدة ويجب أنه لا يبلغ في مدة الايلاء الا برضاها وطبيب نفسها اه قال في التهرير في هذا الكلام تصريح بأن الجماع بعد المزة الأولى حقه لا يجوز (قوله ولا يبلغ ثمة الايلاء) هو بحث للكمال كما في التهرير ومدة الايلاء أربعة أشهر للحرة وشهران للامة وانظر هل يعتبر في كل مدة ايلاتها أو المعتبر مدة الحرة (قوله ويؤمر المتعبد) وظل المشتغل بالامام قال في الهندية أي لو كان

(باب القسم) يقع الشافى القسم والكسر النصيب (يجب) وظاهر الآية أنه فرض ثم (أن يعدل) أي أن لا يجوز (فيه) أي في القسم بالتسوية في البيتوتة (وفي الملبوس والمأكل) والعصبة (لا في الجماعة) كالعصبة بل يستحب ويسقط حقها برة ويجب ديانة أحيانا ولا يبلغ مدة الايلاء الا برضاها (والمعبد المتعبد بحصنها أحيانا)

لرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بعصبة الاماء قطلت المرأة الى القاضي امره
القاضي ان يبيت معها اياما ويظهرها احيانا وكان أبو خنيفة رضي الله تعالى عنه أولا يقول يجعل لها يوما
وليلة والزواج ثلاثة ايام ولياليها ثم يرجع فقال يوم الزوج ان يرابعها فيؤنس ابصبته اياما أو احيانا من غير
ان يكون في ذلك شيء مؤقت كذا في الخانية (قوله وقدره الطحاوي) هو رواية الحسن بن الامام قاله المصنف
قال الشافعي روى ان امرأة جاءت الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعنده كعب بن مسعود قالت يا امير
المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل واتما كره ان أشكوه فقال لها اني الرجل زوجك فرددت كلامه او عمر
لا يزيد على ذلك فقال كعب يا امير المؤمنين اني أشكوك زوجي في هجرة فرائها فقال له عمر كانهم اشارت
فاسكنهم بين ما فارسل الى زوجها فقال كعب ما تقولين فقال

يا امير القاضي الحكيم ارشده • اولى خلي عن فراشي مسجد
زيد في مضجعي تعبده • نهاره وليله ما يرقده
ولست في امر النساء احمده

فقال زوجها ما تقول فقال

زهدي في فرشها وفي الكال • اني امرؤ اذهلي ما قد نزل • في سورة النحل وفي السبع الطول
فقال له كعب ان انا احتاط عليك يا رجل • نصيبي في اربع من عقل • فأعطه ما ذل ردع عند العال
فقال له عمر من ابن لك هذا قال لان الله تعالى اباح للزواج اربع زوجات فلكل واحدة يوم وليلة فأعجب ذلك عمر
وجعله فاشي البصرة اه حلي (تمة) ذكر البقاعي في المناسبات حديثا عن المرأة ان تشكوز زوجها
في قوله لحنة) منه لم يقدره (قوله وسبع لامة) أي سبع ليال لامة أي اذا كانت الزوجة لامة لامة اذا فرغت
ثلاث زوجات حرائرها كان لكل منهن من الاسبوع يومان وليلتان واما يوم وليلة فتمة الاسبوع (قوله
والرأي في تعيين المقدار للقاضي) أي المقدار من العدد قال المؤلف في شرح الملتقى اما تعيين المقدار فلم أره
لاعتناهم في كتب المالكية قيل يقضى بأربع ليال وأربع نهارا وقيل بأربع نهارا وقيل يقضى بأربع نهارا وقيل يقضى بأربع نهارا وقيل يقضى بأربع نهارا
في التمر وعندى ان رأي فيه للقاضي في قضى بما غلب على ظنه انها تطيقه اه قلت المسئلة اذا لم ينص عليها
في المذهب فالرجوع اليه مذهب الامام مالك كما نقله الجوزي في حاشية الاشياء فلا وجه للصحت حيث قد وانظر
ما اذا كانت الامة كبيرة طولا او غلظا لان طيقها هل الرأي للقاضي يجوز قال في الدر المنثور ويكره للرجل ان يطأ
امرأته وعند هاشمي يعتدل او اعى أو ضربتم اراعتها أو أمته اه (قوله بما يظن طاقتها) أفاد بذلك انه لا يعمل
بقولها في تعيين الوطأت وفيه ان ظنه قد لا يصادف طاقتها ومقتضى اعتبار طاقتها ان يكون اقول لها في تعيين
العدد والمقدار (قوله بلا فرق بين غل الخ) وذلك لان وجوبه انما هو للعصبة والمواضة لا للجماعة أفاده المصنف
(قوله وخصي) يقع انما من زعت خصيته وبني ذكره (قوله وصبي دخل بامرأته) الاولى كافي البعد دخل
بامرأته لان قسمه لا يكون الابن المدخول بهن لان وجوبه لخلق النساء وحقوق العباد توجه على الصبيان
هذه تقر البسب وفي النسخ عن مالك يدور على الصبي به على نسائه وفي المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلا فائدة
في كونه معها (قوله وبالع لم يدخل) وبالاولى ان دخل قال في البحر لان في كونه معها فائدة قال في التمر
ولم أر حكم المنكوحه اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدین لا قدرتها على وقائه والتاشرة والمسطور
في كتب الشافعية انه لا قسم لها في الكل وعندى انه يجب للموطوعة بشبهة أخذ من قولهم انه لمجرد الايناس
ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد واما التاشرة فلا في التردد في سقوطها لانها لا يجرى فيها رضيت باسقاط
حقتها اه وأقول في دعوى وجوبه في العدة للمنكوحه الموطوعة بشبهة تأمل ان تنقشها في هذه العدة ليست
واجبة عليه ومعلوم ان القسم عبارة عن التسوية في البيوتة والخفة والسكنى فليجوز خوى قال أبو السعود
والقييد في المحبوسة المدبونة بأنه لا قدرة لها على وقائه بقضى انه اذا كان لها قدرة لا قسم لها وهو ظاهر (قوله
يمكن وطؤها) اما من لا يمكن وطؤها فلا قسم لها لانه لا تنقصة لها (قوله ومحرمه) اي يجمع او حمرة او حمرا (قوله
ومظاهرها) يقع الهاء حلي (قوله ومولى) يضم الميم وسكون الواو وقع اللام متونة من الايلاء وقوله منها تزوجه
كل من مظاهرها مولى خلي (قوله ومقابلاتهن) اي مقابل ما ذكر من قوله وحائض الخ (قوله وجمعة) اي طلقة

وقدره الطحاوي يوم وليلة من كل اربع
لحنة وسبع لامة ولو غشرت من سنة
جامع لم يميز الزيادة على قدر طاقته والرأي في
تعيين المقدار للقاضي بما يظن طاقته خبر
بلا فرق بين غل وخصي وعصين ومحبوب
ومريض وصبي وصبي دخل بامرأته
وبالع لم يدخل بامرأته وأقره المصنف
ومسبوبة وصحبة (وحائض وذات نساء)
ويجوز لا كفاف وزنا وقربا وصغيرة
يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهرها ومولى منها
ومقابلاتهن وكذا مطلقة وجمعة ان قصد
زوجتها والا لا يجوز

رجعية (قوله في غير سفر) أما إذا سافر ما حداهما ليس للأخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان
عند التي سافرت ما حدية (قوله وهذا وما مضى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك حدية (قوله بعد
نهي الشاخي إياه) فأدبه أنه لا يعز في المنة الأولى وبه صرح في البحر (قوله بغير حيس) بل يوجب عتوبة حدية
(قوله لتفوتيه) أي الحبس الحق أي حتى القسم قاله الحلبي فيكون عليه لحدوف تقديره وانما لا يجهس لتفوتيه
الحق وفيه أن مدة الحبس ساقطة من القسم فلا يفتوت به شيء بل يحصل به الزجر عن المخالفة ويحقل أنه عليه لقوله
عزروا الضمير في تفوتيه إلى الزوج (قوله وهذا) أي التعزير (قوله انما نطقت ذلك) أي زيادة المكث عند أحدهما
(قوله بقدره) أي التي خاصمت (قوله والجديدة) هذا فيه خلاف الأئمة الثلاثة فقالوا ان كانت الجديدة بكرا
يؤملها ببيع ليل وان كانت ثيبا يؤولها بثلاث (قوله والمسلية والكثية) المارفة من المساة من الكثية
بالاسلام بعمائتهم عدم استواء الكثية معها في القسم فرفع هذا الوهم بهذه الجملة (قوله لا إطلاق الآية) وهو
قوله تعالى وعاشروني بالمعروف وقوله تعالى ولن تستعبدوا أن تعبدوا بين النساء ولو حرصتم فلا تخيلوا أي
ان لم تستطيعوا العدل والتسوية في المحبة فلا تخيلوا في القسم قاله ابن عباس (قوله ولا لامة الخ) قضى بذلك
المهديق وعلى رضي الله تعالى عنهم ما لان حل الأمة أمة من محل الحزب دليل أنه لا يجوز تركها معها
ولا بعدا فلا بد من اظهار النقصان في الحقوق (قوله والمديرة) ولونديرا مطقة (قوله والمبعضة) هي التي
عققت بعضها وسأني أن حكمها كالكتابة الا في ثلاث (قوله والسكنى معها) أي الاقامة والمماحبة (قوله أما
النفقة) وهي الأكل والشرب والسكنى واللبس (قوله فصالحاها) أي فتعبر بها لها من الفقر والغنى وهذا هو
ما قدمناه من صاحب البحر والشرح جرى فيه سبق على قول من اعتبره فقط (قوله ولا قسم في السفر) أي
لا يجب عليه أن يسافر بزوجه ويقسم بينهما ولا أن يشتم للحاضرة بقدر المسافة التي كان فيها مع المسافرة (قوله
دفعها للخرج) قال في البحر لانه قد يشق بإحداهما في السفر والاخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الأمانة
أو نظوف الفتنة أو يمنع من سفر احدا هما كثرة جنهما فتعين من يخاف محبة في السفر لخروج قرعته الزام للفرار
لشد يده ومن دفع للخرج (قوله والقرعة) بالنسبة طينة أو هيبة مدقوقة فلا يدرج فيها رقعة يكتب فيها اسم
للسفر والحضر ثم يرمي إلى صبي يعطى كل امرأة واحدة منهن حلي عن القهستاني (قوله والقرعة أحب)
وقال الشافعي القرعة مستحقة للزوي من عائشة رضي الله تعالى عنها صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا
أقرع بين زوائيه وأيتن خربت قرعته خارج بها ثم في عليه ولنا ما سبق أنه لا حق له في السفر ورضه عليه الصلاة
والسلام يدل على الاستحباب ونحن نقول به تطبيقا لقول ابن الدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم تكن التسوية
واجبة عليه في الحضر وانما كان بقوله فضلا قال الله تعالى ترجي من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء فكان من
ياوي عائشة وأم سلمة وزينب وحفصة وعن أرباء سودة وجوهرية وأم حبيبة وصفية ومحبوبة ذكره المنذري فاذا
لم يجب عليه في الحضر فكيف يستدل بفعله على الوجوب ز يلقى قال البيضاوي ترجي من تشاء منهن وتؤويها
وتقر لامة اجرتها وتؤوي اليك من تشاء تضم اليك وتضاجعها أو تطلق من تشاء وتمسك من تشاء ومن استقيت
طالبت عن عزات طلقت فلا جناح عليك في شيء من ذلك أبو الوليد (قوله صح) لما روي أن سودة بنت زهبة
سألته أن يراجعها ويجعل فويتها لعائشة اء فهو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم طلقها وأبوها فقه أيضا ما سألني
في الكتابات أنه قال اسودة اعتدى ثم راجعها السكن الذي فقه شيخنا عن المواعظ أنه لما كبرت سودة وأراد النبي
صلى الله عليه وسلم طلاقها فسأله أن لا يفعل وجعلت يومها لعائشة فأمره أبو الوليد ولو جعلت
لزوجها جده لآن يزدها في القسم فهو حرام وهو رشوة وترجع عائدت اليه وكذا لو طقت من مهر حاشيا
لغيره ما في القسم أو زادها في مهرها أو جعل لها شيء أو جعل فويتها لصاحبها فالكل باطل (قوله لانه) أي حقها
وهو القسم ما رجب أي لم يجب بعد فاسقط أي فلم يسقط باسقاطها حلبي وبوخذه منه أن من قال سألني
من افتابني في المستقبل أن لا يسقط حق في المستقبل بهذا الاسقاط لعدم وجوبه حالة الاسقاط (قوله
وفي البحر عنانهم) حيث قال ولعل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التفصيل أي التفصيل الذي ذكره الشافعي وأرجحه
فيه لانه هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له أو لصاحبها فله أن يجعل حصة الواجبة
لن شاة (قوله ونازعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له فيما إذا وهبت لصاحبها عن نوع فني اليدائع

(ولو أنام عنده واحدة شهراني غير سفر
في خاصته الاخرى) في ذلك (يؤمر بالعدل
تيمم ما في المستقبل وهذا رماه في وان اتهم به
لان القسمه تنكروا بعد الطلب وان عاد إلى
الجور بعد نهي القاضي إياه عزروا) بغير
الحبس بوجوه لتفوتيه الحق وهذا الم يقل
انما نطقت ذلك لان خيار الدورى غلبت
يقضى القاضي بقدره من رجاء (والبحر
وانتدب والجديدة والقضية والمسألة
والكتابة واه) لا إطلاق الآية (ولا لامة
والكتابة وأم الولد والمديرة) والمبعضة
(نصف ما للزوجة) أي من البيوت والسكنى
معها أما النفقة فصالحاها (ولا قسم في السفر)
دفعها للخرج (قوله السفر من شاء منهن والقرعة
أحب) تطبيقا لقول ابن (ولو زكت فبها)
بالسكنى رأى نوبها (لغيرتها صر ولها
الرجوع في ذلك) في المستقبل لانه ما وجب
تمامه ولو جعلت له منتهى لجهله لغيرها
ذكر الشافعي لا وفي البحر عنانهم ونازعه
في النهر

يشافي قوله ولم يكن عند السري الا وقفة المسار

(باب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش في ابتداء امره غالباً الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي
 من آثار النكاح المتأخرة عنه جعله آخر أحكامه وبهذا علم أن عدوته يساب أولى من كآب كما وقع في الكفر
 وفي البرجندی أو رده عقب النكاح لانها نظير ان من حيث انها مباحة للحرمة أو ضلن من حيث ان النكاح
 سبب للعل والرضاع بسبب للحرمة اه ومنه يستفاد أن الشيء الواحد قد يكون نظراً وضداً باعتبار الجبسية
 أبو السعود عن الحموى والرضاع مصدر راضع وله مصدران آخران رضاع ومراضعة وأما رضع ففي القاموس
 ان رضع من باب سجع وضرب وكرم فانه ادخلك بالحركات الثلاث كما يجوز في الضاد من مصدره الفتح والكسر
 والسكون بجور (قوله بفتح وكسر) ويجوز فيه الضم معه في المضموم أن ترضع معه آخره من القاموس (قوله
 مص الندي) الندي مذكر كافي المغرب وفي الصباح الندي للمرأة وقد يقال في الرجل ايضاً قاله ابن السكيت
 وهذا التوريف قاصر لانه في اللغة يتم المص ولو من جملة ولو قال كافي القاموس هولة شرب اللبن من الضرع
 أو الندي لكان أولى (قوله من ندي آدمية) خرج به الرجل والشاة نهر (قوله أو آدمية) أخذه صاحب النهر
 من اخلاقهم قال وهي حادثة الفتوى (قوله وألقى بالمص الوجور والسعوط) نهر يضرب على صاحب البحر
 حيث قال التعريف منقوض طرد أي قد يوجد المص ولا رضاع اذا لم يصل الى الجوف وعكس اذا قد يوجد
 الرضاع ولا مص كافي الوجور والسعوط ثم أجاب بأن المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنفذ ونحوه لانه
 سبب للوصول فأطلق السبب وأراد السبب واعتقده في النهر بأن المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في
 القاموس من مصه نهره ثم يارقه ما وصل الوجور والسعوط ملحقين بالمص اه حلي والوجور بالضم المصدر
 كالسعوط وفي المختار الوجور بالفتح الدوا يوجر من وسط القم أي يصب تقول وجرت العبي وأوجرته أبو السعود
 (قوله هو حولان ونصف عمده) وعند زفر ثلاثة وقيل خمس عشرة سنة وقيل أربعون سنة وقيل جميع العمر
 فاستأنى (قوله وهو الاصم) لأن قوله تعالى والوالدان برضعت أولادهن حولين كاملين ان أراد أن يتم الرضاعة
 يدل على أنه لا رضاع بعد اتمام وأما قوله تعالى فان أراد انفصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما فاعاها
 قبل الحولين بدليل تقيده بالراضى والتشاور لانه يدرمه الاحتياج اليها ذكره صاحب البحر (قوله من العون) كذا
 في أكثر النسخ وفي بعض النسخ عن الهيمون وبشارة النهر وفي تصحيح القدوري معزى الى العون على الدابة حلي
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله وبه يفتى وحاصله أنهم ما قولان أفتى بكل منهما (قوله واستدلوا الخ) استدراك
 صاحب الهداية ليصحه رجع الى الحق في باب ثبوت السبب من أن الثلاثين لها ما على التوزيع أعاده في البحر
 (قوله ونصالة) أي نظامه (قوله أي مدة كل منهما) بيان ذلك أنه تعالى ذكر شيتين وضرب لهما مدة فكانت
 وكما له الكل واحد منهما كالاجل المضروب للدين كأن يقول لفلان على ألف وخمسة أشهر الى شهرين (قوله
 في الاول) وهو الحمل (قوله بقول عائشة لا يلقى الولد الخ) الذي في التمرع نهارضى الله تعالى عنها لا يلقى الولد
 في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بضاكة مغزل فالشرح ورواه بالحق (قوله ومنه لا يعرف الاسماع) أي قول عائشة
 مما ليس للعقل فيه مجال اذا لم يعرف الا بالسمع منه عليه الصلاة والسلام (قوله والاية مؤولة) جواب سؤال
 حاصله كتب جزا الامام فخصص الاية بالحديث والفتاوى لا يخصصه الطن وأجيب بأن الاية ليست قطعية
 بل هي قابلة للتأويل لحديث يجوز تخصيص به وأورد ايضاً على قوله لزوم الجمع بين الحقيقة والجاز لان الخط العدد
 استعمال في حقيقته بالنظر الى مدة الفصال وفي أربعة وعشرين بالنظر الى مدة الحمل مع أن اسماء العدد لا يجوز
 بنى منها عن الآخر (قوله لتوزيهم) أي العلماء ومنهم صاحبان ومرجع الضمير معلوم من المقام والمراد
 بالاجل اسم العدد والمراد بالاقل أقل مدة الحمل وبالأكثر أكثر مدة الفصال (قوله على أن الواجب الخ) دفع به
 ما يتوهم من عدم العمل بذهب عدم ظهور دليله (قوله كما أعاده) أي قاضي خان في رسم الفتى قوله فتاويه
 (قوله لكن الخ) استدراك على قوله على أن الواجب الخ (قوله قبل يخبر الفتى) وقيل يقدم قول الامام وان لم يظهر
 دليله وهو ما أعاده قوله على أن الواجب الخ (قوله والاصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البحر ولا يخفى قوة دليلهما
 لقوله تعالى والوالدان برضعت أولادهن حولين كاملين الاية (قوله أما لزوم اجزال رضاع) وكذا لا يجب عليها

(باب الرضاع)
 (هو) لغة بفتح وكسر من الندي وشرا
 (مص من ندي آدمية) ولو بكر آدمية
 أو آيسة وألقى بالمص الوجور والسعوط
 (في وقت مخصوص) هو حولان ونصف
 عنده وحولان) فسط (عند ما هو
 الاصح) فتح وبه يفتى كافي تصحيح القدوري
 عن العون لكن في الجوهرة انه في الحولين
 ونصف ولو بعد الفطام يحتم وعليه
 الفتوى واستدلوا قول الامام بقوله
 تعالى وحولان ونصف ثلاثون شهرا أي مدة
 كل منهما ثلاثون شهرا ان القصص في الاول
 قام بقول عائشة لا يلقى الولد أكثر من سنتين
 ومنه لا يعرف الاسماع والاية مؤولة
 لتوزيهم الاجل على الاقل والاكثر لم
 تكن دلالة قطعية على أن الواجب على
 المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله
 كما أعاده في رسم الفتى لكن في الاصح أن العبرة
 بان خالف قبل يخبر الفتى والاصح أن العبرة
 بقوة الدليل ثم اختلف في التخصيص أما لزوم
 جزا رضاع لمصلحة تدبر حولين بالاجماع

الارضاع ديانة بعد ما كفى الجنب وقوله بالاجماع فيه أن الحيوى نقل أن المطاعة لها طلب أجره الرضاع ولو بعد
مضى الحولين وقد يجاب بحمل الاجماع على ما إذا استغنى الولد بالطعام عند الحولين وما نقله الحيوى على عدم
الاستغناء بعد الحولين كذا قاله بعض الأفاضل (قوله فقط) أخرج به الرضاع بعدها فإنه لا يوجب التعريم بغير
(قوله تعالى الزبلى) أى من قوله وذكر المصنف أنه ان فطم قبل مضى المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا
وان لم يستغن تثبت به الحرمة وهو رواية عن الامام وعليه الفتوى اه حلى (قوله متى اختلفت) أى تعدد
الاقوال (قوله ولم يبع الارضاع بعد مدته) والمدة ما علمته على الخلاف فلا يجوز الارضاع بعد مدته عندهما
وفي المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف حول ولا ثم من بعد العاشرة خلافا لطلب بن أيوب
(قوله والانتفاع به لغير ضرورة حرام) أما إذا كان لضرورة ففيه خلاف والفتوى على المنع كما بآنى وانظر ما إذا
لم يستغن المحيى بالطعام بعد الحولين أو نصف على الخلاف حل يجوز ارضاعه أو حكمه بحكم التداوى
ويجوز (قوله وفي البصر) عبارته هي الفتح أهل الطب يشبهون لبن البنت أى الذى نزل بسبب بنت مرضعة فنعما
لوجع العين واختلف المشايخ فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد ولا يجنى أن حقيقة العلم
متعددة فالمراد غلبة الظن ولا يجنى أن التداوى بالحرز لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بول ما يؤكل كل لحمه فإنه
لا يشرب أصلا اه (قوله كما ترى) أى قبيل فصل البرجيت قال فرع اختلف في التداوى بالحرز وظاهر المذهب
المنع كفى رضاع البحر لكن نقل المصنفه وهما عن الحواوى وقيل يرخص إذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما
رخص انحرل العطشان وعليه الفتوى اه حلى وفي هذا العمل من المدة نظر فان الفتوى في كلامه على
المنع لا على الترخيص ونفهاوى الحواوى القدسي وإذا سأل الدم من انف انسان ولا يقطع حتى يحشى عليه
الموت وقد علم بالتجربة أنه لو كتب فائمة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهته يقطع فلا يرخص فيه وعليه
الفتوى وقيل يرخص كما رخص في شرب الخمر للعطشان وأكل الميتة في الفحمة اه (قوله ولا يبأرأسته)
أى لا يبأرأسته (قوله أى أمته) وأخرج باضائه الله أمة الغير فان الحق ليس لها اولاد (قوله ولها منه)
ولها من غيره كذلك لأنه ملكه (قوله ان لم يضره الطعام) أمان ضره حرم فليس له الاجبار (قوله أيضا)
لا حاجة له مع الكاف (قوله أى أمته) الظاهر منه ما يأم المذبة وقوله عن الارضاع طاهره وان لم يكن الولد لها
(قوله بنوعيه) هما الاجبار على الطعام قبل الحولين عند عدم الضرر والاجبار على الارضاع (قوله مع
زوجته الحرة) أما الزوجة الامة فالذى يظهر أن الحق للسيدان لم يشترط الزوج حرة لا ولد (قوله ولو قبلهما)
هذا التعميم ظاهر بالنسبة للاجبار على الارضاع فالمتى أنه لا يجبر الحرة على الارضاع خارج الحواوى
ولا داخلهما وأما نفي الاجبار بالنسبة للطعام فلا يظهر الا إذا أراد الاجبار قبلهما لا بعدهما لان جبرها على
طعامه بعدهما لما أن الارضاع بعدهما حرام فلا انتفاع بجزأدى وحديثه ولا يظهر فيه تعميم لان المعنى عليه
حلى وليس له جبرها على الطعام بعدهما ولا قبلهما فيفرض التعميم بأحد النوعين أفاده الحلى وفي فتاوى خير
الدين لو كان له أب مصر ولا مال له غير جبره الامة على ارضاعه عند السك ولا يفرض على الجد نفقة الارضاع
والوجه في ذلك أن أمته ذات يسار لابن والأب مصر والعسر في حكم الميت فتجبر وقد صرح الزبلى باجبار الامة
على الارضاع عند ارضاع الاب لكن جعل الاجرة يشاء على الاب اه مختصرا (قوله لان حق القرية لها)
أى فليس له اجبارها على الفصال قبلها ما إذا لمعارضة في حقها وكذا لا يجبرها على الارضاع إذا تركته لانها
تركت خاص حقها (قوله ولولين الحريين) قال في البحر عن البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء
حق إذا رضع في دار الحرب وأما ما أخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه حلى (قوله وان قل)
القليل مفسر بما علم أنه وصل الى الجوف هندية وأشار به الى خلاف الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه فإنه
يشترط خمس رضعات مشبعات حلى ولو ارضعت الرضيع رضعة ورفع الام الى فاض شافعى رضى الله تعالى عنه فانه
نفذ حكمه وإذا رفع الى حتى أمضاء قال في التتارخانية وما اختلف فيه النفاة وقضى به فاض يراه ثم رفع الى
فاض آخر يرى خلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاقل ولا ينقضه ولو نقضه كان باطلا اه من فتاوى الرضى
(قوله لا غير) يأتى محترزه في قول المصنف ولا الاحتقان والافطار في اذن وجائسة وأمة أفاده الحلى (قوله فلو
التقم الحلة الخ) فترجى على التمسيد بقوله ان علم وفي القبة امرأة كانت تعطى ثديا حسية واشهر ذلك بينهم

(ويثبت التعريم في المدة) فقط ولو (بعد
القطام ولا استغنى بالطعام على) ظاهر
(المذهب) وعليه الفتوى فتح وغيره قال
المصنف كاجبار في الرابى خلافا للعقد
لان الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية
(ولم يبع الارضاع بعد مدته) لانه جزأدى
والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح
شرح الوهابية وفي البحر لا يجوز التداوى
بالحرز في ظاهر المذهب أصله بول الماء كقول
نكاثر (ولا يبأرأسته) أى الولد
منه قبيل الحولين ان لم يضره (أى أمته
النظام كله) أيضا (اجبارها) أى الاجبار
(على الارضاع) وليس لذلك (قوله قبلهما)
بنوعيه (مع زوجته الحرة) ولو (قبلهما)
لان حق الترية لها جورة (ويثبت به) ولو
بين الحريين برازية (وان قل) ان علم وصوله
لجوفه من قسه أو أفضه لا غير بلو التقم الحلة
ولم يدرك قبله في حلقه أم لا لم يجز

ثم نقول لم يكن في ثدي لبن حين ألقمتها ندي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا ينهها أن يتزوج بهذه الصبية
 (قوله ولو الجنية) فيها أيضا لواجب على النساء أن لا يرضعن من غير ضرورة فإن فعلن فليصطنعن أو وليكنن ثم إذا
 دعت الحاجة فلا ينبغي أن ترضعه الحقا انتهى عن ذلك ونقاسه في العسر (قصة) في معال السعة للصاقل
 الخطابي نهي النبي صلى الله عليه وسلم من جاع المروضة لضرر المولود بقوله صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا
 أولادكم من أغان الغبل يدرك القارس قبل غيره من فرسه أه أي يصرفه ويسقطه ومعناه أن الموضع إذا جردت
 تحلبت فسد لبنها ونهك الولد إذا اعتدى بذلك إلا أن يبقى ضاريا فإذا صار رجلا وركب الخيل فركضها أدركه
 ضعف الغل فزال وسقط عن متونها فكان ذلك كالقتل له إلا أنه سر لا يرى ولا يشعر به قلت ذكر بعضهم
 نسخ هذا الحديث (قوله ثم يدرك) أخذ من ذلك أن الرضاع لا يكون محرما إلا إذا علمت المروضة حاله صاحب النهر
 وفي الثانية بكرة لها الرضاع من غير إذن زوجها إلا إذا خافت هلاكا فحينئذ لا بأس به أه قال في
 البروقية نفي وجوبه (قوله إن لم يظهر علامة) لم أر من فسر العلامة ويمكن أن تغفل بترداد المرأة ذات اللبن على
 الحمل الذي فيه الصبية أو كونها سائكة فبقيته فان تلك أمارات قوية على الرضاع (قوله أمومة الموضع) الأمومة
 مصدر ومعناه كون الشخص أمما قهستاني (قوله وبنت أبوة زوج مرضعة) التقيد بالزوج يشعر بأن الرجل
 إذا زنى بامرأة فولدت وأرضعت صبية جازله أن يتزوجها كذا في شرح الطحاوي وذكر في الخلاصة عدم الجواز
 فاعل في المبتهل روايتي قهستاني (قوله ابنها منه) ولو قبل الولادة بأن حبلت منه أي ونزل لبنها أمّا إذا لم
 تلد زوجته قط أو ليس ابنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها كذا في القهستاني (قوله له) متعلق بالأبوة
 لأنهم مصدر ومعناه كونه أبا والضمير للرضيع أه حلي بزيادة (قوله والالا) أي لا يمكن لبنها منه لا تثبت أبوة بل
 يكون ربيبه من الرضاع يجوز له أن يتزوج بالولد الزوج الثاني من غيرها منق (قوله كما يجي) أي في قوله طلق
 ذات لبن حلي (قوله أي ببيه) أشار إلى أن من يمي في بيا السبية (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة
 بسبب الرضاع معتبرة بجملة النسب فتعمل حليلة الابن والاب من الرضاع لأنها حرام بسبب النسب فكذا بسبب
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط وفي القصة زنى بامرأة يحرم عليه بنتها من الرضاع بجم (قوله وراه
 الشيطان) أشار به إلى أنه حديث لكن فيه تغيير اقتضاء تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المضمر موضع الظاهر
 وأصله كما في البري يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على أن
 المصنف لم يقصد رواية الحديث (قوله وجهها في قوله الخ) يأنه أن المذكور سبع صور وهي باعتبار تعليق النطفة
 بالمضف أو بإضافته إليه أو بجملة ما يقع ذلك (قوله الرضاع) مرفوع بالفاعلية حلي وأعله اغتابت إليه المفارقة
 وإن كانت مفارقة من الجانبين لأنه الفرع والنسب هو الأصل المعترف به التعويم والمفارقة غالباً تكون من المعارض
 (قوله كأم مائة) الكاف زائدة وما بعده بدل مفصل من مجمل وقوع الزيادة ضرورة النظم والتألف على ولد الولد
 معي بذلك زيادة على الصابي فإذا أرضعت امرأة ولداً ولده فسد نسبها له ولو كانت أمانية لا تجوز لأن أم حليمة
 الابن ولو كان الرضيع ولداً ولده رضاعاً بأن رضع من لبن زوجته ولده ولهذا الرضيع أم نسبية أو رضاعية أخرى
 حلت له ولا ينبغي أن المراد بالنافلة ما بين الذكر (قوله وجدته الولد) صادق بأن يكون الولد رضاعاً لجدته رضاعية
 أو نسبية وأن يكون الولد نسبياً لجدته رضاعية لأن أم الزوج أو أم الأب وكلاهما لا يحمل للاب والولد
 يمي المذكور والاني (قوله وأم أخت) أي كل منهما رضاعية كأن يجتمع مع صبية على ثدي أجنبية منهما وقد
 انفردت الصبية بالرضاع من أجنبية أخرى أو أخت رضاعية لها أم نسبية أو أخت نسبية لها أم رضاعية
 لأن نسبية لأنها أم أمه أو حليمة أمه (قوله وأخت ابن) البنت مثل الابن وكل منهما رضاعية أو أخت رضاعية
 أو أخت نسبية أو العكس أما إذا كان كل منهما نسبياً لا تحمل لأن أخت الابن ما بنته أو ربيته ومن هنا يعلم حكم
 ما إذا رضع ولده على أم أمه فأنه لا تحرم أمه لكونها أخت ابنه رضاعاً أفاده الرمي (قوله وأم أخ) ما قبل في أم
 الأخت يقال هنا وجه المحشى كالمكرز معه فان الحكم يختلف في الجميع سواء كان المخالف البه ذكر أم أنثى مثلاً
 أخت البنت كانت الابن وأم ثلاثة كأم الخلال (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كانا نسبيين لا تحمل
 لأنها تكون جدته أو مسكوبة بجم (قوله وعمة ابن) بالتبوين من ابن وهو من البسيط وفيه الصور الثلاث كل
 منهما رضاعية أو أخت رضاعية كان يكون له ابن نسبي رضع على أجنبية لبنها من رجل فان أخت صاحب

لأن في المانع شكاً ولو الجنية ولو أرضعها
 أكثر أهل قرية ثم لم يدعها وأراد أحدهم
 تزويجها إن لم يظهر علامة ولم ينه بذلك
 جازحانية (أمومة الموضع للرضيع) ثبت
 (أبوة زوج مرضعة) إذا كان (لبنها منه) أي ببيه
 والالا كما يجي (في جرم منه) أي ببيه
 (ما يحرم من النسب) وراه الشيطان
 واستثنى بعضهم أحداً وعشرين صورة
 وجهها في قوله
 يفارق النسب الرضاع في صور
 كأم مائة وجدته الولد
 وأم أخت وأخت ابن وأم أخ
 وأم خال وعمة ابن اعتماد

من المقابلات وذكره نهاية حتى أن له مقابلا تعتبر فيه الأمور الثلاث ومقابله قوله أم أخيه الذي في المستثنيات
فإن نظر إليه لم التكرار (قوله باعتبار المذكورة والافونة) أي في المضاف إليه فمربع المذكورة أم
أخيه وأخت ابنه وبنته أمه وأم خاله وعمه ابنه وبنت عمه ابنه وبنت أخت ابنه وأم ولد ابنه ومع الافونة
أم أخيه وأخت بنته وأم عمه وأم خاله وعمه بنته وبنت عمه بنته وأم ولد بنته حلي (قوله
وباعتبار ما يحل له) كافي إلا أنه المذكورة أم حلي (قوله أو لها) فتنه تدفع صور مقابلة للتسع المذكورة
وهي أبو أخيه وأخواتها وجدانها وأبو عمها وأبو خالها وخال ولدها وابن خاله ولدها وابن أخت ولدها وأبو ولد
ولدها وأخاها وخال ولدها وابن خاله ولدها وكان القياس أن نقول وم ولد لها وابن عمه ولدها لا نعم لا بحرمان
علم من السبب أيضا كما صرح به في البحر أم حلي ويمكن تقرير المقام بحل آخر فيقال في مقابلة تزوج أم الأخ
والأخت تزوجها بأخ ابنها وبنتها وتزوج أخت ابنه وبنته تزوجها بأب أخيه أو أختها وتزوج جدته وبنته
تزوجها بجدها وبنتها وتزوج أم عمه تزوجها بأب أخ ابنها وتزوج أم عمه تزوجها بأب أخ بنتها وتزوج
أم خاله تزوجها بأب أخت ابنها وتزوج أم خاتمة تزوجها بأب أخت بنتها وتزوجها بعمة ولده تزوجها بعم
ولدها وتزوجها بعمته ولده تزوجها بجدها ومقابل تزوجها بأخ ابنها تزوجها بأم أخيه وهي المذكورة
(قوله وتزوجها بأب أخيه) قال زوج الاتي في الأولى يجعل ذكر في الثانية (قوله وكل منهما) بضمير المؤنث
أي من الأربعين وفي نسخة منها بضمير المتنى ولا وجه له (قوله ويجوز أن يعلق الجار والمجرور) أي المقدر
بعد الاستثناء المدلول عليه بالمعنى منه والتقدير فيحرم من الرضا ما يحرم من السبب الأم أخيه من
الرضا قائم لا يفرق أم حلي (قوله فمما استويا) على أنه صفة أو حال ويجوز الأمران إذا وقع بهما طرف بال
الجنسية كقوله يعطى الزهر فأكامه والقرع على أغصانه أو بعد الإضافة لأنها تأتي لما تأتي له اللام وأما صلة هما
من جهة السمنة فبعضدو لأن الطرف والمجرور يجب تعلقه ما بعد ذوق في غاية مواضع منها وقوعهما
حالا وصفة (قوله كادخ) الأولى أن يقول كالأخت أو يقول في الأول كأن يقول له أخ نسبي لأن يقال
مراده التوزيع في المضاف إليه ذكره وأفونة حلي (قوله كأن يكون له أخ نسبي له أم رضاعية) سواء كان
يكون له أخ رضاعي له أم نسبي كالأبني حلي والأفون عين ما قبلها (قوله وهذا من خواص كتابنا) أعلم أن ابن
وهذان في شرح منظومته أوصلها إلى سيف وستين وبينهما صاحب البحر وقار أن هذا البيان من خواص هذا
الكتاب وزاد عليها حتى أوصلها إلى إحدى وثنتين وأوصلها في لهر إلى مائة وثلاثين وقال إنها من خواص كتابه
بأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة الإشارة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكمها
ما قبله وعلى تسليم ذلك فإنها غير مكررة بدخ فيها ثلاث صور بالظرف لعل الظرف ولا نظرا لما بهما وهو حل
التزوج بأم الأخ لأنه من جهة التسعة فهي حينئذ مائة وأحدى عشرة صورة (قوله وهو ظاهر) بأن يكون هو رضع
مع صبي على أجنبية وذلك الصبي رضع مع صبية على امرأة أخرى فقل تلك الصبية له (قوله فهو) أي قوله نسبا
(قوله للزوم التكرار) لأنه إذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضا أو بالمضاف إليه فقط كان المضاف
من الرضا وهذا إذا خلا في قوله ويحل أخت أخيه رضاعا أم حلي (قوله رضاعي امرأة) تعبيره بامرأة أولى
من تعبيره الأكثر بذكرى لأنه لو هم أن الحرمة لا تثبت إلا إذا رضع من ثدي واحد كالجبر فقط أو اليسار فقط أفاده
الحلي والمراد بالرضع من الذكر والأنثى فكل رضاعي امرأة لا يحل للذكر منها تزوج الأنثى حيث كان الرضا
منها ما دخل العامين تقدم أحدهما على الآخر (قوله أكونهما أخوين) أي شقيقة إن كان لأم التي الذي شرماه
رجل واحد وأم واحدة كما هو الموضوع أو لأم أن لم يكن لرجل واحد وقد يكونان لأب كما إذا كان لرجل امرأة ثمان
ولدت ثمانية فأرضعت كل واحدة صغيرا فإن المصغرين أخوان لأب حتى لو كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح
بينهما حلي مع زيادة (قوله بين الرضعة) فصيلا بمعنى مفعولة (قوله ولدها مرضعتها) بكسر الصاد والأولى وابن
مرضعتها لأن الولد يسمي الذكر والأنثى قال في التمر وأقارب الجله الأولى وهي ولا حل بين رضاعي ثدي اشتراط
الاجتماع من حيث المكان في الاجنبيين وبالثانية عدم اشتراطه في الاجنبيين وابن مرضعتها إذا رضعت أخت
لذلك الابن رضاعتها معه ولا وجه للاستغنى بالأولى عن الثانية ووقع في البحر خلط في هذا الفصل فاجتبه
أم ومثل ما في البحر وقع للمصنف وسواء ولد الابن قبلها أو بعدها (فرع) لو كان لامرأة ثمان ولا أخرى بنون
فارضعت أمهن ابنا لا أخرى وارضعت أمهم بنتا لا أخرى لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحدة

تصل باعتبار المذكورة والافونة إلى عشرين
وباعتبار ما يحل له أو لها إلى أربعين مثلا
يجوز تزوجها بأم أخيه وتزوجها بأب
أخيه أو بكل منها يجوز أن يعلق الجار
والمجرور على من الرضا فمما استويا
بالمضاف كالأب كأن تكون له أخت نسبية
له أم رضاعية وبالمضاف إليه كالأخ كأن
يكون له أخ نسبي له أم رضاعية أو بهما كأن
يجمع مع آخر على ثدي أجنبية ولا شيء من
أم أخرى رضاعية فهي مائة وعشرون
وهذان من خواص كتابنا (ويحل أخت أخيه
أخ نسبي له أخت رضاعية وبالمضاف إليه
كأن يكون لأخيه رضاعا أخت نسبا وبهما
وهو ظاهر (و) كذا (نسبا) بأن يكون
لأخيه لأمه أخت لأم فهو متصل بهما لا
بأحدهما للزوم التكرار كما لا يخفى (ولا حل
بين رضاعي امرأة) لكونهما أخوين
وان اختلاف الزمن والأب (ولا حل) بين
الرضعية ولدها مرضعتها أي التي
أرضعتها (ولدها) لأنه ولد لأخ

منهن لانهن أخواتهن رضاعا وكلن لاخوته أن يتزوجوا بنات الابن لانهن أخوات أخيهن رضاعا إلا البنت التي
 أَرْضَعْنَاهُم وَحْدَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُمْ لَهَا أَسْخَمُ رِضَاعًا (قوله وابن بكر بنت تسع سنين) قيد بالتسع لأنها إذا لم
 تبلغها لا يتعلق بطنها تحريم كالزول لها ماء أصفر فإنه لا يثبت من أرضاعه تحريم نه مختصرا والمراد بالبكر هنا
 التي لم تتجمع قط بشكاح أو سفاح وإن كانت العذرة غير باقية كأن زالت الصور وثبة جوى والحرمة لا تعدى إلى
 فزوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن اللبن ليس منه فمستأفى (قوله وكذا يحترم لبن ميتة)
 هو طاهر عند الامام لأن التحريم بالموت لما حلت الحياة فيه وهو مستأفى في اللبن وقالوا بعبثته بالجماعة للوعاء
 التحريم لكنه غير مانع من الحرمة كالوَحْلَب في إناء نجس وأوجبه الصبي نهر (قوله ولو محلوبا) لا فرق بين أن يحلب
 قبل موتها فيشربه الصبي بعد موتها أو يحلب بعد موتها بجر من الوالدية والثانية (قوله فيصير نكاحها)
 أي نكاح البنت التي رُضِعَتْ من الميتة فغير نكاحها على مقدم معنى دلالة قوله وكذلك يحترم لبن
 ميتة عليه اهـ حلي وقوله محرما للميتة وجهه أنها أم امرأته ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبنت الميتة
 لانهما أختان بحر (قوله فيميتها) أي عند فقد الأثان من غير خرقه بخلاف غير المحرم فيهم بخرقة وقيل تفصل
 في شيابها (قوله ويدونها) لأن الأولى بالدفن المحارم (قوله بخلاف وطئها) جواب سؤال ذكره في المنع بقوله فإن
 قلت ما الفرق بين هذا وبين ما إذا وطئت الميتة حيث لم تثبت حرمة المصاهرة بالأجاء قلت أجيب بأن المقصود
 من اللبن الذي والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة اهـ حلي (قوله
 لا اللذة) أي المعتادة كما قاله المصنف وفيه أن حرمة المصاهرة قصد الولد لا اللذة والالتبث حرمة المصاهرة
 بالجنس مشهورة مع الانزال والنظر إلى الفرج الداخلي بشهوة معه وبالوطء في الدبر لوجود الشهوة ومع الانزال
 وليس كذلك قالوا لأن يقال والمقصود من الوطء الولد وذلك لا يوجد في الميتة حلي (قوله ومحلوب عام) مثله
 كل ما تعين به والجمام كذلك أقاده صاحب النهر (قوله إذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفيها الغلبة
 في أيمان الثانية من حيث الإبراء وقال قاضي خان في هذا السلب فسر محمد الغلبة في الدوام بأن يفتر عن كونه
 ابنا وقال الثاني أن غير الطام واللون لأن غير أحدهما نهر ونحوه في البرر وفق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة
 بالأجزاء في الجنس وفي غيره بتغير طم أولون أو ويح كإروى عن أبي يوسف أنه اعتبر التحريم في غير الجنس وصف
 واحد والمذكور أنفسا أنه لا يعتبره إلا إذا غير الطم واللون نعم وفاقه ما في الهندية من اعتبار أحد الأوصاف
 إلا أنه لم يعمد إلى يوسف (قوله وكذا إذا استويا) أي ابن المرأة واحد المذكورات اهـ حلي ويستفاد منه أنه
 عند تساوي ابن المرأة يثبت التحريم منهما وعلمته ما ذكره الشارح بقوله لعدم الأولوية (قوله لعدم الأولوية)
 أنه لا تساوي ابن المرأة وما علمه استويا ابن المرأة مع الباقى فهو أن لبنها غير مغلوب ولذا قال في البحر بعد ذكر
 الغلبة في المسائل الثلاث وهي الماء والدواء ولبن الشاة ولو استويا واجب ثبوت الحرمة لأنه غير مغلوب فلم يكن
 مستهلكا اهـ ولو نظر إلى عدم الأولوية لا تقتضي التوقف بعنى لا يصحكم بحل نظر اللبن المرأة ولا بحرمة نظرا
 للعدالة (قوله مطلقا) سواء أداها أو غلب أحد هذا لأن الجنس لا يقلب الجنس حلي (قوله قبل وهو الأصح)
 وهو رواية عن الامام قال في الثانية وهو ظاهر وأحوط وفي شرح الجمع قبل أنه الأصح وفي الشرب سبالية ورج
 بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كافي القح حلي (قوله مطلقا) سواء أمسته
 النار أم لا وسواء كان غالبا بحيث يتقاطر عند رفع الأقمعة أم لا وسواء كل لفة لفة أو حساء حسوا وقيل
 إن كان اللبن غالبا تعلق به التحريم قطرا تغالب والخلاف فيما إذا لم تغلب النار أما المطبوخ فلا تغلبا كافي البحر
 وفي جميع الأنهر من الغلبة إن حساء حسوا تثبت به الحرمة عنده وقيل لا تثبت بكل حال واليه مال السر حسي
 وهو الأصح كافي أكثر الكتب حلي (قوله وإن حساء حسوا) في القاء ومن حسا زيد المرق شرية شيأ بعد شي بحر
 (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن غليظا أو رابيا أو شيرا أو زاجيا أو حاملا أو صلا قناله الصبي
 لا تثبت به الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذلك لا يثبت الهم ولا يشتر العظم ولا يكتفى به الصبي في الاعتداء
 فلا يحترم اهـ حلي وفي القاء ومن اللبن الخيض ما أخذ زيدا والشرا من اللبن الرائب المستخرج ماءه والاطح
 مثلث ويصير له وكثف ووجل وأبل شي يفض من الخيض الغني وهو صلب مصل ومصلا وقطر اللبن مسار في وعاء
 مشوح من بخرق ليظفر ماؤه (قوله لأن اسم الرضاع) تعطيل للمصنف وأقوله وكذا الوجبة (قوله ولا الاحتقان)

(وابن بكر بنت تسع سنين) فاستدركه (محم)
 والألاجورة (وكذا) يحترم (لبن ميتة) ولا
 محلوبا فيصير نكاحها محرما للميتة فيميتها
 ويدونها بخلاف وطئها وفدوق بوج
 التغذي لا اللذة (ومحلوب بعام أو دواء أو له
 أن يرى أولبن شاة إذا غلب لبن المرأة وكذا إذا
 استويا) اجبا على عدم الأولوية جوه
 وعلى محمد الحرمة بالمرأتين مطلقا قبل وه
 الأصح (لا) يحترم (المحلوب بعام) مطلقا
 وإن حساء حسوا وكذا الوجبة لأن
 الرضاع لا يقع عليه بحر (و) لا الاحتقان

في الصباح - حقت المريض اذا وصلت الدواء الى باطنه بالحقنة واحتقن هو والام الحقنة مثل الفرفحن
الاختراق ثم اطلقت على ما يتداوى به والجمع حقن مثل غرفة وغرف (قوله والاقتطاع) كذا في النسخ بزيادة
التام الذي شرح عليه المصنف الاقطار ونحوه في البحر والنهر (قوله وجائفة) جراحة في الجوف والائفة جراحة
في حامة الرأس لعدم الحرمة فيها لان المناط طريق الحرمة وليس ذلك في الواصل من المسافل بل الى المعدة
وذلك من الاعلى فقط والاقطار في الاحليل غاية ما يصل الى المثانة فلا يتغذى به الصبي وكذا في الاذن لضيق
الثقب وفيه نظر لتصريحهم بالفطرية اما والدهن في الاذن فيسبل الى باطنه ولا يمنع ضيقه والوجه كونه ليس
بما يتغذى به والمقصود في الصوم لا يتوقف عليه كذا في الفتح فانه صاحب النهر (قوله ولا ابن رجل) لانه ليس
بابن على الحقيقة لان اللبن انما يتصور من دم وورمه كالكاذبة التي لم تبلغ تسع سنين بجر
(قوله والا لا) لا يحسن الايمان به في مثل هذا التركيب لانه علم من قوله ومشكل اذا التقدير ولا يحرم لبن مشكل
بخلاف عبارة الجوهرة ونحوها كما في البحر واذا نزل للفتي لبن ان علم انه امره ان يتعلق به التحريم وان علم انه رجل
لم يتعلق به التحريم وان أشكل ان قال النساء انه لا يكون على غزارته الا لامرأة تعاق به التحريم احتياطاً وان لم
يقان ذلك لم يتعلق به التحريم خفي (قوله وغيرها) من الحيوانات (قوله لعدم الكرامة) أي والحرمة انما تثبت
بطريق الكرامة بواسطة شبهة الجزئية ولا برؤية بين الادعي واليهام وما يحكي عن البخاري صاحب الصحيح
من الاقناع بالحرمة بين جديدين ارضعها ثالثة أعلم بصحة (قوله فلو ارضعت الكبيرة) أطلقها فتشمل المدخولة
وغیرها وسواء كان لبنه امته او من غيره وقع الارضاع قبل الطلاق او بعده في عدة رجعي أو بائن يذونه صغرى
أو كبرى فقولها ولو مبانة يفهم منه حكم الرجعية بالاولى لان الرجعية قائمة من كل وجه ثم التصيد بها ليس
احتراراً لان أنت الكبيرة وأما ما وبنتها نسباً او رضاعاً ان دخل بالكبيرة مثلاً للزوم الجمع بين المرأة وبنت
أختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبنت فتم في الثالث وليس له أن يتزوج بواحدة منها فاما
ولا المرضعة أيضاً وان لم يدخل بالكبيرة في الثالثة فان المرضعة لا تحل له لكونها أم امرأته ولا الكبيرة لكونها
أختاً له (قوله لا يزوجها) لكونها بنت أم امرأته ولم يدخل بها او تعامله في البحر وفي أبي العود من الخاتنة
أعلم أن الرضاع الطاري على النكاح بغيره ثابت بين يديه وادعى عليه فبأنه تزوج امرأتها ابن فارضعت
ذلك الصبية حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من أمتهات نسائه وكذلك رجل تزوج رصبة ثم تزوجها
أمه أو بنته أو أخته حرمت الرصبة على زوجها (تنبیه) جمع الضرة الضرات ومع ضرباً روكاته جمع ضربرة
ككربيه قال الشاعر

قوله والاقطار في اذن واحليل (وجائفة وآفة
ولا ابن رجل) ومشكل اذا قال النساء
انه لا يكون على غزارته الا لامرأة والا لا
جوهرة (ولا ابن ثاة) وغيرها لعدم
الكرامة (فلو ارضعت الكبيرة) ولو مبانة
(ضرتها) المستبرئة (حرمنا) أبداً ان دخل بالأم
رجل في غيرها (والابنة منه)

كفرأثر الحسناء قلن لوجهها * حسداً وبغضاً انه لم يصيب
ولا يكاد يوجد تطهير نهر من الصباح والدميم بالمهمل من الدم وهو وقع المنظر واما الدم بالمهمل فهو وضد المدح
ابو السعود (قوله وكذا الواو وجه رجل في غيرها) اشار به الى ان الحرمة لا تترقب على الارضاع بل المدار على
وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة فحينئذ كلاهما منه وكل منهما نصف الصداق على الزوج وبغرم الرجل للزوج
نصفه وكل واحدة منهما ان تعدد الفساد بأن ارضعها من غير حاجة الى الارضاع بأن كانت شبي وبقبل قوله
في عدم التعمد (قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه او من غيره وسواء وقع الارضاع حال النكاح او بعده
لاق ولو بائناً ولو بعد العدة اما اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع حال النكاح او في عدة الرجعي او البائن او بعده
الطه حرمنا ابداً وانفسخ النكاح في الاولين اما حرمة الصغيرة فلانها صارت بنته وقت مدخولته مدضاعاً واما
الكبيرة فلانها امه بنته وامه معقودته رضاعاً واذا كان اللبن من غيره حرمنا ابداً اما حرمة الصغيرة فلانها بنت
حرمة ارضاعاً واما حرمة الكبيرة فلانها امه معقودته رضاعاً خفي (قوله والا لبن منه) الاولى حذفه لان
مدخولاً يقتضي امكان افراد كون اللبن منه عن مسكونها مدخولاً وهو فاسد لانه يلزم من كون اللبن منه
التعمد مدخولاً وفي نسخة واللبن منه بالواو الواصلة لا بألف الفاصلة وهي فاسدة ايضاً لانها تقتضي عدم
انكاحها اذا كانت مدخولاً واللبن من غيره وهو ظاهر البطلان خفي وفيه انه لا يلزم من كون اللبن منه ان تكون
حرة ولا امكان ان تكون - بل من زنا فزنا اللبن - من الحمل او بعد الولادة فارضعتها فحرمنا والبن
مع عدم تحقق الدخول لان الصغيرة بنته رضاعاً والكبيرة امه معقودته وقد وقع لصاحب البحر والنهر وغيرهما

شمل ما عبره الشارح (قوله والاباز تزوج الصغيرة ثانيا) فنه ثلاث مورما اذا التقي بها أو اتى أحد هادون
 الآخر والمقصود الاقل سواء كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فان كان قبله انفسخ كاحدهما اكونه جامعا
 بين الام وبنتها رضاعا وان بعد الطلاق لا ينفسخ كاحدهما على البنت لعدم الدخول بالام وعلى هذه الصورة يحمل كلام الشارح
 وان كان الارضاع بعد الطلاق لا ينفسخ كاحدهما لكونها حال الارضاع لم تكن مخرجة لها لان غير المدخول بها
 لا عقد عليها فادارضا مع اتصاف الزوجية حقيقة وحكما وحرمات الكبيرة في صورتين للعقد على بنتها رضاعا
 أما اذا اتى أحد هاد فقط بأن وجد الدخول دون اللبن أو اللبن دون الدخول على ما قدمنا فالحرمة مائة فيهما
 (قوله ان لم يوطأ) فبديه لانه لو وطئها كان لها كمال المهر مطلقا لكن لا نفقة لها في هذه العدة اذا جاءت الفرقة
 من قبلها والافلاها النفقة بجر (قوله لمجيء الفرقة منها) بهذا التعليل يعلم أن الكبيرة لو كانت بكره أو نائمة
 فارتفع عنها الصغيرة وأخذ شخص لبنها فأوجبه الصغيرة أو كانت الكبيرة بمنونة كان لها نصف المهر لانفساخ
 اضافة الفرقة اليها بجر (قوله وللصغيرة نصفه) لأن الفرقة قبل الدخول لا من قبلها ولا يقال الارضاع فعلها
 والفرقة باعتبارها لا ما تقول فعلها غير معتبر في اسقاط حقها لان المهر انما يسقط جزاء على الفعل والصغيرة
 ليست من أهل الجوازات على الفعل فلا يسقط مهرها الا ترى أنه لا يجب الكفاية ولا تحرم عن الارث بالقتل حتى
 لو وجد في الكبيرة أيضا ما يمنع اعتبارها كالبنتون وغيره على ما تقدم لا يسقط حقها أبو السعود عن الزيلعي
 (قوله لعدم الدخول) لانه لا يتأتى دخوله حال كونها في مدة الرضاع (قوله وكذا الموهوم) أي مثل الكبيرة
 في أن الزوج يرجع عليه بنصف المهر ان تعدد الفساد حلبي وفي أبي السعود عن الزيلعي ويرجع بنصف مهر
 كل منهما على الرجل الذي أخذ لبنها فأوجبه الصغيرة ان تعدد الفساد (قوله ان تعددت الفساد) هذا الفيد
 انما هو في الرجوع عليها أما في سقوط مهرها قبل الوطء فلا يشترط له تعدد الفساد أبو السعود والمناسب أن يزيد
 أو تعدد الرجوع الى الموهوم وهذا في ما تقدم قريبا من البصر فيحترز (قوله بأن تكون عاقلة الخ) فلا رجوع على
 المجنونة والمكرهة والنائمة (قوله ولم تصدق رجوع) فان قصدته ثم تبين أنها كانت شبيهة لانه لا تكون متعده
 والحق الفهستاني قصد الا كرام بقصد دفع الجوع وفي شرح المتن دفع الجوع فندوب ودفع الهلاك فرضي
 (قوله لان التسبب) أي الضمان به يشترط فيه التعدي فافترضا اذا كان في ملكه لا يضمن والاضمن بجر (قوله
 والقول قولها) مع ميمها (قوله ان لم يظهر منها تعدد الفساد) قال في البحر وهو قد يحس لانه اذا ظهر منها تعدد
 الفساد لا يقبل قولها لتفهم ركذها (قوله طلق ذات لبن) أي منه (قوله تحكمه من الاول) أي فلا حكم الثابتة
 للرضاع ثبت الاول من ككون الرضيع ابنة وهو أبوه وأبوالزوج جدته وأخوه بجر (قوله لانه منه يمين)
 وشك كافي كونه من الثاني فلا يزول بالشك مخ (قوله والوطء شبهة كالخلال) صورته وطئت امرأة شبهة
 لحلت ولدت ثم تزوجت ثم أرضعت حيدا كان ابنا لا واطئ بشبهة لا للزوج ومثله صورة الزنا اه حلبي (قوله
 والوجه لا نفخ) قال فيه بعد ما ذكر أن لبن الزنا كالخلال مانعه وذكر الوبري أن الحرمة تثبت من جهة الام
 خاصة ما لم يثبت النسب فيثبت تثبت من الاب وكذا ذكر الاستيعابي وصاحب النبايع وهو الوجه لان الحرمة
 أي حرمة تكاح البنت من الزنا على أيها مثلا لبعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس
 اللبن كاداع من منه لانه فرع التغذي بخلاف الولد واتغذى لا يقع الاجابة دخل من أعلى المعدة لامن أسفل البدن
 كالحقنة فلا اثبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لان قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من
 النسب أثبت الحرمة منه اه بزيادة أي حرمة تكاح البنت من الزنا على أيها مثلا (قوله قال زوجته) أي قال في
 حقها غلبت الام له مدية القول والاتصال انت رضيعتي لاهذه حلبي (قوله ثم رجعت) بأن قال وهمت وابتس
 الامر كما قلت حنيفة (قوله صدق) فلا يفرق بينهما استعسا فانه مدية (قوله لان الرضاع ما يخفى) قال في المنخ لانه
 اقترعا يجرى فيه الخطا فكان معذورا فقد يقع عند الرجل ان يئنه وبين فلان رضاعا فيجب بذلك ثم ينقص
 عن حقيقة الحال فتبين له غلطه في ذلك فاذا أخبر أنه غلط يقبل قوله وكذا اذا اقتران هذه اخته أو ابنته
 رضاعا ثم اراد ان يتزوجها وتحال أخطأت أو وهمت أو نسبت وصدقته فهما مائة فان وله ان يتزوجها اه
 (قوله ولو ثبت عليه) فاعل ثبت ضمير يرجع الى الزوج وضمير عليه يرجع الى القول أي ولو ثبت الزوج على قوله هذه
 رضيعتي ودام عليه وأصر اه حلبي قال في الهندية ولو ثبت له ذلك لا ينفعه جهوده ولو جرد الاقرار شهد اثنان

والاباز تزوج الصغيرة ثانيا (ولا مهر ولا كبيرة
 ان لم يوطأ) لمجيء الفرقة منها (والصغيرة
 نصفه) لعدم الدخول (ورجع) الزوج (به
 على الكبيرة) وكذا الموهوم (ان تعددت
 الفساد) بان تعدد رجوعها وبإفساد الارضاع
 مائة فله عالمه بالتكاح وبإفساد الارضاع
 ولم تصدق رجوع أو هلاك (والالا) لان
 التسبب يشترط فيه التعدي والقول قولها
 ان لم يظهر منها تعدد الفساد (مراج طلق
 ذات لبن فاعتدت وتزوجت) بأمر (فحلت
 وأرضعت حكمه من الاول) لانه منه يمين
 فلا يزول بالان ويكون ربيبا للثاني (حتى
 تاده) فيكون الابن من الثاني والوطء شبهة
 كالخلال قبل وكذا الزنا والوجه لا نفخ (قال
 زوجته) هذه رضيعتي ثم رجعت (من قوله
 صدق) لان الرضاع ما يخفى فلا يمنع
 الطهر فيض فيه (ولو ثبت عليه بأن قال) بعده

الرضاع فكذلك اذا قامت عنده (قوله ولا يجهل) أي بالدواء قال الشربلاني في شرح الوهبانية واذا لم تقدره على منعه عنها الا يقتله بالدواء اختل فوافيه والقنوي أنها لا تقتله اه لان الحكم لم يعمل به في الشهادة حلبي وقوله أي بالدواء أي بأن يجعل السم في دواء يتناوله (قوله وقيل لها التزوج) عبارة تشرح الوهبانية وكذا الوشيد اعلى رضاع بينهما حل أيهما الفرائض والتزوج بغيره ديانة وقال البعض ليس لها ذلك اه وهذا يقيد ان كثر أهل المذهب فالتون جهل التزوج ديانة والذي يمنع انما هو البعض ومعلوم أن الاعقاد على ما عليه الا كثر وهذا ينافيه حكاية الشارح ذلك بقيل وقد علت عبارة الاصل المنقول عنه والتاخر أن التزوج في الطلاق الثلاث حكمه كالرضاع ولها أن تنافى الزوج الثاني ثم تجدد عقد على الاول ولها أن تقبض مع الثاني وتفر من تحكين الاول منها ويجوز (قوله لم تحرم) لان الرضاع انما يكون محترما حال كون الرضيع لم يتم سنه ستين وهما ليس كذلك حتى لو كان رضيعا محرم عليها لانه صار ابنها (قوله لم يضمن) لان كل واحدة منهما غير مفسدة بصنعها وانما الفساد بالاختية العارضة وهو معنى تعطيل الشارح انه لا يعيد العقد على احدهما (قوله غرم المهر) لتعديبه بهذا الفعل (قوله وقال ذلك) أي نعمدت الفساد (قوله لا لزوم الحذف) أي حذ الزنا حيث وجدت شروطه من الاقرار أربعين مجالس أربعة (قوله فلم يلزم المهر) لانه لا يجمع بين حذومهر

(كتاب الطلاق)

لما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيها به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق فقد يتأخر عنه على الاختف وهو مما يتوقف به وينبغي ترك ذلك تبعاً لما دعي أن بعض الحلال اليه تعالى وسئل الملاءة الطوري عن قال أيمان المسلمين تلزم من ان فعلت كذا ففعله فأجاب ان كانت له زوجة طلقته والالزمية كفارة بين واحدة لأن البين لا تمتد عندنا لا ابتعد وحرف القسم ولم يوجد اه والتاخر أن تطلق واحدة وهل هي بائنة أو رجعية الظاهر الثاني لتيقنه وفي فتاوى العلامة خير الدين الرمي سئل عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك فاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائناً أو رجعياً أجاب هو رجعي ولا يملك إخراجها عن موضوعة الشرح بذلك (قوله هو لغة رفع القيد) قال الفهستاني هو اسم من التطلق لغة الارسل ويجوز أن يكون مصدر طلق بالضم أو ألقى فهي طالق ورفع القيد يكون في المعاني والحسيات بدليل ما بعده (قوله لكن جعلوه الخ) ذكره في حيز المعنى القنوي يدل على أن الواو للعرب وظاهر عبارة الجبر أن الجماع والمستعمل الفقهاء لانهم المتفرقون بين التصريح والكناية لا العرب (قوله في المرأة) الاولى في النكاح لان المرأة تصورها فيها الاطلاق الذي هو المعنى الثاني (قوله خلافاً) الاولى تطلقا وهو الذي وقع في الجبر فانه قال استعمل في النكاح بالتطبيق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول صريحاً والثاني كناية فلم يتوقف على النية في طلقك وأنت مطلقة وتوقف عليها أطلقتك وأنت مطلقة بالتخفيف اه ثم ان التشبيل في السبعة ان كان في الثانية أو الثالثة فهو للتكثير كغفلت الابواب والافه تشويكها وظاهر أنه للتوكيد مطلقاً لانه في الثانية والثالثة لم يقو بالاجزاء هذا الابقاع فقط (قوله فلذا) أي لكون الاطلاق مستعملاً في غير المرأة (قوله بالسكون) أي سكون الطاء لانه من الاطلاق وأما اذا اشتد فهو من التطبيق فيكون صريحاً لا يتوقف على النية (قوله وشعر عارفع قيد النكاح) المراد بالقيد الاحكام التي عرضت بسبب النكاح وهي قسمان أصلية وهو حل الوطء وعارض وهو حل النظار وملاك المتعة وملاك الحبس وغير ذلك بدأ نع وهذا التفسير أولى من تفسيره بصيرورتها ممنوعة عن الخروج والبروز فانه معترض بأن رفع هذا القيد يحصل لها بالاذن في خروجها وخروج بالنكاح رفع القيد الحسي ورفع قيد الرق وبمعنى التعريف بأنهم قالوا ركن الطلاق اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فكان ينبغي أن يعزفوه به فان حقيقة الشيء ركنه في هذا هو لفظ دال على رفع قيد النكاح (قوله في الحال) متعلق برفع (قوله بالبائن) متعلق برفع والبائن أعظم من البائن الاصفروالا كبروا وعرض بأن القيد لم يرتفع فيه لوجوب العدة والنفقة بأنواعها فيه وأجيب بان ذلك لحق الشرع قال الله تعالى واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية والنفقة تابعة للعدة غالباً (قوله أو المالك) أي بعد انقضاء العدة فان المطلقة الرجعية قبل انقضائها زوجة حتى يتسم لها ان أراد ما اجتمعها وأورد عليه أنه يقتضي أنه لو طلقها ثم راجعها قبل انقضائها لم يكن طلاقاً لانه لم يوجد الرفع ما لا وأجيب بأن الرفع في المال لم ينصرف في انقضاء العدة قبل المراجعة فانه اذا طلقها ثم راجعها

ولا قتله به بقي ولا التزوج بانتهى قبل لها
التزوج ديانة شرح الوهبانية فروع قضى
القاضي بالتفرق برضاع وشهادة امرأتين
لم يثبت من رجل في رجلته لم تحرم تزوج
صغيرتين فأرضعت كلا امرأتين ولبنهما من
رجل لم يثبت وان تعدنا الفساد له روضه
بالاختية قبل الابن زوجة أمه وقال نعمدت
الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك
لا لزوم الحذف فلم يلزم المهر
(كتاب الطلاق)
(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة
طلاقاً وفي غير ما خلافاً فلذا كان أن
مطلقة بالسكون كناية وشريفاً (رفع قيد
النكاح في الحال) بالبائن (أو المالك)

بني الطلاق وان كان لا يزال القيد والحل ليعال لانه يزيله ما في المالك اذا انضم اليه ثنتان فرغ القيد ما لا انما
 بانقضاء العدة او بانقضاء الامتنين اليها ويبحث في الجواب بأنه لو طلقها ارجعها وارجعها قبل انقضاء العدة
 ثم ماتت على عصمتها أنها لا تنفع تلك الطلقة لعدم رفع القيد بأحد الشئين حتى لو حلف أنه لم يطلعهما قط لا يثبت
 مع أنه قد صدر منه اللفظ الدال على رفع القيد الذي هو ركن الطلاق فلا يحسن في التعريف الشرعي ما ذكره
 القهستاني بقوله هو ازالة النكاح أو انقضاء حله بلفظ مخصوص (قوله بلفظ مخصوص) أو رد عليه أن فيه
 دورا فإن الطلاق متوقف على تلك الاضافات لانها أخذت في تعريفه وهي متوقفة عليه لعدم معناها عنه وأجيب
 بانفكاك الجهة فإن المتوقف عليها الطلاق الشرعي وهي متوقفة على الطلاق القوي (قوله هو ما اشتمل على
 الطلاق) يشمل المصريح من الفاظه والكليات سواء كان الواقع به ارجعها أو أباها ونظما لم يلغ وقول القاضي عند
 اياه الزوج من الاسلام فترت ينسكان بأن طلاق لا ياباها ومنه تقر به في العدة والعنان فانه طلاق (قوله
 فخرج القسوخ) أي بقوله بلفظ مخصوص (قوله كذا يرفع) ومثل ما ذكره في القاضي بابها من الاسلام
 (قوله فانه نسخ) أي التفريق في هذه المسائل والضمير راجع الى معلوم من المقام (قوله وبهذا) أي بزيادة بلفظ
 مخصوص ولفظ ما لا في التعريف (قوله علم أن عبارة الكفر والمثني) هي رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح (قوله
 منقوضة طردا وعكسا) أي منه اوجعا فانه يدخل فيه التفريق بخياره متى والبولوغ والردة لانها رفع القيد
 الثابت بالنكاح مع أنها اقسوخ ويخرج عنه الرجعي اذ لم يوجد فيه رفع القيد أي حالا فخرج الاول بالقيود
 الاخير وادخل الثاني بقوله أو مالا (قوله وايضا مباح) أي لكنه أبغض المباحات الى الله تعالى لما من ابن عمر
 مرفوعا أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق واستشكل ظاهر الحديث بأنه يغني عن الطلاق حلالا وبغض
 الى الله تعالى وهما متنافيان فإن الحلال ما استوى فعله وتركه والمبغض ما ربح تركه على فعله وأجيب بأن المراد
 بالحلال فيه ما ليس تركه بلازم فشمع المباح الاصطلاح والمندوب والمكروه (قوله لا طلاق الايات) منها قوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء (قوله الاسح حظه) انقوله الى الله عليه
 وسلم لعن الله كل ذواق طلاق بغيره وفيه أن هذا الدليل انما يظهرون فيمن ~~تكرره~~ ومنه وقوع الطلاق وقصد بالنكاح
 ذوق عيبه اياها على طلاقها وهذا غير المذموم (قوله كريمة) بوقوع الفاحشة أو مقتداتها (قوله والمذهب
 الاول) لما تقدم من الايات وقيل النبي صلى الله عليه وسلم والصلابة اياه فقد طلق النبي صلى الله عليه وسلم
 حفصة رضي الله تعالى عنها لا لريبة ولا كبر سن فأمره الله تعالى أن يراجعها فانها صوامة قروامة وطلق عمر رضي
 الله تعالى عنه أم عاصم وطلق ابن عوف فهاضروا وطلق المغيرة بن شعبه أربع نسوة والحسن بن علي رضي الله تعالى
 عنهم استكر النكاح والطلاق بالكوفة فقال علي رضي الله تعالى عنه على المنبر ان ابن هذا معلق فلا تزوجوه
 فقالوا تزوجوه ثم تزوجوه ثم تزوجوه بجر (قوله وقولهم الخ) هذا الجواب لصاحب البصر فبع ما ذكره الكمال من
 التنافي الواقع في كلامهم فانه مذكروا باجته ثم عملوا بعمل لبعض المسائل فتبد حظه لمافيه من كفران نعمة
 النكاح وانما أبيع للصلابة كعقوبة (قوله معناه أن الشارع الخ) حاصل الجواب كافي البصر أنه لا تدافع بين
 كلامهم فانه صرحوا بانها باجته غير حاجة وقولهم في بدعية الثلاث ان الاصل في الطلاق الحظر لمافيه من
 قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدينية واياحه لم حاجة التخلص وهي لا تنحصر الى جمع الثلاث
 لا يدل على حظه شرعا بل المراد منه أن الاصل حظه وترك ذلك بالشرع صار حله هو المشرع كقول صاحب
 الصكف ان الاصل في النكاح الحظر وانما يصح الحاجة استواء التنازل فالخلق اياحه لغير حاجة طلبا
 للتخلص انقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تحسوهن وحله على الحاجة ليس بصحيح (قوله بل
 يستحب) اضرب انقالي (قوله لوم وذية) أطلقه فشمع المؤذبة له أو لغيره بقولها أو بفعلها (قوله أو ناكه صلاة)
 الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالمصلاة وعن ابن مسعود أن أنى الله وصداها بذنبي خير من أن أعاش
 امرأة لا تصلي (قوله ومفاده) أي مفاد استحباب طلاق من لا تصلي وهذا المفاد لصاحب البصر وسعه أخوه
 (قوله ان لا يشترط من لا تصلي) لان تركه المستحب لا يؤثم وقالوا له أن يضربها على ترك الصلاة في احدي
 الروايتين وقبل لا يضربها عليه (قوله ويجب لو فات الامساك بالمعروف) كما اذا كان خفيا وهو من تزمت
 خصيته وبني ذكره أو عنيانا وهو من لا يصل الى النساء مرض أو كبرا ومحبوبا وهو مقطوع الاشارة أو شكاذا بفتح

(بلفظ مخصوص) هو ما اشتمل على الطلاق
 فخرج القسوخ كذا يرفع وبلغ ورتد فانه
 نسخ لا طلاق وبهذا علم أن عبارة الكفر
 والمثني منقوضة طردا وعكسا بجر
 وعند العاتة لا طلاق
 (وايقاعه مباح) عند الكمال (الاسح
 الايات اكل (وقيل) فانه الكمال (كربة وكبر
 حظه) أي منه (الاحاجة) كربة وكبر
 والمذهب الاول كافي البصر وقولهم الاصل
 فيه الحظر معناه أن الشارع ترك هذا
 الاصل فاجبه بل يستحب لو ذرية
 أو ناكه صلاة غاية ومفاده أن لا يشترط
 بمأثرة من لا تصلي ويجب لو فات الامساك
 بالمعروف

الشين المجبة والكاف المشددة وهدد الالتزاي وهو الذي اذا جذب المرأة أنزل قبل أن يجن الطهر ثم لا تنتشر
 أنه يهدد بجماعها أو مسحورا وهو المربوط والحكم في غير الجيوب اذا خاصصته أن يؤجل سنة من يوم الخصومة
 فان وصل اليها فيها قبل أو لا تفرق في الجيوب يفرق في الحلال بطلبها اذا فائدة في تأجيله وسيد الأئمة يختار عنها
 شريلا في الظاهر أن الجيوب في هذه المسائل لا تقراض ولم يثقلوا الفوات المعروفة منها ويمكن تحيله بتحقيق
 الزنا فيها ولا رغبة فيها وقد رعى فراقها أما اذا كانت له رغبة فيها فله المقام معها الحديث أن امرأى لا ترد يد لاس
 كما تقدم (قوله ويجرم لو بدعي) بهذا غت الاقسام أربعة الاباحة والاستحباب والوجوب والحرمة ومن البدعي
 ان يطلقها ثلاثا بكلمة فانه عصيان وخسران ديننا ودنيا أما الا قول طلقا في حديث ابن عمر قال يا رسول الله ارايت
 لو طلقها ثلاثا قال اذا عصيت بك وبات منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا يطلق أحدهم
 ثم يركب المحوفة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا واتم امرأته لم يترك الله لم يجد له مخرجا
 عصيت بك وبات منك امرأتك وأما الثاني فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من المؤجل الى الفراق ويجب
 عليه ما دام في العدة الاتفاق والكسوة ان طالت اه ردى في فتاواه مختصرا والثاني يظهر في غير البدعي أيضا
 (قوله ومن محاسنه التخلص به من المكراه) وجعلت ولايته الى الرجل لانه كالسترق لها بالهرول لانه لا روية لها
 في أهورها وشرع المذهب في التمكن من التدارك عند الندم والمحصن في الثلاث لانه عدده معين في الشرع وهو
 أقل الجمع ولا نهاية لاكثره عيني وهل الطلاق يصح في حقه صلى الله عليه وسلم في الثلاث خلاف والمكراه أما
 للزوجة دينها واما له دينان لا يني بقسمها ونحوه ودينان لا يجذب ما يتق عليها (قوله وبه يعلم أن طلاق
 الدور) أي يكون التخلص المذكور من محاسنه اذ لو لم يقع طلاق الدور لكانت هذه الحكمة ومسمى به لانه دار الامر
 بينه متناهي وذلك لانه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد
 الدور المصالح عليه في علم الكلام وهو وقف كل من الشينين على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه وتأخره أما
 بمرتبة أو مرتبتين (قوله واقع) بأن تلحق القليلة لما قلنا من الحكمة فيصير كانه قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا
 فاذا طلقها وقعت الطلقة ثم تقع الثلاث عقيبها فيقع منها ما يقبله المثل فتصير طالق ثلاثا اه حابي (قوله اجماعا)
 لم يعتبر خلاف ابن سريج من أصحاب الشافعي فانه قال بعدم وقوعه لانه يلزم من وقوعه وقوع الثلاث قبله ويلزم
 من وقوعها قبله عدم وقوعه فلو لم يلزم من وقوعه عدم وقوعه والشيء اذا أدى وجوده الى عدمه كان وجوده باطلا
 فلا تقع الطلقة المجزئة ولا الثلاث المعلقة وقد يخرق بقوله الاجماع ورأى بعض الصالحين النبي صلى الله عليه وسلم
 فانه من طلاق الدور فقال صلى الله عليه وسلم من قال بطلاق الدور أي بصدقه الدور وعدم الوقوع فقد أضل
 أمقى اه (قوله حتى لو حكم بصدقه الدور ساك لا يتخذ) فيجب على ساك آخر تفريقه ما لا خلاف ابن سريج
 لا بدع خلا فانه قول مهور باطل فاسد ظاهر البطلان وبه علم بطلان ما في فتاوى الطوري من عدم وقوعه
 مقدمه عليه (قوله وأقسامه) أي الطلاق (قوله حسن) هو أحد قسمي الشيء والشيء في لطلاق من
 وجهين العدد والوقت فالأول يستوي فيه المدخول بها وغيرها وهي أن لا يزيد على واحدة والثاني انما يتحقق
 في المدخول بها وهي أن يطلقها في طهر لم يجمعا فيها لانه الطلاق ينبغي ان يقع في زمان تجدد الرغبة وهو
 الطهر الخالي عن الجماع أما زمن الحيض فزمن النفرة والجماع مزة في الطهر تنفتر الرغبة وغير المدخول بها لانه
 يطلقها حال الحيض والظاهر خلافه (قوله وأحسن) هذا هو القسم الثاني من الشيء وانما كان أحسن
 لاتفاق الأئمة عليه بخلاف الحسن فان الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعن سائر المجتهدين قال بكرأهته
 لاندفاع الحاجة بالواحدة ولما روى ابراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون
 أن لا يزيدوا على واحدة في الطلاق حتى قضى عدتها وان هذا أفضل عندهم (قوله وبدعي) منسوب الى البدعة
 المحرمة لتصريح به بعبادته واليه أشار الشارح بقوله يأنم به (قوله صريح) هو ما لا يحتاج الى شبهة في الإيقاع أما
 قددها بالخطاب فلا بد منه وسواء كان الواقع به رجعا أو باتنا كالطلاق الثلاث (قوله وملحق به) أي بالصريح
 في عدم احتياجه الى النية كانت حرام (قوله وكناية) هي ما احتل الطلاق وغيره من غير محصر في عدد ولا بد من
 النية في جميع أقسامها ديانة كإبائى (قوله ومجمله المنكوحه) أي أو المعتدة التي تصلح للطلاق وهي كل معتدة
 من طلاق رجعي أو بائن غير الثلاث في الحره وغيره التئين في الأئمة ويقع على المعتدة بعد تفريق القاضي باباه

ويجرم لو بدعي ومن محاسنه التخلص به من
 المكراه وبه يعلم أن طلاق الدور فهو ان
 طلقك فانت طالق قبل ثلاثا واقع اجماعا
 كما حرره المستنف من الجواهر الساوي
 حتى لو حكم بصدقه الدور ساك لا يتخذ
 (وأقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبدعي)
 كما ترم به (والقائله صريح) وملحق به (وكناية)
 ومجمله المنكوحه

أحدهما عن الإسلام وبعد ارتداد أحدهما مطلقاً فقط ولا يقع في عتده فسخ الألفي هاتين وجمع المقدسي ما يقع
الطلاق في عتده بقوله في عتده عن الطلاق يلحق • أوردته أبو الباقين

بهر والحلي موصفاً (قوله عاقل) ولو تقدير البدخل السكران بمخوّر وأخرج به المجنون وضموه (قوله بالغ)
خرج الصبي ولو مرأته قوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون ولا يرد ما إذا كانا
خصيين أو مجنونين فإنه يفرق بينهما ويوم الأب مقامهما لأن هذا وقع لا ابتاع (قوله مستبطل) خرج النائم
لانتفاء الإرادة (قوله لفظ مخصوص) خرج به الفسوخ (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه
فلا يفتق طلاق كقوله إن شاء الله تعالى أو الآن إن شاء الله تعالى زاد في الضرر وأن لا يكون الطلاق انتهاء غاية فإنه
لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث لم تنفع الثلاثة عند الإمام (قوله طلق) التام للوحدة وقيد بها لأن الزائد
عليها بكلمة واحدة بدعي ومترق فاليس بأحسن بهر (قوله رجعية) أما الواحدة الباتمة فبدعي بهر وفي المد
المتقى تعالى هتاني أن البائن يكون سنياً عنده خلافاً لهما وعزا للفتن (قوله في طهر) هذا صادق بأوله وآخره
قبل والنسائي أولى احترازاً من تطويل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو الاظهر أي في كلام محمد بن
رقيد بالطهر لأنه في الحيض بدعي بهر (قوله لاوط فيه) جلة في محل جزئية للطهر ولم يقبل لاوطه منه فيه
ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فإن طلقها والحالة هذه بدعي نص عليه الاسيبياني وقيد ناوطه
الشبهة لأن ما لو وطئت برزنا وطلقة في طهر وقع فيه يكون سنياً فالجاءل أنه إذا قال لها أنت طالق للسنة وهي
طاهرة ولكن وطئها غيره فإن كان زنا وقع وإن كان بشبهة لا وصى كأن الفرق أن وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام
النكاح فكان هذا بخلاف الوطء بشبهة وكان عليه أن يقول لاوط فيه ولا في حيض قبله ولا طلاق فيها
ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كما في البدائع لأنه لو طلقها في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعياً وكذا
لو كان قد طلقها فيه أو في هذا الطهر لأن الجمع بين تطبيقين في طهر واحد مكروه ولو طلقها بعد ظهور حملها
أو كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعياً لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها (قوله وتر كها
حتى تضي عتدها) معناه التزم من غير طلاق آخر لا التزم طلقاً لأنه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه
أحسن (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه أحسن فأنفع به ما قبل كيف يكون أحسن مع أنه
أفضل الحلال ومعنى كونه مسنوناً بثبوته على وجه لا يستوجب عقاباً لأنه المستعقب للثواب لأن الطلاق ليس
عبادة في نفسه لثبوت له ثواب فالوارد هنا المباح ثم لو دعت نفسه أن يطلقها بدعياً فكف نفسه إلى وقت السنن
يثاب عليه لكفة نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق (قوله ولو في حيض) انما لم يكن بدعياً هنا بخلاف
الموطوءة لأن الرغبة فيها متوفرة لأنه لم يذق عسايتها فطلقاتها حال الحيض يقوم دليلاً على تحقق الحاجة اليه
(قوله ولو طوءة تفرق بين الثلاث) تفرق مبتدأ وقوله لموطوءة متعلق بتفريق وقوله في ثلاثة أطهار متعلق به
أيضا وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على قوله في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر (قوله في ثلاثة أطهار) قال مالك
هو بدعة فلا يساح إلا واحدة والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كتابه عليه صاحب البصر (قوله
لاوط فيها) أما لو وطئ فيها كان بدعياً لأنه بالجماع مرة فتفرق الرغبة فيها (قوله ولا في حيض قبلها) لأنه بدعياً يكون
الحامل عليه نفقة النفس مما رآه حال الحيض فإذا تأخر إلى الطهر الثاني لعده يزول مقامه به (قوله ولا طلاق
فيه) أي في الحيض لأنه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق فيه
ولا في الطهر لأن الموضوع تفرق بين الثلاث في ثلاثة أطهار (قوله في حيض) وهي الآيسة والصغيرة والحامل
والأولى للمصنف التصريح بمن يعود الضمير من قوله وحل طلاقهن اليهن ثم الطلاق إن كان في غرة الشهر تعتبر
الشه ورأى الأهل وإن كان في أثناءه فبالأيام وكذا في كل مدة بدلالة الشهر وعند الإمام وعندهما بكل الأول بالآخر
والموسطان بالأهلة ثم غيره قبل القسوى على قولهما كما في قال الحق وليس بشيء وبالطاقة الثالثة يبقى من
عدتها شهر إذا مضى تحت العدة وكذا القول في ذات الحيض إذا وقع عليها ثلاث تطليقات في ثلاثة أطهار فقد
مضى من عدتها حبضان إن كانت حرة لأن العدة بالحيض عندنا وبقيت حصة واحدة فإذا أحضت حصة
أخرى فقد انقضت عدتها (قوله وحل طلاقهن) هو أولى من التعبير بمص لأن الكلام فيه لا في العدة
(قوله أي الآيسة) وهي بنت خمس وخمسين سنة على الاظهر ودخل تحت من لا تحيض من بلغت بالسن

وأعله زوج عاقل بالغ مستبطل ولكنه انقل
مخصوص خال عن الاستثناء (طالقة)
رجعية (فقط في طهر لاوط فيه) وتر كها
حتى تضي عتدها (أحسن) بالنسبة إلى
البعض الآخر (وطلقة لتعبر موطوءة ولو
في حيض ولو طوءة تفرق بين الثلاث في)
ثلاثة (أطهار لاوط فيها) ولا في حيض قبلها
ولا طلاق فيه (فمن تحيض وفي) ثلاثة
(أشهر) حتى (غيرها حسن وسفي) نعم
أن الأول سفي بالاولى (وسل ثلاثة من)
أي الآيسة

ولم تردأ أصلاً فإن الطلاق يفرق على الأشهر بجر (قوله والصغيرة) هي التي لم تبلغ تسع سنين على المختار ومعتدة
 الطهر ولا تطلق السنة الواحدة لأنها من ذوات الاقراء فلو كان جامع في الطهر وامتنع لا يمكن تطلقها بالسنة حتى
 يحض ثم يظهر (قوله لأن الكراهة) أي كراهة الطلاق عقب الوطء (قوله والبدعي ثلاث متفرقة) وبالأولى إذا
 كانت مجمعة وذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعية إلى أن الطلاق الثلاث جله لا يقع الا واحدة لما روى عن
 ابن عباس أنه قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة
 فأما ما عليهم عمرو لما روى من حديث الجعاني وفيه أنه طلقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم
 متفق عليه ولم ينقل أنكاره وقد روى ذلك نضع عمرو ابنه وعلي وأما حديث ابن عباس فهو أنكاره على من
 يخرج عن سنة الطلاق بإيقاع الثلاث وأخبار عن نساء الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر من
 العصرين كأنه قال الطلاق الموقع الآن ثلاثاً كان في ذلك العصرين واحدة اه وهذا الجمل لا يتجمل مع قوله
 فأما ما عليهم عمرو بوقيد ذلك ما ذكره الفهستاني أنه كان في الصدر الأول إذا أرسل الثلاث جله لم يحكم
 الا بوقوع واحدة إلى زمن عمرو رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرة من الناس اه وفي البحر
 من أنكر وقوع الثلاث فقد خالف الإجماع ولو حكم بما حكم بأن الثلاث تقع واحدة لم يخذل حكمه لأنه لا يسوغ فيه
 الاجتهاد لأنه خلاف الاختلاف (قوله لأربعة فيه) أما إذا احتمل بين المطلقين رجعة إذا كانت رجعة بالقول
 أو بنحو القوله أو بالامس عن شهوة فلا يكون بدعيًا وإنما إذا راجعها بالجماع فليس له ذلك بالإجماع لأن هذا طهر ليه
 جامع بجر (قوله والبدعي ما خالفهما) أي الحسن والأحسن (قوله لسكان أوجز وأفيد) الأول ظاهر وأما الثاني
 فلا يسهل الموطوءة في الحيض المطلقة في طهره لأنها مخرجة من القسمين الأولين فتكون داخلية في الثالث
 وهو البدعي (قوله على الأصح) واختار القندوري استصحاب القول بمحمد في الأصل وينبغي أن يراجعها فإنه
 لا يستعمل في الوجوب (قوله في الحيض) قيد به لأنه لو لم يراجعها حتى طهرت تقررت المأمورية كذا يفهم من
 كلام الأصحاب عند التام قاله الكمال (قوله ردة المأمورية) بالراجح وهي أولى من نسخة الدال أي تخلص من
 المأمورية بالقدر الممكن لأن رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن لكنه أمكن رفع أثره وهو العدة بالرجعة وهو موعلة
 لقوله يجب وعلى أيضا بالعمل بحقيقة الأمر وهو الوجوب في قوله صلى الله عليه وسلم مراية فليراجعها (قوله
 فإذا طهرت طلقها لساناً) ظاهر عبارته أنه بطلقة في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره
 الظماوي وهو رواية عن الإمام لأن أثر الطلاق انعدم بالمرجعة فكانت لم بطلقة في هذه الحيضة فيسن تطلقها
 في طهرها لكن المذكور في الأصل وهو ظاهر الرواية كما في الكافي ونظاهر المذهب وقول الكل كما في فتح القدير
 أنه إذا راجعها في الحيض أمسك عن طلاقها حتى طهر ثم تحيض ثم ظهر فبطلقة ثانية ولا بطلقة في الطهر
 الذي بطلقة في حيضه لأنه بدعي كذا في البحر والمنع وعبارة المصنف تقتضيه حلي (قوله قيد بالطلاق الخ)
 راجع إلى قوله أو في حيض موطوءة (قوله لأن التخيير) أي من الزوج زوجته في بقائها أو فراقها (قوله
 والاختيار) أي اختيار نفسه بأن يبلغ السبي وقد عده غير الأب والجد (قوله والخلع) فإنه لا يكره حالة الحيض
 بالإجماع ذكره الاستيعابي ومثله الطلاق على مال كما في المعراج (قوله والنفاس كالحيض) لأن المنع في الحيض
 لا يطول العدة عليها وهذا حاصل في النفاس بل هو أولى لأن مدته أطول من مدة الحيض غالباً (قوله قال
 لموطوءة) أي ولو حكم بأن المختل بها في هذا الحكم مثلها كما أفاده مسكين (قوله أنت طالق) لا يقال طالقة على
 الأشهر (قوله للسنة) اللام للوقت أي وقت السنة ويلزم من السبي وقتا السبي عدداً ووقتاً فوجب جعل الثلاث
 والمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فيصرف إلى الكامل وهو السبي عدداً ووقتاً فوجب جعل الثلاث
 مفرقة على الإطهار (تسبيه) ألفاظ السنة أن يقول أنت طالق للسنة أو في السنة أو على طلاق السنة أو طلاق
 العدة أو للعدة أو للدين أو للإسلام أو الحق أو القرآن أو الكتاب أو أحسن الطلاق أو كله أو أبعده ولو في
 كتاب الله أو كتاب الله ونوى السنة فهو سنة (قوله وقع عند كل طهر طلقة) سواء نوى أو لم ينو فأدبه أنها إذا
 كانت طاهر فوقعه ولم يكن جامعاً قبله وقتاً لله أو واحدة وإن كانت حائضاً أو جامعاً في ذلك الطهر لم تطلق حتى
 تحيض ثم يظهر (قوله وتقع أولاً) أي أولى الثلاث ومثله التثنية ولو قال وتقع الأولى لا فاذ ذلك مريضاً (قوله
 فلو كانت غير موطوءة) أي كانت من ذوات الحيض أم لا وهو محترز فلو لموطوءة (قوله ولا تحيض) محترز قوله

والصغيرة والحامل (عقب وطء) لأن
 الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحبل وهو
 مفقود هنا (والبدعي ثلاث) متفرقة
 (أو اثنتان جزء أو تين في طهر) واحدة
 (لأربعة فيه أو واحدة في طهر وموطوءة) لو قال
 (أو واحدة) في حيض موطوءة (لو قال
 والبدعي ما خالفهما لكان أوجز وأفيد
 وتجب رجعتها) على الأصح (فيه) أي في
 الحيض فبطلقة المأمورية (فإذا طهرت طلقها
 إن شاء) أو أمسكها قيد بالطلاق لأن التخيير
 والاختيار والخلع في الحيض لا يكره مجتبي
 والنفاس كالحيض جوهرية (عن تحيض أنت طالق
 وهي) حال كونها (للسنة وقع عند كل طهر
 ثلاثاً) أو تين (للسنة وقع عند كل طهر
 طلقة) وتقع أولاً في طهر لاوطء فيه ولو
 كانت غير موطوءة ولا تحيض تقع واحدة
 للمحال

فلا يظالم به غيره ذكروه المصنف في الاكراه (قوله قبول لا يداع) قال في القنبه اكراه على قبول الوديعة قتلت
في يده فلم تستحقها فضمن المودع له وانما يظهر من هاتين مسائل الاكراه ان لوضبط المودع بفتح الدال وهو الظاهر
ثم ظهر لي بعد ذلك انه يكسر الدال وليس من المواضع في شيء فانه صاحب النهر (قوله قصد الصلح عن عمد)
اما الاكراه على الصلح عن خطأ فلا يثبت به مسائل الاموال لانه كليبيح (قوله طلاق على جعل) افرد
وان دخل في الطلاق السابق لتقيده بما جعل أي المال من جهة الزوجة أو غيرها (قوله يمين به أنت) أي بالطلاق
والمراد الطلاق المعلق وافرد لان المراد بما تقدم المحيز (قوله كذا العتق) أي يصح مع الاكراه اذا كان بالقول
لا بالفعل كشرائه غيره كما ذكره المؤلف في الاكراه عن ابن كمال ويرجع بقيمة العبد على المكره اذا اعتقه لغير
كفارة والا فلا رجوع كاذكروه المصنف هناك ومثل العتق اليمين به كما أفاده الحلبي (قوله والاسلام) ولو من ذمتي كما
أطلقه كثير من المشايخ وما في الخاتمة من التفصيل بين الذمي فلا يصح والحربي فيصح بقياس والاستحسان محضه
مطلقاً فأفاده الشارح في الاكراه (قوله تدبير العبد) بضم الراء من غير تنوين للضرورة حلبي وتقيده بالعبد
لتناسب الروى والامة مثله (قوله وإيجاب احسان) أي إيجاب الصدقة كما اذا قال الله على أن تصدق بدينهم
وهو داخل في النذر (قوله وعتق) عطف على احسان وهو داخل في النذر أيضاً (قوله فهذه) مبتدأ وجهه تصح
خبره وعشرين بالواو خبر ثان وفي نسخة بالياء فيكون منصوباً على الحال من فاعل تصح ورجعها في النهر الى ستة
عشر لدخول إيجاب الاحسان واعتق في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق في الطلاق (قوله
في العتق) ذكره تكملة أوليئذ أن كونه عشرين انما هو بالعد لا بالبيعة لانها ترجع الى ستة عشر (قوله
لا يقصد حقيقة كلامه) قصده بيان الهاتل وفي القاموس الهزل نقض الجدة ولا بد في الهزل من قصد التلطف
باللفظ خارج الخطأ عن حقيقة وان ساواه في الحكم وللبعد الجوى

وايس الاكراه مع هزل يوزن في عتق نكاح طلاق واليمين تلا

(قوله خفيف العقل) قال في القاموس السفه والسفاهة خفة الخلق أو قبحه أو الجهل وسفه نفسه
ورأيه كفرح حله على السفه (قوله أو سكران) لان التمرع لما خطبه في حال سكره بالامر وانتهى بحكم فرعي
كالصلاة عرفنا أنه اعتبره كقائم العقل تشديداً عليه في الاجكام الفرعية وقد فسروه هنا بذهب الامام وهو من لا
يعرف الرجل من المرأة ولا السهم من الارض وهو المعقد واختاروا في وجوب الحد عليه تفسيره بقوله ما هو
من يهز في أكثر كلامه واختاروا في نقض الطهارة وفي حقه أن لا يسكر تفسيره بأنه الذي في مشبه خلل به
وغیره (قوله ولو يشبه) قال في النهر اطلاق السكران يشعل من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل كما هو
قول محمد وهو المختار كما في البرازية وفي الفقه وبقي لان السكر من كل شرب حرام وعندهما لا يقع بناء على أنه
حلال ومحمه في الثانية قال في الجوهره والخلاف مقيد بما اذا شر به للتداوى أما اذا كان للهو والطرب فقع
بالاجماع (قوله أو حشيش) اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية والحنفية على التحريم أي تحريم تناولها وأمر
مشايخ ما وراء النهر بإحراقه مع خطر قيمته وتأديب بانه واتقيد على آكله وإيقاع طلاقه زبراً نهر (قوله
أو أفيون أو بيج) الأفيون ما يخرج من الخشخاش وهو انواع والبيج بالغشيت ذكرت في شرح المشار لابن
مفلح ان نحر الاحلام والمصنف وكثيراً ذكره والبيج من امثلة المباح مطلقاً وكذا في شرح الجامع عن
الامام انه ان علم تأثيره في العقل فأنكره فسكر يصح طلاقه وعتاقه وهذا يدل على انه حرام له والحق التفصيل
وهو انه ان كان للتداوى لم يقع اعدام المعصية وان كان للهو وادخال الافة قصد اذنيبي أن لا يترده في الوقوع
وتيسر ابن مفلح في شرح المنار اباحة البيج والأفيون بما اذا كان للتداوى وفي تصحيح القند وري معناه الى الجواهر
وفي هذا الزمان اذا سكر من البيج والأفيون يقع طلاقه زبراً عليه الفتوى نهر (قوله زبراً) اشار به الى التفصيل
الذكور فانه اذا كان للتداوى لا يزجر منه لعدم قصد المعصية (قوله واختاف التصحيح الخ) قال في النهر واتمان
سكرها ايمضراً فالاصح عدم وقوع طلاقه كافي النسخة وشرح الجامع والفتاوى لغاضي خان في كلب
الطلاق واما في الاشربة وقال التصحيح انه لا يقع وعن محمد انه يقع والتصحيح الاول وجزم في انه لامة بالوقوع
مطلقاً بان زوال عقله حصل بفعل هو محذور وان كان مباحاً بمرض الاكراه ولكن السبب الذي ينظر فأنه فأن
في حق الطلاق قال في الفقه والاول احسن لان وجوب الوقوع عند زوال العقل ليس الا لسبب في زواله محذور

قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل يمين به أنت
كذا العتق والاسلام تدبير العبد
واجب احسان وعتق فهذه
تصح مع الاكراه عشرون في الصلح
لا يقصد حقيقة كلامه
(او هازلاً) لا يقصد خفيفة العقل (أو سكران)
(أو يشبه) تخفيف العقل (أو بيج) زبراً
ولو يشبه أو حشيش أو أفيون أو بيج زبراً
به يفي تصحيح القند وري واختلاف التصحيح
في سكرها أو يضا

وهو مستقيم وفي تصحيح القدرى وهو التصديق (قوله ثم لو زال عقله بالصداع) هو روايت من محمد قال في الهندية من
 محمد رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم يواقع فارفع وصعد فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع وعقله في
 البحر بأن زوال العقل مضاف الى الصداع لا الى الشرب ولو زال عقله بالضررب أو ضرب هو على رأسه حتى زال
 عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في الخاتمة (قوله أو بهاج) كما اذا سكر من ورق الرمان فإنه لا يقع طلاقه ولا عقاقه
 ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب كذا في الهندية (قوله وفي القهستاني) نقله الشارح في شرحه للمتن
 أيضا وأقادي البحر أنه ضيف وعبارته والعجب مما صرح به في بعض العبارات من أن السكران هو الذي منه من
 العقل ما تقوم به التكليف ولا شك أنه على هذا التقدير لا يتجه لاحد أن يقول لا يصح نصرته (قوله منها الوكيل
 الخ) ومنها الردة فإنه لا يصح ردة انفسا فالان الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر وروى أن رجلا من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاته قل يا أيها الكافرون وحذف لام من واضعها فأنزله الله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى سواء مؤمنوا وفي القياس يصح وعن أبي يوسف أنه أخذ القياس
 وفي تهذيب القلانسي أن تداد السكران والمكره ومن ذهب عقله بالبرسام ونحوه لا يصح حتى لم ينبر امرأته وليس
 على المرتد قضاء الصلاة والصوم في حال الردة ولو جرح ثم ارتد ثم أسلم فعليه حجة الاسلام ما نيا وكذا الوصل في ثم ارتد ثم
 أسلم في الوقت عليه الاعادة سوى ومنها الاقرار بالحدود فلا يكون كالصاحي زيادة احتمال الكذب في اقراره
 فيصالح له ولا حد له خالص حتى الله تعالى ويفهم من تقييده الحدود بالخاتمة أنه في اقراره بعد التقذف يكون
 كالصاحي وبه صرح في العمادية ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة بأقل من مهر المثل والصغير
 بأكثر منه فإنه لا ينفذ ومنها الوكيل بالبيع لوسعه ربيع لم يتخذ على موكله ومنها الغصب من صاح ردة عليه
 وهو سكران (قوله صاحبا) ولو كان التوكيل والابضاع حال السكر وقع نهر (قوله لكن قبه) أي عدم الوقوع
 المفهوم من المسام (قوله بكونه على مال) لأن الرأى لا بد منه لتقدير البدل وظاهر التعليق أنه لو عين له قدر ما فطلق
 على سكران وقع أفاده الحلبي (قوله والواقع مطلقا) سواء كان التوكيل والابضاع حال السكر أو الابضاع فقط
 وبالأولى اذا كان التوكيل حال السكر والابضاع حال العفو (قوله ولم يقع الشافعي الخ) لأنه لا قصد له كالنائم
 زبلي (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) ومحمد بن سلام بحر (قوله والقوى عليه) هو مخالف لاسرائيل المتون
 ولم يقول عليه في الكتب المعتمدة وعبارته النهر أو كان الزوج سكران خلافا لما اختاره الطحاوي والكرخي من أنه
 لا يقع ولنا الخ فجعله مقابلا لقول أهل المذهب جيعا وفي الهندية وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ
 وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط (قوله أو آخرس) أي يقع طلاقه وكذا يصح تكاحه وعقاقه
 ويصح وشراؤه باثارة لأنها صارت مفهومة فكانت كالعبارة في الدلالة استعساما بحر (قوله ولو طارئا) وبه
 المعتقل لأنه يجوز عن النطق بمعنى لا يربح زواله فصار كالآخرس الاصل (قوله ان دام الموت) قيد في طارئا فقط
 حلبي (قوله به بنتي) وقيل يشترط امتداد العدة سنة كما قد ريد ذلك القرطبي (قوله وعليه) أي على هذا القيد أي
 على اعتباره (قوله تنصر فاته موقوفة) فان استقر الى الموت نفذت نصرته فاته باثارة وان زال اعتقاله رجع اليه
 وأصل هذا الكلام لصاحب البحر (قوله واستحسن الكمال اشتراط كتابته) قال في البحر وقال بعض المشايخ ان
 كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لاندفاع الضرورة بما هو أدل على المراد من الاشارة قال في فتح القدير
 وهو حسن - لمي قال في النهر والخلاف انما هو في قصر صحة نصرته فإنه على الكتابة والافقية يقع طلاقه بكتابه
 ولا يحتاج الى النية حدث سكان على وجه الرسم فبالك به ١٥ وصورة الرسم أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم
 أما بعد اذا وصل اليك كذا فانت طالق وسياقي ما فيه (قوله باثارة اليهودية) أي القرونة بصوت منه لأن
 العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيان لما أجله الآخرس حلبي عن البحر وان لم يكن له اشارة معروفة يعرف ذلك
 منه أو يشك فيه فهو باطل كذا في المبسوط وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي - سكر كذا
 في المحضرات هندية (قوله فانما تكون كعبارة الناطق) أي في الدلالة على المقصود وفي نسخة محذوف تكون
 (قوله بأن أراد التكلم) بغير الطلاق كان أراد أن يقول ميسان الله فخرى على لسانه أنت طالق تطلق لأنه صريح
 لا يحتاج الى النية لكنه في انقضاء طلاق الهبازل واللاعب منح وفي الهندية عن الجامع الاصغر سئل رابيد
 عن أراد أن يقول زنب طالق فخرى على لسانه عمرة ففي القضاء تطلق التي سمى وقبائنه وبين الله تعالى لا تطلقني

ثم لو زال عقله بالصداع أو بهاج لم يقع وي
 الله هستاني - من الزا هدي أنه لو لم يميز
 ما يوم به الخطاب كان نصرته باطلا انتهى
 واستثنى في الاشياء من نصرته بالطلاق صاحب
 مسيح - مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحب
 لكن قيده البزاري بكونه على مال والواقع
 مطلقا ولم يقع الشافعي طلاق السكران
 واختاره الطحاوي - والكرخي - وفي
 التاثرانية عن الثوري والقوى عليه
 (أو آخرس) ولو طارئا ان دام الموت به يفي
 وعليه قصر فاته موقوفة واستحسن الكمال
 اشتراط كتابته باثارة اليهودية فانما سكران
 كعبارة الناطق استعساما (أو محضنا) بأن
 اراد التكلم فخرى على لسانه الطلاق

واحدة منهما (قوله أو تلفظه غير عالم بعنانه) أي إذا قال لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هندية عن الذخيرة (قوله أو غافلا) عطف السامعي عليه يفيد أن المراد به المغفل وهو من له عقل إلا أنه لا يصل إلى حد التدبير فإله العلامة العدوي في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله أو ساهيا) صورته أن يجهل أن لا تلفظ بالطلاق بخبري على أسائه الطلاق سهواً منه (قوله أو بالاطمئنان) كطلاع العين والعين والكاف وبالتاء عوض الطاء (قوله يقع قضاء) متعلق بالخطي ومابعد حلي (قوله بخلاف الهازل) هو بالزاي المجع من الهزل فيض الجذوفه من بابي ضرب وفرح وبإبدال المجع وسط الدليل وأوله خاموس (قوله واللعب) في القاموس لعب كجمع لعباءات الفاء وتلعبا وتلعبا وتلعبا وتلعبا كثير اللعب اه والتأهر أن عطفه على الهازل للتفسير اه حلي (قوله فانه يقع عليه قضاء ودياته) لأنه مكابر باللفظ فيستحق التغليب من (قوله لأن الشارع جعله ماله به جذا) في حديث ثلاث جدته جدته من لوق جد الطلاق والعناق واليمين (قوله أو مرضيا) أي لم يزل عقله بالمرض بدل التعليل (قوله أو كافرا) أي وقد تراقعا بالماله لا يحكم بالفرقة بل ترفع الأني ثلاث كما ترى في نكاح الكافر (قوله لوجود التكليف) علمه لهما وهو جري على المعتمد في الكفار أنهم مكلفون بأحكام الفروع اعتقاداً وأداء (قوله وأما طلاق الفضولي الخ) قال في المنع وأعلم أن طلاق الفضولي موقوف على إجازة الزوج فان أجاز وقوعه والافلاسوا كان الفضولي امرأة أو غيرها كما في البحر فلا عن المحيط وفي الخاتبة رجل قبل له أن فلا ناطق امرأته وأعتق عبداً فقال نعم ما صنع أو بنس ما صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيها ورجل قال طلقت امرأة فقال أصبت أو قال أسأت على وجه الانكار لا يكون إجازة ولو قال أحسن رجس الله حيث خلصتني منها أو قال في اعتناق العبد أحسن تقبل أقمه منك كان إجازة وانما لم يكن إجازة في نعم ما صنعت لعله على الاستهزاء اه (قوله وقهلا) كما إذا دفع اليها مؤخر صداقها (قوله وشاء الخ) أشار بذلك إلى أنه مرتبط بقول المصنف ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبداً (قوله على امرأة عبده) لا فرق في المرأة بين أن تكون حرة أو أمة للمولى وألعبه حوى وانما لم يقع طلاقه لأن ملك النكاح حق العبد فيكون الاصطاف إليه دون المولى هداية (قوله لحديث ابن ماجه) من طريق ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الدارقطني أيضاً عن غيره من (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) اصطفاً لفظه انما من أفضا لحديث فهو من الرواية بالمعنى واصله كافي المنع من ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما جاء به رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سيدي زوجتي أمته وهو يريد أن يفترق بيني وبينها فصدر المنبر عليه الصلاة والسلام فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفترق بينهما انما الطلاق لمن أخذ بالساق (قوله فقال العبد قبلت) وإذا أراد صيرورة الأمر إليه من غير توقف على قبول العبد يتبع المولى من تزويجه حتى يقول العبد إذا تزوجتها فأمرها سيدي لا بد أن يزوجها المولى له فيكون الأمر سيدي المولى ولا يمكنه إرجاعه حلي من البحر (قوله أبدا) فائدة ذكره عدم اقتصار الأمر على المجلس (قوله والجنون) أي لا يقع طلاقه سواء كان لا يفقه أصلاً أو يفقه أحياناً كذا في الدر المنثور أي إذا طلق في حين جنونه وبصدق في أنه طلق حال الجنون إذا كان يعرف منه وفي الخاتمة ورجل عرف أنه كان مجنوناً فقالت امرأته طلقني البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله (قوله فوجد الشرط) دخل فيه ما إذا قال لها طلقني نفسك ان ثبتت حتى فطلقت نفسها كافي النهر (قوله أو كان عندنا) معطوف على قوله على أي أو كان الجنون عنينا وأجل سنة بطلها فترق القاضى فانه يكون طلاقاً (قوله أو مجبواً) أي وطلبت التفرق فان القاضى يفترق بينهما حالا ويكون طلاقاً (قوله وهو كافر) أي وزوجها مجنون كافر (قوله وأبى أبواه الاسلام) ولو سلم أحدهما فهو تابع له (قوله والصبي) فانه لا يقع طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والجنون والمراد بالجواز النفاذ دون الحل لأن فعل الصبي والجنون لا يوصف بالحكمة وذلك لعدم أهلية التصرف خصوصاً ما هو دأبهم من النفع والضرر وانما أوضح اسلامه لأنه حسن لأنه لا يقبل السقوط ونفعه (قوله أو إجازة بعد البلوغ) لأنه حين وقوعه وقع باطلاً وباطل لا يجاز (قوله أو لو قال أوقفته وقعه) ونه لو قال أوقف ذلك الطلاق بخلاف ما لو قال أوقف الذي تلفظته فانه لا يقع والفرق أن قوله أوقف ذلك الطلاق يجوز أن يكون إشارة إلى الجنس وقوله الذي تلفظت به إشارة إلى الشخص الذي حكم بطلانه فأشبه ما إذا قال لها أنت طالق القائم قال

أو تلفظ به غير عالم بعنانه أو غافلاً أو ساهياً أو بالساطفة هندية يقع قضاء فقط بخلاف الهازل واللعب فانه يقع عليه قضاء ودياته لأن الشارع جعله ماله به جذا (قوله أو مرضيا) أي لم يزل عقله بالمرض بدل التعليل (قوله أو كافرا) أي وقد تراقعا بالماله لا يحكم بالفرقة بل ترفع الأني ثلاث كما ترى في نكاح الكافر (قوله لوجود التكليف) علمه لهما وهو جري على المعتمد في الكفار أنهم مكلفون بأحكام الفروع اعتقاداً وأداء (قوله وأما طلاق الفضولي الخ) قال في المنع وأعلم أن طلاق الفضولي موقوف على إجازة الزوج فان أجاز وقوعه والافلاسوا كان الفضولي امرأة أو غيرها كما في البحر فلا عن المحيط وفي الخاتبة رجل قبل له أن فلا ناطق امرأته وأعتق عبداً فقال نعم ما صنع أو بنس ما صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيها ورجل قال طلقت امرأة فقال أصبت أو قال أسأت على وجه الانكار لا يكون إجازة ولو قال أحسن رجس الله حيث خلصتني منها أو قال في اعتناق العبد أحسن تقبل أقمه منك كان إجازة وانما لم يكن إجازة في نعم ما صنعت لعله على الاستهزاء اه (قوله وقهلا) كما إذا دفع اليها مؤخر صداقها (قوله وشاء الخ) أشار بذلك إلى أنه مرتبط بقول المصنف ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبداً (قوله على امرأة عبده) لا فرق في المرأة بين أن تكون حرة أو أمة للمولى وألعبه حوى وانما لم يقع طلاقه لأن ملك النكاح حق العبد فيكون الاصطاف إليه دون المولى هداية (قوله لحديث ابن ماجه) من طريق ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الدارقطني أيضاً عن غيره من (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) اصطفاً لفظه انما من أفضا لحديث فهو من الرواية بالمعنى واصله كافي المنع من ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما جاء به رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سيدي زوجتي أمته وهو يريد أن يفترق بيني وبينها فصدر المنبر عليه الصلاة والسلام فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفترق بينهما انما الطلاق لمن أخذ بالساق (قوله فقال العبد قبلت) وإذا أراد صيرورة الأمر إليه من غير توقف على قبول العبد يتبع المولى من تزويجه حتى يقول العبد إذا تزوجتها فأمرها سيدي لا بد أن يزوجها المولى له فيكون الأمر سيدي المولى ولا يمكنه إرجاعه حلي من البحر (قوله أبدا) فائدة ذكره عدم اقتصار الأمر على المجلس (قوله والجنون) أي لا يقع طلاقه سواء كان لا يفقه أصلاً أو يفقه أحياناً كذا في الدر المنثور أي إذا طلق في حين جنونه وبصدق في أنه طلق حال الجنون إذا كان يعرف منه وفي الخاتمة ورجل عرف أنه كان مجنوناً فقالت امرأته طلقني البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله (قوله فوجد الشرط) دخل فيه ما إذا قال لها طلقني نفسك ان ثبتت حتى فطلقت نفسها كافي النهر (قوله أو كان عندنا) معطوف على قوله على أي أو كان الجنون عنينا وأجل سنة بطلها فترق القاضى فانه يكون طلاقاً (قوله أو مجبواً) أي وطلبت التفرق فان القاضى يفترق بينهما حالا ويكون طلاقاً (قوله وهو كافر) أي وزوجها مجنون كافر (قوله وأبى أبواه الاسلام) ولو سلم أحدهما فهو تابع له (قوله والصبي) فانه لا يقع طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والجنون والمراد بالجواز النفاذ دون الحل لأن فعل الصبي والجنون لا يوصف بالحكمة وذلك لعدم أهلية التصرف خصوصاً ما هو دأبهم من النفع والضرر وانما أوضح اسلامه لأنه حسن لأنه لا يقبل السقوط ونفعه (قوله أو إجازة بعد البلوغ) لأنه حين وقوعه وقع باطلاً وباطل لا يجاز (قوله أو لو قال أوقفته وقعه) ونه لو قال أوقف ذلك الطلاق بخلاف ما لو قال أوقف الذي تلفظته فانه لا يقع والفرق أن قوله أوقف ذلك الطلاق يجوز أن يكون إشارة إلى الجنس وقوله الذي تلفظت به إشارة إلى الشخص الذي حكم بطلانه فأشبه ما إذا قال لها أنت طالق القائم قال

ثلاثاً عليك والباقي على ضرر انك فان الزائد على الثلاث ملحق (قوله لانه ابتداء ايضاح) فيكون الضمير في أوقعته
 راجعاً الى جنس الطلاق لا الطلاق المعين الذي أوقعه صبيلاً (قوله وجوزة الامام أحمد) قال النكاح نقل من بين
 المديب وابن مبرور رضي الله تعالى عنهما صحته منه ومثله هي ابن حنبل والله تعالى أعلم بحصته هذه النقول اه فلا
 ينفي الجزم بأنه مذهب الامام أحمد رضي الله تعالى عنه (قوله والمعنوه) اذا طلق حال العته أما في حال الاخافة
 فالصحيح أنه واقع هندية (قوله من العته) يسكون النام قال في القاء وس عنه كفى عنها وعنهما ومعاها بضمهما
 فهو معنوه نقص عقله أو فقد اودهش في العلم أو لم به وحس عليه وفي قلان أو لم باذاته ومحكمة كلامه فهو
 عاته اه فتقول الشارح وهو اختلال الخ أحد معانيه وهو المراد هنا في المصباح عنه عته من باب تعب ومعاها
 بالفتح نقص عقله من غير جنون أو دهر وفيه لغة فاشية عنه بالبناء للمجهول عتاه بالفتح وعتاهية بالتخفيف
 فهو معنوه بين العته وفي التهذيب المعنوه المدهوش من غير من أو جنون وهو قيد ضبطة يقتضين كمد رتب
 (قوله وهو اختلال في العقل) قال في البصر وأحسن الأقوال في الفرق بينه وبين الجنون أن المعنوه هو قليل
 الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف الجنون (قوله والمبرسم) تبدل رآؤه لا ما ويقال
 في العلة بلسان أيضاً (قوله بالكسر) أي في الباء مخ (قوله علة كالجنون) وفي بعض كتب الطب أنه ورم حار
 يعرض للعجب الذي بين الكبد والامعاء ثم يتصل بالدماغ بصر (قوله هولعة الغشى) وهو ما عليه الفقهاء
 أيضاً وفي المخ الاغشاء تلاميطون الدماغ من بلم بارد غليظ وفي التهستاني الغشى هو تعطيل القوى المحركة
 والحساسة لضعف القلب من جوع وغيره اه وهو كالنوم في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى يطلت
 عباراته بل أشد منه لأن النوم فترة أصلية والاغشاء الذي منه الغشى عارض لا فيه صاحبه اذا نسيه (قوله
 والمدهوش فتح) يعني أن الكمال ذكر في الفتح عدم وقوع طلاق المدهوش وقد سئل العلامة خير الدين الرملي
 عن طلق امرأته ثلاثاً في مجلس القاضي وهو متناظر مدهوش بالحب بالمدحشة من أقسام الجنون وأنه
 اذا وقع الطلاق المذكور وزوال الحسالة لا يفرق بينهما واذا كان يعتاده يصدق بلا برهان (قوله دهرش)
 روي مع (قوله تحير) أي فهو لازم (قوله فهو مدهوش) أقاد أنه يأتي متعدياً كما في لازماً (قوله
 أو أدته) أشار به الى أنه يأتي رباعياً (قوله والتام) قال في المخ النوم فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار
 منه وهو يوجب تأخر الخطاب في حق العمل ولم يمنع الوجوب لاحتمال الاداء بالاتباع أو القضاء على تقدير
 عدمه (قوله لا تناف) أي الاختيار حتى كان كلامه بمنزلة ألحان الطيور مخ (قوله ولا لا يتعبد بصدق
 الخ) هذا يفيد أن قواهم الصدق ما طابق الواقع والكذب عكس معناه ما قصد طابقته أو لم يقصد ويشترط
 القصد في الخبر والانشاء (قوله أو أوقعته) قال في البصر ولو قال بعد ما لا تنبسط طلقك في النوم أو أوقعته
 ما تنبسط في حال النوم لا يقع اه وأقاد الشارح ان أوقعته مثل أوقعت ما تلفظت به وصاحب البصر يرى بين
 الصبي والتام في أوقعتهما تلفظت به في أنه لا يقع به شيء منهما وأما أوقعته فقدم الشارح أنه يقع به اذا قاله الصبي
 بعد البلوغ وأقاد في التام أنه لا يقع به فليحذر الفرق (قوله لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) فيه أن هذه العلة تظهر
 في الصبي فان المراد بالاعتبار الاعتبار الشرعي ولا ينظر هنا للاعتبار اللغوي والنفوي وقال الحلبي أشار به الى
 الفرق بين كلام الصبي والتام وهوان كلام الصبي منبر في اللغة والضرورة الامر أن الشارع الغاء بخلاف كلام
 التام فانه غير معتبر عند أحد اه وفيه أن كلام التام اعتبر به عا في افساد الصلاة وهو مطالب بدليل يدل على
 أن كلام التام لا يسمى كلاماً لغة (قوله أوجعته طلاقاً) تبع في هذا العزو وصاحب المخ ولم يوجد هذه الجملة
 في البصر (قوله يقع) لانه يعمل على ارادة جنس ما وقع (قوله بطل النكاح) لأن المدعي تافى ابتداء النكاح
 ففتح بقاءه مخ (قوله ولو حررت الخ) ولو حررها بعد شرائها ثم طلقها في العدة فعلى قول الثاني الأخير وهو قول
 زفران لا يقع وعليه الفتوى ثانية ولو طلقها قبل التصريح لم يقع لأن وقوع الطلاق يستدعي قيام النكاح من كل
 وجه أو من وجه ولم يوجد وكذا اذا ملكته أو شقصا منه لا يقع لما لا يقع (قوله فطلقها في العدة) أي عدة فسخ
 النكاح بالملك وأطلق في العدة تشمل العدة بالمحيض والاشهر (قوله البينا) أحد روي من قوله صلياً على حذف
 أي التفسيرية أما لو خرج حريها فالامر ظاهر على قول الثاني وكذا على قول الثالث فتبين بآياته من الاسلام
 (قوله فطلقها في العدة) أي عدة الفسخ بسبب التباين ولو طلقها قبل نكاحه فوافها وانفاها وامة فانه لا يكون

لانه ابتداء ايضاح وجوزة الامام أحمد
 (والمعنوه) من العته وهو اختلال في العقل
 (والمبرسم) من البرسام بالكسر علة
 كالجنون (والمعنى عليه) هولعة الغشى
 (والمدهوش) فتح وفي القاموس دهرش
 الرجل تحير ودهرش بياض القمور فهو
 الرجل تحير ودهرش بياض (والتام) لا تناف
 مدهوش وأدته الله ولا كذب
 الارادة ولا لا يتعبد بصدق ولا كذب
 ولا خبر ولا انشاء ولو قال أجزته أو أوقعته
 لا يقع لانه أعاد الضمير الى غير معتبر جوهرة
 ولو قال أوقعته ذلك الطلاق أو جعلته
 طلاقاً وقع بصر (واذا ملك أحدهما الآخر)
 كله (أو بضعه بطل النكاح ولو حررت
 حريها ملكته فطلقها في العدة أو خرجها
 الحربية البينا (مسألة ثم خرج زوجها
 كذلك) سلباً فطلقها في العدة

في غير الحائل (قوله ألفاء الثاني) أي أبو يوسف والفتوى على قوله كافي الشريعة لانه الفرقه وقعت بملك أحد الزوجين صاحبه وبسبب ما بين الدارين فخرجت المرأة من محبة الطلاق وبالعدة لا تثبت المحبة وقال أبو يوسف وأولا كقول محمد (قوله وعند الشافعي بالرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم الطلاق بالرجال والعدة بالنساء والدليل لنا ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها ترفعه طلاق الأمة ثنتان وعدتها حصة ثنتان جعل على طلاق جنس الاماء ثنتين لانه أدخل لام الجنس على الأمة فكأنه قال طلاق كل أمة ثنتان من غير فصل بينهما إذا كان زوجها حراً أو عبداً وسواء كانت الأمة قنة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد (قوله وطلاق أمة ثنتان) فإذا قال لها أنت طالق للسنة وهي طاهرة ولم يأتها في طهرها طلقت واحدة ثم إذا حاضت وطهرت طلقت أخرى فإذا حاضت وطهرت انقضت عدتها (قوله مطلقاً) راجع إلى الحرة والأمة أي سواء كانت الحرة والأمة قنة أو أم ولد (قوله بنية أو دلالة حال) أي لا يقع العتق بلفظ الطلاق ولو قال لأمته طلقتك لا تعتق منع أي وإن نوى (قوله لأن إزالة الملك أقوى) أي فيصح استعادة الأقوى للأضعف دون العكس حلي (قوله من إزالة القيد) أي قيد النكاح (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهندية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونص في المرسومة أن يكون مصدراً وهو ما مثل ما يكتب إلى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدراً ومعناها وهي على وجهين مستتينة وغير مستتينة فالمستتينة ما يكتب على الصحيفة والخامط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستتينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته فنفي غير المستتينة لا يقع الطلاق وإن نوى وإن كانت مستتينة لكن غير مرسومة إن نوى الطلاق يقع والا فلا وإن كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تخلو ما أن أرسل الطلاق بأن كتب أماً بعد فأنت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وإن علمت طلاقاً بمجيء الكتاب بأن كتب إذا جاءك كذاي فأنت طالق فجاءها الكتاب فقرأت الكتاب أولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة (قوله إن مستتينة) بأن كان على وجه يمكن فهمه وقراءته والا فلا يقع (قوله وقع) إن نوى هذا في المكتوب على غيره وجه الرسم والرسالة (قوله وقيل مطلقاً) سواء نوى أو لم ينو (قوله ولو على نحو الماء) من كل ما لا يفهم ما كتب فيه وهذا مقابل قوله إن مستتينة (قوله فلا مطلقاً) نواه أم لا (قوله ولو كتب على وجه الرسالة) بأن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد إذا وصل إليك كذاي فأنت طالق وهذا مقابل ما تقدم من التفصيل في النية وهذه (قوله طلقت بوصول الكتاب) أي إليها ولو وصل إلى أيها أو المسئلة بها أو أخذها الأب ومزقه ولم يدفعه إليها إن كان الأب متصرفاً في جميع أمورها وصل الكتاب إليه في بلدها وقع الطلاق وإن لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل إليها وإن أخبرها الأب بوصول الكتاب إليه فإن دفع الأب الكتاب إليها وهو مخزق إن كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها أو الألفة هندية وفيها لو قال لا تنكحني كتب إلى امرأتك كتاباً إن خرجت من منزل فأنت طالق فكاتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل قراءته عليه ثم قرأ عليه وبعدت به إلى المرأة لم تطلق بل خرج الأقول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال للكتاب قد شرطت أن خرجت إلى شهر أو بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزاً ولو أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلا تبت فلان بن فلان فكاتب لا تطلق (قوله كتب لامرأته الخ) صورته امرأته تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأته تدعى عائشة فبلغ زينب نخاف منها فكاتب إليها كل امرأته غيرك وغير عائشة طالق ثم محاق قوله وغير عائشة اه حلي (قوله لم تطلق) ظاهره أن ذلك قضى بتمامه والظاهر خلافه لأن القضاء مبني على الظاهر والظاهر منه طلاق غير الخاطبة فإذا علم القاضي بزواج حصة حكم بطلاقها ويجزى (قوله بحجية) وجه العجب فيها تنفع الكتابة بعد صحوها (قوله وسيجي ما لو استثنى بالكتابة) أي في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق إن شاء الله متصلاً اه حلي وفي الهندية وإذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لا رواية لهذا المسئلة وينبغي أن يصح كذا في الظاهرية

(باب الصريح)

لما فرغ من بيان أصل الطلاق ووصفه شرع في بيان تنويعه أي تنويع ما به الإيقاع إلى الصريح والكتابة فبدأ أولاً ببيان الصريح ثم اعتبه بالكتابة والصريح فعلى ما صرح به في خلس من تعليلات الغير وكلام

القضاء الثاني في المستثنى (واقعه الثالث) فيها (واقعه باربعه بالنساء) وضد الثاني بالرجال (طلاق حرة ثلاث و) طلاق (أمة ثنتان) مطلقاً (ويقع الطلاق بلفظ العتق) بنية أو دلالة حال (لا حكمه) لأن إزالة الملك أقوى من إزالة القيد * فخرج * كتب الطلاق إن مستتينة على وجه الرسالة والخامط إن نوى وقيل مطلقاً ولو على وجه الرسالة والخامط مطلقاً ولو كتب على وجه الرسالة كذاي هذا سأن يكتتب بلفظ طلاقك بوصول الكتاب جوهره فأنت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره وفي الصريح لا مرأته على امرأتك غيرك وقصير فلا تطلق ثم محاق اسم الأخيرة وبهذه لم تطلق وهذه حيلة حجيبة وسيجي ما لو استثنى بالكتابة والله اعلم (باب الصريح)

١١٣٣

صريح لا يقتصر الى اضرار أو تأويل أو جمع في مفعول من صرح به في طهره ومنه سمى القصر صرحا لظهوره
 (قوله صريحه ما لم يستعمل الا فيه) هذا هو المعنى الاصطلاحي وما وقع له مصنف وقع نظيره لصاحب النهر حيث
 قال هو ما لم يمتد في الطلاق دون غيره وهما قاضيان بأن اللفظ لو استعمل في غير الطلاق ولو نادرا يقتض في
 صراحته فيه مع أنهم تعو على أن الترتيب يستعمل هذا اللفظ للتحال ولا يصح في قضاء أنه أراد به الحكم
 عليه بالطلاق الأول يقال إن المراد بالمصر كثرة الاستعمال فعلى هذا القول صريحه ما كثر استعماله فيه لكان
 أولى لقومهم ما إذا لم يستعمل الا فيه بالاولى وما في قول المصنف ما لم يستعمل واقعة على لفظ وأطلق
 في الاستعمال فم الحقيق كانت طالق والجأزي كانت حرام (قوله ولو بالفارسية) مراده به غير العربية (قوله
 كذا قلنك) بتشديد اللام فهو تاني (قوله وأنت طالق) بكسر اللام وقصها لأن الفخ عايجري على السنة الناس
 لا سيما حال الغضب والخصومة يجر وهو غفلة به من يسكن ريف مصر ومعناه أنت ذات طلاق فو من
 النسبة بالهفة أو تثنى ذو طلاق على ما ذهب اليه يجره فهو اسم فاعل لما يذكر طلاقه فله تاني وبشرط
 أن يقصد بها بالهفة أو تثنى ذوات الطلاق بحضرتها لا يقع قضاء وديانة ذكره في الدر المنثور وفي الهندية حكى
 عمن رجل قلابغ الى ذكر الطلاق شمار ياله امرأته أن نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق
 وكان موصولا بحيث يصلح للإيقاع على امرأته يقع لأنه أوقع وان لم ينو شيئا لا يقع لأنه محمول على الحكاية كذا
 في الفتاوى الكبرى (قوله بالتشديد) أما بالتخفيف فيلحق بالحكاية بجر ولو قال أنت متى ثلاثا وقع وان لم ينو
 كما في الخاتمة بقرينة ذكر العدد في ذكر الخبر ولو حذف المبتدأ أو قال طالق فقبل له من حيث فقال امرأتي طلقت
 امرأته اه وهو في تشديد الوقوع بالنسبة ولو قال امرأتي طالق بالتكثير أو قال طلقت امرأته ثلاثا وقال لم أعني به
 امرأتي يصح وفي فتاوى الخبير الرمي إذا قال لزوجته ثلاث ولم يزد على ذلك أو قال أنت ثلاث أو أنت فقط
 أو أنت متى ثلاث لا تطلق ما لم ينو في الأخير وما لم يكن في مذكرته (قوله قيد بخطابها) أي بالكاف أو بالضمير
 المنفصل (قوله تركه الاضافة) أي العنوية وهي شرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه
 طالق وكذا نحو امرأتي طالق وزينب طالق اه وعمله في البرازية بقوله لعدم ذكر حلقه بطلاقها وبمحتمل الحلق
 بطلاق غيرها فالقول اه ولو قال بعد قوله زينب طالق لم أعني زينب امرأتي طلقت امرأته ولا يصح قضاء
 كما لو قال بنت فلان طالق فذكر اسم أبيها دون اسمها وامرأته بنت فلان وقال لم أعني امرأتي فلا يصح قضاء
 ولو نسبها الى أمها أو ولدها أو أخيه فكذلك الحكم (قوله وما معناها من المصريح) كانت الطلاق وأوقعت حديثك
 طلاقا وحديثك طلاقا في الاصح ولا يقتصر الى قولها أخذت ورضيت طلاقا وأنت اطلق من فلانة بعد
 قولها فلان طالق امرأته فطلق في ويا طالق ويا طاقا بالتشديد ولو كان اه ازوج طلاقها قبل وقال أردت ذلك
 الطلاق صدق ديانة انفاقا وقضاء في رواية الحسن الكمال وصحة ما في الخاتمة ولو لم يكن لها زوج لا يصح
 ويتوقف على النية في طلاق الله تعالى ومنه اطلاق بصفة المضارع حيث غلب في الحال وأخبرها أو بنهرها
 بطلاقها أحل إليها طلاقا أخبرها أنها طالق قل لها أنها طالق فتطلق للسماع ولا يتوقف على وصول الخبر إليها
 ولا على قول المأمور وذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع ما لم يقل المأمور ذلك ولو قال اكتب لها طلاقا لا يقع
 أن يقع للسماع بجر ونهر (قوله نحو طلاع) بالهين المهملة وذكر في البحر أن اللفاظ المصنعة هي ثلاث وتلاع
 وطلاك وطلاغ وتلاز في النهر تلاع وتلاو وفي أن يقال إن الفاء اما طاء او تاء واللام اما كاف او عين او
 غير او كاف او لام واثنان في خمسة بعشرة المصريح منها الطامع القاف وما عدا ذلك مصنف (قوله او طالق)
 أي تميمي به فيقع أن نوى كما في الدر المنثور (قوله او طلاق باش) أي طلاق عظيم وعظمه بصراحته لأن الكتابة
 أدنى من حيث احتماله ولغيره ومن حيث اقتضاها الى النسبة (قوله بالفرق الخ) مرتبط بقوله ويدخل نحو طلاع
 وتلاع وطلاق وتلاو كما في البحر وغيره (قوله نعمته) أي التعريف بتغيير بعض الحروف نحو يفاو لم يكن من
 قسدي الطلاق اه حلي (قوله الا إذا شهد عليه قبله) أي قبل التكلم بان قال امرأتي طلقت حتى الطلاق وأقالا
 اطلق فأقول هذا بجر (قوله بالهساء) بأن قطع الحروف ونطق بالمسمى ونطقه بأسماء الحروف كمنطقه بمسمياتها فيها
 يظهر وفي القاموس الهجاء ككساء تقطع اللفظة بجر وفها (قوله طلقت) أي بلائية كما يفاد من الطلاق الخاتمة
 وشرطها في البدائع بجر ولو قال فلانة طالق وانما كذا قال عنت غيرها صدق ديانة ولو غير صدق قضاء

(صريحه ما لم يستعمل الا فيه) ولو بالفارسية
 (كثرتك وانت طالق ومطابقة) بالتشديد
 عند بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع
 الطلاق ولا يقتضي الا ان ياتي فاني طلقت
 بالطلاق فخرجت لم يقع تركه الاضافة اليها
 (ويقع بها) بهذه اللفاظ وما معناها من
 المصريح ويدخل نحو طلاع وتلاع وطلاك
 وتلاو طالق او طلاق باش بالفرق بين
 عالم وبها مل وان قال نعمته نحو يفاو لم
 يصدق قضاء الا اذا شهد عليه قبله به يفي
 ولو قبل له طلقت امرأته فقال نعم اولي
 بالهجاء طلقت بجر

وعلى هذا الوجه قد عرفت ان من قبل ان يثبت طلاق امرأته ثلاثة غيرها
لا يخلو ان يخرج بقوله طلاق كذا في المهر المسمى (قوله واحدة) بالرفع صفته كدفع فاعل يقع أى يقع طلاقه
واحدة أو ثلثه مستأنى وضبطاً بالتصديق على التصديق المطلق والفاعل ضمير المطلق (قوله رجعية) نسبة
الى الرجعية بالفتح أو لا كعمرو حتى هو المطلق الى مطلقته فاموس وانما ناله المنسوب لا المنسوب اليه حتى يجب
سنة لها أو الى مورد وإذا كان للطلاق رجعية لا يحتاج الى تجديد التكاح ولا يرضى المرأة وولي الصغيرة وتطلب
هذه في هذه المواقف فاحتمل فيها ولا تترك الزينة فيها ويتركان في بيت واحد وتعد الاثمة هذه الخرافة اذا اعتقت
فيها ويرش الخلق لومات الاخر فيها ويكون مظاهراً أو مولى اذا اظهر أو الى فيها ويجب اللعان لا الحد بالذف
بجلافة البائنة فانه يفيض له في الكل ولذا قيل الرجعي كالطالع والبائن مسكة القتل كما في التفسير حلي من
التجسلي وأما في التمسك في أن الجزء اذا كان صريحاً فالشرطية توجب طلاقاً رجعياً وإذا كان بائناً فبائناً
ولو لم يثبت طلاقاً أو لا فذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثاً على قوله انه الحق في التمسك لانه جعل
الواحدة ثلاثاً وفي الصيغة لوقال على أن لا رجعية في طلاقها ولو قال ولا رجعية في طلاقها (قوله
وان نوى خلافاً) يخرج منه ما اذا قال أنت طالق ونوى من وثاق وكان مكرهاً فانه يقبل منه قضاء ولا يقع شيء
والخلاص صادق عليها أفاده صاحب النهر (قوله من البائن) أى الواحد ونوى الاكثر فيهم بما بهد والبائن هو
أن يكون جهراً في الالبانة أو جهراً في الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقروناً بعدد الثلاث فمما
أو اشارتاً وموصوفاً بصفة تبي من اليمين أو تدل عليها من غير عرف العطف أو شبهه بعدد أو صفة تدل عليها
بهر (قوله أو أكثر) يقابل قوله واحدة وقوله من البائن يقابل قوله رجعية ففيه لقب وتتم مشقوش (قوله خلافاً
لشافعي) راجع الى قوله أو الاكثر فقط حلي والاولى أن يقول خلافاً للثلاثة كما يشاهد من الجرح وهو القول
الاولى للامام لانه نوى محتمل لقلته (قوله أو لم ينوياً) لاساحة اليه فان الواو التي تد كقول الشرط الموصل
تكون عاطفة على هذا الشرط المذكور ويجوز أن تكون الواو اتصالاً وعلية فلا إشكال حلي (قوله ولو نوى به
الطلاق) الضمير يرجع الى الصريح وحاصل ما ذكره هنا ثلاثة أيضاً الوفاق والتصدق والعمل وكل منها ما أن يذكر
أو ينوي فان ذكر ما أن يقرن بالعدد أو لا فان قرن بالعدد لا يلتفت اليه ويقع الطلاق بلائيه كما لو قال أنت طالق
ثلاثاً من هذا القيد تطلق ثلاثاً ولا يصدق في القضاء كما في المحيط وإذا لم يقرن بالعدد وقع في ذكر العمل قضاء لادبائه
غور أنت طالق من هذا العمل كما في البرازيه وغيرها وفي الوفاق لا يقع أصلاً ومثل الوفاق القيد وان لم يذكر شيئاً
من هذه الثلاثة وانما هو الايدى في لفظ العمل أصلاً ويدين في الوفاق والقيد ويجمع قضاء الا أن يكون مكرهاً
بهر واعلم أن المرأة كالفاضي لا يجل له أن تمكنه اذا سمعت أو عهدت عند حاجه عدل لكن تضمنت به بينه وبين الله
تعالى دور قد مضى من نفسه بفقر القتل على المتنازل للفتوى وعلى القول بالقتل تقتله بالاداء وان قتلته بالراح
ويجب القضاء عليها وهذا اذا كان بعد انقضاء العدة أما اذا كانت قائمة فلا يجرم عليه وطؤها لانه رجعي فلا
تنته عن قسمه شرعاً ولاية والمراد بكون المرأة كالفاضي أن ذلك في عدم التصديق لاسقاطاً فان شجر الواحد
يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لأن شأن القاضي التفرق وشأن المرأة عدم التمسك بحسب احتسابا بهر
وأبو السعود عن المولى هو زيادة (فرع) الاقرار بالطلاق كذا يقع به الطلاق قضاء لادبائه (قوله من وثاق) قال
في المسباح الوفاق بفتح الواو وكسر القيد ووجه وثق كباط وربط (قوله دين) أى عمل بديانته والمراد أنه يصدق
ولا يقع عليه طلاق بالنظر لما عليه الله تعالى من حاله (قوله ان لم يقرن بعدد) أطلق في العدد قبل الثلاث
والاثنين فاذا قال أنت طالق من هذا القيد ثلاثاً يصدق في القضاء ان لم يوطأ لانه لا يتصور وضع القيد ثلاث
مرات فالصرف الى قيد التكاح كيلا يفتروا هذا التعليق بخلافها الجكم فيما لو قال مرتين اه (قوله صدق
قضاء أيضاً) أى كايصدق ديانته لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الإكراه (قوله كالمصرح الخ)
أى تخلف يصدق قضاء وديانة (قوله وكذا الوفاق طلاقها) أى يصدق قضاء وديانة اذا كان لها زوج طلقها قبل
الطلاق الصريح حلي ونحو أن يقيد بما اذا لم يقرن بعدد لم يوقعه الاوّل أما اذا قرنه بعدد الزوج الاوّل لم يوقعه
فانه لا يصدق ويحرم ولو لم يكن لها زوج أو كان لها زوج قد مات لا يصدق بهر ولو أراد الشتم يدين فقط خلاصة
(قوله على الصحيح) الخلاف انما هو في القضاء بهر (قوله لم يصدق أصلاً) أى ما لم يقض وديانة (قوله ولو صرح به)

(واحدة رجعية وان نوى خلافاً منها)
البائن أو كذا خلافاً لشافعي (أو لم ينوياً)
ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه
بعدد ولو مكرهاً صدق قضاء أيضاً كالمصرح
بالوفاق والقيد وكذا الوفاق طلاقها من
زوجها الاول على الصحيح خاتمة ولو نوى من
الله لم يصدق أصلاً ولو صرح به

أى بطله لبيان أن طلاقاً من حبل كذا أو من هذا العمل عندية (قوله من قطع) الفرق بينه وبين الوفاة فيستقام
بما يأتي عن المتقدم (قوله أو طلاقاً) إشارة إلى أنه لا فرق بين المرفوع والمنكروى والطلاق والى من المصنفين
فلا يصح فيه ثلث ولا بين المرفوع حيث نصح ولا أصل له على الرواية المشهورة كذا في البدائع (قوله أو أنت
طالق طلاقاً) أو تطبيقاً أو طلاقاً طلاقاً مستأنى (قوله تقع واحدة ربيعة) لأنها من ألقاظ المصنفين (تبيينه)
قولهم المصنف يقع به الطلاق ربيعة يستثنى منه المصنف المطلق بالباين فإنه ليس بربيعة أخذه أبو السنفرة
(قوله يعنى بالمصدر) الاظهر ذكر هذه العناية بعد قوله أو اثنين لأن ما ذكره فروغى في نية التثنية (قوله ونعتنا
وجعنين) لأنه ايقاع بلفظين مبرهين عشرين (قوله لو مدخولاً بها) وإن لم يكن مدخولاً به فالالكلام الثاني
أبو السنفرة وهذا ظاهر على ما له صاحب الهداية من أن نية التثنية إنما لاتصح إذا لم يشر التوزيع ومقتضى
اطلاقهم عدم صحة نية التثنية وإن نواها بالتوزيع بأن نوى بالمصدر واحدة أخرى وبه قال غير الاسلام وهو
المرجع في المذهب نهر (قوله أو اثنين) أى في غير الألفاظ أى على التوسيد وهو بالفرعية الحقيقية والجنسية والمبنى
أن المصدر من ألقاظ الوجودات لا يراعى فيه العدد المحض بل التوسيد وهو بالفرعية الحقيقية والجنسية والمبنى
بمعزل عنهما نهر (قوله فان نوى ثلاثاً الخ) على اشتراط النية إذا لم يقل أنت طالق الطلاق كله أما فيه فقع الثلاث
بغير نية فهمت أنى (قوله ثلاث) أما فى أنت الطلاق أو طلاق فلان المصدر حيث استعمل فى الطلاق كان القالب
أرادة الاسم به كرجل عدل ولذا كان صريحاً فيه واحتمل أنت ذات طلاق والمبالغة يجعلها مبنية وتقدير ارادة
المصنفين الآخرين تصح نية الثلاث فلما كان محققاً توقف على النية وأما فى أنت طالق الطلاق أو طلاقاً فمرفوع
الثلاث بالمصدر وهو الطلاق وهو بعد على التطبيق كالسلام يعنى التسليم كذا قالوا ولا يمت إلا بالقاء طالق مع
المصدر كما فى مع العدد والوقوف طالق واحدة وبالطلاق ثنتان حين ارادة الثلاث فيلزم الثنتان بالمصدر وهو
لا يؤولون به بغير نهر (قوله لأنه فرد حكمى) يعنى الثلاث كل الطلاق فهى الفرد الكامل منه فأرادت بها لا تكون
أرادة العدد وقوله حكمى أى الثلاث فى حكم الواحدة والألفى الفرد الكامل (قوله ولذا كان الثنتان) أى
لغير نية الحكمية (قوله لكن يرمى فى الجرائم سهو) حيث قل وأما ما فى الجوهرة من أنه إذا تقدم على الحرة واحدة
فانه يقع ثنتان إذا نواها يعنى مع الأولى فهو وظاهره وتفسيره صاحب النهر بأنه إذا نوى التثنية مع الأولى
فقد نوى الثلاث وإذا لم يقف فيه لمكة الاثنتان وقعا اهـ جليج وتقول صاحب النهر فى الكتابات ما يوافق ما فى البحر
(قوله ومن الألفاظ المستعملة) أى فى السنة العاشرة الطلاق يلزم أى لا أفضل كذا أو لا خير كذا وكذا يقال
فما بعده قال الحلبي وفى ديارنا صار المرفوع غاشياً فى استعماله فى الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيصيب
الاقفاء بوقوع الطلاق به من غير نية كما هو الحكم فى الحرام يلزم وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به
للتعارف فى ديارهم الشيخ فاسم فى قصيدته المختصر القدورى هذا وقد أقر شيخ الاسلام أبو السنفرة فى القيل
الرومية بأنه ليس بصريح ولا كتابة وقد قرأه بخطه المهور ومنه فى حال حياته وهو مبنى على عدم استعماله
فى ديارهم فى الطلاق أصلاً كما لا يخفى قال فى النهر ولو قال على الطلاق أرا الطلاق يلزم أى والحرام ولم يقل لا أفضل
كذا لم أجده فى كلامهم قال أبو السنفرة وقد ظفر به شيخنا مبرهنا فى غاية السروى معزى إلى المعنى ونهه الطلاق
يلزم أى ولازم صريح لأنه يقال لمن وقع طلاقهم له الطلاق وكذا قوله على الطلاق أهو لو قال الطلاق لا يلزم يقع
بغير نية بخلاف قوله لا مراً لك الطلاق حيث توقف على النية عند الامام كقوله لها عليك الطلاق فطلق بالنية
وان قال طلاق عليك واجب وقع (قوله المرفوع) فى النهر من القف قد أعرف فى عرفنا الحلق بالطلاق يلزم
لا أفضل كذا يريد أن فعله لازم الطلاق ووقع فيجب أن يجرى عليهم لأنه صار غيرة قوله ان فعلت فأت كذا وكذا
لما عرف أهل الارياق الحلق يعنى الطلاق لا أفضل كذا اهـ وبؤيده ما سأتى فى قوله كل حل على حوله وأما
على حرام أو حلال الله على حرام حيث قال المتأخرون انه بائن بلانية لظنية الاستعمال بالمعرف (قوله فيكفر
بالثنت) ذكره الصدر الشافعى وأما ما به كان يفتى الامام الاوزجندى وكان نجم الدين الشافعى يقول فى
الكلام يحل ولا يجعل بينا نهر (قوله وكذا على الطلاق من ذراعى) قال فى البحر وإذا لم يقرن بالعدد وقع فى ذراعى
العمل فضاء لادبائه فهو أنت طالق من هذا العمل كفى البزنية وغيره وهو يدل على أنه لو قال على الطلاق من
ذراعى لا أفضل كذا كما يفتى به المروم أنه يقع قضاء بالاولى اهـ قال المتقدم حاشا خذ منهم من هنا يقع على

دين فقط (وقى أنت الطلاق) أو طلاقاً أو
أنت طالق الطلاق (أو أنت طالق طلاقاً تقع
واحدة ربيعة ان لم يوشبها ونوى) يعنى
فالمصدر لأنه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق
فالمصدر لأنه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق
أخرى وقفا ربيعة بل لو مدخولاً بها كقوله
أنت طالق أنت طالق نوى (واحدة أو اثنين)
لأنه صريح بمصدر لا يحتمل العدد (فان نوى
ثلاثاً ثلاثاً) لأنه فرد حكمى (وإذا كان
الثنتان فى الألفاظ) وكذا فى حرة بقدمها
(الثنتان فى الألفاظ) ولكن يرمى فى الجرائم سهو
(بغير نية الحكمية) وكذا فى الجرائم سهو
تستعمله الطلاق يلزم فى الحرام يلزم
وعلى الطلاق وعلى الحرام يلزم فى الجرائم
لما عرف ولو لم يكن له أصالة يكون بينا فكم
بالثنت تصح القدورى وكذا على الطلاق
من ذراعى بحر

من يقول على "الطلاق" من قرائحه وجعله أولى وأتم خبير بأنه في المقام عليه قد ساطب المرأة التي هي محل
 الطلاق ثم ذكر العمل بالطلاق لم يكن حقيقته حسا ولا نمر عا فلا يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف
 الفالب إلى غيره بلا دليل بخلاف على "الطلاق" من ذراعي لأنه لم يصفه إلى محل بل أضافه إلى ما ليس بمحل وهو إذا
 ضم إلى محل وإلى ما ليس بمحل كالأول لا مرأه ولا رجل أول امرأة أجنبية أحدا كما طالق لا يقع فكيف إذا
 أضافه إلى غير محل ومات ظله الأول قال لا جنية أو بهيمة أنت كذاب قالوا الوضعية يد على رأس امرأته وقال هذا
 منته طالق لا تطلق فكيف إذا أضافه لذراع نفسه الذي ليس بمحل له أصلا وهو لو قال أنا منك طالق لافاه وهو
 كلام وجهه أحسن (قوله ولو قال طلاقك على لا يقع) لاحتمال أن يكون مراده حرام والطاهر أنه إذا نوى
 واجب على أو فرض كان في حكم ما بعده (قوله المختار لا) أي وان نوى وقبل ثم بالنية وصحح بغير (قوله المختار ثم)
 أي الوقوع في الكل لأن الطلاق لا يكون واجبا أو تابلا حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت إلا بعد الوقوع بغير
 رقة قال الكمال الحق نعم أي لاحتمال الدعاء كما يقع فهو كغيره قال المتقدم ويقع في عصرنا ظهيرا بطلب
 الرجل البرائة من المرأة فتقول أبرأك الله وكانت ساذنة الفتوى وكتب بمقتضاها فتدركه الاستقامي
 (قوله بالتشديد) أي بتشديد اللام أما بسكونها فهو من الكتاب كذا في الهندية (قوله وقع) أي من غير نية لأنه
 صريح (قوله وكذا باطل بكسر اللام) أي لو قال باطل بكسر اللام وقع بلانية كذا في الخانية (قوله وضعا) يقع
 في هذا ما أحب التهرج حيث قال وينبغي أن يكون الضم كذا إذا هراقة من لا يتنظر بخلاف الفخ فانه يتوقف
 على النية اه قال السيد المحوى وفيه تأمل ووجهه انه ينبغي أن يتوقف على النية في الضم فانه إذا لم يتنظر
 الحرف الذي بعد اللام لم تكن ماذة طلق موبوءة ولا ملاحظة فلا يكون الطلاق بها صريحا لا يحتاج إلى نية
 بخلافه على لغة من ينتظر الاثر أبو السعود (قوله لانه ترخي) أي على لغة من يتنظر في الأول وجه لا يتنظر
 في الثاني فانه أحسن (قوله وأنت طال بالكسر) في التهرج من الخانية لو حذف الفاص من أنت طالق فان كسر
 اللام أو كان ذلك في مذكاة الطلاق وقع بلانية والوقوف عليها ووجهه صاحب الخانية بأنه ترخي وظله
 الكمال بأنه انما يكون التبرار في النداء وفي غيره اضمارا في الشرور وبيان الترخي لغة يقال على مطلق الحذف
 كائن عليه الجوهري وغيره وهو المراد هنا فالمناسب للشارح أن يزيد بعد قوله بالكسر أو حال مذكاة الطلاق
 (قوله والوقوف على النية) أي بأن فغ أوضم ويزاد ولم يكن في مذكاة الطلاق على ما قاله في الخانية (قوله كمالو
 تخرج به أو بالعق) بأن قال أنت طال في أو أنت حر فانه يتوقف على النية على ما جزم به صاحب البدائع
 ومقتضاه الشرح من أن طال في صريح لا يتوقف على نية بناء على ما في الخانية في المثل نصان مشى على
 أحدهما سابقا ويرى هنا على الآخر (قوله عن التصحيح) أي تصحيح العلامة فاسم (قوله التصحيح عدم الوقوع
 برحمتك طلاقك) لأن الرهن لا يفيد زوال الملك وقيل يقع لأن الرهن لا يكون إلا في الموجود ووجود الطلاق
 يقتضي وقوعه (قوله وقوه) كونهت وأودعتك طلاقك كما في التهرج والمراد بالمراد قوله أعزتك طلاقك
 وقولي أنا طالق (قوله وإذا أضاف الطلاق إلخ) المراد الإضافة المعنوية (قوله كانت طالق) أو كذا أو جيعتك
 أو جيعتك وأن من أنت شعيرة ذاتها فيكون الطلاق مستندا إلى جيلتها وذكر هذا مع علمه سابق فقيده ما بعده (قوله
 كالرقبة) فانه قد عبر بها عن الجملة في قوله تعالى قصير رقيقة حلبي (قوله والعنق) هو الرقبة كلفي الصباح وعبر به
 عنها في قوله تعالى فقلت أعناقهم لها خاضعين (قوله والروح) مثله النفس قال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن
 للنفس بالنفس ومذكاة المصنف أولى مما ذكره الزيلعي أن الإضافة إلى الروح والجسد من الإضافة إلى الجملة لأن
 الروح جزء من الإنسان وكذا الجسد لتركبه منهما فكل جزء والبدن مرادف للجسد عرفا وقول الشارح الأطراف
 ما خلا الخ فترمه في كتاب الصلاة وهذه التفرقة غير متعارفة والمقام غير محتاج إليها والأطراف اليدان والرجلان
 والمراد ما بين الرأس وقد صرح به في المهر (قوله والفرج) عبر به عن الجملة فيما روى لعن الله الفروج على السروج
 وهو غريب جدا نهر (قوله والوجه) عبر به عن الذات في قولهم جاني وجوه الناس أي أعينهم وفي قوله تعالى
 فريق وجهه بذلك والجلال والأكرام على تأويل الخلف أن المراد بالوجه الذات (قوله والرأس) يقال أمرى حسن
 خدامه فاسكننا لها (قوله بخلاف البضع والوبر) قال في البصر الاست وان كان مرادا فالدبر لا يلزم مساواتهما
 في الحكم لأن الأمتلذه هالكون اللفظ بعد بر به عن الكل الا ترى أن البضع مرادف للفرج وليس حكمه هنا

ولو قال طلاقك على لا يقع ولو زاد واجب
 أو لازم أو ثابت أو فرض هل يقع قال
 البزازی المختار لا وقال القاضي الطحاوي
 المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يقتضية
 قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني
 طالقاً واطلقت أو بامطلة بالتشديد وقع
 وكذا باطل بكسر اللام وضعا لانه ترخي
 أو أنت طال بالكسر والوقوف على النية
 كالتبرج به أو بانتي وفي التهرج التصحيح
 التصحيح عدم الوقوع برحمتك طلاقك
 هو إذا أضاف الطلاق إليها كانت طالق
 (أولى ما به به عنها كالرقبة والعنق والروح
 والبدن والجسد) الأطراف داخلية
 في الجسد دون البدن (والفرج والوجه
 والرأس) كذا الاست بخلاف البضع والوبر

كلكمه في التعبير (قوله والدم) المناسب اسقاطه لذكره بعد في محله وانما ذكر الدم هنا مع ذكره فيما قبله لانه
 مراد منه هو الاستفاد من الخطي وقدره ملو الدم بعينه عن الجمله في الكثرة دون الإطلاق والحق وكان التقاطع
 جريان العرف فيها دونها وصح في الجوهره الوقوع به ولو اسند الى العرف وقع لانها بما يعبر بها عن الكل يقال
 من المقوم وهو عين في النفس افاده صاحب النهر (قوله كصفها وثلثها) الى عشرها وكذا لو اضافته الى جزء من
 ألف جزء منها كافي في الدراستى لانه محلي لسائر تصرفات كالبيع الا انه يميز في غير الطلاق وقال شيخنا زاده
 انه يقع في ذلك الجزء ثم يرسى الى الكل لشيوعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئه) عنه لقوله أو الى جزء من مائة
 (قوله ولو قال نصفك الا على الخ) اشار به الى أن تقسيمه بالجزء بالشافعي ليس للاعتراض عن المعين بل الحكم واحد
 كافي هذه المسئلة (قوله وقعت بضاري) ولا نص فيها عن المتقدمين ولا من المتأخرين هندية (قوله فأنق بعضهم)
 أي بعض مشايخ بطريق الموجود حال الحادثة بطلقة تقرر الى أن الرأس في النصف الاعلى فيصير مضيفا للطلاق
 الى رأسها (قوله علا بالاضافتين) لأن الرأس في النصف الاعلى والفرج في النصف الاسفل فيصير مضيفا للطلاق
 الى رأسها بالاضافة الى النصف الاعلى والى فرجها بالاضافة الى النصف الاسفل محبط ولو قال لا مائة فانت
 طالق وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط ان كنت محد حوله طلقت ثلاثا وان غير محد حوله طلقت واحدة وكذا اذا
 قال أنت طالق طالق أو ثم طالق أو طالق طالق كذا في السراج ولو قال أنت طالق وكذا في الجمله ثلاثا وقال حنيت
 بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة انها مهادين فقط خاتمة متى كثر لفظ الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو
 يتعد الطلاق وان منى بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله يا مطلقة أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو قال
 طلقتك فانت طالق لا يقع أخرى الاباقية ظهيرة والكل من الهندية (قوله أو الوجه) أي منك (قوله بل من
 العضو) يقر بتعد كرمك ووضع اليد في الأخيرة (قوله وأشار الى رأسها) مقتضا الوقوع فبالاشار الى الرقبة
 بدون وضع يد وقال هذا العضو طالق قياسا على ما ذكره الشارح أبو السعود (قوله وقع في الاصح) كان القرقي أنت
 الجمع من اشارة القول وروى اليد بعد ارادة الجمله بخلاف انفراد الاشارة فانه قد يراد به الجمله معها (قوله
 بخلاف ما يروى في اليد) أو رده على يد المدعي بان اليد بعد ارادة الجمله بخلاف انفراد الاشارة فانه قد يراد به الجمله معها (قوله
 عليه وسلم على اليد ما أخذت وجب بانه مدون في كلامهم في العرف المشهور وما أجاب الشارح من أنه مجاز والملافة
 الجزئية ومثل اليد ما أشبهها قال في البحر وسامه انه ثلاثة صريح منع فسادا لانه سكال رقبة وكذا لا يقع بها
 الاباقية كاليه وما ليس صريح بها ولا كتابة لا يقع به وان نوى كاريق والسنة والشعر والظفر والكبد والقلب
 (قوله لا يشبه الحرة) أي من الكل فهو كتابة تمل العلامة الخوي من المحاكمات لجلال زاده ما فيه يجب أن يقال
 في أمر الطلاق الا اذا أشبهت اليد والرجل باللسان التركي فانه ما فيه يعبر بها عن الجمله والذات (قوله لانه
 لا يعبر به) أي بالمد كورب هذه الالفاظ (قوله فلو هو قوم به) أي بما ذكره ولا خصوصية له بل لو هو وباي عضو كان
 كذا ذكره أبو السعود وان الدور (قوله وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة) كالظهار والايلا والعقود
 القصاص والعناق حتى لو أعتق اصبه مثلا لا يقع افاده في البحر وان قال لأقرب رأسك أو وجهك أو وضعتك
 أو به تأشير أو رأسك على ظهر أمي كن موليا ومظاهر اتفاقا وان اضافته الى اليد مثلا لا يكون موليا ولا مظاهرا
 عندنا خلافا لقر والشافعي (قوله لا الحل) كالنكاح أي فانه لا يصح ولو اضافته الى جزء من مائة حتى لو تزوج نفسه
 لم يصح النكاح احتياطا كافي في البحر وكذا يقال اذا اضافته الى ما يعبر به من الجمله فانه لا ينعقد كما خبيد كلامه
 فالتفصيل السابق محله أسباب الحرمة لا الحل وقوله اتفاقا اشار به الى الرد على الزيلعي حيث ظن ان الجزء الشائع
 محل النكاح (قوله وجزء الطلقة) مبتدأ خبره قوله بطلقة وتعبيره بالجزء اولى من تعبيره بالكل والنصف والثالث
 كما افاده في البحر حيث قال ولو قال وجزء الطلقة بطلقة لكان وجزءا مثل واحد من أسباب حرمة بانه حصة
 الاباض (قوله ولو من ألف جزء) بأن يقول أنت طالق جزء من ألف جزء من طلقة (قوله لعدم التجزئ) أي
 في الطلاق فذكر جزءه مسكذ كركه كالعموم من بعض القصاص فانه ممنوع كله (قوله ولو زادت الاجزاء)
 مع الاضافة الى الصغير كانت طالق نصف طلقة وثلاثا وربعها فقد زادت الاجزاء الى الواحدة بنصف المسدس
 تنفع به طلقة أخرى (قوله وكذا) يعني لو زادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث طلقات ولو كانت طلقتين وثلاثا
 ارباعا وأربعة اجزاء على طلقتين وقع ثلاث طلقات ولو كانت طلقتين وثلاثا وقع ثلاث طلقات

والدم على المتبادر خلاصة (أو) اضافة الى
 جزء من مائة منها) كصفها وثلثها (وقع) لعدم
 تجزئه ولو قال نصفك الا على طالق واحدة
 ونفقت الا مثل ثنتين وقعت بضاري فأنق
 بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث علا بالاضافتين
 خلاصة (واذا قال الرقبة منك أو الوجه
 أو وضع يده على الرأس أو المني أو الاصح)
 وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح
 لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن الرأس طالق
 حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق
 وأشار الى رأسها وقع في الاصح (كما)
 تفصيل في الطلقة في أي يدين يقع (كما)
 لا يقع (لو اضافته الى اليد) الاباقية المجاز
 (والرجل واليد والشعر واللسان والاذن
 والظفر والظفر والظفر واللسان والاذن
 والقسم والسد والظفر واللسان والاذن
 والعرق) وكذا الذي والدم جوهره لانه
 لا يعبر به من الجمله فلو هو قوم به عنها وقع
 وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة لا الحل
 اتفاقا (ويزن الطلقة) ولو من ألف جزء
 (طلقة) لعدم التجزئ ولو زادت الاجزاء
 وقع أخرى وهكذا ما لم يقل نصف طلقتين
 وثلاث طلقة فمدس طلقة فيقع الثلاث

ذات برين وكذا واحدة في ثلاثة واحدة ذات أبراء ثلاثة والتطليقة الواحدة وان كثرت أبرؤها ولا تصير أكثر
من واحدة منع (قوله قلات) لانه نوى ما يحقه كلامه لان الظرف يجمع المظروف والواو للجمع فيصير أن يراد
معنى الواو اطلاق الجميع (قوله لومد دخولا بها) ولو حكمنا لشمع التثنية بها فان الطلاق في العدة يلحقها الحياطا
وهو الاقرب للصواب قاله الشرنبلالي في شرح الوهبانية (قوله لانه لم يبق للتثنية محل) لانه لما قال أنت طالق
واحدة طلقت باثنا لا الى عدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله قلات) قال في الصرارة معنى مع بني ثابت كقوله تعالى
وتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة (قوله مطلقا) مدخولا بها أو لا حلبي (قوله لانه) أي من قوله لانه يكثر
الابراء الا افراد حلبي (قوله فكما تر) أي يقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وقتان في غيرها
وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا حلبي (قوله الى الشام) هو بمنزلة ساكنة وتختص أبو السعود عن الصباح (قوله
واحدة وجمعة) لوصفه اياه بالقصر لان الطلاق متى وقع وقع في جميع الدنيا وفي السموات فلم يثبت بهذا اللفظ
زيادة شدة وهو ليس بحجم فلا يحق الوصف بالقصر فيكون الوصف به راجعا الى حكمه وقصره بكونه رجيا
(قوله بطول) مثله العظم نهر (قوله يقع للمال) تفسير لقوله تضيير فطلق في الحال وان لم تكن في الدار ولا بمكة
والطل والنهر وكذا في الثوب تطلق وان كانت لابسة غيره وانما صح تعليق الطلاق بالزمان دون المكان لان
الطلاق فعل وينه وبين الزمان مناسبة من حيث انهم لا يبقوا له ما فكما هو جدران بذهبان وللمكان بقاء فكان
اختصاصه بالزمان أقوى (قوله كقوله أنت طالق مريضة أو مصلية) لان الطلاق لا يخص بهما فيقع حالا
(قوله لا قضاء) لما فيه من التخصيف على نفسه بجر (قوله فيه ملق) حذف على قوله وبصدق وقوله به أي بالشروط
المدكور في الصور (قوله كقوله الى سنة) هو كقوله اذا مضت سنة (قوله أو رأس الشهر) رأس الشهر يوم وليلة
من أوله كقوله في وقوله أو الشئ يقال فيه ما قبل في السنة فاذا مضى الشئ طلق ولو قال أنت طالق في الليل
والنهار طلقت واحدة ولو قال أنت طالق في الليل وفي النهار يقع ثتان ولو قال أنت طالق في ليلا ونهارا طلقت
في الحال (قوله تعليق) لوجود حقيقة بجر (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجهك فانه لا فرق بين العمل
الاعتباري وغيره كما في الجز (قوله لان الظرف يشبه الشرط) فهو زمان يكون في معتارا لان الشرطية
فيكون تعليقاً ومنتقياً والمناسبة بينهما أن كل واحد منهما للجمع فان المظروف يجمع الظرف والظرف يجمع
والشرط يجمع المنروط ويسبقه (قوله تعبير) لانه جعله على المعلول وقد أفاد الكلام تحقق
العلة فيتحقق المعلول وهذا ظاهر فيما اذا كانت من ذوات الحيض وأما اذا كانت صغيرة فالظاهر الوقوع اعتبارا
لظاهر اللفظ ويجوز (قوله ولو بالبا تعليق) لان الباء مستعارة للشرط كانت طالق بمشئة اقه تعالى (قوله غنى
تخصيص أخرى) قال في البحر عن النهي لو قال أنت طالق في مرضك وهي حائض لم تطلق - حتى تغبر من
أخرى لانه عبارة عن دور الدم أو نزوله لوقته فيكون فعلا فصار شرطا كافي لدخوله الشرط يستبرأ
في المستقبل لان الماضي ولو قال أنت طالق في حيضة أو في حيضك لم تطلق حتى تغبر وظاهر لان الحيضة
اسم للحيضة الكاملة لقوله صلى الله عليه وسلم في سبأ أو طامس الا لاوطأ الحبالى - حتى يضعن حملهن ولا الحبالى
- حتى يستبرأن بحيضة وأراد بها كمالها اه - والحاصل أنه ان ذكر الحيضة بالثناء المنة من فوق كان تعليقاً
لطلاقها على الظاهر من حيضة مستقبلة وان ذكره بغير ثناء كان تعليقاً على رؤية الدم بشرط أن يند ثلثا كذا
في شرح تلخيص الجامع حلبي (قوله وفي ثلاثة أيام تعبير) لان الوقت يصلح طرفا لكونها طائفا وهي اذا طلقت
في وقت طلقت في سائر الأوقات بجر (قوله وفي مجي ثلاثة أيام تعبير) لان المجي فعل فلم يصلح طرفا فصار شرطا
بجر (قوله سوى يوم - لانه) لان الشرط تعبير في المستقبل أي لا في الماضي ومجي اليوم يكون من أوله وقد مضى
بجره أوله بجر (قوله لغو) وذلك لانه التكليف رقت فيه - وهو انما يقع جالالا - جعل الوقوع في زمان معين
حر الزمان يصلح للايقاع الا أنه منع مانع من ايضاحه في هذا الزمن المخصوص (قوله وقوله تعبير) لان القلبية ظرف
متبع فيصدق حين التكلم (قوله ان دفع حسنة تعبير) لانه - حيث دللت المرأة فكان فاصلا حلبي - واد اصار فاصلا
للتعليق فكان قوله في دخول الدار كلاما مستأنفا أو هو مرتبط بقوله حسنة فكله قال أنت حسنة في دخولك
الدار (قوله وان نصها لملق) لانه - حيث دللت للطلقة فلم يكن فاصلا حلبي - عن شرح الملق (قوله وسأل الكسافي
محمد الخ) أشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في منفيه من الباب الأول من بحث اللام فانه قال قيسه كتب

(وان نوى واحدة وثنتين قلات) لومد دخولا
بها (وفي غير الموطوءة واحدة) (قوله
لها (واحدة وثنتين) لانه لم يبق للتثنية محل
(وان نوى مع الثنتين قلات) مطلقا (و) يقع
(ثنتين في ثنتين) ولو (بذبة الضرب ثتان)
لما تر ولو نوى معنى الواو أو مع فكما تر
(و) بقوله (من هن الى الشام واحدة
رجعية) ما لم يستعمل بطول او كبير فبأنه
(و) أنت طالق (بمكة او في مكة او في الدار
او اطلق او الشمس او نوب ~~كذا~~ تعبير)
يقع للمال (كقوله أنت مريضة او أنت مصلية
او مصلية) او أنت مريضة او أنت مصلية
(و يصدق) في الكل (ديانة) لا قضاء (لو قال
عنيت اذا) دعات او اذا (البت او اذا
مرضت) ونحو ذلك فيتعلى به كقوله الى سنة
او رأس الشهر والشئ (واذا دخلت مكة
تعليق) وكذا في دخول الدار او في ليلا
نوب كذا او في ثلاث ونحو ذلك لان الظرف
يشبه الشرط ولو قال لدخولك او ليحلفك
تعبير ولو بالبا تعبير وفي مرضك وهي حائض
حتى تغبر أخرى وفي حيضك حتى تغبر
وتظهر وفي ثلاثة أيام تعبير وفي مجي ثلاثة
أيام تعبير مجي الثالث سوى يوم حلفه لان
الشرط تعبير في المستقبل ويوم القيامة لغو
وقبله تعبير وفي طالق طليقة حسنة تعبير وان
في دخول الدار ان رفع حسنة تعبير وان
نصها لملق وسأل الكسافي محمد الخ قال
لامرأته

الرشد إليه إلى القاضي أبي يوسف بسأله عن قول القائل

فان تفرق يا هند فالرق أين • وان تفرق يا هند فالنرق أشام

فأنت طلاق والطلاق مزينة • ثلاث ومن يفرق أعنى وأظلم

بلذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها قال أبو يوسف هذه مسئلة فحوية فقوية ولا آمن من الخطأ ان قلت فيها برأي ثابت النكاسي وهو في فراشه فأنته فقال ان رفع ثلاثا طلق واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر أن الطلاق انتم ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما يمسها جله معترضة كثبت بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى جهورا فوجهت بها إلى الكسائي • ٨١ ملخصا وتعقبه في فتح القدير بأنه بعد كونه غلطا بعيد من مقام معرفة الاجتهاد فان شرطه معرفة العربية وأساليبها الآن الاجتهاد يقع في الادلة السعوية العربية والذي تحله أهل المذهب في هذه المسئلة عن الذي قرأ القسري إلى محمد بن حسين وصلت إليه خلاف ذلك وان المرسل به الكسائي إلى محمد وهو ابن خاله ولادخل لابي يوسف أصلا ولا الرشيد ولحقا أبي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات الانفاظ إلى غيره وفي السور ذكر ابن جماعة أن الكسائي بعث إلى محمد بن حنبل فدفعها إلى فاذنهما ما تزانه أجاب بما سبق وهو أروى في تاريخ الخطيب البغدادي وذكره الحافظ السيوطي في حاشية المفتي أفاده الحلبي (قوله فان تفرق الخ) في النهر عن شرح الشواهد لللال الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء يرفق بضمها وانطرق بالضم وسكون الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقا ففتح الفاء واراوه وهو ضد الرفق وفي القاموس ان ما ضربه بالكسر كفرح وبالضم ككرم وأمين من العين وهو البركة وأشام من الشؤم وهو ضد الأمين وفي كرايين يعيش أن في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدأ أي فهو أي ٨٢ (قوله فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل (قوله والطلاق هجمة) أي معزوم عليه ليس بلفظ ولا لعب نحر (قوله وقامه في المفتي) حيث قال أقول ان الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع التثنية ولو وقع الواحدة أما الرفع فلان في والطلاق اما الجواز الجنس كما تقول زيد الرجل أي هو الرجل المستدبه واما للعهد المذكور مثلها في فمضي فروع الرسول أي وهذا الطلاق المدكور مزينة ثلاث فعلى الهدية تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحيد يستضي وقوع الثلاث إذا ما مني فأنت طالق ثلاثا فاما ما اعترض بينهم ما بقوله والطلاق عزينة ولان يكون من الضمير المستتر في عزينة ويستدل بالزم وقوع الثلاث لان المفتي والطلاق مزينة إذا كان ثلاثا أي جنس الطلاق وأما إذا قصد العهد فيكون الواقع ثلاثا وأظهر الاحتمالين إرادة العهد المذكور فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر أنه أراد كما أفاده البيت الأخير بجزء مختصرا (قوله وفيما علقناه على الملقى) عبارة بعد قوله كما يقع فاجاب لن رفع ثلاثا وقوع واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وان نصبها وقوع ثلاث لان معناه أنت طالق ثلاثا وما يمسها جله معترضة وهذا مفسد اللفظ وأما جرد الشاعر فهو الثلاث لقوله بعد فبيدج ان كنت غير رفيقة • وما امرني بعد الثلاثة مقدم

انتهت قال في النهر ان في قوله ان كنت تعاليمه واللام مقدرة أي لاجل كونك غير رفيقة والمقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أي ليس لاحد تقدم إلى أحشرة والالفة بعد تمام الثلاث ادبها تمام القرعة حلبي (قوله بقوله أنت طالق غدا الخ) شروع في إضافة الطلاق إلى الزمان وهو تأخير حكمه عن وقت التكلم إلى زمان يذكرك بعده بغير كلمة الشرط نهر عن الضاية طلاق لا مرأته أنت طالق غدا إذا دخلت الدار بلفظ ذكر الغد فيسقط الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت أي وقت كان طلق ولو قدم الشرط وقال ان دخلت الدار فانت طالق غدا انعلق طلاق الغد بالدخول اه ظاهرية وبه علم أن التقيد بالوقت انما يصح إذا لم يأت بعده تعليل لتعارض الإضافة والتعليل فيخرج انما أخيرا فاده في البحر (قوله يقع عند طلوع الصبح) أي الغجر الصادق ووجهه أنه ومنعها بالطلاق في جميع الذرة فيعين الجزء انه قل لعدم المزاحم (قوله وضع في الثانية نية العصر) لانه وصفها به في جز منه وهو بسوق بالاول والاخر (قوله أي آخر النهار) تفسير مراد والظاهر أنه لو أراد وقت الغصوة أو الزوال صدق كذلك (قوله قضاء) وقال لا تصح كالاول ولا خلاف في صحتها في بادئها والفرقة عموم متعلقها بدخولها مقدرة لاملحظ لظهور الفرق لانه بين صمت سنة وفي سنة وشرايين لاه ومن جرى حيث لا يبر الابن وم كله

فان تفرق يا هند فالرق أين
وان تفرق يا هند فالنرق أشام
فأنت طلاق والطلاق مزينة
ثلاث ومن يفرق أعنى وأظلم
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نصبها
ثلاث وقامه في المفتي وفيما علقناه على
الملقى (و) بقوله (أنت طالق غدا أو غدا
يقع عند طلوع الصبح وضع في الثانية نية
العصر) أي آخر النهار فاده ويصدق فيهما
(دانية)

وفي جري يرب ساعة وين قوله ان صحت شهر افعله حرجيت يقع على صوم جميعه بخلاف ان صحت في الشهر
حيث يقع على صوم ساعه على من المهر (قوله ومثله أنت طالق الخ) قال في البحر والبرق والشمس والوقت
العصر كالفد فيهما ومثل قوله في غدا قوله في شعبان مثلاً فإذا قال أنت طالق في شعبان فإن لم تكن له نية طلق
حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على الخلاف (قوله اعتبر اللفظ الاول) فيقع
في الاول في اليوم وفي الثاني في غدا لا يذهب كره اياه ثبت حكمه تنبيها في الاول وتعليقا في الثاني فلا يجعل التفسير
بذكر الثاني لأن المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التمييز (قوله ولو عطف الخ) قال في التبيين لأن المعطوف
غير الماعوف عليه غير أنه لا حاجة الى ايقاع الأخرى في الاولى لا مكان وصفها غدا بطلاق وقع عليه باليوم
ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان على (قوله كقوله أنت طالق بالليل والنهار) قال في البحر واستبعد من المستثنين
أنه لو قال بالنهار أنت طالق بالليل والنهار تقع طلقتان ولو قال بالنهار والليل تقع واحدة ولو كان بالليل انعكس
الحكم اهـ (قوله أو اول النهار وآخره) فان كانت هذه المقالة أول النهار وطلعت واحدة ولو قال بدلها أنت طالق آخر
النهار وأوله طلعت ثنتين ولو كانت في آخره انعكس الحكم كذا في البحر واستشكله في البحر فليراجع وعلت أن
التشبيه في وقوع الواحدة والثنتين (قوله وعكسه) بالجر عطفاً على مدحول الكاف أو بالنصب عطفاً على جملة
أنت طالق الخ وقد علم حكم العكس من النقل السابق (قوله واليوم ورأس الشهر) لو قدمه على قوله وعكسه
لكان أولى كما لا يخفى على فان قال هذه المقالة في اليوم اتحد الواقع ولو قال رأس الشهر واليوم تعدد (قوله
مق أضاف الطلاق لوقت الخ) ولو أضيف الى أحد الوقتين وقع عند آخرهما كقوله أنت طالق غدا أو رأس
الشهر يقع عند رأس الشهر وكذا اليوم أو غدا يقع عند الغد وان هاتين شعبان يقع عند آخرهما وإذا جاء فلان
وإذا جاء فلان فلا يقع الا عند مجيئه ساء وان علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما ما نحو إذا جاء فلان أو جاء فلان
فأيه ما جاء طلقت وان علقه بالفعل والوقت يقع بكل واحد تطبيقاً وان علقه بفعل أو وقت فان سبق الفعل وقع
ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل بجر (قوله كائن مستقبل) كاللوم وغدا (قوله اتحد)
لأنها تجعل مائة في غدا بطلاق واقع اليوم ولا حاجة الى التعدد (قوله طلقت واحدة في الحال وأخرى في الغد)
أما في قوله أنت طالق اليوم وإذا جاء غدا فلان الجب شرط معطوف على جملة الايقاع والمعطوف غير المعطوف
عليه والموقع للحال لا يكون متعلقاً بشرط فلا بد وأن يكون المتعلق ناطقة أخرى فان لم يذكر الواو كما إذا قال
أنت طالق اليوم إذا جاء غدا لا تطلق الا بطاوع الفجر فتوقف المنجز لا اتصال معنى الاول بالآخر كذا في البحر
وأما في قوله أنت طالق لا بل غدا فلا نه أراد بالاضراب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله و يقع بقوله بل غدا أخرى اهـ
على (قوله فطرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخره وقال محمد والثاني اوله تطلق رجعية لأنه أدخل الشك
في الواحدة بقي قوله أنت طالق ولهما ان الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجمعوا عليه
من أنه لو قال لغیر المدحول أنت طالق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف لكانت الثلاث اهـ على (قوله
لحالة منافاة للايقاع) وهي موته والوقوع وهي موتها (قوله كذا أنت طالق) التشبيه في كونه اقوالاً ضاقته
الى حالة منافاة وقيد بالطلاق لان حكم العتق يخالفه كما يأتي (قوله قبل أن أتزوجك) لا فرق بين أن يريد بشهر
أولاً ويقام ثم اربع المستل في البحر (قوله أو أمس وقد نكحها اليوم) أي فهو اقوالاً لأنه أسنده الى حالة منافاة
كافي التي قبلها انصار كالأول قال طلقتك وأنا نام أو صبي أو مجنون وكان جنونه معهوداً (قوله لان انشاء في الماضي
الخ) قال في البحر لأنه لم يسند الى حالة منافاة ولا يمكنه تخصيصه اخباراً فكان انشاء ما لان انشاء في الماضي انشاء
في الحال فيقع الساعة (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقفاً على أمس ثم (قوله وقبل بكسه) فإذا
قال أنت طالق أمس واليوم تقع واحدة لان ايقاعه في أمس ايقاعه في اليوم فكانه كثر لفظ اليوم مرتين قال
في البحر وهو مقتضى القاعدة من أنه اذا بدأ بالسكان اتحد ولو قال اليوم وأمس تقع ثنتان وهذا ما ذكره المتقدم
في شرح الكنز من الذخيرة وهو الحق كما في الحلبي (قوله وكان معهوداً) وان لم يكن معهوداً طلقت الحال (قوله
كان اقوالاً) لأنه أضاف الطلاق الى حالة معهوده تنافي صحة الايقاع فكان منكراً لا متزاهياً اهـ على ولا حاجة
الى هذه الجملة لفهمها من التشبيه (قوله كالأول بعد) أي بجزئته (قوله لا قراره بجزئته) على أقواله الثلاث
(قوله قبل موت) مثله قبل موتك (قوله لا تنفاه الشرط) ظاهر كلامه أن الجملة فيها شرط ولم يوجد وليس كذلك

ومثله أنت طالق شعبان وفي شعبان (وق أنت
طالق اليوم غدا أو غدا اليوم اعني اللفظ
(الاول) ولو عطف بالواو يقع في الاول
واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله أنت طالق
بالليل والنهار وأول النهار وآخره وعكسه
او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى أضاف
الطلاق لوقت كان مستقبل بمجرى عطف
فان بدأ بالسكان اتحد وأما المستقل تعدد
وفي أنت طالق اليوم وإذا جاء غدا أو أنت
طالق لا بل غدا طلقت واحدة في الحال
وأخرى في الغد (أنت طالق واحدة ولا
اومع موتاً) مع (موتك لغو) أما الاول
فغير الشك وأما الثاني فلا ضاقته لحالة
منافاة للايقاع والواقع (كذا أنت طالق
قبل أن أتزوجك أو أمس) قد نسكها
اليوم) ولو نكحها قبل أمس وقع الآن لان
الاتحاد في الماضي انشاء في الحال ولو قال
أمس واليوم تعدد وبعبارة أخرى
عكسه (أو أنت طالق قبل أن اخلق أو قبل
أن تخلق أو طلقتك وأما ما في (بجلاوي)
مجنون وكان معهوداً كان اقوالاً (بجلاوي)
قوله (أنت حرجيت) أن اشتريك أو أنت حرج
أمس وقد اشتراه اليوم فانه يعنى كما يعنى
(لو أقر بعد ثم اشتراه) لا قراره بجزئته (أنت
طالق قبل موتك بشهرين أو أكثر ومات قبل
مضى شهرين لم تطلق) لا تنفاه الشرط

فان الشرط ما كان على خطر الوجود والموت المضاف الطلاق الى ما قبله بكذا كائن لاحالة ذلك كان معززا لوقت
 المضاف اليه الطلاق واجيب بان الخطر متحقق بالنظر الى الموت المقيد بكونه قبل كذا ولا شك انه قد يكون كذا
 وقد لا يكون (قوله وان مات بعده) أي بعد الشهرين وكذا الحكم اذا مات على رأس الشهرين (قوله طلق
 مستندا) عند الامام ولا تطلق منه هذه او ترث منه وسياق ان الصحيح عنده ان العدة انما تجب من وقت الموت
 وان استند الطلاق (قوله لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث) (بعض) أي المتبين بثلاث (بعض من التباس
 الطرف بنظروقه وقد تبع في هذا صاحب الدور وهو قد جرى على قول ضعيف والصحيح ان العدة من وقت الموت
 وترثه عند الامام اذ لا يظهر الا عندا في (قوله الميراث لما فيه من ابطال حقها المطلق بما له عنده) فانه فان كانت
 العدة تابعة للعلاق ثبت مع ثبوته لانها اثره لاجب بان العدة تثبت مع الشك ولازم الشيء يختلف عنه لما تضمن له
 كختلف الحكم عن الهلة كاطلاق الميراث اذ اعين بعدة منى ثلاث (بعض) اكل من امرأتين قال لهما احدا كاطلاق
 كانت العدة على التي هي منهما من وقت البساق واذا وجبت العدة من وقت الموت كان فارا الا في وقت وقف مرض
 فتعدت بأبعد الاجلين فالصحيح انه على قوله لا يقع طلاق أصلا وترثه وتعدت عدة الوفاة وعنده يقع الطلاق
 مستندا والعدة من وقت الموت وتقدر بأبعد الاجلي وترثه (قوله أنت طالق كل يوم) هو قول الثلاثة وقال زفر
 يقع ثلاث في ثلاثة أيام بجمعة (قوله أو كل جمعة) محله ما اذا نوى كل جمعة نكاحا على الدهر ولم تكن له نية
 وان كانت نيته على كل يوم جمعة فهو طالق في كل يوم جمعة حتى تين بثلاث بجمعة (قوله أو رأس كل شهر) الاولى
 حذف رأس لانها في هذه الصورة تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة بخلاف كل شهر فانها تطلق واحدة لانه في
 الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك في الثاني فأخذه في البصر (قوله فان نواه كل يوم) بان نوى أن تطلق كل يوم
 ناطقة أخرى فصيح نيته بجمعه ومثله كل جمعة (قوله والاصل الخ) قال في البصر والفرق أن في لظرف والزمان
 انما هو ظرف من حيث الوقوع فيه فيلزم من كل يوم فيه وقوعه في الواقع بخلاف كون كل يوم فيه الاتصاف
 بالواقع اذ ومع وعند وكما مضى الخ مثل في (قوله وفي الخلاصة أنت طالق) فيه مخالفة لقول الشارح اومع ولم يرد
 عليه الا بذكر انقول المطلق وهو ناطقة ولا يظهر فارق فأخذه الخاطي (قوله تطلق الاخرى) أي عقب موت
 احدها لوجود شرطه حيث نكحها وبلفظ قوله الا ان لما استذكره قاله الخبي (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي
 وهو ما دل عليه قوله حيث نكحها أي حين اذ ماتت الاخرى قبلها (قوله تقدم به شهر) مفهوما انه اذا قدم قبل
 الشهر لا يقع العلق (قوله وقع الطلاق مقتصرا) قال في المنع فان قلت ما الفرق بين هذه وبين مثله الموت
 المتقدمة حيث وقع في الاولى مستندا وفي الثانية مقتصرا قلت اجيب عنه بان الموت ليس بشرط لان الشرط
 ما يكون فيه خطر الوجود كالقدم والموت كائن لاحالة فصار كقوله أنت طالق قبل رمضان بشهر يقع الطلاق
 في أول شعبان اهـ سلبى وقد يخدش هذا الفرق بما سبق (قوله علم الخ) الداعي الى ذكر هذه العبارة قوله سابقا
 مستندا وقوله هناك مقتصرا (قوله ان طريق ثبوت الحكم) المراد بنس الطريق فصيح الاخبار بقوله أربعة (قوله
 كالتعليق) صورته أن يقول ان دخلت الدار فأت طالق فان الدخول ليس بعلته حال التلفظ به وينقلب عليه عند
 وجوده لوقوع الطلاق به والمراد بالتعليق المعلق عليه (قوله ثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق
 والعناق وغيرهما (أي من المنع) (قوله بشرط بقاء الحمل كل المدة الخ) هذا جواب سؤال أشار اليه في المنع قوله
 فان قلت لا فرق بين الاستناد والظهور وهو التبين قلت الفرق بينهما ما اختلاف الشرط فان شرط الاستناد
 قيام الحمل حال ثبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم الى الوقت الذي استند اليه كافي النصاب
 فركاة وليس ذلك بشرط في التبين حتى لو قال ان كان زيدا في الدار فأت طالق فغاضت ثلاث حضن ثم طلقها
 ثلاثا فها هو انه كافي الدار في ذلك الوقت لا تقع الثلاث لانه تين وقوع الاول وان ايقاع الثلاث كان بعد
 انقضاء العدة كذا حقه الشيخ اكل الدين وغيره اهـ سلبى (قوله بين الحول) أي حين قامه (قوله مستندا لوجود
 النصاب) الاولى أن يقول مستندا لوجوده أو له أي الحول بشرط وجود النصاب كل المدة والمراد لا بعدد كاه
 في الاثناء لانه اذا عدم جمعه ثم ملك فصاها آخر ولو بعد الاول بمساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله والتبين) الاولى
 بالتعريف أن يقول والتبين (قوله فتعدت منه) أي من حين القول (قوله اومع لم أطلقك) مثل متى حين
 وزمان وحيث ويوم فلو قال بين لم أطلقك تطلق حين سكنت وكذا اذ كان لم أطلقك وحيث لم أطلقك

وان مات بعده طلق مستندا (قوله لا قول المدة
 لا عند الموت) فائدة انه (لاميراث لها)
 لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث (بعض
 قال لها أنت طالق كل يوم) أو كل جمعة
 أو رأس كل شهر (ولانية لا تقع واحدة) فان
 نواه كل يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند
 أو كلمة منى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة
 والاصل انه متى نكحها طلق مع كل يوم
 ثم قد دوف في الخلاصة أنت طالق مع كل يوم
 ناطقة وقع ثلاث في الحال (قال أطول كما
 عمر طالق الا ان لا تطلق حتى تقوت
 احدها ما تطلق الاخرى) لوجود شرطه
 حيث نكحها (قال أنت طالق قبل قدم زيدا
 بجمعة قد قدم بعد شهر وقع الطلاق
 مقتصرا) اعلم أن طريق ثبوت الحكم
 أربعة الانقلاب والاقتصار والاستناد
 والتبين فالانقلاب ضرورة ما ليس بعلته
 كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال
 والاستناد ثبوته في الحال مستندا الى ما قبله
 بشرط بقاء الحمل كل المدة كالزوم الزكاة حين
 الحول مستندا لوجود النصاب والتبين
 ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان
 زيد في الدار فأت طالق وتبين في العدة
 وجوده فيها تطلق من حين القول فتعدت منه
 (أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك
 أو في ما لم أطلقك)

المجاز عند البعض وهو الصحيح لأن جمل الكلام على الجواز أولى من حمله على الاشتراك والمشهور أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس والنهار من طلوعها إلى غروبها ووقول الشارع اليوم بالتعريف الأول ذكره منكر الما في البحر اعلم أن اليوم إنما يكون لمطلق الوقت فيما لا يتجدد إذا كان اليوم منكر أما إذا كان متجدداً لم يندم التي العهد المحضوي فإنه يكون ليأبى النهار (قوله حتى قرن الخ) يدل من قوله حتى أضيف لأن الجمهور على اعتبار الامتداد وعدمه في المظروف ومن المشايخ من تسامح فاعتبر ما أضيف إليه اليوم وحاصله أن الصور أدبوع لأنه إما أن يكون المضاف إليه ومظروف اليوم مما يمتد كقوله أمر ليديك يوم يركب فلان أو يكون من غير الممتد كقوله أنت طالق يوم يقدم زيد وفي هذين لا يختلف جواب المشايخ أن اعتبر المضاف إليه أو المظروف أو يكون المظروف ممتداً والمضاف إليه غير ممتد كقوله أمر ليديك يوم يقدم فلان أو يكون المضاف إليه ممتداً والمظروف غير ممتد نحو أنت حر يوم يركب فلان واختر وافهم على اعتبار المظروف في أمر ليديك يوم يقدم زيد فقدم لئلا لا يكون الأمر مبدعاً اتفاقاً في أنت حر يوم يركب زيد فركب الملاءة حتى اتفاقاً أو ما من تسامح واعتبر المضاف إليه دون المظروف إنما اعتبره فيما إذا كان المظروف والمضاف إليه مجتمعين أو غير مجتمعين معاً فلهذا خلاف في الحقيقة بهر مختصا عن الكشف والتلويح (قوله بفعل) مراده بالهمل الثقيل ولو عجز به لكان أولى لأن الأمر بالبدل لا يمتد من الأفعال مرفاً (قوله يستوعب المدة) أشار به إلى ما ذكره في البحر من أن المراد بالامتداد امتداد المكان يمكن أن يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لأنهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أن التكلم مما يمتد زماناً طويلاً لا يمكن أن يمتد بحيث يستوعب النهار (قوله يراد به مطلق الوقت) لكن لو قال صليت به بياض النهار صدق قضاءه لأنه نوى حقيقة كلامه فيصدق وإن كان فيه تحقيق على نفسه ذكره زيلعي وكل ما صدق فيه قضاء صدق ديانة من غير عكس فان قلت كثيرا ما يصدق الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت مثل اركبوا يوم بأنكم الصدق وأحسنوا الظن بالله تعالى يوم يأتكم الموت وبالعكس في مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حر يوم تنكحني الشمس قلت الحكم إنما هو عند الإطلاق والخاص من الموانع ولا يمنع مخالفة مجموعة القرائن كما في الأمثلة بغير (قوله كما يخاف العيلاق) أي مطلق في أي وقت في قوله أنت طالق يوم تزوجك (قوله أوبرى) بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكتابات أفاده الحلبي (قوله ليس بشئ) لأن عملية لطلاق انحاض فاقعة بها لابه فالأضافة إليه إضافة إلى غير محله فيخبر خبر وأشار به إلى أنه لو ملكها العلاق فطاعة لا يقع لما قلناه بغير (قوله أو أفاعليك حرام) الأولى الأيمان بالو (قوله لازالة الوصلة) أي وصلة النكاح أفاده صاحب البحر (قوله وها) أي ازالة الوصلة وازالة الحل (قوله مشتركان) بصيغة اسم المفعول أي مشتركين ان بين الزوج والزوجية فيصير اضافةهما إلى كل منهما ماعلا بحقيقةهما (قوله حتى لو لم يقل الخ) الأولى أن يقول ولو لم يقل منك ويكفر من محترز التقييد بمنك وعليك في تصوير المصنف وقد وجد في بعض النسخ كذلك ولا وجه للتفريع قال في البحر قيدنا بقولنا منك وعليك لأنه لو قال أفاعليك أو أباتت نفسي ولم يقل منك أو حرام ولم يقل عليك لم يلق وان نوى لأن المينونة متعددة كما في المهرج أي فيصور أن تكون امرأة أخرى فزيد ما بقوله أباتت منها أو حرام عليها حلبي (قوله ان نوى) هذا التقيد في أنت حرام جازي أصل المذهب أما على ما به الفتوى فيقع بلانية كما يأتي في الإبداء الحلبي (قوله وان لم يقل مني) رذبه على الأكل حيث ذكر في خزانته أنه إذا لم يقل مني يكون باطلا وهو موهوم ومحله في الصورة المذمومة بعد (قوله بلانية) لأنه صريح في إبطال النكاح (قوله مع عتق مولدك بالخ) عبر بالعتق من الاعتاق بجواز من استعارة الحكم لله وإعمال في الفعل وهو بالهمل على اعتبار كونه اسم مصدر كاجبني كالأصل زيد نهر (قوله رة) أي لزوج المعلوم من انقام (قوله لوجود الطلاق بعد الاعتاق) أي لكون الاعتاق شرطاً للطلاق فوجد تطبيق التثنية بعده فصار للعتق التأخر من الاعتاق فيقع الطلاق التأخر من التطبيق بعده فيصادفها حرة فيحلل الزوج الرجعة بهر وهذا يدل على أن المراد بالعتق أثر الاعتاق لا الاعتاق ومنظر حكم ما ذكره بالا اعتاق وظاهر كلام ابن الكمال أن الحكم فيه مما قصد لكون مع تنزله الشرط (قوله لأنه شرط) اعترض بأن مع لغة أئمة على ما هو المشهور لا الشرط واجب بأنما قد بقي التأخير كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا أي بعده قال شرط المراد به التأخير أفاده العيني وقال السيد الجوزي مع هنالك أخيراً تنزله منزلة المقارنة تصق وقوعه للمقارنة كما هو الاستعمال الكثير الشائع فقط ما قبل أن كلمة مع القرآن فيكون منغلغاً

حتى قرن بفعل يستوعب المدة يراد به النهار
كلاماً صريحاً فإنه يصح جعله بيده يوماً
أو نهاراً حتى قرن بفعل لا يتوجه به يراد به
مطلق الوقت كما يخاف العيلاق فإنه لو قال
طلقتك شهر أسكن ذكر المدة له أو تطلق
للهال (أما منك طالق) أوبرى (ليس بشئ)
ولو نوى به الطلاق وتبين في البائن
والحرام (أي أفاعليك حرام) أو أفاعليك
حرام (ان نوى) لأن الأمانة لازالة الوصلة
والاعتاق لازالة المال وهما ما تتركز في مع
ولا إضافة إليه حتى لو لم يقل منك أو عليك
كم يتبع بخلاف آيات بائن أو حرام حيث يقع
ان نوى وان لم يقل مني أو لم يقل مني
بيدها شرط قولها بائن مني وشيخ بآياتك من
الزوجية بلانية (أنت طالق) يمين مع عتق
مولدك أياك فأعتق (بيدها طالق) فبين
والرجعة (لوجود الطلاق بعد الاعتاق)
لأنه شرط

لأنه أحسن من الطلاق الرجعي حيث تنقضي منه أثره بأشياء الثلاثة فإنه يقع به الثلاث ولا يدين إذا حال نويت واحدة
 بجر (قوله للبديعة) إنما كان بالثلاث الرجعي حتى (قوله أو كالجبل) أشار به إلى التشبيه بما يوجب زيادة في
 العظم وهو زيادة وصف البيئونة قال في البحر والمصلي أن الوصف بما ينفي عن الزيادة يوجب البيئونة وأما
 التشبيه فكذلك أي تنفي كل التشبيه به كراهة وجبة خردل وكسحمة لاقتضاء التشبيه الزيادة وفيه
 أن التشبيه قد يراد منه التلليل (قوله أو كاتف) التشبيه فيه يحتمل أن يكون في القوة ويحتمل أن يكون في العدد
 فإن نوى الثاني وقع الثلاث وإن لم يثبت الأول وهو البيئونة ونحو ما ذكره من ألف ومثل ثلاثة أما لو قال
 كعدد ألب وكعدد ثلاث فإنه يقع الثلاث بجر (قوله أو مل البيت) بوجه البيئونة به أن الشيء قد يلا البيت لعظمه
 في نفسه وقد علوه ككثرة فأجبه نوى صحت نيته وعند عدم ما يثبت الأقل بجر (قوله شديدة) الشدة تكون
 بالبيئونة (قوله أو عريضة أو طويلة) هذا كناية عن صعوبة التدبر لا يقال لهذا الأمر طول وعرض أي معب ثلثي
 وذلك في الطلاق بكونه بأشكال في البحر وقيد بما ذكر من الأوصاف لأنه لو وصف بما لا يوصف به بالغ الوصف
 ويقع ربعا فهو طلاق لا يقع هناك أو على أني بالماروان كان يوصف به ولا ينفي عن زيادة في أثره كقوله أحسن
 الطلاق لأنه أجهل أنه أهدل خيرة أكمل أفضل أتمه يقع ربعه أو تكون طائفة السفة في وقتها وإن نوى ثلاثا وهي
 ثلاث للثمة كذا في كافى الحاكم (قوله أو أخشنة) بالثمن أنهجة قبل التوثيق ويرجع إلى معنى الأشدنية (قوله
 أو أكبره) بالباء الموحدة أما كثره بالثمة أو المثلثة في حكمه قريبا (قوله بما يحتمل) هو البيئونة فإنه يثبت به
 البيئونة قبل الدخول للحال وكذا عند ذكر المال وبعد إذا انفقت الهبة بجر (قوله ثلاثا في الحرة) أما لو نوى
 ثنتين فيم فلا يصح لكونه عددا محصيا فأجبه صاحب البحر وظاهر ما في الشارح أن ثنية الثلاث تصح في جميع هذه
 الألفاظ وليس كذلك فأنه تصح في ثنية واحدة وعريضة لعدم احتمال الدلالة لها وعلة نوح اقتضى بأنه
 فص على الظنفة وانما يتناول الواحدة والثنية انما تصح في المحمل والتسام موضوعا للوحدة فلا تحتمل ثنية
 الثلاث أبو السعود (قوله فيصح) جواب شرط محذوف أي فأن نوى ثلاثا في الحرة وثنتين في الأثمة صح اه حلي
 (قوله لما نزل) أي في أول هذا الباب من أنه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاث في الحرة الثنتين في الأثمة
 فتصح نيته اه حلي (قوله كولو نوى) تشبيه في الصحة (قوله ونحو بائن) كالبنة وكل كناية قرنت طلاق بجرى فيها
 ذلك فيقع ثنتان بائنتان بجر (قوله فيقع ثنتان بائنتان) بناء على أن التركيب خبره خبره وهما بائنتان لأن ثنية
 الأولى ضرورة بيئونة الذاتية أي الرجعي كونه بحيث يحل رجعتا وذلك منتب بائنتان البائنة لثنية
 فلا فائدة في وصفها بالرجعة بجر (قوله ولو عطف الخ) هذا مفهوم التقيد في المسئلة الأولى بقوله أنت طالق
 بائن (قوله ولم ينوشأ) أما إذا نوى البائن فبائن ثم من الذخيرة وظاهره أنها واحدة بائنة وظاهره أن محله ما لم ينو
 التعدد (قوله ولو بالفاء) أي بأن قال أنت طالق فبائن ولم ينو بقوله فبائن شيئا كما أفاده المصنف ولعل الفرق أن
 الفاء ما وصل بخلاف ثم والواو تحتمل الامتناف رأيه يجعل ما بعدها كالما مبتدأ ولا ثنية فيه فيأفقر (قوله لأنها
 لا تخلط نفسها الخ) فهي صفة تبيد البيئونة وقوله الابائنتان أي في الرجعي فلا تخلط نفسها لأنها زوجة من كل وجه
 حتى وجب لها القسم (قوله الرجعة) أي ويلغو النكاح وإن نوى الثلاث فثلاث كذا في البحر (قوله وقيل لا)
 أي لا يخلو الرجعة لوقوعها بائنا (قوله ويرجع في البحر الخ) حيث قال وظاهره هداية أن المذهب الثاني ثم قال
 وقد علمت أن المذهب ووقع لبائن (قوله وخطأ) بشدة الظاهر وغيره يرجع إلى صاحب البحر (قوله وقول الموثقين)
 عطف تفسير على التعالين حلي ومصدره أن يقول في الوثيقة بعد ذكر العقد والشروط أنه إذا تزوج عليها
 أو أخرجها من البلد أو أدارت تكون طالفا طالقة تملأ بها نكاحها والموثقين بكسر التاء المثلثة عدول دار القضاء
 ويسمون بالشهود وموثقين لأنهم يوثقون من يدهم ببيان أنه ثقة قاله الحلي أولانهم يكتبون ما يوثقون به
 الناس في الصلوات والصكوك (قوله لكنه في البرازية) لا تدركه في قوله وخطأ وجه الاستدراك أنه إذا أنفي
 قوله فهي بائن أو ثلاث وهو صريح في البيئونة وإن الواقع بالتعليق مع ذلك رجعي فلا يكون رجعا من غير
 ذكر ما يدل على البيئونة أولى (قوله لأن الوصف لا يسبق الموصوف) يعني ولو حكم بأن الطلاق بائن أو ثلاث للزوم
 سبق الصفة الموصوف لأن أصل الطلاق معاق فلم يقع بعد اه حلي أي فيكون افتناء من أفتى بالرجعي في التعالين
 لما ذكره صبيح في دعوى سبق الصفة نظر لأن الوصف معاق كاصل الطلاق فعند وقوع أصل الطلاق المعلق له

لا يصح

أو البديعة أو أشر الطلاق أو كالجبل
 أو كات أول البيت أو طلقة شديدة
 أو عريضة أو طويلة أو أسوأ أو أشد
 أو أخشنة (أو أكبره) وأعرضه
 أو أطول أو أعظم أو أعظمه واحدة مائة
 في الكل لأنه وصف الطلاق بما يحتمل
 (أن لم ينو ثلاثا) في الحرة فتبين في الأثمة
 فيصح لما مر كولو نوى بطلاق واحدة ينص
 بائن أخرى فيقع ثنتان بائنتان ولو عطف
 فتشكك وبائن أو ثمن بائن ولم ينوشأ فرجعة
 ولو بالفاء فبائنة فخير (كما يقع البائن
 لو قال أنت طالق فثلاثة فثلاث بائنتان
 لأنها لا تخلط نفسها إلا بالبائن ولو قال أنت
 طالق على أن لا رجعة عليك له الرجعة وقيل
 لا رجعة ويرجع في البحر الثاني وخطأ من
 أفتى بالرجعي في التعالين وقول الموثقين
 تكون طالفا طالقة تملأ بها نكاحها الخ لكنه
 في البرازية وغيره قال لا مدخول إن طلقها
 واحدة فهي بائنة أو ثلاث ثم طلقها يقع
 رجعا لأن الوصف لا يسبق الموصوف
 وكذا لو قال إن دخلت الدار فكذا ثم قبل
 دخولها الدار قال جلت عليه بائنا أو ثلاثا

صفته المتعلقة (قوله لعدم وقوع الطلاق عليها) أي فكيف يجعل بائناً أو ثلاثاً ما يقتضي سبق الصفة الموصوف
 (قوله ومفاده) بضم الميم أي مفاد تعليل البرازي وهو قوله لأن الوصف الخ (قوله لأن بائناً) الأولى أن يقول
 مساواته لقوله بائناً أو ثلاثاً الواقع في عبارة البرازية (قوله والوصف لا يسبق الموصوف) قد علمت أنه
 لا يسبق في عبارة البرازية وكذا احتوا ولم تقع هذه الجملة في كلام المصنف هنا (قوله بائناً أو ثلاثاً) هو تصرف من
 أحسنه في فهم كنهه (قوله ولا يدين في إرادة الواحدة) مفهوماً أنه يدين في إرادة التثنية ووجهه أن الفعل
 التفضيل قد يراد به أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فصحة ديانة حاله الحلبي وانما لم يدين في
 الواحدة لأنها لم تكن من محتملات اللفظ (قوله كما لو قال أكثر الطلاق) أي بالثلاثة فإنه يقع به الثلاث ولا يدين إذا
 قال نويت الواحدة بجر (قوله أو أدانت طلق مراراً) جمع مرة وأقل الجمع ثلاث ومحل هذه في المدحول بها كما في
 البحر (قوله أو الوفا) بضم المهملة جمع أنت وأغاب وقع الثلاث في هذه قطعاً لأنها منتهى الطلاق فيبطل ما زاد (قوله
 أو لا قليل ولا كثير) أي أنت طلق لا قليل ولا كثير لأنه لما قال لا قليل أثبت الكثير بقوله ولا كثير بوجهه لا يقل
 كذا في الجوهر يعني والكثير ثلاث فإنه لو قال أنت طلق كثير ذكر في الأصل أنه يقع الثلاث لأن الكثير هو الثلاث
 وذكر أبو البيث في الفتاوى أنه يقع ثنتان فعلى قياس ما قاله يقع في لا قليل ولا كثير ثنتان كذا في الحلبي عن البحر
 وفي التعليل نظراً لأن المتكلم لم يقصد الأخبار بالاختصاص فقط أفلا الأخبار بشئ متبعض من المطلق والمطلق
 عليه تقديره وسط والوسط من الطلاق ثنتان نظراً لما قاله في الرهان حلوساً من ظاهر التعليل أنه لو قدم لا كثير
 على قوة لا قليل أنه يقع واحدة لأنه أثبت القليل ولا كثير ثم أراد فيه وقد ذكر بعد أن الواقع به ثنتان وقيل تقع
 واحدة (قوله أو المختار) أشابه إلى ترجيح كلام الأصل الحلبي وقوله ثلاث ذكره لأبشاح والافتقار محال من
 السكاف في قوله كما لو قال (قوله فواحدة) الظاهر أنها راجعة لأنها أقل من البائناً (قوله ولو قال عاتية للطلاق)
 أغاب وقع به ثنتان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان (قوله أو أبسط) المنقول في لفظ الجمل وقوع
 التثنية لاستعماله في معنى الغالب وأما الجمل فلم أره في الظاهر أن نوى أعظمه من جهة الكم يقع ثلاث وأن نوى
 أعظمه من جهة الشرح بمعنى أوسع للثلاث فواحدة راجعة في طهر لا وطه فيه ولا في حبس فيه (قوله أو لو نيت)
 لواقع بهما راجعتان كما في البحر عن الذخيرة وأما ثلاثة ألوان أو أنواع أو وجوه أو ضرب فثلاثة كما في الهندية
 (قوله أو أكثر الثلاث) إنما وقع به الثنتان لأن الأكثر مضاف إلى الأفراد وأكثرها ثنتان بخلاف أكثر الطلاق
 فإن الأكثر فيه لما أضف إلى الجنس كان معناه الثلاث (قوله أو كبير الطلاق) إنما وقع به الثنتان لأن الواحدة
 صغير الطلاق والثلاث أكبر فالثنتان كبيره الحلبي (قوله على التشبه) وجهه أنه يبنى الكثيرية القليل ثم يبنى
 القليل ثم يبنى على نفسه فيقع الوسط وهو ما بين ما وذلك ثنتان بخلاف لا قليل ولا كثير ومقابل التشبه
 ما في الجوهر من أنه يقع واحدة أقاده الحلبي (قوله وطائق آخر الخ) أي وأنت طالق الخ (قوله والفرق دقيق
 حسن) وجه الفرق أنه أضاف الآخر إلى ثلاث معهودة أي حيث قرئ بأل ومعهود ينها وقوعها بخلاف المتكرر
 أقاده الحلبي وقوله ومعهود ينها وقوعها فيه مظهر بلوا إرادة المعهوده ذهناً من الشارع فإنه جعل الطلاق
 لا يتجوزها وأما المعهوده فمعها من بعض الناس (قوله يقع بائناً طالق الخ) لأن كلا إذا أضيف إلى معترف
 أفادت عموم الإجراء وأجزاء الطلقة لا تزيد على طلقة وإذا أضيفت إلى متكرر أفادت عموم الأفراد وهي ثلاث
 الحلبي (قوله وعدد التراب) فهو عدد الشمس والتعبير بمثل كالتصيير بعدد كما في البحر قال الحلبي أو أداما يصدق
 على القليل والكثير وهو اسم الجنس الأفرادي كالماء والحلبي (قوله واحدة) أي بائناً ثلثان التشبيه يقتضي ضمها
 من الزيادة وهو البينونة (قوله وعدد الرمل ثلاث) إرادته ما لا يصدق على قليله كثيره كالترو والفسب قاله الحلبي
 (قوله وعدد شعر أليس) إرادته التشبيه بمجهول النقي والاثبات بجر (قوله أو عدد شعر بطن كتي) إرادته التشبيه
 بمعلوم النقي بجر (قوله وقع بعده) وللواقع ما قبله الحمل وللأندلور (قوله والألا) أي وإن لم يوجد شيء من الشعر
 والسمع لا يقع الطلاق حال في الهندية لو أضاف الطلاق إلى ما شأنه الثبوت لكنه زائل وقت الحلف بعارض
 كعدد شعراتي أو ساقل وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير ولو حال بعدد الشعر الذي على فرجك
 وقد كانت طلت وأيس عليه شعر قال محمد بن جهم أنه ما لي لا يقع كما لو حال بعدد الشعر الذي على ظهر كتي
 وقد طلى كذا في الخاتبة ولو قال أنت طالق عدد شعراتي وقد طلى لا يقع شيء (قوله فقال صدقت) على قياسه

لعدم وقوع الطلاق عليه انتهى ومفاده
 وقوع الطلاق الرجعي في حق تزوجت عليك
 فانت طالق طلقة فلتكن بها نفسك إذ غابته
 مساواته لأن بائناً والوصف لا يسبق
 الموصوف هكذا أثره المصنف هنا
 وفي الكتابات (بخلاف) أنت طالق (أكثره)
 أي الطلاق (بالتاء المثناة من فوق) فإنه يقع به
 الثلاث ولا يدين في (إرادة) الواحدة (أو لو
 قال أكثر الطلاق) أو أنت طالق ثلاث
 أو الوفا ولا قليل ولا كثير (أو لو قال أقل
 هو المختار) كما في الجوهر ولو قال عاتية الطلاق
 الطلاق فواحدة (أو أكثر الثلاث) أو كبير
 أو أبسط (أو لو نيت) أو لا كثير ولا قليل
 الطلاق فثنتان وكذا لا كثير ولا قليل
 على التشبه ضمرات وفي القصة طائفتان
 آخر الثلاث تطابقات ثلاث والفرق دقيق
 ثلاث تطابقات فواحدة في كل التطابقة
 حسن فروع يقع بائناً طالق وعدد التراب
 واحدة وكل طلقة ثلاث وعدد شعراتي
 واحدة وعدد الرمل ثلاث واحد وعدد
 أليس أو عدد شعراتي كتي واحدة وعدد
 شعراتي كتي أو ساقل أو فرك أو فرك
 أو عدد ما في هذا الموضع من السمك وقع
 بعدد ما وجد والالاست لا يزوج أو
 لا يزوج أو خاتبة لا يزوج أو
 فقال صدقت طلاقه

لوقال لا جنى - لست اها بزوج يعنى امرأته أو ليست ملك باهر أنه قد صدق (قوله ان فواء) لان الجملة وان كانت خبرية
لكونها تشمل الانشاء فصحته حلي (قوله خلافا لما) فقال لا يقع لانه من المكذب (قوله لا تطلق وان فوى
لان الخ) ولانه انكار للنكاح وان ليس يطلق (قوله قرنتا ارادة التي) أى والننى خبر لان جواب القسم لا يكون
الاجلة خبرية وكذا جواب الاستفهام والطلاق لا يقع الا بالانشاء فيكون من الاخبار الكاذبة وضربهم ما يرجع
الى القرين السابقين (قوله تطلق بلى لانهم) وذلك لان بلى لا يجاب المتى بخلاف نعم فانها بعد التي ننى وبعد
الاثبات اثبات حلي (قوله للعرف) يعنى أن أهل العرف لا يفرقون بينهما بل يفرقون بينهما ايجاب المتى
الحلي (قوله وتطلق) أى رجعيان اذت الدخول والاقبات (قوله لا قضاء الطلاق) أى لاستلزام الطلاق سبق
النكاح أى العقد (قوله وضما) أى شرعيا ولو فوى (قوله ولم يدرب طلاقا وبغيره) أما اذا غلب على ظنه أحدهما
فالمعبر به على ما يظهر (قوله لغا) وظاهره أنه لا كفارة يقال تلزمه الكفارة بناء على الأقل وهو العين الموجبة
للكفارة لانه يقال العين باقية تعالى الموجبة للكفارة ليست أقل من العين بالطلاق (قوله كالوشك الخ) لان النكاح
ثابت يقينا والقاطع في شكوكه والشك لا يزيل لليقين وقد تم الشارح آخر فواقض الوضوء أنه لو شك في نجاسة ماء
أو توب أو طلاق أو عتق لم يعتبر (قوله بلى على الأقل) قال في الاشياء شك أنه يطلق واحدة أو أكثر على الأقل
كما ذكره الاستيعابى إلا أن يستيقن بالأكرا أو يكون أكبر ظنه وان حال عزم على أنه ثلاث يتركها وان أخبره
عدول حضر ولذلك المجلس بأنهم واحدة وصحة فهم أخذه بقولهم وعن الامام الثاني اذا كان لا يدري ثلاث
أم أقل يقرى وان استنوا على ما ثبت ذلك عليه اهـ وعلى قول الثاني اقتصر على ما كان له لانه يعمل
بلا احتياط خصوصاً في باب الفروج (قوله لم تزوجها بلا محمل) لان الطلاق انما يطلق المنكوحه نكاحا
محصيا أو المعتدة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الايا من الاسلام كما قدمنا من البصر اهـ حلي أى والمنكوحه
فاسد ليست واحدة من ذكر

• (باب طلاق غير المدخول بها) •

انما آخره لان الطلاق بعد الدخول اصل له لكونه بعد حصول المقصود وقبيله بالعوارض ولا يقبل بأنه لا يقع
بجور (قوله انت طالق بازائية) ومثل هذه الصورة ما اذا قال انت بازائية الخ لفظه وداعلة بخلاف ما لو قدمه وقال
انت بازائية طالق ان دخلت الدار عليه اللعان وتملى الطلاق (قوله فلا حد) لان القذف وقع عليها وهي زوجته
وقذف الزوجة فلا يجب الحد وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث وأصله
أن الوقوع بالحد والقذف ليس بفصل عندهما فوقع القذف قبل الطلاق فانتفى الحد لما تقدم وللعان لان
اللعان أثره التفريق وهو لا يتأق بعد البيونة لحصوله بالابانة وهو لا يصح بدون حكمه وأبو يوسف لما جعل القذف
فاصلا حتى قوله فلا فان كان الوقوع بقوله أنت طالق فكان القذف بعد الطلاق البائت لانها غير مدخولة فوجب
الحد وقام في الحلي (قوله لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته) على لتنى الحد والاولى أن يقول لوقوع القذف
(قوله نوبات) من مدخول العلة وهو على لتنى اللعان فقبه لى ونشر حراب (قوله بعده) أى بعد ما ذكر من
الثلاث فانتفى اللعان لعدم فائتته (قوله وكذا أنت طالق) يعنى كالم فصل القذف بين الوصف والعدد كذلك
لا يفصل بين الوصف والاستثناء أما اللعان فهو ثابت لانما زوجته (قوله تعلق الاستثناء) وهو المنسبته وانما
معت بملان الحكم تعميم كما يخبر بالاستثناء ولو اد بالوصف طالق من قوله أنت طالق (قوله بازائية) عذرهما
كاذبا كرها للشارح في باب التحليل قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا لا لنفسه أو معال أو جشاء
أو عا طس أو تغل لسان أو عا سالتهم أو فاصل مفيد لتأ كيد أو نكاحا أو وحدة أو طلاق أو نداء كانت طالق
بازائية أو با طالق ان شاء الله تعالى صح الاستثناء حلي (قوله وقعن) ولو قال أو وقعت عليك ثلاث تطليقات وقعن
أبعا ولو قال لها أنت طالق ثلاثا فاجله وور على الوقوع (قوله لما تفرخ الخ) على استبالية والتفلة قول محمد بلغنا
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله كان الوقوع به)
ردا قاله الحسن وصاحب المشكلات من وقعه واحدة فقط لانها تبرز بأن طالق لا يلى عدة وقوله ثلاثا بعدا فيها
وهي أجنبية (قوله وما قيل) فاعلم صاحب المشكلات وسبقه به الحسن (قوله انه لا يقع) أى الثلاث وانما يقع به
واحدة (قوله لتزول الآية) وهي قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره أبو السعود (قوله باطل محض) أى لا يقبل

ان نواه خلافا له أو لو استكذبه بالقسم
أو سئل أنت امرأتى فقال لا لا تطلق ان شاء الله
وان فوى لان العين والسؤال غيرت ارادة
التي فيها وفى الخلاصة قبل له الستة
طلعت ما تطلق بلى لا ينهم وفى القبح يفتى
عدم الفرق للمرف وفى بازائية قالت له
أما امرأتك فقال لها أنت طالق كان اقرا
بالتكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق النكاح
وضعا علم أنه حلف ولم يدرب طلاقا وبغيره لقها
كالوشك أو طالق أم لا ولو شك أو طلق واحدة
أو أكثر يقرى على الأقل وفى الجوهرة طلق
للمنكوحه فاسد انما تترجى بها بالاحمال
ولم يحل خلافا
(باب طلاق غير المدخول بها)
(حال الزوجية غير المدخولة أنت طالق)
بازائية (ثلاثا) فلا حد ولا لعان لوقوع
الثلاث عليها وهي زوجته نوبات بعده
وكذا أنت طالق ثلاثا بازائية ان شاء الله
تعلق الاستثناء بالوصف بترزية (وقعن) لا
تقرر أنه لا يقع لتزول الآية فى الموطوعة
وما قيل أنه لا يقع لتزول الآية فى الموطوعة
باطل محض

التأويل (قوله المعلوم المفظ) أي لفظ النص وهو يم غير المدخول فيه أن الآية صريحة في المدخول بها
 لأن الإطلاق ذكرها مقترفا ونفرضه بمحضها ولا يكون في غير المدخول بها الابتعاد التكاثر فالأولى الاستدلال
 السنة وهو ما ذكره عن الإمام محمد (قوله وحده) أي كلام الحسن البصري - حلي (قوله على كونها متفرقة) يعني
 في الحسن انما قال بوقوع الواحدة اذا تفرقت الثلاث أما اذا جمعت في لفظ واحد فبفتح وحينئذ لا خلاف واقعه تعالى
 أعلم بحصة هذا الحلي اذ لو كان كذلك لما نقل الاثمة المعتبرون خلافا من سلف (قوله وان فرق بوصف) كان
 يقول أنت طالق واحدة واحدة وحلي (قوله أو غير) نحو أنت طالق طالق طالق حلي (قوله أو جعل)
 نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق حلي (قوله بلفظ) أي في اللفظ سواء كان بالواو أو الفاء أو همزة
 فالصور اثنا عشر يضاف إليها صور ثلاث في صور عدم العطف فبالجمله خمس - شرة صورة من ضرب أربعة
 حروف العطف في ثلاث صور ذكرها الشارح مع إضافة صور عدم العطف وقد تبع الشارح صاحب التبر في ذكر
 العطف هنا مع ذكره بعدد العطف فرضي التفرق في غير العطف قال وقد تابعه بحرف العطف لأنه لو تفرق
 بحرف العطف فمذ كره (قوله أو غير) الاظهر أن يقول وبدونه (قوله بآية الأولى) قبل الفراغ من جعله
 الكلام الاتي عند أبي يوسف ووجه السرخسي في أموله وعند محمد بعده وغيره فحين مات قبل الفراغ فمذ
 الثاني يقع خلافا له بل هو أن يلحق بآخره شرطا أو استثناء من شرح المؤلف للملحق وقامه في المهر (قوله
 ولذا) أي لكونها بآيات لا إلى عدة حلي (قوله لم تقع الثانية) ولم تقع الثالثة بالأولى (قوله حيث يقع الكل) أي
 في جميع الصور المذمة لبقاء الآية ولا يصدق قضاء أنه في الأول بغير (قوله ومع التفرق) أي المفهوم من قوله
 ون فرق أفاده المصنف (قوله متفرقات) انما أدخله في التفرق لأنه صريح فيه حتى لو قال ذلك المدخول بها
 لا يقع جعله بل مقترفا حتى لو حلف أنه لم يطلق ثلاثا جعله لا يثبت كالأجنبي (قوله أو اثنين مع طلاق بالذ) انما
 كان الواقع واحدة لأن مع هنا يعني بعد كافي قوله تعالى ان مع الصبر يسر فالثلاثان لا محل له ما بعده أو واحدة
 في غير المدخول بها المحر وجها عن العدم (قوله كما لو قال نصف واحد) لأن قوله نصف واحد مكانه قال
 أنت طالق واحدة واحدة فكان من المتفرق فلم تقع الثانية شيئا حسن الجبرق وعمله صاحب التبر بأنه غير
 مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كلاما واحدا هو أولى لأن ما ذكره شيئا يجري في الصورة الثانية وقد انهى
 على وقوع التثنية بها (قوله لأنه جله واحدة) قد يقال ان هذا يجري في المسئلة الأولى وعمله في التبر بأنه أراد
 الابتاع بها وليس لها عبارة يمكن التلحق بها أخصر من هذه ما وفيه أن قوله أنت طالق ثنتين أخصر منها قوله
 قلات) هو قول أبي يوسف قال في التبر ورحم الشارح به يومئذ إلى ترجيحه وكذا يقع الثلاث بأحد عشر لعدم
 العطف (قوله للمهر) أي من قوله لأنه جله واحدة حلي (قوله والطلاق يقع بعدد قرن به) أراد باله دما يجم
 الواحدة والثنتين والثلاث والواحد ولن يكن عدد الآله مبدؤه وقدم أن الوقوع بالواحدة عند ذكره
 بقوله أنت طالق ثم روي أن قوله قرن إلى أنه لا بد من كون العدد متصلا بالابقاع ولا يضر الانقطاع لانقطاع
 النفس فلو قال أنت طالق وسكت من غير انقطاع النفس ثم قال ثلاثا يقع واحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان
 قد تم قال ثلاثا ثلاثا إذا قال على المورد عند رفع اليد عن فم مثل العدد الشرط والانشاء فلو قال له أنت طالق
 ان دخلت المرافات قبل قوله ان دخلت أو ان شاء الله لم يطلق لأن صدر الكلام وقف على آخره لوجود ما يغيره
 من الشرط والانشاء بغير (قوله عند ذكر العدد) لا حاجة إليه لأنه موضوع الكلام (قوله بعد الايقاع) الأولى
 بعد الصيغة لأن الابتاع انما هو بالعدد (قوله قبل تمام العدد) أفاد الشارح بقدر تمام اسم الوماث في أثناء اللفظ
 بالعدد لا تطلق (قوله لنا) فيثبت المهر بتمامه ويرث الزوج منها أبو السعود (قوله لما تقرر) أي من أن الوقوع
 بالعدد وهي لم تكن محلا عند وقوع العدد حلي (قوله أو أخذ أحده) أي ولم يقل شيئا بعد ذلك بغير (قوله قبل ذكر
 العدد) مرتبطة بقوله مات وأخذ (قوله عملا بالصيغة) لأن لفظ الطلاق لم يتصل بذكر العدد فبقي قوله أنت طالق
 وهو عامل بنفسه فيقع شيخي زاده (قوله بلفظه) مصدر مضاف إلى مفعوله والضمير إلى العدد (قوله لا يقصد) أي
 يقصد العدد بدون لفظه (قوله ولو قال لغير الموطوء الخ) مراده بالموطوء ما يجم المختلف في المختلف إلى حكم
 الموطوء (قوله بالعطف) أي بالواو وانما وقع واحدة في هذه الصورة لأن الواو ملحق بالجمع أي جمع المتعاطفات
 إلى معنى العامل أهم من كونه على المعية أو على تقدم بعد المتعاطفات أو تأخره فلا يتوقف الأول على الآخر

من قوله الفقه عما تقرر أن المعية المعلوم
 اللفظ لا يفسد من السبب وحده في قرر
 الاذكار على كونهما متفرقة فلا يقع
 الا الأولى فقط (وان فرق) بوصف أو غير
 أو جعل بلفظ أو غيره (بآية الأولى) لا إلى
 عدة (و) لدا (لم تقع الثانية) بخلاف
 للموطوء حيث يقع الكل ومع التفرق
 قوله (وكذا أنت طالق ثلاثا متفرقات
 أو تثنيتين مع طلاق باللفظاتها واحدة وقع
 واحدة) فإلزامه في هذا واحدة على
 الجميع جوهرة ولو قال واحدة ونصفا
 فثلاثان اتفاقا لأنه جله واحدة ونصفا
 واحدة وعشرين أو ثلاثين فثلاثا ما تر
 واحدة وعشرين بعدد قرن به لا به نفسه
 (والطلاق يقع بعدد هذه الوقوع بالصيغة
 عند ذكر العدد وعند هذه الوقوع بالصيغة
 (ولو مات) يتم الموطوء وغيرها) جعله
 الايقاع قبل تمام (العدد لفظا) لما تقرر
 (ولو مات) زوج أو أخذ أحده فقبل
 ذكر العدد (وقع واحدة) عملا بالصيغة
 لأن الوقوع بلفظه لا يتسده (ولو قال)
 لغير الموطوء أنت طالق واحدة واحدة

لأن الحكم يتوقف على كونها المعية منه وصحة وهو منتف فيعمل كل لفظ عمل قتيبن بالاولى فلا يقع ما
بعدها وإذا علم الحكم في المعطوف بالاولى علم بالقام ونم بالاولى لاقتضاء الفاء التعقيب ونم الترتيب بجر وقد ساف
أنه إذا تفرق بوصف ولو بغير عطف ينوتها بالاولى فتقوله بالعطف اتفاق (قوله أو قبل واحدة) قبل اسم زمان
مستقدم على ما أضيفت اليه والاصل أن الطرف متى كان بين اسمين فإن لم يقرن بهاء الكناية كان صفة للأول تقول
جاءني زيد قبل عمرو والعطفية فيها صفة لزيد وان قرن بهاء الكناية كان صفة لشيء تقول جاءني زيد قبل عمرو فإذا
قال أنت طالق واحدة قبل واحدة فقد أوقع الاول قبل الثانية فبانت بها فلا تقع الثانية بجر (قوله أو بعد هنا
واحدة) بعد اسم زمان متأخر على ما أضيفت اليه وانما وقعت واحدة لانه وصف الثانية بالعبدية ولو لم يصفها بها
لم تقع فهذا أول بجر (قوله بانه) هذا حكم كل خلاف وقع على غير المدخول بها (قوله واحدة بعد واحدة) وجهه
أنه يجعل البعدية صفة للأول فاقضى ايقاع الثانية قطبها وهو لم يقع قبل شيئا فكان ايقاعا في الحال فيقتربان
بجر (قوله أو قبلها واحدة) وجهه أن ايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لاستماع الاستناد الى الماضي
لعدم الوجود فيه فيقتربان فتقع ثنتان بجر (قوله أو مع واحدة الخ) مع لقران فلا فرق بين الاثنين بالضمير
أولا فاقضى وقوعهما معا بجر (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهم ما وان زاد بان قال واحدة بعد واحدة وواحدة
أو قبلها واحدة وواحدة أو بعد ثنتين أو قبلها ثنتان أو مع ثنتين أو مع ثنتان فيقع ثلاثا لا اتفاق سواء كان
العطف بالواو أو بالفاء وإذا لم يأت في غير المدخول بها في المدخول بها أول لتوقف أول الكلام على آخره (قوله
متى وقع بالاول) كافي في وقوع الواحدة (قوله أو بالثاني) كافي في وقوع الثنتين (قوله اقترنا) أي وقعا
بمعنا (قوله لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال) لانه لا يتأتى انشاء طلاق هذا الوقت يقع ما ضيا فكانه
أنشأ طقتين بعبارة واحدة فيقع الثنتان وهذا التعديل في غير مورد في المعية ما فيه ما فاعله الاقتران (قوله
لتعلقهما بالشرط الخ) اعلم ان العطف تارة يكون بالواو وتارة بالفاء وبينهما صلة كافي البصر أن الحروف الثلاثة
وكل على وجهين تقديم الشرط وتأخيرها في الوو وللفاء تقع واحدة ان قدمته وثنان ان أخرته وفي ثم ان قدم الشرط
تعلق الاول وتجزئ الثاني ولغا الثالث وان أخره تجزئ الاول ولغا ما بعده (قوله وتقع واحدة ان قدم الشرط)
هذا عنده وعندهما يقع ثنتان فيهما وجه الكمال (قوله لان المعلق كالنجز) أي المعلق عند وجوده كالنجز
ولو تجزئ حقيقة لم تقع الثانية بجر (قوله في كلها) أي كل الصور المتقدم (قوله ومن مسائل قبل وبعد) الاولى
تقدم هذه المسئلة قبل مسئلة الشرط فيذكر بعد ذلك قبل وبعد (قوله أيده الله) نصف البيت الهاوي من لفظ
الحلالة والنظم من الخفيف فاعلان مستعملان فاعلان (قوله ونستد على ثمانية أوجه) أحد ما قبل ما قبل قبله
ثانيها قبل ما بعد قبله ثالثها قبل ما قبل بعده رابعها بعد ما قبل قبله خامسها بعد ما بعد بعده سادسها
بعد ما قبل بعده سابعها بعد ما بعد قبله ثامنها قبل ما بعد بعده بجر (قوله فيقع بعض قبل الخ) أجاب
بعضهم عنه نظما بقوله

بعض قبل ذو جهة بعض بعد • فالجاء في الاخير اعلان

مع قبلين كيف ما كان بعد • فهو سؤال عكسه شعبان

وتعلم المتقدم الجواب أيضا فقال مع ذكر القاعدة

ذال شهر بعد الصيام فان جئت قبل فانه شعبان

أو بعد صرفا فاني جمادى • أو قبل شهره القرمان

قابل القبل بالذي هو بعد • ومواء بين عليه البيان

وتأمل بظنة وذسكاه • فيه تدرك الوجوه الثمان

يعني أسقط القبل في مقابلة بعد وابن على الباقي في الصورة الاولى تطلق في شهر قبله رمضان وهو سؤال (قوله
في ذي الحجة) لان قبله في القعدة وقبل هذا القبل سؤال وقبل قبل القبل رمضان (قوله وبعض بعد في جمادى
الآخرة) لان بعده رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد رمضان (قوله في سؤال) صوابه شعبان لاحقا
قبلية في مقابلة بعده وبين بعد فكانه قال في شهر بعد رمضان وهو شعبان (قوله كذلك) أي أولا أو آخر
ووسط أو قوله في شعبان صوابه سؤال لما قلنا (قوله لا لقاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكانه انما أطلق

(أو قبل واحدة أو بعد واحدة يقع واحدة)
بانه ولا تطلق الثانية لعدم العتق (وفي)
أنت طالق واحدة (بعد واحدة أو قبلها
واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ثنتان)
الاصل أنه متى وقع الاول لغا الثاني أو بالثاني
اقتربا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال
(و) يقع (بأن طالق واحدة وواحدة
دخلت الدار ثنتان لو دخلت (لنعلقها
بالشرط دفعة (و) تقع (واحدة ان قدم
الشرط (لان المعلق صككا المنجز (و) يقع
في الموطوءة ثنتان في كلها) لوجود العدة
ومن مسائل قبل وبعد ما قبل
ما يقول الفقيه أيده الله
ولا زال عنده الاحسان

في متى علق الطلاق بـ •
قبل ما بعد قبله رمضان
ويشدد على ثمانية أوجه فيقع بعض قبل
في ذي الحجة وبعض بعد في جمادى الآخرة
وبقبل أولا أو وسطا أو آخر في سؤال وبعد
كذلك في شعبان لاناء الطرفين فيقبل
أو بعد رمضان

عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وبعبارة الفصح يلقى قبل بهد وبعبارة النهر يلقى قبل وبعد لان كل شهر بعده قبله
وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان حلي (قوله أو ثلاث) مثلهن الأربع اذ لا
فوق ويؤخذ من كلامه آخر المتن معروفة فان عرفت واحدة فقط وقع عليها لا غير (قوله منهن) الاولى حذفه
لانه لا يتم التثنية أفاده الحلي (قوله وأما تصحيح الزبلي) جواب عن سؤال حاصله لا يصح ذكر الاتفاق في هذه
المسئلة مع أن العلامة الزبلي ذكر أن ثبوت خيار التعيين هو الصحيح فأثبت خلافا ونقله عن صاحب الدرر
وحاصل الجواب أن الصحيح انما هو أنت على حرام الذي هو ليس بصريح وان كان في حكمه وقد أخطأ صاحب
الدور في نقله الصحيح في مسئلة المصنف والحاصل أن الصريح وغيره كما مر في حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين
على حرام يثبت فيه خيار التعيين غير أن الصريح باتفاق وغيره على الصحيح (قوله وسيجي) عبارة المصنف مع
الشارح هنا قال لا مرأته أنت على حرام ابلا ان نوى التعريم أو لم ينو شيئا ونهاه ان نواه وهدر ان نوى الكذب
ونطليقة بائنة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وفيه بان طلاق بائن وان لم ينو ولو كان له أربع نسوة والمسئلة
بجملها وقع على كل واحدة منهن طليقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن وبالله البيان وهو الاظهر والاشبه ذكره
الزبلي والبرازي وغيرهما وقوى الاول الكمال وبه جزم صاحب العرف في قوامه وصححه في جواهر الفتاوى وأقره
المصنف لكن في النهر يجب أن يكون معنى قول الزبلي والمسئلة بجملها هي في التعريم لا بقيد أنت على حرام
مخاطبا لواحدة كما في المتن فانه يجب أن لا يقع الاعلى المخاطبة اه فيجوز اختلاف في قوله حلال الله أو المسلمين
لا في قوله أنت على حرام (قوله طليقت كل واحدة طليقة) لانه أصاب كل أربع فيقيم (قوله طليقتان) بصيب كل
واحدة نصف منهما ويقيم طلاقا كاملا (قوله أو ثلاث) وجهه أن الثلاثة اذا قسمت على أربع خمس كل واحدة ثلاثة
أرباع طليقة فيتم لها واحدة كاملة (قوله أو أربع) فلكل واحدة واحدة (قوله تطلق كل واحدة ثلاثا) هذا انما
يظهر في الثلاث والأربع أما في التثنية فيقع ثنتان (قوله ولو قال يشك في خمس طليقات الخ) وجهه أن أربعة
منها منقسمة على أربع نسوة فيصيب كل واحدة طليقة والخامسة تقسم عليهم فيصيب كل واحد ربع فيقيم لها
طليقة وهذا اذا لم ينو تقسيم كل طليقة بينهن والواقع ثلاث كالايجز ومثله يقال فيما بعد (قوله هكذا الى الخان)
الغاية داخله في الستة ينصف الثنتان ملين بعد تقسيم الاربعه وقسمه الثمانية ظاهرة أو ما السبعة فيصيب
كل من الاربع نسوة بعد الطليقة الكاملة ثلاثة ارباع طليقة فيتم لها طليقة كاملة (قوله طليقت كل واحدة ثلاثا)
لتوزيع ما زاد على الغاية عليهم (قوله ومثله قوله الخ) أي مثل قوله يشك في طليقة كما أفاده المصنف (قوله
لا يصدق) أي تطلق كلتا هما (قوله ولو مدخلو اثنين) مثله ما اذا دخل بواحدة منهما وأرادها (قوله فله ايقاع
الطلاق) أي المصنف ذكر على التي بينهما من المدخولات فانها بواحدة بقاء العدة تقبل الطلاق الثاني (قوله على
احدهما) وفي نسخة أحدهما وفي نسخة أحدهما بالياء عوضا عن الالف لانها اذا وقعت بعد ثلاثة أحرف ترسم
بهاء فالنسخة الاخيرة توافق القواعد الرسمية (قوله لعملة تفرق الطلاق الخ) فيكون من الطلاق المكرر فان نوى
التأكد دين (قوله لا على غيرها) فيكون التكرار قرينة ارادة المرأة الثانية (قوله قال امرأته الخ) أي يساء
المتكلم وانما لم يذكره كذلك شاعرا عن صورة الاضافة الى نفسه ويقع ذلك في كلامهم كثيرا (قوله استحسناما)
ظاهرة أن القياس ليس كذلك مع أنه اذا لم يدع أن له امرأه أخرى القياس يقتضي الوقوع ايضا (قوله كلتا هما
معروفة) الظاهر أن الجهولتين في حكم المعروفتين (قوله ولم يحك خلافا) رده على صاحب الدرر حيث أفاد
الخلافا فيها وان الصحيح ثبوت خيار التعيين (قوله فان نوى التأكد دين) في الهندية لو قال لها أنت طالق
طالق أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق وقد طلقك يقع ثنتان اذا كانت
المرأة مدخولا لو قال غيب بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى
اه وأطلق الشارح فم ما اذا تعدد المجلس والظاهر خلافه (قوله وقما والا لا) هو المتمد وذكر المحرم في التفتيح
أه اذا سمعها يطاق وناداهما طليقت بخلاف ما اذا سمعها حرا وناداه والفرق أن الحرام صالح فتصح التسمية به
وهو اسم لبعض الناس وأما المطلقة والطلاق ليس اسماء صالحا فلا تصح التسمية وفي الاشياء من المصنف
العاشر من مباحث النية ضمن فروع مانعه لو كان اسمها طالق أو حرة فتأداها ان قصد الطلاق أو العتق
وقما أو التأدا فلا وأطلق فالعمدة عدمه (قوله هذه الكلية الخ) الظاهر أنه لو بشر وأقرب بالامهدية يكون

(ولو قال امرأتي طالق وله امرأتان أو ثلاث
تطلق واحدة) منهن (وله خيار التعيين) وأما
تصحيح الزبلي فانما هو في غير الصريح
كما مر في حرام كما حرمه المصنف وسيجي
في الابلا (قال لسانه الأربع يشك
تطليقة طليقت كل واحدة طليقة وكذا لو قال
يشك في طليقتان أو ثلاث أو أربع الآن
ينوي قسمة كل واحدة بينهن تطلق كل
واحدة ثلاثا ولو قال يشك في خمس طليقات
واحدة ثلاثا ولو قال يشك في خمس طليقات
يقع على كل واحدة طليقت كل واحدة
طليقتان فان زادهما طليقت كل واحدة
ثلاثا) ومثله قوله يشك في طليقة خاتبة
وفيها (قال لسانه أربع لم يدخل بواحدة منهما
امرأتي طالق امرأتي طالق ثم قال أردت
واحدة منهما لا يصدق ولو مدخلو اثنين فله
ايقاع الطلاق على المدخولة لا على غيرها (قال
الطلاق على المدخولة لا على غيرها) معروفة
امرأته طالق ولم يسم وله امرأتان (قوله
طليقت امرأته) استحسناما (فان قال لا
امرأة أخرى وبالله ما ثبت لا يقبل قوله لا
بيته ولو كان له امرأتان كلتا هما معروفتين
صرفه الى أيهما شاء) خاتبة ولم يحك خلافا
مكرر لفظ الطلاق وقع الكل فان
نوى التأكد دين كان اسمها طالق أو حرة
فتأداها ان نوى الطلاق أو العتق وقما
والالا قال لا يسميه هذه الكلية طالق

الحكم كذلك أما إذا لم بشر ولم يكن نيته بالعهدة زوجته أو عبده أنها لا تطلق ولا يفتق لكون الكتابة والحجر
غير محل للطلاق والعق ويجوز (قوله طلق) لأنه أراد الشتم والطلاق كما أنه أراد الشتم والعق في الثانية (قوله
وعنى به الاخبار وكذا) مثله ما إذا عني الشتم كافي البصر (قوله على ذلك) أي الاخبار وكذا (قوله وكذا المعلوم
إذا شهد الخ) اختلعه واهل الاعتبار رتبة الخالف أول رتبة المستخلف والقوى على اعتبار رتبة الحسابات ان كان
مطلوما لا ان كان ظاهرا كما في الاشياء (قوله أنه يحلف كاذبا) متعلق بأشهاد ١١ حلي (قوله شرح وهبانية) قال
الشرنبلاني في شرحها بعد آيات المصنف صورتها لو قال لعبدك أنت حر أو زوجته أنت طالق وعنى به الاخبار
كاذبا لا يقع دليته ويقع قضاء وان أشهد قبله على أنه يخبر عن الطلاق أو العتاق كاذبا أو أشهد المعلوم ثم أخبر لم يكن
طلاقا ولا عتاقا ١٢ (قوله قال فلا تة) أي زينب مثلا حلي (قوله واهبها كذلك) أي زينب مثلا حلي (قوله دين)
ولا يصح قضاء بحر (قوله ولو غيره) عطف على قوله واهبها كذلك أي ولو كان اسمها غير زينب ١١ حلي
(قوله وعلى هذا الخ) قد لا يعلم هذا الاستنباط فانه في هذه المسئلة صرح بإضافتها اليه في قوله امرأتى ولا كذلك
ما تقدم وقد يقال ان الاسم دل على كذبه في الاضافة (قوله على الاربعة مذاهب) يريد ان الطلاق يقع عليها
باتفاقهم من (قوله ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء الخ) قال في المنع جل قال أنت طالق في قول الفقهاء
أو قول القضاة أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلق قضاء ولا تطلق
فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو ١٢ حلي ووجهه أنه يحتمل ارادة التعليق أي ان قال الفقهاء به (قوله قال نساء
الدين الخ) قال في البحر وليس من الصريح نساء العالم أو الدنيا طوائف فلا تطلق امرأته بخلاف نساء هذه البلدة
أو هذه القرية طوائف وفيها امرأته طلق ومن أبي يوسف لو قال نساء بغداد طوائف وفيها امرأته لا تطلق وقال
محمد تطلق كذا في الحامية وحرم بالوقوع في البرازية في نساء المحلة والدراوليت ووجهه خلاف انما هو في نساء
القرية ١٢ ويحذر الفرق بين هذه المسائل (قوله لم تطلق امرأته) الا اذا نواها كما في الهندية (قوله وكذا العتق)
أي فانه مثل الطلاق صوروا خلافا (قوله فقال فعلت) أي طاعت فاعلمت فعلت طلاقك أي أو قمت (قوله
فواحدة) أي ان نواها أو لم ينو شيئا أصلا هندية (قوله لم ينو الثلاث) اعترض بأن طاعت صريح في الواحدة
ونية الثلاث فيه لا تعتبر وأوجب بأن تقدم السؤال ثلاثا فترت فأنته على صحة الارادة (قوله ولو عطف بالواو
فثلاث) لأن العطف يقتضى الجمع لكونه بالواو وقوله قد فعلت معناه فعلت فذا الجموع (قوله اعتبارا بالانشاء)
يعنى اعتبروا بإجازته الثلاث كذا في نية مع كانه قال طلتك ولا يحتاج الى نية (قوله كذا أنت نفسي اذ نوى) لأن
لفظ الابانة من الكناية فلا يقع به الطلاق الابالنية في إجازته وفي البحر من تلخيص الجامع وشرحه لو قالت أنت
نفسى أو حرمت نفسى فقال أنت وقع بانثاء بشرط أن ينوى كل منهما الطلاق وأنصح نية الثلاث ١٢ (قوله اذا
نوى) لأن الابانة ازالة الوصلة وهي مشتركة وإجازته لازمة الوصلة لا تقتضى الازالة من جهته الابالنية
(قوله ولو ثلاثا) أي اذا نوى بالاجازة انشاء الابانة ثلاثا ما علمت نية (قوله بخلاف الاول) أي طاعت نفسى فانه
اذا أجاز به لا يتوقف على نية ولا تصح فيه نية الثلاث لانه بمنزلة طلتك وهو لا يحتاج الى نية ولا تصح نية غير
الواحدة كما تقدم أول الباب (قوله وفي آخرت لا يقع الخ) يعنى اذا تكلمت به فقال أجزته لا يقع لأنه لم يضع
الاجور بالقوله اختارى نفسك مثلا ولم يضع للانشاء (قوله ففعله واحد منهم الخ) فان كان هذا الفعل يتكرر
رفع الحجر وتعد الفاعل طلق زوجة كل من فعل (قوله فهو اقاربه بجرهما) ففعله وقع الطلاق بتفسيره فقط
أصلا لا صريحا ولا كناية بتغير ردة واباء فتصلح لغزا (قوله وقيل لا) لعل وجهه أنه لم يأت بصريحه ولا كناية (قوله
وستل الخ) هي عين مسئلة البرازية الآن الفاعل في السابقة واحد وفي هذه الجماعة فاقصدنا كيد النص
الاول (قوله لا يصح بيده) مفرد مضاف بهم الذين لأن التصديق لا يتأتى الا بهم وعبارة البحر بيده هي أوضح
(قوله فقال طلقن) الظاهر أنه لو كان لهن نسوة مطلقات قبل الحادثة لا تطلق من في عصمتهم لصديق الاخبار حينئذ
(قوله ثم تكلم الخالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر أنه لا يقع لأن تعليق التكلم لا يسرى حكمه الى غيره
الا اذا قال القبر أو انا كذلك مثلا ولم يوجد أو اما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعلق بالانشاء
(قوله والخالف لا يخرج نفسه) الواو للجماع وأشار به الى أن دخول الخالف هنا في عموم كلامه لقربة الحال
فلا يشافى قولهم التكلم لا يدخل في عموم كلامه حلي بزيادة (قوله من العين) بطلاق على التعليق وهو المراد

طلقت أو لعبدك هذا الحجر حترعتي قال أنت
طالق أو أنت حر وعنى به الاخبار وكذا بوقع
قضاء الا اذا أشهد على ذلك وكذا المعلوم اذا
أشهد عند اختلاف التظام بالطلاق الثلاث
أنه يحلف كاذبا بصديق قضاء وديانة شرح
وهبانية وفي البحر قال فلا تة طالق واهبها
كذلك وقال ثبت غير هادين ولو غيره صدق
قضاء وعلى هذا لو حلف لا أقسم بطلاق
امرأته فلا تة واهبها غيره لا تطلق وقد كثر
في زماننا قول الرجل أنت طالق على الاربعة
مذاهب قال المصنف ويذهب الجرم بوقوعه
قضاء وديانة ولو قال أنت طالق في قول
الفقهاء أو فلان القاضي أو المفتي دين قال
نساء الدنيا أو نساء العالم طوائف لم تطلق
امرأته بخلاف نساء المحلة والدراوليت
وفي نساء القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا
الفتن قال زوجها طلقني فقال فمات
طلقت فان قالت زدي فقال فمات طلق
أخرى ولو قالت طلقني طلقني فقال
طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف
بالواو ثلاث ولو قالت طلق نفسي فأجاز
الطلاق اعتبارا بالانشاء كذا أنت نفسي
اذا نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي آخرت
لا يقع لأنه لم يضع الاجوابا وفي البرازية قال
بين اصحابه من كانت امرأته عليه حراما
فليفعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار
منه بجرمته او قبل لا انتهى وستل أبو البت
من قال لجماعة كل من امرأة مطلقة
فليصدق بيده ففعله وافق طلق وقيل
ليس هو باقرار جماعة بقدر في مجلس
فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته
طالق ثم تكلم الخالف طلق امرأته لأن
كلمة من لا تعميم والخالف لا يخرج نفسه من
العين فيجوز واقعه تعالى اعلم

• (باب الكتابات) •

ما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الأصل في الكلام لأن الأصل وضعه للأفهام والصريح أدخل فيه شرع
في الكتابات وهو صدركا يكتو إذا استترف القاط الكتابية فيها استنار المعنى فالكتاب من لا يراد به المتفصل عن
وصلة النكاح وفي دلالة عليه خفاء يزول بالقرينة ويجوز أن يراد بالكتابيات ما ذهب إليه البيانيون مما استعمل
في معناه لينتقل إلى ملزومة فإن البائن مستعمل في معناه لينتقل منه بقرينة إلى ملزومه الذي هو الطلاق
كما ذكر في التوضيح ورد بأن معناه الحقيقي لا يلزم أن يكون تابشاً في الواقع فمن أين يلزم الطلاق بصفة البيوتنة
كافي التلويح وأجيب بأنه وإن لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فيصيح أن يكون المستعمل منه بطول التصاد طول
القائمة بملاحظة أن صاف طويل القائمة بطول التصاد وان لم يكن له لجناد حقيقة قال في البحر الكتابية عند علماء
البيان لفظ يقصد به معناه معني ثان ملزوم له وهي لا تنافي إرادة الموضوع له فأنه استعملت فيه لكن قصد به معناه
معني ثان كافي طويل التصاد بخلاف الجاهل فإنه استعمل في غير ما وضع له فينافي إرادة الموضوع (قوله كتابية)
أي الطلاق (قوله عند الفقهاء) أي في كتاب الطلاق والافتقار منها عندهم مطلقاً كالاصوليين ما استنار إرادته
في نفسه قال في التهر وخرج بقوله في نفسه ما لو استنار المراد في الصريح بواسطة فهو غرابة اللفظ وانكشف المراد
في الكتابية بواسطة التعبير ويكون كل من الصريح والكتابية حقيقة ويجازاً فالحقيقة غير المجبورة بصريح
والمجبورة التي غلب معناها الجازي كتابية والجهاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كتابية اهـ حلي
(قوله ما لم يوضع له الخ) أشار بذلك إلى عدم حصرها ولذلك قال في شرح المتن ثم أضاف الكتابية كثيرة ترني
إلى أكثر من خمسة وخمسين لفظاً على ما في النظم والتقف وزيد غيرها اقتبس اهـ (قوله فالكسائيات الخ)
تفريع على قوله ما لم يوضع له الخ (قوله قضاء) قيد به لأنه لا يقع ديانة إلا بالنسبة ولا عبرة بدلالة الحال بمر (قوله
الابنية أو دلالة الحال) إنما اشترط أحدهما لأن أضاف الكتابية لما كانت تحتمل الطلاق وغيره احتجج إلى المرجع
زباني بالمعنى وأمانة خلوة تجوز الجمع أبو السعود والحال في اللغة صفة الشيء يذكرونها يقال حال حسن
أو حسنة والمراد بدلالة الحال الحال الطاهرة المفيدة المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق كافي المحيط (قوله وهي
سأل مذاكرة الطلاق) وذلك بأن تسأل هي طلاقها أو غيرها يسأل لها هندية (قوله فالحالات ثلاث) لما كان
دسكو الغضب يقابل الرضى فهو مفهوم منه بالمتقوسم صرح التفريع قال في التهر من الفتح وحقيقة التقسيم
في الأحوال قسمان الرضى والغضب وأما المذاكرات فتصدق مع كل منهما بل لا يمتنع أن يصدق فيهما الطلاق
إلى إحدى الحالتين لأنهما ضدان لا واسطة بينهما فتقرر التقرير بأنه في حالة الرضى المجزئ من سؤال الطلاق
يصدق في الكل وفي المؤول فيه الطلاق يصدق فيما يصلح رداً وفي حالة الغضب المجزئ يصدق فيما يصلح سباً
أورد الأفاضل على جوابا وفي الغضب مع السؤال يجتمع في عدم التصديق في المتخصص جواباً ببيان وكذا في قبول
قوله فيما يصلح رداً وفيما يصلح السب يتقرر الغضب بالنسبة فلا تنفي الأحكام اهـ حلي قال صاحب التهر
والأولى عندي الإقتصار على حالة الغضب والمذاكرة إذ الكلام في الأحكام التي تؤثر فيها الدلالة لا مطلقاً
ثم رأيت في البدائع بعد أن قسم الأحوال ثلاثة كالشراح قال في حالة الرضى يدين في القضاء وإن كان في حالة
مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا إن الكتابات أقسام ثلاثة وذكر ما هو هذا هو التصديق اهـ (قوله ما يحتمل
الرد) أي ويحتمل الجواب (قوله أو ما يصلح للسب) أي ويحتمل الجواب وفي نسخة بالواو بدل أو (قوله أو لا ولا)
أي لا يصلح للسب ولا الرد ويحتمل الجواب أفاد ذلك القهستاني (قوله فهو اذهبي الخ) نشر من كتب وانما يقع باذهبي
إذا لم يذكر معه ما يدل على غير الطلاق فإن ذكره كان قال اذهبي فيسبى فوبك لا يقع وإن نوى وإن قال إلى جهنم
يقع إن نوى ولو قال اذهبي فتزويج وقال لم أو الطلاق لا يقع شيء لأن معناه إن أمكنك وحل كذا ذكره قاضي
خان في شرح الجامع خلافاً لما في البرازية من وقوعه من غيرية بمر وهو وما بعده محتمل لأن يكون المراد اذهبي
واخرى وقوى لما جئتك أولاً في طلقك (قوله تقضى) أمر بأخذ القناع أي للخارج على الوجه أو بالقناعية ليحصل
تقضى للستر أولاً في طلقك حلي بزيادة (قوله تقضى) أمر بالتقضى وهو ليس الخارج حلي والخارج يوجب تقضى به
المرأة رأسها بمر وبما قال فيه ما قيل في تقضى (قوله استرى) أمر بالاستئثار أي لأنه مطلوب شرعاً وأولاً لأنه حرام على
النظر اليك بالبيوتنة حلي بزيادة ومجمله ما لم يقل معنى فإن قال استرى معنى خرج عن كونه كتابية كافي البحر عن

• (باب الكتابات) •
(كتابية) عند الفقهاء (ما لم يوضع له) أي
الطلاق (واحقه وغيره) الكتابات (اللاتفاق
بها) قضاء (الابنية أو دلالة الحال) وهي حال
مذاكرة الطلاق أو الغضب فالحالات ثلاث
رضى وغضب ومذاكرة والسبب الأول ولا فتبر
ما يحتمل الرد وما يصلح للسب الأول ولا فتبر
أذهبي واخرى وقوى تقضى تقضى تقضى

الطائفة (قوله انطلق) مثل اذهب وقد تقدم حلبي (قوله من الغربة) راجع الى الاول ومعناه ساعدى حلبي
 (قوله او العزوبة) راجع الى الثاني من عزب عنى فلان يعزب أى بعد معناه ساعدى أيضا - حلبي (قوله يحتمل ردا)
 أى ردا لها الطلاق وعدم اجابة أى ويصلح جوابا أيضا السؤال الطلاق ولا يصلح جوابا أيضا حلبي (قوله خلية)
 أى خالية من النكاح أو الحسن. ثلاثه هى صفة على فعله أفاده القهستاني (قوله برينة) فعله هى صفة يجب
 همزها على الكاف والكسر ماقى وفى الرضى أن تخفيفه لازم عند سيديويه والهمز زدى. قبل قهستاني ويحتمل
 البراءة من الخيرات أو من النكاح (قوله حرام) أى ذات منع أو منوعة صفة أو مصدر براءته الصفة قهستاني
 وسبق وقوع البائن به بلانية فى زمانها لتعارف لافرق فى ذلك بين محرمة وحرة سواء قال على أم لا وحلال
 المسلمين على حرام وكل حل على حرام وأنت معى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد أن يقول عليك وأورد أنه
 إذا وقع الطلاق به هذه الالفاظ بلانية يبقى أن يكون كالصريح فى إعاقه الرجعة وأجيب بأن المتعارف بها هو
 البائن لا الرجعى حتى لو قال لم أؤله لم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صححت نيته عند
 الامام وعليه الفتوى حلبي عن النهر (قوله بائن) أى ذات بين أى يتوفاة الفارقة قهستاني فهو من بين النهر انفصل
 أى منعه من وصله النكاح أو من الخبر حلبي (قوله ومرا دقها) لا حاجة اليه للاستفتاء عنها بقوله كنية
 من البت بمعنى القطع فيحتمل ما أحق له البائن وأوجب سيديويه فيه الالف واللام وأجاز اقراء اسقاطهما حلبي عن
 النهر والقول من باي ضرب وقتل يجر (قوله بنة) من البتل وهو الانقطاع وبالبتل سميت مريم لانقطاعها عن
 الرجال وقاطعة الزهر لا انقطاعها عن نسائها مانها فضلا ودنيا وحسبها وقيل عن الدنيا الى ديم لو فيه من الاحتمال
 ما مرق بائن حلبي بزيادة (قوله يصلح سبا) أى شفا وكلامى عرضها بما يعيب قهستاني أى ويصلح جوابا أيضا
 السؤال الطلاق ولا يصلح ردا حلبي بحليل بزيادة (قوله اعتدى) أى عدى ما عليك من الاقراء لاني طلقته أو نمت
 معه عليك من نكاحي لث ولحقوه قهستاني بزيادة (قوله واستبرق) بكسر الهمزة قبل الياء أى اطلبي براءة وحك
 من الولد زوج آخر أو له لم يعدم الولد قهستاني (قوله أنت واحدة) أى أنت طالق طليقة واحدة أو أنت واحدة
 عدى أو فى قومك مدحا أو ماحلبي (قوله أنت حرة) أى من رقت النكاح أو غيره قهستاني (قوله اختارى
 أمرك سيدك) كذا تان من تفويض الطلاق فلا تطلق ما لم تعلق نفسك بها وانما كانا من الكتابات لانهم سمعوا من
 لان يكون المعنى اختارى نفسك بالفراق أو فى عمل وأمرك يدك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن
 الحوائى السعدية وهذا لا يناسب ذكره فى هذا المقام وقد وقع بذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به
 الطلاق من غير ايقاع منها وحرم حلالا نعوذ بالله تعالى من ذلك اه حلبي ومن أمرك سيدك أمرك بيمينك
 أو شئت أو فاك أولئك من الدر المنقى عن الخلاصة (قوله سرحتك) من السراح بفتح السين وهو الارسال
 وفى الخلية أنت السراح كائن خلية وانما كان هو وما بعده كناية لانهم لا يعينان فى النساء بل يقال سرحت
 ابل وقوت مالى ولو قيل ان سرحتك بمنزلة أرسلتك لاني طلقته أو لحاجة لى وكذا فارقته لاني طلقته
 أو فى هذا المنزل فلم يصح كنى فيه فاحتمل الطلاق وغيره كان أولى وفى المجتبى وما شيخ خوارزم من التفتيم
 والمتأخرين كانوا يفتون بأن لفظ التسميع بمنزلة الصريح يقع به الرجعى بلانية منهم مختصر (قوله لا يحتمل الرذ
 والسب) بل هو نوعين للجواب كما أفاده صاحب البحر والقهستاني (قوله أى غير الغضب والمذاكرة) انما قال
 ذلك لان الرضا يجامع المذاكرة وعند المذاكرة لا يتوقف الا ما يصلح ردا وهو الاول فقط (قوله تشوق الاقسام
 الثلاثة) نظم حاصل هذا العلامة نور الدين على بن غانم القديسى فقال

بعض الكتابات جوابا بارد • وبعضها سب وبعض ردة
 فاشتراط النية للطلاق • فى كل الاقسام لدى الاطلاق
 وما أفى للردة فى المذاكرة • صدقه ان كان الطلاق ذاكرة
 ولا تصدق حالة الغضب • فى كل ما يقتصر بالجواب

أبو السعود (قوله تأثرا) تمييز محمول عن الفاعل أى يتوقف تأثير الاقسام الثلاثة على نية (قوله للاحتتمال) أى
 احتمال نية الطلاق به وعدم النية ولا قرينة فلا وجه لا يقع الطلاق الا بالنية فان قلت ان ما يصلح جوابا ينبغي
 الا بقاء فيه وإن لم يكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لتفصيل الطلاق بل هو جواب لكل ما يغير

انطلق الطلاق المسمى اعلى من الغربة
 أو العزوبة (يحتمل ردا ويحتمل خلية برينة حرام
 بائن) ومرا دقها كنية بنة (يصلح سبا) أنت
 اعتدى واستبرق لى أنت واحدة أو أنت
 حرة اختارى أمرك سيدك سرحتك فارقته
 لا يحتمل الرذ والسب نفى حالة الرضا أى غير
 الغضب والمذاكرة (تشوق الاقسام الثلاثة
 تأثرا) على نية للاحتتمال

السؤال أما إذا تكلمت به وقال الطلاق فقد حصلت المذاكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول كما يأتي (قوله
بجيبته) الحق لا زمة له سواء اذعت الطلاق أم لا حقا فله تعالى بهر (قوله ويكنى تحليفها) اللام زائدة وهو
صدره ضاف الى الفاعل قال أبو نصر سأل محمد بن مسلمة أيعطفه الحاكم أم هي تحلفه قال يعطفه حتى يعطيهما
أما في منزله وإذا حلقت خلفه فمضى أمراته والارفعته الى القاضي فان نكل عن الجيب فزنى بينهما بهر (قوله فان
نكل) أي عند القاضي لأن النكول عند غيره لا يعتبر (قوله توقف الاطلاق) أي ما يصلح رد أو جوابا وما يصلح
سما وجوابا ولا يتوقف ما يعين الجواب (قوله ان نوى وقع) بيان على التوقف (قوله وفي هذا كراهة الطلاق)
الفاعلة على غير ما بين الان المراد بها سؤاها الطلاق أو سؤاها الاجنبى ذلك إما أو وقومه أولا (قوله الاول فقط)
وهو ما يصلح رد أو جوابا فطر الاحتمال الرد (قوله لأن مع الدلالة) فيه حذف اسم ان من التركيب (قوله
لا يصح قضاء في نية) قال في ابصار اصلاح فان قلت يشكل هذا في بعض الصور فانه دلالة الحال
لا تكتفي فيه يصلح رد فان الطلاق لا يقع في حال مذاكرة الطلاق وهو اخرجوا ذهب وقوى بل يتوقف على النية
قلت ملاحظته الرد كانت معارضة لمحال مذاكرة الطلاق فلم يبق دليل لافكانت السور للمذ كونه خالية عن
دلالة الحال ولذلك توقف فيها على الية والله أعلم بحقيقة الحال اه (قوله لانها أقوى) أي من النية (قوله
ولذا) أي لكون الدلالة ظاهرة والنية باطنة (قوله يثبتها) أي المراتة (قوله لا على النية) لعدم الاطلاع عليها (قوله
الا أن يقام) أي البينة وذكر الضمير نظرا الى كونها برهاناً فوق بعض النسخ بالنار (قوله بها) أي بالنية فستأنق
(قوله ثم في كل موضع) أي لفظ من ألفاظ الكتابات (قوله تشترط له النية) وهو الاقسام الثلاثة في الرضا
والاطلاق في الغضب والاولى في المذاكرة (قوله فلو قال) قال بهل يقع) يعني إذا قال السائل قلت كذا كره يقع
على الطلاق يقول المفق نعم ان نويت حلبي (قوله ولو لم يقع) يعني إذا قال السائل قلت كذا كره يقع على بقوله
بالمفق تقع واحدة ولا يترتب لاشترط الية يعني لا يقول له المفق تقع واحدة ان نويت لأن قوله كم يقع دليل
على حصول النية وانما سؤاها من قدر الواقع حلبي (قوله وتقع رجعية) وان نوى البائن حلبي (قوله بقوله
اعتدى) لأنه من باب الاضمار أي طعنك فاعتدى أو اعتدى لاني طعنك ففي المدخول به اثبت الطلاق وتجب
العدة وفي غيرها يثبت الطلاق علانية ولا تلجب العدة اه وهو يشهد أنه من باب الاقتضاء في غير المدخولة أيضا
وان كان أمره إياه بالعدة ليس عوجب شيئا فلا حاجة الى تكلف الجواز وقال الكمال ان اعتدى يقتضى فرقة بعد
المدخول وهي أهم من رجعي وبأن لكل لا يوجب ذلك معين البائن بل معين الاثبات لعدم الدلالة على الرمد وقد
ثبت أنه حصل الله عليه وسلم قال لسودة أم المؤمنين اعتدى ثم راجعها (قوله واستعير رجلا) هو مجاز من كوفي
طالقاني المدخولة إذا كانت آيسة أو صغيرة وفي غير المدخول المصلحة وقد يقال ما تقدم في اعتدى هنا (قوله وأنت
واسدة) لفظ واحدة نعمت المصدر محذوف تقديره طليقة والطلاق الواحد يعقبه الرجعة والتبعض محلي
الواحدة يمنع ارادة الثلاث لانها صفة للمصدر الواحد وبها فلا يتجاوزها (قوله وان نوى أكثر) واصل بقوله وتقع
رجعية رده شق (قوله في الاصح) وقال بعضهم ان نسب الواحدة وقع وان لم ينزل نعمت المصدر محذوف
وان وقع لا يقع شيء وان نوى لانه نعمت المرأة وان سكتها يحتاج الى النية لاحتمال الامر من وجه الاصح ان العوام
لا يفرقون بين وجوه الاعراب والتخواص لا يفرقونه في مخاطباتهم بل تلك صفتهم والعرف لغتهم ولا تترى
أهل العلم في مجازي كلامهم لا ياتزمونه ولا في الرفع لا ينافي الطلاق لانه يستعمل أن نفس المرأة جعلها طلاقا
للمبالغة أي أنت طليقة والنسب لا يبين أي يكون نعمت المصدر الطلاق بل يجوز أن يكون مصدر فعل آخر كقوله
أنت ضاربة ضربة واحدة ونحوه فصار الاحتمال موجودا في الكل فلا تحيين البعض مراد مع الاحتمال
الابدليل كذا في الحلبي عن النبيين والنهر (قوله المذكرة) أي هنا فلا يرد على المصنف ما ذكره وجعل صاحب
البرهنة الألفاظ بمعنى الألفاظ الثلاثة السابقة وعبارته ولما كانت العدة في وقوع الرجعي بهذه الألفاظ
الثلاثة وجود الطلاق علم أنه لا حصر في كلامه بل كل كلمة كان فيها ذكر الطلاق كانت داخلية في كلامه ويقع
بها الرجعي بالاولى كقوله أنا برى من طلاقك الطلاق عليك طلاقك الطلاق لك طلاقك طلاقك إذا كانت
اشترت من غير بدل قد شاء الله طلاقك قضى الله طلاقك شئت طلاقك شئت طلاقك شئت طلاقك شئت طلاقك
أنت مطلقة بسمك الطاء أنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة أنت طلاق بحدف الأخر خذى طلاقك

والقول له بجيبته في عدم النية ويكنى تحليفها
في منزله فان أبي رفته للسما ثم نكل نوى
بينهما مجتبي (وفي الغضب) توقف (الاولان)
ان نوى وقع والا (وفي هذا كراهة الطلاق)
توقف (الاول فقط) ويقع بالآخرين وان لم
يتولن مع الدلالة لا يصح قضاء في نية
لانها أقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا
تقبل يثبتها على الدلالة لا على النية الا أن
يقام على افتراء بها مما دية ثم في كل موضع
تشرط له النية فلو قال بهل يقع بغير نية
ان نويت ولو لم يقع بغير نية (وتقع رجعية)
لا يشترط النية بزيادة فقط (وتقع واحدة)
بقوله اعتدى واستعير رجلا واستعير واحدة
وان نوى أكثر ولا عبرة بما عراب واحدة
في الاصح (و) يقع (بإقفا) أي في ألفاظ
الكتابات المذكورة فلا يرد ونحو الرجعي
ببعض الكتابات أيضا

أقرضتك طلاقك أم تركت طلاقك وبصير الأمر على ما على ما في المحيط لست لي بامرأة وما أنا لك بزوج ما أنت لي
 بامرأة أم خال الشريف أبو السعود ووجد بخط العلامة السيد الجري أقول قد تقدم في باب الصريح أن منه
 خذى طلاقك وأمرتك طلاقك ووجهه أن وثقت طلاقك في الأصح لأنه من الإيقاع بالمصدر وهو صريح
 ولا كلام هنا في النكاح فلا يرد ما ذكره اه (قوله أنا بركي من طلاقك) أي مغز عنه ومتباعد ويحتمل أن المراد
 لاني أو فيه إيقاعه (قوله وثقت طلاقك) أي تركته وثبات عنه أو خابت سيده فخرج ووقع (قوله
 وأنت أطلق من امرأة فلان) تقدم أنه من الصريح حيث قالت له أن فلانا طلق زوجته (قوله وأنت طالق)
 أي تهجاء بأن تطلق بأسماء الحروف وشي المؤلف على ما اختاره صاحب البدائع من اشتراط التنية فيه وأطلق
 الوقوع في الظانية وأشار الشارح إلى الروايتين أول باب الصريح (قوله وغير ذلك) ما نقلناه عن البحر (قوله خلا
 اختاري) استثناء من قوله وبما يقابلها نظر إلى قوله وثلاث إن نواه ولو أخرجه بعده بأن يقول وثلاث إن نواه
 إلا في اختاري لكان أولى (قوله ثالثية الثلاث لا تصح فيه) لما سبق في باب تضييق الطلاق من عدم تنوع
 الاختيار اه حلبي (قوله أيضا) أي كما لا تصح نية الثلاث في اللفاظ الثلاثة السابقة (قوله كما يأتي) أي في باب
 التضييق (قوله أو التنتين) يعني لا يقع في صورة نية الواحدة أو التنتين الواحدة نية من غير أن يكون طلقها قبل
 واحدة كما في الحلبي من التمر والاعتد في التعبير واحدة نية وان نوى التنتين (قوله لما نقرأ أن الطلاق مصدر) هذا
 لا يظهر في كل ألفاظ النكاحات فان فهو سر سترك وفارقك وخلية وبرية لا مصدر فيها (قوله للوحدة الجنسية)
 أي الحقيقة لا اجتماع أفراد الحقيقة فيها (قوله ولذا) أي للوحدة الجنسية رغو له صح في الآية نية التنتين
 لأنه كل الجذر فيها (قوله وبالباقى حبسا) هذا انه يظهر من تحميم فلو كانت أبسة أو صغيرة فقال أردت
 بالاولى طلاقا وبالباقى ترصا بالاشهر كان الحكم كذلك بحر (قوله صدق قضاء) أي ودينة وفيها لا يصدق فيه انما
 لا يصدق قضاء أماد بانه فلا يقع الأصح النسبة بحر (قوله لينة - حقيقة كلامه) يعني إذا نوى بالباقى حبسا
 فقد نوى حقيقة كلامه لأن الاعتداد في الخائن بالحيض (قوله دلالة الحال) أي حال هذا كره الطلاق حال و
 لغيره به علم أن هذا كره الطلاق لا تنصرف في سؤال الطلاق بل هو أعم منعم من تقدم الإيقاع (قوله نية الأول)
 مصدر مضاف إلى مفعوله أي بسبب نية الطلاق باللفظ الأول (قوله حتى) تفرع على ما فهم من اعتبار دلالة
 الحال (قوله ولو لم يشأ) أي شيئا أصلا ما إذا نوى به بالحيض فطلق واحدة كما يأتي (قوله لم يقع) لعدم الدلالة
 (قوله وأقسامها أربعة وعشرون) قال في البحر ودخل تحت المسئلة الأولى يعني وقوع الواحدة ما نوى بكل
 منها حبسا فطلق واحدة وهي بالاولى وما إذا نوى بالناتية طلاقا لا غير وما إذا نوى بالناتية حبسا لا غير وما إذا
 نوى بالناتية طلاقا وبالناتية حبسا لا غير وبالاخيرين حبسا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالناتية وبالناتية
 حبسا في هذه الست لا تقع إلا واحدة ودخل تحت المسئلة الثانية وهي مسئلة وقوع الثلاث ما إذا نوى
 بالاولى حبسا لا غير أو بالاولين طلاقا لا غير أو بالاولى والناتية طلاقا لا غير أو بالناتية طلاقا لا غير
 حبسا أو بكل من اللفاظ طلاقا فهذه ست يقع بها الثلاث ويخرج عن هاتين المسئلتين مع ما أطلق
 بهما اثنتان عشرة مسئلة الأولى أن لا ينوي بكل منها شيئا فلا يقع شيء وما بقي وهو إحدى عشرة مسئلة يقع بها اثنتان
 وهو أن ينوي بالناتية طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالناتية حبسا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالناتية حبسا
 لا غير أو بالآخرين طلاقا لا غير أو بالاولين حبسا لا غير أو بالاولى والناتية حبسا لا غير أو بالناتية
 طلاقا وبالناتية حبسا أو بالاولى والناتية طلاقا وبالناتية حبسا أو بالاولى والناتية حبسا وبالناتية طلاقا
 أو بالاولى والناتية حبسا وبالناتية طلاقا وبالناتية حبسا لا غير والاصل أنه إذا نوى الطلاق بواحدة ثبت حال
 هذا كره الطلاق فلا يصدق في عدم نية شيء بما بعده هو يصدق في نية الحبض لظهور الأمر باعتداد الحبض عقب
 الطلاق وإن لم ينو الطلاق بشئ ومع وكذا كل ما قبل النوى بها ونية الحبض بواحدة غير مبنية بواحدة منى
 بها الطلاق يقع بها الطلاق وثبت بها حال المذاكره فيجوز فيها الحكم المذكور بخلاف ما إذا كانت مبنية
 بواحدة أو بدى بها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية لصحة الاعتدال بعد الطلاق اه (قوله ويراد الخ) قال في البحر
 وأشار إلى أنه لو قال فويت بالكل واحدة مكان تاريخا بكل لفظ ثلث تطليقة وهو مما لا يجوز أن يستكمل فيقع
 الثلاث كل في المحيط وهذا وجه الثلاث في القضاء (قوله فواحدة ديانة) ويحصل تكرار اللفظ على التاكيد

نحو أنا بركي من طلاقك وخطبت سحيل
 طلاقك وأنت مطلقة بالتحصيف وأنت أطلق
 من امرأة فلان وهي مطلقة وأنت طالق
 وغير ذلك مما ستر جوابه (خلا اختاري) فاق
 نية الثلاث لا تصح فيه أيضا ولا يقع به ولا
 ما صير بك ما لم تطلق المرأة نفسها كما يأتي
 (البائن أن نواه أو التنتين) لما تقدم من
 الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد
 (وثلاث إن نواه) للوحدة الجنسية ولذا صح
 في الآية نية التنتين (قال اعتدى ثلاثا ونوى
 بالاولى طلاقا وبالباقى حبسا صدق) قضاء
 لينة حقيقة كلامه (وان لم ينو) أي بالباقى
 شيئا فنلتان فقط فنتان أو بالثلاث فواحدة
 لو نوى بالثلاث لم يقع وأقسامها أربعة
 عشر وقد ذكرها السكال ويزاد لو نوى بالكل
 واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء

أبسه لأن الصريح بهد البائن بان ولو خلعها ثم طلقها ثم انشا وقع الثلاث وان كان الثاني باتباعه بائن لانه
بالصريح لا بالكناية كما في فتح القدير اه (قوله اذا أمكن جعله اخبارا) قيد في عدم المعاق ومختاره ما أفاده بقوله
بجلاف ابتك باخرى (قوله كانت بائن بائن) الاظهر كانت بائن بائن لانه ليس المراد الاخبار النحوي بل
الاخبار عن الامر الذي صدر أو لا وهو انما يتم بالجله وظاهره أنه قال ذلك في مجلس واحد ولا يلتزم بل الحكم
واحد ولو اختلف المجلس لظهر العلة (قوله أو ابتك بطلقة) يعني لو قال أنت بائن ثم قال أنتك بطلقة فانه
لا يطق وأشاد بذلك أنه لا يشترط اتحاد القطين قال في الجرو مثل كلامه ما إذا قال لامسنة أنتك بطلقة فانه
قوله لا يقع بجلاف أنت طالق بائن كما في البرازية والفرق بينهما كما ذكره صاحب الذخيرة أنه إذا أنشأنا فائتي
قوله طالق ويقيم بقاء النسيان بقاء بطلقة وهو غير مفيد (قوله فلا يقع) أي وإن نوى لما في الصريح
الحاوي ولا يقع بكنائيات الطلاق حتى وإن نوى (قوله لانه اخبار) الاولى أن يقول لصلاحيته لا لأخباره فانه
لو أنشأ ناسيا لا يعتبره الشارع بل جعله بمنزلة الاخبار قال في الجرو ويغني أنه إذا أبانهم قال لها أنت بائن ناويا
طلقة ثانية أن تقع الثانية فيه لانه لا يصلح خبرا فهو كالو قال أنتك باخرى الا أن يقال ان الوقوع انما هو
بلفظ صالح له وهو آخرى بجلاف مجرد النية اه وقبه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بعين له لكان أظهر
وحاسيا في عن المحيط صريح في الغاء النية (قوله أو قال نويت البيونة الكبرى) أي بالباين الثاني وذلك لانه
كتابة ويصح فيها إرادة الثلاث ثم هذا هو المعقد وقيل لا يصح لأن القلظ صفة البيونة فإذا ألغيت النية
في أصل البيونة لكونها حاصلة لغت في انبئات وصف القلظ فكذلك في المحيط وانما قيد بالكبرى لانه
أن نوى واحدة لا يطق لا يمكن جعلها اخبارا وكذا إذا قال نويت ثنتين لعدم صحة نية التثنية فيها اه حلي
(قوله لتعذر جمل الخ) علة لقوله بجلاف المقيد للمعاق في الصور المذكورة قوله ولذا وقع المعلق) أي لتعذر الجمل
على الاخبار (قوله الا اذا كان البائن معلقا بشرط) يشمل ما إذا أتى من زوجته ثم أبانها قبل مضى أربعة أشهر
ثم مضت أربعة أشهر قبل أن يقر بها وهي في العدة فانه يقع عندنا خلافا لفر بحر (قوله لانه لا يصلح اخبارا)
مستغنى عنه بقوله سابقا ولذا وقع المعلق (قوله ومثله المضاف) الاولى ومثاله المضاف الخ وأما مما علقه في الحكم
فمفهومه من قول الشارع سابقا ومضافا (قوله كانت بائن عدا) أي ناويا لطلاق كما في الجرو (قوله وفي الجرو)
استدلال على أنه لا يقد من النية في أدلة بائن أفاده الحلبي (قوله معلقا) مثله المضاف كما عرفت (قوله ولو قال
ان دخلت الخ) بيان ما إذا كانا معلقين بحر (قوله ثم دخلت الدار وباتت ثم كنت) فلو عكست والحالة هذه فأنظر
ان الحكم كذلك حلي وهذا انما يظهر عند عدم العطف أو العطف بالواو أو ما إذا عطف الشرط الثاني بالناء أو بين
فاندي يظهر عدم الوقوع لتعلق الثاني بعد ايقاع الاول (قوله وفي البرازية) لافرق بينه وبين ما قبله الا في لفظ
البائن وحلال المسلمين عليه حرام وفي أفاده نه يقع بأيام ماسبق (قوله ففعل أحدهما) يؤيد ما بينه وبينه
(قوله وكذا الوصل الثاني) أي باتت باخرى ومراده بالثاني كما قاله الحلبي الا أن لا الترتيب بدليل قوله أحدهما
(قوله قيد بالقبلية) أي المصنف في قوله قبل ايجاد المنجز البائن (قوله ثم أضاف البائن أو عاقه) أي في عدة
البائن (قوله لم يصح) فيه أنه لا يمكن جعله اخبارا عن الاول اه (قوله ويستثنى ما في البرازية) أي يستثنى من
قوله الصريح يطق البائن والاول ذكره عنده ثم لا وجه للاستثناء لانه انما لم يقع في هاتين لعدم تناول لفظ
المرأة معتدة البائن بل يقال هي مبانة منه ومختلعة حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال في التمر وفي المتصوري
شرح المسعودي أن المختلعة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة لأن بقاء أثر النكاح كاف في حقوق الصريح
البائن حلي بزيادة من أبي السعود (قوله ويضبط) بضم الباء وكسر هالانه في القاموس ذكر ما فيه غيره مضبوط
وقاعده أنه اذا لم يضبطه يكون في حصاره الوجهان والضبط الجمع والمراد بكل صور المعاق والمستثنى منها
وصور عدم المعاق والمستثنى منها (قوله ما قيل) من الرجز والبيت الاول لو الشيخ الاسلام عبد البر شراح القلم
الوهابي كما في المنع والبيت الثاني لصاحب التمر حلي مع زيادة (قوله كلا جرن) أي جرن طاق كل من وقوع الصريح
والباين وروى البيت لخرقا جرن ذكره أبو السعود كذلك والمعنى عليه جرن طاق كل من أفراد الطلاق لبعضها
ولا يستقيم عليه الوزن (قوله لا بائنا) مضاف على كلا ومع يسكون العين به في بعد كافي قوله تعالى ان مع العسر
يسرا نعت قوله بائنا أي لا تجز بائنا كناية عن ذلك وهذا الصلح للاستثناء في المعنى كأنه قال كلا جرن الا بائنا

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول كانت
بائن بائن أو أنتك بطلقة فلا يقع لانه اخبار
فلا ضرورة في جعله انشاء بجلاف أنتك
باخرى أو أنت طالق بائن أو قال نويت
البيونة الكبرى لتعذر جمل على الاخبار
ففيصل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال (الا اذا
كان البائن معلقا بشرط) أو مضافا (قبل
ايجاد المنجز البائن) كقوله ان دخلت الدار
فأنت بائن ناويا لطلاق ثم أبانها ثم دخلت
فأنت باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله
باتت باخرى لانه لا يصلح اخبارا ثم أبانها ثم
المضاف كانت بائن عدا ثم الوهابية أنت بائن
بقيع أخرى وفي الجرو عن الوهابية أنت بائن
كتابة. عدا كان أو مختلعة فمقرر فنية ولو قال
كذلك دخلت الدار فأتت بائن ثم دخلت الدار وباتت ثم
قيد فأتت بائن ثم دخلت الدار وباتت ثم فعلت
كذلك بقيع أخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت
كذلك فحلال الله علي حرام ثم قال كذلك
لا صراحتا قبل أحدهما بباتت وكذلك الوصل
للطائفة على الاشبه فلنحفظ قيد بالقبلية لانه
لو أبانهم أو لا ثم أضاف البائن أو عاقه لم يصح
كتصين بدائع ويستثنى ما في البرازية قال اه
امرأته طالق لم يقع على المختلعة ولو قال ان
فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع على معتدة
البائن ويضبط الكل ما قبل
الا اذا علقته من قبله

مع مثله قاله الحلبي (قوله الا اذا علقته من قبله) استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أي لا يغير باثنا بعد
بائن الا اذا علق البائن الواقع بعده مثله - لي شيء قبله ونحوه علقته للبائن الاول ونحوه قبله للمثل الذي هو البائن
الثاني قاله الحلبي (قوله الا بكل امرأة) استثناء ثان من قوله كذا جزاءه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بق
البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية
من قوله كل امرأتى طالق وكان له مختلعة فانه صريح لحق باثنا ولم يقع لما قد مناه الباء في قوله بكل امرأة بمعنى
في وافظ كل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد خلع للسالم والحق مبنى لافاعل معطوف على خلع وبمعنى
على الضم لقطعته من الاضافة ونية - غناء وهو ظرف لا لحق أي وألحق الصريح بعد الخلع اه - حلبي ولم يبه على
المثله الثانية وهي ما اذا وقع الصريح بلا فاعل امرأته بعد البائن بغير الخلع بكونها في حكم المخلع (قوله هي فسخ)
أي لعقد النكاح (قوله من كل وجه) - سواء صدرت منه أو منها (قوله كاسلام) يعني اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع
على الآخر طلاق كذا في المنع من البرازية لسكن في أول طلاق البصر أن الطلاق يعلق المنة بعد تفريق القاضي
اذا أسلم أحد الزوجين وأبى الآخر حلبي (قوله وردة مع طالق) قال في البصر اذا ارتدت وطعن بدار الحرب وطلقها
في العدة لم يقع لا تقطاع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت وطلعت لم يقع عليها
طلاقه فان عادت قبل الحيض لم يقع كذلك عند الامام لبطلان العدة بالمساق ثم لا تعود بنفسه لاف المرتد (قوله
وخيار بلوغ) له أولها (قوله وعق) خاص بها (قوله مطلقا) صريحا أو باثنا قاله الحلبي أو مخبر أو علق قاله
أبو الهود أو كانت العدة بالمحيض أو بالإشهر (قوله هي طلاق) من جانبها كاتمة في الإبلا واللعان والجب
والعنة (قوله على نحو ما ينأ) من قوله الصريح يعلق الصريح الخ قاله الحلبي (قوله لعدة الطلاق) خرج غير
المدخول بها اذا طلقت (قوله لاوطاء) أي بشبهة أو نكاح فاسد أو ملك يمين اذا اعتقت (قوله لم يكن طلاقا)
لأن تزويجه اياها ليس من صريح الطلاق ولا كاتية (قوله ثم رقم) أي شير البعض المشايخ وظاهره كالبصر اعتماد
الاول (قوله وترقى تقع واحدة بلانية) هذا ما في البرازية وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان اذ هي فقر قرى
اذا لم ينوبه طلاقا لا يقع شيء لأن - عنده فترقى ان أمكنك وحصل فبينما تناف إلا أن يفرق بين الواو والهاء
وهو بعيد بجر (قوله يقع ان نوى) فالمراد الطلاق والشم (قوله وأفلى) أي يقع الطلاق فيه بالثبته لانه معنى
اذهي تقول العرب أفلح بخبر ويحتمل انظرى بمرادك يقال أفلح الرجل اذا ظهر عراده بجر (قوله وأنت على
كاتية) معطوف على ما قبله فيشترط فيه الثبته (قوله لانه تشبه بالسرعة) الاولى في السرعة كانه قال أنت
حرام سر بها كسرعة الماء في جريه وقدمت أن أنت حرام بغير تشبيه ملحق بالصريح فلا يحتاج الى نية فاعل هذا
مبنى على غير المقتضى به (قوله ولا يقع بأربعة طرق الخ) كذا عن محمد وفي النظم قال أسد قال محمد يقع ثلاثا وقال
ابن سلام أخاف أن يقع ثلاثا بجر فمن محمد روايان (تنبيه) من ألقاظ الكتابة حيل على غايبك والغايب ما بين
سنام الناقة وعنتها فهو استمارة تخيلية الحلق بأهلك بكسر الهمزة من حذو علم ويأتي من الإلحاق كما في البحر عن
المصباح الحلق برقبك وجهك لا هلك أو أهلك أو أمك عفوت عنك لا لجلهم رددت الهيم ولا بشعر مقبوله -
ولو قال لا خنتك أو لا شئتك أو لعنتك أو نكحتك لم يقع وان نوى واعتقتك وكوفي - حرة واعتنى انظرى بمرادك
خالعتك فحلى لست لي بامرأة لست لك بزواج لست أنا زوجك ما أنا بزوجك ما أنت بامرأة لا نكاح في بينك
صرت غير امرأتى أو قالت لست لي بزواج فقال صدقت ابنتي الأزواج بعدى عنى ولو قال لا أريدك لا أجبتك
لا أشتهيك لا يقع وان نوى اه - من الدرا المنق والهندية (خاتمة) قال السيد أبو الهود دستلت من شخص قال
على - بين لا فاعل كذا ناويا الطلاق فاعل هل يقع طلاقه أجبت لا وان نواه ولا معه كفارة عين قال صاحب التهور في
باب الإيلاء قوله على - بين أي موجبها وهو الكفارة واستبعد الجواب بعض أهل العصر وما الى الوقوع لقواهم
الكتابة ما احتل الطلاق وغيره فوضعت وسائله بينت فيها أن ما ذكره في تعريف الكتابة ليس على إطلاقه بل
مقيد بالفظ يصح خطابها به ويصلح لانشاء الطلاق الذي أخبره أو لاخباره بأنه أوقعه كاتمة حرام اذ يحتمل لاني
طائفة من أحرام العصبية والعنصرية وكذا ابنة الإلفاظ كاتية وليس لفظ العين كذلك اذ لا يصح أن يخاطبها بآنت
عين فضلا عن ارادة انشاء الطلاق به أو لاخباره بأنه أوقعه حتى لو قال أنت بين لاني طلقك لا يصح وحينئذ
ليس ما احتل الطلاق يكون من كاتية بل بالقيدين السابقين ولا بد من قبده فالت هو أن يكون معنى اللفظ

الا بكل امرأة وقد خلع
والحق الصريح وهو لم يقع
سكن فرقته هي فسخ من كل وجه
وردت مع طالق وخيار بلوغ وعق لا يقع
الطلاق في حدتها - مطلقا (وكيل فرقته هي
طلاق يقع) الطلاق (في حدتها) على هي
لما ينشأ فروع - انما يعلق الطلاق اقله
الطلاق اما المنة لاوطاء فلا يعلق خلاصة
وفي القضية تزوج امرأته من غير نوى
طلاقا ثم رقم ان نوى طلق اذهي الى جهنم يقع
تقع واحدة بلانية اذهي الى جهنم
ان نوى خلاصة وكذا اذهي الى جهنم
ونسخت النكاح وأنت على كاتية أو كليم
الخنزير أو حرام كلاء لانه تشبه بالسرعة
ولا يقع بأربعة طرق عليك مفقوحة وان نوى
نالم يقل حذى أي طريق شئتكم

مبا عن الطلاق ونشأته كالحكمة في أنت حرام فأنه مسمية عن الطلاق ونقل في البصر عدم الوقوع في لأحبك لأشبهك لا رغبة في فيك وان نوى ووجهه أن معاني هذه الألفاظ التي هي عدم المحبة ونحوها ليست ناشئة من الطلاق بل الغالب التزم بعد الطلاق فتشأ المحبة والشهوة والرغبة بخلاف الحرمة فإذا لم يقع بهذه الألفاظ مع احتمال أن يكون المراد لا في طاعتك في لفظ الجين بالاولى وقد قسموا الألفاظ الكناية أقساماً ثلاثة ما يصلح جواباً لا غير الخ ولفظ الجين غير داخل تحت واحد من هذه الثلاثة وبه يظهر أن ما نقله بعضهم عن الطوري في فتاواه أنه إذا قال أيمان المسلمين ترضى فطلق امرأته أن كان له امرأته خطأ فاحش ومعت كثر امرأته شيئاً يقول فتاوى الطوري كفتاوى الشيخ زين لا يوثق بها إلا إذا تأيدت بنقل آخر اه مختصراً أقول إن قول لفا تل على "يمين الخ يحتمل الطلاق وغيره لأن الجين يكون به وبالله تعالى حيث نوى الطلاق علمت نيته وكأنه قال "على طلاق لا أفعل ويكون من التعليق المعنوي كما تقدم في قول القائل على "الطلاق لا أفعل كذا وصار كأنه قال إن فعلت هذا فعلى "الطلاق" وأما ما في فتاوى الطوري فكان القياس فيه لزوم ما ينافي به المسلمون من الطلاق والعقاق واليمين بالله تعالى ولكنه انما يخص بالطلاق لأن العرف فهو كقوله حلال المسلمين على حرام على أن الجين لا تتعدد عندنا إلا بتعدد العاطف فتدبروا ما قوله لا بد أن يكون لفظ الكناية صالحاً للخطاب الخ فيعمل على غير التعليق

• (باب تنويع الطلاق) •

(قوله المذكر الخ) يشير إلى ما ذكره في النهر من المناسبة حيث قال لما كان الطلاق بولاية مستفاد من الغير على خلاف الأصل ذكره بعد بيان ما هو الأصل أبو السعود (قوله بنوعيه) أي الصريح والكناية فإنه الحلبي (قوله وأنواعه ثلاثة) الضمير عائذ إلى ما يوقعه الغير لا لتفويض المتقدم ذكره في المصنف والابنزم تقسيم النفي إلى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض) المراد به تعليق الطلاق والفرق بين التعليق والتوكيل كما قاله الكمال أن التعليق الإقرار الشرعي على نفس التصرف ابتداءً والتوكيل الإقرار الشرعي على نفس التصرف لا ابتداءً أفاده في البصر (قوله ورسالة) أهل الفرق بينهما وبين التوكيل أن التوكيل فيها تصرف وترجع الحقوق إلى الوكيل في بعض العقود ولا كذلك الرسالة فانما يحجز بعمل (قوله ثلاثة) دليل المحصر الاستقراء كما في شرح الملتقى (قوله تخيير) هذا بالنسبة لصادق منه ويقال لصادق منها اختيار قال الشريف أبو السعود الاختيار من الخيرة على وزن عنية وهو اسم من قولنا اختارناه وقال الجوهري الاختيار اسم من الاختيار وقال أيضاً الاختيار الاصطفاة وقال تاج الشريعة الاختيار الميل إلى الخير وإلى ما بين الفضل والاولى اه (قوله قال لها اختاري الخ) أشار بعدم ذكر قبولها إلى أنه تعليق يتم بالمعك وحده فلورجع قبل انقضاء المجلس لم يقع وقيد باقتضائه على التخيير المطلق لأنه لو قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجيعة لا لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاثنين بالرعي وتركه بصري (قوله أو امرئ يديك) لاجابة اليه لذكر أحكام الامر باليد في فصل مستقل يأتي (قوله يتوى) دلالة الحال فاعية مقام التبعة قضاء لا ديانة والدلالة مذكورة الطلاق أو الغضب وقد علمنا أنه مما تمحض للبراب والقول قوله مع الجين في عدم التبعة أو الدلالة وإذا لم يصدق قضاء لا بسببها الإقامة معه الابتكاح مستقبلاً لأنها كالمقاضي وانما ترك ذكر الدلالة هنا لعلها بما عاقدته أو الكنيات بجز (قوله تفويض) دل على تقدير هذا المضاف مع الدالاب له كما في النهر حلبي (قوله لانها كناية) لتعليل لاشتراط التبعة حلبي (قوله فلا يعملان) أي لا يفيدان تعليق الطلاق (قوله بلاية) أي أو ما يقوم مقامه لمن الدلالة (قوله أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج إلى نية والواقع به رجيحي كما يستفاد عما يأتي (قوله في مجلس عليها) أفاد به كرجحها أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خبرها ثم قام ولم يطل بخلاف قيامها بجز عن البدائع (قوله سالم بوقته) قال في البصر وقد عطف بها إشارة إلى أنه لو خبرها وهي غائبة اعتبر بمجلس عليها ولو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر بمجلس عليها في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علت خرج الامر عن يدها وكذا كل وقت قصد التفويض به وهي غائبة ولم تعلم حتى انقضى بطل خيارها ولو قال الزوج علت في مجلس القول وأبكرت قال قول لها لانها منكورة اه قلت سيأتي في قرياً أن المعنى بالوقت ولا يضر الأعراض في المجلس الا في المطلق (قوله ويمضي) الواو للعال وليس معاً فاعلى يوقته والاحذف اليه اه حلبي (قوله قبل عليها) نص على المتوهم فسقط

(باب تنويع الطلاق)
لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه
غيره بأذنه وأنواعه ثلاثة تفويض وتوكيل
ورسالة والألفاظ التفويض ثلاثة تخيير
وأمر يديك ومشيئة (قال لها اختاري
أو امرئ يديك يتوى) تفويض (الطلاق)
لانها كناية فلا يعملان بلاية
(أو طلق نفسك) أفاد بها أن تطلق في مجلس
عليها به مشافهة أو أخباراً (وان طال)
يوماً أو أكثر ما لم يوقته ويمضي الوقت قبل
عليها

سلم

ما في الحلبي (قوله ما لم يتم) أطلق في القيام فمثل ما إذا أقامها الزوج فهو إقراره بخرج الأمر من يده لأنه يمكنها
ممانعة في القيام أو المبادأة حيث أن اختيارها تفهها قدم ذلك دليل الأعراض بجر (قوله تبدل مجلسها
حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في إيضاح الاصلاح فإنه قال إن المجلس
وان لم يتبدل بغير ذلك القيام إلا أن الخيار يسل به لأنه يدل على الأعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية
وفي التبيين المجلس يتبدل نارة حقيقة بالتحويل إلى مكان آخر ونارة حكمها بالاختلاف في عمل آخر اهـ (قوله مما يدل
على الأعراض) أشار به إلى ما في البصر حيث قال وأراد بالعمل الآخر مما يدل على الأعراض لا مطلق العمل لأنه
لو خيره ما قبلت قوباً وشربت لا يسل خيارها لأن المجلس قد يكون لتدعوتهم ودار المجلس قد يكون شديداً
ينع من التأمل ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التغيير المطلق أما الموقت يوم أو شهر أو سنة مثلاً
فله أن يختار ما دام الوقت باقياً سواء أعرضت عن ذلك المجلس أم لا اهـ (قوله فيتوقف على قبولها) هذا ليس
بصواب لما ذكرناه من الجرائد لا يتوقف على القبول وفي القهستاني التفويض عليك يقتضي الجواب في المجلس
كما قال بعضهم لا توكل يقتضي أن يكون وقته جميع العمر كما قاله آخرون أنه مختصر أو لا نسب للشارح أن يقول
فيتوقف على جوابها (قوله لا توكل) رده على القول الضعيف الذي به عليه القهستاني (قوله فلم يصح
رجوعه) فترجع على كونه عليك كونه نظراً لأنه لا يلزم من عليك عدم صحة الرجوع فإن الهبة عليك ويصح فيها
الرجوع كما في المراج إلا أن يفرق بين عليك التصرف في نحو الفسوخ وعليك التصرف في الاعيان (قوله حتى
لو خيره الخ) الأولى الاثبات بالواقعة مما يترفع على كونه عليك فإن عدم الحث أن المطلق هي يقتضي
عليك لا هو ولو كان توكل لا لحث فإنه يحتج فيه بعمل مأموره بذكره المصنف في الايمان (قوله في الاصح) وقال
محمد بن محمد الحلبي عن النهر (قوله وأخواته) وهي اختاري وأمرك يملك وفوتت اليك الطلاق وأمرى بذلك
كما يأتي (قوله فلا يتقيد بالمجلس) أما في حق ومضى ما فلا نسب العموم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت
فلا يتصر على المجلس وأما في اذا واما فانه ما وحق سواء عندهما وأما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان
للتصرف لكن الأمر صار يدها فلا يخرج بالشك الحلبي عن المنع (قوله لما تر) من أنه عليك لا توكل قاله الحلبي
(قوله فيصح) زاد الشارح الاما لزيادة أما الحلبي (قوله لأنه لا توكل محض) أي لا يشترط عليك منع (قوله كان
تأسيك في حقها الخ) وهذا من عموم الجواز من استعمال المشترك في معنييه حيث استعمل الصيغة في القائل
الذي هو الاقدار على التصرف ابتداء وفي التوكيل الذي هو الاقدار عليه لا ابتداء وليس له الرجوع بالنظر لها
وله الرجوع بالنظر لغيرها (قوله فيصير عليك) فلا عليك الرجوع لأنه فوض الأمر إلى رأيها والمالك هو الذي
يتصرف عن مشيئته وأما التوكيل فملوب منه الفعل شاء أو لم يشأ منع (قوله لا توكل) لا رده على زفر (قوله
ولا يعزل) لا حاجة إلى ذكره لأنه إذا لم عليك الرجوع لا عليك العزل فعدم الرجوع يفي عنه على أن العزل اغايد كر
في التوكيل كذا أفاده بعضهم (قوله ولا يسل بمنحون الزوج) نظر إلى أنه تعليق (قوله لا يعقل) هو الخامس (قوله
فيصح) فترجع على الخامس وبما في ما في المحيط لو جعل أمرها يده صبي لا يعقل أو بمنحون ذلك البسه مادام
في المجلس لأن هذا عليك في ضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار القيد يصح باعتبار ما في التعليق فصح ما باعتبار
التعليق فكانه قال إن حالك بمنحون أنت طالق فانت طالق وباعتبار ما في عليك يقتصر على المجلس عملاً
بالشبهين (قوله وصبي لا يعقل) بشرط أن يكلم فيصح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل بجر (قوله
بخلاف التوكيل) فإن الموكل له أن يرجع ويهزل ويطل التوكيل بمنحونه ولا يتقيد بمجلس ويتقيد بالعقل (قوله
نعم لو جن) أي الموقض إليه (قوله فمناشوخ الخ) نظيره كما قال في البحر لو وكل رجلاً ببيع عبده فجن التوكيل
جنونا لا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع التوكيل لا يشترط بيعه ولو وكل رجلاً بمنحونا هذه الصفة ببيع عبده ثم باع
التوكيل فذبحه لأنه إذا لم يكن بمنحونا وقت التوكيل كان التوكيل ببيع تكون العهدة فيه على التوكيل وبعد
ما جن التوكيل لو نفذ بيعه كانت العهدة فيه على الموكل فلا يشترط ما إذا كان التوكيل بمنحونا وقت التوكيل فأنما وكل
ببيع تكون العهدة فيه على الموكل فإذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل وفي تفويض الطلاق وإن كان لأهدة أصلاً
ولكن الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل فإذا أطلق وهو بمنحون لم يوجد الشرط بخلاف ما إذا فوض
إلى بمنحون ابتداء ثم قال ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه توسع في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء

(ما لم يتم) تبدل مجلسها حقيقة (أو) حكم
بان (نعم) ما يقطع (مما يدل على الأعراض
لأنه عليك فيتوقف على قبولها في المجلس
لا توكل فلم يصح رجوعه حتى لو خيره
ثم خالف أن لا يسلها فطلقت لم يثبت
ثم خالف أن لا يسلها فطلقت لم يثبت
في الاصح (لا) نطلق (بعده) أي المجلس
(إذا زاد) أي قوله طالق نفسك وأخواته
(مضى) شئت أو متى ما شئت وإذا شئت أو إذا
ما شئت (لا) يتقيد بالمجلس (ولم يصح رجوعه)
لما تر (أو) أما (في طالق) فصح رجوعه عنه
لا جنبي (طلق امرأتى فيصح رجوعه في
(ولم يقيد بالمجلس) لأنه توكل محض وفي
طلق نفسك وشئت كان عليك في حقها توكل
في حق شريتها جوهرة (إذا أعلقه بالمجلس)
فيصير عليك لا توكل والفرق بينهما في
خمس أحكام في التملك لا يرجع ولا يعزل
ولا يسل بمنحون الزوج ويتقيد بمجلس
لا يعقل فيه بيع نفسه بمنحون وصبي
لا يعقل بخلاف التوكيل نعم لو جن بعد
التفويض لم يقع فيها توسع ابتداء لا جفاء
عكس القاعدة فلنحفظ

وهو عكس القاعدة الفقهية من أنه يتسارع في البقاء ما لا يتسارع في الابتداء اهـ (قوله ويجلس القاضية)
وكذا انكارها كما في الهندية (قوله وانكار القاعدة) أما إذا اضطجعت فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان
احدهما يطل خيارها وبه قال زفر رحمه الله تعالى والثانية لا يطل هندية (قوله للمشورة) ظاهر التمسك بها
إذا دعت لتغيرها كان امرها ضابطا به خيارها (قوله بفتح فضم) قال في القاموس أشار عليه بكذا أمره وهي
الشورى والمشورة مفعلة لامة مولة اهـ وفي البحر والاسم المشورة وفيها الفتان سكوت الشين وفتح الواو وض
الشين وسكوت الواو اهـ (قوله ودعاء شهود ولا شاهد) في الهندية المخيرة إذا قامت لتدعو والشهود بأن لم يكن
عندها أحد يدعو الشهود لا يجتروا ما أن تحوّل من موضعها أو لم تحوّل أن لم تحوّل لا يطل خيارها بالاتفاق
وان تحوّل عن موضعها اختف المشايخ رحمهم الله تعالى بسا على أن المستبر في بطلان الخيار امرها
أو تبدل المجلس عند البعض أيهما وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح (قوله إذا لم يكن عندها من
يدعوهم) صادق بأن لم يكن عندها أحد أصلاً أو عندها ولا يدعوهم وأخذ من التقييد أنه إذا وجد من يدعوهم
فدعت بنفسها كمن من الاعراض والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الأب للمشورة (قوله وباقي داية)
أما تسير الواقعة فيبطل الخيار هندية (قوله مكرهة) وبالأولى إذا كانت طائفة وبه صرح في الهندية (قوله
والفلا لها كاليث) قال في الهندية ولو كانت في بيت فثمت من جانب إلى جانب بنى خيارها والسفينة كاليث
لا كالدابة وشافيه ما تقدم أن القيام يتبدل به المجلس كالتحوّل من مكان إلى مكان الآن يراد بالتحوّل التحوّل
في غير اليث (قوله ويتبدل بسير الدابة) سواء اتحدت الدابة أو اختلفت أو كانت هي دابة وهو يعيشى هندية
(قوله الآن تجيب مع سكرته) أي إذا كانت سائرة فأجابته كما سمعت في خطوتهم تلك बात منه وكذلك الجواب
ان كانت ماشية وان سبقت خطوتها جوابها لم تبين منه هندية (قوله فانه كالسفينة) أي فلا يتبدل المجلس
بغيره (قوة) ان ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضاً كانت الصلاة أو واجبة أو فلاً فان خيرها وهي في الصلاة
فأتمها فان كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة
التطوع فان سلت على رأس الركعتين نهى على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خبرت وهي
في الأربع قبل الطهر فأتمت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يطل هندية (قوله
وفي اختاري نفسك) أي غير المقرون بعدد أم المقرون بالعدد فبأى حكمه (قوله لعدم تنوع الاختيار) قال
في التهر لاختيارها انما يفيد الخلو والصفاء والبيوتنة ثبت فيه مقتضى ولا عموم له بخلاف أنت بائن وأمرك
بيدك اهـ حلبي (قوله بخلاف أنت بائن) أي فصع فيه نية الثلاث لتتفرع البيوتنة إلى غليظة وخفيفة بجر (قوله
وأمرك بيدك) أي فصع فيه نية الثلاث لأن الأمر باليد جنس يحتمل المخصوص والعموم فأبى ما نوى سمعت
نيته بجر (قوله بل تبين بواحدة) أشار به إلى أن نية الرجعي لا تصح لأن اختيار النفس على الكمال انما يكون
بالبائن كذا في القهستاني (قوله اخترت نفسي) لا حاجة إلى زيادة نفسي لانها ذكرت في كلامه فلا حاجة إلى
ذكرها في كلامها لانه يؤهم اشتراطها فيه وليس كذلك (قوله وأنا اختار) أشار به إلى أنه لا فرق بين الماضي
والمضارع ولا بين الجملة الفعلية والاسمية (قوله استخسانا) والقياس عدم الوقوع الا أنه ترك بما ورد من عائشة
رضي الله تعالى عنها حين خيرها الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت اختار الله ورسوله ورضيه منها عليه
الصلاة والسلام جواباً (تنبيه) المضارع عندنا موضوع للعمال ويحتمل الاستقبال فأدغم في كلمة الشهادة
وأداء الشهادة للتحقيق دون الوعد (قوله بخلاف قوله طلق نفسك الخ) مثله ما لو قال لعبيد أعق رقبتك فقال
أنا عتق لانهم لا يمكن جعله اخباراً عن طلاق قائم أو عتق قائم لانه انما يقوم باللسان فلو جاز قام به الامران
في زمن واحد وهو محال بجر عن الكمال (قوله لانه وعد) أي وهو غير لازم وهذا انما يظهر في أنا طلق وأما أنا
طالق فاعلم فيه ما ذكره الكمال في البرزخية لو قال أنا عتق لا يلزمه شيء بخلاف ما لو قال ان شئني الله مريض فأنا
أعج كان نذراً لأن المواعيد باكتساب التعاقب تصير لازمة وفي كتاب الكفالة منها لو قال الذبح الذي لك على
فلان فأنا دفعه أو أسلمه أو أقضيه من لا يكون كفالة ما لم يقل افطأ ايدل على اللزوم كضمنت أو كتلت أو على أو إلى
وهذا إذا ذكر منجز أما إذا قال علقاً بأن قال ان لم يؤد فلان فأنا أدفعه اليك أو نحو يكون كفالة لما علم أن
المواعيد باكتساب صور التعاقب تكون لازمة أفاده صاحب البحر (قوله ما لم يتعارف) أي ايقاع الطلاق به

وجلس القاضية وانكار القاعدة وقعود
المتكئة ودعاء الأب أو غيره (للمشورة) بفتح
فضم المشورة (و) دعاء (شهود ولا شاهد)
على اختيارها الطلاق إذا لم يكن
عندها من يدعوهم سواء تحوّل عن مكانها
أولاً في الأصح خلاصة (رواية دابة هي
راكتها لا يقطع) المجلس ولو أقامها
أو جاءها مكرهة بطلت كنهان الاختيار
(والعلا لها دليلة وسير دابة كسرها)
حتى لا يتبدل المجلس بجرى الفلان ويتبدل
بغير الدابة لا خافته إليها الآن تجيب مع
سكرته أو يكون في محمل يقودها الجبال
فانه كالسفينة (وفي اختاري نفسك لا تصح
نية الحدث) لعدم تنوع الاختيار بخلاف
أنت بائن وأمرك بيدك (بل تبين) بواحدة
(ان قالت اخترت نفسي أو) أنا (أختار
نفسى) شخصاً بخلاف قوله طلق نفسك
فقلت أنا طالق أو أنا طلق نفسي لم يقع
لانه وعد جوهره ما لم يتعارف

لأنه انشاء حيث لا اخبار (قوله أو تنو الانشاء) مضارع مبني للمعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الباء مطلقا
على تعارف المبني للمجهول حاجي والاول أخذ الكمال من الكافي والطهيري ونص على الثاني في المهرج
قوله في أحد كلامهم (الخ) وذلك لأنها اذا كانت في كلامه قد تضمن جوابها أعادتها وان كانت في كلامها فقد
وجد ما يختص بالبينونة فاذا توى الزوج الطلاق تمت عليه البينونة فهو (قوله شرط صحة الوقوع) لأن وقوع
الطلاق بلفظ الاختيار يعرف بإجماع الصعابة واجتماعهم في اللفظة المنسوبة من أحد الجانبين إيضاح الاصطلاح
(قوله لأنها تلك فيه الانشاء) أي فذلك تفسيره أيضا (قوله إلا أن يتصادقا) ظاهره أن التصديق بعد المجلس معتبر
بمجرد (قوله لكن رده الكمال) حيث قال ولا يقع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه
ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحسنية دون المغالبة بعد أن توى الزوج وقوع الخلاف به وتصادقا
عليه لكنه باطل والاول وقع بمجرد التنية مع لفظ لا يصلح أصلا كلفي بمر (قوله ونقله الاكل) في العناية بمر
(قوله فالحق ضعفه) أي مافي التاجية من الاستثناء (قوله فلو قال اختاري اختارة) فتبرع على قوله
أو الاختيار في قوله رده النفس أو الاختارة (قوله كذا كذا النفس) في أنه خاص بالطلاق (قوله اذ التنا فيه
للوحد) قال في المنع فان ذكر الاختارة كذا كذا النفس لأن تاء الوحدة تنبئ عن الاتحاد واختيارها لنفسها هو
الذي يقصد تارة ويعدى أخرى ثلاث مرات (قوله وكذا ذكر التعليلة) أي فانه كذا كذا النفس بل هو أصرح
(قوله وتكرار لفظ اختاري) انما كان قائما مقام النفس لأن الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان
متبعنا إيضاح الاصطلاح (قوله أو أهي) هم الابوان قال في البحر جعل محمد الأهل اسماء لا يبين والقوم اسماء
اسماء الألقاب وقوله حجة في اللغة لأنه من أرباب الافة محيط (قوله والشرط الخ) ذكره قسطة لقوله فمختصر
الخ فلا تكرر في كلامه (قوله ومافي الاختيار من عدم الوقوع) أي في مسألة الاضراب أعاده صاحب التبر (قوله
نعم لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لا بل نفس أوقات زوجي ونفس بمر (قوله اعتبار التقدمة) لتعليل
للمستثنى (قوله وبطل أمرها) أي خرج الأمر من يدها حاجي وهو عطف على لم يتبع (قوله كذا لو عطف بأو) بأن
قالت اخترت نفسي أو زوجي كما في البحر فانه يخرج الأمر من يدها ويوجهه كما في الحلبي أن أو لاحد الشين فلم
يعلم اختارها لنفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالا باللامية فكان اعتراض قوله أو ارشادها لتعارفه
فاختارته فانه لا يقع ولا يجب المال بمر (قوله أو قالت ألحقت نفسي بأهل) أي في جواب قوله اختاري فانه
لا يقع به كذا في التبر عن جامع النصولين وكان وجهه والله تعالى أعلم أنه لم يعرف جرابا للاختيار (قوله بعطف)
سواء كان المطف بواو أو واو أو ثم وفي شرح تلميس الجامع للشاربي أنه في العطف يتم لو اختارت نفسها بالاولى
قبل أن يتكلم الزوج بالثانية والثالثة وهي غير مدخول به ابان بالاولى ولم يتبع بغيرها نبي بمر (قوله أو اخترت
اختارة) مثله اخترت الاختارة أو مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو بواحدة أو اختارة واحدة وتقع الثلاث بهذه
الاضافات في قولهم جيبه أعاده صاحب المهر (قوله أو اخترت الاولى الخ) يحتمل أنما قالت احدا لفظا الثلاث
منصرفة عليه أو جئت بينها والذي يظهر أن الحكم لا يختلف فيما أبو الهود (قوله يقع بلائية) هذا ما عليه
صاحب الكنز والهداية والصدرا والشهد والعناني وذهب قاضي خان وأبو عبد الله السني إلى اشتراطها وربحه
في فتح القدير واستظهره الاتفاق قال في البحر والحاصل ان المعتمد رواية ودراية اشتراطها دون اشتراط ذكر النفس
وقد سبق قوله اخترت الاولى الخ لأنها لو قالت اخترت التقدمة الاولى وقعت واحدة انداها معراج (قوله لدلالة
الاشكرار الخ) لأن العدد خاص بالطلاق ورده الكمال بأن دلالة أمره بالاختيار لا نصير تظاهرا في الطلاق لجواز
أن يريد اختاري في المال واختاري في السكر ونحوه (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلا
نية وهو الذي في المنع وهو الانسب لقادته أن الثلاث لا تشترط لها التنية أيضا (قوله وقال لا يقع الخ) لهما أن ذكر
الاولى وما جرى مجراهما كان لا يفسد من حيث الترتيب فيفيد من حيث الأفراد أنه هذا الوصف لقولان
الجميع في الملك لا ترتيب فيه والكلام أي الصادر منها الترتيب والأفراد من ضروراته فإذا خالف حتى الأصل لغا
في حق التبع فبني قولها اخترت وهو يصلح جوابا لكل نهر والمعنى أن الطلقات الثلاث اجتمعت في ملك المرأة
بلا وصف ترتيب فلا سبق ولا توسط ولا تأخر ومراد بالاصل الترتيب والمراد بالتبع الأفراد أعاده أبو الهود
(قوله التغيير المذكور) أي المكثر ثلاثا كما في النهر وهو الذي تنبيه عبارة البحر في التحليل (قوله بابت بواحدة)

أو تنو الانشاء فتح (وذكر النفس
أو الاختيار في أحد كلامهم ما شرط)
الوقوع بالاجماع (وبشرط ذكرها متصلا
فان كان منفصلا كان في المجلس صحيح) لأنها
تلك فيه الانشاء (والالا) إلا أن يتصادقا
على اختيار النفس فيصعب وان خلا كلامها
من ذكر النفس دورونا جية وأقره البهسي
والباقي تسكن رده الكمال ونقله الاكل
بقيل فالحق ضعفه نهر (فلو قال اختاري
اختارة) أو طلقة أو أوتت (وقوع لوقالت
اخترت) فان ذكر الاختارة كذا كذا النفس
اذ التنا فيه للوحدة وكذا ذكر التعليلة
وتكرار لفظ اختاري وقوله اختارت أبي
أو أهي أو أهي والاولى الخ في كلام أحدهما
النفس والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما
كما مثلنا فلم يختص اختارة بكلام الزوج
كما مثلنا ولو قالت اخترت نفسي وزوجي
أو نفسي لا بل زوجي وقع ومافي الاختيار
من عدم الوقوع وهو نعم لو عكست لم يقع
اكتار التقدمة وبطل أمرها كذا لو عطف
بأو أو ارشادها لتعارفه فاختارته أو قالت
ألحقت نفسي بأهل (ولو كثرها) أو كسطة
اختاري (ثلاثا) بعطف أو غيره (نقلت)
اخترت أو (اخترت اختارة) يقع بلائية
الاولى أو الوسطى أو الاختارة يقع بلائية
من الزوج لدلالة التكرار (ثلاثا) وقال لا يقع
في اخترت الاولى الخ واحدة باتنة واختاره
الطحاوي بمر وأقره المقدسي وفي الحاوي
المقدسي وبما أخذتهى فقد أعاد أن قوله ما
هو الملقى به لأن قولهم وبه تأخذ من اللفاظ
المع لها على الاقامة كذا بخط الشرف القرني
مبنى الاشياء (ولو قالت) في جواب التخصيص
المذكور (طلقت نفسي أو اخترت نفسي)
بطلقة أو اختيرت الطلقة الاولى (بانت
بواحدة)

لانه لا يبرأ لا يقامه بل لتفويض الزوج وانما صلح جوابا لان التطلق داخل في ضمن التخيير بجر وفي الشلبي من
الفتح الواقع بالاختيار بان لا يفي عن الاستغلام والصفاة عن ذلك الملك وهو بالبينونة والا لم يحصل في فائدة
التخيير اذا كان له أن يراجعها شامت أو أبت ٨١ ويؤخذ من التعديل أنه يقع بلفظ خالصة الواقع في كلام بعض
الناس البائن لانه اذا كان يقع بالاختيار البائن لكونه يفي عن الاستغلام فأولى ما كان صريحاً به بل هو
في بعض أرباب مصر كالصريح في الطلاق لا يحفل غيره فندهم (قوله في الاصح) مقابله ما ذكره صدر الاسلام
في جامعه أنه يقع به الرجعي نظر المأوقعة المراد وهو مخالف لهاته الكتب مع (قوله لتفويضه بالبائن فلا تملك
غيره) الا ترى أنه لو أمرها بالبائن أو الرجعي فمكنت وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاختارت نفسها) صلح جوابا
للأمر باليد كما يأتي في ولا اختيار وهو ظاهر (قوله والمفيدة للبينونة الخ) جواب سؤال ذكره صاحب ابضاح
الاصلاح بقوله فان قيل أمر بك واختارى يفيد البينونة فلا يجوز صرفه - معناه الى غيرها قلنا لما قرنه
بالصريح علم أنه أراد الرجعي كما لو قرن الصريح بالبائن في قوله أنت طالق بآثر ذكره في التبيين ٨٢ (قوله
بجلاف الخ) الباء للمبينة متعلق بقيد أي تخافيد بني بسبب مخالفة الخ وقوله ومثله الباء اعتراض حلي
(قوله فهي بآنة) لاتصال لفظ الطلاق عن الامر والاختيار فيقع البائن نظرا له (قوله كالجعل الخ) بأن
قال أمر بك يدك ان لم تصل تنفك اليك تطلق نفسك متى شئت فقوله لم تصل شرط وقوله أمر بك يدك دليل
جوابه وقوله تطلق تفسير لكون أمرها يدها حلي - والاولى أن يقول كما لو قال جعت أمر بك يدك لم تصل
تنفك اليك لتتناسب لفظ التركيب (قوله كان بآنة) زيادة ابضاح والا فالكاف تنفي عنه (قوله لان لفظة الطلاق)
عنه - للمسائل الثلاث (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس الامر باليد أي لم يكن مع مولاه وليس المراد
بنفس الامر الواقع حلي (قوله فلم تختار) الصواب حذف الفاعلية عبر صاحب الجرو ووجهه أنه امره بامر
خالم يفعل لم يحصل الأمر في نفسه فلا خيار له سألما لم يخبرها (قوله بجلاف اخبرها بالخيار) قال في الجرو لو قال
اخبرها بالخيار وقيل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لان الامر بالخيار يقتضي تقديم الخبر عنه
فكان هذا اقرارا من الزوج بثبوت الخيار لها (قوله وقع ثنتان) أحدهما بان يشته والثاني بالخيار لانه فوض
اليها اطلاق أحدهما صريح والآخر كتابي والكتابي حال ذكر الصريح لا تنفك الرأية بجر (قوله أتجد) حتى اذا
رقت في اليوم بطل أصلا هندية ومثله اذا قال اختارى في اليوم وغدا كما في الصبر (قوله ولو قال واختارى غدا)
بأن قال اختارى اليوم واختارى غدا فهما خياران بقرينة إعادة ذكر الاختيار (قوله قال اختارى اليوم) مثله
الشهر في العبارة احتياك (قوله في ساعة تكلم الخ) نشر مرتب والطاهر أن الليل لا يدخل في ذكر اليوم
ويدخل في الشهر (قوله خبرت في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول ونحت الشهر نوعان الليل والنهار
فأقول البالي الليلة الاولى وأول النهار اليوم الاول ولو قال اختارى اذا قدم فلان أو اذا أهل الهلال فلها
الخيار ساعة يقدم أو أهل الهلال في المجلس بجر (قوله ولا يطل الوقت) أي الخيار اوقت يوم أو شهر أو سنة
بالاعراض في مجلس المجلد بل بعض الوقت المعين أما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض (قوله علت أولا) أي
بالتخيير واقعه سبحانه وتعالى أعلم

• (باب الامر باليد) •

الامر هنا بمعنى الحال والد بمعنى التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله
زوجها في نصرته أو انما أخره عن الاختيار لتأييد التخيير باجتماع النصاية رضي الله تعالى عنهم بجلاف الامر باليد
مع (قوله هو كالاختيار) أي في جميع مسائله من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها ومن عدم ملك الزوج
الرجوع واذا قال لامرأته أمر بك يدك ينوي الطلاق فان كانت تسع فامرها يدها وان كانت غائبة فهو على
وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يلفها فيه وأما اذا جعل الامر اليها موقتا فان
بلغها مع بقاء شيء من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم لم علت فلا خيار لها هندية
ملخصا (قوله الا في نية الثلاث) أي فانها تصح ختالا في التخيير لان الامر باليد جنس يحتمل المخصوص
والعموم فأجما نوى صحت نيته بجر (قوله لا غير) قد ورد ادخال لا على غير مسمى عاخلا فان أنكره وقال صوابه
ليس بجر (قوله ولو صغرة) مثلها للجنونة (قوله لانه كالتلقين) أي كانه علق طلاقها بإيقاعها وأطلق الامر

في الاصح لتفويضه بالبائن فلا تملك غيره
(أمر بك يدك في طاعة أو اختارى تطلقه)
فاختارت نفسها طلق الرجعية لتفويضه
اليها بالامر مع والمفيدة للبينونة اذا قرن
بالصريح صار رجعا كما في نفسك أو في
ومثله الباء بجلاف تطلق نفسك أمرها يدها
عاطي فهي بآنة كالجعل الخ متى شئت
لو لم تصل تنفك اليك فطابق نفسك متى شئت
فلم تصل تطلق كان بآنة لان لفظة الطلاق
لم تكن في نفس الامر فروع - قال لرجل
خبرها بالخيار لا قرار به قال لها أنت طالق
ان شئت واختارى فقالا ثنتان واختارت
وقعت ثنتان قال اختارى اليوم وغدا
ولو قال واختارى غدا تعدد قال اختارى
اليوم أو أمر بك يدك هذا الشهر وشئت
فخبرتها ما وان قال يوما أو شهرين أو سنة
تكلم في مثاه من الغد والى تمام ثلاثين يوما
ولو جبه له رأس الشهر وشئت في الليلة
الاولى ويومها ولا يطل الوقت بالاعراض
بل بعض الوقت علت أولا
• (باب الامر باليد) •
هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير
(اذا قال لها) ولو صغرة لان كالتلقين
برأية

باليد فعمل المبحر والمطلق اذا وجد شرطه ومن الثاني ما في المحيط لو قال ان دخلت الدار فامر بك يدك فان طلقت
 نفسها كما وضعت القدم فيها طلقت لان الامر في يدها وان طلقت بعد ما مشيت خطوتين لم تطلق لانها طلقت
 بعد ما خرج الامر من يدها (قوله امر بك يدك) اشار بخطابها الي ان عليها شرط حتى لو جعل امرها يدها ولم تعلم
 فطلعت نفسها لم تطلق بغير عن الخافية وبأن (قوله أو شئت) أي أو عيبتك أو كفك وان قال في عيبتك وأمثاله يسأل
 عن التهمة بغير (قوله أي تنويضا) أي تفويض الثلاث حلبي (قوله فقالت في مجملها) استفيد هذا القيد من
 الفاء التعقيبية نهر (قوله اخترت نفسي واحدة) أي باختيار واحدة اذ خصوص العامل المقتضى قرينة
 خصوص المقدر قطع الثلاث بخلاف طلقت نفسي واحدة لان التعديرة بطلقة واحدة ولا تصح نية الثلاث فيه
 نظرا لخصوص العامل (قوله أو قبلت نفسي) ظاهره محضه ولو صدر من الصغيرة وبقيده ما تقدم أنه من باب
 التملق (قوله وكذا لو قال أبوها قبلتها) يعني فيما اذا جعل الامر يدها حلبي عن البحر (قوله ويذني أن يقيد
 بالصغيرة) لا حاجة الى هذا التقيد فانه متى جعل الامر يدها لا بانه قال ذلك بان سواء كانت صغيرة أو كبيرة لانه
 كالتعليق ويدل عليه اطلاق عبارة الهندية ونصها رجل جعل امرأته يدها فقال أبوها فذلة لها طلقت
 كذا في المحيط (قوله وذكر الله تعالى للبركة) أي لا للتعليق (قوله وان لم ينو فلا فاقوا واحدة) هذا محترز قوله ينوي
 فلا وان عدم نية الثلاث صادق بأن لم ينو عددا أو نوي واحدة أو اثنين في الحرة فانها تقع واحدة بانه وقد صنفنا
 أنه لا بقسم نية التفويض الهاديانه أو يدل الحال عليه قضاء بحر (قوله ولا دلالة) أما اذا وجدت الدلالة كذا ذكره
 الثلاث أو الاشارة فيعمل بها وهذا أولى من قول صاحب التبركا اذا كان في حال الغضب أو مذاكرة الطلاق
 فانه لا يدل على نية الثلاث (قوله وتقبل ينشأ على الدلالة) أي على نية الآن تقام على اقراره بما نهر عن
 العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكتابات حلبي (قوله واتحاد المجلس) أي مجلس المشاهدة أو العلم (قوله
 أو ما يقوم مقامها) أي من الاختيار وقيل نفسي واخترت أمرى (قوله وكل لفظ يصلح للايقاع الخ) ليس المراد
 تخصيص اللفظ بغيره وما ذنب بل المراد الصلاحية في الجملة ولو تغير النعمان وبعض الهيئات فأتت بان يصلح
 للجواب بالغير بأن تقول أنا منك بائن (قوله وقع) لانه يصلح للايقاع بأن يقول لها أنت طالق أو طلقت نفسك
 (قوله بخلاف نحو طلقتك) أي فانه لا يصلح جوابا وان صلح للايقاع لانه يلزم منه ايقاعها اطلاقا على الرجل
 فيكون مطلقا بصيغة المفعول وهو لا يوصف بذلك (قوله لكن يرد عليه) أي على المصنف في قصره الاستثناء
 على الاختيار وهذا الاعتراض لصاحب البحر (قوله محضه) أي الجواب بقوله اذا جعل الامر لها وقبول
 أيها أي فيما اذا جعل الامر له أي مع أنه لا يصلح به الايقاع فهذا الضابط فاسد الطرد بطلقتك والعكس
 بالقبول فتأمل (قوله كما مر) هو قريب (قوله في جوابه) أي الامر المنوي به ثلاث (قوله بان واحدة)
 أما كونها واحدة فلا ثم واحدة للطلقة وهي واحدة ولما ملكت الثلاث ملكت الواحدة وأما كونها باثثة فلا ثم
 التفويض اعتبارا يكون في البائن أفاده صاحب البحر (قوله تفويض الزوج) أي وهو البائن (قوله ولا يدخل
 الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه لظهوره اه حلبي (قوله
 لانهم ما غلب كان) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مماثل مقصود بينهما ما برز من مماثل له ما ظاهره في قصد
 تقيد الامر المذكور بالاول وتقيده راء آخر بالثاني فيصير اللفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم
 المذكور ولانه ما عطف جملة على جملة أي أمر بك يدها اليوم وأمر بك يدها بعد غد ولو أقر اليوم لا يدخل الليل
 فكذا اذا عطف جملة أخرى اه حلبي (قوله فكان أمرها يدها بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالواو
 وهي الاولى (قوله ولو طلفت الخ) من جملة التفريع وطلقت بالشد يد والبناء فاعل يعني لو طلقت نفسها فلا
 أي في احدى الليلين لا يصح وهذا نص صريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل أفاده الحلبي (قوله ولا تطلق الامرة)
 أي في احدى اليومين وأراد به اذ دفع ما ينوهم من اقتضاء كونها ملكين جوارا ان تطلق نفسها مرتين في كل يوم
 مرة اه حلبي (قوله وان ردت الخ) الاولى أن يقول فان بقاء التفريع كما قال فيما قبله قاله الحلبي (قوله لانه تفويض
 واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر فكان جمعا بحرف الجمع في القليل الواحد فهو وكقوله أمر بك يدها يومين وفيه
 تدخل الليلة المتوسطة استعمالا أو عرفيا بحر (قوله ولم يذكركم) أي صاحب الخافية خلافا لوقع في الهداية
 من عز وهذا الصريح لابي يوسف ليس الا لكونه خرج لانه فيه خلافا حلبي (قوله ولا يدخل الليل) لانها

(أمر بك يدها) أو شئت أو فكت أولئك
 (ينوي نيلانا) أي تفويضها (فقالت)
 في مجلسها (اخترت نفسي واحدة) أو قبلت
 نفسي أو اخترت أمرى أو أنت على حرام
 أو في بائن أو أنا منك بائن أو طالق (وقعن)
 وكذا لو قال أبوها قبلتها خلاصة ويذني
 ان يقيد بالصغيرة (وأعزتك طلاقك) راء أمر بك
 يدها وكذا راء أمرى يدها على المختار
 خلاصة (كأمر بك يدها) وذكر الله تعالى
 للبركة وان لم ينو فلا فاقوا واحدة ولو طلقت
 ثلاثا فقال نويت واحدة ولا دلالة حلف
 وتقبل ينشأ على الدلالة كما مر (واتحاد
 المجلس وعلمها) وذكر النفس أو ما يقوم
 مقامها (شرطا لجعل أمرها يدها لم تعلم)
 بذلك وطلقت نفسها لم تطلق (أعدم شرطه
 خاتمة) وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح
 للبراب منها وما لا يصلح للايقاع منه (فلا)
 يصلح للبراب منها فلو قالت أنا طالق أو طلقت
 نفسي وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة
 توصف بالطلاق دون الرجل اختيارا لاللفظ
 الاختيار خاصة فانه ليس من ألقاظ الطلاق
 ويصلح جوابا منها بدائع لكن يرد عليه محضه
 بقوله وقبول أيها كما مر فتدبر (وفي)
 قولها في جوابه (طلقت نفسي واحدة) لا تقتدر
 اخترت نفسي بطلقة بائن واحدة لا بقاءها
 أن المتعبر تفويض الزوج لا بقاءها
 (ولا يدخل الليل في قوله أمر بك يدها اليوم
 وبعد غد) لانها ما غلب كان (فان ردت الامر
 في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان
 أمرها يدها بعد غد) ولو طلقت ليلام يصح
 ولا تطلق الامرة (ويدخل الليل في يومها متى
 يدها اليوم وغدا وان ردت في يومها متى
 في الغد) لانه تفويض واحد (ولو قال أمر بك
 يدها اليوم وأمر بك يدها غدا فاما أمران)
 ثانية ولم يذكركم خلافا ولا يدخل الليل
 كما لا يخفى

أمران (قوله ظاهر مآثر) أي من قوله فان ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم وإنما قال ظاهر
لاحتمال أن يراد برد الأمر اختيارها في وجهها لا قولها رددته وسمع الفصل فيه اه حلي (قوله لكن
في العمادة) في العبارة اختصارها وحمل وكان عليه أن يقول ظاهر مآثر أنه يرتد بردها وفي الذخيرة لا يرتد ووجه
العمادة بأنه يرتد الخ قال في النهر وهذا معنى الحكم بصدقه ردها مناقض لما صرح به في الذخيرة من أنه لو جعل
أمرها يدها أو يد أجني ثم ردت الأمر أو رده الأجني لا يصح لأن هذا تخليق شيء لازم فيقع لازما والمسئلة
حروية من أصنافهم الله تعالى قال العمادة في فصوله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض أما بعد ما قبله
ثم أراد المفوض إليه رده لا يرتد بغيره الاقرار فان من أقر لسانه بشيء فصدقه المقر له ثم ردت أقراره لا يصح الرد
اه قال في فتح القدير وحاصله أنه كالإبراء عن الدين بثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد واختار قبله توفيقا
آخره وأن المراد بردها هنا اختيارها في وجهها اليوم وحقيقته اتهام ملكها وهناك المراد أن تقول رددت وقال
ابن قاضي محاوية محتمل أن يكون في المسئلة رواية ثان لأنه غلب من وجهه فيصع رده قبل قبوله نظرا إلى التعليل
ولا يصح نظرا إلى التعليق لأجله ولا بعده فرواية محضة الرد نظرا إلى التعليل ورواية ثالثة نظرا إلى التعليق حلي
مختصرا (قوله قبل قبوله) أي قبل قبول المرأة التصريح مثلا (قوله وأنه) عطف على أنه اه حلي وهذا وارد على
قول المصنف وان ردت في يومها لم يبق في القدوة وفي التصديق أي مثل قوله أمر بك اليوم وغدا قاله الحلي
(قوله ولها أن تختار نفسها في الغد) أي فقد بقي مع أنه من المصدق حلي (قوله عند الامام) وقال أبو يوسف خرج
الأمر من يدها في الشهر كحلي (قوله ووجهه في الدراية) قال في المهر ثم رأيت في الدراية وجهه قول الامام
بأن الأمر بالرد متى لم يذ كر الوقت فالعبرة بالتعليل متى ذكره فالعبرة بالتعليل اه كلام النهر
مثلا أنه لم يذ كر الوقت أمره يومئذ ما إذا ذكره أمر بك اليوم وغدا وأمر بك اليوم وغدا وليس
أن هذا يقتضي أن يذ كر الوقت في الشهر اختار زوجها اليوم في أمر بك اليوم وغدا وليس
كذلك فالنقض به اه حلي قلت المقصود لاه واقف بثبوت الناقض لادفعه الآن يخرج هذا
القرع اه حلي رحمه الله تعالى (قوله يبق لو طلقها باتنا) قيد بالباتن لأنه لو طلقها رجعا بقي
أمرها قوله واحد اه حلي (قوله هل يطل) هل العمادة في الفصول خرج من يدها وقال في موضع آخر
لا يخرج اه حلي عن البحر (قوله ان كان التفويض) فهو أن يقول لها أمر بك اليوم وغدا ثم يطلقاتها باتنا وهذا
شروع في التوفيق بين المتعارضين وإنما بطل أمرها في هذه المسئلة لأنه لو يطل الحق الباتن الباتن هذا اختلف
بجلاف ما إذا كان التفويض معلقا فهو دخل الدار فأمر بك اليوم وغدا ثم يطلقاتها باتن الباتن كما تقدم اه حلي
(قوله لكن في البحر من القسبة ظاهر الرواية الخ) يفيد أنه المعتمد وأن تفصيل العمادة
كالنهر أي في أن الباتن يطل كلامهما أفاده الحلي (قوله نكحها على أن أمرها يدها صامح) هذا ينافي ما في
من التفصيل وعبارته عن الخلاصة والبرزية ولو تزوج امرأته على أن طالق أو على أن أمرها يدها صامح
كما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الأمر يدها ولو بد أن المرأة طلقا تزوجت نفسها منك على أن طالق أو على أن
أمر يدها يطل نفسي كما أريد فقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الأمر يدها ولو بدأ العبد فهو كالولي
الزوج ولو بدأ المولى فهو كبداء المرأة اه (قوله لم يسمع) أي لعدم حصول غرة (قوله ثم أذنته) أي الطلاق زاد
في البحر والمهر (قوله وانكر) مقتضاه أن يكون القول قوله لأنه منكر وإنما كان لها الدعية وجود السبب منه وهو
التصريح فالظاهر عدم اشتغالها بشيء آخر حلي ملخصا (قوله ان ضربها من غير جناية) ذكرها عما بعد منها جناية
ضربها وغزير ثيابه وأخذ حليته وقوله بما جازى بالبدل ولعله ولو بعد ما لضعاعه في ماله العاقبة وبأيد ولو بعد قوله
لها ذلك وشتمها اجنيا وكشف وجهها لغير محرم واسماعها اجنيا بعد أصوتها عند تكليمها زوجها ووجهها
من البيت بعد انظر المجلد واعطاءها شيئا لم يجز العادة باعطائه من غير أذنه ودعاها عليه وقوله الكلبة أكلت
أو أختك بعد قوله جات أمك الكلبة وأزواج النساء رجال وزوج لا وصودها السطح الذي من غير محجوز
وروى البطيخ على وجه الاستحسان أفاده في البحر (قوله فالقول له) وان لم يبين الجناية كما في الدر المنثور حلي
(قوله وقبل يثبتها على الشرط المنقضي) قال في الدر المنثور لو أقامت بينة أنه ضرب بها بغير جناية ينبغي أن تقبل
وان قامت على التني لكونها في الشرط والشرط يجوز إثباته بالبينة وان كان نفيها حلي (قوله كما سيأتي) أي

تنبه • ظاهر مآثر أنه يرتد بردها لكن
في العمادة أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالإبراء
وأنه في المصدق لا يبق في الغد لكن في الولو الجنية
أمر بك اليوم وغدا في اليوم ولها أن تختار
زوجها بطل خيارها في اليوم ووجهه في الدراية
نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية
بأنه متى ذكر الوقت اعتبر تعليقا ولا فخل
بق لو طلقها باتنا حلي يطل أمرها ان كان
التفويض معلقا وان معلقا كان دخل
الدار وموقتا لا عمادة لكن في البحر من
القسبة ظاهر الرواية أن المعلق كالحل
فأخرج • فكيف على أن أمرها يدها صامح
ولو أذنت • جعل أمرها يدها لم يسمع الإذنا
طلقات نفسها بجهك الأمر ثم أذنته تسمع
قالت طلقت في المجلس بلا تذييل وأمرها
قالت قول لها جعل أمرها يدها ان ضربها
بغير جناية • ضربها من غير جناية
بغير جناية • ضربها من غير جناية

باب التعليق عند قوله الا اذا برهنت احكامه (قوله طلب اولياؤها) الجمع ليس بقيد كان ذكر الالب كذلك
(قوله والقول له فيه) اي في التفويض انه لم يرد كذا في الدر المنثور (قوله لا يدخل نكاح الفضولي الخ) في البحر
عن القنية ان تزوجت عليك امرأته فامرها بغيرك قد دخلت امرأته في نكاحه بنكاح الفضولي وأجاز بالفضل ليس
له ان يطلقها ولو قال ان دخلت امرأته في نكاحي فلها ذلك وكذا في التوكيل بذلك اهـ والوجه في ذلك كما جاء
الحلي أنه في الاولى لم يترجها وانما أجاز نكاحها وصديق اللفظ على الثانية (قوله جعل امرها بين رجلين) قال
في الهندية ولو جعل امرها بين رجلين لا يتفرد أحدهما فان قالوا كذا طلقنا في المجلس فأنكر الزوج حلفه بانه
تعالى ما علم ان الامر كذلك ولو نوى الثلاث فطلقها أحدهما واحدة والاخرتين أو ثلاثا وقعت واحدة
لا تملكها عليه كذا في العناية (قوله لم يقع) لانه جعل الامر مشتركاً ولو لم يوجد الاشتراك

• (مصل في المشيئة) •

(قوله قال لها طلق نفسك الخ) المناسب للترجمة ابتداء بمشكلة فيها ذكر المشيئة وقبل انما تقدم ذكر هذه اول
الفصل لانها بالنسبة لمفاهيم المشيئة بمنزلة المفرد من المركب وفيه أن المقصود بهذا كرسائل المشيئة والاولى
الاعتناء بالمقصود على أن المفرد قد تقدم قبل هذا (قوله أو نوى واحدة) لوعكس العبارة بأن قال ونوى واحدة
أولم ينو أو اقتصر على قوله ولم ينو لكان أولى لانه اذا طلق واحدة مع عدم النية فنعيمها بالاولى أو بالهود
(قوله أو اثنين في الحرة) انما لم يتبع الثنتين اذا نوى واحدة الا قوله طلق معنى افعلى طلاقاً والطلاق لفظاً فربما يحتمل
الواحد الاعتباري وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما مر ولا يحتمل العدد المحض وهو الثنتين بل هو ودرو قيد
بالحرة لان الثنتين في الأمة اذا فترت فثقتان لانها المفرد الكامل فيها (قوله فطلقن) اي واحدة أو ثنتين أو ثلاثا
وكل مع عدم النية اصلاً أو مع نية الواحدة أو الثنتين في الحرة فهي تسعة والأربع طلاقاً رجعية في الجميع فأما
الحلي (قوله وان طلقت ثلاثاً) بل قد واحد أو متفرق وسواء قالت طلقت نفسي ثلاثاً أو قالت فقلت اي مع نية
الثلاث بجر (قوله وقعن) اي الثلاث لان قوله طلق نفسك معناه افعلى فعل التطلق فالمسرد مذكور لانه
جر مع الفعل فتصح نسبة العموم باعتباره وهو في حق الأمة ثنتين وفي حق الحرة ثلاث بجر بايضاح (قوله
فربما يحتمل الخ) فيه أن التركيب لا يخرجه خطاب فلو قال قديماً بامرها بطلاق نفسها (قوله لانه لو قال الخ)
مثله امر ساني بذلك (قوله لم تدخل الخ) لقيام القرينة على عدم ارادته ايها (قوله في جوابه) اي في جواب
طلاق نفسك (قوله أثبت نفسي) مثله طلق نفسي باسمه (قوله رجعية) وجهه أن محاسنها في الوصف فقط فيقع
اصل الطلاق دون ما وصفته به بجر (قوله ان أجازته) ظاهره أنه شرطى أثبت نفسي الواقع جواباً لطلاق نفسك
... ثم أشار بالطلاق قرينة دلالة على نية الزوج الطلاق فلا حاجة الى الاجازة ولا لانه منها وان ذكره
الحلي وعما يدل على عدم اشتراط الاجازة قول المصنف فيما يأتي امرها بياض أو رجعي فتعكست في الجواب
وقع ما أمره وبلغ وصفها اهـ فانه عين هذه المسئلة بل الاجازة مفروضة فيما اذا قالت المرأة ابتداء أثبت
نفسى فلا يقع الطلاق به الا بشرطين نيته الطلاق واجازة الزوج ويدل على ذلك عبارة النهر ونصها والفرق أن
الامانة من الساط الطلاق التي تستعمل في اية ما معه كتابة فقد أوجب بما تقرر من الها غير أنها زادت وصفاً فيلغى
بجواز الاختيار اذا ليس هو من الصريح ولان الصكائية ومن ثم لو قالت أثبت نفسي فوقف على اجازته
وفي اخترت لانطقه الاجازة بل يطل اهـ فان قوله ومن ثم لو قالت أثبت نفسي اي ابتداء فوقف على اجازته
أي اذا فوت به الطلاق والا لما وقف فليتأمل (قوله لانه كتابة) هذا لا يصلح عليه لا اشتراط الاجازة بل لا اشتراط النية
ويحتمل أنه تعليل للمصنف فيكون المراد أنه كتابة وقد وجدت القرينة الدالة وهي الامر بالطلاق (قوله لان
الاختيار الخ) اي فلا يجاب به صريح الامر بالطلاق (قوله ولا يملك الزوج الرجوع عنه) ولو صرح بلفظ
الوكلة كما اذا قال وكذا في طلاقك فانه كقوله طلق نفسك في كونها عليك كذا في البحر (قوله بأنواعه الثلاثة)
يعني سواء كان بلفظ التخيير والامر بالرد أو طلق نفسك أو السعود (قوله لمفاهيم من معنى التعليق) ولهذه العلة
أيضاً لا يصح عزلها ولا نهيها كافي بالبرهان ما زادنا من معنى لانه ليس فيه صريح التعليق (قوله لانه عليك) فاذا
قامت أو أتت بما يدل على الاعراض بطل كل تفويض به احكاماً تقترب على جهة التاكيد واحكاماً على جهة
التعلق نهر (قوله الا انما زادني ثقت) الارادة والحب والرضا كالشيئة مخ (قوله ونحوه) كذا او حين وأما

طلب اولياؤها طلاقها فقال الزوج لا سيما
سائر يميني افعلى ما تريد وخرج فطلقها أبوها
لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له
فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفضولي
سالم قبل ان دخلت امرأته في نكاحي جعل
امرها بين رجلين فطلقها أحدهما لم يقع
• (فصل في المشيئة) •
(قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة)
أو اثنين في الحرة (فطلقت وقعت رجعية
وان طلقت ثلاثاً أو نوى وقعن) قد بخطابها
لانه لو قال طلق اي تساني ثنت لم تدخل
تحت عموم خطاب (ويقولها) في جوابه
فأثبت نفسي طلقت رجعية وان أجازته لان
كتابة (لا بانشرت) نفسي وان أجازته لان
الاختيار ليس بصريح ولا كتابة (ولا يملك
الزوج الرجوع عنه) اي من التفويض
بأنواعه الثلاثة لمفاهيم من معنى التعليق
(وتعبد بالمجلس) لانه عليك (الا اذا زادني
ثقت) ونحوه

وزيادة وصف فيلغو الزائد من (قوله بخلاف الاصل) كخالفه في العدد (قوله لم يقع شيء) لاشتراط المواجهه للفظ
 (قوله ثانية وبجر) الواقع أن صاحب البعرة له من الثانية وليس له عبارة مستقلة فالأولى بجر من الثانية
 وفي بعض النسخ بجر دون واو وهي بمعنى ما قلنا (قوله فذات ثمت الخ) أي مقصورة عليه أمالوطا ثمت
 طلاق ان ثمت فقال ثمت أنا ما ويا الطلاق وقع لكونه ثابتا مطلقا لفظ بجر (قوله ان ثمت) أشار به إلى كل
 مشيئة معلقة بمشيئة غيرها ولو كان المعلق معلقا على مشيئة ذلك الغير أيضا لما في المحيط لو قال أنت طالق ان ثمت
 وشاء فلان فقال ثمت ان شاء فلان وقال فلان ثمت لا يقع لأنه علق الطلاق بمشيئة مرسلة مخيرة منها وهي
 أنت بمشيئة معلقة فبطل مشيئتها وبشيئة فلان وجده بعض الشرط فلا يقع الطلاق بجر (قوله أي لم يوجد بعد)
 لما كان قوله معدوم صادقا على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تخصيصه بقوله أي لم يوجد بعد حاجي
 وقوله بعد بمعنى الآن (قوله كان شاء الخ) مثل بما لى إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المعدوم محققا للحي
 كاللناي أو محتملا كالأول حلي "موضحا" (قوله بطل الأمر) أي المعلق المعلق على المشيئة (قوله كان كان أبي
 الخ) هذا مثال الحاضر ومثال الماضي ان كان فلان قد جاء والحال أنه قد جاء (قوله لأنه تخصيص) أي التعليق بما ذكر
 تخصيصا لأنه كان وكذا أصبح تعليق الأبرار بكائن ومن التخصيص لوقالت ثمت ان فسد الزمان لان فساد الزمان معلوم
 لا محالة فكان كالمشيئة المعجزة فهستاني "فان قلت مقتضى كون التعليق بالكائن تخصيصا أن يكفر من قال هو
 كافر ان كان فعل كذا وهو يعلم أنه قد فعله مع أنهم قالوا المختار أنه لا يكفر أحجب عنه بأن الكفر يتبع على تدل
 الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل كما في البصر عن الفتح (قوله أو متى ما ثمت) ذكر ما مع متى لا يفيد أنها
 لا تفيد التكرار معها أيضا وهو رد لتول بعض الصحابة ان إذا زيد عليها ما كانت للتكرار قال هو ضعيف
 لان الزائد لا يفيد غير التوكيد وهو عند الصائغ لا يفيد المعنى بجر (قوله واذا ثمت) في البحر عن ابن
 أحمد ها أن تكون ظرفا لما يتقبل من الزمان وفيها معنى الشرط وهو إذا جاء كرمك والثاني أن يخصر
 للوقت المجزئ وهو أقم اذا حذر اليسرى وقت احرازه والثالث أن تكون مرادفة للقائه فيجاء بها كقوله تعالى
 وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون اه وفي المحيط لو قال حين ثمت فهو بمنزلة قوله اذا ثمت لان
 الحين عبارة عن الوقت (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك ان نشاء لا فم على كافي الحال شيأ بل أضافه إلى وقت مشيئتها
 فلا يكون تعليق قبلة فلا يرتد بالرد وجهه عليه تعليقها بنظر إلى معناه لان المالك هو الذي يصرف عن مشيئته
 واردة لنفسه وهذه كذلك نهر (قوله ولا يتقيد بالجلس) الا اذا قال أردت شتر الشرط فتقيد به ويحلف لنفي
 التهمة كذا في النهر (قوله لانهم اتموا الزمان) تعليل لعدم التقيد بالجلس كما ان قوله لا الافعال علة لقوله ولا تطلق
 الا واحدة (قوله لا تطلق) صوابه النصب عطفا على التعليق اه حلي "وهو كذلك في بعض النسخ" (قوله ولها
 من يقي الثلاث) أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد
 فهستاني (قوله ولا تجمع) ثم ما اذا قالت طلقت نفسي ثلاثا وطلقت نفسي واحدة واحدة وطلقت
 مكررا حلي عن النهر (قوله ولا تقي) أي ليس لها أن تطلق نفسها مرتين بلقطة او بدلتين فلو طلعت نفسها
 ثلاثا وتبين في مجلس لا يقع شيء عنده وقال يقع واحدة نهر (قوله لانها عموم الافراد) بفتح الهمزة وبصح
 كسر هاء فيكون مصدرها توافق تبصرهم بالانفراد يعني أنها للعموم على سبيل الانفراد لا على سبيل الاجتماع
 أقاده الحلي والاضافة على الاخير لادنى ملازمة (قوله ان كانت طلقت نفسها الخ) لان التعليق انما يصرف
 إلى الملك التام فباستغراقه ينتهي التفريق نهر (قوله والافلها الخ) أي ان لم تطلق نفسها اصلا وطلعت نفسها
 ثلاثا في مجلس وطلعت نفسها واحدة فقط أو شتر في مجلس اه حاجي (قوله وهي مسألة الهدم الاتية) فن
 قال بعدم الهدم وهو محمول بقول بالتفريق فلها أن توقع ما بقي من الثلاث ومن قال بالهدم فتعود بطلت مستأنف
 لا يقول بالتفريق وهذا النضاح وظاهر هذا أن القول بالتفريق هنا اختيارا قول محمد وقد نقل الشارح فيها باني
 عن الكمال أنه الحق اه (قوله لانها الامكان) فليت غارف مكان يعني على الفهم وأين غارف مكان يكون
 استنفها ما خافا قبل ابن زيد لزم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطا أيضا وتزاد فيه ما قبله قال اجتمع اقم بجر من
 المصباح (قوله لجعلها مجازا عن ان) جواب عن سؤال حاصله أنه حيث ألقى المكان في حيث وأين ينبغي أن يتبين
 الطلاق وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن كلا منهما من الشرط بقيد ضرورة بل انما خير غلها عليه أولى ومن

والاصل أن الخالفه في الوصف لا يطل
 بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا
 بمشيئتها فان علقته فعكست لم يقع شيء لانها
 ما أتت بمشيئة ما قوض اليها ثانية وبجر
 (قال لها أنت طالق ان ثمت فقال ثمت
 ان ثمت) أنت (فقال ثمت نبوي الطلاق
 او قالت ثمت ان كان كذا المعدوم) أي
 لم يوجد بعد كان شاء أبي او ان جاء الليل وهي
 في النهر (بطل) الامر لا يقع الشرط (وان
 قالت ثمت ان كان كذا الامر قد مضى)
 فالت ثمت ان كان كذا وجوده كان كان أبي
 أراد بالماضي المحقق وجوده كان هذا البلاهي
 في الدار وهو فيها أو ان كان هذا البلاهي
 فيه مثلا (طلعت) لأنه تخصيص (قال لها أنت
 طالق متى ثمت او متى ما ثمت او اذا ثمت
 او اذا ما ثمت فردت الامر لا يرتد ولا يتقيد
 بالجلس ولا تطلق نفسها (الا واحدة) لانها
 تم الزمان لا الافعال فذلك التعليق في كل
 زمان لا تطلق بعد تطلق (ولها تفرق
 الثلاث في كل ما ثمت ولا تجمع) ولا تنفي لانها
 لعموم الافراد (ولو طلعت بعد زوج آخر
 لا يقع) ان كانت طلعت نفسها ثلاثا متفرقة
 والافلها تفرقها بعد زوج آخر وهي مسئلة
 الهدم الاتية (أنت طالق حيث ثمت وان
 ثمت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان
 قامت من مجلسها) قبل مشيئتها (لا)
 مشيئة لها لانها لا مكان ولا تعلق لطلاق به
 بغير الإيجاز عن ان

الغائبة (قوله لانها آتم الباب) انما كانت آتم الباب لانها المحض الشرطية كونه اما انها عريضة فيه لا يشوبها
غيره بخلاف باقي الادوات وهو جواب عما يقال لما اذا احتلها على ان دون مق (قوله يقع في الحال) اي قبل
مشيتها عنده وعند ما لا يقع شيء ما لم تشا وجه قول الامام انه اوقع الطلاق وخبرها في وصفه اه نهر
(قوله وقع ماشا منه) تضييره اياها في وصفه او عدد. ولولم تحضره فيه لم يذكر في الاصل قال في النهر ويجب ان تعتبر
مشيتها (قوله والا فرجعية) اي ان نوى خلاف ماشا منه وانظر ما لو نوى واحدة بائنة او ثلاثا وشاءت رجعية
(قوله لو وطوء) اما المختلجيم فالطلاق الواقع عليه اياها كما تقدم (قوله وبطل الامر) اي خرج امر المشيئة
من يد هالفوات محليته لعدم العدة فلا يفيد قوله كيف شئت شيئا (قوله وقول الزيلعي) عبارة وثمرة الخلاف
تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلاق
رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام اه حلي قال في النهر ومثله يمتنع من سهو القلم اه اي اظهره (قوله
وفي كم شئت) كم اسم للعدد فكان التقويض في نفس العدد والواحد عدد في اصطلاح الفقهاء وهو اسم ناقص
يعني الى السكون او موافق من كاف التشبيه وما تم قصرت وسكنت وهي للاستفهام ويخفف ما بعدهما وقد
يرفع وقد يجعل اهما مفردا ويشدد تقول اكثر من الكرم والكمية (قائدة) في البحر عن المغني كم خبرية بمعنى كثير
واستفهامية بمعنى أي عدد ويشتركان في خمسة امور الامة والاجسام والافتقار الى التميز والبناء وزوم
التصديق ويقتزمان في خمسة احدها ان الكلام مع الخبرية يتحقق التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية
الثاني ان التكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبرها بالتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه
مستخبر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يمتنع بالهزمة بخلاف المبدل من الاستفهامية الرابع ان تميز
الخبرية مفردا ومجموع ولا يكون تميزا لاستفهامية المفردا الخامس ان تميز الخبرية واجب الخفض وتغيير
الاستفهامية منه وبلا يجوز تميز مطلقا اه (قوله او ما شئت) تعميم في العدد (قوله ماشا منه) ولولا اكثر من
واحدة بحر (قوله ولم يكن بدعا للضرورة) اي لم يكن الواقع منها بدعا ولو ثلاثا للضرورة لانه لما كان متقيدا
بالمجلس لياتي اياه التفريق على الاظهار والاشهر ويقال تقدير ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت
ثلاثا مع التية (قوله او اتت بما يفيد الاعراض) كانت قامت (قوله لانه عليك في الحال) قال في التبيين فان قامت
منه قبل ان تشاء بطل الامر لانه امر واحد وهو عليك في الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقضى جوابا في المجلس
كأثر التليكات اه ابو السعود (قوله والاول اظهر) لان من التبعض حقيقة اذا دخلت على ذي ابعاض
والطلاق منه وما لا موم وقد امكن العمل به سبحانه يجعل المراد بعضا عاما او اثنتان كذلك لانه بالنسبة الى
الواحد عام والى الثلاث بعض اه ابو السعود (قوله ان شئت وان لم تشا) اعلم انه ان جعل المشيئة وعندهما
شرطا واحدا والمشية والاباء لا تطلق ابد التعمير كانت طالق ان شئت ولم تشا أو ان شئت وأيت وان كثر
ان وقدم الجزاء كالضرورة المذكورة في الشرح فشاءت في مجلسها طلقت وان قامت من غير مشيئة تطلق أيضا
لانه جعل كلامها شرط على حدثه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخلني فأبى ما وجد طلقت وان
أخر الجزاء كان شئت وان لم تشا فأنت طالق لا تطلق به إذا أبدلناه مع التأخير صار شرط واحد وتعد
اجتماعهما بخلاف ما اذا امكن اجتماعهما فانها لا تطلق حتى يوجد الخوان أكلت وان شربت فأنت طالق
وان كثران وأحدهما المشيئة والآخر الاباء كانت طالق ان شئت وان أيت فان شئت وقع وان أبت وقع وان
سكنت حتى قامت عن المجلس لا يقع لان كلامها شرط على حدثه والاباء فعل كالمشيئة فأبى ما وجد يقع وان
انعد ما لا يقع وكذا لو لم يكثران وعطف بأو كانت طالق ان شئت أو أيت لانه علق الطلاق بأحدهما ولو قال
ان شئت فأنت طالق وان لم تشا فأنت طالق طلقت الحال ولو قال ان كنت تعمين الطلاق فأنت طالق وان كنت
تبعضينه فأنت طالق لا تطلق والفرق أنه يجوز أن لا تحب ولا تبغض فلم يققن شرط وقوع الطلاق ولا يجوز
أن تشاء وان لا تشاء فيكون أحد الشرطين تابعا لا محالة كذا في البحر (قوله لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغض)
معه فيما اذا قالت لا أحب ولا أبغض أما اذا قالت أنا أحبه أو أنا أبغضه تطلق (قوله فقالت كل أنا شئت حبال الخ)
ترد جواب المسئلة الثانية كونه معلوما بالمقايضة على جواب الاولى اه حلي وانظر ما لو فاقضا على
التساوي في واحد منهما او سكتا الظاهر في الاولى عدم الوقوع لعدم الاثنية (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ)

لانها آتم الباب (وفي كيف شئت يقع)
في الحال (رجعية فان شئت بائنة او ثلاثا
وقع) ماشا منه (مع يتيه) والا فرجعية
لو وطوء والاباء وبطل الامر وقول
الزيلعي والعبي قبل الدخول صوابه بعده
قتبه (وفي كم شئت او ما شئت اهما أن تطلق
ماشا منه) في مجلسها ولم يكن بدعا للضرورة
(وان ردت) أو اتت بما يفيد الاعراض
(ان) لانه عليك في الحال فجوابه كذلك
(قال لها طلق) نفسك (من ثلاث ماشئت
تطلق مادون الثلاث ومثله اختاري من
الثلاث ماشئت) لان من تبعضيه وقال
بائنة تطلق الثلاث والاول اظهره فروع
قال أنت طالق ان شئت وان لم تشا فأنت
للحال ولو قال ان كنت تبغضينه فأنت طالق
طالق وان سكنت تبغضينه فأنت
لم تطلق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغض
ولا يجوز أن تشاء وان لا تشاء ولو قال لهما
أشئت لهما الطلاق أو أشئت لهما الطلاق
فقالت كل أنا شئت حبال لم يقع له عوى على أن
صاحبها أقل حبا منها فلم يتم الشرط
التعليق بالمشيئة أو الارادة أو الرضى أو
الهوى أو المحبة به دون تعليق به معنى
التعليق

وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بجر (قوله فيتعبد بالجلس) تفريع على التعليق والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه لينفتح على كونه تعليقا فان تفرعه عليه اظهر من تفرعه على التعليق كما سبق (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق بدخول الدار فانه تعليق محض كذا في الحلبي والله تعالى اعلم

• (باب التعليق) •

ذكره بعد بيان تعيين الطلاق صريحا وكفاية لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فان شئ من المفرد وحقيقة التعليق شرط وجزاء نهر وتعبيره بالتعليق اولى من تعبير الهداية باليمين لتعوله التعليق الصوري وان لم يكن عينا كالتعليق بيمينها او طهرها او بيمينها حبضة المذكور في هذا الباب افاده صاحب البحر (قوله من علقه تعليقا) تنوع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى ان يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا (قوله ربط حصول مضمون جله) هي جله الجزاء يحصل مضمون جله اخرى هي جله الشرط والمضمون هو المصدر المتعبد من الجملة وهو طلاق المرأة من حصول دخولها مثلا (قوله ويسمى عينا مجازا) وجه هذه التسمية ان اليمين في الاصل القوة ويسمى الحلق عينا لافادته القوة على المحلوف ولا شك في افادة تعليق المكروه والمنع على امر بحيث ينزل شرعا عند نزوله قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لهما على ذلك يفيد الحيل عليه فكان عينا ووجه كونه مجازا ان حقيقته ما قد مناه والعلاقة معنى الدسية في كل افاده صاحب النهر (قوله كون الشرط) أي فعله واعلم ان الشرط يعلق على الاداة وعلى الفعل وعلى الجملة معا (قوله على خطر الوجود) بفتح الخاء والطاء اي على شرف الوجود اي جائز الوجود والعدم (قوله تعبير) ليس على اطلاقه بل فيما لبقائه حكم ابتدائه كقوله اهداه ان ملكتك فانت حر وقوله ان ابصرت او سمعت وهي بصيرة وسمعة لان البصر والسمع امر يتجدد فكان لبقائه حكم الابتداء وقوله للصحة ان صححت كذلك بخلاف قوله لهما ان حقت وهي حاقض او ان مرضت وهي مريضة فعل حبضة مستقبلة اي ومرض كذلك وذلك لان الحيض والمرض مما لا يعتد بافاده صاحب البحر وفيه تاويل (قوله والمستحيل) محتمل قوله على خطر الوجود اه حلبي (قوله في سم الخطايط) اي ثقبه (قوله لغو) منه ما في النسبة سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحي الباب الله فانت كذا ولم يكن في الدار احد لا تطلق وفي الخاتمة ان لم تردى على الديار الذي اخذته من كيسي فانت كذا فاذا الديار في كيدسه لا تطلق نهر وانما كان لغوا لان غرضه منه تحقيق النبي حيث علقه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله ما بان امكان البر شرط انعقاد العين خلافا للثاني بجر (قوله وكونه متصلا) فهو الحق شرط بعد سكونه لم يصح وفي الظهيرية رجل له فائة او ثقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة فحلف بالطلاق وذكر الشرط او الاستثناء به مدترد وتكاف ان كان معروفا بذلك جاز استثنائه وتعليقه ومن شرائطه ان لا يفصل بين الجزاء والشرط فاصل اجنبي فان كان ملائما وذكرا لعلام المخاطبة اولئكا كيد ما خطيبا به بمعنى قائم في المبادى فانه لا يضر كقوله لامرأته انت طالق يا زانية ان دخلت الدار فعلق الطلاق بالدخول ولا حد ولا امان لانه لا كيد ما خطيبا به كقوله يا زانية بخلاف ما اذا قال يا زانية انت طالق ان دخلت الدار فانه فاذ بجر (قوله المجازاة) اي جزاء كلامها والمقابلة على غير بابها (قوله باسفه) هو الذي لا يبالى بما قال ولا بما قيل له اه حلبي وفي ابى السعود كلامه في معنى السفه وروى عن الامام ان المسلم لا يكون سفه اغما السفه هو الكافر وروى عن ابى يوسف انه الذي لا يبالى بما يقول (قوله تعبير) لان الزوج في الغالب لا يريد الا اندها بالطلاق فان اراد التعليق يدين فلا تطلق الا اذا كان سفه وقوى اهل بخارى عليه اه كمال (قوله وذكر المشروط) اراد به فعل الشرط اه حلبي (قوله لغو) هو قول ابى يوسف والفتوى عليه لانه ما ارسل الكلام ارصلا وقال محمد تطلق حالا ومثل ما ذكرنا طالق ثلاثا لولا وان كان وان لم يكن نهر (قوله ووجود رابط) اي كافا واذا الفجائية اه حلبي (قوله كما يأتي) اي عند قوله وانما طاق الشرط اه حلبي (قوله شرطه الملك) اي شرط ازومه اما التعليق في غير الملك والمضاف اليه فصيح موقوف على اجازة الزوج حق لو قال اجنبي لوجه ان دخلت الدار فانت طالق موقوف على اجازة الزوج فان اجازته لم يلزم التعليق فتعلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المنجز من الاجنبي موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازته وقع مقتصر على وقت الاجازة اه بجر (قوله حقيقة) هذا ليس بما انتقام فيه واقصر المصنف كالكنز على الملك الحكمي لانه المقصود (قوله او سكا) اي او كان ملك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع

فتعبد بالجلس كما مر لا يملك بخلاف التعليق بغيرها • (باب التعليق) •

(و) لغة من علقه تعليقا جعله معلقا واصطلاحا (ربط حصول مضمون جله ويسمى عينا يحصل مضمون جله اخرى) ويسمى عينا مجازا وشرط محقق كونه الشرط معدوما على خطر الوجود والتحقق كان دخول الجمل في سم فوقنا تعبير المستحيل كان دخول الجمل في سم الخطايط لغو وكونه متصلا بالالفه فقال وان لا يقصده المجازاة فقلت فانت طالق ان كنت كما قلت فانت طالق كذلك اولاد ذكر الشرط قصوات طالق ان لغو به يفتى ووجود رابط حيث ناهر الجزاء كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة كقوله لغته ان فعلت كذا فانت حر او سكا وكذا حكم

لا ملك وقبة ثم ان هذا الحكمي ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكما والى ذلك اشار بقوله ولو حكما (قوله لم تكو حته او معتدته) فيه نشر مرتب واعلم ان تعليق طلاق المعتدة صحيح في جميع الصور الا اذا كانت معتدة عن بائن ثم طلق بائنا كما في البدائع اعتبارا للمعلق بالتهيز كذا في البحر (قوله او الاضافة اليه) بان يكون معلقا بسبب الملك كقوله لا جنسية ان نكحتك اي تزوجتك فان النكاح بسبب الملك فاستعير السبب للمعبر اي ان ملكك بالنكاح كقوله ان اشتريت عبدا فهو حر اي ان ملكته بسبب الشراء بحر (قوله او الحكمي كذلك) اي عاتما او خاصا اعلم ان الخاص اما ان يكون التخصيص فيه بمصر او قبيلة او بكرة او ثوبه ككل بكر او ثوب كذا في العيني وأشار الشرح بقوله كان نكحت امرأه الخ الى الصورتين الا انه بحث في هذا التعليق بأنه تعليق محض لا اضافة فالاولى القبول بقوله انت طالق يوم اتزوجك واجاب الكمال بان المراد بالاضافة ما يعم التعليق لان الجزاء مستند ومضاف لتزول الشرط وحذف الشرح جواب المسئلة الاولى وتقدمه فهي طالق (قوله وكذلك كل امرأه الخ) المعنى في صحة نكاحه ان يزوجها فصولي ويجوز بالفعل كسوق الواجب اليها او يزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار كذا في البحر وقصد الشرح بها التنبيه على خلاف ما لك حيث قال لا يجوز لان فيه سببا للنكاح بخلاف كل امرأه من مصر او من بن عجم او كل بكر او ثوب اتزوجها طالق حيث يجوز كذا في الحلبي (قوله الا في المعينة) اي فلا يكتفي في تعليق طلاقها الا صريح الشرط ولا اعده في شرح الملقى من الشروط فانه قال وان يكون التعليق في المعينة بصريح الشرط لا بعناء بخلاف غير المعينة اه (قوله باسم اونسب) الذي في الثمر والجرع من الذخيرة وفي شرحه للمعلق التعبير بالواو وصورته ان يقول زينا بنت اجد التي اتزوجها طالق فهذا لا يكون تعليقا بل لا بد من صريح الشرط لانها قد عرفت بالاسم وانسب قال في البحر ومحل ذلك اذا كانت غائبة اما اذا كانت حاضرة عند الحلف فيذكر اسمها ونسبها بعصل التعريف ولا تلفوا الصفة ويتعلق الطلاق بالتزوج كذا ذكره شيخ الاسلام في الجامع (قوله لا تعرضها بالاشارة فلغا الوصف) قال في البحر لانه مر فيها بالاشارة فلا تؤثر فيها الصفة وهي اتزوجها بل الصفة فيها لغو فكانه قال هذه طالق اه (قوله فلغا) تفريع على قوله وشرطه الخ (قوله كل امرأه اجمع الخ) وجهه ان الاجتماع معها في فراش لا يلزم ان يكون عن نكاح كما ان وطء الجارية لا يلزم ان يكون عن ملك (قوله لعدم الملك والاضافة اليه) علة لاعتق وما بعده وتفسير ما ذكر لو قال لو الذي ان تزوجتني امرأه فهي طالق ثلاثا فزواجه امرأه لا تطلق لان التعليق لم يصح بأمره او بغير امره لا تطلق لان التعليق لم يصح لأمره او بغير امره لا تطلق لان التعليق لم يصح (فروع) لو قال ان تزوجت امرأه او امرأت اقسا ما ان تزوجتني امرأه فهي طالق ثم امر غيره ان يزوجه امرأه فتسحل اما لو لا تطلق امرأه الخ لانه حثت بالامر لا الى جراه ولو قال ان تزوجت فلانة او خطبتها فهي طالق فخطب امرأه وتزوجها لا يحث في عينه لانه حثت بالخطبة لا بالتزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأه من اهل الكوفة ولدت بعد العين حثت ان تزوجت امرأه ما دمت في الكوفة فهي طالق فنارق الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأه منها لم تطلق لانها العين بالمسارقة لا يتزوج من اهل بيت فلان فتزوجت بنت فلان لا يحث لان اللفظ لا يتناول اولاد البنات ولو قال ان تزوجت امرأه الى خمس سنين فهي طالق فتزوجها في السنة الخامسة طلقت لانها لا تنهي قبل مضي السنة الخامسة كالأجر داه الى خمس سنين الكل من البحر (قوله وأعاد في البحر الخ) قال فيه ناقل عن الصباح والزيارة في العرف قصد المزور اكراما واستئناسا به اه وقد منا اول كتاب الحج انه لو حلف لا يزوره فلقبه من غير قصد فانه لا يحث وينبغي تصديها بما قاله في الصباح من الاكرام والاستئناس للعرف فلا يحث في مسئلة الكتاب الامع الفصل للأكرام فلو كان الشرط زيارتها فذهبت من غير قصد الاكرام لم يحث وفي عرفنا زيارة المرأة لا تكون الا اذا كان معها طعام بطبخ عند المزور اه قلت العرف الجاري بمصر الآن خلافه فانها معتد زائرة ولو معها شيء غير ما يطبخ كنا كنه (قوله كانت طالق مع نكاحك الخ) قال في البحر ولو اضافة الى النكاح لا يقع كالمو قال انت طالق مع نكاحك وفي نكاحك ذكره في الجامع بخلاف ما لو قال انت طالق مع تزوجي ابنة فلانة يقع وهو مشكل وفرق بينهما ما بان لما اضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله

(قوله لم تكو حته) او معتدته (ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه) اي الملك الحقيقي عاتما او خاصا كان ملكك عبدا او ان ملكك لعين فكذا والحكمي كذلك (كان) نكحت امرأه وان (نكحتك فانت طالق) وكذا كل امرأه ويكتفي معنى الشرط الا في المعينة باسم اونسب (قوله فلغا الوصف) والمرأة التي اتزوجها طالق تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة الى آخره لا تعرضها للاشارة فلغا الوصف (قوله فلغا) فانت طالق فتكسر في زيارتها (ان كان) زيدا (فانت طالق فتكسر في فراش فهي وكذا كل امرأه اجمع معها في فراش فهي طالق فتزوجت لم تطلق ومثله كل جارية أطاعها حرة فاشتري جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه وأعاد في البحر ان زيارة المرأة في عرفنا لا تكون الا بطعام معها بطبخ عند المزور ملخص (كأنها ايقاعه) الطلاق (مقارنا لثبوتك) كأن طالق مع نكاحك ويصح مع تزوج ابنتك

في خلاصه فينا يجمع من التعليق (قوله زجتها) أي عندها العودها ثلاث فتقول واحدة منها بال دخول وتبقى
 ثنتان (قوله لا فالحمد) فانه يقول لا يملك الرجعة لعودها باق من المثلث الاول وهي واحدة وقد وقعت
 بال دخول (قوله وكذا يطل) أي التعليق وهذا عطف على المتن اه حلي (قوله بلطافه) بفتح اللام فاموس
 (قوله خلاصه) وجه قوله ما أن زوال المثلث لا يطلوه أن يعقب تعليق له وقوع باعتبار قيام أهلية
 وبالأول اذ ارضعت العيصه فلم ينقطع تعليق لقوات الآية فان عاد الى الاسلام لم يعد ذلك التعليق الذي
 سكت به فوطه لاحتالة عود الساقط فانه في البحر (قوله فأتت أوجعت بستانا) نسر مرتب (قوله كما بسطناه
 فيها علقناه على المثلث) زاد في ذلك الشارح عما هنا فقرأ واحد وهو لوقال لا يخرج من بخاري الا باذن هؤلاء
 الثلاثة بجزأ أحدهم لا يخرج لانه اذا أفاق الجنون حث ولومات لم يثبت لبطلان اليمين اه بزيادة من البحر
 (قوله وسبى مسئلة الكوز يفرعها) أي في باب الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن اسكان البر
 شرط صحة انعقاد اليمين عندهما خلافا لابي يوسف فلو حلف ليسرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان
 نصب قبل منعه لا يثبت لان العبرة بما سحر الوقت وحيث قد البر غير ممكن خلافا له وان لم يقل اليوم ولا ماء فيه
 فكذلك الحكم أما ان كان فيه الماء نصب يثبت بالاتفاق اه حلي وزيادة في كلام الشارح اشارة الى أن
 المسئلتين السابقتين يجرى فيهما هذا التفصيل فتدبر الآية لا يظهر الا اذا قل ان لم تكلمه وان لم تدش على
 دارقلان (قوله له رجتها) لانه في حالة التعليق لا يملك الاطاعتين فيكون معلقا بها وبطلت الثالثة ومنتقها
 بزيادة عليها لانه الثالثة حيث لم تحت نفسها لان اعتبار الطلاق بالنساء حلي بزيادة (قوله وألصاها الشرط)
 عدل عن الاصطاح والخروف لاشغالها عليها وهو يكون الرأ مستحق اشتقاقا كبيرا من الشرط محز كالمعنى
 العلامة معي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى ومعنى الثاني جوابا لانه لما لم يزل على القول الاول
 صار كالكلام الاتي بعد كلام السائل وجرأه فيقول لانه لما ترتب على فعل آخر أشبهه بالجزء كذا في النهر فاضافة
 الا لئلا الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم اه حلي وفيه أن الاشتقاق فيما ذكر صغير ونقل في البحر أن
 الشرط له معان في اللغة منها الزام الشيء والتزامه وعند الأصوليين تعليق حصول مضمون جملة الخ (قوله
 أي علامات وجود الجزاء) أي أن هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أي عند وجود الشرط
 اه حلي (قوله فلو قصها وقع في الحال) وهو قول الجمهور ولا يثبت بالتعليل ولا بشرط وجود العلة أي في الوقوع
 بل يقع المطلق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي من اثار الشيعة في مجلس الرشيد أنه بشرطية بمعنى اذا هو
 مذهب الكوفيين ووجهه في المعنى وعلى كل حال اذا نوى التعليق ينبغي أن تصح فيه من مقتصر اولى ذلك أشار
 الشارح بقوله فيدين (قوله وكذا لو حذفت الفاء من الجواب) أي الذي لا يصلح شرطاً وهو ما ذكر في البيت
 فانه يتم لسال قال في النهر فلو حذفتها في الجواب فبجزء سواء أبدل منها أو لا وأولا فان نوى التعليق دين
 ولو أدخلها على الشرط كانت طالق فان دخلت الدار قال في الداراية لا رواية فيه ولنا أن يقول تطلق ولنا
 أن يقول تطلق والاول أوجه ولو أني بالواو طلقت بكل حال لانها في مثله عاطفة على شرط هو تضييع المذكور
 فقدره ان لم تدخل الدار وان دخلت وان هذه هي الوصلة وثم كلاوا اه (قوله في نحو طلبة الخ) قال الحلي
 الاضبط الاخصر ما في البحر من الرضى أنهم واجبة في أربعة مواضع أحدها الجملة الطلبية كالامر والنهي
 والاستفهام والتثنية والعرض والتضييع والدعاء الثاني الجملة الانشائية كنتم وكنتم وما تضمن انشاء المدح
 والتمجيد كذا عسى وفعل التمجيد والقسم الثالث الجملة الاسمية والرابع كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم
 في المنارع سواء كان الفعل المصدراً ماضياً أو مضارعاً اه قال في البحر وظاهره أن الطلبية لا تدخل تحت
 الانشائية ولما صرح بعده بما يفيد التباين قال ان الجملة الانشائية متغيرة عن الزمان والطلبية منجمدة
 للاستقبال اه وفرق صاحب التوضيح بينهما بأن الانشائية ما ظن لفظها معناها والطلبية ما ظن وجود
 معناها من وجود لفظها اه (قوله واجبة) فهو ان تعذبهم فانهم عبادك بجر (قوله ويحامي) فهو ان تبذروا
 الصدقات فتعصاها اه بجر (قوله وبما) فهو ان تولوا فاعلى الرسول الابلاغ (قوله وقد) ظاهرة أو متقدمة
 فهو ان يسرق فتسرق أخاه بجر (قوله ويلن) فهو وما يفعلوا من خير فلن يكفروه (قوله وبالتنبيس) فهو من
 يرتد منكم من دينه فهو يأتى بقرن ومثال ما يناسب المقام على الترتيب ان دخلت الدار فاطلق أو فأنشد

وقرنه فيدين عاق واحدة ثم فجزأ ثنتين ثم نكحها
 بهد زج آخر قد خلت له رجعتها خلافا له
 وكذا يطل بلطافه من تدايد الحرب خلافا
 لهما ويثبت محل البر مكان كلف فلا
 اودخلت هذه الدار فأت أوجعت بستانا
 كما بسطناه فيما علقناه على المثلث وسبى
 مسئلة الكوز يفرعها بفرع قال لوجه
 الأمانة ان دخلت الدار فأت طالق فلا
 ففتحت قد خلت له رجعتها كلف (والمصا
 الشرط) أي علامات وجود الجزاء (ان
 المسكدة فلو قصها وقع في الحال ما لم ينو
 التعليق فيدين وكذا لو حذفت الفاء من
 الجواب في نحو طلبة واجبة ويحامي

طالق أو تنقي أو فاشي أو فاشي في زوجة أو فاشي طالق أو فاشي طالق أو فاشي طالق
 أو فاشي طالق أو فاشي طالق أو فاشي طالق أو فاشي طالق أو فاشي طالق أو فاشي طالق
 بقرن بالقاء وجوباً إذا كان الجواب واحداً من سبع بل من تسع لأن الطالبة تشمل القسبة والتفويض يشمل
 السنين وسوف والسبعة جعلت في قوله طلبة الخ (قوله وإذا) ظرف للمستقبل ضمن معنى الشرط وتقتض
 بالفعلية ويكمن كون الفعل بعد ما مضى أو المقتضون على أن العامل فيها شرطها لا ما في جوابها لمن فعل
 وشبهه وألجوه ورعى أنها لا تخرج عن الظرفية اه (قوله وإذا ما) قال في البحر ما المذكورة بعد إذا الشرط
 زائدة وتزاد في نفس في إذا ومتى ولا تضد التكرار أو إياها وإن وان نحو ما تذهب بك وقد دخل بعد إياها قليلاً ولا يست
 في حية ما وإذا ما زائدة لأنها المحبة لتكون ما يارز بن وهي الكافة أيضاً من الإضافة (قوله وكل) هو اسم وضع
 اتعدهم أنه لا واحد له من لفظه فهو عام معق في نهر وفي المنخ وكل ليست للشرط حقيقة لأن ما يليه اسم
 والشرط ما يتعلق به الأجزاء والأجزاء متعلقة بالأفعال لكن ألحقت بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها اه
 (قوله ولم تسمع كلها) أي بالمقتضية للتكرار نهر (قوله الانصوبة) أي على الظرفية نهر والعالم في فيها محذوف
 دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلها كان كذا وما لقي معها هي المصدرية التوقينية (قوله
 ولو مبتدأ) أشار به إلى مذهب ابن عصفور فإنه قال إنه مبتدأ أو ما نكرة موصوفة والدائد محذوف وجه الشرط
 والجزء في موضع الخبر فإنه بعد تسليمه لا ينافي أنها مفتوحة فتحة بما لا ضاغت إلى معنى أفاده في النهر (قوله
 ونحو ذلك) أشار به إلى أنه ليس مقصود المحقق صراً فأفاد الشرط في هذه السنة فإن منها لو إياها وأين وأين
 وما ومن (قوله كلو) أشار به إلى الرد على الكمال في قوله أنها التصديق عدم الشرط فلا ينافي التعليق في ما فيه
 خطر الوجود قال في البحر ولا محل للتردد لأن المذهب أن لو معنى الشرط قال في المحيط وكله لو معنى الشرط
 فإنه لا يتبع عمل هذه الكلمة لا من مترب منتظر فصار معنى الشرط الذي هو مترب التدوين وعلى خطر
 الوجود فتوقف عليه حتى لو قال لا امرأته أنت طالق لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل اه (قوله فإذا
 عوما) أي الدخول وعبارة البحر ونحوها في التهر لأن الدخول أضيف إلى جماعة فبراد تبعه عرفاً مرة بعد مرة
 فهو من قتل قتلاً له سلبه اه وعبارة الغاية لأن الفعل وهو الدخول أضيف إلى جماعة فبراد تبعه تعميم الفعل
 عرفاً مرة بعد أخرى اه (قوله وهي غريبة) لعل وجه القرابة أن التكرار محذوف في كل أو أيضاً ليس المراد في نحو
 هذه الصورة تكرار الفعل من واحدة بل إنما اعتبر تكراره من الجمع (قوله وجعله في البحر أحد قولين) حيث قال
 والحق أن ما في الغاية أحد قولين وقد نقل القولين صاحب الفتية في مسئلة صدور السطح اه وقال قبله
 والعصم أن غير كل ما لا يوجب التكرار (فروع) أن لم تحت فلانة غدا فأنت طالق بمعنى الطرد وهي حية يقع لامكانه
 بخلاف أن قلت الموق حيث لا يقع لعدمه لو قال أي امرأة تزوجها فهو على امرأة واحدة بخلاف كل امرأة
 والفرق في البحر أي تكثر أكلت من هذا الطعام شيئاً فكذلك أنا كلن جميعاً طلقن كلهن وكذا لو قال أيسكن دخلت
 هذه الدار فشدتها أو أيسكن ثلث الطلاق فشدن جميعاً أو أيسكن بشرى فيمنه جميعاً وان متدراً فالأولى أيكم
 حل هذه الحسبة فهو حر فخلوها جميعاً ان كانت الحسبة بحيث يطبق عليها واحد لم يحسن وان كلن بحيث
 لا يحملها الواحد منقوا أيكم شرب ماء هذا الوادي فشربوا جميعاً منقوا أيكم شرب ماء هذا الكوز وكان
 ماؤه يمكن شربه للواحد دفعة أو دفعتين فشربوا جميعاً منقوا أيكم شرب ماء هذا الكوز وكان
 فخلوها بعضهم لم يمتق ويسان العلق في البحر (قوله أي تطلق) فبصوت وتنتهي لأنها غير مقتضية للمصوم
 والتكرار لغة (قوله إذا وجد الشرط مرة) فلا يتصور الحشد مرة أخرى إلا بين آخر أو به مصوم تلك العين
 ولا عموم له بجر (قوله إلا في كلها) فإن العين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأخذ حصره أن متى لا تضد التكرار
 وقيل تضده والحق أنها لا تضد عموم الأوقات متى خرجت فأنت طالق المقاد أن أي وقت تحقق فيه لتزوج
 يقع الطلاق فإذا تحقق في وقت وقع ثم لا يقع بخروج آخر وأفظ ان وان قرن بالأيدي متى فإذا قال ان تزوجت
 فلا بد أن يمتنع كذا فتردها فطلقت ثم تزوجها فاني لا تطلق وأي كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فاني
 طالق لا يقع إلا على امرأة واحدة نهر (قوله لاقتضاها عموم الأفعال) قال في البحر والخلاص أن كماله وم
 الأفعال وعموم الاسم ضروري فيصحب بكل فصل حتى تنتهي طلقات هذا الملك وكل لمعوم الاسم هو عموم

كما انصاه في شرح الملقى (وإذا وإذا ما وكل
 ولم تسمع كلها) (كلها) الامتعية ولو مبتدأ
 لا ضاغت إلى (ومتي ومتي ما) ونحو ذلك
 كل من سكنت طالق لو دخلت الدار لم تطلق
 بدخولها ومن نحو من دخل منكن الدار
 فمقي طالق ولو دخلت واحدة منكم اطلقت
 بطل تزواجك لأن الدخول أضيف إلى جماعة
 فازداد عموماً كذا في الغاية وهي غريبة
 وجعله في البحر أحد قولين (وفيها) كذا
 (نقل) أي بطل (البين) بطلان التعليق
 (إذا وجد الشرط مرة إلا في كلها) فانه بعد
 بعد الثلاث لاقتضاها عموم الأفعال

للافعال خبروي ولولا المصنف لاف كل وكل كان أولى لأن البين وان انتهت في حق اسم حيث في حق غيره
 من الاسماء (قوله كقضاء كل عوم الاسماء) فلو قال كل امرأه تزوجها فهي طالق تطلق كل امرأه تزوجها
 فان تزوجها ثانيا لا تطلق لاقتضاءها عوم الاسماء لا عوم الافعال ولولا في بعض النساء صحت فيه ديانة لا قضاء
 لأن نية تخصيص العام بخلاف الظاهر وقال المصنف تصح نيته في القضاء أيضا والقوى على ظاهر المذهب
 وان أخذ بقول المصنف اذا كان الحالف مطلقا فلا بأس به ولو بالنية (قوله فلا يقع ان تكبها بعد زوج آخر)
 أي ان تزوجت بعد وقوع ثلاث عليها من الاول لأن المحلف عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية فان كان
 بعد الوقوع مرة أو مرتين وقع ما بقي اهـ حلي (قوله الا اذا دخلت كلها على التزوج) فلا تعدل العين بعد الثلاث
 (قوله لا يجوز لها على سبب الملك) أي الحكمي وهو المتزوج (قوله ومن لطيف مسائلها) أي كتابها والاضافة من
 اضافة ما كان صفة (قوله لموطونه) قد بها لأن هذا الحكم المذكور ولا يأتي في غير حاله لا بابطاع الطلاق
 بين لالا عدة فلا يقع بعده نهي (قوله لتكرار الوقوع) أشار به الى الفرق وهو أن الشرط في الثانية اقتضى تكرار
 ليلزاه بتكرار الوقوع في تكرار الطلاق لا يزيد على الثلاث فيقتصر عليها وفي الاولى اقتضى تكرره بتكرار
 تطبيقه ولا يقال طلقها اذا طلقت بوجود الشرط فيقع طلاقان احدهما بحكم الايقاع والاخرى بحكم
 التعليق وما يغضط في ذلك كما لو قال كلما دخلت الدار فاحرقني طالق وله ثلاث نسوة فدخل ثلاث مرات
 ولم يعن واحدة معينة تقع بكل دخلة طلاقا ان شاء فترقها عليهن وان شاء جها علي واحدة ولو قال كلما قعدت
 عندك فاحرقني طالق فقعده سبعة طلقت ثلاثا لأن الدوام في الفعول بمنزلة الانشاء وفي حكمه
 كل ما يستدام ولو قال كلما ضربت بك طالق فضرربا يديه جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بكنف واحد لا تطلق
 الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة (قوله وزوال الملك) أي بعد العين (قوله من نكاح أو عین) أشار به الى أن
 المراد من الملك ما يملك الحكمي (قوله لا يطل العين) أي التعليق وهو مقيد بما اذا زال الحكمي بمادون الثلاث
 أما زواله بالثلاث فبطل التعليق كما رقت فلو قال وزوال الملك بغير ارتداد وثلاث لا يعلها الحكمي أن أولى وحيد
 بزوال الملك لأن زوال امكان البر المصحح للتعليق بطل فلو قال ان لم أدفع اليك الديار الذي على الى شهر فكذا
 فابرا قبل التهور بطل البين اهـ من البصر (قوله فلو أياها) أي عاودت الثلاث (قوله وتصل العين الخ) لا تكرار
 بين هذه وبين قوله فبما سبق وفيها تفصيل البين اذا وجد الشرط مرة لأن المقصود هناك الاضلال بنية غير كل
 وهذا مجرد الاضلال اهـ حلي ولا نهنا بين انحلالها بوجودها في غير الملك بخلاف ما سبق (فروع) قال امرأته
 طالق ان كان لك على ألف درهم وبرهن الذي وقضى عليه حنت الحالف عند أبي يوسف وهو رواية عن محمد
 ولو برهن على اقرار المدي عليه بألف لا يحنث كافي وانعادت الناطق ولو ادعى رجل على آخردي شاقف المدي
 عليه بالطلاق ما لم يتي فاقام المدي البينة وقضى له بطلان قال كان له على دين وأوفيه لم تطلق امرأته وان
 قال لم يكن له شيء قط طلقت امرأته سكران قال لا آخر ان لم أكن عبدا لث فاحرقني طالق ثلاثا لا يحنث ان كان
 متواضعا قال ان وضعت يدي على الفزل فكذا فودعت يديا عليه ولم تغزل لا يحنث ان دفعت لانيك شيئا
 ودفعت اليها الرضا التسد فعه اليه لا يحنث خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع لشيء نفسه فيها لا يحنث وهذه
 المسائل اعتبارها المعنى لا ظاهر اللفظ كذا في البصر (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أم لا كما يدل
 عليه الاصح اهـ حلي (قوله لكن ان وجد في الملك طلقت) ليس مراده أن يوجد جميع الشرط في الملك بل أن
 يوجد مقامه فيه حتى لو قال ان حنت حنتين فأت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت
 ومراده بالملك ما يملك الحكمي حكما كما اذا وجد في العدة واعلم أنه يضرب في المعنى أن يكون أهلا عند التعليق
 لا عند وجود الشرط حتى لو طلق عاقلا ووجد الشرط مجنوناً وقع لا مكس (قوله خلية الخ) تفريع على قوله
 والا لا (قوله أي ثبوته) أي تحققه (قوله ليم العدي) فلو ان لم تدخل الدار اليوم فأت طالق وان لم أجامعك
 في حبيبتك فكذا فاطل قوله في أنها دخلت ويجمع وان كان الظاهر يشهد لها ونحوه الشارح بهذا التعميم دفع
 ما روي على المصنف في تمييزه بالوجود وفي الجوى لو أخطأ الوجود لمكان أولاه ليعم إذا اختلف في أصل
 الشرط أو عدمه أو الوجود (قوله فالتقوله) مقيد بما إذا لم يعلم الا من جهتها أما اذا كان كذلك فالتقوله لها
 كليل (قوله لا تكرار الطلاق) أي والقول قول المكرم عينه الحديث المشهور من (قوله ومفاده) يضم المجرم

كقضاء كل عوم الاسماء (فلا يقع ان تكبها
 بعد زوج آخر الا اذا دخلت) كلما (على
 التزوج فهو كلما تزوجت فأت كلما
 لدخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن
 لطيف مسائلها لو قال او طوئة كلما طلقتك
 فأت طالق فطلقها واحدة تقع ثلثان وفي كلما
 وقع عليك طلاق يقع ثلاث لتكرار الوقوع
 لكنه لا يزيد على الثلاث (وزوال الملك)
 من نكاح أو عین (قوله لا يطل العين) فلو أياها
 أو باعه ثم نكحها أو اشتراها فوجد الشرط
 لا يحنث وعشق لبقاء التعليق بقاء محله
 (وتحل) العين (بعد) وجود (الشرط
 مطلقا) لكن ان وجد في الثلاث بدخول الدار
 والا لا يخلو من طلق الثلاث بدخول الدار
 أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها
 فتجوز العين فيكسها (فان اختلفا في وجود
 الشرط) أي ثبوته ليم العدي (فالتقوله)
 له مع العين لا تكرار الطلاق ومفاده أنه لو طلق
 طلاقا بعد دم وصول نفقتها أيا ما فادعى
 الوصول وأنكرت أن القول له وفيه جرم
 في التنبية

أعسفاد التحليل أو المصنف (قوله أن القول لها) كأنه لو افق عدم وصول المبل لأنه لا يقبل قوله في كل موضع
يذى ايقاعه حق وهي تنكره بمر (قوله وهو يقتضي تخصيص القول) بفرض الاختلاف في عدم ايمانها بالنفقة المطلق
عليه طلاقها وفي الدر المنثور قال لها ان لم تصل النفقة اليك الى ثلاثة أيام فأمر بك بذلك فجاءه بالنفقة في اليوم
الثالث فتوارت المرأة فوجدته حتى مضى اليوم الثالث فأمرها بالبقاء والشرط اه (قوله ويرحم شيخنا)
يعني صاحب البحر (قوله لانها الموضوعة لنقل المذهب) فهي مقدمة على الخلاصة والبرازية لانها من الفتاوى
(قوله الا اذا برهنت) على دعواها بحجة لا ثقة بها فلو اختلفا في الولاية ثبت بقول امرأة فاستأنى (قوله وان كان
نقيا) لانها على التي صودة وعلى ائمة الطلاق حقيقة والصبر للمقاصد منع (قوله كان لم يخفى مهور الخ)
المهر بالكسر القرابة وحرمة النسوة والاختان أصهار ووزوج بنت الرجل ووزوج أخته اه والمراد بالصبرة أم
زوجته وأختها (قوله فتم دأنا لم يقبضه) عبارة المصنف في شرحه كالمهر فنهذا أنه سلف كذا لم يخفى صهره
في هذه الملة قبلت ومالمت امرأته اه (قوله لأنه بذلك الانشاء) فلا يثبتهم (قوله والالا) أي وان كانت طاهرة
لا يصدق لأنه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله وان اختلفا
في وجود الشرط فالقول له مع اليمين اه سلفي (قوله والاثنية) هي قوله ان حلفت الخ كما بينه الشارح فيها اه سلفي
(قوله ليستا على اطلاقهما) فيؤخذ تنقيح السابقة من قوله والالا فانه يصدق أنها اذا كانت طاهرة لا يكون القول
قوله ويؤخذ تنقيح الاثنية من صدر المسئلة لانها ان كانت حائضا واذا في الجماع فيه يكون القول قوله لا قولها
وانت خبير بان اطلاق في هذه المسئلة وقع في الجماع وفي الاثنية في الحيض فكيف يؤخذ التنقيح (قوله وما لا يعلم
الامن الخ) أما اذا كان يعلم من غير ما وقت الوقوع على الاثنية في الحيض فكيف يؤخذ التنقيح (قوله وما لا يعلم
صدقت في حق نفسها خاصة) لانها في حق نفسها آمنة وفي حق ضررتها ممتعة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا
يصدق في أن يقبل قول الانسان في حق نفسه لافي حق غيره كاحد الورثة اذا أقر بدين على الميت اقتصر على نصيبه
اذا لم يصدق الباقر والمشتري اذا أقر بما يبيع المستحق لا يرجع بالثمن على البائع كذا في نفع اقدير (قوله استصفاها)
وجهه أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كذا يقع في الحرام اذا
الاجتناب عنه واجب عليه حاشا فيجب ما يفرضه وهو الاختيار فتعنت له فيجب قبول قولها التفرج من عهدة
الواجب والقبض أن لا يقبل قوله لانها تدمي وقوع الطلاق وهو شكر فيكون القول قوله ولا تصدق الا بحجة
كسائر الشروط اه سلفي (قوله بلا يمين نهر جها) وأصله لا تخفي في البحر ونقل الحوى عن ومن المقدسي أن عليها
اليمين بالاجماع اذا بس هذا من المواضع المستقتنا من قولهم كل من قبل قوله فعليه اليمين أبو السعود (قوله
ومراة بكافة) فاذا علق على حصة ما قتالت حصة تصدق بكافة (قوله واحتمل كبحر في الاصح) لان
الاحتمال لا يعرفه غيره كالحض ولا انا قال احلت في حال اشكال أمره يصدق فيها وفيما عليه لأنه أخير
بغير يحتمل الصدق والكذب فيصدق كالمادة وفي رواية حشام تصدق المرأة ولا يصدق الغلام لأن الغلام ينظر
اليه كيف يخرج المني ولا يستطاع ذلك في الحيض لانها تدخل الدم في المخرج فلا يعلم منها أو من غيرها (قوله أو
ان كنت تخمين مذهب الله) أو تخمين أو تخمين الفراق والطلاق أو تكريم الجنة أو تنقيح فاجبت بما وافق
الشرط وهل فكفر المرأة بقوله أأحب مذهب جهنم أو أكره الجنة قال صاحب البحر ظاهر كلامهم هنا عدمه
ويستبعد من مشايخه فيما لو قال ان سرورت فانت طالق فضررها فضالت سرورت انها انطلق ولقد يسمونها لأنه لو قلته
بحجة غيرها ظاهر المحيط أنه لا يثبت تصديق الزوج (قوله فان اقتطع لم يقبل قولها) لأنه ضروري فيشترط قيام
الشرط ولو كانت لا يبيض مثلها واذا عت الحيض كايصة وصغيرة فينبى أن يقبل قول الايسة لا الصغيرة نهر
(قوله أو لم وجود الحيض) بأن شوهد نزوله ومثله المحبة كان أخير بوجودها مصوم (قوله طلقنا جميعا) أما
في مسئلة التصديق فليثبت الشرط في الاخرى بتصديقه وأما في الثانية فتعقق الشرط (قوله وفي ان
حشمت الخ) مثل ان مع وفي كقوله هي طالق في حشمتها أو معها (قوله فان استمر ثلاثا) ولو حكما كذا في الدر
المنثور (قوله من حين رأت) الدم فيجب على المتق أن يمينه فيقول طلقت حين رأت الدم بمر وفي النهر ولا تحسب
هذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان رقية الدم لازم أن يكون الواقع بعد بعضها ولا اعتداد ببعض
طلقت فيه (قوله وكان بدعا) لو وقع في الحيض (قوله ولو غير مدخولة) فخرج على قوله من حين رأت أو ما قبله

لكن صح في الخلاصة والبرازية إذا القول
لهما أو أتوه في البحر والنهر وهو يقتضي
قوله من المتن لكن قال المصنف ويرحم شيخنا
في تنويع بما نصبه المتن والشرط لانها
الموضوعة لنقل المذهب كما لا يخفى (الا اذا
برهنت) فان الينة تقبل على الشرط
وان كان نقيا كان لم يخفى مهور في الينة
فأمر في كذا فتشدد أنها لم يخفى قبلت
وظلقت منع وفي التبيين ان لم جامعك
في حشمتك فانت طالق لانه يملك الانشاء والالا
ان سائضا فالقول له لأنه يملك الانشاء والالا
لا اثني قلت فالمسئلة السابقة والاثنية
ليست على اطلاقهما (وما لا يعلم) وجوده
(الامن باليمين نهر جها) ومراة بكافة
واحتلام كبحر في الاصح (قوله ان حشمت
فانت طالق وثلاثة أو ان حشمتك
مذابا فانت كذا أو وجدته من طلقا
حشمت) والحيض طاهر فان اقتطع لم يقبل
قوله أو يمين وحشمتك (أو أح) طلقت
هي فتعلم ان كذا الزوج فان سدة أو لم
وجود الحيض منها طلقا جميعا (لا احتمال
وفي ان حشمت لا يقع برؤية الدم) لا احتمال
الاستحاضة (فان استمر ثلاثا) فخرج من حين
رأت) وكان بدعا ولو غير مدخولة
فتزوجت بآخر

بغير المدخولة لوجوب العدة على المدخول بها ولو سكتا كالتحليل بها (قوله في ثلاثة أيام) أي التي رأت فيه الدم
لا مطلق ثلاثة والاولى كما قاله الطائي أن يقول في الثلاثة أيام (قوله فلو كانت) أي غير المدخول به وقد تزوجت
بما سحر (قوله فأنكر الزوج الأول) لأنه لا يدري أكان ذلك حيا أم لا يجرى من الثانية (قوله وتصدق في - قها)
أي إذا أنكر الزوج استقرار الدم هذه المدة وأدعته فالقول لها لأن الزوج أقرب وجود الشرط ظاهرا لأن رؤية
الدم في وقته يكون حيا ولهذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرق من أن يكون حيا
فلا يصدق وقوله دون ضرر - تنها محله ما إذا لم يصدقها كسابق (قوله أو نصفها) فلو قال ان حث نصفها فأنت كذا
وإذا حث نصفها لا ستر فانت كذا لم يقع شيء ما لم تحض فإذا ظهرت وقع طلقان نهر (قوله لعدم تجزئتها) أي
وذكر بعض ما لا يجزأ كذكر كراه (قوله حق نهر) أي يحكم بطورها أما بانقطاعه لعدة أيام أو بالانقصال
أو بما يقوم مقامه من ضرورة الصلاة يتأني ذمتها فيما إذا انقطع لمادونها نهر (قوله لأن الحيضة) بفتح الحاء
المرّة الواحدة وأما بالكسر الاسم والجمع الحيض صحاح (قوله اسم للكامل) يعني ولا يكمل الحيض إلا بالظهور منه
(قوله ما لم تر) في نسخة بالثبات الألف المرسومة يا وإثباتها مع الجازم لغة وما طرفية صدرية يعني إنما يقبل قولها
إنها أصحت مدة عدم رؤية حيضة أخرى وذلك بأن تخبروهي متلبسة بالحيض أو بعد الظهور منه أما إذا أخبرت
بعد تأنيها بحيضة أخرى لا يقبل قولها ولكن إذا ظهرت يقع لأنها أخرت الأخبار عن وأنها فصارت متممة كذا
في الخبر عن الكافي (قوله وفي ان صحت الخ) لم يذكر الصلاة فيها تفصيل أيضا قال ان صليت صلاة يحث
بشفع وان أطلق يحث بما يصدق عليه اسمها وهو ركعة بسجدة (قوله فانه يصدق بساعة) الظاهر أنها القوبة
(قوله فولدتها) أي واحد بعد واحد نهر بدليل قوله ولم يدرك قول (قوله وثنتان تنزها) أي تساعد عن مكان
الحرمة والمراد بمكان الحرمة مظانها كذا كره الكمال ومن فسر بالديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى فقد أخطأ
ولو قال وأخرى تنزها لكان أولى لا بهام العبارة أن الثنتين غير الواحدة وان سلم عدم الإيهام فالتسوية انما هو
بواحدة والأخرى قضاء أبو السعود عن الجوى (قوله لاحتمال تقدم الجارية) ولا يقع بالغلام شيء لأن الطلاق
المقارن لانقضاء العدة لا يقع به شيء أي ويحتمل تقدم الغلام فتقع واحدة وبوضع الجارية تنقضي العدة ولا يقع به
شيء لما قلناه نهر (قوله فلا كلام) أي فيقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء (قوله وان اختلفا) فإذا صحت تقدم
الجارية وإذا صحت تقدم الغلام (قوله لأنه منكرو) أي لزوم الطلقة الثانية (قوله وان تحقق ولادتهما) لم يذكر
المستحب لاحتماله عادة نهر وان ولدت خنتي وقعت واحدة ووقفت الأخرى حتى يبين حاله هندية عن البحر
الآخر (قوله وان ولدت غلاما وجاريتين وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها) لأن الغلام أن كان أولا أو وسطا تطلق ثلاثا
واحدة به وثنتين بالجارية الأولى وان كان آخر وقع ثنتان بالجارية الأولى ولم يقع بالثانية شيء ولا بالغلام مخ ونهر
(قوله فواحدة قضاء وثلاث تنزها) لأنه ان كان الغلامان أولا وقعت بالاول واحدة لا بالثاني لا بغير لال العين
بالأول ولا يقع بولادة الجارية شيء لأنه حال انقضاء العدة وان كانت الجارية أولا أو وسطا يقع ثلاث واحدة بأول
الغلامين وثنتان بولادة الجارية فتتردين واحدة وثلاث فيلزمه الأقل قضاء والاكثر تنزها مخ (قوله وهذا الخ)
أي الحكم في مسئلة الولادة يخالف الحكم في مسئلة الحمل (قوله لأن الحمل اسم) أي اسم جنس مضاف فيه كراه
فما لم يكن الخ (قوله وكذا لو قال ان كان ما في بطنك الخ) نظيره قوله ان كان ما في هذا العدل حنطة فهي طالق أو
دقيقا فهي طالق فإذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق بجر (قوله والمسئلة بهاها) أي ولدت غلاما وجارية (قوله لعدم
اللفظ العام) وأصدق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن (قوله علق طلقها بجهاها)
المستحب بعده هذا اليمين أن لا يبطأها حتى يستبرأ منها إذا استبرأت ثم حبلت تين حدوث الحمل المعلق عليه ولم
يكن الاستبراء واجبا لأن الأصل حل الوطء وحدوث الحمل لا سيما إذا استبرأها قبله أوجب بأنه انما وقف وقوع الطلاق
المعلق عليه الحمل فقتضاء وقوع الطلاق بظهور الحمل لا سيما إذا استبرأها قبله أوجب بأنه انما وقف وقوع الطلاق
على ولادتها بعد الثنتين لأجل التيقن بحدوث الحمل بعد التعليق أما إذا وقع قضاء بجر وظهور الحمل فيحتمل
أن الحمل سابق على التعليق والمعلق عليه حبل حدث والاستبراء لا يدل على حدوث الحمل بعده لاحتمال
أن المرئي استنساخه أو ان ما في بطنها نفاخ فالمحقق لحدوث الحمل بعد اليمين ولادتها بعد الثنتين ثم إذا ولدت
وقع مستندا إلى ظهور الحمل بخلاف ما إذا ولدت على رأسهما أو قبلهما فيحتمل أن هذا الحمل حدث قبل

في ثلاثة أيام صحيح فلو ماتت فيها فأثرها للزوج
الاول دون الثاني وتصدق في - قها دون
ضررتها (و) في (ان حثت حيضة)
أو نصفها أو ثلثها أو سدسها العدم تجزئتها
(لا يقع حتى تظهر منها) لأن الحيضة اسم
للكامل ثم إنما يقبل قولها ما لم تر - حصة
أخرى جوهرية (وفي ان صحت يوماء أنت
طالق تلقى حين غربت) الشمس (من يوم
صومها بخلاف ان صحت) فانه يصدق
بساعة (قال لها ان ولدت غلاما فأنت طالق
واحدة وان ولدت جارية فأنت طالق ثنتين
فولدتها ولم يدرك الاول نازمه طلق واحدة
قضاء وثنتان تنزها) أي احتياطا لاحتمال
تقديم الجارية (ومضت العدة) بالثاني فلذا
لم يقع به شيء لأن الطلاق المقارن لانقضاء
العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان
اختلفا فالقول للزوج لأنه منكروان تحقق
ولادتهما معا وقع الثلاث وتعد بالاقراء
(وان ولدت غلاما وجاريتين) ولا يدري الاول
(وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها) وان ولدت
غلاما وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها
(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان حال
غلاما فأنت طالق واحدة وان كان جارية
فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق)
لأن الحمل اسم للكل فالملك للكل غلاما
أو جارية لم تطلق (وكذا) لو قال (ان كان
ما في بطنك غلاما) والمسئلة بهاها
(بخلاف ان كان في بطنك) والمسئلة بهاها
(فانه يقع الثلاث) لعدم اللفظ العام
فوقه علق طلقها بجهاها لم تطلق حتى تلد
لا كثر من ستين من وقت أمين

التعليق ولو بطلقة لطيفة بأن علق الطلاق أثر الجماع الذي علق منه ثم الظاهر أنه لا يحرم عليه الوطء في هذه
 المدة من أجل هذا التردد ونظيره إذا قال أطول كما عرط الطالق فيجوز له وطء ما حتى يظهر الحال بوجوب أحداهما
 فليأمل (قوله فولدت ولدا ميسرا) الولادة لا تثبت بقوله ما اتفاقا بل لا بد من نصاب الشهادة عند المرأة
 عندهما اه أبو السعود وعم الولد السقط المستين الخلق كما في الهندية (قوله تنقضي به المدة) هذا سبق فلم لا يلق
 المدة انما يجب بعد الحزبة والحزبة انما تثبت بعد الولادة فكيف تنقضي المدة بها قاله الحلبي (قوله ولو الثلاث)
 زادوا فيقيد أن الثلاث في كلام المصنف ليس قيداً (قوله حقيقة) احتريزه عما إذا كان الشرط الثاني عين الأولى
 كقوله ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار وهذا واحد ويجعل الباقي تكراراً أو إعادة (قوله يتكرر الشرط) وذلك بأن عطف شرطاً
 وفي الاستحسان يحذف دخول واحد ويجعل الباقي تكراراً أو إعادة (قوله يتكرر الشرط) وذلك بأن عطف شرطاً
 على آخر أو آخر الجزاء نحو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فالتى فانه لا يقع حتى يدخل في شرطين فيهما
 على شرط لا يحكم له ثم ذكر الجزاء فينتهي بهما فصار شرطاً واحداً فلا يقع الا بوجوبهما فان نوى الوقوع
 بأحدهما صححت نيته بتدريج الجزاء على أحدهما وفيه تغليب ولو قال ان كنت ان لمست وكترت وشرطت بغير
 عطف فالتى طالق لا تطلق ما لم تناسخ ثم نأكل فتستقدم المؤخر وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها ان كنت فلا نفهي
 طالق يقتدم المؤخر فيصير التقدير ان كنت فلا تنكح امرأة أتزوجها طالق قال في البحر والحاصل أنه إذا كرر
 أداة الشرط بلا عطف فإن الوقوع متوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما أو وسطه فليكن
 ان قدمه أو أخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو المذموم به أولاً على التقديم والتأخير وان وسطه فلا يقمن
 الملك عندهما وان كان بالعطف فانه موقوف على أحدهما ان قدم الجزاء أو وسطه وأما إذا أخره فانه موقوف
 عليهما وان لم يكرر أداة الشرط فلا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اه (قوله أولاً) أي
 لم يتكرر الشرط بأن يكون فعلاً متعلقاً بشئين من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار وهذه وان كنت
 زيدا وعمرافك فانهما شرط واحد الآن ينشئ الوقوع بأحدهما ويشترط للوقوع قيام الملك عند آخرهما
 وكذا إذا كان فعلاً فانهما يشترطان من حيث هو فانهما يشترطان بغير تكرار وكذا ان الشرط مجعولاً فانهما يشترطان
 البحر (قوله يقع المعلق) من نحو طالق وعتاق (قوله حالة الحث) أي وحالة التعاقب فالمراد أنه لا يشترط لاولهما
 (قوله والمثله رباعية) لانهما انما أن يوجد في الملك أو خارجه أو الاول فقط في الملك والعكس فان كل الشافعي
 في الملك وقع الطلاق سواء كان الاول في الملك أو لا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك
 أم لا اه حلي (قوله علق الثلاث) مثلاً (قوله بالوطء) هو الجماع لا الوطء ما تقدم والجماع عبارة عن الواجبين
 والمساعدة في أي شئ كان فان محمداً كثيراً ما يقول في كتاب الحج ألتهم جماعة عقروا على كذا أي وافترقوا وسكوا القصاد
 الطماوى أنه كان يلى على ابنته مسائل يقول في املائه ألسنا قد جامعناكم على كذا وألستم قد جامعتمونا في وقيل
 قيسمت ابنته يوم من ذلك فوقع بصره عليهم فقال ما أشاء ألتهم قيسمت ابنته في آخرى فأحس الطماوى أنها ذهبت بشهود
 الجماع المعروف بهذا اللفظ فقال أربعمهم من هذا فاحترق غضبا وقطع الاملاء ورفع يده الى السماء وقال اللهم
 لا تدع حياة بعد هذا فمات بعد نحو خمسة أيام اه بحر قال صاحب النهر وكان ذلك في آخر عمره وذلك انه جاور
 النخاسين أو النخاسين بناء على الاختلاف في ولادته فقيل سنة تسع وعشرين وقيل تسع وثلاثين وماتين
 ولم يختلفوا في أن موته سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال العلامة قاسم في طبقاته أحمد بن محمد بن سلام بن سلم بن
 عبد الملك بن سلم بن سليم بن سليمان بن حبيب الأزدي الجري المصري الطماوى أبو جعفر كان ثقة نبلاً فاضلاً اماماً
 جليلاً صاحب المزي ونسقه به ثم تركه وصار حنفياً المذهب ثقة على أبي جعفر أحمد بن عمران بن موسى بن عيسى
 وخرج الى الشام فلقى بها أبا حازم عبد الحميد بن جعفر فقدمه عليه وسمع منه وله كتاب أحكام القرآن يزيد على
 عشرين جزءاً وكتاب معاني الآثار وروايات مشكل الآثار والفتاوى شرح الفقه وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع
 الصغير وله كتاب الشروط الكبير والشروط الصغير والشروط الاوسط وله المحاضر والصبليات والوصايا
 والفرائض وكتاب نفق المداسين على الكرايسى وله كتاب تاريخ كبير وكتاب أبي حنيفة وله في تفسير القرآن
 ألف ورقة وله النوادر الفقهية عشرة أبرار والنوادر والحكايات تنفي على عشرين جزءاً وحكم أراضى مكة
 وقسمه التي والفناهم وكتاب الرد على عيسى بن ابان وكتاب الرد على أبي عبيدة وكتاب اختلاف الروايات على

قال ان ولدت ولداً فالتى طالق أو حرمة فولدت
 ولداً متطالقت وعققت قال لا تم ولده ان
 ولدت فالتى حرمة تنقضي به المدة جوهرة
 (علق) العتاق أو الطلاق ولو (اللاث
 بشئين) حقيقة يتكرر الشرط أو لا كان
 تجاه زيد وجعل الشرط (التا في الملك والالا)
 (ان وجد) الشرط (التا في الملك والالا)
 لا شترط الملك حالة الحث والمثله رباعية
 (علق الثلاث أو العتق) لا منه (بالوطء)
 حث بالتقاء الحثانين

مذهب الكوفيين وكتاب اختلاف الفقهاء والعقيدة المشهورة اه باختصار ولولوى الدوس بالقدم لم يصدق
 في صفة من اجماع لسكر بحث به ايضا ولولا قال ان وطئت من غير ذكرا امرأة كان على الدوس بالقدم باتفاق
 اصحابنا كذا في النهر (قوله ولم يجب عليه العقر) اشارة بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث وأن الواجب عليه
 التزاع الحال والعقر بالضم مهر المرأة اذا وطئت على شبهة وبالفخ الجرح من عقربه جرحه فهو عقير وفي القاموس
 هودية القروح المعصوب وصادق المرأة افاده صاحب البحر (قوله باللبث) في القاموس اللبث بفتح اللام وسكون
 الباء المكث من لبث كجمع وهو نادرا لان المصنف من فعل بالكسر قياسه بالعمرك اذا لم يتعد اه بجر (قوله ولذا)
 أى ليكون اللبث ليس بوطء (قوله لم يصير به مراجعا) هذا مذهب محمد وقال أبو يوسف يصير به مراجعا لوجود
 المساس بشهوة وجزم المصنف بقول محمد دليل على أنه المختار لانه فعل واحد فليس لاخره حكم فعل على حدة
 وينبغي ترجيح قول أبي يوسف لظهور دليله بجر (قوله بأن حرث نفسه) أى من غير اخراج وإيلاج وهو تصوير
 لقوله أو كما احبى (قوله فيصير به مراجعا) يعنى بالحركة الثانية أى في مسألة الطلاق الرجعى اه حلى (قوله
 ويجب العقر) أى فيما ادعى الثلاث أو عتي الأمة (قوله لاتحاد المجلس) اشارة الى دفع ايراد صاحب المعراج
 حيث قال وقتل أن يقول اذا اخرج ثم اوبخ في العتق يفتى أن يجب الجدية لانه ووطء لافى ملا ولا فى شبهة
 بخلاف الطلاق لوجود شبهة وهى العدة وجوابه أن هذا ليس بائنا فعل من كل وجه لاتحاد المجلس
 والمقصود اه فان قلت انه لو زنى بامرأة فترجها فى تلك الحالة فانه ان لم ينزع من ساعته وجب مهران مهر
 بالوطء السابق على العقد لان الجدية قطعية فوجب المهر ومهر باللبث لاقت دوامه الى ذلك فرق الخلوة بمسافدة
 جعل لا آخر الفعل الواحد حكما على حدة وهذا عندهم جميعا وتخصيص محمد في بعض الكتب بالرواية عنه لا يدل
 على خلاف بل لانها وبت عنه دون غيره كذا فى البحر وحيث فلا يصح جواب الحلبي بأن ما فى هذه المسئلة
 رواية عن محمد وما سبق قوله فلا تاتى (قوله ولم يوجد) لان التزوج عليها أن يدخل عليها من شاة بما فى القرائن
 ولم يوجد (قوله وقيدته فى النهر) أى قيد الطلاق اذا تكهها فى عدة الرجعى (قوله بما اذا أراد رجعتها) لانه لا يجب
 عليه التمسك الا بهذه الارادة كذا فى الدر المنسق (قوله كما مر) أى فى باب التمسك قاله الحلبي (قوله أنت طالق
 ان شاء الله تعالى) اشارة بذلك الى أن صحته انما تكون فى صيغ الاخبار وان كانت لفتاء شرع عامة مثل الطلاق
 البسع والاعتكاف والعتق والنذر بالصوم جرح الامر واليهى فلو قال أعتة واعبدى من بعد موتى ان شاء الله
 تعالى لا يصح الاستثناء وكذا بيع عبدى ان شاء الله تعالى له ببعه وخرج ما لم يخص باللسان كاشية فلو قال نويت
 أن أعتق عبدى ان شاء الله تعالى صح صومه بجر (قوله الاتمسك) أى وان كان له منه بد كما فى البحر ولا لم يقل الاضيق
 فى (قوله أو عطاس) بضم العين (قوله أو نفل لسان) ولو طالع فى ترديد الكلام بجر (قوله التاكيد) نحو أنت
 فمضاتى ان شاء الله اذ قصد التاكيد فانه تقدم فى القروع قبيل الكتابات أنه لو كرر فاقطع الطلاق وقع الكل
 أضيق التاكيد دين اه وكذا أنت حر حر ان شاء الله تعالى ومثل التاكيد عطف التفسير نحو أنت حر
 الابن ان شاء الله تعالى اه حلى عن البحر (قوله أو تكميل) نحو أنت طالق واحدة أو ثلاثا ان شاء الله تعالى
 أو طالق باثنا ان شاء الله تعالى (قوله أو نداء) نحو أنت طالق يا زينة ان شاء الله تعالى اه حلى (قوله كانت طالق
 يا زينة أو باطالنى ان شاء الله تعالى) مثالا لقصد الحد والطلاق على سبيل النثر المرتب وهما مثالا للنداء أيضا
 والاصل عنده أن المذكور فى آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كما مثل الشارح فلا يستثناء على الكل
 اه حلى ملخصا (قوله وقع) الاولى فانه يقع وانما كان الفاصل هنا لغوا لانه لا فائدة فى ذكر الرجعى لكونه مدلول
 الى صفة شرعا (قوله يقع بنية البائن) فيسأل عن نيته قال فى البحر والى واجب أنه ان عنى الرجعى يقع لعدم صحة
 الاستثناء لفاصل وان عنى البائن لم يقع لصحة الاستثناء (قوله وقواه فى النهر) حيث قال راداعلى صاحب البحر
 والصواب ما فى القضية وذلك أن معنى كلامه أنت طالق أحد هذين وبهم لا يكون الرجعى لغوا وان نوابه بخلاف
 طالع لغوى البائن فانه يقع للفصل اللغوى بقوله رجعا قال الحلبي أقول الحق ما فى البحر لانه اذا نوى الرجعى فجعله
 أنت طالق تقصده فكان قوله رجعا أو باثنا الذى هو معنى أحد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك
 الجملة لا تفده فلم يكن قوله رجعا أو باثنا لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعا لغوا اذ كل يكسبه
 أن يقول أنت طالق باثنا قلت هو تركيب صحيح افقه وشرعا كثر له إحدى امرأتى طالق وحيد كونه مقصوده

و (لم يجب) عليه (العقر) فى الماتين
 (باللبث) بعد الإيلاج لأن اللبث ليس بوطء
 (ولذا) (لم يصير به مراجعا) (الرجعى) الا اذا اخرج ثم اوبخ
 حقيقة أو كما بان حرث نفسه فيصير
 مراجعا بالحركة الثانية ويجب العقر
 لا الحد لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجدية
 (فى) قوله للقدمية (ان تكهها) أى فلا تة
 عليك فى طالق اذا تكه (فلا تة) عليه
 فى عدة البائن لان الشرط مشاركتها
 فى القسم ولم يوجد (ولو) تكه (فى عدة
 الرجعى) أو لم يقل عليك (طالقت) الجدية
 فذكره مسكين وقيدته فى النهر رجعا بما اذا أراد
 رجعتها ان شاء الله تعالى متصلا
 أو نفل لسان أو عطاس أو تكميل
 أو ما شئت أو فاصل مقيد لتاكيد أو تكميل
 أو حد أو طالق أو نداء كانت طالق يا زينة
 أو باطالنى ان شاء الله تعالى صح الاستثناء
 بانه فى قضية بخلاف الفاضل اللغوى
 طالق رجعا أو باثنا يقع بنية البائن لا الرجعى
 قضية وقواه فى النهر

في مائة وعشرون وفي مائة وعشرون

بإطلاق واكتفى بالكتابة أو عكس (قوله في مائة وعشرون)
 أن تصاف إلى الله تعالى أو إلى العبد وعلى كل فاما بان أو الباء
 والاستثناء أو يكتبهما أو يلفظ بالاول ويكتب الثاني أو بالعكس
 بعد الكتابة المشار اليه بقول العمادية السابق أو زال الاستثناء بعد الكتابة
 وسين لان ازالته اما في صورة كتابتها معاً أو كتابته فقط وفي كل صورة قانون وان اعتبر في تقدم الانشاء
 وتأخره واتيانها بالفاء وعدمه حال التقديم تزداد الصور (قوله أنت طالق ثلاثاً الخ) فاستثناء الاستثناء
 وهو في الاصل نوعان وحشي وعرفي فالعرفي ما تقدم من التعليق بالشيء والوضعي هو المراد هنا وهو ليس بالواحد
 أو احدي اخواتها أن ما به دهم لم يرد بهكم الصدر بجر وبعلم إلى الفهم أن في التصل تنافضاً من حيث
 أن قولك لا زيد على عشرة الاثلاثة فيه اثبات الثلاثة في ضمن العشرة وفي لسان كيفية
 عمله في دلالة أقوال الاول وعنده أكثرهم أن العشرة يحجز عن السبعة والاقتران الثاني أن المراد بعشرة
 معناها أي عشرة أفراد في تناول الثلاثة والسبعة معاً ثم اخرج منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم أسند الحكم إلى العشرة
 المخرج منها ثلاثة فلم يقع الاستناد حقيقة الا على سبعة الثالث أن عشرة لا ثلاثة موضوع باراء السبعة حتى
 كانه وضع له اسمان مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرة لا ثلاثة فهو قوله وفي الاخيرين تقع واحدة فيه اياً اصبحت
 استثناء لا كثر وهو قول الكوفيين وهو اصح وظاهر الرواية وعند الثاني أنه لا يصح وبه قال أكثر البصريين
 نهر (قوله لان استثناء الكل باطل) مقدماً اذا لم يكن بعده استثناء آخر يكون جبراً للصدر وفان كل صرح وعلى
 هذا فنزع ما لو قال أنت طالق ثلاثاً الاثلاثاً الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقعت ثنتان
 لان الاستثناء اذا تعدد بلاوا وكان كل اسقاطاً مما يليه ويظل الاستثناء بالسنكة اختياراً وبالزيادة على المستثنى
 منه كانت طالق ثلاثاً الا اربعة او باستثناء بعض الطلاق كانت طالق الا خمسة او بما يؤدي إلى تصحيح بعض
 الاستثناء وباطل البعض كما لو قال أنت طالق ثنتين وثنتين الاثلاثاً بجر (قوله ان كان يلفظ الصدر) أي كما مثله
 المصنف وكثرة نساق طوائف الانساق وعبيدي أحراراً لا عبيدي اهل حلي (قوله أو مساوية) نحو أنت طالق
 ثلاثاً الواحدة الواحدة وانت طالق الاثنتين الواحدة ونحو أنت طالق الاثنتين الواحدة وعشرة وعشرة وليس
 له رابعة وأنتم أحراراً الاسلاماً ونحواً وراشد وليس له رابع اهل حلي (قوله كفساق طوائف الاهولاء) انما صح
 الاستثناء لان المساواة في الوجود لا تقع مع الاستثناء ان عم وضعا اهل حلي عن النهر فعمل أن الاستثناء يقع
 الوضع لا الواقع في نفس الامر اذ لو كان الاستثناء يتبع الواقع لما صح قوله في أنت طالق عشر الاستثناء يقع
 لا مزيد على الثلاث شرعاً وهو صحيح بلا خلاف (قوله بلاوا) فان كان بالوا وكان الكل اسقاطاً من الصدر
 أنت طالق عشر الاثلاثاً الواحدة تقع واحدة اهل حلي (قوله كان كل) أي كل واحد من المستثنى
 اسقاطاً مما يليه أي مما قبله فالسبعة في المثال تخرج من الثمانية بقي واحد فيخرج من التسعة تبقى ثمانية
 فتخرج من العشرة فالواقع اثنتان ولو قال يخرج الباقي من كل من الذي قبله لكان أولى (قوله ان تأخذ العدد)
 ولو أخذت العشر في العدد الاقل الخ صادق بالتسعة والواحد فان ثبت أخذت التسعة باليمين والثمانية
 باليسار والسبعة باليمين والستة باليسار وهكذا إلى أن تأخذ الواحد باليمين وان شئت أخذت الواحد
 باليمين والاثنتين باليسار والثلاثة باليمين والاربع باليسار إلى أن تأخذ التسعة باليمين فيجتمع في اليمين خمسة
 وعشرون وفي اليسار عشرون فتقطعها مما في اليمين فالباقى هو المطلوب قال الحلبي وعلى طريقة اسقاط كل
 مما يليه اسقطنا الواحد من الاثنتين بقي واحد اسقطناه من الثلاثة بقي اثنتان اسقطناهما من الاربعة بقي اثنتان
 اسقطناهما من الخمسة بقي ثلاثة اسقطناهما من الستة بقيت ثلاثة اسقطناهما من السبعة بقي اربعة اسقطناهما
 من الثمانية بقي اربعة اسقطناهما من التسعة بقي خمسة اسقطناهما من العشرة بقي خمسة (قوله فهو الواقع) أي
 المخرجه (قوله اخرج بعض التطبيقات لغيره) قال في النهر ولو قال أنت طالق واحدة الا نصفها وقعت واحدة أي
 اثنا عشر واغماختلفوا في التوجيه فقبل ان استثناء النصف وان صح لكنه يصح كما قال أنت طالق نصف تطليقة
 وهي مما لا يبرأ فاستكمل وقبل لانه استثناء الكل لا ذكر ما لا يبرأ كذكر كاه وأثر الخلاف يظهر فيما لو قال أنت
 طالق ثلاثاً الا نصف واحدة وقع الثلاث على الاول وهو قول محمد وهو المختار وعلى الثاني يقع ثنتان ونسب إلى

في مائة وعشرون وفي مائة وعشرون
 تفلسق رجمية (أنت طالق ثلاثاً الواحدة
 يقع ثنتان وفي الاخيرين يقع واحدة
 وفي الاثلاثاً يقع ثلاث) لان استثناء
 الكل باطل ان كان لفظ الصدر مساوية
 الشكل باطل ان كان لفظ طوائف الاهولاء
 وان يغيرها كذا في طوائف احراراً
 الا في غير هذه وهذا وعبيدي احراراً
 هؤلاء أو الاسلاماً ونحواً وراشد اوهم
 الكل صحيح كالحلي في الاقرار (وبعض)
 في المستثنى (قوله كذا أو بعضاً من جملته
 الكلام لا من جملته الكلام الذي يحكم
 الكلام لا من جملته أنت طالق مشراً
 بعينه) وهو الثلاث في أنت طالق ثنتان
 الانساق يقع واحدة والاعاني يقع ثنتان
 والاسباع يقع ثلاث ومضى تعدد الاستثناء
 بلاوا وكان كل اسقاطاً مما يليه فيقع ثنتان
 بأن طالق عشر الاستثناء الا (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)
 ويلزم خمسة بل على عشرة الا (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)
 الا (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) وتقريره أن تأخذ العدد
 الا (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) وتقريره أن تأخذ العدد
 الاول بيمينك والثاني بيسارك والثالث
 بيمينك والرابع بيسارك وهو الواقع
 ما يسارك مما بيمينك فالباقى فهو الواقع
 (اخراج بعض التطبيقات لغيره) انما سقط
 فلو قال أنت طالق ثلاثاً الا نصف واحدة
 وقع الثلاث في المختار

الثاني اه (قوله ومن الشارح ثمان) لان التطبيق لا يتجزأ في الايقاع فكذا في الاستثناء ~~ف~~ أنه قال
الا واحدة والجواب أن الاشباع انما لا يتجزأ المعنى في الوقع وهو لم يوجد في الاستثناء فيميز فيه فصار كلامه
صادرة عن تطبيقين ونصف قاطن ثلاثا مع (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدم) قيل عليه ما المانع أن يكون المقدر
واحدة ويكون استثناء الكل من الكل فيبطل أو ~~يكون~~ المقدر وتبين ويكون استثناء البعض من الكل
فيقع واحدة (قوله سألت المرأة) قد اتفقا في فهو مثال (قوله لقوا) لعدم قبول الحمل لها (قوله في إيمان الفخ)
خير مقدم لما وليس نصا لفروع ليكون جميع ما ذكر في هذه الفروع ليس في إيمان الفخ بل الذي فيها الفرع الاول
فقط أفاده الحلبي (قوله دفع الثلاث) يعني بدخول واحد كاندل هذه عبارة الفخ والتظاهر أنه ان بوى التأكيد
يدل اه حلبي (قوله وخرج فوراً) أي من البلد وأفاده أنه اذا مكث حيث لان السكك في عابته وانظر
ما لو خلعه او هو خارج قبل الاصل من البلد ثم أقام والتظاهر عدم الحث لعدم تحقق السكنى حال كونها
امراً ومثل الخلع الطلاق البائن (قوله قبل العدة) أي قبل انقضائها اه حلبي (قوله لم تطلق) لانها لم ت
بامراته وقت وجود الشرط اه بجر (قوله بخلاف فأت طالق) حيث تطلق لان المعلق على السكنى طلقها
لا يتبد كونها امرأته ومادامت في العدة فهي محل له وهذا المعلق فيه الصريح البائن (قوله بخلاف ما لو أخر
الجزء) صوابه بخلاف ما لو قدم الجزء وترى ما اذا وسطه وفصله في الهندية فقال وان كرر بحرف المطف فقال
ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى
يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان
تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من التزوجين كذا في البدائع اه حلبي (قوله ثم طلقها)
أي ما دون الثلاث أما الثلاث فيبطل المعلق لزال الحمل (قوله ولو اختلعت منه) صورته كما في البحر عن القسبة
قال لها أمر لم يدرك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها في بقاء الأمر بداهة روايتان والصحيح أنه لا يقع وبهذا
ظهر أنه في صورة الخلع لا تعليق أصلاً خلافاً لما يبادر من عبارة المالك ومثل الخلع الطلاق البائن فيما يظهر
(قوله لانه تعين) أي للتصريح وهو يبطل بزوال الملك (قوله والاول تعليق) أي للتصريح ~~فكان~~ عينا فلا يبطل اه
بجر (قوله ثم نسيها) فظهر ما لو نسيها أحدهما والتظاهر الحث لامكان الترتيب كبر الآخر (قوله لا يقع) لان
امكان الترتيب شرط لبقاء العقد انعقادها كما هو شرط لانه قد رهاخ لا فلا يوجب كما يأتي في باب الايمان
ومع التبين ان لان كان اه حلبي وفيه أن الشرط عديم وهو يقع مع العجز (قوله انه منقطعاً حيث) لانه يصدق
عليه عرفاً أنه أنا هو ولو كان نائماً لا يبحث كما في البحر لعدم ما ذكر عرفاً (قوله فعلى انزالها) أي بجماعه لا بعقد مائه
لأن شبعها يراد به كسر شحم وتها به وهي تنكسر بالانزال (قوله فعلى المبالغة لا العدد) فلا تقدر بذلك والسبعون
كثيراً شافية والتظاهر أن محله ما لم ينزل العدد فان نواه عملت نيته لانه شدد على نفسه سواء كانت اليمين مقبلة
أو مقلقة لكن في المقيدة يتصور بشرط امكان فعل هذا العدد فيه (قوله حيث به أيضاً) لاعتراقه به على نفسه
ولا يصدق في صرفه عن الجماع كذا ذكره محمد في إيمان الجامع والتظاهر أنه لا يصدق قضاء ولو قال ان وطئت من غير
ذكر امرأته فهو على الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك بانفاق أصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع والاعلم نيته
فيما يظهر (قوله طلقت النساء) لا متداده عرفاً غالباً الحيف فالتعني فيه عن القران والعبادات المتوقفة على
الطهارة أكثر (قوله فعلى الحائض) لانه أحسن في الذكر في العرف من التماس (قوله في البك حاجة) البك متعلق
بمجانبة أي حاجة التمس البك كناية (قوله فله أن لا يصدق) أفادت اللام أن له التصديق أيضاً (قوله فاخذهم
العسر) هو من بطوف بالليل لدفع أهل الرية (قوله لا يبحث) ينافي ما يأتي قريباً أن شرط الحث ان كان
عديماً وبهزئت اه حلبي وأصله لصاحب البحر أقول لا اشكال لانه صدق عليه أنه ذهب لعدم الحث
لوجود البر وبه ما يأتي منافي الايمان لا يخرج أو لا يذهب الى مكة فخرج يريد اه ثم رجع حيث اذا جاوز
حجران مصره على قصده اه فأت عدم الحث فيها لوجود المحلوف عليه (قوله فخرجت فخرجت فخرجت) لا يخرج
وكذا اذا خرجت فخرجت الغالب وذلك أنه وان كان الشرط قد وجد ولكن الشرط الخروج بغيره فلهذا فخرجت فخرجت
والفخر بجر ومثلهما فيما يظهر لعدم (قوله ثم رجع لشيء نسيه لا يبحث) هذا والذي قبله مما اعتبر فيه معنى
البيع لا لانتزعه وذلك لان مقصوده الرجوع قصد اعل الوجه الذي كان عليه أو لاداء الرجوع اعانها وفروية

ومن الثاني أن دفع وفي السراجية انت
طالق الا واحدة يقع ثمان انتهى فكانه
استثنى من ثلاث مقدم (سألت المرأة
الطلاق فقال أنت طالق حين طلقه فقال
المرأة ثلاث تكفي فقال ثلاث لا والبواقي
لصوابك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق
المخاطبة ثلاثاً لا غيرها أصلاً) هو المختار
لصيرورة البواقي لقوا فلم يقع بصرفه
لصوابها شيء ففروع في إيمان الفخ
ما لفظه وقد مر في الطلاق أنه لو قال ان
دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار
فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت طالق وقع
الثلاث واقروا المصنف أنه ان سكنت هذه
البلدة فامرأته طالق وخرج فوراً فخرج امرأته
ثم سكنت قبل العدة لم تطلق بخلاف فأت
طالق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك
فأت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين
بخلاف ما لو أخر الجزء فليحفظ ان غبت من
اربعة اشهر وأمر لم يدرك ثم طلقها فاعتدت
بأن تزوجها ثم عادت للاول ثم غاب اربعة
اشهر فلما ان تطلق نفسها ولو اختلعت
لانه تعين والاول تعليق دعاهما للوفاع
فأت فقال هي ~~يكون~~ فقال غدا فقال
ان لم تفعل هذا المراد غدا فأت كذا ثم نسيها
حتى ما إلى الغد لا يقع ~~ف~~ لا يأتيها فاستلنى
بجامع من اسمية فطاحت ان لم
اشبعك من الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعك
اف مرة ~~ف~~ كذا فعلى المبالغة لا العدد ان
وطئت فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس
بالقدم حيث به ايضاً امرأته جنب وحائض
ونفساً فقال اخبرتك طالق طلقت النفس
وفي أخبرت طالق فعلى الحائض قال في البك
حاجة فقال امرأته طالق ان لم اقضها فقال
هي أن تطلق امرأتك فله ان لا يصدق قال
لأصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي
فامرأته كذا فذهب بهم بعض الطريق
فأخذهم العسر فذهبهم لا يبحث ان
خرجت من الدار الا بذني فخرجت فخرجت
لا يبحث حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه
لا يبحث

(قوله فاليمين على التلفظ باللسان) لانه هو الذي يمكن البره واخرجه حقيقة غير ممكن فانصرفت اليمين
 الى ما ذكر وهل لابد من المشافهة بالخطاب أو يكفي تحريك اللسان بحضوره من غير ايمانه لاسيما اذا كان
 لا يمكن مشافهته بالخطاب (قوله ان لم يجزئ) بفعل المؤنثة الخطابية ليشاسب قوله فانت طالق اه حلي (قوله
 الساعة) راجع اليها وقد جهل لان المطلقة لا تبحث فيها الا بالباس بنوع موت الخالق أو ضياع الثوب (قوله من
 جانب آخر) الاولى أن يقول بنفسه (قوله وأخذ الثوب) أي الخالق (قوله لا يبحث) لعدم امكان البر وقيل
 يبحث فيه ما يجر (قوله بطل اليمين) لعدم امكان البر (قوله ما يكتب في التعاليق) هي التعاليق التي يكتبها الموقف
 على الروح عند العقد مثلا (قوله فلو دفع لها الكل) أي كل الصداق أو الدين الذي عليه (قوله هل تبطل) أي
 التعاليق على البراءة فلا يقع الحلق على البراءة بوجودها بعد دفعه الكل مثلا (قوله لتصر بهم بصفة براءة
 الاسقاط) قال الجوى في شرحه ناقلا عن نظم ابن وهبان في الهبة وعزاه في شرحه الى البوطي لوقبض البائع
 الفلن ثم أبرأ المشتري منه صح البراءة ورجع على البائع بما دفعه اليه وهذا يقتضي بقاء اليمين لصحة البراءة بعد
 القبض ورجوع عما وقع الا براءة عليه اذ لا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والمراد براءة الاسقاط لبراءة الاستيفاء
 كما لا يخفى اه (قوله حلف بالله أنه لا يدخل الخ) في التصوير نظر فان هذه اليمين منعقدة لكونها على المستقبل
 وفرض المثل فيها اذا كانت على حاضر قال في البحر حلف بالله تعالى أنه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده
 حر ان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا في اليمين بالله تعالى لم يبحث ولا كفارة
 وان كان كاذبا فهي عين القموس فلا وجوب الكفارة واليمين بالله تعالى لا يدخل لها في القضاء فلم يصر فيها مكذبا
 شرعا فلم يحقق شرط الخنث في اليمين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى بعق أو طلاق خنث
 في اليمين لان لها مَدْخَلًا في القضاء اه (قوله حنث في اليمينين) لانه بكل زعم الخنث في الأخرى كما يأتي في باب
 عتق اليه من اه حلي (قوله ونسله) أي فسدق أنها سلت الدرهم لانه موقوف في الكيس وانظر حنثكم
 ما لو أخرج النعماء بعض دراهم من الكيس قال تبرأ بتسليم ما بقي وانما قيل أن يقول ان درهمه يحل بقاؤه وعدمه
 والعصبة ثابتة بيمين فلا تزول باحقال الزوال ويجوز ولو أذبح ما في كيسه أو سقط في البحر قبل منقضي اليوم
 وقد قبله لا يبحث لعدم امكان البر آخره كـ مثله الكوز (قوله ولو ضاع من النعماء الخ) هذه مقروضة في عين تمليك
 باليوم أما المقيدة بيمين بغيره لوجود شرطه وصورة اليمين المطلقة كما في البحر ما اذا دفع الى امرأته درهما
 ثم قال ما قبلت بالدرهم ففان اشتريت به لحاقضال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع
 الدرهم من يد المتصاب قالوا ما لم يعلم أنه أذبح ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يبحث اه (قوله لا يبحث) لانه يمكن
 الرد بخلاف ما اذا أذبح أو سقط في البحر فانه في حكم الذائب (قوله ان لم يكن اليوم في العالم الخ) الاولى حذف لم
 ويقول ان أكن فاه اذا حبس لا يبحث وأما في صورة لم فاه بالحبس يحقق الخنث وانما لم يبحث بالحبس لان اقه
 تعالى أطلق عليه نفيان الارض فكانه لم يكن فيها وهذا الفرع لم يعتبر فيه العرف (قوله حتى مضى العقد حنث)
 هو الخنث للفتوى بجر (قوله فهرت منه) ولم يقدر على أخذها بجر ويجعل على أن الهرج قبل الذهاب ويدل
 له قول صاحب البحر ولم يقدر على أخذها هو الظاهر أما لو وجد الذهاب بعض الطريق فهي كـ مثله العسس
 (قوله أو ان لم تحضري) بفتح الصاد وضمان ما يبي علم ونصر (قوله حنث في المختار) لان القيد والمنع اكراه
 وللا كراهة تأثير في الفعل لا اعدام كالسكنى لافي العدم والعلق عليه في هذه المسائل لعدم فلم يؤثر فيه الاكراه
 وأفاد بقوله في المختار ان هنالك قول لا بعدم الخنث كما أنه أفاده أن هنالك قول لا بالحنث في المسئلة الآتية (قوله
 لا حنث في المختار) لان شرط الخنث فعل وهو السكنى والا كراهة يؤثر فيه ومثله العجز (قوله حنث في العدمي) أي
 اذا كان الخنث انما يترب على العدم لا الوجود لعدم الحضور وعدم الذهاب فيما تقدم وهذا يفيد أن امكان البر
 في العدمي لا يشترط بقاء (قوله لا الوجودي) أي ولا يبحث بالعجز اذا كان القرب عليه الخنث امرأه وجوديا
 كالدخول في ان دخلت والسكنى في لا سكن (قوله ومفاده) أي هذا الاصل (قوله ليوذنين الخ) شرط الخنث
 فيها عدمي وهو عدم الاداء (قوله وقد من يفرضه) الخنث اولى اذا اتى احدهما فقط (قوله خلافا لما يبحثه
 في البحر حيث قال ان قوله في القيد انه متى عجز عن الحلف عليه واليمين موقوفة قائم تبطل يقتضي بطلانها
 في ليوذنين اليوم الا ان يوجد قبل صريح بخلافه اه حلي فكلام الفقيه يجعل على ما اذا كان شرط الخنث

حلف ليضربن ما كن داره اليوم والساكن
 ظالم فان لم يمكنه اخرجه فاليمين على التلفظ
 باللسان ان لم يجزئ بخلافه وان لم تردى توبي
 الساعة فانت طالق فغلان من جانب آخر
 بنفسه وأخذ الثوب قبل دفعه ولا يبحث كذا
 ان لم أفع لك الدار الذي على الى رأس
 الشهر فكذا فابرأته قبل الشهر بطل اليمين
 بقي ما يكتب في التعاليق متى تظاهرا أو تزوج
 عليها أو أبرأته من كذا أو من باقى صداقها
 فلو دفع لها الكل هل تبطل الطاهر لا
 انه مريض بمصلحة براءة الاسقاط والرجوع
 عيادته حلف بالله أنه لا يدخل هذه الدار
 اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة
 ولا يعتق عبده ما لصدقه اولاً ثم انحوس ولا
 يدخل لقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت يمينه
 الاولى بعق أو طلاق حنث في اليمينين
 لدخولها في القضاء اخذت من ماله درهما
 فاشتريت به لحاقضال درهم بدراميه وقال
 فوجها ان لم تردى اليوم فانت كذا فغلت له
 تأخذ كيس النعماء ونسله للزوج ولو ضاع من
 النعماء لم يعلم أنه أذبح أو سقط في البحر
 لا يبحث حلف ان لم يكن اليوم في العالم الخ
 هذه الدنيا فكذا لا يبحث ولو في بيت حلي يميني
 اليوم ولو حلف ان لم يجزئ بيت فلان غدا
 قد مضى ومنع حتى مضى العقد حنث كذا ان لم
 أخرج من هذا المنزل فكذا فغلت له او ان لم أذهب
 بك الى منزلي فأخذت فغلت له او ان لم أذهب
 تحضري الليلة منزلي فكذا فغلت له او ان لم أذهب
 في المختار بخلافه لا يمكن فاعلق الباب اوقيد
 لا يبحث في المختار قلت قال ابن النخعي
 والاصل أنه متى عجز عن شرط الخنث حنث
 في العدمي لا الوجودي قال في الترمذي ومفاده
 الخنث فبين حلف ليوذنين اليوم ديه فحيز
 له فمرفعه من يفرضه خلافا لما يبحثه في
 البحر من يد

وجودها قال صاحب النهر وهذا من المواضع المهمة فكن فيه على بصيرة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب طلاق المريض) •

قال الكمال لما فرغ من طلاق الصحيح بأقسامه من التخيير والتعليق والصريح والكفاية كلا وجزا شرع في طلاق المريض إذا مرض من العوارض ثم أن تعور ومنه ضرورة ضرورة إذا لا شك أن فهم المراد من لفظ المرض أجل من فهمه من قوتها معنى يزول بجلوه في بدن الحي اعتدال الطبع أتبع الأربع بل ذات يجري مجرى التعريف بالاشقي اه شلي (قوله عنونه لا صالته) تبع فيه صاحب النهر وأما الجوى فجعل المريض عاملا من مرضه حكيم وعليه فتكون الترجمة بسبب المرض مداوية للترجمة بسبب الضرر فيدخل من قرب للقتل والاصالة بفنق الهزيمة (قوله لفراره) يكسر الفاء وهذه العلة تعتبر في الجنس (قوله الى تمام عدتها) - يتعلق ببرد (قوله كاسيحي) في قول انه تنف ولو يائسرت بسبب الفروقة وهي مريضة الخ (قوله من غالب حاله الهلاك بمرض الخ) احتربه مما إذا اطلق في العصة ثم مرض ومات وهي في العدة فانها لا تراث منه كما يأتي وقوله بمرض - يتعلق بالهلاك والبلاء للسيحية (قوله أو غيره) كبار زعمه من هو أقوى منه وتقديم القتل (قوله بان أضناه مرض الخ) في كلام المتكاتب ونشر مرتب وفي القاء ومن ضيق بالكسر ضيق مرض مرضا عظاما كخا ظن بره تكسر وأضناه المرض اه (قوله بغيره عن اقامة مصالحه خارج البيت) أمان يذهب ويحيى أو يحرم فلا يجوز ومن يقوم بمصالحه داخل البيت كملبول والغائط لا يخرج عن كونه مريضا على الصحيح كما في التبيين (قوله هو الاضغ) وقيل من لا يصل فاما وقيل من لا يمشي وقيل من يرداد مرضه فاستأنى (قوله كعجز القنينة) أي المدرس (قوله وبجزم السوق) بضم السين نسبة الى السوق (قوله وفي حقها) عطف على محذوف تقديره هذا في حقها (قوله ان تعجز عن مصالحها داخله) كالمخرج والنجس والغسل وانظر حكم ما اذا عجزت عن البعض دون البعض (قوله لم تكن مريضة) وقيل تكون مريضة كما في الفتح عن الذخيرة (قوله قلت) مقابل الاصح كما تقدمت الاشارة اليه (قوله المضي المضي) خبر عن قوله المرض (قوله والمقعد) أي الذي أقعده المرض عن القيام كالتكسيع قال في لقاموس به قعاد واقاعداء يقعده فهو مقعد (قوله والمفلوج) قال في البحر القالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا فيسفل احساسة وربما كان في الاثنين ويحدث بغيره اه (قوله والمسلول) من السبل بالكسر مرض معروف وأمله الله تعالى امرضه بذلك فسل بالبناء للمجهول وهو مسلول من الزوال ولا تكاد صاحبه يرا منه وفي كتب الطب أنه من أمراض الشباب لكثرة دمهم وهو قروح تحدث في الرئة (قوله اذا تطاول الخ) أما اذا لم يتناول أو تطاول وأقعد فهو مريض (قوله ثم مرض الخ) نفسه في الهندية عن الشيخ القزويني وهذا الرمز جعله في الواقعات لشهر الدين السرخسي (قوله حد التطاول سنة) فاذا بلغها هو لا ولم يقعد هم فكسهم كالأصحاء (قوله وفي القنينة الخ) لا ياتي ما قبله لان ازدياده الى السنة فقط اه شلي وفيه تأمل وقال في القناري الهندية المقعد والمفلوج ما دام يزاد به كالمريض فان صار قد عيولم يزد فهو كالحص في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الأئمة والصدور الكبير برهان الأئمة وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فاذ بقي على هذه العلة سنة فنصره بعد ما كسره في حال صحته كذا في القزويني اه فهذه العبارة تنقض بالخلاف وقد ذكر صاحب البحر فيه خمسة أقوال (قوله أو بارز رجلا أقوى منه) قال في المصباح برز الشيء برزوا من باب قدم ظهر وبرز في الحرب مبارزة وبرزافهم ومبارز اه وقوله أقوى منه كذا أقيد به بعضهم كما في الدر المنثور ونقل تصحيحه في البحر ووجهه أنه لا يقاب عليه الهلاك الا عند ذلك واحتربه مما إذا ساواه أو كان أضعف منه والذي يظهر عدم اعتبار خان المبارزة كونه أقوى منه بل نفس الامر (قوله أو قدم ليقول من قصاص الخ) أو قدمه نظام لقتله هـ - اتى وفي الهندية لو أعيد المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبارز بعد المبارزة الى الصف صار في حكم الصحيح كالمرض اذا برئ من مرضه كذا في البدائع (قوله أو بقي على لوح من السفينة) أو تلاطمت الامواج وخيف الترق كافي المديوط والبدائع ولا بد أن يموت من ذلك الموج أما لو سكن ثم مات لا تراث ذكره الاسيحي (قوله فارب الطلاق) فلا يجوز له التمايق لتعلق حتمها بجاهه الا اذا مضى به بمرور ونظر فيه صاحب النهر بان الشارع حيث رد عليه فعله لم يكن آثما بالاصورة الا بطلان لا بصحة اي فلا يكون آثما وهذه العلامة الجوى بان رد الشارع قصده لا ينافي دخول الحرمة بالاقدام على

• (باب طلاق المريض) •

عنونه لا صالته ويقال له القار لفراره من ارضه فترد عليه قصده الى قيام عدتها وقد يكون الفراره عنها كاسيحي (من غالب حاله الهلاك بمرض الخ) وقوله بان أضناه مرض الخ - عجزه عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح كعجز القنينة عن الاتيان الى المسجد وبجزم السوق عن الاتيان الى دكانه وفي حقها أن تعجز عن مصالحها داخله كافي البرازية ومفاده أنه لو لم تكن مريضة الطبع دون صه ودالطع لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخره صا

بما إذا كان التعليق والشرط في المرض واعتبر في الباقيين وجود الشرط فقط فيه فيفهم منه ما ذكره (قوله
 أو يضع لها ولها منه بدم) سواء كان التعليق والشرط في المرض أو كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لأنها
 رخصت بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط أبو السعود عن الدرر الزاهي (قوله وحاصلها ستة
 عشر) ترث في ستة ولا ترث في عشرة وترك الشارح مفهوم قوله ولا بد لها منه وهو ما إذا كان لها منه بدم مطلقا
 سواء كان في الصحة أو في المرض أو أحدهما في الصحة والآخر في المرض فهي أربع تضم إلى ما ذكره في عشرين
 (قوله في حصته) أما إذا كان هذا التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لأن التعليق بفعل الاجتناب وفعله وقد
 تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة (قوله والفرق لا يمتنع) قال في الصرح حاصله أن الطلاق تعلق على مشيئة ما
 فإذا أشاء عمل لم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارقا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لأنه حينئذ تعلق العلة به
 اه (قوله صار الطلاق معقلا على فعله) وقد أوقعه باختباره (قوله على ثلاث) المراد منه البائن كما في الجوى (قوله
 وعلى مضي العدة) فيده ليلته بخلاف الصالحين حيث قال لا يجوز إقراره ووصيته لا تنقضاء التهمة بانتفاء العدة
 كافي للدين في فهم منه أنه لو تصادق على الثلاث في الصحة لم تصادق على انتفاء العدة يكون لها الأقل اتفاقا
 اه حلي (قوله ثم أقترأها بدين) سواء كان مهر أو غيره جوى عن البرجندي (قوله فاما الأقل) الظاهر أن هذا
 عند عدم تصديق الورثة أما إذا صدقوا على الإقرار أو أجازوا الوصية فلها ذلك كما يعلم من باب إقرار المريض
 (قوله منه) قال الجوى ونصوه للمصنفين في الموضوعين بيان الأقل والواو يعني أو وصلة الأقل محذوفة تقديرها
 من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث والميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز
 أن تكون الواو للجمع اذ يعبر المعنى حيث قلها الميراث والموصى به الميراثان هما الأقل وهو قاسد كما لا يجوز أن
 تكون من في الموضوعين صفة الأقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو أضيف المعنى على الأقل فلها الأقل من كل
 واحد منهما وعلى الثاني فلها الأقل من أحدهما وهو قاسد (قوله للتمة) يبان أن المرءة تختار الطلاق لينتفع
 بها باب الإقرار والوصية فيزيد حقها والزوجان قد يتواضعا على ذلك لغيرها الزوج حاله زيادة على ميراثها قال
 السرخسي وبني في حكم الحلال أن تركت خدمته في مرضه ولم يوص له سبقت فيه عدم التهمة والا لا نص
 وفي النهي ينبغي أن يتحرى محال التهمة والناس الذين هم مظانهم وأما فصل العدي حيث قال ما ذكر محمد من أن
 ابتداء العدة من وقت الطلاق محمول على ما إذا كانا مفترقين من الوقت الذي أسند الطلاق إليه أما لو كانا مجتمعين
 فالكذب في كلامه ظاهر فلا يصح أن في الاستناد وهذا كما ترى ظاهر في حكم الحلال جوى وفي الشاي من الاتفاق
 التهمة معروفة ويجوز في محال السكون والفتح والاكثر الفتح والسكون حسن قاله عبد القاهر في المقتصد اه
 (قوله فلها جميع ما أقترأ أو وصى) لأنها صارت اجنبية وقالوا ما تأخذ له شبه الميراث فلو تولى شيء من التركة قبل
 التسمية كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم والتركة عروس لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة أن
 يعطوها من غير التركة (تمة) الوصية على ثلاثة أنواع الأول أن يكون الموصى له كالدودع والوصية في يد الموصى
 بورثته كالوديعه بأن يوصى بعين مال قائم يخرج من الثلث حتى لو ملك بلائحة لا يضمن الثاني أن يكون الموصى له
 كالشريك مع الورثة بأن يوصى بثلث ماله وهذا الاستناد مالا بعد الوصية يعطى ثلث المستفاد أيضا والعبرة
 لوقت الموت الثالث أن يكون الموصى له كالغريم بأن يوصى بالدراهم المرسله سواء كان له دراها أم لا ثم مات يأخذ
 الموصى له ثلث الدراهم إن كانت حاضرة والا تساع تركته ويعطى ثلث الدراهم كلابن لكن بينهما وبين الدين فرق
 وهو أنه يبدأ بين الصحة ثم بين المرض ثم بالوصية والمدين من الكل وهذه من الثلث جوى عن البراقرية (قوله
 به يفتي) مقابله قول الصالحين (قوله ولو مات بعد مضيتها) أي العدة التي هي من وقت الإقرار (قوله ولو لم يكن
 بمرض موته) يعني أي أنه طلقها منذ زمان وصدقته وأقترأها بدين أو وصى لها بوصية ثم مات وهي في العدة
 صح إقراره ووصيته فينذفان على الورثة ولكن العدة تنقض برمن وقت الإقرار بالطلاق كما يضاف من البحر وكلامه
 صادق بما إذا كان محيضا أو مريضاً صح (قوله ولو كذبته) محترز قوله تصادقا (قوله لم يصح إقراره) أي
 ولا وصيته مما أملة لها بزوجها أنها زوجة وهي وارثة ولا وصية لوارث ولا إقراره بدين (قوله أنه أبانها)
 سواء كان محيضا أو مريضا قاله الحلبي (قوله ومات) عطفاً على الوارث المقيدة للاجتماع المطلق لا بد من التفصيل
 بعد (قوله ترثه لو صدقته قبل موته) وذلك لأنها كذبت نفسها ولا طمع لها في الميراث لكونه حيا بخلاف

أو يضعها لها ولها منه بدم وحاصلها ستة عشر
 لأن التعليق إما بعين وقت أو بفعل أو بجنب
 أو بفعله أو وضعها أو كل وجه على أربعة لأن
 التعليق والشرط إما في الصحة أو في المرض
 أو أحدهما وقد علم حكمها (قال لها في حصته
 ان شئت) أما (وقلان فانت طالق ثلاثا
 ثم مرضت فشاء الزوج والاجنبى ثم مات الزوج
 معا وشاء الزوج ثم الاجنبى أو لا ثم الزوج ورثت)
 لا ترث وإن شاء الاجنبى والفرق لا يمتنع اذ يشيئة
 كذا في الحاشية والفرق لا يمتنع اذ يشيئة
 الاجنبى أو لا صار الطلاق معقلا على فعله
 فقط (تصادقا) أي المريض مرض الموت
 والزوجة (على ثلاث في الصحة و) على (مضى
 العدة ثم أقترأها بدين) أو بعين (أو وصى لها
 بشيئ فلها الأقل منه) أي بما أقترأ أو وصى
 (ومن الميراث) التهمة ونقض من حقها
 إقراره به يفتي ولو مات بعد مضيتها فلها
 جميع ما أقترأ أو وصى محاذية ولو لم يكن
 بمرض موته صح إقراره ووصيته ولو كذبته
 لم يصح إقراره شرح مجمع وفي التصول اذعت
 عليه مريضاً أنه أبانها لمجد وحلقه القاضى
 بخلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل
 موته لا لو بعدهم

(كن طلق ثلاثا بأمرها في مرضه ثم أوصى لها أو أقر) فانها الاقل (قال صحيح لا رتبة احدا كما طلق في بين) الطلاق (في مرضه) الذي مات فيه (في احدهما ما صار فارا بالبيان قرئت منه) كافي ومفاده أنه لو حلف بمصاحبة حنت مضافيته في احدهما صار فارا ولم أره نهرا (ولا يشترط علمه) اي لزوم (بأهائنا) أي المرأة (للمبرات فلا يطلقوا) بانها في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبله أو كانت كائنة فأسلت (ولم يعلم به كان فارا) قرئت ظهيرة (بجفاف ما لو طلق لامته أنت) حرة غدا أو قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد عدنان علم بكلام المولى كن فارا والا يعلم (لا) ترث بخاتمة ولو علقه يستحقها أو عمرضه أو ركة به وهو صحيح فأوقعه طلق مرضه قادرا على علة كان فارا (ولو بانترت) المرأة (سبب الفرقه وهي) أي والحال أنها (مريضه) وماتت قبل انقضاء عدتها ورثها (زوج) (كما اذا وقعت الفرقه) بينهما (باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعقد أو بتقبلها) (أو بغيرها) (وعتبار ابن زوجها) وهي مريضه لانهم من قبلها ولو لم يكن طلاقا (بخلاف وقوع الفرقه) بينهما (بالجب والعنة واللعان) فانه لا يرثها (على) ما في الخاتمة والفتح عن الجامع وحزم به في الكافي قال في المحرر (المذهب) لانها طلاق فكانت مضافة اليه (وقيل) فانه الزباني (هو كالأول) فترثها (ولو ارثت ثم ماتت أو طلق بداءا لم يرثه فان كانت المدة في المرض ووثقها زوجها) استحسانا (والا) بأن ارثت في العدة (لا) يرثها بخلاف ردة فانه في معنى مرضه وموته قرئت طلاقا ولو ارتداعا فان أسلت هي ورثته والا لا خاتمة (قال آخر امرأه أن تزوجها ما لم يثلم فكمي امرأته ثم أخرى ثم مات الزوج) طلق في الاخرى (عند التزوج) (لا يصير فارا) خلافا لما لان الموت معرف واتصافه بالآخرة من وقت الشرط فثبت ممتدا حدوده فروعها بانها في مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك فأنت طالق ثلاثا فزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة ممتدة

للمتدبر بعد الموت (قوله بأمرها) لو قال برضاها لكان أشمل فانه يتناول طلاقا لهما بخلاف ما اختارته نفسها دون قوله بأمرها جرى عن البرجندي (قوله طالق صحيح) قصد بذكر الصحيح التنبيه على المتوهم والافلو قال ذلك وهو مريض لكان أولى بهذا الحكم (قوله قرئت منه) لانه كالانشاء في حق الارث للتممة بجر (قوله أنه لو حلف) أي علق بان قال ان دخلت الدار فاحدا كما طلق (قوله ولا يشترط علمه الخ) أي لا يشترط في كونه فارا الخ (قوله فأسلت) أي قبل الطلاق (قوله والا يعلم لا ترث) قال في البحر لانه وقت التعليق لم يحدد بطلان حقها حيث لم يعلم وان صارت أهلا قبل نزول الدار ولم تكن حرة وقت التعليق لان عتقها مضاف بخلاف ما اذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه امر حكمي فلا يشترط العلم به بقى الكلام في الواقع هل هو طلقان لانه لا يملك حال الاضافة غيره أو ثلاث نظر الوقت الواقع فانها حرة وقتها فمقتضى ما تقدم قيل قوله والاعطاء الشرط من قوله فخرج قال زوجته الا أنه ان دخلت الدار أنت طالق ثلاثا فاعتقت فدخلت له رجعتها أن يقع عليه طلاقان (قوله ولو طلقته) أي الطلاق بمقتضاها ولا بد أن يكون التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بفعل أجنبي (قوله أو عمرضه) انما كان فارا لانه جعل شرط الحنت المرض مطلقا كما في الوالدية وصحة في الخاتمة أي ويدخل في مطلق مرضه من الموت فاذا تحقق وجوده طلقته فصدق عليها انها طلقت في مرض الموت (قوله فلو وقع) أي الموكيل (قوله فادرا على علة) قال في الهندية لو فوض طلاق امرأته إلى أجنبي في الصحة فطاعها الاجنبي في المرض ان كان التقويض على وجه لا يملك علة لم ترث مثل أن يملك الطلاق وان كان التقويض على وجه يمكنه العزل مثل أن يوصيها بالطلاق فطلق في المرض ورثت اه (قوله ورثها الزوج) لانه لما تعلق حقها به في مرضه وتعلق حقها بها في مرضه وموتها بجر (قوله وهي مريضه) لاجابة اليه لانه الموضوع (قوله طلقه لا يرثها) أي ولا ترثه كما ترث عند قول المصنف أو اختلفت منه أو اختارت نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه (قوله لانها طلاق) فيعتبر باقاعا من جهته فلا تكون فارة وفيه أنه يقال مثله فيما اذا سلمت مرضها وطلقتها وماتت في العدة فلو اعتبرنا باقاعا من جهته لورثته وقد قالوا انها لا ترث لمرضها باسقاط حقها (قوله ثم ماتت أو طلقته) أي قبل انقضاء العدة (قوله ورثها) لانه تبين أن قصدها الفراق (قوله استحسانا) والقياس أن لا يرثها لعدم جريانها بين المسلم والكافر (قوله لا يرثها) لان ردةها ليست من أسباب الهلاك اذا تعلق فيها بل تستتاب فلا فرق بخلافه اذا ارتد (قوله فانها في معنى مرضه وموته) لكونه يقتل ان استداعها (قوله مطلقا) سواء كانت في الصحة أو المرض (قوله ولو ارتداعا الخ) قال في البحر اذا ارتد لعائنه لم يرث أحد من ماله أحد من ان ملكت المسلم لا ترث المرتدة وان كان الذي مات مرتداعا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردةها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث اه (قوله لا يصير فارا) كذا في نسخة وفي نسخة بواو من يد من الشارح وهي الانسب واذا لم يصرف فارا لا ترثه ولا فرق في عدم ارثها عند الامام بين أن تكون مدخولا به أو لا الا أنه ان دخل بها فله مهر ونصف النصف بالطلاق قبل الدخول بها والمهر الكامل بالوطء بعد الطلاق الثلاث وعدتها بالخيار عنه وعندها مهر واحد وعائنها العدة لا بعد الاجلين اه أبو السعود عن الشرنبلالية (قوله خلافا لهما) دليلهما أن الآخرة لا تعلق الا بعد مرقح غيرها بعد ما وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه اه أبو السعود (قوله لان الموت معترف) أي يترتب أنها آخر امرأته يترتبها أبو السعود (قوله وانها لانه) أي التزوج الثاني (قوله من وقت الشرط) وهو التزوج (قوله فثبت مستندا) أي يثبت الطلاق مستندا الى وقت التزوج وبه لا يكون فارا وظاهره ولو كان التزوج حال المرض وظاهره أيضا أن العدة تعتبر مستندة لوقت التزوج والذي في الشرنبلالية يقتضي اعتبارها بعد الموت وهو الذي قد قلناه وقوله فثبت مستندا أيضا أنه قال بتزوج في المرض يصير فارا لانه طلاق في المرض (قوله لانها في عدة مستقبلة) فأبطل حكم الفراق بالطلاق الاول محوي (قوله بفعلها) أي فكانت راضية بما يقع الثلاث فلا ترث والذي في البحر والجوى بفعلها أي فلم يكن الزوج مقام العدة فلا يكون فارا (قوله خلافا لمجد) فمعه يطل الفراق بتمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم ترث بجر (قوله في الطلاق) أي البائن (قوله فالتقول لهما) لانهم يدعون عليها الحرمان بالطلاق في الصحة وهي تنكر فالتقول لهما وهي العلة في المسئلة الاتية يعلم

(قوله وقال في البقرة) أي وهو صحيح إذ لو سكتان مريضاترته أيضا (قوله فالمشكك) وهو ما يصلح للزوجين
(قوله لصورتها الأجنبية) أي بعضي المدة فلم ينسأها بدو واضح البدح حيث لا الورثة فالقول لهم (قوله بخلافه
في العدة) أي بخلاف الموت في العدة فإن المشكك حيث لا المرأة عند الامام لانها تراث فلم تكن أجنبية فكانت ماتت
قبل الطلاق اه بحر واقفه سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الرجعة) •

ذكر ما بعد الطلاق لانها متأخرة طبعها فأخوت وضعها وذلك لانها شرعت لرفع الطلاق والرافع أبدأ لا يكون
الابعد الوقوع جوي وهي اسم مصدر والمصدر درجة ورجوعا ورجوعا اه أبو السعود (قوله بالغنى ونكسر)
أشار بهذا التعبير إلى أن الفتح أنصح من الكسر (قوله يتعدى) أي فعله بنفسه اه (قوله ولا يتعدى) بنفسه
بل بواسطة إلى (قوله هي استدامة الملك) قال الزاوي أي طلب دوام النكاح الموجود قبل مضي العدة اه
أبو السعود وجعل بعضهم السين والتاء زائدين لان الرجعة ليست الطلب (قوله الملك) أي ملك القس (قوله
ولا عوض) بيان للواقع لان المهر انما يقا به ابتداء لا بقاء بحر (قوله مادامت في العدة) والقول في انقضائها
حيث سكت بالحيض قول المرأة ولا تصدق في انقضائها في أقل من شهرين بحر (قوله أي عدة الدخول
حقيقة) وهو الوطء اه حلي (قوله اذا لرجعة في عدة الخلو) ولو كان معها مس أو نظر بشهوة ولو إلى الفرج
الداخل اه حلي (قوله ابن الكمال) هو الذي في شرح المتق في نسخة ابن الملك (قوله بعد الدخول) صوابه
بعد الخلو (قوله لا في عكسه) وهي ما اذا دعت الوطء وأكسر قال في البحر من البرازية لو قال بعد الخلو بها
وطئت بك وأنكرت فله الرجعة وان أنكر الزوج الوطء لارجعة اه والمصنف سبذ كره هذه المسئلة
فالاولى للشارح حذفها (قوله ونصح مع اكرامه) قال في البحر ومن أكرامها أنه لا تصح اذا ساقها إلى وقت
في المستقبل ولا تعلقها بالشرط كما اذا قال اذا جاء غد ففقد راجعتك أو ان دخلت الدار فقد راجعتك ونصح مع
الاکرام والهزل والقلب والخطا كالنكاح كذا في البدائع (قوله وهزل) الهزل تقيض الجسد وهزل كضرب
وفرع قاموس (قوله ولعب) قال في القاموس لعب كعب مع لعبا ولعبا ولعبا ولعبا ولعب ولعب ولعب
ضد جت اه وهذا يقتضي أن الهزل والقلب شيء واحد (قوله وخطا) مثله أراد أن يقول اسقني الماء فقال
راجعت زوجتي (قوله بنصورا جعلت) الاولى أن يقول بانقول بنصورا جعلت ليعطف عليه قوله الا في وبالقول
(قوله راجعتك) وراجعت امرأتي سواء كانت حاضرة أو غائبة جوي وار تجعتك ورجعتك وكلاهما صريحة
وترجعتك يستعار للرجعة ولا تستعار هي له أفاده صاحب البحر (قوله وردتلك) اشترط بعضهم فيه ذكر
الصلة بأن يقول إلى أو إلى نكاحي أو إلى عصمتي قال في الفتح وهو حسن اذ مطلقه يستعمل في ضد القبول
جوي (قوله مسكتك) مثله أمسكتك (قوله لانه صريح) ومن كتاباته أنت عندي كما كنت وأنت امرأتي
لان حقيقة تصدق على ارادته باعتبار الميراث جوي (قوله وبالفعل) ظاهر كلامهم أن الفعل لا يكون
الاصريحا (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقهم أنها محرمة (قوله بكل ما يوجب حرمة المضاهرة) بدل من
الفعل بدل بعض من كل وايس حاصر لان الوطء في الدبر من الرجعة ولا يوجبها ودخل فيه كما في البحر الوطء
والتقبيل بشهوة على أي موضع كان سواء كان غا أو خذا أو ذقنا أو جهة أو رأسا وخرج ما اذا كانت
هذه الأفعال بغير شهوة وخرج النظر إلى غير داخل الفرج بشهوة ولو إلى حلقه البرفاته لا يكون به مباحا لكنه
مكروه اه (قوله كس) بلا حائل أو بمحائل يجب داخله مع شهوة بحر (قوله ولو منها) قال في البحر ولا فرق
بين كون التقبيل واللمس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط أن يصدها سواء كان بمكسبه أو فعله اختلاسا
أو كان ناعما أو مكروها أو عتوها إذا دعت به فأنكره لا تثبت الرجعة اه (قوله أو مكروها) اذا بشرط فيها
الرضا (قوله ان صدقها) بأن أفاق الجنون والمعنوه وصدقها أو صدقها النائم بعد بطقه أو المكروه (قوله
أو ورثته بعد موته) أي اذا صدقها الورثة بعد موته أنهم المستهوشة كان ذلك رجعة (قوله ورجعة الجنون)
أي الذي طلق عاقلا بالفعل ولا كراهة لعدم التكليف وعلى هذا القول اقتصر البرازي قال في البحر وله الرجوع
لما عرف أنه واخذ بآفعاله دون أقواله وقبل لا تصح مطلقا وقبل تصح مطلقا (قوله يفتي) وهو ظاهر الآية
عن الامام وروى عنه في غير ظاهر الآية أنه ليس برجعة وتصح بلفظ النكاح والخلوة بابت رجعة وتصح

كتولها مطلقا وهو نائم وقال في البقرة
ولو البينة طلقها في المرض ومات بعد العدة
فإنه سكت من مناع البيت لو ارتج
لسرورتهم الأجنبية بخلافه في العدة جامع
القولين • (باب الرجعة) •
بالفتح ونكسر تعدي ولا يتعدى (هي
استدامة الملك القائم) بلا عوض مادامت
(في العدة) أي عدة الدخول حقيقة اذا لرجعة
في عدة الخلو ابن الكمال وفي البرازية اذ هي
الوطء بعد الدخول وأنكرت فله الرجعة
لا في عكسه ونصح مع اكرامه (راجعتك)
ونصحا (نبحو) متعلق باستدامة (راجعتك)
وردتلك ومسكتك بلاية لانه صريح (و)
بالفعل مع الكراهة بكل (ما يوجب حرمة
المضاهرة) كس ولو منها اختلاسا أو ناعما
لمسها أو يمسها أو يمسها أو يمسها أو يمسها
صدقه أو ورثته بعد موته جوهرة
ورجعة الجنون بالفعل بزازية (و) تصح
(ينتهي بها في العدة) به يفتي جوهرة

الرجعة من وكيله در سنتي (قوله ان لم يطلق بائنا) قيد في قوله هي استدامة الخ وعم البائن القلن والخفيف
 فان كلامهم ما يقع الرجعة ولا فرق في المرأة المراجعة بين المسئلة والكثاية والحرة والمملوكة لا خلاف في الدلائل
 بجو (قوله فله الرجعة) لانها حكمكم انبته الشارع غير مقيد برضا فلا يسهط بالاستقاط كما يراى وقد جعل
 الشارع الوصل في كلام المصنف شرطا وان بجوابه وهو قوله فله الرجعة (قوله قولان) قال في البحر ولو قال
 راجعتك باقتدرهم ان قبلت المرأة صح ذلك والافسلا لانه زيادة في المهر وفي المهر غنيان والحاوي لو قال
 راجعتك على الف درهم قال أبو بكر لا تجب الالف ولا نصير زيادة في المهر كما في الاقالة ~~كذلك~~ في المعراج اه
 (قوله يوجب المهر) ولو العدة باقية (قوله وفي الصيرفة) مقابل لما في الخلاصة وصح في التفسيرية
 ما في الخلاصة (قوله ونوب اعلامها الخ) افاد به ان علمها بالاشتراط مطلقا وما في العناية من اشتراط علم
 الغائبة بها فهو اه جوى واعلم ان الرجعة على ضربين سقي ويذكر في السقي ان راجعها بالقول ويشهد على
 رجعتها ويعلمها بالبدعي ان راجعها بالقول ولا يشهد ولا يعلمها (قوله بعد العدة) أي العدة في زعمها
 (قوله فرق بينهما) لعله فيما اذا كانت الرجعة ثابتة بالينة ويلزم الزوج الثاني مهر المثل ان دخل بها وقتئذ منه
 ثم ترجع الى الاول من غير اعادة عقد السابق الرجعة وهذا احسن قولين لما في الهندية ويترق بينهما وبين الثاني
 وفي المقتضى هذا هو الصحيح اه (قوله ونوب الاشهاد) والاحرف في قوله تسأل وأشهد واذوى عدل منكم محمول على
 النوب افاده الجوى وغيره (قوله بعدلين) أو عدل وعدلتين جوى (قوله ولو بعد الرجعة بالعدل) أي اذا
 راجعها بالعدل فالأفضل ان راجعها بالاشهاد ثانيا كما في الحاوي القدسي قال الجوى وقيدنا الاشهاد بكونه على
 القول لان الاشهاد على الوط لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقبيل واللمس والنظر أنه يشهروا لانه لا علم للشاهد
 بها (قوله ونوب عدم دخوله بلاذنها عليها) فيعلمها بالبدعي أو التخصيص أو صوت الذل لتأهب سواء قصد رجعتها
 أولا فان كان الاول فانه لا بأس ان يرى الفرج يشهروا فيكون رجعة بالعدل من غير اشهاد وهو مكرر من
 وجهين وان كان الثاني فلا بد وما يورد في التطويل العدة عليها بأن يصير مراحعا بالنظر اليه من غير قصد
 ثم يقطع او ذلك اضربها اه مخ (قوله لتأهب) أي لتأهب الاستمر منه (قوله وان قصد رجعتها) رتبته على صاحبه
 الهداية والدرر في تقييدها من ادب الاعلام بما اذا لم يقصد رجعتها (قوله صح بالمدقة) لان النكاح يثبت
 بتصادقه ما فالرجعة أولى جوى (قوله والا لا) أي وان لم يمتدقه لا تقع الرجعة لانه اخبر عما لا يملك انشاءه
 ولا صدقه ثم اذا لم يكن برهان فلا يمين عليها جوى عند الامام خلافا لما ذهب اليه (قوله وكذا الخ) تنبيه في العدة
 والاولى حد فلا يستفاد عنه بقول المصنف فان رجعة (قوله وتقدم قبولها) أي تقدم في فصل المحرمات
 قبول البينة اذا قامت على الالمس والتقبيل بشهروا لانهم اعلم بوقوع عليه باثارا وانتشار وظاهر كلامه انها تقبل
 ولومن جهتها والذى في البحر ولا تقبل الشهادة على فعلها لان الشهرة لا تعرف الا بقولها وهو ايضا مخالف
 لما تقدم قريبا عن الجوى وان حل على وقوع خلاف فلا تنافي (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) أقول
 لا وجه لأعجب فان اقراره بأنه أقر في العدة مجرد دعوى فلا يثبت بلاينة اه حابي (قوله للملكة الانشاء
 في الحال) أي ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوصي بالبيع ومن له الخيار اه صحر
 (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار ف يرجع الى تصديقه او لو بدأت هي فثالث انقضت متى فقال الزوج
 راجعتك فاقول لها انما فاقول في الفسخ لو خرج الكلامان معا ينبغي أن لا تثبت الرجعة جوى (قوله فانها لا تصح)
 اذا كانت المدة تحت حمل الانقضاء فلم يمتدقه له ثبت الرجعة الا اذا ادعت أنها ولدت وثبت ذلك ونسخه
 المرأة على أن عدها منة شبيهة حال اخبارها (قوله لمقارنتها الخ) ولان قوله راجعتك انشاء وهو ثابت أمر
 لم يكن فلا يستدعي سبق الرجعة وقولها انقضت عدى اخبارها وهو ظاهر امر قد كان في مقتضى سبق الانقضاء
 ضرورة (قوله حتى لو سكنت) أي بغير عذر ولو غلظة (قوله ثم اجابت) ظاهره ولو قصدت الاخبار (قوله عن
 مضي العدة) الاولى على وهو متعلق باليمين (قوله فصديقه السيد وكذبت) قيد به لانها لو صدقها ثبتت الرجعة
 انفا ولو كذبها لا تثبت انفا كما في النهر (قوله ولا يمينه) فلو أقامها ثبتت الرجعة جوى (قوله فالقول لها عند
 الامام) وقال القول للمولى لان بضعها لم يولد له فقد أقر بما هو حلال فيه للزوج فنسبها الاقرار عاها بالنكاح
 وله أن حكم الرجعة ينبغي على العدة والقول في العدة قوله ان كذا فيما ينبغي عليها اه حابي (قوله على الصحيح)

(وومأني في الدين على المقتد) لانه لا يخلو من
 من يشهروا (ان لم يطلق بائنا) فان أبانها فلا
 وان أبى أو قال أبطلت رجعتي أولا
 رجعتي فله الرجعة بلا عوى ولو من هل
 يجعل زيادة في المهر قولان ويجهل الموجل
 بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي
 المبرقة لا يكون حلا حتى تنقضي العدة
 (ونوب اعلامها الخ) لتأتكح غيره بعد
 العدة فان تكلمت فرق بينهما وان دخل في
 (و) نوب (الاشهاد) بعدلين ولو بعد الرجعة
 بالفعل (و) نوب (عدم دخوله بلاذنها
 عليها) لتأهب وان قصد رجعتها لكرهتها
 بالفعل كما مر (ادعاهها بعد العدة فيها) بأن
 قال كنت راجعتك في عدتك (فصدقته
 صح) بالمدقة (والالا) يصح (و) كذا
 (لو أقام بينة بعد العدة) أنه قال في عدتها قد
 راجعتها أو أنه قال قد جامعتها وتقدم قبولها
 على نفس المهر والتقبيل فليصط (كان
 رجعة) لان الثابت بالبينة كالنائب بالمعاينة
 وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت
 باقراره اقراره بل بالبينة (كأنه قال فيها كنت
 راجعتك أمس) فأنها تصح (وان كذبت)
 للملكة الانشاء في الحال (بخلاف) قوله اه
 (راجعتك) يريد الانشاء (فقال مجيبة قد
 مضت عدي) فانها لا تصح عند الامام
 اقرارها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم
 اجابت صحت انفا كما لو نكحت عن اليمين من
 مضي العدة (قال زوج الامه بعددها) أي
 العدة (راجعتها فصدقه السيد وكذبت)
 الامه ولا يمينه (أو قالت مضت عدي وانكر)
 الزوج والمولى (فالقول لها) عند الامام لانها
 أمينة (فان كذب المولى وصديقه الامه
 فالقوله) أي للمولى على الصحيح لظاهر ملكه
 في البضع فلا يمينه له

أى من مذهب الإمام ومجاير على ما قاله أولاً من اعتبار قول المولى قال فى الهداية ولو كان على الخلق
فعدد هما القول قول المولى وحده عند فى الصحيح لانها منفضة العدة فى الحال وقد ظهر ملك المتعة
للمولى فلا يقبل قوله ما فى ابطاله بخلاف الوجه الاول لأن المولى بتدبيره بالرجعة مقر قيام العدة عندها
ولا يظهر ملكه مع العدة على حلي (قوله كان له الرجعة) ظاهره ولو كانت المدة تحتل الاقتصاء (قوله فى حق
عليها) وهو ثبت حتى الرجعة لا زوج (قوله لا بالسقط) أى لانه لا يترتب عليه أحكام الولد الا باستبانة بعض الخلق
الطلاق بلخطة (قوله وله تخليفها أنه مستدين الخلق) لانه لا يترتب عليه أحكام الولد الا باستبانة بعض الخلق
(قوله الاينة) وتكفى القابلة عندها لا عنده (قوله عشرة أيام) الا لم يعنى بعد وقال الجوى أى لاجل
تمامها سواء انقطع الدم أو لا (قوله وان لم تقبل) تفسيره لا طلاق الذى فى الشرح قاله الحلبي (قوله حتى
تقتل) انما شرط فى الاقل ذلك لانه لما احتل عود الدم لبقاء المدة فلا بد أن ينقضى الانقطاع بحقيقة الاغتسال
أو بلزوم شئ من أحكام الطهارات اه بجر (قوله ولو لم يزوج حار الخ) فتقطع الرجعة لا بحال طهارته
بجر (قوله لكن لا تصلى) لاحتمال نجاسته بجر وهذا التحليل مبنى على أن الشك فى طهارته والمشهور أن الشك
انما هو فى طهوريته فانه عدم اليقين بالطهيرة ولم ينكح على ما اذا اعتكفت به مع عدم المطلق والظاهر أنه
لا يعتبر الا اذا نكحت معه كما تقدم فى الطهارة (قوله أو يعصى جميع وقت صلاة) هذا اذا يظهر اذا لم يظهر
أول الوقت قال فى الجبر وأشار بعض الوقت الى أنه لا بد من نحر وجهه تعبيراً عما لا بد من نحر وجهه فان كان الطهر
فى آخر الوقت، وذلك الزم من اليسر الذى تقدر فيه على الاغتسال والتبرئة لا ما دونه وان كان فى أوله لم يثبت
هذا حتى يخرج جميعه لان الصلاة لا تصير بنا الا بذلك وعلى هذا لو طهرت فى وقت مهمل كعبه الشرع
لا تنقطع الرجعة الا بدخول وقت العصر اه والاولى للنارح حذف جميع ويقصر على قوله تصير دين
فى ذمها (قوله ولو عاودها الخ) ظاهره ولو بعد الغسل أو التيمم (قوله ولم يجاوز العشرة) اما اذا تجاوزها
طهر انقطاعها من وقت انقطاع الدم لانقضاء العدة اذ لا حتى لو كانت تزوجت ولو قبل الغسل ظهر محضته
نهر (قوله له الرجعة) لتبين أن فى الحيض والغسل باطل ولو نكحت غيره كان النكاح باطلا (قوله ونصلى) قيد
بالصلاة لانها لو قرأت القرآن بعد التيمم أو مسّت المصحف أو دخلت المسجد لا تنقطع الرجعة لانها اتباع الصلاة
فلا يهمل لها حكمها وقال الكرخى تنقطع لانه من أحكام الطهارات وقال محمد تنقطع الرجعة بمجرد التيمم
وهو الضمان لانه طهارة مطلقة (قوله فى الاصح) وقيل تنقطع بمجرد الشروع حوى (قوله كذلك) أى تنقطع
رجعتها بمجرد الانقطاع اعدم الخطاب (قوله ونسيت أقل من عضو) أى شكت فى ذلك والمراذكفى ابصاح
الاصلاح أن تبني امة يسيرة نحو اصبغ أو اصبغين ولم يعتبروا هنا ما اعتبروه فى الطهارة من أنه اذا حصل الشك
قبل الفراغ غسل ما شك فيه وان كان بعد الفراغ من الطهارة لا يعتبر ومثل ذلك يقال فيما اذا نسيت عضواً
(قوله تنقطع) لكن لا يحل لها التزوج وكذا لا يحل قربانها حتى تغسله احتياطاً فى أمر القروح أو يعصى عليها
وقت صلاة حوى (قوله فلو ثبت عدم الوصول) بمخالق ينعى (قوله ولو نسيت عضواً) كيدور على حوى (قوله
لا تنقطع) لان احتمال جفافه بعد الاصابة بعيد جداً (قوله على الصحيح) وقيل ان كل واحد منهما كعضو تام
(قوله قبل الوضع) وبهذه لا رجعة اه حلي (قوله لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق الخ) وذلك لأن هذا
يدل على أن الولد لانه لا فراش وظاهره أنها اذا ولدت ستة أشهر فصاعداً من وقت الطلاق لا تصح الرجعة
وهذا يخالف ما يأتى فى قوله لجاءت بولد لاقل من حواين فان التصوير فيها واحد ولم تزد الا تبسة الا بالخلوة الا
أن تعمل هذه على ما إذا أقرت بعض العدة والاشتمية على ما إذا لم تقر حلي عن الشهر (قوله ولستة أشهر فصاعداً
من وقت النكاح) قيد به لانها لو أنت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح كان انعقاد الولد قبل النكاح
فلم يكن مكذباً بمرءة فلا رجعة اه حلي (قوله ونوقظ ظهر وجهها الخ) قال فى الوفاية طلاق ذات حمل
أولاً وقال لم أطار اربع اه واستشككلى صدر الشريعة ما ذكر بأن وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف
اذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف يكف ذلك الرجعة ولا يراد أنه يملك الرجعة
قبل وضع الحمل لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذباً بمرءة الا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر لا قبلها فى العبارة
تسأل اه قال فى البحر بعد أن ذكر رد مقوب بأشمالاً ذكره صدر الشريعة فعمل بما قرره أنه ان الحمل يثبت

(قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض كان
له الرجعة) لاخبارها بتكذيبها فى حق عليها
نعمي ثم انما تعتبر المدة ولو بالحيض لا بالسقطه
فعلينا أنه مستدين الخلق ولو بالولادة لم يقبل
الاينة ولو حررت فقع (وتقطع) الرجعة (اذا
طهرت من الحيض الاخير) (وان لم تقبل ولاقل
(له عشرة) أيام مطلقاً (ولو لم يزوج حار الخ
لا تنقطع) حتى تقبل (وان لم تقبل ولاقل
وجود المطلق) (وقت صلاة) (جاءت
احتياطاً (أو يعصى) جميع (وقت صلاة)
تصير ديناً فى ذمها ولو عاودها ولم يجاوز
العشرة فله الرجعة (أو حتى (تتم)
عند عدم الماء (وتصلى) ولو فلا صلاة تأمة
فى الاصح فى السكينة بمجرد الانقطاع متى
لعدم الخطاب قلت ومنعاده لا يبرئ من
والعدو كذا (ولو اغتسلت وثبتت
أقل من عدو تنقطع) (تسارع الحفاف فلو
تثبت عدم الوصول أو تركه عدداً لا تنقطع
(ولو) نسبت (عضواً) تنقطع وكل واحد
من المنفضة والاستثنائ كالأقل لانها
عضو واحد على الصحيح من نسي (طلاق حامل
منكر أو طاهر أفرأجهما) قبل الوضع (لجاءت
بولد لاقل من ستة أشهر) من وقت الطلاق
ولستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح
(جئت) رجعت السابقة ونوقظ ظاهراً
معتبراً على الوضع لا يأتى جهتها قبله فلا
مساحة فى كلام الوفاية

قبل الوضع وبثبت النسب به قبسه لما صرحوا به في باب خيار العيب ان حمل الجارية المبيعة ثبت بظهوره قبل
الوضع بشهادة امرأتين حتى كان للمشتري ردها بعيب الحمل قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب انه ثبت بالحمل
الظاهر وهذا يدل على عدم التوقف وفيه ان هذه المسئلة لا يتوقف وان لا يحكم بصفة الرجعة
حتى يظهر الحال بعده وليس هذه كالمسئلتين التي ذكرهما وما يدل على ما ذكرنا قول السيد الجعفي معترضاً
على التعبير بظهوره في قولهم وتوقف ظهور رجعتها الخ وفيه نظر وحاصله كيف يحكم بصفة الرجعة السابقة
قبل وضعه ب ستة اشهر من وقت الطلاق مع انه لا يصير كذباً في انكاره الوطأ المعقب للرجعة الا بالوضع في المدة
المذكورة فدهوى ان الموقوف ظهور الصحة لا اصل الصحة ممنوع اهـ (قوله منكروا ماها) - واه انكره حال
التطبيق اوبعد دهوى (قوله لان النزع كذبه) او رده عليه ان قوله لم أطأها صريح في عدم الجماع وثبوت
النسب دلالة على الجماع والصريح فوقها فكان أولى وأجيب بأن الدلالة من الشارع أقوى من صريح العبد
لاحتقال الكذب منه دون الشارع دهوى عن المنساح ومن فروع التكذيب شرعاً ما اذا اختلف البائع والمشتري
في غير العتق فقال المشتري انتميت بألف وقال البائع بعته بألفين وأقام اليه فان الشفيع بأحدهما بالثمن
لان الفاضل كذب المشتري في اقراره ومن المشتري اذا اقترأ الملك للبائع ثم استحق المبيع من يده بينة فله الرجوع
عليه بان لم يكن صامك كذباً في اقراره حتى قضى القاضي به للاستحقاق ومنها الوادعي عليه كفاية معينة ما انكرها
فبرهن المدعي وقضى على الكفيل فله الرجوع على المدين اذا كان بأمره لكونه صار كذباً في انكارها
حتى قضى القاضي بها عليه وليس منها ما اذا ادعى المدين الايشاء والابراء على صاحب الدين وبجهد الدائن
وحلف وقضى القاضي بها عليه لا بالدين على الغريم لا يصير الغريم مكذباً حتى لو وجد بينة الايشاء او الابراء تنقبض كذا
في البحر (قوله حيث لم يدهم لم يلق باقراره حتى الغريم) قال في البحر ولا يرد ما اورد في الكافي بأن من اقترأ بعد لا ستر
ثم اشتراه ثم استحق من يده ثم وصل اليه فانه يؤمر بالتسليم الى المتزلة وان صار مكذباً بشره لكونه تعلق باقراره
حق الغريم بخلاف مسئلة الرجعة اهـ - لمجي (قوله ولو خلاها) أي خلوه صحيحة دهوى (قوله لان النزع
لم يكذب) لان المالك يتأكد بالوطأ وقد اقترأ به فدهم فيصنف في حق نفسه والرجعة حقه فلم يصير مكذباً بشره
لان تأكد المهر يثبت على تسليم الميسر لا على التمسك والعتة تجب احتياط الاحتمال الوطأ فلم يكن القضاء بها
فضاء بالدخول (قوله فله الرجعة) لان اظهار شاهده فان الخلو دلالة الدخول (قوله والمسئلة بهاها)
يعني أنه اختلج بها وانكر الوطأ (قوله صحت رجعتها) أي ظهر رجعتها (قوله لصبر ورثه مكذباً) أي في قوله
لم أطأها حيث جعله الشارع وطأها حكماً لان الرجعة تبنى على الدخول وقد ثبت ثبوت النسب لانه لا نسب
بلامه ونزل واطأ قبل الطلاق لبعده وان انكر لان تكذيبه أولى من صله على الزنا دهوى (قوله كما مر) أي
في قوله لان النزع كذبه يجعل الولد للفراش (قوله فاعتدت) الصواب حذفه لانه انما كان في رجعة باحتمال
الوطأ في العدة (قوله يملتين) يعني أن كل ولد في مدة حمل مستقلة (قوله ولو لاكثر من عشر سنين) لان الولد الثاني
من علوق حادث منه في العدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيصير من اجها جلا لحاله ما على الصلاح كما اذا طأها
رجعاً بخاتم بولد لاكثر من سنين اهـ بحر (قوله لان امتداد الطهر لا غاية) يعني وتجعل من عتدات الطهر
تتم بالهجرة الزنا والمراد بالطهر هنا الطهر المختلئ بين الحيض والاحالة الاياس حاله طهر (قوله بخلاف ما لو كانا
يطن واحد) أي فلا يكون الثاني رجعة لانه ليس بمحدث بعد الاول كما اذا طأته رجعاً بخاتم بولد لاقل
من سنين اهـ بحر (كما مر) من جعله من علوق حادث في العدة (قوله فبالاشهر) أي فتعتد بالاشهر ويطلب ما مضى
من الحيض ان وجد منه شيء وقد تقدم في باب الحيض (قوله بالاولين) أي بالاول والثاني وانما جعل الثاني
اولاً بالنسبة الى الثالث (قوله لانقضاء العدة) (الأنجي) اربع أي قتلن بالثالث ولو لم يلد الثالث لا تطلق
بالثاني ولو لم يكن الاولان في بطن والثالث في بطن يقع واحد بالاول وتنتفي العدة بالثاني ولا يقع شيء
بالثالث ولو كان الاول في بطن والثالث في بطن يقع ثنتان بالاول والثاني وتنتفي العدة بالثالث فلا يقع شيء
من الدر المنتقي (قوله تترين) أي في وجهها وجميع بدنهما كافي للمتنق وشروطه وراه أنه يستحب لها ذلك قال في
البحر ثم الرجعة مستحبة والغريم حامل عليها فيكون مشروعا وانما ثبت ذلك لان الكساح قائم بينهما
(قوله ويحرم ذلك في البائن) أي يحرم الترتين على المطلقة بانها سواء كانت البيوتنة صفراً أو كبرى ولو كان

(كما) صحت (لو طلق من ولدت قبل الطلاق)
فان ولدت بعده فلا رجعة لثبوت النسب
(منكر او طأها) لان النزع كذبه يجعل
الولد للفراش فيقال زنا به حيث لم يتعلق
بافواه حتى الغريم (ولو خلاها) أي
الوطأ (ثم طأها لا) يملك الرجعة لان النزع
لم يكذب ولو اقترأ به واكتره فله الرجعة
ولو لم يخل بها فله رجعة لانه لان الطاهر شاهد
لها ولو الجنية فان طأها فارجعها والمسئلة
بجائها (فجاءت بولد لاقل من حولين) من
حين الطلاق (صحت) رجعة السابقة
لصبر ورثه مكذباً كما مر (ولو قال ان ولدت فأت
طائق قولت) فطلعت فاعتدت (ثم) ولدت
(أحريطين) يعني بعد ستة أشهر ولو
لاكثر من عشر سنين مالم تقرب بانقضاء
العدة لان امتداد الطهر لا غاية الا الاياس
(فهو) أي الولد الثاني (رجعة) ان يجعل
العلوق بوطأ حادث في العدة بخلاف
ما لو كانا يطن واحد (وفي كتاب ولدت)
فأت طائق (قولت ثلاث بطن تقبض
الثلاث) والولد الثاني رجعة في الطلاق
الاول كما مر وطلق به ثانياً (كأول الثالث)
فانه رجعة في الثاني وطلق به ثالثاً علماً
(ونعتد) للطلاق الثالث (بالحيض) لانها
من ذوات الاقراء مالم تدخل في سن الاياس
فبالاشهر ولو كانا يطن يقع ثنتان بالاولين
لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح (والمطلقة
الرجعية تترين) ويحرم ذلك في البائن والوفاة

الزواج حاضر أو كانت راجية العود إليه طرمة النظر إليها وعدم مشروعية الرجعة أفاده في البصر (قوله الملقح
 العلة) هي الحمل على الرجعة (قوله ولا يخرجها من بيتها) عبر بالخروج دون السفر لا يماه السفر الشرعي
 والحال أن الخروج مطلقاً انتهى عنه لا يخرجه من بيتها من يوتن وسرمة السفر تزول بالمرجعة ولو في السفر
 أو بعده وعمله صاحب الهداية بأنه لما راجعها في عدتها تبين أن الطلاق لم يعمل عمله فزالت الحرمة (قوله ما لم
 يشهد على رجعتها) لعل الأولى أن يقول ما لم يراجعها لأن الأشهاد مندوب فقط (قوله وهذا الخ) الإشارة
 إلى ما فهم من قوله ما لم يشهد على رجعتها من أن الإخراج ليس رجعة فإن محله إذا صرح عند الإخراج بعدم
 المراجعة أمّا إذا لم تكن الرجعة (قوله كان السفر رجعة) المراد به السفر الشرعي
 لا مادونه منع (قوله فتح جئنا) عزاء في البحر إلى شرح الجامع الصغير لقاضي خان ولقناويه والبدائع وغاية
 البيان والمؤيد بأن السفر دلالة الرجعة (قوله والطلاق الرجعي لا يجزم الوطء) لأن الله تعالى صلى المطلق بعلا
 حيث قال وبعوثهن من حق بردهن والتسوية حقيقة تستلزم قيام الزوجية وبغائها يستلزم حل الوطء اجتماعاً
 لا يقال لاجتماعه إلى ذكر هذه المسئلة لأنه قد علم مما تقدم أن الرجعة تكون بالوطء أخذاً من قوله وبما يوجب
 حرمة المصاهرة لا ما تقول المراد بيان أنه يجوز له وطؤها وإن لم يقصد الرجعة بذلك غاية أنه تقع الرجعة بقصد
 كما يستفاد من البرجندی سوى (قوله لا فالشافعي) رضي الله تعالى عنه فإنه حرم الوطء وأوجب به العقر
 فلا حقه عنده وإن علم بالحرمة والدليل لما ذكرنا الأولى تأخير هذه الجملة عن قوله فالوطء لا عقره لا يفيد
 جريان الخلاف فيه أيضاً (قوله لأنه مباح) مراده به غير المحرم فيصدق بالمكروه لأن الرجعة بالفعل مكروهة
 وهذا يفيد أن الكراهة تنزيهية (قوله لكن تكره الخلو) لأنها راجعة إلى المساس بشهوة فيصير مباحاً وهو
 لا يبرهنا فبطلت ما فتطول العدة عليها بحر (قوله والالا) أي وإن لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لأنه
 لو ثبت مع عدم قصد هار بما أدى إلى الخلو ولو خلاهم لزم ما بر (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله وهو) أي
 له كما مرأة وهذا من ثقة كلام البحر (قوله وينكح مباته) أي يتزوجها بعقد بحضوره وهو يلزم فيه مهر جدي
 قال الاتفاقى لما ذكر التدارك في الطلاق الرجعي وهو بالرجعة شرع في بيان التدارك في غيره من الطلاقات ففي
 الحرة فيمادون الثلاث التدارك بشكاح جديد وفي الثلاث باصا بزوج آخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الأمة
 بعد ثنتين باصا بزوج آخر (قوله فيمادون الثلاث) في الحرة وبعادون الثنتين في الأمة (قوله بالاجماع) راجع
 إلى قوله في العدة فالأولى ذكره بجوارحه وهو جواب سؤال ورد من قوله تعالى ولا تنزعوا هذه النكاح حتى يبلغ
 الكتاب أجله فإنه عام في الزوج وغيره موصل الجواب أن الزوج خص بالاجماع دره ثننى (قوله ومنع غيره) أي
 غير الزوج في العدة لا اشتباه النسب بالعلق فإنه لا يوقف على حقيقة أنه من الأول أو من الثاني قال الجوزي
 واعتزض بالصغير والاية وعدة الوفاة قبل الدخول ومعدة الصبي والحضة الثانية والثالثة فإنه لا اشتباه
 في هذه المواضع ولا يجوز التزوج في العدة وأوجب بأن هذه حكمه للعلم وجوده ما راعى في الجنس لا في كل فرد
 وأجاب في العناية بأن اشتباه النسب مانع من جواز النكاح في عدة الغير وهذا صادق وأما أنه يلزم جوازه
 إذا عدم هذا المانع فليس يلزم لجوازه أن يكون ثمة مانع آخر وهو جهة التعبد اه (قوله من نكاح صحيح
 ناذن) أي انفاً فإنه ما سبقه النكاح فيه صحيح نافذ عندنا لا عند الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع فإنه
 لا يحكم بعصته فلذى الحادثة أن يقلده ويرفع إلى قاضي شافعي بة منى يطلانه (قوله كما - حقيقة) أي قيل
 قول المصنف والزوج الثاني يدم الخ اه (قوله وما في المشكلات) أي من أن من طلق امرأته قبل
 الدخول بها ثلاثاً فإنه أن يتزوجها بلا تحليل وأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجاً
 غيره ففي المدخول بها اه (قوله باطل) قال النكاح نعمه الله تعالى برحمته ما وقع في بعض الكتب من أن غير
 المدخول بها إذا طلق ثلاثاً فحل بالزوج زلة عظيمة مصادمة للنسب والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلاً
 من أن يعتبره لأن في نفسه اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان في تخفيف الأمر فيه ولا يخفى أن مثله
 مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فعوذ بالله تعالى من الزيف والضلال
 وعن صريح فيه بعدم الفرق مختارات التوازل والأمر فيه من ضروريات الدين لا يعدا كنفار مخالفه اه (قوله
 أو مؤول) أي بأن يحمل على أنه طلقها ثلاثاً مرة واحدة حيث لا تقع الا واحدة اتفاقاً ولا يلحقها غير العالم

(زوجها) الحاضر لا الغائب فقد العلة
 (إذا كانت مرقحة) والاولا تامل ذكره
 مسكن (ولا يخرجها من بيتها) ولو لمادون
 السفر فهي المطلق (ما لم يشهد على
 رجعتها) قبطل العدة وهذا إذا صرح
 بعدم رجعتها فالوطء كان السفر رجعة
 دلالة فتح هنا وأقره المصنف (والطلاق
 الرجعي لا يجزم الوطء) لأنه مباح (لكن
 وطء لا عقر عليه) (ان لم يكن من قصده
 تكره الخلو بها) تنكح (وثبت القسم لها
 المراجعة والالا) تكره (والالا) قسم
 ان كان من قصده المراجعة والالا
 لها بحر من البدائع قال وسر حوا أن له
 ضرب امرأته على ترك الزينة وهو ما مل
 المطلقة رجعي (وينكح مباته) بما دون
 الثلاث في العدة وبعدها (بالاجماع ومنع
 غيره فيها لا اشتباه النسب (لا) ينكح (مطلقة)
 من نكاح صحيح نافذ كما سبقه (اه) أي
 بالسلات (لو حرة وثنتين أو أمة) ولو قيل
 الدخول وما في المشكلات باطل أو مؤول

وأصل الاشكال لصاحب البحر فإنه قال بهذا كره هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة
وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذرة مانعة من حوارة الحشفة أه أي ولا يحصل الا الوطء الموجب
للفعل (قوله وكأنه) أي ما في القنبه (قوله موجبا للفعل) أي وهذا ليس كذلك (قوله بلا حائل يجمع الحوارة)
صادق بان لا يكون حائل أصلاً ويكون ولا يمنع الحرارة (قوله فلا يجعلها الخ) بخلاف من في آله فتوروا وابلها
فيه حتى التقي الخفان فانهما تحمل فاه المصنف ونقل المؤلف في شرح الملتقى عن المجتبى لو أوج الشيخ الغفاني ذكره
بمساعدة يده أو يدها لا يجعلها والصواب أنه يجعلها لأن الاحلال تعلق بدخول الحشفة ~~لكن~~ قيده في النهر
بما إذا اتعش وعمل والا لا (قوله ولو في حبس الخ) تعميم في قول المصنف السابق حتى يطأها غيره والاولى
ذكره بقربه (قوله وان لم ينزل) لأن الارزال يتحقق به كاله لا أصله ولعدم اشتراطه أشار النبي عليه الصلاة
والسلام بالدوق ومنه غير العسله كذا في الدر المنثور (قوله مطلقاً) أي ولو بالمساعدة كما يفيد عبارته المتقوله
عنه في شرح الملتقى السابقة وحيث لا وجه للاستدلال بالانطلاق في خاص وهو الشيخ الثاني اللهم إلا أن
يقال انه نظر فيه للعليل الذي ذكره في شرح الملتقى بقوله لأن الاحلال تعلق بدخول الحشفة فانه يقتضي الحل
ولو تحقق في نائمة فصح الاستدراك (قوله وهي نائمة) أقول ينبغي أن يكون نومه وانما هو كذلك لعدم ذوقه
العسلية فاه الحلي (قوله لعدم ذوق العسلية) ولا يقال مثله في الجنون فانه يذوقها (قوله وكراه الترويج الثاني
الاولى حذف الثاني لانه مكرره للاول أيضاً كما في الجوى من التلهيرية (قوله لعن الله المحلل) الذي رواه
الترمذي وصححه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له (قوله بشرط التحليل) أي فاللعن محمول على
اشتراط التحليل وأقول في هذا المحلل تطر مع بقائه لعن على حقيقة اذا فعل الحرام لا يستوجب اللعن فصار
المكرره تحريماً أولى ومن ثم قيل المراد من الحديث أحلت ابنتي أو أختي أو نحوهما من غير نكاح وأه هذا
احله هو وانما أصله الشرع بل المحلل ما جاور على ذلك كذا في الجوى عن الملقط وفي القهستاني والاشبه أن
حقيقة اللعن ليست بمقصوده بل المقصود اطهار خاسه المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره
كما في الكشف وقبسه كلام أه ويمكن أن يقال أن المراد باللعن الطرد عن منازل الابراء لا عن رمة العزيز الغفار
فهو منقول قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده لعن الله الفروج على
السروج ونحو ذلك كثير (قوله كتر وبتك الخ) مثال لما اذا وجد الشرط منه ومثله ما اذا قالت هي حوى (قوله
لعنة النكاح) لانه لو كان قاصداً للماسما محلاً ولو كان غير مكرره ولما لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بجم (قوله
خلافاً لما زعمه البرزاي) قال في البحر وهل هذا الشرط لازم قال في البرازية فوجب المطابقة نفسها من الثاني
بشرط أن يجامعها ويطلقها التحلل للاول قال الامام النكاح والشرط جازان حتى اذا أبي طلاقها أجبره القاضي
على ذلك وحلت للاول أه ونقل في غايه البيان عن روضة الزند وسق وردة في فتح القدير بأن هذا ما لم يعرف
في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يعول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيف الثبوت تنبوعه قواعد المذهب لانه
لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد والعقد في مثله على قسمين منها ما يفسد كالبيع ونحوه ومنها
ما يبطل فيه ويصح الاصل ولا شك أن النكاح مما لا يبطل بالشرط والفساد بطل الشرط ويصح هو فوجب
بطلان هذا وأن لا يجبر على الطلاق نعم بكره الشرط كما تقدم من محل الحديث وفي حواره وهو قصد التحليل
بالكراهة أه وعن الثاني أنه لا يجعلها الفساد وعن محمد كذلك ~~لكن~~ لانه لا فساد بل لانه استحليل ما آخره
الشرع فيجباري بجمع مقصوده كما في قتل الوارث مورثه (قوله ومن لطيف الحيل الخ) ذكر حيلتين حيلة
لما اذا خافت أن لا يطلقها وحيلة لما اذا خافت أن يحكمها من غير وطء (قوله وأمسكتك الخ) فان أمسكتها
فوقها طلق وحلت للاول ان وطئ فيها والا لا (قوله ولو خافت الخ) الاولى او تقول زوجتك نفسى الخ لأن
الحيلتين السابقتين سيه ما الخوف المذكور (قوله ونغامة في العمادية) قال في النهر وفي القصول لو قال
لها تزوجتك على أن أمرني بسيدك فبانت جازاً نكاح ولو قال الشرط لأن الامر انما يصح في الملك أو مضافاً اليه
ولم يوجد واحد منهم ما بخلاف ما مر فإن الامر صار يدها مقارناً لصورتها مذكورة أه (قوله أما اذا أضمر ذلك)
قال في البحر أما لو نوى كان ما جاوراً لأن مجرد النية في المعاملات غير معتبر (قوله بقصد الاصلاح) أي بازالة
الحرمه ورد ما كان من المودة والالفة بينهما (قوله وتأويل اللعن اذا شرط الاجر) حكاه في البحر بقيل ونحوه

وفي المروكاته ضعيف لما في التبيين بشرط
أن يكون الاياج موجباً للفعل وهو انتفاء
الطمانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة
نفسه فلا يجعلها من لا يقدّر عليه الا بمساعدة
اليد الا اذا اتعش وعمل ولو في حبس
ونفسا واحرام وان كان حراماً وان لم ينزل
لأن الشرط الذوق لا الشبع فالت وفي
المجتبى المواب بلها بدخول الحشفة
مطابقة لكن في شرح المشارق لابن الملا
وطهها وهي نائمة لا يجعلها للاول لعدم ذوق
العسلية وينبغي أن يكون الوطء في حالة
الانغماس كذلك (وكراه) الترويج الثاني
(تحريراً) لحديث لعن الله المحلل والمحلل له
(بشرط التحليل) كتر وبتك على أن أحلت
(وان حلت للاول) لعنة النكاح وبطلان
الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حقه لكتاب
خلافاً لما زعمه البرزاي ومن لطيف الحيل
قوله ان تزوجتك وجامعتك ولو خافت أن لا
تزوجك ثلاث مثلاً فان بائن ولو خافت أن لا
يطلقها تقول تزوجتك نسى على أنه سري
بيدي زليجي ونغامة في العمادية (أما اذا
أمر ذلك لا) بكره (وكان) الرجل
(ما جاوراً) بسد الاصطلاح وتأويل اللعن
اذا نوى الا جرد كره البرزاي

في الجوى من البرجندى والمشهور الحل الاول وهو ما اذا كان التزوج بشرط التلليل وفي الحلبي ما يبدى ان
 للبرجندى ان يتراخى التلليل وان تراخى الاخر (قوله فرع صحة النكاح الاول) تنبع في هذا التعبير صاحب النهر
 وليس بصواب لانه يقتضى ان العقد عندنا في هذه المسائل ليس بصحيح وليس كذلك والذي في البحر والجوى
 اذا كان العقد بلاوى بل بعبارة المرأة او كان بلفظ الهبة او بحضرة فاسقة ثم طلقها ثلاثا الى آخر ما هنا
 (قوله او بلفظ هبة) يتعقد بها عندنا لا عند الشافعى رضى الله تعالى عن الجميع (قوله او بحضرة فاسقة من الخ)
 اقول مثل هذه الاشياء لا ينبغي اظهارها لما فيه من فتح المفسد على انه حينئذ لا يفتق طلاق ثلاث لان اعادة
 المتشرطة يقول الامام الشافعى لا توجد الا نادرا فكل العقود صحتها على مذهب ابي حنيفة على انه اذا قضى
 الشافعى بطلان ذلك فلى اى مذهب يعقد له ثانيا ان اعتبر مذهب الشافعى تفسيرا لدور العدالة وان اعتبر
 مذهب ابي حنيفة وعنده عليه يفعل كالاتى وهكذا فلا يحكم بوقوع ثلاث والحالة هذه أصلا والمذهب ككل
 المذهب أنهم قالوا في العين المضافة التي لا تقع عند محمد وأفتى به أئمة خوارجهم وغيرهم ولم يوافقوا فيه خوف عدم
 المذهب ولم يقولوا بتقدير هنا مع أن النكاح في هذه العقود مجتمد آخر (قوله برفع الأمر الشافعى) ظاهره
 ولو كانت الحادثة ملق (قوله فية نفي به) أى بالحمل وانما ذكر القضاء لانه يسير الحادثة الخلافية كالجميع عليها
 (قوله ويطلق النكاح) عطف سبب على سبب فان قضاءه يطلان النكاح الاول سبب لملوها بالزوج آخر
 حاله الحلبي (قوله والآن) عطف تفسير على القائم والاوى أن يقول والا تى وعبارة الجوى بإيضاح وبه أى
 بقضاء الشافعى يطلان النكاح لا يظهر أن الرطة كان في النكاح الاول حراما وأن في الاولاد خبيثا لان القضاء
 اللاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والا تى لاني المنقضى اه (قوله فالقول لها) وكذا لو قال دخلت بها
 وكذبته فالقول لها كما في البحر (قوله ولو قال الزوج الاول ذلك) أى لم يدخل بها الثاني أو كان العقد فاسدا
 (قوله أى في حق نفسه) ولا يعتبر حقها فلا تحصل له نظر المغة ولو كان ذلك بعد أن تزوجها وجب له انصف
 لمسي أو كماله ان دخل بها انظر الحقها قال في الهندية لو قالت وطئ الزوج الشافى وقال الزوج الاول بعد
 ما تزوجها ما وطئت الثاني تزويج ما عليه نصف المهر المسمى اه أى اذا لم يدخل بها (قوله والزوج الثاني)
 أى نكاح الزوج الثاني المصاحب للدخول نهر (قوله يردم) بابه صريح فاموس (قوله كما يردم الثلاث) تفسير
 لا يضا (قوله لانه اذا ردم الثلاث الخ) أقاد البرزدوى أن قوله تعالى فان طلقها الى قوله تعالى حتى تنكح زوجا
 غيره يفيد أن الزوج الثاني انما يردم الحرة الغليظة الناشئة بالطلاق الثلاث اذا المراد بقوله تعالى من بعده هو
 الثلاث واستشكل مذهب الامام ومحصل كلام البرجندى أن الآية وإن أفادت أن الزوج الشافى يردم الحرة
 الغليظة فلا دلالة فيها على عدم ردمه للحرة الخفيفة فلا اشكال غاية الامر انما يحتاج الى دليل آخر يثبت أن
 الزوج يردم الحرة الخفيفة كالحليظة وهو الحديث أبو الهود والحديث هو من الله المحال فانه أثبت
 الاحتيال مطلقا ومعهما حيث لدن الله ثبت الحلي اذا شرطه وأورد أنه انما جعل محلا في صورة الحرة
 الغليظة فلا يلزم ثبوته في غيرها وأجيب بأنه ينبغي بالادلة لانه لما كان محلا في الغليظة ففى الخفيفة أولى اه
 جوى وهذا الجواب يقال في الآية (قوله فن طلق دونها) أى الثلاث في الحرة والتساب زيادة ودون الثنتين
 في الآية ليتناسب ما بعده فأتى (قوله وهو الحق فتح) قال فيه لان التلليل انما جعل في حرمته بالثلاث ولا سمنة
 قبلها فظهر أن القول ما قال محمد والائمة الثلاثة (قوله كغيره) من صاحب البحر وأخيه والجوى (قوله
 ولو أخبرت مطلقا الثلاث) هذا في الحرة ومثله في الآية اذا اختلف السيد (قوله بضمى عدته) أى الزوج
 الاول وأما المدة اليه لانه سيم اجوى (قوله بعد دخوله) انما ذكره لانه وجوب العدة منه لا يستلزم الدخول
 حقيقة للزومها في الطلقة قال في البحر وقد اقتصر المصنف في اخباره على ما ذكره في الهداية بسوطا حيث
 قال فقالت اتفقت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقتى واتفقت عدتي قال في النهاية انما ذكر اى صاحب
 الهداية اخبارها هكذا بسوطا لانها لو قالت سلت لك فتزوجها ثم حالت لم يكن الثاني دخل في ان كانت
 عالة بشرائط الحل لم تصدق والامة تدق وفيما ذكرته بسوطا لا تصدق في كل حال اه (قوله والمدة تحمله)
 فيه لانه المدة لم تحمله لا يصحها بحر (قوله ان ردمتها) أى بينهما جوى لانه امان العاملات لكون
 البضع مئة وماعند الدخول أو البيانات لم تلى الحل به وقول الواحده قبول فيه ما اه أبو الهود وجن الدرد

ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى
 لو كان بلاوى بل بعبارة المرأة أو بلفظ هبة
 أو بحضرة فاسقة ثم طلقها ثلاثا وأراد حلها
 بالزوج يرفع الأمر الشافعى فيقضى به
 ويطلق النكاح أى في القاسم والآن
 لاقى المدة نفي بزيادة وفيها قال الزوج الثاني
 سكت النكاح فاسدا أو لم أدخل بها وكذبته
 كذا الاول لها ولو قال الزوج الاول ذلك
 فالقول لها أى في حق نفسه (والزوج الثاني)
 يردم الثلاث (قوله يردم) أى كما يردم
 قبية (مادون الثلاث أيضا) أى كما يردم
 الثلاث أيضا لانه اذا ردم الثلاث فادونها
 أول خلاصتها من طلق دونها وعادت اليه
 بعد اتفقت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج
 وعند محمد وبقي الأئمة بما تى وهو الحق فتح
 وأقره المصنف تقيده (ولو أخبرت مطلقا
 الثلاث بضمى عدته وعدة الزوج الثاني)
 بعد دخوله (والامة تحمله) أى الاول
 (أن ردمتها)

وأشار بقوله المطلق إلى أن منكوبة رجل إذا قالت لا تحوطني زوجي وانقضت عتي كان له تصديقها
 إذا وقع في الظن صدقها عدة كانت أم لا ولو أراد أن يتزوج امرأة فشهد منه أو عند القاضي أن لها زوجا
 فتزوجها لا يفرق اه بحرأي وينتظر صدور الزوج (قوله ان غلب على ظنه صدقها) وان لم تكن عدة قال
 في البدائع وغيرها لا بأس أن يصدقها ان كانت ثمة أو وقع في قلبه صدقها أفاده صاحب البحر (قوله
 بحض) وبالأشهر ثلاث شجرة ونصفها الأربعة الحلي وعندهما تسعة وثلاثون يوما اعتبار الأقل مدة الطهر
 والحيض (قوله شهران) فيجعل كأنه طلقها في أول الطهر بعد الوضوء فيصير طهرها خمسة عشر يوما لأنه لا غاية
 لا كره في أخذها بالأقل وحضها خمسة لان اجتماع أقلها في امرأة واحدة نادور في أخذها بالوسط فتلاثة
 أشهر تكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصارت ستة وعشرين يوما فيجوز بعد قول الامام
 وأما على تخريج الحسن له فيجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احتراز من طول العدة عليها فيجعل حيضها
 عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لأن مدة قدرنا طهرها بالأقل قدرنا حيضها بالأكثر ليعد لا فيها طهران
 بثلاثين يوما وثلاث حيض بثلاثين وهذا من الزوج الأول وثانها من الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن
 وهو الذي يقع فيه تزوجها بالثاني اه أبو السعود فالمدتان على فوجيه محمد مائة وعشرون يوما وعلى فوجيه
 الحسن براد عليها خمسة عشر يوما والمناسب للمواف أن يزيد شجرة ليحيط عليه ما بعده (قوله ولائمة أربعون
 يوما) أي على تخريج محمد طهران بثلاثين وحيضان بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوما وطهر
 بخمسة عشر وحيضان بعشرين فتعدي ثمانين يوما على تخريج محمد وبخمس وثمانين يوما على تخريج
 الحسن بزيادة طهر يقع فيه نكاح الثاني (قوله ما لم تدع السقط) راجع إلى كل من الحرة والائمة أي السقط
 الذي ظهر بعض خلقه لكن إذا دعت السقط فأمّا أن تدعه من الأول فسط آمن الثاني فقط أو من كل منهما
 ولا بد في كل من مدة تحتمل ظهوره وبعض الخلق فليحذر قاله الحلي (قوله كما تزوجت) أي زوجها الأول قاله الحلي
 لمصنف قالت انقضت عتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة (قوله ولو تزوجت) أي زوجها الأول قاله الحلي
 ولم يسأل البحر (قوله لم تصدق) هذا ما في الخلاصة وفي التصاريق أنها تصدق إذا لم يعلم ذلك إلا من جهتها (قوله
 دابل الحلي) أي دليل أنها ماتت حالا لا أول فتكون منقضا ثانيا لا امرأ عارض فلا تعتبر (قوله لا يحل تزوجها
 حتى يستقرها) أي لا اختلاف الناس في حلها بمجرد العقد أي فيمكن أنها أخبرت أنها حلت اعتمادا منها على أنها
 حلت بمجرد العقد فلا يستفسر أحوط والقائل يحلها بمجرد العقد بعد وفيه أنه رجع عنه (قوله ليس لها ذلك)
 أي تزوج نفسها ولو سمع رجل منها ذلك والزوج يقول لا بل مطلقه تشين لا يسع من سمع منها أن يحضر
 نكاحها ويمنعها ما استطاع والذي مرّ الرضا أن لها أن تتزوج لأن الحرمة ليست اليها فليحذر قلت ان
 الذي قدمه بحث حيث قال ومفاده الخ وما عانص وهو مقدم (قوله أنه طلقها) أي بانثا (قوله لها قتله
 بدواه) قال في المحيطون في إياها أن تصدق بما لها وتهرب منه وان لم تقدر قتلته متى علمت أنه يقرها ولو كان
 ينبغي أن تقتله بالدوا وليس لها أن تقتل نفسها وان قتلته بالآلة فيجب القصاص اه بحر (قوله فان حلف
 ولا يئنه لها) الأنسب فان لم يكن لها يئنه وحلف (قوله فالائمه عليه) ولائمه عليها بتكفيه من نفسها (قوله
 وان قتلته) هذه العبارة تنبذ اباحة لأميرين (قوله لها قتلها بآخر) أي ثم إذا حضر الغائب نطلب منه تعدي
 النكاح وتعمل بأنه أشك خارج عنها (قوله لو غائبا) أمالو كرا حاضر ليس لها ذلك لأن الزوج إذا انكر قضي
 بالفرقة بينهما (قوله قلت يعني ديانة) قال في البحر والحاء لانه على جواب شمس الأئمة الاو زوجندي وتقيم الدين
 النسي في السيد أبي شعاع وأبي حامد والسرخسي يحل لها أن تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى
 جواب الباقرين لا يحل اه (قوله لا يحل قتلها) ظاهره أنه باتفاق وتطر الفرق بينهما وبين ما قبلها أو يحل على
 الماتق به من عدم حل قتلها (قوله كما تزوجت) أي عن الاو زوجندي (قوله لا يصدّقان) ظاهره سواء نسنا
 معاشره الأزواج أولا (قوله أخذ بالثلاث) لأن إقدامه على الطلاق يدل على إساءة العصة وتطلق ثلاثا عللا
 بأمره واحتياطاً والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الإيلاء) •

هو مذهب آل كاهن أي حلف والجمع ألياء كما طابا قال الشاعر

ان غلب على ظنه صدقها) وأقل مدة عدة
 نفسه بحض شهران ولائمة أربعون يوما
 ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة
 فتعدي ثم قالت لم تنقض عتي أو ما تزوجت
 بالآخر لم تصدق لان إقدامها على التزوج
 دليل الحلف ومن السرخسي لا يحل تزوجها
 حتى يستقرها وفي البرازية قالت طلقني
 ولائمة أراد تزويج نفسه ما منه ليس لها
 ذلك أصرت عليه أم أكذبت نفسها
 (جمعت من زوجها أنه طلقها ولا تقدر على
 منعه من نفسها) الا يقتله (لها قتله) بدواه
 خوف القصاص ولا تقتل نفسها قال
 الاو زوجندي تزوج الامرأ القاضي فان
 حلف ولا يئنه لها فالائمه عليه وان قتلته فلا
 شيء عليها والباقي كالثلاث برأيه وفيها
 شهدا أنه طلقها ثلاثا لها التزوج بالآخر
 لتصلح لو غائبا انتهى قلت يعني ديانة
 والصحيح عدم الجواز تقنية وفيه الولم بقدر
 هو أن يفسر عنها ولو غاب بغيره وروى
 اليها لا يحل قتلها أو بعد عنها جهه وقيل
 لا تقتله فانه لا يصح (قوله يعني)
 كما في التصاريح وشرح الوهابية عن
 الملقط أي ولائمه عليه كما مر (قال بعده) أي
 بعد طلاقه ثلاثا (كان قبلها الملقطة
 واحدة وانقضت عدتها ومدة) المرأة في
 ذلك لا يصدّقان على المذهب المقتضى به كالم
 تصدقه هي وقيل يصدّقان ولو طلقها تشين
 قبل المخلول ثم قال كنت طلقته قبلها ما
 واحدة أخذ بالثلاث تقنية
 • (باب الإيلاء) •

قليل الا لا يحافظ ايمنه • وان بدرت منه الالبسة برت

حوى أي بر في عينه قال في الدر المنثور ويدرت بالباع أي سبقت والبادرة البديهة مغرب وجهه الاتقاني بالنون
والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤمنون من ثيابهم ربص أربعة أشهر فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا
الطلاق فان الله سمع عليم قرأ ابن مسعود فان فاؤا فممن أي وجهوا في الأربعة أشهر قال الواحدى كان ايلاء
الما حلية السنة والتمتين فوقته الله أربعة أشهر فان كان ايلاءه دون أربعة أشهر فليس بايلاء اه أبو السعود
عن النفاية (قوله مناسبته البيوتونة ما لا) أي مناسبة الايلاء للطلاق للرجعي قاله الحلبي والاولى ذكر المناسبة
بين البائن والايلاء اذ التكلم على الرجعي انقطع عند قوله ويتكلم مباتته بمادون الثلاث ولذا قال في الكفر فصل
ويتكلم مباتته الخ وبارة الشارح قابلة له ولما عني أن البائن لما كان يحصل بالايلاء ما لا مناسب ذكره عقب
البائن وفي حاشية الشارح عن الاتقاني مناسبة الايلاء لما تقدم أن التحريم الذي يحصل من جهة الزوج أربعة
الطلاق والايلاء والظاهر ان الامان فلما فرغ من بيان الطلاق شرع في الايلاء لان ~~حكم~~ الطلاق في الايلاء
لا يثبت على الفور بل يؤجل الى انقضاء المدة وكان القياس أن يؤجل كراخلع قبل الايلاء لان المخلع نوع من الطلاق
الا انه لما كان بعض ساعد من الطلاق فانه من الايلاء وقدم المخلع على الطهار لان الطهار منكر من القول
وزودوا ليس المخلع كذلك ثم قدم الطهار على اللعان لان الطهار اقرب الى الاباحة من اللعان بدليل أن سبب
اللعان وهو القذف يازنواضيف الى غير الزوجة يجب الحد والموجب للحد ممة ممة بلاشاقبة الاباحة
اه (قوله وشرعا الحلف) أي حلف الزوج مسلما كان او ذميا سارا كان او عبدا باقه او يتعاقب ما يشققه اه
حوى وظاهره أنه لا فرق بين الايلاء والحلف وقبل بينهما فرق فالايلاء الحلف على ترك الفعل والحلف على الترتك
والفعل فيكون بينهما عموم والخصوص افاده أبو السعود (قوله على ترك قربانها) أي ترك وطء الزوجة حقيقة
أو حكما كالطقة الرجعية حوى ولو كانت الزوجة صغيرة لاوطأ والقربان كالقرب مصدر وقرب بكسر الصين
في الماضي وقصها في المضارع وفي لغة من باب قتل وقرب يعني فصل أو دافى عن الاقرب ولا تقربوا الزنا وقربت
المرأة قربانا ومن المشاي لا تقرب الحبي أي لا تدن منه افاده أبو السعود والخبر في قربانها يرجع الى الزوجة وبها
تخرج الأمة الموطوعة بملك العيين فلا ايلاء منها (قوله مدته) المراد بها أن لا تكون أقل من أربعة أشهر للحرمة
وشهرين للزوجة الأمة فلا يشكك بما اذا قال والله لا أقربك أبدا فانه لا يوقت فيه افاده أبو السعود (قوله
ولو ذميا) عنده وعندهما لا يصح منه والاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله والمولى) بضم الميم وكسر
اللام اسم فاعل من آلى (قوله الابن مشق يلزمه) خرج واقه لا أقربك الا يوما أقربك فيه فانه يمكنه قربانها
من غير شيء يلزمه على ما سيأتي اه حلي وذكر الحوى وغيره أن المولى هو الذي لا يخلو عن أحد المكروهين
من الطلاق ولزوم ما يشق عليه (قوله مشق) خرج نحو ان قربك فعلى صلاوة كونه اه حلي ولا يعتبر مشقة
ذلك بعارض ذميم في النفس كالكل كافي التهر (قوله المخلع كفر) استثناء من الامانة تنافا والاضافة للبيان
يعني أن الكافر اذا آلى يمكنه قربان زوجته من غير لزوم شيء قال الحلي "انه اشارة الى الجواب عن دليل صاحبين
حيث قالوا اذا قال الذمى والله لا أقربك لا يكون مولى لانه يمكنه قربانها بلا كفاءة تلزمه فصار ككفاه بالحج
والصوم وأبو حنيفة يقول انه أهل للعين الا أنه لا تلزمه الكفاءة لانها عبادة وليس من أهلها (قوله وركنه
الحلف) الاول حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف هو الحلف (قوله ومنه) أي من كونها منكوحته وقت تعيين
الايلاء ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان العلق وهو عدم القربان بالشرط وهو التزوج كالمجنز عند وجود الشرط
وكانه آلى منها بعد وجود التزوج افاده الحلبي (قوله ولو زلزل وأنت طالق) بأن قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك
وأنت طالق قال الشهرستاني ما قلنا عن النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت طالق ثم تزوجها الزمة كفارة
بالقربان ووقع باثر بتركه بلا خلاف اه وفيه انه ان تزوجها تطلق لعطف قوله وأنت طالق على الجملة القسمة
المعلقة بالشرط وليس هناك مدة لوقوع الطلاق قبل الدخول فكيف تبين بترك الوطأ اه حلي (قوله وأهلية
الزوج لطلاق) فلا يصح ايلاء صبي ومجنون وصح ايلاء العبد لانه أهل لطلاق والكفاءة بغير المال (قوله فصح
ايلاء الذمى) عنده لانه من أهل الطلاق ولا يصح عنده ما لانه ليس من أهل الكفاءة (قوله بغير ما هو قربة)
اعلم أن ايلاء الذمى على ثلاثة أنواع صحيح اتفاقا كالوطأ بالايمن بقرية كماله اتفاقا وباطل اتفاقا كالحلف بالحج

مناسبتة البيوتونة ما لا (هو) لفظة العيين
وشرعا (الحلف على ترك قربانها مدته)
ولو ذميا (والمولى هو الذي لا يمكنه قربان
امرأته الابن) مشق (يلزمه) الامانع
كقربان الحلف (وشرطه محبة المرأة
بكونها منكوحته وقت تعيين الايلاء) ومنه
ان تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زاد وأنت
طالق ثم تزوجها الزمة كفارة (وَأَهْلِيَةُ الزَّوْجِ لِلطَّلَاقِ)
وغيره ما لا كفاءة (فصح ايلاء الذمى) بغير
ما هو قربة

الثاني شيا فغير من اد (قوله وان وطئ بعد زوج آخر) أي ولو بعد الثلاث يلزمه التكفير من حيث لم يلقاها في حقه
وان لم تن في حق الطلاق أقامه صاحب البحر (قوله الحنف) متعلق بقوله (قوله بعد هذين الشهرين) بقوله الثاني
لأنه لو لم يذكركم كذا بجر (قوله تصح المدة) لأنه جمع بين المتعاطفين بجر الجمع وهو كالمجمع بالجمع
فكانه قال والله لا أقربك أربعة أشهر (قوله إذا الساعة كذلك) المراد بها الساعة من الزمن (قوله لم يكن موليا)
لأن الثاني إيجابه بعد أو قد صار ممنوعا بعد العين الأول عن شهرين وبعد الثانية عن أربعة الأيوام متعلق
سكاحل مدة الأيلا (قوله لكن ان قاله انحدت الكفارة الخ) قال في البحر وتقيده بقوله بعد الشهرين الثاني
أيضاً لأنه لو لم يذكركم لا يكون موليا أيضا لكن يتم ما فرق من وجه آخر وهو أنه عند ذكره تعين مدة العين الثانية
وعند عدمه تعين مدة نفسها واحدة وتأخر الثانية عن الأولى يوم فني مثله الكتاب لم تدخل المدة فان
فلو قرب في الشهرين الأولين لزمه كفارة واحدة وكذا في الشهرين الآخرين لأنه لم يجمع على شهرين يمينان بل على
كل شهرين بين واحدة (فروع) لو كثر الثاني بان قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين أو كثر القسم بان قال والله
لا أقربك شهرين والله لا أقربك شهرين لا يكون موليا إلا بتسليمين فتدخل مدهما حتى لو قربها قبل مضي
شهرين يجب عليه كفارة وان ولو قربها بعد مضيها لا يجب عليه لا قضاء مدهما وحكم البحر كحكم الأيلا في عدم
التعدد إذا كانت الواو فقط والتعدد إذا تكررت حرف التي أو القسم ولا فرق في تكرار القسم بين تكرار القسم
عليه أو لا حتى لو قال والله والله لا أقبل كذا أقهر يمينان في ظاهر الرواية كقوله والله لا أقبل كذا والله لا أقبل
كذا ولو قال والله لا أقربك ثم قال بعد ساعة والله لا أقربك ثم بعد ساعة قال والله لا أقربك فغير من بعد العين
الثالثة لزمه ثلاث كفارات تدخل الخلف عليه ولو لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بان عند تمام الثانية
وهو بساعة بعد هاتين باخرى إذا كانت في المدة وعند تمام الثالثة تعين بثلاثة بلا خلاف بجر (قوله الأيوما)
مثله الساعة حوى (قوله لم يكن موليا الحال) لأنه استثنى يوما منكرا فيصدق على كل يوم من أيام تلك السنة
لحققة فيمكنه قربانها قبل مضى أربعة أشهر من غير شيء يلزمه صرفه إلى اليوم الآخر إخراج له عن حقيقته اعني
المتنكر إلى التمين بلا حاجة بخلاف ما لو قال الانقضاء يوم فانه ينصرف إلى الأخير لأن النقصان انما يظهر بالآخر
ويختلف ما لو قال اجر نكاحي سنة الأيوما فانه يراد به اليوم الأخير لأن الحاجة دعت إليه فخصها العقد
ومثل الاجارة لو قال اجرت دقي منك سنة الأيوما فان العقد ومن التأجيل تأخير المطالبة فتعين الاستعانة
الحال وكذا لو قال لا اكلم فلانة الأيوما وقامه في البحر والنهر (قوله وبقي من السنة أربعة أشهر) أي ولم يقربها
فيها بجر (قوله صار موليا) إذا غرقت الشمس من ذلك اليوم ولا يكون موليا بمجرد اقتراب من خلاف قوله سنة الاقربة
فانه إذا قربها صار موليا من ساعته بجر (قوله والا لا) أي وان لم يبق أربعة أشهر ومثله ما لو بقيت وجاء بها فيها
(قوله فيصير موليا) هو في حكم الأيلا المؤبد (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قربها أو لا بجر (قوله لأنه يمكنه أن
يقربها) بنائبه قبل مضي المدة فان كان لا يمكنه بأن كان ينسما غائبة أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه
وأما على ما ذكره فاضى خان فالعبرة بأربعة أشهر والذي يظهر من مضمونه لا مكان خروج كل منهما إلى الآخر فيلتصيان
في أقل من ذلك بجر وفيه انه لم يتحقق الأيلا على كل لأن الخلف على ترك قربان المتكسرة والخلف هنا على عدم
الدخول وقد إيجاب بانه من كفايته فلا يكون موليا به إلا بالنية (قوله فخطأها) أي من غير شيء مشق يلزمه
بالوطء (قوله لبقاء الزوجية) أي فبقائها ما قوله تعالى للذين يؤولون من نساءهم وأود أن وقوع الطلاق
في الأيلا أطلقه جمع - ففيها في الوطء ولا حق لهذه في الجماع فلا يكون ظاهرا بالمتنع وأجاب شرف الإثمة الكردوى
وهو أول من قرأ الآية على مؤلفها بان العبرة في المنصوص بعين النكاح لا بعينه وهذه من نكاحها فبطلانها
آية الأيلا والله جل ذكره هي المطلق رجعا بلا وهو الزوج حقيقته ويجوز عدم ثبوت حقها في الجماع لا أثره
في عدم صحة الأيلا ألا ترى انه يصح من الزوجية ولو استطعت حقها من الوطء حوى (قوله ويطلق العقد)
فان لم تخش بان أمة تطهرها وكانت من ذوات الاقربان بنى مدة الأيلا حوى (قوله ولو آلى من مباته)
وهي في المدة حوا مبات بسفري أو كبرى (قوله ولم ينسخه) اما إذا اضاف بان قال ان تزوجت فوالله لا أقربك
اربعة أشهر كان موليا (قوله كما ترون) في شرح قول المصنف بشرطه عملية المرأة (قوله لبقاء العين) في حق وجوب
الكفارة عند الجنت لأن انعقاد العين بعد التصور حلالا شرعا ألا ترى انما انعقد على ما هو معصية بجر

(وان وطئها) بعد زوج آخر (كفر لبقائه)
العين (للمنفذ) والله لا أقربك شهرين وشهرين
بعد هذين الشهرين (قوله تصح المدة) ولو
مكث يوما (قوله يملك المدة) ولو
كذلك بجر (ثم قال والله لا أقربك شهرين)
لم يكن موليا طال (بعد الثالث) ولو
فولانقص المدة (لكن ان قاله انحدت
الكفارة والاتحدت) (أو قال والله
لا أقربك سنة الأيوما) لم يكن موليا الحال
بل ان قربها في من السنة أربعة أشهر
فلا كذا صار موليا والأو لو حذف سنة
لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا لأنه
الأيوما أقربك فيه لم يكن موليا لأنه
استثنى كل يوم يقربها فيه فلم تصور منه
(أو قال وهو البصرة والله لا أقبل كذا)
وهي (الا) يكون موليا لأنه يمكنه
يقربها منها فبطلانها (أي من الملائكة رجعا
مع) (من مباته أو أجنبه) كبرها
(ولو) أي بعد الأيلا ولم ينسخه للملك كما ترون
بعده (لا) يصح لقوات محله ولو وطئ أكثر رباها
العين

(قوله ولو كان غايته الخ) فلو كان ثم طمئنتها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء المدة كان الايلاء على حاله حتى
 لو قضاها خمسة أشهر من وقت الايلاء يقع عليها طليقة أخرى بحكم الايلاء وان تزوجها بعد انقضاء العدة كان
 موطئاً وتعد عدة الايلاء من وقت التزويج بجر (قوله كاحرام) مثله الاستكلاف وهو قيل للجهنم الحكمي فاذا
 أحرم وقت الايلاء وبنه وبين الفراغ من أفعال الحج أربعة أشهر فعندئذ لا يكون فيه الا بالجماع لانه انما سبب
 باختباره بطريق محذور فيلزمه فلا يستحق تحميماً اهـ بجر (قوله ارض بأحدهما) أي منع من الجماع
 كما في الهندية (قوله أو صغرها) انما قصره عليه لان صغر ما منع من جهة ايلائه (قوله أو رتقها) هو منع النساء
 اذ لم يكن لها حق الا بمسالك كذا في شرح با كبر وقال العلامة: سكن انسداده في الرحم بعظم أو نحوه وبالسكون
 مانع يمنع من سبله لانه كرام عدة غليظة أو نجسة مرتفعة أو عظام كذا في الطلبة حوى فهو بالسكون أعم منه
 بالفتح أو بالسعود (قوله أو جبه أو عنته) أو اسراو كانت في مكان لا يعرفه وهي فاشرة أو حال القضاى بينهما
 بالشهادة عليه بالثلاث لتركبة حوى (قوله لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء) فان قدر لا يصح فيه بالسكن بجر
 عن البدائع (قوله اذ لم يقدر على قطعها في السجدة) فان قدر عليه فقصته الجماع كما يعلم من البحر (قوله فليراجع)
 راجعناه فرائضه ونقول في الفتاوى الهندية عن غاية السروجي حيث قال والجلبس بحق لا يعتبر في التي بالسكن
 ويظلم اعتبارها على (قوله وكذا حبسها ونشوزها) أي ما عان اذا كانا يغير حق ولم يقدر على الجماع في الحبس
 والنشوز (قوله فهو قوله بلسانه) فديده لانه لو قام بلسانه لا يعتبر بجر (قوله ونحوه) كرجعتك وارتجعتك
 ولا ساجدة الى ذكره هنا للاستغناء عنه بقول المصنف فهو قوله الخ قاله الحلبي (قوله بالمنع) الاولى أن يقول
 بذ كرا منع فيكون ارضاءها ولو بعد باللسان وأراد بكون التي بالسكن من غير أن يبطل للايلاء في حق الطلاق
 أما في حق قضاء البين باعتبار الخلف فلا حتى لو وطئها بعد التي بالسكن في مدة الايلاء لزمه كفارة لقعة الخ
 قاله في البحر (قوله فان قدر على الجماع الخ) مثل كلامه ما اذا كان قادر وقت الايلاء ثم عجز بشرط أن يمضي
 زمن يقدر على وطئها بعد الايلاء وما اذا كان عاجز وقت ثم قدر في المدة اهـ بجر وقيد بالمدة لانه لو قدر عليه بعد ذلك
 لا يبطل (قوله لانه الاصل) أي والآن خلفه واذا قدر على الاصل قبل حصول التصديق لا يبطل بطل البدل
 كالتميم اذا رأى الماء في صلته (قوله فان وطئ في غيره) كذا اذا وطئها بحالة الحيض او قبلها بشهوة او لمها او فطر
 الى فرجها بشهوة كما في الهندية (قوله ومقتاده) أي مفاد قوله فان قدر على الجماع في المدة (قوله وفي الحواشي)
 تأييد لما في المتن لانه كان يمكنه التي بالجماع حال الصحة اهـ حلي ومجمله ما اذا مضى بعد الايلاء زمن يقدر فيه
 على وطئها ولم يفعل كما سبق وقيد بقوله وهو صحيح لانه لو آلى في مرضه وفاء بلسانه يبطل الايلاء في حق الطلاق
 فان صح قبل تمام المدة يبطل لقدرته على الاصل كالتميم (قوله وبقي شرط ثالث) والاقل العجز والثاني دوامه قاله
 الحلبي (قوله بقي الايلاء) لان التي بالاقول حال قيام النكاح انما يرفع الايلاء في حق حكم الطلاق لحصول انقضاء
 حقها به ولا حتى لها حال البتة بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البتة حتى لا يبقى الايلاء بل يبطل
 لانه حث بالوطء فانحلت البين وبطلت بجر (قوله ايلاء ان نوى التحريم) الظاهر انه من الايلاء المؤبد
 وانما كان ايلاء لا نوى التحريم الحلال بين كما في المحوى (قوله أولم ينوشاً) أي لاظهاره ولا طلاقاً ولا ايلاء ولا كذا
 أو بالسعود عن المحوى (قوله ونظما ان نواه) لان فيه حرمة ذواته صح ولانه يحمله كذا في العيني وقال محمد
 لا يكون نظماً لعدم ركنه وهو تشبيه الحمل بالمحرمة ولم يذكر هذا الخلاف في ظاهر الرواية وانما نقله السرخسي
 عن النوادر والمذكور في جوامع الفقه عن محمد كقوله ما يهر وجوامع الفقه تأليف أبي يوسف واعلم ان ظاهر
 كلام التهر يقتضي أن رواية النوادر ليست من ظاهر الرواية والمصرح به في كلام ابن كمال باشا من كتاب الحج أنها
 مستحسنة من ظاهر الرواية ونفسه الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الاصول هو ان المراد من الاصول المبدوء
 والجامعان والزبادات والسير الكبير وليس فيه رواية الحسن بل كاه رواية محمد ورواية النوادر قد تكون ظاهر
 او رواية والمراد من رواية النوادر روايات عن غير الاصول المذكورة وقد صرح بعضهم بعدم الفرق اهـ أبو السعود
 (قوله وعذر) أي باطل وفي القاموس الهدى ما يبطل من دم وغيره عذر به درويهم وهدرا وهدرا وهدرته لازم
 محتمل اهـ (قوله ان نوى الكذب) قال في البحر الكذب: فتح الكاذب وكسر الذال وبكسر الكاف وسكون الذال
 هو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواء فيه العمد والخطأ ولا واسطة بين الصدق والكذب على مذهب أهل

ولو آلى فابانها ان مضت مائة وهي في العدة
 ماتت باخرى والا لاختية (بجز) بجزا خفيها
 لا حكميا ككاحرام اكونه باختباره
 (عن) وطئها المرض باحدهما أو صغرها
 أو رتقها أو جبه أو عنته (أو جبهه)
 يقدر على قطعها في مدة الايلاء أو جبهه
 اذ لم يقدر على قطعها في السجدة لم أره لغيره
 من الغاية وقوله (لا يجرى) لم أره لغيره
 فليراجع وكذا حبسها ونشوزها (نفسه)
 له وقوله بلسانه (فتت اليها) اوراجعت
 او بطلت الايلاء اوراجعت عما طقت ونحوه
 لانه اذا ما منع فبعضها بالوطء (فان قدر على
 الجماع في المدة فقصته الخوط في السرج) لانه
 بالاصل (فان وطئ في غيره) كدبر (لا يكون
 الا بوطءه اشتراط دوام العجز من وقت
 الايلاء الى متى مائة وبه صرح في المتن
 وفي الحواشي آل وهو صحيح ثم مرض لم يكن
 فيه الا الجماع وبقي شرط ثالث ذكر في البدائع
 وهو قيام النكاح وقت الايلاء (قال لا سواه)
 انما المنع بلسانه بقي الايلاء (قال لا سواه)
 أنت (الحرام) ونحو ذلك كانت معنى في
 الحرام (ايلاء ان نوى التحريم اولم ينوشاً)
 ونظما ان نواه وهدران نوى الكذب
 وذادانية

السنة والانه يتبع المصنف اه وانه صادق في نيته الكذب فلا يفي حقيقة كلامه اذ حقيقته مدعى بالجملة
وهي موصوفة بغير شك كذا ورد ان لو كان حقيقة كلامه لا تصرف اليه بلانية انكم لم تسمعوا من
النية تصرف الى العين والجواب ان هذه حقيقة أولى فلا تنال بالنية واليمين الحقيقة الثانية هي الجواب
الاشهار ونحو غيره (قوله واما قضاء فباله) لكونه مينا ظاهر الا ان تصرفه بالطلاق لا يصح في نفسه
خلاف الظاهر وحكا في البصر يقبل وقائه السرشي (قوله ان نوى الطلاق) سواء نواها او وجبها او جدد
او تيقن اهل على عن القهستاني واما انشروط هذه النية في خبطة الغضب والمذاكرة واما مع احدهما فليس مست
شرطا او وقوع قضاء بغير (قوله وثلاث ان نواها) لانه من الكليات وفيها تصح نية الثلاث حتى وقيد بالثلاث
لانه ان نوى تيقن لا تصح نيته الا اذا كانت امة حدية (قوله وان لم ينو) هذا في القضاء واما في النية فلا يقع
ما لم ينو وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية نفي أصلا ونية الظاهر أو الايلافاته لا يصدق فيها مصرح به الزيلعي
حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء (قوله لظنية العرف) هذا جواب مزال حاصله اذ وقع الطلاق به
بلانية فبني أن يكون كالصريح فيكون الواقع به وجبها والجواب أن استعارف به ايقاع البائن (قوله ولذا) أي
لقية تعارفه في الطلاق (قوله لا يخلص به الا الرجال) أي على أنه طلاق فلا ينافي ما يأتي أن المرأة اذا حلفت به
كان مينا (قوله ولو لم يكن له امرأة) قال في الجرح في الموضع التي يقع فيها الطلاق بل فقط الحرام ان لم يكن له امرأة
ان حثرت منه الكفارة وقال القسفي لا تلزمه والظاهر أن محله ما اذا قال على الحرام وهو ما اذا قال امرأتى
على حرام او انت على حرام فانه كذب لا يلزمه شيء (قوله او حلفت به المرأة) فارق في الهندي اذ قالت لزوجها انه
على حرام او قالت انا عليك حرام كان مينا وان لم تتوكل في جانب الزوج حتى لو مكنت زوجها تحت ولا ميتها
الكسارة كذا في الذخيرة اه (قوله كالومات او بابت لا الى عدة ثم وجد الشرط) ظاهره أنه تلزمه كفارة يمين
فيهما وليس كذلك قال في الخاتمة اذ كان له امرأة وقت اليمين فانت قبل الشرط او بابت لا الى عدة ثم بشر
الشرط لا تلزمه كفارة يمين لان مينا انصرف الى الطلاق وقت وجودها اه (قوله لا الى عدة) مثله
ما اذا انقضت العدة ووجد الشرط (قوله لم تطلق امرأته) المناسب ولم تطلق ويكون معاوقا على قوة كالومات
فان معناه يكون مينا (قوله لصبر وستم مينا) هذا التعليل انما يظهر في نية الزوج لا في نية المرأة ومات او بابت
لا الى عدة فوجهه أن المزوجة تاتى لم يكن الحلف عليها (قوله به يفي) وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تيقن
المزوجة بعد (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام (قوله أنت مفي في الحرام) الأولى حذفه لانه قد تم (قوله
والحرام يلزمي) قال في المنع من الانساق المستعملة في مصرنا وديننا الطلاق يلزمي والحرام يلزمي وعلى
الطلاق وعلى الحرام قال في المختارات ان لم يكن له امرأة يكون مينا فجب الكفارة بالحنث (قوله او حرمت
نفسه عليك) قال في الهندي ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك
ونوى الطلاق لم تطلق بخلاف تحريمه نفسه اه بايضاح (قوله أو أنت مفي) كالجار أو كمنزير (قال في الهندي قال
لامرأته أنت على كلمته أو كالم أو كلم المنزير مثل من نيته فان نوى كذبا فهو كذب وان نوى التصريح فهو
ايلا وان نوى الطلاق فهو طلاق اه وظاهر كلام الشارح أنه يفي في هذا الطلاق البائن وان لم ينو (قوله
والمسئلة بها لها) المراد به أن يكون الحرام عنده طلاقا على ما يظهر من سياق كلامه واما كون وضع المسئلة أنت
على حرام فلا فاق ما يقتضيه حصة المساق هو أن تكون العبارة ههنا امرأتى على حرام اذ لا مساقع أن يقول
لاربعة نسوة أنت على حرام ولا يأتى صحة القولين المذكورين الا على ما قررناه أبو السعود عن عزى زاده وقه
ايته الى توفيق الشارح (قوله كما مر في الصريح) أي في باب الصريح وليس المراد أن الصريح يجري فيه هذا الحكم
فانه قال في الجرح بخلاف الصريح فانه لا يقع الا على واحدة فيما اذا قال امرأته طالق وله اكثر من واحدة (قوله
وقال الكمال الخ) عبارة كافي الامر وعندي أن ما في الفتاوى أشبه لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يتم كل
كسبة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله من طالق لان حلال الله يشمل على الاستقراق اه
فوضع كلام الكمال في قوله حلال الله الخ لا في أنت على حرام (قوله لكن في النهر) استدرك على ما في وجه
أن الخلاف في أنت على حرام (قوله فانه يتم) أي كل نساءه (قوله به) أي بما ذكر من كلام النهر من قول
الشارح قلت الخ (قوله يحصل التوفيق) أي بين كلام المصنفين قال انه يقع على الجميع يحصل على ما إذا حلال

واما قضاء فباله قهستاني (وتعليقه بابتة
ان نوى الطلاق ثلاث ان نواها ويخفى بأنه
طلاق بائن وان لم ينو) لظنية العرف ولذا
لا يخلص به الا الرجال ولو لم يكن له امرأة
أو حلفت به المرأة حلفت ان مينا كما لو كانت
أو بابت لا الى عدة ثم وجد الشرط لم تطلق
امرأته المزمومة به يفي لاصبر وستم مينا
فلا تلزم طلاقا ومثله أنت مفي في الحرام
أو حرمتم أو حرمتم نفسي عليك أو أنت على
كلمة جار أو كمنزير برزنية (ولو كان له) أربع
(نسوة) والله أعلم بهما (وقع على كل واحدة
منهن طلقة) بابتة (وقيل تطلق واحدة منهن
والله البيان) كما مر في الصريح
(وهو الاظهر) والاشبه ذكر الزيلعي
والبرازي وغيرهما وقال الأكمل لا تسلي
عندي الاول وفيه جزم صاحب البحر في نواها
وجهه في جوابه العناوى وأقره المسنف
في شرحه أن في النهر يجب أن يكون معنى
قول الزيلعي والمسئلة بها لها يفي الصريح
لا يقيده أنت على حرام بخلاف ما في المسئلة
كافي المستفاد بل يجب فيه أن لا يقع الا على
الخصاطبة اه قلت يفي بخلاف حلال الله
أو حلال المسلمين فانه يتم به يحصل التوفيق
عليه

حلال الله أو المسلمين ومن حال أنه يقع على المخاطبة فيما إذا قال أنت على حرام وليس المراد التوفيق بين القولين
الذين في المصنف فإن موضوعهما فيما إذا قال أمر أي على حرام فإن الإضافة تأتي للجنس واللهد والحاصل
أن الإضافة ثلاثة الأول حلال الله الخ وهذا ميم وعليه يخرج ما في التناوي وهو صريح كلام الكمال والمصنف
الثاني أنت على حرام وهو يخص مخاطبة الثالث أمر أي على حرام وفيها الخلاف قال أبو السعود والحاصل
أن اختلاف القولين إنما يقتضي على ما إذا أضاف التعريم إلى امرأة لا يعينها بأن قال أمر أي على حرام ولم يعين
وله نسوة لأنه قال مخاطبة المعينة ممن ولا أنه هم فقال نسائي على حرام إذ لو خاطب واحدة منهم لم يقع الاعلها
أه شربلاية لكن ما قلناه من الكمال يقتضي أن الخلاف جاري حلال الله أو المسلمين (قوله أنت مرة يقع
واحدة) لأنه إذا أتى بالكاف أو عمل بمقتضى إرادة التشبيه في القوة لافي العدد فيكون الطلاق واحدًا فصدا
إذا حدتها وأراد هذا المعنى وعلى قياس ما تقدم أنه إذا أتى العدد يقع ثلاث كما إذا قال بعدد ألف كما تقدم قيل
طلاق ضمير المدخول بها (قوله ناويتين) أي بقوله أنت على حرام (قوله وقع واحدة) لأن الكليات لا يصح فيها
إرادة التثنية لأن ما عدد محض أما إذا أتى الثلاث صحت فيه ويقع ما قبله المحل كما في الجرح عن الخاتمة (قوله
وبالثاني عينا ص) أي قضاء ودانية في غير المقتضى به ودانية فقط على المقتضى به أه حلي وفيه أن البائن لا يلحق
البائن إذا كان كناية (قوله به يقتضي) وقال أبو يوسف يقع ثلاث على كل واحدة أه حلي (قوله حنت بوطه كل)
قال في الهندية لو قال أنت على حرام يكون مواسم كل واحدة منها ويحنت بوطها أه وهذا غير المقتضى به وعلى
المقتضى به يقع على كل واحدة مطلقه بآية أه حلي (قوله والفرق لا يجني) هو أن في قوله أنت على حرام حرمتها
على نفسه وتحرمتها بغيره لكل منهما وفي قوله والله لا أقرب بك ما منع نفسه من قربانها ما جبهه فلا يحنت الأبوتهما
وقد صرح بهذا الفرق صاحب التبر في كتاب الإيمان عند قوله ومن حرمت ملكه لم يحرم حيث فرق بين قوله أكل
هذا الرقيق على حرام وبين واقعه لا أكل هذا الرقيق بأنه يصريحه الرقيق على نفسه حرمت أجزاءه أيضا وفي الثاني
انما منع نفسه من أكل الرقيق كانه فلا يحنت بالبعض أه حلي وفي البصران قوله والله لا أقرب بك ما صار أيلاما
يلزمه من حرمة الاسم وذلك لا يتحقق إلا بقربانها وأما قوله أنت على حرام فاما صار أيلاما باعتبار معناه
وهو إثبات التعريم وإثبات التعريم قد وجد في كل منهما فثبت الأيلام في كل واحدة (قوله أن نوى التكرار)
أي التاكيد (قوله اتحد) أي الأيلام واليمين فهو أيلام واحد ويمين واحدة كذا أقرب في المدة كفر كرامة واحدة
(قوله والا) أي أن لم يتوالت التكرار وهو صادق بصورتين بعدم نية شيء أصلا ونية التشديد والتلفظ حلي (قوله
فلا ييلام واحد) أن لم يقرب في مدته (قوله واليمين ثلاث) فيكون ثلاث كفارات بقربانها (قوله تعدد الأيلام واليمين)
اعلم أن الأيلام على أربعة أوجه أيلام واحد ويمين واحدة كقوله والله لا أقربك وأيلام واحد ويمين واحد
أمر أنه في مجلسين أو قال إذا جاء غدا فواقه لا أقربك وإذا جاء غدا فواقه لا أقربك وأيلام واحد ويمين واحد
مسئلة الخلاف إذا قال في مجلس واحد واقه لا أقربك واقه لا أقربك وأراد به التغليب فأيلام واحد واليمين ثلاث
عند الإمام وأبي يوسف حتى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بآيات واحدة وانقربها أوجب كفارتان وأيلام
ويمين واحدة وهو إذا قال لا أمر أنه قد دخلت هذين الدارين فواقه لا أقربك قد خلت أحدهما دخلتني أو
دخلتني واحدة فواقه لا أقربك فواقه لا أقربك فواقه لا أقربك فواقه لا أقربك فواقه لا أقربك فواقه لا أقربك
كذا في السراج الوهاج أه حلي واقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الخلع)

لما اشترك مع الأيلام في أن كلاهما قد يكون معصية وقد يكون جبا سوا إذا دخل عليه بشبهة المال آخره لأنه
بجيلة المقر من المركب أه بغيره قد مناهة أخرى أزل الأيلام (قوله هو لغة الإزالة) أي إزالة الشيء عن شيء
وفضله وغيره عنه كتحلل التراب والتعل (قوله واستعمل في إزالة الزوجية) منيعه يفيد أن هذا الاستعمال
لنوى لا كزما الشرع بعده قال الشريف الحوي يقال خالعت المرأة زوجها خلعاً اقتدت منه والخلعة بالضم
لغة فيه صيغ منها المفاعلة ملاحظة للإيسة كل الآخر كالنوب الملبوس قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس
لهن أه (قوله ولي غيره) الأنسب ولي غيرها (قوله إزالة ملك التكاح) اتفق الإزالة الجنس وقوله ملك التكاح فصل
أخرج به إزالة غيره وقوله بلفظ الخلع أخرج به إزالة التكاح بلفظ الطلاق وفي التهذيب الثاني عن شرح الطحاوي

فروع أنت على حرام ألف مرة يقع
واحدة مطلقا واحدة ثم قال أنت حرام ناويا
ثنتين وقع واحدة كثر مرتين ونوى بالاول
طسلا فابان في عينا ص قال ثلاث مرات
حلال الله على حرام أن فعلت كذا ووجد
الشرط وقع الثلاث قال إنما أنت على حرام
ونوى في احداهما ثلاثا ونوى في الأخرى واحدة
فكأنوى به يقتضي وعلمه في السبازية قال
أنه ما على حرام حنت بوطه كل ولو قال واقه
لا يجني وفي الجوهرة كثر واقه لا أقربك
ثلاثا في مجلس أن نوى التكرار اتحد والا
فلا ييلام واحد واليمين ثلاث وان تعدد
المجلس تعدد الأيلام واليمين
(باب الخلع)
هو لغة الإزالة واستعمل في إزالة الزوجية
بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البعد
(إزالة ملك التكاح)

لستة. اوقع بين الزوجين اختلاف أن يجمع أهل الرجل والمرأة ليصليا بينهما حين لم يسلما بغيره الطلاق
والخلع (قوله خرج به) أي بقوله ملك النكاح الخلع في النكاح القاسد فإنه لا ملك فيه شرعا اذ يحرم على كل
مخالطة الاخر ولا يجل اهما مني مما يجل لخصوص الزوجين فيكون الخلع باطلا ولا يلزم فيه شيء (قوله وبعد
البيونة) له ملك النكاح بعدها فلا يسلط المهر بجر (قوله والردة) فلا يلزم به شيء ولا يسلط المهر وفي البصر
من البرائة ويبقى له بعد الخلع ولاية الجبر على النكاح في الردة (قوله خرج به ما لو قال خلتك الخ) به علم أن هذا
النظم من الكليات (قوله غير مسقط الحقوق) من المهر والنفقة (قوله لعدم وقته) أي هذا اللفظ الذي هو في
العلاق وقوله عليه أي على قبوله اذ اشتراط القبول لما يلزم من البذل ولا بد هنا (قوله فانه خلع مسقط)
للحقوق المتعلقة بالزوجية (قوله ردته) لان المهر الذي بذمته مسقط بالخلع فيرجع بمقتضى لان الزوجين تقضي
بأمثاله افاذا خلع مسقط الوصف الذي في الذمة فيرجع بمقتضى وفي الجوى اختلاف فيما اذا كان البذل منه قتيلا
لا يصح والجهنونيون قالوا ان لم يكن المهر مقبوضا يجعل كأنه وقع على مهر هاسوى مقدار البذل المشر وطع على
الزوج وان كان مقبوضا جعل زيادة في مهرها اه والمراد بالبذل في كلام الشارع المهر كما في البصر عن الخاصية
(قوله بلفظ الخلع) متعلق بإزالة وفي القهستاني وألفاظه الخلع والمبارأة والتطليق والمباينة والبيع والشراء
كذا في التنقيح وأفاده المصنف بقوله أو ما في معناه (قوله لفظ المبارأة) بالمهر وصورة ان تبرئه من المهر مثلا
(قوله كما يجي) في قول المصنف وبسقط الخلع والمبارأة الخ (قوله وأفاد التعريف الخ) الافاد من قوله ازالة
ملك النكاح فان الملك في الرجعي باقي (قوله للشافعي) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم (قوله
بما يصلح مهر) لان ما صلح عوضا للمتعوم أولى أن يصلح عوضا لغير المتعوم فان البضع غيبه متعوم حالة الخروج
ومتعوم حالة الدخول وله ما منع الأب من خلع صغيرته على مالها واجازة تزويج ولده بماله وتغذ خلع المريضة من
لثنت وبار تزويج المريض بغير المثل من جميع ماله وفي القهستاني أن بدل الخلع واجب في الحال لكن التكفيل به
جائز الى معلوم ويجوز له وفي البصر ولو خلعها على ألف الى المصادق ابجل ولو قالت الى قدوم فلان أو مونه
رجب جلا ويجوز الرهن والكفالة بيد الخلع ويصح الخلع على نوبه ووصوف أو مكي أو موزون كالنكاح وكذا على
زراعة أرضها أو ركب دابة أو خدمتها على وجه لا يلزم منه خلوة بها أو خدمة أجنبي لان هذه تجوز مهورا
وبطل البذل فيه لو كان نوبا أو دارا كالنكاح ووجب عليها المهر اه (قوله بغير عكس كلي) يعني أن انعكاسها كلية
قضية كاذبة والصادق انعكاسها موجبة جارية قائلة بعض ما يابذل خلع جائز كونه مهرأفاده الجوى (قوله
وبطن غنيمها) ومثله ما في بطن جارية قال في التمر والفرق أن ما في البطن ليس مالا في الحال ل في المالك مكانه
تطبيق بالانفصال من البطن وأحد الموضعين هو الخلع يقبل التطبيق كذا الاثر على المال ولا يقبل
لنكاح التطليق فكذا العرض الآخر (قوله وبطل العكس انعكاسها) وهو منقول عن الاتفاق في غاية البيان
قال في البصر وأشار الى أن هذا الاصل لا يتكس كليا فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدلا في الخلع وذكر
في غاية البيان أنه مطرد منه كس لان الفرض من طرد الكل أن يكون مالا لا يتقوم ليس فيه جهالة مستترة وما
دون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال على الطرد الكل ولا على عكسه اه فصدق العكس
الكلية القائل ما صلح بدل خلع صلح مهر فان الخمسة من حيث وصفها بأنها مال متقوم لاجهالة فيه تصلح
مهر الا من حيث قدرها قال صاحب النهر ولا يخفى أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وتكون مطلق المال
المتقوم خالصة عن العكسية بصلح مهر ممنوع فلهذا منع الحقون انعكاسها كلية اه (قوله بشرطه
كالعلاق) في شرط أن تكون المرأة حرة لا مملوكة وأهلية الزوج (فرع) المتعلقة بطلانها صريح الطلاق مادامت
في العدة وتلحقها الكتابة أيضا اذا كانت في حكم المصريح نحو اعتدى واستبرأ رجلا أو العود (قوله
يقبول المال) أي قبول الزوجة وفيه أن المعلق عليه المدفع مثلا أو ما القبول فهو شرط ولذا قال في المنع شرط
قبول المال (قوله ولا يقتصر على الجماس) قال القهستاني ولا يقتصر على الجماس فلا يطل بقباعه عن الجماس
قبل القبول لكن يطل بقباعها ولا يوقف على ضررها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا اخذها فلها خيار
القبول في الجماس ويصح منه التعليق بالشروط نحو ان جئتني بأف فأت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو
اذا جاء غد فقد خالتك على كذا اه (قوله ويقتصر قبولها) يعني عنه قول المصنف الاتي ويقتصر

نخرج به الخلع في النكاح القاسد وبعد
البيونة والردة فانه لقوله كافي النحول
(المتوقف على قبولها) خرج ما لو قال
خلعتك أو بالطلاق فانه يقع باتفاقه مسقط
للحقوق لعدم وقته عليه بخلاف خالتك
بلفظ الامة اعلم أو اختلج بالامر ولم يسم
شيئا قبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت
قبضت البذل ردة ثانية (بلفظ الخلع)
خرج الطلاق على حال غير مسقط فخرج وزاد
قوله (أو ما في معناه) ليدخل لفظ المبارأة
فانه مسقط كما يجي ولفظ البيع والشراء
فانه كذلك كما صرح في المدعى خلافا
للثانية وأفاد التعريف صحة خلع المطلقة
رجعيا (ولا يابى من عند الحاجة) للثقة
بعدم الوفاق (بما يصلح مهر) بغير عكس كلي
لصحة الخلع بدون العشرة وانعكاسها
وبطن غنيمها ويجوز وصفه ما ذكره بقوله
شرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله
عين في جابيه) لانه تطبيق الخلع يقبل
المال (قوله لا يصح رجوعه) عنه (قوله قبولها)
ولا يصح شرط المبارأة ولا يقتصر على
الجماس أي بجلسه ويقتصر قبولها على
جلاس عليها

على المجلس (قوله وفي جانبها) صنف على قوله في جانبه منح (قوله معاوضة جمال) لأن المال من جانبها كذا في الدر المنثور (قوله صحيح ربه وما على قبوله) فإذا قلت اختلعت نفسي منك بكذا أو أخلعتني على كذا فرجعت منه قبل قبوله بطل الإيجاب فهستانى (قوله وصح شرط الخيار لها) أى شرط الزوج والخيار للمرأة ولو قال خلعتك أو طلقتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت جاز وبطل الخيار إن ردت وطلعت أن لم تزد ولم البدل وهذا عنده وأما عنده إذا لم يجز الخيار فوقع الطلاق ولم البدل فهستانى (قوله على المجلس) أى مجلس الإيجاب وفي البحر انخلع من جانبه يطل بقيامها لا بتمامه ومن جانبها يطل بقيام كل اه (قوله كالبيع) ومثله النكاح فإن القبول فيه لا بد من حصوله في مجلس العقد ولا يتوقف على قبول غائب (قوله عليها معناه) فلو قال لها اختلعتي نفسك ~~هـ~~ إذا لم تنته بالعريّة - حتى طالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يصح انخلع لأنه معاوضة كالبيع بخلاف الطلاق والعناق والتدبير لأنه إسقاط محض والإسقاط يصح مع الجهول كذا في المحيط (قوله وطرف العبد الخ) قال في النفاية وشريحهما فهستانى والعبد والأمة في العتق بمنزلة أى المراءى في انخلع فالمولى بمنزلة حتى أنه إذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى وإذا قال المولى بعث نفسك بكذا أيسر له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والإسقاط على المجلس اه (قوله والنسأه) صورته أن تقول المرأة اشتريت نفسي أو طلاق منك بألف منح (قوله أو طلاقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق في مال مسقط لهما وكأنه وهو خلاف العقد كإساق اه حلي (قوله أو أبارأك) من المباراة بالهزم لا خبر كذا في الدر المنثور وزك الهزم خطأ حوى ومثل ما ذكرنا إذا قال برئت من نكاحك بكذا كذا في صدر الشريعة (قوله وحكمه أن الواقع به) أى بانخلع ولو بلفظ البيع والمباراة اه بحر (قوله ولو بلا مال) قال في التهر لولو تحالفا ولم يذكر أم لا يصح انخلع في رواية عن محمد والاصح أنه يصح وبسقط المهر (قوله وبالطلاق الصريح على مال) ولو على برائه منه ولو زوجه بطريق الكفالة وانما ذكر الصريح نصا على التوهم فلو صدر بالكفاية كان كذلك وانما قيد بالمال احترازاً عن الإطلاق على التأخير فإنه رجعي لأنه ليس على وانما تأخر فيه المطالبة كما إذا قالت طلقني على أن أؤخر مالي عليك فطلقها فإن كان التأخير غاية معلومة صح التأخير وإن لم يكن لغاية معلومة لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كما في البرازية (قوله طلاق بائن) لقوله عليه الصلاة والسلام انخلع تطليقة بائنة وفي الشافعي أن نوى الزوج نكاحاً كان ثلاثاً أو نوى تبتين كانت واحدة بائنة اه (قوله وغيره الخ) قال في المنع والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال ينزعه انخلع في الأحكام إلا أن بدل انخلع إذا بطل بقى الطلاق بائناً وموضع الطلاق إذا بطل يقع رجعياً اه فراد الشارح بالفرق في الخلقى فرق آخر هو أن انخلع يسقط الحقوق والطلاق على مطلق لا يسقطها على المعتقد (قوله كإساقى) أى قريباً حيث قال المصنف والشارح وقع طلاق بائن في انخلع رجعي وغيره وقوعاً مجعاً بالعلان البدل وهو الخمرة كما مر (قوله وانخلع الخ) مثله المباراة كما يأتي (قوله من قرأت الطلاق) كذا كره لطلاق وسوألها وفي الدر المنثور ونسبة المال وإن لم يكن مستقوماً من القرائن اه (قوله لكن لو قضى) استدل بالعلوى قوله والواقع به طلاق بائن (قوله بكونه فصحا) هو مذهب ابن حنبل (قوله تذا) لا يبنى أن قضاء هذا الزمان ليس لهم إلا القضا بالصحيح من المذهب وهو كونه بائناً شرعياً لا بنية (قوله لم يصدق قضاء) أى وبصدق دينه لأن الله تعالى عالم بسر لكن لا يصح المرأة أن تقيم معه لأنها كالعاضى لا تعرف منه إلا الظاهر بحر (قوله في الصور الأربع) البيع والنسأه والطلاق والمباراة وانخلع (قوله فيما إذا وقع) أى انخلع بمعنى الإزالة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) أى قائم - ما صرح به فيه وصراحة الطلاق ظاهرة وصراحة البيع فيه معنى أن دلالة عليه قطعية لا تخلف عنه لأن البيع فيه زوال ملك العين فيلزم منه قطعاً زوال ملك التمتع أخافه المصنف الآن في ذكر الطلاق نظراً لأنه لا يكون كانخلع على إحدى الروايتين إلا عند ذكر المال فيه وعند عدم ذكره يكون رجعياً (قوله وفيه) أى في قوله لانهما كاتان (قوله إلى اشتراط التنية) يقوم مقام التنية هذا كره الطلاق كما في الثانية (قوله ههنا) أى فلفظ انخلع قال في البرازية تنية الطلاق في انخلع والمباراة شرط الصحة إلا أن المشايخ لم يثبتوا ما حوى في انخلع لنية الاستعمال ولأن الحالة الغالبة كون انخلع بعد هذا كره لطلاق فلو كانت المباراة أيضاً كذلك لاحتاج إلى التنية وإن كانت من الكتابات وإن لم تكن كذلك فتبقى للتنية مشروطة في المباراة وسائر الكتابات على الأصل اه (قوله لأنه يحكم الاستعمال) لعله في عرفه.

وفي جانبها معاوضة) على (صحيح رجوعها) قبل قبوله (و) صح (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام بحر (ويقتصر على المجلس) كالبيع فائدة بشرط في قبولها عليها بمضاء لأنه معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدبير لأنه إسقاط لا إسقاط يصح مع الجهول (وطرف العبد في العتاق على مال كطرفها في الطلاق و) انخلع (يكون بلفظ البيع والنسأه والطلاق والمباراة) كبت نفسك أو طلاقك أو طلاقك على كذا أو أبارأك أى فارقتك وقبلك المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو بلا مال (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن) وغيره فيما لو بطل البدل كإساقى (و) انخلع (وهو من الكتابات فيه تفرقة ما يفتى فيها) من قد اتن الطلاق لكن لو قضى بكونه فسحاً فله لا يخلع فيه وقبل لا (خلعه ما تم قال لم أؤبه الطلاق فإن ذكره لا يصدق) قضاء في الصور الأربع (والاصدق في) ما ذكره من بلاد (انخلع والمباراة) لانها كاتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق لأنه خلاف الظاهر وفيه إشارة إلى اشتراط التنية وهو شرط الرواية إلا أن المشايخ قالوا لا يشترط التنية ههنا لأنه يحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في التهستانى عن متفرقات طلاق المحيط

(قول المصنف وكرمه أخذني أن نذكر) لقوله تعالى وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج رآه يوم أحداهن
قطاراً خلافاً أخذوا منه شيئاً ولا نه أوحدهما بالفرقة فلا يزيد في إحصائها بأخذ المال زيلعي والحق أن الاختلاف في هذه
الحالة جرم قطع المهر المذكور لأنه لو أخذت في الحكم أي يحكم صحة النكاح وإن كان بسبب خيبت
وفي البحر من الدور المنشور أخرج ابن أبي عمير عن ابن زياد في آية النساء قال ثم رخص به فقال فإن ختم الأيقاع
سدوداً فله فلا جناح عليه ما فيها اقتدت به قال فثبت هذه قلت اه قال في المصباح نكحت المرأة من
زوجها فتشوزا من بابي تعدد وضرب عصته ونكح الرجل من امرأته تشوزاً بالوجهين تركها وضاعها من
(قوله ولو منه تشوزاً أيضاً) وذلك لأن قوة تعالي فلا تأخذوا منه شيئاً جل على ما إذا كان التشوز منه وقوله
تعالي فإن ختم الأيقاع سدوداً فلا جناح عليه ما فيها اقتدت به على ما إذا كان التشوز منها سواء كان منه
تشوزاً أيضاً أو لا غير أنه إن كان التشوز منهما كانت الأمة لا تشوز بمادة النحر وإن كان منها فقط فبذلك لا تهم
والآية الثانية نزلت في ثابت بن قيس وأمه وهو أول خلق وقع في الإسلام مسكناً قال الزهري وروى
الترمذي مسنداً إلى ثوبان قال قال صلى الله عليه وسلم أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام
عليها الرجعة الجنة غاية وروى أن جيلة كانت تحت ثابت بن قيس فغابت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال لا أعجب على نابت في دين ولا خلق ولكن أخشى الكفر في الإسلام لشدة بغض أبيه فقال عليه الصلاة
والسلام أتدري من عليه حديثه فقالت نعم وزيادة فقال أما الزيادة فلا اه شلي (قوله على الوجه) وجهه
الطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيها اقتدت به (قوله وصحح الشافعي كراهة الزيادة) أي تعريفاً كافياً والمراد بالمتقي
وهي رواية الأصل كما أن ما تقدم رواية الجامع الصغير (قول وتعبير المتقي الخ) عياناً ولا بأس به عند الحاجة
وبأخذ أكثر مما أعطاهما أن نكحت اه (قوله يفسد أنها تنزيمية) قال في البحر والمذكور في الأصل كراهة الزيادة
على ما أعطاهما ويخفى حمله على خلاف الأولى كما ينبغي حمل الحديث عليه أيضاً وهو قوله أما الزيادة فلا لأن
النص في الخراج مطلقاً فقيده بخبر الواحد لا يجوز لما عرف في الأصول اه (قوله عليه) أي على الخلع منع
والذي في البحر على القول وهي أولى (قوله شرط لزوم المال) فها إذا التزمته وسقوطه فيها إذا أبرأته منه
(قوله وأستحق) أي صار مستحقاً ولو من يده (قوله لأن الخلع لا يقبل الفسخ) أي بخلاف البيع إذا هلك في يده
البايع فانه يفسخ البيع لقبوله الفسخ (قوله خلهما وأطلقها) أي وهو مسلم كافٍ الملقى أما الملقى فالحال كورمال
عندهم (قوله ما ليس بمال) كالمهر بغير (قوله وقع طلاقاً بالخ) أما وقوع الطلاق فيها فلو جود الشرط
وهو القبول وأما الاقتراق باليمنية والرجعية فلأن العوض إذا بطل في الخلع بطل لعقله وهو كناية والواقع بها
بائن وإذا بطل في الطلاق بقى صريحه وهو يقتضي الرجعة أو السوء ومن العيب (قوله لبطالان البذل) وبسقط
المهر عنه في الخلع لأنه مسقط كما يأتي ولا يرجع بالمهر إذا دفعه بخلاف ما إذا منى حلالاً فظهر خلافه كما يفهم
عابده (قوله بجائنا) وزنه فمال عتي قال ابن فارس الجمان عطية الشيء بلائع وقال القاري هذا الشيء كالث
بجائنا أي بلا بدل (قوله يرجع بالمهر) إن أخذته والاسقط عنه وهذا عند الامام وعندهما يجب من ثل وسط
لأنه صار مغروراً من جهتها بنسبة المال اه على (قوله أي الحسية) والظاهر أنها لو أرادت ما في يدي ما أملكه
ولا ملك لها يكون المصنف كذا (قوله لعدم التسمية) أي تسمية الشيء بتسوية غارة بهر ثم إن كان المهر عليه
سقط وإن دفعه لا يرجع به بخلاف ما إذا قالت من مال فانه يرجع به (قوله وكذا عكسه) بان قال لها خالعتك
على ما في يدي ولا شيء في يدي فانه لا شيء أيضاً لا فرق بينهما بغير (قوله لكن الخ) لا وجه للاستدلال ولم يذكره
المصنف ولا شيعه (قوله فهي له عت أولاً) كالمهر بغير (قوله أشتري منه ابنة الصفة) كان جائزاً ولا خيار لها فأنما هو أولى بغير
(قوله من مال) أو من متاع أو على ما في يدي أو غني من محل مهر (قوله أو دراهم) أو ما يبرمكراً أو معرقاً أي
ولم يكن في يدها شيء أو مالو كان في يدها مال متقوم كان له قليلاً كان أو كثيراً في تسمية المال وأما في تسمية مهر
الدراهم فلا بد أن يكون في يدها جميع ما عت فلو كان في يدها درهم أو درهمان لمهما تملكه الثلاثة ويخفى
أن يكون قولها على ما في هذا البيت من النساء أو الخليل أو الخير كذا يلزم ثلاثة بغير (قوله واللاشيء عليها)
صادق بما إذا كان المهر عليه مطاأباً أو أبرأته منه قال في الجوهره ثم إذا وجب الرجوع بالمهر وكانت قد أبرأته
منه لم يرجع عليها شيء لأن عين ما يبتعته قد وصل إليه بالبراءة فلورجع عليها يرجع لأجل الهبة أي هبة فله من

(وكرمه) تعريفاً (أخذني) ويلحق به الإبراء
عالم عليه (أرشدني) نكحت لا ولو منه
تشوزاً أيضاً ولو كرهها أعطاها على الوجه
فصح أن لا تقرب به (قوله عليه فطلق
لا بأس به) فبذلك (الزنى) عليه فطلق
الزنى (المتقى) شرط لزوم المال
بلا مال (لأن الرضا شرط قبل الدعوى
وسقطه) (ولو كان به في يدها) قبل الدعوى
(أو استحق قبلها فقبل البذل) (فبذلك) (قوله
لو ملكها) (لأن الخلع لا يقبل الفسخ) (فبذلك)
أو طلقها بغير مال (وقد طلق) (بائن في الخلع
عالم ليس بمال) (وقد طلق) (بائن في الخلع
ويصح في غيره) (وقد طلق) (بائن في الخلع
البذل وهو الفسخ) (بائن في الخلع) (بائن في الخلع)
انحل فإذا هو بغير رجوع بالمهر (أي الخلع)
لا شيء له (كذلك) (كذلك) (كذلك) (كذلك)
(ولا شيء في يدها) (أدم التسمية) (كذلك) (كذلك)
لكن لو كان في يده جوهر تملكها قبلت فهي
له عت أولاً (أو لا شيء) (أو لا شيء) (أو لا شيء)
زادت من مال أو دراهم (أو لا شيء) (أو لا شيء)
الاولى (مهرها) (أو لا شيء) (أو لا شيء)
جوهر

منه الخاص له بالبراءة فهو لا يوجب على الواهب ضمانا به زياد قوله ولو في يد ها أقل (وان كان أكثر أخذ الجميع
منه قوله لم أن) هو صاحب النهر فانه قال لو سمعت دراهم فاذا في يد ها فانه لا يوجب له ضمانا به زياد قوله ولو في يد ها أقل (وان كان أكثر أخذ الجميع
الحق) (قوله والبيت) كذا المعنى على ما في عني من شيء وليس فيه شيء فلا يوجب شيء وان قالت من مال أو متاع
وجب رد المهران قبضت والا لا شيء عليها وكذا يقال في باقي الامثلة (قوله ويطن الجارية) قال في المحيط لو اختلفت
على ما في بطن جارتها أو غنمها أو قطيعها أصح وله ما في بطنها وان لم يمسك فلا شيء له ولو حدث بعدها في بطنها
فلم ير أملا ما في بطنها اسم الموجود للعالم ولو اختلفت على حمل جارتها أو ليس في بطنها حمل رد المهر لانها
غزته حيث أطمعته فبما له قيمة لان الحمل حال متقوم ولكن في وجوده احتمال ونزوم ويصح الخلع بموضع موهوم
بغلاف ما في البطن لانه قد يكون مالا وقد لا يكون كريح أو ما يحويه البطن (قوله اذا لم تدل لاق المدة) بأن
ولده لا كثر منها فاذا ولده لا قلها كان له وعبرة البصر أو على ما في بطن جارتها ولم تدل أقل من سنة أشهر كذا
في المجتبى وهو تفيد أنه لا يكون له الا اذا ولدت لا أقل من الاقل والظاهر أنه يستحب في الغنم أن تدل أقل من
مذتها وحسن (قوله وثمر الثمن) اشار به الى ما اذا ذكرت مالا الا أنه ليس بوجوده في الحال كما أنه أشار بالخلع على
ما في نحو البيت الى احتمال أن يكون مالا وان لا يكون مالا كذا في الهندية (قوله فذكر اليد مثال) أي في كلام
غير المصنف أما هو فمقتصر عليها (قوله قال وقيد في الخلاصة الخ) أي قيد عدم الزامها بشيء في المسائل
المذكورة بعدم العلم الا في حذف عدم ثم ان عبارة الخلاصة كعبارة البصر عن المحيط فاصرة على صورة بين
وظاهر الشرح أن هذا الحكم في جميع ما ذكر قلعه أخذه طريق القياس وعبارة البصر عن المحيط لو خالها
بما لها عليه من المهر ثم تبين أنه لم يبق عليه شيء من المهر زماما رد المهر لانه أطلقها بطمع مانع عليه فلا يقع
عليه مجازا فان علم الزوج أنه لا مهر لها وان لا متاع في البيت في مسئلة على ما في البيت من متاع لا يزومها شيء
لانها لم تطمعه فلم يصر مفرورا اه (قوله خالعت على عبد آبق لها) قيد بانطلق لان بيع الآبق لا يصح
لان معنى البيع على المضايقة فالعجز عن التسليم يقضي الى المنازعة فيه ولا كذلك اه او قوله لها ليس بقيد
فاذا اختلفت على عبد الغريم وعلمنا بقبضته وان سلمته فيما بصر (قوله على راءت من ضمانه) تعني ان لم يقبضه
فلا شيء عليها (قوله لم تبأ) لانه مقدم معوضة فيقتضي سلامة العرض بصر وقيد بالبراءة من ضمانه لان البراءة
من عبه صحيحة بصر (قوله لانه لا يطل بالشرط القاسد) تعليل لما استفيد من المقام أن انطاع جميع ومن
الشرط القاسد لو خالها على أن يمسك الولد عنده فان الخلع صحيح والشرط باطل واختلفت على أن يكون
صدوقها الولد ها ولا جنبي كذا في البصر (قوله طلق في ثلاثا بالآلف) قيد بقوله ثلاثا لانها لو قالت طلقتي واحدة
بآلف فقال أنت طالق ثلاثا فان اقتصر ولم يذكر المال طلقت ثلاثا بغير شيء في قول الامام وقال صاحباه
تقع واحدة بآلف وثلاث بغير شيء بصر (قوله فطلقها واحدة) مثلهما الثلاثان شلبي ولو طلقها ثلاثا كان له جميع
الآلف سواء كانت باللفظ واحدة أو متفرقة بعد أن تكون في مجلس واحد بصر (قوله وان طلقها في مجلسه) اشترط بمجلسه لانها
بثلاثة لان الباء تعصب الاعراض وهو ينقسم على المعوض (قوله ان طلقها في مجلسه) اشترط بمجلسه لانها
المبتدئة بخلاف ما اذا بدأه ففقال خالعتك على آلف فانه يستبرئ القول بمجلسها لا بمجلسه حتى لو ذهب من
المجلس ثم قبلت في مجلسها ذلك صح قبولها كذا في الجوهر (قوله لو كان طلقها اثنين) أي قبل الواحدة
التي أوقعها والمثلية بها لها (قوله فله كل الآلف) لانها التزمت المال بايقاع البيونة الغليظة وقد تم ذلك
بايقاع الثالثة كذا في المبسوط والنهاية وينبغي أن لا يفرق فيها بين الباء وعلى لان المظور اليه حصول المقصود
لا لفظ اه بصر (قوله لان على الشرط) أي والمشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط لان الشرط هو الامة
والامة هو الكل دون البعض فلما لم يوجد الكل لم يوجد الشرط فتقع طلقه رجعية لانه صريح خال عن
العوض وان طلقها ثلاثا متفرقات في مجلس واحد لم يمسكها الآلف وفي ثلاث مجلس لا يستوجب شيئا عنده
واستوجب الثلث عندهما (قوله وقال كالباء) فالحكم فيها عندهما كالاولى (قوله لا يبطل الآلف) وهي لما
أوقعت واحدة زيد دفع الثلث من الآلف ففان مقصوده فلم يقع شيء اذ لو وقعت واحدة لتضر الزوج وهو غير
جائز فاده الشلبي (قوله في بعضها اول) فيه أنه قد يكون له اغرض صحيح في تخصيص الثلاث كان نقصه عدم
العود اليه أصلا أو رد شفاعه الغير اذا ضاع بعود العصاة ولا يتم الا بالثلاث (قوله فقبلت في مجلسها) فرض

(أو ثلاثة دراهم) في الثانية ولو في يد ها
أقل كملها ولو سمعت دراهم فبأن ذناير لم أنه
(والبيت والمسدوق ويطن الجارية)
اذا لم تدل لاق المدة (و) بطن (الغنم) وغير
الشجر كالباء فذكر اليد مثال كذا في البصر
قال وقيد في الخلاصة وقيد بها بعد العلم
فقال لو علم أنه لا متاع في البيت أو لا مهر
اها عليه في خلاصها بصر (قوله وان طلقه
لم تطمعه فلم يصر مفرورا) ولو طلقه
م المهر ثم تذكر عدمه رد المهر (خالعت على
عبد آبق لها على راءت من ضمانه لم تبأ)
وعلمنا بقبضته ان قدردت والا فقبضته لانه
لا يطل بالشرط القاسد كالسكاح (فان
طلق في ثلاثا بآلف أو على آلف فطلقها واحدة
وقع في الأول بآلف بثلاثة) أي بثلاث الآلف
ان طلقها في مجلسه والافه فافزع وفي
الغاية (لو كان طلقها اثنين فله كل الآلف
وفي الثانية رجعية مجازا) لان على الشرط
وقال كالباء (قال اها طلق نفسها واحدة
بآلف أو على آلف فطلقت نفسها لا يبطل
لم يقع شيء) لانه لم يرض بالبيونة الا ببطل
الآلف بخلاف ما يرضها بها بالباء
ففي بعضها اول (وقوله لانه آلف طالق آلف
أو على آلف فقبلت في مجلسها)

المسئلة في غير المعلق والمضاف اما المعلق كان قال ان دخلت الدار فقد خلعتك على ألف قال قبول انما يعتبر بعد دخول الدار وكذا المضاف كان قال خلعتك في غد على ألف يعتبر القبول بهدعي الغدا فادع صاحب البصر (قوله ان لم تكن مكرهه) اما اذا اكرهها الزوج على القبول قطلن بلا مال (قوله كما ترى) أي في قول المستنف اكرهها عليه تطلق بلا مال (قوله ولا سفيهه) قال في الوهبانية ونسرها للشرع بل لا ي

ولو خالفت بالمال غير رشيدة • يجوز ولم يلزم ولو بعد يظهر

صورتها بلغت مفسدة لما لها فاختلعت من زوجها اجمال وقع الطلاق لعلقه بقبولها ولا يلزم المال وان صارت بعده مصطبة لانها التزمت المال بدون مال ومنفعة ظاهرة لها فكان النظر لها ان تجعل كالصغيرة في هذا الحكم لا كالريضة ولذا عاك الزوج رجعها ان طلقها بلفظه على المال لان وقع بلفظ الخلع لانه باس بدون مال اه (قوله كما يبيى) أي في قول المصنف خلع المريضة يعتبر من النكاح وانما قال المصنف لزم الاثم ولم يقل وبانت لعله مما تقدم (قوله لانه تفويض) أي في صورة الباء وقوله أو تعلق أي في صورة على فاه الحاي (قوله فقبلنا طلقنا بغير شيء) وذلك للجهالة اذ كل من قوله احدا كما هو الاخرى صادف بكل منهما فكان كل منهما محققا لان يكون البذل في حقها ألف درهم أو مائة دينار أو ما ان قال أنت طالق عاتة دينار أو الأخرى بألف درهم فقبلنا في المجلس فانه يلزم كل منهما ما مسمى من غير شك وكان ينبغي أن يلزمه في صورة الجهالة رد ما أخذاه كما يعلم من كلام النهر في شرح قول المصنف بمال معلوم فأداه أو البعد (قوله أنت طالق وعليك ألف الخ) منتهى اذا طالت طلقني ولك ألف ففعل أو قال العبد أعتقني ولك ألف فأجاب السيد فأداه الجوى (قوله جله ثمانية) أي من مائة أو خبر الواد فيها يحتمل أن تكون له طيف عملاقة بتمت أو لا تقطع لان التصديق أن الجله الأولى خبرية لا انشائية والطلاق يقع بالتطبيق الثابت ضرورة فتح على أن عطف الخبر على الانشاء ليس ممنوعا مطلقا بل انما هو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما نحن فيه نهر ولا حاجة الى ذلك اذا المحققون على جواز عطف الخبر على الانشاء ومنه حسنا الله ونعم الوكيل كما نزهه السيد وغيره جوى ويحتمل أن تكون للاستئناف ويكون عدة ثمة • اتفقوا على أن الواد بمعنى الباء وهو المأوضه في قوله اصل هذا الطعام ولك درهم لان المأوضه في الاجارة أصلية واتفقوا على تعيين المصنف في قول رب المال له ضارب خذه واعلى به في البر ولا تقيد المضاربة ولو فوى واتفقوا على اجتماع الآخرين في أنت طالق وأنت مريضة أو معلقة لانه لا مانع من كل منهما ولا معنى فيعتز الطلاق قضاء ويتعلق ديانة ان أراداه في البصر (قوله وقالان قلاص) أي وان لم يبق بلا يقع شيء جوى (قوله عملا بان الواو لفعال) فكانت قال أنت طالق في حال وجوب الاثم على عليك أولك على ولم يمتحق ذلك الا بالقول به يلزم المال جوى (قوله فالتقول له بينه) فلا تطلق جوى (قوله وكذا لو قال العبد الخ) التشبيه في المسئلة في أفاده الجوى (قوله عين من جانيه) فلا قرار به لا يكون اقرارا بالشرط وهو القبول لصحة بدونه فتم الميزن لا قبول فلا يكون الاقرار بالميزن اقرارا بالشرط الختمت فصار القول قوله اه جوى (قوله فاقراؤه اقرارا بالقول) لانه لا يثبت الا به فلا قرار به اقرارا بالميزن الا به جوى وعلمه في الهندية أن القبول شرطه (قوله ولو برهنا) أي في جميع الصور السابقة أخذ من التعديل (قوله أخذنا بيننا) وجهه أن يثبت قامت على الاثبات ويثبت على النفي جوى (قوله يقع الطلاق باقراره) أي لانه أقتر بالطلاق ثم ادعى البذل وهي تنكره فكان القول لها جوى (قوله والدعوى في المال بجائها) أي ان أثبتت الزوج لزمها المال والا لا والقول لها يبينها النفعان وهذا هو المختار في كتاب الدعوى (قوله فيكون القول لها) أي عند عدم المينة (قوله كغما كان) كذا وقع في البحر ولم يظهر لي وجه هذا التعميم ولعل وجهه سواء ادعت القيسر أو لا أو ادعت أن الخلع عليها فقط أو عليها مع ضررتم أو بجمال أو بغيره فلتراجع البرازية (قوله أنكرا الخلع) لا حاجة اليه لانه غير قول المصنف وعكسه لا (قوله أو ادعى شرطا أو استثناء) أي وكذا (قوله أو ان ما قبضه الخ) أي لو كان مع دواء الاستثناء متلاقضا شيئا أو ادعى أنه حق له عليها وقالت بل لبدل الخلع فاقول له لانه أنكرو وجوب البذل عليه أو أنزل له عليها ما لا واحد الاماين والمرأة مئة أن له علم اما لا آخر فيكون القول قوله بخلاف ما اذا لم يدع الاستثناء لانه يدعى عليها ببدل الخلع وهي تنكر فالتقول لها اه بجر والاولى التعبير بالواو لان أو تفيد انهما مسألة مستقلة لا ارتباطا بينهما فالتقول لها (قوله أو استثناء في الطوع والكراه) أي في القبول وأما ايقاع الخلع باكره فصحيح كما يأتي (قوله فالتقول لها) ثم ان كان

لزم ان لم تكن مكرهه كما ترى ولا سفيهه
ولا سفيهه كما يبيى (الاتف) لانه تفويض
أونما في وفي البصر من التا تاريخية قال
لا سفيهه احدا كما طالق بألف درهم
والاخرى بما نادى تاريخية بل خلقنا بغير شيء
(أنت طالق وعليك ألف أو أنت طالق
وعليك ألف طالق رعتي مجانا) وان لم
يقبل لان قوله وعليك ألف عملا بان الواو
وقال ان قلاص مع ولزم المال عملا بان الواو
المال وفي المأوضه وبه ولهم ما يفتي (قال
طقتك أو من على ألف فتمت قبلي وقالت
قبلت فالتقول له بينه بخلاف قوله بعتك
طالقتك أو من على ألف فتمت قبلي وقالت
قبلت فالتقول لها) وكذا لو قال له بعتك
كذلك (قوله لغيره) بعت منك هذا الجوى
بالباء من لم يقبل وقال المشتري قبلت
فان القول للمشتري والفرق أن الطلاق
بمال عين من جانيه وهي تدعى كمنه وهو
ينكر ما البيع فاقراؤه اقرارا بقبول
فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا أو مال
بينهما تاريخية (ولو ادعى الخلع على مال
وهي تنكر يقع الطلاق) باقراره (والدعوى
في المال بجائها) فيكون القول لها انهما
تنكر (وعكسه لا) يقع كغما كان بترقية
• فروع • أنكر الخلع أو ادعى شرطا
أو استثناء أو أن ما قبضه من دين أو اختلعا
في الطوع والكراه فالتقول له ولو قالت كان
بغير بدل فالتقول لها

المراد أنهم ما سكت عنه فالمراسق وان كان المراد التصريح بغيره فلا شيء ولو اختلفا في مقدار البديل فالقول قولها عندنا ولو دعت بديل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجهة أخرى أفق الامام ظهر الدين أن القول قوله وقيل لها إنها المملوكة بجر (قوله وادى الخلع) أي عليها كما في البصر (قوله فالقول لها في المهر الخ) وجهه أن المهر كان ثابته عليه قبله فدعوا سقوطه غير مقبولة ونفقة العدة ليست بواجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو يشكر فكان القول له وهو مشكل فانما انتفع على سبب استحقاقها لأن الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط بجر (قوله على مسيما) فإذا كانت قيمته ثلاثين ومهر أحدها مائتان ومهر الأخرى مائة ثم عشرين من مهرها مائتان وعشرة من مهرها مائة ولا يقسم بينهما مائتا خمسة ومائة إذا كان العبد لا جنبي أوله ما والمهران متفاوتان أما إذا كان بينهما مائة مائة والمهران متساويان فيكون العبد بديل الخلع (قوله ويسقط الخلع) لا فرق بين أن يذكره بلفظ خلعتك أو خلعتك حيث ذكر العوض أم إذا لم يذكره فيبين ما فرق من وجهين الأول أن خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خلعتك الثاني لإبراء في الأول دون الثاني ومحل السقوط إذا خطبها به أمالوا له ما مع أجنبي على مال فانه لا يسقط المهر لانه لا ولاية لأجنبي في إسقاط حقها بجر وظاهر إطلاقهم بفسد إسقاطه لكل شيء وإن ذكر البديل ولو كان غير مال كالتبر فيسقط المهر زيادة على البديل (قوله في نكاح صحيح) ذكره ما زبد التبيين والافتقار خرج القاسم أول الباب بقوله ملك النكاح (قوله كما اعتقده العمادى وغيره) وهو صاحب المعنى وقال فاضى خان أنهم لا يوجبون البراءة عن المهر إلا بذكره اتفاقا وهو الصحيح كذا في البصر فهم أقولان معجمان (قوله أي الإبراء من الجانبين) بأن تقول المرأة بارتضى على كذا فقال بارأيتك أو قال الزوج ذلك وقالت قبلت أبو السعود عن شرح المنظومة وفي البصر عن شرح الوفاة هي أن يقول الزوج برئت من نكاحك اه وجهه أن التبر غير مسقط فانه قال بعد قول المصنف وأبارأها فبذلك لانه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق ويبقى أن لا يسقط به شيء اه وأقره الجوى وما في البصر أولى لانه من وقد علمت أن مراد الشارح من الإبراء من الجانبين ما يبرأ من أحدهما والقبول من الآخر (قوله كل حق الخ) كالمهر والتمتع في التي لم يسم إلهما مهر أو النفقة المأخوذة المفروضة بجهنمى فان قلت كيف كانت المتعة كالمهر في السقوط بالخلع أو المبادأة مع أن المتعة لم تكن واجبة قبل الخلع بل بعده فالتباس عدم سقوطها كنفقة العدة قلت ينبغي أن يحمل كلامه على ما إذا كان الخلع أو المبادأة قبل الوطء لأن المتعة حيث تجب لها عوضا من المهر فتأخذ حكمه وهو السقوط بالخلع أو المبادأة اه أبو السعود مختصرا (قوله ثابت وقتها) خرج بذلك نفقة العدة والسكنى فلا تنفع البراءة منها ثم انه روي هذا التقييد من الشارح وأوجب الاستثناء عن قول المصنف لا نفقة العدة الخ قالوا لا يبقى إبقاء المصنف على عمومه ليصح استثناءه (قوله اكل منهما على الآخر) فلا تطالب به مهر ولا نفقة مأخوذة مفروضة ولا يطالب به نفقة جهلها من مدة مستقبلة ولم يخص من ذمها ولا يطالب أيضا بمهر سله وخلع قبل الدخول ملق وشرحه للمؤلف وفروع مسائل البديل في التبر (قوله بما يتعلق بذلك النكاح) خرج ما يتعلق بالنكاح أصلا كما إذا كان عليه أو عليها دين وروي عن الامام البراءة عن سائر الديون كذا في فسخ القديروا خرج باسم الإشارة ما ذكره بقوله حتى الخ (قوله ومثله المتعة) أي مثل المهر المتعة في أنه يسقط وجوبها أو استحقاقها إذا كانت متعة ذلك النكاح لا متعة نكاح قبله (قوله صحيح) والقياس أن لا يصح الإبراء العاتم (قوله لا اختصاص البراءة الخ) قال في البصر كأنه لما وقع أي الإبراء العلم في ضمن الخلع يخصص بها من حقوق النكاح (قوله وسكنائها) من عطف الخاص لأن النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والالتحاق أن يقول بعد قول المصنف لا نفقة العدة إلا إذا اتص عليها أو أمالها السكنى فلا تسقط ولو نص عليها فيجعل السكنى فرعاً مستقلاً لا أن عبارة لا تخلو عن فلاقة (قوله فتسقط النفقة) بخلاف ما لو أبرأت زوجها من النفقة في المستقبل فانه لا يصح ولو اختلفت على كل شيء يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم يذكر المصنف العتاق ونفقة العدة تنبت البراءة عنهما لأن المهر ثابت قبل الخلع وبعده تنبت نفقتها كذا في البصر (قوله لا نكاح الشرع) قال تعالى لا تخبروهن من بيوتهن أي وحق الشرع لا يملك العبد إسقاطه (قوله إلا إذا أبرأتها من مائة السكنى) بأن التزمها أي التزمت دفع اجرة البيت وقالت الصكرى بيتا واعتد فيه أو كانت ساكنة ملكها مع شروط طاقى العقد لانه خالص حقها في فرق بين السكنى وموتها فلو سكنى فيسقط بالتبصيص

أدعت المهر ونفقة العدة وأنه طلبها
وادى الخلع ولا ينفقها القول لها في المهر
في النفقة خلع أمر آتية على عبد قسمت
قيمتها على مسيما خلعتك على جدي
وقفت على قبوله ولم يجب شيء بجر (ويسقط
الخلع) في نكاح صحيح ولو يلفظ بيع وشراء
كما اعتد العمدى وغيره (والمبادأة) أي
الإبراء من الجانبين (كل حق) ثابت وقتها
(القبول) على الآخر (النفقة العدة) وسكنائها
النكاح) حق لو أبرأتها من نكاحها أو ما يجر آخر
فاختلفت منه على مهرها برئ من الثاني
لا لأول ومثله المتعة بزيادة وفيها اختلاف
على أن التبر على كل شيء صاحب ثم ادعى
أنه سكنى من الطعن مع لا اختصاص البراءة
بجهنمى النكاح (النفقة العدة) وسكنائها
فلا يقطعان (الأذا نكح عليها) قد سقط
النفقة لا السكنى لا سكنى لا ما حق الشرع
الا إذا أبرأتها من مائة السكنى فيسقط

عليها بخلاف السكنى حيث لا تنقط ولو بالتصغير أو بالسود ونحوه في الشاي (قوله وهو) أي استثناء نفقة
 العدة والسكنى (قوله مستثنى منه بما ذكرنا) يعني قوله ثابت وقتهما بعد قول المصنف كل حق وقد علمت ما فيه
 (قوله وقيل الطلاق الخ) هو قولهما وهو الصحيح من روايتين عن الإمام الثانية (قوله والمعتد لا) وهو قول
 الأكثر وظاهر الرواية عنه وعليه الفتوى نهر (قوله ولا يبرأ بآراء الله) والعرف يقتضي البراءة قال العلامة
 المقدسي "يقع في عصرنا أن الرجل يطلب البراءة من المرأة فتقول أبرأ الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بصحتها
 لتعرفهم ذلك لأنه الاستقاطعي" (قوله شرط البراءة) أي في الخلع (قوله من نفقة الولد) قال في البحر هي مؤنة
 رضاعه اهـ (قوله وفيه عن المتقي وغيره) نزول الخاتمة بحمل الكلام السابق على غير الرضيع (قوله وترضعه
 حولين) إلى غامها وان كان الباقي منها وقت الخلع يسيرا فأن القرينة حيث كان رضعا والدة على أن المراد
 بالنفقة النفقة مدة الرضاع (قوله بخلاف التطعيم) أي فإنه ان لم يوقتا لا يلزم البدل لكن الخلع صحيح لوجود
 الصيغة مع القبول (قوله ولو تزوجها) أي وقد خالها على نفقة العدة أو الولد نهر (قوله أو هربت) أي من نفقة
 الولد وقد خالها عليها ويحتمل أن المراد نزلت حتى سقطت نفقة العدة وقد خالها عليها وإلى الأول أشار
 في النهر وإلى الثاني أشار صاحب البحر (قوله رجع) أو رجعت وورثته فيما إذا مات وقد خالها على نفقة الولد
 ونفقة العدة (قوله إذا اشترطت براءتها) ومثله إذا اشترط براءتها كما إذا قال خالته على أن يرى من نفقة الولد
 إلى ستين فإن مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك كما في البحر عن الثانية وهذا بخلاف ما لو استأجر الظئر
 للارضاع منه بكذا على أنه ان مات قبلها فلا رجوع على غيرها من نفقة العدة خلاصة (قوله ولها مطالبة بكسوة
 الصبي) أي ولو اختلفت على أن تمسكه عندها منح (قوله إذا اختلفت عليها) أي فيصنع ولو كانت مجهولة
 بحر (قوله كالظئر) أي كما يصح اجارة الظئر بكسوتها وان جهلت كذا يفاد من المنع وفي الحلبي أي كما يصح
 الاختلاع على أجرة الظئر (قوله مثلا) أو عشر سنين وبه عرفت في النهر والهندية (قوله يجبر عليها) وما شرط عليها
 دين هندية (قوله لا الغلام) أي لا يصح هذا الشرط في الغلام لأنه يحتاج إلى معرفة آداب الرجال والتخلق
 بأخلاقهم فإذا طال مكثه مع الأم يتحق بأخلاق الفساد في ذلك من الفساد ما لا يحق هندية ولم ينو هاهنا
 عندها إلى استثنائه ويرجع نفقة ما زاد (قوله وان اتفق على تركه) أي بعد تزوج الأم (قوله لأنه حتى الولد)
 أي لأن أخذ الأب الولد حتى الولد لأنه يتضمن الحضانة وهي حقه أي فليس له أن يستقله وقيل حق الأم وسبب أن
 ن شاء الله تعالى (قوله وينظر إلى مثل أمها) أي مثل نفقة أمها كما إذا اختلفت على تركه عندها قال
 في البحر بحثا لو قصرت في الاتفاق عليه له أن يرجع عليه بقيمة النفقة ويتفق هو عليه تفسر الله وفي الهندية
 اختلفت من زوجها على نفقة ولده منها عاشوا قال الإمام رضي الله تعالى عنه عليها أن تزود المهر الذي
 قبضت (قوله طاعت في الادمج) أي باتا وقيل لا تطلق قهنتا (قوله كما لو قبلت هي) ظاهرها أن الخلاف
 يجري في الطلاق عند قبوله وليس كذلك فإن صاحب البحر تمل الاتفاق على وقوعه (قوله وهي عمرة) أي
 نسل أن النكاح جالب للمهر والخلع سالبه حلبي وغيره لم يرد قبولها لا يعتبر ولا تطلق كباقي (قوله ولم يلزم
 المال) الأب والصغيرة قهنتا (قوله لأنه تبرع) أي من الأب وتبرع من مال الصغير لا يجوز وكذا لو قبلت
 فإنه تبرع منها وهي صغيرة (قوله وكذا الكبيرة الخ) قال في الهندية خالغ ابنته الكبيرة على صداقها باذن أجاز
 عليها ولو بلاذن ولم تجز فإن لم يضمن الأب المهر لا يجوز ولا يقع وان أجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع
 فإذا بلغ الخبر إليها فأجازت فعليه ما ورئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه به وها هو الزوج يرجع على الأب بحكم
 الضمان كذا في جيز المكرردري (قوله ولا يصح من الأم) فلا يقع الطلاق فيه على الصحيح بحر (قوله ما لم تلزم
 البدل) بأن تنصف البدل إلى مال نفسها أو تضعه جوى عن البرازية (قوله ولا على صغير أصلا) أي سواء كان بال
 يدفعه الأب أو يأخذ وسواء كان الخالغ عنه أمه أو أباه ولا يتوقف على اجازة ثانية وفي الهندية خالغ السكران
 والمكرمه جاز عندنا وخالع الصبي باطل والمعتوه والمفق عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك اهـ وفي البحر
 ذهب الإمام مالك إذا علم الأب أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يضمن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح
 فان قضى به فاض نفق قضاؤه ونحوه وفي القهستاني عن جامع الفصولين وفي المضاح عن الثانية أن عدم سقوط
 المهر فيما إذا خلع الأب صغيرة على مهرها مقيد بالعدم يعلم الأب أن الخلع خير لها أم إذا علم ذلك بأن كانت

وهو مستثنى عنه بما ذكرنا من نفقة
 والسكنى لم يجبا وتسايل بعدهما
 (وقيل الطلاق على ملل) سقط لهما
 (كأن الخلع والمعتد لا) ذكره البرازي ولا يبرأ
 بآراء الله ذكره الهندسي (شرط البراءة من
 نفقة الولدان وقتا) وقتا كسنة (صحيح وزم
 والاولا) بحر وفيه من المتقي وغيره لو كان
 الولد رضيعا صحيح وان لم يوقتا وترضعه
 حولين بخلاف التطعيم (قوله رجع) أي
 أو رجعت وورثته فيما إذا مات وقد خالها
 على نفقة الولد ونفقة العدة (قوله إذا
 اشترطت براءتها) ومثله إذا اشترط براءتها
 كما إذا قال خالته على أن يرى من نفقة الولد
 إلى ستين فإن مات الولد قبلها فلا رجوع
 على غيرها من نفقة العدة خلاصة (قوله
 ولها مطالبة بكسوة الصبي) أي ولو اختلفت
 على أن تمسكه عندها منح (قوله إذا
 اختلفت عليها) أي فيصنع ولو كانت
 مجهولة بحر (قوله كالظئر) أي كما يصح
 اجارة الظئر بكسوتها وان جهلت كذا يفاد
 من المنع وفي الحلبي أي كما يصح الاختلاع
 على أجرة الظئر (قوله مثلا) أو عشر سنين
 وبه عرفت في النهر والهندية (قوله يجبر
 عليها) وما شرط عليها دين هندية (قوله
 لا الغلام) أي لا يصح هذا الشرط في
 الغلام لأنه يحتاج إلى معرفة آداب الرجال
 والتخلق بأخلاقهم فإذا طال مكثه مع
 الأم يتحق بأخلاق الفساد في ذلك من
 الفساد ما لا يحق هندية ولم ينو هاهنا
 عندها إلى استثنائه ويرجع نفقة ما زاد
 (قوله وان اتفق على تركه) أي بعد تزوج
 الأم (قوله لأنه حتى الولد) أي لأن أخذ
 الأب الولد حتى الولد لأنه يتضمن
 الحضانة وهي حقه أي فليس له أن يستقله
 وقيل حق الأم وسبب أن ن شاء الله تعالى
 (قوله وينظر إلى مثل أمها) أي مثل نفقة
 أمها كما إذا اختلفت على تركه عندها قال
 في البحر بحثا لو قصرت في الاتفاق عليه
 له أن يرجع عليه بقيمة النفقة ويتفق هو
 عليه تفسر الله وفي الهندية اختلفت من
 زوجها على نفقة ولده منها عاشوا قال
 الإمام رضي الله تعالى عنه عليها أن تزود
 المهر الذي قبضت (قوله طاعت في الادمج)
 أي باتا وقيل لا تطلق قهنتا (قوله كما
 لو قبلت هي) ظاهرها أن الخلاف يجري في
 الطلاق عند قبوله وليس كذلك فإن
 صاحب البحر تمل الاتفاق على وقوعه (قوله
 وهي عمرة) أي نسل أن النكاح جالب للمهر
 والخلع سالبه حلبي وغيره لم يرد قبولها
 لا يعتبر ولا تطلق كباقي (قوله ولم يلزم
 المال) الأب والصغيرة قهنتا (قوله لأنه
 تبرع) أي من الأب وتبرع من مال الصغير لا
 يجوز وكذا لو قبلت فإنه تبرع منها وهي
 صغيرة (قوله وكذا الكبيرة الخ) قال في
 الهندية خالغ ابنته الكبيرة على صداقها
 باذن أجاز عليها ولو بلاذن ولم تجز فإن
 لم يضمن الأب المهر لا يجوز ولا يقع وان
 أجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن
 وقع فإذا بلغ الخبر إليها فأجازت فعليه
 ما ورئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه به
 وها هو الزوج يرجع على الأب بحكم الضمان
 كذا في جيز المكرردري (قوله ولا يصح من
 الأم) فلا يقع الطلاق فيه على الصحيح
 بحر (قوله ما لم تلزم البدل) بأن تنصف
 البدل إلى مال نفسها أو تضعه جوى عن
 البرازية (قوله ولا على صغير أصلا) أي
 سواء كان بال يدفعه الأب أو يأخذ
 وسواء كان الخالغ عنه أمه أو أباه ولا
 يتوقف على اجازة ثانية وفي الهندية
 خالغ السكران والمكرمه جاز عندنا وخالع
 الصبي باطل والمعتوه والمفق عليه من مرض
 بمنزلة الصبي في ذلك اهـ وفي البحر ذهب
 الإمام مالك إذا علم الأب أن الخلع خير
 لها بأن كان الزوج لا يضمن عشرتها فالخلع
 على صداقها صحيح فان قضى به فاض نفق
 قضاؤه ونحوه وفي القهستاني عن جامع
 الفصولين وفي المضاح عن الثانية أن عدم
 سقوط المهر فيما إذا خلع الأب صغيرة على
 مهرها مقيد بالعدم يعلم الأب أن الخلع
 خير لها أم إذا علم ذلك بأن كانت

لا يحسن العسر مع الزوج فخلعها على صداقها يسقط الصداق عن الزوج وان قضى القاضي بذلك نفذ قضاءه
 لا يحسنه في موطن الاجتهاد (قوله وهي غير شديدة) أي سقيمة في أمر دنياها (قوله فانها تطلق) لأن الطلاق
 على حاله والخلع بغيره ان القبول والرد وجسد (قوله ولا يلزم المال) لأنه لا تنفع طهارة لها في التزامه فالنظر
 في حقها أن تجعل كالصغيرة (قوله فيها) أي في الصغيرة وغير الرشيدة (قوله أي ملتزما الخ) لما كان الضمان
 حقيقة تحصل ما على الاصل ولا شيء منها على الاصل أو لم يماز كره (قوله لعدم وجوب المال عليها) فلم تحقق
 الحكمة اذ هي ضم ذمة التكفل إلى ذمة الاصل في المطالبة ولا مطالبة على الاصل (قوله كالخلع مع الاجنبي)
 كان أخاف البذل إلى نفسه فالعسر قبوله لأنه التزم تسليم ذلك من ملكه وان لم يضاف إلى نفسه ولا إلى أحد
 بالاختيار وإما لأنها الأصل فيه فلوقال الاجنبي للزوج اخلع امرأتك على هذه الدار وهذه الأثقال فالتبول
 إلى المرأة ولو قال على عبدي هذا أو التي هذا ففعل وقع الخلع لأنه هو العاقد لا أضاف المال إلى نفسه ولو قال لها
 الزوج خلعتك على دار فلان القبول إليها ولو قالت اخلعني بأثقال على أن فلانا ضامن له ففعل وقع الخلع
 خان ضمن فلان اخذ الزوج من أيم ما شاء والا هنا فقط والوكيل عنها بالخلع اذا قبل الخلع ثم كان الوكيل أرسل
 البذل أرسل الأمان قال للزوج اخلع امرأتك بأثقال درهم أو على هذا الأثقال وأشار إلى أثل للمرأة كان البذل
 على المرأة ولا يطالب به الوكيل وان أضاف الوكيل البذل إلى نفسه أضافه ملك أو ضمان بأن قال اخلع امرأتك
 على أثل هذه أو على هذه الأثقال وأشار إلى أثل نفسه أو على أثل على أي ضامن كان البذل على الوكيل
 ولا تطالب به المرأة ولو قيل أن يرجع على المرأة قبل الاداء أو بعده وان لم تكن المرأة أمرته بالضمان اهـ يجوز
 (قوله غالباً أولى) لأنه لا تصرف في نفسها ومالهما جوى أي بالمسحطة (قوله بلا سقوط مهر) أي فيه اذا
 خلعهما على مال غيره وكذلك لو خلعهما على مهرها على أنه ضامن له صرح ولا يسقط مهرها لأنه لم يدخل في ولاية
 الأب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكذا ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن
 أو يرجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج ولو كان المهر عينا أخذت كله من الزوج ان كان بعد الدخول ونصفه
 ان كان قبله ويرجع الزوج على الأب الضامن بقيمة اهـ جوى (قوله لأنه لم يدخل) أي لأن الاسقاط (قوله
 أن يصح لابذل الخلع الخ) صورته أن يأمر الأب اجنبياً أن يلتزم للزوج بدل الخلع وهو عشرة دراهم وهي بقدر
 المهر فيضال الزوج عليه والمهر في ذمة فيصير الزوج به الأب على الاجنبي لأنه بدل الخلع بقدره فيقبل
 الاجنبي الخوالة ثم يبرئه الأب أو يقر بقبضه منه وفيه أنه حيث يرجع الأمر إلى أفراد الأب بالقبض يقر بالقبض
 من أوله وعليه ولا حاجة إلى هذا التكاثر ثم يطلقها الزوج (قوله ثم يجعل به الزوج) أي يبدل الخلع ويضرب عليه
 للاجنبي (قوله من له ولاية قبض ذلك) أي المهر هذه أي الزوج وهو الأب فقط كما تقدم في باب المهر فقوله الزوج
 فاعل وقوله من له ولاية ذلك مفعول يجعل (قوله أي الزوج الضمان) الأولى أن يقول أي الزوج بدل الخلع لأنه
 لا معنى لاشتراط الضمان عليها (قوله وهي من أهله) أي القبول (قوله لعدم أهلية الغرامة) أي لعدم تأهل
 الصبية للغرامة (قوله وان قبل الأب) لأن قبولها بمنى شرط العين وهو لا يقبل النسابة (قوله في الأصح)
 وفي رواية يصح لأنه دفع بعض لانها تتخلص بلا مال فله في البصر قوله فأجازت أي قبول الأب كما في المد والمشتق
 ويحتل رجوعه إلى قبولها السابق حال صغرها (قوله ولم يذكر مالاً) قد سبق أن الخلع مسقط للمهر ولو مع
 ذكر البذل فتأخذ ذكراً هذا القيد الرجوع عليها بالمهر ان دفعه ولا يرجع فيما اذا ذكر البذل (قوله وبرئ من المهر
 المؤجل) ولو دفع البعض وبقي البعض فليس لكل رجوع على الآخر فيما قبضه وما كان باقياً بذمة يسقط به
 (قوله لما مر أنه معاوضة) أي من جانبها (قوله فيعتبر بقدر الامكان) أي وقدراً يمكن الرجوع إلى امره
 بينهما ما هو المهر (قوله خلع المريضة) أي بدل خلعها (قوله والا فاقبل) أي والا يخرج بدل الخلع من الثلث
 فلزوج الأقل من ارثه والثلث (قوله ان ماتت في العدة) حاصل التفاوت بينه وبين العدة وعدم مضياها أنه بعد
 مضياها لا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر إلى الثلث فيسلم للزوج من بدل الخلع قدر الثلث ولو أكثر
 من ميراثه وقبل مضياها لا ينظر إلى الثلث وانما ينظر إلى ميراثه فيسلم بقدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال
 لو ثلثه أكثر ولو برئت من المرض سلم للزوج كل البذل كهيئتها فيه ثم يرثها ولا ارث بينهما زوجة ماتت في العدة
 أو بعد هاتراخيه ما يطلان حقه ولو اختلفت صحة والزوج مريض فخلع جازاً يسمى قبل أو أكثر ولا ارث

(كالوخلعت) المرأة (بذلك) أي بما لها
 وبعدها (وهي غير رشيدة) فانها تطلق ولا
 يلزم المال حتى لو كان بلفظ الطلاق يرجع رجعي
 فيها ما شرح وهبانية (فان خلعها) الأب على
 دل (ضمانه) أي ملتزماً لا كهيئته لعدم
 وجوب المال عليها (صح والمال عليه)
 كخلع مع الاجنبي غالباً أولى (بلا
 سقوط مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب
 ومن جعله موقوفه أن يصح لابذل الخلع
 على اجنبي بقدر المهر ثم يجعل به الزوج
 عليه من له ولاية قبض ذلك منه برؤية
 (وان شرطه) أي الزوج الضمان (عليها)
 أي الصغيرة (فان قبلت وهي من أهله) بأن
 تعقل أن السكاح جالب والخلع سالب
 (طلقت بلائق) لعدم أهلية الغرامة وان لم
 يكون المهر لم تعقل لم تطلق وان قبل الأب
 في الأصح زيلبي ولو بلغت فأجازت جاز فنفذ
 (قال) الزوج (طلقت) لوجود الايجاب
 ولم يذكر مالاً (وبرى عن) المهر (المؤجل لو)
 والقبول (عليه والا) يكن عليه من المؤجل شيء
 كان (عليه) ماساق اليه لمن (المهر
 ودت) (المجهل) لما مر أنه معاوضة فتعتبر بقدر
 الامكان (خلع المريضة يعتبر من
 الثلث) لأنه تبرع فلها الأقل من ارثه وبذل
 الخلع ان خرج من الثلث والا فاقبل من
 ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد ما
 أو قبل الدخول فله البذل ان خرج من
 الثلث وتماه في القبولين

اختلعت المصكابة لزمها المال بعد
العتق ولو باذن المولى (بحرها من
التبريح) والامة وأتم الولدان باذن المولى
لزمها المال (للمال) قبض الامنة
وتسمى أم الولد والمدة ولو بلاذن فبعد
العتق (خلع الامنة مولاها على رقبته) ان
زوجها تزوج مولاها على رقبته
(مكاتباً أو عبداً أو مديراً) صحيح وصارت أمة
للسيد فلا يبطل النكاح أما المدة فلو ملكها
لبطل النكاح فبطل الخلع فكان في صحيحه
ابطاله اختاره فروعه قال خالعتك على
ألف فانه ثلاثا فقلت طلقت بثلاثة آلاف
تعلقه بقبولها في المتن أنت طالق أربعا
بألف فقلت طلقت ثلاثا وان قبيلت
الثلاث لم تطلق تعلقه بقبولها بأربعا
على القبول وعلى أن تدعى في الدار توقف
على الدخول قلت فطلب الفرق ثلاث
والفعل بمعنى المصدر قال خالعتك
واحدة بألف وقالت انما سألتك الثلاث
فقلت ثلثها فاقول لها خالعتك على أن
صدقتها لولدها أو لا تجزي أو على أن
يملك الولد عنده مع الخلع وبطل الشرط
فالت اختلفت ذلك فقال لها طلقه بثلث
وقبل رجعي ولا رواية لو قالت أربعا من
المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقتها رجعيها
لكن في الزيادة أنت طالق اليوم رجعيها
وفدا أخرى رجعيها أنت طالق لولدها
ومما يفتن

بهم ما مات في العدة أو بعد ما (قوله طهرها عن التبريح) لم يذهب معلوم من المصكابة قد يرد ولا يلزمها
المال حالا (قوله لزمها المال للمال) لأن المنع إنما كان لحق السيد وقد أذن أقامه المستفاد وتقرر الفرق
بينها وبين المكاتبه قاله أبو السعود وقد يقال إنها لم تكن تحت مجرة حتى يستبرأ له إفاضة وعده مواء (قوله
وتسمى أم الولد والمدة) أي بؤذيان من كسبها كافي الدر المنق وزاد المدة على ما في المصنف إشارة إلى أنه
الحكم لا يخلط فيها (قوله فبعد العتق) للبر من التبريح عات مع عدم الاذن (قوله على رقبته) أي جعل السيد
لزوج رقبته ما يدل الخلع (قوله صحيح الخلع مجزاً) ظاهره أنه لا يسقط المهر ولا ظاهرة وطه لجلان التسوية فهو
كسجبة المهر والخير (قوله وصارت أمة للسيد) أي سيد العبد والمدير بحر (قوله فلا يبطل النكاح) لأنها
لا تصير مملوكة للزوج بل لمولاه وأما المكاتب فانه يثبت له فيها حق الملك وحتى الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد
النكاح كما لو اشترى المكاتب زوجته بحر وبما في المنع من أن الملك يقع لسيد المكاتب وهو ظاهر الشارح حيث
أطلق ولم ينف عليه غير صواب (قوله لبطل النكاح) لأنه قادر وقوع الطلاق وقوع الملك في رقبته فتقدر
إيجاب العوض أقامه المصنف والمؤلف في شرح المتن (قوله فكان في صحيحه ابطاله) أي كان في صحيح هذا
الخلع بهذا البطل ابطال الخلع والشئ إذا أدى نصيبه إلى ابطاله يكون باطلا وظاهره هذا التعليق المحكم
ببطلان الخلع مع أنه واقع والباطل انما هو بطله (قوله فانه ثلاثا) اعتماد كراهة ما ينافي دفع فهم أنه نطق بلفظ ثلاثا
(قوله فقلت) أي بعد الثلاث وقوله طلقت أي ثلاثا كما استظهره الحلبي كما إذا ذكر التعليق ثلاثا أما إذا قبلت
بعد المرة الأولى طلقت واحدة بألف ولا يقع بالتأخرى لأن البائن لا يلحق البائن (قوله تعلقه بقبولها) فوقع
الثلاث بجملة عند قبولها بثلاثة آلاف (قوله فقلت) أي الأربع (قوله طلقت) أي ثلاثا بألف بحر (قوله
تعلقه) أي الزوج الطلاق وقوله بقبولها أي الألف وقوله أنه لا تعلق وانما هو بالاعتراض وبجواب بأن
المراد التعلق المعنوي فكانه يقول ان قبيلت أربع تطلقات بألف فقد أوقعت (قوله بأربع) الأولى
تستحق أربعا (قوله فتدبر) قال صاحب البحر وقد طلب معنى بالمدرسة الصرية الفرق بين على أن تعطى حيث
توقف على القبول وبين على أن تدعى حيث توقف على الدخول وطلب أيضا الفرق بين أنت طالق على دخولك
الدار حيث توقف على قبولها لا على الدخول كما في الحائض وبين على أن تدعى حيث لا يكفي القبول مع أن أن
والفعل بمعنى المصدر اه قال في الدر المنق فقلع العباب شرح للباب في بحث لام الجود الفرق بين المصدر
الصريح والمصدر المؤول صحة حل الثاني على الحجة دون الاول وتبعه الشريف المحقق في حواشيه على الرضى
اه قال الحلبي يعني فيصم أن يقال زيدا ما أن يقوم وأما أن يتعد ولا يصح زيدا ما قيام أو قعود وإن لم يظفر
الفرق فيما نحن فيه اه وقال بعض مشايخنا الفرق ظاهر الفرق بين قولك خالعتك على قولك كذا وبين على
أن تقولي كذا ومثل ذلك على كلامك وعلى أن تتكلمي وحسب على قيامك وعلى أن تقولي كذا وعلى الصريح
دال على تقدم الدخول وصيرورته صفة لها فيدخل على الحصول وفي المؤول دال على طلب حصول ذلك الفعل
أعني الدخول في مثال الشارح فيتوقف الصريح حينئذ على القبول والمؤول على طلب الحصول فتدبر اه وفيه
أنه بعد تسليم حصول الصريح يبدل على الحصول وهو الدخول بالفعل مثلاً يقتضى عدم توقف الطلاق على
القبول بل يقتضى تميزه لانه في مقام العلة المألولة على أن الواقع أنه لم يتحقق وجوده في المثال فتدبر (قوله
فالقول لها) لانها انتدنا على الواحدة وادعى زيادة لبدل عليها وهي تنكر وتنفي ضمان ما زاد عن نفسها قال
في الدر المنق لو أقامها البينة فيينة الزوج أولى اه (قوله وبطل الشرط) فالمراد بالزوج ولا ينافي لولده ولا للاجنبي
بحر وانما بطل الشرط في الثالثة لأن الحضنة حق الولد فلا تحل أمقاطها فإيا أخذته وينفق عليه إذا لم يكن له مال
(قوله بائن) لأن قوله طلقت وقع جواباً لقوله اختلعت منك وهو بنية اليمين وقوله طلقتك لا ينافيها
إذا الطلاق يقع على البائن كما يقع على الرجعي وبه أفتى الامام ظهير الدين (قوله وقبل رجعي) ويجعل استثنافاً
وهو قول القاضي أبي علي التتبي قال المصنف وأنا أفتي بأنه يسأل الزوج احتياطاً في موضع الخلاف (قوله
ولا رواية الخ) فيجتمل أن يقع البائن نظر المال ويحتمل أن يقع الرجعي نظر إلى إيقاعه لكن مسئلة الزيادة
تدل على وقوع البائن اه الحلبي قال في البحر في القضية في الباب العتق دله مسائل التي لم يوجد فيها رواية
ولا جواب شاف المتأخرين قالت زوجها أربعا برأيتك عن المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق ثلاثا

رجعاً يقع باتنا لا يخالف في المال كمثل الزيادة وهي أنت طالق اليوم رجعي وأعد أخرى بالطلاق
يقابل بينهما وهما باثنتان أم رجعي وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أو لا يبرأه (قوله لكن يقع غدا بغير شيء)
ظاهره أن هذا الحكم متعلق بمسألة الزيادة ومذكور فيها عبارات المشايخ حين ذكر وأما في الزيادة
لم يذكر وهذا الاستدلال أعاد ذكره في البصر من الذخيرة في غير هذه المسألة وعبارته وفي الذخيرة أنت طالق
للساعة واحدة وغدا أخرى بألف درهم فقبلت وكلفت واحدة في الحال نصف الألف وأخرى غدا بغير شيء وإن
تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد يقع أخرى بمائة مائة لجعل الشارح هذا الحكم في مسألة الزيادة لأن
كتا الطلقتين في القرعين باثنتان فإذا باثنت بالاولى وأتى الغد عليها بانه تقع الثانية لانه بمنزلة المعلق والباس المعلق
يلحق البائن ولا يلزمها المال لا باثنت بالاولى فتأمل وراجع (قوله ارجع بعد) يحتمل اخذ من عاد وأعاد (قوله)
وطلقت نفسها) ظاهره أنها أنت بصيغة الطلاق أما لو أنت بصيغة الاختيار فانه يقع باتنا لانه من الفاظ البائن
كاسبق (قوله لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة) بجر (قوله ويقع رجعي) لانه كالتقاضي لها عند وجود
الشرط أنت طالق على كذا وسكته ما ذكرنا بجر (قوله أو كذا مننا) المن رطلان (قوله من الأرز) يفتح الهمزة
وتشديد الزاي معلوم بنصر الوجه أكاه وبه كثر ما الظاهر ويرى الاحكام الطيبة قبل انه خلق من عرقه
صلى الله عليه وسلم وقيل انه كان جوهراً طرف فيه نورين يا محمد صلى الله عليه وسلم فخلق الله سبحانه وتعالى
آدم عليه الصلاة والسلام أخذ النور من ذلك الطرف وأودعه آدم صلى الله عليه وسلم فانشق ذلك الجوهراً
وقسمت صغيراً على هذه الحالة ذكر ذلك في الشريعة وشرعها للعلامة على زاده (قوله أوسع من البيع) أي السلم
لانه هو الذي يشترط فيه ذلك أما غير السلم من أفراد البيع فيتعين مكان العقد ولا يشترط التعيين (قوله)
ومفاده الخ) فيه أن البذل المهر وما جعلته عليه وقد تقدم أن في جعل البذل عليه خلافاً (قوله اختلفت
بشرط السك) أي بشرط أن تكون كاية السك عليه والسك كتاب الاقرباء بالمال وغيره كذا في شرح التحرير
لابن أمير حاج اه حلي (قوله فقبل لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من كنية السك وروية الاتية ولا بد أن
يكون ذلك في المجلس قاله الحلي وهل المهر يسقط فيهما ومقتضى كون الخلع مسقطاً وطه والله سبحانه
وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الطهارة) •

المناسبة أن كلام الخلع والظهار يكون عن نية وزعماً لا يقدم الخلع لانه أبلغ في التحريم اذ هو محرم بقطع
النكاح والظهار يكون مع بقائه والذكر وفي كتب الشافعية أنه كان طلاقاً في الجاهلية يوجب حرمة وتبدل
لاربعة فيها كذا في البصر والنهر (قوله مصدر ظاهر من امرأته) أي قاصر لغة على هذا المعنى قال في النهر
وهو لغة مصدر ظاهر قابل ظهوره بظهوره ونحوه ونصره وبين تويد ليس أحد هما فوق الآخر من امرأته وأظهر
وقطاهر واظاهر وظهره قال لها أنت على كذا برأى وعدي بمن مع أمه تعتد لنفسه معنى التبيدها وانما يخص
بذكر الطهر لأن الظاهر من الدابة موضع اركوب والمرأة مركوبة وقت الفتيان فركوب الأم مسنة عار من
ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم الذي هو متنع وهو استعارة لطيفة فكانت كالركوب للنكاح
حرام على بصر من الصباح اقوله تشبيه المسلم الخ) اعلم أن له أركاناً أربعة المنسبة والمنسبة والمشببه وأداة
التشبيه فالاول هو الزوج البالغ العاقل المسلم والثاني المنسكوحة أو عضو منها يعبره عن كاهما أو جرح شائع
والثالث عضو لا يصل النظر اليه من محرمته عليه تأييداً والاربع هو الدال عليه وهو صريح وكناية فالصريح
كانت على أومى أو منى أو عندي كظهر أمي وأنا منك وظاهر وظاهرت منك والكناية كانت على مثل أمي
وأنت على حرام كأمي ويصح من السكران والمكره والمخطئ والاخرس بإشارته المفهومة ولو بكناية الناطق
المستينة أو بشرط الخيار دافع وأخرج بذكر المسلم البالغ العاقل الذمى والصبي والجنون والمعتوه والمدهوش
والمرغم والمغنى عليه والنائم وأخرج بالتشبيه فهو أنت أمي فانه باطل وإن نوى التحريم والظهار كجاء في الفتاوى
(قوله فلا ظاهراً ولا ذمياً) لانه ليس من أمل الكهانة ويصح عند الشافعي رضى الله تعالى عنه وعن سائر الأئمة (قوله)
زوجه) وإن لم يدخل بها ولو غير عاقلة أو رقاً فلا يصح الظاهر من الأمة والمذبرة وأم الولد والمكاتب والمستعبدة
ولا من الأجنبي إلا إذا ضاع له سبب الملك كان تزوجته فانت على كذا برأى ولا من المبانة بواحدة أو ثلاث

لكن يقع غدا بغير شيء إن لم يعد ملكه
وفي الطهارة قال للصغيرة ان غبشه منك
أربعة أشهر فأمرتك بذلك وهذا أن تبيدني
من المهر فوجد الشرط فأبرأته وطلقتها
نفسها لا يسقط المهر ويصح رجعي وقد
البناتية اختلفت بغيرها على أن يخطبها
عشرين درهماً وكذا من من الأوزع
بشرط بيان مكان الايقاع لأن النكاح
أو زوج من البيع قلت ومفاده صحة ليجاب
بذل الخلع عليه فاجبة وفي التسمية
اختلفت بشرط السك وبشرط أن يرد
الظهار فثبتا قبل لم تحرم وبشرط كنية
السك وروية الاتية في المجلس
• (باب الطهارة) •
(هو) لغة مصدر ظاهر من امرأته إذا قال
لها أنت على كذا برأى وعدي بمن مع أمه تعتد
لنفسه معنى التبيدها (تشيبيه)
المسلم فلا ظاهراً ولا ذمياً (زوجه)
ولو كناية أو صفة أو وجوبية

نهر (قوله أو ما يعبر به عنها) كل رأس والرقبة (قوله أو تشبيهه) جز شائع منها) كذا وصفه (قوله معشوم عليه)
 أراد به معشوم النظر إليه من أعضاء محترمة كاليد والرجل والفرج والخصية في المحرمات مثل محرمات النساء
 وصهرية ورضاعا كما في البحر ونهر جرح المحترمة كزوجه الأخرى (قوله بوصف) متعلق بمحرم (قوله لا يمكن)
 زواله) كالاتية والاختية وأم زوجته طهرتها بوصف الصهرية الذي لا يمكن زواله (قوله نهر جرح تشبيهه) باخت
 امرأته) لأن حرمتها موقفة بكون امرأته في عصمتها بغير (قوله أو بطلتته ثلاثا) لأن حرمتها وقتة بشكاح زوج
 غيره (قوله وكذا مجوسية) مثلها المرتدة كما في المحيط (قوله لجواز إسلامها) أي أو صيرورتها كناية عن كافي البحر
 فالمجوسية حرمتها مؤبدة بالنظر إلى بقائه بوصف المجوسية غير مؤبدة إذا انقطع (قوله فلو تشبهها بفرج أبيه أو قريبه)
 قال في البحر وينبغي عدم التقييد بالاب والترب لأن فرج الرجل الأجني محرم على التأنيد أيضا (قوله نجا
 البحر) وهو نبع صاحب المحيط بأشياء نهر (قوله ورد في النهر عا في البدائع الخ) النص مقدم على البحث (قوله
 نهر الخ) قد يجاب عنه بأن قول البدائع كون المظاهر من جنس النساء أخرج به شيئا خاصا وهو المذكور
 أي لا من جنس المذكور فلا ينافي ما في الخاتمة أو بأن هذا الشرط في صريحه وما ذكر في الخاتمة من الكليات
 إذ لم يذكر فيه المظهر وهو (قوله والرثوة) مثله الرأوي حرام عندنا والحيلة في الحل أن يشترط جرحه بالذات مدة
 معلومة أو جرحه بمرسله في حاجاته فيستحقها بنفسه وانتم ولا يحرم دفعها على مظهر لقضائه
 حاجته (قوله كانت على كاشي) أي في أنه يصح فيه نية الظاهر ولو نوى طلاقا أو إبلا أو كرامة فكذا نوى
 كافي القهستاني (قوله وصح اضافته إلى ملك) المراد بالاضافة هنا التطبيق بالنسبة إلى السبب والمراد بالاضافة
 إلى الملك الإيقاع فيه حال قيام التكاح (قوله مائة مرة) مفعول قال أي كثر هذا اللفظ مائة مرة لكنه ان كان
 في مجلس واحد ونوى التأكيده صدق قضاء وان تعدد المجلس لا يصدق كما سجد كراهه الشارح قبيل القروع (قوله
 ونظما هاهنا لغو) بأن تقول أنت على كطهر أمتي أو أتعليك كطهر أمتك بغير وانا كان أقوالا ليس إليها
 والمراد بكونه لغوا أنه لا يكون عينا ولا ظاهرا (قوله فلا حرة عليها) أي في تحريمه من جماعتها (قوله ولا كفارة)
 أي لظهاره وبين (قوله به يفتي) مقابله ما في شرح الوهبانية للشرنبلالي عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد من
 جملة طهارها وعليها كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف اه (قوله على ما في النهر) أي بجذافي نسخة كما في النهر
 قال فيه ولو حذف على قال في البحر لم أره وينبغي أن لا يكون مظهرا اه وفيه نظر بل ينبغي أن يكون مظهرا
 اه والظاهر ما في البحر وإن اقتصر عليه الجوى في شره مع كثرة متابعتها للنهر لاحتمال أن المراد كطهر أمتي على
 غري وهذا في الصريح أما في الكفاية فلا فرق بين ذكرها وحذفها كما يأتي عن الخاتمة للاعتناء على النية (قوله
 أو رأسك الخ) كل ما صح إضافة الطلاق إليه كان مظهرا به فخرج اليد والرجل بغير (قوله أو فرج أمتي أو فرج
 بنيتي) المراد أنه قال ذلك مرددا من غير أن يكون مكررا مع قوله أو كفرجهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي الجزد
 عن الشارح (قوله وقد علمت رده) أي من اشتراط كون المظاهر من جنس النساء (قوله يصير به) أي بما ذكر من
 الألفاظ مظهرا أو الجمل استثنائية (قوله لأنه صريح) أي والصريح لا يحتاج إلى نية قضاء ولا يشترط فيه كونه
 جازا فيصير ظاهرا لا يزال ولا يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يتونه وإن طالت المدة هندية (قوله
 ودواحيه) كالبائنة والنفسيل والمس عن شهرة والنظر في فرجها بشهوة بدائع ولا يحرم النظر إلى ظهرها
 وبطنها ولا إلى الشعر بغير عن التناخية (قوله ولا يحرم النظر) ولو بشهوة إلى غير فرجها الداخل حلي
 من النهر (قوله وعن محمد) مقابل الإطلاق المفهوم من قوله ودواحيه فانه لم يقيد بأقامة ولا سفر (قوله لا شفقة)
 قيده صاحب البحر بغير شهوة قال في النهر وهو تحريف لأن ذلك لا يخص المسافر لكونه من المس بغير شهوة وهو
 ليس محرم اتساقا (قوله وإن عادت إليه بملك) فيه صورتان ما إذا كانت زوجته أمه مظهرا منها ثم اشتراها
 وما إذا كانت حرة فأردت من الإسلام ولحققت بها والحرب ثم سبيته فملكها (قوله وكذا اللعان) فانه تبقى حرمة
 مؤبدة ولو ملكها أو تزوجت بزوج آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه (قوله فان وطئ قبله) أي قيل التكفير بالمأخوذ
 من يكفر (قوله وقيل عليه أخرى) هو قول غير أهل المذهب لأنه منقول عن ابن جبير ونقل عن الحسن البصري
 أنه يلزمه ثلاث كفارات (قوله ولا يعود لوطها ثانيا) لأن الحرمة قائمة (قوله وعوده) بيان لسبب الكفارة نهر
 (قوله عز ما موكدا) أي مستقر بديل ما بعده (قوله لا كفارة عليه) ولا ثم بترك العزم بغير ولا كفارة بموت أحدهما

تأييدا) بوصف لا يمكن زواله نهر
 تشبيهه باخت امرأته أو بطلتته ثلاثا
 وكذا مجوسية لجواز إسلامها وقوله معشوم
 صفة لشخص المتناول للذكر والأنثى ولو
 تشبهها بفرج أبيه أو قريبه كان مظهرا قاله
 المصنف تبعا للبحر ورد في النهر عا في
 البدائع من شرائط الظهار كون المظاهر
 من جنس النساء حتى لو تشبهها بظهر أبيه
 أو ابنه لم يصح لأنه أغا عرف بالشرع والشرع
 ورد في النساء فلم يرد ما في الخاتمة انت
 على كالم والنهر والمخير والقبية والنجعة
 والزنا والربا والرثوة وقتل المسلم أن نوى
 طلاقا أو ظهرا فكذا نوى على الصحيح
 كانت على كاشي فان التشبيه بالآلة تشبيه
 بظهورها وزيادة ذكره الله تعالى معزيا
 للمصنف (وصح اضافته إلى ملك أو سبيد)
 كون تكثيره فكذا حتى لو قال إن تزوجتك
 فانت على كطهر أمتي مائة مرة فعليه لكل
 مرة كفارة تارخانية (وظهارها منه لغو)
 فلا حرة عليها ولا كفارة به يفتي بجذافي
 ورجع ابن النجعة إيجاب كفارة عين (وذا)
 أي الظهار (كانت على كطهر أمتي)
 أو أنت وكذا لو حذف على على ما في النهر
 (أو رأسك) كطهر أمتي (وقوه) كاربعة مما
 يعبر به عن الكل (أو نصفك) فهو من
 الجزء لشارع (كطهر أمتي أو نصفك) كما
 أو كنهذا ما أو كفرجهما وكطهر أمتي أو عني
 أو فرج أمتي أو فرج بنيتي) كذا في نسخ
 الشرح ولا ينبغي ما فيه من التكرار والذي
 في نسخ المتن أو فرج أبيه بالباء أو قريبه وقد
 علمت رده (به بغيره) مظهرا بلا نية لأنه
 صريح (فيحرم وطؤها عليه ودواحيه)
 للمنع عن الناس الشامل لكل وكذا يحرم
 عليها تحريمه ولا يحرم النظر عن محمد لو قدم
 من سفره تقبيلها للشفقة (حتى يكفر) وإن
 عادت إليه بملك عين أو بعد فرج آخر لم يأن
 حكمها ظهرا وكذا اللعان (فان وطئ قبله)
 تاب واستغفروا وكفر للظهار فقط (وقيل
 عليه أخرى لوطه ولا يعود) لوطها ثانيا
 (قيلها) قبل الكفارة (وعوده) المذكور
 في الآية (عزمه) عز ما موكدا فلا يجوز من غيره أنه أن لا يطاق إلا كفارة عليه

ثم شق (قوله على استباحة وطها) انما قد استباحة لان العود من التحريم يكون بالاستباحة لكونها حذا
 للحرمة وهو المراد ان يعتقد ان الوطء مباح له والحرمة لا تحية (قوله أي يرجعون عما قالوا) أي عن حكم ما قالوا
 وهو الحرمة وقوله فريدون الوطء أي استباحته ليناسب ما تقدمه والالتبس بالمسألة ذكر الالية قبل تفسيرها
 (قوله واللام بمعنى عن) أو بآقية على حقيقتها وفي الكلام حذف أي انقض ما قالوا بجر أو انقض ما قالوا نهر (قوله
 لتعلق حقها) قضاء وديانة ان لم يطأ ولمرة والافديانة (قوله وعلى القاضي الزامه) أي تحسب العشرة بينهما
 لا للوطء لانه بعد الادنى لا يطالب به قضاء (قوله يجس أو ضرب) التخيير بينهما هو ما في التساوية وفي البحر
 من المشايخ أنه يجسه فان أي ضربه اه والظاهر اعتقاده (قوله فان قال كمرت) أي باعتاق أو اطعام أو صيام
 (قوله ولو قيده بوقت الخ) ولو اراد قربانها داخل الوقت لا يجوز ذلك كفارة بجر والظاهر ان الوقت اذا كان أربعة
 أشهر فما كثر انه لا يكون ايلاء اهدم ركنه وهو الطلاق أو تعليق الميثاق (قوله تبطل) لانه من الاقوال (قوله بخلاف
 مشيئة فلان) فانها لا تبطل ويكون غدا كفان شاء فلان في المجلس كان ظهرا اه حلي مع زيادة (قوله أو ظهرا)
 انما صحت نيته لانه من كفايته (قوله أو طلاقا) هو من كفايته أيضا فيقع به بالنسبة أو دالة الحال على ما ترأفاده
 في التهرق قول الشارح بعد لانه كفايته لا يعلق الطلاق به عند النية وان نوى به ايلاء كان ظهرا
 عند الكل على الصحيح كما في البحر (قوله وبكره الخ) أي تحريمه على ما يظهر من عبارة البحر وهي وقيد بالتشبيه
 لانه لو خلا عنه بأن قال أنت أي لا يكون مظاهرا لکنه مكرره لقرنه من التشبيه وقياسا على قوله يا أشبه المهي
 عنه في حديث أبي داود المصريح بالكره اه ثم قال ومثله قوله يا أختي يا بنتي ونحوه اه (قوله ونحوه) من كل
 ذي رحم محرم (قوله من ظهرا) انما صحت نيته لانه شبيه ما في الحرمة بانه وهو اذا شبهها بظهرها يكون مظاهرا
 فبكلها أولى نهر (قوله أو طلاقا) انما صحت نيته لان قوله أنت على حرام من كفايات الطلاق وقوله كما نأكد
 للحرمة ولم ار ما اذا قامت دلالة الحال على ارادة الطلاق بأن سأله اياه وقال فوث الظاهر نهر (قوله ثبت الادنى
 وهو الظاهر) اهدم ازالته ملاك النكاح ولو طال (قوله في الاسح) هو قول محمد وقال أبو يوسف ايلاء (قوله ثبت
 الظاهر لا غير) فلا عبرة بغيره من طلاق أو ايلاء وثبت الظاهر وان لم يكن له نية بجر (قوله من أمته) ولو موطوءة
 أو أم ولد أو مكاتبه أو مستحاة لان لفظ النساء الواقع في الآية لا يقتلها بجر (قوله لعدم الزوجية) فيكون
 صادقا في التشبيه في ذلك الوقت ولا يتوقف ظهرا اه على الاجازة بجر (قوله كالايلاء) أي اذا حلف بالله لا يقربهن
 أربعة أشهر زمة كفارة واحدة لان الهلك حرمة اسم الله تعالى وهو ليس بعتد وهذا اتفاق (قوله فار بجر
 صدق) أي قضاء كافي الشرب بلاية عن السراج قاله الحلبي (قوله والا) أي بأن كان بمجلس لا يصدق الادبانية
 (قوله على المعتقد) تبس في هذا التعبير المصنف وهو مخالف لما نقله شيخه في حصره من أن المعتقد أنه يصدق مطلقا
 وعبارته وأشار الى أنه لو ظاهرا من أمر أنه مرار في مجلس أو بمجلس فليسه لكل ظهرا كفارة الا أن نوى به
 الاول كما ذكره الاسيحي وغيره وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمعتقد الاول اه ونقله عنه
 صاحب الهندية وأقره والمصنف في شرحه نسب التفصيل للاسيحي وبجعله المعتقد مع أن الاسيحي هو
 المطلق وقد اشتهر الحال على العلامة أبي السعد وذهب كرمالم يتقل (قوله وكذا لوعلقه بشكاحها) بأن قال ان
 تزوجت كانت على كظهر أي وكثره فان نوى التأكيد دين ولا فرق بين المجلس والمجلس على المعتقد (قوله اتحد)
 أي كان ظهرا او احدا بجر في بطي بكفارة واحدة هندية وليس له أن يقرب اليلا (قوله تجدد) أي الظاهر كل يوم
 فاذا مضى يوم بطي ظهرا ذلك اليوم وكان ظهرا في اليوم الا ترويه أن يقرب اليلا بجر لان الظاهر فيه معنى
 الشرط (قوله مع بقاء الاول) يخالفه ما في البحر حيث قال أنت على كظهر أي اليوم وكلما جاء يوم كان مظاهرا
 منها اليوم واذا مضى بطي هذا الظاهر وله ان يقرب اليلا فاذا جاء غدا كان ظهرا ظهرا آخر دأما غير موقت
 اه وأما ما ذكره من بقاء الاول فهو في صورة ما اذا قال أنت على كظهر او كلما جاء يوم فانه لا ينتهي ظهرا
 اليوم الاول وكلما جاء يوم صار ظهرا ظهرا آخر مع بقاء الاول ولا يبطأه الا الكفارة كما في الهندية وغيرها
 (قوله وفي حلق بشرط مكرر) كالقوال كلما دخلت الدار فأت على كظهر أي يتكرر بشرط تكرار الدخول فيكفر
 بعد الدخالات (قوله لا في شعبان) لكونه ليس من الوقت المظاهر فيه ويحصل على أنه لم يبطأ في رجب فان
 وطن فيه صح تكفيره كما لا يخفى (قوله والا جاز) سواء كان قبل يوم الجمعة أو بعده والله تعالى اعلم بالواب

(على) استباحة (وطها) أي يرجعون عما
 قالوا فريدون الوطء قال القراء العود
 الرجوع واللام بمعنى عن (والمرأة مطالبتة
 بالوطء) لتعلق حقها به (وعليها أن غنمه
 من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي
 الزامه به) بان ككفر دفعا للضرر عنها
 بجس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق فان
 قال كمرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو
 قيد بوقت سقط بحضه وتطيقه بمشيئة
 الله تبطل بخلاف مشيئة فلان (وان نوى
 بآت على مثل أمي) أو ككافي وكذا
 لو حذف على خاتمة (برأ وظهرا)
 أو طلاقا صحت نيته (ووقع ما نواه لانه كتابة
 والا) بنوشيا أو حذف الكاف (انما)
 وتعين الادنى أي البرية في الكرامة وبكره
 قوله أنت أي وباقي وبأختي ونحوه
 (وبأنت على حرام ككافي مع ما نواه من
 ظهرا أو طلاقا) وتتمتع ارادة الكرامة لزيادة
 لفظ التحريم وان لم يثبت الادنى وهو الظاهر
 في (حيات على حرام كظهر أي ثبت
 الظاهر لا غير) لانه صريح (ولا ظهرا) صحيح
 (من أمته ولا من نكحها بلا أمره) فظاهر
 منها من أجازت لعدم الزوجية (أنت على
 كظهر أي ظهرا منهن) اجاعا (وكفر لكل)
 وقال مالك واحد بكفارة كفارة واحدة
 كالايلاء (ظهر من أمر أنه مرار في مجلس
 أو بمجلس فعليه لكل ظهرا كفارة فان في
 التكرار) وانما كبد (فان بمجلس صدق
 والا لا) على المعتقد وكذا لوعلقه بشكاحها
 كما تضمن التساوية فروع أنت على
 كظهر أي كل يوم اتحد ولو أتى في تحدد له
 قر بانها ايلا ولو قال كظهر أي اليوم وكلما
 جاء يوم فكلما جاء يوم صار ظهرا ظهرا
 آخر مع بقاء الاول وفي حلق بشرط مكرر
 ككفر ولو قال كظهر أي رمضان كله
 ورجب كلها اتحد استصفا و أصبح تكفيره
 في رجب لا في شعبان كن ظهرا واستثنى
 يوم الجمعة مثلا ان ككفر في يوم
 الاستثناء لم يجرز والا جاز تاريخية وجرز

أو خشي (قوله أو مقطوع الأذنين) أن كان السمع باقيا (قوله أو مكاتبا) انما جاز عنها لأن الرق فيه كامل وان كان الملك فيه ناقصا وجواز الاعتاق عنها بعد كمال الرق لا كمال الملك وحل الوطء بعد كمال الملك فخر وطء المكاتبة لا المدبرة وأتم الولد وتنسخ الكتابة بالنظر إلى جواز التكفير وأما الأولاد والاكساب فسأله لأبي عبد الله (قوله لا الوارث) أما إذا اعتقه الوارث صح لتضمنه الإبراء من بدل الكتابة المقتضى للاعتاق وانما لم يقب من كفارة المورث لبقاء الكتابة بعد الموت فلا ملك للوارث فيه بخلاف عتق سيده حال الكتابة بغير (قوله وكذا يقع عن شراء قريبه) المراد بالشراء أن يدخل في ملكه يصنعه كالعبيد وقبول الصدقة والوصية والمراد بالقريب ذوالرحم المحرم (قوله بنية الكفارة) أي من الظاهر صريحهم أو نواها ولا عبرة بالنسبة المتأخرة (قوله بخلاف الأثر) إذا نوى التكفير بأوروث عند موت مورثه لعدم المنع (قوله ثم باقية) أي قبل الميسر كما يؤخذ من الباقي (قوله استصنا) وجهه أنه اعتق رقية كاملة بكلامين والنقصان تمكن على ملكه ومثله غير مانع كي أجمع شاة للاختصية فأصابت السكين هينها والقياس عدم الجواز لأنه بعق النصف كمن النقصان في الباقي (قوله كما يجزيه) أي قريبا في قول المصنف واعتاق نصف عبد الخ (قوله لا يجزي فائت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق والبطن والسني والعقل فهو تاني والمراد أنه إذا ماتت منفعة فائت من منافعه لا يجزي منها (قوله لأنه هالك حكما) لأنه في البحر بقوله لأنه يفتات جنس المنفعة نصير الرقية فائت من وجهه بخلاف نقصانها وهو أولى (قوله ومريض لا يبرئ برؤه) لأنه ميت حكمًا خائبة (قوله وساقط الأسنان) أعدم قدرته على المضغ ولوالجبية (قوله والمقطوع يده) مثله أسلمه أو أشل الرجلين والمالهوج اليابس الشق والمفعد (قوله أو أياهامه) أي أياهام يده أما مقطوع أياهامى الرجلين ففي أبي السعد أنه يجوز (قوله أو ثلاث أصابع من كل يد) لأن لا كركم الكحل جوى (قوله أو رجلاه) لفوات منفعة المشي مع (قوله أو يده ورجل من جانب) لأنه فائت منفعة المشي لأنه متعذر عليه من (قوله ومعتوه ومغلوب) الذي في البحر وكذا المعتوه والمغلوب (قوله ولا يجزيه مدبر وأتم ولد) لاستحقاقه ما ألحق به نتيجة فكان الرق قيم ما ناقصا والاعتاق عن الكفارة بعتد كمال الرق كالبيع فكذا لا يجوز بيعهما (قوله ومكاتبا أذى بعض يده) لأنه تحرر برعوض وروى الحسن عن الإمام العيص لأن منفعة معاق بأداء كل البذل فلا يثبت شيء من العتق بأداء البعض محيط (قوله وهي حيلة الجواز الخ) الضمير يعود إلى التجهيز المعلوم من المقام وأنت ضمير نذر التجهيز (قوله بعد ضمائه) أي بعد تضمين الشريك إياه قيمة حصته (قوله لتكن النقصان) أي في نصيب صاحبه حيث لا يمكنه استئداء رقه بسبب اعتاق نصفه ثم إذا تحول إليه بالضمآن تحول بأقسافه لا يجزيه كالتدبير (قوله ونصف عبده الخ) هذا مذهب الإمام وعندهما اعتاق النصف اعتاق الكل لعدم عتق الكل قبل الميسر (قوله فإن لم يجز المظاهر ما يعتق) عطف على محذوف تقديره هذا إن وجد ما يعتق أي أن لم يجد رقية بعثتها ولا تخمها فاضلا عن قدره ككفايته وقد ركب الكفاية للتمتع قوت يومه والذي لا يعمل قوت شهر بحر (قوله وإن احتاجه لخدمته) مبالغة في المفهوم فكانه قال أما إن وجد تعين عتقه وإن احتاجه لخدمته حلوى (قوله أو لضعافته) قال في البحر الذين لا يمنع تحرير الرقية الموجودة وينع وجوب شرائها بعمال على أحد القولين (قوله بخلاف الجوهرية) تفريع على قوله وإن احتاجه (قوله إلا أن يكون زمانا) لما كان ظاهره رجوع الضمير إلى المولى فينبغي أنه إذا احتاجه إلى الخدمة لا يلزمه عتقه وهو ناقض مافي البدائع دفعه الشارح تبعال البحر برجوع الضمير إلى العبد (قوله ويحول رجوعه للمولى) أي ضمير يحوّل فهو لصاحب النهر قال الشريك الجوى في شرحه ولو قبل بجواز الصوم إذا كان المولى زمانا لا يجده من يخدمه إذا اعتقه لكان له وجه وجهه (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكون به قادرا على العتق فلا يعين عليه بيعه وشراء رقية بل يجزيه الصوم لأنه كإبائه ولباس أهله خزنة وتقييدهم بالمسكن يفيد أنه لو كان له بيت غير مسكنه يتعين عليه بيعه وفي الدر المنثور ولا يعتبر ثيابه التي لا بد له منها اه وتقييدهم بالآب له منها يفيد أنه يتعين عليه بيع ما لا يحتاج إليه منها (قوله والاقتولان) قيل يجزيه لأن محمد أهله بأنه يحل له الصدقة وهو يشير إلى أن ماله ملحق بالعدم حكمًا لكونه مستحق الصرف إلى الدين كالماء المستحق للعطش لا يمنع التيمم وقيل لا يجزيه وكذا محمد ما يدل عليه فانه خص الصوم بما بعد قضاء الدين وذلك لأن ملك المديون في ماله كامل بدليل أنه يملك جميع التصرف فيه ولو كان له دين على آخر فان قدره على أخذه منه لم يجزيه الصوم والأجرأه كذا في البحر (قوله ولو عليه كفارتان) أي

(أو مقطوع الأذنين) أو داهب الحاجبين وشعر لحية ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين إن قدر على الاستدلال والا لا (أو اغور) أو عمن (أو مقطوع إحدى يديه وأحدى رجليه من خلاف ومكاتبا لم يؤد شيئا) واعتقه مولا له لا الوارث (وكذا) يقع عنها (شراء قريبه بنية الكفارة) لأنه يصنعه بخلاف الأثر (واعتاق نصف عبده ثم باقية) عنها استصنا بما بخلاف المشترك كما يجزيه (لا) يجزي (فائت جنس المنفعة) لأنه هالك حكمًا كالأعلى والمجنون الذي لا يعقل (فإن بقيت يده ورجل من جانب) فائت من كل يد (أو رجلاه أو يد أو ثلاث أصابع من كل يد) أو رجلاه أو يد (أو رجل من جانب) ومعتوه ومغلوب كافي (لا) يجزي (مدبر وأتم ولد ومكاتبا أذى بعض يده) ولم يجز نفسه فان هجره فخره جازوه حيلة الجواز بعد أدائه شيئا (واعتاق نصف عبده) مشترك (ثم باقية بعد ضمائه) لتكن النقصان (ونصف عبده عن تكفيره ثم باقية بعد وطء من ظاهره) لا مبره قبل التام (فإن لم يجز) المظاهر (ما يعتق) وإن احتاجه لخدمته أو لضعافته (قوله وان احتاجه لخدمته) مبالغة في المفهوم فكانه قال أما إن وجد تعين عتقه وإن احتاجه لخدمته حلوى (قوله أو لضعافته) قال في البحر الذين لا يمنع تحرير الرقية الموجودة وينع وجوب شرائها بعمال على أحد القولين (قوله بخلاف الجوهرية) تفريع على قوله وإن احتاجه (قوله إلا أن يكون زمانا) لما كان ظاهره رجوع الضمير إلى المولى فينبغي أنه إذا احتاجه إلى الخدمة لا يلزمه عتقه وهو ناقض مافي البدائع دفعه الشارح تبعال البحر برجوع الضمير إلى العبد (قوله ويحول رجوعه للمولى) أي ضمير يحوّل فهو لصاحب النهر قال الشريك الجوى في شرحه ولو قبل بجواز الصوم إذا كان المولى زمانا لا يجده من يخدمه إذا اعتقه لكان له وجه وجهه (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكون به قادرا على العتق فلا يعين عليه بيعه وشراء رقية بل يجزيه الصوم لأنه كإبائه ولباس أهله خزنة وتقييدهم بالمسكن يفيد أنه لو كان له بيت غير مسكنه يتعين عليه بيعه وفي الدر المنثور ولا يعتبر ثيابه التي لا بد له منها اه وتقييدهم بالآب له منها يفيد أنه يتعين عليه بيع ما لا يحتاج إليه منها (قوله والاقتولان) قيل يجزيه لأن محمد أهله بأنه يحل له الصدقة وهو يشير إلى أن ماله ملحق بالعدم حكمًا لكونه مستحق الصرف إلى الدين كالماء المستحق للعطش لا يمنع التيمم وقيل لا يجزيه وكذا محمد ما يدل عليه فانه خص الصوم بما بعد قضاء الدين وذلك لأن ملك المديون في ماله كامل بدليل أنه يملك جميع التصرف فيه ولو كان له دين على آخر فان قدره على أخذه منه لم يجزيه الصوم والأجرأه كذا في البحر (قوله ولو عليه كفارتان) أي

لظهاره ما قد مضى من الصوم مع أنه بصح صاحب الجرم من بعده لم يقفوا عليه ويستندوا في ذلك
 كما يفهمه عبارته في شرح المتن وهي وفي المحيط عليه كفا وتأمين وعنده طعام يكفي لأحدهما فصام من
 أحدهما ثم أطعم عن الأخرى لم يجر صومه لأنه صام وهو قادر على التكفير بالمال ويستغفر منه ما لو كان عليه
 كفارة ناطها وفي مله ذكره فصام من أحدهما ثم أعتق عن الأخرى أنه لا يجوز بخلاف ما لو أعتق أولاً
 (قوله وبه كسه جاز) الكلام في الصوم أما العتق بخاتمة الذي أعتق منه على كل حال (قوله لزمه العتق)
 وانقلب صومه فلا (قوله ولا قضاء لو أفطر) لأنه شرع فيه مسقطاً لا ملتزماً خلافاً لفرج (قوله قبل الميسر)
 هو صوم كالمس (قوله وليس فيه ما رمضان) ممنوع الصنف لزيادة الألف والنون حوى (قوله وأيام نهى عن
 صومها) وهو يوم السبت وأيام التشريق لأن الصوم بسبب النهي عنه ناقص فلا يثبته الكمال ورمضان
 في حق الجميع المقسم لا يسع غير فرض الوقت وفي إقامته على نفي الأيام المنهية وشهر رمضان دلالة على أنه
 لا يشترط أن لا يكون فيه ما وقت نذر صومه لأن المذمور المعين إذا نوى فيه واجبا آخر وقع عما نوى بخلاف
 رمضان وفي كلامه إشارة إلى أن هذه الأيام لو دخلت على الصوم انقطع التسابع صامها أو لا إمكان وجود شهرين
 بصومهما خالين عنها بحر (قوله وكذا كل صوم شرط فيه التسابع) ككفارة أفطار وعين ونذر معين شرط
 فيه التسابع أما الميعن المنع عنه فإن التسابع فيه وإن لم يكن لا يستقبل إذا أفطر فيه يوماً كرجب مثلاً لأنه
 لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرنا كذا في الفتح من الإجماع (قوله بعذر) أي سبب لفطر وغير الميعن أولى (قوله
 بخلاف حيز) فإنه لا يتطوع كدائرة الظهار وهو لأنه لا تجوز شهرين خالين من حيثها بخلاف كفارة الدين
 وفي البدائع ما بها أن فصل أيام القضاء بعد الحيض بمقتضى قوله لم فصل وأفطرت بعد الحيض استقبلت
 لتركها التسابع بالضرورة بخلاف فحاشا فإنه يقطع وهذا ما خالف فيه النفاص الحيز (قوله إذا أديت) أي
 بعد الحيض فيقطع التسابع وصورة صامت شهر وأخاضت ثم أديت بلزمتها السن (قوله لا إذا أديت) أي
 مراعاة التسابع فلهما (قوله أو يفطر) لا سيما في الحيض (قوله لا إذا أديت) أي
 الذي لا يفطر الصوم بحر (قوله مطلقاً) هو قوله ما قال أبو يوسف عدم فساد الصوم ولو جامعها إلا
 أنهما راناسيا لا يستأنف والصحيح قوله ما لأن المأمورة صوم شهرين متتابعين لا ميسر فيها فإذا جامعها
 في خلالها لم يأت بالمأمورة وإذا أفطر في خلالها انقطع التسابع بحر (قوله لكن نقل القهستاني ما يخالفه)
 أي ما في البحر وعبارته كافي الخاطئ وكذلك استأنف الصوم وطم أي المظاهر منها إلا عدا كافي المبسوط
 والنظم والهداية والكافي والقنطري والمضرات والزهدي والتف وغيرها وبجهد قول الأسيصافي في شرح
 الطحاوي بالليل عدا أو نسياناً لا يليق أن يعمل العمد في كلام الهداية والمنصف على أنه قبل اتفاق كما فعله
 أنه الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التماس صاحب النهاية لذلك له وعليه فيكون تأويل الآية قبل
 من الميسر لأن التسابع بعد عذراً في كثير من الأحكام (قوله لا مطلق النص في الطعام) لأنه يمنع
 في نفسه أنه لأنه ربما قدره في الاعتاق والصوم فيقعان بعد الميسر والمنع أعني في غيره لا يمنع الشريعة
 استعفاء موطن على الهداية (قوله وتقيده) أي النص فيه ما قبل الميسر (قوله أو مستسدي) هو الذي
 في باقيه (قوله لمكان رقبته) كان يقره مثلاً وبأخذ من أجرته ما زاد عن تنقته كعبداً أعتق نفسه فاستعفاء
 الظهار إليه على المعتد من جريان الظهر على الظهار فيه وهو قول صاحبين فلو أعتق السفيه عبده في كفارة
 (قوله مستسدي) في قيمته ولم يجر عن تكفيره حوى عن خزانة الأكل (قوله المذكور) وهو شهران متتابعان حوى
 وهو من يتكفر جواب سؤال أشكر إليهم ما في البحر بقوله فإن قلت لم يكن الرق منصفاً للصوم الكفارة مع أنه
 يتصف بصفة وعقوبة قلت لما كان فيه معنى العبادة لم يتصف لأن العبادة كالصلاة والصوم يستوي فيها الحال
 المذمور والعبد (قوله وليس له سيد منعه منه) تتعلق حق العبد وهو المرأة بها (قوله لعدم أهلية التملك) أي من
 العبد فلا يصير مالكاً له كحديث لا يملك العبد شيئاً ولا يملكه مولاة أي والأطعام والاشفاق شرطهما الملك
 (قوله لا في الأحصاء) فإن للمولى أن يبعث عنه ليعمل فاذا أعتق فعليه حج وعمره بحر (قوله لا يطعم عنه) أي يرمل
 ما يبيع عنه في الحرم يتصدق به وأطعمه لا في الطعام على إرسال الهدى غير مشهور (قوله قبل نذراً وقبل

وبعكسة جاز (صام شهرين) ولو غيبية
 وشهرين يوماً بالهلال والافستين يوماً ولو
 قدره في التصرف في آخر الأخير لزمه العتق
 وأن يومه نذراً ولا قضاء لو أفطر وان صار
 فلا متتابعين قبل الميسر وليس فيه ما
 ورمضان وأيام نهى عن صومها) وكذا أكل
 صوم شرط فيه التسابع (فان أفطر بعذر)
 بكسر وتام بخلاف حيز أي الظاهر منها ما لو
 (أو يفطر أو وطأها) أي الظاهر منها ما لو
 وطأ غير طأ غير فطر لم يفطر (فيها) أي
 كالوطأ في كفارة القتل (لأنها راعداً أو
 الشهرين (مطلقاً) لئلا أو نها راعداً أو
 ناسيا كافي الختار وغيره وتقيده بدين ملك
 الليل بالعدد غلط بحر لكن نقل القهستاني
 خاتمة نفسه فتنبه (استأنف) استأنف
 لا إلا طعام أن وطأها في خلافة لا
 النص في الطعام وتقيده في طلاق
 (والعبد) ولو كان كاتباً أو مستبراً صام
 المذمور المحجور عليه بالسفه عنه وكذا
 لا يجوز له الصوم) المذكور (المعتد
 بها من معنى العبادة وليس له سيد منعه
 (ولو) وصليته (أعتق سيده عنه أو أطعم
 ولو بجره لعدم أهلية التملك إلا في الأحصاء
 فيطعم عنه المولى قبل نذراً وقبل وجوباً

وجوبا) الخلاف في المأزوم وعدمه كالماء وغيره وبعبارة الصريح من البدائع لو أحصر بعد ما أحرم باذن المولى ذكر القدر في شرح مختصر الكرخي أنه لا يلزم المولى اتفاد عدى لأنه لو لم يملك العبد ولا يجب للعبد على مولا حتى فإذا اعتقه وجب عليه وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه على المولى أن يبيع عنه هديا في الحرم فيجوز لأن هذا الدم وجب لبلية ابتلى بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة والنفقة على المولى كذا دم الإحصار اهـ وقد يقال من نفي الوجوب لا ينفي النذوب بل يقول به مراعاة لقول الآخر (قوله لارض لا يرضى برؤه) ولو كان المريض شابا (قوله أى ملك مستين مسكينا) انما أوزأطم عليك ليصبح ذرا القيمة بعد واما الإباحة فلا يخرج غيره من مصارف الرأفة فانه يصح صرفه للجميع ومن له مال وعليه دين فهو فقير كفى الجهر (قوله ولو سكا) كطعام واحد مستين يوما (قوله ولا يجوز غير المراهق) الاولى أن يقول ولا يجوز من دون المراهق لأن غير المراهق صادق بن هوأ كبر منه (قوله قدرا) في دفع نصف صاع من برأ وصاع من غير أو شعير ودقيق كل كاسه وكذا السويق ولو دفع البعض من الخلطة والبعض من الشعير إذا كان قدر الواجب سكا أن يدفع ربع صاع من بر ونصفه من شعير وانما سكا التكميل بالآخر لا اتحاد المقصود وهو الإطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كالأذى نصفان من تمر جديد أو صاعان من الوسط (قوله ومصرفا) فلا يجوز اطعامها أصله وقرعه وأحد الزوجين ومملوكه والهاشمي ويجوز اطعامها الذي يجوز (قوله من غير المنصوص) فلودفع نصف صاع تمر تبلغ قيمته نصف صاع برأ أو صاعان البرأ أو أقل من نصف صاع بر عن صاع تمر وقيمتها تبلغه لا يجوز لأن العبرة في المنصوص من النص لا من القيمة ولو لم يعبر لم يطل التقدير المنصوص عليه في كل صنف وهو باطل وعليه أن يتم للذين أعطاهم ما قدم من ذلك الخلف فان لم يجد لهم استأنف سحوى عن الفتح (قوله إذا العطف) أى عطف القيمة في المنصف على المنصوص المفهوم من قوله كالطهارة يقتضي أن القيمة غير المنصوص اهـ حلي وفيه نظر إذا القيمة أعظم من قيمة المنصوص عليه أو غير شهر (قوله وان أراد الإباحة) انما كفت الإباحة لو رواد الإطعام فيها وكذا في الفدية وهو حقيقة في التمكن فان قيل المباح يستهلكه المباح له على ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت إذا صار أهأ كولا زال ملك المبيع عنه ولم يدخل في ملك أحد بجر (قوله فغذاهم وعشاءهم) الغذاء بالذات طعام الغذاء والعشاء بالفتح طعام العشاء بالكسر (قوله وأعطاهم قيمة العشاء) فيكون جامعين الإباحة والتقليد وسكا يجوز إذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين غدا وعشاء بجر ويأذ كره الشارع هذا يستحق عن قوله فيما يأتي وجاز الجمع بين التقليد والإباحة (قوله أو عشاءين) أو شعيرين (قوله وأشبعهم) ولا اعتبار بقدر الإطعام بعد حصول الشبع حتى روى عن الإمام في كفارة لبيح لو قدم أربعة أرغفة إلى عشرة مساكين وشبعوا أجزا وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف صاع تناوخا وحل المراد بالشبع الشرحى أو ما اعتاده كل أكل منهم يجزئ (قوله بشرط إدام في شهر شعير وذرة) ليتمكن الاستيفاء إلى الشبع وهذا ما عليه بعض المشايخ واليه مال الكرخي وقال بعضهم لا يجوز بجر الشعير بناء على أن محمد أنص على شهر البر في الزادات (قوله لتجدد الحاجة) أى لأن حاجة هذا الشخص تتجدد بتجدد الأيام فتكرر المسكين يتكرر والحاجة حكما فكان تعدد أحكا بجر (قوله ولو أباحه كل الطعام الخ) المراد بالإباحة التقليد (قوله عن يومه ذلك) الاولى أن يقول من مسكين واحد (قوله لنفقد التجدد حقيقة وسكا) اهـ لأنه ثلاثين قال في المنع لأنه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف إليه بعد ذلك يكون إطعام الطعام فلا يجوز (قوله عن ظهارة) بدل من الصغير في عنه (قوله سمع) أى عن كفارة ظهارة الأمر لأنه طلب منه التقليد معنى والفقير قابض له أو لا ثم نفسه فيتحقق غلظه ثم غلبه منع (قوله على أن ترجع) مثله إذا حال الدائع على أن أرجع لأنه لما قبل الشرط فقد التزمه باختباره فأفاده الحلي (قوله فني الدين يرجع) لأن مطلق الأمر يقتضيه موجب الرجوع لأن الدين مضمون في الدنيا والآخرة فثبت الرجوع على الأمر لا يكون رجوعا أكثر مما قطعت عن عهده (قوله لا يرجع على المذهب) لأنه لو رجع بجر ذرا الأمر لا يرجع أكثر مما أسقط عن ذمة الأمر لأن الوجوب من أحكام الآخرة وثبت الرجوع يقتضي الوجوب في الدنيا والآخرة ولا يجوز أن يرجع بأكثر مما أسقط عن ذمته حلي عن النهر (قوله بشرط الشبع) لا حاجة إلى ذكره للتصريح به في قوله سابقا وأشبعهم لأن يقال إن ذلك مكره هنا فلا حاجة لتعظيم اشتراطه لكل كفارة (قوله سوى القتل) لو قال

(فان يجوز عن الصوم) لارض لا يرضى برؤه
أو كبر (أطعم) أى ملك (ستين مسكينا) ولو
سكا ولا يجوز غير المراهق بدائع (كالنطرة)
قدرا ومصرفا (أرقية ذلك) من غير
المنصوص إذا العطف للمعاصرة (وان) أراد
الإباحة (فغذاهم وعشاءهم) أو غداهم
وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءه أو طعامهم
غدا أو برأ أو عشاءين أو عشاء وسحوى
واشبعهم (بجر) بشرط إدام في شهر شعير
وذرة لآب (سكا) بجر (لو أطعم واحد مستين
يوما) لتجدد الحاجة (ولو أباحه كل
الطعام في يوم واحد) وكذا إذا ملكه الطعام
ذلك فقط (اتفاد عدى) وكذا إذا ملكه الطعام
الزباني لنفقد التجدد حقيقة وسكا (امس)
غيره أن يطعم عنه عن ظهارة فقل (القيم)
ذلك (صح) وهو ليرجع الدين بجر
ترجع ومن سكت في الدين بجر
اتفاد عدى (الكفارة) بشرط الشبع
المذهب (كالحاجة) سوى القتل
(في) طعام (الكفارات)

تخرج كرامة القتل فانه لا اطعام فيها لكان أولى (قوله وفي القدية) روى الحسن عن الامام انه لا يقمن التلبك
 والمعتد على المصنف (قوله لمصوم) في شيخ فان (قوله وجناية) كان حلق أو غطى رأسه بعد زواله ان شاء ذبح
 وان شاء اطعم كل فقير نصف صاع وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما فاذا اباح في الاطعام صح (قوله دون
 الصدقات) أي الزكاة وصدقة البطر (قوله ان ما شرع بالنظر اطعام وطعام) ككفارة الظهار وكفارة اليمين ومثل
 كفارة الظهار كرامة الاطعام وكفارة قتل العبد فان الله تعالى قال أو كفارة طعام مسكين وانما جاز فيه الاباحة
 لان ما ذكر حقيقة في التمكن من الطعام وهو يحصل بالاباحة (قوله وأداء) كزكاة وصدقة فطر كافي البصر (قوله
 شرط فيه التلبك) لان الايتام والاداء للقليل حقيقة بجر (قوله لا اتحاد الجنس) فلا حاجة الى نية التعمين لانها
 في الجنس المتعدسبة لغو قاله الحلبي (قوله بخلاف اختلافه) أي الجنس كما اذا كان عليه كفارة يمين وكفارة
 ظهار وكفارة قتل فأنتق عبيدا عن الكفارات لا يجزئه عن الكفارة بجر (قوله الا ان يتوى بكل كلام) استثناء
 من قوله بخلاف اختلافه المقيد عدم الجواز يعني لو أعتق في الصورة المنقذة ثلاث رقبات فوايأ ان يكون متق
 رقبة عن واحدة منها لا يعينها وهكذا جاز بالاجماع ولا يضرب جهالة المكسر عنه محبط وما أفاده ظاهر من انه توى
 بكل رقبة كل واحدة من الكفارات ليس مرادوا والمرق بين هذه وبين ما اذا أعتق عبيدا من الكفارات عبرتان
 مقابلة الجمع بالجمع تقتضي التسمة على الاحاد فكانت بمعنى هذه (قوله بعينه) فعل مضارع صفة لو احداً أي له ان
 يعين أي الظهارين شامو في نسخة بعينه بالباء الموحدة وهي بمعنى الاخرى (قوله التي كفر عنها) أي عن ظهارها
 (قوله وعن ظهار وقتل لا) راجع الى جميع الصور (قوله لما توى) أي من قوله بخلاف اختلافه (قوله قد تصح عن
 الظهار) أي يصح عنه فها عن كرامة الظهار (قوله استحصانا) والقياس عدم الجواز للجهالة في مختلف الجنس
 وهي مضرة (قوله اعدم صلاحيتها للقتل) فانه لا بد فيه ان يكون الرقبة مؤمنة لانه ونظير ذلك ما ذابح بين
 الميراث وبقائها واختار تركهما معا فان كانتا غرتين لم يصح العقد على كل منهما وان كانت احدهما مترتبة
 صح في القصار غدة اربع (قوله بدفعة واحدة) فان كان بدفعات جاز ان تصافحوا (قوله كما توى) ذلت لظهارين أي
 من امرأة أو امرأتين حلبي (قوله كذا في نسخ الشرح) أي نسخ المتن الذي في شرح المصنف حلبي (قوله وفي نسخ
 المتن) أي المجزأة عن شرح المصنف (قوله لم يصح أي عنهما) فلا ينافي صحته عن أحدهما فوافق نسخ الشرح
 معنى لكن لما كان فيها ايهام انه لا يصح أصلاً أصلها لمصنف حال شرحه وانما صح عن واحد فقط لانه زاد في قدر
 الواجب ونقص على الحمل فلا يجوز الا بقدر الحمل لان نقصان من العدد لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام
 مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الاقل كما لو اطعم ثلاثين مسكينا لكل واحد صاع فانه لا يكتفي عن
 ظهار واحد بجر (قوله خلافاً للمحمد) فقال يجوز ذلك عنهما ووجه الاتفاق في المؤدى وقايمهما وانفق
 صرف لهما فصار كماله ملكه بدفتين أو اختلف جنس الكفارة (قوله ووجه الكمال) حيث قال كما يحتاج الى
 نية التعمين عند اختلاف الجنس يحتاج اليها التعمين بعض أشخاص ذلك الجنس وقد اعتبروا ذلك في العتق فانه لو كان
 عليه كفارة ظهار لامرأتين فأعتق عبداً نائياً عن أحدهما منع تعينه ولم يبلغ وحله وطوهما مع اتحاد الجنس
 وليصح في الاطعام لتبوت فرضه وهو حلها ما حلبي (قوله صح عنهما) لاختلاف الجنسين (قوله والاصل
 نية التعمين) أي لكفارة الظهار معاً وانما قلنا ذلك لانه اذا هن ظهارا احدهما للتكفير صح وحله قربانها
 كافي البصر (قوله المتعدسبة) أشار به الى أن معنى اتحاد الكفارتين اتحاد سببهما وكذا الاختلاف قاله الحلبي
 قال في البحر والاصل ان ما اختلف سببه فهو مختلف وما لا فهو متحد والصوات كلها من قبيل المختلف
 الطهرين من يومين وصوم أيام رمضان من قبيل المتحدان كان من سنة واحدة وان كان من سنتين فهو مختلف
 (قوله مقيد) الاو شمع مفيدة والمختلف سببه كالافطار والظهار فيصنع بينهما (قوله وقت التكفير) واعتبر
 لامام أحد وقت الوجوب والامام الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين أغلظ الحالين والوجه لنا ان القدرة انما
 يحتاج اليها اللادامق شرط وجودها وعدمها عنده (قوله اطعم مائة وعشرين) أي أكله واحدة (قوله فيعيد
 على سنتين منهم) كما لو غدى سنتين وعشى سنتين غيرهم فانه لم يجزه الا أن يبعد على أحد النوعين منهم غداء أو عشاء
 (قوله لزوم العدد) وهو الستون وقوله مع المقدار وهو الغداء والعشاء في الاباحة ونصف الصاع في التلبك
 في المثلة السابقة انما وجد العدد دون المقدار (قوله ولم يجز اطعام فطيم) أي الا بطريق التلبك كما أفاده

(و) في (القدية) اصوم و...
 الجمع بين اباحة وتلبك (دون الصدقات
 والعشر) والظاهر ان ما شرع بالنظر اطعام
 وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع بالنظر ايتام
 وأداء شرط فيه التلبك (حذر عبيدين من
 ظهارين) من امرأة أو امرأتين (ولم يعين)
 واحد الواحد (صح عنهما ومثله) في نسخة
 (المصيام) أو أربعة أشهر (والاطعام) مائة
 وعشرين فقير الاتحاد الجنس بخلاف
 اختلافه الا ان يتوى بكل كذا فيصح (وان
 حذر عنهما رقبة) واحدة (أو صام) عنهما
 (شهرين صح عن واحد) بعينه وله وطه التي
 كفر عنها دون الاخرى (وعن ظهار وقتل لا)
 يصح لما توى بجر كذا فيصح عن الظهار
 استحصانا لعدم صلاحيتها للقتل (اطعم
 ستين مسكينا كلاً صاعاً) بدفعة واحدة (عن
 ظهارين) كما ص (صح عن واحد) كذا في
 نسخ الشرح ونسخ المتن يصح أي عنهما
 خلافاً للمحمد ووجه الكمال (ومن انظار
 وظهار صح) عنهما اتفاقاً والاصل ان نية
 التعمين في الجنس المتعدسبة لغو وفي المختلف
 سببه مقيد وفروع (المعبر في اليسار
 والاعصار وقت التكفير اطعم مائة وعشرين
 لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على سنتين
 منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم
 العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم
 ولا شعبان

صاحب البحر في شرح قول المصنف وهو تحرير رقيقة ثم ان هذا مكرر ومع قول الشارح مائة ولا يجوز غير
الرائق وقوله ولا شعبان مكرر مع قوله مائة واشبعهم فانه يقيد عدم هذا الوصف قبل تناولهم فتأمل والله
سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب اللعان) •

مصدر لآ من قياسي وسماحي أو سماحي والقياسي الملاعنة وتعدد المعاملة غالباً بما فاقوا به يكاهر مياسرة ومن
غير الغالب يابومه مياومة ويوما حكاما ابن سيده أفاده صاحب النهر (قوله من اللعان) أي مشتق منه لان المزيد
مشتق من الجزد (قوله والابعاد) أي عن رحمة الله تعالى وعن منازل الأبرار والالقي الثاني بالمؤمنين كما أفاده
التوسل في وصف الابعاد على ما قبله عطف نفسه (قوله لنفسه نفسه قبلها) أو هو من باب التغليب فالمراد
باللعن ما يعم الغضب ووجه التغليب السابق المذكور أو لما كان الغضب يستلزم اللعان أطلق عليه والاصل فيه
آيات النور من قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى قوله حكيم واختلف في سبب نزولها فروى البخاري عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشرين بن مصعب
فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والاحتد في ظهره فقال يا رسول الله إذا رأيت أحدا على امرأته رجلاً
يطلق يلمس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحتد في ظهره فقال هلال
والذي بهنك يا حنقني لصادق وليزني الله ما يرى يظهر من الحذف بل يقول الله تعالى والذين يرمون
أزواجهن حتى بلغ أن كان من الصادقين فأنصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه ما جاءه هلال وشهد
والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم أن أحدكما كاذب بهل متكما تأتبع ثم قامت فشهدت فلما كانت عند
الخامسة وعظها وقال انما وجبة فتلكات ونكصت حتى طنفسا ثم ارجع ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم
فصت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أكل العينين سابغ الالبين خدج الساق فهو
لشريك بن صمصامة فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله تعالى لكان لي
واما شأنه قال في الصباح خدج أي خنجر يجر (قوله وشرا عاهدات الخ) أفاده أنه لا بد أن يكونا أهليين
لشهادة ولو قذف بكلمة أو بكلمات أربع زوجات له بالزنا لا يكفبه إيمان واحد لهن بل لا بد أن يلاعن كلامهن
على حدة بخلاف ما إذا قذفها امرأته يجب إيمان واحد أو (قوله كشهود الزنا) أي اعتبارها بهم فاللعان
ما كان شاهد لنفسه كز رعيه أربع أفاده في شرح المتن (قوله مؤكداً باليمان) أي وقوات بها فان أظف
أشهد مجتمعي على المشاهدة عن يقين وعلى النسم كما ذكره في الشهادات وفي الدر المنثور ليس إيمان الإيمان
ما يتقدم من جانب المدعي الا هنا وفي القسامة (قوله مقرنة شهادته باللعان) أي بعد الاربعة بان يقول لعنة
الله عليه ان كان من الكاذبين (قوله لانهم يكفرون اللعان) أي على انفسهم فلا تبالى بذكره حينئذ لا اعتبار عليه
(قوله فكان الغضب أردع لها) أي أزعجها لفظه والفرقة منه (قوله مقام حد القذف في حقه) أي بالدية
اليه الا مطلقا والالم تقبل شهادته أبدا مع انهما مقبولة كما ذكره الشارح في حد القذف (قوله مقام حد الزنا
في حقه) ولا يصح العفو عنه والابراو الصلح اذ كل من حد القذف والزنا لا يحتمل ذلك سوى (قوله سقط عنه
حد القذف) أي ان كان كاذباً وهي صادقة (قوله وعنها حد الزنا) ان كانت كاذبة وهو صادق بجر (قوله لان
الاستشهاد باقته) أي من الطرفين والسبب والتأني وتأتان (قوله سهل) أي مع الكذب (قوله بل أثبت) لان فيه
عدم مراعاة مقام الألوهية حيث تجرى على ذكره كاذباً فربما يطول عذابه في الآخرة بذلك بخلاف الحد لاسماعلي
القول بانه جابر (قوله وشروط قيام الزوجية) أعلم ان شرائط وجوب الإيمان بعضها يرجع الى القساذف خاصة
وبعضها الى المقدوف خاصة وبعضها اليهما جميعاً وبعضها الى المقدوف وبعضها الى المقدوف وفيه وبعضها الى
نفس المقدوف اما القول فواحد وهو عدم إقامة البينة على صدقه وأما الثاني فانتكارها وجود الزنا منها وعفتم
عنه وأما الثالث فالزوجة بينهما والخبرة والعقل والاسلام والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لما
بقذف المذكورة فاسد اولاً بقذف الميانة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجعة سالو قذف زوجته به برأفيل
الزوجية وجب اللعان وأما ما يرجع الى المقدوف به فهو الزنا وأما ما يرجع الى المقدوف فيه فكونه حافي دا
الاسلام وأما ما يرجع الى نفس القذف فان يكون بصريح الزنا (قوله قذفاً وجب الحد في الأجنبية)

(باب اللعان)

(هو) لغة مصدر لآ من قياسي وسماحي أو سماحي والقياسي الملاعنة وتعدد المعاملة غالباً بما فاقوا به يكاهر مياسرة ومن غير الغالب يابومه مياومة ويوما حكاما ابن سيده أفاده صاحب النهر (قوله من اللعان) أي مشتق منه لان المزيد مشتق من الجزد (قوله والابعاد) أي عن رحمة الله تعالى وعن منازل الأبرار والالقي الثاني بالمؤمنين كما أفاده التوسل في وصف الابعاد على ما قبله عطف نفسه (قوله لنفسه نفسه قبلها) أو هو من باب التغليب فالمراد باللعن ما يعم الغضب ووجه التغليب السابق المذكور أو لما كان الغضب يستلزم اللعان أطلق عليه والاصل فيه آيات النور من قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن إلى قوله حكيم واختلف في سبب نزولها فروى البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشرين بن مصعب فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والاحتد في ظهره فقال يا رسول الله إذا رأيت أحدا على امرأته رجلاً يطلق يلمس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحتد في ظهره فقال هلال والذي بهنك يا حنقني لصادق وليزني الله ما يرى يظهر من الحذف بل يقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن حتى بلغ أن كان من الصادقين فأنصرف النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه ما جاءه هلال وشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم أن أحدكما كاذب بهل متكما تأتبع ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة وعظها وقال انما وجبة فتلكات ونكصت حتى طنفسا ثم ارجع ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فصت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أكل العينين سابغ الالبين خدج الساق فهو لشريك بن صمصامة فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله تعالى لكان لي واما شأنه قال في الصباح خدج أي خنجر يجر (قوله وشرا عاهدات الخ) أفاده أنه لا بد أن يكونا أهليين لشهادة ولو قذف بكلمة أو بكلمات أربع زوجات له بالزنا لا يكفبه إيمان واحد لهن بل لا بد أن يلاعن كلامهن على حدة بخلاف ما إذا قذفها امرأته يجب إيمان واحد أو (قوله كشهود الزنا) أي اعتبارها بهم فاللعان ما كان شاهد لنفسه كز رعيه أربع أفاده في شرح المتن (قوله مؤكداً باليمان) أي وقوات بها فان أظف شهد مجتمعي على المشاهدة عن يقين وعلى النسم كما ذكره في الشهادات وفي الدر المنثور ليس إيمان الإيمان ما يتقدم من جانب المدعي الا هنا وفي القسامة (قوله مقرنة شهادته باللعان) أي بعد الاربعة بان يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين (قوله لانهم يكفرون اللعان) أي على انفسهم فلا تبالى بذكره حينئذ لا اعتبار عليه (قوله فكان الغضب أردع لها) أي أزعجها لفظه والفرقة منه (قوله مقام حد القذف في حقه) أي بالدية اليه الا مطلقا والالم تقبل شهادته أبدا مع انهما مقبولة كما ذكره الشارح في حد القذف (قوله مقام حد الزنا في حقه) ولا يصح العفو عنه والابراو الصلح اذ كل من حد القذف والزنا لا يحتمل ذلك سوى (قوله سقط عنه حد القذف) أي ان كان كاذباً وهي صادقة (قوله وعنها حد الزنا) ان كانت كاذبة وهو صادق بجر (قوله لان الاستشهاد باقته) أي من الطرفين والسبب والتأني وتأتان (قوله سهل) أي مع الكذب (قوله بل أثبت) لان فيه عدم مراعاة مقام الألوهية حيث تجرى على ذكره كاذباً فربما يطول عذابه في الآخرة بذلك بخلاف الحد لاسماعلي القول بانه جابر (قوله وشروط قيام الزوجية) أعلم ان شرائط وجوب الإيمان بعضها يرجع الى القساذف خاصة وبعضها الى المقدوف خاصة وبعضها اليهما جميعاً وبعضها الى المقدوف وبعضها الى المقدوف وفيه وبعضها الى نفس المقدوف اما القول فواحد وهو عدم إقامة البينة على صدقه وأما الثاني فانتكارها وجود الزنا منها وعفتم عنه وأما الثالث فالزوجة بينهما والخبرة والعقل والاسلام والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لما بقذف المذكورة فاسد اولاً بقذف الميانة ولو واحدة بخلاف قذف المطلقة رجعة سالو قذف زوجته به برأفيل الزوجية وجب اللعان وأما ما يرجع الى المقدوف به فهو الزنا وأما ما يرجع الى المقدوف فيه فكونه حافي دا الاسلام وأما ما يرجع الى نفس القذف فان يكون بصريح الزنا (قوله قذفاً وجب الحد في الأجنبية)

بان تكون عفيفة عن الزنا مع وقد علمت شروط وجوبه (قوله خست بذلك) أي باشتراط كونها ممنوعة فاذ قهرها
 المقام من قوله فاذ فوجب الحد في الأجنبية فاهم الاشارة الى ما عرفت من المقام ولا يشترط عفة الزوج
 فلو كان قاسم جري اللعان وان كان لا يجزئ فاذ (قوله وور) كنهه شهادتان (الح) هذا يعني عنه التعريف وقد
 كثر التكرار من المصنف والشارح في هذا الباب (قوله واللعن) أي في جانبه والقضب في جانبها قاله الحلبي
 (قوله والاستنجا) أي بالاداعي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع الباش في هذا التفريق بجر (قوله
 لا يجتمعان أبدا) أي مادام مصرين عليه فتتأيد الحرمة اخفاها وما اذا كذب نفسه بعده فعندهما طلق
 طلقه باتنة وجازله ان يترجها وعند أبي يوسف والشافعي رضي الله تعالى عنهما فمؤيدا (قوله من هو أهل
 للشهادة) أي لادائها لا لتصلها فلا لعان بين عموكين ولا بين من احدهما عموك أو صبي أو مجنون أو مجنون أو مجنون
 في ذنف فان قلت يشكل عليه جبر بانه بين العامين والفساد فيز مع انه لا تقبل شهادتهما قلت هما من أهل
 الاداء الا انها لا تقبل للمنفق في الفاسق ولعدم التمييز في الاعى - حق لو قضى فاض بشهادتهما مع قضائه
 ولم يجز الاعى هنا الى التمييز لا قدر على ان يميز بين نفسه وامرأته من (قوله على المسلم) فلا لعان بين
 الكافرين وان قبلت شهادة بعضهم على بعض لان اللعان شهادتان - وكذا في الايمان فلا يكتفي بأهلية
 الشهادة بل لابد من أهلية اليقين والكفر ليس من أهل الكفارة وكذا لا يجزئ بين مسلم وكافر من (قوله
 فن ذنف الح) أي أقر بذنفه أو ثبت بالبينه فذنفه فانه لو أنكر ولم يكن له بينة سقط اللعان ودخل في الاقرار
 ما اذا قذف رجل امرأته رجل فقال الزوج صدقت هي كما قلت في ذنفه فاذ فاذ يلعن ولو قال صدقت من غير
 زيادة لم يكن فاذ فاذ بجر والقذف في اللغة الرمي مطلقا بشرعية رعي مخصوص وهو الرمي باننا والتسبب اليه
 قهستاني (قوله بصريح الزنا) مثل أن يقول يا زانية يا زانية لانه ترخم قد زنت قبل ان تزوجك جسدا أو نفسا
 زان وخرج بذلك كسر الصريح الكناية والتعريض فحولت أبا زان أفاده القهستاني - وخرج بذكر الزنا لا الواط
 فلا لعان فيه عنده وعندهما ثبت فيه كذا في البهر (قوله في دار الاسلام) اخرج به القذف في دار الحرب فلا
 يوجب اعدام جريان الاحكام حال (قوله الحية) فلا لعان بقذف زوجته الميتة وقال الامام الشافعي - رضي
 الله تعالى عنه يلعن على قبرها بجر وظاهره أنه لا لعان بقذف الميتة ولو صدق منه بنى الولد وأطلق في الزوجة فم
 غير المدخول به (قوله صحيح) خرج به الفاسد فلا لعان فيه لكونها خرجت عن العفة ولعدم تحقق كونها
 زوجة (قوله ولو في عدة الرجعي) خرجت المباشرة فلا لعان فيها (قوله كالاجنبية قهستاني) عن شرح
 الطحاوي (قوله العفيفة) العفة لغة صفة بها يقلب على الشهوة والعفيفة شرعا امرأة بريئة عن الوطء الحرام
 والتممة به قهستاني (قوله وتممته) مثال التهمة أن يكون معها ولد لا يكون له أب معروف من (قوله ولو زنة
 بشبهة) كوطء معتدة الباش ولو من واحدة وسواها ظن الحل - أولا فاذ قذفها زوج غيره أو هو بعد العود الى
 عصمته لا لعان (قوله لانهم امرأه اهل الاداء) لقدرة الاعى على ان يميز بين زوجته ونفسه وأيضا هو من أهل
 الشهادة فيما ثبت بالتسامع كالوث والتكاح والتسبب وهذا الثاني بالتوجيه أنسب نهر (قوله أو من نقي نسب
 الولد الح) بان يقول هذا الولد من الزنا أو ليس مني أو ليس من فلان أي به وسوا صرح باننا أولم بصريح وهو
 الحق كذا في البهر (قوله وطالبته) قيد به لان الولد تطالبه فلا لعان لانه حقها دفع العار عن نفسها (قوله أي
 بوجوب القذف) فقيسه استخدام قهستاني والموجب بفتح الجيم (قوله عند القاضي) متعلق بقوله طالبته فلا
 عبرة بغير مجلس القاضي أفاده في البهر (قوله أو التناذر) لكنه يسقط لو طالبته بعد العدة من الرجعي أو بعد
 إطلاق الباش كذا في شرح المتن (قوله وسقوط عباد) مقيد بان يكون التناذر فيها بأقل من خمس عشرة سنة
 أما اذا كان بها فسقط حتى العباد اذا كان عالما قادرا كما أمر به سلاطين الاسلام قطعاً لتزوير وسأني في القضاء
 ان شاء الله تعالى (قوله والافضل لها السر) بعدم الطلب فقاما عن اشاعة الماشية وله دقي بمذمة التهمة
 في (قوله لاعتن) ان لم يقر منه على زناها ولم يكذب نفسه بعده ولم تصدقه فيه ولم يقذف أمها فلو قال لها
 يا زانية فنت الزانية وجب الحد بقذف أمها واللعان لقذفها فاذ اجتمعا في الطالبة بدأ بحد اللعان
 بجروجه عن أهلية الشهادة وان لم تطالب الأم وطالبت المرأة وجب اللعان ومذمة لاداء عليها بعده في ظاهر
 الرواية بجر (قوله بسر) لانه حق مستحق - وقاد على ايقانه فليس - حق يأتي بها هو عليه أو يكذب

خست بذلك لان الحق المفسد ونقضتم لها
 شروط الاحسان (وركنه شهادتان
 وكذا بالبين واللعن وحكمه حرمة
 الوطء والاستنجا بعد التلاعن ولو قبل
 التفريق بينهما) الحد بحد اللعان
 لا يجتمعان أبدا (وأهله من هو أهل
 للشهادة) على المسلم (فن ذنف) بصريح
 الزنا في دار الاسلام (زوجته) الحية
 يتكاح صحيح ولو في عدة الرجعي (العفيفة
 من) فعل (الزنا) وتممته بان لم توطأ
 سر امرأته زنة بشبهة ولا يتكاح فاسدا ولا
 هو أولم يلعن (وطالبته) (قوله الحية) على
 المسلم فخرج فهو من أهل الاداء (أو من
 والفاسق لانهم من أهل الاداء) (أو من
 نقي (نسب الولد) منه أو من غيره
 (وطالبته) أو طالبه الولد الثاني (أو من
 بوجوب القذف وهو التناذر فان تقدم الزمان
 ولو بعد العدة أو التناذر فمقتضى وقوف
 لا يطل الحق في ذنف وقصاص - وقوف
 عباد جوهرة والافضل له السر ولو لم يقر
 ان يامر حابه (لا من) خبران أي ان أقر
 بذنفه أو ثبت بذنفه بالبينه فلو أنكر ولا
 بينة لها لم يستطع وسقط اللعان (فان ابي
 من حتى يلعن أو يكذب نفسه فيحد
 لا قذف (فان لاعتن لاغت) بعده

نفسه (قوله لانه المذمى) على قبحه في حال في الحكم الشاهد عليه بقذفه وهي مسقطه
بشهادتها ما حققه عليها من الزنا فلا يصح أن تبني المرأة كالأبصار أن يندى المذمى عليه بعبارة الدعوى
من نفسه كذا في شرح الاطلاق اهـ (قوله أعادت) ليكون على الترتيب الم شروع وظاهره الوجوب وفي الغاية
لو بدأ ببلعائها فقد أخطأ السنة ولا يجب أعادته قال الكمال وهو الوجه شره لآلية (قوله لحصول المقصود) وهو
التلاعن (قوله ولا يجب) العلة فيه ما تقدم في الزوج (قوله ولا يجب) لأن الحجة لا يجب بالقرار مرة فكيف
يجب بالتمديد (قوله ليس باقرار قسدا) لأن المقصود دفع اللعان عن نفسها (قوله ولا يقتضي التبع) أي
نسب أولاد إذا قذفها بنفسه فصدقته (قوله لانه حق الولد) الضمير إلى النسب (قوله فلا يصح فأن في إبطاله) فهو
ولدهما بجر (قوله ولو أمتعا) عن اللعان بعد أن ترافعا (قوله على ما إذا لم تعف) أما إذا عفت فانه لا يجب بهما
أمكن لهما أن تطالب به متى شئت لما تقدم من عدم سقوطه بالهقر سلبى وهو في الجبر (قوله لعدم وجوبه)
أي اللعان حيث نذر أي حين امتنع فلا تنافي منها ليس امتناعا على وجوب عليها ويحتمل أن يقال في دفع
الاشكال انه بعد التراجع منه ما صار رضاه اللعان من حق الشارع وهي لم تعف فالتعاضى بطالب كلاهما عليها
الامتناع كانت غير مجتمعة للمعكم الشرعى فتعفى لامتثاله بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تعفى لأن عدم
الامتناع لم ينفى الأمنه (قوله لرقه) أو لكونه محمدا ودان قذف وقوله أو لكونه موصوفا ما إذا أسلت ثم قذفها
قبل عرض الاملام عليه بجر (قوله وكان أهلا للقذف) فيه لان الزوج لو كان موصوفا لا يجوز فلاحق ولا لعان
بجر (قوله ناطقا) فلو كان أخرس فلا بد ولا لعان مخ (قوله ما من جهته) كعدم صلاحه فيه للشهادة
(قوله ولو كان القذف صحيحا) أن اجتمع فيه الشروط من كون القاذف بالغا عاقلنا طافا (قوله أنها لم تصلح)
بأن كانت صغيرة أو مجنونة أو محدودة في قذف (قوله أو دعى لا يحذف قذفها) بأن لم تكن حصة (قوله
فلاحق) لعدم الأهلية عند عدم صلاحيتها لإدائه الشهادة ولصدقه فيما قال إذا كانت ممن لا يحذف قذفها (قوله
لامخلفه) وحيث اتقى الأصل اتقى الخلف (قوله لكنه يعزى) أي وجوب لانه إذاها وألحق الشين بها كذا
في الجبر وظاهره وجوب التعزير ولو غير عفيفه فله أبو السعد وقد يقال إنها هي التي ألحقت الشين بنفسها
(قوله وهذا) أي قول المصنف وان صلح وهي من لا يحذف قذفها (قوله بما فهم) من قوله سابقا من قذف زوجته
العفيفة عن الزنا ويحتمل أنه راجع أيضا إلى قوله وان لم يصلح شاهد الخ فانه مفهوم من السابق أيضا وإليه
يشير ما في التهر (قوله وبه يبرأ الا صان الخ) أي الذي هو شرط في حقه وأمنه ومن قوله وكذا يبرأ ما يعزى
اشتراط دوام الايمان من حين القذف إلى حين التلاعن (قوله بالطلاق البائن) وهو الحلية في اسقاط
الايمان وقيد بطلاق الرجعى لا بسقطه لانها لا تخرج من العمة بسقطه (قوله وفيه شبهة)
أطلق فيها تم القبية المنقطعة وغيرها (قوله لو عفى الشاهد أو فنى) يقتضيان أي خروج من الطاعة لانها أهل
للاداء بعدهما (قوله أو أوردت) انما لم يسقط بها لان عوده إلى الاملام مرجو حتى لو مات أو قتل على رذته سقط
وهذا التعليل يشكك في سقوطه بالقبية فان الحضور مرجو فكأن الظاهر عدم سقوطه أيضا بالقبية مادام
حضوره مرجوا فليست نظر ما المانع لهما من طلب اللعان بعد حضوره أبو السعد (قوله وهو جهود) أي الجنون
معهود أي وقع بها وانما أعاد الضمير إلى الجنون فقط لان الصفر ثابت معه ولا يتوهم عدمه (قوله إلى غير
محل) القابل له وهو الصفر والجنون أعاده المصنف ولو قال لاستاده إلى حالة غيره وجب للعان لكان أظهر لانه
لا وجه لجعل الجنون والصفر محلا غير قابل (قوله بخلاف زنا وأنت ذميمة أو أمة) انما وجب اللعان فيها
لانه يلحقها الشين مع هذين الوصفين بخلاف الصفر والجنون أبو السعد (قوله أو منذ أربعين سنة) لانه كذب
بذميمة أبو السعد ومقتضى الكذب وجوب الحد (قوله حيث تلاعن) كذا في نسخة بحذف النون والاولى
أثبتها كما هو في نسخة أخرى (قوله لاقتصاره) أي على وقت القذف قد يقال انه إذا استكان لهما عهد بالذميمة
أو الرقية أن يرد قط كما قيل في الجنون والصفر فالاولى التعليل بما تقدم من قوله وفيه شبهة أي حيثه الواقعة فيه
أعم من كونها أركانا أو نكاحا على وجه السنة كمن أنقله المشايخ أن القاضي يفهم ما تعلق به ويقول
التم فيقول الزوج أشهد باقة أفان الصادقين فيمار بهما من الزنا أو يمارى في الخامسة لسنة لانه عليه
أن كان من الكاذبين فيمار ما بهما من الزنا بشير اليها سلك ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله انه لم

لانه المذمى فلا يبدأ بلعانها أعادت تلوقرق
قبل الاعادة منع لحصول المقصود اخبار
(والا يجب حتى تلعن أو تصدقه)
فتدفع به اللعان ولا تحذف وان صدقته
أربع لانه ليس باقرار قسدا ولا يقتضي
التسب لانه حق الولد فلا يصح فأن في إبطاله
ولو أمتعا بسا وحله في الجبر على ما إذا لم
تعف المرأة واستشكل في التهر حبسها
بعد امتناعه لعدم وجوب عليها حيث نذر
(وإذا لم يصلح) الزوج (شاهدا) لرقه أو كغيره
(وكان أهلا للقذف) أي بالغا عاقلنا طافا
(حد) الأصل أن اللعان إذا سقط لعن
من جهته فلو كان القذف صحيحا حد ولا
فلاحق ولا لعان (فان صلح) شاهدا (و)
الحال أنها (هي) لم تصلح أو (عن لا يحذف
قذفها فلا حد) عليه كالمقذفها أجنبي
(ولا لعان) لانه خلفه لكنه يعزى حدها
لهذا الباب وهذا نص صريح بما فهم (ويصبر
الايمان عند القذف ولو قذفها وهي
أمة أو كافرة ثم أسلت أو عفت فلاحق
ولا لعان) زبلى (وبسقط) اللعان بعد
وجوبه (بالطلاق البائن) ثم لا يعود
بترجوها بعده (لأن الساقط لا يعود
(وكذا) بسقط بزناها ووطئها بشبهة
وربذتها ولا يعود لو أسلت بعده) بسقط
(بموت شاهد القذف وغيبته لا) بسقط
(لو عفى) الشاهد (أو فنى أو ارتد ولو
قال) زوجته (زنت وأنت ذميمة
أو مجنونة وهو) أي الجنون (معهود فلا
لعان) لاستاده إلى غير محل (بخلاف)
زنت (وأنت ذميمة أو أمة أو منذ أربعين
سنة وعمرها أقل) حيث تلاعنا
لاقتصاره فتح (وصفه ما نطق النص)
النيرى (به) من كتاب وسنة

الكاذبين فيما رآى به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليهم ان كان من الصادقين فوجبا ما به من الزنا
والقيام بدوب اقوله صلى الله عليه وسلم يا عاصم قم فاشهد والمرتضى فاشهدى ولان الحسد ودبناها
على الشهرة وغلها هذا انما هي قومان معا وهو خلاف ما في القهستاني حيث قال ثم يبعد الرجل وتقول
المرأة فاعلم الخ وزاد بعضهم بعد القسم الذي لا اله الا هو والخطاب برميته وبان الكاذبين ليس بشرط
في ظاهر الرواية وفي ابي السود الامس نوعان احدهما المارد عن رجسة الله تعالى وهذا ليس الا للكافرين
والثاني الابعاد عن درجات الا بر او مقام الاخبار وهو المراد والحاصل ان المرد والابعاد على مراتب في حق
العباد وان المارد بمعنى اليأس من الرحمة لا يجوز ولو على كافر الامن علم بالنصر انه مات او يموت كافر ولا حاجة
للمعز في خبر اذا عا الرجل زوجته الى فراشه فابت له منها الملائكة لان ذلك ليس من لعن المعين
اذا تعين انما يحصل باسم او اشار به بل من لعن على الوصف فهو بمنزلة الله سمع من لعن المعين
فراش زوجته اه مناوى وظاهر اقراره ان قواعد المذهب لا تأباه (قوله ولو اكدته) لا حاجة اليه
مع قول المتن ولو اخطأ الحاكم اه حلي (قوله بتفريق الحاكم) لا باللعان وحده كما قال الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه (قوله فيمن وارثان قبل تفريقه) ويقع طلاقه عليه او يصح ايلائه وطهارة قبله جوى
(قوله وان لم ير ضيا بالفرقة) لانها حق الشرع قال صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا (قوله ولو زالت
أهله اللعان) أي بعد التسليم قبل التفريق (قوله فترق) لانه يرجع عودا الا حسن حجر (قوله والا لا)
يعنى اذا زالت بما لا يرجع زواله بان كذب نفسه أو قذف أحدهما انساخا لثبوت القذف أو وطئت وطأ حراما
خرس أحدهما لا يفرق بينهما كافي البصر (قوله فترق) القاضي لا المحكم (نحوه ومقاده) البصير لصاحب النهر
حيث قال بعد نص التواريخية وهو ظاهر في أن لا يلزم كمن يطر (قوله ولو لم يفرق) تفريق على التقييد بالطرف
في قوله الذي وقع اللعان عنده (قوله صح) لان لا كثر حكم الكل (قوله ولو بعد الاقل) أي منها (قوله لانه
يجتمع فيه) فالشافعي رضي الله تعالى عنه قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج وحده حلي عن النهر (قوله وقيد في
البصر) أي قد القاضي المذوق في هذه المسئلة (قوله بغير القاضي الحنفى) اذا حنفى لا يرى ذلك والاولى أن يقول
بماض يرى ذلك اذ ليس كل غير حنفى يرى الجواز (قوله فلا ينفذ) أي قضاؤه بالتفريق (قوله وحرم وطؤها) أي
ودواعيه كما (قوله لا مؤثر) أي من حديث المتلاعنان لا يجتمعان أبدا اه حلي (قوله ولها) أي للملاعة بعد
التفريق النفقة الا عمن من الكسوة والطعام مادامت في العدة كافي البصر عن التواريخية وكذا السكى لوجوب
العدة في بيت طلق فيه (قوله وان قذف الزوج بولد) أي فناء عنه أما فيه الولد من الزوج الاول فحكمه كالزنا
(قوله حتى) أي عند قطع النسب فلو فناء بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبته وكذا الوجبات بولده من أحدهما ميت
فنفاهما يلاعن ولزماه وكذا الوفاء ما مات أحدهما أو قتل قبل اللعان لزماه وبطل اللعان عند الثاني لاعتنه
الثالث حجر (قوله نفي الحاكم نسبة) فيه اشارة الى أن التفريق بينهما لا يكتفى بقطع نسب الولد فلذا روى عن أبي
يوسف أنه لا بد أن يقول قطع نسب الولد عنه بعد ما قال فترق بينهما كافي المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من
ضرورة التفريق نفي النسب ألا ترى أنه بعد موته الولد يفرق بينهما باللعان ولا يفتى بنسبه بحجر عن النهاية (قوله
وألقه بأمه) خرج مخرج التوكيد بنهر (قوله بشرط صحة النكاح) التصديق أن هذا الشرط والذي بعده من
شرائط اللعان لامن شرائط النفي فلذا أخذت في البدائع جوى فلا لعان بنى الولد في النكاح الفاسد والوطء
بشبهة ولا يفتى بالنسب بحجر (قوله حتى لو علق) أي الحل (قوله لعدم التلاعن) لفقده شرطه وهي الصلاحية لاداء
الشهادة لانها اذا علق حال الرق والكفر يصير كأنه قذفها فيها وهو لا يوجب لعانا (قوله وأما شرط النفي)
أي نفي الولد وجوب قطع نسبته بحجر (قوله فسته) الاول التفريق والثاني أن يكون وقت الولادة أو بعدها يوم
أو يومين الثالث أن لا يتقدم منه اقراؤه صريحا أو دلالة كسكوته عند التهنئة الرابع أن يكون الولد حيا
لانها من أن لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد فلو ولدت ففناه ولا عن الحاكم بينهما وفرق بينهما وأزيم
الولد أمه ثم ولدت آخر من الفلز ما وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفيه الا لانها أجنبية وللعان ما ضل لانه
لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وان قال الزوج هما ابناى لا حد عليه ولا يكون مكذبا نفسه لاحفال الاخبار بما
لزمه شرعا السادس أن لا يكون محكوما بشيعة شرعا فان كان كذلك لا يقطع نسبته بأن ولدت امرأة ولدا فاقطع هذا

(فان التلعن) ولو اكدته (بانت بتفريق
الحاكم) فيتوارثان قبل تفريقه (الذي
وقع اللعان عنده) وبفريق (وان لم ير ضيا)
بافرقه شفى ولو زالت أهلية اللعان فان
بجاء جزي زواله كيجزى فترق والا لا ولو
تلاعن ناقضا أحدهما وكل بالتفريق فترق
تاريخية ومقاده أنه اذا لم يوسل ينظر
(فلا يفرق) الحاكم (حتى عزل أو مات
استقبله الحاكم الثاني) خلافا لعدم
اختيار (ولو اخطأ الحاكم فترق بينهما
بعد وجود الاكثريين كل منهما صح
ولو بعد الاقل) أي مرة أو مرتين (لا ولو
فترق بينهما قبل لعانها فلهذا لا يجتمع
فيه تاريخية وقيد في البصر بغير القاضي
الحنفى أما هو فلا ينفذ (وحرم وطؤها بعد
اللعان قبل التفريق) لا مؤثر (حتى نفي)
(وان قذف) الزوج (بأمه) (وارثه بأمه)
الحاكم (نسبه) عن أبيه (وارثه بأمه)
بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال
يعبر فيه اللعان حتى لو علق وهي أمه
أو كناية ففتى أو مات لا يفتى لعدم
التلاعن وأما شرط النفي فسته مبسوط
مذكورة في البدائع

الولد على رضى عمة أو الرضيع وقضى يدينه على عاقلة الأب ثم نفي الأب نسبته يلا من القاضي بينهما ولا يقطع نسب
الولد منه لأن القضاء بالدية على عاقلة الأب قضاء يكون الولد منه فلا يقطع النسب بعده أو كان له امرأتان
دخل بهما ثم قال أحدا كما طلق ثلاثا ولم يبين حتى ولدت أحدهما لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق كانت
الولادة يثبت الوفاة على الآخر لأن الولد حصل بعروق حادث بعد الطلاق ونعت التي ولدت للتكاح فان
نفي الولد لا من القاضي بينهما ولا يقطع النسب لأن حكم الشرع يكون الولد يثبتا بحكم يكون منه وبعد الحكم به
لا يقطع باللعان أو كراهة امرأة جاءت بولد فتفاه فلم يلاعنها حتى قدّمها أجني بالولد فخذت نسب الولد
ولا يفتي بذلك بجره قوله وسجى) أى بعض هذه الشروط عند قوله نفي الولد الحى الخ وسجى فى القروع أيضا
(قوله وان أ كذب نفسه) أى بعد اللعان فان كان قبله يطران لم يلقها قبل الكذب بعد أن أبانها كذب
نفسه فلا حد ولا لعان زباني وسواء كان الكذاب باعترافه أو ببينة ثم قوله وان أ كذب نفسه ليس تكرارا
بما تقدم من قوله حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد لأن ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيه بعده شره ليلية
وأما لم يجب حد ولا لعان فيما ذاك كذب نفسه بعد الابانة لأن المقصود من اللعان التقرين به بينهما ولا يتأق بعد
الابانة ولا يجب عليه الحد لأن قدّمه كان موجبا لللعان فلا ينقلب موجبا للحد لأن القذف الواحد لا يوجب
حدين أه أبو السعود (قوله فاذى نسبه) فانه يحد ولا يثبت ذنبه فان كان ترك ولد اثبت نسبه من الأب
دورته الأب لا احتياج الحى الى النسب بجره (قوله للقذف) فيه نظر فان القذف أخذ موجبه وهو اللعان
بل انما حدّ له نسبه فى شهادات اللعان الى الزنا وهو شهادة وشهود الزنا اربعة لا يحدون نهر (قوله حدّ أولا)
وتقييد الزباني الحى بالحد اتفاق (قوله وكذا اذا قذف غيرها) سواء كان المقتوف رجلا أو امرأة كذا
فى الدر المنثور (قوله فخذ) وكذا اذا قذف فخذت لبطلاق الأهلية كذا فى الدر المنثور قال فى البحر ولو قال وكذا
ان قذف أحدهما فخذت لكان أولى (قوله أوزنت) المراد به الوطء الحرام وان لم يكن رافعا بجره والمراد أنه
حصل أحدهما الاشياء بعد اللعان والتقرين بجره قوله وله أن ينكحها فان النكاح لا يكون الا بعد التقرين
وكذا يدل عليه قوله والحاصل الخ (قوله لدرته بالشبهة الخ) قال أبو السعود ولا لعان بقذف الآخر لأن فاع
لو طر الخ) الأولى حذف كذا (قوله لدرته بالشبهة الخ) قال أبو السعود ولا لعان بقذف الآخر لأن فاع
مقام حد القذف وقدّمه لا يمرى عن شبهة والحسد وتدنر بهادرو وكذا الاحد شره ليلية عن شرح الجمع وكذا
إذا كانت المرأة خرسا لجواز تصديقها لو تنطق والحد لا يثبت بالشبهة فكذا اللعان غاية ولو خرس أحدهما
بعد اللعان قبل التقرين فلا حد ولا تقرين كما لو ارتد أو كذب نفسه بجره (قوله وهو لقا أشهد) ولو قال أحلف
مكان أشهد لا يجوز بجره وتقدم من القهستانى جواز أقسم يدل أشهد (قوله مع فقد الركن) أى فى المسئلة
الأولى (قوله ولا الا لعان بالكتابة) أى بالشبهة لا يثبت اللعان بكتابه لأن الكتابة بمنزلة ما ليس بصريح
من الناطق فصار شبهة أبو السعود ويحتمل أن أبانها لا يجزى الأمان بالكتابة لفقد الركن (قوله لعدم نيقته)
لا حتمال كونه انتقاما كذا فى الدر المنثور (قوله ولو نيقته الخ) استئناف بشره قوله يصير بدون فاء
ولو كانت وصية لاقى بها للتقرير (قوله لا أقل المدة) أى مدة الحل والأولى لا أقل من ستة أشهر بأن يكون بين
نفي الحل والوضع أقل من ستة أشهر حتى يكون موجودا يقينا عند النفي (قوله فكذا) أى لحمل ليس متى وهذا
مذهب الامام وعندهما يجزى اللعان اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر لتيقن بقبامه وأشار الشارح الى دليل
الامام بقوله والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وهذا بخلاف العتق فيصح ويتوقف على الولادة وأما المبيعة
بصحب الحل فلا حل ظاهر واحتمال الرجح شبهة والرد بالعيب لا يمنع بالشبهة وكذا التسبب يثبت مع الشبهة
وأما وجوب النفقة لامطلة اذا ذهت حبلها فقول قولها فى أمر عتقها فأفاده صاحب البحر (قوله للقذف
الصريح) أى بوجه زينة (قوله ولم ينف الحاكم الحل) وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه ينفقه لانه عليه الصلاة
والسلام نفي ولد للال وقد قدّمها حملا أه أبو السعود (قوله لعنه بالوحي) أى لعن النبي صلى الله عليه وسلم النبي
بالوحي يعنى بالوحي مفقود فى أمته (قوله عند التهنئة) بالهزيمة من هأنه بالولد بالتفصيل والهزيمة
كافى المصباح وهى قول الساس له عند التهنئة عند الميلاد أقر الله عينك أو بارك الله تعالى لك فيه ورزقك منه
فاذا انتفاء حيث تدفع نفيه أيضا عند اتباع آفة الولادة يفتى التسبب (قوله ومدتها سبعة أيام) قال الجوى وغيره

وسجى (وان أ كذب نفسه) ولو دلالة بان
مات الولد المنفى من مال فاذى نسب
(حد) للقذف (وله) بعد ما كذب نفسه
(أن ينكحها) حدّ أولا (وكذا اذا قذف
غيرها لحدّ أو) سدقته أو (نفت) وان لم تعد
زوال العفة والحاصل أن له تزوجها اذا
خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان (ولا
لعان لو كانا خرسين أو أحدهما وكذا
لو طر ذلك) الخرس (بعده) أى الامان
(قبل التقرين) فلا تقرين ولا حد
بالشبهة مع فقد الركن وهو لقا أشهد ولذا
لا حتمال نيقته عند القذف ولو نيقته بولادتها
فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشرط
ولا لعان جوله زينة وهذا الجمل منه
للقذف الصريح (ولم ينف) الحاكم
(الحل) لعن الحاكم عليه قبل ولادته وتقييد
عليه الصلاة والسلام ولا للال لعنه بالوحي
(نفي الولد) الحى (عند التهنئة) ومدتها
سبعة أيام طاعة

لم يقدروا من تمامه في ظاهر الرواية بل ما جرت به العادة وعن الامام تقديره بثلاثة ايام وفي رواية الحسن
 بسبعة وضعفه السرخسي بان نصب المتقاضي بالرى لا يجوز اه وأشار الشارح بقوله عادة أنه أخذ
 بهذا التقدير من عادة الناس عندهم فلو كانت ستة ايام ونفى في السابع صح فيه (قوله وعند
 ابتياع آله الولادة) قال البدر العيني الاول ان يقرب بالكرسي الذي تاد عليه المرأة ونحوه كشر احمايش ترى
 حال الولادة ابوالسود وظاهر كلامهم أنه لا يفتي الا اذا نفاها عند التهنئة وعند الابتياح فيكون
 عند أحد هذا اقرار منه بأن الولد قال في المنع لان قبول التهنئة أو سكوت عند التهنئة أو شراء آله الولادة
 وسكوته عن النفي عند منى ذلك الوقت اقرار منه بأن الولد اه (قوله وبعده لا) أي ان نفاها بعد زمان
 الابتياح والتهنئة لا يفتي عنده وهو الصحيح وأما عند من يبيع فيه الى أربعين يوما فهـ ستاني (قوله لا اقرار به
 دلالة) حيث سكت لان تضادم الهمد دليل الالتزام قال في البروز اذ في الاختيار ثالثا لا يصح النفي بعده وهو
 قول هدية الادل والحق أنها أربع بزيادة السكوت حتى يضي وقت التهنئة وشراء الآله اه (فرع) ولد الملوكة
 اذا هي به فسكت لا يكون اقرار منه بالنسب افاذه في النسيب لانه عن شرح الجمع (قوله لحالة علمه كسالة
 ولادتها) فعندها قد رمدت النفاس وعنده قد رمدت قبول التهنئة كذا في الدر المنثور (قوله فيما اذا صح) أي النفي
 أولا وهو نفس برلقوله فيما افاده الحلبي (قوله بنى الولد) أي بـ بان الزوج اذ نفي نسب الولد منه (قوله
 ولم ينف النسب) أي فيما اذا وجدت قرينة من قبول تهنئة واحدة أو سكوت عند ابتياع آله ولادته أو تهنئة
 (قوله فتقوله) أي المصنف (قوله فيما ز) أي في قوله وان قد ف يولد نفي نسبه وأخذه بأته (قوله ليس على اطلاقه)
 اذ يخرج منه هذه والصواب السابقة المنقولة عن الجبر (قوله نفي أول التوأمين) التوأمين ولدان بينهما أقل من
 ستة أشهر والتوأم فرع والاني قامة والاشان توأمين والجمع توأم وتوأم ككدهان (قوله هـ ان لم يرجع)
 قد يده لانه لو رجع عن الاقرار الثاني لاعتقالة الحلبي أي وهما منه لان كباره بعد اقراره لا يقطع النسب (قوله
 لتكذيبه نفسه) أي بدو ما السابق وهو عليه لقوله حديث جابر بزيادة من الجبر (قوله وان عكس) بان أقرب بالاول
 ونفي الثاني (قوله ان لم يرجع) من نفي الثاني بان أقرب ما جابعا وعن الاقرار بالاول بان نفاها جابعا فانه اذا
 فعل ذلك لا بد عليه قال في الجبر واعلم أنه في صورة ما اذا أقرب بالاول ونفي الثاني اذا قال بعده هما ابني أو ابنا
 باني فلا حجة فيها كما في فتح القدير وسكت عن اللعان والظاهر أنه في تبيينها بلاء وفي اثباتها ما لا وما في الحلبي مر
 أنه اذا رجع لا يلاع بل يحد مصادمها في الجبر (قوله لقد نفيها) عليه لقوله يلاع (قوله بنفيه) الباء مـ مـ
 (قوله لاعتن الخ) لقد نفيها بنفيه والذي في الترمذي مـ في وجوب الحد حيث قال وان نفي أول توأمين وأقرب الثاني
 حد لانه أكذب نفسه يدوى الثاني وعلى هذا لو كانا ثلاثة أقرب بالاول والثالث ونفي الثاني اه وعليه فـ فـ
 الشارح كسالة المصنف في وجوب الحد فيما قبلت بل (قوله بحد) لتكذيبه نفسه (فرع) قال في الهندية الولد
 الواحد اذا أقربه ثم نفاها ثم أقربه يلاع ويلزمه فان نفاها ثم أقربه بحد ويلزمه كذا في محيط السرخسي (قوله شـ)
 الذي في شرحه للمنفى بالعز والى التعميم فـ وعن في التوأمين وان كان الحكم لا يختلف في الاثروء بانه وفيه
 اشارة الى أنه لو نفاها ثم مات أحدهما قبل اللعان لماء عند محمد خلا قال لا يوجب لان الذي مات لا يمكن نفي
 نسبه لانها لم يملوت واستغناء عنه وأحد التوأمين لا ينفصل عن الآخر في ثبوت النسب ذكره الشنقي اه (قوله
 وله ولد) سواء كان الولد ذرا أو أنثى (قوله ثبت نسبه اجماعا) لا يحتاج الى النسب بحد ويترتب على ذلك
 الاثـ من المتوفى (قوله وان كان أنثى لا) أي وقد ماتت بما هو الموضوع أما لو كانت حبة ثبتت نسبها كذا في الجبر
 (قوله لاستغناءه) أي ولد بنت اللعان ينسب إليه لان نسب كل ولد أنثى لا يـ (قوله خلا قالهما) نقلا لا يشوبونه
 تمنع (قوله حرام) لانه يترتب عليه ارث ويجب وكشف عورات وفحش حلال وقيل حرام (قوله كالتسكوت)
 أي اذا علم أن الولد الذي ولده زوجته من غيره وسكت عنه حتى طلقه نسب يجرم عليه قتلنا (قوله وفيه) أي
 في الجبر (قوله متى سقط اللعان بوجه ما) كان لم يصلح الاداء الشهادة قال في الجبر ولو نفي ولد زوجة اللعان وهما
 عن لالعان بينهما لا يفتي سواء وجب الحد أو لم يجب وكذا ان كانا من أهل اللعان ولم يتلاصقا فانه لا يفتي اه
 (قوله أو ثبت النسب بالاقرار) كان أقربانه ولده فانه لا يفتي بنفيه بعد (قوله فلو نفاها الخ) فربيع على قوله
 أو بطريق الحكم كافي الحلبي (قوله ولا يفتي بعد ذات) أي بعد قضاء القاضي بالحد على الماذن لانه تضمن الحار

(و) هذه (ابتياح آله الولادة مع وبعده لا)
 لا قرار به دلالة ولو غاب آله عليه كسالة
 ولادتها (ولا من فيها) نفي اذا صح أولا
 لوجود الدليل فقد تحقق اللعان بنى الولد
 ولم ينف النسب فتقوله فيما ز نفي نسبه ليس
 على اطلاقه (نفي أول التوأمين وأقرب
 بالاني حد) ان لم يرجع لتكذيبه نفسه
 (وان عكس لا عن) ان لم يرجع لقذفها
 بنفيه (والله بـ ثابت فيها) لانهم مامن
 عام واحد ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد
 فتفتي الثاني وأقرب بالاول والثالث لا عن
 وهم بنوه ولو نفي الاول والثالث وأقرب
 بالاني يحد وهم بنوه) كوت أحد من نفي
 (مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملامن ان
 ولد اللعان ذكر ان نسبته) اجماعا
 (وان) كان (أنثى لا) لاستغناءه بنسب
 إليه خلا قاله ابن مالك (فرع) في
 الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام
 كالتسكوت لاستحقاق نسب من ليس منه
 بحد وفيه متى سقط اللعان بوجه ما
 أو ثبت النسب بالاقرار أو بطريق الحكم لم
 يفتي نسبه أبدا ولو نفاها ولم يلاع نفي
 قذفها اجنبى بالولد فقد ثبتت نسب
 الولد ولا يفتي بعد ذلك نفي نسب
 التوأمين ثم مات أحدهما عن توأمه
 وأمه وأخ لانه قالوا لا يفتي

نسبه بآيه (قوله اللهم السمس) لوجود الجمع من الاخوة (قوله وللأخوين الثلث) لان الاخوة لأم اذا زادوا
على واحد كانوا ثلث (قوله والباقي) وهو النصف (قوله برز عليهم) بقدر حصصهم فينص كل ثلث
خامسة الفرضية من ستة والارضية من ثلاثة (قوله وبه علم) أي يجعل التوم حكماً لا يخ لا تم يأخذ ما بقية
القرائن وهو الثلثان (قوله ان نفسه) أي التوم (قوله يخرج منه كونه عصبية) اذا لو كان عصبية
لاخذ الثلثين وانما قطع النسب بالتبعية لا يهمل ما افاده صاحب البحر أي تبعاً لنسب الاب له ما افاد ليرد أنهما
خلق من ماء واحد (قوله قال) أي صاحب البحر اه حلي (قوله يبقا نسب) أي ولد الملاعنة وحكم ولد
أم الولد اذا انفاه المولى وقلنا بصحته حكم ولد المشكوكه اذا نفي في سائر الاحكام لكن المولى يرث منه بالولاء اذا
لم يكن عصبية أقرب منه ونجيب نفقته على المولى بعد اعتاقه بحكم الملك بجر (قوله في كل الاسكام) فيبقى في حق
الشهادة والازكاة والقصاص والنكاح وعدم الحقوق بالنفسير حتى لا يجوز شهادة أحد ههنا لآخر ولا صرف ركة
ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب بقتله أو لقصاص ورثه على آيه ولو كان لابن الملاعنة ابن ولزوجه بنت
من امرأة أخرى لا يجوز لابن أن يتزوج بثلث البنت اه شلي بزيادة من أبي السعد (قوله اقيام فراشها) قال
في البحر لان النبي باللعان ثبت شرعاً بخلاف الأصل بناء على زعمه وظنه مع كونه مولوداً على فراشه وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم الولد للفراس فلا يظهري في حق سائر الاحكام اه (قوله حتى لا تصح دعوة غير الثاني) فترجع
على ثبوت الاحكام الا فيما استثنى (قوله وان صدقه الولد) أي أو الثاني بجر (قوله قلت قال الهنسي الخ) لم يعز
الى أحد يوثقه ولعل الهنسي أخذ من بحث الكمال حيث قال وهو مشكل في ثبوت النسب اذا كان المسمى
عن يولد مثله مثله وادعاء بعد موت الملاعن لانه مما يحاط في إثباته وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الاباس
من ثبوته من الملاعن وثبوت النسب من أمه لا ينافيه اه ويحمل على انه وطني بنسبه مثله آيه في البحر
عن ثقة القضاوى من القرائن ولد الملاعنة وولد الثاني حكم الميراث بمنزلة ولد رشدة ليس له أب فلا يرث هذا
الولد من الاب وبقرابته ولا يرث الاب ولا قرابته من هذا الولد لان قوم الاب تتبع في قطع النسب وهو ولد الأم
فيرث منها ومن قرابته ما ورثه الأم وقرابته اه حاققة يقال ان الامام محمد بن حبيب كان ولد ملاعنة
ومن ثم قيل ان حبيب اسم أمه وانه غير منصرف وقيل هو اسم آيه والا كثرون على الاول وكان بغداد باعالمنا
بالنسب واخبار العرب مكثر من رواية الامة موثوقة في روايته فوق في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين
قاله الدمايني في حوائج المفتي وفي فتح القدير من كتاب الشهادات بعد ما نفي على الدمايني دماين بالنون
بادة بالصعيد نهر

• (باب العنين) •

قال الاتقاني لما كان لعنين نسبة بالنكاح والفرقة جميعاً ذكر احكامه وما شابهه من المجهوب ونحوه بعد
الفرار من أحكام النكاح والطلاق جميعاً وآخره من أبواب الطلاق ليكون العنة ونحوها من العوارض شلي
(قوله وغيره) مثل المسمى والشكار والمصور والخنثى المشكل والمعنوه والشيخ الكبير دون السبي اذ ليس
لامرأته طلب التفريق قبل بلوغه فهستاني والشكار يقع المجهو وكاف مشددة بعد الالتزام الذي اذا
حدث المرأة انزل ثم لا تنتشر آتية بعد ذلك لجماعها اه منع وادخل الجوى في الغير ذكر العيب في أحد الزوجين
(قوله هو لغة من لا يقدر الخ) قال الجوى العنين من من اذا جسر في العنة وهي حظيرة الابل أو من من اذا
اعرض فان ذكره يستريح فيعين يميناً وشمالاً ولا يصدق المأني منها والنفقة ما يذكرون في صدره العنة ولم يوجد
ذلك في كتب الامة الا للجوهري والموجود فيها العنة اه ملخصاً والمرأة عينة بجر وغيره (قوله من لا يقدر على
الجماع) أي في جميع النساء ولا يشتهين كأنفسه عبارة المنع فهو أعم من الاصطلاح (قوله فعيل) يوزن تنين
(قوله بمعنى مفعول) هذا ظاهر على الوجه الاول لانه محبوب وأما على الوجه الثاني فهو بمعنى فاعل لانه
معروض (قوله وجعه عن) كسر ردال لاعلى فعل يفتح العين لانه يأتي جمعا لاسم على فعلة كقربة وقرب أو على
فعلي ككبرى وكبر وصغرى وصغر (قوله على جماع فرج زوجته) أي وان كان يقدر على اتيان دبرها أو غيرها
من النساء ثبته كانت أو لا سواء كانت آتية تقوم أو لا منع وعال ابن عقيل تنين العنة باتيان دبرها لانه
اشد من جماع القبل كذا في المعراج (قوله بمعنى مانع منه) أي تقطع فرج ما اذا كان المانع منها فخط أو منها جميعاً

ورداً للام السمس والأخوين الثلث
والباقي برز عليهم وبه علم أن نفقه يخرج
من كونه عصبية قال وصرحوا ببقاء
نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام
فراشها الا في حكمين الارث والنفقة فقط
حتى لا تصح دعوة غير الثاني وان صدقه
الولد انتهى قلت قال الهنسي الا أن يكون
عن يولد مثله مثله أو ادعاء بعد موت
الملاعنة فليحفظ والله أعلم
(باب العنين وغيره)
(قوله لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى
مفعول وجعه عن وشرا) (بن لا يقدر على
جماع فرج زوجته) بمعنى المانع منه

كأيا في (قوله أو مصر) لأن المقصود منه قات في حقها والسحر عند ناحق وجوده وتكون اثره محيط (قوله أو
 الرتقاء) هذه للتقييد بوجود المانع منه (قوله إذا وجدت المرأة الخ) أراد بهما من لها حق المطالبة بالجماع فلو كانت
 صغيرة انتظر بلوغها في المحبوب والعين لا احتمال رضاها به ما أمالو كان أحدهما مجنوناً فإنه لا يؤخر إلى عقله في
 الحب والعنة لعدم الفائدة ويترق بينهما في الحال في الحب وبعد التأجيل في العين لأن الجنون لا يعدم الشهوة
 بقصومة ولي أن كان والأقرب شبهه القاضى ولو جاء الولي بيينة في المستثنين على رضاها بحبه أو دنسه أو على
 عملها بحاله عند العقد لم يفرق ولو طالب بمنها على ذلك تخلف فإن نكحت لم يفرق وإن حلفت فترق ذكره الكمال
 (قوله مجبوا) أي مقطوع الذكروا الخبيتين والمصدر الجلباب بالفتح والكسر بحر عن الصباح والمصبتان بضم
 الحاء كما في الاصطاحي عن الصباح (قوله أو مقطوع الذكر فقط) استظهر لصاحب النهر ساقه الشارح مساق
 المتصوص وعبارة النهر ولم يذكر أو مقطوع الذكر فقط والتظاهر أنه يعطى هذا الحكم أيضا اهـ (قوله أو صغيرة)
 بالضمير العائد إلى الذكر (قوله كازد) بكسر الزاي أحد أوزار القميص قاله الحلبي (قوله ولو وقع بالإنكحة الخ) قال
 التبريزي في شرح الوهبانية أقول إن هذا حاله دون حال العين لا مكان زوال منه فمصل إليها وهو مستحيل
 في هذا لحكمه حكم المحبوب بجماع أنه لا يمكنه ادخال آلتها القصيرة داخل الفرج فالضرر بالحاصل للمرأة
 مساو لضررها من المحبوب فلها طلب التفرق وبمذاظهر أن انتفاء التفرق به لا وجه له وهو من القضية فلا يسلم
 اهـ (قوله لا في مستثنين) ويزاد ثلثة وهو أنه لا يشترط بلوغه ورابعة وهو أنه لا يشترط صغره بحر (قوله ويجي
 الولد) ذكره في مسائل في بقوله جاءت امرأة المحبوب بولد بعد التفرق إلى مستثنين ثبت نسبه (قوله فترق الحاكم) أي
 القاضي قاله الجوزي (قوله بطلها) هو على التراخي كما يأتي (قوله لو حرة) يأتي التكلم على مفهومه في قوله ولو أمة
 فأنلها ولو لاها (قوله بالغة) تقدم الكلام على الصغيرة (قوله غير رتقاء وقرناء) أماهما فلا شمار لهما ما تصقن
 المانع فيهما أيضا ولأنه لا حق لهما في الجماع فلا حلهما في الطلب (قوله وغير راضية بعده) أي بهذا التكاح
 ولو استلصافى جبه تعرف حقيقة حاله بالحس من غير نظر بأن يحس من وراء النياب ولا تكشف عورته وإن
 كان لا يعرف إلا بالنظر أمر القاضي أم لا ينظر إلى عورته فيضرب بحاله لأن النظر إلى العورة يباح عند الضرورة
 خائفة (قوله بينهما في الحال) وهذه الفرقة طلاق بائن كفرقة العين بحر (قوله ولو المحبوب صغيرا) أي أو مريضا
 كما في البحر بخلاف العين فيهما كما مر (قوله لم يحول حقه بالوطء مرة) وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء
 بحر عن جامع قاضى شأن ويأثم إذا ترك الديانة متعتا مع القدرة على الوطء بخلافه في الأمة ولو لمع احتياجا
 إليه نهر (قوله ولم تلم) قيد في ثبوت الخياراتها (قوله فادعاء) انما يقيد به دفع ما يترجم أنه لا ادعاء وصلت دعواه
 صريحاً بسقط حقه والافتقار للنسب منه لا توقف على الدعوة كنفيدته عبارة لهندية (قوله إلى ستين)
 أي إلى تمام الستين منه أو لم تمامها أو ما إذا جاءت به بعدهما كان دليلا على حدوثه بوطء من غيره بعده
 التفرق (قوله باق) قدره لبيان متعلق الجار (قوله بقضاء جميعه) اهـ (قوله باق أي انما باق التفرق ولم ينقض
 بثبوت النسب لأن التفرق انما وقع للجب وهو موجود (قوله ولو كان عنيئا) أي والمثلثة بحالها (قوله زوال
 عنه) فإنه ظهر بثبوت النسب أنه ليس بعنيد والتفرق انما كان باعتبارها (قوله بثبوت) متعلق بزوال
 (قوله قبل التفرق) متعلق باقرارها (قوله لا بعده) أي لا يطل التفرق باقرارها بعده أنه وصل إليها قبله
 من غير إقامة بينة كذا في البحر عن الخائفة (قوله للثمة) أي لكونه متممة في ابطال القضاء والاولى أن يطل
 بأن القضاء لا ينقض بالاقرار قصوره (قوله فسطط نظر الزيلعي) قال في البحر وقالوا وجاءت امرأة المحبوب بولد
 بعد التفرق إلى ستين ثبت نسبه ولا يطل التفرق بخلاف العين حيث يطل التفرق لأنه لما ثبت نسبه
 لم يبق عنيئا ونظر فيه الشارح بأن المطلاق وقع بتفرقه وهو بائن فكيف يطل ألا ترى أنها لو أقرت بعد التفرق
 أنه كان قد وصل إليه لا يطل التفرق وجوابه أن ثبوت النسب من المحبوب باعتبار الزوال بالحق
 والتفرق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوت النسب من العنيد فإنه يظهر به أنه ليس بعنيد والتفرق
 باعتبار محذوف ما استشهد به من اقرارها قائم متممة في ابطال القضاء لا احتمال كذبها فظهر أن البعث بعيد
 كما في فتح القدير اهـ الحلبي (قوله ممن لا يصل إلى النساء) هذا من لغة وأما النحرى المتكلم عليه هنا فهو
 ما عرزه المصنف سابقا بقوله ممن لا يقدر على جماع فرج زوجته فالاولى حذف هذه الجملة (قوله لمرض)

ككبر من أو مصر إذا ارتقاء لا شمار لها
 لا مانع منها ثانية (إذا وجدت المرأة
 زوجا مجبوا) أو مقطوع الذكر فقط
 أو صغيرة جدا كالزولو وقع بالإنكحة ادخله
 داخل الفرج فليس لها الفرقة بحر وفيه
 المحبوب كالعين لا في مستثنين التأجيل
 ويحي الولد (فترق) الحاكم بطل الوصية
 بالغة غير رتقاء وقرناء وغير عالمة به أهـ قبل
 السكاح وغير راضية به بعده (فيهما في
 الحال) ولو المحبوب صغيرا لم يطل
 التأخير (فلوجب بعده) أي الوصول (لا
 أوصار عنيئا بعده) أي الوصول (جاءت
 يترق لمحول حقه بالوطء مرة
 امرأة المحبوب بولد) ولم تعلم بحبه فادعاء
 ثبت نسبه ثم علمت فلها الفرقة ثالثة
 ولو ولدت (بعد التفرق إلى ستين ثبت نسبه
 لا تزال بالحق) (والتفرق) باق (مجهول)
 انما جبه (ولو) كان عنيئا بطل التفرق
 زوال عنه بثبوت نسبه كما يطل التفرق
 بالينة على اقرارها بالوصول قبل التفرق
 لا بعده لانه فسطط نظر الزيلعي (ولو
 وجدته عنيئا) ممن لا يصل إلى النساء
 مرض أو كبر

ظاهرة أن المريض يؤجل وهو خلاف ما في الصحيحين قال ولا بد من تقيد الزوج بكونه مصابا للمساكن أن
 المريض لا يؤجل حتى يصح ويسأل في الشارح أيضا (قوله وهابانية) راجع إلى قوله أو صرح لأنه لم يذكر الكبير
 والمريض فيها وظاهره أن هذه التسمية المذكورة في نفس المتن وليس كذلك بل هي في شارحها فان التسمية لا
 قال في شرح قول المصنف خصي وعين وجب تخير به العروس والشكازم المسهر قوله أو مسهورا أخذ به
 النساء وبني في زمانها صوطا لهم هذا مكر مع قوله سابقا يعني مانع منه ككبر من أو صبر (قاعدة) قال في تبيين
 المحارم من كتاب وهب بن منبه أن ما ينفع المسهر والمربوط أن يؤجل بسبع ورفات سدس خضروند في بين حجرين
 ثم فزع عما ويحشونه ويقتل بالباق فانه يزول باذن الله تعالى (قوله أو خصيا) هو دفع النماء قبل عطف
 فقول مثل جريح وقتيل والجمع خصيان والخصيان الجلدة ثمان والمعد والخصيان الكسر
 وهو من زنت خصيتهما ويقى ذكره ولا فرق بين سلهما أو قطعهما اه جرح (قوله فان اتشمر لم تخير) لم تكنه من اداه
 -تها والمراد أنه يتشمر عليها لان تشامه لغيرها لا يخرج به عن حكم العنين (قوله وعليه) أي على التقيد
 بقوله لا يتشمر (قوله فهو الخ) أي ذكر الخصي بعد العنين وهذا جواب عن سؤال أو رده صاحب الجرح حيث قال
 وعلى هذا الحاجة إلى عطفه على العنين لأنه ان لم يكن عينا فلا تأجيل والافه داخل فيه وحاصل الجواب أنه
 من عطف الخاص على العام فاورد أنه لا حاجة إلى تخصيصه حيث - حكم العنين فأجيب بأنه انما يخص
 بالذكر لخاصته لأنه وبما يظن تخصيصه بحكم واعترض بأن عطف الخاص على العام من خصوصيات الواو حتى
 فأجيب بأن الفقه ما يكون مقصودهم عادة الاحكام يتسألون في عطف الخاص على العام بغير هذا
 حاصل ما أشار إليه المؤلف بما للمهر وهو واضح وقد توقف الحوى في هذه العبارة وكذا أبو السعود (قوله أجل)
 أي أجله القاضي وفي الحوى شرح المذكور دل كلامه على أن تأجيل غير القاضي لا عبرة به وظاهره ولو عكسا اه
 (قوله لا تقامها على التصول الاربعة) الصيف والشتاء والربيع والخريف أي فاذا مضت ولم يصل إليها عرف أن
 ذلك آفة أصلية هداية قال الكمال وفيه نظر فان ظاهره أن وجوب التعريق كونه من علة أصلية والسنة شربت
 لتعريفه وهو ممنوع اذا يلزم من عدم الوصول اليها سنة كون ذلك آفة أصلية في الخلقة اذ المرض قد يستدسنة
 فالحق أن التعريق ممنوط ما يظن ظن عدم زواله لزماته أولا آفة الأصلية والموجب هو عدم انضمامها فقط
 بأي طريق كان والسنة جعلت غاية في الصبر والبلاء العذر شرعا حتى لو غلب على الظن بعد انقضاء ما يقرب زواله
 وقال بعد السنة أسباني يوما لا يجيبه إلى ذلك الا برضاها فلو رضيت ثم رجعت كان لها ذلك وسطي الاجل اه
 شلي (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) ظاهره اشتراط قاضي بلدة العنين وليس كذلك بل المدار تأجيل أي
 قاض كان قال في شرح المتن يوجه القاضي ولا عبرة بتأجيل غيره وفي الشلي ولا عبرة بتأجيل غير الحاكم كائنا
 من كان اه وفي الصبر وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأ أو لا غيرها وأما
 رضاها به عند غير القاضي فحقيقة حقها كافي انخلاصة (قوله بالاهلة) على حذف أي التفسيرية (قوله على
 المذهب) وجهه كما قال الكمال أن الثابت عن الصحابة كعدم رضى الله تعالى عنه اسم السنة قولوا أهل الشرع
 انما يرفعون الاشهر والسنة بالاهلة فاذا اطلقوا السنة انصرف الى ذلك ما لم يدرجوا بخلافه اه شلي (قوله
 وأربعة وخمسون يوما) اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما والنصف الآخر كل شهر تسعة وعشرون يوما وزاد
 يوم اذا كان منها سبعة أشهر ثلاثين ونصف يوم اذا كان خمسة منها ثلاثين فمستأنى (قوله وبهض يوم) فسره
 الله تعالى بثمان ساعات وثمان وأربعين دقيقة (قوله وقيل شمسية) هي هذه مقارنة الشمس من نقطة من الدقائق
 الزامن الى العود إليها واذ الثلثان خمسة وستون يوما وخمس ساعات وخمس وخمسون دقيقة أو تسع وأربعون
 دقيقة فمستأنى (قوله وهي أزيد بأحد عشر يوما) وقيل بل بشرة أيام وربع يوم تقريبا وقيل اثني عشر يوما
 وربع تقريبا (قوله قيل وبهضني) قاله صاحب الخلاصة وهي رواية الحسن عن الامام وابها ذهب الشمس
 السرخسي وصاحب النخعة قال الاتقاني وهو المختار عندي وقد استأمرها الامامان قاضي خان وظهير الدين
 قال الكمال والذي يظهر أن هذا كما محدث وعمر بن الخطاب ورضي الله تعالى عنه كتب الى شرح أن يؤجل
 العنين سنة من يوم يرفع اليه وكذا قول الراوى عن عمر في المرأة التي أنت اليه فأجله حولان غير تقيد
 في السنة والطول هو ما تراه بالاهلة هذا الذي يعرفه العرب وأهل الشرع اه (قوله فبالايام) وهي السنة

أو هو روي الموقوف وهابانية (أو خصيا)
 لا يتشمر ذكره فان اتشمر لم تخير جرح وعليه
 فهو من عطف الخاص على العام لخاصته
 وان كان بأولان (أجل سنة) لا تقامها على التصول
 ذلك شهر (أجل سنة) لا تقامها على التصول
 الاوربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة
 (قوله بالاهلة) على المذهب وهي ثمانية
 وأربعة وخمسون يوما وبهض يوم وقيل
 خمسة بالايام وهي أزيد بأحد عشر يوما قيل
 وبهضني ولو أجل في أثناء الشهر فبالايام
 اجاعا

العددية وهي ثلثائة وستون يوما قال القهستاني ولا يخفى أن النسبة أولى بحال الزوج ثم العددية (قوله
 رمضان الخ) قصوم غيره منها بالاولى (قوله وأيام حضاها) وكذا حاضها بجر (قوله وكذا اجتمع وغيبته) انما
 احتسب عليه ذلك لان اجزاءه بطله ويمكنه أن يجرجهما معه أو يؤخر الحج والعبادة فلا يكون مذرأه (قوله
 لا مدة مجتمعة بينهما) أي لا يحسب عليه من السنة لان الهجر من قبله فكان مذرأه (قوله مطلقا) سواء
 كان شهرا أو دونه وسواء كان يطابق معه الوطء أو لا ويصح في الثانية أن الشهر لا يحسب وما دونه يحسب ونقل
 القهستاني عن الخزانة قيد المرض بالذي لا يستطاع معه الوطء وإن عليه الفتوى فقد اختلف التصحيح
 والاقا (قوله فيبعد بلوغه الخ) فيه نشر مرتب (قوله واحرامه) المناسب لاجبته أن يقول واحلالة حالة
 الحلبي (قوله لا يقدر على العلق) أما إذا قدر عليه أجله القاضى سنة فقط (قوله أجل سنة وشهرين) الذي
 في البصر وان كان عاجزا عنه أمه القاضى شهرين لكفارة ثم يؤجل وإن ظاهر بعد التأجيل لا يلتزم له
 ويحسب ذلك عليه اه وانما يمهله شهرين لمصومهما من كفارة الظهار قبل القام (قوله فان وطئ) أي
 العنين أو الخصى أو بالسعود (قوله بالتفريق من القاضى) فيشترط للفرقة القضاء وحضور الزوجين وعندهما
 تقع الفرقة باختياوها وهما ظاهر الرواية كما في المنعرات وهذا التفريق طلاق بائن ولها كمال المهر وعليها العدة
 لوجود الخلوة العصة بجر (قوله ان أبي طلاقها) وجهه انه وجب عليه التبرع باحسان حين هجر من
 الامساك بالمعروف فاذا امتنع كان طلاقا فاناب القاضى عنه فاضف فعله اليه أبو السعود (قوله بطلها) أي
 طلقا فانما لا تزال للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها (قوله يتعلق بالجميع) أي بجميع
 الافعال وهي فرق وأجل وبات قاله الحلبي ولا يظهر تعلقه بيات (قوله كما مر) المراد به قوله بطلها المذكور
 بعد قول المصنف فرق اه حلبي (قوله ولو بجنونة) قال الشريف الحوى وانخص فيما اذا كان أحدهما
 مجنوناً وليه فان لم يكن نصب القاضى من خصامه اه وفيه انها قد ترضى به اذا افاقت فلماذا لم تنتظر افاقتها
 كانتظار بلوغ الصغيرة ولو كان يجزى ويقين هل تنتظر افاقتها لم أر المسئلة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج
 لا ينتظر في الزوجة تنتظر لجواز رضاها اه اذ افاقت كما لو كانت غير بالغة اه وهذا يؤيد البحث (قوله
 فان خيارا لولاها) سواء كان زوجها مجبورا أو غيره عند الامام فان رضى المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت
 المنصومة له كما في العزل وقال أبو يوسف ان خيارا إلى الامة كقوله في العزل واختلفوا في قول محمد قبل مع
 أبي يوسف كما في العزل وقبل مع الامام هنا بجر عن الخاتمة (قوله لان الولدة) هذا التعليل لا يظهر اذا اشترط
 الزوج حرمة أولاده (قوله أي هذا الخيار) تبع فيه المصنف والاولى رجوع الصغير الى الطلب لانه وما يفيد
 تقييده بخيار المولى والمراد أن الطلب الاول والثاني كلاهما على التراخي كما في البصر (قوله فلو وجدته) فترجع
 على قوله وهي على التراخي وقوله عينا يشمل الخصى الذي لا تتفرق عنه (قوله ولو ضاعفه) وصل بمقابلته
 وفي البصر لو كان بآتيها فبما دون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل اليها في فرجها وأقامت معه زمانا كذا
 وهي بكر أو ثيب ثم خاصمت الى القاضى أجله سنة ولو كان له امرأتان فصل اليها وولدت منه أولاد اثم أبانها
 ثم تزوجها ولم يصل اليها في التكاح الثاني فهو عنين لانها باعتبار كل عقد يجتهد لها حق المطالبة اه
 (قوله كالورقة) غنيل للتراخي في الطلب الثاني (قوله ولو ادعى الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبمده
 والحاصل كما في المنع انما ان كانت ثيبا فالقول قوله في الوطء ابراء وانتهاء مع عيئه فان تكفل في الابتداء يؤجل
 سنة وفي الابراء بخبر للفرقة وان كانت بكرا ثبت عدم الوصول اليها بول الواحد السنة فبؤجل في الابتداء
 وبؤجل في الابراء (قوله ثمة) أي عدله وهذا الاشتراط لما حكم الشهيد (قوله احوط) وأوثق بدائع وافضل
 استصحابية وهي معنى واحد ولا تصيد الوجوب (قوله بأن تبذل على جدار) فيه تردد فان موضع البكارة غير
 موضع المبال كذا في الدر المنثور وقد يقال انما اعتبر ذلك لانها اذا كانت بكرا كان محلها مستند افخرج البول
 ممثدا الى الجدار واذ كانت ثيبا حصل فيه ارتقاء فلا يمتد البول على أن هذا يرجع الى التجربة فان وصل
 الى الجدار فبكر والا فلا (قوله محيضه) بالحاء المهملة قال في القاموس الخ خالص كل شيء وصفره ليس
 كالحيضة أو ما في البعض كاه والذات هو ما في البهر حيث قال أبو رسل في فرجها ما في حيضة فان دخل فثيب
 ويدفع في فرجها أصفر حيضة فلذا جازة فان دخلت من غير عنقه فهي ثيب والافكر اه (قوله في مجلسها)

(ورمضان وأيام حضاها منها) وكذا اجتمع
 وغيبته (لامدة) مجتمعا وغيبته (مصره
 ومصرها) مطلقا به بقي ولو اجتمع ويقبل
 من وقت المنصومة ما لم يكن سببا أو مبررا
 أو محررا فيبعد بلوغه وحضه واحرامه
 ولو مضى اهر لا يقدر على العلق أجل سنة
 وشهرين (فان وطئ) مترجما (والابان
 بالتفريق) من القاضى ان أي طلاقها
 (بطلها) يتعلق بالجميع فم امرأة الجرب
 كما مر ولو بجنونة بطلب وليها أو من نصبه
 القاضى (ولو أمة فان خيارا لولاها) لان
 الولدة (وهو) أي هذا الخيار (على
 التراخي) لا يجوز (فلو وجدته غنيا)
 أو مجبورا (ولم تخصم زمانا لم يطل جهها)
 وكذا لو خاصمت ثم تركت مدة فله المهر فيه
 ولو ضاعفه تلك الايام خاتمة (كالورقة)
 الى قاض فأجل سنة ومضت السنة (ولم
 تخصم زمانا) زيل (ولو ادعى الوطء
 وانكرته فان قالت امرأة ثيبه) والنسبان
 أحوط (هي بكر) بأن تبذل على جدار أو
 يبذل في فرجها أصفر حيضة (خيرت) في مجلسها

فتصيرها ابتداء لا يقتصر على المجلس بخلاف تصغيرها انتهاء لا يقتصر على المجلس أبو السعود وهذا
 مناقض لما قدمنا أن كلاماً من التصغيرين على التراخي واجب بأن الذي تقدم من التراخي ظاهر الرواية كما في البصر
 من البدائع والقول بالاعتصار وما عليه أقوى كما في المحيط والواقعات (قوله وان كانت) أي المرأة الخ بئى
 ما إذا شهد البعض بالبكارة والبعض بالتوبة يبرح أغبر من خاتمة والمراد بالنيب هنا من زالت بكارتها بأى وجه
 كان بخلاف النيب في باب المهر وفي استئذان الولي بالنكاح فان المراد به هنا من زالت بكارتها بالنكاح
 أبو السعود عن البرجندى (قوله في الابتداء) أي ابتداء النكحومة (قوله لانه ظاهر) أي والقول قول من
 شهده الظاهر (قوله عدم أسباب أخرى) غير الوطء في إزالة العذرة (قوله وان اختارته) سواء كان قبل تمام
 الستة أو بعدها كما في الدر المنثور وهو يرجع الى جميع الصور (قوله ولولد له) بأن تطلب النفقة أو المهر (قوله
 بأن قامت من مجلسها) تصويره لدليل الأعراض (قوله لا مكانه) أي الخيار (قوله أو تزق القاضي) أي ان أبى
 الزوج منع (قوله عامة بجاه) بقيد قوله أو امرأة أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها عامة بجاهه اهـ حلبي وقوله أنه
 لا يلزم من تزوجه ثم طلاقها علمها بجاهه لاحتمال الطلاق قبل المباشرة والمباشرة فيظهر أنه قيد لاولى أيضاً
 (قوله خلافت الصحيح الثانية) أي حيث قال تزق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى نعلم بجاهه اختلفت الروايات
 والصحيح أن الثانية هي النكحومة لأن الانسان قد ينجز عن امرأة ولا ينجز عن غيرها اهـ حلبي (قوله ولا يصح
 احداً الزوجين الخ) أما عدم خيار الزوج فيما تنفق عندنا وأثبت محمد الخيار لها في الثلاثة أدواء (قوله وجددام)
 هو داء ينشقه في الجلد ويشتق ويقطع اللحم فيستأني من الطلبة (قوله ويرص) هو يياض في ظاهر الجلد
 ينشأ به فتهستانى (قوله ورتق) يسكون التام وضعها كما يؤخذ من الجرح في الغلق وامرأة وثقاء بينة الرق
 لا يستطاع جماعها أو لا يخرق لها إلا المبال خاصة اهـ (قوله وقرن) مثل فليس لم ينبت في الفرج في مدخل
 الذكر كالغدة الغليظة وقد يكون عظيماً وفي الصباح القرن يفتح الرأب بمنزلة الغدة فنأرقع المصدروموقع
 الاسم وهو ساقع بجر (قوله وخالف محمد في الثلاثة الأولى) في بعض النسخ حذفها (قوله في الثلاثة الأولى) هي
 الجنون والجذام والبرص وألحق بها القهستاني كل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر ونفسه الخلف في شارح
 الملتقى (قوله وخالف الاثمة الثلاثة) فأوجبوا الردها مطلقاً للزوج والزوجية (قوله لو بالزوج) في العبارة
 خلل فانها تقتضي عدم خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه قاله الحلبي
 ولاننا نثبت أن الرق والقرن يقتضيان الزوج والواقع خلافه (قوله ولو قضى بالرد) أي لو قضى القاضي بالتمتع
 أو المقتلن يرى ذلك اهـ حلبي وليس المراد القاضي الحنفى لمنع السلطان القضاء من العمل بالا أقوال الضعيفة
 فكيف بخلاف المذهب (قوله على النكاح ثانياً) أي على تجديد العقد بينهما ثانياً الخ والأولى ذكر هذه المسئلة
 قبل قوله ولم يخبر أحد الزوجين (قوله صح) أي به لغيره أنه ليس كالأه في تأييد الحرمة (قوله وله شق رق أمته)
 وان تأملت حموى (قوله وكذا زوجته) أي يجوز له شق رقها (قوله لان التسليم الواجب الخ) أقول لا يلزم من
 وجوب ارتكابه هذه المشقة فقد سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرضع اذا خافت على
 نفسها أو ولدها وتظاهرة كثيرة وقد يفرق بين واجب له مطالب من العباد وبين واجب لا مطالب له منهم (قوله
 وأفاد البهني الخ) قال في التمهيد لو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكف مطلق
 الفسخ ثابت للكل وان كان كفواً الحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد
 وعن النسائي أن لها الفسخ لانها عسى أن تنجس عن المقام معه وفي الذخيرة اذا تزوج امرأة على أنه فلان
 ابن فلان فاذا هو أخوه أو عمه فلهما الخيار (قوله كان لها الخيار) لنقد العكس كما في البارق في الأول وفي الدين
 في الثاني وفي المال في الثالث وفي النسب في الرابع وقد يقال ان الكلام فيما هو أعم والله تعالى أعلم
 واستغفر الله العظيم

• (باب العدة) •

ذكرها بعد الطلاق لترتها في الوجود عليه حموى والعدة مصدر عدة بمعنى (قوله الاحصاء) ويقال أيضاً
 على المعدود (قوله الاستعداد) أي التي وللأمر ويقال لها عدة لثبوتها عند حدوث الدهر من مال وسلاح أفاده
 الحموى (قوله ترص) أي انتظاراً قال تعالى فترصوا الى معكم من التبرصين (قوله يلزم المرأة) أي أوولى

(وان كانت هي نيب) أو كانت ثيباً (مدنى
 بجاهه) فان كانت في الابتداء أجـ ل
 وفي الانتها مخبر (كما) يصدق (لو وجدت
 ثيباً وزعت زوال عذرتها بسبب آخر غير
 وطئه كاصبعه مثلاً) لانه ظاهر والأصل
 عدم أسباب أخرى (وان اختارته)
 ولولد له (بطل حقه كالمولود) وجد منها دليل
 اعراض بأن (قامت من مجلسها أو أطاقها
 أعوان القاضي) أو قام القاضي (قبل أن
 تقترن شيئاً) به يبقى واقعات لا مكانه مع
 القيام فان اختارت طلق أو فرق القاضي
 (تزوج) الأولى أو امرأة (أخرى عامة بجاهه
 لا خيار لها على المذهب) الملقى به بجر من
 المحيط خلافت الصحيح الثانية (ولا يتخير)
 أحد الزوجين (بوسيلة أخرى) ولو فاحشا
 كجنون وجددام ويرص ورتق وقرن
 ونسب محمد في الثلاثة الأولى وخالف
 الأئمة الثلاثة في الخمسة لو بالزوج ولو قضى
 بالرد صح (ولو تزاضا) أي العنين وزوجته
 (على النكاح) ثانياً (بعد التفريق مع)
 وله شق رق أمته وكذا زوجته
 وهل يخبر الطاهر ثم لان التسليم الواجب
 عليها لا يخفى بونه نهر قلت وأفاد البهني
 أنها لو تزوجته على أنه حر أو سبي أو قاتل
 على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على أنه
 فلان بن فلان فاذا هو لقط أو ابن زنا كان
 له الخيار فليقتط

• (باب العدة) •

(هي) العدة بالضم الاحصاء وبالضم
 الاستعداد للأمر ونحو عاتر بضم المرأة
 أو الرجل

الصغيرة والجنونة (قوله عند وجوده) أي التبرص والسبب في وجوب العدة عليها ما ذكره المصنف في
قوله وسبب وجوبها والسبب في الوجوب عليه ما تضمنته المراجع المذكورة من الموانع (قوله وموافق
تريه عشر من الخ) قال في العروة قد ضبط الفقه أبو الميثاق في خزانة الفقه الموضح التي يمنع الإنسان من
الوطء فيها حتى تنقضي مدة في عشرين نكاح أخت امرأته وعمها وأختها وبنت أخيها والخامسة إذا
خارق إحدى الأربع فلا بد من انقضاء مدة المطلقة حتى تنقضي مدة والأمة على الحرة فلا بد من انقضاء مدة
الحرة حتى يدخلها ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد فلا تنحل تلك الأخت إلا بعد
انقضاء مدة الموطوءة فيها ونكاح الزانية ذلك أي إذا وطئ (الزانية نكاح فاسد أو بشبهة عقد فلا بد من
نكاح غيرها إلا بعد منقضي مدة تلك الموطوءة ونكاح المعتدة للجنب حتى تنقضي العدة ونكاح المطلقة ثلاثاً
حتى تنقضي زوجا غيره وتعد منه ووطء الأمة المشتراة حتى يبرأها بيمين أو بشهر والحامل فحرم على من
زوجها حتى تضع والحرة إذا أسلمت في دار الحرب وهما جرت النسا وكانت حلالاً فلا بد من تزوجها حتى تضع
والمسبية لاوطء حتى تضع أو يمضي شهران كانت لا تضع لصغير أو كبير ونكاح المكاتبه ووطؤها لمولاهما
حتى تعتق أو تعجز عنها ونكاح الوثنية والمرمودة واليهودية لا يجوز حتى يسلم أو يزيد أو يهوى بالتمسك بزيادة
على العشرين (قوله للمانع) هو كل مانع يمنع بين المحارم في العدة وادخال الأمة على الحرة وحسن الصغير (قوله لازم زواله)
أي زوال المانع أي الانتظار إلى زواله (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أنخص من المعنى الشرعي
(قوله تبرص) أي حرمان نكاحها وقت تربيها بالوافق قوله بعد وركن حرمان (قوله أوولى الصغيرة) مثلها
الجنونة وقصد به الجواب عما ورد على قول المصنف يلزم المرأة من أنه لا لزوم في حق الصغيرة لعدم التكليف
وحاصل الجواب أن الولي هو الغائب بأن لا تزوجها حتى تنقضي مدة العدة ولهذا لم يطلق أكثر المشايخ
الوجوب على عدة الصغيرة لعدم استطاعتها وانما يقولون تعدد أفاده في العبر (قوله عند زوال النكاح) أورد عليه
أن الطلاق الرجعي لا يزول فيه النكاح إلا بانقضاء العدة في البدائع من جعلها حلالاً لا لجل ضرب لانقضاء
ما بقي من آثار النكاح أولى وينفع عنه إيراد الصغيرة إذ ليس في التعريف ذكر الزوم يسلم هي مجرد انقضاء
الاجل وأولى منه قول ابن الكمال في الإصلاح هي اسم لا لجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح أو الفرائض
أه لأنه ينقطع عدة أم الولد (قوله فلا عدة زنا) بل يجوز تزوج المزدني ما وان كانت حاملاً لكن يمنع من الوطء
حتى تضع والافتدبه الاستبراء وقد مر لكن في العبر عن شرح المنظومة وسيأتي في الشرح إذا زنت المرأة
لا يبرم زواجها حتى تضع لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقط ما ذكره غيره ويجب حفظه لغرابته (قوله
أو شبهة) معطوف على الزوال لا على النكاح لأنه لو عطف عليه لا يقتضي أنها لا يجب الاعتدال في زوال الشبهة
وليس كذلك بغير أقول أن النكاح القاسد لا يجب فيه العدة إلا بزوال الذمة وهو المتأخر كما قد قيل في دخول
غلابه من المشاركة بالقول كما تركت أو خلت سبيلك وإن لم يكن دخول فتعسف بالقول والتسهل كما ذكره
المصنف في باب المهر عند قوله ويجب العدة من وقت التفرق وسيأتي والمراد بتأخره لتسهل مفارقة الأبدان
ولا يبعد أن يعتبر مفارقة الأبدان في المرفوعة فغير زوجها أو الزوال لا يتأخر وفي العبر وتعد الوطء بكونه من
شبهة للاحتراز على الزوج امرأة الغير ما بذلك ودخل بها حيث لا يجب العدة حتى لا يجرم على الزوج وطؤها
وبه يفتى لأنه زنا أهله ما يدل على أن قول شارح المنظومة سابقاً لا يبرم زواجها حتى تضع محمول على
الندب (قوله ومن رفقة لغير زوجها) وقالت النساء أنها زوجتك بغير (قوله أو شبهة) بكسر الشين وسكون الباء
والضمير إلى النكاح ويصح فتح الشين والباء وعليه اقتصر الحلبي (قوله لبشعل عدة أم الولد) لأنها تبرص يلزمها
عند زوال شبه النكاح لما أن لها فراشاً كالخبرة وإن كان أضعف من فراشها وقد زال بالتمسك بغير والتقيد بأن
الولد لا حراز من المدة والأمة إذا امتعتنا أو مات سيدهما فانه لا عدة عليهما بالاجماع ولو كان يطوئها كما يأتي
في الشرح (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسد بغير (قوله المتأخر) بالرفع صفة للعقد قوله بالتسليم أي بالوطء
(قوله وما جرى مجراه) الذي في البر أو ما يجري مجراه من الخلوة والموت وهو الأنسب لأن السبب أحدهما
أفاده الحلبي والضمير يرجع إلى التسليم وهو عطف عليه (قوله أي صحبة) فيه تشارك الذي تقدم في باب المهر
أن المذهب وجوب العدة للخلوة صحبة كانت أو فاسدة ويأتي له أيضاً وقال القدوري أن مكان الفاسد مانع

عند وجوده وسببه وموافق تريه عشر من
مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع إلى
أن من استنكح نكاحها عليه لمانع لازم
زواله كنكاح أختها وأربع مواها
واصطلاحاً (تبرص يلزم المرأة) أوولى
الصغيرة (عند زوال النكاح) فلا عدة زنا
(أو شبهة) كنكاح فاسد ومن رفقة لنفسه
زوجها وينبغي زيادة أو شبهة لبشعل
أم الولد (سبب وجوبها) عقد النكاح
المتأخر بالتسليم وما جرى مجراه من
موت أو خلوة أي صحبة

شرعي كالصوم وجبت وان كان مانع حسي كارتق لا نجس وكلام الشارح لم يوافق واحدا من القوانين اه حلي
(قوله فلا عدة بخلوة الرقاه) أي لفساد الخلوة بالمانع الحسي (قوله وشرطها الفرقه) فلاضافة في قولهم عدة
الطلاق من الاضافة الى الشرط بجر (قوله وركبتها حرمان) أي لزوم حرمان (قوله كرمه
تزوج) أي حل الغير (قوله وخروج) أي حرمة خروج من منزل طلقت فيه وهي حق الشرع ولهذه الاتساع
لواستقامه ولا يصل لها الخروج لو اذن لها الزوج وتدخل العدة ان ولا يتدخل حق العدة في ذلك في الكلام
على الخلوة أبو السعود (قوله وصحة الطلاق فيها) ظاهر جعله ركنا أنه يتحقق في جميع أفرادها مع أنه لا يتحقق
في البائن بعد البائن ولا يتحقق في عدة الثلاث فالاولى حذفة ولذا لم يذكره شيخه (قوله وحرمة تنكاح أختها)
وكذا حرمة أربع سواها وأمة في عدتها وهي حرة (قوله وأنواعها الخ) لم يذكر المحظورات وقال في البصر
ومحظوراتها حرمة التزويج والتطبيب خصوصاً في البائنة والخروج من المنزل عموماً كما سيأتي في الحداد وقد
يقال ان هذه الحرمان داخله في قول المصنف وركبتها حرمان (قوله ولو كناية) لأن الكناية كالسلمة حرمانها
كزنتها وأمتها كآمتها بجر (قوله تحت مسلم) أما اذا كانت تحت ذمتي فلا عدة لها اذا كانوا الأيدي بنونهم الا اذا
كانت حاملاً عند الامام خلافاً لهما بجر (قوله لطلاق) أي طلاق القبل والنكاح والجواب كذا في الدر المنثور
وهو متعلق بالضمير باعتبار مرجعه وهو العدة وشبهه قوله ثلاث حبض (قوله بجميع أسبابه) كالفرقة بخيار
البويع والعق وعدم الكفاءة وبائنها عن الاسلام بعد اسلامه وارتداد أحدهما عند النفيين ومثل أحد
الزوجين صاحبه فمستأني تحتصر (قوله ومنه) أي من الضمير (قوله الفرقة بتقبيل ابن الزوج) فيه رد على
صاحب الإيضاح حيث جعل الفرقة نفسه رفعا لا فسخا فالأقسام عند ثلاثه طلاق وفسخ ورفع وأشار الى
الفرقتين الأخيرتين بقوله في ايضاحه كل فرقة بغير طلاق قبل تمام التنكاح كالفرقة بخيار البويع والفرقة بخيار
العق والفرقة بعدم الكفاءة ففسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام التنكاح كالفرقة بملك أحد الزوجين الآخر
والفرقة بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع قال وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن قال في النهر وهذا التقسيم لم ينز
من عزج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القصة ثمانية وأن الفرقة بالتقبيل من الضمير كما تقدمنا قال السيد الحوي
وأبنا فقتضى كونه رفعا أن يكون منقضا للعدة اذ الطلاق يرفع القيد وليس كذلك فأجاب بعضه أبو السعود (قوله
أو حكا) المراد الخلوة ولو فاسدة كما في البصر والنكاح (قوله أسقطه) أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة
أو حكا في منه الذي شرح عليه ونجس بجرم وقوله للمصنف أيضا (قوله بأن قوله الآتي) أي في قوله ثلاثة أشهر
باليام ان وطئت (قوله للجميع) أي للمعدة بالخيار بأنواعها والمعدة بالاشهر بأنواعها ثم ان هذا لا يفيد تعميم
الوطء للسكنى فلوزاد الشارح لفظة وعم الوطء ليست في به عما هنا فكان أولى (قوله لعدم تجزئ الحصة)
مرتبطا بكلام محذوف ذكره المصنف بقوله حتى اذا طلق في الحيض وجب تمكيد تلك الحصة ببعض الحصة
الرابعة لكنه لم يصر أفعاله غير ناقصا كما تقر في كتب الأصول قال في الدر المنثور ولا حاجة الى كراهة لانها
الارادة عند الإطلاق (قوله فالاولى) الاولى حذف الفاء اذ لا وجه للتفريع وهي فاء القصة أي اذا عرفت أنها
ثلاث وأردت بيان الحكمه فاقول الخ (قوله لتعرف براءة الرحم) يقرأ تعرف بصيغة المصدر ليساب
ما بعده ويصح قراءته بصيغة الفعل وبراءة نائب فاعل والمعنى أنه انما شرعت الحصة الاولى ليعلم بذلك حال
الرحم هل فيه حمل أو لا وهذا بيان الحكمه والا فالدليل الكتاب والسنة (قوله لحرمة التنكاح) أي لتعظيم
تنكاح الزوج المطلق فشرعت ليعلم بالحرمة على الزوج حيث فاتها منه التنكاح التي هي عليها من أجل النكاح
لما يترتب عليها من وجوب طعامها وشرابها وكنسها ولباسها وعفاها بالوطء من الزنا وغير ذلك (قوله
لنفسه الحرة) يعني أن الحاضرين السابقين تتساوى فيها الحرة والأمة فاجتنب الى اظهار منية الحرة ورفع
لتساوي المعدوم بينهما فشرعت الثالثة لذلك (قوله كذا عدة أم ولد) أي مثل ما تقدم في أن عدتها بالحيض
(قوله لان لها فرائشا كالحرة) وفرائش أم الولد وان كان أضعف من فرائش المنكوحه الا أنهم ما يشتر كان في أصل
الفرائش والمحل يحمل الاحتياط فالحق القاصر بالكامل ولا تنقعه لها في العدة ومما يتعلق بأم الولد حكاية لطيفة
ذكرها في المراجع هي لما أخرج نعيم الأئمة من السجدة زوج السلطان أمهات أولاده من خبذاه الأحرار
فسأل العلماء عن ذلك فقالوا نعم ما فعلت فقال نعيم الأئمة أخطأت لأن تحت كل خادم حرة وهذا زوج

فلا عدة بخلوة الرقاه أو شرطها الفرقه
(وركتها حرمان فائسة بها) بكمرة تزويج
ونزوح (وصحة الطلاق فيها) أي في العدة
وحرمة تنكاح أختها وأنواعها حبض وأشهر
ووضع حمل كما أفاده بقوله (وهي) في حق
(حرة) ولو كناية تحت مسلم (بجميع
الطلاق) ولو رجعي (أو فسخ) بجميع
أسبابه ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج ثم بعد
الدخول حقيقة أو حكا) أسقطه في الترح
وجزم بأن قوله الآتي ان وطئت واجب
الجميع (ثلاث حبض كواحد) لعدم تجزئ
الحصة فالاولى لتعرف براءة الرحم والثانية
لحرمة التنكاح والثالثة لنفسه الحرة
(كذا) عدة (أم ولد مات مولاها أو
أعتقها) لانها فرائشا كالحرة

الائمة في الحرة فقال السلطان اعتقتم وجدد العقد فسل العلماء فقالوا انهم ما فعلت فقال شمس الائمة
 اخطأت لان المدة تجب عليهم بعد الاعناق فكان تزويج المعتدة من الغير فأنسى الله تعالى العلماء الجواب
 في هاتين المسئلتين ليظهر فضل شمس الائمة اه وقيل غير ذلك كذا في البصر (قوله ما لم تكن حاملا) اما اذا كانت
 حاملا فقد تباه وضع الحمل خاتمة (قوله أو آيسة) اما اذا كانت كذلك فقد تم اثلاثه أشهر وخمس الايسة بمائة ر
 لان أم الولد ليست صغيرة قطع او هي من أهل الحيض لان من لم تحض لم تحبل اه حلي (قوله أو محترمة عليه)
 اما اذا كانت كذلك فلا مدة عليها واسباب الحرمة عليه نكاح الغير وعده والثالث تقبيل ابن الزوج فلا عدة
 عليه اجوت المولى أو اعناقها بعد تقبيل ابنه خاتمة (قوله تعتد بأربعة أشهر وعشر) هذا مفروض فيما اذا علم
 أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام لان المولى ان كان مات أو لأم مات الزوج وهي حرة فلا يجب عدة
 بجوت المولى وتعتد بالوفاء عدة الحرائر أربعة أشهر وعشر وان كان الزوج مات أو لأم مات أمه أو لأمه ما شهران
 وخمسة أيام ولا يلزمها بجوت المولى شي لانها مع عدة الزوج حتى حال يلزمها أربعة أشهر وعشر وفي حال نصها
 فلهما الا احتياطاً ولا تنتقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قد منا أن لا تنتقل في الموت بجر (قوله
 أو بأربعة أشهر) هذا مفروض فيما اذا علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام فأكثر فعليهما أن تعتد بأربعة أشهر
 وعشر فيها ثلاث حيض احتياطاً لان المولى ان كان مات أو لأم مات الزوج لا يلزمها عدة ولا نكاح وبعد موت الزوج
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أو لأمه ما شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لانها
 مصورة أن ينهم ما قدرها أو أكثر فبوت المولى بعده يوجب عليها ثلاث حيض فيجب بينهما احتياطاً وأما صورة
 ما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا الاول منهما فداخلة في كلامه لانها كالاولى عند الامام وهكذا الثانية عندهما
 كما في البصر عن المعراج وغيره وبين دليل كل فيه وقال في الكافي ان قولهما احتياط (قوله ولا ترث من زوجها)
 في جميع الصور (قوله لعدم تحقق حريتها) يعني والارث لا يستحق بالشك (قوله ولا عدة على أمه ومذربة)
 لاجتماعها (قوله أو عتقها ما أودعت عنهما بجر (قوله وكذا موطوءة بتشبه) - واه كانت شبهة فعل أو محل أو عقد
 كما في الدر المنثور أي ان عدتها بالحيض وجوباً بسبب أن الشبهة تقام مقام الحقيقة في موضع الاحتياط
 واجباب العدة من باب الاحتياط ولا حداد عليها في هذه العدة ولها أن تقيم مع زوجها الاول وتنفقها وسكاتها
 عليه لان النكاح بينهما قائم انما حرم الوطء وليس لها أن تخرج الاباذنه فان أذن لها فلهما أن تخرج وان لم تنقض
 عدتها ذكره الاستيعابي ومراعاة اذا لم تكن راضية بالوطء اما ان كانت راضية عالمة فلا تنفقه لها بجر (قوله
 كرفوفة لغيره عليها) وكذا الموجودة للبال على فراشه اذا دعاها فأجابته (لطيفة) حكى شمس الاعنة في المبسوط
 واقعة مناسبة للموطوءة بتشبهه الله على فضيلة الامام على علماء زمانه هي أن رجلاً تزوج ابنة يتيم وصنع
 الوليمة وجعل العلماء وفيهم أبو حنيفة ~~له~~ لم يكن حينئذ من المشهورين في أثناء السبل سموا واولاد النساء
 فسألوا فأخبروا أنهم غلطن فأدخلن زوجة كل أخ على أخيه فقالوا العلماء فاجابوا بأن كل واحد يتجنب
 ما أصابها حتى تنقضي العدة فتعود الى زوجها ففسر ذلك عليهم فقال الامام كل واحد من الاخوين من مراده
 فقال ~~كل~~ مرادى موطوءة لا ما عقدت عليها فقال يطلق كل زوجته ويعقد على موطوءة ويدخل عليها
 للحال لانه صاحب العدة فرجع العلماء الى جوابه فأفاده صاحب البصر (قوله كوفت) ونكاح متعة فنهى
 ونكاح بغير شهود ونكاح محارم مع العلم بعدم الحل عند الامام خلافاً لما بجر (قوله في الموت) انما لم تجب
 عدة الوفاة لانها انما تجب لظواهر الحزن على فوات زوج عاشرها الى الموت ولا زوجة هنا (قوله والفرقة) انما
 لم يكتف بصيغة كالاتبراء لان الفساد ملحق بالصحيح (قوله يتعلق) أي كل من الجور وما عطف عليه (قوله
 بالصورتين) الاولى صورة الوطء بتشبهه والثانية صورة النكاح الفاسد (قوله وفي حق من لم تحض) سواء
 كانت حرة أو أم ولد أو حرة موطوءة بنكاح فاسد أو شبهة للطلاق أو الفسخ أو موت مولاها أو اعناقها فنهى
 (قوله أو أم ولد) بان لعموم من في قول المصنف من لم تحض ثم ان حله عدم الحيض متعددة تارة تكون الصفر
 وهذه لا تنافي في أم الولد وتارة الكبر أو البلوغ بالسنة وهما متاينان فيها فلا منافاة بين ذر أم الولد والصفر كما ادعاه
 الحلبي (قوله بان لم تبلغ تسماً) هو المختار (قوله بان بلغت سن الاياس) وهو خمس وخمسون في المختار
 كما في البرازية وقبل خمسون سنة وعليه الفتوى منع واعلم أنه يشترط الحكم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع عنها

ما لم تكن حاملاً أو آيسة أو محرمة عليه
 ولو مات مولاها وزوجها ولم يدرا الأول
 تعتد بأربعة أشهر وعشر أو بأربعة
 يجوز ولا ترث من زوجها لعدم تحقق حريتها
 يوم موته ولا عدة على أمه ومذربة كان
 يطأها لعدم الفراش جوهره (و) كذا
 (موطوءة بتشبهه) كرفوفة لغيره عليها
 (أو نكاح فاسد) كوفت (في الموت
 والفرقة) يتعلق بالصورتين هما (و) العدة
 (في حق من لم تحض) حرة أو أم ولد
 (الصفر) بان لم تبلغ تسماً (أو كبر) بان
 بلغت سن الاياس

لدم مدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح وهل يشترط أن يكون انقطاع الحيض ستة أشهر بعد مدة الإياس
الأصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الإياس وطلقها زوجها فحكم بإياسها تعتد بثلاثة أشهر
وهذه دقيقة تحفظ كذا في بعض العلامة بأكبر كقوله عنه العلامة أحمد بن حنبل كذا في الجوى (قوله أو بلغت
بالسن) وهو خمس عشرة سنة عناية (قوله ولم تحض) شامل لما إذا لم تزد ما أورأت وانقطع قبل تمام حجر (قوله
بأن حاضت) أي ثلاثة أيام فما كثر إلى العشرة مرة أو مزارت ثم انقطع (قوله ستة أشهر) طاهره أن العدة تسعة
كلها وليس كذلك بل المراد أنه إذا انقطع الدم عنها ستة أشهر تعتد بعدها بثلاثة أشهر فكون الجدة تسعة أشهر
وقال الشربلاني في شرح الوهبانية صورتها بمدة الطهر مضي لها ستة أشهر لم تزد ما فاعتدت بثلاثة أشهر بعد
نصف الحول وقضى به القاضي جازلانه مجتهد فيه ويحفظ هذا في كثره وقوة وقيل إن الفتوى عليه وأنه
مذهب مالك وفي شرح الزاهدى وقد كان بعض أصحابنا واستاذنا يقول مالك في هذه المسئلة للضرورة
اه (قوله فلا يفتى به) لأنه لا داعي إلى الاقتناء بقول معتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان التراجع إلى مالك
يحكم به غيره وأقول في نفسه فلو كان الداعي إلى الاقتناء بقول مالك للضرورة وذلك عند عدم وجود قاض مالك
خصوصاً ودياراً كثر أصحابنا بما وراء النهر لا يكاد يوجد فيها قاض مالك سوى واهل أن الاقتناء بقول مالك هو
عين التقليد ولا تراخ في جواز بشرط عدم التلقيح على ما ذكره الشيخ حسن وأفرده برسالة وبخلافه ما ذكره
العلامة ابن التلافوخ حيث صرح بجواز العمل بالتلقيح وأطال في ذلك على وجه التصديق وأفرده برسالة أيضاً
وعزا القول بجواز التلقيح لابن الهمام في التعبير ولصاحب البحر في بعض رسائله وأنه قال أي صاحب البحر
منع العمل بالتلقيح خلاف المذهب ولغير صاحب البحر من علماء خوارزم بل عز العمل بالتلقيح لابي يوسف
ولكن كلام العلامة فوح اقصدى في رسالته المتعلقة بمسائل المسبوق بزيادة ما ذكره الشيخ حسن اه أبو السعود
(قوله ما مذهب الامام الشافعي) أي مثلاً (قوله وجب ان يقول الخ) وذلك لأنه يجب على الشخص التكلم
بالصواب لا بالخطأ وقول الغير في اعتقاد الحنفي خطأ يحتمل الصواب وتقدم في الخطبة أن يحصل هذا في المجهت
أما المقلد فلا يجب عليه هذا الاعتقاد بل نصوا على جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل مع ان المفضل
خطؤه اه ثم وقد أشار إلى ذلك صاحب البحر في بعض رسائله ولذا قال الشريف الجوى ثم لا يفتى ما في كلام
الخلاصة الذي قوى به صاحب النهر بمشقه من النظر (قوله نعم) استدراك على ما يترجم من قوله فلا يفتى به من أنه
لا يعتد بالتضام به (قوله بذلك) أي بمعنى العدة بثلاثة أشهر في مئنة الطهر (قوله نفذ) المراد أنه لا يسوغ لحنفي
نقضه كما يدل عليه النظم (قوله وقد نظم) أي حكم هذا التصريح (قوله انظر) بانطه المجمة والياء المتناقن تحت
يعني خير الدين فانه الحلبي (قوله من النقد) أي الاعتراض الوارد على الزاهدى وشارح المنظومة (قوله فقال)
هو من الطويل (قوله لم تنفذ) بالتزوين ونصب طهر على التمييز (قوله وفاعلة) بضم واو والضرورة وهو مبتدأ
خبره قوله بتسعة أشهر وبالجملة دليل جواب الشرط الذي هو ان مالك يفتى به من حكم القاضي المالكي
بتقدير التسعة أشهر لمدة طهر مكان هذا المقدور عدتها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا
المقدار لا وجه لنقض القاضي الحنفي حكمه لأنه فصل مجتهد فيه فقضاؤه رفع الخلاف اه على (قوله هكذا
يقال) يعني يفتى ان يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض يتقر به عليه لا كما قال به منهم من أنه يفتى
به للضرورة اه وقد علمت جواب هذا النظر (قوله واما مئنة الحيض الخ) شمل كلامه المصيرة وهي التزنية
عادت لها التي استقر بها الدم ولم تنس أيام عادت لها وهو لا يصح في الثانية لانها تزد إلى أيام عادتها كما في البحر في عبارته
ما لا يفتى فان الحيض لا يمتد فوق زمنه فالاولى ان يقول واما المسبقة (قوله فالفتى به الخ) وقيل في الاول
تنقضي بثلاثة أشهر لانها اذا عذرت بها علم انها حاضت ثلاث حيض يقيين حجر (قوله والافعالام) أي عند
الامام وفي رواية عنه ومن ابي يوسف وعند محمد اتمام الشهر الاقل من الرابع بالايام والباقي بالاهلة كما في المهيض
وقاضي خان والنظم والتمة والحقائق والمبسوط فقصد اشكل ما في النهاية من المسوط أن الخلاف في الاجابة
وأما في العدة فبالايام بالاتفاق ونحوه في اجابة الصغرى فمستأنى (قوله في الكل) أي كل المروع المتقدمة
في الحيض والاشهر (قوله ولو فاسدة) أطلقها شمل ما إذا كان فاسداً لم يمتد حتى او شرعى وهذا هو الحق
كما يشاهد من قوله صحته طاه الحلبي (قوله كما مر) أي في باب المهر لاق هذا الباب فان الذي قدمه فيه التقليد

(أولفت بالسن) ونخرج بقوله (ولم
تحض) الشاية المئنة الطهر بأن حاضت
ثم امتد طهرها معتد بالحيض إلى أن تبلغ
حد الایس جوهره وغيرها وما في شرح
الوهابية من انقضائها بتسعة أشهر
غريب يخالف الجميع الروايات فلا يفتى به
كف وفي نكاح الخلاصة لوقيل الحنفي
ما مذهب الامام الشافعي في كذا وجب
أن يقول قال أبو حنيفة كذا نعم لو قضى
بمالكى يترك ذلك كما في البحر والهر وقد نظم
لمعدة طهر اربعة أشهر
وقاعدة ان مالكى يقتدر
ومن بعده لا وجه للنقض هكذا
يقال بل انقد عليه بتلوه
والحقيقة الحيض فالفتى به كما في حيز
الفتح بتقدير طهرها بثلاثة أشهر
لا طهرها وثلاث حيض شهر احباطا
(ثلاثة أشهر) بالاهلة لوفى الفترة والا
ة (بالايام) حجر وغيره (ان وصلت) في
الكل ولو حكى كالملة ولو فاسدة كما مر

بالصبي (قوله ولورضيها نجيب العدة لا المهر) قال في البصر فقام له أن الزوج الصبي كالبائع في الصحيح والقاسد
وفي الوطء شبهة في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى فليحفظ ثم رأيت في النسخة ما ذهب فيه من نجيب
العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفي آساد الجرباني قوله ما وجوب المهر والعدة بوطء الصبي وقوله محمد
وجوب العدة دون المهر قال ولا خلاف بينهم لأنهما أبايا في مراهق يتصور منه الاعتدال وهو أبايا في غير
لا يتصور منه لأن ذلك في حكم أصبه اه حلي وصورة فراقه أن يرتجعه أبوه بعد فاسد وبطأن يحكم
القاضي بالتفريق فيجب العدة لا المهر وقد علم أن مراد الشارح بالرضيع من لا يتصور منه الاعتدال (قوله
بالأهله) وإن نقصت من العدد بجزء (قوله لو في الفرة) فإن اتفق الموت بعد أيام متلا من الشهر يعتبر بالأيام فتعند
بمائة وثلاثين يوما (قوله كما من) هو قريب (قوله وعشر من الأيام) قال في شرح المتيق ويلزمه عشر من الأيام
لأن ليلة العاشر تسبق يومه فلو عقد قبل انقضاء اليوم العاشر لا يصح وقد مر أن ذلك كسر كل من الأيام
والأبالي بصيغة الجمع يقتضي دخول ما بارزته من الآخر وجزم في الكافي بأن الأبالي تابعة للأيام فنال الطن ترجيح
اعتبار الأبالي بتد كبير عشر في الآية فإن المهر إذا حذف جازت ذكرا وفي أربعة أن أي فاعتبر أقصى الاجلين وزيد
عليه عشرة استظهر أرا قاله القاضي في تفسيره وتجب بمافي الصحيح أنه يكون في البطن أربعين يوما نظفة
ومثلها علقه ومثلها مضفة ثم تنفخ فيه الروح اللهم إلا أن يكون معي الحديث أن كمال النفخ في كل عضو لا يكون
الأبعد المدة المذكورة وهو لا ينافي النفخ في بعضها قبل هذه المدة قاله الكازروني (قوله بشرط بشاء
لنكاح محصيا إلى المهر) فلا واشترى المكاتب زوجته ومات من وفاء لم تجب العدة لفساد النكاح قبل الموت
فتعند بمحضين أن لم تلده منه وقد دخل بها فان ولدت سعت وسعي ولدها على نجومه فان عجزا فعدتها شهران
وخسة أيام فان أذيا وكان الاداء في العدة كان عليها ثلاث حيض مستأنفة تستكمل فيها شهرين وخسة أيام
من يوم موت زوجها فان أذيا بعد ما انقضت كان عليها ثلاث حيض مستأنفة كذا في البدائع فان لم يدخل
بها فلا عدة أبشاحوى وفي البصر أن مبيها الموت وبشرط وجوب النكاح الصحيح فلا تجب في النكاح الفاسد
ومبذوها من وقت الوفاة لامن وقت العلم بها (قوله وطئت أولا) وذلك لأن الموت مثل الدخول في تكميل المهر
والعدة (قوله الإحامل) فانها تنفذ بالوضع في الوفاة أيضا بجزء (قوله وعمر كلامه) أي المصنف بمقتضى الظاهر رأى
فان عدتها أربعة أشهر وعشر (قوله كالرضع) غنيل لمدة الطهر فان الغالب في الرضعات انقطاع الدم عن
مدته (قوله وهي واقعة الفتوى) بالإضافة على معنى اللام أي حادثة وقع السؤال عنها الطاب الاقتضاء عليها
(قوله فتراجع) لاحاجة لمراجع ما بعد ذلك منهم أنه لم يخرج منها الإحامل (قوله وفي حق أمة) أطلقها فتمثل
الزوجة القنة وأم الولد والمدة والمسكينة عند الامام ولا بد من قيد الدخول في الأمة إلا في المتوفى
عنها زوجها بجزء (قوله لطلاق أو فسخ) أو نكاح فاسد أو ووطء شبهة فماتني (قوله لعدم التصري) علة
لحذف تقديره ولم يجعل عدتها حصة ونصا وهذا الدليل المعقول وأما المتقول فالحديث (قوله نصف الحرة)
هو شهران وخسة أيام في المتوفى عنها زوجها لو شهر ونصف في غيرها واعلم أن الرق نصف نعمة وعقوبة
الافى الصوم والطهارة والصلاة وصوم المسكيات والقسا من وأجل العتق وأما الإلاءة والحدود
والنكاح والطلاق فهي على النصف بجزء (قوله مطلقا) سواء كانت المرأة حرة أو مملوكة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم
ولدا أو مستمعة مسلمة أو كاتبة وسواء كانت من طلاق أو وفاة أو تاركة أو ووطء شبهة وسواء كان الحمل ثابت
النسب أو لا ويتصور ذلك فيما إذا تزوج حرة لا بالزنا عدية (قوله فدخل بها) أي وإن كان الدخول حراما لأنه
لا يجوز أن يطأها ما لم تضع كبلا يكون ماؤه ساقيا زرع غيره أو المراد الدخول بها كمنى وهو الخلو وعبادة
البدائع المتقولة في النهر وشرح الملتقى خالية عن ذكر الدخول فظاهر أنها تعتد بالوضع وإن لم يطأ لأنه يصدق
عليها أنها طلفت أو ماتت عنها وهي حامل وتطهرها زوجة الصغير الحامل فان حملها من فجور والعدة بوضعه وقصد
يفرق بين المطلقة فلا بد فيها من الدخول ولو سكا والافلا علة عليها بالقوله تعالى قال لكم عليهن من عدة تعتدنها
وبين من ماتت عنها زوجها لأن الموت بعزلة الدخول موجب للعدة متأمل ثم رأيت أبا السموه قد فسر الدخول
بالماتني الثاني (قوله ثم مات أو طلقها الخ) أي لأنه لا فرق في مدة الحامل بين أن تكون عدة موت أو فراق (قوله

ولورضيها نجيب العدة لا المهر فنية
(و) العدة (لموت أربعة أشهر) بالأهله لو
في الفرة كما من (وعشر) من الأيام بشرط
بشاء النكاح محصيا إلى الموت (مطلقا)
وطئت أولا ولو صغيرة أو كاتبة تحت مسلم
ولو بعد أفله يخرج عنها الإحامل قلت وعم
كذلك ممتدة الطهر كالمريض وهي واقعة
الفتوى ولم أرها إلا في فتاواهم (وفي حق أمة)
(أمة فخص) لطلاق أو فسخ (في حق أمة)
أعدم التصري (وفي حق أمة لم تخص) لطلاق
الحرة (أبوات عنها زوجها نصيب) (وفي حق)
أوفد مخ (أبوات النصف) (وفي حق أمة أو كاتبة أو من
الحامل) مطلقا ولو أمة أو كاتبة أو من
زنا بأن تزوج حرة بجزء من زمانه دخل بها ثم
مات أو طلقها تعتد بالوضع جواهر
التناوي

وضع جميع جهلها) ولا يشترط أن ينزل جلة فلنزل متفرقا في أشهر انقضت بآخرة كما لا يخفى قال في البحر ولو ولدت
 وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر لان الحمل اسم لجميع ما في البطن قلت ومنه يستفاد أن الجنين اذا مات في بطنها
 ثم جلت بآخرة فقلت فوضعت الثاني لا تنقض العدة بل تتوقف على وضع الآخر وفي المحيط اذا احققت سقطا
 استبان بعض خلقه انقضت به العدة لانه ولد وان لم يتبين به بعض خلقه لم تنقض به العدة لان الحمل اسم لمنطقة
 تنفرد به ليل أن الساقط اذا كان مضعاً أو معلقاً لم تنقض به العدة لانها لم تنفرد به يعرف كونها مفعلة بيقين
 الا باستبان بعض الخلق اه (قوله لان الحمل) أي في قوله تعالى أن يضع حملن وهو علة التقدير لفظ جميع
 (قوله في كل الاحكام) من انقضاء العدة واذا علق ثيابا بولادتها وقع خبره من انقضاء العدة لانه لا فصل للزوج فيقوم
 على الاقل لا قضاء العدة ولا فصل للثاني لعدم وضع جميع الحمل احتياطا فيهما تأمل (قوله الا في حملها للزوج)
 هو والمعد وقال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تنص الرجعة وحلت للزوج بجر (قوله احتياطا) وجهه
 أن الحمل المذكور في الآية اسم لجميع لا لبعض وان كثر (قوله ولا عبرة بخروج الرأس) فلا تنقض به العدة
 (قوله فلا قصاص بقطعه) بل يجب به الدية (قوله ولا يثبت نسيه) أي بجره ورجوع الرأس ولو لم يزل في البحر
 وفي نوادر ابن سماعة لو جات الميمنة المدخولة بولد فخرج رأسه لاقل من ستين وخروج الباقي لاكثر من ستين
 لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من ستين ويخرج ما بقي لاكثر ولو خرج رأسه فقتله انسان
 وجبت الدية ولا يجب القصاص وكذلك في أذنيه ولو قطع الرجلين قبل الرأس وجبت الدية اه (قوله غير
 مرأق) مفهومه ياتي في قوله نعم غيبى ثبوته من المراهق (قوله في الاصح) مقابلة ما من أي يوفى في رواية
 شاذة ورويت عن الامام أنه يلزمها عدة الوفاة في الحائض لان الحمل ليس بنات النسب منه فاستوى الموجود
 عند الموت والحادث بعده بجر (قوله وفين حبلت) حبل من باب طرب كما في المختار (قوله لعدم الحمل حين
 الموت) أي حين الموت تحققت العدة بالثبوت فلا يتغير بحدوث الحمل أفاده في البحر (فخرج) ذكر في الابحاح
 أنه اذا حبلت المرأة في عدة الوفاة فعدتها بالشهور ولو حبلت بعدة عن ثلاث فعدتها بالوضع اه (قوله في حاله)
 أي في الموجود وقت الموت وهي الاولى والحادث بعده وهي الثانية (قوله اذا ما لم ينجس) أي فلا يثبته ورمته
 العلوق ولا يرد ثبوت نسب ولما امرأة المشرق من القرية لان الكساح انما أقامه مقام العلوق له وده
 مقيمة وهو غير مصور هنا حقيقة فاقترقا بجر (قوله نعم غيبى ثبوته الخ) قال في البحر ويغيب أن يثبت النسب
 احتياطا الآن لا يمكن أن يثبت به لاقل من ستة أشهر من وقت العقد كما في فتح القدير وتقدم أن المراهق
 من بلغ عشر (قوله أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعد بالاشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى وأولات الاحمال
 اجلسن الآية فتأمل قاله الحلبي (قوله وفي حد امرأة الفار) أي واحدة في حد امرأة الفار الخ وقوله من الطلاق
 متعلق بذلك المذهب والطلاق البائن يتم الواحد والاكثر وهو بيان للواقع لانه لا يكون فارا الا بالطلاق البائن
 وقيد بالفار وهو المطلق في مرضه وانه لو طلقها باثنا في محضه لا تنقض ثلاث بجر (قوله ان مات وهي
 في العدة) أي قبل انقضاء العدة بالخض أما اذا حاضت ثلاثا قبل موته فقد انقضت عدتها ولم تدخل تحت
 المسئلة لانه لامرأته الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل على بعض منفي العصر لعدم التأمل بجر
 (قوله من عدة الوفاة الخ) بيان للاجلايين من بيانية وليست متعلقة بأبعد (قوله احتياطا) علة لا تعدد بالا بعد
 (قوله وفيه) أي كلام النسخ حيث قال فيها ثلاث خض من وقت الطلاق وهو وقوله لانها لم تزفها أي
 في الاربعة أشهر وعشر وكذا ضريحه ما يرجع اليها (قوله حتى تبلغ الاياس) وهو على حذف ضفاف أي سن
 الاياس ثم اذا بلغت هل تعدد بالاشهر أو تعتبر عدة الوفاة الباقية لم أر من تكلم عليه ومقتضى اعتبار العدة بعد
 الاياس أنه لا بد من انقضاء الاشهر بعده (قوله لا في المطلقة الرجعي الخ) الكلام متعلق بامرأة الفار ولا يصح
 هنا الطلاق الفار على المطلق رجعي على أنه ليس بصحيح كما لا يخفى أنه اذا طلق رجعيها ورجعها ورجعها مرة
 فتنقض لها اربعة أشهر وعشر وهو لا أثر له مع بقائها من حيثها وهذا ما باطل لبقائها من حيثها لانها من
 ذوات الاكرام وقد طاعت رجعا فتنقض لها ثلاثا ولو طالت الزمان وبقيت في نفسها اذا حاضت ثلاث خض
 وهو وحس ولم يضر اربعة أشهر وعشر ثم ثبوت منه وقد صارت اجنبية وهو غير فار وهو طاهر أيضا وأما اذا مات وقد
 فتنقض من عدتها باليسر حتى فاقم سائمة لعدة الوفاة وليست بمغفنة فيه فان الكلام في ثبوت زوجة الفار

(وضع) جميع (جهلها) لان الحمل اسم
 لجميع ما في البطن وفي البحر خروج أكثر
 الولد كما علق في كل الاحكام الا في حملها
 للزوج احتياطا ولا عبرة بخروج الرأس
 ولو لم يزل في البحر ولو لم يزل في البحر
 نفسه من الميمنة المدخولة لاقل من ستين
 لاكثر (ولو) كان (زوجها) الميت (معدا)
 غير مرأق ولو لم يزل لاقل من نصف حول
 من موته في الاصح لعدم آية وأولات
 الاحمال (وفين حبلت) فاقترقا بجر (قوله غير
 بآن ولدت) نصف حول (وأنسب في
 واجبات لعدم الحمل حين الموت) ولا ينسب في
 حاله (قوله اذا ما لم ينجس) أي فثبوته من
 المراهق احتياطا ولو لم يزل لاقل من ستة أشهر
 عدتها الى أن ينزل أو تبلغ حد الاياس ثم
 (وفي) حتى (امرأة الفار من) المطلقة (أبعد
 البائن) - امات وهي في العدة (الطلاق)
 الاجلايين من عدة الوفاة وعدة الطلاق
 احتياطا (تربص) أربعة أشهر وعشر
 من وقت الموت فيها ثلاث خض من وقت
 الطلاق وفيه قصور لانها لم تزفها
 حضا فتعد بعد ثلاث خض حتى تبلغ الاياس
 امه يظهر ما تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس
 فتح (و) قيد بالبائن لان (المطلقة الرجعي

في عدتها والمطلقة رجعي لا يكون زوجها فأروا عن أبيه بحسب حالها ان كانت رجعي فعدتها في حالها
 في ثلاثة أشهر والله سائل وضعه وقد وقع الايهام في كثير من الكتب كالكا في العناية فاجتنبه أقول ان عدتها
 ما اذا مات المطلق رجعي او دعي من عدتها الحيض شيء أو شاربوا ذكرها الى هذه المسئلة السابقة وان كان
 زوجها لا يزال فار (قوله ما للموت) أي قتعته بأربعة أشهر وعشر وقوله والعدة مبتدأ خبره قوله أن تتم الخ
 (قوله أن تتم الخ) الأولى حذفه (قوله كعدة الحرة) فان كانت من ذوات الاقراء صارت عدتها ثلاث حيض
 والا فلا ثلاثة أشهر بحر (قوله فكعدة أمة) أي حنتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة بلا انقلاب الى عدة الحرة
 فهو ساقى (قوله وقد تنقل عدة نسبا) فيه أن الانتقال خمس وأما المدة باعتبار انتقاله عنه الأول فهو ست
 (قوله طلق رجعي) قد به ليظهر الانتقال الى الثلاث حيض باعتبار المولى بخلاف ما اذا كان باثنا فلا تنقل
 بالاعتاق الى الثلاث كما أقاده قول المصنف لا عدة البائن والموت فقط قول أبي السعد ولولم يقصد به كونه
 رجعيًا كان أولى لأن الحكم لا يختلف اهـ (قوله فقاوض) أي قبل تمام عدةه وكذا يقال فيما بعد (قوله تصبر
 بالاشهر) ولا تعتبر الايام التي وجدت حال العقر قبل حدوث الحيض (قوله فعاد دمه ما تصبر بالحيض) معنى
 على أحد أقوال ثاني (قوله على جاري عادتها) بأن يكون كثير لساء لا وعليه الفتوى كما في المعراج واحترزوا بذلك
 عما اذا رأت بلة بسيرة قائمها لا تعتبر (قوله أو حبلت من زوج آخر) لانه تبين أنهن من ذوات الاقراء اذا لايسة
 لا تفصل اهـ أبو السعد (قوله ونفسد نكاحها) ويكون الوطء مشبهة (قوله واستأنفت بالحيض) سواء رأت
 الدم قبل الحكم بياسا أو بعده وسواء كان بعد الشهر أو في اثنتاها ولكن عبارة المصنف فيما اذا كان بعد
 الاشهر أقاده صاحب البحر (قوله لأن شرط الخلقة) أي خلفه الاشهر عن الحيض والخلع هو الذي لا يمار اليه
 الا عندئذ والاصل وأما البذل كالسج على الخفين فلا يشترط فيه ذلك (قوله وذلك) أي تحقق اليأس عن
 الاصل (قوله قاله في البحر) بجماله وقد تقرر أن فيها ستة أقوال معصية فيجب النظر فيما ثبت عن صاحب
 المذهب الامام الاعظم وقد صرح الاقطع وتبعه في غاية البيان بأن ظاهر الرواية القول بالانتقاض مطلقا وهو
 مختار صاحب الهداية فتعين المصير اليه اهـ (قوله بعد حكاية ستة أقوال) أحدها ينتقض مطلقا واختاره
 في الهداية الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاسياني الثالثية تقضى أن رآته قبل تمام الاشهر وان رآته بعدها
 فلا وافتى به الصدر الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للباس
 التي هي طاهر الرواية فإنه انما ثبت الامر على ظاهرها لما حاشت تبين خطؤه ولا ينتقض على رواية التقدير له
 واختاره في الايضاح واقصر عليه في النهاية وحرم به القدوري والخصاص واختاره في البدائع الخامس
 ينتقض ان لم يكن حكمه بياسا فان حكمه فلا مكان دعي أحدها ما قاسد السكاح فيقضي بعينه وهو قول
 محمد بن مقاتل وصحبه في الاختيار السادس ينتقض في المستقبل فلا تعدد الا بالحيض لاطلاق بعده لا الماضي
 فلا تقصد الانكحة المبصرة بعد الاعتداد بالاشهر وصحبه في النوازل اهـ حلي (قوله لكن اختار الخ) وجهه
 الاستدراك فوهم أن الاقراء وقع بظاهر الرواية فرفعه بالاستدراك والافتى به مقدم على ظاهر الرواية (قوله
 ما نكاح جائز) لانه واقع بعد العدة (قوله وعامة فيما علقته على المتقي) ما في المتقي لا يزيد عما هنا (قوله
 لا تستأنف) لانه لا يمين بالحيض أنها كانت قبل من ذوات الاقراء بخلاف الآية (قوله الا اذا حاضت) استثناء
 مقطوع (قوله في اثنتاها) أي قبل تمامها ولو بساعة (قوله ثم ابست) أي حكمه بياسا كما قدمناه (قوله تقرر
 من الجمع بين الامل والبذل) استشهاده في النهاية عن شرع في صلاة وضوء فبقية الحدث ولم يجد الماء فإنه
 يتيم ويبنى وعن شرع في الصلاة في بعض ما ركع ومجود فله من صلاته بتم الصلاة بالاعمال واجب بأن التيم
 ليس يدل عن الوضوء وانما هو خلفه وبأن الاعمال ليس يدل عن الركوع والسجود لأن البعض لا يصلح أن يكون
 بدلا عن الكل بخلاف الاعتداد بالاشهر فإنه خلفه عن الاعتداد بالحيض فلا يجوز تركه كميل أحدهما بالآخر اهـ
 منع (قوله والاياس الخ) قال في القاموس أبس منه كسج اما سقط وفي البحر عنه اليأس القنوط وضد الرجاء
 وقطع الامل اهـ فالاياس واليأس بمعنى القنوط ومجيئ آية لقنوطها من رؤية دم حيضها (قوله للرومية
 وغيرها) وقبل للرومية خمس وخمسون ولغيرها ستون وقبل ستون مطلقا وقبل سبعون وفي ظاهر الرواية لا تقدير
 فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحض مثله فاقسه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسن

ما للموت) اجماعا (و) الهدية رغبى اعتقت
 في عدة رجعي لا عدة البائن (و) الموت
 ان تتم (سكعدة حرة ولو) اعتقت
 (في أحدهما) أي البائن والموت (فكعدة
 امة) بقاها النكاح في الرجعي دون الآخرين
 وقد تنقل عدة نسبا (سكعدة حرة
 منكوحة طلق رجعي) فاعتقت تقدر ثلاثا
 فحاضت تصبر حنتين فاعتقت تقدر ثلاثا
 فاستطهرها فلا يأس نسب بالاشهر
 فعاد دمه ما تصبر بالحيض فحاضت تصبر
 أربعة أشهر وعشر (آية) اعتدت بالاشهر
 ثم عاد دمه (على جاري عادتها) وحبلت من
 زوج آخر ربطت عدتها وفسد نكاحها
 (و) استأنفت بالحيض لأن شرط الخلقة
 تحقق الايأس عن الاصل وذلك بالبحر والاشهر
 الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في القاية
 واختاره في الهداية فتعين المصير اليه فانه
 البحر بعد حكاية ستة أقوال معصية كما أقره
 المصنف لكن اختار البهسي ما اختاره
 الشهيد أنها ان رآته قبل تمام الاشهر
 استأنفت لا بعدها قلت وهو لا ينتقض مطلقا
 الشرعيه ومنه لا خبره والباقي واقتره
 المصنف في باب الحيض وعلمه النكاح جائز
 وتنفذ في المستقبل بالحيض كك ما صححه
 في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والنجاشي انه
 الصحيح المختار وعلمه الفتوى وفي صحيح
 القدوري وهذا الصحيح أولى من صحيح
 الهداية وفي النهرا اهـ عدل الروايات وقامه
 فيما علقته على المتقي (و) الصغيرة لو حاضت
 بعد تمام الاشهر (لا) تستأنف (الا اذا
 حاضت في اثنتاها) تستأنف بالحيض (كما
 تستأنف) العدة (بالشهور من حاض
 حجة) أو ثنتين (ثم ابست) تقرر زاعن الجمع
 بين الاصل والبذل (و) الايأس (سنة) للرومية
 وغيرها (خمس وخمسون) عند الجمهور
 وعليه الفتوى

عن أبي بصير (قوله وقيل القنوي على حسين) قال القنوي وبه يفتي اليوم كافي المختار
 الحسين أو ثلاث وسنين أو ثلاثين ومنه أنه مفقوض إلى مجتهد الزمان وقدره بعضهم بعدم رؤية الدم مرة وقيل
 مرتين وقيل ثلاثا اهـ (قوله وفي البصر من الجامع صغيرة الخ) لعل هذا مبني على القول بأن سنة ثلاثين هذا
 أن قلنا انهارت دم الحيض ثم انقطع وأما إذا لم ترد ما أصلا فقد تقدم أن عقدتها بالاشهر (قوله وعنده المنكوحة
 الخ) هذه البلية يتأهبها مستغنى عنها بقوله ما بقا كذا ثم ولدت مات عنها مولاها أو أعتقها وموطوءة بشبهة
 أو نكاح فاسد في الموت والفرقة (قوله نكاحا فاسدا) كسكاح بغير شهود (قوله فلا عدة في باطل) مثله تزوج
 المتزوجة عالم بالذل اهـ حلبي أو بعد بغير الألفاظ التي ينعقد النكاح بها أبو السعود (قوله وكذا موقوف الخ)
 قال في البصر وقيد بالنكاح الفاسد لأن المصكحة نكاحا موقوفا كنكاح الفضولي لا يجب فيه العدة قبيل
 الإجازة لأن التسبب لا يثبت فيه لأنه موقوف فلم ينعقد في حق كسكحه فلا يورث شبهة الملك والحل والعدة
 وجبت صيانة لعماء المحترم من الخطأ واحترازا عن اشتباه الانساب كذا في الاختيار والمحيط وهو مشكل
 مخالف للرواية فقد نقل الرطب في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الأصل إذا تزوجت المرأة
 بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لستة أشهر من تزوجها فادعاء المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد
 أصبر من وقت النكاح لامن وقت الدخول ولم يحكم خلافا قال الحلواني هذه المسئلة دليل على أن الفرائض
 ينعقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض أنه لا ينعقد إلا بالدخول اهـ فهو صريح
 في ثبوت التسبب فيه وبقية وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا اهـ حلبي (قوله غير عالم بها لها)
 فإن علم كان زافرا لعدة فيه ولا يحرم على زوجها وطؤها وبه يفتي نهر قال المحوى ودخل تحت الشبهة ما لو وطئ
 معتدته وأدعى الشبهة بأن زوجها قبل زوج آخر وقال ظننت أنها تحمل لي أو كان منكر إطلاقها ولذا استقبل
 العدة في هذه الحالة بخلاف ما إذا كان عالمًا بغير منها كافي الفتح وشرح النقاية للبرجندي إذا جامع مطلقته
 الثلاث في العدة مفرطًا بلاها امتسأف الهـ وتبدأ خلان وإن كان منه كرا لا تستأنف وإن وطئ المطلقة بانه
 أو اثنين من غير دعوى النسبة ومع العلم بالحرم تستأنف العدة اهـ (قوله كاسيجي) أي في التناخر الباب
 (قوله يعني إذا لم تكن عالمة راضية) أمالو كانت عالمة راضية تسقط عقتها بالحرم وطئها التي جاءت من قبلها
 (قوله كاسيجي) أي قبيل الفروع (قوله وأتم الولد) ولا نفقة لها في العدة لأنها عدة وطء كالمعدة من نكاح
 فاسد وإنما استوى في الموت والعتق لأنها وجبت لتعرف براءة الرحم لا لانقضاء حق النكاح ولم يكتب بحيضة
 لأن الوطء شبهة كالنساء وهو كالصحيح وعدة أم الولد بزوال الفرائض فأشبهت عدة النكاح وأما مناقبه عمر
 رضي الله تعالى عنه فإنه قال عدة أم الولد ثلاث حيض اهـ أبو السعود (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) قال
 في البصر وقيد بأم الولد لأن المدبرة والأمة إذا اعتقت أو ماتت سيدها لعدة عليها بالاجماع كادركه الاستيعابي
 اهـ حلبي (قوله غير الآيسة) بل منصوب على الحال وصاحب الحال الثلاث المتقدمة وهي المنكوحة
 نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة وأم الولد (قوله فإن عدتهم ما بالاشهر والوضع) هو على ميل ألف والنشر المرتب
 (قوله الحيض) جمع حيضة كما يدل عليه حل المصنف ثم إن كانت الموطوءة بشبهة أو المنكوسة نكاحا فاسدا حرة
 فتهب ثلاث حيض وإن كانت أمة فحيضتان (قوله أي موت الواطئ) هذه العبارة أولى عن بغير قوله أي موت
 أزواجهن لما فيه من التغليب لأن سيد أم الولد لا يقال له زوج وزوج أم الولد إذا مات عنها تكون عدة
 الأمة أبو السعود بإيضاح (قوله وغيره) قال في المنع وشمل قوله وغيره الفرقة في النكاح الفاسد وهي أنما يفرق
 القاضي أو بالتاركة أو ابتدؤها من وقت الفرقة والموت (قوله لأن عدة هؤلاء) جواب عن سؤال حاصله لم كانت
 عدة هؤلاء بالحيض ولم يمتنعوا فبين عدة وفاة (قوله لتعرف براءة الرحم) أي لا لانقضاء حق النكاح
 إذا لنكاح صحيح والحيض هو المعروف منع (قوله ولم يكتب بحيضة) قال في المنع فإن قلت كان ينبغي أن يكتب
 بحيضة كالاستبراء قلت الفاسد ملحق بالصحيح لا شياط (قوله ولا اعتداد بحيض طلقته بنيه) لأن الواجب
 ثلاث حيض أو اثنتان بالنص فلا ينقص عنها أبو السعود عن العتيق (قوله وإذا وطئت المعتدة) وكذا المنكوسة
 إذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وتبدأ خلان نهر (قوله ولو من المطلق) اهـ لم أن المرأة
 إذا وجب عليها عدة فإنها ما أن تكون من رجلين أو رجل واحد فإن كان الثاني كما إذا طلقها ثلاثا وقال ظننت

وقيل القنوي على حسين
 من الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم
 تحض حكم باباها (وهذه المنكوسة
 نكاحا فاسدا) فلا عدة في باطل وكذا
 موقوف قبل الإجازة اختيار لكن الدواب
 ثبوت العدة والتسبب بغير عالم
 بشبهة) ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم
 بها لها كاسيجي والموطوءة بشبهة أن تقيم مع
 زوجها الأول وتخرج بانه في العدة لقيام
 النكاح بينهما انما حرم الوطء حتى نلزمه
 من نفقتها وكسوتها بحريه في إذا لم تكن عالمة
 راضية كاسيجي (وأتم الولد) فلا عدة على
 مدبرة ومعتقة (غير الآيسة والحامل)
 فإن عدتها ما بالاشهر والوضع (الحيض
 للموت) أي موت الواطئ (وغیره) كفرقة
 أو مشاركة لأن عدة هؤلاء تعرف براءة
 الرحم وهو بالحيض ولم يكتب بحيضة
 احتياطاً لا اعتداد بحيض طلقته بنيه
 اجاعا (وإذا وطئت المعتدة بشبهة) ولو من
 المطلق

أنها تحل في أو طلقها بألفاظ الكتابة فوطئها في العدة فلا يشك أن العدة من ثلاث أو ثمانين
 جنسين كالتوفي منها زوجها إذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالمطقة إذا تزوجت في عدتها فوطئها
 الثاني وفترق بينهما ما إذا اختلعا عند نكاحه من الحيض محض ما جئنا به وإذا انقضت العدة الأولى
 ولم تكمل الثانية فذلك تمام الثانية دور (قوله بعدد السبب) وهو طوطء الشبهة (قوله قد اختلعا) قال في البصر
 والوطء بشبهة بخلاف في صود منها من زفت إلى غير زوجها ومنها الموطوءة للزوج بعد الثلاث في العدة بشكاح
 قبل زوج آخر أو بعده في العدة إذا قال طئنت أنها تحل لي ومنها المسبأة بالكتابة إذا وطئها في العدة ومنها المعتدة
 إذا وطئها آخر في العدة بشبهة أو من في عصمة فوطئها آخر بشبهة ثم طلقها الزوج في حده فعدت عدها من
 وتعد اختلاها وحكمها كانت العدة من طلاق رجعي فلا نفقة على واحد منهما ما لم يوافقا أو كان من بائن
 فنفقة على الأول والزوجة إذا تزوجت بآخر وفترق بينهما بعد الخول وجبت عليها العدة فلا نفقة لها فيها
 على زوجها إلا ما منعت نفسها في العدة ولو كان الواطئ في العدة هو المطلق فلا نفقة لها بعد عدة الطلاق (قوله
 والمرق من الحيض منها) محله إذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني أما إذا حاضت حيضة بعد وطء
 الثاني قبل التفريق فإنها من عدة الأول خاصة وبني عليها من تمام عدة الأول حيضة إن ولثا في ثلاث حيض فإذا
 حاضت حيضتين كانت من عدة ما جئنا به وبقيت من عدة الثانية حيضة كذا في الجوهرة (قوله وعليها أن تم الخ) وجوب
 الاتمام بالنظر لغير الواطئ الثاني أما هو فلا فلو حاضت المطلقة حيضة ثم تزوجت بآخر ووطئها وفترق بينهما
 ثم حاضت حيضتين بعد التفريق فقد انقضت عدة الأول وحل لثاني أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها حتى
 تحيض ثلاثا من وقت التفريق وإن كان طلاق الأول رجعي كان له أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين
 لبقا بعدته ولا يوطئها حتى تنقضي عدة الثانية فإن حاضت ثلاثا من وقت التفريق فقد انقضت العدتان حسبا
 في الخيانة وفي شرح النقاية للبرجدي يحتمل أن تنقضي العدتان معا وذلك بأن كانت معتدة عن وفاة بعد
 ما انقضت شهر ووطئت بشبهة فحاضت ثلاث حيض بعده ومضى من المدة أربعة أشهر فأنقضت العدة ثمان معا
 ويحتمل أن تنقضي الثانية قبل الأولى بأن كانت الأولى عدة الوفاة والثانية بالحيض وقد قضى الحيض الثلاث
 قبل تمام أربعة أشهر وعشر (قوله وكذا لو بالاشهر) كما إذا كانت آيسة ووطئت بشبهة في خلال عدتها فإنها
 تم الثانية بالاشهر أيضا حوى (قوله أو يوم ما لو عدة وفاة) أي إذا وطئت بشبهة فتعدت بالاشهر ولو فاته حجب
 بما تراء من الحيض فالزم تزويجها ما يجب أن تعد بعد ثلاث حيض بغير عن الفتح (قوله فلو حذف قوله
 والمرق منها) أي الذي هو فاصر على من تحيض وقد يجاب بأن المراد بالمرق الحاصل بالمرق لا بروية البصر (قوله
 لعدتها) أي لم من تعدت العدة بالاشهر ومن تعدت بالاشهر لوفاة وبالحيض لوطء الشبهة (قوله وعلم الحائل)
 عطف على عموم ما يعني ولم معتدة الطلاق والفسخ والموت وهي حائل إذا حبلت في العدة من وطء زوجها
 أو غيره بشبهة فإنه يلزمها عدتان أحدهما بالحيض والآخرى بالوضع ويتعد اختلاها وتنقضي بالوضع لأن الحامل
 لا تحيض عندنا فينبغي أن يحكم في موضع الحمل حلي عن البصر (قوله المعتدة الوفاة) أي تعدت بالاشهر
 ولو حبلت (قوله كما تم) لم يقدمه هنا وتبع فيه صاحب البرهان قال في الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فقدتها
 أن تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها إذا حبلت بعد موت الزوج تعدت بالاشهر وأما وقد مر عن البدائع أي
 في شرح قوله وزوجة القارأ بعد الاجلين وقد يقال إن الشارح أحال على ما تقدم في زوجة الصبي إذا حبلت بعد
 موته فإنها إذا حبلت بولد لنفس حول أو أكثر عليها عدة الوفاة ولا تنتقل عدتها إلى عدة الحامل ثم أنها لا تنتقل
 بالنظر إلى المتوفى وأما بالنظر إلى الواطئ الثاني بشبهة فإنها إذا حبلت منه فلا بد من وضع الحمل وقد يقال أنه
 كان ناقلا عدةه ويحل أحدها وإن كان لا يحل وطئها حتى تضع قائل (قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق الخ)
 لأنه عند الطلاق والموت يتم السبب فيسقط عنها من غير فصل فيكون مبدأ العدة من غير فصل بالضرورة كمال
 (قوله لأنها أجل فلا يشترط العلم بحضه) أي الأجل فإنه الحلي وقد تم المصنف أنها حرامات (قوله فلو طلق)
 تفريق على المصنف (قوله من وقت البيان) لأنه إنشاء من وجه بغير هذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ
 العدة بعد الطلاق والموت قال في الشرح لبلالية والحاصل أن ما ذكره المصنف من أن مبدأ العدة بعد الطلاق
 لا ينشئ على عموم بل يستثنى منه من بين طلاقها فإن عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله أحدا كما طالق

(وجوب عدة أخرى) لتعدد السبب
 (وتعد اختلا والمرق) من الحيض (منها ما)
 عليها أن (تم) العدة (الثانية) أن تمت
 الأولى) وكذا لو بالاشهر أو يوم ما لو عدة
 وفاة فلو حذف قوله والمرق منها لعدتها
 وعلم الحائل لو حبلت بعد عدةها
 المعتدة لوفاة فلا تنقضي بالجل كما مر وصححه
 في البدائع (ومبدأ العدة بعد الطلاق
 و) بعد (الموت) على التعداد (وتتبعه)
 العدة وإن جهلت (المرأة) (بها) أي
 بالطلاق والموت لأنها أجل فلا يشترط العلم
 بحضه سواء اعترف بالطلاق أو أنكره
 (طلق امرأته ثم أنكره وأتمت عليه بيته
 وقضى القاضي بالفرقة) كما أن أدته عليه
 في شوال وقضى به في المحرم (قال المصنف من
 وقت الطلاق لا من القضاء) بزيادة وفي
 الطلاق المهم من وقت البيان

وان مات قبل البیان لزم كلامه ما عدا الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيز ١٥ (قوله ولو شهد بطلاقها) مفرع
 على المصنف أيضا (قوله من وقت الشهادة) على حذف مضاف أي من وقت تحمل الشهادة لا من وقت أدائها
 فإنه لو شهد في المحرم أنه طلقها في ذوال كان انتهاء العدة من ذوال اه حلي وظاهر الشارح بصد خلاف
 المراد وهذا إذا أنشأ الشهادة من غير تأخير ما إذا أخرها لغير عذر فلا تقبل الشهادة كافي الجبر لأن شهادة
 الحسبة لا تقبل إذا أخرت (قوله فإن الفتوى أنهم من وقت الاقرار) فلا يحل له التزوج بأختها أو أربع سواها
 حتى تنقضي العدة زجره له حيث كتم طلاقها وظاهر المبسوط أن العدة تعتبر من وقت الطلاق ووفق السعدي
 بمحمل كلام محمد في المبسوط على ما إذا كانت متزقين وكلام المشايخ على ما إذا كانت مجتمعين لأن المكذب من كل
 منهم باظهاره وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وهو حسن وفي فتح القدير ان فتوى المتأخرين بالاعتداد من
 وقت الاقرار بخلافه لثلاثة اربعة وجوه وبوجه واحد وبوجهين فبين ان يقيد بمحمل التهمة ولهذا يقيد السعدي
 بأن يكونا مجتمعين وأقتره صاحب النهج والجر والجرى (قوله مطلقا) سواء صدقته أو كذبه ولا يظهر أثر
 تميز بينهما الا في اسقاط النفقة ثانية (قوله فيما التهمة الواضحة) قال في القاموس الواضحة المراهنة ومشاركة
 البيع والمواصفة في الامر وهم أو اوضحه الرأي أو اطلع على رأي رطل على رأيك اه وهي هنا بمعنى المواصفة
 أي فيما التهمة أنهم ما وافقوا على اظهار هذا الامر (قوله في الاضداد) أي في اسناد طلاقها الى الزمن الذي أقترانه
 أو وقع الطلاق فيه (قوله ولا تنفك الخ) أي فالعدة من وقت الاقرار (قوله لا مهمه زمان) وهل يتكرر بشكر أو لوطات
 يتردد (قوله ولا تنفك الخ) أي إذا كان الزمن الماضي اختلفت العدة أما إذا بقي منها شيء فجب النفقة والسكنى
 فيه (قوله لقبول قولها على نفسها) أي في حق نفسها بصدقه ما وجب لها قال في الجبر والحاصل أنها ما كذبه
 في الاسناد أو قالت لا أدري في وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من
 وقت الاقرار اه وفيه أن السكنى من حق الله تعالى فقتضاه زوجه وان صدقته (قوله ثم أقام معها) أطلق
 في العبارة فتشمل ما إذا وطأها أو لا (قوله ان مقر بطلاقها) هذه من أفراد الاقرار بالطلاق الا أن الحكم فيها
 يخالف ما ذكره المصنف ولذا قال صاحب الصرف في هذا مبدأ العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة
 اه قال في النهج ويخرج على التفصيل المذكور في هذه المسئلة ما في الجنبى قال لها ان فعلت كذا فأنك طالق
 ثلاثا ثم فعلت ولم يعلم به الزوج ورضى عليها ثلاثة أقراء تزوجت بأخرو دخل بها ثم طلقها واعتدت ثم أخبر
 فزوجها بغيرها صنعت فعدت لم فعل له لأن عدة المطلقة ثلاثا من وقت الفراق لا من وقت الطلاق عندنا ولا أقرب
 أن ما في الثانية من اعتبار الاقرار وعدمه غير صحيح والصحيح ما في الجواهر من اعتبار الشهرة وعدمه كما قال
 هو الصحيح ويأتى للشارح في الفروع التعويل على الشهرة وهو يؤيد ما في الجواهر ولا تنس ما مر من السعدي
 والكمال نص جواهر الفتاوى تأليف العلامة أبي بكر محمد بن أبي المفاخر الكرماني وجعل طلق امرأته ثلاثا
 وأقام معها فان اشترط طلاقها فبين الناس تنقضي عدتها ولا فلا وكذا لو قالها فان كان الخلع فيما بين الناس
 وأشهد على ذلك تنقضي العدة والأدلة هكذا ذكرها وهو الصحيح وعن بعض المشايخ خلافه وذكر الامام الشهيد
 في واقعاته هذه المسئلة واختار قول من قال انه لا تنقضي العدة في الصورة التي كتم طلاقها وحكى عن بعض
 المشايخ أنه أفتى كذلك زجره اه ونص عبارة واقعات الشهيد حسام الدين طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت
 حبيبتين أكرهها على الجماع ان جامعها منكر اطلاقها تستقبل العدة وان كان مقر بطلاقها لكن جامعها على
 وجه الزنا لا تستقبل وكذا من طلق امرأته ثلاثا أو باتت باسم أقام معها زمانا فان أقام معها منكر الطلاق لم تنقض
 عدتها هكذا اختار المشايخ زجر الهما وان أقام مقر بطلاق انقضت عدتها اه وهذا يؤيد ما قلنا ان اعتبار
 الاقرار وعدمه طريقا لبعض المشايخ وان الصحيح اعتبار الشهرة وعدمه وقد اختصر المؤلف عبارة جواهر
 الفتاوى اختصارا مختلا بالمراد (قوله تنقضي والا) يتفرع على هذا أنه اذا طلقها ثلاثا بعد مدة يحتمل فيها
 انقضاء العدة فان كان الطلاق الاول مشهرا لا يقع الثلاث والواقع (قوله وأشهد) لعله قيد اتفاق لان المدار
 على الشهرة ولا حاجة الى ذكر الخلع بعد قوله بأنهن لا الخلع طلاق بائن (قوله وكذا لو كتم طلاقها) أي أخفاء
 والحاصل على ما بينهم من كلامه أنه اذا اشترط طلاقها وكان مقر به فالعدة من وقت الطلاق وان كان غير مشهر
 فالعدة من وقت الاقرار وكذا اذا كتم ثم أقتره وقد علمت الحكم من عبارة جواهر الفتاوى والواقعات

ولو شهد بطلاقها ثم بعد أيام عد لا تنقضي
 بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء
 بخلاف ما لو (أقتر بطلاقها من زمان)
 ما مضى فإن الفتوى أنها من وقت الاقرار
 مطلقا نص التهمة الواضحة لكن (ان كذبه)
 في الاسناد أو قالت لا أدري (وجبت) العدة
 (من وقت الاقرار ولو لها النفقة والسكنى
 وان صدقته فكذلك غيرها) ان وطئ الزمة
 مهر زمان اختيار (لا نفقة لها ولا سكنى)
 ولا كونه لقبول قولها على نفسها ثانية
 وبإيا بانها ثم أقام معها زمانا فان
 بطلاقها تنقضي عدتها لان منكر اقرار
 أو طلاق جواهر الفتاوى أنها وأقام
 معها فان اشترط طلاقها فبين الناس
 تنقضي والا وكذا لو قالها فان بين الناس
 وأشهد على ذلك تنقضي والا هو الصحيح
 وكذا لو كتم بطلاقها لم تنقضي زجره انتهى

(قوله فبذواتهم وقت الثبوت والظهور) قال الحلبي أراد به أن هذه المسائل ما آتاه إلى معنى واحد ومستثنى
من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت كسنة الطلاق المبهم اهـ ولا يظهر الاستثناء إلا في صورة عدم الاستمرار
والأقرب ما عند ههنا من وقت الطلاق كما هو صريح العبارة (قوله بعد التفرق الخ) المراد به أن يحكم القاضي
بالتفرق بينهما ولا بد أن يقع التفرق في زمان يصلح لاستدعاء العدة فلا يشك إذا تفرق في الحيض فيصير
بعده أقادها المفسر ستاني (قوله وقيد في الصريح الخ) أقره عليه من بعده (قوله بكونه) أي الوطء (قوله أي
أظهار العزم) انما قيد بالأظهار لأن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الأخبار به فاعتبر (قوله
ونحوه) كتركتها وخليت ميلها (قوله ومنه الطلاق) أي من أظهار العزم (قوله لا بمجرد العزم) بالجزم عطف على
أظهار من قول المصنف أو أظهار (قوله لومدونة الخ) قال في الخلاصة المتأثرة في النكاح الفاسد بعد
الدخول لا تكون إلا بالقول كقوله تركت أو ما يقوم مقامه كتركتها وخليت سيطها ما عدم الجب إليها فلا لا
الغيب لا تكون متارة لا تعلق عاد يعود والمراد بهذه العدة عدة المتأثرة فلا عدة عليها أعونه إلا الحيض بعد
الدخول ولا حداد ولا نفقة فيها وأخت أمر أنه في النكاح الفاسد يجرم عليه إلى انقضاء عدتها وجوب العدة
فيها ما انما هو في القضاء أما في الباتة لو علمت أنها كانت بعداً خروط فلا محال لها التزوج من غير تفرق ونحوه
وهو أن يتركها على قصد أن لا يعود إليها شرعاً لئلا يلازم ولا عدة عليها لعدم الدخول الحقيقي إذ لا تعتبر الخلوة
في الفاسد كما ذكره بعد وفي الغيبة تزوجها فاسداً فأجابها فقلت لا تنقض به العدة لأن كان قبل المتأثرة
وان كان بعدها انقضت اهـ (قوله والخلوة في النكاح الفاسد) سواء كانت صحيحة أو فاسدة قاله الحلبي (قوله
ولا تنقض في بيت الزوج) لأن الله تعالى انما قال لا تخرجوه من الآية في باقي العدة من الطلاق وهذه عدة
متأثرة (قوله قبل قولها مع خلفها) لأنها أمانة مذكورة في المودع إذا أدى رد الوديعة أو هلاكها عيني وأعلم أن
التعليق قولها لا قول الإمام (قوله فيما لا يخالفه الظاهر) أما إذا خالفه فلا كالوصي إذا حال انقضت على اليتيم
في يوم واحد أقيد بقوله بدائع (قوله فالتقدير المذكور) أي في النص وهو ثلاثة أشهر (قوله ستون يوماً) فيجعل
كانه طلقها في أول الشهر بعد الوقاع فيجعل طهرها خمسة عشر يوماً لأنه لا غاية لا كثره فيؤخذ لها يوماً لا قل
وحضتها خمسة لأن اجتماع أقلامها في أمر أو واحدة تادر فيؤخذ لها بالوسط فتلاثة أطهارها تكون خمسة
وأربعين يوماً وثلاث حيض خمسة عشر يوماً فاصارت ستين وهذا يخبر به محمد بقوله لا يملكه الإمام رضى الله تعالى عنه
وعلى تخريج الحسن في يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة عليها فيجعل حيضها عشرة
أيام وطهرها خمسة عشر يوماً لا لما لا يقدر بالطهر ما بالآقل قدرنا خمسة أي لا كثره لا فيها طهران ثلاثين
يوماً وثلاث حيض ثلاثين فصارت ستين وعند ما عدة الحرة تسعة وثلاثون يوماً وهي أقل مدة تصدق فيها
فثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثين (قوله ولا عدة أربعون) أي على تخريج محمد طهران ثلاثين يوماً
وحيضتان بعشرة أيام وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً وطهر خمسة عشر وحيضتان بعشرين (قوله
ما لم تدع السقط) راجع إلى كل من الحرة والأمة والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها
ظهور ذلك (قوله كما في) أي في الرجعة قبل الإبلاء عند قول المصنف ولو أخبر مطلقاً الثلاث بغير عدته
الخ (قوله وما لم يكن) عطف على قوله ما لم تدع السقط (قوله معلقاً بولادتها) أي أو وقع عقب الولادة بلا فاصل
(قوله فيضم لذلك) أي لا عدة لها بستان يوماً مثلاً (قوله للنفس) أي عند الإمام رضى الله تعالى عنه (قوله
كما في الحيض) حيث قال المصنف والشارح ولا حد لا فله إذا احتج إليه لعدة كقوله إذا ولدت فأتت طالق
فتسالت منتهى عدته فقدره الإمام بخمسة وعشرين يوماً مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بسبعة
اهـ فأدنى مدة تصدق فيها عند الإمام خمسة وثلاثون يوماً (قوله نكاحاً صحيحاً) أما إذا كان الأول صحيحاً والثاني
فاسداً لا يجب عليه المهر ولا استقبال العدة عليها ويجب عليها إتمام العدة الأولى لأنه لا يمكن شرعاً أن الوطء
في الفاسد فلا يجعل وطأ سكا لعدم الامكان حقيقة اهـ منع (قوله ولو من فاسد) بأن كان النكاح الأول فاسداً
ثم تزوجها نكاحاً صحيحاً وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فالحكم ما ذكره أقادها المصنف (قوله ولو حكا) أي
ولو كان الوطء سكا وهو الخلوة والمعنى قبل الوطء والخلوة اهـ الحلبي قال أبو العود ولو قال قبل الوطء والخلوة

وحينئذ فبذواتهم وقت الثبوت والظهور
(و) سببها (في النكاح الفاسد بعد
التفرق) من القاضي بينهما ثم لو وطئها جاز
جوهره وغيرها وقيد في الصريح بكونه
بعد العدة لعدم الحسب بوطء العدة (أو)
المتأثرة أي (أظهار العزم) من الزوج
المتأثرة أي (أظهار العزم) من الزوج
(سبب تزويجها) بأن يقول بلسان تركت
ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو
يضمونها والألا لا بمجرد العزم لومدونة ولا
فيكن تفرق الأبدان والخلوة في النكاح
الفاسد لا فوجب العدة والطلاق فيسهل
يقص عدد الطلاق لأنه فسح جوهره ولا
تعد في بيت الزوج نزاهة (هالت) من
عد في المدة تحتمله وكذبها الزوج قبل قولها
مع خلفها والألا تحتمل المدة (لا) لأن الأبدان
انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشرع
فالتقدير المذكور ولو بالحيض فأقله الحرة
ستون يوماً ولا عدة أربعون ما لم تدع السقط
بها في الرجعة وما لم يكن طلقاً اسفلتاً
بولايتها فيضم لذلك خمسة وعشرون لثقة اس
نكاحاً صحيحاً (نكاحاً صحيحاً) (نكاحاً صحيحاً)
(معدته) ولو من فاسد (وطئها) أي الوطء
ولو سكا (وجب عليه مهران)

كانت أولى (قوله وعليها عدة شدة) أي وتدخل في قوله لبقاء أثره وهو العدة (فإذا عقد عليها ثانياً وهي
 مقبوضة في يد نائب القبض الا ترى القبض المستحق بالتالي كلفا صاب إذا اشترى المقصوب وهو في يده بصير
 كما يشاء مجرد العقد من طلاقه لا يخلو ولا يقال وجب على هذا ان يملك الرجعة عليها لأن الطلاق بعد
 الدخول يقب الرجعة ولا رجعة له لا نقول لا يلزم من إقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة
 أن يقوم مقامه في حق الرجعة ألا ترى أن التلوة أقيمت مقام الوطء في حقها ولم تقم في حق ملك الرجعة فله
 المصنف (قوله وهذه إحدى المسائل العشرة الخ) ثانياً هو تزوجها نكاحاً قاسداً ودخل بها ففترق بينهما ثم تزوجها
 وهي في العدة عن ذلك القاسد ثم طلقها قبل الدخول يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة عندهما وهذه
 الصورة دخلت في قول الشارع ولو من قاسد ثالثاً لو دخل بها في النكاح وطلقها بالإنسان ثم تزوجها في المرض في
 عدتها وطلقها بالإنسان قبل الدخول بها هل يكون قاراً أولاً وباعها وتزوجها غير كف ودخل بها ففترق القاضي
 بينهما يطلب الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بمهر وفترق القاضي بينهما قبل أن يدخل بها كان عليه المهر
 كملاً وعليها عدة مستقبلة عندهما استحساناً وعند محمد نصف المهر الثاني وعليها تمام العدة الأولى خامساً
 تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بالإنسان ثم تزوجها في العدة قبلت فاختارت نفسها قبل الدخول سادساً تزوج
 امرأة ودخل بها ثم طلقها بالإنسان ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
 هكذا في فتح القدير بتكرار التزوج ثلاثاً ولا حاجة إليه في التصور ويكتفي فيها أنه تزوجها مرتين وأن العدة
 حصلت مرة واحدة فليست أملاً سابعاً هو تزوجها ودخل بها ثم طلقها بالإنسان ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
 في العدة ثم طلقها قبل الوطء ثانياً هو تزوجها ودخل بها ثم طلقها بالإنسان ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل
 الدخول سابعاً هو تزوج امرأة ودخل بها ثم اعتقت فاختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
 سابعاً هو تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها في العدة فاختارت نفسها قبل الدخول كذا في البحر
 عن فتح القدير والعراج اهـ حلبي ولا فرق بين السادسة والسابعة والثامنة إلا بتكرار التزوج وعدمه (قوله
 ان الدخول في النكاح الأول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون دخوله في الثاني فلاءدة
 سبعة أشهر ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الأولى وعند زفر لا يجب اهـ حلبي (قوله أبطله
 المصنف بما يطول) حيث قال هذا وقد يقع كثيراً في ديارنا العمل بقول زفر رجسه الله تعالى من بعض القضاة
 الذين لا خوف لهم طمعه في تحصيل الخطأ الثاني قال الكمال في فقهه وما قاله زفر قاسداً لا يستلزامه إبطال
 المقصود من شرعيةها وهو عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به
 قاض فله قضاءه لأن الآية تدل عليه ما عاوه وموافق أصريح القرآن وهو قوله تعالى ثم طلقوهن من قبل
 أن تكون هن فالكلام عليهن من عدة تعتدونها اهـ والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لأنه إذا وقع اتفاق
 لأجل أخذ مال في مقابلته كما هو المهور في زماننا من النكاح لا سيما والسلطان انما يولي القاضي ليحكم بالصحيح
 من مذهب امامه فيكون معزولاً بالنسبة إلى الأقوال الضعيفة كالأبغني ونقل عن المكرخي أن هذا هو المشهور
 من قول زفر وهو الذي تفعله قضاة زماننا لا أكثر الله تعالى منهم طمعه في أخذ الرشوة فيزجون في حال الطلاق
 قبل الاستئجال ولا يتطرون إلى ما نص عليه علماءنا من أن القاضي إذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها
 وهم ليسوا من أهل الاجتهاد بل مقلدون والمقلد إذا خالف إمامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الأصح
 وصراحت من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسألة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ
 الدين لا يخفى أن علم قضاةنا ليس بشيء فضلاً عن الحجة فانه عن قضاة بلادهم في زمانه فكيف اليوم وأكثرهم
 جاهلون نعموا بالله تعالى من الجرائم على أحكام الله تعالى من غير علم وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهور
 المذهب لا غير قال مشايخنا المتأخرون ان الذي يقول له السلطان وليتك القضاء على مذهب فلان ليس له
 أن يتجاوز مشهور ذلك المذهب مجتهداً كان أو مقلداً لأن التولية حصرته فلا يتعدى المشهور إلا أن ينص
 السلطان على العمل بقدر المشهور ونحن نثبت بسوغ له ولم يقع مثل ذلك قط واعلم أن المتأخرين عولوا على قول زفر
 في مسائل مبرورة نصراً عليها والافتقار للدليل والعرف وأعرضوا عن هذه المسألة لما فيها من خطر التشبه
 باختلاف الانساب ولقد صحبت العلماء العالمين الاكابر فرسان سبعين سنة فلم أر أحداً منهم قضاة وغيرهم

(و عليها عدة شدة) لأنها مقبوضة
 في يده بالوطء الأول لبقاء أثره وهو العدة
 وهذه إحدى المسائل العشرة المنبئة على أن
 الدخول في النكاح الأول دخول في الثاني
 وقول زفر لا عدة عليها قبل الدخول في الثاني
 المصنف بما يطول ويرى بأن القاضي المقلد
 إذا خالف مشهور مذهب لا يتفقد حكمه
 في الأصح كالوارثي إلا أن ينص السلطان
 على العمل بقدر المشهور فلا يسوغ فيه صير
 ختصار زفر يا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه
 فليحفظ

(قوله لم تعتد) عند أبي حنيفة (إذا اعتقدوا ذلك) لا امر نابتهم وما يعتدون (ولو) كانت الذميمة (حالة لا تعتد بوضعها) اتفاقا وقيد الوالوجي بما إذا اعتقدوها (و) الذميمة (لو طلقها مسلم) أو مات عنها (تعتد) اتفاقا (مطلقا) لأن المسلم يعتقده (وكذا لا تعتد) مسددة افتقرت بتبين الدارين (لأن العدة حدث وجبت انما وجبت) فقال للعباد والحربي ملحق بالجماد (لا الحامل) فلا يصح تزوجها إلا لأنها مسددة بل لأن في بطنها ولد ثابت التسبب (كبرية خرجت بالناسلة أو ذميمة أو مسددة ثم أسلمت أو صار ذميمة) للمأمر (وكذا أنه ملحق بالجماد) (الاحتمال) للمأمر (وكذا أنه لا يعتد بولادة الفير) ووطئها (عالمها) لا يعتد بولادة الفير (ودخل بها) ولا بد منه بذلك (وفي نسخ الفير) (ودخل بها) ولا بد منه وبه يبقى ولهذا يجمع مع العلم بالحرمه لأنه زنا والمزني بها لا يهرم على زوجها وفيه لا يلقى الوهبانية لو زنت المرأة لا يهرم زوجها لا يلقى بعض الاحتمال علوقها من الزنا فلا يلقى ماؤه ذرع غيره فلا ينفذ لفرائه (بخلاف ما إذا لم يهرم) حيث يهرم على الأول إلى أن تنقض العدة ولا تنقض لعدتها على الأول لأنها صارت ثانية فليت بغير لو عالمة راضية كما رتد به فروع • أدخلت كنهه فخرجها هل تعتد في البصره ثانيا لا تسببها التعرف براءة الرحم وفي النهر يمتحان ظهور رجلها منم والا لا وفي القصة ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فتكبت آخر لم يصح

أنتي يجوزها ولا يحكمكم بها ولا سمعته عنهم فجزاهم الله تعالى خير جزاء حيث اجتنبوا ما بين يديهم من محرمات عالا يريب قال عليه الصلاة والسلام دع ما يريبك إلى ما لا يريبك قالوا يجب على ولي أمور المسلمين أياداه تعالى به الدين وقع به المفسدين النقص عن أحوال المتتورين فإنه مسؤول من الله تعالى عن رعيته أجمعين قال عليه الصلاة والسلام من ولي انسا فاعلا في رعيته من هو خير منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين اه سبطي ملخصا (قوله ذميمة) أي كناية سواء كانت نصرانية أو يهودية وانما تعرض لها لانه لا عده على حرية طلقها حربي بالاتفاق أفاده القهستاني (قوله لم تعتد) فلو تزوجها مسلم أو ذممي فور طلقها جاز فسخ (قوله عند أبي حنيفة) لكن روى عنه أنه لا يوطئها حتى تستبرأ بحيضة وعنه لا يزوجها الا بعد الاستبراء وقال عليه العدة من (قوله إذا اعتدوا ذلك) أي عدم العدة المفهوم من المقام أما إذا اعتدوا ووجوبها وجبت اتفاقا قهستاني (قوله لا امر نابتهم وما يعتدون) حذف الشارح بعض التعديل وذكره المصنف بقامه فقال ولا يي حنيفة أن العدة لو وجبت عليها لا يخلو ما أن تجب حق الشرع أو للزوج ولا وجه للقول لانها غير مخاطبة بمحقوق الشرع وللشأن لأن الزوج لا يعتقده وقد أمرنا بتركهم وما يدينون اه (قوله وما يعتدون) (الواو بمعنى مع وماهه ردية والمصدر المتبكي مفعول معه ويصح جعل ما موصولا اسميا حذف عاقده) (قوله وقيد الوالوجي) بما إذا اعتقدوها (والقول أصح وعالله صاحب الهداية بأن في بطنها ولد ثابت التسبب (قوله اتفاقا) من الامام وصاحبه (قوله مطلقا) أي سواء اعتقدوها أو لا ربيته المصنف بقوله سواء كانت حائلا أو حاملا (قوله يعتقده) أي الاعتداد المفهوم من المقام أي فهي حقه (قوله بتبين الدارين) أشار به إلى سبب الفرقه عندنا وقال الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين السبب السبي (قوله والحربي ملحق بالجماد) أي فلا حرمة لقراشه منع فيجوز تزوجها فورا (قوله لا لانها معتدة الزوج) لانه ملحق بالجماد (قوله بل لأن في بطنها الخ) فدية قال ان النكاح يصح ويتنفع الوطئ حتى تضع كافي الحبل من زنا فلا يصح التعديل به لعدم التزوج وروى عنه أنها في حكم الحبل أي من الزنا وهو اختيار الكرخي قهستاني (قوله أو ذميمة) فلا سلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية أن لا تعود إليها كافي النهاية لكن في نكاح الهداية والمضمرات وغيرهما أن الخروج ليس بشرط لانهم قالوا أو أسلمت في دار الحرب ومضى ثلاث - بضع بيات منه ولا عده عليها عنده خلا فالحق قهستاني (قوله للمأمر) أي الحربي زوج المهاجرة ملحق بالجماد (قوله للمأمر) أن في بطنها ولد ثابت التسبب (قوله وكذا العدة الخ) أي فلا يمنع الزوج الاقل من الوطئ (قوله ووطئها) لا حاجة إليه مع قول المصنف ودخل بها (قوله عالمها بذلك) أي بأنها امرأة الغير (قوله ولا بد منه) لانه اذا لم يدخل فلا عده في النكاح فضلا عن الزنا (قوله ولهذا) أي لكونها لا عده عليها لو تزوج الخ والاولى جعله كلاما مستقلا مع فلا بقوله لانه زنا أو بقدم قوله لانه زنا (قوله مع العلم بالحرمه) أفاد كلامه أن الحد لا يجب الا بشئين العلم بأنها في عصمة الغير والعلم بالحرمه (قوله لا يقربها زوجها الخ) محمول على الذنب لما ذكرناه وأنه اذا رأى امرأته أو أمته تزني يندب الاستبراء ولو جلبت لا يباح حتى تضع وكذا لو رأى امرأته تزني ثم تزوجها واذا حمل كلام شارح الوهبانية على الذنب انتفت الغرابة وقد سبق أن ما قولان (قوله فلا يسق) تفريع على قوله فلا يقربها زوجها حتى تحيض (قوله بخلاف ما ذالم يعلم) أي الزوج الثاني بأنهم أزوجة الغير (قوله حيث تحرم على الأول) أي يحرم ووطئها لانه نكاح شبهة حسنة (قوله لانها صارت ناشئة) يمنع نفسها عن الوطئ في هذه الشبهة (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشعر فتزوجت لا تكون ناشئة وكذا اذا أكرهت على النكاح (قوله كما مر) في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد أحال هناك على ما هنا (قوله أدخلت منه فخرجها) أي أدخلت زوجها من غير خلق ولا دخول قال في البصر ولم أر حكم ما إذا وطئها في دبرها وأدخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير ابلاج في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيها ولا بد أن يحكم على المذهب في الثاني لأن ادخال التي يحتاج إلى التعرف براءة الرحم أكثر من مجرد ابلاج اه قال في النهر أقول ينبغي أن يقال ان ظهور رجلها كان عدتها موضع الحمل والا فلا عده عليها اه واعتز به بعض الافاضل بأن الانتظار إلى ظهور الرجل وعدمه هو العدة التي قررت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال التي احتجبت إلى نقل اه سبطي أقول ان الانتظار إلى ظهور الرجل لا يقال له عدة وأورد هذا الاعتراض السيد الجوى ونظيره أبو السعود بأن ما ذكره في البصر شامل لما اذا ظهر رجلها أو لم يظهر والفرقة

تظهر فيه الموت وتوجب قبل التعريف من براءة الرحم ثم ظهر خلوه وجهها صحيح الشكاح على ما ذكره في النهر اذ لا عدة
عليها عند عدم ظهور الحمل لا على ما ذكره في البصر لانه اوجب عليها العدة مطلقا وفي البصر المحيط اذا عالج الرجل
جاريته في يادون الفرج فانزل ما أخذت الجارية ماء في شيء فاحسبه خلتسه في فرجها في حد ثان ذلك فصلت
الجارية وولدت فالولد ولده والجارية أم ولده اه وسكتوا عما اذا وطئها في دبرها والتظاهر فيه وجوب العدة
ايضالا لانه لا يحصل غالبا الا مع الخلوة وهي وجبة للعدة (قوله اذ لم تحض فيها) التقيد بالسبع اتفاني (قوله لان
من لا تحيض لا تحبل) أي فلما حبلت تبين أنها من ذوات الحيض فلا تنقض عدها الا بثلاث حيض أو بثلاثة
أشهر بعد بلوغ سن الاياس حلي مزيدا (قوله وفيها) أي القنينة (قوله ومضت عدها) أي فلا يقع الثلاث (قوله
ملوم فيها معلوما) ويلزم من العلم بغيرها العلم بوقوع الطلاق وهذا يعني قول صاحب الجواهر السابق فان اشهر
طلاقها فيما بين الناس تنقض والالا (قوله بالينة) الباء فيها للسببية وهي في قوله بوقوع التعديدية (قوله بعد
انكاره) أي الثلاث (قوله قبل ذلك) أي قبل الثلاث المحكوم عليها (قوله بمدة) أي يحتمل فيها انقضاء العدة
(قوله لم يقبل) لتناقضه في الدعوى فانه ادعى أولا عدم صدور الثلاث منه ثم ادعى صدوره وأنه لم يصادف محلا
فان قلت ان التوفيق يمكن بحمل انكاره الثلاث أولا على عدم وقوعه لعدم مصادفته محلا اوجب بأنه غير
المتبادر (قوله أخبرها ثمة) هذا الفرع وللذان بعده انما تطهر في الديانة لان القاضي لا يعمل بخبر الفرد ولا بالخط
ولا بخبرها بالطلاق فتصير (قوله أو طلقها ثلاثا) أي أو واحدة مائة اذ لا يختلف الحكم (قوله أو أتاها منه
كتاب) ولا تدري أنه كتاب أم لا بجر (قوله فلا بأس أن تمتد) أي من وقت الايقاع ان علم أو الموت وتترج وتعبيره
بلا بأس بغيره أن الاولى عدم ذلك (قوله لا بأس أن ينكحها) فالاولى عدمه وفي البصر عن الخلاصة جاءت امرأة
الى رجل وقالت طلقني زوجي وانقضت عدي في وقع في قلبه أنها صادقة سواء كانت عدة أو لا حل له
أن يترجها وان قالت وقع نكاح الا قبل فاسد الم يحل له وان كانت عدة اه والحل لا ينافي عدم الاولوية المتبادر
من عبارة المؤلف (قوله وفيه) أي البصر عن كافي الحاكم وغاية البيان ونصه اذا أتاها بخبر موت زوجها ولو شكت
في وقت الموت تمتد من الوقت الذي تستيقن فيه بموته لان العدة يؤخذ فيها بالاحتياط وذلك في العمل باليقين
اه (قوله وفيه عن المحيط) عبارة وفي فتح القية بروعكس هذه المسئلة اذا قال الزوج أخبرني بأن عدها
قد انقضت فان كانت في مدة لا تنقض في ذلك الا يقبل قوله ولا قوله الا ان تبين ما هو محتمل من اسقاط
سقط مستبين الخلق في تنذيق قبل قولها ولو كان في مدة فتمله فكذبته لم تسقط نفقة ماؤه أن يترج بأختلافه
أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالماصل أنه يعمل بخبرهم ما بقدر الا يمكن بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها
في حقها من وجوب النفقة والسكنى ولو جاءت بولد لا كثر من ستة أشهر ثبت نسبه منه لان حقها في النسب
أجمل لكن الولد لانها لم يبر بولده ليس له أب معروف فلم يقبل قوله ولا ينقض نكاح أختلافه لانه لا يتصور استحقاق
النسب الا ببقاء الفرائض فصار الزوج مكذبا في خبره شرعا بخلاف انقضاء النفقة لانه يتصور استحقاق النفقة
بغير العدة فكانها وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقها بسبب آخر فان تزوج أختها أو ماتت فالمرات الاخرى
ذكره محمد في النكاح وقبل ان قال هذا في الصلة ثم ماتت فالمرات الاخرى لانه مدة وان قاله في المرض فالمرات
للمدة فاذا قضى بالمرات لانه مدة قبل بفسد نكاح أختها والاصح أنه لا يفسد لانه يتصور استحقاق الميراث
بغير الزوجية فتزل منزلة استحقاق النفقة بمحيط (قوله كذبته) أي الزوج في قوله انها أخبرني بانقضاء عدها
(قوله فتمله) أي فتمل انقضاء العدة (قوله فلا يخبرها) كذا في نسخة وفي أخرى بخبرها ما هو عليه البه لمتين
قبله (قوله ولم يفسد نكاح أختها) هذا غير منواب كما يعلم من العبارة السابقة (قوله فتره لومات) محله ما اذا قال
انها أخبرني بانقضاء العدة ثم تزوج أختها وماتت لاني صورة الولادة كما يعلم من العبارة السابقة فتأمل والله تعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في الحداد) •

ما ذكر العدة ومن عليه يجب أن يذكر ما يجب فيها على الميتات فانه في المرتبة الثانية من أصل وجوبها
نهر وهو من الحد بمعنى المنع لمنع الشارع اياها عن الزينة (قوله من باب احسد) واسم الفاعل للاتي محذوف ومحملة
والاحسد الاحداد وفي نسخة من باب احسد (قوله ومدة) مضارع بضم العين كينصر غير أنه ادغم وقوله ولم

اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن
حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض
لا تحبل وفيها طائفة ثلاثا ويقول كنت طلقته
واحدة ومضت عدها فلو مضى ما ولو لم
عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع ولو حكم
عليه بوقوع الثلاث بالينة بعد انكاره فلو
برهن أنه طلقها قبل ذلك بعدة طلقته لم
يقبل بجر وفيه عن الجوهرة أخبرها ثمة أن
زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثا أو
أتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق أن أكبر
لأنه حق فلا بأس أن تشهد وتزوج
وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي
وانقضت عدي لا بأس أن ينكحها وفيه من
كافي الحاكم لو شكت في وقت موته تمتد من
وقت تدقيقه باحباطا وفيه عن المحيط
كذبته في مدة فتمله لم تسقط نفقة ماؤه
نكاح أختها مما بخبرها ما بقدر الا يمكن ولو
ولدت لا كثر من نصف حول ثبت نسبه ولم
يفسد نكاح أختها في الاصح فتره لومات
دون المنة

• (فصل في الحداد) •

باب من باب احسد ومدة

فيكون من باب ضرب والمصدور له ما حداد بكسر وهى حاذية بغيره (قوله وروى بالجسيم) فيكون من جبهته
 التى قطعها فكانت من الزينة وما كانت عليه حوى (قوله ترك الزينة للعدة) أى مطلقا ولو من جبهته
 أو كانت كافر أو صغيرة فيكون أهم من النهرى (قوله ونحوها) كالطيب والذهن والكحل (قوله بتم الحناء)
 يعنى وقع الناهن من يلبسها (قوله وكسرها) يعنى وقع الناهن فيكون من باب قرأ رضعها فيكون من
 باب أحد اه حلى (تبيينه) الحداد واجب اقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبس المتوفى عنها زوجها المصفر من
 الثياب ولا المشق ولا الحلى ولا تختضب ولا تنكحل نهر والمشق المصوغ بالمشق أى القوة حوى وفى أى
 المصوغ عن البدن العيني المفرة (قوله مكلفة) أى بالغة عاقلة فلا حداد على صغيرة ومجنونة لعدم التكليف (قوله
 مسلة) خرجت الكافر تلتك لو أسلت الكافرة فى المسلة لزومها الاحداد فيما سبق منها جوهره (قوله ولوامة)
 انما وجبت عليها الكونها مكلفة بحق الشرع ما لم يفت به حق العبد ولا الايجام عايم الخروج الا اذا كانت
 فى بيت الزوج وقت الطلاق ولم يخرجها المولى ويحصل ان يخرجها او يدبرقوا المكاتب والمستهة كالكفنة بجر
 (قوله منكروحة) بالرفع صفة مكلفة فلا حداد على معدة العنق كما يأتى (قوله نكاح صحيح) يأتى محترق فى قوله
 ومعدته نكاح فاسد (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح بالنسبة لمعدته البت انما بالنسبة لمعدته الموت فهو مضر
 لأن معدته اوتى يجب عليها العدة وان كانت غير مدسولة فيجب عليها الحداد فكل الصواب اسقاط هذا القيد
 فان انظر معدته بغير عنه اه حلى (قوله اذا كانت معدته بت) يعنى البتوت طلاقها وهى المطلقة ثلاثا
 أو واحدة بائة والمطلقة ومعدته الفرقة بضمها الجب والعنة ونحوها نهر (قوله لانه حق الشرع) أى فلا يملك
 العبد اسقاطه (قوله انما هو التأسف) على تعدد ما لا يشاء من الاشياء وما هى الرغبة وهى ممنوعة عن التكاح
 فتعنتهم الثلاثة يرد بركة الى الوقوع فى المحرم هداية (قوله بترك الزينة) متعلق بحدود الزينة ما تزين به المرأة من
 حلى أو كحل كالحلى الكشاف فيستدل بما بعده فاستثنى وفى النهر أنه من ذكر الفصل بعد المجلد واستشكل
 تعلل المحرم بحدود الاحداد ترك الزينة ووجه الاشكال لزوم ملازمة الذى لنفسه ان جعلت النية للملازمة
 الا ان يجعل التصور او من ملازمة الكلى بلزيمه فالكل ترك الزينة مطلقا لا يشيد كونها من المعدة والجزئى
 ترك المعدة لينة أو مجرد تعدد عن بعض معناه وراية تتأسف (قوله بجلى) سواء كان من ذهب أو فضة
 أو جواهر أو قصب بجر (قوله أو حرير) بجميع أنواعه وألوانه ولو أسود بجر واستثنى البهنى الأسود كذا فى الدر
 المنقى (قوله بضيق الاسنان) وجازوا مع الاسنان بجر (قوله والطيب) اسم لعين الطيب والترك مسطحا عليه
 وقوله والذهن بالضم اسم العين لقول الشاعر ولولا طيب كزيت خالص فانه صريح فى أن المراد به اسم العين
 (قوله وان لم يكن لها كسب الا فيه) قال فى البحر وأطلق فى ترك الطيب فلا تخضر عليه ولا تجرفه وان لم يكن لها
 اكسب الا فيه اه وقوله ولا تجرفه أى يشبهه فلا تمنع عنه بوكيله شربا لينة (قوله كزيت خالص) أى من
 الطيب وأدخلت الكاف الشرج والسمن وقد ذكرهما صاحب البحر (قوله والنكحل) بالفتح استعمال الجمل
 بالضم نهر (قوله والحناء) لأنه طيب كما فى حديث أخرجه النسائى (قوله بغيره) هى الطين الاسود وقد يحول
 حلى عن جامع اللغة (قوله أو ورس) هو بئ أصفر يكون بالعين حلى عن جامع اللغة (قوله الا بهذر) أى فلها
 ليس الحرير للكمة والقمل ولها الاكتحال لضرورة وليس المعفر والمزفر اذا لم تجد غيره لوجوب استمرار العدة
 بجر لكن لا تقصد الزينة بل استمراره فله مسكين وبغنى أن يقيد الجواز بقدر ما تستحدث فوبا غير ما يبيعه
 والاستحلاف بغنى أو من مالها ان كان لها مال فتح (قوله راجع للجميع) أى لجميع ما ذكر من الزينة الخ
 (قوله تيج المخطورات) نسبة الاباحة اليها مجاز والميم الشارح (قوله ولا بأس بأسود وأزرق) لانها لا يقصد بها
 التزين نهر (قوله ومعصفر خلق) قال فى الصباح خلق التوب بالضم اذا بلى فهو خلق يشحن والجمع خلقان
 اه وقال الفهستائى والمراد بالتوب ما كان جديدا يقع به الزينة والا فلا بأس لانه لا يقصد به الاستمرار العدة
 والاحكام تنبى على المقاصد محبط (قوله لا رائحة له) لم أره لغيره ولم يذكره فى شرح المنقى الا ان ية ال ذكره تقرا
 لثالب فان انطلق لا رائحة له (قوله لاحداد) أى واجب (قوله كافر وصغيرة ومجنونة) لعدم التكليف وفيه أنه
 يشال اما اذا لم يطالب به ولز الصغيرة والمجنونة كفى العدة وتزهر الكافرة أربعة المسلم لحقه (قوله ومعدته متفق)
 لانه ما فاتهم نعمة التكاح (قوله كونه عن أم ولده) تنظير لما قبله وأما اعتاق أم لوله فهو اراد بقول المصنف

وروى بالجسيم وهو لغة كفى التماس من ترك
 الزينة للعدة ونهر ترك الزينة ونحوها للعدة
 بان أو موت (تفسد) بضم الحاء وكسرها
 كما مر (مكلفة مسلة ولوامة منكروحة) اذا
 بنكاح صحيح ودخل بها بلسيل قوله (اذا
 كانت معدته بت أو موت) وان أسرها الماتق
 أو البت بركة لانه حق الشرع انما هو التأسف
 على فوات نعمة التكاح (بترك الزينة)
 بجلى أو حريرا أو تشاطا بضيق الاسنان
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب الا فيه
 (والذهن) ولولا طيب كزيت خالص
 (والكحل والحناء وليس المعفر والزفر) راجع
 ومعصفر بغيره أو ورس (الا بهذر) راجع
 للجميع اذا ضرورات تيج المخطورات ولا
 بأس بأسود وأزرق ومعصفر خلق لا رائحة له
 (لا حداد على مسجة كونه عن أم ولده)
 ومجنونة (ومعدته متفق) كونه عن أم ولده
 (ومعدته نكاح فاسد)

بمعنثة متى فلا وجه لقول الحلبي أشبه بالكاف إلى أن مثله لو اعتقها (قوله أو وط بشبهة) محتمز قوله
 بمكروه فكان المناسب ذكره مع معنثة العتق فاه الحلبي (قوله أو طلاق رجعي) محتمز قوله إذا كانت معنثة
 بت أو موت وكان ينبغي أن يذكر المطلقة قبل الدخول أيضا فانها خرجت بقوله معنثة اه حلبي وتقدم ما يفسد
 ذهب القزويني لمطلقة الرجعي إذا كانت الرجعة مرجوة (قوله ويأج الحداد) أفاد أنه لا يجب في غير ما تقدم منه عليه
 صاحب البحر وغيره (قوله فقط) ولا يحمل فوق ذلك لقول محمد في النود لا يحمل الاحداد بل مات أبوها وأبناها
 أو أمها أو أخوها وأختها في الزوج خاصة قال الكمال قبل أراد محمد عدم الحمل فيما زاد على الثلاث لما في الحديث
 من إباحته للمسلات على غير أزواجهن ثلاثة أيام (قوله وللزوج منها) قال في التبريق هل له منعها في الثلاث
 مقتضى الحديث لا والله كور في كتب الشافعية ثم وقواعد المذهب لا تأباه فيحمل الحمل في الحديث على عدم
 منعه وانه تعالى الموفق وقوم الشارح أنه من نقة كلام القمحي وليس كذلك وإنما هو بحث لصاحب النهر (قوله
 ولا تعذر في لبس السواد) أي التي تصبغ بعد موته أو حين الموت أما الأسود المصبوغ قبل فظاهر عبادتهم بأنه
 لا يتم فيه وصارت سائل أو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرهما من الأقارب فتصبغ فيها أسود
 قبله شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسفا على الموت أتعذر في ذلك فقال لا وشل منها على بن أحمد فقال لا تعذر وهي
 آفة الأروجة في حق زوجها فانما تذر في ثلاثة أيام اه فقوله ما جاء لا بأس بأسود يحمل على الأسود غير
 المصبوغ بعد الموت (قوله وظاهره معناها من السواد الخ) يحمل على المصبوغ أسود بعد الموت كما قلنا التوافق
 عباراتهم (قوله وفي النهر) أي جئنا وأصله صاحب البحر (قوله لو طقت) الصغيرة ومثلها المجنونة إذا أفادت بغير
 (قوله لزها الحداد فيما بيني) الحاقا له ما بالكافرة إذا أسلمت المتصوص عليها (قوله قتم) تفرج على العموم
 المفهوم من عبارة الصبي وفيه أشارت دفع توقف صاحب البحر حيث قال أطلقها أي العتدة فتعمل المعنثة عن
 طلاق شوحيه وعن وفاة وعن عتق وعن غردك ولم أره صريحا اه (قوله إذا لم يحط بها غيره) أما إذا خطبها غيره
 فيصير الحديث لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه (قوله وترضى به) قال في البحر فان خطبها فعلى ثلاثة أوجه
 أما أن تصرح بالرضا قصر أو بالردة فصل أو تسكت فتقولان للعلماء ولم أر هذا التفصيل لأحدنا وأصل الحديث
 الصحيح لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه ويقدره بأن لا يأن ذلك اه وظاهر الترح أن هذا منصوص المذهب
 وقد علمت ما فيه (قوله خطبتها) مصدر كل خطب كقولك أنه لمحسن البليسة والقعدة تريد الخلووس والقعود
 وفي اشتقاقه وجهان أحدهما أن الخطب هو الأمر والشأن يقال ما خطبك أي ما شألك فقوله خطب فلان
 فلانة أي سأها أمرا وشأنها في نفسها والثاني أصل الخطبة من الخطاب الذي هو الكلام يقال خطب المرأة خطبة
 إذا خطب في عقد النكاح وخطب خطبة أي خاطب بالبر والوعظ والخطب الأمر العظيم لأنه يحتاج فيه إلى
 كلام كثير بغير عن الرازي (قوله ونضم) هو غريب نهر (قوله ومع التعريض) هو لغة خلاف التصريح والفرق
 بينه وبين الكناية أن التعريض تضمن الكلام دلالة ليس فيها ذكر كقولك ما أقبح البخل أمرض بأنه مجسمل
 والكناية ذكر الريد واردة المردوف كقولك فلان طويل النجاد وكثير الرمادي أي أنه طويل القامة ومضاف
 فاه في المغرب قال رده هنا أن يذكر شيئا لم يذكره فاه في البحر وقال الفهستاني والتعريض أن التعريض
 هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية ومن السياق معناه معضاه فالمراد به والمعرض به
 كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج المحتاج إليه بملك لا سلم عليك فيقصد
 من اللفظ السلام ومن السياق طلب الشيء اه (قوله كأريد التزويج) ووددت أن يسراقه إلى امرأة سالحة
 وما قبل من أنه يقول تلك الجملة والى فيك لا رغب والى لا رجوان أجمع أنا وأنت فردت في البدائع بأنه غير سديد
 إذا يحمل لاحد أن يشافه أجنبية لا يحصل له نكاحها لصلابك اه وفيه نظر فقد أخرج البيهقي عن ابن
 جبير في قوله تعالى إلا أن تقولوا اقولا معروفا يقول إلى فيك لا رغب والى لا رجوان فجمع قال في الفتح وقصده
 تلك الجملة أو سالحة فلا يصح نكاحها ولم يقول على ما في البدائع نهر قال الجمهور وفيه تأمل ووجهه واه
 تعالى أمر أنه لا يلزمنا العمل يقول ابن جبير (قوله لا المطلقة أجاها) نقله في النهر عن المراج وأطلق في المطلقة
 لهم الميمنة بفسحها وفي نقل الإجماع نظر بطر ذكر عبارة القهستاني حيث قال لا يجوز للمعنة الرجعية أصلا
 وكذا معنثة البائن كما في النهاية وغيرهما من شرح التأويلات لكن في اختار أنه يجوز كالمعتق في زوجها منها

أو وط بشبهة أو طلاق رجعي ويأج الحداد
 على قرابة ثلاثة أيام فقط وللزوج منها لأن
 الزينة حقه فتح ويغني حل الزيادة على الثلاثة
 إذا رضى الزوج أو لم يمكن من رؤية نهر
 وفي التارخانية ولا تعذر في لبس السواد وهي
 آفة الأروجة في حق زوجها فانما تذر في ثلاثة أيام
 ثلاث أيام قال في البحر وظاهره معناها من
 السواد تأسفا على موت زوجها فوق الثلاث
 في النهر لو باقت في العتدة لزها الحداد
 فيم ينفرد (والمعنثة) أي معنثة كانت صبي
 قتم مكنة متى ونكاح فاسد وأما الخالصة
 فتصطب إذا لم يحط بها غيره وترضى به فلو سكت
 فتقولان (فعدم خطبتها) بالكسر وتضم
 (ومع التعريض) كأريد التزويج (ومعنثة
 الوفاة) لا المطلقة أجاها لأنشأه إلى مداوة
 المطلق

اتفاقا (قوله ومفاده) أي التعليل حيث قد بعد اوة المطلق والصغير جواز التعريض به بخلاف بين التعليل
والتعريض (قوله لكن القهستاني) عبارة ولم يوجد نص في معتدة وطه بشبهة وفرقة ونكاح فاسد بل
أن يعرض للاولين وفي المضمرات أن بناء التعريض على الخروج اه ومراده بالاولين المتوفى بهم خروجها
ومعتدة الوطء بشبهة وبالاخيرين معتدة الفرقة أي القسح ومعتدة النكاح الفاسد لكن عدم خروج معتدة
النكاح الفاسد مبني على ما في الظهيرة كإسائي اه حلي (قوله ولا يخرج معتدة رجعي وبائني) أطلق في البائني
فتم الواحد والمتعة وسواء كان المنزل ملوكا للزوج أو غيره حتى لو كان قائما وهي في دار بأجرة فادارة في دفعها
فليس لها أن تخرج بل تدفع الأجرة وترجع ان كان باذن الحاكم (قوله بأي فرقة كانت) ولو كانت بمعية
كتبيلها ابن زوجها بدائع (قوله على ما في الظهيرة) نقل في البحر من البدائع جواز خروج المعتدة من نكاح
فاسد ثم قال وفي الظهيرة وسائر وجوه الفرق التي فوجبت العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق
حرمة الخروج من بيتها في العدة وحكي قولي شمس الاسلام الا وزجدي أنها لا تمتد في منزل الزوج لانه لا ملية
عليها اه وفي المجتبى لا تمتد من نكاح فاسد من الخروج اه حلي (قوله في الاصح) به انفق المصدر
الشهيد (قوله أو على السكنى) عطف على قوله على نفقة عتدها يعني لو احتلت على أن لا سكنى لها لا يساح لها
الخروج وقد مر في الخلع أنه لا يصح على إسقاط السكنى لانها ساقية تعالى بخلاف ما اذا اختلت على إسقاط
مؤنة السكنى بأن تدفع الأجرة من مالها فيصير فصل هذا عليه للتوفيق (قوله لو حرة) أما الأمة والمدربرة وأم
الولد والمكاتب والمستعانة فيجوز لهن الخروج في هذه الطلاق والوفاة لأن حال العدة مبني على حال النكاح
ولا يلزم من المقام في منزل الزوج حال النكاح فكذلك بعده ولأن الخدمة حتى المولى فلا يجوز إبطاؤها الا اذا بقاها
منزلا تحتها لا تخرج وله الرجوع ولو بقاها في النكاح ثم طلقت فللزوج منه ما من الخروج حتى يطلبها المولى
يجز (قوله ولو من فاسد) أي ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأي فرقة كانت في ما قبل
اه حلي (قوله مكلفة) خرج الصغيرة والجنونة فلا يتعاقب بها شيء من التكليف لكن للزوج أن يمنع الجنونة
من الخروج نحو ما في المأثم ويمنع الصغيرة اذا صككت مطلقة رجعا بدائع والمراهقة كالبالغة في المنع من
الخروج وكالكافية في عدم وجوب الاحتداد فلا يحرم عليها الخروج لانها غير مخاطبة بحق الشرع الا ان منعتها
زوج فان أعنت الأمة أو أسأت الكافية حرم الخروج بدائع (قوله من بيتها) أي من مسكنها الذي تسكن فيه
قبل العدة وهو بيت الزوج وأضيف اليها السكاه حوى (قوله لا يلا ولا يهرا) بيان اقوله أصلا (قوله ولا إلى
حسن دار فيه منازل غيره) لانها بخلاف السكنى قهستاني بخلاف ما اذا كانت المنازله بجر (قوله ولو باذنه) فعميم
في قوله ولا تخرج معتدة حتى ان الطائفة ودهيان كانت منكوسة حكا لا تخرج من بيت العدة ولو أذن الزوج
بخلاف ما قبل الطلاق لان الحرمة بعده العدة وهي حقه تعالى فلا يملك ان يطلعه بخلاف ما قبله لان الحرمة
لحق الزوج فبذلك إبطاء بالاذن اه بجر (قوله بخلاف الحوامة) أي كالمدربرة وأم الولد والمكاتب أي قلها
الخروج سواء أذن الزوج أم لا وقد تقدم ما فيه (قوله في الجديدين) الليل والنهار لانها لا يتجدد دنائها
وفي الصاموس والجديان والاجذان الليل والنهار (قوله وتبيت أكثر الليل الخ) الحاصل أن مدار الليل
خروجها من المنزل المعيشة فتقتدر بقدره في انقضاء حاجتها لا يجل لها بعده ذلك صرف الزمان خارج بيتها كذا
في الفتح ويدل عليه قوله في الهداية لانه لا نفقة لها اقتضاج الى الخروج نهى والطلب المعيشة وقد يتدلى أن من جهم
الليل فيصل ما في المصنف على ما اذا اضطررت الى ذلك أخذه في النهر وفي الجوهرية يعني بعض الليل ما تسكنه به
سواء نجها (قوله كزراعة) وطلب نفقة وخراج كرم ولا بد أن يتبدل بيت منزلها حوى (قوله ولا وكيل لها)
أما اذا وجد لها وكيل فقد استغنت عن الخروج فيصير عليها (قوله طلقت الخ) سواء كان الزوج معها
أم لا بجر (قوله وهي زائرة) أي مثلا (قوله لو به عليها) أي العود قد ارجع الى تحصيله منع وأقر الضمير
في عليها لان العطف بأو (قوله أي معتدة طلاق وموت) عبادة النقاية وشرها وانه معتدة في منزلها لا
منزل زوجها وقت الفرقة أي فرقة كانت اه (قوله في بيت وجبت فيه) وهو المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى
ودفع بهذا البيان ما يقال ان العدة أول ما وجبت في البيت الذي سيدونه الطلاق أو الموت وفي البدائع
أجرة المنزل بعد وفاة الزوج من مالها (قوله ولا يخرجان) بالبناء لقاعل والمناسبة لالتيان بالثلاثة لانه لا ينفق

لوه مفاده جواز معتدة حتى نكاح فاسد
وطه بشبهة نهر لكن في القهستاني من
المضمرات أن بناء التعريض على الخروج
(ولا يخرج معتدة رجعي وبائني) بأي فرقة
كانت على ما في الظهيرة ولو مختلفة على نفقة
كانت على الاصح احتسار أو على السكنى
عتدها في الاصح احتسار بين الزوج معراج
فلزمها أن تخرج ولو من فاسد (مكلفة
(لو حرة) أو أم معتدة ولو من فاسد (مكلفة
من بيتها أصلا) لا يلا ولا يهرا لانه حتى الله
دار فيه منازل غيره ولو باذنه لانه حتى الله
بخلاف نحو ما تقدم حتى العدة (ومعتدة
موت تخرج في الجديدين وتبيت) أكثر الليل
(في منزلها) لان نفقتها عليها اقتضاج الخروج
حتى لو كان مندها كفايتها صارت كالمطلة
فلا يجعل لها الخروج فتح وجوز في القنية
بجرحها لا صلاح مالا بداهة كزراعة
ولا وكيل لها (طلقت) أو مات وهي زائرة
(في غير مسكنها عادت الى فوراً) لوجوب
عليها (وتعتدان) أي معتدة طلاق وموت
(في بيت وجبت فيه) ولا يخرجان منه

الموت (قوله الآن تخرج) المناسبة لاثبات بغير التنية وأطلق في الإخراج فتشمل ما إذا أخرجهما المطلق ظننا
وما إذا أخرجهما صاحب الأول لعدم قدرتهما على الكراهة ووجدت منزلا بغير كراهة وما إذا أخرجهما الوراث وكان
نصيبهما من البيت لا يتكفي بهما (قوله أو نهدم المنزل) أي أو جانب منه ونحذف على مالها أو نهدها نهد (قوله
أو تلف مالها) من ذلك ما إذا تلفها بالبادية وهي معه في خيمة والزوج ينتقل إلى موضع آخر للكلا والماء
ونحذف التلف على نفسها أو مالها أنه أن يقول بها أو الأغل (قوله ونحو ذلك من الضرورات) كما إذا لم يكن معها
أحد في البيت وظلها يضاف لبلان أمر الموت خوفا شديد فلها التصول وإن لم يكن شديد أقليل لها
التصول ظهريه (قوله فخرج) أي معتدة أو وفاة كإيدل عليه ما بعده (قوله لا قرب موضع اليه) وتعين المنزل
الذي إليها وظاهره تعين الأقرب وجوبا ويحزرو في الهندية وإذا انتقلت لعذبة يكون سكناها في البيت
الذي انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الطرود بدائع (قوله وفي الطلاق) عطف
على محذوف تقديره هذا في الموت (قوله إلى حيث شاء الزوج) هذا إذا كان حاضرا أما إذا طلقها وهو غائب
فالتعيين لها بغير (قوله انتحرت من الجانب) تعذ عبارته وأولاده البكار (قوله وظاهره) أي حيث عبر بالفعل
(قوله أو الكراه) وجه الوجوب فيه أن الشراء إذا وجب عند إمكانه وهو أشق فلا ينبغي الكراهة عند إمكانه
وهو أخف أولى (قوله بنسخي) التام لا منكم والنجني بدل وليست الباء للتنية أو السوء (قوله فليحزرو)
الظاهر أن نسخته محذوفة لأنه إذا كان لا يتكفيها لا يجزئها المكث بغير شراء أو كراهة فكيف تقرر بالمكث مع الاستئثار
أه حلي ويدل على الجرم في شرح الجمع لأن ذلك لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تقدر على أدائها لا تنتقل
ثم إن الذي في النجني شافيه ما في التمر عن الحامية وغيرها لو سكنوا في الورثة من ليس بحرم مالها وحصلها
لا تسكنها فلها أن تخرج وإن لم يخرجوها أه فإنه يقتضي عدم وجوب الشراء والكراه (قوله ولا بد من سيرة
بينهم في البائن) وفي الموت تستر عن سائر الورثة ممن ليس بحرم لها هندية وظاهره أنه لاسترة في الرجعي
وما يأتي من قول المصنف ومطلقة الرجعي كالبائن يفيد طلب الاسترة فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة
أنه لا يدل على مطلقة الرجعي إلا أن يؤخذ منهم الظاهر نذب السيرة فيه لكونها ليست بأجنبية ويحزرو (قوله
ومقاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة) هو صاحب الجرح قال فيه فيمكن أن يقال في الأجنبية كذلك وإن لم تكن
معتدة إلا أن يوجد نقل بخلافه وإنما اكتفى بالحائل لأن الزوج معترف بالحرمة أه (قوله أو كان الزوج فاسقا)
لا يؤمن أن يما في الخلوة (قوله ومقاده وجوب الحكم) قال في الجرح هكذا صرح في الهداية بأن خروجه
أول من خروجهما عند العذر ولعل المراد أنه أخرج فيجب الحكم به كما يقال إذا عارض من عزم وميغ ترجع المحترمة
أو المحترمة أولى فإنه يراد الوجوب لأنهم ملوا أولوية خروجه بأن مكنتها وأجبه لا مكنته كذا في فتح القدير وقوله
به أي بخروجه (قوله وحسن) أي استحسب قال في الهندية وإن أراد الفاضل أن يجعل معها امرأة ثقة تقدر
على الخلوة فهو حسن أه (قوله امرأة ثقة) لا يقال إن المرأة على أصلكم لا تصلح أن تكون حائلة حتى قلتم
لا يجوز للمرأة أن تسافر مع نسائها فقلتم بانضمام غيرها زاد الفتنة فكف أصلح هنا لا تقول أصلح
أن تكون حائلة في البلد لبقاء الاستحباب من العشرة ولا مكان الاستغناء بجماعة المسكين وبأولى الأمر منهم
بخلاف الفقهاء في السفر زياهي (قوله قادرة على الخلوة) بأن تكون بصيرة ذات قوة يمكنها الصياح للاستغناء كذا
ينبغي أن تفسر ولم أره (قوله وفي النجني الأفضل الخلوة بغير) أي لو عد لا بغير وهذا مقابل قول المصنف ولا بد
من سيرة بينهم في البائن والظاهر الأول ظهور وجهه (قوله قال) أي الزاهدي في النجني (قوله بعد الثلاث)
أي بعد مضي العدة (قوله التقاء الأزواج) بأن تقابل مكشوفة الوجه والأزواج وغير ذلك (قوله خوف فتنة)
أعبر بأن يميل إلى وطئها أو تميل اليه (قوله اقترعا) أي بطلاق مطلقا وانقضت العدة (قوله قال ثم) المدار
على التمر ما في المذكورين في النجني وهو عدم التقائهما التقاء الأزواج وعدم خوف الفتنة وما باعها هذا السن
أم لا كل ينسب أولادهم لأولادهم كورائهم وحادثه السوال (قوله رجعت) ظاهره الوجوب وفي الهندية
ما يفيد التخيير حيث قال ولو سافر بها ثم طلقها بائنا أو ثلاثا أو مات عنها وبينها وبين مهرها ومقصد ها أقل من مهر
السفر إن شئت مضت وإن شئت رجعت سواء كانت في المهر أو غيره معها محرم أولا إلا أن الرجوع أولى لكونه
المأخذ في منزل الزوج ثم رأيت في البحر أنهم رواه أن لاهل المذهب (قوله ولا يبرأ من مائة وميسرة)

(الآن تخرج أو نهدم المنزل أو تلفها)
انهدامه أو تلف مالها ولا تجزئ كراهة البيت
وتنحو ذلك من الضرورات فخرج لا قرب
موضع اليه وقد اطلاق إلى حيث شاء الزوج
ولو لم يكن هاتئها من الدار اشترت من
الأنجاب مجتبي وظاهره وجوب الشراء
لو فادرة والكراه بغير وأقره أخوه والمصنف
قلته لكن الذي رأيته بنسخي النجني
استر من الاستئثار فليحزرو (ولا بد من
سيرة بينهم في البائن) لا يقتضي بالأجنبية
ومقاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة (وإن
ضاق المنزل علىهما أو كان الزوج فاسقا
في روجه أولى) لأن مكنتها واجب لا مكنته
ومقاده وجوب الحكم بذكر الكراه
(وحسن أن يجعل) الفاضل (بينهما) امرأة
أو تزويج من بيت المال بغير عن تخيير
الجميع (قادرة على الخلوة بينهما)
وفي النجني الأفضل الخلوة بغير ولو فاسقا
فبا امرأة قال وأهسا أن يسكن بعد الثلاث
في بيت واحد إذا لم يلق التقاء الأزواج
ولم يكن فيه خوف فتنة وشمل شيخ الإسلام
عن زعيمنا قرضا وكل منهما استون سنة
وبينها أولاد ثمة ذر عليه ما مضى منهم يسكنان
في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان
التقاء الأزواج هل له ما ذلك قال نعم وأقره
المصنف (أبائهم أو أمهاتهم أو غيرها)
ولو في مهر (وليس بينهما وبين مهرها)
سفر رجعت (ولو بين مهرها وبين مهر
مقصد ها أقل مضت (وإن شئت ثلاث) أي
مدة السفر (من كل جانب) منهم أو لا بغير
ما في مائة وميسرة

منهما ويحرم الحكم فيما إذا أتت به لقاهما (قوله لا احتمال امتداد طهرها) بأن قبض كل عشر سنين مرة وهذه
 ألمة تظهر في الآية وغيرها قال السيد الحوي ولا مجال للعمل على الزنا والوطء بشبهة مع إمكان الحل وهو
 أولى أيضا من كونها تزويت بغيره لأن البقاء أسهل من الابتداء اهـ (قوله ولعلوها) أي حبلا (قوله والمدة
 فتمتله) أي المدة التي عقب الطلاق تحتمل مضي المدة بأن تكون ستين يوما على مذهب الامام أو تسعة
 وثلاثين على قولهما فإذا جاءت بولد لا يثبت نسبها إلا إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فانه
 يثبت نسبها لليقين بقيام الحل وقت الاقرار فظهر كذبها (قوله وكانت الولادة رجعة) انما جعل الرجعة
 بالولادة دون الحمل لاحتمال أنه انتفاخ (قوله لعلوها في العدة) والظاهر أنه منه لا تنفائها الزنا منها فصرى بالوطء
 صراحا اهـ (قوله للشك) أي لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مرجعا بالشك بجر
 (قوله ولو ثبت نسبها) موصول بما قبله (قوله بلا دهر احتياطا) قال في البحر لانه يحتمل أن يكون الولد قائما
 وقت الطلاق فلا يثبت بزوال القرائن فيثبت النسب احتياطا اهـ (قوله في مبتوتة) أي محتلفة أو مطلقة بائن
 أو ثلاث أي مقطوعة من السكاح أو مبتوت طلاقها فمستأنى واعلم أن ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة
 الرجعية والباينة مفيد على ما في من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبل أو حبل ظاهر (قوله لجواز
 وجوده) أي الحل أي قيامه وقته أي الطلاق (قوله ولم تقترضا بها) فلما أقرت به ثم ولدت لاقل من ستة أشهر ثبت
 نسبها لأنها أخصأت في الاقرار فثبت لاكثر لا فمستأنى عن السكاح (قوله كما مر) أي اقرارها بالامتناع وهو
 أن يكون مع احتمال المدة مضي العدة الذي أفاده قوله والمدة فتحملة ثم هذا الحكم في المصنف مخصوص
 بالمبتوتة المدخول بها أما إذا لم تكن مدخولا بها فان جاءت بولد ستة أشهر أو أكثر من وقت القرعة لا يثبت
 النسب وان جاءت به لاقل من ثمانية حوي عن البرجندی أي لاقل من ثمانية من وقت القرعة وستة أشهر من وقت
 العقد أبو السعود (قوله وان لفاسها حال) خصه بالذكور لانه في الولادة فلا كرا لا يثبت بالاولى اهـ سلبى لان الحل
 حادث بعد الطلاق فلا يكون منه حرمة وطئها في العدة بخلاف الرجعي بجر ويحكم بانقضاء عدها قبل ولادته
 ستة أشهر عند ما فيجب أن ترد نفقة ستة أشهر جلا على أنه من غيره بشكاح صحيح وأقل مدة الحمل ستة أشهر
 فقد أخذت مالا تسحقه في هذه الستة أشهر فترده وقال أبو يوسف لا تنقض الابوضع الحمل (قوله وزعم
 في الجوهر أنه العواب) قال في البحر وأما إذا أتت به لقاهما السنتين فتشكل فانهم اتفقوا على أن أكثر مدة الحمل
 ستان والحقوق السنتين بالاقول منهما حتى انهم أثبتوا النسب إذا جاءت به لقاهما ستين رجوابه بالفرق فانه
 في مسئلة المبتوتة إذا جاءت به استين من وقت الطلاق لو أثبتنا النسب منه لزم أن يكون العلوق سابقا على
 الطلاق حتى يحل الوطء فيتم ذلك كون الولد في بطن أمه أكثر من ستين وفي الحديث لا يملك الولد أكثر من
 ستين في بطن أمه بخلاف غير المبتوتة لحل الوطء بعد الطلاق اهـ قال في التبرر أقول لزم كون الولد في البطن
 أكثر من ستين ممنوع بالحمل على جعل العلوق في حال الطلاق لانه حينئذ قبل زوال القرائن كذا قرره القاضي خان
 وهو حسن قال في الجوهر والمذكور لغير ثبوته والحق حله على اختلاف الروايتين لاوارد المتون على عدم
 ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه المصنف فتاوى الوافي وهكذا صمد الشريعة وصاحب الجمع وهم
 بالرواية أدري حلوى (قوله وهي شبهة عقد أيضا) أي كما أنها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي
 حيث قال الآن يدعيه لانه التزمه وله وجه بأن وطئها بشبهة وهي في العدة هكذا ذكره وفيه نظر لان المبتوتة
 بالثلاث إذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء فكيف أثبت به النسب هنا
 قال في البحر وجوابه تسليم أن شبهة الفعل لا يثبت النسب فيها وان ادعاء إذا كانت متعصفا والا فلا كما في المطلقة
 ثلاثا وعلى حال فانه يثبت النسب فيها بالدعوة لان شبهة فيها لم تتمحض للفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا
 يكون بن التصيين تناقض وقد صرح ابن ملا في شرح الجمع أن من وطئ امرأة أجنبية زمت اليه وقبل له انها
 امرأتك انه من شبهة الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاء فعلم أنه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب وقال
 في الحد وقد قرر أن النسب لا يثبت في شبهة الفعل الا في موضعين وسيا في ان شاء الله تعالى الفرق بين شبهة الفعل
 وشبهة العقد اهـ ملخصا (قوله والاخر لاكثر) أي من السنتين أي فيثبت نسبها عندهما لانها خلقا من ماء
 واحد وبخال محمد لا يثبت نسبها لان الثاني من علوق حادث في ضروراته أن يكون الاول كذلك بجر مختصرا

(وان ولدت لاكثر من ستين) ولو لعشرين
 سنة فأكتر لا احتمال امتداد طهرها وعلوقها
 في العدة (المالم تقترضا في العدة) والمدة تحتله
 (ولدت) الولادة (رجعة) لو (في الاكثر
 منها) أو لفاسها لعلوها في العدة (لا في
 الاقل) للشك ولو ثبت نسبها (كما) يثبت
 بلا دعوة احتياطا (في مستوتة) جاءت به
 لاقل من ثمانية من وقت الطلاق لجواز وجوده
 وكما (ولم تقترضا بها) كما مر (وان لفاسها حال)
 يثبت النسب وقيل ينبى تصور العلوق
 في حال الطلاق وزعم في الجوهر أنه
 العواب (الابدعونه) لانه التزمه وهي شبهة
 عقد أيضا لا اذا ولدت بواحد من أحدهما
 لاقل من ستين والاخر لاكثر

(قوله والاذا ملكها) قال في الضرر وشمل الحزوة والامة لكن بشرط أن لا يملكها بعد الطلاق ولو تزوج مرة
ثم دخل بها ثم طلقها واحدة ثم ملكها يلزمه ولدها ان جاءت به لا قبل من سنة أشهر من وقت الملك ولا يلزمه
ان جاءت لسته أشهر فصاعدا ووجه انها اذا جاءت به لا قبل من سنة أشهر يكون ولد المعتدة وان جاءت به لسته
أشهر فصاعدا يكون ولد المملوكة وسأقضي بضاحه في فروع ثبوت النسب (قوله وكالطلاق) أي البائن (قوله
بدائع) عبارتها وكل جواب عرف في العدة من طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من أسباب الفرقة
(قوله لكن في القهستاني) استدراك على قول المصنف وان اتصافها مالا لا بدعوتها وعادة القهستاني لكن
في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الدعوة لا كتر من مائة فانه يقتضي مفهومه أنه لا يحتاج الى دعوة
في الولادة لتصافها ويمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها صاحب الجوهرة وغيره وكلام المصنف على الرواية
التي جرى عليها القدروري (قوله وان لم تصدقه) قال في النهر وفي اشتراط تصديقها روايتان قال في الفتح والوجه
عدم اشتراطه لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر الاشتراط الا للمرضى واليهي في الكامل
وذلك ظاهر في الضعف والقراءة اهـ حلي (قوله ولورجيا) انما بالغ به لان الرجعي بحالف حكم البائن
بالسهولة كما تقدم فأجابها بالتصاف مع البائن هنا (قوله المرافقة) هي الكيفية التي يجامع مثلها وهي في سن
يمكن بلوغها فيه بأن تكون بنت تسع فصاعدا ولم يظهر فيها علامات البلوغ حوى عن البناية (قوله ان ولدت
لاقل من الاقل) وان جاءت به لا كتر منه لا يثبت حصول العلق وهي اجنبية بجر (قوله وكذا المقر الخ) قال
في البحر وقيدنا بكونها لم تنزل بانقضائها لانها لو أقرت به بعد ثلاثة أشهر ولم تدع حبلها لم يثبت ولذا كان لاقل
من سنة أشهر من وقت الاقرار ثبت النسب وان جاءت به ستة أشهر أو أكثر لم يثبت لانقضاء العدة ويحیی الولد لمدة
حبل تام بعده (قوله لذلك) أي لاقل من الاقل من وقت الاقرار أي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق
لظهور كذبها بين كاصرح به في التبيين وحيث لا فرق بين أن تقر أو لا تقر في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولده
لاقل من تسعة أشهر في الصوريين وانما قيد بعدم الاقرار ليظهر خلاف أبي يوسف فانه يقول اذا لم تقر بانقضاء
عدتها يثبت النسب منه الى سنتين ان كان بائنا وان كان رجعي يثبت النسب منه الى سبعة وعشرين شهرا
وبعد لا يثبت أما اذا أقرت وجاءت به لا كتر لا يثبت اتفاقا لانقضاء العدة ويحیی الولد لمدة حبل تام بعده
اهـ حلي (قوله فلو ادعته فكيف) تكرار مع ماسأق في متابع ما فيه من الاطلاق في محل التقييد اهـ حلي (قوله
لاقل من تسعة أشهر) لانها اذا ولدت قبل مضي تسعة أشهر من وقت الطلاق تميز أن الحمل كان قبل انقضاء
العدة وان ولده تسعة أشهر فما كثر فهو محل حاش بعد انقضاء عدتها بالشهر بجر وانما اعتبر تسعة أشهر لان
ثلاثة أشهر مدة عدتها وستة أشهر أقل مدة الحمل أبو السعود عن الجوى (قوله والا لا) بأن تلده على رأس تسعة
أشهر أو أكثر بجر (قوله لكونه) أي العلق بعد ما أي العدة (قوله لان الخ) حلة العلوية في الصوريين وقوله لمغرها
على قدمت على معلولها وهو قوله يجعل (قوله كالاقرار بعضي عدتها) فيجوز فيه حكم الاقرار المتقدم لكن
يرد على هذا التعليل أن هذا المصلحة للصغيرة فيه على أنها ليست بصغيرة بعد حيث حلت وقد تبسح الشارح
صاحب النهر في هذا التعليل والاولى ما ذكره صاحب البحر فيه حيث قال لان انقضاء عدة الصغيرة جهة
معيته وهي الاشهر فجنسها يحكم الشرع بالانقضاء وهو في الدلالة فوق اقرارها لانه لا يحتمل الخلاف والاقرار
يحتمل اهـ (قوله في بعض الاحكام) قال في البحر وقيدنا بكونها لم تدع حبلها لانها لو أقرت بالحبل فهو اقرار منها
بالبلوغ فيقبل قواها فصار كالكبيرة في حق ثبوت نسبه من حيث انها لا يقتصر انقضاء عدتها على أقل من
تسعة أشهر فان كان الطلاق بائنا ثبت نسب ولدها لاقل من سنتين وان رجعي يثبت نسبه منه اذا أتت به لاقل
من سبعة وعشرين شهرا كما في غاية البيان لا مطلقا فان الكبيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لا ككثر
من سنتين وان طال الى سن الاياس لم يواز امتداد طهرها ووطئه اياها في آخر الطهر اهـ حلي (قوله لا عترافها
بالبلوغ) أي وهو لا يعلم الامن جهتها فالقول لها فيه (قوله فان ولدت) أي ولم تقر بانقضاء العدة كما يعلم من
المقابلة ولم تدع حبلها أيضا وهذا عند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما ينسأ في المعتدة الصغيرة من
الطلاق فان ادعت الحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول في ذلك قولها حلي عن التبيين (قوله
ثبت) لانه يمين انه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضيا (قوله ولده

والا اذا ملكها فثبت ان ولده لا قبل
سنة أشهر من يوم النسأ ولولا كثر
من سنتين من وقت الطلاق وكالطلاق ما
أسباب التفرقة بدائع لكن في القهستاني عن
شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة
في الولادة لا كتر من مائة (وان لم تصدقه) المرأة
(في رواية) وهي الاوجه فتح (و) يثبت نسب
ولد المطلقة ولورجيا (المراهنه المدخول
بها) وكذا غير المدخولة وان ولدت لاقل من
الاقل (غير المتزوجة بانقضاء عدتها) اذا لم تدع
ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (لاقل من تسعة
شهور) مد طلقتها لكن العلق في العدة
(والالا) لكونه بعد الانه الصغرها يجعل
سكوتها كالاقرار بعضي عدتها (في بعض الاحكام
حلي) ككبري (ثبت نسب ولده
لا عترافها بالبلوغ) يثبت نسبه من وقت
معدته (الموت لاقل من تسعة أشهر
الموت) اذا كانت كبيرة ولو غير مدخولة
أما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة أشهر
عشرة أيام يثبت والا لا ولو أقرت بعد
أربعة - وعشر فولده لسته أشهر لم يثبت

لستة أشهر) أو أكثر حلي عن التبيين أما إذا ولدته لاقل تبين كذبها في اقرارها بحلي العدة وثبت نسبه وهذا يقتضي تساوي صوري اقرار وعده (قوله فكما نض) قال في البحر وشمل ما إذا كانت من ذوات الاقراء وما إذا كانت من ذوات الاشهر لكن قبيده في البدائع بأن تكون من ذوات الاقراء أو ما إذا كانت من ذوات الاشهر بأن كانت آيسة أو صغيرة فكذا في الموت ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه قال في النهر ولم أجده في البدائع والذي في الشارح الخ وذكر ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى (قوله الا الحامل) أي فتعذبا لوضع كغيره (قوله من وقته) أي الموت (قوله لا يثبت) لأن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين حوى (قوله فكلالا أكثر) مقتضى ملصق عن النهر والجوهرة أنه يثبت لهما (قوله وكذا المقر بعضها) أي يثبت نسب ولدها سواء كانت معتدات أو رجس أو موت اه حلي (قوله لولا قل من أقل مدته) لو قال كما في الكثر لولا قل من ستة أشهر لكان أوضح (قوله ولا قل من أكثرها) قال في النهر هذا إذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الفراق وإن لاكثر لا يثبت ولولا قل من ستة أشهر من وقت اقرار (قوله من وقت البت) أراد بالبت الباش والموت فخرج الرجعي اثبت النسب فيه لا أكثر من سنتين ويكون وجعة كما تقدم اه حلي (قوله للتبين بكذبها) أي حيث أقرت بالانقضاء وجعها مشغول أبو السعود عن الدرر قال في النهر وأعلم أن التبين بكذبها ظاهر فيما إذا قالت انقضت عتق الساعة ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت اقرار أما إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت اقرار المطلق ولا قل من سنتين من وقت الفراق فالتبين بكذبها غير ظاهر لجواز أن عتقها انقضت في ثلاثة أشهر مثلا ثم أقرت بعد ذلك بزمان طويل وعلى هذا ينبغي أن لا يثبت النسب وأن يقيده اطلاق المتن بما إذا قالت انقضت عتق الساعة اه حلي وقد يقال إن في الحاق نسبه عند اطلاق تطورا إلى الولد لأن النسب حقه فيصحا فيه (قوله والالا) أي الاتأني بالولد لاقل من ستة أشهر بأن جاءت به لستة أشهر فأكثرت من وقت اقرار أو جاءت به لاقل منها ولا أكثر من سنتين من وقت البت والعلة انما تظهر فيما إذا جاءت به لستة أشهر فأكثرت من وقت اقرار فهي حاضرة والعلة في الأخرى أن الولد لا يثبت في البطن أكثر من سنتين (قوله أو طلاق) شامل للمطلقة رجعيها وفيه إذا جاءت به لا أكثر من سنتين اشكال لأن الفرائس ليس بمنقوض في حقها لانها تكون مراجعة لتكون العلوق في العدة ولذا قال في البحر والحق انما ان جاءت به لاقل من سنتين احتج إلى الشهادة كالباثن وإن لاكثر ثبت نسبه بشهادة القابلة انقضاء القيام الفرائس (قوله ان جددت ولادتها) بالبناء للجهول والفاعل الزوج في الطلاق والورثة أو بهضهم في الموت اه حلي مزيدا (قوله بحجة نامة) وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين بأن دخلت المرأة بيتا ولم يكن في البيت أحد والرجلان عن الباب حتى ولدت فعلمت الولادة برؤية الولد وسماع صوته منح وقد يقع النظر من الشاهد من غير قصد فيريان الولد نازلا منها فأخذه صاحب النهر (قوله قبل أو رجس) أي على قولهما (قوله أو حبل ظاهر) المراد بظهوره أن تكون امرأة حملها بالغة مبلغة أو حب غلبة الظن بكونها حاملة لكل من شاهدها أبو السعود عن العلامة قاسم (قوله في البحر بخاتم) عبارة كما في الحلي ولا يخفى أنها إذا ولدت ومحمد الزوج ولادتها وأدت أن حملها كان ظاهرا أو أنكر ظهوره فلا بد من إقامة البينة عليه أي رجلين أو رجل وامرأتين فظهر والحبل عند الانكار انما يكون بإقامة البينة لأن الحبل وقت المنازعة لم يكن موجودا حتى يكفي ظهوره لانها بعد الولادة ولم أر من صرح به اه فهذا تصوير لثبوت الولادة بالحبل الظاهر إذا لا يكون ذلك إلا بآبائه وليست مستقلة عن مسئلة المصنف كما توجهه المؤلف فتأمل وفي النهر أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد أو اقرار به أي بالحبل من الزوج لأن النسب في هذين ثابت قبل الولادة كذا في الفتح وهذا ظاهر في أنها لو ولدت وقد كان الحبل ظاهرا فأنكره كفي بالشهادة لكونه كان ظاهرا اه (قوله بالحبل) على حذف أي التفسيرية (قوله ولو أسكر) بالبناء للجهول فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه حلي وقال في البحر وقد المصنف بقوله ان جددت ولادتها لأنه لو اعترف بولادتها وأنكر تعيين الولد فانه يثبت تعيينه بشهادة القابلة أجماعا ولا يثبت نسب الولد إلا بشهادتها أجماعا لا احتمال أن يكون هو غير هذا المعين (قوله تكفي شهادة القابلة) يعني إذا أنكر تعيين الولد لا بد من شهادة القابلة بأن هذا الولد هو الذي ولد في جميع الصور حتى في صورة ظهور الحبل وصورة اعتراف الزوج بالحبل خلافا لما في البدائع من عدم الاشراف فيه ما عند الامام حلي مزيدا من البحر (قوله كما تكفي) أي شهادة القابلة الخ وهو تشييد لاطلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والبائن كما أشرنا إليه

وأما الآية فكما نض لاق عتدة الموت بالاشهر لكل الحامل زبلي (وان ولدت لا كثر منها) من وقته (لا) يثبت به أو ولولها فكلالا كثر بها (و) كذا (المقر بعضها) لو (لاقل) من أقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من أكثرها من وقت البت لا يثبت (والالا) يثبت لاحتمال حدونه بعد الاقرار (و) يثبت نسب ولد (المعتدة) موت أو طلاق (ان جددت ولادتها بحجة نامة) وانقضاء القابلة قبل أو رجس (أو حبل ظاهر) وهل تكفي الشهادة بكونه ظاهرا في البحر بخاتم (أو اقرار الزوج) به بالحبل ولو أنكره يمينه تكفي شهادة القابلة أجماعا كما تكفي في معتدة رجعي

(قوله لا كثر من سنتين) وذلك لأن الفرائض لم يرد مقتضى في حقها إلا أن تكون رجعة (قوله لا لأقل) فإن ولدت
 كذلك فكذلك تنفذ عن طلاق بائن لا نقضاء فرائضها بالولادة بجر فلا يثبت إلا بأحد الطرق الأربعة التي ذكرها
 المصنف (قوله أو صدق به بض الورثة) أي على ولادتهما أن مات الزوج بعد الإنكار ولم يشهد به على الولادة أحد
 لأن الإرث خالص حقهم فيقبل فيه تمديدهم وفيه إيماء إلى أنه لا يشترط لفظ الشهادة ولا مجلس الحكم
 ولا العدد ولا العدالة نهر ثم إن كان المصدق رجلاً وأما المرأة لم يشاركها في جميع الورثة ولو صدقها رجل وأما إن
 منهم شاركت المصدقين والمكذبين كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد من العدد عند الكل ليعتد في حق الكل
 بجر عن الخيانة أي كل الورثة المصدقين والمكذبين أبو السعود (قوله في حق المقتزين) لو قال فيثبت في حق من
 أقرا كان أولى لشموله الواحد ولأن المقتزين إذا تعدد واثبت في حق غيرهم فلا يصح قوله بعد واثبت بالنسب
 في حق غيرهم الخ إلا أن يحمل على التعدد مع عدم العدالة أفاده الحلبي (قوله واثبت بالنسب الخ) عبارة
 النهر وأما في حق ثبوت النسب من الميت لظفر في حق الناس كافة فقالوا إذا كان من أهل الشهادة
 أن يكونوا ذكوراً أو معانات وهم عدول ثبت لقيام الحجة في تناول المكثرين أيضاً (قوله في حق غيرهم) أي
 غير المقتزين من المكذبين وقوله في حق الناس كافة أي ثبوتاً منتهياً إلى عموم المطلق (قوله إن تم نصاب الشهادة
 بهم) ظاهره أنه لا بد أن يكون في الشهادة أحد من غير الورثة ثم يتم النصاب بالورثة وليس كذلك كما حكى وشرح
 المصنف منه بما لا يفيد حيث قال بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل واحد عدل فيشارك المصدقين
 والمكذبين جميعاً والخاص أن ثبوتهم بالورثة يستفاد من قوله بحجة تامة وأما ثبوتهم بالورثة فقط أو بهم مع
 غيرهم فهو ما أفاده المصنف والشارح هنا (قوله بأن شهد مع المقتز رجل آخر) أي بأن شهد مع المقتز الذي هو من
 الورثة رجل أجنبي وفي تفسير الشارح يشهد إشارة إلى أنه لا بد من لفظ الشهادة والعدالة وليس القاضي
 نظراً للاجتناب فليراجع اهـ الحلبي (قوله وكذا الوصقة عليه الورثة) أي صدق الورثة المقتز بالقرار اهـ
 وأشار به الشارح إلى أن ما اقتصر عليه المصنف ليس بلازم بل يكفي ولو كان النصاب من الورثة وقوله الورثة
 بصيغة الجمع ليس بقيد بل المراد أن يتم النصاب بشخص آخر (قوله وهم من أهل التصديق) بأن يكونوا عاقلين
 بالغين وتصديق غيرهم لا يعتبر (قوله ولا ينفع الرجوع) أي لو رجع المقتز من الورثة لا ينفعه الرجوع بل يقاسمه
 في حصته ولو كانوا أبائهم في حق غيرهم أيضاً (قوله والايمة نساء) بأن صدق واحد وامرأة من (قوله
 لا يشارك المكذبين) لعدم ثبوت النسب في حقهم (قوله وهل يشترط الخ) في النهر والاصح أنه لا يشترط
 لفظ الشهادة ومجلس الحكم لأن الثبوت في حق غيرهم تبسيع للثبوت في حقهم ولا يراعى لتبسيع شرائط الا اذا
 ثبت أصالة وعلى هذا لو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب إلا في حق المقتزين منهم فتح (قوله نظر النسب
 الاقرار) قال في البحر ولو صدقها رجل وأما إن منهم شاركت المصدقين والمكذبين فكان ذلك كشهادة غيرهم
 إلا أنهم لم يثبتوا لفظ الشهادة والخصومة بين يدي القاضي لأنه يشبهه الاقرار لأنه يشاركهم باقرارهم فمن
 حيث أنه يشبه الشهادة اعتبر عدد من حيث أنه يشبه الاقرار لم تعتبر الخصومة واثبت لفظ الشهادة وفيما
 على التجهين ظهما (قوله ما يفيد اشتراط العدالة) وهو ما تقدمناه عنه في شرح قوله إن تم نصاب الشهادة
 بهم (قوله فتقول شيخنا) أي في البحر (قوله مما لا ينبغي) لمصادمته المنقول (قوله وفيه أنه الخ) جله أنه الخ مبتدأ
 والخبر قوله فيه أي هذا البحث يشال ويرد على هذا الاشتراط (قوله في المقتز) هم الورثة المصدقون (قوله اللهم
 الآن يقال لأجل السراية) أي لأجل سراية ثبوت النسب إلى غير المقتز وعدم جزمه بهذا الجواب وإن كان
 ظاهراً من ديباته ويفهم منه أن المقتز إذا لم يتم نصاب الشهادة لا يحتاج إلى التعديل لعدم السراية فتأمل
 (قوله في المدة) أي قدر المدة التي دخلت فيها تحت نكاحه (قوله فتقات) من عطف المفصل على الجمل (قوله
 بلايين) أي عند الامام رضي الله تعالى عنه (قوله كما ينبغي في الدعوى) من أن الفتوى على التعليف
 في المسائل الستة ولا يحرم عليه هذا الجواز أن تكون حاملاً من زناحين تزوجها ولا تسع بينه وبينه ووفته
 على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لأنما شهادة على التي معنى فلا تقبل والنسب يحتاج لاثباته مهما أمكن
 ولا يمكن هنا بيق التزوج بها سراية يسير وجهاً كثيراً مع الشهود اهـ أبو السعود (قوله بالولادة)
 بسور للتأخر في البحر لأن الظاهر شاهد لها فأنه تأخر من نكاح لا من سفاح ولا من زيج تزوجت بهذا

ولدت لا كثر من سنتين لا لأقل (أو تصديق)
 به بض (الورثة) فيثبت في حق المقتزين (و) انما
 يثبت النسب في حق غيرهم (م) حق الناس
 كافة (ان تم نصاب الشهادة بهم) أن شهد مع
 المقتز رجل آخر وكذا الوصقة عليه الورثة وهم
 من أهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفع
 الرجوع (والا) يتم نصاباً (لا) يشارك المكذبين
 وهو لا يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم
 الاصح لا نظر لاشتراط العدالة ثم قال تقول
 نظر النسب لاشتراط العدالة ثم قال تقول
 الزباني ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال تقول
 شيخنا وفيه أن لا تشترط العدالة في المقتز
 قلت وفيه أنه كيف تشترط العدالة في المقتز
 اللهم الآن يقال لأجل السراية فتأمل
 وليراجع (ولو ولدت فاختارها) في قوله
 (فتقات) المرأة (نكتفي من ذلك قولاً
 وأدعى الأقل فالقول لها) بلايين وقال
 تعليف وفيه يفي كما ينبغي في الدعوى (وهو)
 أي الولد (انه) لشهادة الظاهر لها بالولادة
 من نكاح ماله على الصلاح

الزوج في عتده وهو مقدم على الشاهد الذي يشهده وهو إضافة الحادث وهو النكاح الى اقرب الاوقات
 لانه اذا صار من ظاهران في ثبوت نسب وهدمه قدم الميثب له لوجود الاحتياط فيه حتى انه يثبت مع الاعيان
 مع القدرة على النطق بخلاف سائر التصرفات (قوله فتكلمها) أي مقده عليها (قوله لتصور الوطء حالة العقد)
 بأن عقدا بأنفسهما وسمع الشهود كلاهما - ما أو وكلا في ذلك فوافق النكاح الانزال والشاق أحسن ولقائل
 أن يقول أن الحمل على ما إذا تزوجها وهو محاط لها حمل المسلم على الحرام وهو لا يجوز ولذا اقر بعض المشايخ عن
 هذا التصور وقال لا حاجة لي هذا التكلف بل قيام الفرائض كاف ولا يعتد بمكان الدخول لأن النكاح قائم
 مقامه كما في تزوج المشرقي ومغربي وبينهما مائة سنة فجاءت بولد لسته أشهر من يوم تزوجها لكن في فتح القدير
 والحن أن التصور شرط ولذا الوجاهة امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المقرينة لثبوت كرامات
 الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة أو جنبا اه بجر (قوله لم يثبت) لأن العلوق حينئذ من نزع قبل
 النكاح بجر (قوله وكذا لاكثر) لانه تبين أنها علفت بعده لانا كمناحين وقع الطلاق بعدم وجوب العقد
 لكونه قبل الدخول والمخلوعة ولم يبين بطلان هذا الحكم حلي عن التبيين (قوله ولو يوم) أي لحظة اه حلي
 (قوله لكن بحث فيه في الفتح) بأن نعمهم النسب في مدة يتصور أن يكون نسبه وهو مستان بنافي الاحتياط
 في اثباته والاحتمال المذكور في غاية البعد فان العادة المستقرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وروى بعض
 دهور لم يسمع فيها ولادة في ستة أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وسدونه احتمال فأى احتياط في اثبات
 النسب اذا انفىناه لاحتمال ضعف يقتضي نفيه وتركها ظاهرا يقتضي ثبوته وليست شعري أي الاحتمالين أبعد
 الاحتمال الذي فرضوه لتصور العلق منه ليثبتوا النسب وهو كونه يترجها وهو يطؤها وسمع الناس
 كلاهما وما هو اعلى تلك الحالة ثم وافق الانزال العقد واحتمال كون الحمل اذا زاد على ستة أشهر يوم يكون
 من غيره اه أقول ظاهر كلامه أن الاحتمال الذي اتبعه لا يأتي هنا مع أنه لا بد منه أيضا على فرض ثبوت
 النسب (قوله وأقره في البحر) وكذا أقترن بعده والبحث وان أقره لا يمارض النقل (قوله بلعله واطنا حكما) قال
 في المهر لانه يثبت النسب منه جعل واطنا حكما وما قبل من أنه لا يلزم اذ قد يكون الحمل من ادخال المني
 الفرج بدون جماع رد بأنه نادر والوجه الظاهر هو المعتاد قال الشارح وكان ينبغي وجوب مهرين مهر بالوطء
 ومهر بالنكاح كما لو تزوج امرأة حال وطئها اه لكن اذا كان الاصح في ثبوت النسب إمكان الدخول وليس
 الابعاد وهو أنه تزوجها وهو يطؤها الى آخر ما قدمنا وقد حكى بجر واحد في صريح الرواية فالفرع المشبه به
 مشكل لفته اصريح المذهب وأيضاً الفعل واحد وقد انصف بشبهة الحمل فوجب مهر واحد هذا حاصل ما في
 فتح القدير اه قال الحلبي وأجاب شيخنا عن هذا الاشكال بأن تصور هذه المسئلة فيما إذا أجاب الزوج وقبل
 قولها أو لم يوافق ثم قلت فالوطء فيها حاصل في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق أي
 بخلاف ما اذا وطئ أو أحرأ ما ثم أجرى العقد قبل التزويج فانه لما سقط الحد بالعقد وجب مهر الوطء الاول والمهر
 الثاني وجب بالعقد الجارى حال وطئه وليس في تلك الامهر الذي حصل بالعقد فلا وجه لكلام الزيلعي ولا يقاس
 أحدا المربعين على الآخر (قوله ولا يكون محصنا) أي اعدم يقين الوطء فاذا زنى فحده الجلد (قوله بل بحجة
 نائمة) أي رجلان أو رجل وامرأتان لانها اذمت الحنث فلا يثبت الا بحجة نائمة وقبول شهادة النساء ضرورية
 فلا تطهر في حق الطلاق (قوله خلافا لهما) فقلا لا تطلق بشهادتهما لانها بحجة في ذلك قال صلى الله عليه وسلم
 شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال وشرط في البدائع على قولهما أن تكون المرأة عدلة بجر (قوله
 كما مر حيث قال في شرح قول المصنف ان يحدث ولادتها الخ واكتفيا بالقبالة (قوله مع ذلك) أي التعليق (قوله
 طلقت بالولادة بلا شهادة) هذا عند الامام لان الاقرار بالحبل اقرار بما يغني اليه وهو الولادة ولانه أقتر بكونها
 مؤمنة فيقبل قولها في رد الامانة وأما فيما اذا كان الحبل ظاهرا فلا ن الطلاق مطلق بأمر كائن لا محالة فيقبل
 قولها فيه ويحد ما تشرط شهادة القبالة من (قوله لاقراره بذلك) أي بالولادة أي حكما كما أوضحناه (قوله وأما
 النصب) أي في قائمة الفرائض كما يعلم من مطلق الرجعي اذا جاءت به لاكثر من ستين وقوله كامومية الولد أي
 كاف مسئلة المصنف المذكورة (قوله كامومية الولد) أي اذا كانت أمة وأدخلت الكاف ثبوت اللعان فيها اذا
 نفاه ووجوب الحد بنفيه ان لم يكن أهلا لعان بجر (قوله فتشهدت امرأة الخ) انما يحتاج الى هذا عند الانتكار

(قال ان تكلمت فهي طالق فتكلمها فولدت
 نصف حول من ذنابها زوجه نسبه) احتياط
 لتصور الوطء حالة العقد ولو ولدته لا قلنا
 لم يثبت وكذا لاكثر ولو يوم لكن بحث فيه
 الفتح وأقره في البحر (و) زوجه (مهرها) بلعله
 واطنا حكما ولا يكون محصنا نهاية (علو
 طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة
 بل بحجة نائمة خلافا لهما كما مر (ولو أقر
 المطلق (مع ذلك بالحبل) أو كان ظاهرا
 (طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لاقراره بذلك
 وأما النسب ولو زوجه كامومية الولد فلا يثبت
 بدون شهادة القبالة اتفاقا بجر (قال لا متا
 ان كان في بطنك ولد) أو ان كان بك حبل
 فهو مني فتشهدت امرأة)

حـ

(قوله ظاهره بيم غير القابلة) البصير صاحب النهر ومبارته وقد ذكر في المختصر المرأة دون القابلة وكثيرا ما يذكر
 القابلة والظاهر أن كونهما القابلة ليس بشرط (قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو
 الدعوة قد وجد من المذموم بقوله فهو مني وإنما الحاجة إلى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا دور
 وثبت وإن لم تصدر منه دعوة لسببها منه بقوله فهو مني اه أبو السعود (قوله قال الغلام) أي بولد مثله لئلا
 ولم يكن يعرف النسب ولم يكن يذهب (قوله برثانه) فلما انفك والباقي للولد (قوله استحصانا) والقياس أن لا يكون
 لها الإرث لأن النسب يثبت بالنكاح والاصد والوطء بشبهة وبامومة الولد فلا يكون اقرا بالزوجة لها
 وجه الاستحصان أن المسئلة مفروضة فيها إذا كانت معرفة بالحرية والاسلام وبكونها أم الغلام والنكاح
 المصحح هو المعتبر لذلك وضعوا عادة لأنه الموضوع لحصول الأولاد دون غيره فهي احتمالات لا تثير في مقابلة
 الظاهر القوي وكذلك احتمال كونه مطلقا في حصته وانقضت عدتها لأنه لما ثبت النكاح وجب الحكم
 بقيامه ما لم يتحقق زواله بغير (قوله أو أمومتها) المناسب لزيادة وإحلالها للكرن محترزا الثالث (قوله أنت أم ولد
 أبي) أي فلا تترين (قوله قيد اتصاقي) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كما في البصر عن غاية البيان اه حلي
 (قوله إذا الحكم كذلك) والحكم عدم الإرث (قوله أو كنت نصرانية) محترزا قوله والاسلام أي فلا تترين
 لاختلاف الدين (قوله ولم يعلم اسلامها) أمام معلومة الاسلام لا يسمع فيها قوله ذلك (قوله وقته) أي وقت الموت
 (قوله أو قال وارثه) قيد اتصاقي كما قال الشارح (قوله لا تترث) لأن الحرية النابتة بظواهر الحال تصلح لدفع الرق
 ولا تصلح لاستحقاق الإرث اه مخ وهذه العلة قاصرة على ما إذا كانت حرية بمجهولة (قوله قبل نم) قال
 في النهر وفي سكوتة عن المهر إذا كان بدم وجوبه وأوجب الترتيبي لها مهر المثل لأنهم أقرب وأبدا دخول ولم يثبت
 كونها أم ولد بقولهم وارتضاء في فتح القدير وردة الاتفاق بأن الدخول إنما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح
 إذا كان الوطء من شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم الشبهة اه حلي ويجوز الواجب فإن قيل هو
 المسمى قلنا هو غير معلوم إذ لو علم لما قال الورثة ماذا كر (قوله لم يثبت نسبه) لعل هذا فيما إذا جازت به لستة أشهر
 فأكثر من وقت التزوج والافتلا من مبعوثه من السيد (قوله للزوم فسخ النكاح) أي لأنه لو ثبت النسب من
 السيد لزوم فسخ النكاح (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني أن النكاح بعد عامه لا يقبل الفسخ واحترزا بقولنا
 بعد عامه عن فسخ الفسخ بعدم الكفاية قبل البلوغ والعقد لأنه قبل العام فإن قلت قد يفسخ بالردة وتقبيل ابن الزوج
 وشعوهما وذلك بعد العام قلت ذلك انفساخ لا فسخ اه حلي (قوله لا قراره يثنونه) علة لقوله وعقد الولد
 أي فلزم حرية وإن لم يثبت المزموم وهو البنوة وقوله وأمومتها أي ولا قراره بامومتها بالبنوة وهو له لقوله وتفسير
 أم ولد (قوله الموطوءة) ليس قيد إلا في حل الدعوة أما إذا انعاه من غير الموطوءة ثبت نسبه لكن يحرم عليه
 استنطاقه فرع ذ كر في الهندي لوزني بامرأة فخلت ثم تزوجها فولدت إن جاءت به لستة أشهر فصاعدات
 نسبه وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه ولم يقل أنه من الزنا ما أن قال أنه من الزنا
 لا يثبت نسبه ولا يرث منه (قوله عبارة الدرر استولدها) الحكم لا يختلف في الصورتين لكن إذا أدهما
 ثبت نسبه منهما (قوله كأم ولد كاتهما مولاها) فإنها إذا أنت بولد لا يثبت النسب من المولى إلا إذا انعاه لمرة
 وطئها عليه اه حلي والتشبيه في عدم ثبوت نسب الثاني الأبد هو حال الولد بعد الكتابة بخلاف حاله قبلها
 فإنه يثبت بغير دعوة قبلها (قوله على أربع مراتب) ضعيف وهو فراش الأمة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوة
 ومتوسط وهو فراش أم ولد فإن النسب وإن ثبت فيه بالدعوة لكنه يقتضي بالزنى وقوى وهو فراش المنكوح
 ومعتدة الربي فإن الولد لا يثبت فيه إلا باللعان وأقوى كغفران معتدة البائنة فإن الولد لا يثبت فيه أصلا
 لأن تضيعة متوقف على اللعان وشرط اللعان قيام الزوجة وهي في البائنة ليست بتائعة حلي مزبد (قوله وقد
 اكتفوا) أي في ثبوت النسب بقيام الفراش وهو عبارة عن حل الوطء عن عقد وان لم يحصل دخول حقيقة
 أو حكا كالخلوة (قوله كزوج المغربي بمشرقة بينهما سنة) أي مثلا (قوله فولدت لستة أشهر) أي أو أكثر (قوله
 مذ تزوجها) التزوج مصدر مجرور بمذ (قوله لتصوره) علة لقوله وقد اكتفوا (قوله أو استخداها) أي حلي يأمره
 بحمله في أسرع وقت إلى زوجته فيباضعها ولوا اعتبروا زيادة نسامة مع أقل المدة ليعتق فيهم الذهاب لكان
 حسنا (قوله لا تلي المسافة) أي سيرها في أقرب وقت وشبهت المسافة بثوب يابى ويدل بعضه في بعض

ظاهرة بيم غير القابلة (بالولادة فهي أم ولده)
 اجتماعا (إن جاءت به لأقل من نصف حول
 من وقت فضالته وإن لا أكثر منه لا)
 لاحتمال علوة بعد مقالته قيد بالتعليق لأنه
 لو قال هذه حامل مني ثبت نسبه إلى سنتين
 حتى ينفقه غاية (قال الغلام هو أبي ومات)
 المقر (قلت أنت) المعروف بجزية الأصل
 والاسلام وبأن أم الغلام (أنا امرأته وهو
 ابنه برثانه) استحصانا (فإن جهلت حرية
 أو أمومتها لم تترث وقوله (فقال وارثه أنت
 أم ولد أبي) قيد اتصاقي إذا الحكم كذلك
 لو لم يقبل شأ أو كان صغيرا كما في البصر
 (أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها)
 وقته (أو قال) وارثه (كانت زوجة له وهي
 أمة لا تترث في الصور المذكورة وهل لها
 مهر المثل قبل نم (زوج أمته من عبيده
 بجاءت بولد فأدعاه المولى لم يثبت نسبه)
 للزوم فسخ النكاح (قوله) الأم (أم ولده)
 (وعقد) الولد (تصير) الأم (ولدت أمته
 لا قراره بنوته وأمومتها) (ولدت أمته
 الموطوءة ولا توقف ثبوت نسبه على
 دعوته) (ضعف فراشها) (كأمة مشتركة بين
 اثنين استولدها واحد) (عبارة الدرر
 استولدها) (ثم جاءت بولد لا يثبت النسب
 بدونها) (لحرمة وطئها كأم ولد كاتهما مولاها
 وسجى في الامتلاء) (أن الفراش على أربع
 مراتب وقد اكتفوا بقيام الفراش بلا دخول
 كزوج المغربي بمشرقة بينهما سنة فولدت
 لستة أشهر مذ تزوجها لتصوره كرامة
 أو استخداها فتح لكن في النهر الاقتصار على
 الثاني أولى لأن طي المسافة ليس من الكرامة
 عندنا

ثانيها مظهر في النفس وذو كرامات طي تخيل (قوله لكن في عقائد التنازاني) مراده شرح عقائد النبي للمولى
 سعد الدين التنازاني (قوله جزم بالاقول) وهو كونه كرامة (قوله ما في الثقلين) هما الانس والجن مما به لنقل
 الارض بهما وانقلهما بالتكليف أو الذنوب (قوله بل مثل) أي النبي (قوله ان الكعبة أي بناءها
 أما العرصة وما حاذها من ماء لاني أعلى السموات وسفل الارض فلا يتقبل وهو القبله التي توجه
 اليها فلا يقال اذا رفعت الكعبة فالي أي شيء توجه المصلون (قوله القول به) أي عاذ كرم من الزيادة (قوله فقال
 خرق العادة الخ) جواب عام افاد الجواز في المسؤل عنه (قوله ولا لبس بالمجزة) أي ولا تلبس الكرامة بالمجزة
 لان المجزة انما تكون اثر أي عقب دعوى الرسالة (قوله وبأذاعتها) أي وبأذاعتها الولي (الرسالة بكفرة فوراً تكذيبه
 القرآن فانه نص على ختم النبوة بأشرف مخلوق سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وآزكي السلام قال تعالى وخاتم
 النبيين (قوله ونما في شرح الوهبانية) قال فيها

ومن لولي قال طي مسافة • يجوز جهول ثم بعض يكفر
 وقدمه وان أن تكون كرامة • مجزة مما يحيل ويكبر
 كاحياء ميت وان شاق ونسب ما • من اليد والاشباع للجمع يكفر
 من القل من طم وكالتاب للعصا • فشهد نعبا لمن يتدبر
 واثباتها في كل ما كان خارقا • عن النبي النجم يرى وينصر
 وفي منفذ المصري الحق أن ما • به قد تحصى الانبياء لا يصور

قال الشرنبلالي في منقذ المصري أي كتاب المصري وتضمنت الايات أن من يعتقد طي المسافة البعيدة في زمن
 يسير لولي استجهله بهن وبعض كفره وقد منع العلماء أن تكون المجزات الكرامة لولي كاحياء الموتى وقلب
 العصا حية وان شاق القمر ونسب الماء من اليد واشباع الجمع الكثير من الطعام القليل اذ الجواز جراه بطريق
 الكرامة لم يتبق فائدة للتخصيص وفي كلام القاضي أبي زيد ما يدل على أنه ليس بكفر قال الشارح ويمكن أن يستدل
 لعدم التكفير بما قالوا في مشرق تزيح مغربية وبينهم مسافة بعيدة فأتت بطلان ستة أشهر من وقت العقد
 ثبت نفسه منه لجلهم امكان الوصول منه لها كرامة وفي التارخانية هذه المسئلة توحيد الجواز أي فلا تجهيل
 ولا تكفر اعتقد ذلك وقال امام الحرمين الرضي عندنا تجوز خوارق العادات في معرض الكرامات دون ما فيه
 نص فاطلع على المنع كآثر أن والانصاف ما ذكره الامام التسي نعيم الدين عمر مفتي الانس والجن رحمه الله تعالى
 حين مثل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادات على سبيل
 الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة وهو المشا واليه بقول المنصف يروي وينصر أي ينص محمد أنا ومن
 بكرامات الاولياء ولم يفسر ذلك والالتباس بالمجزة يتقيد بدعوى النبوة لان المجزة تظهر على اثر دعوى
 الرسالة والولي لو ادعى ذلك كفر من ساعته ولم يتبق كرامة فكيف تلبس بالمجزة والى هذا أشار بالبيت الاخيرا
 كلام الشرنبلالي وقال محشي شرح ابر الشحنة على الوهبانية ولما كان البيت الاول مشتملا على ما يخالف
 ما ذكره النبي ولما تقر من أن ما كان مجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي أردنه بالبيت المشتمل على ما عليه
 العلامة التسي وعبارته وكرامات الاولياء حق فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة لولي من قطع المسافة
 البعيدة في المدة القليلة وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهواء وكلام الجهاد
 والجهاد ودفع المهمل من الاعداء عن توجه اليهم من البلاد وغير ذلك من الاشياء اه والولي هو المداوم على فعل
 الطاعات واجتناب المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات قال ابن حجر كذا قالوا ويجه أن هذا ضابط لولي
 الكامل وأن أصل الولاية يحصل لمن وجد فيه صفة العدالة الباطنية بالشروط المذكورة عند الفقهاء
 والكرامة ظهور خارق للعادة غير مختار لدعوى النبوة على يد من عرفته ديانته واشتهرت ولايته باتباع نبية
 في جميع ما جاء به والافيه استدراج أو صرا أو دلال كما وقع لمسألة الكذاب لعنه الله تعالى أنه جاءه أعور يدعوه
 فدعا له فذهب الصفة أيضا وبسمي اهانة وقد يظهر الخارق على يد عاى تخلصه من قنسه وبسمي معونة
 وتما في الطي (قوله من السير) أي من كتاب السير وهي جمع سيرة وأصلها سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في
 مغايرته ثم أطلقت على مطلق جهاد (قوله ومن لولي) من مبتدأ أصلته قال طي مسافة مبتدأ لولي متعلق به

قلت لكن في عقائد التنازاني جزم بالاقول
 ثم ما في الثقلين النبي بل مثل عما يحكي
 أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء
 هل يجوز القول به فقال خرق العادات على
 سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل
 السنة ولا لبس بالمجزة لانها اثر دعوى
 الرسالة وبأذاعتها يكفر فوراً فلا كرامة وتما
 في شرح الوهبانية من السير عند قوله
 ومن لولي قال طي مسافة
 يجوز جهول ثم بعض يكفر

أو يجوز ويجوز خبر المبتدأ وقوله جهول خبر من (قوله وإثباتها الخ) أسقط المؤلف أي تأملت ماذا كرهناه سابقا
 (قوله التجم) مصدر تجم يجمع فجمعها وتجمع ما ظهر يطلق على التباين الذي لا ساق له ومنه قوله تعالى والجمع
 والشجر يسجدان وعلى مطلق كوكب وعلى الغيا والكلام على التشبيه البليغ أي النسبي الذي كالتجم أو المصدر
 بمعنى اسم الفاعل أي الظاهر والمجروح متعلق بمرى والجملة خبر إثباتها (قوله هذا القول) المروي عن النبي
 (قوله أنا مؤمن) في نسخة أنا مؤمن بكرامات الأولياء أي ولم يفصل بين خارق وخارق (قوله غاب عن امرأته
 فتزوجت بأسحر) شامل لما إذا بلغها مائة أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم يان بخلافه ولما إذا ادعت ذلك ثم يان
 بخلافه اه حلي (قوله ان أحمله الحال) أي بأن تلد ستة أشهر فأكثر من وقت نكاح الثاني والأخير الأول
 وحيث لا فرق بين المذهب وبين قول أبي يوسف كما سيظهر لك من عبارة المجمع اه حلي (قوله هي أربعة
 أقوال) ومنه مع الشارح والمعنى لها زوجها يعني المرأة التي أخبرت بموت زوجها إذا اعتدت وتزوجت وأنت
 بولدها الأول أي الزوج الأول حيا فهو له أي الولد الأول عند أبي حنيفة مطلقا أي سواء أنت به لاق من ستة
 أشهر أو لا لأن النكاح الأول صحيح والثاني فاسد فاعتبار الصحيح أولى والثاني في رواية وعليه الفتوى لأنه هو
 المستفرض حقيقة والولد للفراس الحسبي وإن كان فاسدا ويجهل أي أبو يوسف الولد الأول إن أنت به لاق
 من ستة أشهر من حين العقد أي عقد النكاح الثاني لثبوتنا أن المعلق من الأول وأما إذا كان لا أكثر من ستة
 أشهر فقول الثاني وحكمه به أي بمجد بالولد الأول إن كان من حين ابتداء الثاني بالوطء إلى الولادة أقل من
 سنتين وإن كان أكثر منه فمافيه والثاني لأننا ثبتناه ليس من الأول لأن النكاح الصحيح مع احتمال المعلق منه
 أولى بالاعتبار وانما وضع المثل في الولد إذا المرأة تزادى الأول اجبا على هذا الخلاف لو سببت امرأة
 فتزوجها رجل من أهل الحرب فولدت أولادا وكذا لو ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت بأسحر والزوج الأول
 جاحد من المحيط اه حلي (قوله ثم أنقضي عا عقده المصنف) لكن لا بد من تقييده بما يقيد به ابن الحسبي لأنه لا يتم
 الحاقه بالثاني وبين الوضع والعقد أقل من ستة أشهر وحيث فلا وجه للاستدراك (قوله تكج أمة) أي عقد على
 أمة الغير وحاصله أنه إذا تزوج أمة ثم طلقها ثم شراها ثم ولدت فتارة يكون طلاقها قبل الدخول وتارة بعده
 وإذا كان بعده فتارة يطلقها رجيا وتارة يطلقها بآئنة يئونة صغرى وتارة يئونة كبرى فإن طلقها قبل
 الدخول ولا يكون الابن فان كان بين الوضع وبين الطلاق أقل من ستة أشهر ومن وقت العقد ستة أشهر
 فأكثر ثبت النسب والا فلا وإن كان بعد الدخول وطلقها رجيا فان كان بين الشراء والوضع أقل من الأقل
 لزمه نسبه والا فلا ونظر لوقت الطلاق وان طال المدقوان طلقها بآئنة صغرى فان كان بين الوضع والشراء
 أقل من الأقل وبين الوضع والطلاق أقل من سنتين ثبت نسبه وان كان بين الوضع والشراء ستة أشهر فأكثر
 لا يلزمه الا بالمدعوى وان كانت الينونة ككبرى فلا نظر لوقت الشراء بل لوقت الطلاق فان كان بين الوضع
 والطلاق أقل من سنتين ثبت نسبه والا فلا والفرق بين الينونة الصغرى حيث اعتبر فيها وقت الشراء وبين
 الينونة الكبرى حيث لم يعتبر فيها ذلك لأن الوطء بعد الشراء حرام في الكبرى دون الصغرى فثبتا قبل (قوله
 فطلقها) الطلاق ليس يقيد بل كذلك إذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها في جميع ما ذكرنا لأن النكاح يفسد
 بالشراء وتكون معتدة ان كان بعد الدخول حتى لا يجوز له أن يزوجه الغير ما لم تحض حيث من فيكون
 ما ولدته قبل ستة أشهر من وقت الشراء ولما المنكوحة وبه ولد المملوك لما يئان أن الحوادث تضاف إلى أقرب
 الاوقات أبو السعود (قوله فشرها) ليس يقيد بل المراد أنها دخلت في ملكه بأي سبب كان ولا بد من كونه قبل
 الاقرار بانقضاء العدة أبو السعود (قوله لزمه) أي نسبه سواء أقرب أو أوفى كافي الزيلعي لأنه ولد المعتدة أي
 بالنسبة لغيره بأن أراد أن يزوجه أو أمانا بالنسبة إليه فهي مملوكة (قوله والا لا) أي وان ولدته لستة أو أكثر
 لا يثبت نسبه منه إلا أن يذبحه لأنه ولد المملوك لا للمعتدة لأنها المملوكة لأخر المعلق عن الشراء اه أبو السعود (قوله
 الا المطلقة قبل الدخول) لما كان قوله فطلقها شاملا لما إذا طلقها واحدة رجعية وبأئنة وثبت قبل الدخول
 وبهذه وكان الحكم المتقدم صابا بالمطلقة واحدة بعد الدخول رجعية أو بأئنة استثنى هذه العوارث الثلاث وأعلم
 أنه في الينونة الصغرى يعتبر وقت الشراء وان كان سنتين من وقت الطلاق اه حلي من زيد من البحر (قوله
 قبل الدخول) شامل للمطلقة والمطلقين والثلاث اه حلي وهو سبق قلم في الثلاث لأنها أمة وقت الطلاق

وإثباتها في كل ما كان خارقا
 عن النسبي التجم يروي وينصر
 أي ينصر هذا القول ينص محمد بن
 بكرامات الأولياء (غاب عن امرأته فتزوجت
 فأتت ولدت أولادا) ثم جاء الزوج الأول
 (قوله الولد الثاني على المذهب) الذي رجع
 إليه الإمام وعليه الفتوى كما في الثانية
 والجوهرة والكافي وغيرهما وفي حاشية
 شرح الآثار لابن الحسبي وعليه الفتوى كما
 أحمله الحال لكن في آخره وفي المجمع
 أربعة أقوال ثم أنقضي عا عقده المصنف
 وعليه ابن الحسبي المستفرض حقيقة فالولد
 للفراس الحسبي وإن كان فاسدا أو جهلا فيه
 فراجعه فروع تكج أمة فطلقها فشرها
 فولدت لأقل من نصف حول فشرها
 لزمه والا لا إلا المعلقة قبل الدخول

وطلاقها ثنتان (قوله والمبنة ثنتين) أي بعد الدخول اه حلي وفي البحر والحاصل أنه يستثنى من حكم
المسئلة المذكورة في المختصر المطلقة قبل الدخول والمبنة بالثنتين فإنه فيها لا اعتبار بوقت الشراء واعتبار
وقت الطلاق ففي الأولى يشترط اثبوت نسبه ولادته بالأقل من سنة أشهر وفي الثانية لستين فأقل اه (قوله فخذ
طلقها) أي لا يلزمه الولد إلا أن تلد لأقل من سنة أشهر مطلقاً أي ولتقام ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج
لأن الملقوق حدث في حال قيام النكاح وإن أقل لا يلزمه لأن الملقوق سابق على التزويج أبو السعود (قوله لكن
في الثانية يثبت الخ) يعني المبنة وإن اعتبر وقت الطلاق فيها لكن لا تعتبر ولادته لأقل من سنة أشهر منه بل
يثبت لستين منه فأقل لأنه لا يمكن إضافة الملقوق إلى ما بعد الشراء للحرمة الظليقة فيضاف إلى أبعد الاوقات
وهو ما قبل الطلاق محلاً لا مرها على الصلاح بجر وأبو السعود (قوله استثنى) هذا على ما ذكره صاحب
البحرورة وأدعى أنه الصواب وقراءه صاحب النهر وقد مناه (قوله وفي الرجعي لا أكثر) أي من ستين وقوله مطلقاً
أي سواء كان ذلك إلا أكثر من ستين أو أكثر قال في البحر وقد علم مما تقدمه المصنف أن هذه الأمة لو كان
طلاقها رجعياً فإنه يثبت نسب ولدها وإن أتت به لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر اه حلي وانما ذكر الرجعي
وإن كان داخل في قوله أول التزوج فطلقها لأنه يخالف البائن الواحد فيما زاده على الستين وإن استوفى اعتبار
وقت الشراء فتأمل (قوله في الستين) أي في المطلقة ثنتين بعد الدخول وفي الرجعي هذا مقتضى عبارته وهو
خما لأن المبنة ثنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلاً اه حلي وانما يعتبر وقت في البيونة الصغرى كما قدمناه
من الصروحي أولى المسائل (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) قال في البحر وأشار بقصده على الشراء إلى أنه
لا فرق في هذا الحكم بين أن يعتقها بعد الشراء أو لا وعند محمد يثبت النسب إلى ستين بلا دعوة من يوم الشراء
لأنه من يوم الشراء يبطل النكاح ووجبت العدة لكنها لا تظهر في حقها للملك وبالعتق ظهرت وحكمه منسدة
لم تقرر أنها منسدة فذلك اه حلي (قوله قولان) قال أبو يوسف لا يثبت إلا بتدقيق المشتري لما مر أن النكاح
به بال وعند محمد يثبت بلا تدقيق إلا أنه لا بد من الدعوة بجر (قوله دون ستين) الذي في الهندية عن الغتية إلى
ستين وصارت مائة مائة منها مائة أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى ستين من وقت العتق وهو في البحر (قوله
ولا أكثر إلا أن يدعيه) أي إن جاءت به لا أكثر من ستين لا يلزمه إلا أن يدعيه فإن ادعاه لزمه اه بجر وهذا
لا يظهر إلا في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله في العدة) أي من الموت أو العتق كما في البحر
وبدل عليه ما بعد (قوله لكونها معتدة) أي والحكم المذكور حكم المعتدة (قوله بخلاف ما لو تزوجت الخ)
قال في الهندية أم الولد إذا نكحت نكاحاً فاسداً ودخل به الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وإن ادعاه
المولى كذا في ثرائه المقتين (قوله فإنه للزوج اتفاقاً) هذا لا يظهر إلا في مسئلة العتق (قوله لفساد نكاح
الآخر) ولعدم إمكان اثبات النسب إذا المدة من العقد أقل من سنة أشهر (قوله ولو لأقل من نصفه) أي ولا أكثر
من ستين من وقت فراق الأول وهو مفهوم قوله ونصف حول مذ تزوجت (قوله لم يلزم الأول) لكونه بعد
الأكثر من ستين ولا الثاني لكون المدة من وقت التزويج لا تبلغ أقل مدة الحمل فهو أحسن وطأ شبهة أو زنا (قوله
ولو لأقل منها) أي من وقت طلاق الأول (قوله ونصفه) من نكاح الثاني بجر (قوله أنه للأول) لأن نكاح
الثاني فاسد بخلاف الأول فيلحق به (قوله لكنه نقل هنا عن البدائع) أي والنص هو المتبع فلا يقول على
البحث معه وقوله هنا على ثبوت النسب قبل قوله إلا أن يدعيه (قوله دليل انقضاء مذهبها) أي من الأول
وبعد انقضاء العدة منه لا يلحقه النسب (قوله حق لو علم الخ) قال في البحر هذا إذا لم يعلم أنها كانت معتدة
وقت النكاح فإن علم وقوع الثاني فاسداً وجاءت بولد فإن الولد يثبت من الأول إن أمكن اثباته منه بأن جاءت
به لأقل من ستين مطلقاً الأول أو مات ولستة أشهر فما أكثر من ستين من تزوجها الثاني وإن جاءت به لا أكثر من
ستين من وقت الطلاق ولستة أشهر من وقت التزويج فهو الثاني كذا في البدائع (قوله بأن تلد لأقل من ستين)
هو موضوع المسئلة فلا حاجة إليه (قوله نفسه لثاني) وبإجاز النكاح لأن خلقه لا يستثنى إلا في مائة وعشرين
يوم فيكون أربعين يوماً مائة وأربعين يوماً مائة وعشرين يوماً (قوله تكس) أي بجر وشهود (قوله لا يثبت
القبيل منه) لأنه ليس بشبهة بقرنة عدم وجوب العدة منه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحضانة)

والمبنة ثنتين فذلك طلقها لكن في الثانية يثبت
لستين فأقل وفي الرجعي لا أكثر مطلقاً بعد
أن يكون لأقل من نصف حول من شرائها
في الستين وكذا لو أعتقها بعد الشراء
ولو باعها فولدت لا أكثر من الأقل مذهبها
فادعاه هل يقتصر بتدقيق المشتري قولان
مات من أم ولده أو أعتقها فولدت دون
ستين لزمه ولا أكثر إلا أن يدعيه ولو تزوجت
في العدة فولدت لستين من نفسه أو مائة
ونصف حول فأكثر من تزوجت وأدعيها
مع إمكان للمولى اتفاقاً لكونها معتدة بخلاف
ما لو تزوجت أم الولد بلا فقه فإنه للزوج
اتفاقاً ولو تزوجت معتدة بآن فولدت لأقل
من ستين مذهباً ولا أقل من الأقل مذ
تزوجت قالوه للأول فساد نكاح الآخر
ولو لا أكثر من مائة مائة مائة ونصف حول
مذ تزوجت قالوه لثاني ولو لا أقل من نصفه
لم يلزم الأول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو
لا أقل منها ونصفه ففي عدة البحر مائة
لأول لكنه نقل هنا عن البدائع أنه للثاني
مع الإبقاء أقدمها على التزويج دليل انقضاء
مذهبها حتى لو علم بالعدة فساد نكاح ولدها
لأول إن أمكن إثباته منه بأن تلد لأقل من
ستين مطلقاً أو مات ولو نكح امرأة ثالثة
بسط ستين المطلقة فإن لا رتبة أشهر
نفسه لثاني وإن لا رتبة إلا بوجاهة نفسه
لأول وفسد النكاح الكل من البحر قلت
وفي جميع الفتاوى نكح كافر مائة فولدت
منه لا يثبت النسب منه ولا يجب العدة لأنه
نكاح باطل (باب الحضانة) فتح الحياه وكبرها

يقال حشنت ولدها حشانة من باب طلب وحسن الطريضة اذا سئم عليه يكفنه بحشنيه كذا في المفرد
والحشنة ما دون الابطال الكشح تهر والكشح بوزن القلس ما بين اندامه الى الضلع والخصر وسط الاتساع
أو السور من مختار الصحاح والمناسبة بينه وبين ما قبله أنه لما ذكر ثبوت التسبب بحسب أحوال العقد كرم من
يكون عنده الولد حوى (قوله تربية الولد) هذا معناه لغة وأما معناه شرعية فهو تربية الأم أو غيرها لمن له
الحضانة الصغرى أو الصغيرة قبل الفرقة أو بعدها هي تربية من يربى الولد (قوله تنبت) أي الحضانة وهل
أما كده وحفظه وصيائه اذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه بحر (قوله تنبت) أي الحضانة وهل
هي حق من تثبت له أو حق الولد قولان وسيأتي الكلام على ذلك (قوله التسمية) احتراز من الإثم الرضائية
فلا تثبت لها أه حلي وكذا الاخت والخالة والعمة منها (قوله ولو كناية) لأن الشفقة لا تقتضي باختلاف
الدين وهي أشفق عليه من أبيه لكونه من مائتها الخارج من ثرايتها التسمية من القلب حوى وغيره (قوله
أو بحسب) بأن أسلم الأب وأبى عن الإحلام حوى أو كانا على دينهما أو تراخيا (قوله أو بعد الفرقة) أي
هذا اذا كان قبل الفرقة بل ولو كان بعدها وسواء كانت الفرقة بطلاق أو موت حوى لما روي أن امرأة جاءت له
صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثدي له سقاء وزعم أبوه أنه
ينزع مني فقال عليه السلام أنت أحن به أم تكلمي فبلى لكن لا يدفع اليها في تطابه أه حوى (قوله
الآن تكون مرتدة) سواء ملقت بدار الحرب أم لا بحر (قوله لأنها تحبس) أي وتضرب فلا تنفرغ للحضانة دور
(قوله يجوز اضياع به الولد) هو معنى عبارة مسكين وغيره أو فاجرة غير مأمونة ومقتضى هذا التقييد أن مطلق
التجور لا يوجب سقوط حق الحضانة ما لم يقترب بعدم الأمن خلافا لظاهره لا يلى والعين والدرر ولهنا حال
عزى زاده ولا ينبغي إهمال هذا القيد لأن الكثرة أحن بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان فالفاجرة المأونة
أولى بأبوالسود (قوله وغناه) بالكسر هو المذلتقى والمراد أنها تخرج خصمه للناس وأما القنية لنفسها
فلا تكون مضية (قوله بجنا) راجع الى كل من البحر والنهر قال في البحر ويبنى أن يكون المراد بالفسق
في كلامهم هنا الزنا المقتضى لاستئصال الأم عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقا السارق بترك الصلاة
لما ساقى أن الذممة أحن بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان فالساقية أولى أه قال في النهر وأقول في قصره
على الزنا فورا ولو كانت سارقة أو غنية أو ناهية فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق اضياع الولد أه
فعلى هذا لو كانت سالحة كثيرة الصلاة قد استولى على قلبها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ولزم
ضياعه من غير ما لم أره أه حلي أقول لا وجه لاعتراض صاحب النهر على أخيه بعد قوله ونحوه فإنه معطوف
على الزنا وله فهم أنه معطوف على قوله بالخروج من المنزل (قوله قال المستف الخ) عبارة بعد أن نقل
عبارة البحر احسن عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا لأن الذممة إنما تفعل ما تفعل بما يوجب الفسق على
جهة اعتقاده دينها فكيف يلحق به الفاسقة المسلمة قال في يظهر ابراء كلام الكال وغيره على الإطلاق كما هو
مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لا حضانة لها أه وبعد ما علمت أن المدار على
الضياع تصقت أن بحث المستف لا وجه له وقال أبو السعود إن مجرد التجور لا يوجب سقوط الحضانة الا اذا
كانت غير مأمونة وتقدم أنه لا ينبغي إهمال هذا القيد وعليه فعدم السقوط بترك الصلاة يكون بالأولى حيث
كانت مأمونة وجبته ذهب صاحب البحر قوى خلافا لما ذكره مستف التنوير وإن أقره في الدر أه (قوله
وفي القنية الخ) يحمل على التجور غير المضيع فوافق ما تقدم أه حلي (قوله ولو سبته السيرة) أي الذي رين
المتأخر (قوله ما لم يعقل) من الفعل ما في البحر وجميع تسبغ التوضيحات والتمحيص ما لم يعقل الولد حالها
وفي النهر وسعه الجوى ما لم تفعل ذلك بالتأني المتناهة فوق من الفعل وفسره بقوله أي ما لم يثبت فضله فحقا وهو
الامطاعة (قوله في الجنبى) حيث قال ولا حق في الحضانة لغير المهرم ولا لام اذا لم يمكن مأونة ولا القنية
وبعد وكأ أقول أنها اذا لم تكن مأونة بأن تخرج كل وقت الخ كانت فاسقة فيستغنى عنه بقوله أو فاجرة
أنه في البيهقير إلا أن يعمر بأن يقال أو غير مأونة ولو باشتغالها بالعبادة كما يحتمل الحلي آخرا (قوله ولدت فلان
ولدت قبل الكتابة) وأما المولود حال الكتابة فهي أحن به لدخوله فيها أبو السعود وظاهره أنها اذا ولدت قبل

تربية الولد (تنبت لأم) التسمية (لو)
كناية أو بحسب أو (بعد الفرقة) الآن تكون
مرتدة (لحقى تسلم لأننا تحبس) أو فاجرة
بحوى اضياع به الولد كذا وقضاء وسرفة
ونسابة كذا في البحر والنهر جنانا قال المستف
والذي يظهر العمل باطلا فمهم كما هو
مذهب الشافعي أن الفاسقة بترك الصلاة
لا حضانة لها وفي القنية الأم أحن بالولد
ولو سبته السيرة معروفة بالتجور ما لم يعقل
ذلك (أو غير مأونة) ذكره في الجنبى
بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا (أو)
تكون (أمة أو أم ولد أو مدبرة أو متكلمة) ولدت
ذلك الولد قبل الكتابة

الكتابة لا يعود اليها الحق بعد الكتابة والذي يظهر عوده بعثها كما يفيد التعليل بالاستقلال عن خدمة
 المولى فانها بعد الكتابة غير مستقلة بخدمته (قوله لا اشتغال المولى بخدمته المولى) ولان في الحضنة نوع ولاية
 ولا ولاية لهن على أنفسهن فعلى غيرهن أولى وفي القهستاني اذا اعتن صرن كالمرأى (قوله أو متزوجة بغير
 محرمه) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت أحق به ما لم تنكحى ولان تزوج الام بغيره نكاحا لا يشرع له شرعا
 وقوله نكحوا ما لا يشرع له شرعا أي نكحوا ما لا يشرع له شرعا من غير محرمه (قوله أو متزوجة بغير
 رضاعا أو رجما من القسب محرم من الرضاع كابن عمه نكاحا وهو رضاء عا فهو كالأجنبي ولو ادعى تزوجها
 وانكحت فالقول لها ولو أقسمت به لكنها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عتبه وبني أن يكون
 مع الجين في الفصلين اه أبو السعود عن النهر (قوله والعمة تغفل ذلك) قيد الشرع بل لا في كشف
 القناع عما اذا كانت غيره متزوجة بغير محرم للصغير لانها حينئذ لا حق لها في أخذ الولد وحاصل ما ذكره في كشف
 القناع أنه اذا قدر أن كل مستحقة للحضانة أو مستحق لها لم يرض بامسالة الصغير أو الصغيرة إلا بالاجور أو بأزيد
 من أجر المثل اذا توفرت شروط القيام بالصغير في المتبرعة تقدم فان اختل حالها لا يدفع اليها الا الاثم
 اذا كانت فاجرة أو تخرج غالب الاوقات وتترك البنت ضائعة لا تسحق حضانة ~~كيفية~~ اذا كانت المتبرعة
 بمجانبتها اه ومنه يعلم أن الحكم ليس قاصرا على العمة بل الاجنبية في حكمها نزال توقف المؤلف الا في
 ثم قال أي في عبارة الخاتمة والظهير به وهي صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة ارادت العمة أن تربي أي وترضع
 الولد بمجانبا ولا تمنع الولد من الاثم والاثم نأبى ذلك وتطلب الاجور ونفقة الولد اختلوا فيه والصحيح أن يقال اما أن
 تمسك الولد بغير اجور واما أن تدفعه الى العمة وتقيد هم العمة باليسار والاب بالاعسار يستفاد منه أنه اذا كان
 الاب موسرا تكون الام أحق بامسالة الولد باجر المثل نظر للصغير اذا لضر رفيه على الاب الموسر فلا تقدم العمة
 المتبرعة قال أبو الهود ولم ار ما اراد اليسار العمة في كلام صاحب الدرر وغيره كفتح تقدير والظاهر أن المراد
 به القدرة على الحضنة اه (قوله ولا تمنعه من الاثم) بل فكهما من النظر اليه لانه لا يجوز ولومن الاب والاثم قال
 في الهندية الولد متى كان عند احد الابوين لا يمنع الاثر من النظر اليه وعن تعاهده تارسانية وذكر الشربلاني
 في حاشية الدوران الاجنبية تومر بالارضاع عند الام ما لم تتزوج بخلاف من لها حق في الحضنة حيث
 لا تومر بالارضاع عند الام بل تومر الام بدفع الصغير اليها بالشرط المتقدم وهو عدم كونها متزوجة بغير محرم
 الصغير اه أبو السعود (قوله على المذهب) وقبل لا ينزع منها (قوله وهل يرجع الم والممة) ذكر الم لا يناسب
 هنا وله مفر وض في ما اذا انفق الم على اولاد أخيه افقره وذكر الشارح في فروع النفقة أن الاخ يجبر على نفقة
 اولاد أخيه ليرجع بها على الاب اه والحاصل أن الاتفاق من الم والمومة ان كان بأمر القاضي رجع وان كان بأمر
 من عليه النفقة فقولان ثم هذا في قول المستنف والعمة تغفل ذلك واذا كان المراد أنهما تقبله والنفقة مقدرة
 عليه وتصير دينيا في ذمته يقال ان الام أولى به هذا (قوله والعمة ليست بتقيد فيما يظهر) قد علمت مما ذكره
 للشربلاني أن اتفاق الاجنبية كذلك وفي الحوى من النفقة على الرمز والظاهر أن العمة ليست بتقيد بل من
 لاحقه في الحضنة كذلك وفي التارسانية ما يشير اليه اه قال الشربلاني في رسالة كشف القناع يجب على
 الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة أن يحيط فلا يجيب بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امره تدعى التبرع لان
 الحق ثابت للاثم شرعا فلا يطل بمجرد قول غيره ها ولا بحضور المدعية وطالبها أخذ الولد فانه قد يفسد هل يواطأ
 وتقبل الاسقاط ما قرر على الاب فاذا مات الام الى ترك الولد لعدم قدرتها على ترك الابرة مع امسالة الولد
 لضرورة مؤتمتها واحتياجها يحيط في أمر الصغير وينظر في أمر الاجنبية التي تزعج التبرع لدفع التواطع مع
 الاب لاضاعة التبرع وتعملها بالصغير هل للاجنبية بل وهل معها رضيع راضع التي تزيد التبرع بارضاعه
 وحضنته وهل للتبرعة قوة ودرة على الرضاع والسر اه وعما في أبي السعود (قوله بلا نفقة) أي من مال
 الفقير الموروث من أبيه اه مخ (قوله وأراد وصيه تربيته بها) أي بالنفقة من مال الصغير ولم أر حكم
 ما اذا كان الاب هو الطالب في هذه المسألة ومقتضى التعليل الدفع اليها (قوله لبقاء الماله) قال في المنع بعد ذكر
 ما في المنية له وجه وجهه لان رعاية المسألة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم حقوق الضر الذي يحصل له لكونه
 عند الاجنبي والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله تزوجت) أي الام وقوله بأجنبي أي عن الصبي (قوله والتزمه)

لا اشتغال المولى بخدمته المولى لكن ان كان الولد
 رقية ما كان أحق به لانه للمولى مجنبي
 (أو متزوجة بغير محرمه) الصغير (أوابت
 أن تربيته بمجانبا) الحال أن (الاب معسر
 (والعمة تقبل ذلك) أي تربيته بمجانبا ولا تمنعه
 من الاثم قبل الاثم (على المذهب) وهل يرجع
 الم والممة على الاب اذا أبى الم قبل ان
 مجنبي والعمة ليست بتقيد فيما يظهر وفي المنية
 تزوجت أم صغير وفي أبوه وأرادت تربيته
 بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه تربيته بها دفع
 اليها الا اليها ماله وفي الحوى تزوجت
 بأجنبي وطلبت تربيته بنفقة والتزمه
 ابن عمه لجلال

أى القريبة والاولى تأييد الفتور (قوله ولا حاشنة) يفيد بغيره أنه اذا وجدت حاشنة طلبة فلا يجوز تقديم عليه لانه لاحقه بخلاف ما اذا كان الطالب الاب وقد وجد متبرعة كما تقدم (قوله فله ذلك) أى اخذه والاولى التصريح به لعود اسم الاشارة الى غير مذكورى عبارته (قوله ولا تغير من لها الحاشنة الخ) قال فى البحر اختلافوا فى وجوب حضائهم على الام ونحوها من النساء وفى غيرها اذا امتنعت نصريح فى الهداية بأنها لا تغير لانها عست أن تميز عن الحاشنة وصحة فى التبيين وفى الولوالجية وعليه الفتوى وفى الواقعات والفتوى على عدم الجبر لوجوب من أحدهما أنهما رعا لا تعدد على الحاشنة والثانى أن الحاشنة حق الام ولا تغير على احتفاء حقها وفى الخلاصة وقال مشايخنا لا تغير الام عليها وكذلك الخالة اذا لم يكن لها زوج لانها رعا انهم من ذلك اه فافاد أن غير الام كالا م فى عدم الجبر بل هو بالاولى كفى الولوالجية وذكر الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندوفى وخواهر زاده أنها تغير على الحاشنة وتمسك لهم فى فتح القدير على الكافى لما كرم الشهيد الذى هو جمع كلام الامام محمد لو اختلفت على أن تترك ولدها عند الزوج فانطلق بانزول الشرط باطل لأن حق الولد أن يكون عند أمه ما كان اليها محتاجا زادى الميسر طيس لها أن يطلب الشرط فهذا يدل على أن قول الفقهاء الثلاثة هو جواب ظاهر الرواية وأما قوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى طيس الكلام فى الارضاع بل فى الحاشنة قال فى التمهيد ثم الام وان كانت أحق بالحاشنة فانه لا يجب عليها ارضاعه لأن ذلك بمنزلة النفقة ونفقة الولد على الوالد إلا أن لا يوجد من ترضعه فقير والحاصل أن الترجيح قد اختلف والاولى الاقناع بقول الفقهاء الثلاثة اه قلت كيف يفتى به وقد أضيف فتوى المشايخ على الاول وكثيرا ما يعدلون عن ظاهر الرواية الى الاقناع بغيره (قوله من لها الحاشنة) لفظ من ديم الام وغيرها بما تعميم مروح المصنف (قوله الا اذا تعينت لها) أى تغير من غير خلاف قال فى الفتوح فان لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف (قوله وأولى يكن للاب الخ) أى يقال لما لم تقدر النفقة على الاب ويجوز على الدفع اذا أبسر (قوله به يفتى) راجع الى قول المصنف ولا تغير (قوله واذا أسقطت الخ) هذا على أنها حاشنة ولا تغير عليها (قوله ولا تقدر الحاشنة على ابطال حق الصغير) هذا على أن الحاشنة حق الولد فتغير عليها وهو قول الفقهاء الثلاثة وقول المصنف ولا تغير عليها صنفى على أنها حاشنة فقد جمع المصنف بين القولين على وجه لا يفيد الخلاف وليس هذا مستقصا (قوله وبطل الشرط) مقتضى القول الاول حصته (قوله لانه) أى الحاشنة وذكر الصغير نظر التغير (قوله ولولم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف) نكر ابع قول المتن الا اذا نهت (قوله وهذا الخ) أى قولنا ولولم يوجد غيرها (قوله بهم الخ) ليس هو منه من لفظ فان لم يوجد وانما هو تفسير مراد كباؤخذ من التهر فالمراد بالعدم تأيم الحقيق والحكمى وفى البحر وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فاستعنت أجبرت الام لا من دونها (قوله وجبت له) أى حين اذ لم يوجد غيرها بالتفسير السابق (قوله فلا أجر لها) لانها قامت بأمر واجب عليها شرعا (قوله ولستحق الحاشنة) الاولى أن يقول الام لقصور هذا الحكم طيس (قوله اذا لم تكن مكتوبة) هذا بان نسبة لولده منها أما لو كان ولده من غيرها فانه ذلك مطلقا سواء كان النكاح قائما أم لا صرح به الزبائى بقوله ولو اشأ جرم مكتوبته لترضع ولده من غيرها جاز اه أبو السعود واعلم أن المشتقة من طلاق رجعى ليس لها طالب الاجر لارضاع ولدها اتفاقا وفى المبسوط روايةان درر والفتوى على أن لها ذلك شربا لانية (قوله وهى غير أجرة ارضاعه) فصل هذا يجب على الاب ثلاثة أشياء أجرة الرضاع وأجرة الحاشنة ونفقة الولد أبو السعود عن الشربى لالى (قوله من البراجية) قال فى المنع والظاهر أنه اراد بها فتاوى سراج الدين قارى الهداية ونسها مثل هل لستحق المطلقة أجرة بسبب حضائهم ولدها خاصة من غير رضاع فاجاب نعم تستحق أجرة على الحاشنة وكذلك ان احتلج الى خادم يلزم به اه ويحتمل أنه اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة لكن لم أقف على ذلك فى باب يستحق والعلامة فى أعناق العلماء واقه تعالى أعلم اه (قوله خلافا لما نقله المصنف) من أن المبسوط بعد مقام ولدها ليس لها أجرة الحاشنة فانه يقتضى أنه انما هو للارضاع فقط (قوله وليس لها مسكن) يفيد بغيره أنه اذا كان لها مسكن لا يجبر الاب عليه وقد يقال ان هذه سادة السؤال ولا نظر لهذا القيد ويدل عليه كلامهم للائحة (قوله على الاب سكناهما جميعا) وفى التفريق لا يجب كذا فى الخزنة وينبى ترجيعه اذ وجوب الاجر لقسمة لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة نهر وقد اختلف المترجم فى هذه المسئلة (قوله وكذا لمن احتلج

ولا حاشنة له فله ذلك (ولا تغير) من لها الحاشنة (عليها الا اذا امتنعت لها) بان لم يأتى لى غيرها أو لم يكن للأب ولا لصغير قال بفتح ثانية وسببى فى النفقة واذا أسقطت الام حقها صارت أمة أو متزوجة فتنقل للبتة جبر (ولا تقدر الحاشنة على ابطال حق الصغير بها) حتى لو اختلفت على أن تترك ولدها عند الزوج صح الخلع ويظل الشرط لانه حق الولد فليس لها أن تطلب بالشرط ولولم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فتح وهذا يمين ولو وجد والزوج من القبول جبر ويقتضى أجرة الأجر مرة من الحاشنة (أجرة الحاشنة) لانيه وهى (وتستحق) الحاشنة ولا تستحق لانيه وهى اذ لم تكن مكتوبة ولا تستحق كفى البحر من غير أجرة ارضاعه ونفقة كفى جواهر السراجية خلافا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفى شرح النهاية لأبافا من البحر المحيط مثل أبو حفص من هو المساك الولد وليس لها مسكن مع الولد قال على الاب سكناهما جميعا وقال تميم الأئمة الفتاوى عليه السكنى فى الحاشنة وكذا ان احتلج الصغير لخادم يلزم الأبيه

المصغر (فلا دم) فهو مثل ما ذاك كانت بصحته واحتياجه أو لادله المخدم أو أكثر فافترض طه ففهم قال المصنف
في باب النفقة ولوله أولاد لا يكتفيهم خادم واحد ففرض عليه نفقة ففهم ما في أو أكثر فافترض طه (قوله قال شيخنا)
هو الرمي (قوله وقواعدنا تقتضيه) فانه من جهة النفقة وسياقي في النفقة أن نفقة الطفل الفتي في ماله
وفي الفتوى النظرية مثل في رجل مات عن زوجته وبنت منها وعن أخوة يريدون انزاعها من أمها هل لهم
ذلك أم لا أم أحق بمصاتها مادامت عازية وإذا طلبت لحضتها أجرا هل تجب إلى ذلك أم لا أجاب ليس لأحد
انزاعها من أمها وإبطال حضتها والام أحق بها من كل أحد مادامت عازية وفي السراجية أن الأم تستحق
أجرة على الحضنة إذا لم تكن منكروحة ولا معتدة لايه وهو باطلا فبهم أي في مال المصون أو مال الاب إن كان
له مال وإن لم يكن له مال ولا أب وجب عليه حضنته ديانة واقعة تعالى أعلم (قوله ثم - زوال) حيث قال مثل
في رضيع تيم لم يكن له مال ولا أب وجب عليه حضنته ديانة واقعة تعالى أعلم (قوله ثم - زوال) حيث قال مثل
وحضنته عليه يجبها أم لا ويجبر على ارضاعه وحضنته بجانا أجاب لا يجبها القاضي إلى ذلك بل لو كان للمصغر
أب مصغر فبهم أم لا على ارضاعه كما صرح به في البصرة لأن الحضنة فكيف بالأخ والحضنة بهذا الحكم أولى واقعة
تعالى أم (قوله بأن ماتت) الأم ولم تكن أهلا للمضانة كما في البصر والنهر أي بأن كانت فاجرة غير مأمونة (قوله
أولم تغفل أو سقطت) بأن اختلت على اسقاطها أو ارتدت وفي نسخة ما لو قال الحلبي وهذا ساقى على عدم الجبر
كما لا يفتي (قوله أو تزوجت بأجنبي) أما إذا تزوجت بحرمه الرحم فلا تسقط كما يأتي (قوله أم الأم) هذا هو المعتمد
وذكر انصاف أن اختالة أولى من أم الأم حوى (قوله عند عدم أهلية القرى) يعني اختالة نقل الحضنة إلى العليا
عند عدم أهلية القرى وهو صادق بوجوب تزوجها وعدم أماتها (قوله ثم أم الأب وإن علت) لأنها من الأمهات
ولهذا تقرر نيران الأمهات وهو السدس ولأنها أوفر شفقة دور (قوله بالشرط المذكور) وهو عدم أهلية القرى
(قوله بجر) عبارة نقلها عن الوالدية جدة الأم من قبل الابي وهي أم أبي الأم لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة
الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم وظاهر تأخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن اختالة أيضا وقد صارت مادة
الفتوى اه ووجه ذلك أن الاخت لا تم والخالات متأخرات عن أم الأب فإذا كن أولى من أم أبي الأم لكونهن من
قرابة الأم في كانت مقدمة عليهن وهي أم الأب أولى بالتقدم (قوله ثم الاخت لا بأم) لأنها أشق حوى وغيره
(قوله لأن هذا الحق) أي الحضنة وقوله لقرابة الأم أي فلذا اقتضت الاخت لا تم على الاخت لا ب (قوله ثم الاخت
لا ب) هذه رواية كتاب النكاح اعتبار القرب القرابة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى من الأم اتدل بالأم وتلك
بالأب قال في الفتح نقل رواية كتاب النكاح تدفع بعد الاخت لا ب إلى بنت الاخت الشقيقة ثم إلى بنت الاخت لا ب
ثم إلى بنت الاخت لا ب ثم إلى الخالة الشقيقة اه وفي غيره أن أولاد الأخوات لا ب وأم وأولاد أم أحق من العمات
والخالات باتفاق الروايات وأما أولاد الأخوات لا ب فلا يصح أن الخالة منهم أولى نهر (قوله ثم لا ب) جرى
على ما في الفتح وهو ضعيف لما صرح به صاحب البصر وغيره من أن الصحيح أن الخالات أولى منها وقد ذكرها بعد
بري على المعتمد (قوله ثم الخالات) أي خالات المصغر لا خالات أمه وياه لأنهن مؤخرات في الرتبة (قوله ثم بنات
الأخ) أي لا ب وأم وأولاد لا ب يظهر قاله الحلبي (قوله ثم العمات كذلك) أي عمات المصغر على ترتيب
الخالات السابق وهو معنى كذلك الآتي (قوله ثم عمات الأمهات والأب) ظاهر العطف بالو واستواء العمات
من جهة الأمهات والأبواه وقوله بهذا الترتيب فتقدم العمات الشقيقات ثم لا ب ثم لا ب ومقتضى قوله سابقا
أن هذا الحق لقرابة الأم أن تقدم عمات الأم على عمات الأب وهو الذي نفيده عبارة المنع عن الفتح ومثله
في الهندية (قوله ثم العمات بترتيب الارث) أفاد أن مرتبة الذكور من العمات مؤخر عن مرتبة من تقدم
من النساء ومرتبات العمات أربع القروع والاصول وفروع الأبواه وفروع الاجداد ولا يأتى هنا مرتبة الفروع
لأن المصون لا فرع له وذكر الشارح الثلاثة (قوله ثم الجد) أي أبو الأب وإن علق بجر (قوله ثم بنوه كذلك) فقدم
ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لا ب ومثله قوله ثم بنوه كذلك اه حلبي وأشار به نسخة الجمع إلى أن أولاد الأخ
الشقيق أولاد وإن سفلوا مقدمون على المم وبه صرح حتى البصر (قوله وإذا اجتمعوا) بأن كان له عن قال الحلبي
وفي نسخة اسقاطه والاستثناء بما يأتي فانه راجع إلى الكل (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العمات
فقد في البصر ولا نصبة الفاسق ولا إلى مولى العتاقة فترزاعن العتنة اه وظاهره ولو كان العتنة هو ابنا

وفي كتب الشافعية وقلة الحضنة في مال
المصون ولوله والا ففرض من نفقة نفسه
قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فينسخ به
ثم حرر أن الحضنة كل رضيع (ثم) أي بعد
الأم بأن ماتت أو لم تغفل أو سقطت عندها
أو تزوجت بأجنبي (أم الأم) وإن علت عند
عظم أهلية القرى (ثم أم الأب وإن علت)
بالشرط المذكور وأما أم أبي الأم فتؤخر عن
أم الأب بل عن الخالة أيضا بجر (ثم الاخت
لا ب أم ثم لا ب) لأن هذا الحق لقرابة الأم
(ثم الاخت لا ب) ثم بنت الاخت لا ب
ثم لا ب ثم لا ب (ثم الخالات كذلك) أي لا ب
ثم لا ب ثم لا ب (ثم العمات كذلك) ثم خالة الأم كذلك
الأخ (ثم الأم كذلك) ثم عمات الأمهات
ثم خالة الأب (ثم بنات الأم) ثم بنات
الأخ (ثم بنات الأب) ثم بنات الأخ الشقيق
ثم لا ب ثم بنوه كذلك ثم بنوه كذلك
وإذا اجتمعوا فلا يرجع ثم الأصغر اختيار
سوى فاسق

بجلاف الابن (قوله تعالى) أي صاحب النهر وأصله صاحب البحر حيث قال ودخل تحت غير البحر الرحيم
 الذي ليس بحر كآب الم فهو كآب جني هنا فإذا تزوجت سقط حقها وهذا يؤيد ما تقدم من أنه لا حضانة لابن
 الم (قوله البائنة) وأما الطلاق الرجعي فإنه لا يعود حتمها حتى تنقضي عدتها القيام الزوجية بحر (قوله
 زوال المانع) أي أن عود الحضانة انبثرت زوال المانع وليس من عود الساقط وقولهم يسقط حقها عند
 منع منه مانع والتعبير بالقول مجاز وتفسير ذلك الناشئ تسقط عدتها إذا عادت إلى نفل الزوج تحجب وكذا
 المولية تسقط بالجنون والارتداد ثم إذا زال ذلك عادت المولية نهر (قوله والقول لها) مع غيرها بحر جني (قوله
 في نفي الزوج) بأن قال لها الأب تزوجت بزواج آخر وانكرت اه شلي (قوله وكذا في تطلقه) أي القول قولها
 مع البين نهر جني (قوله إن ابنه حقه) لأنهم تقر لا حد بحق على نفسها ألا ترى أن كل من أذى عليها النكاح
 يحكم هذا الاقرار لا يلزمها اه شلي (قوله لأن ابنه حقه) أي أن عينت الزوج لا يقبل قولها حتى يقر بذلك الرجل
 اه أي لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به الزوج شلي من الكمال (قوله حتى يستغنى) لأنه إذا استغنى
 يحتاج للتأديب بأداب الرجال وأخلاقهم والأب أقدر على التأديب بحر (قوله وقد ربيع) هو قول الخصاصف
 ووجهه أن الظاهر أن الصغير إذا بلغ السبع يتهدي بنفسه إلى الأكل والشرب واللباس والاستجماع وحده
 فلا حاجة إلى الحاضنة (قوله وبه يفتي) فإليه ما روي عن الخصاصف أيضا من التقدير بثمان وقد روي أبو بكر الرازي
 بسبع سنين وقد علمت المفتي به (قوله لأنه الغالب) أي في حصول الأشياء الأربعة فيه وهي الأكل والشرب
 واللباس والاستجماع ثم من المشايخ من قال المراد من الاستجماع تمام العاهة بأن يظهر وجهه بلامعين ومنهم من
 قال بل من النجاسة وإن لم يقدر على تمام العاهة وهو المذهب من ظاهر كلام الخصاصف بحر وفسر الكرماني
 الاستجماع بأن يمكنه أن يفتح سراويله عند الاستجماع ويشده بعده (قوله فإن أكل الخ) ظاهره أنه لا يقع فيه ما
 خصائب وهو كذلك كما في البحر عن الطهيري (قوله ولو جبرا) أي يجبر الأب على أخذه لأن نفقته ومساكنته عليه
 باجتماع فيعبر وكذا غيره من المصنفات دره شني (قوله والا) بأن فقدت الأربعة أو بعضها لا يدفع إليه (قوله والجدّة
 لأم أولاب) أي وإن علمت (قوله أي تبلغ) وبلغها أمّا الجليض أو الأزال أو السن ووجهه أنها بعد الاستفتاء
 تحتاج إلى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ تحتاج إلى التعصين والحفظ والأب فيه أقوى
 وأهدى بحر (قوله في ظاهر الرواية) مقابله رواية محمد الآتية (قوله في حيفها) أي في البلوغ بالنسب بحر (قوله
 قال قول لأم) كالأدعي تزوج الأم وانكرت بجامع أنه في كل ذي سقم أو حصة أو هي تشكر بحر مزيد (قوله
 وأقول) هو صاحب النهر ومبارته وأقول بنيتي فمن يتنزل إلى سنها فإن بلغت سننا تحجب فيه إلا أني غالبا
 فلقوله والا لا اه (قوله ويعمل بالغالب) أي في هذا السن هل هو الجليض أو عدمه ولم يتكلم صاحب النهر
 على ما إذا اختلف في البلوغ بالنسب فكانه لم لصاحب البصريه (قوله وغيرها) أي الأم والجدّة بضمها
 (قوله وقد ربيع) قدره أبو البيث وفي اللؤلؤ الجلية ليس لها حصة مقدّر لأنه يختلف باختلاف حال المرأة (قوله
 كذلك) أي أحق بالانثى حتى تنشئ يلوغ السن المتقدم قال في الثعالب وهو المعتبر لفساد الزمان وروي
 الخصاصف عن أبي يوسف منه وفي الخلاصة وفيات المفتي والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان بحر وفي الوقاية
 وهو المذهب لفساد الزمان قال في البحر والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأخاد) أي المصنف
 بقوله حتى تنشئ من غير تنقيب (قوله بتزوجها) أي البنت المحضونة ولا تظهر رأي يقول بتزوجها (قوله مادامت
 لا تصلح للرجال) ظاهره أنها إذا وصلت لهم قبل البلوغ وقد تزوجها أبوها أنه لا حضانة لأمها اتفاقا بحر (قوله
 إلا في رواية) وهي ضعيفة لأن الرواية عن أحمد لا تفادى معتد المذهب الوارد عنهم جميعا (قوله يستأنس) أي
 للزوج بها أي تذهب بها عنه وحشة الانفراد (قوله وفي الطهيري الخ) دخول على المذهب (قوله وقد ماتت
 أمه) هذا من جهة الدعوى (قوله فقال صدقت) أي في أنه ابن وأنت جدته (قوله فأعطى) بمزوة القطع (قوله
 وباحتته) أي لها حق الحضانة في الجدّة (قوله ثم أدعى أحقبة غيرها) وهي الأم (قوله وذات الحمل) أي لصدقه
 ويحكم به فلا يظهر الحال إلا بحضور من أدعى أنها أمه ومحمّل بصيغة اسم الفاعل أي محمّل للوجهين (قوله
 فأمر أحضر الأب امرأة) أي يولد مثل هذا الولد لها (قوله وقد ماتت ابنتي الخ) هذه هي الدعوى السابقة
 وله تكوينا لأن ما تقدم من كلام الشارح (قوله والمرأة التي معه) يفيد هذا أنها صدقته في دعواه وحكم ما إذا

قال والمرحم فقط كآب الم كآب جني
 (وقوله) الحضانة (بالفرقة) البائنة لزوال
 المانع والقول لها في الزوج
 تطلقه إن أمه منه لأن عينته (والحاضنة)
 أمّا وغيرها (أحق به) أي بالأم (حق)
 يستغنى عن النساء وقد ربيع وبه يفتي
 لأنه الغالب ولو اختلفا في سنة فإن أكل
 وشرب وليس واستغنى وحده دفع إليه ولو
 جبر أو لا (والأم والجدّة) لأم أولاب
 (أحق بها) بالصغيرة (حتى تنضج) أي تبلغ
 في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حضانة الأم
 لأم بحر جني وأقول يفتي أن يحكم منها
 ويظهر بالغالب وعند مالك حتى يحتمل الغلام
 وتزوج الصغيرة ويدخل به الزوج صح
 (وغيرهما) أحق بها حتى تنشئ (وقد ربيع
 وبه يفتي) أحدهم مشبهة اتفاقا
 زيلبي (كمن محمد في الأم والجدّة كذلك وبه
 يفتي) لكثرة الفساد زيلبي وأخاد أنه لا تسقط
 الحضانة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال
 إلا في رواية عن الثوري إذا كان يستأنس بها
 كما في القنية وفي الطهيري امرأة قالت هذا
 ابنك من بنتي وقد ماتت أمه فأعطى نفقته
 فقال صدقت لكن أمه لم تمت وهي في منزلي
 وأراد أخذ الصبي فتحج حتى يعلم الشاخص
 أمه وقضرت أخذ له لأنه أقرب بأنما جدته
 وحاضنته ثم أدعى أحقبة غيرها وذات الحمل
 فان (أحضر الأب امرأة) فقال هذه ابنتك
 وهذا ابنها وقالت الجدّة لا ما هذه ابنتي
 (وقد ماتت ابنتي أم هذا الصبي) قال قول
 للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليها
 لأن القرائن لها فيه تكون الولد لها

(كذلك زوجين بينهما ولد فاذى الزوج
(أما ابنه لأمته) بل من غيرها (وعندك)
فقال هو ابن لأمته (حكم بكونه ابنا لها)
لما قلنا وكذا لو كانت الجدة هذا اليك من يتق
الميتة فقال بل من غيرها فالتولاه وبأخذ
الحي منها وكذا لو أضر امرأة وقال ابن
من هذه لأمي بقتك وكذبته الجدة وصدقتها
المرأة قال بل أوله لأنه لما قال هذا ابن
من هذه المرأة فقد أنكرونها بجمته فيكون
منكر الحق حسنتها وهي أقرت له بالحق
اتهمى لمته (ولا خيار للولد عند نكاحها)
ذكر أو أتي خلافا للشافعي قلت وهذا قبل
البلوغ أما بعده فخير بين أبيه وإن أراد
الانفراد فذلك مؤيد زاده معز بالتمنية
وأفاده بقوله (بلغت الحاربية مبالغ النساء
ان بكرا ضمها الأب إلى نفسه) إلا إذا دخلت
في السن واجتمع لها رأي فتمكن سكت
أحببت حيث لا خوف عليها (وإن ثيبا لا)
يضمها (الأب إذا لم تكن مأونة على نفسها)
فالأب والجدة ولاية الغم لا التبرير فكما كما
في الإبتداء بغير عن التبرير (والغلام إذا
مقل واستغنى برأيه ليس للأب ضمته إلى نفسه)
الأب إذا لم يكن مأونا على نفسه فله نعمه لمفع
نفسه وأما رواديه إذا وقع منه شيء ولا ثقة
عليه إلا أن يتبرع بغير (والجدة ولاية الأب
فيه) فيما ذكر (وإن لم يكن لها أب ولا جد)
لكن (لها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسدا
وإن كان) مفسدا (لا يمكن من ذلك) (وكذا
الحكم في كل عصة ذي رحم محرم منها فإن لم
يكن لها أب ولا جد ولا غيره من العصبات
أو كان لها عصة مفسدة فالنظر فيها إلى الحاكم
فإن كانت مأونة خلاها تنفذ بالسكنى
والأرض معا عند) امرأة (أمنية فادرة على
الحفظ بل الفرق في ذلك بين مكر وثيب)
لأنه جبل ناظر المسلمين ذكره العيني وغيره
وإذا بلغ الذكور حد الكسب يدفعهم الأب
إلى على ليكنسيرا أو يفرجهم وينفق عليهم
من أجرهم بخلاف الإناث ولو الأب مبدرا

كذبته لم يأت به الشارح وحزيره (قوله لأمته) عطف على محذوف تقدير من غيرها ووجه الشارح بقوله بل من
غيرها (قوله لأمته) هو على قياس ما تقدم (قوله حكم بكونه ابنا لها) بيان لوجه الشبه (قوله لما قلنا) من أن
الفراس لها ما يكون الولد منها (قوله لو كانت الجدة هي جدة يدعواها) قوله وصدقتها المرأة) بأن قالت لها
صدقت ما أنا بأمة وقد كذب هذا الرجل ولكن امرأته بجر (قوله لأنه لما قال الخ) هذا التعليل يظهر في هذه
المسئلة وفيما قبلها وله المسائل المتقدمة ما ذكره بقوله لأن الفرائض الخ (قوله وهي أقرت له بالحق) لأنها
أقرت بأن الولد ابنه والأب له حق الحضانة في الجدة (قوله انتهى لمته) هي عبارة الظاهرية بعينها لا تلخيص
فيها كما هي منقولة في البحر (قوله ولا خيار للولد عندنا) المراد به دم خياره أنه إذا بلغ السن الذي ينفق فيه من
الأم يأخذ الأب ولا يغيره غيره أفاده في الصر (قوله وهذا قبل البلوغ) صادق بزمان الحضانة وليس مراد بل
المراد ما بعده قبل البلوغ (قوله فخير بين أبيه) إذا كان قاسما فيضني عليه مني فالأب أولى من الأم وله
أن يرضه معه إلى نفسه لأنه أقدر على صيغته شئ والمعتوه إذا بلغ السن الذي سقطت فيه حضانة الحاضنة
يكون عند أبيه كما يجيء في الصريح مخالفا لصحت الكمال أنه يكون عند أمه (قوله وإن أراد الانفراد فذلك)
أي إن كان مأونا عليه وإن كان مخوفا عليه فله أن يرضه إلى نفسه كما ذكرنا شئنا عن الولو الجدية (قوله وأفاده)
أي أفاد ثبوت التصير للبالغ وإنه الانفراد الخ وفيه أن المصنف أفاد التفصيل بين البكر والتيب والغلام
(قوله يبلغ النساء) بالخص أو بالنس (قوله ضمها الأب إلى نفسه) لأنها سريرة لا الأخذاع شئنا عن الولو الجدية
(قوله واجتمع لها رأي) أي تم عقلا بحيث لا تخدع (قوله فتسكن حيث أحببت) أي وليس للأب ضمها إلى
نفسه (والولاية) ولايته عنها كذا في الشئنا (قوله لا يضمها) للمد كور قريبا (قوله إلا إذا لم تكن مأونة) فإن
اختلف الأب والتيب بالسلف فمثل من حالها فإن كان كما يقول ضمها إلى نفسه كذا في الولو الجدية (قوله والجدة)
مستدرة ولجما يأتي صريحا في المصنف (قوله لا تفرها كما في الإبتداء) والفرق أن الأب والجدة كان له ما حق
الجر في الإبتداء حالها إجازة لها أن يبعدها إلى جرحها إذا لم تكن مأونة أما غير الأب والجدة لم يكن له حق الجرح
في الإبتداء فلم تكن له ولاية إلا إعادة ذلك لكن يرفعون إلى القاضي ليسكتها بين قوم صالحين لأن القاضي ولاية على
الناس ولو لم يرفعوا ربحا تركب ما يلحقهم الضرر به من العار وغير ذلك اه شئنا بقول الشارح كما في الإبتداء
يرجع إلى صورتي الإثبات والثني ثم أن هذا يشافي ما يأتي في المصنف من قوله وإن لم يكن لها أب ولا جد ولكن
لها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسدا الخ وهو المذكور في الشارح الزيلعي قال الشئنا ونعني العمل به لاسيما
هذا الزمن واقعة تعالى الموفق (قوله إذا عقل) أي بلغ كما تدل عليه عبارة الولو الجدية وبه صرح في الهندية (قوله
واستغنى برأيه) أما إذا كان محتوها ويحتونها فاعند الأب نهر (قوله إلا إذا لم يكن مأونا على نفسه) بأن كان
أمره صريح الوجه أو فاسدا (قوله فله ضمها) أشار بالإلام إلى أنه لا يجب على الأب ذلك (قوله دفع قننة) أي قننة
الولد بوقوعه في الفواحش أو القتل أو التماس به (قوله أوعار) أي ولد دفع عار عن نفسه فله بغير مصادره كذا
في الدر المنثور وذلك كفوف لوطا به (قوله إذا وقع منه شيء) أي عتائب للشرع والكلام في البالغ لما ذكر
الاسيحياني أن للأب أن يؤدب ولده البالغ إذا وقع منه شيء (قوله ولا ثقة عليه) لأنه بلغ أي ما لم يكن عاجرا
عن الكسب أو ممن يعبر به كإساق في الذنقة (قوله فيما ذكر) أي من أحكام البكر والتيب والغلام والتأديب
(قوله وإن لم يكن لها أب) هذا أصغر على الأتي ولم يتكلم على الذي ذكره هو كذلك ويحزر (قوله إن لم يكن
مفسدا) أي قاسما وليس المراد به الانقاص في المال فانه يوضع عند أمين غيره (قوله من ذلك) أي من الضم إليه
(قوله وكذا الحكم في كل عصة) يعني أن حكم الأخ والمم من التفصيل بين كونها مفسدين أو لا ياتي في كل
عصة (قوله والأرض معا عند أمه) أمينة فادرة على الحفظ) ظاهره وإن لم تكن مرفوعة من بيت المال
والفادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة طيبة بمكها الصياح عند رؤية مكر فيها يظهر (قوله لأنه جعل ناظرا
للمسلمين) عليه لقوله فالنظر فيها إلى الحاكم (قوله وإذا بلغ الذكور حد الكسب) أي ولم يبلغوا الاحتلام
والاقتصار فهم لا نفقهم (قوله ليكنسيرا) وينفق عليهم من كسبهم (قوله بخلاف الإناث) فإن نفقتهن واجبة
وإن كن غير عاجزات ولا يفرجن ولا يدفعهن إلى الكسب وهذا غير تعليل السنان فأن الأب يصاح عادة
إلى دفع دراهم منه كإساق (قوله ولو الأب مبدرا) بأن يتفق المال على غير مقتضى الشرع والعقل

(قوله يدفع كسب الابن الى امين) أي بعد اخراج فضته منه (قوله كافي سائر الاملاك) أي أسلاك العبي
إذا كانت تحت يد الاب وكان مبدرا (قوله ليس المطلقة الخ) قيد بالمطلقة لان المنكوحة لا تخرج ولو من غير ولد
إذا أوفاها بمهرها وفي الهندية مكان الحضانة مكان الزوجين إذا كانت الزوجة بينهما قائمة حتى لو أراد
الزوج أن يخرج من البلد وأراد أخذ ولده الصغير عن له الحضانة من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وان
أرادت المرأة أن تخرج من منزل العبي الذي هو فيه الى غيره للزوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد
أو لم يكن اه (قوله باثنا) ومطلقة الرجعي حكمها حكم المنكوحة بصر (قوله بعد عتتها) أما العتة فلا يجوز لها
الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للزوج اخراجها هندية (قوله الخروج بالولد من يدة الخ) قال في البصر الذي
يظهر عدم صحة التعبير بالسفر والخروج على الاطلاق لان السفر ان كان المراد به الشرع لم يصح اذ لا يستمر
في منه ما من الخروج به أن يكون بين الوطنين ثلاثة أيام وان كان المراد السفر القوي فلا يصح أيضا لانه اذا كان
بين المكاتبين تقارب لا تمنع مطلقا فهو كالانتقال من محلة الى أخرى وكذا التعبير بطلاق الخروج لا يصح فالعبارة
الصحيحة ليس لها الخروج من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت اه واختارها المصنف (قوله فلو بينهما تفاوت الخ)
يستغنى من ذلك نقلهما من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا اه بجزأى سواء كان بينهما تفاوت أو تقارب
(قوله لم تمنع مطلقا) سواء كان وطنها أو لا وقع العقد فيه أو لا كافي الهندية أذن لها الاب أو لا كافي أبي السعود
(قوله من محلة الى أخرى) أي من حارة الى أخرى في بلد واحد وفي القاموس المحلة بالكسر جماعة بيوت الناس
أو مائة بيت اه (قوله الا اذا انتقلت من القرية الى مصر) ظاهره جواز النقلة الى مصر ولو كان بينهما تفاوت
بعده سفر وهو ظاهر ما في البحر حيث قال فالعبارة الصحيحة ليس لها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما
تفاوت الا اذا انتقلت من قرية الى مصر فان لها ذلك لا ريب فيه نظرا الى الصغير حيث يتخلق باخلاق أهل مصر
وليس فيه ضرر على الاب اه ويخالفه ما في الهندية عن المحيط حيث قال وان أردت أن تنتقله من قرية الى
مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الآن يكون المصير قريبا من القرية يعملي
التفسير الذي قلنا كذا في المحيط والتفسير الذي قدمه عنه هو أن الاب اذا خرج لمطالبة الولد ~~بمكته~~ كنه الرجوع
الى حنة قبل الليل ~~وممكن~~ جعل عبارة البحر عليه اقربته قوله وليس فيه ضرر على الاب فان الضرر وانما ينتق
عن الاب بقرب المسافة الا انه على هذا الوجه للاستثناء بل التفصيل المتقدم يجري في هذه المسئلة أيضا
كما يجري بين المصريين والقرية وبين وأما من مصر الى قرية فليس لها ذلك مطلقا كما افاده قوله وفي عكسه لا أي
ليس لها الانتقال من مصر الى قرية مطلقا (قوله الا اذا كان ما انتقلت الخ) تفيد عبارة حيث عم في الانتقال
اليه انه استثناء من قوله ليس له المطلقة الخروج الخ وهو الذي تفيد عبارة ~~بمكته~~ كنه حيث قال ولا تسافر
مطلقة الا الى وطنها وقد نكحها ثم وحيث كان الاولى الايمان بالاولى في هذا المعنى واذا نظر الى المصنف في ذاته
يجهل الاستثناء لانه يرجع الى قوله وفي عكسه لا والمعنى ان ليس لها أن تنتقل من مصر الى القرية الا اذا كانت
القرية وطنها وقد نكحها ثم وحيث كان جواز الانتقال في هذه الصورة يعلم جوازه فيما اذا انتقلته من قرية الى مصر
أو الى قرية أو من مصر الى مصر (قوله وطنها وقد نكحها ثم) خرج ما إذا لم يكن وطنها ولم يتزوجها فيه انه قد
الامر من وما اذا كان وطنها ولم يتزوجها فيه أو تزوجها فيه وهو غير وطنها لان التزوج في دار القرية ليس التزاما
لمكث فيها عرفا كافي الهداية وانما كان لها ذلك اذا اجتمع الامر ان ولو بعدت المسافة كافي الجوى لانه التزم
المقام فيه شرعا وعرفا قال عليه الصلاة والسلام من تأهل يلدته فهو منهم وروى ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي
في مسنده أن عثمان رضي الله تعالى عنه صلى على أربعة ثم قال قال صلى الله عليه وسلم من تأهل يلدته فهو
من أهلها يصلى صلاة المقيم وان تأهل منذ قدمت مكة وقوله ثم يخرج المثلثة اسم إشارة للمكان (قوله أي عقد
بطيها) ين به أن المراد بالنكاح في المصنف حقيقة الاصطلاحية وهي العقد (قوله ولو في قرية على الاسم)
مقابل ما في شرح البقال من ان ليس لها ذلك وهو ضعيف فانه صاحب البحر (قوله الا الى دار الحرب) أي
فليس لها النقلة ولو اجتمع الامر ان وكان الولد لمسلم أو ذمي كافي الجوى وغيره (قوله الا أن يكونا مستأنفين)
أي فقه كمن المرأتين الذاهب اليها لاهل دار الاصلية لهما وهما لا يمكن من المقام في دار الاسلام سنة الابعة
الذمة (قوله وهذا الحكم) أي الذي ذكر من الخروج والتفصيل فيه (قوله المطلقة) أطلقها وهي عقيدة بما

يدفع كسب الابن الى امين كافي سائر الاملاك
مقيد بزيادة معز بالانحصار (ليس للمطلقة)
باتا بعد عتتها (الخروج بالولد من بلدة الى
أخرى بينهما تفاوت) فلو بينهما تفاوت بحيث
يمكنه أن يصير ولده ثم يرجع فيتم امره لم تمنع
مطالبة لانه كالاتقال من محلة الى أخرى
هكذا انتقلت من القرية الى مصر
لا ينسب اليه (لضرر الولد بفلقه باخلاق أهل
السود) (الا اذا كان) ما انتقلت اليه (وطنها
وقد نكحها ثم) أي عقد عليها في وطنها ولو
في قرية على الاصح الا الى دار الحرب الا أن
يكونا مستأنفين (وهذا) الحكم (في الاثم)
المطلقة فقط

تقدم والاولى خذفه لانه موضوع المسئلة (قوله كبدته واثم ولدا عتقت) اي وولدها حي ويضعها الحكم في غير الجدة
من الحاضرات بالاولى حوى (قوله فلا تنذر على نكاح) وان كان اصل العقد فيه هندية (قوله لعدم التقيد
بينهما) اي بين الزوج والجدة وبين الاب واثم الولد اي وولادة الاخراج بحكم العقد كافي للشك (قوله الا باذنه)
اي الاب او من له حق الحضانة من الرجال (قوله من يلدته) الحكم لا يخص الام بل كل حاضنة كذلك فيما يظهر
(قوله له ان يوافيه الى ان يعود حق امه) في الشريعة ليلية عن البرهان ما يخالفه حيث قال وكذا الاخراج الاب
من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضانة لاحتمال عودها بزوال المانع اه (قوله وقيد
المصنف) كالحوي وصاحب النهر (قوله وفي الحواشي اخرجاه) هذا تنقيح لقوله كما يمنع الاب من اخرجاه
وكان ينبغي ان يذكر كبريه قال في النهر وقيد بالام لان الاب ليس له اخراج الولد من بلد امه ما بقيت الحضانة
لها وقيد في الحواشي القدسي بغير القريب اما المكان القريب الذي لا يقطع عنها اذا ارادت ان تنظر ولدها كل
يوم فانه يجوز كما في جانبها وهو حسن اه اقول هذا يشاق ما قد متناه عن الهندية من ان الزوج لو اراد ان يخرج
من البلد و اراد اخذ ولده المغير عنه الحضانة من الامه ليس له ذلك حتى يستغنى عنها اه وفي القهستاني فلا
يخرج به الاب الا ان يستغنى ولا غيره من يحق الحضانة نظرا للمغير اه ونظرا للشريعة ليلية كما هو المقهور
من نقل ابي السعود ههنا ان تنقيد الحواشي هذا انما هو راجع الى قول من منعه الاب من الخروج مع سقوط
الحضانة وهو المتقول عن البرهان سابقا وهو ظاهر ويدل عليه قوله كما في جانبها فان ذلك مفروض فيما اذا كانت
الحضانة لها وحضانة الاب سابقة وحسبته فالاولى ان يكون مافي الحواشي تنقيد المصنف ولكن حل مافي النهر
من قوله ما بقيت الحضانة على بقائها اذا زال المانع فيخرج بذلك ما اذا بلغ الحد الذي لا حضانة لها فيه فلا يقيد
بذلك والله تعالى اعلم (قوله لا يخرج على ان يرد له الخ) وكذلك يقال في جانبها وقت حضانة امه او جدته
(قوله له ان يوافيه بعد قيام حضانة امه) اي بعد مضي سبع سنين في السلام وتسع في الحواشي وتنقيد الحواشي
السابق فيما اذ بقيت مدة الحضانة لكن منع منها مانع (قوله وبان غير الاب من العصابات) نصه في فتاواه
سئل في صغيره يبلغ من السن سبع سنوات وامه تزوجة باجنبي طالب ابن عمه المراهق ضعه هل يحيا بال
ذلك ام لا ايبان ادعى المراهق المذكور البلوغ دفع اليه قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن له اب و اتقنت
الحضانة في مواء من العصابة اولى الاقرب فالاقرب غير ان الاتي لا تدفع الى غير المحرم ومنته في الخلاصة
والتاخرية وغيرهما وانما قيد بالبلوغ لان الصغير لا حق في الحضانة لانها من بلب الولايات كذا
في شرح الجمع لابن لان وليس هو من اهل الولايات كما في الاشياء واقده تعالى اعلم (قوله وعزاه للخلاصة) اي
هنا الاتفاق الثاني لا الاول كما علت (قوله خرج بالولد) اي الى غير بلد امه (قوله لا يلزمه ردة) بل يقال لها
اذ هي اليه وخذبه اه بجر (قوله لزمه) فعليه ان يجره اليها بجر (قوله كالخروج به مع امه) اي ان اخرجها
الى محل فردها دونه ثم طلقها يلزمه ردة الولد لانها لم تأذن باخراجها منفردا بل اخرجته معه ثم طرأ الفراق
والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (باب النفقة) •

اولا في مباحث النفقة في ذيل كتاب الطلاق بعنا صاحب الهداية فان من جعلها مباحة نفقة المطلقة وبعضهم
اولا دعاني ذيل كتاب النكاح لوجوب نفقة المتكسوة وبعضهم اورد هاتي كتاب على حدتها من مباحث
تفصيلية ذوى الارحام والمالك وهي لا تتعلق بالنكاح ولا بالطلاق (قوله هي الطعام الخ) بهذا يعلم ان النفقة
المطلقة منها ليست مشتقة من التفوق بمعنى الهلاك ولا من التفوق او النفاق بمعنى الزواج بل هي اسم للمنفق وهذا
ما بناء على ان اسماء الاعيان لا تنشق من المصادر وهو المشهور وقيل تشق منها فهي من التفوق بمعنى الهلاك
اذ بها هلاك المال او من النفاق بمعنى الزواج اذهب ليرجع المال في مصالح الحال (قوله والمتكسوة)
بالكسوة والضم لباس مغرب (قوله والكسوة) اسم من الاسكان لان الكسوة كافي الصحاح يسكنها بين جيران
صالحين قهستاني (قوله وعرفاهي الطعام) اي في عرف الناس وقد قصرها بعضهم عليه اصطلاحا كما يدل
عليه مافي القهستاني حيث قال فذكر فاضى خان ان النفقة الواجبة هي هذه الثلاثة الا ان اكرمهم منهم
المصنف ذهبوا الى انها الطعام (قوله باسباب ثلاثة) اي باحد اسباب ثلاثة (قوله له ذلك) يتناول نحو

(اما غيرها) اجبته واثم ولدا عتقت (فلا تنذر
على نكاحه) لعدم العقد بينهما (الا باذنه) كما يمنع
الاب من اخرجاه من بلد امه بلا رضاهما
ما بقيت حضانة امه (اخذ المطلق ولده منها
لتزويجهما) جاز (له ان يوافيه الى ان يعود
حق امه) كما في السراجية وقيد المصنف
في شرحه بما اذا لم يكن له من يتنقل الحق اليه
بعد هاهو ظاهر وفي الحواشي له اخرجاه الى
مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم كما
في جانبها فليقتطعت وفي السراجية
سقطت حضانة الام واخذ الاب لا يخرج
ان يرسلها لابل هي اذا ارادت ان تزلزل
من ذلك وافق شيخنا الرملي بانه يسافر
تمام حضانتها وبان غير الاب من العصابات
كالاب وعزاه للخلاصة والتاخرية فرع
خرج بالولد ثم طلقها فاطالبه بردهم ان اخرجها
ماذنها لا يلزمه ردة وان يفرادها فليخرجها
كالخروج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فاعليه
رده بجر والله اعلم

• (باب النفقة) •

• في اتم ما يتفق الانسان على جماله وشرفه
(هي الطعام والكسوة والسكنى) وعرفاهي
الطعام (وتنفقة الغير يجب على الغير باسباب
ثلاثة زوجية وقرابة ولان)

العبد فلو كان العبد على الاطلاق عليهم بالاتفاق وكذا الهام عند أبي يوسف وأما عند غيره فيبقى به ديانة
وأما المقارن فلا ينفق بالبرهان كان تضييعه مكرها فلهستاني (قوله لنسابة مازر) وهو الطلاق لانها محله
(قوله أولاها أصل الولد) أي الأصل في ثبوت النفقة للولد لانه فرسه لشيء أي فهي مقدمة على القريب الا أن
هذا لا يظهر فيما إذا كان القريب من غير الابناء (قوله فلو بان فساده) بأن ظهور أنهما معتدة الغير قال في البصر
وأراد بالزوجة الزوجة في نفس الامر بشكل صحيح لانه لا نفقة للزوجة بشكاح فاسد لا قبل التفريق ولا بعده
(قوله أو بطلانه) كأن ظهر أنها اخته رضاعا حال في الطهيرة لو أن امرأها أخذت نفقتها من زوجها اشهر ثم شهد
شاهدان أنها اخته من الرضاع يفرق بينهما بوجع الزوج عليها بما أخذت اهـ (قوله ورجع عما أخذته من النفقة)
لانها قد نفقة على ظن الزود ولم يلزم (قوله بجر) لم يذ كر في البصر الرجوع الا في البطلان وهو المذ كر في الطهيرة
وذكر الشك الرجوع في الفساد اذا كان بتقدير القاضي أما لو اتفق عليه بغير امر القاضي فلا يرجع ومثله
في الهندية وفيها راجعوا انه في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة ونقله الجوزي وطرفه بأنه من
أفراد القاسد (قوله على زوجها) ولو عبدا كما في شرح الملتقى (قوله لانها جراه) هذه العلة عظيمة والنفقة الاجماع
وقوله تعالى وعلى المولودة رزقون وكسوتهن بالمعروف (قوله وكل محبوس الخ) قاس من الشكل الاول انفق
لزوم النفقة للزوجة (قوله وقاض) ووال كما في البصر فحبب نفقة هؤلاء في بيت مال المسلمين لانهم حبسوا أنفسهم
لنفقتهم (قوله ووصى) فحبب نفقته في مال الصبي وظاهره ولو كان غنيا ومعه في مدة عمله واشتغاله بهمه كانت
الصبي لا في غير وقت الاشتغال كما لا يخفى (قوله وعامل) هو من نصبه الامام لاخذ الصدقات (قوله فاموا بدفع
المدق) أي شأنهم القيام بدفع عدو المسلمين بحيث اعتدوا أنفسهم لذلك فحبب النفقة لهم ولغيرهم (قوله
ومضارب مافر مال مضاربة) فحبب نفقته في مالها لمعروف بخلاف ما اذا كان في المصر كما يأتي وذكر ان يلحق
هذه الامة وزاد عليهم الوالي (قوله ولا يرد الرهن) قال في البصر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المرتين وهو
الاستيفاء ولما كان أحق به من سائر القرامع أن نفقته على الرهن واجب بأنه محبوس لحق الرهن أيضا وهو
وقاديرته عند الهلاك مع كونه ملكا اهـ فقوله مع كونه ملكا ترجع لطالب الرهن في وجوب النفقة عليه
وعدمه مع كونه محبوسا لخدمتها والشارح أدخل به اهـ حلي (قوله الا اذا ضمنها) أي عند العقد فان لم يضمنها
يستدين الاب ثم يرجع على الابن اذا أبصر وفي التبريلالية عن قاضي خان وان كانت كبيرة وليس للصغير مال
لا يجب على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أبصر أقول هذا اذا كان في تزويج الصغير
مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر أو رضيع بالنفقة هذه الشهوة والطاقات الوطء بهر كثير ولزم نفقة بقررها
القاضي تستغرق ماله ان كان أو بصير أو دين كثير ونص أهل المذهب انه اذا عرف الاب بسوء الاختيار رجحانة
أو فسقا فالعقد باطل صرح به في البصر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي كذا ذكره الحلي وأبو السعود (قوله
في المهر) أي في باب المهر وقدم أن المهر في حكم النفقة (قوله لان المانع من قبله) أي فقط أما اذا كان المانع منها
أيضا كان كانت صغيرة لا تطبق الوطء فلا نفقة لها كما يأتي (قوله أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة وزوجته من
تستدين عليه بامر القاضي (قوله ولو كانت مسلمة الخ) ومواء كانت حرة أو رقيقة كما في شرح الملتقى ولا وجه
للمبالغة بالمسلمة (قوله او تستهي للوطء) لان الزوج يستمتع بها لاداعي (قوله حتى لو لم تكن كذلك) بأن كانت
صغيرة جدا لا تطبق الوطء مطلقا (قوله فلا نفقة) لعدم وجود التسلیم (قوله كالو كذا صغيرين) قال في المنع
ولو كذا صغيرين لا يطبقان الجماع لا نفقة لها لان المنع معني جاء من قبلها فغاية ما في الباب أن يجعل المنع من
جهته كالمعذور والمنع من جهتها قائم ومع قيام المانع من جهتها لا تستحق كذا في النهاية (قوله كأن كان الزوج
صغيرا) تنطبق في المصنف والجامع وجوب النفقة ولا حاجة اليه لقوله من قول المصنف ولو الزوج صغيرا
(قوله أو كانت رقن) اشار به الى الايراد والجواب المذكورين في شرح الملتقى وعبارته ولا يرد نحو والرقن والرقن
لان المعتبر في إيجاب النفقة احتباس يتوقع به الزوج بالوطء أو بدواعيه والثاني موجود هنا اهـ (قوله لا ووطء)
يصح ربحه الى المعنوية أيضا بان كان الطبع يفر منها وعدم وطء الكثرة ما لعدم اشتغالها أو لخلول
مرحى بها يمنع من وطئها قال في البصر النفقة واجبة سواء أصابت هذه الموارض بعد ما انتقلت الى بيت
الزوج أو قبل ذلك (قوله واختاره في النفقة) ومالك الايضاح أيضا كما في البصر في المهر الا مع أن الاطاعة

بدل الاول لنسابة مازر أو لانها أصل الولد
(قوله للزوجة) بشكاح صحيح فلو بان فساده
أو بطلانه رجع عما أخذته من النفقة بجر
(على زوجها) لانها جراه الا حباس وكل
محبوس نفقة غيره بلزمت نفقته كعت وقاض
ورضى زبلي وعامل ومقابلة تاموا بدفع
المدق ومضارب مافر مال مضاربة ولا يرد
لانها لا يلحق بالزوجة (قوله ولا يرد الرهن)
الاستيفاء ولما كان أحق به من سائر القرامع أن نفقته على الرهن واجب بأنه محبوس لحق الرهن أيضا وهو
وقاديرته عند الهلاك مع كونه ملكا اهـ فقوله مع كونه ملكا ترجع لطالب الرهن في وجوب النفقة عليه
وعدمه مع كونه محبوسا لخدمتها والشارح أدخل به اهـ حلي (قوله الا اذا ضمنها) أي عند العقد فان لم يضمنها
يستدين الاب ثم يرجع على الابن اذا أبصر وفي التبريلالية عن قاضي خان وان كانت كبيرة وليس للصغير مال
لا يجب على الاب نفقتها ويستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أبصر أقول هذا اذا كان في تزويج الصغير
مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر أو رضيع بالنفقة هذه الشهوة والطاقات الوطء بهر كثير ولزم نفقة بقررها
القاضي تستغرق ماله ان كان أو بصير أو دين كثير ونص أهل المذهب انه اذا عرف الاب بسوء الاختيار رجحانة
أو فسقا فالعقد باطل صرح به في البصر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي كذا ذكره الحلي وأبو السعود (قوله
في المهر) أي في باب المهر وقدم أن المهر في حكم النفقة (قوله لان المانع من قبله) أي فقط أما اذا كان المانع منها
أيضا كان كانت صغيرة لا تطبق الوطء فلا نفقة لها كما يأتي (قوله أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة وزوجته من
تستدين عليه بامر القاضي (قوله ولو كانت مسلمة الخ) ومواء كانت حرة أو رقيقة كما في شرح الملتقى ولا وجه
للمبالغة بالمسلمة (قوله او تستهي للوطء) لان الزوج يستمتع بها لاداعي (قوله حتى لو لم تكن كذلك) بأن كانت
صغيرة جدا لا تطبق الوطء مطلقا (قوله فلا نفقة) لعدم وجود التسلیم (قوله كالو كذا صغيرين) قال في المنع
ولو كذا صغيرين لا يطبقان الجماع لا نفقة لها لان المنع معني جاء من قبلها فغاية ما في الباب أن يجعل المنع من
جهته كالمعذور والمنع من جهتها قائم ومع قيام المانع من جهتها لا تستحق كذا في النهاية (قوله كأن كان الزوج
صغيرا) تنطبق في المصنف والجامع وجوب النفقة ولا حاجة اليه لقوله من قول المصنف ولو الزوج صغيرا
(قوله أو كانت رقن) اشار به الى الايراد والجواب المذكورين في شرح الملتقى وعبارته ولا يرد نحو والرقن والرقن
لان المعتبر في إيجاب النفقة احتباس يتوقع به الزوج بالوطء أو بدواعيه والثاني موجود هنا اهـ (قوله لا ووطء)
يصح ربحه الى المعنوية أيضا بان كان الطبع يفر منها وعدم وطء الكثرة ما لعدم اشتغالها أو لخلول
مرحى بها يمنع من وطئها قال في البصر النفقة واجبة سواء أصابت هذه الموارض بعد ما انتقلت الى بيت
الزوج أو قبل ذلك (قوله واختاره في النفقة) ومالك الايضاح أيضا كما في البصر في المهر الا مع أن الاطاعة

واختاره في النفقة

ليس لها عقد وبالسنة وأن السعينة تطبقه ولو صغيرة كوقيل بنت تسع اه مفرح على بشرط لوجوب
التفقة صلاحيتها لوط (فرع) ذكر في الخلاصة أو الصغيرة التي لا تفقة لها إذا طلب من انما في فرض التفقة
على الزوج وظن الزوج أن ذلك طبعه فحضر من لها التفقة لا يجب في الفرض باطل اه قال في البحر وتظهر
ما في الظاهر لو فرض من لها القاضي التفقة فأخذتها أشهراً ثم شهد التهودا أنها من الرضاع وفرض القاضي
بينهما رجوع الزوج عليها أخذت من التفقة اه وهو يفيد الرجوع بالتفقة في مسئلة الخلاصة فليحفظ (قوله
ولو منعت نفسها المهر) انما وجبت لها التفقة لانه منع بحق فكان فوت الاحتباس لحق من قبله فيجعل
كلا قائم اه بحر (قوله دخل بها اولا) مذهب وعندنا سقط بالمنع بعد القول الا اذا كانت حلت نفسها وهي
دون البلوغ اهدم صحة تسليم الاب أبو السعود عن العيني (قوله وعلى الفتوى) لانه لما طلب تأجيله فقد
رضي بالسقاط حقه في الاستمتاع قال الوالحي ويقول أبي يوسف يفتي انفسا بما يخلف البيع ولان العادة
جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة أن الاستاذ زهير الدين كان يفتي بانه ليس لها الاستمتاع
والصدر والشهد كان يفتي بأن لها المنع اه ذكره صاحب البحر في باب المهر فقد اختلفت الفتوى وقد معنا هناك
عن الهندية أن تأجيل البعض بمنزلة تأجيل الكل عند أبي يوسف والحاصل أن التأجيل صحيح لو قرعه بالرضا
ولها المنع لرضا بسقوط حقه وان لم يكن لها حق الطلب لصحة التأجيل والظاهر أن محل ما ذكره لم بشرط
الدخول أما اذا أجل الكل بشرط الدخول فلا يكون راضيا بسقاط حقه في الاستمتاع (قوله بقدر حالهما)
هو قول الخصاص (قوله به يفتي) مقابلة قول الكرخي وهو ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وقال به جمع كثير من
المشايخ ونص عليه محمد وقال في الحصة والبدائع انه العجيج فنظر الى قوله تعالى لينفق ذو رزقه من رزقه ومن
قد رزقه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهه واجاب في الهداية بانقول هو يجب النص
فيضا بقدرة رزقه وسعه والباقي دين في ذمته وانفقوا على نفقة المورسين اذا كانوا مورسين وعلى نفقة المورسين
اذا كانوا مورسين وانما الخلاف عند اختلاف حالهما وعلى المفق به يجب نفقة وسط وهو فوق نفقة المعسرة
ودون نفقة المورسة فاذا كان الزوج مفرط اليساريا كل الخوا والعم المشوي والابان والمرأة قصيرة تأكل
في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها عما يأكل بنفسه ولا عما كانت تأكله في بيت أهلها ولو كان
يطعمها الوسط وهو خبز البيرة وباجة أو باجيتين بحر لمخصا (قوله بل يندب) قال في البحر قال مشايخنا يستحب
أن يواكلها لانه مأثور بحسن العشرة معها وذافي أن يواكلها لتسكون نفقتها ونفقة سواها (قوله ولو هي
في بيت أبيها الخ) قال في البحر وأشار المصنف الى أن شرط وجوب النفقة تسليم المرأة نفسها الى الزوج وقت
وجوب التسليم ونفي بالتسليم الظلية وهي أن تقضي بين نفسها وزوجها برفع الموانع من وطئها والاستمتاع بها اذا
كان المانع من قبلها أو من قبل غير الزوج فلا تزوج بالنفقة حرة صبيحة سليمة ونقلها الى بيتها فلها النفقة وكذلك
اذا لم ينقلها وهي بحيث لا تمنع نفسها وطلبت النفقة ولم ينقلها هو بالنقل فلها النفقة فان طالعها بالنقل
وامتنعت فان كان امتناعها بحق بامتنعت لاستيفاء مهرها المجل فلها النفقة وكذلك لو طالعها بالنقل بعد
ما أوفاه المهر الى دار مفصولة فامتنعت فلها النفقة لانه بحق ولو كانت ساكنة منزلها فنفقة من الدخول
عليها لا على ميل الشوزيل قالت حوزلي الى منزل أو أكثرى منزلا فاني احتاج الى منزلي هذا أخذ كراهه
فلها النفقة اه بدائع (قوله به يفتي) وقال بعض المتأخرين من ائمة طبع لا تسحق النفقة اذ لم تزف الى بيت
الزوج والفتوى على جواب الصحيح وهو وجوب النفقة اذ لم ينقلها بالنقل بحر (قوله فان لها النفقة
استحسانا) قال في البحر وقيد ما يكونها لم تزف لانها لو مرضت في بيت الزوج مرضا لا يستطيع معه الجماع لم تبطل
نفقة غيرها بخلاف لان التسليم المطلق هو التسليم الممكن من الوطء والاستمتاع وقد حصل بالاتصال لانها كانت
صبيحة كذا في البدائع (قوله كاحترز في الفقه) قال في البحر وحاصله أن المنقول في ظاهر الرواية وجوب النفقة
للمرأة سواء كان قبل النقل أو بعدهما وعواء كان يمكنه جماعها أولا كان معها زوجها ولا حيث لم تمنع
نفسها كما صرح به في البدائع والخلاصة والذخيرة وغاية البيان معزيا الى مسكا في الحاكم والمبسوط والشامل
ونشر الطحاوي فكان هو المذهب وصححه في فقه القدير وقال ان الفتوى عليه اه وغامه فيه (قوله ان لم يكن
عالمها) أي الى بيت الزوج (قوله بحصة) بكسر الميم شبه اليهودج (قوله فلها النفقة) أي لوجود التسليم أولا

(ولو منعت نفسها المهر) ودخل بها اولا
ولو سلمه مؤجلا عند الثاني وعليه الفتوى
كما في البحر والتهر وارضاء بحسب الاشياء لانه
منع بحق فتسحق النفقة (بقدر حالهما) به
يفتي ويضا بقد رزقه وسعه والباقي دين الى
الميسر ولو وسرا وهي فقيرة لا يلزمه أن
يقطعها عما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت
أبيها) اذ لم يطالعها الزوج وامتنعت للمهر
وكذا اذا طالعها ولم تمتنع أو امتنعت للمهر
(او مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة
استحسانا قيام الاحتباس وكذا لو مرضت
ثم البسه ثلث أو في منزلها بحيث ولو
خامست وطبعه الفتوى كما حرره في
وفي الثانية مرضت عند الزوج كما حرره
أيها ان لم يمنع من نقلها بحصة فيكونها
فلها النفقة

اجتماعهم أنهما لم يقع نفسها بعد بل الماتع عذرهما سوى لا يستطيع دفعه (قوله والا لا) أي ان كان يمكن نسلها الى بيت
 الزوج بمحضة وهو حال منتقل فلا نفقة لها (قوله كمالا يلزمه مداواتها) أي ابائه لها بالطبيب والأدوية
 وانظر هل ما يصرف عليهم في نفاسها من الأدوية فلا يلزم فليجوز (قوله لانتفقة لاحد عشر) الأولى لأحدى عشرة
 (قوله مرتبة) لأنها تحبس ترجع الى الاسلام فلم تكن محبوسة بحق الزوج (قوله ومقبلة ابنه) فلا نفقة لها
 وتجب لها السكنى لأنها حق الشرع كما تقدم (قوله ومعتدة موت) ولو حال لا الأم الولد الحامل فلهما النفقة
 من كل المال كما يأتي (قوله ومنكوسة فاسد أو عدته) الأولى ومعتدة وهما بمنزلة الواحد والازدات على إحدى
 عشرة ووجه ذلك ان النفقة انما تجب في النكاح الصحيح أو أثره وهو الميسا كذلك (قوله وأمة لم تنوأ) أي أمة
 منكوسة بالعدو ولم يتوهم ولا هالانها لم تكن محبوسة للزوج بل هي في مصالح سيدها وفي الهدية عن
 المدة رائية عن التبعة مثل والدي رحمه الله تعالى عن أمة تزوجها مولاهما من السان وهي مشغولة بخدمة
 السيد طول اليوم وبخدمة الزوج بالليل فتدال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج اه (قوله وصغيرة
 لاوطأ) أو لا تصل للخدمة أو الاستئناس على قول الثاني الذي اختاره صاحب التفة والايضاح (قوله وهي
 المباشرة) هي النفقة العاصية على الزوج المبغضة وفي الشرع كما قال الخفاف الخارجية من منزل زوجها
 المباشرة نفقها منه والمراد بالخروج كونها في غير منزل بغير اذنه ليشمل ما إذا امتنعت عن الجهي الى منزلته ابتداء
 بعد ايقافه بمجمل مهرها وما إذا خرجت من منزل بهد الانتقال اليه بغير قال المصنف وقول لاخرجة أولى من
 قول بعضهم لا لناشر لانه يحتاج الى تفسيرها فيؤدي الى التطويل والمقام مقام الاختصار اه (قوله حتى
 تعود) أي الى منزل الزوج (قوله ولو بعد سفر) فتخرج عن أن تكون ناشرة بغير عن الخلاصة وفائدة أن النفقة
 إذا كانت مقضية أو متراضى عليها تلزمه وأما إذا عدا ما عادت في سفر فليس لها أن تحاسبه بعد عودمه على
 ما مضى (قوله والقول قولها في عدم النشور بينهما) فان حلفت أخذت النفقة وان نكحت سقطت بغير ونظير
 ذلك في المدة الماضية قلزمه نفقتها إذا كانت بالقضاء أو الرضى وان أقام بينة تشهد له على النشور فان شهدوا أنه
 أو فاما المجهل وهي لم تكن في بيت الزوج سقطت النفقة ولو شهدوا أنها ليست في طاعة الزوج للجماع لا تقبل لانه
 يحتمل أنها تكون في بيته ولا تكون في طاعته وبه لا تسقط النفقة لان الزوج يقبل عليها اه خلاصة (قوله
 ونسقطه المقروضة) يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفرضة ثم نزلت سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف
 ما إذا أخرها بالامتنان فامتنانت عليه فانها لا تسقط كما سيأتي في مسئلة الموت اه سلب (قوله لاسم الومانعة
 من الوطء) أي مع كونها متقيمة معه في المنزل بغير والمفاد على غير ما بها (قوله لم تكن ناشرة) لان الظاهر
 أن الزوج يقدر على تحصيل المصود منها بدليل أن البكر لاوطأ الاكرها بغير (قوله كان كان المنزل) أي الذي
 يسكن فيه ولو كان لها بالاجرة قاله أبو السعود (قوله فتمنعته من الدخول) أما إذا تمنعته من الدخول
 ومنعته من الوطء فلهما النفقة كما امتنعت في منزله كما لا يخفى (قوله ما لم تكن سألته النقلة) فان قالت له
 حوّلني الى منزل أو كرتي منزلا أو كرتي منزلا فاني أحتاج الى منزل هذا أخذ كراه فلهما النفقة ولو منعته من الدخول
 عليها (قوله لو كان فيه شبهة) يعني لو كان البيت الذي يريد الزوج نقلها اليه بنى أو شري بمال مشته لا يعرف
 حله من حرمة (قوله فامتنعت منه) أي من الانتقال اليه (قوله لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) قاله صاحب
 الهداية في التجنب (قوله بخلاف ما إذا خرجت من بيت الغصب الخ) أي فان لها النفقة لانه ليس منزل له
 أصلا بغير وهذا شروع من النسخ في مفهوم قوله بغير حق (قوله وأبى الذهاب اليه) بخلاف الدال المجهلة (قوله
 أو السفر بها) أي ولو أوقافا بمجمل مهرها على الفتى به وعلى ظاهر الرواية تجبر على السفر معه فلا نفقة لها إذا
 امتنعت أفاده في البصر (قوله أو مع أجنبي) قيده في الهندية بنسخة السفر حيث قال ولو كان الزوج في بلد
 أخرى قد سفر فبعث اليها الجولة والازاد حتى تنتقل اليه ولم يجد غيرها فلم تذهب اليه تسحق النفقة كذا في وجيز
 الكردري وظاهر التقييد بتقدير السفر أنها إذا امتنعت في بادونه لا نفقة لها لان المرأة لها أن تخرج الى ما دون
 السفر بلا محرم وهذا على القول بأن السفر بها وفيها سئل بعض العلماء عن امرأتها زوج لا يسل والمرأة تأتي
 أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية (قوله وزوجها شريف) أي بغير بارضاع زوجته ابن القسبر
 بأجرة (قوله ولم تخرج) أي من منزل الزوج أما إذا خرجت فيصاف النشور الى الخروج حيث كان بغير اذنه

والا لا كمالا يلزمه مداواتها (لا) نفقة
 لاحد عشر مرتبة ومقبلة ابنه ومعتدة
 موت ومنكوسة فاسد أو عدته وأمة لم تنوأ
 وصغيرة لاوطأ أو الخارجية من بيته بغير
 حق وهي الناشرة حتى تعود ولو بعد سفر
 خروا قال الشافعي والقول قولها في عدم
 النشور بينهما ونسقطه المقروضة
 لا انما كانت في الاصح كالموت قد بان الخروج
 لانها لو امتنعت من الوطء لم تكن ناشرة
 وشأنها الخروج المحكمي سلكان كان المنزل
 لها فتمنعته من الدخول عليها فهي سلكاخرجة
 ما لم تكن سألته النقلة ولو كان فيه شبهة
 كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشرة
 لعدم اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف
 ما إذا خرجت من بيت الغصب أو أبى الذهاب
 اليه أو السفر بها أو مع أجنبي بغيره لنقلها
 فلهما النفقة وكذا لو أخرجت نفسها لارضاع
 صبي وزوجها شريف ولم تخرج

(قوله وقيل تكون ناشئة) حكايته بقل تشعير بضعفه وبه سرح في البصر والذي تقدم آخر باب القسم أن خروج
منهما من الغزل ومن كل ما ينادى برأته ومن الحناء والنقش أن تاذى برأتهما والارضاع أن شق من
الغزل لكونه بينهما كما هو مشاهد فتنه أن يكون المتع فيه أولى وتكون ناشئة بالخشافة وفي النهر من الرضاع
عن الخيانة يكره الارضاع من غير اذن زوجها الا اذا خافت هلاكا فتنه لا بأس به اه قال في البصر وينبغي
وجوبه وفي الولو الجبة والواجب على النساء أن لا يرضعن من غير ضرورة فان فعلن فليصطنن أو ليصطنن اه
وذكر صاحب البصر في شرح قول حافظ الدين في الكفر ولهم النظر والكلام معها مانسه وقالوا انه أن يمنع
امرأته من الغزل ولا يتماق بالصلوات الصوم بغير اذن الزوج كذا في الظهيرة وينبغي عدم تخصيص الغزل
بل أنه أن يمنعه من الاعمال كلها المقتضية للكسب لانها مستغنية عنه لو جوب كما يتبع عليه وكذا من العمل
تبرعاً لا جبراً اه وهذا كله يؤيد القول الثاني (قوله لنقص التسليم) أي الواجب عليها والاضافة من اضافة
المصدر الى مفعوله (قوله بأنه لو تزوج الخ) الباء تصوير الواقعة (قوله من المحترقات) كالتحليل والقبالة
والماشطة (قوله فلا تنفقه لها) أي لنقص التسليم وأقر الفهمني ما يجنبه الزاهد (قوله قال في النهر وفيه
نار) أصله صاحب البصر حيث قال بعد نقل كلام المجتبى مع أنه سألني أن القابلة لها الخروج اه وبين المجتبى
وجه النظر بأنها معدودة لاشتغالها بمسالحها فليعمل خصا التسليم بخلاف من علمت نفسها بالليل دون النهار
أو عكس من غير عذر فان نقص التسليم يوجب اليها فلا تنفقه لها اه وفيه أن المحبوسة طلباً والمحبوسة راجعة
الفرق مع غيره معدودة وقد سقطت نسختين من كسر هذه كذلك على أن كلام الزاهد في المجتبى عام للمعدودة
وغيرها ووجب صاحب البصر بالقابلة لا يظهر لأن الكلام في خروج جميع اليوم أو الليل والقابلة ليست كذلك
والذي تقدم عن الهندية في الامة اذا اشتغلت بخدمة السيد سهار أو بخدمة الزوج ليلاً وجوب النفقة ليلاً
وقياسه هنا كذلك فليست (قوله ومحبوسة) مثل اطلاقه ما اذا حدثت على دين وكانت قادرة على ايفائها ولا
وما اذا حدثت قبل النكاح أو بعده وعليه الاعتقاد وفي فتح القدير وعليه الفتوى (قوله ولو ظلم) لأن المعتبر
في سقوط نفقة اثبات الاحتباس لا من جهة الزوج وقد فات الاحتباس هنا لا من جهته بجر (قوله الا اذا حبسها
هو دين) اشارة بالاستثناء الى تقييد المصنف في اطلاقه واخذة (قوله وكذا لو قدر على الوصول اليها في الحبس)
أي وقد حبست بدين لغيره أو ظلماً (قوله صبرية) عبارتها كافي المنع عازي الى القاضي جلال الدين اذا حبست
ظلماً أو بحق ذكر في الاصل والجامع أنه لا يجب لها النفقة من غير تميل ومنه أي يوسف بن الدين لا تقدر على
ادائه يجب والا لا قال وهذا اذا لم يقدر على الوصول اليها في الحبس وان قدر قالوا يجب النفقة اه (قوله كتبه
مطابقاً) أي سواء قدر على الاداء أم لا أو حبس ظلماً أي فان النفقة يجب عليه لأن الاحتباس هنا فان لمع من
جهة الزوج جبر عن الخلاصة على أنها محبوسة لحقه لانه لا يرضى بخروجها حال حبسه (قوله ولكن في تصحيح
القدوري الخ) قال في المرقيد بحبسها لأن حبسه مطلقاً غير مسموع لنفقته كذا في غير كتاب الا أنه في تصحيح
القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في حبس السلطان ظلماً استلوا فيه والتصحيح أنها لا تنفق النفقة اه
والذي في الهندية عنها تنفق بدون التسمية والامر عليه ظاهر ولا استدراك والخطأ في نقل صاحب التصحيح
أو صاحب النهر (قوله وفي البصر عن مآل الفتاوى الخ) عبارته وفي الخلاصة أنها اذا حبسته وطلب أن تحبس معه
فانها لا تحبس وذكر في مآل الفتاوى الخ والظاهر أن التقييد بحبسها اتفاقاً (قوله تحبس معه) ظاهره
ولو كانت هي غير الحابسة له وينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الحبس يعلم لجمعها اما اذا كان هناك رجال آخرون
يحتل بهم بعض فليجوز أن لا يجب له لاسيما اذا كان المكان مظلماً ومكان قضاء الحاجة قصداً (قوله أي
لا يمكن الانتقال معه أصلاً) اما اذا انتقلت بالفعل أو طلبت القه فلم يتقها الزوج فله النفقة حيث كان يمكنها
الانتقال وقد بدقوله لم تزف لانها اذا زفت ثم مرضت فانتقلت الى بيت أبيها ولم يصح عنها الانتقال ولو بغير حجة
استحققت النفقة كما قدمته عن الخاتمة والاولى للشرح التعبير بالواو بدل أي (قوله ومهوبة كرها) تبع في هذا
التقييد صاحب النقاية وليس احترازاً ولا فرق بين أن تكون راضية بأفصب أو لا جوى ورضاه لا ينافي الغصب
منه وعن الثاني عدم السقوط في الضلين والقضوى على السقوط (قوله وحاجة) فيسببه لانها لو كانت معقرة أو
نايرة وليس معها زوجها لا يجب اتفاقاً جوى ولا فرق في سقوط النفقة في الحج بين أن تنجب قبل أن تسلم نفسها

وقيل تكون ناشئة ولو سلمت نفسها بالليل
دون النهار أو مكته فلا تنفقه لنقص التسليم
قال في المجتبى وفيه عرف جواب وانصة في
زمانه بأنه لو تزوج من المحترقات التي تكون
في النهار في مصالحها وبالليل عنده فلا تنفقه
أما التي قال في النهر وفيه نظراً (ومحبوسة)
ولو ظلمها الا اذا حبسها هو دين اه
النفقة في الاصح جومرة وكذا لو قدر على
الوصول اليها في الحبس صبرية كتبه
لكن في تصحيح القدوري لو حبس في حبس
السلطان قال تصحيح سقوطها وفي البصر من
مآل الفتاوى ولو حبس على الفساد
فحبس به عند الآخرين (ومرصة لم تزف)
أي لا يمكن الانتقال معه أصلاً فلا تنفقه لها
وان لم تنجب نفسها لعدم التسليم
(ومعصوية) كرها (وحاجة)

أوبعد وهو ظاهر الرواية لأن الامتناع من جهتها فأوجب سقوطها سواء كانت عاصية في الخروج أو طائفة بحر
 (قوله ولو خلا) المواب أن يقول ولو فرض أنه محل الخلاف قال في المنع وفي رواية عنه يؤمر الزوج بالخروج
 معها والاتفاق عليها إذا أرادت بجهة الاسلام اهـ ولأنه إذا ذهب الحكم في القرض بينهم في النفل بالاولى بخلاف
 مكس (قوله ولو معه) أي ولو جرت مع الزوج ولو كان المخرج خلا كافي الهندية (قوله فعليه نفقة الحضر خاصة)
 في نظر إلى قيمة الطعام في الحضر ولا ينظر إلى قيمته في السفر اهـ بحر (قوله عن لا تخدم) أي عن لا تسافر هذه
 الاحمال بنفسها (قوله أو كان بها) أي تمنعها من مباشرة هذه الاحمال (قوله لا يجب عليه) أي أن يأتيها
 بالطعام الميا ولا يجنبه لها الاستقيد الاقل من المصنف وصرح بالشأن في المنع ثم اذ لم يجب عليه هل يجبر
 ذكر صاحب البحر عن حافظ الدين في بعض المواضع أنها تجبر وقال السرخسي لا تجبر ولكن اذ لم تلج لا يعطها
 الا دام وهو الصحيح اهـ (قوله على ذلك) أي انجز والطبع المقادير كرا الطعام لانها لو أخذت لا تخدم على
 واجب عليها في الفتوى أي الديانة فكان في معنى الرشوة فلا يحل الاخذ منع موصفا (قوله لوجوبه عليها ديانة)
 فانضاض لا يجبرها عليه هندية (قوله لانه عليه الصلاة والسلام) على لوجوب العمل على التريفة ديانة
 (قوله قسم الاعمال) أي اعمال العيشة (قوله فجعل اعمال الخارج) أي خارج البيت كلبان المطب والماء
 وتحميل النفقة (قوله والداخل على فاطمة) أي داخل البيت كالطحن والخبز والمجن (قوله مع أنها سيدة نساء
 العالمين) ولو عاشت من حيث انما بضعته صلى الله عليه وسلم وكذلك هي افضل من مريم وقوله تعالى واسمها
 على نساء العالمين فالمراد عالمي زمانها كما ورد في حديث أي واذا علم الحكم في فاطمة فهو في غيرها بالاولى وقسمته
 هذه دليل الوجوب ديانة وانما يمكن واجبا قضاء للزوم المخرج به على من لا يستاد مباشرة هذه الاعمال (قوله
 ويجب عليه آله طين) أي تحميل الله وهي الجبران وما يتبع ذلك (قوله ككوز وجر) يرجعان الى الشراب
 (قوله وقد روي غفرته) يرجعان الى الطبخ والمفرقة بوزن مكسنة ما يعرف به قاموس (قوله أدوات) جمع اداة وهي
 الآلة قاموس (قوله ولابد) اللد بكسر واحد البوداه حلي عن جامع اللغة (قوله وطفقة) مثله الطاء والفاء
 وبكسر الطاء وفتح الصاد وبالكسر واحد الطنافس البسط والنياب وحسب من سفع عرضه ذراع والطنف
 بالكسر الردي السج قاموس والمراد البسط (قوله وما تنظف به) قال في الهندية ويجب لها ما تنظف به
 وتزبل به الوسخ كالشط والدعن وما تنظف به الرأس من السدروا المطحن وما تزبل به الدرن حكا لاشنان
 والصابون على عادة أهل البلد أو ما بقصد به التلذذ والاستمتاع مثل الخصاب والكميل فلا يلزمه بل هو على
 اختياره ان شاء له أو ان شاء تركه واذا هيأ لها فاعلم استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقع به
 السهولة لا غير يجب عليه ما ينقطع به الصنان ولا يجب له الدواء للمرض ولا أجره للطبيب ولا القصد ولا الحجابة
 كذا في السراج الوهاج وعليه من الماء ما تنظف به ثيابهم او يديهم من الوسخ كذا في الجوهره اتيرة (قوله كشط)
 مثلك وكشط وعق وكحل ومنبر آله يمشط به قاموس (قوله الصنان) بالضم داء الا بطل كالهنة بالكسر
 (قوله ومداس رجليها) يختلف باختلاف البلدان (قوله ولوجات بلا استجار قيل عليه الخ) ظاهره أنها
 منصوبة وليس كذلك قال في العرفان جاءت بغير استجار فلما قيل أن يقول عليه لانه وقت الجماعة واقابل
 أن يقول عليها كأجرة الطبيب اهـ وأصله في وجير الكردي وبوخذ من قوله كأجرة الطبيب أن النفاس من
 الاضرار فلا يلزمه الا تيان بما تحتاجه (قوله وتعرض لها الكسوة الخ) كان على المصنف أن يعمل الكلام
 على الكسوة بعضها بعض فكان يقدم قوله وتزاد في الشتاء جبة وطما فاذا أو بغير هذه الجلة هناك واعلم أن
 تقدير الكسوة بما يحتاج باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل
 وقت ومكان فان شاء القاضي فرضها أصنافا وان شاء قوما وقضى بالقيمة كذا في المجنب (قوله في كل نصف
 حول مرة) الا اذا تزوجها وبخها ولم يبعث اليها الكسوة فلها أن تطالب بالكسوة قبل مضي سنة أشهر بحر
 وفي البدائع الكسوة على الاختلاف في النفقة من اعتبار حاله أو حالها (قوله لتجدد الحاجة) أي حاجة المرأة
 (قوله حرز اوبردا) أي وقت الحرز والبرد فيجب عليه أن يدفع عنها اذا هال ان جميع ما تحتاج اليه المرأة من لباس
 يسترها وفرش ينام عليه وتنظف به الرجل اما أن يأتيه وانما أن يفرضه القاضي عليه أصنافا
 أو دواهم كل سنة أشهر وتجب لها الوسخ أي أن يلبس الزوج شرطا لا تمتعه لها كما قدمناه في الاتفاق الا اذا طهر

ولو خلا (لا معه ولو بحر) لغوات الاختصاص
 (ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة) لا نفقة
 السفر ولا الكرا (استنعت) المرأة (من)
 الطين ان كانت من لا تخدم (أو كان بها) أي
 (فعليه أن يأتيها بطعام) (لا يجب
 عن تخدم نفسها وتقدر على ذلك) (لا يجب
 عليه ولا يجوز لها أخذ الأجرة على ذلك
 لوجوبه عليها ديانة ولو شرطه لانه عليه
 الصلاة والسلام قسم الاعمال بين حلي
 وفاطمة فجعل اعمال الخارج على علي
 رضي الله عنه والدخل على فاطمة رضي الله
 تعالى عنهم مع أنها سيدة نساء العالمين بحر
 (ويجب عليه آله طين وآنية شراب وطبخ
 سكر وزوجته وقدره غفرته) وكذا لاسر
 أدوان البيت كسكر وابد وطفقة وما
 تنظف به وتزبل الوسخ كشط واشنان
 وما ينزع الحسن ومداس ولبها وآنية
 في الجلالة والجر وفيه أجره القابلة على
 من استأجرها من زوجة أو زوج ولوجات
 بلا استجار بل عليه وقبل عليها (وتعرض
 لها الكسوة في كل نصف حول مرة) لتجدد
 الحاجة حرز اوبردا

شهر الاكثرون منه لانه مقرض حشد علم القاضي بطولها اكثر من شهر لا عند خوف التنبؤ ونظاها في الفتح
ان اخذ الكفيل فيه اذا علم القاضي بطول الغيبة اتفق فقول الشرح عند الثاني يتفق بالمسئلة الاولى فقط
(قوله وقس سائر الديون) من القرض وعن المبيع والمهر وقوله عليه اي على دين النفقة في اخذ الكفيل
وتظاها انه لا يقيد بالشهر في دين غير النفقة (قوله وقع على الاب) اي اعا كذا في شرح الملتقى (قوله عند الثاني)
وقال بلازمة نفقة شهر كذا في شرح الملتقى (قوله وفيه عليه ادين الخ) عبارة عن الذخيرة لو طلبت المرأة من
القاضي فرض النفقة وكان للزوج عليها دين فقال احسبوا الهاتفة فهاضه كان له ذلك لان الدين من جنس
واحد فتقع المقاصة كما في سائر الديون الا انه في سائر الديون تقع المقاصة تقاصا او لم تقاصا وهذا يحتاج الى
وضى الزوج اقوى في شرط رضاء بالمقاصة كما لو كان احد الدينين ساقطه بالوث بغير خلاف سائر الديون فكان
بالموت) وكذا بالطلاق على خلاف فيه قاله الحلبي (قوله لا اجر عليه) قال في اجارة الخاتمة امرأة اجرت دارها
من زوجها فاشترىها جميعا قالوا لا اجر لها وهي غزلة ما لو اشترىها من غيرها لغيره وأرادوا بهذا الاطلاق
ان منفعة سكنى الدار تعود اليها اي ولم يردوا ان ذلك واجب عليها بانه كالنسيب والطين ولان الزوج يخرج
من الدار في بعض الاوقات وعسى يكون عامة فيها في السوق وتكون الدار في يد المرأة اي فكان الزوج دفعها
لها عارية بعد الاستبراء او المتأجر اذا اجر من الابن او اعارة اشقت الروايات على انه لا يجب الاجر على المتأجر
ومن الاجارة والاعارة كذلك هناك يمكن لها اجر الدار على زوجها اه لكن سياتي في الاجارات عن معنى
الاشياء عن المضمرات من الكبرى عن قاضي خان ان القنوي على الصحة تبيته في السكنى اه حاشي مزيدا
(قوله بعد سنة) مثال (قوله عليك الاجر) من تمام قوله (قوله فهو عليها) ولا يلزم من اخبارها انه بالكره
لزوج الاجر عليه (قوله وهو موهوم) اي مفهوم التمهيد بانها العاقدة (قوله فالاجرة عليه) اي اعدم العقد منها
وفيه ان السكنى تكون بالقصب مثلا وقد تحقق منها فيجب الاجر عليها لانه اذ هو انما عرض عليها بعد تحقق
القصب منها ولا يراه من هذا النسبة السكنى اليه اعدم اعتبار النسبة المعارضة بعد تحقق الفعل منها (قوله
ويقدرها بقدر الغلاء والرخس) لانها اذا قدرت في الغلاء بقدرها في الرخص اضربها بعكس في عكس (فرع)
قال في البدائع اذا طلعت المرأة من القاضي فرض النفقة قبل النكاح وهي بحيث لا تمتنع من التسليم لو طالها
به او كان امتناعها بحق فرض القاضي لها اعانة لها على الوصول الى حقها الواجب وان كان بعد ما حوّلها
الى منزله فزعت عدم الاتفاق والتصديق فلا يفي له ان يعمل بالقرض ولكن يأمره بالنفقة والتوسيع الى ان
يظهر ظلمه فحينئذ فرض عليه النفقة ويأمره ان يدفعها اليها بالتنق على نفسها اه (قوله وعزاه) اي عدم
التقدير المستفاد من الجمع (قوله لكن في البحر من المحيط) عبارة فصار الحاصل انه ينبغي للقاضي اذا اراد فرض
النفقة ان يتفرق في سعر البلد وينظر ما يكتفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر
بالدراهم كافي المحيط ثم قال وفي الجعبي ان شاء فرض لها الصنف او ان شاء فقدمها او فرض لها بالقيمة اه وفهم
المؤلف التناقض بين ما في الجمع وبين ما في المحيط والجعبي فاستدل بأحد هما على الآخر ولا تناقض فان من
نفي التقدير بالدراهم اراد دراهم معينة لا تزيد ولا تنقص غلا ورخسا في جميع البلاد ومن اثبتها اراد انها
تابعة للاصناف وتختلف غلا ورخسا وبلدا ولا يبع احد اني التقدير بالدراهم أصلا لكثرة الفروع المنصوص
فهم على التقدير بها (قوله وفيه) اي في البحر يعني اخذ من نصهم على الرفع للقاضي في مسئلة اللبس وعبارته
عن الخلاصة والزوج ان يرفعها للقاضي حتى يأمرها بلبس التوب لان الزينة حقه اه وهو يدل على ان المرأة
لو أسكت النفقة وأكثت قليلا وقررت على نفسها فلا أن يرفعها الى القاضي لتأكل بما فرض لها خوفا عليها
من الهزال فانه يضرم اه كلامه واجل الشرح فربين المنصوص من المصنوع (قوله لتأكل كل بما فرض لها)
اي لو فرضت دراهم أو لتأكل ما فرض لها فرضت أصنافا (قوله من الهزال) ضد السمن يقال هزلت الدابة
هزا على ما لم يسم فاعله وهزلتها هرو ه حجاج (قوله فانه يضرم) بضم شين هنة عند ذنوبها هزيلة
ويضرمها عن قضائهم هات منزلها (قوله لان الزينة حقه) ولما عليه ان يوفيا حقه من الزينة بان يقص
شاه به ليدفع التشويه وليصن قبيلا وان يخلق شعراته وينظفها كما ورد الامر بذلك فانه اذا ترك

وقس سائر الديون عليه وبدا في بعضهم
جواهر الفتاوى من كراهة الباب الاول ولو
كذلك لها كل شهر كذا ايد اوقع صلى الابد
وكذلك لم يقل ابداءه في الثاني وفي بعض
وفيه عليه ادين زوجها لم يلتصقا فاصالا
برضاء له وطه بالموت بخلاف سائر الديون
وفيه اجرت دارها من زوجها وما يستكان
فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت
فيها باخرة فلو لبس به بعد سنة فخالته اخبرته
ان المنزل بالكره عليك الاجرة وعليها لانها
العاقدة براز في وجهه وهم انتم الوصية بغير
اجارة في ذلك او مال يقيم او معدلا لستلال
فالاجرة عليه فليصنف (ويقدرها بقدر الغلاء
والرخس ولا تقدر بدراهم) ودانير كافي
الاخبار وعزاه المستفاد من شرح الجمع
للمصنف لكن في البحر من المحيط والجعبي
ان شاء القاضي فرضها أصنافا أو قيمتها
بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفيه لو قدرت
على نفسها فلا أن يرفعها للقاضي لتأكل
بما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه
يضرم اه ان يرفعها للقاضي ليس

ذلك كان داعيا لها الى الالتفات الى غيره وفيه من المقاسم ما لا يخفى كما وقع لتساخن اسرار قبل لمرار جالهن
 النكاح ومن حقا عليه ان يصدقها في الجماع بالثاني لانهما اذا ائزلا قبلها قال ابن عباس اني احب ان اكصل
 لها كما احب ان تكصل لي وكل هذا منهوم من قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف (قوله وتزاد
 في الشتاء الخ) الاولى لاقتصار على قوله ويختلف ذلك بسارا واعسارا واحالا وبلدا ويكون اسم الاشارة
 راجعا الى الكسوة والمأكل وكلاهما يخرج على اختلاف الاحوال قوله في البصر اما في عرفنا فيجب السراويل
 وشباب آخر كلبية والفراس التي تنام عليه والخصاف وما يدفع به اذى الحزو والبرد وفي الشتاء درع خز وجبة قز
 وشما واربسم (قوله وسروالا) اثباته. فرد السراويل طريقة غير جائزة والمشهور ان سراويل مفردة شبه الجمع
 في الصيغة (قوله ولطافا وقراشا) أي من خصوصية وهذا في بلاد جرت عادتهم بأن ذلك على الزوج اما
 في نحو مصر جرت عادة أهلها بأن ذلك من جهازها وما في ما فيه (قوله ان طلبته) راجع الى قوله ويقدرها
 بقدر الغلاء والرخس والى قوله وتزاد في الشتاء الخ (قوله ويختلف ذلك بسارا) قال في المجتبى ان ذلك يختلف
 باختلاف الاماكن والعداات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فان شئت القاضي
 فزنها اصنافا وان شاء فزنها وقضى بالقيمة اه غنى كمالا قول وقوله حالا المراد به حال الزوجين بسارا
 واعسارا (قوله وليس علمه خفيا) ومثله المكعب لان ذلك انما يحتاج اليه في الخروج وليس على الزوج
 تهيئة اسباب الخروج كما في البصر لكن سأتى انه لا يحتاج الى الخروج الى الوالد في كل جمعة اذ لم يقدر على
 اتيانها وهذا يقتضي وجوب الخف والمكعب عليه اه سلبى والظاهر لزوم ذلك عليها لانه لا يطلب المطالبة
 ببر والدفع ما لا يجب عليه ذلك وخلاصة الامر انه لا يمنعها من المكعب غير المداس فانه واجب عليه كما قدمه
 المؤلف (قوله بل خف أمنها) لانها تحتاج الى الخروج قاله الحلبي عن البصر وفيه ان وجوبه لغير العورة به
 في الحرة وسافا الامتلاء بسيرة عورة ثم رأيت في الهنديه ان ذلك تابع للعادة وعبارتها قال في الكتاب ولخادم المرأة
 المكعب والخف بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان
 الخادم وكذا ونهاه وبناه على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحزو والبرد وباختلاف العادات
 في كل وقت وعلى القاضي اعتبار الكفاية في ففة الخادم بما يفرس لها في كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة
 الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط (قوله وفي البصر الخ) نقل ما فيه بالمعنى ولفظه والحاصل ان المرأة تلبس عليها
 الانسليم نفسها في بيته وعليه ما يجمع ما يكتفي به بحسب حاله ما من أكل وشرب وليس وفرش ولا يلزمها
 ان تستقنع بها هو ملوكها ولا أن تفرش له شيئا من فراشها وانما اكثرنا من هذه المسائل تبسها للازواج لما تراه
 في زماننا من التقصير في حقوقهن حتى انه يأمرها بفرش امتعتها جبرا عليها وكذلك لا يضافه وبعضهم
 لا يعطى لها كسوة حتى كانت عند الدخول غنية فصار تفتيرة وهذا كاه حرام لا يجوز له وذباقة تعالى من
 شروا أنفسنا ومن سبنا أعاننا اه (قوله من هذا) أي من كون اللعاف والفراس عليه (قوله ذلك)
 أي الفرش واللحاف (قوله فله مطالبة الاب بالنفقة) أي بما تقدمه من دراهم المهر فيشترى له ما يناسب حاله أفاده
 صاحب البحر في المهر (قوله الا اذا سكنت) أي زمانا يعرف بذلك وضاه فينتدلم يكن له أن يخصم به وذلك وان لم
 يتخذ له شيء ذكره المؤلف في الوقف قال الحلبي لكن تقدم في المهر عن النهر عن البزاية أن الصبي انه لا يرجع
 على الاب بشيء لان المال في النكاح غيره قصوداه وثانفقه بحيث تقدمناه في المهر (قوله وعليه فلوزفت به اليه
 لا يحرم عليه الانتفاع به) أي على ان الزوج المطالبة بالجهار الخ والاولى حذف الفاء قال الحلبي وجه البناء
 غير ظاهر فانه لا يلزم من كون المطالبة بالجهار من التزام كثرة المهر لكثرة وقتله وقتله أن يكون له استعمال
 بهما زها بغير اذن بل يجوز ان يكون ذلك للاختصار بين الاقران اه اقول ان الاعتماد في ذلك على العادة
 والمعروف كالمشروط والمشا في العادة الاستقناع بجهازها وانفاذها لا يفر بدون استعمال مما لا يكاد يوجد
 ثم انه على تسليم ما في النهر ينبغي أن يلزم الزوج تهيئة الفرش وتبييض النحاس لان الغرم بالغرم ولان العرف
 جار بذلك (قوله فذبحي العمل بماز) أي من عدم حرمة الانتفاع عليه (قوله كذا في النهر) قال الجمهور بعد نقله
 وفيه نظر لان ما في المبنى ضعيف كما اعترف به هو في باب المهر والعرف انما يعمل به اذا كان عامنا فالحق
 ما في البصر اه (قوله هل تقدير القاضي) أي من غير قوله وحكمته بذلك (قوله لان طالب التقدير بشرطه)

(وتزاد في الشتاء خ) وسروالا وما يدفع
 به اذى الحزو والبرد (ولطافا وقراشا) وحدها
 لانها ربة تزل هذه أيام حبسها وصرفها
 (ان طلبته) واختار وليس عليه خفها بل
 وحالا وبلدا (اختار) وفي البصر قد استغنى من
 خف أمتها يجزى وفي البصر قد استغنى من
 هذا انه لو كان لها أمتعة من فرش وقصرها
 لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب عليه وله
 رأيا من يأمرها بفرش كسوتها انتهى
 جبرا عليها وذلك حرام كذا في المجتبى اه
 لكن قد ضاع في المهر عنه عن الاب بالنفقة
 اليه بلا جواز بل ينفق به فله مطالبة الاب بالنفقة
 الا اذا سكنت انتهى وعليه فلوزفت به اليه
 لا يحرم عليه الانتفاع به وفي غير ذلك لا يملك
 كثرة المهر كثرة بل هو ما زولته لقلته ولا شك
 ان المعروف كالمشروط فذبحي العمل بماز
 كذا في النهر وفيه من قضاء الجهر لثقل
 القاضي للنفقة كتم منه فلت ثم لان طلب
 التقدير بشرطه دعوى

وهو حضور الزوج وشكوى المثل وكونه غير صاحب مائة (قوله فلا تسقط) أي النفقة بمعنى المدة وهذا انفرج
على كونه سكاها (قوله قلت نعم) لأن كل من المأموم الأزمان (قوله الامانع) كأنه شوزان النفقة تسقط به
في مده كما تقدم مع أن النكاح قائم اه حابي (قوله ولذا قالوا الخ) تعطيل لما استفيد عما سبق أن النفقة تنصير
دينا بالقضاء ولا تسقط بمعنى المدة وقال الحابي في عبارته قصور فان عدم صحة الأبرام مشروط بكونه قبل
قضاء القاضى وقبل التراضى أيضا ومع ذلك فصل هذه الجمله عند قول المتن والنفقة لا تصير ديناً بالقضاء
أو الرضى كما فعله في النهر تبعاً للبحر حيث قال واعلم أنه ينبغي على كونها لا تثبت في الذمة إلا بالقضاء أو الرضى
أن الأبرام هم قبل ذلك غير صحيح لما أنه ابراقيل الوجوب ولو كان القاضى فرض لها كل شهر كذا أصبح في الشهر
الأول فقط وكذا لو قالت ابرأتك عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن شهر إلا أن يكون فرض لها كل سنة كذا ولو أبرأت
بعد مضي أشهر عامضى وعما يستقبل يرى عامضى وعن شهر فيما يستقبل أى لأن لها قبضه أول دخوله
فيصير لها أن تبرئ منه كذا في الفقه يعنى إذا فرض كل شهر كذا وقياسه أنه لو فرض لها كل سنة كذا لم يضمن
سنة أبرأت عامضى وعما يستقبل أن يبرأ عن سنتين ماضية ومستقبله وأنه لو فرض لها كل يوم نصفها فابرأت
عن النفقة يبرأ عن يوم فقط اه حابي مزيدا (قوله حتى لو شرط) تفرج على مفهوم كون تقدير القاضى النفقة
سكاها اه حابي وهو أنه إذا لم يقدر وزاضى عليها الزوجان لا يكون حكما بل قد ينقض تراضيهما (قوله تعوين)
والصنف أى كسوة واحدة لهما (قوله لم يلزم) أى لكونه غير حكم (قوله فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما) أى
في النفقة وللکسوة قال في البحر فان قلت إذا شرط عليه اوقات العقد أن النفقة تكون من غير تقدير والكسوة
كسوة الشئ والصنف فهل لها بعد ذلك طلب التقدير فيهما قلت لم أره صريحاً والقواعد تقتضى أن لها ذلك
لأن هذا الشرط ليس بلامز ولا شرط فيما لم يكن واجبا بعد ولذا قالوا أن الأبرام من النفقة لا يصح
الا إذا وجبت بالقضاء أو الرضى ومضى مدة فحينئذ يصح الأبرام كفاي البدائع فان قلت إذا حكم مالكي في أصل
العقد وفي شروطه وكتب وصحه بوجبه كما يفعل الآن ثم بعد ذلك شكك المرأة وطلبت التقدير عند قاض
حتى فهل له تقديرها قلت لم أره صريحاً أيضا ونقلوه في كتاب القضاء كفاي فصول العمادية والبرازية من أن
الحكم لا يرفع الخلاف الا إذا كان بعد دعوى صحبة في حادثة من خصم على خصم وما نقل الكل أن شرط
صحة الحكم تقدم الدعوى والحادثة يقتضى أن المعنى ذلك وقد كثر وقوعه ما في زماننا من مصاد ان النفقة
تجدد في كل يوم وما يتجدد لم يقع فيه حكم اه حابي وقد علم منه أن الجواب في الصورتين المذكورتين
بحث اصحاب البحر وساقهما لشرح ساق المنصوص (قوله بموجب العقد) الأولى أن يقول بموجب الشرط
(قوله يرى ذلك) أى التقدير فيهما (قوله لعدم الدعوى) وشرط القضاء أن يكون بعد تقدم دعوى صحبة من
خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن سكاها راعاها وقتا صرح به السرخسي ونقل العلامة قاسم
الاجماع عليه وفي الفواكه البدوية انه قد اتفق الحنفية والشافعية على انه يشترط لصحة الحكم في حقوق العباد
الدعوى العينة المسجوعة شرعا وأنه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية قاله المسنف في القضاء (قوله
والحادثة) أى التي يسمع القاضى الدعوى فيها فلو كانت الدعوى بعد خمس عشرة سنة لم تكن حادثة شرعية
(قوله بنى لو حكم الحنفى بفرضها) أى اصنافاً ودراهم أى وقد استوفى ما لا بد له من شروط الحكم كفاي النهر
وغیره (قوله بعده) أى بعد حكم الحنفى (قوله أن يحكم بالقوانين) أى بالكفاية من غير تقدير (قوله في وجبات
الاحكام) يخرج الجميع بموجب وهي ما يترتب على الحكم ويلزمه (قوله لا) أى ليس له الحكم بالقوانين لأن
فيه ابطالا للقضاء الحنفى المستوفى للشرط (قوله وعليه الخ) هذا البحث لصاحب النهر أنه من نص الشيخ
قاسم على حكم الفرع السابق (قوله فلو حكم الشافعى) أى حكما مستوفيا للشرط كما سلف (قوله بطل العرض
السابق) أى فليس لها أن تخاسمه عليه وتدفعه وانما يقيد بالسابق ليقيد أنها إذا أبت عن القوانين وعادت الى
طلب المقدور في المستقبل لها ذلك وفي البحر وقد علم أن رضاهما وصلحهما على شيء صالح للنفقة بعد فرض
القاضى للنفقة مبطل لفرض القاضى النفقة حتى لا يلزم الا ما تراضيا عليه بعد فرض القاضى فيستفاد منه
أنهما لو اتفقا على أن تأكل كل منهما نفقته أو الاتفاق على قدر معين أنه يطل التقدير السابق

فلا تسقط بمعنى المدة ولو فرض لها كل يوم
أو كل شهر هل يكون قضاء مادام السكاك
قلت نعم الامانع ولذا قالوا الأبرام قبل الفرض
باطل وبعده يصح عامضى ومن شهر مستقبل
حتى لو شرط في العقد أن النفقة تعوين من غير
تقدير والكسوة كسوة الشئ والصنف
لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما ولو
سكاها بموجب العقد مالكي يرى ذلك فله حتى
تقديرها لعدم الدعوى والحادثة حتى لو حكم
المختلن بفرضها وراهم هل الشافعى في وجبات
الحكم بالقوانين قال الشيخ قاسم في وجبات
الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعى بالقوانين
ليس للحنفى الحكم بخلافه فليحفظ زعم لواتفقا
بعد الفرض على أن تأكل كل منهما نفقته
الفرض السابق

لرضها بذلك وهي كثيرة الوقوع في زمانها اهـ ويقصد قوله بمحال لغرض القاضى انها اذا رجعت عن القوم
 يحتاج الى تقدير مستأنف (قوله بذلك) أى بالقومين أو بإبطال الغرض المأخوذ من بطل (قوله ورشيت وقضى)
 لو عبر بأول كان أولى ليقيد أن حكم القضاء والرضى واحد إلا أن يقال إن الرضى المجزئ يفهم حكمه بالأولى (قوله
 اجاب نعم) كأنه والله تعالى أعلم أن الأصل التقدير بالقسمين والتقدير بالاداءهم ليس لازماً لمرعة اختلاف
 الاحوال (قوله ما بقى) مبتدأ خبره قوله لها ويتفرع عليه ما لوقر لها كل يوم مثلاً قدر ايمان من الغصة
 فأمرته بانفاق البعض وأرادت أن تمسك الباقي فتضى القليلك أن لها ذلك وقد دناه (قوله فبعضى بانخري)
 الاولى فتطالب بانخري (قوله بخلاف اسراف) أى لو أسرفت في نفقة شهر فأكثرت قبل مضيه واحتاجت
 لا يفرض لها أخرى كالأول كانت كافي الذخيرة بجر (قوله وملائة) من عطف العام على الخاص (قوله وثقة
 محرم) أى وبخلاف نفقة محرم أى فانها اذا زادت عن الوقت المقدرة له لا يقضى لهم بانخري وأما اذا ضاعت
 النفقة أو الكسوة فبفرض لهم أخرى قال في البحر فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة المحارم
 وكسوتهن فانه في الأول اذا مضى الوقت ونفى من الدراهم أو الكسوة فالقاضى لا يقضى بانخري
 في الأحوال كلها إلا اعتبار الحاجة في حقهم وفي حق المرأة معارضة عن الاحتباس ولهذا اذا ضاعت
 النفقة أو الكسوة من أيديهم يفرض لهم أخرى لما ذكرناه (قوله وكسوة) أى وبخلاف كسوة فانها اذا زادت
 على الوقت الذي قدره القاضى لا يقضى بانخري لانها لما يستباح جميع المدة ولم تتفرق فقد ظهر خطأ القاضى
 في التقدير يبين آفاده صاحب البحر (قوله الا اذا تفرقت بالاستعمال المعتاد) قبل مضى الوقت يفرض لها
 أخرى لانه تيسر الخطأ في التقدير وقيد بانها المعتاد لانه اذا لم يكن معتاداً والحال انها تفرقت قبل مضى الوقت
 لا يفرض كذا في البحر (قوله واستعملت معها أخرى) هذه في صورة ما اذا قضى بالكسوة الى مدة وبقيت
 بعد هذا فالاولى لا تشرح أن يقول أو بقيت وقد استعملت معها أخرى قال في البحر ولو مضت المدة والكسوة
 باقية فان لم تستعمل تلك الكسوة أو اصلاح حتى مضى الوقت يفرض لها القاضى ككسوة أخرى لانه لم يظهر
 خطأ القاضى في التقدير وان استعملت تلك الكسوة فان استعملت معها كسوة أخرى في تلك المدة يفرض
 لها كسوة أخرى وان لم تستعمل مع هذه الكسوة كسوة أخرى لا يفرض لها أخرى لانه ظهر خطأ
 في التقدير حيث وقت وقتاً في الكسوة ورام ذلك الوقت اهـ (قوله ويجب لخدمتها) أى تجب النفقة
 لخدم المرأة لأن كتابتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذا لا بد لها منه فيلزم لخدمها أدنى الكفاية لا تبلغ نفقة
 المرأة كذا كسوته بأرض من ما يكون بجر (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية وقيل كل من يخدمها حر أو كان
 أو غيره ملكاً له أو له أو لغيرهما حلي عن البحر (قوله ملكاً تاماً) يخرج به ما اذا كانت الزوجة كاتبة ولها
 خادم فانه لا نفقة له على الزوج لعدم تمام الملك لانها قد تهجر عن اداء بدل الكفاية فتعود ملكاً للسيد آفاده
 المصنف والاولى أن يخرج به المرأة اذا كانت جارية المملوك لانها قد تهجر عن اداء بدل الكفاية فتعود ملكاً للسيد آفاده
 ملكاً تاماً وانما قلنا ذلك لأن المكاتبه التي في صورة المصنف ليست حرة فهي خارجة بقيد الطرية وفي البحر
 والمراد بالملوك ما يملك الغلام والجارية ويغني أن يدخل المديروا المدبرة تحته (قوله ولا يشغل له غير خدمتها
 بالفعل) قال في البحر بأن يكون متفرغاً لها وفيه عن الذخيرة نفقة لخدمها انما تجب على الزوج بازاء الخدمة
 فاذا امتنع عن الطبخ والتبخر وأعمال البيت لم تستحق النفقة لانه لم يوجد ما تستحق النفقة بمقابلته بخلاف
 نفقة المرأة فانها في مقابلة الاحتباس فاذا لم تعمل تستحق النفقة وهذا هو ظاهر الرواية اهـ وظاهر هذا انها
 اذا لم تقدم لعدم اقتضا خدمتها في يوم مثلاً لا تسقط النفقة لعدم الامتناع وهو خلاف ما يقتضيه قول الشرح
 بالفعل قلنا لم (فرع) في الذخيرة لا يقدر نفقة لخدمها لاداءهم على ما ذكرناه في نفقة المرأة قبل يفرض لها
 ما يكفيها بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقة لخدمها فتعفى اهـ (قوله فلو لم يكن في ملكها) الاولى زيلدنا ولم يكن
 تاماً الملك ليقابل قوله ملكاً تاماً (قوله بازاء الخدمة) أى مع كونه ملكاً للزوجة اهـ حلي وبهذا التقدير صلح
 جعل التعليل راجعاً الى الترخيم قبله (قوله ولو جاءها بخادم) أى وقصد اخراج خادمها كافي الحلي قال في البحر
 وأطلق في وجوب نفقة الخادم فتشمل ما اذا أراد الزوج أن يخدمها أو يخدمها بخادمه ولا يتفق على خادمها قال
 في الحاشية وان قال الزوج انما أخذ منك أو تقدمتك جارية من جوارى الصبيح أن الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة

رضاءها بذلك وفي السراية قدر كسوتها
 دواهم ورشيت وقضى به هل لها أن ترجع
 وتطالب كسوة قاضى اجاب نعم وقالوا ما بقى من
 النفقة لها فبعضى بانخري بخلاف اسراف
 وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا
 تفرقت بالاستعمال المعتاد أو استعملت معها
 أخرى فيفرض أخرى (و) تجب لخدمها
 المملوك لها على الظاهر ما كان ملكاً أو لا
 يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء
 الخدمة ولو جاءها بخادم لم يقبل

عن يثبه وعلة الولوالجي بأن المراد عسى لا يثبها لها الخدمة بخدم الزوج اه قال في النهرواني أن يقيده
بما إذا لم يضر من خادمها أما إذا تضررت منه بأن كان يجلس من عن يمينه كاهوداب سقار العبد في ديارنا
ولم تستبدل به غيره وجاء ما يخدم أمين فانه لا يوقف على رضاها اه وقوله بأن كان الخ لا يظهر لانه يمكن الزوج
أن يتعاطى الشراء بخدمة لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة والكلام فيما يتعلق بها (قوله
بهر مجتبا) حيث قال ونظايره أي ظاهر قوله هم ليس له اخراج خادم المرأة حيث أفردوا الخادم انه يخلو اخراج
ما عدا خادم واحد من يثبه لانه وإنه على قولهما وسبق أن المأخوذه رواية الثاني اه حلي بزيادة (قوله لوحدة)
لا حاجة الى هذا القديم قول المتن المملوك فانه لا يكون الا حرة وقال المصنف واستغيت عن هذا القديم وهو
كونها حرة بقول المملوك ثم انه يلزم على تقديره هذا عدم ارتباطه وسرايش يقتضي اعراجه لان التقدير حيث
لو كانت حرة موسرا ولا معنى له وفي البصر عن غاية البيان والبيان قد رتب صواب حرمان الصدقة لابن صاب وجوب
الزكاة انتهى (قوله في الاصح) هو رواية الحسن عن الاطام خلافا لمحمد وجه الاصح انما تنكث بخدمة نفسها
وانما الخادم لزيادة النعم فلا يلزمه الاصلاح اليسار نهر وقد يقال عليه ما المانع من فرض نفقة الخادم عليه حال
اعساره وتستدينها عليه كجائته دين دين نفقتها (قوله واقول له في العار) لانه متمسك بالاصل مخ وذلك لان
الانسان أول أمره لا يملك شيئا قال القهستاني العار اسم من الامسار الاقتدار يستعمله بعض أهل العلم الا انه
غير مسجوع كافي العلية وقال المطرزي انه خطأ محض وكأنهم ارتكبوها لزوج اليسار اه حلي بزيادة
وفي النهرواني طلبت من القاضي السؤال عن حاله من جبرانه لا يجب عليه ذلك بخلاف سائر الديون بزيادة (قوله
ولور هنا فينما أولي) لا يثبتها خلاف الظاهر (قوله لا يكفيه) الأولى لا يكفهم (قوله فرض عليه نفقة لخادمين
الخ) لعل المراد أنه يلزم أن يأتيهم من بعينها ولو بالاجرة وليس المراد أن هؤلاء الخدم ملك لها لانها قد تضطر
الى من يهينها في أولادها ولا تخلك الخدم (قوله اتفاقا) بين الطرفين وأي يوسف (قوله وعن الثاني غنية الخ) روى
صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة إذا كانت من يجل مقدارها عن خدمة خادم واحد انفق على من لا بد
لها منه من الخدم من حوا أكثر من الخدم الواحد أو اثنين أو أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان
(قوله وفي البصر عن الغاية الخ) قال فيه والحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذه عند
الشافعي قول أبي يوسف اه (قوله فرض عليه نفقة خادمين) هذا على رواية أبي يوسف المأخوذه عليها ومحمد فيها
إذا لم يجل قدرها عن الاثنين ولا فلها أزيد كما مر عن صاحب الاملاء (فرع) إذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزم
الزوج كراغلام يخدمها لكن يلزم أن يشترى لها ما تحتاج اليه من السوق كما شرح به في الفتاوى السراجية
(قوله ولا يفرق بينهما بجزء من النفقة) أي وموضوع المسئلة انه حاضر أم اذا كان غائبا فبالأولى لعدم القضاء
على الغائب ولا احتمال غناه ووجه عدم التفریق أن فيه ابطال شبهة وفي عدمه تأخيرها والثاني أخف ضررا
من الأول فكان أولى على غاية النفقة أن تكون دينيا في الذمة وقد عسر الزوج بها فكتات مأمورة بالانظار
بالنص حوى ومن ذكر النفقة يعلم حكم المهر بالأولى كافي البصر (قوله بأنواعها الثلاثة) وهي ما كور وملدوس
ومسكن اه حلي (قوله ولا يخدم ابنته لو غائبا) وذلك بأن لم يرسل اليها ما تحتاجه وهو غائب ولو لم يبق لها
ما يكفيها (قوله ولو موسرا) قد علم أن هذا في موسر غائب وأما الموسر الحاضر فقال في فتح القدير لو امتنع من
الاتفاق عليها مع البسر لم يفرق ويبيع الحاكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجبره حتى ينفق عليها ولا
يفسخ اه (قوله وجزء الشافعي) رضي الله تعالى عنه باعسار الزوج (مقابل للمسئلة الأولى) وهي قوله ولا يفرق
بينهما بجزء (قوله ويقتصر رها بغيره) لعدم الاتفاق عليها وهذا مقابل قوله ولا يخدم ابنته اه (قوله لم ينفذ)
لخالفته مذهبه (قوله نعم لو امر شافعي) أي لو امر القاضي الحنفى المجاز بالتفويض شافعي الخ وظاهره أن
الحنفى يأمر الشافعي بما ذكره ولو وجد من يدين الزوجة وفي شرح الحوى خلافه فانه قال واعلم انه إذا لم يوجد
من هؤلاء أحد ولا من يدينها استحسن علما بأن يأمر القاضي شافعي المذهب أن يفرق بينهما ما ينفذ قضاؤه
فان كان الزوج غائبا واتهمت بيته على اعساره فالصحيح أن قضاؤه لا ينفذ ولو نفذ فاض آخر على الاصح كذا
في الذخيرة يعني القاضي الحنفى فلا ياتي ما في فتاوى قارئ الهداية ولو فسخ مع الغيبة فان نفذ فاض آخر
وزوجت مع الفسخ والتنفيد والزوج فان ذلك محمول على القاضي الشافعي ولا يرتفع القضاء بمسكو والزوج

فلا يخلو اخراج خادمها بل ما زاد عليه بهر
بجنا (لو) حرة لأمة جوهرة لعدم ملكها
(موسرا) لا يخدم في الاصح والقول له في
العسار لو رها في نفسها أولى خانية (ولو له
أولاد لا يكتسب خادم واحد فرض عليه نفقة
لخادمين أو أكثر اتفاقا) فتح وهن الثاني
غنية زفت البه بخدم كسيرا استفت نفقة
الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البصر عن
القاية لم ينفذ الخدم في السراجية وبغيره
عليه نفقة خادمها وان كانت من الأشراف
فرض عليه نفقة خادمين وعليه القسوى
(ولا يفرق بينهما بجزء من النفقة) بأنواعها
الثلاثة (ولا يخدم ابنته لو غائبا) حوا ولو
موسرا) وجزء الشافعي باعسار الزوج
ونفسه ما رتبته ولو قضى به حتى لم ينفذ
نعم لو امر شافعي بغيره

وإدعائه أنه ترك هذه النفقة مدة غنية وأقامه الاستدعاء لأن مدة المرأة بعد النفقة اتصل به القضا فلا يتقص
 اه بقليل ايضاح (قوله إذا لم يرتض الأمر والمأمور) هذا شرط في كل حكم صدر من القاضي فلا يعضى بالرشوة
 ولو كان حشا ولا وجه لذلك هنا إلا بالنسبة للأمر (قوله وبعد الفرض) أي فرض القاضي النفقة على العاجز
 والذي لم يوف الحق وان كان موسرا كما سبق (قوله بالاستدانة) هي أن تشتري بالثمنه بأن يقول لها القاضي
 اشترى الطعام والسكوة وكلي والبسي لترجي بينهما على الزوج لأن يقول استقرض على الزوج لأن التوكيل
 بالاستقرار لا يسمع سوى عن البرجندى (قوله لتحميل عليه) قال في البحر قال مشايخنا ليس فائدة الأمر
 بالاستدانة بعد فرض القاضي النفقة اثبات حق المرأة عليه لأن حق رجوعها ثابت بالفرض سواء كانت من
 مال نفسه أو استدانته بأمر القاضي أو غيرها أمره ولكن فائدة أن يرجع القريم على الزوج وبدون الأمر ليس
 له الرجوع عليه وانما يرجع رب الدين على المرأة وهي ترجع بالمفروض على الزوج وفي تجريد القديري أن فائدة
 أن تحيل المرأة القريم على الزوج وان لم يرش الزوج وبدون ذلك وفيه أنه يشترط في الحوالة رضی الحال
 عليه وذلك كما حكى في المختصر أن فائدة الرجوع على الزوج بعد موت أحدهما وبدونه لا رجوع اه مافي الذخيرة
 من يدقق ذلك كروا الأمر بالاستدانة ثلاث فوائد لكن من جعل فائدتها المكان الاحالة عليه بدون رضاه ظاهره
 أنه ليس رب الدين الاخذ من الزوج بدون الحوالة وعلى الأول له ذلك كما لا يخفى اه فقد أشار النرح احدي
 الفوائد الثلاث (قوله وهي عليه ان صرحت) صريحه أن ذلك شرط في رجوعها عليه وليس كذلك بل الرجوع
 لها مطلقا بعد الفرض ولو أنفق من مال نفسه أو عبارة البرجندى من ذلك ونصها فإذا استدانته هل قد مر
 بأن استدين على زوجي أو تنوي فأما إذا صرحت فظاهر وكذا إذا نوت وإذا لم تصرح ولم تتولا تكون استدانته
 عليه ولو ادعت أنها نوت الاستدانة وأنكر الزوج فالقول له اه بفعل الكلام في كون ما ذكر بعد استدانته أو لا
 لا في الرجوع وعدمه اه ثوابت كما سبق والحاصل أنها لا تكون استدانته ويترتب عليها الفوائد الثلاث الا بشرطين
 الأمر من القاضي وتصريحهما عند الاخذ أن ذلك دين عليه أو ينيتها التي يصدقها الزوج فيها (قوله واختبار) ذكر
 عبارته مع كلام الزيلعي ليشتغ مافي الشرح قال فيه ان المرأة المعصرة إذا كان زوجها معصرا ولها ابن من
 غيره موسر أو أخ موسر فنقضها على زوجها ويومر الابن والاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج إذا أيسر
 ويحبس الابن أو الاخ إذا امتنع لأن هذا من المعروف قال الزيلعي فتبين بهذا أن الادانة لنقضها إذا كان الزوج
 معصرا وهي معصرة تجب على من كانت عليه نفقتها ولو لا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم
 يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه ولو لا الاب كالاتم والاخ والم ثم يرجع على الأب إذا أيسر
 بخلاف نفقة أولاده التكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لأنها لا تجب مع الاعسار فكانت كالميت اه وأقره
 في فتح القدير (قوله وسيتنفع) أي في النزوع اه حلي (قوله قضى بنفقة الاعسار) بأن كانا معسرين اه حلي
 (قوله ثم أيسر) أي الزوج كما فسره في المنع والاولى أن يقول ثم أيسر أحدهما كما لا يخفى (قوله فاستجتم) هو شرط
 التقدير كما مر (قوله ثم القاضي نفقة بساره) أي يسار الزوج الذي امرأته فقيرة وهو الوسط ولو قال وجب الوسط
 كما قال في الذي بعده لكان أوضح اه حلي (قوله أو بالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونه مأمورا من ثم أعسر
 الزوج على ما قاله أو ثم أعسر أحدهما على ما هو الاول ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما أو بالعكس
 وجب الوسط لكان أوضح وأخصر اه حلي (قوله كما مر) أي في قوله بقدر حالهما قاله الحلي (قوله زيدت)
 مقتضاه أنها تزداد بمجرد دعواها من غير أن ينظر القاضي في سعر الطعام وليس كذلك بل إذا ادعت ذلك ينظر
 القاضي في سعر الطعام فان كانت متعسلة لا تسمع دعواها وعبارة الثانية صريحة في هذا حيث قال ولو صالحت
 زوجها على ما لا يكتفيها كان لها أن ترجع وتطلب الكفاية اه وحديث لا فرق بينهما وبين الزوج اه حلي أي
 في النظر إلى سعر الطعام وفي البحر وأشار المستفتي إلى أن القاضي إذا فرض للمرأة النفقة فعلا لا الطعام أو رخص
 فان التسانى يقتضي ذلك الحكم ظاهري وفي الذخيرة وإذا فرض القاضي ما لا يكتفيها فعليه أن يتدارك الخطأ
 بالقضاء لها بما يكتفيها وكذلك إذا فرض على الزوج زيادة على ما يكتفيها فله أن يمنع من الزيادة اه فهذا صريح
 في المساواة (قوله فهو لازم) أي ولا يصدق في قوله لأنه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على أداء
 ما التزمه بلزم جميع ذلك (قوله إلا أن يتعرف) مرتبط بقوله فهو لازم (قوله فيوجب بقدر طاقتة) فان كانت

إذا لم يرتض الأمر والمأمور رجوع (و) بعد
 النرض (بأمرها القاضي بالاستدانة) تحصيل
 (عليه) وان أبي الزوج أما بدون الأمر فيرجع
 عليها وهي عليه ان صرحت بأنم عليه
 أو نوت ولو أنكر نيتها فالقول له تجب نفقتها ونفقة
 الادانة على من تجب عليه من زوج أو غيره من زوج
 الصغار ولو لا الزوج استخ و غيره من زوج
 ونحوه إذا امتنع لأن هذا من المعروف زيلعي
 واختار ويستفهم (قوله بنفقة الاعسار) كما
 أيسر فخاصته ثم (قوله بنفقة) بنفقة
 المستقبل (أو بالعكس) وجب الوسط (كما
 صالحت زوجها من نفقة كل شيء على
 (صالحات زوجها من نفقة كل شيء على
 دراهم ثم) قالت لا تكفي في ذلك (فلا التقات
 الزوج لا طبق ذلك فهو لازم) فلا التقات
 لمقاتته بكل حال (إذا ادعت ذلك) المصالح
 وعلى (القاضي) ان مادون ذلك (المصالح
 عليه) (بكتفيها) فحينئذ يبرئ كفايتها تسله
 المستفتي عن الثانية وفي البحر عن الذخيرة
 إلا أن يتعرف القاضي من حاله بال قول من
 التام فيوجب بقدر طاقتة

الوسط فيها والا فندفع ما أطاق والساقى دين بذمته (قوله على مائة درهم) أى وهى ازيد من نفقة مثلها بزيادة
 فاحشة وان كان عايتان فيها جاز ولا تنقض قال فى الخلاصة لو صالحته على أكثر من حقوقها فى النفقة
 والكسوة وان كان قدر ما يتغابن الناس فى مثله جاز وان قدر ما لا يتغابن الناس فازيد من مردودة ويلزمه نفقة
 مثلها اه (قوله والزوج محتاج) الظاهر أنه قيد اتفاق ولذا لم يقيد به صاحب الخلاصة (قوله والنفقة لا تنصير
 ديناً) بحيث يتطالب بها ويحبس عليها إلا بأحد هذين الشينين فأتخذها منه جبراً سواء كان غائباً أو حاضراً أو كانت
 من مال نفقها أو استدانت بحجر (قوله إلا بالقضاء) بأن يفرضها عليه أصنافاً أو دراهم حوى (قوله وألأرضى)
 بأن يصالحها الزوج على مقدار معين فحينئذ تصير بشاق الذمة لأن لا يتبعها على أنفسها فوق ولاية القاضى
 عليها حوى وغيره (قوله أى اصطلاحاً على قدر معين) أشار بهذا إلى رد ما توهمه بعضهم من أن المراد بالرضى
 أنه إذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشىء لم يهره وهو خطأ ظاهر لا يفهمه بمنزلة لا عن مقبر كذا
 فى المنع وأمله لشيء فى البحر وأيدى فى التهرى فى الظهيرة حيث ذكر فيها ما نصه فان فرض لها القاضى أو صالحت
 زوجها عن النفقة على شىء معلوم كل شهر ولم ينفق عليها حتى أنفقت من مال نفقها أو استدانت رجعت بذلك
 على الزوج أمرها القاضى بالاستدانة أولاً اه ووجه بطلان الصلح بعد أنه صلح عملاً لا يجب فى الذمة حوى
 (قوله فتقبل ذلك) أى المذكور من القضاء والرضى لا يلزمه شىء قال فى الخاتمة وإذا فرض القاضى على الزوج
 لا تطالبه بتمتة ماضى من الزمان قبل الفرض لأنه عندنا لا تصير النفقة ديناً إلا بالقضاء أو التراضى فان كانت
 المرأة استدانت قبل الفرض وأنفقت على نفسها لا ترجع بذلك على الزوج اه وأطلق الترح فى عدم لزوم قبول
 المدة القليلة لكن ذكر فى الغاية أن نفقة مادون الشهر لا تسقط وعزاه إلى الذخيرة فكانه جعل القليل مما لا يمكن
 التهرز عنه إذ لو سقطت عنى يسير من المدة لما تمكنت من الأخذ أصلاً أو أعاده صاحب البحر فى التعليق فطر (قوله
 وبه) أى بعد المذكور من الشينين (قوله ترجع عما أنفقت) سواء شرط الرجوع لها أولاً ولا بحر وفيه عن الذخيرة
 الكفاية بالنفقة قبل الفرض والتراضى على معين لا تنصع وبعداً أحدهما تصح اه وفيه أن الكفاية لا تنصع إلا بدین
 صحيح وهو ما لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء وهذا الدين يسقط بالموت والطلاق على خلاف فيه (قوله ذخيرة) مبارتها
 لو اختلفا فى ماضى من المدة من وقت القضاء أو من وقت الصلح فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة لأنها تدعى
 زيادة دين والزوج ينكر فالقول قوله مع ميمه وإذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كما
 فى سائر الديون اه (قوله وبموت أحدهما الخ) التقييد بموت أحدهما اتفاقاً لأنهما لو ماتا معاً يكون الحكم كذلك
 اه محتاج بل هو أولى أبو السعود (قوله أو طلاقها) اتفق بذلك السعد والشهيد والشيخ الامام ظهير الدين
 المرغيناني (قوله واعتقد فى البحر بمقتضى الخ) حيث قال قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق
 ولو بالتألا مورد كران أجلها ما ذكره فى الطلاق على مال أنه لا بد من شيئين من حقوق النكاح وهى ثلاثة النفقة
 والكسوة والمفروضان والمهر وقد صرح بعدم سقوط النفقة بالطلاق على ما لا صاحب البلد اتفق فالذى يتعين
 المصير إليه على شكل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصاً ما تنفقه القول بالسقوط من الأضرار
 بالنساء حتى استفتيت وقت تأليف هذا المجل عن امرأة لها كسوة مفروضة تعجل لها عشر سنين ولم يدفع لها
 الزوج ثم رفعتها إلى قاض وحكم عليه بالدفع فاستعملها يوم ما ثم ذهب إلى قاض روى وخلفها عنده بغير علمها
 فخكم له القاضى الحق بسقوط الكسوة الماضية ولا ينبغي ما فى ذلك من الضرر اه مختصراً ورده المقتضى
 بقوله والذى يتعين المصير إليه خلاف هذا وهو أن يقال يتأمل عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ فى مثل هذا
 المقام فان هذه الرواية لم يظهر ضعفها كيف وقد اتفق بها الشيخان السعد وغيرهم غينان وذكر فى المتن
 كلاً وقاية والنقابة وغيرهما والأبضاح والإصلاح والدرر والغرر اه ولم يجب عملاً استدلاله صاحب البحر من
 الحكم المذكور فى الطلاق على مال كما أن الرملى لم يتعرض له كتاباً فى (قوله والفتوى عدم سقوطها بالرجوع)
 هذه عبارة جواهر الفتاوى كفى المنع فيكون بدلاً عما قال المنصف به مدته ذلك أقول ينبى أن يقول على
 هذا المالى الاتفاق بخلافه من الأضرار بالنساء فان الزوج لا يهجر أن يطلق رجعة ما فيها فاسقط ما عليه من
 نفقة مفروضة والله تعالى أعلم (قوله وبالأول) أى بالسقوط مطلقاً (قوله أفتى شيخنا الرملى) حيث قال ثم هو
 مسقط للنفقة المقتضى بها مطلقاً ولو كان الطلاق رجعاً كما هو حجة فى الخلاصة والبرازية وكثير من المستنبط

وفى الظهيرة صلحها من نفقة كل شهر على
 مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه النفقة
 مثله اه (قوله أى اصطلاحاً) على قدر معين
 الرضى (قوله أى اصطلاحاً) على قدر معين
 أصنافاً أو دراهم تقبل ذلك لا يلزمه شىء
 وبه ترجع عما أنفقت ولو من مال نفقها بلا
 وبعد ترجع عما أنفقت ولو من مال نفقها بلا
 المصير فاض ولو اختلفا فى المدة فالقول
 واليمين لها ولو أنكرت اتفاقاً فالقول لها
 بينة الذخيرة وبموت أحدهما أو طلاقها
 ولو رجعا ظهيرة وشانية واعتقد فى البحر
 بجوازهم سقوطها بالطلاق لكن اعتقد
 المصنف ما فى جواهر الفتاوى والفتوى
 عدم سقوطها بالرجوع كى لا يتخذ الناس
 ذلك حجة واستحسنه يحسن الرملى

وأفق به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا الشيخ أمين الدين وهي في فتاويه ما وسر حبه في الخاتمة والظهيرية وقد
 عطفوا الباقين على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا يهض
 مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا قداما كما أفتى الصدر الشهيد وأمام طه سبر الدين وقوارد النقل فيها
 واستفاض اه والذى نقله الرمل عن الشيخ زين في فتاويه ينافي ما عهده في البحر (قوله لكن صحح الشربلاني
 الخ) عبارته المرأة إذا طلقت وقد تجدد لها نفقة مفروضة قبل تسقط وهذا غير المختار وأشار إليه المصنف
 بصيغة قبل والاصح عدم سقوط ولو كان الطلاق بالنسالة لا يتخذ حيلة لسقوط حقوق النساء وما ذكره الشرح
 غير التصديق في المسئلة اه كلامه وفي الفتية تاتي ما يوافقه حيث قال وفي خاتمة المفتين أن المفروضة لا تسقط
 بالطلاق على الاصح اه (قوله قال) أي الشربلاني (قوله فتأمل عند الفتوى) أي بأن يشرط في حال الرجل
 هل قبل ذلك فخلع من النفقة أو لا أو أخلاقا مستلخا كان الأول يلزم به ما وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله
 المقدسي في الرمز فيبقى التعويل عليه (قوله لانها صلة) أي والصلات تسقط بالموت كالهبة والهبة وبالزنية
 وضمان العتق بجر وهذا التعديل لا يظهر في الطلاق (قوله بأمر قاض) قيده لانها لو استندت بصير اذن القاضي
 فانها تسقط بموت أحدهما كما لو أنفقت من مال نفسهما بجر (قوله في الصحيح) راجع الى كل من الموت والطلاق
 قاله الحلبي (قوله لما مر أنها كانت استدانته بنفسه) لم يجر هذا في باب النفقة (قوله وعبارة ابن الكمال) أي
 في الاصلاح حيث قال فيه الا اذا استدانته بعد فرض قاض وقال في شرحه لم يقل بأمر قاض لان شرط
 كونها بعد فرضه لا كونها بأمره ومن هنا ظهر أن فائدة الاستدانة غير مفصلة في امكان حالة الغريم كما توجهه
 عبارته اه أي قوله فائدة ثانية وهي عدم سقوطها بالموت وقوله ومن هنا ظهر الخ في أنه هذه الفدية أيضا اذا
 أمر القاضي بالاستدانة كاستدانته أن له فوائد ثلاثا (قوله فليحذر) أنت خير بأنه مخالف للمتون والشروح فلا
 يعول عليه اه حلبي (قوله المجهلة) بعد فرض القاضي أو التراضي بجر (قوله أو طلاق) ولو قبل الدخول بجر
 (قوله أو أبوه) وذلك لما في الولول الجدة وغيرها أو الزوج اذا دفع نفقة امرأته مائة أي متلأن طلقها الزوج ليس
 للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمسئلة بها الم يكن لها ذلك فكذا اذا أعطاها هو الزوج بجر مختصرا
 (قوله ولو قاعة) اشارة الى خلاف محمدي قوله اذا كانت قاعة أو مستهلكة بحسب لها نفقة ماضى وما يبق فهو
 للزوج وعلى هذا الخلاف الكسوة اه حلبي عن المنع (قوله يباع الفتن الخ) وذلك لان دين النفقة دين وجب في
 ذمته لوجود دينه وقد ظهر وجوبه في حق المولى باذنه فيتعاق رقبته فيباع فيه (قوله وبسعى مدبر) ومثله ولد
 أم الولد لعدم جوارحه ما (قوله لم يجر) يقر بالتمديد ومفعوله محذوف أي نفسه وبالنسبة لازم فاذا عجز
 نفسه يباع لزوال المانع (قوله وبدونه يطالب بعد نفقة) يعني اذا تزوج القن أو المدبر أو ولد أم الولد أو المكاتب
 بغير اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية التي في حال رقه لعدم كونها زوجة - لبي قال
 في البحر وقيل ما باذن المولى لانه لو تزوج بغير اذنه لا يباع في النفقة لعدم وجوبه بالعدم صحة النكاح ولذا لم يقيد
 المصنف بالأذن لانه عند عدمه لم تكن زوجة احبها النفقة اه لكن عليه ان يقول لعدم نكاح النكاح بدل
 قوله لعدم صحة النكاح لما علم في باب نكاح الرقيق أن مثل هذا النكاح صحيح وموقوف فإذنه على اذن المولى
 وقال في الفتاوى الهندية فان تزوج هو لا بغير اذن المولى فلا نفقة عليه - ولا مهر كذا في الكافي وان أعتق
 واحد منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعتق البعض عند الامام بمنزلة
 المكاتب كذا في المحيط اه حلبي (قوله المفروضة) أما غير المفروضة لا يباع فيها السقوطها بمضى المدة (قوله اذا
 اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه) قال في البحر ولم أره لبياع القن في النفقة اليسيرة أو نصبر المرأة حتى يجمع لها من
 النفقة قدر قيمته ان قلنا بالاول فيه اضرار بالمولى ويقتضى ان يباع في نفقة يوم اذا طلبتم ولم يفده السيد وان قلنا
 بالشأن فيه اضرارها خصوصا اذا كانت فقيرة وذ كرفي الذخيرة ما يدل على المراد ولفظها فاذا اجتمع عليه من
 النفقة ما يعجز عن أدائه يباع فيه الا أن يفديه المولى اه فاذا فرض لها القاضي نفقة شهر فطالبته وعجز عن
 أدائه باعه القاضي ان لم يفده والله تعالى الموفق للصواب قال الحلبي - فلوفر فرض عجزه عن يوم هل يباع فيه عند
 عدم فداء سيده اه قلت ان نفقة اليوم لا يقال فيه يجمع وعبارة الأخيرة صريحة في الاجتماع وفي الحوى عن
 البرجندی أنما يباع العبد اذا لم يكن من كسبه ما يصرفه الى الدين أما اذا كان فلتابع رقبته ما بقى الكسب

لكن صحح الشربلاني في شرحه للوهيانية
 ما يجتمع في البحر من عدم السقوط ولو باننا
 قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن النخعي
 فتأمل عند الفتوى (بقط المفروض) لانها
 صلة (الا اذا استدانته بأمر قاض) فلا تسقط
 بموت أو طلاق في الصحيح لما مر أنها كانت استدانته
 بنفسه وعبارة ابن الكمال الا اذا استدانته
 بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره فليحذر
 (ولا ترد) النفقة والكسوة (المجهلة) بموت
 أو طلاق عجلها الزوج أو أبوه ولو قاعة به
 يبق (يبيع القن) وبسعى مدبر ومكاتب لم يعجز
 (المأذون بالنكاح) وبدونه يطل المالك بعد
 نفقة (في نفقة زوجته) المفروضة اذا اجتمع
 عليه ما يعجز عن أدائه

في حقه اه (قوله ولم ينفقه) أي سبده أما إذا افده لانيه لان حقه في النفقة لاني عن الرقة بجر (قوله ولو بنت
المولى) أي ولو كانت زوجة العبد بنت سبده تثبت لها النفقة لان النفقة في معنى ما تراد بالدين من وجبه والنفقة
تسحق الدين على الاب فكذلك على عبد الاب اه ذخيرة (قوله لا أمته) أي لا يجب على العبد نفقة زوجته
التي هي أمة مولاه سواء بواها أو لا وانما هي على المولى لان ما جبعها لك المولى ونفقة المملوك على المالك ذخيرة
وقيد بأمة السيد لانه لو تزوج بأمة الغير وجب عليه النفقة بجر (قوله ولا نفقة ولده الخ) قال في الصروة بنفقة
زوجته لان نفقة أولاده لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلان الأولاد أحرار معها
والحر لا يستوجب نفقة على العبد الا الزوجة وان كانت المرأة أمة فنفقة الأولاد على مولى الأمة وان كانت
نفقة الأم على العبد لان الأولاد تتبع الأم في المالك فتسكون نفقة الأولاد على المالك لا على الزوج ولو الجارية (قوله
بل نفقته على أمه) يعني فيما إذا كانت حرة أو مكاتبه أم الأمة ومنه المأذونة وأم الولد فلي - بعدهن اه حلي
(قوله لتبعينه للأم) عليه لقوله بل نفقته على أمه أي لتبعينه للأم الحرة في الحرة والمكاتبه في كونه مكاتب معها
اه حلي من يدا (قوله ولو مكاتبين) أي ولو كان الزوجان مكاتبين سواء كانا سيدين أو سيد واحد (قوله سبي
لا أمه) أي سبي الزوج وزوجه التي هي أم الولد فالصغير سبي الى الزوج وفي أمه الى الولد (قوله ونفقته) أي
الولد على أبيه فهي كنفقة أمه فبهي لها وما نفقه الشارع عن الجوهره تخالف لما في البحر عن الكافي وغيره ولما
في الفتاوى الهندية عن الذخيرة من أن نفقة الولد على أمه لانه تابع لها في المكاتب ولهذا كان كسب الولد لها
وأرض الجارية عليه لها وميراثه لها فكذلك النفقة تكون عليها بخلاف ما إذا وطئ المكاتب أمته فولدت حيث
تجب نفقة الولد على المكاتب لانه داخل في كتابه ونص الهندية فنبهنا إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها
اه وهي مطلقة غافى الجوهره يخرج على اختلاف المشايخ (قوله مرة بعد أخرى) وذلك لان النفقة تتجدد
شبه أفشأ على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري بجر
(قوله أي لو اجتمع عليه نفقة الخ) أشار به الى أنه لا يباع فيما ياتي من النفقة الأولى (قوله ثم علم فرضي الخ) أما إذا
لم يعلم المشتري بحاله أو علم بعد الشراء ولم يرخص فله رده لانه يجب اطلاع عليه كذا في فتح القدير (قوله وابن الكمال)
حيث قال في الايضاح والاصلاح ونفقة عمر من الفرياع فمارة بعد أخرى أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد
ما يبيع في النفقة يبيع ثانيا وثالثا ورابعاً في مارة بعد أخرى فمارة بعد أخرى أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد
دينا آخر حادث بالبيع ولا كذلك ما تراد بالدين اه مختصر (قوله غافى الدرر تبعا للصدر هو) تفريع على قوله
لانه دين حادث المفيد أنه لا يباع فيما ياتي من النفقة لعدم حدوثه وعبدارة الصدر بعد تزوج امرأة باذن المولى
فقرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بمخمسة مائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين
النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه الاثني بسبب آخر فبيع بمخمسة مائة لا يباع مرة أخرى اه
وهي عبارة الدرر بعينها ولا شك أن ذلك كالصريح في أنه يباع مرة أخرى للمخمسة مائة الباقية من النفقة بقريئة
آخر العبارة وانما كان سهوا التصريح بهم بأن دين النفقة في الحقيقة دين حادث عند المشتري ولانه يلزم عليه
أن يكون دين النفقة أقوى من ما تراد بالدين والامر بالمعكس قال الحلبي ان عبارة ما وان احتملت غير المذهب
فهي محقة للمذهب بأن يحمى قواه ما يباع مرة أخرى على أنه يباع فيما تجدد منها لاني الخمسة مائة الباقية
وأحسن من عبارة الشارع عبارة الشربلاني حيث قال وفيه ناهل لانه يؤهم أنه يباع فيما ياتي عليه من الاثني
وليس كذلك بل فيما تجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول المذهب اه ولما كان التبادر من العبارة
هو هذا الوهم حكى الشارع تبعا لصاحب البحر وغيره بالسهو (قوله ونسقط بموته وقته) ولا يؤخذ المولى بشئ
انوات محل الاستيفاء ولان النفقة من المصلات وهي تملك بالتبضع وتسقط بالموت قبل القبض نقضه الحلبي عن
المنع (قوله في الاصح) وقبل لا تسقط بالقتل لانه أخلف القيمة فتنتقل اليه كسائر الديون وانما تسقط أن لو فلت
الحل لا الى خلف كالعبد الجاني اذا قتل بالجناية وهذا ليس بشئ لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً
لا يسقط بالموت وهذا يسقط بالموت على ما ينشأ فكيف يقتل بها من عى الزاني (قوله ويبيع في دين غير هامزة)
فيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في المثل المولى اذا يبيع فيه لا يباع في بقيته عند مولى آخر
نفقة كان أو غيرها والحادث يباع فيه سواء كان مهراً أو نفقة أو غيرها الا أن يقال ان سبب النفقة وهو النكاح

ولم ينفقه ذخيرة ولو بنت المولى لا أمته ولا نفقة
ولده ولو زوجته - مرة بل نفقته على أمه ولو
مكاتبه لتبعينه لان أمه ولو مكاتبين سبي لا أمه
ونفقته على أبيه جوهره (مرة بعد أخرى)
أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه
من علم به ولم يعلم ثم علم فرضي يبيع ثانيا وكذا
المشتري الثالث وهلم جرا لانه دين حادث فانه
الكمال وابن الكمال غافى الدرر تبعا للصدر
سهو (ونسقط بموته وقته) في الاصح (ويباع
في دين غير هامزة)

لما كان أمرا واحداً مستقراً يقال أنه يسع فيه صراعاته موال متعدين بخلاف غيره اهـ حلي حريداً (قوله
 لعدم التصدد) أي في دين غير النفقة (قوله استسماه) هو أن يؤجر ويؤخذ من أجره ما زاد على نفقته (قوله أن
 اهـ استسماه) لكونها من جلة الغرام يؤيده أنها تخصهم (قوله قال) أي صاحب البحر (قوله في كفنها)
 المراد به مؤن يجيزها (قوله ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم) عبارة البحر وقد سئل عن كفن امرأة العبد
 ونحوه يزها على الأول المقتضى به من أنه على الزوج وان تركت ما لا فاجبت بأن لا الآن لم أرها صرحاً لكون
 تعليلهم لا يوجب بأن الكفن كالنكوسة حال الحياة يقتضي أن يكون على العبد ومقتضاه أن يباع فيه كإياع
 في كسوتها اهـ وتابعه على هذا البحث صاحب النهر والحدوي (قوله ونفقة الأمة المنكوسة) أي المعقودة عليها
 قال في البحر وأخرج بقيد المنكوسة الملوكة فإن نفقتها على سيدها سلطاناً (قوله أما المكتوبة فكانت)
 فلا تحتاج إلى التوبة لاستحقاق النفقة لأن منافعها على حكم ملكها بصيرورتها حتى تنفها وما نفعها بعد
 الكتابة ولهذا لم ينزل للمولى عليها ولاية الاستخدام فكانت كالحرية بحر أي تستحق النفقة بمجرد التكليف من
 نفسها وإن لم تنتقل وتقط بالتشور كما تقدم في الحرية (قوله ولو عبداً) أي لغير سيد الأمة إذ لو كان عبداً فنفقتها
 على السيد بقرأها ولا زيلتي. ويظهر ما لو كان مكتوبة للمولى وأعلمها عليه أبو السعود عن الشربلالية. (قوله
 ولا يستخدمها) ظاهره أنه لو استخدمها وهي في منزل الزوج لا نفقة لها لأن التوبة شرط في ما إذا انفرد أحدهما
 فقدت وعلة الزيلتي بقوله زال الموجب ولو بيات الأمة من منزل زوجها به التوبة ونفقت المولى في بعض
 الأوقات من غير أن يستخدمها لم تنقطع كما صرح به في الذخيرة بحر (قوله ولو استخدمها المولى) أي ولو في بيتها
 كما سلف وفي القاموس خدمة يخدمه ويخدمه خدمة وتفتح فهو خادم اهـ (قوله أو أهله) قال في الذخيرة لو جاءت
 إلى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت فاستخدمها أهل المولى ومنعوها من الرجوع إلى بيت الزوج فلا
 نفقة لها إلا أن استخدم أهل المولى إياها بمنزلة استخدام المولى وفيه تنويث التوبة اهـ وانظر هل المراد بالاهل
 الزوجة أم هو أعم (تنبيه) لو قرأها فلا نفقة لها النفقة ثم أخرجها المولى للخدمة وقد بقي في يد المولى يسترد
 زيلتي من المضاربة ونحوها في أبي السعود وقد سلف أنه لو كانت تخدمه لئلا لنمبارا فليبه نفقة الليل خاصة
 وقولهم أنه لو استخدمها ولو في بيت الزوج تنقطع نفقتها محمول على مدة الاستخدام كما يظهر (قوله سقطت) الأولى
 التعبير بالانحياز لأنه إذا لم يقرها أصلاً لم يجب حتى يقال سقطت ولو فرض أنها قبلها إبطال الفرض ولاجل أن تحسن
 المناظرة مع قوله قبله انما يجب (قوله بخلاف حرية تنزعت الخ) لعل الفرق أن وجوب النفقة في الأمة منوط
 بالتبوة فلم يوجد لم يجب وفي الحرية بالتسليم ولو كعبه لم يمنع نفقة التوبة المتبعة ما وقعت حال قيام المكاح
 لا بعده أما الحرية بعد الطلاق ما دامت في العدة في حكم المنكوسة إلا أن التوبة واستطاعتها فلهذا عادت وجبت
 (قوله باطل) لأنه قبل السبب بحر (قوله ونفقة الزوجات المختلفة) أي يسارا وعسارا وحرية والافصح
 المختلفات وهذا من جلة بحث صاحب البحر (قوله مختلفة بحالهما) أي بحال الزوج مع كل واحدة منهن
 قال في البحر وفي الذخيرة والولوية وإذا كان للرجل نسابة بهن حرثاً لمات وبعضن أمهات ذميات
 فهن في النفقة سواء لأن الأئمة مشروعة لا كفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرية لأن
 الأمة لا تستحق نفقة الخادم اهـ وينبغي أن يكون هذا مقترعاً على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المقتضى به
 فلسن في النفقة سواء لاختلاف حالهن يسارا وعسارا فليست نفقة الموصرة كنفقة الماهرة وليست نفقة
 الحرية كالأمة كما لا يخفى ولم أر من يذهب إليه اهـ (قوله وكذا يجب لها السكنى) لقوله تعالى أسكنوهن من حيث
 سكنتم مع السكنى الإسكان فهـ تنافي (قوله في بيت) أي في مكان يصلح ملوياً للإنسان حيث أحب الزوج لكن
 تكون بين جيران صالحين لا سيما إذا كان من يتهـم بالإيذاء فهـ تنافي (قوله عن أهله) من ضرورة أو محرم كأمه
 وأخته در تنقي (قوله الذي لا يفهم الجماع) أما الذي يفهم فليس له إسكانه معها لأنه ما دام بينهما غلبا إلا أن ترضى
 (قوله وأمنه) فليس لها أن تمنعه عن إسكانها في المختار بحر ولا يملكها بضررها كما أنه لا يحل وطء زوجته
 بضررها ولا بضررة الضررة أبو السعود عن الشربلالية ذكره وطؤها في البيت فأنتم أو متى عليه أو متى عاقل
 فهـ تنافي (قوله وأمنه) على المختار بحر وقبل أنها كالأهل ظاهراً. انبها كافي شرح الحاشي (قوله من غيره) سأل
 من ولدها لاصقة والالزم حذف الموصول مع بعض الصلة فهـ تنافي إذ التقدير الكائن من غيره اهـ حلي قال

لعدم التصدد وسبب في المأذون أن للغرام
 استسماه ومفاده أن لها استسماه ولو
 نفقة كل يوم بحر قال وهل يباع في كفنها
 ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم كإياع
 في كسوتها (ونفقة الأمة المنكوسة) (أما
 ولو مدبرة وأمن ولداً أما المكتوبة فكانت) (أما
 ولو مدبرة وأمن ولو عبداً) (بالتبوة) بأن
 يجب على الزوج ولو عبداً (ولو استخدمها
 ينفقها الله ولا يستخدمها) (ولو استخدمها
 المولى وأهل بعده أو بقرأها بعد الطلاق
 المولى أو أهل بعده لا قبله) أي ولم يكن
 (الرجل) (أنشاء العدة لا قبله) بخلاف حرية
 بقرأها قبل الطلاق (سقطت) بخلاف حرية
 تنزعت فمالقت فعادت وفي البحر بطلان
 قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة
 مختلفة بحالهما (وكذا يجب لها السكنى
 في بيت خال عن أهله) سوى طفله الذي لا يفهم
 الجماع وأمنه وأمن ولده (وأهلها) ولو ولدها
 من غيره

أبو السعد ومقتضى ما سبق في هذه أن يقال في ولدها إذا كان صغيرا لا يفهم الجامع ولم أره اه وفيه نظر فاته
 البيت ملكة فله أن يمنع من شام من الملك فيه بخلاف طفله وأيضاً فإن طفلها يشغلها عن خدمة الزوج ولو في بعض
 الأحيان بخلاف طفله فهو في أس مع النارق وأخذ القوسه شافى من التحليل بأنه ما كذا أنه ليس له المنع من ملك
 الغير بأن كان ملكها والمراد بملك الرقبة أو المنفعة (قوله بقدر حالهما) أي في الإيسار والاعسار وليس
 مسكن الأغنياء كسكن الفقراء أفاده صاحب البصر (قوله وبنت) أي ما يات فيه وهو محل مفرد معين فهستافى
 وهو المراد بقول المصنف منقود وليس المراد به المتباعد (قوله غان) بالتحريك ما يعلق ويفتح بالمفتاح فهستافى
 وقد اقتصر على الغلق فأفاد أنه ولو كان الخلاء مشتركاً فليس لها أن تطالب به بسكن آخر وبه قال الإمام لأن الضرر
 بالخوف على المتاع وعدم التحك من الاستمتاع قد زال ولا بد من كون الخلاء مشتركاً بينهم وبين غير الأجانب بغير
 ملخصاً (قوله زاد) أي على الغلق (قوله ومفاده) أي مفاد ذكر المرافق وهي جمع مرفق ما ارتفعت به واستفعت
 صحاح (قوله لزوم كنف) هو بيت قضاء الحاجة يسمى كنفاً لأنه لا يدخل فيه أي يستره (قوله ومطبخ) أي
 محل يطبخ فيه بحسب حاله ما ينبغي أن يراود محل التنوير كان جرت عادة من قبله بالخبر في البيوت لأنه من
 المراتق (قوله وبني الأقباط) أي في تقديم على ما في الهداية من اشتراط الغلق فقط أفاده في البصر (قوله كفاها)
 فلا يطالب بغيره وظاهره ولو جهازها كثيراً لا يلزمه استئجار محل لحفظه لكونه ملكها (قوله من أسماء الزوج)
 صوابه من أسماء المرأة كافي الهندية لأن أقارب الزوج أسماء المرأة وأقاربها أسماء اه حلي قال في الصحاح
 وحالة المرأة أم زوجها لانه فيها غير هذه وكل شيء من قبل الزوج مثل الأب والأخ فيه أربع لغات مما شغل قفا
 وجوه مثل أبوهم مثل أب وحكم ما كتبه المصنف ووزة وكل شيء من قبل المرأة فهم الاختان اه المراد منه (قوله
 ونقل المصنف عن الملقط كفايته مع الاحكام) حيث قال ووفق في الملقط لصدور الاسلام بين ما اذاجع بين امرأتين
 وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالب ببيت في دار على حدة لأنه لا يتوفر على كل منهما حقهما
 الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحكام المنافرة مع الضرر انراؤفر والله تعالى أعلم وحل الحلي
 ما في الملقط على ما اذا كانوا لا يؤذونها فلا ينافي ما في الثانية اه قلت وما يعمل على هذا الحل ما في الهندية
 عن الظهيرية امرأة ابنت أن تسكن مع شرتها أو مع أحمائها أو غيرها فان كان في الدار بيوت وفتحها ابنتها
 وجعل ابنتها غلقاً على حدة ليس لها الطلب بأخر فان لم يكن فيها البيت واحد فها ذلك اه (قوله فكل من
 زوجته) من كلام صاحب الملقط (قوله على حدة) حصة للدار لا للبيت (قوله وبأمره باسكانها بين جيران
 صالحين) قال في الهندية وان أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها
 ومات القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واسائه فان علم القاضي أن الامر كما قالت
 زجره على ذلك ومنعه عن التعدي وان لم يعلم يتظر ان كان جيران هذه الدار قوما صالحين أمزها هذا ولكن
 يسأل الجيران عن منعه فان ذكروا مثل الذي ذكره زجره ومنعه عن التعدي في حقها وان ذكروا أنه
 لا يؤذيها فالتقاضي يتركها فمعه وان لم يكن في جواره من يؤذيه أو كانوا يعيلون الى الزوج فالتقاضي يأمر الزوج
 أن يسكنها بين قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبيح الامر على شبرهم محيط (قوله بحيث لا تستوحش) بأن تكون
 المساكن متقاربة فلا تستغنى عن المؤنسة لابقله من شيشين السكنى يجوز الصالحين وعدم الوحشة (قوله
 ومفاده) أي مفاد ما في السراجية (قوله وظاهره) أي ظاهر ما في السراجية حيث قال وبأمره باسكانها بين
 جيران صالحين كذا يفاده من النهر (قوله لكن نظرية الشرع لا في الخ) بأن المسئلة مذكورة في البصر حيث قال
 ليس عليه أن يأتيها بأمرأة تؤنسها في البيت اذا خرج اذا لم يكن عندها أحد كافي فتاوى قارى الهداية وفيه وقد
 علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعي اه قال أبو السعد ما ذكره قارى الهداية من
 عدم لزوم المؤنسة بحمل على ما اذا كان المسكن صغيراً كالساكن التي في الربوع والحيطان يشير الى ذلك قوله
 بحيث لا تستوحش اذا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم الاتيان بالمؤنسة اذا استوحشت بأن كان
 المسكن متسعاً كالدار وان كان لها جيران فعند عدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة من المضارة بغير شك لا سيما اذا
 خفيت على عائلها وما في النهر من قوله وهو ظاهر في وجوبه انما اذا كان المسكن خالياً من الجيران يحل على
 ما اذا رخصت بكما فيه ولم تطالبه باسكن الشرعي وهو ما له جيران وحيد فلا يستقيم الرد عليه بما في البصر

(بقدر حالهما) كلامه وكسوة (وبنت)
 منقود من داره غلق) زاد في الاختيار
 والعينى ومرافق ومفاد لزوم كنف ومطبخ
 وينبغي الإقامة به بغير (كفاها) لمسؤول
 المقصود هداية وفي البصر عن الثانية يشترط
 أن لا يكون في الدار أحد من أسماء الزوج
 يؤذيها ونقل المصنف عن الملقط كفايته مع
 أسماء لامع الضرر فكل من حدة (ولا يلزمه
 مطالبته ببيت من دار على حدة) ولا يلزمه
 ابنتها (بجدة) وبأمره باسكانها بين جيران
 صالحين بحيث لا تستوحش من مسكنها عيا بغير
 أن البيت بلا جيران ليس مسكنها عيا بغير
 وفي النهر وظاهره وجوب الواليت خالياً عن
 الجيران لا سيما اذا خفيت على عائلها من
 سعة قلت لكن نظرية الشرع لا في

من أن البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعي فمقتضى أن الاقتناء يلزم الاتيان بالمؤنسة وعندها
يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فإن كان المسكن بحال لو استغانت بجيرانها أئاموها سريعا
لما بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والا لزمته اه (قوله بما مر) أي عن البحر (قوله أن لم يقدر على اتيانها)
فإن قدر على اتيانها لا تذهب وهو حسن فإن بعض النساء لا يشق عليه الخروج الى الأب وقد يتق ذلك على
الزوج فتقع وهذا قول أبو يوسف قال في البحر والحق الاخذ بقول أبي يوسف إذا كان الأبوان بالصفة التي
ذكرت وإن لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها في زيارتهم ما لم يكن بعد الحين على قدر متعارف والصحيح أنه لا يمنعها
من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم كل سنة وأما يمنعهم
من المؤنسة عندها وعليه الذي كافي الثانية فعلى المقتضى به فتخرج الى الوالدين في كل جمعة بأذنه وبغير أذنه
وزيارة المحارم كل سنة مرة بأذنه وبغير أذنه وأما الخروج الى الاهل زائدا على ذلك فلها ذلك بأذنه اه (قوله
(قوله زمنا) المراد بالزمن هذا المريض (قوله فعليه المتأهده) أي القيام بخدمته وقيد بالاحتياج لانه
لو استغنى عنها برزقه أو رقيقه أو أجيره لا يجب (قوله وإن أبي الزوج) الظاهر أن سب هذا العيبان لا تكون
ناشئة فتجب لها النفقة حتى وفيه أن تنقته بجرأ احتسابها وقد فأت (قوله ولا يمنعها من الدخول عليها) أي
لا يمنع الوالدين ولعلها كما يظهر (قوله لها الخروج) هذا على المقتضى به لا على قول أبي يوسف الذي قد تمه لانه عليه
يشترط لخروجها عن الوالدين عن الاتيان إليها فالمحارم أولى بهذا الاشتراط (قوله ويمنعهم من الكيسونة) لأن
المكث قد يحدث منه ضرر على الزوج (قوله وفي نسخة من البيتونة) وقد وقعت للقصاص (قوله لكن عبارة
مثلا مسكين من القرار) أي فريحت النسخة الاولى اه حلي وقال في الكزوز شرحه للهوى وإلهم النظر والكلام
معها أي وقت شأوا فحاصيا عن قطعة الرحمة مع عدم الضرر عليه بدخول بيته وفي شرح النقاية للبرجندى
وفيهم من ذلك أي من التعليل أنه لو كان في التكامل ضرر على الزوج بأن وقع منهم الإغراء على مخالفة الزوج فله
المنع أيضا والعموم في كلام بعضهم ليس على ظاهره بل المراد منه الاوقات التي لا يكون للزوج فيها مخالطة معها
بالجماع وما يتعلق به اه وفي البحر عن الغلاصة يجوز للرجل أن يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة
الأبوين وعبادتهم ما تزينت بهما أو أحدهما وزيارة المحارم (قوله والولاية) أي وليمة النكاح أطلق فيها فاعمل
ما إذا كانت للوالدين في غير وقت الزيارة (قوله وإن أذن) أي فريحت (قوله له منعهما من القزل) لاستغنائها عنه
بوجوب كفايتها عليه اه حلي وفي البحر قالوا أنه لا يمنع امرأته من القزل ولا تطوع بالصلاة والصوم بغير
أذن الزوج ظهريه وينبغي عدم تخصيص القزل بل له أن يمنعها من الأعمال كلها المقتضية للعبادتها لأنها
مستغنية عنها بوجوب كفايتها عليه وكذلك من العمل تير عالاجنبي بالاولى اه (قوله ولو تبرع عالاجنبي)
الاتيان بالوفاة غير صحيح فإن شرطها أن يكون حكم ما بعدها أدنى مما قبلها وهدنا أولى قال في البحر وكذلك من
العمل تير عالاجنبي بالاولى اه حلي (قوله ولو قابله أو مفسله) أي له وفي قال في البحر وينبغي للزوج أن يمنع
القبالة والغسل من الخروج لأن في الخروج اضرا به وهي محبوسة لحقه وحقه مقدم على فرض الكفاية بخلاف
الحج الفرض لأن حقه لا يقدم على فرض العين اه (قوله ومن مجلس العلم) قال في البحر فإذا أرادت أن تخرج
الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فإذا وقعت لها نازلة ان آل الزوج من العالم وأخبرها بذلك
لا يسعها الخروج وإن امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضا الزوج وإن لم تقع لها نازلة لكن أرادت
أن تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها عندها
له أن يمنعها وإن كان لا يحفظ الاولى أن يأذن لها أحيانا وإن لم يأذن فلا تنبغي عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع لها
نازلة اه (قوله وإن جاز لا تزين) أي تمنعها ما لم يدلل على حرمة دخولها فقول الجوى وقول
النقبة أنها تمتنع من الحمام خالفه قاضي خان في أول الفتاوى حيث قال دخول الحمام مشروع للتساو والرجال
خلافا لما قاله بعض الناس اه فيه نظر فإن منه هامة لا يدل على عدم مشروعيتها ثم نقل عن الفقيه ما نصه
وحيث أيسر الخروج فاعلم باح شرط عدم الزينة وتغيير الهيئة على ما لا يكون دامة لنظر الرجال والاستمالة
اه (قوله قال الباقي) نسبة الى باقة قرية من أعمال نابس (قوله وعليه) أي على اشتراط عدم كشف العورات
(قوله في سمنه) أي من دخول الحمام (قوله بأنواعها الثلاثة) أي الماء كقول والملبوس والسكنى

بما مر أن ما لجيرانه غير مسكن شرعي
فتنبه (ولا يمنعها من الخروج الى
الوالدين) في كل جمعة إن لم يقدر على
اتيانها على ما اختار في الاختيار ولو
أبوها زمانا مثلا واحتاجها فليطاعها
ولو كان كافرا وإن أبي الزوج تمتع (ولا يمنعها
من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من
المحارم في كل سنة) لها الخروج وإلها
الدخول زليهي (ويمنعهم من الكيسونة)
وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة مثلا
مسكين من القرار (عندها) به في كل سنة
ويمنعها من زيارة الأجداد وعبادتهم
والولاية وإن أذن كالأجداد من القزل
المهر وفي البحر له منعهما من القزل
ولو تبرع عالاجنبي ولو قابله أو مفسله
تقدم حقه على فرض الكفاية من سؤالها ومن
الانزلة استع زوجها من سؤالها ومن
الحمام الا لنفسه وإن جاز لا تزين وكشف
عورة أحد قال الباقي وعليه فلا خلاف في
منعه من العلم بكنهه (وتفرض)
في التبريلانية معز بالاحكام (وتفرض)
النفقة بأنواعها الثلاثة

(قوله زوجة الغائب) أما الحاضر فيصير على الاتفاق (قوله واستصنه في البحر) حيث قال وأطلق المصنف في الغائب فعمل المفقود وغيره كما في شرح الطحاوي ولم ينفذ فيما مندى من الكتب النفقة بشئ الا في الفتاوى الصربية فانه قال ايجاب النفقة في مال الغائب بشرط أن يكون مذكوراً في عقد النكاح وهو قيد حسن يجب حفظه فانه بعدد ونسب له احضاره ومراجعته اه كلام البحر لكون في القهستاني ويفرض القاضي نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة سفر أم لا كما في النية وينبغي أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل المفقود اه حلي وفي الحوى من البرجندی عن الغيبة عن المحيط سواء كانت الغيبة مدة سفر أم لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فلا قاضي أن يفرض لها النفقة اه (قوله ولو مفقوداً) وهو الذي لا يدري محله ولا حياته أو موته (قوله وطفله) أي الصغير المهر (قوله ومثله كبر من) المراد به من لا يقدر على التكسب (قوله وأتى مطلقاً) ولو غير مريضة لأن صفة الأوفى بمنزلة أبو السعود (قوله وأبويه) أي ان كانا محتاجين مطلقاً ولو مع الذرية على الاكتاب لوجوب نفقتهم بمجرد الفقر بخلاف غيرهما من الاقارب حيث لا يمكن لوجوب النفقة بمجرد الاحتياج بل لا بد معه من صفة العجز عن الكسب والاعداد والبدان ككالاوين أبو السعود (قوله وأخيه) المراد به كل قريب ذي رحم محرم منه غير الأصول والفروع (قوله ولا يقضى منه دينه) قال في البحر وقيد بنفقة من ذكر للاحتراز عن دين على الغائب فان صاحب الدين لو حضر غريباً أو مودعاً لغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وان كان مقرراً بالمال وبدينه لأن القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظراً وحفظاً للملكة وفي الاتفاق على زوجته من ماله حفظ ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغبر وهو لا يجوز كذا في الذخيرة انتهى قلت منه يستفاد جواب سادته هي أن شخصاً يدعي أنه كان مسافراً فزيلة فاذا هم شخص ظله وأخذ منه قدر ما علم من المال وأنه يريد الدعوى على وكيله بمصر ليقضى له القاضي بالدفع من مال موكله الذي في يد الوكيل فأجبت بأن الدعوى على الوكيل لا تنجح ولا يقضى عليه بالدفع وان كان مقرراً بما يدعيه من أخذ موكله أبو السعود (قوله لانه قضاء على الغائب) بل لقوله ولا يقضى منه دينه وقوله وأخيه قال في البحر قيد بالطفل والاوين للاحتراز عن غيرهم من الأقرباء كالأخ والعمة فان نفقتهم انما تقبض بالقضاء لانه مجتهد فيه والقضاء على الغائب لا يجوز اه وأما نفقة المملوك فلا يقضى به الا للسيد لو كان حاضراً لا يجبر على نفقتهم بل تكون نفقتهم في كسبهم في الاول اذا كان غائباً (قوله في ماله) أما اذا لم يكن له مال فسيأتي الكلام عليه في المصنف (قوله كتب) أدخلت الكاف الدراهم والدنانير وعلمه العبد والدار سوى وجعلوا التبر بجزلة التقدين لانه يصلح قيمة له ضرر وبزاي (قوله ما خلافة) كالعروض والعقار (قوله ولا يساع مال الغائب اتفاناً) أما عند الامام فلا يباع على الحاضر فكذا الغائب وأما عند هاهنا فلا يباع وان كان يقضى على الحاضر لانه يعرف امتناعه لا يقضى على الغائب لانه لا يعرف امتناعه اه بحر ومثله في الهداية وبه يظهر ضعف ما في الحوى عن البرجندی من أن عروض الغائب تباع في نفقة زوجته عذرهم الامتناع الامام وفي العقار روايتان اه (قوله عند أو على من يقره) قيد بما ذكرناه لو كان له مال في بيته فطلب من القاضي فرض النفقة فارسل بالكساح بينهما فرض لها في ذلك المال لانه ايضا ملق المرأة وليس بقضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقرب دين ثم غاب وله مال حاضر من جنس الدين وطلب صاحب الدين قضاء دينه من ذلك قضي له به بحر وقيد بالاقرار لانه لو أنكر فطلب بينه لا يستخلف ولو أقامت البرهان بما ادعاه عليه لا تقبل لانها اما أن تقام على المال فتكون المرأة بهذه البيعة تثبت المال للغائب وهي ليست بخصم في اثبات المال له واما على الزوجية فلا تقبل أيضاً لانها بهذه البيعة تثبت الكساح على الغائب والمودع والمدين ليسا بخصم في اثبات الكساح عليه (قوله عند الامانة) صادق بالوديعة والمضاربة بحر (قوله ويبدأ بالاول) أي على سبيل الاولوية قال القهستاني والوديعة أولى من الدين في البداءة بالاتفاق كما في قاضي خان اه وكأنه لأن الوديعة على شرف التوى بخلاف الدين فكان في الصرف منها أولاً نظر للغائب اه حلي (قوله ويقبل قول المودع الخ) أي بعد القضاء قال في الخاتمة وبعد ما أمر القاضي المودع والمدين اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المدين الا بيعة اه وكأنه لأن المودع أمين وأما المدين فمدى فراغ ذمته فلا يصدق بلا اثبات (قوله أو اقراها) بصاحب البحر (قوله ولو أنفق بالافرض ضمناً) المراد بالضمأن في جانب المدين

(زوجة الغائب) مدة سفر صربية واستصنه في البحر ولو مفقوداً (وقوله) ومثله كبير زمن وأتى مطلقاً (وأبويه) فقط فلا تفرش لملوكه وأخيه ولا يقضى منه دينه لانه قضاء على الغائب (في ماله) من جنس نفقتهم من جهة طام أو أخلافه فينفق للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاناً (عند) أو على من يقر به عند الامانة وفي الدفع للنفقة لا المدين ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المدين بلا فرض ضمناً لارجوع

عدم البراءة ومعارضة البصر أو وضع حيث قال وأشار بقوله فرض الى أن المودع والمدين أو أخفا بغير أمر القاضي
 فان المودع ضامن ولا يبرأ المدين ولا رجوع للمنفق على من اتفق عليه ذميمة (قوله وبقرابة الأولاد) أفاد
 أن الشرط في الفرض للزوجة شيان إقراره بالمال وبالزوجة وبغيرها شيان إقراره بالمال وبالنسب (قوله ولو لم
 بأحد هـ) أي أحد الشرطين وإن كان في جانب الزوجة وبغيرها (قوله الى الإقرار) أي من المودع والمدين
 (قوله ولا يمين) أي ليس للمرأة طلب اليمين من واضع اليد لأنه لا يستحق الامن كان خصما كذا في الخلية من
 الودعة وهي محاسبته من قولهم كل من أقر بشي زمة فإذا أنكره يحلف عليه هـ (قوله في الأصح) يرجع الى
 قوله بما أخذته ومقابله النول بأخذ الكفيل بنفسها والى قوله وجوب ما ومقابله قول الناصف أنه حسن (قوله
 ويحلفها) كان الأولى تقديمه على التكفيل لأن القاضي يحلف أولا ثم يطل النفقة وبأخذ الكفيل كافي بإصلاح
 الإصلاح هـ حلي وانظر هل يحلفها أم أنها مأخذ منه نفقة الأطفال (قوله وكذا كل أخذ نفقة) من الزوجة
 والوالدين والأولاد ولو كارا أمه والذكر الكار الزم في أبو السعود لم يفسر في الشرع لا يدخل بأخذ
 الكفيل من القريب ولاد أو يحلفه قال في الجوهرة وبأخذ منهم كذا لا بد للفقهاء من حنابلة وحنفية وأخذ
 الكفيل نظر القائب هـ أي وكذلك التحليف وفيه أنه كيف يحلف أمير فيلنظر هـ ما للشرع في جواب واجب
 بعضهم بأنه يكفي في المغير بغير تحليف هذا وقد اعترض في البصر والتي أخذ الكفيل من القريب ولاد
 وتحليفه بأنه لا فائدة فيها لأنه لو أقر باستيفاء النفقة وادعى هلاكها أو فقها غرضه بأخرى فقتل هـ حلي
 وفيه أن فائدة طلب اليمين تظهر فيها إذا لم يدع الهلاك (قوله فلو ذكر الغرض) أي في بكفله أو يحلفها كإن الكمال
 أي حيث حال في إباحة الإصلاح ويحلفه أنه لم يستوف النفقة ويكفها هـ حلي (قوله ولا كانت ناشرة) تقدم
 أن الناشرة إذا عادت ولو في سفره فجب لها (قوله مضت عتبتها) فيه أنه لو لم تض عتبتها ظاهرا النفقة (قوله
 أنه أو فاهها) أما ما عطائه لها من غير واسطة وأما بالارسال (قوله طوك الخ) لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت
 بغير حق (قوله ونكت) قيد بنكول المرأة لأن بنكول الكفيل ليس يلزم فنكول المرأة يكفي لتبوت الخيار للزوج
 وإن لم ينكح الكفيل لأن النكول إقراره بالاصيل إذا أقر بالمال لم الكفيل وإن جحد الكفيل ولا ضمان على المودع
 لأن أمر القاضي بالدفع اليها قد صرح فصار كأمه بنفسه هـ ويخالف قوله والاصيل إذا أقر بالخ مافي المبسوط
 وشرح الطحاوي أنها لو أقرت أنها أعتقت نفقتها فالزوج يأخذ من المرأة ولا يأخذ من الكفيل هـ وقد ذكره الخواشي
 بعد وخلق مافي المبسوط بصر إذا عطلت ذلك فتقول الشارح ونكت لا يسلم لأنه بمنزلة الإقرار وإذا أقرت لا يلزم
 الكفيل فكذا إذا نكت (قوله بإقامة الزوجة) هذا محترز التقيد بالإقرار بيمين أو انكاح ثم فرض لأن المودع والمدين
 ليسا بخصم من الغائب في إثبات النكاح (قوله أو بالنسب) المناسب لهذا الذي يقول في قوله لا يفرض على غائب
 بإقامة الزوجة أو القريب ولاد كما لا يخفى هـ حلي (قوله أن لم يخلف مالا) محترز قوله في ماله (قوله وبأمرها)
 بالنسب عطف على يفرض هـ حلي (قوله ولا يقضى به) أي بالنكاح وهو معطوف على قوله لا يفرض هـ حلي
 (قوله وقال زفر غرضي بها) ولا يحتاج الى إقامة يمينه أنه لم يخلف لها نفقة على قوله بصر (قوله لا به أي بالنكاح)
 اتفاقا وقول اليمين عليه بالنفقة أجازه زفر (قوله على هذا) أي قول زفر (قوله وهذا من الست) قال الخواشي
 ووصلت الى خمس عشرة مسألة وقد نظمتها في قصيدة من بحر البسيط هيبتها عود الدرر فيما يفتي به من أقوال
 الامام زفر منها في هذه المسئلة التي الكلام فيها قولي

امعاق قاض على من غاب يمينه • من زوجه صرح للاتفاق يا أمي

ومنها عود المرض في الصلاة كهينة المشهود ومنها قصود الكفيل كذلك ومنها من سعى الى سلطان ظالم يرى
 فقرته ومنها دعوى التفريق لا بدقها من بيان الحدود الاربعة ومنها قبول شهادة الأحمى فيها فيه تسمع ومنها
 أن الوكيل بانشاء الخصومة لا يملك قبض المال ومنها أنه لا يسقط خيار المشتري إذا رأى الدار من ضمنها
 فلمنها أنه لا يسقط خياره إذا رأى ظاهر التوب مطوبا ومنها أنه يشترط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس
 الحكم ومنها أنه يجب على المراجع بيان أنه اشتراه سليما بكذا إذا تعيب عنه ومنها أن تأخير التفتيح النفقة شهرا
 بعد الاستهادي طلبها ومنها أنه إذا وصى بثلاث نفقة وغنم فضاغ الثمان فله ثلث الباقي منها ومنها أنه إذا قضى
 الفرض جبا دأبل زوجه فانه لا يجبر على القبول ومنها أنه إذا أنفق المقتطع على القطع وجبها الاستيفاء فله ثلث

(وبالزوجة) وبقرابة (الولاد وكذا) الحكم
 الثابت (أذا علم قاض بذلك) أي بمال
 فزوجية ونسب ولو لم بأحد هـ عدم
 الإقرار بالانحر ولا يمين ولا يمينه هذا لعدم
 النقص (وكفها) أي أخذتها (وبعدها مع)
 بما أخذته وجوباً في الأصح (ويحلفها مع)
 أي مع الكفيل أخيراً وكذا كان أولى
 فلو ذكر الضمير كإن الكمال (ولا كانت ناشرة
 أن القائب لم يطلها النفقة) ولا كانت ناشرة
 بولا مطلق مضت عتبتها فان حضر الزوج
 وبرهن أنه أو فاهها النفقة طوبت هي
 أو كفلهما ردماً أخذت وكذا لو لم يبرهن
 ونكت ولو أقرت طوبت فقط (لا) لزوجها
 على غائب (بإقامة) الزوجة (غنية على
 النكاح) أو بالنسب (ولا) يفرض عليها
 (أن لم يخلف مالا) فاقامت يميناً عليه (لأنه
 وبأمرها) بالاستدانة (وقال زفر غرضي بها)
 قضاء على الغائب (وقال زفر غرضي بها)
 أي بالنفقة (لا به) أي بالنكاح (وعمل
 القضاة اليوم على هذا به للعادة فيفتي)
 وهذا من الست التي يفتي بها قول زفر

فانه يسقط ما انفقه هذا حاصل ما ذكره في رسالته (قوله وعليه) أي على قول زفر (قوله فلو غاب) ولو أقل من مدة
 سفر كما سلف (قوله تقبل ينتها على النكاح) أي ولا يقضى به لما تقدم من أنه لا يقضى بالنكاح عندنا ولا عند
 زفر اه (قوله ان لم يكن عالمها) أما إذا علم به القاضي في فرضها لما لا اكفاء بعلمه كما سلف (قوله بالانفاق)
 أي من مالها ان كان لها مال على نفسها وأولادها (قوله أو الاستدانة) أي من الغير لثقة تها وتنفق من ان لم يكن
 لها مال (قوله لترجع) أي ينفقها وتنفقهم (قوله وتجب المطلقة الرجعي الخ) قال في الهذبية المعتدة عن الطلاق
 تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعياً أو بائناً أو لا فالحاصل كانت المرأة أو لم تكن خاتمة (قوله والفرقة
 بلا معصية) الاصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كان يحق
 لها النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعصية من جهة غيرها فلها النفقة فلا معصية النفقة والسكنى
 والمبانة بالخلع والايلاء وردة الزوج وبجماعة الزوج أي أنها تستحق النفقة وكذلك المرأة العتيق إذا اختارت
 الفرقة وكذا أم الولد والمدة إذا اعتقتا وهما عند الزوج وقد بواها المولى ميتا واختارتا الفرقة وكذا المغيبة
 إذا أدركت فاختارت نفسها وكذا الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة وان اوتدت أو طاعت
 ابن زوجها أو أباه أو أمته يسوة فلا نفقة لها استصحاباً لما للسكنى هندية (قوله وفريق بعدم كفاية) أي بهد
 الدخول فيه وفيما قبله من اخبارات وهو مبني على ظاهر الرواية أن النكاح نفقة ولا وليا حق الاعتراض
 (قوله ان طالت المدة) بقدر الكسوة وتظهر بهذا أن كسوة المعتدة على التفصيل ان استغنت عنها بقصر المدة
 كما إذا كانت عذتها بالحيض وحاضت أو بالانصراف لأكسوة لها وان احتاجت إليها لاول المدة كما إذا كانت
 مدة الطهر ولم تحض فان القاضي يفرض لها وهذا هو الذي سطره العارضي في أنفع الوسائل وهو تحرير
 حسن مفهوم من كلامهم كذا في البحر (قوله ولا تسقط النفقة المقرضة الخ) ظاهره سواء استدانت بأمر
 القاضي أو لا والذي في الهندية يخالفه وعبارته إذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عذتها وقد استدانت على
 الزوج أو لم تدن ثم انقضت عذتها قبل أن تنقض شيئاً من الزوج فان استدانت بأمر القاضي كان لها الرجوع
 بذلك على الزوج وان استدانت بخير أمر القاضي أو لم تدن أصلاً قبل تسقط وهو الصحيح كذا في جواهر
 الاخلاص اه ونقل تصحيحه في البحر عن الذخيرة (قوله فلها النفقة) ويكون القول قولها طالبت المدة
 أو قصرت بحر (قوله مالم يحكم بانقضائها) فان حكم به بأن أقام الزوج يئسه على إقراره برئ منها على
 البحر (قوله مالم تدع الحبل فلها النفقة إلى ستين) التنازعة في جواب شرط مقدومة تدبره فان ادعت الحبل
 وهذا التركيب يقتضي أنها إذا ادعت الحبل بعد الحكم بالانقضاء فلها النفقة إلى ستين مع أن الذي تقدم
 في باب ثبوت النسب أنها إذا اقترنت بانقضاء عذتها في مدة فحمله ثم أنت بولد لسنة أشهر فأكتم من وقت الإقرار
 لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة إلى ستين اه (قوله والاولى جعلها مسئلة مستقلة كما صنع في البحر فانه
 قال وان ادعت حبلاً أنفق عليها ما بينا وبين ستين من يوم طلقها فان قالت سكنت أظن اني حامل ولم أحض
 وأتممت الطهر الى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يريح وأنا أريد النفقة حتى تنقضي عذتي وقال الزوج
 قد ادعت الحبل ولا أكتم ستان فالقاضي لا يلتفت الى قوله ويلزمه النفقة مالم تنقض العدة أما إذا كانت حبض
 أوله غولها في هذا الايام ومضى ثلاثة أشهر بعده فان حاضت في هذه الأشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحيض
 والنفقة واجبة لها في جميع ذلك مالم يحكم بانقضاء العدة اه (قوله وان شرطه) بان قال على أنها ان لم تكن
 حاملاً ودت ما أخذته بحر (قوله ولو صالحها على نفقة العدة) أي بدارهم سمحاً لا يزيد عليها حتى تنقضي ذخيرة
 (قوله صح) لانها معلومة بعد دها (قوله للبهالة) لانها محتمل أن عذتها تنقضي في ستين يوماً ويجعل أن يمتد
 الطهر فيشتق عليها هذا الصلح ولم يكلم على الحامل إذا صولت ويجوز حكمها أو الظاهر عدم المعصية لأن مدة
 الحمل تختلف (قوله ولو حاملاً) تفيد الاطلاق وهو ما في النحر في البحر والنور والهندية والنسب ليلية ونقل
 الجوى عن البرجندي استثناء معتدة الوفاة الحامل فوجب لها النفقة وفي التمهات من المضمرات قبل الحامل
 النفقة في جميع المال فحصل أن معتدة الموت الحامل اختلصوا في وجوب النفقة لها إلا أن تكون أم ولد فتجب
 لها النفقة بالاتفاق من جميع المال لأنه لا إرث لها قال في النور وبني أن يكون معناه إذا حبلت أمة من سيدها
 واعترف بأن الحبل منه لسكنها المثل لا بعد الموت أو السود حريداً وقوله في التبر واعترف الخ ليس بالآدم فان

وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل ينسبها
 على النكاح ان لم يكن عالمها ثم يفرض لهم
 وبأمرها بالانفاق أو الاستدانة لترجع بحر
 (و) تجب المطلقة الرجعي والبائن والفرقة
 بلا معصية كسارعتي وبولوغ وفقر بق عدم
 كفاية النفقة والسكنى والكسوة ان طالت
 المدة ولا تسقط النفقة المقرضة بمعنى المدة
 على التنازلية ولو ادعت امتداد الطهر
 فلها النفقة مالم يحكم بانقضائها مالم تدع
 الحبل فلها النفقة إلى ستين فلو طلقها فلو
 مضت ان تبين أن لا حبل فلا رجوع عليها
 وان شرطه لأنه شرط باطل بحر ولو صالحها
 على نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحيض
 لا للبهالة (لا) تجب النفقة بأنواعها
 (معتدة أو مستقلة) ولو حاملاً (الاذا كانت
 أم ولد وهي حامل) من مولاها فلها النفقة
 من كل المال جوهراً

تعد بن ورثته جده كافر ارمه وانما احتيج الى ذلك لان نسب ولده اتم الولد الثاني ثبت بالسكوت وهو في حال الولادة
كان ميتا (قوله به صحتها) اما ان كانت الفرقة من قبله فلها النفقة مطلقا بمعية ارمه ومعية طلاقا
كانت او مضاجع (قوله قهستاني وكنايه) عبارة القهستاني والكلام مشير الى انه لا سكنى في هذه الفرقة وهذا
اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية اه قال الحلبي ولا يقال في مثل هذا قهستاني وكفاية
بل قهستاني عن الكنايه اه (قوله والعرف) اي بين السكني وغيرها (قوله فلا تسقط بحال) حتى لو خالهها
على ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة لان النفقة حقها فيصير الابراهمها ون السكنى بجر (قوله
برقتها بعد البت) قال في الهندية وان طلقها الاثام ارتدت والعياذ بالله تعالى سقطت نفقتها لا من الردة ولكن
لانها تمسك حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تمسك بعد بل هي في بيت زوجها سابقا لها النفقة
فان ثابت ورجعت الى بيته فلها النفقة لزال العارض وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا وباتسا فاما المعسدة من
طلاق رجعي اذا ارتدت فلا نفقة لها سببت أولا كافي (قوله لا يفتكين ابيه) اي وهي معتدة البائن كما هو فرض
المسئلة او معتدة فرقة بغير طلاق وان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا نفقة لها هندية (قوله اعدم حبسها)
اي التي فارقت بفتكين ابن زوجها (قوله حتى لو لم تمسك فلها النفقة) اي ان سبب في بيته كما هو صريح عبارة
القهستاني السابقة وحديث يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت
النفقة الا اذا لحقت بذات الحرب وحكم لها طلاقا عادت اه حلي قال في البحر لا فرق بين المستثنى في الحقيقة
لان المرتدة بعد البيونة لم تمسك فحبس لها النفقة كافي غاية البيان والحيط كالمسئلة والمسئلة اذ لم تلزم بيت
المعدة لا نفقة لها قليس للردة او التمكن دخول في الاقطاع وعدمه بل اذا وجد الاحتباس في بيت المعدة وجبت
والالا اه (قوله ثم عادت) او سببت سواء عتقت أولا هندية (قوله وهو بشر الخ) اي التعليل ان السابق
كلوت وهي عبارة الشريانية كما قال الحلبي (قوله يعودها) اي مسئلة وعلى ذلك يحصل ما في النهر من قوله
ولو حبست اولحت فمادت الى الاسلام ورجعت الى بيتها عادت نفقتها للنفقة اه (قوله بانواعها) الثلاثة
المبوس والمأكول والسكنى لكن في ايجاب السكنى نظر فان الفضل لا يحتاج اليها الا ان يقال
ان وجوبها فيها اذا كان محصورا وطلبت الحاضنة السكنى كما مر في الحاضنة (قوله على الحز) اما البديان كانت
زوجته حرة او مكاتبه نفقة الولد عليها وان كانت امة فنفقة على مالها ما ياتي بعض هذا في الشرح (قوله
لطفه) هو الولد حيث يقطع من بطن امة الى ان يحتمل ويقال جارية طفل وطفه كذا في المغرب وقيل اول ما يولد
صبي ثم ما قبل اه حلي عن النهر والنفقة هي الاب الى ان يبلغ هذا الكسب وان لم يبلغ الحلم فاذا بلغ هذا الكسب
كان للاب ان يوزجه وينفق عليه من اجرة وليس له الا في ذلك بجر (قوله والجمع) لعل عموم الجميع من حيث
اضافته لانه مفرد مضاف لانه اطلاق لقوى لان جمعه اطفال قال تعالى واذا بلغ الاطفال الاية (قوله لغيره)
كان عليه ان يقول الذي لم يبلغ هذا الكسب لمالك (قوله على مالكة) اي لا على ابيه سوا كان الاب او عبدا
بصرف في الشرح لث وثمر مشوش (قوله ان اشهد) اي واؤذنه القاضي بجر (قوله لان نوى) اي لا يرجع بها
أنق ان نوى الرجوع به الا بآية أي فباينه وبين الله تعالى فيصل له الرجوع بجر (تنبيه) ان كان الصغير عقار
او اربية او سباب واحتج الى النفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه نفق في هذه الاشياء (قوله
يكتسب) اي اذا كان قادرا على الكسب وان امتنع حبس وقوله او يكتف أي يسأل الناس بكفه ان يجر عن
الكسب في اللقاع توزيع افاده صاحب البحر وليس المراد من عبارة المؤلف التضيير (قوله وينفق عليهم) الانسب
عليه وقيل نفقته في بيت المال (قوله ولو لم ييسر) اي الكسب او لم يكسبه بما جت بجر (قوله ورجع) اي
اذا كان أشهد او امره القاضي وسأني ان هذا قول ضعيف وانه لا رجوع الا للام موسرة (قوله ولو ضاعته
الام) ظاهره ولو كان السكاح قاة (قوله وأمره بدفعها للام) لانها ارفق بالاولاد (قوله ما لم تثبت خيانتها الخ) قال
في البحر ومن مثاخص قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين كذلك يظهر قدر النفقة فالقاضي بالتيسار
ان شاء يدفعه الى نفقة دخلها اليها صاحبها ومساء ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر فقيرها ان ينفق على الاولاد اه
فالضغير في دفعه او بأمر يرجع الى القاضي (قوله ومساء) كذا في نسخة والواو معنى او فهو مخير بين ان يدفعها
في صيغة اليوم وبين ان يدفعها في المساء اليوم الثاني وانما يدفع كذلك لانها تسدر خيانتها في يوم

(ونحب السكني) فكذا (لقد فرقة به صحتها)
الا اذا خرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه
الفرقة قهستاني وكنايه (كرهه) وتقبل ابيه
(لا غيرها) من طاهام وسقطت بحال
ان السكنى حق الله تعالى فلا تسقط بحسبها
والنفقة حقها فقتلها به بعد البت (اي
ونسقط النفقة برقتها) والا فواجب قهستاني
ان خرجت من بيته اعدم حبسها بالفرقة بحسبها
(لا يفتكين ابيه) اعدم حبسها بالفرقة
حتى لو لم تمسك فلها النفقة الا اذا لحقت بذات
الحرب ثم عادت وتابست له وطال العدة بالمعاق
لانه كالموت بجر وهو يبرأ الى انه قد حكم
بعدمها والافقه وانه قتلها بعد ما خفي فخط
(و) تحب النفقة بانواعها على الحز (لطفه)
يعني الا في الجميع (الفقير) الحز فان نفقة المملوك
على مالكة والغنى في له الحاضنة فلا يكتسب
فعل الاب ثم يرجع ان اشهد لان نوى الا بآية
ولو كانا فقيرين فلا يكتسب او يكتف
وينفق عليهم ولو لم ييسر اذن عليهم القريب
ويرجع على الاب اذا ايسر زوجة ولو خافته
الاتم في نفقته فرضها القاضي وأمره بدفعها
للام ما لم تثبت خيانتها فبذلها كسبا
ومساء او بأمر من ينفق عليهم

(قوله عن نفقتهم) أي نفقة الأولاد الصغار وموسرا كان الزوج أو معسرا جحر (قوله تدخل تحت التقدير) أي
تقدير المقدورين كأن يقرض لها جهره ودراهم لنفقتهم والحال أنه يكفهم نفقة أو ثمانية لكن إذا جاء المقدرون
يقول بعضهم يكفهم النفقة والبعض يقول أقل وهذا الجمله تفسير للزيادة اليسيرة (قوله زيدت) أي إلى
الكفاية (قوله رجعت بنفقتهم دون حصتها) لأن نفقة القريب تفرض بعد هلاكها أو سرقته قبل المدة دون
الزوجة كما مر (قوله وفي المنية أب معسرا الخ) يعني أن يراد بالمعسر من أعسر من الكسب والتكف ليفاق
عبارة المذخبة السابقة (قوله تؤمر بالآتم) أي يأمرها القاضي (قوله وهي أولى من الجدة الموسر) مثله في الجهر
حيث قال الآتم أولى بالتصل من سائر الأقارب حتى لو كان الأب معسرا والام موسرة ولم يجر جدهم موسر تؤمر
بالآخا من مال نفسها ثم ترجع على الأب ولا يؤمر الجدة بذلك لأنها أقرب للصغير وهذا في ما في الأشياء من
كتاب الفرائض الجدة كالأب إلا في ثلاث عشرة مسألة منها ما في الخانية مات وترك أولاد أصغارا ولا مال لهم ولهم
أم وجد أب أو أب فالنفقة عليهم أئلا ما اه وبنات أيضا ما في الواغات العلامة بعد القادر فقلنا من الخانية في نفقة
ذوي الارحام حيث قال رجل مات وترك ولدا صغيرا أو أبا كانت نفقة الصغير على جده فان كان للصغير أم موسرة
وجده موسر كانت نفقة الصغير على الجدة والآتم أئلا ما في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن
الامام كانت نفقة الصغير على الجد كالأب كان مكان الجد أب فان كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد
وتجعل الأم كالمعدومة وحاصل دفع المناقاة أن ما في الأشياء والواقعات مفروض حال موت الأب وما في الجهر
حال حياته (قمة) قال في الهندية وإن كان الأب قد مات وترك أموالا وترك أولاد أصغارا كان نفقة الأولاد من
انصباهم وكذا كل من يكون وارثا فنفته في نصيبه وكذلك امرأة الميت وبعد هذا ينظر إن كان الميت قد أوصى
إلى رجل فالوصي يشفق على الصغار من انصباهم وإن كان لم يوص إلى أحد فالقاضي يفرض لكل أحد من
الصغار في نصيبه قدر ما يحتاج إليه في النفقة على قدره أو ماله وضيقه أو يشتري للصغير خادما إن كان
يحتاج إليه لأنه من جملته مصالحه وكذا كل ما كان من المصالح فان كان الميت لم يوص إلى أحد وله أولاد كبار
وصغار فنفقة كل واحد في نصيبه ونصيب القاضي وصافي ماله فان لم يكن في البلدة قاض فأنفق الكبار على
الصغار من انصبا الصغار كانوا ضامنين في هذه النفقة وهذا في الحكم فأما بينهم وبين الله تعالى لا ضمان عليهم
ذخيرة قال مشايخنا في رجلين في شراغ على أحدهما فأنفق الآخر على المفق عليه من مال المفق عليه
لم يضمن استصانا وكذا إذا مات لغيره صاحب من ماله وتسامه فيها (قوله لا ولادة من الأم) بل نفقتهم على
سيد الأم إلا أن يشترط الزوج حرّيتهم فنفتهم عليه والمراد بالأمه غير المكتوبة أما هي فنفتهم عليها تبعيهم
لها في الكتابة (قوله ولوم من حرّة) بل النفقة عليهم بحيث تدون كانت أمه لا ولادة فنفقة الجميع عليه وألغيره فنفتهم
على مولى أمهم (قوله وعلى الكافر نفقة ولده المسلم) لأنه جزؤه واختلاف الدين انما يسقط الارث لا النفقة
في الولاد والزوجة (قوله كما يجي) أي في شرح قول الكفر لا نفقة مع اختلاف الدين (قوله العاجز عن
الكسب) كالذي به زمانه أو عي أو شلل أو ذهاب عقل حوى (قوله كافي) أي إلى أن تترج راد اطلقت وانفتت
هذه ما عادت نفقتها حوى (قوله مطلقا) أي ولو قادرة على العمل قال الشريف الحوى وليس له أن يؤجرها
في عمل وإن كان له القدرة (قوله ومن يطعمهم العار بالكسب) كبناء الكرام إذا كانوا لا يجدون من يستأجرهم
حوى وظاهره أنه لا يشترط عدم احتوائهم للكسب أو العود (قوله وطالب علم لا يتفرغ لذلك) أي للكسب
(قوله لطيلة زمانها) قال في الدرا متقى أو طالب علم لا يهتدى إلى الكسب وهذا إذا كان به رشد كافى الخلاصة
ولذا قال صاحب المنية والقنية أنا أفق بعدم وجوبه فان قلنا منهم حسن السيرة مشغول بعلم الدين وأكثرهم
فساق مبتدعة شرهم أكثر من خيرهم يحضرون الدروس ساعة لخلاقيات ركيكة شرها في الدين أكثر من نفعها
ثم يشغلون طول النهار بالهجرة والغيبة والوقوع وغيرها مما يستحقون به لعنة الله تعالى والملائكة والناس
أجمعين فينفذ الله تعالى البعض في قلوب آياتهم ويغفر منهم الشفقة فلا يعطون منها هم في ملابس وطعم
فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التأخيف ولو علم السب يسيرتهم لم يحرّموا الاتفاق عليهم فضلا عن
أن يفرضوا اتفاقهم كذا ذكره الهوساني وأما من كان بخلافهم فنادى في هذا الزمان فلا يفرد بكم طرح التميز
بين المصلح والمفسد قلت نرى طلبة العلم بعد الفتن العامة المشتغلين بالفقّه ونحوه يمنهم الكسب عن العمل

وصح صلحها عن نفقتهم ولو زيادة يسيرة
تدخل تحت التقدير وإن لم تدخل طرحت
ولو على ما لا يكفهم زيدت جحر ولو ضاعت
رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنية
أب معسر وأم موسرة تؤمر الأم بالانفاق
ويكون دينها على الأب وهي أولى من الجدة
المعسر وفيها النفقة على الخمر لا ولادة من
الأمه ولا على العبد ولا ولادة من حرّة
وهي الكافر نفقة ولده المسلم كما يجي جحر
(قوله) كذا تجب لولده (الكسب) العاجز
عن الكسب كافي مطلقا ومن ومن بلدهم
الاهار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك
كذا قال في الجي والعتق وأقضى أبو حامد
بعدمها لطيلة زمانها كابط في القنية

ويؤدى الى ضياع العلم والتعميل فكان المختار لان قول السلف وهفوات البعض لا تمتنع وجوب النفقة
 كالأقارب كافى البصر من التقنية وكتب بعض الافاضل بها مشبه ما نفعه أقول طلبة زماننا يحضرون مجالس
 العلم بلا طاعة ويتكلمون فى الدرس بلا مراعاة ويسألون مسئلة الامير وينهقون كنهق الحسب واذا قاموا
 من الدرس وسئلوا عما اتى اليهم لم يوجد عندهم شئ من الفوائد ولا فى فكرهم ذرة من الهدى ولا دخل همهم العباد
 والصباح والتسليم بلا روية ليقال انه تكلم ونسب النبى لا بارك الله تعالى فيهم انهم سفل لا يستحقون شيئا كثيرا
 ولا قليلا ولا يجب على آباءهم نفقتهم اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا اه كلام الدر المنقى وأقول الحق الذى
 تقبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الاذواق السليمة القول بوجوب الذى الرشد لا غيره ولا سرح فى التمييز بين
 المفسد والمصلح انه ورمسالك الاستقامة وغيره من غيره وبالله تعالى التوفيق اه حاشي (قوله بنى الرشد)
 لتفاهر انه هو المشتغل بالعلم الدقيق المعروض عن الفسق والابتداع الذى لا يتوغل فى المصالحات الرصديكة
 المضرة فى الدين ولا يتشغل بالضررة والفنية فى أعراض الناس ومن انصف بضمة ما ذكره وغيره رضى رشده
 كما يستفاد مما سبق (قوله فى ذلك) أى فى نفقة طفله والولد الكبير العاجز والاخى مطلقا (قوله كنفقة أبويه) أى
 فانما يجب على الولد من غير أن يشاركه أحد من الاعام والعلمات والاجداد والجدات وتجب على الذكور والانات
 بالروية لأن المعنى وهو التأويل يشمل الذكر والانثى وفى الجوى عن البرجندى ولو كان للفقير إثبات أحدهما
 فائق فى التقى والاخرى فلا يماثلها كانت النفقة عليهم بالروية وفى الذخيرة عن الحلواني التسوية انما تكون
 اذا كانا في التفاوت يسيرا أما اذا كانا في التفاوت فاحتاج إلى أن يتفاوتا فى قدر النفقة وانما وجبت على الولد
 نفقة ما لان اهما فى مال الولد تأويل لقوله عليه الصلاة والسلام أنت وما لك لا يك ولا تأويل اهما فى مال غيره
 ولأنه أقرب الناس اليهما فكان أولى بالاحتياج نفقتهم عليه وبالزوجة نفقة أجدادهم وجدته لانهم سمان الآباء
 والامهات ولو كانا فاسقين وواكنا من قبل الاب أو الام كافى الشرب لآلية وبشرط لهم الفقه ولو كان لهم منزل
 وشادم ففى استحقاق أجرة المنزل ونفقة الخادم خلاف ورواية الاستحقاق هى العوالب ودل إطلاقه أن الأب
 لو كان مع فقره يشتر على الاكتساب فجب نفقته أيضا أبو السعود (قوله وعمره) أى زوجته وفى الصباح العرس
 بالكسر امرأة الرجل اه (قوله به يقى) راجع الى مسئلة الفروع ومما يله ماروى عن الامام أن نفقة الولد على الاب
 أو الام اثلاثا يعنى الكبير أما الصغیر نفقته على أبيه خاصة من غير خلاف قال الشرب لآلى ووجه الفرق بين
 الصغیر والكبير الزم أنه اجتمع للأب فى الصغیر ولاية وموئنة حتى وجبت عليه صدقة فطره فاختصر بلزوم نفقته
 عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيشاركه الام اه (قوله فجب على غيره) من فجب عليه نفقة عند فقد
 الأب (قوله بالارجوع عليه) أى على الأب والأب والابن إذا أيسر (قوله الا الام ومرة) أى فانما اذا انفقت على
 الاولاد فترجع على الأب ونفقة الشارح سابقا عن المنية حيث قال وفى المنية أب معسر وأم ومرة تؤمر الام
 بالانفاق ويكون ديناً على الاب وهى أولى من الجدة المرساه (قوله قال) أى صاحب البحر (قوله وعليه) أى على
 المعسر من المذهب من أن الرجوع انما يكون للام فقط (قوله فلا بد من اصلاح المتون) أى والنسوح الواقع فيما
 اثبات الرجوع مطلقا كعبارة الذخيرة التى نقلها الشارح قريبا بلغة ولم يتيسر أنفق عليهم القريب ويرجع على
 الأب اذا أيسر (قوله جوهره) ان كان المراد أن صاحب البحر نسب ذلك الى الجوهره فلا بد لم نقلو عبارة عن
 ذلك ونفقه او ساهله أن الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت الام المومرة والا فالأب كآيت والوجوب
 على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه فى المعسر وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والنسوح كالا يمتنى اه وان كان
 المراد أن صاحب الجوهره نقل ذلك عن صاحب البحر فبطلانه ظاهر سابق صاحب الجوهره على صاحب البحر
 (قوله فالام أحق) لعل وجهه أن لهما من البر أحصاف ما للأب كآيات عليه الاحاديث وذلك لكثرة فعلها
 المشاق فى حله ولادته ورضاعه وحضاته وقد بين الله تعالى سبب الاحسان فى مفهادهون الأب بقوله عز وجل
 حمله أمه وهنا على وهن حملته أمه كرها ووضعته كرها (قوله فالطفل أحق) لانه لا صبره ولا يمكنه التكسب
 ولا التكف بجفاف الاب (قوله وقبل يقسمها) أى يقسم ما ينظم من النفقة فيما أى فى المثلثين (قوله
 وعليه نفقة زوجة أبيه) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون زوجة الاب مسألة أو ذمية وهو ممتثل لأن النفقة
 مع اختلاف الدين لا تجب الا فى الزوجية والولد قد يشال وجوبها عليه انما هو بطريق التسبغ لا به وبه يفر

ولذا قيدته فى الخلاصة بنى الرشد (لا يشاركه)
 أى الاب ولو لم يشاركه (أحد فى ذلك كنفقة أبويه
 وعمره) به يقى ما لم يكن معسر فليكن
 ثابت فجب على غيره بلا رجوع عليه على
 الصحيح من المذهب الا الام ومرة جهره
 وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره
 وفروع ولو لم يقدر الا على نفقة الطفل
 فالام أحق ولو لم يقدر الا على نفقة
 وقبل يقسمها فبطلان نفقة زوجة أبيه
 وأم ولد

في التابع ما لا ينفرد في غيره سوى وفي رواية انما تجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضا او زمانة يحتاج
الى الخدمة اما اذا كان خفيضا فلا حال في الهبط وعلى هذا فلا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه
المناسبة يجبر الاب على نفقة خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة اعتقاد هذه الرواية وأن القول بالوجوب مطلقا انما
هو رواية عن أبي يوسف بحر (قوله بل وتزوجه أو تسريه) محمول على ما اذا كان زنا أو مريضا كما هو المذهب
مترج به في الذخيرة (قوله فله نفقة واحدة) بالاضافة فاذا كن مؤسرات فالوطأ أو مسرات فالدون
تساويهن مع الزوج في الفقر وان كان بعضهن مؤسرا والبعض مسرا كان كل زوجتان مؤسرة ومسرة
فالظاهر أن يدفع اليه نصف نفقة مسرة ونصف نفقة متوسطة فان كانت نفقة المؤسرة أربعين والمسرة
ثلاثين يدفع اليه خمسة وثلاثين عشرون منها للمؤسرة والنصف عشرة للمسرة وقد اعتبرنا في الجميع حال
الزوج مع الزوجات (قوله ليوزعها عليهن) ولهن أن يرفعن أمره الى القاضي بأمرهن باستدانة ما يكنهن
وتكون ديناً في ذمته يدفعها اذا أبروان لم يجدن من يدبرهن وجبت نفقتهن على من تجب عليه لولا الزوج
(قوله وفي المختار والمتق الخ) يخالفه ما قدمه المصنف في باب المهر وأقره المؤلف ولقظه سما ولا يطالب الاب
بهرائه الا غيرا فقير اما التقى فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه لان مال نفسه اذا تزوجه امرأه الا اذا ضمنه
على المهر وكافي النفقة فانه لا يوافقها الا اذا ضمن ولا يرجوع للاب الا اذا شهد على الرجوع عند الاداء اه
ووجه المخالفة أن التعبير بعلى يفيد الوجوب ولم يقيد بالزمان والذي يظهر أن ما هنا هو المعول عليه لان ذكر
الذي في غيره قد تساهل فيه أو ما تقدم في المهر محمول على غير الفقير الزمان والصغير الفقير وانه تعالى أعلم
بالاصواب (قوله لقدري أفندي) اسمه عبد القادر بن يوسف كما ذكره أول خطبة الكتاب المذكور (قوله ويجبر
الاب الخ) الظاهر ثبوت الرجوع له كما في النظر اللاحية (قوله امرأه ابنه الغائب) انما يقيد به ليعضده لو كان
حاضرا لآلزمه نفقتهم وعلى ذلك يحمل ما في الوقعات قبل هذه العبارة من قوله رجس مفسر زمن وله عيال
هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله ان كان من عليه نفقة انما يجبر على نفقة زوجة أبيه وان كان أباه لا يجبر على
نفقة زوجة الابن لان زوجة الاب تخدمه وتخدم الاب على الابن واجبة نفقته من يخدم الاب على الابن
واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيوزان تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن اه (قوله لترجع بها على
الاب) أي الغائب ويقال مثله فيما يأتي وهذا لا ينافي ما قدمه من تعميم أنه لا رجوع الا للام لان ذم فروض
في الغيبة وذلك في الاعسار (قوله ليرجع على زوج أمه) أي أو على أبيه وقد صرح به في الوقعات وزوج الأم
يشمله (قوله وكذا الآباء) أي فيجبر على النفقة ويرجع بها على الأقرب (فرع) لو كان للصبي أم مطلقة
وقد خرجت من العدة فاحتاجت الى أن ينفق عليها من كسب وله عاقلها ذلك لان الاب متى احتاج اليه فله أن
يأخذ منه قدر حاجته فكذا الأم اه واقعات (قوله وأقره الوصي) أي بالامر (قوله ولا يعلم ذلك) أي الامر
(قوله لو المتفق عليه صغيرا) لانه هو الذي يتصرف عليه الوصي اما الكبير فانه نفقة عليه تبرع (نفقة) الوصي اذا
اشترى من مال نفسه كدوة للصغير أو ما ينفق عليه يرجع اذا شهد على ذاته وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي
يقبل في حق الاتفاق لا في حق الرجوع بلا اشهاد برزاقية وفي الغيبة والخلاصة أنه لا رجوع بالنن وان لم يشهد
بخلاف الابوين وقبل قوله في كل ما يدعيه من الاتفاق الا في اثني عشرة مسألة والاصل أن كل شيء كان مسلما
عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا والاب يملك الوصي بخلاف الجد ولا بآعارة طفله اتفاقا لانه على
الاكثر ولو اشترى لغيره فبأولاه ما شهد أنه يرجع به يرجع به لوله مال والا فلا لوجوبها عليه ومثله لو اشترى له
دارا أو عبدا فبرجع سواء كان له مال أم لا وان لم يشهد لم يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه وانما
كتبته هنا لكثرة الاحتجاج اليه فليحفظ اه من الدر المنق (قوله وقيل لا) ظاهره أن القولين على سداد
وفي الدر المنق أن كل من قام عن غيره بواجب بأمره يرجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالاتفاق عليه وبفضاء
دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارته وبأداء زكاته له وبأن يجب فلا نعتا فلا رجوع
وكل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابلا يملك مال فانما الأمر يرجع بلا شرطه والا فلا اه
(قوله وكذا اكل ما كان مطالب الخ) أي فانه يرجع بالأمر به بلا شرط الرجوع (قوله بكنابة) صورته جنى على
نفسه وقضى عليه بالارش فأمره بخصا بدفعه عنه فله الرجوع بما دفع وان لم يشترط الرجوع (قوله وممن ماله)

بل وتزوجه أو تسريه ولوله زوجات ضالیه
نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها عليهن
وفي المختار والمتق نفقة زوجة الابن على
أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زنا وفي واقعات
المستين أفندي أفندي ويجبر الاب على نفقة
امراته الفاتية وله عاقلها وكذا الابن
نفقة الولد لترجع بها على الأم وكذا الاخ
على نفقة الأم لترجع بها على الاب
على نفقة أولاد أخيه ويرجع بها على
وكذا الاب بعد ان اغاب الأقرب انتهى
وفي الفصولين من الرابع والثلاثين أجبت
أنفق على بعض الورثة فقال أنفق بأمره
الوصي وأقره الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول
الوصي به على ما أنفق يتقبل قول الوصي
لو المتفق عليه صغيرا انتهى وفيه قال أنفق
على وعلى عياله أو أولادى فله قبل الرجوع
بلا شرطه وقبل لا ولو قضى دينه بأمره ورجع
بلا شرطه وكذا سئل ما كان مطالبا به من
جهة العباد كمنابة وممن ماله

كالعشر والخراج (قوله ثم ذكر) أي صاحب الفصولين (قوله إن الأسير) أي الذي أخذ في دار الحرب (قوله)
 بصادره) أي لطلبه بشئ حال في انقاموس صادر على كذا طالبه به (قوله خلعتي) أي من أيدي الكفار
 أو السلطان (قوله قبل يرجع) ظاهره الرجوع ولو من غير تعيين قدر ومن غير اشتراط رجوع (قوله وقيل لا) أي
 لا يرجع إلا أن يشترط الرجوع وانظر هل يشترط مع ذلك تعيين المقدار من الأمر (قوله في الصحيح وبه يفتي) وجهه
 أن ذلك ليس واجبا عليه شرعا ولا مطالبة من جهة العباد (قوله وليس على أمته ارضاعه) أي الأم التي هي
 في عقد النكاح أو المطلقة (قوله بل ديانة) أي تؤمر ديانة لأنه من باب الاستخدام وهو واجب عليها بجر وهذا
 فاصر على غير المطلقة (قوله إلا إذا نصبت) بأن لا يأخذ لبن الغير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع
 بلا أجرة وليس للاب ولا له غير مال اهـ حلي من الدر المنقح واجبارها في هذه الصور متفق عليه كما يفاد من
 البحر (قوله كما مر) أي في الحضنة حيث قال المصنف والشارح ولا تغير من لها الحضنة عليها إلا إذا نصبت لها
 بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا له غير مال به يفتي خاتمه وهل تجبر حيث لا أجرة كما في الحضنة بغير
 (قوله تجبر على ابقاء الاجارة) يعني فيما إذا استتورت شهرامثلا فلا تقضي الشهرة أن ترضعه وقد نصبت وهل
 تجبر على الاجارة ابتداء إذا لم يوجد غيرها أو وجد ولم يقبل الاثديها أم يغذي بالدهن فراجع اهـ حلي (قوله)
 لأن الحضنة لها) أما إذا سقطت الحضنة فالأمر للاب وظاهر هذا التعليل أن كل من ثبتت لها الحضنة في حكم
 الأم (قوله ولا يلزم النظر المحكك عند الأم) فلها أن ترضع وتعود إلى منزلها كما لها أن تحمل المسمى إلى منزلها
 أو تقول أن خروجها مريض عند قضاء الدار ثم تدخل الولد على الوالدة (قوله ما لم يشترط) أي المكث في العقد (قوله)
 خلا فالنشرة والمجتهبي) أي مؤلفيهما حيث قال المجتاز استتارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على
 الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر والوجه عند عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه من أنه
 لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز من غير ذلك خلاف لأنه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع
 أجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعها لاجازتها فقدر اهـ أي بل المانع أنه واجب ديانة لكن في الجوى
 من البرجندى معزى بالمنه ودية بالنفقة ذكر ابن رستم عن محمد أنه إذا استأجر الاب أمه من ماله حال قيام
 النكاح يجوز لأن نفقة الأب من مال الرضيع فيجوز أن تستوجب الأم في ماله عقابه الارضاع بالشرط
 والمتوى على هذه الرواية اهـ فثبت يفتي بما في النشرة والمجتهبي (قوله في الأصح) قال بعضهم أنه ظاهر الرواية
 كما في فتح القدير ومقابل الأصح أنه لا يجوز استتارها لأن النكاح قائم في بعض الأحكام (قوله كما استتار
 منكوحته الخ) أي فانه جاز لأنه لم يجب عليها ارضاعه بخلاف الأم لأنه وجب عليها ارضاعه ديانة بجر (قوله)
 وهي أحق الخ) لأنها أشق فكان النظر في دفع اليها (قوله بعد العدة) وكذا قبلها الآية ذكره ليصح قوله
 إذا لم تطلب زيادة الخ (قوله ولودون أجرة المثل) أي ولو كان الذي تأخذه الأجنبية دون أجر المثل وطلبت
 الأم أجر المثل فالأجنبية أولى (قوله أحق منها) أي من الأم حيث طلبت شيئا ولم يقيدوا هنا بكون الاب معسرا
 كما في الحضنة (قوله أي في الارضاع) فثبت ذلك يستأجر الاب له من ررضعه عندها (قوله فلام) أي ولو وجد
 متبرعة بها حيث كان الاب معسرا أما إذا كان معسرا أو أمة أو غيرها من الاجانب تقبله بما فاته نزع ودفعه
 للمتبرعة فليست فارق بين الحضنة والارضاع (قوله كما مر) أي في الحضنة (قوله والرضع النفقة والكسوة)
 أي فثبت ما صارت على الاب ثلاث نفقات أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش
 وغطاء وفي المجتهبي وإذا كان لصبي مال فنفقة الرضاع ونفقته بعد الفطام في مال الصغير بجر ومكثت عن
 المسكن التي تضمنه فيه والذي في معين المفتي المختار أن السكنى في الحضنة على الاب وهو الاظهر جوى عن
 شرح الوديانية (قوله وللام أجر الارضاع بالعدة اجارة) بل نفقة بالارضاع في المدة ومن قال خلافه عليه
 إثباته جوى عن وعن المقدسي فيكون هذا مستثنى من قولهم أن الاجرة لا تنظم من غير عقد اجارة لافي الثلاثة
 المشهورة تنضم هذه إلى الثلاثة قال في البحر وأكثر المشايخ على أن مدة الرضاع في حق الابرحولان عند الكل
 حتى لا تنضم بعد الحولين إجماعا وتصح في الحولين إجماعا وفيه لو لم يستعن بالحولين حل لها أن ترضعه
 بهما عند عامة المشايخ الا عند خلف بن أيوب (قوله وحكم الصلح كالاستتار) فاصح فيه الاستتار مع فيه
 الصلح على الاجرة ونقل في البحر من الأخيرة أنه لو صالت المرأة زوجها على أجر الرضاع على شيء كان الصلح

ثم ذكر أن الأسير من أخذ السلطان
 بصادره لو قال لرجل خلعتي فدفع المأمور
 له لا غلصه في قيل يرجع وقيل لا في الصحيح
 وبه يفتي (وليس على أمه ارضاعه) فضاء بل
 ديانة (الا إذا نصبت) فغير كما مر في الحضنة
 وكذا النظر تجبر على ابقاء الاجارة لاني
 (ويستأجر الاب من ترضعه عندها) لأن
 الحضنة لها والنفقة عابيه ولا يلزم النظر
 المكث عند الأم ما لم يشترط في العقد
 (لا) يستأجر الاب (أمه لو نكحها) ولو
 من مال الصغير خلا فالنشرة والمجتهبي
 (أو عند رجعي) جاز في السابق في الأصح
 (أو عند رجعي) جاز في السابق في الأصح
 جوهرة كاستتارها من ماله بعد العدة
 (وهي أحق) بالارضاع ولدها بعد العدة
 (إذا لم تطلب زيادة على ما تأخذ الأجنبية)
 ولودون أجر المثل بل الأجنبية لا ترضع
 أحق منها بل هي أي في الارضاع أما أجرة
 الحضنة وللام أجر الارضاع بالعدة اجارة
 والكسوة وللام أجر الارضاع بالعدة اجارة
 وحكم الصلح كالاستتار

قال قيام النكاح أو في المدة من طلاق رجعي لا يجوز أن كان عن طلاق بائن واحدا أو ثلثا ناجزة على إحدى
الأولتين لأن الصلح على أن يعطيهما شيئا لترضع ولدهما استجارا لها وإن صالح عنها على شيء بغير عينه لا يجوز
الآن يدفع ذلك في المجلس حتى لا يكون بيع دين بدين اه وهو بيع ماعليه من الاجرة بالمخالص به (قوله جاز
الاستجار) وهي أن تكون غير معتدة أو في عدة بائن وعبر بالجو از اشارة الى أنها تلزم بغير العمل وإن لم يحصل
عدة وقدمت (قوله ووجبت النفقة) خرج بذلك ما إذا لم تجب كما إذا خالفته عليها فانه لا شيء لها ما يستند (قوله
بل تكون) أي المربعة اسوة الغرماء أي غرما الزوج (قوله لانها اجرة) ولا تنوقد على القضاء كما في البصر
أي ولا تسقط بالموت (قوله لا نفقة) أي حتى تسقط بالموت (قوله ولو صغرا) الوجوب على الصغير بمعنى الوجوب
في ماله لعدم تعلل خطاب التكليف به في الفروع اه حلي (قوله يسارا الفطرة) وهو بأن يملك نصاب حرمان
الزكاة (قوله على الاربع) مقابلة ما في الاجناس من اشتراط نصاب الزكاة قال الصدوق به يفيق اه حلي (قوله
ورج الزبلي) والكمال اتفاق فاضل كسبه) هذا قيد للقول بالنصاب قال في التمر من الفسخ هذا إذا لم يكن
كسوبا فان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهو أن اليسار بما يفضل عن كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما
ويكفيه أربعة دنانير وجب عليه دانقان للقريب وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى اه حلي وفي الدر
المتن التصريح بأنه قول آخر وكذا بدستفاد من الجهر لانه تقييد والذي يظهر أن ما في الفسخ فوفيق بين القولين
لاتقييد وفي الجهر لو كان كل منهما كسوبا يجب أن يكتسب الابن ويتفق على الاب فانه يترقى لاجاب نفقة الوالد
بجواز التفريق لظاهر الرواية لأن معنى الايذاء في ايكاه الى السكتة واتعب أكثر منه في التأنيب المهزوم بقوله
تعالى فلا تنقل لهما أف كذا في فتح القدير (قوله أن الكسوب يدخل أبويه في نفقته) أي وإن لم يملك نصابا فلهذه
العبارة مؤيد لما قبلها من كلام الزبلي والكمال والمراد منها أنه يتفق عليه ما فاضل كسبه كما تقدم وفي الدر
المتن لو لم يفضل من كسبه شيء فلا شيء عليه لكن يؤمر بدانة أن لا يضيع والده اه (قوله للتقير) أي المحتاج وبه عبر
في الجهر ثم قال وإذا لم يكن محتاجا لم تكن نفقته عليه لا يجوز له أن يسرق مال ابنه اه (قوله المورس) أي ولو
بالكسب على ما تقدم (قوله ما يكفيه) وسرقة ما فوق الكفاية يأثم به بجر (قوله أن أبي) أما إذا أعطى قصر
السرقه (قوله ولا فاضى ثمة) وبوجود فاضى ثمة يأثم بسرقة ماله بجر (قوله النفقة) أي الطعام والشراب
والكسوة والسكنى حتى للخدام بجر (قوله لاصوله) ولومن أهل الذمة لامن أهل الحرب كما في الجوى وانما
وجبت لهم لقوله تعالى وصاحب ما في الدين امرؤا أنزلت في الابوين الكافرين وليس من المعروف أن الابن
يعيش في نعم الله تعالى ويترك ما يعمران جوعا ولا يجداد والذات من الآباء والاتهات لانهم سبب في احبائه
فاستوجبوا عليه الاحياء بمنزلة الابوين ما لم تكن الأم متروكة فان نفقتها حينئذ على الزوج كذا في الجهر (قوله
الغرماء) شرط الفقر لانهم لو كانوا ذوي مال فاجاب النفقة في ماله أو في من ايجابها في مال غيرهم بخلاف الزوجة
(قوله والقول لمكر اليسار) أي لو ادعى الولد نفقته على الاب وأنكره الاب فالقول للاب واليمنة للابن لاثباتها خلاف
الظاهر واليمنة للابنات (قوله بالسوية) فالقضى بالنفقة على الولدين للاب فأبى أحدهما أن يعطى الاب
ما يجب عليه فالقضى بأمر الآخر بأن يعطى كل النفقة ثم يرجع على الآخر بمصته ذخيرة والقول بالسوية
هو الصحيح وفي الخلاصة وبه يفيق وفي فتح القدير وهو الحق لما في الوجوب بالولاد وهو يشملها بالسوية بخلاف
غير الولاد لأن الوجوب علق فيه بالارث اه (قوله وقبل كالارث) حرروا عنه الامام حلي عن القهستاني
(قوله والجزئية) تصريح بعلوم لأن الكلام في نفقة الاصول (قوله النفقة على البنت) أي في المسئلة الاولى
والمراث بينهما وانما وجبت على البنت لانها اقرب (قوله أو بنتها) أي في المسئلة الثانية ومثل الاثنى الذكر والمراث
للاخ وذكر الاخ هنا خروج عن الموضوع لانه في نفقة الاصول على الفروع ولو كان للمسلم المقربان نصراني وأخ
مسلم فالنفقة على الابن والمراث للاخ (قوله لانه لا يعتبر الارث) هذه لقوله والمعتبر الخ والدليل على عدم اعتبار
الميراث في هذه النفقة أنه لو كان أحد ابنته مذكرا فالنفقة عليه ما وان كان الميراث للمسلم منها بجر (قوله الا اذا
استويا) أي في القرب بكذا وابن ابن أي إذا كان رجل فقير له جد وابن ابن وميران فنفقته عليهما كارتها منه
لاستوائهما في القرب منه حيث يدلى كل منهما اليه بواسطة واحدة فمحص النفقة على الجد والمباي على ابن الابن
وهذا الحكم وان كان في نفسه مستقيما لكن لا يناسب ما نحن فيه اذ كلامنا في انفاق الفرع على أصله

وفي كل موضع جاز الاستجار ووجبت النفقة
لأنه اجرة لا نفقة (و) تجب (على مورس)
ولو صغرا (يسارا الفطرة) على الاربع ورج
اليسار والكمال اتفاق فاضل كسبه
في الخلاصة التتار أن الكسوب يدخل أبويه
في نفقته بغير أن أبي ولا فاضى ثمة ولا ثم
المورس (قوله لا صولة) ولو أب أمه ذخيرة
(النفقة) ولو فاد من على الكسب والقول
لمكر اليسار والميراث لانه
الابن والبنت ومثل كالارث وبه قال الشافعي
(والمتن في هذا القرب والجزئية) فلهذا
وابن ابن أو بنت وأخ النفقة على البنت
أوليتها (لا) لا يعتبر (الارث) الا اذا استويا

وهذا المثال من قبيل أن يفتق على الشخص أصله وفروعه اه حلي ثم بحث في الاستقناء بأن الابن والبنات
 ستموان في القرب وقد مقيمت في النفقة ولم تعتبر واهم ما الارث (قوله الاربع) استثناء من الاستثناء والمعنى
 انه عند التساوي يعتبر في النفقة الارث الا اذا ترجح احد المتساويين فكان عليه اعتبار ذلك المخرج ويستطاع
 اعتبار التساوي (قوله لترجح) أي الولد أي لترجح وجوب النفقة عليه (قوله بأن ومالك لا يملك) المقصود
 الحث على اكرام الابناء آباءهم وليس المراد انك حقيقة بقرينة أنه لم يقصره على المال بل جعل ذاته في ملائمة آبيه
 مع أن ذاته حرة لا تثقل لاحد من الخلق (قوله له أم وأب اب فكارهما) أي فالنفقة عليهما على قدر ورثتهما أثلاثا
 لأن الأم وان ترجحت عليه بالقرب يرجح عليها بكونه أب أب فتساويا وهذا المثال ليس مما نحن فيه بل من
 قبيل اضافة الأصل على فرع فعمل ذكره قوله وإطلاله الفقير كما هو ظاهر وكذا المثال الذي بعده اه حلي
 (قوله فعلى الأم) لأن أب الاب لم يشارك الأم وكل أب الأم أدنى من أب الاب لكونه جدا فافدا كان أدنى من
 الأم بالضرورة فنقدت عليه اه حلي (قوله فعلى أب الأم) لأنه من الأصول والم من حوائج الآباء اه حلي
 (قوله واسمك في البحر) نقله عن القنية وانما نسبة اليه لأنه اقرب (قوله فكارهما) أي فقد جعل الأم في منزلة
 الأم وفي المسئلة المتقدمة جعل أب الأم متقدما على الأم فيلزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم لأنه
 حيث تقدم على مساويه هو الأم تقدم عليها مع أنهم أوجبوا على الأم وأيضا مقتضى تقدمها على آبيها أن
 تقدم على الأم لأن آباءها تقدم عليه فكيف تكون عليها ما كثرهما (قوله قال) أي صاحب البحر عبارة عن القنية
 له أم وجد أب الأم فنقدت على أب الأم وان كان الميراث لهم ولو كان له أم وأب أم وموسر أن فعل الأم وفيه اشكال
 قوي لأنه ذكر في الكتاب اذا كانت له أم وموسر أن فالنفقة عليها أثلاثا لما يجعل الأم اقرب من الأم
 وجعل في المسئلة المتقدمة أب الأم اقرب من الأم ولزم منه أن تكون النفقة على أب الأم مع الأم ومع هذا أوجبها
 على الأم ويتفرع من هذه الجملة فرع أشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وموسر أن فحينئذ
 أن تجب على الأم لا غير لأن أب الأم لما كان أولى من الأم والآم أولى من آبيها كانت الأم أولى من الأم لكن يترك
 جواب الكتاب ويحقق أن تكون على الأم والم أثلاثا اه (قوله وتجب أيضا لكل ذي رحم محرم) لكن لا يجب
 ادائها بالانصاف أو الرضا بخلاف الأصول والفروع والزوجة ولهذا لا يشترط على القاب ليس لهم أخذ
 شيء نظروا به من جنس النفقة بخلاف الأصول ونحوهم حوى وهو مقيد بأن يكون من يجب نفقة آباءه
 أم لو كان ذو الرحم المحرم عبدا أو أمة أو مدبرة أو أم ولد فلا نفقة لهم على ذي الرحم المحرم منهم لأنها واجبة على
 مولاهم برجدي وقيد بذى الرحم لأنه لو كان محرما غير ذي رحم كالأخ من الرضاع لا تجب نفقته وأخرج بالمحرّم
 ابن الم لا تجب عليه نفقته قال في البحر ولا بد أن تكون المحرمية بجهة القرابة لأنه لو كان قريبا محرما لان جهتها
 كابن الم اذا كان أخا من الرضاع فانه لا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق المصنف فيجب عليه هذه
 النفقة فعمل القني الصغير والقنية الصغيرة فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل
 (قوله ولو كانت الأنثى الخ) تفسير لا إطلاق (قوله صحجة) أي قادرة على التكسب لأن الأنثى صفة بغض (قوله
 يمكن عاجزا) الأولى ابقاء المصنف على حاله لأن العلق بلسكن بشرطه لا تقدم نفي أو نهي ولا نفقة على الاثبات
 (قوله كهي) أفاد أنه ليس من الزمانة وينافيه ما في شرحه للملتقى حيث قال اعلم أن الزمانة تكون في سنة أو
 وذهب السيدين أو الرجلين وذهب السيد والرجل من جانب والاخرس والمذووج كافي أحكام الصغار فحينئذ
 نذكر الامم مستدركا كما أفاده الفهستاني وفي القاموس الزمانة الحب والعاهة (قوله وعنه) يسكون التام
 قال في القاموس عنه كعنى عتارعتها وعتاها نقص عقله اه وأفاد في الصباح أنه بفتح التاء وجهه من باب تعب
 وقد سلف (قوله أو لا يحسن التكسب طرفة) الجار والمجرور متعلقان بالتكسب وهو بالخاء المعجمة والفاء
 ووقع في نسخة طرفة بالخاء المعجمة والفاء أي لكبر سنه وفساده ووقع في بعض نسخ الملتقى طرفة بالخاء المعجمة
 والفاء أي لحقه وجهه بالاكتساب والعبارة الأولى أعم (قوله أو لكونه من ذوى البيوت) أي الذين يلحقهم
 بالمعاري بالتكسب (قوله أو طالب علم) اذا كان لا يهتدى الى التكسب وهذا اذا كان به رشد اه من شرحه على
 الملتقى (قوله فقيرا) أي ولا بد أن يكون من يجب عليه موسر واختلف في اليسار على أربعة أقوال صحيح منها
 قولين أحدهما أنه مقتدر بنصاب الرخصة حتى لو انتقص منه درهم لا تجب وبه يفتي ثانيهما أنه نصاب حرمان

بكونه وابن ابن فكارهما الاربع كواله وولد
 فعلى ولده لترجح به بأن ومالك لا يملك
 وفي الثانية له أم وأب أم فعلى الأم ولوله أم
 وفي القنية له أم وأب الأم واستشكلا في البحر
 وأب أم فعلى أب الأم واستشكلا في البحر
 بقوله له أم وموسر أن فالنفقة على أم كالرث احتمال
 وأب أم هل تلزم الأم فقط أم كالرث احتمال
 (و) تجب أيضا (لكل ذي رحم محرم صغير
 أو أنثى) مطلقا (ولو) كانت الأنثى (بالغة)
 صحجة (أو) كان الذكر (بالغا) لكن (عاجزا)
 من التكسب (بغير زمانة) كهي وعنه
 زاد في المتن والخيار ولا يجب من التكسب
 طرفة أو لكونه من ذوى البيوت (و) طالب علم
 (فقيرا)

الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنصاب قال في الهداية وعليه لتعوى قال في البحر والاربع رقرة حال من
 المجموع) الاولى جعلها لامن ذي رحم محرم له ومعه الكل وفي نسخة فقرا (قوله بحيث تحل له الصدقة) نفسم
 للفقير وعدم الحل يتحقق على النصاب صدقة الفطر ومقتضاه اذا كان معه أقل من نصاب لا يكفل أن يفتى منه
 على نفسه بل يجب نفقته على قريبه ذي الرحم المحرم منه وفيه نظر (قوله ولوله منزل وخادم) وهل يستحق نفقة
 الخادم ومقتضى ما ذكره في وجوب تزويج الاب على ابنه من أن ذلك لو جوب خدمة الابن على أبيه أن لا يجب
 نفقة خادم المحرم لعدم وجوب خدمته على محرمه يحذر (قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة
 التي وجبت على المولود فمناط الله تعالى النفقة باسم الوارث فوجب التقدير بالارث (قوله ولذا) أي للآلية
 الشريفة حيث عرفت بما على المفيدة للارام (قوله يجبر عليه) أي على الانفاق كما في النكح (قوله فقير) ولا بد
 أن يكون عاجزاً عن الكسب (قوله أخوات متفرقات) أي أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام (قوله عليهن
 أخماس) المسئلة الفرضية من ستة للشقيقة النصف ثلاثة وللأخت لأب السدس نكحله الثلثين وللأخت
 للام السدس فرضا والسدس السادس يرذ عليهم فيعلم على كل منهن قدر نصيبه والمسئلة الرذية من خمسة
 والنفقة تجري عليها (قوله فسدسها على الأخ لأم الخ) ولا شيء على الأخ لأب لأنه ليس بوارث فانه يجب
 بالتحقيق لقوته (قوله كانه) مصدر مضاف الى المفعول أي كانهم أباه (قوله وكذا لو كان معون)
 أي الأخوات الاناث في المسئلة الاولى أو معهم أي الأخوة الذكور في المسئلة الثانية فإن الحكم لا يختلف
 (قوله ليس بوارثه) أي ويقضى عليهم بالنفقة وما لم يجعل الابن كالسدس لانه لا يصير الأخوة والأخوات
 ورثة فيتعذر إيجاب النفقة عليهم (قوله على الاثني عشر فقط) أراد بالجمع ما فوق الواحد وأراد الشقيق
 في الأخوة والشقيقة في الأخوات فوجب النفقة على الشقيق وحده لانه يرث مع البنت ويجب غيره وقد تعذر
 لغيرها إيجاب النفقة على البنت فوجب على الشقيقة خاصة لانها وارثة مع البنت فان الأخوات مع البنات
 عصبة فانه بينهما نصيبان وقد تعذر إيجاب النفقة على البنت فوجب على الأخت (قوله وعند النكاح)
 أي تعدد المورسين والمعسرين والاولى أن يقول وعند الاجتماع لأن التعدد محقق في المسائل السابقة في الاب
 الحي ولو اجتمع المورسون والمعسران ووجب النفقة على المورسين اعتبار المعسران أحياء في حق البحر عن
 قد وما يجب على المورسين (قوله ثم يلزمهم الكل) أي يلزم المورسين كل النفقة (قوله فالنفقة عليهم ما هو عليه
 لأن النصف في الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للأخت لأب والسدس للأخت لام وكذا عليه
 الشقيقة والام أربعة فربيع النفقة على الام وثلاثة أرباعها على الشقيقة اهـ حاجي ولو لم يعتبر المعسران لكانت
 النفقة أخماسا اعتبار المسئلة الرذية فانه اعتبر من سهاهم وقد اجتمع النصف ومخرجه اثنان والثالث ومخرجه
 ثلاثة فالجموع خمسة ثلاثة على الشقيقة واثنان على الام كالارث كما يلزم من سراح المرجعية (قوله أي الرحم)
 الاولى أن يزيد المحرم كما هو في نسخ (قوله أهلية الارث) أي كونه وارثا في الجملة لاقى الحالة الواقعة ولا شك أن
 النكاح في الصورة الاتية وارث في الجملة (قوله اذا لا يتحقق الابدان الموت) أي ولا نفقة حينئذ فقوله تعالى وعلى
 الوارث مثل ذلك معناه والله تعالى أعلم الرزق والكل وهو واجب على من هو أهل لارث ذلك المتفق عليه
 في الجملة (قوله على النكاح) أي وان كان ابن المم هو الوارث وحده في الحال اهـ حاجي (قوله ولو استويا في المرجعية)
 أي مع استوائهما في أهلية الميراث (قوله ربح الوارث للحال) أي بتقدير موت المتفق عليه وأنه ترك موراثة (قوله
 ما لم يكن معسرا) التعمير في يكن للمم (قوله فيصير كائنت) رذ يكون النفقة كما هو اعلى النكاح من غير رجوع عن
 المم اذا أبسر كما مر التنبيه عليه (قوله يجبر الابدان اذا غاب الاقرب) صورته له أخ شقيق وأخ لاب ومعه مورسان
 فغاب الشقيق يجبر الأخ لأب على النفقة وقدم الشارح هذه العبارة في الفروع عن الواقعات فالاولى حذفها
 (قوله ويرجع به على الزوج اذا أبسر) هذا ينافي ما تقدم أن الرجوع انما يشب للام فقط على الاب دون غيرها
 (قوله على من رجه كاسل) وذلك بأن يكون محرما من النسب (قوله ولذا) أي لكون النفقة انما تجب على من
 رجه كاسل (قوله قواهم) أي في مسئلة النكاح وابن المم (قوله فافهم) به به على أن هذا الكلام متعلق بكلامه
 السابق وهو قوله فنفقة من له حال وابن عم (قوله بواجبة) زاده ليفد أنه ليس المقصود النهي عن الانفاق
 على غيره من ذكر (قوله الا للزوجة) صورته تزوج مسلم كاتبة (قوله والاصول) بأن يسلم الولد والوالدة ذميان

حال من المجموع بحيث تحل له الصدقة
 ولوله منزل وخادم على الوارث مثل ذلك
 الارث) انه تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
 (و) لذا (يجبر عليه) ثم فرغ على اعتبار الارث
 بقوله (النفقة من) أي فقير (عليه أخماس)
 متفرقات) مورسات (عليهن أخماس)
 ولواخوة متفرقات فسدسها على الأخ لأم
 والباقي على الشقيق (كانه) وكذا لو كان
 معون أو معهم ابن معسر لانه يجعل كالسنة
 ليس بوارثه ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب
 على الاثني عشر فقط لا رثهم معها وعند النكاح
 بقدر المهر دون أحياء فاما يلزم المورسين
 ثم يلزمهم الكل كذا في أم وأخوات متفرقات
 والام والشقيقة مورسان فالنفقة عليهم
 أرباعا (والمعسر فيه) أي الرحم (أهلية
 الارث) حقيقة) اذا لا يتحقق الابدان الموت
 فنفقة من له حال وابن عم على النكاح لانه محرم
 ولو استويا في المرجعية كم ونكاح ربح الوارث
 للحال ما لم يكن معسرا فيصير ككائنت
 وفي الشقيق (قوله لا بعد اذا غاب الاقرب
 وفي المورسين) لانه رزقه ولزوجه أخ
 موسم (قوله أخوها على نفقة) ويرجع به على
 الزوج اذا أبسر انتهى وفيه النفقة انما هو
 على من رجه كاسل ولذا حال التوسل
 قولهم وابن المم فيه نظر لانه ليس بمهر
 والكلام في أي الرحم المحرم فافهم
 (ولا نفقة) بواجبة (مع الاختلاف فينا
 الا للزوجة ولا ماول والقبروع)

(قوله علوا وسفلوا) اشار به الى ان المراد بالاصول ما بين الابوين والاحداد والجدات والفروع عليهم السلام
وان سفل وصورته في الفروع تزوج ذمتي ذمته قوله له سفلوا ثم اسلمت الذمته لهم وسلام الولد به
على الاب وفي البرجندى ولا يرث نفقة المولود الكافر على السيد المولود وان كان فقيرا لانه يصدق دينه الا حارب
اه (قوله لا الحريين ولومستأمنين) لانهم يمتنعون البر في حق من يقبلون في الدين بجر وقرابصة الجمع لهم
الاصول والفروع والظاهر انه لا يمتنع الزوجة عليها النفقة ولو حرية كناية لا بأس بها الاحتباس (قوله لا تقطاع
الارث) تعادل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف بينهما في المصير فانه لا يمتنع الزوجة على الزوجة فانها لا تقطع
من ذكر متعلقة بالارث بالنص بخلاف الزوجة فانها لا تقطع من الارث لانها لا تقطع من الارث لانها لا تقطع
بالتحاشد الملة وأما غير الزوجة من الولاد فلا تلتزم بالنفقة في حق من يقبلون في الدين بجر وقرابصة الجمع لهم
بكفره لا تمتنع نفقة جرمه (قوله يبيع الاب عرض ابنه الكبير) هذا المستحسن وهو قول الامام والقياس ان لا يجوز
كالمعاقرة وهو قوله حال والولاية بالبلوغ ولا الاصل في حاله حال حضرة وجه الاستحسان ان لا ياب ولا يمتنع مال
القائب ويبيع المتقول من الحفظ دون العقار اه (قوله يبيع الاب عرض ابنه الكبير) هذا المستحسن وهو قول الامام والقياس ان لا يجوز
اه واهذا والله تعالى اعلم عدل الشارح عن هذا المعنى في الحفظ بعد الكبر والتمتع انما هو يبيع الام لا الاتفاق عليها
لانهم لا ولاية لهم اولا في التصرف حاله في البيع والام لا تملكه ولكن بعد ما يباع الاب فانفس يصرف اليها
ولا افعال في الذخيرة الظاهر ان الاب يملك البيع والام لا تملكه ولكن بعد ما يباع الاب فانفس يصرف اليها
في نفقته ما اه (قوله عرض ابنه) المقابلة ذكر الجنون بعد (قوله لا عقاره) هو في اللغة الاراضي والاشجار
(قوله الكبير) المناسب زيادة العاقل المقابلة ذكر الجنون بعد (قوله لا عقاره) هو في اللغة الاراضي والاشجار
والشرب والدور والمنازل حوي (قوله يبيع عقار صغير) ويبيع عرضه بالاولى (قوله انما تافا) من الامام
وصاحبه (قوله زوجة وأطفاله) أي زوجة القائب وابنه كاتفقه عبارة النهر (قوله كافي النهر جثا) اقتره
ان بي (قوله بقدر حاجته) قال في البحر اشار بقوله لنفقة الى انه لا يجوز بيعه الا بقدر ما يحتاج اليه من النفقة
جوابه انه لا يبيع الزيادة على ذلك كافي غاية البيان وبهذا لم ان هذا كلام مستأنف لامن جهة البحث النهر كافي
او اوجها عرض ياب بحث الطحاوي لا بحث صاحب النهر (قوله ان ابن ابليس كالب فلا يبيع عرض أبيه
شي نظره لنفقة قهستاني عن شرح الطحاوي الثاني قال في الذخيرة اذا طلب الابن الكبير العاقل او الثاني ان
ام لو كان القاضى النفقة على الاب احياء القاضى ويدفع ما فرض لهم اليهم لان ذلك حقهم وهم ولا ية الاستفاء
اكا قال صاحب البحر فعلى هذا لو قال الاب للولد الكبير انا اطعمك ولا ادفع لك شيئا بلتفت اليه وكذا الحكم
في نفقة كل محرم اكس لا يشترط يسار الاب لنفقة الولد الكبير العاقل انفع (قوله ولا في دين له) أي لا ياب سواها
وقد بدى الاب ليقصد حكم دين غير مبالا في المنع لان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء أي ولا يقضى على
غائب بخلاف نفقة الاولاد (قوله لعائلة دين النفقة لسائر الديون) اشار به الى الجواب عن اراد الزلمي وحاصله
انه اذا كان البيع من الحفظ وله ذلك فالمانع منه لاجل دين آخر وحاصل الجواب وهو لا تغني ان النفقة لا تشبه
سائر الديون لانه حينئذ يلزم القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضاء القاضى
اعانة بخلاف يبيع الاب لعدم القضاء على الغائب اه (قوله لا ديانة) فلا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولا حرمة
ولومات الغائب حل له ان يحلف لورثته انه ليس له سهم عليه حتى لا يرد بذلك غير الاصلاح وتطهيره اذا عرف
الوصي الدين على الميت فقضاء ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضى ولا الورثة لا يأنم وكذا اذا كان لرجل عند آخر
ودعة وعلى صاحب الودعة دين مثله او المودع يعلم انه مات ولم يقض دينه ومع المودع ان يقضى ذلك الدين بماله
ولا يقر به وكذا اذا كان على زيد اعمرو دين وعلى عمرو مثل ذلك الدين لرجل آخر فمات عمرو ويذكر ان عمرا
لم يقض دينه بسع فزيد ان يقضى دين عمرو بماله عمرو على زيد ولا يخبر ورثته بذلك اه بجر (قوله كديونه) فانه
اذا اتفق على من ذكر مما عليه يضمن كذا يفهم منه ولا يظهر الا ان يراد بالنعمان عدم البراءة من الدين وقد سبق
قوله لو اتفق الودعة المذاسب او ما عليه من الدين (فرض) لو قضى المودع دين المودع بالودعة فانه يستكون
سنا ولو كان بأمر القاضى لان الامر هنا قضاء الدين قضاء على الغائب وهو لا يجوز (قوله بغير أمر المالك)
كان بأمره فلا اشكال (قوله او قاض) وذلك لان امره ملزم لمعوم ولا ية ولا يقال انه قضاء على الغائب

علوا وسفلوا (الذمتين) لا الحريين
لأنه ولاية التصرف لا تقطع الارث (بيع الاب)
ولا القاضى اجابا (عرض ابنه) يبيع
القائب لا الحاضر اجابا (لا عقاره) نفقة له
عقار صغير ويحجبون انفسا (نفقة) له
وزوجته وأطفاله كافي النهر جثا بقدر حاجته
لا فوقها (ولا في دين له سواها) نفقة دين
النفقة لسائر الديون (نعم) قضاء لا ديانة
(مودع الابن) كديونه (لو اتفق الودعة على
لغيره) ونفقاته وأطفاله (بغير أمر المالك)
أو (قاض) ان كان

فلا يجوز لنا نقول نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء وقضاؤه اعانة لهم بحسب كذا في غاية البيان (قوله والا فلا ضمان) أي الا يكن قاض في بلد الوديع فلا يضمن لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح وله انظار ضمنه رجلان كما في سفر فأنجي على أحدهما فأنفق الا تخرج على المغمى عليه من مال المغمى عليه لم يضمن استعصانا بذلك إذا مات فجوز صاحب من ماله لم يضمن استعصانا أو كان للمسجد أو قاف ولم يكن له امتول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الاوقاف وأنفق على المسجد فيما يحتاج اليه لا يضمن استعصانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد رحمه الله تعالى أنه مات واحد من تلامذته فباع محمد كتبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يورث بذلك الى احد فتلا قوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح فما كان على قاس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استعصانا ما في الحكم فهو ضامن وكذا الورثة الكبار اذا أنفقوا على الصغار ولم يكن هنالك وصي فانهم متطوعون حكوا واما ديانة فانهم محسنون وبسببهم أن يقرروا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولو حلفوا لا يضمنهم (قوله كالأرجوع) قال في البحر وقالوا الأرجوع له لأن المودع ملك المدفوع بال ضمان فكان متبرعا بملك نفسه وظاهره أنه لا فرق بين أن يتفق عليهم وأن يدفع الوديعة اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فبهما (قوله وكألو انحصار الخ) قال في التهر ويضحي أنه لو انحصار ربه في المدفوع اليه كالأب مثلا فلا ضمان كألو أنهم المنصوب للمال لا يغير عله وهذا لانه وصل اليه عين ما يستحقه اه حاشي وهذا اذا يكون بعد موت المودع واردة الوارث الذي أنفق عليه الرجوع بدعواه الاتفاق يغير اذن المالك (قوله والا يوان) مثلهما الزوجة والولد كما يأتي (قوله أي جنس النفقة) رجع المصنف الضمير الى الحق أي من جنس حقه ما بان يكون دراهم أو فانيرة مثلهما غلة العبد والدار كما مر (قوله لوجوب نفقة الولاد) أي الاصول والفروع وأشار به الى أن الحكم ليس قاصرا على الابوين أي واذا كانت واجبة فبالا اتفاق استوفوا حقوقهم (قوله حتى لو ظفر بجنس الخ) الاول أن يقول كافي البحر حتى اذا ظفر أحد هؤلاء بجنس حقه كان له الاخذ بغير قضاء ولا رضا فاما نفقة سائر الأقارب فلا تجب الا بالقضاء أو الرضا حتى لو ظفر واحد من الأقارب بجنس حقه لم يكن له الاخذ الا بقضاء أو رضا اه ثم ان الاخذ بغير قضاء مقيد باباء الابن وأن لا يكون غمة قاض كما سلف (قوله حكم المال) أي حال الاب يوم الخصومة فان كان معسرا فالقول قوله استعصانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن بجر عن الخلاصة (قوله غير الزوجة) يشمل الاصول والفروع والمالك وسائر ما في التصريح بحقه ومعه (قوله زاد الزيلعي والصغير) هو تابع لغيره قال في البحر واستثنى في الذخيرة مع ما ياتي الى الحاروي وأقره عليه الزيلعي نفقة الصغير فانهم يتابعون على الاب بقضاء القاضي بخلاف نفقة سائر الأقارب اه (قوله أي شهر فأكثر) أمّا خلافه فلا تسقط وهي مادون الشهر كافي الذخيرة وتبعها الشارحون لانها لو سقطت بالمدّة البسيطة لما أمكنهم استيفائها بجر (قوله سقطت) وهل يجوز عليه المنع عند الطلب مقتضى وجوبها الاثم ولا تجب الا بالقضاء أو الرضا أفاده صاحب البحر (قوله لم يحول الاستعصان فيما مضى) أي ونفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة وقد حصلت الكفاية وفيه أنه قد يقتض النفقة في هذه المدّة (قوله بالقضاء) أي أو الرضا ولا يترتب الرضا في جانب الصغير الا مع أمه مثلا (قوله الا أن يستدين غير الزوجة) أما الزوجة فله النفقة مطلقا ولو أكلت من مال نفسها أو من مسئلة الناس (قوله بأمر قاض) وذلك لأن القاضي له ولاية عامة فصار اذنه كأم القاصب فتصير يثافي ذمته بجر (قوله فلو لم يستدين بالفعل) أي وأنفق من صدقة تصدق بها عليه مثلا (قوله فلا رجوع) لعدم الحاجة وحصول الكفاية (قوله بل في الذخيرة ولو أكل أطفاله الخ) مقتضى كون الصغير كالزوجة أمّا لا تسقط نفقتهم بأكلهم من مسئلة الناس الا أن تثني هذه المسئلة أو يكون المراد بكون الصغير كالزوجة أن لا تسقط نفقته بمعنى المدّة لافي كل شيء (قوله ولو أعطوا شيئا واستدانوا شيئا) هذا الجمله من كلام الذخيرة حيث قال فيها فلوا أعطوا نصف الكفاية واستدانوا لهم الاثم النصف رجعت بما استدانوا (قوله أو نفقته) هذا ابتداء كلام الخاتمة ونصها رجل غاب ولم يترك لولاده الصغار نفقة ولا لهم مال فخير الإثم على الانفاق ثم رجع بذلك على الزوج اه قال في البحر ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بما انفرد بين ما إذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من مسئلة (قوله رجعت بما زادت) التعبيرة غير ظاهرة ولو قال رجعت بما استدانوا أو بما أنفقت ويكون الاول واجعا الى مسئلة الذخيرة والثاني الى مسئلة الخاتمة لكان

ولا فلا ضمان استعصانا كالأرجوع
وكما لو انحصار ربه في المدفوع اليه
لانه وصل اليه عين حقه (و) الا يوان (لو أنفقوا
ما عندهما) للغائب (من ماله على أنفسهم ما
وهو من جنسه) أي جنس النفقة
(لا) يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة
قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله اخذه
ولذا فرضت من مال الغائب بخلاف بقية
الأقارب ولو قال الابن أنفقته وأنت موسر
وكذا الاب حاكم الحال يوم الخصومة
ولو برهنه فبينة الابن خلاصة (قضى نفقة
غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير ومضت
مدّة (أي شهر فأكثر) وأما مادون الشهر
الا تسقط فبما قضى وأما مادون الشهر
ونفقة الزوجة والصغير فتصير يثافي ذمته
(الا أن يستدين) غير الزوجة (بأمر قاض)
فلو لم يستدين بالفضل فلا رجوع بل في الذخيرة
لو أكل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع
لأنهم ولو أعطوا شيئا واستدانوا شيئا
أو أنفقته من مالها رجعت بما زادت خاتمة

حسن (قوله ويتفق منها) أي من المستدانة (قوله عزاء) الضمير للاشتراط (قوله لكن نظريه) أي في هذا الاشتراط
 في الهر وبعه الجوى (قوله حتى لو استدان وأنفق من غيره وفي الخ) أقول الظاهر أن هذه اتفاقية وانما أراد
 من اشتراط هذا الشرط اخراج الفقة من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذكر هذا الشرط قال في المبسوط
 فلو أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه فلا يرجع له لعدم الحاجة اهـ وحسب
 فلا خلاف بينهم وسقط التنظير (قوله أو من عليه النفقة) يشمل القريب ذا الرحم المحرم (قوله أي الاستدانة
 المذكورة) التي هي بأمر القاضي وقد أنفق منها (قوله دين ثابت) فيمنع من وجوب الزكاة لانه دين له مطالب من
 جهة العباد بحر (قوله ثم نقل عن البرازية) حيث قال وفي البرازية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير
 على أبيه ومصر في حتى استدين عليه فعلة القاضي فاذا استدان عليه وأبسر رجعت فان لم ترجع عليه حتى
 مات لا تأخذ من تركته في الصحيح اهـ (قوله ونفقه المصنف) أي هذا الصحيح (قوله فالتأول لم يرجع الخ) ظاهره
 أن هذا لم يكن في عبارة البرازية مع أنها صرح به وضمر ترجع الى الام (قوله حتى مات) أي الاب (قوله فتأول)
 قال الحلبي هذا أمر للمفتي بالتأمل في اختيار أحد القوابر المحصنين مراعاة لأحرى والارقي بالناس كما مر أول
 الكتاب اهـ أقول الذي ظهر لي أن موضوع العبارة بين مختلف فستله المصنف وجرى عليها في الصك
 والوفاية والابضاح عامة في الام وغيرهما من الأقارب والوالدين وموضوعها اذا مات وتزل شياً لابعده موسراً
 كعبد الخدمه وثياب البدن وأما مسئلة البرازية والخلاصة فهي في الام اذا لم ترجع على الاب بعد دياره
 ثم مات كما هو المتبادر من سكوها عند يساره دليل تبرعها بما أنفق ولا يؤخذ من هذه خصوصية رجلها بحر
 اختلاف في جميع صور المسئلة ولذا لم يذكرها في البحر على أن لم تلتزم الام في المصنف حتى صاحب الصك
 ولم يبه أنه والراي والجوى وغيرهما على أن يترتب هذا الخلاف والله تعالى الوفاق (قوله لو ماتها بغير الزمان)
 فلا يلزم من بغيره شيء زمان ونسبة نفقته فيه وفيه اضرب بالسبب وعود على موضوعه بالنقض وفيه انه يقال
 ما المانع أن يأمره بالاستدانة ثم يحبس عليه ما استدان وذكره الحلبي وكتبته قبل الاطلاع عليه
 (قوله وأبديه) أي قيد عدم الحبس في نفقة القريب أفاده الجوى (قوله بما فوق النهر) الاولى بالنهر
 وما فوقه لأن الكثير النهر وما فوقه والقليل مادونه وهو الذي أسلفه أي فيجب أقل من النهر لعدم سقوطه
 ولا يحبس شهر فأكثر (قوله ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه) قال في البرازية
 وان لم يكن له غير ولا لاه مال بأمر الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى يرجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع
 اهـ فقد أفاد أن الحاكم لا يملك الامر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كان هناك من يجب نفقته عليه
 اهـ على عن المنع والمراد بقوله اذا كان له غير مال المال الغائب والاقامه الحاضر يتفق منه (قوله ويجب
 النفقة الخ) أي بقدر كفايته من غالب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر
 العورة فان تم السبق في الطعام والادام والكسوة لا يجب عليه أن يدفع الى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان
 السبق يأكل ويلبس دون المعتاد شخصاً أو رياضة لزمه رعاية الغائب للرقيق على الاصح ويستحب ان يسوى بين
 عبده وجواربه في الطعام والادام والكسوة على الاصح ويريد الجارية التي لا تستاعف الكسوة لعرف ويجب
 على المولى شراء الماء لطهارة رقبته وان أولى رقبته اصلاح طعامه واهـ بخير من يحبس له كل معه فان امتنع
 العبد تأذ بالسيد أن يطعمه منه واجلسه معه أفضل ندباً الى التواضع ومكارم الاخلاق هذه (قوله بأنواعها)
 حتى السكنى ان لم يكن في بيت المولى مأوى له (قوله له لو كره) شمل الصغير والكبير الدكر والانثى الصحيح والمريض
 والزمن والاعمى وشمل ما اذا كان له أب موجود حاضراً أو لا والامة المتروجة حيث لم يؤتم منزل الزوج اهـ بحر
 (قوله كوصي بخدمته) بشرط أن يكون منتفعاً به أما اذا مرض مرضاً يمنعه من الخدمة أو كان صغيراً لا يبلغ
 حداً لخدمة فنفعته على مالك الرقبة بحر (قوله على البائع) هذا اذا كان يعايناً وفي بيع الخبار يكون على
 من يصر اليه الملك هندية (قوله واستشكله في البحر) أصله لصاحب الفينة (قوله بأنه لا ملك له) أي للبائع (قوله
 فينبغي أن تلزم المشتري) البعث لا يرد المنقول ووجه المنقول ظاهر وذلك لانه لم يسله الى مالكه ولا يخرج عن
 ضيقه الا بتسلية فبها شاة الملك (قوله فان امتنع فهي في كسبه) أي ان امتنع السيد من الاتيان فالتفقة
 في كسبه قال في الهندية فان أبي المولى عن الانفاق فكل من يصلح للاجارة يؤجر ويتفق عليه من أجره كذا

(ويتفق منها) عزاء في طهر لاهـ وبوط لكن
 نظريه في التهرب لانه لا ينافقه عما استدان
 حتى لو استدان وأنفق من غيره ووقع
 استدان لم يسقط ايضاً حتى (قوله مات الاب)
 او من عليه النفقة (بعدها) أي الاستدانة
 المذكورة (فهو) أي النفقة (دين) ثابت
 في تركته في الصحيح بحر ثم نقل من البرازية
 نعم ما يجمل الله وقوله المصنف عن الخلاصة
 فالتأول لم يرجع حتى مات لم تأخذها من
 تركته والصحيح انه في نفقة القريب المحرم
 وفي البدائع المنع من نفقة القريب الرمن
 بضرب ولا يجب لقواتها حتى الرمن
 فيستدرك بالضرب ويتفق في النهر
 بما فوق النهر لعدم تغيرها الى النهر
 ولا يصح الامر بالاستدانة
 بلوغه (و) يجب النفقة بأنواعها
 منفعة وان لم يكن رقبته كوصي
 وفي القسبة نفقة المبيع على البائع
 رقبته ولا منفعة فنبغي أن تلزم المشتري
 (فان امتنع فهو في كسبه)

في الخط وان لم يثبت الكسب بالنفقة فالباقي على المولى وان زاد فلان يادته كذا في السراج ومن لا يصلح للاجارة
 له ضرر او ما أشبه ذلك فحق العبد والامة يؤمر المولى لينفق عليهم ما أو يبيعهم ما وفي المذهب والولد يبيع المولى على
 الاتفاق لا غير محبط (قوله بأن كمال صحيحا) تصوير لا قدرة وليس المراد أن يكون له معرفة بها (قوله كعين البناء)
 هو الذي يبنى في عرف مصر بالفاعل (قوله ككونه زمنا) غنيل لمن لا يقدر على الكسب الذي أفاده قول
 المصنف والاولاد دخلت الكفاف الصغير وقد سبق (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت مستأجرة بخس عليها
 الفتنة والحال أنها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب ومعرفة بذلك بأن كانت شيازة
 أو غالة تؤمر بالكسب أيضا هكذا قال الامام أبو بكر البلخي وأبو اسحق الفقيه الحافظ رحمه الله تعالى هندية
 قال في الشريعة لا يملك من الاثوة هناليت اماره ليجز بخلافها في ذوى الارحام لكن نقل الحوى عن
 البرجندي من الملتقط ما يقتضي كون الاثوة اماره بجز حتى في الاما ونصه للجارية أن تنفق من مال مولاه
 على نفسها لانها ليست من أهل الكسب بخلاف العبد ولعل المثلثة ذات خلاف (قوله أمره القاضي) أي أمر
 اجبار حوى وانما كان يأمره ولا يبيع عليه لان الامام لا يرى جواز البيع على الحر واكتفه بعبده حتى يبيعه
 اذا استحق عليه البيع اه بجر (قوله ان محله) أي ان كان المملوك محلا للبيع كالنق (قوله كدبر) أي مطلق
 (قوله أو أخذ) أي دراهم لا يشتري بها ما يحتاجه (قوله قدر كفايته) ويحرم الزيادة (قوله أولم يأذن له فيه) أي
 في الكسب مع القدرة قال في الهندية وجب له عبد لا يتفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من
 مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله أن يأكل وان كان قادرا ومنعه عن الكسب يقول العبد اما أن تأذن لي
 في الكسب واما أن تنفق على فأذا لم يأذن له فله أن يتفق على نفسه من مال مولاه كذا في التتارخانية ناقلا عن
 الولوالجية (قوله والا) أي بأن لم يكر عاجزا أو أذن (قوله كالمو قتر عليه مولاه) أي ضيق عليه في النفقة بأن دفع له
 شيئا لا يحبه (قوله لا يأكل منه) أي من مال مولاه (قوله ان قدر) بأن كان صحيحا وان كان زمتا أخذ ما يمكنه
 (قوله وفيه تنازعا على عبد الخ) في الهندية ولو كان المملوك بين التريكر فنفقته عليه ما بقدر ملكهما وكذلك
 لو كان في أيديهم ما كل واحد منهما ما يتفق أنه لا يئتمن لهما فنفقته عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين
 أنت بولدها فادعاه المولى ان تنفق هذا الولد عليه ما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما بدائع (قوله لانه
 مسجون عليه) جواب سؤال حاصله كان لا يلق الاجابة بالبيع لانه رعايوت منه فبيعه وحفظت منه أولى
 وحاصل الجواب انه محفوظ عليه مطلقا لانه مسجون على الغائب (قوله أو أخذ الا بقر) أي العبد الا بقر ومثله
 اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر كافي البصر (قوله أو أحد شرى بكى عبد غاب أحدهما) فزوجه أو يبيعه
 ويدفع النصف للماض ويحفظ ما يتبقى حفظه للغائب (قوله ونحوها) وهو الا بقر وعبد الشركه (قوله بل يؤجره)
 أي يأمره بأن يؤجره كافي البصر (قوله بل يؤجره) أي القاضي صنع الشارح يقتضي أن هذا الحكم في الا بقر أيضا
 مع أن المذهب فيه أن أخذ الا بقر اذا طلب من القاضي ذلك فان رأى الاتفاق أصح أمر به وان خاف أن تأكله
 النفقة أمره بالبيع وأما جاريته فهي تحت صاحب التهر حيث قال ان أمره بالاجارة أصح ولم يذكره اهنا كان
 يفتي الشارح أن يدخل مسئلة الا بقر في الحكم الذي ذكره المصنف لانه ما أنه منقول المذهب ويمكن أن يجاب
 عن بحث صاحب التهر بأنه انما منع من اجارته خوفا لما فيه نائيا أفاده أبو السعود (قوله دفعا للضرر) أي عن
 المالك بسبب كل النفقة ويستغنى عن هذا بقوله ثلاثا كذا النفقة (قوله والنفقة على الا بقر) أي نفقة العبد
 أو الدابة على الا بقر لانه المالك (قوله والمذمير) وذلك لانه لا نفقة بغير عوض فصار كالموصى له بالخدمة
 أفاده في البصر (قوله وتسقط بهتة) أي تسقط النفقة بهتن السبيل له بد ونحوه (قوله وتلزم بيت المال) أي
 اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزم والربض على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة اذا
 في المصبرات (فرع) يجوز وضع الضريبة على العبد ولا يجبر عليها بل ان اتفق على ذلك فنق (قوله أجبره القاضي)
 ذكر الخصاص أن القاضي يقول للآبي اما أن يبيع نسيك من الدابة أو تنفق عليها راجية بجانك الشريك اه
 بجر (قوله ديانة) أي لو استغنى يفتي بذلك (قوله للهي عن تعذيب الحيوان واضاعة المال) وقد اجتمعنا قال
 في البحر لا يجبر على الاتفاق على غير الرقيق ولو كان حيوانا لانها ليست من أهل الاستصاق الا أنه لو استغنى يفتي
 فيما بينه وبين الله تعالى في الاتفاق على الحيوان لان عليه السلام نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى

ان قدر بان كان صحيحا ولو غير عارف بفسامة
 فيترخصه كعين البناء بجر (والا) ككونه
 زمنا او جارية لا يؤجر مثلها (أمره القاضي
 يبيعه) وقال لا يبيع القاضي وبه يفتي (ان
 محله) والا كدبر وآتم ولد الزم بالاتفاق
 لا غير (عبد لا يتفق عليه مولاه) (قوله كفايته)
 أو أخذ (من مولاه) قدر كفايته (قوله كدبر)
 عاجزا عن الكسب (قوله أولم يأذن له فيه) (والا)
 يأكل كالمو قتر عليه مولاه لا يأكل منه بل
 يكسب ان قدره بغيره وفيه تنازعا على عبد
 أو دابة في أيديهم ما يجبر ان على نفقته (نفقة
 العبد المقصود على الغائب) (من القاضي
 مالكة فان طلب الغائب) لانه مسجون
 لا يصلح للنفقة أو لا يبيع لا يبيعه (ان خاف) القاضي
 عليه (قوله لكس) (ان خاف) القاضي
 (على العبد الضائع باعه القاضي لا الغائب
 وأمسك) القاضي (غنه لا السك طلب المودع)
 أو أخذ الا بقر أو أحد شرى بكى عبد غاب
 أحدهما (من القاضي الامر بالاجابة) (قوله
 عبد الوديعه) ونحوها (لا يجيبه) ثلاثا
 تأكله النفقة (بل يؤجره وفيه تنازعا) دفعه للضرر والنفقة
 ويحفظ غنه مولاه) دفعه للضرر والاستعير أو ما كونه
 على الا بقر والراهن والمستعير أو ما كونه
 فقه على العبد وتسقط بعته ولو زمنا وتلزم
 بيت المال خلاصة (دابة مشتركة بين اثنين
 اذ منع أحدهما من الاتفاق أجبره القاضي)
 ثلاثا شرى بكى جوهرة وفيها (ويؤمر)
 اما بالبيع واما بالاتفاق على جهته ديانة
 لا قضاء على ظاهر المذهب للهي عن
 تعذيب الحيوان واضاعة المال

عن اضاءة المال وفيه اضاءته (قوله ووجه الطحاوي والكمال) قال الطحاوي وبه تأخذ وقال الكمال غيبة ما فيه أن تصور فيه دهرى حسبة فيجبره الضاعى على ترك الواجب فيه قال في البحر وظاهر المذهب والحق ما عليه الجماعة ونقل عن الهداية أن الأصح قولهما فحصل أنهم ما قولان صحيحان ولكن المقتضى به قولهما (تقية) يكره الاستقصاء في جلب البهية إذا كان مضراً بها كقوله العلق ويكره ترك الطلب أيضاً وبسحب أن يقص الحالب أظفاره لئلا يؤذيهم ما وبسحب أن لا يأخذ من أسنانه إلا ما فضل عن ولدها مادام لا يتناول غيره ويكره تكليف الدابة ما لا تطيقه من تثقيب الخيل وإداسة السير وغيره وإذا كان له فعل يستحق أن يقي لها في كوادتها شيئا من العسل وبسحب أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وإن قام شيء لغذاها مقام العسل لم يهين عليه إبقاء العسل كذا في الجوهرية النيرة (قوله في غير الحيوان) كالدرور والعتار والاشجار وزيلبي (قوله وإن كره تضييع المال) أي غير بما (قوله ما لم يكن له شريك) فيجبر (قوله كما مر) أي في الدابة من قوله لئلا يتضرر شريكه وقد صرح به في شرح الملتقى (قوله أنفق الآخر) ظاهره ولو بلا أمر قاض قال الحلبي والفرق بين هذا وبين ما إذا غاب أحدهما أن هذا منعته في عدم انفاقه بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيته وفي نسخة الثاني والله يظهر التعبير بالآخر (قوله وكذا الضيل والزرع) أي إذا أنفق أحد الشريكين في غيبة صاحبه من غير إذن صاحبه وأذن القاضى فانه يكون منطوقاً (قوله والوديعة) إذا أنفق عليها المودع وليس للقاضى أن يأمر بالانفقة بل بالأجارة أو البيع (قوله واللقطة) أي إذا أنفق عليها من غير أمر القاضى ولا يقال من غير إذن صاحبها لأنها حينئذ تخرج من كونها لقطة وحكم اللقطة أن الملقط إذا رجع إلى القاضى ليأمره بالانفاق لا يلتفت إلى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضى بالخيار أن شاء قبل ولا أن شاء لم يقبل وبعد ما قبلها كان الاتفاق أصح أم لا بذلك وإن كان تركه أصح أم لا يبيعه وأما المال المنهوبة (قوله إذا استمرت) أي رماها أحد الشريكين وانظر ما لو كان مضطراً إلى بنائها بأن علم أنه لو لم يبن لهدمت ونقل الشارح في الشريعة عن الأشياء المشتركة إذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتمل القسمة لا يجبر وقسم والابن ثم أجروا برجع (فرع) انهدم السقل وامتنع صاحبه من بناءه لصاحب العلوان ينييه ويمنع صاحبه منه حتى يعطيه ما غرم فيه ولا يكون شريكاً عالاه مضطراً إليه لانه لا يصل إلى حقه الآية والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم (كتاب العتق)

منافعة للطلاق أن في كل رفع اليد وأن كلامهم لا يصل القسح بعد الوقوع غير أنه قدم الطلاق وإن كان غير مندوب إليه وملا به بقوله وهو النكاح وذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة ونحوه في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة وأعتقت عائشة تسعاً وستين وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة وأعتق عبدالله بن عمر ألفاً وعقر ألف عمره ورجل سبعين حجة وحسن ألف فرس في سبيل الله تعالى وأعتق ذوالكلاع الجبيري في يوم غنائة آلاف وأعتق عبدالرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً وروى الحاكم عن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبدالرحمن سليل الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وما بلغز أي سيد صار له العبد وجوابه عبد مسلم استولى على ولده الحربى بهتق وبصير مولاه ملكاً (قوله ميزت الاسقاطات) أي ميزها الشارع والاسقاطات جمع اسقاط والمراد اسقاط قيد النكاح والرق والمطلب بالقرود والدين (قوله اختصاراً) وجه الاختصار هنا أن العتق أخصر من قولنا اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يصير به المملوك من الأحرار (قوله وعمالي الذمة) أي من الدين (قوله وعن البضع) أي اسقاط منافعه (قوله ليم نفعوا استبلاذ وملاذ قريب) ودخول حربى اشترى مسلماً دار الحرب فانه في هدم الصور لم يتحقق الاتفاق بل العتق ومن غير الاتفاق كالذكر والمقتضى نظر إلى الغالب (قوله ولغة الخروج عن الملوكة) ويطلق لغة أيضاً على النجاء يقال عتقت القرس إذا سبقت ونجحت وعلى الطبراني يقال عتق فرخ النطاة إذا طار (قوله من باب ضرب) وأما العتاقه بمعنى القدم والعتق بمعنى الجمال في باب نصر (قوله ومصدره عتق وعتاق) الأول بالكسر والثاني بالفتح وهذا ما في البحر من ضياء المعلوم وفي القهسنة العتاق والعتاقه بالفتح انطروج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه اه لجعل العتق اسم مصدر (قوله عبارة عن اسقاط المولى الخ)

ومن الثاني يجبر ووجه الطحاوي والكمال وبه قالت الأئمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وإن كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوهرية وإن كان العبد مشتركاً فاستمع أحدهما أنفق الآخر وجب عليه ونقل المصنف تبعاً للبحر عن الخلاصة أنفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا إذن الشريك أو القاضى فهو منطوق وكذا الضيعة والزرع والوديعة واللقطة والدار المشتركة

إذا استمرت والله أعلم (كتاب العتق) ميزت الاسقاطات بأسماء اختصاراً فاسقاط الحق عن القصاص عفو وعمالي الذمة إبراء وعن البضع طلاق وعن الرق عتق وعتقون به لا بالاعتاق ليم نفعوا استبلاذ وملاذ قريب (هو) لغة الخروج عن الملوكة من باب ضرب ومصدره عتق وعتاق ونسراً (عبارة عن اسقاط المولى)

وهو انه قوة حكمية يصيرهم اهل لاقضاء والتهاد ذلك وغيره الكان اولي لان الاسقاط انما يناسب الاعناق
 وهو لم يصير به على ان التعريف به اجماعا وعلى قول الامام القائل بالتعزى لا يمكن اسقاط بعض الحق دون
 اليهض وأما على مذهب صاحبين فهو اثبات القوة الشرعية فلا يتعزى عندهما (قوله - قه عن مملوكه) من
 البيع والمكاتب والتدبير والوطء والانساح والاستخدام (قوله بوجه محسوس) وهو ما دعوى التسبب
 أو الاقرار بجزية بعد غيره أو اللفظ الانشائي الدال عليه ولا يدخل فيه ملك القريب والدخول في دار الحرب
 فانهما في العتق لاقى الاتفاق المعترف بالاسقاط (قوله يصير المملوك به من الاحرار) أخرج بذلك التدبير
 والكتابة قبل موت السيد وأداء النجوم فان قيمه اسقاط البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد به مملوك
 الاحرار (قوله وركنه اللفظ الدال عليه) سواء كان اقرارا بالجزية أو اذاعته انسيب أو لفظا انشائيا والضمير يرجع
 الى العتق سواء انتساع اعتناق أم لا وانما قلنا ذلك ليصح قوله وملك قريب (قوله ودخول حربي الخ) صورته
 اشترى حربي مستأن من عبدا مسلما فادخله دار الحرب حتى عند مولانا الامام رضى الله تعالى عنه وقال
 صاحبنا لا يعتق (قوله واجب كفارة) أى كفارة القتل والظهار والظهار واليمين الا أنه في الثلاثة الاول واجب
 على التعيين في حق القادر عليه وفي اليمين واجب تخييريه وهل المراد بالوجوب المصطلح عليه أو الافتراض
 قولان (قوله بلائيه) أى ذينة قريبة أو معصية (قوله لحديث عتق الاعضاء) وهو ما في الكتب الستة من اعتق
 رقبة مؤمنة أعنت الله بكل عضة ومنها عضوا من أعضائه من النار رواه أبو داود وأبو جابر عن أم هانئ
 مسلمة بن كنانة فكانت من البار يجزى مكان عظمى منها عظمى من عظامه اه ومن هنا قال المشايخ يشدب
 أن يعتق الرجل الرجل والمرأة المرأة (قوله وهو يحصل ذلك) أى المندوب المترتب عليه الثواب المذكور
 (قوله الظاهر نعم) أى ولا يتوقف على عادة العتق ولا بدق تحصيله من النية والبحث لصاحب التمسك قاله الطاهي
 (قوله ومكره افلان) الظاهر أنهم انحرجه لانها المرادة عند الاطلاق وهذا يشافى ما في البحر عن المحيط من أن
 الاعتاق قديمه مباحا لا قربة بأن أعنت من غير ذمة أو اعتق لوجه فلان اه اللهم الا أن يراد بالباح ما ليس حراما
 فيعبر المكره الآن الاقرب حينئذ كراهة التنزيه (قوله وحرام بل كفر للشيطان) مثله الصنم والكلام على
 التوزيع فان أعنت لهم من غير ذمة فمعلم ثبت الحرمة من غير كفر وان مع قسده ثبنا اه وكذا يحرم عتقه ان
 غلب على ظنه أنه يذهب الى دار الحرب أو يرتد أو يخاف منه السرقة أو قطع الطريق كما في التهر (قوله ويصح من
 حر) فلا يصح من مأذونه في التجارة ولا من مكاتب (قوله مكاتب) مفهومه ما أفاده الشارح بقوله لا من صبي
 الخ (قوله ولو سكران) أى بمساقاة وتزويج منزلة العاتل (قوله أو مكرها) فلا يشترط فيه الطوع كما لا يشترط فيه الجذب
 فبقع بالهزل والاولى للشارح - حذف هذا وما قبله لان المصنف فيما أتى ذكرهما (قوله أو مخطئا) كما إذا أراد
 أن يضام به بقوله أنت صالح متلافق بال أنت - (قوله أو مريضا) ولو مرض الموت لكرهه بتعريفه من الثالث لانه
 وصية كما في البحر (قوله وأشار الى المبيع) أى اولى المصوب فأعتقه المالك أو المشتري من غير علم أنه عبده (قوله
 عتق) ويجعل المشتري به قابضا ويلزمه الثمن بغير وكذا يجعل المالك قابضا للمعهوب فلا توجه له مطالبة على
 الفاسد (قوله لا من صبي) أى لا يصح العتق منه كالأصغر طلاقه وان كان عاقلا (قوله ومعتوه الخ) قد سبق
 في الطلاق ابضاع معانيه فراجع ان ثبث (قوله ويجنون) اذا أوقعه حال جنونه أما اذا كان جنونه متقطعا
 وأوقعه حال عقله فهو في العاقل كما في البحر (قوله أو قال وأنا حربي في دار الحرب) - يأتى أنه لو اعتق المسلم
 أو الحر من عبده في دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتظلية فلا ولاه خلا فالثاني والمسئلة محمولة على ما إذا كان العبد
 حريا أما إذا كان العبد مسلما أو ذميا عتق بأدخاله دار الحرب عند الامام لعدم محليته للاسترقاق فبح (قوله وقد علم
 ذلك) أى الجنون ونحوه وكرهه حريا أما كونه صيبا أو ناعما فما يعتق في كل شخص قال في البحر ولو قال أعتقت
 وأنا صبي أو وأنا ناعم كان القول قوله وكذا لو قال أعتقت وأنا مجنون بشرط أن يعلم جنونه أو قال وأنا حربي في دار
 الحرب وقد علم ذلك اه ولا بد أن يكون ما سلكه في الحالة التي أسند اليها كالأصغر (قوله فاقوله) وهل
 يهلك اذا طلب العبد ذلك بجزء (قوله في ملكه) خرج اعتناق غيره المملوك ولا بد عتق الفضولي المجاز كما هو منه
 في البحر لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة نهر والمراد الملك الحقيقي ليخرج اتفاق الحل المولود لسنة أشهر
 فأكرم من وقته (قوله ككتاب) فانه حربه مملوك رقية ومنه العبد المأذون والمشتري قبل القبض والمهر من

حقه عن مملوكه بوجه (مخصوص من يصير
 المملوك به) أى بالاسقاط المذكور (من
 الاحرار) وركنه اللفظ الدال عليه أو ما يقوم
 مقامه كملك قريب ودخول حربي اشترى
 مسلما في دار الحرب وصفته واجب لكفارة
 ومباح بلائيه لانه ليس بعبادة حتى يصح من
 الكافر وسند بوجه الله تعالى لحديث عتق
 الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء
 قريب الظاهر نعم ويكره افلان وحرام بل
 ككفر للشيطان (ويصح من حر مكاتب
 ولو سكران) أو مكرها أو مخطئا أو مريضا
 أو لا يعلم أنه مملوك كقول الفاضل المالك
 أو البائع فمشتري أعتق عبدا هذا وأشار
 الى المبيع حتى لا من صبي ومعتوه ومعد هوش
 وميرس ومغصى عليه ويجنون وناعم كالأصغر
 طلاقهم ولو أخذ مائة مائة كرا أو قال وأنا
 حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فاقوله
 (في ملكه) ولورقية ككتاب

والمستأجر والعبد الموصى بريقته لانيان وبخدمته لا تخرأ أعنته الموصى به بالرقبة بصر (قوله اذا ولد له
 ستة أشهر) لعدم التيقن بوجوده وقته بصر (قوله ولو باضافته اليه) أي باضافة العتق الى الملك والاولى الايمان
 بأوواله اصل أنه اذا علق بالملك أو سببه كالشرع لا يشترط تحقق الملك وقت التعليق وان علق بغيرهما كدخول
 الدار اشتراط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول الجزء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف ان مات
 مورثي) محتمل للاضافة الى سبب الملك أم لو قال ان ورثته فانت سر مع لان الارث بسبب الملك (قوله لان
 الموت ليس سببا للملك) اذ قد يموت المورث بقتل الوارث فيمنع عن الارث وقد يرتد الوارث عند موت المورث
 (قوله فانت الاب) أي ولم يترك وارثا الا ذلك الابن والاولى اذ ارتكبه غيره معه (قوله وكأنه) أي كأن وجهه عدم
 وقوع العتق والطلاق (قوله ثبت مقارنا لها) أي للطلاق والعق فعدم وقوع الطلاق ظاهر لانه لا يقع على
 المملوك ووجه عدم وقوع العتق أن الجزء اذا عارن الشرع لا يقع وذلك لان مرتبة الجزء الغزل بعد تحقق
 الشرط وهذه العلة تصلح لعدم وقوع الطلاق أيضا (قوله بالوثة) متعلق بثبت والباء لاسميته اه حلي (قوله
 قتال) أشار به الى دقة تعليل المسئلة اه حلي (قوله بصره) متعلق بقوله ويصح وصريحه ما لا يستعمل الا
 فيه وضعا وشرا عا دمع (قوله بلاية) لانها انما تشترط اذا اشتبها مراد الحكم ولا اشتباه مخ (قوله كانت سر)
 بفتح التاء وكسر هاء الكل من العبد والامة قال في الكشف من حروف المعاني ان النقص لا يعتبر من الاعراب
 ألا ترى أنه لو قال رجل زيت بكسر التاء أولا هي أنزيت بفصحها وجب حذف النقص وسر بالضم مأخوذ من
 الطربالفتح وهو لغة الطلوص وشرا عا خوس حكيم يظهر في الاذى لا انقطاع حق الغير عنه كذا في الدر
 المنقي (قوله أو عتق) بلفظ المصدر وأشار به الى ضعف ما في جوامع الثقة أنه يحتاج الى التنية فيه وفي عتاق
 وسرية وتبعه الكمال والحق ما هنا فهو كقوله زوجته أنت طلاق (قوله كان كناية) فيوقف على التنية بصر
 (قوله أو أخبر) صنف على قوله وصف به والمراد أنه خبر لفظا انشاء معني بوضع الشارع (قوله أو هذا مولاي)
 أي للمذكر ومولاي للمؤنث وذلك لانه ملحق بالصرح فصار كقوله يا حر (قوله أو أناي) عطف على قوله وصف
 (قوله فهو يا مولاي) ولو قال يا سيدي أو يا مالكي لم يمتنع على الأصح لانه يراد به التعظيم الابالية أبو السعود
 وفي الدر المنقي عن الفقه ساقى لو قال أنت مولاي أو يا مولاي اختلف فيه المشايخ كالو قال له يا سيدي أو لها
 يا سيدي (قوله بخلاف أنا عبدك في الأصح) أي فانه لا يعتق وبذلك أجاب الصفار حين سئل عن جارية كانت
 بمرأج لمولاها فقال لها أما أقول بالسراج يا من وجهك أضواء من السراج يا من أنا عبدك لان هذه كلمة تطلق
 وفي المحيط قدم عبد على مولاه فقال المولى أي سر قدم علينا لا يعتق لانه يراد منه التحقير اه حلي (قوله أو يا حر
 أو يا عتيق) لانه ناداه بعلمه صريح في الدلالة أبو السعود (قوله فلو قال أردت الكذب) أي بهذين اللفظين
 (قوله دين) ولا يصدق في القضاء لعدمه عن الظاهر وفي الخاتمة لو قال أردت اللعب يعتق قضاء وديانة بصر (قوله
 الا اذا سمعته) أي بما ذكر من سر وعتيق فانه لا يعتق لان المراد الاعلام باسم علمه كذا في الدر المنقي (قوله وأنشد
 وقت تسميته) لعل هذا الاشتراط بالنظر الى القضاء وما في بينه وبين الله تعالى فتصريحه وأخذ صاحب البحر
 كالمصنف هذا الاشتراط من تصوير الخاتمة حيث قال رجل أشهد أن اسم عبده سر الخ وهو لا يفيد هذا الشرط
 لانه تصوير (قوله وكذا في الطلاق) فاذا افرق بين العتق والطلاق على الظاهر كما حرره في البحر كذا في الدر
 المنقي وانما فصله بكذا لما فيه من الخلاف قال في المنع وقرئ في التسميع بين تسميته بمر حيث لا يقع اذا ناداه به وبين
 تسميته المرأيا طالق حيث يقع اذا ناداه به لانه هددت التسمية بمر كالخبرين قد سر بخلاف طالق فانه لم تهدد
 التسمية به وفي أكثر الكتب لم يفرق بينهما لان العلم لا يشترط فيه أن يكون معه هودا اه حلي (قوله بمرادفه
 بالعجمية) ظاهر أنه اذا ناداه بمرادفه بالعربية فهو يا عتيق أو يا محقق أنه لا يعتق والمبادر خلافه ويدل له
 التعليق بعدم العلية (قوله كما آزاد) بفتح الهمزة وبالزاي المجهمة بهدا القم دال موهلة ساكنة اه حلي (قوله
 لعدم العلية) علة للمسئلة (قوله كذا أو أهلك سر) مراده أن العضو الذي به جبره عن الكل كالكلى كذا اذا قال
 رقبتيك حر أو رأسك أو وجهك أو فرك سر ثلاثة بخلاف العضو الذي لا يعبر به عن الكل كاليد والرجل فأفاده
 صاحب البحر (قوله كذا) مثل الجزء المعين وترك غيره وقال في الخاتمة لو قال سهم منك سر حتى السهم ولو قال
 جزء منك سر أو شيء منك سر يعتق منه ما شاء المولى في قوله اه (قوله كما يجبي) أي في الباب الذي به هذا

ونخرج عتق الحمل اذا ولد له ستة أشهر فانت
 ولو لا قل مع (ولو باضافته اليه) كان ملكك
 أو الى سببه كان اشتراك فانت حر بخلاف
 ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت
 ليس سببا للملك ومن طلق ومن طلقها لا ي
 لامة ان مات أي فانت حر فباعتها لا ي
 ثم تكملها فقال ان مات أي فانت طالق فتبين
 كانت الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريه
 ان الملك ثبت مقارنا لها بالموت قتال (بصره
 بلاية) سواء وصف به (كانت حر أو)
 عتق أو عتق أو عتق أو عتق (حررتك
 انطبعة كناية (أو) أخبر فهو (حررتك
 أو عتقتك أو عتق الله في الأصح ظهريه
 (أو هذا مولاي أو) نادى فهو (يا مولاي)
 أو يا مولاي بخلاف أنا عبدك في الأصح
 (أو يا حر أو يا عتيق) فلو قال أردت الكذب
 أو حرته من العبد مل دين (الا انه سمعته)
 وأنشد وقت تسميته خاتمة فلا يعتق ما لم يرد
 الا انشاء وكذا في الطلاق (ثم) بعد تسميته
 بالمر (اذا ناداه) بمرادفه (بالعجمية) كذا
 آزاد (أو عتق) بأن سمعته بأزاد ناداه
 بالعربية يا حر (عتق) لعدم العلية (كذا
 رأسك حر ووجهك سر ولو سمعته يا بصر
 عن السبدن) كما مر في الطلاق ولو أضافه
 الجزاء نفع كالمسئلة عتق ذلك القدر ويجزيه
 عند الامام كسجبي

(قوله ومن الصريح قوله لعبدك أنت حر) فان التائب له وجه باعتبار ذاته أو بجهة كما أن التذ كبر فيها باعتبار
 جسمها أو شخصها (قوله فيعتق مطلقا) سواء قبل أو لم يقبل نوى أو لم ينزل من الإيجاب من الواجب والباح
 لازالة الملك من الموهوب والبيع وانما الحاجة الى القبول من الموهوب له والمسترى أثبت الملك لهما ووهنا
 لا يثبت الملك للعبد في نفسه لانه لا يصلح ملوكا لنفسه فبقى الهبة والبيع لازالة الملك عن الرقيق لا الى أحد وهذا
 معنى الاعتاق بغير (قوله توقف على القبول) لانه عتق على مال والقبول شرطه (قوله اعتاق عليك) أي واقع
 عليك ولا يصح تقديره بواجب أو لازم لانه يشاق الفرع المذكور بعد (قوله لكفارة) ونذر بخلاف طلاقك على
 واجب لان نفس الطلاق غير واجب وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه فاقضى هذا وقوعه ظاهريه (قوله ان لم
 لم يعتق) أي لدم اللفظ مع امكانه والتبادر أن هذا في غير الآخر أما هو فالظاهر أنه اذا عتقت اشارته بعمل
 بها كما به لم من التنازل (قوله ولو زاد من هذا العمل) هذه المسئلة ليست متعلقة بعسلة الايمان بل راجعة
 لاصل الكلام قال في البحر ولو قال أنت حر من عمل كذا وأنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء على
 وتصل عما هنا وما سبق أنه اذا صرح بالعمل أو نوى الحرية منه دين (قوله ولا ينفك) مفهومه ما ذكره بعد (قوله
 عتقا قضاء) أما ديانة فاما يعتق الذي عنه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فإذ هو عبد غيره عتق سالم لانه لم يخطأ
 الاسما لينصرف اليه (قوله عتق قضاء) لادبائه لعدم القصد (قوله ولو قال رأسك الخ) قال في الهندية لو قال
 رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال مثل رأس حر أو مثل وجه
 حر أو مثل يد حر بالاضافة ولو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالتشوين عتق وكذا
 اذا قال فربك فرب حر بالتشوين عتقت كذا في السراج الوهاج (قوله لانه وصف) أي رأسه بالحرية والرأس
 بما به من الكل فكأنه قال أنت حر (قوله ويكتبه ان نوى) قال الحموي ثبت في الاصول أن الشرط
 في الكتابة التوبة أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ليزول ما فيها من الاشتباه اهـ (قوله كلامك عليك) أي
 فانه يتوقف على التوبة لان في الملك والرق جاز أن يكون بالبيع كما جاز أن يكون بالعتق فلا بد من التوبة فهو (قوا
 ولا سيل لي) استواء السيل يحتل بالعتق وبالارض حتى لا يكون عليه سبيل في اليوم والعقوبة فصار محلا
 والمجل لا يتعين بعض وجوه الابائية بغير (قوله وخرجت من ملكي) انما كان كناية لانه محتمل لاني اعتقدت
 أو خرجت من ملكي الى ملك غيري (قوله خلت سبيلك) أي لاني اعتقدت أني أعتقتك وألاني أهلت امرأ أو لغيري
 (قوله قد اطلقتك) أي فانه يتوقف على التوبة بخلاف ما لو قال اطلقك فلا يقع به وان نوى لما سبق أن العتاق
 يقع بلفظ اعتق بلا عكس ورؤية زيادة (قوله وأنت اعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت اعتق
 من فلانة وهي معتقة وله قوله من فلان وهو معتق اهـ على وانما كان كناية لانه محتمل أنما اعتق أي أقدم منها
 في السن أو هو بمعنى أجل (قوله أو زوجته اطلق) يخطر ما وجه كونه كناية فان التبا ومنه الصراحة (قوله
 كتمسهما) أي كتمهي ألفاظ الطلاق والعتق وذلك بأن يعلق بأسماء الحروف وانما كان كناية لا حقال حكايته
 أسماء الحروف اخبارا عن ذاتها وان كان الاخبار فاسد وليس المراد تحقيق المدلول (قوله وفي الخلاصة الخ)
 اختصرها وعبارتها لو قال لعبدك أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يدعيه ولا أن يستخدمه فان مات
 لارثة بالولاء فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فسدقه كان مملوكا وكذا لو قال ليس هذا بعبدى لا يعتق اهـ
 قال صاحب البحر وظاهره أنه يكون حرا ظاهرا لا معتقا فتكون أحكامه أحكام الاحرار حتى يأتي من يدعيه
 ويثبت فيكون مملوكا اهـ (قوله لا يعتق) لاحاجة اليه بعد قوله وكذا على أنه يباح ناقص فانه يأتي فيه ما يأتي
 في سابقه (قوله وقاس عليه) أي على قوله أنت غير مملوك وليس هذا بعبدى (قوله لكن نازعه في النهر) حيث
 قال وعندى أن هذه المسئلة مغايرة لمسئلة الكتاب وذلك أنه في مسئلة الكتاب انما أقرب بأنه لا مملوك فيه وهذا
 لا ينافي لمكة لغيره ومسئلة الخلاصة موضوعها اقراره بأنه غير مملوك أصلا لا معتقه أو لحرية الاملية فكتب
 لهذا فانه مهم انتهى والذي يظهر يأتي تأمل أن الحق مع صاحب البحر فان الفرق الذي أبداه في النهر غير مؤثر
 فانه اذا اتى ملكه عنه وليس هذا من يدعيه ساوى من قبله أنت غير مملوك ويدل لما قلناه من يدعيه صاحب
 الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله ليس هذا بعبدى اهـ على أي فان قوله ليس هذا بعبدى مساو لقوله
 لا مملوك عليك وفيه أن المصنف ذكر أن لا مملوك عليك من الكتاب وهذا ينافي بجعله كقوله أنت غير مملوك

ومن الصريح قوله لعبدك أنت حر ولا منه
 أنت حر خاتمة ومنه وعينك نفسك
 فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا توقف على القبول
 فتح ومنه المذهب فاعتاق عليك وعتقتك
 على فيعتق بالنية ولو زاد واجب لم يعتق
 بل هو زوجه لكفارة ظاهريه وفي البدائع
 قيل له أعتقت عليك فأو بأمره أن لم
 لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء
 ولو قال يا سالم فأجاب غافم فقال أنت حر
 ولأنه عتق المحب ولو قال ضيف سالما معتقا
 قضاء وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية
 قل امسك أنت حر فقال ضيف سالما معتقا
 قال رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق
 وبما بين عتق لانه وصف لانيه (ويكتبه
 ان نوى) الاحتمال (كلامك عليك
 أو لا سيل لي أو لاري وخرجت من ملكي
 وخلت سبيلك) كقوله (لأنه قد
 اطلقتك) وأنت اعتق أو زوجته اطلق
 من فلانة وهي مملوكة عتق وتطلق ان نوى
 كتمسها وفي الخلاصة قال لعبدك أنت غير
 مملوك لا يعتق بل تنبئ له أحكام الاحرار
 حتى يقر بأنه مملوك ويصدق عليه
 وكذا ليس هذا بعبدى لا يعتق وقاس عليه
 في البحر لا مملوك عليك لكن نازعه في النهر

فتأمل وفيه أن كونه كناية لا يشافي جريان حكم الخلاصة عند عدم النية (قوله ويصح أيضا بهذا) لانه اخبار
عن حترته لان النبوة في المملوك سبب لحرية واطلاق السبب وأرادة السبب مستباض في اللغة أو المراد أنت كاني
في الوصف الملازمة وهو الحرية (قوله أو بنقي) أي أو هذه بنقي ولا يصح أن يكون التقدير أو هذا بنقي لما سألني أنه
كناية وكلامه الآن في الصريح ولو قال أو هذه بنقي لكان أولى اه حلي وفيه أن الذي يأتي هذه بنقي لا ذكر وهذا
ابن للآتي (قوله لا لا تعرفوا الاكبر) الحاصل أن قوله هذا بنقي على وجهين إما أن يصلح إنباله بأن كان مثله ولم يملكه
أو لا وكل منهما إما أن يكون مجهول النسب أو معروفه فان كان يصلح إنباله وهو مجهول النسب يثبت النسب
والعتق بالاجماع وان كان معروف النسب من الغير لا يثبت النسب بلا شك ولكن يثبت العتق عندنا وان كان
لا يصلح إنباله لا يثبت النسب بلا شك وهل يعتق قال الامام يعتق سواء كان مجهول النسب أو معروفه وقال
لا يعتق وعلى هذا لو قال له لو كنته هذه بنقي خلافاً لما جهر (قوله أو جدي) ولو قاله لصغيره على الأصح لانه وصفه
بصفة من يعتق عليه بله والاصل أنه اذا وصف العبد بصفة من يعتق عليه اذا ما كنهه فانه يعتق عليه الا في قوله
هذا بنقي أو هذه بنقي وقد أعاد الشارح ذلك بقوله وان لم يصلحوا لذلك (قوله لذلك) أي لا لا بقوة والحدودة
والاتباع (قوله ولم ينو العتق) كذا في نسخ وفي نسخ باو (قوله ولذا جابا بالباء) أي ليعلم أنه عطف على قوله لو بكنايته
ولو لم يذكر حرف الباء أو هم أنه عطف على أمثلة الكناية في ولا ملك لي عليك الخ فيلزم أنه كناية وليس كذلك مخ
(قوله وأنها) أي عن الفاظ الصريح حيث ذكرها بعد ألفاظ الكناية وهو جواب عما يقال انها اذا كانت من
الصريح فحقها أن تذكر مع ألفاظه (قوله لتفصيلها) أي لما في من التفصيل بجر والتفصيل هو ما أفاده بقوله
فان صلحوا الخ (قوله فان صلحوا وجهل نسبهم) قال في البحر وأما الثاني فهو قوله هذا بنقي فان كان يصلح إنباله ولكن
للقائل أب. معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان كان لا يصلح إنباله لا يثبت النسب بلا شك ولكن يعتق عند
الامام وعندهما لا يعتق والكلام في أمي كالكلام في أبي ومثلها جدي وحكم الابن قد سناه وجهالة النسب
تعتبر في حق القائل انه أبي أو جدي أو أمي وأما اذا قال هذا بنقي فتعتبر الجهالة في حق المقر (قوله في مولدهم)
هو المعتقد وقيل في محل إقامتهم (قوله وليس لقائل أب معروف) أي أو جدي معروف أو أم معروفه وهذا يعني
عنه قوله وجهل نسبهم (قوله ما لم يقل ابن) في مقام الاستئناس من قوله يثبت النسب أيضا قال في البحر ولو قال
هذا بنقي من الزنا يعتق ولا يثبت النسب (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديقه للسيد فيما أقربه
قال في البحر وأشار المصنف الى أنه لا يشترط تدقيق العبد المقر له بالنسب وفيه اختلاف فقيل لا يحتاج الى
تصديقه لان اقرار المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه وقيل يشترط تصديقه فيسوى دعوة النبوة لان
فيه حل النسب على الغير فيكون فيه الزام العبد بعد الحرية فيشترط تصديقه اه وأما دعوة النبوة فاقتره
الذي حل النسب على نفسه فلا يشترط فيه تصديق المملوك (قوله ولا تدعى أمه) أي أم من قاله هذا بنقي (قوله
أم ولد) ظاهره ولو ثبت نسبه منه وفيه أنه قد تقدم في ثبوت النسب أنه اذا ادعى نسب ولد ثبته أمه ومن لوازم
ذلك ثبوت الأمية وصورة المسئلة أن يكون له جارية قد ولدت هذا الولد الذي قال له سيده هذا بنقي (قوله اقتصر
لثبته) هذا مخالف لما في مسكين وحواشيه عن الخاتبة وحاصله أنه اذا قال له سيده هذا بنقي قبل هو على الخلاف
أي فاعتق عند الامام ولا يعتق عند المصاحين وقيل لا يعتق اجماعاً وهو الاظهر لان المشار اليه اذا لم يكن من
جنس المسي فالعبرة للمسي كالأبباع فصاعداً أنه ياقوت فاذا هو زجاج كان باطلاً والد كروالاتي من بني آدم
جنسان فعلق الحكم بالمسي وهو معدوم ولا يتصور تصحيح الكلام في المعدوم ايجاباً واقراراً فليقر كذا
في البرهان (قوله وفي هذا خالي أو عني متي) بخلاف ما لو ناداه به ما ذكر ابن رستم في نوادره عن محمد لو قال يا أبي
يا جدي يا خالي يا عني أو قال لجاريته يا عني يا خالي لا يعتق في جميع ذلك زاد في تحفة الفقهاء الابالية (قوله وأخي
لا الخ) قال الجوى في شرحه لو قال هذا بنقي لم يعتق في ظاهر الرواية الا أن ينوي به الأخ من النسب لان الأخ
كما يقال على النسب يقال أيضاً على الأخ في الدين والابن وان أطلق على الرضاعي والمتمني لكنه اطلاق مجازي
فلا يعارض الحقيقة اه ملخصاً (قوله لا يعتق يا بن) الابالية كما يأتي لانه لا اعلام الجرد دون تحقيق الوصف
لتعذر النبوة لا يمكن اثباته بحالة النداء لانه لو اخطئ من ماء غيره لا يكون ابنه بهذا النداء ومثل ذلك
لو قال يا بن تصغير ابن أو قال يا ابن بغير إضافة فان الامر كما أخبر لانه ابن أبيه ولا خصوصية لما ذكره بل كذلك اذا

(و) يصح أيضا (ب) هذا بنقي (أو بنقي) (لا يصح)
سنان المالك (والأكبر) كذا (هذا أبي)
أو جدي (أو) هذه (أي وان لم) يصلحوا ذلك
ولم (بن) العتق لانها صريحة لا كناية ولذا جابا
بالباء وأنها تفصيلها فان صلحوا وجهل
نسبهم في مولدهم وليس للقائل أب معروف
يثبت النسب أيضا ما لم يقل ابن من الزنا
فيعتق فقط وهل يشترط تصديقه فيما سوى
دعوة النبوة قولان ولا تدعى أمه أم ولد
ولو قال له بن هذا بنقي أو لا ثبته هذا بنقي
اقتصر لثبته في هذا خالي أو عني متي وأخي لا
ما لم ينو من النسب (لا) يعتق (يا بن)
ويا أخا (ويا أخا) ويا أبي

قال يا جدي يا خالي يا عمي يا خالي كذا في غاية البيان (قوله ولا سلطان لي عليك) انما لم يعتق به لان السلطان كتابته عن اليد يقال لفلان سلطنة وبرادها القدرة والبد ولو صرح بتقيد اليد وبالقيد لم يعتق لجواز ان تزول اليد ويرقى الملك كما في المكاتب فكذلك اذا صرح بتقيد السلطان حوى بتصرف (قوله ولا بالانفاظ الطلاق الخ) وجهه انه قوي ما لا يحتمل لفظه لان الاعتاق لثبوت القيد والطلاق رفع القيد ولا يخفى ان الاول اقوى واللفظ يعلم بجازا فيمدون حقيقة لافيهام وفرقه فلذا امتنع في العتق وساغ في عكسه وحاصله انه يستعار انفاظ العتق للطلاق دون عكسه لانه يجوز استعارة السبب للسبب دون عكسه (قوله كما ترى) في اطلاق (قوله لا خيرة) وهي عدم الوقوع بالانفاظ الطلاق وكذا في (قوله لتوقفه) هذه لما افاده قوله قيد في الاخرة من انه ليس بقيد افعالها (قوله وكذا في السلطان) اي يتوقف على النية (قوله كما رجحه الكمال) حيث قال والذي يقتضيه النظر كون في السلطان من الكتابات اه (قوله وكذا انت مثل المهر) فلا يعتق به لانه اثبت الممانعة بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يقع بلانية للشك بل في (قوله الا في قوله اطلقك) تكرار مع التزم المتقدم اعاده عن الممانعة الامرية بالبد والاختيار في ان كلام من كتابات العتق والطلاق اه اه حلي (قوله ولو اعبد) لانه كقوله خلت سبيلك فتح (قوله او اختاري) للاني ولذا اختر (قوله فهو من كتابات العتق ايضا) جواب عن الممانعة الواقعة في المصنف وحاصلها ان استثناء هذه الانفاظ يشافي قوله ساخارا لانفاظ الطلاق وكذا في جواب الجواب انه كتابة فيهما والمنوع استعارة ما كان من الانفاظ الطلاق خاصة صريح او كتابة (قوله ولا بدع) اي لا غرابة في كون لفظ يصلح كتابة لثبوت خصوص ما مع تقارب المعنى (قوله ويتوقف على القبول في المجلس) هذا انما يظهر بالنسبة لاصري يدك واختاري لانا النسبة لاطلقتك كما هو ظاهر قال في المحيط وانما يتوقف على القبول في المجلس لانه ملكها ابتعاغ العتق والاعتاق اسقاط الملك فيقتصر حكمه على المجلس كما في الطلاق (قوله وكذا اختر العتق) اي فانه يتوقف على القبول في المجلس (قوله وان لم يمتحج للنية) لانه صريح حيث ذكرنا في العتق اه حلي (قوله لانه غلبك) هذه لقوله ويتوقف اي والغلبك يقتصر حكمه على المجلس (قوله ولا يعتق بنحو انت على حرام) كفر جلتك على حرام لانه من كتابات الطلاق المختصة به (قوله وان نوى) لان اللفظ لما لم يصلح له لغا في مجرد النية وهي لا يقع بها شي (قوله لكن يكفر بوطئها) لان تحريم الحلال بين فكانه قال والله لا أطول اه حلي (قوله بقوله عدي او جاري) يعني جمع بين هذين اللفظين وقوله او جدي اي بدل جاري وهذا عنده وقال لا يصح ويانه في الزيلعي (قوله طلقت امراته) ظاهره انه صريح ولا يحتاج الى نية (قوله لا لوجع بين امراته او امته الخ) الاظهر ان يقول بين امراته او امته يعني ثم قال احدا كما طلق في الامر اثنين او حرة في الاثنين فان الحية لا تطلق ولا تعتق (قوله بوجهة) عبارة لوجع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالحية والحائط والسارية فقال عدي حرة وهذا او قال احدا كما اعتق العبد عند الامام وعند جملة المعتق وان قال لعبده وعبد غيره احدا كما حرم لم يعتق عبده اجماعا الابانية لان عبد الغير لا يوصف بالحرية الامن جهة مولاه وقد يجوز ان يكون ارفع حرية على اجازة المولى وكذا اذا جمع بين امة حرة وامة ميتة لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت امة فلا يختص الحر بامته اه حلي وظاهره الاجماع على عدم الوقوع فيما اذا جمع بين الحية والميتة وقد علمت ان الشارح زاد مسئلة الطلاق على ما في الجوهر (قوله وبما ذى رحم محرم) سواء باشر بسبب الملك بنفسه او بتاتيه قد دخل ما اذا اشترى العبد المأذون ذرا رحم محرم من مولاه ولادى عليه فانه يعتق بخلاف المديون فانه لا يعتق ما اشتراه عبده خلافا لهما بحر قال في الهندية وصفة ذى الرحم المحرم ان يكون قريبا حرم نكاحه ابا فالرحم عبارة عن القرابة والرحم عبارة عن حرمة التناكح فالرحم بلا رحم فهو ان يملك زوجة ابنة او ابنة او بنت عمه وهي اخته رضاعا لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوان لا يعتق كذا في الكافي ولولم يملك محرما برطاع او صاهرة لم يعتق عليه ولو ذلك احد الزوجين صاحبه لا يعتق عليه كذا في المبسوط فتقول الشارح اي قريب تصغير لذي الرحم وقوله حرم نكاحه ابدان تصغير للمحرم (قوله عنده) اي عند الامام الاظم تبصر العتق عنده خلافا لهما (قوله او جلا كنز او زوجة ابية) قال في البدائع لو اشترى زوجة ابية الحامل منه عتق ما في بطنها دون الامة وليس يجزئها قبل ان تضع حملها لانه لما اخذ فبعت عليه اه وهذا مناف لقوله سم ان الحمل لا يدخل

(ولا سلطان لي عليك) لا (بالانفاظ الطلاق) صريحه (وكذا في) بخلاف عكسه كما ترى (ان نوى) قيد للاخرة لتوقفه في الذم اعملى النية كما في ابن الكمال وكذا في السلطان كما رجحه الكمال واقره في العبر (و) كذا (انت مثل المهر) يعتق بالنسبة ذكره ابن الكمال وغيره (الا في قوله) اطلقك ولو اعبد فتح (وامر يدك او اختاري فانه عتق مع النية) فهو من كتابات العتق ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتق او امره غلبك لا يعتق ولا يعتق بنحو انت على لانه غلبك كما طلاق ولا يعتق بنحو انت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطئها (و) يصح ايضا بقوله عدي او جاري او جدي او جبر (ح) كما لو جمع بين امراته وبهجة او جبر وقال احدا كما طلق طلقت امراته لا لوجع بين امراته لو امته الحية والميتة جوهره وزيلعي (و) يصح ايضا (بما ذى رحم محرم) اي قريب حرم نكاحه ابدان ولو نقصا فبعت الحامل منه

تحت المملوك حتى لا يعتق بكل مملوك في حره فيحتاج الى الجواب بجر وما أجاب به في النهر من أنه يستعصم
ولا يلزم من كونه ملكا كونه مملوكا مطلقا فيه نظر (قوله ولو المالك صيا أو مجنون) انما جعل أهلا لعتق القريب
عليه لانه تعلق به حتى العبد فشا به الثقة بجر (قوله في دارنا) صفة لكافرا قال الحلبي احقر به عما اذا ملك
الحربي قريه الحربي في دار الحرب حيث لا يعتق عليه لان احكامنا لا تجري عليهم واظهار ان المسلم اذا ملك
قريه في دار الحرب كذلك كما به من قوله حتى لو اعتق المسلم الخ فان العبد اذا لم يعتق بالا عتاق الصريح
لا يعتق بالملك كما لا يخفى وهل يعتق بالتضلية كما اذا اعتق باللفظ يجوز (قوله حتى لو اعتق المسلم الخ) لا يظهر
تفريجه على التقييد المذكور وانما يصلح تعدلا للحربي المتهوم من التقييد ويكون المعنى لانه لو اعتق الحربي
وكذا المسلم عبده في دار الحرب لا يعتق يعني فاذا كان الا عتاق به منه ولم يرض عليه فبالاولى اذا لم يكن بفعله كالت
القريب قال الحلبي ومثل المسلم والحربي في الحكم المذكور الذي وفيه ان الذي لا يمكن من الذهاب الى دار
الحرب (قوله عبده في دار الحرب) أي عبده الحربي بقريته قول الشارح ولو عبده مسلما أو ذميا قال في الهندية
ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا يعتق اعتاقه في قول الامام خلافا للاحكامية ولو اعتق عبده
المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم ويكون الولاء للمولى اه (قوله بل بالتضلية) أي رفع يده عنه بعد اعتاقه
باللفظ (قوله فلا ولاه) أي عند ما لانهم ما يقولان هو وان اعتقه بلسانه الا أنه مستغرق يده لانه تحت يده
وقهره ولو طار الاستيلاء على الحربي اقبل حريته فالتاثر ان أولى أن يطل الحريته حتى لو خلى سبيله وأزال يده عنه
عتق ولا ولاه عليه لانه عتق بالتضلية لا بالاعتاق ذيل (قوله خلافا للاحكامية) فيصع عقده عنده لانه ملك وقبضه
فيملك ازالة الملك بالعتق ويترتب الولاء على العتق قال في الغاية والاصل فيه باروي أنه خرج عبده الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه واليهم قالوا يا محمد والله ما خرجوا اليك رغبة في دينك
وامساخرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم عليهم فغضب عليه الصلاة والسلام وقال
ما أراكم يا مشركين تنهون حتى يحث الله عليكم من يضرب رقابكم فأبى أن يردهم وقال هم عتقنا الله
عز وجل أبو السعود (قوله ولو عبده) أي عبد المقتد في دار الحرب مسلما كان أو ذميا أو حريا اه الحلبي (قوله
عتق بالاتفاق) أي بين المشايخ الثلاثة سواء كان بالا عتاق أو بشراء القريب ذى الرحم المحرم اه الحلبي (قوله
اعدم محله لا لاسترقاق) أي بالاستيلاء بجر وأفراد الضمير لان العطف بواو (قوله وبصرير لوجه الله) أي لذاته
لا لغرض من الاغراض جوى وفي البحر اراد بوجه الله رضاه مجازا (قوله والشيطان) واحد شياطين الانس
والجن بمعنى مردتهم والنون أصلية ان كان من شغل أي بعد عن الخير وزائدة ان كان من شغل شيطان أي هلك
بجر (قوله والصنف) هو صورة انسان من خشب أو ذهب أو فضة فان كان من حجر فهو وثني جوى (قوله أي
بالاعتاق للصنف) يقع في هذا الحل المصنف ولو أعاد الضمير الى الاعتاق للشيطان أيضا لكان أولى لانه في هذا
الحكم مثله كما تدل عليه عبارة الجوهر في الآية (قوله عند قصد التعظيم) أما اذا لم يقصد بأن كان محطتا في اللفظ
أو كان ذا هلا ومثله اذا كان مكرها فلا يكره (قوله وعبارة الجوهر في الخ) تشمل على ما اذا قصد التعظيم
فوافقت ما في المصنف (قوله أي اكره) انما أوله به لان الكره واقع من الشخص لاعليه والمقصود الثاني والذال
عليه الاكره قال في القاموس كرهه بالكسر كرها وكراهة وكراهية ومكرهه اه وفي البحر الاكره حل
الغير على ما لا يرضاه اه وهو المراد (قوله ولو غير ملحق) الملحق ما يفتوت النفس والعضو أو ما يكون بضرب مبرج
ذكرة الشارح في الاكره وغير الملحق بخلافه والاولى المبالغة بالملحق كما لا يخفى (قوله يبي) أي في كتاب الانثربة
(قوله ان كل مكر حرام) هو مجمع عليه ومذهب محمد أن ما أسكر كثيره فضله حرام (قوله فلا يخرج) أي عن
المسكر المحرم (قوله الانثرب المضطر) أي لاساغة القصة وكذا يخرج بالخرم السكر الناشئ من الادوية أو من
الاشياء المباحة كالعسل فانه قد يسكر بعض من غلب عليه الخلل العقراوي فلا يقع فيه الاعتاق (قوله
كالاغشاء) أي وهو لا يصح معه تصرف ولا طلاق ولا عتاق جوى (قوله ويصح أيضا مع هزل) لما روي أنه
عليه الصلاة والسلام قال ثلاث جنة هن جنة وهزل بن جنة الشكاح والطلاق والعتاق وفسره نحر الاسلام
رحمه الله تعالى باللعب وهو ان يراد بالشئ ما لم يوضع له وتوقع بعضهم من هذا التفسير أنه يشمل الهزاز وقد أوضح
المقصود صاحب التقيج حيث فسر الهزل بعدم ارادة المعنى الحقيقي ولا الهزازي باللفظ فذكر مكره المصنف

(ولو المالك صيا أو مجنون أو كافر) في دارنا
حتى لو اعتق المسلم أو الحربي عبده في دار
الحرب لا يعتق بعقده بل بالتضلية فلا ولاه
خلافا للاحكامية ولو عبده مسلما أو ذميا عتق
فالاتفاق اعدم محله لا لاسترقاق ذيل
(و) يصح أيضا (بصرير لوجه الله) والشيطان
والصنف وان) انهم (كفرية) أي بالاعتاق
للمسلم عند قصد التعظيم لان تعظيم
الصنف كفر وعبارة الجوهر لو قال للشيطان
او الصنف كفر (و) يصح أيضا (بكره) أي اكره
ولو غير ملحق (و) مكره بيب مضطرب
ان كل مكر حرام فلا يخرج الاثرب المضطر
فانه كالاغشاء (و) يصح أيضا مع (هزل) هو
عدم قصد حقيقة ولا مجاز

(قوله صح فعق) اذ اهلكه وقت التعليق ونزول الجزاء ولا يضترز له فيما بينهما وقد سلف (قوله بأمر كائن) اى
محقق (قوله وهو حق ملكه) اما اذ لم يكن في ملكه صح التعليق عندنا وبطل عند الامام الشافعي رضى الله تعالى
عنهم اجمعين (قوله تصور الاضافة) اى لان في اضافة المكاتب الى نفسه يعنون العبد قصورا اى عدم تحقق
اذا مراده بقوله ان انت عبيد ان كان لا يصدق منك امر الا ما ذى فانت حر والمكاتب ليس بهذه الصفة فلا يمتنع
(قوله تعليق) كانه قال اذا اصبحت فانت حر (قوله تعيين) لان المراد انه متوق في جميع احواله (قوله لان المراد
عرض الماء عليه) اى لا يوافقه عطشه ان كان وليس المراد لزوم الشرب وفى الجوى وكان وجهه ان التعليق انما
يكون بما فى الوسع وغاية ما فى وسع العبد عرض الجوار على الماء اه (قوله عتق من محبة سنة) المراد انه يعتق من
دخل فى ملكه منذ سنة صاحبه أولا (قوله ونوى فى الملك) اى نوى انه عتق اى قديم فى ملكه (قوله دين)
ولا يصدق قضاء بحر (قوله ولو زاد فى السن) بان قال انت عتق فى السن يعنى كبير السن لا يصدق اى قضاء ودبابة
وفى الحياة لو قال انت حر النفس يعنى فى الاخلاق عتق فى القضاء (قوله وعتق بما انت الا حر) سوا نوى ام لا
ويستغنى منه ما نقله العلامة الحوى عن منية المفتى اذا امر غلامه بشئ فامتنع فقال ما انت الا حر فانه لا يعتق
ذكره ابو السعود لان فريضة الحال دالة على ان المراد ما فاعل هذه الافعال الحر (قوله لا انت الا مثل الحر)
وان نوى بشكل عليه ما اذا قال انت مثل الحر فانه يعتق بالنية فيكون العتق بالنية فيما انت الا مثل الحر او لو يا
اه ابوالمراد لمكان المحصر (قوله ولا بكل مالى حر) لانه يراذبه الصفا والخلوص عن شركة الغير بحر (قوله)
ولا بكل عبيد فى الارض او كل عبيد الدنيا) لم يفرقوا فى هذين الفرعين بين النية وعدمها وفرقوا فى عبيد اهل بلخ
قال فى البحر ولو قال عبيد اهل بلخ اسرا ولم يشوعبده الخ فقوله ولم يشوعبده يفيد التفصيل ومقتضاه جريان
التفصيل فيما (قوله حر) افراد الخبر نظر اللفظ كل فى الماشية الثانية (قوله عند الثاني) وقال محمد يعتق وبه قال
شذاد (قوله بخلاف فى هذه السكة) لم تذكر هذه فى البحر وظاهره انها اتفاقية لما قبلها من السائل للاحكام وجعل
فى الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق والمراد ان عبيده فى بلخ اوفى السكة اوفى الدار
(قوله اصاله) يفتح الهمزة وعطف القصد عليها من عطف العلة على المعلول اى فى الامم ظاهرا واما فى الجنين فمن
حيث انه جزء والقهرير المسلط على الشكل مسلط على الجزء اصاله وقصد او هو قيد بان لا يكون خرج أكثر
فان كان لا يعتق لانه كالمفقه لى الاحكام فانه تنقضى المدة والدم الواقع بعده نقاص (قوله اذا ولدته الخ)
وذلك المتبع بوجوده وقت الاتفاق (قوله ولو لاكثر) او تمامها بحر (قوله وغمرته انجرار ولانه) الحاصل ان الحمل
يعتق باعتاق اتمه مطلقا سواء ولدته لاقل من ستة اشهر او لا اكثر فان وقع العتق عليه قصد ايان ولدته لاقل من
سنة اشهر يعتق ولا ينقل ولاؤه الى موالى ابيه وان وقع بغير دبة اتمه بان ولدته لاقل من ستة اشهر يعتق ايضا لكن اذا
متى الاب بعده بغير ولا ابنه الى مواليه درر (قوله ولو حرره الخ) خص التحرير لان بيعه وهبته لا يبعثان لان
التسليم شرط فى الهبة والقدره عليه شرط فى البيع ولم يوجد الاضافة الى الجنين والاتفاق لا يشترط فيه شئ
من ذلك بل فصل الفرق بحر (قوله ولو بلفظ عاتقة او مضغة) بان يقول العاتقة او المضغة التى فى بطنك حر اه حابى
لكن لا يعتق فى هذين الا اذا كان موجودا قبل التحرير ولا يعتق وجوده الا اذا ولدته لاقل من ستة اشهر فان
ولدته لاسنة اشهر فاعدا لا يعتق ولا يكون قوله التى فى بطنك حر اقرار بوجوده لعدم التيقن به بل هو اقرار
وقامه فى البحر (قوله وان حملت بولدها حر) الظاهر انه فى هذه لا يشترط ولادتها لاقل من السنة (قوله عتق
قط) اى دون الام اذا وجه لا عاتقة او مضغة او لا يبعثان لان فيه قلب الموضوع غير اى لان الوضع
العقلى ان يكون الحمل تبع الام فكون الام تبعه قلبه ابو السعود عن عزى زاده (قوله ولم يجز بيع ام) اى
مادامت حابى (قوله وجاز بهتها) الفرق بين البيع والهبة ان استثناء ما فى بطنها عنديهما لا يجوز قصد انكذا
سكنا بخلاف الهبة لكن لا يحكم بطلان البيع الا بعد الولادة لاقل من ستة اشهر اه بحر (قوله ولو دبره لم تجز
هبتها) قال فى المبسوط وبعد ما دبر ما فى البطن لو وهب الام لا يجوز وهو الاصح والفرق انه بالتدبير لا يزول ملكه
هافى البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالوهب مشغول بما ليس به هوب فيكون فى معنى هبة المشاع فيما يحتمل
القصة واما بعد العتق ما فى البطن غير مملوك اه حابى عن البحر واليه اشار الشارح بقوله لانه كشاع
وقال المصنف والشارح فى الهبة وهب امه الاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء لانه بعض او مجهول

(وان عاق) العتق (بشرط) كدخول دار
(صح) وعتق اذا دخل (والعتق باصره كائن
تصير قوله لعبد) وهو فى ملكه
(ان ملكك فانت حر عتق لالهال) لا يصدق قوله
لمكاته ان انت عبيد فانت حر لا يعتق
لتصور الاضافة ظهيرة وفيها تصحيح
تعليق وتقوم حرا وتعتق حرا
ان ثبت جبارى فذهب به للماء ولم يشرب
عتق لان المراد عرض الماء عليه قال عبيد
الذى هو اديم العصبية حر عتق من محبة
سنة هو القطار ولو قال انت عتق ونوى
فى الملكة من ولو زاد فى السن لا يعتق (ومتق
بما انت الا حر) لا بما انت الا مثل الحر
وان نوى ولا بكل مالى حر ولا بكل عبيد
فى الارض او كل عبيد الدنيا او اهل بلخ حر
عند الثاني وبه يقتضى بخلاف فى هذه السكة
او الدار بحر (حر حراما لاعتقا) اصاله وتصادا
(اذا ولدته بعد عتقها لاقل من نصف حول)
ولو لا حكمة عتق بها وغمرته انجرار ولانه
(ولو حره) ولو بلفظ عاتقة او مضغة او ان
حملت بولدها حر (عتق قط) ولم يجز بيع
الام وجاز بهتها ولو دبره لم تجز بهتها فى الاصح
لانه كشاع

(قوله وبطل شرط المال عليه) اذ لا وجه لازم المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزامه الاثم لانه في حق
 العتق نفس على حد بصر (قوله وكذا على أمته) أي لو قال أعتقت ماني بطنك على أمك عليك قبيلت فجاءت بولد
 لاقل من ستة أشهر يفتقر بلائني لأن العتق معلق بقبول الأمة الاثني عشر سنة وقد قبلت الالف فتعق الولد وبطل المال بصر
 (قوله لكن بشرط قبولها للعتق) منقول القبول محذوف تقديره المال وهو راجع الى صورة جعل المال عليها
 كما يدل عليه الفصل بكذا ويدل عليه ماني البصر أيضا حيث قال لكن لو أعتقه على مال أتمه فانه لا بد من
 قبولها للعتق وان لم يلزمه اني اه حلي منيدا (قوله تعليق) فاذا ولدته لاقل من ستة أشهر ثم أذى ألفتا عتق
 حلي من البصر (قوله أو وصي به) أي ماني بطن جاريته لأنسان والعتق في مات للموصي والعتق في قوله فاعتقه
 لماني بطن الجارية (قوله فاعتقه الورثة) أي باعتاق أمته لانه يتبع أمه أو ماله أو عتقه فعدا قالنا ظاهر عدم جواز
 لانه غير مملوك لهم (قوله جاز) أي اعتاقهم كانه واقعه تعالى أعلم لأن الجارية دخلت في ملكهم ولم يدخل ماني بطنها
 في ملك الموصي لانه لا يفتقر له ملك وولاية عليه الا بعد الولادة وقد سبق اعتاقهم عليها (قوله وضمنه يوم الولادة)
 لانه أول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي من غير اعتاق (قوله فأولها خروجا كبيرا) ظاهره أنهم لو خرجوا مع ما لم يفتقر
 واحد منهم إلا أن تلد فالتاقل معنى ستة أشهر فانه ما يعتق لانه يصدق عليها ما أنهم ما أكبر والولد وان ذكر
 مفرد لكنه مفرد مضاف فيم أبو السعود (قوله والولد يتبع الأم) اجماعا وانما يتبع أباه لأن ما ههنا مستهلك بماها
 فخرج جابها ولانه متفق به من جهتها ولهاذا ثبت نسب ولد الزنا وولد الملاعة منها حتى ترثه ويرثها اه بصر
 (قوله مادام جنينا) أشار به الى جواب سؤال أوردده صاحب البصر على الكنفى زهيره كالمصنف بالولد حيث قال
 ولو عبر المصنف بالجل أو بالجنين بدل الولد لكان أولى لانه لا يتبع الأم في أوصافها الا بالجل وأما الولد بعد الوضع
 فلا يتبعها في شيء عما ذكره حتى لو أعتق الأم بعد الولادة لا يعتق الولد وحاصل الجواب أن في التعبير بالولد مجاز
 الاول (قوله فيكون لصاحب الاتي) أي اذا بيعت أو وهبت وهي حامل يكون حملها منتميا لها والموهوب له
 وكذا اذا تزاد كرسلى أي فقلت كان حملها المالك الاتي وليس للمالك الذكر كرسى (قوله وبوكل ويضئى لوائمه
 كذلك) هو المقعد واعتبار النسب به قول ضعيف ولا يخفى أن حمل ماذكر بعد الولادة والكلام في الجنين ثم قوله
 ويضئى أي يصلح للأخصية ويحتمل أن المراد أنه اذا اشترى أخصية فذهبت وخرج ماني بطنها حيا فانه يذبح
 للأخصية تعالى له ولم أر حكم ماذا ولدت آدميا هل يذبح وبوكل ويضئى به ومقتضى تعميم اعتبار الأم ثم
 (قوله بساتر أسبابه) كثره أو هبة وارث اه حلي (قوله الاول والمفرد) هو من تزوج امرأته على أنها حرة فاذا
 هي أمة فإن ولد من بالقيمة ويضئى أن يستثنى أيضا من شرط حرية فان من تزوج أمة وشرط حرية الولد كان
 حرا اه (قوله وصورة الرق بلاما) قال في البصر وأشار المصنف بعطف الرق على الملك الى المغارة بينهما وهو
 كذلك فان الملك هو القدر على التصرف ابتداء فخرج الوصي والولي والوكيل وأما الرق فبجرح حكمي من
 الولاية والشهادة والقضاء والملكية المال واختلافه اهل هو حتى الله تعالى أو حتى العامة قبل بالارق لأن الكفار
 لما استنكحوا من عباده جعلهم أرقاء لعبيده فكان سبب رقهم كفرهم أو كفر أصولهم وقيل بالثاني
 لكونه وسيلة الى تهمهم وإقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وقالوا أول ما يؤخذ المأسور ويوصف بالرق ولا يوصف
 بالملك الا بعد الاخراج الى دوا الاسلام والملك يؤجد في الجهاد والحيوان غير الآدمي دون الرق ويتبع ذلك الفرق
 بينهما في القن وأتم الولد والمكاتب فان الرق والملك كاملا في القن ورق أم الولد والمدير ناقص حتى لا يجوز
 عتقه ما عن الكفارة والملك فيهما كامل حتى يزوج أم الولد والمدير والمكاتب وقه كامل حتى يلز عتقه عن
 الكفارة وله كفاة ناقص حتى يخرج من يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك في فهو حر اه مختصرا (قوله
 فهو مستأنف) ليس هذا التصور في القه مستأنف وهو خطأ اذ الولد حينئذ مستأنف أصالة والمالك الصحيح كقوله
 حلي أخذ حاملا يتبعها الحمل في الرق وذلك لأن المقام في تبعية الجنين لا الولد المتفصل (قوله والحزبة) أي
 الأصلية بأن تزوج عبدة أممية فحملت منه وأما الطارئة فقد مرت أي في قوله حرزا لاعتقاص حوى بزيادة
 (قوله والعتق) الاولى حذفه لعله من قوله سابقا حرزا لاعتقاص ماني الحلي سبق فلم لا في الموضوع في الجنين
 لافي الولد بعد انفصاله (قوله ككتابية) بأن كاتب أمته الحامل فجاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الكتابة مجزئة
 فيه فان ما يبادى بابل الكتابة وكذا كل ولد تلده في مدة الكتابة اه حلي بحكم الكتابة لا بغير المسجل

وبطل شرط المال عليه وكذا على أمته لكن
 بشرط قبولها للعتق وفي الظاهرية حال
 ماني بطنك حتى أدى الى النماء تعلق وفيها
 أو وصي به وسترنا عتقه الورثة جاز وفرضوه
 يوم الولادة ولو قال أكبر ولدي بطنك حر
 فولدت ولدين فأولها خروجا كبيرا يكون
 مادام جنينا (يتبع الأم) ولو هبته يكون
 لصاحب الاتي ويوكل ويضئى لوائمه كذلك
 (في الملك) بساتر أسبابه (والرق) الاول
 المفرد وصورة الرق بلاما كالكفار في دار
 الحرب فان كاهم أرقا غير مملوكين
 لاحد فأول ما يؤخذ المأسور ويوصف بالرق
 لا الهة لو أمة حتى يجرز بدارناهذا أخذت
 ومهوا ولد يتبعها في الرق قهستاني (والحرية
 والعتق وفروعه) ككتابية

كالتدبير (قوله بعد مطلق) أي إذا برحله رتد برجلها وكل ولده لم يبعده فيعتقون جميعا بموت السيد
واعتقوا به عن المقتد نحو ان من مرضى هذا إنا نت حرته فانه لا يتبعها ولدها فيه اه حلي والاولى جعلها
(قوله واستيلاد) بأن زوج أم ولد غفلت تبعها ولدها في حكم أمومية الولد حتى يعتق بموت المولى أيضا (قوله
أثم بشرط الزوج حرية الولد) وينبغي أن يستثنى أيضا للقرور كما لا يخفى اه حلي (قوله كما تتر) أي في نكاح
الرفيق حيث قال المصنف والنسب زوج أمه أو أم ولد لا يجب عليه ثبوتها وان شرطها في العقد أمما لشرط
الحرية أو ولدها فيه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح لأن قبول المولى الشرط والزواج على اعتباره
هو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح (قوله وفي رهن) أي إذا رهن حاملا كان ولدها ولها معها اه حلي أي
فإذا وضعه ليس للرهن نزع من يد المهرن (قوله ودين) صورته أذن لا منه الحامل في التجارة ثم لم يهادين
تبعها الولد فيه حتى يباع فيه اه حلي (قوله وحق أمومية) صورته اشترى شاة حاملا للامومية لزمه التخصيص
بولدها أيضا أي بعد وضعه أو أخرجه حيا من بطنها بعد نكحها (قوله واستردا بيع) أي مبيع يباع فاسدا وصورته
كافي الحلي يباع أمه يباع فاسدا ثم استردا وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد (قوله وسرمان ملك) قال
في الاشياء وحق المالك القديم يسرى اليه اه حلي وصورته إذا تناولت الأيدي الجارية فردت بعيب قديم
على المالك الأول وهي حامل تبعها لهما وكذا إذا استحققت (قوله فهي اثنا عشر) بعد فروع العتق الثلاثة (قوله
في كفالة) أي إذا كفلت وهي حامل يمال أو نفق لا يتبعها الولد في الطلب إذا استقرت الكفالة حتى ولده وكبر وكذا
إذا كفلت أمه حمل باذن السيد لا يتبعها ولدها (قوله واجارة) أي إذا أجزاها عشر سنين مثلا وكانت حاملا
فولدت في اثنتيها لا يدخل الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه (قوله وجناية) بأن جنت وهي حامل فلا يتبعها
ولدها في الدفع عنها وإذا فدى السيد انما يفسد الأم فقط (قوله وحدث) فلا تنكح وهي حامل مطلقا أي حدث كان
فإذا ولده فان كان حدثا الرجم وجبت الا اذا كان الولد لا يستغنى عنها على ما روى عن الامام الاعظم وهو
المعتد وان كان المولد قبيح الناس كما يأتي في الحدود (قوله وقود) فلا تقتل الا بعد الوضع اه حلي (قوله وزكاة
ساعة) لانه لا شيء في القصلان والعجايل والحلان الا اذا مات الكبار انشاء الحول وأخلقت صغارها فيها كغير
في الاول لا يجب في الحمل ثم (قوله ورجوع في هبة) أي لو وهبها غفلت فأراد الواهب الرجوع ليس له الرجوع
في الحمل واعترضه السيد الجوى في حنسية الانشاء بأنه لا يمكن تخلف الحمل عنها وذكر المؤلف في الهبة مانعه
ولو حبست ولم تلدها لئلا يذهب الواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزيلعي ثم وجهه في المنع كلا القولين فقال
في توجيه ما في السراج ان الموهوب متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحدث جزأ فجزأ فلا يصل الى الرجوع
فيما وهب الا بالرجوع في حال مهب كل زيادة المتصلة أي وهي تمنع الرجوع وقال في توجيه ما في الزيلعي لان الحمل
نقصان أي من الموهوب لانه اذا علمت ذلك تعلم ان ما ذكره ناس انه يرجع في الأم ولا يتبعها الحمل لاوافق أحد
القولين (قوله وايضا بخدمتها) يعني اذا أوصى بخدمة جاريته الحامل من غير ليس للموصي له أن يستخدم
الحمل بعد وضعه لعدم دخوله في الوصية وان كان متصفقا وقتها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لابذات
أخرى (قوله ولا يتد كي بكذاته) أي بذبحها سواء كان تاما المطلق أم لا وما روى ذكاة الحسين ذكاة أمه فهو على
التشبيه أي كذكاة أمه بدليل رواية النسب فإذا خرج ميتا لا يؤكل وهو العصم وقالان ثم خلقه أكل (قوله
كأبسط في يوع الاشياء) أول كتاب البيوع (قوله ولا في نسب) أي لا يتبع أمه في نسب هذا نص صريح في أن
ابن الشريفة ليس بشري فسدوان كان له شرف لبي حوى (قوله رقيق كانته) لأن الزوج قد رضى برق الولد
حيث قدم على تزوجها مع العلم برقتها بجر (قوله ولا يتبعها بعد الولادة) أي في حكم حدث بعد الولادة
أما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير والاستيلاد فان الاولاد المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق
(قوله اذا استحققت الأم مينة) أي فانه يتبعها ولدها بشرط القضاء به أي بالوادي الاصح وكلام البرازي فيفسد
تقييده بما إذا سكنت اليهود فلو ينوأنه لذي اليد أو قالوا لا ندري لا يقضى به خبر وقيد بالمينة لانه لو أقر ذواليد
بما رجل لا يتبعها ولدها فأخذها وحدها لان الاقرار بجهة قاصرة بخلاف المينة (قوله ومعها ولدها) أي يتبعها
على المقتضى كما في الدر المنقى ومحل ما إذا سكت عنه أمما إذا صرح بعدم دخوله فالامر ظاهر (قوله ملك لسيدها)

وتدبر مطلق واستيلاد إذا لم يشترط الزوج
حرية الولد كما تروى في رهن ودين وحق أمومية
واستردا بيع وسرمان ملك فهي اثنا عشر
ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحدث وقود
وزكاة ساعة ورجوع في هبة وايضا بخدمتها
ولا يتد كي بكذاته أمه أي كس كالبط في
يوع الاشياء وزاد في الجرم ولا في نسب حتى
لوتسك هاشمي أمه فولدها هاشمي سكا به
رقيق كانته ولا يتبعها بعد الولادة الا في
مستثنى اذا استحققت الأم مينة واذا بيعت
البيمة ومعها ولدها وقتها (ولدها لا مينة من
زوجها ملك لسيدها) تعالىها

لا يجزأ باتفاق عليا وانما الخلاف في أن الاعتاق يجزأ أولا فذهب مالك وأبو حنيفة وجمهورهما إلى أن الاعتاق يجزأ والمساكين وللشافعي رحمه الله تعالى إلى أنه لا يجزأ كالمعتق وليس المراد من تجزأ الاعتاق أن ذات القول أو حكمه يجزأ لأنه معنى واحد فلا يقبل التجزأ بل المراد منه أن المحل في قبول حكم الاعتاق يجزأ وحاصل الخلاف راجع إلى أن اعتاق النصف مثلا هل يوجب زال الملك عن المحل كله فنده لا يوجب ذلك بل المحل كله يبقى على الرقبة ولحقن نزول الملك بدموعه ما يوجب زال الرق عن الكل وما ذهب إليه ظاهر لأن المعتق لا يجزأ بالاتفاق فينبغي أن لا يجزأ الاعتاق أيضا لأنه أثبت المعتق وعدم تجزأ اللازم يستلزم عدم تجزأ المملوك وتخصيحه أن الاعتاق أثبات المعتق الذي هو قوة حكمية جالبة للولاء بأن يظهر أثره في المحل بكونه صالحا للولايات حكم القضاء والشهادات والقوة لا ثبت في المحل إلا بزوال خدعائه وهو الضعف الحكمي الذي هو الرق وهما لا يجزأ بالاتفاق فكذا الاعتاق والالزام تخلف المعلول عن العلة وما لا يجزأ إذا أضيف إلى المحل ثبت كله سواء أضيف إلى البعض أو الكل كالطلاق والفروع القصاص وتذهب إليه الإمام دقيق وهو طريقتان أحدهما أن الاعتاق أثبات المعتق بإزالة الملك والثاني أن الاعتاق إزالة الملك والملك متجزئ فكذا إزالته الذي هو الاعتاق وانما قلنا أنه أثبات المعتق بإزالة الملك أو هو إزالة الملك ولم نقل أنه أثبات المعتق بإزالة الرق كما ذهب إليه لأن الاعتاق تصرف وتصرف الإنسان انما يصح فيما هو داخل تحت ولايته وأثبت المعتق بالمعنى الذي ذكره ليس بداخل تحت ولاية العبد بل ذلك لله تعالى وكذا الرق غير داخل تحت ولايته لأن الرق اما نفسه تعالى لأن الكفار لما استكفوا عن عبادته تعالى جعلهم الله تعالى مبيدا لعبيده جبراً وفاءً وكان سبب قهرهم أو كفر اصولهم أو هو حق لعامة المسلمين لا تنفعهم وإقامة مصالحهم ودفع الشر عنهم وعلى التقديرين لا يجوز للإنسان إبطاله قصد أو ابتداء لأنه خلاف قاعدة الشرع فإن قاعدته أن يمنع الإنسان عن إبطال حق الغير قصدا لا تنفعه غير ممنوع منه فالعبد لا يقدر على إثبات ملك القوة وإزالة هذا الضعف الذي هو الرق وانما للعبد إزالة ملكه فجب وإزالة الملك كالمعتق فيكون الاعتاق متجزئا اهـ (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فإذا دبر بعض عبده اقتصر عليه عنده وسعى في الباقي بعد موت سيده وسرى إلى كله عندهما ولا سعاية عليه (قوله والاستيلاء) أي فانه متجزئ عنده لكنه يملكه بالضمآن كذا في الدر المنثور فإذا استولد الأمة المشتركة فحق الاستيلاء في النصف وملك النصف الآخر بائتمان وفي التتبع لما ضمن نصيب صاحبه بالانفساد ملكه بالضمآن فأكمل الاستيلاء وعندهما يسرى في الجميع والضمآن عليه وحينئذ قلنا ل واحد (قوله ومن الغريب ما في البدائع) أي فلا يعارض ما قرره من أنه لا يجزأ وإذا استعبده الكمال (قوله لونه على جماعة) أي غلب عليهم (قوله وشرب الرق على أنصافهم) هذا مشال تجزأ الرق وقوله ومن على الانصاف تمثيل تجزأ المعتق وفيه أن هذا اعتاق لا اعتق (قوله ويكون حكمهم بقاء) أي بعد فعل الإمام الحاشية المذكورة كالمعتق أي معتق البعض في تخيير الإمام فيهم إن شاء استعاضهم وإن شاء حررهم قلت وجعلهم كالمعتق عما ينفي تجزأ في العتق والرق فمسمأ رقاع على قول الإمام أحرار على قولهما (قوله فاشربك) أي الذي يصح منه الاعتاق فلو كان الشربك صيدا ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما فله الخيار إن شاء نعم وإن شاء استسقى أو كتب وللقاضي أن يصب وصيا يختار أحدهما وليس له اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كلصبي وإذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية لأنهم فائضون مقام مورثهم ومعنى اعتاقهم إراؤهم لاحقية العتق لأن المستسقى بمنزلة المكاتب عنده ولا يورث ربة المكاتب بموت مولاه وانما يورث بدل الكتابة اهـ بجز مختصرا (قوله بل سبع) لأن التحرير نوعان منجز ومضاف وإن اعتبر الصلح مع العبد أو مع الشريكين وأنه تارة يكون على نصف القيمة وتارة على الأقل منه زادت الأقسام وهذه الأخبار عند الإمام وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد (قوله ومضافا لكثرة الاستعفاء) قال في الفتح وينبغي أنه إذا أضافه أن لا تقبل منه أضاقه إلى زمان طويل لأنه كالتدبير معنى ولودبره وجب عليه السعاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبغي أن يضاف إلى مدة تناكل مدة الاستعفاء اهـ حلي عن البصر (قوله أو يصلح) أي الساكت المعتق أو العبد كما يضاد من البصر (قوله لا على أكثر من قبته) المراد الكثرة الناحضة أما البيرة ففتنوه وهو راجع إلى الصلح والكتابة قال

وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاء ولا خلاف في عدم تجزأ العتق والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزأ عند الإمام لأن الإمام لو غلبه على جماعة من الكفرة وشرب الرق على أنصافهم ومن على الانصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالمعتق (ولو اعتق) الشربك (نصيبه فاشربك) ستخبارات بل سبع (أما أن يجزأ) نصيبه منجزا (أو مضافا لكثرة الاستعفاء) فتح (أو يصلح أو يكتب) لا على أكثر من قبته

في الجبر ويدل على أن الكتابة في معنى الاستسقاء أنه لو كاتبه على أكثر من قبته إن كان من التقدين لا يجوز
 الآن يكون قد رتبنا بين الناس فيه لأن الشرع أوجب السعاية على قيته فلا يجوز إلا أن يكتب له ما يصلح على عروص
 أكثر من قبته جاز وإن كانت على الحيوان جاز ثم قال ولو صالح الذي لم يعق العبد المقتى على مال فهذا لا يصلح
 من الأقسام التي ذكرناها في الكتابة فإذا كان الصلح على الدراهم والدنانير على نصف قيته فهو جاز وصح كذا
 إذا كان على أقل من نصف قيته وكذا إذا صالح على أكثر من نصف قيته بما يتقارب الناس في مثله فاما إذا كان
 على أكثر من قيته بما لا يتقارب الناس في مثله فالفضل باطل في قولهم جميعا لأنه ربما اه ثم المراد أنه يستحق
 نصف القية لأكل القية كما توهمه العبارة (قوله لمن التقدين) ويجوز بأكثر إذا كانت عروضا أو حيا أو مالا
 أمثلها يجب اتفاق العاقدین عليها (قوله ولو جاز استسقى) أي ولو جاز العبد عن بدل الكتابة استسقاء الساكت
 أقاده في الجبر والظاهر أن جبره عن بدل الصلح كذلك (قوله فان استسقى جبره) أي ويؤخذ نصف القيمة من
 الأجرة كذا في الشلبي ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع إلى اعتبار القية لا ما وقع عليه
 العقد وإن كانت الزيادة بغيره (قوله ولو لم يمس السعاية للمال) فلا يجوز له أن يترك على حاله يعق بعد الموت بل إذا
 أدى عتق لأن تدبيره اختيار منه للسعاية اه بجر (قوله فلو مات المولى فلا سعاية) جواب سؤال تقديره إذا كان
 التدبير واجعا إلى السعاية فإفادته فأجاب بأن فادته أن المولى إذا مات عقب التدبير أو في أثناء مدة الاستسقاء
 يعق العبدان خرج من الثلث ولولا التدبير لسي للوثة كما أن فائدة الكتابة تعيين البدل لأنه لولا الكتابة
 لاحتج إلى تنويعه وإيجاب نصف القيمة وقد يحتاج فيها إلى القضاء عند التنازع في المقدار فلهذا الحلبي عن الجبر
 (قوله كما مر) أي من كونه يؤجره جبراً إن امتنع ثم غيره (قوله والولاء لهما) أي في جميع الخيارات السابقة
 (قوله أو يضمن المقتى) ويحتد فالسيد أيضا بالخيار إن شاء أعتق مائتي وإن شاء دبر وإن شاء كاتب وإن شاء
 استسقى بدائع وإن أراه الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولاء للمعتق هندية (قوله استسقاء
 على المذهب) وعن أبي يوسف أن له التضييع لأنه عنده ضمان تلك الأتلاف بجر والظاهر أن اقتضاه على السعاية
 يريده نفي الضمان لأنني الاعتاق والتدبير والكتابة والصلح فإنها بمنزلة السعاية (قوله ويرجع بما ضمن)
 وله أن يحصل الساكت على العبد فيؤكله بقض السعاية اقتضاء من حقه ثم إن الرجوع ثبت للضامن
 على العبد وإن أراه الساكت كما مر عن الهندية والظاهر أنه ليس للضامن أن يترك العبد مبعضاً كما أن
 الساكت ليس لذلك (قوله حيث ملكه بالضم) فهو بمنزلة مالو كان الكل له فاعتق بضه ثم باعته
 (قوله ومتى اختار أمر اثنين) واختاره أن يقول اخترت أن أخذك أو يقول أعطني حتى أما إذا اختار بالقلب
 فذلك ليس بشيء اه نهاية (قوله السعاية فله الاعتاق) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية
 (قوله ولو باعها أو وهبها) أي لو باع الساكت أو وهب نصيبه للمعتق لم يجز استسقاءه لأنه لم يبق محل للتقليد
 لأنه مكاتب عنده مرمديون عندهما وليس لهما خيار الترتك على حاله لأنه لا يميل إلى الاتصاف به بعد نبوته
 الحرة في جزمه فلا بد من تفرجه إلى العتق بدائع وإذا علم عدم جواز البيع والهبة للشريك فغيره بهذا
 الحكم أول (قوله يوم الاعتاق) مرتبط بقوله مالكا وبقوله قيته فإن يوم الاعتاق يعتبر لهما قال في الهندية
 وبعتبرية العبد للضامن والسعاية يوم الاعتاق حتى لو عتق قيته يوم أعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة
 فولدت لم يفت إلى ذلك كذا في البدائع ولو كان في يوم الاعتاق صحته ثم عي يجب نصف قيته محصا ولو كان
 أعى يوم العتق فأنجلي يسان عتقه يجب نصف قيته أعى كذا في فتح القدير وكذلك يعتبر بدار المقتى
 وأعساره يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حتى التضيق ولو أعتق وهو مسر ثم أبسر
 لا يثبت لشريكه حق التضيق اه (قوله سوى ملبوسة) قال في الهندية عن العيون المختار أن الموسر في زمان
 العتق من يملك ما يساوي نصف المقتى سوى المنزل والحلاد ومشاع البيت وحياب الجسد (قوله قوم للمال) لأنه
 أمكن معرفة قيمته للمال بالعيان ورفع اختلافهما بالبيان (قوله فالقول للمعتق) لأنه تعدد معرفة قيمته
 بالعيان لأن أوصافه تتغير بالموت فيجب اعتبار قول واحد منهما والساكت يدعى الزيادة والمعتق ينكر فيكون
 القول له وإن اتفقا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المقتى أيضا سواء كان العبد قائما أو هالكا
 لأنه وقع العجز عن معرفة قيمته لأن قيمة الشيء قد تزداد وقد تنقص بمعنى الوقت فيكون القول قول المقتى

لومن التقدين ولو جاز استسقى فان امتنع
 آجره جبراً (أو يدبر) وتزيمه السعاية للمال
 فلو مات المولى فلا سعاية إن خرج من الثلث
 العبد كما مر (والولاء لهما)
 (أو يضمن) المقتى (أو يضمن) المقتى (أو يضمن)
 لانها المعتقتان (أو يضمن) المقتى (أو يضمن)
 وقد أعتق بلا إذنه فله استسقاء على المذهب
 (ويرجع) بما ضمن (على العبد والولاء) كله
 (له) لسدور العتق كله من جهته حيث ملكه
 بالضم وهو ملجوز الجمع بين السعاية
 والضممان أن تعدد الشرطان واللازمي
 واختار أمر اثنين إلا السعاية فله الاعتاق
 ولو باعها أو وهبها نصيبه لم يجز لأنه مكاتب
 وبإساره يكونه مالكا قدر قيمة نصيبه لا غير
 يوم الاعتاق سوى ملبوسة وفوت يومه
 في الأصح مجتبي ولو اختلفا في قيمته فأنما
 قوم للمال والأقال قول للمعتق لا تكراره
 الزيادة

لا تكاره الزيادة بجر (قوله وسكتوا واختلغا في بشاره واعساره) أي قال قول للمعتق وأطلق في محل التقيد
 وقد فصل في البصر فقال وان اختلغا في بشاره والمعتق متقدم على المصومة ان كانت مذكورة مختلغا
 فيها البشار والاعسار فالقول قول المعتق لانه يشكر البشار ويشتغل ذمته بالضمان وان سكتا كان لا يعتد به
 الحال فان لم يبار المعتق الحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم قال قول للمعتق اه (قوله وان تعددوا) انما زاده
 لدفع ايهام ان عدم القبول بسبب أن الشاهد القرد كالمدم قال في البصر لا تقبل شهادته على صاحبه وان كانا
 اثنين لانهما يجران الى أنفسهما مغنيا ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه وسي العبد في قيمته لهما
 موثرين كانا أو معسرين في قول الامام اه (قوله لجزهم مغنيا) هو تضمين الشريك وهذا انما يظهر حال البشار
 (قوله كل من الشريكين) هذا قيد اتفاقي اذا لو شهد أحدهما على صاحبه أنه اعتقه وأنكره الآخر فالحكم
 كذلك بجر (قوله يعتق الآخر خطه) أي باعتاقه حوى (قوله فأنكر كل) يقيد به لانهم لو اعترفا أنهم ما اعتقاه معا
 أو على ما عاقب وجب أن لا يضمن كل الآخر ان كانا موثرين ولا يستحق العبد لانه عتق كله من جهته ما ولو
 اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يخلف لأن فيه فائدة فانه اذا نكل صار معترفا أو باذلا وجهه نكذ
 صار معترفا فلا يجب على العبد السعاية لما قلنا بجر (قوله سعى لهما) لأن كل واحد منهما يشهد على صاحبه بالمعتق
 وعلى نفسه بالتكاتب فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه ويمنع به استرقاقه ويستعجه لليقين به
 لانه ان كان صادقا فهو مكاتبه وان سكتا كاذبا فهو عبيده ولا يختلف ذلك بالبشار والاعسار عنده لأن حق
 الاستعانة لا يطل بالبشار بل يثبت بالخيار وهاتان التضمين لا نكارا لا تخريفي في الآخر بخلاف ما في الاستعانة
 والاعتناق والتدبير والمكاتبه على ما تقدم أبو السعود عن الزبلي (قوله ما لم يحلفهما القاضي) المراد ما لم يترافعا
 الى القاضي فاذا ترافعا البس فاما أن يعترفا أو ينكلا وفيهما يعتق العبد بالسعاية ولا يضمن أحدهما الآخر
 وان حلفا سعى لهما لأن كلا يقول ان صاحبه حلف كاذبا واعتقاده أن العبد يجرم استرقاقه فالحال تخليف القاضي
 لهما كالحالة التي قبل المرافعة في أنه يسعى لهما وان حلف أحدهما ونكل الآخر ذكر الشارح حكمه بما يقوله
 ولو نكل أحدهما الخ اذا عتق ذلك فلا محل لقول الشارح لحيث نكذ بسرق لعدم تحققه في صورة من الصور
 ظهرا جمع حلي (قوله فلا سعاية) أي على العبد لانا كل وعليه السعاية لهما اه حلي (قوله ولو مات قبل
 أن يتفقا) أي على اعتناق أحدهما فليت المال بقى لومات العبد قبل أن يتفقا على اعتناق أحدهما قولاه
 ليت المال ووضع هذا الجمله في هذه الموضع غلط لانه يقتضي أن الولاء عند الامام موقوف وليس كذلك
 وموضعه بعد قوله حتى يتصادقا كما نقله في البصر والفتح وغيرهما لانه من تمام كلام صاحبين اه حلي
 (قوله أو يختلفين) لا حاجة اليه لعله بالاولى (قوله والولاء لهما) لأن كلامهما يقول عتق نصيب صاحبي عابه
 باعتاقه ولولاؤه وعتق نصيب بالسعاية ولولاؤه وهو عبيد ما دام يسعى كالمكاتب بجر (قوله وقال بسعى الخ)
 زاده الشارح ليربط به قول المصنف ولو تخالفا الخ فانه من كلام صاحبين لا الامام (قوله لا للموثرين) لأن
 كل واحد منهما سعيه بغير موثري الضمان على صاحبه لأن بشار المعتق يمنع السعاية عندهما الا أن
 الدعوى لم تثبت لانكار الآخر والبراءة قد ثبت لاقراره على نفسه (قوله سعى للموثر) لانه لا يذم الضمان على
 صاحبه لا عساره وانما يذم على السعاية فلا يبرأ منها ولا يسعى له مصر لانه يذم الضمان على صاحبه ليساره
 فيكون مبرئا العبد عن السعاية حلي عن البصر (قوله والولاء موقوف) أي عندهما في الكل أي في بشارهما
 واعسارهما واختلافهما الآن كل واحد منهما يجب على صاحبه ويتبرأ عنه حلي عن البصر (قوله حتى يتصادقا)
 أي يتفقا على اعتناق أحدهما فلو مات العبد قبل أن يتفقا وجب أن يأخذ بيت المال كافي البصر اه حلي
 (قوله كذا في البصر) أي ما ذكره الشارح من المذهبين وأنه لا يختلف الحال باختلاف البشار والاعسار عند
 الامام ويختلف باختلاف ما عندهما والولاء لهما عنده وموقوف عندهما هو المذهب المذكور في البصر وغيره وهو
 تمهيد لقوله في المتن الخ (قوله في المتن خلط) أي خلط المذهب صاحبين بذهب الامام وقد وقع فيما عترض
 به في قوله ولو مات قبل أن يتفقا فليت المال وسبحان من تزم عن الغلط والتسحيان (قوله به) أي في غيرتناواه
 اذ لم يذم كره في كتاب العتق منها وقوله على ذلك أي كآب عليه الموائف (قوله فقله الحد)
 أي على الهداية للصواب وموافقة السلف من المشايخ (قوله فأنزل لسكر الشرايينه) لانه ينفي لزوم الفقه

وكذا لو اختلغا في بشاره واعساره (ولو
 شهد) أي أخبر بعدم قبولها وان تعددوا
 لجزهم مغنيا بدائع (كل من شريكين
 يعتق الآخر) خطه فأنكر كل (سعى لهما)
 ما لم يحلفهما القاضي لحيث نكذ بسرق أو يجرى
 (في خطهما) ولو نكل أحدهما صار معترفا
 فلا سعاية ولو مات قبل أن يتفقا فليت المال
 بجر (مطلقا) ولو موثرين أو مختلفين
 (والولاء لهما) وقال بسعى للموثرين
 لا للموثرين (ولو تخالفا) أي في الكل
 لا لفرقة) وهو المعسر والولاء موقوف في الكل
 حتى يتصادقا كذا في البصر والملاقاة
 الكتب قلت في المتن خلط لا يقتضي فتنبه ثم
 رأيت شيئا الرمي به على ذلك كذلك فقله
 الحمد فخرج وقال أحد شريكين لا تبرعت
 منك نصيب وان لم أكن بعتك منك فهو حر
 وقال الآخر ما اشتريته وان كنت اشتريته
 منك فهو حر قال قول لسكر الشرايينه

والقول قول من نفي الضمان عن نفسه (قوله ولا يئنه للبائع) هذه حال لازمة لانه لا يخلف الا عند عدم وجود
 يئنه للبائع واحترزه عما اذا اقام البائع بينه فانه يثبت البيع وبازم المشتري نصيب صاحبه وهو في العبد عليه
 لانه عاق حترته على ثبوت الشراء وقد ثبت قرات الحرية على جميعه فليأتى مثل (قوله بلا سعاية للمدعي البيع)
 لانه عاق عتق حظه على عدم البيع وقد تحقق عدم بطل المدعي عليه فيعتق مجانا (قوله بل لا يخرق حظه)
 والظاهر انه يجري فيه حكمه عتق البعض المشتري لانه ان يفتقه ويذرم ويكاتبه وبصالحه (قوله بكل حال)
 أي موصرا كان البائع أو موصرا فليس له التضمن كانه لان الاعتاق لم يكن قصودا ابتداء (قوله لم يبع لاحد)
 من الشر يكره الا أن الموصر يضمن لشر يكره لان السعاية واليسار لا يجتمعان عندهما (قوله في الاصح)
 وهي رواية أبي - فصح وفي رواية أبي سليمان يسي لهما عندهم جميعا ان كانا موصرين وان كانا موصرين يسي
 للمدعي البيع في نصف قيمته فقط نهر (قوله ولو علق أحدهما) أي أحد الشر يكره في عبد واحد (قوله بفعل)
 رواه كان فعل أجنبي أو المخالف بهتقه (قوله مثلا) يعني أن ذكر الغدا ليس قيد ايل المراد وقت معين لا فرق
 بين الغد واليوم والامس يجر وكذا ذكر الدخول (قوله فقال ان لم يدخل) أي فلان غدا الدار غانت حتر (قوله)
 فغنى الغد) أي مع بقاء ملكهما الى الغد أما اذا أخرجهما عن ملكه قبل الغد بطل تعليقه بعض الغد
 ويستقر في تعليق الآخران ولم وقوع شرطه عتق - غله والا فلا كالا ينجي (قوله وجهل شرطه) أي شرط العتق
 الصادق بالدخول وعدمه كما ذكره الشارح واذا علم الحال عمل بقتضاه والظاهر انه لا يعمل بقول الملق على فعله
 لان اخباره بفعله نفسه لا يثبت - كما على الغير عند التجماع (قوله وسي في نفسه) هذا عندهما وعند محمد
 يسي في جميع قيمته (قوله مطلقا) أي موصرين أو موصرين أو مختلفين اه - حلي (قوله كل واحد منهما
 لاحدهما) لو قال لكل واحد كان أولى لان ظاهره يقتضي الشركة في كل عبد وليس مراد او انما المراد
 ان لكل عبدا فقال أحدهما ان دخل زيد الدار غدا أنت حتر وقال الآخر لعبداه ان لم يدخل زيد الدار غدا
 ما أنت حتر فغنى الغد وجهل الحال (قوله لتفاحش الجهالة) أي في المتضي له رهوا أحد العبدان وفي المتضي
 عليه وهو الحالت فافترق القضاء أما في المسئلة السابقة فالعبد الواحد المتضي له بجزءه نصفه وبقوط
 نصف السعاية عنه والمتضي به وهو الحترية وسقوط نصف السعاية معلوم والجهول واحد وهو الحالت
 منهما فغلب المعلوم بالجهول وفي هذه بالعكس لان الجهول هو الغالب فيها اه - حلي مزيدا (قوله حق لو اتحد
 المالك) غاية على مفهوم التقيد - تفاحش الجهالة وانما حكمه يقتضي أحدهما لان الجهالة ارتفعت في المتضي
 عليه قال في الجهر وأشار المصنف بعدم عتقهما في مسئلة الكتاب الى أنه لو اشترهما انسان مع وان كان
 عالميا هت أحد المالكين لان كلامه ما يزعم أنه يبيع عبده وزعم المشتري في العبد قبل ملكه - غير معتبر
 كالأقرب حترية عبده وولاء يشكره اشتراؤه صح واذا صح شراؤه لهما واجبة عاق في ملكه عتق عليه أحدهما لان
 زعمه معتبر الا ان وبأمر بالبيان لان المتضي عليه معلوم كذا في فتح القدير وهو يفيد أن أحد الحالفين لو اشترى
 العبد من الحالف الآخر فانه يصح ويعتق عليه أحدهما وبأمر بالبيان كالا ينجي وفي المحيط هذا اذا علم المشتري
 بحلفه ما فان لم يعلم فالتأذي بحلفه ما ولا يجبر على البيان ما لم يتم اليئنه على ذلك اه - حلي مزيدا (قوله من علم
 بحلفه) الأولى التعزيز بانسان لان من لواحد والمتعد ذواه - كمن قوله المتعد المالك فريضة على المبراد
 (قوله أو الحالف) عطف على المالك والحكم مختلف بين المتعاطفين فانه في هذه الحالت فيه - ما لانه قد اتفقت
 الجهالة في المقضي عليه وله وثبت في المقضي به لانه بكل يمين زعم الحلفت في الاخرى فبقوله عبده حتر ان لم يكن
 دخل زعم الدخول وهو شرط الحلفت في الطلاق وبقوله امرأته طالق ان كان دخل زعم أنه لم يدخل وهو
 شرط الحلفت في العتق (قوله بخلاف مالو كانت الأولى بالله) قال ببيان في باب اليمين تنقض صاحبها
 من أيمان شرح تلميح الجامع مانعه لو كانت اليمين الأولى بالله بأن قال والله ما أدخل هذه الدار ثم قال
 عبده حتر ان لم يكن دخل لا تلزمه كعارة ولا عتق لانه ان كان صادقا فلا كفارة وان كان متعمدا الكذب فهو
 الغموس والغموس ليس مما يدخل تحت حكم الحاكم ليصير الحكم كذا باليمين الاخرى اه - والظاهر
 أن التقيد بالأولى اتفاقا فلو قال المؤلف بخلاف مالو كانت احداها مالكان أولى وقد تقدمت هذه المسئلة قبيل
 طلاق المريض اه - حلي (قوله ومن - لك قريه) أي ذال رحم المحرم منه وهذا الحكم يجري فيما لو حلف

فان حلف ولا يئنه للبائع عتق بلا سعاية
 للمدعي البيع بل لا يخرق حظه بكل حال
 وكذا عندهما لو البائع موصرا ولو موصرا
 لم يبع لاحد في الاصح (ولو علق أحدهما
 عتقه بفعل غدا) مثلا كان دخل فلان الدار
 غدا فانت حتر (وعكس) الشر يك (الاخر)
 فقال ان لم يدخل غدا فغنى الغد (وجهل شرطه)
 أدخل أم لا (يعتق نفسه) الحنت أحدهما
 يمين (وسي في نفسه لهما) مطلقا والولاء
 لهما (ولا يئني) والممسئلة بمجالها (لو - الحنا
 على عبدين كل واحد منهما لاحدهما)
 لتفاحش الجهالة - حق لو اتحد المالك كان
 اشتراهما من علم بحلفه ملاق عليه
 أحدهما وأمر بالبيان فتح أو الحالف بأن
 (قال عبده حتر ان لم يكن فلان دخل هذه
 الدار اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان دخل
 اليوم عتق وطلقت) لانه بكل يمين زعم الحلفت
 في الاخرى بخلاف مالو كانت الأولى بالله
 اذ القهوس لا يدخل تحت الحكم الكذب به
 في الاخرى (ومن - لك قريه)

أحدهما يعتق عبداً ملك نفسه فملكه مع آخر جحر (قوله بسبب ما) سواء كان شراء أو هبة أو صدقة أو وصية
 أو بدل مهور أو راتاً (قوله مع رجل آخر) أفاد بذلك كرمع أنهما تشارنا فيما هو على العتق وهو الشراء مثلاً وسواء
 بخرقه (قوله بلا ضمان) ولو كان موسراً (قوله علم الشريك) أي غير القريب والضمير في بقرائه يعود إلى الشريك
 القريب (قوله على الظاهر) مرتبط بقوله بسبب ما وبقوله علم الشريك بقرائه أو لا وهذا أقول الإمام وقال
 يضمن الأب في غير الارث نصف قيمته إن كان موسراً وإن كان ميسراً يسمى العبد في نصف قيمته الشريك
 فريسه المشتري كذا في مسكين (قوله لأن الحكم) هو الضمان أو عدمه (قوله يدار على السبب) وهو التعدي
 أو عدمه وقد عدم التعدي هنا وهذا التعليل أولى من التعليل بأن الشريك رضى بإفساد نصيبه بشاركته
 فيما هو عليه لاقتضائه أن عدم الضمان مشروط بما إذا علم الشريك أنه فريسه مع أنه لا فرق في ظاهر الرواية
 (قوله أمالو ملك مستولده) ولو بالارث كما في الجحر وقوله بالنكاح متعلق بقوله مستولده (قوله لكونه
 ضمان ثلث) أي فلا يختلف باليسار والاهواز اه حلي ولو قال الشارح فيضمن حظ شريكه ولو كان ميسراً
 ليقيد أن هذه العلة لا مالاً لكان أولى (قوله فله) أي لا جني أن يضمن المشتري لوجود التعدي ولو أبطل
 المشتري بالقريب لكان أو وضع (قوله أو يضمن العبد) لا حبس ماله عنده وهذا أقول الإمام لأن يسار
 المعتق لا يمنع السعاية عنده وقال لا يشار به ويضمن الأب نصف قيمته لأن يسار المعتق يمنع السعاية عندهما
 (قوله هذه ساقطة) أي جملة قوله وإن اشترى نفسه أجنبي الخ سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف
 (قوله مطلقاً) سواء كان موسراً أو ميسراً عند الإمام والمالك بخلاف شاة اعتق نصيبه وإن شاء استعماه
 كما في الجحر وقال إن كان القريب ميسراً يجب عليه الضمان (قوله لمشاركته) أي البائع في العلة وهو البيع
 لأن علة دخول المبيع في ملك المشتري الإيجاب والقبول وقد تناو كانه (قوله وقيد بملكه) الأولى التعبير
 بملك كنه لانه هو الذي عبر به المصنف ووقع في بعض نسخ المصنف كذا ذكر المؤلف (قوله لزمه الضمان) لأن
 الشريك الذي لم يبيع لم يشارك في العلة فلا يطل حقه بفعل غيره ولا يضمن البائع شيئاً كما في الجحر والضمير
 المستتر في لزم للمشتري (قوله لو وسرا) ولو كان ميسراً يسمى العبد بالإجماع هندية (قوله وبهده أعقته آخر)
 أي قبل الضمان أمالوا أعقته بعد تضمن الساكن المدبر ضمن المدبر المعتق ثلث قيمته فقالان الاعتاق وجدده
 ثلث المدبر نصيب السالك وأما ضمنه الثلث الذي ضمنه الساكن فما إقامته قنا على ملكه فإن التدبير تجزأ
 وثلاثاً لولا المدبر وثمة للمعتق لأن ضمان المعتق ضمان جنائي لا ضمان ثلث اه حلي عن الجحر (قوله وهما
 موسران) أمالو كان المدبر ميسراً والمساكن الاستعداد دون تضمن وكذا المعتق لو كان ميسراً فالمدبر
 الاستعداد دون تضمن المعتق جحر (قوله إن شاء) وإن شاء أعقته وإن شاء بر نصيبه وإن شاء استعماه العبد
 في نصيبه وإن شاء كاتبه وإن شاء تركه على حاله لأن نصيبه باق على حاله فإفساد شريكه حيث سدد عليه
 طرق الانتفاع بالبيع ونحو اه حلي عن التبيين (قوله ثلث قيمته قنا) وذلك لأن التدبير تجزأ عند الإمام
 كالأعتاق لانه شعبة من شعبه فيكون معتبراً به فاقصر على نصيبه (قوله ويرجع بها على العبد) أي
 إن شاء كما في الفتح والأولى تذكرة الضمير لانه يعود إلى الثالث (قوله لأن التدبير ضمان معاوضة) الأولى لأن
 الضمان في التدبير ضمان معاوضة أي وفي الاعتاق ضمان اتلاف وذلك لأن المدبر مؤثر ومعاروف بتقديم ولا يمكن
 ذلك في المعتق لانه امتنع عليه باعتاقه استخدامه وإجارته وإعارته (قوله ثلثه مدبراً) لانه أفادته بيه مدبراً
 والضمان بثمة قد قدر المثلث زيلعي والحاصل أن المدبر يرجع بثلثين من القيمة ثلث قيمته قنا وهو الذي ضمنه
 للمساكن يرجع به على العبد وثلثه الذي كان له قد بره ويرجع به على المعتق لانه أفاد انتفاعه به (قوله
 لا ما ضمنه) لأن ملك المدبر ثبت مستداً إلى وقت أداء الضمان إلى الساكن وهو ثابت من وجه دون وجه لانه
 وقت التدبير لم يكن له مال كان نصيب الساكن فلا يظهر في حق التضمن وإن ظهر في حق الاستعداد لقامه مقام
 الساكن في حقه زيلعي بزيادة من أبي السعود (قوله وسبجي) أي في المتن آخر باب التدبير حيث قال بقيمة المدبر
 ثلثا قيمته قنا اه وبه يفتى ولأنه لا يضمن بالحق استخداماً وسعاية وبذلك لا وقد زال الأخير في المدبر فسقط
 ثلث القيمة بزواله وقال صاحبان في هذا المذهب أنه إن العبد كله مدبر له دم تجزأ التدبير عندهما (قوله والولاء
 بين المعتق والمدبر اثلاثاً) عند الإمام وقال صاحبان الولاء كله للمدبر كذا في الهداية (قوله لثمة المدبر الخ)

بسبب ما (مع رجل آخر) يعتق عبداً ملك نفسه فملكه مع آخر جحر (قوله بسبب ما) سواء كان شراء أو هبة أو صدقة أو وصية
 أو بدل مهور أو راتاً (قوله مع رجل آخر) أفاد بذلك كرمع أنهما تشارنا فيما هو على العتق وهو الشراء مثلاً وسواء
 بخرقه (قوله بلا ضمان) ولو كان موسراً (قوله علم الشريك) أي غير القريب والضمير في بقرائه يعود إلى الشريك
 القريب (قوله على الظاهر) مرتبط بقوله بسبب ما وبقوله علم الشريك بقرائه أو لا وهذا أقول الإمام وقال
 يضمن الأب في غير الارث نصف قيمته إن كان موسراً وإن كان ميسراً يسمى العبد في نصف قيمته الشريك
 فريسه المشتري كذا في مسكين (قوله لأن الحكم) هو الضمان أو عدمه (قوله يدار على السبب) وهو التعدي
 أو عدمه وقد عدم التعدي هنا وهذا التعليل أولى من التعليل بأن الشريك رضى بإفساد نصيبه بشاركته
 فيما هو عليه لاقتضائه أن عدم الضمان مشروط بما إذا علم الشريك أنه فريسه مع أنه لا فرق في ظاهر الرواية
 (قوله أمالو ملك مستولده) ولو بالارث كما في الجحر وقوله بالنكاح متعلق بقوله مستولده (قوله لكونه
 ضمان ثلث) أي فلا يختلف باليسار والاهواز اه حلي ولو قال الشارح فيضمن حظ شريكه ولو كان ميسراً
 ليقيد أن هذه العلة لا مالاً لكان أولى (قوله فله) أي لا جني أن يضمن المشتري لوجود التعدي ولو أبطل
 المشتري بالقريب لكان أو وضع (قوله أو يضمن العبد) لا حبس ماله عنده وهذا أقول الإمام لأن يسار
 المعتق لا يمنع السعاية عنده وقال لا يشار به ويضمن الأب نصف قيمته لأن يسار المعتق يمنع السعاية عندهما
 (قوله هذه ساقطة) أي جملة قوله وإن اشترى نفسه أجنبي الخ سقطت من نسخة المتن التي شرحها المصنف
 (قوله مطلقاً) سواء كان موسراً أو ميسراً عند الإمام والمالك بخلاف شاة اعتق نصيبه وإن شاء استعماه
 كما في الجحر وقال إن كان القريب ميسراً يجب عليه الضمان (قوله لمشاركته) أي البائع في العلة وهو البيع
 لأن علة دخول المبيع في ملك المشتري الإيجاب والقبول وقد تناو كانه (قوله وقيد بملكه) الأولى التعبير
 بملك كنه لانه هو الذي عبر به المصنف ووقع في بعض نسخ المصنف كذا ذكر المؤلف (قوله لزمه الضمان) لأن
 الشريك الذي لم يبيع لم يشارك في العلة فلا يطل حقه بفعل غيره ولا يضمن البائع شيئاً كما في الجحر والضمير
 المستتر في لزم للمشتري (قوله لو وسرا) ولو كان ميسراً يسمى العبد بالإجماع هندية (قوله وبهده أعقته آخر)
 أي قبل الضمان أمالوا أعقته بعد تضمن الساكن المدبر ضمن المدبر المعتق ثلث قيمته فقالان الاعتاق وجدده
 ثلث المدبر نصيب السالك وأما ضمنه الثلث الذي ضمنه الساكن فما إقامته قنا على ملكه فإن التدبير تجزأ
 وثلاثاً لولا المدبر وثمة للمعتق لأن ضمان المعتق ضمان جنائي لا ضمان ثلث اه حلي عن الجحر (قوله وهما
 موسران) أمالو كان المدبر ميسراً والمساكن الاستعداد دون تضمن وكذا المعتق لو كان ميسراً فالمدبر
 الاستعداد دون تضمن المعتق جحر (قوله إن شاء) وإن شاء أعقته وإن شاء بر نصيبه وإن شاء استعماه العبد
 في نصيبه وإن شاء كاتبه وإن شاء تركه على حاله لأن نصيبه باق على حاله فإفساد شريكه حيث سدد عليه
 طرق الانتفاع بالبيع ونحو اه حلي عن التبيين (قوله ثلث قيمته قنا) وذلك لأن التدبير تجزأ عند الإمام
 كالأعتاق لانه شعبة من شعبه فيكون معتبراً به فاقصر على نصيبه (قوله ويرجع بها على العبد) أي
 إن شاء كما في الفتح والأولى تذكرة الضمير لانه يعود إلى الثالث (قوله لأن التدبير ضمان معاوضة) الأولى لأن
 الضمان في التدبير ضمان معاوضة أي وفي الاعتاق ضمان اتلاف وذلك لأن المدبر مؤثر ومعاروف بتقديم ولا يمكن
 ذلك في المعتق لانه امتنع عليه باعتاقه استخدامه وإجارته وإعارته (قوله ثلثه مدبراً) لانه أفادته بيه مدبراً
 والضمان بثمة قد قدر المثلث زيلعي والحاصل أن المدبر يرجع بثلثين من القيمة ثلث قيمته قنا وهو الذي ضمنه
 للمساكن يرجع به على العبد وثلثه الذي كان له قد بره ويرجع به على المعتق لانه أفاد انتفاعه به (قوله
 لا ما ضمنه) لأن ملك المدبر ثبت مستداً إلى وقت أداء الضمان إلى الساكن وهو ثابت من وجه دون وجه لانه
 وقت التدبير لم يكن له مال كان نصيب الساكن فلا يظهر في حق التضمن وإن ظهر في حق الاستعداد لقامه مقام
 الساكن في حقه زيلعي بزيادة من أبي السعود (قوله وسبجي) أي في المتن آخر باب التدبير حيث قال بقيمة المدبر
 ثلثا قيمته قنا اه وبه يفتى ولأنه لا يضمن بالحق استخداماً وسعاية وبذلك لا وقد زال الأخير في المدبر فسقط
 ثلث القيمة بزواله وقال صاحبان في هذا المذهب أنه إن العبد كله مدبر له دم تجزأ التدبير عندهما (قوله والولاء
 بين المعتق والمدبر اثلاثاً) عند الإمام وقال صاحبان الولاء كله للمدبر كذا في الهداية (قوله لثمة المدبر الخ)

انما ذكر هذه الجملة دفعا لتوهم ان الثلثين للمعتق لا يقال اذا كان المذنب يملك نصيب الساكنة بالضممان
 وجب ان يملك المعتق نصيب المذنب بالضممان فوجب ان يكون للمعتق الثلثان من الولد ولله ذر النكاح لا ما تقول
 ضمان المعتق نصيب المذنب ضمان جنائية لا ضمان معاوضة لان المذنب لا يقتل من ملك الى ملك بسبب من
 الاسباب فكذا بالضممان فلم يملكه بخلاف نصيب الساكنة حيث يملكه المذنب بالضممان لان الملك يستند قدسه
 الى وقت التعدي وهو وقت التدبير ونصيب الساكنة في هذا الوقت يقبل الاشتغال من ملك الى ملك فاقترعا
 أبو السعود عن الزيلعي وللمذنب الولد حال حياته لان العتق المنجز يوجب اخراجه الى الحرية بتخصيص أحد الامور
 من التضمين مع اليسار والسعاية والعنق كالواعتق أحد الشريكين ابتداء مودبه الاخر فانه لا يتأخر حره بقاءه
 الى الموت بغير (قوله وانكر شريكه) فبذلك لانه لو صدقه كانت أم ولد له ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها كما
 في البحر وقوله ولا ينفذ حكم وجود البينة حكم التصديق (قوله فخذمه) من يابى نصر وضرب (قوله فخذمه) أي
 المنكر المفهوم من أسكر وذلك أن المتزول كان صادقا كانت الخدمة كلها للمتكبر ولو كان كاذبا نصف الخدمة
 فثبت ما هو السابق وهو النصف والطاهر أن المراد باليوم ما اتفق عليه من وقت معين قال الزيلعي ولا سعاية
 عليها لانه لا ينفذ على الضمان على شريكه بدعي التمسك عليه دون السعاية (قوله بلا خدمة) لان المقر
 نير أنما بدعي على السعاية الى شريكه أبو السعود (قوله ونفقته في كسبها) والرائد على النفقة نصفه للمتكبر
 ونصفه موقوف باعتبار اجتماعها فأقاده في البحر (قوله والاقتل المنكر) أي ان لم يكن لها كسب فنفقته على
 المنكر كذا في المختلف من باب محذور لم يحل فيه خلافا وقال غيره ان النصف على المنكر لان نصف الجارية له
 قال ابن الهمام وهو الاصح بقول الامام (قوله وجنابها موقوفة) أي الجنابة منها وعليها موقوفة عند الامام
 الى تصديق أحدهما او قال محمد وهو قول الثاني أو لا تنس في جنابها بمنزلة المكاتب وتأخذ أرش الجنابة عليها
 قد تبين به كذا في كافى الحاكم وغيره (قوله ولا قيمة لأم ولد) لان الحرية فيها الثانية بواسطة الولد متصفة
 في الحال الا أنه لم يظهر علمها في حق الملك ضرورة الانتجاع فعملت في اسقاط التقويم (قوله الاضرورة اسلام
 أم ولد التصري) فانها تنس في قيمتها وهولت قيمتها كباقي في الاستيلاء لانه يعتد بتقويمها وقد أمرنا
 بتصرصهم وما يبدون وحكمنا بكاتبها عليه دفعا للضرر عنها اذا لا يمكن بقاؤها على كمله ولا اخراجها جميعا
 زيلعي (قوله وقوماها الخ) لان الاستيلاء فترت منفعة البيع والسعاية وبقيت منفعة الاستعداد ومنه الوطء
 بخلاف المذنب فان الثمات فيه منفعة فهو البيع فقط لوجوب السعاية عليه بعد موت المولى اذا لم يخرج من
 الثلث (قوله فلا ينس عن الخ) نص على المتوهم فان المصراولى بهذا الحكم (قوله وكذا الولد) أي ولدا
 آخر بعد الولد المشترك فانه لا تقوم له فاذا اذ جاء أحدهما ثبت التسبب منه من غير ضمان عليه ولا سعاية على الولد
 (قوله ولا سعاية) أي على أم الولد في الاولى ولا على الولد في الثانية قاله الحلبي (قوله خلافا لها) فانها ما خلا
 يضمن في الاولى اذا كان موسرا ومعت اذا سكن معسرا وفي الثانية يضمن نصف قيمته موسرا ويسعى الولد
 اذا كبر في نصف قيمته معسرا (قوله وانما تضمن بالجنابة) أي بذلك قيمتها (قوله فاقترعها) أما لو مات في هذا
 الحال حلت أمها فانها لا تضمن زيلعي (قوله لانه ضمان جنائية) أي وهو لا يتوقف على كون المثلث متقوما
 بخلاف ضمان القصب (قوله ولذا) أي لكونه ضمان جنائية لا يتوقف على التقويم (قوله يضمن المصبي الخ) فانه يضمن
 يضمن بالبناء للجهول والتمسك بغير عتله يعود الى ضمان الجنابة به في اذا جنى على المصبي الخرجان فانه يضمن
 الجنابة عليه مع أنه لا تقوم له بخلاف ما لو مات حقت أمه ولا وجه للتسبب المصبي اذا لم يخرج كذا في قبائل
 (قوله عنده) أي حضرا عنده (قوله فادام حيا يؤمر بالبيان) أي بأمره القاضي بالبيان ويجبر عليه ولا عيب
 محضته قال في البحر فان بدأ ببيان الايجاب الاول فان عني به الخارج عني الايجاب الاول وتبين
 أن الايجاب الثاني بين الثابت والداخل وقع صحيحا لوقوعه بين عديني فيؤمر بالبيان لهذا الايجاب وان عني
 بالايجاب الاول الثابت عني الثابت بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثاني وقع لغوا لحصوله بين حر وجهه
 وهو انشاء في الاحد المبهم الذي لا يمكن ذلك اذا كان كل منهما محلا لحكمه والحر ليس كذلك فبطل
 انشائه وان بدأ ببيان الايجاب الثاني فان عني به الداخل بقي الايجاب الاول بين الخارج والثابت على حاله
 كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عني الثابت بالايجاب الثاني وعني الخارج بايجاب الاول لانه

(ولو قال هي أم ولد شريك وانكر شريكه
 ولا ينفذ (فخذمه يوم ما توقف) بلا خدمة
 (يوما) خلافا لقراره ونفقته في كسبها والا
 فعلى المنكر وجنابها موقوفة (ولا قيمة لأم
 ولد) الاضرورة اسلام أم ولد التصري
 وقوماها بثلث قيمتها (قوله فلا يضمن عتق
 أعنفها مشتركة) بأن ولدت فادعاه وصارت
 أم ولد لها فاعتقها أحدهما لم يضمن وكذا
 لو ولدت فادعاه أحدهما ثبت نسبه ولا
 ضمان ولا سعاية خلافا لها (و) انما تضمن
 بالجنابة (جمعا) فلو قترها الى سبع فاقترعها
 ضمه (ن) لانه ضمان جنائية لا ضمان قصب
 ولا يضمن له في الحر عتله زيلعي (ولو قال
 لعديني عنده من ثلاثة) أعبد (له) أحدا
 جزئ فخرج واحد ودخل آخر فادعاه قوله
 احد كما جزئ فادعاه حيا يؤمر بالبيان

للعق باعتاق الثابت اه بطل زيادة من الشك (قوله وان مات) أي السيد الخ مالومات واحد من العبيد
فان مات الخارج عتق الثابت بالايجاب الاول وتبين أن الايجاب الثاني وقع باطلا وان مات الثابت عتق الخارج
بالايجاب الاول والداخل بالايجاب الثاني لأن الثابت قد أعيد عليه الايجاب فونه يوجب تعين كل واحد
منهما للعتق وان مات الداخل بؤمر المولى بالبيان للايجاب الاول فان عين به الخارج عتق الخارج بالايجاب
الاول وبقي الايجاب الثاني بين الداخل والثابت فبؤمر بالبيان وان عين به اثبات تبين أن الايجاب الثاني وقع
باطلا قاله في البحر (قوله محقق عن ثبوت ثلاثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه) لا فرق في هذا الحكم بين أن تكون
قصة الاعبد متساوية أولا أو لا ودعى الترتيب دلالة أما الخارج فلا لأن الايجاب الاول اذا تربيته وبن الثابت
فأوجب عتق رقبة بينهم فاصيب كل منهم ما النصف اذ لا مرج وكذا الايجاب الثاني يمتد بين الداخل وغيره
نصف الثابت شاع في نصفه فاصاب منه المستحق بالاول لغاوما اصاب الخارج من العتق عتق فتم له ثلاثة
الارباع ولا ما رضى لنصف الداخل فعق نصفه عنده او قال محمد يعق ربعه لانه ان اريد بالايجاب الاول
الخارج صح الثاني وان اريد به الثابت بطل فدار بين أن يوجب أولا فيتنصف فيعتق نصف رقبة بينهما اه حلي
(قوله لتربيته بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد) جواب عما يرد على صاحبين في قوله بالاعتز في هذه
المسئلة قال في فتح القدير واشتكل قوله ما يعق النصف والثلاثة ارباع مع قوله ما يعدم تجزى الاعتاق
والجواب أن قوله ما يعدم التجزى اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان الحكم بشوثة للضرورة وهي متضمنة
لانتقاسه انقسم للضرورة وهي لا تتعدى موضعها والحاصل أن عدم التجزى عند الامكان والانتقاس
ضروري وذهب بعض الطلبة بمنع ضرورة الانتقاس لان الواقع أن كل من أعتق بعضه لا يفتقر الى بقى
في باقيه حتى يخلص كاهم افيكون أن يقال يعق جميع كل واحد عندهما ويسعى في ذلك القدر فيقدر الحاصل
على قولهما وقول الامام غير أنهم عندهم يسعون وهم عبيد وعندهما يسعون وهم احرار والحاصل أن الضرورة
أوجبت أن لا يعق جميع واحد بجما لا أن يعق بعضه فقط ثم تأخر عتق الباقي الى أداء السعاية فلا يلزمهما
مخالفة أصلهما ما ورد في ذلك الطالب أنه لو أعتق الكل من كل واحد ابتداء ثم يسى وهو حر لم أن يكون
موجب قول المولى أحد كما حاز عتاق الاثنين وهو باطل لان أحد كما لا يزدى عنى كلا كما قد يدفع عنه منع كون
الموجب ذلك بل موجب عتق رقبة شائعة وانما أعتق الكل من كل منهم ما للضرورة التي اقتضت توزيعه وحين
لزم التوزيع وجب عتق بعض وجب وقوعه في الكل فكان التوزيع مقتضى الضرورة فوقع عتق النصف
مثلا موجب للتوزيع كوقوعه موجبا لعتق الكل كقوله أعتقت نصفك فكما وقع اعتاق النصف
اعتقا لأكمل اذا وقع عن موجب فكذلك يقع هنا والحاصل أنه لا موجب أصلا لخروجهم ما عن أصلهما
وموافقة أبي يوسف لادام في عتق نصف الداخل لا توجب موافقته في التجزى وقد عرفت منه أن كلام
الشارح لم يتم فالاولى اسقاطه حيث ذوعطف الضرورة على التوزيع من عطف السبب (قوله وان صدر
ذلك) أي الايجابان من السيد على عبده الثلاثة وأردباعتبار المذکور كما أفاضه الشارح (قوله
في مرضه) يعنى مرض مونه (قوله وضاقت الثلث) الكلام الاتى انما هو اذا لم يكن له مال الاه ولا العبد قال
مسكين ولو كان القول في المرض أى مرض مونه فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة
ارباع رقبة عندهما وعند محمد رقبة ونصف رقبة أولم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له
مال سوى العبيد ولم تجز الورثة قسم الثلث من العبيد الخ (قوله عنهم) أى عن القدر الذى يعق منهم (قوله
ولم يجز الورثة) الضمير يرجع الى القدر المتوق منهم (قوله وقيمهم سواء) لم يبين الحكم عند اختلافها وقد رعن
الشرعية لاني أنه لا فرق في هذا الحكم بين تساوى القيمة واختلافها بل يرجع الحكم ويحزر (قوله كما تر) أى على
طريق التفاوت فانه تقدم أنه يعق من الثابت ثلاثة ارباعه ومن كل من الاخرين نصفه (قوله بأن جعل الخ)
ايضا كما في الحران يجمع بين سهام العتق وهي سبعة على قوله ما لا نأخذ على كل رقبة على أربعة لحاجتنا الى
ثلاثة ارباع فنقول يعق من الثابت ثلاثة أسهم ومن الاخرين من كل واحد منهم ما سهمان قبلت سهام العتق
سبعة والعق في مرض الموت وصية ومحل فاذاها الثلث فلا بد أن يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فتجعل
كل رقبة على سبعة لجميع المال أحد وعشرون فيعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة ومن الاخرين من كل

(و) ان (مات بلا يمين عتق عن ثبوت ثلاثة ارباعه) نصفه بالاول ونصفه الثاني (و) عتق (من كل من غيره نصفه) ثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يمتد (وان صدر ذلك) المذکور (منه في مرضه) وضاقت الثلث عنهم (ولم يجز الورثة) وقيمهم سواء قسم الثلث بينهم كما مر بأن (جعل كل عبيد سبعة) أسهم (كسهم العتق) لا حياض الى مخرج له نصف ورديج وأقله أربعة

قوله في سبعة وهي ثلث المال (وعتق من ثلث ثلاثة) من سبعة وسعي في أربعة (واعتق من كل من غيره سهمان) ويسعى في خمسة فبلغ سهام السبعة أربعة عشر وسهام الوصايا سبعة لتفادها من الثلث (واعتق من ثلث ثلاثة) (قوله ليقيد البينة وان طلق) (قبل وطه) يقيد البينة ومهر من سوا (قبل وطه) وثلاثة أعنان (سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة أعنان من ثبتت ومن دخلت) لأن بالإيجاب الأول فقط نصف مهر الواحد منصفين البينة والخارجة والثانية فقط ربع كل من بالإيجاب الثاني سقط الربع منصفين البينة والداخل (وأما المرات) فمن من ربع أو والداخل (نصفه) لأنه لا يراحمها إلا ثمن (فلا داخل نصفه) الآخر (بين الخارجه الثابتة والنصف) الآخر (وعلى كل الثابتة نصفان) لعدم المخرج (وعلى كل والثابتة نصفان) لا الطلاق لعدم من عقد الوفاة احتياطاً لا الطلاق من الدخول (والوطه والموت بيان في طلاق الدخول) (قوله مرة) مرة واحدة كجائز وثمن (بهم) (قوله مرة) مرة واحدة كجائز فولى أحدهما أو ماتت كان بياناً لا لآخرى قيل وكذا التقيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالمطالبة والعرض على البيع كالبيع لم أره

واحد سهمان ويسعى في خمسة منهم فاذا انقضى ضرور ياب وان كانت لا تعول في خمسة منهم فلو كانت العتق منهم لانه في مرض الموت وصية (بما قلت وجهت استفتاء ان الثلث والثلاثان (قوله فتعول الى سبعة) عولا ليس بلا حرج قال ابو السعود لا فرق بين أن يكون مهر (قوله وسهام الوصايا) جمع الوصايا باعتبار العبد والمهراد سهام ولهذا قال في الشرع لابلية الكلام عليه كالكلام على قيمة العبد فيما تقدم اه فيسقط من مهر الثابتة ثلاثة أعنان قليلاً كان أو كثيراً وكذا يقال في الباقيتين (قوله ليقيد البينة) قال في المنع وانما عرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطء ليكون الإيجاب الأول موجباً للبينة تماماً أصاب الإيجاب الأول لا يفي بحمل الإيجاب الثاني فصرى هذا المقتضى كالمقتضى اه حلي (قوله سقط ربع مهر من خرجت الخ) قال في العناية ولو كان هذا الكلام في الطلاق وهو غير مدخولات ومات الزوج قبل البیان سقط من مهر الخارجة ربعه ومن مهر الثابتة ثلاثة أعنان ومن مهر الداخل ثمنه وهي مسئلة الزيادات يخرج بها محمد عليه صاحب اختلاف نصيب الداخل والخارجة وصورة المسئلة واحدة والتميز في الطلاق بخلافه الرابع لأن المستحق بالطلاق مسقوط على النصف من المستحق بالعتق ثبوتهما في الإيجاب الثاني قيل هذا قول محمد خاصة فلا يكون حجة عليه لانه عندهما يسقط ربعه وقيل هو قولهما أيضاً فلا يميز الفرق عندهما بين الطلاق والعتق وحاصله أن العبد الثابت في العتق بخلافه المكتوب لانه حين تكلم كان له حق البیان ومهر العتق الى أيهما شاء من الثابت والخارج فناداهم له حق البیان كان كل واحد من العبدین ستر من وجهه عبدان من وجهه كالمكتوب فاذا كان الثابت كالمكتوب كان الكلام الثاني صحيحاً من وجهه لانه دار بين المكتوب والعبد إلا أنه أصاب الثابت منه الرابع والداخل النصف لما قلنا فأما الثانية في الطلاق فتترددة بين أن تكون منكوسة وبين أن تكون أجنبية لأن الخارجة ان كانت المرادة بالإيجاب الأول كانت الثانية منكوسة فيصح الإيجاب الثاني وان كانت المرادة بالإيجاب الأول الثانية كانت أجنبية فلا يجمع فجعلت أجنبية من وجهه دون وجهه فيصح الإيجاب الثاني فسقط نصف النصف وهو الرابع موزعاً بين مهر الداخل والثابتة فيصيب كل واحد منهما النصف اه حلي (قوله وثلاثة أعنان من ثبتت) أي مهر من ثبتت (قوله من ربع) ان لم يكن فرع وارث وقوله أرغن أي ان كان فرع وارث (قوله لانه لا يراحمها الا الثابتة) أي لا يشاركها في الزوجية واعلم أنه لم يراحم الداخل الا احدى الاولين غير معينة والاخرى مطلقة يمين فاستحققت الداخل نصف النصف والآخرين الخارجة والثابتة فالأولى أن يقول لانه لا يراحمها الا واحدة أي غير معينة (قوله احتياطاً) في أمر الفروج وهي مما يجب الاحتياط فيها أفاده المصنف (قوله لا الطلاق) أي لامة الطلاق لعدم الدخول بين والدة في الطلاق انما يجب بعد الدخول (قوله في طلاق بائن) هذا القدح وفي المثال لانه بالنسبة الى الوطء اذ لا يوجب طلاق المهر رجعي لا يكون الوطء ميباً لالطلاق الاخرى سأل وطء المطلقة الرجعية كما صرح به في البحر وأما بالنسبة الى الموت فلا فائدة فيه فان الطلاق مطلقاً لا يبيع على الميتة فتعفى الاخرى كما لا يخفى اه حلي (قوله كنون لوطه والموت) بياناً أي بياناً أو ميباً لاخرى فيكون الطلاق وأقصد من قوله كنون لوطه وتوكل على الميتة وأقر الشارح الضمير لأن العطف بأو (قوله قيل وكذا التقيل) قال في المحرر وهو لم يثبت البيان في الطلاق بما تقدمت في الزيادات لا يثبت وقال الكرخي يثبت بالتقيل كما يثبت بالوطء كذا في المحرر القدير اه حلي (قوله لا الطلاق) قال في البحر قيد بالوطء والموت لانه لو طلق أحدهما بغير أن لا يكون صحيحاً لان المطلقة يقع عليها الطلاق مادامت في العدة فلا يدل على أن الاخرى هي المطلقة اه وفيه اجمال والتقدير ان يقال ان كان الطلاق المهر رجعي لا يكون طلاق المعينة بياناً رجعياً كان أو بائناً وان كان بائناً كان طلاق المعينة رجعياً كذلك وان كان بائناً كان بياناً لما علم أن البائن لا يلحق بالبائن اه حلي (قوله وهل التهديد بالطلاق) أي التحذير به لاحداهما معينة كالطلاق في أنه لا يكون بياناً وهو سبق قلم من الشارح ففهم هذا المسطر بالطريق الأولى لانه حيث لم يكن الطلاق بياناً فالتحذير به أولى به عليه الحلبي وغيره ولو فعل في التهديد به كالمطلقة لكان له وجه (قوله والمرض على البيع) أي في العتق المهم قلوا هذا بعد قول المصنف كبيع لكان أول (قوله أره) ذكر في تنوير الأذهان والضمير لشرح الفرق الثاني من الاشياء والنظائر ان العرض على البيع ان في العتق وهو الذي يناسب جعلهم

أباه كالبيع في سقوط الرقاب عليه قوله الاتي وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك ولا أدخله أبو الوفاء
 في هذه الكلمة وفي الجبر والعرض على البيع ملحق به في المفقود من أبي يوسف وفي المتن والبيع بيان في العتق
 المبهمة وكذا العرض على البيع وسيأقوله هنا قرياً أن المداومة بيان (قوله ولو فاسداً) كان معه قبض أم لا بآنا
 أو بشرط الخيار وظاهر أنه لو باعها ما حال بكن ياناً بطلان البيع لأن أحدهما حريتين نهر وأما كان البيع بآنا
 في العتق لأن البيع ينافي العتق فيتعين الاسترخاء عن المقتزم بقوله أحد كما حر (قوله وموت) أطلقته فعمل القتل
 سواء قتل المولى أو أجنبي فإن كان القتل من المولى فلا شيء عليه وإن كان من الأجنبي فعمله قيمة المقتول للمولى
 فإن اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن تكون القيمة لورثة المقتول لأن المولى قد أقر بجزئته
 فلا يستحق شيئاً من قيمته بجر (قوله ولو بقتل العتق نفسه) بحث صاحب النهر ساقه الشارح ساق المقتول
 (قوله وتحرير) المراد به انشاؤه فمعتق هذا بالاعتاق المستأنف وهذا باللفظ السابق ولو ادعى أنه عتق بقوله
 أعتقتك ما زعمه بقوله أحد كما حر صدق قضاء ولو لم يبق شيئاً عتقاً بجر ونهر (قوله ولو عتقاً) مودته قال لأحد ما
 أن دخلت الدار فأتت سر بعد قوله أحد كما حر فإن العبد إلا آخر الذي لم يعلق عتقه تعين العتق الأول قال
 الحلبي وأشار بذكر المعلق بالي أن العتق المضاف إلى الزمان كذلك لأنه أقوى لتحقيق مجيء الوقت المضاف إليه
 بخلاف المعلق بدخول الدار فإنه قد يقع وقد لا يقع (قوله وتحرير) لأن المقصود من التدبير إبقاء الاستماع إلى
 الموت وبالعتق زالت اليد بالكلية فوقع التدبير في أحد هما عيناً بعين العتق المبهمة في الآخر (قوله واستيلاد) هو
 فهو بالاولى لأنه فوق التدبير فأفاده في النهر (قوله وكذا كل تصرف الخ) لأن أقدمه عليه دليل على اختياره
 العتق المبهمة في الآخر (قوله وإجارة) لا يقال الإجارة لا تختص بالملك بل يجوز إجارة الحر لا نقول الاستبداد
 بإجارة الأهلين على وجه يستحق به الأجر لا يكون إلا بالملك فيكون تعدياً لالة وهكذا نقول في الإنكاح اهـ
 حلبي (قوله وإبراء) أي إصا به كما صرح به في التناوي الهندية من المحيط يعني إذا أوصى به (رجل فقد أقره
 استمارة فقهه في الآخر لعتق اهـ حلبي (قوله مسلمين) تبع المصنف في هذا التقيد صاحب الهداية ووجهه
 أن التملك لا يتم إلا به ورد الشارح زيادة قوله ولو غير تابع للبر والنهر والوجه ما ذكره (قوله فهذه) الاولى
 أن يقول فهاتان (قوله كقوله أحد كما حر) هذا مثال للعتق المبهمة المنجز ومنه الماتق كما إذا قال ان جاء زيد فأحد كما
 حر فلو مات أحدهما قبل الشرط أو تصرف فيه بإزالة الملك ثم جاء زيد عتق الباقي أفاده صاحب الجبر ومثل
 أحد كما حر هذا - ترأ وهذا أو عتقها قال سالم حر أو ما ركب شلبي عن الكافي (قوله ولو قيل له أيهما أوتيت الخ) قال
 في الاختيار لو قال أحد كما حر فقبل له أيهما أوتيت فقال لم أعني هذا عتق الآخر قال بعد ذلك لم أعني هذا عتق
 الأول أيضاً وكذلك طلاق أحدي المرأتين بخلاف ما لو قال لأحد هذين على ألف فقبل له هو هذا فقال لا يجب
 لا آخر حتى والفرق أن التبيين واجب عليه في الطلاق والعتاق فإذا انشاء عن أحدهما تبع الآخر إقامة الواجب
 أما الإقرار فلا يجب عليه البيان فيه لأن الإقرار للمجهول لا يلزم حتى يجبر عليه فلم يكن في أحدهما تعين الآخر
 بجر (قوله ولو بي أحدهما الخ) أمالو بي عليه فإنه لا يمتنع الآخر سواء كان القاطع من المولى أو من أجنبي
 فإن كان من أجنبي وبين المولى العتق في غير المحقق عليه فالأرض للمولى بلا شك وإن بينه في المحقق عليه ذكر
 القدوري أن الأرض للمولى لا للمجني عليه وذكر الاستيعابي أن الأرض للمجني عليه بجر (قوله وعليه) أي
 الحلبي الهدية المراد به ما بهم الأرض (قوله لا يكون الوطء الخ) لأن الملك ثابت فيه ما ولهذا كان أن يستخذمهما
 وكان له الأرض إذا جنى عليهما والمهر إذا وطئتا به لانه العتق المبهمة ملحق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل
 قبله بجر (قوله ودواعيه) من التقبيل والامس والنظر إلى فرجها بشهوة وعند الامام وهي بيان عندهما فهي
 على الخلاف محبط (قوله وعليه الفتوى) قال في الجبر والحاصل أن الراجح قوله ما وأنه لا يفتق بقول الامام
 كما في الهداية وغيره المضاف من ترك الاحتياط مع أن الامام رحمه الله تعالى ناظر إلى الاحتياط في أكثر المسائل
 اهـ وما أفاده ظاهره من أن الخلاف جار فيما إذا حبلت أيضاً غير مراد بل الحبل بيان انتقالها كما في البرجندى
 (قوله لهدم حله الأفي الملك) فالظاهر من حال المسلم أنه لا يفعل مثل ذلك الأفي مله فقتل الأخرى للاعتاق
 (قوله في الاختيار) بكسر الهمزة (قوله لأن الأخبار يصح في الحي والميت) وحديثه فلا يكون الموت بياناً
 إذ لا يكون بياناً في الحي إلا إذا لم يصلح الميت (قوله بخلاف الانشاء) ظاهره أن هذه الجملة لا يصح جعلها انشاء

(كبيع) ولو فاسداً (وموت) ولو بقتل
 العبد نفسه (وتحرير) ولو عتقاً (وتدبير)
 ولو مقيداً (واستيلاد) وكذا كل تصرف
 لا يصح الا في الملك ككتابة وإجارة وإبراء
 وتزويج ورهن (وعتق وصدقة) ولو غير
 (مسلمين) ذكره ابن السكيت لأن المساواة
 بيان فهذه أولى بلاه من بدائع (في) حتى
 (عتق مبهمة) كقوله أحد كما حر فقبل له
 فحين الآخر ولو قيل له أيهما أوتيت فقال
 لم أعني هذا عتق الآخر ثم ان قال لم أعني
 هذا عتق الأول أيضاً وكذا الطلاق بخلاف
 الإقرار واختيار ولو جنى أحدهما تعين
 الحلبي وعليه الهدية دفعا للضرر ولو الجنية
 (لا) يكون (الوطء) ودواعيه بياناً (ففيه)
 وقالاهو بيان حبلت أو لا وعليه الفتوى
 لهدم حله الأفي الملك (كقوله) فلا قال فلا من
 بياناً في الاختيار اتفاقاً فلا قال فلا من
 أحد كما جنى أو قال الجارية تبين الباقي للعتق
 ولدي فلت أحدهما لا تبين الباقي للعتق
 ولا لاستيلاد لأن الأخبار يصح في الحي
 والميت بخلاف الانشاء

وليس كذلك لانه قد يراد بها أحد كما حيز بل الوجه فيه التفصيل بين ارادة الاخبار فلا يكون الموتى ناوين اعادة
 الانشاء فيكون بيانا (قوله ولم يدر الاول) بأن تصادقا على عدم علمه (قوله بكل حال) أي سابقا على البتة
 ولاحقا أفاده الحلبي (قوله وعق نصف الام والاثني) هذه المسئلة على وجودها ما ذكره ثانياً أن تصادقا
 على أولية الغلام فتعق الام والبنت دونها . ثلثها أن تصادقا على أولية البنت فلا يعتق أحد رابعها أن تدعى
 الام أولية الغلام والبنت صغيرة ويشكر المولى فان حلف على نفي العلم يعتق أحد منهن . خامسها أن تقيم الام
 حنة بعد ذلك على أولية فيعتقان . سادسها أن تدعى الام كانت تقدم وبشكل عن الامين فيعتقان . سابعها أن تدعى
 الام أولية الغلام والبنت كبيرة ولم تدع شيئا من الحزبة لنفسها وبشكل فتعق الام خاصة . ثامنها أن تقيم الام
 بنته والبنت ساكنة فتعق الام دونها . تاسعها أن تدعى أولية وبشكل فيعتقان . عاشرها أن تقيم بنته
 بأوليه فيعتقان . حادي عشرها أن تقيم البنت بنته بأوليه والام ساكنة فتعق دونها . ثاني عشرها أن تدعى
 كذلك وبشكل فتعق دونها كما يؤخذ ذلك من البرهان بفتح القدير اه حلبي عن الترمذي (قوله لعقهما
 يتقدم الذكر) الام بالشرط والبنت بالنسبة لان الام حرة حين ولدتها . بجز وهذا قوله ما في الكيسانية ان محمد
 لا يحكم بعق واحد منهم لالام تدين بعق وانما اراد الاحوال بعد اليقين بالحزبة ولا يجوز ايقاع العقق بالشك ومال
 الطحاوي الى أنه كان معهما أو لا ترجع (قوله لغت عند أبي حنيفة) وقال الشهادة مقبولة ويؤمر بأن يوقع
 العقق على أحدهما قياسا على ما إذا شهد أنه مطلق إحدى نسائه فانما جائزة وبوجه . بر على أن يطلق أحدهما
 بالاجماع بجز (قوله لا يحكم بعق واحد منهم) أي والشهادة على عتق العبد لا تقبل بالادعوى العبد عنده
 ولا دعوى منه هناك لكونه مجهولا وأما الامان فان الدعوى وان لم تكن شرطا في حق الامة لكن الشهادة على
 العتق المبهمة مردودة كما في أحد العبدين درر (قوله الآن تكون شهادتهم ما في وصية) استثناء متصل بعق لغت
 الشهادة في كل الاحوال الا في هاتين الحالتين نهر وصورة الوصية أن يشهد أنه أعتق أحد عبديه في مرض
 موته أو دبر أحدهما ولو في محته وقوله لهما في أن الخصم فيها معلوم وهو الموصي وله خلف وهو الوصي
 أو الوارث فتعق الدعوى من الخلف (قوله في الصحة) خصها بالذكر انهم ما إذا كان التدبير في المرض بالاولى
 حلبي (قوله والعق في المرض) ظاهره أن المراد به غير الوصية السابقة وقد صورها في البحر والنهر ويمكن أن يراد
 بالوصية الوصية بعق أحد عبديه أو خدمته فيخالف عتقه بنفسه في المرض (قوله وطلاق بهم) كما إذا شهدا
 أنه مطلق إحدى نسائه فانما جائزة ويجوز على أن يطلق أحدهما (قوله يحترم الفرج) وكذا الدواعي والمراد
 أنه يحترم فرجها ما حتى يبين ولو بوطء وإذا تبين به أنها زوجته تبين عدم حرمة (قوله فلا تشترط له ادعوى) ذكر
 في الاشياء من كتاب لقضاء أن ما نقل فيه الشهادة حسبة بالادعوى غائية أشياء ذكرها في منظومة ابن
 وهبان وهي الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها وحزبة الامة وتدبيرها والخامع وحلال رمضان والنسب قال
 وزدت خمسة حد الزنا وحذ الشرب والايلا والظهار وحرمة المساهرة والمراد بالوقف الشهادة بأصله لا بربعه
 أبو السعود (قوله على الاصح) وقال لهض بعدم قبولها لان العتق في الصحة ليس بوصية (قوله لشيوع
 العتق فيهما) أفادهم هذا أنه يستحق من كل من - ما نسفه ولا يوجب كل البيان الى الوارث (قوله ولا يعرفونه) الاولى
 ولا يعرفانه اه حلبي (قوله عتق) لانه متعين لما أوجبه وكون الشهود لا يعرفون عين المسمى لا يمنع قبول شهادتهم
 كما أن القاضي يقتضي بالعق هذه الشهادة ولا يعرف العبد بجز (قوله للبهالة) أنه أقوله فلا عتق وقوله لم تقبل
 أي للبهالة في المنهولة وعما لم يشهدا بما اتهملاه وهو عتق معلوم أو معلومة أو طلاقها وهذا قول الامام وعند
 زفر تقبل ويجوز على البيان قال في القمح ويجب أن يكون قوله ما كنول زفر في هذه لانها كشهادتهما على عتق
 إحدى أعتيه وطلاق أحد زوجتيه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الحلف بالعتق) •

شروع في بيان التعليق بعد ذكر مسائل التخييز وانما ذكر مسألة التعليق بالولادة في باب عتق البعض لبيان أنه
 يعتق منهما البعض عند عدم العلم اه بجز قال الكمال الحلف بالكسر مصدر لحلف سماعي وله مصدر آخر وهو
 حلف بالاسكان يقال حلف فلان وتدخله التاء المرة كقول الفرزدق
 على حلقة لا أشتم الدهر مسلما • ولا خارجا من في زور كلام

(قال لا عتبه اسكان اول ولد تلده بعد ذكره
 فأنشأ حرة فولدت ذكرا وانى ولم يدر الاول
 وق الذكر) بكل حال (وعتق نصف الام
 والاثني) اعتقه ما بينة ثم الذكر ورقها
 بمكة فيعتق نصفها وبسهمان في نصف
 قوتها (شهادتني احد عتقك) ولو أعتبه
 (لفت) عند أبي حنيفة لكونه على عتق
 مبهمة (الآن تكون) شهادتهما (في وصية)
 ومنها التدبير في الصحة والعتق في مرض
 (أو طلاق مبهمة) فتقبل اجماعا والاصل أن
 المطلق المبهمة يحترم الفرج اجماعا فيكون
 حق الله تعالى فلا تشترط له ادعوى بخلاف
 العتق المبهمة - فم فلا يحترمه عند لكن لم يجوز
 أن يقتضيه فليحفظ (كما) تقبل (لأنهم) رابع
 موته أنه أي المولى (قال في محته) لفتيه
 (أحد كما حر على الاصح) انشروع العتق
 فيه ما بالموت فصار كل خصما متعينا وصحبه
 ابن الكمال وغيره • فروع • شهدا بعتقه
 سالما ولا يعرفونه عتق ولو لا عتق كل
 اسمه سالم وجمدة لا عتق كنهادتهما بهتكم
 لمعينة - ماها قنساها لم تقبل إلا بها لفت
 زوجتيه وسماها قنساها لم تقبل إلا بها لفت
 • (باب الحلف بالعتق) •

قال ان دخلت الدار

وقال امرؤ القيس حلفت لها بالله حلفه فاجر * لناسوا لما من حديث ولا صالى

والمراد بالخلف بالعقوبة بشرط اه حلفي والخلف بكسر الخاء مع سكون اللام العهد (قوله فكل مملوكي الخ) يشمل العبد والامة فانه كالا دمي يقع على الذكر والانثى كافي الذخيرة ولو قال عنت المذكورون الانثى لم يدين قضاء اه قهستاني (قوله ولولا) أي ولو كان الدخول لولا وأشار به الى أن المراد باليوم مطلق الوقت لانه أضيف الى ما لا يعتد كافي النهر (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) أشار به الى أن اضافة يوم الى الدخول أخذ بالحاصل ويصل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب أن يوم اضاف الى اذ اضافة الى الدخول خال في القبح والمراد باليوم هنا مطلق الوقت حتى لو دخل ليلا لعنت مافي ملكه لانه أضيف الى فعل لا يعتد وهو الدخول وان كان في اللفظ انما أضيف الى اللفظ اذ اضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول فقيده اليوم لكن اذا أريد به مطلق الوقت بصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كقولهم ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت وقت يغلبون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون يفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الاستكثار للعوض عن الجملة المحذوفة أو عماد الة أي التنوين لكونه حرفا واحدا كما تحبينا لم يلاحظ معناها ومثله كثيرا في بعض ألفاظ أهل العربية لا يجنى على من له نظرها اه حلفي (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) أي وهو يشمل المملوك وقت الخلف وبعبارة (قوله ولذا) أي لكون الملك معتبرا بيوم الدخول الذي أفاده قوله لان المعنى الخ (قوله عنتي من له وقت حلفه) لان قوله كل مملوكي يختص بالحال لان المختار في الوصف من اسم الفاعل والمفعول أن معناه قائم حال التكلم بمن نسب اليه على وجه قيامه به أو وقوعه عليه واللام للاختصاص ولا فرق بين كون العنت معلقا كافي الكتاب أو منجزا وسواء قدم الشرط أو أخره وسواء كان التعليق بأن كافي الكتاب أو بغيرها كما اذا دخلت أو اذا ما أوتى أو متى ما وذر كذا ليس بقيد بحر (قوله لان لي) أي باعتبار متعلقها لان التقدير كل عبد ثابت لي وثابت اسم فاعل وهو الحال (قوله أو أملكه) انما كانت للحال لان صيغة أفعول وان كانت تستعمل للحال والاستقبال لكن عند الاطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا ولفظا انما العرف فان من قال فلان يأكل أو يفعل كذا يريد به الحال ويقول الرجل ما أملك ألف درهم ويريد به الحال وأما الشرح فان من قال أشهد أن لا اله الا الله يكون مؤشرا ولو قال أشهد أن فلان على فلان كذا كان شاهدا وأما اللفظة فان هذه الصيغة موضوعة للحال على طريق الاصل لانه ليس للحال صيغة أخرى ولا استقبال السين وسوف فكانت الحال أصلا فيها والاستقبال دخيلا عند الاطلاق ينصرف الى الحال ولو قال عنت به ما استقبال ملكه عنتي ما ملكه للحال وما استحدث الملك فيه لما ذكرنا أن ظاهر الحال والنية يصرفه عن ظاهره فلا يصح فيه وبصدق في قوله أردت ما يحدث ملكي فيه في المستقبل فيعنت عليه باقراره اه بحر (قوله ودبر) طالبنا للفاعل كما نفيد عبارة المصنف والمراد التدبير المطلق (قوله من كان له) مفعول دبر منح (قوله مملوك) كذا في النسخ التي رأيناها وصوابه النصب اه حلفي (قوله بل مقيدا) قال في البحر الحاصل أن من كان في ملكه وقت الحسين مدبر مطلق ومن ملكه بعد ما ليس مدبر مطلق وانما هو مدبر مقيد فيعتقان بموت المولى عند الامام ومحمد (قوله عتق من الثالث) أي عنتي من كان في ملكه يوم قال ومن ملكه بعد القول فان خرجا من الثالث فلا كلام والاضرب كل بيمينه فيه ولو كانت التركة بالدين مستغرقة وجبت السحابة ولا يجنى أن من كان في ملكه يوم - لفت في هذه المسئلة مدبر مطلق وما ملكه بعد مقيد هذا هو ظاهر مذهب الكل وعن الثاني لا يعتد ما استفاد بعد لان اللفظ حقيقة للحال كما سبق فلا يعتد به ما ملكه ولهما أن مجموع التركيب ايجاب عنتي وايضا بقوله بعد موفى ولذا اعتبر من الثالث فن حيث الجهة الاولى تناول المملوك وقت القول حتى صار مدبرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية تناول المستفاد لما استقر أن الوصية يعتبر فيها كل من الجهتين الا يرى أنه يدخل في الوصية بالمال لا ولاد فلان ما يستفاد ومن يولد بعد ما فصار كأنه قال عند الموت كل مملوك أملكه فهو حر اه حلفي (قوله لتعليقه بالموت) لانه لا يعتد من الثالث ولعتق من ملك بعد القول (قوله لانه تبع لانه) فهو كمن ضمن أعضائها ولذا لم يجز عن الكسوة ولم يجب صدقة فطره ولا يجوز بيعه متفردا وانما المملوك انما ينصرف عند

فكل مملوكي يومئذ عنتي من له حلفي دخوله) ولولا لاسواء (ملكه بعد حلفه أو قبله) لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله (ولذا) (لوم قبل يومئذ عنتي من له وقت حلفه فقط كقوله كل مملوكي أو أملكه حر بعد غد) أو بعد شهر اعتبر لي أو أملكه حر حتى لو لم يملكه الحال فلا تناول الاستقبال حتى لو لم يملكه شيئا يوم - لانه لغايه (ودبر بكل عبد لي أو أملكه حر بعد موقف من) كان له مملوك (يوم قال) هذا القول (لا) يكون مدبرا مطلقا قبل متبدا (من ملكه بعده) لكن (ان مات عتق من الثالث) لتعليقه بالموت فتصير وصية (المملوك لا يتناول الخ) لانه تبع لانه

الاطلاق الى المملوك اصابة واستقلالاً بغير غيره (قوله فلا يعتق حل جارية من قال الخ) ولو ولدته لاقى من ستة أشهر من وقت القول وكذا لا يعتق في قوله ان اشترى مملوكين فباع احدهما جارية فباعه لولا ولا يعتق أمه لأن شرط الخلع شرعاً لمملوكين والحل لا يسمى مملوكاً على الإطلاق أفاده صاحب البحر (قوله الحامل) بدون تأويل في بطنها حل والحامل من حملت على رأسها ثلاثاً (قوله فاعتق الحل تبعاً) أشار به الى أن هذه لا ترد نقضاً على قولهم الحل لا يدخل تحت المملوك فإن الحل في هذه اعم من أن يكون له مال (قوله لا يتناول المكاتب) أما كونه لا يدخل تحت المملوك فلا يغير مملوك على الإطلاق اذ هو حر يد أو كونه لا يدخل تحت لفظ العبد لأن العبد من لا يتصرف الا بإذن سيده والمكاتب ليس كذلك (قوله والمشتري) أي الابانة وذلك أنه لا يصدق عليه أنه عبده أو مملوكه اذ المراد الكامل والمشتري ليس بكامل الملك ولا العبودية وذكر في المحيط أنه لا يتناول المشتري الا اذا ملك التصرف الاخر بعده فانه يعتق في قوله ان ملكك مملوكاً فانه حر لانه وجد الشرط وهو مملوك كامل اه بحر (قوله ويتناول) أي لفظ المملوك المدبر أي والمأجور والامام وان كان حراً من أولاده وأولادهم حراً (قوله على المصوب) تحطت له صاحب المصوب في قوله لا يدخل العبد المهرهون والمأذون في العبادة كاذ كره في البحر اه حلي ثم المأذون ان لم يكن عليه دين عتق عبده ان فوهم السيد والافلاوان كان عليه دين لم يعتقه وان فوهم كذا في فتح القدير وغيره (قوله ولو نوى الذكور) أي بقوله كل مملوك حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال ويصدق ديانة (قوله دين) لانه نوى تخصيص المعام فله نوى ما يعتقه لفظه فصدق ديانة لكنه خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء اه حلي والاولى أن يقول أو نوى غير المدبر لأن عدمية المدبر لا تكون مخصوصة لاحتمال أنه لم يخطر بوجهه شيء (قوله وفي ع. ليكي كاهم الخ) قال في البحر من الذخيرة قال ع. ليكي كاهم أحرار ونوى الرجال دون النساء قالوا لا يصدق ديانة بخلاف قوله كل مملوك حر ونوى تخصيص يصدق ديانة اه فان قلت ما الفرق وفي الوجهين تخصيص المعام فالجواب أن كاهم تأكيده للمعام قبله وهو ع. ليكي لانه جمع مضاف فيه وهو رفع احتمال الجواز غالباً والتخصيص واجب الجواز فلا يجوز بخلاف قوله كل مملوك فإن الثابت أصل العموم فقط فقبل التخصيص اه (قوله فكاتب) أي وسعي المكاتب وأدى حتى صار حراً (قوله أو اشترى قريباً) أي اشترى الخالف قريبه ذا الرحم المحرم منه (قوله حنث) لأن الكتابة عتق معلق بأداء الصوم وفي شراء القريب قد يترتب سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق (قوله ان يعتق الخ) قال الشلب في حاشية الزيلعي قال لعبده ان يعتق فانت حر لا يعتق لان نزول العتق المعلق بعد الشرط وبعد البيع هو ليس بمملوك فلا يعتق الا أن يكون البيع فاسداً فاعتق لان الملك فيه بعد البيع باق لا يزول لا يتسلط عليه الا أن يكون المشتري تسلمه قبل البيع حينئذ يزول ملكه بنفس البيع فلا يعتق كذا في البسيط وحقيقة الوجه أن يقال وقت نزول العتق هو وقت زوال الملك لانهما معا يعقبان البيع فلا يثبت العتق في حال زوال الملك كما لا يثبت في حال تقرر زواله اه (قوله عتق) لأن الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير متهم فصحت شهادته اه شلي (قوله لانها على فعله) أي لانها شهادة من المكلم على فعل نفسه وهو التكليم فلم يبق الا شاهد واحد وشهادته كانه عدم (قوله ولو شهد ابن افلان) أي في صورة التعليق على كلام أيهما (قوله ان يجد) أي الاب لانها شهادة على أي ما شلي (قوله وكذا ان ادعاه) أي وكذا اتقبل شهادة الابن ان ادعى أوهما الكلام (قوله عند محمد) وجه قوله أنه لا منفعة للمشهود به لايهـ ما محمد يعتبر بالمنفعة لوجود التهمة وأبو يوسف يعتبر بمجرد الدعوى والامكان لانها ما يشهد بهما يظهر ان صدقه فيما يدعيه شلي عن الكمال والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب العتق على جعل) •

الجعل ما يحصل للانسان من شيء يفعله ويصكه الجعالة بالكسر كافي الصحاح وفي ديوان الادب وغيره بالتفتح وفي مثل الشرازي مثلثة الجيم والمراد هنا المال الجعول شرعاً لعتقه وانما أخره لانه خلاف الأصل حوى (قوله ويقع) أفاد به هذا التعبير أن القنع قليل ولم يذكروه غيره وانما اقتصر على الضم ولعله يرى اليه من ذكرهم القنع في الجعالة (قوله أعتق عبده) قيد بكون العبد كله لانه لو كان نصفه فقال له أنت حر على أنف فقبل فانه يعتق نصفه بمائة الا اذا أجاز الأخر فوجب الاتف بينهما عند الامام لان العتق يعتق بغيره بخلاف ما اذا

(فلا يعتق حل جارية من قال كل مملوك حر ذكره وحس) ولو لم يخل ذكره لخل الحامل فاعتق الحل تبعاً (وكذا) لفظ المملوك والعبد لا يتناول (المكاتب) والمشتري ويتناول المدبر والمهرهون والمأذون على المصوب ولو نوى الذكور أو لم ينو المدبرين وفي ع. ليكي كاهم أحرار لم يدين دفع احتمال التخصيص بالتأكيدهم أو اشترى قريباً أو لا يعتق عبده فكاتب أو اشترى فانت حر اشترى المبدع عتق من ان يعتق فانت حر فباعه فاسداً عتق ومجيباً لا ان دخلت دار افلان فانت حر فتقدم فلان وانرا أنه دخل عتق وفي ان كلمته لا لانها على نفسه ولو شهد ابن افلان أنه كلم أباهما جازت ان يجد وكذا ان ادعاه عند محمد وأبطلها الثاني • (باب العتق على جعل) • • (أعتق عبده)

بخلاف الكتاب لانها معاوضة حقة فيها معنى التطيق فكان الاصل فيها المعاوضة فكان المقصود
 حصول البذل اه بجر (قوله كمالا يعنى الخ) أى وان قبل المولى لعدم الشرط كما ذكره الشارح بعد
 (قوله أو بهذا الشهر فذفع في غيره) أى فانه لا يعنى ولا يحتاج الى حكم حاكم أو تراض والكتابة لا تبطل الا بحكم
 الحاكم أو بتراضهما اه منح (قوله أو حط عنه البعض بطلبه) أى بطلب العبد انما يقدر به لعهده أو بتراضه
 والافليس الطلب من العبد شرط لان السيد اذا أبرأ ابتداء لا يعنى (قوله وكذا لو أبرأ) أى كذا أو بعضا فانه
 لا يعنى بخلاف المكاتب فانه يعنى بالبراءة قال في البحر والظاهر أنه لا موقع لهذه المسئلة لانه لا دين على العبد
 بخلاف الكتابة اه قال الحلبي ويمكن أن يجاب بأنه يكفى في الفرق عتق المكاتب اذا قال له مولاه أبرأ أنك عن
 بطل الكتابة لصحة الإبراء عنه لانه دين وعدم عتق المعلق عتقه على الاداء اذا أبرأ مولاه لعدم صحة الإبراء
 اه (قوله وأداء الى الورثة) أى أدى المال المعلق عليه العتق (قوله لعدم الشرط) عليه قوله كمالا يعنى الخ
 (قوله بل العبد با كسبه) صورة مستقلة هي الثالثة عشرة من صور الخصال قال في البحر الثانية لو مات المولى
 وفي يد العبد كسب كان لورثة المولى ويساع العبد بخلاف الكتابة اه (قوله كالمومات العبد) هي الرابعة عشرة
 (قوله فتركت له مولاه) ولا يؤدى منه يعنى بخلاف الكتابة بجر (قوله بل له أخذ ما نظره أو ما فضل عنده من
 كسبه) هما صورتان كفى في البحر فانه قال في التاسعة أن السيد أن يأخذ ما نظره عما كتبه قبل أن يأتيه
 بما يؤديه بخلاف المكاتب العاشرة أنه اذا أدى وعنى وفضل عنده مال عما كتبه كان للسيد
 فيأخذه بخلاف المكاتب اه (قوله ولو أدى من كسبه) هي السابعة عشرة قال في البحر لو كتب ما لا قبل
 تعليق السيد فأداء به عتق وان كان السيد يرجع عتقه على ما سبذ كرخلاف الكتابة فانه لا يعنى بأدائه لانه
 ملك المولى الآن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يصير أحق به من سيده فاذا أدى منه عتق اه (قوله
 قبل التعليق) غرض لكسبه اه حلبي (قوله وتقيده أو بما بالجلس) فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر
 فأدى لا يعنى بخلاف الكتابة بجر (قوله وبأذا لا) ثلها معنى كفى في البحر وليست هذه من صور الخصال (قوله
 ولا يتبعه أو لاده) فلو كان المعلق عتقه بأدائه أمة فولدت ثم أذنت فعتقت لم يعنى وله حاله لانه ليس لها حكم الكتابة
 وقت الولادة بخلاف الكتابة بجر (قوله دين صحيح بصح التكفيل به) فيه أنه قبل الاداء لا دين لان السيد
 لا يستوجب على عبده مديونا بعد الاداء لا دين أيضا فلا وجه لهذا الكلام بل ذكره هذه المسئلة هنا غلط
 وموضوعها فيما اذا أعتق على مال لا في المعلق عتقه على أدائه وانما يحسن ذكره عند قول المتن أعتق عبده
 على مال فقبل العبد في المجلس عتق كافله في البحر حيث قال فاذا قبل ما حرز وما شرط دين عليه حتى تصح
 الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع الثاني وهو قيام الرق على ما عرف اه حلبي والدين الصحيح هو
 ما لا يقطع الابالاد أو الإبراء (قوله فانه لا يصح الكفالة به) لانه يقطع بالتجيز (قوله عشرون) صوابه عشرون
 على أنه مفعول الموقفة فانه الحلبي (قوله ولو علقه بألف) أى لو علق عتق العبد بألف (قوله عتق) لوجود
 الشرط وهو الاداء (قوله ورجع الغريم) أى غريم العبد وهو دائره بألف على المولى وهل يرجع السيد على
 العبد الظاهر نعم لانه يرجع عليه فيما اذا دفع من كسبه حال رقه فهذه أولى (قوله حتى يتم ديونهم) أى أن كان
 هناك ما يوفى (قوله ولو استقرض ألفين) أى وقبضه أثنان بقدر ما استقرض كفى في البحر حتى لو كانت قبضه
 خمسمائة رجع على السيد بألف وخمسمائة لانه انما ألتف نفسه وهي مقومة بخمسمائة (قوله وأكل الأخرى)
 أى أكل العبد الألف الأخرى وشمل ما اذا أكلها قبل الدفع أو بعده لان الدين استقرضت منه من حين الاستقراض
 فلا يقال ان الألف أهلكها وهو حرز وهل يرجع المولى عليه بما دفع بحرزم المراد بالاكل مطلق استهلاك (قوله
 فللغريم مطالبة المولى) وان شاء المقرض اتبع العبد بجميع دينه ايضا بجر (قوله لانه يمتنع بمتق الخ) الضمير ان
 الأولان للسيد ويحتمل أن يكون الضمير الأول للغريم والثاني للعبد وكذلك الاخيران أو الرابع للغريم والباء
 في بعثته للسبيبة وهذا انما يظهر على الألف التي أكلها العبد وأما الألف التي دفعها فانه فيه ما ذكره أيضا
 من أن الغرماء أحق بمال المأذون أى وهذا بخلاف المكاتب فان الرجوع في هاتين الصورتين عليه لانه ليس
 مأذونا فلا تطهر فيه العمل السابقة (قوله ولو قال أنت حر بعد موق) قيد بقوله أنت حر لانه لو قال أنت مدبر على
 ألف درهم فاقول فيه للعمال فاذا قبل ما حرز ولا يلزمه المال لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده

(كلام لا يعنى لو) قيد بدراهم فأدى وناهب
 أو بكسب أى يضر فذفع في كسبه أو سود أو بهذا
 الشهر فذفع في غيره أو (حط عنه البعض
 بطلبه وأدى الباقي) وكذا لو أبرأ (أو مات
 المولى وأداء الى الورثة) لعدم الشرط بل
 العبد با كسبه لورثة كالمومات العبد قبل
 الاداء فتركت له مولاه بل له أخذ ما نظره
 أو ما فضل عنده من كسبه ولو أدى من كسبه
 قبل التعليق عتق ورجع السيد عتقه عليه
 (وتقيده أو بما بالجلس) لن علق بان وإذا
 لا ولا يتبعه أو لاده بخلاف المكاتب في
 الكل (وهو) أى المال (دين صحيح بصح
 التكفيل به بخلاف بدل الكتابة) فانه لا يصح
 الكفالة به وهذه الموقفة عشرون ويزاد
 ما في الذخيرة لو علقه بألف فاستقرضها
 ودفعها مولاه متن ورجع الغريم على المولى
 لأن غرماء المأذون أحق بماله حتى يتم ديونهم
 ولو استقرض الذين فدفع احداها أو اكل
 الأخرى فللغريم مطالبة المولى بهما المتع
 بعثته من يبعثه بدينه (ولو قال أنت حر بعد
 موق بألف

دينا ان يكون حكاية (قوله ان قبل بعده) اشار به الى ان القبول حال الحياة لا يترك في الجوى لان ايجاب
 العتق اضيق الى ما بعد الموت وانما يعتبر القبول بعد نزول الایجاب كذا في اوضح الاملاح (قوله واعتقه مع
 ذلك) أي مع القبول (قوله أو وصي) أي وصي الميت على تركته مثلا وانما اشترط ذلك لان العتق تأخر عن
 الموت الى ان يقبل والعتق متى تأخر عن الموت لا يثبت الا باعتاق واحد من هؤلاء لانه صار بمنزلة الوصية
 بالاعتاق كذا ذكره الامام المتأني وجزم به الاستيعابي (قوله وهو الاصح) مقابلة انه يعتق با قبول فقط وهو
 رواية عن الامام وأيده في الفتح جوي وفي البصر والحاصل ان المسئلة تختلف فيها وظاهر اطلاق المتن انه يعتق
 بالقبول بعد الموت من غير توقف على اعتاق أحد وهو قول البعض كما يشير اليه افظ الاصح وله أصل في الرواية
 كافي غاية البيان وصح المتأخرون انه لا يعتق بالقبول كما قدمناه اه (قوله لان الميت الخ) علة لقوله وأعتقه
 الخ وأورد على التعليل انه متى حكمي ولا يشترط فيه الاهلية كما اذا ملك الصبي أو الجنون قريه ما ذا الرجم
 الحرم ورد بان العتق الحكمي وان كان لا يشترط فيه الاهلية يشترط فيه قيام الملك وقته وهنا قد خرج
 ملك المعلق وبقي الوارث متى خرج عن ملكه لا يقع وجود الشرط مع وجود الاهلية فاعتك عند عدمها
 اه وظاهر الرد تسليم كونه لا يشترط فيه الاهلية الا ان المانع عدم قيام الملك فالاول حذف هذا التعليل
 (قوله والولاء للميت) أي لا الوارث كافي البصر فيه عصيته المتعصبون بأنفسهم دون الاماث ولو كان الولاء
 للورثة ابتداء لدخل فيه الاناث فليأتل (قوله والايوجد كلا الامرين لا) بأن قد ادا أحدهما أما عدم عتقه
 على عدم تقدير الامر الثاني فلان العتق متى تأخر عن الموت لا يثبت الا باعتاق الوارث أو من يقوم مقامه
 وأما عدم عتقه على تقدير عدم الاول وهو القبول فلان الكلام في العتق بالالف لا في العتق بالحقا وذلك
 لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت المولى اه اوضح (قوله بذلك) أي بقول السيد السابق (قوله على خدمته)
 أي على خدمة العبد المولى ومثله غيره (قوله عتق في الحال) لان الاعتاق على الشيء يشترط فيه وجود القبول
 في الجلس لا وجود القبول كسائر العقود بجر (قوله الا بالشرط) وهو الخدمة لان العتق لا ينزل الا بعد وجود
 المعلق عليه الذي هو الشرط (قوله فلو خدمه أقل منها) أي في صورة التعليق بان (قوله لا يعتق) لعدم وجود
 الشرط (قوله لان ان التعليق) هذا التعليل لكون القبول كافي في مثال المصنف وأنه لا بد من وجود الشرط
 في صورة الشرح وقوله للتعليق أي قائم بوجود المعلق عليه لا بوجود المعلق وقوله وعلى للمعاوضة يعني وبكفي
 في المعاوضة القبول كافي عقود المعاوضات (قوله وخدمه) يعني من ساعته بجر وغيره (قوله الخدمة المعروفة)
 في البيت وخارجه كذا في الدر المنلق وليس للسيد ان يطالب بالخدم الشاقة ككثير الحطب وقطع الحجر
 وشرب اللبن (قوله مدته) أي المدة المضروبة للمولى أفاده المصنف (قوله ايا كانت) سنة أو أقل أو أكثر (قوله
 أو مات هو) أي العبد (قوله ولو حكما كعبي) هذا بحث لصاحب النهر ساقه الشارح مساق المنصوص وبعبارة
 النهر ينبغي أن يكون حكم مرضه الذي لا يرجى برؤه كالعمي ونحوه كالوث اه وأصله لصاحب البحر (قوله
 قبلها) متعلق بعات بصورته والضمير الى الخدمة (قوله ولو خدم بعضا فبصاها) كما اذا خدمه سنة من أربع سنين
 ثم مات فعلى قوله ما عليه ثلاثة ارباع قيمة وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث سنين كذا في شرح الطحاوي
 (قوله فبقيت قيمته) أي العبد (قوله فتؤخذ منه الورثة) هذا فيما اذا مات المولى وانما لم تختلف الورثة المولى
 في الخدمة لانها عبارة عن المنفعة وهي لا تورث اولان الناس يتفاوتون فيها فان خدمة الفقراء أسهل من غيرهم
 وخدمة الشيخ ليست كالشاب وقد يكون الورثة كثيرين وخدمة الواحد أسهل من خدمة الجماعة بجر (قوله
 أو من تركته الجوى) هذا فيما اذا مات العبد وماله ان كان له تركه والاضاعت على المولى كما لا يخفى (قوله فبقيت
 قيمة خدمته) أي اجر مثله كذا اذا لم يخدم أصلا أو بعضا اذا خدم بعض المدة أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله
 ببحث في البحر الثاني) حيث قال وقد وقع الاستثناء عما اذا حرره على خدمته مدة معينة وقبل العبد وعتق
 وكان له زوجة وأولاد فما حكم فقتة وفتقتهم اذا لم يكن له مال فانه لا يتفرغ للاكتساب بسبب خدمة المولى هذه
 المدة ولم أرفقه فلا وينبغي أن يشتغل بالاكساب لاجل الاتفاق على نفسه وعياله الى أن يستغنى عن
 الاكتساب فيخدم المولى المدة المعينة لانه الا أن معسر عن أداء البذل فصار كذا أفاده على مال ولا قدرته
 عليه فانه يؤخر الى يسيرة اه حكي (قوله والمصنف الاول) أي ويبحث المصنف الاول حيث قال ويحكم

ان قبل بعده) أي سنة (وأعتقه) مع ذلك
 (وارث أو وصي) أو قاض عند امتناع
 الوارث) وهو الاصح لان الميت ليس باهل
 للاعتاق (عتق) بالالف والولاء للميت
 (والا) يوجد كلا الامرين (لا) يعتق
 بذلك (ولو حرره على خدمته سنة) (فقبل عتق
 كما عتقت على أن خدمه سنة فانت
 في حاله) وفي أن خدمه سنة أقل منها
 حر لا يعتق الا بالشرط فلو خدمه وأولادى
 أو بموضعهما أو قال ان خدمته وأولادى
 فانت بعض أولاده لا يعتق لان التسليم
 وعلى المعاوضة (خدمه) بالكانت (فان) جهلت
 بين الناس (مدته) بالكانت (فان) جهلت
 أو مات هو) ولو حكما كعبي (أو ولاء
 قبلها) ولو خدم بعضا فبصاها (فبقيت
 عليه) فتؤخذ منه الورثة أو من تركته الجوى
 وعند محمد فبقيت قيمة خدمته وبناخذ حادى
 وهل نفقة عياله لو فقهرا على مولاه في المدة
 كما لو وصى له بالخدمة أو بكتساب للاتفاق
 حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالمعسر حيث
 في البحر الثاني والمصنف الاول

[illegible]

(كبيع عبد منه بعين) كبيعتك نفسك فيه .
العين (فهلكت) أو استغنت (تجيب قيمته)
وعند محمد تجيب قيمتها (ولو طال) رجل لمول
أسه (اعتق أمك بألف على أن تزوجنيها
ارفع) العتق (وأبت) النكاح (عتقت)
عجبا ما ولا شيء له على أمه (لعدة) اشتراط
البدل على القدرى الطلاق لا في الاثنى (ولو
زاد) لظ (عق قسم) الاثني (على قيمتها
ومهرها) أي مهر مثلها لنفسه الشراء
اقتضاء (و) لذا (تجيب خمسة) ما لم أي
(القيمة) ونقط خمسة المهر (فلو كنت)
التأني (خمس مائة) من الألف
(مهرها) فيكون لها (في وجهيه) ثم عني
وتركة (وما أصاب قيمتها) في الأولى هدد و
(في الثانية أولها) باعتبار قطع الشراء
وعنده (اعتق) المولى (أنت على أن تزوجه
نفسه) فزوجه فله مهر مثلها (وجوزه
الزاني) قدراء بفعله عليه الصلاة والسلام
صفية قلنا كان عليه الصلاة والسلام
مخصوصا بالنكاح بلا مهر (فإن أبت فعليها)
السماحية (في قيمتها) أتمها وكفر الواهنت
المرأة عبيدا على أن ينكحها فإن فعل قلها
مهرها وإن أبي فعله قيمته (ولو كانت)
معتقة على ذلك (أتم ولده) فقيمت عتقت
المصانف : نكاحه (فلأنني عليها) حانية
(فإن أبت) - قال أغسني عني
أبدم تقوم أم الولد . فرع .
مهر وأب جـ

أو غير المأذون وبغير عهد الخطاب مأذونا دلالة أفاده أبو السعود وفي الهندية لو قال أعتق عن عبد
وأنت حر أو لم يقل عن أو قال إذا أعتقت عبدا فأنت حر فتصرف إلى الوسط وصار العبد مأذونا في التجارة ولو
أعتق عبدا ردينا أو مر تفعلا يجوز فإن أعتق عبدا وسطا متقا بلا سعاية إن قال في محنته وبين مصنفه حكم
القول في المرض ثم قال وإذا قال له إن أذبت إلى عبدا فأنت حر ولم يصف العبد إلى قيمته ولا إلى جنس فهو
جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد وساقى الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعبدا وسطا يجبر المولى على القبول وكذلك
إن أتى العبد بعبدا هو أرفع يجبر على القبول وإن أتى بعبدا ردي لا يجبر على القبول ولا يمكن أن قبل يعتق ولو جاء
العبد بقبعة عبدا وسطا لا يجبر المولى على القبول وإذا رضى به أو قبله لا يعتق اه (قوله عبد أجيدا) منه الردي
لكنه انما يقيد به لما ساقى في التعليل (قوله لا يعتق) أي عبد القاتل وكذا العبد الجيد لانه لا يكون راضيا
بإخراج الزيادة (قوله لانه ادخال في ملكه) أي لأن أداء العبد الجيد ادخال في ملكه (قوله فيكون راضيا
بالزيادة) لأن كل أحد يحب زيادة ما يدخل في ملكه (قوله وأما العتق) أي اعتاق العبد الجيد في المسئلة الأولى
(قوله إخراج) أي من ملك المولى لانه يعتقه وهو في رق السيد ولا يعتق المأذون إلا باعتاقه ذلك العبد يعني وهو
لا يرضى بالزيادة الخارجة من كلامه وفيه أن كلامه يشترط بأنه إذا أعتق الردي يعتق لرضاء بإخراج القاتل
من ملكه وهو ينافي ما في الهندية (قوله لأن كسبه للمولى) علمه لقوله إخراج القيد أن العبد الجيد المعتق
ملك المولى وأفاد التعليل أنه أبا دون وهو كذلك لانه ثبت له الأذن بهذا القول كما زعمت الهندية والله تعالى أعلم
واستغفر الله العظيم

• (باب التدبير) •

بيان للعتق الواقع بعد الموت بعد ما بين الواقع في الحياة وقدمه على الاستيفاد لشموله الله كروا لا تتركه
اللفظ الدال على منتهى وشراؤه نوعان عام وخاص فالعام شرائه العتق فلا يصح الأمن الأهل في المحل مخبرا
أو علقا ومضافا سواء كان إلى وقت أو إلى الملك أو إلى سببه والخاص تملكه بموته فلو عاق بموت غيره لا يكون
مدبرا وإن يكون مطلق بموته وإن يكون بغيره كإساقى وأما صفته فالتجزي عنه خلافا لهما فلو دبره
أحدهما اقتصر على نصيبه ولا يخرج عتق يسائر بغيره ستة خيارات الخلية المتقدمة والترك على حاله يجز
مختصرا (قوله هو أمانة الاعتاق عن دبر) هذا التعريف المفقود أعظم من الشرعي لانه يشمل ما إذا علق عتقه
بموته مقيدا بموت غيره وفي ضياء الخلق التدبير عتق العبد والأمانة بعد الموت وتدبير الأمر التفرق إلى ما قصر إليه
الغاية اه فأفاد الاشتراك بين ما ذكره من المعنيين وعلى الثاني اقتصر الاتصاف فقال والتدبير في الأمانة هو
النظر في عاقبة الأمور فكأن المولى لما نظر في عاقبة أمره وأمر عاقبته أخرج عبده إلى الحرية بعده فوجه
مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى الثاني المفقود أن المولى دبر نفسه حيث استقدمه في حال حياته وتقرب به
إلى الله تعالى بعد وفاته قاله البدر الباقى (قوله وهو ما بعد الموت) انما كانت تلك الحالة دبرا لانها تأتي خلف
الحياة كما أن دبرا الحيوان خلقه وفي الصباح الدبر بضعين وسكون الباء تحقيق خلاف القبول من كل شيء ومنه
يقال لا تسر الأمر دبرا وأمله ما أدبر عنه الإنسان ومنه دبر الرجل عبده تدبيرا إذا أعتقه بعد موته وأعتق عبده
عن دبر أي بعد دبر والده بالمرح والجمع ادبر وولاه دبره كناية عن الهزيمة وأدبر إذاولى أي صار إذا دبراه (قوله
بمطلق موته) أي بموته المطلق فخرج تملك العتق على موته المقيد بصفة كانت من مرضى هذا (قوله ولو معنى)
يصح رجوعه إلى التعليل والتعليل معنى كالوصية له برقبته أو نفسه أو بثلث ماله فان ذلك من التدبير وحينئذ
ففسر الشارح المبالغة على قول المصنف بمطلق موته قصور وأراد بذلك كما ذكره الجليلي أنه لا فرق بين أن يكون
مطلق الموت مطلقا للنظر أو معنى كانت حر بعد موته أو معنى قطعاً كان مت إلى مائة سنة فانه وإن كان مقيدا
لنظامه لكنه مطلق معنى إذا كان لا يعيش إليها وذلك لأن معناه إذا وقع موته في أثناء هذه المدة التي أولها
هذا الوقت وآخرها مائة سنة منه وأورد أن ذلك في الشكاح اعتبره وتبيننا وأبطالوا به الشكاح وهنا جعلوه
تأييدا موجبا للتدبير وأجيب بأنهم اعتبروه في الشكاح وتبيننا انتهى عن الشكاح الموقت فلا احتياط في منعه
تقديمه للصحة على المبيع لأن النظر إلى الصورة يجزئه وإلى المعنى بيحه وأما هنا فنظر في التأييد المعنوي
ولا مانع منه فالأصل اعتبار المعنى فالمانع فلا تنافي ولهذا كان هو المختار وإن كان القول الجلي جريماً بأنه

فأعتق عبد أجيدا لا يعتق وفي إذا أتى يعتق
لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة
وأما العتق إخراج لأن كسبه للمولى
• (باب التدبير) •
(١) لفظة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت
وشراؤه العتق مطلق موته ولو معناه
كان مت إلى مائة سنة

ليس عذر مطلق - مائة بين النكاح شرعية (قوله بقية الاطلاق) أي المضمون من قوله بطلت مائة
 (قوله أصلا) أي لا مطلقا ولا مقيدا بجر (قوله أو حدث في حادث) هذا بمنزلة ان مات لانه تصور في الحادث
 والحادث في الموت بجر (قوله أو أنت حر من درم) حاصله أن اناظ التدبير ثلاثة أنواع أحدها أن يصرح
 بالتدبير بأن يقول دبرك أو يضيف الحرية إلى ما بعد موته مسكوقه أنت حر بعد موتك والثاني أن يكون بلفظ
 التعليق كقوله ان مات أنت حر ويخبر من القرآن بالموت والثالث أن يكون بلفظ الوصية بأن قال أوصيتك
 برقبتيك أو بعقلك لأن المبدأ لا يملك نفسه فكانت الوصية به وصية بالعقل وكذا الوصية له بثلث ماله لأن رقبته من
 ثلث ماله فكان موصى له بثلث رقبته وهو عقلك بعد الموت وعقلك العبد من نفسه اعتناق أبو السعود (قوله زاد
 بعد موتك) كأن يقول أنت مدبر بعد موتك أو دبرك بعد موتك فإنه يكون مدبرا الساعة لانه أضاف التدبير إلى
 ما بعد الموت والتدبير بعد الموت لا يتصور فيلقو قوله بعد موتك فيبقى قوله أنت مدبر أو يجعل قوله أنت مدبر معنى
 أنت حر كما قال أنت حر بعد موتك كذا روى هشام عن محمد (قوله يوم أموت) فأخذه أن السيد واحد وقيد به
 لانه لو كان بين اثنين فقالا اذا امتنا فانت حر لم يصح ذلك مدبرا وله ما أن يبعدها فان مات أحدهما صار مدبرا من
 قبل الثاني وصار حكمه حكم مبدعين رجلين دبره أحدهما فأقدهما هذا المثال أن كل لفظ وقع به العقل للمحال
 إذا أضيف إلى الموت فإنه يوجب التدبير كقوله أعتقتك أو أنت عتيق أو معتق أو محرر بعد موتك أو بجر (قوله
 أريد به أي اليوم (قوله مطلق الوقت) فيعتق مات المولى نهرا أو ليل (قوله صح) لانه نوى حقيقة كلامه
 (قوله وكان مقيدا) لانه خلق عتقه بما ليس بكان لا محالة وهو موته نهرا لانه قد يموت ليل (قوله كان مقيدا
 فيعتق ان مات نهرا وله يومه فأخذه في البصر (قوله مثلا) يعني أن قيد المائة اتفاق حتى لو ذكر مائة أقل منها وهو
 لا يعمى إليها غالبا فالحكم كذلك (قوله هو الختار) فبالله ما في التبايع وجوامع الذقة أنه مقيد قال القاضي خان
 وهو قول أصحابنا اه حاشي لانه موت مقيد بصفة وهي أن يكون أثناء هذه المدة فان مات فيها عتيق وان مات
 بعدها لا (قوله وأخذا بالكاف) أي في قوله كذا مات الخ (قوله وذكرناه في شرح المتن) عبارة وعن الثاني
 أوصى لعبد بهم من ماله يعتق بعد موته ولو بجزء لا إذا الجزء عبارة عن الشيء المهرم والتعيين فيه لثورته ثم تكن
 الرقبة داخل تحت الوصية بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية وهي عقلك بعد
 الموت وعقلك العبد من نفسه اعتناق في الكلام في أنه يطالب بسدس باقي المال أو أن الوصية بالنظر إليه فقط
 فليس له المطالبة ويحزر (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول المتن ولا يقبل الرجوع قاله الحلبي (قوله ثم جن) لم يبين
 حد الجنون المبطل للوصية وفيه خلاف فقبل شهر وروى عن أبي يوسف وقيل تسعة أشهر وروى عن محمد
 وفي رواية سنة كذا في الوالدية قال بعض الفضلاء ينبغي اعتماد القول الأول قياسا على بطلان الوكالة به
 وهو مقتدر فيها بشهر على المقتضى به كافي المنعرات قال السيد الحوي في حاشية الاشياء بعد ذكر ما تقدم
 أقول قد صرح المصنف في رسالته بأن القياس بعد الاربع مائة منقطع فليس لأحد أن يقبس مسئلة على مسئلة
 والتمس في الوصية على التوزيع الذي رأى القاضي اه (قوله بطلت) الأولى فانها تبطل قال في البحر والفرق
 أن التدبير اشتمل على معنى التعليق والتعليق لا يبطل بالجنون ولهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا
 جاز تدبير المكره ولا يجوز وصيته كذا في الظهيرية (قوله بخلافها) أي الوصية في هذين الحكمين وأما مخالفتها
 في الأولى فقد صرح بها المصنف (قوله الا في هذه الثلاث) فيه أن المدبر لا يصح بيعه ويصح بيع الموصى به وبطل
 به الوصية كما ذكره في كتاب الوصايا فلا حصر فيما ذكر (قوله ويراد مدبر السفينة) تفيد عبارة أن وصية السفينة
 غير جائزة والمدبر في التهر عن الخاية أن تدبير المحجور عليه بالسفينة يصح وبعونه يسي في كل قبضة أي قبضة مدبرا
 كافي الحلبي وأما وصية المحجور عليه بالسفينة من الثلث لجائز اه فليطلب الفرق ولعله أن التدبير ثلاث الأن
 بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها أجوى فالخامس أن كلام تدبير السفينة ووصيته
 نافذ الآن التدبير يسي فيه والوصية تنفذ من الثلث (قوله ومدبر قتل سيده) يعني إذا قتل المدبر سيده عتيق
 رسي في قيمته وإذا قتل الموصى له الموصى فلا شيء له لانه لا وصية لقاتل وسيأتي تفصيله قاله الحلبي (قوله
 فلا يباع المدبر) كذا في ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لا يباع المدبر ولا يوجب وهو حر من الثلث أي لا يصح بيعه
 بل يبطل حتى لا يملك بالتبض وعلى هذا الوجه بينه وبين من ينفق أن يسرى الفساد إلى الفن والمراد أنه لا يباع من

ونخرج بقية الاطلاق التدبير المقيد كما ينبغي
 ويعونه تعليقه بموت غيره فانه ليس بتدبير
 أصلا بل تعليق بشرط (كذا) أو في أو ان
 (ت) أو حلتك أو معتق (أو أنت حر من دبر
 حر) أو عتيق أو معتق (أو أنت حر من دبر
 مني أو أنت مدبرا ودبرك) زاد بعد موتك
 أولى (أو أنت حر يوم أموت) أريد به مطلق
 الوقت لقرانه بما لا يجتد فان نوى التهراسع
 وكان مقيدا (أو أنت حر مائة سنة) مثلا
 (وعقب وقيلها) هو الختار لانه كالكان
 لا محالة وأخذا بالكاف عدم المحصر حتى
 لو أوصى لعبد بهم من ماله عتيق بجزء ولو
 بجزء لا والفرق لا يقتضي وذكرناه في شرح
 المتن (دبر به) ثم ذهب عنه فالتدبير على
 حاله لما رواه نعلني وهو لا يجل جبنون
 ولا رجوع (بخلاف الوصية) برقبته لأنسان
 ثم جن فبطلت (ولا يقبل) التدبير
 (الرجوع) عنه (ويصح مع الاكراه بخلافها)
 فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاث اشياء
 ويراد مدبر السفينة ومدبر قتل سيده فلا
 يباع المدبر المطلق

غيره وأما بيعه من نفسه أو بهته منه فاعتاق بالمال أو بلا مال فلا اشكال كافي شرح للثانية للبرجندى والمراد
 بالبيع الاخراج عن الملك بعوض اه جوى (قوله خلافا لشافعي) فقال بجواز بيعه وغيره من التصرفات لما
 روى أن رجلا أعتق غلاما من دبره فاحتاج فأخذته النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه
 فبيع من عبده ولنا رواية ابن عمر السابقة وما رواه لا يخرج به لأنه يحتمل أنه كان مذكرا مبرأ عبدا ويحتمل أنه كان
 منقعه بأن أجره والاجارة تسحق بها بلفظ أهمل المدينة لأن فيها يبيع المنفعة ويحتمل أنه باعه في وقت كان يبيع
 المثل بالدين ثم نسخ بقوله أنه ماله في نظارة إلى ميسرة فيلحق (قوله فلو قضى بعهده بعهده نفذ) المراد به فاض يرى جواز
 بيعه أو الجهد (قوله قبل نم) أي ويكون فسخا للتدبير حتى لو عاد إليه يوم من الدهر وجده من الوجوه ثم مات
 لا يمتنع وهذا مشكل لأنه يغل بقتضاء القاضي ما هو مختلف فيه وهو لزوم التدبير لاصحة التعليق فينبغي
 أن يطل وصف المزوم لا غير اه جوى عن الظاهرية ونظاها للشرح أنه قول ضعيف وليس كذلك بل هو المنصوص
 لاهل المذهب لا غير (قوله نم لو قضى بطلان بيعه الخ) يعني لو باعه المولى فرفعه العبد إلى فاض حنفي وأدعى
 عليه أهمل المشتري فحكم الحنفي بطلان البيع ولزم التدبير فإنه يصير منقعا عليه فليس للشافعي أن يقضى
 بجوازيه بعده كما في فتاوى الشيخ قاسم وهو موافق للقواعد اه جوى (قوله ما ركا لخر) أي في عدم جواز
 البيع ونحوه وإنما قال وليس المراد أنه يجري عليه أحكام الاحرار من كل وجه (قوله ولا يوجب) يعني لا يخرج من
 ملكه بغير عوض ولا يخرج به أيضا جوى (قوله ولا يره) لأن الرهن والارتهان من باب ايقاض المدين
 واستيفائه عندئذ كان من تلك العين وغلتها جوى (قوله فشرط واقف الكتب الرهن) هذا انفرج على العلة
 التي ذكرناها والاولى للشارح ذكرها لظهور التفرغ وبجارية البحر من هنا يعلم أن شرط الواقفين في كتبهم أنها
 لا يخرج الابره من شرط باطل اذ الوقت أمانة في يده مستعيره فلا يتأني الايقاض والامتناع بالرهن اه وفيه أن
 مقتضى كونهما أمانة أنهما تضمن بالتعدي في المانع من جهة الرهن لهذه الجينية وعليه يحمل شرط الواقفين
 تصحها لا غرضهم وفيه أيضا أنه لا يظهر التفرغ على المدبر لأنه هو المهرهون وفي مسئلة الوقت المهرهون يملكون
 ببيع بعهده عند تعديبه على كتب الوقت بالاتلاف ولا كذلك المدبر فليست أمثلة (قوله ويستضع في باب) ايضاحه
 أن المدبر الذي كونه ما أن يسي في ثلثي قيمته ان شاء أو يسي في كل البدل بموت سيده فقيرا لم ينزل غيره وأما
 اذا نزل ما لا غيره وهو يخرج من الثلث عتق مجانا (قوله كان مت الخ) مثل ذلك ما لو قال هذه أمي ان احببت الى
 بيعها أبيعها وان بقيت بعد موتي فهي حرة بغير غيره (قوله ويستندم المدبر ويستاجر) ومثله المدبر بغير (قوله
 وينكح) أي ان ولاية الاجبار لا يحد على عبده المدبر حتى لو أراد تزويجه جبر عليه لأن الملك ثابت وبه يستفاد
 ولاية هذه التصرفات اه (قوله وأرثه) أي أرض الجناية عليه أو عاها أو أمارش الجناية الواقعة منها فعلى
 المولى وبطال بالاقول من القيمة ومن أرض الجناية ولا يضمن المولى أكثر من قيمة واحدة وان كثرت الجنابات
 أفاده صاحب البحر وفي بعض النسخ وراثته وهو تحريف لأنه انما يقتضي موت السيد وما دام السيد حيا لا يملك
 المدبر شيئا الذي في يده ملك سيده ولا يوصف بأنه موروث (قوله لبقاء ملكه في الجلة) تباع فيه المصنف وأصله
 لساحب الدور وظاهره أن الملك فيه ليس بكامل واعترضه الشربة لاني بأنه يعتق بكل مملوك حتى حر وهو آية كمال
 الملك فيه الآن يقال أنه لم يبق الملك فيه من كل وجه والاجازية وبهته (قوله كلماقه) بفتح اللام أي السيد أي
 وقد حكمكم به (قوله عتق في آخر جز) هذا يتأني ما أفاده المصنف من أن العتق بيبه الموت فيكون متأخرا
 عنه وبجارية البحر فتد أن في المسئلة قولين ففيه عن الجب طأن المدبر يعتق في آخر جز من أجزاء حياة المولى
 اه وهو التحقيق وعليه يحمل كلامهم اه فقوله وهو التحقيق يشيد أنه له مقابل الا أن في هذا التحقيق نظرا
 فانه اذا قال ان مت فهو حر لا تقع الحرة الا بعد الموت وكذا في قوله أنت حر بعد موتي (قوله من حياة المولى)
 لو فسر التحريم في قوله بجمرة وأخره ان كان أنيب (قوله الا اذا قال في صفة أنت حر أو مدبر) أي جمع بينهما
 وقدما لصحة لأنه لو قال ذلك في المرض فكل من النصفين يخرج من الثلث (قوله ومات مجعلا) اه فاعلم من
 المصنف أي لم يبين مراده فلو بين فعل ما بين فاه الحظي (قوله فيعتق نصفه من الكل) نظر القول أنت حر (قوله
 ونصفه من الثلث) نظر القول أنت مدبر (قوله وسعي بحايه) فان خرج خمسة سعي في أربعة أخماسه وان خرج
 سبعة سعي في خمسة اقسامه وهكذا (قوله ان لم يخرج من الثلث) ولو خرج من الثلث ثم هلك التركة قبل

خلافا لشافعي فلو قضى بعهده بعهده
 وهل يطل التدبير قبل نم لو قضى بطلان
 بيعه صار كالخسر (ولا يوجب ولا يره)
 بشرط واقف الكتب الرهن باطل لأن الوقت
 في يده مستعيره أمانة فلا يتأني الايقاض
 والاستيفاء بالرهن به جوى (ولا يخرج من
 الملك الا بالاعتاق والكتابة) فلهذا للجزية
 ويستضع في باب والحيلة للمريد التدبير على
 وجهه بملك بعهده أن يدبره مقبلا فكانت
 وأنت في ملكي أو ان بقيت بعد موتي فأنت
 حر (ويستندم المدبر ويستاجر) وينكح
 (والامة وطأ وتنكح) جبر (والمولى أحق
 بكسبه وأرثه وهو المديرة) لبقاء ملكه
 في الجلة (وبعونه) ولو حكا كلمة صرنا
 (عتق) في آخر جز من حياة المولى (من
 ثلثه) أي ثلث ماله يوم موته الا اذا قال
 في صفة أنت حر أو مدبر ومات مجعلا فاعتق
 نصفه من الكل ونصفه من الثلث ساوي
 (وسعي) بحايه ان لم يخرج من الثلث
 (وقر ثلثه)

أن تصل إلى الورثة فلمهم حتى السعاية حوى (قوله لأن متفق من الثالث) أي ثلث المال ولما مال الا هو فاعتق
 ثلثه (قوله لم يجزه أي التدبير) الاولى أن يقول لم يجزه أي متفق بالتدبير بما (قوله لأنه وصية) أي وهي توقف
 على الاجازة فيما زاده في الثالث (قوله ولا الوكيل سبده الخ) أي لكونه وصية ومقتضاها بطلانها ومباقي الجواب
 عنه في كلام الجوهرية (قوله في قيمته) أي مدبراً كما يؤخذ من التشبيه (قوله كدبر السفيه) أي فانه يسى
 في قيمته مدبراً وليس عليه نقصان التدبير فانه محمدي كآب الطر (قوله كما بسط في الجوهرية) حيث قال ولن يفي
 المدبر على مولاه ان كان محمداً يجب القصاص لانه مع مولاه فيما يوجب القصاص كالأجنبي فعلى هذا اذا قتل
 مولاه محمداً وجب عليه أن يسى في جميع قيمته لأن العتق وصية وهي لا تسلم للقائل إلا أن فسح العقيد وقومه
 لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم الورثة بالخيار ان شاءوا فجاءوا القصاص وان شاءوا استوفوا السعاية ثم قتلوه
 ولا يكون اختيار السعاية مسقطاً للقصاص لانها عوض عن الرق لا عوض عن المقتول وان قتل مولاه خطأ
 فالخاتمة هدر وكذا فيمادون النفس إلا أنه يسى في قيمته لأن العتق وصية ولا وصية للقائل وأما أم الولد اذا
 قتلت مولاه فاقترعت على أن القتل موت فان كان محمداً اقتصر منها وان صككت خطأ لا تسى عليها من سعاية
 ولا غيرهما لأن متفق ليس بوصية بخلاف المدبرة فانها متفق من الثالث وتسمى في جميع قيمته يعني اذا قتلت
 مولاه خطأ كان رد الوصية لانه لا وصية للقائل اه حلي عنها مختصراً (قوله وهو حيث أخذ) أي حين السعاية
 وقوله ككتاب الخ ينبغي على الخلاف أنه لا تقبل شهادة ولا يزوج نفسه عنده وعندهما تقبل وله تزويج نفسه
 لكن في الشربلية ولا يمكن نقص العتق فيجب رد قيمته لو جرد العتق المعلق بوجود شرطه فلا يتوقف متفق
 على أداء السعاية وتثبت أحكام الاسرار ومن قال انه يسى على حكم الارقاء الى أداء السعاية لم يحز بالحكم
 ولنا فيه وسالة سميتها بقاط ذوى الدراية لوصف من كاف السعاية وحاصل ما ذكره فيها أنه يعتق ويسى وهو حر
 اتفقا وأما ما يخالفه مردود اه حلي (قوله بمحيط) أي يدين بمحيط بجميع ماله الذي من بطلته المدبراً وبرقة
 المدبر ان لم يكن له مال سواء اه حلي أما لو كان الدين غير محيط فانه يسى في قدر الدين والزائدة على الدين ثلثها
 وصية ويسى في ثلث الزيادة بجزء من شرح الطحاوى (قوله خيارات العتق) وهي سبعة اذا كان الشريك
 موصراً وستة اذا كان معسراً باسقاط التضمن (قوله فان شمر شريك الخ) أي ضمن الساكن الشريك المدبر
 فلما ضمن أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد في النصف
 الآخر كما لا لورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار العبد كله مدبراً بتدبير أحدهما وهو ضمان
 له شريكه وسراً كان أو معسراً اه حلي عن الهندية (قوله وولد المدبرة) أي الذي جاء بعد التدبير لا قبله
 مدبر فاعتق بموت سيده (قوله أما المقيد) أي أما وولد المدبرة تدبيراً مقيداً (قوله فلا يتبعها) أي في التدبير من
 حيث انه يعتق بموت السيد وليس المراد أنه لا يجوز اخراجه عن ملكه لأن ذلك جائز في أمته (قوله وذكر المصنف
 في البيع الفساد الخ) عبارة فيه وولد المدبر كره او وقع ثبوته في بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر اه
 ورد في الخبر بأن التبعية انما هي لادم لا لأب قال الحلبي ويمكن الجواب عن المصنف وصاحب الهداية بأن المدبر
 يم الكروالان ويكون المراد في عبارتهم الاتي بقريته ما قد سنا من أن الولد يتبع الأم في التدبير لا الأب
 اه وهذا الجواب وان صح في عبارتي المصنف وصاحب الهداية لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله
 كايه قلوه كعبارة المصنف من غير ترف فيها المكان أولى (قوله فقال وأما تدبير الحمل فكعقته) هذا التركيب
 يقتضى أن المصنف ذكر مسألة تدبير الحمل في البيع القاسد وليس كذلك وعلى فرض ذكرها هناك فلا وجه
 للتفريع بقوله فقال كما لا يخفى والذي يظهر أن النسخ محرفة وصلحها باسقاط قوله فقال وتكون مسئلة
 مستقلة أعاده الحلبي وفي نسخة قاتل وهي ظاهرة واعلم أنه يصح اعتناق الحمل وحده اذا كان موجوداً وقت
 التعبير بأن ولده لاقل من ستة أشهر والا فلا يمتنع أن يكون معتد من طلاق أو وفاة فولدت لاقل من
 سنتين من وقت الفراق ولولا أكثر من ستة أشهر من الاعتناق بدليل ثبوت نسبته كذا في الدر المنثور عن البدو
 العتيق فيكون التدبير جارياً على هذا التفصيل وفي الهندية مدبر ما في بطن جاريته فهو جائز فاذا ولدت بعد ذلك
 لاقل من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبراً كذا في الظهيرية (قوله وبطل التدبير)
 معنى البطلان كما قاله صاحب الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاء فسكانه بطل وأيس المراد بطلان بالكتابة

لأن متفق من الثالث (ان لم يترك غيره وله
 وارث لم يجزه) أي التدبير (فان لم يكن)
 وارث (أو كان وأجازه حتى كله) لانه وصية
 ولا الوكيل سبده حتى في قيمته كدبر السفيه
 ولو قتله أم الولد لا تسى عليها (أي كل قيمته
 في الجوهرية) ويسى في كله (أي كل قيمته
 مدبراً بمحيط وهو حيث أخذ ولود بر
 مدبون (لو) المولى (مدبوناً) بمحيط ولود بر
 أحد الشريكين فلا يخر خيارات العتق
 فان ضمن شريكه فالتسعى في نصه مختار
 (ولو المدبرة) تدبيراً مطلقاً (أما
 المقيد فلا يتبعها) وذكر المصنف في البيع
 القاسد أن ولد المدبر كايه فقال وأما تدبير
 القاسد أن ولد المدبر كايه فقال وأما تدبير
 الحمل فكعقته (ولو ولد المدبرة من سيدها
 فهي أم ولده وبطل التدبير) لانه من الثالث
 والاستيلاء من الكل

فان قلت ما قاندة التدبير حتمت قلت دخولها في قوله كل مدبري - ترقتن حالاً ولا ترقف عتقها الى ما بعد الموت (قوله فكان أقوى) أي وهو يطل حكم الاضغ (قوله ويسع الخ) قال في البحر وانما يسع المدبر المقيد لأن سبب الجزية لم ينعقد في الحال للتردد في هذا المقيد لجواز أن لا يثبت منه فساد كسائر المتعلقات بخلاف المدبر المطلق لأنه تعلق عتقه بمطلق موته وهو كائن لا محالة اهـ وأشار الشارح بقوله ووجب الى أن المراد بالبيع الانخراج عن الملك لا خصوصه (قوله بما يقع غالباً) أي بما يقع حياته بعد طاعة اومه في قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موته في هذه المدة التي أجازها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين سنة واحتراز بما ذكر عما اذا ذكر مدة لا يعين الى مثلها كإثباته سنة فانه يكون مدبر مطلقاً وقد تر الكلام عليه (قوله وكفنت) كذا في دفع وفي نسخ بأو وهي الموافقة لما في البحر وقال فيه فيعتق من الثلث اذا مات اسفها لانه يغسل ويكفن ويدفن عقب الموت قبل أن يتوزم ذلك الوارث اهـ (قوله أو ان مات أو فمات) أي جمع بين الجملتين (قوله وربحه الكمال) أي ربح ما طاعة زفر قال في البحر وأورداه بين الموت والقتل كقوله اذا مات أو فمات فليس مدبر مطلق عند أبي يوسف لانه علقه بأحد الشئتين والقتل وان كان موته فالموت ليس يقتل وتعليقه بأحد الامرين يجمع كونه عزيمته في أحد هما خاصة فلا يصير مدبر ويجوز به وقال زفر هو مدبر مطلق وربحه في دفع القدير بأنه أحسن لانه في المعنى تعليق بمطلق موته لانه لا ترد في كون الكائن أحد الامرين من الموت قتلاً وغيره فهو في العسق مطلق الموت كبقية ما كان اهـ ولا يذهب عليه أن المرجع قول الثاني بعد قول الامام ولا يعكر عليه ترجيح الكمال لانه ليس من أئمة الترجيح (قوله بعد موته وموت فلان) مثله بعد موت فلان وموت فانه المطلق (قوله يسير مطلقاً) جواب للمفهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار لا تدبراً مطلقاً فومات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبراً وكان الورثة أن يجهز كافي الهندي عن المجهز فانه المطلق (قوله بل تطيقاً) أي بشرط مطلق كالتعليق بسائر الشروط من دخول الدار وكلام زيد وغير ذلك فانه المضاف (قوله بطل التمليق) وصار ما كان للورثة (قوله كعتق المدبر) أي المطلق فالحكم به الموت لا يختلف في المطلق والمقتيد (قوله ففرق بين من وفي) فان من تقييد التعليل والسببية فالمراد أن الموت يحصل بسبب هذا المرض والقتل بسبب آخر غيره وفي تقييد أن المراد وقوع الموت في هذا المرض وان كان بسبب آخر (قوله قال محمد هو مرض واحد) لعل الوجه فيه والله تعالى أعلم أن أحد هذين المرضين يشأ من الآخر غالباً فمقاداة واحد فلا يقال في غيرهما من الادواء كذلك ونظر الجوى فيه بأن المذكور في كتب الطب أنهم امرضان اهـ وهو لا يشأ ما ذكرنا لعل تخصيص محمد بالذكر لكونه المخرج للفرع والافق أو لقوله مقابلاً فيضار أيت (قوله به يفتي) مقابله ما اختاره الصدر الشهيد أنها النصف قال في الولو الجسبة وهو المختار لأن الانتفاع بالمملوك نوعان انتفاع بعينه وانتفاع بسدله وهو الثمن والانتفاع بالعين قائم وبالبديل فانت بجر (قوله والمدبر المقيد يقوم قنا) فيسبى في كل قبته قنا (قوله صحيح الخ) أما المرض اذا قال ذلك ومات بعد الشهر عتق من الثلث (قوله عتق من كل ماله) هو الصحيح لأن العتق على قول الامام يستند الى أول الشهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الخاتمة وقال بعضهم يعتق من ثلث ماله (قوله ولولا بيعه) أي اذا عاش المولى بعد هذا القول استكر من شهر كذا بجهته انحراباً لاى أو بالسعود (قوله في الأصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله ومقابله ما تقدمت والى قوله ولولا بيعه ومقابله أنه لا يجوز بيعه لانه صار مدبراً مطلقاً وعلى جواز البيع أكثر المشايخ فهو مدبر مقيد بهذا الشهر لتعلق العتق بموته ومضى شهر يصل به (قوله صح الايصاء) فيخرج من الثلث ويهب عليهم العتق (قوله لأن الأول أمر الخ) كذا في البحر بتطروجه عدم صحة الاستثناء في الامر وفي الهندية أن ذلك اسفها عن معنى ومقتضى القياس عدم الفرق والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الاستبلاذ) •

لما اشترط في كل من التدبير والاستبلاذ في استتار العتق بعد الموت اقترنا لأن التدبير ايجاب بالذات فناء ما قبله فقدم على الاستبلاذ جوى (قوله هو لغة طلب الولد) أفاد أن السنين والتسار للطلب (قوله وشخصه القهقهة بالشأن) أي خصوص الاستبلاذ بطلب الولد من الامة أي استلحاقه والاستبلاذ يحصل بشئير أحد هما أن يذبح السيد ولا أمته أنه منه فنه كانت الامة أو مدبرة الثاني أن يملك الزوج زوجته الامة التي ولدت منه فانه يفسد

فكان أقوى (ويصح) ووجب وره من المدبر المقيد (كان قاله ان مت من سفرى أو مرضى) هذا (أولى عشر من سنة) مثلاً مما يقع غالباً وان مت وغسلت وكفنت أو ان مت أو قتلت خلافاً لفرورجه الكمال أو ان مت حر بعد موته وموت فلان لم يمت فلان قبله فيصير مطلقاً (أو ان مت حر بعد موت فلان) كافي الدرر والكنوز زفر في البحر بجاني المبسوط وغيره من أنه ليس تدبيراً بل فاعا حق لومات فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولومات المولى أو لا بطل التمليق (وبعتق) المقيد (ان وجد الشرط) أن مات من سفره أو مرضه ذلك (كعتق المدبر) من الثلث لوجوه الاضافة للموت (قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف) ما لو قال (في مرضى) ففرق بين من وفي ولوله حتى عتق صداها أو بعكسه قال محمد هو مرض واحد يجزى (وقية المدبر) المطلق (ثلاثاً قبته قنا) به يفتي (و المدبر) المقيد يقوم قنا) دبر من الخاتمة وفيها عن صحيح قال لعبد أن مت حر قبل موته بنسب فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد في الجنبى ولولا بيعه في الأصح • فرع • قال مريض أعنة قواغلاى بعد موته شأ الله صح الايصاء وفي هو حر بعد موته ان شأ الله لم يصح لأن الأول أمر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب فصح الاستثناء • (باب الاستبلاذ) • هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمة وشخصه العتق بالشأن

النكاح بينهما وتصير أم ولد بلا دعة ووجه آخر عند زفر وهو أن يستولدها بلزنا ثم يملكها فتصير أم ولد وهو
 القياس وفي الاستحسان لا تصير أم ولد وهو قول علماء ثلاثة تريحدي (قوله ولو سقطا) قال في البحر أطلق
 في الولد فعل الولد الحلي والميت لأن الميت ولد بدليل أنه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضي به العدة وتصير به
 المرأة نصا وشمل السقط الذي استبان بعض خلقه وإن لم يستبين شيء لا يصح كون أم ولد وإن ادعاءه (قوله
 ولو مدبرة) أي فيجسم مع حرز بنته سببان التدبير والاستيلاء وأما قول صاحب البدائع بطل التدبير لأن أئمة
 الولد أنشع لها لأنها لا تسمى فعناء كاف الذخيرة أنه لا يظهر حكمه بعد ذلك فكانه بطل لأنها تعتق من جميع
 المال كذا في البحر فان قلت ما قلته التدبير حيث قلنا دخولها في قوله كل مدبري حرز (قوله من جميع
 صيدها) أطلق فيه فعمل ما إذا كان مالكها كالمالك أو بعضها لأن الاستيلاء لا يتميز أفعاله فرع التسبب فيعتبر
 بصله وشمل السيد المسلم والكافر ذمتا أو مرتدا أو مستمنا كذا في البدائع وفيه منافاة لما تقدم من أن اختلاف
 يجري في تجزئته كالاتفاق (قوله ولو باسند خال منه فرجها) قال في البحر أطلق في الولادة من السيد فعمل
 ما إذا كان يجتمع منه أو يفرجها لما في الخطب عن الإمام إذا عالج الرجل جارية فيخادون الفرج فأخذت
 الجارية ماء في شيء فاستد خلت فرجها في حدثان ذلك فعلقت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية أم ولده
 (قوله باقراره) متعلق بولدت مع ملاحظة قوله من صيدها يعود التدبير إليه (قوله ويبنى أن يشهد)
 بمعنى يبنى له ولي أن يشهد على أن الجارية ولدت منه خوفاً من أن يسترق ولده بعد وفاته قلت ومثل ذلك
 إذا كانت حاملة كالأبني (قوله ولو حاملا) أي ولو كان اقرار المولى حال كون الأمة حاملة فهو حال من الاقرار
 لا قيد كونه بالولادة ولا يصح ملاحظة القيد لأنه يصير التدبير عليه ولو كان الاقرار بالولادة حال كونه حاملا
 ولا وجه له أفاده الحلي (قوله أو ما في بطنها مني) وإذا أذني في هذه الصورة أن الذي كان به اربح وصدة قد لم تصر
 أم ولد لا حلال الولد والربح بخلاف ما إذا قال ما في بطنها من ولد فهو مني فإنه لا يقبل منه بعده أنها لم تكن
 حاملا وإنما كان ربها ولو صدقة الأمة لأن الحرية حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط بإسقاط العبد من
 (قوله وهذا قضاء) أي توقف ثبوت نسب ولد الأمة على اقرار السيد انما هو في القضاء ما فيه بانه وبين الله تعالى
 فثبت ببلاد هوية بمعنى فلا يجوز له نفسه أن وطئها وحسنها ولم يعزل عنها فان لم يحسنها أو عزل عنها فعن الإمام
 يجوز فيه وعن أبي يوسف لا يجوز إذا وطئها ولم يستبرئ من حملها أو لا حسنها أو لا ومن محمد لا يبنى أن يذمعه
 إذا لم يعلم أنه منه كذا في التبيين وفي البحر والتحسين منعها من الخروج والبروز إلى مظان الريسة والعزل
 أن يطأها ولا ينزل في موضع الجماعة وفي التجبى عزها إلى حجر يد القديري وثبت نسب ولد الجارية من
 مولها وإن لم يذمه فهذا نص على أن دعوى المولى ليست بشرط لصبرورتها أم ولد في نفس الأمر وإنما يشترط
 لظهوره والقضاء عليه (قوله كاستيلاء مقنونه ومجنون) أي فإنه ثبت التسبب منه ما بالادعاء لأنهم ماله
 بأهل للدعوة لكن لا بد أن يتحقق وطئها كالأبني (قوله وهبانية) قال فيها

وذمته أو جنة ولدت له • ولم يذمعه أم ولد تصير

قال شارحها الشرنبلالي صورتها ولدت أمة من مولها المجنون أو المعتوه صارت أم ولد بدون دعواها (قوله
 قها نان الصورتان مستثنيتان من اشتراط الدعوة في ثبوت نسب ولد الأمة) (قوله كوط: بشبهة) كان نكحها
 في عدة الغير (قوله أي ملكها) أشار به إلى أن التقييد بالشراء في عبارة المصنف اتفاق إذا حكم كذلك ولو هبت
 له أو وصى لها (قوله كلا وبعضا) نعميم للضمير المفعول قاله الحلي وأفاده عدم تجزئ الاستيلاء وفي الدرر
 المتقى هل يتميز الاستيلاء في التبيين نعم وفي غيره لا إذا أمكن تكميله (قوله من حين الملك) أي لامن حين
 العلوق (قوله فلو ملك ولدها) أي الذي حدث منه بانه أن استولدها بالنكاح وقبل أن تدخل في ملكه (قوله
 من غيره) بأن تزوجها بسيدها بشخص بعد الزوج الأول فجاءت منه بولد (قوله فله بيعه) لأنه لم يحدث حال الحكم
 عليها بأن أم ولد شرعاً حتى يشجب حكمها عليه بل انما حدث قبل ذلك لأن العبرة ليوم الملك (قوله وكذا
 لو استولدها بملك) عطف على قوله أو ولدت من زوج أي وكذا تكون أم ولد لو استولدها ثم استحققت أو ولدت
 ثم ملكها (قوله من حلي) أي استحققت الغير بأن أقام دينة على أنها أمة مثلاً قال الحلي ويبنى
 أن يكون ولدها حراً بالقيمة لأنه مفروور (قوله ثم ملكها) أي من المستحق أو من السبي من دار الحرب

(إذا ولدت) ولو سقطا (الأمة) ولو مدبرة
 (من صيدها) ولو باسند خال منه فرجها
 (باقراره) ويبنى أن يشهد كالأبني ولده
 (ولو حاملا) كقوله جعلها أو ما في
 بطنها مني كما ترى ثبوت النسب وهذا قضاء
 أماد بانه فثبت ببلاد هوية كاستيلاء دعة
 ومجنون وهبانية (أو) ولدت (من زوج)
 تزوجها ولو فاسدا كوط: بشبهة فلو كانت
 فاشترها الزوج أي ملكها كالأبني
 (فهي أم ولد) من حين الملك فلو ملك ولدها
 من غيره فله بيعه وكذا لو استولدها بملك
 استحققت أو ولدت ثم ملكها

(قوله فان عتق أم الولد ينكر) الأصوب جعل هذه مسئلة مستقلة فانه لا يناسب ارتباطه بما قبله وصورة
 أم ولد أعنته بما ولاها فأردت ولحقته بدار الحرب ثم سببت فاشتراها المولى فانها تعود أم ولد وكذلك ثانيا
 وثالثا هندية ونحوه في البحر وظاهر الشرح أنها تعود معروفة كملك لملك لا أم ولد وهو ينافي ما ذكر (قوله
 كالصهارم) أي لو ملك دارحم محرم منه وعتق عليه ثم أردت ولحق بدار الحرب ثم سبب وملكه عتق وكذا ثانيا
 وثالثا هندية (قوله بخلاف المدبرة) أي فانه اذا أعنتها ثم أردت وسببت فلها بالتصير مدبرة والفرق أن عتق
 المدبرة توصل اليها بالاعتاق ويطل التدبير فلا يبقى عتقها مع ملكها بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يطل بالاعتاق
 والارتداد لقيام سببه وهو ثبت نسب أولادها حلي عن البحر (قوله وقدمت) أي في قوله فلا يباع المدبر الخ
 فانه الحلي (قوله الا في ثلاثة عشر) قال في الدر المنثور وتنفارق المسئلة المدبرة في مسائل ذكر في فروق الانشاء
 معز بالفروق الصكر ايسى منها ثلاثة عشر فقال لا تضمن بالقصوب والاعتاق والبيع التماس ولا يجوز القضاء
 بيعها بخلاف المدبرة وقبعتها لثقتها لو كانت قنة وعليها العدة اذا أعنت أو مات السيد لا على المدبرة
 ولو استولت أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضميان بخلاف المدبرة ويثبت نسب ولدها بالسكوت دون
 ولد المدبرة ولا تسمى لدين المولى بعد موته بخلاف المدبرة ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحر
 بيعها وله بيع المدبر ولو استولت جارية وله صحر ولو صغيرا ولو دبر عبدا لا والثالث عشر أنها تعتق بعد موته ولو حكا
 من جميع ماله وأما المدبر في الثلث اه ملخصا وقوله وله بيع المدبر فيه نظر فان المدبر المطلق لا يباع والذي في نسخ
 الانشاء ولا يملك الحر بيع المدبر (قوله منها أنها تعتق) نصكر منها أربعة (قوله بموته) أي ولو حكا
 كلما قهر مرثدا بحر (قوله من كل ماله) قال في الترتيب لانه اذا لم يكن معها ولد ولا يباحل تعتق من الثلث باقرار
 المريض كما في البحر اه فقوله أم الولد تعتق من جميع المال بموت المولى ليس على عموم بل يستثنى منه ما لو ثبتت
 أخته ولدها بمجرد اقراره في مرض موته اه أبو السعود عن الجوى وبأنى للشرح التنبه عليه في آخر الفروع
 (قوله من غير سعاية) أي لغرماء السيد (قوله والمدبرة تسمى) اما في كل قبعتها أو بعنتها بحسب الدين (قوله
 ولو قضى يجوز بيعها) أي قضى فاش غير حنفي يرى ذلك فان بعض العلماء وأصحاب الظواهر قال به حكى عن
 أبي سعيد البردعي شيخ الصكر في أنه خرج حاشا من ردعة فوصل يوم الجمعة بقدر أرى بعد صلاة الجمعة قوما
 جلسوا للنظر وفهم داود فسأله حنفي عن بيع أم الولد فقال يجوز بيعها لأن بيعها كان جائزا قبل العلوق
 بالاجماع فخص على هذا الاجماع حتى ينعقد اجماع آخر لا ثابت يقين لازول الا يقين مثله قصير الحنفي لانه
 لا يقبل القياس وخبر الواحد لا يوجب اليقين فقال أبو سعيد أجمعا على عدم جواز بيعها بعد العلوق لأن
 في بطنها ولدا حرّا فمن على هذا الاجماع حتى ينعقد اجماع آخر قصير داود وانقطع فلما رأى وهنه ووهن أصحابه
 في النفقة زلزالا فخرجوا الى الحج وجلس للتدريس فاجتمع عليه أصحاب داود وكان على ذلك حتى سمع ليله مناديا
 يقول فأتا الزيد فذهب جفا وأما ما يتبع الناس فيكث فالت ساعه اذ قرع انسان بابا وأخبره بموت داود
 فاستقر أمره بعد ذلك زيلعي والبردعي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره العين المهملة
 نسبة الى بردعة بلدة بأقصى اذربيجان وبعضهم بهم المذال واسمه أحمد بن الحسين أبو السعود عن طبقات
 عبد القادر (تمة) مثل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولد هل يجب لها النفقة في ماله قال ان لها منه ولد فلها
 النفقة وان لم يكن لها ولد فلا نفقة لها جوى عن ابن الحلي معزيا لقاضي خان (قوله لم يتخذ) هذا عند محمد وعليه
 القنوي ولا يتخذ والخلاف حنفي على خلاف في مسئلة أصولية هي أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف
 المتقدم عندهما لا يرفع لمافية من تضليل بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم وعنده رفع كذا في الحلي عن المتخ
 (قوله بل يتوقف) أي القضاء على قضاء آخر امضاء وابطال المنصوبان على التمييز فالامضاء فيما اذا كان
 القاضي الثاني ظاهرا أيضا فيرفع الخلاف فليس لاحد بعده نفيه والابطال فيما اذا كان القاضي الثاني غير
 ظاهري فاذا قضى بطلانه صار بيعها جمعا على بطلانه وانما احتج الى القاضي الثاني هنا لأن الخلاف في نفس
 القضاء فيحتاج الى قاض آخر لرفع الخلاف اه حلي وغيره (قوله ويتخذ في المدبرة) أي يتخذ قضاء القاضي
 الثاني بيع المدبرة ولا يتوقف على قضاء قاض آخر (قوله كما مر) أي في باب التدبير حيث قال المصنف
 والشرح فلا يباع المدبر المطلق خلافا للشافعي فلو قضى بجمعة بيعه نفذ اه (قوله وان ولدت بعده) أي بعد الولد

فان عتق أم الولد ينكر ينكر الثالث
 كالصهارم بخلاف المدبرة (و) المسئلة
 حكمها (المدبرة) وقد مر (الا) في ثلاثة
 عشر مذكرة في فروق الانشاء والبيع
 الفاسد من البحر منها أنها تعتق بموته من
 كل ماله والمدبرة من ثلثه (من غير سعاية)
 والمدبرة تسمى ولو قضى يجوز بيعها لم يتخذ
 بل يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء وابطالا
 ذخيرة ويتخذ في المدبرة كما مر (وان ولدت
 بعده ولدا).

الاول الذي اعترف به جوى (قوله ثبت نسبه بلا دعوة) انما لم يحتج الثاني الى الدعوة لانه يدعى الاول فحين
الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالنكوسة ولهذا الزمتها العدة ثلاث حين بعد العتق من (قوله اذ لم تحرم
عليه) اى على سيدها المستولدها (قوله بنحو نكاح) اذ دخل بلفظ نحو الاشتراك فيها فلو ولدت المشتركة ولدا
فانما ثبت بلا دعوة كافي الدر المتنى او كانت الحرمة بسبب ارضاعها زوجة الصغيرة نهر (قوله او وطء ابنه)
مصدر مضاف الى فاعله ونحو ذلك ان يطأها احد اصول السيد وفروعه (قوله او المولى ائمتها) مراده ان يطأ
المولى واحدة من اصولها وفروعه اه حلى (قوله فليثبت) اى حين اذ حرمت عليه بأحد هذه الاشياء اه حلى
(قوله لا كثر من ستة أشهر) الاولى لسنة أشهر فأكثر بدليل المقابلة بقوله ولولا قل من ستة أشهر الخ أفاده
الحلى (قوله لا يثبت الادعوى) لان الظاهر انه ما وطئها بعد الحرمة فكانت حرمة الوطء كالنفي دلالة اه بحر
(قوله فلا يثبت بل يعنى عليه) ووجهه ان الولد لفراش فهو ثابت النسب من الزوج ويؤخذ السيد باقراره
بالنسب فيعتق عليه حالا (قوله ولولا قل من ستة أشهر) مقابل لقوله لا كثر من ستة أشهر (قوله ثبت بلا دعوة)
اى فى جميع الصور المتقدمة قاله الحلى وظاهر الشرح ان ذلك منصوص فى المذهب وأفاده البحر انه يثبت
الكمال وبعبارة وظاهر تقييده بالاكثر من الستة أشهر اذ اذ ولدت بعد عروض الحرمة لا قل من ستة أشهر فانه
يثبت التيقن بان العلوق كان قبل عروضا وقد ذكره فى الفتح بجنا اه (قوله لنسب استبرأها قبله) اى استبرأ
المولى اياها قبل النكاح وظاهره ان الله فى فساد النكاح نيب الاستبراء وان ذلك مذکور فى البحر وليس
كذلك بل الله فى فساد ظهور الحمل قبل تمام الستة أشهر كاتفيدة عبارة البحر حيث قال وأفاده بالتزويج
انه لا يجب عليه الاستبراء فالواهر مستحب كاستبراء البائع لاحتمال انها حبلت منه فيكون النكاح فاسدا
فكان تعريضا للفساد اه قال الحلى وهذا يقتضى انه لو استبرأها فزوجه فولدت لا قل من ستة أشهر من
الزواج لا يثبت نسبه من المولى مع انها علفت قبل النكاح على ملكه فثبت ان ثبت بلا دعوة وان استبرأها
ما لم ينقه قال وهو مقتضى عبارة الهندية اه قلت لعل وجه عدم ثبوت النسب ان تزويجها بعد استبرائها
عذتها للولد وان كان قبل الستة أشهر على انه لا يتأتى الاستبراء مع الحمل وان اراد الاستبراء بالاشهر كانت
صغيرة وآيسا ولا حبل فيها وفى الهندية للمولى ان يزوجه ولا يبنى ان يزوجه حتى يستبرأها كذا فى البدائع
وان زوجه قبل الاستبراء فولدت لا قل من ستة أشهر فالتسبب ثابت والنكاح فاسد وان ولدت لا كثر من ستة
أشهر فالتسبب ثابت من الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا فى المتوسط
وان زوجهها فحاش بولد فهو فى حكم انه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسمي لاحد ويعتق بموته من
كل ماله وله استخدامهما واجازته الا انه اذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه اجابعية فان كان النكاح فاسدا فانه يلحق
بالصحيح فى حق الاحكام كذا فى فتح القدير (قوله وقد مناه فى نكاح الرقيق) عبارة المصنف والشرح هنالك وله
اجبارته وأمه ولواؤه ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لا قل من نصف حول فهو من المولى والنكاح
فاسد بحر من الاستيلاء وثبوت النسب اه والضمير فى قوله قد مناه للاستبراء ولم يتقدم للاستبراء ذكر ثبوت
النسب فليراجع (قوله لكنه يتنى بنفيه) الضمير فى لكنه ويتنى للولد الثانى والضمير فى بنفيه يرجع الى المولى
ولما كان ثبوتهم من ثبوته من غير دعوة عدم نفيه أصلا كالمعتدة أو توقف نفيه على اللعان كالمسكوسة دفع هذا
التوهم بالاستدراك (قوله لان الفرائس أربعة) اعلم ان بعضهم ذهب الى ان الفرائس اثنان قوى وهو فراش
المنكوسة وضعيف وهو فراش أم الولد فيتنى ولدها بمجرد التنى ولدها المنكوسة باللعان وصريح فى الهداية بان
الامة ليست بفراش ومنهم من جعل الفرائس ثلاثة كصاحب البدائع قوى وهو فراش المنكوسة حتى يثبت
النسب بلا دعوة ولا يتنى الا باللعان وضعيف وهو فراش الامة حتى لا يثبت النسب بلا دعوة ووسط وهو
فراش أم الولد حتى يثبت النسب من غير دعوة ويتنى بلاملاعة ومنهم من جعله أربعة كالمسكوسة فافاده
أبو السعود (قوله وعلم حكمهما) علم حكم الامة من الحلال الاول فى أم الولد وهو انه لا يثبت النسب الادعوى
(قوله المنكوسة) اى المقصود عليها ولو لم يكن دخول ومثل المنكوسة المطلقة رجعا لانها لا تخرج عن كونها
منكوسة أبو السعود (قوله وأقوى للمعتدة) اى معتدة البائن قاله الحلى (قوله ليعلم اللعان) لان شرط
اللعان قيام الزوجة بان تكون منكوسة أو معتدة رجعى كما تقدم فى باب قاله الحلى (قوله الا اذا قضى به قاض)

ثبت نسبه بلا دعوة اذ لم تحرم عليه بنحو
نكاح أو كتابة أو وطء ابنه أو المولى أئمتها
فليثبت ولو ولدت لا كثر من ستة أشهر لا يثبت
الادعوى الا فى المراجعة فلا يثبت بل يعنى
عليه بدعوى ولولا قل من ستة أشهر ثبت
بلا دعوة وقد النكاح لتسبب استبرائها
قبله بحر وقد مناه فى نكاح الرقيق وثبوت
النسب (لكنه يتنى بنفيه من غير توقف
على لعان) لان الفرائس أربعة وعلم حكمها
للامة ومنوط لأم الولد وعلم حكمها
وقوى للمعتدة فلا يتنى أصلا لعدم اللعان
(الا اذا قضى به قاض)

استثناء من قوله لكنه يقتضي فيه (قوله غير حقيقي) أما الذي قلنا له الحكم من غير صريح الدعوة اه بحر
 (قوله يرى ذلك) أي يرى عدم صحة نفي الولد الثاني قاله الحلبي (قوله فيلزمه القضاء) أي يلزم الولد الثاني أي
 نسبة بالقضاء وظاهراً أن ذلك القضاء يرفع الخلاف (قوله أو تطاول الزمان) سبق الاختلاف في تحصيله
 في اللعان (قوله لانه دليل الرضى) أي لأن التطاول مع السكون دليل الرضى وعبارة البحر لأن التطاول دليل
 اقراره لوجود دليله من قبول التهمة ونحوه فيكون كالتصريح اه (قوله في هاتين الصورتين) زاد
 في الشر بلاية ما لو اعتقها فانه ثبت نسب ولدها إلى متقين من يوم الاعتاق كما إذا مات ولا يمكن نفيه في ثلث فرائها
 تأكد بالحزبية اه أبو السعود (قوله يعني الكافر) يشمل المستأمن فيجوز عليه أسكانها لدفع الدل
 عن المسئلة (قوله أو مدبرته) المدبرة كأم الولد يجب السعاية عليها ثابت قبل اسلامها اه
 أبو السعود (قوله نظراً للباينين) جاب أم الولد بدفع الدل عنها بصيرورتها حرة وجاب الذمتي بالسعاية عليها
 فدفع الضرر عنها (قوله أشد من خصومة المسلم) لأن الذمتي لا يرجع منه العفو وقت الخصامة ولا وجه
 لاهطانه ثواب طاعة المسلم لأنه ليس من أهل الثواب ولا الوضع وبإل الكفر على المسلم فتبقى خصومته أفاده
 أبو السعود وقد يقال لا مانع من وضع وبإل غير الكفر من السيئات على المسلم فيعذب بها عنه وروى من ظلم ذمتها
 كت حجه يوم القيامة وجه بعض العارفين على معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم يهاجج عن المسلم لأن الذمتي
 يقول لا أرضى بخصومي الآن يكون خصمه معه في محل استقراره ووجه الأشد في الدابة ما قلنا في الذمتي
 من أن الطاعة لا تدفع لها فأنها لا تنم بل تصير تراباً وليس عليها أوزار حتى يتصلها الأذى عنها وأيضاً فأنها
 لا تشكو ولا تنصر بمخلوق وقد روى من أظلم من ظلم من لا يجهلده ناصر اغترافه (قوله في ثلث قيمتها قنة) كذا
 في البحر وغيره في الشلبي من قوله وهي ثلثا قيمتها قنة ليس على ما ينبغي (قوله وهي مكاتبه) أي كالمكاتب
 بأن يقدّر القاضى قيمتها فيصعبها عليها كذا في الدر المنثور وشرط في الغاية لكونها مكاتبه قضاء القاضى
 كذا في البحر (قوله إذا لوردت لا عيبت) أي فيلزمها الدل وهو مدفوع عنها شرعاً (قوله ولو مات قبل سعادتها)
 أي قبل أداء ما سعت فيه (قوله ولدته في سعادتها) أي في مدة السعاية بأن طال مدة السعاية وترجعت في ثنائها
 باذن السيد ووايت ولداً أكبر ثم هذا محله ما إذا ماتت هي كافي البحر وشرح الملتقى لأفيا إذا مات هو التي هي
 مسئلة المصنف فلا صوب جعلها مستقلة ولا يزوجها بكلام المصنف (قوله وكذا حكم المدبر) أي في أنه يسي
 ويعتق بعد الأداء وأنه كالمكاتب الخ (قوله فيسعى في ثلثي قيمته) وقبل نصفها وهذا قولان معصيان كما مر
 قال الحلبي وكان المناسب أن يقول في قيمته كما قال الخ في أم الولد في قيمتها ويقول في ثلثي قيمته كما قال هو
 في أم الولد في ثلث قيمتها (قوله من الذمتي) ومثل القرن القنة كافي البحر وغيره (قوله تخلص من يد الكافر) أفاد
 بهذا التعليق أن الذمتي ليس بقيد لحكم الحربي المستأمن كذلك (قوله ولو مع ابنه) بالنون بعد الباء وهو الموافق
 لما في البحر وغيره قال الحلبي وفي بعض النسخ بالياء المتناهي تحت بعد الباء الموحدة وهو غير صحيح اه وفيه نظر
 إذا ما مانع من صحة دعوى الابن نسب ولداً لأمته المشتركة منه وبين أبيه (قوله ثبت نسبته منه) وجهه أنه لما ثبت
 في نفسه لمصادقته ملكة ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ لما نسبته لا يتجزأ وهو العلق إذا ولد الواحد لا يعلق
 من مامين (قوله أو مريضاً) أي مرض الموت بحر (قوله أو مكاتباً) أي إذا أدى الولد وحده ثبت نسبته منه وضمن
 نصف قيمتها للشريك ضمان تلك فدخل نصيب شريكه في ملكه ونصير كلها لملكه وأم ولد (قوله لكنه ان جاز
 فلهيها) هذا لا يصح لانه عند العجز يصير قنا والفق لا يملك شيئاً من التصرفات المالية وقد وقع نحو ما للشرح
 لصاحب البحر وغيره وأصل العبارة للظهيرية ونصها وإن كانت بين حر ومكاتب فأدعى المكاتب وحده ثبت
 نسبته وضمن نصف قيمتها للشريك وقال أبو يوسف نصيب الشريك بماله كما كان يستخدمها كل واحد منهما
 يوماً فإذا عجز المكاتب كان له أن يبيعها لأن حكم الاستيلاء في نصيب المكاتب بصفة الاقرار ولم يثبت بدليل
 أنهم يباع بعد العجز اه وهو محتاج إلى البيان فتقوله ضمن نصف قيمتها للشريك أي ضمان تلك فدخل نصيب
 شريكه في ملكه ونصير كلها لملكه وأم ولد ثم ان عتق بأداء بدل السعاية استقرت أمومية ولدها وإن عجز
 وألقت أمومية ولدها لأنه لا جاز أن تبقى أم ولد لعدم ملكه ولا السيد لأنه لم يستولدها فتعين كون نصيب

غير حقيقي يرى ذلك فيلزمه بالقضاء (أو تطاول
 الزمان) وهو ساكت كما مر في اللعان لانه
 دليل الرضى بحر (قوله) يقتضي نفيه في هاتين
 الصورتين (إذا أسلت أم ولد الذمتي) يعني
 الكافر أو مدبرته مكاتب (عرض عليه
 الاسلام) فان أسلم فعلى له والاعتق (تظلم
 للباينين لأن خصومة المسلم (في) ثلث
 القيامة أشد من خصومة الذمتي والعتق
 (فيها) قنة (وعتقت بعد أدائها) أي القنية
 التي قدرها القاضى (الاف صورتين) (بلا رد إلى الإق
 سعادتها) (إذا لوردت لا عيبت) (ولو مات
 لو عجزت) (ولها ولد ولدت في سعادتها
 قبل سعادتها) (والا) عتقت بمجاناً لأنها أم
 سعى فيما عاها (حكم المدبر فيسعى في ثلثي قيمته
 وله وكذا حكم المدبر فيسعى في ثلثي قيمته
 (ولو أسلم فن الذمتي عرض الاسلام عليه فان
 أسلم فيها والأمر ببيعها) (تخلص من يد الكافر
 ذكره مكاتب) (فان أدى ولداً لأمته مشتركة)
 ولو مع ابنه (ثبت نسبته منه) ولو كافراً
 أو مريضاً أو مكاتباً لكنه ان عجز فله بيعها

المكاتب فيرى السبيل أن يبيع وللشريك الآخر أن يبيع حصة فقول الظهيرة فاذا هجر المكاتب كان له أي
 للشريك يبيع أي يبيع حصة منها لأن حكم الاستيلاد وهو عدم جواز البيع في نصيب المكاتب كان بسبب
 صفة هي إقرار المكاتب بالولد ولم يثبت ذلك الحكم بقرينة أن سيد المكاتب يبيع ما خص المكاتب بمده بجزء
 فذلك الشريك الآخر يبيع حصة أيضا فان أعق العبد ومالكها بولم من الدهر صارت أم ولده اه حلي
 يصرّف (قوله وهي أم ولده) أي انما ما أماعنده فلا لا استيلاد لا يجرأ وعندهما يصير نصيبه أم ولده ثم يملك
 نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك بجر (قوله وضمن يوم العلق نصف قيمتها) لانه يملك نصيب صاحبه لما يستكمل
 الاستيلاد وهو ضمان مستند ليوم العلق فاعتبر (قوله ونصف عقرها) لانه وطى جارية مشتركة وانما انما ثبت
 بعد الاستيلاد (قوله ولو معسرا) مبالغة على قوله وضمن بقصبة أفاده في البحر (قوله لانه علق حر الأصل)
 وذلك لأن أتيه ولدها ثبت مستند إلى وقت العلق فالتسبب يثبت مستندا إلى وقت العلق أيضا فلم يعلق بشئ
 منه على ملك شريكه (قوله وان ادعى معسرا) قيد بالمعينة لانه لو سبق أحدهما بالدعوة فكان السابق
 أولى كاشنا من كان كذا في السراج عن الامام محمد رحمه الله تعالى وقيد بكونهما اثنين للاختلاف فيما زاد عليهما
 فعند الامام ثبت الولد من المذعن وان كثر وا قال أبو يوسف ثبت نسبه من اثنين ولا يثبت نسبه من الثلاثة
 وعند محمد يثبت من الثلاثة لا غير وقال زفر يثبت من خمسة لا غير وهو رواية الحسن عن الامام (قوله وقد
 استويا الخ) فلو تزوج أحدهما بعارضه المرحوم كما يأتي (قوله وقت الدعوة لا العلق) فلو كان أحدهما
 مسلما والاخر ذميا وقت العلق ثم أسلم الذمي وقت الدعوة كما متساويين وكان لهما (قوله فهو ابنيهما) وذلك
 لكتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى شريح في هذا الحادثة لبس فليس عليهما ولويثا لئلا يهاهما ابنيهما
 ويرثانه وهو الباقي منهما وكان ذلك بمحض من العصابة رضي الله تعالى عنهم ولا اعتبار بقول القائف وسرور
 النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف في أسامة لأن الكفار طعنوا في نسبه وكان قول القائف قاطعا لظعنهم
 (قوله فقدم من العلق في ملكه) قال في الفتح اذا حملت على ملك أحدهما رقية فباع نصفها من آخر فولدت
 يعني لتقام ستة أشهر من بيع النصف فادعياء يكون الأول أولى لكون العلق في ملكه اه وكان المناسب
 أن يقول يعني لا قل من ستة أشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلق في ملكه وبدليل ما ذكره في مسألة
 النكاح كما يستمع اه حلي (قوله ولو نكاح) قال في الفتح اذا كان الحمل على ملك أحدهما نكاحا ثم اشتراها
 هو أو آخر فولدت لا قل من ستة أشهر من الشراء فادعياء فهي أم ولده الزوج فان نصيبه صار أم ولده والاستيلاد
 لا يجرأ الجزاء ابتداء عندهما ولا بقاء عنده فثبت في نصيب شريكه أيضا حلي (قوله وأب) عطف على من
 في قوله فقدم من العلق في ملكه (قوله على ابن الخ) هو على سبيل الترتيب (قوله ومرئذ) كذا وقع
 في البحر والنهر وشرح الحوي وهو مخالف لما في الزيلعي ونصه والمرئذ أولى من الذمي وفي الفتح ولو كانت الدعوة
 بين ذمتي ومرئذ فالولد للمرئذ لانه أقرب إلى الاسلام فها هنا سبق قلم أفاده أبو السعود (قوله ثم لا يثبت نسب ولد
 ثان) أي في جميع الصور المتقدمة (قوله لمرة الوطء) أي بالشركة (قوله كما مر) من أنها اذا ولدت ولدا ثانيا
 يثبت نسبه من غير دعوة اذا لم تحرم عليه (قوله وهي أم ولدها) لأن دعوة كل واحد منهما في نصيبه من الولد
 محترمة راجحة على دعوى صاحبة لقسام المرحوم فتصح دعوته فيه فتبعية أنه فيصير نصيبه أم ولد تعالولدها من
 وأفاد بكونها أم ولدها أنها تخدم كلاهما وما اذا مات أحدهما عتقت فلا ضمان للحي في تركه الميت لرضي
 كل منهما بعتقها بعد الموت ولا تسمى للحي عند الامام لعدم تقويمها وعلى قولها تسمى في نصف قيمتها
 ولو أعتقها أحدهما عتقت ولا ضمان عليه للساكت ولا سعاية في قول الامام وعلى قولها يضمن ان كان موسرا
 ويسمى ان كان معسرا كذا في فتح القدير (قوله ان جلت في ملكهما) بأن ولدت لستة أشهر فأكثر من يوم
 الشراء حلي عن البحر (قوله لا لو اشتراها حلي) بأن ولدت لا قل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعياء
 أو اشتراها بعد الولادة ثم ادعى أنها لانه لا يكون أم ولدها لأن هذه دعوة عتق لا دعوة استيلاد فيعتق الولد
 مقتصر على وقت الدعوة بخلاف الاستيلاد فان شرطها كون العلق في الملك وتستند الحزبة إلى وقت المدخول
 فيطلق حرا بجر (قوله وباتعاء أحدهما) أي فيما اذا اشتراها حلي ولم يثبت الاستيلاد أما اذا ثبت الاستيلاد
 من أحدهما فهي عين قول المسنف انما فان ادعى ولدا مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده وضمن نصف

(وهي أم ولده وضمن) يوم العلق (نصف
 قيمتها ونصف عقرها) ولو معسرا (لا قيمة
 ولدها) لانه علق حر الأصل (وان ادعى
 معسرا) أو جهل السابق (وقد استويا) وقت
 الدعوة لا العلق (في الاوصاف فهو ابنيهما)
 فلو لم يستويا فقدم من العلق في ملكه
 ولو نكاح وأب وسلم وحر وذمتي وكتاب
 على ابن ذمتي وعقد ومرئذ ومجوس
 ثم لا يثبت نسب ولدها (قوله وان جلت
 الوطء كما مر) وهي أم ولدها (ان جلت
 في ملكهما لا لو اشتراها حلي لان الدعوة
 عتق قولاه لهما وباتعاء أحدهما يضمن
 نصف قيمة الولد

فيمتها ونصف مقررها لقيمة ولدها (قوله لا العقر) لعدم الوطء في ملك صاحبه كيف وقد قلنا انها دعوة عتق
 (قوله وتقامها) فائدة ايجاب العقر على كل منهما مع المقاصحة فظهر فيما اذا كان نصيب أحدهما أن يذم فانه
 يرجع بالزيادة وفيما لو أبرأ أحدهما صاحبه بنى الآخر ولو قوم نصيبه بقصة والاخر بنهب كان له دفع القصة
 وأخذ الذهب فأداه في شرح الملتقى (قوله بخلاف البنوة والارث) الحاصل أن النسب وإن كان لا ينجز لكن
 تتعلق به أحكام متجزئة كاللبراث والتفقة والحضانة والكسرة في ماله وأحكام غير متجزئة كالنسب وولاية
 الانكاح فما يقبل التجزئة ثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها ثبت في حق كل منهما على الكمال كأنه ليس معه
 غيره قاله ابن بطي وغيره (قوله فان ذلك لهما) أفرد اسم الإشارة بتأويل المذكور (قوله وإن كان أحدهما الخ)
 وصل (قوله فيكون سوية) أي فيكون النسب بين الشريكين سواء أي كملأ وليس المراد أنه يقسم نصيبين اذ هو
 لا ينجز كما قاله الشارح (قوله لعدم الاولوية) حذف من العبارة كلاما ذكره المصنف بقوله لأن النسب لا ينجز
 وهو في الحقيقة لاحدهما فيكون بينهما على السواء لعدم الاولوية والارث تابع لملك وكذا الولاء اه (قوله
 وورث الابن الخ) وجهه أن كل واحد منهما أقترله على نفسه بنوته على الكمال فقبل قوله منع (قوله وورثا
 منه ارث أب واحد) لأن المستحق أحدهما فيقسمان نصيبا لعدم الاولوية كما اذا أقام كل واحد منهما المينة
 أن هذا ابنه أو على أن هذا الشيء له منع وأفاد به لو مات أحدهما قبل الولد ثم مات الولد فجميع ميراثه للباقي
 منهما وإن الولاية عليه في التصرف مشتركة ولذا قال في الخاتمة من باب الوصي رجلان اذ عاصم في ادعى كل
 واحد منهما أنه ابنه من أمة مشتركة بينهما فانه ثبت نسبه منهما فان كان لهذا الوالد من ورثته من أخ لهن أمته
 أو ووجه له أخوه لا ينفرد بالتصرف في ذلك المال أحد الابوين عند الامام ومحمد عند أبي يوسف فنقد بحسب
 تصرف (قوله ووكذا الحكم عند الامام) أي وكذا ثبت الولد من المدعين وإن كثروا ولو مائة أو ألقا كذا
 في الدر المنثور (قوله ولولوا) يعني إذا ادعى ولد كل منهن تدعى انه ولدها (قوله وتقامها في الجبر) ذكر فيه عن
 غاية البيان لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا بينهما عند الامام وعندهما لا يقضى للمرائين وكذا ثبت عند
 الامام للممس ولولوا تنازع فيه رجل وامرأتان قضى بينهما عند الامام وعندهما يقضى للرجل ولا يقضى
 للمرائين فاذا تنازع فيه رجلان وامرأتان قضى بين الرجلين ولا يقضى بين المرائين اه حلي بتصرف (قوله
 وفيه لو مات أحدهما الخ) هاتان المستلذان فمقتضى أن يكون الحاربه بأم ولدهما (قوله قلت) أصله صاحب
 البصر (قوله انما يعجزا) أي على قول الامام (قوله في القصة لا في أم الولد) بقي الكلام في المدبر والمكاتب هل
 يعجزا عنهما اه حلي قلت قول الشارح في باب التدبير ولو دبر أحد الشريكين فلا يخرج من العتق فان
 ضمن شريكه فلت سعى في نفسه اه فيسب أن العتق في المدبر يعجزا لانه جاز للشريك الآخر العتق مع بقاء نصيب
 الآخر على التدبير وقال المصنف والشارح في باب كتابة العبد المشترك عبد لشريك اذن أحدهما لصاحبه أن
 يكتب خطه باللف ويقبض بدل الكتابة فكاتب الشريك المأذون له نفذ في خطه فقط عند الامام تجزؤ الكتابة
 عنده وليس لشريكه فضه لاذنه اه ولو قبض اللف عتق خط القايض اه المراد منه وهو يقبض تجزؤ عتق
 المكاتب فان قوله عتق خط القايض يصدق به وهو أن خط غير المكاتب لم يعتق وحيث أنه خطه خيرات العتق
 فليأتمل (قوله ونخرج الكلامان منهما معا) ليعين المصنف كل الذي رأيتم المؤلف حكم التعاقب والتظاهر
 انه اذا سبغت الدعوى تكون في حكم المعية واذا سبق الاعتاق يكون العبد معتق البعض ومقتضاه أن يكون
 للشريك الخيارات السابقة الا انه بقوله هو ابن عتقه ولما منع من ثبوت نسبه حينئذ ويجزؤ (قوله فالدعوة
 أولى) فيكون الضمان مثل ما تقدم في الحاربه المشتركة اذا ادعى أحدهما ولدها (قوله لاستنادها للعلق) أي
 لو قل العلق أي والاعتاق يقتصر على الحالف فيكون العتق معتق ولد القبر منع (قوله كدعونه ولجارية
 الاجنبي) قال في التهر لا غاية أمره أن يكون كلاجنبي ولو ادعى ولد جارية أجنبي فصدقه المولى ثبت نسبه اه
 والمراد أنه أنى لو لم يثبت انكاح لابن المايأني انه اذا اذن بأمة فولدت فملكها لم تصراً ولم يفتها أولى قتاتل (قوله
 فلا يشترط تصديقها) لأن رقبتهما مملوكة بخلاف كسبها وخيرت بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين أن ينجز
 فحسبها وتصير أم ولد كذا في التهر عن الدراية (قوله كما سيجي) أي في كتاب المكاتب قاله الحلي (قوله ولزم المدعي
 العقر) لا ووطء بغير مكاح ولا نكاحين وقد سقط عنه الحد للشبهة أبو السعود عن الدرر (قوله وقيمة الولد) وجهه

لا العقر (وعلى كل نصف عقرها وتقامها الا
 اذا كان نصيب أحدهما أكثر فأخذ منه
 الزيادة) لأن المهر بقدر الملك بخلاف البنوة
 والارث والولاء فان ذلك لهما سوية وإن كان
 أحدهما أكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزؤ
 النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبعه
 الارث والولاء (وورث الابن من كل ارث
 ابن كامل) (وورثا عنه ارث أب) واحد
 وكذا الحكم عند الامام لو كثروا ولولوا
 وقيل في الجبر وفيه لو مات أحدهما
 وأعتقها غنقت بلائى قلت ولعلنا انما
 يعجزا في القصة لا في أم الولد بل يعنى بعضها
 يعنى كلها اتفاقا مجتبي فليحفظ (جارية بين
 رجلين ولدت فأتعاه أحدهما وأعتقه
 الآخر ونخرج الكلامان منهما معا فالدعوة
 أولى) لاستنادها للعلق حلية (ادعى ولد
 استمكاته وصدقه المكاتب لزم القسب)
 تصادقهما كدعونه ولد جارية الاجنبي
 أم ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقها كما
 سعى (و) لزم المدعي (العقر وقيمة الولد)
 يوم ولد

(وسقط الحد منه) (الشبهة ولم تصر أم ولده)
 لعدم ملكه (وان كذبه) (المكاتب لم يثبت
 النسب) بجره على نفسه باله قد (ولدت منه
 جارية غيره وقال أحباها مولاه والولد
 ولدى صدقه المولى في الاحلال وكذبه
 في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها) جميعا
 (ثبت) والا وقول الزيلعي ولو صدقه
 في الولد يثبت أي مع تصديقه في الاحلال فلا
 مخالفة كما لا يخفى (ولو ملكها) أو ملكه (بعد
 تكذبه) أي المولى ولو ملكه (يوما) من
 الدهر (ثبت النسب) وتصير أم ولده اذا
 ملكها البقاء اقراره (ولو استولد جارية أحد
 أبويه) أو وجدته (أو أمه) (ولان النسب) الآن
 سلمها في فلا حد (للشبهة) (ولان النسب) عليه
 في صدقه فيها (وان ملكه يوما عتق عليه)
 وان ملك أمه لا تصير أم ولده لعدم ثبوت نسبه
 كذا ذكره المصنف بغير لزوم (لكنه نقل ههنا
 وفي نكاح الرقيق عن الدرر والحانية أنه لو
 ملكها بعد تكذبه يوما ثبت النسب لبقاء
 الاقرار قد برهن في الحانية زني بأمة فولدت
 فملكها ثم تصير أم ولده وان ملك الولد عتق وفي
 الاشياء لو ملك أخته لأمه من الزنا عتقت ولو
 أخته لا يهلا * فروع * أراد وط أمه
 ولا تصير أم ولده بملكها لطفه ثم تبرع بها
 أقر بامومتها في مرضه ان هنالك ولدا وحبل
 خضع من الكل والاقر البت وما يديها
 للمول

انه في معنى المقرور حيث اعتقد دليله هو انه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حرًا بالقيمة ثابت النسب منه
 الآن القيمة هنا تعبر يوم ولد وقيمة ولد المقرور يوم الخصومة بجر (قوله للشبهة) وهو اعتماده على انه كسب
 كسبه (قوله لم يثبت النسب) ولم يلزم المذني شئ (قوله بجره) أي السيد أي لمعه نفسه عن التصرف في مال
 المكاتب بعقد الكتابة فهو في كسب المكاتب ملحق بالاجنبي (قوله أحباها مولاه) أي بالنكاح لا بالبيع
 ونحوه والا كانت ملكه فينا في قوله ولو ملكها بعد تكذبه يوما ثبت النسب ولا يعنى اذن في وطنها والا كان
 زنا ولا يثبت النسب اه حلي (قوله لم يثبت) اعترض بأن الولد للفراش فقتضى تصديقه في النكاح أن يصدق
 الزوج في دعوى الولد وان كذبه المولى (قوله والا) بأن كذبه في أحد هما أو فهما لا يثبت لكن الشق الاول ذكره
 المصنف بقوله فصنفه المولى في الاحلال وكذبه في الولد والشق الثاني مفهوم بالاولى فلا حاجة الى ذكره اه
 حلي وفيه أن عبارة الشارح تصدق بما اذا كذبه في الاحلال وصدقه في الولد ولم يذكره المصنف وليست
 مفهومة بالاولى (قوله وقول الزيلعي) هذا الجواب للمصنف قاله الحلبي (قوله فلا مخالفة) أي بين ما في الزيلعي
 وبين ما في الحانية والدرر من انه لا يثبت النسب الا اذا صدقه في الامرين جميعا (قوله أي المولى) ظاهر في أنه
 تفسر للضمير في تكذبه وهو حينئذ من اضافة المصدر الى فاعله الآن فيه تنسبت التعمير بالنظر الى قوله ولو
 ملكها فان ضمير الى المسئول ويحتمل انه من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير بعد كذبه المولى اياما أي
 المذني للاحلال وكلام الشارح يؤيد الاول (قوله ولو ملكه) أي ولو كان المولى المكذب مكاتبه أي مكاتب
 المسئول وأما بذلك أن هذا الحكم متعدي في جارية الاجنبي وجارية مكاتبه وهي المسئلة التي قبل هذه (قوله ثبت
 النسب) تبع المصنف في هذا التعبير صاحب الحانية وهو مشكل فان المكذب لدعواه قبل أن يملكه موجود
 بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع المانع وزال المنازع اللهم الآن يكون معنى قوله ملكها أي مع ولدها فله
 الحلبي وقول الحلبي ثبت النسب راجع الى قول الشارح أو ملكه وقوله وتصير أم ولد راجع الى قول المتن ولو
 ملكها فهو ونشر منشور غير ظاهر لعدم من كلام المصنف في حد ذاته (قوله اذا ملكها) تكرار مع قول
 المصنف ولو ملكها اه حلي (قوله لبقاء اقراره) علة للصورتين (قوله أوجه) عطف على قوله أحد والاولى
 أن يقول بدل أبويه أصله ليكون أعم وأوضح (قوله للشبهة) أي شبهة الفعل (قوله الا ان يصدق) أي المولى فيها
 أي في صورتين وهي صورة جارية أحد الاصول والنسبة جارية امرأته ويحتمل أن الضمير يرجع الى ظن الحمل
 والى الولد وهو الاقرب (قوله وان ملكه يوما عتق عليه) أي وثبت نسبه نظرا لاعتقائه السابق على الملك وانما
 لم يثبت نسبه أولا لوجود ملك القير مع كذبه وقد زال اه حلي قلت يأتي في الحدود وأن النسب لا يثبت
 في شبهة الفعل لتحضه زنا الا في المطلقة ثلاثا بشرط أن تدل لقل من سنتين والا في وط أمه زفت اليه وقال
 النساء هي زوجتك ولم تكن كذلك فالدعوة في هذه المسئلة عتق والنسب غير ثابت (قوله وان ملك أمه) أي
 وحدها (قوله لعدم ثبوت نسبه) فيه نظر وجهه انه لما ادعى الولد فقد أقره بالنسب ولاته بأموه الولد وكان
 المانع منها قائما وهو كونها مملكة للقير مع التكذيب فلما ملك الاقر زال المانع في حقها فينبغي أن تصير أم ولد
 وان لم يثبت نسب الولد الا ان قتأمل اه حلي (قوله لبقاء اقراره) أقول الذي نقله عنهم ليس في هذه
 المسئلة بل في مسئلة الاحلال كما يعبر عرجة المنع أعاده الحلبي لكن الحكم واحد اذا لفرق بين جارية الاجنبي
 وجارية الاصول والزوجة (قوله ثبت النسب) الاول أن يقول صارت أم ولده (قوله نعم في الحانية) تقوية لما ذكره
 المصنف (قوله لم تصر أم ولده) فيجوز له بيعها هندبة عن الاختيار (قوله وان ملك الولد عتق) لانه جزؤه حقيقة
 بلا واسطة بجر (قوله وفي الاشياء الخ) الفرق كما في الهوى عن غايه البيان أن الاخ نسب الى أخته بواسطة
 الاب ونسبة الاب منقطعة فلا يثبت الاخوة أما النسبة الى الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة فيصنع بالملك
 اه (قوله أراد وط أمه الخ) يستفاد من القرع أن الاب له أن يتزوج أمة صغيره ثم ان هذه حيلة أو قمت
 في ربكة لانها خرجت من ملكه بحيث لا يمكن عودها اليه ولو وطنها وهي على ملكه قد لا تحصل من الوط
 أو أنها اذا حملت بامرأها بالاسقاط قبل التخليق فاذا أسقطت كان له بيعها واذا دخلت في ملك طفله امتنع عليه
 ذلك (قوله والاقر الثالث) وذلك لانه عند عدم الشاهد اقراره بالعتق وهو رومية بجر (قوله وما في يدها للمولى)
 أي اذا مات سيدها يكون ما في يدها له أي لو رثته الا اذا أوصى لها بموت من علم صحة الوصية لأم الولد وهو

منصوص عليه في باب الوصية بالثالث (قوله استحسن محمد) انظر هل هذا الاستحسن على طريق النذب أو الوجوب والظاهر الأول (قوله ولاشي للمدبر) أي من هذه النياب كافي البحر والمعنى ولم يستحسن محمد للمدبر شيئا ولا فالحكم فيه وفي أم الولد واحد وهو أنه لا شيء لهما وقد سبق في التدبير أنه لو أوصى له يسهم تحت الوصية ويعتق وهو يدل على صحة الوصية للمدبر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الايمان)

(قوله مناسبة) أي مناسبة ذكر الايمان عقب العتاق قال الكمال اشترك كل من اليمين والعتق والملاق والسكاح في أن الهزل والاكراه لا يؤثران فيه الا انه قدم على الكل السكاح لانه أقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق رفعه بعد تحققه فإلاؤه أيا ما وجه واختص الاعتاق عن اليمين بزيادة مناسبة بالطلاق من جهة مشاركة اياه في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرع الذي هو السراية تقدمه على اليمين اه شلبي (قوله في الاسقاط) أي وان اختلف الجينية فإن الطلاق اسقاط قيد السكاح والعتاق اسقاط قيد الرق (قوله والسراية) فانه اذا طلق نصفها مثلا سرى الطلاق الى كلها وهكذا اذا اعتق وهذا انما يظهر على قول صاحبين فانهم ما لا يجدم التجزى وأوجبا السعاية وأما على قول الامام فلا عتاق متجزئ (قوله لغة القوة) قال في النهر واليمين لغة لفظ مشترك بين الجارحة والقوة والقسم الا أن قولهم كافي المغرب وغيره من الحاق يمينا لأن الحالف يتقوى بالقسم أو أنهم كانوا يماسكون بأيانهم بقيد أن لفظ اليمين منقول لامتراك كذا في القبح اه أقول هو منقول من أصل اللقمة الى عرفها فلا ينافي كونه في اللغة مشتركين الثلاثة وانما اقتصر الشرح على القوة لظهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي المذكور في المتن فانه الحلبي قال الجوى بعد نقل كلام النهر وفيه نظر فان المنقول بهجر فيه المعنى الاصلي وهذا ليس كذلك اه أي لأن اليمين تستعمل كثيرا بمعنى الجاوحة والقوة كما في قوله تعالى لاخذنا منه باليمين فلم بهجر المعنى الاصلي بحيث لا يستعمل الا في القسم فقط (قوله عن عقد قوى به عزم الحالف) هذا التعريف للزيلي وعليه جرى ابن الكمال في الاصلاح ثم قال في الايضاح اعلم أن اليمين نوعان نوع يعرفه أهل اللغة وهو ما يقصده تعظيم القسم به ويسمون ذلك قسم الا انهم لا يحدون ذلك بأنه تعالى وفي الشرع هذا النوع من اليمين لا يكون الا بالله تعالى والنوع الآخر الشرط والجزاء وهو يمين عند الفقهاء لما فيه من معنى اليمين وهو المنع والايجاب ولكن أهل اللغة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم اه فالمراد به قد اخذ كراهته تعالى لما فيه أوصفة من صفاته التي يحلف بها والتعليق والكتاب موضوع للأول (قوله على الفعل أو الترتب) متعلق بالعزم أو بقوى (قوله فدخل التعليق) لصدق التعريف عليه (قوله فانه يمين شرعا) وذلك لما فيه من معنى اليمين وهو المنع أو الايجاب (قوله الا في خبر) قيل عليه لظهور عدم الخلف في هذه المسائل مع اطلاق ككون التعليق يميناً اه أقول الاطلاق قيد بقدر ما استثنى اه جوى والاولى أن يقول الا في ست لانها كذلك وقد تزايدت تفصيل (قوله مذكورة في الاشياء) عبارتها حاف لا يحلف حنت بالتعليق الا في مسائل أن يعلق بأفعال القلوب أو يعلق بمجيئ الشهر في ذوات الاشهر أو بالتطليق أو يقول ان أدبت الى كذا فأنت حر وان عجزت فأنت وقي أو ان حنت حصة أو عشرين حصة أو بطولع الشمس كافي الجامع انتهت مثال التعليق بأفعال القلوب قوله أنت طالق ان أردت أنا وأحببت فانه لا يكون تعليقاً فلا يكون يميناً لانه اخبار عن مالكة نفسه كما يقال في عرف الناس يكون كذا ان أردت أنا والا فلا يكون وهو كالتعليق بالمشيئة والتعليق بالمشيئة لا يكون يميناً سواء علق بمشيئة نفسه أو غيره ألا ترى انه لو قال بعث منك هذا الصدان ثقت صم ولو كان هذا تعليقا محضاً لم يصح اذ البيع لا يقبله وقوله أو يعلق بمجيئ الشهر في ذوات الاشهر مثاله أن يقول اذا أهل الهلال فأنت طالق لا يكون يميناً وهذا مسمى على أصل وهو أن كلامه متى خرج تفسيراً للطلاق السقي كان تغييراً لا تعليقاً فاذا قال لذات الاشهر اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق كان تفسيراً للطلاق السنة وقيد بقوله في ذوات الاشهر لانها لو كانت من ذوات الاقراء يكون يميناً لعدم صحة كونه تفسيراً وقوله أو بالتطليق عطف على قوله بأفعال القلوب وذلك ككان قول ان طاعتك فبعدى سر هذا مصاد كلامه وفي كونه ليس يميناً كلذي بعده نظر وقد راجعت أيمان الجامع فلم أره فيه وقوله ان حنت حصة مثاله قول الرجل لامرأته أنت طالق اذا حنت حصة فلا يثبت في اليمين الا في لانه تفسير للطلاق السنة وهو تخصيص لتعليق كانه

الا اذا أوصى لها به نعم في المجتبى استحسن
محمد أن يترك لها المدة وفيه من ومضنة ولا
شي للمدبر والله تعالى أعلم
(كتاب الايمان)

مناسبة عدم تأثير الهزل والاكراه وقدم
العتاق اشواصه كونه للطلاق في الاسقاط
والسراية (اليمين) لغة القوة وترعا (عبارة
لن عقد قوى به عزم الحالف على الفعل
أو الترتب) فدخل التعليق فانه يمين شرعا الا في
تحت في كونه في الاشياء

قال أنت طلاق للسنة ولو قال هكذا طالت اذا حاضت وطهرت لأن الحيضة اسم للكلمة ولا يتحقق
 الكمال الا بوجود جرم من الطهر ولو قال اذا حاضت ثلاث حيض قال ابو الحسن الكرخي ينبغي أن لا يبحث
 لانه يصلح تفسير الطلاق السني فأمكن جعله مفسرا ولو زاد على ثلاث حيض حكى الجصاص عن الكرخي
 أنه قال يجوز أن يقال يبحث في اليمين الاولى لأن هذا لا يصلح تفسير السني لأن ما بعد مضي أربع حيض ليس
 بوقت للطلاق السني في هذا النكاح اذ لا مزيد لاقوات السنة على الثلاث الا ترى انه لو قال لها في طهر
 جامعها فيه أنت طالق ثلاثا للسنة لا يقع بعد الحيضة الرابعة شي وقال أبو بكر الرازي ينبغي أن لا يبحث لانه
 يصلح تفسير السنة لأن ما بعد الحيضة الرابعة وما بعد عشرين حيضة في هذا النكاح قد يكون وقتا للسنة لأن
 السنة قد تنأخر الى الحيضة الرابعة أو أكثر منها بأن يجامعها بعد اليمين في الحيضة الاولى والثانية والثالثة
 ثم يجامعها حتى طهرت من الرابعة فانها قد تطلق في هذا الطهر كذا في شرح تلخيص الجليل المقبر للقاضي
 غفر الدين المارديني حوى وقال الحلبي انما يبحث بالتطبيق لاحتمال حكاية الواقع الا انه جعل الصورة فيما
 اذا علق الطلاق على التطلق كقوله ان طالقك فانت طالق فانه يحتمل أنت طالق بهذا الطلاق المعلق عليه
 وانما يبحث بان أذيت فانت حرام لانه تفسير للكافة اه ولم يتكلموا على التعليق بطول الشمس وكأنه لانه
 من المحقق (قوله فلو حلف لا يحلف الخ) تفريع على كون التعاليق أيما قال الضرري في شرح الكفر أطلق محمد
 البين على التعليق وهو حجة وظاهره أنه يمين لغة وقيل انه منه بناء على عرف الفقهاء وقد نه ظهري في حلف
 لا يحلف ثم علق بأن قال ان دخلت الدبر فكذا فعلى القول بأنه يمين يبحث وعلى القول الثاني لا يبحث اه فقول
 الشرح حن بطلاق وعناق أي معلقين (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في التهر وشرطها كون
 الحالف مكلفا مسلما وفسر في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ وعزاه الى المدايع وما قلناه
 أولى اه أقول وجهه الاولوية أن الكافر على الصحيح مكلف بالاصول والفروع كالحق في الاصول فلا يخرج
 بالتكليف واعلم أن اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة
 وأما اليمين بغير القرب نحو ان فعلت كذا فانت طالق فلا يشترط له الاسلام كالايجي اه حلي أقول مقتضى
 تكليفه بالفروع أن يمينه معتبر في حقه بمعنى انه يعذب على الانموس منه وعلى عدم اخراج الكفار من القدرة
 في غيره عند الحنن ولذا قال الشيخ عثمان الضرري في شرح الكفر والكافر يمينه منعقدة لغير الكفارة فن شرط
 الاسلام الى حكمها وفي الهندية لو حلف الكافر على يمين ثم أسلم غنم لا كفارة عليه عقدا وخرج بقيد
 التكليف المصبي والمعتوه والمجنون فلا يصح يمين هؤلاء ويشترط أن يكون خالبا عن الاستثناء بنص أو شاء الله
 أو الآن يدولى غير هذا أو الآن أرى أو أحب غيره اه وليس من الشروط الحرية ومن زاد الحرية كالشعي
 فقدمها تنصر بمهم بان العبد يكفر بالصوم (قوله وما كان البر) بأن يكون الخبر المضاف اليه اليمين محتملا
 للصدق والكذب متناهيين البر والهلكة فانه صاحب البر وغيره وهذا اعتداهما لا عند أبي يوسف (قوله
 وحكمها البر) أي أصالة أو الكفارة أي خلفا اه حلي عن الدرايمتي وقال في البر وحكمها شيان وجوب
 البر تصديق الصدق بنفس اليمين والثاني وجوب الكفارة بالحنن كذا في المحيط وهو يسان بعض أحكامها
 فانه ساق أن البر يكون واجبا ومنسندا وما حراما وأن الحنن يكون واجبا ومنسندا اه (قوله اللفظ المستعمل
 فيها) يشمل اليمين بالله تعالى وصفاته والتعاليق (قريبه) قال في المحيط والافضل في اليمين بالله تعالى قبلها لأن
 في تكثير اليمين المضافة الى الماضي نسبة نفسه الى الكذب وفي تكثير اليمين المضافة الى المستقبل تعريض اسم
 الله تعالى للهتك اه قلت وعليه الصوقية قال

فلو حلف لا يحلف حن بطلاق وعناق
 وشرطها الاسلام والتكليف واسكان البر
 وحكمها البر أو الكفارة وركنها اللفظ المستعمل
 فيها وهل يكفر الحلف بغير الله تعالى قيل
 نعم للتمسك وعاقبتهم لا وبه أقول لا سيما في زماننا

فبانه لا تحلف وان كنت صادقا * ولا تكذب بوما وان كنت هازلا

ولا تعدن بوما وان كنت واحدا * فبادر الى التجاوز وعدك عاجلا

حوى عن الرمز وقال العلامة الضرري وكثرة الايمان ولو صدقا تورث الفقر والنصب (قوله بغير الله تعالى)
 كالطلاق والعناق (قوله للتمسك) وهو ما ورد لا تحلفوا بما باتكم ولا بالطواغيت من كان حلفا فليحلف بالله
 أو ليدر اه بحر ومحل الحديث غير التعليق مما هو بحرف القسم اه شلي (قوله وعاقبتهم لا) أي لا يكره لامتنع
 نفسه أو غيره شلي (قوله لا سيما في زماننا) فان أحد الاصدق ولا يؤمن على في اليمين بالله تعالى لقوله مبالة

ظهر في الناس نفس الحاجة الى الوثيقة بالطلاق وغيره وقد روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه حلف
 بالطلاق عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان مكروها لا يكر عليه
 أنه شلق من الكافي (قوله وجعلوا النهي) أي عن الحلف بغير الله تعالى (قوله لا على وجه الوثيقة) بل على
 جرى العادة في الخطابات والمأخوذ بذكر الآباء وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمر بن الخطاب
 وهو سائر في نفر يقسم بأبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم
 فأما الطلاق والعناق فخارج عن هذه المقاصد فيجوز الحلف به (قوله كقوله أيك) فإنه ليس المقصود منه
 الوثيقة بل الجري على عادة العرب في مخاطبتهم ومحاوراتهم حتى لو قصد به الوثيقة وأنه يجب البر فيه بكفر
 كما سيأتي اهـ حلي (قوله ولعمرك) أي حياتك وقوله تعالى لعمرك أنهم لي سكرتهم يعمهون من أقسام الله
 تعالى كالكافري والنجم وله تعالى أن يقسم عشاءه ولا يجوز لمخلوق ذلك (قوله وهي أي الذين بالله تعالى الخ)
 وجه الحصر أن الذين لا تحلفوا آمن أن يكون فيهم مؤاخذاة ولا الثاني اللغو والاول لا يصلحوا أما أن تكون المؤاخذة
 دينية أو أخوية فالاول المنعقدة والثاني الغموس وفي المبسوط أن الغموس ليست بين حقيقة لانها كبيرة
 محضة واليمين عقد مشروع والكبيرة ضد المشروع ولكن سميت بمينا مجازا لان ارتكاب هذه الكبيرة بصورة
 اليمين كما سيجي بيع الحزبي على وجود صورة البيع فيه اهـ (قوله لعدم تصور الغموس واللغو) على حذف مضاف
 أي تصور حكمهما والاماني قوله فيقع بهما اهـ حلي (قوله في غيره تعالى) أي في غير اليمين به تعالى (قوله فيقع
 بهما) أي باللغو والغموس (قوله الطلاق ونحوه) كالعناق والنذر قال في النهر لا تعين الطلاق والعناق
 والنذر يأمر كإثبات في الماضي لا يتحقق فيه اللغو والغموس لان الطلاق يقع به وكذا العناق والنذر وسواء كان
 وقت اليمين عالما أو لم يكن كذا في النسخ (قوله ولا يرد) أي على التقسيم فهو يهودي الخ وأما اليمين على
 الفعل الماضي صادقا فأدخلها الشارح في اللغو كما يأتي له (قوله لانه كناية عن اليمين بالله تعالى) أي لم يخرج عن
 الاقسام الثلاثة بل تأتي فيه (قوله وان لم يعقل وجه الكتابة) أقول يمكن تقرير وجه الكتابة بأن يقال مقصود
 الحالف بهذه الصيغة الاستناع عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهي تستلزم النفرة عن الكفر وهي
 تستلزم تعظيم الله تعالى فكأنه حال والله العظيم لا أقول كذا فإله الحلي (قوله تقمسه) أي تكون سببا فيما ذكر
 وهو بيان لما في صيغة فعول من المبالغة اهـ حلي مزيدا قال صلى الله عليه وسلم من حلف كاذبا أدخله الله النار
 كذا في الهداية وهو بهذا اللفظ غريب ومعناه ثابت في صحيح ابن حبان وغيره كذا في الدر المنثور (قوله مطلقا)
 سواء اقتطع بها حق مسلم أو لا وجاء في كثير من الروايات تعييد الوعيد فيها بأن يقتطع بها حق مسلم ومن ثم قال
 في البحر ينبغي أن تكون كبيرة إذا اقتطع بها مال مسلم أو آذاه وصغيرة إذا لم يترتب عليها مفسدة وردة
 في النهر بأنه شاق اطلاق ماروينا وما قد سنعن شمس الأئمة صرح فيه ومعلوم أن اسم الكبار متفاوت جوي
 وفيه نظير (قوله لكن اسم الكبار متفاوت) الاثم في اللغة الذنب والخروج عند أهل السنة استحقاق العقوبة (قوله
 ان حلف) أي الشخص المكلف ذكر كان أو أنثى أو خنثى مشكلا جوي (قوله عمدا) حال من الفاعل المستتر
 أو صفة لمصدر محذوف (قوله ولو غير فعل أو ترك) مثال الفعل والله لم تفتعل كذا ومثال الترك والله ما فعلت
 جوي (قوله كوالله انه حجر الآن) قيد بقوله الآن ليعين كونه غير فعل وترك أو لولاه لا يمكن تقدير كان
 في الماضي ويكون في المستقبل فإله الحلي (قوله في ماض) متعلق بقوله حلف (قوله عالما بفعله) هذا قيد في كونه
 نجوسا وهو كقول المصنف عمدا فأما إذا كان ناسبا أو محظا فلا يدخل في الوعيد المذكور (قوله كوالله ماله
 على ألف) نحوه والله ما فعلت كذا الآن كما في الدر المنثور ثم هذا المثال يحتمل ترتيب شي مطلقا في الذم مع
 كون الواقع خلافه ويحتمل أنه ينفي القدر الكثير ويقر بأقل من مع كون الواقع خلافه (قوله والله انه بكر الخ)
 مثال ثان للحال أفاده صاحب البحر (قوله وتفيدهم) الانسب الايمان بالقضاء (قوله اتفاني) أي ان لم تعتبر
 بالكثرة أو بكثرة أي ان اعتبرنا فإله الحلي (قوله وبأثمها) انما عظيمهاوى (قوله قتلته التوبة) لا الكفارة
 بأوجب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه الكفارة در منق (قوله انو) في المغرب اللغو الباطل ومنه اللغو
 في الايمان لما لا يعقد عليه الطلب وقيل في الكلام يلغوا وبقي اهـ (قوله الا في ثلاث الخ) لا وجه لهذا
 الاستتباع جعل للوضع اليمين بآفة تعالى كما فسره الضمير السابق (قوله فيقع الطلاق الخ) وذلك لانه

وجعلوا النهي على الحلف بغير الله لا على وجه
 الوثيقة كقوله بأيك ولعمرك والله تعالى لعلم
 عيني (وهي) أي الذين بالله تعالى فيقع
 تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع
 بهما الطلاق ونحوه عيني فليحفظ ولا يرد تصور
 هو جوي لانه كناية عن اليمين بالله تعالى
 ان لم يعقل وجه الكتابة بدائع (غموس) نفسه
 ما لا يتم ثم في النار وهي كبيرة مطابقا لكي
 اسم الكبار متفاوت نهر (ان حلف على
 كذب عيدا) ولو غير فعل أو ترك كوالله انه
 حجر الآن في ماض (كوالله ما فعلت) كذا
 عالما بفعله أو حال (كوالله ماله على ألف
 وقصيدهما الفعل والماضى اتفاني أو كثرى
 وبأثمها) قتلته التوبة (و) نأيهما
 (لغو) لا مؤاخذة فيها الا في ثلاث طلاق
 وعناق ونحوه ان شاء فيقع الطلاق على غالب
 الظن اذا تبين خلافه وقد اشتمل من الشافعية
 خلافة

في اليقين بغير الله تعالى يلقوا المحلوف عليه ويصدق قوله امرأته طالق أو عبده حرًا وعليه حج فيلزمه (قوله فالتأويل)
 تفرع على مفاد من المقام وهو استواء الغموس واللقوف الزمانين (قوله وأما في المستقبل فالمستفاد) هذا
 التركيب يقتضي أن المستقبل لا يكون فيه إلا المنعقدة مع أن الغموس تكون فيه فالصواب أن يقول وأما
 المنعقدة في المستقبل فإله الحلبي (قوله وخصه الشافعي رضي الله تعالى عنه الخ) قال في البصر عن البدائع
 قال أصحابنا هي اليقين الكاذبة خطأ أو غلطًا في الماضي أو في الحال وهي أن يصبر عن الماضي أو عن الحال على
 ظن أن الخبر به كما أخبر وهو بخلافه في النفي أو الإيجاب وهكذا روى ابن رستم عن محمد فانه قال اللغو أن يحلف
 الرجل على الشيء وهو يرى أنه حق وليس يحق وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يمين اللغو هي اليقين التي
 لا يقصد بها الخلف وهو ما يجري على ألسن الناس في كلماتهم من غير قصد اليقين من قولهم لا والله وبلى والله
 سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل وأما عندنا فاللقوف في المستقبل بل اليقين على أمر في المستقبل
 يمين معقودة وفيها الكفارة إذا حثت قصد اليقين أو لم يقصد وإنما اللقوف في الماضي والحال فقط فيرجع حاصل
 اختلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقصد بها الخلف في المستقبل فعندنا ليست بلغو ومنها الكفارة وعندنا لغو
 ولا كفارة فيها اه وهو أعم مما في المختصر الكبير باعتبار أن اليقين التي لا يقصد بها الخلف في الماضي أو الحال
 جميعها لغو وعلى تفسير المصنف لا تكون لغو لأن الخلف على أمر يظنه كما قال لا يكون إلا عن قصد الآن يقال
 أنه يكون لغو بالاولى فلا مخالفة فالخلاف أن تفسيرنا للقو أعم من تفسير الشافعي إلا في المستقبل اه كلام
 البصري عرف أن قول الشارح وخصه الشافعي ليس في محله لأنه يقتضي بمفهومه أن كلام المتن عام شامل لما قاله
 الشافعي وليس كذلك كما هو ظاهر اه حلي (قوله ولولا) بهذا كان تفسير الشافعي للقو أعم من تفسير
 اللغو الذي رواه محمد عن الامام (قوله فلذا قال) أي لوقوع الخلاف المفهوم من المقام لم يجزم المصنف باللغو
 بل قال ويرجى عنوه قال في البحر وانما لم يأثم في الثانية لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولهذا جزم
 المصنف بعدم الاثم في اللغو لكن الامام محمد بن الحسن لم يجزم به وانما علقه بالرجاء فقال الايمان ثلاثة بين مكفرة
 وبين لا تكفر وعين ترجو أن لا يؤاخذ الله بها صاحبها فاعترض عليه بأنه كيف يعاقبه بالرجاء مع أنه مقطوع به
 لا يؤاخذكم الله فاختلف المشايخ في الجواب عنه في الهداية إلا أنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره اه
 ونعقبه في فتح القدير بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا
 بالكفارة فلم يثم العذر عن التعليق فلا وجه ما قيل أنه لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى والتأذي فهو
 كقوله عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر وأنا إن شاء الله بكم لاحقون فإن اللغو متحقق وعاقبه بالمشيئة تبركا
 والحاصل أن الاول الجزم كفضل المصنف لقطعية الدليل كالجزم في نظائره مما في معناه اختلاف اه كلام
 البحر قال في النهر أقول اختلف المتأخرون في المؤاخذه باليمين فقبل هي العاقبة في الآخرة وقيل هي المؤاخذه
 بالكنانة كما في الكشف وغيره والثاني أظهر بدليل ما بعده وهو قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان
 ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمر مقطوع به إذا الشافعي قائل بأن هذا من المنعقدة فلا جرم عاقبه بالرجاء
 وهذا معني دقيق لم أر من عجز عليه اه حلي تصرف قلت لا نسب بسد كلام النهر أن يقول حيث كان
 الذي المؤاخذه بالكفارة كان اللغو بالنظر إلى حكم الآخرة مسكونا عليه في الآية فلا نص عليه فلذا علقه بالرجاء
 وفي الجوى يصند ذكر كلام النهر وفيه نظر لأن خلاف الشافعي بعد محمد فكيف يقال إن محمد علقه بالرجاء
 باعتبار وجهه وحينئذ فلا محيص عما قال المحقق ابن الهمام اه (قوله وكذا اللغو حافه على ماض) قال في النهر
 لم يقل كغيره هي ثلاثة لعدم انحصارها فيها إذ اليقين الصادقة على الماضي كقوله اني لقائم الآن في حال قيامه
 ليست منها مع أنها عين وأجاب صدر الشريعة بأن المراد بها اليقين التي اعتبرها الشرع ورب عليها الاختكام
 ورد في البحر بأن عدم الاثم فيها حكم وفيه نظر اه أقول الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه (قوله كوالله
 اني لقائم الآن في حال قيامه) الكاف للتظهير وان كان خلاف الظاهر من التركيب لأن الآن نص في الحال
 وقد علمت من العبارة السابقة أن الشارح تبع صاحب النهر في هذا التعبير (قوله على مستقبل) أعم من الفعل
 والترك ولا حاجة إليه لأنه بمعنى آت لا يقال قد زعمه الشارح ليفيد أن صفة الموصوف محذوف لا نأقول هو أيضا
 صفة يحتاج إلى موصوف (قوله يمكنه) أي أن يكون فعله ممكنا قال في النهر ويجب أن يراد بالفعل فعل الخالق

(ان حلف كاذبا يظنه صادقا) في ماض
 أو حال فالقاري بين الغموس واللقوف عند
 الكذب وأما في المستقبل فالمستفاد وخصه
 الشافعي رضي الله تعالى عنه بما يجري على
 اللسان لا قصد مثل لا والله وبلى والله ولو
 لا فلا قال (ويرجى عنوه) أو تأذ
 وتأذيا وكاللقوف حلقه على ماض صادقا كوالله
 اني لقائم الآن في حال قيامه (و) مستقبل (آت)
 (منعقدة وهي حلقه على مستقبل الشمس
 يمكنه فهو والله لا أموت ولا تطلع الشمس
 من الغموس) (و) هذا القسم (فيه الكفارة)
 لاية واحفظوا أيمانكم

ليخرج فهو والله لا أموت ولا تطلع الشمس فأنها في هذين نحو (نبيه) من حلف على ما لا يملكه لا يترتب عليه
 حنث حيث أمر أو نهى بالقول وإن لم يصحبه الفعل قال العلامة عبد القادر في الوقعات لو حلف أن لا يدع
 فلان يدخل هذه الدار فإن كانت الدار الحالف تمنعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في يمينه ويكون
 شرط البر المتع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وإن لم تكن الدار الحالف تمنعه بالقول دون الفعل حتى لو دخل
 لا يكون حنثا ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلان لا يترتب على هذه القنطرة تمنعه بالقول يكون باناً لأنه لا يملك
 المنع بالفعل ولو قال لابنه أن تركك تعمل مع فلان فأمرأته كذا فإن كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل
 فمنعه بالقول يكون باناً وإن كان الابن صغيراً كان شرط بزه المنع بالقول والفعل جميعاً اهـ ونقله عن خزانة
 المفتين من الميمن على الترك وأفاد أنه لا فرق بين الميمن بالله تعالى والميمن بالطلاق وظاهر قوله كان شرط بزه المنع
 بالقول والفعل جميعاً يشترط في البر مجموع القول والفعل وفيه نظر (قوله ولا يتصور حفظ الأفي مستقبل)
 رده عليه الغموس المستقبلي فكان عليه أن يقول ولا يتصور حفظ الأفي مستقبل يمكنه اهـ حلي وفي النهر
 عن الحوائشي السعدية ولا يتأتى الحفظ والهلك الأفي المستقبل (قوله فقط) متعلق بالهاء في فيه باعتبار
 مرجعها ويكون المعنى أن في هذا القسم لا في غيره من قسميه الصكفارة وليس متعلقاً بلفظ الكفارة لأنه
 يصير المعنى عليه أن فيه الكفارة لا غير ما من الأثم مع وجوده فيها فالأولى وفيه فقط الكفارة اهـ حلي بإيضاح
 (قوله وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضاً) لأنها شرعت لرفع ذنب هلك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق
 بالاستشهاد به كذا فأنشبه المعقود ولنا قوله عليه الصلاة والسلام خمس من الذنوب لا كفارة فيها وعدمها
 الميمن الفاجرة وقال ابن مسعود وابن عباس كأنه الميمن الغموس من الكفار التي لا كفارة فيها وهو إشارة إلى
 المحاربة وحكاية إجماعهم زبلي (قوله وهي رفع الأثم) لفظ الكفارة بني عنه لأن معناه الستارة وهو
 لا تحب الأرفع المأثم زبلي (قوله عنها) متعلق بالتوبة وقوله معها متعلق بتوجد اهـ حلي (قوله ولو الحالف
 مكرها) أي على الحلف من يتأتى منه الأكرام (قوله أو مخطئاً) كما إذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب
 الماء اهـ ير (قوله أو ذاهلاً أو ساهاً أو ناسياً) قال القهستاني والسهو كالنسيان في اللغة الغفلة وذهاب القلب
 إلى غير ما في القاموس وأما عرفاً فالسهو قسم من النسيان فإنه فقدان صورة حاضرة عند العقل بحيث يتمكن
 من ملاحظتها أي وقت شاء ويسمى هذا ذاهلاً وسهواً أو بحيث لا يتمكن منها إلا بعد تجشم وكسب جديد ويسمى
 نسياناً عند الحكم كافي التلويح اهـ أقول استفيد منه أن الذهول مرادف للسهو ولكن في قوله فالسهو قسم
 من النسيان لظرفاته يقتضي أن بينهما العموم والخصوص المطلق والتعليل صريح في أنها التباين وقال
 ابن أمير الحاج في شرح التحرير وجرم كثير باتحادهما لأن اللغة لا تفرق بينهما وإن فرقوا بينهما بأن السهو زوال
 الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها معاً فيحتاج حينئذ في حصولها إلى سبب
 جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكوراً والسهو غفلة عما كان مذكوراً وما لم يكن مذكوراً
 فالنسيان أخص منه مطلقاً وقيل يسمى زوال إدراك السابق قصر زمان زواله نسياناً وغفلة لاسهوا وزوال ادراك
 سابق طال زمان زواله سهواً ونسياناً فالنسيان أعم منه مطلقاً وقال الشيخ سراج الدين الهندي والحق أن
 النسيان من الوجدانيات التي لا تقتصر على تعريف بحسب المعنى فإن كل عاقل يعلم النسيان كما يعلم الجوع والعطش
 اهـ حلي (قوله بأن حلف أن لا يحلف) قال في النهر أراد بالناسي المخطئ كما إذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال
 والله لا أشرب الماء وفي الكافي وعليه اقتصر في العناية والفتح هو من لفظ الميمن ذاهلاً عنه والميمى إلى ذلك
 أن حقيقة النسيان في الميمن لا تصور قاله الشارح وقال العيني وتبعه الشافعي بل تصور بأن حلف أن لا يحلف
 ثم نسي الحلف السابق فحلف ووده في الجرياء فعل الحلو ف عليه ناسياً لأن حلفه كان ناسياً اهـ وفيه نظر
 إذ فعل الحلو ف عليه ناسياً لا في كونه يميناً بل في كونه يميناً مرة باعتبار أنه فعل الحلو ف عليه وأخرى
 باعتبار حنثه في الميمن اهـ كلام النهر أقول الحق ما في الجهر فإن فعل الحلو ف عليه ناسياً وإن لم ينافى كونه
 يميناً لكن تعلق النسيان به من جهة كونه حنثاً لا من جهة كونه يميناً إذ هو من هذه الجهة لم يتعلق به النسيان
 كما لا يخفى على منصف اهـ حلي (قوله الحديث ثلاث هزلون حنث) تمامه كافي الهداية النكاح والطلاق والميمن
 وفي رواية الإمام أحمد مكان الميمن الرحمة وفي مصنف عبد الرزاق مكان الميمن العتاق وهذا استدلال منه

ولا يتصور حفظ الأفي مستقبل (فقط)
 وعند الشافعي يكفر في الغموس أيضاً (ان)
 حنث وهي (أي الكفارة) (رفع الأثم وإن لم
 توجد) منه (التوبة) عنها (معها) أي مع
 الكفارة سراجة (ولو) الحالف (مكرها)
 أو مخطئاً أو ذاهلاً أو ساهاً (أو ناسياً) بأن
 حلف أن لا يحلف ثم نسي فحلف فحلفاً
 من مخطئته وأخرى إذا فعل الحلو ف عليه
 حنثاً الحديث ثلاث هزلون حنث منها الميمن

على أن الحلف يشق مع النسيان قال في النهروا ورد أن حقيقة اليمين أي تقوية أحد طرفي الخبر لا يتحقق في النسيان إذا اختار له وأجيب بأن هذا هو القياس لكنه تركل بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جدهن جده وهزلهن جده الطلاق والعناق واليمين ورد في الفقه بأن حديث اليمين لا دلالة فيه على المدعى بتقدير تبوءه لأن المذكور فيه جعل المهزل باليمين جدها والهازل فاصدق اليمين غير راض بحكمه فلا يعتبر عدم رضاه به شرعا بعدم مباشرة السبب مختارا والناسي لم يعتد شيئا وكذا الخطي لم يعتد المتأخذه به بل شيئا آخر فلا يكون الوارد في الهازل ولورد في النسيان اه وهو ارقى ولذا أقره في البحر والنهر مع أن أهل المذهب صرحوا بالنسيان في جانب الحلف والمخلص من هذا البحث ما اقتضاه عن البحر من أن النسيان لا يتأتى في جانب الحلف والمراد به في كلامهم الخطأ ويصح في الخطأ على حله اه حلي (قوله أو في الحنث) الحنث هو الحلف في اليمين وأصله الائم يقال بلغ القلام الحنث أي وقت كتب للعصية عليه ومؤاخذته بها لانه اذا وقع منه انطفا في اليمين أم لهنت حرمة اسمه تعالى جوى وقيد بالحنث لانه لو لم يحنث كالحلف أن لا يشرب فأوجر وأوجب في حلقه الماسكرها فانه لا اعتبار به وقيد فأنشئ خان بأن يدخل في جوفه بقدر صنعه فلو صب في فيه وهو مكره فلم يكره ثم شربه جعل ذلك حنث اه بحر (قوله فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرها) لان الفعل الحقيقي لا يعتد بها الا كراه والنسيان وهو الشرط والمراد من الشرط السبب لان الحنث عندنا سبب لوجوب الكفارة لا شرط بحر (قوله لو فعله) أي المحلوف عليه (قوله وهو مسمى عليه أو مجنون) أما اليمين منها ومن النائم والصبي فلا يعتبر قال في الملتقى وشرحه ولا يصح بين الصبي والمجنون لانعدام أهليتهما والنائم لعدم الاختيار اه والمسمى عليه مثل من ذكر والعله ظاهرة فيه (قوله فيحنث) عطف على قوله فيحنث (قوله لو رفع الهاء) مثله اسكانها كما في جمع الأنهر قال وهذا اذا ذكر بالياء وأما بالواو فلا يكون عينا الا بالجر اه شقيد منه أنه اذا ذكر الواو ومنه أو سكن أو نصب أو حذف الهاء لا يكون عينا وينبغي أن يشترط في الانعقاد ذكر الهاء أو لا فلا يعتد عينا كما ذكره الشرنبلالي في شروط الصرية وفي الشنلي عن الخانية لو قال الله لأفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عينا لانعدام حرف القسم الآن يعرفها بالكسر فيكون عينا لان الكسر يقتضى سبق حرف الحلف وهو حرف القسم اه (قوله وكذا باسم الله عند محمد) أي مطلقا سواء نوى اليمين أم لا وقيل ليس بين مطلقا وقال القدوري أنه يمين مع النية اه حلي (قوله ويرجعه في البحر) حيث قال والظاهر أن بسم الله يمين كما جزم به في البدائع مطلقا بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلقا بالذات كأنه قال بالله اه حلي (قوله بخلاف به) بتشديد لام الجلالة وحذف الهاء كما هو متعارف بين كثير من الناس ولم يتكلم على ما اذا فتح اللام (قوله وقصد اليمين) أفاد بفهمه أنها اذا اتفقا معا أو أحدهما لا يكون عينا (قوله ولو مشركا) كالحليم والعليم والقادر قال في المنع وجميع أسماء الله تعالى في ذلك سواء متعارف الناس الحلف بها أولا وهو الظاهر من مذهب أصحابنا وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كأنه الرحمن فهو يمين ومسمى به غيره كالحليم والعليم والقادر فان أراد عينا فهو يمين والأفلا وقال في البحر وأفاد بطلانه في اليمين بالله تعالى أنه لا يتوقف على النية ولا على العرف بل هو يمين تعارفه أولا على الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح كما في الذخيرة وغيرها وبه اندفع حاشي الوالوجية من أنه لو قال والرحمن لأفعل ان أراد السورة لا يكون عينا لانه يصير كأنه قال والقرآن وان أراد به الله تعالى يكون عينا اه فان هذا التفصيل في الرحمن قول بشر المربى كما في الذخيرة والمذهب أنه يمين من غير نية اه (قوله والمطالب الغالب) قال في الوالوجية ولو قال والمطالب الغالب لأفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد اه يعني أنه بعد ما حكم بكونه يمين متعارف الحلف به أهل بغداد وليس ذلك اعتبارا لعرفهم لان الاسماء لا يعتبر فيها العرف كما سلف (قوله والحق معرفا الخ) الحاصل أن الحق إما أن يذكر معرفا أو منكرا أو مضافا فالحق معرفا سواء كان بالواو والياء يمين اتفاقا كما في الخانية والظاهرية ومنكرا يمين على الاصح ان نوى مضافا ان كان بالياء فيمين اتفاقا لان الناس يحلفون به وان كان بالواو فقيه الاختلاف السابق والمختار أنه يمين كما سبق وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الاتفاظ الثلاثة مطلقا بحر (قوله لو نوى بغير الله الخ) المراد بغير الله الاسماء المشتركة قال في البحر لان هذه الاسماء وان كانت تطلق على انطلق لكن تعين الخالق مرادنا بدلالة القسم

(في اليمين أو في الحنث) فيحنث بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا للشافعي (وكذا) يحنث (لو فعله) وهو مسمى عليه أو مجنون (فيكفر) بالحنث كف كان (والقسم بالله تعالى) ولو رفع الهاء أو نصبها أو حذفها كما يستعمله الأثران وكذا واسم الله حلف المنصاري وكذا بسم الله عند محمد ويرجعه في البحر بخلافه بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين (أو باسم) آخر (من أسماءه) ولو مشركا معرفا الحلف به أو لا على المذهب (كالرحمن والرحيم) والحليم والعليم وما لك يوم الدين والمطالب الغالب (والحنث) معرفا لا منكرا كما سلف وفي الجعبي لو نوى بغير الله غير اليمين دين

والاخرى بالله فله كسار وجهه كذا في المبسوط وقال ابن تيمية التأكيد في غير اليمين بالله تعالى ماضية ولو
في مجالس منتهى ونقل القهستاني عن المتبرك وترجمته تجميع تدخل الكفارات اذا كثرت الايمان وعلمه
فكفارة واحدة تكفي من ايمان الله بالماضية (قوله لا يقبل) أي لا تعتبر بنية ديانة اذا دخل للقسمة
في الايمان تعالى (قوله وفيه معزالا لاصل الخ) عبارة بجملة ووضعها ما ذكره في الهنديه عن محمد رحمه الله
في مباشرة هو يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهو ما يمينان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان
فعله ما زاد ويمن واحدة اهـ (قوله في الاصح) راجع الى كتابا المثلثين قال في الفتاوى الهنديه اذا قال رجل
والله من لا فعل كذا كائمين حتى اذا حنث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية
واه كائني جنس هذه المسائل أن الحالف بالله تعالى اذا ذكر كائمين وبني عليه ما الحلف فان كان الاسم الثاني
فعلنا لم الاول ولم يذكر بينهما واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن
لا أول كذا فان كان الاسم الثاني يصلح فعلا للاسم الاول وذكر بينهما ما حلف العطف كائمين في ظاهر الرواية
في قوله والله الرحمن لا فعل كذا ذكره في المحيط وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان
واذا كان الاسم الثاني لا يصلح فعلا للاول فان ذكر بينهما ما حلف العطف كما في قوله والله لا فعل كذا كانا
كائمين في ظاهر الرواية وهو الصحيح فان لم يذكر بينهما ما حلف العطف كائمين واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكره
شيخ الاسلام كذا في المحيط وان قوى به يمينين كان يمينين وبصير قوله الله استداء يمين بحذف حرف القسم وانه
قسم صحيح هكذا في البدائع ولو قال والله والرحمن لا فعل كذا ففعله الكفارتان في قوله كذا في فتاوى
قاضي خان اهـ واعلم انه اخذ الامام الطوري من قوله لا تزد الكفارات الا بعد حذف القسم انه في قول
القائل ايمان المسلمين تلتزمي ان فعلت كذا لا تعدد اليمين ونسبة في قوله واستل عن انسان قال ايمان المسلمين
تلتزمي أو تلتزمي ان فعلت كذا ففعله ما يلزمه فأجبت ان كان له زوجة طائف والاولى منه كفارة واحدة
لان اليمين عند فالتعدد لا تعدد حروف القسم ولم يوجد اهـ ورأيت فتوى لبعض المعاصرين مروتها مثلت
عن قول القائل ايمان المسلمين تلتزمي ان فعلت كذا هل يقع به شيء عند وجود الشرط الجواب لا يقع شيء لانه
ايمن من الفاظ اليمين لا يصح محاولا كتابة اهـ سلبى وقد سلف الكلام على هذا الفرع أول كتاب الطلاق (قوله
ان اجتهد وجوب البر الخ) ليس من كلام الرازي كما يعلم من مراجعة الجرد وقال المؤلف في شرح الملتقى من
يخلف بروح الامر وجبته رأسه لم يتحقق اسلامه بعد وما أقسم الله تعالى بغير ذنه من القيل والنهي وغيرها
فليس له بعد أن يخلف بها اهـ ومعنى اعتقاد وجوب البر أن يعتد بنحو البر بهذا الحلف ولو حنث وجبت
الكفارة وهذا قول ابن النج (قوله وعن ابن مسعود الخ) لعل وجه قوله والله تعالى أعلم أن الكذب بالله تعالى
حرام وقد نهى الحرمة بالكفارة والحلف بغيره أعظم حرمة ولذا كان قريشا من الكفر ولا كفارة له (قوله ولا بصفة
الخ) كان الاول للمصنف ذكر ما ينعقد القسم به متواليا كذا كما لا يشك فيه (قوله وصفته) كأن يقول
وصفته الله هندية لانه من صفاته ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر السفة ذكر الاسم بجر (قوله ونحو ذلك) كالتلليل
والجدلة (قوله لم يعرف) قال في المنع لان الحلف بهذه الفاظ غير متعارف كما صرح به المشايخ والعرف
معتبر في الحلف بالصفات كما تنقروا لان العلم بكبر وادبه المعلوم يقال اللهم اغفر علك فينا أي معلومك ولان
الرحمة براد بها أنزها وهو المظهر والجنة والعقب والسخط براد منهم العقوبة اهـ (قوله ولعمري) بفتح العين
ومعناه البقاء كما ذكره الشارح فهو من صفات الذات فكأنه قال وبقاء الله والضم وان كان بمعنى البقاء أيضا
الا أنه لم يستعمل في القسم ان قال الرضى لان القسم موضع التصفيف لكثرة استعماله وظاهره أنه مع اللام مرفوع
على الابتداء والخبر محذوف وجوبا أي قسمي وحذف لانه جواب القسم مسدود ولا يلحق المستوح الراوي في الخط
بخلاف عمر والعلم فانما الحلف به للترقية بينه وبين عمر قال في النسخ وأما قوله هم عرك الله ما فعلت فعنه باقرار له
بالقيام وبني أن لا يعتقد يمينه لانه حلف بفعل مخاطب وهو اقراره واعتقاده ذكره أبو السعود عن الجرد والنهر
(قوله وايم الله) الاضافة لا تدل على ملازمة أي اليمين الكائن بالله تعالى (قوله أي يمينه) ظاهره أنه تفهيم لا بيان
لمفرد مع أنه جمع ولا يصح نفسه لتجمع بالمفرد وأيم بفتح الهمزة وكسر هاء وبما حذفوا الباء أيضا فقلوا أم الله
ور بما بقوا الميم وحدها مضرومة وحذف كسرة فقلوا أم الله ور بما قالوا من الله بتثنية الميم فاجمع تسعة أوجه

ولو قال عنت بالذاتي الاول فتى حلفه باق
لا يقبل وبجبة أو حرة يقبل وفيه عز
للادى هو يهودي هو نصراني عيان وكذا
والله والله أو والله والرحمن في الاصح والله
أن والله والرحمن عيان ولا عطف واحدة
وفيها معزالا فتح قال الرازي أنه على من
قال عيان وجباتك وجباتك رأسك أنه
يكفرون اعتقد وجوب البر فيه بكرو ولا
أن العانة يقولونه ولا يعلمونه قلت انه شرك
وعن ابن مسعود رضى الله عنه لان الحلف بغيره
باقه كاذبا أحب الى من أن أحلف بغيره
صافيا (ولا) بقسم (بصفة لم تعارف
الحالف به لمن صفاته تعالى ككفره
وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه)
ولنته وشريعته ودنوه وحدود وموصفته
وسجانه الله ونحو ذلك لعدم التعريف (و)
القسم أيضا بقوله (لعمري الله) أي يشاوه
(وايم الله) أي يمينه

حقيق وقال في البحر وبقال سن الله بضم الميم والتون وتضمها وكسرهما اه (قوله وجهه الله)
 انما الله عينا لان الحالف عاهد ان يفعل ذلك الشيء ولا يفعله حوى عن الجب... وأطلقه فمثل ما اذا لم ينو
 لغية استمال الهد وكذا الميثاق في معنى اليمين فيمنع من ان يفعل ذلك الشيء ولا يفعله حوى عن الجب... (قوله
 وجهه الله) انما كان عينا لان الوجه المضاف الى الله تعالى يراد به الاله بمر ووطر بفتح الخلف وهو عين أيضا
 من ياتيه الحارفة السلف لانه من صفاته تعالى وقد تعرف الحلف به (قوله وذنته) أى عهده فلذا يسمى الذنى معاهدا
 الى لو قال له أو القوقا والقهر لا يكون عينا ولعل الفارق العرف (قوله وذنته) أى عهده فلذا يسمى الذنى معاهدا
 الى كذا فهو (قوله بقوله أقسم الخ) ولو بلاية على ما حمله في التبيين (قوله أو أعزم) معناه أو جب وهو اخبار عن
 الله والرجاء في الحال وهذا معنى اليمين بحر (قوله أو أتهد) يخضع الهمزة والهاو ضم الهمزة وكسر الهمزة خطأ مجتبي
 لصل وله بلفظ المضارع) انما كانت هذه اليمين أيماناً بالمضارع لان صيغة المضارع حقيقة ونسبة عمل للاستقبال
 بقرينة الحلف بالله هو المأمور والمثروع وبقرينة المظهر فيصرف اليه (قوله وكذا بالماضي بالاولى) لانه يدل
 على الصق ولا يمتثل الاستقبال بوجه بخلاف المضارع وهذا تنفق عليه منا ومن الشامي رضى الله تعالى عنه
 في الخلاف انما هو في المضارع حوى من الكمال (قوله وأليت) بهذا الهمزة بمعنى حلفت (قوله اذا علمته بشرط)
 بالاولى اذ كرا محلوف عليه وفيه رد على صاحبه النهاية والدرية قال الحوى في شرحه واعلم انه وقع في النهاية
 وتبعه في الدرية ان مجرد قول السائل أقسم أو أحلف بوجه... اية من غير ذكر محلوف عليه ولا حث تمسكا
 بمبنى التسمية ان قوله على يمين موجب للكفارة وأقدم على ما في هذا وهم بين اذا اليمين بذكر المقسم عليه
 وساقى التسمية معناه اذا وجد المقسوم عليه... حثت اليمين وذلك قول محمد
 في الامل واليمين... ألتزم الى أو أحلف أو أقدم الى أن قال فاذا حلف بشئ منها لم يفعل كذا حثت وجبت عليه
 الكفارة اه (قوله على تذر) لا يمتن ذكر المحلوف عليه في كونه عينا فان لم يذكر لا يكون عينا لان اليمين
 انما يصح بمحلوف عليه... تلتزم الكفارة لان... الحلف هذه العبارة حوى (قوله فان نوى الخ) مقابلة
 محذوف تقديره هذا... في الخبر فربما أى مقصودة يصح التذرع بها كالحج وقد بلفظ
 التذرع احتراماً من... لا يقول الله على... لا رعتين أو صوم يومين مطلقاً عن الشرط أو معلقاً به وعن
 لفظ التذرع يسمى به المذمور مثل الله على تذر صوم يومين فان حكمه بأق في الكفارة ان شاء الله تعالى (قوله
 والازمة الكفارة... لا يمتن ذكر المحلوف عليه أما اذا ذكر بوجه فلا كفارة (قوله ويستقيم) أى في التذرع
 (قوله... لا يمتن ذكر المحلوف عليه وفيه رد على الكمال في جعله على يمين مثل على تذر في ايجابه
 الكفارة اذ لم يذكر المحلوف عليه (قوله فيكفر) أى تلتزم الكفارة (قوله أما الماضي) مثله الحال قاله الحلبي (قوله
 عالما بخلافه) أما اذا كان ظاهراً فلهذا الحلف (قوله فتد) لا كفارة فيه الا لتوبة والاستغفار (قوله
 والاصح الخ) وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تميزه عن لانه لما حلقه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر اه حلي
 عن البحر (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده قاله الحلبي (قوله أو عنده الخ) عبارة تفيد ان الحالف بهذا
 الاضمار خالي الذهن عن كونه يكفر أو انه لا يكفر وهو صريح عبارة البحر والمنصف بالواو ابدل أو وهو كذلك
 في بعض النسخ وهي الانسب والعطف حينئذ للتفسير لان من اعتقد هذا الاعتقاد كان جاهلاً (قوله وبما شرة
 الشرط في المستقبل) ولا يكفر حالاً فان قيل ان ناوى الكفر بعد حين يكفر حالاً فلا يتوقف على فعل الشرط قلنا
 انه قصد الامتناع عنه بالتمليق وليس ناوياً به وهذا بخلاف ما اذا علق بمحقق الوجود كان جاهلاً كذا فهو وكافراً
 يكفر فيه حالاً ونعامة في المطلق (قوله فيهما) أى في القموس والمنعقدة (قوله بخلاف الكافر) أى اذا قال ان فعل
 كذا فهو مسلم (قوله لانه ترك) الانسب لانه فعل أى أن الاسلام فعل والفعل لا يدخل فيه بالنسبة فاذا نوى الكافر
 بتعليقه أنه يسير... عند وجود الشرط ثم وجد لا يكون مسلماً بخلاف الكفر فانه ترك والتزمت بعمل فيه التوبة
 كالأقامة وجعله الحلبي تعليلاً لقول المنصف يكفر وترك الشارح تمليق قوله بخلاف الكافر (قوله الاكثر نم)
 لانه نسب الجمل اليه تعالى حيث جعله عالماً بغير الواقع واقعة أو عكسه (قوله الاصح) هو رواية عن أبي يوسف
 ويكون حينئذ عينا غموساً لانه على ما مضى وهذا ان تعرف الحلف به والا فلا يكون عينا وعلى كل فهو معصية
 تجب التوبة منه قاله الحلبي (قوله لانه قصد ترويج الكذب) أى تنهيه وقبوله (قوله وكذا لو وطئ المحضف)

(وعنه الله) ووجهه الله وساطان الله ان
 نوى قدرته (ومثاقه) وذنته (و) القسم
 أيضا بقوله (القسم) أو (أحلف) أو (أعزم)
 أو (أشهد) بلفظ المضارع وكذا بالماضي
 بالاولى كقسمت وحلفت وعزمت وأليت
 بالاولى (وان لم يقل بالله) اذا علمته بشرط
 وشهدت (وان لم يقل بالله) اذا علمته بشرط
 (وعلى تذر) فان نوى بلفظ التذرع بقرينة
 والازمة الكفارة ويستقيم (و) على (يمين)
 أو عهد وان لم يفعله الى الله اذا علمته بشرط
 مجتبي (و) القسم أيضا بقوله (ان فعل كذا
 فهو كافر) أو (ان نوى كذا فهو كافر) أو (ان
 نوى كذا فهو كافر) أو (ان نوى كذا فهو كافر)
 فكفر بجمته لو في المستقبل أما الماضي عالما
 بخلاف الكافر فلا يكفر (قوله ويستقيم) أى في التذرع
 (قوله... لا يمتن ذكر المحلوف عليه وفيه رد على الكمال في جعله على يمين مثل على تذر في ايجابه
 الكفارة اذ لم يذكر المحلوف عليه (قوله فيكفر) أى تلتزم الكفارة (قوله أما الماضي) مثله الحال قاله الحلبي (قوله
 عالما بخلافه) أما اذا كان ظاهراً فلهذا الحلف (قوله فتد) لا كفارة فيه الا لتوبة والاستغفار (قوله
 والاصح الخ) وقيل لا يكفر وقيل يكفر لانه تميزه عن لانه لما حلقه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر اه حلي
 عن البحر (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده قاله الحلبي (قوله أو عنده الخ) عبارة تفيد ان الحالف بهذا
 الاضمار خالي الذهن عن كونه يكفر أو انه لا يكفر وهو صريح عبارة البحر والمنصف بالواو ابدل أو وهو كذلك
 في بعض النسخ وهي الانسب والعطف حينئذ للتفسير لان من اعتقد هذا الاعتقاد كان جاهلاً (قوله وبما شرة
 الشرط في المستقبل) ولا يكفر حالاً فان قيل ان ناوى الكفر بعد حين يكفر حالاً فلا يتوقف على فعل الشرط قلنا
 انه قصد الامتناع عنه بالتمليق وليس ناوياً به وهذا بخلاف ما اذا علق بمحقق الوجود كان جاهلاً كذا فهو وكافراً
 يكفر فيه حالاً ونعامة في المطلق (قوله فيهما) أى في القموس والمنعقدة (قوله بخلاف الكافر) أى اذا قال ان فعل
 كذا فهو مسلم (قوله لانه ترك) الانسب لانه فعل أى أن الاسلام فعل والفعل لا يدخل فيه بالنسبة فاذا نوى الكافر
 بتعليقه أنه يسير... عند وجود الشرط ثم وجد لا يكون مسلماً بخلاف الكفر فانه ترك والتزمت بعمل فيه التوبة
 كالأقامة وجعله الحلبي تعليلاً لقول المنصف يكفر وترك الشارح تمليق قوله بخلاف الكافر (قوله الاكثر نم)
 لانه نسب الجمل اليه تعالى حيث جعله عالماً بغير الواقع واقعة أو عكسه (قوله الاصح) هو رواية عن أبي يوسف
 ويكون حينئذ عينا غموساً لانه على ما مضى وهذا ان تعرف الحلف به والا فلا يكون عينا وعلى كل فهو معصية
 تجب التوبة منه قاله الحلبي (قوله لانه قصد ترويج الكذب) أى تنهيه وقبوله (قوله وكذا لو وطئ المحضف)

أي يربطه (قوله فأن ذلك) يستلزم رجوعه إلى قوله الله يعلم الخ فيكون جامعاً بين أمرين فيجب ويحتمل
 أن المراد أنه حلف بالمحلف كذا وأبواه فيكون جارياً على أن الحلف بالمحلفين ويحتمل أن المراد أنه حلف
 بالله عليه ملقاً أو لا يمل كذا قال أبو السعود وهو يفيد أن وضع القدم على المحلف لا يستلزم الاستغناء ومثله
 في الأشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المحلف مستغنياً والأفلا (قوله وكذا أشهدك الخ) أي فانه
 يستغفر الله تعالى فيه ولا كفارة (قوله لعدم العرف) عليه للفرعين (قوله إن فعلت كذا أفلا في السماء يكون
 عيناً) قال في البحر ويذهب أن الحالف إذا قسم على المكان عن الله تعالى أن لا يكون عيناً لا حيث ذلك ليس بكفر
 بل هو الإيمان أه حلي (قوله لأن منكرها مبدع لا كفر) أي واليمين أغما تنعقد إذا علق الكفر (قوله وكذا
 فصل في الخ) أي أنه ليس بين يمين يمين من الجهتي (قوله وأما فهو اليهود) لا يظهر فرق بين صومي وصباي واليهود
 والكافرون ولا حال الحلي يجب أن يجري هذا التمثيل في قوله فانه وصباي لهذا الكافر (قوله إن أراد
 القرية أي التقرب إليهم بلعبادة لانه يكون كمر أو تعلقه بالشرط بين وأما الثواب فهو مغيب لا يحقق فيه
 فلا وجه لاعتقاد اليقين (قوله وسما) الصواب إسقاط الواو وكأعبر به في المتن حيث قال وكذا قوله حقاً وهذا
 لأن الحالف إنما يقول حلفاً لا فعلت ولأن الواو أول كان حقاً يجر ورأبها فانه الحلي وأما أن تكون عيناً لأن المنكر
 منه يراد منه حقيقة في الوجود فكانه قال فعل كذا لا محالة فليحتمل ولا يفتي أن ما ذكره من التعليل يفيد أنه لم يرد
 اسم الله تعالى وحده فلا ينافي ما ذكره فاضل خان من أن الصريح أنه إذا أراد اسم الله تعالى يكون عيناً بخلاف
 ما يظهر من سياق كلام الهر أبو السعود (قوله إلا إذا أراد اسم الله تعالى مكرراً مع ما يأتي مثلاً وكذا أراد به
 أن لا يفتي في ذكره هنا فانه الحلي (قوله وحق الله) لانه يحتمل الحق الذي له على العباد نحو الصلاة والزكاة قال
 أبو يوسف يمين لأن حق الله حقيقة وبه قالت الثلاثة وهو الحق المرعدي فانه البدر العيني (قوله فحين نقاسما)
 لأن الناس يحلفون به بجر (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام أو حرمة الله ما لا يحل أن يتعدى إلى غيره في الحقيقة
 قسم بغير الله تعالى حوى عن البرجندي (قوله وحرمة شهدا) الدال المهمة في تدرج بين النسخ والكتب
 وفي بعضها شهد الله بالراء وكل من النسختين صريح المعنى فانه الحلي (قوله وجه رسول) قال في الهندية
 ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون يميناً لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة (قوله ورضا) هذا منافع لقوله
 سابقاً وأرضه من يوصفها بوضدها كاتسبب والرضى ويجيب بأن ما تقدم محمول على ما إذا جرى العرف
 بالحلف بما لانه المعترف في الحلف بالصفات وما هنا محمول على ما إذا لم يجر وأن ما تقدم من الصفات الفعل في ذاتها
 وإن لم تنكر يميناً (قوله وأمانته) قال في البحر ولو قال وأمانة الله ذكر في الأصل أنه يكره يميناً خلافاً لما روي
 لانه طاعته ووجه ما في الأصل أن الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم يراد به خاصته أه (قوله وإن فعل
 فعله غصبه) أي يصحير الغائب والمراد التكامل تبعاً عن الإيهام وأما ما يمكن يميناً لانه دعاء على نفسه ولا يخلق
 ذلك بالشرط إذ الغضب مثلاً لا يتحقق بارتكاب المظهورات ولا له يتعارف حوى (قوله لعدم التعارف) ولأن
 حرمة هذه الأشياء تقتضي التسخ والتبديل فممكن في معنى حرمة اسم الله تعالى هداية ومعنى احتمال التسخ
 فيها أن حرمتها تقتضي السقوط أما الجرم فظاهر وأما الرقة فتعند الاضطراب وكذا إذا أكره المرأة على الزنا
 بالسيف وأما الرباني دار الحرب بخلاف حرمة اسم الله تعالى فانه لا يقتضي السقوط حوى (قوله ولو تعترف
 الحلف) أي بجميع ما تقدم (قوله وعلمه) أي تمام ما لالكال في النهر حيث قال أن معنى اليمين في التحليف هو
 أن دخلت الدار فعدى حر أن يعلن ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لرحم وجوده عند الفعل وليس بمجرد
 وجود الفعل بصيرتاً أو سارفاً لا يكون كذلك إلا بفعله ما حقيقة ويوجد المحلوف عليه لا يلزمه وجود
 فعله ما حتى يكون موجبا امتناعه عنها فلا يكون يميناً بخلاف الكفر فانه يرضى به يكفر من غير توقف على عمل
 آخر أه حلي (قوله وفي البحر الخ) مما رده عن الوالدية وأما في الاستحلال فلا يقتضي استحلال الدم
 لا يكون كفر إلا محالة أي داغاً فانه في حال الضرورة يصير حلالاً وكذا اللحم الخنزير أه فأذا كان ما يباح للضرورة
 لا يكفر من حله أه كلام البحر بزيادة قولي داغاً وردة الحلي بأنه هوهم أن قول الوالدية لا محالة الذي هو معنى
 داغاً في النهر الذي هو لا يكون ويكون المعنى اتفق كونه كفراً إذا لم يكن كذلك بل هو قيد في النهر والمعنى
 أن كونه مكفراً داغاً متى بل تارة يكون مكفراً وهو أن يكون في حالة الاختيار أو تارة لا كمال الاضطراب بوضعه

فأن ذلك لانه تروى كذبه لا إهانة المحلف
 مجتنب وفيه أشهد الله لأفعل يستغفر الله
 ولا كفارة وكذا أشهدك وأنتم دلائلكم
 لعدم العرف وفي الذخيرة إن فعلت كذا
 فلا إله في السماء يكون يميناً لا يكفر في فانه
 برى من الشفاعة فليس يمين لأن منكرها
 مبتدع لا كفر وكذا أنه لا يمين في أن أراد
 الكافر داء صومي لليهود فحين أراد
 القربة لأن أراد به الثواب (قوله) سبأ
 خبره قوله لا فلا (وسما) إذا أراد
 اسم الله (وحق الله) واختار في الاختيار
 أنه لا يرد في قوله باليمينين اتفاقاً يجهل
 (وحرمة) وحرمة شهدا وحرمة لا إله
 إلا الله وحق الرسول أو الإيمان أو الصلاة
 (وعذابه ونوايه ورضاه ووعده الله وأمانته)
 لكن في الخاتمة أمانة الله بين (وان فعل فعله
 قوى السببات فليس يمين (وان فعل فعله
 غضبه واضطره أو لعنة الله أن يكون
 أرساق أو شارب نهر أو كل ربا لا يكون
 قسماً لعدم التعارف ولو تعترف الحالف
 قسماً لعدم تعارف كلامهم ثم روى ما روى
 يكون يميناً ظاهر كلامهم ثم روى ما روى
 الكمال لا وعة الله في النهر وفي البحر ما يباح
 للضرورة لا يكفر من حله كدم وخنزير (أه
 إذا أراد) الحالف (أه) قوله (حقاً) اسم الله
 تعالى فحين على المذهب كما جعده في الخاتمة

على المصطلح حيث قال ولو كان هوياً كل الميتة أن فعل كذا لا يكون ميتاً وكذا إذا قال هو يستعمل الميتة
أو يستعمل المظهر أو المختبر لا يكون ميتاً وكان يجب أن يكون ميتاً لأن استعمال الحرام كفر فقد علق الكفر بالشرط
وتعلق الكفر بالشرط بين كلاً قال هو يهودى أن دخل الدار قلنا استعمال هذه الأشياء ليس بكفر لا مخالفة فيه
في حالة الضرورة تصير هذه الأشياء حلالاً ولا يكون كفرًا وإذا احتل أن يكون استعمال هذه الأشياء كفرًا كافي
في حالة الضرورة فيكون ميتاً واحتل أن لا يكون كفرًا كافي حالة الضرورة فلا يكون ميتاً لا يصير ميتاً بالشك
بخلاف قوله هو يهودى أن فعل كذا لأن اليهودى من أنكر رسالة محمد عليه الصلاة والسلام وأنكر رسالة
محمد صلى الله عليه وسلم كفر على كل حال فالخامس أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط بهال من
الأحوال كالكفر وأشباؤه فاستعماله مطلقاً بالشرط يكون ميتاً وكل شيء هو حرام تنقطع حرمة بهال كالميتة
والخمر وأشباؤها فاستعماله مطلقاً بالشرط لا يكون ميتاً اهـ بتصرف (قوله ومن حروفه الخ) أقاد أنه
حروفها أخر فهو من الله بكسر الميم وضماً صريح به الله متأنى عن الرضى وقد سبق والضمير في حروفه إلى العين
يتأويل القسم (قوله الواو والباء والتاء) الأولى تقديم الباء لأنها أكثر استعمالاً في القسم وكذا فعل حافظ الدين
في المسكن فقال صاحب البحر قدّم الباء لأنها الأصل لأنها صلة الحلق والأصل الحلق أو أقسم بالله وهي
الأصناف تلتحق فعل القسم بالمحذوف به ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم المقصود ولا صلتها دخلت
في المظهر والمختبر فيقول لا فعلت ثم نفي بالواو لأنها بدل منها لا نسبة معنوية وهي مافي الأصل من الجمع الذي
هو معنى الواو ولكونها بدل لا انحطت عنها بدرجة فدخلت على المظهر لا المختبر ولا يجوز أن يظهر الفعل معها
لا تقول احلف بالله كما تقول احلف بالله وأما التاء فبدل عن الواو لأنها من حروف الزيادة وقد أدلت كثيراً منها
كقوله تعالى وترب الكعبة لا يقاس عليه وكذا نصيبك ولا يجوز أن يظهر الفعل معها لا تقول احلف بالله اهـ
(قوله ولا م القسم) هي بمعنى التاء ويدخلها معنى التعجب ووجبايات التاء الغير التعجب دون الملا (تبيين قوله)
وهي حمزة الاستفهام) هي حمزة بعدها ألف ولفظ الجلالة بعدها مجرور ونسبة وإهمزة الاستفهام مجاز كذا
في الدمامي على التسهيل اهـ حلي والظاهر أن الجزم بهذه الحروف انبياً بما عن أحرف القسم (قوله وقطع
ألف الوصل) أي مع جزاء الاسم الشريف اهـ حلي وظاهره أنه يكون ميتاً ولو من غيرية مع أن ألف الوصل التي
هي حمزة ال تقطع عند الابتداء بها ولو من غير إرادة القسم وقد يقال تهيئ القسم بقرينة جزاء الاسم الشريف
وفي كون الهمزة من حروف القسم قلربل الظاهر أن حرف القسم مضمرة (قوله والميم المتكسرة والمضمومة)
لعلهم اعتبروا صورة الميم فعدها من حروف القسم والافتقار سبق أنهم من جملة اللغات في أيمن الله كن الله (قوله
قوله) قطع لام القسم وجزء الهاء فاه الحلي (قوله وها الله) مثال لحرف التبيين والهاء مجرورة اهـ حلي (قوله
وم الله) يضم الميم وكسر هاء الهاء مجرورة اهـ حلي وترك التارح التشليل لهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل
(قوله وقد ضمير) عدل عن التعبير بحدف لأن الأضمار يفي أثره بخلاف الحذف وعلى هذا فيجب أن يكون في
سأله التنبه الحرف محذوفاً لأنه يظهر أثره في حالة الجزم مضمرة الظهور أثره وهو الجزم في الاسم أقاده المصنف ولو
أراد بالأضمار عدم التذكير فصدق بالحذف لكان أولى لأنه كما يكون حالف مع بقاء الأثر يكون حالف مع التنبه أيضاً
بل هو الكثرة في الاستعمال وذلك شاذ أقاده صاحب النهر والجوى (قوله حروفه) أي الأصول والثابتة
كما التبيين ولا م القسم حتى يأتي التنبه والرفع في القسم به كما سيذكر بعد (قوله بالحركات الثلاث) أما الجزم
شاذ لا بقاء أثر الحرف بعد حذفه ونقل الجوى من المنفى أن شذوذ ذلك في غير القسم أمافي القسم فطرده وأما
التنبه ففعل القسم لأنه لما حذف اتصل الفعل به وأما الرفع ففعل على أنه خبر ليجوز والاولى أن يكون المضمرة
هو الخبر لا جاع على أنه أعرف المعارف أقاده الجوى (قوله وغيره) أي غير لفظ الجلالة كالرحمن والرحيم والقرآن
بناء على أنه بين (قوله والتزم رفع أيمن) أي على الوجهين السابقين (قوله كقوله الله لا فعلت) قال في البحر عازياً
في التنبه بكونه قال الله لا فعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون ميتاً إلا أن يعربها بالجزم فيكون ميتاً وقيل
يكون ميتاً حطاً اهـ ثم قال ويخفى أنه إذا نصب أن يكون ميتاً بخلاف لأن أهل اللغة لم يحتشروا في جواز كل
من الوجهين ولكن التنبه أكثر كذا ذكره عبد القادر في مقتضاه كذا في غاية البيان وإذا علمت ما ذكرنا تعلم ما نقله

(و) من حروفه الواو والباء والتاء ولا م
و حروف التبيين وهمزة الاستفهام
القطع ألف الوصل والميم المتكسرة
المضمومة كقوله لله وها الله وم الله وقوله
تذكر حروفه إيجازاً فيقتصر اسم الله
بالحركات الثلاث وغيره بغير الجزم والتم رفع
أيمن وامرأته (كقوله الله)

المؤلف من مسكين وقد تبع فيه صاحب الميسر (قوله يفرغ الخافض) أي بالفعل بسبب نزاع الخافض وبما
 جعل التصب بالفعل دون نزاع الخافض دفعا لما ورد عليه من أن نزاع الخافض غير عامل أبو السعد (قوله آفاد)
 أي بتقيد الأضمار بالحروف آفاده المستف (قوله لا يجوز) لأن الأتيان به على وجه التأكيد ينافي إضماره
 إذ غير المذكور لا يؤكد (قوله بالعربية) أي في الفارسية ونحوه فيعتبر العرف الجاري بينهم في لغتهم (قوله لا يكون
 إلا بعرف التأكد) أي بكل من اللام والنون كما هو مذهب البصريين وأحد ما كما هو مذهب الكوفيين
 والفارسيين (قوله الخلف) (قوله وهو اللام والنون) فالمراد بعرف التأكد الجنس والتأكد بهما إنما يكون
 في المستقبل (قوله قد ضلت كذا) يصد أنه لا بد في الماضي المثبت من اللام وقد (قوله مرة وبالكلمة التأكد)
 هي اللام فانها مؤكدة لمعنى القسم والتأكد في قدم من حيث انها تفيد تحقق النسبة لأن المراد بالتأكد كيدنا
 التأكد المعنوي (قوله وفي التثنية) مطلق على قوله في الأثبات (قوله بعرف التثنية) وهو لا في المضارع وما
 في الماضي ولا يصح مجيء مؤن التوكيد في التثنية فان جى بها فيه كان ظلما أبو السعد (قوله حتى لو قال) لا يظهر
 تفرقه والاولى ذكره مستقلا لأنه قد بين علمه بعد (قوله كانت عينه على التثنية وتكون لامضمة) اعلم أن الخلف
 كاليمين يتناول التطبيق وأما القسم الخاص باليمين بالله تعالى كما صرح به القهستاني إذا تقرر هذا فيجب أن يراد
 بالخلف هنا اليمين بالله تعالى خاصة لا بما يشمل التطبيق لعدم جريان اشتراط اللام والنون في المثبت منه فقول
 القائل على الإطلاق أجب اليوم بيمينى هو بحث بعده لا معنى له لم أجب اليوم فأمر أنه طالق وكذا إذا
 قال على الإطلاق تكون اليمين عندي فان كان برز والاحتشافا لم أجرى في ذلك حكم القسم بالله تعالى
 وجعل لامضمة وأنه ان جاء من الاحتشاف ولا يبرأ الا بعد المجيء وقد أفتى الحوى فمن قال عليه الطلاق ان أصبح
 أشكبك من النقيب بالحنث بعدهم الشكوى والبر بها الكونه بالحنث قسم بالله تعالى قال العلامة المقدسي
 على هذا أكثر ما يقع من العوام بالقسم بالله تعالى لا يكون مينا على الأثبات لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم
 في عدم الفعل وينبغي أن تزمهم الكفارة ان لم يفعلوا في نحو قولهم والله أقوله لتعاقبهم الحار بذلك ويؤيده
 ما من الظهيرة أنه لو سكن الماء أو رفع أو نصب في ياقه يكون مينا مع أن العرب ما نطقت بغير الجز وما ذاك إلا
 لا اعتبار بعرف وهذا البص وجهه وقول بعض الناس انه يصادم المنقول بيمينى عنه بأن هذا المنقول كان قبيل
 تفسير القصة وأما الآن فلا يأتون في مثبت القسم باللام والنون أصلا ويترقون بين الأثبات والتثنية بوجوده
 وعدمها وما اصطلاحهم على هذا الا كما اصطلاح الفرس في أيمانهم على لغتهم ٥١ حلي يتصرف قلت وما يؤيد
 بحث المقدسي أنه اعتبر العرف في أحكام كثيرة منها الالفاظ المعصية في نحو النكاح فليعتبر في هذا الفرع أيضا
 (قوله لا متناع الخ) جواب عن سؤال حاصلة أنه حيث رجع الأمر الى التقدير في قدر اللام والنون ويجعل اثباتا
 لاسما والعرف يساعده (قوله لا ضمار العرب الخ) حله لاملية (قوله لا بعض الكلمة) لقي هي النون واللام
 وفي الحقيقة هي كالبعض لا بعض حقيقة (قوله وكفارة الخ) قال الكمال الكفارة تفعالة من أكثر وهو السجدة
 سمي الليل كفر قال في ليلة كفر الصوم غشامها وتكفر بالنوب استعمل به ٥١ شلي (قوله أو اطعام عشرة
 مساكين) حقيقة أو تقدير حتى لو أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم
 واحد بدفعات في عشرة ساعات لا يجوز على الصحيح أبو السعد (قوله كما ترى الظاهر) راجع الى كل من التحرير
 والاطعام فيعوز اعتاق رقبة مطلقا ولو كافرة أو أثنى أو صغيرة ولا يجوز فوات جنس المنفعة ولا التدبير وأم الولد
 ولا المسكاتب الذي أدى بعض شيء ويجوز في الاطعام التملك والاباحة فان ملك أعطى نصف صاع من بر
 أو صاع من غر أو شيء لكل مسكين وان أباح غداهم وعشاهم فان كان يجز البر لا يحتاج الى الادام وان كان
 يجز غيره احتاج اليه ٥١ بحر (قوله أو كسوتهم) لا بد أن يعطى كل واحد قسما أو جبة أو دابة أو قبة أو ثوبا
 سالا بحيث يتوشع به عند الامام وأبي يوسف والانهو كالسراويل ولا تجزى العمامة الا أنه ان كان يقدّمها
 فوب يجوز عماد كراياز وأما الظنوة فلا تجزى بحال بحر وغيره (قصة) الا لازم نوب واحد والغرض
 كسوة توبين أو ثلاثة وما ذكر للرجل أما اذا دفع للمرأة فلا بد من الخمار مع التوب أبو السعد (قوله مما
 يصلح للاوطاط) أي أو ساط الناس قال شيخ الاثمة وهذا المشبه بالمصوبات فيسبب بحال التقاض فلو
 كان التوب يصلح فيجوز والا فلا (قوله ويتنفع به فوق ثلاثة أشهر) إشارة الى عدم اشتراط دفع الجديدي

نحوه يفرغ الخافض وجزء الكوفيين مسكين
 (لاضمان كذا) آفاد أن اضماع حرف التأكد
 في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله
 (الخلف) بالعربية (في الأثبات لا يكون
 إلا بعرف التأكد) وواقعه قد ضلت كذا
 واقعه لا ضلعن كذا واقعه قد ضلت كذا
 مقروفا بكلمة التوكيد وفي التثنية كانت عينه
 حتى لو قال والله أقول كذا اليوم كانت عينه
 على التثنية وتكون لامضمة كأنه قال لا ضلع
 كذا لا متناع حذف حرف التوكيد في الأثبات
 لا ضمار العرب في الكلام الكلمة لا بعض
 الكلمة من العرب من الحيط (وكذا بانه) هذه
 إضافة للشروط لأن السبب منسلا فأن ثبت
 (تحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين) كما
 من (في الظاهر أو كسوتهم) يصلح للاوطاط
 ويستفاد به فوق ثلاثة أشهر

البصر لو أُعطي فوباً خلت من كثرة البصير ان لم يكن الاتساع به أكثر من نصفه فله الجديدي في أكثر من ثلاثة أشهر
 جازاه (قوله ثم خسر السراويل) هذا ما صحه في الهداية لأن لا به يسمى عرياً في العرف وفي نوادر
 جماعة الخوازم (قوله الا باعتبار رغبة الاطعام) قال في البصر لكن لا يجوز من الكسوة ويميزه عن الاطعام
 باعتبار القيمة به وهذا على ظاهر المذهب من أنه لا يشترط للأجر من الاطعام أن ينوبه عن الاطعام ومن
 أبي يوسف لا يميزه إلا أن ينوبه عن الاطعام شلي عن الكمال (قوله بجملة) بأن كساوا طام وأعتق في آن واحد
 (قوله ولم يترأ الا بعد تمامها) شرط في قوله مرتباً لقط لقرينة ذكر التمام وفيه أن التبة بعد تمامها اعتباراً لأن
 الاطعام والكسوة لعمدة التبة بعد الدفع مادام في يد الفقير كافي الزكوة وأما الاعتاق فلا إلا أن تصور
 المشقة فيها إذا خدعت الكسوة والاطعام وهذا الاعتاق قوى الثلاثة من الكفاية حالة الحلبي (قوله لزوم
 التبة) مله لما استبعد من المقام أنه لا بد في التكفير من التبة وقد نص عليه الكمال وغيره (قوله هو أعلاها قيمة)
 وما زاد نافع ولا يقع الا قول من الواجب كما فهم لأن الاستئثار حصل بالجمع فيصرف الأهل إلى الواجب (قوله
 السقوط الفرد بالادنى) فيعاقب على ترك ما يقط الفرض (قوله وان عزالخ) أي لا يجوز التكفير بالصوم
 الا لمن هم عاسو الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفاية أو يملك به فوق الكفاف
 والكفاف مختلف بكنهه ووجب عليه ويستعونه وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وان كان له عيب
 وهو محتاج إلى خدمته لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتاق والمسد لا يكفر الا بالصوم لأنه عاجز
 عن الثلاثة ولو أعتق منه مولا أو أطعم أو كسا لا يميزه بجر (قوله وقت الاداء عندنا) أي لا وقت الخش
 فلو خشت وهو معسر ثم أبصر عند الاداء لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه
 في الخش كما يأتي (قوله قلت) البحث لصاحب البصر (قوله وهذا يستثنى الخ) وجهه أنه لو كان فسخاً أي كانه
 يبيع منه أصلاً لكن المال موجود في يده وجئت فلا يميزه الصوم (قوله مولا) يكسر الواو أي متابعة وشرطنا
 التتابع على جماعة ابن مسعود متتابعات وقراءته كروايته وهي مشهورة بجوزها الزيادة على التبعي المطلق
 (قوله ويطلب الجليض) لما كان حاله عده بخلاف كفارة الفطر فإن المدة لا تخلو منه غالباً ككفارة الطهار
 (قوله فلو صام المسراخ) مثل المعسر العبد إذا أعتق وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم (قوله ولو ببيعة) أي من
 اليوم الثالث واء بعد كلام الشارح أن لو حذف لفظ يومين من المصنف (قوله ويستأنف المال) أي التكفير به
 وفي نسخة بالمال (قوله ناسياً للمال) أي الذي يكتي لأحد الثلاثة السابقة على الصوم (قوله لم يميز) لأن الصوم
 انما يميز عند عدم كون أحد هذه الأشياء في ملكه وقد وجد حالة الحلبي شارح المنية في باب التيم (قوله لا شيء
 عليه) لأنه لا مرجع ولا يقال يلزم الأقل المتيقن لأنه لا أثر بل البين بالله تعالى أعظم الايمان (قوله ولم يميز الخ)
 لأن الكفارة ليست بالجنابة ولا جنابة واليمين ليست بسبب لانها مانعة من الهنت غير مضنية اليه بجر
 (قوله ولو بالمال) كأن دفع الكسوة أو ملك الاطعام أو دفع قيمتها (قوله ولا يسترد من الفقير) لأنه قليل
 لله قد صدقه القربة مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن يقضه ويطلبه اه شلي (قوله
 وهو مصرف الزكاة) وهو الاوصاف السبعة (قوله بخلافه) أي فما لا يكون مصرفاً للزكاة لا يكون
 مصرفاً للكفاية (قوله خلافاً للثاني) فانه قال بعدم جواز الصرف اليه خلافاً لثانيه على قوله في العكس
 (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله ولا كفارة بيمين كافر الخ) لأن شرط انقضاء الاسلام فهو ليس بأهل لليمين
 لأنها تعقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظماً وليس بأهل للكفاية لأن الكفاية عبادة في ذاتها وكونها
 حقوبة بالنظر إلى سببها والكافر ليس أهلاً لعبادة بجر وأبو الومود عن الربيعي (قوله فبعض الصوري) أي
 صورة الايمان التي أظهرها بجر (قوله كصليفاً الحاكم) للكافرين فإن ايمانهم فيه ضرورة أيضاً لأن المقصود
 شأرباء التكلول لأنه يعتقد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا يشاب عليه وهو المراد بقوله
 ومع الكفر لا يكون معظماً بجر (قوله يطلها) أي البين (قوله أصلاً) أي لا يمتنع ولا اطعام ولا كسوة
 ولا صيام وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان خشت كفه كفر بالمتق والكسوة والاطعام
 موقن الصوم وان خشت بعد اسلامه كفر بالصوم ان كان معسر أفاده الربيعي (قوله لما تقر بأن الاوصاف)
 كالكفر والخيرية (قوله للصلى) هو ذات الكافر وذات المحرم (قوله والبقاء) المراد به الطرود والعروض

(واستمر عاتق البدن) فلم يميز السر والباطن
 الا باعتبار رغبة الاطعام (ولو أدى الكسوة)
 بجملة أو مرتباً ولم ينو الا بعد تمامها لزوم
 التبة لعمدة التكفير (وقع منها واحد هو
 أعلاها قيمة ولو ترك الكسوة عوقب بواحد هو
 أدناها قيمة) لسقوط الفرض بالادنى
 (وان عجز عجزاً) كلها (وقت الاداء)
 عندنا حتى لو وهب ماله وساء ثم صام ثم رجع
 بهيته بجر أه الصوم يجتبي فالتبة البصر
 وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة
 فسخ من الأصل (صام ثلاثة أيام ولا ي)
 يطل الجليض بخلاف كفارة الفطر
 وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عنه
 الخش مسكيناً (والشرط استمرار العجز
 وأبصر فراغ من الصوم فلو صام المعسر
 يومين ثم قبل فراغه ولو ببيعة (أبصر)
 ولو عوت ورثه موصراً (لا يجوز له الصوم)
 ويستأنف المال ثانية ولو صام ناسياً
 للمال لم يجز على الصحيح يجتبي ولو شهد
 كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لا تقى
 عليه إلا أن يتذكر جنابة (ولا يميز التكفير)
 ولو بالملك خلافاً للشافعي (قبل خشت)
 ولا يبرق من القيمة ولو قومه صدقة
 ومصرفها مصرف الزكاة (فما لا يقبل
 الا لا تقى خلافاً للثاني وقوله يفتى كما ترى
 بام (ولا كفارة بيمين كافر وان خشت
 بآية انهم لا ايمان لهم وأما وان نكثوا
 ايمانهم فبعض الصوري كصليفاً الحاكم
 (وهو) أي الكفر (يطلها) إذا عرض
 بعد ما (فكسوف مسلمان ارتد) والعياذ
 بالله تعالى (ثم أسلم ثم خشت فلا كفارة)
 أصلاً لما تقر بأن الاوصاف الراجعة للصوم
 يستوى فيها الابتداء والبقاء

(قوله كاهرمية في النكاح) فانه يبتوي فيه الابتداء والعروض فيصير عليه نكاح بنت حريته كما يحرم عليه زوجته اذ انى بائنها (قوله بما هو قربة) كاصوم والصدقة والباية زائدة (قوله على معصية) فعلا أو تركا كالقتل مثال الفعل وعدم كلام الابوين مثال الترك (قوله لان وجوب الحنث) أى عليه باختباره (قوله لحنثه في آخر حياته) فلا يتصور الحنث باختباره حتى يوجب عليه حنثه لان البرء موع ولا يتحقق عليه الا بتضييق البرء وهذا اذا كان المخلوف عليه اثباتا أما اذا كان نكاحا فلا يحنث في آخر حياته بعده الا أنه يتأني الحنث فيه حالا بأن يكلم أبويه وبمذاكرته أن اليوم قبس في الثاني فقط يجر وحلي يتصرف (قوله بموت الحالف) الأولى حذفه لان الحالف هو الموصى والتعبير بقيد المقابلة بينهما فالأولى الاثبات بالغير (قوله ويكثر عن يمينه بلاك المخلوف) وذلك لقوات محل اليمين (قوله لانه أهون الامرين) جواب عن وقال حاصله أن الحنث معصية فكيف يكون واجبا وحاصل الجواب أن الامر دار بين معصيتين لا بد من ارتكاب احدهما فيجب حينئذ ارتكاب الا هو منهما أفاده الحموى (قوله وحاصله) أى حاصل ما قيل في هذا المقام لاحاصل المصنف فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا وتركا (قوله كقوله ليعلمين الظهر اليوم) هذا مثال لفعل ومثال الترك واقعه لا شرب الخمر وبرء فرض (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه واقعه لا صلين النضى ومثال الترك واقعه لا جالس ذوى التيم قال الحلبي وحكم هذا القسم بقسمه أن برء أولى أو واجب على ما يحسنه السكالي كافي القسم الخامس (قوله أو غيره) أى غير المخلوف عليه وهو الحنث أولى (قوله كقوله على ترك) هذا مثال الترك ومثال الفعل حلقه ليعلمين بعده وقد فصل ما يقتضى الضرب فان العفو مندوب (قوله ونحوه) يحتمل الجزع مطلقا على وطء زوجته كما اذا حلف على ترك وطء أمته ويحتمل التصب مطلقا على شهرا (قوله لحنثه أولى) لان الرق بازوجه أعم وكذا الضرع من العبد كما حلف (قوله أو سنويان) أى فعل المخلوف عليه يستوى مع عدمه بحيث لا يكون أحدهما واجبا ولا أولى من الآخر (قوله وبرء أولى) لحلف العين فان قلت أن الاقسام حنثا أربعة لان الخامس يرجع الى الثالث قلت يمكن الفرق بينهما بأن أولوية البرء في الثالث بالنظر لذاته كسلاة النضى وأولوية في الخامس بالنظر للامر بالحفظ في الآية (قوله فتح) ببارئه ولو قال قائل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا أيمانكم على ما هو المختار أنه البرء فيها أمكن اه وقوله أنه أى الحفظ هو البرء فيها وقوله أمكن جواب لو (قوله فهي عشرة) من ضرب اثنين برءا مصورة الفاعل والترك في خمسة المعصية والواجب وما البرء أولى من غيره وما غيره أولى منه وما استوى فيه الامران (قوله أى على نفسه) تنوع في هذا التعبير صاحب الحر حث قال وقيد بكونه حرمة على نفسه لانه لو جعل حرمة معقبة على فعله فانه لا تلزمه الكفارة لما في الخلاصة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة واستشكله المصنف (شيا) ولو جازما أو ملئت غيره كقوله الخمر أو مال فلان على حرام فبين ما لم يرد الاخبار رتبة (ثم فعله) بأسلى أو نفقة ولو صدق أو وهب لم يحنث بحكم العرف زايحي (كفر) ليعلم لما تقررت أن يجرى به الحلال عين

كله ميسر في النكاح وكذا لو قدر الكافر بما هو قربة لا يلزمه نهي (ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه أو قتل فلان) وإنما قال (اليوم) لان وجوب الحنث لا يتأني الا في البرء الموقته أما المطلقة فحنثه في آخر حياته غير موصى بالكفارة بموت الحالف ويكثر عن يمينه بلاك المخلوف عليه غاية (ويجب الحنث في التكفير) لانه أهون الامرين وحاصله أن المخلوف عليه ما فعل أو ترك أو قل منهما اتما معصية وهي مسئلة الآن أو واجب كقوله ليعلمين الظهر اليوم وبرء فرض أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه كقوله على ترك وطء زوجته شهرا ونحوه وحنثه على أن سنويان كقوله لا يأكل هذا الخبز منذ وبرء أولى وآية واحفظوا أيمانكم بنفسه وجوب فتح فهي عشرة (ومن حلف على حرام على نفسه لانه لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة وهو على حرام فأكمله ولو جازما أو ملئت واستشكله المصنف (شيا) ولو جازما أو ملئت غيره كقوله الخمر أو مال فلان على حرام فبين ما لم يرد الاخبار رتبة (ثم فعله) بأسلى أو نفقة ولو صدق أو وهب لم يحنث بحكم العرف زايحي (كفر) ليعلم لما تقررت أن يجرى به الحلال عين

أيمانكم فيمن الله تعالى أن يبعه صلى الله عليه وسلم حرم شيئا مما هو حلال وهو كما رواه أنس أنه عليه الصلاة والسلام كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عاذة وحصة حتى حرمها على نفسه وأنه فرض له فحلقه وقول المؤلف لما تفرغ الخ من المذبح لتأخذ من الحرام يمين إذا لم يقصد الاختيار (قوله ومنه) أي من تحريم الحلال (قوله حنت البعض) ومنه كما في البحر كلام فلان وفلان على حرام وفي فتاوى قاضي خان الصحيح أنه لا يكون حانت إلا في قوله هذا الرغيف على حرام بقرينة قول والله لا آكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لم يحن بأكل البعض اهـ والتأخر أن هذا التصحيح يجري في باقي الأمثلة الأولى وقد جرى فيها الجمع مراد به الواحد كما في الأشباه (قوله لا يحن إلا بالكل) صريحه أنه لا فرق بين أن يحن المحلوف عليه بالإشارة بهذا الطعام أو لا كما لو حلف لا ينام على فراشين ولم يحن لم يحن إلا بالجمع ونفي أن يكون هذا هو المقصد خلافا لما وقع فيه الفتية من تقييد الضابط بما إذا لم يحن أما إذا عين فيصحب بالجمع والتفريق أفاده الجوى في حاشية الأشباه والفرق بين آكل هذا الرغيف على حرام وبين واقعه لا آكل هذا الرغيف أنه بغير الرغيف على نفسه حرم أجزاءه أيضا وفي الثاني أنه مانع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحن بالبعض كذا في التهر ومنه يعلم الفرق في الأمثلة الأخرى اهـ (قوله زاد في الأشباه) عبارة بالحنث البعض المحلوف عليه إلا في مسائل حلف لا ياكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس واحد الخ (قوله أو حلف لا يكلم فلانا الخ) من كلام الأشباه ذكره فيما يحن فيه البعض (قوله ونوى أحدهما) قيل عليه أن أراد به أنه استعمل اللفظ الموضوع لهما في أحدهما مجازا كما لو قال لا أكلم زيد أو عمر أريد باللفظ زيد أو عمره مثلا كان المحلوف عليه كلام زيد وحده فلا يكون كلام زيد فاعل البعض المحلوف عليه كما زوى وإن أراد أنه قال لا أكلم زيد أو عمرانا وبالأكام أحدهما الصادق بكل منهما بدون استعمال اللفظ مجازا فكذلك لا يكون كلام زيد وحده مثلا فاعل البعض المحلوف عليه فتأمل فان مراده لم يتخصص جوى عن الأشباه (قوله ولا يكلم أخوة فلان الخ) عبارة الواقعة التي نقل عنها صاحب الأشباه لو قال والله لا أكلم أخوة فلان وله أخ واحد فان كان يعمل بحنث إذا أكلم ذلك الواحد لانه ذكر الجمع وأراد الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث لانه لم يرد الواحد فثبت العين على الجمع قال الجوى ومنه يعلم ما في نقل المتن نفى بعض صاحب الأشباه من الخلل وقد تبعه المؤلف فيه (قوله وتعامه فيها) وهو حلف لا ياكل أرغفة من هذا الخبز ولا يرفيه إلا واحدا كما في الواقعة حلف لا يكلم الفقراء أو المساكين أو الرجا حثت بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابا لا يكلم عبده فقهه في ثلاثة حثت لا يكلم زوجات فلان وأصدقاه وأخوته لا يحنث إلا بالكل والأطعمة والنساء والنجاسات يحنث في بعضها بفعل البعض كما في الواقعة اهـ ويبقى في باب اليمين في الأكل الفرق بين المشتد اهـ حلى (قوله قلت) البعث صاحب البحر في الباب الآتي قاله الحلبي (قوله وبه) أي بالحكم المذكور في لا تكلمكم ولا أكلمه وهو أنه لا يحنث إلا بالكل (قوله قطع واحد منهم) المراد أنهم لم يقطعوا وإنما هم يقطع الكوكب بقطع من باب نصر ومنع وأما قطع الإنسان فهو من باب منع لا غير (قوله كل حل) مفعول لمخذوف تقديره قال وقوله أو حلال الله عطف على كل حل (قوله زاد الكمال الخ) عبارته وثل هذه الألفاظ لم يتعارف في ديار نابل المتعارف فيها حرام على كلامك ونحوه كأكلم كذا ولبسه دون الصيغة لعامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون للطلاق معاقبة فأنهم يريدون بعده لا يفعل كذا ولا يفعل كذا وهو متعارفهم الطلاق يلزمي لا يفعل كذا فانه يراد أن فعلت كذا فهو طالق ويجب امضاؤه عليهم اهـ (قوله فهو على الطعام والشراب) أي لعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة فيحنث إذا كل أو شرب ولا يتناول المرأة إلا بانية فلا يحنث بجماع زوجته لاسقاط اعتبار العوم فإذا ناولها كان إيلا ولا تعرف العين عن الماء كقول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية كذا في الهداية (قوله في زماننا) بل في زمن صاحب الهداية ومن قبله فان صاحب الهداية نقل أن الفتوى عليه (قوله على أنه تسعين امرأة) لفظة استعماله في الطلاق (قوله من جميعا) قال في التهر بعد نقل ذلك لكن في الرواية وكان له امرأتان وقع الطلاق على واحدة وإلى البيان في الظاهر كقوله امرأتان على كذا وله امرأتان كما في شرح المتن وقيل واحدة وإلى البيان وهو الأشبه قال أبو السعود وحيث كان الظاهر وقوعه على واحدة وإلى البيان لم يأت في الظاهر بشئ وقوعه على الكل خلاف الظاهر وإن كان في البحر يحنث بخلافه اهـ

ومنه قولها زوجها أنت على حرام أو حرمتمك على نفسي فلو طأعتني في الجماع أو أسرها كحرمت مجتبي وفيه قال أقوم كلامكم عن حرام أو كلام الفقهاء أو أهل بغداد أو عن حلف الرغيف على حرام حنت البعض أكل هذا الرغيف على حرام أو لا آكله لا يحنث إلا وفي واقعه لا تكلمكم أو لا أكلم إلا إذا لم يمكن أكله في مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلانا وفلانا في نوى أحدهما أو لا يكلم أخوة فلان وله أخ واحد وتعامه فيها قلت وبه علم جواب سادته حلف بالطلاق أن أولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد منهم لم يحنث (كل حل) أو حلال الله أو حلال المسلمين (على حرام) لمار الكوكب والمشروب (على حرام) فهو (قوله) على الطعام والشراب (لكن) الفتوى في زماننا (على أنه تسعين امرأة) بتطليقة ولوله أكبر مما يجب بها

قلت قد مر في باب الایلاء أن هذا الخلاف محله ما أقال امرأتي على حرام ولم يعين له نكاحاً لأنه قال غلطاً
للعينة من أن قال أنت على حرام ولا أنه عم بان قال نسائي على حرام إذ لو خاطب واحدة منهم لم يقع الإطعام
ولو عم لهمهم رأقاد صاحب النهر بهذا القول أن هذا الخلاف يجري في كل حلال أو حلال الله أو حلال
المسلمين على حرام ولا يختص الخلاف بامرأتي على حرام (قوله بلائيه) يتعلق بقول المصنف حين امرأته ويقدر
مثله قول الشارح بن جبهة أو بالله كسر وحذف من الأول لالة الثاني (قوله وان نوى ثلاثاً ثلاثاً) أي
في الواحدة والجمع (قوله لم يصدق قضاء) أقاد أنه يصدق ديانة (قوله لالة الاستعمال) أي الغلبة استعمال هذه
الانقضاء في الطلاق (قوله ولا) أي الغلبة المذكورة (قوله سوا نكح بعده أولاً) هو المعتدلان - فإنه جعل
يميناً بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقاً بذلك وقال المصنف أوجه فرعين المتروكة (قوله ولو بالله
على ماض) أي وفرض المسئلة أنه لا زوجة له قال الحلبي وفي التركيب خال والصواب أن يقال ولو على ماض
فعموس أن جعلناه يميناً بالله تعالى أي فليزله الاستغفار وإن جعلناه يميناً بالطلاق لا يلزمه شيء قال في المنع
وان حلف بهذا اللفظ أن كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأته واحدة أو أكثر بن جبهة وان لم يكن له امرأته
لا يلزمه شيء لأنه جعل يميناً بالطلاق ولو جعلناه يميناً بالله تعالى فهو محموس اه وهذا التردد باعتبار المذهبين
يعنى أن جعلناه يميناً بالطلاق كما هو الفتوى لا يلزمه شيء لعدم المرأة وان جعلناه يميناً بالله تعالى كما هو ظاهر
أرواية من جعله على الطعام والشراب كان محموساً قلزمه الاستغفار ووجه هذا عرف أن في كلامه خلافاً آخر وهو
أنه لا يكره خلاف الفتوى به وتركه الملقى به مع أن كلامه لا ينافي ما لا ينافي فانه عند عدم المرأة
يكون يميناً بالله تعالى قال في البحر بعد قول المصنف والفتوى على أنه تين امرأته ماضه وان لم يكن له امرأته ذكر
في النهاية معز بالترادل أنه يجب عليه الكفارة اه يعني إذا أكل أو شرب لا يضره عند عدم الزوجة إلى الطعام
والشراب اه فيتهين أن يكون هنا محموساً باتفاق قدبر وحيث قد ليس الخلل إلا في التركيب فقط (قوله وألفو)
أي أن كانت على ثانی الصدق (قوله ولو كانت له امرأته) أي وقد قال لها ان دخلت اذار مثلاً لخلل المسلمين
على حرام (قوله وقتها) أي وقت البين (قوله فبانت بلائيه) كان طلقها قبل الدخول ومثله ما إذا طلقها
وانقضت عدتها وأمانت ثم باشر الشرط (قوله لا يفسرها بالطلاق) أي فلا يجعل في حكم البين بالله تعالى بعد
أبوالسعود (قوله مطلقاً) أي عن ذكر كراهية شرط ولم يشده به بأن قال الله على صوم سنة مثلاً حوى (قوله
كما صرح به) أي المصنف بقريباً وأبقى الكلام عليه ان شاء الله تعالى (قوله عبادة) خرجت المعصية وهو يقضي
عن اشتراط كونه غير معصية كذا في الآية في الشرح (قوله خرج الوضوء) لأنه وان كان عبادة لكنه ليس بعبادة
مقصودة لذاتها وانما هو منة طاعة عبادة مقصودة وهي الصلاة منع (قوله وتكفين الميت) فانه ليس بعبادة
مقصودة بل هو لاجل جمع قربة الصلاة عليه لأن ستر الميت شرط معصية في الصلاة عليه (قوله لم يكره) أي وجوباً
كافي الهداية ومن المبرر أن من قال بفرضيته وهو الأنا هو شر بلالة عن البرهان وأراد بلزومه يوم أصل
القربة التي التزم بها لا يكره وصف اقترمه لأنه لو عين درهمه أو فقيراً أو كلاً للصدق أو الصلاة فإن التعيين ليس
بلازم بل هو خلاف الوقف على الفقراء المقيمين ببلدة كذا لأن مراعاة شرط الواقف لازمة أبوالسعود وقوله فان
التعيين ما لا يكره في المتعز منه لا المعلق كما سيذكره الشارح وكلام المصنف هنا يشمل المتعز والمعلق بشرط
برأيه لكونه أولاً راد وهو ظاهر الرواية لكن ما سيذكره من التفصيل في قوله ثم ان علقه الخ هو الصحيح كافي الهداية
المتعز بنصرته (قوله فانه عبادات) عليه لهدوف أي قلزم التذرع بها لان الخ (قوله لوجوب الفتق) تركه ذكر
الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره (قوله والمشي للبع) المراد الخ ماشياً والاقامى ليس بعبادة
مقصودة اه حلبي (قوله من أهل مكة) أي ومن حولها كما ذكره مسكين في الحج (قوله وهي لبث) لفتح اللام
ونحوها والظاهر أن المراد باللبث مطلقه لا خصوص كونه في المسجد إذ المسجد لا يشترط لبث من الصلوات حتى
الجمعة دليل قولهم لو دخل الإمام قصره وأذن للناس بالدخول وصلّى بهم جائزاً ورد أنه ان حكان التشييع
فلولا ذلك لكان لهم لو دخل الإمام قصره وأذن للناس بالدخول وصلّى بهم جائزاً ورد أنه ان حكان التشييع
فلا يخصص القصة فهو غير لازم في الاعتكاف لجواز الوقوف مدة اعتكافه وان كان في مطلق الكيفية ثم
خص بالعبادة مع أن الركوع كذلك والجواب اختيار الشق الأول والغالب في الاعتكاف انعموا اه حلبي

بلائية وان نوى ثلاثاً ثلاثاً وان قال لم اتو
طلاقاً لم يصدق قضاء لطلب الاستعمال ولذا
لا يخلط به إلا الرجال ظاهر به (وان لم يكن له
امرأة) وقت البين سواء نكح بعده أولاً
(فببر) فكيف باكله أو شربه لو عينه على أن
ولو بالله على ماض فعموس أو ألفو ولو كانت
له امرأة وقتها فبانت بلائيه فاما
كفارة لا يفسرها بالطلاق وقد مر في الباب
(من قدره واسطفاً) وهذا شرط وكان
من جنسه واجب أي فرض كذا في
تبعاً للبحر والدور (وهو عبادة مقصودة)
شرح الوضوء وتكفين الميت (وجود الشرط)
المعلق به (لزم النادر) الحديث من غير روى
قوله الوفاء بما جرى (كسوم وصلاة وصدقة)
ووقف (واعتكاف) واحقاق رقبة ورج ولو
ما شافا فانه عبادات مقصودة ومن جنسها
واجب لوجوب العتق في الكفارة والمشي
للمع على القادر من أهل مكة والقعدة الأخيرة
في الصلاة وهي لبث كالا عتكاف

بجليل زيادة (قوله وقت مسجد) أي في كل بلدة على الظاهر (قوله على المسلمين) أي ان لم يكن يت حال
 مستظم (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذي وعده ذكره قال المصنف في شرحه وهذا ثبت أن المراد
 بالواجب في قولهم يشترط في لزوم النذر أن يكون من جنسه واجب الفرض وبه صرح شيخنا في بحره مستدلا
 عليه بقوله في مجموع النوازل لو قال وهو مريض ان برئت من مرضي هذا ذبح شاة أو على شاة أذبحها فبرئ
 لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها أو أنه قد صدق بطنها الزمته اه قال لان الذبح من جنسه واجب وهو الذبح
 في الاضحية وقد صرح بأنه لا يصح النذر بالذبح من غير نص صريح بالصدقة بلعه وماذا لا يكون الصدقة من
 جنسه فرض اه بتصريح ثم قواه بعض الدرر على الافتراض أقول ان ما في مجموع النوازل لا يعين اشتراط
 الافتراض بل انما يلزمه لان ما صدق منه بهذا الصيغة ليس قد راق لو تناظر بسببه النذر في الذبح لزمه وان كان
 من جنسه واجب لا فرض ويدل عليه ما في الهندية عن قاضي خان رجل قال ان برئت من مرضي هذا
 ذبح شاة فبرئ لا يلزمه شيء الا ان يقول ان برئت ففقه على أن أذبح شاة اه فأعاد أنه اذا صرح بنذر الذبح لزمه
 وقد علمت أن من جنس الذبح واجبا وكذا ذكره صاحب الدرر آخره وعلله بأن اللزوم لا يكون الا بالنذر والحدال
 عليه الذ في الاول فهو لا يدل على أن المراد بالوجوب صدقته المصطلح عليه عندهم واذا كان من جنسه
 فرض لزم بالاولي وأما قول صاحب الدرر المنذور اذا كان له أصل في الفروض لزم النذر فبرأ به ما يميز الواجب
 بأن يراد بالفرض في كلامه اللزوم وبه يدفع التنافي الواقع في عباراتهم (قوله كعبادة مريض) هذا يفيد أن
 مرادهم بالفرض هنا فرض العيين دون ما يشتمل فرض الكفاية اه سأل أي فان عبادة المريض فرض كفاية
 وفيه نظر (قوله ودخول مسجد) الظاهر أنه انما يصح النذر بدخول المسجد لكونه عبادة غير مقصودة والا فهو
 من جنسه واجب وفرض لأن طواف البيت للركن فرض ولو رادع واجب ولا يتبين ان لا بدخوله وما توقف
 عليه الواجب والفرض فهو واجب وفرض ومما يدل على ما ذكرنا قول المصنف في المنع لانها ليس لها أصل
 في الفروض المقصودة لتعليل الشايع (قوله ولو مسجد الرسول) الاولى ذكر مسجد كذا لأنه المتوهم (قوله
 وهذا هو الضابط) أي في لزوم النذر واسم الإشارة يرجع الى وجود فرض مقصود من جنس النذر (قوله فزاد)
 على كونه من جنسه واجبا فالزيد أربعة رابعها قوله أو ملكا غيره (قوله أن لا يكون معصية لذاته) فان كان
 معصية لذاته لا يصح فان فعل نلزمه الكفارة كما في الهندية وقد تقدم ما يفق عن هذا لنسب من اشتراط كونه
 عبادة وقوله فان فعل أي النذر بذلك (قوله فصم قد صوم يوم النحر) لانه طاعة في ذاته وانما صار معصية
 باعتبار أن فيه اعراضا عن طاعة الله تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) مراده ما يميز الفرض
 بدليل المثال (قوله أو ملكا غيره) فلو قال قد على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر اه بجر
 (قوله لزمه المائة فقط) لانه فيما يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافة الى سببه فلا يصح كقوله مالي في المسكين
 صدقة ولا مال له فانه لا يصح فكذا هنا بجر (قوله فزاد الخ) وبه صارت الشروط سبعة هي أن يكون
 بعبادة مقصودة وأن يكون من جنسه واجب وهذه الخمسة واذا اعتبرت ككون العبادة مقصودة صارت
 ثمانية لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما يملك وأن لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر (قوله على الأغنياء
 لم يصح) لانه ليس من جنسه واجب وقوله ما لم يشاء السبيل لانهم مصرف لركاة في الهندية نذر أن يتصدق
 بدينار على أغنياء فيبني أن لا يصح وقبل ينسحق أن يصح اذا أتى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط فيخصه
 بنية أبناء السبيل أحد قولين (قوله ولو نذر التسيصات دبر الصلاة) لعل مراده التسييع والتعبد والتكبير ثلاثا
 وثلاثين في كل وأطلق على الجميع تسييعا تغليبا لكونه سابقا وفيه إشارة الى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض
 وفيه أن تكبير التشريق واجب على المقتب به وكذا تكبير الاحرام وكذا تكبيرات العبد فيبني صحة النذر به
 بناء على أن المراد بالواجب هو المصطلح عليه (قوله لزمه) لأن من جنسه فرضا وهو الصلاة عليه مرة واحدة
 في العمر ويجب كذا ذكر وانما هي فرض على قال الحلبي ومنه يعلم أنه لا يشترط كون الفرض قطعا (قوله وقيل لا)
 لعل هذا القائل انما يصح النذر بها لاشتراط كون الفرض قطعا أفاده الحلبي (قوله ثم ان المطلق الخ)
 الحاصل أن في مسئلة النذر ثلاثة أقوال الاول لزوم الوفاء بالنذر مطلقا وهو ظاهر الرواية الثاني التخيير مطلقا
 وهي رواية النواذر الثالث التفصيل المذكور وهو قول محمد واليه يرجع الامام قبل موته بسبعة أيام

وقت مسجد للمسلمين واجب على الامام
 من بيت المال والا فعلى المسلمين فمخ (ولم يلزم)
 التاخر (ماليس من جنسه فرض كعبادة
 مريض وتسييع جنازة ودخول مسجد) ولو
 مسجد الرسول أو الاقصى لانه ليس من
 احدها فرض مقصود وهذا هو الضابط
 في النوازل في البصر شرطا من فرض فزاد ان
 لا يكون معصية لذاته فصم قد صوم يوم النحر
 لانه لغيره وأن لا يكون واجبا عليه قبل
 النذر فلو نذر رجعة الاسلام يلزمه شيء غيرهما
 وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملك أو ملكا
 لغيره فلو نذر الصدقة بالفسد ولا يملك المائة
 لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت وزاد
 ما في نواذر الجواهر وأن لا يكون مستحلا
 الكون فلو نذر صوم أمس أو استكانه لم يصح
 نذره وفي القصة نذر الصدقة على الأغنياء
 لم يصح ما لم يشاء السبيل ولو نذر أن يسلي على
 دبر الصلاة لم يلزمه ولو نذر أن يسلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه
 وقبل لا (ثم ان) المعلق فيه تفصيل

الشارح أضاف ما تقرر في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق لا ينعين بشئ فيصير أن يقال أنه يؤمر بالاستسقاء شهر
منتاج غير هذا المعين (قوله لعذر فدى) فبدل النذر من الإحلال المسلم على الصلاح والأفلا فرق في لزوم التذرع بين
النذر وعدمه له حلي بنصر (قوله وهو يكادونها) أي مائة مثلاً لأنه وإن كان عنده عروضة أو خادم
يساوي مائة فإنه يبيع ويصدق وإن سكن كان يساوي عشرة يصدق بعشرة وإن لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه
هندية (قوله هو التار) أفاد أن له مقابلاً ولا يلزمه بالكل ويجعل غير المتحصل ديشاً في ذمته إلى المبصرة
ويحذر (قوله لم يوجد الخ) أي بشرط صحة التذرع أن يكون التذرع لمالكاً للتذرع ومضافاً إلى السبب كقوله
إن اشتركت فقه على أن أعتقك (قوله في الساكنين) أي صدقة نظروفة فيهم والمحق أنها صدقة عليهم والمساكين
جمع فكسبوا عراجه على النون (قوله ولا مال) هذا اتفاق لأنه لو كان له مال لا يلزمه شئ لعدم صدقة النذر
(قوله لم يصح اتفاقاً) لعدم المال والأصافة إليه (قوله لما تقرر فيما مر) أي من أن النذر غير المعلق لا ينعين
بشئ اه حلي (قوله على تذرع الخ) موضوع المسئلة أنه قصد الانشاء لا الأخبار (قوله ولم يرد عليه)
أما إذا زاد بأن قال على تذرع مثلاً (قوله ولا يلة) فإن نوى قرينة من القرب التي يصح التذرع بها نحو الحج
والعمرة فعليه ما نوى لأنه يستلزم لفظة فعل ما نوى كالمطوق به اه بحر (قوله ولو نوى صياماً)
معتز وقوله ولا يلة له قال في الولو الجبة وإذا حلف بالنذر وهو نوى صياماً ولم ينو عدد ما فعله عليه صيام
ثلاثة أيام إذا احتل أن يجاب الله بدعته بما يجاب الله تعالى من الصيام وأدى ذلك ثلاثة أيام في كفارة
لنوى وإن نوى صدقة ولم ينو عدد فعله أطعم عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع لما ذكرنا اه (قوله
ولو صدقة) أي بلا عدد (قوله كالفطرة) التشبيه في قدر المدفوع وفي صفته من التملك والاباحة (قوله لزمه
بقدر غيره) فلو حضرته الوفاة قبل اكتمالها لزمه الوصية بالباقي قاله الحلي لأن الباقي ليس في قدرته فلا يصح
تذره وليس المراد لزوم الزيادة على الثلاثين إذا عاش أكثر منها (قوله وصل بجهنم الخ) قيد بالوصل لأنه لو فصل
لا ينفذ إلا إذا كان انقطاعه بنفس أو سعال ونحوه فإنه لا يضر أفاده صاحب البحر وغيره وعن ابن عباس
جواز الاستثناء المنفصل إلى ستة أشهر كافي التلي عن الكافي (مستطرفة) روى أن محمد بن اسحق صاحب
المغازي كان عند المنصور فكان يقرأ عنده المغازي وأبو حنيفة كان حاضر فأراد أن يقرأ الخليفة عليه فقال
ابن اسحق إن هذا الشيخ يخالف جئت في الاستثناء المنفصل فقال أبلغ من قدرك أن تخالف جدي فقال
إن هذا يريد أن يفسد عليك ملكك لأنه إذا جاز الاستثناء المنفصل فبارك الله في عهدك فإن الناس يابسونك
ويحلفون ثم يخرجون ويستنون ثم يخالفون ولا يخشون فقال نعم ما قلت وغضب علي محمد بن اسحق
وأخرجه من عنده وقال لا يـ حنيفة استر هذا علي اه قال في النسخ ويرد في هذا القول إلى كون العقود الشرعية
غير ملزمة وأخرجهما أن تكون مقيدة بأحكامها لأنه يبيع أو يتزوج أو يطلق ثم يستثنى أي وقت شاء ولو صح هذا
لما احتج إلى الزوج الثاني حتى قبل الأول فيها إذا أطلقها ثلاثاً بل كان يؤمر بالاستسقاء حتى تبطل الطلقات به
اه قلت وأهل ابن عباس يشترط لعمل الاستثناء المنفصل شروطاً لم يفت عليها ولا يفيل قدره أن يقول قولاً
يترتب عليه نحو هذه المفاسد (قوله إن شاء الله) مفعول وصل (قوله بطل عيته) ذكر باعتبار كون الميعن فيها
وأفاد أن الميعن غير منعقدة أصلاً وهو قوله ما وقال أبو يوسف إن الميعن منه قد لا آت له عليه أصلاً لعدم
الإطلاع على مشيئة الله تعالى (قوله عبادة) كنذر واعتاق (قوله أو معاملة) كطلاق وإقرار (قوله لو بصيغة
الأخبار) أي ولو كانت موضوعية شرعاً لإنشاء كبيع العقود (قوله أو انتهى) كقوله لو كيلة لا يبيع لفلان
إن شاء الله تعالى أو لضراربه لا تسافر إلى كذا إن شاء الله تعالى (قوله لم يصح) فيكون المبدء موصى به بالعتق
أو بالعبود (قوله ربيع عبدي) لفظة الجمله مبتدأ وقوله لم يصح الاستثناء خبره بحذف العائد أي لم يصح فيها
الاستثناء قال أبو السجود فيكون وكلا يبيعه ونقل عن حاشية الأشياء أن عدم العصة في الأمر أحد دليلين
(قوله حكم ما مر في الصوم) من أنه إذا وصل المشيئة بالتلفظ بالنية لا يخل لأنه الطلب التوقيف حوطة
ونظيره أنهم ليس فيه للاستثناء حتى يقال إن النية ليست من الأقوال فلا تبطل بالاستثناء أبو السجود وواقه
ثم على أصله واستغفر الله العظيم

باب الميعن في الدخول والخروج والسكنى والاتبان

ولو نذر صوم إلا بذناً كل لعذر فدى (نذر إن
يصدق بالفسق من ماله وهو عليك ديونهم الزمه)
ما يملك منها (قوله) هو الخلف أو لأنه فيما يملك
لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً إلى سببه فلم
يصح (كما لو قال مالي في المسكين صدقة ولا
مال له لم يصح) اتفاقاً (نذر الصدقة به هذه
المائة يوم كذا على زيد قصد صدقة به هذه
أخرى قبله) أي قبل ذلك اليوم (قال على فقه
أخبر جاز) لما تقرر فيما مر (ولو نوى
بأن يملكه ولا يلة له فله كفارة عيته) ولو صدقة
صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة أيام كالفطرة ولو نذر
فأطعم عشرة مساكين بقدر عشرة (وصل بجهنم
ولا كين بجهنم) بيمينه (وكذا يبطل به) أي
بالاستثناء المتصل (لو بصيغة الأخبار ولو
عبادة لم يصح) كاعتق وعبدي به لم يوف
بالأمر أو انتهى كاعتق وعبدي به لم يوف
إن شاء الله لم يصح الاستثناء (بخلاف المتعلق
بالقلب) كالتبنة في الصوم واقه تعالى
ألم

باب الميعن في الدخول والخروج والسكنى
والاتبان والركوب

البحر الخليل له وانما قدماه لان الظاهر اذا كان منها ما هو داخل البيت من صفاته بحيث بدخوله لا يسيان فيه اه حلي عن البحر (قوله اذ لم يصلح للبيتونة) عبارة البحر وأطلق المصنف في الدليل والصفة وهو قد بما اذ لم يصلح للبيتونة أما اذا كان الدليل كبيرا بحيث يسيات فيه فانه يحث بدخوله لأن مثله يضاد بيتونة للضيوف في بعض القرى وفي المدن يسيات فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيصنع اه والحاصل كما قاله الكمال أن كل موضع اذا أغلق صار داخل لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة يصلح للبيتونة بحيث بدخوله اه (قوله في حلقه) منطبق بقوله لا يحث (قوله لانها لم تعد للبيتونة) عرفا وهو قوله لا يحث والمالح للبيتونة من دهلز وظلله مع عرفا للبيتونة (قوله ولذا) أي لكون المعبر الاعداد للبيتونة وعدمه (قوله في الصفة) أطلق فيها مثل ما اذا كان لها أربع حوائط كما في صفاف الكوفة أو ثلاثة على ما يحتمل في الهداية بعد أن يكون مستقفا كما في صفاف ديار لانها يسيات فيه غاية الامر أن مقتضه واسع بحر عن الكمال (قوله والاخوان) مقتضه نفس (قوله وان لم يكن مستقفا) ظاهره أنه راجع الى الصفة بناء على المذكور وهو ليس بمقتضى مقتضاه من اشتراط السقف فيه وانما الذي لا يشترط فيه السقف البيت قال في البحر أن السقف ليس شرطاً في معنى البيت فيصنع وان لم يكن الدهلز مستقفا كذا في القمح قلت أن الصفة بيت فكما لا يشترط في البيت السقف لا يشترط فيها ولعل في السقف قولين بالاشتراط وعدمه (قوله لا بناء فيها أصلاً) فإذا زال بعض حيطانها وبقي البعض فهذا دار خربت فنبتى أن يحث في المنكر إلا أن يكون له نية كذا في فتح القدر أي فلا يحث وظاهر إطلاقه عدم الحث اذ أقوى أنه لا يحث في القضاء والديانة أبو السعود (قوله للعرصة) أي الساحة (قوله والبناء وصف) مراده بالوصف ما يتناول جوهره فاعلم بجهز زبده قيامه به حسناً وكالاً ويورث استقاؤه عنه قبا ونقصا منع (قوله والصفة انما تقتضي المنكر الخ) هذه التفرقة بالنسبة للدار أم لا في البيت فلا فرق فيه أبو السعود عن البحر وانما اعتبرت في المنكر لانها هي المعروفة وقوله لا في المعين وجهه أن ذاته تعرف بالاشارة فوق ما تعرف بالوصف أخاذه في المنكر (قوله الا اذا كانت شرطاً) أي فتعتبر حيث يشاء قال لا مرأته ان دخلت هذه الدار الجاورة لدار فلان فانت طالق فان الجاورة مرفعة ذكرت على طريقة الاشتراط (قوله أو داعية المعين) أي سادله عليه (قوله فيتعبد بالوصف) فإذا أكله غمرا لا يحث ويخرج ما لا يكون داعياً كمن حلف لا يكلم هذا المعنى فانه لا يتعبد بمسائه بحر (قوله أو بيتاً) أي واحد يسيات فيه (قوله لا يحث) لانها لم تقبل دار الاعتراض اسم آخر عليها أبو السعود (قوله وان نبت دار بعد ذلك) زال اسمها بالانهدام وهو وان عاد بالبناء لكنه بصفة أخرى فكان غير المحلوف عليه غير (قوله وكذا بيتاً بالاولى) هذا بالنظر لسورة الانهدام فقط أما اذا بنينا آخر دونه في المنكر حث فوجه الاولوية أن المعترف الذي لا يعتبر فيه الصفة وهو البناء لا يحث بدخوله بعد عدمه أو بناءه بيتاً آخر في باب أولى المنكر الذي تعتبر فيه الصفة فلا يحث فيه زوال صفة (قوله زوال اسم البيت) علمه لقوله فهمم والعلة في الثانية أن هذا البناء غير البيت الذي منع نفسه من دخوله أخاذه في النهي ويحتمل أنه تعليل لهما والمراد زوال اسم البيت المحلوف عليه فيها ما قدر (قوله لانه كالصفة) أي السقف كالصفة والصفة لانه يتبرق المعين بالاشارة (قوله كما ز) فريسي في قوله والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين (قوله لكن ظرفيه) أي في الفرق بين منكر البيت ومعرفة (قوله بأنه لا فرق) أي في الحث بدخوله غير سقف بين كونه مترقاً ومنكر أو يتطيره ظاهر غير أنه لا يقاوم المنصور (قوله قيد بهذه الدار) الاولى ذكره قبل قوله كهذا البيت الخ حتى تكون مسائل الدار مرتبطاً بعضها ببعض (قوله على أي صفة كانت) ولو مسجد أو حماماً أو بيتاً (قوله كهذا المسجد الخ) أي فانه يحث بدخوله على أي صفة كانت (قوله به يقي) وهو قول أبي يوسف وقال محمدان المسجد اذا خرب واستغنى عنه فانه يعود الى ملك الباني أو ورثته كما في الاسعاف أبو السعود (قوله لم يحث) لان المعين وقعت على بقعة مبنية فلا يحث بغيرها (قوله وكذلك الدار) أي في حكم المسجد بغيره (قوله على الاضافة) أي اضافة المسجد والدار الى بن فلان (قوله وذلك موجود) أي الاضافة متحققة في زيادة الحادثة به بعد المعين (قوله بدائع بحر) الاولى أن يقول بحر عن البدائع (قوله الاسطوانة) العمود المتخذ من اللبن ويحوى (قوله لم يحث) زوال الاسم (قوله كالحلف لا يكتب الخ) العرف الآن بخلاف هذا فانه فيه يقال له قلم مكسور (قوله لم يبق زال بطلت المعين) من ذلك ما اذا حلف على نفس فكسره ثم جعله مقصداً غير ذلك وكذلك كل سكين وسيف وقدر

اذا لم يصلح للبيتونة بحر (في حلقه لا يدخل بيتاً) لانها لم تعد للبيتونة (و) لذا (يحث في الصفة) والاخوان (حلي المذهب) لانه يسيات فيه صفا وان لم يكن مستقفاً (وفي لا يدخل داراً) لم يحث (بدخولها خربة) لا بناء فيها أصلاً (وفي هذه الدار يحث وان) صارت حراء أو (نبت دار أخرى بعد الانهدام) لان الدار اسم للعرصة والبناء وصف والصفة انما تقتضي في المنكر لا في المعين الا اذا كانت شرطاً أو داعية للمعين كحلقه على هذا الطبع فيتعبد بالوصف (وان جعلت) بعد الانهدام عليها ما أو مسجد أو حماماً أو بيتاً أو غلبه دار بعد ذلك (كهذا البيت) وكذا بيتاً بالاولى (فقدوم أو بنى) بيتاً (آخر) ولو بغيره الاول زوال اسم البيت (ولو عدم السقف دون الحيطان فدخل حث في المعين) لانه كالصفة (لا في المنكر) لان الصفة تعتبر فيه حثاً وعزاً في البحر للبدائع لكن ظرفيه في البحر بأنه لا فرق حيث صلح للبيتونة قيد بهذه الدار لانه لو أشار ولم يسم بأن قال هذه حث بدخولها على أي صفة كانت كهذا المسجد فخر ببقائه مسجداً الى يوم القيامة به يقي ولو زيد فيه حصة فقد دخلها لم يحث ما لم يقبل مسجد بنى فلان فيصنع وكذلك الدار لانه عقد بينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر (ولو حلف لا يجلس على هذه الاسطوانة أو على هذا الحائط فهد ما بنى) ولو (بقتضما) هذا الحائط فهد ما بنى (لا يكتب بها) لا يكتب بها (القيم فكسره ثم براه فكسب به) لا يغبر المبرق لا يسمى قلماً بل انبواً فذا كسره فقد زال الاسم وفي زواله باب البيت

(والواقف على السطح داخل) عند
المتقدمين خلافاً لما أخرين ووضي الكمال
بجمل الخش على سطحه ساتر وعده على
مقابلته وقال ابن الكمال ان الحائط من بلاد
البحر لا يثبت قال مسكين وعليه الفتوى
وفي البحر وأما أنه لو ارتقى شجرة أو حائطاً
حذو على قول المتأخرين لا والظاهر
قول المتأخرين في الكل لأنه لا يسهل دخوله
عرقاً كالوخر سرداباً أو قنطرة لا يتقنع بها
أهل الدار قال وعم الخلقه المسجد ولو
نورته ~~ممكن~~ قد دخله لم يثبت لأنه ليس
بمجرد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حث
الحادث ولو نسباً إذا عنيته بالإشارة
بدائع (و) الواقف بقدميه (في طابق
الباب) أي عنيته التي (بجيت لو أخل
الباب ~~ممكن~~ كان خارجاً) يثبت (وان كان
بعكسه) بجيت لو أخلق كان داخل
(حث) في سطحه لا يدخل (ولو كان
المحلول عليه الخروج انعكس الحكم)
لكن في المحيط حاش لا يخرج فرق شجرة
فما ربح حال لو سقط سقط في الطريق لم
يثبت لأن الشجرة كبناء الدار (وهكذا)
الحكم المذكور (إذا كان) الحائط
(واقفاً بقدميه في طابق الباب فلو وقف
بأحدى رجله على العتبة وأدخل
الأخرى فان استوى الجانبان أو كان
الجانب الخارج أسفل لم يثبت وان كان
للباب الداخل أسفل حث) زيل
(وقيل لا يثبت) طاعة هو الصحيح) بجرع
الظهورية لأن الانفصال التام لا يكون إلا
بالقدمين (ودوام الركوب واللبس
والسكنى كالإنشاء) فيثبت بمكنة ساعة
(لادوام الدخول والخروج وان تروج
والظهور) والضابط أن ما يتعدى فلدوامه
حكم الابتداء والأفلا وهذا الوجه حال
الدوام أتماً بل فلا ولو قال كلما ركب
فأنت طالق أو فعلى درهم ثم ركب ودوام
رمة طلبة ودوامه ولو كان راكناً
في كل ساعة يمكنه النزول طاعة ودوامه

كسر ثم صنع مثله (قوله والواقف على السطح داخل) أي سطح الدار المحلوف على عدم دخوله إليه وصولاً إليه
من سطح آخر وانما عد ذلك دخلاً لأنه من الدار لا ترى أن سطح المسجد حث حرم على الجانب والخاص الوقوف
عليه ولم يطل الاعتكاف بالصعود عليه نهر (قوله ووفق الكمال الخ) وجهه أن الدار عبارة عما أحاطت به
الدائرة وهذا حاصل في علو الدار وسفلها وهو ما عني به إذا كان السطح بمصيرة ولو لم يكن له حوصلة فليس
هو إلا في الهواء الدار قال في النهر ومقتضى كلام الكمال أنه لو حلق لا يخرج منها فصح أنها إلى سطحها الذي
لا حوصلة أن يثبت والمسطور في غاية البيان أنه لا يثبت مطلقاً لأنه ليس بخارج (قوله قال مسكين
وعليه الفتوى) وفي التبيين هو المختار لأن الواقف على السطح لا يسهل دخوله عندهم قال الحلبي وأنت خير
بأنه إذا كان الدار على العرف فلا معنى لقوله سم وعليه الفتوى لأن يكون مناه أن الاقتاب بهدم الحث وقع
في بلادهم (قوله لو ارتقى شجرة) أي في الدار والمراد أنه ارتقى إليها من خارج الدار ولو ارتقى من الدار لكان
دخلاً في الدار فيثبت من غير خلاف بلجي (قوله أو حائطاً) ولو خاصاً بالدار (قوله والظاهر قول المتأخرين)
قال الشارح وهو المختار وفي الكافي وعليه الفتوى نهر (قوله كالوخر سرداباً) أي تحت الدار ثم دخله (قوله
أوة) أي لا يتقنع بها أهل الدار قال في البحر ولو كان لقنطرة موضع مكشوف في الدار فان كان كبيراً يستقي أهل
الدار منه فادباغ ذلك الموضع حث لأنه من الدار فان أهل الدار يتقنعون به اجتماع الدار فيكون من مرافق
الدار بمنزلة بئر الماء وان كان بئراً لا يتقنع به أهل الدار واعتنا هو لوضو لم يثبت لأنه ليس من مرافق الدار ولا يثبت
داخله داخل الدار (قوله قال) أي صاحب البحر وهو قول بالحق (قوله المسجد) أي فالواقف على سطحه داخل
(قوله فلو نوره ممكن الخ) الظاهر أن المراد به ممكن بناء الواقف أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح
عن حكم المسجد (قوله حث بالحادث ولو نسباً) لأنه عنيته على الدخول من باب منسوب إلى الدار والباب
الحادث كذلك فيثبت وان عني به الباب الأول دين ولا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر حيث أراد بالملق
المقيد ولو دخلها من غير الباب لم يثبت لعدم الشرط وهو الدخول من الباب بجر والظاهر أن المراد التقب
المهيأ لأن يجعل باباً أما التقب غير المهيأ فلا يقال له باب عرفاً فلا يثبت به (قوله إذا عنيته بالإشارة) فانه
إذا دخل من باب آخر لا يثبت لأنه لم يوجد الشرط بدائع (قوله لا يثبت) لأن الباب لا حواجز الدار وما فيها فلم يكن
الخارج من الدار بجر (قوله بجيت لو أغلق) الباب تصوير انعكس الحكم (قوله حث) لأنها من الدار
(قوله انعكس الحكم) فان كانت العتبة بجيت لو أغلق الباب تكون خارجة حث لكونه خارجاً وان كانت
داخله لا (قوله لكن في المحيط) استند الركن على ما أفاده قوله انعكس الحكم من أمه إذا وقف على العتبة
الخارجة يثبت إذا حلف لا يخرج فان مقتضى ما في المحيط أن لا يثبت لكون العتبة من بناء الدار اللهم إلا أن
يفرق بالعرف فان كان على العتبة الخارجة يثبت خارجاً وان كان على أغصان الشجرة يثبت مستطيلاً على
أغصان الشجرة التي في الدار لا خارجها (قوله حث لا يخرج) أي من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها
خارج الدار (قوله كبناء الدار) كالحائط فانه لو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من سيطانها حث
في عنيته لأن الحائط من جلة الدار وتدخل في بيع الدار من غير ذكر وقيد ابن الفضل بما إذا كانت لصاحب الدار
أما المنة فلا يثبت به أفاده الشلبي (قوله لم يثبت) أي في سطحه لا يدخل لأن اعتقاد جميع بدنه على رجله التي
هي في الجانب الأسفل (قوله ودوام الركوب الخ) يعني لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس
هذا الثوب وهو لابس أو لا يسهل ~~ممكن~~ هذه الدار وهو ما كنها فانه يثبت بالدوام كالأبداء بأهل اختلاف
ما إذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فانه لا يثبت بالاستقرار فيها أو حلف لا يخرج وهو خارج فانه لا يثبت
حتى يدخل ثم يخرج وكذلك لا يتزوج وهو متزوج أو لا يظهر وهو متظاهر فاستدام الطهارة والنكاح لا يثبت
والمراد بالدوام تجديد أمثاله وهذا يوجد في الركوب واللبس والسكنى ولا يوجد في الدخول لأنه أمم لا يتجدد
من العودة إلى الحصن والمكت فإدراكه تسهيل البقاء حقيقة لأن الاتصال حركة والمكت سكوت وهم أصدقاء
بجر (قوله فيثبت بمكنة ساعة) قيده لأنه لا ينزل من ماعته أو نزاع الثوب فانه لا يثبت وقال في يثبت (قوله
أن ما يثبت) أي بجمع امتداده وقران المدة كيوم وشهر (قوله وهذا) أي كون الدوام له حكم الابتداء فيما يثبت
(قوله ولو قال كلما ركب الخ) قال في النهر لأن ركب إذا لم يكن الحائط راكباً راد به إنشاء الركوب فلا يثبت

ساحتها وهو المسمى بالحوش بلفظة مصر وهو مثل العرصة البيت والفرقة الواحدة ثم ايل هو اولى كافى البحر (قوله لا
 ان تكون دارا كبيرة) كدار الوليد بالسكوفة وكذا كل دار عظيمة فيها مقام يروى نازل اه بحر (قوله ولو
 دخلها فلان غصبا) صورتها حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الخالف غصبا الخ ولا يقمن التقييد في هذا
 الفرع وما بعده بكونه دخل بأهله ومتاعه لما في البحر - ان لا يساكن فلانا فساكنه في مقصورة أو بيت واحد
 من غير أهل ومتاع لا يحنث (قوله ان أقام) أى الخالف مع الغاصب (قوله حنث) ظاهره ولو قل لا يحنث بساعة
 ويفرق بين نزول الغصب والضافة وإن حنث عند عدم العلم لانه في العرف بعد ما كاله (قوله وان اتحل فوراً)
 أى عند الامكان كما سبق (قوله كالوزن ضيفاً) تشبيهه في عدم الحنث أى ولم يقم خمسة عشر يوماً قال في البصروي
 لواقعات حلف لا يساكن فلانا فحل منزله فكنا فيه يوماً أو يومين لا يحنث لانه لا يكون ساكناً معه حتى يقم
 معه في منزله خمسة عشر يوماً وهذا بمنزلة لو حلف لا يسكن الكوفة فمر بها سافر اقترى أربعة عشر يوماً لا يحنث
 فان قوى خمسة عشر يوماً يحنث اه حلي وأنت ترى أن عبارة الواقعات ليس فيها التقييد بالضيف فيحل مالو
 دخل من غيرية الضيافة وبقي مالو حلف لا يسكن فلان دارى فدخل الموقوف عليه داره لا على وجه الغصب هل
 يجري فيه هذا الحكم للظاهر نعم ولا تنس ما مر من أن السكنى لا تكون الا بالأهل والمتاع (قوله به يقى) وهو قول
 أبي يوسف وقال الامام يحنث (قوله اعدم امتدادها) قال في البحر ولو حلف لا يساكن فلانا فساكنه
 ساعة في ذلك الشهر حنث لان الساكنة بما لا تمتد ولو قال لا أقم بارقة شهر الا يحنث ما لم يقم جميع الشهر اه
 وهو منافع اعدم السكنى من الممنه كما يصرح به قول المصنف ودوام الركوب والسكنى كالانشاء
 وكذا وقع في السكر وما ذكره من الضابط وهو أن ما يمتد فداوم حكم الابتداء والا فلا وأدخلوا السكنى فيه
 قال الحلبي وهو الحق أى فلا يحنث الا بالشهر (فرع) الميت يكون بأكثر الليل وان كان أقله لم يحنث
 وسواء نام في الموضع أو لم يتم فلو حلف لا يبيت الليلة في هذه الدار وذهب ثلثا الليل ثم بات بقية ليلته قال محمد
 لا يحنث لان البيوتة اذا كانت تقع على أكثر الليل فقد حلف على ما لا يتوهم من تعديته اه ولو قال واقف
 لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا أن ينوي الليلة الحاشية وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة بغير (قوله
 فضر بها من غير قصد لا يحنث) لما يأتي في باب البين بالضرب من أنه يشترط في الضرب القصد على الاظهر قاله
 الحلبي (قوله وحنث في لا يخرج الخ) الخروج هو الانفصال من المصن الى العورة على مضادة الدخول بغير
 (قوله من المسجد) قصد به لان الخروج من الدور المسكونة أن يخرج الخالف بنفسه ومتاعه وعياله كما اذا حلف
 لا يسكن وانخرج من البلدان واقرى أن يخرج الخالف بيده خاصة بغير هتبه وفيها عن المتنى اذا خرج
 بيده فته برأده فمرا أولم يردده كذا في الذخيرة فعلى ما في الذخيرة يحنث بغير وجه بيده وعلى ما في البحر
 والقديري لا يحنث الا اذا أخرج أهله ومتاعه أيضاً (قوله وأخرج مختاراً بأمره) انما حنث والحالة هذه لان
 فعل المأمور مضاف الى الأمر (قوله بأن جعل مكرها) الاولى حذفه ليصح التعصيم بقوله ولوراضيا (قوله في
 الاصح) وجهه أنه لم يوجد منه فعل ينسب اليه ومقابل الاصح القول بالحنث وجهه أنه لما كان متكاملاً
 الامتناع فربما صار كالأحرار بالخراج أعاده الحلبي (قوله ومثله) أى مثل لا يخرج (قوله واذا لم يحنث) شرط
 جوابه قول المصنف لا تحل عيته (قوله أو رزاق) عطف على قوله بلا أمره أى رزاق قدمه ورتق بقصته من مصدر
 رزق كصرف وفي نسخة ولورزاق (قوله أو عثر) بسبقة المصدر فهو يسكون الشاء الثلاثة قال في القاموس
 عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثر وعثر وعثر اوتنه تراكما اه (قوله أو جمع دابة) أى وهو لا يستطيع امتساكها
 بغير (قوله على الصحيح) ارجع الى جميع المعاطيف (قوله اعدم فعله) وإذا لم يوجد الفعل الموقوف عليه كيف
 فعل العين فثبتت على حالها في الذمة وتظهر أثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الإخراج هل يحنث عن قال
 المصنف قال لا يحنث ومن قال لم يفعل قال حنث ووجب الكفارة وهو الصحيح شلي عن الكمال (قوله
 لكنه) الضمير الى صاحب البحر (قوله فاصدا عند انفصاله الخ) اما اذا خرج لغيرها ثم قصد ما حنث (قوله
 والروح) فانه مثل الذهاب كما يجنب صاحب البحر وذكره من كتب على الجامع الصغير لسيوطي ما فيه
 بطلان الروح على الذهاب وقت القدادة كما يطلق على الذهاب وقت المساء فهو من الأضداد ادخلنا فلان ظهره
 على الثاني ويطلق أيضاً على الرجوع ومنه وترج بطائنا اه (قوله والله اداة الزيادة) بما يقيد كلامه أنه لا يحنث

انه ان تكون دارا كبيرة ولو قلنا ما جاءنا
 به ثم سألنا من الدار في عيته حنث وان
 تذكرها لا ولو قلنا فلان غصبا ان أقام
 معه حنث علم أولاً وان اتحل فوراً كالأول
 نزل ضيفاً وكذا لو سافر الخالف فسكن
 فلان مع أهله يحنث لانه لم يساكنه حقيقة
 ولو قيل المساكنة بشهر حنث بساعة
 لعدم امتدادها بخلاف الإقامة بغير
 وفي خزانة الفتوى حلف لا يضر بها
 فضر بها من غير قصد لا يحنث (وحنث في
 لا يخرج) من المسجد (ان جعل وأخرج)
 حنثاً (بأمره وبذنه) بأن جعل مكرها
 (لا يحنث) ولوراضيا بالخروج (في الحرم
 ومثله لا يحنث) أقساماً أو مكاناً (الروح
 يحنث بدخوله بلا أمره أو رزاق أو عثر
 أو عثر وبذنه أو جمع دابة على الصحيح
 ظهريه (لا تحل عيته) لعدم فعله (على
 المذهب) الصحيح فخرج وغیره وفي البحر عن
 الظهريه به يقى لكنه خالف في فتاويه
 فأبقى باطلها أخذاً بقول أبي حنيفة لأنه
 أرفق لكنك علت المعقد (ولا يحنث في
 قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها)
 فاصدا عند انفصاله من باب داره متى
 معها أم لا كما في البدائع ان خرجت الا الى
 المسجد فأن طالق فخرجت تريد المسجد
 ثم بدلتها فذهبت لغير المسجد لم تطلق (ثم
 أتى أمر آخر) لان الشرط في الخروج
 والذهاب والروح والعبادة والزياره

ليعوده أولي زورته يتر اذ انوى عند الانفصال من داره العيادة أو الزيارة وصل دار المود والمزور ولا وهذا
 خلاف ما يستفاد من العرفانة قال وقيد بالان لان العيادة والزيارة لا يشترط فيها الوصول ولذا قال في الذميرة
 اذا حلف ليعود فلا تأويل زورته فأقربه فلم يؤذن له فراجع ولم يصل اليه لا يحنث وان أتى بابه ولم يستأنذ حنث
 انتهى فأفاد أنه لا بد من اتيان الباب والاستئذان (قوله الثانية عند الانفصال) أي والموجود في مسئلة المصنف
 الخروج المستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج لان الخروج عبارة عن الانفصال من داخل والاتيان الى حاجة
 أخرى عبارة عن الوصول فتدبر فلا يحنث زبلي (قوله الاق الا اتيان) أي فيشترط فيه الوصول فوي عند
 الانفصال أولا أفاده صاحب البحر (قوله فلو - لم) تفريع على قوله لان الشترط في الخروج والذهاب الخ
 (قوله أولا يذهب) جعل الذهاب كالخروج هو المعنى قاله الباقى وهو الاصح كما في الوقاية وقيل هو كالاتيان
 ومعه في الثانية والخلاصة قاله الزبلي هذا اذا لم تكن له نية وأما اذا نوى أحدهما فهو على ما نوى لانه نوى
 ما يحقق لفظه (قوله بجر مجنا) قال فيه ولم أر من صرح بلفظ الرواح من أتمناه وهو كثير الوقوع في كلام المصريين
 وفي أيمانهم لكن قال الارهرى لغة العرب أن الرواح الذهاب سواء كان أول الليل أو آخره أو في الليل ثم قال
 فعلى هذا اذا حلف لا يروح الى كذا فهو بمعنى لا يذهب وهو معنى الخروج يحنث بالخروج ويصل أولا (قوله
 ثم رجع عنها) أي أراد العود عن ارادته اياها وهذا صادق بما اذا قصد غيرها وليس من شرط الحنث الرجوع
 الى البلدة وقد يقال انما قيد بالرجوع ليعلم حنثه عند عدم رجوعه بالاولى أفاده أبو السعود (قوله حنث اذا جاوز
 عمران مصره) لان الشترط أي شرط الحنث قد وجد اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج ولو خرج
 فاقصد امكة ولم يجاوز عمران لا يحنث كما في الظهيرة وغيرها كأنه ضمن لفظ أخرجه معنى أو افرا لعل بأن اننى
 اياها فخرج (قوله على قصدها) توضيح اقوله سابقا يريد بها (قوله ان يذهب ويصير الخ) فله صاحب البحر
 لكنه ذكر بعده ما يناقضه حيث قال والحاصل أن الخروج اذا كان من البلدة فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره
 سواء كان الى قصده مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجا من البلدة فلا يشترط مجاوزة عمران اه وهو حسن لان
 الخروج الذي هو مجاوزة السفر لم يرد به السفر الشرعى حتى يقال اذا لم يتحقق مدة سفر براد بالخروج مجزوء
 الانفصال عن البلد وان لم يجاوز عمران (قوله حتى جاوز البيوت) بحيث يباح له قصر الصلاة بجر (قوله بجر)
 وان بداه أن يرجع من غير ضرر بجر (قوله فخرج مع جنازة) أي حتى جاوز عمران وان لم يصل المقابر
 كما يفاد مما سبق لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام لا يحنث خارجا من اى عرفها
 (قوله كما تر) قريبا في قوله الاق الا اتيان (قوله والفرق لا يحنث) هو أن الخروج على قصده مكة قد وجد وهو الشترط
 اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج وأما الاتيان فعبارة عن الوصول قال الله تعالى فأنا سفرعون
 فتولا بجر (قوله حتى مضى العرس) ذكره اتفاق أنصر على المتوهم (قوله فهو وأن يأتي منزله) قيد به لانه لو أتى
 مسجده لا يبر ولو انتقل من منزل الى آخر لا يبر الا باتيان الثاني أفاده في البحر (قوله حتى مات أحدهما الخ)
 قال في غاية البيان أصل هذا أن الخالف في اليمين المعلقة لا يحنث مادام الخائف والمخوف عليه قائمين لتصور
 البر فاذ افات أحدهما فحنث اه وهذا اذا كان اليمين على الاثبات فان كانت على النفي كلاتيه لا يحنث في
 آخر حياته ويمكن حنثه حالا كما لا يحنث اه - سلبى (قوله حنث في آخر حياته) الضمير يرجع الى الاحد الذى قدره
 الشارح ويحنث العبارة (قوله وكذا كل - بين مطلقه) مثل ليعز بن زيد أو ليعطين فلانة أو ليطلق زوجته
 انتهى بجر (قوله فيعتبر آخرها) أي آخر وقتها فاذا مضى ولم يفعل حنث (قوله انه لو أرتد ولو حلق) أشار به الى أن
 الموت في كلام المصنف المراد به الموت الحقيقي لا الحكمى فان الردة مع الهالك موت حكمى (قوله لبطالان يمينه
 باقعه تعالى) أشار به الى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلا لا تبطل بالردة لان الكفر لا ينافى التعلق بغير القرب
 ابتداء فكذا بقاء اه - سلبى (قوله كما تر) أي أول الايمان (قوله قد تر) أشار به الى ما ذكرناه من الاشارة (قوله
 حلف لياتيه) سواء كانت يمينه باقعه أو بطلاق أو اعتاق سلبى (قوله فهو استطاعة العصة) أي دون الاستطاعة
 التي هي القدرة التي لا تسبق الفعل بل تخلق معه بلا تأثير فيه سلبى واستطاعة العصة هي سلامة الاالات ومعه
 الاحباب وفسرها محمد رحمه الله تعالى بقوله اذا لم يمرض ولم يمنعه السلطان ولم يصب أمر لا يقدمه على اتيانه
 فلم يأت المراد بسلامة الاالات صحة الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع والمراد بصحة الاسباب تهيئته لارادة

اليمين عند الانفصال لا الوصول الا الى
 الاتيان فلو حلف (لا يخرج أو لا يذهب)
 أو لا يروح بجر مجنا الى مكة فخرج بزيها
 ثم رجع منها قصد غيرها أم لا نهر (حنث
 اذا جاوز عمران مصره على قصدها) ان يمينه
 وبين مدة سفره والا حنث بمجرده الانفصال
 قطع وفيه - ان يضرحت مع فلان العالم
 الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت
 وفى لا يخرج من بغداد فخرج مع جنازة
 والمقابر خارج بغداد حنث (وفى لا ياتيها
 لا يحنث الا بالوصول كما تر والفرق لا يحنث
 (كما لا يحنث لو - لم) ان لا تأتى امراته
 عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت
 مع حتى مضى العرس لانها ما أتت العرس
 بل العرس أنما ذهبت - لم (لياتيه)
 فهو وأن يأتي منزله أو حاتونه لقبة أم لا (قوله
 ياتيه حتى مات) أحدهما (حنث في آخر
 حياته) وكذا كل - بين مطلقه أما الموقفة
 فيعتبر آخرها فان مات قبل نفسه فلا
 حنث وقوله حنث فيقيد أنه لو ارتد ولو لم
 لا يحنث لبطالان يمينه باقعه تعالى بمجرده
 الردة كما مر - قد تر حلف (لياتيه) غدا
 (ان استطاع فهو) استطاعة العصة

القول على وجه الاختيار فخرج المتنوع بجر (قوله أو سلطان) أي منع سلطان (قوله بجر بها) مبالغة
وفي الميسر الاستطاعة ورفع الموانع اه فينبغي أنه إذا نسي العبد لا يبحث لأن التسيان مانع وكذا لو جن فم يأت
حتى مضى الغد كما لا يخفى ولذا قال في غاية البيان وحدها التي وتنفيد الفعل على إرادة التنازع اه (قوله صدق
ديانة) فإن لم يأت له ذم منه أو لم يجر عذر لا يبحث كأنه قال لا يثبت أن خلق الله تعالى إني وهو إذا لم يأت لم يخطئ
الله تعالى إني به ولا استطاعة الأتيان المقارنة واللاتي اه شلي (قوله لا قضاء على الأوجه) لأنه وإن كان
مشترا كأيتمه الكن فهو عرف استعماله عند الإطلاق عن القرينة لأحد المعنيين بخصوصه وهو علامة آلات
الفعل وصحة أسبابه فصار ظاهره بغيره بخصوصه فلا يصدق القاضي في خلاف الظاهر شلي عن السكال (قوله
وقد أظهر الزاهد في الخ) عبارة في الجنب وفي قوله حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل فطرق في لأنه بناء
على مذهب الأشعرية والسنية أن القدرة تقارن الفعل وأنه باطل إذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان
وسائر الكفرة الذين ماؤا على الكفر قادرين على الإيمان وكان تكليفهم بالإيمان تكليفاً عاماً لا يطلق وكان إرسال
الرسول والاتباء وإنزال الكتب والأوامر والنواهي والوعود والوعيد ضائعة في حقهم اه وهو غلط لأن التكليف
ليس مشروطاً بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة الآلات كما عرف
في الأصول بجر وفي الشلي عن الاتفاقية وزعمت المعتزلة أنهم أسبقوا على الفعل وإلى ذهب أكثر الكرامية اه
(قوله لا تخشى بغير اذن الخ) محله فيما إذا قال له زوجته أو عبده أو ماؤا قال لا أكلم فلانا إلا بأذن فلان فإنه لا يكره
الأذن بجر (قوله شرط للبر لكل خروج اذن) أي مادام أنك كالح باقياً لا الأذن انما يصح عنه المنع فلا يأت بها
ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لم يبحث وان كان زوال الملك لا يطل العبد عندها لأنها لم تنعقد إلا على مذهبها
ثم إنكاحاً والمناسب للشارح زيادة وأمره لم يورث ليوزع على ما رآه على المصنف قال الحلبي وهو يعلم
بأنه لا ينفذ القاضي على ما في المصنف والأذن لا يثبت من الفهم حتى لو أذن لها بالعريسة ولا عهد لها بالعريسة
فخرجت حيث كن أذن لها وهي غائبة أو نائمة لم تنع حيث وهذا قولهما وقال أبو يوسف وزفر الأذن يصح
بدون العلم والسمع وبشرط أن لا يقصد به التهديد أو فواته أريد أن أخرج حتى أصبح مطابقة فقال الزوج نعم
فخرجت طلقت لأن كلام الزوج هذا التهديد لا للأذن ولو قال لها أخرجي أو ماؤا فخرجت ليضرك الله تعالى
ويخو ذلك قال محمد لا يكون إذا نكح الوعدت المرأة وتأهب للخروج فقال الزوج دعها فخرجت لم يكن إذا
الآن ثوى الأذن وكذا لو قال الزوج في غضبه أخرجي ثوى التهديد والتوبيخ يعني أخرجي حتى تطلق لم يكن
ذلك إذا نكح (قوله أو حرق) أي غالب فيها بجر (قوله أو فرقة) ظاهراً ولو خرجت في السنة لا يقع وحزرها (قوله دين)
لأنه محقق كلامه فيستأمر على حتى لا يثبت منه خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي (قوله وتصل بينه الخ) فهو
خرجت بهذا ذلك لا تطلق أخرى (قوله ولونها ما بعد ذلك) أي عن الخروج صريحاً وأجروا أنه لو أذن لها في خربة
ثم نهاها عن تلك الخربة فإن نهيها يعمل ولو أذن لها ثم قال كلمتيك فقد أدت لك فيها لم يصح نهيها أبو السعود
(قوله للمالك) بم القاضي والوالي يوم ما صرح في المنع (قوله لا يبحث) ولا يقال إن هذا النقل بأمره فيبحث
لأن الحكم لا يصير مأموراً برفع الأمر إليه أفاده المصنف (قوله لأنه الغاية) أشار به إلى الفرق بين التلقظ
بالأذن وبينه وبالأذن وأوضحه في البصر فقال والفرق أن في الأول المستثنى خروج مقرون بالأذن لأنه مفترغ
للمتعلق فصار المعنى الآخر وجعله مقابله فإلم يكن ملصقاً بالأذن فهو داخل في اليمين فيبحث به وفي الثاني الأذن
غاية أما في حق ظاهر وأما في الاقتصار بالانها بعد استثناء الأذن من الخروج والمرأة يتحقق فيتمى المصنف
عليه اه (قوله صدق) أي قضاء لأنه محفل كلامه وفيه تشديد على نفسه بجر (قوله يراد به نسبة السكنى إليه) هو
على تقدير مضاف أي ذات نسبة السكنى إليه أي الدار المكونة له فلو دخل داره لم يكن ملصقاً به وهو غير ساكن
فيها لا يبحث ومن محمد أنه يبحث لأنها مضافة إلى المالك بملك الرقبة وإلى المستأجر بملك المنفعة وكلاهما ناشئة
(قوله ولو تبعاً) حتى لو حلف لا يدخل دار أمه أو بنته وهي تسكن مع زوجها حيث بالدخول كالحاشية (قوله
أرباعاً) إذا لم تمارها لم ينفذ فيها وأما قد خالفها الخائف فإنه لا يبحث كما في العمدة والوجه فيه ظاهر كما في المهر
والجوى لأنه لا يقال لها دار سكنى (قوله بأية تيار حرم الجوار) متعلق بمراد به نسبة السكنى إليه مع التعيين الذي
في الشرح لأنه يتم الدار المملوكة وغيرها فأفاد الشرح أن هذا العموم ليس من قبيل الجمل بل من قبيل الحقيقة كقولهم

لأنه المعارف تنتمي (على رفس المراجع)
سكنى أو سلطان وكذا جازون أو سنان بجر
بجنا (وان نوى) بها (القدرة) الحقيقة
المقارنة للفعل (صدق ديانة) لا قضاء على
الأوجه فتح لأنه خلاف الظاهر وقد أظهر
الزاهد في اعتزاله هذا في الجنب كما أظهر
في الفتية في موضعين من ألفاظ (الأباضي)
(لا تخشى) بغير اذن أو (شرط)
أو بأمرى أو بعلى أو برضاى أو حرق
(سكنى خروج اذن) لا الفرق أو حرق
أو فرقة ولو نوى الأذن من تدين وتعمل
عينه بغير وجهها من قبل الأذن ولو خالف
خرجت فقد أدت لك سقط أذن ولو نهاها
بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى
ولو الجنية وفي السيرة حاق بالطلاق
لا ينقل أهله لبلد كذا أفرغ الأمر الحكم
فيبحث بجلابذته فنقل أهله لا يبحث
(بجلاذ) قوله (الآن أو حتى) أدت لك
لأنه لغاية ولو نوى التعتد من قبل حلف
لا يدخل داره فلا يراد به نسبة السكنى
إليه (مرقا) ولو تبعاً أو بأية بأخبار عموم
البحار

فانه ممنوع عند تأويل هرون من يوم الجواز أى من الجواز العاتم (قوله محل الحقيقة) الاضافة للسان أو من اضافة
 المدلول الى الدال لان الحقيقة الكلمة (قوله حشيد دخولها مطلقا) وذلك لانصرف اليمين الى الدخول
 أى عرفا من غير زيادة (قوله متعذرة) فهو والله لا يصلح من هذه الكلمة اه حلى (قوله أو معجورة)
 كافى مثالا اه حلى (قوله حتى لو اضطلع) أى خارج الدار ووضع قدميه فيها اه حلى (قوله ان خرجت
 مثلا) أشار به الى أنه لا يختص بمثل ولو قال لامرأته عند خروجها من المنزل اذا رجعت الى مقول فأت
 طالق ثلاثا لم يثبت فلم تخرج زمانا ثم خرجت ورجعت وهو يقول نوبت الفور فاطاهر أنه يصدق لانه
 لو قال ان خرجت ولا يثبته ينصرف الى هذه المخرجة فكذلك اذا قال ان رجعت ونوى الرجوع بعد هذه المخرجة
 كان أولى أن ينصرف الى الرجوع عن هذه المخرجة كإلى المحيط (قوله فعلة) أى المذهب المذكور من الخروج
 والضرب (قوله فورا) مأخوذ من فارت القدر اذا غلت واستعمل للسرعة ثم سبقت به الحالة التى لا ريث فيها أى
 لا يبطئ فقبل جاء فلان من فوره أى من ساعته وسبقت هذه اليمين به باعتبار فوران الغضب قال الاتفاقى وهى
 كل يمين خرجت جوابا للكلام أو بناء على أمر فتتبع بذلك دلالة الحيل ولا يبحث في يمينه استحسانا خلافا لغيره
 وخلافا لفرمذ كورنى الصفة (قوله لانه) أى الخالف وفى نسخ بدون ضمير (قوله عرفا) والمتع باعتبار العرف
 فى نحو ذلك انما يكون فى الفورى كانه قال ان خرجت الساعة فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يبحث وكذا
 اذا ترك العبد ساعة بحيث يذهب فوره ذلك ثم ضربه لا يبحث (قوله تفرد أبو حنيفة باظهارها) وكانت اليمين
 فى عرفهم خمسين مؤبدة وهى أن يحلف مطلقا وموقته وهى أن يحلف أن لا يفعل كذا اليوم أو هذا الشهر
 فأخرج أبو حنيفة بين الفور والناس كاهم حاله فيها بل فى الحقيقة كاهم لم يخصصوا هذا أنه لم يخالفه بجهنم
 فيها (قوله ولم يخالفه أحد) قد مر فى نقل الاتفاقى عن الصفة بخلافه زفر (قوله تفديه معه ذلك الطعام)
 فاذا تفدى فى يومه فى منزله لا يبحث لانه يمين موقع جوابا عن إعادة ما فى السؤال والمسؤل الغداء الحالى
 فينصرف الحلف الى الغداء الحالى اتفق المطابقة بغير (قوله أو معك) فيه أنه لم يزد على السؤال لان السؤال فيه
 انقطة مع أيضا فالصواب أن يقول المصنف بعد قول الطالب تفدى عدى كإلى الكثر اه حلى بإيضاح (قوله
 حشيد بطلان التفدى) الاطلاق بالنظر اليوم معناه سواء تفدى معه أو فى بيته مثلاً فى هذا اليوم وبالنظر الى قوله
 هى تفديه معه ولو فى غير هذا الوقت ولا يبحث ان تفدى مع غيره ولو فى الوقت الذى حلف فيه (قوله ان التراخي)
 فلا حلف ان رأى فلانا بضربته فالرؤية على القريب والعبد والضرب متى شاء إلا أن يعنى الفور ولو حلف
 بضرب من غلامه فى كل حق وباطل أى ان شكى اليه وليس له نية فهو على أن يضربه كلما شكى اليه ولا يكون يمينه
 على قود الشكاية ما لم ينو ذلك اه (قوله طول التشاير الخ) فاذا اشأ بمرت معه بعد هذا اليمين أو فعلت احد
 ما ذكر بعد ثم دخلت لا يبحث لعدم انقطاع الفور وكذا يقال فيما اذا حلف بالخروج قتائل (قوله وكذا لو خافت
 فوت الصلاة) ظاهره أنهم لو لم تحقق فوته لم يثبت أنه يتقطع الفور وهو ينافى قوله بعد أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة
 فانه مطلق بل يشمل القضاء (قوله أو اشتغلت بالوضوء) ولو اشتغلت بالمطبخ أو بالوضوء أو أكلت أو شربت
 حشيد لان هذا ليس بعذر شرعى بغير (قوله لانه عذر شرعى) فصار مستثنى من يمينه (قوله وكذا عرفا) فانه يقال
 فيه انها لم تأخر وأما منعتها الصلاة (قوله مركب العبد الخ) يعنى لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة
 عسده فانه يبحث بالشراطين بغير (قوله والمكاتب) لان ملكه ليس بمضاف الى المولى لا ذانا ولا يدا بغير (قوله
 اذا لم يكن دينه مستقرا وقد فاه) ههنا نصير أربع الأولى أن يكون على المأذون دين مستغرق فركبته وكسبه
 فلا يبحث لان هذا المركب ليس له الثانية أن لا يكون عليه دين مستغرق ولا يمكن فوى مركب فلان فركبه
 الخاص به فلا يبحث الثانية أن لا يكون عليه دين ولم يشر مركب العبد فلا يبحث لان الملك وان كان لفلان لكن
 يضاف الى العبد عرفا فاشتلت الاضافة الى المولى فبدون الثانية لا يتناولها الاضافة الى المصنف أبو السعود
 (قوله لا يبحث استحسانا) لان أو هام التماس لا تسبق الى هذا اه واقعات (قوله ولو حلف على الدابة مكرها)
 أي لم يملكه على الركوب فركب حشيد (قوله ولو حلف لا يركب الخ) هذه المسئلة بهيئتها تفدى من فى المنع
 المتكامل فى الحكم وفى الجزئية فليحذر اه حلى والذى فى التهر والجموى والهندية لا يتناول فى القليل على قوله
 لا يركب مكرها فانه فى الهندية أن ماذكر فى التهرج رواية هشام وقال الحسن فى الجوز لا يبحث أى بركوبه

وقضائه ون محلى الحقيقة فردا من افراد
 الجواز (أو) حلف (لا يضع قدمه فى دائرة دن
 حشيد دخولها مطلقا) ولو حافيا أو راكبا
 تفتران الحقيقة متى كانت متعذرة أو
 معجورة صبرا الى الجواز حتى لو اضطلع ووضع
 قدميه لم يبحث (وشروط العتق فى) قوله
 (ان خرجت مثلا) فانت طالق أو ضربت
 عبدك فبدي حتر (أريد الخروج) والضرب
 (فعلة فورا) لانه قصد المنع عن ذلك الفعل
 عرفا ومدار الايمان به وهذه تسمى يمين
 الفور تفرد أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 باظهارها ولم يخالفه أحد (وكذا فى)
 حلفه (ان تفدى) فكذا (بعد قول الطالب)
 نعال (تفدى معنى) شرط للثبوت (تفديه معه)
 الطعام المدعو اليه (وان ضم) الحان
 التفدى (اليوم أو معك) فبدي حتر (حشيد
 بطلان التفدى) لا يادته على الجواب لجعل
 حشيد بطلان التفدى (ان الاشياء ان التراخي الا
 حشيد بطلان التفدى) لا يادته على الجواب لجعل
 ان لم تدخل على البيت فدخلت به دسكركن
 شهون سبقت وفى الجهر عن المحيط طول
 التشاير لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوت
 الصلاة ففدت أو اشتغلت بالوضوء لم صلاة
 المكتوبة أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه
 عذر شرعى وكذا عرفا (مركب العبد المأذون)
 والمكاتب (ليس لمولاه فى حق اليمين الا)
 بشرطين (اذا لم يكن دينه مستغرقا أو قد
 فاه) لا يبحث (حلف لا يركب فاليين
 على ما ركب الناس) عرفا من فرس وحصار
 (فلو ركب ظهر انسان) أو بعيرا أو بقرة أو
 قنبرا (لا يبحث) استحسانا لا يابنية ظهيرة
 قلت وينبغى حشيد بالبعير فى مصر والشام
 وبالقيل فى الهند للتعارف فاه المصنف ولو
 حل على الدابة مكرها فلا حشيد كلفه لا يركب
 فرسا فركب برذنا أو بعكسه لان الفرس
 اسم للعربى والبرذون اسم للجمي والخيل
 بعم هذا الوعنه بالعربية ولو بالفاوسية
 حشيد بكل حال ولو حلف لا يركب أو لا يركب
 مركبا حشيد بكل مركب سقيمة أو محملا
 أو دابة سوى الأدي

السفينة وعليه الفتوى كذا في النهاية فأتى في حرف حصر أن المركب - موصوف السفينة ولا بد أن يطلق
على غير ما فيه في اعتبار مرفقهم عندهم (قوله وسيجي) أي في الباب المذكور بعد هذا الباب (قوله بالوحلف
لا مركب حيوانا) فإنه لا يحنث بالإنسان لأن العرف العملي - مخصوص خلافا لما في التبيين (قوله أو دابة) أي فإنه
لا يحنث بركوب الكافرون ورد في القرآن أن شر الدواب عند الله الذين كفروا وأراقه تعالى أعلم
واستغفر الله العظيم

• (باب العين في الأكل والشرب واللبس والكلام) •

(قوله ثم الأكل) ترتيب اخباري (قوله إيمان مال ما يحفل المضغ بغيره الخ) فإذا حلف لا يأكل كذا أو لا يشرب
خادخله في فيه ومضغه ثم ألقاه لم يحنث حتى يدخله في جوفه لأنه لا بد أن يكون أكل أو شربا بل يكون ذوقا
بحر (قوله كما وصل) أي وبذلك قال في الجرفان وجد ذلك يحنث والا فلا يحنث إلا إذا كان ذلك يسعي
أكل أو شربا في العرف والعادة فيحنث اهـ (قوله في حلقه الخ) تفرع على تعريف الأكل (قوله لا يأكل بيضة)
مثلا الجوزة واللوزة والبندق والظاهر أن المراد البيضة المشوية أما غيرها فلا يحنث (قوله حنث يلعها) لو وجود
حنث الأكل (قوله مثلا) أدخل به الرمان (قوله لا يحنث) أي في الأكل والشرب بغيره أي وبلغ مائه وهو ثقله
(قوله لأن المص نوع ثالث) فهو غير الأكل والشرب وهو عمل اللهاة خاصة واللهاة بالفتح واحدة اللهاوات
وهي اللهاة في سقف أفعى القم وأما الله في الضم فهي العطايا واحدها الهمة والهوة ومنه قولهم اللهم تفتح
اللهي أي العطايا تفتح الأفواه بالسكر شلبي وإن مصر ماء العنب فلم يشربه وأكل قشره - وحصره فإنه يحنث
لأن الذاهب ليس الأكل - وذاهب الماء لا يخرج منه أن يكون أكله ألا ترى أنه إذا مضغه وابتلع الماء فقط
لا يكون أكله فدل على أن أكل العنب هو أكل القشر والحصر منه وقد وجد فيحنث بحر (قوله لا يحنث) لأنه
حين وصله إلى خبه وصل وهو لا يحفل المضغ بحر وفيه نظر (قوله وفي حرفنا يحنث) من ثمة كلام المقلانسي
وهو محط الاستدراك اهـ حلي أي فيحنث بغير العنب في الأكل عنب لأن العرف بهذه الأكل وعرف مصر على
ما قاله المقلانسي (قوله وأما الذوق الخ) مرفعه في البحر والهندية بأنه معرفة الشيء بغيره من غير ادخال فيه
(قوله وكل أكل وشرب الخ) فلو حلف لا يأكل ولا يشرب فذاق لا يحنث ولو حلف لا يذوق فأك أو شرب حنث
(قوله ولو تمضمض للصلاة) أي وقد حلف أن لا يذوق الماء وانظر هل ذكر الصلاة قد أضاف (قوله لا يحنث)
لأن هذا لا يربط ذكر الذوق كذا عن محمد (قوله لم يصدق) فلو حلف لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شربا فذاق
فيه شيئا أدخله في فيه ولم يصل إلى جوفه حنث ويمنه على الذوق حقيقة بحر وعرف مصر الشائع استعمال
الذوق في تعاطي الطعام والشراب (قوله الأدليل) كأن يقول له غيره تعال نصدق عندى اليوم خلف لا يذوق
في منزله طعاما ولا شربا فذاق لا يحنث (قوله تقيد حنثه بأكله من ثمرها) لأنه أضاف العين
إلى ما لا يؤكل فيه صرف إلى ما يخرج منه تجوز باسم السبب متسلا في السبب وهو الخارج أعاده الكمال (قوله
بالمثلثة) استراخ من التفرقة اليأس من البيع بعد كونه رطبا (قوله أي ما يخرج منها) دفع بهذا التفسير فوهم
أن المراد بالثمر خصوص الفاكهة فلا يشمل الجمار والعصير والظاهر أن المراد ثمرها ولو من عام آخر فقوله بعد
وان لم يكن للثمرة ثمر أي أصلا لا في هذا العام ولا فيما بعده وعم كلامه الجمار والرطب والقر واللبس الخارج
من ثمرها والجارو رأس الفضة وهو شئ أيضا وهو شئ أيضا يشبه بلونه الأسنان وبرائته المني كذا في المغرب وما يخرج من
اليأس ومن الكتم طلع أيضا وهو شئ أيضا يشبه بلونه الأسنان وبرائته المني كذا في المغرب وما يخرج من
الكرمة العنب والحصرم والزبيب والعصير واللبس اهـ أي غير المطبوخ وفي الصحاح اللبس عصاة العنب
وفي الجمل عصاة الرطب اهـ فيطلق على كل (قوله فيحنث بالعصير) استشكل بأن العين على الأكل واللبس
عما لا يؤكل وأجيب بأن الأكل هنا مجاز عن تناول فالمراد لا تناول منها شيئا (قوله لا يلبس المطبوخ) مثله
الخل المطبوخ لأنه مضاف إلى فعل حدث فليق مضافا إلى الشجر (قوله ولا يوصل حنث منها بشجرة أخرى) يعني
إذا قطع غصنا من الشجرة الملوحة عليها ووصله بشجرة أخرى وأكل من الثمر الخارج منه لا يحنث اهـ حلي
(قوله فيحنث إذا اشترى به ما ككولا أو كك) ظاهره أنه لو اشترى به مشربا وشربه لا يحنث وقد قدم أنه
يحنث بالعصير لأن الأكل مجاز عن تناول ومقتضاه الحنث هنا ثابت أبابا السعد قال إن قيد الأكل متعقب

وسيجي ما لو حلف لا يركب حية (أما أو دابة)
(باب العين في الأكل والشرب واللبس والكلام)
ثم (الأكل) أي ما يحفل المضغ بغيره الخ
الجوف كغيره فأكه (قوله لا يأكل بيضة)
وان ألقاه بغير مضغ (والشرب) أي
حالا يحنث الأكل من المائعات إلى الجوف
كما وصل في حلقه لا يأكل بيضة حنث
بغيره وفي لا يأكل كل شيئا مثلا لا يحنث به
لأن المص نوع ثالث في تزيين الفلاسي حنث
ولا يأكل مكر لا يحنث به وفي حرفنا يحنث
وأما الذوق فعمل السم ليعزده حنث
وصل إلى الجوف أم لا أو أكل وشرب
ولا يحنث ولو تمضمض للصلاة لا يحنث ولو حلف
بأن لا يأكل أو لا يشرب لم يحنث (قوله لا يحنث)
لأن هذا لا يربط ذكر الذوق كذا عن محمد (قوله لم يصدق)
حنثه بأكله من ثمرها (قوله تقيد حنثه بأكله من ثمرها)
منها بلا تعريضه ثمة جديدة فيحنث بالعصير
لا باللبس المطبوخ ولا يوصل حنث منها
بشجرة أخرى (وان لم يكن) لشجرة ثمة
(تصرف عينه إلى ثمرها فيحنث إذا اشترى به
ما ككولا أو كك) ولو أكل من عين الفضة
لا يحنث وان ثمرها

وإذا قال في الشر بلا نسبة قد يقال إن المراد بالاكل الاتفاق في أي شيء فيصنف به اه قائل (قوله لأن الحقيقة
 موهوبة) صوابه متعذرة كما عبر به في إيضاح الإصلاح وقال في حاشيته ومن قال موهوبة لم يفرق بين المتعذر
 والمجهور قال صاحب الكشف المتعذر ما لا يتوصل اليه الا بمسئلة كأكمل النحلة والمجهور ما ينسب اليه الوصول
 السكن الناس تركوه كوضع القدم اه حلي (قوله لم يبحث بأكل ما يخرج منها) ظاهر عبارته أنه يبحث
 بأكل عينها وإطالة هذه فينا في قوله لا يبحث وان فواها فلينظر اه حلي قلت هما قولان كما نفهده عبارة التمر
 قال أبو السعود ما في الولوجية هو الصحيح (قوله لتعين الجواز) فإذا نوى خلاف الظاهر لا يقبل وان كان حقيقة
 وله شواهد كثيرة بغير (قوله قلت أهل العرف انما يأكونه مطبوخا) أي فلا يبحث بأكله لكونه دخله صنعة
 جديدة اه حلي (قوله لا بالابن) مثله الزبد (قوله قد علمه العرف) أي ولا يصار الى الجواز (قوله من هذا البسر)
 بضم الباء صحاح (قوله بأكل رطبه الخ) نشر مرتب (قوله وقوله) بالتمام المتناهي من فوق (قوله وشيئرا) هو ما خثر
 من الابن أي نخل به ما استخرج ماؤه نهر قال العلامة باكير هو بكسر الهمزة الموحدة فيفتح جذا ويصير
 فيه موهبة (قوله لأن هذه صفات الخ) قال في التمر ولا خفاء أن صفة البسورة والرطوبة واللبنية قد تدعو
 الى العيين بحسب الاخرجة فاذا زال ما اعتد عليه العيين فاذا أكله فقد أكل ما لم تعتد عليه العيين اه (قوله
 بخلاف لا يكلم هذا الصبي) هذا الذي ينو الحقيقة فيسده العينه فلو فواها تقيدت به لانه نوى حقيقة كلامه
 والظاهر لا يضافه شرب لالبية عن البرهان (قوله ولد الشاة) أي في السنة الاولى أبو السعود (قوله لانها غير
 داعية) وذلك لان صفة لصبا والشبوية وان كانت داعية الى العيين لكن هجرانه لاجل صباه أي أو شربيته
 منهى عنه شرعا لانا امرنا بتحمل أخلاق العتيان ومرجة الصبيان فكان موهوبا شرعا والمجهور شرعا كالمجهور
 عادة فلم يعتبر الداعي أبو السعود عن الزبلي وكذلك الحل فان صفة الصفر في هذا ليست داعية الى العيين فان
 المستنسخ عنه أكثر من أن يحتمل ككس فيه فلو انزلنا لم أن الشارع منع الهجران مطلقا فقد موهوبة ويجب
 بأن كان الصبي يتكلم بما هو معصية أو كان الخالف يحتمل فتنة أو فسادا مرضه بكلام من ذكر ولا نسلم أن صفة
 الحل غير داعية بل هي داعية لان أكله لا يحمد أكثره وطوبى به بخلاف الكس فان لم يسه فيه مزيدة قوية
 للبدن واجب عنه بان لا يمان بها العرف وأهل الفضل والحل ويستلذونه وكذلك الصبا فانه لما كان
 سبب الشفقة في الشرع ومنه العمامة كان غير داع وعاد كنادر لا يفي عليه حكم فانسرفت العيين الى الذات
 وهي هي والتغير الصفات (قوله اذا كان بصفة داعية) أي مثلبا بصفة تدعو وتبعث على العيين (قوله تقيد به)
 ذكر بتأويل اللفظ بالوصف (قوله زال العيين) الاولى زالت لان العيين مؤثمة بما عا كأمز (قوله وما لا يبلغ داعية)
 أي والصفة التي لا تصلح باعثة على العيين (قوله اعتبر في التسكر) كالأكل صيا فكم شابا وذكر التغير في اعتبر
 نظر اللفظ ما (قوله دون المعترف) كالأكل الثلاثة (قوله لانها صفة داعية) أي ما ذكر من الجنون والتسكر فداع
 الى العيين لان الجنون قد يطر به اذا أكله والكافر يفتن شرعا (قوله وفي لا يكلم وبلا فكم صيا حث) لان
 اسم الرجل يتناول الصبي في اللغة كما صرح به ابن النكاح في تصحيح السراجية وله كنه في العرف لا يسمى
 فالحق القول الثاني قاله الحلبي (قوله كلابكم صيا فكم بالغيا) لانه صار مقصودا بالحلف لكونه هو المعترف
 له الحلف عليه فيجب تشييد العيين به وان كان حراما حلي عن البصر (قوله الى الثلاثين) وقيل الى ثلاث وثلاثين
 (قوله قصاص جينا) بتشديد النون حلي عن الدراستي ونقل العلامة الاسقاطي عن الجمهور فيه ثلاث لغات
 سكون الباء وضعا تساعا والتشديد وأولاهما أقواها وثالثها أضعفها (قوله كذا في نسخ الشرح) أي نسخ المتن
 الذي شرح عليه المصنف وهو الموافق لما في البصر (قوله وفي نسخ المتن) أي المجردة عن الشرح (قوله لم يبحث)
 لانها صفات داعية الى العيين فتقيد به (قوله فأكل حيا) فسره في البدائع بأنه اسم لقرب يقع في اللبن ويتشرب
 فيه وقيل هو طعام يضمن اليه شيء من اللبن أو غيره والغالب هو التمر فكانت أجزاء التمر بها ما سبق
 الاسم اه (قوله وفيه الام لالخ) فلو حلف لا يأكل هذا الطعام ان كان بقدر على أكله كله دفعة واحدة لا يبحث
 بشيئا كل قله وان لم يقصد حث بأكل بعضه وهو الاسع المختار لما بحثنا ولو حلف لا يأكل كل من هذه
 النهاية فأكل بعضه حث (فرعان) الاول قال ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامره ان يطاق ثلاثا وان لم آكله
 اليوم فامره حث فكل النصف لم يبحث لان عدم شرط الجنب بالعين وهو أكل الكل أو ترك الكل الثاني لو أخذ

لأن الحقيقة موهوبة ولو الجنية وفي المحيط
 لنوى أكل عينها لم يبحث بأكل ما يخرج
 منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف
 تعامله وينبغي أن لا يصدق قضاء العيين
 الجواز زادي التمر فان قلت صرف العيين لعينه قلت
 يترك عرافة في صرف العيين لعينه قلت
 أهل العرف انما يأكونه مطبوخا (وفي الشاة
 يبحث بالعلم خاصة) لا بالابن لانها أكله
 فتعقد العيين عليها (ولا يبحث في) حاشية
 (لا يأكل من هذا البسر أو الرطب أو الابن
 بأكل رطبه وغيره وشيئرا) لان هذه صفات
 داعية الى العيين فتقيد به (بخلاف لا يكلم
 هذا الصبي أو هذا الشاب فكم بهد ما شاخ
 أولا يأكل هذا الحل) بتقيد ولد الشاة
 بغير رطبه والأصل أن الحلف عليه اذا كان
 بصفة داعية الى العيين تقيد به في المعترف
 والمنكر فاذا زالت زال العيين وما لا يصلح
 داعية في التكر دون المعترف وفي الجنب
 حلف لا يكلم هذا الجنون فغيري أره هذا
 الكافر فاسلم لا يبحث لانها صفة داعية
 وفي لا يكلم حلفا فكم صيا حث وقيل لا
 كلابكم صيا فكم بالغ لانه بعد ما بلغ يدي
 شابا وفتي الى الثلاثين فكم الى خمسين فتش
 (أولا يأكل هذا الغنص فصار ذيبا) هذا
 وما يده معطوف على قوله من هذا البسر
 مما لا يبحث به (أولا يأكل هذا اللبن فصار
 جينا) ولا يأكل من هذه البيضة فأكل
 فراريجها) كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن
 فرخها) أو لا يذوق من هذا الخمر فصار خلا
 أو من زهر هذه الشجرة فأكل بعد ما صار
 لوزا) أو شمه لم يبحث بخلاف حلقه
 لا يأكل تمرا فأكل حيا فانه يبحث لانه
 غير مفت وان ضم اليه شيء من اللبن أو غيره
 بجره فيه الأصل فيما اذا حلف

الاشهر (قوله وخلافا) وقبل اذا كانت الهيز على الشراء لا بحث اتفاق الا ان الشراء لا يتم بالحالف وانما يكون
 مشتريا للشخص اذا اشتراه من يسمى شخصا واما الاكل فمقتضى بالاكل وحده وقد تم القول بالاتفاق العلامة
 مسكين وحكي مقابله بقبيل (قوله بالية) بالفتح اليه الشاة ولا تقل اليه بالعصكسر ولا ية وتبينها البيان بغيرناه
 أبو السعود عن الصحاح (قوله لانها نوع ثالث) فلا يستعمل استعمال الصوم ولا الصوم فلا يتناول الفظة معنى
 ولا عرفا بجر (قوله أو سورق) هو قمع أو شعير يلقى ثم يطحن ويضد زاد أو قد يضاف اليه من أو غسل أول ذره
 شارح المواهب اللدنية (قوله هذا البر) جمع برقة ومنع سيوبه أن يجمع بر على ابرار وجوزة المبر دقياسا اذ يقال
 طهر وأطهار وقره وأقرأه وقفل وأفضال أبو السعود (قوله الا بالقضم من عندها) ليس المراد خصوصا حقيقة
 القضم وهي الاكل باطراف الانسان بل أن يؤكل عندها باطراف الانسان أو بسواهما فتح (قوله لومقلية)
 بأن يوضع جافا في القدر ثم يؤكل قضا نهر (قوله كالبليلة) الكاف للتنظير فان البليلة هي المطبوخة بالماء اه
 حلي وأفا صا صاحب التهر في ذكر دليل الامام انه يحض بالهريسة (قوله اما لو قضمها) من باب علم شرب لاية ومن
 باب ضرب لغة أبو السعود (قوله ويشرب لاية) أي مثلا والعبارة ما جمع من نحو القضم (قوله وهي مسئلة المختصر)
 أي المتن وهذا من رتبة الشرح (قوله كيف كان) ولودقيقا أفاده في التهر (قوله فيصنعا كلها) ولو لميلوخة
 أو ميلوخة رقيقة نهر (قوله لا بصواغبر) كالديق والسورق واليهين نهر (قوله ولو زرع) أي في صورق الإشارة
 لا ضرورة التنكير (قوله حنت بما يتخذ منه) لأن كل الدقيق هكذا يكون عند العقلا فيصنف الى ما هو
 معتاد بينهم بجر وفيه أن لا يتردد في حنته اذا اكل ما يسي في ديارنا الكسكسر نهر (قوله لا بسفه) وذلك لشعب
 بما زمراد اجمالا اذا كان طما فإى فيصنعا بسفه حوى من جميع الروايات وان على اكل الدقيق بعينه لم يحن
 يا كل خبز لانه نوى الحقيقة (قوله والطبري) بفتح الباء وكسر الراء نسبة الى طبرية وصحت طبرية لان أهلها
 كانوا يصارون بالناس وهي الطبرية بجر أبو السعود (قوله لم يحن) أي في حلقه لا ياكل خبزا (قوله لان
 العرف الخاص معتبر) ليس هذا من كلام السكاك وانما أخذ من المصنف من الفرع المذكور وعبارته في المنع
 بعد كلام قلت وبهذا ظهر أن قول بعض المحققين ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن اتفق كثير
 باعتبار ما عليه فيما عدا الايمان أما هي فالعرف الخاص معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم وما يدل عليه ما في
 فتح القدر وذكروا هذا الفرع (قوله انصرف الى التباينة) يعني انصرف الى ما يتخذ فلا تالاى من تجهه اه حلي
 والاولى أن يكون الخبز في انصرف يرجع الى لفظ فلا تاذ اياه امرأان فالعبارة للتباينة (قوله وهبانه
 للضرب) أي قطعته ليجعل في التنوير انظر ما نوى الخبز الذي من بيت فلا تاذ الظاهر انما تعامل نيته لما فيه
 من التشديد على نفسه خصوصا اذا كان مثله لا يخبز (قوله ومنه) أي من الخبز الرقيق وهو المسحق في ديارنا
 باليساني لا ما يحسن بالسكرو الموز كما هو ظاهر وأقول الظاهر انه لا يحن بيا ككده لانه لا يسي خبزا والاعيان
 صفة على العرف حوى وفيه نظر (قوله لا القطاير) الذي في البصر فلو اكل من خبز القطاير لا يحن لانه
 لا يسي خبزا مطلقا الا اذا نواه لانه يحتمل اه فقول الشارح لا القطاير يحتمل أن المراد به ما في البصر ويحتمل
 أن المراد بها ما يسي فطورا بلغة أهل مصر وهو الذي يفعل كثيرا في رمضان يتدقون به فطوره وحزره (قوله
 والثريد) أي اذا حلف لا ياكل خبزا فاكل زيدا لا يحن لان من اكاه لا يسي اكل خبز وقوله ولو بعد مادقه
 أوقته العرف الآن لا يخرج من كونه اكل خبز (قوله ولو بطعام نفسه) أي يخبز نفسه لانه اكل من طعام فلان
 خال في التهر وانت خبير بأن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكره في أن يجرم بعدم حنته قال السيد الجوى
 فينبغي أن لا يحن الا بما يسي طبخا اه (قوله لا لو أخذ من نيذه) فانه شراب كما قال أبو يوسف لا طعام كما قاله
 همد (قوله وفي لا ياكل حنفا كل سويق الخ) يتطرح حكم ما اذا تناوله وحده هل لا يحن لانه لا يحن في المصنع
 أو يحن (قوله ولا ية) أما اذا نوى لا ياكل ما فيه من حنت مطلقا (قوله فاضطر لينة) أي لا اكل منها
 والتقييد بالاضطرار بالنسبة لحل الاكل لانه قد في عدم الحنت فزره أبو السعود (قوله يقنعان على اللحم المشوى
 الخ) فيه لف وثمر مرتب قال في التهر وفي صنف الطبخ على الشواء اياه الى تغايرها وهذا الآن الماء ما خوذ في
 مفهوم الطبخ والاكلان شواء (قوله على كل مطبوخ بالماء) الا السكك لانه لا يسي طبخا في العرف بجر عن
 البدائع (قوله كيبين وفاكهة) ويطح وحنل وزيت (قوله لكن في عرفنا لا) عبارته وأنت خبير بأن الطعام في عرفنا

سكك وخلافا زلي (ولا يحن) (ولا يحن) (بالية في)
 حلقه (لا ياكل) (ولا يحن) (ولا يحن) (نحما او لها)
 لانها نوع ثالث (ولا يحن) (بخزاردقيق
 او سورق) حلقه لا ياكل (هذا البر لا
 بالقضم من عندها) لومقلية كالبليلة في عرفنا
 اما لو قضمها نيذة فلا حنت الا بالية فتح وفي
 الامر عن الكشف المسئلة على ثلاثة أوجه
 أحدها أن يقول هذه المسئلة ويشرب لاية
 وهي مسئلة المختصر الثاني أن يقول هذه بل
 ذكر حنطة فيصنعا كلها كيف كان ولونيشة
 أو خبز الثالث أن يقول حنطة فيصنعا كلها
 ولونيشة لا بصواغبر ولو زرع لم يحن
 ما خارج (وفي هذا الدقيق حنت بما يتخذ منه
 كالبزوخية) كصيدة وحلوى (لا بسفه)
 في الأصح كما ترى في الكه من الغلة (والخبز
 ما اعتاده أهل بلد الحالف) فالشاعى بالبر
 العيني بالذرة والطبري بجزال لانه بعض أهل
 حلوى بالخبز لانه لو دخل بلد البر واستقر لا ياكل
 الا ان يحن لم يحن الا بالية لان العرف
 الخاص معتبر فتح (حلف لا ياكل من
 خبز قطاير الخ) التباينة (التي تضره
 في التنوير لان جهته وهبانه للضرب) ظهيرة
 ومنه الرافى لا القطاير والثريد ولو بعد مادقه
 أوقته لانه لا يسي خبزا وفي لا ياكل كل طعاما
 من طعام فلان حنت بيا ككده لانه لا يسي خبزا
 أو لحمه ولو بطعام نفسه لا لو أخذ من نيذه
 أو مائه فاكل به خبزا وفي لا ياكل حنفا كل
 سويقا ولا ية يحن لو عصر سال السمن
 حنت والا لا جوهره وفي البدائع لا ياكل
 طعاما فاضطر لينة فاكل لم يحن (والشواء
 والطبخ يقنعان على اللحم المشوى والمطبوخ
 بالماء) هذا في عرفهم وأما في عرفنا فاهم
 الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودله
 أو زيت أو سمن كما قاله المصنف من التجه وفي
 التهر الطعام يسم ما يبر كل على وجه التلحم كيبين
 وفاكهة لكن في عرفنا لا

لا يطلق على ما ذكر فيبقى أن يعجز بدم حشيه وتقدم ما عن الجوى (قوله ما يباع في مصره) أي ما يكسر والجوى
في التنوير فلا يبحث برأس الجراد والعصفور كما في مسكين (قوله اعتبارا للعرف) فوجب على المتق أن يبقى
بما هو المعتاد في كل مصر وقوم فيه حلق الخائف اه بحر (قوله التفاح) يضم التاء وتشديد الفاء مفتاح (قوله
والبطيخ) بكسر الباء أخضر كان أو أصفر وفي لغة لاهل الحجاز جعل الطاء مكان الباء وذكر السرخسي أن البطيخ
ليس من الماء صفة وما في الكتاب رواية القندوري وهو رواية عن أبي يوسف (قوله والمشمش) بكسر الميم
وقضه ما وضهما الاوليان في المختار والآخره نفاها الاجهوري عبد الرحمن الشافعي بحسب التحرير (قوله
خلاف عصر) أي لا خلاف في وجوبه (قوله والمعدة للعرف) لمعروفه في شرح مسكين والبحر (قوله ما يندفأ كمة)
الفاكهة اسم لما يشك به قبل الطعام وبعده أي يتم به زيادة على المعتاد ومن تقدم سبدي على الاجهوري

تقدم على الطعام قوت اخوخا • والذين والمشمش والبطيخا

وبعده الايجاص كثرى رطب • ومثله الرمان أيضا والعنب

ومعسه الخسار والجميز • قشاة وتفاح كذا الموز

(قوله ما ليس من جنسه حامض) كاللبن والعسل والسكر والرطب والتمر وخروج ما كان من جنسه حامض
كالعنب والبطيخ والرمان والايصاص فلا يبحث به اغاده في البحر (قوله بأكل خبيص) قال في الصحاح الخبيص
معروف والخبيصة أخص منه اه وفي القاموس الخبيص الممول من القروا السمن والخبيصة طعنة يقابل بها
الخبيص في الخبيص اه وفي أوائل السبوطي قول من خبيص الخبيصة عثمان رضي الله تعالى عنه خلط بين العسل
والتق من الدقيق ثم يمشيه الى النبي صلى الله عليه وسلم في منزل أم حنبله فوضع بين يديه فقال من بعث بهذا
قالوا عثمان فرفع وجهه الى السماء وقال اللهم ان عثمان يسترضيك فارض عنه (قوله لكن المرجع فيه الى عادات
الناس) الاولى حذف لكن قال في البحر وحاصله أن الحلوة والحلاوة واحدة وهذا ليس في عرفنا فان الحلوة
في عرفنا اسم للعسل المطبوخ على النار بنشاء ونحوه وأما الحلاوة والحلاوة فاسم لسكر أو عسل أو ماء عنب طبخ
على النار وحق صا جامدا كالعقيد والفانيد والحلاوة الجوزية والسعدية ونحوها اه (قوله فلا بحث
الخ) أي لعدم اطلاق لفظ الحلاوة عليها (قوله في فائيد) هو حلوا تصعل كالسكر والاصابع (قوله والادام)
هو بكسر الهمزة وقومعه آدم كاهاب وأهب ويسكن لتخفيف (قوله ما يندفأ كمة) عجره كانه لكثرة امتزاجه قائم
مقام الصبيغ بالثوب نهر وهو يضم الباء التحتية على البناء لله فقول وبعدي بالباء جوى وفي المصباح الصبيغ
ما يصبغ به من الادام ومنه قوله تعالى وصبيغ لآكلين والجمع صباغ (قوله اذا اختلط) ظرف لقوله يندفأ بطيخ
(قوله لذوبه) جواب سؤال حاصله أن الملح لا يصبغ الخبز وحاصل الجواب انه يصبغ في القوم لذوبه فيه وقضه من
الزيتي الادام بالماض صحيح في الملح أيضا اعتبارا انه يذوب في القوم ويحصل به صبيغ الخبز اغاده في البحر (قوله هو
ما يؤكل مع الخبز غالباً) لأن الادام من المواد وهي الموافقة وكل ما يؤكل مع الخبز موافق كاللحم والبيض
ونحوه (قوله به يبقى) أي للعرف وفي المحيط وقول محمد اظهر به أخذ الفقيه أبو الليث (قوله وفي البدائع
الجوز الخ) قال في المحيط ما روي أن الجوز واللوز من الفاكهة هو في عرفهم أمافي عرفنا فانه لا يؤكل للتمككه اه
قلت والمعتبر في هذا الباب العادة أي العرف كما ذكر المؤلف في شرح المتق (قوله لانه لا يؤكل الا كذا) بخلاف
اللحم والبصل فانه ما يؤكلان على غير هذا الوجه (قوله وهذا ان وجد طعمه) أي حشيه مفيد بوجود طعم الغلغل
(قوله ويزاد في الزعفران) يعني اذا حلق شخص لا يأكل زعفران فأكاه عز وجابا الطعام لا يبحث الا اذا رقت
عينه والله ما ذكر في الغلغل (قوله وفي لا يأكل لينا) متعلق بقوله لا تأكل لم يبحث قال الحلبي والظاهر أنه
يبحث اذا كان اللبن كثر امتيزا عن الارز كما في السويق الا أن يفرق بأن هذا مطبوخ بخلاف السويق (قوله
والى رأسه الخ) قال في الهندية حلق لا ينظر الى فلان فلان يفرق بين رأسه وأرجله أو رأسه قال محمد
حنت بخلاف ما لو نظر في رأسه فلان يفرق بين رأسه وأرجله أو رأسه قال محمد
لم يره وانما الرقبة على الوجه والرأس أو على البدن فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى
بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكتفه بطنه وصدره فقد رآه وان رأى شيئا قليلا أغفل من النصف فلم يره اه
ملخصا فاذا لا يبحث برقبة الرأس وحدها ويبحث برقبة الظهر ورقبة أكثر البطن والصدر فينتهي أن تنكروا

(والرأس ما يباع في مصره) أي مصر الخائف
اعتبارا للعرف (والفاكهة الفواكه والبطيخ
والشمش) ونحوها (لا انصب الرمان
والرطب) خلافا لما خلاف مصر والعبرة
للعرف فيصحب كل ما يندفأ كمة عرفا ذكره
الشافعي وأقر المصنف (والجوى ما ليس من
جنسه حامض فيصحب ما كل خبيص وعسل
وسكر) لكن المرجع فيه الى عادات الناس فلا
يبحث في فائيد وعسل وسكر كما نقله المصنف
عن الفايدي (والادام ما يندفأ كمة) الخبز
اذا اختلط به (كحل وزيت وعلج) الخ
في القوم (لا اللحم والبيض والخبز غالباً يبقى)
هو ما يؤكل مع الخبز غالباً (قوله في البحر)
من التذيب وفيه فائيد وكل وحش غالباً كثر
وزيد وجوز وعنب ويطبخ ويقل ويصلى
الفواكه ليس ادا ما الا في موضع يؤكل الجوز
للخبز غالباً اعتبارا للعرف وفي البدائع الجوز
رطب فاكهة وبأيه ادم (فروج) حلق
لا يأكل حلوا ولا يندفأ كمة ولا يندفأ كمة
فطبخ حشوفه كل ذلك فاكهة كالمعجنون الا
صاحب الغلغل لانه لا يؤكل الا كذا وهذا ان
وجد طعمه ويزاد في الزعفران ورقبة عينه
وفي لا يأكل لينا فطبخه بارز أو لا ينظر الى
فلان فنظر الى يده أو جلده أو على رأسه
لم يبحث الى رأسه ونظره ويطبخ حنت

الواو في كلام الشارح يعني أو غير أن الأولى له حذف الرأس فتدبر (قوله بمس الدور) قيل تقيده بما يفيد
 أنه إذا مس غيره مما لا يثبت وفيه نظر وقد يقال إنما قيد به ما ذكره في النظر أي فالسبحان في النظر في ذلك
 فلا ينافي أنه يثبت بمس غيره مما (قوله عرض عليه الجين) مراد بالجين التعليق بدليل قوله إن الشاهد يقول
 الزوج تعليقاً أما الجين بالله تعالى فنقل في قول أيمان البصر عن الواو إلى رجل قال لا خير الله تفعلان كذا وقال
 والله لتفعلن كذا وقال الاسترخاء أن أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجيب الحلف يكون كل منهما حالاً لأن قوله
 نعم جواب والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا فعلان وإن أراد المبتدئ الاستخلاف
 وأراد الجيب الوعد ليس على كل واحد منهما شيء لأن كل واحد نوى ما يحتمل لفظه وإن أراد المبتدئ الاستخلاف
 وأراد الجيب الحلف فالجيب حالف والمبتدئ لا لأن كل واحد منهما نوى ما يحتمل لفظه وإن لم ينو واحد منهما شيئاً
 ففي قوله الله الحالف هو الجيب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ اهـ حلي (قوله كان حالفاً) وجهه ظاهر لأن
 الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال اهـ حلي (قوله لكن في فوائد شيخنا) استدرك على قوله في الصحيح فانه يقتضي
 أن مقابله ضعيف (قوله لا يصير حالفاً) كأن وجهه أن الجين ليس مصرحاً بما قلناه تترتب لكن تقدم له كتاب الطلاق
 من الخلاصة قبله ألست طلقتهما تطلقين لا يتم قال في القح ينفق عدم الفرق للعرف وهذا يرجح القول الأول
 وسبأني في آخر كتاب الإيمان ما يؤيده أيضاً اهـ حلي (قوله من التعالين) حذفه أولى وتنضج العبارة بدونه
 (قوله لا يصح) أي عينا (قوله على الصحيح) الذي تلخص من العبارة أن في المسئلةين تعميمين (قوله المترادف)
 خرج غير المترادف فلما كل لفظين ثم فصل برزمن بعد فاصلاً ثم كل لفظين وهكذا لا يسكون غداء (قوله الذي
 يقصده الشيع) فلو أكل ثم أوشرب لبنا لا يثبت أن كان غير مبدوء كما يأتي (قوله وكذا التعنى) والصور
 كذلك على الظاهر (قوله ولا يثبت أن يأكل أكثر من نصف الشيع) الظاهر أن المراد من الشيع شيعه المعطاة
 لا الشري كالثلث وظاهر التشديد أكثر الشيع عدم الخلف بأكل نصف الشيع (قوله وينبغي اعتقاده لا عرف)
 لأن الاستحالة قبل طالع الشمس لا يصح عدم الخلف بأكل نصف الشيع (قوله وينبغي اعتقاده لا عرف)
 لآيته غداة فأنه بعد طلوع الفجر إلى نصف النهار قد دبر وهو غداة لأنه وقت الغداء كما في البدائع وأما النخوة
 فن طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة إلى نصف النهار لأنه وقت الصلاة النخوة اهـ فلو حلف
 لم يطق فلا ناحقه نخوة فوق النخوة من حين تبيض الشمس إلى أن تزول وإن قال عند طلوع الشمس أو حتى
 تطلع الشمس فانه من حين أن تطلع إلى أن تبيض شلي من السكال (قوله لم لا يثبت أن يكون) أي التغذي ومثله
 التعنى والصور (قوله وغداة كل بلدة ما تعارفه أهلها) يعني عنه الذي قبله (قوله بعد صلاة العصر) بين
 ابتداءه ولم يذكر غاية والظاهر أنه إلى قبل نصف الأول من الليل وحزيره نقلاً (قوله والصور) هو بضم السين
 الأكل في هذا الوقت ويقعها اسم لما يؤكل فيه أبو السعود (قوله بعد نصف الليل) حتى لو حلف لا يتصرف فاكل
 في هذا الوقت حلت عيني وهذا هو المنقول عن أبي يوسف وروى المعلى عن محمد بن حلف لا يكلمه إلى الصور
 فإذا دخل ثلث الليل الأخير فليكن له لأن وقت الصور ما قرب من الفجر وفي النهار لأن الصور لما كان من الثلث
 الأخير مع ما يؤكل في نصف الثاني لقربه منه يجوز ما يقع السين والأصل كل فيه تجبر اهـ (قوله أو قال إن
 شربت الخ) لا حاجة إلى ذكر قال أو اغذاذ كره دفع أنه جمع بين العبارتين في عينه (قوله وهو ذلك) كذا ركب
 أو لا يقتل أو لا يمسك ونوى التليل أو من جنابة امرأة معينة أو بالاجارة أو بالاعارة أو فاده في النهر (قوله
 لم يصدق أصلاً) أي لا قضاء ولا ديانة لأن النية إنما تشمل في المفوطة تعين به بعض محملاته وما نواه في لفظ غير
 مذ كونه ناسقاً لتصادف النية محلها فلفت والتصديق أن هذا ليس من مقتضى لأنه ما يقدر لتعظيم المنطوق بأن
 يكون للكلام بدونه كذا بظاهراً كرفع الخطأ والنسيان أو غير صحيح شرعاً كما عتق عبدك معنى فيقتدر رفع حكمهما
 وبعبارة وقول القائل لا آكل خال من ذلك ثم المفعول أعني الماء كقول من ضروريات وجود فعل الأكل
 ومثله ليس من مقتضى بل من باب حذف المفعول لكن هذا المحذوف لا يقبل التخصيص لأنه ليس في حكم
 المنطوق لتناسبه وعدم الالتفات إليه أذ ليس الغرض إلا إخبار بجزء الفعل على ما عرف أن الفعل المتعدي
 قد ينزل منزلة اللازم (قوله وقيل يدين) وهي رواية عن الثاني واختارها الخصاص لأنه مذ كونه تقدير أو لم يذكر
 تنصيصاً بين الخصاص كتاب الحبل على هذه الرواية والصحيح ظاهر الرواية نهر ويلي (قوله كمالونى كل الاطعمة)

وفي المسئلة بمس الدور والرجل
 عليه الجين فقال نعم كان حالفاً في الصحيح كذا
 في الصرفة وغيرهما قال المصنف هذا هو
 المشهور لكن في فوائد شيخنا عن التارخانة
 انه يتم لا يصير حالفاً هو الصحيح ثم قرع أن
 ما يقع من التعالين في المسئلة
 يقول للزوج تعليقاً قول نعم لا يصح على
 الصحيح (التغذي) وكذا التعنى ولا يثبت أن
 يقصده الشيع) أكثر من نصف الشيع في غدا وعشاء
 ما كل أكثر من نصف الشيع في غدا وعشاء
 (قوله في وقت خاص وهو ما بعد طلوع
 الفجر) وفي الجبر من الخلاصة عند طلوع
 الشمس قال وينبغي اعتقاده للعرف زاد في الفهر
 الاستحالة عند طلوع الشمس
 قلت وكذلك أهل الشام (الزوال الشمس)
 ثم لا يثبت أن يكون (عما يتغذى به) أهل بلده
 (عادة وغداة كل بلدة ما تعارفه أهلها) حتى
 لو شبع بشرب اللبن يثبت البدوى
 لا الحضرى زيلي (والتعنى منه) أي
 الزوال وفي الجبر من الاستيعاب وفي هرقة
 وقت العشاء بعد صلاة العصر قلت وهو في
 عرف مصر والشام (التي نصف الليل والصور
 هو الأكل بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر
 قال إن أكلت أو قال إن شربت أو لم يثبت
 أو تكلمت ونحو ذلك فمبدى حر (ونوى
 معنياً) أي شرباً أو لبناً أو فطناً مثلاً (لم يصدق
 أصلاً) فيثبت بأي شيء أكل أو شرب وقبل
 يدين كمالونى كل الاطعمة أو كل مياه العالم

أى كايدين لو نوى سكل الاطعمة ومقتضى صنعه أن المسئلة مفروضة فيما إذا حذف المقبول والذي
 في البحر والهر أنهما إذا ذكره وعبارة الأمر قيد بكونه نوى معيناً لأنه لو نوى الكل حتى لا يبحث أصلاً صدق
 قضاء قال في المحط حلف لا يأكل طعاماً أو لا يشرب شراباً وعنى جميع الأطعمة أو جميع مياه العالم صدق قضاء
 والمذكور في الكشف الكبير أنه يقع على الأدنى لأنه هو المتيقن فإن نوى الكل حتى لا يبحث أصلاً صدق نيته
 فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لأن فيه تحقيراً على نفسه ما قال في البحر والفرق بين الديانة والقضاء إنما
 يظهر في الطلاق والعناق وأما في الحلف بالله تعالى فلا يظهر لأن الكفارة حتى الله تعالى ليس لعبد فيها حق حتى
 يرفع الخالق إلى القاضي (قوله نسبة محتمل كلامه) على ما دخل الكاف (قوله ولو ضم لان أكل الخ)
 الاخصر أن يقول ولو ضم إلى ما ذكر طعاماً أو شراباً أو نوادير (قوله لأنه نكرة في سياق الشرط) أن قلت الفصل
 نكرة لتضمنه مصدرًا منكرًا كما سر حواجه وهو واقع في سياق الشرط فيجب أن يتم تضمينه التخصيص قلت قال
 في البحر عند قوله وحش في لا يصوم بساعة لا يقال المصدر مذكور بذكر الفصل فلا فرق بين حلقه لا يصوم
 ولا يصوم صوماً فيجب أن لا يبحث في الأول اليوم لأن القول الثابت في ضمن الفصل ضروري لا يظهر أثره
 في غير تحقيق الفعل بخلاف المصريح لأنه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال وفي إيمان المحبط
 عن سبويه أن الفعل لا عموم له اهـ سلب (قوله كأنكره في النقي) على أن الشرط الملتزم يؤول إلى كونه في سياق
 النقي لأن الحلف على نفسه يقول الحالف أن ليست نوباً كما يؤول إلى قوله لا ألبس ثوباً إنما لا يصح قضاء لأنه
 خلاف الظاهر فلا يجهل إلا ناضيه منه أفاده الكمال (قوله في فعل الخروج والمساكنة) يعني لو قال ان خرجت
 فعبدي حر ونوى السفر مثلاً أو ساكنت فلا فاعبدي حر ونوى المساكنة في بيت واحد يدين لأن الخروج مستوعب
 إلى مفروجه والفعل يحتمل التنويع دون التخصيص والمساكنة متوقفة إلى كماله وهي المساكنة في بيت
 واحد أو عام أن تكون في بلدة واحدة والمطلق منها أن تكون في دار واحدة وقد بينا أن نية النوع في الفعل تصح
 وكذلك الحلف لا يتزوج امرأة ونوى حبشية لأن الحبشية نوع من المرأة يجوز بلوغه قال الخطي ومن هذه
 التعليل عرف أن النية في الأمثلة الثلاثة لم تشمل إلا في المفروضة فلا معنى لاستثناء الشارح أباحاً اهـ وإنما
 قيد بفعل الخروج لأنه لو نوى الخروج إلى مكان خاص كبغداد لا يصح لأن المكان غير مذكور اهـ (قوله
 وتخصيص الجنس) أي التخصيص الواقع في الجنس ببعض أنواعه فالجنس امرأة وتخصيصه بكونها حبشية
 أو رومية تخصيص بالنوع (قوله لا الصفة) فالوصف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية أو مصرية لا يصح لأنه نية
 تخصيص الصفة والصفة لم تكن مذكورة حتى تخصص (قوله نسبة تخصيص العام تصح ديانة) قال السيد
 الجوى في حاشية الأشياء وكما يخصص العام بالنية يخصص بقرينة الحال ومنه ما في التارخاية لو قال من قتل
 قتيلاً فله سبحة يقع على كل قتل في تلك السفرة ما لم يرجعوا وان قال في حال القتال تقييد بذلك القتال وفي شرح
 الجاهع الكبير للمصنف ما جاز تخصيصه بأداة وحده جاز تخصيصه بأداة جميع الناس كيف وقد دل الدليل
 على إرادته أيضاً لأن المقصود الإفهام وتخصيص المقصود من الكلام عند الإطلاق ينصرف إلى المتعارف ولهذا
 حملنا الاقتضائي الجاز المتعارف اهـ (قوله إجماعاً) والذي انفرد به المصنف هو قضاء أيضاً أفاده الجوى وأهم
 أن المسئلة السابقة من جريئات هذه القاعدة (قوله ثم قال نويت من بلد كذا) هذا ينافي ما تقدم من أنه لا يدين
 في نيته الكونية مثلاً إلا أن يفرق بين قوله نويت امرأة كوفية وبين قوله نويت امرأة من بلد كوفة انتهى سلب
 قلت وإلى الفرق أشار الجوى حيث قال قبل لا يتشكل على هذا ما لو قال لا أشتري جارية ونوى مولدة فإن نيته
 باطلة لأنه تخصيص الصفة فأشبه البصرية والكوفية بخلاف ما لو نوى من بلدة كذا كذا في الوصول إلى تحرير
 الأصول (قوله فلما حلقه الخصم) أي بالطلاق أنه ما غضب منه ما لا يثبت أنه غضب منه دراهم فرغته المرأة
 إلى الحاكم فادعى أنه نوى أن لا يمد له الحاكم وعنده المصنف يستدفعه وإنما صورناه في بين الطلاق لعدم
 تعلق القضاء باليمين بالله تعالى كما قاله الشارح اهـ (قوله وفي الوالدية متى حلفه نظام وأخذ بقول
 المصنف فلا بأس به) فهو في الجوى منها وهي منه مكية لأنه إن أراد به الاخذ في الديانة فلا يمتنع بقول
 المصنف وإن أراد به الاخذ قضاء فلا يظهر وجهه إلا معنى لاخذ الحالف بقول المصنف قضاء هذا أن جعل
 الضمير في قوله أخذ يرجع إلى الحالف وإن كان راجعاً إلى القاضي لا يظهر أنه لم يتقدم له ذكر في عبارة الوالدية

حتى لا يبحث أصلاً نسبة محتمل كلامه
 (ولو ضم) لان أكل (طعاماً أو) شرب
 (شراباً أو) لبس (نوادير) إذا قال عتيت
 شيئاً دون شيء لأنه ذكر اللفظ العام القابل
 للتخصيص لأنه نكرة في سياق الشرط
 كأنكره في النقي والأصل أن النية إنما تصح
 في المفروضة إلا في ثلاث فدين في فعل الله
 والمساكنة وتخصيص الجنس كحبشية
 أو رومية لا الصفة ككوفية أو مصرية
 (نية تخصيص العام تصح ديانة) إجماعاً
 قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال
 نويت من بلد كذا (لا) يصدق (في) وكذا
 من غصب دراهم انسان فلا حلفه المصنف
 خاماً نوى خاصاً (به) يعني خلافاً للمصنف وفي
 الوالدية متى حلفه نظام وأخذ بقول
 المصنف فلا بأس به

مع تثبت الضمان وأيضاً اليقين لا تكون الاعتدال القاضى وعليه فقوله ظالم مغلوط وصرف عذوف تقديره
 قاضٍ وحسب مكان المحقق القاضى فلا وجه لاختذه بقول الخلفاء في صدقه أنه نوى التخصيص على أن
 القاضى ليس له القضاء بالضعيف وقول الخلفاء ضيف فأن لولوا لحي قال وما قاله الخلفاء مخلص لمن حلقه
 ظالم والقضى على ظاهر المذهب والذي في الخلاصة فإن كان الخلفاء مغلوطاً ببق بقول الخلفاء اه وفي الاشياء
 القنوى على قول الخلفاء وهذا ربما يجدر رجوع الضمير في قوله أخذ الى المقتضى أى إذا عرض الخلفاء الخادثة
 على المقتضى وأخبر به بأنه حلف ظالم المقتضى أن يثبت اعتداله على قول الخلفاء وفيه أن المقتضى له أن يثبت بالديانة
 وقدم تران الديانة لا تخص قول الخلفاء ويصير (قوله وقالوا النبوة) قال في الظهيرة حلف رجل لا خلف ونوى
 غير ما أراد المستصاف أن كان اليقين بالطلاق والعناق تعتبرية الخلف ظالم لما كان أو مظلوماً وإن كان اليقين بالله
 عز وجل فإن كان الخلف مظلوماً تعتبرية وإن كان الخلف ظالم باعتبارية الخلف اه وهذا إذا كان على أمر
 في الماضي لأن الواجب باليدين كاذبا لا ثم حتى إذا كان ظالم فهو آثم في يمينه وإن نوى ما يحتمل لفظه لأنه توصل
 بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليقين على أمر مستقبل فتعتبرية الخلف على كل حال اه ونحوه
 للقلاني في تهذيبه والمراد بقوله وقالوا النبوة الخ أى في الديانة لا في القضاء بدليل ما ذكره الامام خوارزمي زاده من
 قوله وهذا الذي ذكرناه في اليقين بالله تعالى فأما إذا حلف بالطلاق أو العناق وهو ظالم أو مظلوم فتدوى خلاف
 الظاهر بأن نوى الطلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا أو نوى فيه الاخبار كاذبا فإنه يصدق فيما بينه وبين الله
 تعالى لأنه نوى ما يحتمل لفظه والله مطلع عليه الا أنه ان كان مظلوماً لا يأثم ثم الغموس لأنه ما قطع به حق امرئ
 مسلم وإن كان ظالم لا يأثم ثم الغموس وإن كان مانو صدق حقيقة لأن هذه اليقين غموس معنى لأنه قطع به حق
 امرئ مسلم اه بقى لو حلف بالطلاق أو العناق من غير أن يحمله أحد ونوى تخريبه من العام والحكم أه يصدق
 ديانة لأن هذا من مشغولات القامدة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وإن ظالم المصنف) هذا مختص لعدم
 قولهم بنية تخصيص العدم تصح ديانة تنفيقال الا إذا حلف بالله تعالى وكان ظالم فلا تعتبرية بل بنية المصنف
 ووجهه أن اليقين مشروط بصدق المدعى لئلا يسمع المدعى عليه من اليقين فيحصل المدعى الى حقه وإن حلف كاذباً بصار
 مستم لكاتب اليقين الكاذبة كما هلك حقه فيكون اهلاً كاسب اهلاً كالبصير كالمصاحف وانما يحصل هذا المعنى
 إذا اعتبر بنية المصنف أما إذا لم يكن المدعى عليه ظالم فاليمين مشروطة بحقه حتى تقطع منازعة المدعى
 من غير حجة فتعتبر بنية الخلف فيه أفاده الحلبي عن الهيوط (قوله ولا تطلق للقضاء باليمين بالله تعالى) لأن الكفارة
 حق الله تعالى ليس لعبده فيها حق حتى يرفع الخلف الى القاضى اه وليس المراد أن اليقين لا يمتثل بها القضاء
 أصلاً فإن القاضى يحلف المدعى به إذا أنكر (قوله من شيء الخ) أى به ليفيد أن تعبير المصنف بدجمله اتفاقاً
 فالأنا والنيل والكوز مثله (قوله دجلة) بمنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو نهري فداد (قوله على الكرع)
 هو تناول الماء بمال من موضع نهري أو ناء كافى المقرب (قوله لم يحنث) لا تقطع النسبة الى دجلة (قوله لا يكون
 الأبعد الخوض في الماء) فإنه من الكراع وهو من الانسان مادون الركبة ومن الدواب مادون الكعب اتين
 فلا يحنث الا بدخال رجله في الماء الى هذا الحد (قوله لكن في القهستاني الخ) ونحوه في المنع عن التلويح حيث
 قال الكرع أن يتناول الماء بيمينه من موضعه يقال كرع في الماء أدخل فيه كارهه بالخوض فيه ليشرب
 وأصل ذلك في الدابة لا تكاد تشرب الا بدخال اناءها فيه ثم قيل للانسان كرع في الماء إذا شرب بيمينه خاص
 فيه أو لم يحنث فلو شرب باناء لا يحنث اه (قوله فيحنث بغير الكرع أيضاً) كالشرب من اناء لأنه بعد الاعتراف
 بنى منسوب اليه وهو الشرط وأشار بقوله أيضاً الى حنثه بالكرع وما ذكره المذهب الامام وقالاهما سواء فيحنث
 في الاولى بالشرب من اناء لانه المتعارف المفهوم وله أن كلمة من لبعض وحقيقته في الكرع وهي مستعملة
 ولهذا يحنث بالكرع اجماعاً غفقت المصير الى الجواز وإن كان متعارفاً (قوله وفيما لا يتأتى فيه الكرع كالبيتر
 والحب) أى إذا لم يكونا متعلقين والاحتث بالكرع والحب بالحاء المهملة النائية والكرامة غطاء أو ما يقال لك
 حنثي حب وكرامة يعنى النائية وغطاءها (قوله ولو تكلف الكرع) فيها إذا قاله بغير ما (قوله إمكان تصور البئر)
 قال في المنع كل ما وقع في هذه المسائل من لفظه ورفعناه ممكن وليس معناه متعلاً اه فلا يستقيم معنى العبارة
 حيث ذاق المصواب اسقاط تصور كما هو في بعض النسخ (قوله في المستقبل) لاحاجة اليه لأن المتقدمة لا تتأتى

وقالوا النبوة للمصنف لو بطلاني وعناق وكذا
 باق له لو مطلقاً وما كان ظالم المصنف ولا
 تعلق للقضاء باليمين بالله حلف (لا يشرب من)
 شيء يمكن فيه الكرع نحو (دجلة فيمنه على
 الكرع) منه حق لو شرب من نهري أخذ منه
 لم يحنث وفي البئر من التلويح في الماء لكن
 في القهستاني عن الكنف أنه ليس بشرط
 (مختلف من ماء دجلة) فيحنث بغير الكرع
 وأحب يحنث بالشرب بالاناء مطلقاً سواء
 قال من البئر أو من ماء البئر تعين الجواز ولو
 تكلف الكرع فيما لا يتأتى فيه ذلك أى
 الكرع (لا يحنث) في الأصح لعدم العرف
 (امكان تصور البئر في المستقبل)

في غيره (قوله ولو بطل) فان لم يجرى ولا بين العين بقاءه تعالى والطلاق (قوله وبقيتها) عطاف على انعقاد
 أي هو شرط إما إذا أوقفه لغيره أو أن يكون شرطاً في بقاءها إذا كانت مقيدة عندهما فإذا قال والله
 لا وفينك غداً فمات أحدهما بطلت العين بخلاف العين المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء
 بالزمن أي من زمان التبريد لبلية أبو السعود (قوله إذا لا بد من توريث الأصل) تحقيقه أن المقصود من العين
 الكفارة لذاتها وإلا لوجب الكفارة في النكاح والعين الغموس مع أنه ما يمينان وإنما يجب الكفارة
 حيث فكل يمين استعمال قيم البر استعمال فيها الخنث فلما استعمال شرب ماء ما لم يستعمل في الكفر واستعمال البر
 فاستعمال البر استعمال الخنث لأن التبريد إنما يكون فيه يصح وجوده أه شلبي والمراد بالأصل في كلام المؤلف
 وفي كلامه مصادرة (قوله لتعقد في حق الخلف) أي إذا فاق الأصل وذلك بأن لا يبر في العين (قوله ثم قرع
 به) أي على هذا الضابط وهو قوله إمكان البر الخ (قوله في حلقه الخ) الجله في محل نصب مفعول القرع
 فاصل أن الصور أربع انتان في المقيدة وانتان في المطلقة والخنث في واحدة (قوله أو بنفسه) منه ليقرب
 المذكور المسائل إلى المصنف وتقديره انصب أولى وكذا الحكم لو صب في إناه آخر لتبديل القدية (قوله قبل الخيل)
 مستغنى عنه (قوله لا يحنث) وهل يأثم إذا علم أنه لا ماء فيه وقاس ما عن التمر تاشي في مسئلة لصعدن السماء
 الاثم (قوله أولاً) صادق بما إذا علم عدم الماء فيه أول يوم يشأ أه حلي (قوله في الأصح) وقال الاسيحياني إنما
 لا يحنث إذا لم يلم بعدم الماء أما إذا علم أنه لا ماء فيه يحنث بالاتفاق لأنه إذا علم وقت يمينه على ما يحتل الله تعالى
 فيه وقد تحقق عدمه فيحنث حيثنث (قوله لعدم إمكان البر) أنه لعدم الخنث في الصور الثلاث قال في العناية
 اعترض بأن البر منه ورفي صورة أدراة لأن إعادة القطرات المهرقة ممكنة فكان متصوراً وأوجب بأن البر
 إنما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من أجزاء اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن القول فيه بإعادة الماء
 في الكوز وشربه في ذلك الزمان أه حلي (قوله كما فرغ) أي من البير (قوله وقد فأن بصبه) أشار به إلى الجواب
 عن اشكال الكمال حيث قال ولتأمل أن يقول وجوب البر في المطلقة في الحال ان كان بمعنى الوجب الموسع
 في ثانی الحال منعناه أي لأنه إذا ثبت الماء لا يحنث بغير الجزء الأول من الزمن وان كان بمعنى الوجوب الموسع
 إلى الموت فيحنث في آخر جزء من أجزاء الحياة فالموقفة كذلك فلا يمتنع بطلت عند آخر أجزاء الوقت
 في الموقفة ولم تطل عند آخر جزء من أجزاء الحياة في المطلقة أه وحاصل الجواب أنه إنما يتأخر الخنث
 في المطلقة هنا في آخر جزء من أجزاء الحياة لعدم فائدة تأخيرها فلو أن محل البر بخلاف لا أكلم زيداً متلاً متأخر
 العين لفائدة التأخير إذ يمكن في كل جزء من أجزاء الحياة البر ولا يتحقق فواته إلا في آخر جزء من أجزاء الحياة
 أقاده الحيوى في شره (قوله أما الموقفة في آخر الوقت) وجهه كما في الحلي من العناية أن التأقت
 للتوسعة فلا يجب الفعل إلا في آخر الوقت فلا يحنث قبله وهذا لأن العين متى عقدت على فعل لا يمتد موقفة بوقت
 عمتد بعين الجزء الأخير لا انعقاد لأن الوقت طرف له فلازم في جزء منه ويتعين آخره أه والأولى أن يبطل
 قوله لا انعقاد بقوله البر (قوله وهذا الأصل) وهو إمكان البر الخ (قوله منها ان لم تصل الخ) وهما الوصل والحلف لهما إذا
 زيدا اليوم فبات زيد قبل مضي اليوم ومنها لو حلف ليأكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الليل لم يحنث
 حلف ليضرب فلان غداً أو فلان قد مات ولا علم له أو مات أحدهما قبل مضي القدر أو قضاه قبله أو أبراهم يوماً
 قبله لم تتعد ومنها لو قال زيد ان رأيت حراً فاعلم أنك فمضى حراً فمضى ولم يقل شيئاً أو قال هو حراً
 لا يحنث عندهما ومنها لو حلف لا يعطيه أو لا يضربه أو لا يكلمه حتى يأذن فلان فبات فلان ففعل ومنها ان حثت
 هذه الآية في هذه الدار فأمر أنه كذا وقد انفجر الصبح وهو لا يعلم لا يحنث في عينه لأن شرط الخنث وهو النوم
 في الآية الماضية لا يتصور ومنها ما لو قال ان لم أبت الليلة في هذه الدار أو المسئلة بصلها الكل من البحر (قوله
 بكرة) أي أولى النهار وانظر حكم ما لو مضى من الوقت ما يسهلها أن تصلبه فلم تفعل (قوله في الأصح) مقابله
 قول أبي يوسف بالحنث لأنه لا يشترط إمكان البر (قوله لعدم تصور البر) أي فلم تتعد العين فلا يترتب الخنث
 (قوله ان وهبته) هكذا في نسخة ثبات الباعوهي للاتباع كالباع في قوله سابقاً أخذته (قوله فالحل) مقابله
 أي في خلاصهما من الخنث (قوله منه) أي من الزوج (قوله فبالمطوقا) فائدة التقيد بالمطوق الرد عليه بخلاف
 الرواية أه حلي (قوله وتقبضه) هذا ليس بقيد فانه بمجرد الشراء ثبت له في ذمها الثمن فالتقبض اقتضاها وذكر القبض

(شرط انعقاد العين) ولو بطل لا (وبقيتها)
 إذا لا بد من تصور الأصل لتعقد في حق الخلف
 وهو الكفارة ثم قرع عليه (في) حاقه
 لا تبرين ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه
 أو كان فيه ماء (وصب) ولو بقله أو بنفسه
 (في يومه) قبل الليل (أو أطلق) عينه من
 الوقت (ولا ماء فيه لا يحنث) سواء علم وقت
 الخلف أن فيه ماء أو لا في الأصح (فصل)
 البر (وان) أطلق (كان) فيه ماء (فصل)
 حثت (لوجب البر في المطلقة) كما فرغ وقد
 فأت بسببه أما الموقفة في آخر الوقت
 الأصل فروعه كدرة منها ان لم تصل
 عند فافان كذا لا يحنث بغير
 في الأصح ومنها ان لم تؤدى أو لم تدر
 أخذته من كسبي فأت طالق فاذ الله يبار
 في كسبه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها
 ان لم تهين صدقك اليوم فأت طالق وقال
 أبوها ان وهبته فأملك طالق فالحيلة أن
 تشتري منه بغيرها بوابله وفاتقبضه

اتفاق كما أفاده الزبلي في محل قول الكثر السبع به قضاء وذكروا هذه المسئلة ولم يشترط فيها القبض اهـ حلي
 (قوله ولا الزوج) قال المقدسي في شرح نظم الكثر أقول بشكل على هذا قولهم ان الدين اذا قبض لا يسقط عن
 ذمة المدين حتى لو أبرأ الدائن يرجع عليه بما قبضه منه وقصارى أمر الشراء ان يكون قبضه اهـ حلي ويمكن
 ان يقال ان الايمان منهاها العرف وهو يقضى بأنها اذا اشترت منه شيئا بغيرها نصير لاني لها فعدم محل البر
 عرف فلا يبحث (قوله ثم اذا ارادت الرجوع) اي رجوع الصداق الى ذمة الزوج (قوله ردت) اي التوب
 المقوف (قوله لصعدن السماء) اول مسنها اول طير في الهواء كافي القهستاني (قوله حنت) اي ان لم يفعل
 هذه الافعال (قوله المال) اورد على ذلك بأنه ينبغي ان يبحث في آخر حياته كافي قوله ليا نين البصرة واجب بأنه
 اغايت نظر آخر الحياة فيما يرى وجوده غالبا لتحقيق من اجتهاد من الحال اما فيما لا يرى وجوده غالبا كما مر من انشا
 فلا تحقق العجز في الحال وعدم من اجتهاد المال أفاده الشافعي (قوله لا يمكن البر حقيقة) وذلك لان صعود السماء
 واقع للملائكة ووقع للانبياء ويقع الطيران في الهواء لا لولاها وقلب الجوز بها يمكن يتحول الله اي يحمله صفة
 الطيرية والبأس صفة الذهنية بناء على أن الجواهر كلها متجانسة مستوية في قبول الصفات أو بعبارة أخرى
 الطيرية وابدائها بأخرها ذهنية والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق شافعي (قوله
 ثم يبحث) عطف على محذوف معلوم من المقام اي فتنه قديمينه ثم يبحث وذكروا القرائن التي لا يمكن أن لا
 بما لا يقدر على فعله غالباً فكان متعزاً لهلك الاسم ووجه انعقاد الميزان أن يجاب العبد معتبر بإيجاب الله
 تعالى وإيجاب الله تعالى يعتمد التصور دون القدرة فيقاله حلف ألا ترى أن الصوم واجب على الشيخ الساني
 وان لم يكن له قدرة لمساكن الله ور والتلف وهو الندية فجب الكفارة هنا عقب وجوب البر بجملة بواسطة
 عجزه الثابت عادة كما وجبت المدينة هناك عقب وجوب الصوم ذكره في الفتاوى الظهيرية (قوله لم يبحث مالم يعض
 الخ) وحديثه فلا كسار عليه قبله كمال (قوله فلم يجد بسبب) اي يجعل الى السماء اي سما البيت ثم ليقمع اي ليجنق
 وقد ينظر أن هذه المسئلة قريبة من مثله لا صعود السماء فهلا قيل في ذلك كما قيل في هذه أو بالقلب (قوله
 والظاهر خروجهما الخ) وذلك أن الايمان لا يتبني على الفاظ القرآن وأغامبناها العرف (قوله وكذا الحكم)
 اي في الاعتقاد والحنث للمال لانه اذا كان عالماً فقد عقد عليه على حياة يحدتها الله فيه وهو مشهور وقوله
 ليقتل مثل القتل كل ما اختص بالحياة كالأطعام والضرب (قوله فيبحث) نصريح معلوم (قوله ولا يمتدور)
 اي قتله بعد موته ولو أحي لان هذه الحياة غير الحياة المحلوف عليها (قوله كسلة الكوز) تشبيه في عدم الحنث
 ومراده بها المسائل الثلاث التي ذمها (قوله وكسلة الكوز) حلف على قوله كسلة الكوز وفي نسخة وقوله (قوله
 لا يتدور في غير المقدور) اي واذا كان المر غير مقدور فقد فات محل البر والمراد أنه غير مقدور عادة كما ذكره
 الحلبي (قوله فلولم يوقظه) أي بالانه هو ميقن على الشر غير المرتب (قوله هو المختار) وذلك أنه اذا لم ينتبه كان كما اذا
 ناداه من بعيد وهو يبحث لا يسمع صوته ومقابل ما لا قد يرى أنه لا يشترط الايقاظ كما اذا ناداه وهو يبحث يسمع
 لكنه لم يفهم لغاؤه وصحبه السرخسي استدلالاً بفرع ذكره الامام محمد في السير الكبير هو أنه اذا نادى المسلم
 أهل الحرب بالأمان من موضع بحيث يسمع صوته الا أنهم لم يسمعوا الشغلهم بالحرب فهو أمان وقد فرق بأن
 الايمان بحسب طائفة ائمة لما في عدمه من عطف الدماء وسلب الاموال بخلاف ما هنا (قوله لو يبحث يسمع) ان
 اصفي اليه اذنه وان لم يسمع لعرض أمر كان مشغولاً به او كان أصم وان كان لا يسمع صوته لو اصفي اليه اذنه لشدة
 البعد لا يبحث كذا في الذخيرة (قوله بشرط انفصاله) اي الكلام المخاطب به لا يقيد كونه ذاه (قوله فاذهي)
 مثله اخرى وقوى وشتمها وزبرها متصلاً بجر (قوله لا تطلق) لان هذا من تمام الكلام الاول فلا يكون مراداً
 باليمين (قوله ولو قال يا حائط اسمع الخ) دليله ما روي أن عبداً الرجن بن عوف حلف لا يكلم عثمان فكان
 لزاماً به يقول يا حائط اصنع كذا يا حائط كان كذا اهـ والظاهر أن ذكر الحائط ليس قيداً بل وجبه الخطاب
 اليها يكتفي بدل عليه ما في البحر حيث قال ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق فجاءها أخوها عند همامي
 لا يعقل فقات المرأة ان زوجي فصل بي كذا وكذا وخاطبت الصبي بذلك حتى سمع آخرها لا تطلق لانها ما شككت
 اليه اذ لم تخاطبه وغل اذا قال ان شكوت بين يدي أخيك على ما استظهره صاحب الوقفات وفي الظهيرية
 حلف لا يكلم امرأته فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا حنث ولو كان معها غيرها لا يبحث

فاذا مضى اليوم لم يبحث أبوها لعدم الهبة
 ولا الزوج ليجزها من الهبة عند الغروب
 لسقوط المهر بالسبع ثم اذا ارادت الرجوع
 ردت به بخيار الرقبة (وفي) حلفه والله (يصعدن
 السماء) وليقلب هذا الجوز بها حنث لعل
 لا مسكان البر حقيقة ثم يبحث للجمعة عادة ولو
 وقت اليمين لم يبحث مالم يعض ذلك الوقت
 وفي حيرة الفقهاء قال لا مراًه ان لم يخرج
 الى السماء هذه الليلة فانت كذا ان يجب سماً
 ثم يرجع الى سما البيت لقوله تعالى فلم يجد
 سماً الى السماء اي سما البيت قال الباقر
 والظاهر خروجهما عن قاعدة معنى الايمان
 (وكذا) الحكم لو حلف (ليقتل فلاناً عالماً
 عليه) الذي يمكن قتله بعد احيائه الله تعالى فيبحث
 (وان لم يكن عالماً) بكونه (فلا) يبحث لانه عقد
 عليه على حياة كانت فيه ولا يتصور كسلة
 الكوز وكسلة ان تركت من السماء فبدي حنث
 لان الكوز لا يتدور في غير المقدور (حلف
 لا يكلمه فناداه وهو قائم فاقظه) فلولم يوقظه
 لم يبحث هو المختار ولو مستقلاً حنث لو بحث
 يسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال
 موصولاً ان سكت فانت طالق فاذهي او
 واذهي لا تطلق مالم يرد الاستئناف ولو قال
 اذهي طلقت لانه مستأنف ولو قال يا حائط
 اسمع او اصنع كذا وكذا

الميلة المستقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك لانه سلف على ليله منكم ومثلا بمن الامة فناء بصر (قوله)
ولو عرفه فعلى باقية) وكذا حكم السنة واليوم كما في البحر (قصة) لا يجوز جبر المؤمن فوق ثلاث لما في
الطريقة المحمدية وشرحها قال صلى الله عليه وسلم لا يحمل المؤمن أن يعجزه ومثاقوق ثلاث فاداه رتب به ثلاثة
ظليقة وليسلم عليه فان رد عليه فقد اشترى كافي الابصر وان لم يرد عليه فقد با بالاثم وزاد في رواية فمن جبر
فوق ثلاث دخل النار وهذا المحمول على الجبر لا جمل الدنيا وأما لا جمل الآخرة والمصيبة والتأديب فحاشا
بل مستحب من غير تقدير لو روده عنه صلى الله عليه وسلم وعن الحصابة فقد صرح جبره للثلاثة الذين تخلقوا وأمر
الحصابة بجبرهم حتى تاب الله عليهم اه وقوله تختلفوا أي عن فزوة تقول أبو السعيد والمهمة التي تصفق بقصد
الجبر (قوله فيما يتناول الابد) وذلك كالمثال الاول لانه لو لم يذكر الشهر تأيد العين فذكر الشهر لاخراج
ما وراءه في ما يلي عنه داخله لا بد لانه (قوله وفيما لا يتناول) كالمثال الثاني والثالث وذلك لانه لو لم يذكر
الشهر لا تأيد العين فكان ذكره لتقدير اليوم به وانه ذكره لتعيين اليه (قوله لانه اليه) أي لتحديد به (قوله)
على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهو ما عليه القدرى (قوله كارجحه في البحر) حيث قال فقد اختلفت الفتوى
والافتاء بظاهر المذهب أولى (قوله ورجح في الفتح عدمه) حيث قال انه أي عدم الخت خارجها اختير للفتوى
من غير تفصيل بين عقد الدين بالعربية أو بالافارسية وان ظاهر المذهب التفصيل الذي ذكره القدرى لأن سبق
الايان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسي التسيج والقرآن كما حاشى انه يقال لمن يسيج طول يومه
أي خرا لم يسلم اليوم بكلمة اه فتقول الماشرح طاقا به في سواء كانت الدين بالعربية أو بالافارسية (قوله وعليه)
أي على عدم الخفت (قوله الدرر والمثني) أي يرى عليه صاحبهما (قوله من التهذيب) هو لانه لا نسى (قوله)
وقواه) أي قوى ما في الفتح والاولى تقديم هذه العبارة على قوله بل في البحر (قوله ويقاس عليه) أي على ما في
التهذيب وهذا البحث لصاحب البحر وعبارته عن التهذيب وكذا لا بحث اذا قرأ الكتاب ظاهره أو باطنا في عرفنا
وهو ظاهر في اختصاص الكلام بما يقدره في العرف مستكما فلو قرأ كتاب فقه أو نحو لم يفتى وعلى هذا ينبغي
أن لا يفتى بما تقدم درس ما اه قال الجوى وفيه نظر (قوله لكن يعكس عليه) أي على هذا القياس والاستدراك
لصاحب النهر أيضا قوله وأما الشهر) بيان لما في الفتح (قوله فيفتى به) أي في عين عدم الكلام (قوله فتغير
المنظوم أولى) أي كالدروس فيفتى به فالقياس غير مسلم وهذا هو سر قوله فتأمل (قوله اليوم) ذكره اتفاقا (قوله)
حنت) لانهم من القرآن ومنكر قرآنها يكفر (قوله والا لا) أي الا ينوما في الخلل بأن نوى غيرها أولم ينو أصلا
(قوله لانهم لا يريدون به القرآن) بل التبرك ولو وقع الخلاف في قرآنها والاولى أن يزنت الضمير (قوله به يفتى)
هو قول أبي يوسف وقرى محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل المقصود من قراءة
القرآن عين القراءة اذا الحكم متعلق به ويحتمل عنده بقرائة سطر من كتاب فلان لا ينفص طر قال الحلبي وهو
لما وافق للعرف (قوله حاشا لا يكلم فلانا اليوم) هذه المثال غير صحيح لان الحكم فيه أن العين على باقي اليوم قال
في البحر فان قال في بعض اليوم واقه لا لا يكلم اليوم فالعين على باقي اليوم فاذا غربت الشمس غابت العين اه
والذي مثل به في الكتك كعامة المتون يوم اكلم فلانا على الجديدين اه وسما جديدين لتعدد هما دائما (قوله)
لقرانه) أي الحاقه (قوله فجعل لا يفتى) وهو الكلام والكلام فعل اللسان (قوله نعم) أي الليل والنهار (قوله)
لانه الحقيقة) أي لان النهار حقيقة اليوم وهو مستعمل فيه أيضا وطلق المصنف في تصديقه فتأمل الديانة
والقضاء وعن أبي يوسف انه لا يصدق قضاء بصر (قوله فهو على الليل خاصة) كانهما قلته على ياض النهار
خاصة (قوله لعدم استعماله مفردا) أشار به الى الجواب عما أورده بعضهم من قول الشاعر
وكأحبنا كل يضا شعمة • ليلاني لا قينا جدا ما وحسرا
مقينا هو كآساقونا بمنله • ولكنهم كانوا على الموت أصمرا
فلان الليالي اكونها جماعت الايام وكلاهما في الليلة المفردة منع وذكره الحلبي (قوله أو قبل اذنه) أي في المثالين
الاخيرين وقوله ولو بعد هما لا الاولى افراد الضمير لان المعطف بأو (قوله لانه لا يفتى) والاذن غايه لعدم الكلام
والعين بما قبله قبل الغاية ومنتهية بعد هما فلا يفتى بالكلام بعد استهزاء العين أما حتى فكونها الغاية بظاهر وأما
الا أن فالاصل فيها انها لا تستثنى وتستعمل للشرط والغاية اذا تعذر الاستئناسا لمصلحة بينهما وهو أن حكم كل

ولو عرفه فعلى باقية (بخلاف لا عسكن)
اولا ومن (شهران) فان التعيين اليه) والفرق
أن ذكر الوقت فيما يتناول الابد لاخراج
ما وراءه وفيما لا ياوله للمعاليه زياحة
(حلق لا يتكلم فقر القرآن أو سيج في
الصلاة لا يفتى) اتفاقا (وان فعمل ذلك
خارجها حاشا على الظاهر) كارجحه في البحر
ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه
الدين والمثني بل في البحر من التهذيب أنه
لا يفتى بقراءة الكتاب في عرفنا انتهى
وقواه في الشرع لانه لا يفتى في العلم من
كثرة التعيين مع مخالفة العرف ويقاس
بما في المتن من درس ما لكن يعكس عليه ما في
الفتح وأما الشهر فبحث به لا كلام نظوم
انتهى فغير المنظوم أولى فتأمل (حلق
لا يفتى في القرآن اليوم يفتى بالقرائة في
الصلاة أو خارجها ولو قرأ السجدة فان نوى
ما في الفتح حاشا (الا) لانهم لا يريدون به
القرآن ولو حلق لا يفتى بأسورة كذا أو كتابه
فلان لا يفتى بالنظر فيه وهو وجه به يفتى
واقعات (حلق لا يكلم فلانا اليوم فعلى
الجديدين) لقرانه اليوم بفعل لا يفتى فتم
(فان نوى النهار صدق) لانه الحقيقة (ولو
قال اليه اكلم فلانا) فكيف (فهو على الليل
خاصة) لعدم استعماله مفردا فيه مطلق
الوقت قال (ان كفته) أي عمرا (الا أن يقدم
زيد أو حتى والا أن يأذن أو حتى) بأذن
(فكذا فكله قبله قدومه أو) قبل (اذنه
حاشا) (ولو بعد هما لا يفتى) لانه لا يفتى
والاذن غايه لعدم الكلام

من قوله سابقا ونحوه مما يملك كالأدار (قوله فتكون الدار مسكونا عنها) أي سكنت عنها المصنف ولم يبين لها حكم
وهذا بعد تخصيص الغير بغير الدار ولو علم أصحابها لأن المصنف ذكر الدار وغيرها أولا ونخص العبد بتحكمه وذكر
الغير من باقي الصور حكما فتكون الدار داخل في القبول لهذا التخصيص (قوله بالطريق الأولى) وجه الأول
أن الحكم وهو عدم الحث بعد زوال الإضافة في العبد مطلق أي سواء أشار أولا وهو عاقل عكس كراهته لذاته
فالدار بهذا الحكم تكونها لا تعقل ولا تصادى لذاتها أولى (قوله فتنبه) إشارته إلى أن ما في المصنف من التعميم
غير مناسب (قوله أو عين) بأن ذكر اسمه وقال لا أكلم صديقك زيدا (قوله حث) أي بعمل الخلو ف عليه بعد
زوال الإضافة كما هو موضوع المسئلة ولا يبحث بالتجديد كما في الحاشية عن الأكثر قال في البحر والحاصل أنه إذا أضاف
ولم يشتر لا يبحث بعد الزوال في الكل لاقطاع الإضافة ويبحث في المتجدد بعد الإي في الكل لوجودها إذا أضاف
وأشار فانه لا يبحث بعد الزوال والتجديد كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحتث ثم ذكر أن ما في المتن أنها
عند عدم النية وأما إذا نوى شيئا فهو على ما نوى لأنه محتمل كلامه (قوله بأن اشترى عبد الخ) هذا لا يظهر لأن
قوله وحث بالتجديد هو شرطية وله والاولا وهو انما هو في حكم غير العبد لكن الحكم مسلم (قوله الطيلسان) معزب
طيلسان ابدلوا التام منه طام من لباس العجم مذكورا وسود لحنه وسداه صوف نهر ووزنه فيعلان بفتح القاء والعين
وقيل بكسر العبد أبو السعود وثبت أنه عليه الصلاة والسلام تطيلس عند ارادة الهجرة حين خرج من بيته إلى
بيت أبي بكر في الظهيرة للاختفاء (قوله مثلا) قالوا لا أكلم صاحب هذه الدار وهذا الطعام فالحكم كذلك مع
عن الذخيرة (قوله لأن الإضافة للتعريف) وذلك لأن الإنسان لا يعادى لأجل الذوب بل لعني فيه غير الذات
نفاية وفيه أنه يجوز أن يكون النوب حريرا فيعادى لذلك جوى من البرجندى (قوله ستة أشهر) سواء كان
في الأثبات أو في البحر (قوله من حين حلقه) بخلاف قوله لا صوم من حين أوزمنا فاقوله أن يعين أي ستة أشهر
شاء فتح (قوله لأنه الوسط) وذلك لأن الحريز كرم في الساعة قال تعالى فبجان الله حين تقومون أي ساعه
تقومون ويطلق على أربعين سنة قال الله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر والمراد من الإنسان آدم نهر
والمراد بالحيين أربعون سنة ويطلق على ستة أشهر قال تعالى توفي أكلمها كل حين قال ابن عباس هي ستة أشهر
فيصلى عليه لأنه الوسط ونحوها الأمور واساطها ولأن العظة لا يقصد الامتناع عنها بالعين للقدرة على الامتناع
بدونها وأربعون سنة بمنزلة الأبد ومن يؤمل أن يعيش أربعين سنة ولو قصد ذلك لاطاق في عينه ولم يذكر الحين لأنه
ينأب عنه الإطلاق فمعين ما عينه والزمان يستعمل اسم مال الحين يقال ما رأيتك مذبحين ومنفق مانع
ويستوى فيه المعرف والمسكر لأن ستة أشهر لما كانت معهودة أنصرف المعرف إليها من التدين بقليل زيادة
(قوله أي بالنية) أي يصح بالنية ما نواه وبين الشارح بتفسير الضمير أن الضمير عائد على النية التي تضمنها نوى فهو
من قبيل عود الضمير على مرجع معنوي متضمن في لفظ متأخر لفظا متقدم رتبة لأن الأصل ما نواه كائن بها اه
حلي (قوله إلى ما دون النصف) تبع في هذا التعبير صاحب البحر فلا عن البدائع والمناسب أن يقال إلى النصف
بدليل جعلهم اليوم الخامس عشر آخر الأول وعبارة القهستاني سالمة من هذا حيث قال وأول الشهر من
اليوم الأول إلى السادس عشر وآخر الشهر منه إلى الآخر إذا كان تسعة وعشرين فاقوله إلى وقت الزوال
من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر وأول اليوم إلى ما قبل الزوال اه حلي وظاهر ما في الهندية أنهم يقولون
فانه قال عن الأصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لو قال لا أكلم فلانا آخر يوم
من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر تناول الخامس عشر والسادس عشر (قوله صام الخامس عشر الخ) لف
ونشر مؤنس (قوله والصيف الخ) في الهندية عن الوقعات تكلموا في معرفة الصيف والشتاء واختار أنه
أن كان الحاق في بلد لهم حساب يعرفون به الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف إليه والافاؤل الشتاء
ما يحتاج الناس فيه إلى لبس الحشو والقروو آخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والقاصل بين الشتاء
والصيف إذا استقل ثياب الشتاء واستخف ثياب الصيف والريبع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف
من آخر الصيف إلى الشتاء لأن معرفة هذا أسير للناس اه (قوله هو العمر) أي ما ذكر من الدهر والابد
العمر ولا فرق في الابد بين تعريفه وتنكيره كما في البحر (قوله عند عدم النية) أما إذا نوى فتعمل نيته (قوله ودهر
منه صكر) هذا هو الصحيح خلافاً لما قال أن الاختلاف في المعرف أيضا (قوله لم يدرك) أي لم يعلمه الاطباء

لأنه الاتكام فتكون الدار مسكونا عنها العلم
بأنها كالعبد بالطريق الأولى فتنبه (ان
أشار) بهذا أو عين (حث) لأن الحزب
لذاته (والا) بشر ولم يعين (لا) بحث
(وحلقه يند) بأن اشترى عبد الطيلسان
بعد العين (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) لأن
الاضافة للتعريف ولذا لو كالم المشتري لم
كانت (الزمان والحين) وتكرها ستة
الأمم (من حين حلقه) لأنه الوسط (وبها) أي
بالنية (ما نوى) فيها على الصحيح بدائع
(وغزة الشهر) ورأس الشهر أول البلدة
(على خلاف قوله) إلى ما دون النصف وآخره
إذا مضى خمسة عشر يوما فلو حلت أن يصوم
أول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من أول
الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر
والصبيح من حين القاء الحشو إلى لبس ضد
الشتاء بدائع (وفي حلقه) لا يكلمه (الدهر
والابد) هو (العمر) أي مدة حياة الخلق
عند عدم النية (ودهو) منكر (لم يدرك) أي لم يعلمه الاطباء
هو الحين

كلها دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء لانه قوي حقيقة كلامه كذا في الزادات وظاهره انه لا يثبت
 واحد في الكل اه (قوله لان المتع لم ينفى في هؤلاء) قال في البصر الفرق ان في الفصل الاول المتع لم ينفى في هذه
 الاشياء فتستد العيين بامان من غير ان ينفى الى فلان وهذه كالتسوية باسم الجمع واقل الجمع ثلاثة اثنان في الفصل الثاني
 المتع لم ينفى في هؤلاء فتعطلت باعيانهم وصارت تقدير المثل لا اكام هؤلاء فبالم يكلم الكل لا يثبت اه حلي قلت
 وهو مخالف للعرف فان احدهم يريدون عدم الكلام مع اى زوجة منهم وبيع من كان له صداقة مع فلان (قوله
 فان كان يعلم به حث) لانه حث علم انه لم يكن الا واحد فقد اطلق الجمع واراد الواحد مجازا اه حلي (قوله
 والا لا) اى وان كان لا يعلم لا يثبت لانه لم يرد الواحد فثبت العيين على الجمع (قوله والحق في النهر الاصدقاء
 والزواج) اى بالاخوة في التفصيل المذكور (قوله كاي الاشياء) اى وامايتها * والثانية وقف على اولاده
 وليس له الا واحد بخلاف بنيه * والثالثة وقف على آفاره المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد * والرابعة
 حلف لا ياكل ثلاثة ارضعة من هذا الحلب وليس فيه الا واحد اه حلي وفي الثانية كلام ذكره المصنف في شرحه
 من قاضي خان حاشية ان لفظ اولادى وبني سواء انه اذا كان له واحد كان النصف له والنصف لغيره
 (قوله فيقع على الواحد اجماعا) يعكرو على دعوى الاجماع ما ذكره صاحب ذخيرة من الاختلاف في الرجال
 والعبد فقال فعند عامة المشايخ يثبت بالواحد وصرفه بعضهم الى كل الجنس اطلاقا ففرق بين النساء والرجال
 ويمكن الجواب بانما كان العصرف الى كل الجنس خلاف ما عليه عامة المشايخ نزول منزلة العدم افاده ابو السعود
 (قوله لا تصرف للعزف لامه) يشير الى انه لو ذكر ما منكرة لا يثبت الا بثلاثة اى بالسعود (قوله والا فليس)
 وهو الحقيقة وهي تحقق في فرد (قوله ولو نوى الكل) اى كل الاطعمة والنساء والنياب التي في الدنيا وانظر هذا
 مع قوله اه اذا حلف على ما لا يترك في مجلسه ينصرف الى بعضه واجيب بان ذلك في العيين على المعين ولا تعيين
 هنا (قوله مع) اى ديانة الى الظاهر قال في النهر في مسألة ان اكلت أو شربت ونوى معينا لا يصدق ولو ضم
 طعاما أو شرابا أو ثوبان اذا حال ميت شيادون شي ما فيه قيد بكونه معينا لانه لو نوى الكل حتى لا يثبت أصلا
 صدق قضاء قال في المصنف - ان لا يأتى بأكمل طعاما ولا يشرب شرابا معنى جميع الاطعمة أو جميع مياه
 العالم صدق قضاء والمذكور في الكشف الكبير انه يقع على الأدنى لانه هو المتعين به فان نوى الكل حتى لا يثبت
 أصلا صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وهو الظاهر لان فيه تخفيفا على نفسه اه والظاهر ان هذا يجري
 في لفظ الجمع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب العيين في الطلاق والعناق)

(قوله الاصل فيه) اى في مسائله اى بعضها (قوله ولد في حق غيره) فتقتضي به العدة والدم بعده نفاس واته
 أم ولد ويقع به المثل على ولادته (قوله لا في حق نفسه) فلا يسمى ولا يفسل ولا يصل عليه ولا يصدق الارث
 ثم الوصية ولا يمتنع اه حلي وفي بعض نظرو مسائل في مثال هذا الاصل في قوله ان ولدت فانت كذا حثت بايت
 يختلف فهو حر (قوله اسم لفرد سابق) المتعبر في تحقق الاسترية وجود سابق بالفعل وفي الاولية عدم تقدم غيره
 عليه لا وجود آخر متاخر عنه كمال ولو قال المصنف والاول اسم لفرد لم يتقدمه غيره لكان اوضح (قوله والاخر)
 بكسر الخاء قوله لفرد بين العدين المتساويين) كالنساء من ثلاثة والثالث من خمسة ولم يمثل المصنفه كالكثر
 (قوله بأحدهما) هكذا في نسخة بالتحقة وفي نسخة بعضها بالجمع وهي الاولى لان المتقدم اشياء ثلاثة فلو قال آخر
 امرأتا تزوجها طالق فتزوج امرأتا ثم أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم ماتت طلق التي تزوجها مرة لان التي
 لم يحد عليها التزوج انصفت بكونها اولى فلا تنصف بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد اضربه فهو سترضرب
 بعد ان ضرب آخر ثم أعاد اضربه على الاول ثم مات عتق المضروب مرة بعد (قوله ولا كذلك الفعل) اى انصافه
 بالاولية لا ينافي انصافه بالآخرية (قوله لعدمه) اى عدم التنافي وهذه العبارة تعيد انه فعل واحد انصف بهما
 (قوله لان الفعل الثاني غير الاول) فيد ان انصف بأحد غير المتصف بالآخر وهو كذلك فالمتصف بأحدهما
 سواء كان اجماعا أو فعلا لا ينفى بالآخر (قوله مرتين) نظير للمرتبة لا لفظها اه حلي (قوله وقد وجد) قال
 فيهم مبتدأ وفيه تأمل اه ولعل وجهه ان السابق يقتضي لاحقا ولم يوجد ولو قال لان الاول اسم لفرد لم يتقدمه
 غيره لكان اوضح كما مر (قوله أصلا) اى لاق العدين ولا في المبدأ اما الاول فاما الثاني فاما قوله الثاني عدم

ولو كانت عينية على زوجها أو أوصافه
 أو أوصافه لا يثبت ما لم يكلم الكل عاين
 لان المتع لم ينفى في هؤلاء فتعطلت العيين
 باعيانهم ولو لم يكن له الا أخ واحد فان كان
 يعلم به حث والاكافي الواضحات والحلي
 في النهر الاصدقاء والزواج قلت وهي من
 حاشية الا ربع التي يفتكر فيها الجمع
 كقول أحد كافي الانبياء واما الاطعمة
 والنياب والنساء فيقع على الواحد اجماعا
 (باب العيين في الطلاق والعناق) *
 الاصل في بيان الولد الميت ولد في حق غيره
 لا في حق نفسه بمؤان الاول اسم لفرد سابق
 والاخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين
 العددين المتساويين وان انصف بأحدهما
 لا ينفى بالآخرية لانه لا ينافي ولا كذلك الفعل
 لعدمه لان الفعل الثاني غير الاول فلو
 قال آخر تزوج أنزج فالتى تزوجها طالق
 طلقت المتزوجة مرتين لانه جعل الآخر
 وصفا للفعل وهو العقد وعقدها هو الآخر
 (اول عبد اشترته حر فاشترى عبدا عتق)
 لما تزمن ان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد
 (ولو اشترى عبدين معا ثم آخر فلام) حتى
 (اصلا) عدم القرينة

أمة (قوله من حيث) تطلق أو تقتضي لأن الموجود مولود فيكون ولها حقيقة ويسمى به في التعرف ويعتبر ولدا
 في التخرج حتى تقتضي به العدة والدم بعد نفاس وأمه أم ولد له بجر (قوله ولو سقاه مسنين المطلق) وفي الحديث
 يظن المسقط بحيث شاع على باب الجنة حتى يدخل أبواب الجنة وروى بالهجر وهو العظيم البطن المنفخ من استلانه
 من الضيق ويترك وهو الخضب المستجلى للثمن خمر قتل المهوزا حبطاً وهو زنا وغيره أصح على مقصودنا
 شيخنا من الكمال أبو السعود (قوله والا لا) أي وإن لم يثبت فيه فلا يعطى حكم الولد المذكور بجر (قوله متى
 الحي وحده) أي عند الامام لأن مطلق الاسم يقيد بوصف الحياة لأنه قد أثبت الحرة جزاء هي قوة سلبية
 تظهر في دفع تسلط الغير منه فلا يثبت في الميت فتقيد بوصف الحياة كما إذا قال إذا ولدت ولد أحيا بخلاف جزاء
 الطلاق وسرته الامة فإنه لا يصلح مقيد الحرة بالحياة لأن الطلاق واقع وصفا لغيره فلا يلزم تقييده وهذا لا يمتنع
 واحد منهما لأن الشرط قد تحقق بولادة الميت على ما بينا فنقل الغير إلى جزاء لأن الميت ليس بعمل الحرة وهي
 الجزاء وكذا يجري هذا المثل في ما لو قال أول ولد تلدينه فهو حرة تقيد بوصف الحياة عنده حتى لو ولدت ولدا
 ميتاً ثم آخر حياته حتى وعندهما لا يمتنع (قوله لبطان الرق بالموت الخ) لا يصلح تعليلاً للمصنف بل هو من
 كلام الصالحين جواباً عن موافقتها الامام في حكم فرع آخر هو ما لو قال أول عبد يدخل على فهو حرة فأدخل
 عليه عبد ميت ثم آخر حتى فإنه يمتنع الآخر الحي بالإجماع فإنه مقتضى جواب ما في هذا الفرع أن يوافق الامام
 في الفرعين السابقين وحاصل ما اعتد به عنهما أن العبودية في هذا الفرع لا تنفي لأن الرق يظل بالموت أي فلم
 يمتنع قوله أول عبد في الميت بل انما تقتضي العبودية في الحي فمتنع بخلاف الولد في قوله ان ولدت فهو حرة
 والولادة في قوله ان ولدت فانت كذا فانها ما يقتضيان في الميت وقد علمت أن هذا من كلام الصالحين (قوله بل افقه)
 قال في التهر ولا يقتصر لغة بالسار بل قد تكون في الصاد أيضاً ومنه فيشرهم بعباد اليم وروى الجاهل من دفعه
 بادة الاشتقاق اذ لا شك أن الاخبار بما يخالفه الانسان يوجب تغير البشرية أيضاً اه أقول لا منافاة بين ما قاله
 من أنها حقيقة في خبر تغير البشرية وبين تقرير البيانين الاستمارة التكمية في الآية لأنه نظر فيما قاله إلى أصل
 اللغة وهم نظروا إلى عرف اللغة وكلم من لفظ اشتق معناه في أصل اللغة وعرفها ككلاية فإنها اسم لما يدب على
 الارض في أصل اللغة ونحت في عرفها بذوات الاربع وكما لفظ فان معناه في أصل اللغة الرمي ثم خص في عرفها
 بما يطرحه التهم كأي رسالة الوضع اه والبرية نظائر الجلود ومن ذلك قولهم يا بشر الرجل امرأته لأنه يلحق بشرته
 وبشرتها (قوله ومنه) أي من المعنى القوي (قوله خرج الكذب لا يعتبر) وار ظهر في بشرة الوجه الفرح
 والسرور باعتبار الظاهر لكنه قد زال لما تبعه خلافه اه بجر قال الكمال وقد أورد في اشتراط الصدق
 في البشارة أن تغير الوجه كما يحصل بالاخبار بالسارة صدقاً كذا يحصل كذباً وأوجب بما ليس بغيره والوجه فيه
 نقل اللغة والعرف اه (قوله فيكون) أي البشارة وذكر الضمير باعتبار كونها خبراً (قوله دون الباقيين) فإنه منهم
 خبر لا بشارة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم مر بأبن مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من
 أحب أن يقرأ القرآن غضا طريا كما أنزل فليقرأ بجزءه من أم عبد فاستد راله أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
 فذبح أبو بكر فكان يقول بشري أبو بكر وأخبرني عمر والاولى لما وثق أن يقول دون غيره ليشمل خبر الواحد
 (قوله لما قلنا) من أنها لا تكون الا من الاول (قوله وتكون بكتابة) لان الكتابة من الغائب بمنزلة الخطاب من
 الحاضر بجر (قوله فتكون كحديث) في اشتراط المشافهة (قوله ان ذكر الرسالة) بأن قال له ان قلنا يقول لك قد
 قدم فلان وذكر مادة الرسالة ليس بشرط فيما يظهر (قوله والا الرسول) أي وإن لم يذكر الرسول الرسالة بأن قال
 ان فلان قد قدم ولم يقل قد أرسلني اليك فلان فيه لئلا يفتقد ذلك مقتضى الرسول دون المرسل (قوله فتقوا)
 وان قال حنت واحد المدين في القضاء وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيه أنه أن يختار منهم واحد انفضى عنه
 ويمسك البقية هندية (قوله فيشرهم بسلام عليهم) فقد نسب تعالى البشارة إلى كل الملائكة الذين أخبروا بالليل
 عليه الصلاة والسلام بذلك وقد وقع من المواقف في الآية التعمير بالعام وكذا من الزبلي والكمال وصاحب البصر
 واقتلا بقر الوام (قوله ومدوها) بضم الموزن وهو ظاهر بالنظر إلى المعنى وأما بالنظر إلى الشارح فالاولى
 المتخذ كجملان الضمير يرجع إلى لفظ ذكر الذي قد مر (قوله فإنه يختص بالصدق مع البشارة) لا فادتها الصالح الخبير
 بنظير (قوله في الكتاب كالمبر) الا خص الامتياز على قوة والكتابة بالمعنى على الخبر (قوله لا يفتق

حنت باليت) ولو سقاه مسنين المطلق
 والا لا بخلاف فهو حرة ولدت ميتاً ثم آخر
 حياته حتى وعندهما لا يمتنع (قوله لبطان الرق بالموت
 بخلاف الولد أو الولادة) البشارة بمرقا
 نلسر سار) خرج الصاد ليس ببشارة مرقا
 بالغة ومنه فيشرهم بعباد اليم (صدق)
 فيخرج الكذب فلا يعتبر (ليس للعبودية علم)
 فيكون من الاول دون الباقيين (قوله بل افقه)
 كل عبد بشرى بكذا فهو حرة فبشره ثلاثة
 (قوله في قوله الاول) فقط لما قلنا وتكون
 بكتابة ورسالة ما لم ينو المشافهة فتكون
 كحديث ولو أرسل بعض عبده عبداً آخر
 ان ذكر الرسالة عتق المرسل والا الرسول
 وان بشره ومعاشقوا) لغة تعهدها من الكل
 بل ليس فيشرهم بسلام عليهم (و البشارة
 لا فرق فيما بين) ذكر (البشارة ومدوها
 بخلاف المبر) فإنه يختص بالصدق مع البشارة
 كما في الباب قبله (والكتابة كالمبر) فيما ذكر
 (والاصلاح) لا يفتق من الصدق ولو بلا بارة
 (البشارة) لان الاعلام انبأت العلم

من الصدق وسكت عن اشتراط كون العلم خاليا عن الطهارة والظاهر اشتراطه لانه عند الطهارة لا يخلو له اطلاق ثم
رايت في الهنكية ما يقتضيه ذلك بخلاف الاخبار (قوله والكذب لا يفيد) وذلك لان العلم الجزم المطلق
لواقع والكذب لا مطابقة فيه (قوله قاعدة النية الخ) ميتد أو خبر والمراد بالنية نية التكفير عن بين أوله أو
افطار في صوم أو قتل حوى (قوله كالشراء) انما كان الشراء على العتق لانه عليه الصلاة والسلام يجعل الشراء
سببا للاعتاق قال عليه الصلاة والسلام لمن يهزى ولده والده الا أن يهدى مملوكا فيستريه فيعتق أى يفتنى الاب
عند ذلك الشراء اذا فعل اذا عطف على آخره بالفاء كان الثاني ثانيا بالاول كصفاء فأرواه وأطعمه فأشبعه (قوله
مثلا) يستغنى عنه بالكاف (قوله لانه جبرى) اذ يدخل في ملك أو اربث بقرا اختياره حتى لو قال استغنى عني
من فلان لا يسلط وذلك لعدم الاختيار له فلا تصح نيته (قوله رفق المعتق كامل) بأن لم يسلط المعتق بوجه (قوله
بأن لم تقارن العتق) صادق بعدم النية أصلا بوجودها متقدمة على عتق العتق (قوله كام الولد) انما قصر رفقها
لاستضافتها بالولد العتق وبأن (قوله ثم فرع عليها) أى على القاعدة المذكورة (قوله ففصح شراء أى الكفارة)
ظاهر أن المراد بالاب أصله فيشمل الأم أيضا دلالة وكان الا ليق بهذه المسئلة وما بعد حاصل الكفارة نهر وقال
أبو السعود انما قيد بالاب ليعلم الحكمى كل ذى رحم محرم بالاولى (قوله للمقارنة) أى للمقارنة نية التكفير على
العتق وهو الشراء (قوله لا شراء من سلف بعتقه) بأن يقول لعبد غيره ان اشتريته فانت حر فاشترته فأوباه
العتق عن كفارته وانما لم يصح لان هذه النية بشرط قرانها لعتق وهو العين والقرن أى أنه لم يترصد مباشرة
حتى لو قال هو حر يوم اشتريته بريدته عن كفارة بعتقه فصح وأجرأ من الكفارة اه ملخصا من النهر (قوله لعدمها)
فان على العتق هنا العين وهو متقدم على الشراء (قوله علق عتقها عن كفارته) بأن يقول لامة الغير التى
استولدها بنكاح ان اشتريته فانت حرة عن كفارة بعتقها فانت عتق ولا تحيزه من الكفارة أما العتق فلو جرد
الشرط المذكور في العين السابقة وهو الشراء وأما عدم الاجراء من كفارة العين فلا يلزم الماستصفت العتق
بالاستيلاء لقوله صلى الله عليه وسلم أمتها ولدك هالم يكن كل العتق مضافا الى الشراء لان الاستيلاء على العتق
من وجهه والواجب عليه عن كفارة العين فلا تحوير كامل لا تحوير من وجهه دون وجه اه اتقانى وانما قيد
بعتق عتق أم الولد للفرق بين تعليق عتقها عن الكفارة وتعليق عتق غيرها عنها الا احتراز عن تبعية عتقها
لنعتق الكفارة فقدم في الظاهر أنه لا يجوز أيضا (قوله بخلاف ما اذا قال لعتق) الذى فى المتن الذى شرح عليه
المصنف جدد ما اذا قال لعتق وهو الاول لانه يتولى فيه المذكور والمفرد وغيرهما (قوله حيث تحيزه عنها) لان
حزنها غير متصقة بجهة أخرى فمقارنت النية العين وهو العتق منع (قوله كأنها الخ) أى كأنها بقرينة
قال فى التبيين وهى هذا الوجه بقرينة أو تصديق عليه أو أوصى له به فقبل فأوباه من الكفارة بخلاف ما اذا
ورثه فانه جبرى وليس له فيه من منع ولا اختيار اه وكان على الشارح أن يقول بعد قول المتن ففصح شراء أى
للكفارة وكذا اذا وهب له أو تصديق عليه أو أوصى له به فأوباه عند القول اه طبعى (قوله للماتر) أى من أنه جبرى
وانما عزاه الى الزبلى إشارة الى أنه منصوص لاهل المذهب ولعدم وقوف صاحب البحر عليه قال ولم أراه منقولا
صريحاً وكلامهم يفيد دلالة (قوله ان تسربت أمة الخ) التسرى فعل وهو اخذ السرية والسرية ان كانت
من السرور لكونها تسرى من هذه النية وبسر هوبها أو من السرى وهو السيادة فممن بينها على الأصل الا أنها
على الاول قلبت الزاء الثانية كما يقال فى تطلعت تطلعت وان كانت من السرى معنى الجماع أو معنى خداجها فانتها
قد تخفى على الزوجات الحرار فممن بها من تغييرات النسب كما قالوا دهرى بالضم فى النسبة الى دهر وهى بالضم
فى النسبة الى السهل من الارض (قوله لمصادفتها الملك) قال فى النهر لان العين انصرفت فى حقها لمصادفتها الملك
(قوله لا يعتق من اشتراها تسراها) عندنا وهو قول الامم الثلاثة وقال زفر تعلق بوجه عدم العتق فيها
أن التعلق انما يصح فى الملك أو مضافا اليه وهذه الجارية المشتراة لم تكن مملوكه حال التعلق ولم ينف عنها الى
الملك لانه لم يقل ان ملكك جارية وتسرتها فانها تسرى (قوله وبشيت التسرى بالضمين) وهى ان يوتها بيتا ويمنعها
من الخروج فأقاده مسكين (قوله والوطء) فلو حصنها وأمتها الجماع الا أنه لم يجعلها لم تعتق فتدبر
فانهم اخفوا التنبه عليه نهر (قوله بشرط الثاني لعدم العزل) أى مع الشرطين المذكورين قال فى النهر وبشيت
الثانى ان لا يعزل ماء مع ذلك فلتنا مادة الاشتقاق سواء اشتريت من السرور أو ما يرجع الى الجماع وبشيت

والكذب لا يفيد بدائع فافهم (النية اذا
قارنت على العتق) الاختيارية كالشراء
بلا خلاف الاثر لانه جبرى (و) الحال
أن (رق العتق) كمال مع التكفير
والا) بأن لم تقارن العتق أو طارئة أو الرق
غير كامل كام الولد (لا) يصح التكفير ثم فرع
عليها بقوله (فصح شراء أى الكفارة)
للمقارنة (لا شراء من سلف بعتقه) طلق عتقها
(ولا شراء مستولة بنكاح طلق عتقها بخلاف
من كفارة بشرتها) لتعاضد فانت حرة
ما اذا قال لعتق ان اشتريته فانت حرة عتق
كفارة بعتقها (قوله ففصح شراء أى الكفارة)
للمقارنة كأنها بقرينة أو تصديق عليه أو أوصى له به
بلا خلاف ان شاء الله تعالى (قوله تسراها وهى
تسربت أمة وهى حرة من تسراها وهى
ملكه مبتدأ أى حين حلقه لمصادفتها
الملك (لا) يعتق (من اشتراها تسراها)
وبشيت التسرى بالضمين والوطء بشرط
الثانى عدم العزل ففصح

لا تقتضي الازال فيها لان كلامهم يقتضي دونه فاختاره في المفهوم واعتباره لادليل عليه اه (قوله واذا
 الفرق) أي بين ما ذكره وبين قوله ان شرية أمة فهي حرة فاشترها لانها تنفي (قوله بلامانع) أما في الأمة المستترة
 المستترة وجد التسري وهو الشرط لكن منع من عمله مانع وهو أنه بالنظر اليه بالم يقع في الملك ولا مضافا اليه (قوله
 امة تليق طلاق المكروه بأي شرطان) والاولى زيادة وعق العبد المملوك أما الاجنبية كالامة المستترة
 فلا بد من أن يكون مضافا الى الملك كان ملكك أو الى السبب كان نكحتك فانت كذا (قوله فليحفظ) انما امر
 بخصف لوقوع الغلط فيه فان بعض من عامر صاحب البحر غلط فقامس تعلق الطلاق بالتسري على تعليق حرية
 على التسري بها (قوله كل مملوك لي حر) هذه المسائل الى آخر الباب ليست من الايمان لعدم التعلق فيها فالاولى
 بها أبوها اه حلي أقول يمكن أن تكون من الايمان بوقوعها جزاء بان يقول ان فعلت كذا فكل مملوك لي حر
 وقس الباقي (قوله عتق عبده) أي العتق أي وإماؤه الحق بدليل دخول امهات الولد وكذا يدخل المدبرات حتى
 لو فوى المدكور من هؤلاء لا يصدق قضاء كما أفاده الشارح بعد قال في الهندية ويدخل تحت عبده الرهن والودعة
 والاتب والمغصوب والمأذون سواء كان عليه دين أو لا وما عبيد المأذون اذا لم يكن عليه دين يعتقدون بالنسبة عند
 الامام وأبي يوسف ولا يدخل فيه المستتر لوان فواما مستحسانا (قوله ويدين في نية الذكور) قال في التبيين ولو قال
 اردت به الرجال دون النساء دين ديانة لقضاء لانه قوى التخصيص في اللفظ العام وهذا بخلاف ما لو قال فويت
 السود دون البيض أو العتق كن حيث لا يصدق ديانة ولا قضاء لانه تخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا عموم
 لما لم يدخل تحت اللفظ فلا تعمل فيه نية التخصيص ولو قال فويت النساء دون الرجال لم يصدق لان المملوك حقيقة
 لذكور دون الاناث فان الاتي يقال اما مملوكه لكن عند الاختلاف ما يستعمل فيهم لفظ التذكير عاده بطريق
 التبعية ولا يستعمل فيهن عند انفرادهن فتكون بنته لغوا بخلاف ما اذا قال فويت الرجال خاصة حيث يصدق
 ديانة لانه قوى حقيقة كلامه لكنه قوى خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء وكذا لو قال فويت غير المدبر لم يصدق قضاء
 اه حلي (قوله للمكتم يد ورقة) فانطبق عليهم لفظ المملوك والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله
 كالمكاتب) أي في أنه لا يدخل في المملوك لانه مثله في المرقوق أيضا لان كلا من الملك والرق ناقص في عتق
 البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اه حلي (قوله لادم الملك بدا) أي في المكاتب ولهذا لا يملك
 اكسابه ولا يجل له وط المكاتبه كما في البحر (قوله أن يعتق المكاتب) لان الرق فيه كمال (قوله لام الولد)
 لان رقه ناقص بسبب الاستنلاب (قوله وكذا العتق والاقرار) يعني لو قال لعبيد هذا حر أو هذا بوهذا عتق
 الاخير وله اخبار في الاولين وكذا لو قال لفلان على النبد درهم أو لفلان وفلان زمة خمسمائة لا خير وله أن يجعل
 الخمسمائة الاخرى لاي الاولين شاء (قوله ولا يصح عتقه الخ) جواب عن ايراد السكال بأنه كما يصح العتق
 على الاحد المفهوم من هذا أو هذه يصح على هذه الثانية وحينئذ لا يلزم الطلاق في الثالثة لان التردد حينئذ
 بين الاول والثانية والثالثة معاً (قوله لزوم الاخبار عن المتني بالمفرد) لان الخبر الاول مفرد فيقدر نظيره
 آخر ويصل المعنى ههنا قال أو ههنا طالق ولا وجه لتقدير طاقان لعدم ذكره في المعطوف عليه والاصل
 أن يشتر في المعطوف ما هو في المعطوف عليه وهذا أحد جوابين لصاحب التنقيح وقيل أنه يجوز أن يقتض الخبر
 متني والدليل عليه المادة بطع الظن من الافراد ~~يكون الحكم حينئذ كحكم الاتي~~ عند ذكر الخبر للثاني
 والثالث الجواب الثاني أن قوله أو ههنا مغير لما قبله والكلام انما يتوقف قوله على وجود المغير وهو أو فيكون
 من نفسه لا على ما ليس بمغير وهو الواو والمفسدة اشترك في السابق عليها وحينئذ ثبت التغيير بين الاول
 والثاني لا توقف على الثالث فصار معناه احداهما طالق ثم قوله وهذا ~~يكون عتقا على احدهما~~ اه
 (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبرا) صادق بعدم ذكر خبر احدا بل ذكر خبر الثالث فقط بان يقول هذه
 طالق أو هذه وهذه طالق ذكر ~~مسألة~~ (قوله بأن قال هذه الخ) لم يذكر الاقرار كما اذا قال لهذا ألف درهم
 أو لهذا وهذا ألف درهم والظاهر أن الحكم كذلك (قوله حلف لا يساكن فلانا) على هذه المسئلة باب اليمين
 في الدخول والخروج والسكنى وقدمها الشارح بعينها هناك اه حلي (قوله وبه يفتي) هذه الشارح سابقا
 بأنه تمسك بحقيقة (قوله ان لم تأت اليلة حتى أضربك) أي فانت حر من لا (قوله حث عند الثاني) لعدم
 وجود الضرب المقصود ~~فكانه~~ يقول ان لم أضربك اليلة به بعد اتيناك فانت حر ولم يوجد الضرب

(ولو قال ان تسربت أمة فانت طالق أو
 عتق برقتسري بمن في ملكه أو من
 اشتراها بعد التعاق طلقت وعتق) وأفاد
 الفرق بقوله (لوجود الشرط) بلامانع
 امة تليق طلاق المكروه بأي شرط كان
 فليحفظ (كل مملوك لي حر عتق عبده
 ومدبره) ويدين في نية الذكور لا الاناث
 (وامهات أولاده) للمكاتبه بها ورقة
 (لامكاتبه الابانثية ومعنى البعض
 كالمكاتب) لعدم الملتبدا وفي الفتح ينبغي
 في كل مرقوق لي حر أن يعتق المكاتب لأم
 الولد الابانثية (هذه طالق أو هذه وهذه
 انت الأخيرة وخبر في الاولين وكذا
 في الاقرار) لان أولاد المدكورين
 وعنده أدخلها بين الاولين وعطف الثالث
 على الواقع منها ما يمكن كاحدا كما طالق
 وبه يفتي صاحب عتقه هذه على هذه الثانية
 لزوم الاخبار عن المتني بالمفرد وهذا اذا
 لم يذكر الثاني والثالث خبرا (فان ذكر
 بأن قال هذه طالق أو هذه وهذه طالقان
 أو قال هذا حر أو هذا وهذا حران) فانه لا
 يعتق احد ولا يطلق بل يجبر ان اشتار
 الايجاب (الاول عتق) الاول (وحده
 وطلقت) الاولى (وحدها فان اختار
 الايجاب الثاني عتق الاخيران) وطلقت
 الاخيران) حلف لا يساكن فلانا فاسافر
 الحالف فكن فلان مع اهل الحالف حث
 عنده لا عند الثاني وبه يفتي قال لعبيد ان
 لم تأت اليلة حتى أضربك فانت حر ولم يضرب
 حث عند الثاني

(قوله لا عند الثالث) قال في الخاتمة وقال مجد رحمه الله تعالى اذا قال الجار يسه ان لم تأمنني القيلة - في غشائك
فأنت حرة فانت في تلك القيلة فترغبها لا يثبت وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزادات اذا ذكر
فطين أحده ما منه والا تخون غيره وسنهما كلمة - في وآخره ما لا يصلح غاية الاول ولا يصلح برء لا بشرط بل
وجود الثاني اهـ (قوله اختلف في لحاق الشرط الخ) في عبارته غرض وعبرة الخاتمة رجل قال لجلاره ان
امرأتي كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتك عندك البارحة فامرأتي طالق وسكت ساعمة ثم
قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر أنه كانت عند الحالف امرأة أخرى قال نصير بن يحيى تطلق امرأته الحالف وقال
مجد بن سلمة لا تطلق وانما اختلف باختلاف أبي يوسف ومجد في لحاق الشرط باليمين المعقودة به - هذا السكوت قال
أبو يوسف يصح وبه أخذ نصير بن يحيى وهذا القول أقرب الى قول الامام لأنه عندنا يصح الحاق الشرط باليمين
بالبيع التام وقال مجد لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت وبه أخذ مجد بن سلمة وعليه الفتوى لأن
السكوت يمنع تعلق الجزاء بالشرط فيقع الشرط عند اذا كان الشرط على الحالف وان كان الشرط لأخالف
بأن كان فيه تحقيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قوله ومثال ما فيه تحقيف على
نفسه أن يقول ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم سكت ثم قال وهذه الدار اهـ حلي فلا يلحق الشرط الثاني
فتطلق امرأته بدخول الدار الاولى والمراد باليمين التعليق والظاهر أن اليمين غير المتعلقة كذلك كما اذا قال والله
لا اكلم فلانا ثم سكت ثم قال ولا فلا فإفائه لا يلحق ونحوه والله لا اكلم فلانا ثم سكت ثم قال ان ضربت فلانا
لا يتعلق (قوله باليمين المعقود) الاولى المعقودة لان اليمين وثنية - جماعا (قوله بعد السكوت) منه ليقطع وصورته
أن يقول ان دخلت الدار فعدى ثم سكت ثم قال وامرأته طالق والله تعالى أعلم وا. تحفراقه العظيم

• (باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة) •

(قوله وغيرها) كالشئ واليمين والجلوس حوى (قوله الاصل فيه) أي في هذا الباب أي في حكم بعض مسائله
(قوله أن كل فعل تعلق بحقوقه بالباشرة) قال البرجندى وهو كل فعل يجوز أن يثبت حكمه للعاقبة ثم قد
ينقل من العاقبة الى غيره حوى وأشار بقوله يجوز أن يثبت حكمه للعاقبة الخ الى الخلاف المشهور بين الكرخي
وأبي طاهر من أنه اذا وكله بشراة من كل مقتدر جع حقوقه على العاقبة هل يثبت حكمه للوكيل أو لا
ينقل للموكل أو يثبت للموكل ابتداء قال الكرخي بالاول وأبو طاهر رآه في وهو الاصح أبو السعود وهذا الاصل
هو المراد بقوله كل ما يستغنى المأمور في مباشرة عن اضافته الى الأمر لم يثبت الا أمر بمباشرة المأمور وان كان
لا يستغنى عن الاضافة يثبت (قوله لا حلت بفعل مأور) صادق بالوكيل والرسول وجهه أن العقد وجد من
العاقبة حقيقة وحكاية رجعت الحقوق اليه ولذا لو كان هو الحالف حلت وانما الثابت للأمر حكمه الا أن
ينوى غيره حوى بأن نوى أنه لا يباشر بنفسه ولا بماورده فيثبت لأنه شدد على نفسه (قوله وكل ما تعلق بحقوقه
بالأمر) وهو ما لا يستغنى المأمور عن الاضافة فيه الى الأمر (قوله وصدقة) قد يقال ان الصدقة يستغنى فيها
المباشر عن الاضافة الى الأمر بأن يطلق ويقول خذ هذا صدقة ويمكن ان يقال ان الاضافة للأمر موجودة
حكايا الا كانت من مال المأمور (قوله وما لا حقوق له) أي وكل ما لا حقوق له الخ وظاهر الشرح ان القصة
ثلاثية وهو ما قاله قاضي خان واختصه في البحر والذي عليه الاكثر أنها ثنائية بان يقال ان كل فعل ترجع
الحقوق فيه الى المباشر لم يثبت الحالف فيه بفعل الوكيل والمأمور وما لا حقوق له ترجع الى المباشر سواء كان
له حقوق أو لا يثبت به ما كفه عليه بنفسه والظاهر أن الخلاف لفظي (قوله كعارة وإبراء) لعل المراد بالحقوق
المنفعة فيها الدينية أما الاخرية كالنواب فهو ثابت فيها لا أمر قال في البحر وقد جعل في المحيط العارية
ونحوها مما يتعلق بحقوقها بالآمر اهـ فيثبت فيها بالمباشرة والا مر على كلا القولين (قوله بفعل وكيه) مراده
بالوكيل المأمور (قوله أيضا) أي كما يثبت بمباشرة نفسه (قوله ومعه) أي من الأمر وهو عطف تفسير (قوله
ومنه الهبة بعوض) قال في القنية حلف لا يبيع قوب بشرط العوض يفتي أن يثبت اذا كان الواهب بشرط
العوض بالعين يجب أن يكون القابل لهذه الهبة مسترياء دخل في قوله ولا اشترى فاذا وكل فيها لا يثبت كما
لا يفتي اهـ حلي ولا يفهم من بحث ازا هدى في القنية أنه لا يثبت فيها بالآمر لان المراد دفع ايهام أنها لا تدخل
في ميمه على نفي البيع وسبق ذلك في قول الحلبي فاذا وكل فيها لا يثبت فيه قسرا (قوله ومنه السلم) خالف في

لا عند الثالث وبه يفتي اختلف في لحاق
الشرط باليمين المعقودة به السكوت نصحه
الثاني وأبطله الثالث به يفتي فلا حلت
في ان كان كذا فاذا وسكت ثم قال ولا كذا
ثم ظهر أنه كان كذا خاتمة
(باب اليمين في البيع والشراء والصوم
والصلاة وغيرها) الاصل فيه أن كل فعل
تعلق بحقوقه بالمباشرة كبيع والحيوة
لا حلت بفعل مأور وكل ما تعلق بحقوقه
بالأمر ككساح وصدقة وما لا حقوق له
وابرأه يثبت بفعل وكيه أيضا لأنه
ومعه (يثبت بالمباشرة) بنفسه (لا بالآمر
اذا كان من يباشر نفسه في البيع) ومنه
الهبة بعوض ظهيرة (والشراء) كذا السلم

البصر من الواضحات حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم إليه في فوه حنت لانه اشترى مؤجلا اه قال الحلبي
 واذا كان المسلم مشتريا يجب أن يكون المسلم اليه باعنا اه فلا يصح أن الالبابشرة (قوله والاغالة) قال
 في الظهيرة باع عبده من رجل ومسلم الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري اقال
 البائع وقبل البائع الاغالة لا يحنث ولو كان الثمن ألف درهم فوقت الاغالة بمائة دينار أو أكثر من الثمن الاقول
 أو أقل حنت قيل هذا قولهم ما على قول الامام فلا يحنث لكونها اقالة على كل حال وحديثه فلا يحنث بفعل
 المأمور وقال السد الحوى الوجه في ذلك للامام ما تقر بأن معنى الايمان العرف وفي العرف لا يقال لمن اقال
 مبيعا أنه اشتراه قتل اه وحديثه فاما ملاقه ليس على ما ينبغي بل الاولى حذف الاغالة (قوله قيل والله اعلم)
 قال في الجبر ولو قال والله ما اشتريت اليوم شيئا وقد كان اشترى في ذلك اليوم شيئا لكن بالله اعلم فقد قيل
 يحنث في عينه وفي مجموع الروايل وضع المسئلة في طرف البائع فقال اذا حلف لا يبيع الخبز فباع رجل فاعطاه
 دراهم لاجل الخبز ودفع اليه الخبز لا يحنث وذكر في شهادات القدوري ما يورد ما ذكر في مجموع النوازل فقال
 لا يبيع من عين ذلك أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي والى هذا مال المازدي اه حلبي والذي
 يفعله العرف أن التعاطي يبيع فلا يحنث فيه بفعله اه وره (قوله والابارة والاستبجار) بأن حلف لا يبيع حره داره
 فوكل من فعل ذلك أو حلف لا يشتري حره فلا يحنث فيه بفعله اه وره (قوله كركها في أيدي
 الساكنين) أي فانه ليس ابارة ولو قال الساكنين فاعطاه في هذه المنازل فهو ابارة بجره والظاهر من قوله
 كركها أنه تركها في أيدي الساكنين ولم يأخذ ابارة اه والا كانت عين ما بهدها (قوله وكأخذ ابارة شهر قد
 سكنوا فيه) أي بعد العيين وأما قبل العيين فلا يتوهم (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا فيه) بأن أخذ منهم بعد العيين
 ابارة أشهر من قبله أي فانه يكون ابارة ويحنث قال في النهروان خبير أن تعاطي ابارة شهر لم يسكنوا فيه ليس
 الابارة بالتعاطي فينبغي أن يجرى فيه الخلاف السابق اه أي في شراء التعاطي (قوله مع الاقرار) هذا
 التقيد بالظن لما اذا كان الصلح من المذمى عليه أما اذا كان من المذمى فلا يحنث مطلقا قال في البصر وأطلق
 في الصلح عن حال وهو قيد بأن يكون من اقراره لانه حينئذ يبيع أما الصلح عن انكار فهو فداء العيين في حق
 المذمى عليه فيكون الوكيل من جانيه سفيرا محضا فكان من القسم الثاني أي ما يحنث فيه بالمباشرة والامر
 في هذا اذا حلف المذمى أن لا يصلح فلانا من هذه الدعوى أو من هذا المال فوكل فيه لا يحنث مطلقا واذا
 حلف المذمى عليه ثم وكل به فان كان عن اقراره ولا يحنث وان كان من انكاره أو سكوت حنت اه حلبي (قوله
 لانه مع الانكار) ومثله السكوت كما أفادته العبارة السابقة والضمير في قوله لانه يعود الى الوكيل المعلوم من
 المقام (قوله والقسم) بأن حلف لا يقسم مع شريكه فوكل غيره أن يقسم معه لم يحنث (قوله والخصومة) أي
 على المتق به بأن حلف أن لا يخاصم شريكه فوكل من خاصمه لم يحنث وفي القهستاني تفسير الخصومة بجواب
 الدعوى سواء كان اقرارا أو انكارا اه وفي الاسقاطي الخصومة لغة الجدل وعرفا الجواب نعم أولا وفسرها
 الجوهري بالدعوى الصعبة أو الجواب الصريح (قوله وضرب الولد الكبير) ذكرنا أن أو اتى قال أبو السعود
 وهو ظاهر في أن الاب ليس له تأديب ولده الكبير حتى لو فعل ما يوجب التعزير لا يتولى الاب ذلك بنفسه الا اذا
 كان حال المباشرة انتهى عن المنكر ويؤيده ما صرحوا به من أنه اذا طلب الانفراد بالسكنى لم يملك الاب منعه
 الا اذا كان صبيح الوجه دفع الامار عن نفسه وانظر حكم ولد الولد هل هو كالولد قال الحوى ظاهر تعليل المسئلة
 بقولهم لان منفعة الضرب عائدة اليه وهي التأديب فلم ينسب فعله الى الاخرى فتضى الحاقه به اه يتصرف
 وفي القهستاني وضرب الولد صغيرا كان أو كبيرا أو عبدا غيره أو حرا وان حرم ضربه وان أمر به الاب الا اذا
 كان معلما كافيا كراهية المنية أو سلطانا أو قاضيا كافيا الكافي وينبغي أن يدخل فيه المحتسب بلوازعززه
 فمن حل له ضربه مع أمر به فيحنث بالضرب ومن لا يحل له لا يبيع فلا يحنث لان منفعة التأديب ترجع الى الولد
 لا الى الموكل كافي الاختيار (قوله كالفاضي) اذا وكل بضرب من يحل له ضربه مع أمر به فيحنث بفعله اه
 حلبي وأدخلت السكاف المعلم والسلطان والمحتسب كما مر عن القهستاني (قوله لا يباشر هذه الاشياء) أي
 الخلق عليها التي ترجع الحقوق فيها الى العاقد (قوله ويقتصد الخائف) فاذا قصد الخائف في الاشياء
 السابقة أنه لا يخطئها بنفسه ولا بما مورده مع واذا كان لا يباشر الشيء بنفسه عادة وحلف لا يفعله ونوى لا يفعل

والاغالة قبل والتعاطي شرح وهابية
 (والابارة والاستبجار) فلو حلف لا يبيع حره
 وله سنة ثلاث أجرتها امرأته وأعطته
 ابارة لم يحنث كركها في أيدي الساكنين
 وكأخذ ابارة شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر
 لم يسكنوا فيه ذخيرة (والصلح من حال)
 ويؤيده قوله (مع الاقرار) لانه مع الانكار
 سفر (والقسم والخصومة وضرب الولد)
 أي الكبير لان الصغير يملك ضربه فذلك
 التوقيف فيحنث بوسيلة كالفاضي (وان
 كان المذمى في هذه الاشياء) بنفسه حنت
 (لا يباشر هذه الاشياء) أيضا لتقيد العيين
 بالمباشرة (وبالامر أيضا) وان كان
 بالعرف ويقتصد الخائف (وان كان
 يباشره ويقتصد الخائف) اعتبر الاغلب

نفسه الظاهر الصفة (قوله وقيل يعتبر السلطة) مقابل التفصيل الذي في المصنف (قوله والا) بأن كانت السلطة
 بما لا يشترط انفسه لنفسها أو غير ذلك (قوله وفعل ما مود) لم يقل كما قال صاحب الكنز وما يبحث بهما الخ
 به في المباشرة والامر لانه لا يبحث بمجرد الامر بل لابد من فعل المأمور والمؤثر في الحدث الامر والفعل شرط فيه
 ومعلوم أن المأمور بهم الوكيل والرسول (قوله والتوكيل به غير صحيح) أي والرسالة به جائزة فلو عبر بالوكيل فخرج
 الاستقراض من هذا النوع مع أنه منه وانما لم يصح التوكيل به لأن الوكيل اذا قال أقرضني مبلغ كذا لا يثبت
 الملك الا للوكيل وان أضاف الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا
 كان رسالة أو أمرا ولم يكن توكيلا ووجهه الزيلعي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالمقد بل
 بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ونصح الرسالة في الاستقراض لأن الرسول معبر بالعبارت ملك
 المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه وصح التوكيل بالاتراض ويقبض القرض كأن يقول الرجل أقرضني ثم
 يوكل رجلا بقبضه فانه يصح (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو يوكل فعقد الوكيل حث
 ولو كان التوكيل قبل الميعين كما في التارخانية وكذا لو كان الحالف أمرا فلو أجبرت من له ولاية الاجبار كالسيد
 ينبغي أن لا تحث ولو زوجه فضولي فان عده قبل الميعين لا يبحث بالاجازة مطلقا وبعدمه يبحث بالاجازة القولية
 هو المختار ولا يبحث بالفعلية على ما عليه أكثر المشايخ وبه يبقى نهر ملخصا (قوله لا الانكاح) أي للغير فانه
 لا يبحث في ميمه الابباشرة فانه قال في النهر ولو قال راقه لا تزق فلانة فأمر رجلا فزوجها لا يبحث بخلاف
 لا تزق والفرق أنه في الاول لم يلحقه حكم وطعته في الثاني وهو الحلف كذا في البرازية وغيرها وظاهر هذا
 أنه لا فرق بين تزويج الامة والبنات المغيرة وغيرهما وأنه باتفاق وفي القهستاني ما يفيد غير ذلك فانه قال وفيه
 اشارة الى أنه لو حلف أن لا تزق أمته أو بنته المغيرة يبحث بنكاح الوكيل ومن محمدا أنه لا يبحث كما لو كان
 الخوف عليه ابنته وابنه الكبير اه (قوله والطلاق والعناق) سواء كان بمال أو لا وأما اذا أطلق فضولي فأجاز
 الزوج قولاً أو فعلاً فالجواب فيه كما في النكاح وهو أنه ان أجاز بالقول حث على المختار وان أجاز بالفعل فعن
 محمدا لا يبحث وعليه الفتوى كما في الظهيرية حموي (قوله كتملين) صورته علق الطلاق أو الحرية بدخول
 الدار ثم حلف أنه لا يطلق أو لا يمتق قد خلا ووقع الطلاق أو العتق لم يبحث ولو كان ذلك بعد الميعين حث حموي
 (قوله وانطلق) هو كالمطلق وذلك كما اذا حلف أن لا يتخلى امرأته فوكل غيره به ففعل حث (قوله والكتابة)
 أي على الصحيح وجعلها في العلم كالباع ولو أجاز كتابة الفضولي حث كذا أطلقه غير واحد وقياس ما مر
 أن يقيد بما اذا كانت بالقول ثم (قوله والصلح عن دم العمد) بأن حلف أن لا يصلح عن دم العمد فوكل حث
 لأن المنافع تعود اليه بخلاف الصلح عن اقرار قد يقوله عن دم العمد لأن الصلح عن غير دم العمد يكون ملما
 عن مال وتقدم أنه لا يبحث فيه بفعل الوكيل والفرق أن الصلح عن دم العمد في العتق عفوه عن القصاص يأخذ
 المال ولا تجرى النيابة في العتق بخلاف الصلح عن المال حموي عن البرجندی قال أبو السعود واعلم أنه اذا وقع
 الصلح عن غير دم العمد لا بد وأن يقع على أحد مقادير الدية كما أتى في محله اه (قوله وانكار) وشبه الكفوت
 كما تقدمت حلبي وهذا التفصيل في المذمعي عليه أما المذمعي لا يبحث بالتوكيل مطلقا كما تقدم (قوله والهبة)
 فلو حلف أن لا يهب موهوبا مطلقا أو مميضا أو مخصصا به فوكل من وهب حث مميضة كانت الهبة أو لا قبل
 الموهوب له أو لا قبض أو لم يقبض لانه لم يلزم نفسه الا بما ملكه ولا يملك أكثر من ذلك حموي (قوله أو بعوض)
 فان حث لا يهب فوهب هبة عوض بنفسه أو بعماله فانه يبحث فيه وهذا ينطبق ما قدمه قريبا من أن الهبة
 بعوض من البيع في الحكم وحكمه أنه لا يبحث فيه بفعل مأموره وما هنا هو الذي ذكره الشريلا في قصا
 حيث قال في شرح منظومة ابن وهبان الخامس يعني عما يبحث فيه مطلقا الهبة حلف أن لا يهب مطلقا أو مخصصا
 بعينه فوكل من وهب حث مميضة أو لا قبل الموهوب له أو لا قبض أو لا لان المنصور انظار السقط ولو كان
 الموهوب غير مقسوم أو على عوض وفيه أنه ينبغي أن لا يبحث لانها بيع انتهت اه وهو بحث لا يرد المتقول
 وقال في البحر وأما الهبة والصدقة في الظهيرية حلف أن لا يهب ففعلان فوهب هبة غير مقسومة حث
 وكذلك الاعمار والنمل والارسال اليه مع رسوله وصورة الاعمار أن يقول صاحب الدار لغيره هبة لك ما دمت
 حيا فاذا مت ردت الي وكذا لو أمر غيره حتى وهب حث وكذا لو أجاز هبة الفضولي عبده ولو حلف عبده

وقيل يعتبر السلطة ولو مما يشترط ما يشترط
 شرطها لا يبحث بوكيله والا حث (ويبحث
 بفعله وفعل ما مود) لم يقل وكيلا لان من
 هذا النوع الاستقراض والتوكيل به كذا
 صحيح (في النكاح) لا الانكاح (والطلاق
 والعناق) الواقعي بكلام وجسد بعد الميعين
 لا قبله كتملين بدخول دار زواجه (وانطلق
 والكتابة والصلح عن دم العمد) وانكار كما
 في (الهبة) ولو فاسدة أو بعوض

فلان فوجب على عوض حنت ولا يثبت بالهدية في عين الهبة ١٥ وما تقدم عن القنية من أنه لو حلف لا يبيع
فوجب بشرط العوض ينبغي أن يثبت ١٥ لا ينافي ما قبله لأن المقصود دفع إيهام أنها ليست كالبيع في هذا
الحكم إذا بشر ما بنفسه وليس المراد أنها كالبيع في كل وجهه قال الحلبي وسبب وهم الشارح ما قال في البحر
وعلى هذا فالهبة بشرط العوض داخل تحت عين لا يثبت نظر إلى أنها هبة ابتداء فيثبت ودخلت تحت عين
لا يبيع نظر إلى أنها بيع انتهاء فيثبت بها ١٥ وأنت خبير بأن كلامه فيما إذا فعل بنفسه واللامح قوله يثبت
في الموضعين ١٥ وذلك لأنه لو حلف على ما هو أعم من فعله وفعله مأثور لا يظهر قوله فيثبت إلا خبر لأن البيع
لا يثبت فيه فعل ١٥ أموره (قوله والصدقة) هي كالهبة فيما مر بأن حلف لا يصدق فوكل به حنت قال العلامة
ابن وهبان وسبب كذا ينبغي أن يثبت لو حلف أن لا يقبل صدقة فوكل بقبضها له ولو صدق على فقير بلفظ الهبة
ينبغي أن يثبت حوى (قوله وان لم يقبل) راجع إلى الهبة وما بعده ما حلى عن النهر وهو على الراجح في القرض
ويقال عليه الاستقراض وفي التارخانية لا يكون قرضاً دون القبول في قول محمد وأحمد في الروايتين عن أبي
يوسف (قوله وضرب العبد) وكذا الآية فلو عير بالمعول لكان أولى حوى وجه الحنت في ضرب العبدان
المقصود وهو الاتجار راجع إليه بخلاف الولد ١٥ أبو السعود يقلل زيادة (قوله قيل والزوجة) قال في النهر
والزوجة قيل تطير العبد وقيل تطير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الأول
لأن النفع عائد إليه لما عتقه وقيل أن يثبت فطير العبد والافتقار الولد ١٥ (قوله والبناء والخياطة) هما من
الأمور الحسية (تنبيه) أعلم أن ما يثبت فيه فعل الوكيل لو قال نويت أن لا أفعل ذلك بنفسى في الأفعال
الحسية كالضرب والذبح يصدق قضاء وديانة لأنها لا توجد منه إلا بإشراعه لها حقيقة فإن لم يباشرها لا يثبت
لأنه قوى حقيقة كلامه وفي غيرها كالطلاق والنكاح روايتان أشهرهما أنه لا يصدق إلا ديانة لأنه كما يوجد
بإشراعه يوجد بغيره فإذا قوى المباشرة فقد قوى تخصيص الخيم وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه نهر
عن الكافي (قوله وان لم يحسن ذلك) هذا أولى بالحكم والأولى أن يقول وأن أحسن ذلك (قوله والاياداع) سواء
قيد به شخص أو أطلق نهر (قوله والاستبداع) أي صيرورته مستودعاً فيثبت في يمينه لا يقبل وديعة أو وديعة
فلان بفعله وفعله مأثور (قوله والاعارة) فلو حلف لا يعير مطلقاً وشياً بعينه فوكل بذلك حنت قبل المستعير
أو ولو عير شخصاً فأرسل الموقوف عليه شخصاً آخر فاستعار حنت لأنه سفير بعض فيحتاج إلى الإضائة إلى
الموكل فكار كولو كيلي بالاستقراض نهر (قوله ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة) بأن يقول ان فلاناً
يستعير مني كذا نهر قال المحشى كلام المؤلف كأنه يقتضى أن هذا الحكم خاص بالاعارة والاستعارة مع أن
الوكيل في النكاح وما بعده سفير فلا بد من إضافة العقود المذكورة إلى الموكل كما سيأتى في كتاب الوكالة وأما
كلام التارخانية عام في جميع المسائل فتدبر من قوله أنه خاص بها أتت فلتأجس أو تكون الإضافة إلى الموكل
غير أخراج الكلام مخرج الرسالة ١٥ (قوله وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين فأمر غير مبيح بقبض وكيه
فلو حلف لا يقبض من غيره اليوم وقد كان وكل قبل قبض الوكيل بعد العين لا يثبت برجسدى (قوله
والكسوة) بأن حلف لا يكسوه فأمر غير مستأنى وفي النهر ما يفيد تعميم الكسوة لنفسه وغيره فإنه قال
فلو حلف لا يكسوى أو لا يكسو مطلقاً أو كسوة بهيمة أو معيناً حنت بفعله وكيه لأن نفعه لا كسوة عائدة عليه
وكسوة غيره هبة ان كان لغنى وصدة ان كانت لفقر ١٥ وكل من سمي يثبت فيه بالمباشرة وبالإمر (قوله
وليس منها الكفن) لأنه لا يسمى كسوة عرفاً وقد علم أن الإيمان مبناها العرف ١٥ حلى مزيداً (قوله الا اذا ارد
الستر) أي بقوله لا أكسو فلاناً وذلك لأن الكفن ساتر (قوله دون التملك) أي فإنه إذا قوى ذلك لا يثبت بالكفن
لأن الميت ليس من أهل التملك (قوله والحل) أي في غير الإجارة فإنه لا يثبت بالتوكيل كما مر وصورة حلف
لا يثبت على هذه الدابة فأمر غيره بالحل عليها ففعل حنت كالحل بنفسه حوى (قوله نيفاً وأربعين) قال
في النهر (تكميل) من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كما في منظومة ابن وهبان وقد مرنا أن من ضرب
الزوجة والولد الصغير رأى قاضى خان ومنه تسليم الشفعة والأذن كما في التارخانية والشفقة كما في الاستيعاب
والوقت والاضحية والحبس والتعزير بالنسبة إلى القاضى والى السلطان وينبغي أن يقال في الحل كذا في شرح
المنظومة للشيخ مبد البر ومنه الوصية كما في القنع وينبغي أن يكون منه المرواة والكفالة كالحلف لا يحل فلاناً

(والصدقة والقرض والاستقراض)
وان لم يقبل (وضرب العبد) قيل والزوجة
(والبناء والخياطة) وان لم يحسن ذلك الخياطة
(والذبح والاياداع والاستبداع) كذا
(الاعارة والاستعارة) ان اخرج الوكيل
الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنت
تارخانية (وقضاء الدين وقبضه والكسوة)
وليس منها الكفن الا اذا اراد السردون
التكليف سرية (والحل) وذكر منها في البحر
نيفاً وأربعين

فوك من يحيله أو لا يتبسل حوائته أو لا يكفل عنه فوك بقول ذلك والقضاء والشهادة والاقرار معدة من
 في البصر التولية فلو حلف لا يولي شخصا ففرض الى من يفعل ذلك حذت وبهذا وقت المائل أربعة وأربعين
 (تنبيه) من الحلف المصروفة الى القول قال لا أدعه يدخل البيدر فيه بالحق قولاً أطاعه أو عصاه شريطة
 قال ولشافه رسالة ١١ ومحصلها أنه اذا حلف على غيره أن لا يفعل كذا كالحلف عليه أن لا يدخل هذه الدار
 فان كانت الدار ملك الحالف فبطل بالقول والفعل حتى لو نهاه عن الدخول فدخل يحث الا اذا لم يقدر على منعه
 لظلمه أو كانت الدار في اجارته وان لم تكن ملكه فبطل بالقول فقط حتى لو قال له لا تدخل ثم دخل لا يحث ١٢
 ومنه يعلم جواب سادسة سئل منها الفقير هي أن شخصاً حلف بالحرام على أخيه أن لا يتكلم قبل خروجه من
 الدار ثم لم يتكلم قبل خروجه فهل يقع عليه الطلاق ويكون بائناً وهل اذا طلقها ثلاثاً بعده بطلها أم لا
 فأجيب بأنه حيث تكلمت قبل خروجه وقبل نفيه إياها من الكلام فإنه يقع الطلاق لا نه حلف على ما لا يملك
 فبطل بمجرد النهي فإذا وجد المحلوف عليه قبل البر فإنه يحث ويكون طلاقاً بائناً وإذا طلقها ثلاثاً وهي
 في العدة فإنه يلزمها لأن الطلاق الثلاث من قسم الصريح وتحصل أن ما اشترط من أن الحلف على ما لا يملك
 لا ينقض ولا أصل له بل يشترط وإذا وجد المحلوف عليه بعد النهي من الفعل لا يحث وهذا اذا كانت العين على
 الشيء فان كانت على الفعل أي فعل ما لا يملك يعني في وقت معين ومعنى الوقت ولم يفعل فقياس ما سبق من أنه
 يشترط لبرء نفيه عن الفعل أن يقال هنا ان معنى الوقت ولم يفعل بعد أمره لا يحث أيضاً ١٣ أبو السعود (قوله
 عن شارح الوهبانية) هو العلامة عبد البر (قوله مثلاً الى حثته) أطلق الإشارة وأراد التصريح وهو كثير
 في كلامهم (قوله فقال الخ) هو من التويل (قوله شرأ) بالجر عطف على يبيع حذف حرف العطف فيه وفيما
 بعده وقوله صلح مال احتز به عن الصلح عن دم العمد (قوله ولا يدخل) المراد لام الاختصاص لا لام التعريف
 كذا أشار إليه العيني أبو السعود (قوله قهره امته) أي بالجملة لا تعلقها به لأنه أمر معنوي لا يوقف عليه كذا
 في ابضاح الاصلاح لابن الكمال وسأفسيه ما ذكره البرجندي من قوله المراد بدخول اللام على الفعل تعلقه به
 ولو قال ولا يدخل ففعل لكان أظهر ١٤ قلت في قوله ولو قال الخ إشارة الى ما في ابضاح (قوله تجزى فيه
 الثانية) اعلم أن الفعل على وجهين أما أن يحتمل النيابة كالبيع وقطاعه أو لا كاكل الطعام وشباهاه ثم لا يحتمل
 أما أن تدخل اللام على الفعل وعلى العين فان دخلت على ما يحتمل النيابة فكانت بعثت ثوباً قائماً لتكون
 ملك الفعل واذا دخلت على العين كان بعثت ثوباً لا يكون ملك العين سواء باعه بأمره أو لا علم أنه ثوبه أو لا لأن
 اللام تجاوزت العين فلو وجدت ملك العين لملك الفعل وأما فيما لا يحتمل النيابة قائماً فكانت ملك العين سواء
 قدمت اللام أو أخرت لأن اللام دخلت على ما يملك وهو العين وعلى ما لا يملك وهو الفعل فوجب صرفه الى ما يملك
 وهو العين وقد أمكن بتقدير تأخير اللام عن العين وأما في الفعل الاول فكل واحد منهما يملك فكان كل واحد
 منهما محتملاً فوجب الترجيح بالقرب والجملة أبو السعود من الجوى (قوله اقتضى أمره) فإذا دس
 الخطاب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعه من أجله لأن ذلك لا يتصور إلا بالعلم بأمره بجر (قوله ليضحه به) أشار به
 الى شرط في المسئلة وهو أنه لا بد أن يكون قد أمره المحلوف عليه بأن يفعله لنفسه وليس المراد طلق الأمر
 لما في الظاهر يريه حلف لا يشترى لقولان ثوباً فأمره أن يشترى لا يشترى غيره ثوباً فاشترأ لا يحث وكذا لو أمره
 أن يشترى لغيره ثوباً فاشترأ لا يحث ١٥ من البحر ولو قال الاختصاص به لكان أظهر وبهذا علم ان التخصيص
 من جانب المحلوف عليه فإنه أخرجه به ما إذا أمره بغيره وكلام شارح حيث أعاد الضمير في قول المصنف به
 الى المحلوف عليه فينبغي أن التخصيص من الحالف بالمحلوف عليه وقد يقال أنه لا بد من التخصيص من الطرفين
 حتى ان الحالف اذا لم يخص المحلوف عليه بأن باعه له ولفظه أو اشتراعه ولفظه لا يحث وحززه نقلاً (قوله
 اذا اللام للاختصاص الخ) وجه افادتها الاختصاص أنها تنصيف متعاقها وهو الفعل الى مدخولها وهو كلف
 الخطاب فيبدأ أن الخطاب مختص بالفعل وكونه محتماً به فيبدأ أن لا يستفاد اطلاق فعله الا من جهته وذلك
 يكون بأمره وإذا باع بأمره كان بيعه ابتداءً من أجله بجر (قوله فلم يحث في ان بعثت ثوباً) التصريح بالمفعول به
 ليس بشرط كما يجب فاذ من المحيط وانما صرح به المصنف لتباين الاقسام قال في النهر وينبغي أن يكون شرطاً
 فيما اذا دخلت على العين كما سأل في الجوى (قوله سواء ملكه الخ) راجع الى قول المصنف اقتضى أمره ليضحه به

وفي النهر من شارح الوهبانية نظم والذي
 ما لا حث فيه بفعل الوكيل لأنه الأقل
 من غير الى حثه فيما يلي فقال
 بفعل وكيل ليس يحث حالف
 يبيع شرأ صلح مال خصوصية
 اجارة اشتجار الضرب لا نه
 كذا حثه والحث في غيرها لا
 (ولام دخل) مبتدأ خبره اقتضى الاتي
 (على فعل) أراد بدخولها عليه قهره بامته
 ابن كمال (تجزى فيه النيابة) للغير
 (كبيع وشرأ واجارة وخطابة وصناعة
 وبناء اقتضى) أي اللام (أمره) بجر
 ليضحه به أي بالمحلوف عليه أو اللام
 للاختصاص ولا يتحقق الا بأمره المفسد
 لتوكيد (قوله يحث في ان بعثت ثوباً ان
 باعه بالأمر) لا تنافي التوكيد سواء (ملكه)
 أي الخطاب ذلك الثوب (أولاً) بخلاف
 ما لو قال ثوباً فإنه يقتضي كونه ملكه
 كما سيجي

(قوله لمصنف عليه) المراد به العين (قوله لانه كمال الاختصاص) أي لان الملك أي اختصاصه بالخصاطب هو الاختصاص الكامل فاللام على كل حال للاختصاص لكن الاختصاص في الاول ينصرف الى الامر وهما الملك (قوله ثوبه) أي الثوب المملوك للمصنف من أجله ولا يبحث لو أمره ببيع ثوب غيره بباعه (قوله هذا نظير الخ) الاولى أن يقول هذا مثال لدخول اللام على العين (قوله وأما نظير الخ) أي مثال (قوله لا يقع عن غيره) أي لا يقبل النيابة (قوله ان أكلت لك طعاما الخ) أي بتقديم اللام وإذا اشترط الملك في مجاورة اللام لافعل فأولى اشتراطه في مجاورتهم العين ولذا قال الشارح كافي ان أكلت الخ (قوله اقتضى أن يكون الطعام ملكا للخصاطب) سواء كان يعلمه أو بأمره أو دونهما ثم هذه الجملة مستغنى عنها بقوله فان دخل على حسين أو قبل لا يقع عن غيره الخ لكن المقصود التمثيل كما قاله الشارح (قوله لان اللام هنا الخ) هذه الالة لا تظهر الا في دخول اللام على العين لا في ما بعده وقد ذكر صاحب البصره (قوله وأما ضرب الولد) لما ذكر المصنف الطعام والشراب وأنهما لا بد أن يكونا مملوكين وأغفل ذكر الولد ولا تظهر فيه الملكية ذكر الشارح وجهه وبني الكلام على ولده قال الجوى فيبحث بدخول دارها اختصاص بالخصاطب أي تنسب اليه كذا في القمع وهو ظاهر في حقه بدخول داره بالاجارة اه وكان الاولى للشارح التنبه على ما (قوله بل يراد الاختصاص به) يعني بأن يضرب ولده الخاص به فأخرج به الولد المشترك كونه أم الولد الذي ادعاه الشريك فلا يبحث بضربه لعدم الاختصاص كذا ظهر ويحذر (قوله فيما فيه تشديد عليه) بأن باع ثوبا مملوكا للخصاطب بغير أمره في المسئلة الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يبحث ولولا تشديده لما بحث أو باع ثوبا لغير الخصاطب بأمر الخصاطب في المسئلة الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يبحث ولولا تشديده لما بحث لانه نوى ما يحتمل كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تشفيف فيصنفه القاضي بجر (قوله قضاء) لانه خلاف الظاهر وهو متمم (قوله ودين فيما له) كما ذكرنا في قوله لا يبحث الا باجتماع الامر والملك (قوله أو ابتعته) أي اشترته (قوله ففقد) أي الحالف الاعم من البائع والمشتري والتميز في علمه يرجع الى العبد وقوله يباع بغيره ارتباطه بالحالف ولو مشتريا لان البيع يطاق على الشراء (قوله بالخيار لنفسه) أي ففقد البائع بالخيار لنفسه أو عقد المشتري بالخيار لنفسه ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقد بالخيار لاجنبي أو عقد بالخيار للبائع والمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقد بالخيار لاجنبي اه حلي (قوله لوجود الشرط) أي والمالك أمان في البائع فلا نه اذا جعل الخيار لنفسه أولا ولم يشترط أو لاجنبي فقط لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وأمان في المشتري فلا نه المبيع يدخل في ملكه اذا جعل الخيار لنفسه أولا ولا جني عنه ههنا وأما عند الامام فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كالمجزع عند وجود الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء أنت حر ولو لم تجز المشتري بالخيار لنفسه العتق ثبت الملك سابقا عليه فكذا هذا بغيره وغيره (قوله ولو بالخيار لغيره لا) يعني اذا باعه الحالف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه الحالف بشرط الخيار للبائع لا يبحث قال في البحر ولا يخفى أنه اذا باعه بشرط الخيار للمشتري أنه لا يعتق لانه باق من جهة وكذا اذا قال ان اشتريت فهو حر فاشترته بالخيار للبائع لا يعتق أيضا لان باق على ملك بائعه كما صرح به في الذخيرة اه فظهر أن اطلاق الشارح القيد ليس بصحيح لشعوره ما اذا باع الحالف أو اشترى بشرط الخيار لاجنبي وقد علمت الحكم فيه أنه يبحث اه حلي (قوله وان أجيز به ذلك) صادق بما اذا جعل الخيار للبائع وكان الحالف المشتري فلا يعتق على المشتري بعد اجارة البائع المبيع لانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملكه والحلفت العين بالصدق بما اذا كان الحالف البائع وشرط الخيار للمشتري وأجاز البيع والامر فيه ظاهر لوجهه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري بالاجارة والشرط المذكور عطف على شرط محذوف تقديره هذا اذا رد العقد الخ فاذا رد العقد في المسئلة الاولى لا يعتق على المشتري لانه لم يخرج عن ملكه ثم عاين بالرد فليست له في الإصره (قوله في البصره) قال في البصره ذكر الطحاوي اذا أجاز البائع المبيع يعتق لان الملك ثبت عند الاجارة منه (قوله لا يملك) أي أن الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الاجارة تدخل في العقد حلي عن البدائع (قوله لا يملك) تنبيه في التقي الكافي في قوله ولو بالخيار لغيره لا قال في التبيين بخلاف ما اذا علقه بالملك بأن قال ان ملكك فانت حر حيث لا يعتق بدعده لان الشرط وهو الملك

(فان دخل) اللام (على عين) أي ذات (أو) على (فان لا يقع) ذلك العمل (عن غيره) أي لا يقبل النيابة (كأكل وشرب ودخول وضرب الولد) بخلاف العبد فانه يقبل النيابة (اقتضى) دخول اللام (ملكه) أي ملك الخصاطب للعبد (لوف عاينه لانه كمال الاختصاص) (فبحث في ان يعتق ثوبان ان باع ثوبه بلامره) هذه نظير الدخول على العين وهو الثوب لان تقديره ان يعتق ثوبا مملوكا وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فقد ذكره بقوله (وكذا) أي مثل ما من من اشتراط كون المملوك عليه ملكا للخصاطب قوله (ان أكلت لك طعاما) أو شربت لك شرابا (اقتضى أن يكون الطعام) والشراب (ملك الخصاطب) كافي ان ملك طعاما لانه لان اللام هنا أقرب الى الاسم من الفعل والقرب من أسباب الترجيح وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص به (وان حلي غير) أي حاشية (صدق فيما فيه تشديد عليه) قضاء ودانة ودين فيما له ثم الفرق بين الالة والكسامة لا مطالبها كما مر (قال بالله لان الكسامة لا مطالبها) عليه بيا ان يعتق أو ابتعته فهو حر ففقد (قوله بيا بالخيار لنفسه بحث) لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان أجيز بعد ذلك في الأصح كما لو قال ان ملكك فهو حر لعدم ملكه عند الامام

يوجد عنده لأن خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه اهـ حلي حريز والظاهر أن محل الخلاف
بينهم في مدة الخيار فقط أو ما إذا مضى وتم البيع للمشتري يعنى عليه في قواهم جميعا لوجود الملك وقائدة الخلاف
أنه الرذ في مدة الخيار عنده لا عندهما فتمثل (قوله وقيد بالخيار) أى في جانب البائع أما الحكم في المشتري
فظاهر لانه إذا كان يحنث بشرائه الذى فيه الخيار فحنثه بالشراء البات أولى (قوله زال ملكه) أى والجزء
لا ينزل في غير الملك (قوله زل يلى) الذى في التمهينه وفى أن تعمل الغير لوجود الشرط وهو البيع حقيقة
فظاهره أنه بحثه والشارح ساقه مساق المنصوص (قوله في المشتري) عما ان يعنه أو استعنه فاه الحلي (قوله
والشراء) الأولى التعبير بأولانها مستلزمان مستلزمان لا يجمعان (قوله الفاسد) قال في المنع هو مجمل لا يذ
من يسهل أما المسئلة الأولى وهى ما إذا قال ان يحنث فأتى حر قباعه يباعا فاسدا فان كان في يد البائع أو في يد
المشتري فأتى بانه بأمانه أو عن يعنى لانه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا أو غائبا مضمونا
بنفسه لا يعنى لانه بالعدو زال ملكه عنه وأما في الثانية وهى ما إذا قال ان اشترته فهو حر فاشترى بانه فاسدا
فان كان في يد البائع لا يعنى لانه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد
يعنى لانه صار قابضه عقب العقد فلك وان كان غائبا في يده أو نحوه فان كان مضمونا بنفسه كالمصوب
يعنى لانه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو كان مضمونا بغيره كارهن لا يعنى لانه لا يبرر قابضا عقب العقد
حلي عن البدائع (قوله والموقوف) صوره فيما إذا كان الخلف البائع أن يبيعه لشخص غائب قبل عنه
فضولي فانه يحنث على البائع غير أن البيع لوجود الشرط وهو البيع والموقف لا يذ البيع أو الشراء الموقوف
لا ينزل ملك البائع بالاتفاق وإذا كان الخلف المشتري فانه إذا اشترى ببيع التصولي يحنث لوجود الركن بشرط
الاجازة فإذا أجاز صاحب العبد البيع ظهر أن العبد عتق من وقت الشراء وعن أبي يوسف أنه يبيع مضمونا
عند الاجازة اهـ حلي ملصقا (قوله لا الباطل) الضابط في تمييز الباطل من الفاسد أن أحد العوضين إذا لم يكن
مالا في دين سماوى فالبيع باطل واهـ كان مبيعا أو غائبا يبيع المستحق ألقها والدم والمزبطل وكذا البيع به
وان كان مالا في بعض الأديان دون بعض ان أمكن اعتباره فباعت كبيع العبد بالخمر وعكسه فالبيع فاسد وان عي
كونه مبيعا كبيع الخمر بالدرهم أو عكسه فالبيع باطل ذكره مسكين في البيع الفاسد أبو السعود بتصرف
(قوله وان قبضه) أى وان قبض المشتري المبيع لانه لا يترتب على الباطل شيء من أحكام البيع كافي الزيلعي
أقوله ولو اشترى بغيره فانه باطل ما لم يحنث مثلا مديرا أو مكاتبا (قوله الاجازة فاض) وراجع الى المدبر ووجهه
أن المتناق زال بالقضاء لانه فصل مجتهد فيه والمراد باجازة القاضي قضاءه بجواز بيعه (قوله ومكاتب) يرجع
الى قوله أو مكاتبا ووجه الحنث أن المكاتب انقضت باجازة المكاتب فارتفع المتناق فتم العقد واستعمل الاجازة
يعنى الازالة للمتناق وهى من القاضي بقضائه ومن المكاتب بقضه الكتابة (قوله والفرق في الظهيرة) حاصل
الفرق أن الولادة من الزوج والتعريب من الأب مقدم فيقع ما تقدم سببه وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في
الاجنبي وكذا الوفا ان اشترى من هذه الجارية شيئا ثم اشترى منها زوجها الذى ولدت منه فهى أم ولدت زوجها
ولا يقع تدبير المشتري لما ترنم (قوله انما قيد بالبيع) أى انما قيد الحنث بالفاسد بالبيع أى ومثله الشراء (قوله
أمرأة أو هذه المرأة) إشارة الى أنه لا فرق بين المعينة وغيرها (قوله فهو على الصحيح) حتى لو تزوج بها كالحاق فاسدا
لا يحنث (قوله في الصحيح) راجع الى قوله امرأة أو هذه المرأة ومقابلته التفصيل في المعينة فيحنث مطلقا وفي غيرها
لا يحنث الا بالصحيح (قوله وكذا لو حلف لا يحنث) أى فانه على الصحيح حتى لو حلف بغير طهارة وصام بغير
نية لا يحنث من غير ولا يحنث بالفاسد أى الذى في نية ساد مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذى طرأ عليه الفساد كما إذا
شرع ثم قطع فيحنث به على التفصيل الآتى اهـ حلي (قوله ولا يحنث) ذكره هنا إشارة الى أن ذكر المنصف اليه فيما
سبق فى امرى في محله اهـ حلي (قوله منها) أى من الصوم والصلاة والحج (قوله ولا يثبت) أى ما ذكر من الثواب
والحل (قوله فلا تعمل به العين) أى لا يكون حائزا له (قوله لا يحنث) أى لا يحنث إذا أدى إذا اتصل به القبض (قوله
كبيع) أى فيشملان الفاسد وأصل هذا الكلام اصحاب (قوله لا يحنث) فى قوله لا يحنث لا يحنث لا يحنث لا يحنث
غير مقسومة حنث كافي الظهيرة فعمل أن فاسد الهبة كعصية انما لا يحنث الا بالبيع اهـ أى يبيع
المنافع (قوله ذلك كاه) أى النكاح والصوم والصلاة والحج (قوله كان تزوجت أو صحت) فيه نظرة فان هذا

(و) قيد بالخيار لانه (لو قال ان يعنه فهو
حر قباعه يباعا جميعا بلا خيار لا يحنث
زال ملكه وتعمل العين لتعقق الشرط
زيلعي (ويحنث) الخالف في المشتري
(و) البيع والشراء (الفاسد والموقوف
لا الباطل) اهـ دم الملك وان قبضه ولو اشترى
مديرا أو مكاتبا لم يحنث الا باجازة فاض
مديرا أو مكاتبا قال لا يحنث ان يحنث
ومكاتبا فرفع فاه لان من زوج ومكاتب
شيئا فأتى حرقة فباع نفسه وان زوج ومكاتب
منه أو من أبيه لم يقع عتق المولى ولو
أجنبي وقع والفرق في الظهيرة (و) انما
قيد بالبيع لانه (في حلقه لا يترتب) امرأة
أو (هذه المرأة) وهو على الصحيح كونه
الفاسد في الصحيح (وكذا لو اشترى
لا يحنث أو لا يصوم) أو لا يحنث لان المقيد
منها الثواب ومن النكاح الحل ولا يثبت
بالفاسد فلا تعمل به العين بخلاف البيع لان
المتزوج منه الملك وأنه يثبت بالفاسد
والهبة والاجارة كبيع (ولو كان ذلك كاه
في الماضي) كان تزوجت أو صحت (فهو
عليها) أى الصحيح والفاسد

مستقبل لانه تعلق على امر محتمل فيه والاولى أن يمتثل بقوله ما تزوجت وما صحت (قوله لانه اخبار) أى لأن
 المخفى يقصده الاخبار عن المسعى به لا الحيل والتقريب واللام يطابق المعنى ما يدانع (قوله فان عني به) أى
 بالنكاح كما يشبهه تعطيل الشارح بعد وسكت عن الباقية والظاهر أن الحكم واحد (قوله صدق) أى قضاء
 منع (قوله المعنوي) أى المقصود الذي يترتب عليه الاحكام وفيه أن هذا تخصيص الامام وهو لم يذكر قياسه
 أن لا يصدق قضاء الا في رواية كما اذا حال ان لبست ونوى فربما يخص ما قبلنا مل (قوله فكذلك) أى امر أنه طالق
 نهر (قوله فلا يثبت بالبد) يجوز فيه قبل وجود شرطه (قوله لتحقق الشرط) وهو عدم البيع (قوله بنوات
 محلة لبيع) أى يكون المخلوف عليه غير محتمل للبيع (قوله حتى لو قال الخ) الاظهر أن يقول ولذا لو قال الخ
 يعنى لتحقق الشرط بنوات محلة البيع (قوله ولا يعتبر تكرار الرق) قال في النهر قيل وفوق اليأس أى من البيع
 في الأمانة والمدير ممنوع لجواز أن تردت في فمككها الخالف وأن يحكم القاضي ببيع المدبر وأجيب بأن من
 المتابع من حال لا تطلق لهذا الاحتمال والاصح ما في الكتاب لان ما فرض امر متوهم فلا يعتبر اه وكان الاول
 للشارح أن يقول ولا يعتبر تكرار الرق بالردة ولا القضاء ببيع المدبر (قوله طاعت المحلنة) لان الكلام عام وقد زاد
 على حرف الجواب فيه هل جند أو قد يكون غرضه احتجاجا على اعترضت عليه فيما أحله الشرع ومع التردد
 لا يكون متبديا ولو نوى غير ما يصدق ديانته لا قضاء لا لمخصص الصامت بجر (قوله وعن الثاني لا) لان الكلام
 خرج جوابا عن السؤال فكانه قال كل امرأ على غير ذلك والاستثناء قد يكون دلالة كما يكون انصافا
 فتكون المحلنة مستثناة من عموم الانطد دلالة فيصرف الطلاق الى غيرها (قوله ان في حال غضب) بأن كان جرى
 بينهما مشاجرة وخصوصا هيبت نفسه فانه يدل على قصد الفرار منها بطلاقها ومحل الخلاف فيما يظهر عند عدم
 التية أما اذا نواها فلا كلام (قوله بخلاف الاول) أى فان قوله كل امرأة يتناولها ويتناول غيرها (قوله فطوار
 الحمام قال في النهر وانما حث ابطلان العين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ماء فصب وكان ذلك في الحمام عين
 الفود والافود والحمام بعد الطيران يمكن عدلا وعادة قد براه (قوله قال محرم) أى نسي أو رضاء أو مصاهرة
 (قوله فتزوجها) أى عقد عليها (قوله الى ما يمتد) وهو العقد (قوله سلفه) أى سلفه (قوله الخ) أى في البحر ولو حلف
 أن لا يتزوج باء ككوفة ثم أراد أن يتزوج وهو بها فخرج له أن يزوج سلفا والمرأة كذلك ثم يخرج
 الوكيلان وبالعقد عقد النكاح خارج الكوفة فلا يثبت الخالف لان (قوله العقد) (قوله اعتبار الغرض)
 لأن غرضه غير الذي معه (قوله وقيل فطلق) اعتبارا للنظر (قوله لا يثبت بين ولدت له) لعل هذا قول محمد بدليل
 ما في حاشية الشايجي من جملته فروع حلف لا يكلم ابن فلان وليس فلان ابن فولدت له ابن فكله يثبت في قولهما
 ولا يثبت في قول محمد الاصل أنه يعتبر وجود الولد وقت البين وهما وقت التكليم كمال رحمه الله تعالى وفيها أيضا
 حلف بطلاق ولا يداوى حلقه بواحدة أو أكثر يقتضى ويعمل بما يقع عليه التحريم فان استوى فله يأخذ بالأكثر
 احتياطا (قوله فلو قال ان دخل الخ) فتشبه له خول النكحة تحت النكحة (قوله تنكحه) بعدم تعريفه في الجلسة
 المذكورة فدخل تحت النكحة وهو قوله أحد (قوله ولو قال دارى أو دارك الخ) قال السيد المحوى في حاشية
 الاشياء يعنى اذا قال ان كلم فلان هذا أحد أو قال ان البت هذا القميص أحد أو قال ان دخل دارك هذه
 أحد فأن طالق أو قال ابعده ابعث أى عبيدى ثبت لا يدخل الخالف الآن ينوي دخول نفسه حتى لو كان
 الخالف غلام نفسه أو لبس ثياب القميص أو دخلت دار نفسها تلك لم تطلق ولو أعتق العبد نفسه لم يعتق لأن
 المعرفة لم تدخل تحت النكحة لانها ما ضدان فلا يجتمعان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذ المراد بالاء المتكلم
 وتامه في قوله ألبت وبكاف الخطيب في قوله دارك والمضمر المستكن في قوله أعتق المعرفة فلا تدخل تحت
 النكحة ومعنى قوله أحد في الصور الثلاث الاول وكذا لو قال تزوج ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لما ذكرنا وأما
 المسئلة الرابعة فلان أيا وان كانت معرفة عند النكاح بالاصالة الا أنما بمنزلة النكحة وكذا اذا قالت تزوجني مني ثمت
 على ما في أوقاف هلال وقال البرزوي لأن الوكيل معرفة فلا تدخل تحت النكحة وانما وكنه أن يتزوجها من
 رجل حنكر وهذا عند الإطلاق أما عند ارادة الدخول (قوله لا يدخل كافي في الخلاصة والجامع الكبير اه) مجنبا
 (قوله لا حث بالخالف) هذا في دارى والمناصة (قوله لا يدخل كافي في الخلاصة والجامع الكبير اه) مجنبا
 فلا يدخل تحت أحد الذي هو نكحة (قوله فكان) (قوله لا يدخل كافي في الخلاصة والجامع الكبير اه) مجنبا
 (قوله لا حث بالخالف) هذا في دارى والمناصة (قوله لا يدخل كافي في الخلاصة والجامع الكبير اه) مجنبا

لانه اخبار (فان عني به العجب صدق) لانه
 النكاح المعنوي بدائع (ان لم أبع هذا الرقيق
 فكذلك ما عني) المولى (أو دبر) رقيقه تدبرا
 (مطلبا) فلا يثبت بالمثلية فتح (أو استولد)
 الأمانة (حت) لتحقق الشرط بنوات محلة
 البيع حتى لو قال ان لم أبعك فأنت حر قد ب
 أو استولد عني ولا يعتبر تكرار الرق بالردة
 لانه وهو موهوم (قالت له) امرأته (تزوجت
 على فقال كل امرأ على طالق طلق المحلنة)
 بكسر اللام وعن الثاني لا وصحة السرخسي
 وفي جامع قاضي خان وبدا خذ عاتقه وشايعتنا
 وفي الخلاصة ان في حال غضب طلق والالا
 (قوله قبل له ألتا امرأة غيره هذه المرأة فقال
 صلاته لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة)
 الطهر مثلا هذه المرأة لا يتحقق هذه المرأة
 فتم تدعى (قوله كل بخلاف القول (فروع)
 يتزوج على الخشت لنوات المحل نحو ان لم تصبي
 هذا في حد العين فأن كذا كسره
 أو ان لم تصبي خفاف هذا الحمام فأن كذا
 فطار الحمام طلقت قال لهرمه ان تزوجت
 فعبدى حر فتزوجها حث لان يمينه تنصرف
 الى ما يمتد حلف لا يتزوج بالكوفة عقد
 خارجا لان الاعتبار مكان العقدان تزوجت
 ثيبا فهي كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثيبا
 لا تطلق اعتبار الغرض وقيل تطلق حلف
 لا يتزوج من بنات فلان وليس فلان بنت
 لا يثبت بين ولدت له بجر (النكحة تدخل
 تحت النكحة والمعرفة لا) تدخل تحت النكحة
 فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذا
 والدار له أو لغيره فدخلها الخالف حث
 تنكحه ولو قال دارى أو دارك لا حث
 بالخالف تعريفه وكذا لو قال ان من هذا
 الرأس أحد وأشار الى رأسه لا يثبت الخالف
 به لانه متصل به خلقة فكان معرفة أقوى
 من ياء الاضافة بجر وذكره المصنف في باب
 اليمين في الطلاق من الاشياء

وان لم يرضه الى نفسه ياء الاضافة لان رأسه متصل به خلقة فكان أقوى من اضافته الى نفسه ياء الاضافة
 اه (قوله دخل الحائط لو هو كذلك) اه محمد بن أحمد وله غلام قد كمل (قوله بلوازا استعمال العلم) وهو محمد
 (قوله في موضع النكرة) كأنه قال ان كمل غلام رجل مسمى بهذا الاسم أحد تدخل فيه غلام كل من مسمى
 بذلك (قوله من عموم النكرة) وهو أحد (قوله كان دخل داري هذه أحد فأت طالق) قال الجوى قائما
 وان كانت معرفة بناء الخطاب لكن وقعت في الجزاء فلم يتنع دخولها تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة
 في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حيث لا يتنع أن تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملةين كلاهما من
 المختلفين وكذلك تدخل المعرفة في الشرط تحت النكرة في الجزاء نحو ان فعلت كذا فأت طالق طوائف فانها معرفة
 في الشرط بناء الخطاب فجاز أن تدخل تحت الجزاء وتكون منكورة في الجزاء باعتبار كونها واحدة غير معينة من
 جملة معلومة ذكر في الجزاء والذي يظهر أن المراد بالنكرة عندهم ما فيه شوب كسائي وان كان معرفة
 بالاضافة (قوله لان المعرفة الخ) أي وهو معرفة بضمير المكمل الذي هو الياء (قوله ويجب حج أو عرة) أي
 استحد أو ما واه كان بمكة أو لا لانه معروف بذلك ايجاب أحد التكليفين فصار بجواز القول باحتمال معرفة كقوله
 على حج أو عرة حوى (قوله من يلهه) على الرابع الى أن بطوف طواف الركن لامن حيث يحرم من الميقات
 والخلاف فيما اذا لم يحرم من يلهه فان أحرم منه لزمه المشي منه اتفاقا وان كان بمكة وأراد أن يجعل الواحد
 الذي لزمه حجافه يحرم من الحرم ويخرج الى سرفات ماشيا الى أن بطوف طواف الزبارة كقوله فان أراد
 إسقاطه بعسرة فعليه أن يفرج الى الحبل فيحرم منه وحمل يلزمه المشي في ذهابه خلاف والوجه يقتضي
 أن يلزمه اذا الحاج يلزمه المشي من بلدته مع أنه ليس محرم بل هو ذا هب الى محل الاجرام ليحرم منه فكذا
 هذا حوى وأصله للكمال (قوله ان ركب) أي في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك صدق
 بقدره (قوله لادخاله النقص) أي في نذره (قوله أو المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام) هذا قوله وقالا يلزمه
 في حزين أحد التكليفين والوجه أن يحمل على أنه معروف بعد الامام ايجاب التكليف فيه ما فاته الا به فبرفع
 الخلاف حوى (قوله لعدم العرف) أنه لجميع ما تقدم فليس الفارق في هذه المسائل الا العرف (قوله قبل له)
 أي قال له سيده (قوله وأمر العبد) ليتوصل بانكاره الى عتقه (قوله يكوفة) أي مثلا (قوله
 التخصية لا تدخل تحت القضاء) لانه لا مطالب لها وذلك لان العبد لاحق فيها يطلبه لان العتق لم يعلق بها
 واذا بطلت الشهادة في التخصية بقيت في الحاصل على نقي الحج مقصودا والشهادة على النقي باطله شلبي عن
 الكمال قال في البصر والحاصل أن الشهادة على النقي المقصود لا تقبل سواء كان تقيما صورة أو معنى اه وقد علم
 ان قول الشارح اذا التخصية الخ جواب سؤال سأل له أن الشهادة أقيمت على اثبات التخصية بالكوفة لا على النقي
 (قوله لا تدخل تحت القضاء) لانها ان كانت ناطقة فظاهر وان كانت واجبة فالقاضي لا يجبر عليها اه شلبي
 عن الانتقائي (قوله وقال محمد يعق) لانها شهادة على أمر معلوم وهو التخصية ومن ضرورته انتفاء الحج
 فيتحقق الشرط وهو عدم الحج والوجه له ما أمام الشهادة على النقي قصدا (قوله ووجه الكمال) أخذ من فرع
 ذكر في المبسوط لو قال ان لم تدخل الدار اليوم فأت طالق ما قام البيضة أنه لم يدخل عتق وذلك لان
 العبد كالا حقه في التخصية لانها لم تكن شرط العتق فكذلك لاحق له في الخروج لانه لم يجعل شرطاً لعدم
 الدخول لعدم الحج في مستثناة قول محمد أو وجه وأقره صاحب البصر ومن بعدهم (قوله بنية) أي بنية الصوم
 اخرج به ما دام أصل بنية الاحتمال (قوله وان أفطر) أي هذا اذا لم يفطروا ان أفطروا لان الحنث بعد تحققه لا يرتفع
 بالافطار (قوله لوجود شرطه) أي شرط الحنث وهو الصوم وذلك لان حقيقة الصوم الامسالة عن المضطرات على
 قصد التقرب وقد وجد لان الشارع في الفعل يسمى فاعلا ولان الامسالة المستقر تكرر وتكرار الفعل المحلوف
 عليه ليس بشرط الحنث وأورد ان الصوم المحلوف عليه الشرعي وأقره يوم وحمل القنط الى الشرعي أو لم يملكه
 على القوي وأجاب صدر الشريعة بأن الصوم أطلق على ما دون اليوم يعني اطلاقا شرعيا في قوله تعالى وأمرنا
 الصيام الى الليل اه وفيه أن الكلام في الصوم المطلق لا في الأمر بيقامه وأقل المطلق شرعا يوم على أن المقصود
 في الآية بيان غاية الصوم والله تعالى أعلم (قوله لانه مطلق فيصرف الى الكامل) وذلك بانها تعالى الليل وهذا
 التعليل يرجع الى الفرع الاول وأما الثاني فوجهه أن اليوم صريح في تقيده بالنية قال في البحر ولا يقال المصد

(الا) بالنسبة وفي العلم) كان كمل غلام محمد بن
 أحمد أحد فكذا دخل الحائط لو هو كذلك
 بلوازا استعمال العلم في موضع النكرة
 فليخرج الخالف من عموم النكرة بصرقت
 وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة
 الا المعرفة في الجزاء أي قد دخل في النكرة
 التي هي في موضع الشرط كان دخل داري
 هذه أحد فأت طالق قد دخلت هي طلقت
 ولودخلها ولم يحنث لان المعرفة لا تدخل
 تحت النكرة وقامه في القسم الثالث من
 أيمان الشهادة (ويجب حج أو عرة ماشيا) من
 يلهه (في قوله على المشي الى بيت الله تعالى) أو
 الكعبة وأراق دمان ركب (لادخاله النقص)
 ولو أراد بيت الله بعض المساجد انما
 شئ (ولا شئ يعلى الحرم أو الى الحرم)
 بيت الله أو المشي الى الحرم أو الى الحرم
 الحرام) أبواب الكعبة أو ميابا (أو الصفا
 أو المروة) أو من دلفة أو معرفة لعدم العرف
 لا يفتقر عبداً لانه لم أحج الله تعالى بيت حرم
 ثم قال حجبت وأنكر العبد وأن يشاهد
 (فتشهد بغيره) الاخصية (بكوفة) لم تقبل
 اقامها على نقي الحج اذا التخصية لا تدخل
 تحت القضاء وقال محمد يعق ووجه الكمال
 (حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية)
 وان أفطر لوجود شرطه (ولو قال) لا أصوم
 صوما أو يوماً حنث يوم) لانه مطلق
 فيصرف الى الكامل

مذكوب ذكر الفعل فلا فرق بين حلقه لا يصوم ولا يصوم صوما فينبغي أن لا يحدث في الأول الا يصوم لا تافق
 الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح لانه اختيارى يترتب عليه
 حكم المطلق فيوجب الكمال (قوله بعت المين) أى انطافئهم (قوله كتموره في الناسي) أى كتموره الصوم
 بعد الاكل في الناسي أى الذى أكل ناسيا وكتموره الصوم في الناسي أى النية بعد الزوال قال في النهروانت خير
 بأن تدمر فيه اذا حلف بعد الزوال في الناسي للنية الذى لم يأكل ممنوع واستشكل في فسخ القصد بقول الامام
 ومحمد باسقاط امكان البر بآن التهور في صورة المصنف متفق وكونه محكما في صورة أخرى وهي صورة الذين
 لا يقيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحلا شرعا لا يتصور الحلف عليه لانه لم يحلف الا على الصوم
 الشرعى وجزم في المعيط بالحنث وصححه في الظهيرية وقد مر عن الغاية الاتفاق عليه (قوله كافي الاستحاضة) يرد
 عليه اشكال الكمال السابق (قوله بخلاف مسئلة الكوز) أى اذا قال واقه لاشرب من ماء هذا الكوز ولا ما فيه
 (قوله فلا يبره) أى البر (قوله بركة) لان الصلاة عبادة عن أفعال مختلفة قال يأت بها لا يوجد مقام
 حقيقة تبار (قوله بنفس السجود) أى على قول محمد وبالرفع عند الثاني قال الكمال والاوجه أن لا توقف أى على
 الرفع لتمام حقيقة السجود بوضع بعض الوجه على الارض وظاهر المصنف توقف حاشته على القراءة فيها
 وان كانت ركنا زائدا وهذا أحد قولين وقيل يحدث بدونها احكامها في الظهيرية قال في الفتح والحق أن الاركان
 الحقيقية هي الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحروا واوجب الختم فلا تعتبر ركناً في حق الحنث اه قال في النهروان
 وقد منّا أنها شرط لا ركن (قوله لا يمتنع الا بأولى شفع) فالوصلى ركعة ثم تكلم لا يمتنع لانه ما صلى ركعة لانه استبراء
 وقد علم منه أن النهي عن البتراء مانع لصحة الركعة لو فعلت والبتراء تصغير البتراء ثابت الا يبره وهو في الاصل
 مقطوع الذنب من صايقال للتناقص بجر (قوله وان لم يبعد) لان القعدة ركن زائد شرعت الختم فلا تعتبر ركلاً
 في حق الحنث كما روع الفتح وقد منع من النهي أنها شرط فأولى أن لا تعتبر حيث نذر ان هذا يخالف ما في البحر عن
 الظهيرية فمن أنه لا يحنث قبل القعدة وجعله الاطوار والاشبه وقد جعل الكمال ما قبله هو الاظهر فاختلف
 التحصيص وهو ما قبله لان متباينان وقد اشتهر المأثم على الشريف أبى السعد فقال في حاشية مكي ما قال
 فاحسبوه (قوله بخلاف لا يصلى الظاهر مثلاً الخ) قال في الظهيرية وان عقدها على الفرض وهو من ذوات المني
 فكذلك لا يحنث حتى يبعد وان كان من ذوات الاربع بحيث لو حلف لا يصلى الظاهر لم يحنث حتى يتشهد بعد الاربع
 اه فقول الشارح فانه يشترط التشهد أى الثاني والمراد به القعدة (قوله بعد شروعه) عارف بقوله باقتداء قوم (قوله
 لانه أهم) أى عارف وشراً لانه لا يشترط في الامامة فيها وذكر الناطق أنه اذا نوى أن لا يؤتم أحد افصل خالفه
 رجلاً جازت صلاتهما ولا يحنث لان شرط الحنث أن قصد الامامة ولم يوجد (قوله وصدق ديانة الخ) قال
 في البحر وقصده أن لا يؤتم أحد امرئيه وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحنث ديانة (قوله ولو في الجمعة) أى
 لو صلى هذا الخائف الجمعة بالناس ونوى أن يصلى لنفسه الجمعة استصفاً لان الشرط الجمعة وقد وجد اه حلي
 (قوله لعدم كمالها) أى لا تبيحها انما انصرفت للصلاة المطلقة وهذا ما في الظهيرية وبه يعلم رد بحث الكمال حيث
 قال ويغنى أنه اذا أتم في الجنائز أن تشهد صدق فيها والا ففى الديانة (قوله فانه يحنث) وينبغى اجراء التفصيل
 المتقدم من الاشهاد وعدمه هنا (قوله وان كانت الامامة في النافله منها عينا) يعنى اذا كانت على وجه التداعي
 وهو أن يقتدى أربعة بواحد (قوله لا مكان الوقوف عليها) أى على الصلاة لانها من الامور الطاهرة بجر (قوله
 طلقت على الاظهر) وبه أفق الامام ركن الدين السعدي وقال بعضهم لا يقع وبه كان يفتى الشيخ الامام سيف
 الدين عبد الرحيم الكرايسى اه قال الحلي والموافق للعرف عدم الحنث لان تارك الصلاة فيه لم يصل أصلاً
 (قوله استظهر الباقى) أى من قولين في الفرع مذكورين في البحر وغيره (قوله حديث فان ذلك وقتها) فيه
 أن سبق الايمان على العرف وفي العرف هو مؤخر وان قضاها اه حلي (قوله فالطهارة منها) فاذا حلف لا يتوضأ
 من الرعاى فرغف ثم بال أو بال ثم عرف ثم توضأ فالوضوء منها واجبها ويحنث ولو حلف أن لا يغتسل من امرأته
 هذه من جنابة فاصابها ثم أخرى أو أصاب امرأته أخرى ثم أصاب الخلوفا عليها واغتسل فهذا اغتسال
 منها ويحنث في عينه وكذلك المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنابة أو من حيض فاصابها زوجها واغتسلت
 واغتسلت فهو اغتسال منها ويحنث في عينها وروى عن الامام فين قال ان اغتسلت من زينة فهي طالق

(حلف يصوم في هذا اليوم وكان بعداً كاه
 أو بعد الزوال صحت) المين (وحنث للمال)
 لان المين لا نفعة للصحة بل التهور كتموره
 في الناسي وهو كالموت لا ماله ان لم يصل
 اليوم فأنث كذا فاخت من ساعها أو بعد
 ما صلت ركعة) فان المين تصح وتطلق في
 الحال لان در والدم لا يمنع كافي الاستحاضة
 بخلاف مسئلة الكوز لان محل العمل وهو
 الماء غير قائم أصلاً فلا يتصور بوجه (وحنث
 في لا يصلى ركعة) بنفس السجود بخلاف
 ان صليت ركعة فأنث حر لا يمتنع الا بأولى
 (صلاة بشفع) وان لم يبعد بخلاف لا يصلى
 الظاهر مثلاً فانه يشترط التشهد (و) حنث
 (في لا يؤتم أحد) باقتداء قوم به بعد شروعه
 وان وصليته (قصده أن لا يؤتم أحد) لانه
 أنهم (وصدق ديانة) فقط (أن نواه) أى أن
 لا يشترط (وان أتمها قبل شروعه) أنه لا
 يؤتم أحد (لا يحنث مطلقاً) لادبائه ولا قضاء
 وضع الاقتداء ولو في الجمعة استصفاً
 (كما) لا حنث (لو أتمهم في صلاة الجنائز أو
 سجدة التلاوة) لعدم كمالها (بخلاف النافله)
 فانه يحنث وان كانت الامامة في النافله منها
 عنها (فروع) ان صليت فأنث حر فقال
 صليت وانكر المولى لم يحنث لان مكان الوقوف
 عليها بالخرج قال ان تركت الصلاة فطال
 فداها قضاء طاعة على الاطهر فطهارة
 حلفت ما أخر صلاة عن وقتها وقد دام فقضاها
 استظهر الباقى عدم حنثها لحديث فان
 ذلك وقتها اجتمع حديثان فالطهارة منها

وان اغتسلت من عورة فمضى طالق فجامع ثم جامع عورة واغتسل فهذا الاغتسال منهم ما يقع الطلاق عليهم ما
ثم اعم ان الطهارة منهم ما سوا اتحاد الجنس كان بالثبوت او بالاعتقاد او بول وقيل الطهارة من الاول مطلقا
وقيل ان اتحاد الاصل الاول والاعتقاد بول ان اتحاد لغيرها والاثنى اغلظهما كذا يفاد من البصر (قوله ثم يقتل
كما غرت) الذي في الهندية ثم جامع امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس (قوله فلا يحنث) لان غسله وقع لئلا
لانها راكذا في الهندية عن الفتاوى الكبرى وفيه انه ان كان المراد باليوم بقية النهار الى الغروب فكيف يبرئ ثلاث
صلوات فيسمع ان الذين منعقدوا على خمس صلوات ينع من فيه وان كان المراد ما يشعل الليل فكانت له ثلاث لا صلوات
اليوم والليل الخ بقية ذكر الجنس الصلوات فتتضاء الحنث سواء وقع الغسل لئلا وانها لا شرط الحنث
وهو الاغتسال وقع لان المراد حنث ولا يقتل لئلا ولا نهارا على ان قوله بجماعة لا يدخله في الالف والياء
اقاد بعبثه الحلبي (قوله حلف لا يحنث) مثله لا يحنث بجمعة من (قوله أي محمد) بن الحسن الشيباني من (قوله ولا يحنث
في العمرة) أي خصا اذا سلف لا يعمر ولا يعتمر عورة من (قوله حتى يطوف أكثرها) أي أكثر طوافها وهو أربعة
أشواط وذلك ركعتا (قوله فهو هدي) اسم لما يهدي الى مكة فان كان شاة أو بنية فاقبها بخرجه عن الهدي فبخرجه
في الحرم واتصدق به هناك ولا يجوز به الهدى فبخرجه في اهداء الثوب يجوز التصديق به أو بنية ولو نذر الهدى
مالا يتقل كهداه دار وغنوها فهو نذر بالقيمة بخر (قوله أتصدق بها بمكة) فيه أنهم قالوا لو اتزم التصديق على
قراء مكة ألقينا قيمته لنصهم على القاءه في الحرم والمكان والتقدير الا أن يقرق بين الاتزام بصفة الهدى
وبنه بصفة النذر بوجه الفرق أن مدلول الهدى خاص بما يكون بمكة والصدقة لا تخص بها شرعا لئلا
أقاده أو السعدون قال فيكون حنثا مستقيا أمر من هذا والنذر المعلق كذا عندنا عند قوله ومن نذر ردا مطلقا
(قوله ففك الروح فطنا بعد الحلف) أقاده أنه لو كان القطن يملكه كاله وقت الحلف ففكته قلبه فانه هدي
بالافتاق أبو السعود عن البصر (قوله فهو هدي عند الامام) لان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد
هو المراد وذلك يجب للملك (قوله له) أي للعالم (قوله بقبته) أي الثوب المغزول (قوله وشرطا ملكه يوم حلفه
أي أنه لا يجب عليه اهداؤه الا اذا كان الغزل في ملكه يوم حلفه لان النذر انما يصح في الملك أو مضاعفا الى سببه
كان اشترت كذا فهو حر ولم يوجد فان القيس المجهول شرطا ليس سببا ملك الملبوس ولا غزل المرأة يجب للملك
لان غزلها يكون من قطن (قوله وبقي يتوهمها) وهو عدم وجوب الاهداء (قوله لانها انما تغزل من كان نفسها
الخ) فلم يكن اللبس ولا الغزل سببا للملك فلم يوجد شرطا للنذر وهو الاضافة الى الملك أو سببه (قوله وبقوله
في الديار الرومية لغزها من كتان الزوج) لان العادة هنا ان يشتري القطن في البيت وهي تغزله فيه فيكون
المغزول مملوكا والاعتقاد هو المراد بالامانة فالتعليق بغزله يتعلق بسبب ملكه للثوب كانه قال ان لبت قوبا
أملكه بسبب غزلك فطني فهو هدي قال العلامة فوح أقننى وأنت خير بأن الحصر الواقع في هذين الكلامين
في حيز المنع لان المفهوم من الكلام السابق أن جميع نساء ديار مصر لا يغزلن الا من كانهن أو قطنهن وليس الامر
كذلك فان بعض نساء يغزلن من كان أو قطن هو ملك لزوجهن لانهما نساء الاروام وأن المفهوم من الكلام
اللاحق أن جميع نساء الديار الرومية لا يغزلن الا من كتان الزوج أو قطنه وليس الامر كذلك فان بعض نساء
يغزلن من كتانهن أو قطنهن لانهما نساء الجنود الذين يقيمون عن نساءهم سنين فالأولى أن يعتبر الغالب فان كان
الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها أن تغزل المرأة من كتان الزوج أو قطنه فالواجب أن يفتى بقول الامام
وان كان الغالب فيها أن تغزل المرأة من كتانها أو قطنها فالواجب أن يفتى بقولها ما (قوله لا يحنث عند الثاني
وعند محمد يحنث) قوله لانه لا يفتى لابس عرقا بخلاف ما اذا لبس ثوبا من حرير فانه يكره على ما صحت في القصة
لان المحرم استعمال الحرير مقصودا سواء صار لابساً أو لم يصب وقد وجد كالتلصص وان كانت تحت العمامة
والسكيس الذي يملق وهذا المحرم باللبس ولم يوجد ولا يكره الزور والعري من الحرير لانه لا يعد لابساً
ولا مستعملا ولا يكره الزين من الحرير لانه مستعمل في ما لا مقصودا بخر ومنه (قوله كلابس) أي كما لا يحنث
لو حلف لا يلبس الخ ولبس بفتح الباء (قوله لا يحنث اذا كان فلان يعمل به) لانه لان حقيقة النسخ ما يفعل به
فيحمل على الحقيقة ما يمكن بخر وفيه حلف لا يلبس ثوبا من غزل فسلانة قلبس ثوبا من غزلها وغزل أخرى
لا يحنث لان بعض الملبوس ليس من غزلها وبعض الثوب لا يسمى ثوبا كما لو حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا

سلط ليلتين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة
وبجامع امرأته ولا يقتل بصل الفجر
والظهر والعصر بجماعة ثم بجماعة ثم بجماعة
كما غرت ويملي المغرب والعشاء بجماعة
فلا يحنث حلف لا يحنث حتى يطوف مرة
يحنث بالفساد ولا يحنث حتى يطوف مرة
من الثالث أي محمد (أو حتى يطوف مرة
الطوف) المفروض (عن الثاني) وبه جزم
في انما حلف بالجمعة عشر من جملة العتس
لان انصاري كان من كبراءتها ولا يحنث في
ومات بها ستة سببين وخمسائة ولا يحنث من
العمره حتى يطوف أكثرها (ان لبت قوبا
مغزول فهو هدي) أي صدقة أو تصديق بها
بمكة (فك) الزوج (قطن) بعد الحلف
(فغزله) ونسخ (وليس فهو هدي) بغيره
الامام وله التصديق بقبته بمكة لا غير وشرطها
ملكه يوم حلفه وبقي ثوبها في ديار لانها
انما تغزل من كان نفسها أو قطنها وبقي ثوبه
في الديار الرومية لغزها من كتان الزوج ثم
(حلف لا يلبس من غزلها فلبس بمكة مثله
لا يحنث) عند الثاني وبه يفتى لانه لا يبعث
لابا عرقا (كلابس ثوبا من نسيج فلان
قلبي من نسيج غلامه) لا يحنث اذا كان
فلان يعمل بيده والاحت

لثمين الجاز (كما حدث بلبس خاتم ذهب) ولو
رجلا بلا فم (أو عقد لؤلؤ أو زبرجد
(أو مزرد) ولو غير مرصع عنده ما وبه يفتى
(في حلقه لا يلبس حليا) لا عرف (لا) يحنت
(بجناخ فضة) بدليل حله للرجال (الا إذا كان
مصوغا على هيئة خاتم النساء بأن كان له
فم) فيحنت هو الصحيح زبلي ولو كان بمو
بذهب يفتى حنته به نهر كغسل وسوار
(حلف لا يجلس على الأرض يجلس على)
حائل منفصل كغسل أو جلد أو بساط
أو حصيرا (حلف لا ينام على هذا الفراش
لجعل فوقه آخر فنام عليه ولا يجلس على
هذا السرير فجلس فوقه آخر لا يحنت)
في الصور الثلاث كالأخر جرح الحشوم من
الفراش للعرف ولو نكر الأخير من حنت
مطلبا للعموم وما في القدوى من تنكير
لغير رجله في الجوهرة على المعرف
(بجلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا
السرير أو ألواح هذه السفينة فجلس على
ذلك فجلس لم يحنت) لأنه لم يمت على الألواح
بحر كذا في نسخ الشرح لكن ينبغي التمييز
بأداة التشبيه نحو كالألواح آخر الكلام
أو تأخير من مقالة القرام ليصح التام
كلاهما على ذوي الألفهام وكأهو الموجود
في غالب نسخ المتن بديار ناد مشق الشام فتنبه
(ولو جعل على الفراش قرام) بالكسر الملاء
(أو) جعل (على السرير بساط أو حصير
حنت) لأنه بعد تأتما وبالساع عليها عرفا
بجلاف مامز (بجلاف ما لو حلف لا ينام على
ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة
فجلس على ذلك فجلس) فانه لا يحنت لأنه
لم يمت على الألواح (حلف لا يمتى على الأرض
فجلس عليها بعل أو خف) أو ممتى على أبحار
(حنت وان) ممتى (على بساط لا) يحنت
• فروع • ان تمت على قومك أو فرائك فكذا
اعتبرا كثر بدنه

(باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك)
عما يناسب أن يترجم مسائل شتى من الفسل
والكسوة الأصل هنا (ما شارك الميت فيه
الحق يقع العين فيه على الحالتين) الموت
والحياة (وما اختص بحياة الحياة) وهو كل

قو باين فلان وبين آخر لم يحنت فكذا هذا حتى لو حلف لا يلبس من غزل فلانة للبس ثوبا من غزلها أو غزل غيرها
حنت وان كان من غزل فلانة خيط واحد لان الغزل ليس باسم لشيء مقدّر فالعوض منه يسمى غزلا اه (قوله
لثمين الجاز) وهو الاصر به (قوله بلبس خاتم ذهب) بفتح التاء وكسر هاء حوى (قوله بلا فم) أى ولو بلا فم وهو
بفتح الفاء والعامة تكسره اه حلي عن جامع اللغة (قوله أو مزرد) بضمت وتشديد هو از بر جد كما في جامع اللغة
فهو كثر اه حلي (قوله وبه يفتى) قال في الهندية وقوله ما أقرب الى عرف بديار ناد فيفتى بقوله حالان التحلى به
على الانفراد معتادا وقال الامام لا يحنت بغير المرصع لانه لا يتحلى به عرفا الا مرصعا ومضى الاعيان على
العرف والترصيع الترسيع يقال تاج مرصع بالجوهر اه ثلجي (قوله لا يلبس حليا) يجوز أن يقرأ
بصفة الافراد فيكون بفتح الحاء وسكون اللام وعليه اقتصر الاكل وبصفة الجمع فيكون بضم الحاء وكسر
اللام وتشديد الباء وعليه اقتصر في الجرا أبو السعود مزيدا (قوله لا عرف) عله اقوله وبه يفتى (قوله بدليل
حله للرجال) أى مع منعهم من التحلى بالذهب والفضة وانما أبيع لهم لقصد التحنن لا لئلا يكون حليا كاملا
في حقهم وان كانت الزينة لازم وجوده لم يكن لها مقصده اه بحر (قوله هو الصحيح) لأن لبس النساء انما
يراد به الزينة دون التحنن به حوى وقابل الصحيح قول طائفة انه لا يحنت به مطلقا قال في القمع وليس يعبدلان
العرف في خاتم الفضة يفتى كونه حليا (قوله كغسل وسوار) وده لوج سوا كان من ذهب أو من فضة
هندية عن الكافي (قوله على حائل منفصل) أى ليس بنابيع للسائق بخلاف ما اذا كان الحائل ثيابه لانها
تبع له فلا يصير حائل ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يحنت لا ارتفاع التبعية منه ولو جلس على حشيرة
فاقظاها أنه ينظر الى العرف فان كان يعبد جالسا على الأرض يحنت وان كان لا يعبد جالسا على
الأرض بل على الحشيرة لا يحنت حوى (قوله أو حلف لا ينام على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط
كما في الهندية (قوله لا يحنت في الصور الثلاث) أما الاولى فلانه لا يعبد جالسا على الأرض وأما الأخيرة فلان
الشي لا يكون تبعاً لثمنه تنقطع النسبة الى الاسفل بحر (قوله كالأخر جرح الحشوم) أو رفع الظهارة فنام على
الحشوم كذا في القهستاني (قوله لا عرف) يحتمل رجوعه الى كل المسائل (قوله حنت مطلقا) سواء جعل عليه
مثله أو لا (قوله للعموم) أى العموم التفتد المنكر للاعلى والاسفل (قوله من تنكير السرير) أى وانه لا يحنت
بالاصلى (قوله الملاء) التي تجعل فوق الطراحة فتح وفي الصباح الملاءة بالضم مدود الربطة والجمع ملاء (قوله
أو جعل على السرير بساط الخ) لان الجلوس في العادة هو الجلوس على ما يفرش عليه منخ (قوله بجلاف مامز)
أى من الصور الثلاث (قوله بجلاف الخ) الاولى الاتيان بالواو فان حكمه مامز حكمه وهو عدم الحنت والاولى
حذف هذه العبارة لانه قد تم التنبيه عليها وله ازيد من التناخ آخرها قوله على الألواح (قوله أو ممتى على
أبحار حنت) لانها من الأرض بحر عن كافي الحاكم وظاهره أنه لا فرق بين كونها متصلة بالأرض أو لا (قوله
لا يحنت) الفارق العرف (قوله اعتبارا كثر بدنه) فلان قال لامرأته ان غت على ثوبك فانت طالق فانكأ على
وسادة لها أو وضع رأسه على مرقة أو اضطجع على فراشها ان وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من ثيابها
حنت لانه بعد تأتما وان اتكأ على وسادة وجلس عليها لم يحنت لانه لا يعبد تأتما بحر عن المحيط واقفه تعالى أعلم
واستغفر الله العظيم

• (باب العين في الضرب والقتل وغير ذلك) •

(قوله عما يناسب أن يترجم الخ) ان وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر وضمير يترجم يعود الى الباب
وعما يناسب خبره فقدم وقوله من الفسل والكسوة بيان لقوله وغير ذلك ولوقدمه على الجملة الاولى اكان أنذب
وأصل هذا التعبير لصاحب التهر (قوله يلد) بضم الياء وكسر اللام ليناسب ما بعده أى يحصل للذوات الام
(قوله كشم وتقبيل) تم وتضم مرتب (قوله أو كسوتك) انما تبتدئ بالحياة لانه يراد بها القليل عند الاطلاق
وهو من الميت لا يتحقق ومنه الكسوة في الكفاية فلان كسا عبدة أو ت عن كفارة عينة لم يجزه لعدم القليل
كذا في الاتفاقى وكون الميت لا يملك منقوض بما قاله لونه بسبب كونه متعلق بها صيد بعده وبه ملكه نهر ويمكن
أن يقال ان ملكه في هذه الصورة التحقق بسبب منه في حال حياته بخلاف ما ذكر واسترزه قوله عند الاطلاق عما
اذ أقوى بالكسوة السرفان الظاهر أنه يم الميت وقد سبق ما يفيد (قوله أو كسوتك) انما تنقيد بالحياة لان المقصود

ورجعت ضغائن خلاصته عليه شلبي عن الاتفاقية (قوله أي جرمة ربحان) وقبل قبضة من أغصان الشجر
 نهر (قوله لخصومة زوجة) هذا جواب بالسليم وهذا الجواب يمنع عدم الالم في ضرب ابوب عليه الصلاة
 والسلام بالكلية والاول صريح به في الكشف حيث قال هذه خصومة باقية خصوصية زوجة ابوب عليه
 الصلاة والسلام ولا ينافي ذلك شرعية الحيلة في الجملة ورجمة بنت افرام بن يوسف عليه الصلاة والسلام
 وقيل بل هي بنت يعقوب عليه الصلاة والسلام ذهبت لحاجة فأبطلت خلف ابن برئ نذرهم سامانة ضربة لخل
 الله تعالى عيونه من ذلك اهـ شلبي عن البضاوي (قوله فهو على الكثرة) أي أن يضربه من ارا كثيرة وان لم يبلغ
 الاقوال بينوا حد الكثرة والذي يذكره في مثله انه ما يعده اهل العرف كثيرا (قوله والمبالغة) أي الشدة
 راجع الى مثله القتل واغضا الملع ولوحلف ليقتلن فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل اهـ (قوله ليضربه) أي
 بالسياط كما صرح به في البحر وقال في شرح المتن وفي السباط حتى يموت فعل المبالغة وفي السيف حتى يموت
 فعل الموت حقيقة اهـ (قوله أو يركب) أو يبول هندية (قوله فعل الحقيقة) فإلم توجد حقيقة هذه الاشياء لا يبر
 لان الغالب ارادة الحقيقة في هذه الاشياء (قوله ان علم عونه حنت والا لا) لانه اذا كان عالما به فقد عقد عيونه
 على حياطة يحدتها الله تعالى فيه وهو متصور فينبغي عدم بحث للجز العادي وأما اذا لم يعلم فقد عقد عيونه على حياطة
 كانت فيه ولا يتصور فلا يثبت لان شرط انعقاد البين امكان التصور (قوله ففرضه بالسواد) المراد به القوي
 التي حولها سميت سواد الكثرة خضرتها (قوله لان المقبر) أي في البر والاحت (قوله زمان الموت ومكانه) نشر
 مشوش وانما اعتبر ذلك لان القتل هو ازهاق الروح فيعتبر المكان أو الزمان الذي حصل فيه ذلك (قوله بشرط
 كون الخ) فان كان قبل البين فلا حنت أصلا لان البين يقتضي شرطاً في المستقبل لافي الماضي أبو السعود
 عن البحر (قوله فهو على الاتيان ضربه أولا) لان حق هنا يعني لام السبب ومن حكم لام السبب أن يشترط
 وجود ما يصلح سببا لوجود السبب ومحل ذلك اذا دخلت على فعلين من جهتين لامن جهة واحدة أما اذا كانا
 من جهة واحدة كان لم أجى اليوم حتى انعقد عندك بشرط البر وجوده ما هندية (قوله فعل التراخي) أي
 فيضربه في أي وقت شاء والرؤية على القرب والبعد هندية (قوله فراه من قدر ميل) أو على ظهريت لا يصل
 اليه هندية (قوله لم يثبت) لان هذا لا يعتد به عرفا (قوله فيعتبر ذلك) المذكور من التفسير (قوله وان نوى مدة
 فيها) قال في البصر ما نوى بقوله الى قريب أو الى بعيد مدة معينة فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة أو أكثر
 في القريب سميت وكذا الى آخر الدنيا لقريته بالنسبة الى الآخرة كذا في الفتح (قوله ويدين فيما به تحتلف
 بجر) أي هذا حيث قال بعد ذكره عبارة الفتح القرية وينبغي أن لا يعتد قضاء لانه خلاف العرف الظاهر اهـ
 وقد ساقه الشارح مساق النصوص (قوله لا يكلمه مليا أو طويلا) يريد أنه تكلم بأحد هما الى المدة من الزمان
 ومنه الملوأن الليل والنهار (قوله فذلك) أي قائلة من ما نوا قريبا أو بعيدا (قوله فعل شهر ويوم) قال في ومنه
 الطويل شهر ويوم (قوله وفي النهر من السراج) الذي في النهر ومنه في الجوى بالنظر وقياس ما مر أن يكون على
 شهر أيضا (فرع) سلخ الشهر لغة من الثامن والعشرين الى الاثني عشر فامن التاسع والعشرين أبو السعود (قوله
 ما يرده التجار) أي المستعصى منهم ويقبله السهل كمال ورداءة الزيف دون النهرية وقيل النهرية ما يصل سكتة
 قهستاني (قوله ما يرده بيت المال) لانه لا يقبل الا ما هو في غاية الجودة والزيغ هو الذي خلط به نحاس أو غيره
 ففادت صفة الجودة قهستاني عن الطلبة وقيل ما ضرب من الدراهم في غير دار الضرب أو في غير دار السلطان
 أبو السعود عن الجوى (قوله أو مستحقة للغير) بفتح الحاء وهي التي استحقها مستحق بعد القضاء أبو السعود عن
 الجوى (قوله وبعتى المكاتب بدفعها) ولوردها المولى عليه منح (قوله أو ستوقه) بفتح السين المهملة وتشديد
 التاء أبو السعود عن الجوى قال الاتفاقية والستوقه فارسية معربة ومعناها ثلاث طاقات لانها صفر عمود
 من الجانيين بالفضة قال الكمال والستوقه المشوشة غشاها اذا وهي معرب سسه نوه أي ثلاث طاقات
 طقتا الوجهين فضة وما بينهما من نحاس ونحوه شلبي (قوله لانهم ليسا من جنس الدراهم) بخلاف ما تقدم
 فان الزيف عيب وكذا النهرية والعيب في الجنس لا يهدمه بديل انه لو تجوز به مافي الصرف والسلم جاز وكذا
 قبض المستحقة صحيح ولا الواجزة المال جاز اهـ نهر (قوله ولان) أي لكونها ليسا من جنس الدراهم (قوله
 لو تجوز به مافي صرف وسلم) أي لوجه لا يلا في الصرف بالجداد أوجه لارأس مال السلم ونساع العاقد في ذلك

أي جرمة ربحان نفعه زوجة
 أيوب عليه الصلاة والسلام فتح (حلف
 البذر بن) أو ليقتلن (فلانا ألف مرة فهو على
 الكثرة) والمبالغة كلفه ليضربه حتى يموت
 أو حتى يقتله أو حتى يتركه لا حيا ولا ميتا
 ولو قال حتى يقتل عليه أو حتى يتركه
 أو يركب فعله الحقيقة (ان لم أقبل زيدا فكذا
 وهو) أي زيد (ميت ان علم) الحالف (عونه
 حنت والا لا) وقد قدمها عند لبعدها
 السهام (حلف لا يقتل فلانا بالكوكة فضربه
 بالسواد ومات بها حنت) كلفه لا يقتله يوم
 الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة
 حنت (وبكس) أي ضربه بكوفة وموته
 حنت (البحر) لان المقبر زمان الموت
 من عدمه هو (قوله الضرب والجرح بعد البين
 في كذا) ولولا ما نفي حتى أضربك فهو
 على الاتيان ضربه أولا لان رأيت لا ضربه
 فعل التراخي مالم ينو القود ان رأيتك فلم
 أضربك فراه الحالف وهو مريض لا يقدر
 على الضرب حنت ان اقتيل فلم أضربك فراه
 من قدر ميل لم يثبت بجر (الشهر وما فوقه)
 ولو الى الموت (بعد وما دونه قريب) فيعتبر
 ذلك في يقضين دينه أو لا يكلمه الى بعيد
 أو الى قريب (و) لفظ (العاجل والسريع
 كالقريب والاجل كالبعيد) وهذا بلاية
 (وان نوى) بقرين أو بعيد (مدة) معينة
 فيه ما فعل ما نوى) ويدين فيما به تحتلف
 بجر (حلف لا يكلمه مليا أو طويلا) كذا في البحر
 شافذ النوا في شهر ويوم (كذا في البحر
 عن الظهيرة وفي النهر من السراج على شهر
 وكذا كذا يوما أحد عشر وبالواو أحد
 وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر (رجعة)
 حلقه يقضين دينه اليوم لو قضاه رجعة
 ما يرده التجار (أو زيقا) ما يرده بيت المال
 (أو مستحقة) للغير ويقض المكاتب بدفعها
 (لا) يبر (لو قضاه مضافا أو ستوقه) وسطها
 غش لانهم ليسا من جنس الدراهم ولذا
 لو تجوز به مافي صرف وسلم

(قوله لم يجز) لأنه في الصرف اقتران من غير قبض بدل الصرف وفي السلم لم يكن رأس المال مقبوضا مع أنه يشترط قبضهما في المجلس وانما لا يثوب دفع الرصاص والاستوقفة عن بدل الصرف ورأس مال لانهما لم يكونا من الدراهم التي وقع العقد عليها (قوله ونقل مسكين) عن الرسالة البيهقي (قوله فأنفذها حرام) بلارضاه وعليه أن تبقى الله تعالى إذا رضى بأخذها فلا يعطيهما غيره ببيان اه أبو السعود وظاهره أن أخذ الزنن والتبهرجة والمستحق لا يحرم ولو بشرطه والظاهر خلافه لأنها معيبة أو ملك القير فالحكم واحد إذا دفع بغير بيان العيب لا شك في حرمة (قوله وهذا إحدى المسائل الخمس) الثانية رجل اشترى دارا بالحياد ونقد الزنن وأخذ الشفع بالحياد لأنه لا يأخذها إلا بما اشترى وقد اشترى بالحياد الثالثة الكفيل إذا كفل بالحياد ونقد الزنن يرجع على المكفول عنه بالحياد الرابعة إذا اشترى شيئا بالحياد ونقد البائع الزنن ثم باعه مرابحة فإن رأس المال هو الحياد الخامسة إذا كان على آخر دراهم جباد فقبض الزنن فأنقذه ولم يعلم إلا بعد الاتفاق لا يرجع عليه بالحياد في قول الامام ومحمد كالمقبوض بالحياد اه حاشي (قوله ودفع للقاضي) وكذا لو نصب القاضي عنه وكلا فقبض لا يبحث كافي المتبة أيضا وهي إحدى المسائل المستتمة من قولهم إن القضاء على المحضر لا يجوز إلا للضرورة بناء على ما هو العقد كافي الجهر ثانيا إذا تورى الخصم فالقاضي يرسل امينا يتأدى على باب داره ثلاثة أيام ثم نصب عنه وكيل للدعوى وهو قول الثاني استحسنته وعمل به ونقل في شرح التنوير عن الوهبانية والعزوي أدب القاضي أنه قول الكل وإن القاضي يحتم مقدراهما ثم نصب الوكيل فأنشأ بغير خيار فأراد الرضى المدة فغاب البائع رابعها ثم كفل بنفسه على أنه إن لم يوف به غدا فدينه على الكفيل فتورى المكفول له فتأسسها حلفا ليوفيه اليوم فغيب الدائن مائة ساجل أمرها يدها إن لم تصل فتمتها فغيبت والحاصل أن الخصم شرط لقبول البيعة إذا أراد المتدعي أن يأخذ من يد الخصم شيئا أما إذا أراد أن يأخذ حقه من ثمن مال كان للقائب في يده فلا يشترط حضرة الخصم فلا يحتاج القاضي إلى نصب الوكيل كذا في منية المفتي وأعلم أن نصب المحضر في هذه المسائل فرع قولهم لا يقتضي على غائب لم يقبض عنه خصم حاضر وأما على ما ذكره في الرد من أن القضاء على القائب ينتقل على أظهر الروايتين عن الامام فلا حاجة إليه أبو السعود (قوله وكذا يبر بالبيع) ولو كان المبيع غير معلوله كالموكل وكذا في البيع - وواء كان مع البيع قبض للبيع أو لا يجزى أبو السعود (قوله ونحوه) كالموكل تزوج الطالب أمة المطلوب على ذلك المال ودخل بها أو وجب عليه دين بالاستلام أو بالتما يبر أيضا بجر (قوله لأن الهبة إسقاط) أي من صاحب الدين والقضاء المحلوف عليه قبل الحالف ولم يقتض (قوله وحيث) أي حين اذ وهب الدائن دينه والاولى حذف القاض من قوله فلا (قوله لو سككت العين موقفة) أما إذا كانت مطلقة فيبحث بالاتفاق لأن التصور لا يشترط بقاؤه في العين المطلقة بل في الابتداء وسين جلف كان الدين قائما وكان تصور البر ثابتا فأنقذت ثم حث بعد مضي زمن بدو فيه على القضاء بالباس من البر بالهبة شر بلاية (قوله وأمكن البر شرط) أي على قولهما ولا يشترط ذلك أبو يوسف (قوله كما - وفي مسألة الكوز) وهي ما لو قال إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فقبضت من قبض الماء قبل مضي اليوم فإن العين تبطل عندهما أبو السعود (قوله وعليه) أي على اعتبار هذا الشرط (قوله لم يبحث) لقوات إمكان البر في القصد (قوله فقبض بر) فأقاده أن القضاء لا يتحقق بمجرد الحوالة والامريل لا بد منهما من القبض قال في الهندية وإن عني أن يكون ذلك بنفسه صدق قضاء وديانة ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فاعطاء على أحد هذه الوجوه حث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء (قوله لا يبر) لعدم القضاء من الحالف (قوله أو يحفظه) الذي في المنع والبر ويحفظه بالوفاة في البر وصحة ذلك لو حال بينهما ستر أو أساواة من أساطين المسجد وكذلك لو قصد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه اه (قوله ولو نام أو غفل) أي الطالب عن المطلوب قال في الهندية ولو لم يتم ولم يقبل عنه فذهب ولم يذهب عنه الطالب ولم ينعسه مع الامكان فيبحث عنه انتهى (قوله فربما دفع إليه) جوابها كافي البر وغيره (قوله قال) أي صاحب مجموع التوازل (قوله لم يبحث) ذكر المسألة في البر وغيره من غير تعليل ونحوها عسر وانظر هل هذا الحكم يخص الزوجه (قوله حلف لا يقبض دينه الخ) فيد بقره دينه لأنه لو قال لا يقبض من دينه درهمان درهم فقبض البعض حث لأن شرط الحث هنا قبض البعض من الدين متفرقا عن (قوله لوجود شرط الحث) على المحذوف تقديره

لم يجز ونقل مسكين أن الزهري جاز إذا غلب غشوه لم يؤخذوا ما استوفوا فأنفذها حرام لانها محاسن انتهى وهذه إحدى المسائل الخمس التي جعلوا الزنن فيها كالحياد (ببر) المدبون (في حلقه) رب الدين (لاقتين مالا) الجاهل به فلم يجده ودفع لاقضى (ببر) موضع لا قاضي له حث به يفتي منية المفتي وكذا يبر (لو وجد فاعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تاله يد لو أراد) قبضه (ولا) يكن كذلك (لا) يبر ظهريه وفيها حلف لا يجزى في قضاء ما عليه له لأن باع ما للقاضي يجه لورفع الامر إليه (وكذا يبر بالبيع) ونحوه على فصل الخامسة فيه (ب) أي بالدين لأن الدينون تقضى بامثالها (ووجب) البحث (الدين منه) أي من الدين بالحياد (ببحث لان الهبة إسقاط لا مقاصة) (وب) زوجه حث لو كانت العين موقفة) (أهم) إمكان البر مع هبة الدين وإمكان البر شرط البقاء (كما هو شرط الابتداء كما ترى في مسألة الكوز وعليه) (لو حلف عليه فدينه غدا فقتضه اليوم) أو حلف ليقبض غدا فأكاله حلف (لما كان هذا الرغبة غدا فأكاله اليوم) لم يثبت زباني (حلف ليقبض دينه) فلا يبر بالاداء أو أساله فقبض بر وان قضى عنه متبرع لا يبر ظهريه وفيها حلف لا يبارق غيره حتى يستوفي فقد حث ببحث براه أو يحفظه فليس غفار ولو نام أو غفل أو وثقه إنسان بالكلام أو دعه عن الأمانة حتى يبر غيره لم يبحث ولو حلف بطلاقه أن يعطيه كل يوم درهما فما يدفع إليه عند الغروب أو عند العشاء قال إذا لم يقبل يوما لية عن دفع درهم لم يبحث (حلف لا يقبض دينه) من غيره (درهما دون درهم فقبض بعضه لا يبحث حتى يقبض كله) قبضا (متفرقا) لوجود شرط الحث وهو قبض الكل دفعة واحدة

(لا) يبحث (إذا قبضه بتقرير ضروري)
 كأن يقبضه كله بوزن لأنه لا يبعد تقريره عما عرف
 مادام في عمل الوزن (لا يأخذ ماله على فلان
 الاجل) أو لا يجعأترك منه درهماً ثم أخذ
 الباقي كيف شاء لا يبحث (تظهرية وهو الحيلة
 في عدم حشنة في المسئلة الأولى) كما لا يبحث
 من قال ان كان لي الامانة أو غير أو سوى
 مائة (فكذلك على كل ما) أي المائة (أو بعضها)
 لأن غرضه في الزيادة على المائة وحشنة
 بالزيادة لومعاقبه الزكاة والا لا حتى لو قال
 (أمر أنه كذا ان كان له مال وله عروض)
 وضياح (ودور غير التجارة لم يبحث) خزانة
 الاكل (حلف لا يفعل كذا تركه على الابد)
 لأن الفعل يقتضي مصدرًا متكرراً والتكررة
 في الهمزة (فلو فعل) الحلو ف عليه (مزة)
 (أفعلت عينة) وما في شرح الجمع
 من عدمه هو (فلو فعله مزة أخرى لا يبحث)
 (لو قيد بها وقت) ككواله
 لا أفعل اليوم (ففي) اليوم (قبل الفعل بر)
 لوجود ترك الفعل في اليوم كله (وكذا ان هلك
 الحالف والحلو ف عليه) بر اتفق انهم ولو
 جن الحلف في يومه حنت عندنا خلافاً
 لاجد فتح (ولو حلف ليفعل بر مزة) لأن
 المكرة في الاثبات تخص والواحد هو المتعين
 ولو قيد بها وقت ففعل قبل الفعل حنت ان
 بقي الامكان والابان وقع اليأس بموته
 أو بفوت المحل بطلت عينة كما مر في مسئلة
 الكوزي لمي (حلفه وال ليعلمه بكل داهر)
 به ملتين أي (دخل البلد تقيد) حلفه
 (بقيام ولاية) بيان لكون العين المطلقة تصير
 مقيدة بدلالة الحال ويقتضي تقييد عينة بخور
 عليه وإذا سقطت لا تعود ولو ترك بلا عزل
 الى منصب أعلى فالعين باقية زيادة تمكنه فتح
 ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله
 (كالحلف رب الدين غريمه أو الكفيل بامر
 المكفول عنه أن لا يخرج من البلد الا بأذنه
 تقيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة)
 لأن الاذن انما يصح عن ولاية المنع وولاية
 المنع حال قيامه (و) منها (الحلف لا يخرج
 امرأته الا بأذنه تقيد بحال قيام الزوجية)

وانما حنت (قوله لا يبحث إذا قبضه الخ) أي استحصانا والقياس أن يبحث شاي عن الشيخ أي المعين التمسق
 (قوله بوزن) أو أكثر لأنه قد يتدبر قبض الكل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى عنها لأن هذا القدر من
 التقرير لا يسمي تقريراً عادة والعادة هي المعتدلة بلي وأما بقوله أو أكثر أي أن المراد بالوزن تعدد الوزنات
 لا خصوص الوزنتين أو السعود ويستفاد من المقام أنه إذا كان لا يحتاج الى الوزن فقرة أنه يبحث والظاهر
 أن التقرير الحاصل من العدد كالتقرير الحاصل بالوزن (قوله مادام في عمل الوزن) لأن المجلس جامع
 للمتفرقات بخلاف ما لو تناغل بغير الوزن لأنه به يختلف مجلس القبض على ما عرف نهر (قوله كيف شاء) أي
 مجتمعا أو متفرقا (قوله لا يبحث) لأنه لم يأخذ جميع ماله متفرقا وهو شرط الحنت (قوله أو غير) حذف المضاف
 اليه وفي المضاف على الضم جوى (قوله لأن غرضه في الزيادة على المائة) فيصدق بالمائة ودونها نهر اذ يصدق
 أن الخمين ليس زائداً على المائة كمال (قوله لومعاقبه الزكاة) كالدائير وعروض التجارة والسواهم أبو السعود
 - وإن كان نصيباً ولم يكن (قوله والا لا) فلو ملك عبد الخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالعتار والعروض
 لغير التجارة فإنه لا يبحث في عينة بحر (قوله حتى لو قال الخ) لا يظهر التقرير (قوله وضياح) قال في واقعات
 العلامة عبد القادر القار اسم للعروة المبنية والضبعة اسم للعروة لا غير ويجوز إطلاق اسم الضبعة على العقار
 اه (قوله حلف لا يفعل كذا) كأن قال لا أكلم فلانا (قوله يقتضي) مصدر متكرر (قوله حلف لا يفعل كذا) (قوله
 والتكررة في الثاني نعم) وهذا قد وقع فيه فتم جميع الاوقات المستقبلة فسلكته قال لا يكون معنى كلامه فلان
 في جميع الاوقات المستقبلة قال الطيبي وهذا يتأني ما قد مضى في باب العين في الاكل أي من أن الثابت في خص
 العمل ضروري لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن العمل لا عموم له كما في الخط عن سبويه
 (قوله من عدمه) أي التحلل العين مزة (قوله سهو) عما نصحوا عليه وعما ذكره هو أي ابن مالك في ذلك الشرح
 في فصل طلاق غير المدخول بها كما دحضه المصنف (قوله الا في كذا) فإنه يبحث بالتكرار لاقتضائها العموم
 المستلزم لتكرار الا في الطلاق تنتهي بانتهاء الطلقات الثلاث أفاده المصنف (قوله والحلو ف عليه) الواد
 بمعنى أو (قوله تحقق المدم) أي عدم الفعل في اليوم (قوله ولو جن الحالف الخ) موضوعه الاثبات كما في الفتح
 وصورته لا كافي رغب في هذا اليوم فجن في هذا اليوم ولم يأكل أمافي صورة الثاني اذا جن ولم يأكل فلا حنت
 في عدم الحنت (قوله لأن التكررة) وهو المصدر الذي تضمنه الفعل وقال في الفتح لأن الملتزم فعل واحد غير عين
 اذ المقام للاثبات في غير ما يفتل فله سواء كان مكرهافيه أو ناسيا أصيلاً أو وكيلاً عن غيره واذ لم يعمل لا يحكم
 بوقوع الحنت حتى يقع اليأس من الفعل وذلك بعون الحالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة
 أو بفوت محل الفعل كالحلف ليضرب زيداً أو ليأكل كل هذا الرغيف فبات زيدا أو كل الرغيف قبل اكله فحينئذ
 يبحث وهذا اذا كانت العين مطلقة اه (قوله ان في الامكان) لأنه يشترط الامكان في المقيدة ابتداءً وبقاءً
 بخلاف المطلقة (قوله بطلت عينة) فلا حنت ولا كفارة (قوله حلفه وال) أي استولى في البلد نهر (قوله داهر)
 من الدهر وهو الفساد كمال (قوله لم يرد مريدة) أي بزه من خصوص (قوله بدلالة الحال) وهي العلم بأن المقصود
 من هذا الاستقلال بزه بما يدفع شره أو شر غيره بزه لأنه اذا جرد داهر بزه داهر آخر كمال (قوله بفور عمله)
 قطرا الى المقصود وهو المبادرة بزه ودفع شره فالداهي يوجب التقيد بالفور فور عمله به كمال وهذا يبحث
 وظاهر الرواية كافي العناية وعليه اقتصر الشارح الزيلعي أن الاعلام حال المدخول ليس يلزم وانما يلزمه
 أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالي أو عزله أو موت المستخلف لأنه لا يبحث في المطلقة الا باليأس وذلك
 بما ذكره والجب من المؤلف كيف يترك ظاهر الرواية ويذكر البحث (قوله واذا سقطت) أي العين بأن زالت ولايته
 (قوله لا تعود) لو عاد الى الولاية كمال (قوله ولو تركي) هذا يبحث لما صاحب البحر للكمال فالاولى تقديم قوله فتح
 على هذه العبارة وبهذا البحث جزم في النهر وتيمم الحوى وأبو السعود (قوله بلا عزل) أما اذا عزل بينهما سقطت
 العين والساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أي من التقييد بزمان مخصوص بدلالة الحال (قوله بامر
 المكفول عنه) تبع فيه شيخه صاحب البحر ولم يذكره الحوى وبصاحب الفتح والنهر ولذا قال الطيبي الظاهر أنه
 ليس بتقيد (قوله حال قيامه) أي قيام ما ذكر من الدين والكفالة ويحتمل أن الغدير راجع الى الدين ويكون
 التعليل للمستثنين لأن الدين اذا دفع في مسئلة الكفالة بطلت الكفالة (قوله تقيد بحال قيام الزوجية)

بمخلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم دلالة
التقييد زيلقي (حلف ليهن) فلا نفوذه له
فلم يقبله (و) وكذا كل عقد تبرع كعارية
ووصية واقراء (بمخلاف البيع) ونحوه
حيث لا يبرأ بقبول وكذا في طرف النفي
والاصل أن عقود التبرعات بازاء الايجاب
فقط والمعاضات بازاء الايجاب والقبول
معا (وحضرة الموهوب له شرط في الحنفية)
فلو وهب الحالف لغائب لم يحنث اتفاقا بين
ذلك فليحفظ (لا يحنث في حلفه لا يشترط رجوعا
بشم ورد وباشم) والمقول عليه العرف فتح
(و) عين (الشم يقع على) الشم (المقصود
فلا يحنث لو حلف لا يشترط طيبا فوجده ربحه
وان دخلت الرائحة الى دماغه) فتح (ويحنث
في حلفه لا يشترط بنفسها او وردها بشراء
وردها لا دهنهما) للعرف (حلف لا يشترط
فزوجته فضولي) فأجاز بالقول حنث وبالفعل
ومنه الكتابة خلافا لابن ماعة (لا يحنث
به ينفق خاتمة) (ولو تزوجه فضولي) ثم حاشي
لا يستزوج لا يحنث بالقول أيضا اتفاقا
لاستناد هالوقت العقد كل امرأته تدخل
في نسكاحي) أو تصير حلالا (فكذا فأجاز
نسكاح فضولي بالفعل لا يحنث) بمخلاف كل
عبد يدخل في ملكي فهو حر فأجاز به بالفعل
حنث اتفاقا لكثرة أسباب الملك عمادية وفيها
حلف لا يطلق فأجاز بطلاق فضولي قولا
أو فعلا فهو كالنسكاح غير أن سوق المهر ليس
بإجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة
الغير ان دخلت دار فلان فانت طالق فأجاز
الزوج فدخلت طلقت (ومثله) في عدم
حنثه بإجازته فعلا ما يكتبه الموثقون
في التعالين من نحو قوله (ان تزوجت بامرأة
بنفسى أو بوكيلي أو بفضولي) أو دخلت
فبنسكاحي بوجه ما تكن زوجته طالق لأن
قوله أو بفضولي الخ عطف على قوله بنفسى
وعامة تزوجت وهو خاص بالقول وإنما
يستجاب الفضولي لوزاده أو أجزت نسكاح
فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان
المعلق طلاقا المزوجة فرفع الامر الى شافعي
ليصح بين المضافة وقدمنا في التعليق أن
الاقتناء كاف في ذلك بحر (حلف لا يشترط
دار فلان انتظم الموهوب له والمستأجرة

واذا زال الدين والزوجة سقطت ثم لا يعود اليين يعودهما فتح (قوله بمخلاف لا يخرج امرأته من الدار) أي فانه
لا يتقيد بحال قيام الزوجة (قوله لعدم دلالة التقييد) أي لعدم دلالة تدل على تقييد اليين بزمان قيام ولاية
الزوجة وفيه أن الدلالة موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء العدة لا تكون امرأته ثم ان قال لا يخرج من
الدار يتحقق الحنث تأمل (قوله ونحوه) كالأجارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والمخلع نهر (قوله وكذا
في طرف النفي) يرجع الى الهبة والبيع فإذا قال لأهب حنثا لا يوجب فقط (قوله وحضرة الموهوب له شرط
في الحنث) في الاثبات وكذا في النفي كما إذا قال والله لأهب فلا فاقلا يحنث الا بالهبة له حاضر وان لم يقبل (قوله
اتفاقا) بين المشايخ ورفر (قوله لا يشترط) بفتح الياء والشين مضارع نعمت الطيب بكسر الميم في الماضي وجاء
في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر (قوله وباشم) بكسر السين شلي عن التصريح (قوله فتح) قال فيه
بعد ما ذكر الخلاف في تفسير الربحان والذي يجب أن يعول عليه في ديارنا هذا ذلك كله لأن الربحان متعارف
لنوع وهو ربحان الجاسم وأما الربحان الترخي فيمكن أن لا يكون منه لانهم يلزمونه التقييد فقال ربحان
ترخي وعند ما يطلعون اسم الربحان لا يفهم منه الا الجاسم فلا يحنث الا بعين ذلك اه (قوله على الشم
المقصود) اعلم بأن يقر به من أنفه أو يستشهده ولو من بعد (قوله بنفسها) بفتح الباء جومعة (قوله للعرف) أفاد
أن المعبر العرف وعلى اختلاف العرف يحمل اختلاف المشايخ في المسئلة (قوله فأجاز بالقول حنث) هو المختار
وعليه أكثر المشايخ والقوى عليه خلافا لما في جامع الفصولين أنه لا يحنث بالأجارة القولية ووجه الحنث بها
أن المخلف عليه هو التزوج وهو عبارة عن العقد وهو مختص بالقول والأجارة الملاحقة كالكالة السابقة
فذلكون للفضولي حكم الوكيل والمعبور حكم الموكل بحر وإجازة القول كرضيت وقيل نهر (قوله وبالفعل) كبعت
بالمهر أو بعبه بشرط أن يصل اليها وقيل الوصول ليس بشرط وتقبلها بشهوة وجاءها وان كرها نهر (قوله
ومنه) أي من الفعل (قوله خلافا لابن ماعة) لجهلها من القول حتى لو قال والله لا أقول فلان شيئا فكتب
اليه كما يحنث عنده ولا يحنث عند المشايخ (قوله به ينفق) الاولى تقديم هذه العبارة عند قوله فأجاز بالقول
حنث لأن لفظ النفي ذكر في الثانية في مسئلة القول لا الفعل (قوله لا يحنث بالقول) أي بإجازة القول (قوله
لاستناد هالوقت العقد) وفيه لا يحنث ببشرته أكونه قبل اليين فبالإجازة أولى بحر مع زيادة (قوله أو تصير
حلالا) معناه أو تصير حلالا بالتزوج فرجع الى اشتراط الإجازة بالقول تأمل (قوله فأجاز بنسكاح فضولي
بالفعل لا يحنث) أي وبالقول يحنث فهي مثل كل امرأة تزوجها كما في البحر (قوله لكثرة أسباب الملك) فيكون
بالقول كالشراء وبغيره كالارث والهبة منه والوصية له أي وأما الدخول في النسكاح ليس له الا سبب واحد وهو
النسكاح وهو بالتزوج وهو يختص بالقول فلا فرق بين أن يذكره صريحا ولا (قوله فهو كالنسكاح) أي فيحنث
بإجازة القول لا بالفعل وهو كخراج منعها من بيته فعلى كل حال يقع الطلاق وإنما التفصيل في حنثه اذا حلف
لا يطلق (قوله غير أن سوق المهر) أي المؤخر منه مثلا (قوله ليس بإجازة) أي فعليا لطلاق الفضولي
فلا يقع الطلاق به (قوله لوجوبه) أي المهر قبل الطلاق فلا يحنث به الى الطلاق بمخلاف النسكاح لأن المهر من
خصائصه اه منح (قوله قال) أي فضولي (قوله فأجاز الزوج) أي تعليق الفضولي (قوله ومنه) أي مثل
ما تقدم من المسائل (قوله ما يكتبه الموثقون) أي الذين يكتبون الوثائق من شهود وغيرهم بين الزوجين مثلا
ويفعل ذلك اذا خافت الزوجة ادخال أخرى عليها (قوله أو دخلت في نسكاحي بوجه ما) مثله اذا قال بطريق من
الطرق كما يحنث في النهر وكذا لو قال أو دخلت في نسكاحي أو في عصمتي بحر (قوله أو بفضولي الخ) الاولى حذف
الخ لأن العلة في غير الفضولي وهو قوله أو دخلت الخ أن الدخول ليس له الا سبب واحد وهو التزوج وهو
لا يكون الا بالقول وليست العلة عطفه على قوله بنفسى فليست تأمل (قوله وهو خاص بالقول) فقوله أو بفضولي
انما ينصرف الى إجازته بالقول فقط بحر (قوله فلا يخلص) بضم الميم مع تشديد اللام المكسورة (قوله طلاق
المزوجة) أي المسجدة كان قال ان فعلت ما ذكر فانت تزوجها طالق (قوله المضافة) أي الى الملك (قوله
ان الاقتناء كاف) أي الاقتناء بما روى عن محمد بن أبي أئمة خوارزم أنه في المضافة لا يقع بل قد مناهن النهر من
الظاهرية أن هذا قول محمد اه حلي (قوله بحر) لم يذكر في الجزالة وقد مناهن الخ (قوله انتظم المملوك الخ)
أي بطريق عموم الجواز ومعناه أن يكون محل الحقيقة فردا من أفراد الجواز باعتبار الجمع بين الحقيقة والجواز

(قوله والمستعارة) الا اذا استعارها لولية أبو السعود وقد تقدمت هذه المسئلة في باب العين في الدخول
 (قوله لان المراد به المسكن) أي بما ذكر من الدار قال في البقرة يد بأن يكون مسكنا لانه لو لم يكن ساكنا فهو
 ملكه لا يبحث الا أن يدل الدليل على دار الغلة ١١ والذي في الشريعة لا يلية عن الخلية أنه اذا دخل دار فلان
 وهو لا يسكنها حنت ومثله في مختصر الظهيرية وأما اذا أبر فلان داره قد دخلها الحالف لا يبحث على قولها ما
 لان الاضافة تنقطع بالاجارة والتسليم كما تبطل بالبيع وحنت عند محمد أبو السعود ملخصا (قوله قد دخل دارها)
 أي المملوكة لها (قوله لم يبحث) اعترض بأن صاحب التهرقسه قال في باب الدخول ولا فرق في المساكنة
 بين كونها اتباعا ولا حتى لو حلف لا يدخل دار أمته أو ابنته وهي تسكن مع زوجها حنت بالدخول كافي الخلية
 ١١ وأجيب بأن الملك في الدار المحلوف عليها هنا للمرأة وقد صارت تابعة لزوجها في سكناها فانقطعت النسبة
 وفي مسئلة الخلية الملك لزوج الام أو البنت كما صرح بذلك فيها ونقله في البحر عنها فلو كان الدار في مسئلة الخلية
 ملكا لغير من أضيفت اليه حنت بدخولها وان تبعته في السكنى ولو كونها مالكة في مسئلة الواقعات اشترطوا
 للبحث أن تكون سكناها بطريق الامالة لا التبعية فلم يكونا متصدين لاختلاف موضوعهما أبو السعود وفيه
 أن هذا التعليق يقتضي عكس الحكم المذكور (قوله أي محكوم بفلاس) أي حكم القاضي عليه بالافلاس
 (قوله غنى) على حذف أي التفسيرية (قوله لان الدين ليس بمال) أي نظر الى الحال لانه عبارة عن شغل الذمة
 وهو مال بالنظر الى المال حتى وجب فيه الزكاة فالحنت يلزمه بالنظر الى المال ولا يلزمه بالنظر الى الحال
 فلا يبحث بالشك محوي عن العلامة بأكبر (قوله لا يتصور قبضه حقيقة) وهذا قيل ان الدين قد قضى بأشائها
 على معنى أن المقبوض مضمون على القابض لانه قبض نفسه على وجه التملك ولزب الدين على المدين منه فالتق
 الدينان قصاصا ١١ بحر (قوله فان لم يفعل الحالف حنت) أي ما لم ينفه بالقول لانه حلف على ما لا يعلم
 (قوله ما لم ينو الاستحلاف) نقل أول أيمان البحر عن الولوالجي رسل قال لا ستر الله لتفعلن كذا أو قال والله
 اتععلن كذا أو قال لا سترن ان أراد المبتدئ أن يحلف وأراد الجيب الحلف يكون كل منهما حاله الان قوله نعم
 جواب والجواب يقتضي إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا تفعلن وان أراد المبتدئ الاستحلاف
 وأراد الجيب الوعد ليس على كل واحد منهما معنى لان كل واحد منهما ما يفعله وان لم ينو واحد منهما حاشيا
 وأراد الجيب الحلف فالجيب حالف والمبتدئ لا لان كل واحد منهما ما يفعله وان لم ينو واحد منهما حاشيا
 ففي قوله الله الحالف هو الجيب وفي قوله والله الحالف هو المبتدئ ١١ (قوله ما لم ينو الاستفهام) فيكون الكلام
 على تقدير همزة الاستفهام وفيه أن نية الاستفهام لا تظهر هنا الا لوجه لاستفهامه عن حلف نفسه (قوله
 فالحالف الجيب) لما مر من أن السؤال معاد في الجواب ولا شيء على المبتدئ وان نواه كافي الفتح (قوله فيمنه
 على النهي) أي بالقول ان لم يملك منع بالفعل (قوله فعل على النهي والمنع جميعا) ظاهرا أنه اذا منعه بالفعل ولم ينه
 بالقول لا يبر وهو ظاهر ما في المنه عن المنية وواقعات عبد القادر والظاهر خلافه بل المدار على المنع بالفعل
 وان لم ينه بالقول أو لا يجوز (قوله بر بنو له اخرج) لانه حلف على ما لا يعلم اذ ملك المنفعة حينئذ المستأجر
 وأخذ منه أن العين المنصرفة للقول لا تقص النهي (قوله وحلفه بر) لانه لم يظهر له مال حتى يتركه
 فالبر غير متصور وأنه ما ترك ماله وانما منعه القاضي من المطالبة به أو أن الذي له عليه حال الانكار العين
 وقد استوفاهما (قوله طلقت) وجهه ما مر قريبا (قوله السؤال معاد في الجواب) المراد به ما يبرم الكلام السابق
 واللاحق وان لم يكونا سؤالا أو جوابا حقيقة (قوله أو عبده) الضمير في عبده وعليه يرجع الى زيد (قوله فبرهن
 بالمال) أي ونفى به القاضي أو حكم به المحكم لان البرهان لا يكون الا عند الحاكم وقوله حنت أي ولو كان
 البرهان زورا والظاهر أنه اذا كان يعلم برأه ذمته لا يبحث ديانة (قوله الا أن ينوي ما عند الناس) بأن أو ادأنه
 تقبل عندهم والحال أنه ليس بتقبل عندهم فيصحت (قوله حنت) فيه أن مع المصاحبة وهو لم يصاحبه
 في العمل وانما صاحب شريكه والنظر الى مال المحلوف عليه فزوج عما وضعه الاقطة (قوله ومع عبده المأذون لا)
 لانه لا يملك ماله بدليل أنه يباع لغيره اذا وجد (قوله قد دخل المشتركة) أي فلا يبحث لان نصف الدار لا يسمى
 دارا كذا في الفتح (قوله اذا لم يكن ساكنا) أما اذا كان ساكنا فهو داره لان الدار حينئذ تم المستأجرة فأولى
 المشتركة التي سكنها المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

والمستعارة) لان المراد به المسكن عرفا
 ولا بد أن تكون سكنا لا بطريق التبعية فلو
 حلف لا يدخل دار فلانة قد دخل دارها
 وزوجها ساكن بها لم يبحث لان الدار إنما
 تنسب الى الساكن لا يبحث في حلقه أنه لا مال له
 عن الواقعات لا يبحث في حلقه أي محكوم
 وله دين على مطلق) بتسديد اللام أي محكوم
 بفلاس (أو على مطلق) غنى لان الدين
 ليس بمال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه
 حقيقة فروع قال لغيره والله لتفعلن كذا
 فهو حالف فان لم يفعل الحالف حنت
 ما لم ينو الاستحلاف قال لغيره أقمت عليك
 ما لم ينو حنت عليك لتفعلن كذا فالحالف هو
 المبتدئ ما لم ينو الاستفهام ولو قال عليك
 عهد الله ان تفعلن كذا فقال نعم فالحالف
 الجيب لا يدخل فلان داره فيمنه على النهي
 ان لم يملك منع والافعل على النهي والمنع جميعا
 آخره لا يدع ماله اليوم على غيره فقدمه
 القاضي وحلفه بر قبله ان كنت فعلت كذا
 فامر أنك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلاق
 وفي الاشياء القاعدة الحادية عشر لسؤال
 معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق
 أو عبده حر أو عليه المولى ليت الله ان فعل
 كذا أو قال زيد نعم كان حالها الخ اذعي عليه
 فحالف بالطلاق ماله عليه شيء فبرهن بالمال
 حنت به بنفي حلفه ان فلان تقبل وهو عند
 الناس غير تقبل وعند تقبل لم يبحث الا أن
 ينوي ما عند الناس لا يعمل معه في القسارة
 ينوي ما عند الناس لا يعمل معه في القسارة
 مثلا ففصل مع شريكه حنت ومع عبده
 المأذون لا لا يزعم ارض فلان فزعم ارضا
 بنه وبين غيره حنت لان نصف الدار
 تسمى ارضا بخلاف لا يدخل دار فلان
 قد دخل المشتركة اذا لم يكن ساكنا والله أعلم

• (كتاب الحدود) •

في ستة أنواع حد الزنا وحد الشرب للغير خاصة وحد السكر من غيرها والكعبة مقدسة فيها وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق اهـ من ايضاح الاصلاح وتمايمه فيه (قوله هو) أي الحد مفرد الحدود المتع ومنه سمي البواب والسبعان حدادا (قوله عقوبة) هي الالم الذي يلحق الانسان مستحقا على الجنابة والفرق بين العقاب والعقوبة أن ما يلحق الانسان مكان في الاخرة يقال له العقاب وان كان في الدنيا يقال له العقوبة أبو السعود (قوله مقدرة) بالموت في الرجم وفي غيره بالاسواط الاثنية نهر (قوله وجبت) أي فرضت أفاده المؤلف في شرح المتن (قوله زجرا) قال في البحر التحقيق أن الحدود وموانع قبل الفعل زواجر بعده أي العلم بعثروعيته يمنع الاقدام على الفعل وايضا عبه به منع من العود اليه فهي من حقوق الله تعالى لانها شرعت لمصلحة تعود الى كافة الناس فكان حكمها الاصل في الانزجار عما يتضرر به العباد وصيانة دار الاسلام عن الفساد اهـ (قوله فلا تجوز) تفريع على قوله تجب الخ وجهه عدم الجواز انها طلب ترك الواجب (قوله بعد الوصول للعالم) أي والنبوت عنده أعاقيل الوصول فتجوز فيه الشفاعة عند المدافع لبطقة كما في البحر وغيره وكذا تجوز بعد الوصول قبل الثبوت كما في الجوى (قوله وليس مطهر عندنا) فإذا أقيم عليه الحد ولم ينب لم يسقط عنه اثم تلك المعصية فالواجب على العاصي في نفس الامراتوبة في قيامه وبين الله تعالى وذهب كثير من العلماء الى أنه مطهر بجر (قوله لعدم تقديره) لا ينافيه قوله ان الله ثلاثة واكثر تسعة وثلاثون سوفا لأن ما بين الأقل والاكثر ليس بتقدير ولا يهوى يكون بغير الضرب بجر (قوله لانه حق الولي) هذا مذهبه وعندهما حق المقتول وينقل الى الورثة بطريق الخلافة فالاولى أن يقول لانه حق العبد على أن المقتول قد يكون مولى له ويستوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك العفو أفاده في الايضاح وقوله لانه حق العبد أي الضابط فيه ذلك ذكره أبو السعود (قوله والزنا) بالقصر في لغة اهل الجاز التي جاء بها القرآن فيكتب بالياء أو بالمد في لغة نجد فيكتب بالالف والنسبة الى المقصود رنوى والى المد ودزناوى نهر مزيدا (قوله الموجب للحد) أشار به الى أنه ليس المراد به هنا مقتضى الجريمة فقط فانه يدخل فيه وطء جارية ابنة ونحوه وليس موجبا للحد (قوله وهو ادخال قدر حشفة) أنزل أولا والاوى ما في شرح المتن حيث قال أي ادخال حشفة أو قدرها من مقطوعها وظاهر التقييد بالحشفة أنه اذا ولى أقل منها لا يجز (قوله مكاف) أي عاقل بالغ ولا فرق في حق الحد بين كونه مسلما أو ذميا أبو السعود مزيدا (قوله خرج السبي) محذور بالغ (قوله والموت) مثله المجهنون وهما محذور العاقل (قوله مطلقا) سوا أنز بالاشارة أو أقيم عليه البرهان (قوله للشبهة) فالشبهة في الاقرار عدم الصراحة وفي البرهان احتمال ادعاء شبهة بجر (قوله لا البرهان شرح الوهابية) قال العلامة عبد البرة لا من الخساية والاعشى اذا أنز بالزنا فهو غير نزل البسيرة في حكم الاقرار ولو شهد عليه الشهود يازنا لا يقبل كذا في نسختي انتهى وهو مخالف لما في البحر حيث قال بخلاف الاعشى فانه يصح اقراره والشهادة عليه (قوله في قبل مشهارة) بضم الباء واسكانها أثر التعبير به عن الفرق لاختصاصه بالانسان نهر وانما اقتصر واعلى ذكره الاشياء ولم يذكر واد الحياة مع أنه شرط أيضا دلالة الاشتغال على الحياة أبو السعود والجوارى المهرورة تملكان بوطه (قوله خرج المكره الخ) ثمر مرتب (قوله ونحو الصغيرة) هو المصيبة والبهمة قاله الحلبي (قوله خال عن ملكه) أي ملكه ومالك نكاحه وهو وصقة لقبيل (قوله وشبهته) أي شبهة لالعين والنكاح مثال الاول ما اذا وطئ جارية ابنة أو جارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون أو الجارية في المضم بعد الاحراز بدارنا في حق الغازي ومثال الثاني ما اذا تزوج امرأة بغير شهود أو امرأة بغير إذن مولاها أو وطئ عبدا امرأة تزوجها بغير إذن مولاها مولى من المفتاح وقد ذكر الشارح إحدى الشبهتين وترك الاخرى (قوله أي في المحلل) ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوطء جارية ابنة (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوطء معتدة الثلاث قال العلامة أبو السعود وليس المراد أنه يحد مع الشبهة في الفعل مطلقا وان ظن الحل كما قد يترجم لما سأل في أنه لا حد شبهة الفعل ان ظن الحل بخلاف الشبهة في الفعل فانه واجب في الحد مطلقا وان لم يظن الحل وهذا هو السر في تخصيص شبهة المحلل بالارادة مع أنه لو أريد بالشبهة ما يميز شبهة الفعل بقيد ظن الحل في جانبها لكان له وجه اهـ (قوله لانه لا حد بالزنا في دار الحرب) الا اذا نفي داخل العسكر والسلطان أو نائبه المأذون له

• (كتاب الحدود) •

(هو) لغة المنع وشرعا (عقوبة مقدرة وجبت حقاقتة) زجر اخلا تجاوز الشفاعة فيه بعد الوصول للعالم وليس مطهر عندنا بل المطهر والتوبة وأجمعوا أنها لا تسقط الحد في الدنيا (فلا تعزب) حد له عدم تقديره (ولا قصاص حد) لانه حق الولي (والزنا) الموجب للحد (وطء) وهو ادخال قدر حشفة من ذكر (مكاف) خرج المخرج والموت (ناطق) خرج وطء الاخرس فلا حد عليه مطلقا للشبهة وأما الاعشى فبجدة محققا (طائع في قبل لا البرهان شرح الوهابية) طائع في قبل مشهارة) حالا أو ماضيا خرج المكره والحرر ونحو الصغيرة (خال عن ملكه) أي ملك الواطئ (وشبهته) أي في المحلل لافي العمل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال (في دار الاسلام) لانه لا حد بالزنا في دار الحرب

في إقامة الحد، مهم ومثل دار الحرب دار البني أفاده الجوى (قوله أو تكفيه) بالرفع عطفا على وطأ أو
 فتنه، والتوبيخ، واهم الإشارة بعود إلى الوطأ (قوله فأن فعلها ليس وطأ) وتسميت الزانية بمجرى بحر (قوله فتم
 التعريف) نمر يض صاحب الكثرة حيث عزته بتعريف ناقص فقال والزنا وطأ في قبل حال عن الملك وشبهته
 فأنه منقوس طردا وعكسا كما أوضحه في البحر واجاب عنه في النهر بأنه تعريف مطبقة الزنا الموجب وتلك
 الشروط المزينة خارجة عن الماهية (قوله وزاد في المحيط العلم بالتحريم) حيث قال ان من شرائطه العلم بالتحريم
 حتى لو لم يعلم بالحكمة لا يجب الحد وأصله ما روى سعيد بن المسيب أن رجلا زنا باليمن فكتب في ذلك عمرو بن
 الله تعالى عنه ان كان يعلم أن الله تعالى حرم الزنا فاجلدوه وان كان لا يعلم فجلدوه فان عاد فاجلدوه ولأن الحكم
 في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم وان كان الشروع والاستفاضة في دار الاسلام أقبح مقام العلم ولكن لا أقل من
 ايراث شبهة لعدم التبليغ اهـ وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم
 مقامه في الاحكام فله الحلي (في البحر) قوله ورد في النسخ بأن الزنا حرام في مائر الايمان حتى ان الحرب اذا
 دخل دار الاسلام فأعلم وزنا وقال غلنت انه سلال يحدون فصل ذلك اقل يوم دخوله اهـ فكيف اذا ادعى
 مسلم أصلي عدم العلم بجمرة الزنا أبو الهود عن الثوري لا يحد في ذلك ولا يحد في العلم بالحد ولا في العلم
 الثابت في كل ملة لا تنافي أن بعض الناس يجهلها وصاحب المحيط لم يقدح فيه من الملل وبعد ما ورد النص
 عن أمير المؤمنين ع مع عدم الانكار عليه لا وجه للرد المذكور في قول صاحب المحيط فان كان الشروع
 والاستفاضة في دار الاسلام أقبح مقام العلم ولكن لا أقل من ايراث شبهة تنبيه على أن المراد در الحد شبهة الجهل
 كيف والباب تقبل فيه الشبهات فقد قال صلى الله عليه وسلم ادروا الحد بالشبهات ولما والله تعالى أعلم أقر
 صاحب الهندية ما في المحيط وأما ما ذكره السكالك من مسألة الحري اذا أسلم فقلعه صبي هل قول من لا يشترط
 العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله أربعة رجال) أخذ التذكير من التاب بطريق الأبياء نهر (قوله فلو متزقين
 حدوا) قال في النهر فلو جاورا فرادى حدوا وحد التذوق ولو كان خارج المسجد بخلاف ما لو جاورا فرادى وقعدوا
 معهود اليهود وقام إلى القاضي واحد بعد آخر حيث تقبل الشهادة (قوله لا يحد بلفظ الوطأ والجماع) لأن لفظ
 الزنا هو الدال على فعل الحرام بخلاف الوطأ والجماع تهما والاضافة من اضافة ما كان صفة أي لالفظ الوطأ والجماع
 الجرد وهو يفيد أنه لو طأ وطأ أو جامعها بما عاها وزنا يحد وهو ظاهر (قوله وظاهر الدواخ) قال الحلي
 هي نص في ذلك ونصها وثبت بالشهادة بآراءنا وما يفيد معناه يكن يوقف الشيخ حسن فيه فقال ويظهر هل تقبل
 الشهادة الجردة عن لفظ الزنا مع لفظ يفيد معناه تأمل اهـ قال شيخنا ووجه تركه انه لم يقف عليه في كلام غيره
 وسند الذي أسأل عليه هو ما ذكره في التزوير أن هذا القذف يجب بصريح الزنا أو بما هو في سكة بأن يدل عليه
 اللفظ اقتضا كقوله في غضب لست بأبيك أو ببن فلان أيه أبو الهود (قوله لثمة) بينهما بما بعد وهو تعليل
 له مثلين (قوله لانه يدفع اللعان عن نفسه) قال في البحر فعلى هذا القول بعض الشهود ان فلانا قد زنا وقاله
 زنت ثم جاء وشهد عند القاضي لا تقبل شهادته لما ذكر في الزوج اهـ أي من تهمة دفع الحد عنه (قوله وبسقط)
 بضم الباء (قوله لو قبل الدخول) لأن الفرقة جاءت من قبلها (قوله ونفقة العدة) عطف على نصف المهر (قوله
 فبأهلهم الامام) أي السلطان أو نائبه وفيه اشعار بوجوب السؤال كافي شرح الطحاوي وخرج الحكم سوى
 (قوله أي من ذاته النبرية) هي حقيقة المعرفة بقول المصنف وطأ مكلف ليحترز بها عن زنا العبد والبيد
 والرجل فانه يطلق عليه أو ما كذا في الدراستين (قوله بطوا كونه مكرها) نشر مرتب وفي الدر هو احتراز عن
 زنا الابط والخذ والدبر كافي المضمرات اذا حدث في المواطع فلام أو اجنبية عند الامام وهو الصحيح كالا حد بقلامة
 أو أمته أو مكوسته بخلاف كافي التمهات في اخراج ذلك ما لكيفية نظر اذا الحقيقة تخرج ذلك ذكر الطوارق
 فيها (قوله أو دار الحرب) أي أو البني ولأن اتحاد المكان شرطاً لو شهد أنه وطأ في هذا الدار أو آخران في أخرى
 لم تقبل بخلاف ما لو شهد أنه في مقدم البيت وآخران في مؤخره حيث تقبل لامكان التوفيق در (قوله أو في صباه)
 لو قال أو بمقدام لم يصح وغيره ويخرج أيضا ما لو شهد أنه في ساعة من النهار وآخران في أخرى لم تقبل وقالوا هذا
 إذ لم يمكن التوفيق والانتقال در (قوله أو بأمة ابنه) أو احتمال أن تكون زوجته أو أمته وهم لا يعلون نهر (قوله
 فيستقصى القاضي) أي يتتبع السؤال حتى يبلغ الاقصى فيه (قوله احتسب الا لدره) أي تحسب لانه لمع الحد (قوله

(أو تكفيه من ذلك) بأن استلحق ففقدت على
 ذكره فانهما يجزان لوجود التمكنين
 (أو تكفيه) فانها لها ليس وطأ بل تكفي فتز
 التحريم وزاد في المحيط العلم بالتحريم فلو لم
 العلم بحد الشهادة ورد في الفتح بجمعه في سلك
 ملة (ويثبت بشهادة أربعة) رجال (في مجلس
 واحد) فلو متزقين حدوا (بلفظ الزنا لا)
 ليجز بلفظ (الوطأ والجماع) وظاهر الدرر ان
 ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه (ولو) سنان
 (الزوج) أحدهم اذا لم يكن (الزوج) (قدفها)
 ولم يشهد بزمانا بولده لانه لا يدفع اللعان
 لمن حصة في الاولى وبسقط نصف المهر ولو قبل
 الدخول ونفقة العدة لو بعده في الثانية
 ظهري (نساءهم الامام عنه ساهي) أي من
 ذاته النبرية وهو الايلاج صبي (وكيف هو
 وابن هو وصي زنا وبين زنا) الجواز كونه
 مكرها أو دار الحرب أو في صباه أو بأمة ابنه
 فيستقصى القاضي احتسب الا لدره

فان ينوء) أي بالوجوه والخساسة كما يؤخذ من عبارة القدرى (قوله وقالوا رأيتاه) لا بد من ذكرهم هذه الجملة
 حوى (قوله كليل) هو المروءة بضم الميم (قوله في الحكمة) بضم الميم والماء (قوله وعدة لواء) بان يثبت القاضي
 ورقة فيها أسماءهم وأسماء محلتهم على وجه يتميز به كل واحد منهم لمن يعرفه فيكتب تحت اسمه هو عدل
 مقبول الشهادة نهر (قوله وعلاينة) بان يجمع القاضي بين المزكى والشاهد ويقول هذا هو الذى زكيت
 يعنى سراً قالوا ويحبسه حتى يسأل عن الشهود ~~مكة~~ لا يهرب لانهمة تعزير الاله اذا لوجه لاخذ الكفيل منه
 ولم يكتف الا امام هنا بظاهر العدالة احتيالاً للدره نهر بخلاف سائر الحدود أى عند الامام حيث اكتفى فيها
 بظاهر العدالة لقوله صلى الله عليه وسلم السلون مدول بعضهم على بعض الا اذا طعن الخصم فح يسأل القاضي
 عن الشهود عنده أيضاً شلى من الاتفاق (قوله اذالم يعلم به الميم) اما اذا علم بحال الشهود لا يجب عليه السؤال
 عن عدالتهم لان علمه بفضله عن ذلك وهو أقوى من الحاصل من تعديل المزكى ولو لامات من اعداء الشرح
 حكمه بعلمه بالزنا فى اقامة الحد بالنص لكان يثبت بعلمه لكن ثبت ذلك هنا ولم يثبت فى تعديل الشهود اعداء علماء
 بعد التهم فوجب اعتباره كمال والاكتفاء به بناء على انه يقضى بعلمه والمحقق به انه لا يقضى بعلمه أبو السعود وفيه
 أن القضاء بالشهادة لا بعلمه بالعدالة قتال (قوله وجوباً) أى اقتراضاً للظهور والحق بجر (قوله وترك الشهادة به
 أولى) تحقيقاً لمراد الذوق اليه بقوله عليه السلام من ستر مسلماً ستره الله فى الدنيا والآخرة قال الشهادة بالزنا
 خلاف الاولى التى صرح بها الى كراهة التعزير وذكره فى غير مجلس القاضي بمنزلة الغيبة فيه يجرم منه ما يصير منها
 ويحل منه ما يحل منها بجر مختصراً (قوله ما لم يثبتك قال الشهادة أولى) لان المطلوب الشارع اخلاء الارض
 عن المعاصى والقواضى واخلاؤها فى التبتك بالحد وفى غيره بالتوبة (قوله وثبت أيضاً باقراره) ولو عبداً
 وان كان مولا غائباً ولا بد أن يكون عند الحاكم فلا يعتبر اقراره عند غيره (ولو تكراراً بخاصة لان قبول الشهادة
 عليه بذلك (قوله صريحاً) أخرج به اقرار الاخرس فلا يعتبر (قوله صاحباً) صرح به وهو المؤلف (قوله ولم يكذب
 الا شراً) سواء قالت انه تزوجنى او لا امرقه أصلاً وكذا اذا أقرت وكذبها اخلافاً لهما المثلين بجر (قوله
 أو دونهما) يظهر بأخبار النساء قبل الحد لان أخبارهن بالرق بوجوب شبهة فى شهادة الشهود وبالشبهة يندرى
 الحد (قوله ولا أقرت زناه بغيره) أو كان بكاتبه أو بإشارة فانه لا يحتل شبهة بعدم المصراة بجر (قوله بلحواز ابداء
 ما سقط الحد) هذه على عدم قبول الشهادة على الاخرس وعلى عدم صحة اقراره ما ذكرناه من الشبهة وبها صرح
 فى البحر ويصح اعتباره هذا للاقرار والمعضاة لمراسم (محرزاً الى ديارنا) (قوله ولو سرق أو زنا) أى
 فى حال سكره وثبت عليه بالبينه (قوله حد) أى بعد الافاقة لا يسلم ما عدم حد الشرب (قوله لان الانشاء) أى
 انشاء الزنا والسرقة المعين للشهود حال سكره (قوله والاقرار بحقه) فاعتبر هذا الاحتمال فى الاقرار بالحد لا غير
 بجر (قوله أربعا) ولو كل يوم أو شهر مرة ظاهرة (قوله أى المقر) لا القاضي على الاسع حتى لو سمع القاضي اقراره
 وراح والمقره لم لا يعتبر عزى زاده فان أقرا بمرات فى مجلس واحد كان ذلك بمنزلة اقرار واحد أبو السعود
 (قوله كلاً أقترده) أى الا فى الرابعة كفى ايضاح الاصلاح وانظر هل يطلب رجوعه أو يرجع هو بنفسه والظاهر
 الثانى (قوله بحيث لا يراه) أى القاضي اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام فى ما من نهر وظاهر هذا انه اذا كان بحيث
 يراه لا يختلف المجلس (قوله كأمراً) الكاف اسم بمعنى مثل صفة مصدر محذوف أى سأله سؤالاً مثل ما من حوى
 (قوله عن المزنى بها) فيه قصور لانه لا بد من السؤال عن الخمس اما الدوال من الماشية والكنية والمكان
 فما لا خلاف فيه وأما عن الزمان فتدبر لانه لا يسأل لانه لا يتقدم لا يمنع الاقرار والأصح انه يسأل عنه بلحواز
 انه زنى حال صباه وأما عن المزنى بها فتدبر فى الايضاح لان تقول لا حاجة اليه لان جهاه لا يمنع وجوب
 الحد بالاقرار والحق انه لا بد منه بلحواز ان يبينه من لا بد بموطنه بكماله بانه نهر مختصراً فى نسخة حتى عن
 المزنى بها وهى ظاهرة ~~مكة~~ الواجب عليه از يادة الزمان لانه قبل بالاستثناء عن الدوال منه كليل به فيها
 قتال (قوله حد) ولا يحتاج الى حكم بخلاف الشهادة ولذا صرح بالحكم فيها دونه حوى (قوله فلا يثبت
 بلم القاضي) نهر على الاقتصار فى ثبوته على الشهادة والاقرار (قوله ولا بالبينه على الاقرار) لانه ان كان
 منكر اقتدر جمع وان كان مقر لا تعتبر الشهادة مع الاقرار كذا فى التبيين (قوله ولو قضى بالبينه الخ) ولو صدر ذلك
 الاقرار بل القضاء لا يحد اتفاقاً أبو السعود عن العلامة شاهين (قوله فاقتره الخ) وكذا الخلاف لو أقتره من

(فان ينوء وقالوا رأيتاه) وهو ما فى قوله
 كليل فى الحكمة) هو زيادة بيان احتياطاً
 لا ذرة (قوله لواء) أى اعلاناً
 بجهالهم (حكم به) وجوباً وترك الشهادة به أولى
 عالم يثبتك قال الشهادة أولى نهر (ويثبت) أيضاً
 (باقراره) صريحاً صاحباً ولم يكذب الا شراً
 ولا ظهور كذبه بحسبه أو دونهما ولا أقتر زناه
 بغيره أو هو بأخرى بلحواز ابداء ما سقط
 الحد ولو أقتر به أو بغيره فى حال سكره لا يثبت
 ولو سرق أو زنا حد لان الانشاء لا يثبت
 التمسك كذيب والاقرار بحقه نهر (أربعا)
 فى مجالسه) أى المقر (الار بغيره) حتى عن المزنى
 بحيث لا يراه (وسأله كأمراً) حتى عن المزنى
 بلحواز يانه بأمة يانه نهر (فان ينوء)
 بغيره بانه لا يثبت بغيره (فان ينوء)
 ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه
 فاقتره

لم يصدق الثاني وهو الأصح ولو أنكر باطلت الشهادة باجماع سراج (ويجوز سبيله ان يرجع من اقراره قبل الجدة أو في وسطه ولو) رجوعه (بالقول
أدريه) بخلاف الشهادة (وانكاره لا اقرار رجوع كما ان انكار الرقة توبة) كما سيجي ٢٩١ (وكذا يصح الرجوع من الاقرار بالاحسان) لانه لما صار شرطا

للمتصارع حقاقتة تعالى فصيح الرجوع عنه
لعدم المكذب بجر (و) كذا عن (ما تراه الحدود
الخاصة) فله كذا شرب وسرقه وان ضمن
المال (وذهب ثاقبه) الرجوع (بله لثقلت
أولست أرومات بشبهة) حديث ما عز
(ارمى الزاني انها زوجته سقط الحديث عنه
وان) كانت (زوجة للغير) بلائنة (ولو
ترجها بعده) أي بعد زناها (أو اشترأها)
يسقط في الأصح اعدام الشهادة وقت الفصل بجر
(و) رجم محسن في قضاء حتى يموت
ويصطفون كصفوف الصلاة لرحمة كلنا رجم
قوم تنصروا رجم آخرون (فلو قتل شخص
أو قتل عنه بعد القضاء به فهدر) ويغني أن
يعزل لا قتيانه على الامام نهر (و) لو (قوله)
لجرح قبل القضاء به (يجب القصاص في العمد
ولا يجر الخطأ) لأن الشهادة قبل الحكم بها
لا حكم لها (والشرط بداية الشهود به)
ولو بحصة صغيرة لا اصدركم من غير رجم
القاضي يحضرتهم (غان أبو أو ما أو غابوا)
أو قطعوا بعد الشهادة (أو بعضهم سقط)
الرجم لقوات الشرط ولا بعدون في الأصح
(كالمخبر عنهم من الاهلية) للشهادة
(بعض دعي أو خرس) أو قذف ولو بعد
القضاء لأن الامضاء من القضاء في الحدود
وهذا هو محسننا أما غيره فيصير في الموت
والقصة كافي الحاكم (ثم الامام) هذا ليس
حكما كيف وحضوره ليس يلزم قاله ابن
الكامل وماتته المصنف عن الكمال تعقبه في
النهر (ثم التماس) أفاد في النهر أن حضورهم
ليس بشرط قريتهم كذلك فلا تمتنعوا لم يسقط
(ويبدأ الامام لومقرا) مقتضاها انه لو امتنع
لم يحل لقوم رجمه وان أمرهم لقوته شرطه
فتح لكن سيجي انه لو قال قاض عدل قضيت
على هذا الرجم وسعد رجمه وان لم تعان
اطعوا وبكره للمحرم الرجم وان فعل لا يجرم
الميراث (وفل وكفن وصلى عليه) وصح انه
عليه الصلاة والسلام صلى على القامدية
(وغير المحسن بجلد مائة ان حر أو نفسه العبد)
بدلالة النص والمراد بالمحسنات في الآية
الحرار ذكره البيضاوي وغيره وذكر الزياهي أنه

كافي النهر والظاهر ان الثلاث كذلك (قوله لم يحتمل) لأن الشهادة انما تقام على الجاهل فاذا اقر اعتبر اقراره ولم يتم
أربا خلاصة (قوله وهو الأصح) مقابله قول محمد بالحد (قوله بطلت الشهادة) وحده لا باقراره أبو السعود
(قوله بخلاف الشهادة) فانه اذا هرب سال الرجم اتبع بالجلد حتى يؤتى عليه بجر (قوله كما سيجي) أي في المرتبة
(قوله لانه) أي الاحسان (قوله للحد) أي الذي هو الرجم (قوله لعدم المكذب) قصفت النسبة في الاقرار
بخلاف ما فيه حتى العبد وهو القصاص وحده القذف لو وجود من يكذبه ولا كذلك ما هو خاص حتى الشرع بجر
(قوله بطلت قبلت) أي وقهره من غمزت أو نظرت أو تزوجت والمقصود أن بقلته بما يكون ذكر مارتا بجر (قوله)
حديث ما عز (بن مالك الاسدي) زنا باطمة فتاة هزال وقيل اسمها ميمونة أو مهيبة فتدري ان النبي عليه الصلاة
والسلام قاله لما اقرت لعل قبلت أو غمزت أو نظرت (قوله بلائنة) متعلق بأدعي (قوله وقت الفعل) أي الزنا
(قوله ويرجم محسن) بفتح الصاد من أحسن اذا تزوج وهي من الكلمات التي جاء اسم الفاعل فيها على لفظ
اسم المفعول ومنه أسهب فهو مسهب اذا أطال في الكلام والفج بالفاء والجيم فهو ملج اذا اقتصر (قوله)
في قضاء) أي مكان متسع لانه أمكن لرجله نهر (قوله حتى يموت) ويتعمدون قتله لانه واجب القتل الا اذا
رجمه رجمه ولو تعبد لم يحرم الميراث دره شقي (قوله لا قتيانه على الامام) أي لثقله (قوله والشرط بداية الشهود)
انما اشترط ذلك لأن الشاهد قد يقاسر على الاداء ثم يستعظم المباشرة فيرجع جوى (قوله أو قطعوا بعد الشهادة)
قيد به لانهم لو قطعوا قبلها روى القاضي بغيرهم لانهم اذا كانوا مقطوعوا لا يدي لم تستحق ابدانهم وان قطعوا
بعد ما قد استقصت منع (قوله لقوات الشرط) وهو بداية الشهود (قوله ولا بعدون في الأصح) لان امتناعهم
ليس صريحا في الرجوع وقبل بعدون والاول رواية المبسوط غير وظاهرها أن الخلاف في مسئلة الاباء فقط (قوله)
لان الامضاء) أي امضاء الحد وقهره بالفعل من القضاء أي فاذا لم يرضه ثم حصل مانع من العمل بالشهادة
بعد قبولها فكأنه لم يحصل القضاء بها أصلا (قوله كافي الحاكم) أي كما يحتمل لو مات الحاكم أو غاب اه حلي وفي
نسخة كافي الحاكم وهي الاولى لان أصل العبارة في النهر وقد نقلها عن الحاكم الشهيد في الكافي وعبارة وغير
المحسن قال الحاكم الشهيد في الكافي يقام عليه الحد في الموت والقبية (قوله ثم الامام) أي أو نائبه (قوله هذا)
أي روى الامام بعد الشهود (قوله وماتته المصنف) من أنه اذا امتنع الامام سقط الحد (قوله تعقبه في النهر)
بقوله وهذا انما يتم لو سلم وجوب حضوره كالشهود (قوله أفاد في النهر) أي حيث نقل عن الدراية انه يستحب
للإمام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لإقامة الحدود اه والتعبير بالاستعجاب يقتضي أنه ليس بشرط
(قوله فلو امتنعوا لم يسقط) فيستأجر من يرضيه والاجرم من بيت المال أو ينتظر حتى يجد من يرى كذا ظهر لي
وحزبه نقلا (قوله ويبدأ الامام) أي أو نائبه (قوله لكن سيجي الخ) أي فله شرط طوافي بأجرة الرجم من الذي
أخبره القاضي رؤية الرجم من القاضي قال أبو السعود يمكن حل ما سيجي على ما اذا لم يمنع القاضي من البدء
برجمه ولا يخفى ان القاضي في القبح ورد في القاضي صاحب البصر أيضا بأنه عليه الصلاة والسلام لم يحضر رجم
ما عز قطعا وانما رجمه الناس بأمره صلى الله عليه وسلم (قوله وان لم يعان الجثة) مثل البرهان والاعتراف كما هو ظاهر
اطلاقه (قوله وبكره للمحرم) للاستغناء برمي غيره (قوله لا يجرم الميراث) وان تعمد القتل كما سلف (قوله بدلالة
النص) وهو قوله سبحانه وتعالى فليمن نصف ما على المحسنات من العذاب فعبارة النص في الاناث ودخلت
الذكور بدلالته مساواتهم لهن ويكني في الدلالة مساواة المسكوت للمنطوق ولا يشترط الاولوية وقوله تعالى فاذا
أحسنن لامفهوم له فان على الامانة المانة احسنوا ولم يحسنوا كمال (قوله انه غلب الاناث) فيكون حكم
الذكور مأخوذا من عبارة النص لامن دلالة (قوله عكس القاعدة) وهو تغليب الذكور على الاناث نهر حتى
لو قال الحرب أمتوني على بناتي لا يدخل الذكور بخلاف أمتوني على بناتي فانه يتم الذكور والاناث بجر (قوله)
والعبد لا يحتمل الخ (قوله عليه الصلاة والسلام أربع الى الولا تودكر من الحدود والظاهر أن العبد ليس بقيد لانه
المسلسل عام وقيد بالحد لأن المولى يعز رجمه بلا اذن الامام لانه حتى العبد وهو المالك والمقصود منه التأديب
(قوله ولكنه) أي الحد (قوله في الصحاح) أفاد به أن العقدة هي الغرة مستعار من غرة الشجرة وقيل هي ذنبه والاولى
أن يقول غرة السوط عقدة طرفه وفيه تليين طرفه لما روى عن أنس بن مالك أنه قال كان في زمن هرب من الخطاب
يؤمر من بالسوط فتقطع غرته ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به والحاصل انه يجب حبس كل من الغرة

فأبى الاناث على الذكور ركنه عكس القاعدة (و) العبد (لا يحتمل سبيله بغير اذن الامام) ولو فعله هل يكني اظهارا لقوله ركنه إقامة الامام نهر (بسوط
لا عقدة) في الصحاح غرة السوط عذرا طرفه

بحق العقدة ويعني الفرع الذي يصدر من تعميلا مشتركا في الشيء ملحقا (قوله بين الجوارح وغير المولم) ونزع
 لافضا الاول الى الهلاك وخطر الثاني من المقصود وهو الانزجار كذا في الهداية والحاصل انه المولم غير الجوارح
 بحر (قوله ونزع ثيابه) لان ملابسه ارض الله تعالى عنه كان يامر بالتجريد في الحدود ولا في التجريد بل في اصال الالم
 اليه بحر (قوله وفترق جلده الخ) لان الجمع في عضو واحد قد يقضى الى التلف والحدود لا يجر لا متلف وانما يتلف
 الاعضاء الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام الذي امره بضرب الحذاق الوجه والمذاكير ولان القرع سقط
 والراس يجمع الحواس وكذا الوجه وهو يجمع المحاسن فلا يؤمن فوات شيء منها بالضرب وذلك اهلاله على قلا
 يشرع حذا بحر (قوله قبل صدره وبطنه) قال في الفتح وفيه نظر بل الصدر من المحامل والضرب بالسوط
 المتوسط عدد ايسر الا يقتل في البطن فكيف بالصدر ثم اذا فعل بالعصا كما يفعل في بيوت الظلمة ينبغي ان لا يضرب
 البطن ذكره في النهر (قوله وقال علي الخ) ذكر الحكم بالدليل الا انه اوهم ان اقلوا التعازير منه وانه بالافراد
 وليس كذلك ولقوله كما في البحر يضرب الرجال في الحدود اما النساء فمعدودا اه وانما شرع القيام في الرجل لان
 الشبيبة اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيه في حقه (قوله غير معدود على الارض) اي لا يليق بالحدود على الارض
 (قوله كما يفعل في زماننا) من القضاء ولا سلفهم فيه والظاهر انه لا يجوز لانه خلاف الم شروع نهر (قوله وكذا
 لا يحد السوط) بان رفعه الضارب فوق راسه او يحد على العضو به الضرب فالاحتمالات ثلاثة (قوله لان المشترك)
 وهو لفظ معدود في النتي وهو لفظ غير (قوله ولا تنزع ثيابه) فخر زامن كشف العورة (قوله الا القرو والحشو)
 لانها عورة فان حصول الالم الى الجسد الا ان لا يكون لها الا ذلك كما في الخوى عن الخزانة (قوله لما روينا) من اتر
 على ولا نعلم عورة فلو ضربت فاعلم لا يؤمن كشف عورتها بحر (قوله الى صدرها) اوسرتها درمتني (قوله
 وبارزك) لانه عليه الصلاة والسلام لم يامر به اي لم يوجب عليه فلا ينافي انه صلى الله عليه وسلم امر بالحرق للقامدية
 ابو السعود (قوله ولا يربط ولا يمسك) الا اذا امتنع ولم يقف ولم يصبر لا بأس بربطه على اسطوانة او يمسك كال
 (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) لعدم وروده عن صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام ولا ان الجلد يعرى
 عن المقصود مع الرجم بحر (قوله اي تقرب في البكر) وقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر رابعا جلد مائة
 وتقرب بعام نسخ كسوطه الا نهر وهو قوله عليه الصلاة والسلام الثيب يا ثيب جلد مائة ورجم بالججارة
 (قوله وفسره في النهاية) اي فسر النتي المروي عن بعض الصحابة في زنا البكر بالبكر كما حمل عليه قوله تعالى
 اؤتوا من الارض (قوله لانه معدود على موضوعه) وهو الانزجار (قوله بالنقض) لان في التقريب فتح باب الزنا
 لانعدام الاستثناء من العشرة ثم فيه قطع مواد البقاء فربما تنفذ زناها مكية وهو من اقبح وجوه الزنا
 بحر (قوله الاسياسة) هي مصدر ساس الى الطريق المنجي في الدنيا والاخرة وهي من الانبياء على الخاصة والعامة
 في ظاهريهم وباطنيهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم ولا غيرهم من العلماء الذين هم ورثة الانبياء
 على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المنردات وغيرها اه فهما تاني وعرفوا بعضهم بانها تغلفا جوا جنسية لها
 حكم شرعي عموما المادة الفساد وهي نوعان مردودة وهي الظالم ومقبولة وهي العادلة وبها من جسد اولها
 اداة وقواعد اقواها اذا ضاقت الامور السع واختلاف الزمان وكثرة الفساد فلذا اتوا بالولم نجد الا غير العدل
 اقنا اصلهم للشهادة والقضاء عليهم وقال في عين الحكام للقضاء تعال على كثير من هذه الامور حتى اقامة
 الحبس والاغلاق على اهل الشر بالتمتع لهم والتعريف بالطلاق وغيره لا اختيار حاله ويضرب منهم بسرقه
 ويحبسه الى والى القاضي ومن عجز عن استيفاء حقه بالقاضي له ان يستعين بالوالي وان ذهب اليه ولا تأخذ ثابته
 ازيد من تابع القاضي ضمن الزيادة والاصح ان مؤنة المعين على المتزدد والواضع خدع امرأة انه يجلس حتى
 رذها او يموت في السجن اه ملخصا من الدر المنشق وفي البحر وظاهر كلامهم ان السياسة تفعل شيء من الحاكم
 لمصلحة رها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي اه وبخط السيد الجوى ان السياسة تشرع مفاظ الا انه
 لا تدخل فيها للقاضي والمفتي والسياسة نوعان ظالمه والنسبة قهرها وعادلة تنفج الحق من الظالم وتدفع كثيرا
 من الظالم وتردع اهل الفساد وتوصل به الى المقاصد الشرعية فالنسبة توجب المصير اليها والاعتماد في الظاهر
 الحق عليها وهي باب واسع عن اراد تفصيلها فاعليه براجعة معين الحكام للقاضي علاه الذين الاسود والظلمة

(تبريط) بين الجوارح وغير المولم (ونزع
 ثيابه خلا زاد) لتعزيره (وفترق) جلده
 (على ثنه خلا راسه ووجهه وغرجه) ميل
 وصدره وبطنه ولو لم يفي يومه بين
 متوالية ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على
 الاصح جوهره (و) قال علي رضي الله
 عنه (يضرب الرجل فانما) والمرأة قاعدة
 (في الحدود) والتعازير (غير معدود)
 (الارض) كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر
 وكذا لا يحد السوط لان المشترك في النتي
 ابن كمال (ولا تنزع ثيابه الا القرو والاحر
 وتضرب باله) لما روينا (ويضربها) الى
 صدرها (في الرجم) وبارزك استرها ثيابه
 (ولا) يجوز الحرق (له) ذكره الشافعي
 ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان هو مقتر
 لا يجمع والاتبع حتى يموت كما مر (ولا يجمع
 بين جلد ورجم) في المحسن (ولا يحد
 وفي) اي تقرب في البكر بالبكر او غيره
 في النهاية بالبكر وهو احسن واسكن للفتنة
 من التقريب لانه معدود على موضوعه
 بالنقض (الاسياسة) وتعتبر اذ اقتض
 الامام وكذا في كل جنسية نهر

العتق اهـ واليه أن تفهم من قوله والشريعة فوجب المصير اليها أن يكون للقاضي أو المفتي دخل فيها وانما المراد
 أن يحسب كون العمل بها جازما ثم بالنسبة لنفسه القاضي والمفتي كالسلطان ونائبه اذا غاب على نفسه
 أن ظهور الحق يتوقف على العمل بها أبو السعود وفيه أنه باطلا فله ينافي ما في معنى الحكم من أن للقضاة
 تعامل كثير من هذه الأمور (قوله ويرجم مريض زنى) لأن الاتلاف مستحق في الرجم فلا يمنع بسبب المرض
 بحر (قوله ولا يجلد) لأن الاتلاف غير مستحق وهو في حالة المرض يفضى اليه (قوله فيقام عليه) أي بقدر
 طاقت بدليل ما ذكره في ضيق الخلقة بحيث لا يرجى برؤه ويخاف عليه الهلاك اذا ضرب بجلد جلد اخذ فيه
 مقدار ما يتعمده واستدل عليه بما روى أن رجلا ضربه فذكر ذلك سعد بن عباد لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ذلك الرجل مسلما فقال عليه الصلاة والسلام اضربه حذو عنقه فقالوا يا رسول الله انه ضعيف بحيث لو ضرب بناء
 قتلناه فقال عليه الصلاة والسلام خذوا عنقه مائة ثم اخرجوه ثم اضربه ضربة واحدة قال فله وارواه أحد
 وابن ماجه والعشكال والعشكال عنقود الفضل والشراخ ثعبان منه وفي الدر المنثور وجازى حذو الزنا ونحوه
 أن تجمع الاسواط فبضرب مرة واحدة لكن بحيث يصبه كل واحد منها كما نقله القهستاني عن شرح التاويلات
 (قوله ويقام) أي الخبز نوعيه (قوله لا قبله أصلا) أي لا رجاء لاجلها (قوله لوزناها بينة) أي لو ثبت زناها
 بالينة ولا تجس لو ثبت بالقرار (قوله غنى يستغنى) ظاهر المختار أن هذه الرواية هي المذهب فلذا اقتصر
 عليها بحر وبزيد ما روى أن القامدية أتت النبي صلى الله عليه وسلم فأقرت بالزنا وأنها حبلى وأمرته
 أن يفرها فقال لها اذهبي حتى تلدي ثم أتته بعد الولادة فقال اذهبي فأرضعه حتى ينطعم ثم أتته به بعد
 أن فطم وفي يده كسرة خبز فقالت ها يا بني الله قد فطمته وقد أكل الطعام فدفع النبي صلى الله عليه وسلم الصبي
 إلى رجل من المسلمين ثم أمرها بخبرها إلى الصدر وأمر الناس فرجوه فأصاب الدم وجهه خالدها فسمع النبي
 صلى الله عليه وسلم سبه فقال مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت فوبه لونا بها صاحب مكس لغفر له
 ثم أمرها ففعلت وصلى عليه ودفنت أبو السعود (قوله حبسها ستين) محمول على ما اذا ثبت زناها بالينة والا
 لا تجس لما نقله سابقا من قوله بل تجس لوزناها بينة أده أبو السعود (قوله لانه مرض) فيؤخر الجلد إلى زمان
 البرء منه (قوله وشرايط احسان الرجم) أي الشرايط التي هي الاحسان فالاحسان هو الامور المذكورة
 وقيد بالرجم لأن احسان القذف غير هذا فانه لا يشترط فيه التكاح والدخول وسبق في نهر مزيدا (قوله سبعة)
 وبما في الشرح تكون ثمانية (قوله الحزبة) فليس العبد محصنا لانه غيره ممكن بنفسه من التكاح الصحيح المفتي عن
 الزنا بحر (قوله عقل وبلوغ) فهما شرطان خرج الصبي والجنون لعدم أهله العقوبة على أن فعلهما ليس بزنا
 أصلا (قوله والاسلام) خروج الكافر طهيت من أشرك بالله فليس بمحصن ويرجم عليه الصلاة والسلام
 اليهوديين انما كان يحكم التوراة قبل نزول آية الجلد ثم نسخ بحر (قوله والوطء) خروج من تزوج ولم يدخل لحديث
 الثيب بالثيب والنسابة لا تكون بغير دخول ولانه لم يستغن عن الزنا والدخول ايلاج الحشفة أو قدرها
 ولا يشترط الا تزال كأي الفسل لانه تبع اه بحر (قوله بتكاح صحيح) خروج الوطء في التكاح بغير شهوة فلا يكون به
 محصنا (قوله حال الدخول) مرتبط بقوله صحيح فخرج ما لو تزوج من علق طلاقها بغير وجهها فان التكاح يصح
 لكن لو دخل بها عقيب لا يصح محصنا لوقوع الطلاق قبله نهر (قوله وكونها بصفة الاحسان) أي متصفين بهذه
 الشرايط وقت الوطء فخرج من دخل بغير المحصنة كمن دخل بدمية أو أمة أو صغيرة أو مجنونة فلا يكون محصنا
 لوجود النفرة عن نكاحه ولا لعدم تكامل النعمة وخروج من دخل بامرأة محصنة ولم يكن محصنا وقت وصار
 محصنا وقت الزنا ما ذكرنا فأده صاحب البحر (قوله فاحسان الخ) أي أن شروط الاحسان لا بد أن تتحقق فيهما
 معا والمعنى أن احسان أحد الزوجين شرط في احسان صاحبه واحسان أحد الزائنين ليس بشرط في احسان
 صاحبه وقد مر في المصنف بذلك آثر باب الشهادة على الزنا حيث قال اذا كان أحد الزائنين محصنا جعل كل منهما
 حذو اه (قوله فلو تكح الخ) تفريع على قوله وكونها بصفة الاحسان إلى آخره (قوله بعد العتق) أي عتقها
 في الاولى وعتقه في الثانية (قوله فيحصل الاحسان به) أي بالوطء الذي بعد العتق (قوله حتى لو زنى الخ)
 تفريع على قوله فاحسان كل (قوله لا يرجم) لكونه غير محصن وقت الفعل وان كانت المرأة بها محصنة (قوله
 الاب لا دخول بعده) أي ولا حاجة إلى تجديد عقد اذا وقعت الرقة والاسلام منها معا واذا وقعت الرقة مرة

(ويرجم مريض زنى ولا يجلد)
 (الأن يقع اليأس من برئه فيقام عليه بحر
 (ويقام على الحامل بعد وضعها) لا قبله
 أصلا بل تجس لوزناها بينة (فان كان حذو
 الرجم رجت حين وضعت) الا اذا لم يكن
 له ولد من بنيه غنى يستغنى ولو ادعت
 الحمل بربها التمساء فان قل نعم حبسها ستين
 الحمل بربها الخيار (وان كان الجلد فيحصل
 (الناس) لانه مرض (و) شرايط احسان
 (الرجم) سبعة (الحزبة والتكليف) عقل
 وبلوغ (والاسلام والوطء) وكونه (يتكاح
 صحيح) حال الدخول (و) كونها (بصفة
 الاحسان) المذكورة وقت الوطء فاحسان
 كل منهما شرط لصحة الاثر به محصنا
 فلو تكح أمة أو الحزبة عبد أو احسان به لا جما
 بطلانها بعد العتق فيحصل الاحسان به لا رجيم
 بل يحل حتى تزني حتى يتكح ثم أسلم لا يرجم
 بل يجلس وفي شرط آخر ذكره ابن الكمال
 وهو أن لا يطل احسانها بالارتداد فلو
 ارتد ثم أسلم لم يعد الا بالادخول بعده

ولا يدرى من أوعده عاد بالافاقه وقيل
بالوعد به (و) اعلم أنه لا يجب بقاء
الكساح يتيه أي الاحسان فلا تكسح في عمره
مزة ثم طلق وبني مجزاد وفي رجم وتطم بعضهم
النسوط فقال
شروط احسان اثنتي عشرة
لغزها عن النظم صنفها

بلوغ وعقل وحرة
ورابعها كونه مسلما
وعنده صحيح ووطء مباح
مضى اختل شرط فلان يربها

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)
لقيام الشبهة لحديث ادروا
الحدود بالشبهات ما استطعتم (الشبهة

ما يشبه) التي (الثابت وليس بناتية)
في نفس الامر (وهي ثلاثة أنواع شبهة)

حكمية (في المحل ونسبة في) اشتباه (الفعل
وشبهة في العقد) والتصديق دخول هذه

في الاولين وسنقتقه (فان ادعاها) أي
الشبهة (وبرهن قبل) برهانه (وسنقتقه الحد

وكذا يستط) أيضا (بجبردها) اها (الافق)
دهوى (الاكراه) خاصة (فلا بد من) يربها (ان

لانه دعوى به عمل القبر في لازم نبوته بجور
(لاحد) بل لازم (بشبهة المحل) أي الملك

وتسمى شبهة حكمية أي الثابت حكم
الشرع بجمله (وان كان حرته كوطء أمة

ولده وولده) وان سفل ولو ولده حيا
فتح حديث أنت ومالك لأبيك (ومعتمدة
الكتابات) ولو خلا خلا من مال وان نوى

بها فلا مانع وتول عمر ونسب الله عنه الكتابات
رواجع (و) ووطء (البائع) الأمة (المبيعة
والزوج) الأمة (المهورة قبل نكاحها)

لمشتركة ووطء وكذا بعده في القاسد (وطء
الشريك) أي أحد الشريكين (الجارية

المأذونة وعليه دين محيط بماله وورثته)
ز يلقى (و) ووطء (جارية من الغنيمة بعد

الإقرار بدينه أو قبله)

فلا بد من تجديد العقد (قوله وقيل بالوطء بعده) هو قول الثاني (قوله ثم طلق) أي أو مات بعد الدخول
لا قبله فالموت وان كمل به المهر وأوجب عدة الوفاة لا يكون به محصنا (قوله وتطم بعضهم الشروط) نكح
القاضي زين الدين بن رشد صاحب القعدة عن القاكهاني المالكي كما في الثاني "ويوجد في بعض النسخ
شروط الحصانة في ستة (قوله شروط احسان) هذا الشطر من مقطوع الرجز والبقية من الكامل وقد غيرة
فقلت شرائط احسان ستة قاله الحلبي وفيه أن البقية من المتشارب ووزنه فعوان أربع وعلى ما ذكر
في بعض النسخ يترن منه وذكر في شرح المتن جمعها لابن وهبان بقوله

شرائط احسانه الإجم قزوا • بلوغ واسلام وعقل يحسز
نكاح صحيح والدخول بهابه • وكل من الزوجين بالوصف يذكر

(قوله فخذها عن النظم) في بعض النسخ عن النضر (قوله ورابعها كونه) أي كون الموصوف بماد كمن البلوغ
الخ وهو صادق بهما وليس الضمير راجعا إلى الزوج فقط لأن احسان كل شرط لاحسان الآخر وقد أدخل يذكر
شرطين الأول كونه ما يصفه الاحسان وقت الدخول الثاني أن لا يطل احسانه ما لا يرداد والله سبحانه وتعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب) •

(قوله لقيام الشبهة) هذه لقوله والذي لا يوجب (قوله لحديث ادروا الخ) هذا الحديث تلقته الناس بالقبول
وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وتحديد ما وقع بين المصنف حديثا على قواعد المذهب بقوله الشبهة الخ والدره
معناه المدفع قال في المختار دأ دفع وبابه قطع اه وهو على لقوله لقيام الشبهة (قوله ما يشبه) التذكير به

وفي قوله وليس نظر اللفظ ما والمراد بالثابت الحق وهذا التعريف انما يظهر في بعض الصور ولا يظهر في نحو
ما اذا ادعى الاكراه وأثبت (قوله في المحل) أي الموطوءة كما في الدراشني (قوله لانه) أي الشأن أو الاكراه (قوله
لا بد بل لازم) الاول أن يقول بناتية (قوله أي الملك) هنا مخالف للمفسر به العيني وهو في شرح المتن كما نقلناه

عنه أيضا (قوله أي الثابت) بالنسب نفسير لقوله حكمية وضمير جله عائدا على المحل قاله الحلبي والمعنى أنها شبهة
ثبت حكم الشرع بمحل المحل فيها ويدل لذلك قوله في المتن ونشرحه وهي قيام دليل مثبت للمحل في المحل كاف
للحرمة في ذاته أي بالنظر للدليل مع قطع النظر عن المانع وعن ظن الجاني اه وبجارية الانتفاء أظهر حيث

قال والنوع الثاني شبهة في المحل وهي أن تكون الشبهة ثابتة في المحل بأن يكون في المحل شبهة الملك أعني شبهة
ملك الرقبة أو له ذلك البضع وهذه الشبهة تسمى شبهة حكمية باعتبار أن المحل أعطى له حكم الملك في اسقاط الحد
وان لم يكن الملك ثابتا حقيقة (قوله وان ظن حرته) لأنها تتحقق بقيام الدليل الثاني للحرمة في ذاته ولا تتوقف

على ظن الجاني واعتقاده بغير وبين الدليل في المسائل الاتية ان شاء الله تعالى (قوله ولو ولده حيا) مبالغة على
قوله ولو ولده اه حلبي (قوله لحديث الخ) أي فان لام الملك أو رثت شبهة في جارية الولد للاب أفاده صاحب
البر (قوله ولو خلا خلا من مال) قال في الفتح بخلاف ووطء المتعلقة لأنها ليست من ذوات الشبهة الحكمية

وأخطأ من قال ينبغي حكمونها من ذوات الشبهة الحكمية أبو السعود وفي البحر من جامع النسب لا حد عليه
وان علم الحرمة لا اختلاف الحساب في كونه باتساق الظاهر أنهم ما قولان (قوله الكتابات راجع) فأورث شبهة
أي في ملك البضع وان كان المختار قول على بوقوع البائن بها (قوله ووطء البائع الأمة المبيعة الخ) لأنها في يده

وضمائه وتعود إلى ملكه بالهلال فأثبت الملك بغير مزيدا (قوله والزواج الأمة المهورة) العلة فيه هي
ما في ما جته وأما اذا وطئ المهورة بعد التسليم خرجت من شبهة المحل إلى شبهة الفعل (قوله لمشتركة ووطء) انه
ونشر مرتب (قوله وكذا بعده في القاسد) أما قبله فلدقاء الملك وأما بعده فلا لحق القسح فله حق الملك بغير

واظهار عوده إلى البيع والنكاح (قوله أي أحد الشريكين) أو الشريكة وجه الشبهة أن ملكة في البعض
ثابت حقيقة فالشبهة فيها أظهر بغير (قوله ووطء جارية مكاتبه وعنده المأذون الخ) لأن له حق في كسبه وعنده
فكان شبهة في حق أبو السعود (قوله وعليه دين الخ) هذا نص على التوهم (قوله ووطء جارية من الغنيمة)

أي اذا وطئها أحد الشريكين لثبوت الحق بالاستيلاء بغير قال الحلبي وقباس اطلاقهم عدم القطع لمن سرق
منها أي وان لم يكن منهم يفتنى عدم الحد هنا وان لم يكن الواطئ منهم والظاهر أن المراد أنه وطئها قبل التسليم

أما إذا وطئها بعد ما جئت تعين المالك (قوله والتي فيها خيار المشتري) فأول عدم وجوبه إذا كان الخيار له لأن ملكه بأن أخذه صاحب البعير فالشارح نص على التوهيم وإذا علم سقوط الحد فيما تقدم لما تقدم به لم سقوطه فيه إذا كان الخيار لهما ولا جني ولم أر ما إذا وطئها المشتري والخيار للبائع (قوله والتي هي أخته رضاعاً) أي ووطئ أمته التي هي أخته رضاعاً قاله الحلبي والشبهة فيها ظاهرة لكونها ملكة حقيقة (قوله من لم يجز به) أي بالمدكور من الرذة وما بعد ما أم الرذة فقد تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ بلخ أفتوا بعدم الفرقة برزتها وأما ما جدها فخلافاً للشافعي رضي الله تعالى عنه اهـ حلبي (قوله فدعوى الحصر) أي من مثلاً خسرو وهو وإن لم يصرح بالحصر لكنه أخذه لأنه تعدد في مقام البيان أخذه المصنف (قوله وتسمى شبهة اشتباه) وشبهة مشابهة (قوله في حق من حصل له اشتباه) دون من لم يحصل له ولذا قد سبق وطأ الحد فيها بطلق الحل (قوله العبرة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن) فإنه يحدان لم يدع وإن حصل له الظن ولا يحدان ادعاء وإن لم يحصل له ابن كمال لأن الأصل أن يكون صادقا فيما ادعاء فاعتبر شبهة وإن كان كاذبا في نفس الأمر (قوله كوطئ أمه أبويه) قال في إيضاح الإصلاح اعلم أن اتصال الأملاك بين الأصول والفروع قد يورثهم أن للابن ولاية وطئ جارية الأصل كافي للعكس وفي الزوج عمال الزوجة المفهوم من قوله تعالى ووجدلها فلا غنى أي عمال خديجة رضي الله تعالى عنها قد يورثهم شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة والبطوة بين العبد والمولى في الانتفاع بماله ووضا به عادة مظنة لا متفادهم حصل وطئ جاريته لأن وطئ الجوارى من قبيل الاستخدام ومالكية المورثين المهرونة ملك يورثهم حل وطئ المهرونة له وبها أثر الملك وهو العدة لا يمد أن يورث الاشتباه في حل وطئ المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة باعتناق حال كونها أم ولد اهـ (قوله ولوجهه) يعني أن وطئ المطلقة ثلاثا يلفظ واحد من قبيل شبهة الفعل فيحدان ظن الحرمة وقيل من قبيل شبهة المحل فلا يحد مطلقا لكن قال في البحر أطلق في الثلاث فعل ما إذا أقرقها جله أو متفرقا ولا اعتبار بخلاف من أنكر وقوع الجمله لكونه مخالفا لقطع كذا ذكره الشارح وفيه نظر لما في صحيح مسلم من أن الطلاق الثلاث كان واحدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أمضى عمر رضي الله تعالى عنه على الناس الثلاث وإن كان العلماء قد أجابوا عنه وأولوه فليس الدليل على وقوع الثلاث بكلمة واحدة قطعا فإن قيل إن العلماء قد أجابوا عليه قلنا قد خالف أهل الظاهر في ذلك كما تنووه في كتاب الطلاق فينبغي أن لا يحد وإن علم الحرمة والدليل عليه ما ذكر في الهداية من كتاب النكاح في فصل المحرمات أن الحد لا يجب بوطئ المطلقة باثنا واحدة أو ثلاثا مع العلم بالحرمة على إشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود ويجب لأن المالك قد زال في حق الحل فيحقق الزنا اهـ وفي جني أن تحمل إشارة كتاب الطلاق على ما إذا أقرقها بكلمة واحدة وعبارة كتاب الحدود على ما إذا أقرقها متفرقة كذا كرنا قريبا بينهما كما لا يخفى اهـ كلام البحر وهو صريح في أن المطلقة ثلاثا من قبيل شبهة المحل لكن الذي في القبح والتعيين وغيرهما الجزم بأنهم من شبهة الفعل وأنه لا اعتبار بخلاف الظاهرية لكونه تشابهة لدفعه إجماع العصاة في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وما ذكره في البحر من الجمع فذا لما يحتاج إليه عند التعارض والإشارة لا تعارض العبارة بل العبارة هي المقدمة ولذلك لم يلتفت الشارح إلى كلام البحر اهـ حلبي (قوله في رواية كتاب الحدود) وفي رواية كتاب الرهن لاحد عليه ولو ظن الحرمة فيكون من النوع الأول ويحل الخلاف إذا علم الحرمة أما إذا ظن الحل فلا خلاف (قوله وهي الخسارة) وهو الاسم يجر عن الهداية قال في الدر المنثور قلت واستفيد منه أن الحكم المذكور في باب أول من الحكم المذكور في غير باب لأنه كأنه استطراد اهـ (قوله المستعير للرهن) اللام للتعليل أي الذي استعار أمه لغيره من الله تعالى حتى يكون المعنى استعار أمه مهره من المهرين قاله الحلبي (قوله كالرهن) فيصير فيه الخلاف والتصحيح السابق (قوله ويسمى حكم المستأجرة) هو عدم الحد بزنا بها على خلاف فيها (قوله والمفهوم به) حكمها أنه إذا غصبها ورث بها حد إذا لم يكن لها بعد كما يؤخذ من مفهوم ما يأتي (قوله وينبغي أن الموقوفة عليه الخ) يعني إذا وطئ الموقوفة عليه ظنا حالها فلا حد عليه (قوله ومعتدة الطلاق على مال) أما البائن على غير مال فنحن الحكمية أبو السعود عن التهر (قوله لجمه زنا) وانما سقط الحد لأمراجع عن التهر أن المختلة لا على حال من قبيل شبهة المحل قاله الحلبي (قوله لجمه زنا) وانما سقط الحد لأمراجع إليه وهو اشتباه الأمر عليه أي ولم يتعمد في الأولى للشبهة في الحل اهـ بحر (قوله الآفي المطلقة ثلاثا) وذلك

وطئ جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي أخته رضاعاً وزوجة حرم برزتها وأوطأ وعمل لابنه أوجاعه لامها أو بنتها لأن من الآفة من لم يجز به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبع فدعوى الحصر في ستة وأضع ممنوع (و) لاحد أيضا (بشبهة الفعل) وتسمى شبهة اشتباه أي شبهة في حق من حصل له اشتباه (أن ظن حله) العبرة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن ولو ادعاء أحد ما قطع ليجد أحق بتزجيدها بهما بالحرمة ثم (كوطئ أمه أبويه) وإن عابا شفى (ومعتدة الثلاث) ولو جله (وأمة أمه) (و) رواية كتاب الحدود وهي (المهرهونة) في رواية الهداية المستعير للرهن الخسارة زنا وفي الهداية حكم المستأجرة حكم الرهن ويسمى حكم المستأجرة والمفوضية وينبغي أن الموقوفة عليه كالرهنه (و) معتدة (الطلاق على مال) وكذا المختلة على العقيم بدائع (و) معتدة (الاعتاق) (و) الحال أنها (هي أم ولد) (و) الوامني (أن ادعى السب في الأولى) شبهة المحل (لأن الثانية) أي شبهة الفعل لتعمده زنا (الآفي المطلقة ثلاثا) بشرطه

لأن الشبهة فيها شبهة في العقد بخلاف باقي محال شبهة الاشتباه فإنه لا شبهة عند فيها اه بجر (قوله بأن تلد الخ)
بيان لا شرط أي ويحمل على وطء سابق على الطلاق حكمه ما تقدم في باب ثبوت النسب ولا يقول انه انعقد
من هذا الوطء الحرام حيث أمكن حله على الحلال اه حلي (قوله لا لاكثر) أو أقامهما مخ (قوله بالاولى)
لأنها أقل من الثلاث (قوله والا في وطء امرأت الخ) الاستثناء فيها على رأي طائفة نهر (قوله ولا حد أيضا) أي
كأفي شبهة المحل مطلقا وفي شبهة الفعل عند ظن المحل وقيد بنفي الحد لأن التعزير واجب أن كان عالما قالوا يوجب
بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سياسة بجر (قوله كوطء محرم) أطلق في المحرم فحمل المحرم نسباً
ورضاعاً ومهرية اه بجر (قوله وقالان علم بالحرمة حد) لأنه عقد لم يصادف محلاً فيلغوك إذا أضيف إلى
الذكر وهذا لأن حمل التصرف ما يكون محلاً لحكمه وحكمه المحل وهي من المحرمات وللإمام أن العقد
صادف محله لأن حمل التصرف ما يقبل مقصوده والآن من يثبت آدم قابله لتوالده وهو المقصود وكان ينبغي
أن يقع في جميع الأحكام إلا أنه تفاعد عن إفادة حقيقة المحل فيورث الشبهة لأن النسبة ما يشبهه الثابت
لأنفس الثابت ويتأمل بسير يظهر أن الخلاف لم يوارده على محمل واحد في الحلية حيث نفوا حملتها أرادوا
بالنسبة إلى خصوص هذا العاقد أي لبيت محله العقد هذا العاقد ولذا علوه بعدم حلها ولا شك في حلها لغيره
بعقد النكاح لا حملتها للعقد من حيث هو والإمام حيث أثبت حملتها أراد بحليتها لنفس العقد لا بالنظر إلى
خصوص عاقد ولذا على قبول مقاصده ومساؤلهم هناك على أن من استحل ما حرّم الله تعالى على وجه
الطن لا يكفر وإنما يكفر إذا اعتقد الحرام حلالاً لا إذا ظنه حلالاً فانهم لم يحكموا في طلاق حل المحرم بالكفر وهو
قطر ما ذكره القرطبي في شرح مسلم أن ظن الغيب جاز كظن النجم والرمال بوقوع شيء في المستقبل بخبرية أمر
عادى فهو ظن صادق والمنوع هو إذا علم الغيب والظاهر أن ادعاء ظن الغيب حرام وليس بكفر بخلاف
ادعاء علم الغيب فإنه كفر بجر مختصراً (قوله لكن في التمهني عن المضمرات الخ) الاستدراك على قوله
في جميع الشروح فإن المضمرات من الشروح فلم يتم العموم ولا حاجة إليه لأن ذلك لا يقتضي ترجيح قولهما على
أن المراد بالجميع ما اطعم عليه أو أراد بالجميع الجموع (قوله خلافاً لما) نقل صاحب الجرا التفاق
في المستبين الأخيرين على عدم الحد وهو الظاهر (قوله فظهر أن تسميتها لثلاثة أقسام قول الإمام) أن أراد
التقسيم من حيث الحكم فهي اثنان عند الكل غاية أن حكم شبهة العقد عند الإمام حكم شبهة المحل
وعندهما حكم شبهة الفعل وإن أراد التقسيم من حيث المفهوم فهي اثنان أيضاً لأن شبهة العقد منها ما هو
شبهة الفعل كعقد الثلاث كما صرح به صاحب التهر في باب ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كسكينة المتن
اه حلي (قوله وحد بوطء أمة أخيه وعه) أي وإن ظن المحل بجر (قوله لعدم البسطة) أي لعدم توسع كل منهما
بمحال الآخر فدعوى ظنه المحل غير معتبرة وأورد أنه لو سرق من هؤلاء لا يقطع وظاهر هذا يقتضي وجود
البسطة بينهما وأجيب بأن القطع منوط بالاختصاص من الحرز وهو منتفد بخوفه في يدهم بالاستئذان عادة أما
الحد فنوط بعدم المحل وشبهته وهو ثابت بجر ولا هذا لسرق الضيف من المضيف لا يقطع ولو زنى بجارية يحد
في بلي اه أبو السعود (قوله وجدت على فراشه الخ) اتما حد فيها لأنه بعد طول العصة لا تخفى عليه امرأته
فلم يكن الظن مستنداً إلى دليل وهذا لأنه قد شام على فراشه غيرها من المحارم التي في بيته بجر وميلهم بطول
العصة مأخوذ من تفيد قاضي خان بقوله وله امرأة قديمة قال في الشرب ليلية وتطرع بماذا يكون
قدمها أبو السعود (قوله تميزه بالسؤال) أي وغيره كذا في الصبر كالحركات المألوفة ويؤخذ منه أنه يحد البصير
في الأدلة المظلة أبو السعود (قوله حتى لو أجنبية بالفعل) محرز قوة فائده وقوله أو يتم محرز قوله أنا زوجتك
أبو السعود وقد يقال إن قولها نعم بعد قوله يا هندة لا بمنزلة ما لو سمعت نفسها باسم زوجها (قوله حد) لأنه يمكنه
التمييز أكثر من ذلك أبو السعود (قوله وجاز) أي المطف على ضمير الرفع المتصل (قوله لا يحد الحربي في الأولى)
خلافاً لابي يوسف وقال محمد لا يحد أيضاً لأن المرأة تابعة فامتناع الحد في حق الأصل يوجب امتناعه في حق
التبع (قوله لا حد القذف) أي فبقاوم وهذا باتفاق كما أنه لا يقام حد الشرب اتفاقاً بجر (قوله ولا يحد
بوطء بهيمة) لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنائياً لأن الطبع السليم ينفر عنه والجامل عليه نهاية السفه أو فرط
النسب ولذا لا يجب ستره اه بجر (قوله وتذبح ثم تحرق) لقطع انفسه بشبهه هذا إذا كانت البهيمة للرجال

بأن تلد لا أقل من اثنين لا أكثر لا بدعوة
كما ترى بابه وكذا المختلعة والمطلقة بعرض
بالأولى نهاية (و) إلا في وطء امرأة زنت
إليه (وقال النساء هي زوجتك ولم تكن
كذلك) معقد أخبر من فثبتت نسبة بالبدعوة
بجر (و) لا حد أيضاً (بشبهة العقد) أي
عقد النكاح (عنده) أي الإمام (كوطء
محرم نكحها) وقالان علم بالحرمة حد وعليه
الفتوى خلاصة للسكن المرجح في جميع
الشروح قول الإمام فكان الفتوى على
أولى قالة حاسم في تعديده لكن في التمهني
عن المضمرات على قولهما الفتوى في المتن
و- زنى في الفتح أنها من شبهة المحل وفيها ثبت
النسب كما مر (و) وطء في (نكاح بغير حرمة)
لا حد بشبهة العقد وفي الجنب تزوج بجرمه
أو متكررة القبر ومعتدته ووطئها ظاناً المحل
لا يحد ويعزى لأن تسميتها لثلاثة أقسام
خلافاً لما قلناه من أن تسميتها لثلاثة أقسام
قول الإمام (وحد بوطء أمة أخيه وعه)
وسائر محارمه سوى أولاد لعدم البسطة
(و) بوطء امرأة وجدت على فراشه
فطنها لزوجته (ولو هو أعمى) تميزه بالسؤال
الأدعاء ما فاجأته فائده أنا زوجتك أو ما
فلا تبايم زوجته فواتها لأن الأخبار
دليل شرعي حتى لو أجنبية بالفعل أو يتم
حد (وزميمة) عطف على ضمير حد وجاز
لفصل (زنى بغير حرمة) مستأن من (و) حد
(زنى بغير حرمة) مستأن من (و) حد
(الحربي) في الأولى (والجارية) في الثانية
والأصل عند الإمام الحد وكما هو لا تمام
على مستأن من الأحكام القذف (و) لا يحد
بوطء (بهيمة) بل بعز وندج ثم تحرق

كان كذا في حق الخليفة كان لها حيا أن يدفعها إليه بالقيمة بمر وكان أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى
 يقول قول أصحابنا في حق وجه الاستصحاب حتى إذا كنت تقول تخرج ثم تقول عند الامام ونحوه
 لما في المتن عن منتهى الاحراق بالناوغي واجب لكنها تخرج ثم تقول وقال انصرف ويضمن الفاعل القيمة من
 مخلصا (قوله ويكره الانتفاع بها حية وميتة) هذه كراهة تنزيه لما روى عن الامام من جواز الاكل (قوله
 وفي التهرات) حذف صدوعبارته وهي فان كانت المداية لغيره أمر صاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة ثم تخرج
 هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الا صاحبها فيحمل عليه كذا في الشرح والتأخر أنه يطلب اي بالدفع على وجه النسيب
 ولذا قال في الحاشية كان لصاحبها أن يدفعها إليه بالقيمة اه (قوله لقولهم تضمن بالقيمة) هذا لا ينتج النسيب وليس
 في عبارة التهر (قوله ولا يحد بوطأ اجنية) بذلك قضى على كرم الله تعالى وجهه ولانه اعتمد دليل في موضع
 الانتباه اذا الانسان لا يميز بين امراته وبين غيرها في اول الوطء فصار كل ظهور بمر (قوله وقيل) افاد أن مجرد
 الزفاف اليه لا يكتفي بدون هذا القول افاده أبو السعود (قوله خبر الواحد الخ) هل يشترط كونه امرأة لان هذا
 مما لا يطلع عليه الرجال غالباً ولا يشترط بمر (قوله وعليه مهرها) اي مهر مثلها (قوله بذلك قضى عمر) الذي
 في الصبر ونحوه على (قوله أبو بوط مدبر) أطلقه فشمع دبر الصبي والزوجة والامة فانه لا حد عليه مطلقا عند الامام
 اه متخ وفي أبي السعود أي لا جلد ولا دبر ان كان محصنا (قوله فلا حد اجامعا) ولا يكفر باستحلاله بملوكه
 شرعاً بل يضمن التارخاية قال وهو مما يعلم ولا يعلم اي ولا يعلم عدم الكفر والاقه حرام أبو السعود (قوله بنحو
 الاحراق بالنار) هو قول على كرم الله تعالى وجهه وذكروا في الفتح أن خالد بن الوليد كتب الى أبي بكر أنه وجد
 رجلاً في بعض نواحي العرب يتكلم كما تتكلم المرأة فجمع أبو بكر الصحابة فسألهم فكان من أشدهم في ذلك قولاً على
 رضي الله تعالى عنه فقال هذا ذنب لم تعص به الامة واحدة صنع الله تعالى بها ما علمت نرى أن تحرقه بالنار
 فاجتمع رأي الصحابة على ذلك وظاهره أنه قول في المذهب بل ظاهراً اجامع الصحابة عليه (قوله والتكيس من
 محل مرتفع) قال في الفتح كان مأخذ هذا أن قوم لوط أهلكوا بذلك حيث حلت قراهم وتكسبهم ولا شك
 في اتباع الهدم بهم وهم نازلون قلت بل اتبعوا بالاجار (قوله باتباع الاجار) الباء للمصاحبة (قوله أصح) أي
 من التعزير بالامور السابقة والمراد بالجلد التعزير به (قوله معز بالجر) بجثاله وليس منصوماً (قوله يفهم) من
 الاتهام وفيه أنه لا يفهم منه إلا أن القتل في هذه الجزية للامام ولا يفهم منه تخصيص جميع جزيات
 السياسة به (قوله أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة) ويفهم منه أن غير القاضي كلفني والاب والودعي وأحد
 الناس ليس لهم ذلك بالاولى وقد تقدم عن معين الحكم أن للقاضي فعل كثير منها فراجع (قوله الاستثناء)
 حرام اي بالكف وذكروا أنه ان خاف الزنا والمواط وفعله بغيره ابرأ من فهو محمول على غير الضرورة
 (قوله كره) يتقرر هل هي تحريم على القاعدة الاغلبية في اطلاقها وتزجيه (قوله ولا شيء عليه) من حد أو تعزير
 (قوله عنها) أي عن الخبائث فيه أنه لا يلزم من كون الشيء خبيثاً في الدنيا أن لا يكون له وجود في الجنة الآتية
 أن الحرامات المحبوسة في الدنيا ولها وجود في الآخرة جوى وفيه أن خيراً لا خيراً ليس من جنس خيراً الدنيا لانه
 لا حصول فيها فاولى البصيرة كساح الحرام غير الاصول والفروع فانه جاز في الجنة فيقيح في الدنيا (قوله
 وفي الانتباه حرمته عاقلة الخ) قال محشياً العلامة الحوى أقول هذا انما يتم على مذهب المعتزلة الثنائين بجمرة
 ما استغنى العقل لانه عندهم موجب على القطع والبيات وما كمال الحسن والقبح ومقتضى للمأمورية والمنوعة
 شرعاً وان لم يرد كما يحكم على الله تعالى بوجوب الامل وسرمة تركه عندهم وليس له أن يعكس القضية الا أنه
 قد يستقل كافي حسن العدل وقبح الظلم وقد لا يستقل كافي حسن صوم اليوم الاخر من رمضان وقبح صوم يوم
 العبد لان الشرع لما ورد بحسن الاول وقبح الثاني علمنا أنه لو لا اختصاص كل منهما بشئ لاجله حسن وقبح لما ورد
 الشرع به فالعقل مثبت في الكل والشرع مبدى في البعض وأما الحنفية فالعقل عندهم آلة لمعرفة الحسن والقبح
 لا موجب لهما ولا حاكم بهما والالفاظ وردوا تسخيم لهما لان الحسن والقبح العقليين لا يرد عليهما التبدل
 فاساطم والموجب هو الله تعالى أن يحكم عليه غيره فالشرع مثبت في الكل والعقل مبدى في البعض فلا حظ
 في معرفة بعض الشروعات كالاجن والاصل العبادات والعدل والاحسان فثبت بهذا أن الامر دليل ومعرفة
 لمثبتة في العقل وموجب لما يعرف به وأما عند الاشاعرة فالحسن والقبح شرعيان بمعنى أنه لا حظ

ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجبى وفي التهر
 الظاهر انه يطلب البند بالقولهم تضمن بالقيمة
 (و) لا يحد (وطأ اجنية) زنت اليه وقيل
 خبر الواحد كاف في كل ما يعلم فيه بقول التمس
 بمر (هي عرسك وعليه مهرها) بذلك قضى
 عمر رضي الله عنه وبالعدة (او) بوطأ (دبر)
 بمر (لان فعل في الا جانب حد وان في عبده
 قوله) وزوجه فلا حد اجامعا بل بمر
 وقال في الدرر بنحو الاحراق بالنار وهم
 الحداد والتكيس من محل مرتفع باتباع
 الاجار وفي الحوى والجلد أصح وفي الفتح
 يعزروا بيمين حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد
 اللواط قتل الامام سياسة قلت وفي التهر
 من التعزير بالامور السابقة والمراد بالجلد التعزير به
 ليس له الحكم بالسياسة ففهم ان القاضي
 الاستثناء حرام وفيه التعزير ولو لم يكن
 امراته أو أمته من العبد بمر (ولا يكون) اللواط
 كره ولا شيء عليه (ولا يكون) اللواط
 في الجنة على الصحيح لانه تعالى استحبها
 وماها خيصة والجنة منزلة عنها فصح
 وفي الاشياء حرمته عاقلة فلا وجود لها
 في الجنة وقيل محبة فوجد

العقل في معرفتهما أي العقل قبل ورود الشرع لا يعرف ما ينبغي أن يكون ما وراءه ومنه ما يشترط في العقل
هو المثبت للسنن والقبح ولو عكس القضية ففسد الشرع ما فيه العقل والعكس لم يكن مستغنياً عن الشرع
انما يعرفان بالامر والنهي فهما ثابتان بنقير الامر والنهي لأنهما دليلان على حسن وقبح ميقن ثبوتهما بالعقل
هكذا فهم تقرير المذاهب الثلاثة والتفرقة بينهما من عبارة الميزان وغيره من المتن والشروح ويعلم أن قوله
لا خلاف بين العلماء في أن الحسن والقبح بمعنى ملاءمة السامع ومنافقته كلطو والمزوم معنى كون الشيء صفة كمال
وصفة نقصان كالعلم والجهل عقليان وانما الخلاف في كون الشيء متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل
ومتعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل كالعبادات والمعاصي هل هما شرعيان أو عقليان (قوله وقيل
يخلق الله تعالى الخ) يروى أنهم أن قول ثالث وليس كذلك جوي وفيه أن غرض الموطي بالنصف الأسفل وإذا كان
على هيئة الامانة لا يتأتى غرضه (قوله لم يمتنع عقلاً) معناه أن العقل مبين ومعرف للحرمة لامتثال والمثبت
حقيقة انما هو الشرع فاستناد التصريم الى العقل والطبع مجاز (تمة) ذكر في الفتوحات المكية في صفة أهل الجنة
أنهم لا أدبار لهم لأن الدبر انما خلق في الدنيا لاخراج الغائط النجس وابتدأت الجنة محللاً للقاذورات اه قلت
فعل هذا لا وجود لها في الجنة على كل حال والحمد لله الكبير المتعال جوي ملخصاً (قوله وزول حرته بتزوج
وشراء) معناه أن الحرمة في الاجنية ليست مؤبدة بل هي بمقتضى الدين أو النكاح بخلاف اللواطة فان حرمتها
مؤبدة (فائدة) قال في بحر الكلام اعلم أن الذنوب على أوجه فبعضها الزنا واللواطة وشرب الخمر والفسقة والبهتان
فهذه يرتفع الاثم فيها بالتوبة والاستغفار اذا لم يطلع البشر عليها وأما اذا اطلع البشر عليها فلا تنكح التوبة بل
لا بد من الاستحلال لمن اعتابه أو شبهته أو شرب خمره وكذا اذا زنى بأمرأة لها زوج فيبلغه الخبر لا يرتفع الاثم بالتوبة
ما لم يجعله الزوج في حل لاستيفائه منها فبعضها الذي هو حقه هكذا صحت الرواية اه والعلة تقيد اشتراط
الاستحلال وان لم يبلغ الزوج الخبر (تذنيب) رأى النبي صلى الله عليه وسلم أقواماً على تل تفتخ في أدبارهم
النار فتخرج من أنوفهم وأنوفهم فسال جبريل وميكائيل عنهم فقالوا هؤلاء الذين يعملون عمل قوم لوط وهذا
جاء الفضائل عنهم والمنعول وروى في أثر من فعل ذلك ومات عليه بلقي يقوم لوط وذكر الشرائع في المتن أن رجلاً
مر على بركة ما في أراضى قوم لوط فتذكرهم وقال كانوا أخواناً ووضع وجهه فيها ففرق وأن هذه البركة
يسمى فيها في بعض الاوقات بوجة يقال ان هذه تسمى عند ربي لوطى فيها قدمات على هذا الحال وروى
في الحديث ملعون من عمل قوم لوط (قوله على قول) أي بعض العلماء وليس هذا مذنباً (قوله يكفر مستحلباً)
مقيد بما اذا كان في غير المملوك لما تقدم أنه لا يكفر مستحلباً وان ارتكب انما عقاباً (قوله والنجي) أهل البني
طائفة من المسلمين يخرجون على الامام ولهم قوة وشوكة ومنعة ويخالفون بعض احكام المسلمين بالتأويل
ويظهرون على بلدة من البلاد اه (قوله في عسكر) أي في محل العسكر الخ أما لو خرج من العسكر فزنى لا يفيده نهر
(قوله لا ميره) هو الخليفة أو أمير مصر أما اذا كان مع أمير السرية أو أمير العسكر فلا يحد لانه انما قوض له سلطاناً
تدبير الحرب لا إقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عن أبي السعود عن الفتح (قوله ولا حد بزنا غير مكاف) كسبي
ومجنون ووطء الصبي يوجب المهر اذا كانت الموطوءة صغيرة وكبيرة غير طائفة وأمة وان كانت الموطوءة
كبيرة مطاوعة لا يجب لها المهر عليه أبو السعود عن الزيلعي (قوله لأعليه ولا عليها) لأن فعل الرجل أصلي
في الزنا والمرأة تابعة له وامتناع الحد في حق الأصل يوجب امتناعه في حق التابع أبو السعود (قوله حد فقط) لأن
امتناعه في حق التابع لا يوجب امتناعه في حق الأصل نهر وحده هنا بخلد والرحم وقد سبق أن الاحسان
الموجب للرحم يستبرئ الزوجين لافي الزانيين فتأمل (قوله والحق الخ) هو قوله ما وعلى قوله يعززان أنه التبرير
أبو السعود عن الجوى (قوله باكره) أي من السلطان أو غيره على قولهما الحق به بحر والمراد أنه لا يجب على
الزاني المكروه فلو زنى مكرهاً مطاوعة وجب عليها الحد كما في حاشية الشافعي (قوله ولا باقرار أحدهما) أي أقرها
كما في أبي السعود (قوله ان أنكره الآخر) أطلقه فشمع ما اذا قال لم أطأ أصلاً وقال تزوجت وشعل ما اذا كان
المنكر الرجل أو المرأة وهو قول الامام جبر والظاهر أن السكوت هنا كالانكار وسرّه نقلاً (قوله النسبية)
وذلك لأن الزنا فعل مشترك بينهما فاتفقا ومن أحدهما يورث شبهة في الآخر وإذا سقط وجب للمهر
نظماً لخطر البضع بحر (قوله في قتل أمة) قيد بالامة لأنه لو زنى بجو فقتلها سجدتاً أو كان عليه المهر

وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الا على
كذلك كود والامانة فعل كالات والعصم الاول
وفي البحر حرمتها أنت من الزنا لحرمتها عقلاً
وشراً وطبعاً والزنا ليس بحرماً طبعاً وزول
حرته بتزوج وشراء بخلافه وعدم الحد
عنده لا يخلطها بل للفتنة لانه مظهر على قول
وفي الجنبى كسر مستحلباً عند الجوى
(أوزنى في دار الحرب والنجي) الا اذا زنى
في عسكر لا ميره ولاية الامة هداية
في عسكر لا ميره ولاية الامة هداية
(ولا) حد (زنا غير مكاف) مكافئة للقصاص
لأعليه ولا عليها (وفي عسكر) حد فقط
(ولا) حد (زنا المستأجرة) أي الزنا
والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح
(ولا باقرار أحدهما) لا (باقرار أحدهما)
ان أنكره الآخر (وفي قتل أمة) زناها
اشتريها ولو سره مجنبى (وفي قتل أمة) زناها

(قوله الحد بالزنا والقيبة بالقتل) أشار بذلك الى وجوب الحد والقيبة بانهم حاجتا بيان مختلفان بموجبين مختلفين وعن الثاني انه لا يحد لان تقرر ضمان القية بمثل الامة نهر (قوله فأورث شهنة) اي في ملك المتافع بها نهر (قوله وتفسيل ما قرأناها في الشرح) ونفسه ولو زني بكيرة فأنها فان كانت طاعة لمن غير دعوى شبهة قطعية الحد ولا تثنى عليه في الاضمار ضاهاه ولا مهر لها وجوب الحد وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد ولا تثنى في الاضمار ويجب العتق وان كنت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم يتطرق في الاضمار فان لم يستك بولها فطيلة دية المرأة كاملة لانه نوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يستك بولها حد ومن ثلث الدية لما أن جنائته جاتقة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ثم ان كان البول يستك فطيلة ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستك فطيلة الدية كاملة ولا يجب المهر عندها خلافاً لمحمد لما ذكره وان كانت صغيرة فيجمع مثلها ففي كالكيرة فيبذل في الاضي حتى سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كان يستك بولها لم يزم ثلث الدية والمهر كاملاً ولا حد عليه لتكن الصور في معنى الزنا وهو الابلاخ في قبل مشبهة ولهذا لا تثبت به حرمة المحاهرة والوطء الحرام في دار الاسلام وجوب المهر اذا اتى الحد فيجب ثلث الدية لكونه جاتقة على ما بينا وان كانت لا تستك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وقال محمد يضمن المهر أيضاً لما ذكرنا وله ما أن الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزء منه وضمان الجزء يدخل في ضمان الكل اذا كان في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه قبل البرء يدخل أرض الاصبع في أرض الكل ويسقط احصائه بهذا الوطء لوجود صورة الزنا وهو الوطء الحرام اه حلي (قوله اثنا عشر) وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه عليه الحد كذا في فتح القدير (قوله بخلاف مالوزني بها الخ) لحل الفرق تحقق سبب الملك قبل الزنا وهو القصب في الاولى بخلاف الثانية (قوله لا يسقط الحد لانه لا شبهة وقت الفعل (قوله والأموال) كضمان المتلفات (قوله اثنا بكنه) اي تمكن الامام من نفسه (قوله وبه) اي بما ذكر من المواخذة نهر حيث لم يذكر فيها قضاء القاضي (قوله لقلب الخ) علة للمبالغة (قوله وإقامته اليه) اي ويحذر إقامته على شبهة لان إقامته بطريق الجزاء والنكال ولا يفعل أحد ذلك بنفسه فتح وهل ثابته كعده لانه بأمره فلا يشرع أبو السعود عن العيني (قوله بخلاف أمير البلد) اي وغيره ممن له أمان دون الخليفة (قوله بأمر الامام) الظاهر أنه ليس بقيد للقاضي منه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم له

باب الشهادة على الزنا

(قوله شهدوا بحد) اي بموجب حد بكسر الجيم (قوله بلا عذر) متعلق بشوله متقدم (قوله كرض) اي بالشهود (قوله أو خوف طريق) ولوفى أقل من مسافة التصرأفاده الكمال (قوله للثمة) لان الشاهد في الحدود مخير بين الحسين أداء الشهادة والترفع لتأخير ان كان الاختيار السرفا لاقدام بعده لسوء في باطنه من حقد أو عداوة سر كفتهم فيها والاصار آثماً فاسف بخلاف الاقرار وكما يمنع التقدم الشهادة يمنع الإقامة بعد القضاء حتى لوهرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام عليه لان الامضاء من القضاء في الحدود منع (قوله اذ فيه حق العبد) اي والدعوى فيه شرط فيحصل تأخيرهم على انقضاء الدعوى فلا يوجب نفسهم منع (قوله فلا يسقط بالتقدم) لان الدعوى شرط في حقوق العباد فتأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يلزم فيه تفسيق ولا تهمة منع (قوله أكل بالحد) اي بموجب (قوله لاستفاء التهمة أي تهمة المقتد والعداوة لنفسه منع مزيداً (قوله هو الاصح) هو قول محمد وعند الامام يفتوح الى رأى القاضي اه حلي عن البصر (قوله حد الشهود عند البعض) لان الشهادة في ذاتها قذف وانما تخرج عنه اذا اعتبرها الشارع شهادة ولم يعتبرها بقيت قذفاً اه حلي (قوله وقيل لا) قال الكرخي وهو الظاهر وعلة في العناية بأن عددهم متكامل والاهلية للشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قذفاً أبو السعود (قوله بغيره) اي عن مجلس القضاء وهم يعرفونها أبو السعود عن الشر بلالية (قوله حد) باجماع الاربعة وكذا اذا اقتربه لا يقال يحتمل أن القاتبة تدعي النكاح فقط الحد لا تقول دعواها النكاح مثلاً شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة واعتبارها بالحل والأدنى التي كل حد لان ثبوتها بالينة أو الاقرار والاقترار الذي يثبت به يحتمل أن يرجع عنه وسكذا الشهود يحتمل أن يرجعوا فلا تعتبر شبهة الشبهة اتنى كل حد اه حلي بالمعنى

الحد بالزنا والقيبة بالقتل بالقتل ولو اذهب عنها الزمة قبلتها ويسقط الحد لملك الحد المجتنة المباشرة وأورث شبهة عداية وتفصيل ما لو أضاع في الشرح (ولو غصبها ثم زنا بها ثم ضمن قبلتها فلا حد عليه) اثنا عشر بخلاف ما لو زني بها ثم غصبها ثم ضمن قبلتها كما لو زني بجمرة ثم غصبها لا يسقط الحد اثنا عشر (بأنه يوجب) الذي لا والى فوقه (بأنه يوجب بالقصاص والأموال) لانهم امن حقوق العباد فيسوفيه ولي الحق اما بكنهه لوجبة المسكين وبه علم أن القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والأموال بل لتكثير فتح (ولا يحد) ولو قذف لقلبته حق الله تعالى وإقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه (بخلاف ما تقدم) فانه يحد بأمر الامام (قوله كرض) اي بالشهود (قوله بلا عذر) متعلق بشوله متقدم (قوله كرض) اي بالشهود (قوله أو خوف طريق) ولوفى أقل من مسافة التصرأفاده الكمال (قوله للثمة) لان الشاهد في الحدود مخير بين الحسين أداء الشهادة والترفع لتأخير ان كان الاختيار السرفا لاقدام بعده لسوء في باطنه من حقد أو عداوة سر كفتهم فيها والاصار آثماً فاسف بخلاف الاقرار وكما يمنع التقدم الشهادة يمنع الإقامة بعد القضاء حتى لوهرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقدم الزمان لا يقام عليه لان الامضاء من القضاء في الحدود منع (قوله اذ فيه حق العبد) اي والدعوى فيه شرط فيحصل تأخيرهم على انقضاء الدعوى فلا يوجب نفسهم منع (قوله فلا يسقط بالتقدم) لان الدعوى شرط في حقوق العباد فتأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يلزم فيه تفسيق ولا تهمة منع (قوله أكل بالحد) اي بموجب (قوله لاستفاء التهمة أي تهمة المقتد والعداوة لنفسه منع مزيداً (قوله هو الاصح) هو قول محمد وعند الامام يفتوح الى رأى القاضي اه حلي عن البصر (قوله حد الشهود عند البعض) لان الشهادة في ذاتها قذف وانما تخرج عنه اذا اعتبرها الشارع شهادة ولم يعتبرها بقيت قذفاً اه حلي (قوله وقيل لا) قال الكرخي وهو الظاهر وعلة في العناية بأن عددهم متكامل والاهلية للشهادة موجودة وذلك يمنع أن يكون كلامهم قذفاً أبو السعود (قوله بغيره) اي عن مجلس القضاء وهم يعرفونها أبو السعود عن الشر بلالية (قوله حد) باجماع الاربعة وكذا اذا اقتربه لا يقال يحتمل أن القاتبة تدعي النكاح فقط الحد لا تقول دعواها النكاح مثلاً شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة واعتبارها بالحل والأدنى التي كل حد لان ثبوتها بالينة أو الاقرار والاقترار الذي يثبت به يحتمل أن يرجع عنه وسكذا الشهود يحتمل أن يرجعوا فلا تعتبر شبهة الشبهة اتنى كل حد اه حلي بالمعنى

اخره من حد الزنا لان الزنا اخرج منه واغلق عقوبة وقدمه على حد القذف ليقين الحرمة في الشارب
 دون القاذف لاحتمال صدقه (قوله المحرم) قديبان الواقع لانه لا حد الا في شرب محرم (قوله غاسل)
 اي والريح موجودة (قوله لانه لا يقام على الكفر) في هذا التعليل نظر لانه لو اقيم جنته بجماع على مسلم
 وانما السبب تحقق في حال الكفر والظاهر انه لا يقام عليهم ولو على القول بظنهم بفروع الشريعة لانه فائده
 في ترتيب العذاب عليه زائد على عذاب الكفر (قوله لكن في منية المفق الخ) هذا قول الحسن واستحسنه بعض
 المشايخ والمذهب انه لا يحد كما في فتاوى قاضي الوداية (قوله فلا يحد آخرس) سواء ثبت شره بالينة أو أشار
 بإشارة معهوده نهر (قوله للشبهة) أي شبهة أنه خص بلقمة فشربها اهل البيت (قوله مكلف) أي بالغ عاقل وقيد
 الاسلام صرح به المصنف قال في التهر وكونه مكلفا لا يخصص الشرب (قوله طائع) مكرزم قول المتطوعا
 انتهى حلي (قوله غير ضائع) لو شرب لم يفسد عطش بهلك لا يحد كما في الدر المنقي (قوله شرب الخمر) وهو الذي
 من ماء العنب اذا غلا واشتد وان لم يقذف بالزبد عندهما وهو الاظهر وعطش ولو غلط ماله فان كان ١٠
 غالبا لا يحد الا اذا سكر كافي الخاية والظاهر في المساوي أنه يحد سكر أو لا يغلبا العاقل على المنج أبو السعود
 (قوله أو سكر من نبيذ ما) ولو متحدا من صل وجوب (قوله به نقي) وهو قول محمد وقيل حرام نفس نهر (قوله
 فاعلم شرب) أي بالغاء ليفيد التعقيب فانه لو شرب بعد الاسلام عدة أو أسلم بعد اقامته بدار الاسلام مدة يتبين
 له فيها حرمة الشرب فيه يوقف لانه يحد به شرب يحد (قوله لحرمة في كل ماله) قد سبق عن بعضهم أنه لا يحد
 أن يكون عالما بالحرمة وقتنا لا يلزم من حرمة ماله علمه بها (قوله قلب بدل لم) أي على هذا التعليل
 (قوله قاتل) أقول أنه لا يحد من غير واد على ما في الظهيرية لان المذكور فيها الشرب لا السكر ولا يلزم
 من شرب الخمر وجود السكر (قوله قطاره أنه بعد عيني) الاستظهار لصاحب التهر ولفظه مع السكر وصاحبا
 من سكره هذا شرط لوجوب الحد ليقيد الضرب فائده فانه لا يحد به شرب يحد (قوله لحرمة في كل ماله) قد سبق عن بعضهم أنه لا يحد
 لعدم فائده اه وتطر الشرب لا في التعليل لعدم الفاشدة بأن العلم حاصل وان لم يكن كاملا وبصدق عليه
 أنه حد فلا يحد به صوره أبو السعود (قوله في قصر الرخصة على الخمر) هو أخى زاده محقق صدر الشريعة
 (قوله وهو مؤث سماعي) فيه رد على صاحب الكفر حيث ذكره وأجاب في التهر بأن تذكير الخبر على معنى التهم
 أي وهم ويجهل وجود قال المسوي أقول لا حاجة الى هذا التكلف فان موجود مفعول به في قبيل
 ونصلي اذا كان تابعا للموصوف لا لملحة علامة التأييد فكذلك ما هو معناه أبو السعود وفسه نظير (تبيينه)
 يني من شروط الحد عدم الالتجاء الى الحرم فلا يحد من شرب مسكرا والتجاء الى الحرم بعد أن شرب في الحلال
 أفاده في الدر المنقي بخلاف ما اذا شرب في أصل الحرم فانه يحد لانه قد استغف (قوله الا أن تنقطع الرخصة بعد
 المسافة) اعلم أنه اذا كان المكان قريبا فلا يلزم وجود الرخصة عند أداء الشهادة بان يشهد بالشرب وقيام
 الرخصة أو يشهد به فقط فإما القاضى باستنكاهه فيستنكاهه ويخبره بأن ربحها موجودة فان شهد به بعد منى
 ربحها مع قرب المكان فيساقى اه بجر والذي ياتي عدم الحد (قوله ولا يثبت الشرب بها) لان الرخصة تكون
 من غيره كالسفر جل (قوله ولا يتأقشها) مصدره تقاها ووجهه أنه يحتمل أنه شربها مسكرا أو مضطرا (قوله عن
 ما هيتم الاحتمال أنهم به دون كل مطرب موجبا للحد (قوله لاحتمال التقادم) فيه أنه لا يحد الا مع قيام الرخصة
 فلا وجه للسؤال عن الزمان ثم التقادم مقتدر بزوال الرخصة عندهما وعند محمد بشروط في غاية البيان قول
 محمد وفي فتح القدير هو الصحيح والحاصل أن المذهب قول الامام وأبي يوسف إلا أن قول محمد أرجح من جهة
 المعنى بجره لخصا ثم رأيت في البحر قال ونبي أن يكون السؤال عن الوقت مبنيا على قول محمد وأما على المذهب
 فلا لأن وجود الرخصة كاف (قوله من السكر) بفتحين عصر الرطب اذا اشتد وقيل كل شراب أسكر نهر (قوله
 أو يثبت باقراره) معطوف على قوله بل يشهد به جليل قال في البحر وفي حصر الثبوت في البينة والاقرار دليل
 على أن من يوجد في بيته الخمر وهو قاطن أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يره أحد يشربونها فغير أنهم جلسوا
 مجلس من يشربها لا يحدون وانما يعزرون وكذلك الرجل يوجد معه ركوة من خمر (قوله كأمور) فلا يضرب
 الرأس والوجه والفرج ويضرب بسوط لا تمرله وينزع منه ثيابه في المشهور الا اذا استأذنه عن حجب كنف
 العودة بجر (قوله فلا أثر لسكران الخ) وذلك لزيادة احتمال الكذب في اقراره فيعتال لادره لانه خالص حتى ايقنه

المحرم (به قد سلم) فلا يرتد فسكر فاسم لا يحد
 لانه لا يقام على الكفار ظهيرية لكن في منية
 المنقي سكر الذي من المحرم حد في الرشح
 طرمة السكر في كل ماله (طائع) فلا يحد
 آخرس للشبهة (مكلف) طائع غير ضائع
 شرب الخمر ولو قمار (طائع) طائع غير ضائع
 من نبيذ ما به نقي (طائع) طائع غير ضائع
 سقنة أو سكر من نبيذ ما به نقي (طائع) طائع غير ضائع
 لو دخل حرب دار فاعلم فسكر فاسم لا يحد
 بالحرمة لا يحد بخلاف الزنا بالحرمة في كل
 ماله قلت برده عليه حرمة السكر أيضا في كل
 ماله قاتل (بعد الاقامة) فلا يحد
 ماله قاتل (بعد الاقامة) فلا يحد
 قطاره أنه بعد عيني (من نبيذ ما به نقي) طائع غير ضائع
 (وربح فاشرب) من نبيذ ما به نقي (طائع) طائع غير ضائع
 الراحة على الخمر قد قصر (موجود) طائع غير ضائع
 الرشح وهو مؤث سماعي (موجود) طائع غير ضائع
 الراحة (بعد المسافة) وحسنه فلا يحد
 يشهد بالشرب طائعا ويقولوا أنه لا يحد
 ورجحها وجوده (ولا يثبت) التمسك بها
 بالراحة (ولا يتأقشها) بل يشهد بها (شرب)
 بآلها الامام من ما هيتم الاحتمال
 لا احتمال الاسراء (ومنى شرب) لا احتمال شرب
 التقادم (أو ين شرب) لا احتمال شرب
 في دار الحرب فاذا بينوا ذلك سماعي
 بآل من حد التهم ولا يقضى بآلها
 في حد ما خالية ولو اختلفا في الزمان أو شهد
 أحد صاحب سكر من الخمر والاخر من السكر
 لم يحد ظهيرية (أو) يثبت (باقراره) مكر
 صاحبها بن سوطا (مطلق) يحد (بسكر)
 ومنه العبد وفوقه على يديه يحد الزنا (كما
 يجر) فلا أثر لسكران

والمحكمة والحكمة المنتهية من الصلوات (قوله كية) أي قدرا وهو مخوف موطان كل حزا وقصتها ان كان
القاذف عبدا ملح (قوله فثبت برجلين) أو باقرار القاذف مرة ولا تقبل فيه شهادة التسام ولا الشهادة بعمل
الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي منح (قوله يسألها الامام) أي أو نائبه المقوم اليه ذلك (قوله
عن الجليلي) وهي معناه الشرحي قال الجليلي ينبغي أن يسألها من المكان لاحتمال أن يكون قد فقه في دار
الحرب أو البني ومن الزمان لاحتمال أنه قد فقه في صباه لاحتمال التقادم لانه لا يبطل به بخلاف سائر الحدود
ثم رأيت الأول في البدائع اه أبو السعود (قوله وكيفيته) أي اللفظ الذي انصف به قائله الجليلي (قوله
الا اذا شهد بقوله يازاني) هذا التركيب بعيد أن السؤال انما يكون اذا حال لا تشهد أن هذا قاذف هذا ولم يقولوا
نشهد أن هذا حال له يازاني وهو ظاهر اه حلي (قوله عنهما) أي عن عدالتهما (قوله والالا) أي ان مكان
لا يمكن احضارهم في ثلاثة أيام لا يجيبه (قوله ولا يكفله) مضارع كفل المضاعف أي لا يأخذ منه كفلا
الى المجلس الثاني اه حلي وبعبارة الشرع بل لا ية عن الكمال ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف الأول ولهذا يجيب وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد بن حنيفة عندنا
فلهذا لا يجيب عندنا في دعوى حد القذف والقصاص ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص
ثم قال وكان أبو بكر الرازي يقول مراد الامام أن القاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل فأما اذا سمعت به نفسه
فلا يجبر به لان تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس انما يطالب بهذا القدر اه (قوله ولو امرأة) لا وجه
للبساقعة لعدم دخولها تحت لفظ المحرم والعبد (قوله قاذف المسلم) خرج الكافر لقوله عليه الصلاة والسلام
من أشرك بالله تعالى فليس بمسلم وقد سلف أنه يحذر يوم القيامة القذف الذي يسيط من نار (قوله الثانية
حزبه) أي باقرار القاذف أو بالبيعة اذا أنكر القاذف حربه منع ولا يثبت على القاذف حد الا حرار الا بآبائهما
فلو أنكر القاذف حربه نفسه وقال أنا مبدفلي هذا العبد كان القول قوله (قوله البالغ العاقل) قذف الصبي
ولو مرأقا والمجنون لا يوجب الحد وفي البصر عن الظهيرة لو قذف مرأقا قاذف بالبلوغ بالنسب أو الاحتلام
لم يحد القاذف بقوله اه قال في الشرع بل لا ية هذا يستثنى من قول ائمتنا لو راها قاذفا لا يلفظ قاصدا فأما احكامهما
أحكام البالغين أبو السعود (قوله العفيف عن فعل الزنا) تبع فيه الحنف حيث قال وفسرت هذه العفة
بأن لا يكون وطئ حر ما قبل أن يقذف والمراد بالحرام هنا الزنا لا يدخل فيه وطء الزوجة في الحيض وبهت فيه
الجليي بأنه ان كان المراد بالزنا المصطلح عليه ففقهه فلهذا لا يقتضي أن قاذف وطئ أمة أنه يحد لانه ليس
بزنا اصطلاحا فهو عفيف بالمعنى المتقدم وان كان المراد بالزنا لوط الحرام ولو بشبهة كما فسره به الشرع بل لا ية
في شرح منظومة ابن وهبان فهو غير صحيح لانه يقتضي أن قاذف وطئ جارية قبل الاستبراء لا يحد لانه من
شبهة العمل فيكون غير عفيف بهذا المعنى لا دخوله في قوله في التعريف ولو بشبهة مع أنه لا وجه لما عليه
من كل وجه فالصواب أن يقال أخذنا مما في العفيف عن وطئ في غير ملكه بكل وجه أو بوجه أولى ملكه
المرم أبدا (قوله فينقص عن احسان الرجم بشئين) هكذا في النسخ بالياء الموحدة ولا حاجة اليها لان نقص
منعته بنفسه (قوله أو آخرس) لان حد القذف لا يستوفي الا بعد وجود الدعوى من المذوف والدعوى من
الآخرس انما تكون بالاشارة اذا ادعى بنفسه أو بالنائب وإي ذلك كان لا يمكن من استيفاء الحد لان الحد لما
لا يستوفي بالابدال وهذا على قوله ما لا يشكل لان الحدود عندنا لا تستوفي بدعوى النائب ولو حصلت
الانابة بالنطق فلا لا يستوفي ههنا وقد حصلت الانابة بالاشارة أولى وعلى قول الامام رحمه الله تعالى لو ادعى
بنفسه لا يستوفي لانه يمكن في اشارته نوع احتمال فلا لا يستوفي اذا أناب غير بالاشارة وقد يمكن نوع احتمال
في هذه الانابة أولى اه حلي (قوله أو مجبوا) هو مطلق الذكر والاثنتين جميعا كما فسره في باب العنين ولا يخفى
أن مطلق الذكر وحده منه حيث لا نهمسا وان صدق عليها ما تعرف المصن لا يلحقها الحد بذلك لظهور
كذبه يمين أبو السعود (قوله أو خصيا) شيخ الخيام من ملت خصيائه وفي ذكره والشراح تبس في التحريم
صاحب الثمر وهو وهم سري من ذكر المحبوب لتقاربهما في الخصال قال في المحط بخلاف ما لو قذف خصيا
وعينا لان الزنا منهما مستور لان لهما آفة الزنا اه حلي (قوله أو ملك فاسد) الصفة لما قبله أيضا وهو النكاح
له هو مسلم في النكاح لافي المثل لان المراد به الثمر والثمار القاسد فيه الملك بالقبض وإذا استند قاذف وطئ

(وهو كذا الشربة كية وثبوتها) فثبت شارحان
بأهلها الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا
شهد بقوله يازاني ثم يجيبه ليسأل عنهما
كما يجيبه لهما يمكن احضارهم في ثلاثة أيام
والالا ظهيرة ولا يكفله لانه لا الثاني شهر
(ويحد المحرم أو العبد) ولو ذميا أو امرأة
(قاذف المسلم الحر) الثالثة حربه والا فقه
التعزير (البالغ العاقل العفيف) من فعل
الزنا فينقص عن احسان الرجم بشئين
التعزير (أو آخرس) وفي من الشروط
أن لا يكون وله اه ولد له أو آخرس أو
مجبوا أو خصيا أو وطئ نكاح أو ملك فاسد

أن برادتي المشابهة للعرب والمشابهة لهذا الجبل في الاخلاق وعدم الفصاحة وقال العلامة الصديقي في شرح
المطامع الصغرى لا يسلط فلا حرج فيهم أو قوم يسكنون بين العراقيين سواء كانت لاستيلاطهم الماء (قوله في التهر)
الخ (قوله جئنا وأبديناه عن الميسوط لوقال له لست بها شئ عزرا (قوله اجعل الزنا) بفتح الميم وهو قوله المشقة
في أربعة أشهر بمرقة قوله يجعل الزنا (قوله قد ذف) لانه يراد به أنه ابن زنا (قوله بخلاف ما كتب الزنا) كلمة
لانه غير صريح في القذف بالزنا (قوله أو احرام زاده) يعني ابن الحرام لانه يراد به الخداع الماكرو في السلي من
الكامل لانه ليس كل حرام زنا (قوله فلا حجة) وهل يعزرا الظاهر نعم (قوله لانه ليس زنا شرعا) قال في المنع لانه
نسبها الى التكن من البهائم وهو لا يوجب الحد (قوله أو بجمارة) هي الامان كما في القاموس (قوله أو بجمارة)
أورد عليه أن معنى الكلام زيت بذراهم استوجرت عليها فينبغي أن لا يحذف في قول الامام وهذا لأن حرط
الباء مصعب الاعراض والابدال وأوجب بأن هذا محتمل وما ذكرناه من أن المعنى زيت وأخذت البديل كذا
محتمل فيقابل المخلان فيسا قطان ويسق قوله زيت فكانت له ليرد على هذا فأفاده في البحر وفيه أن هذا الاحتمال
قائم في الاول بأن يراد زيت وأخذت بده بعراهم لم يقل فيه ما ذكرنا قل (قوله لانه لا تصلح للابلاج) أي
الادخال في فرجها غير (قوله لعدم العرف) أي لانه ليس العرف في جيب أخذ المال غير وفيه أنه محتمل
أن يكون المعنى زيت بكذا إذ فعت بدلا في البحر ولو قال رجل زيت بعرا أو بجمارة أو ما أشبه ذلك لا حد عليه
لانه نسبة الى ابن البهائم فان قال بجمارة أو دارا أو ثوب فعليه الحد كذا في الخاتمة والظهيرية (قوله قد ذف
المعيات) قيد بالميت لأن المقدوف لو كان حيا فالمطالبة لم تفت لاحد غيره حتى لو كان المقدوف غائبا ليس لاحد
منه يؤاخذ بالحد عزى زاده عن شروح الهداية (قوله بسبب قذفه) متعلق بالقصد (قوله وهم الاصول
والفروع) شمل الاصول الام قطالب بقذف ولدها كما في البحر وغيره ويستثنى من الاصول اب الام وأم الام
وخرج بهم الم والممة والمولى غير محرر (قوله ولو كان الطالب محجوبا) كالمذد وابن الابن مع وجود الاب والابن
(قوله أو ورق أو كفر) فيه اشارة الى أنه لا يترط احسان الطالب فأفاده صاحب البحر وغيره (قوله أو ولد بنت) هذا
على ظاهر الرواية لأن نسب الولد ثبت من الجاهلين الاب والام فكان القذف متا ولاه وعليه فابن الشريفة
شريف وتوقف فيه السيد الحموي قال أبو السعود ورأيت بخط شيخنا معزا الولد ينسب الاب في التسبوق
عليه في الشرب لانه أن ولد العاصي من الشريفة ليس شريف وقد سبقه اليه صاحب البحر ونسبه ان لم يكن
أبوه شريفا لا يكون شريفا وأما أبو السعود أفندي مفتي الثقلي فأجاب بما نصه هو سيد وشريف فيه أفندي
أستاذنا الاعظم مفتي الثقلي ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الحنفية بدمشق الشام هو سيد وشريف
لأن السادة والشرف بهذا النسب المظهر المنترف شرفه الله تعالى في الاستدعاء باسم الام وهو كونه بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السنائي ما نصه سألت الشيخ جلال الدين النوري عن أم سيدة وأبوه ليس
بسيد قال سمعت أستاذي شمس الدين الكردري قال هو سيد الخ قلت ومنهم من قال ان له شرفا نسبيا وهو
يصلح أن يكون وجه التوفيق قال قول بأنه ليس شريف معناه أن شرفه ليس كالكسب الشرف الحاصل من الاب
فان قلت انطى ثم رأيت بخط شيخنا فضلا عن خط السيد الحموي ضمن جواب له حين سئل عن أولاد البنات
في الوقف على الاولاد فذكر في أثناء الجواب عن ذلك أن نسبة أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها الى النبي
صلى الله عليه وسلم خصوصية لها الخ وهو صريح في عدم تسليم ما سبق عن مفتي دمشق من أن هذا النسب
في الاستدعاء باسم الام انتهى ويؤيده ما روى كل نسب ابن أي فهو لا يبيد الاما كان من فاطمة قائم وتنتزع
على الخلاف حتى دفع الزكاة وليس العمامة الخضراء وعدمها واول من أحدث لهم ليس الاخضر المأمون
لجبه في أولاد علي وخصهم به لانه كان ليس السوداء شعارا عباسية وليس الياسمين عاتقا لمسلمين ليس
الاخضر شعار اليهودية فكانوا يلبسون الاخضر على رؤسهم وأبدانهم ثم خفت مدة تنوسى فيها ذلك فأحدث لهم
السلطان شعبان الأشرف لباسا من الشظفة الخضراء في عمامتهم فأفاده سيدى محمد الزرقاني في شرح المواهب
(قوله أو عصفور أو صديقه) أي حقوا لا قرب أو صديقه لأن ذلك لا يدفع العار عنه وبه هم مستحبون الطلب
عند عفو المساوي أو صديقه بالاولى (قوله لعرفهم العار) من اضافة المصدر الى مفعوله والعرف عار فاعل
المصدر (قوله بسبب الجزية) أي بسبب كون الميت جزائهم أو كونهم يراهم (قوله لتدخل الخ) وجهان

في التهر في نسبة القس قبيلته أو نفاها عنها
عزرو وفيه ما فرخ الزنا يا يخن الزنا يا جيل الزنا
يا جيل الزنا قذف بخلاف ما كتب الزنا
أو احرام زاده قنية وفيه الوجه أو بجمارة
فلا حجة (ولا) حجة (قوله لا صر) لانه ليس
بغير أو نور أو بجمارة أو بغير (لانه ليس
بنا شرعا) (بجوز زينة بغيره أو بجمارة)
أو بجمارة (أو بجمارة) (أو بجمارة) (أو بجمارة)
بجوز لا تصلح للابلاج غير ادزيت وأخذت
البديل ولو قيل هذا الرجل فلا حجة لعدم
العرف يا خفه المال (و) انما يطلبه بغيره
الميت من شع القندح فبسبب قذفه
أي الميت (وهو الاصول والفروع وان علوا
أو سفلا ولو كان الطالب محجوبا أو ولد بنت)
عن الميراث (بقتل أو ورق أو كفر) أو ولد بنت
ولو لمع وجود الأقرب أو عصفور أو صديقه
للعرفهم العار بسبب الجزية فقد باليت
لعدم مطالبتهم في الزنا بسبب وقد مات
إذا حضر (قال بابن الزنا بسبب وقد مات
أبوه عليه حد واحد) لتدخل الخ في

الغالب في الحدود حتى القتل تعالى وهي تدخل منع (قوله ليس بقيد) أي في التداخل (قوله بل فائدة
 في المطالبة) أي في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما إذا صكنا ناحيتين فإن الطلب لهما منع (قوله وأمرهما الحد)
 ظاهر من هنا إلا أنهم ضيق الحكم فليست هنا هذه والذي وقع في التبع والجر والنج أن ابن أبي ليلى سمع من يقول
 رجل يا ابن الزناين لحد من في المسجد فبلغ أبا حنيفة فقال العجب لقاضي بلدنا خطأ في مسألة واحدة
 في خمس مواضع الأول حدة بدون طلب المقدوف والثاني أنه لو خاصم وجب حد واحد والثالث أن كان الواجب
 عنده حدين ينبغي أن يترخص بينهما يوماً أو أكثر حتى يحضر أثر الضرب الأول والرابع ضربه في المسجد والخامس
 ينبغي أن يعترف أن والديه في الأحياء أو الألفان كناحين فالخصومة لهما والألفان لخصومة للابن اه فلعلة
 اختلاف من الرواية بالزيادة والنقص ثم أنه يمكن الجواب عنه بأن اجتاده أدامه إلى ما قبل لأنه غير مقلد (قوله
 وسرق) بفتح الراء (قوله وفي غير محسن) أمالو كان محسناً في حكمه في الشرح (قوله يقيم عليه المكل)
 عدم حصول المقصود بالبعض إذا اغراض مختلفة فإن المقصود من حد الزنا صيانة الأنساب ومن حد
 القذف صيانة الأعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل بكل جنس إلا ما قصد شرعه بجر (قوله
 بخلاف المتحد) سيأتي الكلام عليه آخر الباب (قوله ولا يوالي) بالبناء للفاعل وكذا يبدأ ويؤخر ليناسب قوله
 ثم هو الخ (قوله لحق العبد) أي لم ينفقه من حق العبد وإن كان الغالب فيه حتى اتفق تعالى (قوله لنبوتهما بالكتاب)
 أي فاستويا قوة (قوله ولو وفقاً أيضاً) المراد بالفق مجرحة فوجب القصاص أو فاده أبو السعود وانظر ما لوفقاً
 في الصورة السابقة والظاهر أنه يبدأ به أيضاً (قوله وفي الحاوي الخ) قال في النهر متى اجتمعت الحدود لحق الله
 تعالى وفيها قتل النفس قتل وترك ما سوى ذلك إلا أنه يغني المال المروق فيؤخذ من تركته لأن الغنيمة
 انما يقط لضرورة القطع ولم يوجد اه وقيد بقوله لحق الله تعالى للاختراز عن حق العبد كالتقذف فيقيم عليه
 (قوله أي أصله) ذكر كوروا ما في شمل الحد وإن علت بجر (قوله بقذفاته) ولا يبالغان بقذفهما بالأولى
 بجر (قوله الحرة) بأن اعتقت أم العبد وبني رقيقاً وانما يقطع الحد فيهما لانما لا يعاقبان بهما حتى يسقط
 القصاص بقتلها لقوله عليه السلام لا يصادقوا ولدوله ولا السيد بعبده فالحد أولى لعدم التيقن بسببه ولأن
 ما يجب للعبد يكون حقاً للمولى فلو وجب لوجب له على نفسه وهو محال أبو السعود وهذا انما يظهر
 كانه ميتة فإن المطالبة لهما إذا كانت حية وأراد بالعبد الرقيق فمثل ما إذا كانت أمته ومثلاً أمة غيره
 لأنه لا حد بقذف غير المحسن (قوله فلو كان لهما ابن الخ) وليس يعملوك له سواء كان حراً أو رقيقاً لغيره
 أبو السعود (قوله وإذا سقط عنه الحد عزز) واستدل بما يأتي من القضية قال وما في البصر في النفس من
 التعزيز شيء لأنه إذا كان القذف لا يوجب شيئاً فالشم أولى ممنوع اه (قوله بل يشتم ولده بعزز) قال في النهر
 واعلم أن المسطور في كتب الشافعية أنه مع سقوط الحد عنه بعززه ثم رأيت في القضية ما يفيداه كذلك
 عندنا حيث قال ولو قال لا تخبري أرم زاده لا يجب عليه حد القذف وقد كتبت أنه لو قاله لولده يجب
 التعزير وروجه أفادته أنه إذا كان التعزير يجب بالحبس فالقذف أولى اه قال في البصر في النفس من
 التعزير شيء لأن القذف إذا كان لا يوجب شيئاً فالشم أولى اه وفيه أنه يجب عليه في القذف التعزير
 (قوله ولا ارت فيه خلافاً للشافعي) رضي الله تعالى عنه وهذا بخلاف ما إذا كان المقدوف ميتاً فإن الطلب
 ثبت لأصوله وفروعه أصالة لا خلفاً واعلم أن حد القذف اجتمع فيه الحقان لأنه شرع لاخلاء العالم من الفساد
 وصيانة عرض العبد في حياته حتى الله تعالى لا يباح القذف باباً حته ويستوفيه الإمام دون المقدوف
 ولا يقبل ما لا عند سقوطه ويتنصف بالرق ولا يجبس القاذف ولا يؤخذ منه كقبيل إلى أن ثبت وهذا عنده
 ويجبس ويؤخذ الكقبيل عندهما ولا خلاف أنه لا يكفل بنفس الحد والقصاص ولا يورث ولا يصح فيه
 العنف ولا يجوز الاعتراض عنه ويجزى فيه التداخل ويشترط فيه احصائه ومن حياته حتى العبد
 يشترط فيه الدعوى ولا يطل بالتقدم ويجب على المستأن وقية القاضي إذا علم حال تولى له ومقدم استيفائه
 على سائر الحدود ولا يطل مع حد الرجم بل يقدم عليه ثم يفعل ولا يصح فيه الرجوع عن الأقرار فإذا تعارض
 فيها هذان كان المقلب فيه حق الله عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه حتى العبد ما حته وغنى الشارع
 طلباً عما يقتضيه حتى العبد إذا لم يمكن الجمع بينهما وهذا ممكن لأن ما للعبد من الحق يكون داخل أبو السعود

ثم موت أبو به ليس بشد بل فائدة في المطالبة
 ذكر في آخر الموطأ أن منتهى فالتلرجل
 يا ابن الزناين لحد من في المسجد فبلغ أبا حنيفة
 لحد من في المسجد فبلغ أبا حنيفة
 فقال أخطأ في سعة مواضع في الحكم
 على إقرار منتهى وأمرهما الحد وسدّها
 حدين وأما هماما وفي المسجد وقائمة
 وبلا حشرة ولها وقال في الدرر ولم يعترف
 أن أبو به حيان فمكون للابن (اجتمع عليه
 وميتان فتكون للابن (اجتمع عليه
 أجناس مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق
 وفي غير محسن (يقام عليه الكل) بخلاف
 القذف (ولا يوالي بينهما) خفة الهلالة بل
 يجبس حتى يبرأ (ويبدأ بجحد القذف) لحق
 العبد (ثم هو) أي الإمام (مخبران شاهداً
 بحد من شاه بالقطع) لنبوته باجتهاد
 (ويؤخر حد الشرب) لنبوته باجتهاد
 العصابة ولو وفقاً أيضاً بالفق ثم بالقذف
 ثم رجم لو محسناً ولغاغيرها بجر وفي الحاوي
 القذف ولو قبل ضرب القذف وضمن
 للسرقة ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ من سرقة
 من تركه لعدم قطعه ثم (ولا يبالغ ولد)
 أي فرع وان سفل (وعبد أبا) أي أصله وان
 علا (ويده) لف فشر مرتب (بتذف
 اته الحرة المسلة) المحسنة (فلو كان لهما ابن
 من غيره) أو أب أو نحوه (ملك الطلب)
 في النهر وإذا سقط عنه الحد عزز بل يشتم
 ولده بعزز (ولا ارت) فيه خلافاً للشافعي

(قوله ولا رجوع بعد اقرار) لوجود المكذب وهو العبد ولأنه الحق الشين بغيره ثم اذا وجع يكون ذلك ^{بطلان}
 واما قاطا الحق القير فلا يقبل ثلثي عن الاتصاف (قوله ولا اعتياض) مقتضاه ان التاذف اذا دفع شيئا لمقتضوف
 ليسقط حقه رجوع به قال المولى سري الدين وهل يسهل الحذف ان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يسهل
 وان كان قبله سقط كذا عن فصول الصمادي قلت ينبغي ان يكون العفو على هذا التفصيل أو بالسعود (قوله
 ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحذف على التفصيل السابق افاذه المصنف وأورد ان الصلح هو الاعتراض
 فلا وجه له كره بعد وأجب بأن الاعتراض يتم عقد البيع بخلاف الصلح (قوله ولا عفو) أي بعد ما ثبت عند
 الحاكم الآن يقول لم يقتضني أو كذب شهودي اتقاني قلت وليس هذا عفو بل فضاه من أصله (قوله فيه وعنه)
 لقب وشمر بن (قوله فلا حد) أي فلا يستوفى الامام الحد لأن الاستيفاء شرطه الطلب وقد ترك بغير المعنى
 (قوله وطلب حد) لأن العفو كان لغوا فكأنه لم يخصم الا الآن بغير (قوله ولا ايتيم الحد) أي لاجل ترك الطلب
 وعلمه في الكافي باحتمال العفو والمعنى انه اذا بدأ بضرب الحد والطالب حاضر فضايق من المجلس قبل تمامه
 فإنه لا يكمل عليه ويتنظر حضوره لاحتمال العفو أي ترك الطلب (قوله بل أنت حد) وأورد عليه أن التصريح
 بالزنا شرط ولم يوجد فكيف يجب الحد واجب يمنع في التصريح اذ قوله لا بل أنت متعناه أنت زان لأن كلمة بل
 للاضراب عن الاول والاثبات للثاني ولأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فيصير مثل الصريح أو بالسعود
 عن الحوى (قوله لقلبته حتى الله تعالى) فلو جعل قساما يلزمه قاط حقه تعالى أو بالسعود (قوله فكتكافا)
 أي فسقط التعزير عنهما (قوله بخلاف الخ) خبر لم يجد احذف أي وهذا التكافؤ بخلاف الخ (قوله أو تضاربا)
 أي ولو في غير مجلس القاضي بقرينة التعليل (قوله لم يتكافأ) فيعزى هما وبدأ بأقامة التعزير على السادى منهما
 منه اظلم والوجوب عليه اسبق بغير في مسئلة الضرب في هل له العفو ولوثنا تعني يديه قال في النهر لم اره
 والظاهر لا أو بالسعود (قوله وهو من اهل الشهادة) أي والقائل اهل الشهادة وقيد به لأنه لو لم يكن اهلا لها
 لم يكن موجب قذفه لها بل حدافيه فلهذا الحلبي عن ابصاح الاصلاح (قوله فرددت به) بأن قالت بل أنت
 (قوله احتيا لا للدره) أي دفع الحد عن الزوج وقوله والعنان الخ عطف له في معلول (قوله ولذا) أي لاحتيا
 الدر (قوله يدى بالحد) أي بحد الزوج لانه فتنى للعنان لان الحدود ليس اهلا للعنان قال في البصر ولو خاصت
 المرأة أولا فلا عن القاضي بينهما ثم خاصت الام بحد الرجل - قد القذف اه قلعل فترضى المسئلة فبما اذا اجتمع
 للطلب (قوله للشك) لانه يحتمل انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب الحد دون العنان لتسديتها اليه وانعدامه
 منه ويحتمل انها ارادت زنا ما كن معك بعد النكاح لاى ما كنت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة
 وعلى هذا الاعتبار يجب للعنان دون الحد لوجود القذف عنه وعدمه منها فبما قلنا اه حلبي عن الهداية
 ولو زال الشك بأن قالت قبل أن تزوجك حدث فقط ولو اسدت الزوجة برزيت بك ثم قال لها يا زانية فالحكم
 كافي المصنف للمعنى الذي ذكرناه افاذه صاحب النهر (قوله قيد بالخطاب الخ) فيه ان فيما بعده خطابا أيضا
 فالاولى ما في البصر حيث قال وقيد بقوله يا زيت بك لانها لو قالت الخ (قوله وحده) أي بدى السكال التوجيه
 في قطار هذا الصرع بأن أفعل في مثله يستعمل للترجيح في العلم فتكأنها قالت أنت أعلم وفي ذلك لاوجب حد
 وفي بعض النسخ حد وحدت وهو تحريف (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله يا زانية وردها به ولها
 زيت بك (قوله حدثت) لاسها قذفته بالزنا وسقط حقه بانسديتها (قوله يلاعن) لان النسب يلزمه باقراره
 وبالنسب بعد ما رافاذا فليلاعن من (قوله حد للقذف) لانه لما كذب نفسه بطل للعنان لانه حد ضرورى
 صير اليه ضرورة التكاذب والاصل فيه حد القذف فاذا بطل التكاذب بصار الى الاصل منه (قوله لا يدره)
 أي أيضا ولا حقا والعنان يصح بدون قطع النسب من (قوله فهدر) أي باطل لا يتعلق به حد ولا لعنان منه
 لانه انكر الولادة وبانكارها لا يصير فاذا ما وهل ينتفى نسب الولد بغير دقوله ليس بابنك ولا بابي الظاهر لا
 (قوله قلنا الاصل الخ) الذى في المنع ولهما انه حال كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة ولو قال لامرأته انا ابنتك
 بالاجماع لان الاصل في الكلام التذكير اه والحاصل انه اذا قال لامرأته انا ابنتك فبما لا يجرى اقراره في حد
 التذكير وجب حد علان قوله قلنا الخ علة للمسئلة الاولى (قوله ولا حد يصدف من له اوله) سواء كان
 الولد حيا عند القذف أو ميتا بغير (قوله في بلد القذف) أي لاق كل البلاد بغير فهو اعلم من مجهول النسب لان

(ولا رجوع) بعد اقرار (ولا اعتياض) أي
 أخذ عونه ولا صلح ولا عفو (فيه وعنه)
 نعم لو عفا المقتضوف فلا حد لاعتصا العفو بل
 ترك لا لم يبق لوعاد وطلب حد ثمنى ولذا
 لا يسهل الحد الا بغيره (قال لا يترى زاني
 فقال الاخر لا) بل أنت حد (قلبة حتى الله
 تعالى فيه) بخلاف ما لو قال له مثلا يا نحيث
 فقال بل أنت لم يعز الا انه حقه ما وقد
 تساوى (فكتكافا) بخلاف ما سقى
 لو تباين بيني القاضي أو تضارب اليك كفا
 لبتن مجلس السمع وتفاوت الضرب (ولو
 فانه لعمري) وهو من اهل الشهادة (فرددت به
 حدث ولا لعان) الاصل ان الحدين اذا
 اجتمعوا في تقديم احدهما سقط الآخر
 وجب تقديم احدهما للدره والعنان في معنى
 الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت الرتبة
 بعتي بالحد لتنتفى العنان (ولو قالت)
 في جواب (زيت بك) أو معك (هدر) أي
 الحد وانما كان للشك قيد بالخطاب فيقال
 اجابته بأن زني في حد وحده (دونه)
 (ولو كان) ذلك مع اجنبية حدثت دونه
 لتسديتها (أقر بولا ثم نفاه يلاعن وان
 عكس حد) للقذف (والولد فيهما) لاقراره
 (ولو قال ليس بابني ولا بابنك فهدر) لانه
 انكر الولادة (قال لامرأته يا زانية لا)
 لان اليه تنحرف للترجيح (ولرجل يا زانية لا)
 وقال محمد بن محمد لان الهاء تدخل للمباينة
 كعلامتنا الاصل في الكلام التذكير (معر وف
 ولا حد يصدف من له اوله لا يسهل)
 في بلد القذف

(أو من لا عت بولد) لانه اماره الزنا (أو)
 بقذف (رجل وطى في غير ملكه بكل وجه)
 كامة ابنه (أو بوجه) كامة مشتركة
 (أو في ملكه المحرم ايدا كامة هي اخته
 رضا) في الاصح لقوات العفة (أو) بقذف
 (من زنت في كفرها) لسقوط الاحسان
 (أو) بقذف (مكاتب مات عن وفاء)
 لاختلاف العصابة في حرثه فأورث شعبة
 (وحده) فأذف وطى حرسه حاضا وامة
 مجوسية ومكاتبه وسلم نكح محرمه في كفره
 لثبوته في ملكه فبين وفي الاخرة خلافة
 (و) حد (مستأن قذف مسلم) لانه التزم
 ابقاء حقوق العباد (بخلاف حد الزنا
 والسرقة) لانهم من حقوق الله تعالى
 المحضة كحد الحر وأما الذي في حد الكل
 بالانحراف لانه قد مناه عن الميتة تصحيح
 هذه بالسك كرايا وفي السراجية اذا
 اعتقدوا حرمة الحر كانوا كالمسلمين وفيها
 لو سرق الذي أوزى فأسلم ان ثبت بافساره
 أو بشهادة المسلمين حد وان ثبت بشهادة
 أهل الذمة لا أقتر القاذف بالقذف فان أقام
 أربعة على زناه ولو في كفره لسقوط احصائه
 كما في (أو أقتر بالزنا) أو بعا (كأمر) عبارة
 الدور أو اقراره بالزنا فيكون معناه أو أقام
 بينة على اقراره بالزنا وقد حرر في البهران
 البينة على ذلك لا تقدر أصلا ولا يهزل عليها
 لانه ان كان مشكرا فقد رجح قتلوا البينة
 وان كان مقسرا لا تسع مع الاقرار الا في
 سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها
 فلذا غير المصنف العبارة فتنبه (حد
 القذف) يه في اذ لم تكن الشهادة بعد
 متقادم كالابن (وان يجر) عن البينة
 للمال (واستأجل لاحضار شهوده في المصر
 يؤجل الى قيام المجلس فان هجره حذولا
 يكف ليذهب امامهم بل يحبس ويقال ابعت
 اليهم) من يحضرهم ولو أقام أربعة فصا فأنه
 كما قال دري الحنفية عن القاذف والمقذوف
 والشهود ملقط (يكفي بعد واحد بخلاف
 القذف فيها بخلاف ما اختلف) جنسها كما
 بيناهم والطلاق ما اذا القذف المقذوف أم
 تعدد بكامة أو كلبان في يوم أو أيام طابت
 كلهم أم بعضهم

من لا يعرف له أب في مسقط رأسه أبو السعود عن الشربلية (قوله أو من لا عت بولد) أي وبقي اللعان وقطع
 القاضي لنسبه وألقه بأته حتى لو بطل بالكذب نفسه ثم قذفها رجل حد الزنا والانتهم بثبوت النسب منه
 أو لا عت ولم يقطع القاضي نسبه وجب الحد على قاذفها وقيد بالولد لانه لو قذف الملائنة بقدر ولد فعليه الحد
 لا تعدام اماره الزنا بجر (قوله لانه اماره الزنا) تعليل للمستثنى (قوله وطى في غير ملكه) دخل تحت
 المشكوك فاسدا والامة المستحقة والمكره في الزنا فان الاكرام يسقط الاثم ولا يخرج الفعل به من أن يكون
 زنا كما في الشربلية (قوله كامة مشتركة) فان الحرمة فيها من وجه دون وجه بخلافه في أمة الغير فانها من
 كل وجه أبو السعود (قوله في الاصح) وقال الكرخي انه يحذف لانها وان كانت مؤدة فهي محلوكة له (قوله لقوات
 العفة) تعليل للمساكن الثلاث (قوله من زنت في كفرها) الاول من زنا في كفره ليم الذكر (قوله لسقوط
 الاحسان) لتعق الزنا منها شرعا وان كان الاثم قد ارتفع باسلامه وقد علمت أن حكم الذكر كذلك فشم
 الحري والذمي وما اذا كان الزنا في دار الاسلام أو في دار الحرب وشمل ما اذا قال زنت وأطلق ثم ثبت أنه زنى
 في كفره أو قال له زنت وانت كافر بجر (قوله عن وفاء) قديده ليفيد أن المكاتب اذا مات عن غير وفاء لا حد على
 قاذفه بالاول لموته عبدا بجر (قوله لاختلاف العصابة في حرثه) أي وهي شرط في الاحسان (قوله لثبوته
 في ملكه) أي ملك النكاح في الاولى والاخرة ملك اليمين فيما بقي (قوله وفي الاخرة خلافة) بناء على أن
 نكاح الكافر محرمه صحيح عنده وعندهما فاسد بجر (قوله وحد مستأن) بكسر الميم كاضبط بذلك في باب
 والسين والتاء لله برودة (قوله بخلاف حد الزنا والسرقة) خالف في ذلك أبو يوسف فأوجب الحد (قوله لكن
 قد مناه عن الميتة) الاستدراك ليس في محله لان المذكور ولا أن الذي لا يحد بشرب الخمر وهو ساكت عن السك
 ١١ حلي وفيه انه لم يذكر الشرب (قوله وفي السراجية الخ) يصلح تقييد الما في الغاية ثم هذا مفرغ على خطابه
 بروع الشريعة (قوله وان ثبت بشهادة أهل الذمة لا) لانها فاعلة على مسلم وهي لا تقبل عليه (قوله كما في أي
 في أربعة مجالس من) (قوله وقد حرر في البهران) انما قل أن يقول انها لا تقبل في ايجاب الحد وتعتبر في اسقاط حد
 القذف عن القاذف لان الحدود تدبر بالشهادات ولا شك أن هذه شبهة وقد يقال ان هذا منظور وفيه الجواب وهو
 قوله حد المقذوف الآثم حينئذ كان على الشارع اسقاط قوله فيما سبق ولو في كفره لسقوط احصائه فانه لا حد
 في ذلك (قوله مذكورة في الاشياء) نهها لا تسع البينة على قتل الوارث، مقرر بين على الميت فتقام البينة
 للحد في وفي مدعى عليه أقتر بالوصاية يرهن الوصي أي عليها وفي مدعى عليه أقتر بالوصاية الوكيل دفعها
 للضرر قال في جامع القضاة وابن قهزايديل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقتولة
 فيكون هذا أصلا ثم رأيت رابعا كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاحتجاج بقبل البينة به مع اقرار المستحق
 عليه ليقكن من الرجوع على باته ثم رأيت خامسا في القنية معسر بالجامع البرغري لو خوصم الاب بجر عن
 الصبي فأنه لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضي اذا أقتر خرج
 عن الخصومة ١١ ثم رأيت سادسة في القنية لو أقتر الوارث للوصي له فانما تسع البينة عليه مع اقراره ثم رأيت
 سابعة في اجارة منية المفق آجر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فأقام الاول البينة فان كان الآخر حاضر وقبل
 عليه البينة وان كان مقسرا بغير ما يدعي هذا المذهب وان كان غائبا لا تقبل ١١ حلي (قوله ولا يكف) من التكليف
 وفي نسخة يكفل من التكليف وهذا قول الامام محمد (قوله بل يحبس) أي بلازم بجر (قوله دري الحد الخ) تقدم
 توجيهه قريبا (قوله يكفي بحد واحد) أفاد أن الحد وقع بعد التكرار ما لو حد لأول ثم فعل الثاني بحد آخر
 للثاني سواء كان قذفا أو شربا بجر عن القبح (قوله ولا يثنى للثاني) عبارة الجرو ولا يثنى للثاني (قوله فمقت) بالبناء
 للفاعل لانه لازم لا يتعدى الا بالهزة ذكره ابن النخعة (قوله فان أخذه الثاني) أي طال به في اثناء الحد أو بعد
 قامه ١١ حلي (قوله لان المقصود الخ) لا يفتي ما فيه لانه بالحد الاول لم يظهر كذبه في اخباره من قبل انما ظهر
 كذبه فيما أخبر به ما ضيق قبل الحد ويدل عليه قول الكمال وصار كالمقذوف شخص أخذه ثم قذفه بعين ذلك الزنا
 بأن قال أنا باق على نسبي اليه الزنا الذي نسبته اليه أمالوقد فزنا آخر حذبه وبعبارة الظاهرية تبقى الحد مطلقا
 كعبارة الزبلي والاصل فيه ما روي أن أبا بكر لما شهد في الغيرة بالزنا وجلده من الخطاب ورضي الله تعالى
 عنه لقهره بالعدا بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد أن أغير زنا فأراد هو رضي الله تعالى عنه

وما اذا حذف الاسواط من حذف آخر
في المجلس فانه يسمى الاول ولا شيء للثاني
لقد اخل وما اذا حذف فعن حذف آخر
لقد اخل فان اخذ الثاني كمل له ثمانون
لوقوع الاربعين له ما فتح وفي سرق الزباني
قذفه فحذفه لم يحذف ثانيا لان المقصود
وهو اخل ركذبه ودفع العار حصل بالاول
انتهى ومفاده انه لو قال له يا ابن الزانية واه
ميتة فخاصه حد ثانيا كما لا يخفى في افاد
تقييده بالحدان التعزير بتعدد تعدد
الفاظه لانه حق العبد في قرق عاب القاضى
وجلازنى او شرب لم يحذف استهسا و عن
محمد بن محمد بن علي بن محمد القذف والتود
قلنا الاستيفاء للقاضى وهو مندوب للدره
بالغير فله التهمة حوائج السعدية

• (باب التعزير) •

(هو) لفظة التأديب مطلقا وقول القاموس
انه يطلق على ضرب ما دون الحد غلط خبر
وشرا (تأديب دون الحد) ككثيره
وثلاثون سوطا واوله ثلاثة) وبالنسبة
وجعله في الدور على اربع مراتب وكما سبق
على عدم تفويضه للعلماء مع انها ليست على
اطلاقها فان من كان من اشراق الاكرافيين
لوضرب غيره فادماه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام
وآرى انه بالنسبة صواب خبر (ولا يفرق
الضرب فيه) وقيل يفرق ووفقى بأنه ان بلغ
اقصاه يفرق والا لشرح وجبانية (ويكون
به) بالمجلس (بالصنع) على العنق (وفسرك
الاذن) وبالكلام العنيف وبغير القاضى له
وجه مبين وبشتم غير القذف (مجنسي
وفيه من السرخسى لا يباح بالصنع لانه
من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان
عنه اهل القبلة (لا يأخذ مال في المذهب)
بحر وفيه من البرازية وقيل يجوز منه
ان يسدده مد تليخبرته بمسده له فان
ايس من توبته صرف الى ما يرى في المجتبى
انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ
(ر) التعزير (ليس فيه تقدير بل هو منقوس
الى رأى القاضى) وعليه مشايخنا زيلطى
لان المقصود منه الزجر واحوال الناس
فيه مخيلة بهر

ان يحذف ثانيا فحذفه على رضى الله تعالى عنه فرجع الى قوله وصارت المسئلة اجماعية اه قال في البصر بعد هذا
فظهر ان المذهب اطلاق المسئلة كما ذكره الزباني اه قلت وهذا الدليل لا يقيد ذلك لان الزباني المشهور به واحد في
المسئلة وبعبارة الظهيرية تحمل على هذا التقييد (قوله ومفاده) أى التعليل (قوله انه لو قال له يا ابن الزانية) بعد
قوله يا زانى واه ميتة وبه حدته فانه وان كان الطلب له فيه ما قيل ان المقذوف الذى حدته اول نفسه والثاني
أمه واما اذا قال له كلمة واحدة واه اغا طوب بعد صدوره ما ولو متفرقا فانه يكتفى بمقدرا واحد للتدخل (قوله
ان التعزير بتعدد تعدد الفاظه) جزم الشارح به وقال المصنف لكننى لم أر من صرح بتكراره بتكرار الفاظه لكنه
يؤخذ من كلامهم اه (قوله قلنا الاستيفاء) أى في حد الشرب للقاضى أى وان لم يكن طلب بخلاف القذف
فلا يفتيه من الطاب والقود حتى الاستيفاء فيه لولى القيل (قوله وهو مندوب للدره) أى ان القاضى يطلب
منه ان يدفع الحد لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم (قوله فله التهمة) أى حيث
أعرض عن امر مندوب اليه فله الضغينة عنده فاتهم كذا ظاهر لى (فرع) قال في الخاتمة رجل قال لغيره
بالوطى لا حد عليه ولو نسب الى الاواطه صريحاً لا حد عليه عنده وقال صاحبنا محمد اه بصر والمراد بالصرح
أن يقول له أنت تفعل فعل قوم لوط واما لوطى فليس صريحاً لا حد عليه النسبة المحبة له والنسبة الى القوم
وهو ايسر بقذف صريحاً فأنتم رأيت في حاشية الشاي أنه في لوطى يستفسران أراد أنه من قوم لوط عليه
السلام لا شيء عليه وان أراد أنه يعمل عملهم فاعلا أو مفعولا فعليه الحد عندهما والصحيح انه ان كان
في غضب بعزركا كى والله تعالى أعلم

• (باب التعزير) •

أصله من التعزير معنى الرد والردع مخ وذلك لانه يمنع من معاودة القبيح خبر (قوله مطلقا) أى ضربا وغيره وسواء
كان الضرب دون الحد أو لا (قوله رقر القاموس الخ) مثله ما في البحر من ضياء المعلوم (قوله غلط) لان هذا
وضع شرعى فكيف ينسب الى أهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله اه حلى وأصله في البحر عن ابن حجر وظرفيه
الحوى بأن المستفيض من صنيع صاحب القاموس أنه لم يلتزم الاوضاع فقط بل يذكر المقتولات الشرعية
والاصطلاحية وكذا الالفاظ الفارسية فكثيرا للفراد وبما يشتمل كلامه في الديباجة بذلك اه أبو السعود
والتعزير مشرورع بالكتاب قال الله تعالى واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا امر بضرب الزوجات
تأديبه او تهديبا وبالمنة في الكافي عنه عليه الصلاة والسلام لا ترفع عصا عن أهله روى أنه عليه السلام
عزرجلا قال اغريم يا محنت وفي المحيط روى أنه عليه الصلاة والسلام قال رحم الله امرأ علق سوطه براه أهله
وقوله في الصيوان للصلاة واضربوهم على تركها العشر بالاجماع فان العصاة رضوان الله تعالى عليهم أجمعوا
عليه مخ (قوله أكرهه وثلاثون سوطا) هذا قول الامام وظاهر الرواية عن أبي يوسف أنه خمسة
وسبعون سوطا اعتبارا بأقل حدود الاحرار والنقص عنه بثمسة وهو أنور عن علي رضى الله تعالى عنه
وفي الحاوى القدسي وبه تأخذ هذا في الحزب اما العبدنا كثر تعزيره خمسة وثلاثون لأن أدنى حدته أربعون فنقص
عنه خمسة كالحزور روى هشام عنه وهو قول زفره والقياس أنه ينقص عنه سوط واحد وفي التتارخانية وهو
الاصح وقول محمد مضطرب ففى بعض المواضع ذكره مع الامام وفي بعضها مع الثاني كذا في الحلى عن الثهر
(قوله واه ثلاثة) هذا رأى القدرى وذكره شيخنا أن أدناه على ما يراه الامام حتى لو رأى أنه يتزجر سوط
واحدا كتنى به اه حلى (قوله على اربع مراتب) تعزير اشراق الاشراق وهم العلماء والعلوية بالاعلام
بأن يقول له القاضى بلغنى أنك تفعل كذا فيتزجر به وتعزير اشراق وهم نحو الدهاقين بالاعلام والجلد زالى باب
القاضى والمصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالجلد والجلد وتعزير الاخساء بهم كذا كاله والنسب
اه حلى وسكى ذلك البدر العيني بقيل بعد أن قدم القول بالتفويض والدهاقنة كابر القرية وقيل مالمكوها
فارسي معزب واني وفي المصباح الدهقان قيل يطلق على رئيس القرية وعلى التاجر وعلى من له مال ومقاروده
مكسورة وفي افسه تضم وذكر الحوى عن رسالة ابن الكمال أن دهقان مركب من كلمتين احدهما دهقه ودهقه
القرية والاخرى فان ومعناه الرئيس ثم جعل المركب منهم عالما وأصل دهقه فان دهقه فعلى هذا دهقان من
الالفاظ الشريفة المشهورة بالمدح والتعظيم اه أبو السعود (قوله وكله) أى ما في الله ذنبا والدرر (قوله مع أنها)

(ويكون) التعزير (بالقتل كن وجدة
رجلا مع امرأة لا تخل له) ولو اكرهها فله قتله
ودمه هدم ووكذا القتل وجبانية
(ان كان يعلم أنه لا يفرج بيباح وضرب بما
دون السلاح والا) بأن علم أنه بغير جواز
(لا) يكون بالقتل (وان كانت المرأة مطوعة
قتلها) كذا عزاه الزيلعي للهندواني
ثم قال (و) في منية الحق (لو كان مع امرأته
وهو يزني بها أو مع محرمه وهما مطاوعان
قتلها مجسما) انتهى وأقره في الدور قال
في البصير، فإداه القرب بين الأجنبية
والرجوة والحرم مع الأجنبية لا يحل القتل
الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار المزبور
وفي غير ما يحل مطلقا انتهى ورده في النهي
بما في البرازية وغيره من التسوية بين
الأجنبية وغيرها ويدل عليه **تكملة**
الهندواني للسرقة أنهم ما في المتبعية. طلق
الحق ولا شرط احسان لانه ليس من الحد بل
هو من الامر بالمعروف وفي الجنبى الاصل
أن كل شخص رأى مسلما يزني أن يحل قتله
ولا يخفى منع خوفهم أن لا يصديق أنه زنى
(وهي هذا) النياس (المكابر بالظلم وقطاع
الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة
بأن ثبته بقوة) وجميع الكبار والاعزنة
والسعاة يباح قتل الكل وشاب قتلهم
اتهم وأفتى الناصبي بوجوب قتل كل مؤد
وشرح الوهبانية ويكون بالنبي عن البلاد
وبالجهوم على بيت الفسدين وبالأخراج من
الدار ويهدمها وكسر دنانيرها وادخلها
ولم ينقل احراق بيته (ويقتله كل مسلم حال
مباشرة المعصية) قية (وأما بعد هذا فليس
ذلك لغير الحاكم) والزوج والمول كما سيحكي
• فرع • من عليه التعزير لو قال رجل أقدم
على التعزير فله ثم رفع الحاكم فانه يحجب
به قية وأقره المصنف وشبهه في دعوى
الظلمة لكن في الفتح ما يجب حقا له بعد
لا يقيه الا الامام لتوقفه على الدعوى الا أن
يحكمانيه فله فحقا (ضرب غيره بغير حق وضربه
المضروب) أيضا (بمزوان) كما لو شاقبا

أي تلك المراتب (قوله وأرى أنه بالضرب صواب) أقول المسئلة غير مطلقة بل قيد دحافى النهاية بأن يكون قوله
بلفظ الجمع الظاهر وجه عبوس ولا يجنى أن هذا مع ملازمة السبب فلا بد أن يكون مما لا يبلغ به أدى الحد
كما إذا أصاب من أجنبية غير الجاهل شره بلالية فان كان السبب مما يبلغ به أدى الحد فلا يكتفى بذلك بل يزوره
بما فوقه لا بالضرب كما قاله صاحب النهر فانه أفرط جوى وأقره أبو السموود والظاهر ما في النهر من هذا كله على
الضعيف وهو عدم التفويض (قوله وقيل يفرق) قالوا يفرق المواضع التي تنفي في الحد ود كالوجه والفرج
والراس وعلى قول أبي يوسف بنى الصدر والبطن أيضا وينزق خوف اتلاف الموضع (قوله والا لا) قد يقال انه
قد لا يبلغ به أقصاه ويكون متلفا كما إذا ضربه نحو الثلاثين في محل واحد (قوله وبالضغ على العنق) هو الضرب
بالكف على القفا اه فوج اقتدى (قوله وهما الخ) أي وليس المعنى أنه يأخذ الحياكم لنفسه أو ليت المال
كما يتوهمه النقلة إذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي اه بجز (قوله فان أبس الخ) هذه
عبارة الجنبى فالأولى تقديم قوله وفي الجنبى عليه (قوله ثم نسخ) تلا يكون ذريعة إلى أخذ المظلة أموال الناس
بغير حق أبو السموود قلت ولعل القول بالنسخ قول من نفاه ويحمل ما في البرازية والجنبى على قول من أنبته
وعبارة الشاذي وعن أبي يوسف أن التعزير بأخذ الأموال جائز لا ملزم وعند هذا الشاذي ومالك وأحمد لا يجوز
بأخذ المال كما في ففتح قال في الفتح وما في الخلاصة سمعت من ثقة أن التعزير بأخذ المال أن رأى القاضي ذلك
أو الوالى جاز ومن جله ذلك وجلا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال متى على اختياره قال بذلك
من المشايخ يقول أبي يوسف انتهى قال في البحر وأما التعزير بالشتم فلم أره الا في الجنبى عن شرح أبي اليسر
فقال التعزير بالشتم مشروع ولكن بعد أن لا يكون قدفا اه (قوله مع امرأة) أي يزني بها وليس المراد مجرد
الخلوة كذا يفهم من كلامهم (قوله ولو اكرهها الخ) أي ولو بدون الشرط الا في ما هو الطاهر وكذا يقال في الغلام
والأفلا فائدة في هذا الكلام عند انحصار الحكم وبحر وألو أورادته (قوله قتلها) أي بالشرط المذكور (قوله
بما في البرازية وغيره) نقل عن الحاشية من رأى رجلا يزني بأمرأة أو بأمرأة رجل آخر وهو محصن فصاح به
ولم يهرب ولم يمنع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص عليه اه وبعد وجوب النص بالتسوية
ارتفع النزاع لكن قوله وهو محصن لا يظهر لأن هذا تعزير لا حد (قوله ويدل عليه الخ) لاحاجة إلى ذلك بعد
وجود النص الصريح وانما ذكره ليفسد أن كلام الهندواني لا يباين كلام التوم (قوله طلق) أي عن ذكر
الشرط (قوله ولذا جزم) أي للعمل المذكور (قوله بل هو من الامر بالمعروف) والنهي عن المنكر وهو حسن
فان هذا المنكر حيث تبين القتل طريقا في إزالة فلامعنى لاشتراط الاحسان فيه ولذا أطافه البرازي نهر (قوله
رأى مسلما) كذا وقع التقييد في البحر وغيره والظاهر أنه ليس بشيد (قوله خوفا من ان لا يصدق) أفاد أنه مخبر
بين القتل وعدمه فإذا قتله وقتل كان شهيدا (قوله وعلى هذا القصاص) الذي يظهر أن المراد به التصديق
المذكور فحين رأى شخصان يزني بأمرأة (قوله المكابر بالظلم) المكابر هو الذي يأخذ الشيء علانية وان كان
في المصر اه من تقرير أبي السموود (قوله وقطاع الطريق) ظاهره وان لم يأخذوا شيئا لأنه من باب التعزير
اذ لو كان من باب الحد لم يقيم الا الولاة (قوله وجميع الكبار) عطف على قوله أدنى شئ والمراد أنه ظلم بأى كبيرة
منها (قوله والسعاة) أي الذين يسهون بالفساد فانه يجوز قتلهم كما أفتى به الناصبي وفي الهندية مثل على
ابن أحمد عن كان له دعوى على رجل فلم يجده فأوقع أهل عثيرة في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفاة فقيده وهم
وحبسوه في السجن ونزبوه ضربه شديدا وغبوا منهم أعيانا كثيرة بغير حق فلو أنهم صححوا هذه الأمور
عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزى كذا في التتارخانية (قوله يباح قتل الكل) أي
تعزير ان لم يفرجوا كما أفاده صدر كلامه (قوله وأفتى الناصبي الخ) أي بالشرط السابق ولعل الوجوب بالظن
للإمام وقوايه والاباحة بالظن لغيرهم فتأمل (قوله ويكون بالنبي عن البلد) ذكر البدر العيني في شرح البخاري
أن من أذى الناس بنى عن البلد نهر (قوله وبالهجوم على بيت الفسدين) لكن بعد وعظهم أولا حال في البرازية
ورقة عدم الاضرار أى سلب المذمومة على ظهر الفسق في داره فان كف والاحبسه أو أذبه أو طأ أو أزعجه عن داره
اذ الكل يصلح تعزير كذا في النهر وغيره بزيادة من أبي السموود (قوله ودمها) قال في المنع من اعتداد الفسق
بأنواع الفساق هدم عليه بيته كذا في الفتاوى السراجية عن أصحابنا (قوله وان ملوها) لا يقال انها خرجت

يغري القاضى ولم يشكافا كما مر (وبعد)
 بأقامة التعزير بالبادي (لأنه أظلم قضية وفى
 مجمع الفتاوى جاز المجازاة به فى غير موجب
 حد للاذن به وإن اتصربه نطفه فأولئك ما
 عليهم من سبيل والعفو أفضل من عقاب وأصلح
 فأجره على الله (وصح حبيب) ولو فى بيته
 لم يعم من الخروج منه نهر (مع ضربه) إذا
 احتج بزيادة تأديب (وضربه أشد) لأنه
 خفف عدد فلا يخفف وصفا (ثم حد الزنا)
 لثبوته بالكتاب (ثم حد الشرب) لثبوته
 بأجماع الصحابة لا بالقياس لأنه لا يحصى
 فى الحدود (ثم القذف) أضغف سببه باحتمال
 صدق القاذف (وعز وجل من تكذب منكر
 أو مؤذى من غير حق بقول أو فعل) إلا
 إذا كان الكذب ظاهرا يكاد يكذب بجر (ولو يغتر
 الدين) أو إشارة إليه لأنه غيبة كما يجب
 المظن فتركب من تكذب محرم وكل مؤثر
 معصية لا حد فيها فيها التعزير أشبه (فيهر
 يشتم ولده وقذفه) (يقذف بمولود) (وإن
 ولده) (وكذا يقذف كافر) وكل من ليس
 بمحصن (زنا) ويبلغ غايته ولو أصاب من
 أجنبية محرما غير جماع أو أخذ البارق بعد
 جمعه للمناع قبل إخراجها وفيما عدا ذلك لا يبلغ
 غايته (ويقذف) أى بشتم (سلم) (يا قاضى
 الآن يكون معلوم الفسق) ككاس مثلا
 أو علم القاضى بفسقه لأن الشين قد أخفقه هو
 بنفسه قبل قول القائل (فإن أراد)
 القاذف (أثباته) بالبينة (مجردا) بلا بيان
 سببه (لا تسمع ولو قال يا زنى وأراد إثباته
 تسمع) لثبوت الحد بخلاف الأول حتى
 لو بينوا سببه فإنه حق لله أو للعبد قبلت
 وكذا إلى جرح الشاهد وينبغى أن يسأل
 القاضى عن سبب فسقه فإن بين شيئا شرعا
 كقبيل أجنبية وعناقتها وخلوته بها لم
 ينسب لعزوه ولو قال هو ترك واجب سأل
 القاضى المشتوم عما يجب عليه تعلمه من
 القرائن فإن لم يعرفه ثابت فسقه لمافى
 الجنبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل
 شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر
 (وعز وجل) الشاتم (يا قاضى) وهل يكفر

بالفج عن الحرمة لأن المقصود الزجر من ابتداء مثل هذا الفعل (قوله ولم يقتل أحراق بيته) نقل الجوى عن
 البرجندى أنه يكون بأحراق بيت النار والقتل سياسة فى حق الإمام للمبتدعة اه أبو السعد (قوله ويضيه
 كل مسلم) هذا تنبيه على أن الضرب تعزير لعلك الإنسان وإن لم يكن محسبا وبه صرح فى المتن وهذا لأنه
 من باب إزالة المنكر باليد والشارع جعل ولاية ذلك لكل مسلم حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده
 فان لم يستطع فليذكره الحديث بخلاف الحد ودقائمه لم تثبت ولا يمت بالاولاد اه شلى (قوله)
 فليس ذلك لغيا لما (كم) لأن النهى عامضى لا يتصور فيتمتع تعزير أو ذلك إلى الإمام منع (قوله والزوج) سبب
 أنه يؤذى زوجته على شروجهما من المنزل بغير حق وظاهر أن ذلك بعد عودها فقد ثبت التعزير له فى غير حالة
 ارتكاب المنكر ومثله المولى (قوله فانه يحسب به) هذا محمول على تعزير ووجب حقا لله تعالى لأن كل أحد
 يتولى إقامته بحكم النيابة عن الله تعالى فلا ينافى ما بعده (قوله لا يقبه إلا الإمام) لأن صاحب الحق قد يعرف
 فيه غلطا وقيل لصاحب الحق كلفه ما يصح (قوله لتوقفه على الدعوى) أى وهى لا تكون إلا عند الإمام
 أو نائبه (قوله الآن يحكم فيه) أى الذى عليه فالحكم فيه كاقاضى (قوله بعززان) لأن الضرب يتفاوت
 ولا تنافى فيه المكاناة (قوله ولم يشكافا) أى لا يحكم به كانهما فى الصور تميز لما قلنا فى الأولى وله تلك حرمة
 مجلس القاضى فى الثانية (قوله بالبادي) بالهمز (قوله جاز المجازاة به) أى فى غير الضرب كما يفيد ما سبق (قوله)
 (ولو اتصربه نطفه) دليل الاذن (قوله من سبيل) أى مواخذة (قوله فى عقاب) أى عن نطفه وأصلح الودين
 سريته فأجره على الله أى أنه ثابت لا محالة (قوله وصح حبيب) (وصح القيد فى السفها والدعار وأهل
 الافساد جوى من الفساح) (قوله وضربه أشد) لأنه جرى فيه التخفيف من حيث الحد فلا يخفف من حيث
 الوصف كى لا يردى إلى فوات المقصود وقال العلامة قاسم يؤخذ من هذا التحليل أن هذا إذا عزى بمادون
 أكثر والآن عدة وثلاثون من أشد الضرب فوق ثمانين كقضاء على أربعين مع تقبص مع الاثنية فيغوث
 المعنى الذى لا جله نقص جوى وقال فى الهندية وبضرب فى التعزير فاعلم عليه ثمانية وبنزع عنه القرو والحشو
 ولا يمتد إلى التعزير وبضرب فى الضرب على الأعضاء إلا الوجه والفرج والرأس فى قول الإمام ومحمد ربهما الله تعالى
 كذا فى فتاوى قاضى خان وهكذا ذكر فى حدود الأصل وذكر فى أشربة الأصل بضرب التعزير فى موضع واحد
 وليس فى المسئلة اختلاف رواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الأول إذا بلغ التعزير
 أقصاه وموضوع الثانى إذا لم يبلغ كذا فى التبيين (قوله ثم حد الزنا) بالرفع لحذف الضاف وإقامة الضاف إليه
 مقامه والأصل ثم ضرب حد الزنا (قوله لثبوته بالكتاب) لأنه أعظم جنسية حتى شرع فيه الرجم بجر (قوله)
 لضغف سببه) أى بخلاف الشرب لأنه متيقن السببية (قوله وعز وجل من تكذب منكر) هذا الإطلاق يقتض
 بما ذكره من الضابط حيث قال والضابط أنه متى نسبته إلى فعل اختياري محرم شرعا بعد عار عار فاعز وجل لا
 ابن كمال (قوله يكاد يكذب) فهو ما يختار أو استحسن فى الهداية التعزير به لو كان المسبوب من الإشراف كلفقها
 والطوية عندية وسبب (قوله لأنه غيبة) قال المصنف عن شرح الشريعة أن الغيبة لا تقتصر على اللسان
 صريح بل التعريض فى هذا كالمصريح وكذا القول وكذا الإيماء والقمر والرمز والكتابة والحركة
 وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل فى الغيبة حرام ومن ذلك المحاكاة كأن يمشى متعارجا أو كما يمشى فهو غيبة
 بل هو أشد من الغيبة لأنه أعظم فى التصور والتفهيم اه ملخصا (قوله وكل من ليس بمحصن) أى أحسان القذف
 (قوله وربلغ غايته) لأنه أشبه فى اللفظ ما يجب به الحد وإنما يبلغ به أعلاه فى الثانية لأنه قارب ما يجب فيه الحد
 وكذا يقال فى الثالثة فاقبل (قوله محرما غير جماع) الذى فى البحر كل محرمة غير جماع (قوله أى بشتم) أطلق
 المصنف القذف على الشتم وهو مجاز شرعى حقيقة لغوية بجر وقوله مسلم أى سواء كان عدلا أو مستورا
 ومثل الذكر الاتى وسبب أن الذى كالمسلم (قوله بلا بيان سببه) بيان لقوله مجردا (قوله لا تسمع) لأن الشهادة
 على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بجر (قوله حتى لو بينوا سببه) مفهوم قوله بلا بيان سببه (قوله أن يدأل
 القاضى) الشاتم (قوله كقبيل أجنبية) ما ذكره من مال لمافى حق الله تعالى ومثال حق العبد ما إذا قال انه مرق
 مال فلان وجعه ولم يخبر به من الحرز (قوله سأل القاضى المشتوم) أى ولا يطلب منه ينسب فأداه صاحب
 البحر (قوله من القرائن) أى والواجبات يدل عليه آخر كلامه (قوله وهل يكفر الخ) قال ابن مالك فى شرح

المشارك عند قوله عليه الصلاة والسلام اذا كفر الرجل اجاء فقتلها أي رجع بكلمة الكفر اعلم ان
هذا الحديث مشكل لأن من قال لا شيء ياكفرون لم يكن متأولاً اذا لم يعتقد بطلان دين الاسلام ويكون كاذباً
في سقه وبالكيفية لا يكفر المسلم عند أهل السنة فيكون محمولاً على المستحل اهـ والضمير في ما راجع الى المعصية
المذكورة - كما يعني رجع بمعصية اكفاره كذا قاله الشارح اهـ أبو السعود (قوله ان اعتقد المسلم كافر) أي
باعتقاده معناه الاسلام اما اذا اعتقده كافر اي بسبب مكفر فلا ولا اعلاه الشلي بقوله لانه لما اعتقد المسلم كافر
فقد اعتقد دين الاسلام كفراً ومن اعتقد دين الاسلام كفراً كافر اهـ ونحوه في المنع (قوله ولو اجابه بليك كافر)
انما يظهر اذا اجابه راضياً بما قال اما اذا اجابه كراهة او خاتماً من ضرر بسبب عدم الاجابة او متأولاً لا الكفر
بالطافوت فلا (قوله فيكون محملاً) قال شيخنا يرجع خلافه حالة السبب فلذا أطلقه في الهداية وغيرها جوى
ومحتمل بصيغة اسم الفاعل أي هذا التركيب محتمل لمعنيين على التعاقب (قوله يا محنت) بفتح الذون هو من يؤق
في دبره اما بكسر هاء فرادف للوطى نهر بزيادة من شرح المتن (قوله يا خائن) هو الذي يخون فيما يده من الامانات
جوى (قوله يا بليد) انما عزوبه لانه يستعمل بمعنى الخبيث الفاجر جوى عن السراج (قوله يا حق) قال
في القاموس حق ككرم جفا بالضم ويضيق وجافة والتحق واستحق فهو احق قليل العقل اهـ (قوله يا مباهي)
نسبة الى المباح يستعمل بمعنى الذي لا يعتقد تقديراً شئ (قوله يا عوفى) نسبة الى عوان كسحاب وهو من
الحروب التي قوتل فيها مرة ومن البقر والخيل التي تحت بعد بطنها البكر ومن النساء التي كان لها زوج قاموس
ويستعمل عرفاً في المظاهر على الظلم وهو المراد وفي المنع والعوفى في عرفنا يقع على السامى والتلالم ومن ك
بر بشامنه فقد عذبه يعزركذا في جواهر الفتاوى (قوله أو هزل) أي عن تعوذ الهزل بالفتح اهـ شلي (قوله فيصوب عليه الصلاة والسلام لا يعزركذا وان اراد
بان يذبح) هو من يطن الكفر ويظهر الاسلام كذا في شرح المتن فيكون بمعنى منافق (قوله يا ابن النصراني)
وأبو ليس كذلك اما اذا كان كذلك فلا تعزير (قوله يا الص) بكسر اللام وتضم كذا في شرح المتن (قوله
اذا اخبرنا الخ) هو اخبارنا ظاهراً وفي المعنى انشاء (قوله ما لم يخرج مخرج الدعوى قبيصة) قال فيها اذى عند
القاضى سرقه ويجزم من اثباتها لا يعزركذا في السراجية اذى عليه ما يوجب تكفيره ويجزم الذي عن اثبات
ما اذا ما لا يجب عليه شئ اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند ما كرم شئ اما اذا صدر منه على وجه السب
أو الاتهام فانه يعزركذا في حسب ما يليق به جوى أبو السعود (قوله يادوث) بتثنية الدال قال في المصباح
دات الشئ ديثاً من باب باع وبه دى بالتثنية فيقال ديثه ومنه اشتق الدوث أبو السعود (قوله مرادف دوث)
معزرب قلبان كذا في الدرر وقيل هو التسبب للجمع بين اثنين معنى غير عمد وجوى (قوله بمعنى معزوس)
قال في النهر فهو المعنى بالمعزوس كسر الراء والسبب والعوام يطمنون فيه فيقصون الرأى ويأثون بالصاد
قوله العنى اهـ حلى وفي القاموس المعزوس أي بالفتح والتشديد ساطع بين حاطي البيت الشتوى لا يبلغ أقصاه
ويستقل ليكون أدنا وانما يكون ذلك بالبلاد الباردة وذلك البيت معزوس اهـ من جملة معان فيه والمعزوس
بصيغة اسم الفاعل فاعل ذلك وأطلق على الرجل الجامع بين اثنين وذكر على وجه غير مرضى وقبه أيضاً بصير
معزوس ذل ظهره لارأسه فيجتمل أن لفظ معزوس معناه المستذل أي بين الناس لهذه الخصلة الذميمة (قوله
يا أكل الربا) أي وهو غير معروف بذلك أبو السعود عن الشرع ليلية وفي بعض التقارير بفتح الاشياء ما حرم
أخذه حرم اعطاؤه كالربا ومهر البني وسلولان الكاهن والرشوة وأجرة النافذة والزاهر الا في صائل خلوف على
ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند السلطان أو أمير اللقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كإيثار في شرح الكفر
من القضاء وذلك الاسير واعطاء شئ لمن يخاف هجوه ولو خاف ولى أن يستولى فاصب على المال فله ادائه شئ
ليخلفه كإيثار الخلاصة (قوله كذا ابن القاسم يا ابن الكافر) أي وأبو ليس كذلك جوى (قوله يا خبة) بضم الخاف
ويكون الحاء المهملة وهي كلمة مولدة جوى عن المحتاج وفي الدرر عن الفتاوى الظهيرية القبيصة الزائبة
ما خذوة من القصاب وهو السعال وكانت الزائبة في العرب اذا مر من رجل سكت ليقضى حاجته منها ضمنت
الزائبة لهذا خبة وقيل من تكون همتها الزنا وقيل هي الخش من الزائبة لان الزائبة قد تفعله سر وتأنف منه
والقبيصة من قبيصته بالاجرة اهـ والسعال من سعل بسعل بالضم وأتف بأنف من باب طرب أنفة بفتحة

ان اعتقد المسلم كافر انتم والا لا به يقتضى شراً
وهائية ولو اجابه بليك كافر خلاصة
وفي التارخانية قبل لايه زواله لم يقل يا خائناً
بالله لانه كافر بالطافوت فيكون محتملاً
يا خبيث يا سارق يا فاجر يا محنت يا خائن
يا سفيه يا بليد يا حق يا مباهي يا عوفى
يا عوفى (قوله يا حق) قال في القاموس حق ككرم
جفا بالضم ويضيق وجافة والتحق واستحق فهو احق قليل العقل اهـ (قوله يا مباهي)
نسبة الى المباح يستعمل بمعنى الذي لا يعتقد تقديراً شئ (قوله يا عوفى) نسبة الى عوان كسحاب وهو من
الحروب التي قوتل فيها مرة ومن البقر والخيل التي تحت بعد بطنها البكر ومن النساء التي كان لها زوج قاموس
ويستعمل عرفاً في المظاهر على الظلم وهو المراد وفي المنع والعوفى في عرفنا يقع على السامى والتلالم ومن ك
بر بشامنه فقد عذبه يعزركذا في جواهر الفتاوى (قوله أو هزل) أي عن تعوذ الهزل بالفتح اهـ شلي (قوله فيصوب عليه الصلاة والسلام لا يعزركذا وان اراد
بان يذبح) هو من يطن الكفر ويظهر الاسلام كذا في شرح المتن فيكون بمعنى منافق (قوله يا ابن النصراني)
وأبو ليس كذلك اما اذا كان كذلك فلا تعزير (قوله يا الص) بكسر اللام وتضم كذا في شرح المتن (قوله
اذا اخبرنا الخ) هو اخبارنا ظاهراً وفي المعنى انشاء (قوله ما لم يخرج مخرج الدعوى قبيصة) قال فيها اذى عند
القاضى سرقه ويجزم من اثباتها لا يعزركذا في السراجية اذى عليه ما يوجب تكفيره ويجزم الذي عن اثبات
ما اذا ما لا يجب عليه شئ اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند ما كرم شئ اما اذا صدر منه على وجه السب
أو الاتهام فانه يعزركذا في حسب ما يليق به جوى أبو السعود (قوله يادوث) بتثنية الدال قال في المصباح
دات الشئ ديثاً من باب باع وبه دى بالتثنية فيقال ديثه ومنه اشتق الدوث أبو السعود (قوله مرادف دوث)
معزرب قلبان كذا في الدرر وقيل هو التسبب للجمع بين اثنين معنى غير عمد وجوى (قوله بمعنى معزوس)
قال في النهر فهو المعنى بالمعزوس كسر الراء والسبب والعوام يطمنون فيه فيقصون الرأى ويأثون بالصاد
قوله العنى اهـ حلى وفي القاموس المعزوس أي بالفتح والتشديد ساطع بين حاطي البيت الشتوى لا يبلغ أقصاه
ويستقل ليكون أدنا وانما يكون ذلك بالبلاد الباردة وذلك البيت معزوس اهـ من جملة معان فيه والمعزوس
بصيغة اسم الفاعل فاعل ذلك وأطلق على الرجل الجامع بين اثنين وذكر على وجه غير مرضى وقبه أيضاً بصير
معزوس ذل ظهره لارأسه فيجتمل أن لفظ معزوس معناه المستذل أي بين الناس لهذه الخصلة الذميمة (قوله
يا أكل الربا) أي وهو غير معروف بذلك أبو السعود عن الشرع ليلية وفي بعض التقارير بفتح الاشياء ما حرم
أخذه حرم اعطاؤه كالربا ومهر البني وسلولان الكاهن والرشوة وأجرة النافذة والزاهر الا في صائل خلوف على
ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند السلطان أو أمير اللقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كإيثار في شرح الكفر
من القضاء وذلك الاسير واعطاء شئ لمن يخاف هجوه ولو خاف ولى أن يستولى فاصب على المال فله ادائه شئ
ليخلفه كإيثار الخلاصة (قوله كذا ابن القاسم يا ابن الكافر) أي وأبو ليس كذلك جوى (قوله يا خبة) بضم الخاف
ويكون الحاء المهملة وهي كلمة مولدة جوى عن المحتاج وفي الدرر عن الفتاوى الظهيرية القبيصة الزائبة
ما خذوة من القصاب وهو السعال وكانت الزائبة في العرب اذا مر من رجل سكت ليقضى حاجته منها ضمنت
الزائبة لهذا خبة وقيل من تكون همتها الزنا وقيل هي الخش من الزائبة لان الزائبة قد تفعله سر وتأنف منه
والقبيصة من قبيصته بالاجرة اهـ والسعال من سعل بسعل بالضم وأتف بأنف من باب طرب أنفة بفتحة

استنكف اه هتاذ ذكره أبو السعود (قوله لا نقول الخ) فيه أنه لا يلزم من سقوط الحد من القاع على سقوطه
من القاذف لما يلقى المذوف العفيف من التين وبعضهم جعل السبب في سقوط حد القذف أنه انما يجب
إذا قذف بصريح الزنا وبما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كما إذا قال لست لابنك أو لست بابن فلان
أي في الغضب ولفظ القبة لم يوضع لغير الزانية بل استعمال فيه بعد وضعه لمعنى آخر ولا يدل عليه اقتضاء وفيه
أن لفظ القبة ليس مع في غير هذا المعنى وأخذ من القباب بمعنى السعال لا يدل على ذلك كذا يستفاد من الدرر
وحاشية القاضل عزى زاده وقال العلامة الوائى اختلاف معناه في نفسه كاف في در الحد اه أبو السعود
ملخصاً (قوله قال المصنف وهو ظاهر) ونقله عن الشربلاني في الحاشية وأقره ونقل المصنف عن بعض أصحاب
الحواشي ما منه والانصاف أن يجب به الحد في ديارنا ولا يستعمله أحد إلا في مقام الزانية لا سيما حال الغضب
فكانه صار حقيقة عرفية وقول الشارح القبة في العرف أغلظ من الزانية لا يخلو بين الإشارة إلى هذا المعنى
اه (قوله يا ابن الفاجرة) هي التي تباشر كل مهة رافعة أعم أفاده صاحب النهر (قوله أنت مأوى الزواني)
أي تأوى إليه النساء الزانيات أبو السعود عن العفيف (قوله يأس يلعب بالصبيان) لم أروجه وجوب التعزير
بهذا اللفظ وقد يقال إن قرينة الغضب والسبب دلت على أن المراد باللعب هو العمل القبيح اه أبو السعود
(قوله فلذا لا يحد) ذكر في المحتاج عن أبي الفضل الكرماني أنه يحد به نقله الجوى وفي القهستاني من الجواهر
أنه يحد على الصحيح كذا في شرح الملتقى قال أبو السعود والوجه عدم الحد لعدم القذف بصريح الزنا (قوله
أقر على نفسه بالذباثة) أي أنه لا يمنع الناس من الدخول على امرأته (قوله أو بلا من) قال في المغر رجل أقر على
نفسه بالذباثة لا يقتل لكنه يكون فاذ فاروجه فيلزمه التعزير أو اللعان أو الحد إذا كذب نفسه وكان ههنا
اه وقوله فيلزمه التعزير أو اللعان أي إذا لم يكذب نفسه ولم يمين في العبارة الواجب منه ما فإن اللعان قائم
بمقام الحد فإذا لا عين لا يحتاج إلى تعزير لانه قائم مقام حد القذف في حقه وفيه أن الديوث من لا يبار على أهله
أو محرمة فهو ليس بصريح في قذف الزوجة فكيف يجب به اللعان (قوله لا يكون رافضياً) فلا يجوز لأشهود
أن يشهدوا عليه أنه رافضى منع ولا كفارة عليه على الظاهر لانه لم يلق بالكفر من أن قال إن رجعت
فأنا رافضى أسبب الشيعين أو نوى ذلك زامته الكفارة لانه تعلّق بما هو كفور أعلم أن الرافضى كافر إن كان يسب
الشيعين وهو يتدع أن كان يفضل عليه ما يجر عن الخلاصة أفاده الحلبي (قوله فرجع نلزمه كفارة يمين) لانه
قصد تقوية المنع بهذا التعليق ولا يكفر إلا إذا اعتقد أنه إذا رجع يكون كافراً كما ذكر في الإيمان (قوله لا يعزّر
ببشارة أو يخزير يا كلب) هذا معنى على أصل ذكره في الحواشي القدسي وهو أن كل سب عائشة إلى الساب
فانه لا يعزّر فإن عاد الشين فيه إلى المسبوب عزّر اه وعمله في الهداية بأنه ما لحق الشين بالتبقي بكنهه بجر
(قوله يا تيس) قال في المصباح التيس الذر من العزاز الذي أتى عليه حول وقبل الحول جدى والجمع تيسوس مثل
فلس وفلوس اه شلبي (قوله واستحسن في الهداية الخ) وقواه شجنا بأنه الموافق لضابط كل من أوتكب منكراً
وآذى مسلماً بغير حق قول أو فعل أو إشارة يذيلزمه التعزير أبو السعود (قوله لو المناط من الأشراف) هم أعم
من الفقهاء والعلماء وأفاد في شرح الملتقى من الفتاوى البديعة أن اهانة أهل العلم كفر على المختار (قوله
يا أبله) هو العاقل مطلقاً وعن الشر والاحق الذي لا تميزه ومن دأبه ميت أي ليس له شر والحسن الخلق القليل
الفضيلة لمدان الأمور أي من غلبته سلامة الصدر حوى عن القاموس ببعض تفسير (قوله وأوجب الزيلعي
التعزير في باب الجلام) قال في البحر وسوى في فتح القديرين قوله بإجماع من قوله يا ابن الجلام حيث لم يكن كذلك
في عدم التعزير ووفق بينهما في التبيين فأوجب التعزير في باب الجلام دون إجماع كنه لعدم ظهور الكذب
في قوله يا ابن الجلام موت أيه قال سامعون لا يمارون كذبه فلفظه الشين بخلاف قوله بإجماع لانهم يشاهدون
صنعتة اه حلبي قال في النهر وهو محكم وما في البحر من الفرق مدفوع بأن الحكم بغيره غير قيد بموت
أي حوى ملخصاً (قوله يا جابر) بكسر الجيم بمعنى المؤجر للشيء ولا عيب فيه إلا أن هذا اللفظ لهذا المعنى في
ال لغة خطأ وإن كان يقع الجيم بمعنى المؤجر بالفتح يقال أجره المملوك فاسم المفعول مؤجر ومؤجر كذا في المغرب
أفقد نسيه إلى أن غيره قد استاجر مؤجراً ولا عيب فيه سواء كان صادراً أو كذا لانه اعتد شري بجره وفيه في شرح
الفتاوى عن يأخذ أجر الزواني اه حلبي وفيه في الدرر عن يجر أهله لازماً لانه بهذا المعنى لم يستعمل في عرفنا

لا يقال القبة مراداً من الزانية
أن يكون متجسساً به بالاجرة لا نقول لذلك
المعنى لم يحد فان الزنا بالاجرة لا يحد
عنده خلافاً لما ابن كمال لكن صرح في
المضمرات بوجوب الحد فيه قال المصنف
وهو ظاهر (يا ابن الفاجرة) أنت مأوى
للصوص أنت مأوى الزواني يا من يلعب
بالصبيان يا حرام زاده) معناه التولد من
الوطء الحرام فبمعنى حالة الخوض لا يقال في
العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا نقول
كذا ما مراد به الحد مع التيسير أو عرف
مذموم أو أقر على نفسه بالذباثة أو
لا يحد على ما لم يتصل وبما فاسق تأبى وقال
بلا عن جواهر فتاوى وفيه فاسق تأبى وقال
إن رجعت إلى ذلك فاشهدوا عليه
أن رجعت إلى ذلك فاشهدوا عليه
رافضى فرجع لا يكون رافضياً بل عاصياً ولو
قال إن رجعت فهو كافر وفير في
كفارة يمين (لا يعزّر) (يا جابر)
يا كلب يا تيس يا قرد يا نور يا قرد يا جنة
كذبه واستحسن في الهداية التعزير
المناط من الأشراف وفيه الزيلعي وفيه
(يا جابر يا ابن الجلام) وأبو العباس كذلك
وأوجب الزيلعي التعزير في باب الجلام
(يا جابر)

لأنه عرفنا معنى المؤجر (أيضا) هو المأبون
بالقارسة وفي المقتط في عرفنا ميزر فمما
وفي ولد الحرام نهر والضايط أنه متى نسبته
إلى فعل اختيارى محرم شرعا ويعد عارا
عرفنا ميزر والابن كمال (ياضحة) يسكون
الحام من يمتك عليه الناس أما بشهنا فهو
من يمتك على الناس وكذا (ياضحة)
واختار في الغاية التعزير فمما في ياسر
بامقام وفي المقتط واستصنوا التعزير
لوا القول في حقها أو عاوبا (أدى سرقة) على
شخص (ومعز عن اثباتها لا يعزير كما وأدى
على آخره عوى فوجب ~~تفهمه~~ ومعز
المدعى (عن اثبات ما ادعى) فانه لا يثبت عليه
إذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند
حاكم شرعى أما إذا صدر على وجه السب
الانتقام فانه يعزير فتاوى قارئ الهداية
(بجملته دعوى الزنا) فانه إذا لم يثبت بعد
لماز (وهو) أى التعزير (حق العبد)
غالب فيه (فيجوز فيه الإبراء والعفو)
تكتفى بيمين (واليمين) ويحلف بالله ماله
عليك هذا الحق الذى يدعى بالله ما قلته
خلاصة (والشهادة على الشهادة وشهادة
رجل واحد) كفى حقوق العباد
ويكون لغيره ما قلته تعالى فلا فهو فيه إلا
إذا لم الامام انزجار للعامل ولا يمين كالواذى
عليه أنه قبل أحسنه مثلا ويجوز إثباته بمذبح
شهوده فيكون مذهبنا شاهد الوعد آخر
وما فى القصة وغيرها لو كان المدعى عليه
ذامره وكان أول ما فعل بوعظ استعانا
ولا يعزير يجب أن يكون فى حقوق الله تعالى
فان حقوق العباد ليس للقاضى إقاطها فتح
وما فى كراهة الظهيرة رجل يمسى ويضرب
الناس يده لسانه فلا بأس بأعلام السلطان
به ليضرب فبأنه من باب الاخبار وأن اعلام
القاضى بذلك يكتفى لتعزيره نهر قلت وفيه
من: ~~لما~~ فانه معز بالبحر وغيره للقاضى
تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل
تعزيرته تعالى ~~بكنى~~ فيه خبر العدل
لأنه فى حقوقه تعالى يحضى فيه بعله انما
وبقبل فيها الجرح الجزد كما وز عليه فابكسبه
من المهاجرين فى حق الإيمان ومعمل به فى

(قوله لأنه عرفنا معنى المؤجر) ولا يجب فيه أما لو نظر إلى المعنى الذى كور ميزر لأنه من أفعى الدم فهو كدبون
(قوله أيضا) بالباء الموحدة والعين المهملة المشددة ويقال بانما بحر (قوله وفى المقتط الخ) هذه العبارة
لا وجود لها فى النهر والذى فيه وعدم الحاق الشين به فى بام واجرا يعاد بالحق المتقدم ظاهر ويبنى وجوبه
فى بام ولد الحرام بل أولى من حوام زاده اه وقال فى البحر يبنى أن يجب التعزير فيه أى فى باثنا فانه لا حاق
الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ظاهر لأنه مما يبنى وهو مع فى يامه ووج وهو المأفى فى الدبر وقد صرح
فى الظهير بوجوب التعزير فيه مع لاء بأنه الحق الشين به بل هو أقوى إذاه لأن الابنة فى الهرف عيب شديد
إذا بقدر على ترك أن يؤتى فى دبره بسبب دودة ونحوها اه (قوله إلى فعل اختيارى) خرج له بوا كلب (قوله
محرم شرعا) خرج نهر مؤجر (قوله والالا) أى لا يكن فعلا اختياريا أو كان ولكنه غير محرم شرعا أو كان ولكنه
لا يعاب عرفا فانه لا يعزير (قوله بامقام) قال فى القاموس قاهره مقامرة وقاراضه كسره وتقمه راءه
فغلبه وهو التام اه (قوله وفى المقتط الخ) ذكره ذاقه بعد ذكره كل اللفاظ المتقدمة لافى خصوص ياضحة
وهذا عين قوله سابقا واستحسن فى الهداية الخ فكان أحدهما يبنى عن الآخر ونقل ~~مكسر~~ أن الفتوى
على هذا التفصيل (قوله أو عاوبا) أى منسوب إلى على سواء كان من أولاد فاطمة رضى الله تعالى عنها أو لم يكن
واعل المراد بالفتوى كل نقي والافالتصيص غير ظاهر كذا فى شرحه للملتقى (قوله أدى سرقة الخ) قد أشار
إليه الشارح سابقا بقوله ما لم يخرج من خرج الدعوى (قوله لا يعزير) لأن مقصود المدعى تحصيل ماله لا السب
والشتم فانه المصنف (قوله إذا صدر الكلام) يبنى عنه صدر الكلام وانما أعاده ليلحق به قوله عند ما حكم شرعى
(قوله أو الانتقام) الأولى ذكره بالواو ويكنون من عطف اللازم وهو الواقع فى عبارة الحموى (قوله فانه
إذا لم يثبت بعد) لأنه وان قصد إقامة الحسبة لكن لا يمكنه اثباته بالابانة إلى الزنا فكان قاصداً لثبته إلى
الزنا وفى المال يمكنه اثباته بدون نسبته إلى السرقة فم يكن قاصداً لثبته إلى السرقة اه مخ (قوله وهو) أى التعزير
حق العبد قال فى فتح القدر لا يبنى على أحد أنه يتقسم إلى ما هو حق العبد وحق الله تعالى حق العبد لا يثبت
أنه يجوز فيه الإبراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجرى فيه اليمين يعنى إذا أنكر أنه سبه يحلف ويقضى
بالكفر وأما ما وجب منه حلفه تعالى فقد مناهى به على الامام إقامته ولا يجل له تركه إلا فيما إذا علم أنه انزجر
العامل قبل ذلك ثم يجب أن يتفرع عليه أنه يجوز إثباته بمذبح شهوده فيكون مذهبنا شاهد الوعد آخر
بحر بعض بيان (قوله غالب فيه) يعنى أن أفراد الحق هى حق العبد أكثر من أفراد الحق هى حق الله تعالى
وليس المراد أن الحقين اجتماعيه وحق العبد غالب كاقيل ~~بمكسر~~ فى حق القذف أفاده الحلبي (قوله الإبراء
والعفو) الفرق بينهما أن الإبراء يكون قبل الترفع والعفو بعده (قوله والتكفيل) أى بالنفس (قوله ويحلف بالله
الخ) لأن التكليف انما يكون على الحاصل (قوله لا بالله ما قلته) لأن فيه ضررا على الخلف إذ يحتمل أنه طاله وعذ
المشتوم عنه (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا فهو (قوله ويجوز إثباته) أى حق الله تعالى (قوله لو كان المدعى
عليه ذامره) المروءة مئدى فى الدين والصلاح فتح (قوله وكان أول ما فعل) فان فكر منه روى عن الامام أنه
يضرب (قوله يجب أن يكون فى حقوق الله تعالى) أى قلنا بإزالة إسقاطها وتوقفت بأنه لم يسقطه إذ قد حصل
تعزيره بالجزأى باب القاضى والدعوى وقوله ولا يعزير أى بالضرب أو لمرة فان عاده زوجه وهذا لا ينافى حصول
التعزير بما سبق ونوزع وجوب الحل على حق الله تعالى بأنه ما المانع أن يكون محله حق الأدنى ويكون الشاتم
من تعزيره بالجزأى باب القاضى ويؤيد ذلك ما روى عن محمد فى الرجل يشتم الناس ان كان ذامره وعظ
وان كان دون ذلك حبس وان كان سببا بضرب وحبس اه (قوله يفيد أنه من باب الاخبار) قد يقال ان مراده
بقوله فلا بأس بأعلام القاضى الشهادة عليه على نحو ما تقدم ولا يقتضيه لاجل صلاته (قوله بذلك) أى بضربه
الناس (قوله للقاضى تعزير المتهم وان لم يثبت عليه) قال فى البحر وقد ذكر وافر كتاب الكفاية أن المهمة تثبت بشهادة
مدين أو واحد عدل فظاهر أنه لو شهد عند الحاكم واحد مستوفى فاسق فساد شخص ليس للحاكم حبسه
بمخلاف ما إذا كانت الشهادة من عدل أو مستوفى فان حبسه قال المصنف فيها ولا يعجز فى الحدود
والقصاص حتى يشهد شاهدان أو واحد عدل اه وصريحه أنه لا يعزير بدون ثبوت المهمة وهو لا يثبت إلا بما
ذكره إلا أن يقال المراد بالثبوت الكمال وهو ما كان بشهادة عدلين عدلا سرا أو علنا (قوله يكتفى فيه خبر العدل)

الله تعالى ومن ألقى بشعره بالكاتب فقد
أخطأ انتهى ملخصا وفي كفاية العيني عن
الثاني من يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة
أحببه وأؤذبه ثم أخرجوه من بينهم بالقتل
والسرقة وضرب الناس أحببه وأخلده
في السجن حتى يتوب لأن شره هذا على
الناس وشر الأول على نفسه (ثم مسلم
ذميا عزرا) لأنه ارتكب معصية فقيده
مسائل الشبهة بالمسلم انشاق في حق القنية
قال أبو روي أو مجوسى يا كافر ما من انشق
عليه ومقتضاه أنه يعززل ارتكابه الاثم بجر
وأقره المصنف لكن نظريه في النهر قلت
واعل وجهه ما عرفت يا قاضى قائل (يعززل
المولى عبده والزواج زوجته) ولو صغيرة
كأبي (على تركها الزينة) الشرعية
مع قدرتها عليها (و تركها غسل الجنابة)
على (الخروج من المنزل) لو بغية فتركها
الاجابة الى الفرائض لو طاهر من نحو
حيض وبلوغ بذلك ما لوضرت ولدها
الصغير عند بكاؤه وضرت جارية غيره
ولا تعتد بونه طه أو شقته ولو بنحو جار
أودعت عليه أو مزقت ثيابه أو كتبه لبعها
أجنبي أو كشفت وجهها لغير محرم أو كتبه
أو شقته أو أعطت مالم تجز العادة ببلاد
والضابط كل معصية لاحد فيها فله زوج
والمولى التعزير وليس منه ما لو طابت فقتلها
أو كسوتها وألحقت صاحب الحق مقالا
بجر (ولا على ترك الصلاة) لأن المنفعة
لا تعود اليه بل اليها كذا اعقده المصنف تبعاً
للدرر على خلاف ما في الكنز والمثلثي
واستظهر في حظر الجنتي (والاب يعززل الابن
عليه) وقد مننا أن للول ضرب ابن سبع على
الصلاة ويلحق به الزوج نهر وفي القنية
أكره طفله على تعلم قرآن وأدب وعلم فريضته
على الوالدین وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده
(الصغير لا يمنع وجوب التعزير) فيجوز بين
المسيان (و) هذا الوحي عبد ما (لو كان
حق الله) بأن نذر أو سرق (منع) الصغيره
مجنبي (من حذاً وعززه) ذلك قدمه هدرالا
امرأة عزرها زوجها) بمنل مامز (فما ت)
لأن تأديسه مباح فيتعذر بشرط الصلاة

يشاق قوله فرياً فيكون مذهباً شاهد الوعد آخر (قوله يفضى فيه بعلمه انفاً) أى والشاهد أو احد يحصله
أو هو أولى منه (قوله ويقتل فيها الجرح المزد) أى من بيان السبب وضرب فيه ما يعود الى حقوق الله تعالى كان
يشهدوا على ما نطروا فأنه فاسق ولم يمتوا فسقه بما هو حق الله تعالى أو حق الصديق فان هذه الشهادة تكون مقبولة
على ما يفهم من كلامه (قوله كما ترمي) لم يزد ذلك بل ذكر أنه لا بد من بيانه بحق الله أو حق العبد كقبول اجنبية وسب
شخص (قوله وطيه) أى على قبول خبر الواحد في حق الله تعالى (قوله فليكتب من المعاصي) قال في الفرر
والدرر والمضمر ما كتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الاقرار من المذمى عليه
أو الانتكار منه والحكم بعد انتكاره باليمين من المذمى أو النكول من المذمى عليه على وجه رفع الاشتباه أو اعل
المراية هنا ما يكتبه جماعة الماين في شأن متولى وقف أو قاضى قرية ظلم ورفع لقاضى القضاء (قوله قد أخطأ)
وجهه أنه يقبل خبر واحد وهو صادق بذلك الكاتب (قوله وأؤذبه) يحتمل أنه المراد به الضرب وهو الظاهر
ويحتمل أنه عطف تفسير (قوله ومن يهمل الخ) قد علمت من النقل السابق ما ثبت به التهمة (قوله والسرقة) الظاهر
أن الواو فيه وفيما بعده معنى أولان التعديل يصدق على كل فرد بمحضه (قوله واعل وجهه ما عرفت يا قاضى)
أى من أنه الحق الشين بنفسه قبل قول القائل اه حلى (قوله فتأمل) أشابه الى ضعف هذا الوجه فانه
وان كان قد ألحق الشين بنفسه لكننا التزمنا بعد الدفعة معه أن لا تؤذبه اه حلى (قوله الشرعية) أما اذا أراد أن
يزنه ابرية الرجال عامية تشبه فلها أن تمتنع وليس له أن يجبرها على ذلك (قوله مع قدرتها عليها) أما اذا لم تكن
قادرة فلا تكلف لها وليس له تعزيرها (قوله وتركها غسل الجنابة) قال الشافى في حاشية الزيلعي وترك الغسل
من الجنابة والحديث بمنزلة ترك الصلاة ولا يجبر المسلم زوجته الدمية على غسل الجنابة لانهما غير محاطة به ويعتبرها
من الخروج الى الكنائس (قوله وعلى الخروج من المنزل) بشراؤه بعد ايفاء المهر شلبي (قوله لو بغية محرم) وأما
اذا كان محرم فليس له ضربها عليه بجر (قوله وترك الاجابة الى الفرائض) المراد من الاجابة التمكن من الوطء جوى
(قوله لو طاهر من نحو حيض) وكانت خالصة عن صوم الفرض جوى عن المفتاح (قوله ويلحق بذلك) أى
بما ذكر من هذه الاشياء (قوله ما لوضرت ولدها الصغير عند بكاؤه) قال في البحر وينبغي أن يلحق به ما اذا وضرت
الولد الذي لا يعقل عند بكاؤه لأن ضرب المادية اذا كان ممنوعاً هذا أولى اه فلم يقيد بولدها (قوله غسيرة) بفتح
الفين المعجمة (قوله ولا تعتد بونه عطف) هذه العبارة تعبد أنه لا يعزرها أو لمرة (قوله أو شقته) سواء شقها أم لا على
قول العامة بجر (قوله ولو بنحو جار) ينبغي على ظاهر الرواية عدم التعزير في جارياً أبه وعلى القول الثاني
يعززان كان المقول من الانراف فغسل في الزوج الا أن يفرق بين الزوجة وغيرها نهر (قوله أو كتبه) الصغير
فيه وفيما بعده لغير المحرم (قوله أو أعطت مالم تجز العادة بلاذنه) أما اذا كانت العادة مسامحة المرأة بذلك بلا
مشورة الزوج فليس له ضربها (قوله لأن صاحب الحق مقالا بجر) الذى في البحر عن البرازية لأن لصاحب الحق
يد الملازمة ولسان التقاضى اه فذكر الشافى بعضه بالمعنى (قوله ولا على ترك الصلاة) عطف على قوله وليس
منه ما لو طابت الخ لأنه في معنى لا يضربها على طلب نفقتها (قوله على خلاف ما في الكنز والمثلثي) وما فهم ما هو
ما عليه الكثير من أهل المذهب وعن بعض السلف لأن ألقى الله وصداقه ابذمى خبرين أن أعاشرها وهي
لا تصل أبو السعود (قوله عليه) أى على ترك الصلاة وبجره مالا خسرو في محتصره من (قوله ضرب ابن سبع)
تبع فيه الأهر والذى قدمه في الصلاة أمر ابن سبع وضرب ابن عشرة اه حلى (قوله وله ضرب اليتيم فيما يضرب
ولده) به وودت الآثار والاخبار بجر (قوله الصغير لا يمنع وجوب التعزير) قال في القنية مراقت شتم عالم فعله
التعزير من (قوله فيجوز بين الميسان) يفيد أن التعزير ثبت اذا وقع بين الميسان بعضهم بعض (قوله وهذا
لوحق عبد) جع المصنف بين قول من أوجبه على الصغير ومن نفيه عنه بحمل الوجوب على حق العبد وعنده
على حق الحق تعالى وهو تابع في ذلك لبيضة في بجره كصاحب الثروة منهم من يهدم (قوله قدمه هدر) لأنه
فعل ما فعل بأمر الشارع وفعل المأمور لا يتعذر بشرط السلامة كالغصاة والبراز قال في ضياء المحلوم ذهب دمه
هدوا أى باطلا بجر (قوله بمنل مامز) أى من الاشياء التى يباح له تعزيرها فيها (قوله لأن تأديسه مباح الخ) قال
المصنف قد ظهر هذا أن كل ضرب كان مأموراً به من جهة الشارع فان الضارب لا ضمان عليه بجره وكل ضرب
كان مأموراً به بدون الامر فان الضارب يضمنه اذا مات لتقيده بشرط السلامة كالمرور في الطريق اه (قوله

قال المصنف (أمله لشخص في بصره (قوله وبهذا) أي بطلان دليل بأن تأديبه مباح (قوله ضرباً فاحشاً) هذا مجرد
 تصور وليس بقتيل لما في البصر من حواياه إذا ضرب ما يضر حتى وجب عليه التعزير (قوله ويضخه لومات)
 وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الأب في التأديب ولا الجسد ولا الوصي لو ضرب معتمد
 ولا ضمنه بإجماع الفقهاء كذا في شرح الملتقى (قوله لو زاد القاضي على مائة) أما إذا لم يزد على مائة لا يجب
 الضمان إذا كان يرى ذلك لأنه ورد أن أكثر ما عزروا به مائة أهـ ويفهم منه حكم مائة من المائة بالاولى وهذا
 مقابل لقول المصنف من مائة أو عزروا فذلك الخ وهو ضعف فالاولى - هذه (قوله تعزير على الإسلام) بالمجلس
 والضرب (قوله وتعزير خمسة وسبعين) جرى على قول أبي يوسف وهو الظاهر من الرواية منه ولا يبلغ أربعين
 سوطاً عندهما لقوله عليه السلام من بلغ حداً في تعزير فهو من المعتدين أفاده الشافعي (قوله
 ولا تتزوج بغيره) بل تقدم أنها تعزير على تجديد النكاح وهو يسير وهذه إحدى روايات ثلاث تقدمت
 في الطلاق الثانية أم لا تبين رد القصد لها السبي الثالثة ما في النوادر من أنه بقلها رقيقة كان صرفاً
 (قوله ارتحل إلى مذهب الشافعي الخ) كذا وقع في الهندية وفي المخ قال وحكى أن أبا خص بن عبد الله بن أبي
 خص الكبير رحمه الله تعالى ارتحل إلى مذهب الشافعي فأمر بانه زير والنفي عن البلدة أهـ والذي في شرح
 الملتقى ويعزير شافعي صار حنفيًا ثم عاد إلى مذهب في قول أهـ ووجهه أنه بتدريج بين المذاهب صار متلاعباً ما فيستحق
 ذلك وأما ما ذكره الشارح هنا تبعا للمصنف وغيره فيصير على ما إذا ارتحل عن مذهب أبي حنيفة محترقه
 أو معتقداً بطلانه أما إذا انتقل لضرورة كان وجداً تيسيراً في اتباعه مذهب الإمام الشافعي فلا يحكم بما ذكر
 ونقل الحوى عبارة البرازية ونحوها استل شيخ الإسلام عطية بن حنيفة عن شافعي صار حنفيًا ثم أراد العودة
 إلى مذهبه الأول فقال الثبات على مذهب الإمام الأعمش خير وأولى وما يحبه الطبع ولا يرضاه الامتناع
 ما قاله البعض أنه يعزير أشد التعزير لانتقاله إلى المذهب الآدون والانصاف ما قاله الكمال وعبارته قالوا
 المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد وبرهان آثم يستوجب التعزير قبل الاجتهاد وبرهان أولى أهـ
 فلم يخص مذهباً دون مذهب (قوله كذب بالتعريض) بأن قال أنا لست بران يعني بل أنت فانه لا يحددهم
 موجب من النسبة إلى الزنا صريحاً (قوله فيه قيمة النقصان) حكى عن الواجب على الماعل والظاهر أنه ان أقام
 عدلين فالتعزير وأربعة على الزنا المذكور في باب ما يجب به الحدية ويعزير (قوله وان حلف خصمه) أي
 ان لم يقر برهانا وطلب المذمى عين المذمى عليه (قوله وفي الأشياء خدع الخ) قال في الهندية رجل خدع امرأة
 رجل وأبنته وهي صغيرة وأخرجها وزوجها من رجل قال محمد أحبه بهذا أبداً حتى يردّها أو يموت (قوله يعزير
 على الورع البارد) أصله كافي التنازع ما روى أن رجلاً وجد قرة ملقة في وق المديسة في زمن عمر
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه القرة وهو يكرز كلامه ومراذه من هذا اظهار زهده
 وورعه ودياته على الناس فسمع عمر رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد الورع فانه ورع
 يفضله الله تعالى حوى على الأشياء والأخوذ من الاستدلال أن التعزير مقيّد باظهار الورع والديانة على
 الناس وقد ذكروا الحكم مطلقاً فينبغي تقييده به (قوله التعزير لا يسهط بالتوبة) قال في البصر من الشهادات نقلها
 عن سير التقيّة أن الذي إذا وجب عليه التعزير فألم لا يسهط عنه أهـ وفي القنية ويضرب المسلم بيسع الخ ضرباً
 وجباً بصلاف الذي حتى يتقدم عليه فان باع في المصير بعد التقدم ثم أسلم لا يسهط عنه الضرب فهذا دليل
 على أن التعزير لا يسهط بالتوبة أهـ قال بعض الفضلاء لا يمتنع أن التعزير ينقسم إلى ما هو حق الله تعالى وإلى
 ما هو حق العبد فأما ما وجب حقا لله تعالى فانه يسهط بالتوبة ويمس صريح بذلك المصنف في بصره في بحث الشهادة
 على الجرح المجزؤ حيث قد طلاق المصنف هنا غير واقع موقعه حوى على الأشياء (قوله سالم يتكبر) (قوله سالم يتكبر)
 قال القرطبي فان فعل مرة أخرى علم أنه لم يكن ذا مروءة أبو السعود على الأشياء (قوله فبقاوا) أي تباعدوا أي
 فنبهته في المذهب بهذا الحديث (قوله اتق الله) لنظ الجامع الصغير اتق الله يا أبا الوليد تار المذاوى كنية عبادة
 ابن الصامت قال ذلك لما بعته على الصدقة وفيه تسمية الماحب والامير ومنه أهـ حلى (قوله لا تأتى) أصله
 لا تأتى لحذف اللام كذا في المناوى أهـ حلى (قوله له رغاء) الرغاء صوت الأبل كما أن الخواص صوت البشر
 والثيران بالبناء المثلثة المجرمة وبعد ما همز مقنونة مدودة ثم جيم صوت الغنم (قوله قال يؤخذ منه الخ)

قال المصنف رحمه الله تعالى وبهذا ظهر أنه
 لا يجب على الزوج ضرب زوجته أصلاً
 (أدعت على زوجها ضرباً فاحشاً) أدعت ذلك
 عليه (عزيراً) لضرب المسلم العتي ضرباً
 فاحشاً) فانه يعزير بنفسه لومات شافعي
 وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة
 فنصف الدية في بيت المال لقوله بفعل ما دون
 فيه وغير ما دون في نصف زناى و فروع
 ارتدت لتفارق زوجها تعزير على الإسلام
 وتعزير خمسة وسبعين سوطاً ولا تتزوج
 بغيره به يفتى ملقط ارتحل إلى مذهب
 الشافعي يعزير سراجية كذب بالتعريض
 يعزير ساوى زنى بأمرأة بيتة يعزير اختيار
 آدمى على آخراته ولى أمته وحلت
 فقتلت فان برهن فله قيمة النقصان وان
 اقتحمه فله تعزير المذمى منية
 وفي الأشياء خدع امرأة نسان وأخرجها
 وزوجها يجلس حتى يوب أو يدعى على آخر
 في الإيقان بالفساد من لدعوى على آخر
 فلم يجبه فاستأهل أهله لظلمة فحبسهم
 وغرموهم عزير يعزير على الورع البارد
 كتعريف نحو قرة التوبة زير لا يسهط بالتوبة
 كالحديث قال واثنين شافعي ذوى
 الهيات قلت قد قدمناه لأصحابنا عن القنية
 وغيرها وقرأ الماطنى في أجناسه ما لم يتكبر
 فيضرب التعزير وفي الحديث فبقاوا عن
 عقوبة ذوى المروءة الأفي الحد وفي شرح
 الجامع الصغير للمناوى الشافعي في حديث
 اتق الله لا تأتى يوم القيامة بغير نعمه على
 رقبته له رغاء أو شرة له أخوار أو شاة لها
 نواج قال يؤخذ منه تعزير يس السارق
 وهو فليقتل

عبارة المناوي قال ابن المنير أطلق أن الحكم أخذوا بتعريف السارق ونحوه من هذا الحديث وهو
واقعه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب السرقة) •

لما كان المقصود من الحدود الانذار من اسيابها بسبب ما اشغلت عليه من المفاسد روي في تيم إلى التعليم
ترتب اسبابها في المفسد فكان مفسدته أعظم فتقدم على ما هي أخف لأن تعليمه وتعلوه أهم وأكبر المفسد
ما يؤدى إلى نوات النفس وهو الزنا لما تقدم من كونه قتلا معن وبليبه ما يؤدى إلى نوات العقل وهو الشرب
لأنه كفوات النفس من حيث أن عدم العقل لا يتفقد بنفسه وبليبه ما يؤدى إلى افساد العرض وهو القذف
فانه امر خارج عن الذات يؤثر فيها ويلزم بها امر اخصا وبليبه ما يؤدى إلى افساد المال فانه مخلوق وقاية لافس
والعرض فكان أحرأ من غيره منع والسرقة يفتح السبيل وكسر الرأ ولا اسكانها مع فتح السبيل وكسر هياكله
فعلها بنفسه وبغير الجور من ملزما (قوله خفية) بضم الميم وكسر الهاء مصباح (قوله باعتبار الحرمه) أى
لا باعتبار ترتيب القطع ثم ضررها انما بعامة المسلمين وهي الكبري وسأني أبذى المال وهي القهرى وقدمها
لانها أكثر وقوعا وقد اشتركا في التعريف وأكثر الشرط كذا في شرح المتيقن (قوله أخذ كذا) أى خفية أى
وكان الاخذ كذا (قوله أخذ مكلف) أطلق في الاخذ فشمّل الحق في والحكمى فالأول هو أن يتولى السارق
أخذ المتاع بنفسه والثاني هو أن يدخل جماعة من اللصوص منزل رجل وبأخذوا متاعه ويحملوه على ظهر
فراجه ويخرجوه من المنزل فان الكل يقطعون استصفا واخرج بقيد المكلف الصبي والجنون لأن القطع
مقو به وهما ليسا من أهله فلهما خصوصان من آية السرقة لكنهما ابضمان المال بجر (قوله أو عبدا) ولو أبقا
بجر (قوله أو مجنوننا حال افاقته) ظاهر اطلاقه أنه اذا سرق في الافاقه يقطع وان كان وقت القطع مجنوننا وظاهر
حاقده هو أى صاحب الثمن من أنه بشرط اقامته الحد كونه من أهل الاعتبار يقتضى اشتراط افاقته الا أن
يفرق بين الحد والقطع فوجه سابق أنه ينظر افاقته لان الحد هناك بالحد ولا فائدة في اقامته قبل الافاقه
لان الألف الذي يحصل به الاعتبار يزول قبل الافاقه ولا كذلك القطع فان سبب الاعتبار فيه لازوال له
أبو السعود (قوله لجعله بمال غيره) يعنى أن الشان فيه ذلك وان لم يجز للمسروق (قوله عشرة دراهم) انما قدر
بالمارفعه الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ولو كان موقوفا كان له
حكم الرفع لان المفذرات الشرعية لا تدخل للعقل فيها جرى (قوله جبار) بالجزم فتأدراهم والاولى النصب
لان المقصود الميزان التمييز الحلي وقيد به لانه لو سرق زبوا أو نهر جرة أو سرقه لا يجب القطع كذا في شرح
الطحاوى لان نقصان الوصف وجب نقصان المالبية نقصان القدر فلو وثبته من أي يوسف يقطع
ان كانت تروح لانها بالارواح صارت كالجبارى عن الكاكي (قوله أومة دارها) أى قيمة فله عرق نصف دينار
قيمة النصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على عشرة فاه الحلي (قوله فلا قطع بقره) فاطن القاموس النقرة
لقطعة المذابة من الذهب والفضة والمراد الثاني (قوله وتفسير القيمة وقت السرقة وقت القطع) فبيل وقت
الانخراج كذا في شرح المتيقن فلو قيمته يوم الاخذ عشرة فاقته قص بعد ذلك ان كان نقصان المذابة من العاين
يقطع وان كان نقصان السهم لا يقطع في ظاهر الرواية بجر ويقوم بأه الزنود كما رواه (قوله ضرب بلام أو بنقد
ليلد الذي يروج بين الناس في الغالب كما رواه أبو يوسف عنه (قوله ومكانه) أى وتعهده ضرب البتة أى القطع
فلو سرق ثوبا قيمته عشرة دراهم فأخذ المالك في بلد آخر وثبة الثوب ثمانية دراهم درى ثمة مراعى شتمه صاحب
الجر (قوله بتقوم عدلين) أى حال حكمكون القيمة كاتبة بتقوم عدلين وذلك لانه من باب لبعض (أو فلا يثبت
الاجبا يثبت السرقة بجر (قوله عند اختلاف القومين) أى في النصاب والاقل منه لافى النصاب لا كرمته
لان ما حينئذ اتفق على النصاب أفاده الحلي (قوله قيمته دون عشرة) قيد به لانه لو بلغت قيمة النصاب قطع
(قوله الا اذا كان وعاءا لها عادة) فانه يقطع حينئذ لان القصد فيه يقع على سرقة الدراهم الا ترى أنه لو سرق كيسا
فيه دراهم كثيرة يقطع وان كان الكيس يساوى درهما بجر (قوله فلا يطلع دينار) أى قيمة عشرة دراهم جبار
أو أكثر (قوله وهو) أى الاستهلاك (قوله وابدء فقط لوليا) حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ مال مجاهرة
ولو بعد مقاتله من يده قطع به فلا كفا بالخفية الاولى بجر (قوله وحل العبرة بالخ) محل الخلاف فيما أنزوم

• (كتاب السرقة) •

(هـ) لغة أخذ الشيء من الغير خفية ونسبة
المسروق سرقة مجاز وشرا باعتبار الحرمه
أخذ كذا كذلك بغير حق نسا باسكان أم لا
وباعتبار القطع (أخذ مكلف) ولو أنى
أو عبدا أو كافرا أو مجنوننا حال افاقته (ناطق
بصبي) فلا يقطع أخرس لا حقال نطقه
بشبهة ولا أعمى لجعله بمال غيره (عشر دراهم)
لم يزل مضروبة لما في المغرب الدراهم
لاه مضروبة (جبار أومة دارها) فلا قطع بقره
وزنها عشرة لا تساوى عشرة مضروبة ولا
بدينار قيمته دون عشرة ومكانه بتقوم عدلين
السرقة ووقت القطع ومكانه بتقوم عدلين
لهما معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف
المقومين ظهريه (مقصوده) مالا أخذ
فلا قطع بثوب قيمة دون عشرة وقطع بشار
أو دراهم مصرورة الا اذا كان وقت القطع
عادة فتجنس (ظاهرة الانخراج) فلا يطلع
دينارا في المسروق لم يقطع ولا ينظر
لتعوطه بل يضمن به لانه استهلكه وهو
سبب الضمان الحال (خفية) ابتداء واتهاء
لو الاخذتهارا ومنه ما بين العاين وابدء
فقط لوليا وحل العبرة بجر السارق أم لا
اسد حيا خلاف

القص أن صاحب الدار سلم به صاحب الدار لم يعلم به فني النيب لا يقطع لانه جهرو في الخلاصة والمحبط
والخبرة أنه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدهما أيا كان والمسئلة رباعية لانه امان يعلم كل بصاحبه
فلا يقطع أو اتقى علم كل بصاحبه فالتقطع اتقا فإوان كان صاحب الدار يعلم بدخوله والشارق لا يعلم أنه يعلم فانه
يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم السارق كذا في العرو وغيره وظاهره أنه لا خلاف في الثالثة (قوله لا يقطع
السارق من السارق) لعله لثبوت النسبة بدعوى الردة على المالك أو لانه غير مضعون في حق السارق الأول
في الجلة فانه لو أهلكه وقطع به لا يضمنه (قوله متقوما مطلقا) أي عند أهل كل دين (قوله فلا يقطع بسرقة خسر
مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تنحل سرقة المسلم خسر التي ولو قال فلا يقطع بسرقة خسر لكان أخضر وأمثل
أه شلي (قوله فلا يقطع بسرقة في دار حرم) فلا سرقة بعض خبايا المسلمين من بعض في دار الحرب ثم خرجوا
إلى دار الاسلام فأخذ السارق لا يقطعه الامام بحر (قوله من حرم) هو على قسمين حرمته نفسه وهو كل بقعة معدة
للاسرار ممنوع الدخول فيها إلا بإذن كالدور والحوانيت والخيم والنزائخ والمصاديق وحرم غيره وهو كل مكان
غير معد للاسرة حرمته حافضا كالمساجد والطرق والعصاة وفي القصة لو سرقت المدفون في مفازة يقطع بحر (قوله
بجرة واحدة) فلا يخرج بضعة ثم دخل وأخرج باقية لم يقطع ويضفي أن يقيده عدم القطع بالاخراج مرتين عاذا
تخلل بينهما اطلاع المالك أو إغلاق الباب أو إصلاح النقب فان لم يتخلل فالسرقة واحدة فيقطع طاع كافي السراج
جوى (قوله أم نهدة) فلا سرقة واحدة نصا بامن جماعة قطع ولو سرقت اثنان نصا بامن واحدة لا قطع عليها ما
والعبارة للنصاب في حق السارق لا السرور منه بشرط أن يكون الحرز واحدا بحر (قوله لاشبه الخ) خرج
الخروج من دار محرمه كذا في شرح المتن (قوله ولا تأويل) كما إذا سرقت مصفا من حرز معتبر فانه لا يقطع لتأوله
القراءة فيه (قوله ويثبت ذلك) أي بآثار المعتبر في الحدود (قوله عند الامام) المراد به من يقيم ذلك الحد (قوله
واليه وجع الثاني) وكان يقول أو لا يثبت من اقرارين في مجلسين مختلفين (قوله أو شهد رجلان) أفراد المصنف
بحصر الجلة في الاقرار والشهادة أنه لا يقطع بالنكول وان ضمن المال وأن العبد لا يقطع باقراره ولا عليه بها
وان لزم المال بحر وسأني (قوله ولو بعد اشرط حضرة مولاه) قال في الفتاوى الهندية وإذا شهد اليهود على
عبد ما دون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجهده فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن
ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت فائقة ردها على المروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند الامام
رحمه الله تعالى ويضمن السرقة وان سكتان الشهود شهدوا بربقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال
ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة
دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول الامام ومحمد رحمه الله تعالى وان كان الشهود شهدوا
على اقرار العبد المحجوب بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البيضة أصلا سواء كان المولى حاضرا أو غائبا حتى
لا يقطع العبد بالقطع ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ به العبد بعد العتق كذا في الذخيرة
وقامه في الحلبي وأما قيد بالرجلين لأن شهادة النساء لا تقبل في شيء من الحدود أتمافي حق المال فتقبل جوى
من البرجندى (قوله وكيف هي) لاحتمال أنه نقب البيت وأدخل يده وأخذ المتاع فانه لا يقطع على ظاهر
الرواية لانه محتمل لا هاتك للمرؤ لأن هناك الحرز في البيت لا يبيكون الا بعد الدخول فيه بخلاف مستدق
السرقة أه شلي (قوله وابن هي) لاحتمال أنه سرقة في دار الحرب أو مرق من متاع في دارنا فانه لا يقطع فيه
استصحابا لان حرمة ما له مؤقته لا مؤبدة أه شلي (قوله وكه هي) لاحتمال أنه سرقة بعض النصاب (قوله
وما هي) لاحتمال أن الشاهد ينسبها إلى السرقة لاستراق الكلام كما قال تعالى الا من استرق السمع أو لاستراقه
من ركوعه أو سجوده بعدم الاعتدال فلا يثبت اذامن السؤال عنها شلي وفي القهستاني أنه احتراز عن فهو
النصب والسرقة الكبرى (قوله ومتى هي) لاحتمال التقادم لأن التقادم في الحدود والخلاصة حقا لله تعالى يعطل
الشهادة بالتهمة (قوله وعن سرق) لاحتمال أن يكون قرب السارق أو وزوجه بحر (قوله ويحبسه حتى يسأل
من الشهود) لانه صار معه بالسرقة فمزرا له وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بالتهمة وانما
يحبسه إلى السؤال لأن التوثيق بالكفالة ليس بمشروع فيما مناه على الضرر والقطع قبل التمهيد لا يجوز لعدم
التلافي إذا وقع الخطأ فتعين الحبس كيلا يثبت الحق بالهرب شلي (قوله الا الزمان) كذا قالوا أو أقول لقائل

(من صاحب يد صعيبة) فلا يقطع السارق
من السارق فتح (عالم لا يسارع إليه الفساد)
كلمه وقوا كمن يجنب ولا يثبت من كون المروق
متقوما مطلقا فلا يقطع بسرقة خسر مسلما
كان السارق أو ذنبه وكذا الذي إذا سرق
من ذنبه خسر أو خسر أو مائة لا يقطع لعدم
تقومها عند ما ذكره الباقي (في دار العدل)
فلا يقطع بسرقة في دار حرب أو بني بدائع
(بحر حرم) بجرة واحدة فانه مال كنه أم نهدة
(لشبهه ولا تأويل فيه) ويثبت ذلك عند
الامام كما يستفهم (قوله قطع ان اقترع امرؤ)
الرجل الثاني (طاعنا) فاقترع بها امكرها
بشروط من اقرارين من أفتى بحسنه طه بغيره
زاد القهستاني معز الخزانة المفتين ويعمل
شروطه بغير وسنة فقه (أو شهد رجلان)
ولم يشترط حضرة مولاه ولا تقبل على
اقراره ولو بحضرة (وسأله الامام كيف
هي وابن هي وكه هي) زاد في الدرر وما هي
ومتى هي (وعن سرق) وينها احتسابا
للدرر ويحبسه حتى يسأل من الشهود لعدم
الكفالة في الحدود ويبدأ بالمقرع من السكن
الا الزمان

ومافي الفتح الا المكان فخر بنهر (وصح
رجوعه من اقراره بها) وان ضمن المال
وصكذا لو رجع احدهم او قال هو مالي
او شهد اهل اقرارها وهو يبعد او بسكت
فلا قطع شرح ومبانية (فان اقتربا ثم حرب
فان في فوره لا يبيع بخلاف الشهادة) كذا
نقله المصنف عن الطهيري وقوله شارح
الوجهانية بلا قيد القوية (ولا قطع بنكول
واقرار مول على عبده بها وان لم المال)
لا قراره على نفسه (و) السارق (لا يفيق
بعقوبته) لانه جوري فليس وعزاه القهستاني
لواقعاته فلا يانه خلاف الشرع ومثله
في السراجية ونقل عن الصديقي عن عمام
انه سئل عن سارق ينكر فقال عليه السلام
فقال لا يبرأ سارق ويحذر فوا بالسارق
فما خبره عشرة حتى اقر فاني بالسرقه فقال
تصان اقد ما رأيت جورا أشبه بالعدل
من هذا وفي اكرام البرازية من الشائع
اقوى بعبدة اقراره بها مكرها ومن الحسن
يصل خبره حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل
المصنف عن ابن العزالي حتى صرح بانه
السيرة والسلام امر الزبير بن العوف
بتهذيب بعض امهدين - من كتم كزبي
ابن الخطيب فقه - فلدهم على المال قال
وهو الذي يبع الناس وعليه العمل والا
فان شهادة على السرقات أندالام وورث نقل
عن الزيلي في آخر باب قطع الطريق جواز
ذلك لاساسه واقوه المصنف تبعا لاجروا بن
الكمال قاضي التهر وبنى التهر ويل عليه
في زمانه ثقل الفساد وجعل مافي التضييق
لو كسر منه اويده

يسأله عنه أيضا لجواز ان تكون السرقة في حياء فلا يحد حوى (قوله ومافي الفتح الخ) عبارته وهذا بخلافه
مالو كان ثبوت السرقة بالاقرار حيث لا بد ال القاضي المقر من الزمان لان التقادم لا يخل الاقرار ولا يسأل
المقر عن المكان لصكك يسأله عن باقي الشروط من الحرز وغيره اتصافا واسطة شكل في البصر عدم السؤال عن
المكان لاحتمال المذكور او يعقبه ما قدمه في الشهادة من احتمال السرقة في دار الحرب من مسلم وفي التهر
ورفع في بعض نسخ فتح القدير ولا بد ال المقر من المكان لصكك يسأله عن باقي الشروط من الحرز وغيره وكانه
تخريف واليه واب أنه يسأله لجواز ان يكون في دار الحرب اه وعزاده أنه تغيب عن صواب الحكم لا تخريف عن
الزمان لان لكمال نص في صدر جوارته على عدم السؤال عن الزمان (قوله وكذا لو رجع احدهم) أي أحد
السارقين المقرين وكذا قوله او قال هو مالي وعمل السقوط صاحب المحيط بأن الحد لما سقط عن الراجع بمصد
ثبوت التهمة ينتهي ما في السرقة سقط عن الآخر لان التهمة تقتضي المساواة والله تعالى أعلم اقاده المصنف
(قوله فلا قطع) اما فيما اذا جدد فلان الثابت بالبيعة العادلة كذا ثبت بالبيعة ولو ثبت اقراره بالبيعة ثم رجع
عنه قبل رجوعه فكذا اذا ثبت بالبيعة واما فيما اذا سكت فلان السكوت عند الشهادة يجعل انكارا حكما اقاده
المصنف (قوله فان في فوره) الاولى في التعبير وان في فوره ليفسده انه اذا رجع بعد القبول لا يقطع أيضا فوره
كرجوعه بصريح اللفظ وهو لا يختلف الحكم فيه بين القبول والرضا في اقاده صاحب الفوائد وجبة فلا ينفى في
ما في شرح الوجهانية وتعليقه في المحلى (قوله وان لم المال) يرجع الى الموردين بانه يفسد به جارة ليعبر (قوله
ولا قراره على نفسه) يصلح تمليلا للمستلحق فان اقر بالسرقة او بالزنا او بالربا لم يفسد على بي - والجنون لان القطع
على نفسه وان لم يصرح اقرار السيد بقطع العضو واعتبار الكونه مالا لان القطع حق القتل (قوله او عبدا) ولو اقر
المالك فلا يفسد اقرار السيد به (قوله بانه) أي الضرب كاتفيدة عبارة المصنف (قوله ونقل) انه محضون او ظاهر
(قوله انه مثل) أي سأل امير (قوله سارق وعين) أي أن العين من السارق سهل عليه لانه لا يتصان من لئلا أن
العين الامن يخشى الله تعالى والسارق ليس كذلك (قوله هاو ابا السوط) الباء زائدة وفي القاموس هاء بكسر
التاء بمعنى اعطى (قوله فقال) أي عمام (قوله أشبه بالعدل) أي في ايسال الحق الى المستحق (قوله من
المنافع من اقوى بعبدة اقراره بها مكرها) أي في حق الضمان لا في حق القمع (قوله وعن الحسن) هو ابن زياد
أحد تلامذة الامام (قوله يوصل ضربه) هو لم يصرح به وانما فهم من كلامه وهو مال يقطع العلم لا يقين العلم
سرا - ما لم يبق لم تهر السرقة وقد سقط من كلام الشارح يشطع العلم لا أوسط ذلك من قلم النسخ الاقل
(قوله صرح انه عليه الصلاة والسلام) أي به شاهد اهل تذيب المعروف بالقبور المناسب للتممة وبقى قسمان
آخران الاول أن يكون المتهم معروفا بالبر فلا يجوز مطالبة ولا عقوبة ومنهم من قال يعز من وما بالتممة
والثاني أن يكون مجهول الحال فيجب حتى يكشف أمره قبل شهر او قيل انه يقضى الى اجتهدوا في الامر
والدليل على حبه ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم جبر رجلا في تهمة اقاده المصنف (قوله ابن الخطيب)
بالخاء المحجمة اسم رجل (قوله ففعل) الضمير فيه يعود الى الزبير وفي فدهم يعود على بعض (قوله قال) أي ابن العز
كأية يفسده منفع المصنف (قوله والافان شهادة الخ) سكت عن العين لظهور أمره لانه ياد رالسه (قوله أند
الامور) أي من أندرها (قوله ثم نقل عن الزيلي الخ) نصه وصرح الزيلي بأن القتل عند التمسك واراغاهو
بطريق السياسة ومنه ما حكى عن العقبة أبي بكر الاعشى أن المذمى عليه السرقة اذا أنكر فلا مام أن يعمل فيه
بأ كبرأ به فان غلب على ظنه أنه سارق وأن المال المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كالأول جالس مع التساق
في مجلس الشراب وكأولوا آيشى مع السراق وبغلبة الظن أجازوا قتل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاغرا
سيفه وغلب على ظنه أنه يقتله اه (قوله ثم نقل المصنف) ثم لترتيب الذكرى وكان المناسب تقديمه على قوله
زاد في التهر كالا ينفى لصكك دعاه الى تقديمه كونه مناسب للمناسبة ولو أخره فماتت المناسبة (قوله بانه)
أي قبل تده عن الزيلي (قوله لو كسر منه) عبارته وفي القنية رقم لجم الاية الضامنة وقال شكنا
عند الوالى بغير حق فأتى بصادف ب المنكوب عليه فكسر منه أويده بضم الشاكي ارشه كالمال وقبل ان جبر
بسعائه فهرب ونسوز جندارا السجن فأصاب يده قتال بضم السامى فكيف هنا فقبل أي في الضلع
في مثله الهرب فقال لا ولو ماتت ما منعه كسر عليه بضرب الفتاة لا يضمن الشاكي لانه لو لم يمت فيه نا - رفعايته

لا تنقض اليه غالباً اه (قوله ارشه) أي ما ذكر من اليد أو السن (قوله لا لو حصل ذلك بتسوره الجدار) أي على
المعتد (قوله وسيمى) في القصب) لم يذكر هنا التغيير أبداً وبما رآه مع اثنين هناك حل قيداً بغيره أو برباط
دائمه أو قطع باب اصطبلها أو قطع طائرته فذهبت هذه المذكورات أو سمي إلى السلطان بمن يؤذيه والحال أنه
لا يدفع بل يدفع أو قال السلطان قد يغرم أنه قد وجد كذا فغرمه السلطان فإنه لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم
السلطان به بل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سمي بغيره مع أنه قد وجد كذا فغرمه السلطان فإنه لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم
ولو الساعي عبد أطول بعد عتقه ولو مات الساعي فله سمي أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح جواهر
الفتاوى ونقل المصنف أنه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح نخوفه غرم الشاكي دينه لا لو مات بالضرب
لذوره وقد مر في باب السرقة اه ونقل المصنف آخر قطع الطريق عن الذخيرة ثمانية رجل أذى على رجل سرقة
وقدم إلى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه فغرمه السلطان مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير
أن يعذب بخلاف المحبوس من التعذيب والقطع فغرمه السلطان مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير
في هذه الحادثة وظهرت السرقة على يد أكرات لاورثة أن يؤخذ وأصحاب السرقة بدياً أيهم وبالغرامة التي
أذاها إلى السلطان لأن الكل حصل بسببه وهو معتد فيه كذا في مجموع التوازل قبل هذا الجواب اه مستقيم
في حق الغرامة أصله مسألة السعاية غير مستقيم في مسألة الدية لأنه بعد اختياره وقيل مستقيم في الدية
أبداً لأنه مكروه على الصعود للفرار من حيث المعنى لأنه انما قصد الفرار خوفاً على نفسه من التعذيب اه (قوله
فلا قطع) ويثبت تعزير المذمى على قول البعض أن كان المتهم مرفوعاً بالبر كما سبق (قوله ونذب تلقينه) لما روى
أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقال اسرق ما أخاله سرق ولأنه استحبال للرد وقوله أخاله بكسر الهمزة
معناه أظنه وبالفق كذا وكذا فاعمل مضارع من الخلة وهي التلقين إلا أن الحديث جاء بالعكس من (قوله
في خفه) متعلق بقوله فلا قطع وأما الضمان فلا شك في انتفائه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها
الظاهر اه (قوله تشارك جمع) المراد به ما فوق الواحد فله مستأني ولاية من دخول الجميع الحرز كما هو صريح
عبارة الهداية حيث ذكر فيها ما نصه وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ قطعوا جميعاً اه قال الكمال
وأما وضعها في دخول الكل لأنه لو دخل بعضهم لم يكن مشتركوا بعد ذلك في فعل السرقة لا يقطع إلا الداخل
أن صرف بعينه وإن لم يعرف عزروا كلهم وأيد حبسهم إلى أن تظهر ثوبتهم اه (قوله استحصانا) والقياس أن يقطع
الحامل وحده وهو قول زفر والأغلبية ثلاثة كمال (قوله أو محرم) أي من المروق منه زاد الشلبي عن الاختاف
أو آخر اه (قوله لم يقطع أحد) ولا بد من تعزير كالأجنبي (قوله حتى لو غاباً أو ماناً) أو غاب المذمى أو مات
أبو المهود عن النهر (قوله سوى رجم) تعقبه في الشرب لا لبلية بأن استثناء الرجم محال لما تقدم أهم في سد الزنا
بالرجم من أنه إذا غاب الشهود أو ماتوا سقط الحد فلا يجزئ الاستثناء الجلد في مقام حال القيسة والموت بخلاف
الرجم لا يشترط بداءة الشهود به أبو السعود (قوله وقود) قال في البحر ويضيق القهاس أن لم يضر واستحصانا
(قوله تصحيح خلافه) أي خلاف اشتراط حضور شاهدي السرقة وقت القطع قال في المنع وأما حضور الشهود
القطع فليس بشرط على الصحيح الآخر من قول الامام وكذا عندهما وكذا بعد موت الشهود كذا في شرح
المتنومة اه حلي (قوله ويقطع بساج اخ) لأن هذه الاشياء من أعز الأموال وأنفسها وهي محرزة ولا توجد
مباحة الاصل في دار الاسلام غير مرغوب فيها نصارت كذهب والفضة أبو السعود قال المصنف والساج
ضرب من الخشب تعلوه الحرة وهو صلب كالجهر (قوله وآبنوس) بهذا الهمزة (قوله بفتح الباء) انما قصت هرباً
من اجتماع الساكنين جوى (قوله وصندل) خشب أحمر وأصفر طيب الرائحة جوى عن البناء اه (قوله
وفصوص خضر) قال في شرح الملتقى وقيد الخضر اتفاقاً اه ولذا أطلقه صاحب المجموع جوى (قوله وزرجد)
بفتح الزاء والياء جراً أخضر يقع من الصرع وكلال البصر جوى عن الخشخاش قال في البناء أنه جبراً أخضر
يشبه الباقوت الأخضر وليس له منفعة الا حسن النظر اه أبو السعود (قوله ولعل) بالتصنيف هو ما يصفونه
البحر لا جبراً أخضر والدودة يطلق على نوع من الزمرد (قوله وباب غير مركب) أما المركب فلا يقطع به كذا
في شرح الملتقى ويشترط أن لا ينقل على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب بل على الاعتراض
عليه بما يلزم امتناع القطع في سرقة فرد سجل من هاشم وهو منقول عنه بان التعليل قاصر على الثقل من

نحن الشاكي ارشه كمال لا لو حصل ذلك
بتسوره الجدار أو مات بالضرب لذوره
وعن الذخيرة لو سعد السطح لينتخوف
التعذيب فسلطات ثم ظهرت السرقة على
يد آخر كان لاورثة أخذ الشاكي بدياً أيهم
وعاغمه السلطان تعدد في هذا التسبب
وسيمى في القصب (قضى بالقطع بديته
أو أقرار فقال المروق نفسه هذاماته
لم يسرقه منى) وانما كنت أودعته (أو قال
شهد شهودي بزوراً أو تزهر بباطل أو ما
منه ذلك فلا قطع) قد ب تلقينه كلابية
بالسرق (كما) لا قطع (لوشهد كافران على
كافروهم بها في خفها) أي الكافر والمسلم
كافراً جوى (تشارك جمع وأصاب كل قدر حساب
القطع) وان أخذ المال بعضهم استحصانا
من الباب الفساد ولو فهم صفي أو يجنون
أو جوى (قوله لم يقطع أحد) أو بشرط
القطع حضور شاهديها وقت القطع
(قوله والمذمى) نفسه (حتى لو غاباً أو ماناً
لا قطع) وهذا في كل حد سوى رجم وقود
جبر قلت نقل المصنف في الباب الآتي تصحيح
خلافه قد نبه (ويقطع بساج وقنا وآبنوس)
بفتح الباء (وهو دوسن وأدهان ووزم
وزعفران وصندل وخبر وفصوص خضر)
أي زمرد (وباقوت وزرجد ولؤلؤ ولعل
ونسيروذج ومانا وباب) غير مركب
(ولو متخذين من خشب)

أولها المسجد يجب أن يعزى ويبلغ فيه ويحبس حتى يتوب اه ويذني أن يكون كذلك سارق البرايز من الميض اه
ويذني أن يكون كذلك سارق المصلين من المساجد (قوله لانه حرز لا يحزن) أعاد هذا التعليق أن الكلام
في الباب الخارج أما ما كان داخل فهو محرر فيقطع به وقد مر (قوله ومصحف) يضم الميم وكسرها وقد نفع حوى
والظاهر اه لا يشترط لدره الخدع سارق المصحف أن يكون قارئا إذ يتأول أخذه لقراءة غيره أو ليتعلم هو القرآن
أبو السعود (قوله وصي حر) قيد بالحر لانه يقطع بالصبي العبد كما يصرح به (قوله ولو محليين) وقال أبو يوسف
أن بلغ حل الصبي نصا يقطع والخلاف في غير المميز ما المميز فلا يقطع به إجماعا لانه خداع لا سرقة جوى وانما
لم يقطع فيه لانه يتأول اسكاته أو حمله الى مرضعته منع (قوله يعبر عن نفسه) قصد به تفسير الكبير قال في البصر
أراد الكبير المميز المعبر عن نفسه بالفا كان أو صبياه (قوله لانه ما غصب) أي أن أخذه بالهرو وقوله أو خداع
أي أن أخذه بالهبة وكلاهما غير سرقة (قوله ودفاتر) جمع دفتر بالفتح وقد يكسر جماعة العصف المنعومة
فهو ساني والمراد بالدفاتر صانف فيها كتابة من حديث أو تفسير أو فقه ما هو من علم الشريعة وقد اختلف
في غيرها فقيل ملحقه بدفاتر الحساب فيقطع فيها وقبل يكتب الشريعة لأن معرفتها قد تتوقف على اللغة
والشعر والحاجة وإن قلت كفت في إرات الشبهة بجر (قوله فكلمه مصف) فتأول أخذه للقراءة فهم يتوصل
الى أمور الدين (قوله والا) أي بأن كانت شعرا أو شعوردة ونحوه فكلمه بجر فتأول أخذه إذا هاجها بنها عن المنكر
وأما كتب الشعر فالتأخر عدم القطع فيها لتأول الأخذ إذا هاجها بنها عن المنكر واستظهر في البصر والنهر أن
الأخذ إذا كان مولعا به يقطع وما ذكره الشارح أن يكتب الشعر كالغنيور وهو تابع للمصنف فيه ينافيه
ما في القهستاني من أنه يقطع بكتب الشعر والداوين مطلقا اه وكذا كتب الحكمة (قوله بلافق الخ) يعني
أن هذا التفصيل يجري في هذه الدفاتر الثلاثة وبعبارة النهر وأما دفاتر الحساب يعني أهل الديوان فلأن المتصور
منها الورق لأن ما فيها لا يقصد بالأخذ لا يستفيد الأخذ فيه فها من ذلك دفاتر التجار كافي السراج قال في
البصر وهذا يدل على أن المراد به الذي مضى حسابها وقد قيد به كاذكره الشفي أما التي في اليد أو المعقول بها
فالمقصود علم ما فيها اه ويذني أن لا يقطع في دفاتر مباشرة الأوقاف إذا المقصود علم ما فيها من جهات ونفود
وردت ثم كفت أو زعت في لفظ مرات أو نحوها صاحبها ينفله من لا يذني اه تعالى اه فقوله وهذا يدل على
التعليق في دفاتر الديوان بأن المقصود منها الورق وجعل صاحب السراج دفاتر التجار مثلها فيجوز فيها التفصيل
وقوله إذا المقصود علم ما فيها الخ يدل على أن المراد بدفاتر المباشرين في كلامه المعقول بها لا المنقضة التي
فرغ منها فإنه لا يقصد منها ما ذكره فيقطع بها ويذكر ناصح الشارح أن يعزى وذلك الى النهر فتأول (قوله وكاب)
ولي كاب صيد أو ماشية وهو عطف على ما لا قطع فيه بقرينة تنكيره ولو أدخل الجار وهو الباء على قوله وكاب
وعطف الجوارى عليه من غير إعادة الجار كما صنع في الوافي لكان أحسن حوى وانما لم يقطع فيه وفي القه لانه
يوجد من جنسها مباح الأصل غير مرغوب فيه ولأن الاختلاف بين العلماء ظاهر في مائة الكلب فأوردت
شبهة بجر (قوله ولا يخفى في دبيعة) لقصور الحرز قهستاني (قوله ونهب) لانه أخذه علانية قهستاني فعدم
الركن وهو الأخذ خفية أبو السعود (قوله واختلاس) هو أن يحتطف الشيء من يد المالك أو من البيت يذهب
سريعا حوى والنهب والاختلاس أخذ الشيء علانية إلا أن الفرق بينهما من جهة سرعة الاختطاف في جانب
الاختلاس بخلاف النهب فإن ذلك غير معتبر فيه أبو السعود (قوله لا تناف الركن) وهو الحرز في الخيانة والأخذ
خفية فيما بعده (قوله ونهب لقبور) أي لا قطع على القباش وهو الذي يسرق أكسكان الموق بعد الدفن بجر
سواء كان الكفن مسنونا أو زائدا أو أقل وعن أبي يوسف أنه يقطع بالكفن المسنون أو الأقل ولو كان القبر
في العمرة قهستاني فالاختلاف انما هو في سرقة الكفن المسنون وأما إذا سرق الزائد على القدر المسنون أو شيئا
آخر وضع معه في القبر فلا يقطع اتفاقا أبو السعود عن الحوى وقوله انما هو في سرقة الكفن المسنون مراده به
نهب الزائد فيم الأقل يوم هذا وافق ما في القهستاني (قوله في الأصح) وجهه اختلال الحرز بجر القبر وقبل يقطع
إذا كان مقلا لقهستاني (قوله ومال عامة أو مشترك) لانه شركة في الثاني حقيقة وشبهة شركة في الأول فإنه
بمال المسلمين وهو منهم وإذا احتاج ثبت الحق له فيه بقدر حاجته فأوردت شبهة والحدود تدربها بجر (قوله ومال
يحب لعدم المال بجر) لو قيل أن كان الوقف على العامة فله كيب المال وإن كان على قوم محصورين فله عدم

لانه حرز لا يحزن (ومصحف وصي حر) ولو
(محليين) لأن الخلية تبع (وعبد كبير) بجر
عن نفسه ولو ناعا أو مجنونا أو احمى لانه اما
غصب أو خداع (ودفاتر) غير الحساب لانها
لو شرعية كما كتب نفسه بجر (بخلاف) العبد
فكلمه مصف والا فكتب بجر (الماضي حساب
الاصح بجر دفاتر الحساب) لان المقصود ورقة يافيه قطع ان بلغ نصابا اما
المعقول بها فالمقصود علم ما فيها وهو ليس
بما لا يقطع بلافق بين دفاتر تجار وديوان
وأوقاف نهر (وكاب ونهد ولو عليه طوق
من نهب علم) لسارق (به اولا) لانه تبع
(ولا يخفى في دبيعة) أي اختطاف لا تناف
قهر (واختلاس) أي اختطاف لا تناف
الركن (ونهب) لقبور (ولو كان القبر في بيت
مقفل في الأصح) أو كان (النوب غير
الكفن) وكذا لو سرقة من بيت نفسه قبرا أو
ميتا أو زيارة القبور أو التجهيز ولاذن
بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة (ومال
عامة أو مشترك) وحصر مسجد واستار
كعبة ومال وقف لعدم المال بجر

المالك حقيقة اكان حسنا نهر وهذا يجب من التصريح بما في فصل كيفية القطع واثباته كغيره بما يجب عليه
بطلب كل من له يد حافظة وصرف حوائق القنيل لذلك يقول الوقت بقطع بطلبه اذا سرق مال الوقت من يد
خفية او سكا بان اخذ من حرز كان هذا جهنا كما قاله فيقول ويظهر ان الاحسن في تعطيل عدم القطع
بسرقه من المهر كونه غير محرقة ابو السعود ثم قال في هذا بقطع بسرقه ان شاء الله تعالى اذا كانت محرقة
بطلب من له يد حافظة خلافا لما تقدمناه من البحر اه (قوله ومثل دينه) المراد المائنة من حيث الجنس فقط
وان لم يتساويا قدر ولا صفة كما صرح به المؤلف وغيره (قوله او ايجاد) هذا هو السواب خلافا لما في التمسك في
من القطع بالاجود والا رد (قوله لصيرورته شريكا) هو واضح في سرقه الزائد واما في سرقه الاجود فلا يظهر
هذا التعديل فيه بل الوجه فيه ان جسد مال الزاود دينه سواء لم يخرج عن المائنة (قوله لان للدين جنس
واحد) ولهذا امكن للفاضي ان يقضي الدين باحدهما بدل الاخر من غير رضا المداوب وبضم أحدهما الى
الاخر في الزكاة وليس للطالب ان يتنوع من قبض أحدهما بدل الاخر بل يجب عليه افاده الثاني (قوله
في قطع به) لانه ليس باستيفاء وانما هو استبدال ولا يتم الا بالتراضي ولم يوجد جبر (قوله وقضاء) يعني ان دعواه
هذه تدفع عنه الحد وان لم يكن له الاقضاء به عندنا (قوله وأطلق الشافعي) رضى الله تعالى عنه أى وسع في اخذ
خلاف الجنس أى غنمته لا قطع فيه قال في المنع وفيه أى في الجنبى أن ابن أبي ليلى والشافعي رضى الله تعالى
عنهما ما يطلقان اخذ خلاف جنس حقه للمجانسة في المائنة وما قالاه هو الاوسع ويجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبا
فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة اه (قوله المديون) قد بدله لانه لم يكن مديونا لا بقطع السيد به
لان حق الاخذ به (قوله ولو سرق من غريم ابنه الصغير) أى لا يقطع لان حق التملك في مال الابن وظاهر
اطلاقه بيم ما اذا لم يكن الاب متصرفا في مال الصغير لسوء اختياره او كان رقيقا ومثل الابن البنت فلو قال من
غريم ولده اكان اولى (قوله كسرقه شئ قطع فيه ولم يتغير) لان القطع اوجب سقوط عصمة المثل وبالرد الى
المالك وان عادت حقيقة العصمة لكن بقيت شبهة السقوط لا اتحاد الملك والمحل وقيام الموجب وهو القطع جوى
وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شئ آخر قطع فيه ستالى فان قيل حد الزنا يشترط تكرار الفعل فيحصل
واحد فيجب ان يكون حد السرقة كذلك فلما حد الزنا يجب باعتبار المستوفى من منافع البضع والمستوفى
في الزنا الثاني غير المستوفى في الاول اما حد السرقة باعتبار العين وهي لا تختلف حتى لو اختلفت بان تغيرت
وجب القطع ابو السعود عن الزيلعي (قوله اما لو تبدل العين) كالمسروق فز لا قطع فيه فردته ثم نسج فعاد فسرقه
فانه يقطع وعلى هذا الصوف والقطن والكان وكل عين احدث المالك فيه صنعة بعد القطع لو احدثها القاصب
ينقطع به حق المالك منع (قوله والسبب كالبيع) أى كما اذا باعه المسروق منه بعد القطع ثم اشتراه سرقة لان
تبدل السبب كتبدل العين لعصمة التبدل افاده المصنف قال في البرهان ينفى ان يكون حكم ما اذا باعه المالك
فسرقه من المشتري وجوب القطع بالاول اه ولو باعه المالك من السارق ثم سرقه منه قطع عنده مشايخ
بخاري وقال مشايخ العراق لا يقطع جوى عن القم (قوله على ما في الجنبى) وذكر التمسك انه لا يقطع عنده
مشايخ العراق منع (قوله لارضاء) متعلق بقوله محرم فقط لان الرسم لا يكون الانساب واما المحرم فقد يكون
من الرضاء فأخرجه فكانه حال محرم نسبي جوى (قوله فقط كلام الزيلعي) حيث قال وقوله لارضاء
لا حاجة الى اخراجه لانه لم يدخل في الرسم المحرم ورده في البحر بان هذا من منه أنه متعلق بالرسم وليس كذلك
بل متعلق بالمهر فقط اه (قوله ولو المسروق مال غيره) لان يشه ليس بمحرر في سقمه مطلقا فيقول المذبح
بعد وعده أى المرز يرجع الى هذا (قوله بخلاف ما اذا سرق من بيت غيره) فانه يقطع باعتبار الحرز (قوله
اعتبار الخ فيه) لف ونشره مشوش قال في البرهان ينفى ان لا يقطع في الولاد لما ذكرنا من المشبهة في المحرم
القطع في الولاد للشبهة لاعداد الحرز في المحرم اقدم الحرز اه (قوله صوابه بلاءه) ذكره بعض النسخ
مادامت ملفحة تدعى المصغرة فهي مرضع بلاءه فاذا وضعت فهي مرضعة سواء المراد الثاني فلو لم يمسح
معه وفي التاموس وأرضعت المرأة فهي مرضع لها ولدها ورضعته فان وصفها بالمرضع لولا قلت مرضعة لم يطرقت
الثاني في محل على كلامه ايضا (قوله لا تز) أى من اعتبار الحرز عن أى يوسف لا يقطع لان ابنه لا يقطع عليها من
غير اعتذار ولا وحشة منع (قوله ولا بسرقه من زوجته) ولومن وبه كالمصنف وليس كذلك فلا يقطع كالسارق

(ومثل دينه ولو دينه) موجب لا وزائدا
عائيه) أو أجد لسرورته شريكا (اذا كان
من جنسه ولو سكا) بان كان له درهم
فسرق ذنابا ويبيع بكمه هو الاصح لان
التقدي بن جنس واحد حكم بخلاف الرسم
وهنا المولى يقطع به ما لم يقل اخذته رهنا
أو قضاء وأطلق الشافعي اخذ خلاف
الجنس للمجانسة في المائنة قال في الجنبى وهو
أوسع فيعمل به عند الضرورة (بخلاف
سرقه من) غريم (ابيه او) غريم (ولده
الكبير او غريم مكاتبه او غريم عبده المأذون
المديون) فانه يقطع لان حق الاخذ للغير
(ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع
نفي قطع فيه ولم يتغير) اما لو تبدل العين
او السبب كالباع لا يرضاع (قوله
(أو من ذى رحم محرم لا يرضع)
محرمة برضاع قطع كمن هم في قطع كلام
فانه رسم نسبا محرم رضاعا محرم أى غير
الزيلعي (ولو المسروق مال غيره) أى غير
ذى الرحم (بخلاف ما اذا سرق من بيت غيره)
فانه يقطع باعتبار الحرز وعده (وبخلاف
مرضعة) صوابه مرضعة بلاءه ابن كمال
(طلقا) سواء سرق من بيتها أو بيت غيرها
فانه يقطع لا تز (ولا بسرقه من زوجته)

هي منه في العتة أما اذا خفت السرقة بعد العتة قطع (قوله وار تزوجها بعد القضاء) أي بالقطع في باب
 السرقة يكتفي بالزوجة في حال من الأحوال وقال أبو يوسف يقطع أما اذا تزوجها قبل القضاء فلا قطع انتهى
 (قوله من حرز خاص له) الأولى حذفه ليم الخرز الخاص لها وقد عساه في البحر وأطلقه في المتن (قوله
 أو عرسه) أي عرس سيده منع وأما عرس العبد فسهفه في زوجته وقد علم الحكم فيه قريبا (قوله لا إذن
 بالحقول عادة) فاختل الحرز كذا في الدر المنثور قال في البحر والعبد في هذا الحق بجموله حتى لا يقطع في سرقة
 لا يقطع فيها المولى كسر السرقة من أقارب المولى وغيرهم لأنه ما ذن له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لا فامة
 المصالح اهـ (قوله ومن مكاتبه) لأنه قن مابق عليه درهم بجره مثله المأذون (قوله وخشته وصهره) قال في البحر
 الأصهار كل ذي رحم محررم من امرأته والاختنان زوج كل ذي رحم محررم منه اهـ وفي المحلى جوار المرأة
 كل ذي رحم من زوجها اهـ وقال صاحبان يقطع في الخنزير والصهر وقوله أصبح كذا في المتن وشرحه قال
 في البحر ومحل الاختلاف ما إذا لم يجمعهما منزل واحد أما إذا جمعهما منزل واحد فلا قطع اتفاقا (قوله
 وان لم يكن له حق فيه) لأنه اذا كان له فيه حق فهو المال المشترك وقد تقدم حكمه فأفاده صاحب البحر
 فالو في قوله وان لم يكن الخ المال (قوله غاية بحثنا) هو البحث الثاني وقد بحث أولا القطع حيث لم يكن له حق فيه
 وصارته ملصقا فلا قطع بسرقة حيث كان على صورته ولم يتغير (قوله في وقت جرت العادة بدخوله)
 ولولا اختياره ضمن الحامى أن أمر بالمحافظة قهنتان (قوله وكذا حوائت التجار) أي أنها في حكم الحام
 فلا يقطع بسرقة في وقت جرت العادة بدخولها ولولا لالاختلال الخرز ويقطع في غيره لأنها ثابت لا حراز
 الاموال أفاده القهستاني والمصنف (قوله وبنت أذن في دخوله) فلا قطع بالسرقة منه في الوقت المأذون
 بالدخول فيه (قوله يفتي أن يقطع) البحث صاحب البحر وتبعه من بعده (قوله واعلم الخ) قال في البحر أطلقه
 أي أطلق ذكر السرقة من الحام فعمل ما إذا سرق من الحام وصاحبه عنده أو المسروق تحته بخلاف ما إذا سرق
 من المسجد وصاحبه عنده فانه يقطع والفرق على الظاهر أن الحام على الأحرار فكان حرزا أي بنفسه فلا يعتبر
 الحائط كالبيت بخلاف المسجد فانه ما على الأحرار الاموال فلم يكن حرزا بالمكان فيعتبر الحائط كالطريق
 والعصاة اهـ (قوله وكل ما كان حرزا النوع الخ) الخرز لغة الموضع المصين يقال أحوزه اذا جعله في الخرز
 وفي المشرع ما يحفظ فيه المال عادة منع وفي الهندية الخرز على ضربين حرز زاعي فيه كالبيوت والدور وسبحي هذا
 حرزا بالمكان وكذلك الفساطيط والحوائت والجميع كل هذه الاشياء تكون حرزا بالمكان وان لم يكن فيها حافظ
 سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لأن البناء يقصده الأحرار لأنه لا يجب القطع إلا بالخراج
 بخلاف الخرز بالحائط حيث يجب القطع فيه بمجرد الأخذ وحرز الحائط كأن جلس في الطريق أو في العراء
 أو في المسجد وعنده متاعه فهو حرزه هذا اذا كان الحائط قريبا منه أما اذا كان بعيدا فليس يحافظ
 وحده القريب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحائط مسنونا أو نائما أو متاع تحته أو عنده
 هو الصحيح كذا في السراج (قوله والاول هو المذهب) ذكره مع تصريح المصنف من أجل نسبته الى الجنبى
 (قوله لكن جزم القهستاني) حيث قال وكل ما كان حرزا للنوع فهو حرز لجميع الأنواع على المذهب هذا قول
 بعضهم والمعتد خلافه ويترتب على ذلك ما إذا سرق جوهر من أصطبل فعلى الأول يقطع وعلى الثاني لا يقطع
 وهو الصحيح لأنه ليس حرزا للجواهر كذا في بعض الهوامش (قوله قتيبه) أشابه الى الشبه وربما نسما قولان
 معهما (قوله هو من يسرق الدراهم بين أصابعه) قال صاحب البحر وقصده القفاف هو الذي يعطى الدراهم
 لينظر اليها فاشد منها وصاحبها لا يعلم اهـ (قوله انطلق) بالتصريك المطلق وهو ما يطلق به الباب كالمغلق فأموس
 (قوله اذا فتر غارا) وجه عدم القطع حيث أنه بالفتح بجا حرا لا تحف بشرط القطع الخفية جوى وقيد بالفتح
 فها رالانه اذا فتر لا قطع مطلقا (قوله وهو لا يعلم به) فلو علم به فهو بجا حرا (قوله قطع) لأنه ظن الخفية اذ لو علم
 بأحد فيه لما فتره غالبا (قوله لو سرق من السطح) بشرط الدخول فيه وفي البحر عن الطهيريبة واذا سرق
 فوق السطح حائط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق فوق السطح على شخص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار
 أو على الخصى الى السطح قطع اهـ (قوله ورب المتاع عنده) المراد به الحائط ما لك كان أو لا مسكن وأطلق
 في كونه عنده فعمل ما اذا كان تحت رأسه أو تحت جنبه أو بين يديه حالة النوم وهو قول بعض المشايخ واليه

وان تزوجها بعد القضاء جوهره (وزوجها
 ولو كان) المسروق (من حرز خاص له) لا
 (عبد من سيده أو عرسه أو زوج سيده)
 لا إذن بالدخول عادة (و) لا (من مكاتبه
 وخشته وصهره ومن مضم) وان لم يكن له حق
 فيه لأنه مباح الأصل فصار شبهة غاية بحثنا
 (وجام) في وقت جرت العادة بدخوله وكذا
 (مدينت التجار والظلمات مجتبي) وبنت
 أذن في دخوله (ولو أذن نفسه وصين فدخل
 الحرز بالحائط مع وجود الحرز بالمكان لأنه
 أقوى فلا يعتبر الحائط في الحام لأنه حرز
 وبه تقرر في المسجد لأنه ليس بحرزه يعني
 (كاه) فليقطع بسرقة لؤلؤ من أصطبل (على
 المذهب) وقيل حرز كل شيء معتبر بحرزه مثله
 والاول هو المذهب عندنا مجتبي لكن جزم
 القهستاني بأن الثاني هو المذهب قتيبه
 (ولا يقطع قفاف) هو من يسرق الدراهم
 بين أصابعه (وفشاش) بالنساء هو من يجني
 لعلق الباب ما يقصده (اذا فتر) فأنوا أو باب
 دار (فتر) أو خلا البيت من أحد) فلو فيه
 احد وهو لا يعلم به قطع مجتبي (ويقطع لو سرق
 من السطح) نسا لأنه حرز شرحه وبه ياتى
 (أو من المسجد) أراد به كل مكان ليس بحرز
 فتم الطريق والبحراء (ورب المتاع عنده)

مال السر خشي وجهه في الجبتي لأن النائم بعد ما قطعنا وعلى هذا لا يضمن المودع والمستعير عيشه لأنه ليس
 بتضييع وأشار بقوله هذه إلى أن المتاع لو كان نسيابا وهي عليه لا يقطع فلا يسرق من رجل ثوبا عليه أو رداء
 أو قلادة أو منقطة أو سرق من امرأة حليها عليها لم يقطع وكذا إذا سرق من رجل ثايم عليه ملاءة وهو لا يسها
 لم يقطع وقيل يقطع كالموضوع هذه بجر عن الجبتي لأنه مع اللبس لا يقطع كون فاسد الله هذا أفاده أبو السعود
 واستظهر الجوى في شرحه القطع (قوله أي بجبتي براه) أشار به إلى أن المراد بالعندية القرب الذي يرى فيه المتاع
 (قوله ولو من بعض بيوت الدار) أي الذي لم يصف فيه (قوله لا ختم لال الحوز) لأن الدار مع جميع بيوتها حوز
 واحد فبالأذن في الدار اختل الحوز في جميع بيوتها بجر (قوله ولم يخرج من الدار) أي الصغيرة أما الكبيرة
 ذات الحجزان فستأق قريبا وقد يمد الدار لأن الحوز لا يحافظ يقطع فيه كما يخصص ولو لم يمد المالك مجرد الأخذ جوى
 (قوله لشبهة عدم الأخذ) لأن الدار كلها حوز واحد فلا بد من الإخراج منها وما فيها في يده وبعضها معني فتكن
 شبهة عدم الأخذ بجر وهل يضمن الظاهر لا لما ذكر من مسئلة القصب ويجوز (قوله له أخا فاد القصب) فيجب
 الضمان على القاصب بمجرد الأخذ وان لم يخرج من الدار هو الصحيح لأنه يجب مع الشئ لقضاء (قوله قوله التسمية
 بهذا) المراد بها الدار التي فيها منازل وكل منزل مكان يستغنى به أهله عن الاتماع بعض منه أي وسع في أخذ
 اتماع السكة وأما قطع لأن كل متصورة باعتبارها كنها حوز على حدة بجر (قوله أنفي رضى الله تعالى
 مقصودة على غيره وأخذ بكرة يقال أعلا القوس والتعلب في العدو إذا أسرع بجر أو موان لم يكن مذهبا
 قرا حوزا بغيره) كانت الدار كبيرة لأنها بمنزلة الملهة بخلاف ما إذا كانت صغيرة فلا يقطع السكة عليه
 واحد (قوله أنفي رضى الله تعالى مقصودة على غيره) لأن فيها أولاد من له بالدخول فيها إذا سرق من بعض مقاصيرها أو من
 العبيد وقوله من بعضي بعض فاعل آثار وأول في الحجرة للبشر (قوله قد دخل) قيد بالدخول (قوله قوله قال من
 بنفسه بل أدخل يده وأخذ شيئا لا يقطع خلافا لابي يوسف (قوله أو ألقى) أي ألقاه بجبتي سر السارق إلى
 لبراه فلا تقع وان أخذه بعد لأنه جعل مسئلة كاعلى هذه الصدقة قبل خروجه بدليل وجوبه (قوله قوله السارق
 في الشرح جوى (قوله ثم أخذه) انما عطف بضم الدالة على التراخي إشارة إلى أنه لا يشترط لاقعة وهو سارق
 فور الالتقاء ولو عطف بالقاء بما توهم اشتراط القوية أبو السعود (قوله لأن الرمي حيلة يعتادها السارق) (قوله
 الخروج مع المتاع أو ليتفرغ للقتال أو لاضرار جوى (قوله فاعتبر الكل فعلا واحدا) المراد بالكل القصب
 والدخول والالتقاء والأخذ وقال زفر يقطع (قوله فهو مضيع لاسارق) أي فيجب الضمان لا القطع (قوله
 فساقه) قيد بالسوق لا لئلا يسهل به وخرج بنفسه لم يقطع لأن الدابة اختيارا فإما يفسد اختيارا وما بالجل
 والسوق لا يقطع نسبة الفعل إليها بجر (قوله أو علق وسنه الخ) قال في البحر والمراد أي بالوقوف أن يكون
 متديبا في إخراجها فتمهل ما إذا علقه في عنق كلب وزره ولو خرج بغير زجر لا يقطع اه (قوله لم يتر) أي من أن
 الإخراج مضاف إليه (قوله لأنه أخرجه بسببه) أي لأن الماء أخرجه بسبب الالتقاء (قوله لما ذكرنا) لاجابة إليه
 لذكره على كل مسئلة (قوله على الأخير) وهو ما إذا أخرجه الماء بقوة نفسه (قوله ما قالوا لعلقه على طائر الخ)
 فان هذا الفرع كاللوضه في الماء فأخرجه الماء بقوة نفسه (قوله وان تقب ثم ناوله آخر من خارج) أي فلا يقطع
 عليها لأن الأقل لم يوجد منه الإخراج لا عراض بدمية على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه ذلك
 الحوز فلم تتم السرقة من ككل واحد منع وقوله ثم ناوله آخر مسئلة ما إذا دخل الخارج يده فقتلها من يده
 الداخل على ظاهر المذهب أفاده المصنف (قوله أو أدخل يده في بيت) قيد بالبيت لأنه لو أدخل يده في الجوانق
 أو الصندوق قطع لعدم إمكان دخوله فيها جوى وهذا يفسد القطع بالسرقة من خزائن الجامع الأزهر لوجود
 السرقة من الحوز المكان الذي هو الخزانة ولو سرقة ما يجملتها فلا قطع كذا ذكره شيخنا ووجهه أن ما في الخزانة
 محرز بها أما الخزانة نفسها فهي غير محرزة واعلم أن تخصيص المصنف السيد بالذكور في قوله لو أدخل يده
 في الجوانق أو الصندوق جرى على العادة فإنه لو أدخل شيئا في الصندوق بجبتيه لم يقطع ويخرج بغير
 أن يقطع أبو السعود عن الجوى (قوله أو طر صرة) قال العلامة الشافعي في الحاشية الطر الشق ومنه الطرار
 والصرة الهيمان والمراد من الصرة نفس الكم المشدود وفيه الدراهم كما تكى بقى أن يقال لما ذكرنا الصرة كالحل
 فإنه إذا شقه قطع لأن يقال إن الحل حوز بنفسه أما الصرة فخرزها الكم وهي محرزة (قوله فلو داخله الخ)

أي بجبتي براه (ولو) الحافظ (ناثما) في الأصح
 (لا) يقطع (لو سرق ضيف من إضافة)
 ولو من بعض بيوت الدار ومن صندوق
 مفعول لا ختم لال الحوز أو سرق شيئا ولم
 يخرج من الدار لشبهة عدم الأخذ بخلاف
 يخرج من الدار لشبهة عدم الأخذ بخلاف
 القصب (وان أخرجه من جيرة الدار)
 المتدعة جذا إلى محضها (أو أغار من أهل
 الجيرة على جيرة أخرى لان كل جيرة حوز
 (أو تقب قد حل أو ألقى) كذا رآته في نسخ
 المتن والشرح بأو وصوابه بالواو كما في الكثر
 (شأن في الطريق) يبلغ تصابا ثم أخذه
 قطع لأن الرمي حيلة يعتادها السارق
 فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم يأخذ
 أو أخذه غيره فهو مضيع لاسارق (أو علق
 على دابة تقب وقه وأخرجه) أو علق رسته
 في عنق كلب وزره لان سببه يضاف إليه
 (أو ألقاه في الماء فأخرجه بغيره) أو علق رسته
 لما تروى (أو لا يتصرف بك) أخرجه (قوله بجر
 على الأصح) لأنه أخرجه بسببه زباني
 (قوله في البيت لما ذكرنا) أو علق رسته
 على الأخير ما قالوا لعلقه على طائر فقلنا
 على منزل السارق لم يقطع فلذا واقله
 إلى المنزل السارق في غيره بعدم القطع (وان)
 جرم الحدادى وغيره بجر من خارج الدار (أو أدخل
 تقب ثم ناوله آخر من خارج) ويسمى الأص الطريف
 يده في بيت وأخذ ويسمى الأص الطريف
 ولو وضعه في القصب ثم خرج وأخذه لم يقطع
 في الصحيح (قوله أي شق) صرة
 خارجة من نفس الكم (قوله فلو داخله قطع
 في الحل بعكسه)

والعبادة رضى الله تعالى عنهم العيين من (قوله من زنده) بفتح الزاي وسكون النون الرسخ فهم سنانى وهما
 زندان الكوع والكوع رسوع فالكوع طرف الزند الذى يلى الابهام والكوع رسوع طرف الزند الذى يلى الخنصر
 وخصمه لانه المتوارث حوى وهو حجة على من قال يقطع الاصابع فقط وعلى الخواارج فى قولهم تقطع
 من المنكب أبو السعود عن البدر العيني (قوله هو مفصل الرسخ) الاضافة بيانية قال فى النهر من مفصل
 الزند وهو الرسخ اه حلي (قوله ونحسم) لو أخره ليعكون فيه دافى قوله ورجله أيضا لكان أولى حوى
 ونحسم النكى بمجديدة بحجة تلايسل دمه ~~سكن~~ وقيل هو أن تجعل يد السارق بعد القطع فى الله من الذى
 أغلى لينة قطع الدم ودليله ما روى الحاكم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام
 أتى بسارق سرق ثملة فقال صلى الله عليه وسلم ما أخاطه سرقا فقال السارق بلى يا رسول الله فقال أذهبوا به
 فاقطعوه ثم أحسوه ثم اتفقوا به فقطع ثم حسم ثم أتى به فقال تب إلى الله تعالى فقال تب إلى الله قال نأب الله
 عليك ثلثي عن الكمال (قوله وجوبا) لأنه لم يحسم يؤذى إلى التلف وأما تعليق يد فى عنقه فمطلق للإمام كمال
 (قوله الا فى سرق وبردشديدين) زاد فى المفتاح والافى لال المرض قال وجهه الحكم غافلون عن هذا الحكم اه
 وقيد فى النيابة بالمرض الشديد فقال انه لا يجزئ عند شدة المرض أقاده الجوى (قوله فلا يقطع) اغنا كره ليفيد
 أن الاستثناء من قوله تقطع لامن قوله نحسم وان قرب ذكره (قوله لا متلف) أى وقطعه فى أحد الجانبين متلف
 (قوله كبره جنداد) أى مقيم الحد وهو القطع هنا (قوله وكافة حسم) كمن وقود وأجرة أنا بلى فيه الزيت
 (قوله سارق) محل هذه الكلمة عقب قوله على المقتد قال فى شرح الوهبانية قبل أجرة الشخص أى المحضر
 واحد (قوله سارق لانه المتسبب اه حلي (قوله من الكعب) عند أهل العلم نهر وهو أنور عن عمر وقال أبو نؤور
 والروافض تقطع من نصف القدم من معقد الشرا لان عليا كان يفعل كذلك ويدخله عقبا يمشى عليها
 أبو السعود عن الجهر (قوله وعزرا أيضا) يعنى يعزى بالضرب قبل حبسه فى الدائنة والرابعة حوى وأفاد بقوله
 أيضا أن الحبس من جملة التعزير وهو معلوم مما تقدم فى بابيه (قوله حتى يتوب) مدة التوبة مفقوضة الى رأى
 الامام وقبل ممتدة الى أن يظهر سيما الصالحين فى وجهه وقبل يحبس سنة وقبل الى أن يموت قهستانى
 (قوله وما روى الخ) قال الطحاوى تتبعناه هذه الآثار لم نجد لشي منها أصلا (قوله جهل على السياسة)
 استشكل أن السياسة حكم لم يرد به الشرع فكان الظاهر الاقتصار على التسخ اه قلت قولهم لا دخل للقاضى
 ولا المقتضى فيه بآيتى الى ذلك لكن يعكس عليه قولهم انهم اشترع مغلط أبو السعود (قوله وابهامه اليسرى) قيد
 بالابهام لانه لو كان المأطوع اصبع غير الابهام أو مثل فانه يقطع لان قوته لا يوجب خلافا فى البطش ظاهرا
 وقدي باليد اليسرى لانها لو كانت اليمنى مثلا أو ناقصة الاصابع يقطع فى ظاهر الرواية لان المستحق بالنهر قطع
 العيين واستيفاء الناقص عند تعذر الكمال جائز منح (قوله منها) أى من اليسرى أى من اليد اليسرى فالضهير
 راجع الى اليسرى لا اليمنى الأول (قوله أو رجله اليمنى مقطوعة) قيد بقطع الرجل اليمنى بشامها لانه لو كانت
 رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام
 والمشي عليها لم تقطع يده كذا فى الجهر (قوله لم يقطع) أى لم يقطع شئ من يديه ورجليه أما اليد اليسرى والرجل
 اليمنى فلا نعم ما يستعمل للقطع عندنا وأما اليد اليمنى فلا لان اليسرى اذا كانت شالزوم تفويت جنس منفعة
 البدن وهو البطش وذلك أهلاك وان كانت الرجل اليمنى هى الشالزوم تلقى اليد والرجل من جانب وهو أهلاك
 أيضا اه حلي (قوله ولو عهد فى الصحيح) هو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا شئ عليه فى الخطأ
 ويضمن فى العمد وقال زفر بن فى الخطأ أيضا وهو القياس والمراد هو الخطأ فى الاجتهاد بان رأى حل الآية
 على قطع اليسرى وأما الخطأ فى معرفة الدين واليسار فانه لا يعمل عنوا وقيل يعمل عذرا أيضا بجرم مع زيادة
 والقبيل الثانى هو الصحيح نهر والدلائل لجميع مستوفاة فى المطولات (قوله اذا أمر بخلافه) قيد بقوله بخلافه
 لان الحاكم لو أطلق وقال قطع يده لم يعين اليمنى فلا ضمان على القاطع انما قال عدم الخالصة اذا لم تطلق عليها
 وكذا لو أخرج السارق يده فله هذه بمعنى لانه فعله بأمره ونهى الضمان لا يثنى فى التعزير فغير اذا فعل ما ذكره
 ثم قيل ان هذا القطع يقع عند افلاضمان على السارق لو استهلك العين لان القطع والضمان لا يجتمعان وقيل

من زنده) هو مفصل الرسخ (ونحسم) وجوبا
 وعند الشافعى تدبا فتح (الافى سرق وبرد
 شديدين) فلا يقطع لان الحد زاجر لا مناف
 شديدين) فلا يقطع لان الحد زاجر لا مناف
 وجب من توسط الامر (وعنى زينة وموتة)
 كبره جنداد وكافة حسم (على السارق)
 عندنا لتسببه بخلاف أجرة الضرر والعبادة
 فى بيت المال وقيل على المقتد شرح وجبانية
 قات وفى قضاء الدائنة هو الصحيح ~~سكن~~
 فى قضاء الدائنة وقيل على المدعى وهو
 الامم ~~سكن~~ السارق (ورجله اليسرى من
 الكعبان عاقدان عاد) ثالثا لا وجب
 وعزرا أيضا بالضرب (حتى يتوب) أى تظلم
 أمارات التوبة تشرح وجبانية وما روى بن
 قالنا واربعا من مع حيل على اليسرى
 أو نسخ ~~سكن~~ من سرق وابهامه اليسرى
 مقطوعة أو شلا أو اصبعان مشلوعا
 سوى الابهام (اورجله اليمنى مقطوعة
 أو شلا) لم يقطع لانه أهلا ليد اليسرى
 ليتوب (ولا يضمن فاطم) اليد (اليسرى)
 ولو عهد فى الصحيح نهر (اذا لم يقطع بخلافه)

لا يقع حد في ضمن في العمد والخطأ فذهب صاحب الجهر (قوله وأخلف) انما قال أخلف وان كانت البينة ثابتة
في محلها الاصل لان البينة لما كانت على شرف الزوال كانت كالغائبة (قوله من جنسه) انما خرج ما لو قطع رجله
البينة فانه وان امتنع به قطع يده لكنه لم يعترضه من جنس ما انقطع نهر (قوله ما هو خير منه) وهي البينة اذ قدرة
البطش بها اتم أبو السعود (قوله وكذا الوقطعة غير الحداد) أي بعد أمر القاضي الحداد أما اذا صدر ذلك
قبل الأمر أصلاً فهو ما ذكر بعد (قوله في الاصح) احتراز عما ذكر الاستيعاب في شرح مختصر الطحاوي حيث
قال هذا كله اذا قطع الحداد بأمر السلطان ولو قطع يساره غيره ففي العمد القصاص وفي الخطأ الدية هكذا
في حاشية الشنقي (قوله ولو قطع أحد الخ) قال في شرح الطحاوي ومن وجب عليه القطع في السرقة فمقطوع
حتى قطع قاطع يمينه فهذا لا يخلو اما أن يكون قبل الخصومة أو بعد الخصومة قبل القضاء أو بعد القضاء فان كان
قبل الخصومة فمقطوع قاطعه القصاص في العمد والارث في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد
الخصومة قبل القضاء فكذلك الجواب الا أنه لا يقطع رجله في السرقة لانه لما خصم كان الواجب في البينة
وقد فانت فسقط وان كان بعد القضاء فلا يمتنع ان على القاطع وكان قطعه من السرقة حتى لا يجب الضمان على
السارق فيما استهلك من مال السرقة أو مرق في يده كذا في الحاشية المذكورة فنقول المصنف وسقط القطع الخ
تبع فيه جنسه في جهر وقد علمت ما ذكره الطحاوي الا أن يحد على ما اذا كان القطع بعد الخصومة
(قوله قصاصاً) احتراز به عن القطع للسرقة فانه لا يقطع ثانياً لاتحاد الجنس (قوله قطعت رجله اليسرى)
لانها الحد في وقت القطع فانه الحلبي (قوله على الظاهر جهر) هو الذي يحرم به الشارح وهو الذي يفيد به
ما في الكشف فانه قال ان وجوب القطع حق الله تعالى على الخلووس ولا يملك العفو منه بعد الوجوب ولا يورث
عنه اه ملخصاً أي واذا كان كذلك فلا يشترط طلب العبد فيه وبعبارة الجهر والظاهر أن الشرط انما هو طلب
المال ويشترط حضوره عند القطع لا طلبه انقطع اذ هو حق الله تعالى فلا يتوقف على طلب العبد وصرح الشنقي
بشرط الحاضرين حيث قال ويشترط في قطع السارق خصومة المالك وطلبه القطع اه ووجهه الجوى بأنه
انما شرط احتياطاً لا لاداره كما قالوا في حد القذف اه (قوله على المذهب) وقال أبو يوسف الدعوى في الاقرار
ليست بشرط جهر وفي الكافي هذا اذا اختار المالك القطع وان قال أنا انعمه لم يقطع عندنا اه قلت وهذا يزيد
ما قاله الشنقي وما وجهه الجوى من اشتراط طلب المالك القطع (قوله لان الخصومة شرط لظهور السرقة)
فيحصل في صورة الاقرار أنه اذا حضر المالك بغير السارق بالمالك فيسقط القطع (قوله فيسقط) بالنصب عطفاً
على بتر (قوله شرح المنظومة) أي منظومة ابن وهبان وبعبارة في الشروط الرابع الشهود والاقرار ولا يشترط
حضور الشهود لقطع على الصحيح الاخر من قول الامام وكذا عندهما اه (قوله لكنه يخالف لما قد مناهنا
وشرنا) حيث قال المصنف وأما شرح وشروط لقطع حضور شاهديه وقتها وقت القطع كقوله والمذهب يتفقه
حتى لو غاب أو ماتا لا يقطع وهذا في كل حد سوى رجم وقد قلت لممكن نقل المصنف في الباب الا في تصحيح
خلافه اه (قوله بما يفيد ترجيح الاول) حيث نقل عن الكمال أنه ظاهر الرواية ونصه عنه قال الكمال ولا يقطع
الا بحضور الموقوف منه والشاهدين فان غابا أو ماتا لم يقطع اه وكذا الوهاب أحدهما أو مات في ظاهر الرواية
اتهمي (قوله قتلت) أشار به الى دقة في المقام وأنه بنى البحث عن المعول عليه قال في الهنديه اذا شهد شاهدان
على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت عدالتهم أو ماتا قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعاً
القاضي لا يقضي ولا يقضي في قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى الاول وفي قوله الآخر يقضي ويقضي اه وهو يقوى
أن المعول عليه عدم حضور الشاهدين اذا المبرء بالخط عليه رأى المتهم وقد أخرج الموقوف في شرح الملتقى
(قوله أنه سرق مال الغائب) أي العروف للمالك (قوله لانه يلزم الخ) تعطيل للقرع من السابقين فانه في الثاني
مجهول للمالك اه (قوله ملك الخصومة) أي أنه ان يخاصم السارق منه سواء كان المالك حاضراً أو غائباً جوى
من السراج (قوله ثم تزع عليه) الاولى ثم يذله (قوله كدوع) يفتح الدال منع (قوله ومثول) أي مثولي مسجد
خج (قوله وقاض على سوم الشراء) لانه ان سعى الفن كان مغشياً عليه فيه يد نعمان وهي محبة وان لم يسع
مسكان أمانه فيكون بمنزلة المودع (قوله بأن يباع درهمين درهمين) هذا التصور لا يناسب هنا لان السرقة
الموجب للقطع لا بد أن يكون نصاً باطلاً تتبع المصنف في التصور لكان أولى فانه قال وأراد بصاحب الربا أن يبيع

لانه ان تلف وأخلف من جنسه ما هو خير منه
وكذا لو قطع من غير الحداد في الاصح
(ولو قطع أحد قبل الأمر والقصاص واجب
القصاص في العمد والدية في الخطأ وسقط
القطع من السارق) سواء قطع يمينه
أو يساره (وقضاء القاضي بالقطع كالامر)
على الصحيح (فلا ضمان) كافي وفي السراج
سرق فلم يواخذها حتى قطعت يمينه قصاصاً
قطعت رجله اليسرى (وطلب الموقوف منه)
المال لا يقطع على الظاهر جهر (شرط القطع
مطلقاً) في اقرار وشهادة على المذهب لان
الخصومة شرط لظهور السرقة (وكذا
حضوره) أي الموقوف منه (عند الاداء)
في الحديث فيسقط القطع لا حضور الشهود على
الظاهر شرح المنظومة وأقره المصنف قلت
لكنه يخالف لما قد مناهنا مناهنا
وقد جرد في الشريعة لا يوجب ترجيح
الاول بل يثبت ثم تزع على قوله وطلب الموقوف
الخ قال (فلا أثر له سرق مال الغائب فوقف
القطع على حضوره ومخاضه و) هكذا
(لو قال سرق هذه الدراهم ولا أدري لمن هي
اولاً أخبرت من صاحبها لا يقطع) لانه يلزم
من جهالة عدم طلبه (و) كل (من له يد
حصة ملك الخصومة) ثم تزع عليه بقوله
(كدوع ويغاضب) وممن سوم الشراء (وصاحب
وروى وقاض على سوم الشراء) وقضوها
وبا) بأن يباع درهمين درهمين وقضوها
فبتر فانه لان الشراء فانه لا يجزئ الموقوف

عشر عشر من فسر منه العشرون فيقطع السارق بخصومه عندئذ لا مال ينزله المقصود اذا الشراء
فأما بغيره (قوله لم يبق له ملك ولا يد) المراد أنه لا توجه له المطالبة على السارق وهذا لا يخفى وهو
الضمان على أكل الربا (قوله ولا قطع بسرقة اللقطة خالية) لم يذكر في الخالية عنه (قوله لا يملك ما لا يملكه
صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجد في يده قفوره فلا خصومة
بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فإن له أن يأخذها من الثاني لأن له قوة ورجلا في ولاية أخذ اللقطة
وليس الثاني كالأول في ولاية إثبات الدعي على الوديعة (قوله لا يملك ما لا يملكه صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجد في يده قفوره فلا خصومة
وفي هذا التفرع نظر لأن كلام الخالية مفروض فيما اذا ضاقت من اللقطة فوجد ما عند غيره فمن أين يؤخذ من
هذه العبارة عدم قطع السارق لقطة أم عدم القطع على الواجب لها بعد أن ضاقت من اللقطة فوجد ما عند غيره
وبعد السرقة وما ذكره في الخالية من أنه لا خصومة بينهما اذا ضاقت من اللقطة فوجد ما عند غيره
لا يستلزم عدم الخصومة أيضا اذا سرق أفاده أبو السعود (قوله لا يملك ما لا يملكه صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجد في يده قفوره فلا خصومة
بخصومة أحد (قوله أيضا) كما يجب وكفى وقرئ بهما أي في ساعة أي في أول وقت يقرب منها فاموس وهو يوم
الماضي والمستقبل (قوله ويقطع بطلب المالك) أطلقه فمما لو حضر السارق منه وهو المودع ونحوه كالغاصب
أو لم يحضر وهو ظاهر المذهب أفاده أبو السعود (قوله لا يملك ما لا يملكه صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجد في يده قفوره فلا خصومة
الغاصب) يقطع بطلب مطلق الربا بقرينة ما سبق قريبا أنه كالمال المقصوب وقدم قريبا كما يجب الجرائم
لا قطع بطلبه وعزاه إلى الشئ وقوله في السراج لأنه بالتسليم لم يبق له يد ولا ملك (قوله وكذا بطلب الراهن الخ)
اعلم أن القطع بخصومة الراهن وحده مقيد بما اذا كانت العين فائقة وقد قضى الدين أن ما ذالم يقضه أو استهلك
السارق العين فلا قطع بخصومه لأنه قبل الإضمار لا حق له في المطالبة بالعين وبالأصل لا يملك المالك ما لا يملكه
مستوفيا له حال السارق ويقتضي أن يقطع بخصومه فيما اذا زادت قيمة الراهن على دينه بما يبلغ فصاها
لأنه المطالبة بما اذا زاد كالوديعة وارتضاء في الفتح وهو مذكور في غاية البيان حموي (قوله لا يملك ما لا يملكه صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجد في يده قفوره فلا خصومة
لأن المال غير متقوم في حق السارق حتى لا يجب عليه الضمان بالهلال فلم تعد موصوفة في نفسها بغير (قوله
أو بعد ما يرى بشبهة) كادعاء الملكية من السارق ولا حاجة إليه لأنه يصدق عليه أنه قبل القطع (قوله فصار
كالغاصب) أشاره إلى الرذ على إطلاق الإمامين الكرخي والنجاشي عدم القطع في السرقة من السارق
مع ما بين يد السارق ليست بدأته ولا ملك فكان ضامما ولا قطع في أخذ مال ضائع (قوله رواه ابن) قال
في التهرثم بعد القطع ليس للأول ولاية الاسترداد في رواية وفي أخرى أنه ذلك لحاجته إذا ردوا واجب عليه (قوله
زيادة من الجهر (قوله واختار الكمال الخ) قال في المنع واختار الكمال أن الوجه أنه اذا ظهر هذا الحال
للقاضى لا يرد إلى الأول ولا إلى الثاني اذا رده لظهور خيانه كل منهما ما يلي يرد من يد الثاني إلى المالك ان كان
حاضرا والا فله كما يحفظ أموال الغيب (قوله ورده قبل الخصومة) المثلثة رباعية لأن الرذ ما أن يكون
بعد الترافع إلى القاضى قبل الدعوى أو بعد ما قبل الثبوت ولا قطع فيها ما وبعد الدعوى والثبوت قبل القضاء
أو بعد دفعه قطع فيها أفاده صاحب الجهر (قوله عند القاضي) متعلق بقوله الخصومة (قوله كاصوله ولو في غير
عياله) لأن له ولا شبهة الملك فيثبت به شبهة الرذ بخلاف ما اذا رده إلى عياله كاصوله فإنه يقطع لأنه شبهة النسبة
وهي غير معتبرة وانما قيد بالاصول لأنه اذا رده إلى غيره وكل ذي رحم محرم منه يشترط أن يكون في عياله
والأفليس رذ وانما لم يقطع لأن الخصومة شرط لظهور السرقة لأن البيئة انما جعلت هذه ضرورة قطع المتأخرة
وقد انقضت الخصومة بغير (قوله أو لم يملكه) بعد القضاء بالقطع (قوله لا يملك ما لا يملكه صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجد في يده قفوره فلا خصومة
الحادث في هذه الحالة كالمالك الحادث قبل القضاء لأن القاضي لما لم يرض صاكراته لم يرض فلا يستوفى القطع
كما قبل القضاء وهذا لأن القاضي لا يخرج عن هذه القضاء في باب الحد ويجوز قوله قضيت بدل بالاستيفاء
جلد أو غيره أو طعنة لا يجرم (قوله لا يملك ما لا يملكه صاحب السرقة فربما على ما ذكر فيها وهو رجل التقط لقطة فضاقت منه فوجد في يده قفوره فلا خصومة
يخرج عن هذه القضاء لأن السارق لو قطع بعد الملك قطع في ملك نفسه (قوله ولو لم يملكه مع قبض)
قال شيخنا القائل أن يقول لا يملكه يخرط القبض لأن الهبة تقطع الخصومة لأنه ما كان يجب لصاحبه فليست له
حموي وبه في شبهة السرقة لا يملك من القطع هو عتق السارق المسروق وبالعينة بدون قبض لا يملك

بجملته مطلق الرأبالة بالتسليم لم يبق له
ملك ولا يملكه في ولا قطع بسرقة اللقطة
خالية (ومن لا يملكه محبسة (قوله يملك
الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع
لم يقطع بخصومه أحد ولو مال كان يده غير
محسبة كما يأتى أيضا (ويقطع بطلب المالك)
أي من الثلاثة وكذا
أيضا (لو سرق منهم) أي من الثلاثة وكذا
بطلب الراهن مع غيبة المرتن على الظاهر
لأنه هو المالك (لا يملك المالك)
المسروق (أو) بطلب السارق لو سرق من
سارق بعد القطع (سقوط محسنة (بجملته
خاذا سرق) الثاني من السارق الآخر
(قبل القطع) أو بعد ما يرى بشبهة (فان
ولرب المال القطع) لأن سقوطه لا يملكه
ضرورة القطع ولم يوجد فصار كالغاصب
بغيره القطع على الأول استرداده (قوله
واختار الكمال رده للمالك (سرقه كماله)
قبل الخصومة) عند القاضي (أو لم يملكه)
ولو حكم كاصوله ولو في غير عياله (أو لم يملكه)
أي المسروق (بعد القضاء) بالقطع ولو لم يملكه
مع قبض

الهبة قال المصنف في الهبة وقسم بالقبض اه فلا ملك فيها قبل القبض وعبارة الامام محمد في الجامع الصغير
 مطلقة من قيد التسليم وانما قيد صاحب الهبة ونفس الجامع محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في وجعل سرقة
 سرقة قضى القاضي بالقطع ثم ذهب ريب السرقة السرقة الى السارق قال يدرأ عنه الحد اه وفي الشلبي عن
 الامام علاء الدين ما يفيد اشتراط التسليم فانه قال قال علماؤنا رضي الله تعالى عنهم السارق اذا ملك السرقة
 بعد التمسك قبل الاستيفاء بالهبة وغيرها من اسباب الملك لا يجوز استيفاء القطع وقال زفر والشافعي يجوز اه
 فقوله اذا ملك الخ يقيد التسليم في الهبة فانه لا ملك فيها بدونه والذي يفيد قوله الحد وتدرأ بالشبهات انه
 يجوز الاستيفاء في الهبة (قوله او ادعى انه ملك) أي بعد ما ثبتت عليه السرقة بالينة أو بالاقرار
 بجر (قوله للشبهة) أي وهي تحقق بمجرد الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار (قوله أو قضت قبته) قيد
 بنقصان القيمة لانه يقطع مع نقصان العين لانها مضمونة عليه فكميل النصاب بالدين جوى وصار كما لو كان
 السارق استهلك كله فانه يقطع به اقباضه اذا التزم بسقط ضمانه اذا التلبي عن الكمال (قوله في بلدة
 الخصومة) اشار به الى انه لا يشترط عين البلدة التي سرقت منها حتى اذا سرقت ما قيمته نصاب في بلدة واخذ في بلدة
 آخر القيمة فيه اتخصر بقطع بجر (قوله بسرقة نصاب) المراد الجنس لان ما لا يقطعها الا اذا بلغت سرقتها
 نصابين (قوله ثم ادعى أحدهما شبهة) ولو بعد القضاء قبل الامضاء جوى (قوله لم يقطع ما) لان الرجوع عامل
 في حق الرابع ومؤثر للشبهة في حق الآخر نهر واعلم ان رجوعه وان صح بالنسبة لسقوط القطع عنه لا ينافي
 لزوم ضمان المال أو العود (قوله قطع المقر) اعدم الشبهة بتكذيبه بجر (قوله قطع الحاضر الخ) قال في الج
 لان الشبهة تمنع ثبوت السرقة على الغائب فبقى معدوما والعدم لا يورث الشبهة ولا معتبر بنهوضهم حدوث الشبهة
 لانه شبهة الشبهة ويانه ان الغائب لو حضر وادعى كان شبهة للحاضر واحتمل دعوى الغائب شبهة الشبهة
 فلا تعتبر اه وهذا قول الامام الاخير وهو قوله ما قول الائمة الثلاثة شلبي عن الفتح وكان يقول أولا لا يجوز
 عليه القطع لان الغائب رعا يدعى الشبهة عند حضوره اه حابي (قوله ولو أقر بعد) سواء كان ما أذونا أو مجورا
 عليه بجر (قوله مكلف) استتر به عن الصغير فانه اذا أقر بما فلا قطع غير انه ان كان ما أذونا أو الماروق
 منه ان كان قائما وان كان هالكيا ضمن وان كان مجورا فان صدقه المولى يرد المال الى الماروق منه ان كان
 قائما ولا ضمان عليه ان كان هالكيا لا بعد العتق كذا في الفتح (قوله قطع) لان اقرار العبد على نفسه بالحدود
 والمقصود صحيح من حيث انه ادعى ثم يرد الى المالبة يصح من حيث انه مال ولانه لا تهمة في هذا الاقرار
 لما ثبت عليه من الاضرار ومثله مقبول على الغير فيقطع العبد بجر (قوله وترد السرقة) مصدر مراد به اسم
 المفعول جوى (قوله لو فاقته) ولو هالكه قطع ولا ضمان بجر (قوله بذلك) أي بالسرقة (قوله لا عند اقراره
 بحد) أي بموجب حد ومنه الاقرار بالسرقة (قوله ولا غرم على السارق) التعبير بالغرم يفيد ان الماروق غير
 باق فلو كان قائما يرد الماروق المصنف بعد ويرد العبد بجر بغيرهم قوله ولا غرم (قوله به) ما قطعت
 بينه) ما صدر به أي بعد قطع بينه فهو بمعنى الرواية الاخرى فان كان كلا القطين وارادا فلا ضرر ظاهر
 وان كان الوارد أحدهما فلا تخمس من الرواية بالمعنى وهي جائزة للعارف (قوله ورواه الكمال الخ) ورواه أيضا بنظر
 لا يفرم صاحب سرقة اذا أقيم عليه مخ ولا فرق في عدم الضمان بين كونه غنيا وفقيرا وقيل الامام مالك
 وأطلق الضمان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ما كذا استفاد من شرح العلامة مسكين وحاشيته للسيد
 وهذا الدليل النقلي وعلى رواية بأن وجوب الضمان ينافي القطع لانه يقتل كاداء الضمان مستند الى وقت
 الاخذ فتبين أنه ورد على ملكه فينتفي القطع والشئ الذي يؤدي الى انتفاء القطع الم شروع هو المنتفى أخاه
 الجوى (قوله لبقائها على ملكها) ولذا يجهل له الانتفاع بها ولو خاطها اقباضا لم يجل ليه جوى (قوله
 في الظاهر من الرواية) وروى الحسن عن الامام انه يجب الضمان في الاستهلاك مخ (قوله لكانه يفتى) الصغير
 الى السارق وهو استدراك على صورة الاستهلاك فقط وعلاه ان يلى بأنه ألتف ما لا يحظور ان يرحق وعبر بالقبض
 فأخذه لا يملكه بجر (قوله وسواء) كان الاستهلاك قبل القطع) لكنه انما يقطع في هذا اذا اختار المالك القطع
 أخذا لاختيار التحمين فلا يقطع لانه تضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى المال بجر (قوله لو استهلكه
 بشرق منه أو الماروق به) وكذا غيرهما كالجنى كما يفيد اطلاق السراج فاذا افرق بين الجنى وغيره

(أرادى أنه ملكه) وان لم يبرهن لشبهة
 (أو قضت قبته من النصاب) بنقصان السرقة
 في بلدة الخصومة (لم يقطع) في المسائل
 الرابع (أقرا بسرقة نصاب) (لم يقطعها)
 أحدهما شبهة (سقطه للقطع) (لم يقطعها)
 قيد ما قراره لانه لو أقر أنه سرقة وثان
 قائم كذا فلا قطع المقر كقوله قلت أنا وثان
 (قوله سرقة نصاب) أحدهما شاهد (أي قد
 اثنان) على سرقة ما قطع الحاضر) لان شبهة
 الشبهة لا تهمة بجر (ولو أقر بعد) مكلف (بسرقة
 قطع وترد السرقة الى الماروق منه) لو فاقته
 حاضرة مولا عند اقامتها (خلافا لثاني
 من عند اقراره بحد اتفاقا) ولا غرم على
 السرقة به) ما قطعت بينه) هذا النظم
 الحديث درر وغيره ورواه الكمال بعد قطع
 بينه (وترد العين لو فاقته) وان باعها أو وهبها
 لبقائها على ملك مالكها (ولا فرق) في علم
 الضمان (بين هلاك العين واستهلاكها
 في الظاهر) من الرواية لكنه يفتى بأداء قيمتها
 ديانة وسواء كان الاستهلاك (قبل القطع
 أو بعده) بجنى وفيه لو استهلك المشتري
 منه أو الماروق به

كأن النهر بقيد الاستملاك فيهم أنه إذا هلك عند هائله فتمسكها (قوله فلهما كذا تفهيمه) ويرجع المشتري
على السابق بالثمن الذي دفعه لا بالقيمة عندية (قوله لم يضمن شيئا) لأن القطع وجب عن السرقات فكيف
فيبطل بيمان كلاهما كالأول خاصا واجبا وهذا لأن الحد عند تقدم أسبابه يقع عن الكل لعدم وجهان البعض
عن البعض وكل السرقات ثابتة في علم الله تعالى والقطع يستوفى حقا لله تعالى ولا يجب بالسرقات إلا القطع
واحد للحد داخل فيقع عن الكل في علمه تعالى إلا أن القاضي لا علم له بسائر السرقات فقل أن القطع بأزاء الواحد
فإذا ثبت الباقي من السرقات بالثبات بان له أن القطع بأزاء الكل والخصوص شرط لظهوره عند القاضي
للاوجود ما إذا خاسم الواحد وأثبت وضع التكليف للخاص بالقطع والمستوفى يعلم بكل والعكس واجب
في الحقيقة فيقع عن الكل لعود نفعه إلى الكل ثلثي عن الكافي ونفعه هو زير السابق وأطلق المصنف عدم
التيان فأنظم ما إذا كان الكل لواحد كما إذا سرق ثوبا من شخص بدفعات فخاصم عن بعضها وقطع له ثم خاصم
عن الباقي وما إذا كان لثلاثة وسحق الكل وقطع البعض أو حضر البعض فقط مع زيادة وقال في النهر واجبا
على أن الكل لو حضر وقطع بخصومه لم يضمن شيئا اه (قوله ما لم يقطع فيه) ما الواقعة على السرقة وذكر
العائد نظير اللفظ ما (قوله ثم أخرجه) فأدبه أن الشق وقع في الدار فلو شقه بعده قطع اتفاقا وإن لم يقطع فيه نصا
كما يفهم من الهندي وبه صرح أبو السعود (قوله قطع) هذا مقيدا إذا اختار تضمين النقصان وأخذ التوب
ما إذا اختار تضمين القيمة وزل التوب عليه فلا قطع اتفاقا لأنه ملكه مستندا إلى وقت الاختصاص (قوله فله
لم يضمن القيمة) أي من غير خيار هندية (قوله وهل يضمن نقصان الشق مع القطع) أي فيما إذا شقه نصفين ولم يكن
لأخاه حلي وأعلم أن الشق تارة يكون بسيروا تارة يكون قاحشا ولا خلاف في القطع إذا كان بسيروا في عدم
وجوب الضمان وزل التوب عليه وانما يضمن النقصان مع القطع وأما إذا كان قاحشا فالحال أن لا يقطع
لأنه أحدث فيه سبب الملك وهو الشق القاحش فانه يوجب القيمة فيكون المضمون وقيل هذا رواية عنه جوى
وأما أن الشق ليس بسبب موضوع للملك وانما هو سبب للضمان وانما ثبت المات ضرورة إداة الضمان كيلا
يجمع البدلان في ملك واحد مثله لا يورث الشبهة واختلاف في الفرق بين القاحش والبيرو الضمير أن القاحش
ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة والبيرو ما لا يفوت به شيء من المنفعة بل يعيبه فقط أبو السعود عن
البدل العيني ملخصا (قوله مع الخبازي لا) أي لا يضمن لانه لو ضمه لكان ضامنا جرح هذا التوب فيكون كانه
ملك ما ضمن فيكون مشتركا فيمنع من القطع (قوله وقال الكمال الحق نعم) فانه قال والحق ما ذكر في عاتة
الكتب الاتهامات أنه يقطع ويضمن النقصان والتقص بالاسم لا غير وارد لأن الاسم لا كذا هناك بعد السرقة
بأن سرق واستهلك الموقوف وما ضمن فيه ما إذا نقص قبل تمام السرقة فان وجوب قيمة ما نقص ثابت قبل
السرقة ثم إذا أخرجه من الحزر كان الموقوف هو النقص فالحال أن لا يقطع حيث يترك الموقوف النقص ولم يضمنه إياه
ثم قال وأما قول الباحث فيكون مشتركا فيهما فقل لانه عند تحقق السرقة بالأخراج ما كان له ملك في الخارج
فان الجزء الذي ملكه بالضمان هو ما قبل السرقة وقد هلك قبلها وحسن وردت السرقة ووردت على ما ليس فيه
ذلك الجزء المملوك له اه شلي ملخصا (قوله لما من) من أنه ملكه مستندا إلى وقت الاختصاص (قوله فلهما
قيد بالأخراج بعد الذبح لانه لو أخرجهما حية وقيمتا عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح جوى (قوله
وهو قد روي صاحب) نصير بجمع لوم (قوله لتقوم الصنعة عندهما) لأن الصنعة عندهما مبدلة للعين والاسم
أما الأول فظاهر وأما الثاني فكان ذهابا ونقصا ثم صار دراهم ودنانير (قوله خلافا) بقوله قالت الأئمة الثلاثة
دليله أن هذه الصنعة في الذهب والفضة ولو تقومت وبذات الاسم لم تعتبر موجودة شرعا بدليل أنه لم يغير به
حكمه إلا حتى لا يجوز بيع آتية وزنها عشرة نفضة بأحد عشر نفضة فكانت للعين كما كانت فكيف قطع
وتؤخذ المالك على أن الاسم باق وهو اسم النفضة والذهب وانما حدث له اسم آخر مع ذلك الاسم ثلثي عن الكمال
قال في التبيين وأصل هذا الخلاف في القاصب هل يملك هذه الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على أنها
مستقومة أم لا اه (قوله فان كان يباع وزنا) ذكر الضمير بآثار كون الآية ناسيا (قوله فكذلك) أي يجري فيه
الخلاف لأن الصنعة لم تغرب عنه من حاله الأول عنده وأخرجته عندهما (قوله فهي للسارق اتفاقا) لسروقه
حالة عليه في تداوله ويحسه وشراؤه (قوله التال السارق) بسمن أو عدل هندية (قوله فلهما) اتفاقا على أن

قوله فلهما كذا تفهيمه (ولو قطع لبعض السرقات
لم يضمن شيئا) وقال يضمن ما لم يقطع فيه
(سرق ثوبا فشق نصفين ثم أخرجه قطع ان
بقيت قيمته نصا بحد شقه ما لم يكن اتفاقا)
بأن يضمن أكثر من نصف القيمة فله تفهيم
القيمة قبل استئصال الوقت الاختلاف قطع
ويبقى وهو يضمن نقصان الشق مع القطع
مع الخبازي لا وقال الكمال الحق نعم وهو
اختار تضمين القيمة بقطع القطع (لو
سرق ثوبا فذبحها فأنما أخرجه لا) السارق
لا قطع في اللحم (وان باع لحمه نصا) بل يضمن
قيمتها (ولو فعل ما سرق من الجوز وهو قد
نصاب) وقت الاختصاص (دراهم ودنانير) و
آتية (قطع ووردت) وقال لا يرد لتقوم
الصنعة عندهما خلافا له وأما جبر القاصب
لو جبره أو أن كان يبيع وزنا فلهما (ولو
وان عدل انه للسارق اتفاقا) أول السارق
مستقومة (قطع)

قطع السارق باعتباره سرقة الثوب الأبيض وهو لم يملكه أبين بوجهه ثوبا والمالكة للسارق انما هو المصروع بحر
 (قوله لارذ) هو قوله لان الصبيغ قائم صورة ومعنى حتى لو اراد اخذه مصروعا يضمن ما زاد الصبيغ فيه وحتى
 المالك في الثوب قائم صورة لانه لا ترى انه غير مضمون على السارق بالهلاك وهو الحكم الثاني الذي افاده
 المصنف بقوله ولا ضمان وفي الهندية عن نوادر ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى اذا قطع السارق وقدم صبيغ
 الثوب لم يكن لصاحب الثوب ان يأخذ الثوب او خاطبه فيه ما اتى السارق ان يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه
 ما زاد الصبيغ فيه ويصدق بالفضل وكذلك يبيع القمص ويأخذ قيمة خيوطه ويصدق بالفضل وكذلك
 الخطة يأخذ ثمنها مقدار ثمنه عليها كذا في المحيط وفي الدر المنثور قال محمد بن ردة الثوب ويأخذ ما زاد الصبيغ
 وعند الائمة الثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان شيء (قوله لان السواد نقصان) فلا يوجب انقطاع المالك بحر
 (قوله خلا فالثاني) فانه قال لا يرد لان السواد زيادة كالحجرة وعند محمد زيادة ايضا لكنه لا يقطع حق المالك
 لان الثوب اصل قائم والصبيغ تبع بحراه حلي (قوله وهو اختلاف زمان لبرهان) فان الناس ما كانوا يلبسون
 السواد في زمانه ويلبسونه في زمانها حموى (قوله ليس اسلطان) المراد به من له ولاية القطع (قوله تحت يده)
 أي ولايته وقت السرقة (قوله هذا الاصل) وهو ان كل حاكم لا يجري حكمه الا فيما كان تحت ولايته وهل هذا
 خاص بالحدود وبحر رواه الله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب قطع الطريق) •

فدنت السرقة الصغرى على الكبرى لانه الصغرى أكثر. وعما ولترقى من القليل الى الكثير (قوله وعلى السرقة الكبرى) أطلق على قطع الطريق اسم السرقة بجواز الضرب من الاختفاء وهو الاختفاء عن الزمام ومن نصب الامام لحفظ الطريق من النكشاف وأرباب الادراك ولذا انطلق السرقة عليه الامم فسدت الكبرى وانما كانت كبرى لان ضررها يعم عامة المسلمين حيث يقطع عليهم الطريق يزوال الامن بخلاف السرقة الصغرى فان ضررها خاص بالمسروق منه ولان وجوب قطع الطريق أغلق من حيث التمس ومن حيث قطع اليد والرجل من خلاف وليس في السرقة الصغرى مثل ذلك والاضافة فيه لا تدعى ملازمة والمعنى قطع المارة في الطريق أو اطلاق الطريق على المارة من اطلاق اسم المحل على الحال قال في الدراية لقطع الطريق شرائط أن يكون من قوم لهم قوة وشوكة وأن يكون خارج المصر فلا يكون في المصر أو فيما يقرب منها أو بين قريتين خلا فلا يبيح يوسف قاته قال بتحقيقه في المصر لا وعليه الفتوى لمصلحة الناس كافي الاختيار وغيره ونقل التهستائي عن بعض المتأخرين أن هذا الشرط في زمانهم وأما في زماننا فتحقق في القرى والامصار اه وأن يكون في دار الاسلام وأن يكون المأخوذ قدر النصاب وأن يكون القطاع كلهم أجنب في حق اصحاب الاموال وأن يكونوا من أهل وجوب القطع ولو كان فيهم امرأه فلا يصح أنها لا تقطع وجهه في الفتح المرأة كالرجال ونقله عن ظاهر الرواية وأن يؤخذ وقبل التوبة فان أخذوا بعد هارذ المال وسقط عنهم الحد بخلاف اه من حاشية الشلبي والنهر والدار المنقح (قوله ولو في المصر لا) قيد بالبلد ليقدر أنه اذا كان بالنهار لا يجري عليه أحكام قطع الطريق بل يعزرو يؤخذ بموجب جنائيه اذا كان بغير صلاح أما اذا كان بصلاح فيجبر عليه حكم القطع كما يأتي (قوله وهو معصوم) بأن كان مسلما أو ذميا حرا أو عبدا أو أخرج بقيد العصمة الحربي اذا غلب في دار ما فانه يكون من استيلاء الكفار وان كان مستأمنافى اقامة الحد عليه خلاف منع (قوله ولو ذميا) يرجع الى كل من المعصوم الاقل والثاني (قوله فلاح) لقيام السبب المبيح في مال المستامن وهو كونه حربيا منع وأفاذا باخراج المستامن أن المراد بالعصمة العصمة المؤبدة (قوله وهو المراد بانتي في الآية) وذلك لانه اثنان يراد منه عن جميع الارض وذاللا يتحقق مادام حيا وعن بلدة الى بلدة أخرى وبه لا يحصل المقصود وهو دفع أذاه عن الناس وأنفسه عن دار الاسلام الى دار الحرب وفيه تعريضه على الردة فدل على أن المراد نفسه عن جميع الارض بدفع شره عن أهلها الاموضع حبسه اذا المحبوس يسمى خارجا عن الدنيا شلبي عن الكافي وأشهد الزيلعي

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فلينامن الأسماء فيها ولا الموتى

إذا جاءنا السحبان يوم الحاجة • هبنا رقلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله وظاهر أن المراد الخ) لأن العمل بالاطلاق يقتضي أنه يجوز أن يترب على أغلظها أخذ الاجزئية وعكسه

ق

1

مع مصادقته اطلاق الكتاب في الحارثين فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه (قوله قتلن) قصاصا
 لاحد ابدل قوله وضع المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق لان بيتها لا تصلح للسراب قال
 في الشربلالية وهذا مقي على غير ظاهر الرواية كافي القبح اه حلي وانما ذكر هذا الفرع ليعين فيه حكم النساء
 المتفردات وذكر العشرة مثال (قوله ويجوز أن يقتل دون ماله) فمن رأى اللص دخل الدار وأخذ المتاع وأخرج
 فله أن يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دون مالك فان روى به ليس له أن يقتله لانه لا يتناول
 الحديث من (قوله وان لم يبلغ نصابا) لان اسم المال يقع على القليل والكثير فأفاده المصنف قال في الهندية يروى
 ابراهيم عن محمد رجه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال ان كان مكان فيهم
 ولي القتل فاتبعهم فلهم ان يتبعوه وما لا فلا وان أخذوا متاعا لرجل فلهم ان يتبعوه وان لم يتبعهم
 صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوه لانه صار دينا عليهم كذا في المحيط ولوان لم يوصا
 أخذوا متاع قوم فاستأثروا بقرم وخرجوا في طلبهم وكان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا اذا غابوا
 والخارجون يعرفون مكانهم ويعقدون على رد المتاع اليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدر على الرد
 عليهم لا يجوز لهم أن يقتلواهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوا لاني عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان قتلهم من
 موضع لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوا كان عليهم الذية لانهم قتلوه لاجل مالهم اه (قوله
 لا اطلاق الحديث الخ) لا يقيد جواز القتل والاولى الاستدلال بحديث قاتل دون ماله (قوله بكسر النون)
 قال في المصباح المنير حقه بخنقه من باب قتل خنقا مثل كنف وتكن للخنقة ومثله الخلف والحلف اه شلي
 (قوله في المص) قيد انفاق في الجامع المغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل يخنق رجلا بخنقة خناق
 حتى قتله الذية على عاقبته فان وجد وقد خنق غير مرة في المص وغير المص فلا دام أن يقتله اه شلي عن
 الاقناني والخنقة التور وما يجري مجراه وبناء على العادة وليس قيداً أفاده الشلي (قوله قتل به سياسة) قال
 المترزي في الخطط ساس الامر سياسة بمعنى قام به وهو ساس من قولهم ساسه وسوسه القوم جهلوه كسوسهم
 والسوس الطبع والخلق يقال الناصحة من سوسه والكريم من سوسه أي من طبعه فهذا أصل وضع السياسة
 في اللغة ثم رعت بأن القانون الموضوع لرعاية الادب والمصالح وانتظام الاموال والسياسة نوعان سياسة عادلة
 تخرج الحق من الظالم الفاجر وهي من الثمينة علمها من علمها وجهلها من جهلها والنوع الاخر سياسة ظالمة
 والشرعية تختص بها اه بحر (فروع) من سقى رجلا سمات قبل يجب القصاص لانه يعمل على النار والسكين
 كذا في جنيات البناءيع قال السمرقندي في شرحه والعمل بهذه الرواية في زماننا لانه ساع في الارض بالفساد
 قبله في دفع الشر من العباد ويحل قتل الاعوانة والسعاة والغلبة وبشباب قاتلهم لان من شرط الاسلام على أهل
 الاسلام الفرع لفرحهم والحزن لحزنهم وهم بخلاف ذلك حوى (قوله لانه كذا قتل بالقتل) تجب الذية
 على العاقلة منق وأفاده بالنسبية أنها ليست منه بل مثله في ثبوت النسبة عنده في العمد حيث كان في الآلة
 قصور يوجب التردد في أنه قصده قتل بهذا القتل أو قصده المبالغة في إيلاجه وادخال الضرر على نفسه
 فانفق ماله شلي عن الكمال (قوله عند غير أبي حنيفة) هو صاحباه ومن وافقه ما والله سبحانه وتعالى أعلم
 واستغفر الله العظيم

• (كتاب الجهاد) •

الاحاديث في فضله كثيرة منها حديث الضاري في الصحيح باسناده الى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
 قال قلت يا رسول الله أي العمل أفضل قال الصلاة على ميقاتها قال قلت ثم أي قال بر الوالدين قال قلت ثم أي
 قال الجهاد في سبيل الله ولو استزده زادني وفيه أيضا عنه صلى الله عليه وسلم لغدوة في سبيل الله أو بروحة خير
 من الدنيا وما فيها وفيه باسناده الى أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من أحبس قرا في سبيل الله اجابا بالله وتصدق بواحدة فان شبعه ور به ورويه وبوله في ميزانه يوم القيامة اه
 شلي وأشق منه قصر النفس على الطاعات في النشاط على الدوام ومجاوبة أهولتها ولذا قال عليه الصلاة والسلام
 وقد رجع من غزاة رجعتا من الجهاد الاصر الى الجهاد الاكبر فحق وهذا الكتاب يعبر عنه بالسوي أيضا
 والمغازي فالسير جمع سيرة وهي فعله بكسر الخاء من السير فتكون لبيان همة السيرة وحالته منق قال صاحب

عشر نوبة قطعن وأخذن وقتلن قتلن
 ونهين المال (ويجوز أن يقتل دون ماله
 وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه)
 لا اطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو
 شهيد فحق (ومن تذكر الخنق) بكسر النون
 (منه في المص) أي خنق مرارا ذكره مسكين
 (قتل به) سياسة لاسيما بالقتل (والا) بأن
 كان كذا لانه دفع نية بالقتل وفيه القوت
 خنق مرة (لا) لانه كذا قتل بالقتل وفيه القوت
 عند غير أبي حنيفة رجه الله تعالى
 • (كتاب الجهاد) •

الاخبار السيرة الطريفة خبرا كانت أو شرأي شال فلان محمدا السيرة وفلان مذموم السيرة يعني الطريفة قاله
 نوح أفندي الأنم أغلبت في لسان أهل الترع على أمور المغازي وما يتعلق بها كالمناشد على أمور الحج وأما
 المغازي فجمع المغزاة من غزوات العدو وقصدته لقتال غزوا وهي الغزوة والغزاة والمغزاة من غزوا وشروط أبا حنيفة
 شأت أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعى إليه من الدين الحق وعدم الأمان وعدم العهد وثاويينهم
 والثاني أن يرجو الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد في جهده ورأيه وإن كان لا يرجو
 القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يجعل في القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة وأما قوله فمفوط
 الواجب من ذمته في الدنيا ويل الثواب والسعادة في الآخرة كافي العبادات هندية (قوله لا تصاد المقصود)
 وهو اخلاء العالم عن الفساد ولأن كلامهم ما عوقبه ولأن كلامهم ما حسن لغيره حموي (قوله ووجه الترقى
 غير حق) قال في شرح الملتقى وقد هما لكونهما معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد مع الكفار وأثره في الدين الأدنى
 وهو الاخلاء عن الفسق إلى الأهل وهو الاخلاء عن الكفر أولان قتال الكفار أعظم أجرا اه (قوله مصدر
 يجاهد في سبيل الله) أي بذل وسعه وهذا عام يشمل الجهاد بكل أمر معروف ونهى عن منكره قاله الحلبي (قوله
 وشرع الدعاء الخ) قال القهستاني وفي الشريعة قتال الكفار ونهض من ضريحهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم
 وصكسرا صناعاتهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحريين والذميين والمرتدين الذين هم
 أخبت الكفار ولا تكار بعد الاقرار بالباغين اه فقوله وقتال من لم يقبله اقتصر على القتل لانه الجزء المهم منه
 والمراد قتالهم مباشرة أو معاونة بمال إلى آخر ما يأتي بعد فقهر يابن الكمال تفصيل لأجمال هذا قاله الحلبي
 (قوله أو معاونة بمال أو رأى) أي وإن لم يخرج معهم ولم يكثر سوادهم بديل العطف (قوله أو غير ذلك) كدوا
 الجرحى وتبشيت المطاعم والمشارب (قوله هو المختار) وجهه أن معاونة لو كان رباطا لكان كل المسلمين في بلادهم
 حراطين وقال بعضهم إذا أغار العدو على موضع مزة يكون ذلك الموضع رباطا إلى أربعين سنة وإذا أغار مزة غير
 يكون رباطا إلى مائة وعشرين سنة وإذا أغار ثلاث مرات يكون رباطا إلى يوم القيامة قاله الكمال (قوله
 أجرى عليه عمله) قال المؤلف في شرح الملتقى قد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الخطيب اه ثبت ثلاثة عشر عن مجرى
 عليه الأجر بعد الموت على ما جاء في الأحاديث وأصلها للمعاني السيوطي رحمه الله تعالى فقال

- إذا مات ابن آدم جاء مجرى • عليه الأجر عشرين ثلاث عشر
- علوم بثها ودعاء قبيل • وغرس النخل والصدقات مجرى
- ورثة معصف ورباط تضر • وحفر البئر أو إجراء نهر
- وبيت للغريب بناء يأوى • إليه أو بناء محمل ذكرو
- وتعليم لقرآن ككريم • شهيد في القتال لأجل بر
- كذا من سنن صالحه لبقني • فخذها من أحاديث بشعر

ثم نطهر الشرح أنه مجرى عليه أجر عمله بثامه من فرض ونخل وانظر هل باقي المذكورات في التلزم كذلك
 والذي يفيد به حديث إذا مات ابن آدم الخ أنه مجرى عليه ثواب المذكورات فيه فقط وجملة تجرى حال من
 الصدقات ونظيره كالحديث أنه لا يجرى عليه ثوابه إلا إذا كانت جارية فإذا انقطعت لا يجرى ثوابه ونظيره قوله
 ورثة معصف ورباط تضر • وحفر البئر أو إجراء نهر
 في الصدقة الجارية وإن كان أهلا (قوله وأمن الفتان) بضم الفاء جمع فتن كذا ضبطه بعضهم والمراد مذكرونا
 وغيرهما (قوله هو فرض كفاية) أي يكتفي فيه بقيام البعض بخلاف فرض العين وفرض الكفاية فرض على كل
 واحد من العالين به بطريق البذل وقيل أنه فرض على بعض غير معين والأول المختار لانه لو وجب على البعض لكان
 الآثم بعضهم بما إذا غير مقبول قهستاني (قوله إذا حصل المقصود بالبعض) هذا القيد لا بد منه لئلا يقتصر
 بالنظر العام فإنه مع مفروض لغيره مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود حموي وإنما كان فرضا للأوامر
 القطعية من الآيات القرآنية كقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وانما كان على الكفاية لانه ما فرض لعينه اذ هو
 افتد في نفسه وانما فرض لأمره من الله عز وجل ودفع الشر عن العباد فإذا حصل المقصود بالبعض سقط
 عن الباغي كعبادة الجائز ورد السلام فأفاده المصنف فإن قل كل طائفة من المسلمين أن ضريحهم قد فعلت بغيره

أورد بعد الحدود لا تصاد المقصود ووجه
 الترقى غير حق وهو لغة مصدر يجاهد
 في سبيل الله وشرع الدعاء إلى الدين الحق
 وقتال من لم يقبله شتى ومرفه ابن كمال بأنه
 بذل الوضع في القتال في سبيل الله مباشرة
 أو معاونة بمال أو رأى أو تكثر سواد أو غير
 ذلك انتهى ومن توابعه الرباط وهو المختار ومع
 في مكان ليس وراءه سلام وهو المختار ومع
 أن صلاة المسارب بضم السين ودفعه
 بسبع مائة وإن مات فيه أجرى عليه عمله
 ورزقه وأمن الفتان وبضم الفتان
 الجمع إلا كبروتها في الفتح (هو فرض
 كفاية) كل ما فرض الله فهو فرض كفاية
 إذا حصل المقصود بالبعض والاقتراض عين

الواجب من الكل وان لازم منه أن لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة أن غيره لم يفعل وجب على الكل وان ظن
البعض أن غيره لم يفعل في وطن آخر أن الغير ما أتى به وجب على الآخرين دون الأولين وذلك لأن الواجب هنا
منوط بظن المكلف لأن تحصيل العلم به من الغير أو بعده في أمثال ذلك في حيز التسرع والتكلف به يؤدي
إلى الخرج ولا يجب على الجاهل به رما في حواشي الكشاف للفاضل التفتازاني أنه يجب عليه أيضا مخالفة
للمتداولات فهمتاني (قوله ولعله قد تم الكفاية) أي على فرض العين الآتي في قوله بعد وان فهم العدو (قوله
وان لم يدونابه) بيان للمصنف قال أبو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي أن يحل ثغر من الثغور عن يقاوم
العدو في قتالهم وان ضعف ثغر من الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين
أن يتقروا إليهم الأقرب فالأقرب وأن يمدوهم بالكرع والصلاح ليكون الجهاد أبدا قائما هندية وفي شرح المؤلف
لأملتي فيجب على الإمام أن يبحث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعاقته الا اذا أخذ
انطراج فان لم يبحث كان كل الأثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه أن يكافئه والا فلا يباح قتالهم بخلاف الأصل
بالمعروف فهمتاني عن الزاهد في المناسب زيادة في أي زمن يناسب قوله بعد ونهجه في الأشهر الحرم
الخ فتأمل (قوله وأما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم) المقضي ترتب قتالنا على يدهم بالقتال (قوله ونهجه
في الأشهر الحرم) هي واحد فرد وثلاثة مرد ورجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم (قوله فتسوخ بالمعومات)
أي حيث ترد الدماء والمكان (قوله ان قام به البعض) هذه الجملة وقعت موقع التقسيم اقرص العدمية
في الكمال (قوله ولا يقيم به أحد في زمن ما الخ) يفيد منه أنه اذا قام به البعض في أي زمن سقط عن الباقيين
مطلقا وليس كذلك (قوله أموا بتركه) قد تقدم تفصيله وأنه منوط بالظن (قوله من المكلفين) خرج به هو البعض
فلا اثم عليه بتركه وان علم (قوله وإياك أن تتوهم الخ) أي من كونه فرض كفاية يسانه ما قاله في الحواشي
السعدية لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الواجب على جميع أهل الارض كفاية حتى يسقط عن أهل الهند بقتال
أهل الروم انه لا يدفع بقتالهم الشر عن الهنود المسلمين ويدل عليه ما في البدائع ولا ينبغي للإمام أن يحل ثغرا
من الثغور من جماعة من الغزاة فهم غنما وكفاية لقتال العدو فاذا قاموا بسقط عن الباقيين وان ضعف أهل
فرض من مقاومة الكفرة وخيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين الأقرب أن يتقروا إليهم وأن يمدوهم
بمال السلاح والكرع والمال لما ذكرناه فرض على الناس كلهم من هو من أهل الجهاد لا يمكن بسقط الفرض عنهم
الحصول الكفاية ببعضهم الى يحصل لا يسقط جوى (قوله وقامه في الدرر) قال فيها وتطير الصلاة على الميت
من ماله من مات في ناحية من نواحي البلدة فملى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأسبابه وليس على من كان بعيدا
فأم الميت أن يقوموا بذلك وان كان الذي يمد من الميت يعلم أن أهل المحلة يضيئون حقوقه أو يحجزون عنه
من ماله عليه أن يقوم بحقوقه اه (قوله لا يفرض على صبي) لانه غير مكلف فتح وفي الذخيرة ويجوز للاب أن يأذن
كان المراد في إذا طاق القتال بالخروج له وان كان يخاف عليه القتل لان قصده تم ذبيته لا انلافة فهو
للمصلحة السباحة وكفنته وقبده ركن الاسلام السعدية بأن لا يضاف عليه نحو أن يرى بالجبر فرق الحسن
والنشاب أما ان كان يخاف عليه بأن كان يخرج للبراز فليس له أن يأذن له في القتال بجر (قوله وبالغ له أبو ان)
وأبو أيوب انما سوى الأصول اذا ذكره واخروجه للجهاد فان كان يخاف عليهم الضياع فانه لا يخرج بغير انفسهم
والا يخرج وكذا امرأته بجر (قوله لا تطاعة ما فرض عين) أي والجهاد فرض كفاية ومراعاة فرض العين
مقدمة وهذا اذا كانا مسلمين وأما اذا كانا كافرين أو أحدهما فمفكره واخروجه الى الجهاد وذكره الكفاية ذلك
كعليه أن نهرى فان وقع تخريبه على أن العسكرة اه للنجع والمنفعة لاجل الخوف منه من القتل لا يخرج
من لاجل كراهته قتال الكفار يخرج فان شك في أن لا يخرج بجر عن الذخيرة (قوله وقال صلى الله عليه
عليه وسلم) في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه أي
في الجهاد منه فقبيل أخى والدالك قال نعم قال فقبيلما فجاهد فخرج (قوله فان الجنة عند رجل أثنك) لعل المراد والله
تعالى أعلم أن الجنة تنال بالجهاد وبما أنس له بقوة تعالى واخضع لها من الجنة والرجعة وان لم
منه الطاعة ومثل الام الأب

وله له قد تم الكفاية لكثرة (ابتداء) وان لم
يدونابه وأما قوله تعالى فان قاتلوكم
فاقتلوهم ونهجه في الأشهر الحرم فتسوخ
بالمعومات كاتلو المشر (ولو عبيدا
وجسد قوه) ان قام به البعض (ولو عبيدا
أو ساء) سقط عن الكل (ولو عبيدا
في زمن ما) (أنموذم بتركه) أي اثم الكل من
المكلفين وإياك أن تتوهم أن فرضه تسقطه
عن أهل الهند بقيام أهل الروم منه لا بل
يفرض على الأقرب فالأقرب من أهل الروم
أن تقع الكفاية فيلوم تقع الأكل الجنازة
فرضه بنا كسلا وروم ومنه لا يظلم ما
والجهاد وقامه في الدرر (لا يفرض على
صبي) وبالغ له أبو ان أو أحدهم لا يظلم ما
فرضه بن وقال صلى الله عليه وسلم لعل العباس
ابن مرداس لما أراد الجهاد الزم أمك فان
الجنة عند رجل أمك سراج وفيه لا يجل سفر

والجمل لا بأس أن يخرج بغير إذنهم ما يخرج بغير إذنهم من التجارة إذا كانا مستغنيين عن خدمته أما إذا كانا
محتاجين فلا شك في التنبس (قوله فيه خطو) هو بالحر يك الاشراف على الهلاله قاموس (قوله ومنه
السفر) أي من الذي لا خطفه أفاده في شرح المتن وعبارة البحر تغيب التفسير فيه كسفر التجارة فإنه قال
في البرازية ودلت عليه أي قوله لأنه ليس فيه خوف الهلاله على التصاق الخروج الى العلم بالجمل والتجارة
ولأن الخروج لاجازة للتجارة لأن يجوز له أن يخرج (قوله ساق المولى والزوج) فإن حقه ما عتد به على الجهاد
بإذن الله تعالى فلو تعلق بهم ملزم إبطال حق جده الله تعالى بهما لحق لم يجعله متعينا عليه فتح ملخصا (قوله
ومضاده الخ) هذا التركيب يفيد أنه إذا أمرها الزوج بالجهاد وجب عليها امتثال الأمر الزوج وعبارة
الفتح سالمة من هذا حيث قال أم المولى السيد والزوج العبد والمرأة بالقتال يجب أن يكون فرض = غاية
ولا تقول صار فرض من وجوب طاعة المولى والزوج حتى إذا لم يقاتل في غير النصير العام بأن لا طاعتها
المفروضة في غير ما فيه الخطرة بالروح وإنما يجب ذلك على المكلف بخطاب الرب جل جلاله بذلك والفرض
استفاؤه منهم قبل النصير العام اه قال في البحر وهذا في العبد مسلم له ريم وجوب الطاعة عليه وأما في المرأة
ففيه نظر إذا لا يجب عليها امتثال أوامر الأفعال يرجع الى الذكاح اه وأقره في التبروات خبير بأن كلام المحقق
صريح في أن الوجوب عليها بايجاب الله تعالى لأمر الزوج وأمر الزوج اذن وفك الجبر ثم يعارضه كلام الثماني
اه حلي ويؤيده ما في شرح الحوى حيث قال وأقول وجوبه على كل من العبد والمرأة ليس باعتبار أوامر
السيد والزوج كافيه في البحر وإنما هو باعتبار ظهور الوجوب لثلاثة المساقين بآذنه وينبغي أن يفيد الوجوب
في المرأة على ما فيه بما إذا كثر لها محرم يذهب به الجهاد يدل على ذلك اشتراط المحرم لها في الحج وهو فرض
عين اه (قوله يفيد خلافه) فإنه يفيد أنه لا يفرض على المرأة مطلقا صريح في الهداية في فصل قصة الغيبة
حيث حال عدم الرضخ للعبد والمرأة بجهادهما عن الجهاد ثم قال ولهذا أي لجهادهما عن الجهاد لم يلحقهما فرضه
أي فرض الجهاد ثم على عدم الرضخ لعبدانه لا يمكنه المولى من الجهاد وأن لا يمنعه أي من الجهاد حموي
وهذا يفيد أن العبد إذا أذن له المولى وجب عليه واليه أشار أبو السعود وفي القهستاني عاظم على من لا يجب
عليه الجهاد وأمرأة حرة سواء كان لها زوج أو لا لأنها من قرنهما الى قسمها عورة وفي الجهاد قد يتكشف شيء من
ذلك لا محالة كافي المحيط فلا يختص بالزوجة كاطن اه وليس بعد وجود النص الا الرجوع اليه (قوله قال
في البحر) أي في الرد على الكمال وقد تقدم ذكره (قوله أي أخرج فتح) نقله فيه من ديوان الادب وفي المجموع
عائيا الى المغرب أنه الذي أعده الله من الحركة وعند الأطباء هو الزمن وقبل المقدس المتشبع الاعضاء والزمن
الذي طال مرضه اه (قوله لجهادهم) أي والتكليف بالقدر أي وقوله تعالى ليس على الأعمى حرج فلما نزلت
في أصحاب الأعداء تبين وفي القهستاني وفيه اشعار بان من جرحه سبب من الأسباب لم يفرض عليه كما أنكر
اليه في الاختيار اه (قوله ومديون بغير إذن غريمه) قال في الهداية وإن أراد المديون أن يفرضه وصاحب الدين
غائب فإن كان عنده وقام عليه فلا بأس بأن يزوجه ويوصي الى رجل يقضي دينه من تركه كنه ان حدث به
حدث وإن لم يكن عنده وقام فأولى أن يقم فيستعمل بقضاء دينه فان غزاه ذلك بغير إذن رب الدين فذلك مكروه
فإن أذن له صاحب الدين في القرض ولم يبرئه من المال فالمستحب أيضا أن يستعمل بقضاء الدين وإن غزاه في هذه
الحالة لم يكن به بأس اه (قوله لو بأسه) وإن كفل بغير آذنه لا يخرج الا بإذن الطالب خاصة اه بحر (قوله
ولو بالنفس) لأنه عليه حقا وقد يلزم الكفيل بأخضاره ضررا إذا سكن في مكان بعيد وهو عالم به وفي النية
أن لا يكفيل بالنفس أن يجسه عن السفر حتى يرد كفالاته ونحوه في الهداية (قوله فله الخروج ان علم الخ) لعدم
وجه المطالبة بقضائه والأفضل الاقامة لقضاء الدين بحر (قوله ليس في البلدة أفقته) يفيد أن غير الأفقته
يخاطب به ويجزى حكم ما إذا تساوا (قوله فليس له القرض) لما كان ظاهر المستنف لا ينافي جواز خروجه
وكان الواقع أنه لا يجوز كما هو صريح العبارات المنقولة في كتب المذهب زاد الشارح قوله فليس الخ ليقيد الحكم
المذكور (قوله ولا ينبغي أن المقيد بغيره بالاول) المراد بالمقيد سفر القه لقرض وجه الأفادة أنه إذا اضح من
السفر للقرض الذي هو فرض كفاية فلا ينبغي من السفر لغيره وأنه ليس بفرض أول انتهى حلي وفيه أن السفر
لغيره لا يلزم أن يكون غير فرض بل قد يكون فرض عين كسفر الحج (قوله وفرض عين) بكفر جاحده اختيار

فيه خطر الا بأنهم ما وما لا خطر فيه يحصل
بإذن ومنه السفر في طلب العلم (وعبد
واسرة) لحق المولى والزوج ومضاده وجوبه
لو أمر الزوج به فتح على غير المنزوجة نهر
قلت لتعليل الثماني بنسخ بيتها بفساد
خلافه قال في البحر انما يلزم أمره فيها
يرجع الى التكاح وتوابعه (وأعني ومعه)
أي أخرج فتح (وأقطع) الهزيم (ومديون
بغير إذن غريمه) بل وكفيله أيضا لو بأسه
نفس ولو بالنفس نهر وهذا في الحال أما
الموجيل فله الخروج ان علم برجوعه قبل
حلولة ذمسية (وعالم ليس في البلدة أفقته
منه) فليس له القرض وخوف ضايعهم سراجية
ومعهم في البرزخية السفر ولا ينبغي أن المقيد
أو يفيد بغيره بالاول (وفرض عين)

(قوله ان هجم العدو) قال في المغرب الهجوم الايمان بقعة والدخول من وراء ثندان من باب طلبية ل هجم عليه جل اه وسواء كان العدو كافرا او باغيا كما في المفتاح قال المؤلف في شرح المتن فان قدر من يقرهم على دفعهم فالحجاء فرض عين في حقهم ومن بعد منهم ففرض كفاية في حقهم الا اذا هجم الاثريون أو كاسلوا فانه يصير فرض عين في حقهم أيضا ثم اني أن يفترض على أهل الشرق والمغرب جباية أو من أقام بالإعذار ثم ولائم بلا علم فان الانسان لم يخاطب بما لم يعلم اه ولذا ذكر الكمال أن من شروط كونه فرض عين دوام الحرب بقدر ما يصل الخبر والا فهو تكليف بما لا يطاق وانفاذا لا يبرر واجب على الكل من أهل الشرق والمغرب من علم وفي البرازية مسألة سميت بالمشرك وجب على أهل المغرب تحصيله من الأمر لم تدخل دار الحرب اه وفي الذخيرة عليهم التخليص في التماس والذراوى لم يلقوا صونهم ولهم أن لا يتبعوهم في حق المال اه (قوله المدقق) الدف المراض الملازم حلبي عن جامع اللغة (قوله وشرط لوجوبه القدرة على السلاح) والقتال وملك الزاد والراحلة وغيره انقله في شرح المتن عن الخانية (قوله لا أمن الطريق) لانه انما خرج الى الخواف لا الى المأمن (قوله لم يلزمه القتال) لجهز (قوله ويقتل خبر الملة) أي طالب القصر وهو الخروج الى القصر وأقاده الشاي ويقتل خبر العبد فيه كما في شرح المتن (قوله وكراهة الجعل) أي غير ما على الظاهر جوى والكراهة على الامام والقوم أما الامام فلا لضرورة وبه المال معذلتا واثب المسلمين وأما القوم فلا لانه يشبه الاجرة وسقاية الاجرة على الطاعة حرام فباي شيء مكرهه وعلى الامام كراهة في نسيبه في المكروه أقاده الكمال قال الجوى وهذا انما نظره على من يرضى به المتدبر على نية الجاهل في مقابلته شيء يفعل والمراذنة لا بدت بكاف الامام الناس بأن يقوى بعضهم بعضا بالكرام والسلاح وغير ذلك من النفقة والزاد وحسن الجهاد ان يجاهد الانسان بنفسه وماله ولا ينبغي له في هذه الحالة أن يأخذ من غيره جعلا ومن يخرج عن الخروج وله مال ينبغي أن يبعث غيره بماله من نفسه ومن قدر بنفسه ولا مال له فان كان في بيت المال مال يعطيه الامام كفايته من بيت المال فان أعطاه كفايته لا ينبغي أن يأخذ من غيره جعلا ولا لانه أن يأخذ الجعل من غيره بجر (قوله أي مع وجود شيء في بيت المال) ولو غير في لانه لا ضرورة للجعل لجوار الاستقراض من بقية الأنواع ولذا لم يذكر التي في بعض المختبرات انما ذكر بيت المال وهو الحق منع (قوله هنا يمين القنينة) انما زاد هنا لانه لا يعنها اصطلاحا اذ هو المأخوذ من الكفار بغير قتال كالمراج والجزية وأما المأخوذ بقتال فيسمى غنمة (قوله لدفع الضرر والاعلى) وهو تصدق شر الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو تكليف الاقسام بموتة جهاد المقراء (قوله فان حاصرهاهم) بأن حبسناهم عن الخروج لا ساحتناهم جوى (قوله دعوناهم) أي وجوبناهم لم تبلغ الدعوة وندينا فمن بلغته ما لم تضمن الدعوة ضررا بأن يعلم أنهم بها يستعدون أو يمتثلون أو يفصلون فلا يسدب وغلبة الظن في ذلك ما يظهر من أحوالهم كالمسلم بل والمراد اذ حقيقته يعذر الوقوف عليها أقاده الكمال (قوله فان أسلوا فيها) وحسن ذرية لأموالهم ويجعل أراضهم عن شرية ويأمرهم بالعقول من دارهم الى دار الاسلام لان مقام المسلم في دار الحرب مكره كذا في شرح الطحاوى (تنبيه) الذي اذا تلفظ بالشهادتين يحكم بسلامه وان لم يشرع من دينه الذي كان عليه لان التلفظ بهما صار علامة على الاسلام فاذا رجع الى ما كان عليه يقتل الا ان يعود الى الاسلام كذا أفنى به صاحب السراجية قال صاحب البحر وهذا يجب المصير اليه في دار مصر بالقاهرة وكذا يصحكم بسلام الكافرين على بالجماعة لا اذا صلى وحده الا اذا قال الشهود على صلاتنا واستقبل قبلتنا ولا يصح مسلم بقرائة القرآن ولا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ملخصا (قوله والا فالى الجزية) ينبغي للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها ويعلمهم أنه انما يأخذها منهم في كل سنة مرة وان الفنى يؤخذ منه كذا ومن التفتير كذا ومن الوسط كذا بجر (قوله لو محلا لها) كاهل الكتاب والجوس وعبد الاوثان من الهجم دون العرب والمزنيين فمستأنف (قوله فان قبلوا ذلك) انما لم يقل فان بذلوا لان القتال ينتهي بمجرد القبول قبل وجوب الاعطاء والبدل جوى (قوله فلهم مالتا الخ) المراد أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو تعرضنا لدمائهم وأموالهم أو تعرضوا لدمائنا وأموالنا يجب لبعضنا على بعض عند التعرض منع (قوله اذ الكفار لا يطالبون بها عندنا) الذي تقرر في المتأخر شره لصاحب البحر أنهم مخاطبون بالايمان وبالقبول سوى حد الشرب وبالعلامات وأما العبادات فقال السمرقندى أنهم غير مخاطبين بها ادبوا اعتقادا وقال البنايون إنهم

ان هجم العدو فيخرج الكل ولو بلا إذن
وبائهم الزوج وهو ما يمنع ذخيرة (ولا بد)
لغيره (من) قيدا آخر وهو (الاستطاعة)
ولا يخرج المرض المدقق (أما من يفسد)
على الخروج دون الدفع فيخرج
كثير السواد اذ ما يقع في السلاح لا أمن
وشرط لوجوبه القدرة على القتال وان لم
الطريق فان علم أنه اذا حارب قتل وان لم
يحارب أو لم يلزمه القتال (وقد حل خبر)
المستفرد ومنادى السلطان ولو كان
منهما (فاسما) لانه خبر في خبر في الحال
ذخيرة (وكراهة الجعل) مع التي هي المستفرد
الناس لا جمل الغزاة (مع التي هي المستفرد)
وجود شيء في بيت المال يدفعه القنينة فلهذا
ومفاده أن دفع الضرر والاعلى (قوله لا بد)
(والالا) لدفع الضرر والاعلى (قوله لا بد)
(فان حاصرهاهم دعوناهم) لو محلا لها
أسلوا فيها (والا فالى الجزية) لو محلا لها
تجاسي (فان قبلوا ذلك فلهم مالتا) من
الانصاف (وعليهم ما علينا) من الانصاف
نخرج العبادات اذ الكفار لا يطالبون بها
بجدهم

غير مخاطبينهم اذ سقط وظل المراءيون انهم مخاطبون بهما فمخاطبون عليهما وهو المعتقد اه حلي (قوله
 يؤيده الخ) هذا لا يتقي الخطاب بالعبادات لان من قال به جعل عمره المحبوبة في الآخرة على تركهم زيادة على
 محو الكفر وكلام الامام على رضى الله تعالى عنه فيما يتعلق بالدين (قوله من لا يسلطه الدعوة) الاولى من لم
 يفتح الدال) وكذا في الدعوة الى الطعام واماني النسب فبالكسر قاله الباقون وذكر غيره انها في دار الحرب بالنسب
 وفي النسب بالكسر وفي الطعام بالفتح وذكر العلامة العيني ان عدي الرباب يكسرون دعوة الطعام وينتصرون
 في النسب وذكر بعض ان الولاة ثمانية ونقل العلقمي في حديث اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليجب تظلم مفيدا
 فقال

أسمى الطعام اثنا من بعد عشرة • سأسردها مقسومة بيان
 ولبسة عرس ثم خرس ولادة • عقيقة مولود وكبرة باني
 وضيمة ذى موت نقيصة قادم • وعدرة واعذار يوم ختان
 ومأدبة الخسلان لأسبيلها • حذاق صغير يوم ختم قران
 وعائرها في التظلم تحفة زائر • قرى ضيف مع نزل به قران

وبقي طعام الاملاة وبقي السندح والعتيرة وهي ما يذبح أول رجب والمأدبة قسمان فخرى وجنلى اى خاصة
 وعامة أفاده المؤلف في شرح الملتقى (قوله وهو) اى الدعوة وهو مرجع اسم الاشارة في قوله بذلك (قوله
 من لا شعوره) فيجب تلخيصه قال المصنف في شرحه ولو فاتهم قبل الدعوة ثم انتهى ولا غرامة لعدم العاصم
 وهو الدين أو الاخر اذ لا أرضار كقتل النسوان والصبيان اه (قوله خلافا لما نقله للمصنف) حيث قال
 وأطلق في الدعوة فتعمل الحقيقة والحكمة بالحقيقة باللسان والحكمة انتشار الدعوة شرطا وغیرا أنهم الى
 ماذا يدعون وعلى ماذا يقاتلون فأقيم ظهورها مقامها اه وقد علمت مما ذكرنا ان قوله خلافا راجع الى قوله
 وهو وان اشتر الخ (قوله الا اذا ضمن ذلك ضررا) ذكرنا هذا الاستثناء في الاستصحاب ولم يذكره في الوجوب
 مع امكانه فيه أيضا وزاد في شرح الملتقى عن المحيط أن يطعم فيهم ما يدعوههم اليه (قوله بنسب الجاهلین) لانه
 عليه السلام نصبا على الطائفة وهو جمع متبني ففتح الميم واسكان النون وفتح الجيم ثم صكر النون مؤنثة
 فارسية هو الذى ترى به الجارة الكبرى (قوله وحرهم) اى حرقت ذواتهم ويعلم منه حرق أنفسهم
 ودورهم بالاولى أفاده صاحب النهر (قوله وافساد زرعهم) ولو عند الحصاد هتافا بإطلاق النار أو الدواب
 فيها نهر (قوله الا اذا غلب) راجع الى جميع ما ذكره كما أشهد الى المصنف في شرحه حيث قال وأطلق في جواز
 فعل هذه الاشياء تعالفا في القرون العتيدة وقبلة الكمال الى آخر ما ذكره الشارح وظاهر صنيع المصنف هذا ان
 هذا الاستثناء ضعيف (قوله وان ترسو ايضنا) سواء فيه الاسير والتاجر والسبي لان الرى لدفع الضرر العام
 بالذب عن بيضة الاسلام وقتل المسلم حرز خاص ولانه قلبا يخلو عن مسلم فلا يمنع اعتباره لانسحابه
 أفاده صاحب البحر (قوله وتصددهم اى الكفار) لا المسلمين لانه ان تعذر التبعة فلا تقدر امكن قصد او الطاعة
 بحسب الطائفة (قوله لان الفروض الخ) أو رد عليه كل الخطر حالة المصلحة فانه فرض اقترن بالقرم والحق
 انه لا يرد ليصالح الى الجواب اذ المذهب انه لا يجب عليه الاكل بل لتركه أخذ بالفرجة فصار كالباح • قيد بشرط
 السلامة سوى • تبیه • لا يستحب رفع الصوت في الجهاد ولا يكره ان كان فيه منفعة وتحرير للمسلمين
 فلا بأس به ويندب للمجاهدين في دار الحرب توفير الاطفال وان كان قصه انهم الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يده
 ودنا منه العدو رجعا يمكن من دفعه بأغلا فيه وهو نظير قص الشوارب فانه سنة والغزى في دار الحرب مندوب
 الى توفيره لوقوله لعلها يكون أهيب في عين من يارزه بجر (قوله لا يحل قتل أحد منهم) لتعقّب صكون المسلم
 أو الفتنى فيهم (قوله ولو أخرج واحد الخ) المراد انه أخرج بعدد المسلمين أو الفتنى الذين فيها ومثل الانخراج
 الخروج وظاهره انه لا يجب على الفرج التخص من معتقدا ان خارج ويرد على ما ذكرنا ان الفتنى لا يمكن من الذهاب
 الى دار الحرب كباقي وقد يجب بانه كان هناك أسيرا (قوله حل قتل الباقي لجواز كون المخرج هو ذلك) فصار
 في كون المسلم أو الفتنى في الباقيين شك بخلافه في الاولى • فرع • ذكر في الواو الجنية وغيرها لو كان المسلمون
 في سقنة فاحترق فان كان غلبة عليهم أنهم لو ألقوا أنفسهم في البحر فقتلوا بالسباحة يجب عليهم ان يمارحوا
 أنفسهم في البحر ليقتلوا من الهلاك القطعى وان استوى الجانبان ان أقاموا احتقروا وان أقوموا أنفسهم

يؤيده قول على رضى الله تعالى عنه انما
 بذلوا الجزية لكون دماؤهم كدمائنا
 وأموالهم كموائنا (ولام يحل لنا أن نقاتل
 من لا يسلطه الدعوة) بفتح الدال (الى الاسلام)
 وهو وان اشترى زمانا شرطا وغیرا لكن
 لا شك أن في بلاد الله من لا شعور له بالدين
 لم يسلطه الاسلام لا الجزية ففي التنازلية
 لا ينبغي قتالهم حتى يدعوههم الى الجزية
 نهر خلافا لما نقله المصنف (قوله ونديان
 بلفظه الا اذا ضمن ذلك ضررا) ولو بلفظة
 التلقين مكان يستعدوا أو يستصنوا
 لا يذبح في (والا) بقبل الجزية (لانه تبين
 بانهم ونحوهم بنسب الجاهلین وحرهم
 وقهرهم وقطع أن يجارهم) ولو مؤنثة (وافساد
 زرعهم) الا اذا غلب على الظن ظفرا
 في كسر فتح (وربهم) ببل ونحوه (وان
 ترسو ايضنا) ولو ترسو بنسب مثل ذلك
 الذي (وتصددهم) اى الكفار (وما أصيب
 منهم اى من المسلمين) لادبته ولا كفارة
 لان الفروض لا تقرب بالقرارات (ولو فتح
 الامام بلدة وفيها مسلم أو ذنبي لا يحل قتل
 أحد منهم اصلا ولو أخرج واحد) ما (حل)
 حقت (قتل الباقي) لجواز كون المخرج
 هو الذي فتح

لم يجر قتل هؤلاء فنبقى أن يؤسروا ويصلوا إلى دار السلام إذا قدر المسلمون على ذلك ولا يتركونهم في دار الحرب
لأن النساء إذا تركن يتقوى بهن أهل الحرب وكذلك الصبيان يلحفون فيقاتلون وفي جملتهم منفعة للمسلمين
في تكثير النفي وكذلك المعتوه والاعمى والمقعور وباب الشق ومقطوع اليد والرجل من خلاف وأقطع اليد ليقى
لا يتركون في دار الحرب لأنهم يطؤون القسرة فيسلمون وفي ذلك تكثير عدد الكفار وأما الشيخ الصافي الذي لا يقدر
على القتال ولا رأى له ولا هو ممن يفتح فان شأوا استرقوه وان شأوا تركوه لانه لا منفعة فيه للكفار يسدنه ولا يراه
ولا ينسله فان حملوه معهم لم يضره به أسرى المسلمين جاز على قول من يرى المنفعة وأما على قول من لم يرها
فلا فائدة في حملهم ومثله العجز للكثرة التي لا يبرى ولا ديتها كذا في السراج الوهاج اهـ (قوله لوفيه غنظهم) كان
كل المقتول من قوادهم أو عظمائهم أو السجود (قوله أو فراغ قلبنا) من حزن أصابه من جهنم (قوله وقد سجل
ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل) نخرق أذنه وبرم منها (قوله كان شره على وعلى ألقى أعظم) لأن فرعون
موسى ربه موسى وليدا ومكث في حجره من قبله بالرسالة وأما الآية العاصم انفراداً ولا لمن له به صامته
وأما تبسطه بعض الأنبياء وأما أبو جهل لم يشاهد منه إلا الأذى الشديد من أول أمره صلى الله عليه وسلم
ولا سبحة وعمل على أنه أشد كفر من فرعون موسى أن فرعون موسى لما غرق في البحر قال أمنت أنه لا اله
إلا الذي أمنت به بنو إسرائيل وألمن للمسلمين وأبو جهل قال وهو ماني على الأرض تجذب روحه هل غيري رجل
قتله قومه ولم يؤمن (قوله لا بأس بنبيس قبورهم) قال في النهر الثاني لا بأس بنبيس قبورهم طلب المال
نفس عليه في التنازلية ولم أر بنبيس قبوراً أهل الذمة ويجب أن يقال إن تحقق ذلك ولم يكن له وارث إلا بيت المال
جازيته وفي الخالية ولا بأس بتعليم الكفرة القرآن ولا بأس بنبيس قبورهم طلب المال اهـ وهذايم الملقى
كلاماً النهر قال الحلبي الطاهر أن قبر المسلم كذلك (قوله ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله) ذكره أو أماناً من جهنم
الآب أو الأثم لو فانتك النساء أو أخرج بالاصل الفرع فلا ب أن يبدأ بقتل ابنه الكافر لانه لا يجب عليه إحياؤه
وكذا أخوه وناله وبعه المشركون منغ وأما أبو جهل قتل الأصل لقوله تعالى وما حسبهم في الدنيا جبر وفازلت
في الآبوين ولو مشركين بديل آخر الآية أفاده الكمال (قوله كما لا يتدنى قربه الباني) يعلم حكم الأصل منه
بالأولى (قوله وينسب الفرع عن قتله) كما يمنع عن إطلاقه فيكون عدم قتل الفرع أصله على قتل غيره أفاده
المصنف (قوله بأن يشغله) بالمحاولة أو بعرق فرسه أو بطرحه عنه وبطلبه إلى مكان ولا ينبغي أن يصرف عنه
إلى مكان ويتركه لانه يصير باعدياً منغ (قوله فان فقد) بأن لم يكن غيره نهر (قوله قتله) ولو امرأة ومحل كون
النساء لا يقتلن ولو أجنب عند عدم تأنقهن (قوله فهدر) أي باطل لا دية فيه ولا قصاص نعم عليه التوبة
والاستغفار وكافي شرح الملقى (قوله قتله) لانه لو كان مسلماً أراق قتل ابنه ولا يمكن من التخلص منه إلا بقتله
كان له قتله تعينه طريقاً دفع شره فنهأ أولى كمال وصرح بعدم وجوب القتل في مستلزمات لوصال غير الآب
ولا يمكن دفعه إلا بقتله هل يجب قتله وما يأتي عن شرح الملقى من أن دفع الهلاك بأي طريق أمكن واجب
بقتل وجوب القتل ويجوز (تبينه) لو كان الآب والابن في سفر وعطشا ومع الابن ماء يكتفي لشدة أحدهما كان
للأب شربه ولو كان الأب جوعاً عطشاً ذكره الكمال لأن الآب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقى أباه ومضى
سقى أباه مات من العطش فيكون هذا عانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يمت الآب على قتل نفسه ولو أجنبية
قال الكمال وينبغي أنه لو سجع أيام ذكر الله تعالى بسوء أو رسوله صلى الله عليه وسلم أن يكون له قتله لما روى أن أباه
عبدة بن الجراح قتل أباه حين سمعه يبس النبي صلى الله عليه وسلم وشرفه وكرمه فلم يكره النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك اهـ (قوله مطلقاً) أي ولو كان الصائل مسلماً (قوله ويجوز الصلح على ترك الجهاد) هو ترك صورة لأن
الموادعة جهاد معنى إذا كان خيراً للمسلمين والصلح جائز على أي مدة ولو طالت أفاده المصنف (قوله جمال منهم)
هو كالجيزة أن كان قبل التروك يسلمهم فتصرف مصارفها ولا تخمس وكالتي بعد التروك بها فيكون كالغنية
فيضمها ثم يقسم الباقي بينهم لانه أخذ بقوة الجيش فكان مأخوذاً بالمقاتلة معنى (قوله أو من الوخيرا) لا يجوز
دفع الخال من المقاتلة من الخاف المذلة بالمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن أن يذل نفسه إلا بخوف الهلاك لأن دفع
الهلاك بأي طريق أمكن واجب كذا في الملقى وشرحه (قوله لقوله تعالى وان جنوا السلم فاجنح لها)
أي وان مالوا الصلح غل له قال الكمال والآية وان كانت مطابقة لكن اجتمع النسخة على تقييدها بكونه مطابقة

فرعان الأول لا بأس بحمل رأس المشرقة
لوفيه غنظهم أو فراغ قلبنا وقد سجل ابن
مسعود يوم بدر رأس أبي جهل والقاهاتين
يديه عليه الصلاة والسلام فقال صلى الله
عليه وسلم الله أكبر هذا فرعون وفرعون
ألقى كان شره على وعلى ألقى أعظم من شر
فرعون على موسى وأتته ظهيرة الثاني
لا بأس بنبيس قبور الكفرة فجهنم الملقى
وحارة الخالية قبور الكفرة فجهنم الملقى
ولا يحمل للفرع أن يبدأ أصله (قوله ولا)
بقتل كما لا يتدنى قربه الباني (ويمنع
القتل عن قتله بأن يشغله) لاجل أن قتله
غيره كان فقد قتله (ولو قتله فهدر) لعدم
العامم (ولو قتل الأصل قتله ولا يمكن
دفعه إلا بقتله قتله) بل هو أرفع مطلقاً
(ويجوز الصلح على ترك الجهاد) وهو
جمال منهم أو من (لو خيرا) لقوله تعالى
وان جنوا السلم فاجنح لها

لهم الجزية فكذلك هذا ذكر الزبني ولم يبين حكمه ما إذا كان المال من أثمانهم أو الظاهر أنه لا يجوز إلا بسط ضرورية
قوله فانه برده بعد وضع الحرب أو زارها وما ذكره صاحب الدور من التصوية بين مال المرتد وبين البغاة في عدم
الرجوع ليعمل في حق البنطية على ما إذا كانت الحرب قائمة والأخالف المنصوص والأوزار الأثمان والمرا بدع ترك
الحرب (قوله لا يبيع الخ) أي ولا يبيع ولا يبيع له سم بها ونخص البيع لأنه السبب الغالب في تملك الأشياء
بغير جند على ما نحن ولم أر حكمه عارضا منهم وهو بيعهم واستجارهم والظاهر عدم الجواز له في هذا فلا يكون
المالك ولا البيع قيدا خوي وأما ما يهرم بيع العصير من يجعله خمر لأن لصير ليس باله المعصية بل بصير آله لها
بغير ما يصير خرا وأما السلاح فانه آفة الله في الحال ويكره بيعه من يعرف بالنفسه قالة الكمال (قوله يهرم أن
يبيع) فانه يهرم وفي القهستاني يكره كراهة يهرم أن يملك بوجه كالبهة (قوله وعبيد) لأنهم يتوالدون
حدهم فيمردون حربا علينا مسلما كان الرقيق أو كافرا يهرم وفي النفاية وشرحها ولا يبيع سلاح منهم ما استعمل
للقتل ولو صغيرا كالبرة وحديد وما في حكمه من الحرير والدياج فان ظلمك مكره لأنه يصنع منه الراية اه (قوله
ولا يملكه اليهم) أي على يد تاجر وقيد بقوله اليهم لأنه لا يبيع تاجرا أن يدخل ديارهم بأمان ومعه سلاح وهو لا يريد
بيعه منهم وهذا إذا علم أنهم لا يتحذرون له ولا يبيع منه ولو دخل حربا يسلح له فاستبدل به سلاحا
من جنسه وكان البديل مثل سلاحه أو أودى منه فانه يتركه وان كان من خلاف جنسه أو أجود من سلاحه
لم يتركه كالتقريب بالسيف أو كالمسك بغيره أو بغيره منه أفاده المؤلف في الدر المنقي (قوله ولو بعد صلح) لأنه
على شرف النقص أو الانقضاء زبني (قوله وأمر بالميرة) أي أمر غرامة فانه لما سلم قال أهل مكة مصوبت فقال
أبي ولما مصوبت ولكني أسلت وصفت محمد وآمنت به وأمر الذي نفس غرامة يده لا تأتكم حبة من البعاط
ما بقيت وكانت ريفه مكة حتى يأذن فيها محمد وانصرف إلى بلده ومنع أهل مكة حتى جهدت قريش فكتبوا
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه بأمرهم أن يكتب لهم غرامة يجعل اليهم الطعام ففعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم كمال (قوله فجاز استصيانا) والقياس أن لا يجوز وعلى هذا فافهمه أمر مصر الآن من بيع
الخطية من أهل جزيرة قندية جازا لأنه ينبغي أن لا يفي بجواز ذلك خشية الرغبة في البيع منهم بحيث يضيع الحال
على أهل مصر ولو أفتى مفت جاهر القياس لم يعد أن يكون مباحا جوى (قوله ولا يقتل من آمنه الخ) إلا أن
إزالة الخوف من كافر واحد أو أكثر ولو أهل بلدة أو حصن أفاده القهستاني قال والمشهور أن الأمان
والأمن بالسكون والفتح مصدر أمن بالكسر اه وحكمة ثبوت الأمن للكفرة عن القتل والسبي والاستغناء
وأما إذا وجد أيديهم مسلم أو ذى أسير فانه يؤخذ منهم تارخانية وأما صفته فهو عقد غير لازم حتى لو رأى
المصلحة في نقضه نقضه كذا في الدر المنقي (قوله أو صيبا) أي عاقلا والسبي الذي لا يعقل لا يبيع أماته يهرم (قوله
ذلك) أي أنه أمان وظاهره أن بعض المسلمين إذا لم يعرف أنه أمان لا يكون أمانا في حق ذلك البعض ويجوز (قوله
بشرط سماعهم ذلك من المسلمين) قال في الهندية وإن لم يسمعوا صوتهم بالأمان فلا أمان لهم ويحل قتلهم
وسبيهم ولوناهم ومن موضع يسمون الآن الله قد أحاط بأنهم لم يسمعوا بل كانوا يسمون أو مشغولين بالحرب
فذلك أمان وإن أراد بالعلم غالب الرأي لا حقيقة العلم وسماع الكل ليس بشرط لثبوت الأمان في حق الكل بل
سماع الأكثر يكفي ويقوم ذلك مقام سماع الكل اه (قوله كمال إذا ظنه أمانا) قال في الهندية إذا قال المسلم
للكافر أهال حتى أقتل فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمعه الآلة لم يفهمه كان أمانا
ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمانا ومثل ذلك تعالى أن سمعت تريد القتال أو أن كنت رجلا أو حتى
تري ما أصبح منك فانه على هذا التفصيل اه ملخصا (قوله وبالأشارة إلى الصبي إلى السماء) فيه بيان أحطيتك
ذمة إلى السماء يهرم سواء كان معروفا بين المسلمين وبينهم أنه أمان أو لا كما في الهندية (قوله ولونادى المشرك) برفع
المشرع على أنه فاعل نادى كما هو صريح ما في الصراى وأجابه المسنون أو سمعتوا (قوله لو عمتنا) وإن كان
في موضع السبي عمتنا وهو ما تسميه ورعته قوفى يهرم (قوله وصح طلبه لذرايه لا لأهله) هذا غلط أو فقه
فيه عدم التأخر في سبابة الضرر وهو لو طلب الأمان لأهله لا يكون حواجا بخلاف ما إذا طلبه لذرايه فانه
لا يخل بتحت الأمان اه فانه صريح في أنه يصح طلبه الأمان لأهله وذرايه ما غير أنه لا يدخل في الأول
ويستلزم الثاني خلاف ما يؤيده عبارة الشارح اه سلبى وقوقف الشريف الجوى في وجه الفرق بينهما

(وان أخذ المال (منهم لم يرد) لأنه غدر
معلوم بخلاف أخذه من بغاة فانه يرد بعد
وضع الحرب أو زارها فتح (ولم يبيع) في الزبني
يهرم أن يبيع (منهم ما فيه نحو يتهم على
الحرب) كعبيد وعبيد وشبل (ولا يملكه
اليهم ولو بعد صلح) لأنه عليه الصلاة والسلام
نحس من ذلك وأمر بالميرة (ولا يقتل من آمنه
والقماش بخازن استصيانا) أو غنى أو غنا أو صيبا
من أو حرة ولو غنما (أو غنى أو غنا أو صيبا
أو صيد أو ذن أو صفا في القتال (بأي لغة
سلبى) فلا مان (وان كانوا لا يسمعون صوتهم
بشرط سماعهم ذلك
معرفة المسلمين) ذلك (بشرط سماعهم
من المسلمين فلا مان لو كان بالبعد منهم) بل
يهرم بالصرح كانت أولاً بأمن عليكم
وبالكفاية كمال إذا ظنه أمانا وبالأشارة
بالأصبع إلى السماء ولونادى المشرك بالأمان
سمع لو عمتنا وصح طلبه لذرايه لا لأهله
ويدخل في الأولاد الأولاد الأبناء لا أولاد
البنات ولونادى عليهم صلبى كسر آخر ثم بعد
النسبة هلو بالأمان فعل القاتل الذية

وفي الهندية ولوا أن جماعة من المسلمين أتوا ناعلي فذابوا فأتواهم على خيلهم فمروا بهم
 وأولادهم وأولادهم وأولادهم وان سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا في السير الكبير ثم ظنوا
 قال أثنوني على عشرة من أهل عتي أو على عشرة من أهل جني فالأمان له ولبعة سواد وهذا بعض ما لا يعرف
 من المستحقين لثأل (قوله وعلى الواطئ المهر) أي مهر المثل (قوله والولد حر) من قريظة مسلمة لآبيه هندية
 (قوله بعد ثلاث حبس) فيوض من عند عدل حتى تنقضي والعدل امرأتها جوفنة لا رجل هندية (قوله وتقتل
 الامام الايمان) ولو صدر منه ويعلمهم بالقتل كافي النجاة ونسرها (قوله يوذ) ان علم أن ذلك مني منه
 ثم عاقب لم يعلم ذلك لم يوذ وباعتبر جيله عذراف حق العقوبة كافي المخطئ (قوله ويصل أمان ذي) لانه لا ولاية
 على المسلمين ولانه منهم بهم على المسلمين لو اختلفت لهم اعتقادا ومعناه ان يقولوا منكم اما اذا قال ان فلانا
 المسلم يقول منكم فانه يصح نفي زيادته من الكمال (قوله الا اذا امر به مسلم) الذي في الهندية والى على هذا النهر
 والبحر فتقيد المسلم بكونه أمرا عسكريا وبعض منها بالامام وظاهر ما لا يكتفى اذن نفسه وعليه يعمل
 اطلاق التقي (قوله وأسرونا ج) لانهم ما مشهور وان تحت أيديهم والامان يمتنع على الخوف ولانها هيهم ان
 عليه فيعزى الامان من المصلحة لانه كما اشد عليهم الامر بقتلهم او بالامان فلا يمتنع باب القمع فله الكمال وانما
 يطل في حق المسلمين اتاني فتوما فهو صحيح فلا يأخذ من أمور الهيشيا بغيرهم وتكف لا يأخذ ما ليس بخير
 جاء من أموال المسلمين بغير (قوله يوذ) كذا في بعض النسخ فاستألف (قوله وفي الخاتمة) نعمها قيل كآب الايمان حربي له عدة كفر
 أسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة أمانا اه وفيه أن تعليلهم جواز امان الاسير والتأجروا بانهم ما مشهور ان
 تحت أيديهم يقتضي عدم صحة هذا القمع اه حلي ويمكن أن يجاب بأن عمله ماذا استولى عسكريا عليهم
 وصلو هذا الكافر تحت القهر فقدمه بعد في هذا الحال فانما تكون أمانا (قوله لم يجنون) لانه يستقر لهصة
 الايمان أن يكون المؤمن مجتمعا مجاهدا ينافسه الكفار فاستألف (قوله وتقتل أسلم فتعلم ما يجوز اليان) لما
 حثامن أن الايمان يمتنع على الخوف ولا خوف منه حال كونه مقيما في دارهم لامنعة ولا قوة دفاع كذا في
 القمع عليه قال في شرح المتن وإذا دخل العسكر دار الحرب فعليهم طاعة أميهم الا اذا كان أكبرهم
 أن يبايعهم به فله طاعة عليهم وكذا لو ناههم عن القتال فعليهم أن يمتنعوا ما لم تأت ضرورة ومصلحة
 ككافي الوجيز وغيره (قوله لانهم لا يملكون القتال) فلا يملكون الايمان واقدم سبحانه وتعالى أعلم
 واستغفره العظيم

(باب المظن وقت)

لما ذكر قتال الكفار وذكر ما انتهى به المادة ذكر ما انتهى اليه القتل وهو القهر والاستيلاء على النفوس
 من في الاموس المظن والظن والغنية والغنى بالغنى التي غنى بالكسر غنا بالضم وبالقح والتصرين وغنية
 القوزا بالي بلا مشقة بجر (قوله والي مايل منهم بعد) أي بعد الحرب وقوله كسراج أي وضع على الاراضي
 أو الرتب وكلامه لا يشمل هدية أهل الحرب اذا لم يتقدمها حرب قال في الهندية الغنية اسم الما يؤخذ من أموال
 الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والي ما أخذ منهم من غير قتال ككسراج والجزية على الغنية المسمى دون التي
 ويؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنية اه ملخصا (قوله اذا فتح الاسلام بلد مسلما) ويختبر
 في مله الماء الخراج والعشري أي فان كان ماؤهم خراجا صالحا لهم على الخراج والاقص على المنصر أقاله
 فاستألف (قوله على موجب) بفتح الجيم (قوله وكذا من بعده) فلا يبرأ أحدهم لانه بقوله جني للهد
 قوله عنوة) من عنابة عنوة وعنوا اذا ذل ونضع ومنه عنوت الوجوه والشيء من الغنى فقتلهم بالقهر
 بالمرطريق الكثر لان القهر يستلزم الذل والمسوق لقومه في التعريف الا انهم اذ كانه اشهر في القهر حذ
 ليقها وعنوة نصر على التيز كافي المصيق (قوله فتعها بين الجيش) بعد الخراج الجني استعقبه ويضع
 عليه العشر وكذا يقسم الاموال بينهم وتقسيمها كغنية الفئام هدية (قوله أو اقرا أهلها الخ) هو وضع لهم
 من المتقول قدر ما يتبعها لهم به العمل لان عذر ربي الله تعالى حذرنا لهم ذلك ومن الغنى بمثل الجاني ولا
 حكمة الارض بالزراعة وهم لا يقدرون على الزراعة الا بالانعام فكمرة أن يكسبهم بغير ذلك لها ذيل في موضع

وعلى الواطئ المهر والولد حر من قبل آبيه
 وترد النساء والأموال إلى أهلها بعد
 ثلاث حبس (ويقتل الامام) الامان (لو)
 بقائه (نورا) ومبشرة بلا مشقة يوذ
 (ويصل أمان ذن) الا اذا امر به مسلم
 شفي (وأسيرونا ج) ويصحب رين
 من القتال) ويصح محو امان العبد في الخاتمة
 فتدفع المسلم مولاه الحرة امانا (ويجوز
 وتقتل أسلم فتعلم ما يجوز اليان)
 لا يملكون القتال
 (باب المظن وقت)
 في القريب الغنية مايل من الكفار عنوة
 والحرب فاقعة فقتلهم وباقها القاتل والي
 فانيل منهم بعد كسراج وهو كسافة المصيق
 (اذا فتح الاسلام بلد مسلما جري على موجب)
 وكذا من بعده من الامراء (وأرضها تقي
 يملوك لهم ولو قصها عنوة) بالقح أي قهرا
 (قوله ما بين الجيش) ان شاء (أو اقرا أهلها
 عليها بجزية) على رؤسهم

وعلى البرازي تأخير العالم بأنه فخذ لا يذبح بخلاف الجاهل اه من الدر المنبني وقد يقال ان تقدم الرجل
لا تخافهم في دفع العدو ولا ولا شك ان تقع الرجال اتم واهم ولله تعالى اهل (قوة وانفقوا اهل لا يتقوى
بنسأوه بيان) لذل الصبيان يلغون ففانان والنساء يلدن فيكفر نسأهم من ولعل المنع فيما اذا أخذ البدل
وهم مشغولوا لا فسد جود وادفع أسراهم فداء لاسراهم مع أنهم اذا ذهبوا الى دارهم يتناسلون وانما كل
المراد ذلك وورد أن الرجال منهم يقدون بالمال قبل تمام الحرب أو بعده على ما تقدم وان سكان المراد فداءهم
بالاسرى فقد جاء ذلك في الاسير الكبير على قولهما وأظهر الروايتين عنه فكيف يمنع في الصبيان (قوة وخيل
وسلاح) أي اذا أخذناهم منهم فطلبوا المصاداة بما لم يجوز أن تفعل ذلك لأن فيه تقوية على بعض ما يقتل
فلا يجوز من غير ضرورة منع (قوله الا اذا أمن على اسلامه) أي وطابت نفسه بدفعه فداء لانه يقد تخلص مسلم
من غير اضرا لمسلم آخر ذكره الكمال (قوله وحرم ردهم الى دارهم) لا يحنى ان الرذالة أن يكون بعض وجه
الفداء أو بغيره من وجهه وادخل في المن فلا حاجة الى ذكره برجندى (قوله بالاولى) وجهه أن المن هو ترك
الاسير الكافر فلا أخذ شيء منه فاذا حرم هذا يحرم الرتبة الاولى لأن فيه منافع زيادة بل رد (قوله وحرم عقوبة الخ)
قال في المغرب عقوبة عقوبه وصرنا في السيف ضرب قواها بجر وناحرم لانه من حقى (قوله وعقوبة
بعده) لا قبله انتهى عنه بجر (قوله لا يعذب بالاراء بها) ملة لم تحذف تقديره ولا تحرق قلبه ورد في صحيح
الباري فانه لا يعذب بها الا الله وفيه لا تعذبوا بعد ذاب الله وأخرج البرازي سند من عثمان بن حيان قال
اذنت عند أم الدرداء رضى الله تعالى عنها فاذت برغونا فاقته في انار فقلت بعثت أبا الدرداء يقول قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعذب النار الا رب النار فخرج ملخصا وبه لم منه حرمة احراق كل حيوان وفي حصة
المولد ما فيه وكره احراق القمل والمقرب ونحوهما وطرحها حية مباح قال الجوزي هذا يرد على ما تقدم من
جواز احراق اهل الحرب عند قتالهم اه ويمكن الجواب بأن محل النهي فيما لم يرد به نص وقال الطلحي هذا
يتقضى أن الميت لا يتألم مع أنه ورد أنه يتألم بكسر عظمه اه ويمكن الجواب بأن ما ذكره في بن آدم لم يران العقاب
عليهم بعد موتهم بخلاف غيرهم من الحيوانات (قوله كتحرق أسلحة) جهه في شرح المتن جازا كما جعل في حق
الذابة كذلك (قوله ويركض صبيان ونساء الخ) كذا لا يعودوا حرا باعينا لان التسام بين التل والصبيان يلغون
فصبرون حرا بعينا (قوة بلا قتل) الظاهر أن عدم القتل مندوب لا واجب (قوله بجر في النار) الظاهر أن بجر
عند عدم دفنهم عمل يحنى عليهم ومالم يطل العهد عليهم حتى يصرن متفصلين والافلا يجوز الحرق (قوله
ولا تقسم غنية) أي لا تصح قسمتها كما حقه الكمال (قوله الا اذا قسم عن اجتهاد) بأن رأى المصلحة فيه (قوله
أو الحاجة الفزاة) كما اذا احتاجوا جميعا الى الثياب والسلاح أقاده صاحب البر أو احتاجا للضرورة والضرورة
مبيحة (قوله قتل) عبره دون نفع لانه يلزم من الأقل التي دون عكس (قوله اذ لم يكن للامام حيلة) الحيلة
بفتح الجاء ما يحصل عليه من غير غرس وغيره فتح (قوله هل يصيبهم بجر المثل) والابرة من الغنية شبيه
(قوله روايتان) فيصير في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بتفصيل ضرر خاص كالواستأجر دابة شهر اخذت
الدية في المفازة أو استأجر سفينه فخذت المدة في وسط البر فانه ينفع عليها ابارة أخرى بأجر المثل ولا يصير
في رواية السير الصغير لانه لا يصير على عقد الاجارة ابتداء كما اذا انقضت دابته في المفازة ومع رفقة دابة فانه لا يصير
على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وهو أسهل منه بجر (قوله فاذا تمعذ) أي القسم للاباء
بسبب عدم الاجبار على احدي الروايتين ولم يوجد عندهم حيلة على الرواية الاخرى قسمها بينهم وان كانوا
لا يقدرون ولا يجدون الدواب بالابرة مشى السبايا الى دلو الامام وان لم يطبقوه قتل الرجال منهم وأما التسليم
والصبيان والشيوخ فيكون في أرض مضيق حتى يموتوا جوعا ومطشا ولا يترك كون في أرض عامرة اه من
النهر والى الشئ الاخير وهو قوله وان لم يطبقوه الخ أشار الشارح بقرينه وقد سبق حكمه (قوله لئلا يهلك على حبل)
بكسر الحاء أي جموله وهو نصيبه أو يقضيها والمفعول محذوف أي نصيبه (قوله ولم ينج الغنية بل يهلك) الغني هذه
في الحديث ولا تنه بل الاسرا لا قتل كما مر بعد نصيبه مجعول جهته لا تنقض كلامه أنه لا يبيح منع (قوله
لا لأمام ولا غيره) هذا في بيع الفزاة كذا في ما شاع الامام له فاذا ذكر الطبراني أنه يبيع الجند بفسه يعني أنه
لا بد أن يكون الامام أي المصلحة في ذلك والاشارة الى ان كل من الناس لو مضى اليه وهو موقوت بموته

وانفقوا أنه لا يتقوى بنسأوه صبيان وخيل
وسلاح الضرورة ولا بأسيا لم يعلم أسير
الا اذا أمن على اسلامه (و) حرم (ردهم الى
دارهم) ثابت في نسخ الذر ح تعالى للدر
دون ان تبعا لابن كمال للعالم به من منع المن
بالاولى (و) حرم (عقوبة) فداء لانه يعذب
داو ما قتله ويحرق (نفسه) فداء لانه يعذب
بالاولى (و) كتحرق أسلحة وأما تعذر
تقلها وبالا بجرق منها) كذا يد (يدن) موضع
نفي) وتكسر أو انهم وتراق أدعائهم
مقابلة لهم (ويركض صبيان ونساء الخ)
اخراجها بمرض خربة حتى يموتوا جوعا
وعطشا انتهى من قتلهم ولا وجه الى ابقائهم
(وجرد المسجون حية أو عقوبة في رجاها مع)
أي في دار الحرب (يزعمون ذنب المقتول)
وأنياب الحية قطعها الضرر عنها (بلا قتل)
اجابة للسائل تارة خاتبة وفيها ما لا
ماتت فخر اهل الحرب يجاسون الاكثر
يعرقون بالنار (ولا تقسم غنية مع أو
يقرن بالنار) ولا تقسم الغنية مع أو
قدس من اجتهاد والحاجة الفزاة حيلة كان
(لا يذبح) فقل اذا لم يكن للامام حيلة كان
أهل جبرهم بأجر المثل وروايتان فاذا تعذر
فلو جبال لوفى قدر كل على حيلة قسم بينهم
والا فهو عاقل وله وسبق حكمه (ولم ينج)
الغنية (قلها) لا للامام ولا لغيره يعني القول
أما لو باع نسأ الطعام بجزوه (ورن) البيع
(ووقع) دفعا للأصناف لم يكن رده في الغنية
خاتمة

عنهم فيقع من اجتهد في المصلحة فلا يقع جزا فانه قد بلا كراهة مطلقا اه فتح (قوله ومدد لحقهم ثمة كذا نزل)
 اى في الاستحقاق في الغنية والمدد من يلحق به الحرب حوى وأشار بقوله لحقهم الى انه لو قاتلهم في داره كان
 له مقاتل والرد له المدد لحقه به القتال كذلك في المحيط وفي حكم الرد من مرض منهم او صار مجر وحاقبل
 شهود الواقعة واسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز كذا في شرح الملتقى قال في الفتح ولا ينقطع
 حق المدد بالثلاثة امور الاحراز بدار الاسلام والقسمة بدار الحرب وبسبب الامام الغنية قبل لحاق المدد
 اه واذا صار القتال مفتوحة دار اسلام ذكره في شرح الملتقى (قوله لاسوقى) اى ليس كالمقاتل فلا يسبهم له
 ولا يرضع لانه لم يوجد منه المجاوزة على قصد القتال فان عدم السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقي فيفنده
 الاستحقاق على حسب حاله فارما او راجلا عند القتال مجر وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأه دارهم لخدمة
 الزوج او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل لاشي له كذا في الاختيار وكذلك سائر الدواب فتح (قوله ولا من
 مات ثمة الخ) الحاصل ان الفانى اذا مات قبل احراز الغنية بدار الاسلام لا يورث نصيبه سواء مات في دار
 الحرب او دار الاسلام وان مات بعد احراز الغنية بدار الاسلام يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب او دار
 الاسلام او باليهود عن البرجندى (قوله وما في البحر من قياس الوقف على الغنية) حيث قال وصير حوا
 في كتاب الوقف ان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على أحد القولين وفي قول يورث ولم اذكر جيعا وفيه ان
 يغفل فان مات بعد خروج الغلة واحراز الفاعل لها قبل القسمة لورث نصيب المستحق لما أكد الحق فيه فان الغنية
 بعد الاحراز انما يتأكد الحق فيها للفاعلين ولا ملك لواحد بعينه في شيء قبل القسمة مع ان النصيب يورث فكذا
 في الوظيفة وان مات قبل الاحراز في يد المتولى لا يورث نصيبه قياسا على مسئلة الغنية وسيأتى ان من مات من
 اهل الديوان قبل خروج العطاء لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة أو آخرها اه حاشي (قوله رده في النهر)
 حيث قال اقول في الدرر والفرع عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما استطلانه
 في معنى الصلة وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اه وجرم في البقية بانه يورث بخلاف رزق القاضى
 وانت خبر بان ما يأخذه القاضى ليس صله كما هو ظاهر ولا اجرا لان مثل هذه العادة لم يقل أحد بجواز
 الاستصحاب عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه لا ينفك عنها ما فيها للنظر الى الأجرة يورث ما ينسحق
 اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر وبالنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت
 وبهذا عرف ان القياس على الغنية غير صحيح وسبب اى لهذا امر يزيد بيان ان شاء الله تعالى اه حاشي وقال العلامة
 نوح واما الاحام والمؤذن اذا مات في أثناء السنة أو عزل وقد باشر مدة فانه لا يجرم نص عليه الطرسوسى في
 أنفع الوصائل في مسئلة غلة الوقف وبسط الكلام هناك اه (قوله وحزناه في الوقف) لم ين هنا على ما أفاده
 صاحب النهر ان ترجيح القول بالسقوط لحكاية مقابلة بقيل (قوله ولهم اى للفاعلين الخ) قال في البحر وبأخذ
 الجندى ما يكسفه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه اه (قوله لا غير) كالنابج والداخل
 لخدمة الجندى بأجر فلا يحل لهم الا ان يكون خبر الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ لانه ملكه بالاستئالة
 ولو فصلوا الا ضمان عليهم بحر (قوله بعطف) قال في الفتح علم الدابة علفا من باب ضرب ضرب يافى معروفة
 وعطف والعطف ما علفه اه (قوله وطعام) ثعل المهيأ لآكل وغيره حتى يجوز لهم ذبح المواشى ويردون
 جلودها في الغنية بحر (قوله ودهن) أطلقه فتعل ما يتداوى به وهو كذلك عند الاحتياج كما صرح به
 في المحيط (قوله أطلق الكل تبع للسكر) وهي رواية السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة
 فيجوز لكل من الفنى والفقر تناول الامن تقدم وشرط في السير الصغرى الحاجة الى تناول من ذلك وهو القياس
 فتح (قوله عن اكله) اى تناوله ليم فهو الحطب (قوله فان نسي لم يبيع) ينهى تقيده بما اذا لم تكن حاجته اليه
 اما اذا احتاجوا الى الماء كقول والمثروب لا يعمل فيه حاشي عن البحر ولا يباح أخذ الماء كقول والمثروب
 وغيرهما الا مقدار ما يحتاج اليه واذا استعمل سلاح ونحوه يرد الى المصنف اه فستانى (قوله وبلا يبيع) سواء كان
 بالنقدى أو بالعرض بحر احتج اليه أو لا تخرج الملقى (قوله ولا تقول) بأن يأخذه للاذخار (قوله كسبه) سواء
 به البرى والبصرى بحر (قوله فان هلك) اى المبيع (قوله أو الفنى انفع) اى ولو كان المبيع فاعما (قوله أجازن)
 وخمس الفنى يبر الفاعلين (قوله والارده) اى الا بهلاك ولم يكن الفنى انفع فخرج البيع وروده للغنية (قوله وبعد

(ومدد لحقهم ثمة كذا نزل لا يورث)
 وحاشي او مرئذ أسلم ثمة (بلا قتال) فان
 قاتلوا انما ركوهم (ولا من مات ثمة قبل قسمة
 او بيع) لو مات (بعد أحد هامة أو بعد
 الاحراز بدارنا يورث نصيبه) لما ذكر ملكه
 ما رخانه وفيها اذى رجل شهود الواقعة
 وبرهن وقد ثبت لم تنقض استصحابا
 ويقتضى بحد رخطه من بيت المال وما في
 البحر من قياس الوقف على الغنية رده في
 النهر وحزناه في الوقف (ولهم) اى للفاعلين
 لا غير (الاتقاع فيها) اى في دار الحرب
 بعطف وطعام وحطب وسلاح ودهن ولا
 قسمة أطلق الكل تبع للسكر وقدر السك
 السلاح بالحاجة وهو الحق وقد السك
 في الظاهر يتبع من هذا الامام عن اكله فان
 نهي لم يبيع فنحن تقيده بالتون به (و) بلا يبيع
 (ولا تقول) فلا يباع رذخه فان قسمت
 نعتق به لوقف بر فقير ومن وبعد ما لا يملكه
 اهل الحرب كصيد وغسل فهو مشترك
 فتوقف بعده على اجازة الا يبر فان هلك أو
 الثمن أنفصح أجازة والارده للغنية بحر (وبعد
 الخروج من الا) الا برضاهم

(ون لم يمت) قبل (مكة) (معه نفسه)
 وطفله وكل مال معه) فان كانوا اخذوا حرز
 نفسه فقط (او اودعه معه وما) ولودها
 فلو عند حربي قتي كالموا لم تخرج النبا
 ثم ظهر ناعلي الودعة في سوي طفله
 تبعية (الاولاد الكبار ورويته وحملها
 وعقارها وعبيدها المقاتل) وأمة المقاتلة
 وجملها لانه جزء الام (حربي دخل دارا بغير
 امان) فآخذها حذانا (فهو) ومعه (في)
 لكل الماين سوا (أخذ قبل الاسلام
 اوبعد) وقال لا تشد خاصة في الخمس
 روايتان قنية وفيها استأجره لخدمة منزله
 فغزا بفرس المستأجر وسلاحه فسمه بغير ما
 الا اذا شرط في العقد أنه المستأجر

• (فصل في كيفية القسمة) •

(المقترب في الاصفاف) سهم فارس واربعة
 (وقت الجواز) أي الانصاف من دار
 وعند الشاخي وقت القتال (فلود دخل دار
 الحارب فارسا فقتل) أي مات (فخرج سهمه)
 منهم ومن دخل راجلا فقتل فارسا فقتل
 سهمه ما ولا يسم لغير فرس واحد) جميع كبير
 (صالح القتال) فهو مريضان مع قبل الغنية
 استحقه استحقاقا لاوله رافق كبريتا رمانية
 وكان الفرق حصول الارهاب بكبير مريض
 لا بالمهور ولو غصب فرسه قبل دخوله اوركبه
 آخر أو فترود دخل راجلا ثم أخذته فله سهمان
 لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط
 في الاصح لانه ظهر أن قصده التصاريق
 وأقره المصنف لكن نقل في الشريعة لالية عن
 الجوهرة والتبيين ما يخالفه وفي القهستاني
 لوباعه في وقت القتال فراجل على الاصح
 وبعد القتال فارس بالاتفاف انتهى قتله
 وأخذت هذه القبول خوفا لخطافي الاقتصار
 والقضية

الخروج منها) أي لا يقدعون بشي مما ذكره والبيع ولا حق قدنا كد حتى يورث نصيبه بمرور قضيته الى
 الغنية ان لم تقسم وان قسمت قبل الرضا قد بقي له لو غنينا كذا في الملتقى (قوله قبل مكة) فبذبه لانه لو كان بعده فهو
 حذ لانه أسلم بعد انقضاء سبب الما في بصر (قوله وطفله) المراد به اولاده الصغار لانهم مسؤولون تبعاله (قوله وكل
 مال معه) لان يده الحقيقة سبقت اليه قبل يد الظاهرين عليه (قوله فان كانوا اخذوا) أي الطفل والمال قبل
 اسلامه (قوله أو اودعه معصوما) لان الودعة لما كانت في يد محببة محترمة صارت كيد (قوله قتي) لان يده
 ليست محترمة (قوله كالموا لم تخرج) أفاد به ان الاسلام قبل الخروج فلو خرج مستأنا فاسلم في دار الاسلام
 ثم ظهر ناعلي داره بجميع ما خلفه فيها من الاولاد الصغار والمال في لان التباين فاطع للعصبة والتبعية (قوله
 فانه في) الا ما اودعه مسلما وذباقاته لا يكون فينا لان يدها محببة عليه بغير (قوله لاوله الكبير) لانه كافر
 حربي ولا تبعية له وكذا زوجته (قوله وحملها) لانه جزؤها فبقربها والمسلم يحمل للمقاتل تبعه الغير بخلاف المفضل
 (قوله وعقارها) لانه في يده أهل الدار وسلطانها اذ هو من جلة دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة فكان فينا والزرع
 المتصل بالارض في حكمها كافي الفخ (قوله وعبيده المقاتل) لانه لما تفرد على مولاه خرج من يده وصار تبعه لأهل
 دارهم وقيد بالمقاتل لان غيره داخل في ماله (قوله أخذ قبل الاسلام اوبعد) اهله لا تصاد سبب الما في نفسه
 المسلمين والاسلام لا يمنع الرقي السابق عليه (قوله فسمه) أي الفارزي أي نصيبه وهو سهمان سهم له وسهم
 للفرس فقسم بين المستأجر والاجر كانه لان العمل انما قام بالنقص والافقير اعى كل منهما ولو قيل ان سهم
 الفارزي فقط مطلقا وسهم الفرس يجري فيه هذا التفصيل لا تبعه وبمجرد (قوله أنه) أي ما أصابه من الغنية
 بظاهرة صحة هذا الاشتراط وفيه تأمل والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في كيفية القسمة) •

لما بين أحكام الغنية شرع بين قسمتها ولا يخفى أن من أحكام الغنية وجوب قسمتها وانما افترده بصل على حدة
 لضرورة مباحته وشبهه بالنسبة الى غيره والقسمة جعل التدبب الشائع في محل معين منح (قوله المعتبر
 في الاستصاف الخ) قال في شرح النفاية ينبغي للامام ان ياتيه أن يعرض الجيش عند دخوله دارهم ليعلم
 الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر استحقاقهم اه زاد في شرح الملتقى وان يكتب اسماءهم وان يؤمر عليهم
 من كان بصيرا بأمر الحرب وتدريبه واولو من الموالى وعليهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر
 على أنه ضرر فيجتمع اى الاكثر اه (قوله لاسهم فارس) أي نصيبه (قوله فلود دخل دار الحرب فارسا) ولو في سفينة
 لانه تاهب للقتال على الفرس والمتأهب لاني كالمأثر اه وأطلق في الفارس وهو من معه فرس فعمل الفرس
 الما لولاه والمستأجر والمستأمر والمقصود اذ لم يترده صاحب (قوله فنفق) كقصر ونصر فنفق في قاموس (قوله
 استحق سهمين) سهم لفرسه وسهم لنفسه عند الامام وزفر وعند هاتلثة امهم له سهم ولفرسه سهمان لانه
 عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وحله الامام على التنفيل وفيه شايين الروايات اه
 ملتي وشرحه واستدل في الفتح للامام بروايات كثيرة قال واعلم أن محنا رج حديث الثلاثة كقروى مع أنها
 لم تسلم من القتال منها ما لا يشا في قول الامام لانه قد علمت أن رواية الثلاثة محمولة على التنفيل في تلك الواقعة
 ولو وجهه أو آجره أو رهنه فسمهم راجل في ظاهر الرواية لعدم قصده القتال فارسا الا اذا ذكره على الرهن وهو
 كذا في الملتقى وشرحه ومن جاوز فرس كبير أو صغير أو مريض فراجل فهستافى (قوله ولا يسم لغير فرس
 واحد) وقال أبو يوسف يسم لفرسين ولا يسم لثلاثة أفراس اتناقا (قوله جميع كبير) لاجابة الى هذين القيدين
 لا غناء قوله صالح اقتال عنهما اه حلى ويؤيده عبارة البحر حيث قال ويشترط أن يسكون الفرس صالحا
 للقتال بأن يكون جميعا كبيرا اه وفيه أنها موقفا في مركزها على أنه لا يفي أحدهما عن الآخر لانه لا يلزم
 من كونه جميعا كبيرا احلا حينه لاقتال لجواز أن يكون حرونا ولا يجرى فلا يصلح للفرز (قوله ارجع قبل
 الغنية) بحيث يقاتل عليه بغير (قوله لاوله رافقك) يعني أنه اذا طال الما في دار الحرب حتى صار المهر
 صالحا لركوب يقاتل عليه لا يستحق سهم الفرس ان كذا في شرح الملتقى (قوله وكان الفرق الخ) هو صاحب
 البصر ولا يظهر الا اذا لم يكن المرض يمشوا الا فلا رهاب به (قوله ثم أخذته) يرجع الى كل ما ذكر قبله أبو السعود
 (قوله لا لوباعه) ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في الاصح) تبع في هذا المصنف حيث قال وفي فتح القدير لوباعه

وقد الفراغ من القتال لا يبق عند البعض قال المصنف الاصح أنه يبق لانه ظهر أن قصده التجارة اه وهو
 قتل في النقل عن الفتح وهذه عبارة ولو باع بعد الفراغ من القتال لا يبق عليهم الفارس بالاتفاق وكذا إذا باعه
 حال القتال لا يبق عند البعض قال المصنف الاصح أنه يبق لانه ظهر أن قصده التجارة اه ونحوه في التبيين
 والجوهرة والقهستان في خلافه في الاستدراك والامر بالنبيه والحفظ واقه تعالى الموق اه حلي قلت ان
 ما استدركه المؤلف هو الصواب ونبه به على الخطا الذي وقع للمصنف وهو أن يباعين ما ذكره الحلي من شهادته
 به على ذلك الخطا وانما امر بالنبيه لما في المقام من الخفاء وأما الامر بالحفظ فراجع الى كل القيود (قوله ورضخ
 لهم) الرضخ في اللغة إعطاء القليل وهذا إعطاء القليل من سهم الغنمية بجر ورضخ كدفع وشرب والمرضاخ بجر
 يكسر به التوى والرضخ ايضا الخبر تسعة ولا تدققه وتقل عن أني جاي بحسب صدر الشريعة أنه يضم الراء
 (قوله أو تدوى الجرحى) ومن عطف الخاص ولا يطف بأو مثل المدواة خدمة الغنائين وحفظ متاعهم كما
 في البحر (قوله ومعه جواز الاستعانة بالكافر) قال في الفتح ولا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين
 إذا خرجوا طوعا وبشرع لهم ولا يسهم ولا تكون لهم راية تخصهم ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سهم
 لهم ولعل رذ من رذ في غزوة بدر جاهد أن يسلم اه (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود)
 أسند الواقدي عن مجيبة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة غزاهم أهل خيبر فتح
 ثم قال واستعان في غزوة خيبر ستة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك (قوله إذا دل الخ بخلاف ما إذا قاتل فلا
 يسلم له السهم لانه على الجهاد ولا يسوى في عمله بين من يصح منه ويؤجر عليه ومن لا يقبله الله تعالى منه ولا يصح
 فلا دلالة لم يسلم به السهم فتح (قوله فيزداد على السهم) لان الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم التسوية لاق
 ما يؤخذ في الدلالة بمنزلة الأجرة فيعطى بالغاما بلغ اه (قوة) يرضخ للجهاد المقاتل وان لم ياذن له سيده كافي الفتح
 وفي الجوى مشروط اذن الامام للمعي بالقتال (قوله والبراذين) جسر برذون بكسر الباء ويقال له السكون
 يركب ويشبه به البديد قال الشاعر ذنبى الى الهم الكوادر أنى غلست في باب العلى ونصبوا
 (قوله والصفاق) لان الارهاب مضاف الى جنس الخيل قال تعالى ومن رباط الخيل الاية واسم الخيل يطلق
 على جميع ما ذكره اطلافا واحدا وان العربي ان كان في الطلب والهربة أقوى فالسردون أصبر وألين عطفا
 على كل منفعة معتبرة فاستوى (قوله والهجين الخ) هذا في الابل ومن الناس الذي أمه أمة بنابة (قوله والمقرف)
 يوزن بمسح فاموس (قوله لا يسهم للراحلة) هي المركوب من الابل ذكرنا كان أو أنثى والتام فيها للوحدة
 أو لنقل من الوصفية الى الاممية والجل يحتصر بالذكر (قوله لهدم الارهاب) اذ لا يقاتل عليها بجر وله دم وورد
 النص لانه كان في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه الجبال والجرى والبغال ولا يسهم لثمنها ولو أسهم
 لظهر نقله لانها كانت أكثر من الاخراس اتق في (قوله للبيتم) هو من لأب له ولا يثم بعد البلوغ حوى (قوله
 ويا زصرة) لصف واحد) ذكر الثلاثة أصناف لبيان المعارف فتح (قوله وقد حققته في شرح المتن) نصه
 والخمس الباقي من الغنم كالعدن والركاز يسكون صر فاليتامى المهاجرين والمساكين وابن السبيل فتقسم هذه
 الاموال الثلاثة عندنا ثلاثا غير متعارضة غيرهم فتصرف الى كلهم او الى بعضهم فسيب استحقاقهم
 يتم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل ولا يجوز الصرف انفسهم ولا تغيرهم اه حلي عن الشريعة لايسة والقهستان في
 (قوله وقد تم ذوى القربى) مصدره معنى القرابة فأيتام ذوى القربى يدخلون في سهم اليتامى ومساكين ذوى
 القربى يدخلون في سهم المساكين وأبناء السبيل منهم يدخلون في سهم أبناء السبيل حوى قال في شرح المتن
 والاوضح أن يقال خمس الغنمية والمأمن والركاز للعتاج وذوى القربى منه أولى اه (قوله من بنى هاشم) الذي
 في التمر وغيره من بنى هاشم والمطلب فقط لان استحقاقهم ليس لهم القرابة بل للتصرة أيضا وفي المزاينة
 بالكلام والمساكنة لا المقاتلة وهذا القدر موقوف في غير بنى هاشم وبني المطلب فن يدفع له من الخمس أهم
 من يمنع من الزكاة لا ينصاره في بنى العباس والحارث وعلى وعقيل وجمهم وكلهم من بنى هاشم أقاده الحلي
 وفي حاشية الشلبي عن المتن روى أن الله تعالى لما بعث رسوله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم حدهم
 قرين قنعا هدا فيهم أن لا يجالسوا بنى هاشم ولا يكلموهم حتى يدفوا اليهم عهد القتل ونعاقد بنو هاشم
 على القيام بنصرته صلى الله عليه وسلم ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عقد قرين ودخل بنو المطلب

(ولا) يسهم (العبد وصبي وامرأة وذئبي)
 ويجنون ومعتوه ومسكاتب (ورضخ سهم)
 قبل إخراج الخمس عندنا (إذا باعته والقتال)
 أو كانت المرأة تنوم بمخالع الرشى (أو تدوى)
 الجرحى (أو دل النفسى) على العارضى
 وقضاه جواز الاستعانة بالكافر ضد
 الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام
 باليهود على اليهود ورضخ لهم (ولا يسلم به)
 السهم الا في الذئبي إذا دل) فيزداد على السهم
 لانه لا جرة (والبراذين) خيل الهجم
 (والهاتق) بكسر الهاء جمع عشق كرام خيل
 العرب والهجين الذي أبوه عربي وأمه هجينة
 (والراحلة) ويسمى فاموس (سواء لا) يسهم
 (والخمس) الباقي يقسم اثلاثا عندنا (للبيتم)
 والمساكين وابن السبيل) ويا زصرة) المصنف
 واحد فتح في الميتة لو صرفه للغنائين لم حاجة
 ياذن قد حققته في شرح المتن (وقدم فقراء
 ذوى القربى) من بنى هاشم (منهم) أى من
 الاصناف الثلاثة (عليهم) لجواز الصفقات
 لغيرهم لاهم

في عهد بني هاشم حتى دخلوا معهم الشعب فكانوا فيه ثلاث سنين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اكلوا
 العله من الجهد انتهى وفي الفتح من حديث أبي داود عن جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر وضع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى في بني هاشم والمطلب وترك بيني نوفل وبين عبد شمس فأنطلقت أنا وهشام
 ابن عفان حتى أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا تشكر فضلهم للموضع
 الذي وضعك الله فيهم فإبال اخواننا في المطلب أعطيتهم وتركتنا وقرابتنا واحدة فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنا وبني المطلب لا نمتزق في جاهلية ولا اسلام وانما نحن وهم شيء واحد وشبكت بين أصابعه أشاوبهم ذا
 الى أن نصرتهم اياه بصرة الموانسة والموانعة في الجاهلية فانه ليس اذ التصرقتا ليشرا الى دخولهم معه في
 الشعب حين تعاقدت قريش على هجران بني هاشم وأن لا يبيعوهم ولا يملكوهم اذ (قوله وما نقله المصنف) حيث
 قال وفي الحياوى القدسي وعن أبي يوسف الخمر بصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 وبه نأخذ ١١ وهذا يقتضي كآية عليه شيخنا رحمه الله تعالى أن الفتوى على الصرف الى الأقرباء الاضياء
 فليحفظ ١٢ حلي (قوله تظرفيه في النهر) حيث قال وأقول في نفسه تطريل هو ترجيع لعطائهم ونعاية الاحرار
 سكت عن اشتراط القرف فيهم للعلم به ١٣ وأنت اذا تأملت كلام الحياوى رأيت شاهد المافي البصر وهذه عبارته
 وأما الخمر فيقسم ثلاثة قسم هم الليثى وهم للمساكين وهم لبيت الله ليدخل فقراء ذوى القربى فيهم
 ويقدمون ولا يدفع لأغنيائهم شيء وعن أبي يوسف أن الخمر بصرف لذوى القربى واليتامى وابن السبيل وبه
 نأخذ ١٤ اذ لو كان كما قاله في النهر لسكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها فقدر ١٥ حلي (قوله لتبرك باسمه)
 فإذ قاله عامة الاصحاب وقال ابو عبد البر دعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام فاستأني
 (قوله لمصطفى بموته) قال في الدر المنثور لانه حكم علق بمشقة وهو رسالة فاستحقاقه للقيام بأمر أمته بل بعض
 رسالته ورسالته وان لم تنقطع بموته عليه الصلاة والسلام كما صرح به العلماء الاعلام لكن لا يحل فيها
 بخصه وحدها لعدم انما نبوته فانه فات التصف بالاتفاق اذ لا بد من بعده ففوت الاستحقاق لا لأن رسالته
 بعده وبه يشوبها شيء من الانقطاع كما أخطأ فيه بعضهم وخالف الاجماع بل انعدم الحكم لانعدام علته وهي
 الرسالة فبين بعده من الخلفاء اذ لا يحل فيه كما لا يخفى فليحفظ فقد غلط فيه كثير من الطلبة من غير تصور
 تحقيق ولم أر من تبعه على ذلك وبالله التوفيق ١٦ حلي (قوله بمصطفى نفسه) من القنينة قبل التسعة واخراج
 الخمر من دوع واجارية فانه مخطى بخلاف قال الرازي وكانت قضية من النبي كما رواه أبو داود (قوله ومن
 دخل دارهم باذن الامام) ولو واحد من اهل الذمة شلى (قوله أى قوة) فهو شيخ الميم والثون وقد نسكن وذكر
 البرجندى أن المتعة جمع مانع والمراد به الاعوان والانصار الذين يمنعون من قصد الاعداء جوى وعليه فهو
 شيخ الثون لا غير (قوله لانه غنية) الغنية هو المأخوذ قهر او غلبة لا اختلاسا وسرقة والخمر وطيفتها والقهر
 موجود في المتعة والدخول بالاذن أما القهر في المتعة فظاهر وأما في الاذن فسلانه بالاذن التزم الامام نصرته
 فكان في حكم المتعة وفي الجوى لو كان بعضهم باذن الامام وبعضهم بغير اذنه ولا متعة لهم فالحكم في كل واحد
 منهم حالة الاجتماع كما في حالة الانفراد وان كانت لهم منعة يجب الخمس ١٧ (قوله والاجاز) أى الا يمكن
 لهم منعة جازلة اسقاط الخمس لانه انما وجب في غير ذات المتعة باذن الامام وله أن يطل اذنه بخلاف الخمس
 في ذات المتعة فتأمل (قوله ونسب للامام) قيد بالامام لان امير السرية اذا انهاء الامام عن التسجيل ليس له أن
 ينزل الا اذا رضى العسكر بقتله فيجوز من الاربعة أخماس وان لم يشه له ذلك لانه قائم مقام الامام وهو يسأف
 أن المدوب انما هو الادعى للشطاط والافاضل التريض واجب (قوله أن ينقل) يقال نقله نقله ونقله تنقيلا
 لغتان فصيحتان كذا قال ابن دريد قال الفهستاق وهو يقتضين لغة الزيادة ثم جمعت الغنية به لانها زائدة على
 الثلاث هذه الامة فان القتلى لم تكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض الغنائم كذا
 في المحيط وغيره (قوله وقت القتال) قبل احرار الغنية وقبل أن تضع الحرب أوزارها كذا في المتن وفيه إشارة
 الى أنه يجوز التسجيل قبل القتال بالطريق الاولى والى أنه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حتى
 الغنائم فاستأنى (مهمة) ذكر الماؤلف رحمه الله تعالى في قول المتن وقيل أن تضع الحرب أوزارها هو
 اقتباس من القرآن وبه يستدل على جوافه خلافا لما زعمه بعض الناس وقيل عن ابن التينة جواز وفيرة

(ولا حق لأغنيائهم) عندنا وما نقله المصنف
 عن الجبر من أن ما في الحياوى يفتقر جمع
 الصرف لأغنيائهم نظرفيه في النهر (وذكره
 تعالى للتبرك) بجمعه في ابتداء الكلام اذ
 الكل لله (وسمعه عليه الصلاة والسلام) على
 جموعه لانه حكم علق بمشقة وهو الرسالة
 (كأنه في) الذي كان صلى الله عليه وسلم
 به طبقه لنفسه (ومن دخل دارهم باذن)
 الامام (او منعة) أى قوة (فاذا غرس)
 ما أخذ والانه غنية (والالا) لانه اختلاسا
 وفي التينة لو دخل أربعة خمس ولو ثلاثة
 الامام ما أصبتم لا أخسه فلو لهم منعة لم يجز
 والاجاز (ونسب للامام أن ينزل وقت القتال
 حنا)

بقوله لا قباص أن يتضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث والمسائل العالية لعل على أنه منه ويجوز فيه
التغيير ليسير من أحسنه ما أشد فيه والذي رحمه الله تعالى من نظامه لنفسه

عليك ببر الوالدين معظما • وخض جناح الذل من رحمة ولا
تقل لهما أف ولا تهوئهما • وقل لهما قولا صكرا مبيلا

أه واستعمله صاحب المتن في طالع كتابه حيث قال وأن يتعنى به يوم لا يتسع مال ولا نون الآية واستعمله
القاضي البخاري وكذا السيوطي ونقل الأجماع على جوازها وهو كثير في كلامهم نثرا وتظما بل استعمله
صلى الله عليه وسلم فقال وجع البت من استطاع إليه سبيلا وقد جوزوا فيه النقل عن معناه كقوله

ان كنت أزعجت على هجرنا • من غير ما جرم فصر جيل
وان تبدلت بنا غيرنا • بخذنا الله ونعم الوكيل

كما في تلخيص المعاني أه ملخصا (قوله وتحريرضا) عطف تفسير قال في المنع والتحريرض الترغيب في الشيء
والتنفيذ نوع تحريرض أه (قوله سماه قبلا لقربه منه) أقول في البحر للزكريا من بحث الاشتقاق ان معنى
قوله سم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس بالفعل لا حال النطق فان حقيقة الضارب والمضروب
لا تقدم على الضرب ولا تأخر عنه فهما مع في زمن واحد قال ومن هذا ظهرا قوله صلى الله عليه وسلم من قتل
قبلا فله سلبه أن قبلا حقيقة وأن ما ذكره من أنه نهي قبلا باعتبار مشاركة القتل لا تحقيق فيه وأقول أيضا
قد صرح الامام القرافي في شرح التنقيح بأن المشتق انما يكون حقيقة مطلقا سواء كان بمعنى الحال والماء

في الماضي اذا كان محكوما به أما اذا كان متعلق الحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقا سواء كان بمعنى الحال والماء
أجماعا وحقيقة فلا مجازا فانه بدعي جدا وروى أقول ان الجواز فيه من حيث تسلط قتل عليه فان القتل
بالتفيل لا يتأخر عنه فله سلبه (قوله او يقول من أخذ شيئا فهو له) قال في البحر ولا فرق في النقل بين أن يكون
معلوما أو مجهولا فلا فرق من جاء منكم شيء فله منه طائفة فجاء رجل بمتاع وأخر بدينار وأخر برؤس قال أي فيه
لا امير (قوله او ترغيب مال) سواء كان سلبا او من عند الامام (قوله فالتحريرض واجب) لا يظهر تفريجه على سابقه
قال السيد الخوئي المندوب انما هو اختيار الانشط دون غيره لما أنه ادعى الى المقصود أما هو في نفسه فواجب
بغيره لانه قد يكون بالوعظ الحسن أه قال السكالي وأما قبل ان في التنزيل ترجيح البعض وتوهم آخر
وتوهم المسلم حرام فليس بشيء والاحرم التنزيل لاستلزامه محرما (قوله ولا يخالفه) أي لا يخالف كونه مندوبا
(قوله استعسانا) لانه ليس من القضاء فلا تمة فيه عند عدم التخصيص وفي القياس ليس له سلبه لانه يصير
منه لان نفسه فيكون متهما (قوله فلا يستحقه) أما الاولى فتخصيصه اياهم بالتفيل وأما الثانية فلا تمة (قوله لا

اذا هم بعده) بأن قال من قتله أفاضل سلبه ومن قتل منكم قبلا فله سلبه لان مجموع الكلامين بمنزلة قوله من قتل
قبلا فله سلبه فانتفت التهمة أفاده الحلي وفيه أن الثاني لا تعمم فيه بل هو خاص بالجيش فالتعميم أن يقول
ومن قتل قبلا فله سلبه ويكون العبرة حينئذ بالتعميم والحكم في الضروريتين واحد (قوله وغيره) كالساجر
والمرأة والعبد بغير (قوله أي التفيل) أي استحقاقه الكائن بقول الامام من قتل الخ (قوله فلا يستحقه الخ)
لان التفيل تفريض على القتال وانما يتحقق في المقاتل وعز ذلك القهستاني الى الطهيرة والذي رأيته
في البرجندي معزيا اليها أنه في الاستحسان يستحقه فليقتله فانه في شرح المتن ويستحقه بقتل المريض منهم
والا جبر والتاجر في عسكرهم أبو الهود (قوله ممن لم يقاتل) فلو قاتل العبي فقتله استحق سلبه لانه مباح الدم
(قوله اذ ليس في الوسخ اسماع الكل) وانما في وسعه اشاعة الخطاب وقد وجد منع (قوله ويم) كل قتال في تلك
السنة ما لم يرجعوا هذا اذا كان التفيل في غير حالة القتال فان كان فيها تقديما بغير والمراد بالسنة الغزوة التي
خرجوا اليها في تلك السنة وان تعدد القتال في أمكنة بقرينة قوله ما لم يرجعوا (قوله لانه تكرر في سياق الشرط)

فيه أن التكرار في سياق الشرط لانهم الا في العيين قال في التحرير وأما التكرار فمؤمها في التي ضروري وكذا
في الشرط المبتدئ لان الحلف على نية لا المتن كان لم يكمل رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا كل رجل رجلا
ولا يبعد في غير العيين قصد الوحدة في مثل ان جاء رجل فأطعمه فلابم أه ومع ذلك لم يظهر فرق بين من قتل
قبلا فله سلبه وبين ان قتلت قبلا فله سلبه فان قتلا في كل منهما تكرر في سياق الشرط كما لا يخفى أه حاجي

وتحريرضا (فيقول من قتل قبلا فله سلبه)
سماه قبلا لقربه منه (او يقول من أخذ شيئا
فهو له) وقد يكون يدفع مال أو ترغيب مال
(قوله تحريرض) نفسه (واجب) لا صريه
واختيار الادعى للمعدود مندوب ولا يخالفه
تعبير القدرى بلا بأس لانه ليس مواردا
للمتكررة أولى بل يستعمل في المندوب أيضا
قاله المنصف ولذا عبر في المندوب بالاستصحاب
(وبحق الامام لو قال من قتل قبلا فله سلبه
اذا قل هو) استعسانا (بخلاف) ما لو قال
من قتل من قتلته أنا فله سلبه
فلا يستحقه الا اذا علم بعده ظهريه ويستحقه
من قتل من قتلته أنا فله سلبه
أي استحقاقه (انما يكون في مباح القتل
فلا يستحقه بقتل امرأة ومجنون وتوهمها
لأنه لا يقتل وسماح القتال مقالة الامام ليس
بشرط في استحقاقه) مانع اذ ليس في الوسخ
اسماع الكل ويم كل قتال في تلك السنة
ما لم يرجعوا وان مات الوالي أو عزل ما لم يجهز
القاتل فهو من قتل قبلا لانه تكرر

(قوله بخلاف ان قتلت قبيلة) يعني لو خاطب واحد افقتل الخاطب رجلين فله سلب الاول خاصة الا اذا قتلهم معا
 فله واحد والخيار في تعيينه للقاتل لا للامام ولو كان على الامم بان قال للعسكر ان قتل رجل منكم قبيلة فله سلبه
 فقتل رجلين اثنين نأكثر استحقاق سلبهما وهذا استصحاب بحرو هندية (قوله ولو قال ان قتلت ذلك الناس الخ)
 ذكر الجوى في شرح الكنتز بعد نقل المسئلة عن قاضي خان بان الاولى من باب الجهاد فلا يستحق الا اجر
 كالمواستاجر له ديون الناس او يؤذن وأما الثانية فالفعل فيها ليس من باب الجهاد أي فتصبح الاجارة عليه وأقول
 ما ذكره قاضي خان من بقاء على قول المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات اه حاشي ملخصا (قوله وهو
 المتشبه بالار) هذا باعتبار أصل الوضع فلا يلاحظ في الاستعمال (قوله والفرق في الدرر) ونصه أو يقول السرعة
 لا عسكر جعلت لكم الكل أو قدرته نقل في النهاية عن السير الكبير ان الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا
 ما أم بكم فلكم ففلا يبالو به بعد الخس فهذا لا يجوز وكذا اذا قال ما أصبتم فلكم ولم يقل بعد الخس فان فعله
 مع السرعة جاز وذلك ان المقصود من التفضيل التعريض على القتال وانما يحصل ذلك بتضمين البعض بشئ
 وفي التعميم ابطال تفضيل القارس على الرجل وابطال الخس أيضا اذا لم يستثن اه قال في الشرح بلالية قوله
 أو يقول لسريرة الخ ظاهر كلامه ان ما ذكره تناسله من قوله من السير فاقضي محته السرعة دون الله كبر
 وقد نقل في البحر عن الكمال التوبة بين العسكر والسريرة في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم
 فهو لكم بالسريرة بعد الخس والسريرة لم يميز لان فيه ابطال السهمين للذين أو جهم ما التزم اذ فيه تسوية القارس
 بالراجل وهكذا لو قال ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخس لان فيه ابطال الخس الثابت بالنص ذكره
 كراسير الكبير قال الكمال وهذا يعني بطل ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئا فهو له لانها لا تلزم فيه ما
 وهو بطلان السهمين المتصورين بالتسوية ببل وزيادة حرمان من لم يصيب شيئا بانتهائه فهو أولى بالاطلاق
 والفرع المذكور من الخواشي وبه أيضا ينبغي ما ذكرناه من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة فيه
 وفيه زيادة ايجاس الباقي وزيادة الفتنة اه حاشي (قوله الامن الخس) لان الخس للصالحين فاذا جاز لاحتاج
 لم يقابل فلهما من مقتضى الحق فحق وغيره وأورد ان فيه ابطال حق الاصناف الثلاثة وأجيب بأنه انما يجوز
 باعتبار جعل المنقل من الاصناف الثلاثة وصرفه الى واحد كاف ولذا قال في الذخيرة لا ينبغي للامام ان يضعه
 في الفتي اه جوى (قوله وسلبه) فتبين معنى المسلوب فمستثنى (قوله لا ما على دابة اخرى) ولما كان مع
 غلامه ملحق (قوله حكمه قطع حق الباقي) فلا يخمس ما أصابه ويورث عنه ولو مات بداء الحرب كذا في شرح
 الملتقى (قوله لا الملك) أي لا تمام الملك والا فكيف يورث عنه ما لم يملكه أصلا اهاده في شرح الملتقى وهذا
 عند ما عهد محمد بن عبد الله بجزء التفضيل وبه قالت الاثمة الثلاثة فتح (قوله لم يحمل له وطواها ولا يهملها)
 وقال محمد بن بلان ملحق (قوله لم يحمل له اجماعا) حتى يخرجها ثم يستبرئها شئ عن الاتفاق (قوله ليس لك)
 الخطاب لحبيب بن سلمة برويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو وضعف تعددت طرقه فبرئني الى مرتبة الحسن
 وقامه في الفتح (قوله فحملنا حديث السلب على التفضيل) يعني ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قبيلة فله سلبه
 يحمل نسب الشرع ويحمل التفضيل فيحمل على التفضيل جميعا بين الحديث الاول اه حاشي (قوله وقع
 التفضيل الكلي) أي ان كل من أخذ شيئا فهو له وليس المراد التفضيل بالكل لبعض وقد علمت من نقل كلام الكمال
 السابق بطلان هذا وهذا فلا يصح هذا الفرع (قوله فبعد اعطاء الخس الخ) قلت يجوز الحال الان فان الظاهر
 عدم اعطائه فالشبهة موجودة على أنه يقتضي بقاء التفضيل الماذكر الى وقتنا هذا وقد تقدم أنه ينقطع بالرجوع
 فلا يجري حكم تفضيل الامام السابق على اللاحق بالاولى الا ان يحضيه بتفضيل مبتدأ منه والله سبحانه وتعالى أعلم
 واستغفر الله العظيم

• (باب استيلاء الكفار) •

من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله فان حكمه ما ذكر في هذا الباب وتطير قوله تعالى فحيث هم يوم يلقونه
 سلام أي يحيي بعضهم بعضا بالسلام أبو السعود عن زيد ولما فرغ من بيان حكم استيلاءنا عليهم شرع في حكم
 استيلائهم علينا وتقديم الاول على الثاني ظاهر من (قوله على بعضهم بعضا) هذا التركيب فاسد وصوابه بعضهم
 على بعض فانه الحاشي أو حذف بعضا وهو شامل لاستيلاء الحربى على مثله أو على ذمى (قوله بداء الحرب) أقاد

بخلاف ان قتلت قبيلة ولو قال ان قتلت ذلك
 الناس فلكم كذا لم يصح وان قطعت رأس
 أولئك القتلى فلكم كذا صحيح (ولو نقل
 السريرة) هي قطعة من الجيش من أربعة الى
 أربعة مائة مأخوذة من السرى وهو الشئ
 للادرر (الرابع) ومع العسكر دونهم
 التفضل استصفا فله ميراث وجاز التفضيل بالكل
 أو بقدر منه لسريرة لا للعسكر والفرق في الدرر
 أو بقدر منه لسريرة لا للعسكر والفرق في الدرر
 ولا ينيل بعد الارزاق أي بدارنا (الا
 من الخس) بل ارزاقه لم يستف واحد كما
 (سلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه)
 وكذا ما على مركبه لا ما على دابة اخرى
 (والتفضيل) حكمه قطع حق الباقي لا الملك
 قبل الارزاق دار الاسلام فلو قال الامام
 (من أصاب جارية فهو له فاصاب ما سلم
 فاستبرأها لم يحمل له وطواها ولا يهملها) كمال
 أخذها للتصميم واستبرأها لم يحمل له
 اجماعا (والسلب بالكل ان لم ينفذ) لم ينفذ
 ليس لك من سلب قبيلك الا ما طابت به نفس
 امامك فحملنا حديث السلب على التفضيل
 قلت وفي معروضات المفتي ابي السعود هل
 يحمل وطه الا ما المستتر من القزاة الا ان
 يجب وقوع الاستيلاء في قسمتهم بالوجه المنسوخ
 فاجاب لا توجد في زماننا قصة شرعية لكن
 في سنة ٩٤٨ وقع التفضيل السكنى فبعد
 اعطاء الخس لا يبقى شبهة ابتداء انتهى فليجوز
 • (باب استيلاء الكفار) •
 • على بعضهم بعضا وعلى أموالنا (انما هي) كافر
 كافر آخر بداء الحرب

يقبض على المالك واذا لم يثبت الملك لهم عنده يأخذ المالك القديم بغير شيء فهو بائع أو مشتري أو مقنن ما قبل
 القسمة وبعد القسمة يؤدى موضع من بيت المال بجر (قوله ملكوه اتفاقاً) لعدم اليد والعمقة (قوله أو متاع)
 قال في القاموس المتاع المنفعة والسلعة والادوات وما اعتقت به من الخواص ١٥ والمراد السلعة أو ما يتبع به (قوله
 أخذ الملك العبد بجنا) عند الامام وقال يأخذ العبد وما معه بالثمن اعتبار الحالة الاجتماع بجملة الافراد منع
 (قوله وأخذ غيره بالثمن) اعترض بأنه لما ظهرت يد العبد على نفسه فكان المناسب أن تظهر على المال أيضاً
 لئلا يتطاع يد المولى عنه لانه في دار الحرب ويد العبد أسبق من يد الكفار وأوجب بأن يد العبد ظهرت على نفسه
 مع المتاع وهو الرق فكأن ظاهر من وجهه دون وجهه فلعنا ما ظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة في حق المال أفاده
 المصنف (قوله وعقوبه مسلم) عند الامام خلافاً له لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع
 وقد انقطعت ولاية الغير عليه فبقي في يده ولا يـ حنيفة أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو
 تبين الدارين مقام العلة وهو الاتاق فخلصه كما يقيم مضي ثلاث حيز مقام التعريق فيما إذا أسلت المرأة
 في دار الحرب ١٥ بجر (قوله لانه لو شراء الخ) الذي في البحر والنهر أسره وبعبارة البحر فيكون الحربى ملكه
 في دار الاسلام لان العبد المسلم اذا أسره الحربى من دار الاسلام وأدخله داره لا يعتق اتفاقاً أما عندهما ظاهر
 وأما عندهما مانع من عمل مقتضى عمله وهو حق استرداد المسلم ١٥ (قوله حق استرداده) الاضافة لليسان
 وذلك لان مانع يظهر عند الظفر بهم (قوله كعبد لهم أسلم غلاماً بالخ) مثله ما اذا خرج العبد من غمأى معاديا
 مباحضاً من في دار الاسلام فان الحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه لحاجة فأسلم في دارنا فان
 الامام يبيعه ويحفظ عنه لولاه الحربى لانه لما دخل بأمان مارت رقبته داخله فيه بجر (قوله أو الى عسكرياً فانه)
 لم يروى أن عبيداً من عبيد الطائفة في غزوة حنين أسلوا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض
 بعنتهم وقال هم متناهى الله تعالى بجر (قوله أو اشتراه مسلم أو ذمتى "أوربى") هذا عند الامام لان قهر المستولى
 عليه زال بالبيع وكان اسلامه يوجب ازالة قهره عنه الا أنه تعذر الخطاب بالازالة فأنقذ ماله أثر في زوال الملك
 مقام الازالة وهو البيع أفاده صاحب البحر (قوله أو عرضه على البيع) من مسلم أو كافره باعتق قبل المشتري
 البيع أو قبل قبيل لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه بجر (قوله أو ظهرنا عليهم) قد بالظهور لانه اذا أسلم
 ولم يؤخذ فهو رقيق الى أن يشتره مسلم أو ذمتى فبعتت ومنتهى الحكم اذا أسلم فتم ولم يأت دارنا أفاده في البحر
 (قوله فنى هذه التسع صور) أقول بل هي إحدى عشرة صورة لان العبد الذى اشتراه المستامن وأدخله دارهم
 أحاسم أو ذمتى وقوله كالواستولوا عليه أى على العبد المسلم أو الذمتى ١٥ سلمى (قوله ولا ولا واحد عليه)
 لان هذا اتفاق حكيم ولو ثبت الولا فبعتت لبيت المال وثبوته لبيت المال لم يشرع ١٥ وقد ذكر ذلك الطحاوى
 في العبد الذى خرج اليه اسماً فقط فأنقذ منه بعض الافاضل الحراده فيما تحققت فيه العلة أفاده العلامة نوح
 (قوله أخذ ايده) أى مستولوا عليه (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة) رضى الله تعالى عنه وعندهما يعتق لصدور
 ركن المعتق من أهله بدليل صحة اعتاقه بجدد اسلم في دار الحرب لكونه مملوكاً (قوله يبيانه) أى بظقه (قوله
 مسترق يبيانه) أى باستيلائه لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء بجدد وهو أخذه ليده في دار الحرب بخلاف
 ما اذا كان مسلماً لانه ليس بعمل القتل بالاستيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب المستامن) •

أى الطالب للأمان قال العقيق هو فاعل أى اسم فاعل من استامن اذا طلب الأمان ولما كان الاستمان
 انما يكون بعد القهر الذى به يكون الاستيلاء أخره عنه ١٥ ولا مانع من جعله اسم مفعول والسين والتاء
 لصيغة أى صار مومتاً (قوله من يدخل دار غيره بأمان) هذا تعريف عام لانه يشمل من فوعداً انما دخل
 داره بغير أمانه فدخلها بأمانه (قوله اذا مسلون عند شروطهم) قال في المنع لانه ضمن بالاستثمان
 أن لا يعترض لهم فالتعرض بعد ذلك يكون خدراً والحد حرام الا اذا عذر به ملكهم فأخذ ماله أو حبه أو فعل
 ذلك قهره بطله ولم يمنع لانه لم ينفذوا العهد ١٥ وكذا لو أغار أهل الحرب الذين فيهم مسلون مستامنون
 على طائفة من المسلمين ولو غاروا فأسروا ذراهم ومزواهم على المسلمين فانه يجب عليهم قتالهم ان قدروا
 عليه لانهم لا يملكون رقابهم فقتلهم في أيديهم تقرر على الظلم ولم يقره بخلاف الاموال سوى

(بخلاف ما اذا أتى اليهم بعد ارتداده
 فأخذوه) ملكوه اتفاقاً (ولو أدين ومعه
 فوس أو متاع فاشترى رجلاً) ذلك كله
 منهم أخذ المالك (العبد بجنا) لما مر
 أنهم لا يملكونه (و) أخذ (غيره بالثمن)
 لانهم ملكوه (وعقوبه مسلم) أو ذمتى
 لا يبيع على وجه أيضاً زبلى (شراء
 مستامن ههنا وأدخله دارهم) أطعمه
 لتبين الدارين مقام الاتاق كالواستولوا
 عليه وأدخله دارهم فأبى منهم الشاقي
 بالمستامن لانه لو شراء حربى لا يعتق عليه
 اتفاقاً مانع حق استرداده فهو (كعبد لهم
 أو اشتراه مسلم أو ذمتى أو حربى فانه أو
 عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري بجر
 (أو ظهرنا عليهم) فنى هذه التسع صور يعتق
 هذا اتفاق حكيم (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة)
 لو قال الحربى العبد آخذ ايده أنت حر
 لا يعتق عند أبي حنيفة لانه معتق يبيانه
 مسترق يبيانه
 • (باب المستامن) •
 أى الطالب للأمان (هو من يدخل دار
 غيره بأمان) مسلماً كان أو حربياً (دخل
 مسلم دار الحرب بأمان حرم تعرضه لشئ) من
 دم ومال وفروع (منهم) اذا مسلون عند
 شروطهم

(قلوا اخرج البنا (شيا ملكه) ملكا حراما)
 تعذر (فيصدق به) وجوبه بالانحراج
 لانه لو غصب منهم شياء رده عليهم وجوبا
 (بخلاف الاسير) فيباح ترضه (وان
 أطلقوه طوعا) لانه غير متأسر فهو
 كملكه من قاته يجوز له أخذ المال وقتل
 النفس دون امتياحه القروح) لانه لا يباح
 الا بالملك (الا اذا وجد امرأته للمأسورة أو أم
 ولده أو مدبرته) لانهم مملوكون بخلاف
 الأمة (ولم يباحن أهبل الحروب) اذ لو
 وطعنن فحبس لانه نسبة (فان أدانه
 حربي) (دينا يبيع أو قرض) أو بعكسه
 أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا البنا
 لم تقض) لاحد (يشق) لانه ما التزم حكم
 الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل (ويبقى
 المسلم برده المصوب) زيلعي زاد الكمال
 (و) برده (الدين) أيضا (ديانة) لا قضاء لانه
 عذر (وكذا الحكم) يجري (في حربيين فعلا
 ذلك) أي الادانة والغصب (ثم استأننا)
 لما بيناه (خرج حربي مع مسلم الى العسكر
 فادى المسلم أسير موقال) الحربي (ثم استأننا)
 مستأننا فلقول للحربي (الا اذا قامت
 غريزة) ككونه مكتوبا أو مفجولا عملا
 بالظاهر وجبر (وان خرجا) أي الحربيان
 (البنا مسلمين) ونحا كما قضى بينهما بالدين
 لو قومه جميعا للراضى (وأما الغصب فلا)
 لما مر أنه ملكه (قتل أحد المسلمين المستأمنين
 صاحبه) عمد أو خطأ (تجب الدية) لسقوط
 القودعة كالقتل (في ماله) فيهما تعذر
 الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين
 (والكفارة) أيضا (في الخطأ) لا إطلاق
 النص (وفي قتل أحد (الاسيرين) الا اثر
 (كفر فقط) لما مر بلاديه في الخطأ ولا شيء
 في العمد أصلا لانه بالأسر صار تعلقهم
 فسقطت عصمة المقومة لا الموقعة فذا يكفر
 في الخطأ (كقتل مسلم) أسيرا أو (من أسلم
 ثمة) ولو ورثته مسلمون فيكفر في الخطأ
 فخطأه دم الاراذل دارنا

(قلوا اخرج البنا (شيا ملكه) لانه فطر على الجباح وأما ملكه
 حراما فقدر وانما يتحقق به لما فيه من الخبث حتى لو كان جارية لا يصل له وطؤها وان أحرزها دارنا ولا للمشتري
 منه لقيام الخطر في الملك بسبب القدر وهذا يتبع بما اذا علم المشتري الثاني بالحرمة بأن علم أنه ملكه ملكا مملوكا
 لم يفي انشائية الحرمة تتعدد في الاموال مع العلم الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم جبرته
 وقيدته في الظاهر بان لا يملك ارباب الاموال وقالوا لو تزوج في دار الحرب منهم ثم أخرجها قهر الى دارنا ملكها
 به حتى اذا اشترى نفسه أنه يخرجها ايدها حتى لو أخرجها واسترها لالهذا الغرض بل لا اعتقاد أن له
 أن يذهب زوجته حيث شاء قال في الفقه ينبغي أن لا يملكها كالأخرى طوعا حوى (قوله لانه لو غصب
 منهم شيئا الخ) الغصب ليس بقيد اذ لو سرق أو غار كان الحكم كذلك كما لا يخفى اه حوى (والاولى أن يقول لانه
 لو أخذ ولم يخرجها (قوله رده عليهم) أي مادام في دارهم بقربة قوله قيد بالانحراج قاله الحلبي وقوله وجوب المراد
 منه الاقراض (قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولأنه قبل الاخراج اربا دارنا بالملك ما يبع الحقيق والحكمي
 (قوله الا اذا وجد امرأته للمأسورة) فيه إشارة الى بقاء النكاح سواء مبيت قبل زواجه أو بعده لعدم تبين
 الدارين حكاه ملخصا من شرح المافي (قوله بخلاف الأمة) أي فاته لا يصل له وطؤها مطلقا لانها مملوكة لهم
 جبر (قوله فحبس العدة) فلا يجوز وطؤها حتى تقضى عدتها جبر (قوله للنية) أي شبهة الملك (قوله فان أدانه
 حربي) يتخفيف الدال من الادانة وقولهم اذ ان بشديد الدال من باب الافتعال حوى قيل اسم الدين شامل
 لجميع ما يجب في الذمة بالمقدور بالاستيلاء وبالاتقراض كذا في السراج وبعضهم قصره على البيع بالدين (قوله
 نه ما التزم حكم الاسلام الخ) أماني الادانة فلا نه ولا لايته وقتها ولا وقت القضاء على المستأمن لانه ما التزم
 حكم الاسلام فيما مضى بل في المستقبل ولا يقضى على المسلم أيضا للمساواة لعدم التزام أحكامنا وأما الغصب
 فلا نه صار ملكا لمن استولى عليه لمصادقته مالا يباحا قال شيخنا في حواشيه هذا ظاهر في مال الحربي وأما مال
 المسلم فله لعله بحسب اعتقاد الحربي عدم عصمته فليست أملى وأقول ليس عدم العصمة بالنظر لاعتقاد الحربي
 كما ظن بل لما قال في البناية من أن دار الحرب دار القهر والغلبة فاذا استولى أحد هما على مال الآخر فقد ملكه
 ولا يحكم بالرد وقال الثاني يقضى بالدين على المسلم دون الغصب كما قاله الشارح اه حوى (قوله لانه عذر)
 التعديل يقضى بوجوب رد قضاء أيضا (قوله لما بيناه) من قوله لانه ما التزم حكم الاسلام الخ (قوله ككونه
 مكتوبا) أو كان مع عدد من المسلمين فلا يكون قوله مقبولا لان الظاهر يكذبه ويكون القول قول المسلم انه أمير
 لان الظاهر يشهد له منع (قوله وان خرجا البنا الخ) الاولى تقديمه على قوله خرج حربي الخ لانه متعلق بقوله
 (قوله أنه ملكه) أي ملكا جميعا لا خبث فيه لانه استولى على مال مباح حوى وقوله لما مر أي في باب امتيلاء
 الكفار أن الكافر يملك ما استولى عليه من مال الكافر (قوله سقوط القودعة) لانه لا يمكن استخاؤه لا بجمعة
 ولا منع دون الامام وجماعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب (قوله فيها) أي في العمد والخطأ (قوله تعذر
 الصيانة الخ) الاولى أن يزيد ولان العاقلة لا تعقل العمد ليكون له توجبه في ماله في العمد (قوله لا إطلاق
 النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله أو السعود (قوله لما مر)
 من إطلاق النص (قوله لانه بالأسر صار تعلقهم) لصيرورته فهو رافق أيديهم ولهذا يصير مقبولا تامهم
 ومساقر أسيرهم فبطل الاراذل أصلا وقال في الاسيرين الدية في الخطأ والعمد لان العصمة لا تبطل بعارض
 الأسر كما لا تبطل بعارض الاستئمان وامتناع القصاص لعدم المنعة وتجب الدية في ماله لما قلنا جبر (قوله
 سقطت عصمة المقومة) هي ما وجب المال عند التعرض فلم تجب الدية أصلا لا في العمد ولا في الخطأ المستكن
 العصمة المؤتمنة وهي ما وجب الاثم عند التعرض باقية فتجب الكفارة في الخطأ منع (قوله ولو ورثته مسلمون)
 الاولى مسلمين أو زيادة آل أي ولو كان ورثته المسلمون في دار الحرب (قوله فيكفر في الخطأ فقط) ولا شيء في العمد
 أصلا (قوله لعدم الاراذل دارنا) أي والعصمة المقومة أي المثبتة للانسان قيمة بحيثان من ملكها يكون عليه
 القصاص أو الدية تثبت عندنا بالاراذل دارنا بالاسلام لا بالاسلام ذكره العلامة فوجرحه الله تعالى والله سبحانه
 وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في استئمان الكافر)

(فصل في استئمان الكافر)

(قوله ثلاث يصير عندهم وعونا علينا) العين الجاءوس والعون الظهير على الامور والجمع أهوان أبو العود وقال
 المستنف في شرحه لأن الحرب لا يمكن من اقامتها في دارنا الا باسترقاق أو جبرية لانه يصير عندهم وعونا
 علينا فتلحق المضرة بالمسلمين ويمكن من الاقامة اليسيرة لان منعهما قطع الميرة والجلب وسد باب التجارة فنفسا
 يتم ما يستلزم لانها مئة تحجب فيها الجزية اه (قوله من الامام) أي أو نائبه (قوله قيد اتفاق) أي بالنسبة للاقل
 لا للاكثر ولا يجوز فيه بأكثرها بقية قوله لا يمكن السابق (قوله وضعنا عليك الجزية) هي اسم للمال الذي
 يؤخذ من الذمتي فله من الجزاء بمعنى القضاء لانها تجزى عن دمه حوى وما وقع من بعض المحدثين ان في ذلك
 قهر للكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فردد بأنه دعوى الى الاسلام أحسن الجهات وهو أن يسكن بين
 المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال فاستأفى (قوله فهو ذمتي) منسوب الى الذمة وهي
 العهد سمى بها لان نقضه يوجب الذم وانما قيل له ذمتي لانه عاهد المسلمين على ترك الحرب وأمن على دمه وماه
 حوى (قوله وبه جزم في الدرر) تبعاً للمصنوع قال في الحواشي السعدية واهل فيه روايتين وينبغي أن يظهر
 فائدة الخلاف في ابتداء المدة التي يصير باقامتها ذمتها على الاقل من وقت التقدم وعلى الثاني من وقت الدخول
 والقولان مذمومان في السراج (قوله ولا جبرية عليه في حول المكث) لانه اذا صار ذمياً بعد فقه
 في الحول الثاني منع (قوله وتحرر غيبته كالمسلم) فضلاً عما يفعله الغفاه من صفعه وشقه في الاسواق ظمناً
 وعدواتا كذا في الفتح فان قلت قوله تعالى يجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً يقتضي أن لا تحرم غيبته
 على المؤمن لأن الاخ هو المؤمن قال تعالى انما المؤمنون اخوة قلت الحق الذمتي بالمسلم في هذا الحكم نص آت
 بهذا ذلك (قوله وبأخذه) الاولى وبأخذه (قوله ولومن أهل الذمة فكيف) الذي في البحر والنهر والجوى
 فان قدم موافقاً بدينه يحواله ولو من أهل الذمة فبأخذ المال بكفيل قبل هذا قوله ما خلافاً له وقيل
 هو قولهم جميعاً اه فالاولي للشارح أن يصدف الفاء من قوله فكيف وفي الجي عن النسخ انما قبلت شهادة
 أهل الذمة لانهم لا يمكنهم اقامتهم من المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة
 النساء فيما لا يطلع عليه الرجال اه (قوله ولا يقبل كتاب ملوكهم) أي بأنهم ورثته ولو ثبت أنه كتابه نهر (قوله
 لان عقد الذمة لا يقتض) أي وفي رجوعه نقضه قال في التبيين لان في عود مضرر بالمسلمين يعود حرباً علينا
 ويتوالده في دار الحرب وقطع الجزية اه (قوله ومفاده الخ) كذا بحثه في البحر وعبارة الهندية صريحة في صدق
 ونصها وثبتت أحكام الذمتي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب الخ وأصلها للكمال في الفتح (قوله
 بأن أزم به) والالتزام بمباشرة السبب وهو زراعتها أو تعطيها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه أو زراعتها
 بالاجابة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقسامة فانه يؤخذ منه لامن المال فيه مبره ذمياً بلزم بالخراج
 ولو مستعيراً أو غصبت منه وزرعها الغاصب أو لأعلى الصبح واذ ازمه الخراج تلمزه الجزية لسنة مستقبلة
 لانه يصير ذمياً بلزم الخراج فتعتبر المدة من وقت زومه اه ملخصاً من البحر (قوله وأخذ منه) كلام مستأنف
 لا يحلف على أزم لا يقتضاه أنه لا يصير ذمياً الا بأخذ منه وقد صنف أنه يصير ذمياً بتعاطي الاسباب (قوله لان
 خراج الارض كخراج الرأس) فاذا التزمه صار ملتزماً المقام في دارنا بجر (قوله أو صار لها زوج مسلم أو ذمتي)
 عمل ما اذا دخل المستأمن بامرأته دارنا ثم صار الزوج ذمياً فليس لها الرجوع وكذا الواسم وهي كناية وشغل
 ما اذا تزوج مستأمن مستأمنة في دارنا ثم صار الزوج مسلماً أو ذمياً (قوله لكناية) قيد بالنسبة الى الزوج
 المسلم لا الذمتي قاله الحلبي (قوله لتبعيتها له) ظاهره أنها تصير ذمياً بمجرد التزوج ولو طلق بعد ولو كان
 الزمن قليلاً ان هذا التعليق لا يظهر في حق المسلم (قوله ولو نكحها هنا الخ) قيد به لانه لو تزوجها في دار الحرب
 فليس له امنه بجر (قوله فيبقى صيرورته ذمياً) البحث اصحاب البحر (قوله على ما روي في الدرر) من أنه لا يشترط
 غرل الامام ان أقت سنة وضعنا عليك الجزية (قوله ومنه) أي من حكم المهر علم حكم الدين الحادث أي في دار
 الاسلام أي دين غير المهر والاظهار دين حادث فيها والملككم أن للدائن منه من الرجوع فان ضمت سنة
 لم يمت صار ذمياً (قوله لبطان أماته) ناسا رويها قاله الزبلي (قوله فأسر) أي من غير ظهور عليهم حكم أن
 صار ذمياً في ظهر البحر فأسره (قوله فأخذه أو قتله) قيد بذلك لانه لو هرب بعد الظهور وعليه قتاله كما يأتي
 (قوله سقط دينه) لان أثبات البد عليه بواسطة المطالبة وقيد بقتل ويد من عليه أسبق من يد العاتة فيقتضيه

(لا يمكن حرب مستأمن من قبضته) ثلاث يصير
 عيناهم وعونا علينا (وقيل له) من الامام
 (ان أقت سنة) قيد اتفاق لجواز توقيت
 مادونهما كسنة شهر وشهرين دور ولكن
 ينبغي أن لا يلحق به ضرر بتقصير المدة جداً
 فتح (وضعنا عليك الجزية فان مكث سنة)
 بعد قوله (فهو ذمتي) ظاهر القول أن قول
 الامام له ذلك شرط لكونه ذمياً فلا عام
 سنة أو سنتين قبل القول فليس يذمتي وبه
 صرح القاتبي وقيل نعم وبه جزم في الدرر
 قال في الفتح والاول أوجه (ولا جبرية عليه
 في حول المكث الا بشرط أخذها منه
 فيه) اذا صار ذمياً (يجري القصاص بينه
 وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خسره
 وخزيره اذا أظلمه وتجب الدية عليه اذا
 قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرم
 ذمته كالمسلم) فتح وفيه لومات المستأمن
 في دارنا وورثته وقف ماله لهم وأخذه
 بسنة ولو من أهل الذمة فكيف ولا يقبل
 كتاب ملوكهم (واذا أراد الرجوع الى دار
 الحرب بعد الحول) ولو تجارة ولقضاء
 حاجة كما يفرضه الاطلاق نهر (منع) لان
 عقد الذمة لا يقتض ومفاده منع الذمتي
 أيضاً (كما يمنع) (لوضع عليه الخراج) بأن
 أزم به وأخذ منه عند دخول وقت له لان
 خراج الارض كخراج الرأس (أو صار لها)
 أي المستأمنة الكناية (زوج مسلم أو
 ذمتي) لتبعيتها له وان لم يدخل بها (لا عكسه)
 لا مكان ما لا فها ولو نكحها هنا غلبت عليه
 بجرها فلها امنه من الرجوع ثانياً
 فالعلم يفحق مضي الحول فيبقى صيرورته
 ذمياً على ما روي في الدرر ومنه علم حكم الدين
 الحادث في دارنا (فان رجوع) المستأمن
 اليهم) ولو لغير دارهم (حل دمه) لبطان
 أماته (فان تركه دية عند معصوم) مسلم
 أو ذمتي (أو دنيا) عليه بما (فأسر أو ظهر)
 بالبناء المعجول يعني غلب (عليهم فأخذه
 أو قتله سقط دينه) وسله وما غلب عليه
 وأجر ذمتي أجزها السابق به

فقط وهو العلم فيما ذكر بعد قول الشارح لسبق يده علمه لجميع ما قبله (قوله كوديعته) عند مصوم
وبالاولى غيره وانما صارت وديعته غنية لانها في يده تقدير الاين المودع كبدهته برضا تبعها نفسه بغير (قوله
واختلاف في الرهن) قال في البحر والرهن للمرتين يدينه عند أبي يوسف وعند محمد يساع ويستثنى فيه وانما يدينه
في المسلمين وينبغي ترجيحه لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة اه قال الحوى ووده في التهرب بان تقدم
قول أبي يوسف يؤذن بترجيحه وهذا لان الوديعة انما كانت فيما لم يمتز أنها في يده حكما ولا كذلك الرهن اه
واقول بسلام ان التقدمة بغير الرجوع دائما انما يريد أرجحية قول أبي يوسف على قول محمد فسادا كان الرهن
قدر الدين انما اذا كان ازيد فلم يعلم حكمه على قول أبي يوسف وقد صرح حوا في كتاب الرهن بانه أمانة غير مضومة
فلذا قال في البحر ينبغي أن يكون حكمه كالوديعة فيكون في يده حكما اه ثم اعلم ان ماله وان كان غنية لاختلاف
فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال بخلاف الغنية فانما لوكة
بمباشرة الغنيين وبقوة المسلمين بغير (قوله وجب التسليم اليه) لان ماله لا يصرف في الأباسر أو قتله ولم يوجد
أحدهما (قوله وعليه) أي على وجوب التسليم (قوله في يده) أي الذي استدانه في دارنا سواء كان
الدين مسلم أو ذمى وهو بحث صاحب البحر (قوله ولو صارت وديعته فأ) فان كانت الوديعة من غير جنس الدين
باعتها القاضي ودعى منها بغير (قوله فماله) بيم الوديعة فلا تصير في الأباسر بطل بغيره ويتفرع على كون المال
له وجوب تسليمه إلى رسله أو أخذه ويحترق (قوله ثم عرس) العرس بالكسر امرأة الرجل وبالضم طعام الوديعة
فالموس (قوله لعدم يده وولايته) قال في البحر انما المرأة وأولاده الكفارة لانهم هم حريمون كما يولسوا بأبائهم
كذلك ما في بطنها لو كانت حاملا لقتلناه بزوجها وأولادها الصغار فلا تان الصغير انما يتبع أباه في الاسلام عند
انقضاء الدار ومع تباين الدارين لا يتحقق وأما أمواله فلا تنها لا تصير محرقة بأحرار نفسه لاختلاف الدارين فينبغي
الكل غنية اه وتعليل الشارح عام لكل الفروع (قوله فهو قرن مسلم) تبعه لايته لانهم اجمعت على دار واحدة بغير
(قوله فظهر عليهم) أي وجب بالطفل الى دار الاسلام (قوله محترمة) بالرفع خبر بعد خبر (قوله ولو عيننا غنيها
مسلم) هذا عند الامام وعندهما يجب أن لا يكون فيما الا ما كان خصا عند سري وبه قالت الثلاثة شلبي (قوله
لعدم النيابة) لان يد القاصب ليست بصحبة اه شلبي أي فلا تنوب عن يد المالك (قوله ولا لاماء حق أخذية
مسلم) فاذا أخذها وضعها في بيت المال وهو المتصودم ذكره هنا والاحكام القتل الخطا معلوم ولذا لم ينص
على الكفارة للمسلماني في الجنائيات بغير (قوله ودية مستأمن) لان الامام ولي من لا ولي له وولي المستأمن الذي
في دار الحرب كالعدم (قوله قتله فسام مصومة) قال الاتفاق انما وجبت الدية والكفارة لان ذلك حكم قتل
المؤمن خطأ بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصريحه بريقه ومثله ودية سلسة الى أهله والمستأمن لما سلم
صار من أهل دار ضار حكمه حكم مسلم الراسخين اه شلبي (قوله القتل قصاصا) لان الدية وان كانت أنفع
للمسلمين من قتله لكن قد تعود عليهم من قتله منفعة أخرى وهو أن ينزروا مثاله على قاتل المسلمين بغير (قوله أو الدية
صلحا) اذ ارضى القاتل بالدية اتفاقا (قوله لا العفو) لانه اصطناع معروف في حق غير مولى له ذلك وانما ولايته
بطريق النظر ولا تطرق الى مال حق الغير يعني شلبي (قوله حرب الخ) هذا أول الزيادة الناشئة في نسخ المتن (قوله
أو من وجب عليه قود) في النفس وأما فيما دون النفس فيقتص منه في الحرم اجاعا ذكره الشارح في الجنائيات
(قوله التجبا بالحرم) أقاده أنه لم ينشئ القتل في الحرم فلو أنناه فبفسه قتل فيه اجاعا ولو قتل في البيت لا يقتل
فيه ذكره الشارح في الجنائيات (قوله بل يجلس منه الغذاء الخ) أقاد بالاضراب أنه لا يخرج من الحرم للقتل
ذكره الشارح في الجنائيات والغذاء يكسر الفين والاذال المجبة ما يتخذ به (قوله لا تصير دار الاسلام دار حرب
الخ) بأن يغلب أهل الحرب على دار من دورنا وأرثنا أهل مصر وغلبنوا وأجروا أحكام الكفر أو تقتض أهل الفتنة
العهد وتغلبوا على دارهم فني كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بهذه الثلاثة وفالا بشرط واحد لا غير
وهو اظهار حكم الكفر وهو القياس غنية ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والقود لا تجري
فيها وان الاسير المسلم يجوز له التعرض لمادون الفرج وتنهكس الاحكام اذا صارت دار الحرب دار الاسلام
فتأمل (قوله بأجواء أحكام أهل الشرك) على الاشتها وان لا يحكم فيها بحكم أهل الاسلام حديثة وظاهر
أنه لو أجريت أحكام المسلمين وأحكام أهل المشرك لا تكون دار حرب (قوله باتصالها بأهل الحرب) بأن لا يتصل

(وصار ماله) كوديعته وما عند شريكه
ومضاربه وما في يده في دارنا (فيا)
واختلاف في الرهن ورجح في الرهن أنه
لمرتين من يدينه وفي السراج لو بعث من
ياخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه
اتهم وعليه في يده فمالا لو صارت
وديعة فيا (وان قتل أو مات فقط) بلا
غلبة عليهم فديته وقرضه ووديعة لو رثته
لان نفسه لم تصر مغنومة كذا ماله
كما لو ظهر عليه فهو رب فماله (حرب هنا
له ذمة عرس وأولاد ودية مع معصوم
وعسره فماله) هنا أو صار ذميا (ثم ظهر
عليهم فكله في) لعدم يده ولايته ولو جنى
طفله لينا فهو قرن مسلم (وان لم يمتزها)
هنا (تظهر عليهم فظفره حر مسلم) لا اتحادا له
(ووديعة مع معصوم) لان يده كبده
محترمة (وغيره في) ولو عيننا غنيها مسلم
لعدم النيابة قطع (والامام) حق (أخذية
مسلم لا ولي له) أصلا (و) دية (مستأمن
أسلم هنا من عاقلة فانه خطأ) قصاصا (أو
معصومة) وفي العمدلة القتل (تطرا الحق العامة
الدية) صلحا (لا العفو) تطرا الحق العامة
(حرب أو من تذا أو من وجب عليه قود
التجبا بالحرم لا يقتل بل يجلس منه الغذاء
لخرج فيقتل) لان من دخله فهو آمن بالحرم
وسيجي في الجنائيات (لا تصير دار الاسلام
دار حرب الام) بأموال ثلاثة (بأجواء أحكام
أهل الشرك) باتصالها بأهل الحرب وبأن
لا يلقى فيها مسلم أو ذمى

فيهما بلدة من بلاد الاسلام هندية (قوله لا مان الاول) الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم باسلامه
وللذاتي بمقدار المدة اه هندية (قائمة) نقل في شرح الملتقى عن الشربلالية مائة سنن قارئ الهداية عن البحر
الملح اهو من دار الاسلام او الحرب فاجاب بأنه ليس من أحد الفريقين لأنه لا قهر لاحد عليه اه قلت قد مننا
في باب نكاح الكافر أن البحر الملح ملحق بدار الحرب فتبناه اه وفي حاشية أبي السعود بعد ذكره ما لقارئ
الهداية مائة نقل عن شرح النظم الهاملي "سطح البحر حكم دار الحرب اه فكان ما ذكره قارئ الهداية
بحشاه والنص مقدم قد برز ذكر الاسترواق في فصوله عن أبي اليسر أن دار الاسلام لا تصير دار الحرب ما لم يطل
جميع ما به صارت دار الاسلام ذكره في أحكام المرتدين وذكر الاستيغاب في مبسوطه أن دار الاسلام محكوم
بكونها دار الاسلام فيبقى هذا الحكم ببقاء حكم واحد فيها ولا تصير دار حرب إلا بعد زوال القرائن ودار الحرب
تصير دار اسلام بزوال بعض القرائن وهو أن تجري فيها أحكام أهل الاسلام وذكر اللامتنى في واقعاته أنها
صارت دار اسلام بهذه الاعلام الثلاثة فلا تصير دار حرب ما لم يبق شي منها وذكر الامام ناصر الدين في المنشور
أن دار الاسلام صارت دار الاسلام باجاء أحكام الاسلام فابقيت علقته من علائق الاسلام يترج جانب
الاسلام (قوله ساقط من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله لم يبق بعضه)
أي في الجنايات وهو قوله سري الخ (قوله ووضح باقية) هو قوله لا تصير دار الاسلام الخ وفي وضوحه نظير
والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب العشر والخراج والجزية)

شروع فيما على المستأمن في أرضه من الوظائف المالية اذا صار ذميا بعد الفراغ عما به يصير ذميا وذكر العشرية
الخراج تبعا لوظيفة الأرض وقدم العشر لما فيه من معنى العبادة وألحق به الجزية لأن المصروف واحد والعشر
لغة الواحد من العشرة والخراج اسم لما يخرج من ثمار الأرض أو الغلام سمي به ما يأخذه الامام من وظيفة
الأرض والرأى بمعنى مجاز الغرابة والعلاقة السببية فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب وعلى الامام
اذا وصل اليه العشر والخراج والجزية أن وصله مستحقه فان فعل فقد نجحوا لا قالوا زروا والربا عليه وان أخذ
العشر والخراج على خلاف ما ورد في الشرع يكون ظلما والّا أخذ المستحق له ككافر أو مشرك أو منافقا فاقبوا ظالمون
لانهم أخذوا الخراج والعشر والجزية وصرفوه على خلاف ما ورد به الشرع وليس الخبز كالمعينة جوى مختصرا
(قوله وهى من حد الشام الخ) قال الكرخى هى أرض الجاز وهامة واليمن ومكة والطائف والبرية أى البادية
والمدكور لغيره أن مكة من تهامة وهى بكسر التاء وقصها اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الجاز سميت به لشدة
سرها وتغير هواها من التهم بفتح التاء والهـ يقال تهم الدهر اذا تغير قال الكمال والجاز جزيرة العرب سميت
جزيرة لأن بحر الحبش وبحر فارس والفرات أحاطت بها وسمى بحارا لأنه مجرى من تهامة ونجد وحدثا طولا
وعرضا ما اشتمل عليه هذا النظم وهو

جزيرة هذه الاعراب حدثت * بجذعه للعشر باقى
فأما الطول عند محققه * فمن عدن الى ريف العراق
وبأحل جذة ان سرت عرضا * الى أرض الشام باتفاق

وانما كانت أرض العرب عشيرة لأنه لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن أحد من الخلفاء بعده رضى الله
تعالى عنهم أخذ خراج من أراضيهم وكما لا رقى عليهم فلا خراج على أراضيهم ولشرف الرسول صلى الله عليه وسلم
لأنه من العرب حوى بصرف (قوله وما أسلم أهل طوعا) بلا قتال وبلا دعوة الى الاسلام أو كرها ثم أقر أهل
عليه كذا في شرح الملتقى (قوله أو فتح عنوة) أى قهرا بالسيف سواء أسلم أهل أم لا كذا في شرح الملتقى
وفي النهر عن الفارابي العنوة بالفتح من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وانما كانت عشيرة في هذه
والتي قبلها لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر البقي له من معنى العبادة حتى يصرف
مصارف الزكاة ويشرط فيه التبة بمرح وجوى (قوله وقسم بين جيبنا) لو قال ينشأ كان شاملا لما اذا قسم بين
المسلمين غير الفاتحين فإنه عشرين لأن الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء كذا في شرح الملتقى عن الفهستاني
(قوله باجاء العصاة) وكان القيس عند أبي يوسف أن تكون البصرة فخر اجية لانها من حيز أرض الخراج الا

(اضافا لا مان الاول) على نفسه (ودار
الحرب تصير دار الاسلام باجاء أحكام أهل
الاسلام فيها) بكسرة وعيد (وان يبق فيها
كافر أصلي وان لم تصل بدار الاسلام) دور
وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ
الشرح فكانه تركه لم يبق بعضه ووضح باقية
(باب العشر والخراج والجزية)
(أرض العرب) وهى من حد الشام والكوفة
الى أقصى اليمن (وما أسلم أهل طوعا) أو فتح
الجزيرة وقسم بين جيبنا والبصرة أيضا
باجاء العصاة (عشيرة) لأنه البقي بالمسلم
بكذا ابتداء مسلم أو كرهه كان داره دور

أن العصاة وضعوا عليها العشر فقلنا القياس لا جامعهم منع (قوله وسخرناه في شرح الملتقى) نصه وفي دار بطلنا
 بستانا خراج أن كانت لذتي سقاها خلافا لهما أولس سقاها بما أنه أي الخراج وان سقاها بما العشر فعشر
 ولو أن المسلم أو الذمي سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذمي بالخراج كافي المصراع
 واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فبما إذا سقاها بماء الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي الغاية
 عن السرخسي وهو الظاهر وأجاب في البصر بأن المنوع وضع الخراج عليه جبرا أما اختياره فيجوز
 كما هنا وكما لو أحيما ما إذا كان الامام وسقاها بماء الخراج فعليه الخراج اه حلي (قوله وسواد قرى العراق)
 في النهاية المراد بالسواد القرى وبه صرح الترمذي وسعى سواد الخضرة أنحصاره وزرعه والعرب تسمى الاخضر
 اسودلانه كذلك على بعدة كلام الشارح على حذف أي التفسيرية والأضافة للبيان والمراد بالعراق عراق
 العرب وهو بالكسر اسم الكوفة والبصرة ويقعدونوا حيا كذا في شرح الملتقى وفي البصر عن الاترازي
 المراد من السواد المذكور سواد الكوفة وذكر حده كالمصنف ثم قال وأما سواد البصرة فلا هو از وفارس اه
 وفي شرح الملتقى عن أبي خالد رضي الله تعالى عنه أنه قال الدنيا أربعة وعشرون ألف فرسخ فلك السودان
 اثنا عشر ألف فرسخ وملك الروم ثمانية آلاف فرسخ وملك فارس ثلاثة آلاف فرسخ وأرض العرب ألف فرسخ
 قلت وعليه فلك السودان النصف وللروم الثلث وللفارس النصف وللغرب ثلث النصف وهو قباط واحد والله تعالى
 أعلم اه (قوله قرية من قرى الكوفة) الذي في الشرح بلالية ونحوه في شرح الملتقى أنه ما تميم قريب من الكوفة
 اه ويحتمل الجمع بحدوث قرية بسلطى هذا الماء سميت باسمه (قوله غلط) لان الثعلبية منزلة من منازل
 البادية منع (قوله حصن صغير ببط البحر) قال في المصباح عبادان على صيغة التننية بلد على بحر فارس
 تكرب البصرة وقيل جزيرة أحاط بها شعاب دجلة ساكتين في بحر فارس حموى (قوله ليس وراء عبادان قرية)
 بل وراءها بحر فارس (قوله الامكة) فانها عشرة خست من ذلك بفعله عليه الصلاة والسلام حيث قصها
 عنوة وتركمها لاهلها ولم يوقف عليها الخراج قلت لعله لكونها واديا غردى زرع كذا في شرح الملتقى (قوله)
 خراجية لانه ألبق بالكافر) قال في حاشية أبي السعود نقلا عن الحموي أما السواد فلا ن عمر رضي الله تعالى عنه
 وضع عليه الخراج بمحض من العصاة وكذا على مصرحين قصها عمر بن العاص سنة عشرين من الهجرة
 واجتفت العصاة على وضع الخراج على الشام حين اقتنع عمر رضي الله تعالى عنه بيت المقدس ومدن الشام
 كلها فقتلها وأرضها عنوة على يد يزيد وغيره واختلف في دمشق هل قصت لها وعنوة أو أكثر العلماء على
 أنه استقر أمرها على الصلح وقيل بل فقم بعضها صلحا وبعضها عنوة ونص ابن اسحق وأبو عبيدة أن فقم دمشق
 سنة أربع عشرة من الهجرة وأما ما أقر أهلها عليها فلا ن الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر
 والخراج ألبق له من معنى العقوبة لانه يشبه الجزية التي هي عقوبة على الكافر ولان في الخراج تغليظا
 ولهذا يجبر عليه وان لم يزرع لانه يتعلق بعين الأرض وأما العشر فتعلق بعين الخراج اه (قوله وأرض السواد
 الخ) مثله كل ما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو صلحا ووضع الخراج على أرضهم كذا في شرح الملتقى (قوله)
 وتصرفهم فيها) بجهة ووصية واجارة ووقف وتورث عنهم الى أن لا يبقى منهم أحد فينتقل الملك لبيت المال كذا
 في شرح الملتقى (قوله هي موقوفة على المسلمين) وأهلها مستأجرون لها لان عمر رضي الله تعالى عنه استطاب
 قلوب القاتنين فأجرها قال أبو بكر الرازي هذا غلط من وجوه أحداه أن عمر لم يستطاب قلوبهم فيه بل ناظرهم
 عليه وشاوروا العصاة على وضع الخراج واستنع بلال وأصحابه فدعا عليهم فأين الاسترضاء نأبها أن أهل النقة
 لم يحضروا الغنائم على تلك الأرض ولو كانت اجارة لا شرط حضورهم نأبها أنه لم يوجد في ذلك رضا أهل
 النقة ولو كانت اجارة لا شرط رضاهم رابعها أن عند الاجارة لم يصدر بينهم وبين عمرو ولو كانت اجارة لوجب
 العقد خامسها أن جهالة الأرض تمنع صحة الاجارة سادسها أن جهالة المدة تمنع من صحتها أيضا سابعها أن
 الخراج مؤيد بتأييد الاجارة باطل ثامنها أن الاجارة لا تسقط بالسلام والخراج يسقط عنده نأبها أن عمر
 رضي الله تعالى عنه أخذ الخراج من الفحل ونحوه ولا يجوز اجارتها عاشرها أن جلعة من العصاة اتقروا
 فكيف يبيعون الأرض المستأجرة وكيف يجوز لهم شراؤها كذا في التبيين (قوله الا المشتراة من بيت المال إذا
 وقف لمشتريها الخ) قال في العفة المرضية أعلم أن الواجب لأرض مصر لا يخلو أما أن يكون مالها في الأصل

ومنفى باب العاشر بانهم من هذا وحترناه
 في شرح الملتقى (وسواد) قرى (العراق)
 وحده من العذيب) بضم فتح قرية من
 قرى الكوفة (الى عقبه حلوان) بن
 عمران بضم فسكون قرية بين بغداد
 وهذه (عرضا من العلت) بفتح فسكون
 ثلثة قرية شرق دجلة موقوفة على العلوية
 وما قبل من الثعلبية بفتح فسكون
 غلط مصنف عن المغرب الى عبادان
 بالتشديد حصن صغير ببط البحر (طولا)
 ليس وراء عبادان قرية مستنق (طولا)
 وبالإمام اثنا عشر وعشرون يوما ونصف وعشرة
 عشرة أيام سراج (وما فتح عنوة) ولم يقسم
 بين جيشنا الامكة سواء (أقر أهلها عليه)
 أو نقل اليه كفارا آخر (أو فتح صلحا خراجها)
 لانه ألبق بالكافر (وأرض السواد عمارة)
 لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرتهم فيها
 هداية وعند الامنة الثلاثة هي موقوفة على
 المسلمين فلم يجز بيعهم فتح (ويجب الخراج
 في أرض الوقف) الا المشتراة من بيت المال
 اذا وقف لمشتريها فلا عشر فيها ولا خراج
 نربلالية معزى البحر وكذا لو لم يوقفها
 كما ذكره في شرح الملتقى (والصبي والجنون
 لو) كانت الأرض (خراجية والعسر
 لو عشرة) يدر ومن في الزكاة

بأن كان أهلها وتلقى الملك من مالكمها بوجع من الوجوه وأغبرهما فان كان الأول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وإن كان الواقف غيرهما فلا يخفى أن تكون وصلت اليه باقطاع السلطان اياها أو بشرا من بيت المال بعد ما صارت لبيت المال فان كان الأول ففيه تفصيل فان كانت سوانا أو ملكا للسلطان صح وقفها وإن كانت من حق بيت المال لا يصح كذا في الاسعاف وصرح الشيخ قاسم في فتاواه بأن من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله اجارتها وتبطل جوته أو أخرجه من الاقطاع لأن السلطان أن يحفره منها اه وإن وصلت الأرض الى الواقف بالشراء من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا بأن وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال فان وقفه جميع لانه مالك لها ويراعى شروط واقفه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وإن كان الواقف السلطان من غير شراء من بيت المال فأحق الشيخ قاسم بأن الوقف صحيح اه مخلصا بزيادة قوله بأن وقعت حاجة بالمسلمين دعت الى بيع بعض أراضي بيت المال (قوله وقالوا أراضي مصر والنشام خراجية) قال في التصفه المرضية والحاصل أن أراضي مصر خراجية في الاصل كما صرح به في الهداية فقال وعمر رضي الله تعالى عنه حين فتح السواد وضع الخراج عليها بمحض من العصابة رضي الله تعالى عنهم ووضع على مصر حين اقتحمها عمرو بن العاص وكذا اجتمعت العصابة على وضع الخراج على سواد مصر أي قراها حين اقتضت صلحا على يد عمرو بن العاص وكذا ذكر العلامة البني في شرح النفاة معزى الى ابن مسعود في الطبقات أن مصر اقتضت عنوة أو صلحا على يد عمرو بن العاص ثم صالحهم على الجزية في رقابهم والخراج على أراضيهم اه فقد اتفقوا على أن مصر خراجية بوضع عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه وانما اختلفوا هل قمت صلحا أو عنوة ولا أثر في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء قمت عنوة ومن على أهلها بغير أو صلحا ووضع عليهم الخراج كما صرح به في الخلاصة وغيرها اه (قوله المأخوذ الان من أراضي مصر بجزء الخراج) فهي حينئذ قسم ثالث قال في شرح المتنق وهن نوعان من الاراضي يسمى أراضي المملوك وأراضي الخوز وهو مامات أربابه بلا وارث أو الى بيت المال أو فتح عنوة وأبني للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه على ما في التارخانية أنه يجوز للامام دفعه للزراع باحد طريقين اما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا ثم ان كان دراهم فهو الخراج الموقوف وان كان بعض الخراج مقاسمة وأما في حق الاكره فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فالدليل على عدم لزوم المؤتين العشر والخراج في أراضي المملوك والخوز كان المأخوذ منها اجرة لا غير فان قلت استيجار الأرض ببعض الخراج لا يجوز لكونه اجارة فاسدة لجهالة فواجه الجواب ما قلنا انه جعل في حق الامام خراجا وفي حق الاكره اجرة فضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكم الملتزم وعلى دفعه بما وجد الطريقين لا يجوز بيعهم وقصر فهم فيها ولا تورث اموالهم على الثاني قطاها وأما على الاول فلا تاقامتهم مقام الملاك للضرورة فيقدر بقدرها لان هذه التصرفات لا تصرف الا في الاراضي المملوكة العشرية والخراجية وأراضي المملوك والخوز ليست بمملوكة لا عشرية ولا خراجية ولا تجل منهلتي التملك السلطان اه اذا علمت قوله واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ في حق الامام خراجا تعلم أنه لا يجوز للملتزم قول قرية من السلطان أو نائبه الزيادة على الخراج الموقوف من أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه بناء منه على أن المأخوذ الان من أراضي مصر اجرة فانه على تفكيكه الاجرة مقدرة بقدر الخراج فما احدث من فراخ ومن وصيافة حرام بلار بيد من التارخانية المذكور تعلم بطلان ما ذكره خير الدين في فتاواه آخر جواب عن سؤال نفسه مسئلي في أرض خراج المقاسمة كالأرضي بلا دنا لوجعل والى الخراج على صاحب الأرض في كل سنة مبلغا معلوما للغرس فيها فلم يسره الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس فيها فزرعها نحو الحنطة أو الشعير بل يزرع المبلغ الذي جعل عليه أو لا يزرعه الاخراج المقاسمة أجاب لا يزرعه الاخراج المقاسمة لفساد العمل المذكور ولو التزم به صاحب الأرض اذ هو التزام مالي لا يزرع وفي الكافي لا يجوز للامام أن يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه أنه لا يجوز خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنها مامات أمصارها صارت لبيت المال فممكن ان دفعها اليه من زراعة بالدراهم أو غيرهما من الدنانير والعروض وما يصلح اجرة اجارة فصار في نفسه

وقالوا أراضي مصر والنشام خراجية
وفي الفتح المأخوذ الان من أراضي مصر
اجرة لاخراج الا ترى أنها ليست بمملوكة
للمزارعة فكأنه لو كانت ملكا لبيت المقدس لكانت
وارثا فصارت لبيت المال

أحكام الاجارة فيسلم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت القابلة وشرا طرازم الاجرة من
 التمكن من القرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله تعالى أعلم اهـ وانما كان باطلا لانه يفسد ان له
 الاجارة بكل ما أحبته نفسه وهذه المطالب المأخوذة الا ان تكون حلالا لان الاكاريزع الارض مع غلبه بها
 وبان اصوله يدفعونها فيكون قابلا لزراعة الارض بهذا المبلغ ولا يخفى ما فيه ومع كون المأخوذة الا ان أجرة تليس
 لاحد ان يزرع الطين من يدين هو تحت يده كما ذكره العلامة خير الدين ونصه في فتاواه مسئل في اراض ليبت المال
 بيد جماعة يتواردون على زرعهم لمدة حياتهم وآباءهم من قبلهم كذلك من قديم الزمان والا ان يملأ ذوعطاء
 يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل لذلك شرعا لا أجاب ليس لذلك شرعا بل يفي في يد زراعتها المتقنين
 اذ لا ملك له فيها وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائها لمن اشتهت نفسه وعيلا
 بالقاعدة المشهورة الاصل بقا ما كان على ما كان والله تعالى أعلم اهـ والتماري هو الذي أقطع له السلطان القرية
 مثلا عوضا عن عطائه الديواني لان التمار هو العطاء الديواني كما ذكره خير الدين أول باب العشر واذ اعلم الحكم
 في المقطع له يعلم الحكم في المقتزين بالطريق الاولى لانهم عملة الامام في تخلص الميري ونقل الموقوف في شرح
 الملقى عن بعض الموالى ان مال ليبت المال يسمى بأراضي الملكة والاميرية والميرية فتتوثر فاسدا لتزرع
 ويؤدى خراج مقاسمتها ويسمونها عشر اكر ارضى الروم وليست ملكا لهم الا بتملك من الامام فاذا مات أحدهم
 قام ابنه مقامه ولا تعود ليبت المال وان عطيلها متصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب تفاوت الارض تزرع
 وتودفع لا تخرو ولا يقدروا أحدهم أن يفرغ لا خرا الا باذن السلطان أو نائبه اهـ ملخصا ثم نقل عن صدق أفندي
 القانون المتعلق بالأراضي الا ان عرض على السلطان في سنة ثمانية عشر وألف فصدر بموجبه أمر مضمونه
 ان الأراضي المحولة عن المتوفى لا تكون الا لابنه وأن ارضى الصغار لو أعطيت لغيرهم فلم يحق الاخذ بعد
 شين في الى عشر سنين اهـ ملخصا واعلم ان رهنه الطين الذي ليبت المال لا تصح وتسمى ببعض أهل قري مهر
 غار وقله لانه لا يجوز له فيها تصرف وحق صاحب الطين لا يسقط بأخذ راهم على رهنه فقد ذكر خير الدين ما نصه
 مسئل في ارض سلطانية يد مرارعين يتعلقون عليها لزراعة جيل بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوها لاهل القرية
 على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها اليدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين والا يتدعون
 أنها لهم وأنكروا الارتهان هل اذابت عليهم ما شرع أعلاه يدفعون عنها أم لا أجاب نعم يدفعون عنها لعدم
 بطلان قديمهم عملا كذا لا تزلزلهم به أعني بالرهن وان لم يصح وانما سطل قديمهم بالترك اختيارا ولم يوجد
 فاذا ثبت عليهم ما شرع أعلاه يدفعون عنها والله تعالى أعلم اهـ وأفاد خير الدين أن بعض الزراع اذا أراد واقعتها
 لا يكتفون منها ويترك القديم على قدمه كأنص عليه علما وبأن قال في ارضي بيت المال وليس لهم أي للموارعين
 فيها حق الا حق الزراعة التي هي مجرد منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي الاشياء والتظار الاجرة للارض
 كالخراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وحفظ ما بعده اهـ
 (قوله من وكيل بيت المال) هو الذي أقامه الامام متصرفا فيه (قوله فلا يجوز الا للضرورة) (أو للصحة
 كافي الصفة المرضية (قوله في سبع مسائل) ونصه بجازي يبعه عقار صغير من اجني لامن نفسه بضعف
 قيمته أو نصفه الصغرى أو دين الميت أو وصية مرضيه لا تنفذ لها الا منه أو تكون غلانه لا تزيد على موته أو خوف
 شره أو نقصانه أو كونه في يد متقلب اهـ حلي (قوله فضل الله الرضى) بوزن فعيل أو بوزن كاء (قوله كالعارية)
 وجه الشبه بينهما عدم تصرف من هي في يده تصرف الملاك من البيع ونحوه قاله الحلي ونصوا على أن المقطع
 يجوز له الاجارة وتنفسح باخراجه وأن المستأجر يجوز له أن يزرع فواضع اليد اما قطع له وانما استأجر
 وكلاهما يصح له الاجارة (قوله بامر غيره) كوكيل بيت المال وهذا ينافي ما قدمه قريسن قوله ولا شراره
 من وكيل بيت المال انتهى منها الا أن يحصل على ما اذا كان ذلك للضرورة (قوله واذ لم يعرف الحال في الشراء
 من بيت المال) هل وجد مستوف يجوز له ولا (قوله وباعرف) أي يكون الاصل الصفة (قوله وأن شروط الواقفين
 صحيحة) يجب اتباعها لا أن يلباقية على حكم بيت المال كما قد توهم جوى وهذا بخلاف ما أخذ من بيت
 المال أي وجعل وقفا فان بناء على المساحة اذ لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستصافى ان يبعاف ما يأخذونه
 منه والارزاق التي تجرى ككل عام على الفقهاء من بيت المال في عهد عمر رضي الله تعالى عنه الى زمن

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من
 وكيل بيت المال انتهى منها لانه كولى التيم
 فلا يجوز الا للضرورة والعياذ بالله زاد في الجبر
 أو رغب في العثار بنفسه فبقته على قول
 المتأخرين المقتضى به قلت وسبى في باب
 الوصى جواز بيع عقار الوصى في سبع
 مسائل وأفتى مفتي دمشق فضل الله الرضى
 بأن غالب أراضي السلطنة لا تصرف
 مالا كها فالت ليبت المال انتهى وفي النهر عن
 في يد زراعتها كالعارية شراره بالنفسه
 الواقعات لو أراد السلطان شراره بالنفسه انتهى
 بامر غيره ببيعها ثم تبرعها منه لنفسه
 واذ لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال
 فلا اصل للصحة وباعرف صفة وقفا للضرورة
 من بيت المال وأن شروط الواقفين صحيحة
 وأنه لا خراج على أراضيها

المتنص قد قطعت فرائي عليه أن هذه الأوقاف أو بدلت لهم من بيت المال عوضا عما كانوا يأخذونه كل عام
 فرخصوا فيها فمن كان من هذه الصفة يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى الاخذ منها وان لم يتم مباشرة ما شرطه الواقف
 ومن لم يكن بصفة النيام بالعلم اشتغالا واشغالا يحرم عليه الاخذ منها لان هذا من بيت المال ولا يتحول عن حكم
 الشرع بحكم أحد اه مخلصا من شرح المتن (قوله ياذن الامام) فبذبه لان الاحياء يتوقف على اذن الامام
 من (قوله كائن) من أنه اذا قاتل مع المسلمين أو دلهم على الطريق بوضع له (قوله خراج) لانه ابتداء وضع على
 الكافر من (قوله اعتبر قربة) وان كانت بين الخراج والعشيرة فخرافة مراعاة بلاناب المسلم أبو السعود وهذا
 مذهب أبي يوسف واعتبر محمد الماء فان احياهما بماء الخراج فخراسي والاعشيرة لان العبرة عند علماء اذ هو
 السبب لبقاء (قوله ما غارب الشيء يعطى حكمه) استئناف قصد به التعليل قال في المنع لان ما غارب الشيء لا أخذ
 حكمه كغناء الاراضى بها الانتفاع به وان لم يكن له مكانة فلا يبقى فيه الطين وان يرطبا منه ولا يحفر فيه
 كما ذكره الكمال (قوله وكل منهما الخ) أفاد العلامة نوح نفعه الله برحته أن هذا في الموات فقط والا فقد قسمت
 الارض باعتبار نفسها الى خراجية وعشيرة من قطع النظر عن الماء والطال في عقبة فلا يوصف الموات قبل
 سقيه بالماء بكونه خراجيا أو عشيرة يارد قد خالف المصنف ما قدمه قريبا من اعتبار القرب فانه هنا اعتبر الماء وجرى
 أولا على قول أبي يوسف وهو المختار كما ذكره الجوى (قوله اذ الكافر لا يبدأ بالعشر) فلا يأتى فيه التخصيل
 في حالة الابتداء اجماعا وانما الخلاف فيه في حالة البقاء اذا ملكت عشيرة بهل يجب عليه الخراج وهو قوله ما
 أو العشر وهو قول محمد (قوله خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج) فينتقل بالخارج ولا يتعلق بالتكثير
 من الزراعة حتى لو عطلها قصد المبيع شيء والحاصل أن حكمه حكم العشر لكنه يصرف ما صار الخراج
 كذا في شرح المتن (قوله على السواد) أي سواد العراق (قوله بذراع كسرى سبع قبضات) وذراع العانة ست
 قالة الكمال (قوله وقيل اعتبر في كل بلدة عرفهم) فانه حافظ الدين في الكافي ونقله القهستاني عن المخط (قوله
 وعلى الاول المعقول بغير) أصله للكمال قال لانه على الثاني يقتضى تضاد الواجب مع اختلاف التقادير (قوله
 يبلغه الماء) فيه نظر اذ لا يلزم من بلوغ الماء صلاحته للزراعة المشترطة في وجوب الواجب لان عدم الصلاحية
 قد يكون بنقابة الماء كما سيذكره الشارح أفاده أبو السعود (قوله صاعا من بر أو شعير) الصاع ثمانية ارطال وهو
 صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الجاهل فيقال صاع عجاسي لان الجاهل أخرجه بهد ما قد وهو
 أربعة امانه شلبي والاولى أن يقول صاعا من المزروع قال في البصر فيؤخذ فقير ما زرع حنطة أو شعير أو مدسا
 أو ذرة هو الصاع اه والتفسير هو الصاع كما فسره أبو الوالي (قوله ودرهما من أجود النقة ودعيني) والمعتبر
 في الله وهم أن يكون من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل أفاده في البصر (قوله ولجرب الرطبة) بفتح
 الراء والانصب الرطب والجرح وطاب مغرب وهي غير المعول قال بقول مثل الكراث والرطاب هو القثاء والبطنج
 والباذنجان وما يجري مجراه حوى (قوله ولجرب الكرم) الكرم أرض يحيط بها حائط فيها أشجار العنب كذا
 في شرح المتن (قوله شملة) يعني أنه يشترط في تلك الاشجار ان لا العنب والترو وغيره ما أن يكون متصلا
 بعضها ببعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينهما أفاده المؤلف في شرح المتن فلو كانت متفرقة في جوانب الارض
 ووسطها من زرع فلا شيء فيها كالأشجار في غرس أشجار غير مثمرة بجر (تنبيه) انما تفاوت الواجب لتفاوت المؤنة
 ألا ترى أن الواجب فيما سقى سيجان الارض الشريفة والعشر وفيما سقى بقرب أو دالية نصف العشر والكرم
 أخفها مؤنة فالواجب فيه أعلى وهو عشرة دراهم وهذا لانه يبنى دهر امديد والزرع أكثرها مؤنة لاحتياجه
 الى الكراب والفا البذر والحصاد والقيام وهو ذل في كل سنة والرطاب بينهما أي بين الاخف والاكثر لانه
 لا يحتاج الى البذر كل عام ولا تدرية فيه ويدوم أمورا لا كدوام الكرم فلذا جعل الواجب في الكرم أعلاها
 وفي الزرع أدناها والارطبة أو سطها أخرى (قوله ولما سواه) أي سوى ما ذكر من الاشياء الثلاثة الزرع والرطبة
 والكرم وبينه الشارح بأنه هو الذي لا يوظف فيه من أمير المؤمنين ع رضي الله تعالى عنه فانه لم يوظف الا على
 هذا الثلاثة (قوله لان التنصيف بين الانصاف) بقصد أنه لا يبعدل من التنصيف عند الطائفة مع أنه يجوز
 التنصيف عنه (قوله فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة) تركنا لم يوظف مع أن الكلام فيه فكان عليه أن يقول
 فلا يزداد عليه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموقوف اه لحق (قوله ولا في الموقوف) الذي وظفه أمير المؤمنين

(وكان احياهما ذنبي ياذن الامام) أو دمنخ
 له كما ذكر (خراجي ولو احياهما مسلم اعتبر قربة)
 ما غارب الشيء يعطى حكمه (وكل منها)
 أي العشيرة والخراجية (ان سقى الماء العشر
 أخذ منه العشر الا أرض كافر سقى
 بماء العشر) اذ الكافر لا يبدأ بالعشر
 (وان سقى بماء الخراج أخذ منه الخراج)
 لان النماء بالماء (وهو) أي الخراج (نوعان
 خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض
 الخراج كالتس وقوه وخراج وظفة
 ان كان الواجب شيء في الذقة يتعلق بالتمكين
 من الانتفاع بالارض كما وضع جبرضى الله
 من السواد لكل جرب) هو ستون
 ذراعا في سبعة بذراع كسرى سبع قبضات
 وقيل المعتبر في كل بلدة عرفهم وعرفهم
 التقدير بالقدان فتح وعلى الاول المعول
 بجهل بلغة الماء صاعا من بر أو شعير
 ودرهما) صاع على صاع (من أجود
 النقة ودعيني ولجرب الرطبة خمسة دراهم
 ولجرب الكرم أو الفضل متصلة) قد قيم ما
 (ضعها ولما سواه) مما ليس فيه توظيف
 عمر (كرعفران وديستان) هو كل أرض
 يحوطها حائط وفيها أشجار متفرقة ويمكن
 الزرع تحتها فلو متصلة أي متصلة لا يمكن
 زراعة أرضها فهو كرم (طائفة و) غابة
 الطائفة نصف الخراج لان (التنصيف بين
 الانصاف فلا يزداد عليه) في خراج المقاسمة
 ولا في الموقوف على مقداره ما وظفه عـ ر
 رضي الله تعالى عنه

عمر رضى الله تعالى عنه أو أراد الامام وضعه ابتداء قال في المنع وإنما إذا أراد الامام وتطبيق الخراج على أرض
ابتداء وزاد على وتطبيق عمر رضى الله تعالى عنه فإنه لا يجوز عند الامام وهو الصحيح لأن عمر رضى الله تعالى عنه
لم يزد لنا أخيراً زيادة الطاقة اهـ وهذا نص صريح في حرمة ما أحدثه الطلبة على الأرض زيادة على الموقوف
ولو سلم أن الأراضي التي كانت المال وصارت مستأجرة ومثل ما فيه (قوله وان طاقته) هذا عام فيما لو وقف أمير
المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه وفيما لم يوقفه كما تقدم فربما يقول الحلبي وان طاقته قد غلبا ووقفه عمر رضى الله
تعالى عنه غير ظاهر (قوله وجوز عند الطاقة) هذا المطلق يقتضي أن الخراج من الكرم من لا يقطع أنف درهم
جاز أخذ خمسة مائة منها ولا فائز به ومراد الشارح أنها إذا طافت بأن يقطع الخراج الموقوف أياً كثر جاز للامام
أن ينقص من الموقوف اهـ حلبي (قوله وبما في أن لا يزداد على النصف الخ) هذا حكم خراج المقاسمة كما أفاده
في البحر فانه الحلبي والانبعا على طر بن الوجب فيما يظهر (قوله فعليه خراج الأرض) الأولى خراج الزرع
كما نقله الشارح عن مجمع الفتاوى في باب زكاة الأموال أي قد دفع صاعاً ودروهما (قوله إلى أن يطم) بالنسبة للقاء
والمنقول (قوله فعليه خراج الكرم) أي إذا غلته صار إلى الأدنى مع قدرته على الأعلى قال في الفتاوى الهندية
قالوا من اتقى إلى أخس الأمرين من غير مذهب فعليه خراج الأعلى كمن له أرض الزعفران وتركه وذرع الحبوب
فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له حكر من قطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يطم ولا يخفى به
كره قطع الطلبة فيما جازاً انما كذا في الكافي (قوله وإذا أطم) مرتبط بالمسئلة الأولى قالوا ذكره بعد قوله
في أن يطم (قوله ولا ينقص عما كان) وهو منعه ودروهما وعقله في الهندية بقوله لانه كان متكاملاً من زراعة الأرض
قوله وكل ما يمكن الزرع تحت شجرة الخ) مكرز مع ما تقدم قاله الحلبي (قوله وأما الانتصار التي على المسئلة) قال
في جامع اللغة المسئلة العرم وهو ما ينسب ليرد الماء اهـ حلبي (قوله قوم شروا ضيعة الخ) أراد باسم الجمع
الذي هو لفظ قوم الاثنين مجازاً بقية قوله أحد هما وواو الجمع في شروا باعتبار صورة اسم الجمع قاله الحلبي
(قوله فيها كرم) أراد به الجنس كالأذى بعده بقية الجمع فيما يأتي اهـ حلبي (قوله فلو لمع لوما الخ) أي ان كان
خراج الكرم معلوما وخراج الأرض كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء هندية (قوله ولا كان جلة) كذا
في نسخة وفي نسخ والا كان كان جلة وهو المتعين (قوله فان لم تعرف الكروم الا كروما) أي ولم تعرف الأرض الا
أرضاً كافي الهندية يترتب لم يعرف أحد أن الكروم كانت أراضي وكذلك لا يعرف أحد أن الأراضي كانت كروما
اهـ حلبي (قوله قسم بقدر الحصص) يعني أنه يقسم جلة خراج الضيعة عليها على قدر حصصها كذا في الحلبي من
الحناية (قوله فطلبوا التسوية) أي طلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينهم وبين غيره هندية (قوله ان لم
يعلم قدره ابتداء) أي ان كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على التسوية أم على التفاوت هندية أي وان
علم أصله يعمل به (قوله الا اذا بقي من السنة ثم امكن الزرع فيه ثانياً) الفتوى على تقديره بثلاثة أشهر كذا في شرح
الملتقى من الفتح (قوله كانهام الخ) قال في الفتاوى على النظرية اذا أصاب الزرع آفة مساوية كالفرق والحرق والبرد
الشديد والحق البرازي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا سكب أن الدودة والقاروة والقرية والنمل كذلك وصرح
كثير من علماءنا بعدم سقوط الفقرة والسباع والافعى في نحوهما حيث أمكن المنع اذ الله عدم القدرة على
الدفع ولا فرق بين خراج الوطيفة والمقاسمة والعشر بل بالأولى في الأخيرين تعلقه بعين الخراج فيهما فكانا
بهذا الحكم أولى ومثل الزرع الرطبة والكرم ونحوهما وهذا هو الصحيح والأقرب إلى العدل والابعث عن الظلم اهـ
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما بعد من سبب الاكسنة أنهم كانوا اذا أصاب زرع بعض الرعية آفة فخرجوا له
ما أنفق من الزرعة من بيت مالهم ويقولون المزارع شر يكافي الربح فكيف لا تشاركه في الخسران فالسلطان
المسلم بهذا المطلق أولى هندية فان لم يعط شيئاً فلا أقل من أن لا يفرضه الخراج بحر (قوله قد ودة) قال في البحر
في كون الدودة ليست سماوية فتظهر بل لا ينبغي التردد في كونها سماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها على هذا
فتسقط الاجرة بأكملها اهـ حلبي (قوله وقبله بسقط) أي الا اذا بقي من السنة ما يمكن فيه من الزراعة كما يؤخذ
عما سبق (قوله مصنف سراج) على حذف العاطف (قوله وتبانه في التبريلالية) لما كان قوله أخذ منه مقدار
ما به ائالة على مجهول وهو صمد العبارة المذكورة في التبريلالية أردفه بهذا التبريلالية صارتها وهي وأما اذا
بقى منه قال محمدان بقي مقدار الخراج ومثله بأن على مقدار درهمين أو ثلاثين من سبب الخراج وان بقي أقل من

وان طاقته على المصنف كافي (ورقة من سما
ونطق) عليها (ان لم تطلق) بأن لم يبلغ الخراج
ضعف الخراج الموقوف فتنقص إلى نصف
الخارج وجوباً وجوازاً عند الطاقة وفيه
أن لا يزداد على النصف ولا يتنقص عن النصف
حد أدنى وفيه لو غرس بأرض الخراج كرم
أو شجرة فعليه خراج الأرض إلى أن يطم
وكذا لو قطع الكرم وزرع الحب فعليه خراج
الكرم وإذا أطم فعليه قدر ما يطبق ولا يزيد
على عشرة دراهم ولا يخص عما كان وكل
ما يمكن الزرع تحت شجرة فستان وما لا يمكن
فكره وأما الانتصار التي على المسئلة فلا تنق
فيها انتهى وفي زكاة الدواب قوم شروا ضيعة
فيها كرم وأرض فشرى أحد هما الكرم
في آخر الأراضي وأرادوا قسم الخراج فلا
معه لو ما فكم كان قبل الشراء والا كان جلة
فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر
الحصص قرية خراجهم سدادت فطابوا
التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء انزل على ما كان
(ولا خراج الزرع آفات سماوية كتعدي
الماء) أو أصاب الزرع آفات سماوية كتعدي
ورق وشدة برد) الا اذا بقي من السنة
ما يمكن الزرع فيه ثانياً (أما اذا كانت
الآفة غير سماوية) ويمكن الاحتراز عنها
(كأن كل قرية وسباع ونحوها) كانهام
وقد وردت بحر (أو ملك) الخارج (بعد
الحما لا) بسقط وقبله بسقط ولو كان
بعضه ان فضل عما أنفق شيء أخذ منه
مقدار ما يتا مصنف سراج ونما
في التبريلالية من بالبحر

قال وهكذا حكم الاجارة في الارض المستأجرة (فان عطلها صاحبها وكان ثراجا مطلقا واسلم) صاحبها (او اشترى مطلقا) من دق (ارض حراج يجب)
الخارج (ولو منعه انسان من الزراعة او كان الخارج) خراج (مقاسمة لا) يجب شي سراج وقد علمت ٤٦٧ ان المأخوذ من اراضي مصر اجرة لخارج فافعل الان

من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك
فلاحة واجارة على السكنى في بادية معينة
بدمرداره ويزرع الاراضى حرا لا بلا شبهة
نهر ونحوه في التربة ليلية معزلة البحر
حيث قال وتقدم ان مصر الان ليست
خارجية بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع
ولم يكن مستأجرا ولا جوع عليه بنسبها فافعله
الظلمة من الاضرار به حرام خصوصا اذا
اراد الاشتغال بالعلم وقالوا لوزرع الاخصب
قادر على الاكل وهذا يعلم ولا يغني به كذا
يغني الظلمة (بأن ارضها خارجة ان يبي من
السنة مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة
فعليه الخراج وان اقل البائع) هنا
ولا يؤخذ العشر من الغل يخرج من ارض
الخارج لانها لا يجتمعان خلافا لشافعي
(ولا يكثر الخراج بكثر الخراج في سنة
لوموظنا) والا بان كل خراج مقاسمة
(تكثر) لعلته بالخارج حقيقة (كالعشر)
فانه يكثر (ترك السلطان) او نأبه
(الخارج لرب الارض) او وجهه ولو
يشترى (جاء) عند الثاني وحل له لو بصرها
والاصدق به يبقى وما في الحادي من
ترجم له لتغير العشر خلاف المشهور
(ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا وبصره
بنفسه للفقراء يخرج خلافا لما في قاعدة
تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء
معزاة بالبرازية مقبلة وفي النهر يعلم من قول
الثاني حكم القطاعات من اراضي بيت
المال انه حاصلوا ان الرقبة ليست بالمال
والخراج لا يوجب فلا يصح بيعه ولا هبة
ولا وقره نعم اجارته يخصر به اعلى اجارة
المستأجر ومن الحوادث لو اقطعها السلطان
له ولا ولاده ونسله وعقبه على ان من مات
انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان
وانتقل من اقطع له في زمان سلطان آخر هل
يكون لا ولاده لم اره ومقتضى قواعدهم
الغاء التطبيق بموت المعلق فتدبره ولو اقطع
السلطان ارضا مواط

مقدار الخراج يجب بنفسه قال مشايخنا والعواب في هذا ان ينظر اولا الى ما اتفق هذا الرجل في هذا الارض ثم
ينظر الى الخارج فيجب ما اتفق اولا من الخارج فان فضل منه شيء ما خذ منه مقدار ما عايناه على (قوله قال)
أي في التربة ليلية فانه الحلقي (قوله وكذا حكم الاجارة في الارض المستأجرة) قال في العروة قيد بالخارج
لان الاجرة تسقط بالاولين اعني ما اذا غلب الماء على ارضه او انقطع وانما بالثالث وهو ما اذا أصلب الزرع
آفة سماوية فذكر الوالوي في فتاواه اذا استأجر ارضا لزراعة سنة ثم اصطلح الزرع آفة قبل مضي السنة
فما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام لا يسقط لان الاجر انما يجب باراء المنفعة
شأنا فاما استوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوف انفسح العقد في حقه اه وفيه ان هذا الحكم
يخالف حكم الخراج فانه لا يؤخذ منه حصة ما استوفى فلا يظفر وقوله وكذا حكم الاجارة تتأمل (قوله فان عطلها
صاحبها) اشار بقية التعطيل اليه الى انه كان متكافئا من زراعتها ولم يزرع فلو ججز المالك عن الزراعة لعدم قوته
واسبابه فلا عام ان يدفعها الى غيره من ارضه وبأخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي للمالك وان شاء
آجرها واخذ الخراج من الاجرة وان شاء زرعها بنفقة بيت المال فان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها
واخذ من ثمنها الخراج وهذا خلاف بصر (قوله يجب الخراج) اما في صورة التعطيل فلا ان التصبر من
جهته لتعين الخراج بالنماء التقديري وهو التمكن من زراعتها الا ترى ان رجلا لو استأجر ارضا وحاطوها فعطله
فعليه الاجر جوي واما في صورة الاسلام فانما يخفى الخراج لان فيه معنى المؤنة فيعتبره وفي حال البقاء فالتمكن
اجاره على المالك وكذا يقال فيما اذا اشتراها مسلم من ذمي افاده صاحب العروة (قوله ولو منعه انسان من الزراعة
الخ) أي ولم يقدري رده ووجه عدم الوجوب فيها عدم التمكن والوجه في الثانية ان الخراج فيها يتعلق بعين
الخارج ولا خارج (قوله اجرة) هي بقدر الخراج كما سلف (قوله ولم يكن مستأجرا) اما اذا استأجره من الامام
ليجز صاحبها فالواجب الاجر اذا تمكن (قوله كذا لا يصح الظلمة) أي على اخذ اموال الناس لا خالوا متينا بذات
يدعي كل ظالم في ارض ليس هذا شأنها انها كانت تزرع الزعفران فباخذ خراجها فيكون هذا ظلم وعدوانا
(قوله ان يبي من السنة مقدار ما يمكن المشتري من الزراعة) وهو قدر ثلاثة اشهر على الحق به فلو باعها المشتري
من آخر وآخر من آخر حتى مضت السنة ولم يبق في يده ثلاثة اشهر لا خراج على احد في الصحيح فلي هذا من
شري ارض الخراج ولم يبق في يده ثلاثة اشهر فخذ منه السلطان الخراج ليس له ان يرجع على البائع لانه ظلم وليس
ان ينظم غيره اه ملصق من شرح الملتقى (قوله ولا يؤخذ العشر من الخارج من ارض الخراج) فهو ان يشتري المسلم
ارض الخراج من الذمي وكذا لو اشترى الذمي ارض العشر من المسلم جوي (قوله لانهم لا يجتمعان) لتدوله
عليه الصلاة والسلام لا يجتمع عشر وخارج في ارض مسلم وتما في الفتح (قوله ولا يكثر الخراج الخ) اعلم ان
الخارج له شقة من حيث تطلقه بالتكليف وله خفة باعتبار عدم تكرره في السنة ولو زرع فيها مرارا والعشر له شقة
بوجه وتكرره بكثر خروج الخارج وخفة بتعلقه بعين الخارج كمال (قوله او نائبه) وان لم يعلم السلطان بترك
هذبة (قوله او وجهه) بان كان خراج مقاسمة فخذ منه ثم وجهه ومثله ما اذا سقط عنه الخراج الموقوف
(قوله ولو بشفعة) يرجع الى تركه وذهب (قوله خلاف المشهور) أي عن أبي يوسف كما عطفه كلام النهر (قوله
خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة) راجع الى قوله لا يجوز قال في الدر المنثور واما العشرة لا يجوز
تركه ويخرج به بنفسه للفقراء كما جزم في التمهيد قلت ولكن في الاشياء في قاعدة تصرف الامام على الرعية
الخ من البرازية يجوز ترك العشر لمن هو عليه غنيا كان او فقيرا لكن لو كان غنيا ضمن السلطان العشر من بيت
مال الخراج لبيت مال الصدقة لا لوفقرا اه ثم رأيت في البرجندى في بيان مصرف الجزية وكذا الوجه في
العشر والمقاتلة جائز لانه مال حصل بجهتهم اه فليحفظ ولكن التوفيق فانه الحلقي أي بان يحصل القول بالتمنع
على غير المقاتلة والقول بالجواز عليهم والله تعالى اعلم (قوله يعلم من قول الثاني) أي يجوز ترك الخراج ووجهه
لمصرفه (قوله حكم القطاعات) هي المعبر عنها في عرف بعض الناس بالانعام والبعض بغيره بابا والصدقة
بصورته ان يعطى الامام قطعة ارض خارجة لبعض الناس يتفق بها فذل جائز اذا كان التمس عليه مصرفا
عند أبي يوسف (قوله لم اره) لظاهر ان تكون لهم لانهم مقطوع لهم اصاله لا بطريق التعليق امل (قوله الغاء
التعليق) هو قوله الى ان من مات منهم الخ والمعلق هو السلطان الاول (قوله ولو اقطع السلطان ارضا مواط)

أو ملكه. السلطان ثم أعطاه باله جاز وقعه لها
والارصاد من السلطان ليس بإيقاف البتة
وق الاشياء قبيل التولى من الدين آتى
السلامة فاسم بعد اجابة المذموم له وأن
للإمام أن يحد وجهه متى شاء وقيد ابن نجيم
بغير الموت أما الموات فليس للإمام إخراج
منه لأنه ملكه بالأحياء فليمنه
• (فصل في الجزية) •
هي لغة الجزاء لأنها جرت من القتل والجلب
جزى كلمة ولي وهي نوعان (المرحوم
من الجزية يسلح لا) بقدر ولا (بغير) بقدر
من القدر (وما وضع بعد ما قهر وأوتوا
على أملا كهم بقدر في كل سنة على تقدير
معتل) بقدر على تحصيل التقدير بأى وجه
كان يتيسر وتسمى في كل شهر درهم
هداية (أننى عند مرددها) في كل شهر
(وعلى وسط الحال) دفعه (في كل شهر
درهمان) (وهو) إلى المقتدر دفعه (في كل شهر
أربعة دراهم وهذا الذي سئل لالبيان
الوجوب لأنه بأقول الحول بآية (وهو من ذلك
عشرة آلاف درهم فما عداها متوسط ومن كان
ماتق درهم فضاء متوسط) قاله
مادون الماتين أو لا يملك شيئا تقدر قاله
الكرخي وهو أحسن الأقوال وعليه
الاعتقاد بغير اعتدأ بوجهي العرف وهو
الإصح تاريخية

أى فاحياها فأنه (قوله أو ملكها السلطان) بأن أحياها السلطان لنفسه (قوله جاز وقعه لها) لأنه ملكها
ما كاحقها فبغيره كل تصرفات الملائكة وقوله والارصاد من السلطان ليس بإيقاف البتة) قال الشيخ عيسى
الصفى الخنقى في رسالته المذمومة بالارصاد أول من وقف أراضى بيت المال على التكايا والمساجد وغيرها
السلطان نور الدين الشهيد ولم يقع ذلك من أحد قبله واستثنى ابن مسرون من ذلك فأقامه بالجواز ووافقه على
ذلك جماعة من المذاهب الأربعة ولم يرد ابن مسرون ومن وافقه أنه وقفه بقى إلا يصح الوقف من غير المال
وأنما رأى ذلك ارصادا وأحرار البعض مال بيت المال على منحه ليعمل اليه بسهولة أمانة للمحققين في بيت
المال على وصول قههم منه لما كان وصول النضها والنفعا إلى المولى وأخذ قههم منه معذرا أو متعسرا
اه وقال السيد الحموى في رسالته المتعلقة بالارصاد الجوامك والاطيان وغيرهما بعد أن فسر الارصاد بأنها
عبارة عن أن يفرز للمستحق في بيت المال ما يستحقه أو بعضه وهو جائز لا يجوز نفسه بالاتفاق ما حمله
أن الارصاد للمرتبات الديوانية الصادر بأمر الوزراء المصريين لا يجوز نفيه وإبطاله بغير دستور شرعى
حيث كان الموضع عليهم من مصارف بيت المال من العلماء والفقراء واليتام والانساء والارامل وبشاء المساجد
والقائمين بشاهاهم من المؤذنين والائمة والخطباء وغير ذلك من الامور الدينية لا فرق بين أن يكون المرصد طينا
أو جامعية ورزقا يخرج من الديوان لأن بيت المال أحد مصالح المسلمين ونظامه لا يمس في قطع أرزاق
المستحقين من بيت المال وقد انفصل أكل الدين والبطيخى وابن جماعة من مجلس الظاهر برقوق على أن ما ارصد
على من كان مصرفا من مصارف بيت المال لا يسيل إلى نفسه وسبقهم إلى ذلك ابن عبد السلام اه ملخصا
وقوله بصفة اجارة المذموم له وجهها أنه لما انتفع بها بمقابلته استعاده لما أعده فهو نظير المتأجر لا نظير
المستعير وهو لا يتأجر أن يؤجر فكذلك لا يقطع له أن يؤجر كذا فساد من شرح الماتق وبهذه من التهر (قوله وقده
ابن نجيم) أى قيد جواز الإخراج للإمام (قوله بغير الموات) الذى أحياها باذن الامام واقده سبحانه وتعالى أمم
واستغفر الله العظيم

• (فصل في الجزية) •

هذا هو الضرب الثاني من الخراج وقدم الاول لقوته لوجوبه وان أسلوا بجزية لاف الجزية أو لأنه الحقيقة اذهب
المتبادر عند الإطلاق ولا يطلق على الجزية الا قيد او هذه أمارة الجواز تسمى جالية من جالوت عن البلد جلاء
بالفتح والمذخرت وأجاءت منه والجالية الجاعة ومنه قبل لاهل الذمة الذين جلاهم عورضى الله تعالى عنه
عن جزيرة العرب جالية ثم نقلت الجالية إلى الجزية التي أخذت منهم ثم استعملت في كل جزيرة تؤخذ وإن لم يكن
صاحبها جلى عن وطنه والجمع الجوالى فعلى هذا يصحكون إطلاق الجالية على مطلق الجزية بمجازا بمرتبين
جوى وبيت على فعله لادلالة على الهيئة وهي هيئة الازلال عند الاعطاء منع (قوله لأنها جرت عن
القتل) أى كفت عنه بمعنى أن من قبلها سقط عنه القتل أعاده في الجزر (قوله لا يقدر) أى بالتقدير الآتى والى
فهو مقدر بالصالح قاله الخطيب (قوله وما وضع بعد ما قهر والمخ) وهذا الوضع لا يشترط فيه رضاهم عندية (قوله على
فقير معتل) قال الكاكي المعتل هو المكتسب والاعتقال الاضطراب في العمل وهو الاكتساب فلو كان حريصا
في السنة كلها أو نصفها أو أكثرها لا يجب عليه ولو كان موسرا كفى الجوى ولو ترك العمل مع القدرة عليه فهو
كالمعتل كمن قدر على الزراعة ولم يزرع والقدرة على العمل شرط الوجوب في التقى ومتوسط الحال أيضا وهو
مستلزم من قوله بعد لا يجب على فمن كآبه عليه صاحب النسر وفي المتن وشرحه وتوضع على ظاهر التقى
في أكثر السنة وكذا المتوسط والفقير كفى المنعرات فليحفظ كون الهجرة لا أكثر السنة اه (قوله باى وجهه كان)
وان لم يحسن خدمة ولا حرفة أعاده صاحب البحر (قوله لأنه بأقول الخطيب) قال العلامة المقدسى في رسالة
الجوالى ينبغي أن يجعل أصل الوجوب في ابتداء الحول وجوب الاداء في آخره وفي شرح ابن الجلبى ليس المراد
بالوجوب بأقول العام أنه يجب أداء الجزية كلها على الذى في أول العام بل المراد أنه اذا دخل العام وجب عليه
وجوبه بمومعا كالمسألة فانها يجب دخول الوقت وجوبه وسعافان أى أول الوقت بقطعته الواجب وانما
فتنا فوقيان قولهم يجب بأقول العام وبين قولهم سقط على الأشهر جوى (قوله واعتدأ بوجهي العرف)
أى يعتبر في كل بلدة مرغلان هذه القصاص في بلدهم غنيا أو فقيرا أو وسطا فهو كذلك وهو الأصح عندية وهو

المختار اختيار (قوله) ويعتبر وجود هذه الصفات الخ) قال في البحر ونسبني اعتبارها في أولها لانه وقت الوجوب
 ورده في التبر بانه لو اعتبر الاول لوجب اذا كان غنيا في أولها فقبر في أكثرها ان يجب جزية الاغنياء وليس
 كذلك نعم الأكثر كالكل شيء قلت وهذا بمنه يرد على صاحب الفتح فانه على ما ذهب اليه يقتضي أنه لو كان غنيا
 آخره فقيرا أكثره أن يجب عليه جزية الاغنياء وليس كذلك بل العبرة بالأكثر كما ذكره غير واحد ولو كان غنيا أكثره
 فقيرا أوله وآخره وجب عليه جزية الاغنياء والله تعالى أعلم ثم بعد رقه رأيت المرحوم آيا السعدي عليه (قوله)
 وتوضع على كتابي) سواء كان عربيا أو عجميا (قوله) لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام) الا أنهم يخالفون
 في الفروع من (قوله) وأما الصابئة) هم معتقدون الانجيل والتوراة والتوراة والابور كذا في شرح الملتقى (قوله)
 تؤخذ منهم عنده خلافا لها) بناء على أنهم من النصارى عنده وعندهم ما بهدون الكواكب فكانوا كعبدة
 الاوثان وقد مرت في النكاح أن الخلف لفظي نهر أقول ظاهر كلامهم أن الصابئة من العرب اذ لو كانوا من العجم
 لما أتى الخلف لما علمت أن العجمي تؤخذ منه الجزية ولو لم يشر كما اه حلي (قوله ويجوز) هو من بعد النار
 (قوله على مجوس هجر) يقتضيه اسم بلدة من البصرة بن جوى (قوله وثني عجمي) العجمي خلاف العربي
 وان كان نصيبا من نسبة الى الوثن وهو ما له جنة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر ينفذ والجمع أو ثنان وكانت
 العرب تنسبها وتعتد بها بجر وفي شرح الملتقى الوثن ما له صورة كصورة آدمي والصنم صورة بلا جنة اه
 والمليب ما لا تقبل له ولا صورة ولكنه يعبد من (قوله) بلوازا استرقاقه) هذا يقتضي أن النساء والصبيان يجوز
 ضرب الجزية عليهم بلوازا استرقاقهم مع أنه لا يجوز وأجيب بأن ضرب الجزية مشروط بكون المحل قابلا له لا
 شرط تأخر المأثور والمراد بالصبي ليس كذلك لان الجزية من الكسب وهو ما عا جران عنه أقاده الحلي وأكبر
 الجوى أن ما يذمه الرجال عنهم وعن آباءهم وهم نسائهم وصبيانهم (قوله) لا على وثني عجمي) لأن المجزاة
 حقه أظهر فكفره أغلق لانه عليه الصلاة والسلام نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فكانوا أعرف بعمايه
 وبوجوده فصاحته فلفظ عليهم قال الله تعالى تقابلونهم أو يسلون أبو السعد قال في البناية ولما قيل أن يقول هذا
 منقوض بأهل الكتاب فإن كفرهم تغلظ بقرينة عليه الصلاة والسلام معرفة تامة محضة ومع هذا سكر وابه
 وغيره واسمه ولقبه من الكتب وقد قبل منهم الجزية وأجيب بأن القياس يقتضي أن لا تقبل منهم الجزية إلا أنه ترك
 بالكتاب وهو قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بآلهة الاية جوى (قوله) أو السيف) نسبة القبول الى السيف
 مساحمة كما في الدر المنثور (قوله) قسائهم وصبيانهم في) الا أن نساء المرتدين وصبيانهم يجهرون على الاسلام أما
 الصبيان فانهم يجهرون بعبادتهم حيث يجبر آباؤهم وأما نسائهم فانما يجبرون لسبق الاسلام منهم بخلاف نساء
 مشركي العرب وصبيانهم لانه لا جبر على آباءهم فكذلك على صبيانهم وكذا على نسائهم لانه لم يسبق منهم الاسلام
 شاي عن الاتفاق (قوله وصبي) مثله الجنون والمعتوه جوى (قوله) وأما) لان الجزية وجبت بدلا عن
 القتل في حق المأخوذ منه أو عن القتال في حقنا والصبي والمرأة لا يقتلان ولا يقاتلان ويستثنى من هذا نساء بني
 تغلب فانهم يؤخذون نسائهم كانوا خذ من رجالهم لان ذلك وجب بالصلح جوى عن الخزانة (قوله) أو تعطى قواه)
 أو طال مرضه جوى (تعبه) الاصل أن الجزية لا سقاط القتل فن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية الا اذا أعانوا
 برأى أو مال فحبب عليهم الجزية كما في الاختيار وغيره (قوله) وأعي) واكبه بالطريق الاولى جوى (قوله) وفقير
 غير معتقل) لان عثمان لم يوظفها عليه بمعضن من العصابة كالارض التي لا طاعة لها مع والنصارى الذي يكتسب
 ولا يذلل منه شيء لا يؤخذ خراج رأسه جوى عن المفتاح (قوله) وراهب) ولو قدر على العمل وهو واحد الرهبان
 عابد النصارى وقد يقال للواحد رهبان أيضا والجمع رهبان مأخوذ من الرهب وهو الخوف قال البيهقي جوى
 بالراهب لانه يجتمع عن تناول الاغذية قهزلا ويدق جوى (قوله) لا يخالط الناس) فلو خالطهم وضعت عليه جوى
 (قوله) ونقل ابن الكيال الخ) كلام ابن الكيال في الخالط ونهى الايضاح والاصلاح لا على راهب لا يخالط فأما
 الرهبان وأصحاب الصوامع الذين يخالطون الناس فقال محمد كان أبو حنيفة يقول يوضع عليهم الجزية
 اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف وقال عمرو بن دينار أبي عمر قلت لحد فاقول قال القاسم ما قاله
 أبو حنيفة كذا في شرح القدوري الا قطع اه وذكر البرجسدي نقل عن قتادى فاضى خان تؤخذ الجزية من
 الراهب والتسبب في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يؤخذ اه فعلى هذا يكون المصنف مشى على خلاف ظاهر

ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة
 فتح لانه وقت وجوب الاداء من (وتوضع
 على كتابي) يدخل في اليهود السامرة لانهم
 يدينون بشريعة موسى عليه السلام وفي
 النصارى الفريج والارمن وأما الصابئة
 ففي الخانية تؤخذ منهم عنده خلافا لها
 (ومجوسى) ولو عربيا لوضع عليه الصلاة
 والسلام على مجوس هجر (وثني عجمي)
 بلوازا استرقاقه فياخذ ضرب الجزية عليه
 (لا) على وثني عجمي) لان المجزاة في حقه
 أظهر فلم يضر (ومرتد) فلم يقبل منه
 الا الاسلام أو السيف ولو ظهر راعاهم
 قسائهم وصبيانهم في (وصبي) وامرأة
 وعبد) وكتاب ومدبر وابن أم ولد (وزمن)
 من زمن زمن زمانة نقص بعض أعضائه
 أو مصلدة أو قد دخل المفلوج والنسيج العاجز
 (وأعي) وفقير غير معتقل وراهب لا يخالط
 الناس لانه لا يقتل ولا يقاتل ولا يقاتل
 ويرمى الحدادى بوجوبه ونقل ابن الكيال
 أنه القياس ومفاده أن الاستصانة بخلافه
 قاتل

الرواية اهـ جوى (قوله لم يوضع عليه) حتى غشي تلك السنة هندية (قوله بخلاف الفقير) أى غير المعتل
 اذا أسير بالصلح قائم فوضع عليه لانه أهل الجزية وانما سقطت الجزية وأما اذا كان فقيرا وضعت عليه الجزية
 لكونه معتلا ثم أسير بالمال فان كان يساره أسكنه العام وضع عليه جزية الموسرين (قوله ليست رضائنا
 بكفرهم) جواب عن سؤال ذكره في المنع فقال فان قلت الكفر معصية فكيف يجوز أخذ العوض على التمكن منه
 وانما جاز لك ثم لا يجوز أخذه عوضا على التولية بين الزاني والزانية وكذلك سائر المعاصي وحاصل ما أجاب به
 المصنف أن أخذها عقوبة واذلال لهم وصغار بسبب إقامتهم على الكفر ووجوب كون ذلك داعيا إلى الاسلام
 ويقرب من هذا ما سبق من أن ذلك لاخذ دعوة إلى الاسلام لانما تؤخذ منهم وهم بين أظهر أهل الاسلام
 ويرون محاسنه فيكون بانثالهم إلى الدخول فيه وأجاب المصنف بجواب آخر فقال فيه هذا انطى عرض نشأ من
 الجهل بالاحكام الشرعية والقواعد العلية لان الجزية ليست للتمكن من الكفر كازعم هذا المعترض وانما هي
 لا سقط المقتل لان المقتل الواجب يجوز اسقاطه بعوض كالمصاص ويدل على جواز أخذ الجزية بقوله تعالى
 وذكر الآية (قوله فاذا جازاهم اهلهم) ظاهره أنه يجوز اهلهم من غير مال إلى غاية ويحزر (قوله عن يد) قال
 ابن عباس هو أن يعطوها بأيديهم يشرون بها كارهين ولا يركبون بها ولا يملكونها (قوله وهم صاغرون) أى
 مهزومون ذليلون منع (قوله ونصارى نجران) قال في المصباح نجران بلدة من بلادهمدان من اليمن قال
 البكري سميت باسم بانيها نجران بن يزيد بن شبيب بن يعرب بن قطان اهـ شلي (قوله وأقرهم على دينهم)
 أى استمالهم لئلا ينظروا محاسن الاسلام فيدخلوا فيه (قوله ثم فرغ عليه) أى على كونها عقوبة على الكفر فأفاده
 المصنف (قوله فسقط بالاسلام) لانما عقوبة على الكفر وقد زال وقيد بالجزية لان الديون والاجر والنسج
 لا يسقط بالاسلام اتفاقا يجر (قوله ولو بعد علم السنة) يجب أن تعلم البعدية على المقارنة للقيام لانه لو أسلم
 بعد القيام بعدة فالسقوط بالكرار قبل الاسلام لا بالاسلام قاله الحلبي (قوله ويسقط المجهل السنة) أى لو أدى
 الجزية في أول السنة ثم أسلم فيها لا يرد عليه شئ منها (قوله فبذل عليه سنة) أى برب سنة وهي الثانية لعدم
 وجوبها عليه (قوله والموت) انما سقطت به لان العقوبة لا تقام بعده بل به وصل إلى العقاب الا ككفر فلا حاجة
 إلى الادنى بجروئى والمراد أنه حصل الموت وما بعده قبل التكرار والا كان السقوط به (قوله والزمان) ظاهره
 أن الزمان تسقطها ولو في آخر السنة وهو شافى ما قدمه أول الفصل عن الهداية من أنها تكن صفة في أكثر السنة
 (قوله وصيرورته فقيرا) بحيث لا يقدر على شئ يجر (قوله لا يستطيع العمل) يرجع إلى قوله وصيرورته فقيرا وإلى
 قوله شيئا كبيرا (قوله لأن الوجوب بأول الحول) قال في الجوهرية الجزية تجب في أول الحول عند الامام إلا أنها
 تؤخذ في آخره قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم أو يومان وقال أبو يوسف تؤخذ الجزية حين تدخل السنة ويضى
 منها شهران اهـ أى واذا كان الوجوب بأول الحول يلزم بدخوله التكرار (قوله بعكس خراج الارض) فإنه باخرو
 اسلاطة الانتفاع يجر (قوله وباتداخل) ولا يتحقق الا باخرا العام الثاني لان الوجوب به (قوله وقبل لا يسقط)
 محل الخلاف اذا تكرر الجزية عن الزاخرة فان لم يجر يؤخذ بالخراج عند الكل منع (قوله وينبغي ترجيع الاول)
 ذكره والاسلام رجعه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة روايتين والصحيح أنه يؤخذ هندية من
 المحيط فله قول عليه عدم السقوط (قوله وعزاء في الخاتمة لصاحب المذهب) قد علمت أنه روى عنه روايتا
 السقوط وعدمه والكلام في الخراج الموقوف أما خراج المقاسمة فيتعلم من الخراج كالعشر (قوله لا يجل) أى
 ان عليه الخراج أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج منع ومثله العشر وان أسكن ضمن والسلطان حبس غلة
 أرض الخراج حتى يأخذ الخراج هندية ولا يجل لا أخذ الخراج أن يجل بينهم وبين الغلات حتى يستوفى الخراج
 منع (قوله في الاصح) هذا قوله وعندده انجوز النياية لانها الزهر يتقصر المال كافي الاختيار وغيره فهستافى
 (قوله ويقول أعط يا عدو الله) زاد في غاية البيان أعط يا يهودى أو يا نصرانى (قوله وبصفعة في عنقه) حكاه في
 شرح الجوى بقيل ونقله في البحر عن بعض المكاتب وذكر صاحب البحر في شرح قول المصنف ويعز اللاتى مانعه
 واذا وجب التمييز وجب ما فيه صفارا لا عزارا لان ذلك لهم لازم بغير أدنى من ضرب أو صفع بلا سبب يكون منه اهـ
 (قوله ويأثم القاتل ان أذابه) مقتضاه أنه يعزر لا يرتكب الاثم يجر وأقره المصنف لكن نظريه في النهي قلت
 داهل ترجعه ما ترفى بالحق أى من أنه هو الذى ألحق الشيع بفسقه قال قول القاتل أفاده المؤلف في التفرير

(والعبرة في الاهلية) الجزية (وعدها وقت
 الوضع) من أفاق أو غنى أو مبلغ أو برى
 بعد وضع الامام لم يوضع عليه (بخلاف
 القدر اذا أسير بعد الوصع حيث يوضع
 عليه) لان سنة وطها الجزية وقد زال اختيار
 (وهى) أى الجزية ليست رضائنا بكفرهم
 كما طعن المصنف بل انما هي (عقوبة) لهم
 على إقامتهم (على الكفر) فاذا جازاهم اهلهم
 لا استدعا إلى الايمان بدونها فيها أولى وقال
 تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 وأخذها عليه الصلاة والسلام من مجوس
 غير زورارى نجران وأقرهم على دينهم ثم فرغ
 عليه بقوله (فقط بالاسلام) ولو بعد تمام
 السنة ويسقط المجهل السنة لا لاختلاف فيرة
 عليه سنة خلاصة (والموت والتكرار)
 للتدأخل ككاسيبي (والعمى والزمان)
 وصيرورته فقيرا أو (مقدرا أو شيئا كبيرا
 لا يستطيع العمل) ثم بين التكرار فقال
 (واذا اجتمع عليه حولان بدخوله) السنة
 سقطت جزية السنة الأولى بدخوله (السنة
 الثانية) زبلى لان الوجوب بأول الحول
 بعكس خراج الارض (ويسقط الخراج)
 بالموت في الاصح حاوى و (باتداخل)
 كالجزية (وقبل لا) يسقط كالعشر وينبغي
 ترجيع الاول لان الخراج عقوبة بخلاف
 العشر يجر قال المصنف وعزاء في الخاتمة
 اصحاب المذهب فكان هو المذهب وفيها
 لا يجل أسكل الغلة حتى يؤدى الخراج
 (ولا تقبل من الذى) لو بعثها على يد نائبه
 في الاصح (بل يكلف أن يأخذ بنفسه فيعطى
 قائما والله يرضى منه فاعدا) هذا به يقول
 اعط يا عدو الله ويصفه في عنقه لا يا كافر
 وأما القاتل ان أذابه قبة

(قوله ولا يجوز أن يحدث) بضم الباء وكسر الدال فاعله الكافر ومفعوله بيعة كما يقتضيه قول الشارح ولا صفا
 وفي نسخة ولا يجوز أن يحدث أي أهل الذمة قاله الحلبي ومن الأحداث نقلها إلى غير موضعها كما في البحر وغيره (قوله
 بيعة ولا كنيسة) البيعة بكسر الباء متعبد النصارى والكنيسة متعبد اليهود والاصل اطلاقهما على متعبد هما
 ثم قلب في الاستعمال على ما قلناه وأهل مصر يطلقون الكنيسة على متعبد هما ويحسون اسم الدين متعبد
 النصارى نهر قيل انهم ما عريان فالبيعة من البيع كالجلسة على نحو قوله تعالى إن الله اشترى من المؤمنين
 أنفسهم الآية والكنيسة من الكنى بمعنى الاستئثار فعمله بمعنى الضاعل والتساهل للنقل لأن الصاب فيها استترى
 الناس ولا يحاط لهم فهو ساقط (قوله ولا صورة مئة) هي بيت يبنى برأس طويل للتعبد فيه بالانقطاع عن الناس
 منع (قوله ولا مقبرة) هو الظاهر ونقل في جواهر الفتاوى أنهم لا يمنعون من اتخاذ المقابر منع (قوله ولو قرية
 في القنار) قال في الفتاوى الهندية إن أراد أهل الذمة أحداث البيع والكنايس والجوس أحداث بيت التباد
 إن كان في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد
 والقرى اختلفت الروايات فيه ولا اختلافها في المختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بل يمنعون
 من ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بحدارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يمنع
 وقال شمس الأئمة السرخسي الأصم عندي أنهم يمنعون في السواد من ذلك كذا في الخاتمة وانما يجوز الأحداث
 اقوله عليه الصلاة والسلام لا خصاء في الاسلام ولا كنيسة لخصاء بالكسر والمذمة لفعال مصدر خصاء نزع خدمته
 قبل هو المراد وقيل هو كتابة عن التخلي عن اتيان التماس ووجه مناسبة الجمع بين الخصاء والكنيسة في الحديث لأن
 الخصاء نوع ضعف ليس في الفعل وكذا بناء الكنيسة في دار الاسلام يورث الضعف في الاسلام أو أن في الخصاء
 تغييرا عما عليه أصل الخلقة وكذا في بناء الكنيسة اه وفي التعبير بالأحداث إشارة إلى ما قلناه في الفقه إن البيع
 والكنايس في السواد لا تهم على الروايات كلها وكذا في الأمصار على الأصح وعليه على الناس قمارا بنا كثيرا
 منها ثوابت عليه أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمروا به لخصاء أممهم فكان متوارثا من عهد العصابة وعلى هذا الوجه صرحنا
 بربطه فيها بدار أو كنيسة فوقع في داخل السورة يعني أن لا يهدم لأنه كان مستحقا للامان قبل وضع السور فيحصل
 ما في جوف القاهرة من الكنايس على ذلك فانها كانت قضاء فأدار العبدون عليه السور ثم فيها لا كنايس
 وبعد من امام تكبر الكفار من أحداثها جهاراً في جوف المدن الاسلامية فالظاهر أنها كانت في الضواحي
 فأدير السور فأحاط بها وعلى هذا أيضاً قال الكنايس الموجودة الآن في دار الاسلام غير جزيرة العرب كلها ينبغي
 أن لا تهدم وقامه فيه ثم قال وفي أرض العرب التي هي من أقصى اليمن إلى ريف العراق في الطول ومن جهة
 وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً يمنعون من ذلك في أمصارها وقرىها ولا يحدث فيها كنيسة
 اه (قوله ويهدم المنهدم) لأن الآية لا تنطبق دائماً ولما أقرهم الامام فهدم هذه اليهم الاعادة منع ونقل في شرح
 الملقى عن الاشياء والتظاهر ما نصه نقل الامام السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه شرعي
 لا يجوز اعادة بنائها كذا ذكره السيوطي في حسن المحاضرة ويستتبع من ذلك أنها اذا قفلت لا تقف ولو بغير وجه
 وقامه فيه (قوله من غير زيادة على البناء الأول) قال في المنع وإذا الهدمت الكنايس القديمة بعد الصلح
 أعادوها باللبن والطين إلى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالجور والشيء بالاجر وإذا وقف
 الامام على بيعة جديدة أو من منها فوق ما كان في القديم خربهم او كذا ما زاد في عمارة العتيق اه (قوله ولا يعدل
 عن النقص الأول أن كفى) لأنه لو عدل عنه مع كفايته لكان فيه زيادة الثانية على الأول ثم هو مخصص (قوله وقامه
 في شرح الوهبانية) عبارته قد مر حواشيهم من الزيادة فيؤخذ منه أنهم لا يبدلون ما كان باللبن بالاجر ولا ما كان
 بالاجر بالجر ولا ما كان بالجريد وخشب الخلل بالنق والساج ولا يباذلون يكن ولا زخرفة ولا زيناً (قوله وأما
 القديمة الخ) قال في شرح الوهبانية اعلم أن كلمة اعتنا متفقة على أن ما فتح من الأمصار مئة ثم صولوا على
 أن يعمدوا مئة يمنعون فيه من الصلاة في بيعهم وكنايسهم لأنه لما أخذوها كان غنية فكان لا يبقا الكنايس بعده
 ما ظهرت شوكة المسلمين عليه حكم احداً ابداً فان كانت قديمة أمرهم أن يجعلوها مساجد سكن يسكنون بها ولا
 ينبغي أن يهدمها إلا أنهم لما نقصت مئة وقهر اصار المسلمون أحق بها فهو وكسر من أمصار المسلمين وانما لم يهدمها
 لأن الفرض يحصل بجهلها مناسا كن فلا يحتاج إلى التعزيب فلا خلاف في أنه لا يبيد كنيسة في مصر من الأمصار

(ولا يجوز أن يحدث بيعة ولا كنيسة
 ولا صورة ولا بيت فار ولا مقبرة) ولا صفا
 حاوي (في دار الاسلام) ولو قرية في القنار
 فتح (ويهدم المنهدم) أي لا ما هدمه الامام
 بيل ما انهدم اشياء في آخر الدعاء برفع
 الطاء ون (من غير زيادة على البناء الأول)
 ولا يعدل عن النقص الأول أن كفى وقامه
 في شرح الوهبانية وأما القديمة فتزول مسكناً
 في المصحية ومعه إلى الصلحية بصر

التي قصت عنوة فضلا عن أن يقال يجوز إعادة المنهم منها وأما المفتوحة صلحافه التي شوجه القول بعدم
منعهم بإعادة ما انهم فيها من الكائن والبيع اه ملخصا (قوله خلافا في القهستانى) أى عن التمتع
أنها في الصلحة تهدم في المواضع كلها في جميع الروايات اه حلي (قوله ويميز الذي) أى يجب تمييزه من المسلم فإن
تعظيم المسلم وتحقير الذي واجب قهستانى ولم يذكر المصنف حكم المستأمن (قوله بالكسر) وبالفتح وتشديد
الياء قاله النووي في شرح مسلم وأصله زوى مصباح (قوله ومصر كيه) الظاهر أن التمييز فيه انما يكون
إذا ركبوهم من جانب واحد وغالب على أنى سمعت من الشيخ الاخ كذلك نهروا فزه الجوى (قوله فلا يركب خيلا)
لأن ركوبها عز ومثل الخيل الجمال كافي القهستانى (قوله الا اذا استعان بهم الامام) لكنهم يركبون في هذه
الحالة بكاف لا يبرج كما قاله بعضهم نهرو (قوله وجاز في كمار) والبرزون كالحمار قهستانى فعلى هذا يكون
المراد بالخيل فيما سبق العرب (قوله الا ضرورة) كرض ومثله اذا خرج الى قرية أو وضوها نهرو عن الفتح (قوله
مطلقا) أى ولو حمارا (قوله ولا يلبسوا العمائم) قال في البحر عن الفتح اذا عرف أن المقصود العلامة
فلا يمتنع ما ذكر بل يعتبر في كل بلدة ما تعارفه أهلها وفي بلادنا جعلت العلامة في العمامة فأرسلوا النصارى
العمامة الزرقاء واليهود العمامة الصفراء واختص المسلمون بالعمامة البيضاء اه لكن في غيره ما يفيد منع
العمامة لهم ثم قال نقل عن التارخانية وصرح عنهم من القلائس الصغار وانما تكون طويلة من كراس
مصبوغة بالسواد ضريبة بطنه اه اظهارا للمغار عليهم وصيانة للضعفة المسلمين لأن من هو ضعيف
ليقبل اذا رآهم يتقلبون في التيم والمسلمون في محنة وشدة يخاف أن يميل الى دينهم واليه الاشارة بقوله تعالى
وقولا أن يكون الناس أمة واحدة الخ وقصة فاروق مع الضعفة من قوم موسى عليه السلام معروف طاهرة
(قوله ويركب سرجا كالا كف) بضم ن مثل حمار وحركذا في الصباح وفي الدقاية وشرحه الله سلف ويركب
على سرج كما كاف في الهشة فيكون قربوس سرجه مثل مقدم الا كاف وقال بعض المشايخ يكون مقدمه شيئا
من الخشب كالرمانة والاول أصعب لأنه أوفق لرواية الجامع كافي المحيط اه قال العلامة مسكين ولو قال سرجا
أو كما كاف لكان أصوب اه ويحل ركوبه كاذكر اذا استعان بهم الامام أو كان المركوب برذونا على ما سلف
(قوله كالبرذعة) على حذف أى التفسيرية الا أن المناسب أن يقول كالبراذع لأنه تفسير للجمع (قوله ولا يعمل
بصلاح) أى لا يستعمله ولا يحمله فإن فيه عزة قهستانى وهذا يتأني قوله سابقا وسلاحه فانه يبعد أنه يستعمل
الصلاح الا أنه يميزه عن سلاح المسلم ويمكن أن يقال إن محل السابق فيما اذا احتج اليه ليعين المسلمين وفي شرح
المتن وكل ما كان كذلك أى عزاهم ينعون عنه ومن هذا الاصل تعرف أحكام كثيرة (قوله ويظهر الكسج)
بضم الكاف وبالجمجمة قهستانى ومعناه بلقة العجم الذل والهجز والمراد به هنا خيط غليظ بقدر الاصبع يشده الذي
فوق ثيابه كذا فسره ابن الكمال وغيره (قوله الزان) وزان تقاح والجمع زنا تير مصباح (قوله من صوف) شرط
في التارخانية أن يكون غير منقوش وأن لا يكون له حلقة وانما يعقد على اليمن أو الشمال جوى (قوله خلاف)
قال بعضهم لا بد من الثلاث ومنهم من قال في النصرائى يكتفى بعلامة واحدة وفي اليهودى بعلامتين وفي
اليهودى بالثلاث واليه مال ابن الفضل وفي الذخيرة وبه كان يفتى بعضهم (قوله الابرسم) بفتح السين قال داود في
تذكرته ابرسم بكسر الهمزة والسين المهملة المفتوحة معرب ابرشم بالمججمة ويسمى بذلك قبل أن يحرقه الدود
وبعد انطرق قز أو القز ما عدا الرقع وبعد الحل حرير اتفاها اه (قوله والنياب الفاخرة الخ) قلت الحال الآن
على خلاف ما ذكر خصوصاً في مصر فيلبسون النياب الفاخرة النفيسة التي لا يلبسها أهل علماء الملة ولا يميزون
في الحمامات بشئ من العلامات عن المساكين ويتعاطون المناسبات الجليلية كصرافة الديوان وضبط أموال
البلدان الديوانية حتى أنه يحصل منهم قلاحي مصر غاية الازلال والاهانة وقه در القانى تقي الدين الحمي
حيث يقول

أجبا شاوب الزمان كثيرة • وأمر منها رخصة السفهاء

فتضيئ الدهر من سكراته • وأرى اليهود بذلة الفقهاء

جوى (قوله كف سرج) اه له التورية فانه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم (قوله وقامه
في الفتح) قال فيه بعد ما ذكره الشارح بل ربما يقف بعض المسلمين خدمة له خوفاً من أن يتغير مظهره منه

خلافا لما في القهستانى قهستانى قهستانى (ويميز الذي
عنا في زيه) بالكسر لانه وهيته (ومصر كيه
وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا) الا اذا
استعان بهم الامام لمبارية وذبح عاز خيرة
وجاز في كمار رتارخانية وفي الفتح هذا
عند التفتد من واختار التأخرون أنه
لا يركب أصلا الا ضرورة وفي الاشياء
والاعتد أن لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العمائم
وان ركب الحمار ضرورة تزل في الجاهل
(ويركب سرجا كالا كف) كالبرذعة في
مقدمه شبه الرمانة (ولا يعمل بالفتح ويظهر
الكسج) فادى مع قرب الزان من صوف
أو شعر وهل يلزم تميزهم بكل العلامات
خلاف الاشياء والصحيح ان قهستانى
والافه في الشرطية ارتخائية (ويخرج من
العمامة) ولو زرقاء وصفراء على الصواب
نهرو جوى في البحر واعتده في الاشياء كما
قدمناه وانما تكون طويلة سوداء (و) من
(زنا والابرسم والنياب الفاخرة والجمجمة
بأهل العلم والشرف) كصوف صريح وجوى
رفيع وأبراد رقيقة ومن استكابة ومباشرة
يكون بها عظما عند المسلمين وقامه في الفتح

ليس في حقه من يستحقه بحجة منه الضرر اه قال السيد الحموي وقع في غماتة اعني يتسبب
 للعلم والفضل مدحهم بالقصائد اه وفي أبي السعود ولا شك في منع استكبارهم لان ما آل الكفاية قبول قولهم
 وفيه تشقظ العدالة (قوله ويخفى أن يلازم الصفار) فاذا استعلى على المسلمين حل الامام قتله كذا جعته
 الكمال (قوله ويحرم تعظيمه) بخدمة او بالقيام له قال في الذخيرة اذا دخل يهودي الحمام هل يباح للغلام المسلم
 أن يخدمه ان خدمه طمعا في قلوبه فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له ان كان ليل قلبه الى الاسلام فلا بأس به
 وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي شيئا مما ذكرناه ذلك وكذا اذا دخل ذمى على مسلم فقام له ان قام
 طمعا في سبيله الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي ما ذكرناه او قام تعظيما لغيره كرهه ذلك
 اه قال الطرسوسي ان قام تعظيما لاداه وما هو عليه كفر لان الرضا بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر كذا في شرح
 المنظومة (قوله وتكره صالحته) أي لا تبه نوع تعظيم وودظواهر اطلاقه انها كراهة قصر (قوله في الجواب)
 أي جواب السلام (قوله ويجعل على داره علامة) قال في الفتح وكذا تجوز دورهم عن دور المسلمين كيلا يفتسائل
 فيه دورهم بالمفخرة او يعاملهم بالتضرع كما يضرع للمسلمين اه قلت وبستفاد منه قبح ما يبه له سؤال زماننا
 من الوقوف بين أيديهم بشاية الذل يدهون ويسد عطفون منهم حموي (قوله وغمامة في الاشياء من أحكام
 الذمى) منها أنه لا يمنع من دخول المسجد جنبيا بخلاف المسلم ولا يتوقف دخوله على الاذن من مسلم ولا يصح
 تخرجه ولا يحد بشرب الخمر ولا تراق عليه بل ترذ عليه اذا غصبت منه وبضمن متلفها الا ان يظهر ربه من
 المسلمين فلا ضمان في اراقته او يمسكون المتلف اماما يرى ذلك بخلاف اتلاف غير المسلم فانه لا يوجب الضمان
 ولو كان المتلف ذميا ولا يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يترخص لهم لو تلووا كوا فاسد او بخرق كذا
 ثم اسلوا ولا يجرم وانما يجلد وفي الملتقط كل شيء يمنع منه المسلم امنع اه الذمى الا انجر وانخرز ولا يكره عبادة
 جاره الذمى ولا ضيقه وفي الهدية وليس لاصرافه ان يضرب في منزله بالنفاقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع
 فيه بهم اسم انما ان يسل في فقه ولا أن يحد رجوا الصليب أو غير ذلك من كائنهم ولورفضوا أصواتهم بقراءة الزبور
 والاقصبل ان كان فيه اظهار الشر لمنعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشر لم يمنعوا ويمنع من قراءة
 ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان من فناء
 المصر اه ويكره للمسلم أن يؤخر نفسه من كافر لعصر العذب واعلم أن الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله
 تعالى دون حقوق الاكسين كالنكاح وضمان الاموال الا في مسائل لواجب الكافر ثم اسلم لم يقطع ومنها
 لو زنى ثم اسلم وكنان زناه ثابتا بينة مسلمة لم يقطع الحد بالاسلام والاستسقط ويجرى الارث بين اليهود
 والنصارى واليهوس والكفر كله مله واحدة عندنا بشرط اتحاد الدار ومقتل الكفار بعضهم بعضا وان اختلفت
 ملاتهم اه (تقته) في جواز تسميتهم بأسماء المسلمين تفصيل ذكره ابن القيم فقسم يخصص بالمسلمين وقسم يخصص
 بالكفار وقسم مشترك فالاول كحمدوا جسدوا أي بكر وعمر وعثمان وعلي وطه واليزيد فهذه لا يمكنون من
 التسمية به والثاني كبحر جسد وبطرس وبوخنا وبخوها فهذه لا يمكنون منه ولا يجوز للمسلمين التسمية به لما فيه
 من المشابهة والثالث كبحر جسد وبطرس وبوخنا وبخوها فهذه لا يمكنون منه ولا يجوز للمسلمين التسمية به لما فيه
 لا يمنع منه المسلمون ولا أهل الذمة وانما منعوا عن التسمية بأسماء المسلمين كما في بكر ومكنوا من التسمية بأسماء
 الانبياء كبحر جسد وبطرس لان هذه الانماء كراشرا كها بين المسلمين والكفار بخلاف أسماء العباد واسم نبينا عليه
 الصلاة والسلام فانها محتصة فلا يمكن أهل الذمة من التسمية بها أبو السعود (قوله وفي الخبايا وعمرنا وهم)
 يجعل في عناقهم طرق الحديد ويحذف ازارهم ازار المسلمين اختيارا وفي الفتح وكذا تؤخذ نسائهم بالزنى
 في الطريق فيعمل على ملازمة اليهودية خرقه صفراء وعلى النصرانية زرقه كذا في الحامات اه وسيجي أن الذمة
 في النظر الى المسئلة كالحمل الاجنبى في الاصح فلا تنظر أصلا الى المسئلة كذا في شرح الملتقى وفي التمهيدات
 ان نساء أهل الذمة عيشن في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه اه (قوله أي أراد شرارها) انما صرح بهذا
 في قوله بعد لا ينبغي أن تباع منه (قوله يصير على بيعها من المسلم) وذكري اجارة الخبايا أنه يجوز ولا يصير على البيع
 اه جبروا القول الفصل بصلح توفيقا بين القولين (قوله فأجاب الخ) لم يجب عن المسؤول عنه وجوابه انهما
 يستحقان الوظيفه لقيامهما بالعمل (قوله في الخبايا وغيره الخ) أي واستخدامهم ما ذكره في تعظيم لهم

وفي الحاموي ويخفى أن يلازم الصفار فيها
 يكون بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه
 فيمنع من القعود حال قيام المسلم عنده بغير
 وجه تعظيمه وتكرمه صلحته ولا يحد
 بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على
 وعليه ويخفى عليه في المرو ويصير على
 داره علامة وغمامة في الاشياء من أحكام
 الذمى وفي شرح الوهبانية للشرية لا ي
 ويعنون من استيطان مكة والمدينة لانها
 من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام
 لا يجمع في أرض العرب ديتان ولو دخل
 لبحارة جازولا بطل وأما دخوله المسجد
 الحرام فذكر في السير المتع وفي الجامع
 الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد
 رحمه الله تعالى فانه اظهر أنه أورد فيه
 ما استقر عليه الحال انتهى وفي الخبايا وقيل
 اسأوهم لا يعيدهم بالكسيف (والذي اذا
 استبرى دارا) أي أراد شرارها (في المصر
 لا ينبغي أن يجمع منه فلو اشتري بغيره على بيعها
 من المسلم) وقيل لا يصير الا اذا كثرت درر قلت
 وفي معروضات المفتي أبو السعود من كتاب
 الصلاة مثل من مسجد لم يبق في طرافه بيت
 أحد من المسلمين وأحاط به الكفرة فكان
 الامام والمؤذن فقط لاجل وظيفتهما اذ هبان
 اليه فيؤذنان وبسليمان به فهل تحل لهم
 الوظيفه فأجاب بقوله تلك البيوت تأخذها
 المسلمون بغيرها جبر على الفور وقد ورد
 الامر الشريف السلطاني بذلك أيضا
 فالحاكم لا يؤخر هذا أهلا وفيها من الجواد
 وبمعدن ورد الامر الشريف السلطاني
 بعدم استخدام الذميين للعبيد والحوار
 لمراستخدام ذمى عبدا أو جارية ما يلزمه
 فأجاب يلزمه التمييز الشديد والجنس في
 الخبايا وغيره ما ذكره من وجوبه كان استحقاقا
 لهم وكذا تجوز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ
 ذلك

(قوله واذنكاري الخ) لما فرغ من التكلم على الشراء شرع يشكم على الكراه (قوله في المص) ظاهر
التقيد أن حكم البقرى يخالف ذلك ويجوز (قوله لعود نفعه علينا) أي باخذ الاجرة منهم (قوله وهو محفوظ)
أي السكينة بناحية ليس فيها مسلمون (قوله في محله خاصة) لا ينافي ما في المصنف لا مكان له على ما إذا لم يمتنع
سكاهم من تظليل الجماعة (قوله لكن رده) أي التقيد بالحل الخاصة (قوله بأنه) أي صاحب الاشياء فهم
خطأ أي فهم ما خطأ فهم ماض ويحتمل أن يكون الضمير في قوله بأنه يرجع الى فهم وفهم المذهب كور في العبارة
مصدر خبران وخطأ صفة والمضى جزم بأن فهم صاحب الاشياء فهم خطأ (قوله فكانه فهم) أي صاحب
الاشياء (قوله من الناحية) أي المذكورة في الذخيرة حلي عن الدر المنثور (قوله أنهم يؤمرون الخ) يفعلون
نقل (قوله نقلاً) حال من فاعل صرح بتأويل اسم الفاعل اه حلي (قوله والمراد الخ) الاوضح أن يقول بأن
المراد ويكون متعلقاً بصريح (قوله بالمنع المذكور) أي يمنع سكاهم عند تظليلهم الجماعة (قوله ولهم فيها
منعة) الواو اتصال وأقاده هذا القيد أنهم لا يمنعون من سكاهم في محله خاصة عند اتفائه قلت وكلام صاحب
الاشياء محمول على هذا المراد أيضاً فلا يصح هذا الدال الحلي والمنعة بفتح الميم والنون جمع مانع وقوله هم
فلان في منعة أي في مزعومة يمنعونه من وصول أعدائهم اليه وبالعارضة اسم فاعل من عرض وقلان شديد
العارضة أي الناحية أي ذوقه وقدره على الكلام اه (قوله فاما سكاهم فيهم) أي ولو في محله خاصة (قوله
فلا سكاهم) أي فليس كذلك وليس في عبارة الدر المنثور لفظ كذلك انتهى حلي (قوله الاسكوي) بالياء
الموجدة قلت الحاصل أن أهل الذمة إذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهر لا يمنعون ولو كانوا في محله خاصة وأما
وإذا كان لهم منعة كما أقاده المتراشي أول من من سكاهم تظليل الجماعة كما أقاده صاحب الذخيرة فلا يمكنون
منها ولو في محله خاصة بل يؤمرون بالاعتزال بناحية كقوله ليس فيها مسلمون وقول صاحب الاشياء والمعتدل
الجواز في محله خاصة محمول على ما إذا لم يكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به المتراشي واقفه تعالى أعلم وفي الدر
التنقيص كذا يمنعون من التخلي في بينهم على المسلمين ومن المساواة عند العلماء ويقع القديم على قدمه اه
أي إذا ملكها عالية ابتداء لا يتمد لانه يقتضي البقاء ما لا يقتضي الابداء ومنعه في الهبة فضالي

ويمنع الذي من أن يسكن • أو أن يجعل مسكناً على البنا

ان كان بين المسلمين يسكن • بل أهل ذمة على ما ينو

اه قلت ومما يعين منعه عن المرور بين العلماء والاشراف فانهم يفعلونه بقصد الاذلال لهم ونصوا على أنه
يضيق عليه في الطريق وقد سبق أنهم يمنعون عن كل ما فيه عز وشرف لانهم من أهل الوقار (قوله ويتنقض
عهدهم بالغلبة على موضع للعراب) لانهم صاروا حراً علينا فبهرى عقد الذمة عن الفائدة وهي دفع شر الحراب
وفي التنقيص ولا يتنقض امان ذمته بنقض هذه (قوله او يجعل نفسه طليعة للمشركين) لانه محاربة معني قال
في القاسم من طليعة الجيش من يبعث ليطلع طلع العدو الواحد والجمع طلائع منح (قوله بأن يبعث ليطلع الخ)
صورته أن يدخل مستأمن ويقيم سنة فيضرب عليه الجزية وقصد التجسس على المسلمين لضرب العدو (قوله
فلو لم يبعثوا ذلك) بان كان ذمته أصلياً أو طراً عليه هذا القصد (قوله وعليه يعمل كلام المحيط) عبارة
كما في البصر الذي إذا وقف منه على أنه يضرب المشركين بعبود المسلمين أو يقتل رجلاً من المسلمين فيقتله لا يكون
نقضاً للعهد اه وهذا الجمع لصاحب العبر جمع بين قول من جعل الطليعة منة ومن العهود بين من لم يجعله
كذلك وتبعه صاحب النهر والجوى والمؤلف (قوله الا أنه لو أسرى بغيره) وإذا جاء من نفسه تأتيا عادت ذمته بغير
وزوجه التي خلفها في دار الاسلام تبين منه اجاباً فتح (قوله والمرتب يقتل) لان كفره أعظم وأما المرتبة فانها
تسترق إذا خفت بدار الحرب جوى من الخيانة (قوله لا يتنقض هذه بقوله نقضت العهد) اشتبهت هذه صاحب
النهر بأنه لو امتنع من قبول الجزية بنقض هذه وليس ذلك الا بالقول اه بل يقال ان قوله نقضت العهد أظهر
في ارادة المحاربة من لا قبل الجزية (قوله ولا بالاباء من أد الجزية) اعترضه صاحب الدرد بأن مقتضى
الامتناع عن أداء الجزية التصريح بعدم أدائها فكأن يقول لا أعطي الجزية وتظاهراً بأنه ينافي بقاء الالتزام
وأجاب الجوى بأنه انما يكون منافياً لو لم يصير على الاداء وهو عليه يصير حينئذ لم يترأه من الالتزام اه
لانها صارت دينا ينافي ذمته فيجب بها كرامة الدين أبو السعود وأيضا قيامه بدار الاسلام يكذب قوله لا أعطي

(واذنكاري أهل الذمة دوراً فيما بين
المسلمين ليسكنوا فيها) في المص (جاء) لم يرد
نفعه علينا ولو تعاملنا عليهم (شرطه الامام
عدم تظليل الجماعة لسكاهم) شرطه
الحلواني (فان لم يمتنع من سكاهم ليس فيها
بالاعتزال عنهم والسكينة بناحية ليس فيها
مسلمون) وهو محفوظ عن أبي يوسف بغير
عن الذخيرة وفي الاشياء واختلاف في سكاهم
ينافي المص والمعتدل الجواز في محله خاصة
انتهى وأقره المصنف وغيره لكن رده شيخ
الاسلام جوى زاده وجزم بأنه فهم خطأ
فكانه فهم من الناحية المحله وليس كذا
فقد صرح المتراشي في شرح الجامع الصغير
بعد ما نقل من الشافعي أنهم يؤمرون ببيع
دورهم في اعمار المسلمين وبأن يروج عنها
وبالسكنى خارجاً لا يكون لهم محله خاصة
نقل عن التنقيص والمراد أي بالمنع المذكور
من الامصار أن يكون لهم في المص محله
خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة مخوفة بكنة
المسلمين فاما سكاهم فيهم وهم مقيرون فلا
كذلك كذا في فتاوى الاسكوي في تلخيصه
(ويتنقض هذه بالغلبة على موضع
للعراب أو بالهبة بدار الحرب) زائد في التنقيص
أو بالامتناع من قبول الجزية (أو يجعل
نفسه طليعة للمشركين) بأن يجعل ليطلع
على اخبار العدو ولو لم يبعثوا ذلك لم يتنقض
عهدهم وعليه يعمل كلام المحيط (وصار
الذي في هذه الاربع صور (كالمترد)
في كل أحكامه (الا أنه لو أسرى بغيره)
والمرتبة يقتل ولا يجبر على قبول الذمة
والمرتبة على الاسلام (لا) يتنقض
هذه (بقوله نقضت العهد) زليحي
(بجلاء الامان) للمري فانه يتنقض
بالقول بغير (ولا بالاباء من أد الجزية)

فأما الالتزام اه والى (قوله بل عن قولها) أى عند الوضع وفيه أنه لم يكن ذمياً حينئذ حتى ينقض عهده
ويمكن توريده في الجنون والصبي فانها لا توضع عليهم لكن يجري عليه أحكام أهل الذمة فاذا أفاق الجنون
أو بلغ الصبي لم يبق لها لم تغيراً - كما هم عليهم (قوله لكن ضعفه في البحر) حيث قال ولا يفتى ضعفها رواية
ودراية كما أن قول العيني واختيارى أن يقتل بسب النبي عليه الصلاة والسلام لا أصل له في الرواية اه (قوله
ولا بازنا مسلمة) لانه يقام عليه الحد وأثاره الى أنه لا ينتقض اذا نكح مسلمة ولو وقع ذلك فالتصحيح باطل
ويعززان وكذا السامى بينهما ولو أسلم بعد ذلك لا يجوز النكاح لوقوعه باطلا قاله في البحر وانظر ما لو تسمى
بأمة مسلمة هل ينتقض عهده أو لا جوى والظاهر لا لأن النكاح أقوى ولا ينتقض به العهد فأولى مادونه ألا ترى
أن الولد في النكاح يلحق مطلقاً ولا يلحق في التسمية إلا بالادعاء (قوله وقتل مسلم) لانه يستوفى منه القصاص
ويظهر فائدة كونه ذمياً بعد القصاص في أولاده الصغار جوى وفي ماله حيث لا يكون فيشأ أبو السعود (قوله
واقنان مسلم) صدر افتى الرباعى اه حلى ولو أعانوا أهل البنى حكمهم حكمهم فلا ينتقض عهدهم ولا يجوز
استرقاقهم ولا أخذهم شلى وفيه عن حافظ الدين النسقى اذا طعن الذمى في دين الاسلام طعننا ظاهراً
جاز قتله لأن العهد مدعوق دمه على أن لا يطعن فاذا طعن فقد نكث عهده وخرج من الذمة (قوله وسب
النبي صلى الله عليه وسلم) ذكر الشيخ شاهين عن الذخيرة تفصيلاً ان ذكره بسوء يعتقد ويتدين به بأن قال
انه ليس رسول أو قتل اليهود بغير حق أو نسبته الى الكذب فعند بعض الأئمة لا ينتقض عهده أعاناً ذكره
بما لا يعتقد ولا يتدين به كالأول نسبة الى الزنا وطعن في نسبه ينتقض أبو السعود وهو محمول على اذ لم يعلن به
(قوله لأن كفره المقارن له) أى لاخذ العهد (قوله فاطمى) أى بالسب زائد على الكفر الاصلى (قوله
لا رقه) فلا ينتقض به (قوله فلو من مسلم قتل) ولا تقبل توبته في ذمة القتل عنه مطلقاً سواء تاب بعد القتل
عليه والشهادة أو جازاً تاب من قبل نفسه إلا أنه يغسل ويكفن ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويقسم
ماله بين ورثته وأما اذ لم يتب فلا يغسل ولا يصل عليه ولا يكفن بل تستعمرونه ويدفن في مقابر الكفار
ولا يقسم ماله بين ورثته بل يكون فينا للمسلمين لانه قتل كفراً أعاناً العلامة فوجرحه الله تعالى (قوله
قال العيني الخ) قد علمت ما قاله صاحب البحر (قوله وتبعه ابن الهمام) قال في البحر وقع لابن الهمام هنا بحث
خالف فيه أهل المذهب وهو ما تبع فيه العيني وقد أعاناً العلامة قاسم في فتاواه أنه لا يعمل بأبحاث شيعته
ابن الهمام الخالفه للمذهب نعم نفس المؤمن تميل الى قول المخالف في مسئلة السب لكن اتباع المذهب
واجب اه (قوله ثم رأيت في معروضات المفتى أبي السعود الخ) أعاناً ذكره لافاً أمرنا بالعمل بما فيها
ذكره في شرح المتن وحاصله التفصيل بين الاعتقاد وعدمه فقتل معتاد السب لا غيره ومحملة اذ لم يعلن
قال في شرح المتن قلوا على بشقه أو اعتاد قتل ولو امرأة اه وبه افتى أى أبو السعود كما في شرح
المتن (قوله ثم افتى) أى أبو السعود (قوله بأنه يقتل) لانه أعلن به (قوله ويؤيده) أى ما في المعروضات
من أنه اذا أعلن قتل (قوله يا عائشة) بدل من الحديث وسببه كافى الفخ عن عائشة ان رجلاً من اليهود دخلوا
على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السلام عليك فقال وعليكم قالت ففهمتها فقلت وعليكم السلام واللغة
فقال صلى الله عليه وسلم مهلاً يا عائشة فان الله يحب الرفق في الأمر كله قالت فقلت يا رسول الله ألم تسمع
ما قالوا قال عليه السلام قد قلت وعليكم اه وقد ثبت في رواية لا تكون فاحشة كما ذكره المؤلف (قوله مانعه)
الأولى أن يقول قال مانعه وخبر قال الى ابن الكمال (قوله تؤذى الرسول) أى بالسب (قوله مدحه صلى الله
عليه وسلم) هو جواب لما في نسخة قدحه وتحصل مما تقدم أن الذمى لا يقتل بالسب الا اذا اعتاده كما
في المعروضات أو أعلن به كفى سيرة الذخيرة (قوله وتقليبة) أى وبالفة تقليبة نسبة الى تغلب بن واقل بن ربيعة
قوم تنصروا في الجاهلية وسكنوا بقرى الروم فلما جاء الاسلام ثم زمن عمر رضى الله تعالى عنه دعاهم الى
الجزية فأبوا أو أنفوا وقالوا نحن عرب نحن منكم كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقة فقال لا تأخذ من مشرك
صدقة فخطب بعضهم بالروم فقال الذهيمان بن زريعة يا أمير المؤمنين ان القوم لهم باس شديد وهم عرب يأمنون
من الجزية فلانهم عليك عدواً بهم وشذ منهم الجزية باسم الصدقة فبعث عمر في طلبهم وضعف عليهم فأجمع
العصابة على ذلك ثم الفقهاء نهر وبحر (قوله لامن طفلهم) وفقراتهم ومجانيهم ومعانيهم لئلا يفسدوا على

بل عن قولها كما مر ونقل العيني من
الوقائع قتله بالإباء عن الاداء قال وهو قول
الثلاثة لكن ضعفه في البحر (و) لا (بازنا
مسلمة وقتل مسلم) واقنان مسلم من به
وقطع الطريق (وسب النبي صلى الله عليه
وسلم) لأن كفره المقارن له لا يمنع فاطمى
لا رقه فلو من مسلم قتل كما سبى (ويؤدى
الذمى ويعاقب على سبه دين الاسلام
أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم
حاوى وغيره قال العيني واختيارى
بأن السب أن يقتل انتهى وتبعه ابن الهمام
قلت وبه افتى شيخنا الخبير الرملى وهو قول
الثانى ثم رأيت في معروضات المفتى
أبي السعود أنه ورد أمر سلطان بالعسل
بقول أمنا القائلين بقتله اذ أظهر أنه معتاد
وبه افتى ثم افتى في بكر اليهودى قال لبشر
النصرانى بليككم عيسى وادزأ بأنه يقتل
بسبه النبى عليهم الصلاة والسلام انتهى
قلت ويؤيده أن ابن كمال يأتى في أحاديثه
الاربعة في الحديث الرابع والذمى لا يبين
يا عائشة لا تكون فاحشة مانعه والحق أنه
يقتل عندنا اذا أعلن بشقه عليه الصلاة
والسلام صرح به في سيرة الذخيرة حيث
قال واستدل محمد بن قيس أن عمر بن
أعلنت بسب الرسول بما روى أن عمر بن
عدى لما سمع مصعق بنت من وان تؤذى
الرسول قتلها بالمدحه على ذلك صلى
الله عليه وسلم انتهى فليفتى (ويؤخذ من
مال بالغ تغلبى وتغلبى) لامن طفلهم

ضعف زكاتها وهي لا تجب عليهم عند اختلاف ذواتهم كذا في الدر المنق (قوله الاخراج) لانه وظيفة الارض
وليس عبادة يجر (قوله ضعف زكاتها باحكامها) فباخذ السامي من غنهم السائمة من كل اربعين شاة شاتين
ومن كل مائة واحد وعشرين اربع شياه وعلى هذا في الايل والبقر ولا شيء عليهم بقية او الهنم ووقيتهم
كافي الاتقاني يعني اذ لم يترأ على العاشرا اذ امر واعليه فانه ياخذ منهم ضعف ما ياخذ من المسلمين وبه
بقوله زكاتها على ان المأخوذ وان كان جزية لا يراى فيه شرائطها من وصف الضار وقبيل من السائب بل
شرائط الزكاة واسبابها لان الصلح وقع كذلك جوى (قوله كولى القرشى) فتوضع الجزية وكذا الخراج على
معقوما لان المدقة المضاعفة تحقيف والمعتق لا يلحق بالاصل فيه الا ترى ان الاسلام اعلى اسباب التحصيف
ولا يتبعه فيه واما حديث مولى القوم منهم فنصوص بجمرة المدقة بالاجماع على انه على خلاف القياس
ولا يلحق به ما ليس به من كذا في الدر المنق (قوله ومصرف الجزية والخراج الخ) قيد بالخراج لان العشر
مصرفه مصرف الزكاة (قوله وانما يقبلها اذا وقع الخ) اما اذا غلب على ظننا ان من بينها يظن ان المسكين
يحتاجون طمعا فلا تقبل هديته ثم انما تقبل من شخص لا يطعم في ايمانه لو ردت هديته امانا يطعم في ايمانه
اذا ردت عليه لا تقبل منه يجر (قوله وما ياخذ منهم) أى من الكفار لا حرب وهو يشعل ما ياخذ العاشر من
أهل الحرب وأهل الذمة اذ امر واعليه ومال أهل فخران وما صولح أهل الحرب عليه لترك القتال قبل نزول
العسكر بساحتهم يجر (قوله ومنه ترك ذى) اذ لم يكن له وارث أو كان ولم يستقرها جوى (قوله مصالحنا)
جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يودقعه الى الاسلام قهستانى (قوله كذا تنقور) هو حفظ الموضع
الذى ليس وراءه احلام وفي الاصل السبيل الضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلفه وبالفتح ما كان منعه
عن الممر بالفتح ومصحكون الغن المجهدة موضع الخسافة من قروح البلدان قاموس فيصرف الى الجماعة الذين
يظنون موضع الخسافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون
الطريق في دار الاسلام عن المصوص وبناء مسجد وحوض ورباط قهستانى (قوله وبناء قنطرة) هي ما لا ترفع
لا حكام بناتها (قوله وجسر) هو ما يوضع ويرفع فوق الماء ليرت عليه وهو بفتح الجيم وكسر هاء جوى (قوله وكفاية
الاهل) هم اصحاب التقدير والحديث والظاهر ان المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والنحو
وغيرهما جوى عن البرجندى (قوله والقضاء) انما عطفهم على العلماء لان القضاء ربما لا يكون عالما بمعنى
كقضاء زمانا جوى (قوله والعمال) يدخل فيهم المذكر والواضع بحق وعلم كافى المنيق والوالى وطالب العلم
والمتقرب والقاضى والمفتى والمعلم بلا جرح قهستانى عن الضمرات (قوله وشهود قسمة) بالبين المهسلة أى
الذين يشهدون بالقسمة بين الورثة والشركاء واستفاد حقوقهم وفي نسخة وشهود قسمة بالياء انشاء القسمة أى
الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف في القيمة (قوله ورقبا سواحل) أى الذين يرقبون على السواحل
ما يقدم من المسافرين لاخذ العشور (قوله ورزق المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما يفتق به
قاموس وقال الرزاق الرزق يقال للعلماء الجارى دينيا سكان أودنيويا وللنقيب ولما يسئل الى الجوف
ويتغذى به قهستانى (قوله مسكين) اقتصر مسكين على ارجاع الضم الى المقاتلة (قوله لم أره) نقل الشيخ
عيسى الصفى في رسالته مائه قال أبو يوسف في كتاب الخراج ان من كان مستحقا من بيت المال وفرضه
استحقاقه فيه فانه يفرض لذريته أيضا تبعاله ولا يسقط بموته وقال صاحب الحاوى القنوى على أنه يفرض
لذرائى العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن كان مستحقا في بيت المال ولا يسقط ما فرض لذرائهم بموتهم اه (قوله
والى هنا) أى من كتاب الزكاتها (قوله فهذا) أى ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أى وهو هسا
عما ذكرهما (قوله مرفى الزكاة) هو الاصناف السبعة التى هي مصارف الزكاة (قوله مرفى السبر) هو المشار
اليه بقوله تعالى واعلموا انما غنم الآيت (قوله ومصرفها القبط فقير) والفقراء الذين لا أولياء لهم يعطون منه
نفقتهم وأدويتهم ويكفى به مواتهم ويعطى به جنائهم يجر (قوله وعلى الامام أن يجعل لكل نوع يتمايخه)
ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يختص به يجر (قوله وله أن يستقرض الخ) ثم اذا حصل من ذلك النوع
شيء رده في المستقرض منه الآن يكون المصروف من الصدقات أو من خمس الغنية على أهل الخراج وهم فقراء
فانه لا يرد فيه شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالقرب يجر (قوله ويعطى بقدر الحاجة) قال في القنية سكان

الخراج (ضعف زكاتها باحكامها) (ع)
تجب فيه الزكاة (المهودة بينا لان
الصلح وقع كذلك (و) يؤخذ (من مولا)
أى معتق التفلي (في الجزية والخراج
كولى القرشى) وحديث مولى القوم منهم
مخصوص بالاجماع (ومصرف الجزية
والخراج ومال التفلي) وهديتهم للامام
وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين
واللدينا جوهر (وما ياخذ منهم بجمرة
ومنه ترك ذى) وما ياخذهم عاينهم بجمرة
(مصلحتنا) خبر مصرف (كسنة تنقور) وبناء
قنطرة وجسر وكفاية العلماء) والتعدين
تجيبس وبه يدخل طلبه العلم فتح (والقضاء
والعمال) ككسنة قضاء وشهود قسمة ورقبا
سواحل (ورزق المقاتلة وذرائهم) أى
ذرائى كل من ذكر مسكين واعتمده في الجور
قائلا وهل يعطون به دموت آياتهم حالة
الصغر لم أره والى هنا تحت مصارف بيت
المال ثلاثة فهذه مصرف جزية وخراج
ومصرف زكاة وعشر مرفى الزكاة ومصرف
خمس وركاز مرفى السبر وبقى رابع وهو وظيفة
وتركة بلا وارث ودية مقبول بلاولى
ومصرفها القبط فقير وقبر بلاولى وعلى الامام
أن يجعل لكل نوع يتمايخه وله أن
يستقرض من أحدها لمصرفه للآخر
ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان
تجبر كان افه عليه حبيبا زيلقى

أبو بكر رضي الله عنه إلى عهده يسوى في العطاء وكان عريضة عليهم على قدر الحاجة والفقه والفضل ولا أخذ
 عن غيره رضي الله تعالى عنه في زمانه أحسن حوى (قوله هو المتقى اليوم) لانهم كانوا يحفظون القرآن
 ويعلمون أحكامه (قوله ولائى لذتى في بيت المال) نقل الحوى عن المتقاه عن الزاهدى لوانفى الامام على
 خيرة ذتى من بيت المال يازول بغيره بخوف الهلاك ويمكن حل قولهم ولائى لذتى أى على طريق الوجوب
 فلا يتأق ما فى افتتاح أبو السعود (قوله جوعته) بفتح الجيم المترى من الجوع وفى القاموس الجوع ضد الشبع
 وبالفتح المصدر جاع جوعا وبجاعة فهو جائع وجوعان انتهى (قوله من ذكر) أى الذين تقدم ذكرهم فيه صرف
 الخراج والجزية (قوله فى نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقرينة قوله ولو فى آخره (قوله حرم من العطاء)
 العطاء ما يثبت فى الديوان باسم كل من ذكرنا من المقابلة وغيرهم وهو كالمكة فى عرفنا الا انها شهرية
 والعطاء منوى قاله الكمال وفى شرح الحوى واعلم أن الرزق والعطاء متقاربان الا أن الفقهاء فرقوا بينهما فقبل
 الرزق ما يخرج للبيدى فى شهر والعطاء ما يخرج له فى السنة مرة أو مرة تين اهـ (قوله لانه صله) أى صدقة
 واحسان (قوله القاضى والمتقى والمدرس) عبارة البصر مثل القاضى والمتقى والمدرس وهى أولى لشهره ما نحو
 المقابلة قاله الحلبي (قوله يستحب الصرف الى قرية) اختاره العلامة العيني وشاوح الجمع وذهب بعضهم
 الى أن صرف ذلك اليهم واجب واختاره ملاسكين قاله العلامة فوح قاله المحقق السكالي والوجه يقتضى
 وجوب دفعه لورثته لانه حق تأكد باتمام عمله فى السنة كما قلناه بورثهم الغازى بعد الاقرار بدار
 الاسلام لتأكد الحق حيث ذوان لم يثبت له ملك اهـ (قوله فيندب الوفاة) أى لا يمت بدفعه لو ارثه (قوله
 قيل يجب رد ما بقى) قال فى الهداية لو استوفى القاضى رزق سنة وعزل قبل استكمالها الاصح أنه يجب الرد أى
 رد ذى ما بقى من السنة وكذا صححه فى الكفاي قال شيخنا فعلى هذا التصحيح ينبغي أن يرذ اذا مات ما بقى بعينه
 من الرزق لباقي السنة حوى قال أبو السعود والتقدير رد العين بشرى الى أنه لو لم يكن باقيا لا يرذ مثله اهـ (قوله
 وقيل لا كل نفقة المحجلة) عبارة الزيلعي ولو جعل له كفاية سنة ثم عزل قبل تمام السنة قيل يجب رد ما بقى من
 السنة وقيل على قياس قول محمد فى نفقة الزوجة يرجع ومنه ما لا يرجع هو يعتبره بالاتفاق على امرأة
 لم يتزوجها وما يعتبره بالهبة اهـ وبه تعلم ما فى عبارته من الاجمال (قوله والمؤذن والامام) قال الحوى
 فى شهره وأما مدرس المدرسة والامام والمؤذن اذا ما قوا فى أثناء السنة أو عزلوا وقد باشر وامة فانه لا يجرى
 نص عليه الطرموسى فى أنفع الوسائل وبسط الكلام هناك فليراجع اهـ (قوله اذا كان له ما وقف الخ)
 وأما الابرة المجموعة المعينة فلا تسقط بالموت وعلى ما قاله الطرموسى الحكم فيها ما واحد (قوله وهذا ثابت) أى
 قوة والمؤذن الخ (قوله وتعامه فى الدرد) قال فيها فى فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود قربة فيها أراضى
 الوقت على امام المسجد صرف اليه غلها وقت ما أدرك فأخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن ذلك القرية
 لا يترد منه حصه ما بقى من السنة وهو تطير موت القاضى وأخذ الرزق ويحل للامام أكل ما بقى من السنة
 ان كان فقيرا وكذا الحكم فى طلبة العلم والمدارس اهـ (قوله وقد نلصناه فى الوقت) وتقدم قبيل كيفية القصة
 أيضا قاله الحلبي واقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب المرتدة) •

لما قرع من بيان أحكام الكفر الاصل شرع فى أحكام الطارى والمراد بالكفر الاصل ما لم ينقضه ايمان بعد
 البلوغ وبالطارى ما تقدمه ايمان بعده فمقط ما قبل ان الايمان أصل بحسب الطهارة وحينئذ فامع كون الكفر
 أصليا (قوله وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان) فيه أنها تحقق بالاعتقاد القلبى كما اذا اعتقد انما فانه تعالى
 بما لا يلقى به فانه يرتدون لم يلفظ به وكانا نوى الكفر بعد حين وقد يقال ان الموضوع الردة الطاهرة (قوله بعد
 الايمان) خرج به الكافر اذا تلفظ بكفر فلا يعطى حكم المرتدة (قوله وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول
 القلبى ما ادعاه لما علم بالضرورة أنهم من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث فعله العاقبة من غير انتقار الى نظر
 واستدلال كل واحد اية والنسبة والبعض والجزا من وجوب الصلاة والاكاة حرمة الخمر وقوها اهـ حلبي عن شرح
 المسامحة وعليه فالأيمان حديث النفس التابع للعرف (قوله ما علم بحسبه) أى به عنه تعالى وهو بيان لما فى قوله ما جاء
 به (قوله وهو من غير عيب) أى على الايمان التصديق قط وهو الاختلاف عند جمهور الاشاعرة ووجه قال المازيندى

وفى الحواوى المبراد بالمحافظة فى حديث
 لمحافظة القرآن ما تنادى به هو المتقى اليوم
 ولائى لذتى فى بيت المال الا انهم كان
 لضعفه فبعضه ما يندجوعته (ومن مات)
 من ذكر (فى نصف الحول حرم من العطاء)
 لانه صله فلا تملك الا بالقبض وأهل العطاء
 فى زماننا القاضى والمتقى والمدرس صدور
 شريعة (ولو) مات (فى آخره) أو بعده قامه
 بحكمه أى زاده (يستحب الصرف الى
 قرية) لانه أو فى تعبه فيندب الوفاة ومن
 بعده ثم مات أو عزل قبل الحول قيل يجب
 الرد ما بقى وقيل لا كل نفقة المحجلة زايى
 والمؤذن والامام اذا كان له ما وقف ولم
 يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط (قوله لانه
 وكذا القاضى وقيل لا) يسقط لانه
 كالأجرة وهذا ثابت فى نسخ الشرح سابق
 من نسخ المتن هنا وقامه فى الدرر وقد
 نلصناه فى الوقت

• (باب المرتدة) •

(هو) لغة الراجع مطلقا وشرعا (الراجع
 عن دين الاسلام وركنها اجراء كلمة الكفر
 على اللسان بعد الايمان) وهو تصديق بمجد
 صلى الله عليه وسلم فى جميع ما جاء به من الله
 تعالى مما علم بحسبه ضرورة وهل هو فقط

يوسف بن عيسى (قوله بسبب النبي) قال في الخبر الذي في الحاشية المذكورة (قوله فانه يقتل ولا يفتى عنه) في الخبر
 في الخبر اذا كان سكره بسبب محظور بآثره مختار بالاعراض والافهوكا الجنون اه حلي (قوله من من الحاشية
 عليه) هو يوم الامام والقاضي وهما صرح المصنف (قوله استجابا على المذهب) وقيل بوجوبه وهو الظاهر
 من عبارة القندوري (قوله بلوغه الدعوى) أي ومن بلغته الدعوى لا تجب دعونه نائبا وعرضه الاسلام
 عليه عبارة من دعونه اليه قال الحلي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله والدعوى فاعل (قوله لا يستفتى
 شبهته) فان كان له شبهة ابداهنا زال عنه وانما ذكر ذلك لان الغالب في حال المسلم ان لا يرتد الا عن شبهة (قوله ثلاثة
 أيام) قال الكمال انما عرفت الثلاثة لانها مدة ضربت لابلاء الامم دليل خبرين حبان في الخيار ثلاثة أيام
 ضربت لتنازل دفع الفتن وقسمه موسى عليه السلام مع العبد الصالح فانه في الثلاثة قال لقد بلغت من لدني عذرا
 (قوله ان استعمل) هو ظاهر الرواية وفي رواية يميل وان لم يستعمل (قوله والاقتل) أي بعد عرض الاسلام
 عليه وكشف شبهته وقد علمت ان الجبر على العود انما هو في حق المسلم قال في شرح الملتقى وفيه ايماء الى ان
 اليهودي لو تنصر أو عيسى أو النصراني لو تم زنا أو نجس لم يجبر على العود لما كان عليه لان الكفر كلمة واحدة كما
 في البر بندي وغيره (قوله لكنه يضرب) ضرب بالايغ الحذف حوى وهذا الضرب بعد اسلامه بجر (قوله يجبر
 أيضا) أي كما يضرب بجر (قوله عن آخر حدود الخانية) قال فيها حكى أنه كان يفقد نصرانيان مرتدان اذا أخذوا
 نائبا واذا تركا عادا الى الردة قال أبو عبد الله الحلي رحمه الله تعالى يقتل ولا تقبل قوتيهما اه أقول جعل
 في الفتح ما في الردة من الخانية رواية النوادر اه حلي وذكر الجبري بعد نقل ما في التارخانية ماضيه لكن
 في اجناس الناطقي ما يضافه حيث نقل عن كتاب الارتداد للعسقلاني فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد
 الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل أجله الامام ثلاثة أيام فان عاد
 الى الكفر رابعاً ثم طلب التأجيل فانه لا يؤجل فان أسلم والاقتل كذا في البداية ومثله في مختصر السرخسي
 اه وما في الخاتمة مروى عن علي وابن عمر وبه قال مالك وأحمد والليث وعلمه في الفتح (قوله والاقتل) يستثنى
 منه الحربي اذا أكره على الاسلام ثم ارتد فانه يجبر على الاسلام ولا يقتل استصاوار المعصية الذي لا يقتل اذا ارتد
 من حكمه بسلامه تبعاً اذا بلغ = افرأفاته يجبر على الاسلام ولا يقتل استصاوار المعصية الذي لا يقتل اذا ارتد
 يجبر على الاسلام بلاقتل وكذا اذا أسلم ثم بلغ مرتداً وأطلق المصنف في قتل المرتد ثم الحزوا العبد فيقتل العبد
 وان قضى قتله ابطال حق المولى وهذا باجماع لاطلاق الدليل حوى عن الشربلالية (قوله بعد نطقه
 بالشهادتين) والاقارب البعث والنشور مستحبة قاله الكمال والظاهر ان خصوص الشهادتين ليس بشرط
 بل ما يؤدى معناهما مثلهما (قوله وعامة في البحر) قال فيه هذا أي التبري فبين أظهر تانهم وأما من في دار
 الحرب لو حل عليه مسلم فقال محمد رسول الله فهو مسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو في دين محمد صلى الله عليه
 وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أتى بالشهادتين لان في هذا الوقت ضيقا وقوله هذا انما اراد به الاسلام
 الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيحصل عليه ويحكم به بمجرد ذلك اه (قوله لما مر) من أن العرض مستحب
 ويكره فخر بما عنده من أوجه أفاده في شرح الملتقى (قوله بلا ضمان) الأبه بؤذب فانه أوقاطع حضوره ذكره
 الكمال (قوله قيد) أي المصنف بقوله واسلامه الخ (قوله كالدهرية) بضم الدال نسبة الى الدهر بقوله ما سمعوا
 بذلك لقولهم وما يهلكنا الا الدهر اه حلي (قوله كالتوبة) هم الجوس القائلون باليهن التور المسمي بزدان
 وشأنه خلق الخير والظلمة المسمي أحر من شأنه خلق الشر اه حلي (قوله كالتلافة) أي قومهم منهم كان التبر
 والابحور والتلافة يشترن الرسل على ابلغ وجه لقولهم بالايجاب اه حلي أي ايجاب الصلاح والاخلاق
 (قوله ويرى شكر الكل كالتوبة) هذا زيادة من الشارح على ما في البدائع لان المذهب يكره فيها أربعة وهي
 ما عدا هذا وتبع الشارح في ذكره صاحب الدرر حيث قال وان قال الوثن أشهد أن لا اله الا الله أو قال أشهد
 أن محمد رسول الله ما رسل الله منكم الا من بين جميعا فاجب ما شهد دخل في دين الاسلام اه قال الحلي فيه
 أن التوبة لا يتكروا الصانع تعالى كما لا يخفى اه بل التوبة ونحوها تفرسهم اليه بلقي (قوله كالتوبة)
 يوم من اليهود يشربون الى عيسى الا انها الى اليهودي قاله الحلي (قوله فيكتفى من الاقوال الخ) هذا اعطى

وفي الاشياء لا تصح ردّة السكران الا الردّة
 بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل
 ولا يفتى عنه (من ارتد عرض) الحاكم
 (عليه السلام استجابا) على المذهب
 الجوهرة الدعوى (وكشف شبهته) بيان
 ائمة العرض (ويجبر) وجوبه وقيل نجا
 (ثلاثة أيام) بجر من عليه الاسلام في كل
 يوم منها خاتمة (ان استعمل) أي طلب الملهة
 والاقتل من ساعته الا اذا رجع اسلامه
 بدائع وكذا لو ارتد نائبا لكنه يضرب
 وفي الثالثة يجبر أيضا حتى يظهر عليه
 التوبة فان عاد فمكذبات تارخانية قلت لكن
 قوله في الزواهر عن آخر حدود الخانية (فان
 هو بالجلي ما يقيد قله بلا توبة قنية) فان
 أسلم فيها (والاقتل) الحديث من بدل دينه
 فاقتله (واسلامه أن يترأع عن الايمان)
 سوى الاسلام (أو عاقتل اليه) بعد
 نطقه بالشهادتين وعامة في البحر ولو أتى
 به سما على وجه العادة لم ينفعه علمه بغيره
 بزازية (وكره) تنزيها لما مر (قتله قبل
 العرض بلا ضمان) لان الكفر صريح لادم قيد
 ما يلام المرتد لان الكفار أصناف خمسة من
 ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر
 الوحدةانية كالتوبة ومن يقر بها لكن
 ينكر رتبة الرسل كانه لا سعة ومن ينكر الكل
 كالوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم
 رسالة النبي صلى الله عليه وسلم كالمسيحية
 في يكتفى من الاقوال بقوله لا اله الا الله

وفي الثالث بقوله محمد رسول الله وفي الرابع
يا حدها وفي الخامس بمجامع التبري عن
كل دين بخلاف دين الاسلام بدائع وآثر
كراهية الدرود حينئذ فبسته فسر من جهل
حاله بل عم في الدرود اشتراط التبري في كل
مجموعه ونصراني ومثله في مساوي
المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن
قتاوي فارسي الهداية كذا أفق علموا
والذي أفق به صحت بالشهادتين لا تبري
لأن التلقظ بهما صار علامة على الاسلام
فيقتل ان رجع مالم يعد (و) اعلم أنه لا يفتي
بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على مجمل
حسن أو كان في كفره خلاف ولو كان ذلك
(رواية ضعيفة) كما حذر في البحر ومزاه
في الاشياء الى الصغرى وفي الدرود وغيرها
إذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفير
وواحدة فعل المقتي الميل لما يخضع ثم
لوثيقه ذلك فسلم والالم يتقعه جل المفتي
على خلافه وينبغي التعوذ بهذا الدعاء
صباحا ومساء فانه سب العصاة من الكفر
بعد الصادق الامين صلى الله عليه وسلم
اللهم اني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا
وأنا مسلم واستغفر لك لما لا أعلم انك أنت
علام الغيوب وقوة البأس مقبولة دون
إيمان البأس دروديه أيضا شهد نصرانيان
على نصراني أنه أسلم وهو يكره تقبل
شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان
من المسلمين وفي التوازل تقبل شهادة رجل
وامرأتين على الاسلام وشهادة ثمانية
على نصراني بأنه أسلم انتهى (وكل مسلم
ارتد قوبته مقبولة الا جماعة من تكثر
ردته على مائة (الكافر بسبب) من
الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل قوبته
مطلقا ولو سب الله تعالى قتل لأنه حق
الله تعالى والأول حق عبد لا يزل بالتوبة
ومن شك في عذابه وكفره كفر ونجاسة في
الدرود في فصل الجزية معز بالبرازية وكذا
لو أبقضه بالقلب فتح وأشباه وفي قتاوي
المصنف ويجب الحاق الاستهزاء
والاستخفاف به لتعلق حقه أيضا وفيها
مستل عن قال الشريف لعن الله والدين

لما في شرح المسيرة من أنه لا يفتي بالتوبة من الايمان بالشهادتين والتواضع ان الدهرية مثلهم والوجه فيهما
أن كلامهما منكر للوحدانية والرسالة وان زاد الدهرية تنقي الصانع فيحتاج الى الجملة الاولى لاثبات الوحدةانية
والى الجملة الثانية لاثبات الرسالة كما لا يخفى اه طي (قوله وفي الثالث بقوله محمد رسول الله) فيه أنه لا يلزم
من الاقرار برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الاقرار برسالة غيره وأوجب بالمانع اذ هو من رسل رسالتهم فن أقتر
برسالته أقتر برسالته (قوله وفي الرابع بأحدهما) فتنفذ وجهه عن صاحب الدرود وهو يخاف ان لما في شرح
المسيرة مع عدم ظهور وجهه اه طي (قوله وحينئذ فبسته) أي حين اذ علمنا أنهم أصناف خسة وأن
الحكم فيهم مختلف (قوله بل عم) اضرب استغالي (قوله اشتراط التبري) أي عما عدا دين الاسلام ولا يكتفي
التبري عما هو عليه لأن النصراني مثلا قد تبرأ عما هو عليه ويريد الدخول في الملة ودية مثلا فأفاده صاحب الدرود
(قوله والذي أفق به) هو المعمول به الا أن كذا في الدرود المتفق (قوله أو كان في كفره خلاف) مريح في أن الكفر
يندفع بأحدهما خلا لما في التبري من قصره على الثاني (قوله ولو كان ذلك رواية ضعيفة) ولو لم يكن مذهبنا
أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله صباحا ومساء) الصباح تدخل أوراده من نصف الليل الاخير
والمساء من الزوال هذا فيه ما عرفت به ما وأما اذا عير باليوم والليل فيعتبران تحديد من أولهما فلو قدم المأمورية
فيم ما عليه لا يحصل له الموعودية أفاده بعض من كتب على الجامع الصغير للسيوطي (قوله من أن أشرك بك
شيئا) جليا وخفيا فدخل الرياء (قوله واستغفر لك لما لا أعلم) أي للذنوب التي فعلته ونسبته أو اعتقدت أنه قربة
وروى الحديث بلفظ اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم واستغفر لك لما لا أعلم وهو المذكور في وظيفة سيدنا
أحذر (قوله وقوة البأس) أي التوبة من المسلم عن الذنب اذ وقعت منه حال يأمن من جاته تقبل هذه
ليس متقفا عليه بل صحيح بعضهم عدم قبول قوبته (قوله درود) قال فيها على ما يفيد الفرق لأن الكافر أجنبي
غير عارف بالله تعالى ابتدأ ايمانا وعرفانا والفسق حال البقاء والبقاء أسهل من الابتداء والدليل
عن قبولها مطلقا قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه لا يقال البقاء في نفس الايمان دون الرجوع
عن المعصية فالكافر والمسلم سببا في الابتداء بالرجوع عن المعصية اذ الكفر معصية أيضا لا نقول المسلم
عارف بالله تعالى وعما أنزل ومعتقد حرمات المحرمات وبراء السيئات فالبقاء بهذا الاعتبار لا يجز معرفة الله
وقوبته أفاده العلامة نوح (قوله من تكثر ردته) هذا غير المعتمد كما سبق (قوله الكافر بسبب) أي المناسبات
ذكره بواو ليكون معطوفا على من قاله الحلبي قلت وهو من اني بعض التسخ (قوله ولا تأبل قوبته مطلقا) سواء جاء
تأبما من نفسه أو تهد عليه بذلك جبر والمراد أنه لا تقبل قوبته في إسقاط القتل كما في الفتح قال في البحر وهو يقيد
أن قوبته مقبولة عند الله تعالى وهو مصرح به اه (قوله لأنه حق الله تعالى) ولغناه تعالى ثبت حقوقه على
المساحة والباري تعالى فله من جميع المعاصي بخلاف غيره فانه بشر والبشر جنس تلزمه المعزة لا من أكرمه
الله تعالى أفاده في الدرود (قوله ونجاسة في الدرود) قال فيها عن البرازية وقال ابن حصون المالك أجمع المسلمون
أن شاة كافر ومكروه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر اه وهو محمول على ما إذا لم يتب أما إذا تاب فتنقبل
قوبته فيما بينه وبين الله تعالى ولا ينسقط عنه القتل كما سبق قريبا (قوله والاستخفاف) عطف لازم ونعيمه يرجع
الى صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم (قوله لشريف) أي من أولاد فاطمة فقط وليس المراد ما يسمي نحو العباسي
لعدم دخول حضرة صاحب الرسالة في والديهم (قوله والدين والذين الذين خلفوك) يلقظ الجمع فيهما
أولى الثاني فقط أو الأول فقط (قوله فأجاب) أي المصنف (قوله الجمع المضاف) في الاو وافي الثاني (قوله فيم
حضرة الرسالة) قلت ويم فوسا آدم (قوله لا قوبته) أي لا تقبل قوبته في إسقاط القتل وان ثبت عند الله تعالى
(قوله باحتمال العهد) والمعهود الوادون الاقربون فلا يسم حضرة الرسالة (قوله الى ما لا يكفر) وهو قول أبي
هاتم وإمام الحرمين (قوله مقام الرسالة) أي ذي الرسالة (قوله أو بفضله) ولو القلي (قوله لكن صرح في آخر
الشفاء الخ) صابرة قال أبو بكر بن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن
قال ذلك مالك والشافعي وهو مذهب الشافعي وهو مقتضى قول الصديق ولا تقبل قوبته عند
هؤلاء وعنه قال أبو حنيفة وأصحابه والتوري وأهل الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا هي ردة وروى عنه
عن مالك وحكي الطبري مثله عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نقضه صلى الله عليه وسلم أو برى منه أو كذبه انتهى

والذي الذين شملوه فاجاب الجمع الخاضع
 يتم ما يتحقق منه خلافا لابي هاشم وامام
 الحرمين كافي جمع الجوامع وحينئذ نفيهم
 حضرة الرسالة فبقي القول بكفره واذا
 كفر بسببه لا فوبته على ما ذكره البرزقي
 وتوارد الشارحون ثم لو لم يخط قول أبي
 هاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا
 كذره وهو الاثر بعد ههنا تصرعهم بما يدل
 الى لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة
 قوله بأن سبب صلى الله عليه وسلم أو بفعله
 بأن أفضله بقلبه قتل هذا كما مر الصريح
 به لكن صرح في آخر الشفاء بأن حكمه
 ككارتد ومفاده قبول فوبته كما لا يخفى زاد
 المستفي في شرحه وقد سمعت من مفتي
 الحنفية بصري شيخ الاسلام ابن عبد العال
 أن الكمال وغيره وهو البرزقي والبرزقي
 تبع صاحب السيف المسلول وعزاه اليه
 ولم يعز ولا حد من علماء الحنفية وقد صرح
 في التتبع ومعين المحكام وشرح الطحاوي
 وحاوي الزاهدي وغيرهما بأن حكمه
 ككارتد ولو نطق التتر من سب الرسول صلى
 الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه بالحكم
 المرتد وبفعله ما يفعل بالمرتد انتهى وهو
 ظاهر في قبول فوبته كما مر من الشفاء انتهى
 فانه نطق ونظام الشفاء أن قوله يا ابن
 آفك شذير أو يا ابن مائة كلب وان قوله
 له اشقي لعن الله بن هاشم كذلك وان شتم
 الملائكة كالانبياء فليعزروه من حوادث
 الفتوى مالو حكم حنفى بكفره بسبب بنى
 هل لاشافى أن يحكم بقبول فوبته الظاهر
 ثم لانها حادثة أخرى وان حكمه بوجبه من
 قلت ثم رأيت في معروضات المفتى أبي
 السعود سؤال لمنعه أن طالب علم ذكر
 عنده حديث نبوى فقال أكل احاديث
 النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعمل بها
 فأجاب بأنه يكفر أولا بسبب استقهامه
 الانكارى وثانيا بالحاقة الشين للنبي صلى
 الله عليه وسلم ففى كفره الاول عن اعتقاد
 بقرى بغير ايمان فلا يقتل والثاني بغير
 الزندقه

(قوله ومفاده قبول فوبته) أى في اسقاط القتل عنه (قوله وعزاه اليه) أى عز البرزقي بقوله بعدم قبول فوبته
 الى صاحب السيف المسلول وهو البسكي كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء أى وهو لم يكن من أهل المذهب
 (قوله بأن حكمه ككارتد) مقبول فوبته مطلقا (قوله وبفعله ما يفعل بالمرتد) فان أصر قتل وان تاب لا (قوله
 في قبول فوبته) أى بالنظر الى القتل أيضا (قوله ان قوله) أى لشريف كاسط (قوله كذلك) أى ككفر وقوله
 له اشقي ليس بقيد حتى لو قال ذلك لغيره يكون الحكم كذلك (قوله وان شتم الملائكة) أى ولو غير الرسول لا أربعة
 أو قاله بصيغة الجمع (قوله هل لاشافى) أن يحكم بقبول فوبته (قوله في اسقاط القتل عنه) وهذا على ما ذكره
 البرزقي وقد علمت أن أهل المذهب فالتون بقبول فوبته فلا وجه لما ذكره (قوله لانها حادثة أخرى) أى غير
 حادثة الحكم بكفره (قوله وان حكم) أى الشافى بوجبه وهو وصل بمقتضيه وذلك لان موجباته متعددة من
 امانة الزوجة واحباط العمل فلم يعين الموجب في عدم قبول التوبة (قوله سؤال) صوابه سؤاله الا قاله الطحاوي
 (قوله فاجاب بأنه يكفر الخ) فيه أن لكلام هذا القائل محلا حسنا بأن يكون مراده أنه لا يعمل الا بالصحيح
 منها أو الحسن في اثبات الاحكام ولا يعمل فيه بالضعيف أو يكون مراده أن مانع منها لا يعمل به أى وهذا
 الحديث الذي سمعته اما ضعيف لا يثبت ككارتد انما نسخ وبارادته ذلك أو باحتماله لا يجوز حكم عليه بالكفر
 ومحل الاستقهام على قوله يعمل بها لا على قوله صدق (قوله بسبب استقهامه الانكارى) هذا يرجع الى
 الاعتقاد ولا اقال بعد ففى كفره الاول عن اعتقاد (قوله وثانيا بالحاقة الشين) قد علمت أنه على الاحتمال
 الى أن لم يلق شيئا به صلى الله عليه وسلم (قوله والثاني بغير الزندقه) فيه أنه على تسليمه ارتداد لا زندقه كما رأى
 في ثبانه (قوله فالتون) أى لوجود الخلاف (قوله برعاية رأى الجاهل) أى من العلماء المتأولين بقبول فوبته
 والقاتلين بهدمه (قوله بأنه الخ) تصور لرعاية (قوله يفهم غيرهم) هو بالياء التضييق فيلزم أنه من نسخ هذا
 الشرح وشرح الملقى (قوله فينظر) ككارتد مع ما قبله (قوله من سب الشين الخ) وأما ان فضل عليا عليه السلام
 فيندع كذا في الخلاصة والبرزقي (قوله وجرم بنى الاشياء) سياتى من الجوى ردة (قوله وهذا يقتضى القول
 الخ) قد علمت أنه مخالف للنصوص المذهب (قوله وهو الذى بنى التعويل عليه) قلت الذى يجب التعويل عليه
 ما دامه أهل المذهب فان اتبعنا المذهب واجب وليس المصنف من أبواب الترجيح فيه (قوله برعاية بطايب حضرة
 المسطفى صلى الله عليه وسلم) هو بالمؤمنين رؤوف رحيم فالمراد فى حضرة العلية الصمغ عنه اذا رجع (قوله لكن
 فى النهر الخ) قال السيد الجوى فى حاشية الاشياء سكى هو بن نجيم أن آخاه أفضى بذلك فطلب منه التقل ثم يوجد
 الا على طرة الجوهره وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك فى عامة نسخ الجوهره لا وجه
 له يظهر لما قد مناه من قبول فوبته من سب الانبياء عند ما خلا قاله بالكلية والمانا به واذا كان كذلك فلا وجه
 لقول بعدم قبول فوبته من سب الشين بل لم يثبت ذلك من أحد من الأئمة فيما علم اه ونقله عنه أبو العود
 فى حاشيته (قوله ويكفىنا الخ) هذا مر تب قوله وهذا يقتضى القول الخ فرع فى الهندية لو قذف عائشة
 بالزنا كفر بالله تعالى ولو قذف سائر نوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق العنة كذا فى خزنة
 النقص (قوله الزبورة) أى المكتوبة من الزبر بمعنى الكتابة والزبور الكتاب بمعنى المزبور فأفاده فى القاموس والمراد
 المذكورة (قوله من فموس الحكم) النصوح جمع فص مثل القاموس ومعانيه مفعل الامر وحديقة العين
 فالمراد فى المراد قبل العلية مفعل الحكم يعنى أن هذا الكتاب فصلت فيه الحكم وبينت أو هو حكمة عينها على
 التشبيه ذكر المناوى فى طبقاته من الامام ناصر الدين الطبري لاوى أنه دخل القاهرة رجلا أهشى عابسه لوائح
 المعارف فكثرت اتباعه جدا وألحوا عليه فى قراءة القصص فامتنع فثاروا ليلون عليه ويبرمون حتى وعدهم
 بعد الاستشارة مرارا أن يقرأ لهم بشرط أن لا يقرهم اياه الا فيما رواه النيل من أرضي الحيرة وأن لا يحضر
 معهم غيرهم فقرره لهم هناك تقررا بدينهم بالسان الحقيقة المؤيد بالشريعة ولام ذلك ثم انقطع يوم النبوة
 فسالوه عن السب فقال نظرت المسئلة فى الدرس فأشكى على موضع فيه حكمرت النظر فرأيت الأمر أشكى
 فتوجهت وأخلصت فى التوجه ليكشف لي ذلك فكشفت لمرأت الشيخ فى هذه المسئلة اختل كشفه فانتقل
 نظره فأمكنك من هذا الكتاب بخصوصه اه (قوله الشيخ محي الدين بن العربى) هو محمد بن على بن محمد الحافى
 الطائى الاندلسى العارف الكبير ابن عربى ويقال ابن العربى ولد سنة ستين وخمسمائة ومات فى ربيع سنة ست

وثلاثين وسقاة ودفع باله الحية بنربة ابن رافة كان مجموع المعصاة اقل مطبوع الكرم والبناتل وحيد بن قول
نوفذ وبه من القبول ذاكرين بعض فضله هو اعراف بكل فن من افعله واذا لاطاق الشيخ الا كبر في عرف
القوم فهو المراد وقد عظم انتشار كتيبه بأرض الروم فانه اخبرني بعضها بصفتها السامان سليمان وقعه بلدهم
في وقت كذا فكان كذلك فلذلك في قبره قبة عظيمة وجعل فيه طعاما وخيرات حتى احتاج بعض المتكرين
عليه من الفقهاء ليعملوا بعد ما كانوا يولون ويروون على قبره واخبره ارف الشعرا في عن بعض اخوانه
انه شاهد رجلا في الليل يصرق نايوتة تخف به وتغاب في الارض فأحس به اهل القبر فوجدوا رأسه فكلموا
حفره وانزل في الارض فحفره واواها لوالده التراب وكان رجل من دمشق فرض على نفسه انه يلعنه كل يوم
عشر مرث غات وحضر ابن العربي جنازته ثم رجع وجلس في بيته وتوجه للقبر فلما جاء وقت الغداة حضر
اليه قلم يأكل ولم يزل على حاله الى ما بعد العشاء فالتفت مسرورا وطلب العشاء وأكل ففسل له في ذلك فقال
التمس مع الله تعالى أن لا أكل ولا أشرب حتى يغفر لهذا الذي كان يلعنني وكنت له مسيحا ألف لا اله الا الله
فغفر له وعنه أخذ ابن الفارض والتوى ومن كلامه ما ظهر على العبد الامانة تقرب باطنه فما أثر فيه سواء
من فهم هذه الحكمة وجعلوا مشهودة اراح نفسه من التعلق بغيره واعلم انه لا يوفق عليه بغير ولا شر الا منه
وأقام العذر لكل موب ودون شرط الكامل الاحسان الى أعدائه وهم لا يشعرون تخلفا بأخلاق الله تعالى
فانه دائم الاحسان الى من سماهم أعداء مع جهل الاعداء وقال الصوفي من أسقط البياآت الثلاث فلا يقول
لي ولا عدي ولا تاعى أى لا يصف الى نفسه شيئا وقال الدعاء مع العادة وبالحق تكون القوة ~~في~~
فلذا يتقرب به عبادة العابدين وقال لا يخلص المؤمن من معصية من غير أن يخالفها طاعة فانخط هو المؤمن
الداخلي فانه اذا عصي في أمر فهو مؤمن بأن ذلك ~~مك~~ والايان واجب فقد أتى واجبا فالمؤمن ما جبر
في عين الصبان وقال لا يفر تلك الهالة فان بطشه شديد والشي من وعظ نفسه وقال لا يصح لعبد مقام الموت
باقه تعالى وهو يعمل حكما - دامن شرائع الانبياء من ادعى المعرفة واستشكل حكما واحدا في الشريعة
المجدية أو غيرهما فهو كاذب وقال العبد لا خلة بآية بل بسيد وان اقتصر بآية فانه يقتصر به من حيث انه كان
مقربا بعد سببه لانه بعد مثله وقال جميع الحركات من حيث الحقيقة اضطرابية مجبور عليها وان كان الاختيار
في الكون موجودا فغرفه لكن ثم علم آخر علمنا به أن الاختيار مجبور في اختباره بل الحقائق تعطى أن لا يختار
لاننا بنا الاختيار في الاختيار اضطرابا أى لا بد أن يكون مختارا وقال ان الله تعالى يخلق من انفس المؤمنين
الذاكرين أرواحا يستغفرون الله تعالى لصاحب الذكرا الى يوم القيامة وكذا من أهملهم المحودة التي فيها
أنفاسهم وقال المصلي والذاكر يخلق من ذكر وصلاته ملك يستغفر الى يوم القيامة وقال الذاكر من أعلى
الطوائف لانه جليسه وقال من عودته الكذب على الناس استدرجهما للطلب حتى يكذب على الله تعالى
فان الطبع سراق وقال الصدق صفة جامعة للشرف عليه دلت المجهيزات كلها فالزم الصدق أيها السالك تزي
الهبب العجائب اخل مع الحق على قدم الصدق اسبر عايل اقل لولا أن اتألى على الله خلقت أنه يجعل الطير تطلق
والوحوش تملئ خلقك ويخرج منك نور يضي منه المشرق والمغرب وقال اذا رأى انسان انسانا على مخالفة
حتى مشر وع وفارقه في لحظة ثم رآه في لحظة أخرى وحكم عليه بالخالة الاولى فما وافى الاوهية - عنها ولا الادب
مع الله تعالى حقه وكان قريش ابليس حليف الخسران - في الطعن باقته تعالى وبعباده فباطنه مظلم وخلقته - في
يورعه مقت عليه وقال من نظر الخلق بعين الخورجه - ومن نظرهم بعين العلم مقتهم وقته تعالى أمر واردة
فانظر أي الطريقين أنجي لك فاسلكه ومن كلام شيخه عي ندم به خير من نطق بتسليم عليه فاقصر من الكلام
على ما يقيم جنتك ويرافكك صاحبك والاذن الضول فانه يزل القدم و يورث الندم هي يزي بك خير من رابعة
تأتي عليك وقال من جنى وعلم أن الحق غفار غفر له ومن لم يجن ولم يعلم أنه غفار فقد جنى وقال الاولياء على عدد
الاتياف فلا بد أن يكون في كل عصر مائة ألف ولي وأربعة وعشرون ألفا لا يريدون ولا يتقصون لكل بني ولي
وقال كم من مائت على الارض والارض تلعه كم من ساجد عليها وهي لا تقبله كم من داع لا يهتدى كلامه لسانه
كم من هتاف يفيض في الصلوات والمساجد كم من ولي حبيب في البيع والكائس حقت الكلمة وجفت الحكمة
وتفسد الامر فغلا تخلص ولا مزيد حكم فسد لا راد لمرء ولا مذهب حكمه انقطعت الرقاب سقط في الايدي

فبعد أخذه لا تقبل قوته انما فاقه يقتل
وقبله اختلاف في قبول قوته فعند أي حنيفة
تقبل فلا يقتل وعند باقي الائمة لا تقبل ويقتل
هذا فذلك ورد أمر ملطاف في سنة أربع
وأربعين وتسميته فاضاد المبالا الهمة
برعا يراى الجانبين بأنه ان ظهر صلاحه
وحسن قوته واجلامه لا يقتل ويكفى في
بتهزيره وحبه فلا يقول الامام الاعظم
وان لم يكن من اناس ينهم خبرهم يقتل عملا
بقول الائمة ثم في سنة ٥٥٥ تقرر هذا
الامر بما خرف في نظر القائل من أي الفريقين
هوية جعل يقتضاه انتهى فاحفظ وليكن
التوفيق (أو) الكافر (سبب الشجبين
(أو) سبب (أحدهما) في الصبر من الجوهر
معزيا للتبديد من سبب الشجبين أو من
فيهما ككفر ولا تقبل قوته وبه أخذ
الشيخ وهو ابوالدات وهو المختار لاقتوى
اتهم وجزم به في الاشياء وأقره المصنف
فان لا وهذا يقتوى القول بعدم قبول قوته
من سبب الرسول صلى الله عليه وسلم
وهو الذي ينبغي التمسك به في الاقتداء
والقضاء رعاية الجانب - حضرة المصطفى صلى
الله عليه وسلم انتهى لكن في النهر وهذا
لا وجود له في أصل الجوهر وانه وجد على
هاتين بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه
لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت ويكفينا
ما مر من الامر قد بدرو في المعروضات
المزبورة ما عناه أن من قال عن قصور من
الحكم للشيخ يحيى الدين بن ادمي أنه
خارج من الشريعة وقد صفه للاخلال

ثلاث الاممال طاحت المصارف اهل الكون السخ وانطلع بلخ من هذا ويطلع على هذا فاعلموا
 يا اولي الابصار اه من طبقات العارف المذاوي رحمه الله تعالى (قوله لمحمد) من الخد في الدين اذا احاط به
 (قوله فيه كليات ثمان الشريعة) قال بعض العارفين بعدما اثنى على الشيخ بعض اوصافه غير انه وقع في بعض
 كتبه كلمات كثيرة اشككت ظواهرها فكانت سببا لافرامن كثير عن لا يحسن به التظن ولم يقولوا كما قال
 غيرهم من الجهابذة المحققين ان ما اوهمته تلك الظواهر ليس مراد او انما المراد امور اصطلح عليها متأخرو اهل
 الطريق غير عليها حتى لا يتدبرها كذاب واصطلموا على التعبير عنها بتلك الالفاظ الموهمة خلاف المراد
 غير مباليين لانه لا يمكن التعبير عنها بغيرها ومن كلام الشيخ نقعنا الله تعالى به كثير ما يهب في قلوب العارفين
 نفحات الالهة فان تطويعها يهبطهم كل العارفين ردها عليهم اسم اصحاب الادلة من اهل الظاهر وغاب عن هؤلاء
 انه تعالى كما اعطى اولياءه الكرامات التي هي فرع المعجزات فلا بدع ان تتلقى السننهم بعبارات تعجز العلماء عن
 فهمها (قوله بعض المتصفيين) قال في القاموس تصف تكلف الصلف وهو التكلم بما يكرهه صاحبك والتمسح
 بما ليس عندك وبما حوزة قدر الطرف والادعاء فوق ذلك تكبرا اه (قوله يانهي) اي عن مطالعة تلك الكلمات
 المتراة (قوله من كل وجه) فلا يتطرقها ولا يحفظها ولا يسمعها (قوله في سؤال) اقول بل اثنى عليه كثيرا
 في غيره وبمحمل كلامه على محمل حسن افاده المساوي (قوله وادين الله به) اي عبيد الله تعالى به (قوله سالاه)
 اي بجاهده ونفلا وصفه (قوله ورسمه) الرسم وشي يتجلى به الدناير وخسبة منقورة يظن بها الطعام واما الرسم
 المذكور فانه والشئ اه والمعنى انه من زين لاهل الحقيقة (قوله ويحي رسوم المعارف) يطلق الرسم على ما لا ينحصر له
 من الاسماء يقال رسم القيث الدار عفاها واتي اترها لاصقا بالارض والمعنى انه احبا ما ادرس من المعارف
 وشبهه المعارف باه ياراني لها رسوم (قوله فصلا) اي احياها بفعله (قوله واسما) اي واحبا اسمها باظهارها
 لتأليفه واعلمه (قوله اذا تفضل فكرر المرء) التفضل تقارب الخطي والمعنى ان الفكر اذا غارب فهم كلامه غرق
 خواطره وعبر بفرق اشارة الى تنزيل كلامه منزلة البحر والخواطر جمع الخاطر وهو الهاجس يقال هجس الشيء
 في صدره خطر ساله او هو ان يحدث نفسه في صدره بشئ كالوسواس (قوله تنادى هذه الانواء) هي جمع نوء وهو النجم
 وكثرته والمراد انه كالسبل العظيم لا تنقص فضائه ولا تغير (قوله تنادى هذه الانواء) هي جمع نوء وهو النجم
 اذا مال للعروب واستقرت النجوم في المغرب وطولع آخر يقابل من ساعته وتتقاصى تباعد وتحتي والمراد ان النجوم
 لا تظهر معا ومراد بالنجوم اهل زمانه من العارفين (قوله وتفرق) بالبناء للجهول او للمعلوم وحذف احدي
 التاءين (قوله فتلا الاتفاق) جمع اثنى بضم ويضمتين الناحية وما ظهر من نواحي القلا ومهب الشمال والجنوب
 والسيار والديور قاموس (قوله وهو يقينا) مفعول مطلق لاهل محدوف تقديره اي يقينه بجهة معترضة بين المبتدأ
 والخبر (قوله وناطق بما كتبه) المراد انه مقرب وان القول طابق الفعل (قوله ما انصفته) الانصاف بالكسر
 وينت اللفظة يعني لم يعط حق وصفه (قوله وما على) اي خرج ولا ياتي من كلام من جهل قدر هذا المعارف
 (قوله ينطق الجهل عدوانا) الجهل مصدر بمعنى اسم المفعول اي ينطق ان الجهول له عدوانا ونجاوزا من الحسد
 اي ذاعدوان والجهول له هو العارف محي الدين اي فلا يعتبر بالجاهل بذلك (قوله والله) اعاد القسم تأكيد
 وذكر الابع اظهار الفضيلة الشيخ (قوله برهانا) البرهان الحجة قاموس فهو حال مؤكدة (قوله بعض من مناقبه)
 جمع منقبة وهي المنقرة قاموس (قوله الالهي) المراد به الاشفاق والخوف والمعنى اني ما زدت في شأنى عليه
 الا خفت ان اكون نقصته لان الناضل اذا ذكرت اذ في فضائله يكون تنقيصه (قوله تلك المضلات) اي الامور
 الضيقة الشديدة قال في القاموس عضل عليه ضيق وبه الامراض اشتد كما عضل رأسه اه (قوله والكافر يرب
 اعتقاد السحر) قال الشلبي في حاشيته السحر قول يعظم به غير الله تعالى تنسب اليه التقديرات والتأثيرات وقال
 الشيخ صالح ابن المصنف السحر اظهار امر خارق للعاد من نفس شريرة خبيثة مباشرة افعال مخصوصة فحري
 بحري التلميم والتعلم وقال الكمال قال اصحابنا للسحر حقيقة وتأثير في الام الاجسام خلافا لمن منع ذلك وقال انه
 تخيل وتقل الكمال عن الاصحاب ومالك واحد ان الساحر يحضر حقيقة وتأثير في الام الاجسام خلافا لمن منع ذلك وقال انه
 وروى فيه حديثا من فرواخذ الساحر ضرورة بالسفر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يكفر ولا يقتل
 الا اذا اعتقد ابا حته وفي حفر التنارخاية السحر اذا تاب فهو على وجهه وان كان يعتقد نفسه

ومن طالع له ملحد ما ذا يلزمه ايجاب نعم فيه
 كلمات ثمان الشريعة وكانت بعض
 المتصفيين لا يراجعها الى الشريعة لكن يفتنا
 ان بعض اليهود اقترأها على الشيخ قدس
 الله سره فوجب الاحتياط بترك مطالعة تلك
 الكلمات وقد مر امر ملطاني بالذهي
 فوجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ
 وقد اثنى صاحب القاموس عليه في سؤال
 وقع اليه فيه فقلل الهم انطقتا بما فيه
 رضائه الذي اعتقده وادين الله به انه كان
 رضي الله عنه شيخ الطريقة حلا وعلما
 وامام الحقيقة صفيقة ورسمه ويحي رسوم
 المعارف فلا واسما
 اذا تفضل فكرر في طرف
 من علمه غرقت فيه خواطره
 مما لا يكثره الدلاء وصاحب تنادى
 هذه الانواء كانت دعوته فتفرق السبع
 الطابق وتفرق بركانه فتلا الاتفاق
 وادى اصغه وهو يقينا فوق ما وصفه
 وناطق بما كتبه وغالب على اني ما انصفته
 وما على اذا ما قلت معتدى
 دع الجهول ينطق الجهل عدوانا
 والله والله العظيم ومن
 آفامه حجة لله برهانا
 ان الذي قلت بعض من مناقبه
 ما زدت الالهي زدت نقصانا
 الى ان قال ومن خواص كتبه انه من
 وانطب على مطالعنا التشرح صدره لتلك
 المضلات وحل المشكلات وادى اثنى عليه
 الشيخ العارف عبد الوهاب الشعراني
 سما في كتابه تنبيه الاغبياء على قلة من
 جمع علوم الاولياء فليكن به وبالله التوفيق
 (و) الكافر (بسبب) اعتقاد (السحر)
 لا يؤبه له

حالاً لما يفعل وتاب عن ذلك وقال خلق كل شيء هو الله تعالى وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل وإن كان
 السحر يستعمل السحر بالتجربة والامتحان ولا يعتقد ذلك أثر الا يقتل لأنه ليس بكافر وساحر بمجسد السحر
 ولا يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا لا يستتاب بل يقتل اذا ثبت أنه يستعمل السحر وفي بعض المواضع ذكر
 أن الاستتابة أحوط وقال الفقيه أبو الليث اذا تاب الساحر قبل أن يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل وإن أخذ ثم
 تاب لم تقبل توبته ويقتل وكذا الزنديق المعروف الداعي والفتوى على هذا القول اه وفي تبين المحارم عن
 الامام أبي منصور المازيني القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقة فان كان في ذلك
 رذالة في شرط الاجماع فهو كفر والا فلا ثم السحر الذي هو كفر يقتل عليه الذكور دون الاناث والذي ليس
 بكفر وفيه اهلال النفس فيه قطع الطريق ويستوى فيه الذكور والاناث فلا تقتل المرأة بسحر
 للكفر وتقتل للسحر في الارض بالفساد اذا كان سحرها قاتلاً وتقبل توبه الساحر اذا تاب فان صرحت فرعون
 آمنوا فصح ايمانهم ومن قال لا تقبل توبه الساحر فخطأ اه قال ومن السحر ما يفعل كثير في زماننا هذا من النساء
 والرجال بما يقرب به من المروءة وجه من كآبة التهوديات والعقد المنفومات وغير ذلك من انواع مكروههم
 وفسادهم مما يحدث الله تعالى به البعض والنسوز والتفريق بينهما ابتلاء منه تعالى لأنه أثر كالمعين والطيرة باذنه
 تعالى وروى عنه عليه الصلاة والسلام العين حق والسحر حق قبل يؤخذ الرجل عن المرأة بالسحر حتى لا يقدر
 على الجماع وقال بعض العلماء من تعلم السحر لم يبق حقيقته ويتوفى عنه ولا يستعمله لا يلزم عليه شيء ولا يكفر
 بمجرد اعتقاده جوازها انما المنع من اتباعه والعمل به ونقل عن كتاب وهب بن بهمن أنه أخذ سبع زفات من سحر
 أخضر فدفعها بين حجرين ثم ضرب به بالماء وقرأ عليه آية الكرسي ثم يمشي ثلثة شبات ويقتل منه
 فانه يذهب كل ما به من السحر ان شاء الله تعالى وهو جيد للرجل اذا حبس عن أهله كذا في تفسير ابن عادل
 وقول المؤلف بسبب اعتقاد السحر لا يظهر على ما قاله الكمال لأنه لا يشترط الاعتقاد فيه كما نقله عن اصحاب
 ولا على ما ذكر عن حنظلة التاريخية من التفصيل ثم من قال بعدم قبول توبته انما هو في حق أحكام الدنيا
 اتا في حق أحكام الآخرة تقبل كما نقله أبو الوالد هود في حاشية الاشياء من الفتح (قوله ولو امرأت في الاصغر) مقابله
 ما في المتنق أنها لا تقبل ولكن تجلس وتضرب كالمرتدة (قوله له ميا في الارض بالفساد) أي فضرر كفرها
 بالسحر ثم تنقلب المرتدة والحرجة أفاده الزيلعي (قوله بسبب الزندقة) قال في فتاوى قارئ الهداية الزنديق
 من يقول ببقاء الدهر ولا يؤمن بالآخرة ولا بالخالق ويعتقد أن الآل والالهة من شركته وقال في موضع آخر
 هو أن لا يعتقد الهها ولا بعث ولا حرمه من الاشياء ذكره البيهقي وأما عن الفتح أنه الذي لا يتدين بدين
 وفي حاشية أبو الوالد هود من المتقطعات الزنديق ثلاثة زنديق أصلي فانه يترك على شركته كان من الهمم وزنديق
 غير أصلي بأن كان مسلماً فتردق فانه يعرض عليه الاسلام فان أسلم والاقتل لأنه مرتد وزنديق زندق بهذا أن
 كان ذمافاه يترك على حاله لان الكفر مرة واحدة اه وظاهره أن توبه الزنديق مقبولة برفع عنه القتل (قوله
 وجعله) بأن عدم قبول توبه الساحر والزنديق (قوله المعروف) أي بالزندقة اه سلب (قوله الداعي) أي الذي
 يدعو الناس الى زندقته اه سلب وظاهر التقيد بالقيدين أنهم اذا انتابوا أو أحدهما لا يعطى هذا الحكم ويمحز
 (قوله ان الخناق لا توبه) أفاده الزيلعي (قوله بسبب الزندقة) قال في فتاوى قارئ الهداية الزنديق
 ان الخناق منه في المحرقة لا بالآل اه (قوله الكاهن قبل كاله) قال في الفتح وأما الكاهن فقبل هو الساحر
 وقبل هو الزراف الذي يهدس ويخترع ويقتل هو الذي له من الجن من يأتيه بالآخبار قال اصحابنا ان اعتقد
 ان الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر وان اعتقد أنه يفتل لا يكفر وعنده الشافعي وجه الله تعالى ان اعتقد
 ما لا يجب الكفر به بل التقرب الى الكواكب وأنها تفعل ما يلقه كفر ويجب أن لا يعدل عن مذهب
 الشافعي رضي الله تعالى عنه في كفر العراف وعدمه وأما قتله فيجب ولا يستتاب اذا عرفت مزاولته لعمل
 السحر لسببه في الارض بالفساد لا بمجرد عمله اذ لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه ملخصاً (قوله الداعي
 الى الضلال) أي الافساد في الدين قال الحلبي هو من ألحد في الدين اذا ساد منه وظاهره بعم البتدع الذي يدعو
 الى بدعته (قوله والاباسي) هو الذي يعتقد بأحده كل الاشياء (قوله كالزندق) فلا تقبل توبته (قوله وفي الفتح
 المناق) الخ وذلك لأن عدم قبول التوبة في الزندق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة الذمكة ان يفتق

(ولو امرأة) في الاصغر لسببها في الارض
 بالفساد ذكره الزيلعي ثم قال (و) كذا
 الكافر بسبب (الزندقة) لا توبه وجهه
 في الفتح ظاهر المذهب لكن في حنظلة الخاتمة
 الفتوى على أنه (اذا أخذ) الساحر أو الزنديق
 المعروف الداعي (قبل توبته) ثم تاب لم
 تقبل توبته ويقتل ولو أخذ بعد ما قبلت
 وأفاده السراج أن الخناق لا توبه وفي
 الشافعي الكاهن قبل كاله ساحر وفي حاشية
 البضاوي لتلاخسرو الداعي الى الضلال
 والاباسي كالزندق وفي الفتح المناق الذي
 يقتل للكفر ويظهر الاسلام كالزندق الذي
 لا يتدين بدين وكذا من علم أنه يتكر
 في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر
 ويظهر اعتقاده حرمة وقامه فيه وفيه يكفر
 الساحر بعله وفعله اعتقد تخريبه أولاً
 ويقتل اتهم لكن في حنظلة الخاتمة لو اعتقده
 للتجربة والامتحان ولا يعتقد لا يتكر

كفره الذي هو عدم اعتقاده بديننا والموافق مثله في الاخفاء وطريق العلم به انه ان يعثر بعض الناس عليه او يترسوا
الى من يأمنه عليه اه (قوله فالمستثنى اربعة عشر) أي من قوله وكل مسلم ارتد فقتله مقبولة وهم من
تكررت ردة ومن سبب تيسار من سبب أحد الشيخين والساخر والزنديق والحنافي والكاهن والمجذوب والاباحي
والمنافي ومنكر بعض الضروريات باطناطه السليبي (قوله والحنفي) فانه كالمرأة مجسر ويجبر على الاسلام فأنقله
الشيخ صالح عن السراجية (قوله ومن اسلامه تبعها) الصواب تبسح ورأيت في نسخة مصححة نسخ المتن
ومن كان اسلامه تبسح وهو الذي في عبارة غيره وصورة صحي غير عاقل أسلم أو ما بلغ ولم يسمع منه اقرار بعد
البلوغ فانه اذا ارتد لا يقتل لانعدام الردة اذ هي الكذب بعد سابق التصديق ولم يوجد منه قصد بيق بعد
البلوغ كذا في الجوى وهذا الشخص لان اسلامه لم ياصر تبعا لغيره بل شبهة في اسقاط القتل عنه والقياس
أن يقتل كقول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم كذا ذكره بعض الافاضل أبو السعود (قوله والسبي)
أي الكافر اذا أسلم ثم بلغ مرتد فانه يجبر على الاسلام بلاقتل شرعية لانه (قوله والمنكره على الاسلام) وجه عدم
قتله ان الحكم بسلامه انما هو من حيث الظاهر لان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد في شبهة
في اسقاط القتل ويجبر على الاسلام لما فيه من النفع المتيق ودفع اعظم المضار ولو قتله شخص قبل أن يسلم
لا يلزمه شيء أبو السعود عن البسوط (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) لان الرجوع شبهة
مسقطه للقتل (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين) هذا على رواية التواتر كما سقاه اه سليبي
بقوله ولو على نصراية قبلت اتفاقا الفرق بينهما أن المرتدة لا تقتل بغير اقرار بشهادتها بخلاف المرتدة ولكن بما
يجبر على الاسلام وهذا ممكن قول الامام في التواتر وقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة
نصراني على نصراني انه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كما في السليبي واعتقد قاضي خان قول الامام
في عدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان نصراة لا تقتل بشهادة النساء ذكره نوح افندي
(قوله من ولده المرتدة) فانه يجبر على الاسلام بلاقتل (قوله وفي الاستحسان بضع) وهو الذي ذكره قاضي خان
أول الاكراد قال بعض العلماء وهو الصواب لانه الموافق لساير الكتب المشهورة حيث اطلقوا الجواب بحصة
اسلام المنكره وجبره بلاقتل ومرادهم به الذي لان الحرب يقتل ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء وفيه أن
الطرف المنكره لا يقتل والخلاف انما هو في حصة اسلامه دون الذي أو الذي منته قاتل (قوله فالمستثنى أربعة
عشر) المرأة والحنفي ومن كان اسلامه تبعا والصحبي اذا أسلم والطرفي والذهبي والمجسبي اذا كوهوا على
الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين والنصراني اذا
شهد عليه نصرايان انه أسلم على قول والنصراني اذا شهد عليه نصرايان ومن ولده المرتدة بنتا اذا بلغ مرتدنا
والسكران اذا أسلموا والقيط (قوله كعبه عمل) فلا يثاب عليه (قوله لو قضا قبل فوته) شرط في قوله السابق
فيمتنع القتل (قوله كالمرقة بوجه عليه الملة والسلام) قد تقدم ما قبل (قوله وقد رأيت من يغلب في هذا المثل)
فيطلق عدم الردة حتى في ثبوت الاسكاف (قوله فالمستثنى أربعة عشر) سواها خمسة ضرورية هذا اذا لم يثبت
تعداده والوجه فيه أنه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكمه على انكاره فبأنه هو داخل في المثل الذي ارتد ولم يثبت
(قوله فأولاده وأولادنا) أي أن لم يصبه النكاح (قوله وتجدد النكاح) أي بقي ذلك ولا يوجب جحد بطلان
النكاح زاد في المحقق سيما في النكاح قال وما كان خطا من الالفاظ فلا يوجب الكفر فماتهم ومن على حاله
ولا يوجب بطلان النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك (قوله ولا يترك المرتدة الخ) لانه لم يشر عليه
الا الاسلام أو السيف بجر (قوله ولا يجوز استرقاقه) يعني اذا أخذ أسيرا بجر (قوله ويرذل ذلك المرتدة من ماله)
الخ) هذا مذهب وعندهما لا يرذل ملكه قال في الفتح لا خلاف اذا أسلم أن أموره بالبيع على حكم ملكه
فانه اذا مات أو قتل أو طلق انما يرذل من ملكه وانما الخلاف في ذواله عليه هذه الاشياء الثلاثة مقصورة على المملوك
وهو قولهما أو مستند الى وقت وجود الردة وهو قوة وعثرة تظهر في تصرفاته فتقتلهن بها بالجزء والجزء الاسلام
وعند معروفة لوقوف املا كعجز وفي حاشية الشليبي عن الاتفاق ان حصة المملوك تابعة لحصة النفس فتبطل
وسقوطا بغير تادد الرجل لقط حصة النفس لكونها مباحة باعلينا فقتل وتقط حصة المملوك تبطل فكون
كسب الارتداد فبنا عند الامام كمال جري مقهور في أيدينا أم لا ارتد له المرتدة لا تقتله بحصة النفس لانها

وحديثنا المستفي أحد عشر (و) اعلم أن
(كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يذب الا
جماعة) (المرأة والخنى ومن اسلامه تبعاً
والعبي اذا اسلم والمكروه على الاسلام ومن
ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا) زاد
في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل
واصر انهما اتهمى ولو لم ينصر انبان على
نصراني اذ اسلم وهو يهكم لم تقبل
شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت
انما فاقمها في آخر شراية الدرر ويطن
بالسبي من ولدته المرتدة بينما اذ بلغ مرتدا
والسكران اذا اسلم وكذا الاقريط لان اسلامه
سكنى لاحقنى وعيدى الخيانة وغيرها
المكروه بالخرابي اما الذي والمانا من فلا
يصح اسلامه انتهى لكن حله المصنف في كتاب
الاكرام على جواب النصاب وفي الاستحسان
يصح تقيض وحديثنا المستفي أربعة عشر
(شهدوا على مسلم بالردة وهو مكر لا يعرض له)
لا تكذيب اليهود العدول بل (لان انكاره
قوة ووجوع) بعض فيفتح القتل فقط
ونبت بقية أحكام المرتد يكذب على وجهه
وقف وينتونه زوجة لوفها قبل نوبته والا
قتل كل مرتد بيه عليه الصلوات والسلام كما
مر اثباته وادنى الجور وقد رأيت من يظن
في هذا المثل وأقره المصنف وحديثنا المستفي
أربعة عشر وفي شرح الوهابية للنسب بلالى
ما يكون كفر الاتفا طييل العمل والنكاح
فأولاده وأولادها وما فيه خلاف يوم
بالاستغفار والتوبة وتجدد النكاح (ولا
يترك) المرتدة (على ردة باعطاء الجزية ولا
ياأمان موثقة ولا بأمان مؤبد ولا يجوز
استرقاقه بعد العاق) بدار الحرب بخلاف
المرتدة ثانية (والكفر) كاه (ملة واحدة)
خلاف الثاني (فلتنصر على العود (وبزول
ترك على حاله) ولم يصبر على العود (وبزول
لأن المرتدة عن ماله زوالا موقوفا

لا تقتل لعدم الحرب فلا سقط عصمة المال أيضا لان كسبه في الرقة ميراث بين ورثتها المسلمين اه (قوله فان اسلم)
 بجه مفسرة لما قبلها جوى (قوله ورث كسب اسلامه الخ) محله اذا لم يستعصمه معه كافي شرح الملتقى والكسب
 بفتح الكاف وكسر هاء الجوى فامس ويصير كون الوارث وارثا عند أحد الثلاثة المذكورة فيساروا محمد عن
 الامام وهو الاصح كقوله الجوى حتى لو كان له ولد كافرا أو عيدا فاسلم أو عتق بعد ما قبل موته أو قتله أو الحكم بطاقة
 ورثة جوى وفي القصة اني من الكرماني الاصح اعتبار كونه وارثا عند رقة وبيق وارثا عند موته (قوله
 ولو زوجته بشرط العدة) لانه بالردة كانه من من الموت لا خياره بسبب المرض باصراره على التكفر مختارا
 حتى قتل والتقييد بالعدة يقتضي ان غير المدخول به الارث لصيرورتها بالردة اجنبية جوى (قوله بعد قضاء دين
 اسلامه) فان لم يبق كسب اسلامه أو لم يكن الا كسب الرقة فالدين فيه كذا في شرح الملتقى (قوله وكسب ردة
 في) يوضع في بيت المال للمسلمين بطائفي التي على ما كان شعبة اقتضاه القتل وعلى الغنية والحراج والقطعة
 من الطير والجوع (قوله بعد قضاء دين ردة) روى الحسن عن الثاني أن دين الرقة يقتضي من كسب الاسلام
 الا ان لا يفي فبقي الباقي من كسب الرقة قال في البدائع والوفاة الحية هو الصحيح لان دين الميت انما يقتضي
 من ماله وهو كسب اسلامه انما يقتضي ردة فليجوز للمسلمين فلا يقتضي منه الدين الا لضرورة فاذا لم يبق
 تحققت الضرورة خافى المقتضى خلاف الصحيح أفاده الجوى (قوله وقالاميراث أيضا) لعدم زوال ملكه عنه (قوله
 وان حكم القاضي بطاقة حتى مدبره) انما ذكر الحكم بالمساق هنا لانه أي المصنف لم يذكره سابقا وانما ذكره
 المشرح ثم ان حكم الموت والقتل يفهم مما ذكره المصنف بالاول لان المساق في حكمه ما هو موقوفه وما وانما
 المدبر لانه بالمساق صار من أهل الحرب وهم اموات في حق أحكام الاسلام لاقطاع ولاية الازام كالحق منقطعة
 عن الموقف فصار كالموت الا انه لا يستقر حاله الا بقضاء القاضي لاحتمال العود اليه فلا بد من القضاء من (قوله
 من ثلث ماله) الذي هو كسب اسلامه على الصحيح كما تقدم (قوله والولاية المرتدة) أي لالولاية ابتداء فبرئ
 الهبة بنفسه بخلاف ما اذا كان للورثة فانه يدخل فيه الافات (قوله وينبغي أن لا يصح القضاء به) أي بالمساق
 اعلم ان بعضهم لا يشترط القضاء بالمساق بل يكفي بالقضاء بحكم من أحكامه وعاقبتهم أنه يشترط القضاء به سابقا
 على القضاء بالاحكام أفاده في الجنى والموقوف في الفسخ وظاهرهما أن القضاء بالمساق قد صح وحينئذ لا يصح
 الا في ضمن دعوى حتى لا يبدل ان المساق كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت للقضاء اجنبية أن لا يدخل المساق
 تحت القضاء فمما جرحه فالصحيح صاحب الحر لا صاحب التهر (قوله واعلم أن تصرفات المرتدة) قيده لان المرتدة
 يتقد جميع تصرفاتها كإياها (قوله على أربعة أقسام) نافذات نافذة باطلات نافذة موقوفة نافذة موقوفة عنده
 لا عند غيرها (قوله ما لا يعتد به ولا يهمل) قال في التبيين لانها لا تستدعي الولاية ولا تعتد بحقيقة الملك حتى يعتد
 بهذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه حلق (قوله الاستيلاد) صورية اذا اجابت جارية بولد فاذ عاد
 ثبت نسبته منه وورث ذلك الولد مع وراثته ونسبه الجارية أم ولد جبر (قوله والطلاق) قال في الجبر أو رد كيف يقع
 الطلاق وقد بان بالردة وأجيب بأنه لا يلزم من وقوع المنيونة استباح الطلاق وقد سلف أن المسألة بطاقتها
 المبرر في العدة وأورد طلب الفرق بين طلاقه وعلاقه والفرق أن الطلاق لا يعتد به كمال الولاية بخلاف العتق
 بطلان وقوع طلاق العبد وورثته اه قال في العناية وقد وجد الارعد اول اثنين كالوارثة امها اه فان قلت
 ارعدا أحد الزوجين فصح فكيف يطل الطلاق عدة الفسخ أجيب بأن ذلك في الفرقة التي هي فسخ من كل وجه
 كالردة مع الحياء اه جوى (قوله وتسليم الشفعة) قال في الجبر ولا يمكن وقفا تسليم لان الشفعة بطلت به
 وطاقتها انما يجزى مع بطلان الشفعة الموقوفة الاولى اه (قوله ما يعتد به الله) أي ما يكون للاعتداد
 في عصمة على كون قلعه معتقدا ماله من المال (قوله النكاح) سواء كانت المتكوجة مسلمة أو كافرة أو مسلمة
 أو مرتدة لانه يستحق القتل وأما لاجل التأمل والنكاح يشمله عنه جوى (قوله والصيد) بالكسب والبازي
 أو مثلا لري جوى (قوله والشهادة) أي اذاؤها لا قبلها (قوله والارث) يعني أنه لا يرث أحد أمها اذا مات مثلا
 بغير كسب ليلاه ورثته المسلمون ليكنه بالاستناد (قوله وهو الخافضة) فان أسلم ففدت وانما بطلت ونسب
 عنها من الأصل عند جها بطلت عنه جوى وعلى موجب الخافضة صاحب الجبر بقوله لانها تقتضي التساوي
 في الدين ولا يدين له بكنهه يقتل الجراح اه (قوله ويرث منه عند الامام) شبه على زوال الملك ككسبه

فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على ردة (قوله فان أسلم)
 أو حكم بطاقة (ورث كسب اسلامه وارثه
 المسلم) ولو زوجته بشرط العدة يلى (بعد
 قضاء دين اسلامه وكسب ردة) في بعد
 قضاء دين ردة (قوله الاميراث أيضا) ككسب
 المرتدة (وان حكم) القاضي (بطاقة حتى
 مدبره) من ثلث ماله (وام ولد) من كل ماله
 (وحل دينه) وقسم ماله ويؤدى سكاك
 الى الورثة والولاية المرتدة المقتضية أن
 وينبغي أن لا يصح القضاء به الا في ضمن
 دعوى حتى العبد هو واعلم أن تصرفات
 المرتدة على أربعة أقسام (في فسخه) انفاضا
 ما لا يعتد به ولا يهمل (في فسخه) انفاضا
 الطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة
 والجبر على عبده (المأذون) (ويطلى منه)
 انفاضا ما يعتد به الله وهي خمس (النكاح
 والصبي والصيد والشهادة والارث
 ويتوقف منه) انفاضا ما يعتد به الله وهو
 (الخافضة) أو ولاية منعدية (و) هو
 (التصرف على ولده الصبي) يتوقف منه

فلم تكن غارة قاتل (ولدت أمته ولد افاداه
 فهو ابنه حزينه في) أمته (السلة مطلقا)
 ولده لا قل من نصف حول أو أكثر لاسلامه
 تبعه لاقته والمسلم يرث المرتد (ان مات)
 المرتد (أو لوط بدارهم وكذا في) أمته
 (النصرانية) أي الكفاية (الاذا اجابت
 به لا كثر من نصف حول من ارتد) وكذا
 لصفه لاقته من ماء المرتد فبقيته لقرية
 لاسلام بالجر عليه والمرتد لا يرث المرتد
 (وان لوط بماله) أي مع ماله (وظهر عليه
 فهو) أي ماله (في) لانفسه لان المرتد
 لا يرث (فان رجع) أي بعد ما لوط بلامال
 سوا مقضى بطاقة أولاً في ظاهر الرواية وهو
 الوجه فتح (فلق) ثانياً (عالمه) وظهر عليه
 فهو لوارثه (لانه بالمعاق اتفق لوارثه فكان
 ما الكاقد بما حكمه ما تراه له قبل قسمته
 بلا شيء وبوجه ما بقية) ان شاء ولا يأخذ
 لو سلب العدم الفائدة (وان قضى بعد) شخص
 (مرتد لوط) بدارهم (لانه فكاتبه) الابن
 (بجاء) المرتد (مسلم فبذل أو الولاء)
 كلامها (للأب) الذي عاد مسلماً لجل الابن
 كولو كبل (مرتد قتل رجل خطأ فلق أو قتل
 فديته في كسب الاسلام) ان كان والا فلق
 كسب الردة بجر عن النجاسة وكذا لو أقر
 بفعب أقالو كان النصب بالمائة أو بالينة
 فانه في الكسبين انما ظاهره بية واحلم
 أن جنابة العبد والامة والمكاتب والمدير
 بجنابته في غير الردة (فقطت يده عدا فارتد
 والعباد باقه ومات) منه أو لوط (بحكمه)
 فجاء مسلمات منه (ضمن القاطع نصف
 الدية في ماله لوارثه) في المستثنين لان
 السراية ماتت بمولا غير معصوم فأحدثت
 قبيد بالعبد لانه في النجاسة اعلى العاقلة (و)
 قبيد فابا حكمه بطاقة لانه (ان) عاد قبله أو
 (أسلم ههنا) ولم يلحق (فماتت) به بالسراية
 (ضمن) الدية (كلها) لكونه معصوما وقت
 السراية أيضاً ارتد القاطع فقد تل أو مات ثم
 سري الى النفس فهدر لوط عد الفوات محل
 القود

فلم يتعلق به بماله بخلاف المرتد والحاصل أن زوجة المرتد تراث منه مطلقاً وزوج المرتد لا يرثها
 الا اذا ارتدت مريضه بجر (قوله قاتل) ثمانية فوجدته مفعول ما قبله من قوله لوط مريضه فأفاده الحاشي (قوله
 ولده لا قل من نصف حول) من وقت الارتداد (قوله تبعه لاقته) لان الولد ينح خيرا لا يوين دينه والامة مسلمة
 (قوله أي الكفاية) نسوبه ليعم اليهودية (قوله الا اذا اجابت به لا كثر الخ) أما اذا اجابت به لا قل من ستة أشهر كان
 العلوق في حالة الاسلام فيكون مسلماً يرت المرتد منع (قوله فبقيته لقرية للاسلام بالجر عليه) أي بغير الولد تبعها
 لا يسه بخلاف ما لوطع الامة فانه لا يكون قرياشته لعدم جبرها عليه فلا يجبر تبعها (قوله أي مع ماله) فالباية
 للمصاحبة (قوله وظهر عليه) بالبناء المجهول قال في المغرب ظهر عليه غلبه وهو من قواهم ظهر فلان
 السطح اذا علا وحقيقته مساو على ظهره فأفاده المصنف (قوله لان المرتد لا يرث) ولا مانع من كون المال
 فيشادون النفس كسرى كسرى العرب منع (قوله بلامال) متعلق بطريق ما اذا لوط ببعضه ثم رجع وعلق بالباقي
 ومقتضى النظر أن ما لوطه أولاً في ماله لوطه ثانياً لورثته اه حاشي (قوله سوا مقضى بطاقة أولاً في ظاهر
 الرواية) أما اذا قضى بطاقة فظاهر رتقر الملك للوارث بالقضاء بطاقة وأما قبله فلان عودته وأخذ وطاقة ثانياً
 يرجح جانب عدم العود وبوجه كده فتنظر اقامته ثم فتنظر رموته فكان رجوعه ثم عودته ثانياً بمنزلة القضاء وفي بعض
 روايات السير جعله في غير الأثر (بذل المعاق لا يسهير مله كاللورثة والوجه ظاهر الروايات بجر عن القبح
 (قوله ولا يأخذ لومثلاً) أي بعد القسمة (قوله فلو كان لوطاً) أي لو كان لوطاً فبذل المعاق لا يسهير مله كاللورثة (قوله فكاتبه الابن)
 بعد بالخلة لان الابن اذا دبره ثم جاء الاب لا يسهير مله لان الابن لا يسهير مله (قوله فكاتبه الابن بخلاف المرتد)
 تقبل القسح بالتجديد لم تكن في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير حوى (قوله فكاتبه الابن بخلاف المرتد
 مسلماً) أي قبل أداء بدل الكتابة الى الابن فلو أذاه اليه ثم جاء مسلماً فانه يعتق على الابن حين أدى اليه بدل
 الكتابة وكان الولاء فلا ينتقل بعده الى أبيه ولا يمكن الاب فسخ الكتابة لصدرها عن ولاية ترقية بجر (قوله
 لجعل الابن كالوكيل) وحقوق العتق ترجع الى الموكل والولاء لمن يقع منه العتق (قوله فلق أو قتل) يعني على
 الردة فبذلك لانه لو أسلم تكون الدية في الكسبين جميعاً مات أولاً بجر (قوله فديته في كسب الاسلام)
 المكسوب في الردة لتوقف نصرته عليه فأفاده صاحب البحر ونجى أن تكون الدية في كسب الردة لانه دينها
 الآن يقال أنه مبني على رواية الخليفة عن الامام أن الدين يقتضى من كسب الاسلام الآن لا يلقى فيقتضى الباقي
 من كسب الردة ومحمده في البداية (قوله وكذا لو أقر بنصب) أي وأفسده فانه يجب
 ضمانه في كسب الاسلام عنده (قوله فانه في الكسبين اتفاقاً) الذي في البحر من غاية
 البيان أنه في كسب الاسلام فان قصده في كسب الردة (قوله كسب الردة) فالسيد بخير في العبد
 والأمان شاء فدى وان شاء دفع لانه (قوله كسب الردة) فالسيد بخير في العبد
 فيكون وجب جنابته في كسب الاسلام (قوله فانه في الكسبين اتفاقاً) الذي في البحر من غاية
 جنابة المدير وسأقي في الجنابات الا (قوله فارتد) أفاده بالقاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله
 فلا شيء فيه لانه اذا كان لا يضمن فاق (قوله فارتد) أفاده بالقاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله
 حين كان القطع وهو مرتد بجر (قوله والعباد باقه) بالنصب أي نموذ العباد فهو مفعول مطلق فهو مستأنف
 (قوله فحكمه ضمن القاطع نصف الدية) لانه صار يبتا تقدر الموت ويقطع السراية واسلامه جناية واحدة
 في التقدير فلا يحد حكم الجنابة في الجنابة (قوله فارتد) أفاده بالقاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله
 انما كانت لانها بمنزلة كسب الاسلام (قوله فارتد) أفاده بالقاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله
 الدية وفيه أن العاقلة لا تنقل الاطراف فليست قل (قوله فارتد) أفاده بالقاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله
 (قوله لكونه معصوما وقت السراية أيضاً) أي كأنه معصوم وقت ثبوت الجنابة لا اعتباراً بجنابة البقاء وهذا
 توجيه قوله ما ووجه قول محمد أن اعتراض الردة اهدر السراية صبيحة (قوله فارتد) أفاده بالقاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله
 القاطع) لما بين حكم القطع المرتد أراد تبخير حكم القاطع المرتد (قوله فارتد) أفاده بالقاء ان الردة بعد القطع فلو كانت قبله
 هذا التعليق

يقضي عدم الفرق في القاطع بين أن يرتد أولا (قوله غالبة على العاقلة) لانه حين القطع كان مسلما وتبين
 أن الجنابة قتل بجر (قوله ولا عاقلة لمرتدة) يعني اذا قطع وهو مرتد ثم سرت فانه لا شيء على عاقلة القاطع (قوله
 وكسب مالا) عبر بالواو إشارة الى أنه لا فرق في الكسب بين أن يحصل قبل الحاق أو بعده (قوله لو ارتد) انما على
 أصلهما اقتضاه لأن كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً وأما عند أبي حنيفة فلا تملك المكاتب
 انما يملك اكسابه بالكسبة والكسبة لا تنوق بالردة فكذا اكسابه وحصوله في دار الحرب كحصوله في دار الاسلام
 (قوله ولو لم يولد) قيد بالولد بعد الحاق لانه اذا كان موجوداً منفصلاً حين الردة قبل الحاق فانه لا يكون
 مرتداً بردهما معاً لانه ثبت له حكم الاسلام بالتبعية فلا تزول بردهما الا اذا لحقاه أو أحدهما الى دار الحرب
 فانه يخرج من الاسلام لانه كان بالتبعية لهما أو لولد أو قد انعدم الكل فيكون الولد فشا ويصير على الاسلام اذا بلغ
 كما تبصر الاتم عليه بجر (قوله كاتهما) مفرد مضاف فيم الاتمين وانما كاتهما فيلان المرتدة تسترق فكذا ولدها
 وولد الولد أمه حربية والحربية تسترق فكذا ولدها (قوله يصير بالضرب على الاسلام) ولا يقتل لو أبي كولد
 المسلم ادخل ولم يصف الاسلام يصير عليه ولا يقتل (قوله تبعية لايوبه) أي في الاسلام والردة وهما يجبران فكذا
 هو وان اختلفت كيفية الجبر (قوله لعدم تبعية الجد على الظاهر) قال في الجراء علم أن الجد ليس كالأب في ظاهر
 الرواية في ثمان مسائل أربعة في الفرائض وأربعة في غيرها الأولى من القسم الثاني أنه لا يكون مسلماً بالاسلام
 جده في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يتبعه وهذه المسئلة المذكورة وهي أن ولد الولد لا يصير كما يصير بغيره
 مبنية عليها والثانية صدقة الفطر لولد الصغير اذا كان جده موصراً أو أب له أو له أب معسر أو عبد لا يجب
 الجد في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يجب عليه والثالثة - تزوالا وصورتها معتقة تزوجت بعدد وله أب عبد
 فولدت منه قالوا لا حرة تبعا لأمه وولده لموالى أمه فاذا أعتق جده لا يصير ولا يحافده الى مواليه عن موالى أمه
 في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يصير كالأول أعتق أبوه والرابعة الوصية لا تقرب لا يدخل الولدان ويدخل الجد
 في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يدخل كالأب وأما الأربعة التي في الفرائض فرد الاتم الى ثالث ما سبق ويجب
 أم الأب والاخت لا تسقط بالحبية عندهما ونسقط بالاب انفاً والارابعة ابن الماتق يجب الجد عن ميراث
 الماتق انفاً ولا يجب الأب عند أبي يوسف فله السدس والباقي للابن ذكر هذه الأربعة الاكل في شرح
 السراجية وينبغي أن يراعى ثلاثان مذكوران في التفقات الأولى الاتم تشارك الجد في نفقة الصغير ثلاثاً
 بخلاف الأب والثانية لا تفرض النفقة على الجد المعسر بخلاف الأب فصارت المسائل عشر وقد زيد أخرى
 هي أن الصغير نصف باليتم موت أبيه لا موت جده اه (قوله حكمه مكرب) أسرى سرق أو توضع عليه الجزية
 أو يقتل وأما الجد فيقتل لا يحال لانه المرتد لا أصالة أو يسلم بجر عن الفسخ (قوله عن امرأة) يشعل الزوجة
 والمملوك (قوله لانه مسلم) تبعا لايوبه ولا يقع أمته في الردة لعدم تحقق الملك عليها وقت ولادته بخلاف ما إذا ولده
 بعد السي (قوله واذا ارتد سي عاقل صح) قبله بالعقل لأن ارتداد الصبي الذي لا بهة في غير صحيح كاسلامه لأن
 اسلامه لا يدل على تغييره - فبعدمه ويترتب على صحة الردة من الصبي العاقل أنه لا يرتد من أقاربه مسلمين
 أو كفاراً ولو كانت زوجة تبين من زوجها ولو مات لا يسل عليه جوى ولا فرق فيه بين كونه كان مسلماً بنفسه
 أو بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ فهو ساني (قوله خلا للثاني) وجه قوله أنها ضرر رجح قال في الفسخ وعن
 أبي حنيفة عن أبي يوسف أن أبا حنيفة رجح الى قول أبي يوسف ونحوه في حاشية الشلبي نقل عن المحيط (قوله
 ولا خلاف في تجليده في النار) قال الجوى في شرحه والخلاف أي خلاف أبي يوسف انما هو في أحكام الدنيا
 ولا خلاف أنه مرتد في أحكام الآخرة لأن الفسخ من الكفر ودخول الجنة مع النكاح مما لم يرد به شرع ولا حكم به
 عقل كذا في التلويح (قوله كسلاسه) فتترتب الاحكام من صحة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة
 والارتد من المسلم وغيرهما على اقرار الصبي العاقل وصديقه بجميع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله
 فهو ساني (قوله ويصير عليه بالضرب) ولا يقتل لأن القتل عقوبة وهو ليس من أهل أن يلزم العقوبة في الدنيا
 مباشرة سببه كسائر العقوبات ولكن لو قتله انسان لم يفرم شيئاً لأن من ضرورة صحة ردته أنه اهدار دمه دون
 ما يستحق قتله كالماتك اذا ارتدت لا تقتل ولو قتله بائناً لم يلزمه شيء فانه الكال (قوله وقيل الذي يقتل الجاني)
 جوى هذا القيل قول الجوى في شرحه هو الذي يعلم أن الاسلام حق والكفر باطل وقول القهستاني يهنا

ولو خطأ فإدنية على العاقلة في ثلاث سنين من
 يوم القضاء عليهم خاتبة ولا عاقلة لمرتدة (ولو
 ارتد مكاتب ولحق) وكسب مالا (وأخذ
 بماله ولم يسلم قتل فبذل مكاتبته لمولاه
 وما بقي من ماله لو أنه) لأن الردة لا تؤثر في
 النكاح (زوجان ارتدا ولحقا فولدت) المرتدة
 (ولدا وولده) أي لثلاث المولود (ولدها
 عليهم) جميعاً (فالولدان في) كاتهما (و)
 الولد (الأول يصير) بالضرب (على الاسلام)
 وان حبلى به ثمة تبعية لايوبه (لا الثاني)
 لعدم تبعية الجد على الظاهر لحكمه مكرب
 (و) قبل بردهما (لو مات مسلم عن امرأة
 حامل فارتدت ولحق فولدت فكان ثم يظهر
 عليهم) أي على أهل تلك الدار (فانه لا يرتد
 لو برت أمه) لانه مسلم (ولو لم تكن ولده حتى
 سميت ثم ولده في دار الاسلام فهو مسلم) تبعاً
 لايوبه (موقوف) تبعا لأمه (فلا يرتد أمه) لرقه
 بدافع (واذا ارتد سي عاقل صح) خلافاً للثاني
 ولا خلاف في تجليده في النار لعدم الفسخ وعن
 الكفر تلويح (كسلاسه) فانه يبيع انفاً
 (فلا يرتد أبوه الكافر) تفريع على الثاني
 (ويصير عليه بالضرب) تفريع على الأول
 (والعاقل أمين) وهو ابن سبع فأكثر مجتبي
 وسراجية (وقيل الذي يقتل الجاني) أن الاسلام
 سبب النجاة ويغير الجاني من الجاني والباطل

من الماتق

لقول الثقات يعقل أي يعلم كلمة التوحيد وأنه تعالى واحد وأن الإسلام يجب الصلوة أو أن البيع خلاف الشراء
له زاد في المبسوط بحيث كونه يتأخر ويضيق ويضيق أهـ أما ابن سبع فلا يعقل من ذلك شيئاً نحو صفات هذه
الآزمان (قوله فأنه الطرسوسي) يفتح الراء ذ كره القاري في شرح الشفاء (قوله وقد رأيت) يفتح التاء جلي
(قوله ويؤيده) أي التقدير بالسبق قد يقال إن ما أعطيه الإمام على من التميز فلا يطاع غيره في هذا السن (قوله
وسنه سبع) وقيل ثمان وهو الصحيح وعليه اقتصر البخاري وقيل ابن عشر وقيل ابن خمس عشرة سنة ولم يصح
ذكر الكمال وهو أول من أسلم من أمة بيان كمال أول من أسلم من الرجال الأحرار غير الموالي أبو بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه ومن النساء خديجة رضي الله تعالى عنها ومن الموالي زيد بن حارثة كذا جاع به ابن الصلاح
بين القول المتبينة وأما ما نه صلى الله عليه وسلم فلم يتقدم له من أمة غير النبي وأما ورقة بن نوفل وجبريل ونسطور
فمقرب الحلبي تبع للذهي أنهم من أهل الفترة من القسم الذين تمسكوا بدين عيسى قبل نفسه وآمن وصديق أنه
صلى الله عليه وسلم الرسول المنتظر وذلك نافع في الاستدلال وليسوا من أهل الإسلام لاجتماع المسلمين على أن
أول من أسلم خديجة ولم يتقدمها في الإسلام رجل ولا امرأة وليسوا من العصاة أصلاً لأن العصاة من اجتمع به
صلى الله عليه وسلم بعد البعثة مؤمنين بما جاء به عن الله تعالى والمراد بالبعثة الرسالة بقوله يا أيها المذتر أعاده
في شرح المتن (قوله طاراً) يفتح الطاء معناه يقال طار الأبل إذا ضمه من فواجبها والضم جمع وبضم الطاء
ومعناه القطع يقال طار الجارية إذا قطع من مقدم ناصيتها كالعلم تحت التاج (قوله غلاماً) قال في القاموس
الغلام الطار السارِب والكل ضداً ومن حين يولد إلى أن يشب وهو المراد هنا (قوله أو ابن حلي) أي وقت
يؤتى (قوله قهراً) مفعول مطلق لم يسن سقنكم فانه يضمن معناه (قوله بدارم حمي) من إضافة المشبهة به إلى
المشبه والدارم القاطع وهو البغ (قوله وسنان حمي) كالأضافة السابقة ويصح إجراء الاستعارة المكتبة
فيه وفيما قبله (قوله ثم هل يقع فرضاً) قال في التحرير وشرحه لابن بادشاه واستثنى نحر الإسلام من العبادات
الايان فأثبت أصل وجوبه في العمى العاقل بسببية حدوث العالم لما فيه من الآيات الدالة على وجود المحدث
تعالى ولم يثبت وجوب الاداء لانه بالخطاب وهو ليس بأهل الخطاب لعدم كمال العقل واعتداله فإذا أسلم العمي
عاقلاً وقع إسلامه فرضاً لأن محضه لا توقف على وجوب الاداء بل على مشروعيته ككفره ومساكنه ثم هو
في نفسه غير متوقف إلى فرض ونقل فتعين كونه فرضاً فلا يجب تجديده بالفا كتحجيل الزكاة بعد السبب لوجوبها
اذ كل منها واقع بعد تحقق أصل الوجوب قبل وجوب الاداء فكما صح ذلك عن الفرض مع هذا عنه وفي شمس
الائمة أصل الوجوب عن العمى العاقل لعدم حكمه فإذا وجد حكمه الذي هو الاداء وجد الوجوب والاول
أوجه اذ المأخوذ ومن لم يقب عليه الجمعة اتبناها بالصوم والصلوة مسبوق بالوجوب في الجلة فوقه وهو
عن الفرض موجه بخلاف فعل العمى على طريق شمس الائمة اهـ وقال في فصل الحاكم وزاد أبو منه وروى كثير
من مشايخ العراق ايجاب الايمان على العمى العاقل الذي يتأخر في وحدانية الله تعالى ونفاها عن الامام
لو لم يثبت الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بمقولهم والبخاريون قالوا لا تعلق بكم الله تعالى بفعل
المكلف قبل بعثة رسول كالأشاعر وهو المختار نقله المحقق ابن عبد البر ولعنهم وحينئذ فيجب حمل الوجوب
في قول الامام لوجب عليهم معرفته بمقولهم على الاتقاء اهـ ملخصاً (قوله وفي شرح الوهبانية) أي للعلامة
عبد البر بن النخعي (قوله بعده) أي بعد التميز (قوله ككفر بعضهم) قال في التشرح المذكور من التميز
قد استفاض في رسالتين شرعان أن من قال درويش درويشان يكفر لأن معناه جميع الاشياء مباحة فسلوة
أن يدخل فيه ما لا يجوز اباحته فيكون مباح الحرام وأنه كافر وهذا باطل فان معناه مكنة المساكن أو مكنة
المفكره فكأنه حال تمكينا مكنة المساكن أو مكنة الكفر الفقرة اول دلالة فيه قط على ما ذكر من اباحة
شيء ما خلا من اباحة جميع الاشياء موقفاً فيه (قوله قبل يكفره) لعل وجهه أنه طلب شبيهة تعالى والله تعالى
غنى عن كل شيء والكل مفقود محتاج اليه وينبغي أن يرجع فيها عدم التكفير لان لها تأويلات فانه يمكن أن يقول
أردت أن أطلب شيئاً كراماً لله تعالى اهـ من شرح الوهبانية وهذا البيت مجموع من بيتين حذف الشارح
شطر كل واحد

قائلة الطرسوسي في أفتح الوسائل قاتلاً
ولم أر من قدره بالسبق قلت وقد رأيت نقله
ويؤيده أنه عليه الصلاة والسلام عرض
الإسلام على علي وسنه سبع وسكان
يقضيه حتى قال
سبقتكم إلى الإسلام طراً
فلاما ما بلغت أو ابن حلي
وسبقتكم إلى الإسلام قهراً
بدارم حمي وسنان حمي
ثم هل يقع فرضاً قبل البلوغ ظاهر كلامهم
انقضاء في التحرير المختار عند المأزبيدي
أنه مخاطب بأداء الايمان كالبالغ حتى لو مات
بعد بلا ايمان خلد في النار نهر وفي شرح
الوهابية
يدرويش درويشان ككفر بعضهم
وهي أن لا كفرة وهو المأزور
كذا قول من قبل يكفر
وباحضه بالخطاب ليس يكفر

ومن حال شيء لله بعض يكفر • ويحتمل عليه الكفر بعض يكفر

وباحضرينا بطريركس قولها • عن الله كفرا • فواو عتروا

(قوله ليس بكفر) لان الحضور يعني العلم قال الله تعالى ما يكون من غيري ثلاثة الا هو رايهم والنظر بمعنى الرؤية قال الله تعالى لم يعلمين الله يرى فيكون المذنب باعالم يرمى اه منه (قوله قالوا بكفره) نقل القرطبي ان هذا الغنا وضرب القسب والرقص حرام عند مالك والشافعي واحدا في مواضع من كتابه ورايت قتوى شيخ الاسلام الكراماني ان يستعمل هذا الرقص كافر ولا علم ان حرمة الاجماع لزم ان يكفر منعه اه (قوله ومن لولي الخ) حذف الشارح ابياتين هذا البيت وما بعده ومن مبتدا وقال صلته وجهول خبره ولولي متعلق بصور وطي مبتدا خبره يجوز واسل التركيب ومن قال طي مسافة يجوز لولي جهول قال الزعفراني انا استعمله ولا اطلق عليه الكفر (قوله ثم بعض يكفر) وهو ابن مقاتل ومحمد بن يوسف (قوله واثبتاه في كل ما كان خارجا الخ) قال العلامة التفتازاني بعد ان سكت عن اكثر المعثرة منع اثبات الكرامات للاولياء وان الاستناد اليه يميل الى التريب من مذهبهم ان امام الحرمين قال المرضي عنه ناجي بوجله خوارق الامادات في معرض الكرامات ثم ورد في بعض المجهزات نص قاطع على ان احدا لا ياتي بمثله أصلا هكذا القرآن ثم قال والاتفاق ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء هل يجوز القول به فقال تقض العادة على جيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة (قوله عن النسفي التميم) هو الامام تميم الدين حمزة مفتي الانس والحن رأس الاولياء في عصره (قوله وينصر) أي يقول بمحمد انا مؤمن بكرامات الاولياء واطلق واقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب البغاة) •

آخره قلته وجوده وليان حكم من يقتل من المسلمين بهدم من يقتل من الكفار بجر والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم فاعل مقتل اللام كفرا ذروما وقضاة كمال وانما جمعه لانه قالوا يوجد واحد يستكون له قوة الخروج فاستأنى وأصل بغاة بغية على وزن فعلة بضم الفاء وقد انفرده المقتل الذي على وزن فاعل لمذكر عاقل وبل وزنه فله بفتح الفاء ككامل وكلمة والنم للفرق بين مقتل الاخر وجهه جوي (قوله لغة الطالب) قال في الصحاح البني هو التهدي وكل مجاوزة واقراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بني اه شاي (قوله وشراهم انصار جون الخ) المناسب ان يقول فالبغاة عرفا الطالبون لا يجعل من جور وظلم وشرا الخ والانهذا الحل فادركا فله الخالي لان تقديره والبنى شرعاهم انصار جون الخ (قوله وقامه في جامع القصولين) قال فيه يمانية ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا اثنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك لظلم ظالمهم به فهم ليسوا من اهل البني وعليه ان يترك الظلم ويصفهم ولا ينبغي للناس ان يمشوا الا امام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا ينبغي ان يمشوا الا امام ايضا لان فيه اعانة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن ذلك لظلم ظالمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم اهل البني فعلى كل من يقوى على القتال ان ينصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع قال عليه الصلاة والسلام الفتنة ثمانية لعن الله من ايدتها فان حكاوا نكلا وبان خروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد فليس للامام ان يعرض لهم لان العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعات الملا مشي وذكر القلانسي في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضى الله تعالى عنه ما درينا القتال مع اهل القبلة وكان على ومن تبعه من اهل العدل وشعبه من اهل البني وفي زماننا الحكم قلبية ولا بدوى العادة والبغية كما هم يطعون الدنيا اه (قوله قطع طريق) هم انصار جون بلانوا بل وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم ويضيقون الطريق أو يتأول لكن لا متعة لهم وقد فعلوا ما ذكره فاده صاحب الفتح (قوله وبغاة) هم انصار جون يتأول لمكنهم لا يستصحبون ما ناله الخوارج كذا في الفتح (قوله كما حقه في الفتح) حيث قال وحكم الخوارج عند جهور الفقهاء والمحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم قال ابن التمد ولا أعلم احد وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى نقل اجماع الفقهاء وذكر في المصط ان بعض الفقهاء لا يكفر احدا من اهل البدع وبعضهم يكفر اهل البدع وهو من شائب يده منه دالا قطعا ونسبه الى اكثر اهل السنة والتقلي الاولي اتينهم في حبس كلام اهل المذهب فكثير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المحدثون

ومن يستعمل الرقص قالوا بكفره
ولا سيما بالدف يلهو ويترصد
ومن لولي قال طي مسافة
يجوز جهول ثم بعض يكفر
وثباتها في كل ما كان خارجا
عن النسفي التميم يروى وينصر
• (باب البغاة) •

البني لغة الطالب ومنه لان ما كلفني وعرفا
طلب ما لا يجعل من جور وظلم فخرج وشرا
(هم انصار جون من الامام الحق بغير حق)
فليجوز قلبه حوايقة وقامه في جامع
القصولين ثم انصار جون من طاعة الامام
ثلاثة قطع طريق وهم حكمهم وبغاة وبغية
حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منه
خرجوا عليه يتأول بل يرون آه على الجمل كفر
أو مصيبة فوجب قتاله يتأول يلهم يستعملون
دما نارا وموالا ويسبون ذلنا ويكفرون
أصحاب نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام
وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء
كما حقه في الفتح

بل من غير علم ولا عبرة بغير الحقها هو المتقول من المتهدين ما ذكرنا من المذار عرف بنقل مذاهب المتهدين اه
وهو كلام وجبه الا انه مشكل لانه يقتضي عدم كفر الائمة الذين يسبون الشيعين ويقتلون عائشة وشكرين
ان آيات برائتها من القرآن وهذا كفر صراح اه حلي وقد يجب ان ما ذكر مستحق لصهم على تكفيرهم (قوله
لكونه من تأويل) أي ما ذكر من اعتقاد وجوب القتل الخ (قوله كما في باب الامامة) حيث قال ويستدع
أي صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف من الرسول لا بما عاينه بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلنا
لا يكفر بها حتى انوارج الذين يستولون دماءنا واناوسب أصحاب الرسول ونكروا صفاته تعالى وجواز
رؤيته لكونه من تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا لخطايتهم ومنهم من كفرهم وانكر بعض ما علم من الدين
ضرورة كفرها كقوله ان الله تعالى جسم كالأجسام وانكار حصة الصديق اه (قوله بالمباينة) أو باختلاف
الخلق الذي قبله اياه قال في المسيرة وشرحها وينت عقد الامامة بأحد أمرين اما باختلاف الخليفة اياه
كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه حيث استخلف عمر رضي الله تعالى عنه ولما جاع العصاة
على خلافته بذلك اجاع على حصة الاختلاف واما بسبب من تعتبر بعينه من أهل المال والعقد ولا تشترط بيعة
جميعهم ولا عدد محدود بل يكفي بيعة جماعة من العلماء أو جماعة من أهل الرأي والتدبير اه (قوله وجبرونه)
بغير همة المراد به البطش (قوله فاذا خرج جماعة مسلمون) قيد بسلامة هم لان أهل الذمة اذا غلبوا على موضع
العراب صاروا أهل حرب كما تقدم لكن لو استعان أهل البني بأهل الذمة فقاتلوا معهم لم يكن ذلك منهم تخصا
لهم بل كان هذا الفعل من أهل البني ليس نقضا لإيمان حكمهم حكم البغاة كذا في الفقه يعني بالبيعة المسلم
لا يملك على التقيد بالسلام بغير (قوله الذي التماس به في أمان) فان لم يأمن الناس به يكون غير نافذ الحكم
في محكم حكمه قريبا (قوله وغلبوا على بلدة) قيد به لانه لا يثبت حكم البني ما لم تغلبوا ويحقه واو يصير لهم منعة
كذا في الحديث ونظائر اطلاق البلديشمله لو غلب على بلدة من بلاد الكفر طاعة من المسلمين حوى وظاهر
التقيد بالبلد انهم اذا اجتمعوا في حصاره وصاروا ذامعة انهم لا يكونون بغاة ويحذر (قوله وكشف شيعتهم)
تلقوا بدوا ويجوز انهم القتال كن ظلم وظلم فيهم ظلم الاشبهه فيه لا يكونون بغاة ولا يجوز مساوئته للإمام عليهم
بل يجب على المسلمين ان يعينهم حتى ينفوهم ويرجع عن جورهم بخلاف ما اذا كان الحال مشبهه بالخلم مثل
تجهيل بعض الجبابرة التي للإمام أخذها والحق الضرر بها لضعف ضرر أعم منه كذا في الفقه وفي السراج
اذا تحقق ظلمه وكانت لهم شوكة وقايلهم شئ أن لا يمان الامام ولا يمان البغاة ويمكن الجواب عن المخالفة بانها
لا تختلف الزمان لا لاختلاف البرهان فعدم معادتهم هو الاشبهه بمنهم لعدم جور الولاة ومعادتهم هو
الانطباق بزمايل الجور والولاة حوى (قوله استعجابا) لا وجوبا فان أهل العدل لو قاتلوه من غير دعوة
الى الجماعة لم يكن عليهم شيء لانهم علموا ما يقاتلون عليه فالحكم كالمرئيين وأهل الحرب بدد بلوغ الدعوة جرح
العناية (قوله حل لنا قاتلهم بداء) على ما نقله خواهر زاده عن أصحابنا وهو المذهب ونقل القدوري أنه
لا يدوم حتى يدوه فان بدوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم كذا في البحر (تنبيه) خواهر زاده هو الامام أبو بكر
محمد بن الحسين البخاري ومعناه ابن الاخت اشهر به لانه ابن أخت القاضي الامام أبي ثابت قاضي هو قد
وكان خواهر زاده اماما كاملا في الفقه بغير اغترار أصحاب التصانيف وميد وطه أطول المياسط وكانت وفاته
فيما بلغ سنه الستة التي توفي فيها شمس الائمة السرخسي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة وكانت وفاة القدوري
سنة ثمان وعشرين وأربعمائة اه حلي من الاتقاني وذكر الزليعي أنه لو أمكن دفع شرهم بالحسنة بعد ما تمزقوا
فعل ذلك لانه أمكن دفع شرهم بالاهون حوى (قوله اذا الحكم) وهو حل القتال وايضا لو انظر الامام بداهم
بالقتال وما لا يمكنه الدفع بعد لقوة استعدادهم (قوله في دليله) أي القتل فان الظاهر من اجتماعهم صغيرين
متمتعين ارادتهم القتال (قوله اقترض عليهم اجابة) وما روى عن الامام من الاعتزال زمن الائمة ولو لم يثبت
بحول على أن الامام لم يدعه وأما حلق بعض العصاة عنه فمحمول على أنه لم يكن لهم مقدرة يدع ما كان يشبههم
في تركه من حل القتال وما روى اذا التقي المؤمنان بسيفيهما قاتلا والمقتول في النار بحول على اقتالهما حجة
وهي أولها الدنيا والمملكة كذا في الفقه (قوله وهو طلبة المواعدة) أي الجمع على ترك قتالهم (قوله ان
خبر المسلمين) كذا في الجليل أنهم لا يهيمون تلك المدة بالعدد والعديد لقتال المسلمين وان المدة تمنع منهم ولا الحيل

وانما لم تكفرهم لكونه من تأويل وان كان
باطلا بخلاف المنقول بتأويل كما في باب
الامامة (والامام بصير اماما) بأمرين
(بالمباينة من الانراف والاعيان وبأن
ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره
وجبرونه فان بايع الناس) الامام (ولم ينفذ
حكمه فيهم لغيره) من قهرهم (لا بصير اماما
فاذا صار اماما بخلاف لا ينزل ان) كان له
قهر وغلبة (لعوده بالقهر فلا ينفذ) (والا
ينزل به) لانه مفيد ثانية وغاية في كتب
الكلام (فاذا خرج جماعة مسلمون من
طاعته) أو طاعة نائبه الذي الناس به
في أمان درر (وغلبوا على بلدة دعاهم اليه)
أي الى طاعته (وكشف شيعتهم) استعجابا
(فان تجبروا يجتمع من حل لنا قاتلهم بداء) حتى
تفرق جمعهم (اذا الحكم يداره الى دليله وهو
اجتماع والامتناع) ومن دعاه الامام الى
ذلك (أي قاتلهم) اقترض عليهم اجابته
لا لظلمة الامام في الدين بل لضعفهم فرفض
فكف فيهم وطاعة بدائع (لو قاتلوا) (والا
لم يثبت درر وفي المبتنى لو بقوا لاجل ظلم
السلطان ولا يمنع عنه لا يفتي الناس
معاونة السلطان ولا معاونة منهم (ولو طلبوا
المواعدة أجبروا) الى ان خير الله المسلمين
كان أهل الحرب (والا لا) يجابوا بحس

منه (قوله وأما كلاً منهم الخ) حيازة التمر وعرف به هذا أنه لا يكره بيع ما لم يتم المصيبة به كبيع الطيارة المغشبة
والكبتى التطوح والحماة للطيارة والعصير والخبث الذي يتخذ منه المازف وما في بيع الحماة من أنه يكره
بيع الأمر من فاسق يعلم أنه يعصى بمشاكل والذي جزم به الشارح في الخطر والاباحة أنه لا يكره بيع جارية
لمن يات بها في دبرها أو يبيع غلام من لوطي وهو الموافق لما مر من أنه ما في الحماة محمول على كراهة التزويج
والمنع هو كراهة التصريم وعلى هذا فيكره في الكل تزويجها وهو الذي نطقن النفس إليه إذا لاشك أنه وإن لم يكن
ممنه إلا أنه متسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا والله تعالى الموفق اه قال الجوزي وفيه تأمل وكأنه
ميل منه إلى أن ما في الحماة محمول على مسكراته التصريم لأن الله - بسبب هذه الاعانة قطع قريب من الحرام
فلا يكون خلاف الأولى والله تعالى أعلم (قوله لو عاد لا) أي لو كان القاضي المولى من أهل العدل فأفاده الكمال
(قوله والالا) قال في القمع فاذا رأى البينة فاضيا في مكان غلبوا عليه فقتل ما شاء ثم طهر أهل العدل فرفعت
أقضية إلى قاضي العدل فقتلهم ما هو عدل وسككها ما قضى برأى بعض المجتهدين لأن قضاء القاضي
في المجتهدين نافذ وإن كان مخالفاً لرأى قاضي العدل اه فقول المزاب والالا لا يظهر على الإطلاق بل محله
في القضاء المخالف لرأى المجتهدين (قوله ولو كتب فاضيه الخ) محله فيما إذا كان هذا القاضي من أهل العدل
قال في القمع ولو طهر أهل البني على يد قتلوا فيه فاضيا من أهل ليس من أهل البني مع وطئه أن يقيم الحدود
والحكيم بن الناس بالعدل فإن كتب هذا القاضي كتاباً إلى قاضي أهل العدل بحق رجل من أهل مصره بتهمة
بنيهم فلهذا أن كان القاضي يعرفهم وليسوا من أهل البني أجاز وإن كانوا من أهل البني أو لا يعرفهم لا يعمل
مخفهم كغالب حين يسكن عندهم أنه منهم ولا يقبل قاضي أهل العدل كتاب قاضي أهل البني لأنهم فسقة اه
مخفهم (فإن علم) أي القاضي المكتوب إليه كما يفهم من عبارة الكمال السابقة فأنه أجاز وقوله لا يعمل به
صريح في ذلك فتأمل (خاتمة) أسند النسي في سننه الكبرى في خصائص على - إلى ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم قال لما خرجت الحروب اختلوا في دار وكانوا ستة آلاف فقلت لعل - يا أمير المؤمنين ابرء بالصلافة
الم هو لا تقوم قال واني أخفهم عليك قلت كلا فليست ثيابي ومضيت حتى دخلت عليهم في دارهم وهم
مجمعون فبقوا أقاموا امرؤا بن عباس ما جاء به فقلت أنتسكن من عند أصحاب النبي - عليه الصلاة والسلام
المهاجرين والأنصار ومن عند ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم وصهره عليهم نزل القرآن وهم أعرف بشأبه
منكم وليس فيكم منهم أحد لا يلقاكم ما يقولون وأبلغهم ما يقولون فانتحى لي نحرهم فقلت ها أنا ما فتمتم على
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه وخنته وأقول من آمن به قالوا ثلاث قلت ما هي قالوا أحدها أن
حكم الرجال في دين الله تعالى وقد قال تعالى ان الحكم الا لله قلت هذا واحدة قالوا وأما الثانية فانه قال
ولم يسب ولم يغم فإن كانوا كفارا لقد حلت لنا ساوهم وأموالهم وان كانوا مؤمنين لقد حرمت علينا ما وسم
قلت هذه أخرى قالوا وأما الثالثة فانه يحسنه من أمير المؤمنين فإن لم يكن أمير المؤمنين فانه أمير الكافرين
قلت هل عندكم شيء غير هذه قالوا حسبنا هذا قلت رأيتم ان قرأت عليكم من كتاب الله وحدتكم من سنة نبي
ما يرد قولكم هذا أترجعون قالوا اللهم نعم قلت أما في قولكم انه حكم الرجال في دين الله تعالى فانا أفرأه عليكم
أنه صبر الله حكمه إلى الرجال في أرب من أربع درهم قال تعالى وتقدس ولا تقولوا المسيد وأنتم حرم إلى قوله
يحكم به ذوا عدل منكم وقال في المرأة وزوجها وان خفت شقاق بينهما فامسكوا بهما من أهل وسكان أهل
أنشدكم الله تعالى أحكم الرجال في حقن دماهم وأنفسهم وأصلاح ذات بينهم أم في أرب منهن أربع درهم
قالوا اللهم في حقن دماهم وأصلاح ذات بينهم قلت أخرجت من هذه قالوا اللهم نعم قلت وأما قولكم انه ما يظن
ولم يسب ولم يغم أنسبون أنسبون عائنة فستهلون منها ما نسبتهم من غير ما هو أمكم لئن تعلمت لقد كنتم
فان قلت لم يستأنسبوا فقد كفرتم قال الله تعالى النبي - أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم فأنتم
خلالين قالوا منهم ما يخرج من هذه الاخرى قالوا اللهم نعم قلت وأما قولكم انه يحسنه من أمير المؤمنين
المؤمنين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم المدينة على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقال اكتب
هذا ما قضى عليه محمد رسول الله فقالوا والله لو كنا نعلم أن رسول الله ما سددنا من البيت ولا فالتنا ولا كن
اكتب محمد بن عبد الله فقللوا واتهموا رسول الله - وإن كنتم تقولون ان كتب محمد بن عبد الله فقللوا رسول الله

(ورنه) أمالو ورجع تبطل ديانته فلا أدب
ابن كمال وفي القمع ولو دخل باغ أمان فقتله
عادل عند الزمة الدينية كافى الثامن لبقاء
شبهة الإباحة (ويجوز) تحريم (بيع)
السلاح من أهل الفتنة ان علم (لأنه اعانة
على المصير) وبيع ما يقتضيه كالحديد
ولم يكره لأهل الحرب (لا) لأهل البني
أدوم فترفعهم لعله - لا حاله قريب زوالهم
بجلائف أهل الحرب زيلى قات وأعاد
كلهم انما قامت المعصية بسببه يكره
يعتبر عيا والاعتز به منهم وفي القمع عند
سككهم فاضيه لو عاد لا والالا ولو كتب
فاضيه إلى قاضيا كتابا فان علم أنه قضى
بتهادة عدليه فقتله والالا

خير من علي وقد حاسبه ولم يكن محمودة ذلك نحو من النبوة أخرجت من هذا لاخرى فالله ثم فرجع
منهم ألقاب وبنى سائرهم قتلوا على ضلالتهم قتلهم المهاجرون نقله الكمال واقع سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (كتاب القبط) •

أي كتاب لفظ القبط فهو ثنائي والاولى قول الحموي كتاب في بيان أحكام القبط لأن الكتاب معهود لبيان ماهو
أعم من لفظه كمنهجه وجنائه وارثه وغير ذلك (قوله عقبه مع اللفظة بالجهد) تبع في هذا التعبير صاحب النهر
وفيه قلب وصوابه عقب الجهاد به مع اللفظة (قوله مرضيتما) بفتح العين والراء قاله الحلبي أي لكونهما
متعرضين للهلاك والزوال أي كما أن الانفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك يوضع ذلك قول
الاتقاني ذكر القبط واللفظة بعد السبر لما أن النفوس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك أي كما أنهم ما فيها
كذلك وقدم القبط على اللفظة لكون النفس أعز من المال وانما قدم السبر عليهم لأن الجهاد لاعتلاء كلمة الله
تعالى وإخلاء العالم عن الفساد الذي هو رأس كل معصية وهو الكفر والجهاد فرض على سبيل الكفاية بقوله
ثم على اقتوال المشركين أو فرض عين إذا كان النفر عاماً والاتقاط مندوب لقوله تعالى ومن أحياها فكأنما
أحيى الناس جميعاً ذكره الشافعي (قوله ما يلقط) أي مطلقاً وقال القهستاني "عولقة الشيء المأخوذ من الأرض
(قوله فاعيل بمعنى مفعول) أو بمعنى الفاعل كأنه يدعوه صاحب اللفظة كما يقال ناقة حلوب إذا كانت كثيرة اللبن
كانت اندعوساً بها إلى الحلب شافعي عن خواهر زاده (قوله ثم غلب) أي في اللفظة على طريق الجواز جوي
(قوله على الولد المنبذ) ولوميتا لغير المعنى الشرعي (قوله باعتبار المسأل) لأنه آيل إلى أن يلقط في العادة قاه
الكمال فهو من باب وصف الشيء بالصفة المشارة كقوله من قتل قتيلاً لقتله زيلبي (قوله مولود) من صفار
بن آدم قاله الاتقاني (قوله خوفان من العيلة) بفتح العين وسكون الباء الفارقة قاله العلامة نوح (قوله أو فرارا)
بكسر الفاء وقوله من تمة الرينة أي الزنا وانما زاد لفظ تمة تحسينا للثقل والاعتدال يكون ابن زنا (قوله
مضيه آثم) هذا في الاتقاط المفترض وفي التدين هو من أفضل الاعمال ولهذا قيل محمزه غامر يعني مثابا
ومضيه آثم وقال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا اه (قوله ان غلب على ظنه
هلاكه) بأن وجدته في مفازة ونحوها من المهال لا يلقى (قوله ومثله) أي مثل الاتقاط في هذا التفصيل رؤية
أعني الخ (قوله والافتدوب) لكن ينبغي أن يحسم طرحه بعد التقاطه لأنه وجب عليه بالتقاطه حفظه
فلا يملك رده إلى ما كان عليه كذا في الدر المنثور عن الباقي والصبي كتاب الخ في الاتقاط بالنسبة لما يترتب
عليه من الاحكام أبو السعود (قوله لما فيه من الشفقة) أي على الاطفال وهو من أفضل الاعمال زيلبي (قوله
والاحياء) أي احياء النفس لأنه على شرف الهلاك قال تعالى ومن أحياها فكأنما أحيى الناس جميعاً زيلبي
(قوله وهو حر مسلم) سواء كان الواجد حراً أو عبداً أو مكاتباً ولا يكون تعالى واجداً بحر فيترتب عليه أحكام
الاحرار من أهلية الشهادة والاعتناق ونوابه وحد قاه إلا أنه لا يجهت فأذف أمته لأن احسان المقتدوف شرط
ولم يعرف احسانها من (قوله تبعا للدار) فان الدار دار الاحرار لأن الحكم للغالب وكذا الاصل في بني آدم الحرية
منع والرق عارض والاصل عدم العارض جوي (قوله الابهجة رقة) أي بالبيئة ويشترط في قولها اسلامهم
لأنه مسلم بالدار وبالبيئة لا يحكم عليه بشهادة الكفار الا اذا اعتكفوا كقوله في مواضع أهل الذمة وانما افسرنا
الجهة بالبيئة فقط لأنه لا رقي باقراره لذمة فلو صدقه القبط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه لأنه يضرب نفسه به بعد
الحكم بالحرية وان بلغ فأقر أنه عبد فلان فلا يذمه ان كان قبل أن يقضى عليه بما لا يقضى به الاعلى الاحرار
صم اقراره وصار عبداً لأنه غير منهم فيه وان كان بعد القضاء بنحو ذلك لا يقبل ولا يصبر به بعد الاذن فيه ابطال
حكم الحاكم ولأنه حكاذيب في ذلك شرعا فلا يستدان ديناً أو بايع انساناً أو وكل كفاية أو وهب أو تصدق وسلم
أو كاتب أو دبر أو أعتق ثم أقر أنه عبد فلا يصح في ابطال شيء من ذلك لأنه منهم من خصا (قوله لسبق يده)
له يطلع المتقط خصما أي لأنه أحق بطوبى يده عليه فلا تزول الايمنة هنا بخلاف ما اذا انتهى خارج نسبة فان
يذكر قول بلائمة لأن منة دهر هي النسب تفوق المنفعة التي أوجب اعتبارها بالمتقط فالصول ما يفوق
المقصود من اعتبارها من (قوله ومهر اذا تزوجه السلطان) أي أو نائبه كلقباضي قال أبو السعود

• (كتاب القبط) •

عقبه مع اللفظة بالجهد لمرضيتما الانفات
النفس والمال وقدم القبط لملكته بالنفس
وهي مقدمة على المال (هو) انقضا يلقط
فعل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المنبذ
باعتبار المال وشرا (اسم حتى مولود طرحه
أهله خوفان من العيلة أو فرارا من تمة
الرينة) مضيه آثم ومحمزه غامر (التقاطه
فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه ولم
يرفعه) ولم يعلم غيره فقرض من ومثله
رؤية أعني يقع في بشرى (والافتدوب)
لما فيه من الشفقة والاحياء (وهو حر)
يصلح للدار (الابهجة رقة) أي خصم
وهو المتقط لسبق يده (وما يحتاج اليه) من
نفقة وكسوة وسكنى ودوا ومهر اذا تزوجه
السلطان (في بيت المال)

في حاشية الاشياء ومنها أنه أي الملقط لا يجوز له أن يزوجه غلاماً أو جارية فإن أمره القاضي بذلك جاز
 (قوله ان برهن على التقاطع) هذا في حق الاتفاق فلو اتفق عليه الملقط من ماله يكون متبرعاً عنه لانه ليس له ولاية
 الا لزام الآن يا امره القاضي بالاتفاق عليه ليرجع على اللقط بها لان للقاضي ولاية عليه فيمكنه من بيعها عليه
 ولو مات في صغر رجوع في بيت المال فهو مستأنف ولودفعه الى القاضي فلا أن لا يقبل لاحتمال أنه ولده ودفعه اليه
 لتكون نفقته في بيت المال وان أقام حجة أنه لقط أو علم القاضي فكذلك لانه بالاتفاق التزم خطه وتريته
 ثم أراد ان يعزل نفسه فلا يسع منه ان شاء كالوصي اذا أراد عزل نفسه بعد موت الوصي أبو السعود عن العيني
 (قوله وادنه ولودية في بيت المال) قال في البحر فلو وجد اللقط قليلاً في محله كان على أهل تلك المحلة دينه
 لبيت المال وعليهم التسامية وكذا اذا قل الملقط أو غيره خطأ فالدية على عاقلة لبيت المال ولو قلته عدداً فالحساب
 الى الامام بين القتل والصلح على الدية وليس له العفو اهـ (قوله كينايته) من دية وهو ما قلناه في الثاني (قوله وليس
 لاحد أخذه منه قهراً) لانه ثبت له حق الحفظ لسبق يده فهو ينبغي أن ينزع منه اذا لم يمكن أهل الحفظ
 كافي الحاشية بغير وينبغي أن يكون معناه أن الاولى أن ينزع منه لأن يضمن عليه ذلك لما قدمناه من الحاشية
 فيما اذا علم القاضي بجزء من - فظنه بنفسه وأقرب اليه فاق الاولى أن يقبله فهو فيه نظر فان كون الاولى أن يقبله
 المفيد عدم تعين القبول على القاضي لا يقتضي عدم نزعه بل ينزع وجوباً بالدفع لغيره وتكون نفقته في بيت المال
 (قوله وحرز في النهر) أي عن الفتح والمبسوط ومبارته أقول المذكور في المبسوط أن للامام الاعظم أن يأخذ
 بحكم الولاية العامة الا أنه لا ينبغي له ذلك وهو الذي ذكره في الفتح أيضاً اهـ (قوله الاموجب) كما اذا كان غير أهل
 حفظه (قوله وهذا) أي محل كونه لا يؤخذ من الملقط كرها (قوله قناز) أقاديه أنها لم يتنازعوا على أخذها
 للمسلم (قوله لانه أنفع للقط) لانه يحكم له بالاسلام فكان المسلم أولى بحفظه ولانه يعلم أحكام الاسلام بخلاف
 الكافر بغير (قوله قال اي فيه للقاضي) وينبغي أن يرجع ما هو أنفع للقط فهو ولو كان في يد ذمى ومجوسى ينبغي
 أن يقدم الذمى - حوى (قوله ويثبت نسبه من واحد) اذا لم يظهر كذب فلو انفر رجل بالدهوى وقال هو قلام
 فاذهو جارية أو بالعكس لا يقضى له أصلاً ظهريه (قوله استحضارنا) وجهه أنه اقرار القبيح بما فيه وقه وإبطال حق
 الملقط وقع خيفاً ضرورية ثبوت القسب وكمن من ثبوت خيفاً لا قصد احوى لمخصا (قوله والافبالينة) وان لم
 يتولد شيئاً نهر عن الحاشية لكان التهمة اذ يحتمل أن يظهر له مال بعد ذلك أبو السعود (قوله ومن اثنين - متولين)
 اذا ادعى معاً ولا مرجع فلو ترجح أحدهما فهو أولى فيقدم الملقط على الخارج ولو كان الملقط ذمياً والخارج
 مسلماً للاستوائ ما في الدعوى ولا أحدهما يداي فيحكم للذمى وباسلام الولد ويقدم من يقيم البينة على من لم يبرهن من
 الخارجين والمسلم على الذمى والخارج على العبد والذمى الخبز على العبد المسلم بغير (قوله كونه أمة مشتركة) نظير من
 الشارح لما في المصنف (قوله ومباراة الميتة) هو ظاهره في غاية البيان والفتح وغوى في الهندي من السراج (قوله
 فمن الامام أنه ثبت الى خمسة) وقال أبو يوسف لا يثبت من أكثر من اثنين وقال محمد لا يثبت من أكثر من ثلاثة
 بغير (قوله ولا يشترط اتحاد الام) قال في التتارخانية لو عين كل واحد منهما امرأة أخرى فخصى بالولدين بينهما ما وهل
 يثبت نسب الولد من المراتين على قياس قول الامام يثبت وعلى قولهما لا اهـ (قوله لكن في القهستاني الخ)
 عيانته وفيه أي في قول النفاية ولورجاءين اشارة الى أنه لو ادعى أكثر من رجلين لم يثبت نسبه وهذا عند
 أبي يوسف وأما عند محمد فقد ثبت من الثلاث لا الا - ثم عند أبي حنيفة يثبت من الاكثر اهـ فقوله وعند
 أبي حنيفة الخ فيسب باطلاً أنه يثبت من أكثر من خمسة قال في شرح المتن وقد شبه في المنع وغيره بالولادة الامة
 المشتركة وقد منافها الإطلاق عند الامام (قوله فليحصر) أقول ان ما في الميتة والسراج صريح في انتهاء الدعوى
 الى خمسة وما في القهستاني غير صريح والمقول على الصريح (قوله امرأة واحدة) صريح بضمومه
 المصنف بعد بقوله ولواذعته امرأتان (قوله ولورجاءين امرأتين على الولادة) انما بالغ به لانه في العادة لا يطلع
 على الولادة الا النساء فرعايتهم وشهادته الرجال (قوله فلا يقمن شهادة رجلين) بخلاف ما اذا اتى رجل
 أن الملقط ايته فانه يقبل قوله من غير بينة لان في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقط وليس ذلك في دعوى
 المرأة فلا يقبل قولها من غير بينة كذا في الحاشية (قوله خلافاً لها) فقال أبو يوسف لا يكون لواحدة منهما وكذا
 قال محمد فيما رواه أبو سليمان عنه وروى أبو حنيفة عنه أنه يجعل بينهما بغير (قوله وصف أحدهما علامة)

ان برهن على التقاطع (وان كان له مال)
 أو قرابة (فقى ماله) أو على قرابته (وانه)
 ولودية (في بيت المال كينايته) لان الغرم
 بالمقيم وليس لاحد أخذه منه قهراً (وهل
 للامام الاعظم أخذه بالولاية العامة في الفتح
 لا وأقره المصنف بها الأبرو وحرز في النهر ثم
 لكن لا ينبغي أخذه الاموجب (فلو أخذه
 أحد وحاشية الا قول رد إليه) الا اذا دفعه
 باختاره لانه أبطل منه (وهذا اذا تقدم
 الملقط فلو تعدد ترجح أحدهما كما لو وجد
 مسلم وكافر قناز عاقصى به للمسلم لانه
 أنفع للقط خاتبة ولو استويا فالأى فيه
 للقاضي بغير بحث (ويثبت نسبه من واحد)
 بغير تردد عواء ولو غير الملقط انحصاراً لوجوبها
 والافبالينة خاتبة (ومن اثنين) متولين
 كونه أمة مشتركة ومباراة الميتة اذ جاء أكثر
 من اثنين فمن الامام أنه يثبت الى خمسة
 ظاهرة في عدم قبول دعوى الزنا ولو
 يشترط اتحاد الام نهر لكن في القهستاني
 عن النظم ما فيه شبهة من الاكثر فليحصر
 (ولو ادعى امرأتين) واحدة (ذات زوج)
 فان صدقها زوجها أو شهدت لها القابلة
 أو قامت بينة (ولورجاءين امرأتين على
 الولادة) (صحت) دعوتها (والالا) الهندي
 من تحميل النسب على الغير (وان لم يكن
 لها زوج فلا يثبت من شهادة رجلين ولواذعته
 امرأتان وأقامت أحدهما البينة فهي
 أولى به وأقامت أجنبية فهو بينهما ما
 خلافاً لهما الكل من الحاشية (وان) ادعى
 خارجان (وصف أحدهما علامة به)
 أي بجمده

مكشاة وسلمة وقوله به أي بالقطب أما القطعة فلا يخرج صاحب العلامة عند التنازع وكذا لو تنازع
 خويلد بن عينا في يد الشوز كرا حدهما علامة بجر (قوله لا يثوبه) أي لا تفتبر العلامة بالثوب سوى وكأنه
 لانه غير ملازم له فلا يثبت التحصيل (قوله ووافق) فإذا لم يوافق أو أصاب في البعض وأخطأ في البعض فهو رابنهما
 ظهريه (قوله فهو رابن) لأن العلامة لها أصل في الشرع وذلك في توفه تعالى أن كان قصده الخ وفيما إذا اختلف
 أم وأتيا بأموال الكافرين فانه يعتبر فيه الزى والعلامة (قوله وسبقه) أي بوضع يده قال في البحر وظاهر
 ما في القمع تقديم ذي اليد على الخارج ذي العلامة (قوله قضى لهما) أي لكونه مطابقا لهما وفيه نظر لأن
 الختلى المشكل باعتبار اشكاله ليس في كسر ولا في قاني يكون مطابقا والاولى أن يعقل بعدم الترجيع (قوله
 والافقن اذى أنه ابنه) أي أن وافق وان وافق لا ينفرد به لانه اذا ذكر علامة لم يوافق الواقع لا يقضى له أصلا
 كافي الظهريه ولا تأمل المقدسي ينبغي أن يقال والافقن وافق (قوله قضى به للمسلم) لصحة الشهادة بين وترج
 المسلم بالاسلام أعاده الحلبي (قوله ولكن هو مسلم استصفا) لأن دعواه تضمنت التسبب وهو وضع للصغير
 من حيث وجوب الثقة والحضنة ونفى الاسلام الثابت بالدار وهو ضروريه وليس من ضرورة ثبوت التسبب
 من الكافر الكفر اذ يجوز أن يكون ابن الكافر مسلما بأن أسلمت أمه فصحنا دعواه فيما يقع دون ما يضره
 سوى (قوله فيكون كافرا) لانه صار الحكم بهذه البينة بجر (قوله ان لم يكن) أي يوجد فيكون ثاقه (قوله أربعة
 أو كنبه) لأن المسلم لا يضر ولده في البيعة ولا الكافر في المساجد يلقى (قوله فسلم) أي اتفاقا (قوله فكافر)
 أي اتفاقا ولعله فيما إذا ادعاه كافرا ما إذا لم يذمه فالأصل له الحكم بالاسلام (قوله لسبقه) أي سبق المكان
 على اليد لانه يتحقق قبل وضع اليد أي والسبق من أسباب الترجيع قاله الكيال ومقابل ظاهر الرواية ما يورد
 ابن جماعة من محمد أن العبرة للواجد قال الكيال وفي بعض نسخ البسوط من كتاب الدعوى اعتبار الاسلام
 أي ما يبرر الولد به مسلما نظر للصغير ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك فعلى هذا لو وجد كافر في دار الاسلام أو مسلم
 في كنبه كان مسلما شلي (قوله ويثبت نسبه من عبد وهو حر) أما ثبوت التسبب فلا ينفعه وأما الحرة فلا ينفذ
 ولد المملوك قد يعتق قبل الانفصال وبعده وقد يكون الولد حرا من زوجين فحين لا يحرر وروسية وموربه
 أن يكون الحر ولا ينفذ لا جنبي فزوج الأب أمته من ولده برضا مولاه فولدت الأمة ولد افهوسر لانه ولد ولد
 مولد الأمة اه (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون عبد السيد لان الأمة أمه فإذا ثبت النسب من أثبت
 ما هو من ضروراته وهو الرق (قوله لثبوته من الجانبين) فكان أكثر اثباتا زايي (قوله فهو له) فلا نسمع دعوى
 الغير أنه (قوله أو نخته) كما هو دنانر بخلاف ما إذا كان مد فوانخته بجر (قوله أو دابة) بالتسبب عطف على
 قوله فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو أي الملقط عليها قاله الحلبي (قوله لا مكان بقره) الظاهر أن لفظ في
 ساقطة والاصل لا في مكان بقره اه الحلبي قال الحوى وبه عرف أن الدار التي هو فيها أو البستان لا يكون له
 بالاولى وقد وقف صاحب البحر فيها والمال الذي في ذلك المكان لقطه (قوله لانه مال ضائع) أي لا حافظ له
 ومالكه وان كان معه فلا قدرته على الحفظ فللقاضي ولا يضره اليه وكذا الغير القاضي بأمره كمال (قوله لانه
 قضائي فصل بجهت دفعه) فان من العلماء من قال إن الملتقط يشبه المقتن من حيث أنه أحياه كالمعتن فعلى هذا
 لا يكون متبرعا بالاتفاق بغير أمر القاضي إذا أشهد ابرجع كالوصى بجر من كآب اللقطه (قوله ما لم يعقل عنه بيت
 المال) فإذا عقل منه لا يوافق أحد التلا يكون أثره له من غير غرم منه فلما غرم بيت المال الأرض كان الغرم له
 والظاهر أنه إذا قضى بولائه الملتقط أنه لا يوافق أحد إذا بلغ وأن لم يعقل الملتقط عنه لتأييده بالحكم وجره (قوله
 ويدفعه في حرفة) أي صناعة لانه من باب التثقيف وكان ينبغي أن يقال فيه ما قيل في وصي اليتيم أنه يعلم العلم
 أو لا فإن لم يجد فيه قابلية سلمه حرفة نهر والتثقيف تقويم المعوج بالتصاف وهو ما يوجب به المباح ويستعار
 للتأديب والتعذيب نهاية (قوله ويقبض هبته) أي الهبة لانه كان غنيا وصدقته أي الصدقة عليه ان كان فقيرا
 لأن ذلك نفع محض ولهذا جعله الصغير بنفسه إذا كان عاقلا وعقله الأم ووصيها (قوله فهاك ضمن) أي الملتقط
 لانه ليس له ولا يثبتانه فصار هذا الأمر باينا بجر (قوله ضمن) أي المختار وقد حكمه في البحر قبل وظاهره
 أن المعتد الضمان على الملتقط مطلقا وهل يرجع الختان على هذا القيل على الملتقط لا مبرر بجر (قوله ويثبت
 منه) أي منع النقل من مصر الى قرية بخوف أن يخلق بأخلاقهم وهي قبيحة ويعلم منه بالاولى منع نقل

لا يثوبه (ووافق فهو رابن) إذا لم يمارضها
 أقوى منها كنبه الآخر وحقه وسبقه
 واسلامه ولو اذى أحدهما أنه ابنه والآخر
 أنه ابنه فإذا هو ختن فلزم شكلا قضى
 لهما والافقن اذى أنه ابنه ولو شهد للمسلم
 ذمان ولذنتي سلمان قضى به للمسلم
 تناوخانية (و) يثبت نسبه (من ذي و)
 لكن (هو مسلم) استصفا ما فتنع من يده
 قبل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمين أنه
 ابنه فيكون كافرا فهو (ان لم يكن) أي
 يوجد (في مكان أهل الذمة) كغيرهم أو
 بيعة أو كنبه والمسئلة رابعة لانها
 يجده مسلم في مكانه أو كافرا في مكانهم
 فكافر أو كافرا في مكانا أو عكسه فظاهر
 الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيار (و)
 يثبت نسبه (من عبد وهو حر) وان اذى
 أنه ابنه من زوجته الأمة عند محمد وكلام
 الزيلي ظاهر في اختياره (ولو ادعاه حر) ان
 الختلى حيا أنه ابنه من هذا الحرة والآخر
 من الأمة فالذي يدعيه من الحر وأولى
 لثبوته من الجانبين زيلي (وان وجد معه
 مال فهو له) حلالا لظاهره ولو فوقه أو نخته
 أو دابة هو عليه الامكان بقره (فيمصره
 الواجد) أو غيره (اليه بأمر القاضي)
 في ظاهر الرواية لانه مال ضائع (ولو قرر
 القاضي ولده الملتقط صح) ظهريه لانه
 قضائي فصل بجهت دفعه ثم له بعد بلوغه أن
 يوافق من شاء ما لم يعقل منه بيت المال خانية
 (ويدفعه في حرفة ويقبض هبته)
 وصدقته (وليس له ختنة) فلو فعل فهل
 ضمن ولو علم الختان أنه ملتقط ضمن ذخيره
 (وله نقله حيث شاء) ويثبت منه من مصر
 الى قرية بجر

الى البيادية وبه صريح في البحر (قوله ولا ينفذ الملتقط عليه نكاح) لانه يعتقد الولاية من القرابة والمال
والسلطنة ولا يوجد لواحد منهما نهر والسلطان ان ينكحه ومهره في بيت المال أبو السعود عن القهستاني (قوله
ويسع) أي يسع ماله لأن التصرف في المال لا يجوز إلا بكمال الرأي ووفور الثقة وذلك يوجد في الأب والجد
لا غير ولهذا لا تنكح الأم مع أمهاتك لأنكاح هذا أولى عين. وهذا صريح في أن الملتقط لا يملك يسع عرض
الصغير نفسه وإن احتاجه للثقة بل بأمر القاضي وقد عرفت فيه السيد الجوى أبو السعود (قوله وكذا الجارة
في الأصح) وذكر القدوري أن له أن يؤجره وسيأتي في آخر الكراهية أن هذا أقرب لأن فيه نفعا محضا شلبي
وفي القهستاني ولا جارة أي المقيط لا يأخذ الجارة لنفسه قال الجوى لانه لا يملك اختلاف منافعه فأنه الممنوع
بمخلاف الأم فإنها تملك اختلاف منافعه بالاستخدام والاجارة بلا موضع فقلت الاجارة بالاولى اه والذي يظهر من
الممنوع من اجارته على ما إذا آجره الملتقط لتكون الجارة لنفسه فلا يملك ما ذكره القدوري لعله على ما إذا كانت
الاجارة للقط ومما سبق من القهستاني يشير الى ذلك وكذلك انطباعهم الممنوع بامتناعه بشرا اليه أيضا
فلا خلاف في الحقيقة أبو السعود وفيه من الاشياء من كآب المظهر استخدام النبي بلا أجر سرام ولولا شبه
ومعناه الالاته وفيه ما إذا أرسله معناه لا حضار شريك (قوله لا يصدق في ابطال شيء من ذلك) فالزمه بالاستدانة
أو المايعة يؤخذ منه في الحال ولا يأتى خراي ما بعد العتق وهذا لا ينافي أنه يصدق بالنسبة لا قراره بأنه عبد زيد
إذا صدقه فيد حيث كان ذلك قبل أن تتأكد حرته بقضاء القاضي عليه بما لا يقضى به الأعلى الا حراكا لحد
الكامل كإقضاء من النقاية أبو السعود (قوله ومجهول نسب كلقب) ظاهر إطلاقه أن جميع أحكام القبط
ينبغي في مجهول النسب (تنبيه) سكت أن القبطه وجدت فيداد وعند صدره مارق منشورة هذه بنسب شق
وشقة بنت الطباجة والقلية ومعها القدي بن جعفرية بشرى بها جارية هندية وهذا جراه من لم يزوج بنته
وهي كبيرة وفي رواية وهي صغيرة كذا في الجوهرية وفي القاموس الطبع استحكام الحاشاة والطباجة المسمى
المشترح معرب تباهه والقلية الغضاة قال في القاموس قلاء كرماء ورضيه قلى وقلاء ومقلية أبغضه وكرهه غاية
الكراهية فترسكه أو قلاء في الهجر وقليه في البغض وقلى اللحم أنضبه في المقلى اه وهذا المعنى مناسب بمعنى
الطباجة والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئف فرأته العظيم

• (كتاب القطة) •

مناسبة الكتابين في غاية الظهور لوجود معنى اللفظ فيهما جميعا الآن القبط اختص بالنبوذ من بني آدم
واللقطة اختص بالنبوذ من المال شلبي وقدم القبط لشرفه نوح افندي (قوله هي بالفتح) ذكر في القاموس
أنه باب الضم والفتح أو السكون وبفتحين وسكان التاء الثقيل فهي لقطة من الالتقاط بمعنى الأخذ أو الأخوذ
فهو سنان (قوله اسم وضع للمال الملتقط) قال في فتح القدير هي فعله بفتح العين وصف مباغة للفاعل كهمزة
الكثير الهمز وبسكونها المفعول كضمة الذي يضك منه وانما قيل للمال لقطة بالفتح لأن طباع النفوس
تسأروا الى التقاطه فصار المال باعتبار أنه دأع الى أخذه بمعنى أنه كانه كثير الالتقاط مجازا والاختصاص الملتقط
(قوله ما يوجد ضائعا) أقادبه أنه لم يعرف مالكة والا كان غير ضائع لوجوب رده ولا يعطى حكم القطة وأقاد أنه
معصوم اذ لو كان مباحا كمال الحربى لا يقال انه ضائع فهو كالخطب والكلام المباح فهو كالتمريض الذي بعده
الا أن الثاني أوضح من الأول (قوله ما لا يوجد ولا يعرف مالكة) يرد عليه ما كان محرزا بملك أو ساقط فانه
ليس بلقطة وهو داخل في التعريف فالأولى أن يقال هي مال معصوم معرض للضياع بحسب رده في الشهر بأن
المحرز يخرج بقوله يوجد أي في الأرض ضائعا اذ لا يقال في المحرز ذلك اه جوى قال في القاموس ضائع الشيء
صار مهلا اه والمحرز ليس بمجهول (قوله رفع شئ الخ) فيه مساهمة لأن القطة الشيء المرفوع لا الرفع وتأويله
أن يرجع الضعيف وإن كانه وتنا على الالتقاط المفهوم من القطة فيكون من عود الضعيف على مقتضى معنى
قوله الخلى وفيه تكلف والأولى أن يكون رفع بمعنى مرفوع وهو من إضافة الصفة (قوله لا التملك) الأولى
للتملك (قوله نذب رنعا) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى قال في الوجوه اختلاف العلماء في رفعها
قال بعضهم رنعا أفضل من تركها وقال بعضهم تركها أفضل وجه القول الأول أنه لو تركها لا يأم أن يصل
اليها يد سنانة فيمنعها عن مالكة ما وجه القول الثاني أن صاحبها بما يطلبها في الموضع الذي سقطت فيه فإذا

(ولا ينفذ الملتقط عليه نكاح ويسع) وكذا
(اجارة) في الأصح لأن الولاية عليه في ماله
ونفسه للسلطان لحديث السلطان ذلك من
الأولى له فهو مع لو باع أو كفل أو دبر أو
كانت أو أعتق أو وهب أو تصدق ولم يتم أكثر
أنه عبد زيد لا يصدق في ابطال شيء من
ذلك لانه منهم ورنعه في الحاشية ومجهول
نسب كلقب
• (كتاب القطة) •

(هي) بالفتح ونسبها اسم وضع للمال
الملتقط عين وشرا ما يوجد ضائعا إن كان
وفي التارخية من المضمرات مال يوجد
ولا يعرف مالكة وليس بمباح كمال الحربى
وفي الحديث (رفع شئ ضائع) اللفظ على الغير
لالتفدين وهذا بهتم ما علم مالكة كالواقع
من السكون وفيه أنه أمانة لا لقطة
لانه لا يعرف بل يدفع مالكة (نذب رنعا)

تركها وجدها صاحبها في ذلك الموضع ثم قال والنول الاول اصح شلبي (قوله ان آمن على نفسه تعريضها)
بان وثق من نفسه أنه يعثر فيها وأما ما ذكروا من نفسه المتع فرض تركها وان شك كان أفضل (قوله والا) أي
ان لم يأمن بان شك فلا يشافي مافي البدائع لعله على ما اذا أخذها لنفسه (قوله ووجب أي فرض) ينبغي
أن يقال قياسا على اللقيط ان خاف على اللقطة الضياع ولم يعلم بها أحد غيره فيكون الالتقاط فرض عين
والا ففرض كفاية جوى (قوله عند خوف ضياعها) الظاهر أن المراد بالخوف غلبة الظن اذ لا يفرض الالتقاط
بجزء يوم الضياع والضياع بالفتح الهلاك ويطلق على العبال وضرب من الطيب وبالكسر جمع ضائع فاموس
(قوله كما ترك) أي في اللقيط وهو يشير الى ما قلنا من أن المراد بالخوف غلبة الظن لتصریح المصنف به هناك
(قوله فلو تركها الخ) أي وقد آمن على نفسه والا فالترك أفضل فلا يكون آثم به (قوله ظاهر كلام النهر لا)
الاولى أن يقول استظهر في النهر لا وعبارته وعلى فرض لو تركها حتى ضاعت فالظاهر أنه لا ضمان عليه لكنه
يأثم ويدل عليه ما في جامع الفصولين لو انفق زق فتر به رجل فلم يأخذه برئ ولو أخذه ثم تركه ضمن لوما لكه غائب
لولا حضرا اه قال في البحر وكذا لو رأى ما وقع من كم رجل اه وقال الوضع المالك من أهله حتى هلك
يأثم ولا يضمن كافي البحر أي من باب أولى اذ تركها حتى ضاعت وفي الشلبي عن الاستيعابي لو رقهها ووضعها
في مكانها ذلك فلا ضمان عليه في ظاهر الرواية وقيد بعض المشايخ بما اذا لم يبرح من ذلك المكان حتى وضعها في
مكانها فاذا ذهب عن مكانها ثم أعادها ووضعها فيه فانه يضمن اه المراد منه فاذا كان عدم الضمان بعدم الأخذ
فكيف يضمن اذا لم يأخذ أصلا وقد اتضح أن مافي النهر هو الموقول عليه (قوله وظاهر كلام المصنف ثم) لأنه
جعل الترك تضييما (قوله لما في الصيرفة الخ) قد يفرق بين الفرع بأن الائلاف مشاهد محقق في كل الجوار
فالواجب الحفظ ولا كذلك ترك اللقطة فان الائلاف غير محقق اذ قد تقع في يد من هو آمن منه عليها (قوله
حتى أكل) الاولى حذفه للاستفناء عنه بقوله يأكل (قوله ثم ردها الى مكانها) أي قبل أن يقول عنه وقد سلف
(قوله في ظاهر الرواية) مقابلة القول بالضمان سواء ذهب عن مكانه أولا شلبي عن شرح الاستيعابي
(قوله وصح التقاط صبي) من اضافة المصدر الى الفاعل فاذا التقط ولم يشهد ضمن والتعريف الى وليه جلبي
عن النهر (قوله وعبد) قال في النهاية ولو التقط العبد شيئا غير اذن مولاه يجوز عندنا وعند مالكا وأحمد
والشافعي في قول اه وفيه أن يكون التعريف الى مولاه كالصبي في جامع الجفر فيها وأما المأذون والمكاتب
فالمرتب اليهما أبو السعود عن الجوى والنهر (قوله لا يحنون الخ) فائدة عدم صحة التقاطهم أن الولي
أو المالك إذا أفاق ليس له الأخذ من أخذه منهم (قوله لعدم الحفظ منهم) بسبب عدم العقل واستناده
وهذا يفيد تقييده الصحة في الصبي بالعقل (قوله فان أشهد عليه) أي الأخذ وأطلق في الاشهاد فانصرف الى
من تقبل شهادته وهو عدلان ولذا قال في فتح القدير وظاهر البدو شرط عدلين وانما يشترط الاشهاد
عند الاختلاف حتى لو تصادقا على أنه أخذ للمالك فلا ضمان اجابا وعند الامكان فلو لم يجد من يشهده عند
الرفع أو خاف أنه لو أشهد عنده يأخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يضمن كافي النهاية فان وجد من يشهده لجأوزه
ضمن بحر وفي الظاهرية أن مكان في طريق أو مقارنه ولم يجد من يشهده عند الرفع يشهد اذا غفر جوى واعلم
أن الاشهاد لا بد منه على قول الامام عند الأخذ بخلاف المشايخ وانما اختصوا هل يكفي هذا الاشهاد عند الأخذ
عن التعريف بعده أو لا فقال الحلواني أدنى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ ويقول أخذتها لاردها
فان فعل ذلك ولم يعثرها كفي بخلاف الاشهاد تعريفها ونحوه في الهداية فاقضى هذا الكلام أن يكون الاشهاد
الذي أمر به في الحديث هو التعريف وتماه في الفتح (قوله يشهد لقطة) يقال نشد الضالة بالفتح يشدها بالضم
نشدة ونشدها بكسر التثنية وسكون الشين فمما طلبها وأخذها عندها يقال نشدتك الله أي سألتك به ونشده
من باب نصر أبو السعود عن مختار الصحاح ولا فرق بين كون اللقطة واحدة أو أكثر ولا يجب أن يبين ذهاب
أو فسخه وصافي هذا الزمان شلبي (قوله أي نادى عليها) ان وجدت لقطة لا أدري مالكمها فليأت مالكمها
وليس لها الرداع عليه من غير تعريضها حيث وجدها جهر الاسر اختلاصة ولو جهر عن تعريضها بنفسه دفعها لغيره
ليؤتمرها واخية ولو وجدها رجلا نعرفها جابه واشتركا في حكمها سوى القدسي (قوله حيث وجدها
وفي الجمع) أي يجامع الناس كالمساجد والاسواق والشوارع الا أنه يشادى على أبواب المساجد لا فيها

ان آمن على نفسه تعريضها والا فالترك
اولى وفي البدائع وان أخذها لنفسه حرم
لانها كالغصب (ووجب) أي فرض فتح
وقيد (عند خوف ضياعها) كما تركها لئلا
المسلم حرمة كالأغصان فلو تركها حتى ضاعت
آثم وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر
كلام المصنف ثم لما في الصيرفة جاز بأكل
حنطة انسان فلم يضمن اه حتى أكل خالي
البدائع الصحيح أنه يضمن آثم وفي الفتح
وغيره لو رقهها ثم ردها الى مكانها لم يضمن في
الفتح رواية وصح التقاط صبي وعبد
لا يحنون ومدهوش ومعتوه وسكران لعدم
الحفظ منهم (فان أشهد عليه) بأنه أخذها
ليرده على ربه ويكتفيه أن يقول من سمعوه
يشهد لقطة عدلوه على (وعرف) أي نادى
عليها حيث وجدها وفي الجمع

(قوله الى ان علم ان صاحبها الخ) هو ما عليه الفتوى معمرات والمراد بالعلم غلبة الظن بعدم الطالب وظاهر
الرواية التقدير بحول مطلقا كما في الاصل ثم استلزامه فقيل يترفع كل شهر وقيل كل سنة أشهر
وفي قوله الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها اشارة الى ان القطة اذا كانت شبيهة بعلم ان صاحبها لا يطالبها كالنواة
وقشور الرمان يكون القشور ابا حنة بخلاف الانتفاع من غير تعريف الا انه يبقى على ملك مالكه لان القليل من
الجهول لا يصح الا اذا حال حال الرعي لقوم معينين من اخذته فهو له براية وكذا الحكم في التقاط السمات بل
اذا كانت في مواضع متفرقة اما بالجمعة فهي من قبيل ما يطالب فيحفظ ولو رأى بغيره اذ هو حالي البادية فمريسا
من الماء ونظر ان مالكه ابا حنة لا بأس بالاخذ والاصح في منه وفي نوازل الفقيه اذا اجتمع للدهانين ما يقطر
من الاوقية في انهم فان كان يسيل من خارج الاوقية يطيب لهم لانه ليس للثمنى لان ما انفصل منها
لا يدخل في البيع وان سال من داخل او من الداخل والخارج جميعا ولا يعلم نظر ان زاد الدهان من عنده لكل
واحد من المشتريين طاب له وان لم يزد لا يبايع ويصدق به الا ان يكون محتاجا لا يبيعه حيل القطة (قوله
اولم يعرفوها) اتفاد ان التعريف لا بد منه ولا يكتفى عنه الا بشاهد وهو ما في المخطوط والدرر وقيل يكتفى
(قوله ان اذكرهم بالخ) واما اذا قد ادعى على انه اخذها للمالك فلا ضمان اجماعا بغير (قوله رقب الثاني قوله
بيمينه) لان اخذها لصاحبها حسنة ولتفسيه معصية فكان حل فعله على الصلاح اولى من حله على الفساد
وفي النابح الاصم ان محمد ابي يوسف (قوله ولو من الحرم) وقوله صلى الله عليه وسلم في الحرم ولا تقل اقلته
الا لشدة حاجته اولى به لا يحل الا لظن ان التعريف وقصص الحرم ايسر ان لا يصدق التعريف فيه لمكان
انه للقرى باظهارها بجر (قوله وتعليق اوكثيره) هو المذهب وقيل في الماتين من الدراهم فصاعدا يترفع لسته
وفيما فوق العشرة الى الماتين يعرفها شهر او في العشرة جعة وفي الثلاثة دراهم ثلاثة ايام وفي درهم وما (قوله
فلا فرق بين مكان ومكان) ولو دار الحرب حتى لو دخل - سلم دار الحرب بامان فوجد قطعة اى واخرجها -
ينبغي ان يعرفها في دار الاسلام لانها لقطة وبعدها لا مان ان لم لا يجوز وتلك هذه خيانة وعقوبة في الجوى
(قوله فيقطع بها) اى بعد التعريف وغلبة ظنه ان صاحبها لا يطالبها (قوله هل يغير) فلا يجوز ان تصدق بها
على غنى ولا على ولد الغنى الفقير الصغير سوى (قوله ولو على اهل) اى الفقير ذكره المصنف (قوله اذا عرفت
انها لثمنى) بان كانت زنا را او صليبا وليس المراد انه مترفع من الدنى فان القطة هي التي لا يعرف مالكها اتفاده
الجوى (قوله فانها توضع في بيت المال) للتوابع بجر (قوله لو رجا وجود المالك) اى ولو بعد التعريف
واذا لم يرجع لا يجب الا بقاء كما في البحر وقالوا له اسما كها رجا الفقير بصاحبها ودفعها للامام فان شاء قبل
وان شاء لم يقبل فان قبل ان شاء جعل صدقتها او اقرضها من على او دفعها او مضاربة او ردها على الملتقط وهو باتفاق
ان شاء ادام لفظ وان شاء تصدق على ان يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها او اهداها فان جاء بجرها
ليس له نقض البيع ان كان باع القاضى وان كان بغيره امره وهى قائمة ان شاء اجازة او ابطله واخذ
حينئذ ملكه وان ملكه له تضييع البائع فينفذ البيع من جهته والصدق بيده في زمة تا اولى من الدفع الى الحاكم
لانه لا يعلم هل يؤقها الى مستحقها ام لا (قوله او تضمنه) لانه تصرف في ماله بغير اذنه واباحة تصرفه من جهة
الشرع لاتفاق الضمان - قال للعبه كتناول مال الغير حال الخصومة شهر والاوى التعبير بالواو (قوله والظاهر ان
ليس للوصى والاب اجازتها) اى اجازة تصدق بالقطة من مال الصغير لانه يتضرر ببيعها بنقص ماله وجعل الجوى
لقطة الوقت كقطة الصغير (قوله وفي الوهبانية) اى في شرحها المصنف كما في البحر (قوله وضمانها في مالهما)
ذكره بشتا قال في البحر واذا صرح هذا البحث جاز تصدقهما (قوله ولو تصدق بامر القاضى) لان امر القاضى
لا يرد على تصدق بنفسه وهو به ضمان فهذا اولى (قوله كما ان له ان يضمن القاضى او الامام) فهما في ذلك
كواحد من الرعايا لان التصديق به غير داخل في ولاية الامام والقاضى لانه تصدق بمال الغير بغير اذنه فخير
لا يقال هذا يرد نقضا على قولهم ان الذمة لا يلحقهم عهدا لضمان لا نقول ذلك بالنسبة لما يكون فيه القاضى
ملزما كما اذا اتى بالحكم بشرائه بخلاف ما هنا فانه غير ملزم ابو السعود (قوله واهما ضمن لا يرجع على
صاحبه) اما المالكين فلانه عامل لنفسه واما الملتقط فلانه ملكه بالضمان فظهر انه تصدق بملك نفسه ذكره
العلامة فوج فانوابه كما في البحر (قوله ولا يثنى الملتقط) وان عرضه شيئا لم يثنى ولو اوجب (قوله او ضال) ان

(الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها) وانما اتفاده
ان يثبت كالا طعمة) والظاهر (كانت امانة)
لم يثبت بل اتفاده فلو لم يثبت مع التمكن منه
اولم يعرفوها ضمن ان اذكرهم بالخ
وقبل الثاني قوله بيمينه وبه تأخذ حاوى
واقتره المصنف وغيره (ولو من الحرم او قلية
او ككثيره) فلا فرق بين مكان ومكان
واقطة ولقطة (فيمنع) الرفع (بها لو فقيرا
والان تصدق بها على فقير ولو على اهل
وعرضه الا اذا عرفت انها لثمنى فانه توضع
في بيت المال) تارخانية وفي الذمة لورجا
وجود المالك وجب الا بصله (فان جاء
مالكها) بعد التصديق (خبر بها جازة فله
ولو بعد ذلك) وله توابع (او تضمنه)
والظاهر انه ليس للوصى والاب اجازتها
نهر وفي الوهبانية المصنف كماله فيضمن ان لم
يشهد ثم لا يبيعه او يوصيه التصديق ضمانها
في مالها لا مال الصغير (ولو تصدق بامر
القاضى) في الامم (كما ان له ان يضمن
القاضى) او الامام (لو فصل ذلك) لانه
تصدق بمال القريب بغير اذنه فخير (او
يضمن) المالكين واهما ضمن لا يرجع على
صاحبه) ولو العين قائمة اخذها من الفقير
(ولا يثنى الملتقط) لانه اولى به اذنه او ضال (من
الجلع اصلا) الا بالشرط كى رده فله كذا

صحي ضال ولو الحيلة (قوله قد أجبر مثله) فله ما لم يكن الرادعينا والافله المسمى أبو السعود (قوله ونذب التقاط
البهيمة) وقال الأئمة الثلاثة لا يندب وفي الفتح الظاهر أن الخلاف في جواز الأخذ وحده والبهيمة كل ذات أربع
ولو في الماء أو كل حيوان لا يميز بالجمع بها ثم وعلى الثاني يشمل الدواب والطيور والابل والبقر والسم والدياج
والحمام الأهل حاي وقوله الضالة هي التي تكون في موضع لم يكن يقربه بيت مدرا أو شبرا أو قاعة نازلة أو دواب
في مراعيها بجر وما في الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أخذ البهيمة فأجاب عنه في المبسوط بأنه كان
إذا ذل الغلبة أهل السلاح أما في زماننا فقلبة لأهل الفساد والقوا به ولا يأن وصول يد خاتمة إليها فإذا جاء
رجلهم يبعدها نهر ملخصا وتقول بالنهي في بعض البلاد التي أهلها يبيع الدواب في البراري حتى يحتاجوا إليها
فيمكروها وقت حاجتهم إذا لا غنى في الالتقاط في مثل هذه الحالة أفاده الزيلعي (قوله ما لم يخف ضاعها) المراد
بالخوف غلبة الثقل (قوله فيجب) أي يفترض أماعينا أو كتابة على ماسلف (قوله لومعها ما تدفع به من نفسها)
فيه أنه لا يلزم من وجوده معها أن تدفع به (قوله متبرع) أي محسن حوى كما إذا قضى دين غيره بغيره بغيره
بجر (قوله إذا طال قاض اتفق ترجع) ولا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البينة أنها لقطعة في الصحيح الذي يحتمل
أن تكون غصبا في يده فيجوز أن لا يجاب النفقة على صاحبها وهذه البينة لكشف الحال فتقبل ولو مع غيبة صاحبها
وإن عجز عن إقامة البينة يقول القاضي بين جماعة ثقات أن هذا الذي أنها لقطعة ولا أدري أم صادق أم كاذب
وطالب في أن أمره بالاتفاق عليها فاشهدوا في أمره بالاتفاق إن كان الأمر كما يقول أبو السعود (قوله لم يكن
دينا في الأصح) لأن مطلق الأمر قد يكون للترغيب أو المشورة أو لزوم فلا يرجع بالاحتمال (قوله أي صدقة
على أن القاضي الخ) يدل أنه ما في الفتح حيث قال فإذا اتفق بالأمر الذي يصير به ينال عليه فبلغ قاضي عليه السلام
أنفق عليه كذا فان صدقة القبط رجع عليه وإن كذبه فالقول قول القبط وعلى المنتقط البينة اه فقوله الذي
يصير به يشاصر مع في أنه صدقة في أمر القاضي المشروط فيه الرجوع لأنه لا يكون دينا إلا بذلك (قوله لا حازه
ابن مالك) من أنه إذا لم يأمره بالاتفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقة القبط أنه اتفق للرجوع عليه فله الرجوع
عليه لأنه أقر بصدقه حوى (قوله أو سيده) أي إذا أقام بينة على رفق أو صدقة القبط إذا كان بالغنا
كافي النفاية أبو السعود (قوله أو هو بعد بلوغه) فإذا مات صغيرا رجع المنتقط على بيت المال أبو السعود من
القهر ثاني (قوله أجبرها) إذا كانت البهيمة مما تصلح للأجارة كالفرس والبهيمة التي (قوله باذن الحاكم) كذا
في المنع والتمنع والقهر ثاني وغيرهما فيصير أنه ليس له الأجارة بغير إذنه (قوله وأتفق عليهما منه) قال الاتفاق
وإذا رفع أمر اللقطه إلى القاضي فطرفيهما أن كان شيئا يمكن إجارته كالأجارة أو اتفق عليهما من أجزائها بقاء
مطلقا لكها صورة ومعنى بقاء العين والمالية وإن لم يمكن إجارته كالأجارة بقاءه ويحفظ فله إبقاء مطلقا
معنى بالمالية حيث لم يمكن إبقاء الصورة لأنه يخاف أن تستأصل النفقة القيمة ومع ذلك لو رأى الاتفاق أصح
اذنه في الاتفاق وجعل النفقة يشاء على المالك لأن القاضي ناظر في أمور المسكين فكما مر أنه أحفظ وأصلح
كان لذلك شلبي (قوله بخلاف الآبق) فلا يؤبر ثلثا يأن وهذا هو ما في المحيط والدائع والملاصقة وسوى
في الهداية بينه وبين الضال ووفق القديس يحمل ما في الهداية على ما إذا كان المستأجر ذا قوة لا يخاف عليه
عنده وما في غيره على خلافه أو على أن ما فيها محمول على الإيجار مع اعلام المستأجر بحاله فيمنظرة غاية الحفظ
وما في غيرها على الإيجار مع جهله بحاله أبو السعود (قوله وإن لم يكن) أي تقع لها كالثبات حوى (قوله
باعتها القاضي) وهو نافذ منه وقوف من غيره وبيع المنتقط باذن القاضي كبيع القاضي وإذا بيعت أخذ المنتقط
ما أنفق به باذن القاضي بجر (قوله أمر به) أي يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى ربا أن يظهر مالها فإذا لم يظهر
بأمره يبيعها لأن دبرة النفقة مستأصلة فلا تظهر في الاتفاق مدة مديدة بجر من الهداية (قوله نظرية) نسبة
إلى النظر بمعنى التأمل أي أن حصة ولايته متوقفة على تأمله وقوفه على ما فيه مصلحة (قوله وله منها
من ربحها بأخذ النفقة) فإن امتنع صاحبها من أداء ما أنفق بأمر القاضي باعها القاضي وأعطى نفقته من ثمنها
ورده عليه الباقي حوى (قوله سقط) لأنه يصير حصة الرهن كما ساقط الدين في الكافي ولم يذكر فيه خلافا
وكذا اتصرت عليه صدر الشرع في النفاية وجعله القديس في تقريره قول زفر وعندنا ثلثا لا يقط
لو ملكت بعد وحقا شارا جرى إلى ذلك في منظومته المسماة بقود الدرر فيما يقتضي به من أقوال زفر بقوله

قوله أجبر مثله تنازلية ضحاك جابن فاسدة
(ونذب التقاط البهيمة الضالة ونذر فيها
ما لم يخف ضاعها) فيجب وكراهيها
ما تدفع به من نفسها كقرن لبقروا كدم لا بل
تنازلية (ولو) كان الالتقاط (في العصور)
أن تلقن أنها ضالة حوى (وهو في الاتفاق
على القبط واللقطة متبرع) لقصور ولايته
(الأذا طال قاض اتفق ترجع) فلولم يذكر
الرجوع لم يكن دينا في الأصح (أو يصدقه
القبط بعد بلوغه) كذا في الجمع أي يصدقه
على أن القاضي قال له ذلك لا مازعه ابن
مالك نهر ثم المديون رب اللقطه وأبو القبط
أوسيد أو هو بعد بلوغه (وأفق عليها) منه
أجرها باذن الحاكم (وأفق عليها) (وان
كالضال بخلاف الآبق وسجي في بابها) (وان
لم يصب من باعها) القاضي وحفظ فلهما ولو
الاتفاق أصح أمر به لأن ولايته نظرية
اختيار فلولم يكن غنة تطر لم تنفذ أمره به ففتح
بجنا (وله منها من ربحها) أخذ النفقة (فان
ملكك بعد حصة سقطت وقبلة لا ولا
يدفعها إلى تعجبا)

اتفاق ملقط بالاذن يسقطان • وهذا هو الالزام بحسب الفقه جلي

كما يشترط اليقين في الهداية اذ • أو يترجمه من غير ما دخل

وفي الشريعة لآلية عن المقدسي • يحتمل أن يكون في المسئلة زوابعان (قوله جبر عليه) وله أن يدفعها له اذ اصة له
كما يأتي (قوله وله أخذ كضيل) ولومع ذكر الالامة كما في الجبر والنسخ (قوله بخلاف الوديعه) الفرق بينهما
أن الثاني في أخذ اللقطه كالأول ولا كذلك الوديعه جبر (قوله ومظالم) الواجب على أمانة المثلوق (قوله جهل
أربابها) أما اذ علمهم فلا يبرأ دينا وأخرى الأبالدفع اليهم وعلم وورثهم كعلمهم (قوله وأيس الخ) أما اذا كان يرجو
المعرفة فلا يصدق (قوله فعليه التصديق) فأدبعل أن ذلك لازم عليه (قوله لمن ماله) أي الخاص به أو المفضل
من المظالم وليس المراد أنه يصدق ليكون ثوابه الألبالعدم الأذن منهم بالصدقة وانما هو ذخيرة عند الله
تعالى صلى الله عليه وسلم أن يرضى خصمه بذلك (قوله كن في يده عرض الخ) قال في الجبر عن الحاشية رجل وجد
مروضا لقطه فصرقه فهاول يبيد صاحبها وهو قصير ثم أخفى على نفسه ثم أصاب مالا قالوا يجب عليه أن يصدق على
الفقر بمثل ما انفق على نفسه اه وهو المختار ولو لوجبة فأذا الاختلاف اه وهو فرع العدة الاتي (قوله
سقط عنه المطالبة الخ) كانه والله تعالى أعلم لأنه بمنزلة المال الضائع والقراء مصرفه عند جهول أربابه وقد علم
الله تعالى صدق نيته في قضاء ما عليه وأيد ظاهره بالدفع إلى الفقراء والتوبة يسقط انم الأرقام على الظلم (قوله
بمثله) أي يبدله ليم القية (قوله جازر فيقه) أي ولم يتوقف على إذن قاض لعدم وجوده حيث قد ظهر أنه يجوز
البيع ولو كان الميت دواب فتسمل الامتعة والتعير بالجواز فيبد جواز عدمه فيصه إلى أهله والظاهر أنه اذا
اتفق من عدم شيئا يرجع به في التركة وان المراد بالبادية البعيدة عن وطنه والا فالقرية لا يحكم الوطن
وهل المراد من القافة كافي التيم أو الصديق يتركل ذلك (قوله فأنظرة) وقيل هو كالتماح اذا وجد في الماء
(قوله مالم يكن كثيرا) انظر هل الكثير المقتدر بصاحب أو يصل على العرف (قوله بعد النص) أي التفتيش (قوله
فان لم يجدهم فله لوم صرفا) هذا نص صريح بما فهمه التشبيه من قوله كاللقطة (قوله أي برج) ذكره في القاموس
وهنا في منها الزكر والحسن وواحد بروج السماء وكله مأخوذ من التبرج يعني الظاهر وتلهو وهذا المحصل
(قوله اختلط بها أهلي لغيره) المراد أن فيها ساجا ما لغيره وان لم يكن أهليا فإذا علم أن أهلي به برجه من حمام بروج
الناس لا يصلح له ملكهم أباه بسبق يد هم عما عقدوه تصميته (قوله لا ينبغي له أن يأخذه) انما قال ذلك وان كان
الحكم في اللقطه نذ أبأخذها على ما عليه العامة لأنه ربما يطر فيذهب إلى محل الأصلي (قوله طلب صاحبها
بتعريفه) (قوله لأنه ملك الغير) لتبعيته للآدم (قوله وإذا لم يملك القرخ الخ) قال شمس الأئمة السرخسي • وبهذا تبين
أن من اتخذ برج حمام فأوكرت فيه حمام الناس فأبأخذ من فراخها لا يصلح له وهو بمنزلة اللقطه في يده فان كان
فقير له أن يتناول حاجته وان كان غنيا ينبغي له أن يصدق بها على فقير ثم يشتريها منه بشئ • ويحل له تناول
وهكذا يفعل شيخنا شمس الأئمة الحلواني • وكان مولها بأكل الجواز اه قال في الجبر والجواز جمع جوزل
وهو فرخ الحمام وفي شرح الوهبانية للعلامة عبد البر ابن النخعي عن الحاشية رجل اتخذ برج الحمام في قرية
ينسجي أن يخطها ويمسكها ويعلفها ولا يتركها بغير علف كي لا يتضرر به الناس اه (قوله وفي الوهبانية الخ)
هذا معنى يتبين منها وهما

ومن زيا لا شجار مننا بجائط • وفي أو ضه غمره الاكل انظر

اذ لم تكن نقي ولا نهي عادة • ولا هو نصريح ولا منه يظهر

وفي شرح العلامة عبد البر عن الحاشية وغيره رجل مرق في أيام الصيف بشار ساقطة تحت الاشجار طال وان كان
ذلك في المصر لا يبعه أن يتناول شيئا منها الآن يعلم أن صاحبها أباح ذلك فصاؤد لالة لأنه لا يكون ذلك مباحا
في الامصار عادة وأما اذا وجد الشار في الجائط أي البستان فان كانت الثمار عاتق واه فصيد كالطير والاوز
لا يبعه أن يأخذها ما لم يلم بالاذن وان كانت الثمار عاتق لا يبيع اختفاؤه قال بعضهم لا يبعه أن يأخذ
ما لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك وقال بعضهم لا بأس به اذ لم يعلم النبي صريحا أو دالة أو عادة وليس له الاعتقاد وان
كان ذلك في القرى والسواحل فان كانت غار نقي لا يبعه الأخذ الا أن يعلم بالاذن وان كانت من غار لا يبيع انما قول
لي أنه يبعه أن يأخذها ما لم يعلم النبي وأما اذا كانت على الاشجار فلا تفضل له أن يأخذ من موضع ما لم يؤذن له

جبر عليه (بلاينة فان بين علامة حل الدفع)
بلا جبر (وكذا) يصل (ان صدقه مطلقا) يس
أولاه أخذ كضيل الامع البيئة في الاصح
نمايه (التقط لقطه فضاغت منه ثم وجدها
في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف
الوديعه) يجني ونوازل لكن في السراج
الصحيح أنه لا تخصومة لأن يده أبق (عليه
ديون ومظالم جهول أرباب أو ايس) من عليه
ذلك (من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها
من ماله وان استغرق جميع ماله) هذا
مذهب أصحابنا لا يعلم جهم خلافاً كن ويده
مروض لا يعلم مسخرة ما اعتبرا لادون
بالأعيان (و) حق فعل ذلك (سقط عنه
المطالبة) من أصحاب الديون (في القضي)
يجتبي وفي العدة وجد لقطه وعرفها ولم يبر
وبها فاتفع بها القدره ثم أيسر يجب عليه أن
يتصدق بمثل (مات في البادية جازر فيقه يبع
مناعه ومركبه وحمل غنمه إلى أهله حطب
وجد في الماء ان له قية فأنظرة وان لا تغلغل
لا تحذره) كسائر المباحات الأصلية
وفي الحواشي غريب مات في بيت انسان ولم
يعرف وارثه فتركه كلقطة ما لم يكن كثيرا
فليت المال بعد النص من ورثته سنيق
فان لم يجدهم فله لوم صرفا (محضه) أي برج
(حمام اختلط بها أهلي لغيره لا ينبغي له أن
يأخذها وان أخذها طلب صاحبها ليرده عليه)
لأنه كاللقطة (فان فرخ عنده فان كانت
الأم غريبة لا يترش لفرخها) لأنه ملك
الغير (وان الأم له صاحب المحضه والغريب
ذكر القرخ له) ولو لم يعلم أن يرجع غريبا
لا ينبغي عليه ان شاء الله تعالى قلت واذا لم يملك
القرخ فان قدره أكله وان غيبا تصدق به
ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الحلواني
ظهر به وفي الوهبانية من بشار تحت اشجار
في غير أمصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم النبي
صريحا أو دالة وعليه الاعتماد وفيها

الأن يكون ذلك في موضع كثير الفهارس علم أنهم لا يشعرون بثقل ذلك في نفسه أن يأكل ولا يسهه أن يجمعه ١٥
 ملخصاً وقد علمت أن كلام المؤلف مجمل وتفصيله ما ذكرنا (قوله جارياً) ليس قيداً احترازياً بل هو مبدع - بماء
 (قوله يجوز) ولو كثيراً هذا بما يفيد لوترك كذا في شرحها وهذا مما يؤيد عدم التقيد بالجارى (قوله وفي الجوز
 ينكر) ولو كان مفترقاً على الظاهر كما في شرحها وفيه انما ينكر أخذ نفسه لانه محال لا يفيد وانما يشهد لصفته
 على ربه وهذا اذا كان له قيمة والاجزاء أخذ لنفسه ذكره الحلبي (خاتمة) حكى أن بعض العلماء وجد لفظة وكان
 محتاجاً إليها وقد قال في نفسه لا بد من تعريفها ولو عرفت في المصر ربما يظهر صاحبها فخرج من المصر حتى انتهى
 إلى رأس بئر فدل على رأسه في البئر جعل يقول وجدت كذا في سمعته وقد أخذ ذلك دلو على وجب البئر رجل يرفع
 ثملته وكان صاحب اللقطة تعلق به حتى أخذها منه ليعلم أن المقدور كائن لا محالة فلا ينبغي له أن يترك ما لزمه
 شرعاً وهو انظار التعريف وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يصح كثر حرك ما يقترب يكون وما تترك بآتيك ١٥
 وهو خطا من هذا الملة لأن هذا ليس بتعريف اتفاقاً فاجبر والله سبحانه وتعالى أعلم وأتم مفراة العظام

• (كتاب الآتي) •

قال في القاموس آتى العبد كسمع وضرب ومنع أبناً ويتركه وأبناً ككتاب ذهب بلا خوف ولا كد عمل واستغنى
 ثم ذهب فهو آتى وأبوق وجهه ككفار وركع وفي المصباح الآتى كترأته من باب ضرب (قوله مناسبتة) قال
 في حاشية الشلبي هذه الكتب الاربعة لتناسبها المفاهيم معنى التوى والتلف توالى بعضها فوق بعض قال
 في البحر وتغيرهم بالكتاب لكل منها أنسب من الباب لما أن مسائل كل منها مستقلة لم تدخل في شيء قبلها
 ولا بعدها (قوله عرضة التلف والزوال) أى كون التلف والزوال يعرضان فيه وفيما قبله وانما تقدم اللقب
 واللقبة لأن خوف التلف فيها من حيث الذات واما التلف في الآتي فانما هو من حيث الانتفاع للمولى
 لأن من حيث الذات لانه لو لم يعد إلى مولاه لا يموت وعطف الزوال على التلف من عطف العام لانه قد يفتق
 الزوال عن البدن غير تلف (قوله والاباق انطلاق الرقيق تمزدا) هذا معناه الشرحى وافقه هو الهرب كما في شرح
 الملتقى وفي المبسوط الاباق تمزدي الا انطلق وهو من سوء الاخلاق ورداءة الاعراق يظهر العبد من نفسه فزارا
 تصير ماله به ضاراً فزده إلى مولاه احسان وهل جراء الاحسان الا الاحسان (قوله من موجه) بنسخ الجلب
 قاله الحلبي وهو المستأجر ولو عبره ليناسب قوله وصغيره اسكان أولى (قوله ومودعه) بنسخ الدال ١٥ حلبي
 (قوله ووصيه) أى الوصى عليه أهم من كون الوصى مختاراً المبت او منصوب القاضى (قوله أخذته فرض
 ان خاف ضياعه) أى ان غلب على ظنه ذلك وبزم به كشيخه في بجره قال في الفتح ويمكن أن يجرى فيه التفصيل
 في اللقطة بين أن يغلب على ظنه تلفه على المولى أن يأخذ مع قدرة نامة عليه فيجب والا فلا ١٥ (قوله ويحرم
 أخذه لنفسه) لانه تملك مال القبر من غير مرقع (قوله ان قوى عليه) أى قوى على حفظه حتى يوصله إلى
 مولاه بخلاف من يعلم من نفسه الهز عن ذلك والضعف ١٥ شلبي قال الحلبي فيه ان هذا الشرط لا يخص
 ما نحن فيه بل هو عام في سائر التكليف صلى الله عليه وسلم لا بد منه وهو اشتراط عدم خوف الضياع (قوله
 لما في البدائع الخ) على لقوله أخذته فرض (قوله واستوثق منه بكفيل) هو أحد القواين وظاهر اقتضاه عليه
 اعتداده وذكر العلامة توح قبل رواية عدم أخذ الكفيل أصح لانه لا تأم بالبيئة أنه له جرم تأخيرها لأن الدفع
 في هذه الصورة واجب (قوله ويحلفه الحاكم أيضاً) هذه من المسائل التي يجمع فيها بين البرهان والعين لأن
 المقصود من أحد هاتين المقصود من الآخر (قوله بوجه) كبيع وهبة (قوله دفع اليه بكفيل) لعدم المنازع
 كافي البحر وظاهر اطلاقهم وجوب الدفع والذي ذكره العلامة توح ان الدفع في هذه الصورة غير واجب حتى
 جازمته قال فظهر بهذا ان بين البيئة وبين الاقرار وذكر العلامة فرقاً وذلك بان الدفع في الانبات بالبيئة
 واجب وفي الاقرار وذكر العلامة ليس بواجب ١٥ والظاهر ان أخذ الكفيل غير فيه كما في المسئلة السابقة (قوله
 مخافة جعله) أى دفع جعله (قوله بذلك) أى بالاباق (قوله فان طالت المدة) سياتى تقديره بستة أشهر قاله
 الحلبي (قوله باعه القاضى) ظاهره على ما قدمناه من أن الآتي لا يجوز خوف اباقه اما على ما سبق في كتاب
 اللقطة من الهداية والكافي من أنه يجوز فلا أبو السعود (قوله وأسكن من غنمه ما أتق عليه من غنمه) أى أسكن
 بين الغنم ليدفعه ليت المال اذا كان اتق من بيت المال قال في الفتاوى الهندية ويتفق عليه الامام في مدة

واخذت منه ما كان من النهر بارياً
 يجوز وكثيرى وفي الجوز ينكر
 • (كتاب الآتي) •
 مناسبتة عرضة التلف والزوال والاباق
 انطلق الرقيق تمزدا كذا عرفه ابن الكمال
 ايدخل الهارب من مؤخره ومنه
 وودعه ووصيه (أخذه نفسه ويندب)
 ضياعه ويجوز (أخذه نفسه ويندب)
 أخذته (ان قوى عليه) والا فلا يغلب على البدائع
 حكم أخذ كقطعة (فان ادعاه آخر دفعه اليه
 ان برهن واستوثق منه) (بكفيل) ان شاء
 ليوأز ان يدعيه آخر (ويحلفه) الحاكم أيضاً
 باقته ما أخرجه من ملكه بوجه وان لم يبرهن
 عطفه على ان برهن (وأقر العبد) أنه عبده
 اودكر المولى (علامته وحليته مدفع اليه
 بكفيل) فان أنكر المولى اباقه (مخافة جعله
 حلف) الا أن يبرهن على اباقه أو على اقراء
 المولى بذلك زيلبي (فان طالت المدة) أى مدة
 الجنى (باعه القاضى ولو علم مكانه) الا
 يضره ولو لم يكن (من غنمه) (أتق عليه من غنمه)

حسبه من بيت المال ثم يأخذ من صاحبه ان حضر ومن غنمه ان باعه كذا في الحلبي عن غاية البيان والاولى
 حذف قول الشارح من غنمه لانه يفتى عنه قول المصنف منه (قوله او علم) بتشديد اللام اي ذكر العلامة
 والحلية قاله الحلبي والذي في القاموس الضعيف فانه قال وعمله كنصره وضربه وجمه (قوله عن اعطاء الاذن)
 اي لو اخذ الاذن (قوله الباهية) بفتح السين وتحفيف الباء لانهم هسكروا واصل وضعه المتكبرون كما يؤخذ
 من عبارة القاموس (قوله ظلمهم اخذها من مشترها) اي يدفعون ما اتفق عليهم من بيت المال والاولى
 ان يقول اخذهم لانهم عقلا (قوله على ذلك) اي على ما ذكر من التدبير ومما معه (قوله واختلف في الضال) قال
 السكال اختلفوا في اخذ الضال فقبل اخذ افضل لمافيه من احياء النفس والتعاون على البر وقيل تركه افضل
 لانه لا يبرح عن مكانه منتظر المولود حتى يجده ولا يعني ان ينتظره في مكان غير مخرج عنه غير واقع بل يجد
 الضال يدورون متصيرين ثم لا شك ان محل الخلاف اذا لم يعلم وابد الضال مولود ولا مكانه اما اذا علم فلا ينبغي
 ان يختلف في اخذها اخذ وردة شاي (قوله صدق) اي يمينه على الظاهر لانه اذا اذى المالك مالا (قوله
 ولن رده) سواء كان الرادوا واحدا او اكثر (قوله من مدقة سفر) تعتبر المدقة من مكان الهروب كما يدل عليه
 ما اذا وجد في المصرفاته تعتبر بحسبها على احد قولين ثم الظاهر انه تعتبر المدقة في الرد ايضا فلا يوجد في مقتصر
 من مكان هروبه الا ان سده حتى الواحد في مكان اخذها فالظاهر عدم استحقاق الجعل لعدم العمل منه وحزيره
 وما في الهندية بقيد ما ذكرناه ونص عبارة تها وتفسيره انه يجب الراد من مسيرة ثلاثة ايام اربعون درهما فيكون
 ياتيه كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم فيقتضي بذلك ان رده من مسيرة يوم اه (قوله ولو لم يمسك)
 لان الصبي من اهل استحقاق الاجر بالعمل بجر (قوله لكن الجعل لمولاه) لانه ليس من اهل ملك المال يد (قوله
 من يستحق الجعل) بان لم يكن الراد يحفظ مال السيد ويخدمه او استعان به والجعل بالضم الاجر والجعالة
 بالسكس وبعضهم يحكي تليتها والجعل كسكره لغات فيه بجر (قوله لانه لا جعل للسلطان) الدخلة فيه وفيها
 يمدد الى قوله وعائلته وجوب الفعل عليهم (قوله وشحنة) هو حائط المدينة اه حلبي (قوله وعائلته) اي المنيتم
 وان لم يكن وصيا كمد اللقط اذا رده الملقط (قوله كان وجدته) تمثيل للاستعانة وقوله فخذ اي لقرده على
 وقوله فقال نعم هذا شرط لا بد منه لانه قد وعد الاعانة كما في البصر من التارخانية اه حلبي فلا يفتى شيئا
 كما يشرح الوهبانية (قوله او كان في عياله) فانه لا يجب الجعل استحسانا لان الراد حصل على ميل التبرع
 عرفا وعادة فان العرف فيما بين الناس ان من ابني عبده اغنا يطلبه من كان في عياله ويرده مشترعا فلو ثبت التبرع
 نصا لا يجب الجعل فكذا اذا ثبت عرفا لان الثابت عرفا كالثابت نصا بخلاف ما اذا لم يكن في عياله لان التبرع
 لم يوجد نصا ولا عرفا حلبي عن الاتقاني (قوله مطلقا) اي سواء كان الابن في عياله الاب واحد او جين
 في عياله الاخر او لا قال في التبيين ولورده بديه او اخيه او سائر اقاربه لا يجب عليه الجعل اذا كان في عياله
 للمولى بمران العادة بالردية حاول لم يمسك في عياله وجب الجعل له الا الابن اذا رده بديه او اخيه او واحد او جين
 اذا رده بديه الا شرطنا ما لا يجب لهما الجعل مطلقا لان رد الابن على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب
 مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة احد الزوجين الا شراها حلبي (قوله وشريك) صورته وارث
 اخذ الابن بعد موت سيده المورث ورده من مسافة قصر وهناك ورثة غيره فلا جعل له لانه قد رده لنفسه
 ولو بالنظر لنصيبة ومثل ذلك احد الشريك اذا رده فليس له ان يمال الشريك بهصته من الجعل (قوله
 ووهبانية) هو في شرحهما لابن التحنة فالاولى زيادة شرح وقوله ولو الجبة الاولى ان يقول ولو الجبة لان
 صارت تخفي ان صاحب التفت وشارح الوهبانية على ما قدمناه نقلا عن الوهبانية فيكون صاحب الوهبانية
 ذكره واطلع عليه الشارح افاده الحلبي وفيه ان ما ذكره اغنا يفتى ان لو كان لفظ الوهبانية من عبارة التفت
 وشارح الوهبانية وهي من كلام المؤلف في يد ان صاحب الوهبانية نقله منهما لان معناه جنة ذاتي ولو الجبة
 وانما طبسمل (قوله فالمستثنى احد عشر) باعتبار ان احد الزوجين تحت صورته وعندهما في البصر الابوين
 اذا كانا في عياله وقد خلافت قول المؤلف او كان في عياله (قوله فبطل صلحه فيما زاد عليهم) بخلاف الصلح
 على الاقل لانه سخط ابو السعود عن البصر (قوله استحسانا) والقياس ان لا يكون له شي الا بالشرط كما اذا رده بديه
 ضالة او عند اضلاله استحسانا اجماع العصبية رضى الله تعالى عنهم على اصل الجعل وان اختلفوا في مقتدره

وان جاء المولى (بعده وبرهن) او علم (دفع)
 باقي النص اليه ولا يعلق المولى (نقض بيه)
 اي بيع الثاني لانه باصر الشرع حكمه
 لا ينقض قلت لكن رأيت في معروضات
 المرحوم ابي الهود منقح الروم انه صدر
 امر السلطان بجمع القضاة عن اعطاء الاذن
 ببيع بيده العسكرة وحيث فلا يصح
 ببيع بيده العسكرة فلم يمس اخذها
 من مشترها ويرجع المشتري بغيته على البائع
 وما في بيده الرعايا فكذلك اذا كان يقدر
 فاحش والا فكل عايل في ذلك ورد الاصر
 ايضا اتفقوا على فاقطع فانه مهم (ولو زعم)
 المولى (تدبير او كتابته) او استلادها
 (لم يصدق في نفسه) الا ان يسكون عنده
 ولا منها او يبرهن على ذلك نهر (واختلف
 في الضال) قبل اخذها افضل وقيل تركه
 ولو عرف بيته فابصاه اليه اولى (ابن عبيد
 فجاه به رجل وقال لم اجدهم شيئا) من المال
 (مدق) ولا شيء عليه (ولن رده) خبر قوله
 الا في اربعين درهما (اليه من مدقة سفر)
 فاكتر (وهو) اي والحال ان اراد ولو صيا
 او عبد لكن الجعل لمولاه (عن يستحق الجعل)
 قيد به لانه لا جعل للسلطان وشحنة وخبر
 ووصى بنبيه وعائلته ومن استعان به كان وجدته
 فخذ فقال نعم او مسكان في عياله وابن
 واحد الزوجين مطلقا يلقى وشريك تفت
 ووهبانية ولو الجبة فالمستثنى احد عشر
 (اربعون درهما) فبطل صلحه فيما زاد عليها
 (ولو لا شرط) استحسانا

ولوردة أمة وإلهها ولد يعقل الأباقي فجعله لان نهر
 بختا (وان لم يعد لها) عند الثاني اثبوت بالانصر
 فلذا عول عليه أرباب المتن (ان أشهد أنه
 أخذه ليرده) واللائي له (و) لارده (من أفل
 منها بقطعه وقيل يرضع له برأى الحاكم) ويقتد
 بأصطلاحهما (به يفتي) تناوخانية بجر (ولو
 من المصر) فبرضغ له أو بقطعه كما ذكر (وأم ولد
 ومدير) وما ذكرك (كقن) في الجعل (وان مات
 المولى قبل وصوله) أي الأبق (وهو مدير أو أم
 ولد فلا جعل له) لعتة مما جعته (وان ابن منه
 بعد انشاده) المتقدم (لم يضمن) لانه أمانة
 حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم انه ابن ضمن
 ابن مملوك من القبة وفي الوهبانية لو أنكر المولى
 أباه قبل قوته بينه ويلزم من يد الدقبة عالم
 بين أباه (ضمن لو) أبق أو مات (قبله) مع
 قسمة منه لانه غاصب (ولا جعل له
 في الوجهين) خلافا للثاني في الثاني لان
 الاثهاد عنده ليس بشرط فيه وفي القطة
 (ولا جعل برده كتاب) لم يثبت (وجعل
 عبد الرهن على المرتن لو قوته مساوية لارن
 أو أقل ولو أكثر من الدين فعليه برده بدنه
 والباقي على الراهن) لان حقه بالغدر
 المضمون منه (وجعل عبدا وصى برقبته
 لا لسان ويجعله منه لا يخرج على صاحب
 الخدمة) في الحال لان المنفعة له (فاذا انقضت
 الخدمة) رجع صاحبها على صاحب الرقبة
 أو بيع العبد فيه (أي في الجعل) وجعل أذن
 مديون على من يستقره المثلث فان بيع بدأ
 بالجعل والباقي للفرما (كما يجب جعل)
 أبق حتى خطأ لا يذ لا استدعى من سيصير
 اليه (مقصوب على غاصبه ومو حوب على
 مو حوب له وان رجع الواهب) بعد الدلان
 زوال ملكه بالرجوع بقبضه منه وهو ترك
 التصرف (و) جعل عبد (صبي) في ماله
 (و) الأبق (نفقته كنفقة لقطعة) كما ذكر (وله
 بدنه من نفقته ولا يؤجره القاضي) خيبة
 أباه ثانيا (و) لكن (يجبه نعيبرا) وقيل
 يؤجره للنفقة وبه جزم في الهداية والسكاني
 (بخلاف) القطة (والضال) وقدر
 في التناوخانية مدة بدنه ستة أشهر ونفقته
 فيما من بيت المال ثم بعد هدايته القاضي
 كما مر في فرع أبق بعد البيع قبل القبض لا يشتري رفع الأمر للقاضي له

فأوجبنا الأربعين في مدة الشروما دونها فيادونها جميعا من الروايات سوى (قوله نهر بختا) أمه لصاحب
 عقد القران والبحث راجع إلى قوله فجعلان وأما العقل فهو منصوص عليه فانه قال اتفق الاصحاب أن الصغير
 الذي يجب الجعل برده في قول محمد هو الذي يعقل الأباقي نص عليه في المحيط ثم قال ومفهوم كونه أي كون ولد
 الأمة رضعا أنه لو كان غير رضيع وجب الجعلان وينبغي أن يشترط مع العظام أن يعقل الأباقي كما مر من المحيط
 (قوله اثبوت بالنص) فلا يصح منه لتقصان القبة كصدقة القطر لا يصح منها لو كانت قيمة الراس أنقص من صدقة
 القطر قاله العيني وقال محمد يقضى بغيره الأدره مالا لا المقصود أحياء مال المالك فلا بد أن يسلم له شيء فحقها
 للثامنة وذكر صاحب البدائع والاسيماي الإمام مع محمد فكان هو المذهب بجر والذي عليه الاصحاب المتن
 مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يقول عليه لموافقة للنص وانه تعالى أعلم من (قوله ان أشهد أنه أخذه
 ليرده) فينبغي أن يكون الاثهاد شرطاً للجواب الجعل ولعدم الضمان إذا أبق عن رده عند التمكن أما إذا لم يتمكن
 منه فلا يضمن اتفاقاً كما تقدم نظيره في القطة والقول في أنه لم يتمكن من الاثهاد بجر عن التناوخانية (قوله
 واللائي له) لان ترك الاثهاد اشارة أنه أخذه لنفسه (قوله يرضع له) يقال يرضع له كنعس وضرب أسطه عطاه
 غير كثير فاموس واعتبار رأي الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء (قوله ولو من مصر) هذا هو الاصح وقيل
 لا شيء (قوله يرضع له) أي ان لم يصطالح على شيء (قوله ومدير) هو أحد قولين وقتل البرجندى عن المتقط أنه
 لا جعل برد المديرا لا بقرى سوى (قوله كقن في الجعل) لانه أحياء المالة اما باعتبار الرقبة كما في المدير أو باعتبار
 الكسب كما في أم الولد عنده سوى (قوله لعتة مما جعته) أي ولا جعل برد الماحر (قوله ثم انه أبق) أي في حاله
 الاستعمال أما إذا فرغ من الاستعمال وكان من يتيه أن يرد إلى صاحبه فابق فالتاخر أنه لا يضمن لعوده
 إلى الوفاق ومحرره (قوله وفي الوهبانية) نقله بالحق وبهتيا

وانكار مولاه الأباقي مقدم * اذا فرغ من رد فالعبد ينصر

(قوله ويلزم مريد الدقبة) أي اذا فرغ من قالة الخلق وظاهره ولو بعد الاثهاد ومحرره (قوله عالم بين أباه)
 أي عالم يعرف عن على أباه أو على أفراد المولى به أبو المودع الزبني (قوله لانه غاصب) أي وهو ضامن ولو ذلك
 المقصوب عنده من غير تعذر (قوله ولا جعل له في الوجهين) أما في الأول فلانه لم يرد إلى مولاه وأما الثاني
 فلانه لما ترك الاثهاد صار غاصباً من (قوله في الثاني) وهو فيما إذا أبق أو مات قبل الاثهاد أي فانه يقول بالجعل
 فيه وقبه فارقانه يقول فيما إذا أبق منه بعد الاثهاد بعدم وجوب الجعل فهذا أولى بل لا يقول بوجوب الجعل
 إلا إذا رده فغير أنه لا يشترط الاثهاد وهو ما يشترطه غالباً في الشارح حذف قوله خلافاً للثاني من هذا المثل
 وذكره عند قوله أنه أخذه ليرده ويحتمل أنه راجع إلى قول المصنف ضمن قبله فانه القسم الثاني لقوله وان أبق
 منه بعد اثهاد لم يضمن (قوله على المرتن) لانه أحياء ماله بقرى سوى حق المرتن إذا استيفاه منها أو الجعل
 في مقابلته أحياء المالة فيكون عليه وسواء كان الراهن حياً أو ميتاً لأن الرهن لا يطل بالموت بجر (قوله فان بيع
 بدأ الخ) وان اختار المولى فضاء به كان الجعل عليه (قوله حتى خطأ) قيد بان الخطأ لانه لو كان قبل عدا
 ثم رده فلا جعل له على أحد بجر (قوله لا في بد الاستخذ) أما إذا كانت في يده فلا جعل له على أحد بجر (قوله على
 من سيغير إليه) فان اختار للمولى فداء فهو عليه لعدم منفعة عليه وان اختار دفعه إلى الأولياء فعليه
 لعوده اليهم بجر (قوله على غاصبه) لانه أحياء له تبرأ ذمته بدفعه وظاهره لزوم الجعل له ولورده إلى مالكة
 ويحرره (قوله على مو حوب له) لانه للمالك وقت الرد المنتفع به بجر (قوله بالرجوع) أي برجوع الواهب في الهبة
 (قوله في ماله) لان الاحياء (قوله كنفقة لقطعة) فلو أنفق عليه الاستخذاب لا امر القاضي كان متبرعاً وبأذنه
 كان له الرجوع بشرط أن يقول على أن يرجع على الاصح من (قوله وقيل يؤجره) قد تقدم ما فيه من حل كل
 من القولين على محل يليق به (قوله بخلاف القطة) فانه يؤجرها (قوله والضال) أي فانه يؤجر والذي
 في القصة تاني عن التفت أن الضال كذا بقرى النفقة (قوله وقدر في التناوخانية) الأولى ذكره بعد قوله بل
 يجب تعزير أو هذا التقدير انما هو قبل حضور السيد (قوله ثم بعد هدايته القاضي) أي ويرد ليت للمال ما نفقه
 منه كالمقتضاه له حلي (قوله للمشتري رفع الأمر) لانه يتضرر بالانتظار (حاشية) لا تنقطع يد الأبق بسرقة
 ثبتت عليه حتى يحضر مولاه خلافاً لأبي يوسف والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب المقنود) •

مناسبتة لما قبله من حيث ان كلاهما نائب لم يدراثره وقال البرجندى اوردته عقيب المقطة والا بقى من حيث
ان المقنود فقدده اهله وما فقدهما ما لكهما يقال فقدت الشيء اذا ضلته فلم تجده او طلبته فلم تجده
وكلا المصنفين متحقق في المقنود لانه فقد من اهله وهم في طلبه حوى واخره مما سبق لقلة وجوده فاستأنى
(قوله هوافة المدوم) قال في الفتاوى من من فقدته يفقده فقد اوفقه فانا وفقه اعدمه فهو عقيب ومفقود بحر
والفقدان بكسر الفاء فهو استأنى (قوله هوغائب) اي بعيد عن اهله ولم يذكر الغائبة لانه من الاحكام المشتركة
كذا في شرح الملقى (قوله البلقع) ويقال بها والمغنى واحد (قوله غدر الشرايح) قال في البحر المدار
انما هو على الجهل بجبانه وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كافي الحيط المسلم الذي اسره العدو
ولا يدري احيى ام ميت مع ان مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعم من ان يكون عرف انه في بلدة معينة من دار
الحرب او لا اه هذا وفي الفتاوى مع شرحها للمقنود استأنى هو غائب لم يدراثره اي لم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه
اه وفي الهندية والذي غاب عن اهله اوبلده او اسره العدو ولا يدري احيى هو ام ميت ولا يعلم مكان ومضى على
ذلك زمان فهو مفقود بهذا الاعتبار اه وصاحب البحر لم يستند الى نص صريح في هذا ذكره وما في الفتاوى استأنى
والهندية صريح في الاشتراط فهو والمقول عليه (قوله وموت داخل) فيوقف ميراثه كالمفقود حوى عن التاخرانية
(قوله بالاستصحاب) اي بلا غلة حاله الذي ذهب عليه (قوله نزعته) اي مال المقنود وقوله من امته بالقصر
وكسر الميم قال تعالى الا كما استكم على اخيه من قبل (قوله لما سجي الخ) فيه ان ما هنا اوردته بنفسه
وما سجي في مال مورثه (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها لا تفسخ قبل الموت منع (قوله كفلا نه ديونه) قال في البحر
أطلق الحق فتمل الاعيان والديون المترتبة لانه من باب الحفظ فبما صم في دين وجب به فقد لانه اصل في حقوقه
ولا يتناقص في الذي تولاه المقنود اه اي اذا انكره المديون (قوله ويقوم عليه) بنص اخر ارجعه من سفينة وجهه
في اليد روحا موديا به وتذريته وجهه في الخزن فالقيام عليه اعم من حفظه (قوله عند الحاجة) مرتبط
بقوله ونصب القاضي بدليل ما بعده وقال في المنع وفي نصب الحافظ لما له والقائم عليه نظره لكن عند الحاجة
فلو كان له وكيل ثم فقد ينبغي ان لا ينصب القاضي وكبلا لانه لا ينزل بقدمه كونه اذا كان وكبلا في الحفظ اه
(قوله لا تعمير داره) ولو امر به قال في المنع نقلا عن التنبس والولوية رجل غاب وجعل داره في يد رجل
لغيره او دفع ماله ليحفظه وقد اذاع فله ان يحفظه وليس له ان يعمير الدار الا باذن الحاكم لانه له اهلها
ولا يكون الرجل وصيا اه اي فالتصريف حيث تؤول لورثة لاه (قوله المنسوب) اهم من منسوب الغائب والقاضي
(قوله وهو) اي نحو ما ذكر من رد عيب او مطالبة لاستحقاق وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرثونه بعد موته
ولم يثبت اه بحر (قوله بخلاف) لما فيه من تفهين الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بين الاصحاب
فمن وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة ام لا فتد الامام على كلهما وعندهما لا يملكها للمعرف في موضعه
اه حلي عن التبيين (قوله ولو قضى بخصومه لم يتخذ) اي لو قضى قاض مجتهد او مقنن بقضية بخصومه
لم يتخذ لان الخلاف في نفس القضاء فلا بد من تنفيذ قاض آخر يرى ذلك ليرفع الخلاف اه حلي (قوله زاد
الزيلي في القضاء الخ) نسه واما ان يكون الخلاف في نفس القضاء ففيه روايتان في رواية لا يتخذ ذكره الخصاص
وهو الصحيح لان جعل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى لم يتخذ وجعل الخلاف والاجتهاد فلا بد
من قضاء آخر وذلك مثل القضاء على الغائب والغائب وقضاء الخصم ودق في ذنب وشهادته بعد التوبة وقضاء
الفاسق وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى على الغائب وقضى الفاسق او الحدود لا يتخذ الا اذا وقع الى حكم آخر
قضى بخصمه فحينئذ يلزم ولو فسخه انفسخ لان الخلاف في نفس القضاء فقبل القضاء لم يوجد محله
اه ابو السعود وهو الاول عليه وقبل ان المجتهد فيه في القضاء على الغائب هو سبب القضاء وهو اليقينة
هل تكون جهة من غير خصم حاضر او لا فاذا رآها القاضي جهة وقضى بها فخذ قضاؤه وقال صاحب البحر لكن رفع
الاشتباه بين اهل العصر في المراد بالقضاء على الغائب هل المراد به الا من من الحنفى وغيره او المراد غير الحنفى
ومنشؤه في فهم عبارة الهادية وغيرها هنا حيث قالوا اذا رآه القاضي فخذ هل المراد انه رأى له واعتقاد فيخرج
الحنفي لانه لا يرى القضاء على الغائب او المراد اذا رآه القاضي مصلحة فتعال في العنايه الا اذا رآه القاضي اي جعل

• (كتاب المقنود) •

(هو) امة المدوم ونسرا (نائب لم يدراثره)
هو يتوقع قدوم (ام ميت اودع الدار)
البائع اي القرضه بلا وقع قد دخل الاسير
ومن قد لم يدراثره ام لا (وهو في حق نفسه)
حق بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه (فلا)
تتبع حرمه غيبه ولا يتبع ماله (قلت)
وفي معروفات الفتاوى ابي السعود انه ليس
لامين بيت المال نزع من يده عن امته
عليه قبل ذهابه لما سجي من غير الخزانة القتين
(ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من اي)
وكبلا (ياخذ حقه) كفلا نه ديونه انقربها
(ويحفظ ماله ويقيم عليه) عند الحاجة تولوه
وكبلا فله حفظ ماله لانه يرد اداء الا باذن الحاكم
لانه له اهلها ولا يكون وصيا بغير (كفله)
اي هذا الوكيل المنسوب (ليس) خصم
فما يدعى على المقنود من دين ووديعة وشركة
في سفار ودين ونحوه (لانه ليس كالكفيل)
ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من
جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا
خلاف ولو قضى بخصومه لم يتخذ
الزيلي في القضاء وتبعه السكال لا يتنفيذ
قاضي آخر

ان رأيه وحكمه وقال في فتح القدير اى رأى القاضى المصلحة فى الحكم على الغائب اوله اه وعلى ما فى العناية
 جرى الشارحون وصاحب الخلاصة والبرازية قال الجوى ونظائر كلامهم ان المراد بالقاضى المجتهد وغير
 الخفى عن برى ذلك اما الخفى فكيف يصحله رأيه ولا رأى له مع اعتقاده مذهب امامه اه وبه تعلم ان القضاء
 على الغائب ليس مذهبنا على ما هو الصواب فاذا قضى به الغير فى تضاده وروايتان مصححتان فاذا نفذ فاعض
 آخر ارفع الخلاف ولو قضى به الخفى لا ينفذ لان امامه لا يراه وقال فى شرح المتن وسيمى فى القضاء ان القاضى
 المتقدم خالف معقد مذهب لا ينفذ حكمه فى زمانه ونقض هو المختار لقنوى اه فقولهم القضاء على
 الغائب ينفذ فى أظهر الروايتين محمول على أن القضاء صدور من غير الخفى وأظهر الروايتين هي رواية كتاب
 المفقود ومقابلها رواية كتاب النكاح بدم التفاد وهي مصححة أيضا قوله القنوى على التفاد أى ولو من غير
 تنفيذ من قاض آخر (قوله يعنى لوالقاضى مجتهدا) أخرج به الخفى فلا ينفذ قضاؤه به (قوله وأما بيت المال)
 أى على ما يوضع فيه ولا تعلق له بالمفقود (قوله مأورون) أى من امام زمانه (قوله وينفق على عرسه وقريبه
 ولاداء) الاصل فيه أن كل من يستحق النفقة فى ماله حال حضرته بغير قضاء القاضى ينفق عليه من ماله فى غيبته
 لان القضاء حينئذ يكون عامة وكل من لا يستحق فى حضرته الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله فى غيبته لان النفقة
 حينئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب يمنع من الاول الاولاد الصغار والاناث الكبار والزمنى من الذكور
 الكبار ومن الثاني الاخ والاخت والخال والخالة وكل محرم اه فغى وقوله ولاداء نصب على التمييز وهم اصوله
 وان علوا وفروعهم وان سفلوا جوى ولم يشهد بقرهم لماعلم فى النفقات أنه لا بد منه الا فى الزوجة فانها تستحق
 ولو غيبته واطلق فى الاتفاق من ماله وهو مقيد بالدراهم والدنانير لان فقهم فى الملبوس والمطعم فاذا لم يكن
 ذلك فى ماله يحتاج الى القضاء بالقيمة وهي القصدان وقد علمت أنه على الغائب لا يجوز الا فى الاب فان له بيع
 العرض لنفسه استصحبنا جوى وفى التنازلية ويبيع للنفقة ما سوى العقار والمنفق أخذ الكفيل بحر (قوله
 ولا يفرق بينه وبينها) اقوله صلى الله عليه وسلم فى امرأة المفقود انها امرأته حتى يأتيها البين وبين على كرم الله
 تعالى وجهه بقوله هي امرأة ابنتك فتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق ولان النكاح عرف ثبوته والقيمة
 لا تجب للفرقة والموت فى جزاء الاحفال لا يزال النكاح بالشك منح (قوله خلافا لما لك) به قال الشافعى
 فى قول واحد فى رواية رضى الله تعالى عنهم قال القهستانى وأقضى بقول مالك فى موضع الضرورة فيبقى
 أن لا بأس به أبو الوالد فقوله العلامة عبد البر بعد ذكر ابن وهبان الخلاف عن الامعة لا حاجة للنعنى فى ذكر ذلك
 لخذه أولى لير بأولى أفاده فى شرح الملقى أى لما أفاده القهستانى من أن الخفى ينفق فى موضع الضرورة
 (قوله فلا يرث من غيره) لان قضاء حيا باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة للاستحقاق منح (قوله ولما فقود
 بتان وابن) المراد أن له وارثا غير الورثة الذين فى التركة الاولى (قوله فى يد البنتين) أى بنى المتوفى (قوله والكل
 موقوف بفقد الابن) أى أنهم لا يعرفون حاله من حياة أو موت ولا مستقر أمّا اذا علمت حياته فمصيبه من تركه
 أليه يحفظ له واذا علم موته بعد موت المورث يدفع نصيبه الى ورثته ولو مات قبله فلا شيء له (قوله واختصموا
 للقاضى) أى رفعوا امرهم له ليقضى بينهم (قوله أى لا ينزعه من يد البنتين) لاحتمال عدم رجوعه فيحكم بعونه
 من يوم فقده فلا يرث من تركه حيا به مقتضى ما يأتى أن البنتين تعطيان النصف ويوجب لهما فقود النصف
 فيصطفا (قوله ولا يستحق ما أوصى له اذا مات الموصى) فاذا حكم بعونه يرث المال الموصى به الى ورثة الموصى
 أبو السعود عن الزيلعي (قوله الى موت اقرانه) أى بالسنة لان من التوارد أن يعيش الانسان بعد موت اقرانه
 فلا ينفى الحكم عليه فاذا نفي منهم أحد لا يحكم بموته بحر ولا نفي مانع الحاجة الى معرفته فطريقه فى الشرع
 انظر الى أمثاله كتم المتلفات ومهر مثل النساء منح (قوله فى بلده) وقيل فى جميع البلاد والاول هو الاصح
 ذخيرة (قوله على المذهب) مقابلة أحد عشر قولاً لثلاثون سنة والابح ما فى المصنف أفاده فى شرح
 المتن قال فى البحر والعجب من المشايخ كيف يختارون خلاف ظاهر المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلدى
 أى حنيفه رضى الله تعالى عنه اه (قوله تقويده للامام) فأى وقت رأى المصلحة فيه حكم بموته فيه جوى
 (قوله من فى يد المال) أى مال المفقود الذى وضع تحت يده (قوله أو نصب قريبا) أى ان لم يجعل عليه المفقود
 وكذا قبل فقده (قوله اقدرى أفندى) اسمه عبد القادر (قوله أنه اغنايكم بموته بقضاء) هو أحد عنوان والثالث

لكن فى الخلاصة التوى على التنازيع
 لوالقاضى مجتهدا نهر (ولا يبيع) القاضى
 (ملا يضاف فسادا فى نفقة ولا فى غيرها
 بخلاف ما يضاف فسادا) فانه يبيعه القاضى
 ويحفظ فقه قلت لكن فى معروضات القنوى
 أبى السعود أن القضاء وأما بيت المال
 فى زمانه ما مورون بالبيع مطلقا
 وان لم يجب فسادا فان ظهر حيا فله الفتن
 لان القضاء غير مأمورين بقضه نعم
 اذا بيع يعين فاحش فله فسخه انتهى فليحفظ
 (وينفق على عرسه وقريبه ولاداء) وهم
 أصوله وفروعهم (ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد
 مضي أربع سنين) خلافا لما لك (وبيت
 فى حق غيره فلا يرث من غيره) حق لو مات
 رجل من قتيين وابن مفقود وللمفقود بتان
 جولى والتركة فى يد البنتين والكل موقوف
 بشدة الابن واختصموا للقاضى لا ينفق له
 أن يحرك المال عن موضعه أى لا ينزعه من
 يد البنتين حرانه المقتين (ولا يستحق ما أوصى
 له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت
 اقرانه فى بلده على المذهب) لانه الغالب
 واختار الزيلعي تقويده للامام وطريق
 قبول البيعة أن يجعل القاضى من فى يده
 المال خصما منه أو نصب قريبا قبل عليه
 البيعة ثم رقت وفى واقعات المقتين اقدرى
 أفندى معزى بالقيمة أنه اغنايكم بموته
 بقضاء لانه أمر محتمل فى المقتضى اليه
 القضاء لا يكون حجة

أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قاله شرف الدين وغيره فأفاده القهستاني
 واقتصار قدرى أفندي على الأول بقدر ترجيعه أبو السعود (قوله فان ظهر قبله حيا الخ) وكذا اذا ظهر بعده
 قبل الحكم وأما اذا ظهر حيا بعد الحكم بموته فالظاهر أنه كالتبني إذا أسي والمرئ إذا أسلم فالباقي في بدورته له
 ولا يبطأ ببعده ثم بعد رقة رأيت المرحوم أبا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له والأولاد
 للثاني (قوله فتعند عرسه للموت) باربعة أشهر وشهران كانت حرة وشهران وخمس إن كانت أمة إن لم تكن
 حاملا ولا قبوض الحبل فيه ما أفاده القهستاني (قوله بين من يرثه الآن) ولا يرثه وارث مات قبل المدة من
 فكله مات من ذلك الوقت معاينة إذا الحكمي معتبرا بالحقيق وكذا يحكم بموت مديريه وأمهات وأولاده في ذلك
 الوقت بجر (قوله من حين فقده) ما لم تعلم حياته في وقت من الاوقات فانه يرث من مات قبل ذلك الوقت من
 أقاربه بجر (قوله عند موته) أي موت المورث (قوله بجهة دافعة) ولذا لم يحكم بموته في حق ماله من وقت فقده
 لأن ظاهر حاله وهو حياته يقتضي عدم قسمة ماله من وقت فقده (قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ) يسانه
 رجل مات عن اثنين وعن ابن مفقود وابن ابن أو بنت ابن والمال في يد الاجنبي وتصادقوا على فقد الابن فطلبت
 البنات الميراث بعطيان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الا آخر ولا يعطى أولاد الابن شيئا لانهم محجبون
 بالصفة ودلو كان - اقل لا يتحقق الميراث بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت خباته من الفسخ
 وقامه فيه (قوله كالحمل) فلو كان مع الحمل وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه للبقين به على
 بكل حال كما اذا ترك ابنا وامراة حاملا تعطى المرأة الفتن وان كان من يسقط بالحمل لا يعطى شيئا وان كان من
 يتغير يعطى الاقل للبقين به من ماله ترك امراة حاملا وجدة تعطى الحقة السدس لانه لا يتغير لها ولو ترك حاملا
 وأخا لا يعطى شيئا لأن الاخ يسقط بالابن وجاز أن يكون الحمل ابنا فدار الامر بين أن يسقط وأن لا يسقط فكان
 أصل الاستحقاق مشكوكا فيه فلا يعطى شيئا ولو ترك حاملا وأما أخذت الأم السدس والوجه الفتن لانه لو كان
 حيا أخذت ما ذكر ولو كان - يتاخذ الأم الثالث والزوجة الربع فيعطيان الاقل واعلم أنه يوقف العمل
 نصيب ابن واحد على ما عليه الفتوى (قوله ولذا أحذفه القدوري) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث
 الخ (قوله ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون) وليس له ايدهما كذا في شرح المتن (قوله أنه إن يكاتبهما)
 وهكذا أنه أن يزوجهما كافي شرح المتن وفي شرح الوجانية للعلامة عبد البر قدس سره ولاها ولا تعبد نفقة
 وخيف عليها الفسحة فللقاضي أن يبيعها أو يزوجها من امرأة ثمة وليس له تزويجها (خاتمة) ذكر في المبسوط
 عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أتتني المفقود فحدثني حديثه قال كانت خريز ابنا زاي واليه المنة مرة
 تطبخ بماء يمتلئ من بلالة النخالة في أهل ثم خرجت فأخذني فخر من الجن ففككت فيهم ثم عبد الهسم في عتق
 فأعتقوني ثم أتوا بي قريسا من المدينة فقالوا أنعرف النخل فقلت نخلوا فاعتقت فاذ امرأان امرأتى بعد
 أربع سنين فاعتدت وتزوجت فغيرني عمرين أن يردها علي وبين المهر وثبت أنه لم يردها وطلب نكاح غيرها
 كما في القبح وفيه ثبت أن عمر رضي الله تعالى عنه رجع الى قول علي كثرتم الله تعالى وجهه وهو مذهبا وقيامه فيه
 وأهل الحديث يرون أن عمر بن أبي لهب يقول بغير أحدكم عن امرأته هذه المدة الطويلة
 ولا يعت بغيره فقال لا تجهل يا أمير المؤمنين وذكره نفسه في هذا الحديث دليل لمذهب أهل السنة أن الجن
 يتسلطون على بني آدم وأهل الزنج يشكرون ذلك على اختلاف بينهم فيهم من يقول المستحكر دخولهم
 في الآدمي لأن اجتماع روحين في شخص واحد لا يتحقق وقد يتسلطون على الآدمي من غير أن يدخلوا فيه
 ومنهم من قال الجن أجسام لطيفة فلا يتصور أن يجهلوا جميعا كشيء من موضع الى موضع ولكذا أهل السنة
 تأخذ بما روي به الا - نار قال عليه الصلاة والسلام ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم وقال عليه الصلاة
 والسلام ان الشيطان يدخل في رأس الانسان فيكون على فانية رأسه فتتبع الا - نار ولا يستغفل بكيفية ذلك
 كذا في الدراية وفي المغرب أن المفقود كان في عهد عمر رضي الله تعالى عنه وخرافة كان في عهد علي عليه
 وسلم وكان خرافة بعد رجوعه من الجن يحكي عنهم أشياء يتعجب منها ويقال هذا حديث خرافة لكل
 ما لا تعرف حقيقته والخرافات كلان لا صحة لها مأخوذة من هذا شئ من الخرافة قليل زيادة من القبح والله تعالى أعلم
 واستغفر الله العظيم

(قوله فان ظهر قبله) قبل موت آخراته (حياته
 ذلك) القسط (وبعد يحكم بموته في حق ماله
 يوم علم ذلك) أي موت آخراته (فتعند) منه
 (عرسه للموت) ويقسم ماله بين من يرثه
 (الآن) يحكم بموته (في) حق (مال غيره
 من حين فقده) قدر الموقوف له الى من يرث
 موته عند موته (لما تقرر أن الاستصحاب
 وظهر حال جهة دافعة لاشتباه ولو كان
 مع المفقود وارث محجب لم يعط) الوارث
 (شيئا وان اتت من حقه به أعطى أقل
 النصيبين) ويوقف الباقي (كالحمل) ويحذفه
 الفرائض ولذا - حذفه القدوري وغيره
 مفرغ ليس للقاضي تزويج أمة غائب
 ومجنون وبذلك هو أنه إن يكاتبهما ويبيعهما

(كتاب الشركة)

هي ثابته بالكتاب وهو قوله تعالى فهم شركاء في الثلث وبقوله عليه الصلاة والسلام قال الله تعالى أنا ثالث
الشركين ما لم يكن أحدهما صاحبه فإذا خاخرت من بينهما وبالاجماع فإن الأمة أجمعوا على جوازها
وبالمعقول فإنها طريق لا يتناهى الفضل وهو مشروع لقوله تعالى أن يتفوا بأموالكم أبو السعود عن المولى
والأولى الاستدلال بقوله تعالى ويتفوا من فضل الله وأما ما ذكره فهو
في خصوص النكاح (قوله لا يحنى مناسبتنا الخ) إيضاحه ما قاله المحقق في فتح القدير وأورد الشركة عقب المفقود
لأنهم ما وجدوا كون مال أحدهما أمانة في يد الآخر كما أن مال المفقود أمانة في يد الحاضر وكون الاشتراك
قد يتحقق في مال المفقود كالأموال مورثة وله وارث آخر والمفقود هي وهذه مناسبة خاصة والأولى عامة فيها
وفي الآتي واللفظ والمقطة على اعتبار وجود مال مع المقيط اه (قوله هي بكسر فسكون في المعروف) وذلك فتح
الشيخ مع كسر الراء أو مكوونها نهر (قوله لغة الخلطة) قال الكمال والشركة لغة خلط النصبين بحيث لا يتميز
أحدهما والشركة اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر شركت الرجل أشركه شركته وأنها فعل الإنسان وفعله
الخلط اه ملخصا وأشار الشارح بقوله الخلطة إلى أنها المرة الواحدة من الخلط فالتاء للوحدة وفي نسخة الخلط
بلا تاء (قوله لأنها مسيبة) أي العقد فالضمير يرجع إلى العقد قال الكمال وتقال الشركة على العقد نفسه لأنه
سبب الخلط فإذا قيل شركة العقد بالاضافة فهي إضافة بيانية وفي نسخة لأنها مسيبة وفيها قلب والصواب لأنه
سببها (قوله في الأصل والربح) أي في رأس المال وما يرجعه فلو كانت في الربح دون الأصل خضارية أو كانت
في الأصل دون الربح قبضاعة (قوله وركبتها) أي الشركة بالمعنى اللغوي ففي المصنف استخدام (قوله
اختلاطهما) أي اختلاط المالين بحيث يعضد أو يعضد أحدهما عن الآخر ومثله الخلط قاله الحلبي
وفي حاشية الشلبي عن الاتفاقية ثم شركة المثل اجتماع التعيين وحكمها أن يكون المال مشتركاً وكل واحد
في نصيب الآخر كالاجنبي لا يجوز تصرفه بدون إذن شريكه وركن شركة العقد الإيجاب والقبول بأن يقول
أحدهما لصاحبه شاركك في كذا وكذا فيقول الآخر قبلت اه وحكمها صيرورة العقود عليه أو ما يستفاد به
مشتركتينهما اه نهر (قوله كون الواحد قابلاً للشركة) احتج به عن الوقت المعين فلا يجوز لناظر أن يشرك
غير المستحق مع المستحق والأولى كون العقود عليه قابلاً للشركة (قوله وهي ضمان) هذا يقتضي أن الكلام
في الشركة بالمعنى الأعم اللغوي والشري وهو شافي قوله بماضى عبارة عن عقد فلو حذف الكلام السابق
واقصر على قوله وهي ضمان وذكر تعريف كل ضرب بعده لكان أولى (قوله شركة ملك) سميت به لخصولها
بأسبابه نهر (قوله أو حفظاً) فيه أن هذا ليس من قبيل الشركة التي تجرى فيها أحكام هذا الباب قاله الحلبي بل
هما بمنزلة المودعين فيجب عليهما الحفظ لذلك (قوله أو ديناً) كان يبيع اثنان ثوباً لهما من شخص بدين فذلك
الدين مشترك بينهما (قوله على ما هو الحق) وجهه ما ذكره من التفرع وهو رد لما قيل أن الشركة فيه مجاز
لأن الدين وصف شرعي لا يملك وأما هاتين وهو عليه فجاز عن الإسقاط ولا الم تجز من غير من هو عليه (قوله
فلا تخر الرجوع نصف ما أخذ) أن كانت الشركة في النصف وليس له أن يقول هذا الذي أخذته حصتي وما بقي
على المديون حصتي ولا يصح من المديون أيضاً أن يعطيه شيئاً على أنه قضاء وآخره قاله الكمال (قوله وأن
من حبل اختصامه بما أخذ) أن يبيعها أن يبيع الدائن شيئاً قليلاً ككف من زبيب بدين حاضر قدر
ماله من الدين ويقبضه منه ويبرئه عماله عليه ويبيع الهاء (قوله ويبيع رب الدين حصته) أي يبرئه نهائيه
عبري البحر (قوله بأي سبب كان) كما إذا لمساكعنا هبة أو صدقة أو ابتلا بان استولى على مال حربي
أو اختلاطاً كما إذا اختلط مالهما من غير صنع من أحدهما أو اختلط بخلطهما خلطاً يمنع التمييز أو ينعسر
كالخطة بالشعر بغير (قوله ولو متعاقبا) مرتبط بقوله أن يملك متعدد (قوله في الامتناع) الأولى حذفه لأنه إنما
هو اجنبي في التصرف لا في الامتناع إلا أن يقال قوله اجنبي أي كاجنبي ويصكون هذا ما لوجه الشبه
(قوله عن تصرف مضر) قال في شرح الملتقى قيد بالمضر لأن لا أحدهما أن يضره سطح داره مشتركة بينهما
كافي المنية والمضار زباعة أرض مشتركة بينه وبين غائب إذا دفع الأرض فلو نقصها أو زاد التركة قوة ليس له
ذلك كافي فصب الكبرى فهم ستاني قلت وبقي لو تدا وبأظهار مائته عن الكبرى المنع أيضاً وفي الظهيرة

(كتاب الشركة)

لا يحنى مناسبتنا المفقود من حيث الأمانة
بل قد يتحقق في ماله عند موته ورثته (هي)
يكسر فسكون في المعروف لغة الخلطة هي
بها العدة لأنها مسيبة وشرعاً (عبارة عن
عقد بين المتشركين في الأصل والربح جوهرية
وركنها في شركة العدين اختلاطهما
وفي العقد اللفظ المضد) وشرط جوازها
كون الواحد قابلاً للشركة (وهي ضمان
شركة ثلاث وهي أن يملك متعدد) اثنان
فأكثر (ديناً) أو حفظاً ككسب هبة الربح
في دارهما فإنهما شريكان في الحفظ
فهم ستاني (أو ديناً) على ما هو الحق فلو دفع
المديون لأحدهما فلا تخر الرجوع نصف
ما أخذ فتح وسبب متناهي الصالح وأن من حبل
اختصامه بما أخذ أن يبيع المديون قدر
حصته ويبيع رب الدين حصته وبأي سبب كان
(وارث أو بيع أو غيره) بأي سبب كان
جبرياً أو اختيارياً ولو متعاقباً كما لو اشترى
شياً ثم اشرك فيه بغير منية (وكل من شركة
الثلاث) اجنبي في الامتناع عن تصرف
مضري في مال صاحبه (لهذا) ثم فقهها الوكايلي

(فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه
بلاذن الا في صورة الخلط) لما لهما بفعلها
كحطه بشهروكنا وشجر وزرع مشترك
فهم متان وقسمه في فصل الثلاثين من
العمادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها
بعد ورقتين أن المبطنة كذلك لكن
فيها بعد ورقتين آخرتين جواز بيع البناء
أو القراس المشترك في الارض المشتركة
ولو لا جني قننه فلا يجوز بيعه الا باذنه
ولو كانت الدار مشتركة دار بينهما باع
أحدهما يتامعنا ونصيه من يتبعه
فلا تخرا أن يطل البيع في الوافعات دار
بين رجلين باع أحدهما نصيه لا خرا لم يجز
لانه لا يتناولان باعه بشرط القرض أو بشرط
القطع أو الهدم أما الاول فلا يجوز لانه شرط
منفعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط
اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقطع
لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع
وفي الفتاوى شجرة بين قوم باع أحدهم
نصيبه مشاعا والشجار قد اتت
أو ان القطع حتى لا يضرهما القطع جاز
الشراء والمشتري أن يقطع لانه ليس
في القسم ضرر وفي التنازل باع نصيبه من
الشجرة بلا ارض بلاذن شريكه أن أو ان
انقطاعها جاز البيع لانه لا يضر
المشتري بالصحة وان لم يبلغ فسد انضرده
بها وفيها باع بناء بلا ارض على أنه يترك
المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية
من الفصل الثالث من مسائل الشروع
(والاختلاط) بلا صنع من أحدهما
فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم شيوخ الشركة
من كل حبة بخلاف فهو حرام وطاحون
وعبد ودابة حيث يبيع حصته اتفاقا
كما بسطه الله خف في فتاواه ثم الطاهر
أن البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن
المالك ولو بجهة أو وصية وقامه في الرسالة
المباركة في الاشياء المشتركة وهي
نافعة على ابتلى بالافتاء

واخذ اشريك حصته من الثمرة ما كلفه باع نصيب الغائب وحفظ ثمنه جاز فان حضر وأجازوا الا بغيره
وان لم يحضر فهو كائنة قال أبو الالباء هذا استعسان به نأخذ اه (قوله فصح له بيع حصته) تفريع على
التقسيد بمال صاحبه (قوله الا في صورة الخلط) فانه لا يجوز لأحدهما التصرف في حصته لاجني الا باذن
الاخر فان قلت ما الفرق بين صورة الخلط والاختلاط وبين غيرهما قلت ان الشركة اذا كانت بينهما من
الابتداء بأن اشتريا حصة أو ورثاها كانت كل حبة مشتركة بينهما فبيع كل منهما نصيبه شاعا جاز
من الشريك والاجني بخلاف ما اذا كانت بالخلط والاختلاط فان كل حبة مملوكة بيمين بيع أجزائها لأحدهما
ليس للاخر فيها شركة فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدر على تسليعه الا بمطوطا بنصيب الشريك فيتوقف
على اذنه بخلاف بيعه من الشريك للقدرة على التسليم والتسلم وذلك لما تقر بأن التصرف مع الشريك أسرع
نفاذا من التصرف مع الاجني بدليل جواز تقليد معتق البعض للشريك للاجني وكذا اجارة الشارع
من الشريك جازة صخ (قوله بفعله ما) قد به لانه الذي يقتضي الشركة ولا يقتضي ذلك مال الاخر بخلاف
ما اذا كان الخلط من أحدهما فان الخلط يملك مال الاخر من كل وجه للمعنى ويكون مضمونا عليه بالمثل
اه حلي لمذا (قوله كحطه بشهروكنا) مثال لما يتصرف فيه التميز ومثال التعذر بالحطه بالحطه اه حلي (قوله
وكنا وشجر وزرع مشترك) منعه يقتضي أن هذا من قبل الخلط وليس كذلك وانما وقف البيع فيه من
الاجني على اذن شريكه لضرر الشريك بالقطع والهدم كما سألني ففصله اه حلي (قوله ونحوه في فتاوى
ابن نجيم) أي في كتاب البيع ونصه سئل عن بناء مشترك بين رجلين باع أحدهما نصيبه لاجني هل يجوز البيع
أم لا أجاب لا يجوز البيع من الاجني ومن الشريك يجوز اه وأنت خير بأن عدم جواز البيع من الاجني
مقدم بما اذا كان بدون اذن الشريك كما يدل عليه ما ذكره بعده اه حلي (قوله وفيها) أي في فتاوى ابن نجيم
كما هو صريح عبارته في شرح الملتقى قال الحلي لم أجده هذه المسئلة فيها والمبطنة المثل الذي زرع فيه البطن
قال في جامع القصولين باع نصيبه من المبطنة برضا شريكه ولو شرطه القطع لم يجز البيع ونصيب البائع للمشتري
مالم يفسخ البيع ولشريكه أن لا يرضى به د الا جازة اذ في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر اه
(قوله لكن فيها بعد ورقتين آخرين الخ) نصه سئل اذا باع أحد الشريكين في البناء والقراس على الارض المشتركة
حصته من اجني هل يجوز البيع أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك اه حلي (قوله قننه) أنشأه الى
التناقض الواقع في كلام ابن نجيم والذي طعن به النفس هو الموقوف ذكره غيره من عدم الجوازين للاجني
في البناء وأما القراس كالشجر فيعمل الجواز فيه على ما اذا بلغ أو ان القطع (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) واجمع
الى قوله الا في صورة الخلط وما بعده قاله الحلي (قوله فلا تخرا أن يطل البيع) لعدم تحقق نصيب البائع فيما باعه
لاحتقال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة (قوله باع أحدهما نصيبه) أي من البناء فقط كما هو صريح
العمادية أما بيع النصيب من الدار بقامها فلا مانع من جوازه أفاذه الحلي (قوله أو الهدم) الذي في عبارة
الحلي عن العمادية والهدم بالواو فيكون عطف تفسير ويحتمل أن يراد بالقطع قلعه من غير هدم كان كان من
خشب وبالهدم تفريق أجزائه شيئا فشيئا والحكم متحد (قوله كشرط اجارة في البيع) أي كما اشترط عليه
اجارة الارض عند بيع نصيبه من البناء وهو لا يجوز لانه ادخال عقد في عقد آخر (قوله باع أحدهم نصيبه) أي
من الشجرة به في شرح الملتقى (قوله قد اتت أو ان القطع) الاولى قد اتت أو ان قطعها وعبارته في شرح
الملتقى ان آن قطعه ما وهذا لما يظهر في شجر راد منه القطع وأما فيما راد منه الفرط (قوله حتى لا يضرهما) هما
الضجير يرجع الى الشريك والمشتري (قوله وللمشتري أن يقطع) أي بعد التسعة (قوله وفي التنازل) هو عين
ما في الفتاوى (قوله وفيها باع بناء بلا ارض) هي مسئلة الوقعات السابقة (قوله والاختلاط بلا صنع من
أحدهما) كما اذا انشق الكيسان فاختلط ما فيهما من الدراهم حلي (قوله لعدم شيوخ الشركة) أي في كل شيء
أي من الخلط أو المختلط قال الحلي هو ملة لعدم جواز البيع في صورة الخلط والاختلاط جميعا (قوله حيث
يبيع بيع حصته) أي من غير شريك (قوله ثم الظاهر أن البيع) أي الواقع في قول المصنف فصح له بيع حصته
ولو لم يشر به بلاذن الا في صورة الخلط والاختلاط (قوله وتعلمه في الرسالة المباركة) قال في النهر
وباقى الاحكام في الاشياء المشتركة فناء مستوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فعليك به اتزدها بها

ثم قال لا يثبت بالاتفاق بلقصة وانوار القبول عليها ما طعة (قوله وزاد الوافي) أي على صورة في الخلط
الاختلاط وبجارية قوله لا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه قد في أن يشترط إلى استثناء صورة
الشفعة أي ما ظنهم من الورق أرض لا يجوز أن يبيع أحد الوارثين حصته من الأرض من غير شركه إلا بآذن
شريكه اه ولا يفتي أن هذه الصورة غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأويل هذه من صور
الشرعية بسبب جبري فإذا آلت اليهما ما لكل التصرف في حصته وإن كان لشريكه الشفعة
قوله بخلاف الدابة وهوها) قال الجوزي وفي الدابة لا يركبها بغير إذنه للفقهاء كما في عقد القراند وقالوا
في الأمانة تكون عند أحدهما أو ما عند الآخر وما ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل
لا يجاب له ولما ذكرنا التهايز في الأمانة غير الكلام إلى معية المهايأة وقد نطه أو السوء من السراج وقد ذكره
الشيخ فيقول المهايأة في المنافع المشتركة قد جاز استصحابا ويجري فيها جبر القاضى كالقصة إلا أن القصة
أقرب إلى استحالة الشفعة لأنها لا تحتاج إلى اتفاق في زمان واحد والتميز في جميع على التعاقب ولا تبطل بالموت فليست
بالقصة ولا طرية لبطالهما به ويجوز لأحد الشريكين نقضها إذا التقى القصة وليس لنا عقد لازم يجوز نقضه
بالتميز عند آخر المهايأة فإن أحدهما إذا طلب القصة قسم الحياكم ونسخ المهايأة وهي على ثلاثة أوجه
مهايأة في حق يستحق بالقصة ولا يفتقر باختلاف المستعمل وهي محصة كدأرين ويطين تهايا على أن يسكن
كل واحد منهما ما يعض منها سواء ذكر المهايأة مدة أم لا لأنها مقدومة فلا تفتقر إلى التوقيت ويجوز لكل
منهما أن يستغلها ويأخذ العوض سواء اشترط ذلك في عقد المهايأة أم لا على الظاهر فإن تهايا على
أن يأخذ أحدهما لسواها والآخر السفل جاز لأن هذه الأصل يجوز على هذا الوجه ولو تهايا في بيت صغير
على أن يقدم أحدهما في الاتفاع جاز فهي في معنى إعارته فيحصل على أن كل واحد منهما أباح لصاحبه
الاتفاع في تلك المدة الوجه الثاني مهايأة في منافع شئ لا تنقص بقصة الأصل إلا أنها غير مختلفة كالعبد
على أن يضم أحدهما أحد المولدين والآخر المولى الآخر وهي ظاهرة على قوله لا يجوز رخصة الرقيق والامام
وإن لم يقل بها إلا أنه قال في المنافع يجوز لأنهما جنس واحد غير مختلفة فصار كشفة الدارين الوجه الثالث
مهايأة في منافع مختلفة كالأبنين إذا تهايا في ركوب ما وأخذ أحدهما دابة ليركبها والآخر الأخرى ليركبها
لا يمنع لاختلاف منفعة الدواب فإن شرط فيها الاستغلال فعند الامام لا يجوز وعندهما يجوز وهو ظاهر
لأن كسبة الأصل يجوز على هذا الوجه فكذلك المنفعة وعلى هذا الخلاف إذا تهايا في دابة واحدة بخلاف
العبد الواحد لأن الركوب يتفاوت بمقدور الراسك وباندماء لا تتفاوت لأن العبد يخدم باختياره فلا يعمل
بالإطاعة وإن تهايا في نفقة العبد مع اختلاف كونه لأن التفاوت في الطعام لا يعتد به في العادة لقوله
في التكملة يكثر التفاوت فيها فلا يباع فيها عادة ولو تهايا في غنل أو شجر على أن يأخذ كل واحد جابيا
يستفردا وفي ضم على أن يتفق كل طرف جانب منها لم يجوز لأن المهايأة تقتضي المنافع ضرورة أنها لا تبقى فيه مذكور
تخدم هذه أعيان يرد عليها القصة عند حصولها ولأن ما يحصل من الأولاد والإبلان يتفاوت والأعيان
لا يجوز قسمتها إلا بالتعديل وقد استفيد من السراج أن أحد الشريكين إذا طلب المهايأة يقضى بهما سيرا
ولا يتوقف على رضا الثاني ما لم يطلب القصة فيما يقسم وإذا علم هذا في الملك المشترك في الوقت
بالأولى لعدم جواز الشفعة فيه فلا فرق في المشترك بين الملك والوقف من هذه الحثية ويضرب بينهما من جهة
أن أحدهما لو طلب المهايأة والآخر طلب القصة لا يجاب طالب القصة في الوقت ومن جهة أنه إذا سكن
الوقت أحدهما دون الآخر لم يبق له ما يمكنه السكن فيه وجبه أجر المثل بخلاف الملك اه (قوله وقامه
في الفصل الثالث والثلاثين) قال فيه سكن دأرا مشتركة بصفة شريك لا يلزم أجر حصته ولو مقعة للاستغلال
لأن الدأرا مشتركة في حق السكن وفيها من توافيق السكن فيحصل له ملكة لكل واحد من الشريكين على سبيل
الملك لا لولم يعمل كذا في جميع كل واحد منهما من دخوله وقعوده ووضع أمثله قتيلا منافع ملكه وهو
لا يجوز أن كان كذا ما لم يفتقر ما كافي ملك نفسه فلا أجر عليه لأنه سكن بأول الملك وقال فيه كيلي أو وثق
بغيره وأبى وأبى وصنى فأخذ الحاضر وأبى البائع حصته جاز وإنما يتقدمه بلا خصم لو سلم بسبب
الملك المشترك متى لو حث طبق قبل أن يصل إلى القاضى أو العبد اه (قوله أعرجة)

وزاد الوافي بمعنى الذر الشفعة أيضا
فراجعه وأما الاتفاع به بصفة شريك في
بيت وشادم وأرض يتفق بالكل أن كانت
الأرض يتبعها الربع والألا يجوز بخلاف
الدابة وهوها أو تهايا في التوصل الثالث
والثلاثين من القسولين (وشركا عند أي
واقعة بسبب جبر

قائمة للشركة (ورسكها) أي ما هي
(الايجاب والقبول) ولو معنى كالودعة
أذا قال أخرج مثلها واشترى الربح
(وشرطها) أي شركة العقد (مستكون
المعقود عليه قابلا للوصاية) فلا يصح
في مباح كاختطاب (ومع عدم ما يقطعها
كشرط درهم بمائة من الربح لاحدهما)
لأنه قد لا يربح غير المسمى وحسبكم
الشركة في الربح (وهي) أربعة مائة من
وعنان وتقبل للوجوه وكل من الانسجين
يكون مفاوضة وهذا ما سكت ما سمي
(أما مفاوضة) من التفاوض بمعنى المفاوضة
في كل شيء (أن تضمنت وكالة وكفالة) لصحة
الوصاية لا بالجهول ضمنا لا نفدا
(وتساويا لا بال) تجمع في الشركة وكذا ربحا
بما حققه الوافي

بشأنه (بشارة إلى أن الإضافة من الإضافة إلى السبب وهي أقوى الإضافات وقد سبق من الكلام
الإضافة للبيان (قوله قابلا للوكالة) يعني عنه قول المستبعد وشروطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة (قوله
بوركتها الايجاب والقبول) أي من أن تكون في نفس كالميراث والقبول أو عام كما إذا شارك في جميع التبادلات (قوله
ولو معنى) يرجع إلى كل من الايجاب والقبول (قوله كالودعة) أي وقوله الآخر وأخذها ونحوها (قوله
الشركة بجر) (قوله قابلا للوكالة الخ) وذلك ليقع ما يوصله كل واحد منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بطريق
الإضافة ولشريكه بطريق الوكالة ولا يكتفي بذلك فيملا لا قبل التوكيل كالاختطاب والاحتشاش ونحوه للشخص
المباحات لأن التوكيل لا يصح فيه فيكون ما يكتسبه خاصة دون صاحبه كذا في التبيين (نتيجة) بطريق
الاشهاد عليها وكتب وثيقة فيها بيان قدر المالين وأنه في أيديهما بشريان وبين ما بينهما وبين شري فيحصل
كل منهما بما يبيع بالتقديرات واثبتته وهذا وإن ملكه كل بطلن عنه الشركة إلا أن بعض العلماء لا يقول بذلك
كل واحد منهما ما ذكره إلا بالتصريح به فليجوز في يكتب ذلك فيكون فيها أنه ما كان من ربح فهو بينهما على قدر
مالهما وما كان من ضيعة أو ضيعة فكذلك أفاده صاحب الصبر (قوله وحكمها الشركة في الربح) الخ والواو
(قوله وهي أربعة الخ) حاصل ما ذكره المؤلف في شركة العقد أنها مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه قال في الصبر
وذكر الشارح أنها مفاوضة باعتبار أن الشركة بالمال وشركة بالأعمال وشركة بالوجوه وكل ينقسم إلى قسمين مفاوضة
وعنان وهو الأوجه وهو المذكور للشخص الطاهي والصكرخ ولأن الأقل يوم أن لا شريين لا يكونان
مفاوضة ولا عانا اه (قوله أما مفاوضة) قد ثبت لأنها أعظم ركة بالحديث كذا في شرح الملتقى ووجوهها
الاستحسان وفي القياس لا يجوز وهو قول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما وجه الاستحسان ملطوي
أصحنا في كتبهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فاضوا فانه أعظم للركة وقال أبو بكر الرازي في شرحه
لخصر الكرخي وقد روى جوازها من الشعبي وابن سيرين وغيرهما ولأن المسلمين تعاضوا هذه الشركة من غير
تكبر فكان دليلا على جوازها اه شلي مختصرا (قوله من التفاوض) فيه اشعار بأن المزيد يستحق من المزيد
وهو خلاف المشهور كذا في شرح الملتقى عن النهستاني وقيل اشتقاقها من القوض بمعنى الاتسار يقال فاض
الماء إذا انتشر واستفاض الخبر إذا انتشر فلما كان هذا المقدم بناء على الانتشار والظهور في جميع التصرفات
مع مفاوضة وفيه ان فاض الماء واستفاض الخبر من الأجوف يأتي والمفاوضة واوى فكيف يصح اشتقاقه
منه من فاض الماء الوافي وكلام الكمال يفسد ان فاض الماء من الواوى حيث قال بل هي من التفاوض
أو من القوض الذي منه فاض الماء إذا عم وانتشر اه (قوله بمعنى المساواة في كل شيء) قال في التماسوس
المفاوضة الاشتراكي كل شيء والمساواة اه ولا يلزم هذا في المفاوضة الاصطلاحية لأن زيادة أحدهما على
الآخر بالعقار والعروض لا تضر (قوله ان تضمنت وكالة) ليس في ذكر هذا القيد فائدة فتنازع بين غيرهم
أنواع الشركة لأن عقد كل شركة يتضمنها أفاده الزبلي (قوله وكفالة) لا يخل أن الكفالة لا تجوز لا بقبول
المكفول له في الجلس فكيف جازت هنا مع الجهالة لا تقول ذلك في التكفيل مقصودا أما إذا دخل في ضمن
شي آخر فلا يشترط كذا في التبيين (قوله لصحة الوكالة بالجهول ضمنا) جواب عن سؤال سأل هل الوكالة
بالجهول لا تجوز فوجب أن لا تجوز هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالجهول الجلس كما إذا ركبه بشر أو ثوب ونحوه
وخلص الجواب أن التوكيل لا يصح بالجهول مقصودا ويصح ضمنا حتى يصح المفاوضة مع الجهالة لأنها توكيل
بشراي يجهول في ضمن عقد المفاوضة فكذا هذا وأقرب من هذا شركة العنان لأنها لا تملك إلا جاع مع تضمنها
ما ذكر من الجهالة أو تقول أنها تضمن الجهالة إذا أخذت إلى المفاوضة وهذا لا ينفى اليها تجوز فربما يفتقر
(قوله كالحق الوافي) حيث قال أن شركة المفاوضة عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق بالشركة فهذا
يقضي المساواة في الربح فلذا الميراث والبيع والشئ أو الميراث الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره مشرط
بأن تكون في جميع التصارات ولا يفتقر أحد من المفاوضة دون شريكه بأن يكون ما يلزم أحد منهما
من حقوق ما يجران فيه لا يلزم إلا شريهما ويجب عليه بقوله التكفيل عنه ونبا يباع ذلك في روي الأجل في ذلك
فيما وجب لصاحبه غرض التوكيل وجمعا وجب عليه بقوله التكفيل عنه ونبا يباع ذلك في روي الأجل في ذلك
وقد بينا أن تعاونا في شيء من ذلك لا يكتفي بمفاوضة وكانت عينا من تعاونا في الربح لا يحصل أحد من

ما يحصل من الثمن بينهما نصفين بجر (قوله ان باع الخ) قال في المنع معنى طريق صحت أن يبيع كل منهما نصف ماله من القروض بنصف ماله لا تخرم منه فيه بغيره بكن في الثمن شركة هات حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر ثم بال عقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما أن يتصرف في نصيب صاحبه اه قال الزيلعي وقوله بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز أيضا اه والبيع من أحدهما كاف لتحقيق الشركة به (قوله وهذا ان تساوي القيمة) أي يبيع النصف بالنصف (قوله وان تفاوتا الخ) يعني اذا كانت قيمتهما متفاوتة يبيع صاحب الأقل بقدر ما أثبت به الشركة كما اذا كانت قيمة عرض أحدهما أربع مائة وقيمة عرض الآخر مائة فبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فصدر المال كله بينهما أخماسا وحينئذ تكون عنانا لا مفاوضة أو اذا كان عرض أحدهما يساوي عشرة وعرض الآخر يساوي عشرين فان صاحب الأقل يبيع نصف عرضه بربع عرض الآخر وما زاد من عرض الآخر لا يفسد لأن ملك العرض لا يطل الشركة (قوله اتفاق) أو قصدى ليكون شاملا لمفاوضة والعنان لأن المفاوضة بشرط فيها التساوي بخلاف العنان لا يفاد الزيلعي (قوله ولا تصح بآل غائب الخ) في حاشية الشلبي عن الاتفاقى المال وقت العقد ليس بشرط في الشركة بل الشرط وقت الشراء حتى لو دفع ألف درهم إلى رجل وقال أخرج مثلها واشترى بربع غار بحت فهو ينشأ ففعل صحة الشركة لقيام الشركة عند المقصود اه وهذا صريح في أن الشركة صحيحة أولا خلافا لما قاله أبو السعود أنها تفسد أولا ثم تعود صحيحة بالدفع وفي الهذلية من الباب الثامن في شركة العنان وأما شرط جوازها فكون رأس المال مينا حاضر أو غائب عن المجلس لكنه مشار إليه اه (قوله على موجب الشركة) من كون الربح بينهما عدم وجود المالكين أو أحدهما والموجب بفتح الجيم (قوله وأما عنان بالكسر وتفتح) قال في النهر عنان بوزن كآب كافي القاموس وقيل بفتح العين من عنان الدماء أي صاحبه لأنها بصحتها وشهرتها عانت كالحساب ولذا اتفقوا على صحتها وهي مأخوذة من عن كذا أي عرض اظهره أن يشارك في البعض من ماله وقيل من عنان القرض لأن كلاهما ما جعل عنان التصرف في بعض ماله لرفيقه وبعضه لنفسه اه (قوله فقط) معنى قوله فقط أنه لا تنقد على الكفالة لأن اللفظ مشتق من الاعتراض يقال عن له أي اعترض وهذا لا ينبي عن الكفالة وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ وظاهر كلامه أنه ما لو عقداها على الكفالة لا تكون عنانا لكنه مقيد بما اذا كانت باقي شروط المفاوضة متوفرة بحيث لا تكون مفاوضة وان لم تكن متوفرة فينبغي أن تنقصد عنانا لأن يكون معنى قولهم لا تنقصد على الكفالة أن ذكر الكفالة فيها ليس بشرط لان عدم ذكرها شرط وقامه في البحر (قوله تقصص من أهل التوكيل) عم الرجال والتساوي بالغ والصبي المأذون والحز والعبد المأذون له في التجارة والمسلم والكافر والمكاتب اه عند بياض اختصار (قوله كسبي) مأذون له في التجارة مخ (قوله بل الوكالة) ذكره مع الاستثناء عنه ليربطه قوله ولذا الخ أي لكونها تقتضي الوكالة تصح الخ لأن الوكالة تصح عامنا وخاصة مطلقا وموقتا والشركة مبنية عليها فتصح كذلك أفاده في البحر (قوله ووقتا) على إحدى روايتين على عن البحر (قوله ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه) اعلم أنهم اذا شرطوا العمل عليهم ما وتساويا ما لا تفاوتا وارجحنا جاز عند علمنا الثلاثة خلافا لفرق الربح بينهما على ما شرطوا أن عمل أحدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فان شرطوا الربح بينهما بقدر رأس ماله جاز ويكون مال الذي لا عمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيمته وان شرطوا الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز أيضا على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرطوا الربح للدافع أكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما ما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس ماله ما أبدا أفاده صاحب العناية وبقى من الاقسام ما لو شرطوا الربح لأحدهما فانه لا يجوز لانه حينئذ يخرج إلى القرض ان شرط للعامل أو بضاعة ان شرط لرب المال جوى عن النهر فتصالح شرط التفاضل في الربح يخص الشركة العجيبة أما القاعدة فانه يبيع رأس المال فيها أو ما شرط التفاضل في الوضعية فغير صحيح مطلقا صحت الشركة او ضدت اذ هو تنوع للمال أبو السعود (قوله بخلاف الجنس) تخص به ذلك بشركة العنان بوجه أنه لا يجوز في شركة المفاوضة وليس كذلك فقد ذكر في الخزانة أنه اذا كان لأحدهما دنانير وللآخر درهم جازت المفاوضة ان تساوت قيمتهما لانهم ما جنس واحد من حيث القيمة وان تفاولا في القيمة صحت عنانا لا مفاوضة

ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقداهما مفاوضة أو عنانا وهذه حيلة لصاحبها بالبحر ومن وهذا ان تساوي القيمة وان تفاوتا باع صاحب الأقل بقدر ما أثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرض الآخر اتفاق (ولا تصح بآل غائب الخ) مفاوضة كانت أو عنانا (تعد الرضى على موجب الشركة) (واما عنان) بالهمزة وتفتح (ان نصحت وكالة فقط) بيان لشروطها (تصح من أهل التوكيل) كسبي ومقتضى بطل البيع (وان لم يكن أهلا للكفالة) لكونها لا تقتضي الكفالة بل الوكالة (و) اذا (تصح) عامنا وخاصة مطلقا وموقتا (مع التفاضل في المال دون الربح) وعكسه ويصح في المال دون بعض بخلاف الجنس كدنانير من أحدهما ودرهم من الآخر (و) بخلاف الوصف كبيض وسود وان تفاوت قيمتهما

حوى من البرجندى وقوة في الهندية (قوله والربح على ما شرطنا) يعني عنه قوله ومع التفاضل في المال دون
 الربح وعكسه قاله الحلبي (قوله ومع عدم الخلط) فيه اشعار بان المقايضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس
 وفي الاستحسان لا يشترط كافي المبسوط وغيره اهـ حابي عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى
 العقد) وهو الذي يسمى شركة عرفا والخلط ليس بشرط فيه افاده المصنف (قوله فلم يشترط الخ) تفريع على قوله
 ومع التفاضل الخ وعلى قوله وبخلاف الجنس وبخلاف الوصف وعلى قوله وعدم الخلط (قوله ويرجع على شريكه
 بحصة منه) لانه وكيل من جهته في حصته وقد قضى الثمن من مال نفسه فيرجع عليه فان كان شراؤه لا يعرف
 الا بقوله فعليه الخ لانه يتدعى وجوب المال في ذمته الاخر وهو شركو القول للمتكرم عنه من (قوله أى مع
 بقاء مال الشركة) قال في البحر هذا اذا ادى من ماله مع بقاء مال الشركة أى نضاوله هذا قال في المحيط وان لم يكن
 في يده مال فاض وصار مال الشركة كما عدا او اتمعة فاشترى بدراهم او ذنانير فبينة فالشراء له خاصة دون
 شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الا ان
 يأذنه في ذلك اهـ الحلبي (قوله وتبطل الشركة بهلاك المالكين الخ) في حاشية العلامة الشلبي عن الاتفاقى
 ثم بطلان الشركة عند هلاك المالكين ظاهر وكذا اذا هلك أحد المالكين قبل وجود التصرف لان الشركة لما بطلت
 في الهالك بطلت فيما يقابلها لان صاحبها لم يرض بمشاركته في ماله الا بشرط أن يشركه هو في ماله أيضا وعدم
 هذا الشرط بهلاك أحد المالكين فبطلت الشركة في المالكين جميعا ثم الهالك بصيرها لك من مال صاحبه حتى
 لا يرجع نصف الهالك على الشريك الاخر لانه لم يهلك على الشركة حيث بطلت الشركة بهلاك المالك وهذا
 ظاهر اذا هلك في يد صاحبه وعكس اذا هلك في يد الاخر لان المال في يده أمانة ولا ضمان على الاخر بخلاف
 ما لو هلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التمييز اهـ وأطلق المصنف في الشركة فم ظاهره شركة الملك
 فتبطل بهلاكهما ويجوز حوى (قوله وعليهما بعده) هذا عند عدم التمييز كما يشهد به التعليق السابق اما اذا تميزا
 بعد الخلط كالدرهم اذا خلطت بالذنانير فالظاهر انه كعدم الخلط وحزيره نقلا (قوله فالتشترى بينهما) لقيام
 الشركة وقت الشراء فلا يغير الحكم بهلاك مال الاخر بعد ذلك اهـ (قوله شركة عقد الخ) فأنهم ما باع جازيعة
 لما تقدم من التعليق وقال الحسن بن زياد هي شركة ملك لان شركة العدة قد بطلت بهلاك المال (قوله ويرجع
 على شريكه بحصة منه) لانه وكيل في حصته شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسبه لعدم الرضى
 بعدم ضمانه بجروا ما قول الشارح لقيام الشركة فانما يظهر تعليل لكون المشتري بينهما كما ذكرناه فلا دوى ذكره
 باصقه (قوله وان هلك مال أحدهما الخ) هذا تفصيل لطلاق قوله سابقا وأحدهما قبل الشراء (قوله كل
 منهما) الاولى كل من أفاده الحلبي (قوله بماله) هذا لاجابة اليه لانه يكفي في التصريح في التوكيل قول كل
 للاخر ما اشتراه كل منا يكون مشتركا لان نصه بالاصالة ويكون نصه بطريق الوكالة (قوله لصيرورتها شركة
 ملك) على قوله لا الربح اهـ حابي (قوله ولم يصادق على الوكالة) عبارة ابن الكمال ولم يصادق على الوكالة فيها
 (قوله بطل ما في ضمنها من الوكالة) بخلاف ما إذا صرحا به لانها حينئذ مقصودة ابن كمال (قوله كما ترى) أى
 في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى انه مكتر (قوله لانه شرط) بل لان هذا الشرط تنقضي به الشركة
 اذ عساه أن لا يخرج الا قدر المسعى فيكون اشتراط جميع الربح لاحدهما على ذلك التقدير فخرج الى القرض
 أو البضاعة اهـ حوى وهذا المصنف من المؤلف واجب ركعة في فهم المقصود فلو قال بعد عبارة المصنف هذا
 على ما ذهب اليه صدر الشريعة وابن الكمال لانه يؤدى الى قطع الشركة وأخذ المصنف وصاحب البحر من
 قولهم انها لا تبطل بالشرط الفساد ان الشرط يبطل لا الشركة اكان أوضع (قوله ونظاره) أى ظاهر قوله
 لعدم فسادها بالشرط (قوله بطلان الشرط لا الشركة) في مثله المصنف (قوله ومصنف) فانه مال في المنع
 كشيء الى ما ذكر (قوله قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال) وكذا هو المأخوذ من عبارة الكمال وصاحب
 النهر والحوى فانهم قالوا بجروها من عقد الشركة الى القرض أو البضاعة فعدت الشركة اذا انما صحت
 وفسد الشرط (قوله ويكون الربح على قدر المال) هو حكم كل شركة فسدت (قوله ولكل من شريك العنان
 والمفاوضة الخ) قال الحدادى وكل ما كالا أحدهما اذ انهاء شريكه عنه لم يكن له فعله ولهذا اوفاه الاخر ج الى
 بمباط يعنى مثلا ولا تعبا وزهاجا وزهاقا لك المال ضمن حصته شريكه حوى (قوله أن يستأجر) لانها متادة

(والربح على ما شرطنا) مع (عدم الخلط)
 لاستناد الشركة في الربح الى العقد
 لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخلط
 (وبطال المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن
 المصنف ماله (ويرجع على شريكه بحصة
 منه) ان ادى من مال نفسه (أى مع بقاء
 مال الشركة والا فالتشراء له خاصة مثلا
 بصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن
 بصر (وتبطل) الشركة (بهلاك المالكين أو
 أحدهما قبل الشراء) والهالك على
 مالكه قبل الخلط وعليه ما بعده (وان
 اشترى أحدهما به وله ذلك) بعده (مال
 الاخر) قبل أن يشترى به شيئا (فالمشتري
 بالنفع بينهما) شركة عقد على ما شرطنا
 (ويرجع على شريكه بحصة منه) أى من
 الثمن لقيام الشركة وقت الشراء (وان
 هلك) مال أحدهما (ثم اشترى الاخر
 بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة)
 بأن قال على أن ما اشتراه كل منهما بماله
 هذا يكون مشتركا ثم وصدر الشريعة
 (فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطنا)
 فى أصل المال لا الربح لصيرورتها (شركة
 ملك لهما) (الوكالة) المصريح بها ويرجع
 بحصة ثمة (والا) أى وان ذكرنا مجرد
 الشركة ولم يصادق على الوكالة فيها ابن
 كمال (فهو وان اشتراه خاصة) لان الشركة
 لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة
 (وتفسد باشتراط دراهم مسماة من الربح
 لاحدهما) اقطع الشركة كمالا لانه
 شرط لعدم فسادها بالشرط وبطلان الشرط لا الشركة بصر ومصنف
 بطلان الشرط لا الشركة وابن الكمال
 قلت صرح صدر الشريعة وابن الكمال
 بفساد الشركة ويكون الربح على قدر
 المال (والا) ل من شريك العنان
 والمفاوضة أن يستأجر) من يجره أو يحفظ
 المال (ويضم) أى يدفع المال لبضاعة

بين التجار بحر (قوله بأن بشرط الخ) هذا معناه عرفا أو مألوفة فالبايع الشريك من يبيع كمنع
 كما في القاموس (قوله ويودع) لأنه استخفاف بغير أجر بحر (قوله ويبيع) استخفافا لا قياسا سواء أعار دابة أو ثوبا
 أو دارا أو نادما كما في الحاكم (قوله ويضارب) أي يدفع المال مضاربة على الأصح لأن المقصود من الشركة
 تحصيل الربح كما إذا استأجره بأجر أو ما إذا أخذ أحدهما مالا مضاربة أن أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتهما
 فالربح خاصة لأنه لم يدخل تحت عقد الشركة وكذلك أن أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو
 من تجارتهما وما إذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما مطلقا حال غيبة شريكه يكون
 الربح بينهما مشتركا نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال بحر عن المحيط (قوله ويوكل أجنبيا) قال
 الاتفاقى لأن الشركة منعقدة على عادة التجار وفي عادتهم يوكل الشريك من يتصرف في مال الشركة بخلاف
 ذلك أو يقول المقصود من عقد التجارة تحصيل الربح وكل واحد من الشريكين ربحا لا يتبها له مباشرة بنفسه
 للتجارة فلا بد من التوكيل فيثبت التوكيل في ضمن التجارة بدلالة الحال فصا كان كل واحد منهما أمرا صاحبه
 أن يوكل أه شريك (قوله ولونها المفاوض الاخر صرح فيه) التقييد بالمفاوض وبكون الشريك في التوكيل اتفاقا
 لما تقدم عن الحدادى أن كل ما كان لأحدهما فعله يصح من الآخر (قوله ويبيع بما عزمه) كالتوكيل
 بالبيع أه منح وذكر المصنف والشارح في كتاب الوكالة مانعه وصح بيعه يعني الوكيل بالبيع بما عزمه أو أكثر وبالعرض
 ونخصه بالقبعة والنقد وبه يقتضى برازية أه مقتضى ذلك أن يجري الخلاف في الشريك والتعصيف في الوكيل
 تعصيف في الشريك قتال (قوله وقيل أنه حل بضمن) هو عين ما في الاشياء أفاده الحلبي واختلاف في تفسير
 ما لا حل له فقيل ما يحل بالأجر وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة جرى عن جامع الفصولين والحاصل أن السفر
 فيه خلاف على أقوال متعددة والعصم أن له السفر مطلقا ووجهه أن الأذن بالتصرف يثبت بمقتضى الشركة
 وأنهم أصدرت مطلقا والمطلق يجري على أخلاقه لا بدليل (قوله من رأس المال) ذكر في الهندية من تصرف أحد
 المفاوضين مانعه ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو العصم من مذهب الإمام ومحمد
 رحمه الله تعالى كذا في المشيرة ثم على قول من يجوز للمسافر أن يأذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه
 وطعامه وأدامه من بخله رأس المال روى ذلك الحسن عن الإمام رحمه الله تعالى فإن ربح حسب النفقة منه
 والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية وفي البحر ومنها أن يملك السفر بالمال هو والمستبضع
 والمضارب والمودع عندهما خلافا لابي يوسف سواء كان له محل وموثة أو لا لأن ما يملكه من الموثة هو ملحق
 برأس المال ولا يهذه التجار من باب الغرامة أه وفي الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة للمضارب في المال قال
 بخلاف الشريك لأنه لم يجر التعارف أن الشريك العامل ينفق على نفسه من مال الشريك الاخر أه واقدمار
 المشايخ على وجوب النفقة للشريك من مال الشركة يدل على اعتماد (قوله لا يملك الشريك الشركة) أي شريك
 العنان لأن الشيء لا يضمن مثله أما شريكه المفاوضة فيجزئه أن يشاركه عانا لأنها أدون من المفاوضة وان شارك
 مفاوضة جاز بأن شريكه وبدون أذنه تعقد عانا بحر عن المحيط (قوله ولا الرهن) فيكون ضمانا للرهن
 وكذا لا يربطن رهن بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا أدى عقده أو أحر من يوليه بحر (قوله أو يكون هو)
 أي الراهن العاقد الذي تولى عقد المبايعة قال في الخاتمة وإن ولي المبايعة أن يرهن بالثمن أه (قوله
 في موجب) بكسر الجيم قال الحلبي (قوله وحيث) أي حين إذا كان الراهن هو العاقد بنفسه قال في التمهيد
 وقراره بالرهن والارتهاق عند ولايته العقد صح (قوله ولا الكتابة) لأنه ليس من عادة التجار بحر (قوله
 أما المفاوض فله كل ذلك) فله أن يكتب عبدا من تجارته ما يأذنه في التجارة وفي أداء الفلذة ويرتج الأمانة
 وإن يرهن مال المفاوضة لأن الرهن قضاء الدين حكما وأحدهما يملك قضاء دين المفاوضة ولو ارتهن أحدهما رهن
 يدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي سواء كان هو الذي يلى المبايعة أو صاحبه ولكل واحد منهما أن يقر
 بالرهن والارتهاق فان أقر بذات يهدموت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجر إقراره على شريكه هدية باختصار
 (قوله ولو فاض) أي شريك المفاوضة (قوله ولا تعقد عانا) وما خصه من الربح يكون بينه وبين شريكه
 (قوله ولا يجوز له ما تزويج العبد) أي عبد التجارة ولو من أمة التجارة استعنا غندية (قوله ولا الهبة) قال
 في الهندية أنه أن يمدى من مال المفاوضة ثم اغنا يملك الأهداء في المأكول من الفاكهة واللحم والخبز ولا يملك

بأن بشرط الربح لب المال (ويودع)
 ويبيع (ويضارب) لأنها دون الشركة
 قففتها (ويوكل) أجنبيا يبيع ونرا
 ولونها المفاوض الاخر صرح فيه بحر
 (ويبيع) بما عزمه خلاصة (ويستأجر) المال له حل
 ونسبة (برازية) (ويستأجر) المال له حل
 أو هو العصم خلافا للأشياء وقيل أنه
 حل بضمن والا لا ظهيرية وموثة السفر
 والعصم من رأس المال أن لم يربح
 خلاصة (لا يملك الشريك الشركة)
 الا باذن شريكه جوهرية (ولا الرهن)
 الا باذنه أو يكون هو العاقد في موجب
 الدين وحيث يصح افتقاره بالرهن
 والارتهاق من ربح (ولا الكتابة)
 والأذن بالتجارة (وتزويج الأمانة) وهذا
 كلامه (لو عانا) أما المفاوض فله كل ذلك
 ولو فاض أن يذن شريكه جاز ولا تعقد
 عانا بحر (ولا يجوز له ما) في غسان
 ومفاوضة (تزوج العبد ولا يعتاق)
 ولو على مال (لا الهبة) أي الثوب
 ونحوه فلم يجر في حصة شريكه جاز في نحو
 لحم وخبز فاكهة

ادهاء بالذهب والفضة كذا في المحيط ولو كذا في القاض والمفاوض وجلا ثوبا او ذهب دابة او الذهب والفضة والامانة
 والجوب لم يجز في حصة شريكه وانما يجوز ذلك في القسامة والجمع والخبر بأشياء ذلك كذا في الخاتمة اه
 ملخصا قوله ولا القرض قال في الهندية وليس لاحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا
 في الذخيرة الا أن يأذن له اذا قام مترحان يقرض ولا يدخل تحت قوله لا عمل رأيك كذا في السراج ولو أقرض بغير
 اذنه ضمن نصفه ولا تنفذ المناوضة كذا في محيط السرخسي قالوا ينبغي أن يكون له الاقرض بما لا يخطر
 للباس فيه كذا في المحيط وفي البعوان أذن كل منعه المالا خربا لاستقرض لا يرجع المقرض على الاخر لان
 التوكيل به لا يصح ثم قال ولو اقرض أحد شريك العنان مالا للتجارة لم يملك مال بئال فكان بمنزلة
 الصرف فتدبر (قوله في كل التجارة) قال في البحر ولو قال كل منعه المالا خربا لا يرجع المقرض على الاخر لان
 ما يقع في التجارة ككراهة والارتهان والسفر والاطعام والشركة بئال الغير لا الهبة والقرض وما كان
 اتلا قاله مال او عليا كان غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصح به نصا اه (قوله وكذا كل ما كان اتلا قاله مال)
 ولو في جوه الخبز ككراهة وبنا مسجد (قوله وصح بيع شريك مفوض) انظر هل المفوض قد يفي كلام
 المصنف حوى (قوله لا يصح اقراره بدين) اي لمن لا تقبل شهادته له ما لغيره فيقبل كما سبق في قوله وكل دين لازم
 أحدهما الى آخره وفي الهندية وان أقر أحدهما بدين في تجارته ما وانكر الاخر لم يلزم الا حرج جميع الدين ان كان
 اقراره ولي العقد بان قال اشتريت من فلان عبدا بكذا وكذا محيط فاما اذا أقرته ما وليا له من نصفه وان أقر
 أنهما ساهبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح ظهري (قوله عنده) وعندهما يجوز
 ذلك في حق شريكه وقول الامام اظهر أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله أقر شريك العنان) ذكر المسئلة
 في الهندية غير مقيدة بالعنان (قوله ليس له الاخر اخذتمه) ولله ديون أن يتبع من دفعه اليه كالمشتري من
 الوكيل له أن يتبع من دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير توكيل يرى من حصته ولم يبرأ من حصة
 المدائن وهذا التحسين كذا في الهندية (قوله أو أدانه) بالتخفيف يعني ليس للشريك النصومة في المال الذي
 دفعه دين على شخص (قوله وهو أي الشريك) مواءم ان شريك مفوض أو عنان اه شلي (قوله أمين
 في المال) لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة فصار كالوديعة وخروج بشرة لا على وجه
 البذل المقبوض على سوم الشراء اي اذا ذكره ككراهة نسا كما يأتي في السوم وبقره والوثيقة اقره من يجر من يدا
 (قوله في مقدار الربح) ولو أقر بمقدار ربح ثم ادعى المطاوعة لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود من اقرار الاشياء
 (قوله وانظر ان) أي في التجارة وقوله والضيايع أي ضيايع المال كالأوبه والولول الجنية حيث قال وظاهر
 لشريكه) سواء كان الدفع لاصل المال أو الربح (قوله مستند لا بما في وكالة الولول الجنية) حيث قال وظاهر
 وكلامهم هنا أنه لو ادعى دفع المال الى شريكه قاله له مع المين سواء في حياته أو بعد موته وظاهر كلام
 الولول الجنية فيقيد فانه قال اذا ادعى الأمين بعد الموت الدفع في الحياة وأنكر الوارث فان كان المقصود
 في الضمان عن نفسه كالوكيل قبض الوديعة قاله قوله وان كان المقصود ايجاب الضمان على الميت
 كالوكيل قبض الدين لا يقبل قوله اه شلي يعني اذا ادعى الوكيل الذي وكاه الميت بأن يأتي له بدين من فلان
 أنه امتدان وأدى الى الميت لا يقبل قوله لما فيه من وجوب الضمان على الميت (قوله لا تجاوز خوارزم الخ) انظر
 ما لو قال سافر الى خوارزم هل يعد تقسيما كأنه عن مجاوزته وظاهر كلامهم أن الاعتبار انتهى لا الامر (قوله
 جازأي مع النهي من البيع نسبة وعن الخروج من المصر الذي عينه أحد الشريكين قالوا خلاف ذلك المال
 ضمن وفي الظهري لو قال أحدهما لا خرب بالنقد ولا تبع بالنسيئة اختاف فيه المتأخرون بعضهم يجوز
 أي والبعض الاخر لم يجزها أبو السعود في حاشية الاشياء عن الجوى (قوله والقول بخلافه غلط) قال في المنع
 نقلا عن الخاتمة متى وقف المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا وذكر الناطق
 رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضعونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احدها هذه والثانية السلطان
 اذا خرج الى الغزو وغنما أو ادع بعض الغنمة عند مواته ولم يبين عند من أودع فانه لا يضمن
 والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم وأودعه غيره ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان وأما أحد المتفاوضين
 اذا كان المال عند موات ولم يبين حال المال الذي عنده ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل

(و) لا (القرض) الا باذن شريكه اذا
 صرح بصفه سراج وفيه اذا قال له اعمل
 برأيك فله كل التصارة الا القرض والهبة
 (وكذا كل ما كان اتلا قاله مال أو) كان
 (عليك) للمال (بغير عوض) لان الشركة
 وصفت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك
 لا ينقله عقد دها (وصح بيع) شريك
 (مفوض عن تردهم ادعه) كانه وأبيه
 وينفذ على المتأوضة اجاعا (لا) يصح
 (اقراره بدين) فلا ينفذ على المتأوضة
 عنده بزارية وفي الخلاصة أقر شريك
 العنان بجزارة لم يجز في حصة شريكه ولو
 باع أحدهما ليس للاخر اخذتمه ولا
 النصومة فيما باعه أو أدانه (وهو) أي
 الشريك (أمين في المال فيقبل قوله)
 بيمينه (في) مقدار ربح والشهران
 والضيايع (الدفع لشريكه) لو ادعاه
 (بعد موته) كذا في البحر مستدلا بما
 في وكالة الولول الجنية كل من حكى أمرا
 لا يخلو استثنائه ان فيه ايجاب الضمان
 على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان
 عن نفسه صدق انتهى فاجتهد هذا
 الضابط (ويضم بالتعدى) وهذا حكم
 الامانات وفي الخاتمة التقيد بالمكان
 صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم لجاوز
 ضمن حصة شريكه عن الخروج وعن بيع
 أحدهما شريكه (كل دفعه الشريك) عسنا
 التسمية جاز (بقره) بوجه لا نصيب
 أو مفوضه بجزارة (بقره) بوجه لا نصيب
 صاحب (على المذهب) والقول بخلافه
 غلط كافي وقف الخاتمة ويحتمل في الوديعة

وقت ذلك بلى التصويب أنه يعين نصيب من حصة له وذلك من المثلثة اتفاقاً فقد أورد الخراف في الودعة
 إلى أكثر من عشرة (قوله خلافاً للشبهة) حيث ذكر في كتاب الامانة أن أحد المتفاوضين اذ اقامت ولم يبين
 حال المال الذي في يده لا يضمن اهـ حلي فقد جرى صاحب الاشياء على النقط (قوله فان أجاز فالرجح هو ا)
 وان لم يجر نصيب نصيبه باطل فهو باق على ملكه (قوله فينبغي أن لا يكون الرجح على الشرط) وعاء
 القاصب ما كان خبيراً بصدق به كالمساكن في نصيبه في القصب ان شاء الله تعالى (قوله ومقتضاه) أي مقتضى
 الجواب بأن الشريك صله خاصياً وقوله فلهذا الشركة تخرجها إلى القصب وانظر ما اذا عاد إلى الواقع هل تعود
 الشركة (قوله وفيه وتترفع الخ) عبارة متفرعة على كونه أمانة أيضاً في تناوياً قارئ الهداية وقد استدل عن
 شريك طلب من شركته ومن عمل في المضاربة حساب ما به أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم به عمل محاسبته
 فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الرجح والخسران مع عيته ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً
 والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اهـ وعلى هذا الوصف ومثوى الوقف اذا فالالم يستحق معناه من مال
 اليتيم والوقف الا هذا فينبغي أن لا يلزم ذكر الامر مفصلاً وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول
 إلى ما يروونه من همت الموصول اهـ وأما صاحب الفتاوى الخيرية نقل عن الاشياء أنه لا يختلف الشريك
 على دعوى ائتمانه المبهمة من صاحبه (قوله لا يلزم) بالبناء للمجهول قاله الحلي (قوله ثم) لا حاجة اليه بعد قوله
 وفيه والاولى أن يبدله بقوله انتهى ويجعلها بعد قوله وقضاة زماننا الخ ليضيد أنهم من كلام صاحب النهر (قوله إلى
 همت الموصول) أي إلى الموصول الصحة والسحت بالضم وبضمين الحرام أو ما حبت من المكاسب فزعم منه
 العار اهـ خاموس (قوله وأما قبل) قال في القاموس قبل بابه نصر وسجع وضرب قبالة وتقبله العامل تقبلاً نافذ
 اهـ سميت بذلك لقبول أحدهما العمل والقائه على صاحبه فهستافى وروى عن زفر أن هذه الشركة لا تصح
 أصلاً وقوله قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لأن الرجح فرع المال ولا مال ولنا أن المسلمين في سائر الامصار يعتقدون
 هذه الشركة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن
 اهـ حلي مختصراً بزيادة قليلة من أبي السعود (قوله ونسعى شركة منافع) جمع صنعة كصنعة وصناعة وصناعة
 كرسالة ورسائل والصناعة كالصناعة حرفه الصانع وعمله ولهذا نسعى شركة المحترفة وشركة التضمن اهـ ملخصاً
 من شرح الملتقى (قوله وأعمال) لأن العمل يكون منهما غالباً الا أنه ليس يلزم فيها (قوله وأبدان) لأن ما به لان
 بأبدانها أفاده الشافعي (قوله فلا يلزم اتصاف مكان وصناعة) لأن المعنى يجوز لشركة التقبل من كون المقتصد
 تقبيل الرجح لا يمتد بين كون العمل في ذلك ممكن أو كان وكون العمل من اجتناس أو جنس فلا وجه
 لاشتراط شرط لا دليل موجب اهـ حلي عن الفتح وشمل ما اذا كان له آلة القصارة ولا تخيرت اشتراك على
 أن يعمل في بيت هذا أو لكسب يتم ما فانه جائز بحرم من صور هذه الشركة أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه
 العمل بالنصف والقياس أن لا يجوز لأن من أحدهما العمل ومن الآخر الحافوت واستحسن جوازها لأن التقبل
 من صاحب الحافوت عمل اهـ يعني (قوله على أن يتقبل الاعمال) أي محل الاعمال وهي العروض فإن العمل
 عرض لا يقبل الا قبول فهستافى مزيداً وتقبلها جميعاً ليس يتقبل ما لا يشترط كاعلى أن يتقبل أحدهما المتاع
 وبه مل الاخر أو يقبل أحدهما المتاع ويقطعه ثم يدفعه للآخر ليعطيه بالنصف جائز ولو شرط على أحدهما
 العمل وأن لا يتقبل لا يجوز بخلاف ما اذا اشترط على أحدهما العمل وسكت عن الآخر فانه يجوز لانه عند
 السكوت جعل أثباتها اقتضاء ولا يمكن ذلك مع النفي أفاده في المحيط (قوله التي يمكن استحقاقها) خرج بذلك شركة
 الدالين والقرابة بالزمن لا غير مستحقة عليهم ثم لا بد أن يكون العمل دالاً لما في البرازية لو اشترط على عمل
 حرام لم يصح بجر (قوله ومنه) أي من العمل الحلال الذي يمكن استحقاقه بالعدد اهـ حلي (قوله على المعنى به) أي
 الذي هو اختيار الآخر من جواز أخذ الاجرة على القربات اهـ حلي (قوله بخلاف شركة دالين) فإن عمل
 الدلالة لا يمكن استحقاقه بعقد الاجارة حتى لو استأجر دالاً لبيع له أو يشتري فالاجارة فاسدة اذا لم يبين له اجلاً
 كما صرح به في اجابة المجتبى حلي (قوله ومغنين) لأن الغنم حرام حلي (قوله ونهت بمحكم) لعدم صحة الاستخبار
 على الشهادة اهـ حلي أي فالعمل به حرام (قوله وتعاوى) بفتح التاء المنشأة فوق ومن موهلة بعدها ألف ثم رأى
 جمع تمزية وهي المأثم الذي يصنع للأموال ومراعاة عدم جواز شركة القراء في القراءات بمنزلة في التعاوى فني

خلافاً للشبهة (فروع) في المحيط قد وقع
 حادثان الاول نيه من البيع نسبة فباع
 فأجبت بنفاذه في حصته ووقفه في حصة
 شريكه فان أجاز فالرجح هو ا الثانية نيه
 من الانخراج فخرج ثم يرجع فأجبت اهـ
 فاصبحت شريكاً بالانخراج فينبغي
 أن لا يكون الرجح على الشرط انتهى ومقتضاه
 فساد الشركة نهرونية وتفرع على كونه أمانة
 ما سئل قارئ الهداية عن طلب محاسبة
 شريك فاجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله
 المضارب والوصى والتولي نهرو قضاة زماننا
 ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول إلى
 همت الموصول (و) اما (تقبل) ونسعى شركة
 منافع وأعمال وأبدان (ان اتفق) ما نعتان
 (خياطان أو خياط وصباغ) فلا يلزم اتصاف
 مكان وصناعة (على أن يتقبل الاعمال) التي
 يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابة وعمران وقته
 على التقى بخلاف شركة دالين ومغنين
 ونهت بمحكم وقراء بمجاس وتعاوى

عبارة اختلف قال في المقتبة ولا شركة للقراءة في القراءة بالمرزومة في الجبال ولتعارف لانها غير مستحقة عليهم
١٥ قال ابن النخعي في شرح الوهبانية والمؤلف بالغ في التكثير على اقرارهم على هذا في زمانه وعلى القراءة بتعطيل
ومنع جوازها ومنع احتقاعها وقال بوجوب انكارها ما اطمع في ذلك رجة الله تعالى ما به وذلك في هذا المقطع
تخطيطا يؤدى الى زيادة حرف وهو ذلك اما القراءة بالالحان اذا امتنع من ذلك فانها مستحقة وبها ١٥
وفي الصاموس الرزمة الموت البعيدة لدوى وتابع صوت الرعد وهو أحسنه وأنبه مطرا ١٥ حلي (قوله)
ووعاط (أي شركة وعاط فيما يخص المهر بسبب الوعاط لا غير مستحق عليهم (قوله وروال) قال في الفتاوى
الظهرية ولا يجوز شركة السؤال لأن التوكيل في السؤال لا يصح أى بشرط جواز الشركة أن يكون ما يقتضيه
الشركة قابلا للوكالة حتى أن ما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة سوى (قوله على ما شرطه الملق) وإن لم يعمل
الآخر ولو حاضر أو امتنع عدا بلا عذر أو لم يحسن العمل أصلا واستعان بغيره أو استأجره فإن هذه الشركة
باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح أحسن العمل أو لا وكذا لو شرط العمل فمدين والربح ١٥ لا مندلا
بإستسناة وكذا لو شرط الأكثر لهما ماعلا هو الصحيح لأن الربح بقدر ضمان العمل لا بصحفة العمل فليصنف
كذا في الدر المنقى (قوله لا ليس بربح) قال في المنع وجه الاستصان في جواز اشتراط أكثر الربح لا قلهما ماعلا
أن ما يأخذ لا يكون ربحا لأن الربح عند اتحاد الجنس أى جنس رأس المال والربح وقد اختلف لأن رأس
المال على والربح مال فكان بدل العمل والعمل يقوم بالتقويم أى ويصح تقويم العمل القليل بالمال الكثير
كما إذا أجره بأكثر من أجر مثله ١٥ زيادة (قوله فيطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب الجارو بربا بالدفن
المع) هذا ظاهر فيما إذا كانت مفاوضة أما إذا أطلقا أو قيداهما بالعنان فتبوت هذين الحكمين استصان ووجه
تجافى الهداية أن هذه الشركة مقتضية لضمان ألا يرى أن ما يتقبل كل واحد منهما مضمون على الآخر وهذا
يستحق الآخر بسبب تقبله عليه فجرى مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البذل ١٥ ولعل هذا هو السر
في حذف المصنف التخصيص على أنها تضمن وكالة فقط لانها إنما تضمنت في غير هذين الاخيرين فالواو فيما سوى
هذين الاخيرين فهي باقية على مقتضى العنان ولذا الوافق يدين من غير ما يدين مستهلك أو أجر أجبر أو بيت أو دكان
لمدة مضت لا يصح على صاحبه الابينة لأن نفاذ الاقرار على الآخر موجب للمفاوضة ولم يصح عليها حكم كذا
في النهر قال في الجور وتقيده باستهلاك المبيع وبضى المدة للاحتراز عما إذا كان المبيع لم يستهلك ومدة الاجارة
لم تقض فانه يلزمهما كفى الخط ١٥ حلي (قوله ويراد انهما) أنت الضمير وان كان عائدا على الاجر بتأويل
الاجر (قوله لأن الشرط مطلق العمل) قال في الجور كسب أحد هاتين ما يعنى اذا عمل أحد هاتين الآخر
قسم الاجر بينهما على ما شرطه أما العامل فظاهر وأما غيره فلأنه لزمه العمل بالتقبل فيكون ضمانه فيستجبه
بالضمان وهو لزوم العمل وعلة في البرازية بأن العامل مع القابل لأن الشرط مطلق العمل لا عمل القابل
ألا يرى أن القصار اذا استعان بغيره أو استأجره استحق الأجر ١٥ أطلقه فانه ما اذا عمل أحد هاتين فقط
لأنه كسب فروع من أغير عذر كأن امتنع عنه بغير عذر لأن العقد لا يرتفع بمجرد انشائه واستحقاق الربح
بحكم الشرط في العقد لا العمل كذا في البرازية ١٥ حلي (قوله وأما وجوه) رينال لها شركة المفاولة مستأنف
(قوله على أن يشترى) حذف المفعول إجماعا على أنها تكون عاقبة وخاصة غير والى ذلك أشار الشارح بقوله فوعا
أو أنواعا (قوله أى بسبب وجاهتهما) فالوجه المراد به الجمله قال الكمال لأن الجمله مقبولة الوجه ما عرف غير أن
الواو اختلفت حين وضع موضع العين للموجب لذلك ١٥ وقبل انما أضيفت الى الوجوه لانها تتقبل قيم الوجوه
لعدم المال ويحتمل أن يكون الوجوه بمعنى الاشراف ذكره الجوهري فان هذا النوع من الشركة لا يتيسر
الا لمن له وجهة وشرف عند الناس ١٥ وهو قريب من الاقل وقيل لانها اذا جلسا لتدبير أمر متعلق كل الوجه
صاحبه سوى من يد او قبل لان ما يشترى من الوجه الذى لا يعرف كفى التدبير (قوله بالنسبة) متعلق بشو
بشترى فقط لأن البيع أهم من أن يكون بالتقيد أو بالنسبة فكان ينبغي أن يقتضيه على قوله وبها ١٥ حلي
والى ذلك أشار الشارح بقوله لكن ما اشترى الخ (قوله ويكون كل منهما مانا ومفاوضة) قال في الجور وقد قلنا
أنها كالمصانع تكون مفاوضة ومنا ماعا قال في النهاية المفاوضة أن يكون الرجلان من أهل الكفاية وأن يكون
المشتري بينهما نصيب وأن يثقل بامنا المفاوضة زاد في فتح القدير وان يشترى بالربح واذا ذكر مقتضيات

ووعاط وسؤال لأن التوكيد بالروال
لا يصح قسبة وأشباه (ويكون الكسب بينهما)
على ما شرطه الملق في الأصح لا بأس بربح
ببذل عمل فصح تقويمه (وكل ما قبله
أحدهما يلزمهما) وعلى هذا الأصل
(فيطالب كل واحد منهما بالعمل وبطالب
كل منهما) (بالا جرو بربا) (دفعها) (بالدفع
اليه) (أى الى أحدهما) (والحاصل من)
أجر (عمل أحدهما بينهما على الشرط)
ولو لا آخر مينا أو سافرا أو متع هذا
بلا عذر لأن الشرط مطلق العمل لا عمل
القابل لا ترى أن القصار لو اشعان بغيره
أو استأجره استحق الأجر بزازية (و) أما
(وجود) هذا رابع وجوه شركة العقد
(ان مقداره على أن يشترى) فوعا أو أنواعا
(بوجهها) (أى بسبب وجاهتهما) (وهيما)
فما حصل بالبيع يدفعان منه عن ما اشترى
(بالنسبة) وما بقى بينهما (ويكون كل
منهما) من التقبل والوجوه (فما
ومفاوضة) أيضا (بشرطه) السابق
واذا أطلقت كانت عينا

المفوضه كمن من المتكفل بها كاشف اه وأما الضمان فتعبر بسوا كاشف من أهل التكفلة أو لا بعد أن يكون
أهلاً لتوكيل اه شاي (قوله بشرطها) الأولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بشرطه (قوله ليكون
الربح بقدر المال) اعلم أن اشتراط الفضل في الربح على قدر الضمان لا يجوز فان شرط الفضل فيه لا حدهما بطل
الشرط وكان الربح يتم حاصل قدر ضمانهما وهذا لا ضمان الثمن اذا كان أثلاً ما بينهما مثلاً وقد شرط أن يكون
الربح نصفين كان لصاحب التأسيس ما ضامته على غيره وهو الدس فيلزم من ذلك ربح مالم يضمن وهو الدس
وهو حرام انتهى النبي صلى الله عليه وسلم منه حقيقة أن اشتقاق الربح اثناً يكون بالمال ككرب المال
في المضاربة أو العمل كالضارب أو بالضمان كرجل يجلس على دكان قليلاً يطرح عليه العمل بالنصف حيث
يستحق نصف الربح ولا يستحق الربح في الشرع ولا واحد من الوجوه الثلاثة ثم اشتقاق الربح في شركة الوجوه
ضمان الثمن فإذا كان الضمان نصفين يكون اشتراط فضل الربح على النصف ربح مالم يضمن لا محالة فلا يجوز
اه شاي من الاتفاق (قوله بخلاف الضمان) أي شركة الضمان السكائنة في الاموال وانما قلنا ذلك لأن الوجوه
تكون عننا أيضاً كما قدمه غريباً والحاصل أن الربح في الوجوه تابع للمشترى مطلقاً فان كان نصفين واجتمعت
شروط المفوضة فهي مفوضة والا كانت مناهي الملتقى وشرحه بشرط الفضل باطل أي الشرط باطل والعقد
صحيح لا فاسد كما فهم بعضهم اه (قوله كاشف) أنه يجوز التفاضل في الربح دون المال فيها (قوله وفي الدرر الخ)
قد سبق في التصديق قال في الدرر ولهذا لو قال لغيره تصرف في مالك على أن يضمن ربحه لا يستحق شبه العدم
هذه المعالي واقعه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الشركة الفاسدة)

أي وغيرها وكان من حقه أن يترجم مسائل شتى وقدم الشركة العجيبة على الفاسدة لأن الصحيح موجود شرعاً
والفاسدة فانت العصة ولا يكون وجوداً شرعاً من كل وجه فأنقضت درجته أبو السعود عن الحموي (قوله
في احتطاب) أي أخذ حطب مباح (قوله واحتطاب) في الأشياء الصيد مباح الاقتهى أو حرقه كذا في البرازية
وعلى هذا فأنقضه حرقه حرام حكمة يد السك اه ووجهه بعضهم بأنفساً ذاهق الروح عادة للسكن ذكر
الموت أول كتاب الصيد التصديق بأية أنقضه حرقه لأنه نوع من الاكتساب وكل أنواع الكسب في الإباحة
سواء على المذهب الصحيح أو السوء قلت ويخذه التوجيه بالنصب فاه كل يوم يرضى أو ما اعتددة ولم أر
من منعه (قوله واستقاء) أي أخذ الماء المباح (قوله وسائر المباحات) أي باقيها (قوله وطلب معدن من كثر)
المعدن ما وضع خلقه والتكثير ما وضعه بنو آدم والركاز بينهما قولان وطلب معدن وكثيراً على كافع صاحب
الهندية السكان أولى لأن الكثرة الإسلامية أقطعة (قوله وطبخ أجراً من طين مباح) فان كان الطين أو النورقاً وسهلاً
الزجاج فلو كانتا مشتركاً على أن يشترى بذلك ويطنوا ويبيعا بآز وهو شركة الوجوه فاه العيني والمذكور في الفتح أن
هذا من شركة الصنائع حموي (قوله والتوكيل في أخذ المباح لا يصح) قال في المنع لأن الشركة تضمن التوكيل
وهو إثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يثبت ورهنا لأن الموكل لا يملكه فلا يملك إقامة الغير
مقامه اه (قوله وما حله أحدهم) لفساد الشركة وقد انفرد بالسبب وهو الأخذ بالأجزاء حموي (قوله
وما حله معاً فلوها) قال السيد الحموي في شرحه فان أخذه معاً ثم خلطه وباعه كان الثمن بينهما اذا علم
مائل كل منهما بالكيل أو الوزن أو القيمة فان لم يعلم ذلك صدق كل منهما إلى النصف ولا يصدق فيما زاد الأيئة
على حافى الخزانة اه وفي الفتاوى الخيرية مثل في زوج امرأة وابنها اجتماعاً دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب
على حدة ويجمعان كسبهما فحلاً بكسبهما أموالاً ولا يعلم التفاوت ولا التساوي ولا التميز فأجاب بأنه يتبعهما
سوية وكذلك لو اجتمع اخوة يصلون في تركه أيهم ونما المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والراي وكذا
لو اجتمع اخوان وبيعوا حلاً أموالاً (قوله باعانه صاحبه) سواء كانت الاعانة بعمل كالأداء أو أمانة في الجمع
أو القلع أو الربط أو الحبل أو غيره أو بالة كالأودع به بدلاً أو ببيعته كسبي عليه أو بشيء يبيعه بها حموي وقهستاني
(قوله بالفا ما يبيع عند محمد) لأن المسمى مجهول والرضا بالمجهول لغو وقد استوفى منافعه بعد فاسده فله أجره
بالفا ما يبيع حموي (قوله لا يجوز به نصف عن ذلك) هذا هو المنع كسوري في الهداية وذكر في الفتاوى أن أجر للثلث
لا زاد على نصف النية لأن المعين وصاحب العدة بطلان أجر المثل عند تمام العمل فربما لا ييسر البيع عند

(وتضمن) فهو كمنه كل من التمسيل
والوجوه (الوكالة) لا اعتبارها في جميع
أنواع الشركة (والكفالة أيضاً اذا كانت
مفوضة) بشرطها (والربح) فيها (على
ما شرط من مناصفة المشتري) بفتح الراء
(أو مثاليه) ليكون الربح بغير المال لا
يؤدي إلى ربح مالم يضمن بخلاف الضمان
كما ذكر في الدرر لا يستحق الربح إلا بما أدى
ثلاث جالاً وعمل أو تقبل واقعه أعلم
(فصل في الشركة الفاسدة)
(لا تصح شركة في احتطاب واحتطاب
واحتطاب واستقاء وسائر المباحات)
كما يستفاد مما مر من جبال وطلب معدن
من كثر وطبخ أجراً من طين مباح
الوكالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح
(وما حله أحدهم) فاه (وما حله معاً)
فلهما (نصفين) ان لم يعلم مائل كل
أحدهما باعانه صاحبه فله ولصاحبه
أجره كله بالفا ما يبيع عند محمد وعند أبي يوسف
لا يجاوز به نصفه ذلك

قيام العمل فكيف يقرض نفسه حتى يطلب حوى طاعة من ضمن العين كافي للمقتضى فيصير
القضية ولا يراد على نفس المقتضى أى قيمة المباح يوم الاختلاف كنه قيمة والا فينبغي أن يكون الحكم قيمة التخصيص
والقياس اه قوله يوزن باختياره وهو المختار لشئى حوى من القناع وفي غاية اليسار أن قول أبيه وحش
استصان (قوله قدر المال) لأنه فاعل ونفعه فيقدره حوى (قوله ولا عبرة بشرط الفضل) لأنه انما جعل
عن الاصل وهو تبعه للمال عند هذه التسمية ولم تصح فبطل الشرط حوى (قوله فلو كل المال لاحدهما)
محتز قوله بقدر المال فانه يفيد أن المال مشترك بينهما (قوله وكذلك السقنة) قال في السقنة نصفية فاشترك
مع أربعة على أن يسهلوا بسقنة وآلتها وانحس لصاحب السقنة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة
والحاصل لصاحب السقنة وعليه أجر مثلهم (قوله ولولا أحدهما يقتل ولا شريك) أى وقد أحدهما
الاخر أن يزوجهما وما بينهما لهما انما إذا أجزكل منهما دابته فالأمر ظاهر (قوله فلا جبر بينهما على مثل أجر
البغل) الاولى أجر مثل البغل وقوله والجبر أى أجر مثل الجبر فان كان الجبر يوجب ضعف ما يوجب به البغل مثلا
فصاحب الجبر ثلثا الأجر وصاحب البغل ثلثه وفي الهندية لو أجز البغل بعينه كان الأجر لصاحب البغل
دون صاحب الجبر اه (قوله أى شركة العقد) وأما شركة الملك قائم الا بطل وأما قول صاحب الدرر وبطل
الشركة مطلقا فالأطلاق فيها بالنظر للمفاوضة والعتان (قوله يموت أحدهما) لانها تقتضى الوكالة وهي تبطل
بالموت وإذا بطلت بطلت الشركة اذ لا بد لهما منها وانما بطلت الشركة بطلان الوكالة وان كانت تابعة لهما
والمشروع لا يبطل بطلان التابع لأن الوكالة شرطها ولا يتحقق المشروط بدون شرطه (قوله بأن قضى بفساده
موتها) فان لم يقض به توقف انقطاعها اجماعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت وهل تنقلب
عنا حال التوقف قضاء الامام وأثبتاه نهر (قوله وقوله لا عمل معك) فانه بمنزلة فاضحت هندية (قوله
وضيح أحدهما) صورته اشتركا في امتعة اشترىها ثم قال أحدهما الشريك لا عمل معك بالشركة وغاب فباع
المشترى الامتعة فالخامس للباقي وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فبيع للشركة معه وأحدهما يملك
ففسخها وان كان المال مروضاً بخلاف المضاربة وهو المختار منع والذي تقتضيه القواعد أن نصيبه في العروض
على ملكه أن يأخذ نصيبه منها فان باعه الاخر كان غاصبا فان كان قائما في يد مشتركة أخذ ماله وان هلك
أواستهلك أخذ قيمته يوم التصرف لأن النصيب يتحقق وقت اقتاتل (قوله خلافا لزيلى) حيث قال بخلاف
ما اذا فسح أحدهما الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها بأن كان المال دراهم أو دنانير حيث يتوقف على علم
الاخر لكونه عزلا قسدا اه حلى فان قوله بأن كان المال دراهم أو دنانير يفيد أنه لا يكون له الفسخ اذا كانت
عروضاً (قوله ويتوقف) أى الفسخ في هذه الصور الثلاث (قوله ويجهنون) قال في البصر مثل أبو بكر من شريكين
بجن أحدهما وهل الاخر بالمال حتى يرجع أو وضع قال الشركة بينهما قائم على أن يتم الطباقي الجنون عليه فإذا
مضى ذلك الوقت عليه قال تنفسح الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك ظر بجمع كله للعامل والوضعية عليه
وهو كالنصيب لمال الجنون فطيب له ربح ماله ولا يلزم ما ربح من مال الجنون فيصدق به اه وظاهره أنه
لا يحكم بالفسخ الا بطباقي الجنون وهو مقدر بشهر أو نصف حول على الخلاف والظاهر أن يقال مثل ذلك فيما
إذا تصرف أحدهما في المال بعد قول الاخر لا عمل معك أو فاضحت الشركة أو أنكرها فان الرجح يكون للعامل
(قوله ولم يركأ أحدهما مال الاخر بفراذه) لأن الاذن بينهما انما كان في التجارة والازاكتست منها ولأن أداء
الركاة من شرطه النية وعند عدم الاذن لا ينفذ فلو لم يركأ أحدهما حوى (قوله فإذا باعها) أى أى كل
منهما عن نفسه وعن شريكه اه حلى (قوله ضمن كل نصيب صاحبه) أو ردائه فينبغي أن لا يجب الضمان عند
الامام لعدم سبق أداء الموكل فلم يقع فعل الوكيل فغلا وأوجب أن أداء الموكل ان لم يسبقه تحقيقا ففقد بقبه
تقديرا واعتبارا لأن تصرف الموكل على نفسه أقرب من تصرف الوكيل فيصير باقيا معنى كالموكل بالبيع مع
الموكل اذا باعوا وخرج الكلامان معا فانه ينفذ مع الموكل دون بيع الوكيل بناية (قوله ونقصا) ان كانت
مفاوضة أو عتاقا أو اقبيا (قوله أو يبيع بالزيادة) ان كانت عتاقا أو مفاوضة (قوله وان اذبا متعاقبا)
أى وقد علم المتعاقبوا لاقتدوا بجد التعاقب في صورة الجهالة (قوله يسكنان الضمان على الثاني) لأنه
أن يفيرا لما موبه افهوا سبطا الفرض عنه ولم يسقط فصار عتاقا فيضمن على من لم يعلم لأنه صار معزولا بأداء

قيل تقديم قول محمد يوزن باختياره نهر
وعناية (والرجح في الشركة السادسة بقدر
المال ولا عبرة بشرط الفضل) فلو كل المال
لا أحدهما فلا خرا جرمه كالمودع دابته
لرجل لبوزر ما ولا جبر بينهما فالشركة فاسدة
والرجح للمالك ولا خرا جرمه كالمودع دابته
السقنة والبيت ولو يبيع عليه البز فارجح
أب البز ولا خرا جرمه كالمودع دابته
ولو لا أحدهما يقتل ولا خرا جرمه كالمودع
يتبعها على مثل أجر البغل والجبر نهر
(وبطل الشركة) أى شركة العقد (يموت
أحدهما) علم الاخر ولا لانه عزل حكمه
(ولا حكمه) بأن قضى بفساده موتها (وبطل)
(وأنكرها) وبقوله لا عمل معك فبيع
أيضا (وأنكرها) ولو المال مروضاً بخلاف
(ويفسح أحدهما) وبقوله لا عمل معك فبيع
المضاربة هو المختار بزيادة خلافا لزيلى
ويتوقف على علم الاخر لانه عزل قصدى
(ويجهنون مطبقا) فالرجح بعد ذلك للعامل
(ويجهنون مطبقا) فالرجح مال الجنون تارة
لكنه يصدق بربح مال الجنون تارة ثانية
(ولم يركأ أحدهما مال الاخر بفراذه) (بمن سئل
فان أذن كل فاذبا معا) أو جهول (بمن سئل
نصيب صاحبه) أو تقاضا أو رجح بالزيادة
(وان اذبا متعاقبا) كان الضمان على الثاني
علم بأداء صاحبه أو لا كالمودع أداء الركاة
أو الكفارة اذا دفع للغير بعد أداء الاصل
(بمنه)

المزكى حكمه وانما المصلح وهذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوصف ببيع العبد اذا اعتقه المولى ينحل
طلبه أولا منع (قوله خلافا لهما) فلا ضمان عندهما اذا لم يعلم لهما انه مأمور بالعتق من التصديق وقد اقي به
فلا يضمن للموكل وهذا لان الذي في وسعه العتق لا يقرع عن كفاة لتعلقه بنية الموكل وانما يطلب منه
ما في وسعه والمذكور في زيادات العتق انه لا يضمن عندهما علم بادائه او لم يعلم وهو الصحيح
عندهما اه ملخصا من الجرح عن القبح ومن المعلوم ان الاعتماد على قول الامام عند الاطلاق (قوله اشترى احد
المقايضين الخ) الظاهر ان التقيد بالمقايضين انما في قول كذا احد الشريكين عتقا ولو لم يصرر جوى قلت
ان قوله بعد والبايع والمستحق احذ كل بينهما يخص المقايضة لان المطالبة عليه لا تتحقق في العنان فتأمل
(قوله باذن الاخر) قيد بالاذن لانه لو اشترى اللوطه بلا اذن كانت شركة بصر (قوله فلا يضمن في سكونه)
فلا يكون له خاصة بصر (قوله وقال لا يلزمه نصف الثمن) لانه اذى دين عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه
صاحبه بنصيبه بصر (قوله وللبايع الخ) لانه دين وجب بسبب التجارة بصر وفيه تأمل (قوله وعقرا) يرجع
الى المستحق قال الحلبي فهو شتر مرتب (قوله لتضمن المقايضة لكفالة) الاولى حذف اللام لان القدر
متعلق بنصفه وقيد بالمقايضة لانه لا يرجع على غير المشتري في العنان (قوله لم يصح) لانه يتضمن بيع المتقول
قبل قبضه او بالعود في حاشية الاشياء (قوله ولزمه نصف الثمن) حالان لم يعلم به (قوله فان كان القائل) اي الثاني
(قوله فله ربعه) لانه طلب مشاركتي فيه نصيبه وهو النصف واجبا يعطى نصف النصف (قوله فله نصفه)
ويحتمل يكون معنى قوله اشترى في نفسه وليس المعنى كن شريك لانه حينئذ شركة فيه (قوله)
لكونه مطلوبه شركته في كماله اي لانه انما طلب مشاركتي في كماله فليس بغير النصف وهو لم يكن له الا هذا
القدر من العبد في مقامه (قوله ما اشترى اليوم الخ) اليوم ليس بقيد حتى لو لم يقل اليوم وبين منقاس الرقب
اول بين النصف والوقت وذكر الثمن كما اذا قال ما اشترى بثلث فهو دين وينك فانه يجوز اه يرى وليس
لاحد هما ان يبيع حصه صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه يعني لانهما اشترى كافي الشراء لا البيع ابو السمو
في حاشية الاشياء (قوله ولا شيء الاخرين) لانهم لم يذكروا شركاء كاه على كل منهم ثلث العمل ان المستحق
على كل منهم ثلثه يثلث الاجر فاذا عمل احدى النكاح صارت متطوعا في الثلث ولا يستحق الاجر اه حلى عن البصر
قال ابن وهبان هذا الحكم من حيث القضاء اما من حيث الديانة فينبغي ان يوفيه بقية الاجرة اذا كان
اه تمامهم غير مأمور لان الظاهر من حال العامل انه انما عمل الجميع على ظن ان يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي
ان يجنب ظنه والغالب من احوال العاملين البقر اه (قوله القول لشركا الشركة) قال في الهدية لو ادعى
على آخر انه شاركه في مقايضة فأنكر والمال في يد الجاحد فالقول للجاحد مع عينه وعلى المذمى البينة كذا في فتح
القدير (قوله لم يقبل) لان المناوضة لا تقتضي بقاء المال بل قد يملك فلا بد من بيان ان هذا المال مشترك بينهما
وهذا العرض من مالهما (قوله حتى يبرئوا الخ) او انه من شركة ما بينهما فينبغي ان يرضى لهم بنصفه هدية
(قوله قضى له بنصفه) ولا يقبل برهانهم وهذا قولهم جميعا كما يحسمه شمس الائمة لان البينات لا تثبت خلاف
الظاهر وان كانت الاشياء في يد احدىهما فغير المناوضة فقد وقعت الفرقة بجموده وهو ضامن لنصف
ما في يده اذا قامت البينة على المناوضة لانه كان أمضا فبايعه بصره ما وكدل اذا بيعه وارثه عند موته
هدية وانظر هل المناوضة قيد لان المناوضة لا تتحقق الا فيها اذ ليس بقدر (قوله والاخرى السفر) ليس بقيد
لانه مثال (قوله واراد القسمة) اي احدىهما (قوله فقال ذواليد) فيه ان كلا منهما ذويد وعليه فكل منهما يصدق
في دعوى الاستقراض (قوله ان المال في يده) كذا في المنع ولا حاجة اليه بعد قوله فقال ذواليد قال الحلبي (قوله)
ودفعوه) اي الثمن المفهوم من البيع التزاما والمشتري سرح به اه حلى (قوله قدسه في التراب) أطلق فيه فتم
ما اذا كان في ارض مملوكة له ولا يظهر انه لا يعتد به في محو تراب البصر امفراط وهو (قوله حصته) اي
بما كان من الشركة منع والمراد انه طلب ما أقرضه له وليس المراد انه طلب قسمة اعيان الشركة فانها تقسم بينهم
بلا انتظار (قوله ارضه) اي الى صيرورته فساد راهم او دنا بترقاله الحلبي (قوله اخذ المتاع خفية الوقت) اي وقت
الطلب اي لا يأخذه بجملة وقت الشراء (قوله بينهم ما متاع الخ) واما لو كان بينهما بيع رجل عليه احدىهما من
الرسا بامر شريكه ففسد في الطريق قصصره الشريك بطلان كن ترضى حياته يضمن وان كان لا يرضى

لان فعل الامر عزل حكمي وفيه لا يشترط
العلم خلافا له ما اشترى احد المتناوضين
ائمة باذن الاخر) صريحا لا يكفي بكونه
(الطاعا فقي له) لا للشركة (بلائي) اتفق
الاذن بالشراء لا لوطه الهبة اذ طريق لعله
الا به الحرمة وطه المتناوضين شركة وهبة المتناوض
فعله لا يضمن جازمة وقال لا يلزمه نصف الثمن
وللبايع والمستحق (أخذ كل بينهما) وعقرا
لتضمن المقايضة لكفالة (ومن اشترى عبدا)
مثلا (فقال له آخر اشترى في) فقال فعاد
ان قبل القبح لم يصح وان بعده صح ورضيه
نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به
ولو قال اشترى فيه فقال نعم اقبه آخر وقال
مثلا (أجب بتم فان) كان القائل (عالم)
بشركة لا قول فله ربعه وان لم يعلم فله نصفه
أكونه مطلوبه شركته في كماله (و) حينئذ
أكونه العبد من ملك الاول) ما اشترى
(خرج العبد من ملك الاول) ما اشترى
اليوم من أنواع التجارة فهو دين وبينك
فقال نعم جاز اشياء وفيه تقبل ثلاثة غللاء
بلا عقد شركة ففعله اخدمه فله ثلث الاجر
ولا شيء الاخرين ونوع القول لم يذكرو
الشركة برهن الورثة على المناوضة لم يقبل
حتى يبرئوا انه كان مع الحلي في حياة الميت
برهنوا على الاول والحلي على المناوضة
قضى له بنصفه فتحه تصرف احدى الشريكين
في البلد والاخرى السفر او اراد القسمة فقال
ذواليد قد استقرضت انا فقال قول له ان المال
في يده وشراكم ما بياض وانتم ودفعوه
لاحداهم ليصفه قدسه في التراب ولم يجزه
حلت فقطه دفع لاخره لا أقرضه نصيبه
وعقد الشركة في الكل فشرى اربعة فطلب
رب المال حصته ان لم يبرئ نفسه اخذ المتاع
بقية الوقت بينهم ما متاع على دابة في الطريق
سقطت فاصك كثرى احدىهما بغيرية الاخر
خوفان هلاك المتاع ارضه رجع حصته
قنية

حياته لا يضمن واداد بجه غير الشريك يضمن مواء كان يربح حياته أو لا يربح وهو الاصح كذا في محط
السرخسي وكذا الراي والبقار اذا ذبح الشاة والبقر فان كان لا يربح حياته لا يضمن استصحابا وان كان
يربح حياته ضمن واذا ذبح الاثني كان ضامنا هندية (قوله دابة مشتركة) أي بين حاضر وغائب (قوله
قال البيطارون) جمع بطارمه الخ الدواب قاموس (قوله لم يضمن) كانه واقعه تعالى أعلم لانه اعتمد على خبر
أهل الذمكرو يفهم منه انه اذا فصل ذلك من ثلثاه نفسه ضمن (قوله دار بين اثنين الخ) اعلم انه يجوز له
السكنى بقدر حصته من دار غير مقسومة وأما المقسومة فانه ان يسهل في قسمه لا في قسم صاحبه قال
في الهندية دار بين رجلين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته وكذا الخادم ان كان
بين رجلين فغاب أحدهما فلا آخر أن يستخدم الخادم بخصته ولا يلزم أجر حصته شريكه ولو كانت الدار هذه
للاستغلال وفيها دار بين حاذر وغائب مقسومة نصيب كل واحد منهما غير وذا ليس لاحد أن يسكن في نصيب
الغائب ولأن يؤجره بغير أمر القاضى والقاضى أن يؤجره أن يخرب لولم يسكن أحد ويمسك الأجر
للقائب وفيها دار بين أخوين وأختين وله من أزواج ولاختين زوجان فلا خوة أن ينعوا أزواج الاختين عن
الدخول فيها اذا لم يكونا محررين وأختيهما ولو كانت بين اثنين يسكن فيهما فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه
من الصعود على سطحها لانه تصرف في حقه اه (قوله طاحون مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم (قوله عرها)
المناسب لقوله لا أرضي بعمارته أن يقول أعمرها بصيغة المضارع المبدوء بميم مزة التكلم (قوله وهو منقطع)
لانه يجبر على الاتفاق على العبد وعلى أداء الخراج (قوله اذا فعله) أي الفعل الملهوم من قوله أن يفعل (قوله
فهو منقطع) لتكتمه من رفقته الى القاضى لجبره فلم يكن مضطرا كما في متفرقات قضاء البحر اه حلي (قوله
والالا) أي ان كان لا يجبر أن يفعل مع شريكه اذا فعله أحد هما بلا إذن لا يكون منقطعوا والفروع كلها ينقطعها
الاصل المذكور الا ما في السراجية فليجزر اه حلي ولذا استدرك في شرح المتن على ما في السراجية بما
في جواهر الفتاوى فيظهر أن المعتمد في جواهر الفتاوى موافقة الغايب والنظار ويحصل ما في السراجية
على ما اذا أنفق بأمر القاضى (قوله وصى ونظر) قال في وصايا الخانية جدار بين داري صغيرين عليه
سحولة يضاف عليه السقوط والسكنى مقصور على قطب أحد الوصيين مرة الجدار وأبي الا آخر قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل يثبت القاضى أمينا ينظر فيه ان علم أن في تركه ضررا عليهما أجبر الا
أن يتي مع صاحبه وليس هذا كباية أحد المالين لأن ثمة الا يرضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر اما هنا
الوصى أراد ادخال الضرر على الصغير فيجبر أن يرم مع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون الوقف كمال اليتيم
فاذا كانت الدار مشتركة بين وثنين احتاجت الى المراجعة فأرادها أحد النازرين وأبي الا آخر يجبر على التعيم
من مال الوقف وقد صارت حادثة الفتوى كذا في متفرقات قضاء البحر اه حلي وانظر ما لو كانت الشركة
بين بالغ وقيم وبين يمين والضرر على أحدهما وما لو كانت الشركة في وقف مشاع وملك (قوله وضرة تعذر
قسمة) الاضافة للبيان (قوله ككرى نهر) أي اصلاحه (قوله ودولاب) كساقية وشيعة ومصرة (قوله
فان كان الحائط يحفل القسمة) بأن كان طويلا داخل في ملكيهما فانه يقسم بالذرعان فاما قبل ملك طالب البناء
بناء ولا يجبر الآخر (قوله السترة) أي ما يستتر به عن جاره (قوله وكذا كل ما لا يقسم) فانه يفصل فيه هذا التفصيل
قال في جامع الفصولين رضى بين ما خربت حتى صارت محصرا لم يجبر على العمارة وتقسيم الارض بينهما ولو قامت
بنيانها وأدواتها لانه ذهب شئ منها يجبر الشريك على أن يعمر مع الآخر ولو عسر اقبل الشريك أنفق أنت
لوشئت فيكون نصفه ديناء على شريكه كذا الحسام لو صار محصرا تقسم الارض بينهما ولو تلف شئ منه يجبر الا
على عمارته انهم دارهما أو يقيم ما فني أحدهما لم يرجع على شريكه شئ وكذا احكام وبنو مالدار والبيت فلا
ربهم ما يقدر على القسمة والبناء في نصيبه لو كان البيت كبيرا يحفل القسمة وأما الحسام اذا صار محصرا يمكنه القسمة
وأما البرقعة المطالبة فصار بتركها متبرعا ومرا أن الحولة لوى الحائط يرجع لانه مضطرا لا يتوصل الى حقه
الا به وكذا البرقعة أن الشريك يجبر به أيضا لو طوب والتحقق أن الاضرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه لا فيما يجبر
فينبغي أن يدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه وفاقا وخلافا وقوة وضعفا فيما لا يجبر شريكه وفاقا يرجع
وفاقا وفيما يفتى بالجبر ينبغي أن يفتى بالتبرع وهذا يختلف من التصبر الواقع في هذا الباب وقالوا للقاضى ولاية

دابة مشتركة طلل البيطارون لا بد من كبر
فكرواها الحاضر لم يضمن دار بين اثنين يسكن
أحدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن
طاحون مشتركة قال أحدهما لصاحبه
عمرها فقال هذه العمارة تسكنني لا أرضي
بعمارته فعمرها لم يرجع جواهر الفتاوى
وفي السراجية طاحون مشتركة أنفق
أحدهما في عمارتها فليس بمنقطع ولو أنفق
على عبد مشترك أو أذى خراج كرم مشترك
فهو منقطع الكل من منع المصنف قلت
والغايب أن كل من أجبر أن يفعل مع شريكه
اذا فعله أحدهما بلا إذن فهو منقطع والا
ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث
وصى ونظر وضرة تعذر قسمة ككرى
نهر ومرة قناة وبنو دولاب بصفة موهنة
وحائط لا يقسم أسامة فان كان الحائط يحفل
القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه كراهة وخان
والا أجبر وكذا كل ما لا يقسم كراهة ام وخان
وطاحون وتما في متفرقات قضاء البحر
والعيني والاشياء

الامر بالاخلاق في كل موضع له ولاية الاجبار لو حاضرا وجاز الجبر على الانفس في فن وزرع ودابة مشتركة ولم يجز جبر ذي السفلى على البناء اهـ من الفصل السادس والثلاثين ملخصا (فروع) قال في الهدية ويجوز للاب والوصي ان يشتركا بمال انفسهما مع مال الصغير ولو كان مال الصغير اكثر من مالهما فان اشهدا يكون الربح على الشريك وان لم يشهدا يحمل فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج اب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالمال كله للاب اذا كان الاب في مال الاب لكونه معينا له الا ترى لو فرض شجرة تكون للاب وكذا في الزوجين ان لم يكن لهما شئ ثم اجتمع بينهما مال كونه فقه للزوج وتكون المرأة معينه له الا اذا كانا كسبا على حدة فهو لها كذا في القسمة وما تفرقه من قطن الزوج فهو له اهـ (قوله لم يجز) لانه بمنزلة المهدوم (قوله وان اراد) أي غير الزارع (قوله قلعه) أي قلعه الزرع من نصيبه (قوله ويضمن الزارع نقصان الارض) أي يقرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض لو اتفقت لانه فاصب في نصيب شريكه كذا في شرح الملتقى (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح لان عبارة المجتبى انتهت عند قوله نقصان الارض بالقلع كما وجدته في نسخ معتدلة من نسخ المجتبى ولا وجه لتصويب الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكه على الخصوص أما نقصان الارض بالقلع فخصر للشريك لكونه مملوكه ما فان القسمة وقعت على الزرع فقط لا على الارض ايضا هذا ما ظهرا وقد علمت ما ذكره المؤلف في شرح الملتقى من التعليل (فروع) في جامع الفصولين غصب أرضا فزعرها فاشتت فلما ملك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى فلما ملك قلعه فان لم يضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه اهـ وفيه بيع نصف الزرع انما لا يجوز لو كان اصحاب الزرع حتى القرار بان زرع بحق ولو لم يكن له حتى القرار بان تعدي في الزراعة كما لو كان غاصبا جاز بيع نصفه كذا في بيع نصف البناء بلا أرض جاز له تعديا في البناء لا لو حقا وهذا مما يحفظ جدا اهـ (قوله لا جبر وقسم) أي بطلب أحدهما (قوله والاخي) أي باذن القاضي لانه لا يملك القسمة وكل ما كان كذلك يأتي فيها الجبر فان بناء بغير اذن كان متبرعا وهذا مقتضى الضابط السابق فتدبر وفي الخلاصة طاحونة أو حمام مشترك انهم دم وأبى الشريك العمارة بغير هذا اذ اذن منه شئ أما اذا انهدم الكل وصار محراة لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال له أنفق ويحكمون ببيع على الشريك وقسم الجبر فيها بان ينفق ويرجع على الشريك نصف ما أنفق نقله أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله باع شريك) أي في شركة الملك (قوله لا آخر) بالجبر للضرورة (قوله فاطر) أي حاضر وانما ذكره ليفيد صحة البيع بغير اذن مطلقا ولا يقيد بنسبة الشريك (قوله والتعاطى) تمكله والبيع بعه (قوله الاجنبى) يقرأ بتضييف الياء للضرورة (قوله وهلكا) الالتف فيه للاطلاق كالتبعا وباتعا (قوله وكان ذا بغير اذن الشركا) أما لو اذنا فليس لهم تضمين (قوله فان يشاء الخ) انظر ما وجه هذا التضمين والحال انه لم يوجد تعدد من البائع بالبيع ولا من المشتري بالشراء ولا تعدد بالمال اذ لا تعدى الا في الاستهلاك والوجه في الضمان انه سلم نصيبه للمشتري من غير اذنها فلهذا سبب الضمان وان كان البيع محصيا (قوله ضمنوا الشريك) محل تضمينه اذا سلمه أما اذا لم يسلمه بل أخذته المشتري من غير تسليم من الشريك البائع فان الضمان لا يكون الا على المشتري (قوله أو من اشترى) وهل يرجع على البائع أولا لعدم تعدي لانه انما باع حصته فقط (قوله لانه) أي للشخص الذي استأجر منه (قوله في ذالبناء) أي فيما صرفه فيه (قوله على الشريك الا آخر) أي الذي لم يأذن كتب الشارح هنا على الهامش مانعه قلت ظاهرا انه يرجع على الاذن بقرير يرجع أبلكه أم بخصته فليراجع اهـ حلبي وتوجد هذه الزيادة في نسخ مرسومة في صلب الشارح وفي آخرها ما منه وقوله منه قرينة على أنها هامش قائم لا تكتب على عادتهم الا اذا كانت بالهامش (قوله في الدار) أي في جميعها فليس للشريك أن يطالبه بأجرة السكنى ظاهرا ولو معدا للاستغلال وقد سلف وانظر ما لو كانت الشركة مع قيم أو في وقت (قوله مثل الاول) أي مثل الزمن الاول أي الماضي والله سبحانه وتعالى أعلم وأمره تفتقر الله العظيم

(كتاب الوقف)

هو مودع وقت أوقف سبب حرمنه الموقوف لحبس الناس فيه للعساب وأوقفت لغة رد بشة اذ هي الما زنى أنها

وفي غصب المجتبى زرع بلا اذن شريكه فدم له وشريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز بعده جاز وان اراد قلعه بقائه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي قسمة الاشياء المشتركة اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والاخي ثم أجبره ليرجع وقامه في شركة المتقومة المحبة وفيها باع شريك نفسه لا آخر ولو بلا اذن شريك فاطر فيما عدا الظلم والاختلاط جوز ذلك البيع والتعاطى ثم الشريك هو الوبا ع حصته من فرس وابتاعا ذلك منه الاجنبى وهلكا وكان ذا بغير اذن الشركا فان يشاء ضمنوا الشريك أو من اشترى منه على ما قدر وروا وان يمكن كل شريك آجرا حصته حاسم له من آخره وكان شخص منهم ما قد اذنا لانه في تعميها وبالبنا فلا يرجع صاحب المستأجر في ذالبناء على الشريك الا آخر قلت ظاهرا انه يرجع على الاذن بقرير يرجع أبلكه أم بخصته فليراجع انتهى منه لو أحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن فليس للشريك أن يطالبه بأجرة السكنى ولا المطالبه بأنه يسكن مثل الاول لكنه ان كان في المستقبل يطلب أن يماضي الشريك بحاجب فافهم ودع التشكيكا (كتاب الوقف)

لم تنه عن كلام العرب قال الجوهري وليس في كلام العرب أوقف إلا فوا واحدا أوقف على الأمر الذي
كان عليه ثم اشهر في الموقوف قبيل هذه المدة أوقف فلذا جمع على أوقف حوى وفعله يتعدى ولا يتعدى به
العرب استعملت الفعل بوزن متعديا بوزن لازم ما فوقف بمعنى حبس متعديا ووقف بمعنى اتسبب لازم وفروا
بينهما بالمصدر المتعدي الوقت ومصدر اللازم الوقوف اهـ أبو العود قال الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه لم يحبس أهل الجاهلية وإنما حبس أهل الاسلام حوى وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم تسمى
بسبع حواط في المدينة وخيل الرحمن عليه الصلاة والسلام وقف أوقافا باقية إلى الآن وقد وقف الخلفاء
الراشدون وغيرهم من الصحابة كذا في الاسعاف (قوله مناسبة للشركة الخ) وقد تمت عليه أكثر وقوفها
(قوله ادخال غيره في ماله) هذا في الشركة ظاهر فإنه يدخل غيره معه في التصرف والرجوع وأما الوقف
فلا يتم إلا إذا وقف على نفسه وغيره وهو ليس بلازم فيه فلو قال كافي التمر وغيره مناسبة للشركة باعتبار
أن المتصور بكل منهما الاتماع بما يزيد على أصل المال لأن المال في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج
عند الأكره لكان أو وضع أفاد بعضه الحلبي (قوله على حكم ملائ الواقف) قدر الحكم بما للشركة بل لاية وهو غير
صحيح لأن الرقبة ملك الوقف حقيقة عند الامام قال القهستاني وشرا عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة
بالقول عن تصرف الغير حال كونهما مقصورة على ملك الوقف فالرقبة على ملكه في حياته وملك لورثته
بعد وفاته بحيث يساع ويوجب ثم قال وبشكل بالمسجد فإنه حبس على ملائ الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال
أنه تعريف للوقف باختلاف فيه اهـ الحلبي ويمكن أن يقال أن المسجد إذا خرب واستغنى عنه أهله يعود إلى قديم
ملائ الوقف عند الامام ومحمد دفعه أنه محبوس على ملكه حقيقة كحكم في جعله الاوقاف حوى وقفه
أن التعريف بقوله يعود إلى قديم ملك الوقف يقتضي خروجه عن ملكه حال كونه عامرا قال في البحر وسأق
أكرهم أفتى في الوقف يقول أبي يوسف وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة
وقف دار بمكة أو عني جائز اهـ (قوله والتصدق بالمنفعة ولو في الجلالة) زاد قوله ولو في الجلالة جوابا عما زاده في النسخ
وتبعه ابن الكمال من قوله أو صرف منفعته إلى من أحب لأن الوقف بيع لمن أحب من الأغنياء بلا قصد القرية
وهو وإن كان لا يفتى آخره من القرية بشرط التأييد كالفقراء ومصلح المسجد لكنه يكون وفقا قبل انقراض
الأغنياء بالتصدق وبه هذه الزيادة يكون التعريف جاءها وحاصل الجواب أن المراد التصديق ولو في الجلالة يدل
عليه ما في المحيط لو وقف على الأغنياء لم يميز لانه ليس بقربة بخلاف ما لو جعل آخره للفقراء فإنه يكون قربة
في الجلالة اهـ الحلبي مختصرا وأورد على قوالهم والتصدق بالمنفعة جواز الوقف على أولاده وعلى بني حنيفة
والتصدق عليهم لا يجوز كالأغنياء وأوجب بأن المحرم عليهم الصدقة الواجبة لصدقة التطوع كذا في المتقاضي
حوى وفي حاشية أبي السعود على شرح العلامة مسكين بعد كلام قدّمه فحصل أن لجواز الوقف على الأغنياء
شرطين كونه من معينين بمضمون الثاني أن يجعل آخره لمنفعة الفقراء اهـ (قوله والاصح أنه عنده جائز)
قال في الطائفة الوقف جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى
وذكر في الأصل كان أبو حنيفة لا يجوز الوقف وليس كالحلبي هو جائز عند الكل اهـ فعلى قول الامام المعتمد
يصح الحكم به ويجعل لفقير أن يأكل منه وينتفع به ويبيع شرطه ويبيع نصيب المتولى عليه بجر (قوله على حكم
ملك الله تعالى) قال الكمال قال المصنف وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيقول ملك الوقف عنهما
إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته للعباد ولا يخفى أنه لا حاجة للقوانين في ملكه على وجه تعود منفعته
للعباد لأن ملائ الله تعالى في الأشياء لم يزل ولا يزال فالعبارة الجيدة قول القاضي خان إلا أنه عند أبي يوسف
ومحمد إذا صرح الوقف بملك الوقف لا إلى مالك فيلزم ولا يملك والخلاف إنما هو قبل الحكم به أملا به
الحكم فلا خلاف في خروجه عن الملك ومثل الحكم به التعليق بالموت اهـ الحلبي ملخصا (قوله وصرف منفعته
على من أحب) استغنى به عن قول غيره والتصدق بالمنفعة لانه أهم منه وإلى التعميم أشار بقوله ولو غنيا اهـ الحلبي
(قوله من أهلها) بأن يكون مسلمانا قلابا غاوية بالبلوغ إنما يظهر في بعض القرب كاهنا والافتد يتقرب
السبي بالصوم والصلاة (قوله لانه مباح) علمه لقوله يعني بالنسبة يعني إنما قلناه ثاب بالنسبة لأبائه لانه مباح
صالحه (قوله وقد يكون واجبا بالنذر) قال في البحر وصفته أنه يكون باساق قرية وفرضا فلا قول بلا قصد القرية

مناسبتة للشركة ادخال غيره معه في ماله
غير أن ملكه باق فبالا فيه (هو) لغة الحبس
وشرا (حبس العين على) حكم (ملك الوقف
والتصدق بالمنفعة) ولو في الجلالة والاصح اهـ
(عنده) جائز غير لازم كالعادية (وعندهما
هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف
منفعتها على من أحب) ولو غنيا فيلزم
فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه القسوى
ابن كمال وابن النخعي (وسببه ارادة محبوب
النفس في الدنيا بين الاحباب وفي الآخرة
بالنوب) يعني بالنسبة من أهلها لانه مباح بدليل
صحة من الكثرة وقد يكون واجبا بالنذر

وإذا أصبح من المذنبين ولا ثواب له والثالث مع قصد هاسن المسلم والثالث المنذور كما لو قال ان قدم والذي ضل
 أن أقصد هذه الدار على ابن السبيل فقدم فهو نذر يجب الوقاية فان وقفه على ولده وغيره ممن لا يجوز دفع
 زكاته اليهم باذن الحاكم ونذر باق وان وقفه على غيره سقط وانما مع النذر لانه من جنسه واجب فانه يجب
 أن يقضه الامام للمسلمين وقضا مسجد من بيت المال أو من مالهم ان لم يكن له بيت مال كذا في فتح القدير (قوله
 فنصدق فيها أو ينفقها) خطأ الشارح مثله النذر بالوقف بمثله ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع أن حكمهما
 مختلف فاما النذبة فقد علم حكمه قريبا وأما مثله ما لو كانت صيغة الوقف نذرا فقال في الصبر التاسع
 لو قال هي السبيل ان تعارفه وقفه وقضا مؤبد للفقراء كان كذلك والاسئلة فان قال أردت الوقف صار وقفا لانه محتمل
 لفظه أو قال أردت صدقة فهو نذر يصدق فيها أو ينفقها وان لم ينو كانت ميراثا ذكره في التوازل اه حلي ملخصا
 (قوله وبني نذر) انظر هل يجب عليه تعويضه بما هو بقدر قيمته (قوله وهذا) أي بما ذكره من أنه يكون قرية ومباحا
 وواجبا (قوله وحكمه) أي الاثر المترتب عليه (قوله مرفى تعريفه) من أنه تصديق بالمنفعة (قوله ومحل المال
 المتقوم) أن في المال للعهد أي المال المملوك له وقت الوقف حتى لو غصب أو ضايق وقفها ثم اشراها من مالها
 ودفع عنها اليه أو صالحه على مال دفعه اليه لا يكون وقفا لانه انما ملكها بعد أن وقفها وهذا على أنه هو الواقف
 أما لو وقف ضيقة غير على جهات فبلغ الفسيفساء جاز بشرط الحكم والتسليم أو عده على الخلاف وهذا
 هو المراد بوقف الفضولي ولو استحق الموقوف بطل الوقف (قوله وركنه الانطاط الخاصة) قال في شرح الملتقى
 ناقلا عن القهستاني انما قيد بالقول لانه لو كتب صورة الوقفية مع الشروط بلا تقييد لم يصرف وقفا بالانطاط
 اه ثم قال انه لم يصرف وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود انشدوا بضمونه فانه اقرار بأدوقف
 كما ذكرته فيه أو كلاما نحوه فينصب ويوقف اه وفي الجوهره انما له ستة ثلاثة صريحة وهي وقفت وصيت
 وسبيل والثلاثة الأخرى بكائية فتوقف على النية وهي تصدقت وحرمت وأبدت اه وهو اقتصار منه على بعض
 ألفاظه فانها ستة وعشرون كما في الصبر (قوله بلنظ موقوفة) ويجعلها وقفا على الفقراء واذا كان مفيدا لخصوص
 المصروف أعني الفقراء لم يكتف به الا جهة الفقراء لا تنقطع بصر (قوله قال الصدور الشهيد ونحن نفق به)
 وذكر أن مشايخ بلخ أفتوا به فلا قضاء على قول أبي يوسف في أنه يبيع الوقف بمجرد هذا اللفظ وان لم يذكر تأييدا
 ولا جهة ولا أكثر على الاقتصار بقول محمد في اشتراط التسليم (قوله وان يكون قرية في ذاته) عند التصرف فلا يصح
 وقف المسلم والمذنب على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في التهرقات والوقف على الاغنياء فيه
 قرينة لما في الذخيرة ان التصديق على الفسقى نوع قرينة دون قرينة التقرب والمراد ان يكون شأن القرينة والاقلاق قرينة
 من كافر الا ان اعتبر زعمه ومن شروطه أن لا يكون الواقف محجورا عليه لفسقه أو دين أطاقه الخصاص
 وقال الكمال ينبغي أنه لو وقف السفيه على نفسه ثم بطله لا تنقطع أنه يبيع عند أبي يوسف وهو الصحيح عند
 المحققين وعند الكل اذا حكم به ما كرم ورده في العهر بأنه تبرع وهو ليس من أهله ويمكن أن يجاب بأن عدم أهلية
 للتبرع اذا كان التبرع على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير انما هو بعد موته وقال الواقف المرتضى
 المديون الذي أحاط الدين بماله يتقضى الوقف وساع للدين أما الصحيح الذي أحاط الدين بماله فهو وقفه لازم لا يتقضى
 ان كان قبل الجبر انما كان كذا في الفقه ومن شروطه أن يجعل آخره لمصلحة لا تنقطع أبدا عند الامام ومحمد
 ربهما الله تعالى وان لم يذكر ذلك لا يصح عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذكره هذا ليس بشرط بل يصح
 وان سعى جهة تنقطع ويكون بعد هذا للفقراء وان لم يسمهم لان قصد الواقف أن يكون آخره للفقراء وان لم يسمهم
 فكان ذكر هذا الشرط ثانيا لانه كذا في الهندية ومن الشروط أن يكون المحل قابلا وهو كونه عقارا
 أو متقولا ولو استقلا لا على الصحيح وهو جواز وقف ما جرى التعارف به كالمصاحف ومقتضاء عدم جهة وقف
 الدراهم في الاقطار المصرية أما في الديار الرومية فجرى العرف فيها بوقف الدنانير والدراهم فتدفع مضاربة
 ويصدق بالفضل والتمتوى على جهة وقف البناء والغرس دون الارض كما في فتاوى الهدياء ويجوز وقف
 البناء الكائن في الارض المحترقة ذكره صاحب الصبر عن الخصاص وعبارة الخصاص لو أن رجلا وقف حوائط
 من حوائط السوق قال ان سككات الارض بالإجارة في أيدي الغنم الذين ينوحوها لا يخرجهم السلطان عنها
 فالوقف جائز من قبل انقادرا يشاها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسيم بينهم لا يتقرض لهم السلطان

فنصدق فيها أو ينفقها ولو وقفها على من لا يجوز
 له أن يوقفها على الحاكم وبني نذر وبها عرف
 صفته وحكمه مرفى تعريفه (ومحل المال
 المتقوم وركنه الانطاط الخاصة كالمريض)
 هذه (صدقة موقوفة مؤبدة على الساكنين
 ونحوه) من الانطاط كوقوفة ثلثا على وجه
 الخير والبر أو كذا في أبو يوسف بلفظ موقوفة
 فقط قال الشهيد ونحن نفق به للعصر
 (وبشرطه شرط سائر التبرعات) كزينة
 وتكليف (وأن يكون) قرية في ذاته

فيها ولا يزعمهم عنها وانما عليهم غلة يأخذها منهم قد تدار بها الخلفاء ونحو عليا الدهور وهي في ايديهم
 يتبعونها ويؤجرونها ويحوزونها وما يذهبون بها من بناءها ويبيعونها وينون غيره فكذلك الوقف فيها جاز
 اه جوى (قوله معلوما) فالوقف شيان أرضه ولم يسمه ولا يصح ولو بين بعد ذلك اه حلي عن النهر
 وفي الهندية قال الخصاص اذا جعل هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ أو على قرابتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك
 على شك وكذا على زيد أو عمرو ومن يفسده على الساكن كذا في المحيط ولو وقف أرضها أشجار استغنى الاشجار
 لا يجوز الوقف لانه صار مستثنا الاشجار بوضوحها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولا اه (قوله مستثنا)
 لا معلقا لانه لا يخلط به وتعلق كل ما لا يخلط به لا يصح بزانية (قوله الاكثان) لان التعليق به تخصيص لو قال
 ان كانت هذه النار في ملكي فهي صدقة موقوفة فظهر أنها كانت في ملكه وقت التكلم كانت وقفا اه حلي
 عن النهر (قوله ولا مضاعفا) بخود ارض صدقة موقوفة غدا وهذا غلط فقد حكى في البحر والنهر عن جامع القنولين
 الحزم بحصة الاضافة قاله الحلي (قوله لا موقوتا) قال في الخاتبة رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما
 ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويصكون الوقف مؤبدا ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهر فاذا مضى شهر
 فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التأسيس شرطا
 لا يجوز موقوتا هندية فانت تراه فصل في التوقيت بين أن يذكره مطلقا وبين أن يقول فاذا مضى الوقت كان باطلا
 في قول هلال وظاهر الخاتبة اعتماده وقيل بطل مطلقا وسأقي (قوله ولا بخيار شرط) عند محمد ولو قال أبطلت
 الخيار لا يخلو الوقف جائزا عنده وجمع اشتراطه ثلاثة أيام عند الثاني ومحل الخلاف في غير وقف المسجد حتى
 لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل هندية ملخصا (قوله فان ذكره بطل وقفه) هو المختار
 كافي النهر وغيره (قوله فقتل أو مات) أما ان أسلم صح كافي البحر (قوله أو ارتد المسلم بطل وقفه) ويصير ميراثا سواء
 قتل على ردة أو مات أو عاد الى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته الى الاسلام كما أرضه انضاف آثار الكتاب
 ويصح وقف المرتدة لانه لا يقتل بحر وفي هذه المسئلة الاعتقار في الابتداء لا في البقاء عكس القاعدة فان الردة
 المتأخرة للوقف لا تجله بل يتوقف بخلاف الطائفة فانها تبطل بنا اه حلي مزيدا (قوله ولا يصح وقفه مسلم لو دعى
 على يعة) أما في المسلم فقدم كونه قرية في ذاته وأما في الذي فقدم كونه قرية عنده وعنده وبشرط في حصة
 وقف الذي أن يكون قرية عندها وعنده حتى لو وقف على أنه يجمع به أو يعجز لم يجز لانه ليس قرية عنده اه حلي
 عن الفتح ولو وقف شي ليس ببيت المقدس أو يجعل في بيت المقدس جاز ولو قال تجرى غلته على يعة كذا
 فان خربت هذه البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين كانت للفقراء والمساكين ولا يفتق على البيعة شي فان وقف
 على أبواب الخيروا أبواب الخير عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة على الساكن أجيز من ذلك الصدقة
 وأبطل غيره وان قال يجعل غلته في أكفان الموتى أو خمر القبور فهو جاز وتعرف في أكفان موتاهم وطر
 قبور فقرائهم ولو جعل الذي داره مسجد المسلمين وبناء كما بين المسلمون وأذن لهم بالتسلافة فبطلت ولا تمت
 ثم مات يضر ميراثا عند الكل ولو جعل داره يعة أو كنيسة أو بيت ناري حقه ثم مات يضر ميراثا هندية ملخصا
 قال في البحر وانما يبطل الوقف على الكنيسة والبيعة اذا كان في عهد الاسلام وأما ما كان في زمن الجاهلية
 فالاصح أنه اذا دخل في عهد الفتح لا يضر ضله والمراد بالجاهلية زمن كونه حريا بدليل ما نصه (قوله أو حربي)
 وجه عدم صحته عليه أنه ليس بقرية لانه قد نسيان برهم (قوله قليل أو مجوس) المهتم جواز له على غيرتهم
 كما نفي عبارة البحر عن القنية (قوله لا بقرية) بل جاز دفع الصدقة والندى والكفارة اليه اه حلي (قوله
 لزوم شرطه على المذهب) نص على ذلك الخصاص ولا تعلم أحد من أهل المذهب خلافه غير متأخر عن الطرموني
 فانه شفع على الخصاص بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان وهذا المذهب من الخصاص
 شرائطه الواجب معناه اذا لم يخالف الشرع والواقف حاله أن يجعل ما له حيث شاء ما لم يصحك حصصه
 وله أن يخص من فاقه الفقراء دون صنف وان كان الوضع في كلهم قرية ولا شك أن الصدقة على أهل الفقة
 قرية حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء
 أما أنت لو وقف على فقراء أهل الفقة ولم يذكو غيرهم ليس يضرهم فقرهم فقر الفقراء المتولى الى المسلمين كان
 ضامنا هذا مثله والاسلام ليس منبيا في الحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب غلته لهذا المال والسبب

معلوما (منجرا) لا معلقا لا بكان ولا مضاعفا
 ولا موقوتا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط
 يعمد صرف عنه لما جبه فان ذكره بطل وقفه
 بزانية وفي الفتح لو وقف المرتدة فقتل أو مات
 أو ارتد المسلم بطل وقفه ولا يصح وقفه مسلم
 أو دعى على يعة أو حربي قبل أو مجوس
 وجاز على ذي ذمة لانه قرية حتى لو خال على أن
 من أسلم من ذمة أو اتقل الى غير النصرانية
 فلا يضر شرطه على المذهب

هو اخطاء الواقف الثالث اه كمال ولو اشترط المعتز في وقفه ان من صار يباخر عنده لم افاده في البحر
 وفي المنع وهو يزني قبور الصغار بعد الانداس وأن يجعل مكانها مسجدا أو مقبرة كسجد مدينه الزول
 عليه الصلاة والسلام اه (قوله والمكبر زول الخ) عبر عن لزوم الوقف بزوال الملك لانه يستلزمه فيكون كتابة
 وهي ابلغ من الصريح (قوله باقرار مسجدا) ولا يحتاج الى القضاء فيه على قول من يشترطه وذلك لان لفظ الوقف
 لا يفي عن الاخراج عن الملك بخلاف اقرار المسجدا فانه يفي عنه افاده ابو السعود (قوله أو قضاء القاضي)
 ولا يشترط المراجعة في كل موضع يحتاج فيه لحكم الحاكم بحجته فيه كوقف واجازة مشاع كذا في شرح الملتقى
 ولا بد من القضاء بالفعل للزوم على قول الامام اذ لا خلاف في صحته وانما الخلاف في لزومه فقال بعدمه
 وكالاب لا يساغ ولا يورث والترجيح بالدليل وقد اكد الخصاص من الاستدلال لهما بوقوف النبي صلى الله
 عليه وسلم واحله وقد كان ابو يوسف يقول بقول الامام حتى صح مع الرشيد ورأى وقوف العصاية بالمدينة
 ووافقها فرجع وأفتى بلزومه والحاصل أن المشايخ رجحوا قوله لما قالوا الفتوى عليه بجر (قوله لانه يجتهد
 فيه) الاولى أن يقول وبقضاء القاضي اتفاه ليكون ما ذكره له للاتفاق وعبارة البحر وهذا أعني اللزوم بقضاء
 القاضي متفق عليه لانه قضاء في محل الاجتهاد فينفذ اه (قوله ومصوره الخ) قال في النهر والظاهر أن هذا
 لا يتعين طريقا على قول أبي يوسف بن لو باعه فشهدوا عليه بالوقف فحكم بلزومه نفذ وهذا لان الدعوى فيه
 غير شرط جوى (قوله المولى من قبل السلطان) نصوا على أن القاضي اذا ارتضى أو اخذ برشوة لا يتخذ حكمه
 وقيل من يسلم من قضاة ما تمن الرشي فاللزوم حينئذ انما هو على قوله (قوله لا الحكم) على الصحيح فصكمه
 لا يرتفع الخلاف والقاضي أن يطالبه خاتبة اى على قول الامام وهو غير المتفق به ولا يسوغ لقاض العمل به لأن
 القاضي معزول بالنظر الى غير المتفق به (قوله تقبل بلاد عوى) لان حكمه هو التصديق بالغة وهو حق الله
 تعالى وفي حقوه تعالى يصح القضاء بالنسبة من غير دعوى محيط (قوله ثم هل القضاء بالوقف) قيده لان
 القضاء بالملك ليس على الكافة بلا شبهة بجر (قوله أفتى أبو السعدي في الروم بالاول) ومنه القضاء بالثبوت ولو
 عارضه وتكاح امرأ أو النسب ولا العاقبة فعلى هذا القضاء الذي يكون على الكافة في خس افاده في البحر
 (قوله ووجه المصنف) حيث قال ويغني أن يفتى به ويعول عليه لمصلحة من صون الوقف عن التعرض اليه
 بالحيل والتلاعب والدعوى المنفصلة تصد الابطالة ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوى
 القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أرفع للوقف غيا اختلاف العلماء فيه حتى نقضت الاجابة عند الزيادة الفاحشة نظرا
 للوقف وصيانة لمقتضى الله تعالى وابقاء الثمرات والله تعالى أعلم اه (قوله ان العتد الثاني) لان القضاء بالوقف
 بجزء استحقاق الملك الأثرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما ساجاز بيع الملك بخلاف ما لو جمع بين خروعه
 وباعهما حقيقة واحدة لا يجوز بيع العبد فهذا يدل على أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء
 يختص على المقتضى به وعلى من تلقى الملك منه ولا يعتدى الى الغير فكذلك في الوقف اه (قوله او بالموت اذا علق به)
 كما اذا قال اذا مت فقد وقف دارى على كذا والصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور
 التصرّف فيه ببيع ونحوه بعدموته لما يلزم من ابطال الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم
 بعدموته وانما يمكن وقفها لمن أنه لا يقبل التعليق بالشرط اه بمرود كراجموى محمول عن النهر وبحث
 فيه بأنه تعليق بما هو كائن وهو المجهز اى فيكون وقفا لا وصية والنص مقدم (قوله ولو فوارنه الخ) قال
 في التمهيد امرأه وقت منزل في مرضها على بناتها ثم بعد ذلك على أولادها وأولاد أولادها ماتت ما تأسوا
 فاذا انقضوا خلفهم ماتت من مرضها وخلفت من الورثة بدين وأختساب والانت لا ترضى بمصنعت
 ولا مال لها سوى المنزل جازا للوقف في الثلث ولم يجر في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة على قدرهم ما هو
 ووقف الثلث فخرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهماتهم ما عاشت البنات فاذا ماتت صرف الغلة
 الى أولادها وأولاد أولادها كما شرطت الواقفة لاحق للورثة في ذلك (قوله وان ردوه) واصل بما قبله
 اى وان ردوا الوقف الى الوارث بقية الورثة فان الوقف يصح وردهم انما يعتبر في الثلثين (قوله لكنه) اى الثلث
 الذى صار وقفا يقسم كالثلثين مادام الموقوف عليه حيا كالثلثين في الصورة السابقة فاذا ماتت أجزت غلته
 على شرط الواقف ودفع بالاستدراك ما توهبهم من حصته وقفه أنه يجرى على شرط الواقف من أول الامر

(والمكبر زول) عن الموقوف باسداء امر
 أربعة باقرار مسجدا كاسبي او (بقضاء
 الثاني) لانه يجتهد فيه وصورة أن يسلمه
 الى التولى ثم يظهر الرجوع معين المتفق معزيا
 للفتح (المولى من قبل السلطان) لا الحكم
 وسبق أن البينة تقبل بلاد عوى ثم هل
 القضاء بالوقف قضاء على الكافة فلا نسجم
 فيه دعوى ملك آخر وقت آخر ثم جمع
 أفتى أبو السعدي في الروم بالاول وبه جزم
 في المتطورة المحبة ووجه المصنف صونا عن
 الحيل لا بطله لكنه نقل بعلمه عن البحر أن
 العتد الثاني وصححه في النواك الدرية وبه
 أفتى المصنف (أو بالموت اذا علق به) اى بونه
 فاذا مات فقد وقف دارى على كذا فالصحيح
 أنه كوصية تلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت
 ولو لو ارته وان ردوه لكنه يقسم كالثلثين

(قوله انه) اي الثلث الذي صرح وقته (قوله اي حكا) خبر المبتدأ معلوم من المقام دل عليه ما ذكره قد بره محمول
على الارث الحكمي أي أنه مع كونه وقفا يقسم قسمة الميراث أي مادام الموقوف عليه الأول موجودا (قوله
فلا خلل في عبارة) أي البرازي وهي قال أرضي ههنا موقوف على ابن فلان فان مات فعل ولدي وله ولي
ونسلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للثقل اه وقد
المؤلف الرد على صاحب البحر في تعقب البرازي بقوله وهي عبارة غير صحيحة لما تقدمنا من الظهيرة أن الثلثين
ملك والثلث وقف وان غلته الثلث تقسم على الورثة مادام الوارث الموقوف عليه حيا اه وهذا الرد لا يظهر
لأن عبارة البرازي صريحة في أن جميعها يصيران مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للثقل
والجواب الذي دفع به الخلل وان ظهر حال حياة الابن مثلا لا يظهر بالنظر إلى قوله فان مات صار كلها للثقل
لأن الذي يصير للثقل انما هو الثلث لا الجميع قد بر (قوله فاعتبر الوارث الخ) قال في البحر والحاصل أن المريض
اذا وقف على بعض ورثته ثم من بعدهم على أولادهم ثم على الفقراء فان أجاز الوارث الآخر كمن السك وقفا
واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقف فمع أن الوصية للبعض لا تنفذ في لانه لم ينحصر
للوارث لانه بعده غيره فاعتبر الغير بالنظر إلى الثلث واعتبر الوارث بالنظر إلى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يبيع
الشرط مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقضى الوارث
الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اه فان قلت ما نقلته عن البحر في وقف المريض وكلامنا في تعليق الوقف
بالموت قلت ذكر هو قبله عن الطحاوي أن الوقف في مرض الموت بمنزلة الوصية بعد الموت اه حلي (قوله
والوصية) بالنصب عطف على قوله الوارث اي واعتبر الوصية بالنظر للغير وكان حق العبارة أن يقول واعتبر
الغير بالنظر إلى الوصية أي إلى زرعها (قوله وان ردوا) أي الورثة أي بقيةهم (قوله وان لم تنفذ واريته) الاوضح
أن يقول لعدم نفاذها للوارث ويكون له لقوله والوصية بالنظر للغير يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية لعدم
نفاذها للوارث (قوله لانها لم تنفذ الخ) انه لمجموع الحكمين أي غلبا كانت غير مشخصة للوارث أو غير مشخصة
للاعتبارين (قوله او بقوله وقته في حياته وبعد وفاته مؤبدا) مثله ما اذا قال أرضي هذه صدقة بمهر زمرة مؤبدة
سال حياته وبعد وفاته او قال أرضي هذه صدقة بمجبرة مؤبدة او قال حيصة مؤبدة سال حياته وبعد وفاته
كافي الهندية (قوله فانه يارثهم) أي بنت جوازهم عندهم والحوار بهذا المعنى لا ينافي لزومه عندهما (قوله
ففي هذين الامرين) الاول التعليق بالموت والثاني ما أشار إليه بقوله وقته في حياته وبعد وفاته قلت فقولهم
الوقف لا يلزم الا في هذه الاربعة التي منها لكان الصورتان المراد بالزوم فيها ما يميز الزوم الحالى والمآلى أعاده
في شرح المتن والرجوع في الثانية قول الامام (قوله لو غير مسجل) أي محكوم به فاطق التسجيل وهو الكتابة
في السجل وأما ضرورة وهو الحكم لانه في العرف اذا حكم بشئ كتب في السجل (قوله منظور فيه) لانه
لا يحتاج الى نسخ القاضي بل تصرف فيه بنفسه ولا يقيد بالقرينة على التقى به لا يجوز له التصرف ولا يجوز
لغيره أن يفتي بالنسخ لما تقدم من الجبر أنه لم يفت بقول الامام أحد وأصل التنزيل للشرى لا في فلو أخر قوله
شرى لا يستبعد قوله منظور فيه لكان أوله ذكر أبو السعود عن العلامة نوح رجع بعض العلماء قول الامام
بأمرين أحدهما أن دوام الصدقة من الواقف بمنفعة الموقوف يقتضي بقا ملك الواقف فيه اذا تصدق بملك
الثاني أن الموقوف والملك الواقف عن الموقوف الى الله تعالى يقتضي أن لا يكون ملك الله تابا فيه قبل الوقف
وهذا باطل لأن ملك الله تعالى ثابت فيه قبل الوقف وبعده لأن ملكه في الاشياء لم يزل قط ولا يزال اه وفيه ظن
وفي النهي لو قضى ببيع قبل الحكم بلزومه فاض حتى كان باطلا وما أفتى به فإثر الهداية محمول على القاضي
المجتهد اه (قوله ويقرز) أي بالسحمة وهو معنى على اشتراط القبض لتسامه في شرطه لم يجوز وقف المشاع
ومن لم بشرطه يجوز والمخلاف فيما يحتمل القسمة أما ما لا يحتملها فهو جازا اتفاقا الا في المسجد والمقبرة فانه لا يتم
مع الشيوع فيما لا يحتمل القسمة أيضا لان بقائه الشركة يمنع انطوائه لله تعالى ولأن المهاباة في هذا في غاية القبح
بان بقائه الموقف سنة ويزرع سنة ويصلى لله تعالى فيه في وقت ويتخذ اصطبل في وقت بخلاف الوقف لا يمكن
لاستقلال والحاصل أن وقف المشاع مسجدا أو مقبرة غير جائز مطلقا اتفاقا وفي غيرهما كان عمالا يحتمل
القسمة جازا اتفاقا والمخلاف فيما يحتملها من أخذ بقول أبي يوسف في خروجه عن الملك بمجرد اللفظ وهم مشايخ

فدول البرازية انه ارث اي حكا فلا خلل
في عبارة فاعتبر الوارث بالنظر لغلة والوصية
وان ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ واريته لانها
لم تنفذ له بل لغيره بعده فافهم (او بقوله
وقته في حياته وبعد وفاته مؤبدا) فانه يارث
عندهم لكن عند الامام مادام حيا هو يارث
بالتصدق بالغة عليه الوفاة وله الرجوع
بالتصدق بالغة من الثلث قلت فني
وقولهم يرجع حتى مات يارث مادام حيا فني
هذين الامرين له الرجوع مادام حيا فني
أو قد يارث بامر قاض او غيره شرى لا ية فقول
الرد ولو اقر بفسخه القاضي لو غير مسجل
منظور فيه (ولا يتم) الوقف (حتى ينفذ)
لم يقل المتولى لان تسليم كل شئ مما يليق به
في المسجد لا يفرز في غيره بنسب المتولى
وسليماياه ابن كمال (وبقرز)

بل المتخذوا بقوله في هذه من أخذ بقول محمد بن الفضل وهم مشايخ بخاري أخذ بقوله في وقف المشاع وصرح
 في التلخيص الجارية والوقف بأن الفتوى على قول محمد بن المشاع وكذا في البرازية والولولجية وشرح الجمع
 لابن الملك وفي التلخيص وقوله يفتى وتبعه في غاية لبيان بصر (قوله فلا يجوز وقف مشاع) المشاع هو غير
 المقسوم من شاع ينسج شجاعا وشبيوعا وشاعا بجرع القاموس (قوله ويجعل آخره لجهة قرية لا تقطع) أي
 ليكون مؤبدا قبل التأيد بشرط بالاجماع لأنه عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لأن لفظة الوقف والصدقة
 منبئة عنه لما في إزالة الملتبذون القليل كالتعلق ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد ذلك فقراء
 وإن لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد بن التأييد بشرط لأن هذا صدقة بالمنفعة وبأنه وذلك قد يكون موقفا
 مطلقا لا ينصرف إلى التأيد فلا بد من التخصيص كذا في الهداية والحاصل أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين
 في رواية لا يثبتونه وذكره ليس بشرط وصح في رواية ليس بشرط وتفرع على الروايتين ما لو وقف على انسان
 بعينه أو عليه وعلى أولاده أو على قرابته وهم معصون أو على أتهات أو لادفات الموقوف عليه فعلى الثاني
 يعود إلى ورثة الواقف قال الناطق في الاجلاس وعليه الفتوى وعلى الأول يصرف إلى الفقراء وهي رواية
 البرامكة بجرع عن الفتح (قوله هذا بيان شرائطه الخاصة) فيه أنه قد مضى أولا على قول الامام أن زوجه لا يكون
 الابتناء وثانيا في شرائطه على قول محمد وهو مما لا ينبغي لأن الفتوى على قوله ما في زوجه بلا قضاء بجرع
 (قوله وجهه أبو يوسف كالاتفاق) بجامع اسقاط الملك وغرة الخلاف تظهر في مسائل الأولى لو عزل الواقف المقيم
 وأخرجه إلى غيره بلا شرط كان له ذلك عند محمد لا يعزل والولاية لا تقيم الثانية لومات وله وصى فلا ولاية
 لوصيه والولاية للقيم الثالثة لو تولا الواقف بنفسه لا يملك ذلك وقال أبو يوسف والولاية للواقف وله أن يعزل القيم
 في حياته ويولي غيره أو يرده لغيره نفسه وإذا مات الواقف بطلت ولاية القيم عنده لأنه بمنزلة وصيه (قوله
 واختلف الترجيح) أي والاقتضاء أيضا كافي بالبرهنة فتضاء أن القاضي والمفتي يجريان في العمل بأيهما كان
 ومقتضى قولهم يعدل بالافق للوقف أن لا يعدل عن قول الثاني لأن فيه ابقاءه بجزء القول فلا يجوز نقضه
 (قوله أحوط وأسهل) ترغيبا للنس في الوقف بجرع عن المحيط (قوله بطل اتفاقا) مبنى على الصحيح أن التأيد
 شرط اتفاقا وانما الخلاف في ذكره والتوقيت يتأخيه (قوله وعليه) أي على بطلان الوقت اتفاقا وهذا البناء
 لا يظهر الا لو كان الوقف على المعين باطلا اتفاقا وهو ليس كذلك بل هذا القرع مبنى على أن التأيد ليس
 بشرط أصلا عند الثاني فيكون وقتا مذكورة المعين ويعود ميرا نابعه فإلغى اعتبر فيه عدم اشتراط التأيد
 والمبنى عليه اعتبر فيه اشتراطه وحينئذ فلا يصح البناء المذكور والحاصل أن الوقف على المعين فيه ثلاث
 روايات عن أبي يوسف الأولى ما ذكره الشارح وهو مبنى على أن التأيد ليس بشرط الثانية أنه يعود بعده
 للفقراء وهي مبنية عليه أيضا الثالثة ما عزم في النهر إلى أبي يوسف من أنه إذا وقف على نسل زيد وذكر جماعة
 بأعيانهم لا يصح عند أبي يوسف لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادته غير بخلاف ما إذا لم يعين وينبى على هذه
 الرواية ما ذكره في الاسعاف من صحة الوقف إذا اقتصر على قوله أرضي هذه موقوفة بخلاف ما لو زاد على ولدي
 حيث لا يصح لأن مطلق قوله موقوفة ينصرف إلى الفقراء عرفا فإذا ذكر الولد صام قيدا فلا يفيد العرف (قوله
 به يفتى) يتأخيه ما تقدم فريتا ما قبل أن التأيد بشرط عند صاحبين وإن كان أبو يوسف لا يشترط ذكره وهو
 يقتضى أن لا يعود إلى ورثة الواقف بعد موت المعين إذ عوده ينافي تأييده ولكنه يوافق ما تقدم عن الاجلاس
 فريتا (قوله صحة الوقت مطلقا) أي سواء اشترط رجوعه إليه بعد الوقت فيبطل والا فلا وظاهر الثانية اعتماده اه
 بشهر أو سنة أو فصل هلال بين أن يشترط رجوعه إليه بعد الوقت فيبطل والا فلا وظاهر الثانية اعتماده اه
 وعبارة الثانية رجل وقف داره يوما وشهرا أو وقتا معلوما ولم يرد على ذلك جازو يكون وقفا أبدا انتهى فان
 قوله ولم يرد على ذلك يسمي ما قاله هلال من التفصيل وحينئذ فلا حلا في عبادة الثانية كما ذكره الشارح
 إلا أن يكون المراد أنه ذكر الوقت مطلقا ويمكن التوفيق بين العبارات بأن يحصل القول بإعلان الوقت مطلقا
 كما هو مذكور في النهر على أنه قول محمد المشترط لذكر التأيد لفظا والقول بصحته مطلقا على رواية أبي يوسف
 الصائفة بعدم اشتراطه مطلقا والقول بالتفصيل محمول على رواية أبي يوسف المشترطة للتأييد ولومعنى ولا يشترط
 ذكر مكانه إذا لم يشترط الرجوع إليه بعد كان التأيد موجودا معنى وإذا اشترطه عليهم أصلا فلا يصح (تنبيه)

فلا يجوز وقف مشاع ينسج خلافا للثاني
 (ويجعل آخره لجهة) قرية (لا تقطع) هذا
 بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه
 صدقة وجهه أبو يوسف كالاتفاق
 واختلف الترجيح والأخذ بقول الثاني أحوط
 وأسهل بجرع في الدور وصدرا الشريعة وبه
 يفتى وأقره المصنف (وإذا وقف) بشهر أو سنة
 (بدل) اتفاقا الدور وعليه فهو وقف على رجل
 بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف به يفتى فمع
 قلت وجرم في الثانية بعينه الوقت مطلقا
 فتنه وأقره الشريعة

لا يشترط في صحة الوقف قبول الموقوف عليه. ولو قال: أرى هذه صدقة موقوفة على عبد الله فقال عبد الله
لا أقبل قال الوقف جائز والغلة للنقراء. ولو قال صدقة على ولد عبد الله وولد له فأبى رجل من ولده أن يقبل فالفقه
قبل منهم ويجعل من لم يقبل غلة الميت كذا ذكره هلال والخشاف (قوله لا يملك) أي لا يصير ملكا لصاحبه
منع (قوله ولا يملك) أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه منع (قوله ولا يبيع
ولا يرهن) لاقتضاءهما الملك منع وقبه أن الموقوف عليه السكنى له أن يبيع كأي قريبا (قوله فبطل شرط
واقف الكتب الرهن) لأن الوقف في يده مستعبره أمانة فلا ينافي الإبقاء والاستيفاء بالرهن به كما تقدم في التدبير
لكن في التفريع نظر فإن كلا من الوقف لافي الرهن به اه حلي * فروع * قال في شرح الملتقى المسجل
لو انقطع ثبوته وأراد أولاد الواقف إبطاله فقال المفتي أبو السعود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه
الدعوى فليحفظ اه وفي صدر الشريعة جوز بعض المتأخرين بيع بعض الوقف إذا خرب لعمارة الباقي
والأصح أنه لا يجوز فإن الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالمثل لا يقبل الرقبة وقد شاهدنا فيه مثل ما شهدنا
في الاستبدال اه ثم قال الوقف يودع ويؤجر ويجازي مع المصنف المحرف وشرا آخر بئنه وقيل يجوز دفع البعض
لظالم طمع فيه لحفظ الباقي اه وما في بعض العبارات من جواز بيعه للواقف إذا اقتضت ونحوه قال في البصائر
في وقفه يحكم بحسنه ولو لم يبدل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسلما أي محكوما به ومع ذلك فهو على قول
الامام المرجوح وعلى قوله ما راجح المفتي لا يجوز بيعه قبل الحكم بلزومه للوارث ولغيره ولو قضى فاض
بصحته فأن كان خفيما قلدا حكمه باطل لأنه لا يصح إلا بالصحيح المسمى به فهو معزول بالنسبة إلى القول
الضعيف وظاهر قولهم أن الوقف لا يملك ولا يباع يقتضي أن الوقفية لا تبطل بالخراب ولا يعود إلى ملك
الواقف وأورثه وأنه لا يجوز الاستبدال ولذا قال القاضي فاض ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال
لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وإن كانت أرض الوقف سبعة لا ينتفع بها لأن سبيل الوقف أن يكون وفيها
لا يباع وانما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط لا تثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط اختيار
لا يملك المشتري رده وإن لحقه في ذلك غبن اه وفي شرح الوقاية أن أبا يوسف يجوز الاستبدال من غير شرط
إذا ضعف الأرض عن الربيع وغبن لا تنفي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يصحى فإن ظلمة
القضاة جعلوه حيلة إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا اه وما في الذخيرة وغيرها حانوت احترق
في السوق وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستأجر البتة وحوض محلة خرب وصار بحال لا يمكن عمارة فهو للواقف
ولورثته فان كان واقفه أو ورثته لا يعرفون فهو لقطعة انتهى فيصدق به على فقير ثم يبيع الفقير فينتفع بمنه
كما قاله الخافى فقال الصدر الشهيد في جنس المسائل نظري في أن الوقف بعد ما خرج إلى الله تعالى لا يعود
إلى الملك الواقف وفي الخاتمة المتولى إذا اشترى من غلة المسجد حانوتا أو دارا أو مستغلا آخر جاز لأن هذا
من مصالح المسجد فان أراد المتولى أن يبيع ما اشترى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار
من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذكركم شيئا من شرائط الوقف
فلا يكون ما اشترى من حله أوقاف المسجد اه وفي القضية أنما يجوز الشراء إذا كان القاضي لأنه لا يستفاد الشراء
من مجرد تفويض التوامة إليه فلا يستدان في ثمنه وقع الشراء اه (قوله ولو لو سكه المشتري) أي سكن
العقار مطلقا بقرينة قوله أو لخصه وفي حاشية أبي السعود لو سكه المشتري أو المهرتم ثم بان أنه ونه لم يزم أجر
المثل وإن لم تكن الدار معدة للاستغلال وكذا يلزم أجر المثل إذا سكه المتولى بلا أجر أو سكه بلا إذن من المتولى
أو الواقف أو استأجرها من المتولى بدون أجر المثل بما لا يتغابن الناس فيه كان عليه أجر المثل بالغاما بالبيع وكذا
إذا أجره أجرة فاسدة كذا في فتاوى الشيخ فاسم وكذا امتولى المسجد إذا باع منزلا موقوفا على المسجد فكنه
المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى النافي المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم المدار
إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل بجر فان هدم المشتري البناء فالقاضي بالخيار أن شاء ضمن البائع قيمة
البناء وإن شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ به لأنه ملكه بالضممان فصار كإنه باع ملك نفسه وإن ضمن
المشتري لا ينفذ البيع ويملك المشتري البناء بالضممان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم اه ولو استولى
نخص على زاوية مدة من الزمن يزمه أجر المثل مدة وضع يده أو السعود عن الخيرية (قوله أو لصغير) انما كان

(فإذا تم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يبيع ولا
يرهن) فبطل شرط واقف الكتب الرهن كما مر
في التدبير ولو سكه المشتري أو المهرتم ثم بان
أنه وقف أو لصغير لم يزم أجر المثل قنينة

حكم عقاره للوقوف لنا كدخول ما له من المال (قوله ولا يقسم) أي الموقوف بين مستحقيه لأن حكمهم إنما هو في القسمة لا في العين وهذا بالإجماع كما نقله غير واحد اه حوى (قوله بل يهايون) من التهايون مذكورة في القصة ضبيعة موقوفة على المولى فلم يقسم قسمتها قسمة حفظ وعارة لا قسمة تملك اه ومنه ما في البصر عن الامعاء لوقفة المواقف بين أربعة ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع لهدون شريكه توقف على رضاهم ولولا عمل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جازولن أبي منهم بعد ذلك إبطاله اه (قوله الا عندهما) قال في المتن وشرحه الا أنه يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف لأنه القائل بجمعة وقفه فلو قضى يجوز له يقسم عند الامام والاستحسان مع أبي يوسف فذكره القهستاني وغيره ومحمد معه كافي التنوير اه (قوله اذا كانت القسمة بين الواف وشريكه الملك) فاذا تعين نصيب الواقف في موضع لا يجب عليه أن يقفه ثانيا لأن القسمة تعين الموقوف وإذا أراد الاجتناب عن الاختلاف بقف المقسوم ثانيا وإذا كان في القسمة دراهم فإن كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جازلا في حصة الوقف للوقوف وما اشترى بالدراهم فذلك له وليس بوقف بحر قال في المنع ناقلا عن أنفع الوسائل فتخلص لنا من هذا كله أن القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة الجمع بين الوقف والملك على وجه الاجبار بل لا بد أن يكون على وجه التراضي من الشركاء اه ملخصا (قوله ان اختلفت جهة وقفهما) أما اذا التحدت فلا حاجة الى القسمة لاتحاد المصرف وحينئذ يكون الوقف صحيحا حتى عند محمد قال في البصر ولو كانت الارض بين رجلين فوقفوا على بعض الوجوه ودفعوها الى وال يقوم عليها كان ذلك جائزا عند محمد لأن المانع من تمام الصدقة شيوع في أهل التصديق ولا شيوع هنا لأن الكل صدقة غاية الامر أن ذلك مع كثرة المتصدقين والقبض من الوالي في الكل وجد حله واحدة فهو كالوصدقة بمرجل واحد اه (قوله فالقاضي يقسمه) أي اذا كان يترضى الجميع وليس له أن يجبره كما تلف (قوله وبعد موته لورثته) أي القسمة تثبت لهم (قوله فيفرز القاضي) الاولى أن يقرع بينهما فبالقسمة عن نفسه أقامه المصنف (قوله ولهم يبعه) أي يبيع حصتهم المملوكة وظاهره ولو قبل القسمة (قوله وبعضهم جوز ذلك) لا يعتبر هذا القول لشذوذه عن الإجماع (قوله ولو يبيع بعضهم الخ) هاتان عبارتان أحدهما للخصاف والآخرى لصاحب القضية منج الشارح أحدهما بالآخرى وعزا الاولى الى القضية ثم عزا الثانية اليها أيضا ولو كانت اليها جعلا لاكتفى بالعزو الاخير اليها وعبارة الخصاف وقف داره على مكنت قوم بأعيانهم أو على ولده ونسله ما نسلوا فاذا انقرضوا تكرر وتوضع ظلت بالمساكين ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يواجرها ولو زادت على قدر حاجته بسكاه وله الاعارة لا غير ولو كانت الاولاد كورا وانما في الدار مقاصد كان له أن يسكن بزوجته وهي زوجها وان لم يكن فيها ذلك لا يستقيم أن تقسم الا أن يقع مهاباة وهذا يعرف أنه لو كان بعضهم فلم يجز الا أن يرضوا بغيره لا يستوجب الآخر أجر حصته على صاحبه بل أن أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج فعل والترك اه وعيارة القضية أحد الشريكين اذا استقل الوقف كله بالقبلة بدون إذن الآخر فعليه أجرة حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكاها أو للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معينا للاجارة وليس للشريك الذي لم يستغل الوقف أن يقول لا آخر أما استعمله بقدر ما استعملت لأن المهاباة انما تكون بعد الخصومة اه (قوله ولو بعد الاجارة) لأنه سكنه بأويل ملك كما يأتي في الفصص اه حلي (قوله ولو بعضه ملك) صوابه نصب مقف ووقف اه حلي وقد يجاب بأنه وقف على التصوب بالسكون على لغة ربيعة قال في شرح المتن والمعتدل زعم الاجر على الشريك والزوج في دار اليتيم الملك كوقوفه خلافا لما في الصيرفية وظاهره اعتماد وجوب الاجرة في بعض الوقف (قوله والمذلي) قال في البصر وأطلق في المسجد فعمل التخذ لصلاة الجنائز أو الصدقة في الخياصة مسجد اتخذ لصلاة الجنائز أو صلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في حصة الاقتداء بالامام وان كان المقننى منفصلا عن الصفوف وأما ما يلى ذلك ليس له حكم المسجد وهو واجبانه سواء والاضافة الى ما بعد الموت والوصية ليست بشروط لصيرورة المكان مسجدا حصه وزعموا عند الامام رجة الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة (قوله بالنعل) يعني به الاقرار ولو عبر به لكان أو وضع قال في الهندية

(ولا يقسم) بل يهايون (الا عندهما)
 فتنقسم المشاع وبه أنفق قاضي الهداية وغيره
 (اذا أقت) القسمة (بين الواقف وشريكه)
 (الملك) أو الواقف الآخر أو فطره ان
 اختلفت جهة وقفهما فأرى الهداية ولو
 وقف نصف عقار كله له فالقاضي يقسمه مع
 الواقف صدر التسمية وابن الكمال وبعد
 موته لورثته ذلك فيفرز القاضي الوقف من
 الملك ولهم يبعه به أنفق قاضي الهداية واعتمده
 في المنظومة المحبية (لا الموقوف = ابيهم) فلا
 يقسم الوقف بين مستحقيه اجماعا درر ركني
 وخلاصة وغيره لان حقه ليس في العين وبه
 جزم ابن نجيم في قساواه وفي قساوي قاضي
 الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك
 ولو سكر بعضهم ولم يجز الا أن يقول أنا استعمله بقدر
 فليس له أجرة ولا له أن يقول أنا استعمله بقدر
 ما استعملته لأن المهاباة انما تكون بعد
 الخصومة فتية أتم لو استعمله كله أحدهم
 بالقبلة بلا إذن الآخر لزمه أجر حصته شريكه
 ولو وقفنا على كلاهما بخلاف الملك المشترك
 ولو بعد الاجارة فتية قات ولو بعينه ملك
 وبعضه وقف وبأق في الفصص (ويزول
 ملكه عن المسجد والمحل) بالنعل

من بني مسجد المزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وياذن بالصلاة فيه أما الافراز فلانه لا يخص
 لله تعالى الا به كذا في الهداية فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه ان شرط معه
 الطريق صار مسجدا في قولهم والافراز عند الامام وعندهما يصير مسجدا وتصور الطريق من حقه من غير شرط
 وأما الصلاة فلانه لا بد من التسليم عند الامام ومحمد والتسليم في المسجد أن يصلي فيه الجماعة باذنه اثنان فصاعدا
 على الصحيح عنه ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذان واقامة جهرا لاسرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان
 واقامة سراً الا جهرا لا يصير مسجدا عندهما ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا واماماً فأذن واقام وصلى وحده صار
 مسجدا بالاتفاق واذا سلم المسجد الى متول يقوم بمصالحه يجوز ان يصلي فيه هو الصحيح وكذلك اذا سلمه الى
 القاضي أو نائبه اهـ ملخصا (قوله وبقوله) الواو يعني أو فكيف عندهما قال في الملتقى وشرحه وعن
 أبي يوسف بن زول يجزئ القول مطلقا وقدم في التنوير والدور والوقاية وغيرها قول أبي يوسف وعلت أوجهه
 في الوقت والقضاء ولم يرد أنه لا يزول بدونه لما عرفت أنه يزول بالفعل أيضا بخلاف واعلم أنه لا يشترط في تحقق
 كونه مسجدا البناء لما في الخاتمة لو كان له مساحة لا بناء فيها أمر قومه بالصلاة فيها بجماعة قالوا ان أمرهم
 بالصلاة أبدا أو أمرهم بالصلاة فيها بالجماعة ولم يذكر الا بد إلا أنه أراد بها لا بد ثم مات لا يكون ميرا طاعنه
 وان أمرهم بالصلاة فيها سراً أو سنة ثم مات يكون ميرا طاعنه لانه لا بد من التأيد والتوقيت شافي التأيد (قوله
 وشرط) أي مع الافراز كما تقدم عن الهندي (قوله بجماعة) أطلقها فمـ مالو أم جنبا أو أم الجنى انسيا فان الجماعة
 تنعقد بالجنى كما في آكام المرجان وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أم الجنى وذكر السبكي أن الجماعة تفصل بالملائكة
 وفرغ عليه أنه لو صلى في فضاء منفردا بأذان واقامة يبرأ إذا حلف أنه صلى بالجماعة لما ورد من صلى على هيئة الجماعة
 صلى بصلاته صفوف من الملائكة ولا تؤكل ذبيحة الجنى أبو السعود (قوله وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية)
 أي عن الامام ومحمد وروى عنهما أنه لا يزول الا بالصلاة جماعة جهرا بأذان واقامة حتى لو كان سراً بلا اذان
 ولا اقامة لا يصير مسجدا قال الشارح وهذه الرواية هي الصحيحة وتعمم في الحوى (قوله أراد أهل الحلة الخ) قال
 في الهندي مسجداً مبنى أراد رجل أن ينقضه وينيه نائياً أحكم من البناء الأول ليس لذلك لانه لا ولاية له
 مضمرات الآن يخاف أن يهدم ان لم يهدم سارا خاتمة وتأويله اذا لم يكن الثاني من أهل تلك الحلة وأما أهل الحلة
 فلمهم أن يهدموه ويحصدوا بنائه ويفرشوا الحصى ويملقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد
 فليس ذلك الا بأمر القاضي خلاصة ويضعوا حضن الماء للشرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد بان فان عرف
 فالباقي أولى اهـ وليس لورثة الباى الميت منع أهل المسجد من نقضه والزيادة وان أرادوا أن يزيدوا من
 الطريق لهم ذلك اهـ (قوله ان الباى من أهل الحلة) أي الباى الثاني والمراد به البناء فروع لا يجوز تقسيم
 المسجد أن يبنى حوايت في حد المسجد أو فناءه قيم ببيع فناء المسجد ليتصرف فيه القوم أو يضع سراً أجرة البصر
 فيه الناس فلا بأس اذا كان لصالح المسجد وبعد الاستأجر ان شاء الله تعالى اذا لم يكن مزاولة وفناء المسجد
 ما كان عليه ظله المسجد اذا لم يكن مزاولة المسكين ولا يجوز صرف تلك الاجرة الى نفسه ولا الى الامام
 بل يتصدق به على الفقراء اهـ وفي فتاوى النضلى اتفق المتأخرون وأستاذونا أن الأفضل أن يصبوا متوليا
 ولا يعلوا به القاضي في زماننا لطمع القضاة في أموال الاوقاف وفي المجرى عن الامام أن الباى أولى ببيع مصالح
 المسجد ونصب الامام والمؤذن ولو دعت شعاع في رمضان الى مسجد فبقي منه شيء بعده ليس للامام ولا للمؤذن
 أن يأخذ به بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المأذن يأخذ من غير صريح الاذن
 في ذلك فلا ذلك اهـ وكروا احداث الطاقات في المسجد ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه يضل
 بالخشوع وليس له أن يجمع من شغل موضعاً عينه وواظب عليه عندنا واذا ضاق المسجد مكان للصلى
 أن يجمع القاعد من موضعه ليصلى فيه وان كان مستغنيا بالدرس والذكر أو قراءة القرآن أو الاعتكاف ولا هل
 الحلة أن ينعوا من ليس منهم عن الصلاة اذا ضاق بهم المسجد وفي شرح الآفاوان البيع وخصف النعل وانشاد
 الشعر مما كان لا يعم المسجد من هذا غير مكرره وما يعمه منه أو يقلبه فكرره يجوز الدرس في المسجد وان كان
 فيه استعمال للبود والوارى المسبلة للمسجد لوعلم الصبيان القرآن في المسجد لا يجوز يأثم وكذا التاديب فيه
 اذا كان بأجر وينبغي أن يجوز اذا كان بغير أجر وفي الحواوى لا بأس أن يدخل الكافرو أهل الذمة المسجد الحرم

(و) بقوله (جعلته مسجداً) عند الثاني
 (وشرط محمد) والامام (الصلاة فيه) بجماعة
 وقبل يكتفى واحد وجعله في الخاتمة ظاهر
 الرواية فخرج أراد أهل الحلة تقص
 المسجد وبناءه أحكم من الأول ان الباى
 من أهل الحلة لهم ذلك والا لارازية

ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد
وبه علم ان الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول أبي يوسف في تأييد المسجد اهـ ملخصا وروايتهم
الوقت وليس له ما يعمره كحائوت احرق في سوق وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بنى البتة أو حوض محله
خرب وليس له ما يعمره فعن محمد روايتان في رواية السير الكبير لا يجوز له وعليه يتفرع عوده الى ملك
الواقف أو ورثته وروى هشام عنه أنه يباع ليستبدل به غيره وهو المصالح به أفاده في التمر وفي الفتح وروى
هشام عن محمد اذا صار الوقت لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وعلى هذا فيبقى
أن لا يفتى على قول محمد بوجوه الى ملك الواقف وورثته بمجرد تعطله أو خرابه بل اذا صار بحيث لا ينتفع به
يشتري بثمنه وقت يستغل ولو كانت غلته دون غلة الاقل بخر (قوله ومثله في الخلاف الخ) فيعود ماد كرا الى
ملك الواقف أو ورثته عند محمد وينقل الى غيره عند أبي يوسف (قوله وكذا الرباط) هو المكان الذي يربط فيه
الدواب قاله العلامة فوح والذي في البحر عن المصباح الرباط اسم من رباط مرابطة من باب قاتل اذا لزم نفر
العدو والرباط الذي يبنى للفرامولة ويجمع في القياس على رباط يستعمل ورباطات اهـ (قوله الى اقرب مسجد)
لف ونشر مرتب ونظاها أنه لا يجوز صرفه وقف مسجد خرب الى حوض وعكسه وفي شرح الملتقى يصرف
وقفه لا تقرب مجانس لها (قوله على قولهما) وقال محمد يعود الى ملك الباقي أو ورثته (قوله لم يصح) فلا يقدر
وصيه على التصرف فيه دروبل التصرف فيه للمولى وظاهره أنه لا يصح تصرف الوصي فيه ولو كان المعطى
فقيرا مستحقا قال في الدرر الا اذا كان شرط في الوقت قبل التسجيل أن يصرف غلته الى من شاء (قوله لا يمكن
سجى) استدلنا على قوله لم يصح وبسببه أن المؤلف لم يحرر ذلك (قوله بسبب خراب وقف أحدهما) الضمير
يعود الى غير ذلك كورثته هم مرجعه مما نقله المصنف في شرحه تبعا للدرر فانه قال بأن بن رجل مسجدين
وعين لمصالح كل منهما وقضاوئل مرسوم بعض الموقوف عليه بأن انتقص مرسوم أحد المسجدين أو مؤذنه مثلا
بسبب كونه وقفا خراجا باجازه لهما كم الى آخر ما في المؤلف فالضمير في أحدهما يرجع الى المسجدين وردها في التفسير
العلامة فوح عانقه أقول قال بعض الفضلاء لاجل اتحاد الجهة على ذلك بخلاف المصريح كلام البرازي فانه فسر
اتحاد الوقف والجهة بأن كان الوقفان على مسجد أحدهما الى عمارته والاخر الى امامه ومؤذنه ومنشأؤه
بجيش البرازي لا اختلاف الجهة بأن بنى مسجدا ومدرسة حيث ظن من ظاهره أنه لو كانا مسجدين لا يكون
من اختلاف الجهة وليس الامر كذلك بل دائرة التمثيل أوسع من ذلك فيتنظم اختلاف الجهة صورة بناء
مسجد بن كناية ظم صورة بناء مسجد ومدرسة كناية عليه بعض العلماء جعل الله سبحانه مشكورا وعلمه معرورا
والحاصل أن الجهة عبارة عن محل الوقف وهو المسجد مثلا ولم يتفطن المصنف لذلك وحصل اتحاد الجهة على
الاتحاد النوعي في المثل اهـ ملخصا وقد أوضح ذلك صاحب البحر قال وقد علم أنه لا يجوز لتولى الخيرية
صرف أحد الوقفين لا آخر (قوله لهما كم) التقييد به يفيد أن الناظر لا يجوز له ذلك (قوله من فاضل الوقت)
أفاده أنه ان لم يفضل منه شيء لا يجوز الصرف الى الآخر (قوله اليه) أي الموقوف عليه الذي قل مرسومه
(قوله لا يجوز له) أي لهما كم وقوله ذلك أي الصرف (قوله ولو وقف العقار) هو الضيقة فاموس وأخرج به
الدارقطني وقف دار فيها عبد وجعل العبد تبعها لايصح لأنه لا يصلح لتبعية لأن المقصود من الدار سكناها وهو
يحصل بدون العبد بخلاف زراعة الارض لا تقص لاقصلا بالحرارة بخر (قوله وهم عبدة الخزانة) وسائر آلات
الحرارة كذلك كذا في شرح الملتقى وفي المصباح اكرت الارض حرثتها واسم الناعل اكار للمبالغة والجمع اكرة
كانه جمع أكر مثل كفرة وكافر (قوله صح) كما صح وقف شجرة مع أرض وحمام مع برج وغسل مع كورة وهذا لأن
من الاحكام ما يثبت بها ولا يثبت قصدا كالشرب في بيع الارض والبناء في الشفعة كما في الاختيار وهذا
قول الصالحين وعند الامام لا يصح وقف المنقول ولو تبعا كذا في البحر وحكي صاحب الخلاصة الاجماع على صحة
وقف المنقول تبعا وأطلق المصنف في صحة وقف العقار وقيد ذلك في القسمة بذكر الحدود المستثنات من المقار
والطرق والمساجد والحياض العامة (قوله ونفقته) وان لم يشترطها الواقف وفي الاسعاف لو شرط نفقته من
غلته ثم مرض بعضهم بتحق النقطة ان شرط ابراءها عليهم ماداموا احياء وان قال لهم لم لا يجرى شيء على
من تعطل عن العمل ولو باع الصابر واشترى بثمنه عبد امكانه جاز اهـ بخر (قوله وجنبايته في مال الوقف) وعلى

(ومثله في الخلاف المذكور) حاشي
المسجد وحده مرمع الاستغناء عنهما وكذا
(الرباط والبراط) الم يفتى به ما نصرت وقف
المسجد والرباط والبراط والحوض (الى اقرب
مسجد أو رباط أو بئر) أو حوض (اليه)
تفريع على قوله مادروني أو وقف فيه
على الفقهاء وسلمها للمولى ثم قال لو صبه
أعط من غلته فلا تذكروا ولا تلامس مع حرجه
عن ملكه بالتسجيل فلو قبله مع قلت لكن سيجب
منه في التنازل وقيد زاده أن للواقف الرجوع
في الشرط ولو مسجد (اتحاد الوقف والجهة
وقل مرسوم بعض الموقوف عليه) بسبب
خراب وقف أحدهما (باجاز لهما كم) أن يصرف
من فاضل الوقت الاخر اليه (انتم ما حثت
كثير واحد) وان اختلف أحدهما (بأن بنى
وبلان مسجدين أو قافلا) لا يجوز له ذلك
وقف عليه ساء أو قافلا (لا) يجوز له ذلك
(ولو وقف العدة اربعة وكره) يتعين وهم
عبدة الخزانة (صح) استدلنا بما لا يعار
وبازي وقف القن على صاحب الرباط خلاصة
وقته وجنبايته في مال الوقف ولو قل عدا

المتولى ما هو الاصل من الدفع او القضا ولو فداه بأكثر من ارش الجناية كان متطوعا في الزائد فخص منه من ماله
 كذا في الاسعاف وهل اذا كان وقت العبد غير واقف الرباط المحكم كذا في الظاهر لان كل وقت عنت
 مصارفة فليس للمتولى صرفه الى غير جهته وهل اذا ذرير الوقت يصرف عليه منه يجوز (قوله لا قود فيه)
 كان وجهه ان في القود ضرر والوقت بفوات البدل طاله الجلبى والظاهر ان محل ما ذكره اذ ارضى القاتل
 بدفع البدل اما اذا لم يرض الا بتسليم نفسه فلهما صان فانه لا يجوز لان القصاص عندنا هو الاصل (قوله بل يجب
 قيمته) كما اذا قتل خطأ وتطيره العبد المدبر اذا قتل خطأ واخذ المولى قيمته فانه يشتري بها عبدا او يصير مدبرا ذخيرة
 من الخصاص (قوله كما صح وقت شباع) اي يحقل القيمة وهو غير مسجد ومقبرة اما لا يحقلها فصح اتفاقا
 من غير احتياج الى قضاو اما الشروع في المسجد والمقبرة فلا يصح اتفاقا وقد سبق ما فيه (قوله فلهننى) لا يظهر
 التفرع اذ لا يلزم من كونه عتده افيه صحة قضاو الخننى به الا ان المراد بمجتمد فيه عند اهل المذهب (قوله قولان
 مصححان) لم يذيل احدهما بان الفتوى عليه مثلا اما اذا كان فلا يعدل عن المذيل افاده المؤلف في خطبة
 هذا الكتاب (قوله جاز الانتماء والقضاء باحدهما) افاده ليس له ان يبقى بالآخر بعد الانتماء بالاول ولا يقضى به
 لان ذلك مما يؤدى الى الطعن في الدين واهله وتباعه من مظنة اخذ ال شوة وهذا اذا كان في حادثة واحدة
 اما اذا كان في حادثة اخرى فالظاهر الجواز (قوله كل منقول قصدا) به يستغنى عن ذكر وقت العقار بقره
 واكرته لانه اذا علم المحكم في القصدى يعلم في التبع بالاول ولا خلاف بين صاحبين في صحة وقت العكس واع
 والسلاح للاعمال الواردة فيها وانما خلاف بينهما في غير ما ذكر والشهور ان يجهد هو الذى قال بصحة ما تعرف
 وقفه منه واما يوسف فنه وحكى في المجتبى ان محمد يجوز مطلقا واما يوسف فيجوز اذا جرى به التعامل وظاهر
 التهرقصر صحة وقفه في اما كن تعرف وقفه فيها ونازع ابو السعود في ذلك فراجعه (قوله بالحكم به) اي
 بوقت الدراهم والدنانير بصحة (قوله ومكيل وموزون) عطف على الصغير المجرور (قوله ويدفع عنه مضاربة
 او بضاعة) وكذا الدراهم والدنانير الموقوفة وما خرج من الربح يصرف الى جهة الوقف (قوله فعلى هذا) اي
 المقول بصحة وقف المنقول (قوله وجنائة) بالكسر النعش (قوله وثياجا) هي ما يغطى به الميت وهو في النعش
 (قوله وكتب) مطلقا ولو اذ ذكر العلامة فوح (قوله لان التعامل بتركه القياس) وهو عدم الجواز لان التأييد
 في الوقف شرط ولا يتحقق في المنقول افاده المصنف (قوله كتاب) يخص منه الا كسبة الا في ذكرها (قوله
 ومنازع) هو ما يتفزع به عالم بغير المادة بوقفه كباو ج وحصر مجلس عليا في غير مسجد ونحوه قال في البحر وخرج
 الحيوان والذهب والفضة ولو حطب لان الوقف فيه لا يتأبد وفي شرح الجوى قد جرى التعامل بوقت آلة القبانة
 فينبغي ان يصح (قوله وهذا) اي ما ذكر من التفصيل (قوله والحق في البحر السفينة بالمنازع) اذ لم يجز المعارف
 بوقفها وقد جرى في زماننا العرف في سفن بجزائرهم فان بعضهم وقف على نقل خلال الحرم افاده الجلبى (قوله
 جاز وقف الا كسبة على الفقراء) اي تدفع اليهم وقت الحاجة ثم ترد واما اذا وقف وقفا يشتري من ربه ا كسبة
 كل سنة تدفع لتكرور اوله وذين فلا ترد وقد وقع ذلك في وقف بعض امراء القاهرة (قوله ان يصحون جاز)
 ظاهرا التقيد انهم اذا عكسوا لا يصحون لا يجوز وفي المتن وشرحه والمصنف ولو على اهل مسجد وبقرا
 فيه او في غيره والمارة فمستأنى وهو يفيد عدم التقيد والاول حذف النون من يصحون للجواز وفي نسخ
 ان كانوا يصحون لجهة له يصحون خبر كان (قوله ولا يكون محصورا على هذا المسجد) نقل الجوى عن الخلاصة
 انه يقر فيه في ذلك الموضع وعليه اقتصر في البحر وذكر في موضع آخر منها لا يكون مقصورا على هذا المسجد
 وما في القسبة سبل مصنف في مسجد بعبه لا قراءة ليس له ان يدفعه الى آخر من غير اهل تلك الجهة بتريد الاول
 اه ملخصا وظاهرا اعتماد الاول (قوله به عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه بعد بقوله فان وقفه بالخ (قوله في
 جواز النقل تردد) شبه اختلاف العبارتين السابقتين في المصنف فاذا نظر الى ما ذكره صاحب الخلاصة
 في احد المرشحين من جواز نقل المصنف الذي وقف على مسجد لقرائه الى محل آخر حكم بجواز نقل الكتب
 الخى عن محلها بجزائرها والوقت واذا نظر الى عبارته الا ترى انى افادت تعيين المسجد لذلك المصنف لا يحكم
 بجواز النقل وقولهم ان الوقف يعمل فيه بالاصل يقتضى المنع فان اتفعا الطلبة بها بدت نقلها عن موضعيها
 بغير لاسيما اذا استولى عليها في بيته ورجعنا لاول الز من فادى انهما له عكس او يجرى الناقل قد عى وورثته

لا قود فيه برأية بل يجب قيمته لا يشتري بها
 بدله (كما صح) وقف (شباع قضى بجزائه)
 لانه مجتمد فيه فلهننى - المقاد ان يحكم بصحة
 وقف الشباع بعباله لا اختلاف الترجيح
 واذا كان في المسئلة قولان مصححان جاز
 الاقام والقضاء باحدهما مجر ومصنف
 (و) كما صح ايضا وقف كل (منقول) قصدا
 (فيه تعامل) الناس (كفاس وقدر وم) بل
 (ودراهم ودنانير) فلت بل ورد الامر للقضاء
 بالحكم به كما في معروضات المفتى ابي السعود
 ومكيل وموزون فيباع ويدهم عنه مضاربة
 او بضاعة فعلى هذا الوقت كذا على شرط
 ان يقرضه لمن لا يذره ليزرعه لنفسه فاذا
 أدرك اخذ ماله ثم اقرضه لغيره وهكذا
 جاز خلاصة وفيها وقف بقره على ان ما خرج
 من لبنها او من غيرها لا فقره ان اعتادوا ذلك
 رجوت ان يجوز (وقدر وجنائة) وثياجا
 ومصحف وكتب لان التعامل بتركه القياس
 الحديث ما رآه المسالون حسنا فوه عند الله
 حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كتاب ومنازع
 وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختيار
 والحق في البحر السفينة بالمنازع وفي البرازية
 جاز وقف الا كسبة على الفقراء فبذفع اليهم
 شتاء ثم ترد ونها بعده وفي الدرر وقت مصيفا
 على اهل مسجد لقرائة القرآن ان يصحون
 جاز وان وقف على المسجد جاز بقرائه
 ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف
 حكم نقل ككتب الا وفاق من محالها
 لا تنفعهم ما والفقهاء بذلك متلون فان
 وقفها على مسكن وقفه لم يميز نقلها وان على
 طلبة العلم وجعل مقرا في خزائنه التي في
 مسكن كذا في جواز النقل تردد

ذلك وهذا واقع كثيرا والله تعالى أعلم بالصواب (قوله ويبدأ من غلته) أي يجب على المقيم ذلك فأفاده في شرح
 الملقى ولا يبدأ بالعمارة إلا إذا خيف هلاكه منه فأفاده أبو السعود في حاشية الاشياء والغلة كل ما يحصل من ربيع
 الأرض وكرتها وأجرة الغلام وشجره والمراد به ما نفع الوقت سوى ثمنا تكون العمارة من الغلة إذا لم يكن
 انقرب بمنع أحد أما إذا ربط المستاجر في رواقها الدواب ونحوها فيمنع لانه فعل بقير الاذن كلفى البحرى
 فيمنع ما ضمن ومعه أيضا إذا كان الوقت على المقرء مثلا أما إذا كان على معين فهي في ماله إذا كان حيا ولا يؤخذ
 من الغلة شيء لانه يمكن مطالبته بسبب تعيينه (قوله بعمارته) بالكسر مصدر أو اسم ما يعمره المكان كما في شرح
 الملقى والعمارة المستعملة بقدر ما يبقى الموقوف بها على العفة التي وقف عليها فاما الزيادة فليست مستعملة فلا
 يصرف اليه فيها الا برضاهم ولو كان وقفا على الفقراء في الاصح وحكم عمارته وقاف المسجد والرباط والحوض
 وأمثالها حكم الوقت على الفقراء سوى ملصقا وظاهرا قولهم بقدر ما يبقى الموقوف على العفة التي وقف عليها
 منع البياض والحرة التي على المحيطان من مال الوقت ان لم يكن فمعه الوقت وان فعله فلا منع بحر (قوله ثم ما هو
 أقرب لعمارته) فانه يصرفه زمن العمارة فأفاده في البحر خلافا لما في الحلبي من أنه انما يصرف لهم من الفائض
 بعد العمارة (قوله ومدرس مدرسة) بشرط ملازمته لمدرسة أيام التدريس المشروطة عليه كل جمعة ولو كان
 يدوس بعض الايام وهي أنقص من المشروط استحق بقدره قال في البحر وحاصله أنه ينظر الى ما شرطه الواقف له
 وعليه من العمل ويقسم المشروط على ذلك خلافا لبعض الشافعية وحكم المتعلم والمدرس سواء اه (قوله يعطون
 بقدر كفايتهم) فيه نظران كفايتهم قد تزيد على المشروط لهم وقد تنقص عن أجره علمهم وقد ذكر ذلك صاحب
 البحر عن الحارثي والذي قدمه اقوال أنهم يعطون أجرهم فانه قال بعد أن ذكر نص الحاشية وظاهره أن من عمل من
 المستحقين في العمارة فانه يأخذ قدر أجره لكن إذا كان عمالا لا يمكن ترك عمله الا بضررين كالامام والخطيب
 ولا يراى زمن العمارة المطلوب المشروط فعلى هذا اذا عمل المباشر والشاذ من العمارة ببطيخ بقدر أجره عملهما
 فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئا أصلا من العمارة اه وهذا أولى عما في الحارثي لما قلنا وذكر
 في الاشياء فهو ما في الحارثي وقال صاحب التهر بعد فقه عبارته ما هو هذا بخلافه ليقول كلاءهم كما قبل الناظر
 وغيره زمن العمارة اذا عمل كان له أجره مثله كاجرى عليه في البحر وهو الحق اه (قوله ثم السراج) بكسر السين
 أي القناديل ومراده مع زيتها ويطبق به أجره خادما وهو الوقاد والفراش فيقتسمان وتعييره يتم ون الواو يدل
 على أنهم ما مؤخران عن الامام والمدرس كذا في البحر (قوله كذلك) أي بقدر كفايتهم اه حلي وقد علمت ما فيه
 وصنعه يقتضى أن يقرأ السراج والبساط بصيغة المبالغة (قوله الى آخر المصالح) أي مصالح المسجد فقد دخل
 المؤذن والناظر ومن القناديل والزيت والحصر ويطبق بمن الزيت والحصر عن ماء الوضوء وأجرة عمله وكلفة نقله
 من البئر الى الميضأة بحر (قوله لتبونه اقتضاء) لأن قصد الواقف صرف الغلة ويبدأ ولا يبقى دائمة الا بالعمارة
 فثبت شرط العمارة اقتضاء من (قوله وتقطع الجهات) أي جهات المستحقين (قوله كالامام الخ) مراده أن هؤلاء
 لا يشغلون زمن العمارة بل يصرف لهم معها ويشغلون على غيرهم من المستحقين لانه يلزم قطعهم ضررين
 بالوقف وهو معنى قول المؤلف سابقا ثم ما هو أقرب الى عمارته (قوله وخطيب) وان لم يعد في البلد اذا المراد
 بالضررين تعطل الحل من الجمعة والجماعة وعلى هذا فيحصل الضررين وان كان ثم مساجد تقام فيها الجمعة
 والجماعات كذلك في الجوى ورد به على صاحب التهر في تقييده الخطيب بكونه مقعدا في البلاد كسكة والمدينة
 (قوله قدموا) أي على غيرهم من الجهات فيعطون زمن العمارة وليس المراد التقديم على العمارة لما يلزم عليه
 من ضياع الوقت خلافا لما في الحلبي (قوله فيعطوا المشروط لهم) بالجرم عطفا على قدموا الواقع جواب الشرط
 وهذا يتأني ما قدمه من أنهم يعطون بقدر كفايتهم على ما فيه ويتأني ما في البحر من أنهم يعطون بقدر أجرهم
 اذا عملوا زمن العمارة فأفاده الحلبي (قوله لا المشروط بحر) قال فيه وأما الناظر فان كان المشروط له من الوقت
 فهو كأحد المستحقين فان قطعوا للعمارة قطع الآن يعمل قباخذ قدر أجره وان لم يعمل لا يأخذ شيئا ثم قال
 وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئا أصلا من العمارة اه والحاصل أنه في زمن العمارة يصرف الى
 ما في قطعه ضررين اذا عمل ولكنهم يعطون بقدر الاجرة وما ليس في قطعه ضررين لا يعطى أصلا ولو عمل هذا
 ما صرح به في البحر فقوله هم اذا عملوا أي عملا في العمارة وقوله ولو عمل أي العمل الذي كان يعمل قبل العمارة

(ويبدأ من غلته بعمارته) ثم ما هو أقرب
 لعمارته كأنهم مسجد ومدرس مدرسة
 يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط
 كذلك الى آخر المصالح ويقامه في البحر
 كذلك الى آخره (لتبونه اقتضاء
 وان لم يشترطه الواقف ان لم يجتمع ضررين
 وتقطع الجهات للعمارة ان لم يجتمع ضررين
 قطع فان خيف كالمأم وخطيب وفراش
 قدموا فيعطوا المشروط لهم وأما الناظر
 والكتاب والجباب فان عملوا زمن العمارة
 فاهم أجره عملهم لا المشروط بحر قال
 في التهر وهو الحق

وبه ترتفع المناقاة تدبر وما اذا فرغت العمارة فقال الحلبي اذا فضل شيء من الفضة بعد العمارة وكان لا يمكن
 جميع اهل الوثائق يصرف الى ما هو اقرب لعمارة فبعضه بقدر الكفاية لا بقدر الاستحقاق هذا اذا كان
 وقفا على مسجد والا فان كان وقفا على غيره من كاتبة فاحتمال القهستاني صرف الفاضل من العمارة الى ولد
 الواقف الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواله ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف منزلا وقال
 أبو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شيء كما في المخط ١٥ وان كان على معين فسيأتي في المتن ١٥ (قوله
 خلافا لما في الاشياء) حيث قال انه يصرف اليهم بقدر كفايتهم وقد تقدم ما فيه (قوله وفيها عن الذخيرة الخ)
 عبارة الذخيرة اذا كانت في تلك السببة غلة فترق القيم الغلة على المساكين ولم يمسك للخراج شيئا فانه يضمن
 حصه الخراج لانه بقدر الخراج وما يحتاج اليه الواقف من العمارة والمؤونة مستثنى عن حق الفقراء فاذا دفع
 اليهم ذلك ضمن ١٥ (قوله وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديته) المسئلة مذكورة في الجرفاته قال واذا ضمن
 فبني ان لا يرجع على المسخطين بمادته اليهم في هذه الحالة قياسا على مودع الابن اذا اتفق على الابوين بغير اذنه
 وبغير اذن التامضي فانهم قالوا بضمن ولا يرجع له على الابوين قالوا لانه ملكه بالضمن فبني انه دفع مال نفسه
 وانه متبرع ولا يرجع فيه ذكره في آخر التفقات وعلى هذا فيبني انه اذا صرف على المسخطين وهنالك تعمير
 واجب فعصر من ماله ان لا يكون متبرعا بالتعمير ويكون عوضا عما زمه من الضمان ١٥ وخالفه في النهر وقال انه
 الرجوع مادام قائما لا ما اذا هلك ١٥ وصريح كلام البيري في شرح الاشياء يفيد ان الرجوع مطلقا ولو بعد
 الهلاك لانه نقل من الملتقط ما يحصله ان الانسان اذا دفع لغيره دراهم ثم اراد الاسترداد تبين ان المدفع اليه كان
 بغير حق ان ادى اليه بناء على شرط باطل رجوع وان ادى بناء على سبب صحيح لم يرجع قال فلا يرجع ان دفعه مع
 الاحتياج الى العمارة ليس السبب فيه بصحيح فله الرجوع ١٥ أبو السعود (قوله وما قطع للعمارة بسقط رأسا)
 فلا يترد شيئا على الواقف اذا سبق له في الفضة زمن التهمة وفادته ولو جاءت الغلة في السنة الثانية وفاض
 شيء بعده ما هوهم هذه السنة لا يعطهم الفاضل عوضا عما قطع ١٥ كلام الاشياء ملخصا (قوله لم
 الناظر الخ) والامر مفوض للناظر فيرصد القدر الذي يطلب على غلته الحاجة اليه حوى ويصرف
 الزيادة على ما شرط الواقف كما في الاشياء عن الفقيه وهو المعتبر المختار للفقهاء كما في جامع المضمرات حوى (قوله
 فاحفظ الفرق بين الشرط وعدمه) قال في الاشياء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة على كل سنة
 والسكون عنه فانه مع السكون تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يذخر لها عند عدم الحاجة اليها ومع
 الاشتراط تقدم عند الحاجة ويذخر لها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء
 ١٥ (قوله لوزاد المتولى دائقا) قال الشرنبلالي صورته استأجر المتولى رجلا في عمارة المسجد بدورهم ودائق
 واجرة مثله دورهم ضمن جميع الاجرة من ماله لوقوع الاجارة له وهي في فاضل خان ١٥ حلبي والدائق سدس
 الدورهم وهل هو قيد او لا فيفتقر مادونه بحزر (قوله قيم) أي ناظر (قوله وشاذ) هو الملازم للمسجد مثلا
 ليتفقد سحله من تنظيف ونحوه (قوله ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي) أي هل يقدم من يقدم او لا
 والمز ملاقي نسبة الى منزله كعظمة التي يبرد فيها الماء كذا في القاموس والمراد به الذي يلا آنية الشرب
 مثلا في المسجد (قوله قلت ولا ترد في تقديم بواب ومن ملاقي) مقصوده الرد على صاحب البواب (قوله
 وخادم مطهرة) هو الذي يتعاهد بها بالتنظيف وليس المراد من ينقل اليها الماء فانه ذكره فيمن يقدم
 (قوله انتهى) أي كلام الشرنبلالي (قوله لو مدرس المدرسة) ولا يكون مدرسا من الشعائر الا اذا لازم
 التدريس على حكم الشرط اما مدرسو زماننا فلا ١٥ اشياء وفي الحوى وقد مثل المصنف عن مدرس لم يدرس
 لعدم وجود الطلبة فهل يستحق المعلوم اجاب ان فرغ نفسه للتدريس بان حضر المدرسة المعينة للتدريس
 استحق المعلوم لا مسكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير
 الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره ١٥ فعلم ان المدرس اذا درس لغير الطلبة المشروطين استحق
 المعلوم ١٥ (قوله وينبغي الحاقه بيطالة القاضي) رده البيري في الفتية ان كان الواقف قد درس لكل يوم
 مبلغا فليدرس يوم الجمعة او الثلاثاء لا يجل له ان يأخذ ويصرف اجره في اليومين الى مصارف المدرسة من
 المرقمة وغيرها بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا فانه يجل له ان يأخذ وان لم يدرس فيها العرف بخلاف غيرهما

خلافا لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة
 لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التعمير
 ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديته
 بالدفع وما قطع للعمارة بسقط رأسا
 لو شرط الواقف تقديم الناظر امساك قدر
 للفقراء او المستحقين لم ينظر امساك قدر
 العمارة كل سنة وان لم يجزبه الا ان يجوز
 ان يحدث حديث ولا غلة بخلاف ما اذا
 لم يشرطه فيحفظ الفرق بين الشرط وعدمه
 وفي الوهبانية لوزاد المتولى دائقا على أجر
 المثل ضمن المثل لو وقع الاجارة وفي
 شرحها للشرنبلالي عند قوله
 ويدخل في وقف الصالح قيم
 امام خطيب والمؤذن به
 الشعائر التي تقدم شرط ام لم يشرط به
 الصدارة هي امام وخطيب ومدرس ووقاد
 وقرائن ووزن وناظر ونحو ذلك وقناديل
 وحصر وماء وضوء وكلفة نقله للمبصرة فليس
 مباشرا وشاهد وشاذ وجابي وخازن كتب من
 الشعائر فتقدم في قدرها لمساكنات ليس
 بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي
 قاله في الجرفات ولا ترد في تقديم بواب
 ومن ملاقي وخادم مطهرة انتهى قلت انما
 يكون المدرس من الشعائر لو مدرس
 المدرسة كما مر اما مدرس الجامع فلا لانه
 لا يتصل بقيمته بخلاف المدرسة حيث يتصل
 أصلا وهل يأخذ ايام البطالة ككثير
 ورمضان لم أره وبني الحاقه بيطالة القاضي
 واختلفوا فيها والا صح انه يأخذ لانها
 للاستراحة

من ايام الاسبوع حيث لا يعمل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء قدر له اجر كل يوم اولا اه (قوله)
اشباه من قاعدة العادة محكمة) مما يترتب اود منها البطالة في المدارس فكذلك ايام الاعياد ويوم عاشوراء ومنه
رمضان في دروس الفقه لم اره مصرحة في كلاهما ومثله على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من
المعلوم شي والافتيق ان يلحق بطالة القاضي وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم
بطالته فقال في المحيط انه يأخذ في يوم البطالة لانه يستمر في اليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنة القاضي
يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاسبوع وفي منظومة ابن وهبان قال انه لا يظهر في بيتي ان يكون
كذلك في المدرس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة تكون له مطالعة والتحرير عند ذوى المهمة
ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طوره اذ اتى ان صار الغالب البطالة واما المدرس فقله اه (قوله)
فعمارة) الذي في متن النسخ فعمارة (قوله ولا يجبر الا على العمارة) كالا يجبر صاحب البذر في المزارعة
على القاء بذره ولا يكون امتناعه وضامنه بطلان حقه لاحتمال ان الامتناع لعدم الرضا بصرف ماله الى
العمارة فلا يعمل على الرضا بطلان حقه بالمشك من (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) لانه يملك المنافع
بلا بدل فلم يملك عليها بدل وهو الاجارة والاملاك اكثر مما يملك ولا فرق في هذا الحكم اعني عدم الاجارة
بين الموقوف عليه السكنى وغيره فلا يملكها المستحق للغة أيضا اه ولم يذكر الشارحون حكم العمارة من
المقولي والقاضي هل هي على حكم كتمان له السكنى او لا وفي المحيط فان اجر القيم وانفق الاجرة في العمارة
فتلك للعمارة المهدنة تكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وتلك المنفعة كانت مستحقة لصاحب
السكنى فكذلك بدل المنفعة يكون له والقيم اما اجره اه ومقتضاء انه لو مات تكون ميراثا كالميراث فان نفسه اه
يجوز في شرح المتن ان الواقف ليس له ان يؤجره (قوله بل المقولي والقاضي) وليس للقاضي ولاية الاجارة مع
اياء الناظر كما انه ليس له التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو منصوبه اه أبو السعود (قوله بعد التعمير)
أي وبعد انقضاء مدة الاجارة (قوله رعاية الحقين) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تفوت
السكنى أصلا بغير (قوله فلا عمارة على من له الاستقلال) مفهوم قول المصنف فعمارة على من له السكنى وما
في الظهيرة من ان العمارة على من يستحق الغلة يعمل على ان العمارة في غلتها بغير وقدم في شرح قول المصنف
ويبدو من غلته بعمارة ماله ولو كان الوقف على رجل بعينه وآثره لفقره فمضى في ماله اذا كان حيا
ولا يؤخذ من الغلة لانه معين يمكن مطالبة فليأخذ (قوله لانه لا سكنى له) كما ان من له السكنى لا غلة له بغير
(قوله فلو سكن) أي من له الغلة والحال انه غير جائز له (قوله لعدم الفائدة) لانها اذا اخذت منه دفعت
اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة (قوله نصب متوليا) غيره لظهور رعيانة الاول (قوله الظاهر لا) قال في النهر
وفي التتارخانية لو كان الواقف حين شرط الغلة لفلان ما عاش شرط على فلان مرتبها واصلاحها فليأخذها
منه فالوقف جائز مع هذا الشرط قال في البحر وظاهره انه يجبر على عمارة ما وقباسة ان الوقف عليه السكنى
كذلك وأقول الظاهر انه لا يجبر وسيأتي قريبا ما يؤيده انتهى ثم قال بعده قال في الهداية ولا يجبر الامتناع على
العمارة لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضاي بطلان
حقه لانه في حيز التردد اه وانت خير بان هذا باطلا لانه يشترط عليه الواقف المزمة لانها كانت
عليه مكان في اجباره اتلاف ماله وهذا التضع مأمور اه حلي قال السيد الخوي اقول الذي يأتي فيما اذا لم
يشترط الواقف العمارة عليه والذي الكلام فيه ما اذا شرط العمارة انتهى أي فيجب عليه ما هو فائدة صحة
هذا الشرط والافلاقرة (قوله أو يرثها الورثة الواقف) قال في البحر بعد غلته وهو يجب لانهم مأمورون
باستبدال الوقف اذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للارض والدار قال في الذخيرة عن المتن قال هشام
سمع محمد يقول الوقف اذا صار بحال لا ينتفع به المساكين فلا يقاضى ان يبيعه ويشتري بغيره وليس ذلك
الا للقاضي واما عود الوقف بعد خرابه الى ملك الواقف أو ورثته فقد قدمنا بعضه فالحاصل ان الموقوف عليه
السكنى اذا امتنع من العمارة ولم يوجد مستأجرا بعها للقاضي واشترى بغيرها ما يكون وقفا اه فسمي قول
الشارح فلو كان هو الوارث لم اره لان الحكم الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وظاهره ضعف
ما في فتاوى فاضل الهداية وجوب من الشارح ان يرتكب مثل هذا بعد ما رأى كلام البحر خصوصا وقد اقر

اشباه من قاعدة العادة محكمة وسيجي مالو
غاب فليحفظ (ولو) سكان الموقوف (دارا
فعمارة على من له السكنى) ولو تعدد من
ماله لامن الغلة اذ لزمهم بالقيمة ودررا ولم يرد
في الاسبوع) يعني انما تجب العمارة عليه بقدر
المدة التي فيها الواقف (ولو ابي) من له
السكنى (او يجر) لانه ربه (عمر الحاسم) أي
اجرها الخاكم منه أو من غيره وعمرها
(باجرتها) كعمارة الواقف ولم يرد في الاسبوع
الاجر ضامن له السكنى زياي ولا يجبر الا ب
على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل
المقولي والقاضي (شمرتها) بعد التعمير
(الى من له السكنى) رعاية للحقين فلا عمارة
على من له الاستقلال لانه لا سكنى له فلو سكن
هل تلزمه الاجرة الظاهر لعدم الفائدة الا
اذا احتج للعمارة فبأخذها المقولي بغيره
ولو هو انما يتبع ان يجبره القاضي على
عمارة ما عليه من الاجرة فان لم يفعل نصب
متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلته
ومؤنتها عليه صحا وحل يجبر على عمارة ما
الظاهر لا يرد في الفقه لو لم يجد القاضي من
يستأجره لم يرد وخطري انه يجبره بين ان
هو الوارث

في النهر اه حاجي (قوله لم أره) يمكن ان يقال على الضعيف انها تكون ملكا لذلك الوارث بعد خرابها (قوله ما يفيد استبداله) أي على المفتي به وقوله أورده أي على غير المفتي فأول تنويع الخلاف للتخيير (قوله نقضه) بتثليث الزون على ما ذكره البرجندي أي المنقوض من خشب ويجزى وأجر غيرها كذا في شرح الملتقي (قوله والا حفظه) أي وان لم ينجح العمارة اليه بأن احضرت المؤن أو كان المتهدم لقلته لا يخل بالتفاسع أبو السعود عن النهر (قوله ليحتاج) أي لحي يحتاج قال المصنف والاصحك حتى يحتاج اليه كسلا يتعذر عليه أو ان الحاجة اه (قوله فيبيحه) قال في العرض على هذا يباع النقص في موضعين منه مذكور وعنده خوف هلاكه اه (قوله لافي العين) والعين حق المال أو حق الله تعالى على اختلاف القولين ومنه يؤخذ عدم جواز قسمة حصر المسجد التي قدمت بين المستحقين وكذا عدم جواز أخذ ما بقي من شمع رمضان وزيتة الامام والوقاديين حوى وفي البحر عن القسمة من آخر الوقف بعث شحما في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثة أو دونه اس للاحام ولا للوذن ان يأخذ بفقران الدافس ولو سكن العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه (قوله من الطريق مسجد) اطلق في الطريق قيم النافذ وغيره وفي عبارتهم ما يؤيد ذلك في الهندية ذكر في التتقي عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع بقى فيه أهل الحلة مسجد وذلك لا يضر بالطريق فنههم رجل فلا بأس ان ينوا وفيما يقوم بنوا مسجد أو احتاجوا الى مكان ليتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز وان كان لا يضر بهم رجوعون ان لا يكون به بأس كذا في المضمرات وفي البحر عن الخاتمة طريق العامة وهو واسع فبقى فيه أهل الحلة مسجد العامة ولا يضر بذلك بالطريق قالوا لا بأس به وهكذا روى عن الامام ومحمد لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم اه وظاهره انه يأخذ بحكم المسجد وهو خلاف ما صرح به في جامع الفصولين كما في الترتيب لآلية ونصها المسجد الذي يتخذ من الطريق لا يكون له حكم المسجد بل طريق الخ أبو السعود (قوله لضيقه ولم يضر بالممارين) أعاد كلامه ان الجواز مقيد بمذنب الشرطين (قوله لانهم المسلمين) هذه العلة تظهر في الطريق العام والخاص وفي حاشية الشاي ملخصه وفي كتاب الكراهية من الخلاصة عن الفقيه أبي جعفر عن هشام عن محمد أنه يجوز ان يجعل شيئا من الطريق مسجد أو يجعل شيئا من المسجد طريقا العامة اه يعني اذا احتاجوا الى ذلك ولا هل المسجد ان يجعلوا الرجة مسجد أو كذا على القلب ويحولوا الباب أو يحدوه بالباب ولو اختلفوا فنظر أيهم أكثر ولاية على ذلك ولهم ان يهدوه ويجددوه وليس لمن ليس من أهل الحلة ذلك وكذا لهم ان يعلقوا القناديل ويفرشوا الحصير كل ذلك من مال أنفسهم وما من مال الوقف فلا يفعل غير المتروك الا باذن القاضي الكل من الخلاصة الا ان في قوله وعلى القلب يقتضي جعل المسجد رجة وفيه نظر اه (قوله كعكسه) هذا يخالف ما في الهندية عن المحيط ونصه ان أرادوا ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قبل ليس لهم ذلك وأنه صحيح اه قلت لا يخافه لان ما في المصنف في جعل الباني وما في الهندية في جعل أهل الحلة ثم يقال ان سكن الباني من الطريق وجعل ما على حافته مسجدين فالنافع من مرور الحائض والنفساء في الطريق وان كان بعد انقضاء السجدة فلا يجوز احداث الطريق فيه قلت وتظهر كلام المصنف والتأخر جواز الا انه لا يطل على حكم الطريق من كل وجه (قوله حتى الكافر) فيه انهم نصوا على ان الكافر لا يمنع من دخول المساجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لعله غاية هنا (قوله كما جاز جعل الامام الطريق مسجد الخ) هذا هو الموجود في نسخ المتن المجردة ولا وجوده فيما شرح عليه المصنف بل ذكره في شرحه ولم يقيد في الدور بالامام بل الذي في الهندية عن الكبري مسجد أراد أهله ان يجعلوا الرجة مسجد أو المسجد رجة لهم ذلك اعطاهما وصورة ما ذكره المصنف ما اذا كان المقصد طريقا واحتاجت العامة الى المسجد فانه يجوز جعل جميع واحد منهم مسجد وليس فيه ابطال حقهم بالكلية ذكره أبو السعود وكذا اقترعها الشيخ عبد الحلي (قوله لا المروفي المسجد) أي مرور الحائض والنفساء والدواب فلا بأس ما تقدم فله الحلي (قوله تؤخذ ارض) ولو كانت وقفها طال في المنع وارض الوقف اذا كانت بجنب المسجد يجوز ان يزيد وامنأ في المسجد باذن القاضي وكذا من الدار والحائض ولو كانت ملك رجل وضاق المسجد على أهله تؤخذ ارضه بالقيمة كرها كذا في الفصول العمدية اه لانه لما ضاق المسجد الحرام أخذ العجوبة ارضين بكره وزادوا في المسجد زباني وهذا من الاكراه الجائز فلا يقال كيف صدر الاكراه من العصاة أبو السعود (قوله

لم أره في قناري طائر الهداية ما يفيد استبداله أو دونه للوارث أو الفخرا (وصرف) الحاكم أو المتولى حوى (نقضه) أو عنه ان تعذر عادة هيبه (الى عمارته ان احتاج والا حفظه ليحتاج) الا اذا ضيق ضياعه فيبيحه ويملكه ليحتاج حوى (ولا يقسم) النقض أو عنه (بين مستحق الوقف) لأن حقهم في التفاسع لافي العين (جعل شيئا) أي جعل الباني شيئا (من الطريق مسجد) اضيقه ولم يضر بالممارين (جاز) لانهم مسلمين (كعكسه) أي كمرانه عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد عكس اتعارف أهل الامصار في الجوامع وجاز لكل أحد ان يرفقه حتى الكافر الا الجنب والحائض والدواب زباني (كما جاز جعل الامام الطريق مسجد الا عكسه) الجواز السلا في الطريق لا المروفي المسجد (تؤخذ ارض) ودور حائض (بجانب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها) دور وعمارته

جاء بالاجماع) لان شرط الواقف معتبر فيما كالتصميم وأورد ان محمد ايشترط التسليم فكيف يقول بالعينة
 هنا واجب بان هذا لا يتنافى التسليم لانه يمكن ان يسلم الى المتسلم ثم يأخذ منه وفي النهاية يتحقق انه لا يشترط
 التسليم اذ اشترط الولاية لنفسه لان شرطه لا يراعى (قوله عند الثاني) وقال محمد لا تكون له فبفسله (قوله خلافا
 لما نقله المصنف) أي عن السراجية من ان الفتوى على قول محمد (قوله ثم لوصيه ان كان) قال في شرح المتن
 ولاية نصب القيم للواقف ثم لوصيه ثم للقاضي ولا ولاية بلا ولاية وطالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر
 لانه مولى فيريد التنفيذ ولو فرض المتولى الامر غيره لا يصح اهـ ملخصا وقرر الباشا في الوظائف مع وجود
 القاضي يجوز بخلاف القضاء جوى من الفتوى واذا فرغ تخصص لشخص آخر من ولاية لا يثبت الحق للمفروض
 له الا اذا قرره الثاني حتى قالوا يجوز للقاضي تقرير غيره المفروض له وما ذكره الشيخ قاسم عما يقتضى خلاف
 ذلك مردودا بالسود ملخصا (قوله ويتزعم وجوب الخ) وبأنه بتولية الخائض من ولاية لا يبيعه للوقف من
 غيره متزوج ومنها امتناعه من العماره ونص المصنف ان ترك عمارته وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره ويجعله
 القاضي على عمارته فان عمه والاخرجه أبو السعود ونحوه في شرح الجوى والا عاف (قوله أو عاجرا) قال
 في الا عاف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو بشأبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر بتولية الخائض
 لانه يحل بالمقصود كذا بتولية العاجز لان المقصود لا يحصل به اهـ (قوله أو ظهر به فسق) قال في البحر الظاهر ان
 الناظر اذا فسق استحق العزل ولا ينزل لان القضاء أشرف من التولية ويحاط فيه أكثر منها والعلة فيه
 شرط الاولوية حتى يصح تنبيه القاصي واذا فسق القاضي لا ينزل الى القول المفتى به اهـ (قوله أو كان يصرف
 ماله في الكيمياء) وذلك انه استقر من أسوال متعاطيها انها تستجيزه الى ان يخرج من جميع ما في يده وقد ترتب
 عليه ديون بهذا السبب فلا يبعد أن يجزئه الحال الى اضاعة مال الوقف (فرع) قال في شرح المتن لو فرض الناظر
 لمعين ثم للمالك ففرض غيره ثم مات هل ينتقل للمالك ان في صحة ثم وان في مرضه لا مادام المفروض اليه باقيا
 لقسمه مقسامة بخلاف ما لو شرط مرتبة لمعين ثم للقراء ففرض غيره ثم مات حيث ينتقل للقراء كافي الاشياء
 (قوله وان شرط عدم نزعه) هي من المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف على ما في الاشياء وستأتي
 (قوله كالوصى) أي فانه ينزع ولو قال أو وصيتك على ان لا تنزع ولو خنت (قوله فلو لمأه) وبأنه تصح تولية غيره (قال
 في شرح المتن) معزى الى الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصح
 الثاني متوليا ويصح عزل الناظر بلا خيانة لو منسوب للقاضي أي لا الواقف وليس للقاضي الثاني ان يعيده
 وان عزل الاول بلا سبب لم يلزم أمره على السداد الا ان ثبت اهليته او اما الواقف فله عزل الناظر مطلقا به يفتى
 ولو لم يجعل ناظر فنصبه القاضي لم يملك الواقف ان يراجع كذا في فتاوى صاحب التنوير اهـ بتصرف وهذا
 التمهيل المذكور في عزل القاضي الناظر نقله في البحر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل
 الاخير من جامع الفصولين اذا كان للوقف متولى من جهة الواقف أو من جهة غيره من القاضي لا يملك القاضي
 نصب متولى آخر لا سبب موجب لذلك وهو ظهور خيانة الاول أو شي آخر اهـ قال وما في جامع الفصولين
 مقدم على ما في القنية اهـ أبو السعود قال وكذا الشيخ خير الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله
 مولانا السلطان فم اطلاقه مالم يكن منصوب القاضي اهـ (قوله وجاز جعل غلة الوقف) أي ربعه كذا وبعضها
 مينا كالنصف والربع على ان يجعل في الجع عنه وفي كفارات أيمانه أولا كقوله على ان يقضى منه ديون وما
 فضل بعد ذلك يصرف الى الفقراء جوى (قوله أو الولاية) الصواب اقاطه لانه مكررمع ما تقدم ومع ذلك
 يوهى ان فيه خلاف الثاني مع انه بالاجماع كآدمه اهـ ملخصا (قوله عند الثاني وعليه الفتوى) وقال محمد
 لا يجوز لابي يوسف ما رواه المناخي انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من وقته ولا يحمل ذلك الا بالشرط
 لاجماع على انه ان لم يشترط ذلك لا يحمل اهـ جوى ملخصا (قوله وجاز شرط الاستبدال به) أي اجماعا وبعضهم
 جعل ذلك قول أبي يوسف وان الفتوى عليه قال في البحر وأجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل
 الوقف ان الشرط والوقف صحيحان ويملك الاستبدال اهـ والسبب والتساق في الاستبدال واذا كان (قوله أرضا
 أخرى) قال في البحر ولو شرط الاستبدال بأرض ليس له الاستبدال بدلا لانه لا يملك تغيير الشرط وله ان يشتري
 أرضا أخرى لان أرض الوقف لا تحل من وظيفة اما العنصر واما المنفعة ولو شرط استبدالها بدلا لغيره

(جوهل) الواقف (الولاية لنفسه جاز)
 بالاجماع وكذا لو لم يشترطها الا عند فلولها
 عند الثاني وهو ظاهر المذهب بشرط ان كان والا فلها حكم
 نقله المصنف ثم لوصيه ان كان والا فلها حكم
 فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية وسبب
 (ويتزعم) وجوب ايرانية (لو) الواقف مرد
 فقوله بالاولى (غير مأهون) أو عاجرا
 أو ظهر به فسق كشر بخر ونحوه فصح او كان
 يصرف ماله في الكيمياء فاض ولا سلطان
 عدم نزعه) وان لا ينزع كالوصى فله
 ففانق الحكم الشرع فيبطل (وجاز جعل
 ما موزا لم تصح تولية غيره اشياء) (وجاز جعل
 غلة الوقف) أو الولاية (لنفسه عند الثاني)
 وعليه الفتوى (و) جاز (شرط الاستبدال به)
 أرضا أخرى جاز

استبد الما بأرض ولو قد بارض البصرة فليس له استبد الما بأرض الحوز لأن من في يده أرض الحوز بمنزلة
 الأكار لا يملك البيع ولو أطلق الاستبدال فباعها بمن مكن الاستبدال يحنس العقار داراً وأرض في أي بلد شاء
 ولو باعها بمن فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي يوسف وهلال لأن القيمة بمنزلة الوصية فلا يملك فاحش
 وفي الفتنة مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز إذا كانتا في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من
 المحلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز أن كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها في أدون
 المحلتين لدوامتها وقلة رغبات الناس فيها اهـ (قوله حيثئذ) أي حين إذ كانت الفتوى على قول أبي يوسف بناء
 على أن المسئلة خلافة (قوله أو شرط بيعه ويشتري بغيره أرضاً أخرى) الفرق بين هذين هو الثاني قبلهما أن الثمن
 في الأولى عقار وفي هذه دراهم ويشتري بهما عقار وهذا على غير ما ذكره صاحب الجرم أن بدل عقار الوقف لا بد
 أن يكون عقاراً قال في الصر ولو باع بمن مقبوض ومات بمجهلاً كان ديناً في تركته وفي المحيط لوصاع الفتن من
 المستبدل لا ضمان عليه لكونه أميناً كقولهم بيل بالبيع اهـ ولو باعها بمرض قال أبو يوسف وهلال لا يصح
 ولا يملكه إلا بالتقيد كالتوكيل بالبيع اهـ وفي شرح الملتقى من الاشياء وغيرها الفتوى على قول أبي يوسف
 فباعته ملق بالوقف والقضاء (قوله ثم لا يستبدلها بثالثة) إلا بالشرط في أصل الوقف كذا في شرح الملتقى وفي القح
 وعلى وزان شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن يتحصن من المعاليم إذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان
 له ذلك وليس لغيره إلا أن يجهله وإذا أدخل وأخرج تولى له ثانياً إلا بالشرط اهـ وفي وقف الخلف لشرط
 أن لا يبيع ثم قال في آخره على أنه الاستبدال كان له الاستبدال لأن لا يخرج ناسخ للأول وكذا لو شرط الاستبدال
 أولاً ثم قال لا يبيع امتنع الاستبدال اهـ (قوله ولو لمسا كبر آل) أي رجوع ولم يظهر له وجه المسألة قاله الحلبي
 ولعله دفع به قوم أنه إذا آل إليهم يجوز للقيم ولا بشرط القاضي رجة بهم خصوصاً إذا كان بعيداً (قوله
 فلا يملكه إلا القاضي) قال في رسالة الاستبدال وتوصل من كلام قاضي خان أنه إذا عذر الاستبدال ملك القاضي
 الاستبدال بلا شبهة وإذا ضعفت ولم تعذر فعلى الرواية التي يجوز للقيم فالقاضي بالأولى وعلى اعتبار المصلحة
 إذا رآها القاضي كان له ذلك اهـ (قوله وشرط في الصراخ) عبارته وقد اختلف كلام قاضي خان في موضع
 يجوز للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منه منع ولو مارت الأرض بحال لا يتفع بها
 والمعتد أنه بلا شرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الاتباع بالكلية وأن لا يكون هناك ذريع للوقف
 يعمر به وأن لا يكون البيع بمن فاحش وشرط في الأصناف أن يكون المستبدل قاضي اللجنة المفسري في العلم
 والعمل لا يحصل التطرق إلى إبطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب وزماننا اهـ ويجب أن يراود آخر في زماننا
 وهو أن يستبدل بعقار لا بدراهم ودنانير فإنا قد شاهدنا بالظارياً كلونهم ما قل أن يشتري بها ولا ولم نر أحداً من
 القضاة قدش على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اهـ فقد حذف الشارح بعض الشروط التي ذكرت في البحر
 (قوله والمستبدل قاضي اللجنة) روى الحاكم من بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيان في النار
 وقاض في الجنة قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق فجاءه بغيره وأقضى به فغيره علم
 فهو في النار (قوله فأنفس به مطمئنة) أي بالاستبدال أو بالقاضي لأنه يحفظ الدراهم إلى أن يستبدل بها
 (قوله ولو بالدراهم والدنانير) أي ليستبدل بها لا ينصرف في غير ذلك قال السيد الخوئي في شرحه أقول
 الدراهم والدنانير عرضة لأن تستولى الأيدي عليها أما جعوت القاضي أو جعوت المتولى بمجهلاً اهـ قلت
 وحيث منع الاستبدال إلا بهذه الشروط المذكورة فلا استبدال الواقع الآن لا يجوز لفقد كل الشروط
 أو بعضها (قوله وكذا الوشرط) أي الواقف عديمه أي الاستبدال فإنه يجوز للقاضي بالشروط المذكورة
 (قوله وهي إحدى المسائل السبع) قال في الاشياء شروط الواقف كنص الشارع أي في وجوب العمل به
 وفي المقهور والمدلة كإيئاء في الشرح الألف مسائل الأولى شرط الواقف أن لا يعزل الناظر فله مزل غير
 العمل اهـ أي ولو كان الناظر واقف وهو يبق على أن التكلم يدخل في عموم كلامه وقيل لا يدخل وقد بين
 في الأصول الثانية شرط أن لا يوجب وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استبقائه سنة أو كان
 في الزيادة تمنع للفقراء فلا تقاضى الخليفة دون الناظر اهـ لأن القاضي ولاية النظر للفقراء والفتوى على
 إبطال الأجارة الطويلة ولو بقدر كجاء في الشارح ذكره وفيه من الأجارة أبرضية وقفاً ثلاثين سنة وكتب

حيثئذ (أو) شرط بيعه ويشتري بغيره أرضاً
 أخرى إذا شاء فإذا فعل صارت الثانية
 كالأولى في شرائطها وإن لم يذكرها ثم
 لا يستبدلها بثالثة) لأنه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الأولى لا الثانية (وأما)
 الاستبدال ولو لمسا كبر آل (بدون الشرط
 فلا يملكه إلا القاضي) درر وشرط في البحر
 خروجه عن الاتباع بالكلية وتكون البدل
 عقاراً والمستبدل قاضي اللجنة المفسري في
 العلم والعمل وفي النهران المستبدل قاضي
 اللجنة فالنفس به مطمئنة فلا يقضى ضياعه
 ولو بالدراهم والدنانير وكذا الوشرط عديمه
 وهي إحدى المسائل السبع التي يجال فيها
 بشرط الواقف كما بسطه في الاشياء

في الحديث أنه أبرئ من كل عقد مقبلا لا ينعى الجارية وهو الصحيح وعليه القسري لصيانة الأوقاف
واعلم أن الشرائط الزاجعة إلى الفسخ ونقصها لا يقع إلا على ما شرطه المولى على تحالفها وانما يجب فيها القاضي
ومارجع إلى غير الفسخ مستكثرا من فرائض المسجد بغير شرط الواقف فغير جائز للقاضي أيضا ونصرف القاضي
في الأوقاف مقبلة بالمصلحة الثالثة لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل اهـ وهذا مبني على قول الامام
من كراهة القراءة على القبر ولهذا بطل التعيين والصحيح والمتفق عليه تنوي قول محمد من عدم كراهة القراءة
عنده فيلزم التعيين الرابعة شرط أن يتصدق بفاضل الفقه على من يسأل في مسجد كذا لا يراعى شرطه فلا يقيم
التصدق على سائر غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل كذا في الفقه لا يمكن قال بعده
والاولى عندي أن يراعى في هذا شرط الواقف قال بعض الفضلاء ويخفى أن يلحق به إذا ما لو شرط أن يذبح
في أيام النحر في محل كذا كقبر وغيره وكذا تفرقة شجر كجوه في كثير من الأوقاف مصر ولم أر ذلك إلا أن جرى
الخامسة لو شرط للمستحقين خبز أو لحما معينا كل يوم فلا يقيم أن يدفع القيمة من الصدقة وفي موضع آخر لهم طلب
العين وأخذ القيمة اهـ كذا في النسخ والواو معنى أو للتصريح بهذا علم أن البشارة للمستحقين السادسة يجوز الزيادة
من القاضي على معلوم الامام إذا كان لا يكتفيه وكان عالما بتعيينه اهـ وذكر المصنف في شرح الكفر أنه لو قضى
بزيادة في معلوم الامام من أوقاف المسجد لا يجوز ولا يتخذ اللهم إلا أن يحصل على ما إذا لم توجد هذه الشروط
جوى السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال للقاضي الاستبدال إذا كان أصله من زيادة من حاشية المحرم
أي السعود (قوله وعزاها لا تقع الوسائل) عبارة إذا نص الواقف على أن أحد الأشراف الناظر في الكلام
على هذا الوقف ورأى القاضي أن يضمن اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصى إذا ضم اليه غيره حيث يصح اهـ
قال في البحر المتشرف هو المأمور بالحفظ لا التغيير وهو والمشارف واحد وزيدت تاسعة وهي ما إذا شرط
أن لا يؤجر بها كثر من كذا أو بأجر المثل أكثر قال السراج الحنفى لا يجوز أي اجارته بدون أجر المثل وان شرط
الواقف ذلك وحاشية ما إذا شرط أن لا يؤجر بتعقب فاجره منه وبجل الاجرة فانه يصح كذا مكره الطوري
في ذخيرة الناظر وفيه نظر ظاهر لأن العلة المنعطف على رغبة الوقف كما هو مشاهد في بعض الأوقاف بعدم العدة
ولو منع تعجيل الاجرة ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وفيها لا يجوز استبدال العاصر) أي في الاشياء
حيث قال استبدال الوقف العام لا يجوز إلا في مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية إذا غصب قاصب
وأجرى الماء عليه حتى صار بهرا لا يصلح للزراعة فيضمنه القيم ويشترى به أرضا بدلا عنه اهـ وفيه أن الوقف
حينئذ يكون عامر بالعين المجهدة لا عامر فلا يحسن نظمه في ذلك ما نحن فيه جوى الثالثة أن يجعده القاصب
ولا يئنه وهي في الخاتمة قال الشيخ الامام محمد بن الفضل يأخذ من القاصب قيمته ويشترى به ما موصى به آخر
فيوقفه على شرائط الاول قبل أن يسير بيع الوقف لا يجوز فقال إذا استكان القاصب باحدا وليس للوقف بينه
يصير مستكما كالفرس المبطل إذا قتل والعبد الموصى به منتهى لكعبة إذا قتل اهـ الرابعة أن يرغب انسان
فيه يدل أكثر غلة وأحسن مضافا فيقول على قول أبي يوسف الفقه في كافي فتاوى قارئ الهداية قال البيهقي
ولم أر من عين أكثرية الزيادة والظاهر أن الأمر منوط بما رآه أصل العصر العدول قال في اجابة السائل قول
قارئ الهداية والعمل على قول أبي يوسف معارض بقول صدر الشريعة حيث ذكر أن أبا يوسف يجوز
الاستبدال من غير شرط إذا ضعت الأرض عن الربع ونحن لا نقف به وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يستد
ولا يحصى فان ظلة القضية جعلوه حيلة لا يبطال أوقاف المسلمين مع أنه في الاسراف قال المراد بالقاضي هو
قاضي الجنة المفسر بنى العلم والعمل اهـ وأمرى أن هذا أمر من الصكبريت الاجر وما أراه لا يقتضيه
فالاخرى فيه السعة خوفا من مجاوزة الحد كذا ذكره العلامة البيهقي (تنبيه) قارئ الهداية تلبيذا لا كل وشيخ
الكمال وانما اشتهر بذلك لأنه قرأ الهداية على شيخه الأكل ثمان عشرة مرة أبو السعود (قوله قلت استكن الخ)
استدرا على ما في الاشياء (قوله يمنع استبداله) أي العامر (قوله وأمر) أي الامام (قوله نطالرجع
صدر الشريعة) مرطبة بقوله منع استبداله (قوله وفيها) أي في المعروضات كافي شرح الملتقى (قوله فالتولون)
أي الذين هم أولاد الواقف وهو مبتدأ خبره بمعرضون (قوله للدولة) أي لارباب الدولة كالوزراء (قوله على
مقتضى الشرع) مرطبة بمحذوف أي ويكون عمل كل منهم على مقتضى الشرع (قوله ومن دونهم) أي

وزاد ابن المصنف في زواجره ثمانية وهي إذا
من الواقف ورأى الحاكم ضم مشارف
جاء كالوصى وعزاها لا تقع الوسائل وفيها
لا يجوز استبدال العامر إلا في أربع قلت
أمكن في معروضات المفتى أبو السعود أنه
في سنة إحدى وخمسين وتسعمائة ورد
الامر الشريف بجمع استبداله وأمر أن يصير
بان السلطان بجمع التبرجيج صدر الشريعة
انتهى فليحفظ وفيها أيضا وشرط الواقف
العزل والنصب وسائر التصرفات لم يتول
من أولاده ولا يداخلهم أحد من القضاة
والامراء وان داخلوهم فعليه منة الله هل
يمكن مداخلتهم فأجاب بأنه في سنة أربع
وأربعين وتسعمائة قد حوت هذه
الوقفيات المشروطة هكذا فالتولون ومن
الامراء هم بمعرضون للدولة الطيبة على
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة

واذا انكر زيادة أجر المثل ولادى أنها اضرة فلا بد من البرهان عليه ولعمري عليه وعليه الزيادة مذقيل ان قيل
والا فليبره الا المزروعة فلا توجب لشعير بزر الزرع فتضم عليه الزيادة من وقتها كمالوني أو غرس ومدة طوطة
فلو فدية مشاهرة ولم يقبلها أجر الغيرة كلما فرغ الشهر لانهما قد عاينوا رأس كل شهر والبناء ان لم يضر رفعه
رفعه وان اضر فهو المضيع للملك فبذلك الساطرة واهليه بلهة الوقت بقيته مستحق القلع أو يصبر الى أن
يخلص يساؤه ثم يأخذه ولا يكون بناؤه هاتما من جهة الاجارة لغيره اذ لا بد له حيث لا يملك رفعه وهذا ما ظهر له اذا
الحقير من الجمل الغدير ويحب أن يكون في حجر الارض المستركة أما فيها الخ اه ملخصا وفي البصر وحاصل كلامهم
في الزيادة أن الساكن لو كان غيرة مستأجرا أو مستأجرا اجارة فاسدة فانه لا حق له وقبيل الزيادة ويخرج ورسل
المثوى العين الى المستأجر وان كان مستأجرا محصة فان كانت تحتها في غير مقبولة أصلا وان كانت الزيادة
أجر المثل عند الكل عرض المثوى الزيادة على المستأجر فان قبلها فهو الا حق والا فان كانت أرضا فهي
كغيره لكن ان كانت الارض خالية عن الزراعة أجراها من الثاني والا وجبت الزيادة على المستأجر الاول
من وقتها ويجب المسمى بحسبه قبلها لان الزرع مانع من محصة الاجارة حيث كان عرضا يحق وهذا كذلك
وان لم يكن عرضا يحق كالفاسد والمستأجر اجارة فاسدة فانه لا يمنع محصتها كافي الظهيرية والسراجية لكن
ينبغي التسليم اه (قوله ويؤثر لغيره) لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بغير (قوله والانتزاع) أى
وان كان لا يستأجر مأ كثر ما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة بغير (قوله لو زيد عليه)
أى بغير غنعت (قوله تقسح مندو أس الشهر) لان الاجارة اذا كانت مشاهرة تقسح عند رأس كل شهر بغير
(قوله ثم ان ضرر رفع البناء الخ) صواب العبارة ما في البصر عن المحيط ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقت فله
رفعه لانه ملكه وان كان يضر به فليس له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقت ثم ان رضى المستأجر
أن يملكه من القيم للوقت بالقيمة مبنيا أو مستزوعا أيهما كان أخف ثقله التميم وان لم يرض لا يملكه
لان التملك من غير رضا لا يجوز فيبقى الى أن يخلص ملكه اه (قوله انتهى) أى كلام صاحب البصر (قوله
وأما وقف الاقطاعات الخ) تفصيل المقام فيها أن يقال ان الواقف لارض من الاراضى لا يخلو ما ان يكون
مالا كالهيا من الاصل بان كان من أهلها حين من الامام على أهلها أو تاتي الملك من مالهم كما هو وجهه من
الوجود أو غيرهما فان كان الاول فلا خلاف في محصة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيرهما فلا يخلو
اما ان وصلت الى يده باقطاع السلطان اياه له أو بشراء من بيت المال من غير أن تكون ملكه فان كان الاول
فان كانت موانا أو ملكا السلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ فاسم ان من أقطعه
السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابلة ما أعطاه فله اجارتها وتبطل بعونه أو اخرجته من الاقطاع لان
السلطان أن يخرجهما منه اه وان وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مستوع فان وقفه
صح لانها ملكها وراعى فيها شرطه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيرهما وما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها
الشرايط أن كان سلطانا أو أميرا بل يستحق ريعه من بيت المال فمحول على ما اذا وصلت الى
الواقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بآءه على أصل في مذهبه وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال
من غير شرائه فافق العلامة قائم بأن الوقف صحيح أجاب به حين سئل عن وقف السلطان جعفر فانه أرضا
من بيت المال على مصالح مسجد واقفى بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله جوى ملخصا من الصفة المرضية (قوله
يجعلونها مشتراة صورة) بضد كلامه أن وقفها غير صحيح لما أن شرائها غير حقيق وفي الصفة ما يفيد أنه اذا جهل
الحال في المشري من بيت المال فالأصل فيه الجمعة ويراجع (قوله لمصلحة عت) كالوقف على المسجد وأخرج
بذلك ما اذا وقف على معين أو ولاده فانه لا يصح وان جعل آخره للفقراء كما أورد، سرى الدين بن الشحنة (قوله
ويؤجر) لان بيت المال مع المصالح المسلمين فاذا أبدى على مصرفه الشرعى بشاب لاسيما اذا كان يضاف عليه
امراء الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعى فيكون قد منع من يحق منهم ويتصرف ذلك التصرف
ذكر العلامة عبد البر (قوله وفي شرعها الشرع بلالى الخ) وكذا ذكره شارحها العلامة عبد البر عن الحاشية
وغيرها وعبارةها وان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا أرضا من اراضى بلده حوائت موقوفة على المسجد وأمرهم
ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة قسحت عنوة ينقض لان البلدة اذا قسحت عنوة تقصر ملكا للفقيرين

ويؤجر لغيره والانتزاع في يده بذلك الاجر
وشبهه في البصر وقفه لو زيد عليه أن اجارته
مشاهرة تقسح مندو أس الشهر ثم ان ضرر
رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفعه أو يملكه
التي برفض المستأجر فان لم يرض تسبق الى
أن يخلص ملكه بحيث يبقى لواجارته مساهمة
أو مدة طويلة والظاهر أنه لا تقبل الزيادة
دفع الضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان
الزيادة انما كانت بسبب البناء لا زيادة
في نفس الارض انتهى وأما وقف الاقطاعات
ففي النهر لا يجوز الا اذا كانت الارض موانا
أو ملكا لا مال فاقطعها وجب لا قال وأخطب
أوقف الامراء بصر انما هو واقطاعات
يجعلونها مشتراة صورة من وكيل بيت المال
وفي الوهبانية
ولو وقف السلطان من بيت مالنا
لمصلحة عت يجوز ويؤجر
قلت وفي شرعها الشرع بلالى وكذا يصح
اذن بذلك ان قسحت عنوة لا يصلح لبقاء ملك
مالكها قبل الفتح

فيجوز أمر السلطان فيها واذا اقتضت صلتا بقي على ملكه كما اه (قوله أطلق القاضي) أي أجاز ذكره الوالي
 (قوله غير المسجل) أي غير المحكوم به والمسجل المكتوب في السجل وهو كتاب القاضي من إطلاق اللازم العادي
 وارادة ملزومه فإن العادة أنه اذا حكم بشئ كتبه عنده (قوله لوقوعه في محمل الاجتهاد كما حققه المصنف)
 قال في المنع فان قلت هذا كله انما يفتد على قول الامام المنة شرط للتسجيل في صيرورة الوقف لازما وتدخلت
 أن الفتوى على قوله ما في الوقف وعليه لا يفتد قلت بل هو صحيح على قوله أيضا لوقوع القضاء في فصل مجتهد
 فيه وبه صرح الامام البرزاري حيث قال وذكر شمس الاسلام ائتمروا بالوقف واحتج الى الوقف يرجع الى
 الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبه ما أصبح أيضا لوقوعه في فصل
 مجتهد فيه اه كلامه وما يؤيده أيضا ما في فتاوى سراج الدين فاري الهادي من قوله سئل عن الوقف اذا رجع
 عما وقف قبل الحكم يلزم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة أخرى وحكم قاض بعبية الرجوع وبعبية الوقف الثاني
 ولزومه على مقتضى مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهل يصح هذا الثاني أم لا أجاب اذا رجع
 الوقف عما وقفه قبل الحكم يلزمه فذهب أبي حنيفة أنه صحيح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف
 وأنه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بعبية الرجوع قاض حتى يصح ونفذ فاذا وقفه ثانيا على جهة
 أخرى وحكم به حكم صحيح ولزم وصار المعتبر هو الثاني لانه تأيد بحكم الحاكم اه وبهذا يدفع ما ذكره العلامة
 قاسم ومن تبعه من عدم النفاذ معلا ذلك بأنه قضاء على الرجوع وليس كذلك لما في السراجية من تصحيح أن
 المفتي يفتي بقول الامام أبي حنيفة على الإطلاق ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد
 ولا يتخير اذا لم يكن مجتهدا وقول الامام مصحح أيضا فقد جزم به بعض اصحاب المتن ولم يقولوا على غيره اه (قوله
 تبع الشئ) هو صاحب البحر (قوله والمذلل أبي السعود) مفتي الثقلين حيث سئل عن واقف باع ثيابا من وقفه
 المصير وسلم الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشئ ولا فأجاب ان لم يكن مسجلا وقد باعه
 برأى الحاكم تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان وان كان مسجلا فهو صحيح ما بيعه فالباع باطل والسجل
 على ما كان من الوقفية اه (قوله لكن حله في النهر الخ) حيث قال وما في الخلاصة احتياج الوقف الى الوقف
 يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وفي التنبيه وقف قديم لا تعرف صحته ولا فساد باعه
 الموقوف عليه لضرورية وقضى القاضي بعبية البيع يفتد ثم رقب باعه الوارث لضرورية قابلية باطل ولو قضى
 القاضي بعبية ولا يفتح هذا الباب اه قال في البحر انه في وقف لم يحكم بعبية ولزومه بدليل قوله في الخلاصة
 ان لم يكن مسجلا أي محكوما به ومع ذلك أيضا فهو على قول الامام المرجوح وعلى قوله ما ارجع المفتي به
 لا يجوز به قبل الحكم يلزمه لا للوارث ولا لغيره ولو قضى قاض بعبية به فان كان منتهيا فادخله باطل
 لانه لا يصح الا بالاصح المفتي به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تقر بعبية على الصحيح
 فالبيع باطل ولو قضى القاضي بعبية وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين من بيعه قبل
 الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي مجتهد او هو منه انتهى والحاصل أن القاضي اذا قضى ببيع غير المسجل
 اختلف فيه والذي قلناه المصنف صريح في صحته لانه حكم في فصل مجتهد فيه ولو كان القاضي حذرا
 وما في القنية صريح في بطلانه وهو ما عليه العلامة قاسم وتبعه صاحب البحر والنهر وغيرهما وهو الاول من هذا
 الباب كما قاله صاحب القنية على أن العلامة سراج الدين أجاب بالبطالان وخالف جوابه الاول كما ذكره في شرح
 الملتقى قال الحلبي وقول صاحب البحر فهو على قول الامام المرجوح ممنوع فان قول الامام مصحح أيضا ذكر
 ما نقلناه عن المصنف سابقا قلت ان قول الامام وان صحح لم يفت به أحد كما ذكره صاحب البحر اقول كتاب الوقف
 والقضاة ممنوعون عن القضاة بغير المفتي به في المذهب (قوله لا يصح بيعه) يفيد ان إطلاق القاضي بيع الوقف لغير
 الوارث حكم بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غاية أن بيع غير الوارث باطل لانه باع ملك الغير لكن ينبغي
 أن يكون البيع صحيحا وقفا على اية الوارث كما لا يخفى قاله الحلبي والذي في الدرر صريح في عدم الجواز
 لادم العبيبة وعدم الجواز لا ينشأ الصفة مع عدم النفاذ (قوله باع القيم الخ) قال الحلبي ينبغي أن يكون
 في صورة الاستبدال اه (قوله وأما المسجل) أي المحكوم به بأن وجد في سجل القاضي مثلاً أن فلانا وقف كذا
 وحكم به القاضي ولكن لم توجد الآن بيعة تشهد بشئته لتداول الزمان (قوله قد منع القضاة) بينا منع للمجهول

(أطلق) القاضي (بيع الوقف غير المسجل)
 وارث الوقف فباع صح (وكان حكما بطلان
 الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الوارث
 أو بعضه أو رجع عنه ووقفه لجهة أخرى
 وحكم بالثاني قبل الحكم يلزم الوقف
 الثاني لوقوعه في محمل الاجتهاد كما حققه
 استنبأنا في السجود قلت لكن سئل في النهر
 وأما القاضي المجتهد فراجع (ولو) أطلق
 على القاضي البيع (الغير) أي لغير الوارث
 (لا) يصح بيعه لانه اذا بطل عادى ملك
 الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر يعني
 بغير طريق شرعية لما في العمادية باع القيم
 الوقف بأمر القاضي ورأيه جاز قلت وأما
 المسجل لو انقطع ثبوته وأراد أولاد الوقف
 ابطاله فقال المفتي أبو السعود في معروضاته
 قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى انتهى
 فليحفظ

(قوله من الثالث مع القبض) يعني يعتبر من الثالث ويشترط فيه ما يشترط فيه من القبض والا فإثره اه حلي
عن الدور ونظا هـ أن اشتراط القبض أي قبض المتولي في هذا النوع قول الجميع (قوله ولا يبطل) أي لا يخرج
من الثالث ولم يجز الوارث (قوله ولو أجاز البعض الخ) قال في الهندية وإن أجاز البعض دون البعض جاز بقدر
ما أجازوا وبطل في الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فنفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضي خان (قوله
ويبطل وقف رهن معسر) في فتاوى ابن نجيم مثل من وقف العين المرهونة والمساكنة هل يصح أم لا أجاب
نعم يصح فيه ما والى الجارة ماضية على حالها إلى نهايتها في يد المستأجر وكذا الرهن في يد المرمي حتى يشتك الرهن
فإن اشتك فالوقف نافذ على شرطه وإن لم يشتك حتى مات إن كان له مال افتك الوارث أو الوصي وإن لم يكن له
يباع في وفاء الدين اه حلي (قوله ومريض مديون يحبط) في فتاوى ابن نجيم مثل من المريض إذا وقف داره
أو أرضه وعليه مديون يحبط بطل هل ينفذ الوقف أم لا أجاب لا ينفذ الوقف ويباع في الدين ويبطل اه حلي
وفي حاشية أبي السعود عن الفواكه البدرية لابن القوس الدين المحيط بالتمكيد مانع من نفوذ الاحتياق والايضاف
والوصية للمسال والمهابة في عقود العوض في مرض الموت الأجازة المداين وكذا يمنع من انتفاع الملك
إلى الورثة فيمنع تصرفهم الأجازة اه (قوله بخلاف صحيح) في فتاوى ابن نجيم مثل من وقف وقفا عليه
ديون ولا مال له هل يصح الوقف أم لا وهل يوفى ديونه من غلته أم لا أجاب الوقف صحيح فإن وقف على نفسه
وشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وإن لم يشترط يوفى من الفاضل عن كتابته
بلا سرف فإن وقفه على غيره وجعل الغلة له فهو لمن جعل له خاصة اه حلي (قوله لو قبل الجبر) قال في الفتاوى
الهندية ومنها أي من شروط الوقف أن لا يكون محجورا عليه بسفه أو دين كذا أطلقه المتصنف كذا في النهر
ويأتي أنه إذا وقفها في الجبر لسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح
عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير اه حلي ورد في الصريح أنه تبرع وهو ليس من أهله
ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم أهليته للتبرع يعني على غيره لا على نفسه كما هنا واشتقاق القبر إنما هو بعد موته
ولو وقف باذن القاضي على ولده مع هذا البلط خلافا لما صار حوى (قوله فإن شرط وفاء دينه) أصل العبارة
فإن وقفه على نفسه وشرط وفاء دينه كما قدمناه عن فتاوى ابن نجيم حذفه الشارح استقنا ما قابل وهو قوله
ولو وقفه على غيره اه حلي (قوله لوله ورثة) أي ولم يجزوا فقوله والأي وإن لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا
اه حلي (قوله فلو باعها القاضي) أي في صورت المحبط وغيره قال في الهندية فإن أبطل القاضي الوقف في الثاني
ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثالث فإن كان قائما بسنه في يد الوارث تبرع كما هو قفا وإن لم يكن بأن باع الوارث
لا ينقض بيعه ولكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضا أخرى فتوقف مكانها وكذا لو باع القاضي الأرض
في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الأرض من ثلثه لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت
ويشترى به أرضا أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي ولو باع بعض الورثة دون بعض فما لم يبيع
يعود وقفا وما يبيع بشرى بقيته وتوقف كذا في الذخيرة اه ملخصا (قوله فإن مات عن عين ثقي) الأولى عن مال
ينبغي لاه ربما بهم الاختصاص بالعين دون غيره من العروض والاملا كقوله العلامة عدا لعل أن العروض
والاملا أعيان فالأولى أن يقول دون غيره من المديون بأن كان له موقوف دين يوفى منه ما عليه (قوله ولا يبطل)
أي أن لا يبطل ما بقي يبطل الوقف قال الشرنبلالي في شرح البيت صورته رهن عقارا ثم وقفه وقفا صحيحا فعقد
فلو لم يشتك حتى مضى من لا يبطل الوقف فإذا اشتك أو أجاز المرمي نفذ وليس له التصرف فإن مات الرهن قبل
الفسك لوله مال بقي بالدين قضى منه الدين ونفذ الوقف وإن لم يكن له مال رفع أمره للقاضي فيبطل في بيع الدين
وهذا يخالف متفق العبد الرهن لا يباع ويبي في الدين إن لم يزد على قبضه ولا يبطل العتيق اه حلي (قوله وأول الغلة)
يهل) أو لحكاية الخلاف وظاهره أن هذا قول في المذهب وليس كذلك بل هو بحث لبعض الأفاضل
قال الشرنبلالي في الشرح وبهت فاضل فقال ينبغي أن لا يبطل الوقف ويؤخذ من غلته لو فاء الدين كسماية
العبد إذا لم يقدر زمن والجميع بينهم التحرير فإن الوقف تحرير عن البيع وتعلق حق الغير بقض من وجبه
كسماية العبد بل أنه أمكن أن قد يموت العبد قبل أداء السماية والعقار ياتي رعاية للمصلحة فليست أملا اه (قوله
فليست أملا) تأملته فوجدت هذا المصنف ليس يحسن لما أنه ساق البحث مساقا القس (قوله لكن) استبرأ العمل

(الوقف في مرض موته شكه فيه)
من الثالث مع القبض (فإن خرج) الوقف
(من الثالث أو أجاز الوارث نفذ في الكل)
ولا يبطل في الرهن على الثالث ولو أجاز
البعض جاز بقدره ويبطل وقف رهن معسر
ومريض مديون يحبط بخلاف صحيح لو قبل
الجبر فإن شرط وفاء دينه من غلته صح
وإن لم يشترط يوفى من الفاضل عن كتابته
بلا سرف ولو وقفه على غيره فقلت له إن جعله
خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قد يحبط لأن غيرة
المحيط ووقف ثلث ما بقي بعد الدين لوله ورثة
والأقوى كانه فلو باعها القاضي ثم ظهر مال
شربى به أرض بدلها وقفا في الأسماع
في باب وقف المريض وفي الوهبانية
وإن وقف المرمون فما قسكه يجز
فإن مات عن عين ثقي لا يغير
أي ولا يبطل أول الغلة يهل فليست أملا قلت
لكن في معروضات المفتي أبي السعود

قوله بخلاف صحيح له حلي (قوله من وقف على أولاده) ذكر الأولاد اتفاقاً فيه يظهر (قوله وعرب
 من الديون) الظاهر أنه اتفاق أيضاً (قوله من الحكم) أي بصفة هذا الوقت (قوله وتسهيل الوقت) عطف لازم
 وهذا مخالف للنسب المذهب الصحيح كما سلف ولعل السر في المنع حفظ أموال الناس التي يجعلها الله تعالى لهم
 قياماً به في قوله ممنوعون أن الامام منعهم من ذلك كما منع من استماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة (قوله
 أولاً اغنياء ثم الفقراء) وأما الوقت على الاغنياء فقط فلا يجوز لانه لا بد فيه من ابتداء قربة ولا يكون الاجلاحة
 جانب الصدقة كذا في البحر من الماروسي (قوله وسقايان) هي ما يستقى منها الخلق كبئر ووصهرج (قوله
 لا يحتاج الكل) أي من الاغنياء والفقراء وهو على القول به يستوي أفاذه المستنف في الشرح (قوله بخلاف
 الادوية) أي الموقوفة في العيارة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان قلت حاجة المريض الى
 الدواء أشد حاجب بأن العطشان لو ترك شرب الماء ياتم ولو ترك المريض التداء لا ياتم حلي عن المنع (قوله
 بلائهم) الذي في المنع عن القنينة عن بعض المشايخ التوقف في حال التعميم (قوله وتخصيص) أي على
 الاغنياء (قوله فيدخل الاغنياء) هذا في التعميم أما في التخصيص فهم مقصودون فانه الحلي (قوله ووارثه
 يعلم خلافه) قال في الهندية من الخالية أقرب وقت صحيح وأقرب أنه أخرجه من يده ووارثه لم يكن يعلم أنه أخرجه من
 يده قالوا اقراره على نفسه صحيح وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسع دعواهم في القضاء اه وتعلي صاحب الدرر
 ذلك من الخالية وهو صحيح في أن يعلم من العلم وضبطه الواجب بضم الياء من الاعلام أي بخبر بخلافه وفرق بين
 عدم العلم بالشيء وبين العلم بخلافه وقد علمت اصل العبارة (قوله قضاء) لأوجه للتقييد به لأن الوارث اذا لم يكن
 يعلم خلاف ما فعله المورث لا تسع الدعوى في الدبارة أيضاً فليس للمنفق أن يفتيه بأن عارث لأن الظاهر أن ما أظهر
 المورث هو الواقع نعم يظهر على ضبط الوافي فان الوارث اذا كان يعلم من المورث خلاف ما أقربه بأن لم يصد
 منه وقف وانما قال ذلك اضراً بالوارث ساع له ديانة أخذه وهذا بخلاف ما لو أنشأ الوقت حالاقته لا كلام
 للورث فيه فليست له (قوله وتبطل أوقاف امرئ بارتداده) في نسخ ويطل وقف ولا يصح الدخلم عليه لأن
 المتخوفة من الطويل قال العلامة عبد البر في شرحه اشتمل اليت على مستثنين من المحيط الاول اذا وقف
 ارضاً وقفا صحيحاً ثم ارتد الوقت بعد ذلك وقتل على رذته أو مات بطل الوقت وصار ميراثاً لحبوط عمله فان رجع
 الى الاسلام فان وقف بعد الرجوع جاز والا فلا قال ومضى في هذه المسئلة فظهر حبوط عمله ينبغي أن يكون
 في ابطال نوايه لا في ابطال ما يتحقق به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم به فله اه وأجاب
 الشرنبلالي عن هذا النظر بما في الاسعاف من أنه لما جعل آخره للمساكين وذلك قربة الى الله تعالى فبطل اه
 وفيه أن الذي يبطل في القرب واجب الاصورها لا ترى أنه لو اعتق اوصلي اوصام لا يبطل عتقه ولا صورة صلانه
 وصومه وانما الذي يبطل نواياه قال الحلي واعلم أن قول المحيط وقتل على رذته أو مات لا يعتبر فعهومه بطلان
 وقفه بمجرد ارتداده كما هو صريح النظم وقد تقدم قول السبيل وأخر كلامه حيث قال فان رجع الى الاسلام
 فان وقف الخ صحيح في انقضاء هذا المقهوم اه الثانية اذا ارتد المسلم ثم وقف وقفا حال ارتداده فان مات أو قتل
 على رذته أو قتل بدوا الحرب وحكم يلحقه بطل وقفه ويكون ميراثاً والمحفوظ من أبي يوسف فيما اذا اشترى شيئاً
 أو باع أو تبرأ وعامل في ماله بشئ فانه جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب به الى الله تعالى وعلى قول محمد يجوز عنه
 ما يجوز من القوم الذين اتفق اليهم قلت وفي أوقاف الخصاص في باب وقف أهل الذمة قلت فيما تقول في المرتدة
 من أهل الاسلام قال أما في قول الامام رحمة الله تعالى فانه يجيز لها الوقف ان وقتت شيئاً وبخيه على ما سبقه
 الا أن تكون جعلت ذلك لقوم بغير أعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز وقفه بخلافه لما تقدم اه
 (قوله في حال ارتداد) منصوب على الظرفية متعلق باسم لا والمعنى أن الوقت منه حال رذته لا يكون أحق
 بالامضاء من الوقت الذي صدر منه حال اسلامه ثم ارتد بل هو كما سألوه أو أحق بالطلان والله تعالى أعلم
 بالصواب واستغفر الله العظيم

(فصل في شروط الواقات)

أي يجب العمل به قال في البحر وأفاذوا انها ليس كل شرط يجب اتباعه ففواها ان اشتراطه أن لا يؤوله
 القاضى شرط باطل مخالف لما مرع وبهذا علم أن قولهم شرط الواقات كنص الشارع ليس على عمومته قال

سنة من وقف على أولاده وعرب من
 الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم
 والقضاء ممنوعون من الحكم وتسهيل
 الوقت بعد ابر ما شغل بالدين انتهى فليحفظ
 (الوقف) على ثلاثة أوجه (أما الفقراء
 أولاً فغنياء ثم الفقراء) أو يستوي فيه
 الفقريان كرمي وغان ومقابر ومقايات
 وقناطر ونحو ذلك كساجد وواحين
 وطست لا يحتاج الكل لذلك بخلاف
 الادوية فلم يجز لانه لا تعمم أو تخصص
 فيدخل الاغنياء ثم الفقراء فيه فرفع
 أقرب وقت صحيح وأنه أخرجه من يده ووارثه
 يعلم خلافه جاز الوقت ولا تسع دعوى
 ووارثه قضاء درر وفي نوهيانية
 وتبطل أوقاف امرئ بارتداده
 في حال ارتداد منه لا وقت اه
 (فصل في شروط الواقات في اجازته)

فلم يرد القيم بل القاضى لانه ولاية النظر
للقير وغائب وميت (فلو اهل الواقف
مدتها قيل اطلاق الزيادة للقيم) وقيل
بسنه (مطلقا) (وبها) أى بالسنة (يفق
في الدار وبذلك) (مبين في الارض) الا اذا
كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف
زمانا وموضعا وفي البرازية لو احتيج لذلك
بعد عقود افكون العقد الاول لازما لانه
ناجز والى لانه مضاف قلت لكن قال
أبو جعفر الفتوى على ابطال الاجارة
الطويلة ولو لم يمتد ذكره الكرماني في الباب
الناجم عشر اقزوه قدرى أفندى وسيجي
في الاجارة (موقوف بآجر المنزل فلا يجوز
بالاقل) ولو هو المستحق قارئ الهداية الا
بنقصان يسير أو اذا لم يرغب فيه الا بالاقل
أشبهه (فلو رخص أجره) بعد العقد
(لا يفسخ العقد) للزوم الضرر (ولو زاد)
أجره (على أجر مثله قبل العقد ثانيا على
الاصح) في الاشياء لو زاد أجر مثله في نفسه
بلا زيادة احد فلا يتولى فسخه ما يفيق ومالم
يفسخ فله المسمى (وقيل لا) بعقدية ثانيا
(زيادة) واحد (نفسا) فانما لانه تبرؤ سيحي
في الاجارة (والمستأجر الاول أولى من غيره
اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الفسلة)
أو المستحق (لا يملك الاجارة) ولا
الدعوى لو غصب منه الوقف (الابتولية)
أو اذن فاض ولو الوقف على رجل من على
ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الفسلة
لا يلزم وهل يملك السكنى من يستحق الربيع
في الوهبانية لا ورق شرعها للشرب لالى
والعبر رنم (و) الموقوف (اذا أجره المتولى
بدون أجر المنزل لم المستأجر) لا المتولى
كما غلطه بعضهم (عامه) أى تمام أجر المنزل
(كتاب) وكذا وصى ثانية (أجر منزل صغيره
بدونه) فانه يلزم المستأجر عامه اذ ليس لكل
منهما ولاية الخط والامساك وفي الاشياء
عن الفسلة أن القاضى بأمره بالاستتجار
بأجر المنزل وعليه تسليم زود السنين الماضية

العلامة قاسم في فتاواه أجمعت الامة أن من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر يمل به ومنها ما ليس كذلك اه
وقد سبق أنه يخالف شرط الواقف في عشر مسائل (قوله فليرد القيم) قال في البحر لو شرط الواقف أن لا يؤجر
أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها وكانت اجارتها أكثر من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها
ولكنه يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجرها القاضى أكثر من سنة لان القاضى ولاية النظر على الفقراء وعلى
الميت أيضا ولو شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من
سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضى اه (قوله لان ولاية النظر للقيم) هذا دليل قاصر لانه لا يشمل
الوقف على الاولاد أو المسجد (قوله وغائب) فانه يحفظ اللقطة ومال الفقود (قوله وميت) فانه يحفظ ماله
ويقيم عليه وصاوية قضى ديونه ويغذوصاياه (قوله قبل اطلاق الزيادة للقيم) أى تبقى على اطلاقها فلا تنقيد بمدة
وللقيم أن يؤجر أكثر من سنة منع (قوله وهذا) أى اختلاف مدة الاجارة (قوله لو احتيج لذلك) أى لطول مدة
الاجارة (قوله قلت لكن قال أبو جعفر) قال في الهنديه ههنا انه قد احتال بعض الصكاكين في زماننا في اجارة
لوقف لما كانت الفتوى على أن اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصلح أن فلانا وكل فلانا
باجارة هذه الضبعة من فلان كل سنة بكذا ومضى ما أخرج به من الوكالة فهو وكسله وأراد بذلك بقاء الوقف
في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر انما يطل هذه الوكالة في الوقف تحترق بامنا صلاح الوقف
كما يطل الاجارة الطويلة ولما جاز ابطال الوكالة ميانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا ميانة
للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات اه (قوله فلا يجوز بالاقل) قال في البحر واذا علم حرمة اجبار الوقف
بأقل من أجر المنزل علم حرمة اعارته بالطريق الاولى ويجب أجر المنزل كما قد مناه وينبغي أن يصحكون خيانه من
الناظر وكذا اجارته بالاقل عالمنا بذلك وذكر النصارى أن الواقف أيضا اذا أجر بالاقل بما لا يتغابن الناس في مثله
فانها غير جائزة ويطلبها القاضى فان كان الواقف مأموفا وفعل ذلك على طريق السهم والغفلة أقزوه القاضى
في يده وأمره باجارتهم بالاصلح وان كان غير مأموفا أخرجهم من يده وجعلها في يد من يوثق به وكذا اذا أجرها
الواقف شخصين كثيرة عن يخاف أن تنقلب في يده قال يطل القاضى ويخرجها من يد المستأجر اه فاذا كان هذا
ن الواقف فالتولى أولى انتهى (قوله ولو هو المستحق) أى ولو كان المستأجر المستحق لان مراعاة المصلحة للوقف
أمر ذاتي له ولا حقال موث ذلك المستحق امتناء المدة وانتقال الاستحقاق لغيره (قوله لا ينقصان يسير) المراد
بانقصان اليسر ما يتغابن الناس فيه كما في الاسعاف (قوله للزوم الضرر) أى على الوقف بالفسخ (قوله تعسفا)
انقصت طلب ازالة كما في الواقف والعلامة توح رحه ما الله تعالى والمراد الايقاع في المشقة (قوله والمستأجر
الاول) هذا مبني على القول الاول (قوله والموقوف عليه) من امام ومدرس وأولاد درر وفي البحر من
فخا قدر وليس للموقوف عليهم مكانها بل الاستئلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى استغلال اه
(قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المنافع لا بدل فملك تملكها يبدل وهو الاجارة والا لملك اكثر مما يملك بخلاف
الاعارة قاله الكمال (قوله ولا الدعوى الخ) قال في المنع ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه
حق التمسوة بغير اذن القاضى اه (قوله لا يتولى) بان يجعله الواقف متوليا لغيره فيكون له حق التصرف
منع (قوله على ما عليه الفتوى) وقال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولى بغير اذن القاضى لان الحق
لا يعود (قوله لا العين) قال في المنع لانه لاحق له في التصرف في الوقف انما حقه في أخذ الفلانة انتهى وهو أولى
(قوله في الوهبانية لا) قال فيها

ومن وقف دار عليه فماله • سوى الاجر والسكنى فباقتز
ومثله في المحبة (قوله وفي شرحه الشربلاني) خبره قدم وجهه والتعريف نعم مبتدأ مؤخر قال في الشرح
المذكور ومن الظهيرة الموصى له بقوله الدار اذا أراد مكانها له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك
وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل فيه
اختلاف المشايخ اه وأقول ليس ذلك مسلما والتعريف خلافه فملك السكنى من يستحق الربيع اه قائل (قوله
اذ ليس لكل منهم) الاول منهم ليدخل المتولى (قوله بأمره) أى المستأجر كما في شرح المتن (قوله وعليه
تأجير زود السنين الماضية) والذي تقدم عن شرحه لا يمتنع أن الاجارة مالم تفسخ كان على المستأجر المسمى

لا ينافيه لأن موضوعه فيما إذا أجزأ أو لا يجرأ المثل ثم زاد الأجر في نفسه (قوله لا غرامة عليه) وعليه الحرمة ولا يعتد به كذا أهل الحلة قال في الأشباه عن القنية لا يعتد بها المثل في الدور والحواشيت المسئلة في يد المستأجر عسكه ما بين فاحش نصف أجر المثل ونحوه بالسكوت إذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملقى فيما تم كلهم بنفس السكوت فبالإمكان بالتولي والحبابي والسكاتب إذا تركوها ولا سيما لأجل الرشوة فعودته تعالى (قوله وإذا ظفر الناظر بحال الساكن) يعني وكان من جنس حقه جوى (قوله قضاء وديانة) مرتبط بقوله أخذ (قوله ما منافع مضمونة) أي على الغاصب (قوله لا أجر المثل) قال السيد الجوى في حاشيته إذا قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من نفع الغاصب منافع الوقف ومال البيت والعتد للاستقلال فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الأجرة إذا كان أقل من أجر المثل يكمل الغاصب أجر المثل وإن كان ما قبضه زائدا برده أيضا لعدم طيبه اهـ (قوله وعلى الغاصب رد ما قبضه) توضيحه ما في القنية غصب دار معدة للاستقلال أو موقوفة لبيت وأجر هامدة معلومة بأجر مسمى وسكها المستأجر يلزمه المسمى لأجر المثل ويرد ذلك للعائد ويرده على المالك وعن أبي يوسف يصح بقوله اهـ (قوله لتأويل العقد) ليس هذا في عبارة الأشباه (قوله وأتلافها) الأولى وأتلافها اليمين اتلاف العقار والماتعة وفي الضرر والدرر ويبنى بالضعف بالتلاف منافع بعض إذا سكن رجل دار الوقف وأمكنه التولي بلا أجر قبل لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل وعليه القوي انتهى (قوله كالأول) اهـ ونشر مرقب (قوله وكذا يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيها) يختلف العلماء فيه) أراد به أن العقار لا يضمن بالغصب عندهما ويضمن عند مجدد وزفر والشافعي فيبقى في الوقت بالضمان لأنه أضع للوقف اهـ حلبي وهذا هو عين الفرع السابق فلا ولي أن يراد به غيره كالقول باستبدال ما قبضه رده والقول بعدمه فإنه يفتى بعدمه لأنه أضع للوقف بإشباعه اهـ واحتمال ضياعه اهـ (قوله ومتى قضى بالقيمة) أي عند تلاف عقار الوقف (قوله فيكون وتبادل الأول) بلا توقف على تلف ما بوقفه كافي معين المقتضى وغيره كذا في شرح الملقى (قوله حصة) الحصة بالكسر الأجر كافي القاموس ثم قال واحتسب بكذا أجزأ عند الله تعالى اعتد به يوي به وجه الله تعالى اهـ فالله الذي تقبل فيه الشهادة للأجر أي لقصده لا لأجابه مدع (قوله على ما في الأشباه) حيث قال تقبل الشهادة بحسبة بلاد عوى في ثمانية مواضع مذكورة في منقولة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقه وحرية الأمانة وتبدير هار الخلع وهلال رمضان والنسب وزدت حصة من كلاهم أيضا حد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المماسة والمارة والمراد بالوقف الشهادة بأصله وأما بره فلا وعلى هذا لا تنفع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب له ما قاله عوى بحسبة لا تجوز والشهادة ببلاد عوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية تضارت أربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى مولاهم نسبة اهـ حلبي وقوله وطلاق زوجته أي وإن أنكره الزوجان وبصر الشاهد شخصاً كافي العناية وفي العمادية الشرط حضور الزوج فقط وقوله وتعليق طلاقه لم يذكر ابن وهبان والمراد بالشهادة بمجرد التعليق قبل وقوع المعلق عليه والألف في شهادة بالطلاق وقوله وحرية الأمانة لا يشترط فيها حضور الأمانة بل حضور المولى وقوله والنسب يخالف ما في البصر من أن شرط سماح الديانة على النسب المحصومة والمراد بأصل الوقف كل ما يتعلق به صحة الوقف ويتوقف عليه وما لا يتوقف عليه الحصة من الشرائط والمراد بالشرائط أن يقولوا إن قدرنا من الغلة لكذا ثم يصرف الباقي إلى كذا بعد بيان الجهة وقوله وأما بره أي وأما الشهادة بمصرف ربه فلا تقبل لأن الشهادة بالشرط كذا في حاشية أبي السعود على الأشباه (قوله لأن حكمه التصديق) المحكم هو الأمر المترتب على الشيء (قوله وهو حق الله تعالى) الضمير إلى التصديق (قوله وهذا التفصيل هو المختار) التفصيل هو ما في التنازع من الكلام السابق أنها تقبل في الوقف على غير معينين لافي المعينين (قوله لكن بحث فيه ابن النخعي) الضمير يرجع إلى الإطلاق المستفاد من المصنف لا التفصيل فإنه الحلي وعبارة المؤلف فوهم خلاف ذلك (قوله ووفق المصنف الخ) قال في المنع نقلاً عن الخانية وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إذا كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليهم بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو على المسجد على قواهم ما تقبل البيعة بدون الدعوى وعلى قول الإمام لا تقبل وتقامه فيها (قوله لم يذهب عنه شيء من الغلة) لعدم دعواه (قوله وتصرف كلها للفقراء) بخكمه حكم الوقف المنقطع (قوله كما تر

ولو كانت ان الزم ما سلكه قدرته على الرفع للقاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر وإذا ظفر الناظر بحال الساكن اهـ أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة انتهى فليحفظ قلت وقيد بأجرة التولي لما في حسب الأشباه لو أجزأ الغاصب ما منافع مضمونة من مال وقف أو بغيره أو بغيره فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه لا غيراً وتأويل العقد انتهى فليحفظ (ينبغي بالضمان في غصب كالأول) اهـ بلا إذن منافعها) وأتلافها كالأول اهـ الساكن أو سكنه التولي بلا أجر كان على الساكن أجزأ المثل ولو غصب به مدلاً للاستقلال به يفتى صيانة للوقف وكذا منافع مال البيت ورد (وكذا) يفتى (بكل ما هو أنفع للوقف وفيها اختلاف العلماء فيه) حاوي القديسي ونحوه قضى بالقيمة شري بها عقار آخر فيكون وقتها يدل الأول (و) الذي تقبل فيه الشهادة بحسبة (بدون الدعوى) أربعة عشر منها الوقف على ما في الأشباه لأن حكمه التصديق بالقالة وهو حق الله تعالى بقى لو الوقف على معينين هل تقبل بلاد عوى في الخانية يفتى لا اتفاقاً وفي شرح الوهبانية الشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي التنازع الثانية ان هو حق الله تقبل إلا لا بالأدعوى ان هو حق الله تقبل إلا لا بالأدعوى فليحفظ طقات لكن بحث فيه ابن النخعي وأصل الوقف المصنف بقبولها ما طابا الثبوت على الثبوت لما له لأنه سراً وباشترط الادعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخانية لو كان ثم مستحق ولم يدع لم يدفع له شيء من الغلة وتصرف كلها للفقراء وأقلت ونقاده أنه لو ادعى استحقاقه ثم انهم ادعوا منه على الذي به لا يتولى كما تر

فقد بر فيه أن ما زعمه لو غصب منه الوقف فإن الدعوى على الغاصب حق المتولى لا المستحق إلا أن يكون
متوليا ماد دعوى المستحق استحقاقه في الوقف فلا شبهة في محنتها ولا يحتاج إلى التدبر اهـ حاشي (قوله لنا شاهد
حسبة) الأولى للاقتصار على قوله ليس لنا مدع حسبة فانه أعاد محصل العبارة الأولى في حاشيته (قوله والمفتي به
لا) لأن الموقوف عليه حقه في الغلة لا في الرقبة وسباق كلام الشمس الحافون على ما ذكره السيد الجوى بقيد
ترجيح أن الوقف إذا كان على معين نصع منه يعني ولا تتوقف صحته على إذن القاضي اهـ أبو السعود في حاشيته
الاشياء (قوله وقد مر) الذي مر أن دعوى الموقوف عليه المعين لا تنصع على الغاصب وما هنا دعواه أصل
الوقف ولا شك في المفارقة (قوله ثلاثا) يكون اثباتا للعجول (قوله وفي العمادة بتقبل) أي من غير بيان الواقف
أصل الملك على ملك الواقف فلا بد من ذكره أعاده المصنف (قوله وفي العمادة بتقبل) أي من غير بيان الواقف
وهو قول أبي يوسف وعليه ما شيخ بلخ كافي جعفر وغيرهم وعليه اقتصر المصنف ومقتضى كون الفتوى
على قول أبي يوسف في الوقف أنه يفتى بقوله هنا أعاده في المنع (قوله وإن صرح حوايه) بأن قالوا عند القاضي
فهم بالتسامع درر (قوله أي بالسماح) أشار به إلى تأويل الشهرة بالسماح فساغ تذكار الضمير والسماح والشهرة
شيئا واحدا خلافا لما يأتي عن العلامة فوح (قوله في المختار) وقال الفضلي لا تقبل الشهادة بالتسامع (قوله
بخلاف غيره) أي بخلاف ما يروى فيه الشهادته بالتسامع كالنسب فانهم إذا صرحوا بأنهم شهدوا بالتسامع
لا تقبل درر (قوله لا تقبل بالشهرة) قال العلامة فوح الشهادة بالشهرة أن يذهب المتولى أن هذه الضميمة وقف
على كذا مشهور ومعلوم ويشهد بالشهد بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد أنا أشهد بالتسامع (قوله
لا ثبات شرائطه) يعني أنهم يسمونه ما يثبتون الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يبدأ
من غلته فيصرف إلى كذا ثم إلى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم هندية (قوله في الاصح) وعليه الفتوى
هندية عن السراجية (قوله ما كان عليه في دواوين القضاة) أي دفاترهم ومجلاتهم قال في الفتح وهذا معنى
النبوت بالتسامع وفي الهندية مثل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهرت مصارفه قال ينظر إلى المعهود
من حاله فيما صدق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه وإلى من يصرفون وكم يعطون فيبقى على ذلك كذا
في المحيط وهو ظاهر (قوله والمذهب أعم) من كونه جهلت شرائطه أو لا رأيا ما ذكره السكاكي في وقف انقطع ثبوته
ولم يعرف الامن الدواوين والمذكور هنا وقف شهدوا بثبوته بالتسامع (قوله وبيان المصرف من أصله) جله
من مبتدأ وخبر معطوف على قوله وتقبل الخ اهـ وفي المنع كل ما يتعلق بصفة لوقف ويتوقف عليه فهو
من أصله وما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط اهـ (قوله وبعض مستحقه يقتصب خصما عن الكل) صورته
وقف بين آخرين مات أحدهما وبقي في يد الخي وأولاد الميت ثم أقام الخي يئنة على واحد من أولاد الاخ
أن الوقف بطن يمد بطن والباقي غائب والواقف واحد تقبل ويقتصب خصما عن الباقيين منع (قوله وكذا بعض
الورثة) أي يقوم مقام جميعهم فيما يستحق للميت وعليه لأن كل واحد خلف عنه فلو ادعى الوارث دين الميت
وقضى له يكون قضاء الجميع الورثة في العمادة اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث أو الوصي يجوز وإن لم
يكر في أيديهم شيء من التركة لعائدة التمكن من الاخذ من مال الميت عند الظهور أبو السعود في حاشيته الاشياء
ملخصا (قوله ولا ثالث لهما) يزاد واحدة قال محمد لوقال سالم وزينغ ومجون أحوار وأقام واحد منهم الميعة
على ذلك ثم جاء غيره لا يعيد الميعة لانه احتاق واحد اهـ بيري (قوله وكذا لو ثبت اعساره في وجه أحد الغرماء)
فانه يقتصب خصما عن بقيةهم فلا يمس لهم (قوله وقالوا تقبل يئنة الافلاس بغيرية المدي) قال المصنف
في القضاء والموقف في شرعه فيجبهه بما رأى ثم يسأل عنه احتياطا لا وجوبا من جيرانه ويكتفي عدل بغيرية دائن
ولا يشترط حضرة الخصم ولا لغة الشهادة اهـ ملخصا ولا وجه له كره هذه المسئلة ههنا لعدم اتصاف أحد من أحد
فيها (قوله وكذا بعض الاولياء المتساوين) كذا خبر مقدم وبعض الاولياء مبتدأ مؤخر وبجمله يثبت الاعتراض
الكل كذا استئناف بياني يعني أن رضى بعض الاولياء المتساوين بشكاح غير الكفو قبل العقد أو بعده كرضا
الكل لأن حق الاعتراض ثبت لكل واحد من الاولياء كذا وهذا على ظاهر الرواية وأما على المفتي به فالشكاح
حيث صدق قبل الرضا باطل من أصله لفساد الزمان كما تقدم في باب الاولياء اهـ حاشي مزيدا (قوله وكذا الامتن)
يعني أن أمان واحد من المسلمين يبرئ كإمان جميعهم كما تقدم في السبر اهـ حاشي (قوله والقود) أي أنه إذا عفا

وفي الاشياء لنا شاهد حسبة في أربعة عشر
وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى الموقوف
عليه أصل الوقف فانهم اسمع عند البعض
والمفتي به لا لا يروى في دعوى الموقوف
فالا جني أولى انتهى وقد مر فتنبه (ويستمرط)
في دعوى الوقف (بيان الواقف) ولو الوقف
قديم (في الصحيح) بن زينة لا يكون اثباتا
للمجهول في العمادة بتقبل (و) تقبل فيه
(الشهادة على الشهادته لا ثبات أصله وان
الرجل والشهادة بالشهرة لا ثبات أصله ولو
صرحوا به) أي بالسماح في الفتاوى ولو
الوقف على معين حفظ الادوات القديمة
عن الاستعمال بخلاف غيره (لا) تقبل
بالشهادة لا ثبات (شرائطه في الاصح) درر
وغيرها (الكتبي المختار) في الفتاوى وأما
شرائطه أيضا واعتمده في المصرف وأما
الشرائط في وقوفه في الفتح بقوله سم يملك
بتمتع النبوت الجوهرة شرائطه ومصارفه
ما كان عليه في دواوين القضاة انتهى وجوابه
أن ذلك لا ضرورة والمذهب أعم بمرور وبيان
المصرف) كذا هو سم على مسجده كذا
(من أصله) لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل
بالتسامع (وبعض مستحقه) وكذا بعض
الورثة ولا ثالث لهما كما في الاشياء فالت وكذا
لو ثبت اعساره في وجه أحد الغرماء كما سيجي
فتأمل وقالوا تقبل يئنة الافلاس بغيرية
المدي وكذا بعض الاولياء المتساوين يثبت
الاقتراض لكل كذا وكذا الامتن والقود

وأحد من أولياء المقتول سقط القود كما إذا عافجهم اه حابي قلت وكذا نفس القود فان البعض أن يستوفيه
 قال المصنف والمزني في الجنائيات والنجاسات القود قبل حكمه الصغار خلافاً له ما والاصل أن كل ما لا يتجزأ
 إذا وجد فيه كاملاً ثبت لكل على السكال كولاية إنكاح وأمان الا اذا كان كبيراً جنيباً عن الصغير فلا يملك
 القود حتى يبلغ الصغير اجماعاً على ذلك كالأب للموتى صغيراً وامراًته وهي غير أم الصغير (قوله وولاية المطالبة
 بإزالة الضرر العام) قال المصنف من باب ما يحدته الرجل في الطريق من نحو الكنيف والميزاب ولكل أحد
 من أهل الخصومة ولو ذمياً منعه ابتداء ومطالبة بتهنقه ورفعه بعده أي بعد البناء سواء كان فيه ضرراً ولا
 إذا جنى نفسه بغير إذن الإمام ولم يكن للمطالبة مثله اه فقوله بإزالة الضرر ليس بقيد بل يقوم أحد من له
 الخصومة بالمطالبة وإن لم يضر (قوله والتبعية الخ) قصده الرد على صاحب الاشياء في قوله ولا ثالث لهما (قوله
 ثم انه يقتضيه أحد الورثة خصماً الخ) قال في جامع الفصولين ادعى عليه ما أن الاداء التي بيد كماله فبعض
 على أحدهما فهو كان الداوي به أحدهما يارث يكون الحكم عليه حكماً على الغائب إذا أحد الورثة يقتضيه
 خصماً عن البقية ولو لم يكن كل الدار في يده لا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء على يد الحاضر على
 الحاضر ولو كان يدهما أو يدهما أحدهما انرا لا يكون الحكم على أحدهما ما حكم على الآخر اه وفي الجزاية
 ولا بد في دعوى الدين من كونها في يده حتى إذا ادعى على أحد الورثة عينا ولم تكن في يده لا تسع وفي دعوى الدين
 يكون خصماً وان لم يكن في يده حتى اه (قوله بين جماعة) أي وهو في يد جماعة بقريته ما بعده (قوله وقيل الخ)
 فانه القاضي عبد الجبار (قوله إذا كان الاصل) أي أصل الوقت (قوله لانه كالمصلحة) أي وهي لا تملك الا بالقبض
 (قوله وقيل لا يقطع لانه كالاجرة) قال الشيخ بدر الدين الشهاوي تغلق عن شيخ الشيوخ الذي ينبغي أن يعمل
 في حق المدرس والطلبة بهذا القول وهو عدم سقوط المعلوم بموت المستحق لأن معنى الاجرة غائب في حقهم نظراً
 الى سعيهم وما يقطع من المعلوم عند غيبته بخلاف المؤذن والامام فان الأولى أن يعمل في حقهما ما يسقط
 بالموت فان عمل الاذان والامامة من شعائر الاسلام وفروض الكفاية والاصل فيه أن لا يكون بمقتضى اجرة
 بل الثواب المحض وانما اختار المتأخرون جواز أخذ الاجرة كآخذ على تعليم القرآن والعلم خشية التعليل
 قال العلامة البري بعد نقله وهو فقه حسن وفكر دقيق وأقره أبو السعد ودفعه نظراً فان السعي حاصل في السكال
 وإذا قطع الامام والمؤذن لا يحل لهم أخذ اجرة ما قطعوه وقوله ان الاذان والامامة من فروض الكفاية فيه نظر
 بل التعليم هو الذي من فروض الكفاية فتدبر (قوله بأنه يورث) مثل العلامة ابن تيمية القديس الحنفى
 عن وقف على جماعة مات أحدهم في ثمانين سنة هل يستحق الميت من غلة الوقف بقسطه أم لا وهل إذا كان
 الميت ناطراً على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر حتى يستحق بقسطه وإذا كان للميت شيء من الصبر والحب وورد
 ذلك عن السنين الماضية في حياة الميت يستحق بقسطه وهل يستحق من الصبر والحب بقسطه من السنة التي
 مات فيها أم لا أجاب نعم يستحق الميت نصيبه مما وصل عن السنين الماضية وإن كان مبرة من السلطان صا ونصيبه
 في حكم الموقوف رذكر الامام أبو الليث في التوازل أنه يكون لورثته اه ويؤيده ما في الجزاية عن محمد قوم أمروا
 ان يكتبوا ما كين مسجدهم فكتبوا ورثته وأسماءهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأتوا واحداً من المساكين
 قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اه ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهالي مكة المكرمة والمدينة
 المنورة الى وجه الصلاة والميرة ثم يموت المرسل اليه وقد أنشئت بدفع ذلك لولده أبو السعد ودفع البري (قوله
 ان آجره المتولي سقط) لانه يرجع الى ريع الوقف والامام لم يقبض والصلاة لا تملك الا بالقبض (قوله وان آجرها
 الامام لا) أي لا سقط لانه آجر استحقاقه فنزل عقده منزلة نفسه (قوله أخذ الامام الغلة) أي قبض معلوم السنة
 يتقاضاها كما في البحر قال في الهندية امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يترد منه الغلة والمبرة
 بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق كذا في الوجيز وهل يحل للامام اكل حصة ما بقى
 من السنة ان كان فقيراً يحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعطون في كل سنة شيئاً مقدراً من الغلة وقت
 الادخال فأنه واحد منهم سقط وقت الادخال فيقول عن تلك المدرسة كذا في المحيط قوله لا يتردى منه غلة
 باقى السنة) ونقل في الفتية عن بعض الكتب أنه ينبغي أن يسترذ من الامام حصة ما لم يؤخر فيه بحرقلت وهو
 الاقرب لفرض الوقت (قوله صاوكلمزية) أي اذا مات الذي انشأ السنة لا يؤخذ منه الجزية الا مضي

وولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق
 المسلمين والتبعية يقتضيه عدم الحصر ثم انه
 يقتضيه أحد الورثة خصماً عن الكل
 لو في دعوى دين لا عين مال يمكن بيده فلهذا
 (يقتضيه خصماً عن الكل) أي اذا كان
 وقت بين جماعة وواقفه واحد فهو أحد منهم
 أو وكيله الدعوى على واحد منهم أو وكيله
 (وقيل لا) يقتضيه فلا يصح القضاء الا بقدر
 ما في يد الحاضر من (وهذا) أي انتصاب
 (اذا كان الاصل ثابتاً والا فلا)
 بعضهم (اذا كان المستحقين خصماً وعما في
 ينتصب أحد المستحقين خصوصاً عما في
 شرح الوهابية) (اشترى المتولي مال الوقت
 داراً للوقف لا يعلق بالمتولي الموقوفة
 ويجوز بيعها في الاصح) لأن لزوم كلاً ما
 كذا ولم يوجد منها (مات المؤذن والامام
 ولم يستوفيا وظننتهما من الوقف سقط لانه
 سلكه) (كك القاضي وقيل لا) يسقط لانه
 كالاجرة كذا في الدور قبل باب المرتبة وغيرها
 قال المصنف ثم غلظاً من رجوع الاول لمكاتبه
 الثاني بتدليل قاتل قد جزم في البقية فليس
 الفتنية بأنه يورث بخلاف رزق الثاني كذا
 في وقف الاشياء وغنى المهر ولو على الامام
 دلل وقف فلم يستوف الا جرة حتى مات ان
 آجره المتولي سقط وان آجرها الامام
 لا حادثة أخذ الامام الغلة وقت الادخال
 وذهب قبل تمام السنة لا يترد منه غلة باقى
 السنة فصار كالميزية وموت القاضي قبل
 الحول وحل للامام غلة باقى السنة فغير
 وكذا الحكم في طلبة العلم في المدارس

من الحول ويحتمل أن المراد أنه إذا جعله أثناء السنة ثم أسلم أومات فأنه أوروته ليس لهم استرداد ما بهل (قوله)
ونظم ابن الشعنة الخ) وهو ارتضاء منه لما في البرازية ونصها غاب المتعلم عن البلد أيا ما ثم رجع وطلب وظيفته
فإن خرج ميسرة وليس له طلب ما مضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان أقام أكثر من ذلك لأمر
لا بد له منه كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته على حاله إذا كانت غيبته
مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فإن زاد كان لغيره أخذ حجرة ووظيفته ٥١ (قوله ومنه) أي من النظم وأشار به
إلى أنه لم يأت بالنظم كاملا وصدره

ومن غاب في الرضا خمسة عشر * لما منه بدأ أخذه السهم بمحض
(قوله مطلقا) أي سواء كان له منه بدأ ولا لكن بهد كونه مدة سفر كما أفاده بقوله والحكم في الشرع بسفر فانه يرفع
اليأس من السفر قال العلامة عبد البر ناظمه والمراد به ولثاق الشرع بسفر أي من بعد مسافر أشرا ٥٢ وليس
من الأسفار لكن في القاء وس السفر المسافر لا فعل له (قوله قلت وهذا كله في سكان المدرسة) أي فيما إذا حال
وقفت هذا على ما كفى مدرسي وأطلق قال العلامة عبد البر وهذا كله فيما إذا كان الوقف على ما سكت في دار
المتعلقة أي طلبه العلم لأنهم يختلفون في الدروس أما لو شرط الواقف في ذلك كما شرط اتبع انتهى والاشارة
في كلامه إلى التفصيل في الغيبة المذكورة في النظم قال في البهران الواقف إذا شرط على المدرسين والطلبة
حضور الدرس في المدرسة أيا ما معلومة في كل جمعة فانه لا يستحق المعلوم إلا من يشر خصوصا إذا حال الواقف
أن من غاب عن الدرس يقطع ماله فانه يجب إقباعه ولا يجوز للناظر المصروف إليه زمن غيبته وعلى هذا الوشرط
الواقف أن من زاد غيبته على كذا أخرجه الناظر وقتر غيره اتبع شرطه فلو لم يزل الناظر يشر لا يستحق
المعلوم ٥٣ (قوله والمعلوم) أي لا يستحق المعلوم ولا يأخذ كذا في شرح المتن (قائدة) قال في شرح المتن صرح
المرسومي في أن مع الوسائل بأن مفهوم التصانيف معتبر به على (قوله لا تجزأة سبغة الغيبة) قال في البحر
وحاصله أن النائب لا يستحق من الوقف شيئا لأن التصانيف بالتقرير ولم يوجد ويستحق الأصل السكل أن عمل
أكثر الامة وسكت عما به من الأصل للنائب كل شهر في مقابلة عمله هل يستحقه النائب عليه أولا والظاهر
أنه يستحقه لأنها الجارة وقد في العمل بناء على قول المتأخرين المتفق به من جواز الاستتجار على الامامة
والندريس وتعليم القرآن وعلى هذا إذا لم يعمل الأصل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز للناظر
المصرف إلى واحد منهم ما يجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الالة مابات في الوظائف وعدم
اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلا إذن
بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفته شاغرة وتصح النيابة ٥٤ (قوله سائر الأرباب) أي أرباب الوظائف
(قوله فذا من باب) أي أن عدم جواز الاستتابة مع عدم العذر أولى بعدم الجواز مع العذر (قوله لكنه في صكه)
أي في رتبة والمعاد الوثيقة التي عقد الإيجار فيها (قوله من أي وجهة تولى الوقف) أي من الواقف أو القاضي
(قوله ما جوزوا ذلك) الإيجار (قوله في ذا) أي الإيجار (قوله بحسب التقليد) متعلق بقوله يختلف قال في جامع
الفصولين متولى الوقف أو أجر الوقف أو تصرف فيه تصرف آخر وكتب في الصلح بغيره وهو متولى هذا الوقف ولم
يذكر أنه متولى من أي جهة لم يجوز وكذا الوصي إذا يختلف حكمه بحسب نصيبه وتقليده أو وصي الأب ووصي الجد
ووصي الأم والوصي من جهة القاضي يختلف أحكامهم (قوله فقس كل التصرفات) أي على الجارة وذلك
كالبيع والشراء فيجري حكم الجارة عليها (قوله كيلا تنبس) على أقوله ما جوزوا والضعيف إلى الأحكام (قوله)
سماها الضبابية) أسماء كشف الضبابية قال في القاموس أضرب اليوم صار إذا ضارب بالفتح أي ندى كالغيم أو ضارب
رقيق كالدهان (قوله ونقل الإجماع على ذلك) أقول قد تقدم في الجملة ترجيح استتابة الخطيب قاله الحلبي أي
في الاستتابة في ذلك خلاف أي فلا تصح حكاية الإجماع قلت له لم يعتبر الخائف أو أن الإجماع في غير ما ذكر
(قوله ولاية نصب القسيم إلى الواقف ثم لوصيه) قال في البحر أفاد أن ولاية القاضي وخبرة عن المشروط له
ووصيه فيه تفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في الوظائف إذا كان الواقف شرط الفقر بالمتولى
وهو خلاف الواقع في زماننا بالقاهرة وقبله يسيرا انتهى قلت ولا يقول عليه لخالفة النص (قوله ثم لوصيه)
منه وصي المتولى قال في البحر إذا مات المتولى المشروط له بعد الواقف فإن القاضي نصب غيره بشرط أن يجتنب

ونظم ابن الشعنة الغيبة المسقطه للمعلوم
المقتضية لأجل ومنه
وما ليس بدينه أن لم يزد على
ثلاث شهر فهو يعني ويغفر
وقد أطيعوا ولا يأخذ السهم مطلقا
لما قدم في الحكم في الشرع بغير
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير
فرض الحج وصدقة الرمح ما لا يستحق
الأهل والمعلوم كما في شرح الوهابية
للشربلاني وفي المنظومة الحبية
لا تجزأة تنابة الضحية
ولا المدرس لغير حلال
كذلك الحكم سائر الأرباب
أولم يكن عذر فذا من باب
وأتولى لولو فآجرا
لكنه في صكه ما ذكر
من أي وجهة تولى الوقف
ما جوزوا ذلك بحيث يلحق
ومنه الوصي إذا يختلف
حكمه ما في ذاهل ما يعرف
بحسب التقليد والنصب فقس
نسل التصرفات كيلا تنبس
قلت لكن السبوطي رسالة سماها الضبابية
في جواز الاستتابة ونقل الإجماع على ذلك
فأجبت (ولا ينصب القسيم إلى الواقف
ثم لوصيه) لقيامه مقامه

أن لا يكون المتولى أوصى به لرجل عند موته فإن أوصى لا ينصب القاضي اهـ وبأن ما يفيد (قوله خلا قال الثاني)
 تبسع فيه صاحب البحر وما في الهندية من الغيبة يفيد أن المخالف هو الثالث (قوله ثم جعل الآخر وصيا) أى
 على ولده مثلا وكذا إذا أوصى إلى رجل في وقت بعينه وأوصى إلى آخر في وقت بعينه فانه سماه بكونان وصيين
 فيه ما جعلا هندية (قوله ما لم يخضه من) بأن يقول وقت أرضى على كذا وكذا وجعلت ولايتها إلى فلان وجعلت
 فلانا وصيا في تركاني وجب جميع أموري فثبتت فرد كل منهما بما فوض له بغير عن الاسعاف وهذا اختصاص
 بالقرينة والافقولة وجب جميع أموري عام للوقت ومثال التخصيص الصريح أن يقول جعلت ولايتها لفلان فقط
 وجعلت فلانا وصيا في تركاني فقط (قوله وتاريخ الثاني متأخر) بالاولى إذا كان في تاريخ واحد (قوله اشتركا)
 لا يقال ان الثاني ناسخ كما تقدم عن الحساف في شرائط لاننا نقول ان التولية من الواقف خارجة عن حكم
 سائر الشرائط لان فيها التعبير والتبدل كما بداه من غير شرط في عقد الوقف على قول أبي يوسف بغير
 وتأمل (قوله طالب التولية) ومثله طالب القضاء (قوله لا يولى) لحديث ورد يفيد أنه لا يولى على العمل من
 أرادوه والظاهر أن الكلام محمول على الانقضاء لا ينشئ أن يولى فلا تحرم وليته ويحذر (قوله فريد التنفيذ)
 أى تنفيذ ما شرطه الواقف (قوله اذا لا ولاية لمستحق) علته حذف تقديره ولا تجعل الولاية لمستحق (قوله
 وما دام أحد يصلح للتولية الخ) فان لم يجد منهم من يصلح لذلك ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه
 عنه إلى أهل بيت الواقف هندية فان لم يجد من أقربائه من لا يتولى الوقف البرزق وقبله شخص أجنبي بدونه
 فالأمر للقاضي يتقرر ما هو الأصلح يرى (قوله لا يجعل المتولى من الجانب) أى لا يجعل له هذا الجهد فان
 جعل صميم مع الائمة تصرع علم ثنائيا بولاية النصب إلى القاضي إذا مات المتولى ولم يوص إلى أحد أبو السعود
 في حاشية الاشياء أقول كأنص علما وأنا على أن له ولاية النصب نصوا على أنه لا يجعل المتولى غير الأصلح من
 أقرباء الواقف فإذا أولى غيره ثالث المتصور فيكون معزولا بالنسبة إليه ولا مرجح لاحد النصين على الآخر
 بل الاول أن ما هنا محصور للعبارة الاولى فتكون الولاية للقاضي مطلقا اذا كان أحد من أقرباء
 الواقف يصلح للتولية فلا يعدل عنه (قوله لانه) أى المصلح من أقارب الواقف (قوله رخصته) الاول حذفه ليصح
 التفصيل الآتي كما فصل في الاشياء (قوله ولا يملك عزله) لانه صار مولى من جهة الواقف (قوله وان في مرض
 موته صح) ويقدم على القاضي كما صاف قال في خزانة الاكل ينبغي تقييده بما إذا لم يشترط الواقف أنه ليس له
 أن يفوض لغيره اما إذا شرط ذلك كان النظر بعده للقاضي أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وينبغي الخ)
 قال السيد الجوى وله التفويض إلى غيره من غير عزل اذا لا يلزم من أحدهما الآخر اهـ (قوله كالايمان)
 فان وصى الأب مثلا أن يوصى شخصاً له عزله (قوله وان في مرض موته لا) أى لا ينتقل قبل عليه بل ينتقل
 إلى الحاكم أيضا لان في التفويض العمل بالشرط المخصوص عليه من الواقف لا فك - حيث تجزئ مقرر له
 أن يفوض في مرضه وهذا كذا فلا يعمل بالشرط أصلا جوى وذكر بعضهم أن هذه المسئلة محال بطالع على نص
 فيها أبو السعود وفيه أن العبارة قاصرة على المفوض له ولا يستفاد منه جواز التفويض إلى ثالث وهم جزا
 (قوله ثم من بعده للقراء) كذا في نسخة وفي نسخة للقراء (قوله فأجبت بالانتقال) أى بعد موت المستحق
 وظاهره أنه لا يتعرض للمفوض له مادام الفاضل حيا (قوله مطلقا) - واه شرط لنفسه عزله أولا (قوله به ينفق)
 هو قول أبي يوسف والذي في التجنيس والفتوى على قول محمد أى بعدم العزل عند عدم الشرط وجزم به
 في تصحيح القدوري للعلامة قاسم وكذلك المؤلف في رسائله قال البيهقي وهو من باب الاختلاف في الاختيار
 أبو السعود (قوله ولم أر حكم عزله لمدرس وامام ولاهما) أقول وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن
 ولا ريب أن المدرس كذلك من غير فرق قال في لسان الحكم ناقلا عن الحاشية مانعه اذا عرض للامام والمؤذن
 هذا منعه من المباشرين أشهر للمتولى أن يعزله ويولى غيره وتقدم في قاعدة العادة بحكمة ما يدل على جواز
 عزله اذا مضى شهر أبو السعود على الاشياء أقول ان هذا العزل ليسب مقتضى والكلام عند عدمه (قوله لم يملك
 الواقف انجراجه) ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولى (قوله ان علم الواقف
 ام القاضي صح) ظاهره أنه بخزل بجزء العلم بعزل نفسه وان لم يعزله (تنبيه) من عزل نفسه للقراغ عن وظيفة
 النظر لرجل عند القاضي هل يجب على القاضي أن يقرر المنزول له وهكذا في سائر الوظائف ان لم يكن المنزول له

ولو جعله على أمر الوقف فقط كان وصيا في
 كل شيء خلا للناسي ولو جعل النظر لرجل ثم
 جعل الآخر وصيا كانا نظرين ما لم يخص
 وغامض في الانجاف فلو وجد كتابا في
 كل اسم متولى وتاريخ الثاني متأخر كما جهر
 م فرغ طالب التولية لا يولى الا بالشرط وله
 النظر لانه مولى فريد التنفيذ (ثم) اذا
 مات الشرط وله بعد موت الواقف ولم يوص
 إلى أحد فلا ولاية للنصب (لقاضي) اذا لا ولاية
 لمستحق الا بوليته كما تر (وما دام أحد يصلح
 للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى
 من الجانب) لانه أشقق ومن قصده نسبة
 الوقف إليهم (أراد المتولى إقامة غيره مقامه
 في حياته) رخصته (ان كان التفويض له
 بالشرط (عالم صريح) ولا يملك عزله الا اذا كان
 الواقف جعل له التفويض والعزل (والا)
 فان فوض في مرضه (لا) يصح وان في مرض
 موته صح وينبغي أن يكون له العزل
 والتفويض إلى غيره كالايمان أشياء قال
 وشأت عن ظاهره من الشرط ثم من بعده
 للحاكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات
 ينتقل للحاكم فأجبت ان فوض في مرضه فتم
 وان في مرض موته لا مادام المتولى له باقيا
 لقيامه مقامه ومن واقف شرط من تبارجل
 من ثم من بعده للقراء فخرج عنه لغيره ثم مات
 هل ينتقل للقراء فأجبت بالانتقال وفيها
 لا واقف عزل الناظر مطلقا به ينفق ولم أر حكم
 عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظرا
 فنصب القاضي لم يملك الواقف انجراجه
 ولو عزل الناظر نفسه ان علم لواقف أو
 القاضي صح والا

احلا لا شك أنه لا يقزروه وان كان أهلا فكذلك لا يجب عليه وأحق العلامة قاسم بأن من فرغ لانسان عن وظيفه
 سقط حقه منها سواء قزرا الناظر المتزول له أو لا انتهى فالقاضي أولى وقد جرى التعارف في مصر بالقرع بالدرهم
 ولا يخفى ما فيه وينبغي الإبراء العام بعده اه (قوله ثم باعها المشتري من آخر) هذا ليس بقيد وإنما ذكر
 في سؤال سئل عنه ابن نجيم ونصه في فتاواه سئل عن رجل يملك عقارا فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر
 ومضى على ذلك مدة تسنين ثم أظهر البائع مكتوبا ببيعها بشهده باليقاف العسار قبل البيع هل تصح
 دعواه وتقبل بينته واذا ثبت بطل البيع أم لا أجاب نعم تصح دعواه وتقبل بينته واذا ثبت بطل البيع اه حلي
 (قوله أو قال وقف على) أي أنه وقف على من أبي مثلا (قوله فلا يملك المشتري) لأن التعليل يقترب
 على دعوى محجة أقامه صاحب الهندية (قوله وأبرز حجة شرعية) أي مكتوبا يشهد باليقاف كما تقدم
 اه حلي أي في سؤال ابن نجيم وظاهره أن المكتوب يعمل به من غير بيان شرعي وهو مخالف
 لقاعدة المذهب أن الخط لا يعمل به على أن ابن نجيم هو في جوابه على البينة فقط نعم نقل بعض من حنى الاشياء
 أنه يعمل بما في سجل القضاة المدون (قوله قبلت) لأن الدعوى وإن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي
 مقبولة في الوقف من غير دعوى هندية (قوله ويلزم أجر المثل فيه) لأن الوقف يلزم فيه الأجرة من غير عقد
 (قوله لا في الملك لو استحق) لعدم عقد الإجارة (قوله وليس للمشتري حصة بالنقن) لأن المجلس بمنزلة الرهن
 والوقف لا يرهن (قوله وهي إحدى المسائل السبع) الأولى أن يقول التسع زيادة الموضعين الأقوين كما يستضع
 قال في قضاء الاشياء من سمي في نقض ماتم من جهته فسميه مردود عليه اه في موضعين اشترى عبدا وقبضه
 ثم ادعى أن البايع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل لانه لما برهن على البيع من الغائب
 قبل البيع منه فقد أقامه على اقراره بالبائع أنه ملك الغائب لأن البيع اقرار من البائع بانتقال الملك الى
 المشتري الموضع الثاني وهو جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها واستولدها
 وبرهن يقبل ويسترددها والمقر كذا في بيع الخلاصة والبرازية لأن التناقض فيما هو من حقوق الحرية
 كالتدبير والاستيلاء لا يمنع صحة الدعوى فلا يعمل أنه فعل ذلك ونهه وناب فأقر بدبره وأستولدها فقبل
 حلا على خروجه من المعصية وزدت مسائل الأولى باعه ثم ادعى أنه كان أخته وفي فتح القدير نقلا عن
 المشايخ التناقض لا يضر في الحرية وفروها اه وظاهره أن البايع إذا ادعى التدبير والاستيلاء تسع فالحجة
 في كلام القضاة مثال وفي دعوى البرازية يتولى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما
 النائمة اشترى أرضا ثم ادعى أن بائعها كان جعلها مقبرة أو مسجدا أي وبرهن الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى
 أن البايع كان أخته وبرهن يقبل عند الثاني ويرجع بالنقن ويستقر الولاء على البايع وقال لا تقبل بينة المشتري
 على البايع بعد الشراء الرابعة باع أرضا ثم ادعى أنها وقف وهي في بيع الخمانية وقضائها غيبان فاضى خان
 صح عدم القبول وقال الزيلعي أنه أصوب وأحوط وقصل في فتح القدير فقال إن برهن أنه وقف لا تقبل
 ولو برهن أنه وقف صح وم يلزمه قبل وقصل في الظهيرية تفصيل المصنف الذي ذكره وظاهره ما في العمادية
 أن المعتقد القبول مطلقا سواء اقتصر على دعوى الوقف أو ادعى أنه وقف محكوم يلزمه انضمام باع الاب مال
 ولده ثم ادعى أنه وقع بفن فاحش الا اذا أقر بأنه باعه بفن مثله وكتب ذلك في الصك كما في عمدة الفتاوى السادسة
 الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك اه (قوله من سمي في نقض ماتم من جهته
 فسميه مردود عليه) كما اذا باع ثم ادعى أنه اغرمه باعه بغير أمر صاحبه فانه لا يصح ولو أقام البينة على اقرار
 المشتري أنه باعه بغير أمره لا يقبل ولو أراد أن يحلله على ذلك ليس له ذلك خلاصة (قوله والا لا) لأن مجرد الوقف
 لا يزيل الملك بخلاف الاصل اه وهذا التماس على قول الامام اتعا على الفتى به من أنه يملك الوقف ونحوه
 فلا (قوله قبولها مطلقا) أي ولو كان وقفا على معين لأن الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالقله فلا تشترط
 فيه الدعوى كالتهاة على الإطلاق وعق الأئمة لأنه لا يملك هناك موقوف عليه مخصوص ولم يتبع لم يعط
 من القلة وبصرف جميع القلة الى الفقراء لأن الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا تطلب الا في حقهم اه (قوله
 وفي فتاوى ابن نجيم) هي المذكورة سابقا وقد جرى فيها على أحد الأقوال (قوله الا اذا عين القوم أصلح من عينه
 الباني) لأن منفعة ذلك ترجع اليهم ابو السعود (قوله أي يفيق المسجد) أي أو المدرسة (قوله لتعذر التدريس فيها)

(باع دارا) ثم باعها المشتري من آخر
 ثم ادعى اني كنت وقفتم أو قال وقف على
 لم تصح فلا يملك المشتري (قلت) في بطل البيع
 أو أبرز حجة شرعية (قلت) في بطل البيع
 ويلزم أجر المثل فيه لا في الملك لو استحق على
 المعتقد برزاية ونحوها وليس للمشتري حصة
 بالنقن منية من الاستحقاق وهي إحدى
 المسائل السبع المستتاة من قولهم من سمي
 في نقض ماتم من جهته فسميه مردود عليه
 واعتمد في الفتح والبصر أنه ان ادعى وقفا
 محكوما يلزمه قبل والا لا وهو تفصيل حسن
 اعتمد المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد
 الاول آخر الكتاب تبعها لا كزوجه غيره
 وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار
 وصوبه الزيلعي قال وهو أحوط وفي دعوى
 المنطومة المعصية وهذا في وقف هو حق الله
 تعالى أما لو كان على العباد لم يجز قلت وقد
 قد مناقبوها طلقا ثبت أصله لانه لا فقراء
 قد بر وفي فتاوى ابن نجيم نعم تصح دعواه
 وبينته ويبطل البيع (الباني) المسجد (أول)
 من القوم (نصب الامام والمؤذن في المختار
 الا اذا عين القوم أصلح من عينه) الباني
 (صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه)
 قلو وقف على أولاد زيد ولا ولده أو على مكان
 هباء ابناء مسجد أو مدرسة صح (في الإصح)
 ونصرف القلة للفقراء الى أن يولد زيدا وفي
 المسجد عمادية زائد في التهرية في طلبته
 بمسلى مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته
 قد درس في غيرها تعذر التدريس فيها
 انصرف العلوقة لا لفقراء كما يقع في الروم

انما يفرأها أو يبعد العمران عنها (قوله فتقلها وكيل الامام) كالباثا (قوله لساقية هي لمان) وما يوجبهم هذا
 القيد ان الساقية الاولى كانت وقفاً وحيث تقول الشارح ان الارصاد على الملك ارصاد على المالك المراد بالملك
 فيه الساقية الثانية والمراد بالارصاد نقل المرمدة على الاولى الى الثانية (قوله اجاب بعض الشافعية الخ) قال
 في النهر وهذا المأوى في كلام علمائنا الا انه في اخلاصة قال المسجد والحوض اذا ضرب ولم يمتح اليه اتفرق الناس
 عنه صرفت أو فاته الى مسجد آخر أو الى حوض آخر اهـ وعلى هذا فيلزم المرمدة عليه ان يمتح اليه السقي والى حوض
 وتبذل الماء كما كانت ولا يتوجه من كونه ارصاد اعلى المالك انه لا يلزم ذلك قد بروقوله فيلزم المرمدة
 عليه ان يمتح أي الساقية الثانية وقوله كما كانت أي الاولى (قوله يعني فيصيح) أي الارصاد لكونه على شخص
 يملك التصرف (قوله لما في الحاوي الخ) فيه ان النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي هذه الحادثة من وقف
 الى لمان (قوله في حوض آخر) أي وقف كما يشهد اليه ما تقدم (قوله اختلفه الاقناء) أي اقتسامه الى ما حين
 سئلوا عنها وحدثت بأدونة (قوله من خلاف مذكور في الذخيرة) وبما رتبها لوجه من نصف غلة أرضه لفقره
 قرايته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج فقرا قرايته هل يعطون من نصف المساكين قال لاهو
 قول ابراهيم بن خالد السعفي وقال ابراهيم بن يوسف وعلى بن احمد الفارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون
 اهـ (قوله لكن في الثانية) استدلال على قوله اختلف الاقناء ما عيّد ان القول على - تسوا وقد علت ان
 الاقناء للمتأخرين لان هنالك روايتان في ما بالاقناء حتى يتبين الحق بل يتعين العمل بالاصح (قوله الظاهر الخ)
 ولم يوجد نص في المسئلة كما تفيد عبارة البحر (قوله لما في الحاوي الخ) لا يصلح دليلاً لما قبله هو - مثله مسدده
 (قوله ان غرس للسبيل) أي جعلها سبيلاً ووقفها لكل من اكل والذي في البحر عن المحيط رجل غرس في المسجد
 يسكن للمسجد لانه بمنزلة البناء في المسجد وفي الثانية لوقدوس الواقف للارض الشجر فيها قالوا
 ان غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر انه غرس للوقف يكون الوقف وان لم يذكر شياً وقد غرس
 من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفاً مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم
 ان يقطعوا به هذا التفاح والعصم انه لا يباح لان ذلك صار للمسجد يصرف الى عمارته اهـ وفي فتح القدير
 سئل أبو القاسم القفاري عن شجرة وقف ليس بعضها ربي بعضها قال ما يضي فسيبيله سبل غناها وما يضي يقرض
 على حاله اهـ اذا صح وقف الشجرة تبعاً لاصلها فان كان يتقطع بأوراقها فانه لا يقطع اصلها الا ان تفسد
 أغصانها ولو كان لا يتقطع بأوراقها ولا بأغصانها فانه يقطع وبتهذيبها اهـ (قوله شرط الواقف) أي الذي
 تسلكه قال في البحر وقد أشرنا ان الوقف على ما تسلكه لا على ما كتب المكتاب فيدخل في الوقف المذكور
 وغير المذكور في الصلأ على كل ما تسلكه به اهـ وليس المراد انه اذا كتب الكتاب شرطاً وسمع الله وأقرها
 الواقف انه لا يعمل بها بل هذه مفروضة فيها اذا تسلكه بأشياء موكب الكتاب أنقص مما تسلكه مثلاً وفي القناري
 الذخيرة قد صرح حوايلن الاعتبار في الشروط للوقوف لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو أقيمت بينة لما يوجد
 في كتاب الوقف على ما يلازم وبذلك لان المكتوب شرط لا عبرة به لخروجه عن الجلب التسمية واعلم ان
 ما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويل ولا يعمل به وما سكت من قبيل الظاهر
 كذلك وما احتج فيه قريئة عمل عليها وما كان شرطاً لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر لم تعد
 ترجع أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الجمل اذا مات الواقف وان كان جبار يرجع الى يسانه (قوله أي
 في القهوم) المراد به ما يفهم من اللفظ ويحتمل أن المراد به مقابل المنطوق ونفي الحنفية مضموم المخالفة بأقسامه
 في كلام الشارع فقط وأما في الروايات فقالوا به ويضيفون حكم العمة والشرط الى الأصل وهو العدم الأصلي
 الدليل وحكم الغاية والعدد الى الأصل الذي قرره السمع وما سماه الشافعية مفهوم موافقة هو دلة النص
 عندنا ونوضحه في كتب الأصول (قوله والاأن) أي ان لم يحدد ولم يترك بل اخذ رتبها (قوله لا سيما فيلزم
 بتركها تعطيل) كدوس الدعوة (قوله الخامة في الاوقاف) الخامة كماله طاهر هو ما ثبت في الدعوى باسم
 المقائنه أو غيرهم الا أن العطاس مشهور بالخامة مشهورة بيري عن الفتح وكلام البحر فيزيد أن المراد بالخامة
 المرتب من جهة الواقف وهو المتعين مرادنا قال في البحر فان قلت هل ما أخذ منه صاحب الوظيفة أجرة
 أو صدقة أو صلوة قلت قال الطرموسي في أنفع الوسائل فيه شوب الأجرة والعلة والصدقة فاعتبرنا شائبة

• فروع • مهمة حدثت للفقهاء ارصاد الامام
 ارصاد على ساقية ليصرف خراجها الكسفتها
 فاستفتى منها: انما الرب البلاد فقلها وكيل
 الامام اساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض
 الشافعية بان الارصاد على الملك لا ارصاد
 على المالك يعني يصح لخصم ان يملك الارصاد
 عليه اذ رتبها كما كانت لما في الحاوي
 الحوض اذا ضرب صرفت أو فاته في حوض
 آخر قد بره دار كبيرة فيها بيوت وقف بينها
 على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعتقه
 ثم على عتيقه قال الوقف على العتق أهمل
 يدل من خصه بالبيت في الثاني اختلف
 الاقناء اخذ من خلاف مذكور في الذخيرة
 لكن في الثانية أوصى رجل بمال ولا فقراء
 بمال والموصى له يحتاج هل يعطى من نصيب
 الفقراء اختلفوا والاصح ثم استأجر داراً
 موقوفة فيها أشجار مثمرة هل لا تكلونها
 الطاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم ياكل
 ما في الحاوي • غرس في المسجد انصاراً وتمنناً
 غرس للسبيل فكل مسلم الاكل والاقتباع
 لمساخ المسجد • قولهم شرط الوجوب
 الشارع أي في القهوم والدلالة ووجوب
 العمل به فيجب عليه خدمة وطبقته أو تركها
 لمن يعمل والاأنم لا سيما فيلزم بتركها تعطيل
 الكل من النهر وفي الاشياء بالامانة
 في الاوقاف أو شئبه الأجرة أي في زمن

المباشرة

الاجرة في اعتبار من المباشرة وما يقابلها من المعلوم وأعلمنا شائبة الصلة بالنظر الى المدرس اذا قبض معلومه ومات أو عزل في أنه لا يسترد منه حصه ما بقي من ثمن السنة وأعلمنا شائبة الصدقة في تصحيح أصل الوقت فان الوقت لا يصح على الاغنياء ابتداء لانه لا بد فيه من ابتداء مقربة ولا يكون الاعلا حظه جانب الصدقة وقال قبل هذا ان المأخوذ في معنى الاجرة والامساك للفقير اه (قوله والحل للاغنياء) أي اذا كان صاحب الوظيفة غنيا وباشراستحق معلومه ما وبطيبه (قوله لا يسترد المجهل) لان الصلة تثبت بالقبض وسواء كان المجهل له اماما أو طالب علم أو غيره ما ونقل في شرح الزعفراني للجامع الصغير في رزق القاضي خلافا ثم قال آخره والتصحيح أنه يجب عليه رد الزاد وأند أبو السعود عن البيهقي (قوله فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء) أي الا أن يكون قد جحد آخره للفقراء أبو السعود والاولى في التعليل أن يقول فانه لا بد فيه من ابتداء مقربة (قوله وقامه فيها) قال فيها فاذ مات المدرس انشاء السنة مثلا قبل مجي الفقه وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن يتطرق وقت قسمة الفقه الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين بشرط أن يكون من المعلوم من الفصل والتعديل فيعطى بحسبه مدته ولا يعتبر في حصه اعتبار مجي زمن الفقه وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقت بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب الوظيفة وما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعمال اه (قوله يكره اعطاء نصاب الفقير من وقف الفقراء) لانه صدقة فاشبهه الزكاة اشياء (قوله الا اذا وقف على فقراء قرابته) فلا يكره لانه كالوصية اشياء (قوله ومنه يعلم حكم المرتب الكسبي) أي فانه لا يجوز اذا بلغ نصابا (قوله ليس للقاضي أن يقرروا وظيفة الخ) وكذا الناظر ليس له ذلك لما اشتر من حرمة احداث الوظائف بالارواق وما اعترض به بعضهم على صاحب الجهر من أنه فعل ذلك حين كان مدرسا بصغر عمره ولا يعلم له مدنى في حله أجب عنه بأن وقف صرغتم وغيره من الوزراء والامراء والمملوك من بيت المال فهو وقف ضرورى وقد أفتى المولى أبو السعود بأنه لا تراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه بان كان الواقف رقيقا لبيت المال في عتقه نظير فجزوا الاحداث اذا كان المقرري الوظيفة من مصارف بيت المال اه واعلم أن عدم جواز الاحداث في الارواق قد بدهم الضرورة كافي فتاوى الشيخ قاسم أما ما عادت اليه الضرورة واقتضت المصلحة كنداسة الربعة الشريفة وقراءة العشر والحبسية وشهادة الديوان فرفع الى القاضي وتثبت عنده الحاجة فيقرر من يصلح لذلك وقد رده أجرة مثله وأما في ذلك الناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الوالدية أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله الا النظر) قد علمت أن ما استأجره الوقت واقتضت المصلحة يجوز احداثه (قوله يجوز الزيادة من القاضي الخ) ذكر في البصر قال الامام للقاضي ان من سوي المدين لا ينفق نفقة على الزاد القاضي في مرسومه من أوقاف المسجد بغير رضا أهل المحلة والامام مستغن وغيره يؤتم بالمرسوم المعهود وطيبه الزيادة اذا كان عالما تقيا اه وفيه ولو نصب امام آخر فله أخذ ما زيد ان كانت الزيادة لقله وجود الامام وان كانت لمعنى في الامام الاول فهو فضيلة أو زيادة صباحته فلا تحمل للثاني اه (قوله ثم قال) أي صاحب الاشياء في مقام من يتقدم في الصرف (قوله بل هو امام الجمعة) فهو أقوى اشياء (قوله ونقل) أي صاحب المحبة عن المبسوط أي مبسوط خواهر زاده كذا في شرح الملقني والذي في الاشياء بعد ما نقل عن فيروع البيهقي ما يفيد أن الوظائف المتعلقة بأوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه يجوز ان كان بصفة الاستحقاق من عالم يعلم شري وطالب علم كذلك أن باكل ما وقفه وغيره بمقتضى ما شرطه مانعه وقد اختلف كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة وبخاتفة الشرط والحال أن ما نقله البيهقي عن فقهاءهم اغما هو فيما في بيت المال ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بمصه بجهاتهم وفقها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ثم قال فان قلت هذا في أوقاف الامراء ما في أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما ما قال السلطان الشرا من وكييل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها الحق ابن الهمام في فتح القدير فانه مثل عن الأشرف برسباي أنه اشترى من وكييل بيت المال أرضا وقفها فأجاب بما ذكرناه وأما اذا وقف السلطان من بيت المال أرضا للمصلحة العامة فذكرنا في فتاوى في فتواه جواز ولا يراعى مباشرته دائما اه فثبت في بيت المال فيتمصيل فيما نقله صاحب المحبة فان كان السلطان اشترى الاراضي والمزايع

والحل للاغنياء وشبهه الله له فلو مات أو عزل لا يسترد المجهل وشبهه الله له فلو مات أو عزل الوقت فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء وقامه فيها يكره اعطاء نصاب الفقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقراء قرابته اختيارا ومنه يعلم حكم المرتب الكسبي من وقف القاضي أن يقرروا العلماء الفقراء فلا يثبت له ليس للقاضي ولا يحمل وظيفة في الوقت بغير شرط الواقف بأجر مثله لانه ترا لاخذ الا النظر على الواقف على معلوم فنية يجوز الزيادة من القاضي قال الامام اذا كان لا يكتسبه وكان عالما تقيا ثم قال بعد ذلك في وقتين والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قلت واعتقد في المنظومة المحبة ونقل عن المبسوط أن السلطان يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقت قري ومراعى فيعمل بأمره وان غاب شرط الواقف لان أصلها لبيت المال

من وكيل بيت المال يجب من اعادة شرائه وان وقفها من بيت المال لا يجب مراعاتها (قوله يصح تطبيق التقرير في الوظائف) هذا استدراك لقرسوسى اخذ من صحة تطبيق القضاء والامارة بجماع الولاية قال في الاشياء وهو ثقة حسن ويطلق التطبيق بموت من تلق وهله الرجوع قبل الموت أو الشفوع كرا العلامة البيرونى عن الشهادة ما يفيد عدم الصحة فلو قرر غيره لا يصح وهو ظاهر الوجه لانه بمجرد الشفوع يستحقه المعلق في تقرير غيره بوجوب عزله واخرجه بلا حجة شرعية وذلك لا يسوغ وقال به من الضلالة الرجوع كالموكل اذا رجع عن الوكالة المؤبدة الصادرة قوله كما عزلتك فانت وكبلى فان القاضي كالموكل أعاده أبو السعود قلت والوجه الاول وقائدة صحة التطبيق أنه عند وجود المعاق عليه لا يحتاج الى تجديد تقرير (قوله أو شفرت وظيفة كذا) بفتح الشين والعين المجهتين أى خلت عن العمل والبلد الشاغرة الخالية عن الناصر والسلطان (قوله ليس للقاضي عزل الناظر الخ) قالوا عزله هل ينزل ويأثم استظهر ذلك الجوى أولا ينزل واستظهره أبو السعود في غير منصوب القاضي اتمامه منسوب القاضي فينزل. طلاقا قد سلف ما فيه قال أبو السعود فيه اشارة الى أنه لا ينزل بمجرد اختلاف بل يستحق العزل اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا امتنع من اعادة الكتب الموقوفة كان للقاضي عزله يبرى وفي خزائن القضاة اذا زرع القيم لنفسه يخرج به القاضي من يد وولى من يتق به اهـ ويؤخذ من هذا أن الناظر اذا سكن دار الوقف ولو بأجر المثل يكون للقاضي اقراره عن الولاية لانهم نصوا على أنه لا يجوز له أن يسكن دار الوقف ولو بأجر المثل كافي خزائن الاكل اهـ يبرى (قوله وكذا الوصى) أى فانه ليس للقاضي عزله بمجرد الشكاية (قوله فهو رب) في نسخة مات يبرى (قوله بخلاف ما اذا قرط في خشب الوقف الخ) مثله بساط المسجد اذا ذكره بلافرض حتى اكتمت الارضة فانه يضمن ان كان له اجرة كافي الصيرفة قال السيد الجوى وقيل ان خازن الكتب الموقوفة لو لم ينضمها حتى اكتملت الارضة يضمن ان كان له اجرة وكذا ذكره البيرونى وعزاه الى الصيرفة (قوله لا يجوز الاستدانة على الوقف) قال في الوالدية قيم الوقف طلب منه الخراج والجبائيات وليس في يد من مال الوقف شي فأراد أن يستدين فهذا على وجهين ان كان بأمر الواقف جاز وان لم يأمر بالاستدانة فالحق ما ذكره أبو القاسم أنه اذا لم يكن من الاستدانة بتدبير رفع الامر الى القاضي فيأمره بالاستدانة ليرجع فيما يخص من الغلة لأن للقاضي هذه الولاية الا أن يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بأس أن يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن في ذلك السنة غلة فاما اذا كانت وقفا على المساكين ولم يسكن للخراج شي فإنه يضمن حصة الخراج سوى ملحقا عن أنفع الوسائل (قوله الاول اذن القاضي) أما المولى فلا يملكه او اذا ادعى الاستدانة من القاضي لا يقبل قوله على الظاهر فاذا كان في الواقع لم يستأذن كان متبرعا أبو السعود عن بعض الافاضل (قوله الثاني أن لا تبسر اشارة العين) أطلق الاجارة تشمل الطويلة ونها ولو بعقد فلو وجد ذلك لا يستدين أعاده البيرونى وقد سلف أن المفتي به بطلان الاجارة الطويلة (قوله والاستدانة القرض) تبع في هذا التعبير صاحب الاشياء قال الحلبي صوابه الاستقراض وفي القاموس القرض ويكره ما سلف من اساءة واحسان وما تعطيه تنشاء اهـ وأخرج بذلك ما إذا أنفق القيم من مال نفسه على المسكين أو أدخل جذا في الوقف لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكنه قيد في جامع النصولين بأن أشهد أنه أنفق ليرجع (قوله الجواب نعم) منشأ هذا التصريح عدم الوقوف على تحرير الحكم عن تدمه في الترخاينة سئل أبو يوسف عن المسجد اذا اتفق به من مال المسجد هل له ذلك قال نعم قيل واذا لم يكن للمسجد له المال فاستقرض فهدمه القيم وبناء من مال المسجد هل له ذلك قال نعم قيل واذا لم يكن للمسجد له المال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقد اشريعا وصرف القيم هذا القدر في بنائه ثم جاءت السنة الثانية هل يجوز للقيم أن يشرى من غلة المسجد المربعة أو يضمنها القيم من مال نفسه فقال يضمنها القيم من مال نفسه وهذا هو الذي يقتضيه قوله البيرونى ونحوه لابن الصنف عازيا الى القضية (قوله ثم لا يملكها) سواء كان المالك بيب اختياري أو جبري أعاده في الاشياء (قوله صارت وقفا) مؤاخذا به بزعمه اشياء (قوله بعمل بالمصادقة الخ) قال في الاشياء أقر الموقوف عليه بان فلا يصدق معه كذا أو أنه يستحق الربيع دونه وصحته فلان صح في حق المقررون غيره من اولاده ورثه ولو كان مكتوب الوقف مخافة جهالة على أن الواقف

يصح تطبيق التقرير في الوظائف فلان قال
القاضي ان مات فلان أو شفرت وظيفة كذا
قد قرنت فيها صح ليس للقاضي عزل الناظر
بمجرد شكاية المسكين حتى يتبوا عليه
خيانة وكذا الوصى الناظر اذا أجاز انساها
فهو رب ومال الوقف عليه لم يضمن بخلاف
ما اذا قرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن
لا يجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتج
بها بالمصلحة الوقف كمنه مير ورأى بند
فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو يده
منه يستدين بنفسه الثاني أن لا تبسر اجارة
العين والصرف من أجزائها والاستدانة
القرض أو الشراء لنفسه وهل للمولى شراء
متاع فوق قيمته ثم يبعه للعبارة ويكون الربح
على الوقف الجواب نعم أقر بأرض في يد غيره
أنها وقف وكذب ثم لكتها صارت رقعة يعمل
بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب
الوقف لم يكن في حق المقر خاصة

انه كور على الاثا لانه اوجب لهم الحق على السواء ولا يخل اولاد البنات في ظاهر الرواية والفتوى
 عليه وذلك لعل انهم يدخلون وتقبل نفوسهم من السراجية ومنية المقي وواقعات الحساي
 والاولوية وتقبل المصنف قول هذا القول ان هذه الحادثة وقعت بانتهاء فلعلمها الحادثة التي وقعت
 لمقتضاها الشيخ يحيى بن المنقار والله تعالى اعلم ولم يذكر المصنف في فتاويه انه اذا وقف وقفامرتبا وقال فيه
 على القرينة الشرعية وجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب المشروح
 في اولاد الظهور ولذا كرم مثل حظ الاثنين فانقصر الوقت في ثلاثة ذكورهم اولاد بنت الواقف احدهم اخ لام
 واثنان شقيقان فاثا احد الشقيقين قال الوقت الى اخيه الشقيقين واحبه لاهمه وقد قال الواقف في اولاده
 يستقل به الواحد كرا كان او اثنين ويشترك فيه الاثنان فصاعدا على حكم القرينة الشرعية فهل تقسم الغلة
 مناصفة بين الاخيرين ام تكون على القرينة الشرعية فأجاب تقسم الغلة بينهما فحين عا بالظاهر من
 عبارة الواقف ومنها قوله فاذا انقضى اولاد الظهور لم يبق احد كان ذلك وقضاء على من يوجد من اولاد
 البطون على الترتيب المشروح في اولاد الظهور ولذا كرم مثل حظ الاثنين فقوله لذكر الخ بين قوله السابق مرارا
 على حكم القرينة الشرعية ويجعل اولاد البطون بعد اولاد الظهور وقال في اولاد البطون هم على الترتيب
 المشروح في اولاد الظهور وان لم يبق احد كان ذلك وقضاء على من يوجد من اولاد البطون على الترتيب المشروح
 في اولاد الظهور ولذا كرم مثل حظ الاثنين فقوله لذكر الخ بين قوله السابق مرارا على حكم القرينة
 الشرعية من انه لم يرد عموم حكم القرينة المتساوية لذلك ذكرين كاخوين احدهما شقيق والاخر
 لا بومعنا فقرر هو الموافق للغالب من احوال الواقفين فانهم لا يأخذون في وقفهم عالا يطابق الارث في جميع
 الاقارب بل الغالب من احوالهم قصر التفاوت على المذكر والاتي فاذا قال على حكم القرينة الشرعية
 ينزل على الصائب المذكور وقدر في عبارة هذا الواقف الاطلاق نارة حيث قال اولاد على حكم
 القرينة الشرعية والتشديد اخرى حيث قال آخر المذكور مثل حظ الاثنين والمطلق محمول على المفيد اه ملخصا
 (قوله وقضية مكان) شبه المنقول الذي تعورف وقفه (قوله ولا اثم على البائع) وكذا الا اثم على المشتري
 عند عدم العلم (قوله اجمعه) على المشتري (قوله فذلك) أي البناء والفرس وأفراد باعتبار المذكور
 وقوله لهما أي للباي والفرس ولو قال فلهما لكان أوضع (قوله فبذلك معهما بالانفع للوقف) أي مع
 البناء والفرس فان كان الانفع جعلهما للوقف فلهما (قوله ما القيم وان كان الاصل ابقاء الوقف بالاجابة
 تحت يد المشتري ابقاءه والاول حذف البناء من قوله بالانفع لانه نائب فاعل بذلك (قوله بعد نقضه) متعلق
 بالقيمة أي انما يرجع بقيمته منقوضا لا دائما (قوله بخلاف ما لو استحق المبيع) فانه يرجع بقيمة البناء مبنيا
 لا بقيمته بعد نقضه حال في المنة شري داوود فيهما فاستحق رجوع بالنقص بقيمة البناء مبنيا على البائع
 اذا سلم اليه يوم تملكه وان لم يملكه فالتن لا غير كما لو استحق بجميع بنائها لم يتقرر ان استحقاق متى ورد على
 ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلا اه وفي البحر من خيار العيب شري فبقي واستحق
 نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع بقيمة على بائعه ونصف قيمة البناء لانه موقوف في النصف
 وقامه فيه (قوله لو انقطع ثبوته الخ) قال في الشاوي الخيرية مثل في طاحونة ثلثها وقف ثابت على ذرية
 والخمها من اولاد الظهور وثلاثها تنازع معهم فيه اولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيه بالسوية
 ولا تسلك بقطع لاحدهما بل هناك يرجع مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل عند أهل
 العلم واشتبه الامر في المصروف فما الحكم أجاب حيث لم يكن لهذا التمسك مرسوم في دواوين القضاة وتنازع
 فيه أهله فن أثبت من القرينة حقها بالينة الشرعية فهو هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق اما اذا علم حاله
 فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبغي على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا
 يفعلون ذلك على مراقبة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتار خاتبة
 في الاوقاف التي تتقدم عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها فيجوز على الرسوم
 الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وان لم يمكن لهم رسوم فالتقاضى يجعلها موقوفة من أثبت
 في ذلك حقا يقضى به اه وفي واقعات الساطي فان اصطلح الفريقان على شيء فيما بينهم فالتقاضى ينفذ

وفيها متى ثبت بالمرتب شرعي وقضية مكان
 وجب نقض البيع ولا اثم على البائع مع عدم
 علمه ولا متولى اجمعه ولو في المشتري
 او غرس فذلك لهما ما تملك معهما بالانفع
 للوقف وفي البرازية مع زيادة الجامع ان يرجع
 بقية البناء بعد نقضه ان سلمه المشتري للبائع
 وان امسكه لم يرجع بشيء بخلاف ما لو استحق
 المبيع لو انقطع ثبوته كما كان في دواوين
 القضاة اتبع والاثنان برهن على شيء حكم له به

ذلك وبقي بالغة بينهم اه ولى أنفع الوائيل عن الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام من وقف مائة واشتبهت
مصارفها وقد مر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المصروف من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه
كيفية بعد الموت الى آخر المسألة التي قدمناها والله تعالى أعلم (قوله والاخر برهن الخ) أفاد أن البرهان
وآخر عن العمل بما في الدواوين وهو الذي في عبارة الظهيرية السابقة ونحوه بأنه يعمل بالدواوين ويكمل القوام
السابقين كما في أنفع الوسائل وقوله خبر الدين في واضح متعددة (قوله والاصرف للفقراء) الذي تقدم
عن التنازع نية أن القاضي يجعله موقوفاً الى أن يظهر الحال (قوله مالم يظهر بطلانه بوجه شرعي)
بأن ظهر أنه جعله للاغنياء فقط أو اشترط به عند الاحتياط (قوله فيعمد للملك واقفه) ان كان موجوداً
(قوله أولوارنه) ان مات الواقف (قوله وأبى المال) ان لم يكن له ورثة (قوله فلو وقفه السلطان)
أي وقف ما كان لبيت المال وليس الحكم خاصاً بما اقتطع رسمه (قوله عامما جاز) قال ابن وهبان
ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عمت يجوز ويؤجر

(قوله ولو لمصلحة خاصة) كوقوف على بني فلان (قوله قطاها كرامهم لا يصح) طاعة العلامة عبد البر في وقف السلطان
أرضاً من بيت المال على بني فلان ثم على الفقراء وعلمه بأن وقفه على جهة خاصة يطلحق بقية المسلمين وليس له
استطاحق البعض منه اه ملخصاً (قوله قطاها كرامهم قبولها) لأن المتولي انما يشهد لا يثبت أصل الوقف على
الجهة لا لاثبات ما جعله الواقف من الاجرة (قوله بل يحدده) يومين أو ثلاثة فاقطع على ولا يكتفى منه بالعين بغير
(قوله لو اتهمه بخلقه) وان كان أميناً بغير (قوله لا يلزم) أي كل منهم وهو بالبناء للجمهور (قوله قبل قوله
بلا يجر) ينافسه ما ذكره في شرح الملتقى عازياً الى شروط الظهيرية لو أجز الواقف أو رسمه أو القاضي أو أمينه
ثم قال قبضت الغلة فضاقت أو فرقها على الموقوف عليهم وانكروه صدق بيمينه اه ويجوز في العارية أنه
لا يضمن ما انكروه بل يدفعه ثانياً من مال الوقف كذا في شرح الملتقى (قوله في وقفه) أو في الموقوف عليهم من
الذرية وأهل التسكيا (قوله فقبض الاجرة للمصوب) لأن المزدول أجزها للوقف لانفسه بغير ولان التصوب
هو المتولى اه والوقف خصوصاً اذا كان الاول نزع بيمينه (قوله على التعمير) أي على أنه أذن له بالتعمير فله
حساب ما صرفه على القول ببيعة المصادقة وعلى مقابله لا (قوله ليس للمتولى الخ) قال في البحر وأما بيان ماله
فله المتولى فان كان من الواقف المشروط ولو كان أكثر من اجرة المثل وان كان منسوب القاضي فله أجز مشله
واحتقر أهل يستحقه بل اتعين القاضي فنقل في القضية قولين ثانيهما أن القيم يستحق أجز مثل سبعة سواء شرطه
القاضي أو أهل المحلة أجزاً أولاً لأنه لا يقبل القوامه ظاهراً إلا بأجر والمعهود كالمشروط وقال قبل هذا وحاصل
ما ذكره الخلف أن ما يجعله الواقف للمتولى ليس له حصة من وأما هو على ما تعارفه الناس من الجعل عند
عقد الوقف ليقوم بمصلحته من عمارة واستغلال وبيع غلات وصرف جميع ما يجتمع عنده فيما شرطه الواقف
ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما يفضله مثله ولا ينفى له أن يقصر عنه وأما ما يفضله الاجرة والوكلاء فليس
ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية لامراً وجعل لها أجزاً معلوماً لا تكلف الا مثل ما تفضله التساهل
ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا لعلنا اكرم ان الواقف انما جعل له هذا في مقابلته العمل وهو لا يعمل شيئاً لا يكافئه
الحاكم ما يفضله الولاية اه (قوله أصلاً) أي مطلقاً سواء كان مساوياً لاجره أم لا (قوله ويجب صرف جميع
الخ) هذا اذا كان له أجزاً مقرر فلا ينفى ما ذكره خبر الدين في فتاواه حيث قال سئل في متولى وقف من جزئ
السلطنة العلوية بأمر بنسبه وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل ووقى غيره وفي ربيع الوقف عوائد
قديمة معهودة يتناولها الناظر بسعيه هل له طلب تناولها كاجرت به العادة القديمة أجاب نعم له طلب تناولها
اذ المعهود كالمشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه القيم يستحق أجز سبعة سواء
شرطه القاضي وأهل المحلة أجزاً أولاً لأنه لا يقبل القوامه ظاهراً إلا بأجر والمعهود كالمشروط وقال في الاشياء
عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً فهو صريح في استحقاقه لما جرت به العادة والله تعالى أعلم
انتهى فان موضوعه فيما اذا لم يعقد له أجزاً أو كانت العوائد كالأجرة كما يظهر من دليله المتقاعل (قوله ويجب
على الحاكم الخ) ليس هذا مما يختص على دعوى الوقف (أوله غيب الدعوى الشرعية) الغيب بالسكر
عامة الشيء كافي القلموس وهو مرتبط بقوله الرأى أي الذي دفع الرشوة عقب الدعوى الشرعية واذا وجب

والاصرف للفقراء مالم يظهر بوجه بطلانه
بوجه شرعي فيه وذلك واقفه أو لو ارثه
أوليت المال فلو وقفه السلطان عامما جاز
ولو لمصلحة خاصة قطاها كرامهم لا يصح لو شهد
المتولى مع آخر بوقف مكنت كذا على المسجد
قطاها كرامهم قبوله الا لزم المحاسبة في كل
عام ويكتفى القاضي بيمينه بالاجال لو مر وفا
بالامانة ولو اتهمها بغيره على التعمير شأفتها
ولا يجزيه بل يحدده ولو اتهمه بخلقه فتنه
قلت وقد منى الشرع كذا ان الشرع يك
والضارب والودي والمتولى لا يلزم بالتفصيل
وان غرضه قضاء ما ليس الا الوصول لبيت
المحصل لو ادعى المتولى الادع قبل قوله
بلا يجر لكن انفي التلا بواله ودأنه ان ادعى
الادع من قبله الوقف في وقفه كالأولاد وأولاد
أولاده قبل قوله وان ادعى الادع الى الامام
بالجامع مع والبواب وهو لا يقبل قوله
كالواستأجر شخصاً للبناء في الجامع باجرة
مهولة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل
قوله قال المذهب وهو تفصيل في غاية الحسن
فيه بل به واعتقده انه في حاشية الاشياء
ملت ويجوز في العارية بغير الاخر زاده
لو أجز القيم ثم عزل فقبض الاجرة له منسوب
في الاصح وهل ذلك المذهب من مصادقة
المتأجر على التعمير قبل ثم قال المصنف
والذي ترجع عندي لا ليس للمتولى أخذ زيادة
على ما قدره الواقف أصلاً ويجب صرف
جميع ما جعل من ثمنه وعوائده الشرعية وعرفه
مصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم
أمر المرتضى بردة الرشوة على الرأى غيب
الدعوى الشرعية السبل من فتاوى المصنف
قلت

الرد للمنفرد في هذه الموى الشرعية فيجب في المنفرد قبلها وفي غيرها الشرعية بالطريق الأولى (قوله
 لكن سيجي الخ) استدراك على قوله ليس للمتولى أخذ زيادة الخ والأولى ذكره قريبياته قلت لا منافاة
 فانه هذا فيمن ولاه القاضي (قوله ولو وقف الفقراء قرأته الخ) المقرب في هذا الباب من بعد فقراء في الزكاة على
 المشهور ومن له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذا إذا كان له ثياب كفاف لا فضل فيها أو متاع
 بيت لا بد له منه وإن كان له مائتا درهم فضة أو عشرين مثقالا ذهباً فلا حظ له في الوقف أو كان له فضل متاع
 أو ثياب يساوي ثيابا يعطى للمقربا لكسوب ولا بأس به ويكره أخذ الزكاة كما في الثانية قال صاحبان
 في تعريف القرابة هي كل من ينسب إليه إلى أقصى أب له في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم
 والقريب والبعيد والجمع والفرق في ذلك سواء ولا فرق بين أن يقول على قريبي أو على ذوى قريبي ومذهب
 الإمام التفصيل وبه لم يراجع المطولات ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكر والأنثى والمسلم
 والكافر والخمر والمملوك إلا أن ما يخص المملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم تخلق الفضة ولا يدخل أبو الوافق
 وأولاده أصليه وظاهر الرواية عدم دخول الجد والذي ذكرنا في قوله لا قرابة له وذوى قرابته يجري في قوله
 لأرحامه وذوى أرحامه ولا نساه وذوى أنسابه هندية ملخصا (قوله لم يستحق مذهب الخ) قال في الهندية
 إذا وقف أرض على قرابته فاذى رجل أنه من القرابة كلف إقامة البيعة ولا تقبل بيعة الأجنبي خصم
 وانخصم هو الواقف إن كان حيا فان مات فالوصى الذي الأرض في يده هو الخصم فان أقر الوصى لواحد
 بأنه من قرابة الميت لا يصح إقراره وانما هو خصم في إقامة البيعة عليه ولا يكون وارث الميت خصما للميت
 في ذلك إلا أن يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف فان برهن على المتولى بأنه قريب الواقف لا يقبل
 حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لا يبرهن أب ولا ب أولاد أولاد ولا تم ولا تقبل على الأخوة المطلقة وكذلك العمومة
 اه ملخصا (قوله ولو ولي الصغير) أي يذى القرابة له قال في الهندية إذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده
 وفقره في الوقف فله ذلك إن كان صغيرا بخلاف الكبير فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب
 في هذا بمنزلة الأب فان لم يكن له أب ولا وصى الأب وله أم وأخ أو عم أو خال فلهؤلاء إثبات قرابة الصغير
 وفقره إن كان الصغير في حجره استخسانا ثم إذا كانت الأم أو الأب أو الأخ موضع الغلبة في أيديهم فلا يصيب
 الصغير يدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق عليه والافوض في يد رجل ثقة بوزم بالثقة عليه كذا في الهيوط (قوله
 الايئنة على فقره) لأنه يذى الاستحقاق والدعوى لا تثبت بقول المدعى أبو السعود (قوله مع بيان جهتها)
 فإذا لم يفسر لا تسمع الشهادة لتتفرق القرابة أبو السعود (قوله من حين الوقف عليه) أي لامن حين المقضاء
 والذي ذكره في ولد البنت أنه لا يطالب بالماضي لومته لكاولة الأخذ فيه إذا كان قائما وأبى (قوله أجب نعم)
 قال في الصرفة في هذا الشرط في حق الصوفية بالمدرسة عدم التزوج كالمدرسة الشيعونية بالقاهرة اعتبر
 شرطه (قوله أو على بنى فلان لامن خرج) لعل هذا في غير القرابة أما فيها فقال في البحر وكذا لو شرط
 أن من انتقل من قرابته من بغداد فلا حظ له اعتبر لكن هنا إذا أعاد إلى بغداد ردة إلى الوقف اه (قوله لومته لكاولة)
 أما لو كانت غلة السنين الماضية قائمة فانه يستحق أولاد البنات حصصهم فيها قال علاء الدين الخنطاطي
 وغيره إن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكه ذكركه السلامة بعد البر (قوله فله النصف) لأن
 أقل الجمع اثنين في الوقف والوصية قاله الحلبي ولو قال هذه موقوفة على ولدي وله واحد فالوقف كله
 له وكذا لو كان له أولاد فانفرضوا ولم يبق إلا واحد حاي ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت
 الغلة لولده الصلي يستوى فيه الذكر والأنثى وإذا أجاز هذا الوقف فمادم يوجد واحد من ولد الصلب كانت
 الغلة له لا غير وإن لم يبق أحد من البطن الأول تصرف الغلة إلى الفقراء إلا إلى ولد الولد وإن لم يكن له وقت
 الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشارك في ذلك من دونه من البطون ولا يدخل فيه
 ولد البنت في ظاهر الرواية هندية ملخصا (قوله للمتولى الأقاله) أي أقاله الأجارة إذا اعتدها بنفسه أما إذا
 مقدها غيره فلا صرفة وفي القصة المنسوب الأقاله أي لعقد المعزول بخلاف الأمانه ذكرها في البيع قال
 الحوى وفيه أن تكون الأجارة كذلك لانها بيع المتعة ومحل جواز الأقاله إذا لم يقبض الأجرة أما إذا قبضها
 فلا كذا في الأشباه (قوله أجب عرض الخ) الخلاف في الوقف وأما دار اليتيم إذا أجبها الوصى أو الأب بعرض

لكن سيجي في الموى أيضا أن للمتولى
 أجر من عمل عليه فله ثلثه ولو وقف الفقراء قرأته
 لم يستحق مذهبها ولو ولي الصغير الايئنة على
 فقره وقرابته مع بيان جهتها فإذا قضى له
 استحققه من حين الوقف عليه قاضي ابن نجيم
 وفيها مثل من شرط السكفي لزوجه فلانة
 بعد وفاته مادامت من باقات وتزوجت
 وطلقت هل ينقطع عنها بالتزويج أجب نعم
 قلت وكذا الوقف على أموات أولاده لامن
 تزوج أو على بنى فلان لامن خرج من هذه
 البلدة فخرج بعضهم ثم عاد أو على بنى فلان
 من تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء
 إلا أن شرط أنه لو عاد فله فليحقق خزانة المقتنين
 ولي الوهابية قضى بدخول ولد البنت بعد
 مضي سنين فله غلة الأقاله لا الماشي
 لو سلمت له وقف على بنيه وله واحد فله
 النصف والباقي للفقراء وعلى ولده الكفل لانه
 مفرد من صفات قيم والمتولى الأقاله لو خيرا
 أجب بعرض معني صحيح وخساره بالفقراء

فانه يجوز بالاخلاف بحر (قوله لا مستأجر غرس الشجر الخ) قال في القنية يجوز للمستأجر غرس الاشجار
والكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون سائر الخياص وانما يحل
للمتولي الاذن فيما يزيد به الوقت شراقت وهذا اذ لم يكن حق القرار للعمارة اما اذا كان فلا يجرم لمخلف
والغرس لوجود الاذن في مثلها اه (قوله ويأذن) أي الناظر بالمخلف لو خيرا (قوله وما بناء مستأجر الخ) قال
في القنية القيم أو المالك قال مستأجرها اذنت لك في عمارتها فغيرها باذنه يرجع على القيم أو المالك وهذا اذا كان
يرجع معظم منفته الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو دخل بعضها كالتنوير
فلا مالم يشترط الرجوع ذكره في الوقت اه فلم منه أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم
منفته على المستأجر سوى في حاشية الاشياء (قوله والمتولى بناؤه الخ) اعلم أن البناء في أرض الوقف عليه
تفصيل فان كان سكان الباني المتولى عليه فان كان جمال الوقف فهو وقف مسوا بناءه وقف أو أطلق أو عينه لنفسه
اذ لا يملك أن يبقى لنفسه في أرض الوقف جمال الوقف فيقع للوقف وان عينه لنفسه وان كان من ماله للوقف
أو أطلق فهو وقف اذا كان المتولى غير الواقف اما لو كان الواقف وأطلق فانه لا يكون وقفا بل هو ملك
كافي الذخيرة وان بناء من مال نفسه لنفسه وأشهد أنه فهو له صريح بذلك في القنية والجهتي وان لم يكن متوليا
فان في ياذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان في الوقف فوقه وان لنفسه أو أطلق رفضه لو لم يضر وان أضر
فهو المضيع لماله فليترتب الى خلاصه ولا يملكه المؤجر جبراً على المستأجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقطع
وأما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضا وقف ضعة له على بنائه وأولاده من إداماتنا سوا جعل آخره لنفسه
ثم قرع من الواقعة بها شجرة فان غرس من غلة الوقف فالشجرة للوقف وان غرس من مال نفسه وقال عند الغرس
انه للوقف فهو للوقف وان لم يذكرك شيئا فهو وصيات وزاد في الاسعاف ما لو بني بناء أو نصب بابا اه من
الاشياء وحواشيها (قوله ما لم يشهد الخ) قد علمت أن محلها اذا بناء من ماله (قوله ولو أجاز لابنه الخ) قال في البحر
في الموضع الرابع في تصرفات الناظر لو أجاز الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز كذلك اذا أجرة من ابنه
أو أياه أو عبده أو مكاتبه للتمتع ولا نظرمعها كذا في الاسعاف وفي جميع النصول المتولى لو أجاز الوقف
من ابنه البالغ أو أياه لم يجز عند الامام الأبا كثر من أجرة المثل كبيع الوصي ولو بعتته مع عبدهما ولو خيرا للقيم
مع عند الامام وكذا استولى أجرة من نفسه لو خيرا مع والالا به يبقى اه فعلم أن ما في الاسعاف ضعيف اه
(قوله كعبده) أي المأذون (قوله وهذا) أي محل عدم جواز الاجارة لابن المتولى أو عبده اذا باشر المتولى
العقد بنفسه فلو باشر القاضى المقدم لا ارتفاع التهمة فيه أنه كيف يتولى القاضى العقد مع وجود
المتولى وقد يجب ان المتولى كان قاتبا أو مريضاً فباشره القاضى الى من ذكر (قوله وكذا الوصي) أي فانه
يصح بيعه من ابنه لانه يصح بيعه من نفسه وهذا اذا كان وصي الأب لا وصي القاضى قال المصنف
مع الشارح في باب الوصي وأن باع الوصي أو اشترى ماله للقيم من نفسه فان كان وصي القاضى لا يجوز ذلك
مطلقا لانه وكيل وان كان وصي الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للمغفروهي قدر التصرف زيادة ونقصا وخالا
لا يجوز مطلقا اه وقد علمت أن الاجارة من قبيل البيع لانها بيع المنافع (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يمتد
وكيل البيع والشراء والاجارة مع من تردها دونه للتمتع عند الامام الا اذا أطلق له الموكل كبيع عن ثقت فيجوز
بيعهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة اتفاقا قاله المصنف والشارح في الوكالة (قوله
وقف على أصحاب الحديث الخ) الظاهر أن محله اذ لم تكن له نية بتخصيصه عن يستقل بعلم الحديث والا فلا ريب
في التخصيص حيث وقف على مراده ثم اذا لم تكن له نية يقال ان أهل المذاهب جميعهم أهل حديث بمعنى
ان أئمتهم أخذوا به وعلموا بما دل عليه والحق وان كان يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد على القياس لا يقتضي
تخصيصه (قوله أي لكونه يعمل بالمرسل) هو مامنه العصاة سقط (قوله ويجازى على القبور) قال في القنية
وقف بشرط أن يقرأ عند قبره فالتعيين باطل اه وصريحه بان الوصية بالقراءة عليه باطلة وهذا مبني على
غير الحق به والحق به جواز الاختصاص في القراءة فيعين المكان والقوى على قول محمد بعدم كراهة القراءة عنده
بحر ملخصا (قوله لا على الصوفية) أي اذا كانوا على طريقة غير جيدة كالأشربلالي على الوجانية قاله الحلبي
ووجهه أنه ليس بقرينة حيثئذ اما اذا كانوا على طريقة جيدة فيصح عليه جعل ما قاله شمس الأئمة من الجواز

• لا مستأجر غرس الشجر بلا إذن الناظر
اذ لم يضر بالارض وليس له المخير الا باذن
ويأذن لو خيرا والا لا وما بناء مستأجر
أو غرسه فله ما لم ينو للوقف والمتولى
بناؤه وغيره للوقف ما لم يثبت أنه لنفسه
قبيله ولو أجاز لابنه لم يجز خلافا لما كعبده
اتفاقا وهذا لو باشر بنفسه فلو القاضى مع
وصي كذا الوصي بخلاف الوكيل
وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه
الشافعي اذ لم يكن في طلبه أي
ولا يزاره أي
ولا يدخل الحنفى كان في طلبه أو لا يزاره أي
لكنه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد على
القياس ويجازى على القبور والا يكتفى لا على
الصوفية

وفي فتاوى خير الدين المصرح به في كتب أصحابنا أن الوقف على الصوفية لا يجوز كما هو في الرواية المرجوح
 اليها من جانب الكل قال في الخلاصة والبرزانية وكثير من الكتب أخرجه الإمام الشافعي في الرواية من وقف
 الصوفية أنه لا يجوز في الصوفية فراجع الكل اليه اه (قوله والعلماني) قال في البحر ولو شرط وقفه على
 العلماني فأن شرط باطل وتكون الفسخة للمساكين لأن فيهم القسبي والفقير وهم لا يحصون وكذا على المورثين
 والعربان اه وفيه أن الوقف على الاغنياء والفقراء جائز والفقراء لا يحصون فتدبر (قوله الشارح) فيستحقان
 معلوم نظر الوقف معاً (قوله ينظم الواحد والمتعدد) أي بهما ما دام المتعدد يشتمل على المتني والجمع (قوله وفي النهر عن
 الاسعاف الخ) فهم أبو السعود كمنه أن هذا الاستدلال على ما قاله المفتي فعمل الاشتراك عدم كونه
 أحدهما أو أن يستند فالأول أفضل والآخر واحد على ما فهمه وهو كذلك كما أفاده الشارح وفي الهندية
 لو جعل الولاية لأفضل من لا أفضل فهي أفضل أولاده فإن صار قاسماً فالولاية لمن يليه في الفضل فإن ترك
 الأفضل القسبي وما راعى العدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه ولو أبى الأفضل القبول فالولاية لمن يليه
 في الفضل كما إذا مات ولوجه لأفضل أولاده وكان في الفضل يوازي يكون لا كبيرهم سناً ذكر كان أو أخت
 ولو لم يكن فيهم أحد أهلاً فالقاضي يقيم أجنبياً إلى أن يصير واحداً منهم أهلاً لا فريضة اليه اه مخلصاً
 قال أبو السعود إذا استوى في الرشد والسبق وكان أحدهم ذكراً والآخر أنثى كورة أو يستويان لم أره اه (قوله
 ولو أحدهما أدور الخ) أي قد جعله لأفضل (قوله فهو أولى) أي العلم بأمور الوقف (قوله وكذا لو شرطه
 لأرشدهم) فإنه كشرطه لأفضل فيقال فيه ما قيل فيه (قوله ولو شرطه للقاضي للقيم ثمة الخ) قال في البحر
 وهنا تنبيه لا بد منه وهو المراد بالقاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولي ويكون له النظر على الأوقاف قلت
 هو قاضي القضاة لا كل قاضٍ لما في جامع القصولين من الفصل السابع والعشرين لو كان الوصي أو المتولي
 من جهة الحاكم فلا وثق أن يكتب في الصكوك والصلوات وهو الوصي من جهة حاكمه ولاية نصب الوصي
 والتولية لأنه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم لم يكن من حاكمه ليرى ولاية نصب الوصي
 فإن القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولي إذا كان ذكر انتصرف في الأوقاف والقيام منصوصاً عليه
 في منشوره فصار حكمه نائب القاضي فإنه لا بد فيه أن يذكر أن فلاناً القاضي أذن له بالولاية فترزاه من جهة
 الوهم (قوله لم يستقل) لأنه إذا انفرد مع كونه حائلاً لا يحصل المقصود من ضم الثقة (قوله والا) أي بأن كان
 للامانة أو للاحتياط أو أمر الوقف (قوله بل الحفظ) قال الكمال وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المنصرف
 (قوله ليس للمتولي أن يستدين الخ) مكررم ما تقدم قاله الحلي (قوله وإن كانوا أصح) صوابه إذا لم يكونوا
 أصح فإنه نقل في الدر المنثور عن مؤيد زاده عازي بالوجيز لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسجلاً ولكن يجوز
 الرجوع عن الوقف عليه المشروط كالامام والمؤذن والعلم إذا لم يكونوا أصح أو في أمرهم نظر فيجوز
 للأوقاف الرجوع في هذه الشروط اه وفي الخلاصة ولفظه لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسجلاً
 ولكن يجوز الرجوع عن الوقف عليه وقفه وان كان مشروطاً كال مؤذن والامام والمعلم أن لم يكونوا أصح
 أو أنها ونوافي أمرهم فيجوز للأوقاف مخالفة الشروط اه أقول وبالله تعالى التوفيق إن ما ذكره من المؤذن والامام
 أن لم يكونوا أصح ليس من الرجوع وإنما هو مخالفة للشرط لكون هذه المخالفة أضعف للوقف فلا بد من
 قربة غيرهم عن أصله فهو كما إذا شرط أن لا ينزع من الولاية فخان فإنه ينزع ولا يعتبر هذا الشرط ولو في غيره
 وكما إذا شرط أن لا يزوج أحداً من سنة ولا رغبة فيما عينه فإنه يضاف وما كان ينبغي للمتوقف أن يفرد
 هذا بغير مستقل لأنه بهم أنه يجوز الرجوع في جميع الشروط لأن أصل الوقف وأبى كذلك فتأمل
 وقد تقدم من الشارح الإحالة على هذه العبارة وقد علمت ما فيها (قوله لأن الكفاية) أي النفي والتعريف بها
 اصطلاح كوفي (قوله لأقرب المكنتات) أي لأقرب مرجع منها (قوله وكذلك مسائل ثلاث) أي يعتبر فيها
 الأقرب وإن لم يكن هناك نصير فإن الغاية والثالثة لا خير فيها ما (قوله وعكسه) مبتدأ خبره قوله وقعت
 وإنما كان عكسه لأن ما قبله اعتبر فيه الأخير والأخير وحدها اعتبر الأول للأول فتأمل (قوله لأنه أقرب إلى زيد)
 أي لأن لفظ بن (قوله هذا هو الصحيح) راجع إلى أصل المسئلة ومقابل قول القاضي كامل الدين أن الهاء
 تنصرف إلى الأوقاف دون ابنه (قوله وقد قلنا أن الوصف بعدم متعاطفين) كالمسئلة الثانية (قوله عندنا) وإلى

والعلماني هو الأصح ولو شرط الظاهر للأرشد
 فالأرشد من أولاده فاستوى بالاشتراك أه أفق
 المتلا أبو السعود معللاً بأن أفضل التفضيل
 ينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر
 عن الاسعاف شرطه لأفضل أولاده فاستوى
 فلا نسلم ولو أحدهما أدور والآخر علم
 بأمور الوقف فهو أولى إذا لم يخبره انتهى
 جوهره وكذا لو شرطه لأرشدهم كما في أضع
 الوسائل ولو شرطه للقاضي للقيم ثمة أي ناظر
 حسيبه هل للأفضل أن يستقل بالتصرف
 لم أره أفق النسخ الأخ أم أن ضم اليه
 نفيان لم يستقل والأفقه ذلك وهو حسن
 نهر وفي فتاوى مؤيد زاده معزز بالثانية
 وغيره ليس للمصرف التصرف بل الحفظ
 ليس للمتولي أن يستدين على الوقف للعمارة
 إلا بأذن القاضي • مات المتولي والحياتة
 يدعون تسليم الفلحة اليه في حياته ولا يئنه
 لهم صدقاً بينهم لانكارهم الضمان •
 لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسجلاً
 اه • • • • •
 المشروط كال مؤذن والامام والمعلم وإن كانوا
 أصح انتهى جوهره وفي جوهر الفتاوى
 شرطه لنفسه مادام حياته لو أنه قلان ما عاش
 ثم بعده للأحفاد الأرشد من أولاده قالها
 تنصرف لابن لا للأوقاف لأن الكفاية تنصرف
 لا قرب المكنتات يقتضي الوضع وكذلك
 مسائل ثلاث • وقف على زيد ومرو وقوله
 قالها • • • • •
 ولي الذي كور قاله كور راجع لولد الولد
 بحسب وعكسه • وقف على بن زيد ومرو
 لم يدخل بن مروه ولأنه أقرب إلى بن زيد فيصرف
 اليه • • • • •
 بعد متعاطفين للأخير عندنا وفي الزباني من
 باب المحرمات وقوله لم يصرف الشرط

وانهم يستحقون معهم ووافقه على انقراض القسمة قالت أمها خالدة السبوطي في أولاد المتوفى في حياة أبيه
فراجعة لأوجه ذكرها السبوطي وأما قوله تنقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أتى به بعض علماء العصر
وعزوا ذلك إلى انقصاص ولم يتبعه والى ما صوره انقصاص وما صوره السبكي فإنه في مسئلة السبكي رقف
على أولاده ثم على أولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي مسئلة انقصاص وقف على ولده وولد ولده بالو أولادهم فصدر
مسئلة انقصاصا ثم إلى البطن الأعلى مع السفلى وصدره مسئلة السبكي اتفق عدم الاشتراك فالقول بنقض
القسمة وعدمه مبني على هذا فالأصل أن الواقف إذا وقف على أولاد وأولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده
ثم على ذريته ونسبه طبقا بعد طبقا وبما بعد بطن فحجب الطبقة العليا السفلى على أن من مات عن ولد انتقل
نصيبه إلى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته وعلى أن من مات قبل دخول
في هذا الوقت واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا أو ولدا ولدا أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان
حياء هذه الصورة كثيرة الوقوع بالظاهر ولكن بعضهم يعتبر بين الطبقات وبعضهم يعتبر بالو أو فان كان بالو أو
يقسم الوقف بين الطبقة العليا بين أولاد الوافي في حياته والواقف قبل دخوله فله سهم ما يخص أباهم لو كان حيا
مع أخوته من مات من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لأخوته فيستقر
الحال كذلك إلى انقراض البطن الأعلى وهو مسئلة انقصاص التي قال فيها بنقض القسمة حيث ذكر بالو أو
وقد علمته وإن ذكر بتم ثم مات عن ولد من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده وبتمزله لا ينقض أصلا بعده
ولو انقرض أهل البطن الأول فاذا مات أحد ولدى الواقف من ولد واحد والآخر عن عشرة كان النصف لولد من
مات وله ولد والنصف الآخر لغيره فاذا مات ابن الواقف استقر النصف للواحد والنصف للعشرة وإن استورا
في الطبقة فقوله على أن من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطن فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء
ينتقل إلى ولده وهكذا إلى آخر البطن حتى لو قدر أن الميت مات عن ولد واحد والولد خلف ولدا واحدا وهكذا
إلى البطن المباشر ومن مات عن عشرة وأخلف كل أولاد حتى وصلوا إلى مائة في البطن العاشر يعطى الواحد
نصف الوقف والنصف الآخر بين المائة وان استورا في الدرجة اهـ ملخصا (قوله أفنى السبكي بالمشاركة)
صوابه بعدم المشاركة وهذا الاتفاق في ولدى ولد الواقف الذي توفي حال حياته أبيه والسبوطي خالفه فأفنى
بالمشاركة وذكر له أوجهها بينا في الأشباه (قوله لكنه ذكر بعد ورقتين الخ) هو الذي ذكرناه في العبارة السابقة
يقولها فالأصل الخ (قوله قبل الوافي والمشارك الخ) تدل على أن كلام صاحب الأشباه في نقض القسمة لا في المشاركة
وعدمها (قوله فراجع متأخلا) راجعه فوجدته كما ذكرت لما فاتت ووجدت أهل العلم ردوا على صاحب
الأشباه حيث قالوا كأنه يزعم أنهم هم مخاضون وهو على العواب والأمر بالعكر بلا ريب فاتفق بذلك بعض
مشايخه الذين هم بالصالح والتابع المنقول معروفون وقد أتى في تقرير هذه الواقعة فأخلى الخنفة والشفاعة
والترتيب فيها لم يظن منهم شيخ الإسلام سري الدين عبد البر بن الحسن بن أبي شريف وشبهه العلامة علاء الدين
والشيخ برهان الدين الطرايسي الجبني وقاضى القضاة برهان الدين ابن أبي شريف وشبهه العلامة علاء الدين
الآخيني وغيرهم فالوقف المشهور وفيه ترتيب الطبقات ورد نصيب من يموت إلى ولده الخ لا يختلف الحكم فيه
وهو نقض القسمة بانقراض جميع البطن الأعلى باختلاف العاطف بالو أو ثم كما أوضحه العلامة المقدسي
مستند في هذا الرد إلى كلام انقصاص ورد على صاحب الأشباه قوله وإن ذكر بتم ثم مات عن ولد الخ
بأنه يلزم من هذا الاستنباط القاطع إحدى الجهتين المشروطتين لولد الوافي الاستحقاق به مع قول الواقف
على ولد ولدى الخ بلا وجوب مع إمكان العمل به ما في زمانين ويلزم منه أيضا حرمان ولد من مات قبل الواقف
عند انقراض أهل الطبقة الأولى مع أنه يخالف لصريح كلام انقصاص ومن أراد توضيح هذه المسئلة فليراجع
الأشياء وسواها (قوله مع شرح الوهبانية) للعلامة عبد البر ونقله الشربلاني في شرحه أيضا (قوله واقعتين
آخرين) تركت نقلها خوفا من الإطالة (قوله ولم يرزل العلماء الخ) أصلها صاحب الأشباه (قوله لو وقف على عقبه)
هذه القسمة صواب وفي نسخة على ولده (قوله دون الأماث) لأن ولداً من الذكور والأناث عقبه فاما ولد
بناج فليسوا من عقبه قاله العلامة عبد البر (قوله كل من يرجع نفسه الخ) توضيح لما قبله (قوله أغلوا أرضي لآله
وجنته) قال انقصاصا بالجنس والآل بمنزلة أهل البيت والحكم فيهم واحد ونحوه في المحيط وعلم في السير الكبير

أفنى السبكي بالمشاركة وخالفه السبوطي
وهذه الخالفة واجبة كما أفاد ابن نجيم
في الأشباه من القاعدة التاسعة لكنه ذكر
بعد ورقتين أن به فهم يعتبر بين الطبقات بتم
وبعضهم بالو أو قبل الوافي والمشارك
فراجعهم متأمل مع شرح الوهبانية فاه نقل
عن السبكي واقعتين آخرين يحتاج إليهما
ولم يرزل العلماء يعتبرين في فهم شروط الواقفين
الأم من رحم الله وقد أغنيت فين وقف على
أولاد الطاهر وورود الأناث كانت مستحقة
عن ولدين أبوهما من أولاد الطاهر ورأيه
ينقل نصيبهما لهما لصدق كونهما من أولاد
الطاهر وباعتبار أبيهما كما يعلم من الانقاص
وغيره وفي الانقاص والتأخر خاتمة لوقف على
عقبه يكون لولده وولد ولده أبا ما تناسلوا
من أولاد الذكور دون الأناث الآن يكون
أزواجهم من ولد ولده الذكور وكل من عقبه وكل
نسبه إلى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل
من كان أبوه من غير الذكور من ولد الواقف
فليس من عقبه انتهى وسبب في الوصايا أنه
لو أوصى لآله وجنسه دخل كل من نسب
إليه من قبيل أبيه ولا يدخل أولاد البنات
ولهن بالو أو صحت إلى أهل بيتها أو لجنسها
ولا يدخل ولد ما إلا أن يكون أبوه من قومها
لأن الولد إنما ينسب لأبيه لا لآله فاه نقل
وبه علم جواب حادثة لوقف على أولاد
الطاهر دون أولاد البطون فماتت مستحقة
من ولدين أبوهما من أولاد الطاهر وهل
ينقل نصيبهما لهما فأجبت نعم ينقل نصيبهما
لهما لصدق كونهما من أولاد الطاهر
باعتبار والدهما الذكور واه نقل إلى أهل
من الذكور وغيرها وباعتبار الواف في الوقف
على نفسه ولده ونسبه وعقبه جعل في ربيعة

لنفسه أيام حياته ثم يتم جازم عند الثاني وبه
يقف كعبه لولده ولكن يختص بالصبي
يوم الاتي مالم يقبدا بالذكور ويستقل به
الواحد فان اتى الولد الصبي قلنا فقرادون
ولد الولد الآن لا يكون حين الوقف صلي
فيختص بولد الابن ولو اتى دون من دونه من
البطون ودون ولد البنت في الصحيح ولو زاد
وولد ولي فقط اقتصر عليه ما ولو زاد البطن
الثالث علم له ونحوي الا بعد والا قريب
الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كالقول ابداء
على اولادى بلفظ اليهم او على ولدى واولاد
أولادى ولو قال على اولادى ولكن سمعهم
فان احداهم صرف نصيبه للفقراء ولو على
امرائه واولاده ثم ماتت لم يخصص ابنها
يحييها اذا لم يترق وتخصيب من مات منهم
للولده ولو قال على بنى اخوتى دخل
الاناث على الاوجه وعلى بنات لا يدخل
البنون ولو قال على بنى بنات فقط او قال
على بناتى وله بنون فالله للمساكين ويكون
وقفا منقطع ما قلنا حدث ما ذكر عاد اليه
ويدخل في قسمة القلة من ولد دون نصف
حول من طوع القلة لالا كراه الا اولاد
مباينة او ام ولده المستقيمة لكون حقيق لنبوت
نصيبه بلا حول ومطاعا لوجوبه فلا احتمال
عاقبه بعد طوع القلة وتقسيم بينهم بالسوية
ان لم يرب البطون وان قال للذكر كاتنين
فكل قال فالوصبة فرض ذكر امسح الاناث
وانى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم
حصته الوصية للمعدوم فلا يثبت من فرضه ليعلم
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدى ونلى ابدا
وكلمات واحد منهم كان نصيبه لسه فانه
بجميع ولده ونسبه جميعا وميتهم بالسوية
ونصيب للبنت لولده ايضا بالادب علام بالشرط
ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل
كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد
أو سكنت عنه يكون راجعا لاصل القلة
لا للفقراء مادام له باقيا والنسل اسم للولد
وولده ابدا ولو اتى والعقب للولد وولده من
الذكور أى دون الاناث الا أن يكون
أزواجهن من ولد ولده الذكور وله وجنسه

بأن الانسان من جنس قوم أى لا من جنس قوم أمه وهذا اصطلاح عرفي والافق اللغة الجنس الضرب
من كل شئ وقال في المحيط لو وقف على أهل يدخل فيه كل من يتصل به من قبل أهله الى أقصى أبه في الاسلام
يستوى فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرّم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل تحت الوقف الاب
الاقصى لو كان حيا ويدخل تحت الوقف ولد الواقف وصكك وولد ولده ولا يدخل أولاد البنات والاشوات
ومن سواهن من الاناث اذا كان زوجها من بنى أعمام الواقف وعترته فينزل بذخون اه (قوله وانما
لو أوصت الى أهل بيتها) نقل في التناوشية عن شرح السير الكبير عن أوصى لاهل بيت فلان أو وقف عليهم أنه
ان كان المراد بيت السكنى فأهل بيته كل من يعوله ويتفق عليه في بيته من بيته وبيته قرابة وعن لا قرابة بيته وبيته
وان كان المراد بيت البيت القسب فأهل بيته جميع أولاد أبيه الذين يعرفون به اه (قوله وبه لم جواب
حادثة) هو عين ما ذكره أولا قاله الحلبي موافقه تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

وبه الاتي لان الولد لما خذ من الولادة هو موجود فوقع ما حلبي عن المدر (قوله فان اتى الولد الصلي)
أى اذا مات الصلي الموقوف عليه عن ولد لا يستحق شيئا من الوقف وكذا لو كان حال الوقف ولد صلي وولد ولد
ومات الصلي يرجع الوقف للفقراء لا لولد الولد (قوله فلا فقره) لانقطاع الموقوف عليه درر (قوله فيختص بولد
الابن) فيكون ولد الابن عند عدم الصلي بمنزلة الصلي درر (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال
لان لولد البنات فمسبون الى آباءهم لا الى أمهاتهم بخلاف ولد الابن حلبي عن الدرر (قوله ولو زاد ولد
ولدى) حاصله كما قاله العلامة فوج تقدمه الله تعالى برحمته ان الولد المضاف الى باء المتكلم ان لم يقبدا لذكر راد به
الولد الصلي يستوى فيه الذكر والانثى وان قيد به راد به الذكر من الولد الصلي خاصة ولو قال رجل أرضى
هذه موقوفة على ولدى كانت القلة لولده الصلي ذكر كان أو أنى ولو قال على الذكر من ولدى كانت القلة للذكر
من ولده الصلي خاصة واذا اتى الصلي صرفت القلة للفقراء لا الى ولد الولد هذا اذا كان حين الوقف ولا صلي
وان لم يكن حين الوقف ولا صلي بل ولد الابن ذكر كان أو أنى صرفت القلة له خاصة ولا يشاكره فيها من دونه
من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وعليه للفقراء ولو قال على ولدى وولد ولدى ان لم يقبدا
بالذكر يدخل فيه الصلي وأولاد بنيه وأولاد بناته على الصحيح فيشتركون في القلة ولا يتقدم الصلي على أولاد
الابن ولا أولاد الابن على أولاد البنات وان قيد به يدخل فيه الذكور من البنين والبنات على الصحيح اه (قوله
اقتصر عليهم) أى على الولد وولده (قوله ولو زاد البطن الثالث) وقال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى
درر (قوله ثم نسبه) تصرف القلة الى أولاده ما تأسلوا لا للفقراء ما بقي واحد من أولاده وان سفل
لانما ذكر البطن الثالث فمضى التفاوت يعنى بكثرة الوسائط فترتفع صفة التخصيص فيبقى اعتبار معنى
الاتساب فيشمل الكل لوجوده حتى من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة واحدة (قوله
الا أن يذكر ما يدل على الترتيب) بأن يقول الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدى ثم على ولدى أو يقول بطنا
بعدي بن فخذ ذرية أجدد الواقف درر (قوله كالقول ابداء على أولادى بلفظ الجمع) فان الأقرب والابعد
فيه سواء الا أن يذكر ما يدل على الترتيب وكذا يقال فيما بعد وما في المحيط شاذ لا يقول عليه لها نصيب لما في الكتب
المعتبرة كما قاله العلامة فوج وأبو السعود العمادى وعبارة المحيط لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أولادى
يدخل فيه البطون كله المسموم اسم الاولاد ولو كان يكون الكل البطن الاول مادام باقيا فاذا انقرض
يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فيشتركون هذه البطون في القسمة والا قرب والابعد
فيه سواء اه (قوله ولو قال على أولادى ولكن سمعهم) أى وجعل آخره للفقراء درر (قوله صرف نصيبه للفقراء)
لأنه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المذلة الاولى
فان الوقف هذا على الكل لا على كل واحد منهم اه حلبي عن الدرر (قوله ولو على امرائه وأولاده) المتناسب
ثم أولاد المتناسب الكلام والمراد أنه جعل الاستحقاق بعد الأولاد فلا يختص ولدان نصيبها (قوله لم يختص
ابنهما) أى المتولد من الواقف حلبي عن الدرر أما ابنها من غيره فلا يدخل له لانه انما وقف على زوجته وأولاده
(قوله اذا لم يشترط) اما اذا اشترطه يكون لاولاده منه فقط (قوله دخل الاناث على الاوجه) لان جميع الذكور

واهل بيته كل من يناسبه الى اقصى ابيه
في الاسلام وهو الذي أدرك الاسلام أسلم أولا
وقرأته وأرسله وأنسابه كل من يناسبه الى
اقصى ابيه في الاسلام من قبل ابيه سوى
أبيه وولده لمصلحة فانهم لا يسمون قرابة انما
وكذا من علمهم أو سئل عندهما خلافا لجد
فقد هم منها وان قيد به قرأتهم يعتبر الفقير
وقت وجود الغلة وهو الجوز لا خذ الزكاة
فلو تأخر صرفها سنين لمعارض فافتقر الغنى
واستغنى الفقير بشارك المفقير وقت القسمة
الفقير وقت وجود الغلة لان المالات انما تقاس
بقيمة بالقبض وبارز الغنى والموت لا يعطى
ما استحقه وأما من ولدهم لدون نصف حول
بعد مجي الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه
فكان بقوله الغنى وقيل يستحق لان الفقير
من لاني له والحال لاني له ولوقيد به صلواتهم
أو بالاقرب فالأقرب أو بالأحوج أو من
جاوزه منهم أو من سكن مصر فقيده
الاستحقاق به على بشرطه وقامه في الاسعار
ومن أحوجهم حوادث زمانه الى ما غنى من
مسائل الاوقاف فطلبه بالكتاب المخصوص
باحكام الاوقاف المخلص من كتابي هلال
والخصاف كذا في البرهان في شرح مواهب
الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن أبي بكر
الطرابلسي الخنفي تزويل القاهرة بعد دمشق
المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنين
ومعشرين وتدهم مائة وهو ايضا صاحب
الاسعار والله تعالى أعلم بالصواب
(قول الاشياء اختلاف الشاهدين مانع
الافى احمدى وأربعين) قال في زواهر
الجواهر حاشيتها للشيخ صالح ابن المصنف
قد ذكر في الشرح المحال عليه مسائل لا يضر
فيها اختلاف الشاهدين وأما ذكر هامردا
فأقول الاول شهدا أحدهما أن طيه ألف
درهم ونحوه الاخر أنه أقرب بألف درهم تقبل
الثانية اذ هي مسكورة حنطة جديدة شهده
أحد هما بالجودة والاخر بالزبدية تقبل
بالزبدية ويقضى بالاقول والثالثة اذ هي مائة
دينار فقال أحد هما يا بورية ولا آخر
بجارية والمذهبى باهى يا بورية وهى أجرد

عند الاختلاط يشمل الائمة كما سلف (قوله وعلى بن ابي لا يدخل البنون) ولا تدخل الخنفي في هذه الصورة
كلنى قبلها لانها لم يها هو هندية (قوله فالغلة للمساكين) ولا تنى للبنات أو البنين اقدم صدق كل منهما على
مدلول الاخر برهان (قوله ويكون وقفه طما) وهو صحيح على قول أبي يوسف (قوله ويدخل في قسمة الغلة
الخ) قال في الهندية اذا قال وقت ارضى هذه على ولدى ثم جاءت جارية له بولد لاقى من ستة أشهر من وقت الغلة
فادعاه لواقف ثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده بولد لاقى من ستة أشهر من وقت الغلة
كانت له الحصه من الوقت كذا في الحاوى فان جاءت به لستة أشهر فصاعد الم بشر كهم كذا في المحيط (قوله
لا لا) كثر مثله ما اذا ولده لستة أشهر كما مر (قوله الا اذا ولدت مباته) أى التى لم تقربا تنقضاء العدة ولو كان
الطلاق رجعا فالجواب فيه كالجواب في المسكوحة هندية (قوله لدون سنتين) أى من وقت الابانة والعنق
وان كان لا كثر من ستة أشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل الطلاق والعنق لحكمة الوطء
في العدة فيكون موجودا عند طلوع الغلة اه على (قوله فلو حمل) وطئها بان كانت أم ولد غير معتقة
أو زوجة أو معتقة رجعى قاله الحلبي (قوله فلا) أى لا يدخل الا اذا ولدت لدون ستة أشهر من وقت الغلة
قال الحلبي فقلنا عن الهندية تكلموا في معرفة اليوم الذى يجب الحق في القسمة فيه ذكره لال رحمه الله تعالى هو
اليوم الذى حصل للغلة فيه قيمة ولم يشترط الفصل عن المؤن وقيل هو اليوم الذى صار لها قيمة فيه بحيث
يفضل عن المؤن والمراج والنواب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسى وهو اختيار
التأخرين من مشايخ بخارى رحمه الله تعالى كذا في الحاوى اه (قوله وتقسيم بينهم بالسوية) يفنى عنه
قوله سابقا وبسوى الاقرب والا بعد الا أن يذكر ما يدل على الترتيب (قوله فلو وصية فرض ذكر) كذا
في نسخ وصوايه ذكر كما هو في نسخ وهذه المسئلة فيها غرض وتوضيحها ما في مواهب الرحمن وشرحا
قال فيها ما ويكون بينهم بالسوية ان لم يربطون وان رتبها يجب الاقرب الا بعد وان قال لذكر مثل حظ
الاثنتين وكانوا مختلطين قسمت غلته بينهم على ما شرط فان كانوا ذكورا فقط أو إنا فقط قسمت بينهم
بالسوية بلان فرض ذكر أو إنا بينهم ولو كانت وصية فرض ذكر مع الاناث وأنى مع الذكور وقسمت
الوصية عليهم للذكر مثل حظ الانثيين ويرجع سهم المقرض الى الورثة والفرق أن في الوقف اخراج المصلحة
عن تلكه فلو فرض معهم ذكرا أو إنا لكان ذلك السهم لهم أو للمساكين وفى الوصية أوسع لذكر كور والافات
وهى غير صحيحة للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما لا يصلح منها ليرفع الى ورثته اه (قوله ولو قال على ولدى
ونسلى الخ) فرضها كمالى الدرر ولو قال على ولدى وولده ولدى أبدأ ما تساموا ولم يقل بطلبه بد بطن لكن شرطا
الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة لجميع ولده ونسبه بينهم على السوية ولو مات بعض ولد
الواقف وترك ولدا ثم جاءت الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بعتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه
استحق النصيب قبل موته فبأصابه أى الميت من الغلة كان لولده بالارث نصيبه أى لولد الميت سهمه الذى
عينه الواقف وسهم والده بالارث اه وقوله ونصيب الميت لولده أيضا أى كماله نصيبه الذى عينه الواقف
(قوله يكون) أى نصيب الميت (قوله راجع لاصل الغلة) أى لما تصرف اليه الغلة لانه انما يعود اليهم
بعد انقضاء جميع نسله ولم يفرض (قوله وولده) أى ولده (قوله ولو أنى) ذكره لال روايتين في دخول أولاد
البنات في النسل وكذا تافى خان وصاحب المحيط ورجح كلامه بوجوه كافيده كلام العلامة جدد البر (قوله
والعقب) سلف الكلام عليه (قوله وهو الذى أدرك الاسلام الخ) انما قيد به لانه لا صبرة عن الجاهلية (قوله
الى اقصى ابيه في الاسلام) سواء أسلم أولا كما قال في سابقه (قوله وكذا من علمهم) قال في الهندية وفي دخول
الجد ووايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير (قوله يعتبر الفقير وقت وجود الغلة) فيستحق الغلة
من كان فقيرا يوم تصفى الغلة عند هلال رحمه الله تعالى (قوله وهو) أى الفقير وقد تقدم ما فيه (قوله فافتقر
الغنى) بان ينفد التهود أنه افتقر قبل حدوث الغلة هندية (قوله واستغنى الفقير) أى بعد مجي الغلة قبل
أن يأخذ سهمه وفى من الغلة كان فقيرا فأداه صاحب الهندية (قوله بشارك) من ذكر وهو الغنى الذى
افتقر والفقير الذى استغنى (قوله لان المالات انما تقاس بقيمة بالقبض) هذا يعكس على الفقير الذى استغنى
فان قبضه انما هو في سال غناه وانما أتى به لرفع توهم أن الوقف صار حقا للفقراء وهذا الغنى لاحق له فيه فيقال

يقضى بالبخار بلا خلاف (الراية لو اختلفا
في الهبة والعطية الخامسة لو اختلفا
في حفظ النكاح والتزويج السادسة شهد
أحدهما أنه جعلها صدقة وقوة أي على
أن يزيد ثلث غلتها ويشهد آخر أن يزيد نصفها
تقبل على الثالث السابعة أنه باع بيع الوفاة
فشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أقر
بذلك تقبل الثامنة شهد أحدهما أنها
بجارية والآخر أنها كانت له تقبل التاسعة
أذى ألقاهم طلقا فشهد أحدهما على إقراره
بأنه قرض والآخر بأنه ودعة تقبل
العاشره أذى الأبراء فشهد أحدهما به
والآخر أنه وجبه أو صدق عليه أو حله
جازه الحادية عشره أذى الهبة فشهد
أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة أو أنه جعله
جازه الثانية عشره أذى الكفيل الهبة
فشهد أحدهما به والآخر بالأبراء جاز
وثبت الأبراء الثالثة عشره شهد أحدهما
على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على
إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل
الرابعة عشره شهد أحدهما أنه غصب
منه والآخر أن فلانا أودع منه هذا العبد
يقضى للمدعى الخامسة عشره شهد
أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حبلت
منه تقبل السادسة عشره شهد أحدهما
أنه أقر أن الدار له والآخر أنه سكن فيها
تقبل السابعة عشره شهد أحدهما أنها
ولدت منه ذكر أو قال الآخر أي تقبل
الثامنة عشره أنكر أن فدا فشهد أحدهما
على أنه في النيب والآخر في الطعام
تقبل التاسعة عشره اختلف شاهد
الأفسر بالمال في كونه أقر بالبرية
أو بالقارية تقبل بخلافه في الطلاق
العشرون شهد أحدهما أنه قال لعبد أمت
مروا الآخر أنه قال أزدى تقبل

في الجواب أن الوقت لم يصرحتهم لأنه صله لا قبله لا يقبض (قوله والموت لا يطله) يفيد أنه إذا مات بعد
وجود الفلح لا يطل حقه (قوله لاحظ) في هذه الفلة ويستحق ما يستقبل من الفلات كما في الثانية وهذه
أثبتت المسئلة السابقة فانها في الوقت على الأولاد بدون وصف فقروا ما هذه فهي فيما إذا وقف
على آثاره الفقراء (قوله لأن الفقير من لا شيء) هذا أحد قولين والثاني وهو المعقد أنه من يك ما دون الله أب
(قوله ولو قيد بصلاتهم) فسر الصالح هنا من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية كلف الأذى قليل
الشتر ليس عنتك ولا صاحب رية ولا قذاف المحسنات ولا معروف بالكذب فان كان هكذا فهو من أهل
الصالح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهو كقوله من أهل الصلاح هندية (قوله قول
الاثبات) أي صاحبها (قوله اختلاف الشاهدين مانع) من قبولها أي فيما يشترط فيه العدم من الشهود لأن كل
شاهد يكذب صاحب والمذني يكذب أحدهما ولا يعزروا أحدهما فقلت وهذه المسائل محلها كتاب الشهادات
والجواب أنه ذكرها في غير محلها وأحال عليه في محلها وقالوا لا بد من التملين بين كلام الشاهدين لفظا ومعنى
وهي بحيث يدل لفظهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا بالتضمن عند الامام وما عندهما فلهما اتفاقا
عليه فترد الشهادة عند الامام إذا شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لأن الخلاف على الأقل بالتضمن غير معتبر
عنده وتقبل عندهما على الألف مسند دعوى الأكثر لانها اتفاقا على الألف وترد عند دعوى الأقل لأن
المذني يكذب كشاهد الأكثر والصحيح قولهما اه أبو السعود (قوله الا في احدى وأربعين) المناسب لما ذكره
أن يقول الا في اثنين وأربعين والمناسب أيضا أن يزيد هنا قوله ذكرتها في الشرح ليناسب قوله بعد ذكر في الشرح
الحال عليه (قوله سردا) أي عدد من غير بيان الوجه فيها (قوله وشهد الآخر أنه أقر بأنفسه) تقبل هو قول
أبي يوسف وبره الصدر وقال لا تقبل ومثلها كما في خراثة الاكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بإقراره به
وزاد في الوالدية ما لو شهد أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الإقرار بذلك (قوله بالردية) الانسب
بالردية قاله الحلبي (قوله فقال أحدهما نيسابورية) نظيره بالقاهرة اليهودي والمعاذ فأي مثلا (قوله الرابعة
لو اختلفا في الهبة والعطية) ذكر في البهر أنه لا يشترط في الموافقة انظروا أن يكون بعين ذلك اللفظ بل أما بعينه
فغير رافقه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل وحاشا فلا وجه للاستثناء وقامه في الجوى (قوله
انذامسة) فيها ما في سابقها (قوله تقبل على الثالث) وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه
يقضى بالنصف المتفق عليه سوى ومحل ما إذا كان المذني يدعى الأكثر ولا فرق بين كون المذني عليه يقرب بالوقت
ويشكر الاستحقاق أو يشكرهما وأثبت البيه بما ذكر (قوله أنه باع بيع الوفاة) قال في البحر لا حصة لبيح
الوفاء ولا لبيح بل كل قول كذا بخلاف الفعل والنكاح من الفعل له الحلبي (قوله انها كانت له تقبل) لأن
الاصل اجابا ما كان على ماله كان (قوله أذى ألقاهم طلقا) أي غيره قيد بقرض ولا ودية وظاهره أنه لو قيد
بأحدهما لا تقبل انكذبه الآخر (قوله ولا تسربألف ودية) بالاضافة وعدمها كالذي عليه وجه قبولها
وان كان القرض يخالف الودية أنه إذا أنكر الودية كانت مضومة عليه كالقرض (قوله والإقرار به وجبه الخ)
وذلك لأن هبة الدين من المديون والتصدق عليه به وتخلط منه ابراءه (قوله أذى الهبة) أي هبة الدين
الدين له والوجه فيها ما ذكر في سابقها (قوله أذى الكفيل الهبة) أي هبة الدين للأصل (قوله وثبت الأبراء)
وبطلت الكفالة (قوله شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه العبد) صورتها أذى رجل عبدا في يد رجل
فأنكره المذني عليه فأنقاه المذني البيه بما ذكر فانها تقبل وبأخذ المذني العبد ومثله يقال في الصورة الثانية
(قوله شهد أحدهما أنها ولدت منه) صورته علق طلقا على ولادتها منه فشهد بما ذكر تقبل ويقع الطلاق
(قوله انها حبلت منه تقبل) لأن الحبل نازله الولادة غالب فكانه شهد بها (قوله أنه أقر أن المرأة) أي أن المذني
عليه أقر بأن الدار للمذني (قوله والآخر أنه سكن فيها) الضمير في سكن للمذني وفيه أن السكن قد يتكون
بالجارة والاعارة فلا تضيق الملك الا أنه الاصل فيها قلنا قبلت خصوصاً وقد تأيدت بشهادة الآخر أنها (قوله
شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكر) صورتها علق الطلاق على ولادتها طلقا (قوله والآخر) على أنه في الطعام
تقبل لأن الأذن في نوع يسمى الأنواع كلها لأنه لا يقصص بنوع كذا كرو في المأذون والظاهر أن عمله ما لم يتبع
العبد أحد الشاهدين (قوله تقبل بخلافه في المطلاق) للاتفاق معنى في الإقرار بخلاف المطلاق (قوله أزدى) أي

الحادية والعشرون قال لامرأته ان

كانت فلانا ماتت طالق فشهد أحدهما أنها
كله غدوة والآخر عشية طلقت • الثانية
والعشرون ان طلقك فعبدي حر فقال
أحدهما طلقها اليوم والآخر أنه طلقها
أمس يقع المطلق والعناق • الثالثة
والعشرون شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا
البنة والآخر أنه طلقها اثنتين البنة يقضي
بطلقين ويعلق الرجعة • الرابعة والعشرون
شهد أحدهما أنه أعتق بالعمية والآخر
بالفارسية تقبل • الخامسة والعشرون اختلفا
في مقدار المهر يقضي بالأقل • السادسة
والعشرون شهد أحدهما أنه وكله بخصومة
مع فلان في داره وشهد الآخر أنه وكله
بخصومة فيه وفي شئ آخر تقبل في دار
اجتماعه • السابعة والعشرون شهد
أحدهما أنه وقفه في محضه والاخر بأنه
وقفه في مرضه قبلا • الثامنة والعشرون
لوشهد شاهد أنه أوصى إليه يوم الخميس وآخر
يوم الجمعة جازت • التاسعة والعشرون اذعي
ما لا تفهد أحدهما أن المحتال عليه ما حال
غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه قتل عن
غيره فمهد هذا المال تقبل • الثلاثون شهد
أحدهما أنه باعه كذا إلى شهر وشهد الآخر
بالباع ولم يذ • كذا الاجل تقبل • الحادية
والثلاثون شهد أحدهما أنه باعه بشرط
الخيار ثلاثة أيام ولم يذ كذا الآخر الخيار تقبل
فيه • الثانية والثلاثون شهد أحدهما
وصكاه بالخصومة في هذه الدار عند قاضي
الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت
شهادتهما الثالثة والثلاثون شهد أحدهما أنه
وكله بالقبض والآخر أنه جراه تقبل • الرابعة
والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله بقبض
والآخر أنه سلطه على قبضه تقبل •
الخامسة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله
بقبضه والآخر أنه أوصى إليه بقبضه في
حاضه تقبل • السادسة والثلاثون شهد
أحدهما أنه وكله بطلب دينه والآخر
بتقاضيه تقبل • السابعة والثلاثون شهد
أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل
• الثامنة والثلاثون شهد أحدهما أنه وكله
بقبضه والآخر أنه أوصى إليه بأخذه أو أرسله ليأخذه

بعدماله وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء ومعناه الحر (قوله الحادية والعشرون) حذوه والقي بعدهما فمقتضى
فيه إلى المقصود وهو حصول الشرط وقطع النظر عن الزمان (قوله شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا البنة الخ)
قال في البحر شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا بالآخر لا أثر له طلقها اثنتين البنة يقضي بطلقين ويعلق الرجعة ذكره
في المتن عن هشام بن محمد بخلاف ما إذا شهد أحدهما أنه أعتقه كله والآخر أنه أعتق بعضه لا تقبل اه (قوله
ويعلق الرجعة) أي أعادتها إلى عصمته بعبدة جديد لكونه بعد طلاق بائن وهذا إذا كان لفظ البنة واجعا إلى
الطلاق لا إلى شهيد (قوله شهد أحدهما أنه أعتق بالعمية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال باحر ولم يذكر
الآخر أنه قال باحر فلا تكون مكررة مع العشرين (قوله اختلفا في مقدار المهر يقضي بالأقل) قال في جامع
المصولين شهد أبيه أو جارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل إلا في السكك تقبل ويرجع
في المهر إلى موثر المثل وقال لا تقبل في السكك أيضا اه (قوله يقضي بالأقل) يتأني هذا (قوله في داره) أي
الذي ادعى الوكالة (قوله قبلا) نحوه في الهندية إلا أنه لم يبين أن الوقت هل يكون في كلها أو في الثلث ان لم يخرج
الامقداره من المال والظاهر الثاني وشره فلا (قوله شهد أحدهما أن المحتال عليه أحال غيره) عبارة القنية
أدعي ما لا تفهد أحدهما عليه أن المحتال عليه ما حال من غيره بهذا المال ونهه الآخر أنه قتل عن غيره اعلم
أن القريم يطلق على الدائن وهو المراد بالاولى وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورة أدعي زبده على عمرو مالا
فأنكر عمرو المال فأقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرا حال عليه يعني أن دأته أحال زيد اعطيه به عليه من
الدين وشهد الثاني أن عمرا كفل عن مديون زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد
أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة واقفه تعالى أعلم بالصواب وسأني
هذه الصورة في كلام الشيخ صالح الأله قال يقضي بالكفالة لأنها الأقل (قوله ولم يذ كذا الاجل تقبل) لعدم تنافي
الشهادتين (قوله والآخر أنه جراه) من العبرة بمعنى التسليم أفاده الحلبي (قوله أنه أوصى إليه بقبضه) الموصى
إليه بالقبض بقوله الوكيل لا وكيل حقيقة لأن الوكالة تبطل بالموت (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في الوهبانية

حوالة ابراه ضحان وصية • وصكالة انذف الرهان التصور

طلاق شراء بيع القرض ديشه اخس • تلاف المكان الوقت ايس يؤر

وفي القصب والقتل السكك جناية • اذا اختلفا في واحد يستقر

أهو الشايط أن المشهود به ان كان قولاً لا يخلف المذكر ولا يمنع قبول الشهادة لا مكان الاعادة والتكرير
في القول وان كان فعلاً لا يخلفاً وقولاً وقولاً كالقصب اذا اختلف الشهود فيه زماناً ومكاناً لم تقبل لأن ما عدا
السكك أفعال مخصوصة والسكك وان كان قولاً لكن شرطه حضور الشاهدين وهو فعل أفاده العلامة عبد البر
أي والنقل الواحد لا يكرر (قوله الحادية والأربعون) مكررة مع السابعة والعشرين قال الحلبي (قوله ويكون
وقفا على الفقراء) ويطلب تعيين الشاهدين (قوله انتهى) أي ما في الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله قلت) من
كلام الشيخ صالح (قوله ومنها الواتني الشاهدان) مكررة مع الأربعين قال الحلبي قلت الفرق بينهما أن الأربعين
في الاقرار بالوقت وهذه في الاقرار بمال ولم يقلوا في الأربعين كاجتماع قاتل والالتكارت ما بعد هذه بالتاسعة
والثلاثين (قوله أنه طلق امرأته) وليس في نكاحه غير امرأة واحدة كما صرح به نخل الدين (قوله ان المرأة التي
كانت الخ) حينئذ تعين أن المطلقة هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها (قوله قبل هذا التلطيح) الذي
وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين (قوله ملك داره) الاولى حذف الضمير (قوله أنها كانت ملكه تقبل) لأن
الاصل اجبا ما كان على ماله كان حتى ينقله فاعل شرعي (قوله قضى بالالف باجاءا) لأن كلام الشاهدين
صرح بذكر الف بخلاف ما إذا شهد أحدهما بألفين كانت قد تم فإن الف اتعادت في الفين فتمت وقد علمت أن
المفقي به فيها قول الساجين بالقبول (قوله فإن شهادته على الفين مقبولة) وبهم المطلوب شاهد اثباتاً على قضاء
النكاحات (قوله قبل الشهادة) لأن المطلق قد يجمع مع المقيد (قوله خلافاً لما) استظهر صدر الشريعة قولهما
وهذا لا يذ كذا الذي لو نهذا ذكره ان يلحق ونقله المؤلف في باب الاختلاف في الشهادة (قوله شهد أحدهما
يكفالة الخ) مكررة مع التاسعة والعشرين (قوله لا في العزل) إلا أن يقسم شاهد اثباتاً عليه (قوله عن الدستيمان)
أي المهر (قوله لأن كل بائع الخ) أي والزوج هنا باع لها الدار بالدستيمان (قوله فاختلف المشهود به) من حيث ان

تقبل . التامعة والتملاقون اختلعا
 في زمن اقراره في الوصف تقبل . الاربعون
 اختلعا في مكان اقراره تقبل . الحادية
 والاربعون اختلعا في وقته في حصة اوف
 مرضه تقبل . الثانية والاربعون شهد
 أحدهما بوقفه على زيد والاخر على عمرو
 تقبل ويكون وقفا على الفقراء انتهى . قلت
 وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف
 مسائل . منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بأن
 شهد أحدهما أنه زمن يوم الخميس والاخر
 يوم الجمعة تسع عندهما خلافا فله جواهر
 الفتاوى . ويتم الوفاق بالشاهدان على
 الاقرار من واحد بحال واختلاف فقال
 أحدهما كذا في مكان كذا وقال الآخر
 كذا في مكان كذا تقبل . ومنها لو قال أحدهما
 والمستلة بحالها كان ذلك نافذا وقال
 الاخر كان ذلك بالعنى تقبل . ومنها في
 الولوية . ومنها شهد اهل رجل أنه طلق
 امرأته وأحدهما يقول أنه غير منكوحة
 بنت فلان والاخر يقول ما عساه اني أعلم
 وأشهد أن المرأة التي كانت في سوياسة
 فلان قد طلقها وأخرجها من دار قبل
 هذا التعلق قال غير الدين إذا شهد اهل
 المطلاق إلا أنه بين أحدهما المرأة وذكرها
 باسمها ولم يبين الآخر اتى في نكاحه
 وليس في نكاحه غير امرأة واحدة تصح
 الشهادة وهي في جواهر الفتاوى . ومنها
 اذ هي ملك داره فشهد أحدهما أنها له
 أو قال ملكه وشهد الاخر أنها كانت ملكه
 تقبل . نسبة المذني . ومنها اذ هي ألقا
 ونسبته فشهد أحدهما بأنها والاخر
 بأنها ونسبته فشهد بالالف اجماعا . نسبة
 . ومنها لو شهد أن له على هذا الرجل ألف
 درهم وشهد أحدهما أنه قد قضاه المطلوب
 . منها خمسة والعشرون . منها لو شهد أحدهما
 على الف مقبولة ولو اجماعا . ومنها اذ هي
 نجارية في يد رجل ونيا بشاهدين فشهد
 أحدهما أنها نجارية فشهد بهما منه هذا وشهد
 الاخر أنها نجارية ولم يقل غيبها منه قبلت
 الشهادة بجمع الفتاوى . ومنها شهد بأسرة
 قرة واختلعا في لونها قبل عنده خلافا فلهما

الشاهد الثاني لم يشهد بالاقراء بالملك والاولى حذف الفاء لانه جراب لما (قوله في الاشياء السكوت كالنطق)
 الاول أن يقول السكوت ليس كالنطق الا في كذا وهو كذلك في نسخ وهذا نقل لما في الاشياء ما لمعنى فانه قال فيها
 الناعمة الثانية عشرة لا يذهب الى ما كت قول ثم قال ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها
 كالنطق (قوله عدمها سبعة وثلاثين) سكوت البكر عند استنساخها قبل التزويج وبعده أي ولها الاقرب
 أو وسوة فلا استنساخها بالجمع وجود الاب لا يكون سكوتها كالنطق كافي الجوى . وقوله وبعده عطف على
 قوله عند استنساخها ولا مانع من عطفه على قبل . الثانية سكوتها عند قبضه مهرها فانما لا تسع دعواها على الزوج
 به لكونها راضية بقبضه . الثالثة سكوتها اذا طلق بكرا يكون رضاها بغير خيار بلوغها الاول وقت نياها لا يطل
 خيارها بالسكوت وهذا كله اذا كان المزوج غيبا لاب والحد . الرابعة حلفت أن لا تزوج فزوجه أبوها
 فسكتت حنت لان سكوتها بمنزلة رضاها بالكلام كافي الفصول العمانية . الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول
 لا الموهوب له . السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له . والمتصدق عليه اذن . السابعة سكوت الوكيل
 قبول ويرتد بركة . الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بركة . التاسعة سكوت المفوض اليه القضاء أو الولاية
 قبول للقبول بغير وله ردة . العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بركة . وقيل لا . الحادية عشر سكوت أحد
 المتبايعين في بيع النخلة حين قال صاحبه قد بدى أن أبعده . الثانية عشر سكوت المالك في العمانية تفسير النخلة أن
 يتواضع على أن يظهر البيع عند الناس لكن لا يكون قصد ههما من ذلك البيع حقيقة . الثانية عشر سكوت
 المالك القديم حين يقدم ماله بين الغائبين كالوأسرقن السلم فوقع في الغيبة وقدم ومولاه حاضر . الثالثة عشر
 سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى بصفة الخيار وقد بدا المشتري لانه لو كان الخيار بالبيع
 والمالة هذه لا يطل كافي معين الحكام . الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري
 قبض المبيع اذن قبضه ههما كان البيع أو فاسدا . قلت هو في الصحيح قول الطحاوي . وظاهر الرواية فيه
 أنه لا يكون اذنا القبض وله أن يسترده . الخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبيع . السادسة عشر سكوت
 المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة في غير ذلك التصرف الذي رأى مولاه فيه وفي ذلك لا ينفذ
 ولو رآه يشتري شيئا له فلم ينفذه فهو اذن منه وينفذ ذلك الشراء كافي الذخيرة . السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن
 في شئ ففعلت حنت في ظاهر الرواية . الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عنديمه أو رده أو دفعه بجنابة اقرار بركة
 ان كان به قبل بخلاف سكوتة عند اجابته أو عرضه لبيع أو تزويجه . ا . والفرق بين الرهن والايارة أن الرهن
 محبوس بالدين بحيث يمكن الاستيفاء منه عند الهلاك فيلزم من السكوت عنده الاعتراف بالرق وايت الاجارة
 كذلك . التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكتت حنت لا لو قال اخرج منها فاني أن
 يخرج فسكت ووجه الفرق أن النزول يشمل ضرب المدة اذ يقال نزلت في داره يوما فكان له وانه حكم انشائه
 بخلاف الخروج فانه لا ادوام له اذ لا يقبل ضرب المدة لانه عبارة عن الانفصال من داخل الى خارج . العشرون
 سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتم نكته اقراره فلا يملك نفقه . الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم
 ولده اقراره بقبضه في العمانية بما اذا سكت يوما أو يومين وفي قوله أم ولده اشارة الى أنه لو لم تكن أم ولده وسكت
 عند ولادتها لا يكون اقرارا بالولده . الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان
 كان الخبر بعد الاوفاسا عنده وعند ههما يكون رضا لو فاسقا . الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها
 بتزويج الولي . في هذا الخلاف . الرابعة والعشرون سكوتة عند بيع زوجته أو قرينه عقارا اقرار بأنه ليس له
 على ما أتى به مشايخ سمرقند خلافا لما في بخاري رحمه الله تعالى فليظن المفق وقيد بالبيع لانه لو كان مكانه
 حارية أو اجارة ورهن لا يكون اقرارا اجماعا لانه لم يستتبه فيكون داخل في القاعدة ولأن الانسان قد يرضى
 بالاتفاق بملكه ولا يرضى بخروجه عنه وأما اذا باع شيئا بمحضرة امرأته وهي ساكتة ثم ادعت هل دفع دعواها
 قولان صحيحان والفتوى على عدم السماع في القريب والزوجة بزازية . الخامسة والعشرون رأى جميع حرضا أو
 دارا تصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه وهذا الفرع فيه مما قبله زيادة تصرف المشتري زمانا
 بعد الشراء وهو ساكت فهو قيس في الاجنبى لا في الزوجة والقريب كما يهمل اطلاقه وهو مصرح به في متن
 تنوير الابصار وفيه اتى شيخ الاسلام شهاب الدين الحلي . وهي في تناواه من كتاب البيوع وكتب البيوعى على قوله

رجل زوجه رجلا بغير امره فنهتاه القوم
وقبل التهنئة فهو ورسالة قبول التهنئة
ذليل الاجازة ومنها ان الوكالة كانت
بالصريح ثبت بالسكوت ولذا قال في
الظهيرية لو قال ابن المم لكبيرة اني اريد
ان ازوجك من نفسي فبكتها فزوجها
بازدكر الموقوف في بصره من بحث الاولياء
ومنها سكوت أهل العلم والصالح في
التعديل كما في شهادات العبر قال ويكنى
بالسكوت من أهل المعدل والصالح فيكون
سكوت تركبة للشاهد في الملتقط وكان
الميث بن مساور غاضبا فاحتاج الى
تعديل وكان المزمع مريضا فعاده القاضي
وسأل عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله
فسكت فقال أسألك ولا تجيبني فقال المعدل
أما يكفيك من مثلي السكوت قلت فقدمت
هذه في الاشياء معزيات شهادات شرحة
فكيف تكون في تقيده بكونه من أهل
العلم والصالح فعدها من الزوائد ومنها لو
أن العبد خرج لصلاة الجمعة فراه فسكت
حل له الخروج اليها لأن السكوت بمنزلة
الرضا كما في جملة العبر ومنها ما في التنية
بعد ان رقم بعلامة (قع عت) ولوزفت اليه
بلاجهاز فله ان يطالب بما بعث اليه من
الدنانير وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما
يلحق بالمبعوث في عرفهم حيث يفتي بأنه
اذ لم يجزه بما يليق فله استرداد ما بعث
والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ولو
سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه
لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ
شيء ومنها اذا أبرأ فسكت صم ولا يحتاج الى
القبول هكذا ذكر البرهان في الاختيارات
في كتاب الاقراء ومنها سكوت الراهن
عند بيع المرتين الرهن يكون مطلقا في احدى
الروايتين ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم من
الاشياء اول القاعدة الجدة العزيز
الوهاب وهو علم بالصواب (قول الاشياء
لا يخلق المتكر في احدى وثلاثين مسئلة)
بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين في
حاشيته عليها المسماة بتقرير البصائر على
الاشياء والنظار اقول قال في شرحه الحال عليه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عنده في الاشياء التسعة

الظاهر وما نقله أبو السعود في تعديل المسر (قوله فكيف تكون) أي هذه المسئلة في تقيده أي بسبب تقيده
الشيخ صالح لما قال هذه المسئلة لم يذكر في الاشياء وقوله فعدها الاولى حذفه وقوله من الزوائد خبر يكون
ويوجد في بعض النسخ فكيف تكون زائدة ثم زاد فيه تقيده بكونه من أهل العلم والصالح فعدها من الزوائد
(قوله ومنها ما في التنية الخ) عبارة ما بعث الى الخطيبة دستبان وزفها الاب اليه بلاجهاز فله ان يطالبه بقدر
المبعوث اليها جهازا (صح) له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من دستبان وهو اختيار
الائمة السكار وجمال الدين وبرهان والاد الصدر الكهيد ثم روى بقع حثيج الا أنه قال فله ان يطالب الاب بما بعث
اليه من الدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ورايت بها من الدنانير المهر المجل وقوله يحضبطه
الحلي بالياء التنية والحا الممهلة وليس ذلك من رموزها كما يظهر بالاطلاع عليها وفي نسخ كثيرة فتح أي فحينئذ
(قوله بعلامة قع) بالقاف والعين الممهلة رمز للقاضي عبد الجبار قاله الحلي (قوله عت) بالعين الممهلة والتاء
المنشأة فوق رمز لعلاء الدين التبرجاني قاله الحلي (قوله فله ان يطالب بما بعث اليه من الدنانير) أي دنانير المهر
والموقوف لم يبين أنه يأخذها ويدفع لها مهر المثل أو يشتري بها ما يليق به وقيل أنه اذا اشترى بها الثلاث قد لا يبلغ
عادة مثلها في الجهاز فتعود المنازعة (قوله فله المطالبة بما يليق بالمبعوث) ثم اذا جهزت فالامر ظاهر وان لم تجهز به
هل يرجع بالدنانير (قوله فله استرداد ما بعث) من المهر ويشتري به ما يليق بهالة وتقدم لصاحب النهر ان الصبيح
لأنه ليس له ذلك لان المال في النكاح غير مودود القاعدة تقسيم المتق به على الصبيح (قوله والمعتبر ما يتخذ
الزوج) يعني أنها الوجهة بما يليق بالمهر الا أن غالبه يرجع نفعه اليها كلى لكن ذلك أخل ببعض ما يحتاجه
الزوج فالعبرة لعادة أمثاله فله ان يطالب به (قوله ولو سكت الخ) هو المقصود من ذكر هذه المسئلة
(قوله زمانا يعرف بذلك رضاه) لم يبينوا ذلك الزمان والمناسبات نصينه والظاهر ان ذلك موكول الى العرف
(قوله وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة) أي قاعدة لا ينسب الى سكت قول حيث قال ولورأى
المرتين الراهن يبيع لا يطل الرهن ولا يكون رضائي رواية اه وجهه كونها معلومة منها أنه اذا كان
غير مبطل في رواية كان مبطلا في أخرى واعلم ان الباتع في عبارة الاشياء هو الراهن وفي هذه المرتين
كلا لا يفتي لكن الحكم لا يختلف كما يأتي ان الرهن لا يبيعه أحدهما الا برضا الآخر اه حلي وزاد بعضهم
من وضع متاعه عند رجل وسكت وذهب بصيره مودعا بكسر الدال وما اذا استأجر أحد الوصيين جالين
لحل المنازلة الى المقبرة والاخر حاضر ساكت واستأجر بعض الورثة بمضرة الوصي وحامسا كان جاز ذلك
ويكون من جميع المال بمنزلة الكفن والسكوت على البدعة والمنكر فانه يكون رضاي في أن يقيد بما اذا لم ينكر
بقليه عند عدم القدرة على الازالة باليد أو اللسان وما لو أوصى رجل فسكت في حياته فلما مات باع الوصي
بعض التركة وتناضى ديشه فهو قبول للوصاية كما في معنى الحكم انتهى حوى وما اذا أجل الرجل القطن
الى منزله وغزله امرأته وكذا النسيج أي اذا نسجه فليس له ان يضمنها قيمته مخلوفا ومغزولا ويعد سكونه رضاه
وكذا اذا جعن فجاء انسان وشبهه أو أضعف ثاة فجاء انسان ودفعها فيكون السكوت كالأمر دلالة والقاعل معينه
ولا أجر ولا ضمان في ذلك اه يرى وفي حاشية أبي السعود على الاشياء متى ثبت أن الخصم عاين اليد تصرف
في المنازعة فيه تصرف الملاك وهو سكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعا له من الدعوى ولا تقبل
بينه ولا يقيد حيث تترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة سنة ويحصل قولهم ان الدعوى بعد خمس
عشرة سنة لا تنفع الا في الارث ونحوه على عدم معارضة التصرف اه وهذا بحث معارض للنصوص الذي
حكى عليه الاجماع وهو انه لو شاهد غيره أعار ملكا أو أجره أو رهنه لا يكون اقرا بانه ملكه كما تقدم ذلك مع
بيان وجهه واعلم ان المتع من سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة معلول بنهي السلطان عن سماعها بعد ذلك
قطع العمل والتزوير وما في الخلاصة المذمومة والمذمومة عليه اذا كان في موضع واحد ولا مانع وادعى بعد الثلاثين سنة
أو ثلاث وثلاثين على ما في المبسوط والقوا كالبدرية أو ست وثلاثين على ما في فتاوى العتاي لا تنفع الا ان
يكون المذمومة غائبا أو صيبا أو مجنونا أو ايسر له ما ولسان أو المذمومة عليه أصيبا جزاء صانف منه الا في الارث والوقف
كما في سررة الفتاوى عنها فذلك قبل صدور النهي عن سماعها بعد هذه المدة وكذا تظايرت كتب المتأخرين على عدم
السماع بعدها الا في المستثنى والظاهر انه لم ينقص هذا النهي بغيره ولا للتدل (تنبيه) اذا ثبت المنع من سماع

ومندهما يختلف الابد في الصغيرة وفي التزجج
المولى أنته خلا فالهـ ما وفي دعوى الدائنة
لوصى فأنكره لا يختلف وفي دعوى الدين على
الايباء وفي الدعوى على الوكيل في المشتكين
كالوصى ففهما اذا كان في بد زجل شيء فاذعاه
رب لان كل الشراء منه فاقربه لاحد هـ
واُنكره لا آخر لا يختلف وكذا لو أنكرهما
فحلف لاحد هـ ففما فنكل ونفى عليه لم يختلف
للا آخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم
من ذي اليد فاقربه لاحد هـ لا يختلف للا آخر
وفيما اذا ادعى كل شيء ما أنه رهنه وقبضه
فاقر به لاحد هـ أو حلف لاحد هـ ففما فنكل
لا يختلف للا آخر وفيما اذا ادعى أحدهما
الرهن والتسليم والا آخر الشراء فاقربه
بارهن وأذكر البيع لا يختلف للمشتري ولو
ادعى أحدهما هذين الاجارة والا آخر الشراء
فاقر بها وأنكره لا يختلف مذعيه ويقال
لمذعيه ان شئت فانتظر افضاء المدة وقتك
الرهن وان شئت فانسح وفيما اذا ادعى
أحدهما الصدقة والقبض والا آخر الشراء
فاقر لاحد هـ لا يختلف وفيما اذا ادعى كل
منهما الاجارة فاقربه لاحد هـ أو نكل لا يختلف
بخلاف ما لو ادعى كل منهما على ذي اليد
انصب منه فاقربه لاحد هـ أو حلف لاحد هـ
فكل يختلف للثاني كما لو ادعى كل منهما
الابذاع فاقربه لاحد هـ لا يختلف للثاني وكذا
الاعارة ويحلف ماله عليه كذا ولا قيمته
وهي كذا وكذا وفيما اذا ادعى البائع رضا
الموكل بالعيب لم يختلف وكيله وفيما اذا
أنكره فوكيله في الشكاح وفيما اذا اختلف
الصانع والمستمتع في الأمور به لا عين على
واحد هـ ففما وكذا لو ادعى الصانع على رجل
أنه استخفه في كذا فأنكره لا يختلف
الحادية والثلاثون لو ادعى أنه وكيل عن
الغائب بشئ دينه وبانصوصه فأنكره
لا يختلف المديون على قوله خلا فالهـ
هـ هكذا ذكر بعضهم وقال الخلواني بـ تحلفه
في قوله بـ جميعا انتهى وبهـ لم يوافق
الخلاصة تساهل وقصور حيث حال كل
موضع لو أنكره اذا أنكره

١٠

يستحق الا في ثلاث منها لو كبل بالشراء
اذا وجد المشتري عيبا غاردا أن يرتبه
فالعيب وأراد البائع أن يحلفه باقعه ما يعلم أن
الموكل كل رضى بالعيب لا يحلف فاذا أقر
الوكيل ربه ذلك ويطلق حتى الردة الثانية
لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر
ربه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
المدينون أن الموكل أبرأه من الدين وطلب
عين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقر ربه
أبى • وزدت على الواحدة والثلاثين
السابعة البائع ان أنكر قيام العيب للعمال
لا يحلف عند الامام ولو أقر به ربه كما ترى
خبار العيب والشاهد اذا أنكر رجوعه
لا يستحلف ولو أقر به ضمن مات بها
والسارق اذا أنكر هالا يستحلف فلتقطع
ولو أقر به قطع ولذا قال الاصحابي ولا
يستحلف الاب في مال العبي ولا الوصي
في مال اليتيم ولا المتولى للمسجد والوقف
الا اذا ادعى عليهم العقد فيكون حينئذ
قلت وزدت على ما ذكره مسائل • الاولى لو
ادعى على رجل شيئا وأراد استلافه فقال
المدعى عليه هو لا يني الصغير فلا يحلف وفي
قناتى الفضلى عليه اليمين في قوله • جميعا
فاذا استحلف فكل والمدعى ارض يقضى
بالارض للمدعى ثم ينتظر بلوغ العبي ان
صدق المدعى كان كما قال وان كذب ضمن
الوالد قيمة الارض وتوخذ الارض من
المدعى وتدفق للمدعى وهذا بمنزلة ما لو أقر
لغائب لم يظهر وجوده ولا تصديقه لانسقط
هذه اليمين فكذلك هنا قلت وعلى القول
وجمع هذه الى قول المذهب ولا يستحلف
الاب في مال العبي • لانه لما أقر به العبي
ظهر أنها من ماله وفيه تأمل • الثانية لو
اشترى دارا فحضر الشفيع فأنكر المشتري
الشراء قال في التوازل ولو أن رجلا
اشترى دارا فحضر الشفيع فأنكر المشتري
الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا يمين
فلا يمين على المشتري لانه قد رزقه الاقرار
لابنه فلا يجوز الاقرار بغيره به وذلك •
الثالثة لو كان في يد رجل غلام أو جارية أو
قوب اذا عده رجلا فقتله ما الى القاضي
فأقر به لاحدها ثم أراد الآخر تحليفه فان ادعى

(قوله من الوالد قيمة الارض) أي للمدعى قاله الحلبي (قوله ما لو أنزل لغائب) أي بما ادعى به عليه والعصير
في وجوده وتصديقه للغائب (قوله لا لانسقط عنه اليمين) أي فيصالح المدعى فان نكل قضى به عليه ويستقر قدم
الغائب فان صدق المدعى فيها والادفع له ضمن قيمته للمدعى (قوله الى قول المصنف) أي ابن شحيم في بصره (قوله
وفيه تأمل) اصل وجهه أن قول المصنف فيما اذا تحقق أنه مال العبي وهذا لم يعرف أنه ماله الا باقرار الاب ويمكن
أنه أقر تحصيل الادفع الدعوى عنه وفيه العيب الا في (قوله فأنكر المشتري الشراء) نفسه انهم ذكروا في باب طلب
لشفعة أنه بدله من الشراء هل اشترت أم لا فان أقر به أو نكل عن اليمين على الحاصل في شفعة المملوك
أو على السبب في شفعة الجوار أو برهن الشفيع قضى له به ولا حاجة له بما في التوازل فانه مفروض فيما اذا أقر
انها لابنه الا أن تعيد بأن المشتري أقر أنها لابنه (قوله ولا يمين) أي للمدعى الشفعة على الشراء (قوله فلا يجوز
الاقرار بغيره) وهو البائع أي ولو أقر منه اليمين رجعا نكل عنه فليزعم دفعها للشفيع لان الكول بذل أو اقرار
فتخرج عن ملك الصغير (قوله الثالثة) مكررة مع قول البصر وفيما اذا كان في يد رجل شيئا فادعاه رجلا
كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كافي الزواهر قاله الحلبي (قوله لانه لو أقر بالعيب
يجب عليه الضمان) وأما اذا أقر بشراء الثاني منه لا يجب عليه لانه خرج من يده لمشترا آخر واقرار ليس بيمين
عليه غاية الامر أن المنتزعة الثاني يرجع بالنسبة الذي دفعه ان ثبت الدفع (قوله فالتقول لا بيمين) لانه
قد تقسم أن الاب لا يستحلف في مال العبي ولا شك أن الثمن مال العبي (قوله ورب المسروق) أي وادعى
رب المسروق الخ أي والقرض أنه قد قطع بقرينة عبارة التوازل (قوله قال السارق) أي بعد ما قطع وقوله
قد هلك المذهب لما بعده قد استهلك وحكم الهلاك والاستهلاك هنا واحد (قوله فالتقول قوله ولا يمين عليه)
قال المصنف والشاوي في كتاب الهبة ولو ادعاه أي الهلاك صدق بلا حلف لانه ينكر الرد (قوله السابعة الخ)
مكررة مع قول البصر وفي دعوى الدائن اليمين كافي الزواهر اه • حلبي (قوله الثامنة الخ) مكررة مع قول البصر
وفي الدعوى على الوكيل في المستحب كالوصي اه • حاي (قوله لم تستطره فالتقول) أي للموكل لانه لا الأصل
والهبة أن تكون بغير عوض (قوله فالتقول) أي للمدعى الاذن لان الضمير يرجع الى أقرب مذكور وذلك لان
صدور البيع منه دليل على بلادته فيضمن أنه أكره لقرض ربه البيع وحرره (قوله لانه قوله على وجه الحكم)
أي والمحكم لا يحلف وظاهر هذا التعليق أن اليمين لا تقبل عليه اذا أنكر (قوله ولو اختلف الاب والزوج
في بكارهما) وادعى الزوج أنها ثيب (قوله على العبد بذلك) أي على نفي العلم بالثبوت (قوله فادعى) أي المشتري
أن اهاز وجوابه يريد هاجم هذا العيب (قوله قبضت ودبعة) أي وقد هلك من غيرته فلتطالب له (قوله
بل لنفسك) أي قرضه فلا نأت ملزم به (قوله لا يحلف المدعى عليه) بل يكون القول للدفع فقوله قال الثاني
بيان لحكم المسئلة وهذا هو الظاهر ويحتمل أنه أراد أن القول قوله انفيه الضمان عن نفسه (قوله وقيل
يستحلف على العلم) أي على نفيه أي ما يعلم أن ابنه وأمه مات (قوله لصح قول الثاني) هذا يفيد أن محمد ليس
مع الثاني والعبارة الاولى تناقضه (قوله فأبرأني عن هذه الدعوى) بيان لقوله ثم خرج من دعواه ذلك (قوله فانه
يستحلف على دعواه) أي يستحلف المدعى على دعوى البراءة من المدعى عليه بلن يحلف ان لم أبرئه من دعوى
هذه هذا ما ظهر (قوله وأراد استلافه على السبب) بأن يقول في حلقه والله ما خرقت لايه قد يخرقه بلذنه
أو كان الشوب للمدعى عليه وخرقه على ملكه ثم باعه له فخرقه فافق الاستحلاف على السبب خرج ويحلف على
الضمان أي انه لا ضمان عليه بهذا الطريق (قوله فائدة) قلت لا فائدة في ذكر الدائدة (قوله وهذه مع ما قبلها
صارت اثنتين وخمسين) أقول بل هي ثمان وخمسون في الحاشية احدى وثلاثون وزاد في الجرسنا وفي تور
البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة قاله الحلبي (قوله ان الجلالة) كدعوى حصة غير معينة من دار (قوله
أيضا) الاولى حذفها للاستغناء عنها بالكاف (قوله الا في مسائل الخ) قال في الاشياء القاضى اذا قضى في جهتها
فه تفقد قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها الى عدم النفاذ لو قضى بطلاق الحق بضمي المنة اه • وقصده
الرد على من قال من له حق في دار اذا لم يخاف من ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه لانه قول مهور فلا ينقض
فيه قضاء القاضي واذا دفع ذلك الى حاض آخر سطره ويجعل المدعى على حقه كذا في الحاشية قال صاحب الاشياء
أبو التمرق في لجهز من الاتفاق فتاب على الصحيح لاحضرا اه • ويفهم منه فتدونه لو حاضرا وهو خلاف الصحيح

من المذهب قال في البرازية إذا كان الزوج غائبا وبرعت أنه عاجز عن النفقة وقضى شافعي المذهب بالتفريق
 جازعده مشايخهم وقد لا ينفذ في فصلين مختلفين فيه ما التفريق بالهجر عن النفقة والحكم على الغائب وكل
 منهما يجتهد فيه وقال ظهير الدين لا يجوز قال صاحب الأشباه وأبوجه نكاح مزية أيه أو أبوه لم يصح عند
 أبي يوسف اه لا حرمتها منصوص عليها في الكتاب فإن النكاح في اللغة الوطء ولا ينفذ حكم الحاكم على
 خلاف التمس وهو محذور ينفذ لأن هذا النص ظاهر والتأويل فيه ما نفع اه قال فيها أو أبوه نكاح أم مزيته
 أو بنتها وهي على الخلاف السابق فإن بين العصاية اختلافا في هذه المسئلة فعلى وابن مودود وعمران بن الحصين
 وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم أجمعين قالوا بالحرمة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما كان لا يقول بالحرمة
 وكان يقول الحرام لا يجوز الحلال اه قال فيها أو ينكح المتعة لأنهم منسوخة وابن عباس وإن قال يجوزها
 إلا أن قوله بخلاف الكتاب والسنة لا يفتبر كيف وقد صرح رجوعه عنها قال فيها أو يسقط المهر بالتقدم فإذا
 قضى به أخذ بقول بعض الناس من أن تقدم النكاح يوجب سقوط المهر اتفاقا لا ينافي من الزوج أو الأبرار من
 المرأة قول المرأة الطلب في هذه المدة دليل عليه وهذا القضاء باطل لأنه مخالف لأجماع السلف قال فيها أو بعدم
 تأجيل العنين حتى لو رفع اقصا من أجله حولا ويطلب قضاء الأول خاتمة قال فيها أو بعدم صحة الرجعة بلا
 رضاها يعني واجع بالرضا ما يقتضي القاضي بمذهب الشافعي أن الرجعة لا تصح قبل لا ينفذ قضاءه لأنه خلاف
 قوله تعالى وجعلن أحق بردهن برأيه قال فيها أو بعدم وقوع السلات على الحبل أو بعدم وقوعها قبل
 الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة لأن
 القضاء في هذه الأمور مخالف للسنة والاجماع كافي تنوير الأذهان قال فيها أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه
 يعني في طهر جابهها فيه وليس المراد أنه أوقع الطلاق عقب الوطء بلا مهلة قال فيها أو بنصف الجهازلن طاقها
 قبل الوطء بعد المهر والتجهيز قال في المحيط لو أن امرأة طلقها زوجها قبل الدخول لم تكن قيضت المهر
 وتجهيزت به بقضى القاضي للزوج بنصف الجهازل لأنه كان يرى ذلك كما قال بعض الناس بناء على أن الزوج إذا دفع
 الصداق إليها فقد رضى به تصرفها فصارته مرفقة برضا كسرت الزوج نفسه ولو أن الزوج اشترى ذلك بنفسه
 وساقه إليها ثم طلقها قبل الدخول كان له نصف الجهاز فكذلكها وإذا قضى بذلك فاض لا ينفذ لأنه مخالف لقول
 الجهور ولو أن الله تعالى جعل للزوج في الطلاق قبل الدخول نصف المرفوض والمرفوض هو المسمى في العقد
 والجهازل لم يكن مسمى في العقد فلا ينصف فكان هذا قضاء بخلاف النص فكان باطلا قال فيها أو بشهادة بخلف
 أيه المصواب كافي آداب القاضي للخصاف وبشهادة على خط أيه وصورته كما ذكره الشهيد أن الرجل إذا مات
 فوجد الابن خط أيه في صدق وعلم يقيناً أنه خط أيه فإنه يشهد بذلك المالك عند البعض لأن الابن خليفة الميت
 في جميع الأشياء لكن هذا قول متهجور فلا يفتبر كيف له الجهور من العلماء والكتاب وهو قوله تعالى
 الامن شهد بالحق وهم يعلمون وهو لا يعلم ما إذا قضى القاضي به فكان باطلا فإذا رفع إلى قاض آخر كان له أن
 يطله اه ويحتمل أن المراد بعبارة المصنف قضي بتهمة شاهد شهده على خط أيه قال فيها أو في قسامة يقتل
 صورته يقتل وجد في محله ولحقه أو لولاء القتل على رجل المالك قتله قال بعض العلماء هو مالك والشافعي في
 القديم إذا كان بين المدعى عليه والقتيل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة على غير المدعى عليه وبين دخوله في
 المحلة ووجوده قتيلا مذكورة فاقضى بخلف ولي القتل على دعواه فإذا سلب قضي له بالقصاص وعندنا فيه
 الدية والقسامة وأما في تنفيذ القضاء لانه خلاف السنة بخلاف اجماع العصاية قال فيها أو بالتفريق بين الزوجين
 بشهادة ثمانية أو قضي لولده أو لوالده لانه قضاء لنفسه من وجه أما لو قضى بتهمة الابن لا يسه أو بشهادة
 الابن لا يسه ينفذ قضاءه عند أبي يوسف خلافا لعمدة قال فيها أو رفع إليه حكم من أو عبداً وكان بعض
 إذا استتفى واحداً من هؤلاء فرفع إلى قاض آخر فلا ينفذ لأن قضاء الصبي والعبد والسكران ولو كان كاليا
 لا يجوز فيه إن الكلام فيها ينفذ قضاء القاضي وما لا ينفذ لا يمارع إليه من قضاء قاض آخر فلا ينفذ
 حوى قلت أهل المعنى أنه لا ينفذ لكونه وقع غير نافذ قال فيها أو بالحكم بحجر ضيقه وفيه أنهم فسوا في كتاب المحرر
 أن الصحيح صحة الحجر على الضيق وهو قوله ما يذكر في تنوير الأذهان معزيا إلى المحيط أن القاضي إذا حجر على
 السفيه ثم رفع لقاض آخر جرى جواز الحجر فأجاز القضاء الأول بالجهر وأبطل أصرفات المحجور ثم رفع القيد من

المكاهمة لا أو شرأ من جهته لم يكن له أن
 يحلفه فإن ادعى عليه الغصب فله تحليفه
 لأنه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا
 في النوازل الرابعة لو اشترى الابن لابنه
 الصغير داراً ثم اختلف مع الشفع في مقدار
 الثمن قال قول للابن بلا يميز كافي كذا من كتب
 المذهب في الخلع لو ادعى السارق أنه
 استهلك المسروق ووب المسروق أنه قائم
 عنده قال قول للسارق ولا يمين عليه قال
 أبو الميث في النوازل ونسئل أبو القاسم من
 السارق إذا سرق المسروق بعد ما قطع عنه
 يده هل يضمن قال لا يضمن حتى يحكمه فيها
 استهلك قبل القطع وبعد القطع قبل له فإن
 قال السارق قد هلك وقال صاحب الحال لم
 تستهلك وهو عندك قائم هل يحلف قال
 يجب أن يكون القول قول السارق ولا يمين
 عليه السادسة إذا ذهب رجل شيئاً
 وأراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك
 للموهوب قال قول له ولا يمين عليه كافي
 الخالية وغيرها السابعة ادعى عليه أنك
 وصى فلان الميت فأسكر لا يحلف الثامنة
 ادعى عليه أنك وكيل فلان فأذكر أنه وكيل
 فلان لا يحلف ومما في البرازية التاسعة
 قال الواهب اشترطت الموص وقال
 الموهوب لم تسترطه قال قول له بلا يمين
 العاشرة اشترى العبد شيئاً فقال البائع أنت
 محجور قال العبد أنا مذون قال قول له بلا
 يمين الحادية عشرة إذا اشترى عبداً من
 عبداً فقال أحدهما أنا محجور قال الآخر
 أنا وأنت مذون لسا قال قول له بلا يمين
 الثانية عشرة باع القاضي مال اليتيم فرتد
 المشتري لمسه بعيب فقال أرى أني منه
 قال قول قول له بلا يمين وكذا الوادى رجل قبله
 أجرة أرض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلفه
 لأن قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء
 يدعى عليه الثالثة عشرة لو طالب أبو
 الزوجة بزوجه بالمهر فله ذلك لو صفة أو
 بكسرة بكرة ولو اختلفت الأبي والزوجة في
 بكارتها ولا ينفذ للزوج والتمس من القاضي
 تحليفه على العمل بذلك عن أبي يوسف أنه
 يحلف وذكر الخصاف أنه لا يحلف كالوكيل
 يرضى الدين إذا ادعى المدعيون أن صاحب
 الدين أبرأه وأبكره الوكيل

لا يملك الوكيل وكذلك هذا كذا في
 العاهلية في أربعة عشرة اشترى أمة فادى
 أن له أزواجاً قال البائع لها زوج عبدي
 فطاعة قبل البيع أومات القول له بلا عين
 كذا في السراجية والله أعلم هذا تصريح
 من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية
 الاشياء للشرف الفري أيضاً قلت وفي
 حاشيتها الشيخ صالح زادبعة آخر فنقول
 في الخامسة عشرة لو طعن المذني عليه في
 الشاهد وقال هو ادعى هذه المذني فله
 قبل شهادته فأبكر فأراد تخليفه لا يحلف
 بجمع الفتاوى في السابعة عشرة إذا كانت
 التركة مستغرقة بديون جماعة بأعيانها
 بغا غريم آخر وادعى ديناً لنفسه فالتخصم
 هو الوارث لكنه لا يحلف لأنه حينئذ لو أقر
 له لم يقبل فلم يحلف بجمع الفتاوى في السابعة
 عشرة رجل له على رجل ألف درهم فأقر
 بها ثم أنكر إقراره هل يحلف بالله ما أقررت
 قال المدعي نعم وقال الصفار لا وإنما يحلف
 على نفس الحق بجمع الفتاوى في السابعة
 عشرة دفع لا آخر ما لا يمتثل فاقبال قضت
 وبيعة وقال المدافع بل لنفسك لا يحلف
 المذني عليه قال القاضي القول لرب المال
 لأنه أقرب بسبب الضمان وهو قبض مال الغير
 بجمع الفتاوى في التاسعة عشرة رجل قدم
 رجلاً للقاضي وقال إن فلان بن فلان
 ألف لاني توفي ولم يترك وارثاً غيري وله على
 هذا كذا وكذا من المال فأبكر المذني
 عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم اني
 ابنه وأنه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليه ما
 ثم يحلفه على ما يدعي لايه من المال وقيل
 يستخلف على العلم القول قول الامام
 والثاني قوله ما قال الخواص العجيب قول
 الثاني انه يحلف ولو الجلية ومنها الشرع
 لو ادعى عليه ألف درهم فقال المذني عليه
 للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى
 عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك
 فأبكر اني عن هذه الدعوى خلفه أنه لم يبرهن
 منها فان حلف حلفه ماله على شيء
 اختلف فيه والعجيب أنه يستخلف على دعواه
 ولو الجلية ومنها لو ان رجلاً ادعى على رجل
 أنه خرق ثوبه وأحضر

القضاء فليس له أن يطل ذلك القضاء ويجوز تصرفات المهور لأن ذلك القضاء صادر من محل الاجتهاد فينفذ
 ظاهره او باطنا وليس لاحد بعد ذلك أن يطله ٨٠ قال فيها أوبعته ببيع صيب الساكت من قرن حرره أحدهما
 أو بيع متروك التسمية عده اذ يقول الثاني لخالفه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بذكر اسم الله عليه وقال لا ينفذ
 قال في خزائن الاكل الاصح عدم النفاذ قال فيها أو يبيع أم الولد اعلم أن بيع أمتهات الاولاد معتصم فيه في
 الصدر الاول فعمر وعلى كذا ولا يجوز بيعها وهكذا روى عن عائشة وقال علي بن ابي طالب يبيعها ثم أجمع
 المتأخرون على أنه لا يجوز بيعها وقال شمس الائمة عدم نفاذ القضاء قول محمد وقال لا ينفذ في النفاذ والخلاف
 في النفاذ وعدمه يخفى على الخلاف في أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم فقال محمد برفعهم وقال لا
 لانهم مائة ولان لو ثبت الاجماع باتفاق من بعدهم يلزم تضليل بعض العصاة وهو محال وذكر الامام السرخسي
 عدم النفاذ قال فيها أو يطلان عفو المرأة من القود صورة قتل رجل عدا فغفر زوجته وأبنته عن القاتل
 فأبطل القاضي فمروها لانه يرى أن لا مفعول له لانه لا حق له في القصاص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى
 بالنود للرجل فقبل أن يناد الرجل رفع الى قاض آخر يرى أن عفو القاتل صحيح فانه يشفع ذلك العفو ويطل
 القضاء بالقول لانه باطل لخالفه الجمهور والكتاب وهو قوله تعالى ولهن الربع مما تركن وان كان قد قتل
 قال القاضي الثاني لا يترتب شيء هكذا ذكر الخصاص صاحب كتاب الاقضية ونظامه في تنوير الاذهان قال فيها
 أو ببيعة ضمان الخلاص صورته باع دارا ومن البائع وأجنبي للمشتري خلاص وتنسبه أن يقول الضامن
 للمشتري ان استحققت الدار المشتركة من يدي فإنا ضامن لك فخلاصها بالبيع أو بالهبة وأسلمها لك فهذا الضمان
 باطل عندنا لانه ضمن مالي ليس له قدرة على الوفاء به وعند بعض الناس يصح الضمان وهذا القول لم يستند الى قياس
 صحيح واذا قضى بجواز هذه الضمان فقد قضى بما هو باطل وفسر الصاحبان الخلاص بالجوع بالثمن عند
 الاستحقاق فهو والدرك والعهدة واحدة عندهما وينتدق القضاء به صحيح واذا رفع الى قاض آخر لا يطله قال فيها
 أو بزيادة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو جبل انطلقه ثلاثا بغير عقد الثاني بلا توقف على
 الدخول كما قال ابن المسيب لانه مخالف للامام المار المشهورة قال فيها أو بعدم ملك الكافر مال المسلم باحرازه
 بدارهم أي دار الحرب لانه لم يثبت فيه اختلاف العصاة فكان القضاء بعدم ثبوت الملك لهم مخالفا لاجماع
 العصاة رضي الله تعالى عنهم وان ذهب اليه الشافعي رضي الله تعالى عنه قال في تنوير الاذهان وعلى
 ما في الهداية اذا رفع الى قاض آخر يرى خلاف ذلك يلزم أن لا يطل قضاء ما صادفته بمحله بصدقه قال فيها
 أو يبيع درهم بدرهمين يدايد أخذ بقول ابن عباس لانه قول مجبور ولم يوافق أحد من العصاة عليه وقوله
 يدايد ليس فيه احتراز بابل هو بالاولى اذا كان ذبيحة وانما يقبض به لان خلاف ابن عباس فيه قال فيها أو ببيعة
 صلاة المحدث صورته قال لا مرأته ان صليت اليوم صلاة صحيحة فأمر لي بذلك فصلي فرغف في انشاء صلاته
 فنقض قاض ببيعة صلاته وحكم بكون أمر المرأة يدها شاء على أن الخارج من غيرا يدين لا ينقض الوضوء
 عند الشافعي فاذا رفع هذا الحكم الى قاض حتى لا يطل لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة
 والسلام من قام أو عرف في صلاته فليستصرف واستواولين على صلاته ما لم يشكهم قال فيها أو ببيعة على
 أهل المحلة تلف المال أو ببيعة القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتق البعض أي في المعتق الذي هو بعض عبيد
 المعتق اذا مات المعتق ولم يبينه هذا هو المراد فقبل لا ينقض قضاؤه لانه يشهد فيه مخالف والشافعي يقولان
 بالقرعة وعن أبي يوسف أنه لا ينفذ قضاؤه لان استعمال القرعة نوع مما رواه حرام وانه استخس وللعمل بالتسوخ
 باطل قال فيها أو بعدم تصرف المرأة في ماله ابفسر اذن زوجها لم ينسذ في الكل هذا ما رزقه من البرازية
 والعمادية والعسيرة والتاريخانية وزيد عليها ما لو قضى بشاها وعين لانه ينفذ قضاؤه لانه خلاف التنزيل
 وقيل يتوقف على امضاء قاض آخر وما لو قضى في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع الى قاض
 آخر يرى خلاف رايه لا ينفذ قضاؤه وما لو قضى بما في رايه وقد نسي أدبته بشهادة على صلح لا يكرهه الا
 أن يعرف خطه وخفه كذا في تنوير الاذهان (قوله ما لم يحلف فيه) أي في نفسه وكذا هو مرجع الضمير به (قوله
 مشايخنا) أراد بهم الامام وصاحبيه (قوله والثالث ما لا نص فيه عن الامام) فيه أنه يناق قوله بعد في القسم
 الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الى حاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني وعن الامام لا يوقد

الاثوب معه للقاضي وأراد استلافه على السبب لا يحلف على السبب (قائدة) قلت (٥٨١) وبه مذهب ما قبلها صارت اثنين وخمسين مسألة خليفه وقد أفاد

الامام الحارثي أن الجاهل كالمجمل مع قول اليد
تمنع الاختلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي
وصى اليتيم أو قيم الوقت ولا يذم شيئا
معلوماً منه يحلف بغير الوقت واليتيم واه
أعلم قول الاشبهه القاضي اذا قضى في
مجهول فبعضه نفذ قضاؤه الا في مسائل الخ
أي فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف
الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حديثه
عليها السبعة بزواجر الجواهر في انفسه
على الاشياء والنظائر وقد ظهرت بمسائل
أخر زدتها فقهنا الفاشدة وقسمتها على ثلاثة
أقسام الاقوال ما لم يختلف فيه ما يحسن
والثاني ما اختلفوا فيه واذأب ما لا نص
فيه عن الامام واختلاف أصحابنا فيه
وتعارضت فيه تصانيفهم فمن القسم الا
اذا باع داراً وقبضها المشتري واستحققت
منه وتعد على البايع ردها فنقض على
البايع له المشتري بدار مثله في الموضع
والخطئة والا ذرع والبناء كقول عثمان
البيتي ثم رفع لقاض آخر ابطله وأزم بركة
التي فقط الآن يكون أحدث بناءً وأغرم
فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن ومنه ما حكم قاضي
بطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر
قائه بنقضه ويثبت الشفعة للشريك
لخالته لنص الحديث ومنه الهدود في
قذف اذا قضى بشئ بعدد وثمة ثم رفع الحكم
لقاض لا يراه ابطله ومنه ما لو حكم على
رفع لقاض لم يرفع بنقضه لانه ليس من أهل
الشهادة والقضاء فوقها ومنه اذا
بشهادة العييان ثم رفع لا يرفع بنقضه لانه
كالجنون وكذا ما اذا التام في ثوبه ومنه
الحكم شهادة النساء وحدهن في شخص
الحمام ورفع لا يرفع لايضيه ومنه الحكم
باجارة المديون في دينه لا ينفذ ومنه القضاء
بخط شهوداً واث لا ينفذ ومنه القضاء
بجواز بيع الدراهم بالتأخير بثمنه ومنه
القضاء بشهادة أهل الذمة في الاسفا
في الوصية ثم رفع ان لا يراه منه ومنه في
قضي بشئ مرفوع لا يرفع بنقضه ولم يبين وجه
النقض أمضى نقضه ومنه اذا باع رجلاً

يقال المراد بالنص عنه نص ينفذ عليه (قوله واختلاف أصحابنا فيه) أراد بالاصحاب الساجين كما يفيد كلامه
في النسم الثالث وقوله وتعارضت فيه تصانيفهم أي المصنفات بمعنى أهل المذهب قال في جامع الفوائد وقاضيا
القضاء على ثلاثة أقسام الأول حكمه بخلاف نص واجماع وهذا ما لم يترك من القضاة نقضه اذا رفع اليه
وليس لاحد أن يجيزه الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه والثالث حكمه بشئ ينعين
فيما اختلف بهما الحكم فيه أي يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل نفذ وقبل وقت على امضاء آخر فلو امضاء
بصره كالقاضي الثاني اذا حكم في شئ فيه فليس لثالث نقضه فلو ابطله الشريك بل وليس لاحد أن يجيزه (قوله
في المواضع) أي المساكن وقوله والخطئة أي الخلة وقوله والا ذرع أي مدد الا ذرع قوله الحلي (قوله كقول
عثمان البيهقي) الذي في حاشية أبي الهيثم ودعي الاشياء بالمرز والى الرواها قال مروان بن عبد الله وعثمان البيهقي
اذا رفع الى قاض آخر يسطر ويترجم البائع بركة الشئ خاصة الا أن يكون أحدث بناءً أو غرساً فيلزمه بقيمة ذلك
مع الثمن ولا عبرة بمسائل ولا يبين قال من أهل البصرة فوجب قيمة الدار على البائع لان المبيع اذا لم يسلم
للمشتري لا يملك الثمن للبائع اه (قوله لخالته لانه نص الحديث) وهو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضي
بالشفعة في كل ربع وساطة فلا يملك بخلاف من خالف في ذلك اه (قوله بعد ثبوته) أي بالبيعة وفي نسخة بعد
ثبوته بالنساء المتأخر من فوق وكلاهما لم يوجد في نقل أبي السعود (قوله لانه ليس من أهل الشهادة) علة
للمسألةين قبله (قوله بنقضه لانه كالجنون) ولا عبرة بمسائل خالف لانه نص وهو قوله سبحانه وتعالى واتشبهوا
شبهدين من رجالكم وقوله عليه الصلاة والسلام رفع الظلم عن ثلاث الحديث فأطلقه بالجذون والمجنون لا تقبل
شهادته وكذا ما اذا التام في ثوبه أو السعدون عن الحاشية المذكورة يعني اذا أذى النائم شهادة نقضت به ما ورد في
لقاض آخر نقضه (قوله في شجاج الحمام) قول الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة لصبيان فيما يقع
في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان كانت الحاجات تتبع الشرع عما يفتق به السجن وملاعب
الصبيان وحاميات النساء فكان التصدير مضى فالهيم لا إلى الشرع برأية وصغرى وشرب ليلية لكن في الحارثي
تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم الدية لثلاث بدر الدم اه فليتب عنه الفتوى وقد عينا
قبول شهادة الممك في حوادث الصبيان اه (قوله لايضيه) بل يسطر لخالته النص الشريف وهو قوله سبحانه
وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان (قوله لا ينفذ) لخالفه قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
(قوله ومنه القضاء بخط شهوداً واث لا ينفذ) لخالفه قوله تعالى وكذا جعناكم آفة ومطال تكونوا شهداء
على الناس فتأمل (قوله ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم) لخالفه الحديث المشهور (قوله بنقضه) لان الشهادة
من باب الولاية وقال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله ومنه اذا قضى بشئ الخ) في كون
هذه من القسم الاول نظر (قوله أمضى نقضه) لان الاصل صدور القضاء على وجه الدداد (قوله ثم ظهر فيه)
أي في المبيع سواء كان عبداً أو أمة بقوله الآية) انه قال ذلك لان محل الاستدلال فيما لم يذكره منها وهو قوله
تعالى من نسايتكم اللاتي دخلتم بين قان لم تكونوا دخلتم بين قان فلا جناح عليكم (قوله اذا اختلفت العصابة الخ)
نقل في جامع الفصولين عن بعض المشايخ أن أصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي ونص الله تعالى عنها
بل اعتبروا بخلاف الجمهور ونقل عن بعض آخر أن المذهب فيه بين السلف كيمتلف فيه بين العصابة (قوله ومنه
اذا وطئ أمراً الخ) قال في جامع الفصولين زنا بأم امرأته ولم يدخل بها فأقرها الثاني معه وحكم
عليها بنقض حكمه في مجتهدي فيه ثم هذا الحكم ينفذ وقافي حق المحكوم عليه وفي حق المحكوم له لو علمنا ما فكذلك
عند محمد وعند أبي يوسف لا ينفذ ولا يترك رأى نفسه بما يحسنه القاضي (قوله ثم ان الزوج) وهو المحكوم له بالحل
(قوله خلافاً لابي حنيفة) راجع الى قوله لم يسطر فان الامام يقول بالاطلاق كاتفاده العبارة الاتية (قوله
وفي ذلك مطلقاً) أي من غير ذكر خلاف (قوله مذهبه) أي مذهب الحاكم (قوله لخالفته لنص ولا تنكحوا)
أي ما تنكح آباءكم من النساء وهذا لا يصلح دليل على ما قبله بل انما يصلح دليل على ما ذكره في جامع الفصولين
وعبارته ولو قضى بجواز نكاح مزية الاب للابن أو الابن للاب لا ينفذ عند من اذا الحادثة نص عليها في الكتاب
اه (قوله ومنه اذا قضى بخلاف مذهبه الخ) قال في جامع الفصولين اعلم أن القضاء في الجتهادات نافذ بالاجماع
عند جميع العلماء لكن ينبغي أن يكون عالماً بمواضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضي برأيه حتى يصح على قول

أوأمة وعنى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب
لم يقر البائع به ولم تقسم به يستأنه كان
موجودا عند دفعه القاضي على البائع ثم
رفع حكمه لاخر فانه يطال الرد ويعيده
لمشتري ومنه اذا حكم بصرير بنت المرأة
التي لم يدخل بها ثم رفع لها كم آخر ابطال
حكمه الاول لمخالفة نص وروايتكم الملاق
في جودكم الآية ومن القسم الثاني
اذا اختلفت النيابة على قولين ثم اخذ
الناس بأحد قوليه وتركوا الآخر فحكم
القاضي بالثروة لم يتقض عنه خلافا للثاني
ومنه اذا وطئ أمرا ثم وجبكم نكاحه
النكاح ثم رفع لاخر يرى خلافه لم يطله
ثم ان الزوج ياحل فهو في سعة وان عاينا
لا يصلح له المقام معها لان القضاء لا يصلح
لا يحرّم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى
ذكر الحاكم في المتن في رجل وطئ أمرا
مراته قضى أن ذلك لا يحرّمها ثم رفع
لاخر فرّق بينهما وذكر ذلك مطلقا
فانظر ان ذلك سذبه أو قول الامام
لمخالفة نص ولا تنكحوا وهو الوجه
اذا قضى بخلاف مذهب غلط وافق قوله
بجهد ثم رفع لاخر أمضاء عند الامام وقال
ينقضه لانه غلط والغلط ليس بجهد فيه
ومنه المدينون اذا حبس لا يكون حبه مجرا
عليه وقال القاسم بن معن جرح فحكم به
ثم رفع لاخر نقضه وقال لا يتخذ فلو حكم
الثاني به نفذ ولم ينقض ومن القسم
الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال
ثم رفع لحاكم يرى خلافه نقضه عند الثاني
ومن الامام لا لا اختلاف الاثمار ومنه
اذا قضى القاضي بشهادة الاب لابنه أو
بلحده ثم رفع لاخر لبراء أمضاء عند
الثاني وينقضه عند محمد ومنه اذا تزوج
الزاني بابتداء من الزنا وحكم الحاكم بحل
ذلك ثم رفع لمن لبراء ابطاله لا محابستنه
الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه
رجل أعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وارث
له ثم قضى القاضي ببراءته لم يستحق ثم رفع
لحاكم آخر نقضه وحل مال الميت المال
عند أبي يوسف وهو صحيح لقوله صلى الله
عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق ولا يلزم ولي المولا لانه
وأما أمه بامه واب وابو المرحوم والمات

جميع العلماء باتفاق الروايات اما لم يعلم مواضع الاجتهاد ففي نفاذ حكمه عن أصحابنا روايتان ثم قال ولو مجتهدا
فحكمكم برأى غيره ناسيا قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه نفذوكذا عمده عند في الصحيح ولم يتذامزعه
وقوله ما يفي وقيل بقوله ومعهم الثلاثة اه وقال السد الحنفي في قول صاحب الاشياء القاضي اذا قضى
في مجتهد فيه نفذ قضاؤه مانته هذا مقيد بالقاضي المجتهد اما المقلد فلا يقضي الا بالراجح من مذهبه حتى لو قضى
بغيره لا يتخذ قضاؤه اه وفي فتاوى الكازروني معز بالشيخ الشلبي أن القاضي اذا قضى بشوابع على مخالفة
قول الامام ولم يكن قولها مبرجها لا يتخذ قضاؤه وينقض وذكر العلامة نوح في الكلام على أوقات الصلاة
عند قول صاحب الرد والشقق هو الحجة عندهما وعليه الفتوى أنه لا يجوز العدول عن الاقضاء بقول الامام
مطلقا كافي السراجية ونقل عن صاحب الهداية في التجنيس أن الواجب عندى أن يبقى بقول الامام على كل
حال وبه صرح في البحر من كتاب القضاء معز يالى السراجية وابن الهمام وفي فتاوى الكازروني من الوقت
أن الاختلاف في النفاذ وعدمه فيما اذا قضى بغير الصحيح ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يكن السلطان قد
عليه أن لا يحكم بالصحيح من مذهب الامام فان قيل لم ينعذباتفاق اه (قوله وقال القاسم بن معن جرح) أي
جرحه جرح (قوله فلو حكم الثاني) أي الحاكم الثاني بأنه جرح مؤيد الحكم الاول (قوله ولم ينقض) لتفويضه
بحكم الثاني (قوله اذا حكم بالشاهد واليمين) قال في جامع الفصولين ذكر في بعض المواضع أنه ينفذ في بعضها
لا ينفذ في أخرى فلو جامع أنه يتوقف على امضاء قاض آخر اه (قوله لا اختلاف الاثمار) بعضها أفاد جواز
وبعضها أفاد منعه (قوله امضاء عند الثاني الخ) فأبو يوسف يقول قد اختلف فيه الفقهاء ولا نس فيه فلا ينقض
بالاجتهاد ومحمد يقول هو مخالف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة والد الولد ولا ولد الولد (قوله
لانه محابستنه الناس) أي أهل الله نزل ومقتضاه أن يذ كرفيه خلاف لانه من القسم الثالث (قوله ثم مات
المعتق) يكسر التاء الذي بعده بفتحها (قوله وهو صحيح) أي ما ذهب اليه أبو يوسف لقوله دليله (قوله انما الولاء
لمن أعتق) مل الولاء الذي من جملة أحكامه الارث للمعتق بالكسر لا للمعتق بالفتح فكيف يكون هذا القضاء مخالفا
للحديث (قوله ولا يلزم مولى المولاة) يعني اذا عقد رجلان عقد المولاة بينهما وكان كل منهما مجهول النسب
فان كلامهما يرث الاخر عند عدم وارث غيره أي فليس هذا نظير لولاء العتاقة لما ذكره (قوله لانه) أي الولاء
المفهوم من المقام (قوله مستحق بالعقد) بخلاف وللاء العتاقة فانه مستحق بالعقد (قوله وهو) أي العقد قائمهما
أي موصوف كل منهما به فيترتب على ذلك الارث بينهما والارث والعقل (قوله كالزوجية) فانها فاقعة بالزوجين
فانتمو باقيا يترتب عليهما في مطلق الارث لاني مقدار الانصاف (قوله فاعتنم هذا المقام) أي فزيه من غير مشقة
فان القم بطلق على هذا المعنى كافي القاموس والاعتناء افعال منه (قوله والمات) عطف مرادف وآمال
الله تعالى أن يغفر لي وله ما فرط في هذا الجمع والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات ولله در الشاطبي
حين يقول

وسلم لاحدى الحسينين اصابة * والاخرى اجتهاد وام صوابا محلا
ورجاة الله وسعت كل شيء
اللهم مل على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم
تم

ثم جرح الثاني وبليه الجزء الثالث قوله باب البيوع

ثم جرح الثاني وبليه الجزء الثالث قوله باب البيوع
ثم جرح الثاني وبليه الجزء الثالث قوله باب البيوع

To: www.al-mostafa.com